

# حاشية الدُّسُوقِي على الشرح الكبير

للعالم العلامة شمس الدين شيخ محمد عرفة الدُّسُوقِي  
على الشرح الكبير لأبي البركات سبكي أحمد الدردير  
وبهامشه الشرح المذكور مع تقررات للعلامة المحقق سيدي شيخ محمد عيسى  
شيخ السادة المالكية رحمه الله

---

( تنبيه : قد وضعنا التقريرات المذكورة على الحاشية وعلى الشرح )  
( بأسفل الصحيفة مفصولة بمجدول )

---

( روجعت هذه الطبعة على النسخة الأميرية وعدة نسخ أخرى )  
( وإتماماً للفائدة قد ضبطنا المتن بالشكل )

---

الجزء الرابع

طبع بدارنا خيساء الكنتال العربية  
عيسى البابي الحلبي وشركاه

مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا  
يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### باب في الاجارة

(قوله أشهر من ضمها) أي ومن فتحها \* وحاصله أن الاجارة مثلك المهرزة والكسر أشهر ، وهي مصدر أجر بالقصر ككتب ويقال أيضا أجر إيجاراً كأكرم إكراماً ويستعمل للمدود أيضا من باب الفاعلة فيكون مصدره المؤجرة والاجار بالقصر كالمقاتلة والقتال وأما الاجارة من السوء ونحوه فهي من أجار إجارة كأعاد إعادة وأقام إقامة \* واعلم أن الاجارة قديضة بها شرعاً وإن لم يحصل عقد وذلك في الأعمال التي يعملها الشخص لغيره ومثله يأخذ عليها أجرة وهي كثيرة جداً منها تخليص دين وذلك أن من قواعد الفقه أن العرف كالشرط وأن العادة محكمة (قوله عليك) هو جنس يشمل الاجارة والبيع والهبة والصدقة والنكاح والجعل والقراض والساقاة وتلك منفعة الأمة المحللة (قوله منافع) خرج البيع والهبة والصدقة فإنها عليك ذوات وخرج قوا مباحة عليك ، منفعة الأمة المحللة فإن تلك منفعتها وهو الاستمتاع بها لا يسمى إجارة وقوله لمدة معلومة أخرج النكاح (١) والجعل وقوله بعوض متعلق بتملك ولو قال : بعوض غير ناشئ عنها أي عن النفعة لكان أولى لأجل إخراج القراض والساقاة لأن العامل ملك منفعته بعوض لكن ذلك العوض ناشئ من النفعة وقوله منافع شيء أي سواء كان آدمياً أو غيره كان ذلك الغير لا يقبل النقل كالدور والأرضين أو يقبل النقل كالسفن والرواحل وغيرها من الحيوانات والأواني (قوله وما ينقل) أي كالثياب والأواني (قوله في الغالب فيها) أي ومن غير الغالب قد يتسمعون باطلاق الاجارة على الكراء والكرء على الاجارة فيطلقون على العقد على منافع الآدمي ومنافع ما ينقل غير السفن والحيوان كراء ويطلقون على العقد على منافع ما لا ينقل ومنافع السفن والرواحل إجارة (قوله العائد) المراد به المؤجر وهو دافع النفعة والمستأجر وهو الآخذ لها (قوله والأجر) هو العوض الذي يدفعه المستأجر للمؤجر في مقابلة النفعة التي يأخذها منه (قوله ما يبدل على تملك النفعة) أي غير لنظ الساقاة فلا

(١) قوله أخرج النكاح : الأولى إخراجها بمنافع لانه عليك انتفاع كما في مع الفرق فتذكر اه محمد عليش

باب في الاجارة وكراء  
الدواب والدور والحمام  
وما يتعلق بذلك \*  
وهي بكسر المعزة أشهر  
من ضمها وهي والكرء  
شيء واحد في المعى : هو  
تملك . نافع شيء مباحة  
مدقة معلومة بعوض ، غير  
أنهم صموا العقد على منافع  
الآدمي وما ينقل غير السفن  
والحيوان إجارة والعقد  
على منافع ما لا ينقل  
كالأرض والدور وما ينقل  
من سفينة وحيوان  
كالرواحل كراء في الغالب  
فيهما \* وأركانها أربعة :  
العائد والأجر والمنفعة  
والصفة ، والمراد بها ما يبدل  
على تملك النفعة بعوض  
ويشمل ذلك للعاطاة ،  
وأشار إلى الأولين بقوله



( صحة الإجارة بما قد ) مؤجر ومستأجر كالبيع فشرطهما التمييز وشرط الازم التكاليف فالصبي المميز إذا أجر نفسه أو سلعته صح وتوقف على رضا وليه ومثله العبد وأما السفينة إن عقد على نفسه فلا كلام لوليها إلا إذا كان في الأجر عناية فلوليه النظر وإن عقد على سلعة فلوليه النظر مطلقاً كالبيع فالشرط لزوم أيضاً في الجملة ( وأجر (٣) كالبيع ) فيكون طاهر امتنعاً به

مقدوراً على تسليمه معلوماً \* ولما كانت قاعدة الامام ابن القاسم أن الثمن في البيع الأصل فيه الحلول وأن الأجرة في الإجارة على التأجيل إلا في مسأله فيجب فيها تعجيل الأجرة ذكرها للصفه بقوله (وعجل) الأجر وجوباً فلا يؤخر لأكثر من ثلاثة أيام وإلا فسد العقد (إن عين) أي إن كان معيناً كشوب بعته أي وشرط تعجيله وكانت العادة تعجيله وإلا فسد العقد ولو عجل بالفعل كما يأتي في قوله وفسد الخ (أو) كان غير معين ووقع التعجيل (شرط) أي بسببه وهو عطف على معنى إن عين أي وعجل بعينه أو بشرط الأجر بتعيينه أو بشرط (أو عادة) بأن كان العرف والعادة التعجيل وسواء كانت للنافع معينة أو مضمونة شرع فيها أم لا مضمونة شرع فيها أم لا هي صحيحة في هذه الأربع (أو) كان غير معين كدراهم أو ثوب وصوف لكن وقع (في) منافع (مضمونة) في ذمة المؤجر

تعتقد به عند ابن القاسم لأن المساقاة رخصة يقتصر فيها على ما ورد وتقدم أن سجنون يرى انعقاد أحدهما بالآخر (قوله صحة الإجارة بما قد وأجر كالبيع) في كلام المصنف حذف الواو مع ما عطف أي صحة الإجارة ولزومها بما قد وأجر كالبيع وإنما قدرنا ذلك لأنه لا يلزم من الصحة للزوم (قوله بشرطهما) أي بشرط صحة عقدهما وقوله وشرط الازم أي لزوم عقدهما (قوله النظر مطلقاً) أي كان في الأجر عناية أولاً (قوله في الجملة) أي في بعض الأحوال وذلك بالنسبة للعبد فإنه وإن كان مكلفاً لكن لزوم إجارته لنفسه أو لسلعته يتوقف على رضائده لعدم رشده وكذلك السفينة بالنسبة لإجارته لسلعته مطلقاً وكذا لنفسه إن حان في الأجرة وإلا كانت إجارته لازمة ولا يتوقف لزومها على رضا وليه ففي هذه الحالة الرشد ليس شرطاً في الازم (قوله وعجل الأجر) أي ولو حكماً كتأخيره ثلاثة أيام \* وحاصل الفقه أنه إن عين الأجر فإن جرى العرف بالتعجيل فلا بد منه في صحته وإن لم يجر عرف أصلاً أو جرى بالتأجيل كان العقد فاسداً ولو عجل بالفعل مالم يشترط التعجيل وإلا صحت عجل بالفعل أم لا ولا فرق في ذلك كله بين كون للنافع العقود عليها معينة أو مضمونة وإن كان الأجر غير معين وجب تعجيله إن كان شرطاً بالتعجيل أو عادة كانت للنافع العقود عليها معينة أو مضمونة فيها أو لم يكن شرط ولا عادة ولكن كانت للنافع مضمونة لم يشرع فيها وإلا بأن كانت للنافع معينة أو مضمونة وشرع فيها فلا يجب التعجيل للأجر بل يجوز تأخيره ، إذا علمت هذا فلو قال المصنف وعجل معين إن جرى عرف بتعجيله وإلا فسد إلا أن يشترط تعجيله وأجر على تعجيل المضمون إن كان شرطاً أو عادة أو كانت للنافع مضمونة لم يشرع فيها الوفي بهذا مع الإيضاح واستغنى عن قوله بعد وفسد إن اتفق عرف بتعجيل العين وعن قوله أو لم يكن العرف تقدم معين وإن قد وظهر لك أن قول المصنف أو بشرط أو عادة في غير العين وأنه عطف على معنى إن عين أي وعجل بتعيينه أو بشرط (قوله وإلا فسد) أي وإلا يشترط تعجيله ولم تكن العادة تعجيله فسد (قوله أي وشرط تعجيله) الأولى حذفه ويقول أي وكانت العادة تعجيله وإلا فسد العقد ولو عجل إلا أن يشترط تعجيله ولو لم يعجل (قوله أي بسببه) الأولى جعل الباء للملابسة أي أو كان غير معين ووقع التعجيل ملتبساً بشرط أو ملتبساً بعادة (قوله وسواء كانت للنافع معينة) كأستأجر دابة هذه لأسافر عليها محل كذا وقوله أو مضمونة أي كأستأجر منك دابة أسافر عليها محل كذا (قوله فهي صحيحة في هذه الأربع) أي إذا كانت للنافع معينة أو مضمونة شرع فيها أم لا والحال أن الأجر فيها غير معين واشترط تعجيله أو اعتيد (قوله أو في منافع مضمونة) أي والحال أنه لم يجر عرف بتعجيله ولا اشتراط (قوله في ذمتك) ليس هذا التصريح لازماً بل إن حصل العقد على الإطلاق وللنافع مضمونة في الذمة سواء صرح بذلك أم لا (قوله الدين بالدين) أي ابتداء الدين بالدين لشغل ذمة المالكى بالدابة مثلاً والمكسرى بالدراهم (قوله وتعمير الدينين) عطف علة على معلول (قوله جاز التأخير) أي تأخير الأجرة وعدم تعجيلها (قوله كقبض الأواخر) أي كأنه قبض للأواخر وهذا قول أشهب وابن القاسم يرى قبض الأوائل ليس قبضاً للأواخر وحينئذ فيجب تعجيل النقد في النافع المضمونة شرعاً بما أم لا (قوله فليسير) أي

كأستأجرتك على فعل كذا في ذمتك إن شئت عملته بنفسك وبغيرك أو على أن تحملي على دوابك لبلد كذا فيجب تعجيل الأجر لاستلزام التأخير الدين بالدين وتعمير الدينين وقيدته في الموازية بعدم الشروع فيها وإليه أشار بقوله (لم يشرع فيها) أي في النافع المضمونة فإن شرع جاز التأخير بناء على أن قبض الأوائل كقبض الأواخر ثم أخرج من ذلك قوله (إلا كسرى حج ونحوه في إمانه) (بالسير) من الأجر كاف في التعجيل فإن وقعت في إمانه فلا بد من تعجيل الجميع أو الشروع ولا يخفى شمول كلام المصنف منطوقاً ومفهوماً

فإن صور في كل من الأجر للعين وغيره لأن المعين من الأجر إما أن يقع في مقابلة منافع معينة أو مضمونة وفي كل إيمان يحصل منه شروع فيها أم لا وفي كل إما أن يشترط التعجيل أو يكون العرف ذلك وإما أن لا يكون كذلك فهذه ثمان صور : أربع منها فاسدة وهي ما إذا اتفق عرف التعجيل ولم يشترط كانت المنافع معينة أو مضمونة شرع فيها أم لا ، وأربع صحيحة وهي ما إذا كان العرف التعجيل وعجل أو اشترط تعجيله (٤) في الأربعة المتقدمة وكل هذا إذا وقع عقد الاجارة على البتة فإن وقع على الخيار

فقدت في الثمان صور كما يستفاد من الخيار كما تقدم وأما إن وقع على أجر غير معين فإن شرط تعجيله أو جرى به عرف وجب التعجيل أيضاً في الأربع صور والا فإن كانت المنافع معينة جاز تعجيله وتأخيرها وإن كانت مضمونة فإن وقع العقد في الإبان كالحج قالوا يجب أحد الأمرين إما تعجيل جميع الأجر إن كان سيراً أو اليسير منه إن كان كثيراً وأما الشروع بقوله (والا) يكن الأجر معيناً ولم يشترط تعجيله ولم يجز به عرف ولم تكن المنافع مضمونة معناه لم يجب تعجيله وإذا لم يجب (فمياومة) كما استوفى منفعة يوم أى قطعة من الزمن معينة أو تمكن من استيفائها لزمه أجرته وهذا في غير الصانع والاجير وعمله أيضاً عند المشاحة وأما عند التراضي فيجوز تعجيل الجميع وتأخيرها فإن اشترط التعجيل أو جرى به عرف

كالدينار والدينارين كاف في التعجيل أى خوف أخذ الأكرياء أموال الناس والهروب بها ومحل كفاية تعجيل اليسير إذا كانت الأجرة كثيرة وإلا فلا بد من تعجيلها كلها (قوله ثمان صور) هي في الحقيقة أربع وعشرون صورة : اثنتا عشرة في الأجر العين واثنتا عشرة في الأجر غير العين ، وإن اعتبرت في كل أن البيع إما بتأ أو على الخيار كانت جملة الصور ثمانية وأربعين صورة (قوله إيمان يشترط التعجيل) أى تعجيل الأجر (قوله وإما أن لا يكون كذلك) أى وإما أن لا يكون العرف تعجيل الأجر العين بأن لا يكون عرف في ذلك أصلاً أو كان العرف تأجيله (قوله فهذه ثمان صور) فهذه أن هذه اثنتا عشرة من ضرب ثلاثة في أربعة (قوله إذا اتفق عرف التعجيل) أى بأن كان العرف تأخير الدفع أو لم يكن عرف (قوله وأربع صحيحة) فيه أنها ثمانية (قوله أو اشترط تعجيله) أى وإن لم يعجل (قوله في الأربعة المتقدمة) أى وهي ما إذا كانت المنافع معينة أو مضمونة حصل شروع فيها أم لا (قوله في الثمان صور) الأولى في الاثني عشرة صورة (قوله وإما إن وقع على أجر غير معين الخ) حاصله أن صورته أيضاً اثنا عشر لأن ذلك الأجر الغير العين إما أن يقع في مقابلة منافع معينة أو مضمونة وفي كل إما أن يحصل منه شروع فيها أولاً وفي كل إما أن يشترط تعجيل الأجرة الغير للعينة أو يكون العرف تعجيلها أولاً لا يكون العرف تعجيلها والحال أنه لم يشترط التعجيل ، فهذه اثنا عشر حاصلة من ضرب ثلاثة في أربعة أشار الشارح لحكمها بقوله فإن شرط الخ (قوله في الأربع صور) أى كانت المنافع معينة أو مضمونة حصل الشروع فيها أولاً ؛ فهذه ثمان صور حاصلة من ضرب اثنين في أربعة (قوله جاز تعجيله) أى الأجر وتأخيرها وهو ما أفاده بقوله وإلا فمياومة (قوله فإن وقع العقد في الإبان الخ) صوابه في غير الإبان وحاصل الفقه أنه إن كانت المنافع مضمونة فإن وقع العقد في غير الإبان فالواجب تعجيله جميع الأجرة إن كانت يسيرة أو اليسير منها إن كانت كثيرة وهو ما أشار له المصنف بقوله إلا كراء حج فاليسير وإن وقع العقد في الإبان فلا بد من أحد أمرين إما تعجيل جميع الأجرة أو الشروع في تحصيل المنفعة وإلا فسدت وهو ما أشار له المصنف بقوله ومضمونة لم شرع (قوله ولم تكن المنافع مضمونة) أى لم يشرع فيها بأن كانت معينة أو مضمونة شرع فيها (قوله وهذا في غير الصانع والاجير) أى بل في كراء العقار والرواحل والآدمي للخدمة والأواني (قوله فيجوز تعجيل الجميع الخ) محل جواز التقديم والتأخير في المنافع المعينة عند التراضي كما قال حن أن يشرع في العمل أو يتأخر الشروع نحو العشرة الأيام فإن طال ذلك لم يجز تقديم الأجرة ثم نقل كلام ابن رشد والمذونة وأبى الحسن عليها المفيد لذلك فانظره اهـ بن (قوله فإن لم يكن لهم سنة لم يقض لهم شيء الخ) ما ذكره من أن الصانع والأجراء لم يقض لهم إلا بعد الفراغ محله أن بقي على التمام اللزوم للعقد فإن تأيلاً قبل تمامه كان له بحساب ما عمل (قوله أو في اجارة بيع الساع) أى الاجارة على بيعها كما لو استأجره على السمسرة عليها ثلاثة أيام مثلاً بدينار (قوله فبقدر ماضى) أى فيستحق من الأجرة بقدر ماضى من الزمان وهذا هو معنى قول المصنف والافياومة (تجمله والفرق بين الاجير) أى الفرق بين حقيقتهما

عجل كما مر وأما الصانع والاجير فليس لهما أجرة إلا بعد التمام ففي المذونة وإذا أراد الصانع والاجراء تعجيل الأجر (قوله) قبل الفراغ وامتنع رب الشيء حملوا على التعارف بين الناس فإن لم يكن لهم سنة لم يقض لهم شيء إلا بعد الفراغ وأما في الاكرية في دار أو راحلة أو في اجارة بيع السلع ونحوه فبقدر ماضى وليس لحياط خاطر نصف القيمة أخذ نصف أجرته إذا لم يأخذه على ذلك بل حتى يتم اهـ والفرق بين الاجير والصانع أن بائع منفعة بده ان كان لا يجوز ما فيه عمله كالبناء والتجار فهو أجير

وان كان يحوزه فإن كان لم يخرج فيه شيئا من عنده كالحياط والحداد والمائع صانع وان كان يخرج فيه شيئا من عنده كالصاغ فبائع صانع ( وقدت ) اجارة عينت فيها الاجرة فهو راجع لقوله وعجل ان عين ان اتقى ( ٥ ) فيها ( عرفت تعجيل المعين ) بأن كف

العرف التأخير أولا عرف  
وعلى الفساد بأنه كمنشط  
التأجيل فليزم الدين بالدين  
وعماية المستحقين وحفظ  
الفساد فيهما ان لا ينشط  
التعجيل كالمس ( كمع جعل )  
أى كما نفد الاجارة لها  
وقعت مع جعله صفقة  
واحدتلتاقرهما للموافق  
من عسب لزومه بالقد  
وجواز القروء مع الاجل  
بخلاف الاجارة ( لا ) مع  
( بيع ) صفقة واحدتلتا  
تفسد للمع منافاتها به  
كانت الاجارة في نفس  
البيع كشرائه فهو  
بدرام معلومة على أن  
يخطه المبيع أو جذا على أن  
يخرجه أولى غير كشرائه  
ثوبا بدرام معلومة على  
أن ينسجه آخر ويشترط  
في الصورة الاولى شروعه  
أو صرف أجل الاجارة  
ومعرفة خروجه عينه  
أم لا أو إمكان إعادته  
كالنحاس على أن يصهره  
قدحا كما قدمه في السلم  
فان اتقى الامران  
كالزيتون على أن يصهره  
فلا وأما ان كانت الاجارة  
في غير نفس المبيع فتجوز  
من غير شرط ثم عطف  
على قوله كع جعل مسائل

( قوله تعجيل المعين ) أى تعجيل الأجر الدين ( قوله بأن كان العرف التأخير ) أى بأن كان التأخير عرف  
بلد العقد ( قوله أولا عرف ) أى بأن كانوا يتعافدون بالوجهين ( قوله بأنه ) أى انتفاء العرف بالتعجيل  
( قوله فليزم الدين بالدين ) أى ابتداء الدين بالدين لشغل ذمة المسكرى بالمداية مشلا وشغل ذمة  
المسكرى بالدراهم ( قوله وعماراة الثمتين ) عطف علة على ملول ورد ما قاله من التعليل من جهة أن الدم  
لا تقبل المعينات فالأولى ما عطف به في المدونة من أن يبيع معين يتأخر قبضه ( قوله ومحل الفساد فيهما )  
أى فيها اذا كان العرف تأخير المعين أو انتفى العرف رأسا ( قوله ان لم يشترط التعجيل ) أى فان اشترط  
صحت وإن لم يحصل تعجيل لأن اشترط التعجيل بثبوت التعجيل بالفعل \* واعلم أن تعجيل الأجر  
للمعين حق لله وكذا غير المعين اذا كان المقود عليه منافع مضمونة لم يشرع فيها وأما غير المعين في غير  
المضمونة أو في مضمونة شرع فيها فوجب التعجيل حيث الشرط أو السرف حق لأدى وحينئذ  
فانتفاء التعجيل في الأمرين الأولين مفسدا للعقد وأما انتفاء التعجيل في الأخيرين فلا يفسد العقد  
ويقضى على المستأجر بالتعجيل فان رضى المؤجر بالتأخير فلا ضرر ، هذا هو الصواب ( قوله كع جعل )  
ليست الكاف داخلية على مع لأنها ملازمة للنصب على الظرفية بل على محدوف أى كاجارة مع جعل  
( قوله أى كما نفد الاجارة ) إذا وقعت مع جعل صفقة ( أى كخطلى هذا الثوب واتى بعسدى  
الآبق ولك دينار ( قوله لتأخرها ) أى لتنافي أحكامهما ( قوله بخلاف الاجارة ) أى فانها تلزم بالقد  
ويجوز فيها الاجل ولا يجوز فيها القرض ( قوله فلا تفسد ) أى الاجارة ولا يفسد البيع أيضا إذ لا يمكن  
أن يكون العقد الواحد صحيحا في شيء وناسدا في شيء آخر ( قوله بدرام معلومة ) أى واقعه بعضها  
في مقابلة الثوب وذلك بيع وبعضها في مقابلة الحياطة وذلك اجارة ( قوله على أن يخرجه ) أى  
نعلا أو غيرها ( قوله في الصورة الأولى ) أى وهى ما إذا كانت الاجارة في نفس البيع ( قوله شروعه )  
أى في العمل كالحياطة والخرز ( قوله أو ضرب أجل الاجارة ) قال شيخنا صوابه الواو إذ لا بد من  
الامرين الشروع ولو حكما كتأخير ثلاثه أيام وضرب الاجل وفي البدر القرافي ( قرع ) قال مالك إذا  
اشترى ثوبا بقي منه ذراع على أن يكمله فلا يجوز ولو شرط أن يأتى بثمل صفته لأنه معين يتأخر قبضه  
قاله ابن الموار ( قوله ومعرفة خروجه ) أى على أى وجه كان من كونه رديئا أو جيدا بأن كان ذلك  
الرجل متقنا في صنعه فيخرج جيدا أولا فيخرج رديئا ( قوله أو إمكان إعادته ) أى أولم يعرف  
وجه خروجه لكن يمكن إعادته كالنحاس ( قوله فان انتفى الامران ) أى معرفة وجه خروجه  
وإمكان إعادته ان لم يعجبه ( قوله كالزيتون ) أى كشراء الزيتون على أن يصهره البائع ( قوله فلا )  
أى فلا يجوز ، بقى شيء وهو أن ظاهره أن الزيتون يتبع به والاستجار على عصره مطلقا وليس  
كذلك بل يقال إن كان ذلك العامل متقنا للصناعة لا يختلف عصره جازوا فلا وحينئذ فالزيتون  
مثل غيره اه عدوى ( قوله وكجلد ) أى كأى ستأجر شخصا على سلخ حيوان بجمله ( قوله وأدخلت  
الكاف الخ ) عبارة تنبيه بمنع الاجارة على السلخ بالجلد على منعها بشيء من لحمها من باب  
أولى وذلك لأن اللحم مجبول مغيب بالجلد ولا بد في عوض الاجارة من كونه معلوماه قل عبق ولم  
يقول إن اللحم داخل تحت الكاف كما قال ابن غازى وح لانها للتشبيه لا لتعجيل لعطفه على بوله كع جعل  
فهو عطف تشبيه على تشبيه والجمع بين العطف والكاف للتأكيد ( قوله وسواء الخ ) مرتبط بقول  
انصف وكجلد لسلخ ( قوله لأنه لا يستحقه ) أى الجلد الذى هو الالة ( قوله وقد خرج صحيح الخ )

تفسد فيها الاجارة لاجهالة فقال ( وكجلد ) جعل أجرا ( لسلخ ) وأدخلت الكاف اللحم كلا وبعضا وسواء كانت الشاة حية أم  
مذبوحة لانه لا يستحقه الا بعد الفراغ وقد يخرج صحيحا أو مقطوعا

أى وحيتنذ فالاجارة على الساخ بالجلد فيها غرر وهو ممنوع في الاحارة كالبيع (قوله أو نخالة لطحان)  
 أى أو نخالة أجرة لطحان أجير على طحن حب كأن تستأجر شخصاً يطحن لك حباً بنخالته ومن  
 هذا القليل ما يقع في بلاد الريف من دفع الزرع لمن يدرسه بنورجه وبهاثمه ويأخذ تبته في مقابلة  
 درسه فهي إجارة فاسدة وأما لو قال له أدرسه ولك حملان تبنا من تبته أو من غير تبته جاز ذلك، وكذا  
 كتب ابن عسق (قوله) وأما لو استأجره بكيل معلوم منها (أى من النخالة كاطحن لى هذا الحب  
 ولك صاع من النخالة سواء قال من نخالته أو من غيرها أو أطلق (قوله) جزء ثوب) كالو أجره  
 على نسج ثوب على أن له نصفها وأشار بذلك لقول مالك في الدونة وإن أجرته على دبق جلود أو عملها  
 نعلا أو نسج ثوب على أن له نصفها إذا فرغ لم يحز (قوله) فالثوب لربه (أى وكذلك الجلود له أجر  
 مثله وهذا إذا كانت الثوب أو الجلد تمقت بيد الصانع فإن قامت بيد الصانع بعد الدبق أو النسج يبيع  
 أو تلف أو حوالة سوق لزم صاحب الجلد أو الغزل أجرة المثل في دباغ جميع الجلد ونسج كل الغزل  
 للصانع ويغرم الصانع لصاحب الثوب أو الجلد قيمة النصف الذى جعل له لوقوع البيع فيه فاسداً  
 وقد فات فيغرم قيمته مدبوغاً وأما النصف الآخر فهو ملك لربه وهذا كله إذا جعل له النصف بعد  
 العمل وأما لو جعل النصف في الغزل أو في الجلد من وقت العقد فإن شرط عليه أن يبدفها أو يبدفها  
 مجتمعة فلا يجوز أيضاً لأنه حجر عليه ومنعه من أخذ ما جعله له إلا بعد الدبق أو النسج فإن أفتها  
 بالشروع في الدباغ أو النسج فعلى الصانع قيمة النصف الذى هو أجرة يوم القبض لأن البيع فاسد  
 وقد فات وأما النصف الآخر فلربه وعليه أجرة عمله فيه وأما إن جعل له النصف من وقت العقد  
 يفعل به ما شاء بلا حجر عليه في دبقه أو نسجه مع نصفه فهو جائز ، فالأقسام ثلاثة (قوله) ولا يلزمه  
 خلفه (أى والحال أنه لا يلزم ربه خلفه (قوله) فيصير نقد الأجرة فيها (أى فيصير نقد الأجرة  
 وهو الجزء في هذه المسئلة التي جعل فيها الجزء من الآن وقوله كالنقد في الأمور المحتملة أى السلامة  
 وعدمها وقوله وهو ممنوع أى للتردد بين السلفيه والخلفية إذا كان المنقود مثلياً كالدينار والعرر إذا كان  
 مقوماً كما هنا إذ لا يدري مال الذى يأخذه الأجير ، اذ يحتمل أن الرضيع يسلم فيأخذ نصفه ، ويحتمل  
 أن يهلك فيأخذ نصف أجرة المثل في المدة التي رضعها قبل موته، وظهر لك مما قررناه أن قوله فيصير الخ  
 بيان لوجه المنع فيما بعد المبالغة وأما علة المنع فيما قبل المبالغة فلما فيه من بيع معين يتأخر قبضه راعم  
 أنه إذا مات الرضيع في أثناء المدة فإن ملك الأجير ربه نصفه من الآن فعلى الأجير قيمة نصفه يوم  
 قبضه يدفعها لربه لأن البيع فيه فاسد وقد فات وأما النصف الآخر فلربه فيلزمه أن يدفع للأجير  
 نصف أجرة المثل في المدة التي رضعها وأما إن ملكه نصفه بعد القطام فله أجرة المثل فيما أرضعه وصيبته  
 من ربه ولا شيء على الأجير لأنه على ملك ربه، هذا إذا مات قبل القطام ، فإن مات بعده سواء جعل له  
 نصفه من الآن أو بعد القطام فعليه نصف قيمته يوم القطام وله أجرة رضاع مثله (قوله) كما هنا (أى  
 أى فإن أجرة الرضاع هنا نصف الرضيع وهو مقوم (قوله) وفسد إذا استأجره بما سقط (أى بحز  
 منه أى بأن قال استأجره على نقض زيتونى فما سقط فلك نصفه وعلة الفساد الجهل بالكم لأن من  
 الشجر ماهو قاصح يقل ما يسقط منه، ومنه ما هو بخلافه، وقوله أو يحز مما خرج أى بأن قال استأجره  
 على عصر زيتونى فما عصرت فلك نصفه وعلة الفساد الجهل بالكم وبصفة الخارج بالصرف لقول الشارح  
 للجهل بالكم راجع للسائلين وقوله والصفة راجع للثانية وقيد ابن العطار منع الاجارة في مسئلة النفص بما  
 إذا كان النفص بيده وأما بعضا جائر لان العصا لا تبقى شيئاً والزيتون مرئ واستبعد أبو الحسن هذا  
 القيد بأن النفص باليد غير معتاد والنفص بالعصا هو مراد من منع (قوله) كاحصد وادرس هذا الزرع ولك  
 نصفه وكذا ادرسه ولك نصفه فاسدة) أى للجهل بما يخرج لانه استأجره بنصف ما يخرج من الحب

القدر فهي كالجزاف غير  
 للرعى وأما لو استأجره  
 بكيل معلوم منها على أن  
 يطحن له قدراً من الحب  
 فيجوز (وجزء ثوب)  
 جعل أجرة (لنساج)  
 ينسج ذلك الثوب ومثل  
 ذلك الجلود دبقها بحز  
 منها لجهل صفة خروجها  
 فإن وقع فالثوب لربه وله  
 أجر مثله (أو رضيع)  
 آدمى أو غيره جعل جزؤه  
 كربه أجراً لمن يرضعه  
 على أن يملكه بعد الرضاع  
 بل (وان) كان يملكه (من  
 الآن) لان الصبي قد يتغير  
 وقد يتغير رضاعه لموت  
 أو غيره ولا يلزمه خلفه  
 فيصير نقد الأجرة فيها  
 كالنقد في الأمور المحتملة  
 وهو ممنوع سواء كان المنقود  
 مثلياً أو مقوماً كما هنا (و)  
 فسد إذا استأجره (بما  
 سقط) أى بحز منه كثلث  
 (أو) يحز مما (خرج في  
 نقض زيتون) راجع  
 للاول (أو عصره) راجع  
 للثاني للجهل بالكم والصفة  
 لان من الشجر ماهو  
 قاصر يقل ما يسقط  
 منه ومنه ماهو بخلافه  
 (وكاحصد وادرس)  
 هذا الزرع (ولك نصفه)  
 وكذا ادرسه ولك نصفه  
 فاسدة وله أجر مثله وأما  
 احصد فقط ولك نصفه



فسيأتي أنه جائز (وكرأ أرض) صالحة للزراعة (بطعام) سواء أنبتت كالقمح أو لم تنبت كالبن والعسل ثلاث بدخلة الطعام والشراب لأجل مع التنازل والغرر والزائلة وأما يعنها به فيجوز (أو بما تنبت) غير طعام (V) كقطن وكتان وحشيش وزعفران

وتين وأما كراء الدور والحواليات بالطعام لم يجز إجماعاً (إلا أن يكون ما تنبت) كخشب وخطب وقصب فليس وعود هندي وصندل حن كل ما يطول مكته فيها حتى يمدك أنه أجنبي منها فيجوز (و) فسدت اجارة على (حمل طعام) مثلاً (لله) بعيد لا يجوز تأخير قبض المعين اليه (ينصف) مثلاً لما فيمن يبيع معين تأخر قبضه فإن وقع فأجر مثله والطعام كله لربه (إلا أن يقبض) أي الجزية المستأجر به (الآن) أي حين للعقد بالفعل لعرف أو يشترط قبضه الآن ولو لم يقبض بالفعل لعدم الملة للتقدمة فهذه المسئلة من أفراد الاجارة بمعنى فيجزي فيها نصيبه وهو أنه ان وقعت والعرف التعجيل فلا بد منه والا فسدت وان كان العرف التأخير أولاً عرف فلا بد من اشتراط التعجيل والا فسدت وينظر التأخير اليسر كالثلاثة الأيام (وكان) أي وكقوله ان (خطته اليوم) مثلاً

وهو مغيب لا يدري كم يخرج وكيف يخرج (قوله فسيأتي انه جائز) أي لأنه استأجره بنصف الزرع وهو مرئي (قوله وكرأ أرض) أي وقد كراء أرض صالحة للزراعة إذا أكرت للزراعة أما إذا أكرت بما ذكره لبناء أو جرين فيجوز ولو كان شأنها ان تزرع كما هو ظاهر كلام أهل المذهب خلافاً لما أفق به بعض شيوخ الشيخ أحمد الزرقاني من النع انظر بن (قوله أو لم تنبت) كالبن والعسل وكذلك الشاة المذبوحة والحيوان الذي لا يراد إلا للذبيح كخضى العز والسمك وطير الماء والشاة الليون وأما شاة لا لبن فيها فتجوز الاجارة بها ولو حصل فيها لبن قيل فراغ مدة الاجارة كجوازها بالماء ولو ماء زمزم وتبوابل الطعام كالقلفل والصلصكا عند من لا يحطها من توابع الطعام لا عند من يحطها من توابعه كالمالح فيمنع (قوله مع التفاضل) الأولى حذفه لانه قاصر على ما إذا كان الطعام المؤجر به مما تنبت الأرض وقوله والغرر أي لأنه يحتمل ان يخرج له من الأرض قدر ما كرى به أو أقل أو أكثر وهذا التعايل أيضا قاصر على ما إذا كان الطعام المستأجر به مما تنبت الأرض (قوله والزينة) أي حيث باع المستأجر معلوماً وهو الأرض بمجهول وهو ما يخرج منها وهذا ظاهر اذا كانا من جنس واحد (قوله وبما تنبت) أي مما شأنه أن ينبت وان نبت بنفسه وذلك كالقمح وما مثله من الحبوب والبرسيم وكالقطن وما ذكره الشارح بعده وأما ما لا يستنبت الناس بل شأنه أن ينبت بنفسه فانه يجوز كراؤها به وذلك كاللحاء والحشيش خلافاً للباحي فيه ولو كان طعاماً للدواب وكسمر حصير ولو استنبت مما شأنه أن ينبت بنفسه مثله مثل الحشيش وما ذكره في جواز الكراء به ولو استنبت (قوله كقطن وكتان) المراد بهما شعرهما وأما ثيابهما فجائز كما في ح ومقتضى آخر كلامه انه لا يجوز كراؤها بالقرن ولعله لكونه من الصنعة وان كان لا يعود اه عبق (قوله الا كخشب) ربما أدخلت السكف جواز كراؤها بشجر ليس به ثمر أو به وهو مؤبر لانه يبقى لربها لايها وهو غير مؤبر (قوله من كل ما يطول مكته فيها) هذا يتناول الذهب والفضة والرخاص والنحاس والسكرت والمفرقة ونحوها من سائر المعادن لأن شأنها أن تنبت بنفسها في الأرض ويطول مكثها فيها (قوله الله بعيد لا يجوز تأخير المعين اليه) أي بان كانت على مسافة أربعة ايام فاكثر (قوله فان وقع فأجر مثله والطعام كله لربه) هذا احد قولين وصوبه ابن يونس وقيل نصفه للجهل ويضمن مثله في المواضع الذي حمل منه وله كراء مثله في النصف الآخر نظير ما مر في دبح الجلود إذا استأجره بشي منها إذ فرغ واختار هذا القول ابن عرفة وابو الحسن (قوله لعرف) أي او يشترط قبضه أي واما قبضه بالفعل والحال انه لا عرف ولا شرط فلا يكفي في الصحة (قوله والا فسدت) أي والا يحصل تعجيل فسدت (قوله فلا بد من اشتراط التعجيل) أي وإن لم يحصل تعجيل بالفعل وقوله والا فسدت أي ولو حصل تعجيل بالفعل (قوله ويستقر التأخير الخ) أي فيما اذا كان العرف التعجيل (قوله ففاسدة للجهل بقدر الاجرة) اعلم ان محل فساد هذه الصورة اذا وقع العقد على الالتزام ولو لأحد المتعاقدين فان كان الخيار لكل منهما جاز وذلك لأن القرر لا يعتبر مع الخيار لأنه اذا اختار امرأ فسكنه ما عقد الا عليه إذ عقد الخيار منحل واما دفع دراهم بعد العقد زيادة على الاجرة ليسر له بالفعل فذلك جائز كما في ح (قوله ولم يقيد باحتطاب ولا غيره) بل ولو قيد انما الفرق بين ما هنا وبين قوله الآتي وجاز بنصف ما يحتطب ان ما هنا أريد به قسمة الأثمان وما يأتي أريد به قسمة نفس الحطب لأنها يقتسمان ثمنه كما نقله بن عن أبي الحسن (قوله فما حصل من ثمن او اجرة) أي فما حصل من ثمن المحمول كالحطب والماء وقوله او اجرة أي اجرة

فهو (بكذا) من الاجر كمشرة (وإلا) تحته اليوم بل أزيد (فبكذا) أي بأجر أقل كثمانية فاسدة للجهل بقدر الاجرة فان وقع فله أجر مثله ولو زاد على السمي خاطه في اليوم أو في أكثر (واعمل على دابتي) ولم يقيد باحتطاب ولا غيره (فما حصل) من ثمن أو اجرة (فلك نصفه) مثلاً ففاسدة للجهل بقدر الاجرة

وكذا في داري أو حمى أو سفينتي ونحوها فيتعين الفسخ إن لم يعمل فإن عمل فأشاره بقوله (وهو) أي ما حصل من عمله (للعامل) وحده (وعليه أجرتها) أي أجرة مثلها لربها بالغا ما بلغ ومثل ذلك إذا قال له اعمل عليها كراها على الأرجح أو قال له أكرها وما حصل فلك نصفه فعمل عليها (عكس) (٨) خذها (لتكرها) وما حصل فلك نصفه فأكرها فما حصل فله لربها وعليه

للعامل أجر مثله لأنه أجر نفسه اجارة فاسدة فالصور أربع ثلاثة منها الأجر فيها للعامل وعليه أجرتها والرابعة بالعكس إلا أن الثانية فيها قولان مرجحان وما قدمناه قول ابن القاسم فيها (وكيفية) عطف على قوله كمع جمل (نصفاً) لكتوب بدينار يدفعه الاجير لربه (بأن) أي على أن (يبيع) له (نصفاً) ثانياً أي باعه نصف السلعة بدينار مثلاً على أن يبيع له النصف الثاني فنصار ثمن النصف للبيع للسمار مجموع الدينار والسمرة على بيع النصف الثاني إن أبهم في محل البيع أو عين غير بلد العقد لأنه يبيع معين يتأخر قبضه (الأ بالبلد) أي إلا أن يكون محل البيع البلد الذي هما به فيجوز لأنه متضمن من قبض نصيبه من الآن ويلحق به بلد قريب يجوز تأخير قبض الممين له والجيواز بشرطان زيادة

المحمول كآدمي يركبها (قوله) وكذا في داري أو حمى أو سفينتي (تبع الشارح في ذلك عبق قال بن وفيه نظر لأنه إنما ذكر في المدونة السفينة والدار والحمام في مسألة العكس أعني لتكرها كما في ح قال عياض ما لا يذهب به ولا عمل له كالرباع فهو فيها أجير والكسب لربها ويستوى فيها أعمل وواجر وأكره وتقل ذلك أبو الحسن وأقره اه (قوله) وعليه أجرتها (أي لأن العامل كأنه اكرهت ذلك كراء فاسداً ابن يونس ولو عمل فلم يجد شيئاً كان مطالباً بالكراء لأنه متعلق بذمته وخالفه ابن حبيب فقال إن عاقبه عن العمل عائق وعرف ذلك العائق فلا شيء عليه (قوله) فالصور أربع (أي لأن رب الدابة إما أن يقول له اعمل على دابتي وما عملت به فلك نصفه وإما أن يقول له خذ دابتي أكرها ولك نصف كرائها وفي كل إما أن يعمل عليها بنفسه أو يكرها لمن يعمل عليها فهذه أربع صور وكلها فاسدة (قوله) والرابعة بالعكس (أي ما حصل فيها من الأجر فهو لربها وعليه للعامل أجرة مثله في نولية العقد فلو اعطاها له ليكرها وله نصف الكراء فأكرها لمن يسافر عليها وسافر معها ليسوقها كان له أجرة سوقه وتولية لعقد الكراء وما بقي من الكراء لربها كما قال الاقهي (قوله) وما قدمناه قول ابن القاسم فيها (أي وهو أن الحاصل من الاجرة للعامل وعليه لربها أجرتها ومقابلته أن الحاصل من الاجرة لربها وعليه أجرة العامل (قوله) على أن يبيع له نصفاً (أشار الشارح بهذا إلى أن الباء: نى على حد قوله تعالى «ومن أهل الكتاب من أن تأمنه بقطار» وقصد بذلك الجواب عن المصنف فإن ظاهره أن صورة المسئلة أنه باعه نصفاً بسبب بيعه النصف الثاني أي أنه جعل ثمن النصف مسمرته على النصف الثاني والمسئلة على هذا الفرض لم يكن فيها بيع وإنما هو اجارة إن أجل وجعل ان لم يؤجل وهي على كل حال جائزة فكيف يجعلها المصنف بمنوعة وحاصل الجواب أن الباء بمعنى على بدليل تقييده الجواز بقوله إن أجل ووجه الدلالة أن التقيد بالتأجيل يمنع من كون العقد جمالة لأن أجل يفسدها ولو كان اجارة محضة لا كفي فيها بالتعين بالعمل فشرطه التأجيل يشير الى أنها مسئلة اجتماع بيع واجارة لا اجارة فقط ولا جمالة فقط (قوله) أو عين غير بلد العقد أي أو عين محلا للبيع غير بلد العقد والحال أن بينه وبين بلد العقد أكثر من ثلاثة أيام (قوله) لانه يبيع معين (الخ) هذه العلة للنع (قوله) لأنه متضمن من قبض نصيبه من الآن (أي لقد رته على بيع نصيب ربه (قوله) ان أجل (أي وان كان الأجل بعيداً لا يجوز تأخير الممين إليه بأن كان زائداً على ثلاثة أيام كافي الترخية عن المدونة خلافاً لأبي الحسن فان باع النصف في نصف الاحل كان له نصف الأجرة التي هي بعض نصف السلعة التي في مقابلة السمرة لأن النصف بعضه في مقابلة الدينار وهو يبيع وبعضه في مقابلة السمرة وضو اجارة وان مضى الاجل ولم يبيع فله الاجر كاملاً لأنه مجعول على السمرة لا على البيع (قوله) وحيث (أي وحين إذ كان المراد بالثمن ثمن العمل فهو مساو للتعبير بالثمن وبالبيع أي لأن نصف السلعة مضمن وضمنه العمل والدينار ومبيع بالعمل والدينار (قوله) فلو كان البيع مثلياً (و توضيح

على اشتراط تعيين البلد أشار لما بقوله (إن أجل) أي ضرباً لبيع النصف الثاني أجل ليسكون اجارة محضة وهي تمام البيع فيخرجان عن بيع وجعل (ولم يكن الثمن) أي ثمن العمل الذي هو السمرة على بيع النصف الآخر وهو النصف المدفوع للسمار (مثلياً) (وحيث فهو مساو للتعبير بالثمن أو البيع نعم التعبير بما ذكر أوضح فلو كان للبيع مثلياً منع لانه قد يصير تارة اجارة وسلفاً لأنه قبض إجارتها وهي مما لا يعرف به فيه فيصير سلفاً إن باع في نصف الاجل

لأنه يرد حصة ذلك وتارة يكون ثمنا إن باع في آخر الأجل أو مضى الأجل ولم يبع فتردد العقد بين الموعود وهو اجارة وسلف والجائز وهو الثمن ويفهم من هذا أنه إذا شرط عليه أنه إن باع في أثناء الأجل لا يرد له باقي الثمن بل يتركه له أو يأتيه بطعام آخر يبيعه له أنه يجوز وهو كذلك ثم شرع تكلم على أشياء تجوز في الاجارة بقوله [درس] (و جاز) أي عقدا لاجارة على ( ٩ ) دابة ( بنصف ) جرنصف بالباء وهي ظاهرة وفي نسخة

بحدفها فنصف مرفوع بدل من ضمير جاز العائد على الكراء أو الاجارة أي و جاز كراء هو نصف ( ما يختطب عليها ) أي الدابة المتقدم ذكرها بشرط أن يعلم ما يختطبه عليها بعرف أو غيره سواء قيد بمن كيوم لي ويوم لك أم لا كنفلة لي و نفلة لك فالأجرة هنا معلومة بخلاف ما تقدم من قوله و اعمل على دابق فما حصل فلك نصفه واحتز بقوله بنصف ما يختطب عليها عن نصف ثمن ما يختطب عليها فلا يجوز لقوة الفرر ومثل والسفينة الدابة الشبكة ونحوها فيجوز بنصف ما يحمل عليها إذا كان معينا من مكان معين فلا مفهوم لدابة ولا لنصف ( و ) جاز ( صاع دقيق ) يدفعه رب القمح ونحوه لمن يطعنه له ( منه ) أو من غيره في نظير طعنه ( أو ) صاع ( من زيت ) يدفعه رب الزيتون لمن يعصره له أجرة لعصره ( لم يختلف ) أي إذا لم يختلف كل من

توضيح ذلك أنه إذا أعطاه إرددين أحدهما في مقابلة دينار والسمرة على الارب الثاني عشرة أيام فقد قبض الاجارة على الارب الثاني وهو نصف الارب الاول فاذا باع الارب في خمسة أيام رد نصف الارب الذي أخذه في مقابلة السمرة عشرة أيام وان باع الارب في اليوم العاشر أو مضى العاشر ولم يبع فلا يرد شيئا فقد ترددت تلك الأجرة وهي نصف الارب بين كون بعضه إجارة وبعضه سلفا وبين كون كله ثمنا ( قوله لأنه يرد حصة ذلك ) أي الباقي من الأجل ( قوله وهو كذلك ) أي قول المصنف ولم يكن الثمن مثليا أي فان كان مثليا منع إلا أن يشترط ألا جبر أنه إن باع في أثناء الأجل لم يرد شيئا ولا جاز ( قوله بدل من ضمير جاز ) فيه أنه لا تعيين البديلة بل المتبادر أن نفس نصف فاعل جاز أي جاز جعله أجرا ( قوله بشرط أن يعلم ما يختطبه عليها ) أي وبشرط ألا يزيد على الصيغة المذكورة ولا تأخذ نصفك إلا بعد ثقله مجتمعا لموضع كذا فان زاد ذلك منع للحجر عليه كما ذكره ابن عرفة ( قوله بعرف أو غيره ) أي بأن تجري العادة أن الاحتطاب كل يوم ثقتين كل ثقله قدر قطار مثلا أو يشترط ذلك ( قوله سواء قيد ) أي الاحتطاب عليها ( قوله كنفلة لي ) أي قدرها كذا واعلم أنه إذا جاز يوم لي ويوم لك أو نفلة لي قدرها كذا ونفلة لك جاز بالآولى كل نفلة نصفها لي ونصفها لك ( قوله لقوة الفرر ) أي بعدم انضباطه وهذه من جزئيات المارة في قوله و اعمل على دابق فما حصل فلك نصفه لأن الرادف حصل من أجرة الحمل أو من ثمن المحمول كما مر ( قوله والشبكة ) قال في النوادر ابن القاسم يجوز دفع الشبكة لمن يصيدها يوما لنفسه ويوما لصاحبها وفي الشهرين كثير لظهور الجهةالة هشب لاسكن يعكر عليه شرط الجواز وهو أن يعلم قدر ما يختطب عليها بعرف أو غيره وما يصاد بالشبكة لا يعلم قدره بعرف أو غيره فلا يتصور هذا الشرط في شبكة الصيد وإنما يتصور في شبكة الحمل وإلى هذا يشير الشارح بقوله فيجوز بنصف ما يحمل عليها أي على السفينة أو يحمل في الشبكة ( قوله إذا كان معينا ) أي إذا كان ما يحمل عليها معينا كخطب أو تبين أو حشيش من بلد معينة لأجل أن يعلم قدر ما يحمل عليها أوقها كل يوم مثلا لان كان ما يحمل عليها غير معين أو كان من بلد غير معينة كنصف ما يحمل عليها مطلقا في السنة تنبيه لو تلفت الدابة بعد أخذها لعل ما يخصه وقبل أخذ ربهما فلربها أن يأتيه بأخرى يعمل له عليها ولا بن القاسم في العتية لربها كراؤها وهو آيين وأما لو تلفت بعد أخذ ربهما ما يخصه وقبل أخذ العامل فعلى ربهما أجرة عمله وليس للعامل أن يكلف ربهما دابة أخرى ( قوله أوصاع من زيت ) قدر الشارح صاع إشارة إلى أن قول المصنف أو من زيت عطف على دقيق لا على قوله منه مثلا يلزم تسلط الدقيق على الزيت وليس بمراد وجعله البدر عطا على منه ( قوله أي إذا لم يختلف كل من الحب والزيتون في الخروج ) كأن كان الحب دائما يخرج منه دقيق وذلك الدقيق دائما جيد أو متوسط وكذا يقال في الزيت ( قوله فان اختلف ) أي فان تحقق اختلاف الخروج ( قوله فان شك ) أي عند عدم الاختلاف ( قوله حمل في الزيتون ونحوه على عدم الخروج ) أي لكون الشأن فيه ذلك بخلاف الحنطة فان الشأن فيها خروج الدقيق ( قوله و جاز استتجار المالك منه ) أي من المستأجر أي بمثل الأجرة أو اقل أو أكثر بحسب الأجر

( ٢ - دسوقي - بع )

الحب أو الزيتون في الخروج فان اختلف بأن كان تارة يخرج منه الدقيق أو الزيت وتارة لا منع للجهالة فان شك في الخروج حمل في الزيتون ونحوه كبزر السمسم على عدم الخروج فيمنع وفي الحنطة ونحوها على الخروج فيجوز ( و ) جاز ( استتجار المالك ) المؤجر لداره أو دابته مثلا ( منه ) أي من المستأجر إلا لتهمة سلف جرمته

(٩٠) واستجارها بثانية نقداً (و) جاز لمن له رقيق أو ولد (تعليمه) أى دفعه لمن يعلمه صنعة معينة

(رسمه سنة) مثلاً للعلم  
فمنه ظرف لعمله وأما  
التعليم فمطلق وابتداء  
السنة (من) يوم (أخذ)  
لأن يوم المقصد عند  
الاطلاق فإن عينا زمتنا  
عمل به فيها يظهر (و) جاز  
(أحصد) زرعى (هذا  
وذلك نصفه) وجذغلى  
هذا ذلك نصفه وأشار  
باسم الإشارة إلى أنه لا بد  
من تعيينه وهى اجارة  
لازمة ليس لأحدهما الترك  
وبقي العمل من الدرس  
والنذرية عليهما ويمنع  
قسمه قتا لانه خطر  
ويدخله التضائل قاله ابن  
يونس وحصد من باب  
نصر وضرب فضم الصاد  
في الأسر وللضارع  
وتكسر (و) جاز احصد  
زرعى و (ما حصدت)  
فلك نصفه (مثلاوهذ  
من باب الجمالة لعدم تعيين  
ما يحصد فله الترك متى شاء  
وما قبله من الاجارة كما  
تقدم (و) جاز (كراء  
دابة) أو دار أو سفينة  
(لكذا) أى إلى مدة  
معينة بأجرة معلومة (طى)  
انه (إن استغنى فيها) أى  
فى اللذة أو للساقفة للعبنة  
(حاسب) ربه أى كان له  
بحساب ما سار أو سكن  
بحسب الصعوبة والسهولة

الأول أولاً وخرج بقوله المالك الناظر فلا يجوز له أن يستأجر ما أكره لغيره للثمة كما فى فتاوى  
عج (قوله) كما يجاره بعشرة لأجل واستجارها بثانية قدراً أى أو بائى عشر لأبعد من الأجل  
الأول (قوله) وتعليمه بعمله للعلم أى فى الصنعة التى يتعلمها لا بعمله له فى غيرها وفى ح عن ابن  
عرفة بخاتم الاجارة بعمله لأنه يختلف فى الصبيان باعتبار البلادة والحذانة فهو الآن محمول فكأن  
المميز رآه من الفرر اليسير (قوله) فمطلق أى سواء كان يتعلم قبل تمام السنة أو بعدها (قوله) من أخذه  
مستأنف استئنافاً بيانياً فكأن قال لا وأبتداء السنة مما إذا فقال من أخذه أى وأبتداؤها  
محسوب من أخذه أى من أخذ العلم له (قوله) فإن عيننا زمتنا أى لا ابتداء السنة عمله به فإن مات المتعلم  
نصف السنة وزع قيمة عمله على قيمة التعليم من صعوبة وسهولة وينظر ما ينوب قيمة تعليمه إلى  
موته من قيمة العمل فإن حصل للعلم من قيمة العمل قدر قيمة تعليمه فلا كلام له وإن زاد له شيء بأن  
كان قيمة تعليمه أكثر من قيمة عمله قبل موته رجع به فإذا كان قيمة عمله فى السنة يساوى اثنى عشر  
ومات فى نصفها والحال أن تعليمه فى النصف الأول يساوى ثمانية لصعوبة تعليمه فى الابتداء  
وعمله فى النصف الأول قبل موته يساوى درهمين لكونه لم يتعلم بخلاف عمله فى النصف الثانى فإنه  
يساوى عشرة لمقارنته للتعليم فللمعلم جهة العبد ثمانية أجرة تعليمه قبل موته وللبعد عند العلم درهمان  
أجرة عمله قبل موته فيتحصان فى درهمين ويرجع العلم بستة فيكون العلم قد استوفى ثمانية هى ثلثا  
أجرة التعليم (قوله) ليس لأحدهما الترك أى فيملك الأجير حصه بالقد لا بالحصاد خلافاً لمبق  
وحيث أنه محصد النصف له والنصف الآخر لربه كما صرح به ابن رشد وعباس فما هلك قبل  
الحصاد ضامته منها انظر بن (قوله) ويمنع قسمته أى وإنما يقسم حبا فإن شرط قسمه حبا جاز  
لأنه اشترط ما يوجه العقد وتعين قسمه حبا ومنع قسمه قتا مبنى على القول بمنع قسم الزرع  
القاسم وأما على جوازه فيمنع شرط قسمه حبا لانه تحجير على الأجير كما فى ديب الجلود بمجموعة (قوله) وجاز  
احصد زرعى أى وجاز العقد بقوله احصد زرعى وما حصدت الخ مثله ألقط زيتونى وجذ  
نخلى وما لقطت أو جذدت فلك نصفه (قوله) وهذا من باب الجمالة أى ولذا قال أبو الحسن ان  
الجواز مقيد بعدم تبين الزمن وإلا فلا يجوز ابن يونس وفى المدونة وان قال احصد اليوم أو ألقط  
اليوم وما اجتمع فلك نصفه فلا خير فيه (قوله) لعدم تعيين ما يحصد (قوله) لأن قوله احصد زرعى وما  
حصدته فلك نصفه يحتمل أن يحصده كله أو نصفه أو ثلثه أو غير ذلك بخلاف احصد زرعى هذا  
ولك نصفه فإنه استأجره عليه جميعه وجميعه معين معلوم (قوله) وجاز كراء دابة لكذا قال ابن  
ناشر تأمل ما وجه جوازه هذه المسئلة مع أن المؤجر لا يدري ما باع من النعمة واستشكله خشى  
فى كبره بهذا أيضاً وأجاب بأن الفرر هنا يسير يغتفر لان العادة أن من اكرت إلى موضع  
لا يستغنى عنها لذلك للوضع اه قال فى التوضيح والجواز فى هذه مقيد بعدم الانتقاد فان انتقد  
منع لانه صار تارة يباع وتارة سلفا وهو لملك فى المدونة والعناية اه بن (قوله) أى فى المدة أو  
المسافة أى للدلول عليها بقوله لكذا إذ هو غاية حذف مبدؤها للدلالة عليه بالغاية للمستلزمة  
للبداء وهو وقت العقد أو موضعه فليس فيه عود الضمير على غير المذكور (قوله) وأما ان  
كان على أنه إن زاد فله بحساب ما أكرى لم يجز إلا ان عين الخ (قوله) وأما ان جعل لما يزيده  
كذا من الأجر أزيد أو أنقص من الأجر الاول فإنه يتمتع مطلقاً ولو عين غاية الزيادة لأنه  
من يمتنع فى بيعه كذا فى ماع أشهب والظاهر الجواز إذا عين غاية ما يزيده إذ لا فرق فى اللين بين هذه  
والتي قال فيها قبلها فإن عين غاية ما يزيده جاز وهو قول ابن القاسم كما نقله ابن رشد وانظر ح ابن

ويصدق فى استغنائه لانه أمين وأما ان كان على أنه إن زاد فله بحساب ما أكرى  
لم يجز إلا ان عين غاية ما يزيده (و) جاز (استجار) شيء (مؤجر) ففتح الجيم من حيوان أو غيره مدة تلى مدة الاجارة الأولى



للمستأجر الاول أو لغيره (أو) استجار شيء (مستثنى منفعته) نائب فاعل مستثنى أى استثنائها البائع عند البيع فيجوز استجاره من المشتري مدة تلي مدة الانتفاع يعنى أن من اشترى سلعة واستثنى بالثمن منفعتها مدة (١١) معينة جازله أن يؤجرها لانسان

مدة بعد مدة الانتفاع على أن يقبضها المستأجر بعد مضي مدة الانتفاع وسياق للمصنف أنه يجوز استثناء العام في الدار وسنين في الارض وثلاثة أيام في الدابة لا جمعة وكره المتوسط (و) جاز (النقد فيه) أى في

الشيء المؤجر والمبيع المستثنى منفعته (إن لم يتغير غالبا) أى إن لم يضاف على الظن تغيره مدة الاجارة ومدة الاستثناء بأن ظن بقاؤه بحالة أو احتمال بأن شك في البقاء وعدمه وهو مسلم في الصورة الاولى دون الثانية ويجوز أن يكون قوله إن لم يتغير شرطا في أصل الجواز لاجواز النقد أى محل جواز استجار ما ذكر مالم يضاف على الظن تغيره لكن إن ظن البقاء فالجواز قطعا وإن احتمل فعلى أحد القولين وإن ظن التغير فالمنع قطعا وإذا منع العقد مع النقد ضرورة (و) جاز لمن استأجر دارا سنين أو شهرا أو أياما بأجر معلوم (عدم التسمية لكل سنة) أو شهرا أو يوم فإن كانت السنين أو الشهور

(قوله للمستأجر الاول أو لغيره) أى الميجر عرف بعزم إيجارها إلا للأول كالأحكار بمصر وإلا عمل به لأن العرف كالشرط وصورة ذلك ما إذا استأجر انسان داراً موقوفة مدة معينة وأذن له الناظر بالبناء فيها ليكون له خلواً وجعل عليها حكراً كل سنة لجهة الوقف فليس للنظر أن يؤجرها لغير مستأجرها مدة تلي مدة إيجار الاول لجريان العرف بأنه لا يستأجرها إلا الاول والعرف كالشرط فكأنه اشترط عليه ذلك في صلب العقد ومحلّه إذا دفع الأول من الاجرة ما يدفعه غيره وإلا جاز إيجارها للغير (قوله وثلاثة أيام في الدابة) أى وعشرة أيام في الرقيق (قوله وجاز النقد فيه) لم يثن الضمير لأن العطف بأوفتجوز المطابقة وعدمها أو أنه أفرد الضمير باعتبار ما ذكر أى وجاز النقد فيما ذكر (قوله في الشيء المؤجر) أى الذى أوجر مدة تلي مدة الاجارة الاولى (قوله أى إن لم يضاف على الظن تغيره مدة الاجارة) أى الثانية لانها هى التى تستوفى منها النافع لا الاولى كما في عقب انظر بين (قوله في الصورة الاولى) أى إذا ظن بقاؤه وقوله دون الثانية أى ما إذا شك في بقائه وعدمه فلا يجوز النقد فيها اتفاقاً واختلف هل يجوز العقد في هذه الحالة أولاً يجوز وإذا كان لا يجوز النقد في حالة الشك فمن باب أولى إذا كان الغالب تغيره (قوله فعلى أحد القولين) أى فجواز العقد على أحد القولين فقتضى كلام ابن عرفة والمواقى عن ابن شاس جواز العقد ومقتضى بهرام وابن الحاجب والتوضيح المنع (قوله وإذا منع العقد) أى لظن التغير أو للشك فيه على أحد القولين منع النقد والحاصل أنه يلزم من منع العقد منع النقد ولا يلزم من جواز العقد لزوم النقد فعلى حالة الشك في التغير يجوز العقد على أحد القولين ولا يجوز النقد اتفاقاً (قوله فإن كانت السنين أو الشهور تختلف في القيمة) أى بأن كانت سنة تختلف سنة في الاجرة أو كان شهر يخالف شهراً أو أيام تختلف أياماً في الاجرة (قوله وحصل مانع) أى من سكنى بعض اللدة المستأجرة (قوله رجع للقيمة لا للتسمية) أى عند السكوت أو عند اشتراط الرجوع لها والحاصل أن المستأجر إذا لم يسم لكل سنة ما يخصها ولا لكل شهر ما يخصه وسكن بعض اللدة وحصل مانع معه من سكنى باقيها فإن كانت السنين أو الأشهر لا تختلف في القيمة فانهما يرجعان للتسمية فإن سكن نصف اللدة لزمه نصف المسمى وإن سكن ثلثها لزمه ثلثه وإن كانت السنين أو الأشهر تختلف بالقيمة فانهما يرجعان للقيمة لا للتسمية عند السكوت أو اشتراط الرجوع اليها فإن اشتراطا عند العقد الرجوع للتسمية والحال ان السنين تختلف بالقيمة فسد العقد فإذا استأجر بيتاً على الخليج سنة بمائة وسكن فيه ثلاثة أشهر أيام النيل وحصل مانع من سكناه فانه يقوم كراء البيت في ثلاثة أشهر فإن كان سبعين حط المالك عن المستأجر ثلاثين وإن كان أجرة البيت في الأشهر الثلاثة تساوى مائة فلا يحط عن المستأجر شيء (قوله مدة) تنازعه كراء وتخذ مسجداً (قوله لتقييده الوقف بتلك اللدة) أى بخلاف من غصب أرضاً وبنى فيها مسجداً أو كانت تحت يده أرض بوجه شبه وبنى فيها مسجداً واستمقت الأرض فيهما فانه يجعل القص في حبس مماثل للمسجد في المنفعة العامة سواء كان مسجداً آخر أو قطرة أو رابطاً أو سيلاً لأن الباني في هاتين الصورتين داخل على التأيد وما ذكره المصنف من ان النقص للباني إذا انقضت المدة محله إذا لم يرد رب الأرض دفع قيمة النقص وأبقاء مسجداً دائماً فإن أراد ذلك فانه يجب له وليس للباني امتناع حينئذ كما قيد به ابن يونس ومقتضاه أنه

تختلف في القيمة كدور مكة ودور النيل بمصر وحصل مانع رجع للقيمة لا للتسمية فإن شرط في العقد الرجوع للتسمية فسد (و) جاز (كراء أرض لتخذ مسجداً مدة) معينة (والنقص) يكون (لربه) الباني (إذا انقضت) المدة يصنع به ما شاء لتقييده الوقف بتلك اللدة وهو لا يشترط فيه التأيد كما يأتى

وترجع الأرض للمكها (و) جاز استئجار (على طرح مينة) ونحوها من النجاسات وان استلزم ذلك مباشرة النجاسة للضرورة (و) استئجار على (القصاص) من قتل أو قطع حكمه الحاكم وسله للمجنى عليه أو لأوليائه (و) على (الأدب) لولده أو عبده إذا ثبت موجه قلاب أو السيد الاستئجار عليه (١٣) (و) جاز استئجار (عبد خمسة عشر عاماً) بالتقديرو بشرط وأما الدابة فجد

إجارتها سنة إلا نسفر  
فالشهور وأجاز إجارة دار  
جديدة وأرض مأمونة  
الرى ثلاثين سنة بالنقد  
وبالمؤجل وأما الدار  
القديمة فدون ذلك بقدر  
ما يظن سلامتها إليه وأما  
الأرض الصير المأمونة  
الرى فيجوز العقد بلا نقد  
وعمل إيجار العبد المدة  
المذكورة ما لم يتغير غالباً  
فيها وإلا منع الإقدر ما  
يظن سلامته وسيأتي في  
الوقف واكرى ناظره ان  
كان على معين كالسنتين  
ولن مرجعها كالعشر  
(و) جاز للتقييد بالزمن في  
الإجارة على عمل من  
حرفة أو غسبها  
كاستئجاره على عمل (يوم)  
أو ساعة أو جمعة أو شهر  
يحيط له فيه أو يبي أو  
يدرس أو يحصد له فيه  
يكذا والتقييد بالعمل  
دون الزمن ككتابة  
كتاب علم أو بناء حائط أو  
قنطرة أو حفر بئر وصف  
(أو خياطة ثوب) أو  
سراويل بكذا فقوله  
(مثلاً) راجع لليوم  
والخياطة وللثوب  
(وهل تفسد) الإجارة

أراد إبقائه مسجداً لا على التأيد فللباني الامتناع (قوله وترجع الأرض للمكها) أى ولا يعتبر رضا  
بانيه إذا أراد بقاءه مسجداً على الدوام حيث امتنع مالك الأرض من بقاءه وطلب هدمه من أرضه  
(قوله ونحوها من النجاسات) أى كنجاسة مرحاض وعبر بطرح دون حمل لشموله لحملها للامتناع  
بها على الوجه المحرم والوجه الجائز مع أن حملها في الأول ممنوع والإجارة عليه ممنوعة وذلك كحملها  
ليعبها أولاً كل آدمى غير مضطر وأما حملها للارتفاع بها على الوجه الجائز كحملها لأكل كلاب أو تنزيل  
أرض أولاً كل مضطر سواء كان هو أى الحامل أو غيره وكحمل جلد ميتة مندبوغ لأجل استعماله في  
اليابسات والماء فهو جائز والإجارة عليه جائزة (قوله واستئجار على القصاص) وأما الإجارة على  
القتل ظلماً فلا تجوز فان نزل اقتص من الأجير ولا أجر له ولا يقتص من المؤجر لان الباشرة مدم على  
المتسبب (قوله إذا ثبت موجه) ظاهره انه لا بد من ثبوت الموجب كان الطالب للتأديب الأب أو  
السيد كان الولد صغيراً أو كبيراً وليس كذلك بل يصدق الاب في ابنه الصغير والسيد والزوج في  
دعوى ما يوجب الأدب كإفح وأما الولد الكبير فلا يؤدبه الاب إلا بشهادة بينة عادلة على فعل موجب  
للادب وإلا أدب الاب والتولى للادب كذا قرر ابن علق (قوله بالنقد ولو بشرط) أى وأولى بالمؤجل  
فالشراح اقتصر على التوهم منه (قوله وأما الدابة فجد إيجارتها) أى التي يجوز فيها النقد كإلى التوضيح  
فلان في جواز إيجارتها لأكثر من السنة حيث كان من غير تعجيل فقد انظر بن والفرق بين الدابة  
وبين العبد أن العبد إذا حصل له مشقة يغير عن حال نفسه بخلاف الدابة فلا يتأني فيها ذلك فيؤدي  
إيجارتها المدة الطويلة لا تلافها (قوله فالشهور) صوابه فالشهر بالافراد كما في التوضيح كذا في بن  
(قوله فيجوز العقد بلا نقد) أى فيجوز العقد على المدة المذكورة وأولى أقل منها بلا نقد ويمنع به  
(قوله وسيأتي في الوقف الخ) يعنى ان ما ذكره هنا في الدار والأرض إذا كان كل منهما ملكاً وأما إذا كان  
وفقاً فسينص عليه في باب الوقف بقوله واكرى ناظره الخ (قوله ويوم) هو بالجر عطف على المالك  
أى وجاز استئجار المالك واستئجار يوم والاضافة تأتي لأدنى ملابسة (قوله من حرفة أو غيرها) أى  
سواء كان ذلك العمل حرفة كالخياطة والبناء أو كان غير حرفة كالخصاد والدراس (قوله وهل تفسد  
إن جمعها وتساويا) أى وهو أحد مشهورين عبد ابن عبد السلام وقوله أو مطلقاً أى عند ابن رشد  
لكن إن تساويا فالمنع عنه اتفاقاً وإن زاد الزمن فالمنع على أحد مشهورين (قوله وتساويا) أى والحال  
أن الزمن مساو للعمل أى يسعه وحاصل ما في المسئلة انه ان جمع بين الزمن والعمل فان كان الزمن  
مساويا للعمل فحكى ابن رشد الاتفاق على المنع وذكر ابن عبد السلام انه أحد مشهورين والآخر عدم  
الفساد وإن كان الزمن أوسع من العمل جاز اتفاقاً عند ابن عبد السلام ومنع عند ابن رشد على المشهور  
إذا علمت هذا فقول المصنف وهل تفسد إن جمعها والحال أنهما تساويا أى وأما إذا لم يتساويا بل  
زاد الزمان على العمل فلا تفسد إشارة لطريقة ابن عبد السلام على أحد القولين فيها ولما وافق تشهيره  
القول بالفساد حكى ابن رشد الاتفاق عليه اقتصر عليه المصنف وترك القول الثانى بالصحة لقوة  
الاول وقوله أو تفسد مطلقاً أى تساويا أو زاد الزمن لكن في الاول اتفاقاً وفي الثانى على المشهور

إشارة  
(إن جمعها) أى الزمن والعمل (وتساويا) كخط لى هذا الثوب في هذا اليوم بكذا وكان الشأن أنه يخاط في اليوم  
بتمامه لا في أقل ولا أكثر قال ابن رشد اتفاقاً وقال ابن عبد السلام على أحد المشهورين والمشهور الثانى عدم الفساد (أو) تفسد (مطلقاً)  
ولوزاد الزمن على العمل عادة بأن كان يمكن خياطته في نصف يوم مثلاً وشهره ابن رشد في زائد الزمن وحكى ابن عبد السلام فيه  
الجواز اتفاقاً فقوله (بخلاف) الاولى بدله تردد لا تردد في النقل إلا ان طريقه قان عبد السلام أظهر في النظر وعلى القول بالفساد فاللازم

للمسمى أو قلت (و) جاز  
 (بيع دار) استثنى البائع  
 منفعتها عاما (لتقبض)  
 له شترى (بعد عام) (و) بيع  
 (أرض) استثنى البائع  
 منفعتها (لشتر) من الأعوام  
 لقوة الأمن فيها فاعتمر  
 فيها بيع معين يتأخر قبضه  
 وأما الحيوان والراد به  
 الرقيق فلا يجوز استثناء  
 منفته أكثر من عشرة  
 أيام وشهر القول يجوز  
 استثناء الشهر وإنما يمنع  
 بشرط النقد فقط (و) جاز  
 استثنائها على (استرضاع)  
 لرضيع آدمي أو غيره  
 (والعرف) معتبر (في  
 كفعل خرقه) فان  
 لم يكن عرف فعلى أيه على  
 الرجح فلو قال وغسل  
 كخرقة على أيه إلا  
 لعرف لشمل المستثنين  
 (ولزوجها) أي الرضيع  
 دون غيره (فسخه إن لم  
 يأذن) لها فيه فان طلقها  
 قبل علمه فلا كلام له  
 (كأهل الطفل) ولو أما  
 وحاضنة لهم الفسخ (إذا  
 حملت) الظئر لأنه مظنة  
 الضرر والخوف (و) لها  
 الفسخ في (موت إحدى  
 الظئرين) إذا استؤجرا  
 بعقد أو بعقدين وعلمت  
 الثانية بالأولى حين  
 العقد وماتت الأولى

إشارة لطريقة ابن رشد (قوله زادت على المسمى أو قلت) أي سواء عمله في يوم أو أكثر وأما على القول  
 بالصحة فله المسمى إن عمله فيما عينه فإن عمله في أكثر قبل ما أجرته على عمله في الزمن الذي مما له فإذا  
 قيل خمسة مثلاً فيقال وما أجرته على العمل في الزمن الذي عمله فيه فإذا قيل أربعة حط عنه من المسمى  
 خمسة لأنه لم يرض بدفع الأجرة التي مماها له إلا على عمله فيما عينه (قوله وجاز بيع دار) اعترض بأن  
 هذه المسئلة ليست من باب الإجارة فحقها أن تذكر في البيوع وأجيب بأنه إذا باع الدار مثلاً بمائة على  
 أن تقبض بعد عام فقد باعها بالمائة والارتفاع بتلك الدار تلك المدة فكان المبيع بمائة وعشرة مثلاً  
 دفع المشتري بدل العشرة الارتفاع وبيع الارتفاع إجارة فلهذه المسئلة ارتباط بالإجارة  
 (قوله لتقبض بعد عام) أي ولا يجوز استثناء أكثر من ذلك قاله ابن القاسم وذلك لما يخشى من تغيرها وقال  
 ابن حبيب يجوز استثناء البائع لمنفعتي سنتين وقيل يجوز سنة ونصف قال في التوضيح والخلاف  
 خلاف في حال لافي فقه فان كانت المدة لاتتغير فيها غالباً جاز والا فلا اه بن (قوله لشتر) اللام  
 بمعنى إلى على مقتضى حل الشارح وبصح جعلها بمعنى بعد أي لتقبض بعد عشر (قوله والراد به  
 الرقيق) أي وأما الدابة فيجوز استثناء منفعتها إذا بيعت ثلاثة أيام ويعت استثناء الجمعة وكره  
 المتوسط كما تقدم للشارح ولا فرق بين دابة الركوب والعمل وقال بعضهم ان جواز استثناء الثلاثة  
 الأيام ومنع الجمعة في دابة الركوب وأماداة العمل فكذلك الرقيق يجوز استثناء منفعة كل عشرة أيام اعدوى  
 (قوله وشهر القول الخ) اعلم أن الضمان في مدة الاستثناء الجائز من المشتري لان الضمان  
 في البيع الصحيح بالعقد وفي الاستثناء الممنوع من البائع لانه يبيع فاسد لم يقبض وإنما ينتقل ضمان  
 الفاسد بالقبض وإذا انتهت الدار في أثناء السنة فلا رجوع للبائع على المشتري بما اشترط من السكنى  
 عند ابن القاسم ألا أن بينها المشتري في أثناء السنة فيسكن البائع إلى تمامها ومثل هذه الدابة تباع  
 ويشترط البائع ركوبها اليوم واليومين فإذا تلفت الدابة فصيبتها من المشتري ولا يرجع البائع على  
 المشتري بما يتوب الركوب (قوله وجاز استئجار على استرضاع لرضيع) أي للضرورة وان كان اللبن  
 عينا فلا يدخل هذا من حيث الحكم في قوله الآتي بلا استيفاء عين قصد وان تناوله من حيث اللفظ  
 وسواء استؤجرت الظئر بنقد أو طعام ولو شرطت عليهم طعامها ولا يكون هذا من باب بيع طعام  
 بطعام لاجل الضرورة ولان النهى إنما ورد في الاطعمة التي جرت عادة الناس أن يقتاتوها  
 (قوله أو غيره) أي فلو كان الرضيع محرم الاكل كجيش جاز أن تكرى له حمارة لترضعه للضرورة  
 (قوله كفعل خرقه) أدخلت الكاف حميمه أي غسله بالحميم وهو الماء الحار ودق ريحانه ونحو ذلك  
 كدهنه وتكحيله (قوله الالعرف) أي الا اذا جرى العرف بأنه على المرضعة وقوله لشمل المستثنين  
 أي ما اذا كان عرف وما اذا لم يكن عرف (قوله دون غيره) أي من أبيها وأخيها ولو كانت شريفة ولو  
 لحقهما مرة باسترضاعها وقيل لهما فسخه حينئذ (قوله فسخه) أي فسخ عقد الإجارة على الاسترضاع  
 أي وله امضاؤه فاللام للتخيير (قوله ان لم يأذن لها فيه) أي لما يلحقه من الضرر بتساغلها عنه (قوله فان  
 طلقها قبل علمه الخ) أي وأما لو أجرت نفسها بغير اذنه ولم يعلم بذلك وهي في عصمته الا بعد مدة فأجرة  
 ما مضى تكون لها ولا شيء للزوج منه وله فسخ الإجارة في المستقبل (قوله كأهل الطفل اذا حملت)  
 أي كما يخير أهل الطفل في فسخ الإجارة وامنائها اذا حملت لا يقال كيف يتأتى حملها مع أن الزوج  
 يمنع من وطئها اذا أجرت نفسها للرضاع بإذنه لانا نقول يفرض هذا فيما إذا تعدى ووطئها وعمل  
 على ما اذا وطئها قبل الإجارة ولم يعلم الحمل ابعدها (قوله ولو أما وحاضنة) أي ولاجل ذلك عبر  
 المصنف بالاهل دون الولي (قوله لانه مظنة الضرر) أي لان حملها مظنة لضرر الولد بلبسها والخوف

فللثانية الفسخ وأما إذا ماتت الثانية أو لم تعلم بالأولى فلا فسخ (و) لها الفسخ في (موت أبيه و) الحال أنها (لم تقبض أجره) قبل موته كلا وبعضا ولم يترك مالا (إلا أن) (١٤) يتطوع بها متطوع من وراث أو غيره فلا فسخ كالأول قبضتها من أبيه قبل موته أو ترك

مالا للولد (و) كظهور  
مشتاجر (بفتح الجيم  
(أو جرباً كله أو كولا)  
معمول لظهور أي ظهر  
حال كونه أ كولا خارجا  
عن المعتاد فليست أجرة  
الفسخ لأنه كعيب ظهر به  
الآن مرضى بطعام وسط  
فلا كلام لمؤجره والفرق  
بينه وبين الزوجة تظهر  
أ كولة فلا خيار لزوجها  
وهي مصيبة زالت فليس  
اشباعها أن التكاح مبني  
على المسكامة بخلاف  
الاجارة فانها من البيع وهو  
مبني على المشاحة ويؤخذ  
منه أن من اشترى عبدا  
فوجده أ كولا فله رده  
(و) منع زوج رضى (باجارة  
زوجة طرا (من وطء)  
لأنه مظنة ضرر الطفل  
(ولو لم يضر) الطفل بالفعل  
ومثل الزوج السيد كما هو  
ظاهر (و) منع الزوج من  
(سفر) بها فما إذا  
استؤجرت رضاه (كأن  
ترضع) غيره (ممة) فتتبع  
ولو كان فيها كفاية لأن  
أهل الطفل اشترى جميع  
لبنها إلا أن يكون لها ولد  
حال العقد فلا تمنع من  
ارضاعه لأنه حينئذ بمنزلة  
الشرط وهي إذا اشترطت  
غيره لا تمنع (و) الاسترضاع

عليه منه وما يأتي من قول أو حمل ظر عطا على ما تنفسح به الاجارة فهو باطل إذا تخقق الضرر أو حصل  
الضرر بالفعل بحيث خشي عليه الموت أو يحمل ما يأتي على ما يشمل التخيير (قوله فللثانية الفسخ) أي  
وليس لرب الطفل إذا طابت الفسخ إلزامها برضاعه يوما بعد يوم كما كانت زمن الأولى التي ماتت  
لكثرة الرضاع من الطفل حال عدم رضاعه كل يوم وعلى المشتاجر إذا طلبت البقاء وعدم الفسخ أن  
يأتي بأخرى ترضع معها كفى المدونة حيث علمت حين العقد عليها أنها ثانية (قوله أو لم تعلم) أي أو  
ماتت الأولى ولم تعلم الثانية بالأولى حين العقد (قوله ولها الفسخ في موت أبيه) قال في المدونة  
فإن هلك الأب فحصة باقية المدة في مال الولد قدم الأب الآخر أو لم يقدمه وترجع حصة باقية المدة إن  
قدمه الأب ميراثا وليس ذلك عطية وجبت وفي خش عن ابن عبد السلام أن أكلت الظئر الاجرة  
ومات الأب لم تجب عليها الاجرة لانه تطوع بدفعها لها وهو مقابل المذهب المدونة (قوله ولم يترك مالا)  
مفهومه أنه إن ترك مالا لم يكن لها الفسخ ولكن تكون أجرتها في نصيب الولد من أرثه كما أن مفهوم  
قوله ولم تقبض أنها إذا قبضت لا تفسخ ولو كان الأب عبدا ويقع الورثة الولد بما زاد على يوم موت  
الأب من الاجرة التي يحلها لأن ذلك الزائد يكون ميراثا بينهم وبين الولد فيرجعون به على مال الرضيع  
لا على الظئر فليس اعطاء الأب أجره رضاعه هبة منه له وإنما ارضاعه عليه فرض اشطع عوت الأب  
ولو كان هبة للرضيع لرجع ميراثا بين الأب والأم إذا مات الولد مع أنه يختص به الأب فيرجع بيقينه  
على الظئر كافي المدونة وحل رجوع الورثة على الولد بما زاد على يوم الموت مالم يجعل الأب الاجرة  
خوفا من موته الآن والا كانت حينئذ هبة ليس للورثة منها شيء كما نقله عجاج عن ح (قوله الآن يرضى  
بطعام وسط فلا كلام لمؤجره) أي وليس لمؤجره جبره على الطعام الوسط لأن ذلك يضعفه كما قرره  
شيخنا (قوله ويؤخذ منه) أي من الفرق المذكور (قوله فله رده) أي وأما فتوى الناصر القاني بعدم  
رده لانهم لم يعدوا كثرة الاكل من عيوب المبيع المتقدمة فهي ضعيفة كما ذكره ابن عبيق وغيره  
لأن كثرة الاكل الزائدة على العادة من جملة ما العادة السلامة منه وقد قال المصنف سابقا ورد بما  
العادة السلامة منه والاطباء يجعلون ذلك داء احتراق في المعدة فهو من الامراض (قوله ومنع  
زوج الخ) فلو تزوجها فواجدها مرضعا قال ابن عرفة الاظهر أنه عيب يوجب له الخيار  
وبحث فيه البدر القرافي بأن ذلك لم يذكر في عيوب الفرج قال بعض الافاضل والظاهر ما قاله  
ابن عرفة لانه وان لم يكن من عيوب الفرج لكن الزوج يتضرر بعدم الوطء اللهم إلا أن يبقى  
من مدة الرضاع يسير فلا خيار للزوج حينئذ نظير من اشترى دارا فوجدها مكثرة فيخير ما لم يكن  
الباقى من مدة الكراء يسيرا (قوله ولو لم يضر) أي هذا إذا كان وطؤه يضر بالولد بل ولو لم يضر به ورد  
بلو على أصح القائل انه لا يمنع من وطئها الا اذا اضر بالولد وسواء شرط على الزوج ذلك أم لا خلافا  
لأصح القائل أنه لا يمنع عدم الضرر الا اذا شرط عليه (قوله ومثل الزوج السيد) أي  
على ما استظهره شيخنا في حاشية خش فلو تعدى الزوج أو السيد ووطئها ولم تحمل فبطل لاهل الطفل  
فسخ الاجارة وقيل ليس لهم فسخها (قوله اذا استؤجرت رضاه) أي والا كان له فسخ الاجارة  
والسفر بها فإذا أراد أهل الطفل سفره فلا يمكنون من أخذ الولد الا إذا دفعوا للظئر جميع أجرتها  
(قوله كأن ترضع غيره) أي كما تمنع أن ترضع مع الطفل غيره قوله ولو كان فيها كفاية أي  
ارضاعها (قوله الآن يكون لها ولد الخ) انظر لو كان لها ولد حال العقد ثم مات بعد ذلك هل  
لها أن ترضع غيره مع من استؤجرت على ارضاعه أم لا (قوله ولا يستمتع حضنة) هذا يغني عنه

(لا يستمتع) أي لا يستلزم (حضنة) لزيادتها على المدة وعليه (كمكس) أي أن من استأجر امرأة لحضنة طفل  
لا يستلزم رضاعه فلا يلزمها إلا الشرط أو عرف في المسئتين وعطف على الجائز مسئلة مشتملة على بيع واجارة بقوله (و) جاز (يعة)



لآخر (سلة) بضمن معلوم كائنه أى وهى تساوى أكثر منه (على أن يشترى المشتري للبائع (بضمنها) المذكور (سنة) مثلاً فالمراد مدة معلومة ولا بد من إحضار الثمن والاشهاد عليه لينتقل من ذمة إلى امانة وإلا لأدى (١٥) إلى سلب جرم فاعلانهم على

تأخيره في ذمته لزمه ولا بد أيضاً من تعيين النوع الذى يتجر فيه وان يوجد في جميع الاجل وان يكون مديراً لا مختكراً لان المختكر يرصد الاسواق فيؤدى إلى اجل مجهول فيدخل الجمل في الثمن لان الثمن مجموع النقد والعمل وأن لا يتجر له في الربح لان الربح مجهول فله سبعة شروط علم الثمن وإحضاره وعلم الاجل وتعيين النوع التجري فيه ووجوده في الاجل والادارة وعدم التجري الربح تؤخذ من المصنف بالقوة \* ولما كان هناك شرط ثان لا يؤخذ منه صرح به بأداة الشرط بقوله (ان شرطه الخلف) لما يتلف من الثمن ليم العمل الذى هو جزء من الثمن والا أدى الى الغرور وشبهه في الجواز مع شرط الخلف قوله (كغم) أى كجواز الاستئجار على رعاية غنم (عيف) ان شرط الخلف لما يتلف منها لان لم يشترطه فلا تصح وله اجر مثله (والا) تكن معينة فلا يشترط للجواز شرط الخلف بل يصح العقد بدون وحينئذ (فه) أى للرأى (الخلف) على

قوله سابقا والعرف في كفعل خرقه فان الحضانة داخله تحت الكاف لانها مدخلة لجميع الامور المتعلقة بالرضيع ولعله اعاده ليرتب عليه قوله ككسه او يخص ما تقدم بنحو الادهان والكحل لا الجمل اه تقرير عدوى (قوله والاشهاد عليه) أى على ما يبدى العامل من وزنه او عدده (قوله لينتقل) أى الثمن من ذمة إلى امانة أى من ذمة المشتري لا مائه (قوله وإلا أدى الخ) فلو اشترى المشتري بالثمن ولم يحضره فالربح له والخسارة عليه ويرجع البائع عليه بمقدار قيمة تجارته بالثمن سنة مع الثمن لان الاتجار سنة من جملة الثمن كما مر (قوله ولا بد أيضاً من تعيين النوع) أى لان التجارة يكون فيها خفة ومشقة باعتبار الانواع للتجر فيها (قوله يرصد الاسواق) أى فلا يبيع إلا إذا غات السلع (قوله إلى اجل مجهول) أى بالنظر لانتهاء الامر إذ لا يدري هل يمكث عنده سنة او أكثر أم بالنظر لابتداء الامر فالاجل معين ولو قال الشارح لانه يؤدى للفرور والجمل إذ قد لا يحصل القلو في السنة كان اوضح (قوله وان لا يتجر له في الربح) أى وان لا يشترط التجر له في الربح بأن كان كما نص ربح دفعه للبائع وأجر بأصل الثمن او أجر بأصل الثمن مع الربح بدون شرط فالمرص إنما هو الشرط (قوله علم الثمن) فيه ان هذا شرط في كل مبيع ولا يعدم شروط الشيء الا ما كان خاصاً به (قوله بالقوة) أى لان البيع يقتضى ثمناً معلوماً والعمل من جملة الثمن إذ الثمن مجموع المائة والعمل وشرط علم الثمن يستلزم علم جزئه وهو العمل وهو يستلزم تعيين الاجل للعمل وتعيين العمل يستدعى وجود النوع التجري فيه في جميع الاجل وهذا يستلزم تعيينه فهذه شروط اربعة مأخوذة من جوهر لفظ المصنف والشرط الخامس والسادس وهما إحضار الثمن وكون العامل مديراً مأخوذاً من المعنى أى من اعتبار المعنى أى العلة التى ذكرها الشارح والشرط السابع وهو عدم الاتجار بالربح مأخوذة من قول المصنف بضمنها (قوله ان شرط الخلف) أى إن اشترط للمشتري على البائع خلف ما يتلف من الثمن وقوله ليم العمل أى على ما هو عليه وظاهره انه إن جرى به عرف لا يكفى عن شرطه وإذا شرط الخلف وحصل تلف البعض فان شاء البائع زاده تمام المائة ليتجر فيها وإن شاء لم يزد ورضى بالتجارة بما بقي فشرط الخلف وإن كان لصحة العقد ابتداء لا يلزم العمل به انتهاء (قوله أى إلى الفرور) أى لانه إذا لم يحصل اشتراط الخلف يحتمل ان يتلف من العامل بعض الثمن فاذا حل الاجل ورد العامل للبائع ما بقى من الثمن يقول له البائع انت لم تتجر بكل الثمن بل ادعيت الحسر فقط وأتيت لى ببعض الثمن (قوله أى كجواز الاستئجار على رعاية غنم) أى وجبة (قوله ان شرط الخلف) أى ان شرط الراعى على ربها خلف ما يتلف منها او جرى العرف بالخلف ويلزم ربها بالخلف لما مات حينئذ فان امتنع لزمه جميع الاجرة للرأى (قوله فلا تصح) أى الاجارة بمعنى انها تقع فاسدة ويلزم رب الغنم ان يدفع للرأى اجرة مثله اذا عمل وهذا مذهب المدونة وقال سحنون تجوز وإن لم يشترط الخلف والحكم يوجب معنى انه إذا مات منها شيء لزم ربها خلفه فان امتنع دفع للرأى جميع الاجرة وقاله ابن الماجشون واصغ ابن حبيب وبه أقول ابن يونس وهو عندى اصوب (قوله وإلا تكن معينة) أى كما إذا وقع العقد على رعاية مائة شاة غير معينة حين العقد وهو حاصله ان الاغنام إذا كانت غير معينة فلا يتوقف صحة العقد على اشتراط الخلف لكن إن مات اوضاع شيء منها قضى على ربها بالخلف إلى تمام عمل الراعى فان امتنع من الخلف لزمه الاجرة بتمامه فاعلم ان غير معينة مثل معينة عند سحنون ومخالفة لها على طريقة المدونة (قوله إذا تعذر ركوبه لموت او مرض او حبس لم تنفسخ الاجارة) أى لان الراكب مما تستوفى به المنفعة والاجارة لا تنفسخ بتلفه

أجره) أى يقضى له بالخلف على رب الغنم او دفع جميع الاجرة (كراكب) تشبيهه في قوله فله الخلف أى ان الراكب إذا تعذر ركوبه لموت أو مرض أو حبس لم تنفسخ الاجارة ويلزمه او وارثة الاتيان بالخلف او دفع جميع الاجرة (و) جاز استئجار

( حافى نهر كى لىنى ) عليهما

للرور فيها لحاجة ( و )

جاز استبحار ( مسيل )

أى موضع سيلان

( مصب مرحاض ) أى

مصوب أى ما ينصب

من الفضلات فالمسيل اسم

مكان وهو المجرة والمصب

بمعنى اسم المفعول

والمرحاض محل الرحض

أى الطرح كالكنيف أى

محل جريان ما يسيل من

الاكفة او ما يجتمع فيه

ذلك الجارى من الاكفة

ونحوها ( لا ميزاب ) يعنى

لا يجوز شراء ماء ميزاب

لانه يقل ويكثر ويكون

ولا يكون ( إلا ) أن يكون

الميزاب ( لمنزلك ) بأن يكون

مملوكا لك فتستأجر مسيله

من أرض جارك ليجرى

فيه ما نزل منه ( فى أرضه )

ليخرج إلى خارج فيجوز

ويكون كمسيل مصب

المرحاض فيأليه قال

ومسيل مصب مرحاض

أو ميزاب لا شراء مائه

( و ) جاز ( كراء رضى

ماء ) أى تدور بالماء

( بطعام أو غيره ) للطحن

عليها ( و ) جازت الاجارة

( على تعليم قرآن مشاهرة )

مثلا ككل شهر بدرهم أو

كل سنة بدينار ( أو على

الحذاق ) بكسر الحاء

والدال المعجمة أى الحفظ

( ١٦ )

الستاجر ( بيتاً ) ويصير النهر تحت سقف ذلك البناء ( و ) جاز استبحار ( طريق فى ديار )

ولا فرق بين كون ذلك الراكب معينا أو غير معين وهذا بخلاف موت الدابة فيفرق بين المعينة وغيرهاته فتنسخ الاجارة بتلفها فى الأول دون الثانى لما سياتى ان ماتستوفى منه المنفعة ان كان معينا فسخت الاجارة بتلفه لا ان كان غير معين ( قوله حافى نهر ) قال المسناوى الظاهر انه لا مفهوم لهذه الاضافة بل وكذلك إذا كان النهر لغيرك ولكنه جار بأرضك فلك ان تكرى حافى النهر لانهما لك هذا ولا يشترط هنا وصف البناء من حيث ما يبنى به من حجار أو آجر مثلا ما يشغل أو يخف واما وصف البناء من حيث عرضه فلا بد منه إذ قد يعرض الجدار فيضيق مجرى الماء بخلاف بناء فوق بناء فلا بد من وصف البناء من حيث ما يبنى به من حجار أو آجر ( قوله فى دار ) أى أو أرض فلا مفهوم للدار ( قوله لحاجة ) أى لأجل ان يتوصل لحاجة وإلا يتوصل بها لمنفعة لم يجوز لأنه من باب اكل أموال الناس بالباطل لان رب الدار أو الأرض اكل منه الاجرة باطلا لعدم اتفاعة بالطريق وانما يجعل من الصدقة لانه لما وقع فى العقد المذكور لم يكن منها فان استحق المحل المتوصل بالطريق له بحيث صار لافق بالطريق انفسخت الاجارة ( قوله أى محل جريان ما يسيل ) أى جاز استبحار محل جريان الماء المصبوب فى الاكفة كما يقع عندنا بمصر من استبحار مجرة يسيل فيها ماء يصب من المراحيض وتوصل الى الخليج ( قوله أو ما يجتمع ) عطف على محل جريان أى أو المحل الذى يجتمع فيه ذلك الجارى كأن يستأجر أرضا لأجل وضع فضلات الكنيف فيها ( قوله لا ميزاب ) ظاهره انه عطف على مرحاض أى لا يجوز استبحار مسيل مصب ميزاب مع انه جائز إذ هو قوله الا لمنزلك وأشار الشارح للجواب وهو انه عطف على مسيل وفى الكلام حذف مضاف أى لا يجوز كراء ماء ميزاب أى نازل منه لمن يسقى به زرعه مثلا ولا معنى لكراء ذلك الا شراؤه وظاهره عدم الجواز سواء طال الزمن الذى اشترى الماء النازل فيه كأشترى منك الماء النازل من ميزابك مدة عشر سنين بكذا أو كان الزمن قصيرا وهو كذلك على المعتمد لأنه وان كان الأمد الطويل لا يخلو عن مطر الا انه يحتمل القلة والسكره والطريقة المفصلة بين طول الأمد فيجوز وقلته فيمنع ضميعة وقد علمت ان هذا الفرع من باب البيع لا الاجارة لكن ذكره ليرتب عليه ما بعده من الاستثناء ( قوله الا لمنزلك ) استثناء منقطع لان هذا استبحار والمستثنى منه بيع ( قوله بطعام أو غيره ) نص على جواز كرائها بالطعام لانها لما كانت متعلقة بالأرض ويعمل فيها الطعام فقد يتوهم ان كراءها بالطعام من قبيل كراء الأرض بالطعام ويفهم من هذا انه لو حذف قوله أو غيره ما ضره لاستفادته مما قبله بالاولى ( تنبيه ) من استأجر رضى ماء شهرا على انه ان اقطع الماء قبل الشهر لزمه جميع الاجرة لم يجوز مثله من استأجر أرض زراعة مقيلا ومراحا أو شارقا غارقا أو ربا وشراقيا تحيلا على لزوم الاجرة اذا شرقت فانه لا يجوز وتكون فاسدة ( قوله على تعليم قرآن مشاهرة ) أى أو وجية وقوله أو على الحذاق عطف على مقدر أى نظرا فى المصحف أو على الحذاق ( قوله لا يجوز الجمع بينهما ) أى بين المشاهرة والحذاق كأستأجر على تحفيظه ربع القرآن القوقانى أو التختانى فى شهر بكذا وظاهره ان المشهور عدم جواز الجمع بينهما مطلقا تساوى الحذاق والزمن أو زاد الزمن أو العكس والذى فى بن انه اذا جمع بين الحذاق والزمن فانه يجرى فيه ما سبق فى الجمع بين الزمن والعمل من طريقة ابن رشد وابن عبد السلام ( قوله فقيه استخدام ) أى لأنه ذكر الحذاق أولا بمعنى الحفظ واعاد الضمير اليه ثانيا فى قوله أخذها للحذاقة بمعنى الاصرافه

( قوله )

لجميعه أو جزء معين بأجر معلوم وأشار بأو إلى انه لا يجوز الجمع بينهما وهو المشهور إذ

قد يعضى الشهر ولا يحفظ ما عينه أو يحفظه فى اثنتائه ( وأخذها ) العلم أى يأخذ الحذاقة بمعنى الاصرافه فقيه استخدام كذا قيل

أي يقضى بها للعلم على وليّ الطفل أو على القاريء الرشيد ( وإن لم تشتط ) ( ١٧ ) وعلمها ما تقررت فيه من غير ما بين للجمهور

كسبح وعمر وبما يشاء  
وغیرها وهي تحفظ  
باختلاف الزمان والمكان  
وقد تختلف باختلاف  
الأشخاص قسراً وهي  
( و ) جاز ( إجماعاً  
معاون ) أي ما يستعان به  
( كصحة وفقدان )  
وقاس ودلو كان مما  
يعرف بعينه أولاً ( و )  
جاز العقد ( على خسر  
بشر إجارة وجمالة )  
فالإجارة فيما يملك من  
الأرض وفيما لا يملك  
كالسواك إذا عين له  
مقدار الحفر من طول  
وعرض كخمسة أذرع  
في حصة والعمق عشرة  
فإن انتهت قبل تمام  
العمل فله بحساب ما عمل  
والجمالة فيما لا يملك فقط  
ولا بد من الوصف  
كالإجارة وأما تمييز عن  
الإجارة بما يدل على  
الجمالة بأن يصرح بها  
أو يقول ولك بتمام العمل  
كذا والفرق بينهما أن  
الجمالة لا تكون إلا فيما  
لا يحصل للجاعل فيه نفع  
حين الترك لو ترك بخلاف  
الإجارة ولذا لو وقع العقد  
على الحفر فيما يملك كان  
إجارة ولا تصح الجمالة  
فيه فإن صرح فيه بالجمالة  
فسد العقد ولا تكمل على  
الممنوع والجائز ذكر

( قوله أي يقضى بها وإن لم تشتط ) أي إذا جرى العرف بها والحاصل أنه يقضى بها إذا اشترطت  
أو جرى بها عرف وإلا فلا وهذا قول سحنون وهو المشهور وقال أبو إبراهيم الأعرج إنما يقضى بها  
بالشرط ولا يقضى بها عند عدمه ولو جرى بها عرف وأعلم أنها تكون للعلم الأول إن أقرأ المتعلم  
معلم آخر قبل علمها يسير كالسدس لأن ترك المتعلم القراءة أو أقرأه الثاني قبل علمها بكثير فللثاني ( قوله وهي  
تختلف باختلاف الزمان ) أي في بعض الأزمنة والبلاد تؤخذ على سبيل ولا تؤخذ على لم يكن وفي  
بعضها بالعكس ( قوله قسراً ) أي وجوده حفظ وقلته فحذقة الحافظ أكثر من حذقة من  
لم يحفظ وحذقة اللوسر أكثر من حذقة غيره ( قوله كان مما يعرف بعينه أولاً ) أي خلافاً لابن العطار  
في الثاني حيث قال فيه بالمنع ( قوله أي ما يستعان به كصحة النخ ) أي وليس المراد بالمعاون في الآية هذا  
المعنى وإلا لكانت إجارة ما ذكر من الصلحة وما معها واجبة فلا يجوز إيجارها لأنها تتضمن عدم الإجارة  
بل المراد به في الآية الزكاة بدليل قرنه بقوله يراءون فالنخ الذي يراءون في الصلاة ويعنون الزكاة  
( قوله وجاز العقد ) قدر الفاعل عقد دون إجارة لانه يؤدي لتقسيم الشيء إلى نفسه وغيره وهو ممنوع  
( قوله إجارة ) أي ويكون إجارة إن صرح بها أو قامت قرينة عليها كقول المستأجر للجائر  
وإن انتهت قبل التمام فلك بحساب ما عملت ( قوله وجمالة ) أي إن صرح بها أو قامت قرينة عليها كقوله  
للعامل إن انتهت قبل تمام العمل فلا تستحق شيئاً وإنما تستحق بتمام العمل ( قوله فإن انتهت النخ )  
أي وعينه له إنما إن انتهت النخ فهذا قرينة دالة على أن القصد بالعقد الإجارة ( قوله والفرق بينهما النخ )  
ظاهره أنه لم يفرق بينهما فيما سبق مع أنه قدم الفرق بينهما بالصفة ويكون له بحساب ما عمل في  
الإجارة لا في الجمالة فكان الأولى أن يقول ويفرق بينهما أيضاً بأن الجمالة النخ ( قوله حين الترك ) إنما  
قيد بذلك لدفع ما يقال قد صرحوا بجواز الجمالة على حمل خشة الحول وجواز ترك العامل في أثناء  
طريقه مع أنه إذا تركها في أثناء الطريق وحملها ربه فلا شك أنه حصل له نفع فكان ينبغي أن لا يجوز  
الجمالة وحاصل الجواب أنه حين الترك لم يحصل له الجاعل نفع بل كان ذلك ضرراً عليه لأن  
تركها أثناء الطريق تعريض لضياعها ( قوله ولذا لو وقع العقد على الحفر فيما يملك كان إجارة ) أي  
سواء صرح بالإجارة أو ذكر ما يدل عليها أو لم يذكر ما يدل على شيء أصلاً فإن ذكر ما يدل على الجمالة  
كان جمالة فاسدة لا تنفع الجاعل بما قبل تمام العمل باطلاً بلا عوض وأما إن وقع العقد على الحفر فيما  
لا يملك فإن صرح بالإجارة أو بما يدل عليها كقوله وإن انتهت قبل تمام العمل فلك بحساب ما عملت  
كان إجارة وإن صرح بالجمالة أو بما يدل عليها كقوله ولك بتمام العمل كذا كان جمالة وإن لم يصرح  
بواحدة منهما ولم يأت بما يدل عليها فانظر هل يحمل على الإجارة أو الجمالة أو يكون فاسداً  
( قوله حلى ) بفتح الحاء وسكون اللام مفرداً وبضم الحاء وكسر اللام جمعاً ( قوله أي إجارته ) أي سواء كان  
ذلك الحلى ذهباً أو فضة أو فضة فيهما أو أوجر بغيرهما كعرض وطعام ( قوله إذا  
كان غير محرم الاستعمال وإلا منع ) ما ذكره من النفع مبنى على ما قاله ابن يونس من أن العلة في كراهة  
إجارة الحلى أن السلف الصالح كانوا يرون أن عاريتهم زكاته والذي أسقط الله زكاته وجعل زكاته  
عاريته غير محرم الاستعمال وأما المحرم فزكاته واجبة لأعلى ما علل به ابن العطار الكراهة بأن إجارته  
تؤدي إلى نقصه باستعمال المستأجر وقد أخذ ربه في مقابلته قدراً فكانت قد في مقابلة نقد وإنما لم يحرم  
لأنه ليس محققاً فإن هذا يقتضي كراهة إجارته مطلقاً كان محرم الاستعمال أم لا ويقتضي عدم كراهة  
إجارته بغير النقد ( قوله كإيجار مستأجر دابة ) أي كما يكره لمن استأجر دابة أن يؤجرها لمثله  
فالمصدر مضاف للفاعل ومحل الكراهة أن يؤجرها بحضرة ربه أو يبدوله إذا كان مسافراً الإقامة

٣ - دسوقي - مع \* المكروه بقوله ( ويكره حلى ) أي إجارته بذهب أو فضة أو غيرهما قدراً أو إلى أجل إذا  
كان غير محرم الاستعمال والامتنع ( كإيجار مستأجر دابة ) لركوب أي يكره لمن استأجر دابة لركوب أن يؤجرها لمثله خفة وأمانة

ولا يخلو عليه إن ضاعت بلا تحريم أو مات وأما لو استأجرها للحمل عليها فيجوز كراؤها لحمل مثله كما يفيد ما يأتي في قوله وفعل  
اللفظون فيه لا اضرب (أو ثوب) أي (١٨) يكره لمن استأجر ثوباً للبه ان يكرهه (لشاه) ولو كونه مما يقاب عليه يضمه

الأول إلا لبيدة على تلفه  
بلا تحريم من الثاني  
لأن ضمان التهمة يزول  
بالبيعة وحمل السكراة في  
تساهله والثوب إذا جهل  
حال السكرى وأما ان علم  
رضاه فبالتزاد وان علم عدم  
رضاه لم يجز (و) كره  
(تعليم قه وفرائض)  
بأجرة مخافة أن يقل طلب  
العلم الشرعي وآله من نحو  
وبين كذلك وأما تعليم  
بجل الفرائض الرسم فلا  
يكره (كبيع كنبه) أي  
ما ذكر وكذا كتب  
الحديث وللصاحف  
والتفسير (و) كره (قرءة)  
بعض (أي تطريب بانعام  
عنه لا يخرجهم عما عليه  
القرءة ولا حرمت كقرءة  
بالتشاذ وقد تقدمت  
للسنة في سجود التلاوة  
والناسب هنا كراهة  
الاجارة على القراءة (و)  
كره (كراء دف) يضم  
السال وقد فتح وهو  
للدور للنش من جهة  
كالتربال (و) مزرف  
واحد للمازف قال  
الطبري للمازف  
للألف فيشمله للزماء  
والألفاظ والنسب

وعدم الركوب للحمل الذي اكراها اليه وإلا فلا كراهة ولو كان غير مضطر للاقامة (قوله ولا  
ضمان عليه إن ضاعت الخ) أي سواء قامت على الضياع بينة أم لا (قوله فيجوز كراؤها لحمل مثله الخ)  
قيد الخمس جواز كرائها إذا كانت مكترة للحمل بما إذا صاحبها ربه في السفر وأما لو كان  
المكترى هو الذي سافر بها فهي بمنزلة التي للركوب وكذا ذكره ابن يونس عن ابن حبيب وقبلة  
اه بن (قوله أي يكره لمن استأجر ثوباً للبه الخ) قال عبق الظاهر انه يجري في الثوب نحو ما تقدم  
فاذا استأجره ليحمل فيمشتاً فلا يكره أي يؤجره في حمل مثله (قوله ان يكره مثله الخ) مثل الثياب  
الكتب على الظاهر لاختلاف استعمال الناس فيها (قوله يضمه الاول) أي يفرق بين الثوب والدابة  
ونحوه في التوضيح ونصه وظاهره انه لا يضمن في الثوب إذا أكره من مثله كالدابة والذي في  
للدونة انه يضمه إذا هلك بيد الغير لاختلاف حال الناس في اللبس ولا يضمه ان هلك بيده اه بن  
(قوله وان علم عدم رضاه لم يجز) أي مع صحة العقد على الظاهر ويحتمل ان يقال بفساده لأن ذلك  
بمنزلة شرطه أن لا يكره مثله وهو مفسد للعقد لانه منافي لمقتضاءه إلا أن يسقطه (قوله وكره تعليم  
قه وفرائض) كذا في للدونة وقال ابن يونس الصواب جواز الاجارة على تعليم ذلك (قوله مخافة  
ان يقل طلب العلم الشرعي) أي للطالب كثرة طلبه ولان الاجارة على تعليمه خلاف ما عليه  
السلف الصالح بخلاف القرآن فانه تجوز الاجارة على تعليمه كما مر لرغبة الناس في تعلمه ولو بأجرة  
ولأخذ السلف الأجرة على تعليمه لقوله عليه الصلاة والسلام ان أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب  
الله تعالى (قوله بالرسم) أي بالتبار والشباك وقوله فلا يكره أي لأن ذلك صنعة (قوله كبيع كنبه  
أي وكذا اجارتها الاخى اختلف في الاجارة على كتب العلم وفي بيع كنبه ولا أرى ان يختلف  
اليوم في جواز ذلك لان حفظ الناس وانهاهم الآن قصت فلو بقي العالم بلا كتب لتهبت رسوم  
العلم منه (قوله وقراءة بلحن أي تطريب) لان المقصود من القراءة التدبر والفهم والتطريب يتنافى  
ذلك وقوله أي تطريب المراد به تقطيع الصوت بالانغام (قوله كقراءته بالشاذ) اختلف فيه قليل  
ما زاد على السبعة وهو مختار ابن الحاجب وقيل -زاد على العشرة وهو الراجح (قوله كراهة الاجارة  
على القراءة) أي بالتلحين ويمكن أن يقرر المتن بذلك بأن يقال إن المراد وكره اجارة على قراءة بلحن  
(قوله بناء على كراهتها) أي كراهة الدف والمزف أي كراهة استعمالها وسماها في العرس فاذا  
كان استعمالها وصماها مكروها كانت الاجارة عليها في العرس مكروهة وأما استعمالها في العقيقة  
أو الختان ونحوهما فحرام فيكون كراؤها مفيهما حراماً (قوله ولا يلزم من جوازها جواز كرائها)  
بل كراؤها فيه مكروه وان جازت فيه سداً للذريعة إذ لو جاز كراؤها أيضاً في العرس لتوصل به  
لكرائها في غيره (قوله جائز ان لعرس) أي خلافاً لمن قال بكراهتها انه وهو قول مالك في الدونة  
وعلى الأول وهو الجواز اختصرها أكثر المختصرين وقوله مع كراهة السكراء أي مع كراهة كرائها  
فيه (قوله وان المازف حرام) أي في العرس خلافاً لمن قال بكراهتها فيه وان قال بجوازها فيه (قوله كالجميع)  
أي السف والكبر والمازف أي كما يحرم الجميع فتحصل ان الدف والكبر في النكاح فيهما  
قولان الجواز والكراهة وفي المازف ثلاثة أقوال بزيادة الحرمة وهو ارجحها فتكون اجارتها  
في النكاح حراماً وأما في غير النكاح فالحرمة في الجميع قولاً واحداً وقوله في غير النكاح يشمل

بناء على كراهتها (لعرس) أي نكاح وقيل هي جائزة في النكاح ولا يلزم من جوازها جواز كرائها  
والمراد بجمع أن الدف والكبر جائزان لعرس مع كراهة السكراء وان المازف حرام كالجميع في غير النكاح فيحرم كراؤها  
(و) كره (كراء كراء) كمنه كافر) للتبادر منه ان كافر نعت لعبد وهو غير صحيح فكان حقه أن يقول لكافر



أو تقديم كافر على كعبد وأجيب بأنه فصل بين المضاف والمضاف اليه بقوله كعبد وهو جائز على قلة والأصل كراء كافر عبدا ونحوه وهو من اضافة المصدر لمفعوله أى يكره للمسلم أن يكرى عبده أو نفسه أو (١٩) ولله لكافر حيث كان الكافر يستبد

بعمل السلم ولم يكن تحت يده ولم يكره في فعل محرم فإن لم يستبد الكافر بعمل السلم كخياط يرد عليه السلم والكافر فيجوز وإن كان تحت يده كآجير خدمة بيته وظرف محرم وفسخت له أجرة ما عمل وكفا إن استأجره في محرم كحصر خمر ورعى خنزير ولكن يتصدق بالأجرة على السلم أدباله (و) كره (بناءً مسجد للكراء) أى لاخذه ممن يصلى فيه لأنه ليس من مكارم الاخلاق والشهور عدم الجواز (و) كره (سكنى) بأهله (فوقه) أى للسجد إن بنى السكن قبل وقته لا يصدح في حرم كما يأتى في اللوات في قوله ومنع عكسه فلا معارضة وأشار للركن الثالث بقوله (بمنفعة) متعاقب بأجر والباء بمعنى فى أى صحت الاجارة بعاقده وأجره فى مقابل منفعتها شروط أشار لها بقوله (تقوم) أى لها قيمة شرعا لو تلفت احترقا عن راحة الرياحين ونحوها فلا يجوز استئجارها للشم وكذا البساتين ونحوها للفرجة والدنانير

العقبة والختان والقدوم من سفر ونحوه (قوله أو تقديم كافر على كعبد) أى بأن يقول وكراء كافر كعبد ويكون اضافة كراء لكافر من اضافة المصدر لمفعوله (قوله وهو جائز على قلة) أى كما أشار لذلك فى الخلاصة بقوله : فصل مضاف شيا فعل ما نصب مفعولا أو ظرفا أجز ولم يجب أى أجز أن يفصل المضاف الشية بالفعل ما نصبه المضاف حالة كونه مفعولا أو ظرفا (قوله وهو من اضافة المصدر لمفعوله) أى الثانى لأن كراء اسم مصدر بمعنى اكرأه ونفعوله : لأول الكاف من كعبد لانها اسم بمعنى مثل (قوله وله أجرة) أى فلا يتصدق بها عليه (قوله ولكن يتصدق الخ) أى إلا أن يئذر بجهل فلا يؤخذ منه الكراء (قوله لاخذ) أى لاجل اخذ الكراء ممن يصلى فيه أى وأمالو بناء لله ثم قصد اخذ الكراء ممن يصلى فيه فقتضى النظر منع الاخذ حيث خرج عنه الله تعالى قاله شيخنا (قوله والمشهور عدم الجواز الخ) عبارة بن لفظ الدونة ولا يصلح أن يبنى مسجد لىكره لمن يصلى فيه أو يكرى بيته لمن يصلى فيه وأجاز ذلك غيره فى البيت أبو الحسن انظر قوله لا يصلح هل هو على الكراهة أو اللعق فعلى ما نقل ابن يونس عن معنوه هو على اللعق وعلى ما نقل عياص هو على الكراهة لانه قال ليس من مكارم الاخلاق اه لكن عبارات أهل المذهب عدم الجواز كما فى ح فعل المصنف الدرك فى مخالفتها اه كلاله (قوله بأهله) المراد بالاهل الزوجة والامة وعلة الكراهة إذلال السجد بوطء أهله فوقه (قوله فوقه) أى المسجد بمعنى المعد للكرأ لانه المحدث عنه وأولى ما بنى للصلاة فقط ومفهوم بالاهل أن السكنى فوقه بغير اهل جائزة بالاولى مما ذكره فى إحياء اللوات من جواز سكنى الرجل المتجرد له اعادة فيه ومفهوم فوقه أن السكنى تحته جائزة مطلقا بالاهل وغيره بنى المسجد للكرأ أولغيره (قوله ان بنى الخ) وذلك بأن نوى حالة بناء المسجد أو قبله بناء محل فوقه للسكنى بالاهل أو بنى علوا وسفلا لنفسه ثم جعل السفلى مسجدا لله على التأييد وأبقى الاعلى سكنا بالاهل (قوله فلا معارضة) قال بن أسهل الجمع المذكور لابن عبد السلام وارتضاه وأيده بنقول اه وقال الناصر اللقائى الكراهة هنا محمولة على المنع سواء كان المسجد بنى للصلاة أو للكرأ كان التحجيس سابقا على السكنى أو كان متأخرا عنها وبهذا الحمل يحصل التوافق بين ما هنا وما يأتى فى اللوات وذكر خشن جوابا عن المعارضة بحمل ما هنا من الكراهة على ما إذا كان المسجد متخذ للكرأ وما يأتى من المنع فهو محمول على ما إذا كان غير متخذ للكرأ لان له حرمة على المتخذ للكرأ ولا فرق فيهما بين كون السكنى بعد التحجيس أو قبله فهذه أحوبة ثلاثة عن المعارضة وقد علمت أن الموافق للثقل ما له شارحا (قوله تقوم) بفتح التاءين معا لان الفعل لازم لا يبنى للمجهول (قوله أى لها قيمة شرعا لو تلفت) أى لكونها مؤثرة (قوله ونحوها) أى كالتفاح والمسك والزباد وقوله فلا يجوز استئجارها للشم أى لان شم رائحة ما ذكر لا قيمة له شرعا لانه لا يؤثر فى ذلك المشعوم والتأثير فيه ان وجد انما هو من مرور الزمن عليه (قوله والسراج للاستصباح) أى وكذا لا يجوز كراء شمع للشئ به فى الزفاف من غير قيد كالشمى فى مصر بسمع القاعة (قوله قدر على تسليمها) أى حسا أو شرعا بقوله فلا يجوز استئجار آبق أو بغير شارح وبعبء غيبة محترز الاول ومثله استئجار الاخرس للتكلم والاعمى للكتابة وأشار المحترز الثانى بقوله أو شئ غير مملوك للزجر وقد يقال لا حاجة لقولنا وشرعا للاستثناء عنه بقول المصنف الآتى ولا حظر فالأولى للشارح حذف محترزه من ها

ونحوها لتزيين الحوائت والجدران للاستغلال والسراج للاستصباح وكذا آلات اللهو وتعلم الآتنام إذ لا قيمة لها شرعا فلا تصح اجارة ما ذكره وتفسخ ان وقعت ولا أجرة (قدر على تسليمها) فلا يجوز استئجار آبق أو بغير شارح أو شئ غير مملوك للزجر

أو جديعية ونحو ذلك  
 (بلا استيفاء عين) أى  
 قلت (قصداً) احترازاً  
 عن نحو استتجار شجر  
 لا كل ثمرة واستثنى من  
 ذلك مسألة الظئر للرضاع  
 (ولا حظير) احترازاً عن  
 استتجار شخص لصير  
 شخصاً ونحو ذلك  
 من كل منفعة محرمة (و)  
 (بلا عين) أى يأتى بيانه  
 وهو قوله (ولو مصحفاً)  
 والمراد فيه فيصح اجارته  
 ولو يجوز ابتداء خلافاً  
 لابن حبيب (و) لو (أرضاً  
 محرمة) أى كثر (ماؤها  
 وتندر انكشافه) هو  
 هل يبالغة إذ لو كان شأنها  
 الانكشاف فلا نزاع في  
 الجواز كأنه لا نزاع في النع  
 إذا كانت لا تنكشف (و)  
 (بلا عيناً لتجفيف)  
 وهو ثياب (عليها) لأن  
 لا تنفع بها على هذا الوجه  
 لا حظير به وينقص قوتها  
 فهي منفعة تنفوس وقوله  
 (بلا الاحتراز) ينفي عنه  
 البالغة ثم أشار إلى محترز  
 بعض ما تقدم من القيود  
 فذكر محترز قوله بلا استيفاء  
 عين قصداً بقوله (لا)  
 لاستتجار حجر (لأخذ  
 ثمرة أو) استتجار (شاة  
 لبنها) أى لأخذ فلا  
 يجوز إلا إذا اشترى لبن شاة  
 أو هاتين فغير معينتين جزافاً  
 من هاتين كثيره عند البائع

(قوله بلا استيفاء عين قصداً) أى حالة كون المنفعة ملتبسة بعدم استيفاء عين قصداً وهذا صادق  
 بأن لا يكون هناك استيفاء عين أصلاً أو كان هناك استيفاء عين من غير قصد الأول كاجارة دابة لركوب  
 أو حمل والثاني كاجارة الشجر للتجفيف عليها وكاجارة الشاة للبن فإن فيه استيفاء عين وهو ذهاب  
 شيء منها بالاستعمال لكن ذلك غير مقصود (قوله استتجار شجر لأكل ثمرة) أى أو شاة لأخذ نتاجها  
 أو صوفها (قوله مسألة الظئر للرضاع) وكذا مسألة استتجار أرض فيها بئر أو عين ومسألة استتجار  
 شاة لبنها إذا وجدت الشروط كما يأتى فإن فيها استيفاء عين قصداً وهو اللبن والماء (قوله ولا حظير) بالطاء  
 للمجعة أى منع أى وحالة كون المنفعة ملتبسة بعدم الخطر (قوله ونحو ذلك من كل منفعة محرمة) أى  
 كاستتجار حائض أو جنب أو كافر لكنس مسجد كما يأتى وكلا استتجار على استصناع آتية من قد  
 (قوله وبلا عين) أى وحال كون المنفعة ملتبسة بعدم العين على المؤجر فلا تصح الاجارة على صلاة  
 الصبح مثلاً (قوله ولو مصحفاً) مبالغة في الصحة إذا توفرت الشروط كما أشار له الشارح أى تصح  
 الاجارة إذا توفرت شروطها هذا إذا كان المستأجر غير مصحف بل ولو كان مصحفاً (قوله خلافاً  
 لابن حبيب) حيث قال يمنع اجارته لايحبه لأن اجارته كالتن للقرآن ويصح من الأوراق والخط وقد رد  
 المصنف عليه بلو لكن مقتضى الرد عليه أن تكون المبالغة في الجواز وحينئذ فهو مبالغة في محذوف  
 فكانه قال وتجوز الاجارة إذا توفرت الشروط هذا إذا كان المؤجر غير مصحف بل ولو كان مصحفاً  
 وعمل جواز اجارته إذا لم يقصد المؤجر باجارته التجرة ولا كرهت (قوله ولو لأرض غمر ماؤها) أى  
 كثر ماؤها حتى علاها وعمل الجواز إذا لم يحصل هـد الاجرة بشرط بان لم يحصل قد أصلاً أو حصل  
 تطوعاً وأما لو حصل النقد بشرط فسد العقد هذا هو الصواب كما في بن خلافاً لما في عقب من أنه  
 متى حصل النقد ولو تطوعاً منع (قوله أو استتجار شاة لبنها) كان يقول الانسان أستأجر بقرتك مدة  
 الشتاء بكذا لاخذ لبنها وكذا إذا قلت له أشتري لبنها مدة الشتاء بكذا وكفتها من عندي فإذا انقضى  
 الشتاء رددتها اليك كما يقع ذلك عندنا بمصر (قوله فلا يجوز) أى لأن فيه استيفاء عين قصداً وإطلاق  
 الاجارة على العقد على الشجر لاخذ ثمرة وعلى العقد على الشاة لاخذ لبنها مجاز لأنه ليس فيها بيع  
 منفعة وإنما فيها بيع ذات فلا حاجة لذكرهما في محترز بلا استيفاء عين قصداً إلا أن يقال إنه إذا ذكرها  
 هنا نظراً لما دخل عليه المتعاقدان وعبراً به (قوله إلا إذا اشترى لبن شاة النخ) حاصله أن شراء لبن الشاة  
 في ضرعها لا يكون ممنوعاً مطلقاً بل تارة يكون ممنوعاً كامراً وتارة يكون جـزافاً بشرط عشرة أن اشتراه  
 جزافاً كأن يقول لدى أغنام كثيرة أشتري منك لبن شاة أو اثنتين من هذه الشياه أخذه كل يوم  
 مدة شهر وبشروط خمسة أن اشتراه على الكيل وإن كان الشراء جزافاً فلا بد في الجواز أن تكون الشاة  
 المشتري لبنها قليلة وأن تكون غير معينة وأن تكون من جملة شياه كثيرة وأن تكون كلها مملوكة للبائع  
 وأن تكون متساوية اللبن عادة وأن يكون البيع في إبان الحلاب وأن يعرف قدر حلاب الجميع وأن يكون  
 الشراء لاجل لا ينقص اللبن قبله وأن يشرع في ابتداء الأخذ يوم العقد أو بعده بقرب وأن يجعل  
 الثمن لأنفسه (قوله من شياه كثيرة النخ) إنما اشترط التعدد بكثرة لأن الغالب أن التعدد الكثير لا يموت  
 كله في وقت فإذا مات البعض بقي البعض المولى قال طفي وتصوير المسئلة بشراء شاة أو شاتين غير  
 معينتين من الكثير هو ما ذكره عجب تبعاً لجهه خطأ بل الصواب كما في المدونة أن الجواز المشروط بالشروط  
 جواز شراء لبن القم الكثير كالعشرة كأن يقول لشخص أشتري منك لبن هذه العشرة شياه كل يوم  
 مدة شهر بكذا فيجوز أن كانت مملوكة للبائع وكانت متساوية في اللبن وكان الشراء في إبان الحلاب  
 وأن يعرف المشتري قدر حلابها وأن يكون الشراء لاجل لا ينقص اللبن قبله وأن يشرع في أخذ اللبن

في إبان الحلاب مع معرفة وجه حلابها لأجل لا ينقص اللبن قبله والشروع في الأخذ (٢١) يوم العقد أو قريه فيجوز وكذا إن وقع على

الكيل ككل يوم رطلين  
من لبن شياحك بكفا  
(واغفر) اشتراط دخاله  
(ما في الأرض)  
المكتراة وجبة من الشجر  
التمر (ما لم يزد) ما فيها  
أي قيمته (على الثلث) أي  
ثلث الجميع فان زاد لم يغفر  
وتفسخ الاجارة ويعتبر  
الثلث (بالقويم) ولا يعتبر  
ما أكرت به لانه قد يزيد  
وينقص فيقال ماقيمة  
الأرض أو الدار إذا  
أكرت بلا شجر مشعر  
فيقال عشرة فيقال وما  
قيمة الثمرة في ذاتها بعد  
اسقاط كلفتها فيقال خمسة  
أو اقل فقد علم أنه الثلث  
أو اقل ولو قيل قيمتها ستة  
أو أكثر لم يجوز ولا بد أن  
يكون طيب الثمرة في مدة  
الكراء وان يكون شرط  
ادخالها لدفع الضرر ولها  
الزرع فلا يجوز ادخاله إلا  
إذا نقص عن الثلث فان  
أكرت مشاهرة لم يجوز  
إدخال شيء وذكروا مفهوم  
لا حظر بقوله (ولا)  
(تعليم غناء) بكسر الغين  
والد (أو دخول حائض  
لمسجد) أي لخدمته (أو  
دار لتخذ كنيسة)  
أو مجعاً لقساق أو خماره  
(كيعمل لذلك) ويغفر  
مقى اطلع عليه (و تصدق  
بالكراء) جميعه ان اطلع  
عليه بعد ا قضاء مدة الاجار  
لدار وما ينوب الزمن

وان يعجل الثمن (قوله في إبان الحلاب) أي في زمن الحلاب لاختلاف الحلاب في غيره (قوله مع  
معرفة وجه حلابها) أي قدره لأجل أن يعلم البائع قدر ما يبيع والمشتري قدر ما يشتري (قوله وكذا  
ان وقع على الكيل) أي فيجوز كأن يقول لشخص اشتري منك كل يوم رطلين من لبن شياحك مدة  
شهر بكذا أو اشتري منك مائة رطل من اللبن كل يوم آخذ منها خمسة ارطال بكذا لكن بالشروط  
المتقدمة ماعدا الشرط الاول وهو تعدد الشياء التي عند البائع وكثرتها وكذا لا يشترط معرفة وجه  
الحلاب لأن العقد يتعلق بالكيل فلا غرر وحينئذ فالمشترط كون الشراء في الابان وان يكون لأجل  
لا ينقص اللبن قبله وأن يشرع المشتري في الأخذ من يوم العقد أو بعده بأيام يسيرة وأن يسلم لرب  
الشياء لا إلى غيره وأن يعجل الثمن لأنه سلم (قوله واغفر الخ) يعني ان من أكثرى أرضاً أو داراً  
فيها شجر مشعر لم يبد صلاحه فيجوز لذلك المكثري اشتراط دخول الشجر في عقد الكراء إن كان  
الكراء وجبة وكان طيب الثمر في مدة الاجارة وكانت قيمة الثمر الثلث فأقل بالقويم وان يكون  
اشتراط دخولها لأجل دفع الضرر فان تخلف شرط من هذه الاربع فلا يجوز اشتراط دخوله في عقد  
الكراء فان اشترط دخوله فسد العقد (قوله من الشجر التمر) أي والحال ان ثمره لم يبد صلاحه أما  
لو كان قد بد صلاحه وقت العقد جاز اشتراط دخوله مطلقاً ولو كانت قيمته أكثر من الثلث لانه  
بيع وإجارة لكونه مستقلاً (قوله ما لم يزد الخ) أي مدة عدم زيادة قيمة ما فيها عن الثلث بأن كانت  
قيمتها الثلث أو أقل فالثلث من حيز اليسر (قوله بالقويم) أي تقويم كل من الأرض أو الدار  
وتقويم الثمرة (قوله لانه) أي ما أكرت به قد يزيد أي على القيمة وقد ينقص عنها (قوله في مدة  
الكراء) فان كان طيبها بعد فراغ مدة الكراء فالمنع مطلقاً ولو كانت قيمتها أقل من الثلث (قوله إلا  
إذا نقص عن الثلث) أي إلا اذا نقصت قيمته عن الثلث مع بقية الشروط لان كانت قيمته ثلثاً فقد  
شد دواقي اشتراط دخوله في عقد الاجارة كما شد دواقي مساقاته حيث اعتبر واقفاً شروطاً لم تعتبر في  
مساقاة الأصول (قوله لم يجوز إدخاله شيء) أي لا من الثمر ولا من الزرع (قوله وتعليم غناء) أي  
ومثله آلات الطرب كالزمار والعود (قوله بكسر الغين والد) أي وأما بفتحها مع المد فهو النفع  
(قوله أو دخول حائض الخ) يعني أنه لا يجوز إجارة الحائض أو الجنب أو الكافر لخدمة المسجد لانه  
يترتب على استيفاء المنفعة للعقود عليها الحظر وكما يمنع إجارة من ذكر لخدمة المسجد يمنع تقرير  
النساء في الوظائف التي لا تأتي شرعاً إلا من الرجال كالإمامة والخطابة والأذان فتقريرهن  
فيها باطل لان شرط صحة التقرير أن يكون المقرر أهلاً لما قرر فيه كذا قرر شيخنا الصمدوني  
(قوله ويفسخ) أي عقد الاجارة متى اطلع عليه وأما عقد البيع فانه لا يفسخ بدليل قوله وتصدق بفضلة  
الثمن (قوله وتصدق بالكراء) أي في مسألة كرائها لذلك وللرأد بالكراء الاجارة التي  
أكرت بها الدار لذلك (قوله وبفضلة الثمن) أي بأن يقال ما يساوي ثمن هذه الدار وهذه الأرض  
لمن يتخذها كنيسة أو خماره فيقال خمسة عشر ثم يقال وما تساوى لو بيعت لمن لا يتخذها كنيسة  
ولا خماره فيقال عشرة فيتصدق بالخمسة الزائدة على ما رجحه ابن يونس والفرق بين الكراء  
والبيع انه لما كان يعود للمكثري ما أكره لم يكن عليه ضرر كثير فلذلك لزمه التصديق بالكراء  
جميعه بخلاف البائع فانه لا يعود اليه ما باعه فلو وجب عليه التصديق بالجميع لاشتد ضرره (قوله على  
الأرجح) أي على ما رجحه ابن يونس من اقوال ثلاثة قيل انه يتصدق بالثمن والكراء وقيل  
بفضلتهما وقيل انه يتصدق في الكراء بجميعه وفي البيع بفضلة الثمن وهذا ما رجحه ابن يونس ومضى  
عليه المصنف (قوله وكذا بزائد الكراء للأرض) حاصله ان الأرض يتصدق فيها بالفضلة في كل من

الذي فسخت اليه إن اطلع عليه في الاشياء (وبفضلة الثمن) في بيعها لذلك (على الأرجح) أي بزيادته على الثمن لو بيعت لم يباح وكذا  
بزائد الكراء للأرض إذا أكرت لذلك على الكراء لو أكرت لجائز وذكروا محترز تبيين بقوله (ولا) تجوز الاجارة على (التمتعين)

أى مطلوب من كل شخص بعينه ولا تصح فيه النيابة ولو غير فرض (كركتى القجر بخلاف الكفاية) كفصل ثابت أو حمله فيصح الاستئجار عليه ما لم يتعين بخلاف صلاة الجائزة فلا يجوز الاستئجار عليها مطلقا (وعين) في عقد الاجارة وجوبا (تتلم) لقراءة أو صفة لاختلاف حاله ذكاه وبلادة (ورضيع) (٢٢) لاختلاف حاله بكثرة الرضاع وقائه (و) عين (دارم وحانوت) وحمام وخان

ونحوها إذ لا يصح ان يكون العقار في الذمة

[درس]

(و) عين (بناء على جدار) استؤجر للبناء عليه فيذكر قدره طولا وعرضا وكونه بطوب او حجر او غيرها بخلاف كراء الأرض للبناء عليها فلا يشترط تعيين ما يبنى فيها من كونه من حجار او طوب (و) عين (محمل) يفتح اوله وكسر ثاقه ما يركب فيه من شقة ويقذف ويقذف وحفة لانه يختلف باختلاف السعة والضيق والطول والقصر وانما يكسر اوله وفتح ثاقه فصلاقة السيف (ان) لم توصف (المذكورات) فان وصفت وصفا شافيا كفى لكن البناء على الجدار لا يمكن فيه الا الوصف لعدم وجوده حال العقد (و) عينت (دابة) أكرت (ركوب) عليها بالاشارة الحسية أو بالعهدية ولا يكفي الوصف إذا لم تكن مضمونة في الذمة بأن قصد عينا (وإن ضمنت) في الذمة بأن لم قصد

أى يعمرها وكرائها بخلاف الدار فانه يتصدق بالفضلة في بيعها وبالكراء جميعه في إيجارها وهذا ما نقله ابن عرفة عن عبد الحق والذي نقله المواق عن ابن يونس ترجيح القول بأن الأرض كالدائر في أنه يتصدق بكل الاجرة في إيجارها وبفضلة الثمن في بيعها انظر بن (قوله ولو غير فرض) أى هذا إذا كان المطلوب من كل أحد فرضا بل ولو كان غير فرض أى بأن كان مندوبا كركتى القجر وأدخل بالكاف جميع للدوبات من الصلاة والصوم وأما اللدوبات من غيرها كالذكر والقراءة فانه تجوز الاجارة عليهما وذكر ابن فرحون أن جواز الاجارة على قراءة القرآن مبنى على وصول ثواب القرآن لمن قرأه لأجله كالتب ثم استدلل على أن الرائج وصول ذلك له بكلام ابن أبى زيد وغيره انظر بن (قوله فلا يجوز الاستئجار عليها) أى لتحضنها للعبادة وأما الفصل والحمل للبيت فاتها لما شاركت في الصورة أشياء كثيرة غيرها لم تتمحض بصورتها للعبادة (قوله وعين) أى بالاشارة أو آل العهدية في عقد الاجارة وجوبا أى فان لم يعين فسدت (قوله إذ لا يصح ان يكون العقار) أى المستأجر في الذمة لأنه لا بدنى إيجارته إذا لم يعين بالاشارة اليه أو بال العهدية من ذكر موضعه وحدوده ونحو ذلك مما يختلف به الاجرة وهذا يقتضى تعيينه (قوله استؤجر) أى الجزار (قوله وعين محمل) فاذا قال استأجر منك جملا أركبه لمكة في محمل وجب أن يعين المحمل من كونه شقفا أو شقة أو حفنة (قوله ان لم توصف المذكورات) أشار بهذا إلى أن الشرط راجع للجميع وعلى هذا لما قاله الاخمس من أنه إذا وصف من الرضيع من غير اختبار رضاعه كفى في جواز الاجارة موافق للذهب (قوله لكن البناء على الجدار الخ) وحينئذ فالشرط راجع لمجموع ما تقدم أى ما عدا الجدار لا انه راجع للجميع (قوله لعدم وجوده) أى البناء على الجدار حين العقد حتى إنه يعين بالاشارة اليه (قوله ودابة أكرت لركوب) مفهومه أنها لو أكرت لحمل أو استقاء أو حرث فلا يلزم تعيينها وانما يجب بيان ما يختلف به الأغراض (قوله إذا لم تكن مضمونة) أتى الشارح بذلك للاشارة الى أن قول المصنف وان ضمنت عطف على محذوف أى وعينت دابة لركوب ان لم تكن مضمونة أو ان أريد العقد عليها بعينها وان ضمنت الخ (قوله وان ضمنت) هو بالتخفيف لقولهم مضمونة أى وان أريد العقد على مضمونة أى متعلقة بالذمة (قوله بأن لم قصد عين دابة) أى كأن قال أكرت منك دابة وقوله الجنس ونوع وذكورة أى فالواجب ذكر ما ذكر من الجنس وما معه ما لم توصف كدابتك الحمراء أو السوداء وعلم منه انه لا بد من تعيين للمقود عليها سواء كانت معينة أو مضمونة لكن تعيين المينة بالشخص يكون بالاشارة اليها أو بال العهدية وتعيين للضمونة يكون بذكر جنسها ونوعها والذكورة والانوثة أو بالوصف كدابتك البيضاء أو السوداء (قوله كابل أو جال) كأكرت منك دابة من الابل أو من البغال أو كرها لحمل كذا بكذا (قوله أى صنف) أشار الى ان المصنف أطلق النوع وأراد به الصنف كبحر وعرب وبرذون وعربي كما انه أطلق الجنس وأراد به النوع من ابل وبغال الخ (قوله الا انها إذا عينت بالاشارة) أى أو بال العهدية وكان المناسب ان يقول فان كان تعيينها بالذات بأن عينت بالاشارة الحسية أو بال العهدية انسخ الخ (قوله والا فلا) أى والاعتين بالاشارة الحسية بل بذكر الجنس والنوع والذكورة والانوثة أو بالوصف كدابتك البيضاء أو السوداء فلا يفسخ العقد بتلفها

عين دابة (الجنس) أى فاللازم تعيين جنسها كابل أو بغل (ونوع) أى صنف كعرب وبخت (وذكورة) أو انوثة وعلى فالوصف في هذا الباب يقوم مقام التعيين من حيث صحة العقد فقط والحاصل ان الدابة وغيرها لركوب او غيره لا بد في صحة الاجارة عليها من التعيين بالذات او الوصف الا انها إذا عينت بالاشارة انسخت الاجارة بتلفها والا فلا وطى ربهما بدلها



ولو قال دابك البيضاء أو الحمراء وليس له غيرها لاحتمال إبدالها ما لم يقل هذه أو التي رأيتها معك بالأمس بينها وكلام المصنف لا يثبت ذلك فسكان عليه أن يقول بعد قوله وعمل ودابة وسفينة ونحوها إن لم توصف وتعينت بالإشارة والإقصونة (وليس لراع) استؤجر على رعي غنم (رعي) غنم (أخرى) معها (إن لم يقو) على رعي الأخرى معها لغير ربها أكثرها (٢٣) (الإبشارك) بما وانه رعي

أخرى مع الأولى (أو نقل) الأولى بحيث يحوى على رعي الأخرى معها (ولم يشترط) عليه رعي الأولى (خلافه) أي عدم رعي غيرها فله رعي أخرى ومفهومه أنها إن قلت واشترط رعيها عليه عدم رعي غيرها لم يحزله رعي الأخرى وإليه أشار بقوله (وإلا) بأن شرط خلافه أي عدم رعي غيرها فتنجز رعي غيرها معها (فأجرة) لا رعي من غيرها (المستأجر) أي رب القسم الأولى (كأجير لخدمة أجر نفسه) حتى قوت على المستأجر ما استأجره عليه أو بعضه فأجرته تكون لمستأجره الأول إن شاء أسقط عن نفسه أجرة ما فوته فان لم يفوت عليه شيئا بأن وفاته بجميع ما استأجره عليه فلا كلام له وفهم من قوله فأجره لمستأجره وقوله أجر نفسه أنه لو عمل مجانا فإنه يسقط من كرائه بقدر قيمة ما عمل (ولا يلزمه) أي الراعي (رعي الولد) الذي تلده الغنم فقل رعيها

وعلى رعيها الخ (قوله ولو قال الخ) مبالغة في عدم الفسخ لزوم رعيها الخلف (قوله لا يفيد ذلك) أي لا يفيد أنه إذا قال دابك البيضاء أو الحمراء وليس له غيرها من قبيل الضمونة التي لا تنسخ الاجارة بتلفها لعدم ذكر الجنس والنوع فاعلم المصنف حذف قوله إن لم توصف من هنا لدلالة ما قبله عليه فسكانه قال وإن ضمنت فجنس ونوع وذكرورة إن لم توصف \* والحاصل أن الضمونة لا بد من تعيينها إما بذكر الجنس وماءعه وإلا بوصف (قوله وعمل ودابة وسفينة) أي وعين وعمل ودابة وسفينة (قوله والإقصونة) أي وإن لم تعين بالإشارة بل بذكر الجنس والنوع أو بالوصف لضمونة (قوله إن لم يقو) أي وجاز أن قوى كان نقل أو يكون معه مشارك بما وانه كما قال بعد وهذا التفصيل في راع استؤجر على رعي عدد من الغنم كما قال الشارح وأما راع ملك جميع عمله فأجير خدمة فليس له ذلك - طلقا قوى على الأخرى أم لا (قوله وإلا بمشارك) استثناء من الأول وهو قوله وليس لراع رعي أخرى مع شرطه والمضى ليس لراع اتفت قوته رعي أخرى إلا بمشارك بما وانه على الرعي فيجوز له رعي الأخرى مع الأولى ولا يصح استثناءه من الشرط وحده لفساد المعنى إذ يصير المعنى الآن يكون عدم قوته بمشارك مع أن المشارك ليس سبباً في عدم القوة وقوله إلا بمشارك أو نقل تصريح بمفهوم الشرط وإنما صرح به مع اعتبار له لاجل تقييده بالجملة الحالية وهي قوله ولم يشترط خلافه (قوله بحيث يقوى على رعي الأخرى) أي ولو كانت الأخرى كثيرة (قوله ولم يشترط) راجع لقوله إلا بمشارك أو نقل خلافا لظاهر الشارح من رجوعه لقوله أو نقل فقط أي إلا بمشارك أو نقل الأولى والحال أن رب الغنم لم يشترط على الراعي خلافه فان كان معه معاون بما وانه أو قلت واشترط عليه عدم رعي غيرها لم يحزله رعي أخرى (قوله فأجره لمستأجره) أي تخيرا وإن شاء قصه مستأجره الأول من سواه ما تيسر وطريق معرفة ذلك أن يقال ما أجرته على رعيها وحدها فاذا قيل عشرة مثاقيل وما أجرته إذا كان رعاها مع غيرها فاذا قيل ثمانية فقد قص الحس فيخير مستأجره بين أن ينقصه خمس المسمى وبين أخذ ما أجر به نفسه ويدفع له المسمى بتمامه ويجرى مثل هذا في قوله كأجير لخدمة الخ (قوله فان لم يفوت عليه شيئا) أي فان لم يفوت على الأول شيئا مما استأجره عليه (قوله فانه يسقط من كرائه) أي للاول وقوله بقدر قيمة ما عمل أي للثاني (قوله راع آخر رعاها) أي ليرعاها مع راعي الامهات لا منفردا لما فيه من تعذيب الحيوان (قوله فانه يعمل به) أي لان العرف يقيد ما أطلقاه ويفسر ما أحمله ويكون شاهدا لمن ادعاه (قوله وعمل به) أي عند عدم الشرط والا فالشرط مقدم عليه عند وجوده (قوله في كونه على المالك) أي مالك الرعي (قوله فيقضى بما جرى به العرف) أي فان جرى بأن ذلك على المستأجر بالتبع وهو الخياط والطحان والبناء قضى به عليه عند التنازع وإن جرى بأنه على رب الشيء المصنوع قضى به عليه (قوله ودقيق) جعل النقش على صاحب الدقيق وإنما يظهر اذا كان صاحب الطاحون بأن استأجر إنسانا يطحن له فيها دقيقه وأمالو استأجر إنسان الطاحون ليطحن فيها للناس أول نفسه كان النقش عند عدم العرف على صاحبها لا على صاحب الدقيق \* والحاصل أنه عند عدم العرف النقش

أن يأتي لها راع آخر لرعيها أو يجعل للاول أجرة في نظير رعي الأولاد (إلا العرف) فانه يعمل به (وعمل به) أي بالعرف أيضا (في الخط) في كونه على الخياط أو على رب الثوب (و) في (نقش الرعي) المستأجر للطحن في كونه على المالك أو المستأجر (و) في (آلة بناء) فيقضى بما جرى به العرف في هذه الاشياء إذ العرف قاعدة من قواعد الفقه (وإلا) يكن عرف فبذلك (فعلى رعي) أي رب الشيء المصنوع من ثوب ودقيق وجداد وذلك (عكس) كاف) بكسر الهمزة ككتاب وقسم كغراب والمراد به ما يركب عليه من برذعة ونحوه

أصلها (وشرح) كسرج وحوية ولجام ومقود فيعمل فيها بالعرف والافقلى رب الدابة على المذهب وحينئذ فحكم الإكاف وشبهه حكم الخيط وما معه إذ هو على ربه في الموضعين لا عكسه وأجيب بأن مراده العكس في التصوير لا الحكم وهو أنه في الأول مكرر وهنا مكرر (و) حمل بالعرف (في) أحوال (السير والنازل) وقدر الإقامة بها (والمالقي) جمع معلوق بضم الميم كصفور وعصافير أى ما يحتاج له المسافر من نحو من (٣٤) وزيت وعسل (والزائلة) ما يحمل فيه المسافر حاجته من خرج ونحوه فان لم يكن

معرفة وجب التمين في السير والنازل والإفسخ السكراء وأما في المالقي والزائلة فلا يفسخ ولا يلزم السكرى حملها (و) في (وطائه) أى فرشه وأولى غطائه (بمحمل) حملا أو إيانا فان لم يكن عرف لم يلزم السكرى (وبدل) حملي (الطعام المحمول) بدل كل أويص فان لم يكن عرف فله وزن الحمل الأول وأما عكسه كما اذا استأجره على قنطار الى بلد كذا فأصابه مطر حتى زاد فلا يلزمه الاحمل الوزن الأول (وتوفره) أى الطعام المحمول إذا أورد ربه أن يوفره من أكل أو يبيع وأراد السكرى تخفيفه حمل بالصرف (كنزع الطيلسان) بفتح اللام وقد تكسر وتضم (قائلة) أو لئلا أى إن من استأجره أو استأجر قريبا ليلبسه فانه يجب عليه أن ينزعه في أوقات نزعه عادة فان اختلفت العرف في لبسه

لازم لرب الرحى سواء كان هو صاحب الدقيق بأن استأجر من يطحن له عليها أو كان الدقيق لغيره بأن أجرها لرب الدقيق (قوله أضرم منها) أى وهو السمي عند التراسين غارية بتشديد الميم والياء (قوله على المذهب) أى مذهب المدونة خلافا لظاهر المصنف من أنه على السكرى الذى أكثرى الدابة (قوله وهو انه) أى الرب فى الأول مكرر لأن صاحب الثوب أكثرى الخياط وصاحب الجدار أكثرى البناء ورب الرحى مكرر ومستأجر لمن يطحن له قمحه على رحاه (قوله فى احوال السير) أى من كونه بالهوية أو حردا أو متوسطا ثم ان قوله وفى السير عطف على قوله فى الخيط وأعاد الجار لئلا يتوهم انه عطف على الإكاف فيستلزم عليه العكس (قوله والنازل) أى مواضع النزول (قوله أى ما يحتاج له المسافر من نحو من) أى من وعاء نحو من فاذا أكثرى حملا لتركبه فى السفر فلا يلزم ربه حمل وعاء نحو السمن إلا بالعرف (قوله من خرج ونحوه) أى فاذا أكثرى دابة لتركها فيرجع فى حمل الخرج والصندوق للعرف فان لم يكن عرف فلا يلزم رب الدابة حملا (قوله ووطائه بمحمل) أى ان ما يوضع تحت السكرى فى المحمل من فراش يرجع فى الاتيان به وفى حملة للعرف فان لم يكن عرف فلا يلزم الجمال الاتيان به ولا حملة (قوله وأولى غطائه) أى لعدم الاستغناء عنه غالبا (قوله وبدل الطعام المحمول) أى وبدل قص الطعام المحمول فى الكلام حذف مضاف وحاصله انه اذا قص الطعام المحمول بأكل أويص أو نحوه وأراد صاحبه يعوض بدله وامتنع السكرى فانه يرجع بمعرف فان جرى عرف بعدم بدله عمل به كفى طريق الحج فان السكرى يدخل مع السكرى على وزن معين مع علمهما قصه بأكل وعلف كل يوم فان لم يكن عرف فعلى رب الدابة حمل الوزن الأول المشترط لتمام المسافة السكرية (قوله الطيلسان) هو الشال الذى تغطي به الرأس (قوله أو استأجر قيسا الخ) أشار بذلك إلى أن الطيلسان لا مفهوم له بل الثوب كذلك (قوله فى أوقات نزعه عادة) أى كوقت القيلولة والليل (تنبيه) مما يرجع فيه للعرف عند عدم الشرط ما إذا أكثرى على حمل متاع دواب الى موضع فاعترض نهر فى الطريق كالليل لا يجاز إلا بالركب فتعدية كل من الدابة والحمل على ربه إلا أن لا يعلو به وإلا فتعدية الجميع على رب الدابة (قوله من مؤجر ومستأجر) أى وهذا الصنيع أولى من قصرته له على الثانى حيث قال وهو أى المستأجر أمين فعلى هذا يضمن الراعى إذا ادعى الضياع أو التلف وهذا وإن قيل به فى الراعى المشترك بين قوم كالصانع إلا لينة تصدقه لكنه ضعف وقد ألف صاحب العيار رسالة فى الرد على صاحب ذلك القول وكذلك أبو الحسن بن رحال ألف رسالة فى الاجراء والصناعات وتعرض فيها للرد عليه (قوله كان) أى للمقود عليه مما يغاب عليه كالثوب أولا كالدابة (قوله ولا يحلف غيره) هذا قول ابن القاسم (قوله وقيل يحلف ما فرطت) أى انه يحلف على التفريط وأما الضياع فيصدق فيه من غير حلف عليه لأن الضياع ناشئ عن تفريطه غالبا فيكنى حلفه ما فرطت وفى السئلة قول ثالث انه يحلف مطلقا أى على الضياع والتفريط (قوله ولو شرط الخ) يعنى أن الضمان ساقط عنه ولو شرط

عليه

ونزعه لزمه بيان وقت نزعه أو دوام لبسه (وهو) أى من تولى المقود

عليه أو من تولى العين المؤجرة من مؤجر بالفتح كراع ومستأجر كسكرى الدابة ونحوها (أمن فلا ضمان) عليه ان ادعى الضياع أو التلف كان مما يغاب عليه أو لا ويحلف ان كان متها لقد ضاع وما فرطت ولا يحلف غيره وقيل يحلف ما فرطت ويطلق على عدم الضمان بقوله (ولو شرط) عليه (إبائته) أى الضمان (إن لم يأت بسمعة الميت) فلا ضمان وإن لم يأت بها لكن

عليه إن لم يأت بسمه مامات منها كان ضامناً ولم يأت بها فهذا الشرط لا يلزم الوفاء به خلافاً لمن قال بالضمأن (قوله أو عثر الخ) عطف على شرط فهو داخل في حيز المبالغة \* وحاصله أنه إذا استأجره على حمل دهن أو طعام كسمن أو غسل أو على حمل آنية على رأسه أو على كتفه أو على دابته فعثر أو عثرت الدابة فانكسر ذلك المحمول والحال أنه لم يتمد في فعله ولا بسوق الدابة فإنه لا ضمان على ذلك المستأجر بالفتح على المتعمد وما ذكره المصنف من عدم ضمان المستأجر بالفتح على الحمل إذا عثر أو عثرت دابته فتلغ المحمول لا ينافي قولهم العمد والخطأ في أموال الناس سواء لأن قولهم مقيد بما إذا لم يكن الخطأ أميناً وهو هنا أمين ، ألا ترى أن من أذن له في قلبه شيء فسقط من يده فلا ضمان عليه وإن سقط على غيره فانكسر ضمن ما سقط عليه لا ماسقط وفي حاشية السيد على عبق يضمن السقاء كسر الزبر ولا يضمن ماسقط من يده كغطاء لأنه مأذون في رفعه وقوله أجبر حمل أي أجبر استؤجر على الحمل على رأسه أو على كتفه (قوله فلا ضمان) أي إن صدقه ربه في دعواه انكسارها من غير تعد أو كان كسرهما بحضرته أو حضرة وكيله أو قامت بينة بتصدقه والراد بحضرة ربه مصاحبة له ولو في بعض الطريق فإذا صاحبه في بعضهما فارقة نادى بصدقه فانه يصدق كافي التوضيح وذلك لأن مصاحبة ببعض الطريق ومفارقة في بعضها دليل على أنه إنما فارقه لما علم من حفظه ونحرزه (قوله إلا أن يتهم بأن لم يصدقه ربه الخ) يؤخذ من هذا أن المستأجر بالفتح ليس بأمين في الطعام ولذا قال بن حق المصنف أن يأتي بصيغة الاستثناء من قوله وهو أمين فيقول إلا في حمل نحو طعام مما تتسارع إليه الأيدي وأما البز والعروض فالقول فيها قوله إلا أن يأتي بما يدل على كذبه والسفينة كالعادة \* وحاصل فقه المسئلة أن المستأجر بالكسر مصدق في دعواه التلف أو الضياع سواء استأجر لركوب أو حمل أو لبس أو غير ذلك وأما المستأجر بالفتح ففيه تفصيل فإن كان المستأجر عليه غير طعام كالعروض والحيوان بالنسبة للرأعي أو كان طعاماً لا تسرع إليه الأيدي كالقمح فإنه يصدق في دعواه التلف أو الضياع ما لم يأت بما يدل على كذبه وإن كان طعاماً تسرع إليه الأيدي كالسمن والغسل والزيت فلا يصدق ويحمل على الحيانة حتى يثبت صدقه بينة أو يصدقه ربه أو يكون التلف بحضرته أو حضرة وكيله فإن ثبت صدقه بواحد مما ذكر فلا ضمان (قوله فيضمن) أي مثله بموضع غاية الساقة وله جميع الأجرة على أظهر القولين وعليه اقتصر ابن رشد في البيان وفي التوضيح له بحساب ماسار والقول الثاني هو الموافق لكلام الشارح الآتي في آخر العبارة (قوله ولم يضر بفعل) أي والحال أنه لم يضر بفعل من ضعف جبل ومشيه في موضع عثر أو تزلق فيه الدابة أو ازدحام (قوله إذا أثر للفرق القولي) أي الغير للنظم لعقد أو لشرط كالذي مثل الشارح به أولاً وأما الفرر القولي للنظم لعقد من الغار أو لشرط فإنه يوجب الضمان فالأول كأن يقول لزيد اشتري سلعة فلان فانها سليمة والحال أنه يعلم أنها معيبة وتولى العقد عليها وكالصيرفي إذا أخذ أجرة وقال إنه جيد وهو يعلم أنه ردي فيضمن بهذا الفرور كالفعل والقولي للنظم لشرط كما مثل به الشارح بقوله نعم إن شرط عليه بأن قال له إن علمت الخ ويستثنى من الفرور القولي الغير للنظم لعقد أو شرط من دلل لصاً أو ظالمًا على مال فإنه يضمن على المذهب (قوله فيفصلها) أي فيذهب ربهها يفصلها فلا تكفيه (قوله فيضمن) أي ما نقصها بسبب التفصيل (قوله وقيل إن كان بأجرة) أي وقيل يضمن إن كان بأجرة والا فلا (قوله واستظهر) أي لأنه قد انضم للفرر عقد اجارة على قدمه ولو بالمعاطة (قوله أو تضر الدابة فيه) أي أو مشيه في موضع تضر الدابة فيه (قوله ككل متعد في المحمولات) أي ككل أجبر تعدى في المحمولات وضمن فإنه يكون له بحساب ماسار وذلك كما لو كان المحمول

العمل فاسقاطه في أثناءه كاسقاطه قبله في إفادة الصحة (أو عثر) أجبر حمل أو عثرت دابته (بدهن أو طعام) أو غيرهما (أو) عثر (بأنية فانكسرت) (الحال أنه) (لم يتمد) في فعله ولا سوق دابته فلا ضمان إلا أن يتهم بأن لم يصدقه ربه ولم يصاحبه ولم تهم له بينة فيضمن (أو انقطع الحمل) فتلغ التساع الشدود به (ولم يضر بفعل) بأن لم يضر أصلاً أو غير بقول فلا ضمان إذا أثر للفرق القولي كأن يأتي بشقة الحياط يقول له هل تكفي ثوباً فيقول نعم فيفصلها فلم تكف فلا ضمان على الحياط وإن علم عدم كفايتها ، نعم إن شرط عليه بأن قال له إن علمت أنها تكفي ففصلها وإلا فلا فقال تكفي وهو يعلم أنها لا تكفي فيضمن ومثال القولي أيضاً أن يقول الصيرفي في دينار أو درهم إنه جيد وهو يعلم أنه ردي فلا ضمان ولو بأجرة وقيل بضمانه مطلقاً وقيل إن كان بأجرة واستظهر فان عثر بفعل ضمن كربه بحمل رث أو مشيه في موضع زلق أو تضر الدابة فيه وله الأجرة بحساب ماسار ككل متعد في المحمولات فإن لم يضمن

طعاماً تسرع له الأيدي وادعى تلفه أو ضياعه ولم يصدق ربه ولم يكن التلف بحضرته أو حضرة وكيله ولم تشهد بيته بصدقه وقوله فإن لم يضمن أى كماله لو كان المحمول غير طعام أو كان طعاماً لا تسرع إليه الأيدي أو تسرع له الأيدي وصدق ربه في دعوى تلفه أو قامت بيته على تلفه أو كان التلف بحضرة ربه أو وكيله وحاصل كلامه أن السأجر بالفتح على حمل إذا تعدى على المحمول وضمن فإن له من الأجرة بحساب ماسار وإن كان ذلك للسأجر لا ضمان عليه فلا كراه له قال بن وهذا الكلام أصله للشيخ يوسف القيشي وهو غير صحيح إذ لم يوافق قولاً من الأقوال الأربعة التي ذكرها في التقدمة في مسألة تلف المحمول وهي له الكراه مطلقاً ويلزمه حمل مثله من موضع الهلاك ذلك بسبب حامله أو بيهوى وهذا هو المشهور عند ابن رشد الثاني له بحساب ماسار مطلقاً والثالث إن هلك بسبب حامله فله بحساب ماسار وإن هلك بيهوى فله الكراه كله ويلزمه حمل مثله من محل الهلاك والرابع مذهب للدونة إن هلك بسبب حامله فلا كراه له وإن هلك بيهوى فله الكراه ويلزمه حمل مثله وظاهره في جميع الأقوال ضمن أو لا كان طعاماً أو غيره وللصنف فيما يأتي قد جرى على الأول لتفسير ابن رشد له لأنه قال وفسخت تلف ما يستوفى منه لا به لمقتضاه أن الاجارة لا تفسخ بتلف ما يستوفى به مطلقاً سواء تلف بيهوى أو غيره وعلى هذا فليسأجر أن يأتيه بمثل ما هلك بعمله وله جميع الأجرة انظر بن (قوله إلا أن يتعدى) أى بأن يقع منه خيانة وقوله أو يفرط أى بأن نام اختياراً في وقت لا يتم فيه الحارس أو ترك العس في وقت يس فيه الحارس وقوله إلا أن يتعدى الخ أى أو يجعل حارساً لا يباشره وإلا ضمن (قوله ولا عبرة بما شرط أو كتب على الحفراء في الحارات والاسواق من الضمان) أى لانه من التزام مالا يلزم ولا يرد على هذا قوله مالك من التزم معروفاً لزمه فان مقتضى هذا أنه إذا شرط عليهم الضمان ورضوا به يضمنون لالتزامهم الضمان وهو معروف لان هذا في غير الاجارة كما يدل عليه قوله معروفاً إذ من العلوم أن الشرط متى كان في مقام عقد لم يكن معروفاً ولان ضمانهم حين إيجارهم ضمان يعمل فيكون فاسداً لان الضمان لا يكون إلا لشئ واعلم أن الحفراء جمع خفير بالحاء المعجمة ، يقال خفروه من باب ضرب حرسه وأخفروه نقض عهدهم فالهمزة للسلب (قوله ولو حمائياً) أى هذا إذا كان الحارس غير حمائياً بل ولو كان حمائياً وردوا على ابن جبيب القائل بضمانه وأما صاحب الحمام فلا ضمان عليه اتفاقاً (قوله مالم يفرط) أى أو يدفع له الشخص الثياب رهناً على الأجرة وإلا ضمنها الحارس ضمان الرهان واعلم أن أصل المذهب عدم تضمين الحفراء والحراس والرعاة واستحسن بعض المتأخرين تضمينهم نظراً لكونه من المصالح العامة (قوله وأجير لصانع) أى لا ضمان على أجير عند صانع أى وأما الصانع فله نسبي ضمانه إن أجير الصانع لا ضمان عليه لا للصانع ولا لرب الشئ المصنوع الذي تلف لانه أمين للصانع مالم يفرط وقوله كأن يعمل بحضرة صانعة أم لا أشار بهذا إلى أنه لا ضمان عليه مطلقاً سواء غاب على مصنوعة أم لا وقال أشهب في النقال تكثر عنده الثياب فيؤاجر آخر يبعثه للبحر بشئ منها يفسده فيدعى تلفه أنه ضامن اه وكلام التوضيح والوقا عن ابن رشد يفيد أن كلام أشهب تقيد للمشهور لا مقابل له ، وحينئذ فيقيد كلام الصنف بما إذا لم يغيب الاجير عن الصانع بالشئ المصنوع خلافاً لتت القائل إن كلام أشهب مقابل للمشهور وهو عدم ضمان أجير الصانع مطلقاً انظر بن (قوله يطوف بالباع في الاسواق) أى للزيادة ، احتراز بذلك من السمسار الجالس في حانوته فانه يضمن مطلقاً ظهر خيره أم لا لأنه يأخذ السلع عنده فصار كالصانع (قوله لا ضمان عليه إن ظهر خيره) أى إن كان مشهوراً بالخير والصالح بين الناس وقوله لا ضمان عليه أى لا في الثوب مثلاً ولا في غيرها إذا ضاعا ولا فيما يحصل فيه امن عمزق أو خرق بسبب نشر أو طوى إذا

إلا أن يتعدى أو يفرط ولا عبرة بما شرط أو كتب على الحفراء في الحارات والاسواق من الضمان (ولو) حمائياً فلا ضمان عليه فيما ضاع من الثياب مالم يفرط ومن التفريط مالم قال رأيت رجلاً يلبسها فظننت أنه صاحبها (وأجير) لصانع لا ضمان عليه كأن يعمل بحضرة صانعة أم لا (كسمسار) يطوف بالسلع في الاسواق لا ضمان عليه (إن ظهر خيره) أى أماته



(على الأظهر) (والأضمن) (ونوى) وهو عامل السفينة (غرقت سفينة) (بعل سائق) (٢٧) في سيرها وحملها وإلا ضمن السال

أو الدية ما لم يتمدد القتل  
والإقلا (لأن خالف)  
راع (عمر على شرط) عليه  
فهلك أو ضاعت فيضمن  
أو أنزى (الراعى أى  
أطاق الفحل على الإناث  
(بلا إذن) من ربه فيضمن  
إن عطبت تحت الفحل أو  
من الولادة إلا لعرف بأن  
الرعاة تنزى (أو غرت)  
الكبرى (رفعول) كقول  
انضم له شرط كما تقدم  
(تقيمه) أى يضمن قيمته  
(يوم التلف) في موضع  
التلف وله من الكراء  
بحسابه طعاماً كان أو غيره  
قامت بينه بتلفه بالعار  
ونحوه أم لا (أو صانع)  
يضمن (في مصنوعه)  
قط أى قيماله فيه صنعة  
كحلى يصوغه وكتاب  
بنسخه وثوب يخطه  
وخشة يصنعها كذا ثم  
يدعى تلفه أو ضياعه (لا)  
في (غيره) أى لا ضمان  
عليه فيه (ولو محتاجاً  
له عمل) أى لو كان الغير  
محتاج لعمل المصنوع له فيضمن  
مصنوعه فقط لأنه أمين  
في ذلك الغير لاصانع فن  
دفع لطاحن قمحاً في قفة  
ليطحنه له أو دفع لناسخ  
كتاباً لينسخ له منه  
آخر فادعى ضياع الكل  
ضمن القمع دون القفة  
والكتاب المنسوخ دون المنسوخ منه فأحرى في عدم الضمان ما لا يحتاج له العمل وبالع على ضمان الصانع مصنوعه بقوله

لم يخرج عما ذكره فيه انظر شب وقيد بعضهم عدم ضمان من ظهر خيره بما إذا لم ينصب نفسه  
للمسرة والأضمن كالصانع وقد اعتبر ابن عرفة هذا القيد كما في بن (قوله على الأظهر) أى عند  
ابن رشد اعلم أن المسار الطواف في المزايدة قبل لاضمان عليه وقيل يضمن وقال ابن رشد من عنده  
لا ضمان عليه إن ظهر خيره، وإذا علمت هذا تعلم أن تغيير المصنف بصيغة الاسم لا ينبغي وكان الأولى  
أن يعبر بصيغة الفعل لأن هذا القول لابن رشد من عند نفسه اللهم إلا أن يقال إن هذا القول لما كان  
لا يخرج عن إطلاق القولين في الضمان وعدمه كان اختياراً من الخلاف على أن عياضاً وغيره  
رجح القول بعدم الضمان مطلقاً حتى قال طي ما كان ينبغي للمصنف المدول عنه انظر بن  
(قوله ونوى) أى ولا ضمان على نوى غرقت سفينة بعل سائق أى فعله فيها في سيرها كتحويل  
الراجع ونشر القاع ومضى في ربيع أو موج إذا كان ذلك معتاداً وقوله أو حملها أى كوسقها الوسق  
المعتاد لأمثالها بحيث لا يقرب الماء من حافتها وإذا كان لا ضمان على النوى إذا غرقت سفينة  
بفعل سائق فأولى ما إذا غرقت بنير فعل كهيجان البحر واختلاف الريح مع محجزة عن صرفها لشيء  
ترجى سلامتها معه (قوله وهو عامل السفينة) أى من ينسب سيرها له واحداً كان أو متعدداً  
كان ربه أو غيره واعلم أنه لا أجرة إذا غرقت في أثناء المسافة وكذا بعد تمامها وقبل التمكن  
من إخراج الحمل أما لو غرقت بعد تمام المسافة وبعد مضي مدة يمكن إخراج الأحمال منها فإنه لا ضمان  
على النوى وله الأجرة كاملة انظر شب ويجوز الطرح من السفينة عند خوف غرقها ويوزع ما طرح  
على مال التجارة فقط ولا سبيل لطرح الأدمى ذكر أكان أو اتى حراً أو عبداً مسلماً أو كافراً خلافاً  
للحنفى القائل بجواز طرح الأدميين بالقرعة لأن هذا كالخرق للإجماع على أنه لا يجوز إمانته أحداً من  
الآدميين لنجاة غيره (قوله أو خالف مرعى شرط) كأن يقال له لا تنزع إلا في الحمل الفلانى فخالف  
ورعى في غيره أولاً تنزع في محل رعى الجاموس فخالف ورعى فيه فتلف فإنه يضمن القيمة يوم التعدي  
وكان شرط عليه أن لا يرعى في الأربعينية قبل ارتفاع الندى فخالف ورعى فيها قبله فإنه يضمن  
والأربعينية عشرة أيام من كهيك وطوبى كلها ومحل ضمانه إذا خالف مرعى شرط إذا كان بالغا وإلا  
فلا ضمان لقول المصنف وضمن ما أفسد إن لم يؤمن عليه (قوله إلا لعرف بأن الرعاة تنزى) أى إذا  
جرى العرف بذلك فلا ضمان اتفاقاً كما أنه إذا كان العرف بعدم الانزاء فلا خلاف في الضمان فإن لم  
يجر العرف بشيء فقولان بالضمان وعدمه والعمد الأول وهو ما مشى عليه المصنف ومحل الخلاف  
إذا كان الفحل لرب الأثى وإلا ضمن اتفاقاً (قوله أو غرت بفعل) أى وتلف ما غرت فيه بسبب غروره  
(قوله بقيمته يوم التلف) راجع لقوله أو غرت بفعل وأما إن خالف مرعى شرط أو أنزى بلا إذن  
فيضمن فيهما يوم التعدي وقد يكون قبل يوم التلف وقد يكون يومه قاله ع (قوله وله من الكراء  
بحسابه) هذا إنما يأتى على قول أصبغ وروايته عن أبي إسحق أن الاجارة تنفسخ بتلف ما يستوفى  
به مطلقاً وهو المشهور وخلاف مذهب المدونة وإذا كانت تنفسخ على هذا القول فلا يلزمه حمل  
مثله بقية المسافة كما هو ظاهر وللعتمد أن له الكراء بتمامه ويلزمه حمل مثله من موضع الهلاك إن أتى  
له ربه بمثله انظر بن (قوله ولو محتاجاً الخ) أى هذا إذا كان ذلك الغير لا يحتاج له في عمل المصنوع بل  
ولو كان محتاجاً له في عمل المصنوع (قوله فأحرى في عدم الضمان) أى وإذا كان لا يضمن في غير  
المصنوع إذا كان المصنوع يحتاج له فأحرى في عدم الضمان ما لا يحتاج له العمل كزوج نعل  
أى به لقواف ليصلح له التالف منه فضاء الصحيح، ورد للمصنف بلو القول للفصل والأقوال ثلاثة  
الأول لسحنون وهو ما مشى عليه المصنف وحاصله أنه إنما يضمن مصنوعه وأما غيره فلا يضمنه

والكتاب المنسوخ دون المنسوخ منه فأحرى في عدم الضمان ما لا يحتاج له العمل وبالع على ضمان الصانع مصنوعه بقوله

سواء كان عمل المصنوع يحتاج له أم لا والثاني لابن حبيب كما يضمن مصنوعه يضمن مالا يستحق عن  
حضوره عنده سواء احتاج له الصانع أو المصنوع والثالث لابن الواز كما يضمن المصنوع يضمن  
ما يحتاج له في عمله مثل الكتاب المتسخ منه دون ما يحتاج له المعمول كطرف القمع هكذا في التوضيح  
الأقوال الثلاثة عن البيان والذي عزاه المواق لابن الواز الثاني وذكر أن اللخمي أخاره ثم قال فانظر  
من رجح القول الذي مثنى عليه المصنف هـ بن ( قوله وإن بيته ) أى هذا إذا عمله الصانع في حانوته  
بل وإن عماله في بيته أى بيت نفسه وبائع عليه دفعاً لما يتروم من عدم ضمانه في هذه الحالة لأنه لما عمله في  
بيته صار كأنه لم ينصب نفسه للعمل للناس ( قوله إلا أن يكون في صنفته تقرير ) أى تعرض للاتلاف  
وهذا استثناء من قوله وضمن صانع في مصنوعه وكان الأولى للشارح أن يؤخر هذا الاستثناء بعد قول  
المصنف إلا أن تقوم بيته وإلا أن يحضره بشرطه لأجل أن تكون الحالات التي لا يضمن فيها مجتمعة  
بعضها مع بعض أو يأتي بها شرطاً رابعاً للضمان بعد قوله ويشترط أيضاً أن يكون المصنوع مما يفسد  
عليه فيقول وأن لا يكون في الصنعة تقرير ( قوله كسب اللؤلؤ ) وكذا خبز العيش في الفرن ( قوله وكذا  
الحثان والطب ) فإذا خن الحثان صيباً أو سقى الطبيب مريضاً دواءً أو قطع له شيئاً أو كواه فمات  
من ذلك فلا ضمان على واحد منهما لا في ماله ولا على عاقلته لأنه مما فيه تقرير فكان صاحبه هو الذي عرضه  
لما أصابه وهذا إذا كان الحثان أو الطبيب من أهل المعرفة ولم يخطئ في فعله فإذا كان خطأ في فعله  
والحال أنه من أهل المعرفة فالدية على عاقلته فإن لم يكن من أهل المعرفة عوقب وفي كون الدية على  
عاقلته أوفى ماله قولان الأول لابن القاسم والثاني لما لك وهو الراجح لأن فعله عمده والعاقلة لا تحمل  
عمداً ( قوله فلا ضمان ) محل عدم الضمان إذا ادعى التلف بالفعل المستأجر عليه وأتى بهاتالفة أمالو ادعى  
ضياها أو تلفها ولم يأت بها فالضمان، كذا قرر شيخنا العدوي وقوله إلا بالتفريط أى بأن علم أنه عالجها  
على غير الوجه المأمور في علاجها ( قوله أو صنعها بحضوره ) أى ولو كان بغير بيته وقوله كسرة أى أو  
غصب وقوله أو تلف بنار مثلاً أى أو مطر ( قوله أو نشأ عن فعله بمافيه تقرير ) أى وأما ما نشأ عن فعله  
الذي ليس فيه تقرير كقطع ثوب أو إحراقه من المكوى بحضرة ربه فإنه يضمن عند ابن رشد وهو  
للمتد خلافاً لابن دحون القائل بعدم ضمان ما صنع بحضرة ربه مطلقاً سواء كان تلفه بمأثم أو من غير فعله  
أو بما نشأ من فعله ( قوله وهذا غير قول المصنف وغاب عليها ) أى لأن المراد بالقبية على المصنوع أن  
لا يعمل في بيت ربه ولا بحضرة والمراد بكونه مما يغاب عليه أن يكون مما يمكن إخفاؤه وحينئذ قد  
يوجد الشرطان ما وقد يوجد أحدهما دون الآخر قد يرتفعان ( قوله بقبية يوم دفعه ) أى يضمنه  
بقبية يوم دفعه ربه إليه وبالموضع الذي دفعه له فيه بخلاف الطعام الذي تلف بالقرقر الفعلي فإنه يضمنه  
بموضع التلف كما مر وكلام المصنف صريح في عدم لزوم الأجرة لأنه إنما يضمن قيمته غير مصنوع  
وحينئذ فلا أجر له فلو أراد ربه أن يدفع له الأجرة ويأخذ منه قيمته معمولاً لم يجب لذلك كما في الموازنة  
والواضحة ابن رشد إلا أن يقر الصانع أنه تلف بعد العمل ( قوله ويفسد العقد بالشرط المذكور )  
أى لأنه شرط مناقض لمقتضى العقد وقوله وله أجر مثله أى إذا لم يطلع على الفساد إلا بعد تمام العمل ،  
ثم محل الفساد بالشرط ما لم يستطع قبل فراغ العمل وإلا صح العقد ( قوله أو دعا الصانع ربه  
لأخذه بعد فراغه من صنفته ) أى من غير إحضار له ( قوله قال ابن عرفة إن لم يقبض الخ ) أى  
قال ابن عرفة محل ضمانه إذا دعاه لأخذه فتراخى نادعي ضياحه إن لم يقبض الصانع أجرته الخ

أى نفي الضمان ويفسد العقد بالشرط المذكور وله أجر مثله (أو دعا)

الصانع ربه (لأخذه) بعد فراغه من صنعه فترأى ربه فادعى ضياعه فيضمن قال ابن عرفة إن لم يقبض الصانع أجرته

( قوله

فان قبضها صار بعد الفراغ وطالبه لأخذه ودبعة عنده فلا يضمن إلا بفريط (إلا أن تقوم بينة) بتافه أو ضياعه بلا فريط فلا ضمان سواء دعاه لأخذه أم لا وإذا لم يضمن (فتسقط الأجرة) عن ربه (٢٩) لأنه لا يستحقها إلا بسببها

لربه (وإلا أن يحضره) الصانع لربه (بشرطه) أي على الصفة التي شرطها عليه فتركه عنده وادعى ضياعه فانه يصدق لأنه خرج عن حكم الاجارة إلى الايداع وهذا إذا كان قد دفع الأجرة وإلا كان رهنا فيها فحكمه حكم الرهن (وصدق) راع محبره (أو ذبح شاة) إن ادعى خوف موت (لما نحره) أو ذبحه (فنحر) أو ذبح ونازعه المالك وقل بل تعديت وحلف التهم دون غيره كما يقتضيه ابن عرفة (أو) ادعى (سرقة منحره) أي الراعي بأن قال ذبحتها خوفاً موتها ثم سرقت ومثل الراعي الملتقط (أو) ادعى الحجام (قلع ضرر) أذن له فيه ونازعه ربه وقال بل قلت غير المأذون فيه (أو) ادعى الصباغ (صبغاً) بأن قال أمرتني به وقال ربه بل بغيره أو قال أمرتني أن أصبغه بعشرة دراهم من الزعفران مثلاً وقال ربه بل بخمسة (فوزع) أي نازعه ربه فيصدق الأجير في السائل الأربعة ثم شرع في بيان ما يطرا على الاجارة فقال (وفسخ)

(قوله فان قبضها الخ) مقتضى ما ذكره ابن عرفة سقوط الضمان حيث قبض الأجرة ولو لم يحضره لربه بشرطه وهو خلاف ظاهر اللخمي الذي اعتمد المصنف بعده بقوله إلا أن يحضره لربه بشرطه فتأمل اه بن (قوله إلا أن تقوم بينة الخ) فيه إشارة إلى أن ضمان الصانع ضمان تهمة ينتفي باقائه البينة لا ضمان إصالة (قوله وإذا لم يضمن) أي بقيام البينة فتسقط الأجرة أشار الشارع بتقدير وإذا لم يضمن إلى أن الفاء واقعة في جواب شرط مقدر \* إن قلت إن سقوط الأجرة متسبب عن عدم التسليم لا عن عدم الضمان \* قلت يلزم من نفي الضمان عدم التسليم فاكفي بعدم الضمان عن عدم التسليم (قوله لا يستحقها إلا بتسليمه لربه) أي وتسليمه لربه متنتف (قوله فنحر أو ذبح) أي وجاء بهامذكاة بدليل قوله أو سرقة منحره لأن العطف بأو يقتضي المغايرة فان خاف موتها وترك ذكاتها حتى ماتت ضمن بالأولى مما قدمه في قوله وضمن ما أمكنته ذكاته وترك فان ذكاهم الراعي خوف موتها وقال أكلها لم يصدق إذا كان محل الرعي قريباً والاصدق وينبغي أن محل عدم تصديقه ما لم يجعل له ربه أكلها فان جعل له ذلك بأن قال له إذا رأيت عليها علامة الموت فاذبح وكل صدق (قوله ومثل الراعي الملتقط) أي فيصدق إن ادعى خوف موت فنحر وأما المستأجر والمستعير والمترهن والمودع والشريك فلا يصدق واحد منهم في دعواه التذكية لخوف الموت إلا بلطخ أو ببينة وإن كانوا يصدقون في دعوى التلف أو الضياع ولعل الفرق بين هؤلاء والراعي مع كون الجميع مؤمنين تعذر الأشهاد من الراعي غالباً بخلاف هؤلاء فانه لا مشتقة عليهم في الأشهاد غالباً وأخرى من هؤلاء في الضمان من مر على دابة شخص فذكاهم وادعى أنه فعل ذلك خوف موتها أو ساء دابة غيره وادعى أنه وجدها ميتة فلا يصدق إلا ببينة أو لطخ وكل ترك الذبح من هؤلاء حتى ماتت فلا ضمان عليه إلا إذا كان عنده من يشهد على ذبحها خوف الموت بخلاف الراعي فانه يضمن بترك ذكاتها إذا ثبت فريطه (قوله أو ادعى الحجام قلع ضرر أذن له فيه ونازعه ربه وقال بل قلت غير المأذون وفيه) أي فيصدق الحجام ويحلف التهم دون غيره كما لابن عرفة وله المسمى كما في المدونة لا أجرة المثل خلافاً لسنن حيث قال إن كلا منهما مدع ومدعى عليه فيتجالقان ويكون للحجام أجرة مثله لا التسمية فان صدق الحجام من نازعه في أن المألوع غير المأذون فيه فلا أجر له وعليه القصاص في العمد والدية في الخطأ والناب والسن كالضرر وخصه المصنف بالله كران الغالب وقوع الألم فيه (قوله أو ادعى الصباغ صبغاً) أي نوعاً من الصبغ كزرق صافية ونازعه رب الثوب وقال له أمرتك بصبغه أخضر مثلاً فالقول للصباغ وهذا مقيد بما إذا أشبه بأن كان صاحب الثوب شأنه أن يصبغ الثوب باللون الذي ادعاه الصباغ لاشاش أزرق لشريك ولا أخضر لدمي والا فالقول لربه مع بینه وبعد ذلك غير إما أن يأخذه مصبوغاً ويدفع أجرة مثله أو يسله ويأخذ قيمته أيضاً (قوله بل بغيره) أي بل أمرتك بغيره (قوله بتلف ما يستوفي منه) مأموصولة أي بتلف الذي يستوفي منه والموصول عندهم من صبغ العموم فكانه قال بتلف كل ما يستوفي منه لا نكرة بمعنى شيء لأن النكرة في سياق الإنبات لا عموم لها وقوله بتلف ما يستوفي منه أي إذا كان معيناً وأما إذا كان مضموناً في الذمة فلا تنفسخ بتلفه (قوله كموت الدابة المعنية) أي وأما الدابة الغير المعنية فلا تنفسخ الاجارة بموتها (قوله وانهدام الدار المعنية) لم يقيد ابن الحاجب الدار بكونها معينة قال في التوضيح ولم يذكر المصنف التبيين لأن الدار لا تنكرى إلا معينة كما مر (قوله وكل عين تستوفي بها المنفعة فهلاكها لا تنفسخ الاجارة) أي سواء كانت تلك العين معينة أم لا سواء كان التلف

الاجارة (بتلف ما يستوفي منه لا) بتلف ما يستوفي (ب) للنفعة أشار بهذا إلى قولهم أن كل عين يستوفي منها النفعة فهلاكها تنفسخ الاجارة كموت الدابة المعنية وانهدام الدار المعنية وكل عين تستوفي بها النفعة فهلاكها لا تنفسخ الاجارة

بساوى أربعين بآن كان من قبل الحامل (قوله على الأصح) أى وهو رواية ابن القاسم عن مالك في المدونة ومقابلة رواية أصبغ عن ابن القاسم فسخها بتلف ما يستوفى به كما تنفسخ بتلف ما يستوفى منه وقيل إن كان التلف من قبل الحامل فسخت وله من الكراء بقدر ما سار وإن كان التلف بساوى لم تنفسخ وبأية المستاجر بثله وهو قول مالك في سماع أصبغ وقيل إن كان من قبل الحامل فسخت ولا كراء له وإن كان بساوى لم تنفسخ وبأية المستاجر بثله كذا في البيان (قوله كوت الشخص المستاجر) أى وكثف المحمول (قوله ويقوم وارثه مقامه) أى فى استيفاء المنفعة الباقية بعد موت مورثه (قوله وأراد بالتلف) أى الثابت والنفي لا المثبت فقط بدليل تمثله بكون وجع الضرس لأن قلع الضرس مما يستوفى به لأمته وما قبله من السبي والأسر يصلح كل منهما أن يكون مثالا لتعذر ما يستوفى منه وما يستوفى به لأن المعنى كآسر وسبي لأجير استؤجر على كخيانة مثلا أو لمستاجر استأجر الدابة أو الدار مثلا وأما قوله وعفو قصاص فالأولى إسقاطه لما سبأى أنه ليس من تلف ما يستوفى به ولا منه وإنما هو مانع شرعى منع مما استؤجر عليه (قوله ليشمل البالغ) أى لأن الصبي لا مفهوم له وإنما خصه بالذكر لأنه هو الذى شأنه التعلم (قوله وفرس نزو) أى استأجر صاحبها ذكرا ينزوع عليها جمعة مثلا أو عشر مرات بدنيا رفقات بهدرة أو حملت من مرة فتفسخ الاجارة ولرب الذكرا من الأجرة بحساب ما عمل ومثل الفرس غيرها من الدواب فلو قال المصنف ودابة نزو لكان أشمل (قوله وأما موت الذكر المدين فداخل الخ) أى وحيث فلا اعتراض على المصنف بشمول الفرس للذكر والحاصل أن الاجارة تنفسخ بموت كل من الذكر والأنثى أما الذكر فلا استيفاء المنفعة منه وأما الأنثى فلا لأنها من المستثنى (قوله وفرس روض) أى فإذا استأجر رب الفرس شخصا يعلمها حسن السير ففانت قبل تعليمها فإن الاجارة تنفسخ (قوله فتفسخ وله بحساب ما عمل) أى فى المسائل الأربع المستثناة عند سخون وابن أبى زيد وقال ابن عرفة لا تنفسخ فى المسائل الأربع وله جميع الأجرة لأن المانع ليس من جهة (قوله ليس لربها غيرها) أى والا كان له الخلف أو يدفع الأجرة بتأمرها ولا تنفسخ الاجارة (قوله فيحصل مانع من ذلك) أى من جهة رب الزرع أو الأرض أو الحائط كأن تلف الزرع أو يبيت الأرض وإنما قيدنا المانع بكونه من جهة المستأجرة لأجل أن تكون هذه المسائل من قبيل تلف ما يستوفى به إذ لو كان المانع من جهة المؤجر على الحصد أو الحرث أو البناء لكان ذلك من قبيل تلف ما يستوفى منه وليس الكلام فيه (قوله وهو ظاهر المصنف لاقتصاره الخ) كلام التوضيح يفيد ترجيح كل من القولين كذا كره بن ثم ساق كلامه فانظره (قوله وفسخت الاجارة على من قلع) هذا حل معنى لاجل إعراب لأن قوله ومن عطف على صي المجرور على البدلية من ضمير به وحيث فالتى استثناء المصنف أمور خمسة لا أربعة خلافا لظاهر كلام الشارح سابقا (قوله فسكنت) أى فسكن ألمها قبل القلع أى وواقعه الآخر على ذلك والام يصدق الاقرينة وفائدة عدم التصديق لزوم الأجرة لا أنه يجبر على القلع وما ذكرناه من عدم تصديق ربها إذا نازعه الحجام وقال له انه سكن ألمها هو قول ابن عرفة واستظهر بعض أشياخ عجم خلاف ما قاله ابن عرفة فقال إنه يصدق فى سكون الألم الا لقرينة تدل على كذبه لأنه أمر لا يعرف الا منه والظاهر أن يمينه تجرى على إيمان التهمة فى توجيهها وعدم توجيهها (قوله كفو القصاص) وإنما عدل عن العطف لأن السن مما يستوفى به المنفعة والعفو عن القصاص ليس من ذلك (١)

١- استؤجر عليه كآسر وسبي ويكون وجع ضرس وعفو قصاص واستثنى من قوله لا به صبيين وفرسين بقوله (إلا صبي تعلم) بالإضافة وجرحى لأنه مستثنى من ضميره الواقع بعد نفي فهو بدل منه ولو قال الا متعلم كان أولى ليشمل البالغ من الاختصار (ورضع) مات كل قبل تمام مدة الاجارة أو الشروع فيها (وفرس نزو) ماتت ثلاث قبل النزو عليها وأما موت الذكر المدين فداخل فى قوله وفسخت بتلف ما يستوفى منه (و) فرس (روض) أى رياضة أى تعليمها حسن الجرى فانت أو عطيت فتفسخ وله بحساب ما عمل وألحق بهذه الأربعة حصد زرع معين وحرث أرض بعينها ليس لربها غيرها وبناء حائط بدار فيحصل مانع من ذلك وليس لربها غيره فتفسخ لتعذر الخلف وقيل لا بل يقال لربها ادفع جميع الأجرة أو ألت بغيرها وهو ظاهر المصنف لاقتصاره على الأربعة التى ذكرها (و) فسخت الاجارة على (من قلع) أى لاجل قلعها فالمستأجر عليه القلع ولو قال وقاع من (فسكنت) أى ألمها

(١) قوله ليس من ذلك الخ صحيح فى نفسه لكن لا ينتج عدم صحة العطف وذلك أن المستثنيات السابقة من تلف أى بقدر ما يستوفى به فهى على حذف مضاف هو المستثنى فى الحقيقة أى الا تلف صبي ضع الخ وحيث ذفا لتصريح المضاف لا يمنع العطف نعم كان الاوضح كفو جان أى عفر الولي عنه اهـ



وأما إن عفا المستأجر فتلزمه حينئذ الأجرة (و) فسخت (بغصب الدار) (الستأجرة) (وغصب منفعتها) إذا كان الغاصب لاتناله الأحكام (و) فسخت (أمر السلطان) أي من له سلطة وقهر (بإغلاق الحوائث) بحيث (٣١) لا يتمكن مستأجرهما من الانتفاع

بها ويلزم السلطان أجرها

لربها إذا كان قصده غصب

المنفعة فقط دون الذات (و)

بظهور (حمل ظن) أي

مرضع (أو) حصول

(مرض) لها (لا تقدر

معه على رضاع) إن

تحقق ضرر الرضيع وإلا

كان أهله بالخيار كما تقدم

(و) بسبب (مرض

عبد) لاقدرة له على فعل

ما استؤجر عليه (وهو

لكمذو) بأرض حرب

أو ما تزل منزلتها في اليمدان

هرب قريب في أرض

السلام لم تنفسخ لكن

تسقط أجرته مدة هربه

(إلا أن يرجع) العبد

أي يهود من مرضه أو هربه

(فدقيقته) أي العقد أي

زمته فلا تنفسخ ويلزمه

بقية العمل وكذا الظن

تصح فيلزمها بقية العمل

ويسقط من الكراء بقدر

ما عطل زمن المرض أو

المهرب ومعتدل رجوع

الاستثناء لقوله وبغصب

الدار وما بعده كأنه قال إلا

أن يرجع الشيء المستأجر

على حاله التي كان عليها قبل

المانع فلا فسخ ولا يلزم من

عدم الفسخ أن له جميع

المسمى بل يسقط منه بقدر

ما عطل زمن المانع كما تقدم

بل مانع شرعي (قوله وأما إن عفا المستأجر) أي وحده أو عفا للمستأجر وغيره على الظاهر (قوله فتلزمه حينئذ الأجرة) أي فلا تنفسخ الاجارة وتلزمه الأجرة ففائدة عدم الفسخ لزوم الاجرة وإلا فالقصاص قد سقط بالعفو عنه ، واعلم أن محل لزوم الاجرة إذا كانت الاجارة صحيحة كما إذا عينت له الأجرة بأن قيل له اقتص من هذا وكذا وأما لو قال اقتص من هذا وأنا أعطيتك أجرتك ثم عفا عنه فهل تلزمه أجرة المثل أولا يلزمه شيء وكلام بعضهم يفيد أنه لا يلزمه شيء (قوله وبغصب الدار) الدار فرض مسئلة إذ مثلها غصب الدابة وغصب أرض الزراعة أو غصب منفعتها ومن هذا القبيل ما لو كان حكر على بيت ثم غصبه فلا يلزم رب البيت دفعه اه عدوى (قوله وغصب منفعتها) إنما صرح بإفظ غصب ولم يكتف بعطف المنفعة على الدار فدفع توهم كون منفعتها منصوبا على أنه مفعول معه فلا يثبت الفسخ إلا بغصب شيئين وليس كذلك ، ثم اعلم أن محل فسخ الاجارة بغصب العين المستأجرة أو غصب منفعتها إذا شاء المستأجر وإن شاء على إجارته فإن فسخها كان للمالك الذات المنصوبة الأجرة على الغاصب وإن أباحها من غير فسخ صار ذلك المستأجر مع الغاصب إذا زرع أو سكن بمنزلة المالك فتكون الأجرة له ، فعنى الفسخ في هذه المسائل أنها معرضة للفسخ لأنها تنسخ بالفعل (قوله إذا كان الغاصب لاتناله الأحكام) أي وأما إذا كانت تناله الأحكام فلا تنفسخ والظاهر أن المستأجر إذا كان يقدر على تخلص ما غصب منه بمال ولم يفعل فإن الاجارة لاتفسخ بمنزلة ماذا كان الغاصب تناله الأحكام ويرجع على ربه بما خلصه به (قوله دون الذات) أي لأن كان قصده غصب الذات لما مر من أن غاصب الذات لا يضمن منفعة المنصوب إلا إذا استعمله ولا يضمن منفعة ما عطل وغاصب المنفعة يضمن المنفعة سواء استعمل أو عطل (قوله وحمل ظن) أي سواء كان الحمل قبل عقد الاجارة وظهر بعده أو طرأ بعد العقد فلا فرق بينهما كما قال ابن ناجي انظر (قوله لا تقدر النخ) مفهومه أنها لو قدرت معه على الرضاع لم تنسخ الا أن يضرب في المفهوم تفصيل قاله عبق (قوله ان تحقق ضرر الرضيع) أي بلبن الحاصل (قوله والا) أي والا يتحقق الضرر بل شك فيه (قوله وبمرض عبد) أي أو جر للخدمة في الحضر (قوله الا أن يرجع في بقيقته) أي فلا تنفسخ ويرجع للاجارة \* واعترض بأن الحكم بفسخ الاجارة بمرضه وهربه وبعدم الفسخ مع الرجوع في بقية اللدة اذا عادتاف \* وأجيب بأن هذا إنما يرد إذا أريد بفسخها بما ذكر من المرض وماعنه الفسخ بالفعل من الآن أما أن أريد به التعرض للفسخ كما قلنا فلا يرد أصلا \* والحاصل أن محل الاستثناء حالة السكوت لا ان صرح بالبقاء أو الفسخ (قوله ويسقط من الكراء بقدر ما عطل) أي ولا يجوز أن يتفقا على قضاء مدة المهرب أو المرض بعد انقضاء مدة الاجارة ويدفع الأجر بتأمله ان كان المستأجر قد اجرة حين العقد لما فيه من فسخ الدين في الدين أما اذا كان لم ينفذها فيجوز الاتفاق على ذلك لاتثناء علة الفسخ المذكورة (قوله فحكمهما سواء) أي وهو أنهما إذا مرضا في الحضر انفسخت الاجارة فإن عادا في بقية اللدة رجعا للاجارة وإن مرضا في السفر انفسخت الاجارة فإن عادا في بقية اللدة لم يرجعا للاجارة (قوله وإنما اختلف جواب الامام) حيث قال في الدابة لا تعود للاجارة بعد صحتها وقال في العبد انه يعود (قوله لاختلاف السؤال الغي) وذلك لأنه سئل عن

( بخلاف مرض دابة بسفر ثم تصح ) فلا ترجع الاجارة بعد الفسخ لما يلحقه من الضرر في السفر بالصبر ومثل الدابة مرض العبد في السفر كما أن الدابة في الحضر مثل العبد فيه فحكمهما سواء وإنما اختلف جواب الامام فيهما لاختلاف السؤال عن العبد في الحضر والدابة في السفر ولو عكس السؤال لكان الجواب ما ذكر ( وخبر ) المستأجر في الفسخ وعدمه ( إن تبين أنه ) أي العبد مثلا للمستأجر

ليخدمه في داره أو حانوته أو نحوهما مما لا يمكن التحفظ منه فيه (سارق) أي شأنه السرقة لأنها عيب يوجب الخيار في الإجارة كالبيع وأما لو أكرهته على شيء، يمكن التحفظ منه فلا تنسخ ويتحفظ منه كما تقدم في المساقاة (و) فسخت الإجارة (برشد صغير عقد عليه) نفسه (أو على سلمه) (٣٣) كدأته وداره (ولي) أب أو وصي أو مقام فبلغ أثناء المدة رشيداً فقوله وبرشد

معطوف على تلف بدليل الباء أي وفسخت بتلف ما وفسخت برشد ومعنى الفسخ إن شاء الصغير فهو غير الحقيقة وعطفه على إن تبين بعده إعادة الباء وفي نسخة كرشد صغير بالكاف وهو تشبيه في التخيير وهي ظاهرة والرشد يعتبر في العقد على نفسه أو على سلمه كما هو ظاهره وقد صرح به في التوضيح وقوله (إلا) لظن عدم بلوغه قبل انقضاء المدة (و) الحال أنه قد (بقي) منها اليسير (كالشهر) فيأزمه بقاء المدة ولا خيار له ظاهره أنه راجع للسنتين وهو مذهب أشهب وهو ضعيف والمذهب أنه خاص بالأولى، والحاصل أن محل خياره في العقد على نفسه أن يظن الولي حال العقد عليه بلوغه في مدة الإجارة أو لم يظن شيئاً مطلقاً أو ظن عدم بلوغه فيها فبلغ رشيداً وقد بقي منها كثير بأن زاد على كالشهر فإن ظن عدمه فيها فبلغ فيها وقد بقي اليسير

الدابة إذا مرضت في السفر ثم صحت هل ترجع للإجارة أولاً فأجاب بعدم رجوعها، وسئل عن العبد يمرض في الحضر ثم يصح في بقية مدة الإجارة هل يرجع أولاً فأجاب برجوعه (قوله وبرشد النخ) أي فإذا استأجرت صغيراً من وليه للخدمة ثلاث سنين أو استأجرت داره كذلك فبلغ رشيداً في أثناء المدة فلا يلزمه باقي المدة بل يخير في إتمامها وفي فسخها فإن بلغ سفياً فلا خيار له ومحل خياره إذا بلغ رشيداً إن عقد الولي وهو يظن بلوغه في مدة الإجارة أو لم يظن شيئاً فإن ظن عدم بلوغه فبلغ فإن كان قد بقي بعد بلوغه من مدة الإجارة كالشهر ويسير الأيام فلا خيار له ولزمه إتمامها وإن كان الباقي كثيراً خير (قوله عقد عليه) أي سواء كان العقد عليه لعيشه أو لغير عيشه كما هو الصواب ولا وجه لتردد عبق، كذا قرر شيخنا العدوي (قوله وقد صرح النخ) فقد ذكر فيه أن المدونة وإن اقتصر على البلوغ في العقد على نفسه ولم تذكر الرشد لكن قيد عيسى بن عمر المسئلة بأن يبلغ رشيداً قال عياض ولا يختلف في ذلك اه وإذا علمت ذلك تعلم أن ما في عبق من اعتبار البلوغ فقط في العقد على نفسه وأنه إذا بلغ ولو سفياً خير في الفسخ عن نفسه وعدمه واعتبار الرشد في العقد على سلمه غير مسلم والصواب إبقاء المصنف على ظاهره (قوله ظاهره أنه) أي قوله وقد بقي كالشهر وقوله راجع للسنتين أي إجارة الصغير وإجارة سلمه (قوله والمذهب أنه خاص بالأولى) أي لأن إجارة سلمه تلزمه إن بلغ رشيداً إذا كان وليه ظن عدم بلوغه في مدة الإجارة ولو بقي من الإجارة ثلاث سنين كما في عبق أو أكثر كما في شب وقوله والمذهب أنه خاص بالأولى أي كما هو نص المدونة وقد نقل اللواق وغيره أن المختص بالأولى عند ابن القاسم هو قوله وبقي كالشهر خلافاً لأشهب وبالجملة فلا يدرك على المصنف إلا في قوله وبقي كالشهر فإن ظاهره يرجع للسنتين وهو قول أشهب والعمدة قول ابن القاسم أنه في الأولى فقط اه بن ومحصله أن محل الخيار في السنتين إذا عقد عليه الولي وهو يظن بلوغه في مدة الإجارة أو لم يظن شيئاً بقي كثير أو قليل وأما إذا عقد عليه وهو يظن عدم بلوغه في مدة الإجارة ففي المسئلة الأولى إن بلغ والباقي من مدة الإجارة شهر ونحوه لم يلزم إلا عام والإخير، وكذا الحال في المسئلة الثانية عند أشهب وأما ابن القاسم فيقول فيها إن عقد عليه ظناً عدم بلوغه لم يلزم إلا عام ولو بلغ والباقي من المدة كثير (قوله والحاصل النخ) حاصله أن الصور المتعلقة بالعقد على نفسه ست لأنه إما أن يظن الولي بلوغه في المدة أو يظن عدم بلوغه أو لم يظن شيئاً وفي كل من الثلاثة إما أن يبقى من مدة الإجارة بعد بلوغه رشيداً كثير أو يسير كالشهر ويسير الأيام فلا خيار له في صورة وهي ما إذا ظن عدم البلوغ فيها وبلغ وقد بقي من المدة يسير ويخبر في الباقي وهي ما إذا بقي كثير مطلقاً ظن بلوغه في مدة الإجارة أو ظن عدمه أولم يظن شيئاً وكذا إذا بقي يسير والحال أنه ظن بلوغه فيها أو لم يظن شيئاً وقوله والحاصل إلى قوله فإن زاد كالشهر حل لمنطوق كلام المصنف وقول الشارح فإن ظن عدمه فيها حل لمفهومه (قوله ولا يعتبر في العقد على سلمه) أي على سلم السفينة ظن رشده ولا عدمه أي في مدة الإجارة وكان الأولى حذف هذا من هنا وذكره بعد كلام المصنف الآتي لأنه ليس الكلام هنا في العقد على سلم السفينة بل على سلم الصغير، غاية الأمر أنه بلغ في أثناء المدة سفياً (قوله مطلقاً) أي

بقي

كالشهر ويسير الأيام فلا خيار له ويلزمه البقاء لتامها

وأما في إجارة سلمه فإن بلغ سفياً فلا خيار له ولا يعتبر في العقد على سلمه ظن رشده ولا عدمه وكذا إن بلغ رشيداً وقد ظن الولي عدم بلوغه في مدة الإجارة مطلقاً بقي اليسير أو الكثير فإن ظن البلوغ أولم يظن شيئاً فله الخيار تعلم أن الذي يخص المسئلة الأولى هو قوله وبقي كالشهر وشبه في حكم الستين وهو لزوم قوله (كسفيه) عقد وليه على سلمه أو على نفسه لعيشه (ثلاث سنين) أو أكثر

فرشد في أثناءها فتلزم الاجارة ولا خيار له حيث بقى من المدة الثلاث سنين فدون ( ٣٣ ) لأن الولي فعل ما يجوز له فان عقد

عليه لا لعيشه فله الفسخ  
لأن الولي لا تسلط له على  
نفسه بل على ماله وجيشه  
فلو أجر السفينة نفسه فلا  
كلام لوليه ما لم يحجب  
وكذا لا كلام له ان رشد  
لأنه في نفسه كرشيد (و)  
فسخت الاجارة (بموت  
مستحق وقف أجر)  
ذلك الوقف في حياته مدة  
(ومات قبل تقضيها)  
وانتقل الاستحقاق لمن  
في طبقة أو لمن يابيه ولو  
ولده ولو بقى منها يسير  
(على الأصح) ولو كان  
المستحق المؤجر ناظرًا  
بخلاف ناظر غير مستحق  
فلا تنفسخ بموته (لا)  
تنفسخ (بإقرار المالك)  
للذات المؤجرة بأنه باعها  
أو وهبها أو أجرها لآخر  
قبل الاجارة ونازعه  
السكرى ولا بينة لهما  
على قضائها ويلزمه  
الاقرار فأخذها المقر  
بعد انقضاء السنة وله  
الأكثر من المسمى القدي  
أكرت به وكراء المثل  
على المقر (أو خلف)  
بضم الحاء وسكون اللام  
اسم مصدر بمعنى تخلف  
أي لا تنفسخ الاجارة  
بتخلف (رب دابة)  
معينة أم لا (في) العقد  
على زمن (غير معين)  
كان يكثر بها ليلاني  
بها رجلا أو وفداً

بقى بعد البلوغ من مدة الاجارة اليسير أو الكثير فالإطلاق راجع للحالتين قبله \* وحاصل ما ذكره أن  
صور العقد على سلمه ثمانية لأنه إما أن يبلغ سفها أو رشيداً وقد ظن الولي عدم بلوغه في مدة الاجارة  
فلا خيار له في هاتين الحالتين بقى بعد رشده من مدة الاجارة قليل أو كثير فهذه أربعة وان باع رشيداً  
وقد ظن باوغه في مدة الإجارة أو لم يظن شيئاً فله الخيار كان الباقي من مدة الاجارة كثيراً أو قليلاً فهذه  
أربعة أيضاً (قوله فرشد في أثناءها) أي ولو في أول يوم منها (قوله فتلزم الاجارة ولا خيار له) أي ولا  
يعتبر في السفينة ظن عدم رشده ولا ظن رشده حال العقد على سلمه أو على نفسه لعيشه بخلاف الصغير  
فانه يعتبر فيه ظن البلوغ وعدمه كما مر (قوله حيث بقى من المدة الثلاث سنين فدون) أي فان كان الباقي  
أكثر حير (قوله وكذا لا كلام له) أي للسفينة حيث أجر نفسه ثم رشد (قوله لأنه في نفسه كرشيد)  
أي لأن تصرفه في نفسه لا حجب عليه فيه كتصرف الرشيد (قوله على الأصح) أي عند ابن راشد  
الفقهي ومقابله عدم فسخها بموته وهو قول ابن شاس ولا يعرف لغيره (قوله ولو ولده) \* إن قلت  
أي فرق بين وارث المالك إذا مات مورثه قبل انقضاء المدة ليس له الفسخ ووارث الموقوف عليه له  
ذلك \* قلت المالك له التصرف في نقل المنفعة أبداً ومستحق الوقف إنما له التصرف مدة حياته فلذا كان  
وارث الأول ليس له الفسخ وكان لوارث الثاني الفسخ (قوله ولو كان المستحق المؤجر ناظرًا) انظر  
هل مثل موت الناظر المستحق عزله وهو الظاهر أولاً اه قاله بن ومثل المصنف من يقرر في  
رزقة مرصدة أجرها مدة ومات قبل تقضيها فان لمن يقرر بعده فسخ إجارته ذكره القرافي ومثل  
موته فراغه عنها لانسان فللمفروغ له إذا قرر فيها فسخ إجارته وذلك لان الافراغ أسقط حق  
الأصل ولا يثبت الحق للثاني إلا بتقريره من ولي الأمر فان مات المفروغ له قبل الفارغ صارت  
محلولا (قوله بإقرار المالك) يعني أنه إذا أجر دابة أو داراً مثلاً ثم مد إجارته أقر أنه باعها أو وهبها  
أو أجرها لانسان قبل هذه الاجارة وكذبه المستأجر والحال أنه لا بينة للمدعى على ما ادعاء فان  
الاجارة لا تنفسخ لانهم المالك على نقض الاجارة (قوله ولا بينة) أي للمالك وقوله لانها معلقة  
لقوله لا تنفسخ بإقرار المالك (قوله فأخذها المرسل) أي الذي أقر المالك أنه باعها أو وهبها لقوله  
وله أي للمقر له يبيع أو هبة أو اجارة على المقر الأكثر الخ وهذا كلام مجمل وتفصيله أن تقول إن أقر  
بالبيع بفور السكراء خير المقر له بين فسخ البيع الذي أقر به المؤجر وحينئذ يأخذ منه الثمن الذي  
يدعى المالك أنه باع به إن كان أكثر من القيمة أو يأخذ منه القيمة يوم البيع إن كانت أكثر من الثمن  
لان المستأجر له قد حال بين البيع وبين المقر له لما علمت من عدم فسخ الاجارة وعدم فسخ البيع  
فأخذ الأكثر مما حصل السكراء به وكراء المثل ويأخذ ذلك المقر به أيضاً بعد انقضاء مدة الاجارة إن  
لم يتلف وإلا أخذ قيمته فان كان الاقرار بالبيع بعد انقضاء مدة السكراء كان للمقر له الأكثر مما أكرت  
به وكراء المثل ويأخذ المقر به أيضاً إن كان قائماً أو قيمته إن فات وأما إذا أقر بهبة للمقر له الأكثر مما  
أكرت به وكراء المثل وأخذ قيمة الموهوب إن فات أو أخذه بذاته بعد انقضاء مدة الاجارة إن كان  
قائماً وللمقر له بالاجارة الأكثر مما أكرت به وكراء المثل فقط (قوله يوم كذا) أي وشرط عليه أنه  
يأتيه بها يوم كذا أو شهر كذا (قوله فتخلف ربهان عن الاتيان بها في ذلك اليوم) انما تنفسخ الاجارة  
بتخلف ربهان في هذه الحالة لأن هذا من اعتبار الأخص وهو الزمن لأجل تحصيل أعمه وفوات  
الأخص الذي اعتبر لتحصيل أعمه لا يبطل العقد لأن المقصود الأعم وهو باق لم يفت وحيث كان العقد

( ٥ - دسوقي - بع )

أو ليشيع بها رجلا يوم كذا  
أو شهر كذا فتخلف ربهان عن الاتيان بها في ذلك اليوم أو الشهر بخلاف ما إذا عين الزمن

كأكثرها يوم كذا أو على أن يهدم أو يخط الثوب لي يوم كذا فتخلف فتفسخ لانه أوقع الكراء على نفس الزمن (أو) في غير  
(سج) فلا تنسخ بخلاف الحج إذا أخطف ربها حتى فات فيفسخ الكراء وان قبض الكراء رده زوال أيامه (وان فات مقصده) من  
تدبير مسافر أو ملاقاته (٣٤) (أو) بظهور (فسق مستأجر) لكدار لا تنسخ وأمر بالكف (وأجر الحاكم) عليه

(ان لم يكف) وهذا  
ان حصل فسقه ضرر  
لدار أو الجار وهذا ان  
يسر الجارها عليه فان تعذر  
أخرج حتى يؤجر عليه  
وئزمه الكراء ومن  
أكثرى أو اشترى داراً  
لها جار سوء فبب ترديه  
وملك دار بصر فسقه  
فجاره يزجر ويباع فان  
الشيء والا يخرج ويبيع  
عليه أو اجرت (أو يبتق)  
جيد) مؤجر لا تنسخ  
إجارته (وحكمه على  
الرقق) أي يستمر  
رقيقاً إلى تمام المدة في  
شهادته وقصاصه له وعليه  
وارثه لا في وط السيد لها  
ان كانت أمة لتعلق حق  
المستأجر بالعين المؤجرة  
فان سقط حقها فما بقي  
من المدة هانا أو شيء  
أخذه من اليد نجز عقده  
(وأجرت) في باقي المدة  
بعد التيق (لسيده إن  
أراد أنه حره بعدها)  
لا يجوز له من أعتقه واستثنى  
منه مدة معينة فان أراد  
أنه حر من يوم عقده فأجرت  
للسيد مع بقائه إلى تمامها  
فان شرط وأجس لقوله  
وأجرت لسيد فقط لا لما

لم يفسخ فيلزم للمستأجر جميع الأجرة سواء أخذ الدابة أو لم يأخذها (قوله كأكثرها يوم كذا) أي  
للملاقة فلان أو تشييعه أو لأسافر عليها مثله ما إذا أكثرها أياماً معينة فزاع ربها حتى انقضت ذلك الزمن  
كلاً أو بعضاً فان الاجارة تنسخ فيا فات منها وإذا عمل منها شيئاً فحسابه (قوله لانه أوقع الكراء على  
نفس الزمن) أي فهو من اعتبار الاخص لقصد عينه ومتى اعتبر الاخص لتصد عينه فسح العقد  
بقواته (قوله أوفى غير حج) أي أوفى العقد على غير حج كأستأجر دابته لأسافر عليها لبلد كذا  
فتخلف ربها بامانم جاء بها فلا تنسخ الاجارة هذا إذا لم يفت مقصوده الحامل له على السفر بل وان  
فات فللمستأجر أن يسافر أو يدفع الأجرة بتمامه لأن السفر للبلد ليس له أيام معينة (قوله بخلاف  
الحج) أي كان يستأجر دابة ليحج بها فتخلف ربها حتى فات الحج فيفسخ الكراء لأن الحج وان لم  
يعين المستأجر زمانه لكن زمانه معين وقد فات (قوله وان قبض الكراء رده) أي ولا يجوز له أكثرى  
الرضا مع المكرب على النجدي على الإجارة إذا تعد الكراء للزوم فسح الدين في الدين وأما إذا لم ينقد  
فيجوز لاتفاء الملة المذكورة (قوله وان فات مقصده) أي في نفس الأمر فلا ينافي انه غير معين حين  
عقد الكراء (قوله أو بظهور فسق مستأجر) أي أنه إذا أجر الدار وجبة أو مشاهرة لإنسان  
واتعد منه الكراء ثم ظهر فسق ذلك للمستأجر بشرب حرام أو زنا فيها فان الإجارة لا تنسخ (قوله وهذا)  
أي إيجار الحاكم عليه ان لم يكف ان حصل الخ (قوله وهذا ان تيسر الخ) أي وعمل هذا أي  
إيجارها عليه بمجرد تبين عدم الكف ان تيسر الخ وقوله بأن تعذر أي كراهها وقت تبين عدم الكف  
أخرج (قوله وئزمه الكراء) أي في مدة خروجه منها قبل كراهها عليه (قوله ويبعث عليه) أي ان  
لم يمكن إيجارها وقوله أو أجرت أي إن أمكن إيجارها وهذا قول اللخمي واللي مالك في كتاب ابن  
حبيب ان رب الدار إذا لم ينزجر بالمقوبة يبعث عليه أي من غير كراء وكلام بهرام يقتضى أنه  
المذهب لتصديره به (قوله أو يبتق عبد مؤجر) أي وأمة عتقا ناجزاً فلا تنسخ به الاجارة وكذا  
الحمد منهما سنة إذا عتق قبلها فلا يفسخ الاستخدام (قوله أي يستمر رقيقاً إلى تمام المدة) أي سواء  
أراد السيد بعتقه له أنه حر من الآن أو بعد انقضاء أمد الإجارة (قوله في شهادته) أي بالنسبة  
لشهادته (قوله لا في وطه) أي لا بالنسبة لوطه السيد لها فلا يقدر رقا إذا لم يحل له وطوها (قوله لتعلق الخ)  
علة لقوله أي يستمر رقيقاً إلى تمام المدة (قوله فان أسقط) أي المستأجر حق وقوله نجز عقده  
أي ولا كلام لسيد (قوله حر بعدها) أي بعد مضي مدة الاجارة (قوله فان أراد أنه حر الخ)  
أي أولم يرد شيئاً كما قال شيخنا المدوي (قوله مع بقائه إلى تمامها) أي لتعلق حق المستأجر كما مر  
(قوله لا لما قبله) أي وهو قوله وحكمه على الرق لان حكمه على الرق تمام مدة الكراء سواء أراد أنه حر  
بعدها أو من يوم العتق

(فصل وكراء الدابة كذلك) أي كالاجارة أي في اشتراط عقد وأجر كالبيع في صحته وفما جاز في  
الاجارة ومنع وفي ان الكراء لازم لها بالعقد (قوله والكراء بيع منفعة لا يبعث الخ) أي وأما الاجارة

فيه [بدرس] (فصل) ذكر فيه كراء الدواب وما يتعلق به فقال (وكراء الدابة كذلك) والكراء بيع (١) فهي  
منفعة لا يبعث من حيوان وغيره (٢) وقوله كذلك أي انه يجري فيه جميع ما تقدم في الاجارة

(١) قول الشارح بيع الأولى عقد معاوضة على منفعة لان البيع عرفاً عقد معاوضة على غير منافع الخ ما تقدم إلا ان أراد معناه لغة وهو مطلق  
عقد معاوضة (٢) قوله وغيره شامل لما يبتل والمقد عليه اجارة كما تقدم والتعريف غير مناسب من حيوان أو سفينة وما لا يبتل اهـ



من لزوم (١) المقدوصحته وفساده ومنه وجوزؤه (٢) إذا أكثرها بأكلها أو كان أكلها جزءاً من الاجرة فظهرت أ كولة فله الخلق  
وغر ذلك ثم نبه (٣) على مسائل يتوهم فيها المنع للجهالة (٤) وان كان (٥) بعضها يؤخذ بما تقدم أجزت (٦) للضرورة بقوله (و جاز)  
أن تكتري دابة (على أن عليك علفها) (وقال و جاز بها) كان أولى وأخصر إذ يفهم منه كراؤها بدراهم وعدمها بالأولى لأن العلف  
تابع (أو طعام ربه) أي جاز بأحدهما وبهما معاً ولمنع الخلو وسواء انضم لذلك قد أم لا فإن وجدها أ كولة أو وجد ربه أ كولا  
فله الفسخ مالم يرض ربه بالوسط بخلاف الزوجة بعدها أ كولة فيلزمه شعبها كما تقدم والعلف بفتح اللام اسم لما تأكله الدابة  
وأما بالسكون فالفعل أي تقديم ذلك لها (أو) بدراهم مثلاً على أن (عليه) أي على (٣٥) رب الدابة (طعامك) يا مكترى

تكون الدراهم في نظير  
الركوب والطعام مالم  
يكن الكراء طعاماً والا  
منع لأنه طعام بطعام غير  
يديد (أو ليركبها)  
أي يجوز أن يكتريها بكنها  
ليركبها (في حوائجها)  
شهرًا حيث شاء (أو  
ليطحن بها شهرًا) أي  
حيث عرف كل من  
الركوب والطحن بالعادة  
والإيجز وقوله شهرًا أي  
مثلاً فالمراد زمن معين  
ويظهر أن الزمن الكبير  
منع لكثرة الفرر وظاهر  
الصف الجواز ولو سمي  
قدر ما يطحن فيه وقد  
ذكر الشارح أنه إن عين  
الزمن والعمل منع فإنه  
قال ولا يجوز أن يجمع بين  
تسمية الأرباب والأيام  
التي يطحن فيها وإنما يجوز  
على تسمية أحدهما  
والظاهر أنه مبنى على  
أحد القولين للتقديم في  
الاجارة في قوله وهو

فهي بيع منفعة العاقل (قوله و جاز أن تكتري دابة) أي بدراهم (قوله على أن عليك علفها) أي زيادة على  
الاجرة التي هي الدراهم ونحوها (قوله كان أولى) أي لأنه عبر بذلك كان مفيداً للمستثنين بخلاف، أقاله فإنه  
إنما يفيد واحدة (قوله إذ يفهم منه كراؤها) أي جواز كرائها (قوله الأولى) أي من كرائها بعلفها فقط  
(قوله لأن العلف تابع) أي لأن الأصل ما كان معلوماً والمعلوم الكراء بالدراهم (قوله أي جاز بأحدهما)  
أي جاز الكراء بأحدهما أي بعلف الدابة أو بطعام ربه وإن لم توصف النفقة كذا في خس (قوله أو  
بهما معاً) أي بعلف الدابة وطعام ربه (قوله قد أم لا) أي فالصور ست (قوله فله) أي فالمكترى  
(قوله مالم يرض ربه بالوسط) أي بطعام وسط وهذا بالنسبة لعامة إذا كان أ كولا وأما الدابة فلا بد  
من الفسخ حيث طلب المستأجر ذلك ولو رضى ربه بطعام وسط الآن يكل لها ربه كما في المبح  
(قوله فيلزمه شعبها) فإن كان رب الدابة قليل الاكل أ زكانت الزوجة قليلة فلا يلزمه إلا ما كان  
على المشهور خلافاً لقول أبي عمران لها الفاضل يصرفه فيما أحبا (قوله أي تقديم ذلك لها) كتب  
شيخنا أن المناولة على المستأجر واستظهر بعض أنه عند عدم الشرط على العرف كحفظها بعد النزول  
عنها (قوله أو عليه طعامك) أي ويجري فيه ما مر في المكترى فيقال إن وجد المكترى أ كولا كان لرب  
الدابة الخيار في الفسخ وعدمه مالم يرض بالوسط وإن كان قليل الاكل فلا يلزم رب الدابة إلا ما كان  
(قوله حيث شاء) أي حيث أراد الركوب (قوله حيث عرف كل) أي إن كان الركوب في البلد وما  
قاربها وإن كانت حوائجها التي يركب لغرضها تقل تارة وتكثر أخرى إذ لا يقدر على تعيين ما يحتاجه  
لا إن كان يسافر عليها وكان الطحن للبر ونحوه لا للحب الصعبة كالترمس (قوله وظاهر المصنف  
الجواز) أي جواز استئجارها للطحن بها شهرًا (قوله والظاهر أنه) أي ما ذكره الشارح من المنع إذا  
جمع بين الأيام والأرباب مبنى الخ والتعبير بالظاهر قصور إذ الخلاف المتقدم جار هنا كما لا بد من رشد  
وذكره الشارح بهرام في كبره انظر بن (قوله أو ليحمل على وابه) أي دواب ذلك الشخص المؤجر  
(قوله إن سمي قدر ما يحمل) بل وإن لم يسم لكن إن سمي جاز أن اتخذ القدر كما حمل على كل واحدة خمسة  
قاطير وإن لم يتحد منع حتى يعين ما يحمل على كل واحدة بعينها كما حمل على هذه خمسة وعلى هذه عشرة  
الخ وأما لو قال حمل على واحدة خمسة وعلى واحدة ستة وواحدة ثلاثة ولم يعين كل واحدة بعينها منع  
فما قبل المبالغة فيه تفصيل إذ يشمل تسمية ما لكل ويتحد قدره أو يختلف ويعين ما تحمله كل دابة  
بعينها فإنها تان جائزتان فإن اختلف قدره ولم يعين ما تحمله كل دابة ففساده لاختلاف الأغراض فكان  
مخاطرة (قوله بل وإن لم يسم الخ) أي وحينئذ فيحمل على دابة بقدر قوتها (قوله وعلى حمل

تفسدان جميعهما وتساويا أو مطلقاً خلاف (أو) أكثرى من شخص دواب (ليحمل على دواب مائة) من مكيل أو معدود أو  
موزون إن سمي قدر ما تحمله كل دابة بل (وإن لم يسم مالم يسم) من الدواب (وعلى حمل

(١) من لزوم الخ أي من شرط لزوم المقدوه والتكليف والرشد وشرط صحته وهو التمييز وموجب فساد وهو المنع كلزوم بيع معين  
يتأخر قبضه ومنه عطف لازم وجوازه إن توفرت الشروط وانتفت الموانع (٢) قوله وأنه بفتح الهجزة عطف على لزوم والضحية الشأن  
مفسر بما بعده (٣) قوله ثم نبه أي بعد أن بين أن الكراء كلاجارة في لزوم الخ نبه (٤) قوله للجهالة علة لتوعم المنع فيها (٥) قوله وإن كان  
الوال للحال وإن زائدة (٦) قوله أجزت في قوة الاستدراك على قوله يتوهم فيها المنع للجهالة وقوله بفتح ميم متعلق بنبه اه كني محمد عليه

أدعى لم يره يرب الدابة حين الكراء لأن الأصل تخارب الأجسام والرؤية هنا علمية ( ولم يلزمه ) أي رب الدابة ( الفادح ) أي حمله وهو التجهيل ذكر أو أنى فليست من الفادح مطلقا نعم إن استأجره على حمل ذكر فأنه بأشئ لم يلزمه بخلاف العكس ومثل الفادح المريض الذي يتعب الدابة إن جزم بذلك ( ٣٣٦ ) أهل المعرفة وحيث لم يلزمه الفادح فليأت بوسط أو تكري الدابة في مثل ذلك والعقد

لازم فإن لم يمكن فله القسح ( بخلاف ولد وكمه ) للمرأة السكرية فيلزمه حمله لأنه كالدخول عليه وضمهم منه أي لا يلزمه حمل صغيرها معها إلا لنس أو عرف (و) جازل الدابة (يعمها واستثناء ركوبها ) أو الجمل عليها واستعمالها في شيء ( الثلاث لا جمعة ) فيمنع لأنه يبيع معين يتأخر قبضه ولأنه لا يجرى كيف ترجع له فيؤدى إلى الجهالة في البيع ( وكرة التوسط ) من الأربعة للبيعة عند اللخمى ومنه غيره ومثل الدابة التي توب لها يظهر من الله وعلقها في الدابة للسكنة على المشتري وضمانها في غير المدة للموطة منه وفي الشئوخة من البائع وذكر هذه وإن كانت مسألة يبيع لفرق بينها وبين قول ( و ) جازل ( كراء دابة ) واستثناء ركوبها ( شهر ) وكذا شهرين كافي بالدابة فلو نص عليها فهم الشهر بالاولى

آدمي) أي وجازت الاجارة على حمل آدمي لم يره رب الدابة ويلزمه حمل ما أتى به المستأجر من ذكر أو أنى حيث كان غير فادح وأما الفادح فلا يلزمه حمله ( قوله لم يره ) أي ولم يوصف له أيضا وإن لم يكن على خيار بالرؤية هذا وقد استظهر ابن عرفة وجوب تعيين كون الراكب رجلا أو امرأة لأن ركوب النساء أشق وهو خلاف ظاهر المصنف كالدونة اه بن ( قوله والرؤية هنا علمية ) أي والمضى جازت الاجارة على حمل آدمي استنى علم رب الدابة به لكونه لم يره يصره ولم يوصف له ( قوله فليست ) أي الأنى من الفادح مطلقا بل ينظر لها فإن كانت فادحة لم يلزمه والالزمه ( قوله ومثل الفادح المريض ) أي فإذا استأجره على حمل آدمي أو رجل فأنه بمرض لم يلزمه حمله حيث جزم أهل المعرفة بأنه يتعب الدابة وينبى أن يكون مثله من يلب عليه النوم أو عاداته عقر الدواب بركوبه ( قوله فإن لم يمكن ) أي الكراء وقوله فله القسح فيه أن العقد لازم فكيف يكون له القسح فلعل الأولى فإن لم يمكن الكراء غرم الاجرة وليس له القسح تأمل ( قوله فيلزمه حمله ) أي سواء كان محمولا معها في بطنها حين العقد أو حملت به في السفر ( قوله صغيرها معها ) أي الموجود معها حين العقد على ركوبها ( قوله واستعمالها في شيء ) أي كالدراس والطحن والحراث ( قوله لا جمعة ) هو بالنصب عطف على الثلاث وقوله فيمنع أي ولولم ينقد ( قوله يتأخر الخ ) أي وإنما يقتصر فيه تأخر القبض إذا كان التأخير قليلا كالثلاثة ( قوله عند اللخمى ) نوقش المصنف بأن اللخمى يجعل اليوم الثالث من المكروه لأن الجازل كافي بن فالمناسب لمشي على طريقته أن يقول واستثناء ركوبها يومين لا جمعة وكره المتوسط ( قوله وفي المنوعة من البائع ) أي إلا قبض على قاعدة البيع الفاسد كقال المصنف سابقا وإنما ينتقل ضمان الفاسد بالقبض ( قوله وجاز كراء دابة واستثناء الخ ) مثل الدابة السفينة وكلام المصنف في الدابة المعنية بدليل ما قدمه في المضمونة من انه لا بد فيها من الشروع في استيفاء المنفعة أو تعجيل جميع الاجرة حيث كان العقد في إبان الشيء المستأجر له فإن كان قبله فلا بد من تعجيل جميع الاجرة الا في مثل الحج يستأجر عليه قبل إبانه فيكتفى تعجيل السير ( قوله شهرا ) أشار الشارح بقوله واستثناء ركوبها إلى أن شهرا معمول لمحدوف لدلالة ما قبله عليه ومثل الدابة في جواز كرائها واستثناء منفعتها شهرا السفينة كما قرر شيخنا ( قوله والفرق بين الشراء والكراء ) أي حيث امتنع استثناء منفعة المبيع جمعة فأكثر ولو لم ينقد وجاز استثناء منفعة السكرى شهرا إذا كان لم ينقد ( قوله وضمانها ) أي فلذا جاز له استثناء المنفعة شهرا ( قوله فأجيز فيه ما قل كالثلاثة لضرورة الخ ) أي ولم يجز استثناء ما أكثر للفرق إذ لا يدرى المشتري هل تصل له سالمة أم لا ( قوله فإن اشترط منع ) أي سواء حصل نقد بالفعل أولا وأما لو حصل النقد تطوعا فلا منع والفرض في الاولى ان مدة الاستثناء شهر أما لو كانت أقل فجاز الاقضى النقد لعشرة وفي ابن يونس ما يقتضى جوازه لنصف شهر لكن فرضه في السفينة ويمكن حمل كلام الاقضى على غيرها كالدابة وحينئذ فلا مخالفة بينه وبين ابن يونس والظاهر أن غير السفينة عند ابن يونس مثلها وحينئذ فكلامهما مختلف فيها قولان وما ذكره المصنف

والفرق بين الشراء والكراء أنها في الكراء مملوكة للسكرى فضمانها ومنافى الشراء فمملوكة للمشتري وهو لم يتمكن من قبضها بشرائه فأجيز فيه ما قل كالثلاثة لضرورة اختلاف الأغراض فخفض في الكراء دون الشراء ومحل جوازه ما ذكر ( ان لم يرضه ) السكرى يعني ان لم يحصل شرط النقدان اشترط منع للتردد بين السلفية والتمنية وهو ظاهر في النقد بالفعل ولكن حملوا شرطه على النقد بالفعل لأن الغالب في شرطه حصوله ولسد الذريعة ( و ) جازل ( الرضا بغير ) الذات السكرية من دابة أو عبد أو ثوب ( المعنية

المالك) صفة للمعينة بنى أن الدابة مثلا المعينة المكراة إذا هلك في أثناء الطريق يجوز الرضا بغيرها (إن كان له مال) (المالك)  
شرط (أو قد واضطر) إلى زوال الاضطرار لا مطلقا فان قد ولم يضطر منع الرضا (٣٧)

بالعمل لانه فتح واجب

له من الاجرة (في مطلق)  
يتأخر قبضها فلا على  
أن قبض الأوامر ليس  
كقبض الأداني والمأخوذ  
المعينة وهي المضمونة  
إذا هلكت فجواز الرضا  
بالبدن ظاهر مطلقا  
وكلام المصنف شامل  
لما إذا كانت الأجرة  
معينة أو مضمونة (و)  
حاز المستأجر (فقد)  
المستأجر عليه) ومثله  
(ودونه) قدرا وضربا  
لا أكثر ولو أقل وضربا  
ولادونه قدرا وأكثر  
ضربا فان خالف ضمن  
وكلامه في الحمل والركوب  
وأما المسافة فلا يحمل  
المسوى وكذا الدون  
على قوله وسأى أو يشق  
لبد وان ساد (و) جاز  
(رحل) بكسر الطاء فهو  
المحمول أى جازا كركبه  
دابة ليحمل عليها حملا  
(برؤيته) أى شرط  
ان يرى وان لم يوفقه  
أوبكل أو لم يسهل قبضه  
اكتفاء بالرؤية (أو كره)  
أو وزنه أو عدده بن لم  
يتفاوت (راجع لاجلته)  
قله فان تفاوت كالأردب  
وأطلق أو قنطار أو  
عشرين بطيخا لم يجز

من جواز كراء الدابة واستثناء منفعتها شهرا في الدابة للمعينة بذليل ما قدمه من أن المضمونة لا بد فيها من الشروع في استيفاء المنفعة أو تعجيل الأجر حيث كان العقد في إبان الشيء المستأجر له فان كان قبله فلا بد من تعجيل جميع الأجرة إلا في مثل الحج فيمكن تعجيل اليسير (قوله صفة للمعينة) أى لاغير لأن إضافته لانيه تعريفها والمالك معرفة ولان المعنى عيز ذلك (قوله إلى زوال الخ) أى يجوز الرضا بغيرها إلى زوال الاضطرار فبعد زواله لا يجوز لا أن الجواز مطلقا ولو زال الاضطرار قال عقي وانظر هل الاضطرار الشدة الشديدة أو خوف الرض أو ضياع المال أولوت (قوله مطلقا) أى قصد أم لا اضطر أم لا (قوله شامل لما إذا كانت الأجرة) أى التي لم يتقدمها والتي تقدمها (قوله وفعل المستأجر عليه) الأنسب بقوله وكراء الدابة أن يقول المكترى عليه لكنه نه على أن اطلاق الكراء على العقد المتعلق بمنافع غير العاقل واطلاق الاجارة على العقد المتعلق بمنافع العاقل اصطلاح غالب (قوله ومثله الخ) هذا يقتضى أن مراد المصنف بالمستأجر عليه عين ما عقد عليه وحمله بعضهم على المثل لأن الاول جواز فعله ضرورى والنص عليه قليل الجدوى (قوله قدرا وضربا) راجع لكل من المثل والدون (قوله لا أكثر) أى قدرا (قوله فان خالف) أى بأن فعل ما هو أكثر قدرا ولو أقل ضررا أو ما هو دون في القدر والحال انه أكثر ضررا وقوله ضمن أى إذا تلفت اللوات المستأجرة بذلك (قوله بكسر الحاء) أى بخلاف المتعمل في حمل المرأة والشجرة فبالفتح فقط (قوله ليحمل عليها حملا) أى محمولا (قوله برؤيته) المتبادر من مقابلتها بالكيل وما بعده ان الرؤية بصرية وذكر شيخنا العلامة العدوى تبعا لما كتبه شيخه الشيخ عبد الله أنها علمية بأن يحس يده فيلم ثقله ولا يشترط الرؤية بالبصر ومحصله حمله على علم خاص غير المظوف بعده فتدبر (قوله أو كيله) أى كاستأجر دابتك لحمل إردب فول أو قنطار من الزيت أو مائة من اللينون (قوله راجع للثلاثة قبله) أى والمعنى إن لم يتفاوت الكيل في الثقل والوزن في الضرر ولم يتفاوت العدد في الكبر والصغر (قوله فلا بد من بيان النوع) أى لأجل ان يتنقى التفاوت في المسكيل والموزون والمعدود وذلك لان البطيخ الكبير نوع والصغير نوع فبيان ذلك ينتفى التفاوت في المعدود (قوله والأوجه رجوع القيد الخ) وذلك لانه لا بد من بيان جنس المحمول وحينئذ فلا يعقل تفاوت إلا في العدد وهذا هو ما ارتضاه المحققون كالبساطى وابن وغيرهما \* واعلم أن بيان النوع لا بد منه في صحة العقد اتفاقا وأما بيان قدر المحمول فلا بد منه أيضا وهو مذهب ابن القاسم عند القرويين وهو مقتضى تنويع المصنف وقال الأندلسيون لا يشترط ويصرف القدر للاجتهاد فاذا قال أكثر دابتك لأحمل عليها إردبا قمحا أو قنطارا زيتا أو مائة بيضة جاز اتفاقا لعدم التفاوت أصلا أو انه ان وجد فهو يسير ولو قال أحمل عليها إردبا أو قنطارا أو مائة بطيخة منع اتفاقا لعدم ذكر النوع الموجب لوجود التفاوت الكثير لان الإردب من القول أثقل من الإردب من الشعر والقنطار من الحديد أثقل من القنطار من القطن والمائة بطيخة الكبيرة أثقل من الصغيرة وأما لو قال أحمل عليها قمحا أو قنطارا أو بطيخا ولم يذكر القدر فهو ممنوع عند القرويين وأجازوه الأندلسيون وصرف القدر الذى يحمل على الدابة للاجتماع (قوله وجاز إقالة) أى جاز لمن أكثرى دابة لحمل أو لحج إقالة وقوله بشرط راجع لقوله قبل النقد وبعبه \* وحاصل فقه المسئلة ان الإقالة إذا وقعت على رأس المال بأن يترك

فلا بد من بيان النوع فان القول أثقل من الشعر والقنطار الحطب أضر من القطن والبطيخ قديكون كبيرا وصغيرا فلا بد من البيان إلا ان يكون التفاوت يسيرا كالبيض والليمون فيغفر والأوجه رجوع القيد للعدد فقط (و) جاز (إقالة) بزيادة من مكر أو مكثر (فيل) القدر) للكراء (وبعبه)

بحرط تعجيل الزيادة والإلزام - فسخ مافي الذمة في مؤخر لانه اشترى الركوب الذي وبسبب المكثري بالزيادة التي وجبت له وسواء كانت الزيادة من جنس الكراء أولا (٣٨) وأما الاقالة على رأس مال الكراء فحاشي مطلقا بلا تفصيل (إن لم ينب) المكثري

(عليه) نى على النقد أى المقود من الكراء أصلا أو غاب غيبة لا يمكن انتفاعه به فيها سواء كانت الزيادة منه أو من المكثري لكن شرط تعجيل الزيادة إن كانت من المكثري لأن المتقدمة لا إن كانت من المكثري لانه لما لم يحصل غيبة على النقد فكانه لم يقبض فلم يحصل سلف من المكثري (وإلا) بأن غاب المكثري على النقد غيبة يمكنه الانتفاع به فيها (فلا) تجوز الاقالة بالزيادة (إلا من المكثري فقط) لا المكثري لتهمة تسلفه بزيادة وجعل الدابة محللة وأما مكثرت الغيبة المذكورة سلفا لأن الغيبة على مالا يعرف بعينه تعد سلفا ومحل الجواز من المكثري (إن اقتضا) نى دخلا على المقاصة كما لو اكثري دابة بعشرة وقد الكراء وغاب للمكثري عليه ثم تقايلا على درهم يدفعه المكثري للمكثري فان دخلا على المقاصة أى على اسقاط الدرهم من العشرة ويرجع عليه بتسعة جاز وإلا منع لما فيه من تعميم الدتين

المكثري للمكثري الاجرة في مقابلة الإقالة نهى جئزة مطلقا كالرأس للمال مما يغاب عليه أملا ، كانت قبل النقد أو بعده ، غاب المكثري على التقدم أملا ، غاية الأمر انه يجب على المكثري تعجيل رد الأجرة للمكثري إذا وقعت بعد النقد وكانت الدابة مضمونة وإلا منعت لفسخ المكثري مافي ذمة المكثري من كراء منافع المضمونة في مؤخر وأما إن كانت بزيادة فان كانت قبل الغيبة على النقد غيبة يمكن فيها الانتفاع به بأن لم يغب المكثري على النقد أصلا أو غاب غيبة لا يمكن الانتفاع به فيها جازت مطلقا ، كانت الزيادة من المكثري أو من المكثري ، كانت الزيادة عينا أو عرضا بشرط ان تعجل الزيادة حيث كانت من المكثري وكانت الذات المكثرة مضمونة لامعينة وإن كانت الاقالة بعد غيبة المكثري على النقد غيبة يمكنه فيها الانتفاع به فتعجل إن كانت الزيادة من المكثري لتهمة سلف بزيادة وإن كانت من المكثري جازت إن دخلا على المقاصة وإلا منعت لتعمير الدمتين وهذا كله إذا وقعت قبل سير كثير بأن لم يحصل سير أصلا أو حصل سير يسير ، أما إن وقعت بعد سير كثير جازت مطلقا برأس المال وبزيادة من المكثري ومن المكثري حصلت غيبة على النقد أملا ، لكن إن كانت من المكثري فيشترط الدخول على المقاصة وإن كانت من المكثري فيشترط تعجيلها مع أصل الكراء في الكراء المضمون (قوله بشرط تعجيل الزيادة) أى إذا كانت من المكثري وكانت الدابة مضمونة ، أما إذا كانت مينة فلا يشترط التعجيل لأن علة فسخ الدين في الدين التي ذكرها إنما تظهر في المضمونة لأن منافع المينة لا تكون في الذمة حتى يلزم على تأخير الزيادة فسخ مافي الذمة في مؤخر (قوله وإلا لزم فسخ مافي الذمة في مؤخر) أى وهو عين فسخ الدين في الدين (قوله بالزيادة التي وجبت له) أى في ذمة المكثري (قوله على رأس مال الكراء) بأن يترك المكثري للمكثري رأس المال في مقابلة الاقالة (قوله فحاشي مطلقا بلا تفصيل) أى سواء وقعت الاقالة قبل النقد أو بعده غاب المكثري على التقدم أملا ، غاية الأمر أنها إذا وقعت بعد النقد وجب التعجيل لرأس المال إذا كانت الدابة مضمونة وإنما جازت مطلقا إذا وقعت على رأس المال لاستثناء علة المنع وهي التهمة على السلف بزيادة وفسخ الدين في الدين \* وإذا علمت أنها على رأس المال جائزة مطلقا والمصنف قيد الجواز بقوله إن لم يغب تعلم أن مراده الاقالة بزيادة على رأس المال إذا كانت الاقالة من المكثري أو على المنافع إن كانت من المكثري (قوله إن لم يغب عليه) شرط في قوله أو بعده فقط (قوله لانه لما لم يحصل غيبة الخ) هذا علة لجواز الاقالة بعد النقد بزيادة من المكثري إن لم يغب على النقد (قوله على النقد) نى على المقود الذي هو الكراء (قوله تسلفه) أى المكثري بزيادة أى منه (قوله جاز) أى لأن المكثري دفع عشرة أخذ عنها تسعة فقد أخذ أقل مما دفع (قوله عطف على من المكثري) هذا يقتضى أن قوله أو بعد سير كثير في الزيادة من المكثري فقط وحينئذ فقوله ويشترط الخ المفيد لتعميم الزيادة في كل من المكثري والمكثري إنما هو بالنظر لنتقه من خارج (قوله فتجوز بزيادة) أى من المكثري أو من المكثري (قوله وجاز اشتراط حمل هدية مكة) أى أنه يجوز للمكثري أن يشترط على الجمال حمل الهدية التي يأتي بها من مكة معه لأهل بيته مثلا أو التي يأخذها معه لمكة من كموة وطيب للمكة قال أبو الحسن ويؤخذ من هنا جواز كسوة

السكبة

(أو بعد سير كثير) عطف على من المكثري لا على إن اقتضا أى وإلا بعد سير كثير فتجوز بزيادة لا انتفاء

تهمة السلف حينئذ ويشترط في زيادة المكثري فقط المقاصة وفي زيادة المكثري تعجيلها مع أصل الكراء في المضمونة لاملة السابقة (و) جاز (اشتراط حمل هدية مكة) أى ما يهدى لها من نحو كسوة كعبة وطيبها على الجمال أو ما يهدى منها وقيل معناه



أنه يجوز لرب الدابة اشتراط هدية على المكترى لأنها من الاجرة (إن عرف) قدر (٣٩) ما يهدى ولا منع للجعل (و) جاز للمكترى

اشتراط (عقبة الأجير) على رب الدابة والأجير الجمل للمسمى بالعكس أى يجوز للمكترى أن يشترط على مكتره ركوب العكس عقبه وهى رأس ستة أميال أى الليل السادس (لا يحمل من مرض) من الجملة أو غيرهم لفضل المريس من كالجمل (ولا) اشتراط (إن ماتت) دابة (مُنيعة) أثناء بغيرها إلى مدة القفر أن قد الكراء ولو تطوعا لما فيه فسح الدين في الدين فان لم يتقد جاز (كدواب) متعددة (لرجال) لكل دابة أو مشتركة بينهم بأجزاء مختلفة أو لواحد واحدة ولغيره أكثر واكثر في عقد واحد والحمل مختلف للمعين لكل دابة ما عمله منع وإلا جاز (أو) دواب أكثر (لأمكنة) مختلفة لواحد ومتعدد فيمنع إلا أن يعين لكل دابة مكان (أو) وقع الكراء متى معين (لم يكن) العرف قد (أى تعجيل كراء معين وإن هـ) أى عجل بالفعل فلو أكرى شيئا مرض بعينه أو طعام أو حيوان بعينه فلا بد من اشتراط تعجيله حيث انتفى عرف تعجيله بأن كان العرف تأخيره أو لم يكن عرف

المكنة وتضييها إلا أن الصدقة أفضل وهذا مخصص للنهي عن كموة الجدار اه شيخنا عدوى (قوله اشتراط هدية على المكترى) أى بأن يقول الجمل للمكترى حين العقد اشتراط عليك حلاوة السلامة عند الوصول لمكة مثلا (قوله) جاز للمكترى اشتراط عقبة الأجير (التبادر من المصنف الجواز المستوى الطرفين وهو غير مسلم وذلك لأن اشتراط المكترى على رب الدابة عقبة الأجير قيل إنه مندوب وقيل إنه واجب وتوضيح ذلك أن ركوب خادم المكترى العقبة من غير اشتراط قيل إنه مكروه بناء على أنه مثل المستأجر وتركيب المكترى لغيره إذا كان أكثرى لركوبه مكروه إذا كان ذلك الغير مثله وقيل إنه حرام بناء على أنه أضر لكثرة تعبه فاشتراط العقبة على رب الدابة يخرج المكترى من الكراهة على الأول ومن الحرمة على الثانى ، فلذا قيل إن اشتراطها مندوب وقيل إنه واجب والأول قول ابن القاسم فى صماع عيسى والثانى قول أصمغ ابن رشد وهو القياس (قوله الجمل) أى فالمراد بالأجير أجير المكترى الذى يخدمه (قوله على مكتره) أى وهو رب الدابة (قوله أى الميل السادس) أى بحيث ينزل المكترى من على الدابة ويركب العكس عوضه الميل السادس وما ذكره الشارح بيان لأصل معنى العقبة وإن كان الحكم عاما فى الستة أميال وغيرها (قوله لا حمل من مرض) صورته بعض بما إذا أكثرى دابة لركوبه وشروط حمل من مرض من الجملة أو من غيرهم من خدمه عوضا عنه فيمنع لما قاله الشارح ، وصورة بعضهم رجال أكثروا دابة على حمل أزوادهم وعلى حمل من مرض منهم فيمنع لانه مجهول (قوله ولا اشتراط إن ماتت) أى لا يجوز فى صلب العقد اشتراط (قوله إلى مدة السفر) أى إلى انتهاء مدة السفر (قوله لما فيه من فسح الدين) أى وهو الاجرة فى الدين وهو منافع الدابة التى يأتى بها (قوله كدواب) أى لا يجوز كراء دواب وقوله لرجال أى كائنة لرجال (قوله أو مشتركة بينهم بأجزاء مختلفة) ظاهره أنها لو كانت مشتركة بينهم بأجزاء متساوية وكان الحمل مختلفا ولم يعين ما تحمله كل واحدة فانه يجوز وليس كذلك اذعى كانت الدواب لرجال وكان الحمل مختلفا ولم يعين ما تحمله كل واحدة فالمنع سواء كانت الدواب لرجال وكانت غير مشتركة أو مشتركة بأجزاء مختلفة أو متساوية (قوله واكثر في عقد واحد) أى وبأجرة واحدة من غير أى يسمى لكل دابة أجرة (قوله والحمل مختلف) أى بأن كان عنده زكائب بعضها فيه إردب وبعضها فيه إردب وثلاث وبعضها فيه إردب ونصف (قوله وإلا جاز) أى والا بأن كان الحمل متعديا أو مختلفا وبين لكل دابة ما عمله جاز (قوله أولا مكنة) يعنى أنه لا يجوز لك أن تكترى دواب مملوكة لرجل أو لرجال لا مكنة مختلفة كبرقة وأفريقية وطبجة فى عقد واحد من غير تعيين لكل واحدة مكانا معينا لا اختلاف أغراض التكاثرين لأن المكترى قد يرغب فى ركوب القوية للسكان البعيد وربها يريد ركوبه الضعيفة للسكان البعيد لئلا تضاعف القوية فتدخله المخاطرة وقوله أولا مكنة عطف على مقدّر أى ككراء دواب كائنة لرجال للحمل أولا مكنة وليس عطف على لرجال لايهامه ان الرجال يكثرون مع انهم مكرون (قوله لواحد) أى مملوكة لواحد وقوله أو متعدد أى بتقد واحد واجرة واحدة (قوله أو لم يكن العرف) هو صفة لمحدوف معطوف على دواب فيكون كراء المقدّر قبل دواب مسلطا عليه أى ككراء دواب للحمل أو كراء لم يكن العرف فيه قد معين أى أنه لا يجوز الكراء إذا كان معين ولم يكن العرف فى البلد تعجيل الاجر للمعين وإن عجل بالفعل الأهم إلا أن يشترط حين العقد تعجيل ذلك الاجر للمعين والأجاز (قوله أولا لم يكن عرف مضبوط) أى بأن كانوا يتكاثرون بالوجهين التعجيل والتأخير للمعين (قوله فان لم يشترط التعجيل) أى والحال أن العرف عدم التعجيل (قوله جاز) أى الكراء ولا توقف صحته على مضبوط فان لم يشترط التعجيل فسد المقدر وإن عجل بالفعل كالفعل ومفهومه لو كان العرف تعجيل المعين جاز وهذا مكرر مع قوله فى الاجارة

مضبوط فان لم يشترط التعجيل فسد المقدر وإن عجل بالفعل كالفعل ومفهومه لو كان العرف تعجيل المعين جاز وهذا مكرر مع قوله فى الاجارة

ولمحدث ان اتقى عرف تعجيل (٤٠) العين قبل كرهه لاجل قوله وان هـد وكلامه في معين غير هـد غائب بدليل قوله (٤١)

كانه الكراء (بدنانير) أو دراهم (عينه) وهي غائبة فلو قال أو بعين غائبة لكانت أخضر وأتمم وتبينها إما يومض أو يكونها موقوفة ضد قاض ونحوه أو موضوعة في مكان مستبد وهما معاً يعرفانها فيضع (إلا) أن يقع الكراء (شرط الحلف) لما تلف منها أو ضاع أو ظهر زائفا فيجوز لأن شرط الحلف يقوم مقام التعجيل، وأيضاً شرط الحلف يصيرها كالضمومة أما الحاضرة فلا يتلف فيها اشتراط الحلف بل إن كان العرف يهدا جاز وإلا منع إلا بشرط الحلف قد بالفعل ثم لا (أو) أكثرها (ليحمل) عليها ماشاء (فيجمع وكذا ليحمل عليها) لأن قوم عرف حملهم (أو لمكان شاء) من الأمكنة لا اختلاف الطرق والأمكنة (أو) فيبيع رجلاً (حق) يذكر منتهى التشيع أو يكون عرف بمنتهى (أو) يمثل كراء الناس (الذي يظهر وأما المعلوم بينهم فيجوز (أو) قال المكترى (إن وصلت) بالداية (في) زمن (كذا فيكدا) وإلا فيكدا

اشتراط التعجيل بل على التعجيل بالفعل (قوله) وفست ان اتقى عرف تعجيل المعين) أى ما يشترط تعجيله والا فلا فساد (قوله) بدليل قوله الخ) أى لأن العطف يقتضى المغايرة (قوله) أو بدنانير) حاصله أنه لا يجوز الكراء بدنانير أو دراهم معينة غائبة حين العقد بأن كانت موقوفة على يد قاض وهما يعرفانها معاً حيث كان عرف البلد عدم تعجيل المعين، الا اذا شرط المكترى أنها اذا تلفت كلا أو بعضاً أخلف ما تلف فشرط الحلف في العين يقوم مقام شرط التعجيل في المعين غير العين يقول المصنف وبدنانير أى والحال أن العرف عدم تعجيل المعين كما هو الموضوع، هذا وما ذكره المصنف من منع الكراء بالعين المعينة اذا كانت غائبة الا اذا شرط الحلف هو قول ابن القاسم وقال غيره بالجواز وان لم يشترط الحلف والقولان مبنيان على أن العين تتعين بتعيينها أم لا، الاول لابن القاسم والثاني لغيره انظر بن (قوله) ونحوه (أى كدوع (قوله) وهما معاً يعرفانها) راجع لجميع ما قبله (قوله) الا أن يقع الكراء (أى بالدنانير المعينة الغائبة وقوله) لما تلف منها أى قبل قبض المكري لها (قوله) فيجوز (أى الكراء بها (قوله) يقوم مقام التعجيل) أى لعدم تعلق الاغراض بذاتها غالباً فلذا اغتفر فيها التأخير مع شرط الحلف بخلاف غير القدر من الطعام والعروض فان الاغراض تتعلق بها فلذا اشترط تعجيلها ولا يكفي فيها شرط الحلف (قوله) أما الحاضرة (أى أما الكراء بالعين المعينة الحاضرة (قوله) فلا يتأتى فيها اشتراط الحلف) فيه نظر بل يتأتى الا أنه لا يكفي، فالاولى أن يقول فلا يكفي فيها اشتراط الحلف (قوله) بل ان كان العرف الخ) أى وحينئذ فالعين الحاضرة مثل المعين غير المعين كالعرض (قوله) جاز (أى العقد ان هـدت بالفعل (قوله) وإلا) أى ولا يكن العرف يهدا بل تأخيرها أو كان العرف غير منضبط وقوله منع أى الكراء بها (قوله) أو أكثرها ليحمل عليها ماشاء) يعنى أن من أكثرى دابة ولم يعين ما يحمله عليها بل قال أحمل عليها ماشئت فانه لا يجوز والظاهر أن من هذا القيل كراء جمال فارغ ملائ التعارف عند حجاج مصر ثم إن قوله أو ليحمل عليها ماشاء يقتضى أنه إذا عين نوع المحمول دون قدره فانه يكفي ويحسبها ما تطيقه وهو قول الأندلسيين وقوله فيما مر وحمل برؤيته أو كيله أو وزنه أو عدده إن لم يتفاوت يقتضى أنه لا بد من معرفة قدر المحمول زيادة على بيان نوعه وهو قول القرويين عن ابن القاسم، ففي كلامه إشارة للقولين وقد قدمنا ذلك (قوله) وكذا ليحمل عليها (أى ولم يقل ماشاء (قوله) إلا من قوم الخ) أى إلا أن يكون المكترى من قوم عرف حملهم بكونه من الحطب أو الملح أو القمح أو يحملها ما تطيق (قوله) أو لمكان شاء (أى كأكثرى منك دابة الى المكان الذى أريد الذهاب اليه بكدا وقوله أو ليشيع رجلاً أى كأكثرى دابتك لأشيع عليها فلان أو لاجل ملاقاته من سفره (قوله) أو يمثل كراء الناس) أى لموضع معين بأن يقول أكرى دابتك للعجل الفلانى يمثل ما يكترى به الناس في هذا اليوم فلا يجوز لاجل كبيع سلعة بقيمتها (قوله) وأما المعلوم أى كالموجرى العرف بأن الكراء للعجل الفلانى بكدا وقال أكثرى منك يمثل ما يكترى به الناس فانه يجوز (قوله) أو ان وصلت في كذا فيكدا (أشار به لقول مالك في اللوازية ومن أكثرى من رجل دابة على أنه إن وصل مكة في عشرة أيام فله عشرة دنانير وان وصلها في أكثر فله دون ذلك لا يجوز لأنه شرط لا بد من ملكه من الكراء اهـ ويصح الكراء قبل الركوب فان ركب للمكان الذى سماه فله كراء للمثل في سرعة السير وبطئه ولا ينظر لما سماه (قوله) والا فيكدا أو بجانا اعلم ان البيع في الثاني مطلق، وأما الاول فهو مقيد بما اذا وقع العقد على وجه الالتزام ولو لأحدهما وكان على وجه يتردد فيه النظر احترازاً عما اذا كان الأسهل أكثر أجرة وكان على وجه الالتزام لرب الدابة لان رب الدابة يختاره ولا محالة والآخر داخل عليه وكذا ان كان الأسهل للمكترى

(أو ينتقل) المكترى بالدابة (بلد) أخرى (وان ساوت) العقود عليها مسافة وسهولة أو صعوبة لانيه من فسح ما في التمه في مؤخر ولأن أحوال الطرق تختلف بها الأغراض كخوف الأعداء والقصاب في (٤١) طريق دون أخرى وقد يكون العدو

لخصوص رب الدابة وضمن إن خالف ولو بساوى لانه صار كالقاصب ولذا قيل إن انتقاله إلى مسافة أخرى أقل من الأولى كذلك وظاهر أن الواو هنا لنبالغة أى هذا إن زادت بل وان ساوت لأنه لما كان يتوهم جواز المسافة المساوية كالحمل المساوى دفعه بقوله وإن ساوت والفرق بينها وبين الحمل المساوى ما ذكرنا من أن المسافة تختلف بها الأغراض ، قرب مسافة تظن سالمة وفي الواقع ليست كذلك نعم ظاهر المصنف أن الدون جائزة وقد قل به بل ورجح وفيه نظر (إلا يذن) من ربا فيجوز العدول إلى أخرى (كإدراكه) أى كما لا يجوز أن يردف رب الدابة شخصا (خلفك) يا مكترى (أو حمل) عليها (مك) متاعاً لأنك باكثرها منه ملكك منقمة ظهرها فلا كلام لربها (والكراء لك) حيث وقع ذلك (إن لم تحمل زنة) قد في المنع وفي كون الكراء لك أى فإن اكرتيتها لتحمل

أقل أجرة وكان العقد على وجه الالتزام له فإن المكترى يختاره ولا محالة وحينئذ فالعقد جائز كما أنه لا يمنع إذا كان العقد بخيارهما (قوله أو ينتقل بلد) يعنى أن الشخص إذا اكرى دابة للبلد سواء كانت الدابة مضمونة أو معينة فقد أجرتها لم لا فيس له أن يرغب عن تلك البلد ويسير لغيرها إلا بآذن ربا فيجوز ثم إن قوله أو ينتقل بالنصب عطف على شرط المقدر في قوله لا حمل من مرض من عطف الفعل على الاسم الخالص من التأويل بالفعل لا على حمل. وإلا كان شرط التقدم مطلقاً عليه فينحل المعنى لا بشرط حمل من مرض ولا بشرط أن ينتقل الخ وهذا فاسد لأن شرط الانتقال لا يوجب منعاً ولا فساداً لأن الانتقال بالآذن إلى المساوى جائز وحينئذ فشرط الانتقال اليه في العقد لا يفسده (قوله لانيه من فسح ما في التمه) أى وهى الأجرة وقوله في مؤخر أى وهو السير للبلد الأخرى وفيه أنه لاصحة لهذا التعليل لأن الفرض أنه انتقل بالآذن فهو محض تعدد والفسح إنما يكون منهما فلاولى حذف هذا التعليل والاقصار على ما بعده (قوله ولأن أحوال الطرق تختلف بها الأغراض) أى فقد يكون ربا له غرض في عدم ذهابه بها لغير الوضع التى أكرها له لحوفه عليها من عدو أو غاصب (قوله وضمن إن خالف) أى وتلفت وقوله ولو بساوى أى هذا إذا كان تلفها بغيره عمداً أو خطأ بل ولو كان بساوى (قوله ولذا) أى ولاجل هذا التعليل (قوله كذلك) أى لا يجوز ويوجب الضمان إذا تلفت الدابة (قوله وفيه) أى الترجيح نظر لما علمت أن المكترى إذا خالف صار بمخالفته كالقاصب وهذا التعليل جار في المخالفة للدون كما هو جار في المسافة الزائدة والمساوية (قوله إلا بآذن من ربا) أى إلا إذا كان العدول عن المسافة المعقود عليها لغيرها بآذن من رب الدابة (قوله فيجوز العدول إلى أخرى) أى ولو كانت تلك الأخرى أزيد في المسافة لانه ابتداء عقد وهذا هو المعتمد وقيل يمنع لانه فسح دين وهو الاجرة في دين وهو السير للبلد الأخرى ومحل هذا الخلاف إذا كان الآذن من ربا لم يقع بعدالة وأما إن وقع بعدالة وبعد رد التقديان كان تقدمه جاز العدول للأخرى بآذن رب الدابة قولاً واحداً (قوله أى كما لا يجوز أن يردف رب الدابة شخصاً خلفك يا مكترى) أى إلا إذا كان بآذنك (قوله أو حمل عليها معك متاعاً) أى مع حملك أو تحتك (قوله قيد في المنع) أى منع حمله معك متاعاً (قوله جاز لربها أن يحمل مع حملك) أى إذا كان زيادة الحمل لا تضر بالمكترى فإن ضرت به كما إذا كان يصل في يومه بدون الزيادة وإذا زاد لا يصل إلا في يومين فإن المكترى يمنع من الزيادة حينئذ كما في (قوله لا في خصوص ما قبله) أى وهو قوله والكراء لك إن لم تحمل زنة (قوله وضمن المكترى) أى قسمة الدابة إن تلفت وأرشد عيها إن تعيبت (قوله أنا كرى لغير أمين) أى ولو كان هو أى المكترى غير أمين إذ قد يدعى ربا إن الأول يراعى حقه ويحفظ متاعه بخلاف الثاني (قوله أو أضر) أى ولو كان دونه في الثقل بأن كان من عادته عقر الدواب (قوله ولربها اتباع الثاني) أى وإذا كرى المكترى لغير أمين كان لربها اتباع الثاني بقيمتها إذا تلفت وبأرشد عيها إن تعيبت أى وله اتباع الأول وقوله حيث علم الخ أى بأن علم الثاني أنها بيد الأول بكراء وأن ربا منعه من كراءها وقوله ولو بساوى أى هذا إذا تلفت بغيره عمداً أو خطأ بل ولو تلفت بساوى وقوله أو لم يعلم أى الثاني يتمدى الأول بأن ظن أنه مالك لها أو مكترى فقط (قوله وكذا إن كانت خطأ الخ) أى وأما لو تلفت بساوى فإن علم أنها بيد الأول بكراء لربها اضمينته أن أعدم الأول

(٦ - دسوقى - ج)

عليها زنة كقنطار كذا جاز لربها أن يحمل مع حملك والكراء له وقوله (كالسفينة) تشبيهه في جميع ما مر من قوله وكراء الدابة كذلك إلى هنا لا في خصوص ما قبله (وضمن) المكترى (إن أكرى) الدابة مثلاً (لغير أمين) أو أقل أمانة أو لأثقل منه أو أضر ولربها اتباع الثاني حيث علم بتعدى الأول ولو بساوى أو لم يعلم وتعتمد الجنسية وهكذا إن كانت خطأ منه على أحد القولين

( أو عطبت بزيادة مسافة ) على ( ٤٣ ) التي أكرى إليها ولو قلت كالميل كانت تعطب بمثلها أولاً ، وقوله بزيادة أى بسببها

احترز به عن السماوى فلا  
يضمن وإنما عليه كراء  
الزائد مع الكراء الأصلى  
وأما فى موضوع المصنف  
فله الكراء الاول وغير  
بين ان يأخذ كراء الزائد  
أو قيمة الدابة فله الأكثر  
منهما (أو) عطبت بزيادة  
( حمل تعطبه ) أى بمثله  
فيضمن أى بخير ربحها فى  
أخذ كراء الزائد مع  
الاول أو قيمتها يوم  
التعدى فان اختار القيمة  
فلا شيء له من كراء اصل  
ولا زائد هذا ان زاده من  
أول المسافة فان زادا أثناءها  
خير بين أخذ قيمتها يوم  
التعدى مع كراء ما قبل  
الزيادة وبين الكراء  
الاول والزيادة ( وإلا )  
بأن زاد حمل ما لا تعطب به  
وعطبت ( فالكراء )  
أى كراء الزائد مع الاول  
( كأن لم تعطب )  
فى زيادة المسافة أو الحمل  
ولا تخير لربها ( إلا أن )  
بحسبها ( المسكرى جد  
مدة الاجارة زمناً كثيراً )  
كما لو اكترها يوماً أو  
يومين مثلاً بحسبها عنده  
شهر أو حتى تغير سوقها  
الذى تراد له يما أو كراء  
( فله ) أى لربها مع الكراء  
الاول ( كراء الزائد )  
الذى حسبها فيه ( أو )  
قيمتها ( يوم التعدى مع  
الكراء الاول ومفهوم

فقط وان ظن أنها ملكه فلا رجوع له عليه بشيء ولو أعدم الأول وحاصل ما ذكره الشارح مع  
زيادة أن الدابة إذا تلفت عند الثاني فاما بفعله عمداً أو خطأ أو سماوى وفى كل إما أن يعلم الثاني بتعدى  
الاول بأن يعلم أن الدابة بيده بكراء وأن بهامنه من كراءها أو يعلم أنه مكتر فقط أو يظن أنه المالك  
فان تلفت بفعله عمداً ضمن مطلقاً وان تلفت بفعله خطأ فان علم بتعديه ضمن وإلا فهو لان كان  
بسماوى فان علم بتعديه ضمن مطلقاً وان علم بأنه مكتر فقط ضمن إن أعدم الاول وإن ظن الملك فلا  
ضمن عليه ( قوله أو عطبت بزيادة مسافة ) حاصله ان الصور ثمانية لان للمكترى إما أن يزيد  
فى المسافة أو فى الحمل ، وفى كل إما أن تكون الزيادة شأنها ان تعطب به أم لا ، وفى كل إما أن تعطب  
بالفعل أم لا ، وقد تكلم المصنف على جميعها ( قوله ولو قلت ) أى الزيادة كالميل أى وأما زيادة خطوة  
ونحوها مما يعدل الناس الى فلا ضمان إذا تلفت بزيادته قال فى التوضيح مقتضى كلام المصنف أن  
الدابة إذا عطبت بزيادة المسافة يضمن مطلقاً ولو كانت الزيادة خطوة وهو قول قله ابن اللواز  
أبو الحسن وهو خلاف للدونة لانه فيها يضمن فى الليل ونحوه وأما مثل ما يعدل الناس الى فى المد فلا  
ضمان ( قوله أى بسببها ) أى سواء عطبت فى الزيادة أو فى المسافة المقنود عليها ، لكن فى حال  
رجوعه عند ابن الماجشون وأصبح إلا أن أصبح قيد الضمان فى هذه الحالة أى عطبها فى المسافة المقنود  
عليها بما إذا كثرت الزيادة وأما ابن الساجشون فلم يقيد وقال سجنون لا ضمان إذا كان العطب فى  
المسافة المقنود عليها واستحسن ابن يونس قول ابن الساجشون وهو الضمان إذا تلفت فى المسافة  
المقنود عليها فى حالة الرجوع ولو قلت الزيادة وقال شيخنا مفاد بعضهم أنه المعتبر ( قوله احترز به  
عن السماوى ) أى عما إذا زاد فى المسافة لأنها تلفت بأمر سماوى ، وقوله فلا يضمن أى قيمة الدابة  
( قوله وأما فى موضوع المصنف ) أى وهو ما إذا زاد المكترى فى المسافة وتلفت الدابة بسبب  
زيادة المسافة ( قوله بين أن يأخذ كراء الزائد ) أى مضموماً للكراء الأصلى ( قوله أو قيمة الدابة )  
أى مع الكراء الاول وقوله فله الأكثر منها أى من القيمة وكراء الزائد مضموماً للكراء الاول  
( قوله مع الاول ) أى وهو الكراء الأصلى ( قوله ولا زائد ) أى ولا شيء يزيد من الكراء الأصلى  
( قوله فان زاد أثناءها ) أى فان زاد فى الحمل فى أثناء المسافة ( قوله والزيادة ) أى وكراء الزيادة ( قوله وإلا )  
فالكراء ) أى وإلا فاللازم له الكراء ( قوله كان لم تعطب فى زيادة المسافة أو الحمل ) كانت الزيادة  
تعطب بمثلها أم لا فله كراء ما زاد من مسافة أو حمل مع الكراء الاول ولا تخير لربها قيمتها ( قوله إلا )  
ان بحسبها هذا استثناء عما بعد الكف فكانه قال ان زاد فى المسافة أو فى الحمل ولم تعطب فليس له إلا  
الكراء ما لم يحبسها النع ثم ان هذا الاستثناء يحتمل الاتصال فيكون فى موضوع ما إذا حبسها مستعملها  
فى حمل أو غيره ويكون حينئذ ساكتاً عما إذا حبسها من غير استعمال ويحتمل الانقطاع فيشمل ما إذا  
حبسها بلا استعمال ولا يعمده قوله كراء الزائد لأن المراد الزائد على مدة الكراء الاول استعمالها  
فيه أم لا واحتمال الانقطاع آثم فائدة ولذا قال ابن عاشر سوق هذه المسئلة فى حيز الاستثناء يوم تفرجها  
على التعدى بزيادة المسافة أو الحمل وليس كذلك فلو قال المصنف وان حبسها النع كان اخصروا أوضح  
أه بن ( قوله فله كراء الزائد أو قيمتها ) ظاهره انه غير بين الامرين وهو كذلك ونحوه فى المدونة  
( قوله فليس له إلا كراء الزائد ) أى مع الكراء الاول ( قوله ولك فسح عضوض ) أى ولك البقاء  
بالكراء المقنود عليه إذ خيرتك تنفى ضررك والمراد انه اطلع على كونه عضواً بعد العقد لا عنده  
( قوله أى بعض من قرب منه ) أى اطلع على انه حصل منه ذلك فى مرات متعددة فى ساعات ( قوله فليس  
المراد البالغة فى العض ) أى ان تكرراره فى الساعة الواحدة ليس لازماً وإلا فوقع ذلك فائدة

فى كثيراً انه لو حبسها يسيراً كاليومين فليس له إلا كراء الزائد ( ولك ) أيها  
للمكترى ( فسح ) اجارة دابة ( عضوض ) أى بعض من قرب منه فليس المراد للبالغة فى العض ( أو جموح ) أى



صعب لا ينقاد بسهولة (أو أعشى) لا يصير ليلاً (أو) ما كان (دبره فاحشاً) بضر بغيره أو حمله أو برأه كبه (كان) يكثرى ثورا على أن (يطحن) مثلاً (لك كل يوم) مثلاً (إرد بين) مثلاً (بدرهم) مثلاً (فوجدت) (٤٣) لا يطحن) في اليوم (إلا) إردباً) مثلاً

فالمراد أقل مما وقع عليه العقد فلك الخيار في الفسخ والإبقاء ثم استخ فله في الإردب نصف درهم وإن بقي فهل كذلك أو عليه جميع الكراء لأن خبرته تنفي ضرره استظهر كل منهما ثم إن هذا الفرع مما جمع فيه بين الزمن والعمل والجمع بينهما يفسد الكراء حيث تساوى على العتد أو زاد العمل على الزمن اتفاقاً فإن زاد الزمن على العمل فهل تفسد وهو ما شره ابن رشد وأولاهو ما يفيد كلام ابن عبد السلام اعتداه كما تقدم فيحمل ما هنا على أنهما حين عقدا الكراء اعتقد أن الزمن يزيد على العمل بدليل قول المصنف فوجد الخ (وإن زاد) للكبرى في حمل الدابة أو في الطحن (أو نقص ما يشبه الكيل) المتعارف أي ما يشبه أن يزداد في كيله أو ينقص باعتبار اختلاف السكاكيل (فلا لك) يامكرى في الزيادة (ولا عليك) في النقص فهذه المسئلة أعم مما قبلها فتشمل

في العمر مثلاً ليس عيها هذا ويصح بقاء البالغة باعتبار تعدد الساعات حتى صار شأنها (قوله أو أعشى) أي إذا كان أكثره ليسير به ليلاً قط كما قيده اللخمى وظاهر للدونة كظاهر للنصف خلافه وهو العتد فتم أكثره ليسير به ليلاً أو نهارة أو فيهما فوجده أعشى ثبت له الخيار إما أن يرد أو يتناك به بجميع الكراء المسمى كما أن عليه جميع الكراء إذا أكثره ليسير به ليلاً أو لم يسر به إلا نهارة وما في عقب من أنه إذا علم به وتماصك يحط عنه ارش النيب بأن يقال ما أجرته على أنه سالم وما أجرته على أنه أعشى ويحط عنه بنسبة ذلك من الكراء فهو خلاف النقل كافي بن نعم إذا لم يطلع المكترى على أنه أعشى إلا بعد انقضاء المسافة المستأجر عليها فانه يحط عنه من الاجرة بحسبه كما في المجموع (قوله أو كان دبره فاحشاً) أي كان دبره الموجود حال العقد ولم يطلع عليه إلا به فاحشاً وأشار الشارح بتقدير كان إلى أن دبره اسم كان محذوفة وفاحشاً خبرها والداعي لذلك أن هذه الجملة معطوفة على المعنى إذ التقدير لك فسخ ما كان عضو أو جموحاً أو أعشى أو كان دبره فاحشاً (قوله أو برأه كبه) أي أو بضر برأه كبه فإن كان الراكب لا يضرر برأه لكونه لا يشم فلا خيار له (قوله استظهر كل منهما) الأول استظهره ت وصوبه طفى والثاني استظهره الشيخ أحمد الزرقاني (قوله بدليل قول المصنف فوجد الخ) أي فانه ظاهر في أنهما لم يدخل على طحن إردب وأنما دخلا على طحن إردبين وقد يقال لا حاجة لما ذكره من الحمل بل يعمل على أن الزمن أزيد من العمل في الواقع لكن وجد الثور لا يطحن إلا إردباً لعجزه لا لضيق الزمن (قوله ما يشبه الكيل) أي زاد ما يشبه أن يكون زيادة في الكيل أو نقص ما يشبه أن يكون نقصاً في الكيل كأن يستأجره على طحن إردب فيطحن ما يزيد عليه ما يشبه أن يكون زيادة في كيله كأن يطحن به خمسة وعشرين ربحاً أو يطحن عليه ما ينقص عن الإردب مما يشبه أن ينقص في كيله كأن يطحن به ثلاثة وعشرين ربحاً (قوله فلا لك) أي فليس لك يامكرى أجره في الزيادة ولا يرجع عليك يا مكرى بأجرة النقص (قوله فهذه المسئلة أعم مما قبلها) أي فهي مستأنفة وليست من تنمة ما قبلها (قوله فتشمل مسألة الثور) أي السابقة لذلك التي استأجره على طحن إردب كل يوم فوجده كذلك ثم زاد المكترى على ذلك أو نقص ما يشبه أن يكون زيادة أو نقصاً في الكيل (قوله وغيرها) أي كما إذا استأجره على حمل إردب قمح فزاد المكترى عليه أو نقص عنه ما يشبه أن يكون زيادة أو نقصاً في الكيل

فصل في كراء الحمام والدار (قوله جاز كراء حمام) يصح أن يراد بالكراء الاكثره ويصح أن يراد به الاكراء أي جاز للإنسان أن يكثرى الحمام من غيره أو جاز له أن يكره لغيره واعلم أن الاكراء والاكثره متلازمان ففي جاز أحدهما جاز الآخر لأن العقد لا يكون جائزاً من أحد الجانبين دون الآخر فلا وجه لأولوية كون المراد بالكراء في كلام المصنف الاكثره دون الاكراء (قوله لجواز دخوله بمرجوحية) المرجوحية أعماهى إذا دخله مع قوم مستترين وغاب على ظنه عدم كشف العورة لأن دخوله في هذه الحالة مكروه إذ لا يأمن أن ينكشف عورة بهنهم فيقع بصره أو بصر غيره على مالا يجوز وقيل أن دخوله في هذه الحالة جائز أما لو دخله للتنظيف مع زوجته أو أمته أو منفرداً فلا كراهة في ذلك كما قرره شيخنا وإذا علمت ذلك تعلم أن الأولى للشارح أن يقول

مسئلة الثور وغيرها والله أعلم [درس] فصل في ذكر فيه كراء الحمام والدار والعبد والأرض واختلاف التكاثرين فقال (جاز كراء حمام) بتشديد اللهم وهو بيت الماء المعد للحموم فيه بالماء الساخن لتنظيف البدن والتداوى وإنما جاز كراءه لجواز دخوله بمرجوحية إذا كان لمجرد التنظيف وغلب على ظنه عدم كشف العورة أو عدم رؤيتها

ولأنه لا يجوز عند الأمن مما ذكره الإلزام (وكان) يجمع وفرون وحانوت ونحوها (غائبة) فأولى حاضرة (كبيها) وهي غائبة فلا بد من رؤية سابقة لا تتغير بعدها (٤٤) ولو صدق أو بوصف ولو من المكري أو على خيار بالرؤية (أو) كراء (نصفها) مثلا والباقي

له أو لشريكه (أو) كراء (نصف عبد) أو دابة لشريك أو غيره ويستعمله المكري يوما والملك يوما وإن كان له غلة اقتسامها على الحصص (و) جاز الكراء الدار مثلا (شهرًا على شرط (إن سكن) المكري (يوأ) مثلا من الشهر (لزم) الكراء أي العقد (إن ملك) للمكري (البقية) أي بقية المدة والمراد أن محل الجواز أن دخلا على أن المكري يملك الانتفاع بقية المدة بالسكنى والإسكان وأما لودخلا على أنه أن خرج المكري رجعت لربها ولا يتصرف فيها المكري بكراء ولا غيره لم يجوز ودخولها على ملك البقية إما بالشرط أو بعدم اشتراط ما يتأني ذلك كالاتفاق بخلاف ما إذا دخلا على ما يتأني كدخولها على أنه أن خرج رجعت الدات للاستأجرة لربها أو على أن لا يتصرف فيها بسكنى ولا غيرها فيمنع ويفسخ ولو اسقط الشرط في الأول أشد للفرق بخلاف إسقاطه في الثاني فيصح

الجواز دخوله وإن كان الجواز قد يكون مرجوحا تأمل (قوله يجوز) أي بدون قيد المرجوحية وقد يجب إذا تعين طريقا للدواء (قوله كبيها) أي ويكون كراؤها وهي غائبة كبيها وهي غائبة (قوله فلا بد من رؤية سابقة) أي من المكري وقوله وبوصف أي أو يكون كراؤها ملتبسا بوصف وقوله أو على خيار أي للمكري لكن إن كان برؤية سابقة أو بوصف من غير المكري جاز النقد وإن كان بوصف من المكري امتنع النقد كما في بن عن أبي الحسن كما يمنع إذا كان على خيار (قوله أو لشريكه) أي والحال أن صاحب النصف أكرى حصته لغير صاحب النصف الثاني خلافا لأبي حنيفة وأحمد القائلين بمنع كراء الشارع لغير الشريك ولو قال المصنف كبيها أو نصفه بتدكير الضمير العائد على ما ذكر من الحمام والدار لكن أحسن الآن يقال إنه أنت الضمير باعتبار المذكورات وأن الضمير راجع لخصوص الدار ويعلم الحمام بالمقايضة (قوله يوما) أي مثلا (قوله وشهرا الخ) حاصله أنه يجوز كراء العقار شهرا مثلا على شرط أنه أن سكن مكري يوما أكثر من الشهر لزمه الكراء أي العقد وتلزمه الاجرة بتأملها ولو خرج منه وعمل الجواز أن دخلا على أن المكري يملك بقية المدة بالسكنى والإسكان وأما لودخلا على أنه أن خرج المكري منه رجعت العقار لربه ولا يتصرف المكري في بقية المدة لا بكراء ولا بغيره فان ذلك لا يجوز. واعلم أن الكراء في هذه المسئلة من قبيل الكراء بخيار فيمنع فيها النقد ولو تطوعا كافي بن ثم أن ظاهر كلام المصنف سواء عين الشهر كرجب أم لا ويكون الشهر محسوبا من يوم العقد في الثاني ولزمه الكراء بسكنى يوم ولو آخر يوم منه لا أن سكن بعض يوم ولأن مضي شهر من يوم العقد ومضى الميعين فلا يلزمه ما بعده ولو سكن فيه يوما (قوله على أنه أن خرج المكري) أي بعد سكنى اليوم (قوله ولو أسقط الشرط في الأول) أي في الفرع الأول وهو ما إذا شرط على المكري على أنه أن خرج رجعت الدات المستأجرة لربها (قوله بخلاف إسقاطه في الثاني) أي وهو ما إذا شرط على المكري على أنه أن خرج من الدار فلا يتصرف فيها بسكنى ولا غيرها والحاصل أنهما أن دخلا على أن المكري إذا خرج منها في أثناء المدة فإنه لا يتصرف فيها بسكنى ولا غيرها فان العقد يكون فاسدا فان أسقط الشرط صح العقد وهذا ما لا ين عرفت وبعض القرويين وهو المعتد وقال اللخمي العقد صحيح والشرط باطل فلا حاجة لإسقاطه لصحة العقد وهو ضابط (قوله وعدم بيان الخ) يعني أن الاجارة تجوز مدة معلومة كدوله أستاذ منك شهرا أو سنة من غير أن يذكر ابتداء ذلك ويجعل ابتداء ذلك من يوم العقد (قوله وجية الخ) أي سواء كان الكراء وجية وهو ظاهر أو مشاهرة لأنه لا يمكن امتناعا من السكنى وإن لم يكن العقد لازما كفي ذلك ما لم يحل عن نفسه (قوله فان وقع) أي الكراء على شهر في اثنته ثلاثون يوما من يوم العقد فان وقع العقد على شهر وكان العقد في أوله لزمه كله على ما هو عليه من نقص أو تمام وكذا السنة إذا وقع العقد عليها فان كان في أول يوم منها لزمه اثنا عشر شهرا بالأهلة وإن كان بعد ما مضى من السنة أيام لزمه أحد عشر بالأهلة وشهر ثلاثون يوما واعلم أن قول المصنف وحمل من حين العقد فإذا ذكر الكراء مدة ولم يعين لها مبدءا فإن أكثرها ليركبه الموضع كزمان غير ذكر مدة ثم حبسها للمكري فاربها كراء المثل مدة الحبس والكراء الأول باقي كما قال ابن الحاجب ولا يقال إن الكراء يحمل على أنه من يوم العقد فلا يلزم إلا الكراء الأول لأنه هو الذي حصل العقد عليه

( ولم يلزم ) الكراء ( لهما ) فلكل من المتكاريين حله عن نفسه متى شاء ولا كلام للآخر ( إلا ) بنقد قدره ( أي قيلزم ) بقدر ما قد له فإذا اكرأها على أن كل شهر بدرهم وعجل عشرة دراهم لزم عشرة أشهر ومحل اللزوم إن لم يشترط عده ، وإلا فسد العقد لما يلزم عليه من كراء بخيار والتردد بين السلفية والتمنية ( كوجبة ) وهي لقب لمدة محدودة كما أن الشاهرة لقب لمدة غير محدودة كما تقدم وهو تشبيه في اللزوم المفهوم من قوله قدره تقدأولا ( بشهر كذا ) بالإضافة أو سنة كذا أو يوم كذا أو عشرة أشهر أو أعوام أو أيام بكذا فان بين البدء وإلا فمن يوم العقد كإمارة والباء في كلامه لتصوير ولو أبدلها بكاف التثنية لكان ( ع ) أي ( أو هذا الشهر ) وهذه السنة ( أو شهراً ) بالتكبر

ووجه كونه وجبة أنه لما تعورف إطلاق الشهر على ثلاثين يوماً وإذا لم يكن البدء محل من حين العقد صار بمنزلة قوله هذا الشهر والحق أنه يجري فيه التأويلان الآتيان في سنة إذ لا فرق ( أو إلى شهر كذا ) أو إلى سنة كذا أو إلى يوم كذا كل ذلك وجبة تلزم بالعقد تقدأولا ، ما لم يشترط أو أحدهما الحل عن نفسه متى شاء فيكون العقد منحلًا من جهته إن لم يحصل نقد ( وفي ) قوله أكثرى منك هذا الشيء ( سنة بكذا تأويلان ) في كونه وجبة لاحتمال إرادة سنة واحدة بمبدؤها يوم العقد فكانه يقول هذه السنة وهو تأويل ابن إيسابة والاكثر بل هو ظاهرها أو غير وجبة لاحتمال إرادة كل سنة وهو تأويل أبي محمد صالح ومثل سنة شهر لعدم الفرق خلافاً لمن تمحل فرقا وحزم الصنف بأنه وجبة يشير

لما علمت أن هذا فيما إذا ذكرت مدة الكراء ولم يعين لها مبدأ ( قوله ولم يلزم لهما ) اللام زائدة فلا يقال أن يلزم متعدد بنفسه فلا شيء عدا باللام أو يقال إن اللام متعلقة بفاعل يلزم كما أشار له الشارح ولا يقال يلزم عليه حمل ضمير المصدر لأنه يقتصر في الجار والمجرور ما لا يقتصر في غيره كقوله :

وما الحرب إلا ما علمت وذقم • وما هو عنها بالحديث للرحم

( قوله فلكل من المتكاريين حله عن نفسه متى شاء ) هذا قول ابن القاسم في المدونة وهو أحد أقوال ثلاثة في المسئلة • وحاصله أنه لا يلزم الكراء في الشهر الأول ولا فيما بعده ولم يكتري أن يخرج متى شاء ويلزمه من الكراء بحساب ما سكن وقيل يلزمهما المحقق الأقل كالشهر الأول لا ما بعده ، وقيل يلزمه الشهر إن سكن بعضه فإذا سكن بعض الشهر لزم كلا من الكرى والمكتري بقيته وليس لاحدهما خروج قبله إلا برضا صاحبه ومن قام منهما عند رأس الشهر فالقول قوله ، قال الشيخ ميارة وبهذا الأخير جرى العمل عندنا ( قوله ان لم يشترط عده ) أي عدم اللزوم وأنه يخرج متى شاء ( قوله من كراء بخيار ) أي والكراء بالخيار يتمتع فيه النقد كإمارة ( قوله لقب لمدة محدودة ) أي سواء كانت معينة أم لا كما إذا قل هذه السنة أو هذا الشهر أو سنة كذا أو شهر كذا أو يسمى العدد فيما زاد على الواحد فقال سنتين أو ثلاثاً وذكر انتهاء الاجل بأن قل أكثرها إلى شهر كذا أو إلى سنة كذا وأما المسمى العدد وكان واحد ففيه خلاف فقيل إنه من الوجبة وقيل إنه من الشاهرة وسيأتي ذلك ( قوله فان بين المبدأ ) أي فالأمر ظاهره وإلا الخ ، وقوله نان بين الخ أي في قوله عشرة أشهر وما بعده ( قوله ومثل سنة ) أي في جريان التأويلين شهراً ففيه التأويلان أيضاً كما يفيد كلام عياض إذ لا فرق بينهما خلافاً لظاهر المصنف من أنه وجبة قطعاً حيث ذكر ما فيه الخلاف بعده ( قوله وحزم المصنف بأنه ) أي شهراً حيث ساقه فيما هو وجبة قطعاً ( قوله وأرض مطر ) عطف على حمام كما أشار له الشارح ( قوله أو أكثر ) أي كأربعين سنة ( قوله وسواء الخ ) تعميم في المفهوم أي فان حصل اشتراط النقد فسد العقد سواء حصل نقد الخ ( قوله وان لسنة ) أي وان اشترط التقديسه ( قوله تشبيه في الجواز ) أي لا تمثيل لئلا يكون ساكناً عن أرض المطر المأمونة فلا يعلم حكم النقد فيها مع نص الامام على جوازه فيها ، كذا قيل ، وفيه أنها داخلة تحت كاف التثنية فاعمل هذا القائل أراد السكوت باعتبار الصراحة • والحاصل أن قوله كالنيل يصح جعله تشبيهاً ويصح جعله تمثيلاً

لترجيح الأول وإن الثاني لا يعول عليه ( و ) جاز كراء ( أرض مطر ) لأزراعة ( عشر ) من السنين أو أكثر فلا مفهوم لعشر ( إن لم ينقد ) الكراء الوجه أن يقول ان لم يشترط النقد وسواء حصل نقد بالفعل أم لا وأما النقد تطوعاً بعد العقد فجاز ( وإن لسنة ) مبالغة في المفهوم أي فان اشترط النقد فسد وان لسنة من السنين ( إلا ) الأرض ( المأمونة ) أي التمتع ربحها بالمطر عادة كبلاد الشرق فيجوز كراؤها بالنقد الأربعين عاماً فحل النفع في غير المأمونة ، فالحاصل أن أرض الطر غير المأمونة يجوز كراؤها سنيين بشرط عدم اشتراط النقد ويجوز في المأمونة مطلقاً إذ لا يتردد الكراء فيها بين السلفية والتمنية ( كالنيل ) تشبيه في الجواز

أى كجواز كراء أرض النيل المأمونة (والعينة) بفتح الميم وكسر العين وهى التى تسقى العيون والآبار (فيجوز) كراؤها بالنقد ولو لأربعين عاماً كالم (ويجب) النقد (في مأمونة النيل إذا رويت) بالنقل أى يقضى لربها بالكراء على المكترى لأنه صار متمكناً بما اكتراه، وأما أرض السقى والمطر (٤٦) فلا يجب على المكترى نقد الكراء حتى يتم زرعها ويستغنى عن الماء، وحقه أن

يقول فى أرض النيل إذا رويت لأن كلامه يقتضى أن غير المأمونة من أرض النيل إذا رويت لا يجب فيها النقد وليس كذلك (و) جاز كراء (قدر) أذرع أو فدانين (من أرضك) (العينة إن عين) القدر أى جهته التى يؤخذ منها أو (تساوت) الأرض فى الجودة أوفى ضدها وفى الأمن والخوف فإن لم يعين واختلفت منع واحترز بالقدر من جزء معين كربع فلا يشترط تعيينه مفرداً (و) جاز كراء أرض (على أن يحرمها) المكترى (ثلاثاً) مثلاً ويزرعها فى الحرثة الرابعة والكلام فى المأمونة إذ غير ما يفسد فيه الكراء باشتراط ذلك (أو) على أنت (يزيلها) بتشديد الباء (إن عرف) ما يزيلها به نوعاً وقدرًا كمشرة أحمال فإن لم يعرف منع وفسد الكراء والاجرة فى ذلك إما الحشر أو التزيل وحده أو مع دراهم مثلاً لأن ما ذكر من منفعة تبقى فى الأرض (و) جاز كراء (أرض) (مكترة) (سنين)

(قوله أى كجواز كراء أرض النيل المأمونة) أى وأما غير المأمونة فيجوز كراؤها ولو لأربعين بشرط عدم اشتراط النقد (قوله إذا رويت بالفعل) أى وتمكن من الانتفاع بها وذلك بانكشافها بدليل قول المصنف الآتى ولزم الكراء بالتمكن والحاصل أنه لا يجب النقد فيها إلا بأمرين الرى بالفعل والتمكن من الانتفاع بها بالانكشاف لا بأحدهما خلافاً لظاهر الشارح انظر بن ثم إن قول للمصنف ويجب فى مأمونة النيل إذا رويت فيما أكرت ولم يشترط نقد ولا عده حين العقد أو اشترط عده حين العقد (قوله وليس كذلك الخ) حاصله أن ما كان مأموناً من أرض النيل والمطر وأرض الآبار والعيون يجوز فيها اشتراط النقد ولو أكرت لأعوام كثيرة وما كان غير مأمون منها فلا يجوز فيه اشتراط النقد وإذا وقع العقد على منفعة أرض الزراعة وسكت عن اشتراط النقد وعده أو اشترط عده حين العقد فإنه يقضى به فى أرض النيل إذا رويت وتمكن من الانتفاع بها بكشف الماء عنها وأما أرض المطر والعيون والآبار فلا يقضى بالنقد فيها إلا إذا تم زرعها واستغنى عن الماء (قوله وجاز كراء قدر) أشار الشارح إلى أن قوله وقدر عطف على حمام (قوله من أرضك) أى كأكريك فدانين من أرضى التى يجوز كراءها من أرضى الفلانية فيجوز إذا عين الوجهة التى يكون منها ذلك القدر، كأن يقول من الجهة البحرية أو من الجهة لى لكن تساوت الأرض فى الجودة والرداءة بالنسبة لأرض الزراعة أوفى الأمن والخوف بالنسبة للأرض التى يبنى فيها (قوله فإن لم تعين) أى الجهة وقوله واختلفت أى الأرض بالجودة والرداءة كما لو قال أكرتك فدانين من أرضى الفلانية بكذا والحال أن أرض الفلانية بعضها جيد وبعضها ردىء (قوله فلا يشترط تعيينه) أى تعيين الجهة التى يكون فيها الجزء لأن المستأجر ربعها شائعاً كانت كلها جيدة أو رديئة أو بعضها جيد والبعض ردىء (قوله وجاز الخ) أشار الشارح إلى أن المصنف عطف على حمام محذوفاً وهو أرض (قوله والكلام فى المأمونة) أى أن الكلام فى هذه المسئلة وما بعدها فى المأمونة فمحل جواز كراء الأرض بشرط حرثها ثلاثاً أو شرط تزيلها إن كانت مأمونة الرى وإلا فسد العقد لأنه يصير كقصد بشرط فى غير المأمونة لأن زيادة الحرث والتزيل منفعة تبقى بالأرض (قوله بتشديد الباء) صوابه بتخفيفها كما قال بن لأن الذى فى الصحاح والقاموس أن زبل من باب ضرب يضرب وأنه يقال زبل الأرض يزبلها زبلاً إذا أصلحها بالزبل (قوله نوعاً) أى إذا عرف نوع ما يزيلها به من كونه زبل حمام أو غنم أو رماد أو سباح وإنما اشترط معرفة نوع الزبل لأن ما يزيل به الأرض أنواع كما علت واشترط معرفة قدره لأن الأرض تختلف ببعضها ضعيف الحرارة فيقومها كثرة الزبل وبعضها قوى الحرارة فيحرق زرعها كثرة الزبل (قوله فإن لم يعرف منع وفسد الكراء) قال عبق وإذا فسد وزرع فإن لم يتم زرعها فله ما زاده عمله فى كرايتها فى العام الثانى وإن تم زرعها فعليه كراء المثل بشرط تلك الزيادة (قوله والاجرة فى ذلك) أى فيها إذا شرط حرثها ثلاثاً أو شرط تزيلها (قوله مكترة سنين الخ) أشار الشارح إلى أن سنين الأولى معمولة نعت أرض وهو مكترة وقوله مستقبله صفة لسنين الثانية وهى معمولة لكراء كما أشار له الشارح بقوله أى أن يكرىها الآن سنين الخ ولوقال

المصنف

ماضية (لدى شجرها) غرسه

فى سنين الماضية هذا المكترى أى أن يكرىها الآن (سنين مستقبله) على مدة الأولى إذا كان الشجر لك يا مكترى بل (وإن) كان الشجر (لغيرك) بأن تكون أكثرى الأرض سنين فأكرتها لغيرك فغرس فيها شجراً ثم بعد انقضاء السنة وفيها شجره أردت أن تكثرها من ربحها سنين مستقبله فيجوز ولك أن تأمر الصارس بقطع شجره أو تدفع له قيمته منقوضاً



أوبرضيك (لازرع) لاغير أى لاإن كان الذى فى الأرض زرعاً لغيرك فلايجوز لك (٤٧) ان تنكسر الى المصنف مدة من المدة

المصنف وأرض سنين مستقبله لدى شجرها أو غيره لكان أحصر وأوضح وفيه أنه وإن انكسر المصنف من الغيبة لايجوز وما بعد المبالغة غير مندرج فيه فليها كما كتب شيخنا فيه ركاكة وبالغ على الغير لانه ربما يتوهم انه لما كان الشجر اغيره وليس متمكناً من الانتفاع فلايجوز له الاستئجار (قوله أو يرضيك) أى فى منفعة الأرض المدة المستقبلية لأجل بناء غرسه (قوله منها المدة الخ) أشار الشارح بذلك إلى أن محل منع اكتره غير رب الزرع للأرض إذا كان على أن يقبضها قبل تمام الغرض من الزرع لأن المصنف إذا قطع بخلاف الشجر ، وأما إن كان على أن يقبضها بعد تمام الزرع جاز (قوله لأن الزرع إذا انقضت مدة إجارته) أى والحال انه لم يبط (قوله لم يكن لرب الأرض قلمه) أى وانما كراه أرضه إلى تمام الغرض من الزرع (قوله بخلاف الشجر) أى فانه إذا انقضت مدة إجارته فله رب الأرض قلمه (قوله انه يتم فى مدة الإجارة) أى فقد رآه أنه لم يتم فيها (قوله ولا إجاز) أى وأما إن كان يعلم أنه لا يتم أمر الزرع فيها فتجوز الإجارة بغيره لانه داخل على تلف زرعه (قوله ضعيف) أى والمعتمد أنه إن وقع العقد على أن المكترى يقبض الأرض قبل تمام الزرع فليمنع مطلقاً أى سواء علم الزارع أن الزرع يتم فى مدة الإجارة أم لا وإن وقع العقد على أن المكترى يقبض الأرض بعد تمام الزرع فالجواز مطلقاً (قوله وشرط كنس مراض) أى وجاز لمن قضى العرف بأن كنس المراض عليه من مكر أو مكتر اشتراط كنسه على غيره • والحاصل أن كنس المراض بالشرط أو العرف عند عدم الشرط فان اتفيا فعل المكترى وهل وإن حدث بعد الكراء أو الحادث على المكترى فى ذلك خلاف (قوله ومرة وتطين) اعلم انهما إن كانا مجعولين فلايجوز اشتراطهما على المكترى إلا من الكراء لامن عند نفسه كأن يقول لكما احتاجت لمرمة أو تطين فرمها أو تطينها من الكراء ، وأما إن كانا معلومين كأن يعين للمكترى ما يرمه أو يشترط عليه التطين مرتين أو ثلاثة فى السنة فيجوز مطلقاً سواء كان من عند المكترى أو من الكراء بعد وجوبه أو قبله وهو فى المعنى إذا كان من عند المكترى جزء من الثمن ، إذا علمت ذلك تعلم أنه يجب أن يحمل كلام المصنف على المرمة والتطين المجعولين لانهما المشترط فهما كونهما من الكراء ، لكن اعترض على المصنف تنقيده للكراء بكونه واجبا فانه إنما ذكره أبو الحسن بصيغة التعريض وجعله القاسى محل نظر ، وجزم اللخمي بخلافه ، فعلى المصنف المؤاخذه فى اعتياده قاله طفى (قوله إن احتاجت) أشار الشارح بذلك إلى ما قلناه من أن كلام المصنف وهو جواز اشتراط التطين من كراء وجب إذا لم يتم مرة أو مرتين بأن قال كلما احتاجت ، وأما إذا مضى مرات فالجواز مطلقاً سواء كان من كراء وجب أو من كراء لم يجب أو من عند المكترى وذلك لانه لم يعلم ، وحينئذ فلا يحمل كلام المصنف عليه (قوله فلايجوز) أى اشتراطه على المكترى لانه سلف وكراء كذا قيل وفيه انه لو صح هذا لمنع تعجيل الاجرة مطلقاً فى كل كراء لكن اللازم باطل وإذا وقع ونزل بشرط المكترى الرم أو التطين على المكترى من عنده والحال أنهما مجعولان فالمكترى قيمة ماسكن المكترى والمكترى قيمة مكرم أو تطين من عنده (قوله باعتبار محله) أى لانه فى محل جبر صفة لمخدوف أى لامن كراء لم يجب • وحاصله انه لايجوز أن يشترط المكترى على مكترى الحمام حميم أهله أو نورتهم مطلقاً أى سواء علم قدر عيال المكترى أم لا (قوله وعلم دخولهم) أى مقدار دخولهم فى الشهر لربان العرف بذلك وظاهره ان الجواز منوط بالأمرين معا لاتقاء الجملة لهما ، فعلى هذا لو علم قدر دخولهم دون قدرهم فلايجوز لان الملة فى المنع الجهل بقدر ما يحتاجون اليه من الحميم أو النورة وذلك موجود فى هذه الحالة (قوله كما لو اشترط شيئاً معلوماً) أى من المرات فى كل شهر أو من النورة

يحتاج اليها الزرع لأن الزرع إذا انقضت مدة إجارته لم يكن لرب الأرض قلمه بخلاف الشجر وتقيده بهم المصنف بما إذا كان الزارع يعلم أنه يتم فى مدة الإجارة وإلا جاز للمكترى أن يأمره بقلمه كالشجر ضعيف (و) جاز (شرط كنس مراض) أى على غير من قضى العرف بلزومه له من مكر أو مكتر وعرف مصر أن الدار الموقوفة على الوقف والمملوكة على المكترى (و) شرط (مرمة) على المكترى أى إصلاح ما يحتاج اليه الدار أو الحمام مثلاً من كراء وجب (و) شرط (تطين) أى لادارى جعل الطين على سطحها إن احتاجت على المكترى بشرط أن يكون ذلك (من كراء وجب) على المكترى إما فى مقابلة سكنى مضت أو باشتراط تعجيل الكراء أو يجرى العرف بتعجيله (لأن لم يجب) فلايجوز (أو) وقع العقد على أن ما يحتاج اليه الدار من المرمة والتطين (من عند المكترى) فلايجوز للجهة (أو حميم) بالجر عطف على أن لم يجب باعتبار محله (أهل ذى الحمام أو نورتهم) بضم النون لم يجز (مطلقاً) علم المكترى عدمه أم للجهة ، ولد

لو علم القدر وعلم دخولهم فى الشهر مثلاً المرة أو المراتين جاز ، كما لو اشترط شيئاً معلوماً

(أو لم يمين) بالبناء للمفعول في الأرض التي اكترت (بناءً) نائب فاعل يمين (وغرس موضعاً أضرب) من عض (ولا عرف) يصار إليه فلا يجوز للجهالة فإن (٤٨) بين نوع البناء أو ما يبنى فيها من دار أو معصر أو رحا وكذا

الغرس جاز كما لو جرى عرف بشئ معين (وكراء وكيل) مفوض أم لا لأرض أودار موكله أو دابته (بجأبة أو عرض) لا يجوز لأن العادة كراء ما ذكر بالتقد والموكل الفسخ إن لم يفت وإلا رجع على الوكيل بالحقابة وكراء المثل في العرض فإن أعدم الوكيل رجع على المكترى ولا رجوع له على الوكيل ومثل الوكيل ناظر الوقف وكذا الوصى بجامع التصرف في الكل بغير المصلحة الواجبة عليه (أو كراء) أرض مدة (كعشر سنين (لغرس) معلوم) فإن انقضت (المدة) فهو أي المغروس تكون (لرب الأرض) ملكاً (أو نصفه) مثلاً لا يجوز للجهل بالأجرة لأنه أكرها بشجر لا يدرى أيسلم لا بقضائها أم لا ، فالأجرة هي الشجر أو نصفه صاحبه دراهم أم لا وقوله فإن انقضت المدة مفهومه أنه لو جعل له النصف من الآن فقال ابن القاسم يجوز لأن ما أجره معلوم مرئى وهو المشهور وقال غيره لا يجوز وإذا وقع

(قوله أو لم يمين) عطف على أن لم يجب بمعنى أنه لا يجوز أن يستأجر أرضاً على أنه يعمل فيها ما شاء من بناء أو غرس ولم يمين واحداً منهما حين العقد والحال أن بعض ذلك أضرب من بعض وليس هناك عرف بما يفعل في الأرض المكتراة وظاهر كلامه المنع ولو قال رب الأرض للمكترى اصنع بها كيف شئت وقيل يجوز ذلك لأنه داخل على الأضر (قوله ولا عرف) أي فيما يفعل في الأرض المكتراة بأن كان بعض الناس يفعل البناء وبعضهم يفعل الغرس (قوله فلا يجوز للجهالة الخ) الذي يفيد كلام التوضيح أن ابن القاسم يقول بجواز العقد المذكور وصحته عند الاجمال لكن يمنع المكترى بعد التقدم فعل ما فيه ضرر ، وأن غير ابن القاسم يقول بعدم جواز العقد المذكور وفساده حينئذ ، وبهذا تعلم أن كلام المصنف جار على مذهب غير ابن القاسم لا على مذهبه كما زعم عبق انظر بن (قوله فإن بين نوع البناء) الإضافة بيانية أي فإن بين أنه يبنى فيها أو يغرس فيها أو يبنى فيها داراً الخ جاز (قوله والموكل الفسخ إن لم يفت) أي وله إجازته (قوله وإلا رجع على الوكيل الخ) قال الواوغي نقلاً عن القاسم محل هذا إذا لم يعلم المكترى بأن الوكيل الذي أكراه غير مالك أما لو علم أنه غير مالك كان الوكيل والمكترى غريمين يرجع المالك على أيهما شاء اه بن (قوله وإلا رجع على الوكيل بالحقابة) أي ولا رجوع للوكيل على المكترى بها (قوله ولا رجوع له) أي للمكترى على الوكيل كما في عبق (قوله ومثل الوكيل ناظر الوقف) أي فإذا جاز الناظر في الكراء خير المستحقين في الإجازة والرد إن لم يفت الكراء فإن كانت للمستحقين الرجوع على الناظر بالحقابة إن كان مالياً ولا رجوع له على المكترى فإن كان الناظر معديماً رجع المستحقون على المكترى ولا رجوع له على الناظر ، لكن سيأتي في الوقف أنه إن أكرى الناظر بغير حقابة فإن أكرى بأجرة المثل فلا يفسخ كراؤه ولو بزيادة زادها شخص على المكترى وأما إن أكرى بأقل من أجرة المثل فإنه يفسخ كراؤه إذا زاد عليه شخص آخر أجرة المثل وإلا فلا يفسخ ، وهذا محل قولهم الزيادة في الوقف مقبولة فانظر مع ما هنا ولعل ما هنا محمول على ما إذا أكرى بحقابة ووجد من يكترى بأجرة المثل فتأمل (قوله لغرس) مفهومه أنه يجوز إجارتها مدة لبناء وبعد انقضاء المدة يكون البناء كله أو بعضه لرب الأرض أجرة ، قال في المدونة وإن أجرته أرضك لبي في فيها ويسكن عشر سنين ثم يخرج ويدع البناء فإن بين صفة البناء والمدة التي يسكن فيها المكترى فهو جائز وهو إجارة وإن لم يصفه لم يجز وكذا إذا قال أسكن ما بدلي فإن وقع فلك كراء أرضك ولك أن تعطيه قبة بئانه منقوضاً (قوله أو نصفه) بالرفع عطفاً على هو أي فهو أو نصفه لرب الأرض أجرة لها مدة غرس الفارس فيها (قوله فقال ابن القاسم يجوز) أي وهذه مقارسة لإجارة بخلاف مسألة المصنف فإنها إجارة (قوله على ما قال المصنف) أي من كونه جعل الغرس كله أو بعضه لرب الأرض بعد انقضاء المدد (قوله قليل إنه كراء فاسد) أي أن رب الغرس المكترى الأرض كراء فاسداً للجهل بالأجرة (قوله ويفوت بالغرس) أي ويفوت ذلك الكراء الفاسد بالغرس فهو مانع من فسحه وذلك لأنه لما تعلق العقد بمنافع الأرض وحكمنا بفساده وشأن الفاسد الفسخ والفسخ عند عدم التغير والغرس مغير للأرض فلذا عد مفوتاً وحينئذ فيكون للمكترى الاستيلاء على الأرض المدة المسماة والغرس له وعليه لرب الأرض كراء المثل لانتهاء المدة المسماة وبمسدها يكون الفارس كالفاسد بخلاف القول الثاني الذي يقول بالإجارة فإن العقد تعلق بمنافع العاقل والعاقل لم يحدث فيه تغير فلذا حكم بالفسخ متى اطلع عليه انتهى عدوى (قوله وقيل إجارة فاسدة)

العقد على ما قال المصنف قليل إنه كراء فاسد فالغرس إن غرسه وعليه لرب الأرض كراء المثل ويفوت

أي

بالغرس وهو ظاهر المدونة وقيل إجارة فاسدة تفسخ متى اطلع عليها والغرس لرب الأرض وعليه قيمته يوم غرسه وأجرة عمله

ويطالبه بما استله من الثمر فيها حتى (والسنة في) أرض (الطر) وكذا أرض النيل (تقصي) (بالحصاد) كانت تزرع من قبل  
فمن استأجرها سنة أيام نزول المطر أو أيام ربه بالنيل فاتمها السنة جذ الزرع (٤٩) سواء كان قسلاً أو غير قسلاً أو غير قسلاً

غيرها وتخلل الجذر في  
في نحو البسم والتملك  
الزرع مما يخلط به  
بطن (وغيره) (البحر)  
(السحر) (البحر)  
أني عشر شهراً من السنة  
(فإن تمت) (التملك)  
نيل (زرع) (البحر)  
أو نزل المطر لم يزرع  
الأرض بإزاء وإذا أبله  
(فكره) مثل الزرع  
على السنة يلزم السكرى  
بقي بعد السنة من قبله  
كرهاً مثلها بما قبله من  
للزراعة ، وظاهر المصنف  
أن عليه كراهة لثقلها  
سواء ظن الزارع تمامه  
مدة يسيرة أو كثر وهو  
الراجح (وإذا استمر)  
بأفة أو غيرها  
(للسكرى) أرضاً  
فزرعها (حسب) من زرعها  
في الأرض (فبت) زرعاً  
(قابلاً) في عامه أو العام  
القابل (فهو) لرب  
الأرض (لاهر) أرضه  
عنه فاقضاء مذهب الحصاد  
ولذا لو ثبت مدة الكراهة  
كان الزرع لهومفهومها  
أنه لو زرعه فثبتت في سنة  
بل في قابل كان لهومفهومها  
كرهاً الأرض كما أن عليه  
كرهاً العام لنفسه من قبل  
لغير عطش ونحوه وبالله

أى ان رب الأرض استأجر رب الشجر على العمل والفرس لإجارة فاسدة (قوله) ويطالبه (أى  
ويطالب رب الأرض الفارس (قوله) كنت تزرع مرة أو أكثر) أى فإذا كانت تزرع مرة أو  
فاتمها السنة بالحصاد الأول (قوله) أيام نزول المطر أو أيام ربه (أى) قبل ذلك ، وقوله جذ الزرع أى  
سواء مكث في الأرض سنة أو أقل أو أكثر (قوله) وله فيها زرع أخضر (أى) في أرض انسقى (قوله) أو نمر  
لم يبط (أى) نمر مؤبر لأنه هو الذى يلحق بالزرع بمجامع الضرر كما في ابن عرفة التوضيح ، وأما غير  
المؤبر فلا يلزم رب الأرض إيقاؤه لتمام طيبه بل له أن يأمر صاحبه بقلع النخل الذى هو عليه  
(قوله) إيقاؤه (أى) إلى تمام طيبه (قوله) فليعه كراهة مثاهما أى فعله كراهة لثقلها ، وقوله بما قبله أهل  
المرقة أى ولا يعتبر كراؤها بالنظر للسنة الماضية بل ينظر لها في حد ذاتها إذ قد يكون كراؤها  
أعلى أو أخص وهذا قول سحنون وقال ابن يونس ثلثه أجرة ما زاد على السنة على حساب ما كرى  
به السنة وذلك بأن يقوم كراهة الزيادة فإذا قيل دينار قيل ومقيمة السنة كلها فإذا قيل خمسة فقد وقع  
للزيادة مثل كراهة خمس السنة فيكون عليه السكراء المسمى ومثل خمسة (قوله) وهو الراجح (أى) وهو  
قول ابن القاسم وقال ابن حبيب ان زرع وهو يعلم أو يظن تأخره من مدة السكراء بأكثر فله ربه  
قلعه أو تركه بالأكثر من كراهة الزائد على حساب المسمى وكراهة مثله في حد ذاته وأما إن كان يعلم أو  
يظن تأخره عن أمد السكراء بأمد قليل فنزول الأرض كراهة الزائد فقط وليس له قلعه قال ابن ناجي وقد  
وقع الحكم من بعض القضاة بقول ابن حبيب وحكمت به ، وقد اقتصر في شرح كلام المصنف عليه  
قال في الشامل وليس لرب الأرض شرائه على الأصح أى وهو قول ابن القاسم ونقل ابن يونس  
عن بعض القرويين أن الأشبه أنه يجوز لرب الأرض شراء ما فيها من الزرع لأن الأرض ملكه فصار  
مقبوضاً بالقدوم وما يحدث فيها إنما هو في ضمان المشتري لكونه في أرضه ونهيه عليه الصلاة والسلام عن  
بيع الثمرة قبل بدو صلاحها لكون ضمانها من البائع لكونها في أصوله انظر بن (قوله) بأفة (أى  
كبرد بفتح الباء والراء أو شرد (قوله) في الأرض (أى) التى أكثرها وزرعها (قوله) فهو لرب الأرض  
انظر إذا لم يكن لها رب وأعرض ذلك الزارع عنها بعد حصاد زرعها هل يكون لرب الحب أو مباحا  
كالشبه اه عج (قوله) ولذا لو ثبت مدة السكراء كان الزرع له (أى) لا لرب الأرض وكذا لو  
أكثرها قابلاً عقب أكثراته الأول وأما إن أكثرها ربه لغيره ونبت في مدته فهو لرب الأرض  
لأنه أكثرى الثاني ويحط عن السكرى الثاني من الأجرة بقدر ما أشغله ذلك الحب من الأرض (قوله) إن  
كان لغير عطش (أى) إن كان عدم نباته في العام الماضي لغير عطش (قوله) والزرع كالحب (أى) فإذا جره  
السييل في أرض ونبت في الأرض المجرور إليها فهو لصاحبها وقوله على قول أى وهو المقتضى لأنه مذهب  
للدونة كما عزاه لها اللخمي (قوله) والثاني لربه (أى) ويلزمه كراهة الأرض المجرور إليها على هذا اقتصر  
في الحج ولو جر الريح أو السييل حباً ملقى بأرض جرين لأرض أخرى ولم ينبت فيها فهو لربه لا لرب  
الأرض النجر إليها لعدم نباته بها كما لو جر شجرة فنبتت وكانت إذا قلمت نبتت وأراد ربه أخذها  
ليفرسها في أرض أخرى فله ذلك فإن كانت إذا قلمت لا تنبت أو كانت تنبت وأراد ربه قلمها ليحطبها  
حطاً فله أرض منعه من قلمها ويدفع له قيمتها مقبوضة وأما لو جر السييل أو الريح تراباً ينتفع به أو رماداً  
لأرض آخر وطلب ربه أخذه فله ذلك لعدم نباته وإن طلب من جاء بأرضه من ربه قله وأبى له يلزمه لأنه  
ليس من فعله وأما إن جره بطريق أو مسجد لزمه قله كموت دابة بطريق فيلزم ربه قله لا إن ماتت

٧ - دسوقي - بع  
كما يأتي (كن) أى كشخص له أرض (جره) أى جر الحب (السييل إليه) أى إلى  
أرضه من أرض غيره فنبت فيها فالزرع لرب الأرض المجرور إليها الحب لا لرب الحب والنيل كالسييل والزرع كالحب على قول والثاني لربه

**قوله لزوم الكراء بالتمكين** (من التصرف في العين التي اكرهاها من دابة أو دار أو أرض أو غير ذلك وإن لم يستعمل في محل لزومه بالتمكين ما لم يكن عدم استعماله (٥٠) خوفاً على زرعه من أكل قار ونحوه إبان الزرع لو زرع فلا يلزمه الكراء إن امتنع

الملك ، وبأنه على لزوم  
تمكينه بالتمكين بقوله  
(وبأن قصد) الزرع  
لم ينافي ( لا دخل  
للمنفعة فيها كجراد وجديد  
وجود وجبى وغاصب  
وغيره من خلاف نحو  
الدود والعطش كإساق  
بعدم (أو عسري) للأرض  
(بعدم) فوات (وقت  
الحرث) واستمر حتى  
فات إبان ما يزرع فيها  
مطلقاً لا ما حرث له  
نقط فليزم الكراء فأولى  
لو انكشفت قبل الإبان  
وأما لو غرقت قبله  
وانكشفت بعده فلا  
إلزام وهو مفهوم قوله  
ولزم الكراء بالتمكين  
(أو) تعطل الزرع (أو) أجل  
(عدمه) أي إلى الكرى (بذراً)  
تمكنه من إيجارها لغيره  
ولما لو عدم أهل المثل  
البذر لسقط عنه الكراء ،  
قوله أو عدمه معطوف  
على الجائحة يتضمن  
فسد معنى تعطل (أو)  
سجنه ( فتحسين لأن  
المراد بالقتل أو ما بالكسر  
فالمكان الذي يسجن فيه  
فيلزمه الكراء سجن ظلاً  
أولاً للغة المتقدمة وهذا  
مما لا يحد من سجنه فتوته

بدار ولم يدخلها ربه فيها فقلها على رب الدار ولو اتهم بناء شخص بأرض آخر لم يلزم صاحبه إلا نقل  
ماله قيمة كالأخشاب والأحجار لا نقل التراب إذ هو بمنزلة دابة دخلت داراً وحدها فأت  
(قوله ولزم الكراء) أي لمن أكرى أرضاً أو دابة أو داراً أو نحو ذلك فهذا أعم من قوله سابقاً ويجب في  
مأمونة النيل إذا رويت وقوله بالتمكين أي من النفعة سواء استعمل أو عطل كما إذا بور الأرض  
والتمكن من منفعة أرض النيل برهها وانكشافها ومن منفعة أرض المطر باستغناء الزرع عن الماء ،  
هذا هو الظاهر في تقرير للصف وليس مراده التمكن من التصرف كما في الشارح وعقب وخش  
لأنه قد كان متمكناً منه حين العقد ؟ قاله السناوى اه بن (قوله وإن لم يستعمل) أي بأن عطل  
كما لو بور الأرض أو أغلق الدار (قوله ما لم يكن عدم استعماله خوفاً على زرعه) أي أو كان عدم  
استعماله لقننة أو لحوف من لا تاله الأحكام (قوله فلا يلزمه الكراء) أي لعدم تمكنه من النفعة  
(قوله إن امتنع لذلك) أي إذا ثبت وجود القرينة الدالة على أن امتناعه لذلك كالموتى أنه ظهر في  
الأرض بعد انكشافها هو أو غيره مما هو دليل على كثرة الدود أو القار وامتنع من زرعها وادعى  
أنه إما بورها خوفاً من ذلك . واعلم أنها إذا تنازع في التمكن وعدمه كان القول قول المكتري يمين  
أنه لم يتمكن ، فإن أقر المكتري بالتمكين لكن ادعى أنه منه مانع من التمكن فالقول للمكسرى  
وعلى المكتري إثبات المانع لأن الأصل عدمه (قوله وغاصب) أي غصب الزرع أو غصب  
الأرض أو البهايم قبل زرعها وكان ممن تاله الأحكام وإلا فلا يلزم المكتري كراء ويكون ذلك  
مضية تزلت برب الأرض كما ذكره بن في باب الغصب (قوله بخلاف نحو الدود والعطش) أي  
بخلاف الجائحة التي تنشأ من الأرض كاللحود ونحوه مثل القار والعطش فإن هذه تارة تسقط الكراء  
وتارة تسقط بعضه كما سبأ يانه . واعلم أن محل لزوم الكراء مع فساد الزرع بالجائحة ما لم يحصل  
بعد الجائحة ما يسقط الكراء وإلا فلا كراء كما لو حصلت الجائحة السايوة مثلاً ثم حصل دود أو قار  
أو عطش بحيث لو كان الزرع باقياً لسقط الكراء قاله ابن رشد والأخمي (قوله بعد فوات وقت  
الحرث) سواء حصل الفرق بعد حرثها أو قبله وقوله واستمر أي الفرق حتى فات إبان ما يزرع فيها  
أي بحيث صارت لا يمكن الانتفاع بها إذا انكشفت وإنما لزمه الكراء في هذه الحالة لأن ذلك  
الفرق بمنزلة الجراد (قوله لو انكشفت قبل الإبان) أي لو غرقت قبله وانكشفت قبله لأنه متمكن  
من التصرف فيها والانتفاع بها وكذا يقال قبله لو غرقت قبل الإبان وانكشفت فيه أو غرقت فيه  
وانكشفت فيه فيلزمه الكراء فيها بالأولى مما ذكره للصف لتمكنه من الانتفاع فيها فتحصل  
أن الكراء يلزمه في هذه الصور الأربع صورة للصف والثلاثة التي هي الأولى منها (قوله أو لعدمه  
بذراً) أي يذره في الأرض (قوله لو عدم أهل المثل الخ) أي عدمه ملكاً وتلفاً حتى من بلد  
مجاورة لهم حيث عرف تسلفهم منهم ، كذا يظهر اه عقب (قوله يتضمن) أي لانه  
لا يقل فساد الزرع المتقضى لوجوده عند انعدام البذر (قوله لأن المراد به الفعل) أي وهو وضعه  
في السجن وقوله فالمكان أي وهو غير مراد هنا لعدم صحة المعنى (قوله للغة المتقدمة) أي وهي  
تمكنه من إيجارها لغيره وهذا ظاهر إذا كان الناس يدخلون له في السجن فإن لم يتمكن أحد  
من الدخول له فالظاهر سقوط الكراء لعدم تمكنه من النفعة حيث (قوله ما لم يقصد الخ)  
أي ويظهر قصده بقرينة أو بقوله (قوله أو اتهمت شرقات البيت) : حاصل فقه

**الزروع ولا فالكراء على من سجنه كما لو أكرهه على عدم زرعه (أو أنهد مت شرقات البيت) فيلزم**  
**تمكينه** إلا أن ينقص ذلك من الكراء بدليل قوله لا إن نقص من قيمة الكراء ، وشرقات بضم الشين المعجمة مع ضم الراء أو فتحها



أو سكوها جمع شرفة يضم فسكون فلو همر بلا إذن كان متبرعا لاشئ له (٥١) (أو سكن أجني بضعة) فالسكراء هجرة

على السكرى ويرجع على  
الأجني بكره للكل فيها  
سكنه (لا أن شفى)  
الهدم كالشرفات ونحوها  
شيئا (من قيمة المبكره)  
فيحط عنه بقدره (أو بن  
قل) كذهاب بلبطها أو  
تخصيصها ويحظر على المبكره  
السكنى ولا يخلفه وجهه  
مالم يحصل بذلك ضرر  
بدليل قوله الآتى وجهه  
في مضر الخ (أو أهدم بيته  
منها) أى الدار وليس على  
السكرى فيه ضرر كثير  
فيحط عنه قيمة ذلك  
وهذا من عطف الخاص  
على العام لشمول ما قبله  
له لكنه يمتنع بأو واجب  
يحمل ما قبله على مما لا  
يشمله (أو سكنه) أى  
البيت منها (مكره) أو  
شقه بمتاعه أو لم يملكه منه  
(أو لم يأت) مكره  
(بسلم للأعلى) المحتاج  
للسلم (أو عطش) بعض  
الأرض) فى الإبان أو بعده  
(أو غرق) فى الإبان  
واستمر حتى فات أى وليس  
وجه الصفقة وإلا انقطع  
السكراء وغرق وعطش  
كفرح وقوله (فحصته)  
قيمة لا مساحة راجع  
للسائل الست المخرجة  
بلا وهذا إذا قام وخاصم ولا  
لزمه السكراء (أو خير)  
الفسخ: بالإقامه (فى) حدوده

المسئلة أن الهدم فى الدار المكتراة إما يسير وهو ثلاثة أقسام الأول مالا مضرة فيه ولا ينقص شيئا من  
الكراء كالشرفات فهو كالهدم يلزمه السكنى من غير حط الثانى مالا مضرة فيه لكن ينقص من الكراء  
كقاع البلاط وسقوط اليباض ويلزم السكنى ويحط بقدره الثالث ما هو مضر كالهطل فيغير  
السكرى بين السكنى بجميع الكراء وبين الخروج وإما كثير وهو ثلاثة أقسام أيضا الأول أن يبيع  
السكنى ولا يطل شيئا من منافع الدار كذهاب محصنها فيغير السكرى كما تقدم الثانى أن يطل  
بعض المنافع كانه دمام بيت من ذات بيوت فيسكن ويحط عنه بقدره الثالث أن يطل منافع أكثر  
الدار فيغير كما تقدم وقد استوفى للصف هذه الأقسام الستة (قوله جمع شرفة يضم فسكون) أى  
كشرفة وفى الالقية :

والساكن العين الثلاثى اسماء تل • إنباع عين فاه بما شكل

وسكن التالى غير التبع أو • خفة بالتبع فكلما قد رروا

(قوله فلو همر بلا إذن الخ) أى فلو همر السكرى الشرفات بغير إذن المالك الذى هو السكرى كان متبرعا  
بما أتفق فلا شئ له قال ابن بونس وله أخذ هضمها ان كان ينتفع به (قوله أو سكن أجني بضعة) قال  
ابن عاشر يعنى باذن السكرى ولو ضمنا بان سكت أو غصبا وكانت تاتاه الاحكام وإلا فلا يلزم  
للسكرى جميع الكراء بل يحط عنه بقدر ما سكن الفاصب ولا منافاة بين قوله سابقا وبغصب الدار  
وغصب منفعتها من أنه لا يلزمه البقاء وله الخيار بين البقاء والفسخ وبين ما هنا من أنه ليس له الفسخ  
ويلزمه البقاء لانه فيما تقدم غصب جميع الدار وهنا غصب بعضها فقط (قوله ولا خيار له) أى فى  
الفسخ والابقاء وقوله وعمله أى محل اللزوم وعدم الخيار مالم يحصل بذلك ضرر الخ قد يقال يحتمل  
جعل الواو فى قوله وان قل للحال ويكون معنى القليل مالا ضرره على السكرى وحينئذ فلا يكون  
هذا قيدا زائدا (قوله أو لم يأت بسل للأعلى) أى بخلاف البيع فلا يلزم البائع السلم قال فى المنتخب عن  
ابن القاسم لو أبى صاحب المنزل فلم يجعل للمو سلا ولم ينتفع به السكرى حتى انقضت السنة فإنه ينظر  
لما يصيب ذلك المو من الكراء وي طرح عن السكرى لأنه باع منه جميع منافع الدار فقلبه أن يسلمها  
وتسليمه للمو هو بأن يجعل للمو يرقى عليه اليه بخلاف ما لو باع له الدار وفيها مو لا يرقى اليه الا بسل  
فلا يكون عليه أن يجعل له سلا يرتقى عليه كما لا يلزمه أن يجعل ذرا وحلا يصل بهما الماء البر لأن  
ما باعه اليه قد أسلمه اليه فهو إن شاء سكنه وإن شاء هدمه وإن شاء باعه ولا يمنعه من التصرف فيه بما  
شاء كونه بلا سلم اه بن (قوله فى الإبان) المراد بالإبان وقت الحرق الغالب فى تلك البلدة لا نفس  
الأرض باقرا دها وقوله أو بعده أى بعد فوات الإبان (قوله أو غرق فى الإبان) أى لا بعده وإلا  
فعلية جميع الكراء كما تقدم والفرق بين الفرق والعطش أنه فى العطش لم يتمكن من الانتفاع بالأرض  
إذ طلى المكبرى سقى أرضه بخلاف الفرق فإنه قد تمكن من حصول الانتفاع بها والفرق بعده مصيبة  
نزلت به (قوله فحوصته) أى فيحط عنه من الكراء بحصة ذلك وقوله قيمة الخ أى بحسب القيمة لا  
بحسب المساحة (قوله وإلا لزمه الكراء) أى مسمى من الاجرة بتمامه (قوله ولو مع قص منافع) أى  
هذا إذا كان ذلك المضر غير مصاحب لنقص شئ من المنافع كالهطل وما بعده بل ولو كان مصاحبا  
لنقص شئ من المنافع كهدم بيت من بيوت الدار خلافا لقبى حيث ذكر ان المضر المصاحب  
لاسقاط المنافع لا يوجب الخيار ويحط بقدره (قوله قل أو أكثر) أى سواء كان ذلك المضر قليلا أو  
كثيرا (قوله باذهنج) أى وهو ملقف الهواء (قوله وهدم سائر) أى وهدم سائر الدار المحصن لها  
(قوله أو بيت منها) أى أو هدم بيت منها والحال ان فيه ضرا كثيرا على الساكن وما مر من ان هدم البيت  
(مضر) ولو مع قص منافع قل أو أكثر (كهطل) أى تابع مطر والراند نزوله من السقف لحفته وكهدم أو خراب باذهنج وهدم سائر أو بيت منها

من الدار لا يوجب الخيار بل يوجب السكنى ومحط قدره فقيد كما قال الشارح بما إذا كان ليس فيه  
 غير ذلك من السكنى (قوله انما لا يوجب السكنى) (قوله انما لا يوجب السكنى) (قوله انما لا يوجب السكنى)

(١) أفنة يصالحوا على  
 الأرضي (يوسطها سقطت  
 من الأرض) فلو لم يمسها ما إذا  
 حياهم حتى على الأرض  
 ولا يوس وسوزا لكل فإذا  
 وسوس سقطت فلو لم  
 وسوس لا يمسهم كرها فها  
 فلو وسوسا لو  
 فهاهم على الجاهم سقط  
 فهاهم فلو لم سقطت  
 سقطت فلو لم سقطت  
 (٢) (٣) ربح تأويل  
 الإطلاق ثم أسلوا  
 سقط منهم ما أسلوا عليه  
 سقطا والأرض ملك لهم  
 فلو وتورث منهم لأنها  
 ملك من أموالهم بخلاف  
 الأرض الحراجية  
 فلو مصر فها اجرة  
 حقة لأنها أرض موهبة  
 موهبة أجراها السلطان  
 فلو الناظر والخليفة عن  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فإذا سقطت سقطت  
 الاجرة كما رولا تباع ولا  
 يربح ولا يورث فان  
 سقط واضح اليد من  
 الفلاح فانظر السلطان  
 لم يملكه فذلك ولكن  
 يجب عليه مراعاة الصلحة  
 فانظر فليزعم طين أحد

ولا حلين أهل بلد لأهل بلد أخرى ولا لنفسه وإذا مات واضع يد وكان العرف أن يعطى لورثته ( قوله  
الملك كونه دون الأقات عمل به كاتقدم سدا لباب القسمة وما جى من الحراج صرف في مصالح السدين لأن عمله يدته ما لهم والسلطان ناظر  
ولا لأهل البلد بالمعروف وأما الملتزمون فليس لهم تصرف فيه بوجه ما إذا ليسوا بنواب السلطان ولا نائبه وانعام جياة

مضروب حتى أيديهم كالجاني في الزكاة ليس له تصرف إلا في جبي الزكاة ويمطى أجر تمنعها لأن رب المال كذلك الملتزم أي الذي  
 التزم للسلطان أو نائبه أن يجمع له خراج البلد القلانية وله في نظير ذلك ما يسمونه القاضى أجرة ثم إن هذا القاضى إن كان حجة  
 السلطين الماضون على الفلاحين من جملة الخراج رضام فهو حلال للتمتع وإلا فهو سحت لأنه من مال الفلاحين لا يقال للتمتع قد  
 استأجر البلد من السلطان أو نائبه فله أن يوجرها للفلاحين بما شاء كمن استأجر داراً موقوفة على مستحقين من ناظرها فله أن يوجرها  
 لغيره بما شاء لأننا نقول كذا ظن بعض الحقى الأغنياء فأقوم بما لم ينزل الله به من سلطان فضلو أو أضلو ما كانوا مهتمين وليس كما ظنوا  
 فأنما المال الذى يدفعه الملتزم مما يسمونه بالحلوان للسلطان أو نائبه في نظير وضع اليد والتبرر بالسمى داله بالتقيط نظيره فومات  
 جندى عن علفة فيدفع رجل للسلطان مالا ليقرره مكانه في قبض العلفة لنفسه كذلك الملتزم يدفع مالا للسلطان ليتمكن على الحياة  
 ليأخذ القاضى لنفسه فليس هذا باجارة ولا بيع كاهو معلوم بالدهاء إذ الاجارة عليك منافع معلومة في زمن معلوم بحال معلوم  
 ولا يقال للسلطان أو نائبه كل سنة يكتب قهراً ويحيطاً للتمتع (٥٣) بصورة إجارة ويدفع الملتزم للسلطان

الخراج للسمى بالمسمى  
 لأننا نقول الميرى ليس مالا  
 للتمتع وإنما هو حراج  
 فرضه السلطين المتقدمون  
 على المزارعين ليديهم  
 الناظر المثلوى أمر المصالح  
 الاسلامية بصرفه في  
 مصالح المسلمين كناظر  
 على وقف عين جانيه  
 جمع حال الواقف للصرفه  
 الناظر للمستحقين وكل  
 هذا مبنى على أن أرض  
 الزراعة وقف كاهو عسما  
 والمبنى به عند الحنفية وإنما  
 على أنها ملك كاهو القنى  
 به عند الشافعية بناء على أن  
 قرى مصر قدمت صلحا  
 فظاهر بالبدية أن الملتزم  
 لا تصرف له وقد أقيم من  
 اتبع وهمه أن لم تصرف

(قوله مضروب حتى أيديهم) أي ملزمون بحماية الخراج من الزرع (قوله فهو حلال للتمتع) أي  
 إذا كان ذلك الملتزم استولى على البلد بوجه شرعى بأن كان استيلاؤه بتسيط ديوانى من السلطان  
 أو نائبه وأما من استولى عليها بالقهر والقبلة من غير تهيط بل بجهد إرساله للملأ البلد صرتم تعلقنا  
 فان ما يأخذه من البلد فائضا سحت محض كذا قرر الفارح (قوله فأنتم) أي فأنتم الملتزمين (قوله بما  
 ينزل الله به من سلطان) أي جبهه لم ينزل الله به سلطانا أى حجة ودليلا أى فأقوم جبهه ودليل  
 عليه وهو أن الملتزم قد استأجر البلد من نائب السلطان فله أن يوجرها للفلاحين بما شاء (قوله فضلو  
 أى قاتلوا عن الحق وأضلو الملتزمين الدين أنتم) (قوله في نظير وضع اليد) أى على البلاد لأجل  
 جباية الخراج منها لا أنه أجرة استأجر بها البلد (قوله إذا اجارة عليك منافع معلومة الخ) أى  
 وهنا ليس كذلك (قوله وقد أقيم) أى الملتزمون (قوله عكس تلف الزرع بأفة الخ) أى فيسقط  
 الكراء فكما يجب الكراء فيما مر يسقط هنا (قوله من وجوب الكراء) بيان للحكم المتقدم وقوله  
 وعكسه الأولى حذفه وقوله أى يقضه تفسير لعكس الحكم وقوله أى عكس الحكم مبتداً وقوله  
 عدم وجوبه أى الكراء خبره وقوله بأفة متعلق بمحذوف أى إذا تلف الزرع بالأفة من أرضه (قوله لكثرة  
 دودها) أو بما ينشع منها من الماء ونحو حامول وقضاب وهالك وعاتول والمراد تلف الزرع  
 بوجود ما ذكر في المدة المستأجرة وإن لم تكن الأرض معتادة بذلك هذاهو الظاهر كما في عقب وكما  
 يسقط الكراء بتلف الزرع بأفة من أرضه يسقط أيضاً بمنع الزرع وتبوير الأرض لفتنة كاهم (قوله أو  
 عطش) أى لجميع الأرض حتى تلف الزرع بتمامه أو بقى منه القليل بلا تلف فلا يلزمه كراء أصلا  
 وإلا لما بقى بلا تلف (قوله وظاهره ولو انفر دجبة) أى ظاهره عدم وجوب الكراء لما بقى من الزرع بلا  
 تلف ولو انفر ذلك الباقي بجبة (قوله وقيل محله) أى محل عدم وجوب الكراء لما بقى من الزرع بلا  
 تلف إن كان الخ وهذا القول لله ابن عرفة وأبو الحسن عن الأحمى (قوله جملة الفدادين) أى المكراة

في الأرض وأن لهم التمكين والزرع والزيادة والنقصان حتى قالوا أنه أن يزيد على الفلاحين ما شاء ولو فوق طاقتهم والفلاح غير بين  
 أن يرضى فيزرع وأن يترك واشتهرت هذه الفتوى الباطلة ضرورة بمصر حتى صال الأمراء على عباد الله بجميع أنواع الجور والظلم  
 ويقول الظالم بلدى اشتريتها بمالى أفضل فيها وفى الفلاحين ما شئت كما أثنى بذلك العلماء أو صار للفقون يقاد حضمهم بسا و زادوا  
 أن قالوا لو كان البلد مائزما وباع أحدهما حصته فلكأنى الأخذ بالشفعة فانظر كيف جعلوه شريكا مالكا وأن هذا الإسقاط يبع  
 وأن شريكه يستحق بالشفعة ولئن سألتهم من أين جاءكم هذا قالوا «إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مقتدون» ثم أخرج من قوله  
 ولزم الكراء بالتمكين قوله (عكس تلف الزرع) بأفة مما للأرض مدخل فيها وأراد بالعكس المقابلة بالنفى والانبثاق  
 عكس الحكم المتقدم من وجوب الكراء وعكسه أى يقضه عدم وجوبه بأفة من أرضه (لكثرة دودها أو فأرها) لو كان لدودها الخ  
 كان أحسن وأخصر إذ لا تشترط الكثرة (أو عطش) تلف كله (أو بقى) منه (القليل) كسنة أفدنة من مائة وظاهره ولو  
 انفر دجبة فلا يلزمه كراءها وقيل محله إن كان متفرقا في جملة الفدادين

فلو كان مختصاً في جهة لوجب كراهه ( ٥٤ ) بخصوصه ( ولم يجز ٢ جزم ) بالمد وهو المؤجر كمالك دار ( على إصلاح ) لمكتريها كن

مثلاً ( مطلقاً ) أي سواء كان ما احتيج للإصلاح يضر بالسكن أم لا حدث بعد العقد أم لا أمكن معه السكن أم لا وهو مذهب ابن القاسم في المدونة ويخير الساكن بين السكن فيلزمه الكراء والخروج منها فلو اتفق المكتري ههنا من عنده حمل على التبرع فان اقتضت المدة خير ربهما ودفع قيمته نقوضاً أو أسرته بنقه لأنه كالناصب بخلاف ما لم يذن له في الإصلاح فيأخذ قيمته قائماً لم يقل وما صرفته فهو على قيمته جميع ما صرفه ( بخلاف ما كن أصلح ) له ( رب الدار أو ناظرها ) ما أتهدم يصير على السكن ( بقيمة المد ) ويلزمه جميع الكراء ( قبل ) خروجه متعلق بأصلح فان خرج قبل الإصلاح لم يكن له جبره على عوده إليها بقيمة المدة ( وإن ) أكثرها أو اشتريها ( حانوتاً ) وتنازعا ( فأراد ) كل مقدّمه ( لوقوع العقد ) مجلاً ( قسم ) بينهما ( إن ) أسكن ( القسم ) ( وإلا ) يمكن ( أكرى عليهما ) للضرورة ولو اتفقا على التبرع واختلفا في الجهة

لأن ذلك كالمالك ( قوله ولم يجز أجر الخ ) أخذ بعض الأشياخ من مسئلة المصنف هذه أنه لا يجزى من له خربة بجوار شخص يحصل له منها ضرر كسارق ونحوه على عمارتها ولا على بيعها ويقال له اسلم ما يندفع منك به الضرر ولا ضمان على ربهما ان صعد منها سارق لبيت جارها وبه اتفق الشيخ سالم السنهوري والشيخ أحمد بن عبد الحق السباطي الشافعي وأفق بعضهم بلزوم رب الخربة بفعل ما يندفع به ضرر جارها أو بيعها وهذا هو الذي ارتضاه شيخنا المدوني دفعاً للضرر ( قوله يضر بالسكن ) أي بقاؤه بلا إصلاح ( قوله حدث ) أي موجب الإصلاح وهو الهدم ( قوله وهو مذهب ابن القاسم ) أي وأما غيره وهو ابن حبيب فيقول يجزى الأجر على الإصلاح قال ابن عبد السلام وبه العمل والخلاف ليس عاماً في جميع الصور كما اقتضاه كلام الشارح بل خاص بالمضر اليسير كالمطل وأما إن كان كثيراً فلا يلزمه الإصلاح إجماعاً كما لابن رشد اه بن ( قوله ويخير الساكن ) هذا فيما إذا كان الهدم مضرراً وأما إذا كان منقصاً للكراء فقط وأبى المالك من الإصلاح فلا خيار للمكتري ومخط عنه من الكراء بحسبه على ما مر من التفصيل خلافاً لما يقتضيه كلام المواق وجمعه الشارح من تخير الساكن مطلقاً فانه مناف للتفصيل المتقدم انظر بن ( قوله فلو اتفق المكتري شيئاً من عنده ) أي يضر إذن المكري على إصلاح المنهدم حمل على التبرع هذا إذا كان ذلك العقار ملكاً وأما من استأجر وقتاً محتاج لإصلاحه فأصلحه المكتري يضر إذن ناظره فانه يعطى قيمة بنائه قائماً بقيامه عنه بما لا بدله منه لوجوب إصلاح الوقف على الناظر لحق الله تعالى لا لأجل المستأجر ( قوله حمل على التبرع ) أي فلا يأخذ ما أنفق لا يقال من بنى ما أتهدم قد قام عن ربه بواجب إذ لا بد له من القرم فيه لأننا نقول لا نسلم أنه لا بد له من القرم فيه لأنه قد يختار هدم ذلك المحل ليبني عرسه وما أشبه ذلك ( قوله فيأخذه ) أي المكري بقيمته قائماً أي إن شاء وإن شاء أمره بقلعه وهذا على قول ابن حبيب المتقدم وأما على قول ابن القاسم فيأخذه بقيمته نقوضاً مطلقاً سواء كان الإصلاح يضر إذن المالك أو كان يذنه كما في عبق ( قوله بخلاف الخ ) هذا يخرج من قوله ولم يجز أجر الخ ( قوله متعلق بأصلح ) أي وأما قوله قيمة المد فهو متعلق بمحذوف كما أشار له الشارح لا بأصلح لإغناء الظرف أعنى قوله قبل خروجه عنه حينئذ ( قوله فأراد كل مقدمه ) أي وصاحت صنعة كل منهما لتقديمه عرفاً سواء اتفقت صنعتها أو اختلفت ( قوله قسم ) أي ذلك المقدم وقوله إن أمكن القسم أي قسم المقدم لاتساعه وقوله للقسم ( قوله وإلا أكرى عليهما ) أي ما لم يصطلحا على الجلوس على التعاقب مثلاً ( قوله للضرورة ) أي لازالة الضرر الحاصل بالمنازعة ( قوله ولو اتفقا على المقدم ) أي على جلوسهما معاً في المقدم لاتساعه وقوله واختلفا في الجهة أي التي يجلس كل منهما فيها ( قوله لحفة الأمر فيه ) أي لأن اختلافهما في الجهة ليس كاختلافهما في المقدم والمؤخر ( قوله كذلك ) أي كمسئلة المصنف من القسم إن أمكن وإلا أكرى عليهما ولا كلام لرب البيت ولا الحانوت كما هو ظاهر المصنف ( قوله وإن غارت عين الخ ) حاصله أنه إذا أكثرى أرضاً سنين فغارت عينها أو انهارت بربها وأبى ربهما من الإصلاح فسخت الاجارة وليس للمكتري أن يتفق من الأجرة إلا أن يكون قد زرع قبل غور العين وكانت أجرة منه تمكنه فله الاتفاق حينئذ ويجب له ذلك من الكراء قهراً عن المكري فان كان لم يزرع أو زرع وكان لا تكفي أجرة السنة في العمارة فليس له الاتفاق فان أفتق كان متبرعاً بجميع ما أنفق في الأولى وبما زاد على

أجرة

فأخره لحفة الأمر فيه والبيت المطل بضه على نهر أو بستان كذلك ( وإن غارت عين )

خيطة ( مكتري ) للزراعة ( سنين ) المراد ما فوق الواحدة الشامل للسنتين فأولى سنة فقط ( بعد زرع ) فلو غارت قبل زرع



حمل ما أتقته المكترى على التبرع (ثقة) أيها المكترى أي صرفت من عندك في إصلاح العين إن أبي المكترى (حصة) أي أجرة (سنة فقط) ليم زرعك في تلك السنة ويلزم المكترى ما أتقته لأنك قلت عنه بواجب وهذا إذا كان حصة السنة بتأييها إصلاح فلوكنت لا يصاحبها إلا أكثر من أجرة سنة وأبى ربحها من الإصلاح ومن الأذن له (٥٥) فأشقى المكترى كان منطوقاً

بالتأني فان أبي أن ينفق أيضاً كان لذلك ولا يلزمه الكراء لان هلاك الزوج من العطش ومثل القور انه دام البر وقوله ثقته بفتح النون مع فتح القاء وكسرها كمنق وفتح وهو لازم يتعدى بهمة التثنية فالصواب ائقته وقيل إنه يتعدى في لغة كاتبة وعنه (وان تزوج) برجل امرأة رشيدة (ذات بيت وإن) ملكت منفعة (بكراء) لازمة جنية أو مشاهرة وهدت حجة (فلا كراء) على الزوج لها لان النكاح متى على للكارمة (إلا أن تبين) ولو بعد المقدو الصبر بوقت البيان فيكون لها الكراء من ذلك الوقت لا ما تقدمه وبيت أمها أو أبيها كبيتها لجرى العادة بعدم مطالبته (والقول للأجير) على إصلاح كتاب بأجرة (أنه وصل كتاباً) أو رسالة المرسل إليه يمينه في أمده يبلغ في مثله عادة فيستحق الأجرة لأنه أمين بصدق

أجرة السنة في الثانية (قوله حمل ما أتقته المكترى على التبرع) أي سواء كان حصة سنة أو أقل أو أكثر (قوله حصة سنة فقط) أي ولو علمت أن الزرع لا يتم عليه بقية السنة خلافاً لمن يقول ينفق أجرة السنة كلها حيث اكترى سنين لأنها عقدة واحدة وظاهره أي سنة ولو اختلف الكراء وكلام ابن عرفة فيد أنه ينفق حصة السنة التي حصل فيها القور وما زاد عليها فهو منطوق به واعلم أن المساقاة يجري فيها ما جرى للمصنف هنا فإذا ساق الحائط سنين وعارت عينها وأبى ربحها من إصلاحها فللمعامل أن ينفق قدر قيمة ثمرة سنة لا يزيد كما في وثائق الجزري (قوله لأنك قلت عنه بواجب) في هذا التعليل نظر إذ لا يلزم المكترى الإصلاح للمكترى كالمز والذى علل به ابن يونس كما في بن أن المكترى متى ترك ذلك فسد زرعه ولم يكن لرب الأرض كراءه حينئذ فلا يمنع من أمر يتنفع به هو وغيره ولا ضرر عليها فيه (قوله فان أبي) أي المكترى وقوله أيضاً أي كما أبي المكترى (قوله من العطش) أي وقد علمت أن أرض السقي لا يلزم للمكترى أجرها إلا إذا استغنى الزوج عن السقي (قوله رشيدة) أي والا كان الكراء لازماً للزوج ولا يجوز لوليها التبرع به (قوله وهدت حجة) أي وأما لو كانت ساكنة في بيت مشاهرة ولم تنفذ شيئاً فإن الكراء يلزمه سواء بينت أن الكراء عليه أم لا كما نص عليه التونسي وابن يونس واللخمي اه شب (قوله الا ان تبين) أي الا ان يحصل منها بيان في أي وقت ولو بعد العقد أن الكراء عليه (قوله وبيت أمها أو أبيها كبيتها) أي فلا يلزمه كراؤه إلا إذا حصل بيان فيلزمه من وقت البيان لا ما قبله والمراد ببيت أبيها وأما ما يمكن أن ذاته أو منفعة وجبة أو مشاهرة وهدت حجة وكذا يقال فيما بعد وأما سكنى الزوج بالزوجة في بيت أخيها أو عمها يقال اللخمي أرى ان طالت المدة فلا شيء لها عليه وان قصرت حلقاً انهما لم يسكناه الا بأجرة واخذها منه وسكناه بها في بيت أبيه كسكناه بها في بيت أبي الزوجة وأما سكناه بها في بيت أخيه أو عمه فينبغي ان يكون لها عليه الأجرة إذا قالا انما أسكناه بالأجرة طالت المدة أو قصرت بخلاف ما سبق في أخيها وعمها لأن العادة ضمها لها عند الخوف عليها حفظاً لعرضها ولم يجر العادة بضمها لأخيه وعمه عند الخوف عليها (تنبيه) اشتراط الزوج حين العقد سكناه ببيتها لا كراء لا يوجب فساد العقد كما هو ظاهر اطلاقهم هنا قاله عبق (قوله أو رسالة الخ) أشار إلى أنه لا مفهوم له لكتابا بل مثله أنه وصل خبراً أو حيلة. وحاصله أن من استأجر شخصاً على إصلاح كتاب أو خبر أو حمل لشخص يلد أخرى فبعد مدة ادعى الأجير أنه وصل ذلك ونازعه المستأجر فالقول قول الأجير يمينه أنه وصله إذا ادعى وصوله في أمده يبلغ في مثله عادة وحينئذ يستحق الأجرة ولو كذب المرسل إليه (قوله في أمده) أي حيث ادعى وصوله في أمده يبلغ في مثله عادة وهذا معنى رجوع الشبه لهذا فان لم يشبه فلا أجرة له ولا يتأني هنا شبههما ولا عدم شبه واحد (قوله وضمن) أي الوكيل والرسول المذكور وکیل (قوله انه استصنع) أي فيه (قوله وقال ربه وديعة عندك) سيأتي ان محل قبول قول الصانع في دعواه انه استصنع ان اشبه ومعنى الشبه هنا ان لا تقوم قرينة على نفي

ولا ينتفي عنه الضمان ان أنكر للمرسل إليه الوصول فكلامه هنا في استحقاق الأجرة لا في نفي الضمان فلا يخالف ما قدمه في الوديعة من قوله عاطفاً على ما فيه الضمان أو المرسل إليه للنكر ولا بينة وقوله في الوكالة وضمن إن أقض الدين ولم يشهد وثل الدين غيره كما تقدم (و) القول للأجير الصانع فيما بيده (أنه استصنع وقال) ربه (وديعة) عندك لأن الشأن فيما يدفع للصانع الاستصناع والا يداع فائد فلا حكم له (أو خولف) الصانع (في الصفة)

خلف على القبول للصانع إن خولف في الاستصناع أو خولف في الصفة يعني أنهما إذا اتفقا على أنه دفعه له ليصنعه وأخذهما في صفة الصانع فالقول للصانع إن أشبه فإن لم يشبه حلف ربه وثبت له الحياز في أخذه ودفع أجره المثل وتركه وأخذ قيمته غير مصبوغ فإن تمكن من تحريكها بقيت ثوبه مثلاً غير مصبوغ وهذا قيمة صبغه (و) القول للصانع (في) قدر (الأجرة إن أشبه) الأجير في القروع الأربعة يمينه أشبه ربه أم لا (٥٦) فأخذ ما ادعى من الأجر فإن انقرد ربه بأشبهه فالقول له يمينه فإن لم يشبهه حلفا وكان للأجير

أجرة منه كأن نكلا  
وقوله (وإن كان) من الحوز  
خاص بالقرع الأخير  
أي القول للصانع في قدر  
الأجرة إن حاز مصنوعه  
بأن كان تحت يده لأنه  
يجوز من بيع سلة ولم  
يخرجها من يده، فلو أن  
القول للصانع في الأجرة  
بأن كان تحت يده والحيازة  
ولها مقلية فيصير واحد  
فإن أخذه ربه فالقول له  
وهو ظاهر فإذا لم ينفرد  
الصانع بالثبته فينبغي كما  
قال في ٥٦ أن ينفرد بالثبته  
فالقول له وإن لم يشبه  
واحد منهما حلفا ولزم  
كراه التل وذكرو مفهوم  
وحاز قوله (لا كبراء)  
فليس القول فيه للصانع  
لعدم الظهور وكذا إذا كان  
الصانع حليفاً ويجزئ ثلاثي  
يشتبه المصنوع ويصرف  
ولم يشك ربه من أخذه  
مبطل القول له أي إن أشبه  
كأن قدم (ولا يهديه) أي  
المصنوع لو كان ما خاب عليه  
(فلقوله) القول في الستين  
(وإن) كان دفعه للصانع

الاستصناع كما إذا كان المدفوع للصانع ناشأ أيضاً وره مسلم غير تاجر والصانع يصبغ الأزرق فإن  
القول قول ربه في دعوى الوديعة لأن القرينة هنا تكذب الصانع في دعواه (قوله عطف على المعنى)  
أي لا على قوله استصنع لأنه يصير التقدير والقول للأجير أنه استصنع والقول للأجير أنه خولف في  
الصفة فيقتضي إن الصانع يدعي مخالفة في الصفة وليس كذلك بل إنما يدعي أنك أمرتني أن أصنعه  
على صفة كذا تأمل (قوله فالقول للصانع) أي يمين كافى ابن عرفة عن ابن يونس خلافاً لعبي  
(قوله إن أشبه) أي بالنسبة للسكة في استعماله كصبغه شامخاً أخضر لشريف وأزرق لنصراني فلا تقبل دعوى  
شريف أنه أمره بصبغه أزرق لهدية لنصراني والصانع يدعي أنه أمره بصبغه أخضر ولا دعوى  
نصراني أنه أمره بصبغه أخضر لهدية لشريف وقال الصانع بل أمرتني بصبغه أزرق وظاهره ولو  
لقرينة قال شيخنا المدوئى ما لم تكن القرينة قوية وإلا كان القول قول المالك (قوله إن أشبه الأجير  
في القروع الأربعة) فإن لم يشبه في القروع الأول فلا أجرة له ولا يتأني فيه شههما ولا عدم شبه واحد  
وكذا لا يتأنيان في القرع الثاني ولا في الثالث وإن لم يشبه الأجير في القرع الثاني نظراً لزيادة صنفته  
في الصنوع عن قيمته بدونها فيرجع الأجير به أو يدفع قيمته بدون الصنعة ويأخذه وإن لم يشبه  
في القرع الثالث حلف ربه ويثبت له الحياز على مقاله الشارح وإن لم يشبه في القرع الرابع قد أشار  
له الشارح بقوله فإن انقرد ربه بالثبته الخ (قوله كأن نكلا) أي ويقضى للحالف على التام (قوله ولم  
يخرجها من يده) أي فالقول قوله في قدر الثمن عند اختلافهما فيه (قوله وهو) أي اشتراط الحيازة  
في الأجير (قوله إذا لم ينفرد الصانع بالثبته) أي بأن أشبهها معاً (قوله فالقول له) أي في قدر الأجرة ولو  
كان غير حائز له (قوله ولزم كراه التل) أي ولا ينظر لحوزها والحاصل أنهما إذا أشبهها معاً فالقول  
للحائز منهما وإن لم يشبه واحد منهما فاجرة التل ولا ينظر لحوز وإن أشبه أحدهما فقط فالقول قوله  
وإن لم يحزها بن (قوله لا كبراء) بكسر الباء الموحدة وفتح النون مخففة ويجوز فتح موحدة وتشديد  
نونه (قوله لعدم الحوز) أي لأن الحائز له ربه فإذا قال الصانع استأجرتني بأربعة مثلاً وقال  
ربه ثلاثة فالقول قول ربه يمينه إن أشبهه الصانع أيضاً أم لا وإلا فالقول للصانع إن  
أشبهه وإن لم يشبهه فكراه التل (قوله ولا في رده) حاصله أنه إذا ادعى الصانع رد المصنوع  
لربه وإنكر ربه أخذه كان القول قول ربه سواء كان الصانع قبضه يمينه أو بغيرها وهذا  
إذا كان المصنوع مما يغاب عليه والفرق بين قوله هنا وإن بلا بينة وبين اللودع إذا قبض الوديعة  
بلا بينة وادعى ردها لربها أنه يصدق أن له دفع قبض على غير وجه الضمان والصانع قبض  
ما فيه صنفته ويغاب عليه على وجه الضمان (قوله ولا أخذه) أي وإلا تزد دعوى الصانع على قيمة  
الصنع بل تساوي أو قصت دعوى الصانع عن قيمة الصنع (قوله بأن امتنع من دفعها) أي كالمو

(بلا بينة) وأما ما لا يغاب عليه فيقبل دعوى رده لقول  
دمواه في تلقه إلا أن يكون قبضه بينة مقصودة للتوفيق فلا تقبل دعواه رداً ولا تلقا كما تقدم في العارية (و) الصانع (إن ادعاه)  
أي الاستصناع المفهوم من استصنع (وقال) ربه (سريق مني وأراد) ربه (أخذه دفع) للصانع (قيمة الصنع) بكسر الصادع  
عنه إذ المراد أجرة المثل (يمين) من ربه أنه ما صنعتُه (إن زادت دعوى الصانع عليها) أي على قيمة الصنع والا أخذه  
بلا بينة ودفع للصانع ما ادعاه فاليمين لا سقط ما زاد على دعوى الصانع (وإن اختار) ربه (تضمنه) قيمة الثوب (بأن دفع  
الصانع قيمته أيضاً) يوم الحكم على الظاهر (فلا يمين) على واحد منهما (فإلا) بأن امتنع من دفعها (حلفا)

وبدأ الصانع أنه استصنعه وقيل يبدأ ربه أنه ما استصنعه (واشتركا) إن حلفا كان نكلا هذا بقيمة نوبه أيضا وهذا بقيمة صبغة وقضى للحالف على التاكل (لان تخالفا) بالخاء المعجمة (في لـ) أي خبط (السويق) فقال اللات أمرتني أن ألتهم خمسة أرطال من ممن مثلا وقال ربه ما أمرتك بشيء أصلا بل سرق مني أو غصب فلا يحلفان ولا يشتركان بل يقال ربه ادفع له قيمة ما قل فإن دفع فظاهر (و) إن (أي من دفع ما قال اللات فمثل سويقه) غير ملتوت يدفعه الصانع له (٥٧) لوجود المثل في ذلك بخلاف

الثوب لأنه مقوم وإن شاء دفعه له ملتوتا مجانا عند ابن القاسم وقال غيره يعين المثل لتلا يؤدي إلى بيع طعام بطعام وهو ظاهر للمنف والراجع مالا بن القاسم وحمل بعضهم كلام ابن القاسم على ما إذا رضى بأخذه ملتوتا فإن لم يرض تعين دفع اللش فبينهما وفاق ولو قال المنصف لا إن تخالفا في استصناع مثلي ليشمل الملتوت وغيره كطحن فطح وعصر زيتون ونحو ذلك كان أنسب ثم ذكر ثلاث مسائل في اختلاف الجمل والمكترى الأولى في قبض الأجرة وعدمه الثانية في السافة فقط الثالثة فيها وبدأ بالأولى فقال (و) القول (لـ) أي للآجير المتقدم ذكره (وللجال) ونحوه أي رب الدابة (يمين) من كل (في عدم قبض الأجرة) وإن بلقاء الثانية (زمانية أو مكانية أي التي تعاقدا إليها أي الألفر تعجيلها أو كانت معينة

امتنع ربه من دفع قيمة البع (قوله وبدأ الصانع) أي لأنه بائع المنافع فيحلف أنه استصنعه ويحلف ربه أنه ما استصنعه وإن لم يقل سرق مني وذلك لأن غرم الصانع قيمته أيضا إنما يترتب على حلفه أنه ما استصنعه وإن لم يذكر معه أنه سرق مني فاندفع ما يقال القاعدة أن اليمين على طبق الدعوى فمقتضاه أنه لا بد من زيادته في اليمين وأنه سرق مني فتأمل (قوله وقيل يبدأ ربه) هذا القول نقله ابن عرفة عن الصقل عن الشيخ ونحوه في التوضيح وح (قوله وقضى للحالف على التاكل) أي فإذا حلف رب الثوب فقط قضى له بقيمته أيضا إن شاء وإن شاء أخذه ودفع قيمة الصنع ولو قصص الثوب لأن خيرته تنفي ضرره وإن حلف الصانع فقط قضى له بما ادعاه من أجرة الصنع (قوله بل سرق مني أو غصب) أي وأما لو قال ربه أنه ودبته فالحول للصانع كما قدمه المنصف بقوله أو أنه استصنع وقال ودبته كذا قال عبق والراجع كما في بن التصميم أي سواء ادعى ربه الودبة أو السرقة ولا يقال دعواه الودبة بخالف ما مر من أن القول قول الصانع لحمل ما تقدم على المقوم وما هنا على المثلي (قوله ادفع له قيمة ما ذل) الأولى مثل ما ذل لأن السمن مثل وقد تقدم أن المثليات قضى فيها بالمثل لأبقيمة (قوله لوجود المثل في ذلك) علة لقوله فلا يحلفان ولا يشتركان (قوله بخلاف الثوب) أي فإنه إذا طلب ربهما قيمتها يضاء وإبي الصانع فانهما يحلفان ويشتركان (قوله عند ابن القاسم) أي فحاصل مذهبه أن ربه إذا امتنع من دفع ما قاله الصانع من السمن خير الصانع أما أن يرد مثل السويق لربه وأما أن يدفع له السويق ملتوتا مجانا (قوله وقتل غيره) أي وهو اشبه (قوله لتلا يؤدي إلى بيع طعام بطعام) أي متفاضلا ولأن من حجة ربه أن يقول لا أرضى به ملتوتا لأنه صار لا يبق بل يسرع إليه التضرير والخلاف بينهما مبنى على خلاف آخر وهو أن لت السويق بالسمن ونحوه ناقل له عن أصله وهو ملحظ ابن القاسم أو غير ناقل له وهو ملحظ صاحب (قوله فبينهما وفاق النخ) \* الحاصل أن بعضهم جعل بين كلام ابن القاسم وكلام غيره خلافا نظرا لما مر من أن لت السويق بالسمن ناقل له أولا وبعضهم جعل بينهما وفاقا قال ج والظاهر أن المنصف حمل كلام ابن القاسم على الخلاف وترك قول ابن القاسم لترجيح قول غيره عنده (قوله أي للآجير) أي الذي استأجرته لخدمة أو خياطة مثلا (قوله في عدم قبض الأجرة) أي أن ادعى عليه المكترى أنه قبضها (قوله الألفر بتعجيلها) أي والا كان القول قول المكترى في قبضها (قوله ودعواه) أي دعوى الآجير والجمال بدم قبضها وقوله ودعوى المكترى أي قبضها (قوله إلا لطول) أي إذا كان تنازعهما بعد طول بعد تسليم النخ (قوله فالحول للمكترى) أي وهو صاحب الامتعة في أنه دفع له الأجرة ولو ادعى أنه دفع لذلك بعد تسليم الامتعة \* وأعلم أن محل قبول قول المكترى بعد طول وبعد تسليم الامتعة ما لم يتم الجمل بينة على اقرار المكترى بعد تسليم الامتعة بأن الأجرة قد تمته والا فلا يقبل قول المكترى في دفعها (قوله لا قبل تسليمها) أي لأن كان تنازعهما قبل النخ وهو الحاصل أن الجمل إذا سلم الامتعة فإن تنازعا بعد طول فالحول قول المكترى سواء ادعى أنه دفع له الأجرة قبل تسليم الامتعة أو بعده وإن تنازعا قبل الطول كان القول قول الجمل كما أنه إذا لم يسلم الامتعة لرهبان القول قوله مطلقا ولو طال (قوله مازاد على اليومين) أي كالثلاثة فأكثر

٨ - دسوقي - بع \* ودعواه تؤدي للفساد ودعوى المكترى للصحة قياساً على ما مر في البيع في قوله وفي قبض الثمن أو السلعة فالأصل بقاؤها الألفر الخ (إلا لطول) بعد تسليم الجمل الأمته لرهبان (قوله) للمكترى يمين (لا قبل تسليمها فالحول للمكترى) ولو طال ويعتبر الطول بالعرف وقيل مازاد على اليومين بعد تسليم الاحمال لرهبان الذي هو المكترى \* ثم ذكر اختلافهما في المسافة فقط بقوله (وإن) فاختلفا في المسافة فالحول للمكترى بأن (قوله) الجمل (بمئة لبرقة وقال) للمكترى (بل) بهما (لافرقية) تخفيف الياء أكثر من تعديدها \* ملحقته في السدنة

فالمراد مدينة القيروان أى المدينة المعلومه وهى أبعد من برقة ولم يذكر للبدا لاختلافهما عليه كصر (حلفا) وبدأ الجمال لأنه بائع (وتسخر) بالحكم أو التراعى (إن عدم السير) من أصله (أو قل) بحيث لا ضرر على الجمال في رجوعه ولا على رب الأجمال في طرحها (وإن قد) مبالغة في التخالف والفسخ ولا ينظر في هذه تشبه ولا عدمه بدليل إطلاقه هنا وتخصيه في الآتية (والا) بأن كان اختلافهما بعد سير كثير أو بلوغ الغاية على دعوى الجمال (فكفوت البيع) فيكون القول للمكرى إن أشبه فقط وحلف ولزم الجمال ما قال قد الكراء أم لا إلا أن يحلف الجمال على ما ادعاه فيكون له حصة مسافة برقة على دعوى المكبرى ويفسخ الباقي والمصنف وإن شمل بمقتضى التشبيه شهرهما معا (٥٨) إلا أنه ليس بمراد لما يأتى قريبا فالتشبيه غير تام لأن المبيع اذا فات فالقول للمكبرى

إن أشبه سواء شبه البائع أم لا وليس المكبرى كذلك وأشار إلى ما اذا أشبه المكبرى فقط بقوله (وللمكبرى) وهو الجمال اذا اختلفا في المسافة فقط (بأن قال لبرقة وقال المكبرى بل لأفريقية (إن أشبه قوله فقط) دون المكبرى انتقد أم لا (أو أشبه) معا (وانتقد) المكبرى الكراء ترجيح جانبه بالنقد (وان لم ينتقد حلف المكبرى) على ما ادعاه (ولزم الجمال ما قال) المكبرى من بقية المسافة (الا أن يحلف) الجمال أيضا (على ما ادعى) بعد حلف المكبرى (فله) أى الجمال (حصة المسافة) التى ادعاه وهى برقة القرية (على دعوى المكبرى) أن المسافة لأفريقية (وتسخر الباقي) بعد برقة فيقال ما تساوى

(قوله فالمراد بها مدينة القيروان) أى لا الأقليم التى هى مدينته (قوله حلف) أى حلف كل منهما على ما يدعيه وقوله لأنه بائع أى لمصلحة جماله (قوله إن عدم السير أو قل) فيه أن المناسب لمرامه من الاختصار أن يحذف قوله عدم وأو ويقول إن قل السير لاستفادة حكم ما اذا عدم السير من قوله أو قل بالأولى إلا أن يقال لو اقتصر على قوله إن قل لربما يتوهم أنه في حالة عدم السير يفسخ العقد بدون يمين (قوله مبالغة الخ) رد المصنف بها على غير قول ابن القاسم أنه يعمل بقول الجمال اذا أشبه وانتداه شب (قوله والا فكفوت البيع) حاصلا الفقه أنهما اذا تنازعا في المسافة فقط بعد سير كثير فالقول قول المكبرى اذا اقررد بالشبه وحلف قد أم لا وان اقررد المكبرى بالشبه كان القول قوله انتقد أم لا وان أشبه معا فان حصل انتقاد كان القول قول المكبرى وان لم يحصل قد كان القول قول المكبرى إن حلف وان لم يشبه حلفا وفسخ وقضى بكراء المثل فيما مشى (قوله ولزم الجمال ما قال) أى من السير لأفريقية (قوله على ما ادعاه) أى وهو أن المسافة التى وقع العقد عليها عبارة برقة (قوله لما يأتى قريبا) أى من التفصيل بين حصول الانتقاد وعدمه اذا أشبه (قوله غير تام) وذلك لأن قبول قول المكبرى مشروط بحلفه وان اقرده بالشبه وأما المشتري عند فوات المبيع فقبول قوله مشروط بحلفه وشبهه سواء أشبه البائع أيضا أم لا (قوله وليس المكبرى كذلك) أى لأنه لا يكون القول قوله إلا اذا اقررد بالشبه وأما اذا أشبه ففيه التفصيل الآتى (قوله وللمكبرى) أى والقول للمكبرى عند تنازعهما في المسافة فقط دون الأجرة فهما متفقان عليها وكان الأولى حذف قوله في المسافة فقط لانه موضوع المسئلة (قوله ولزم الجمال الخ) الجمال مفعول لزم مقدما وما قال فاعل مؤخر (قوله إلا أن يحلف الجمال أيضا على ما ادعى) أى من أن غاية المسافة برقة فلا يلزم تبليغه لأفريقية واذا لم يلزمه فله الخ (قوله وفسخ الباقي بعد برقة) أى أو بعد السير الكثير وظاهر قول المصنف وفسخ الباقي أنه بعد السير يفسخ قبل بلوغ الغاية الأولى وفيه نظر والصواب أنه بعد السير الكثير يوصله لبرقة نظير ما يأتى للشارح في المدينة ومكة إذ لا فرق بين المسلتين انظر بن (قوله بعد السير الكثير) أى من اختلافهما في قدر المسافة فقط بعد السير الكثير الخ (قوله وبلغاها) أى والحال انهما بلغاها أى قبل مكة كصرى سافر من ناحية بدر وأشار المصنف بقوله بلغاها أو سارا كثيرا إلى أن محل التفصيل الآتى إذا وقع التنازع بعد سير كثير أو بعد بلوغ المدينة وأما إذا تنازعا قبل الركوب أو بعد سير يسير فلم يذكره المصنف اعتمادا على ما مر في المسئلة السابقة من التحالف والتفاسخ (قوله فالقول للجمال) أى فى أن المسافة التى وقع العقد عليها إلى المدينة (قوله أى مع شبه المكبرى) أى القول للجمال اذا حصل شبه منهما معا (قوله بالنقد) أى بسبب انتقاده من

المكبرى

حصة برقة من ابتداء السير الى افريقية بللانة إن قيل الصف مثلا أعطى للجمال (وإن لم يشبه) والموضوع

بجماله بعد السير الكثير أو بلوغ برقة (حلفا وفسخ بكراء المثل فيما مشى) وتكولها كحلفهما وقضى للتحالف على الناكل وأشار للمسئلة الثالثة وهى اختلافهما في المسافة والأجرة معا بقوله (وإن قال) الجمال للمكبرى (أكرتتك المدينة عبارة وبلغاها) أو سارا كثيرا وإن لم يبلغاها (وقال) المكبرى (بل لمكة) الأبعد (بأنل) كخمسین (فإن قد) المكبرى الأقل (فالقول للجمال فيما يشبه) أى مع شبه المكبرى أيضا كأيديها بهان يونس وأبو الحسن وبطله ذكره بعد ذلك شبه الجمال وحده وقوله (وحلفا) أى يحلف كل منهما على طبق دعواه وعمل بقول الجمال حيث ترجح جانبه بالنقد



والشبه فيحلف لاسقاط زائد المسافة ويحلف المكترى لاسقاط المحسين عنه (وَفَسَخَ) العقد ولا يتوقف الفسخ على حلف المكترى لأن حلفه لاسقاط المحسين عنه (وَأِنْ لَمْ يَنْقُذْ) الجمل شيئاً وقد أشبهها مماً (فَلِاجْمَالِ) القول (فِي الْمَسَافَةِ) القرية (وَالْقَوْلِ) (لِلْمَكْتَرِي فِي حَصَّتْهَا) أَى لِلدِّينَةِ (عَمَّا ذَكَرَ) مِنَ الْكِرَاءِ وَهُوَ كَوْنُهُ بِخَمْسِينَ (٥٩) وَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ أَنَّهُ لِمَكَّةَ (بَعْدَ

مَعْنِيهَا) عَلَى مَا ادَّعَاهُ (وَأِنْ أَشْبَهَ قَوْلُ الْمَكْرِي قَطْعُ قَالِقَوْلُ لَهُ يَمِينِ) هَذَا أَمْ لَا فَيَأْخُذُ الْمَائَةُ وَلَا يَأْخُذُ الْمِائَةُ إِلَى مَكَّةَ وَإِنْ أَشْبَهَ الْمَكْتَرِي قَطْعُ فَحَكْمُهُ كَمِمْ مَا إِذَا أَشْبَهَا وَلَمْ يَنْقُذْ أَى الْقَوْلِ لِلْجَمَالِ فِي الْمَسَافَةِ وَلِلْمَكْتَرِي فِي حَصَّتْهَا عَمَّا ذَكَرُوا وَإِنْ لَمْ يَشْهَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا حَلْفًا وَفَسَخَ وَلَهُ كِرَاءُ الْمَثَلِ فِيهَا مَشَى (وَأِنْ أَقَامَا) أَى أَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا (بَيْنَةً) عَلَى مَا ادَّعَاهُ (تَضَى) بِأَعْدَلِهِمَا (وَالْأَسْقَطَا) وَيَقْضَى بِذَاتِ التَّارِيخِ وَبَقَدَمِهِ (وَأِنْ قَالَ أَكْثَرِيَّتُهُ عَشْرًا) مِنَ الْأَنْدَانَةِ أَوْ مِنَ السِّنِينَ مِثْلًا (بِخَمْسِينَ) وَقَالَ (زَبِ الْأَرْضِ أَوْ الدَّارِ) (بَلْ) أَكْثَرِيَّتُهُ مَنَى (خَمْسًا بِمَائَةٍ) وَلَا بَيْنَةَ لِأَحَدِهِمَا (حَلْفًا وَفَسَخَ) الْعَقْدَ وَيَبْدَأُ صَاحِبُ الْأَرْضِ أَوْ الدَّارِ وَيَقْضَى لِلْحَالِفِ عَلَى النَّاسِ كُلِّ وَتَكُونُ لَهَا كَحَلْفِهِمَا وَهَذَا إِنْ لَمْ يَحْصُلْ زَرْعٌ وَلَا سَكْنَى (وَأِنْ زَرَعَ بَعْضًا) أَوْ سَكَنَهُ (وَلَمْ يَنْقُذْ) مِنَ الْكِرَاءِ شَيْئًا (فَلِرَبِّهَا) بِحَسَابِ (مَا أَقْرَبَهُ

الْمَكْتَرِي) (قَوْلُهُ وَالشَّيْبَةُ) أَى وَدَعَاوَهُ الشَّيْبَةُ فِي الْمَسَافَةِ الَّتِي بَلَغَهَا (قَوْلُهُ لَاسْقَاطُ زَائِدِ الْمَسَافَةِ) أَى لَاسْقَاطُ الْمَسَافَةِ الزَّائِدَةِ عَلَى الْمَدِينَةِ لِمَكَّةَ (قَوْلُهُ وَيَحْلِفُ الْمَكْتَرِي لَاسْقَاطِ الْمَحْسِنِ عَنْهُ) أَى وَيَلْزِمُهُ خَمْسُونَ قَطْعُ وَيُلْفُهُ الْجَمَالُ لِلْمَدِينَةِ إِذَا كَانَ تَزَاعُهُمَا بَعْدَ سِيرِ كَثِيرٍ قَبْلَ الْوُصُولِ لِلْمَدِينَةِ وَالْحَاصِلُ أَنَّهُمَا إِذَا أَشْبَهَا وَحَلَفَا وَاتَّقَدَّ الْمَكْتَرِي الْأَقْلُ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ الْجَمَالِ بِالنَّظَرِ لِلْمَسَافَةِ وَقَوْلُ الْمَكْتَرِي بِالنَّظَرِ لِلْأَجْرَةِ (قَوْلُهُ وَلَا يَتَوَقَّفُ الْفَسْخُ عَلَى حَلْفِ الْمَكْتَرِي) أَى وَإِنَّمَا يَتَوَقَّفُ عَلَى حَلْفِ الْجَمَالِ لِأَنَّ الْفَسْخَ لِأَجْلِ إِسْقَاطِ زَائِدِ الْمَسَافَةِ وَهَذَا مُرْتَبٍ عَلَى حَلْفِ الْجَمَالِ (قَوْلُهُ لِأَنَّهُ حَلْفُهُ لَاسْقَاطِ الْمَحْسِنِ عَنْهُ) أَى عَلَى دَعْوَى الْجَمَالِ فَإِنْ حَلَفَ سَقَطَتْ عَنْهُ خَمْسُونَ وَإِنْ لَمْ يَحْلِفْ غَرِمَ الْمَائَةَ بِتَامِهَا (قَوْلُهُ فَلِلْجَمَالِ) أَى قَالِقَوْلُ قَوْلِ الْجَمَالِ فِي أَنَّ الْعَقْدَ وَقَعَ عَلَى الْمَسَافَةِ الْقَرِيبَةِ وَهِيَ إِلَى الْمَدِينَةِ (قَوْلُهُ وَلِلْمَكْتَرِي فِي حَصَّتْهَا) هَذَا مَعْلُومٌ مِنَ الْحَالِفَةِ بَيْنَ النَقْضِ وَعَدَمِهِ وَبِتَفَقُّنِ فِيمَا قَبْلَهُ (قَوْلُهُ عَمَّا ذَكَرَ مِنَ الْكِرَاءِ وَهُوَ كَوْنُهُ بِخَمْسِينَ) أَى وَيُضَى ذَلِكَ الْكِرَاءُ بِقَوْلِ أَهْلِ الْمَرْفَةِ (قَوْلُهُ وَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ أَنَّهُ لِمَكَّةَ) أَى لِأَنَّ عَدَمَ بُلُوغِ الْمَسَافَةِ لِلتَّنَازُعِ فِيهَا يَرْجِعُ قَوْلُ الْمَكْرِي (قَوْلُهُ وَإِنْ أَشْبَهَ قَوْلُ الْمَكْرِي قَطْعُ) أَى مِنْ أَنَّ الْأَجْرَةَ مَائَةُ لِلْمَدِينَةِ (قَوْلُهُ وَإِنْ أَقَامَا بَيْنَةً عَلَى مَا ادَّعَاهُ) أَى سَوَاءٌ كَانَ فِي الثَّلَاثَةِ الْأُولَى أَوْ الثَّانِيَةِ أَوْ الثَّالِثَةِ أَوْ فِي غَيْرِهَا مِنْ مَسَائِلِ الْبَابِ فَهَذَا رَاجِعٌ لِمَجْمُوعِ مَسَائِلِ الْبَابِ كُلِّهَا (قَوْلُهُ وَبِالْأَسْقَطَا) أَى وَإِلَّا تَكُنْ إِحْدَاهُمَا أَعْدَلُ بَلْ تَكْفَأُتَا فِي الْعَدَالَةِ سَقَطَا (قَوْلُهُ وَيَقْضَى بِذَاتِ التَّارِيخِ) أَى فَتَقْدِمُ الْمُؤَرَّخَةُ عَلَى غَيْرِ الْمُؤَرَّخَةِ وَتَقْدِمُ لِلتَّقْدِمَةِ تَارِيخًا عَلَى تَأَخُّرِهِ (قَوْلُهُ وَيَبْدَأُ صَاحِبُ الْأَرْضِ أَوْ الدَّارِ) أَى لِأَنَّهُ دَافِعٌ لِمَنْعَةِ أَرْضِهِ أَوْ دَارِهِ (قَوْلُهُ كَحَلْفِهِمَا) أَى فَكَمَا يَفْسَخُ الْعَقْدَ إِذَا حَلَفَا يَفْسَخُ إِذَا نَكَلَا وَلَا يَرَاعَى هُنَا نَقْضٌ وَلَا عَدَمُهُ بَلْ حَيْثُ كَانَ التَّنَازُعُ قَبْلَ الزَّرْعِ وَالسَّكْنَى فَسَخَ الْعَقْدَ سَوَاءٌ حَصَلَ قَبْلَ أَوْ لَا سَوَاءٌ أَشْبَهَا أَوْ لَمْ يَشْبَهَا أَوْ أَشْبَهَ الْمَكْرِي أَوْ الْمَكْرِي فَهَذِهِ ثَمَانِيَةُ أَحْوَالِ سَوَاءٍ حَلَفَا أَوْ نَكَلَا فَهَذِهِ سِتَّةُ عَشَرَ فَإِنْ حَلَفَ أَحَدُهُمَا وَنَكَلَ الْآخَرُ قَضَى لِلْحَالِفِ عَلَى النَّاسِ كُلِّ (قَوْلُهُ وَإِنْ زَرَعَ بَعْضًا) أَى مِنْ الْأَرْضِ وَقَوْلُهُ أَوْ سَكَنَهُ أَى بَعْضًا مِنَ الْمَدَّةِ وَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ ثَمَانُ صُورٍ لِأَنَّهُمَا إِمَّا أَنْ يَشْبَهَا أَوْ لَا يَشْبَهَا أَوْ يَشْبَهَ الْمَكْرِي قَطْعُ أَوْ الْمَكْرِي قَطْعُ وَفِي كُلِّ إِمَّا أَنْ يَكُونَ تَنَازُعُهُمَا بَعْدَ الْاِتِّقَادِ أَوْ قَبْلَهُ فَهَذِهِ ثَمَانِيَةُ أَشَارِ الْمُنْصِفِ لِأَرْبَعَةٍ مِنْهَا بِقَوْلِهِ وَإِنْ زَرَعَ حَصًّا وَلَمْ يَنْقُذْ لَخَّ وَحَاصِلُهَا أَنَّ الْمَكْرِي إِذَا زَرَعَ بَعْضَ الْأَرْضِ أَوْ سَكَنَ الْبَيْتَ بَعْضَ الْمَدَّةِ وَلَمْ يَنْقُذْ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلُ الْمَكْرِي فِيمَا مَضَى وَفَسَخَ فِي الْبَاقِي إِنْ أَشْبَهَ قَوْلُهُ وَحَلَفَ سَوَاءٌ أَشْبَهَ قَوْلَ الْمَكْرِي أَيْضًا أَمْ لَا فَهَذِهِ صُورَةُ (١) وَإِنْ انْفَرَدَ الْمَكْرِي بِالشَّيْبَةِ أَوْ أَشْبَهَ الْمَكْرِي وَلَمْ يَحْلِفْ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَكْرِي فِيمَا مَضَى وَفَسَخَ فِي الْبَاقِي وَإِنْ لَمْ يَشْبَهَا حَلْفًا وَوَجِبَ كِرَاءُ الْمَثَلِ فِيمَا مَضَى وَفَسَخَ فِي الْبَاقِي فَهَذِهِ أَرْبَعُ صُورٍ وَإِنْ كَانَ تَنَازُعُهُمَا بَعْدَ الْاِتِّقَادِ فَفِيهِ أَرْبَعُ صُورٍ لِأَنَّهُمَا إِمَّا أَنْ يَشْبَهَا أَوْ لَا يَشْبَهَا أَوْ يَشْبَهَ الْمَكْرِي أَوْ الْمَكْرِي وَقَدْ أَشَارَ الْمُنْصِفُ لِحُكْمِهَا بِقَوْلِهِ وَإِنْ قَدْ قَرَّرَدَ وَحَاصِلُ ذَلِكَ التَّرَدُّدِ الْوَاقِعُ فِيهَا قِيلَ إِنْ الْقَوْلُ قَوْلُ الْمَكْرِي إِذَا أَشْبَهَ أَشْبَهَ الْمَكْرِي أَمْ لَا وَحِينَئِذٍ فَلَهُ مِنَ الْكِرَاءِ فِيمَا مَضَى بِحَسَابِ مَا قَالُ وَفَسَخَ فِي الْبَاقِي مِثْلَ مَا إِذَا لَمْ يَحْصُلْ قَدْ وَقِيلَ إِنْ الْقَوْلُ قَوْلُ الْمَكْرِي وَلَا يَفْسَخُ وَيَلْزِمُ الْمَكْرِي جَمِيعَ الْكِرَاءِ وَأَمَّا إِذَا انْفَرَدَ الْمَكْرِي

(١) قَوْلُهُ صُورَةُ صَوَابُهُ صُورَتَانِ اهـ

الْمَكْتَرِي) فِيمَا مَضَى (إِنْ أَشْبَهَ) الْمَكْتَرِي أَشْبَهَ رِبَّهَا أَمْ لَا (وَحَلَفَ) أَى قَالِقَوْلُ لَهُ يَمِينِ (وَالْأَسْقَطَا) يَشْبَهُ حَلْفَ أَمْ لَا أَوْ أَشْبَهَ وَلَمْ يَحْلِفْ فَالْفَنَى رَاجِعٌ أَقْوَلُهُ إِنْ أَشْبَهَ وَحَلَفَ مَعًا (قَوْلُ رِبَّهَا) فِي الصُّورِ الثَّلَاثِ (إِنْ أَشْبَهَ) وَحَلَفَ أَيْضًا فَلَهُ بِحَسَابِ مَا قَالُ (فَإِنْ لَمْ يَشْبَهَا) مَعًا (حَلْفًا) أَى يَحْلِفُ كُلُّ عَلَى دَعْوَاهُ نَافِيًا لِدَعْوَى الْآخَرِ (وَوَجِبَ لِرَبِّ الْأَرْضِ أَوْ الدَّارِ) (كِرَاءُ لِلشَّيْبَةِ)

هذا قسم قوله لم يتقد أي  
وإن زرع بعضاً وقد قد  
(قرئ) هل القول  
للكري ترجيح جانبه  
بالقد ولا فسخ ويلزم  
المكري جميع الكراء  
أو لا يكون القول له بل  
يرجع في ذلك للأهبة كما  
لو لم يتقد على التفصيل السابق  
[درس]

### باب

في أحكام الجمالة (صحة  
المجمل) أي العقد المحصل  
(بالنزام) أي بسبب النزام  
(أهل الإجارة) أي  
التأهل لفتحها (جمل)  
أي عوضاً معمول النزام  
وظاهره أن الشرط قاصر  
على الجاعل دون المجهول  
له وليس كذلك أوجب  
بأنما كلف بأحد المتساويين  
عن الآخر أو أنه اقتصر  
على الجاعل لأنه الذي يظهر  
فيه فائدة الالتزام من  
لزوم العقد بعد الشروع  
بخلاف المجهول له فلا  
يتوجه عليه لزوم قبل  
ولا بعد بل ولا حصول  
قبول بديل أن من مع  
قائلاً يقول من يأتي  
ببدي الأبق مثلاً فله  
كذ فأنابه من غير تواطؤ  
مع فانه يستحق الجمل  
كما يأتي للمصنف قريباً  
وقوله (علم) بالبناء

بالهبة أو لم يشبه واحد منهما فحكمه حكم من يتقد باتفاق القولين (قوله فيما مضى) تنازع فيه جميع  
الموامل السابقة وهي قوله فالتقول لربها ولربها مدأثر به وقوله وجب كراء للثل (قوله) ونسخ  
الباقي (أي لدعوى ربها في كراء بقية للدة أكثر من دعوى للكري) (قوله وإن هـ) أي وأشبهاماً  
أو أهبة المكري فقط (قوله أو لا يكون القول له الخ) الأولى أو يكون القول قوله فيما مضى ونسخ  
في الباقي مثل. وإذا لم يتقد وقد عبت أن محل الخلاف إذا قد وأهبا أو أهبة المكري فقط وأما إذا  
قد ولم يشبه أو أهبة للمكري فقط فحكم ذلك حكم ما تقدم إذا لم يتقد، وهذا قد ذكرين مانعه قد  
أجل المصنف في ذكر هذا التردد ويثبت به كركلام للدونة وشراحها وذلك أن ابن القاسم بعد أن  
ذكر في للدونة الأوجه الأربعة للتدعة قال وهذا إذا لم يتقد، قال أبو الحسن مفهومه ولو قد كان  
القول قول ربها ولا يفسخ في بقية السنين وقبل معنى قوله هذا إذا لم يتقد أي هذا الذي سمعته من  
كلام مالك ولم أسمع منه إذا انتقد. والحكم عدي سواء فيما اه والى قاله غير ابن القاسم فيها هو  
أنه إذا انتقد وآتى رب الأرض بما يشبه أو أنما بما يشبه لا يفسخ الكراء فيكون في هذين  
الوجهين مخالفاً لما تقدم فيما إذا لم يتقد، فمن الشروع من محل قول ابن القاسم وهذا إذا لم يتقد على معنى  
أنه يفسخ في الباقي وأما إذا انتقد فلا يفسخ يريد من هذين الوجهين فيكون قول ابن القاسم موافقاً  
لقول الغير ومنهم من يرى أن مذهب ابن القاسم يفسخ مطلقاً فيكون قول الغير خلافاً وهذا تأويل  
ابن يونس وبهذا تعلم أن المحل للتأويلين لا للتردد.

### باب في الجمالة

(قوله أي التأهل لفتحها) قد تقدم أنه أحاط عائد للإجارة على البيع ويقدم في البيع مانعه وشرط  
عائده تميز الإسكر قد دوزومه ككليف الخ وكان المصنف لم يحل عقد الجمل على البيع بل على  
الإجارة لأن الجمل للإجارة أقرب وإشارة إلى أن الأصل في بيع النافع الإجارة والجمل رخصة  
اتفاقاً لما فيه من الجمالة (قوله أي عوضاً) بهذا التفسير يسقط ما قيل إنه جمل (١) التزام التي شرطاً  
لنفسه وهو فاسد وحاصل الجواب أنه أراد بالجمل الأول المقصود بالتأثير العوض (قوله وظاهره الخ)  
أي لأن التبادر من قوله التزام أهل الإجارة جمل أي دفع جمل وعوض فيكون كلامه مفيداً أن  
دافع العوض وهو الجاعل يشترط فيه أن يكون متأهلاً لعقد الإجارة وأما المجهول له وهو العامل  
فلا يشترط فيه ذلك مع أنه يشترط فيه ذلك أيضاً وإذا كان يشترط فيها فلم يقتصر على اشتراطه من  
الجاعل فقط الدافع للعوض (قوله أوجب الخ) أي وأوجب أيضاً بأن الراد بقوله التزام أهل الإجارة  
جمل أي دفماً وقبولا أي دفع جمل وقبوله، بقى شيء آخر وهو أن توقف العقد على الالتزام المذكور  
يقضي أنه من العقود اللازمة مع أنه ليس كذلك وأوجب بأن الراد بالالتزام الصدور أي صحة الجمل  
بصدور جمل وعوض من أهل الإجارة والبحث للشيخ أحمد الزرقاني والجواب لعقب قال شيخنا  
والبحث ساقط من أصله أما أولاً فالشخص قد يلتزم مالا يلزمه وأما ثانياً فشرط صحة الجمل التزام  
العوض بشرط الشروع في العمل لا مطلقاً والأول هو مراد المصنف تأمل (قوله علم) أي قدره وهذا  
شامل لعين وغيرها وإنما نص على علم العوض دون غيره من بقية شروطه مثل كونه طاهر أمتمتفاً به  
مقدوراً على تسليمه لدفع توهم عدم اشتراط علمه وحصول الصحة بالعوض المجهول كالأشترط العلم  
بالمجهول عليه بل فارة يكون مجهولاً كالأبق فإنه لا بد في صحة الجمل على الاتيان به أن لا يعلم مكانه فإن  
(١) قوله جمل الخ فيه أن الشرط أهلية الإجارة وإنما محل الجمل على العوض لكونه للالتزام أما  
العقد فقد وقع بالفعل اه

ولو بواسطة إن ثبت أنه قاله (بالتمام) لعدم تمكنه من الإتيان بنفسه (ككبراء السفينة) هذا تشبيه في أنه لا يستحق فيه الأجر إلا بتمام العمل وهو إجازة لجملة كباشر به التعير بكراهة فإذا انقضت السفينة (٦١)

قبل التمكن من إخراج ما فيها فلا كراهة لمرها قال فيها وأرى أن ذلك على البلاغ أي والتمكن من إخراج ما فيها وسواء وقت بلفظ إجازة أو جملة ومثل السفينة

مشاركة الطبيب على البرء والمعلم على حفظ القرآن أو بضعة أو صنعة والمخاف على استخراج الماء بمولت مع علم شدة الأرض وبعد الماء أو ضدها وكذا إرسال رسول لبلد لتبليغ خبر أو إتيان حاجة فهذه الأشياء إجازة لازمة إلا أن لها شبهة بالجملة من حيث أنه لا يستحق الكراهة إلا بتمام العمل ثم استثنى من مفهوم قوله بالتمام أي فإن لم يتم فلا يستحق العامل شيئاً قوله (إلا أنت يستأجر) ربه بعد ترك العامل أو بجاعل آخر (على التمام) أو بغيره أو بغيره (مفسدة) عمل (الثاني) أي فيستحق الأول من الأجر بنسبة عمل العامل الثاني سواء عمل الثاني قدر الأول أو أقل أو أكثر ولو كان

عدهم بمقتضى لزمه الأكثر مما جرى وجعل المثل وإن علمه العامل فقط كان له قدر تعبته عند ابن القاسم وقيل لاشيء له وإن علمه معاً فينبغي أن يجعل مثله نظراً لسبق الجاعل بالماء وتارة يكون معلوماً للجماعة على حفر بئر فانه يشترط فيه الخبرة بالأرض وبنائها (قوله ولو بواسطة) أي ولو كان سماعه بواسطة (قوله إن ثبت أنه قال) أي إن ثبت أنه وقع منه ذلك (قوله بتكمين ربه منه) هذا تصوير لتتمام العمل وتمكين مصدر مضاف للمفعول والضمر في منه عائد على الجاعل عليه كالهد الآبق أي وتتمام العمل مصور بأن يمكن الجاعل ربه الذي الجاعل عليه منه فإن أبى قبل قبضه بعد مجيء العامل به لربه لم يستحق العامل جملاً (قوله هذا تشبيه الخ) أي لا تميل خلافاً لتت وبهرام (قوله كباشر به التعير بكراهة) أي وقد علمت أن الإجازة والكراهة شيء واحد وأن التفرقة بينهما مجرد اصطلاح (قوله قال فيها الخ) نص كلامنا من أكثرى سفينة ففرقت في ثلثي الطريق وغرق ما فيها من طعام وغيره فلا كراهة لمرها وأرى أن ذلك على البلاغ (قوله وسواء الخ) يعني أن كراهة السفينة دائماً إجازة على البلاغ فهو لازم سواء صرح عند العقد عليها بالإجازة أو الجملة إلا أنه إن صرح بالجملة عند العقد كانت تلك الكلمة مجازاً لأنه لما كان إجازة موصوفة بكونها على البلاغ أشبهت الجمل من حيث إنه لا يستحق فيه الموضع إلا بالتمام أي عدوى (قوله ومثل السفينة) أي في أنها إجازة على البلاغ لا جملة لمشاركة الطبيب وما بعده من القروع ولا يقال إن الإجازة على البلاغ مساوية للجملة في أن الأجرة فيها لا تستحق إلا بتمام العمل فلا وجه لجعل تلك الأمور من الإجازة لآمن الجملة لأننا نقول أنه لا يلزم من استوائهما في هذا الوجه استوائهما في غيره لأن الإجازة على البلاغ لازمة بالتقيد بخلاف الجملة (قوله أو صنعة) أي والمشاركة على تمام صنعة وقوله والمخاف على استخراج الماء بمولت أي ومشاركة المخاف على استخراج الماء بمولت • واعلم أن هذه المسئلة إنما تكون من الإجازة على البلاغ إن صرح عند العقد بالإجازة أو سكوت ولم يصرح بشيء أما إن صرح عنده بالجملة كانت جملة ومفهوم قوله بمولت أنه لو شارطه على استخراج الماء بملك كانت إجازة لأعلى البلاغ إن صرح عند العقد بها أو سكوت فيستحق من الأجرة بنسبة ما عمل إن ترك وإن صرح بالجملة كانت جملة فاسدة (قوله أو بغيره الخ) وحينئذ فالمراد إلا أن يحصل الانتفاع بالعمل السابق بأن يستأجر أو يجاعل على تمام العمل الأول أو بغيره أو بغيره (قوله فيستحق الأول من الأجر) أي على عمله بنسبة ما يأخذه الثاني على عمله سواء كان عمل الثاني قدر عمل الأول أو أقل أو أكثر وهذا الذي قاله المصنف قول مالك وقال ابن القاسم له قيمة عمله (قوله ولو كان هذا الأجر) أي الذي يأخذه الثاني (قوله فجعل لغيره عشرة على إصاها نصف الطريق (١)) أي نصفها بحسب التبع لا مجرد المسافة وقوله فإذا كان الأول بلقها النصف الخ أي وأما لو كان الأول بلقها ثلث الطريق وتركها واستأجر الثاني على كمال المسافة بشرة كان للأول خمسة وهكذا فلو أوصلها الجاعل بنفسه أو بغيره أو أوصلها له غيره محالاً يقال ما قيمة ذلك أن لو استأجر ربه أو جاعل عليه وبعطى الأول بنسبته فلو

(١) قوله على إصاها نصف الطريق نسخة الشارح التي بيدنا فجعل لغيره عشرة مثلاً على إصاها لآمكان المعلوم

هذا الأجر أكثر من الأول لأن الجاعل قد انتفع بعمله له العامل الأول مثله أن يجعل للأول خمسة على أن يعمل له خشبة إلى مكان معلوم فجعلها وتركها أثناء الطريق فجعل لغيره عشرة مثلاً على إصاها للمكان المعلوم فإذا كان الأول بلقها النصف فله عشرة أيضاً لأنه الذي ينوب فعل الأول من عمل الثاني لأن الثاني لما استأجر من نصف الطريق

علم أن أجرة الطريق عشرون انظر (٦٢) الشراح ، ثم إن الاستثناء يرجع لما قبل الكاف فقط كما يفيد كلامه في التوضيح ولا يرجع

لما بعدها وعليه فمن استأجر سفينة لمحمد كتمج ففرقت أثناء الطريق وذهب بعض القمح وبقي البعض فاستأجر ربه على ما بقي فإن للاول كراء ما بقي الى محل الفرق على حساب الكراء الأول لا بنسبة الثاني وليس له كراء مذهب بالفرق وأما لو خرج منها اختيارا لكان عليه جميع الكراء لانه عقد لازم لهما كمن اكترى دابة للحل وتركها في الاثناء بلا عذر وكذا يلزمه جميع الكراء لو فرط في نقل متاعه بعد بلوغ القاية حتى غرق وقوله (وإن استحق ولو بحرية) مبالغة في قوله يستحقه السامع بقطع النظر عن قوله بالتام أي أن من أتى بالعبد الآبق فاستحقه شخص أو استحق بحرية فانه يستحق الجعل على الجاعل ولو لم يقبضه لانه ورطه في العمل ولولا الاستحقاق لقبضه واستولى عليه ولا يرجع الجاعل بالجعل على المستحق عند ابن القاسم وهو المشهور ( بخلاف موته ) أي الآبق قبل تسليمه لربه فلا شيء للجاعل (بلا تقدير زمن) متعلق

جاعل ربه نفس العامل الاول على التام لاستحق الجعل للعقود عليه أولا فقط ( قوله علم أن أجرة الطريق ) أي يوم استؤجر الاول عشرون لا يقال الاول رضى بعملها جميع الطريق بخمسة فكان يجب أن يعطى نصفها والمقابلة جائزة في الجعل كالبائع لانا قول لما كان عقد الجعل منحلًا من جانب العامل بعد العمل فلما ترك بعد عمله نصف الساقفة صار تركه للتمام إبطالا للعقد من أصله وصار الثاني كاشفاً لما يستحقه الاول ، هذا ما ذكره الشراح الذي أجال الشارح عليه ( قوله ولا يرجع لما بعدها ) أي وهو كراء السفن لان عقدها لازم فإذا لم يتم العمل في السفينة واستأجر رب المحمول سفينة أخرى على التام كان له من الكراء بحسب الكراء الاول نفسه لا بحسب كراء السفينة الثانية ( قوله فاستأجر ربه على ما بقي الخ ) أي وأما لو باع ذلك الباقي في محل الفرق ولو يربح فلا يلزمه أجرة لانا غرق ولما باعه كما جزم به عج في حاشية الرسالة واختاره شيخنا المدوي ( قوله فان للاول الخ ) لا يقال هذا معارض لما مر من إن كراء السفينة لا يستحق إلا بالتام وانه إذا غرق ما فيها أثناء الطريق فلا كراء له لانا قول محله ما لم يستأجر رب المحمول سفينة أخرى على التام وإلا كان للاول بحسب كراء نفسه الاول ( قوله وليس له كراء مذهب بالفرق ) أي لعدم تمكن ربه من قبضه ( قوله اختيارا ) أي وأما لو خرج منها لو حلها ثم خلصت فانظر هل يكون كمرض دابة بسفر ثم تصح فلا يلزم عوده لها أم لا قاله عبق قال شيخنا الظاهر انها إن خلصت من الوحل سليمة فليس كمرض الدابة ويلزمه العود لها وإذا حصل فيها أثر مخوف وأصلح فهو مثله فلا يلزمه العود ( قوله وكذا يلزمه جميع الكراء الخ ) في ح إذا صب القمح في سفينة لجماعة وغرق بعضه فان عزل قمح كل واحد على حدة فهو على حكم نفسه وإلا اشتركوا ( قوله وإن استحق ) أي بعد وصول الجاعل للبلد وقبل قبض ربه أما لو استحق منه وهو في الطريق قبل إتيانه البلد فلا جعل له كما ارتضاه بن ( قوله ولو بحرية ) ردبلو على أصبغ القائل بسقوط الجعل إذا استحق بحرية ( قوله بقطع النظر عن قوله بالتام ) أي وإلا لاقتضى أنه لا جعل له إذ استحق الآبق قبل قبض ربه الذي هو معنى التام وليس كذلك ولذا قال ابن غازي اللاتقي أن لو قال المصنف أو استحق ولو بحرية بالعطف على المستثنى من مفهوم التام ( قوله ولا يرجع الجاعل للجعل ) أي الذي دفعه للعامل ( قوله وهو المشهور ) أي خلافاً لمحمد بن الواز القائل للجاعل أن يرجع على المستحق بالانفل من السمي وجعل للثل ( قوله بخلاف موته ) أي في يد العامل بعد بيعه بلده ربه وقبل تسليمه له ( قوله قبل تسليمه ) أي وأما لومات بعد ما سلمه ربه ولو منفوذ المقاتل فانه يستحق الجعل لأنهم جمعوا منفوذ المقاتل حكمه حكم الحي في مسائل كما لومات إنسان عن وارت منفوذ المقاتل فانه يرث وكأهنا قيل الفرق بين الاستحقاق بحرية وبين موته عدم النفع بالميت بخلاف المستحق فان فيه نفعاً في ذاته وإن لم يكن للجاعل تأمل ( قوله متعلق بصفة ) أي متعلقاً معنوياً فلا ينافي أنه متعلق بمحذوف حال أي صحة الجعل بالتزام أهل التبرع جعلا حالة كونه ملتبسا بعدم تقدير الزمن ( قوله على حذف مضاف ) الأولى حذف ذلك بدليل ما بعده من التعميم وذلك لأن التماسه بعدم تقدير الزمن صادق بما إذا سكت عن تقديره وبما إذا شرط عدم تقديره وما ذكره من شرط عدم التقدير قاصر على الصورة الثانية دون الأولى فتأمل ( قوله فان شرط الخ ) أي كأجاعتك على الاتيان بجدي الآبق بدينار بشرط أن تأتي به في شهر أو جمعة ، وأشار الشارح بقوله فان شرط الخ الى أن قول المصنف إلا بشرط ترك متى شاء مستثنى من مفهوم ما قبله ( قوله إلا بشرط ترك متى شاء ) أي فيجوز إن قيل شأن هذا العقد الترك فيه متى شاء فلم كان العقد غير جائز إذا قدر بزمن

عند

بصفة على حذف مضاف أي صحة الجعل بشرط عدم تقدير

أي تعيين زمن سواء شرط عدمه أو سكت عنه فان شرط تقديره منع ( إلا بشرط ترك متى شاء ) أي إلا أن يشترط على العامل



أن له ترك العمل متى شاء فيجوز حينئذ لانه رجع حينئذ لاصله وستتم من كون الزمان ( ٦٣ ) ملغى وإنما ضرر تقدير الزمان لان

العامل لا يستحق الجمل إلا بتمام العمل قد بنقضى الزمان قبل التمام فيذهب عمله باطلا فيه زيادة غرر وإخراج له عن سقته ومثل شرط الترك متى شاء إذا جمل له الجمل بتمام الزمان تم العمل أم لا فيجوز إلا أنه قد خرج حينئذ من الجملة إلى الاجارة (ولا قد مشروط) بالجبر عطف على بلا تقدير ومن أي وبلا قد مشروط والأولى أن يقول وبلا شرط قد فان شرط التقدم ضرر ولولم يحصل قد بالفعل لتردد النقود بشرط بين السلفية والثمنية ولا يضر التقيد تطوعاً والجعل صريح) في كل ما جاز فيه الاجارة (أي كل ما جاز فيه عقد الاجارة جاز فيه الجملة (بلا عكس) فليس كل ما جاز فيه الجملة جاز فيه الاجارة فالجملة أهم باعتبار التعلق وإلا فهما عقدان متباينان وهذا هو من المصنف والذي في المدونة عكس ما قال المصنف فالاجارة أعم والحق أن بينهما العموم والخصوص الوجهي فيجتمعان في نحو بيع أو شراء ثوب أو أثواب قليلة أو حفر بئر

عند عدم الشرط مع أن شأنه يخفى عن الشرط المذكور قلت المجهول له إذا قدر عمله بزمان عند عدم الشرط داخل على التام في الظاهر وإن كان له الترك في الواقع وحينئذ ضرره قوى وأما عند الشرط فقد دخل ابتداء على أنه غير ضرره ضيف ( قوله ان له ترك العمل متى شاء ) أي وأن له بحسب ما عمل والقرينة على إرادة هذه الملقوهي القرار من إضاعة العمل باطلا كذا قرر شيخنا ( قوله ومثل الخ ) أي فإذا قال له أجاعلك على أن تأتيني بصدى في شهر بدينار حملت أم لا انقلبت الجملة إجارة وينظر حينئذ إذا لم يأت به فان عمل استحق تقدير عمله وإن لم يعمل فلا شيء له كذا قرر سيدي محمد الزرقاني ( قوله والأولى أن يقول وبلا شرط قد ) أي لأن قوله بلا قد مشروط صادق بأن لا يكون هناك قد أصلاً أو كان هناك قد تطوعاً أو كان هناك اشتراط قد ولم يحصل بالفعل مع أنه في هذه الثالثة ممنوع ( قوله بين السلفية ) أي أن لم يوصله لربه بأن لم يحده أصلاً أو وجده وهرب منه في الطريق وقوله والثمنية أي إن وجد الأبق وأوصله لربه ( قوله فالجملة أهم باعتبار التعلق ) أي باعتبار الجمل الذي تعلق به وقوله وإلّا فهما عقدان متباينان أي وإلا هل أن أهمية الجمل من الاجارة باعتبار الجمل بل قلنا إن أهميته باعتبار مفهومهما فلا يصح لأنهما عقدان متباينان مفهوماً ( قوله وهذا هو الخ ) قد يجاب عن المصنف بأن الاجارة مبتدأ مؤخر وفي كل ما جاز فيه خبر مقدم والضمير في جاز للجعل فوافق كلام المصنف كلام المدونة وليس قوله في كل ما جاز فيه متعلقاً بقوله سابقاً صحة الجمل وإن الاجارة فاعل جاز حتى يأتي الاعتراض المذكور ( قوله والذي في المدونة الخ ) نصها كل ما جاز فيه الجمل كحضر الآبار في الموات جازت فيه الاجارة وليس كل ما جازت فيه الاجارة جاز فيه الجمل ألا ترى أن خياطة ثوب وخدمة عبد شهر أو بيع سلع كثيرة وحفر الآبار في الملك فان العقد على ما ذكر يصح إذا كان إجارة لجملة لأنه يبقى للجعل منفعة إن لم يتم المجهول له العمل والجعل إنما يكون فيما لا يحصل للجعل تقع إلا بتمام العمل ( قوله والحق أن بينهما الخ ) أي وحينئذ فكلام المدونة غير مسلم أيضاً ( قوله فيجتمعان في نحو بيع أو شراء ثوب ) أي أن العقد على بيع ما ذكر أو شراؤه يصح إجارة وجملة ( قوله أو أثواب قليلة ) الأولى حذفه لما سئل عنه ( قوله وتنفرد الاجارة في خياطة ثوب وبيع سلع كثيرة ) أي فلا يصح في العقد على ذلك أن يكون جملة بأن نجعله على شرط التام لأن الجعل قد ينتفع بخياطة البعض أو بيع البعض باطلاً إن لم يتم العامل العمل ويصح في العقد على ما ذكر أن يكون إجارة بأن يدخل على أن له بحسب ما عمل إن ترك فقوله وبيع سلع كثيرة أي إذا كان لا يستحق شيئاً من الأجر إلا ببيع الجميع ثم ان ما اقتضاه كلام الشارح من جواز الجمل على بيع الثياب القليلة ومنه على بيع الكثيرة فيه نظر والحق أنه لا فرق بين القليلة والكثيرة في أنه متى انتفع الجاعل بالبعض بأن دخلاً على أن العامل لا يستحق شيئاً إلا بالتام منع الجمل على بيع القليل وبيع الكثير كما قال ابن رشد في المقدمات والحاصل أن المجاعة على بيع ما زاد على ثوب ان دخلاً على أن له في كل ما باع بحسبه إذا ترك جاز وان دخلاً على أنه لا يستحق شيئاً إلا ببيع الجميع منع لا فرق بين كون الزائد على الثوب كثيراً أو قليلاً كما صرح بذلك ابن رشد وابن عاشور انظر ( قوله كما بقى ونحوه ) أي غير شارد فان العقد على الاتيان به وأنه لا يستحق الجمل إلا بالتام جمل ( قوله نعم الخ ) استدراك على قوله سابقاً تبيناً لبيع والحق الخ وحاصله أن ما قاله عيج من أن بينهما عمومًا وخصوصاً وجهها لا يتم لأن الجملة لم تنفرد عن الاجارة بجمل وما جهل حاله ومكانه كما يصح فيه الجمل يصح فيه الاجارة كأن يؤجره على التفتيش على عبده الأبق كل يوم بكذا آتى به أم لا

خلاة واقتضاء دين وتنفرد الاجارة في خياطة ثوب وبيع سلع كثيرة وحفر بئر في ملك وسكنى بيت واستخدام عبد ودابة وتنفرد الجملة فيما جهل حاله ومكانه كما بقى ونحوه ، نعم كلام المدونة أقرب للصواب لجواز أن يقال إن ما جهل مكانه تصح فيه الاجارة

على تقدير العلم وبالع على صحة الجمل بقوله (ولو في الكثير) كعبيد كثيرة أفت أو إبل كثيرة شرفت واستثنى من الكثير قوله (إلا) على (كثير) أو شراء (٦٤) (لمع كثيرة) من ثياب أو رقيق أو إبل فلا يجوز الجمل عليها إذا كان (لا يأخذ شيئاً)

من الجمل (إلا بالجميع) أي لا يبيع أو شراء الجميع أي وقع ذلك شرط أو عرف فإن شرط أو جرى العرف بأن ما باع أو اشتراه فله بحسابه جاز لأن كثرة السلع بمنزلة عهود متعددة يستحق الجمل في كل سلعة بانتهاء عملها ولم يذهب له عمل باطل (وفي شرط منفعة الجاعل) أي هل يشترط لصحة الجمل توقفه على منفعة للجاعل بما يحصله العامل كابق أو لا يشترط كأن يجعل له ديناراً على أن يبعد جلاً مثلاً لا شيء يأتي به (قولان) المشهور الأول ولا يجوز الجمل على إخراج الجان من شخص ولا على حل - حر ولا حل - مربوط لأنه لا يعلم حقيقة ذلك (ولمن لم يسمع) الجاعل يقول من فعل كذا فله كذا (جعل مثله) ولو زاد على ما سماه الجاعل على فرض لو سمى شيئاً (إن اعتاده) ولو كان ربه يتولى ذلك (كحلفهما) أي المتجاعلين (بعد تخلفهما) أي بعد اختلافهما في قدر الجمل بعد تمام العمل ولم يشبهها فيقضى له بجمل المثل

والحاصل أن العقد على الأبق إن كان على الاتيان به وأنه لا يستحق الأجرة إلا بالتام فهو جملة وإن كان على التفتيش عليه كل يوم فكذا أي به أولاً فهو إجارة فالحق مافي المدونة من أن بينهما عمومًا وخصوصاً مطلقاً وأن الإجارة أعم (قوله على تقدير العلم) أي على تقدير علم العامل بالجمل وقد يقال لا حاجة لتقدير المذكور بل يجوز الإجارة عند جهل العامل للمحل كما مثلنا على أن عجب إجماع محل أفراد الجمل فيما جهل حاله ومكانه وما علم هل آخر فتأمل (قوله إذا كان لا يأخذ شيئاً) وذلك لأنه إذا باع بعضها أو اشترى بعضها وترك قد اتضع الباعل وذهب عمل العامل باطلاً (قوله من الجمل) أي العوض (قوله أي وقع ذلك) أي العقد على أنه لا يأخذ شيئاً إلا بالجميع شرط أو عرف (قوله لأن الخ) علة للجواز وان دفع به ما يقال الحكم بالجواز يخالف قوله - أجباً يستحقه السامع بالتام (قوله وفي شرط منفعة الجاعل) أي هل يشترط في صحة الجمل أن يكون فيما يحصله العامل منفعة تعود على الجاعل أولاً يشترط (قوله لأنه لا يعلم حقيقة ذلك) أي أنه لا يتأتى الوقوف على كون الجان خرج أولاً ثم إن هذا التليل يقتضي أنه إذا تكرر النفع من ذلك العامل وجرب وعلمت الحقيقة جاز الجمل على ما ذكره به أفني ابن عرفة وقيد ذلك بما إذا كانت الرقية عرية أو عجمية معروفة للذي من عدل ولو إجمالاً لئلا تكون ألساناً مكفرة (قوله ولمن لم يسمع الجاعل) أي لا مباشرة ولا بواسطة وإلا استحق المسمى بتمام العمل وحاصله أنه إذا قل المالك من أي بعدي الأبق فله كذا فجاء به شخص لم يسمع كلام ربه لا مباشرة ولا بواسطة وأن ربه لم يقل شيئاً فجاء به شخص فانه يستحق جعل المثل سواء كان جعل المثل أكثر من المسمى أو أقل منه أو مساوياً له بشرط كون ذلك الشخص الآتي به من عادته طلب الأبق فإن لم يكن عادته ذلك فلا جعل له وله النفقة فقط يقول المصنف ولمن لم يسمع ربه صادق بأن لا يحصل من ربه قول أصلاً يسمعه وبما إذا حصل منه قول ولكن لم يسمعه العامل لا مباشرة ولا بواسطة (قوله ولو كان ربه يتولى ذلك) أي شأنه أن يتولى ذلك بنفسه أو بخدمة (قوله كحلفهما) أي ويبدأ أحدهما بالقرعة كذا قبل والظاهر أنه يبدأ العامل لأنه بائع لمنافسه اه شيخنا عدوى (قوله أي بعد اختلافهما في قدر الجمل) حمل المصنف على اختلافهما في قدر الجمل متعين خلافاً لمن حمله على اختلافهما في الساع وعدمه بأن ادعى العامل أنه سمع ربه يقول من أي بعدي فله كذا وقال ربه لم يسمع بل أثبت به ولم يسمع مني شيئاً وذلك لانهما عند تنازعهما في الساع وعدمه لا يتحالفان والقول قول ربه ثم ينظر في العامل هل عادته طلب الأبق فله جعل مثله أم لا فله النفقة فقط (قوله ونكولهما) في حالة عدم شبههما كحلفهما في كونه يقضى للعامل بجمل المثل (قوله فالقول لمن العبد مثلاً في حوزة منهما) فإن وجد ولم يكن يبدوا أحد منهما بأن كان يسد أمين فالظاهر أن حكمه حكم ما إذا لم يشبه واحد منهما فيتحالفان ويقضى بجمل المثل وما ذكره الشارح من أنهما إذا أشبهتا فالقول لمن العبد في حوزة هو ما ارتضاه ابن عبد السلام وقال ابن هرون إذا أشبهتا معاً فالقول للجاعل لأنه غارم ابن عرفة وقول ابن عبد السلام أظهر انظر (قوله ولربه تركه) هذا راجع لما فيه جعل المثل وحاصله أنه إذا جاء العامل الذي شأنه طلب الأبق بالآبق قبل أن يقول ربه من أي بعدي فله كذا فلب الرب العبد تركه لمن جاء به عوضاً عما يستحقه من جعل المثل فإن التزم ربه جعلاً ولم يسمعه الآبق به فهل كذلك لرب العبد تركه لمن جاء به عوضاً عما يستحقه من جعل المثل وهو ما قاله عجب ونازع طفي بأن لفي هذه الحالة جعل مثله إن اعتاد طلب الأبق وإلا فالنفقة وليس لربه أن يتركه له في هذه الحالة انظر بن

فإن أشبه أحدهما فالقول له يمين ويقضى للحالف على الناكل ونكولهما كحلفهما فإن أشبهتا معاً فالقول لمن العبد مثلاً وتامل في حوزة منها (ولربه) أي الآبق مثلاً (تركه) للعامل حيث لم يسمع من عادته طلب الضواله وآتي به لربه كانت قيمته قدر جعل

المثل أو أقل أو أكثر ولا مقال له بخلاف ما إذا سمعه مسمى شيئا ولو بواسطة فله ما سمع (٦٥) ولو زاد على قيمة العبد لأن ربه

وتأمل ذلك (قوله ما إذا سمعه) أى ما إذا سمع العامل ربه مسمى شيئا (قوله فالفقعة فقط) أى بخلاف ما إذا اعتاده ووجب له جعل المثل أو وجب له المسمى فإن نفقة الآبق على العامل ولو استقرت الجعل اه عبق (قوله أى فله أجره عمله الخ) الأولى أى فله ما أنفق حال تحصيله على نفسه وعلى العبد من أجره دابة أو مركب اضطر لها بحيث لم يكن الحامل على صرف تلك الدراهم إلا تحصيله لأن تلك الدراهم بمثابة ما فدى به من ظالم وأما ما شأنه أنه ينفقة العامل على نفسه في الحضر كالأكل والشرب فلا يرجع به على ربه وإن كان السفر متفاوتا بأن كان المأكل في محل العامل أرخص منه في البلد التي سافر إليها التحصيل العبد فانه يرجع بما بين السفرين في التفاوت اه تقرير شيخنا عدوى (قوله وما أنفق عليه من أكل وشرب) الأولى اسقاط ذلك لأن نفقة الطعام والشراب والكسوة على ربه ولو وجب للعامل جعل المثل أو المسمى فإذا قام بها العامل رجع بها عليه فالأولى للشارح أن يقول أى فله ما أنفق في تحصيله من أجره مركب أو دابة احتاج لها وأجره من قبضه له ان احتاج الحال لذلك (قوله وإن أفلت) يستعمل لازما ومتعديا يقال أفلتته وأفلتت بنفسه فيصح في المتن قراءته بالبناء للفاعل أو المفعول (قوله فجاء به آخر) أى من غير استئجار ولا مجاعة أى والحال أن عادة ذلك الآخر طاب الأباقي (قوله لمكانه الأول) أى الذى كان آتيا فيه (قوله نسبته) أى نسبة عمله منظورا في ذلك لسهولة الطريق وصعوبتها لا لمجرد المسافة (قوله وإن جاء به الخ) يعنى أن رب الآبق إذا جعل لرجل درهما على أن يأتيه بعده الآبق وجعل آخر نصف درهم على أن يأتيه بعده فأتيا به معا فانهما يشتركان في ذلك الدرهم اذ هو غاية ما يلزم رب العبد بنسبة ما سمع لكل واحد مجموع التسميتين فيأخذ الأول ثلثيه ويأخذ الثاني ثلثه لأن نسبة نصف الدرهم إلى درهم ونصف ثلث ونسبة الدرهم كذلك ثلثان هذا هو المشهور وهو قول ابن القاسم وقال ابن نافع وابن عبد الحكم أن لكل واحد منهما نصف ما جعل له ورجحه التونسي والبخمي ققوله وإن جاء به ذو درهم أى سمع له وقوله وذو أقل أى سمع له أيضا وقوله بنسبة ما سمع لكل أى لمجموع التسميتين (قوله قسم ما سمع لأحدهما نصفين) أى باتفاق القولين المتقدمين (قوله اعتبرت قيمته) أى فلو جعل لأحدهما عشرة وللآخر عرضا وأتيا به معا فلى قول ابن القاسم يقوم العرض فان ساوى خمسة فلصاحب العشرة ثلثاها وبغير صاحب العرض بين أن يأخذ ثلث العشرة أو ما يقابل ذلك من العرض الذى جعل له وأما على مقابله فلصاحب العشرة نصفها ولصاحب العرض نصفه فان جعل لكل منهما عرضا واختلفت قيمتهما أو اتفقت جرى على ما تقدم (قوله ولكليهما الفسخ) أى الترك لانه عقد جائز غير لازم والعقد الغير لازم لا يطلق على تركه فسخ الا بطريق التجوز اذ حق الفسخ انما يستعمل في ترك الأمر اللازم والعلاقة المشابهة للعقد اللازم في الجملة (قوله ولزمت الجاعل) المراد به ملتزم الجعل لامن تعاطى عقده فقط كالوكيل الذى يلتزم جملا وظاهره اللزوم للجاعل بالشروع ولو فيها لا بال له فلا مقال له في حله بل يلزمه البقاء بخلاف العادل فانه باق على خياره (قوله جعل المثل) هذا هو المعتمد وقيل له أجره مثله سواء تم العمل أم لا ردا له إلى صحيح أصله وهو الاجارة وانما كانت أصلا لا لأنهم اشترطوا في عاقدي الجعل ما اشترطوه في عاقدي الاجارة (قوله ردا الى صحيح نفسه) الأولى تأخير عن قوله وإن لم يتم العمل فلا شيء له لأجل أن يكون قوله ردا له الخ راجعا للامرين (قوله لا يجعل مطلقا) أى الا أن يكون القاسد ملتبسا بجعل أى بهوض مطلقا كما اذا قال ان أتيتنى ببسدى الآبق فلك كذا وإن لم تأت به فلك كذا فأجرة المثل وإن لم يأت به وانما كان ما يأخذه العامل اجرة عند جعل العوض له مطلقا لا جملا لان هذا العوض

ورطه (والا) يكفل من لم يسمع معتادا لطاب الأباقي (فالفقعة) فقط أى فله أجره عمله في تحصيله وما أنفق عليه من أكل وشرب وركوب احتاج له ولا جعل له (وإن أفلت) العبد من يد العامل قبل اتصاله لربه (فجاء به آخر) قبل أن يصل لمكانه الأول (فلعل) من العاملين (نسبته) من الجعل فان جاء به الأول ثلث الطريق مثلا والثاني باقيا كان للأول الثلث في الجعل المسمى وللثاني ثلثا فان أتى به الثاني بعد أن وصل لمكانه الأول فلا شيء للأول (وإن جاء به ذو درهم) سمع له (وذو أقل) اشتراكا فيه (أى في الدرهم فيقسمانه بنسبة ما سمع لكل فلذى الدرهم ثلثا ولذى النصف ثلثا فان تساوى ما سمعه لكل قسم ما سمع لأحدهما نصفين فان مسمى لهما أو لأحدهما عرضا اعتبرت قيمته (ولكليهما الفسخ) قبل الشروع في العمل (ولزمت الجاعل بالشروع) فيه دون العامل (وفى) الجعل (القاسد) لانه شرط من شروطه (جعل المثل)

٩ - دسوقى - بع

إن تم العمل ردا له إلى صحيح نفسه فان لم يتم فلا شيء له (إلا بجعل مطلقا) أى إلا أن يجعل له الجعل مطلقا تم العمل أم لا (فأجرتة) أى أجره المثل وإن لم يأت به والله أعلم

الذي يأخذه عند عدم الاتيان به ليس جملا حقيقة بل نفقة بخلاف ما يأخذه عند الاتيان به فانه جعل حقيقة فقبلت حالة عدم الاتيان به على حالة الاتيان به إذ ليس العوض فيها جملا حقيقة واعلم أنهم متى قالوا جعل للثلث توقف على التمام بخلاف أجرته

### ﴿باب احياء اللوات﴾

( قوله موات الأرض ) من اضافة الصفة للوصف أى الأرض الميتة ( قوله ففتح لليم ) أى لأن اللوات بضم الليم اللوات وأما بفتحها فيطلق على الميت وعلى الأرض التي لا مال لها ولا ارتفاع بها فهو بالفتح من الالفاظ المشتركة ( قوله ماسلم عن الاختصاص ) استغنى بالاسم المحلى بأل عن أن يقول عن الاختصاصات لافادة الاسم المحلى العموم ( قوله أى أرض سلت الخ ) أشار الشارح الى أن ما واقعة على أرض وحينئذ قد ذكر الضمير في سلم مراعاة للفظ ما ( قوله وهنا تم التعريف ) اعترض هذا التعريف بأنه يقتضى أن حريم البلدة لا يسمى مواتا لعدم سلامته من الاختصاص وهو مخالف لما أطبق عليه أهل النذهب من أن حريم العمارة يطابق عليه موات لانهم ذكروا أن اللوات قسبان قريب من العمران وبعيد منه فالقريب يقتضى في احيائه لاذن الامام دون البعيد فالاولى أن يجعل قوله بعمارة من جملة التعريف فيدخل به في التعريف كل ما وقع فيه الاختصاص بغير العمارة كالحریم والحلى ويكون قوله ولو اندرست مبالغة فيافهم من أن العمر ليس بموات فكأنه قال فالعمر ليس بموات بل يخص به معمره ولو اندرست عمارته ( قوله بعمارة ولو اندرست إلا لحياء ) حاصل ما يفيد كلام التوضيح قلا عن البيان ان العمارة تارة تكون ناشئة عن ملك وتارة تكون لحياء ويحصل الاختصاص بها إذا لم تدرس في القسمين وأما اذا اندرست فان كانت عن ملك كارت أو هبة أو شراء فالاختصاص باق ولو طال زمن الاندراس اتفاقا وان كانت لحياء فهل الاختصاص باق أولا قولان فالاول يقول ان اندراسها لا يخرجها عن ملك محيها ولا يجوز لغيره ان يحبسها وهى للأول ان أعمرها غيره ولو طال زمن اندراسها وهو قول سحنون والثاني يقول إن اندراسها يخرجها عن ملك محيها ويجوز لغيره احيائها وهو قول ابن القاسم وعلى الثاني درج المصنف ولكنه مقيد بما إذا طال زمن الاندراس كما في التوضيح عن ابن رشد إذا علمت هذا قول المصنف والاختصاص بعمارة أى سواء كانت ناشئة عن ملك أو لحياء ولو في قوله ولو اندرست لدفع التوهم لا للخلاف ولو عبر إن كان أولى وقوله إلا لحياء أى إلا إذا كانت العمارة لاجل احياء فاندراسها يخرجها عن ملك محيها كما لابن القاسم وقيد ذلك بالطول كما علمت واعترض على المصنف في قوله بعمارة من حيث يعموله لكون العمارة ناشئة عن ملك أو لحياء بدليل الاستثناء بأن العمارة انشأته عن الملك مستغنى عن ذكرها لان مجرد الملك كاف في الاختصاص ولا يفتقر للعمارة وأجيب بأنه إنما ذكره لاجل تقسيم العمارة فتأمل انظر بن ( قوله أى مع طول زمانه ) أى فانها تكون للآخر الذي أحيائها بعد طول زمن الاندراس ( قوله كمن اشترى أرضا ) هذا تنظير وهو مفهوم قول المصنف إلا إذا كانت العمارة لحياء ( قوله ومفهوم إلا لحياء أنه ان أحياء الخ ) فيه أن هذا منطوق الاستثناء لا مفهومه فالاولى ابدال مفهوم بمنطوق وانما أعاد هذا الكلام مع ذكره له أولا لاجل الدخول على قوله فان أعمرها الخ ( قوله وأما قبله ) أى الطول وقوله فان أعمرها أى قبل طول زمن الاندراس ( قوله والا ) أى والا يكن جاهلا بل عالما بمعمرها الاول والقرض انه لم يطل زمن الاندراس ( قوله وهذا ) أى عدم كونها لمن أحيائها قبل طول زمن الاندراس وقوله ما لم يسكت الخ أى وحلف أن تركها لها ليس اعراضا عنها وأنه على نية اعادةها والحاصل ان عدم فواتها على محيها

ذكر فيه موات الأرض وإحياءها وما يتعلق بذلك فقال ( موات الأرض ) ففتح اليم ( ماسلم ) أى أرض سلت أى خلت ( من ) الاختصاص ( بوجه من الوجوه الآتية ) وهنا تم التعريف وقوله ( بعمارة ) خير مبتدا محذوف أى والاختصاص كان بسبب هجرته من بناء أو غرس أو تخطيط ما هو محظوظ ( ولو اندرست ) تلك العمارة فان الاختصاص لمن عمرها بقى ( إلا لحياء ) من آخر بعد اندراسها أى مع طول زمانه كما في النقل فاحياؤها من ثان قبل الطول لا تكون له بل للأول كمن اشترى أرضا أو وهبت له أو وقت عليه من أحيائها واندرست كان ملكا لا يزول عنها ولو طال الزمان إلا لحياء بغيره في غير الوقف كما يأتي إن شاء الله تعالى ومفهوم إلا لحياء أنه ان أحيائها ثان بعد طول اخص بها وأما قبله فلا فان عمرها جاهلا بالأول فله قيمة بناءه قائما للشبهة وإلا فنقوضا وهذا ما لم يسكت الأول بعد علمه بتعمير الثاني وإلا كان ملكه حلالا على تسليحه الأرض لمعمرها ( وبغيرها ) محذوف على محذوف أى



فيختص بالعمارة وبحرمةها قاله للتعدية داخلية على التصور عليه ثم فصل الحريم بقوله (٦٧) (مخطب) فتح الخطاب

مكان يقطع منه الخطبة  
(ومرعى) مكان الرعى  
(يلحق) ذلك المخطب  
والرعى (عدو) ضم  
العين المعجمة والدال  
للهملة وتشديد الواو  
ما قبل الزوال (ورواحاً)  
ما بعده حال يكون  
المخطب والمرعى (بلد)  
يعنى إذا عمر جماعة بلداً  
فاتهم يختصون بها وبحرماتها  
من مخطب ومرعى  
لدوابهم يلحق كل منهما  
على عادة الخاطبين والرقاة  
لقضاء حاجتهم مع مراعاة  
الصلحة والاتفاق بالمخطب  
وحلب الدواب ونحوه  
ذلك عدو ورواحاً فلا  
مشاركة لغيرهم فيه ولا  
يختص به بعضهم دون  
بعض لأنه صباح لهم ومن  
أتى منهم عطف أو نحوه  
فهو له ملك يتصرف فيه  
تصرف الملاك (وما لا  
يضيق على وارده) من  
عائل أو غيره حريم بشر  
ماشية أو شرب (و) ما لا  
يضر بماء حريم (لغيره)  
أى بشر الزراعة وغيرها  
بالنسبة للثاني وبشر للماشية  
بالنسبة للأول ومراده  
أن منتهى ما لا يضر ولا  
يضيق هو منتهى حريم الغير  
وفي نسخة وما يضيق الخ  
بدون نفي وهو بيان  
للحريم الذى لرب البئر

الأول بأحياء الثاني قبل طول الانداس مقيد بقيدين عدم سكوته بعد علمه بتعمير الثاني وحلفه  
فان اتنى واحد منهما اختص بها الثاني وحمل الأول على الاعراض عنها (قوله فيختص بالعمارة) أى  
فيختص العمر بالعمارة وبحرمةها فإذا جاء شخص آخر وبنى في حريم العمارة وأحياء بالعمارة أو  
بتجويرها فيه فلا يملكه سواء كان من أهل البلد أو من غيرهم وإنما لجميع البلد الاتفاق به نعم إذا أراد  
إنسان أن يحويه بأذن الامام كان له ذلك (قوله على المقصود عليه) الأولى (١) حذف عليه لأن الحريم  
مختص بالمعمر ومقصود عليه (قوله يلحق عدو) أى يلحق الشخص الموصول لكل منهما قبل  
الزوال ويرجع الشخص منهما لقومه في ذلك اليوم بعد الزوال مع مراعاة المصلحة المترتبة على الذهاب  
والرجوع بحيث ينتفع في ذلك اليوم الذى يذهب فيه ويرجع بالمخطب الذى يختص به في طبع ونحوه  
وينتفع بالدواب في حلب وطبخ ما يعلب لا مجرد العدو والرواح (قوله ولا يختص به بعضهم دون  
بعض) أى فلو أراد أحدهم أن يحويه بعمارة أو غيرها فلم يملكه إلا إذا كان بأذن الامام (قوله وما لا  
يضيق) عطف على مخطب (قوله أو غيره) أى كبحمة (قوله حريم لبشر ماشية) مثله النهر فحريمه  
ما ذكر أى ما لا يضيق على من يرد من الآديين والبهايم وقيل ألفادراع وقد وقعت الفتوى قديماً  
بهدم ما بنى بشاطئ النهر وحرمة الصلاة فيه إن كان مسجداً كما في المدخل وغيره (٢) ونقل البدر  
القرافي عن سحنون وأصبغ ومطرف أن البحر إذا انكشف عن أرض وانتقل عنها فاتها تكون  
فيما للمسلمين كما كان البحر لا لمن يليه ولا لمن دخل البحر أرضه وقال عيسى بن دينار إنها تكون  
للمن يليه وعليه حمديس والفتيا والقضاء على خلاف قول سحنون اه شيخنا عدوى (قوله وغيرها)  
أى من الآبار كبر الماشية والشرب وقوله بالنسبة للثاني أى وهو ما لا يضر بالماء وقوله بالنسبة للأول أى  
وهو ما لا يضيق على وارده وحاصله أن ما لا يضر بالماء حريم لكل بئر يزداد على ذلك بالنسبة لبشر ماشية  
والشرب ما لا يضيق على وارد ولذا قال عياض حريم البئر ما اتصل بها من الأرض التي من حقها أن لا  
يحدث فيها ما يضر بها ظاهراً كالبناء والفرس أو باطناً كحفر بئر ينشف ماءها أو يذهب أو حفر  
مرحاض تطرح النجاسات فيه يصل إليها وسخها اه (قوله ومراده أن منتهى الخ) هذا جواب عما يقال  
إن في عطف ما لا يضيق على مخطب شيئاً لأن الكلام في الحريم الذى له اللع منه وما لا يضيق على وارد  
وكذا ما لا يضر بالماء ليس له اللع منه وحاصل الجواب أن في كلام المصنف حذفاً من الأول ومن  
الآخر والأصل وغاية ما لا يضيق على وارد ولا يضر بماء منتهى الحريم بالنسبة لبئر فإذا كان حول  
بئر ماشية نحو عشرة أذرع من كل جانب وكان ذلك القدر يوسع الواردين الذين يأتون إليه كل يوم مثلاً  
فان هذا القدر حريمه فيكون أهل ذلك البئر مختصين به فإذا أراد أحد أن يحدث فيه عمارة فانه يمنع ولا  
يختص بها وأما ما زاد على ذلك القدر فلا يختص به أهل تلك البئر لأنه غير حريم لها (قوله حريم للنخلة  
وشجرة) فحريمها ما كان فيه مصلحة لها عرفاً كد جريدها وسقيها وسى جذرها (قوله ومطرح  
تراب الخ) حاصله أنه إذا بنى جماعة بلداً في القياق مثلاً فاما كان مجاوراً للدار زيد مثلاً فهو حريم لها  
يختص به كالفسحة المجاورة لها التي يطرح فيها التراب وماء الميزاب والمرحاض ومحل كون الفسحة  
المجاورة للدار حريماً لها ويختص بها صاحبها إذا كانت تلك الدار ليست محفوفة بأمسلاك بأن كانت  
في طرف البلد بحيث تكون الفسحة المجاورة لها غير مجاورة لتسويرها من الدور فان كانت مجاورة  
لغيرها بأن كانت بين الأبواب كان لكل واحد من الجيران أن يطرح فيها التراب ويصب ماء الميزاب

(١) قوله الأولى الخ لا وجه له لأن كلا منهما مقصور على الآخر اه

(٢) (مطلب) إذا انكشف البحر عن أرض

للنع منه (وما فيه مصلحة) عرفاً حريم (لنخلة) وشجرة (ومطرح تراب

ومصنفه (الدار) ليس محفوفة بأحكام (ولا تخص) دار (محفوفة بأحكام) بحريم (ولكل) من ذوى الأملأه  
التي فيها فسحة (الانتفاع) تلك الفسحة من جلوس وغيره وليس لأحد من منع آخر (مالم يضره بالآخر) فان ضرر منع (وإقطاع  
الأمام) عطف على عبارة أى ويكون الاختصاص بسبب إقطاع الامام أرضاً من موات أو من أرض تركها أهلها لكونها فضلت عن  
حاجتهم ولا بناء فيها ولا غرس ومن الموات ما عمرت ثم درست وطال الزمان كما تقدم ومثل الامام نائبه إن أذن له فى الاقطاع ثم إقطاع  
للإمام ليس من الأحياء وإنما الأحياء بالتعمير بعده نعم هو تملك مجرد نفعه وهبته ووقفه ويورث عنه إن حازه لأنه ينتقل لحيازة قبل  
الفتح كسائر العطايا ورجح (٦٨) أنه لا يحتاج لحيازة ولو اقتطعه على أن عليه كذا أو كل عام كذا عمل به وعمل المأخوذ به

مال للمسلمين لا يخص  
الامام به لعدم ملكه لما  
أقطع وإن ملكه القطوع  
له إقطاعه (ولا يقطع)  
الامام (معمور) أرض  
(النبوة) كسمر والشام  
والعراق الصالحة لزراعة  
الحب (ملكاً) بل إمتاعاً  
وإمتاعاً وأما مالا يصلح  
للزراعة الحب وليس عقاراً  
للكفار فإنه من الموات  
يقطعه ملكاً أو إمتاعاً وإن  
صلح لفرس الشجر وإنما  
لم يقطع للمعمور ملكاً لأنه  
يصير وقفاً بمجرد الاستيلاء  
عليه وأما أرض الصلح  
فليس للامام إقطاعها  
مطلقاً ثم ما أقطعته الامام  
من القوة إن كان لشخص  
بغيره حصل عنه بموته  
واحتج لا قطاع بعده  
وإن كان لشخص وذريته  
وعليه استحقاقه الذرية  
بعده لا لغيره كذا ذكره  
ليان تفصيل كالوقف

والمرحاض لكن يجوز جداره مالم يضره بجاره وإلا منع وإلى هذا أشار المصنف بقوله ولا يخص النخ  
أى أن الدار المحفوفة بالأحكام لا تخص بحريم يمنع من الانتفاع به غير صاحبها واستلزم ذلك  
أن لكل من الجيران الانتفاع بذلك وإنما صرح بقوله ولكل الانتفاع به لأجل تقييده بقوله مالم  
يضره بالآخر (قوله ومصعب ميزاب) أى ونحوه كرحاض (قوله أو من أرض تركها أهلها) أى  
الكفار اختياراً لا لحوف وإلا كانت أرض عنوة فليس للامام إقطاعها تملكها ومثل ما إذا تركها أهلها  
ما إذا ماتوا عنها (قوله وطال الزمان) أى فإذا أقطعها الامام لانسان بعد طول اندراسها فقد ملكها  
واختص بها (قوله إن أذن له فى الاقطاع) أى وإن لم يعين له من يقطع له (قوله بالتعمير بعده) أى  
بعد الاقطاع فالاختصاص يكون بواحد من أمور ثلاثة من جعلها التعمير وهو كما يحصل به  
الاختصاص يحصل به الأحياء وأما غيره من الاقطاع والحق فأنما يحصل به الاختصاص دون  
الأحياء (قوله نعم هو) أى الاقطاع تملك مجرد أى لا يحتاج معه إلى عمارة والمراد أنه مجرد عن شائبة  
العوضية بأحياء أو غيره ابن شاس الأحياء إذا أقطع الامام رجلاً أرضاً كانت ملكاً له وإن لم يصم  
منها شيئاً فله يبيعها وهبتها والتصدق بها وتورث عنه وليس هو من الأحياء بل تملك مجرد (قوله إن  
حازه) أى فان مات الامام قبل أن يحوزه من أقطع له كان الاقطاع باطلاً (قوله لأنه ينتقل النخ) هذا  
هو الفارق بين الاقطاع والأحياء وإن اشتركا فى أن كلاهما يحصل به البيع والهبة والارث إذا  
مات المهي أو المقطع (قوله أنه لا يحتاج لحيازة) أى نظر إلى أن الاقطاع من باب الحكم لا من باب  
العطية وفى بن أن هذا القول الذى جرى به العمل وأنه العتد (قوله ولا يقطع الامام معمور  
أرض العنوة) أى ولا يقطع أيضاً عقارها ملكاً (قوله الصالحة لزراعة الحب) تفسير لمعمور أرض  
العنوة ومفهومه أن الصالحة لزراعة النخل قطع له إقطاعها ملكاً وهو كذلك لأنها موات (قوله بل  
إمتاعاً) أى بل يقطعها إمتاعاً أى انتفاعاً مدة حياته مثلاً أو مدة أربعين سنة (قوله وإنما يقطع المعمور  
ملكاً) أى وكذلك العقار لأن كلاهما يصير وقفاً بمجرد الاستيلاء عليه بخلاف موات أرض العنوة  
فأنه لا يصير وقفاً بالاستيلاء عليها فلذا جاز إقطاعه ملكاً وإمتاعاً (قوله فليس للامام إقطاعها) أى  
لأنها على ملك أهلها لا علاقة للامام بها وقوله مطلقاً أى سواء كانت معمورة أو مواتاً (قوله بمعنى  
للفعل) فيه أن هذا لا يناسب المصنف لأن سبب الاختصاص المعنى للصدري والاولى أن يقال  
إن المراد بالحقى الحماية والتجوير (قوله محموى) أى بزنة مفعول اجتمعت الواو والياء وسبقت

وبقى النظر فى الالتزام للعروف عندنا بمصر وغيرها هل هو من الاقطاع فلم يلتزم أن يزيد فى الأجرة للمالومة عندهم على إحداها  
الضالعين ما شاء وبه أفتى بعض من سبق أو ليس من الاقطاع وإنما للالتزام جاب لما على الضالعين لبيت مال المسلمين ليس له زيادة ولا  
تقصير لما ضرب عليهم من السلطان وهو الظاهر كما قدمناه وليس هو من الاجارة فى شيء كما يزعمون لما عدت أن حقيقة الاجارة بيع  
منافع معلومة بأجرة معلومة إلى أجل معلوم (و) الاختصاص يكون (بمعنى إمام) أو نائبه المفوض له وإن لم يأذن له فى خصوص الحقى  
بخلاف الإقطاع فإنه إنما يفعله النائب إذا أذن له الامام فى خصوصه والحقى بالتصريح بمعنى الحمى فهو مصدر بمعنى المفعول وأصل معنى  
محموى وتثنيته محمبان فهو يأتى وأصل الحقى عند الجاهلية أن الرئيس منهم إذا نزل بأرض مخضبة استعوى كلاً بمحل عال حيث انتهى  
إليه صوته حما لنفسه من كل جانب فلا يرعى فيه غيره معه ويرعى هو فى غيره مع غيره

وهو لا يجوز شرعاً والحقى الشرعى أن يحصى الامام مكاناً خاصاً لحاجة غيره فيجوز بأربعة شروط أشار لها بقوله مكاناً (محتاجاً إليه) أى دعت حاجة المسلمين إليه فلا يحصى لنفسه ولا لغيره عند عدم الحاجة (قل) بأن لا يضيق على الناس لأن أكثر بأن يضيق عليهم (من) مرعى (بلد عفا) أى خلا عن البناء والقرى (لكنز) أى لدواب الغزاة والصدقة (٣٩) وضعفاء المسلمين (واقترع)

أى إحياء الموات (لإذن من الامام أو نائبه) (ولأن) كان المحي (مسلاً) والموال للبالغة بناء على أن للكافر الاحياء فيا قرب والمشهور خلافه وعليه فالواو لحيال (إن قرب) لمارة القبلد بأن كان فى حرمة (ولأن) يستأذن فى القرب بأن أحياءه حيثما بقرب لانه (فلا إمام) (إضافته) للمحي (أوجه متدين) فيعطيه قيمة بناءه أو يخرجه منقوضاً ويقيه للمسلمين أو لمن شاء منهم ولا يرجع عليه بما اغتله فيها مضى لأن مقتضى (مباح بخلاف البعيد) من البلد بأن كان خارجاً عن حرمة فلا يقتصر إحياءه للإذن (ولو) كان المحي فيه (ذمت) حيث أحياء النهر فى البعيد (بغير جزيرة العرب) مكة والمدينة واليمن وما والاها كما حكم فى الجزيرة، والجزيرة من الجزر وهو القطع ومنه الجزر لقطعه الحيوان فيلة بمعنى مفعولة أى مقطوعة سميت بذلك لاقطاع الماء عنها إلى أجنابها (والاحياء) التى هو من أسباب الاختصاص

إحداها بالسكون فقلت الواوياء والضمة التى قبلها كسرة وأدغمت الياء فى الياء (قوله) وهو لا يجوز شرعاً) أى لما فيه من التصديق على الناس لأن الكلاً النابت فى الفياق مباح لكل الناس (قوله) أن يحصى الإمام مكاناً خاصاً) أى أن يمنع رعى كلته لأجل أن يتوفر لدواب الصدقة والغزو وضعفاء المسلمين (قوله فيجوز) أى المحي للامام دون غيره بأربعة شروط والظاهر أن جواز المحي بالشروط الأربعة المذكورة إنما هو فيما لم يتعلق به إحياء وإلا فلا يجوز حماه (قوله) دعت حاجة المسلمين إليه) أى لأجل نفهم (قوله) بأن لا يضيق على الناس) أى بأن كان فاضلاً عن منافع أهل ذلك الموضع (قوله) من بلد) أى من محل وقوله عفا أى عاف وخال عن البناء والقرى (قوله) لكنز) أى لدواب كغزو فهو على حذف مضاف وهو متعلق بقوله وبمحى إمام (قوله) أى إحياء الموات) جعل الضمير راجعاً للإحياء نظراً لكون الباب معقوداً له فالضمير عائد على معلوم من المقام على حد «حتى تولدت بالحجاب» ويصح جعل الضمير للموات المحدث عنه سابقاً أى واقترع الموات يعنى من حيث إحياءه (قوله) لإذن من الامام) أى لأجل أن ينظر إن كان لا يضر بأهل البلد إذن وإلا فلا (قوله) بناء على أن للكافر الاحياء فيا قرب) أى وهو ما مال إليه الباجى حيث قال لو قيل حكم الذى حكم السلم فى جواز إحياء ما قرب من العمران إن كان يذن لم يعد (قوله) والمشهور خلافه) أى أنه لا يجوز للذى الاحياء فيا قرب من المارة ولو يذن الامام (قوله) إن قرب) أى المكان الذى يحصل فيه الاحياء لمارة البلد بأن كان من حرمة (قوله) ويقيه للمسلمين) أى لأهل البلد كلهم أو لمن شاء منهم، كذا قرر شيخنا (قوله) ولا يرجع عليه بما اغتله) أى أنه لا يرجع عليه بأجرته فيما مضى من المدة التى سكنها أو زرعها (قوله) فلا يقتصر إحياءه للإذن) بل يختص المحي بما أحياء وله يبعه ولو لم يذن له الامام فى الاحياء خلافاً لما فى وثائق الجزيرى من أنه ليس له يبعه كما ذكره الشيخ أحمد الزرقانى وهو مستبعد (قوله) ومنه) أى ومن الجزر الجزار وقوله لقطعه أى وإنما سمى بذلك لقطعه (قوله) فعيلة) أى فهى أى الجزيرة فعيلة وقوله بمعنى مفعولة أى مفعول عنها وقوله أى مقطوعة الاولى أى مقطوع عنها بدليل ما بعده (قوله) لا لقطاع الماء عنها إلى أجنابها) أى لان البحر محيط بها من جهاتها الثلاثة التى هى المقرب والجنوب والشرق ففى مغربها جدة والقزم وفى جنوبها الهند وفى شرقها خليج عمان والبحرين والبصرة والبحرين اسم بلدة والجنوب يعنى المستقبل للشرق وهو محل شروق الكواكب أى طوعه أو يقابله المقرب ويقابل الجنوب الشمال (قوله) فيختص بها وبالارض التى تزرع عليها) أى كما جزم بذلك الفيشى وارتضاء من (قوله) أى إزالة الماء عنها) أى لأجل زراعة أو غرس أو بناء وليس المراد بإخراج الماء إخراجها منها لانه يتحد حينئذ مع ما قبله (قوله) وبيناء وبغرس) أى وإن لم يكسونا عظيمى المؤنة كما هو ظاهر المصنف وفى الجواهر اشتراط كونها عظيميهما واعتمده شيخنا واقصر عليه فى المج (قوله) وبحرث وتحريك أرض) أى وأما زرعها بدون ذلك فلا يحصل به إحياء وإن اختص به زارعه (قوله) بناء على أن المراد بالحرث قلب الارض) أى بحرث أو حفر (قوله) من عطف العام) أى لان تحريك الارض عبارة عن قلبها أعنى من أن يكون بمحراث أو بفأس وعلى أنه من عطف العام فالظاهر

يكون بأحد أمور سبعة (بفتح ماء) بأرض كأن يحفر بئراً أو يفتق عينا فيختص بها وبالارض التى تزرع عليها (وبإخراج) أى إزالة الماء عنها حيث كانت غامرة به (وبينا وبغرس) فيها (وبحرث وتحريك أرض) تفسير للحرث بناء على أن المراد بالحرث قلب الارض لا خصوص الشق بالآلة المألوفة والا كان من عطف العام على الخاص (وبقطع شجر) فيها

بني إزالته عنها ولو بهرق لإصلاحها (وبكسر حجرها وتوسيتها) أي تعديها (لا) يكون الأحياء (بتحويط) إلا أن تجري المادة عنهم بأنه أحياء أو يقطعه له الإمام (٧٠) فيحوطه والتحويط هو المسمى بالتحجير (و) لا (رعي كلاً)

أي عتبت فيها وكذا إزالة هؤلاء أو حلفاء (و) لا (حفر بئر ماشية) أو لشرب الناس مالم يبين الملكية كان بينها فاحياء ولا جرت عادة أهل المذهب بذكر مسائل تتعلق بالمسجد هنا نظراً إلى أنه مباح للناس كالموت في الجملة وإن كان الأنسب ذكرها في كتاب الصلاة تبعهم المصنف فذكرها بقوله (وجاز بمسجد سكنى لرجل) لا المرأة فيحرم علياً أو يكره (تجردت) بالسكنى فيه (للعادة) من صلاة وغيرها ولا كره (وعقد نكاح) أي مجرد إيجاب وقبول من غير ذكر شروط ولا رفع صوت أو تكبير كلام ولا كره (وقضاء دين) يسير يخف معه الوزن والعدد وإلا كره (وقتل عقرب) أو فأر أوحية فيه وإن لم ترده وجاز قتلها في الصلاة إن أرادته كما تقدم في فضل الجماعة (ونوم بقائلاً) أي نهاراً وكذا بليل لمن لا منزل له أو عسر الوصول إليه (وتضييف) تضييف (بمسجد بادية و) جاز (إناء) أي إعداده (المبول) أو غائط (إن خاف) بالخروج منه لما ذكر

أن المصنف جمع بينهما وإن كان الثاني يفتى عن الأول تبعاً لرواية عياض (قوله إزالته) أشار بهذا إلى أن كلام المصنف من باب عموم المجاز (قوله ولا حفر بئر ماشية) معناه أن حفر بئر للماشية لا يكون إحياء للأرض التي هو بها ولذا حفر بئر الشرب قاله ابن عاشر (قوله مالم يبين الملكية) راجع لبئر الماشية وبئر الشرب يعني أن حفر بئر الماشية وبئر الشرب في أرض لا يكون إحياء لها إلا إذا بين الملكية عند حفرها فإن بينها حصل إحياء الأرض بحفرها (قوله هنا) أي في باب إحياء اللوات وهو ظرف لقوله بذكر مسائل أي ولما جرت عادة أهل المذهب بذكر مسائل تتعلق بالمسجد (قوله نظراً) أي وإنما ذكرها هنا نظراً وقوله كالموت في الجملة أي فهو كالموت بالنظر لبعض أحواله وهو الإباحة لكل مسلم وإن كان اللوات قد يختص به محييه بخلاف المسجد فإنه لا يختص به أحد (قوله وإن كان الأنسب الخ) الواو للحال وإن زائدة (قوله تبعهم المصنف) أي في ذكرها هنا (قوله وجاز بمسجد سكنى لرجل مجرد الخ) أي مالم يحجر فيه ويضيق على الصليين والإمناح (قوله لا للمرأة فيحرم علياً) أي السكنى فيه ولو تجردت للعبادة لأنها قد تحيض وقد يلتذ بها أحد من أهل المسجد فتقلب العبادة معصية وظاهره الحرمة ولو كانت عجزوا لا أرب للرجال فيها لأن كل ساقطة لها لا تطف (قوله أو يكره) أي ويحتمل أن يقال بكرهاة سكنائها حيث تجردت للعبادة والتعليل المذكور الذي عللت به الحرمة لتعليل بالمظنة (قوله وغيرها) أي كقراءة قرآن وذكر وتعلم علم وتعليمه (قوله وإلا كره) أي وإلا يكن متجرداً للعبادة فيكره سكناءه فيه وهذا ضعيف والمعمد المنع كما صرح به في التوضيح: نص ابن الحاجب ولا ينبغي أن تتخذ المساجد سكناً إلا لتجرد للعبادة قال في التوضيح الظاهر أن لا ينبغي هنا للحرمة لأن السكنى في المسجد على غير وجه التجريد للعبادة ممتنعة لأنها تنفرد له عما حبس له وعلى ولي الأمر هدم المقاصير التي اتخذت في بعض الجوامع للسكنى مالم يكن الباني لها هو الواقف اهـ بن (قوله وعقد نكاح) قد استجبه فيه بعضهم للبركة ولأجل شهرة النكاح (قوله وإلا كره) أي وإلا يكن الدين يسيراً بل كان كثيراً كره قضاؤه فيه (قوله وجاز قتلها في الصلاة) أي سواء كان بمسجد أو بغيره (قوله لمن لا منزل له) هذا راجع لجواز نوم الليل وأمانوم النهار فلا بأس به مطلقاً انظر بن (قوله وتضييف) أي إنزال الضيف بمسجد البادية وإطعامه فيه الطعام الناشف كالتمر لأن كان مقدراً كبطيخ أو طبيخ فيحرم إلا بنحو سفرة تجعل تحت الاناء فيكره ومثل مسجد البادية مسجد القرية الصغيرة وأما التضييف في مسجد الحاضرة فيكره ولو كان الطعام ناشفاً كما هو ظاهر كلامهم اهـ شيخنا عدوى (قوله بمسجد بادية) رجعه عقب للامرئ قبله واعترضه بن بأنه يفيد أن التقييد بالبادية يرجع لنوم القائلة أيضاً وفيه نظر بل النوم في القائلة جائز في أي مسجد كان مسجد بادية أو حاضرة وإنما التقييد بالبادية في التضييف والمبيت لئلا (قوله وجاز إناء) أي وحاز لمن بات فيه إعداد إناء واتخاذ لبول وظاهر المصنف كان الاناء مما يرشح كالفخار أم لا كما راجح نسكن إن وجد مالا يرشح تعين ولا يعدل مالا يرشح إلا عند عدم مالا يرشح قال ابن رشد فإن لم يجد من بات في المسجد إناء والحال أنه يخاف سباً إن خرج حاجته بالفيه وتغوط وإن لم يضطر للنوم فيه بأن كان غير ساكن فيه ابن العربي وكذا القريب إذا لم يجد من يدخل عنده دابته فإنه يدخلها في المسجد (قوله كنزل تحت) أي كما يجوز السكنى بمنزل تحت ولو بأهله وأما قبر في أرضه فلا يجوز الدفن فيه لأنه يؤدي لبشه إلا المصلحة تعود على الميت كافي حاشية السيد على عقب واختاره شيخنا العدوى ولا الفرس فيه وإن

(سباً) أولصافهم فخرجه بعد الأمن إذ لا يجوز المسك بالنجاسة فيه (كنزل تحت) وقع أي المسجد أي يجوز (ومنع عكسه) أي سكنى منزل بأهله فوقه إذا حدث بناؤه بعد تحميمه لا بغير أهله أو بناؤه قبل جملة مسجداً



( فلا يمنع كإخراج

( ربح ) في مسجد فيمنع  
 لحرمة وإن لم يكن به أحد  
 ( ومكث بنجس )  
 غير معفو عنه فيمنع  
 والتنجس كالنجس ولو  
 ستر بطاهر وقيل إن ستر  
 به جاز فيوضع النعل  
 للنجس في شيء يركبه  
 ولو على القول الأول  
 للضرورة ( وكره ) لأن  
 يصق بأرضه ( و ) إن  
 فعل ( حكه ) وهذا في  
 المبلط والفروش فوق  
 فرشه وكذا المحصب  
 فوق الحصاء وأما المتراب  
 فيجوز كتحت فرشه  
 وفرش المحصب أو خلال  
 الحصباء وهذا ما لم يكن  
 حتى يثدبه والامنع ( و )  
 كره فيه ( تطيم صي )  
 قرآنا أو غيره والمذهب  
 النع ولو كان لا يثبت لعدم  
 تحفظه من النجاسة ( و )  
 كره فيه ( بيع وشراء )  
 بغير مسمرة وإلا منع  
 ( وسئل سيف ) ونحوه  
 ( وإنشاده ) فيه أي  
 تعريفها وكذا أنشادها وهو  
 -والدعائها ( وهتف  
 ببيت ) أي صياح فيه أو  
 يابه للإعلام بموته وأما  
 الإعلام بغير صياح فجائز  
 كما مر في الجنائز ( و ) كره  
 ( رفع صوت ) فيه ولو  
 بذكر وقرآن ( كرفعه  
 علم ) فوق إسماع

وقرأ ( قوله فلا يمنع ) أي بل يكره كما تقدم في الإجارة ولا فرق فيما ذكر بين كون المسجد معدا للكره  
 أو للصلاة ( قوله كإخراج ربح ) أي كما يمنع إخراج ربح فيه لا في غيره كما قد تروهم وعدوله عن خروج  
 لإخراج يقتضي أن المنوع تعمد إخراجا وأما خروجه غلبة فلا شيء فيه ولا بن العربي يجوز  
 إرسال الريح في المسجد اختياراً كما رسله في بيته إذا احتاج لذلك أي بأن كان إيقاظه من غير  
 إخراجا يؤذيه اه وهو ضعيف ومع ضعفه مقيد بما إذا كان لا يترتب على إخراجا أذية حاضر وإلا  
 حرم لأن الأذية حرام إجماعاً ( قوله لحرمة ) أي لوجوب احترامه وتعظيمه وإخراج الريح فيه  
 يناقض ذلك ( قوله ومكث بنجس ) أي منع مكث وكذا مرور فيه بنجس ( قوله والمتنجس كالنجس )  
 المراد بالمتنجس الذي هو كالنجس والمتنجس بعين النجاسة وأما لو أزيل عنها وبقي حكمها فلا يمنع  
 للمكث به فيه ( قوله ولو ستر ) أي النجس أو المتنجس بطاهر ( قوله وقيل إن ستر به ) أي وقيل يجوز  
 المكث والروى بالنجس والمتنجس إذا ستر بطاهر والراجح الأول ( قوله وكره أن يصق )  
 أي أو يخط وقوله بأرضه أي أو حائطه ومحل الكراهة فيهما إذا قل وإلا حرم للتقدير وحاصل المسئلة  
 أن المسجد إما أن يكون مبلطاً أو محصباً أو متراباً وفي كل إما أن يصق فوق فرشه أو تحته أو بأرضه  
 والحال أنه لا فرش فيه فإن كان البصق فوق الفرش كان مكروهاً مطلقاً وإن كان تحته فهو جائز وإن  
 كان متراباً أو محصباً وكره إن كان مبلطاً وإن كان البصق بأرضه والحال أنه غير مفروش فيكره  
 إن كان مبلطاً ويجوز إن كان متراباً أو محصباً والشارح تفصيل آخر في المحصب فجعل البصق فوق الحصاء  
 مكروهاً وفي خلالها والحال أنه غير مفروش جائزاً وهو خلاف النقل ( قوله وإن فعل حكه ) أشار  
 الشارح إلى أن قول المصنف وحكه استئناف وجعله البساطي عطفاً على أن يصق مقدراً فيه التعلق  
 والمعنى وكره حكه بأرضه والمطلوب مسحه بكخرقة والحاصل أن الحك على التقرير الأول  
 مطلوب لازالة البصاق والمخاط وطى التقرير الثاني فهو مكروه كراهة ثانية غير كراهة البصق والنقل  
 مساعد لما قاله البساطي كما قرره شيخنا العدوي ( قوله والفروش فوق فرشه ) أي سواء كان مبلطاً أو  
 محصباً أو متراباً ( قوله فيجوز ) أي البصق فيه فوق التراب وقوله كتحت فرشه أي المتراب وقوله  
 وفرش المحصب أي وتحت فرش المحصب وأما تحت فرش المبلط فيكره ( قوله أو خلال الحصباء )  
 قال بن لم أر من ذكر هذا التفريق في المحصب بل أطلقوا الجواز فيه أي سواء كان في خلال الحصباء  
 أو فوقها وهو ظاهر نقل المواق ( قوله وتطيم صي ) أي مرايح أو صغير لا يبيت أو يبيت ويكف  
 إذا نهى وأما إذا كان يبيت ولا يكف إذا نهى فالحرمة وهذا التفصيل قول ابن القاسم وهو ضعيف  
 والمذهب منع تعليم الصبيان فيه مطلقاً كان مظلة للبيت والتقدير أم لا لأن الغالب عدم تحفظهم من  
 النجاسة ( قوله بغير مسمرة ) أي بأن جلس صاحب السلعة بها في المسجد وأتى المشتري لها بقلها  
 وينظر فيها ويحطى فيها ما يريد وقوله والا منع أي والابان كان البيع والشراء بمسمرة أي مادة على  
 السلعة حرم لجعل المسجد سوقاً إن محل الكراهة إذا جعل المسجد محلاً للبيع والشراء بأن أظهر السلعة  
 فيه معرضاً لها للبيع وأما مجرد عقدهما فلا يكره وأراد المصنف بالبيع الإيجاب والقبول  
 وليس مراده بالبيع العقد المحتوي على الإيجاب والقبول وإلا لاكتفى بذكر البيع عن الشراء لأن الشراء  
 من لوازم البيع ( قوله وسئل سيف ) أي لغير أخافة وإلا حرم بل في فتاوى الحنفية أنه ردة ( قوله أي  
 تعريفها ) أي تعريف الملتقط لها ( قوله أي صياح فيه أو يابه للإعلام بموته ) وذلك بأن يقول بصوت  
 مرتفع في المسجد أو على يابه أخوكم فلان قد مات ( قوله بغير صياح ) أي بغير رفع صوت وقوله فجائز أي  
 كان في المسجد أو على يابه ( قوله ولو بذكر وقرآن ) أي بالإتلبية بمسجدهم ومعنى فيجوز رفعه بها فيهما  
 على المشهور ومحل كراهة رفع الصوت في المسجد المخلط على مصل ولا حرم ( قوله ولو بغير مسجد )

المخاطب ولو بغير مسجد ( ووقيد نار ) فيه لغير تبخيره واستباحته ( ودخول كخيل ) فيه بما فضله نجمة ( لنقل )

بأنه لا يجوز ذلك لا لغيره (وفرش) فيه (أو متكاً) للجلوس عليه أو الاتكاء لغير ضرورة لأنه ينافي  
 التواضع الشروع في الساجد وقد جرت عادتهم أن يذكروا هنا أحكام المياه والكلام وما يتعلق بذلك فتبعض المصنف في ذلك فقال  
 (ولدى مأجل) بفتح الميم والجيم بينهما همزة ساكنة مكعدة وضم الميم وفتح الجيم كمعظم ما يعد لحزن الماء كالمصيريج (و) لدى (بشر  
 وموتال مطر) أى محل جريه (٧٣) وهو من حل المطر بأرضه الخاصة به بملك أو منفعة (كجاء بملكه) فى آنية أو حفرة أى ككل

حده بملكه أهم من الثلاثة  
 قوله (منعه) من غيره  
 (ويمنه) وهبته والتصدق  
 به وخمس النع والبيع  
 بالذكر لأجل الاستثناء  
 بقوله (إلا من خيف عليه)  
 سهلاً كأو ضرراً شديداً  
 مخالفاً وغيره (ولا تمن معه)  
 حين الخوف عليه ولو كان  
 ملئاً يهمله فلا يفسد لذلك  
 في هذه الحالة منه ولا يمينه  
 بل يجب عليه دفعه له مجاناً  
 ولا يرجع عليه بعد ذلك  
 ولو ملأ بماء آخر أمالو  
 كان معه مال فباثمن باتفاق  
 بقوله (ولا يرجع بالثمن)  
 إن عمل على ما إذا لم يكن  
 معه مال كان فاسداً لاتفاق  
 للدونة وابن يونس على أنه  
 لا يلزم منى ولو غنياً يملكه  
 وإن حمل على ما إذا كان  
 معه مال فهو نص للدونة  
 وليس لابن يونس فيه إلا  
 مجرد قوله (كفضل) ماء  
 (بشر زرع) تشبيهه في  
 وجوب الدفع مجاناً  
 للسفاد من الاستثناء أى  
 كوجوب دفع ما فضل عن  
 الحاجة من ماء بشر أو عين

أى رفع الصوت بالعلم مكروه فى أى موضع وهذا هو المشهور خلافاً لابن مسلمة حيث جوز  
 رفع الصوت به فى غير المسجد (قوله لتراب ونحوه) أى أو حفر منه أوله (قوله فيجوز لذلك) أى لا نقل  
 لا لغيره فيمنع وأما طوافه عليه السلام على بعر فهو لأجل أن يرفع للناس فيأخذوا عنه الناس فكان  
 من الأمور الحاجة (قوله وفرش) أى للجلوس عليه فيه إذا كان لغير اتقاء حر أو برد وقوله أو متكاً  
 أى اتخذ ما يتكأ عليه فيه (قوله ولدى مأجل) أى لصاحب ماء مأجل وماء بشر وماء رسال مطر أى  
 محل جريه منع ذلك الماء ويمنه، وبذلك العطف على أنه لا فرق بين ما ينقص بالاغتراف ويقله غيره  
 كالبر وما ينقص ولا يخلفه غيره كالباقي (قوله وهو من حل الخ) الضمير لدى الرسائل أى فلصاحب  
 المحل الذى يجرى ماء المطر فيه منعه ولو لم يكن كثيراً خلافاً لما يوهمه تعبيره بصيغة المبالغة (قوله جاء  
 بملكه فى آنية) أى كجرة أو قربة وقوله أو حفرة أى كبركة فيها ماء (قوله ومنعه ويمنه) وهذا  
 هو المشهور وقال يحيى بن يحيى لا أرى أن يمنع الحطب والماء والنار والسكأ وقيد ابن رشد هذا  
 الخلاف بما إذا كانت البئر أو العين فى أرضه التى لا ضرر عليه فى الدخول فيها للاستقاء منها وأما البئر  
 التى فى دار رجل أو فى حائطه التى حظر عليها فله أن يمنع من الدخول عليها اتفاقاً ويقيد المنع بغير ما  
 استثناء المصنف وهو من لم يخف عليه الهلاك وإلا فلا يجوز النع اتفاقاً والمراد بالحطب والكلام  
 اللذان فى الصحراء (١) لا فى منزله وإلا كان له منعهما اتفاقاً (قوله إلا من خيف عليه) المراد بالخوف الظن  
 وأولى - بزم أى إلا من ظن هلاكه أو حصول الضرر الشديد له لو صبر حتى يوجد ماء آخر ولو قال  
 المصنف إلا إذا خيف عليه كان أولى لشموله للعائق وغيره والكلام فى الزائد على ما يحى به صاحب  
 الماء نفسه وأما لو كان الموجود قدر ما يحى نفسه فقط كان له منعه وقدم هو على غيره ولو خيف هلاك  
 ذلك الغير (قوله ولو ملأ بماء آخر) أى خلافاً لقول اللخمي يتبعه به ولو أراد المصنف فيما يأتى  
 لأبدل الترجيح بالاختيار اهـ بن (قوله أما لو كان معه مال فباثمن باتفاق) أى كما قدمه المصنف فى  
 الدكاة بقوله وله الثمن إن وجد (قوله وإن حمل على ما إذا كان معه مال) أى بأن جعل قوله وإلا رجح  
 إن شرطية مركبة مع لا أى وإلا ينتفى الثمن بأن وجد رجح بالثمن (قوله كفضل ماء بشر زرع) حاصله  
 أن من له بشر يسقى منها زرعه فضل عن سقى زرعه فضلة من الماء وله جاره لزراعة أنشاء على أصل  
 ماء وانهدمت بشر زرعته وخيف على زرعته الهلاك من العطش وشرع فى إصلاح بشره فانه يجبر  
 على إعطاء الفضل لجاره بالثمن إن وجد معه على ما رجحه ابن يونس والمعتمد وهو مذهب المدونة  
 أنه يجبر على دفعه له مجاناً ولو وجد معه الثمن والأولى أن يجعل قول المصنف وإلا رجح بالثمن مقدماً  
 من تأخير عمله بعد قوله وأخذ يصلح قدمه مخرج المبيضة سهواً وحينئذ فيكون قول المصنف  
 كفضل بشر زرع تشبيهاً فى الأخذ مجاناً للمفاد بالاستثناء قبله بقطع النظر عن قوله ولا ثمن معه  
 ويكون المصنف ذكر أولاً مذهب المدونة المعتمد ثم ذكر ما رجحه ابن يونس بقوله

(١) قوله فى الصحراء : صوابه فى الفحص اهـ مصححه .

والأرجح

لجاره حيث (خيف على زرع جاره) أو شجره التام من العطش (بهدم بشره) أى  
 بسبب هدم بشر الجار (وأخذ) الجار (يصلح) بشره للتهدم ولا شئ عليه لرب المال ولو كان ملئاً خلافاً لابن يونس حيث قال يلزمه  
 الثمن إن كان معه قياساً على مسئلة من خيف عليه الهلاك وجوابه أن الماء فى مسئلة الزرع فضل عن حاجة صاحبه وجاره معذور  
 بهدم بشره مع أخذه فى الإصلاح بخلاف المسافر فان الغالب عليه أنه يختار السفر مع كونه محتاط لنفسه باستعداد الثمن لمثل  
 ذلك (وأجبر) وبالساء (عليه) أى على دفع الفضل لجاره بالشروط المذكورة فان انغرم شرط منها لم يجبر ربه على الدفع

بأن زرع لا على أصل ماء أو لم تهدم بشره أو لم يأخذ في الإصلاح ثم شبه في مطلق الجبر قوله (٧٣) (كفضل بثر ماشية) حفرها

(بصحراء) أى بموات

فيجبر على دفع ما فضل عن

حاجته (هـ رآ) أى بلا ثمن

ولو مع وجوده لأنه لا

يجوز له يعمه ولا هبته ولا

يورث عنه هذا (إن لم

يبين) حين حفرها

الملكية (لعدم الأحياء

بمجرد الحفر ولأن نيته أخذ

كفايته فقط فان بينها بأشهاد

عند الحفر كلفه المنع وأخذ

الثمن إن وجد لأنه إحياء

حينئذ (و) إذا اجتمع على

ماء بثر الماشية مستحقون

(بُدىء) وجوباً بعد رى

ربها (بمسافر) لاحتياجه

لسرعة السير (وله) بالقضاء

على رب الماء أو على حاضر

(عارية آلة) وعليهم

إعارتها له وهذا ما لم يجعل

الآلة للاجارة وإلا فلا جرة

واتبع بها في ذمته إن لم

توجد معه (ثم حاضر) إلى

أن يروى (ثم دابرة بها)

أى الثرثم دابة المسافرين

مواسى ربها ثم مواسى الناس

(بجميع الرى) بفتح

الراء وكسرها أى أن من

قدم يقدم بجميع الرى

وإنما أخرت المواسى عن

الدواب لأنها تدبج

فتؤكل بخلاف الدواب

هذا إذا كان في الماء

كفاية للجميع ولا جهد

(وإلا فبنفس الجهود)

من آدمى أو غيره وسقط الترتيب انظر الشراح

والأرجح بالثمن والظن أن المصنف لم يفعل إلا هكذا وإنما وقع تقديم وتأخير من الكاتب وقد أشار المصنف لشروط وجوب بذل الماء لزرع الجار الأربعة أولها قوله فضل فان لم يفضل عن زرع ربه شيء لم يجب وينبغي وجوب بذله إذا خيف تلف بعض زرع ربه وهلاك جميع زرع الجار ارتكاباً لأخف الضررين مع غرم قيمة بعض الزرع الذى يتلف لرب الماء على من يأخذه ثانياً قوله خيف أى ظن فان لم يظن هلاكه عادة بل شك فقط لم يجب ثالثاً ما قد قوله بهدم بشره أنه زرع على ماء فلوزرع على غير ماء لم يجب على جاره البذل لمخاطرته وتعرضه للهلاك رابعاً قوله وأخذ يصلح فان لم يأخذ في الإصلاح لم يجب على الجار بذل فضل مائة (تنبيه) المراد بالجار من يمكنه سقى زرع من ماء بثر الجار وإن لم يكن ملاصقاً له كما ذكره الشاذلى (قوله بأن زرع) أى أو لم يظن هلاك زرع الجار بل شك فيه (قوله ثم شبه في مطلق الجبر) أى في الجبر المطلق الذى لم يقيد بالقيود السابقة (قوله كفضل بثر ماشية) أى كبذله فضل بثر ماشية وحاصله أن من حفر بئراً في البادية في غير ملكة لماشية أو لشرب وفضل عن حاجته فضلة وطلبها شخص فانه يجبر على بذل تلك الفضلة لمن طلبها وليس له أن يمنعها ممن طلبها ولو لم يكن مضطراً ولا صاحب زرع ويأخذه الطالب له بلا ثمن ولا يجوز له يعمه ولا هبته ولا يورث عنه، هذا إذا لم يبين الملكية حين حفرها وإلا كان له منع الناس عنها فالتشبيه في الجبر قسط وإنما لم يجعل التشبيه تاماً لئلا يقتضى أن الجبر إنما هو للمضطر ولدى الزرع الذى اتهدمت بشره مع أنه عام (قوله بصحراء) أى وأما بثر الرجل الذى في حائطه بحيث يتضرر بالدخول لمخافه النع كالتي في داره كما قلناه بن عن ابن رشد سابقاً (قوله لأنه إحياء حينئذ) أى وحينئذ فمر من أفراد قوله كما ملكه (قوله وإذا اجتمع على ماء بثر الماشية مستحقون) أى والحال أن الماء الذى فيها يكفهم (قوله بدىء وجوباً بعد رى ربها) أشار الشارح إلى أن هذه بداءة إضافية إذ من المعلوم أن رب البئر هو المقدم وأولاهم المسافر وقد يقال إن الكلام في الفضل وحينئذ فلا داعى لتلك فتأمل (قوله وله عارية آلة) أى وحق له عارية آلة وأن اللام بمعنى على وعارية بمعنى إعاره وضمير له لرب الماء أو الحاضر، أى وعليه أن يعير للمسافر الآلة كالجليل والدلو والحوض وما يحتاج إليه (قوله وهذا ما لم يجعل الآلة للاجارة الخ) هذا القيد لابن عبد السلام وقال ابن عرفة مقتضى الروايات خلافه لأن شأن الآلة أن لا تتخذ للكراء اهـ بن (قوله ثم مواسى الناس) أى المسافرين والحاضرين هذا ظاهره، وهذا يفيد أن مواسى المسافرين مؤخره عن دوابه وما تقدم في تقليل تقديمه من احتياجه لسرعة السير يخالف ذلك، إذ تقديم دوابه وتأخير مواسيه يوجب انتظاره فالوجه استواء دوابه مع مواسية في الكلام تساهل ولعله لم يصرح بمواسى المسافر نظراً إلى أن الغالب أن المسافر لا مواسى معه، وهذا لا ينافى أنها إذا كانت معه فانها تكون مع دوابه وحينئذ نقوله ثم مواسى الناس يعنى الحاضرين وإذا علمت هذا علم أن ما وقع في كلام بعضهم كالاقهسى من التصريح بتأخير مواسى المسافر عن دوابه وأنها بعد مواسى أهل الماء التالية في المرتبة لدواب المسافرين في نظر قاله الشيخ أحمد الزرقانى (قوله بجميع الرى) متعلق بيده كذا قبل وفيه أنه يلزم عليه تعلق حرف جر متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد وهو ممنوع صناعة فالأولى جعله بدل اشتغال من قوله بمسافر كما قال ابن غازى وأفادته أن الأول غير مقصود لانتزاعه لأنه ليس المراد تعلق التبدئة بالمسافر من حيث ذاته بل من حيث ربه بالماء فالمبدل منه غير مقصود هنا وإنما هو توطئه للبذل (قوله بكسر الراء وقتحها) أى مصدر روى بالكسر (قوله والا فبنفس الجهود) هذا مرتبط بقدر كما أشار له الشارح بقوله هذا إذا كان في الماء كفاية للجميع ولا جهد أى والا يكن في ماء بثر الماشية

وهو الأقرب للماء المذكور  
(إن تقدم) في الأحياء  
على الأسفل أي أو تساوي  
في الأحياء والأقدم الأسفل  
(فكسب) أي حتى يبلغ  
للماء فيه السكب ثم يرسل  
للاخر على الترتيب المذكور  
(وأمر) التقديم على غيره  
(بالتسوية) لارضه  
إن أمكن (ولا) تمكن  
التسوية وكان لا يبلغ الماء  
الكعبين في المرتفع حتى  
يكون في المنخفض أكثر  
(فكحائطين) فيسقى  
الأعلى ثم الأسفل منها  
أي يصير هذا الحائط  
المتصل على أعلى وأسفل  
كحائطين فيسقى كل جهة  
عنه على حدتها ثم ينتقل  
ليغيرها ثم ذكر مفهوم  
الأعلى أي الأقرب  
بقوله (وقسم) الماء بالمباح  
(لحائطين) أي  
لحائطين مثلا المتساويين  
في القرب للماء سواء كانا  
في جهة أو إحداهما في جهة  
والأخرى في أخرى  
وسواء استوى زمن  
إحيائهما أو اختلفت وقوله  
(كأنلير) تشبيه تام  
في ماء المطر في جميع ما مر  
من سقى الأعلى إن تقدم  
الخ وذكر مفهوم بمباح  
بقوله (وإن ملك) الماء  
(أولا) بأن اجتمع جماعة  
على إجرائه بأرض باحة

ما يكفي الجميع أو كان فيها ما يكفيهم لكن يحصل الجهد لبعضهم بتقديم غيره عليه بدى بالذات  
المجهودة عائلة أولا ولو غير ربه وغير دابته فإن كان ماء البشر يكفي الجميع بجميع الرى وكان بتقديم  
أربابها يحصل الجهد لغيرهم ولو في المستقبل وبتقديم غيرهم عليهم لا يحصل لهم جهدا أو بعكس ذلك كما  
إذا كان بتقديم أربابها لا يحصل الجهد لغيرهم وبتقديم غيرهم يحصل الجهد لهم فانه يبدأ بمن يحصل له  
الجهد بتقديم غيره عايه بجميع الرى وكذا يقال في الباقي وإذا لم يكن في بر الناشئة ما يحصل به رى  
الجميع وكان يحصل بتقديم ربه جهد للمسافرين دون العكس أو كان يحصل بتقديم المسافرين على  
الحاضرين جهد للحاضرين دون العكس وكذا يقال في الباقي قدم من يحصل له الجهد بتقديم غيره عليه  
بما يزيل به الهلاك لا بجميع الرى إرتكابا لأخف الضررين كما صرح به ابن عرفة فان كان أحدهما أكثر  
جهدا قدم فان استويا قال أشبه يتواسون أي يحرب كل قدر ما يدفع الجهد لأنهم يروون وقال  
ابن لياة يقدم أهل الماء على غيرهم وتقدم دوابهم على دواب غيرهم والقولان مستويان (قوله) وإن سأل  
مطر بمباح) احتراز بالمباح من السائل بمكان مملوك فان صاحبه له منعه من غيره كما قدمه في مراسل  
مطرفا هنا مفهوم ما تقدم (قوله ويليها جنان) أي والحال أنها لم تصل كلها بالماء بل بعضها متصل به  
دون بعض وأما لو وليها بستان ورحا أو زرع ورحا قدم غير الرحا من الزرع والبستان عليهما ولو  
تأخر ذلك الغير عن الرحا في الأحياء وكانت أقرب للماء كما قال ابن رشد لان الحكمة الأصلية  
المقصودة من الماء النبات بنص القرآن لا الرحا ولا غيرها (قوله) والأقدم الأسفل) محل تقديم الأسفل  
السابق في الأحياء على الأعلى للتأخر في الأحياء على الأسفل كسذا قيد سخون والذي حققه طفى  
عليه في السقى والأقدم الأعلى للتأخر في الأحياء على الأسفل كسذا قيد سخون والذي حققه طفى  
أن الأسفل يقدم إذا تقدم في الأحياء ولو لم يخف على زرعه بتقديم الأعلى (قوله) ثم يرسل (لاخر) أي  
ثم يرسل الماء كله للاخر إلى الكعبين على التصدير هو قول ابن القاسم وقيل يرسل الباقي وهو مازاد  
على الكعبين واستظهر الثاني ابن رشد في التقديمات رخصها ثم اختلف هل يرسل للأسفل جميع الماء ولا  
يبقى منه للأعلى شيء وهو قول ابن القاسم أو يرسل مازاد على الكعبين وهو قول مطرف وابن  
الماجشون وابن وهب وهو الاظهر اه ومعناه في الثاني أن يرسل الماء من وراء جنان الأعلى ويبقى منه  
ما وصل للكعبين اه بن (قوله) وأمر التقديم على غيره) أي في السقى وهو صاحب الأعلى إن تقدم في  
الأحياء أو ساوى غيره وصاحب الأسفل إن تقدم في الأحياء وقوله وأمر التقديم أي بالقضاء  
(قوله) وإلا تمكن التسوية الخ) أشار الشارح بهذا إلى أن قوله وإلا راجع لصفة قدرة بعد التسوية كما  
قدره ولم يصرح بهذه الصفة لانه لا يؤمر بالتسوية إلا وهي ممكنة (قوله) وقسم (لحائطين) انظر  
هل يقسم الماء بينهم بالسوية أي لسكل واحد منهما نصفه ولو اختلفت مساحتهما أو يقسم بينهما على  
حسب مساحة كل منهما والظاهر الاول كما قال شيخنا واقتصر عليه في اللج (قوله) سواء استوى زمن  
إحيائهما أو اختلف (قال بن فيه نظر لانه قد تقدم أن السقى في الأحياء يقتضى التقديم ولو في الأسفل  
وأخرى في أحد اللحاظين) وحينئذ فيتم حمل كلام الصنف على ما إذا استوى زمن إحيائهما  
(قوله) قسم بينهم على حسب أعمالهم) أي من غير تبعة لأعلى على أسفل للتسوية له قبل وصوله لارضهم ثم إنه  
إذا قسم بالقلد ونحوه يراعى اختلاف كثرة الجرى وقلته فان جريه عند كثرتة أقوى من جريه  
عند قلته فيرجع في ذلك لأهل المعرفة فان قالوا جريه عند كثرتة خمس درج بعدل جريه عند قلته  
فإن درج عمل بذلك (قوله) والقلد بالكسر عبارة الخ) فيه نظر بل القلد عند الفقهاء هو القدر

أو أرضهم للشركة بينهم أو على حفر بشر أو عين فيما ذكر (قسم بينهم) على حسب أعمالهم (بقلده أو غيره) والقلد بالكسر الذي  
عبارة عن الآلة التي يتوصل بها لاعطاء كل ذى حق حقه من الماء ومنه الساعات الرملية وغيرها ومراده بغيره القسم بالإيام (واقرع



للتشاح في السبق) أى التبدئة أى إذا تشاحوا في التبدئة بأن طلبها كل منهما فالقصة فمن خرج سهمه بالتقديم قدم ( ولا يمنع صيد صك ) أى لا يجوز لأحد أن يمنع غيره من صيده ( وإن من ملكه ) أى ملك الذات والمنفعة لأنه مباح لمسك أحد صيده ( وهل ) عدم المنع فيما بعد المبالغة ( فى أرض العدو فقط ) صاد المالك لمنفعتها أم لا لأن أرض (٧٥) العدو لا تملك حقيقة لأنها أرض

خارج واستمتاع بزراعتها لا غير وأما المملوكة حقيقة فله المنع ( أو ) عدم المنع مطلقاً أرض عنوة وغيرها ( إلا أن يصيد المالك ) أى يريد الاصطياد لنفسه فله المنع ( تأويلان ) فالأول الثانى مغلوط فى كلامه وكلاهما ضعيف والذهب عدم المنع مطلقاً إلا لضرر شرعى كالتألاع على حرابه أو إفساد زراعته والموضوع أن الأرض ملكه ( و ) لا يمنع أحد ( كلاً ) أى رعيه وهو بالقصر ممنون مهموز ما يثبت فى الرعى من غير زرع ( بفحص ) وهى أرض تركها ربها إسقاطاً عنها ولم يورها للرعى فثبت بها الكلاً ( وعفا ) بالمدهى أرض تركت عن الزرع لعدم قبولها للزرع كأرض الحرس ومحل المنع إذا لم يكتنفه زرع ( فان اكتنفه فله المنع ) بخلاف ( مرجه ) وهو محل رعى الدواب ( وسماه ) وهو ما يورثه من أرضه لرعى ما يثبت فيه فله المنع وكان الأول حذف المرج لأن الأقسام الثلاثة

الذى يقب ويغلا ماء والمراد بغيره كل ما يتوصل به لإعطاء كل ذى حق حقه من الماء غير القدر كالمية والساعة كما تقدم له فى باب القسمة ( قوله للتشاح فى السبق ) أى وأما أن تراضوا بتبدئة بعضهم على بعض فلا فرقة ( قوله من خرج سهمه بالتقديم قدم ) أى ويجرى له الماء كله حتى يستوفى حظه بالتد ( قوله وإن من ملكه ) أى هذا إذا كان السمك فى ماء الأودية والأنهار التى ليست فى ملكه بل فى موات بل وإن كان السمك فى ماء كائن فى ملكه ( قوله أى ملك الذات ) كأرض الصلح أو موات ملكها بأحياء أو أقطاع وقوله أو المنفعة أى كأرض عنوة وقت بمجرد الاستيلاء عليها وكان الأولى حذف هذا التعميم لاجل أن يتأتى له ذكر الخلاف الآتى ( قوله صاد المالك الخ ) أراد مالك منفعته صيده لنفسه أم لا ( قوله وأما المملوكة حقيقة ) أى كأرض الصلح وموات العدو إذا ملكت بأقطاع أو أحياء ( قوله أو عدم المنع مطلقاً ) أى كانت فى أرض عنوة أو غيرها طرحت فتوالدت أو جرها الماء وقوله إلا أن يصيد المالك أى إلا أن يريد مالك المنفعة أو مالك الذات الاصطياد لنفسه ( قوله تأويلان ) الأول لابن الكاتب والثانى لبعض القرويين ( قوله عدم المنع مطلقاً ) أى سواء كان السمك فى ماء الأودية والأنهار التى ليست فى ملك بل فى موات أو كان السمك فى ماء كائن فى أرض يملك ذاتها كموات يملكها بأحياء أو أقطاع أو أرض صلح أو يملك منفعتها كأرض العدو سواء طرح السمك فى الماء فتوالد أو جره الماء ( قوله والموضوع أن الأرض ملكه ) أى وموضوع قولنا لا لضرر شرعى والاجاز المنع من صيده إذا كانت الأرض التى فيها السمك يملك ذاتها بأحياء أو أقطاع أو كانت أرض صلح أو كان يملك منفعتها بأن كانت أرض عنوة يزورها بالخارج وأما لو كان السمك فى الأودية أو الأنهار فليس له أن يمنع من صيده بحال ( قوله ولم يورها للرعى الخ ) الأوضح ولم يورها لاجل أن يثبت بها الكلاً فبراه ( قوله كأرض الحرس ) أى الكائنة فى أرضه المملوكة له ( قوله ومحل المنع ) كذا فى نسخة الشارح غطه والأولى ومحل عدم المنع أى من رعى الكلاً إذا كان بفحص أو عفا ( قوله لأن الأقسام الثلاثة مرج ) أى لأن المرج محل رعى الدواب اعم من أن يكون فحصاً أو عفاً أو محى ( قوله وهذا ) أى منع رعى الكلاً الكائن فى الحى وعدم منع رعيه إذا كان فى الفحص أو العفا.

#### ( باب صح وقف مملوك )

( قوله لم تحبس الجاهلية ) أى لم يحبس أحد من الجاهلية داراً ولا أرضاً ولا غير ذلك على وجه التبرر وأما بناء السكبة وحفر زمزم فأنما كان على وجه التفاخر لا على وجه التبرر ( قوله ولا يتوقف على حكم حاكم ) أى خلافاً لابن حنيفة وقوله ولزم أى ولو لم يحز فاذا أراد الواقف الرجوع فيه لا يمكن وإذا لم يحز عنه أجبر على إخراجه من تحت يده للوقوف عليه واعلم أنه يلزم ولو قال الواقف ولّى الخياط كمال بن الحاجب وبعت فيه ابن عبد السلام بأنه ينبغي أن يوفى له بشرطه كما قالوا إنه يوفى له بشرطه إذا شرط أنه أن تسور عليه قاض رجع له وإن من احتاج من المحبس عليهم باع ومحو ذلك ( قوله وقف مملوك ) أى ولو كان ذلك المملوك الذى اريد وقفه لا يجوز بيعه كجهد اضحية وكلب صيد وعبد أتى

مرج وهذا وما قبله فى الأرض المملوكة له وأما غيرها كالغياق فالناس فيه سواء إلا السلطان فله أن يعمى لمصلحة على ما تقدم [ فحين ] ( باب صح ) فى أحكام الوقف وهو من التبرعات للتدوية قال النووي وهو من خواص الاسلام لقول الشافعى لم تحبس الجاهلية ( صح ) ولزم ولا يتوقف على حكم حاكم ( وقف مملوك ) ولو بالتعليق

خلافاً لبعضهم ثم إن قوله وقف مصدر وقف مجرداً بالهمزة لغة رديئة إلا في أوقفت عن كذا بمعنى أقلت عنه وأوقفته عن كذا بمعنى منتهته (قوله كأن ملكك الخ) من ذلك ما كتبه شيخنا أن الشيخ زين العجزي أفتى بأن من التزم أن ما بينه في الحل الفلاني فهو وقف ثم بئى فيه فيلزم ما التزمه ولا يحتاج لإنشاء وقف لذلك كتب الشيخ الأمير في حاشيته على عقب ما نصه رأيت بخط الشيخ أحمد النفاوى شارح الرسالة بطرقة عج وانظر هل لابد في التعلق من تعيين الملق فيه كما ذكره الشارح أو يدخل فيه ما يقع لبعض الواقفين أنه يقول في كتاب وقفه وكل ما تجدد لى من عقار أو غيره ودخل في ملكي فهو ملحق بوقفي هذا ما حرره اه وأقول للأخوذ من كلام الرصاع في شرح الحدود أنه إذا عم التعلق فإن الوقف لا يلزم للتجديد كالطلاق فقوله المصنف مملوك أى تحقيقاً أو تقديرًا كما في التعليق الآن يتم كسكل ما أمسكه في المستقبل وقف (قوله أو كان مشتركاً) أى أو كان المملوك جزءاً مشتركاً شائماً (قوله ويجبر عليها الواقف الخ) لا يقال القسمة بيع وهو غير جائز في الوقف لأننا نقول الرجوع أن القسمة تميز حق لا يبيع وعلى القول بأنها بيع فيقال للمنع بيعه من الوقف ما كان معيناً لا للعروض للقسم لأنه كالأذن في بيعه لمن عهده انظر بن (قوله ففيه قولان مرجحان) أى في محته وعدمها قولان الخ (قوله ويجعل ثمنه في مثل وقفه) أى وهل يجبر على جعل الثمن في مثل وقفه أو لا يجبر على ذلك قولان (قوله وان بأجرة) أى هذا إذا كان للملك ثمن أو هبة أو أوارث بل وان كان الملك بأجرة فإن قلت ان وقف السلاطين على الخيرات صحيح مع عدم ملكهم لما حبسوه قلت هذا لا يرد على المصنف لأن السلطان وكيل عن المسلمين فهو كوكيل الواقف وما ذكر من صحة تحبيسهم بقوله ابن عرفة عن مسمع محمد بن خالد لكن تأوله القرافي في الفروق على ما إذا حبس المملوك معتقدين فيه أنهم وكلاء الملاك فإن حبسوه معتقدين أنه ملكهم بطل تحبيسهم وبذلك أفتى العبدوسى وقوله ابن غازى في تكميل التقييد واحترز بمملوك من وقف الفضولى فإنه غير صحيح ولو أجازته المالك لحروجه بغير عوض بخلاف بيعه فصحيح لحروجه بعوض كما مر ومثل وقف الفضولى هبة وصدقة وعتقه فهو باطل ولو أجازته المالك كفى خشى وهو ظاهر كلام المصنف هنا وفي الهبة وذكر بعضهم أن وقف الفضولى وهبه وصدقة وعتقه كبيع إن أمضاء المالك مضي وإلا رد واختار ذلك القول شيخنا لأن المالك إذا أجاز فعله كان ذلك الفعل في الحقيقة صادراً منه قال ويمكن حمل كلام المصنف على ذلك القول بأن يقال قوله صح وقف مملوك أى صح صحة تامة فلا توقف على شيء أى بخلاف غير المملوك فإن صحته تتوقف على شيء وهو إجازة المالك وكذا يقال في قوله الآتى في الهبة وصحت في كل مملوك فتأمل (قوله وشمل قوله بأجرة من استأجر داراً محبسة مدة فله تحبيس منفعتها) أى فنفعتها من جملة المملوك بأجرة ومن جملة المملوك بأجرة منفعة الحلو فيجوز وقفها كما أفتى به جمع منهم الشيخ أحمد السنهورى شيخ عجم وعليه عمل مصر وهو مقتضى فتوى الناصر اللقاني بجواز بيع الحلو الدين وإيرته ورجوعه لبيت المال حيث لا وارث إذ لا فرق (قوله فليس له تحبيس المنفعة التى يستحقها) لأنه لا يملكها لما تقرر أن الموقوف عليه إنما يملك الانتفاع لا المنفعة فقوله الشارح لأن الحبس لا يحبس أى لا يصح تحبيسه ممن كان عبداً عليه لعدم ملكه لداته ولا لمنفعة وهذا لا ينافى جواز تحبيسه لأن ملك منفعة بأجرة كما ذكر الشارح (قوله ولو كان المملوك حيواناً) رد بلوطى ما حكاه ابن القصار من منع وقف الحيوان قال ابن رشد ومحل الخلاف في العقبة أو على قوم بأعيانهم وأما تحبيس ذلك لبوضع بعينه في سبيل الله أو لتصرف غلته فى إصلاح الطريق أو فى منافع المساجد أو لتفريق غلته

كان ملكك دار فلان فهو وقف أو كان مشتركاً شائماً فلهما قبل القسمة ويجبر عليها الواقف إن أرادها الشريك وأما ما لا يقبلها ففيه قولان مرجحان وعلى الصحة يجبر الواقف على البيع إن أراد شريكه ويجعل ثمنه في مثل وقفه وأراد بالمملوك ما يشمل ملك الذات وملك المنفعة فلذا قال (وإن) كان الملك للدولة عليه بمملوك (بأجرة) لكسكار استأجرها مدة معلومة فله وقف منفعتها في تلك المدة وينقض الوقف باقتضائها لأنه لا يشترط فيه التأيد كإسائى وشمل قوله بأجرة من استأجر داراً محبسة مدة فله تحبيس منفعتها على مستحق آخر غير المستحق الأول في تلك المدة وأما الحبس عليه فليس له تحبيس المنفعة التى يستحقها لأن الحبس لا يحبس (ولو) كان المملوك (حيواناً وورثتها) من عطف الخاص على العام أى فيصح وقفه ويلزم

وكذا الثياب على المذهب (كعب على مرضى) لخدمتهم حيث (لم يقصد) السيد (غيره) بذلك وإلا لم يصح ومثل العبد الأمة على إناث وليس له حيثن وطؤها لأن منفعتها صارت بوقفها للغير كالاستمارة والرهنونة (وفي) جواز (وقف كطعام) مما لا يعرف بعينه إذا غيب عليه كالنقد وهو المذهب ويدل له قول المصنف في الزكاة وزكيت عين وقتت (٧٧) للسلف وعدم الجواز الصادق

بالكرهية والبيع (تردد) وقيل إن التردد في غير العين من سائر المائيات وأما الدين فلا تردد فيها بل يجوز وقفها قطعاً لأنه نص المدونة والمراد وقفه للسلف وينزل رد بدله منزلة بقاء عينه وأما إن وقف مع بقاء عينه فلا يجوز اتفاقاً إذ لا منفعة شرعية تترتب على ذلك ولما قدم من أركان الوقف الأربعة ركنين الأول بطريق اللزوم وهو الوقف وشرطه أهلية التبرع لا مكراً أو مولى عليه والثاني تصريحاً وهو الوقوف بقوله مملوك وشرطه أن لا يتعلق به حق الغير فلا يصح وقف مرهون ومؤجر وعبد جان حال تعلق حق الغير به ذكر الثالث وهو الوقوف عليه بقوله (على أهل التملك) حقيقة كزبد والفقراء أو حكماً كسجد ورباط وسبيل (كن سيولاً) مثلاً للأهل أي ولو كانت الاعلية ستوجد فيصح الوقف وتوقف الغلة إلى أن يوجد

على الساكن وشبه ذلك فجائز اتفاقاً اهـ بن (قوله وكذا الثياب) أي والكتب يصح وقفها على المذهب فهي مما فيه الخلاف وذلك لأن الخلاف عندنا جار في كل منقول وإن كان المعتمد صحة وقفه خلافاً للحنفية فإنهم يمنعون وقفه كالرجوح عندنا (قوله كعب على مرضى) لكن وقفه خلاف الأولى لقطع رجاء العتق (قوله لم يقصد ضرره) أي لم يقصد بوقفه على ما ذكر ضرره بل قصد الاحسان إليه ولم يعلم قصده وقوله وإلا لم يصح أي وإلا بأن قصد ضرره لم يصح وقفه على المرضى فالمضر قصد الضرر، هذا حاصل كلام المصنف والذي يفيد تعلق حلوله عن التيطي أنه إذا حصل له الضرر رد وقفه ولو لم يقصده كذا ذكر شيخنا (قوله لأن منفعتها صارت الخ) أي وثلاً تحمل قصير أم ولد فلا يتعلق بها خدمة (قوله كالاستمارة الخ) تشبيه في عدم الوطء (قوله كطعام) أي طعام وما مثله مما لا يعرف الخ فقول الشارح مملاً يعرف بيان لما مائل الطعام (قوله الصادق بالكرهية) أي كما يقول ابن رشد وقوله والمنع أي كما يقول ابن شاس (قوله وقيل إن التردد الخ) رده بن بأنه لا فرق بين العين وغيرها في جريان الخلاف وقول المدونة وجاز وقف العين اقتصار على المعتمد وفي حاشية السيد البليدي أنه كان في قيسارية فاس ألف أوقية من الذهب موقوفة للسلف فكانوا يريدونها خاساً فاضمحت (قوله والمراد الخ) أشار بهذا إلى أن محل التردد حيث وقف للاقتناع به ورد مثله وأما إذا وقف مع بقاء عينه كالموقوف لأجل تزوين الخواثيت فإنه يمنع اتفاقاً ويكون الوقف باطلاً (قوله أهلية التبرع) أي بأن يكون رشيداً طامئاً (قوله حال تعلق حق الغير) أي بأن أراد الوقف وقف ما ذكر من الآن مع كونه مرتهناً أو مستأجراً وأمالو وقف ما ذكر قاصداً بوقفها من الآن أنها بعد الخلاص من الرهن والاجارة تكون وقفاً صح ذلك إذ لا يشترط في الوقف التنجيز (قوله مثال للاهل) أي مثال لمن يكون أهلاً للتملك بعد الايقاف ويعلم منه بالأولى صحة الوقف على من كان أهلاً للتملك حين الوقف (قوله فيصح الوقف) أي إلا أنه غير لازم بمجرد عقده بل يوقف لزومه كغلته إلى أن يوجد فيعطها ويلزم وعلى هذا فاللمجس بيع ذلك الوقف قبل ولادة المجس عليه كما يأتي في قوله كعلي ولدي ولا ولد له ابن عرفة وفي لزومه بمقدمه على من يولد قبل ولادته قولاً ابن القاسم ومالك انظر ح (قوله وعلى ذمي) أي وصح وقف من مسلم على من تحت ذمتنا وإن لم يكن كتابياً وهو عطف على مدخول الكاف إذ هو من جملة الأمثلة وليس عطفاً على أهل كما هو ظاهر منج صنيح الشارح لثلا يقتضي أن الذمي ليس أهلاً للتملك لأن العطف يقتضي المغايرة وليس كذلك إلا أن يجعل من عطف الخاص على العام (قوله وإن لم تظهر قرابة) أي هذا إذا ظهرت القرابة في الوقف عليه بأن كان فقيراً قريباً للواقف بل وإن لم تظهر قرابة كالواقف على الأغنياء الأجانب من الواقف ونفي المصنف ظهور القرابة دون أصلها إشارة إلى أنه لا بد في الوقف أن يكون فعل خير وقرابة فالوقف على شربة الدخان باطل وإن قلنا بجواز شربه (قوله لا لخصوص الذمي) أي كما هو المتبادر من كلام المصنف (قوله عطف على لم تظهر) أي فالعطف هذا إذا لم يشترط الواقف على الناظر أن يسلم له غلة الوقت بل وإن شرط عليه أن يسلمها له بصرفها على مستحقيها ولا يصح عطفه على مدخول لم لفساد المسالفة ولعدم ظهور فائدة

فيعطها ما لم يحصل مانع من الوجود كموت وبأس منه فترجع الغلة للمالك أو ورثته إذا مات (و) على (ذمي) وإن لم تظهر قرابة (كعلي أغنيائهم ولا تظهر أن المبالغة راجعة لأصل الباب لا لخصوص الذمي فلو قال وإن لم تظهر قرابة كذمي كان أحسن (أو يشترط) عطف على لم تظهر ولو عبر بالماضي كان أحسن أي يصح الوقف وإن اشترط الواقف (سليم غلته) له (من ناظره

ليصرفها) الواقف على مستحقها (٧٨) ومفهوم ليصرفها أنه لو شرط أخذها من الناظر لبا كلفه لا يصح الشرط بل يلغى ويصح الوقف كذا ينبغي وإن أومى المصنف خلافه (أو) كان الموقوف (ككتاب) على طلبة علم من كل مالا غلة له كسلاح وفرس لغزو ودابة للحمل أو ركوب (عاد) ولوقبل عام (إلته) أى إلى الواقف لينتفع به كغيره أو ليحفظه (بعد صرفه) له (في مصرفه) فإنه يصح ولا يبطل فإن صرف البعض وعاد له فما صرفه صح وما فلا لعدم الحوز الذى هو شرط في صحة الوقف ويكون ميراثا وأما ماله غلة كربع وحائط وحانوت يحبس في صحته وكان يكره ويفرق غلته على مستحقيه كل عام مثلا ولم يخرج من يده قبل المانع كالموت حتى حصل المانع يبطل وقفه لعدم الحوز وأما ما حبسه في المرض أو أوصى به للمساكين أو جعله صدقة لهم ولم يخرج من يده حتى مات فإنه ينفذ من الثلث إن كان لغير وارث (وبطل) الوقف (على معصية) كجعل غلته في بمن خمر أو حنينة أو سلاح قتال غير جائز ويدخل فيه وقف الذمى على الكنيسة سواء كان لمباده أو لميراثا لأن المذهب خطاهم بفروع الشريعة (و) بطل على (حربى و) بطل من (كافر) ولو فنيا (لكن مسجد) ورباط

(قوله ليصرفها الواقف على مستحقها) أى لأن قبض الواقف الغلة لا يبطل حوز الناظر للوقف (قوله أو كان الموقوف الخ) عطف على لم تظهر قرينة وقوله ككتاب أى محبوك أولا جزء واحد أو أجزاء (قوله على طلبة علم) أفاد بهذا أن المسئلة مفروضة في الوقف على غير معين إذ هو الذى يصح بقاء يد المحبس عليه إذا صرفه فيما حبسه عليه وأما لو كان الواقف على معين فلا يصح بقاء يد المحبس عليه ولو بعد صرفه له فإن مات وهو تحت يده يبطل الوقف: انظر بن (قوله للحمل أو ركوب) أى لاحتاج (قوله لينتفع به الخ) مفاده أن عوده للواقف لأجل انتفاعه كعوده له لأجل حفظه وهو الذى حققه بن بالنقل عن ابن يونس وابن القاسم المفيد لذلك راداً على طفى حيث خص ذلك بالعود للواقف لأجل الحفظ وأما لو عاد له لينتفع به ثم مات وهو عنده فإن الوقف يبطل (قوله بعد صرفه له في مصرفه) أى ولو كان صرفه له في مصرفه مفرقا وقوله بعد صرفه أى بعد صرف جميعه كما هو التبادر ومفهوم عاد اليه بعد صرفه أنه إذا لم يخرج من يده حتى مات فإنه يكون ميراثاً لعدم حوزة (قوله ولا يبطل) أى ولو مات الواقف وهو في حوزة (قوله فإن صرف البعض وعاد له) أى ثم مات أو قلص وهو عنده (قوله فما صرفه صح) أى صح وقفه سواء كان قليلاً أو كثيراً وقوله وما لا فلا أى وما لم يصرفه قليلاً أو كثيراً لم يصح وقفه وهذا هو ظاهر المدونة كما قال أبو الحسن وأما قول عقب وما لم يصرفه لا يصح وقفه إن كان النصف ففوق لادونه فيتبع الأكثر الذى صرفه في مصرفه فيحتاج لنقل يشهد له انظر بن (قوله وأما ماله غلة وكان يكره ويفرق غلته كل عام ولم يخرج من يده) أنت خير بأنه إذا لم يخرج من يده حتى حصل المانع لا يفترق ذو الغلة من غيره بل الوقف باطل فيه ما وإنما يفترقان فيما إذا خرج من يده ثم عاد له واستمر تحت يده حتى حصل المانع ففما لا غلة له الوقف صحيح ولو عاد له قبل عام وأما ماله غلة إن عاد قبل تمام العام يبطل الوقف وإلا فلا على ما أتى في المصنف فكان الأولى للشارح أن يقول وأما ماله غلة إذا حبز عنه ثم عاد اليه لانتفاع به واستمر تحت يده حتى حصل المانع فإن وقفه يبطل إن عاد قبل العام لأجل أن تظهر المقابلة فتأمل (قوله وأما ما حبسه في المرض الخ) حاصله أن الوقف في المرض وكذا سائر التبرعات فيه تنفذ من الثلث ولا يشترط فيه حوز وله إبطاله وإنما يشترط الحوز في التبرعات الحاصلة في الصحة فإن حصل الحوز قبل المانع صح التبرع وإلا فلا وهذا كله إذا كان لغير وارث وأما للوارث ففي الصحة صحيح إذا حبز قبل المانع وأما في المرض فهو باطل ولو حبز (قوله وبطل على معصية) أى وبصرف ذلك الموقوف مالا من أموال الواقف يملكه ويورث عنه لا أنه يرجع مراجع الاحساس لأقرب قراء عصبة المحبس وإلى امرأة لو كانت رجلاً عصبت ومفهوم معصية صحته على مكروه وصرفت غلته لتلك الجهة التى وقف عليها وهو كذلك ولو اتفق على كراهته كما جزم به الشيخ كريم الدين كما لو وقف على من يصلى ركعتين بعد العصر أو لمن يعمل ذكراً يلزم عليه رفع الصوت في المسجد وكالوقف على فرش المسجد بالبسط وقال بعضهم في المنفق على كراهته تصرف غلة الوقف في جهة قرية من الجهة التى وقف عليها (قوله ويدخل فيه الخ) ما ذكره من بطلان وقف الذمى على الكنيسة مطلقاً هو المتمدولان رشد قول ثان وحاصله أن وقف الكافر على عباد الكنيسة باطل لأنه معصية وأما على مرمتها أو على الجرحى أو المرضى التى فيها فالوقف صحيح مأمول به ، فإذا أراد الواقف أو الأسقف بيعه ونزوع في ذلك وترافعوا البنا راضين بحكمنا فإن للحاكم أن يحكم بينهم بحكم الإسلام من صحة الحبس وعدم بيعه ولعدم اض قول ثالث وهو أن الوقف على الكنيسة مطلقاً صحيح غير لازم سواء أشهدوا على ذلك الوقف أم لا بأن من تحت يد الواقف أم لا والواقف الرجوع فيه متى شاء (قوله وبطل على حربى) أى على كافر مقيم بدار الحرب وان لم يتصد للحرب (قوله وكافر لكن مسجد) هو بالجرع عطف على معمول



المصدر المقدر الواقع مضافا اليه تقديره وبطل وقفه على معصية أو كافر فهو عطف على الضمير  
 المضاف اليه وقف ولا يصح عطفه على معصية لأداء الكافر هنا واقف لأموقوف عليه إذا علمت هذا  
 فقول الشارح وبطل من كافر لمسجد هذا حل معنى لاجل إعراب (قوله من كل منفعة عامة دينية)  
 من جعلها بناؤه مسجدا وبطلان القرية الدينية من الكافر رد مالك دينار نصرانية عليها حين بعثت  
 به إلى الكعبة وأما القرب الدينية كبناء قناطر وتبديل ماء ونحوها فيصح (قوله أو على بنه دون  
 بناته) أي إذا أخرجهم ابتداء أو بعد تزوجهم بأن وقف على بنه وبناته جميعا وشرط أن من  
 تزوجت من بناته فلاحق لها في الوقف وتخرج منه ولا تودله ولو تأملت وأما لو شرط أن من تزوجت  
 من البنات فلاحق لها إلا أن تأيم فانه يرجع لها الحق فيه كان الوقف صحيحا كما قرره شيخنا العدوي  
 (قوله كبناته دون بنه) أي وكذا على بعض بنه دون بعض بناته وعلى إخوته دون أخواته أو على  
 بني فلان دون بناته فيصح الوقف في ذلك كله لا تنفاه الملة للذكورة وأما لو وقف على بنه الذكور  
 ثم من بعدهم على بناته فترد فيه بعض شيوخوا وأفق بعضهم مانع كذا كتب شيخنا العدوي (قوله وما  
 مشى عليه المصنف) أي من بطلان الوقف وحرمة القدوم عليه أحد أقوال وهذا القول رواية ابن  
 القاسم عن مالك في التبتية (قوله ورجع بعضهم) أي وهو عياض وغيره (قوله وهو رأي ابن القاسم)  
 أي ورواية ابن زياد عن مالك في المدونة واعترض على المصنف بأنه ما كان ينبغي له ترك مذهب  
 المدونة الذي شهره عياض والمشي على غيره لا يقال ما مشى عليه المصنف رواية ابن القاسم وقد تقرر  
 أن رواية ابن القاسم تقدم على رواية غيره لأننا نقول هذا خاص بروايته عن مالك في المدونة فهي  
 تقدم على رواية غيره فيها وتقدم على قول ابن القاسم الذي ذكره من عنده سواء كان فيها أو في غيرها  
 لكن قد علمت أن رواية ابن القاسم هنا عن مالك في غيرها لا فيها ورواية غيره فيها تقدم على روايته  
 في غيرها (قوله بأن الكراهة في المدونة الخ) نصها ويكره لمن حبس أن يخرج البنات من تحميمه قال  
 أبو الحسن وابن ناجي وابن غازي الكراهة على بابها فان وقع ذلك مضى وقيل أنها للتحريم وعليه إذا  
 وقع فانه يفسخ ، وأعلم أن في هذه المسئلة وهي الوقف على البنين دون البنات أقوالا أولها البطلان مع  
 حرمة القدوم على ذلك ، ثانيا الكراهة مع الصحة والكراهة على بابها ، ثالثا جوازها من غير كراهة  
 رابعا الفرق بين أن يحازنه فيمضي على ما حبسه عليه أولا يحاز فيرده للبنين والبنات معا ، خامسا  
 مارواه عيسى عن ابن القاسم حرمة ذلك فان كان الواقف حيا فسحبه وجعله للذكور والبنات وإن  
 مات مضى ، سادسا فسح الحبس وجعله مسجداً إن لم يأت المحبس عليهم فان أبوالميجز فسحبه ويقر  
 على حاله حبسا وإن كان الواقف حيا ، والمعتمد من هذه الأقوال ثانيا كما قال الشارح وعمل الخلاف  
 إذا حصل الوقف على البنين دون البنات في حال الصحة وحصل الحوز قبل المانع ، أما لو كان الوقف  
 في حالة المرض فباطل اتفاقاً ولو حيز لأنه عطية لو ارث أو كان في حال الصحة وحصل المانع قبل  
 الحوز فباطل اتفاقاً أيضا وعمله أيضا مانع يحكم بصحته حاكم ولو مالكيًا وإلاصاح اتفاقاً لأن حكم  
 الحاكم يرفع الخلاف (قوله ولا مفهوم لسكنه) أي بل كل ماله غلة كذلك كعائزات وحمم وفندق  
 وبستان (قوله إذا لا انتفاع الخ) فحاصله أنه إذا وقف ماله غلة وحيز عنه ثم عاد قبل عام للانتفاع به  
 بعد الحوز عنه واستمر ينتفع به حتى حصل المانع فان الوقف يبطل (قوله لو عاد بعد عام) أي  
 سواء عاد بكراه أو أرفاق أي عارية (قوله فيها إذا سكن ما وقفه على محجوره الخ) أي وأما إذا  
 سكن ما وقفه على غيره ولو ولده الكبير بعد عام فلا خلاف في عدم بطلانه (قوله قولان مشهوران)  
 أحدهما لا يبطل الوقف وهذا قول غير ابن رشد وعليه قول التيطي قائل هو المشهور وبه

من كل منفعة عامة دينية  
 (أو على بنه دون بناته)  
 أصله وأما على بنه  
 دون بنات بنه فيصح  
 كبناته دون بنه ومأمشي  
 عليه المصنف أحد أقوال  
 وعمل بأنه يشبه فصل  
 الجاهلية من حرمان  
 البنات من إرث أبيهن  
 ورجح بعضهم الكراهة  
 فيمضي وهو رأي ابن  
 القاسم وعليه العمل  
 وصرح الشيخ أبو الحسن  
 بأن الكراهة في المدونة  
 على التنزيه (أو عاد)  
 الواقف (سكنه)  
 (سكنه) الذي وقفه  
 (قبل عام) بعد أن  
 حيزته واستمرسا كذا  
 حتى حصل المانع فيبطل  
 ولا مفهوم لسكنه ولا  
 لسكنه إذا الانتفاع بما  
 حبسه بغير السكنى كذلك  
 ومفهوم قبل عام أنه لو عاد  
 بعد عام لم يضر وإن كان  
 وقفه على محجوره وهو  
 كذلك إلا أنه جرى فيها  
 إذا سكن ما وقفه على  
 محجوره بعد عام حتى  
 حصل المانع قولان  
 مشهوران إذا عاد له  
 بكراه وأشهد

فإن عاد له بعد العام بإرفاق بطل اتفاقاً فلو قال المصنف أو انتفع بما وقفه قبل عام لا بعده إلا على محجوره ففيه إن عاد له بكراء وأشهد على ذلك خلاف وإلا بطل اتفاقاً لوفى بالمسئلة وكلامه هذا في غير الكتاب ونحوه مما لا غلة فانه لا يبطل بعوده له قبل عام إذا صرفه في مصرفه كما تقدم وقوله أو عاد (٨٥) معطوف على شرط مقدر أي إن وقف على مصيبة أو عاد أي وحصل مانع قبل أن يحاز ثانياً

والإلم يبطل ويجاز (أو جهل سبقه) أي الوقف (لدين يبطل) (إن كان) الوقف (على محجور) شرط في قوله أوجهل أي مع وجود الشروط الثلاثة من الأشهاد وصرف الغلة وكونها غير دارسكناء وإلا يبطل ولو علم تقدمه على الدين يعني أن من وقف وقفاً على محجوره وعلى الواقفين ولم يعلم هل الدين قبل الوقف أو بعده فإن الوقف يكون باطلاً ويباع للدين تقدماً للواجب على التبرع لضعف الحوز لأنهم يقولون قد حزنهم يحوز أبيئانه ولذا لو حاز للمحجور أجنبي باذن الأب في صحته لصح الوقف كالولد الكبير أو الأجنبي يحوز لنفسه في صحة الواقف فلا يبطل بجهل سبق بل بتحقيقه وأما لو حاز المحجور من صغير أو سفيه لنفسه فهل يعتبر حوزة فلا يبطل الوقف بجهل سبق وسيأتي للمصنف أن حوز السفيه يعتبر وكذا المبيع على أن المتمد (أو وقف) (على نفسه)

العمل والقول الثاني يبطل الوقف إن عاد لما حبسه على محجوره ولو بعد أعوام وهو لا ين رشد وليس العمل عليه (قوله فإن عاد عليه بعد العام بإرفاق) أي لأجل الانتفاع به مجاناً (قوله لوفى بالمسئلة) وحاصلها أنه إن عاد لا انتفاع بما وقفه قبل عام وحصل المانع قبل أن يحاز عنه ثانياً بطل الوقف، طابقاً كان على محجوره أو غيره سواء عاد بكراء أو إرفاق وإن عاد له بعد عام بكراء أو إرفاق فلا يبطل إذا كان الوقف على غير محجوره وإن كان على محجوره ففيه خلاف إن عاد له بكراء وأشهد على ذلك وإن عاد له بإرفاق بطل اتفاقاً (قوله فانه لا يبطل بعوده له قبل عام) أي سواء كان عودله لأجل صيائه له أو لأجل انتفاعه به كالأبن خلافاً لطفى كما مر (قوله وإلا لم يبطل) أي ولا يحصل مانع قبل أن يحاز ثانياً لم يبطل وقوله ويجاز أي يلزم بالتحويل أي الرد والأشهاد على الحيازة ثانياً (قوله أو جهل سبقه لدين) أي وأولى إذا علم تقدم الدين على الوقف فإن تحقق تقدم الوقف على الدين فلا بطلان وتتبع ذمة الواقف بالدين، والحاصل أنه إن علم تقدم الدين على الوقف بطل سواء كان الوقف على محجوره أو على غيره وإن علم تقدم الوقف على الدين فلا بطلان كان الوقف على محجوره أو على غيره وإن جهل سبقه له فإن كان الوقف على محجوره بطل إن حازه له وإن كان على غيره فلا بطلان إن حازه الواقف عليه قبل المانع (قوله شرط في قوله أوجهل النخ) الأولى أن يقول شرط في بطلان الوقف إذا جهل سبقه لدين (قوله مع وجود الشروط الثلاثة) أي الآتية في كلام المصنف قريباً (قوله من الأشهاد) أي على الوقف (قوله وصرف الغلة) أي في مصالح الموقوف عليه (قوله وإلا لبطل النخ) أي وإلا توجد هذه الشروط الثلاثة بأن تخلف ولو واحد منها لبطل النخ فلذا حمل المصنف على هذه الحالة (قوله يعني أن من وقف وقفاً على محجوره) أي وحاز له والحال أنه أشهد على الوقف وصرف الغلة للموقوف عليه وليس ذلك للموقوف دار سكنى الواقف (قوله لضعف الحوز) أي لضعف هذا الحوز الحاصل من الواقف وإنما كان حوز الواقف ضعيفاً لكون الوقف لم يخرج من تحت يده بخلاف حوز غيره فانه قوى لخروج الوقف من تحت يد الواقف (قوله باذن الأب) الأولى باذن الولي الواقف (قوله كالولد الكبير) أي كما لو كان الوقف على ولده الكبير الرشيد أو على أجنبي وحازا لأنفسهما في حال صحة الواقف (قوله فهل يعتبر حوزة) أي أولاً يعتبر حوزة فيبطل الوقف بجهل سبق (قوله على المتمد) أي وحينئذ فلا يبطل الوقف بجهل سبق خلافاً لمن قال يبطلانه (قوله على نفسه خاصة) أي ابتداء أو بعد أن حبسه على غيره كحبس على ريد وعمرو ثم بعد موتها على نفس ثم من بعدى على كذا أو سكنت عما بعد نفسه والأولى منهما الوقف فيها منقطع الوسط والثانية منقطع الآخر وقول الشارح ولو وقفه على نفسه ثم على عقبه الوقف فيها منقطع الأول ومذهبنا أن الوقف إذا كان فيه انقطاع في أوله أو آخره أو وسطه يبطل فيها لا يجوز الوقف عليه ويصح فيها يصح الوقف عليه إن حصل منه حوز قبل حصول المانع للواقف ولا يضر الانقطاع لأن الوقف نوع من التمليك في المنافع فجاز أن يعم فيه أو يخص كالعماري والمبات والوصايا (قوله وليس كذلك بل حصة النخ) لا يقال هذا بخلاف قولهم الصفقة تفسد إذا

جمعت

خاصة فيبطل قطعاً لتجيزه على نفسه وعلى وارثه بدموته بل يبطل (ولو) كان

الوقف على نفسه (بشريك) أي معه كوقفه على نفسه وعلى فلان أو الفقراء وظاهره أنه يبطل رأساً ما على نفسه وما على الشريك ولو حصلت حيازة من الشريك وليس كذلك بل حصة الشريك تجري على مسائل الباب فإن حصلت حيازة فيها قبل المانع

صحت وإلا فلا ولو وقف على نفسه ثم على عقبه لرجع بعد موته حبسا على عقبه ان حازوا قبل المانع (أو على من النظر له) حتى حصل للواقف فيبطل لأن فيه تحجيرا أى وحصل مانع الواقف وإلا صح ويجزى على جعل النظر (٨١) لغيره (أو لم يحزه) حتى حصل

المانع (كبير) وقف

عليه (فيبطل فان حازه

قبل المانع صح) (ولو) كلف

(سفها أو) لم يحزه

(ولى صغير) ظاهره

أن حوز الصغير لا يكفي

والراجح أنه كلف ولو فيها

وقفه وليه عليه (أهـ)

يغسل (الواقف) (بين

الناس وبين كسجد)

ومدرسة ورباط وبند

فلا خلاه فما ذكر حوز

حكمى ويغسل بضم الياء

وسكون الحاء من أخى

بمعنى ترك وأشار إلى بيان

المانع وأنه أحد أمور ثلاثة

بقوله (قبل فلسه)

متعلق بيجز ويغسل النفيين

والمراد بالفس ما يشمل

الاحاطة بمال الواقف لقوله

في الهبة وبطلت ان تأخر

لدين يحيط والوقف كالهبة

والصدقة (وموته

ومرضه) للتصل بالموت

فان صح بعد الحوز في

المرض صح الوقف وجاز

أن يعود الضمير في مرضه

على الموت فلا يحتاج لتقيده

بالتصل وحاصل المسئلة

أن من حبس في صحته ولو

على الفقراء ولم يحصل

حوز عنه حتى حصل له

مانع من هذه الثلاثة بطل

وقفه أى لم يتم فللغير

جمعت حراما وحلالا لأن هذا مخصوص بالمعاوضات المالية بالبيع والشراء لأنها مبنية على التشديد ولعدم الضرر في فسخها لأخذ كل واحد عوضه بخلاف التبرعات فان فسخها يحصل الضرر للتبرع عليه (قوله صحت) أى صح الوقف فيها دون حصة الواقف وقوله والا فلا أى والا يحصل حيازة في حصة الشريك فلا يصح الوقف فيها كما أنه لا يصح في حصة الواقف اهـ واعلم أن حصة الشريك ان كانت معينة فيمكن في صحة وقفها حوزها وحدها كأن يقف دارين على نفسه وعلى شخص على أنه احدهما معينة وللآخر الأخرى فان كانت حصة الشريك غير معينة فالمعتبر حوز الجميع (قوله ان حازوا الخ) أى فان استمر تحت يده حتى حصل المانع من موت أو فلس أو جنون بطل الوقف من أصله (قوله أو على أن النظر له) محله ما لم يكن وقفه على محجوره وإلا فله النظر ويكون الشرط مؤكدا كذا ذكر شيخنا السيد البليدى في حاشية عقب (قوله أى وحصل مانع للواقف) أشار بهذا إلى أن شرط النظر له لا يبطل الوقف خلافا لما يظهر من كلام المؤلف وانما يبطل الوقف عند شرطه النظر له بعد الحوز كما اقتصر عليه ابن عبد السلام واستظهره في التوضيح فاذا لم يحصل مانع أخرج من يد الواقف الى يد تقة وان حصل مانع قبل ذلك بطل الوقف انظر ابن غازى وبهذا تعلم أن هذه الصورة يستغنى عنها بما بعدها اهـ بن (قوله فان حازه قبل المانع صح) أشار الشارح بهذا إلى أن قول المصنف ولو سفها مبالغة في المفهوم قال ح ظاهر المؤلف أن حيازة السفه مطلوبة ابتداء وليس كذلك بل المطلوب ابتداء حيازة الولي له وانما الخلاف لو وقع وحاز لنفسه والقول الراجح أن حيازته كافية خلافا للباقي ثم ذكر أن الصغير كالفلس فيه ما ذكر (قوله أو لم يحزه حتى حصل المانع كبير وقف عليه) أى ولا يكفي الجد في الحوز هنا بخلاف الهبة لأنها خرجت عن ملك الواهب بالمرة بخلاف الوقف لان الملك للواقف كما بأتى ومفهوم قوله حتى حصل المانع أنه اذا لم يحصل المانع لا يبطل ويجزى على دفعه له ومفهوم قوله أولم يحزه انه لو حازه من ذلك قبل المانع صح الوقف وبشروط في الحوز معاينة البيئة لقبض المحبس عليه ولو بدفع المفاتيح له أو عقد السكراء والمزارعة فلو أقر الواقف في حال صحته أن الموقوف عليه قد قبض وشهد عليه باقراره بينة ثم مات لم يقض بذلك ان أنكرت ورثته حتى تعين البيئة الحوز (قوله أو لم يحزه ولى صغير) أى حتى حصل المانع (قوله ظاهره ان حوز الصغير لا يكفي) أى لأن قوله أو لم يحزه ولى صغير وقف عليه صادق بما اذا وقف على الصغير ولم يحصل حوز أصلا أو حصل الحوز من الصغير (قوله أو لم يخل بين الناس وبين كسجد ومدرسة ورباط) أى حتى حصل المانع فانه يبطل الوقف (قوله ان تأخر) أى الحوز (قوله ولو على الفقراء) أى على معين سواء كان قريبا له أو أجنبيا منه بل ولو على غير معين كالفقراء (قوله فللغيرم ابطاله وأخذه في دينه) أى وله امضاؤه فهو غير لأن الحق له (قوله فى الأول) أى الفلس وقوله فى الأخيرين أى المرض والموت (قوله فكالوصية يخرج من الثلث) أى سواء حصلت حيازة أولا فالحوز لا يشترط فى التبرعات الحاصلة فى المرض وانما يشترط فى التبرعات الحاصلة فى الصحة والحاصل ان التبرعات اما أن تحصل فى الصحة أو فى المرض وفى كل اما أن يكون المتبرع له وارثا أو أجنبيا فان حصل التبرع فى الصحة وحصل الحوز قبل المانع صح والا فلا لافرق بين كون المتبرع له وارثا أو أجنبيا وان كان فى المرض خرج مخرج الوصية من الثلث حصل حوز أم لا

١١ - دسوقى - بع \* إبطاله وأخذ في دينه فى الأول وله أو لا ورثة فى الأخيرين إبطاله ولهم الاجازة والمراد بالبطلان عدم التمام وأما من حبس في مرضه فكالوصية يخرج من الثلث ان كان لغير وارث وله إبطاله بخلاف من حبس في صحته وعثر عليه قبل المانع

فليس له ذلك زهير على التحيز إلا إذا شرط لنفسه الرجوع أو البيع إن احتاج فله ذلك ثم امتن من الحوز القيد أنه لا بد فيه من الإخراج من يد الممسك قوله (٨٢) (إلا) أن يوقف أب أو وصي وفقاً (لمحجوره) الصغير أو السفه فلا يشترط فيه الحوز

الممسك بل يكفي الحكمي من الأب أو الوصي أو مقام من الحاكم فيصح الوقف إذا استمرت يده حتى حصل مانع من الثلاثة بالقبضة لكن بشرط ثلاثة أثار لها بقوله (إذا أهبط) على التحجيس على محجوره وليس المراد الاضهاد على الحوز له (ووصف التلة) كلها أو بعضها (له) أي في مصالحه فإن علم عدم الصرف له بطل الوقف بالمانع (ولم يكن) الدار الموقوفة على المحجور (دار سكناه) أي الواقف وإلا لم يصح وقفها إلا إذا تخلى عنها وهيئة البنية فراغها من عوغل الممسك فليس سكن البعوض جرى على الهبة كصرف التلة وقد قال في بيها ودار سكناه إلا أن يسكن أهلها ويكرى له الأكره وإن سكن النصف بطل فقط والاكثر بطل الجميع وفهم منه أن حيازة الدم ما حبسته على الولد المخير لا تعتبر إلا إذا كانت وصية وهو كذلك (فإن) وقف (على وارثه) بمرض موته (فيطل

إن كان لغير وارث وإن كان لوارث بطل ولو حيز لأنه وصية لوارث وقد نهى الشارح عنها له (قوله فليس له ذلك) أي خلافا لما توهمه بعضهم من أن له إبطاله عند كبر سنه (قوله فله ذلك) أي إبطاله عملاً بشرطه (قوله لمحجوره) اللام بمعنى على (قوله فلا يشترط فيه) أي في حوز ذلك الوقف (قوله الحوز الحسي) أي وهو الإخراج من تحت يد الممسك (قوله بل يكفي الحكمي) أي الحوز الحكمي (قوله لكن بشرط ثلاثة) بقى شرط رابع للصحة وهو أن لا يكون ما حبسه الوقف على محجوره مشاعاً فإن كان مشاعاً ولم يبين له حصة حتى حصل المانع بطل الوقف وصار إرثاً بينه وبين أخوته الرشداء والحاصل أن حوز الواقف لما وقفه على محجوره إنما يكون فيما قد أبرزه وعينه وأبانه ولم يخلطه بماله فإن كان مشاعاً فلا يكفي حوزة ويطل الوقف إن حصل المانع وحينئذ إذا حبس على أولاده الصغار والكبار فالذي يحوز للصغار أخوتهم الكبار بتقديم الأب لا أبوم فلو حاز الأب ذلك لحق الصغار ثم حصل مانع بطل الوقف (قوله وليس المراد الاضهاد على الحوز) أي بأن يقول للبنية اشهدوا على أني رفعت يد الملك ووضعت يد الحوز وإنما كان هذا غير مراد لأنه لا يشترط ذلك (قوله وصرف التلة) أي وثبت أنه صرف التلة كلها أو جلها أو احتمال ذلك (قوله له) أي لمحجوره (قوله فإن علم عدم الصرف له بطل الوقف بالمانع) أي وإن صرف نصفها له ونصفها لمحجوره صح الوقف في النصف فقط وإن صرف جل التلة لنفسه وصرف أقلها لمحجور عليه بطل الوقف في الجميع (قوله جرى على الهبة كصرف التلة) أي كما أن صرف التلة المتقدم يجري على الهبة وحاصل ما في الهبة أنه إذا أشغل النصف إلى أن حصل له المانع بطلت الهبة في ذلك النصف وإن أشغل الأكره إلى حصول المانع بطلت الهبة في جميعها كما لو كان شاغلاً لأكملها وإن أشغل الأقل إلى حصول المانع كانت الهبة صحيحة في جميعها بمنزلة فراغها من شواغل الممسك (قوله ودار سكناه) أي وبطل هبة دار سكناه لمحجوره وقوله الآن يسكن أهلها الخ ومن باب أولى ما إذا أكرها كلها له (قوله والأكثر بطل الجميع) أي وإذا سكن الأكره بطل الجميع لأنه بمنزلة سكناها كلها (قوله إلا إذا كانت وصية) أي عليه فيجوز أن تحوز له ما حبسته عليه وأما ما حبسه الأب أو غيره عليه فيصح حوزها له سواء كانت وصية أم لا (قوله أو على وارثه) عطف على قوله على مصيبة (قوله بمرض موته) أي وأما لو وقف على وارثه بمرضه ثم صح الواقف من ذلك المرض الذي وقف فيه صح وقفه حيث حيز عنه قبل المانع كما لو وقف في حال صحته (قوله ولو حله الثلث) أي ولو حاز الموقوف عليه (قوله إلا أن يحجزه له بقية الورثة) أي فإن أجازوه لم يبطل لأنه ابتداء وقف منهم (قوله تعرف بمسئلة ولد الأعيان) في هذه التسمية قصور لأن الحكم في هذه المسئلة لا يختص بالوقف على ولد الأعيان بل الوقف على غيرهم من الورثة كذلك فلو وقف في مرضه على أخوته وأولادهم وعقبهم أو على أخوته وأولادهم وعقبهم أو أخوته وعقبهم وأولادهم فالحكم لا يختلف وضابط تلك المسئلة أن يقف المريض على وارث وغير وارث وعلى عقبهم (قوله إلا وفقاً معقبا) أي أدخل فيه الواقف عقباً حاصلاً ذلك الوقف في مرض الواقف (قوله جرى ما يأتي) أي جرى الكلام الذي يأتي من القسم على الورثة فيما يحمله الثلث منه (قوله فكثيرات للوارث) أي بالنسبة للوارث أي أن الذي يخص الوارث من ذلك الوقف يجعل كالميراث في القسم للذكر مثل حظ الأنثيين ولو شرط الواقف تساوياً وفي غيره مثل دخول بقية الورثة مع ذلك الوارث الموقوف عليه فيما يخصه

ولو حله الثلث لأنه كالوصية ولا وصية لوارث إلا أن يحجزه له بقية الورثة ثم امتن من بطلان وقف المريض على وارثه في مرض من ماله تعرف بمسئلة ولد الأعيان وهي من حسان للسائل قل من تنبه لها فقال (إلا) وفقاً (معقبا) له غلة أم لا على الذهب (خرج) فله الثلث (من ثلثه) أي حله الثلث فيصح فإن حمل بضعة جرى ما يأتي فيما يحمله الثلث منه (فكثيرات للوارث)



في القسم للذكر مثل حظ الاثنين لا ميراث حقيقي فلا يتصرفون فيه تصرف الملك من بيع وهبة ونحو ذلك لانه بأيديهم ونفسه لا ملك فتأخذ الزوجة في المال الآتي من مناب الأولاد الثمن والأم السدس ويدخل في الوقف جميع الورثة وإن لم يوقف عليهم وبين ذلك ما قاله فقال (كثلاثة أولاد) لصلبهم أولاد الأعيان (وأربعة أولاد أولاد وعقبه) فعل ماض مشدد القاف أي قال وقضى على أولادى وأولاد أولادى وعقبهم بل قال على أولادى وأولاد أولادى بطل على الأولاد وصح على أولاد الأولاد فالتعقيب شرط في هذه المسئلة كالخروج من الثلث (وترك) مع السبعة (أما وزوجة فيدخلان) أي الأم والزوجة وكلها غيرهما ممن يرث كالأب (فما للأولاد) وهو ثلاثة أسهم من سبعة أسهم للأم السدس وللزوجة الثمن من مناب أولاد الأعيان وسواء كانوا ذكورا أو إناثا أو بعضهم وسواء أطلق أو سوى بين الذكر والانثى أو شرط للذكر مثل (٨٣) حظ الاثنين لأن شرطه لا يشتر

نما الأولاد الأعيان في الذكر مثل حظ الاثنين على كل حال (وأربعة أسباعه) الباقية (للولد) الدرجة (وقضى) يعمل فيها شرط الواقف من فاضل وتبوية فله أطلق سوى فيها بينهم ولو اختلفت حاجتهم، فليكن الوقف في الفرض للذكور يقسم سبعة أسهم لأولاد الصلب ثلاثة تكون بأيديهم كالميراث للذكر مثل حظ الاثنين ولو شرط خلافه ويدخل معهم فيها من له سهم من الورثة كالزوجة والأم ولكونه وفقا لمقبلا لم يطل ماناب الأولاد لتعلق حق غيرهم به ولكونهم لا يصلح الوقف عليهم في المرض شاركتهم غيرهم من الورثة والأربعة الأسهم الباقية

من الوقف (قوله في القسم) أي لثلاثة وأما ذاته فهي حبس (قوله لا ملك) أي يرجع مراجع الإحسان (قوله والأم السدس) أي والباقي للأولاد (قوله ثلاثة أولاد الخ) هذا مثال المدونة فلذا اقتصر الصنف عليه وإلا حقيقة المسئلة أن يقف الواقف في مرض موته على وارث وعلى غير وارث وعلى عقبهم فلا مفهوم لما ذكره المصنف (قوله أم أولاد الأعيان) أي وهم الذين سميت المسئلة بهم (قوله وعقبه) أي والحال أنه عقب وقفه أي أدخل فيه عقبه (قوله بطل على الأولاد وصح على أولاد الأولاد) يعني أنه تقسم ذات الوقف بين الأولاد وأولاد الأولاد فما ناب الأولاد تكون ذاته إرثا وما ناب أولاد الأولاد يكون وقفا كافي بن عن التوضيح (قوله فيدخلان) أي إن منعتا مافصله مورثهما من وقفه في المرض وأما إن أجازتا فله فلا يدخلان أصلا، هذا هو الصواب (قوله وسواء الخ) هذا تعميم في قوله وهو ثلاثة أسهم (قوله لأن شرطه لا يعتبر فيما لأولاد الأعيان) أي لأنهم لا يأخذون على حكم الوقف بل على حكم الميراث وأخذ الزوجة والأم على حكم الفرائض تبعا فلا تقسم السهام على رؤوسهم وإنما يعتبر شرطه فيما خص أولاد الأولاد لأنهم يأخذون على حكم الوقف (قوله من فاضل) أي الذي ذكر على الانثى (قوله ولكونه الخ) علة لقوله لم يطل مقدمة على المعلوم أي ولم يطل ماناب أولاد الأعيان الموقوف عليهم في المرض لكون الوقف مقبولا وقوله لتعلق حق غيرهم علة للمعلل مع علة أي واتفي البطلان لكون الوقف مقبلا لتعلق الخ (قوله لتعلق حق غيرهم) وهم أولاد أولاد الأعيان به أي بماناب أولاد الأعيان لأن أولاد الأعيان إذا ماتوا رجع الوقف لأولادهم (قوله على طريقة الفرضيين) أي الذين لا يعطون كسرا (قوله لكل واحد سبعة عشر) واعلم أن القسمة على الوجه المذكور إنما هي لثلاثة الوقف لا لذاته إذ لا يجوز قسمه إلا إذا كانت قسمة منافع تأمل (تنبيه) تكلم المصنف والشارح على حكم ما إذا وقف على أولاد الأعيان وأولادهم وعقبهم دون الزوجة والأم ولم يتكلم واحد منهما على ما إذا حبس عليهم ماع من ذكر والصواب كما ذكره بن قسم الوقف على رؤوس الجميع ابتداء ثم يقسم ماناب الورثة على حكم الفرائض ولا يعتبر شرطه فيهم (قوله وانتقض القسم المذكور) أي وهو القسم على سبعة (قوله أو أحدهما) فإذا حدث لأولاد الأولاد واحد مثلا أو حدث واحد من أولاد الأعيان ويتصور ذلك فيما إذا كان للواقف ولد غائب لم يعلم به حين القسم ثم

لأولاد الأولاد وقفا وحاصل قسمة المسئلة على طريقة الفرضيين على ما ذكر المصنف أن لأولاد الأعيان فيها ثلاثة أسهم من سبعة عدد رؤوسهم للأم منها السدس مخرجه من ستة وللزوجة الثمن من ثمانية وبين الخرجين موافقة بالاضاف فيضرب نصف أحدهما في كل الآخر أربعة وعشرين للأم سدسها أربعة وللزوجة ثمنها ثلاثة يبقى سبعة عشر لا تنقسم على ثلاثة ولد الأعيان فتضرب الرؤوس الثلاثة في الأربعة والعشرين باثنين وسبعين ثم يقال من له شيء في أصل المسئلة أخذه مضروبا في ثلاثة فللأم أربعة في ثلاثة باثنين وعشرين وللزوجة ثلاثة في ثلاثة بتسعة ولأولاد الأعيان سبعة عشر في ثلاثة بواحد وخمسين لكل واحد سبعة عشر (وانتقض القسم) المذكور (بحدوث ولد) أو أكثر (لها) أي للفريقين أو أحدهما فإذا حدث واحد صارت القسمة من ثمانية واثنان فمن تسعة وهكذا وهذا مما لا خلاف فيه وشبه به مختلفا فيه فقال (كوته) أي واحد من الفريقين تنتقض القسمة على سبعة (على الأصح) من قول ابن القاسم فإذا مات واحد من أولاد الأعيان فالقسمة من ستة

لهم سهمان منها لأم السدس وللزوجة الثمن منها والباقي يقسم على ثلاثة الاثنين الباقيين من أولاد الأعيان وأخيهما الميت فانه يقدر  
سهماه ولكن نصيبه لوارثه مفضوضاً على الفرائض وكذا لومات اثنان فلو مات أولاد الأعيان كلهم رجع الوقف جميعه لولد الولد  
مع تليد الزوجة والأم لأن أخذها إنما كان تبعاً للأولاد فإذا كان الميت واحداً من أولاد الأولاد صار لأولاد الأعيان النصف  
كأولاد الأولاد ولو مات اثنان فالقسمة (٨٤) من خمسة لأولاد الأعيان ثلاثة ولوماتوا كلهم رجع الوقف كله لأولاد الأعيان

والقسمة من ثلاثة للأم  
محصها وللزوجة ثمنها فان  
مات السبعة رجع مراجع  
الأحبس لأقرب فقراء  
حصة الحبس (لا) موت  
الأم والزوجة فلا  
يقتضى ولكن يرجع  
سحب من مات منها  
فموتها وفقاً ما بقي أحد من  
أولاد الأعيان فان لم يكن  
لها وارث فليست  
فان ماتا اقرض  
أولاد الأعيان رجع  
كأولاد الأولاد وإذا  
انقض القسم بحدوث  
أحد الفريقين  
(فدخلان) أى الأم  
والزوجة في النقص  
الحاصل بحدوث من ذكر  
(ودخل فبازيد كالولد)  
أى لولد الأعيان بموت  
واحد مثلاً من أولاد  
الأولاد أو من الفريقين  
وهو حلف قوله ودخل الخ  
ظاهر لأن قوله فدخلان  
يشتمل على النقص بالزيادة  
ولكنه لمركن الرابع وهو  
الصيغة مطلقاً له بصح

حضر بعد القسمة وشهدت البيعة بأنه ابن الواقف فنقض القسمة (قوله لهم سهمان منها) أى من  
السة (قوله ولكن نصيبه لوارثه) أى يأخذ مع ذلك ما يئوبه من الوقف أيضاً (قوله مع ما يئوبه) أى  
مع رجوع ما يئوبه للأم (قوله كأولاد الأولاد) أى وأعيدت القسمة من ستة (قوله للأم  
سدسها الخ) أى وليس لواحد تصرف فيما يخصه ببيع ونحوه (قوله فلا ينقض) أى القسم بموت  
إحدهما (قوله ولكن رجع من مات منها لورثته وفقاً للخ) فيه أن ورثتهما ليسا من الوقف  
عليهما فالأولى حذف قوله وفقاً أى فيرجع من مات منها لورثتها على حكم الميراث إلا أن يقال  
أراد بقوله وفقاً عدم التصرف فيه بالبيع ونحوه فلا ينافي أنه على حكم الميراث (قوله فان لم يكن لها  
وارث الخ) هذا ظاهر في الزوجة فان زوجة الأب قد تكون أجنبية عن الأولاد وأما الأم فيفرض  
عدم الوارث لها في القيام مانع الإرث بالأولاد كقتلهم لها تأمل (قوله فاذا اقرض أولاد الأعيان)  
أى بعد موت الزوجة والأم وبعد رجوع نصيبهما لوارثهما وقوله رجع لأولاد الأولاد أى رجع ما  
كان للأم والزوجة لأولاد الأولاد وكذا لو اقرض أولاد الأعيان قبل موتها فانه يرجع ما كان  
لها لأولاد الأولاد ولا ينتظر موتها لان أخذها كان بالتبع لأولاد الأعيان كما مر (قوله وإذا  
انقض الخ أشار إلى أن الفاء في قول النصف فدخلان واقعة في جواب شرط مقدر (قوله شامل  
للقص والزيادة) أى لان المعنى وإذا انقض القسم بحدوث ولد أو موته فدخلان أى في النقص  
الحاصل بحدوثه والزيادة الحاصلة بموته (قوله بحسب ووقت) أى أو ما يقوم مقامهما  
كالخليفة بين كسجد وبين الناس وإن لم يخص قوماً دون قوم ولا فرضاً دون ثقل فاذا بنى مسجداً  
وأذن فيه للناس فذلك كالصرح بأنه وقف وإن لم يخص زماناً ولا قوماً ولا قيد الصلاة بكونها  
فرضاً أو ثقل فلا يحتاج لشيء من ذلك وبحكم بوقفيته (قوله خلافاً لبعضهم) أى وهو ح  
حيث جعل القيد راجعاً للصيغ الثلاثة والحاصل أن الراجع من اللذهب إن حبست  
ووقت فيد أن التأيد سواء قيداً بجهة لا تنحصر أو بمعين أو بمجهول محصور كوقت وحبست  
دارى على الفقراء أو على زيد أو على بنى فلان إلا في الصورة الآتية وهى ما إذا ضرب للوقف أجلاً  
أو قيد بحياة شخص وأما لفظ الصدقة فلا يفيد التأيد إلا إذا قارنه قيد وهو خلاف ما قاله ح أول  
تقريره من أن القيد راجع للثلاثة وخلاف ما لابن شعبان وابن الحاجب من رجوعه لحبست  
وتصدقت فقط انظر بن (قوله أو طلبة العلم) أى أو أهل مدرسة كذا أو أهل مسجد كذا  
(قوله فان كان) أى الوقف على المعين أو على الجهة التى لا تنقطع وقوله فظاهر أى فظاهر  
صحته من غير افتراض قيد (قوله نحو لا يباع ولا يوهب) أى وكذا ذكر القيد كصدقة عليه وعلى  
عقبه فهو قرينة على الوقف (قوله لوجه الخ) حاصله أن قوله أو لمجهول الخ عطف على قوله أو جهة  
لا تنقطع فاذا جعلت الواو للبالغة كان ما قبل البالغة عين للمطوف عليه مع أن العطف يقتضى المغايرة

بجوه (حبست ووقت) الواو بمعنى أو (وتصدقت) الأولى وتصدقت ليرجع الشرط وهو قوله (قوله)

(إن غارته قيد) فلا يباع ولا يوهب لما بعد الكاف فقط وأما الصيغتان قبله فلا يفترقان قيداً خلافاً لبعضهم (أو جهة) بالجر عطف على  
المطوف أى على معين أو جهة (لا تنقطع) كالفقراء والساكين أو طلبة العلم أو الساجد فان كان بلفظ حبست أو وقت فظاهر وإن  
كان بلفظ تصدقت فلا بد من قيد نحو لا يباع ولا يوهب وإلا كان ملكاً لهم يباع ويفرق ثمنه بالاجتهاد كما يأتى في قوله أو  
للساكين فرق ثمنها بالاجتهاد (أو لمجهول وإن حصر) لوجه البالغة لان غير المحصور هو الجهة التى لا تنقطع أوجب

بأن الواو للحال وإن زائدة أى يصح الوقف ويتأيد إذا وقع لمجهول محصور كملى فلان وعقبه ولو بلفظ تصدقت لأن قوله وعقبه دليل على أنه وقف والمراد بالمحصور ما يحاط بأفراده وبغيره ما لا يحاط بأفراده وبشيت ( ٨٥ ) الوقف بالينة وبالاشاعة بين الناس

وبالكسابة على أبواب المدارس والربط والحيوان وعلى كتب العلم من مدرسة بها كتب مشهورة لا كتاب لم يشتهر كونه من محل مشهور ( ورجع ) الوقف ( إن انقطع ) بانقطاع الجهة التي حبس عليها حبساً ( لأقرب قراء عصة الحبس ) نسباً ولا يدخل فيهم الواقف ولو فقيراً ولا مواله فلن كانوا أغنياء أو لم يوجدوا فلا أقرب قراء عصبتهم وهكذا فان لم يوجدوا فلفقراء على المشهود ويستوى في الرجوع للسكر والأنثى ولو كان الواقف شرط في أصل وقفه للموصوف عليهم للتدبير مثل حظ الأثنين لأن مرجه ليس إنفاذاً وإنما هو بحكم الشرع ويصير في التقديم قوله في الشكاح وقدم ابن فابنه النع ولو أخذ الفقير كفايته واستغنى هل يرد عليه الباقي أو يعطى لمن بعده أو لآخرين أظهرهما الثاني وإن رجع الأول ( ورجع إلى المرأة ) لو رجعت أى قدرت رجلاً ( عصب ) أى كان ذلك الرجل المقرباً

( قوله بأن الواو للحال ) أى والمسوغ لحيء الحال من النكرة عطفها على نكرة موصوفة وذكر بعضهم أن اقتران الجملة الحالية بالواو مسوغ ( قوله لأن قوله وعقبه دليل الخ ) هذا جواب عما يقال لأى شيء قامت الصداقة على المجهول المحصور مقام لفظ الحبس وإن لم يقارنها قيد بخلاف المجهول غير المحصور كصدقة على الفقراء ، وحاصله أن في الأول شبهاً بالوقف لتعلق الصدقة بغير الموجود كالعقب إذ منهم من لم يوجد فلذا جعل حبساً لازوماً تعميمهم وأما الثاني فإن الصدقة إنما تعلق بموجود وهم الفقراء ولا يلزم تعميمهم ( قوله ما يحاط بأفراده ) كبنى فلان وذرية فلان وقوله ما لا يحاط بأفراده أى كالفقراء والسالكين ومن غير المحصور كأهل مسجد كذا وحينئذ فلا يلزم تعميمهم ويؤخذ منه أن أهل مسجد كذا يفعلون كذا من العاصي لا يمدغية ( قوله وبالكسابة على أبواب المدارس ) أى كأن يوجد مكتوب على باب مدرسة وقف فلان بن فلان أو السلطان فلان ( قوله بها كتب ) متعلق بمشورة أى مشهورة بأن بها كتباً وحاصله أنه إذا وجد مكتوباً على كتاب وقف لله على طلبة العلم فإنه لا يثبت بذلك وثقة حيث كانت وقفته مطلقة فإن وجد مكتوباً عليه وقف على طلبة العلم بالمدرسة الفلانية أو وقف على طلبة العلم ومقره بالمدرسة الفلانية فإن كانت مشهورة بالكتب ثبتت وقفته وإن لم تكن مشهورة بذلك لم تثبت وقفته ( قوله لا كتاب ) أى لا بالكسابة على كتاب ( قوله من محل مشهور ) أى بوقف الكتب فيه ( قوله ورجع الوقف ) أى المؤيد وأما الوقف المؤقت نسباً في قوله إلا على كسرة حياتهم وقوله ورجع إن انقطع أى ولو في حياة الحبس لأنه يرجع لهم حبساً كما قال الشارح ينتفعون به انتفاع الوقف ولا يدخل الواقف في المرجع ولو فقيراً وليس المراد أنه يرجع ملكاً وإلا لا خصت الواقف به وكانت تدخل المرأة الوارثة ولو لم تقدر رجلاً ( قوله ولا مواله ) أى الذين لهم عليه ولاء ( قوله فإن كانوا ) أى أقرب عصة الحبس ( قوله فلا أقرب قراء عصبتهم ) أى عصة عصة الحبس ( قوله ليس إنشاء ) أى حتى يعمل فيه بشرطه الذى شرطه ( قوله إنما هو بحكم الشرع ) أى وإنما حكم به الشرع عند انقطاع الحبس عليه فإن فرض أنه قال إن انقطع ورجع لأقرب قراء عصبتى فللذكر مثل حظ الأثنين فانظر هل يعمل به أم لا ، قال بن الظاهر أنه يعمل بشرطه حيث نص عليه في المرجع لأن المرجع صار بذلك في معنى الحبس عليه ( قوله ) ويعتبر في التقديم ( أى تقديم قراء عصة الحبس بعضهم على بعض ) ( قوله وقدم ابن فابنه النع ) أى فأب فابنه فجد فعم فابنه فالأخ وابنه يقدمان على الجد ( قوله ورجع إلى امرأة النع ) أشار الشارح إلى أن قوله وامرأة عطف على أقرب لأن ظاهر كلامهم أنها بالشرط المذكور تدخل في المرجع سواء كانت أقرب من العاصب أو مساوية له ويصح العطف على قراء أيضاً والمعنى ورجع لأقرب امرأة النع وهذا لا يفيد أنه لا بد أن تكون أقرب من العاصب وإنما يفيد اعتبار القرب في أفراد النساء بعضهن مع بعض وهذا لا بد منه كما اعتبر ذلك في أفراد العصب ، نعم لا يصح العطف على عصة لتفاسده إذ المعنى حينئذ ورجع لأقرب قراء امرأة وهو غير مستقيم لأن الكلام في الرجوع للمرأة نفسها لا لأقرب قراءها ( قوله والعمة وبنت العم ) أى وكالأخت فإذا كان يوم المرجع ليس له إلا بنت أو أخت واحدة وكانت فقيرة كان لها جميع الوقف ( قوله من غير تهدير ) أى من غير تقدير لمن أدلت به رجلاً ( قوله ثم هذه المرأة ) أى التي لو قدرت

كالبنات والام والعمة وبنت العم فخرجت الحالة والاخت للام والجدة من جهة الام وبنت البنت وبنت العمة لأن من ذكر لا يكون عصبه فقوله عصب أى مع بقائه من أدلى به على حاله من غير تهدير وإلا لم يخرج بنت البنت وبنت العمة ثم هذه المرأة تدخل في المرجع

وإن ساوت عاصباً موجوداً كما في التوضيح وغيره فما فهمه القرافي هو الصواب خلافاً للثاني ومن تبعه وانما تعطى إذا كانت فقيرة خلافاً لمن قال تعطى ولو غنية لأنها فقيرة بالطبع (فإن ضاق) الحبس الرابع عن الكفاية في الغلة الناشئة عنه (قدم البنات) أي على الأنثى لا على الابن ومعنى قدم اختصاص بما يفتنهن لا بإشارتهن بالجميع ولو زاد على ما يفتنهن قال ابن هارون المشهور أن البنت إن كانت مساوية للعاصب شاركتها (٨٦) في السعة والضيق وإن كانت أقرب منه قدمت عليه في الضيق وإن كانت أبعد منه

قدم العاصب عليها في السعة والضيق. فلو قال المصنف قدم الأقرب من الإناث لكان اشتمل وأقرب للصواب لتناوله نحو الأخت مع ابن الأخ وإلادته الاشتراك مع التباؤى (و) إن وقف (على اثنين) ميتين كزيد ومحمود (وبعدهما) أي بعد كل واحد منهما يكون (على الفقراء) فيكون (نصيب من مات) منهما (لهم) أي للفقراء لا للحي منهما وصواء قال حياته ما أملاً وأخذ من هذه المسئلة أن قول الواقف تعجب الطبقة العليا منهم أبداً الطبقة السفلى معناه أن كل أصل يحجب فرعه فقط دون فرع غيره وكذا في ترتيب الواقف الطبقات كعلى أولادى ثم أولاد أولادى إلا أن يجري عرف بخلافه فيعمل به لأن ألقاظ الواقف مبناها على العرف ذكره الأجهوري ثم استثنى من قوله نصيب

رجلا عصب (قوله وإن ساوت الخ) أي هذا إذا كانت أقرب من العاصب بل وإن ساوته لا إن كان العاصب أقرب منها فلا تعطى بالأولى من العاصب الحقيقي فإنه لا يعطى إذا كان هناك عاصب أقرب منه (قوله فما فهمه القرافي) أي من إعطائها وإن ساوت (قوله خلافاً للثاني) أي حيث اشترط كونها أقرب من العاصب الحقيقي (قوله الرابع) أي لأقرب فقراء عصبه الحبس (قوله لا على الابن) أي لأن البنات يشاركن الابن (قوله قال ابن هارون الخ) حاصله أن الأقسام ثلاثة الأول مشاركة الرجال والنساء في الضيق والسعة وذلك إذا تساوى الرجال والنساء كأخ وأخوات وابن وبنات، الثاني عدم المشاركة في الضيق والسعة وذلك إذا كان النساء أبعد من العاصب أي كأخوات مع الابن وكأخ وعمه، والثالث المشاركة في السعة دون الضيق وذلك إذا كان النساء أقرب كبنات وعم أو أخ لأن الأثني تأخذ أولاً ما يكتسبها عند سعة الغلة وما زاد على ذلك يكون للرجل الأبعد منها فإن كانت الغلة لا تزيد عن كفايتها اختصت بها (قوله يحجب فرعه فقط) بهذا أفتى ابن رشد وخالفه عصره ابن الحاج غير صاحب المدخل كما في الدرر وحاصل ذلك أنه إذا مات واحد من الطبقة العليا فقال ابن رشد يكون حظه لولده بناء على أن الترتيب في الوقف باعتبار كل واحد وحده أي على فلان ثم ولده وعلى فلان ثم ولده وهكذا فكل من مات انتقل حظه لولده وكل واحد من الطبقة العليا بما يحجب فرعه دون فرع غيره وقال ابن الحاج بل يكون حظ من مات من العليا البقية إخوته بناء على أن الترتيب باعتبار المجموع أي لا ينتقل للطبقة الثانية حتى لا يبقى أحد من العليا ثم انه على هذه الطريقة الثانية إذا انقرضت العليا وانتقل الوقف للطبقة السفلى هل يسوى بين أفراد السفلى وهو ما لا يحل أو يعطى لكل سلسلة ما لأصلها وهو ما للناصر اللقاني انظر بن وفي ح عن فتوى بعض مشايخه لو قال الواقف ومن مات نصيبه لأهل طبقته من أهل هذا الوقف فمات الولد الذي مات أبوه أو انتقل نصيبه إليه فإن نصيبه لمن في درجته ولو مع حياة أصولهم ولا يمنع ذلك قوله من أهل هذا الوقف لأنهم أهل ما لا (قوله حياتهم) أي ولم يقل وبعدهم للفقراء، وإلا كان الحكم ما تقدم (قوله أو حيازة الخ) فلو قال هذا الشيء حبس على هؤلاء العشرة حياة زيد ومات زيد قبلهم فلا يبقى معهم بل يرجع ملكاً للواقف إن كان حياً ولو أوارثه ان مات ولو كان لزيد وارث لأنه لاحق له حتى ينتقل لوارثه (قوله) ولما كان في هذه يرجع ملكاً (الأنسب) ولما كان في هذه الوقف غير مستمر احتيط الخ (قوله) ولم يقيد بأجل (أي ولم يقل وبعدهم للفقراء) بأن قال وقف على القوم الفضلانيين فقط فكل من مات منهم نصيبه لمن بقي من أصحابه فإذا انقرضوا كلهم رجع مراجع الأحياس والحاصل أنه إنما يملك بعد انقراض الموقوف عليهم إلا إذا قيد بالحياة أو بأجل ولم يقل ثم من بعدهم للفقراء فإن لم يقيد ولم يقل ثم من بعدهم للفقراء رجع بعد انقراضهم مراجع الأحياس وإن قيد

من مات لهم قوله (إلا كمل عشرة) عنهم والكاف داخلة في المعنى على عشرة فالمراد عدد محصور قل بما أو كثر (حياتهم) لا مفهوم له أي أو حياتي أو حياة زيد وكذا إن قيد بأجل كعشر سنين فإنه إذا مات واحد منهم انتقل نصيبه لأصحابه فإن بقي واحد منهم فالجميع له فإن انقرضوا كلهم رجع الحبس ملكاً لملكه أو لوارثه إن مات وإلى هذا أشار بقوله (فيملك بعدهم) والفرق بين هذه وما قبلها أن ما قبلها كان الوقف مستمراً فيها احتيط لجانب الفقراء فكان لهم بعد كل ولما كان في حكم يرجع ملكاً احتيط لجانب الموقوف عليهم ليستمر الوقف طول حياتهم فإن لم يقيد بأجل رجع مراجع الأحياس



على الأصح (و) إن حبس (في) شأن منفعة عامة (كقنطرة) ومدرسة ومسجد فخربت (ولم يرجع عودها) (صرف في مثلها) حقيقة إن أمكن فينقل لمسجد آخر بدل الأول وكذا ينقل القرآن أو العلم الذي رتب فيه آخر (٨٧) أو لمدرسة أخرى فان لم يمكن صرف في مثلها نوعا أى في قرية

أخرى (وإلا) بأن رجوعه  
عودها (وقف لها)  
ليصرف في الترميم أو  
الاحداث أو غير ذلك كما  
يتعلق بالإصلاح (و) إن قال  
هذا الشيء (صدقة لقلان  
فله) أى فيكون له ملكا (أو)  
صدقة (للساكنين فرق  
منها) عليهم (بالاجتهاد)  
بعد بيعها من حاكم أو غيره  
من له ولاية على ذلك (ولا  
يشترط) في الوقف  
(التنجز) كالعتق نحو  
إذا جاء العلم القلان أو حضر  
الان ندارى وقف على كذا  
أو فبى حر فيلزم إذا  
جاء الاجل (وحمل)  
الوقف (في الإطلاق)  
عن التقييد بأجل أو تنجز  
(عليه) أى على التنجز  
(كسوية أنى بذكر)  
أى كما يعمل قول الواقف  
دارى مثلا وقف على أولادى  
أو أولاد زيد ولم يبين  
تفضل أحد على أحد على تسوية  
الأثنى بالذكر في التصرف  
فان بين شيئا عمل به إلا في  
الرجوع كما تقدم (ولا)  
يشترط (التأييد) فيصح  
مدة ثم يرجع ملكا (ولا)

بما ذكر وقال من بعدهم للفقراء رجعت حصه من مات للفقراء مع بقاء أصحابه (قوله على الأصح)  
وهو رواية المصريين عن مالك ومنهم ابن القاسم وأشهب ومقابله رجوعه ملكا وهو رواية للدينين  
(قوله في شأن منفعة) أى في شأن ذى منفعة عامة فإذا قال وقتت هذه الدار على شأن القنطرة الفلانية  
فان غلتها تصرف في بناء تلك القنطرة وفي ترميمها لأن الشأن يشملهما فان خرجت ولم يرجع عودها  
صرفت الغلة في مثل تلك القنطرة وكذا يقال في المسجد والمدرسة (فرع) لو قال وقف على مصالح  
المسجد صرف في حصره وزيته ولا يصرف لمؤذنه وأمامه لأنهما ليسا من مصالحه فان صرف لهم  
الناظر فلا رجوع عليهما انظر شب (قوله ولم يرجع عودها) أى لحلو البلد أو فساد موضع القنطرة  
(قوله في مثلها حقيقة) أى في مثلها بالشخص إن أمكن (قوله فينقل لمسجد آخر) أى فينقل ما حبس  
على مسجد لمسجد آخر ويؤخذ من هذا أن من حبس على طلبة العلم يجعل عينه ثم تعذر الطلب في ذلك  
المحل فانه لا يبطل الحبس وتصرف غلة الوقف على الطلبة بمحل آخر (قوله أو لمدرسة أخرى) أى  
وينقل ما وقف على مدرسة لمدرسة أخرى (قوله فيكون له ملكا) أى فله أن يصنع به ما شاء بخلاف  
صدقة على فلان وعقبه فانه يكون وقفا ولا يشترط القيد والحاصل انه اذا عبر بالصدقة فالاصام  
ثلاثة فان كان الموقوف عليه معينا كان التصديق به ملكا لا قيد وكذا اذا كان مجهولا غير محصور  
كالفقراء والمساكين وأما اذا كان مجهولا محصورا كفلان وعقبه فلا يتوقف الوقف على قيد  
(قوله أو صدقة للمساكين) أى قال دارى صدقة للمساكين ولم يقل لا يباع ولا يوهب ونحوهما فانها  
تكون لهم قتيبا ويفرق ثمنها (قوله فرق ثمنها بالاجتهاد) أى وحينئذ فلا يلزم التعميم بل لتولى  
الفرقة أن يعطى من شاء ويمنع من شاء وانما كانت تباع ولم تبقى وتصرف غلتها كل سنة على الفقراء  
لان بقاءها يؤدى للنزاع لأنه قد يكون الحاضر من المساكين في البلد حال الوقف عشرة ثم يزيدون  
فيؤدى الى النزاع بخلاف ما اذا بيعت وفرق ثمنها بالاجتهاد فيقطع النزاع لأنه لا يلزم التعميم كما في  
الوصية (قوله ولا يشترط في الوقف التنجز) أى بل يصح فيه التأجيل كالعتق (قوله فيلزم  
اذا جاء الاجل) أى فيلزم كل من الوقف والعتق اذا جاء الأجل الذى عينه فان  
حدث دين على الواقف أو على المتيق في ذلك الأجل لم يضر في عقد العتق لتشوف الشارع للحرية  
ويضر في الحبس اذا لم يحجز عن الواقف في ذلك الأجل فان حيز عنه وكانت منفعة لتعير  
الواقف في ذلك الأجل لم يضر حدوث الدين كما لو آجر الدار في ذلك الأجل وحازها المستأجر أو  
جعل منفعتها لغيره فحزن ذلك الغير فيها والمفتاح بيده (قوله وحمل في الإطلاق الخ) أى كما  
اذا قال دارى وقف على زيد ولم يقل - إلا ولا - بعد شهر مثلا (قوله فان بين شيئا) أى بأن  
فضل الأثنى على الذكر أو الذكر على الأثنى (قوله إلا في الرجوع) أى فانه لا يعمل فيه بتفضيله  
(قوله ولا يشترط) أى في صحة الوقف التأيد أى ويؤخذ منه أن اشتراط التغير والتبديل  
والإدخال والإخراج معمول به وفى المتيق ما يفيد منع ذلك ابتداء وبعضى ان وقع قس - من  
النواذر والميتية وغيرهما انه ان شرط في وقفه أنه ان وجد فيه رغبة يبيع واشترى غيره أنه لا يجوز له  
ذلك فان وقع ونزل مضى وعمل بشرطه اه بن (قوله في عرفهم) أى عرف أهل بلد الحبس

يشترط (تعيين مصرفه) فيلزم بقوله دارى وقف (وصرف) ربه ان تعذر سؤال الحبس (في غالب) أى فيما يقصد  
بالتحجيس عليه غالبا في عرفهم كأهل العلم أو القراءة (وإلا) يمكن غالب لهم بأن لم يكن لهم أوقاف أو كان ولا غالب فيها

( فالفقراء ) بصرف عليهم بالاجتهاد ( ٨٨ ) ( ولا ) يشترط ( قبول مستحقة ) لأنه قد لا يكون موجودا وقد لا يتصور منه

( قوله فالفقراء ) أى سواء كانوا بمحل الوقف أو كانوا بغيره ( قوله فكم تقطع ) أى فهو كالوقف النقطع بانقطاع الجهة الموقوف عليها ( قوله ظاهره الخ ) قد حملت على ذلك الظاهر وعزاء مالك ورده طفى بأن هذا ليس بوجود فضلا عن أن يكون شهورا ففى عـوه مالك وتشهيره لذلك نظر وانما النقول فى المسئلة كما فى ابن شاس وابن الحاجب وابن عرفة وغير واحد قولان أحدهما لمالك أنه يكون وقفا على غير من رده والآخر لمطرف أنه يرجع ملكا للمحبس أو لورثته ولا شك أن مراد المؤلف قول مالك ولذا قال فكم تقطع والتبادر من قول مالك يكون لغيره أن ذلك باجتهاد الحاكم كما قال عبق وهو الظاهر خلافا لما قال خنى وتبعه شارحنا من أنه يرجع حبسا على الفقراء والمساكين ولم يأت به معزواً قاله المساوى اهـ ثم ان الرجوع من القولين قول مالك وحاصله أنه ان قبله المعين الال اختص به فان رده كان حبسا على غيره وهذا إذا جعله الواقف حبسا سواء قبله من عينه أم لا وأما ان قصده بخصوصه فان رده المعين عاد ملكا للمحبس كما ذكره ابن رشد فى نوازله ونقله الواق قال للمساوى وبهذا يجمع بين ماورد فى ذلك من الروايات المختلفة اهـ ( قوله فكان الأولى أن يقول الخ ) قد يجاب بأن قوله فكم تقطع تشبيه فى مطلق الرجوع وهو هنا الرجوع للفقراء ولو أراد أنه يرجع لأقرب فقراء عصبة المحبس لقال فنقطع فدل بالكاف على أنه تشبيه فى مطلق الرجوع ضرورة تغاير التشبيه للشبه به ( قوله واتبع شرطه إن جاز ) أى واتبع شرطه بلفظه ولو فى كتاب وقفه ان كان جائزا كشرطه أن لا يزيد على كراسين فى تغييره الكتاب فإن احتيج للزيادة جازت مخالفة شرطه بالمصلحة لأن القصد الانتفاع كما فى ح فان شرط ان لا يغير الابرهن فالشرط باطل والرهن لا يصح لأن للمستعير حيث كان أهلا لذلك أمين فلا يضمن ويقبل قوله ان لم يفرط فليست عارية حقيقة كما فى السيد عن ح فان أريد بشرط الرهن التذكرة لرد عمل به ( قوله ولو متفقا على كراهته ) أى كغرض المسجد بالبسط فاذا شرط واقف المسجد ذلك اتبع شرطه وكأضحته عنه كل عام بصد موته ( قوله فان لم يحز ) أى اتفاقا أو بالاختلاف فى حرمة كشرطه ان وجد من رغبة يبيع واشترى غيره كاشتراط إخراج البنات من وقفه إذا تزوجن فهذا لا يجوز الاقدام عليه وإذا وقع مضى هذا ما تحصل من نقل ح اهـ بن ( قوله كتنخيص مذهب ) أى كتنخيص أهل مذهب معين لصرف خلة وقفه عليهم أو بالتدريس فى مدرسته فلا يجوز العدول عنهم لغيرهم ( قوله أو ناظر معين ) أى بأن شرط الواقف أن يكون فلان ناظر وقفه فيجب اتباع شرطه ولا يجوز العدول عنه لغيره وليس له الايصاء بالنظر لغيره الا أن يجعل له الواقف ذلك بحيث لم يكن له ايصاء به فان مات الناظر والواقف حى جعل النظر لمن شاء فان مات فوصيه ان وجد والا فالحاكم انظر والظاهر أنه ليس من الوصية فراغه صورة لشخص ويريد أن لا يتصرف فيه الا بعد موته فلا يلزمه ذلك ولا يكون وصية وثمرة ذلك تظهر فى موضوع ما اذا جعل له الواقف الايصاء بالنظر انظر البدر القرافى ( قوله وله عزل نفسه ) أى للناظر عزل نفسه ولو ولاه الواقف ( قوله والا فالحاكم ) الأولى والا فوصيه ان كان والا فالحاكم ( تنبيه ) ذكر البدر القرافى أن القاضى لا يعزل ناظرا الا بجنحة والواقف عزله ولو لغير جنحة وفيه أيضا أن للقاضى أن يجعل للناظر شيئا من الوقف اذا لم يكن له شيء وإفتاء ابن عتاب بأن الناظر لا يحل له أخذ شيء من غلة الوقف بل من بيت المال الا اذا عين الواقف له شيئا ضعيف ( قوله فان لم يجعل ناظرا ) أى فان لم يجعل الواقف لوقفه ناظرا ( قوله وأجرته ) أى ويجعل له أجرة من ربه ( قوله وكذا ان كان الوقف على كسجد ) أى فان الحاكم يولى عليه من شاء أى ممن يرتضيه ان لم يكن الواقف حيا ولا وصى له واعلم أنه اذا مات الواقف وعدم كتاب

القبول كالمسجد ولذا صح على الفقراء ( إلا المعين الأهل ) للقبول وهو البالغ الرهيد فيشترط قبوله فان لم يكن أهلا كالمجنون والصغير قبل له ولديه ( فإن رد ) المعين الأهل ولم يقبل ( فكم تقطع ) ظاهره أنه يرجع لأقرب فقراء عصبة المحبس والراجح أنه يرجع للفقراء حبسا بخرق عليهم ربه بالاجتهاد فكان الأولى أن يقول فالفقراء ( واتبع وجوبا ) ( شرطه ) أى الواقف ( إن جاز ) شرعا ومراده بالجواز ما قابل للتع فيشمل للكروه ولو متفقا على كراهته فان لم يحزم يتبع ومثل للجائز بقوله ( كتنخيص مذهب ) من المذاهب الأربعة بصرف غلته عليه أو بالتدريس فى مدرسته ( أو ناظر ) معين وله عزل نفسه فولى صاحبه من شاء إن كان حيا والا فالحاكم فان لم يجعل ناظرا فان كان المستحق معنا رشيد فهو الذى يتولى أمر الوقف وإن كان غير رشيد فولى له وإن كان للمستحق غير معين كالفقراء فالحاكم يولى عليه من شاء وأجرته من ربه وكذا

كشروط (تبدئة فلان بكذا) من غلته أو إعطائه كذا كل شهر مثلا فيعطى ذلك مبدأ على (٨٩) غيره (وإن من غلة ثاني عام)

حيث لم يف ما حصل في العام  
الاول بحقه المعين له (إن  
لم يقل) أعطوه كذا (من  
غلة كل عام) فان قال ذلك  
فلا يعطى من ربيع المستقبل  
عن الماضي إذا لم يف بحقه  
لانه أضاف الغلة الى كل  
عام (أو) شرط (أن) من  
احتاج من المحبس عليه  
الى البيع من الوقف (باع)  
فيعمل بشرطه وكذا إن  
شرط ذلك لنفسه ولا بد  
من اثبات الحاجة والخلف  
عليها الا أن يشترط  
الواقف أنه يصدق بلا  
يمين (أو) شرط في وقته أنه  
(إن تسور عليه قاض  
أو غيره) من الظلمة  
(رجع له) ملكا كان حيا  
(أول وارثه) يوم التسور ملكا  
عمل بشرطه (كعلي ولي  
ولا ولد له) حين  
التحجيس فيرجع له أول وارثه  
ملك له يعمه وان لم يحصل له  
يأس من الولد عند مالك  
وعليه فان غفل عنه حتى  
حصل له ولد تم الوقف  
ومثله على ولد فلان ولا  
ولد له (لا) يتبع (شرط  
إصلاحه) أي الوقف  
(على مستحقه) لعدم  
جوازه ويلغى الشرط  
والوقف صحيح ويصلح  
من غلته (كأرض

الوقف قبل قول الناظر إن كان أمينا وإذا ادعى الناظر أنه صرف الغلة سدد إن كان أمينا أيضا ما لم  
يكن عليه شهود في أصل الوقف لا يصرف الا بمقرتهم وإذا ادعى أنه صرف على الوقف ما لا من ماله  
صدق من غير يمين الا أن يكون منهما فيحلف ولو التزم حين أخذ النظر أن يصرف على الوقف من ماله  
إن احتاج لم يلزمه ذلك وله الرجوع بمصرفه وله أن يقتصر لمصلحة الوقف من غير إذن الحاكم  
ويصدق في ذلك اهـ شب (قوله) كشرط تبدئة فلان الخ) كأن يقول يبدأ فلان من غلة وقفي كل سنة  
أو كل شهر بكذا (قوله) أو إعطائه كذا كل شهر (أي من غلة الوقف وأشار الشارح بهذا إلى أن  
أعطوا فلانا مثل بدؤا فلانا (قوله) وإن من غلة ثاني عام) أي بأن يعطى له عن العام الأول من غلة الثاني  
وكذا عكسه بأن لم يوجد في ثاني عام غلة فيعطى من فاضل غلة العام الأول كما في بن عن للدونة  
(قوله) حيث لم يف) أي بأن لم يحصل في العام الأول غلة أصلا أو حصل ما لا يفي بحقه (قوله) فان قال ذلك  
أي وجاءت سنة لم يحصل فيها شيء فلا يعطى الخ (قوله) أو أن من احتاج الخ) اعلم أن الاحتياج  
شرط لجواز اشتراط البيع لا لصحة اشتراطه إذ يصح شرط البيع بدون قيد الاحتياج  
وإن كان لا يجوز ابتداءه والحاصل أنه لو شرط أن للمحبس عليه أن يبيع نصيبه من الوقف  
ولو من غير حاجة فانه لا يجوز وإن كان يعمل بالشرط بعد الوقوع فلا احتياج ليس شرطا في صحة  
شرط البيع بل في جواز اشتراطه وجواز البيع (قوله) وكذا إن شرط ذلك لنفسه أي أنه إن احتاج  
باع فيعمل بشرطه (قوله) ولا بد من إثبات الحاجة أي حاجة المحبس عليه وحاجة المحبس قوله أو إن  
تسور عليه قاض أي تسلط عليه بما لا يحل شرعا (قوله) كعلي ولي الخ) هذا تشبيه في رجوع الوقف  
ملك له ولوارثه وقوله كعلي ولي أي ومثله ما إذا قال وقف على من سيولد لي (قوله) له يعمه أي من  
الآن (قوله) عند مالك أي خلافا لابن القاسم القائل إنه لا يكون ملكا إلا إذا حصل له يأس من الولد  
فيوقف أمر ذلك المحبس للإياس والحاصل أنه إذا قال وقف على ولي ولا ولد له أو على من  
سيولد لي فالمسئلتان فيهما خلاف فمالك يقول الوقف وإن كان صحيحا إلا أنه غير لازم كفته إلى أن  
يوجد فيلزم فيعطاهما وعليه فلو اوقف بيع ذلك الوقف الآن قبل ولادة المحبس عليه وقال ابن القاسم  
الوقف لازم بمجرد عقده وأنه لا يكون ملكا إلا إذا حصل يأس من الولد فيوقف أمر ذلك المحبس  
للإياس قال شب ويبقى النظر على قول ابن القاسم في غلته هل توقف فان ولد له كانت الغلة له كالمحبس  
والا فله محبس أولا توقف فيأخذها المحبس حتى يولد له فتعطى له من وقت الولادة اهـ والظاهر أنها  
توقف كما صرح به اللقاني وظاهر المصنف الشيء على قول مالك حيث لم يقيد بالإياس كما يقيد به ابن  
القاسم وعمل الخلاف إذا لم يكن قد ولد له سابقا أما إن كان قد ولد له فانه ينتظر بلانزع قاله الشيخ  
أحمد الزرقاني (قوله) لعدم جوازه أي لأنه كراء مجعول إذ لا يدرى بم يكون الاصلاح (قوله) ويلغى  
الشرط والوقف صحيح أي لان البطلان منصب على الشرط لا على الوقف وذكر شيخنا هنا  
مانصه **مخرج** يجوز للناظر تغيير بعض الاماكن لمصلحة كتغيير الميضاء ونقلها لمحل آخر وأولى  
تحويل باب مثلا من مكان لمكان آخر مع بقاء السكان ذى البناء على حاله (قوله) ويصلح من غلته  
فان أصح من شرط عليه الاصلاح رجح بما أنفق لا بقيمته منقوضا (قوله) كأرض موظفة  
التوظيف شيء من الظلم كالمكس يؤخذ كل سنة على الدار كما في بعض البلدان كل عتبة عليها دينار  
وحاصله انه إذا وقف دارا عليها توظيف واشترط الوقف أن التوظيف يدفعه للموقوف  
عليه لا من غلته فان الشرط يكون باطلا والوقف صحيح ويدفع التوظيف من غلته

( إلا من غلتها ) راجع للمشتتين أى فيجوز ( على الأصح ) وقبل لا يجوز ( أو ) شرط ( عدم بدءه بإصلاحه ) فلا يتبع شرطه لأنه يؤدي إلى إبطال الوقف من أصله بل ( ٩٠ ) يبدأ بمرمته لنقص عينه ( أو ) شرط عدم بدءه ( بنقصه ) فيها يحتاج لنفقة كالحوان فيبطل

شرطه وينفق عليه من غلته  
وَأَخْرَجَ السَّاكِنُ  
لِلْوَقُوفِ عَلَيْهِ ( دار مثلاً  
السكنى ) وخفف عليها  
الحلل ( إن لم يصلح ) بأن  
أمر بالإصلاح فأبى  
( لتكرى له ) علة  
للاخراج أى أخرج لأجل  
أن تكرى للإصلاح بذلك  
السكراء فإذا أصلحت رجع  
للقوقف عليه البها فان  
أصلح ابتداء لم يخرج  
( وأتق في فرس )  
أى عليها وقف في سبيل الله  
( لكفرو ) ورباط وعلى  
نحو مسجد ( من بيت  
للإل ) ولا يلزم الحبس  
ولا الحبس عليه نفقة ولا  
تؤجر واحترز بقوله  
لكفرو عما إذا كان وقفاً  
على معين فانه ينفق عليه  
من عنده كما قال الأحمى  
( فإن عدم ) بيت المال أولم  
يوصل إليه ( بيع ) الفرس  
( وعوض به ) أى بدله  
( سلاح ) ونحوه مما يحتاج  
لنفقة ( كما ) يباع الفرس  
الحبس ( لو كلب ) بكسر  
اللام أى أصابه الكلب  
وهو داء يترى الخيل  
كالجنون بحيث لا ينتفع به  
فما حبس فيه وهو الفرو  
ويمكن الانتفاع به في غيره  
كالطاحون فانه يساع

( قوله إلا من غلتها ) أى إلا إذا شرط الحبس أن إصلاحها من غلتها وأن ما عليها من التوظيف يدفع من غلتها فانه يجوز ذلك على الأصح وقبل لا يجوز فان قيل الإصلاح من غلتها وإن لم يشترط الوقف ذلك فاشترطه لم يزد شيئاً فلم يفل بعدم الجواز ، والجواب أن محل الخلاف إذا اشترط الواقف أن الإصلاح أو التوظيف على الحبس عليه ويحاسب به من أصل الفلة وأما لو شرط الواقف أن الإصلاح والتوظيف من الفلة ابتداء فالظاهر أنه لا خلاف في الجواز اه خشي ( قوله أو عدم بدءه بإصلاحه ) عطف على إصلاحه وأما قوله أو نفقته فهو عطف على إصلاحه الذى بصلقة له كما أشار الشارح وأشار الشارح بقوله فيها يحتاج لنفقة الى أن قوله أو نفقته من عطف القايير وأن المراد بالإصلاح غير النفقة على الحيوان كالتريم فلا يقال ان النفقة على الحيوان من جملة إصلاحه فهو من عطف الخاص على العام بأو وهو لا يجوز وحاصل كلام الصنف أنه لو شرط الواقف أنه يبدأ من غلته بمنافع أهله ويترك إصلاح ما تهمد منه أو يترك الاتفاق عليه إذا كان حيواناً بطل شرطه وتجب البداءة بمرمته والنفقة عليه من غلته لبقاء عينه ( قوله وأخرج الساكن للوقوف عليه للسكنى الخ ) هذا محمول على ما إذا لم يوجد للوقف ربيع كما لو وقف داراً على فلان يسكن فيها وأما لو جعل واقف المسجد بيتاً من بيوتة للوقوفه لأمام ونحوه يسكن فيه فان مرمته من ربيع الوقف لا على الإمام ونحوه ولا يكرى البيت لذلك كما في عقب ( قوله لتكرى له ) أى للإصلاح مدة عام مثلاً يصاح بذلك السكراء ما تهمد منها، إن قلت ! كراؤها من غير للوقوف عليه تغيير للحبس لأنها لم تحبس إلا للسكنى لا للسكراء، قلت لا نسلم أنها لم تحبس إلا للسكنى لأن الحبس يعلم أنها تحتاج للإصلاح ولم يوقف لها ما تصاح به فبالضرورة يكون أذن في كرائها من غير من حبست عليه عند الحاجة لذلك اه عدوى ( قوله فإذا أصلحت ) أى وانقضت مدة السكراء رجع الخ ( قوله فان أصاح ابتداء لم يخرج ) وذلك لأن الدور المحبسة للسكنى يخرج من حبست عليه بين إصلاحها وإكرائها بما تصالح من غلتها ودور السكنى يخرج من حبست عليه بين إصلاحها وإكرائها بما تصالح منه والبساتين ان حبست على من لا نسلم إليه بل تقسم غلتها ساقى ويستأجر عليها من غلتها وإن كانت على معينين وهم يستغلونها كانت النفقة عليهم ( قوله لكفرو ) أى سواء وقفت على معين يفرو عليها أم لا ( قوله ورباط وعلى نحو مسجد ) أى ان الفرس موقوف على الرباط أو المسجد لنقل أثرتيه أو حمل أخشاب مثلاً اليه ( قوله عما إذا كان وقفاً على معين ) يعنى في غير الجهاد بأن وقف على معين ينتفع به في أمور نفسه ( قوله من عنده ) أى ان قبلها على ذلك وإلا فلا شيء له ( قوله كما قال الأحمى ) أى وهذه الطريقة هى للمتمدة وفي التوضيح طريقة أخرى وحاصلها ان الفرس إذا كان وقفاً على معين يعنى على غير الجهاد والرباط فانه ينفق عليه من غلته ( قوله وعوض به سلاح الخ ) أى لأنه أقرب لفرض الواقف ولا يعوض به مثل ما يبيع ولا شقصه لأنه يحتاج لنفقة ولم يوجد ما يؤخذ منه فقوله بعد ويسع مالا ينتفع به الخ هذا في غير ما يبيع لعدم النفقة ( قوله الفرس الحبس ) أى الذى حبس على الفزو عليه ( قوله وليس المراد أنه يعوض به سلاح ) أى كما قال الشارح بهرام وتبعه تن ( قوله ولو حذفه ) أى قوله كما لو كلب ( قوله بما بعده ) أى وهو قوله ويسع مالا ينتفع به الخ ( قوله لاسلم من إيهام تمام التشبيه ) أى الذى هو الأصل فيه وان كان تمامه غير مراد هنا

ويجعل في مثله أو شقصه وليس المراد أنه يعوض به سلاح فالتشبيه ليس بنام ولو حذفه واستغنى ( قوله ) عنه بما بعده لاسلم من إيهام تمام التشبيه ( ويسع ما ) أى كل حبس ( لا ينتفع به ) فيها حبس فيه وان كان ينتفع به في غيره وإلا لم يصح بيعه إذ شرط للمبيع أن يكون منتفعاً به ( ون غير عقار ) يسان لها كفرس يكلب وثوب يخلق وعبد يهرم



وكتب علم نبلي واذا بيع جعل منه (في مثله) ان أمكن (أو شقصه) اذا يبلغ الثمن شيئا تاما بأن يشارك به في جزءه إن أمكن. والإنفاق به فالمراد بالشقص الجزء (كأن أثلث) الحبس غير العقار فيجعل قيمته في مثله أو شقصه وسيأتي من أثلث عقارا فغاية إعادته (و) بيعه (فضل الذكور) عن النزو (وما كبر) بكسر الباء (من الإناث) وجعل ثمنها (في إناث) لتحصيل اللبن والنتاج منها يعني أن من وقف شيئا من الأنعام على قراءة أو ميتين لينتفع بألبانها وأصوافها وأوبارها فنسلها كأصلها في التحسيس ففاضل من ذكور نسلها عن النزو وبها كبر منها أو من نسلها من الإناث فانه يباع ويعوض بدله إناث صفار تحصيل (٩١) لقرض الواقف (لاعقار) حبس

من دور وجوانبت  
وحوايط وربيع فلا يباع  
ليستبدل به غيره (وإن  
خرّب) بكسر الراء  
وقض (أي مقوض  
الحبس من الاختار والأجر  
والأخشاب لا يجوز بيعهم  
فاذا لم يمكن عودها فيه  
حبست فيه جاز نقلها في  
مثله كما تقدم وهذا في  
الوقف الصحيح وأما  
الباطل كالمسجد والتكايا  
التي بناها الملوك والأمراء  
بإرفاق مصر ونشوا مقابر  
المسلمين وضيقوا عليهم  
فهذه يجب هدمها قطعا  
وتفضها محلة بيت مال  
المسلمين تباع لمصالح  
المسلمين أو يبنى بها من أجل  
في محل جائز أو قفلة لنفع  
العامة ولا تكون لوارثه  
علم إذا لم لا يملك شيئا  
شيئا وإن لم يملك شيئا  
السماعون للكتب إلا أن يكون  
للسجدة يكون الواحد  
منهم عبدا ملوكا لا يقدرون

(قوله وكتب علم نبلي) أي وأما كتب العلم إذا وقفت على من لا ينتفع بها كأمرأة فانها لا تباع وإنما تنقل لمحل ينتفع بها فيه كالكتب الموقوفة بمدرسة معينة فتخرب تلك المدرسة وتصير الكتب لا ينتفع بها فيها فانها تنقل لمدرسة أخرى ولا تباع (قوله غير العقار) أي كغرس وعبد وثوب وسلاح (قوله فعليه إعادته) هذا ضعيف والمعمد أن عليه القيمة كما سيأتي (قوله وبيع فضل الذكور) أي يبيع ما فضل من الذكور أي ما زاد منها على الحاجة وبيع ما كبر من الإناث وجعل من ذلك المبيع في إناث، إن قيل قوله وفضل الذكور وما كبر من الإناث داخل في قوله وبيع ما لا ينتفع به من غير عقار قلت ذكره لأجل قوله في إناث ولو لم يذكره لثبوت أن من فضل الذكور انما يجعل في ذكور مثلها أو شقصها (قوله كأصلها في التحسيس) أي فإذا ولدت البقرات المحبسة لأكل لبنها أو الأبل أو الغنم ذكورا وإناثا فما زاد من الذكور عما يحتاج إليه للنزو وما كبر من الإناث واقطع لبنه فانه يباع ويشترى بثمنه إناث تحبس كأصلها (قوله إناث صفار) أي تجعل حبسا عوضا عما يبيع (قوله لاعقار) بالجر عطفًا على غير عقار أو بالرفع عطفًا على ما لا ينتفع به (قوله فلا يباع) أي فلا يجوز بيعه وذكره هنا مع استفادته من قوله من غير عقار لأنه مفهوم غير شرط وليرتب عليه البالغة والعطف (قوله وإن خرب) أشار بذلك لقول مالك في الدونة ولا يباع العقار الحبس ولو خرب وبقاء إحباس السلف دائرة دليل على منع ذلك ورد المصنف بالمبالغة على رواية أبي الفرج عن مالك إن رأى الإمام يبيع ذلك لمصلحة جاز ويجعل ثمنه في مثله وهو مذهب أبي حنيفة أيضا فعندهم يجوز بيع العقار الوقف إذا خرب ويجعل ثمنه في مثله (قوله في مثله) وقال ابن عرفة يجوز نقلها لوقف عام المنفعة ولو كان غير مماثل للأول (قوله وأما مارتبوه عليها) أي على المساجد والمدارس المبنية في القرافة (قوله تناوله) أي تناول ما جعله من العلوم (قوله لأنها من مصالح المسلمين) أي والسلطان الواقف لها وكيل عن المسلمين فهو كوكيل الواقف فلا يقال إن شرط صحة الوقف أن يكون الوقوف مملوكا والسلطان لا يملك ما وقفه (قوله خلافا لمن قال بجواز بيع الحرب) أي يبيع العقار الحبس الحرب بعقار غير حرب (قوله إلا أن يباع العقار الحبس الخ) هذا استثناء من منع بيع العقار الحبس حرب أم لا (قوله لتوسيع كسجد) أي فيجوز البيع وظاهره كان الحبس على معين أو على غير معين (قوله الجامع) أي الذي تمام فيه الجمعة قال في اللواقح ابن رشد ظاهر سماع ابن القاسم أن ذلك جائز في كل مسجد وهو قول سحنون أيضا وفي النوادر عن مالك والأخوين وأصبغ

على شيء وهو كل على مولاة فإذا استولى بظلمه على المسلمين سلمهم أموالهم وصرفها فيما يقض الله ورسوله ومحبوسين منهم مهتدون وأما مارتبوه عليها من الوظائف فيجوز تناوله بوصف الاتحاق من بيت المال ولو لم يعمل بمارتب فيه من إقال أو غيره أو تدريس أو نحو ذلك وأما أوقافهم التي بوسط البلد فهي نافذة لأنها من مصالح المسلمين وقوله (ولو) يبيع (بغير حرب) يرتبط بقوله وإن خرب أي لا يجوز بيع العقار الحبس وإن خرب ولو بعقار غير حرب خلافا لمن قال بجواز بيع الحرب بغيره (إلا) أن يباع العقار الحبس ولو غير حرب (لتوسيع كسجد) أدخلت الكاف الطريق والمقبرة والمراد بالمسجد الجامع فيجوز بيع حبس غير هذه الثلاثة لتوسيع الثلاثة وسواء تقدم الحبس على أحد هذه الثلاثة أو تأخر

فلا يقال انه من باب التصب كما وقع لبعض الطلبة حين وسع الجامع الأزهر بالقاهرة واحترز بالمسجد من الميضة فلا يجوز بيع الحبس لتوسعتها إذ يتأتى الوضوء في كل مكان

### [درس]

(وأمروا) أى الحبس عليهم وجوباً من غير قضاء على المشهور (جعلت) أى الحبس الذى بيع لتوسعة أحد الثلاثة (تبره) أى في حبس غيره (ومن هدم وقفاً) فهدمها (فعلية) إعادة ما كان عليه ولا تؤخذ قيمته والراجح أن عليه قيمته كسائر التلافات والنقض باق على الوقفية فيقوم قائماً ومهدوماً ويؤخذ من زاد على المقرض ولا يلزم من أخذ القيمة جواز بيعه لانه أمر جبر اليه الحكم كالتلاف جلد الاضحية ثم شرع في بيان أحوال الواقف باعتبار ما تدل عليه بقوله (وتناول الدرية) فاعل تناول أى حفظ الدرية في قوله على فدرية أو فدية فلان الحافد (و) تناول قوله (ولدى فلان وفلانة) أو أولادهم الحافد (أو) قوله (ولدى فلان وفلانة) والإناث أو أولادهم الحافد مفعول

وابن عبد الحكم ان ذلك إنما يجوز في مساجد الجوامع ان احتيج لذلك لا في مساجد الجماعات إذ ليست الضرورة فيها كالجوامع اه بن (قوله فالصور ست) سكت المصنف عن توسيع هذه الثلاثة ببعض منها عند الضرورة وهى ست صور والمأخوذ من كلام بهرام عند قول المصنف وأتبع شرطه إن جاز أن ما كان لله لا بأس أن يستعان ببعضه في بعض وذ كر بعضهم أن المسجد لا يهدم لضيق مقبرة أو طريق ويدفن فيه ان احتيج لذلك مع بقائه على حاله وغير ذلك فالجواز واستظهر هذا الثانى شيخنا العدوى (قوله وإذا جبر على ذلك) أى على البيع في الوقف لأجل توسعة ما ذكر من الأمور الثلاثة فالجبر على بيع الملك لأجله توسعتها أخرى (قوله وأمروا الخ) ظاهره أن الوقف سواء كان على معين أو غير معين لا يدخل في المسجد الا بئمن وهو ظاهر النقل في التوضيح والواق وغيرهما وذكر السنائى أن في قوى أبى سعيد بن لب ان ما وسع به المسجد من الرابع لا يجب أن أن يعرض فيه ثمن إلا ما كان ملكاً أو حبساً على معين وأما ما كان حبساً على غير معين كالقراء فلا يلزم تعويضه أى دفع ثمن ما فيه لأنه إذا كان على غير معين لم يتعلق به حق لمعين وما يحصل من الأجر لواقفه إذا أدخل في المسجد أعظم مما قصد تحبيسه لأجله أولاً اه بن (قوله ومن هدم وقفاً الخ) أى سواء كان الهادم واقفه أو كان أجنبياً أو كان الوقوف عليه المعين وقوله فعلية إعادته ولا تؤخذ قيمته أى لا يجوز ذلك لأنه كبيع وما ذكره المصنف تبع فيه ابن الحاجب وابن شاس وأصله في العتية واتصر عليه في النوادر وظاهر المصنف أنه يلزم الهادم إعادته ولو كان ذلك المهدم بالياً وهو كذلك لأن الهادم ظالم بتعديه والظالم أحق بالحل عليه ومفهوم وقفاً أنه لو هدم ملكاً فعليه قيمته وهو المشهور لا إعادته ومقابله ما للمالك في العتية من أنه يقضى في التلافات كلها بعثها وحينئذ يلزم ذلك الهادم للمالك إعادته ومفهوم قوله تعدياً أنه لو هدمه خطأ فعليه قيمته كما إذا هدمه يظنه غير وقف فعلى غير مامنى عليه المصنف لافرق بين هدمه تعدياً أو خطأ من لزوم القيمة وأما على مامنى عليه المصنف فيلزمه في الخطأ القيمة وفي العمد إعادته كما كان (قوله على ما كان عليه) أى على الحالة التى كان عليها قبل الهدم وحينئذ فالعقار الموقوف يقضى على مثله بالمثل كالمكيلات والموزونات والمعدودات فلو أعاده على غير صفته على هذا القول حمل على التبرع إن زاده وان نقص فيه فهل يؤمر بإعادته كما كان أو يؤخذ منه قيمة النقص تردد فيه البساطى (قوله والراجح الخ) أى وهو الذى ارتضاه ابن عرفة وشهره عياض وهو ظاهر المدونة (قوله ان عليه قيمته) أى وتجعل تلك القيمة في عقار مثله يجعل وقفا عوضاً عن المهدم (قوله كسائر التلافات) أى المقومة أو المراد غير المثلية (قوله والنقض باق الخ) هذا إذا كانت الاقاص باقية لم يتصرف فيها الهادم وإلا لزمته قيمته قائماً وقوله فيقوم قائماً الخ أى فإذا قوم قائماً بشرة ومهدوماً بأربعة أخذ ناظر الوقف ما بينهما وهو ستة وأخذ الأفاض ليعيدها (قوله باعتبار ما تدل عليه) أى من عموم أو خصوص (قوله وولدى) يحتمل أنه يباء واحدة للاضافة ويحتمل أنه يباء من مضاف لياء المتكلم (قوله وإن سفل) يعنى الى الحد الذى أراد الواقف فإذا كرر التقيب لدخل أولاد البنات إلى الدرجة التى انتهى اليها الحبس كما ذكره ابن رتد وفى حاشية شيخنا السيد مانصه (فرع) اذا قال وقف على ولدى فلان وفلانة كان ذلك خاصاً بهما بخلاف فلان وصى على ولدى فلان وفلانة فان غير من مسمى من أولاده يدخل في الوصية عليه والفرق أن الوصية يعنى واحد فلا وجه للتخصيص بخلاف الوقف فله غرض في تقع البعض لفقده اه وفى عقب (فرع) ان قال حبس على ولدى الذكور والاناث

ذكرنا أو أنثى فان حذف وأولادهم من الصيغتين الأخيرتين لم يدخل الحافد ولا ابن الابن وأما في الذرية فلا يشترط ذكره ( لا ) يتناول قوله ( نسل وعقب ) ولا نسل نسلي أو عقب عقبى الحافد إذ نسل الرجل وعقبه ذريته الذكور وهذا مالم يمر عرف بدخوله في ذلك لأن مبنى ألفاظ الواقف على العرف والعرف الآن دخوله ( و ) كذا ( ٩٣٣ ) ( ولدى وولد ولدى ) بالجمع بين

المطوف والمطوف عليه لا يتناول الحافدين ولده من ذكر وأنثى وولده ولده الذكور ( و ) كذا ( أولادى ) بالجمع أيضا لا يدخل الحافد ويظهر منه حكم ما لو أورد بالاولى في عدم تناول ويدخل فيه بناته إلا أن يمرى عرف به بإطلاق الولد على الذكر خاصة ( وبنى ) لا يدخل فيه الحافد ودخل بنات أبنائه دون بناته كما هو ظاهر الصنف وقيل بدخول البنات في هذا كالأبى قبله ( وفى ) دخول الحافدين قوله وقف ( على ولدى وولدهم ) نظراً لقوله ولدهم حيث أضافه لضميرهم فيشمل الذكر والأنثى بخلاف أولادى وأولاد أولادى حيث أضافه لضمير نفسه فلا يدخل فيه ولده بنته إذ لا يقال له في العرف ولده الولد وعدم دخوله نظراً إلى أنه لا فرق بين أولاد أولادى وبين أولادهم ( قولان و ) تناول ( الأخوة الأخوات ) ولو لأم وفى نسخة

فمن مات منهم فولده بمنزلة دخل ولد البنت إن ذكر فمن مات الخ من تمام صيغة الوقف فان ذكره بعد مدة لم يدخل عند مالك واقتصر عليه في معنى الحكم لتأخره عن تمام الوقف إلا أن يكون اشترط لنفسه الإدخال والإخراج والتبديل وذكر أنه ادخلهم فان قال وقف على ابنتى وولدها دخل أولادها الذكور والأنثى فان ماتوا كان لأولاد الذكور ذكورهم وأنثاهم ولا شيء لابن بنت ذكر ولا لابن بنت أنثى ( قوله ذكرنا أو أنثى ) أى كان ولد البنت ذكراً أو أنثى ( قوله فان حذف وأولادهم من الصيغتين الخ ) علم منه ان قوله للصنف وأولادهم راجع لكل من الصيغتين أو أنه حذفه من الثانية لدلالة الثالثة عليه والظاهر أن أفراد ضمير أولادهم في الصيغتين كجمعه بتأويل أولاد من ذكر ( قوله فلا يشترط ذكره ) أى فلا يشترط في دخول ابن الابن والحافد ذكره أى ذكر أولادهم ( قوله لا يتناول قوله نسل وعقبى ) أى ولا أحدهما ( قوله ذريته الذكور ) الاولى ذريته وذرية أولاده الذكور والا فكلما يقتضى أن بنته وبنت ابنه لا يقال لها نسل وعقب وليس كذلك ( قوله وهذا مالم يمر عرف بدخوله في ذلك ) أى والا عمل به ( قوله بل ولده ) أى بل يتناول ولده أى الواقف وقوله من ذكر وأنثى يان لولده وقوله وولد ولده الذكر أى ويتناول ولد ولده الذكر أى ولا يتناول أولاد ولده الأنثى واعلم أن عدم دخول الحافدين قوله ولدى وولد ولدى وما بعده وهو أولادى وأولاد أولادى هو الذى رواه ابن وهب وابن عبدوس عن مالك ورجحه ابن رشد في المقدمات وفى أبى الحسن على للدونة عن أبى محمد أنهم يدخلون وقوله ابن غازى في تكميله وقال عقبه وهو المشهور اهـ ( قوله ويعلم منه حكم ما لو أورد ) أى في هذه الصيغة وما قبلها بالاولى في عدم تناول وكذا في الصيغة الآتية فالصور المخرجة عماية غير صورة الخلاف ( قوله كما هو ظاهر للصنف ) فيسه أن لفظ بنى لا يصدق الا على الذكور دون الاناث وحينئذ فلا تدخل بناته ولا بنات أبنائه ( قوله وقيل بدخول البنات ) أى بنات الصلب وبدخول أولاد الذكور أيضا ذكورا وإناثاً بناء على ان المراد بقوله بنى وبنى بنى اولادى وأولاد اولادى ( قوله فيشمل الذكور الخ ) حاصله ان ولدى ( ١ ) مفرد مضاف بهم جميع اولاده الذكور والاناث فكأنه قال اولادى وأولادهم فيشمل ولد الذكور وولد الأنثى وهو الحافد ( قوله وتناول الأخوة ) أى تناول قول الواقف وقف على اخوتى الأخوات الاناث ( قوله وسواء أورد أو جمع ) هذا هو الظاهر كما قال شيخنا العدوى خلافا لمن حمل كلام للصنف على ما اذا جمع بين اللفظين فان أورد بأن قال وقف على رجال اخوتى فقط لم يشمل الصغير أو قال وقف على نساء اخوتى فقط لم يشمل الصغيرة ( قوله ويدخل أيضا ابن الواقف دون بنته ) وفى دخول الواقف نفسه ان كان ذكراً وعدم دخوله قولان ولعلهما مبنيان على الخلاف في دخول للتكلم في عموم كلامه وعدم دخوله ولا يرد على القول بدخوله مامر من بطلان الوقف على النفس لانه فى التصدي ولو بشريك وما هنا تبعى لعموم كلامه هنا كذا أجاب بعضهم لكن رده العلامة عيج بأن ظاهر النصوص بطلان الوقف على النفس مطلقاً لا فرق بين القصدى

( ١ ) قوله حاصله ان ولدى الخ صحيح والفرق فى الشارح اهـ

والأخوة الأنثى أى تناول لفظ الأخوة الأنثى منهم ( و ) تناول ( رجال أخوتى ونساءهم الصغير ) منهم والصغيرة وسواء أورد أو جمع لأن المراد من الأول الذكور ومن الثانى الاناث ( و ) تناول ( بنى أبى إخوته ) أشقاء أو لأب ( الذكور وأولادهم ) الذكور خاصة ويدخل أيضا ابن الواقف دون بنته لصغيره بنى ( و ) تناول ( آلى ) أسله أول وقيل أهل وقد سمع تصغيره على أويل وأهيل ( وأهل

العصبة ومنه (أى وتناول امرأة (لو رجلت) أى لو فرض أنها رجل (عصبت) كأخت وعممة وبنت عم ولو بعدت وجدة من جهة الأب (لو) تناول (أقارب جهتيه) أى جهة أميه وجهة أمه (مطلقاً) أى ذكورا وإناثا كان من يقرب لأمه من جهة أبيها أو جهة أمها ذكورا وإناثا كولد الحال (٩٤) أو الحالة (إن) كانوا (نصرى) لغة فى نصارى ولو قال ولو كفارا

كان أشمل (و) تناول (مواليه) كأن يقول وقف على موالى (العتق) بالفتح أى عتيق الواقف (وولده) لصلبه وولد ولده الذكور (و) تناول (معتق أبيه) معتق (إنه) أى الواقف والمراد أن الوقف على الموالى يشتمل على معتق أصل المواقف ومعتق فرعها ولو يمتد ولو بالجبر فيما يشتمل من ولائه للمعتق بالكسر بالانجراد بولادة أو عتق ومن ولاؤه لاصله أو فرعاه كذلك وظاهر كلامه عدم دخول الولي الأعلى وهو من أعتق الواقف وهو مذهب المذاهب لأن لم يتم قرينة على (إرادته) تناول (قومه) عصيته فقط دون النساء ومن لو رجلت عصبت (هو) تناول (طفل وصغيره) وصبي (في قوله وقف على أطفاله أو أطفال فلان أو صغاري أو صغاني) من (لم يبلغ) فان بلغ فلا شيء له (في تناول) شاب وحدث (بالأربعين) أى تمامها (وإلا) بأن

والنبي اه وعرف مصر أنه لا يدخل الواقف ولا ولده (قوله العصبة) أى كلهم من ابن وأب وجد وأخوة وأعمام وبينهم الذكور (قوله عصبت) أى كانت عاصبا وسواء كانت قبل التقدير عصبية بالغير أو مع الغير كأخت مع أخ أو بنت أو كانت غير عاصبة أصلا كأُم وجدته (قوله كأخت وعممة) أى وكذا بنت وبنت ابن (قوله أو جهة أمها) أى قد دخل المات والحالات وأولادهن ويدخل أيضا بنات الأخ وبنات الأخت ويدخل الحال وابنه وما ذكره المصنف من دخول أقارب جهتيه مطلقا هو الذى رواه مطرف وابن الماجشون عن مالك وقال ابن حبيب أنه قول جميع أصحاب مالك وقال ابن القاسم لا تدخل قرابته من النساء من الجهتين وروى عيسى أنهم يدخلون إن كان لهم قرابة من الرجال والأفلا يدخلون والراجح ما شئى عليه المصنف انظر بن (قوله كولد الحال) مثال (١) لمن يقرب لأمه من أبيها وأما ولد الحالة فهو مثال لمن يقرب لأمه من جهة أمها (قوله وإن كانوا) أى أقارب جهتيه نصرى أى فلا فرق بين المسلم والكافر لصدق اسم القرابة عليه وما ذكره المصنف من عدم الفرق بين الذمى والسلم منهم عزاء فى الذخيرة لمتنى الباجى عن أشهب وبواقفه قول المصنف أول الباب وذمى وإن لم تظهر قرابة فسقط قول ابن غازى لم أر ما ذكره المصنف فصواب قوله وإن نصرى وإن قصوا أى بعدوا إذ لا يلزم من عدم رؤيته عدم وجوده (قوله وتناول مواليه المعتق وولده ومعتق أبيه وابنه) أى بخلاف وقف على عتقانى وذريتهم فإنه يخص بعتقائه هو وذريتهم كما فى عرف مصر ولا يشمل عتقاء أصله وفرعه فليس هذا كلفظ موالى من جملة عتقائه من أوصى بشرائه وعتقه بعد موته فإذا قال وقف على أولادى ومن بعدهم مثلاً على عتقانى ثم إنه حين مرض أوصى بشراء رقبة وعتقها فإن تلك الرقبة تكون من جملة عتقائه وتستحق من الوقف كما يفيد كلام الميعار (قوله الذكور) صفة لولد وأما ولد الولد فلا فرق بين كونه ذكراً أو أنثى قوله فيشمل من ولاؤه للمعتق أى الذى هو الواقف وقوله بالانجراد بولادة أو عتق أى بأن يلد العتق الذى أعتقه الواقف ولدا أو يعتق العتق عتقاً (قوله كذلك) أى ولو بالجبر بولادة أو عتق بأن كان أصل الواقف أو فرعاه اعتق عتقاً وذلك العتق ولده ولد أو اعتق عتقاً أيضاً (قوله عصبت فقط) أى عصبت المتعصبون بأنفسهم وهم الرجال وقوله دون النساء ولو من رجلت الخ ولو كانت عاصبة بالغير أو مع الغير (قوله وقف على أطفالى) أى أو على أطفال أولادى وقوله أو صغاري أى أو صغار أولادى وقوله أو صغاني أى أو صبيان أولادى (قوله من لم يبلغ) أى سواء كان ذكراً أو أنثى كما قال المصنف بعد (قوله وتناول شاب وحدث بالنا لأربعين) أى فإذا قال وقف على شباب قومي أو قوم فلان أو على أحدهم فإنه لا يدخل فيه إلا من بلغ ولم يجاوز الأربعين فإذا بلغ الأربعين أخرج منه (قوله والأفكهل) أى والا يكن فى الأربعين بأن زاد عليها فكهل فإذا قال وقف على كهول قومي أو قوم فلان فلا يدخل فيه إلا من جاوز الأربعين عاماً ولم يجاوز الستين (قوله وشمل الخ) فعل ماض فاعله ضمير عائد على ما ذكر أو على جميع ما تقدم (قوله كالارمل) أى فى قول الواقف وقف على

(١) قوله مثال الخ غير صحيح اه .

أرامل

زاد على الأربعين (فكهل للستين وإلا) بأن زاد على الستين (فشيخ) فمن قال

وقف على كهول قومي اختص به من زاد على الأربعين للستين ومن قال على مشايخهم اختص به من زاد على الستين لنتهى العمر (وشمل) بكسر الليم وفتحها أى قوله طفل وما بعده (الأنثى) فلا يختص بالذكور (كالأرمل) يشمل الأنثى لأن المراد الشخص الأرمل



وهو من لازوج له (وَالْمَلِكُ) رتبة الموقوف (لِلْوَاقِفِ لَا الْقَلَّةُ) من عمر ولبن (٩٥) وصوف قاتها الموقوف عليه وبذلك

كانت الرتبة الواقف  
(فله) إن كان حياً  
(ولو ارثته) إن مات  
(منع من يريده  
إصلاحه) إذا خرب  
أو احتاج للإصلاح وهذا  
إذا أصلحوا وإلا نالهم  
لهم النع وهذا في غير  
المسجد وأما هي تمتد  
ارتفاع ملكة عنها قطعاً  
(ولا يفسخ كراؤه  
زيادة) إذا وقع بأجرة  
المثل وجبته فان وقعت بدون  
أجرة المثل وزاد غيره  
ما يبلغ أجرة المثل فسخت  
له ولو التزم الأول تلك  
الزيادة التي زيدت عليه  
ليكن له ذلك إلا أن يزيد  
على من زاد حيث لم يبلغ  
زيادة من زاد أجرة المثل  
فان باقها فلا يلتفت  
لزيادة من زاد (ولا يقسم)  
من كراء الوقف (إلا  
مضى زمنه) إذ لو قسم  
ذلك قبل وجوبه لأدعى  
ذلك إلى إحرام من يملك  
أو إعطاء من لا يستحق  
إذا مات وهذا إذا كان  
الوقف على معينين وأما  
لو كان على غيرهم كالفقراء  
جاز لناظر كراؤه بالنقد  
أي التمجيل وللصرف  
للفقراء لأن من إحرام  
من يستحق وإعطاء من لا  
يستحق ائتم لزوم جميعهم  
ومثل المعينين المدرسون  
وخدمة المسجد ونحوهم والى الله منهم كالأجور

أرامل قومي أو قوم فلان (فرع) لو قال وقف على بنائي أو زوجاتي مثلاً وكل من تزوجت سقط  
حقها فمن تزوجت منهن سقط حقها عملاً بشرطه فان تأميت بعد ذلك رجع لها استحقاقها وكذلك  
إذا وقف على معينين وشرط أن من سافر منهم لمحل كذا سقط حقه فانه يسقط حق من سافر لذلك  
المحل فان عاد رجع له استحقاقه (قوله وهو من لا زوج له) أي ذكر أو أنثى (قوله فله ولو ارثته منع النخ)  
أي لأنه ليس لأحد أن يتصرف في ملك غيره إلا بإذنه ولأن إصلاح الغير مظنة لتغيير معاملته  
بخلاف إصلاح الواقف فان الشأن أنه لا يغيره عن حاله التي كان عليها فان لم يمنع الوارثة للإمام المنع  
كذا قال عبق ورده بن قاتلا انظر من قال هذا والذي يظهر أن الإمام ليس له أن يمنع من أراد  
التبرع بإصلاح الوقف (قوله وهذا) أي منع الواقف ووارثه لمن يريد إصلاحه إذا أصلحوا أي إذا  
أراد الواقف أو وارثه إصلاح الوقف (قوله وإلا فليس لهم المنع) أي بل الأولى لهم يمكن من أراد  
بناءه إذا خرب لانه من التعاون على الخير (قوله فقد ارتفع ملكه عنها قطعاً) قال في الذخيرة لا تفاق  
الملاء على أنها من باب إسقاط الملك كالعتق وقيل إن الملك للواقف حق في المسجد وهو ظاهر  
المنصف ونحوه في النوادر ، وحاصل ما في المسئلة أن المشهور أن الوقف ليس من باب إسقاط للملك  
وقيل إنه من باب إسقاطه وحينئذ فلا بحث الخالف أنه لا يدخل ملك فلان بالدخول في وقفه على  
الثاني ويبحث بالدخول على الأول وهذا الخلاف قيل في غير المساجد وأما فيها فهو إسقاط قطعاً  
كما قال القرافي وقيل الخلاف جار فيها أيضاً كما في النوادر فان قلت القول بأن الملك للواقف حتى في  
المساجد مشكل بإقامة الجمعة فيها والجمعة لا تقام في المملوك قلت ليس المراد بملك الوقف للواقف  
الملك الحقيقي حتى يمنع إقامة الجمعة فيه بل المراد (١) بملكه له منع الغير من التصرف فيه وهو المشار له  
بقول المنصف فله النخ تأمل (قوله وجبة) أي مدة معينة قد السكراء أم لا ومنه الوجبة المشاهدة  
التي تعد فيها السكراء ولو قال الشارح إذا وقع السكراء لازماً لكان شاملاً لها (قوله فسخت له) أي  
فسخت اجارة الأول للثاني الذي زاد سواء كان حاضراً وقت اجارة الأول أو كان غائباً (قوله فان  
وقعت النخ) من هذا تعلم أن قول العامة الزيادة في الوقف حلال محمول على ما إذا كان مكترى بدون  
أجرة المثل وإلا فلا تجوز الزيادة (قوله ولو التزم الأول تلك الزيادة النخ) هذا محمول على غير المعتدة  
فانها إذا كانت بمحل وقف وقعت اجارته بدون أجرة المثل ثم زاد عليها شخص أجرة المثل  
وطلبت البقاء بالزيادة فإنها تجاب لذلك والظاهر أنه إذا كانت الزيادة عليها تزيد على أجرة المثل  
وطلبت البقاء بأجرة المثل فقط فانها تجاب لذلك اه عبق ومحمول أيضاً على ما إذا التزم الأول  
الزيادة بعد انقضاء المقدم مع الثاني بأجرة المثل والا كان له ذلك انظر بن (قوله ولا يقسم الماضي  
زمنه) ماض صفة لموصوف محذوف هو نائب الفاعل وزمنه مرفوع بماض أي ولا يقسم إلا خراج  
أو كراء ماض ومنه وحاصله أن الحبس إذا كان على قوم معينين وأولادهم فان الناظر عليه لا يقسم  
من غلته/إلا القلة التي مضى زمنها فاذا أجر الدار أو الأرض مدة فلا يفرق الأجرة إلا بعد مضى المدة  
سواء قبض الأجرة من المستأجر بعد تمام المدة أو عجلها المستأجر له قبل تمامها (قوله إذ لو قسم ذلك  
قبل وجوبه) أي بأن عجل المستأجر الاجرة قبل فراغ مدة السكراء وأريد قسمها (قوله لأدى ذلك  
إلى إحرام من يملك) أي قبل انقضاء مدة الاجارة وكذا يقال في قوله إذا مات (قوله والصرف  
للفقراء) أي حالاً قبل فراغ مدة الاجارة (قوله ونحوهم) أي فلا يقسم عليهم إلا غلته ما مضى من الزمان  
(١) قوله بل المراد النخ فيه أن منع التصرف بمرءة الملك كما تؤذن به الفاء لا نفسه فلعل الصواب الجواب  
بأن المملوك الذي لا تصح فيه الجمعة غير الموقوف مسجداً أما هو فتصح فيه اه

به بحساب ما عمل سواء كان الوقف خراجياً أو هلالياً (وأكرى ناظره إن كان) الوقف (على معين) كفلان وأولاده (كالستين) وإثلاث لا أكثر وقيل الكاف استقصائية فلا يجوز أكثر منها فإن كان على فقراء ونحوهم جاز كراء أربعة أعوام لا أكثر إن كان أرضاً والعام لا أكثر إن كان (٩٦) داراً ونحوها فإن أكرى أكثر من ذلك مضى إن كان نظراً ولا يفسخ قاله ابن القاسم

وعمل ذلك حيث لم تكن ضرورة تقتضي الكراء لأكثر مما تقدم كالواهدم الوقف فيجوز كراؤه بما ينبي به ولو طال الزمن كبارهم عاماً أو أزيد بقدر ما تقتضي الضرورة وهو خير من ضياعه واندزاسه (و) أكرى مستحق (لمن مرجعها) كالشهر (ونحوها من السنين لحقة الفرر لان المرجع له وصورتها حبس على زيد داراً مثلاً ثم على عمه وفاً كراهاً زيداً لعمه والي له المخرج عشرة أعوام وهذا إذا لم يشترط الواقف مدة وإلا عمل عليها (وإن) بنى أو غرس محبس عليه ولو بالوصف كاماً ومدرس (فإن) مات ولم يبن شيئاً (فهو وقف) كالو بين أنه وقف فلا يورث عنه قل أو أكثر فإن بين أنه يملك له استحققه وارثه بالقرينة الشرعية ومفهوم محبس عليه أنه لو بنى أجنبي كان له ملكاً فله تقضه أو قيمته منقوضاً وهذا إذا كان الحبس لا يحتاج له وإلا فيوفي له من غلته كالو بين الناظر أو

(قوله له بحساب ما عمل) أى إذا عزل قبل تمام مدة الكراء ولو ارثه إذا مات قبل تمامها (قوله خراجياً) أى يقبض كل سنة وقوله أو هلالياً أى يقبض فى آخر كل شهر (قوله وأكرى ناظره الخ) المراد بالناظر فى كلام المصنف من كان من جملة الموقوف عليهم وأما غيره فيجوز له أن يكرى أزيد من ذلك لأن بموته لا تنفسخ الاجارة بخلاف المستحق فانه تنفسخ الاجارة بموته كذا فى عقب وكبير خشن قال شيخنا المدوى ولم أره منصوصاً وظاهر كلامهم الاطلاق تأمل وعلى كل حال قبول المصنف الآتى وأكرى لمن مرجعها له محصص لعموم ما هنا أى أن محل كون الناظر المستحق أى أو غيره لا تكرر أكثر من ثلاث سنين إذا أكرى لغير من مرجعها له وأما إذا أكرى لمن مرجعها له فيجوز أن يكرى له كالعشر (قوله إن كان أرضاً الخ) أى أن ما تقدم من الفرق بين المعين وغيره إن كان الموقوف أرضاً للزراعة فإن كان داراً فلا تواجز أكثر من سنة كانت موقوفة على معين أو على غيره (قوله أكثر من ذلك) أى مما ذكر وهو السنة فى الدار والثلاث سنين بالنسبة للأرض (قوله كالعشر) أى ولا فرق بين الأرض فى ذلك والدار قاله شيخنا المدوى (قوله وهذا) أى التفصيل بين كراها لغير من مرجعها له ولن مرجعها له إذا لم يشترط الخ (قوله وإلا عمل عليها) أى كما إذا قال الواقف لا يكرى إلا سنة أو سنتين أو نحو ذلك (قوله وإن بنى محبس عليه) أى فى الأرض المحسنة (قوله فهو وقف) استشكل ذلك بأنه لم يحز عن واقفه قبل حصول المانع ويحجب ببيعته لما بنى فيه فأعطى حكمه فهو محجوز بحوز الأصل (قوله فإن بين) أى ولو بعد البناء (قوله استحققه وارثه) أى استحق ذلك البناء وارثه إذا مات فيكون له قيمته منقوضاً أو تقضه بفتح النون أى هدمه وأخذ الاقاض كبناء الأجنبي الآتى كافى بن (قوله لو بنى أجنبي) أى والحال أنه لم يبن أنه وقف أو ملك وأولى إذا بين أنه ملك وأما إذا بين أنه وقف كان وقفاً وهو الحاصل أن البانى فى الوقف إما محبس عليه أو أجنبي وفى كل إما أن يبين قبل موته أن ما بناه ملك أو وقف أولاً يبين شيئاً فإن بين قبل موته أنه وقف كان وقفاً وإن بين أنه ملك كان له أول وارثه وإن لم يبين كان وقفاً إن كان ذلك البانى محبساً عليه أو له أول وارثه إن كان أجنبياً فالخلاف بين المحبس عليه والأجنبي عند عدم البيان فقط (قوله فله تقضه) بفتح النون أى هدمه وأخذاً نقاضه أو بضمها بمعنى النقوض (قوله وهذا) أى التخيير بين أخذ قيمة النقض أو النقض (قوله لا يحتاج له) أى لذلك البناء الذى بنى فيه (قوله فيوفى له من غلته) أى جميع ما صرفه فى البناء ويصير ذلك البناء وقفاً (قوله كالو بين الناظر أو أصلح) أى فانه يوفى له جميع ما صرفه فى البناء ويحمل البناء وقفاً (قوله أو على قوم الخ) أى كبنى فلان وأعقابهم (قوله والعيال) أى وأهل العيال الفقراء وظاهره وإن لم يكن ذا حاجة لانه مظنة الاحتياج كما قاله الشيخ كريم الدين (قوله والارفاق) أى بالموقوف عليهم (قوله فى غلة) أى إن كان المقصود من الوقف تفريق الغلة عليهم وقوله وسكنى أى إذا كان المقصود من الوقف سكنهم ثم إن التفصيل بالسكنى بالتخصيص وأما بالغلة فهو إما بالزيادة إن قبلت الاشتراك أو بالتخصيص إن لم تسع الاشتراك قاله شيخنا المدوى وهذا ما ذكره للمصنف من تفضيل ذى الحاجة والعيال بالغلة والسكنى هو قول سحنون ومحمد بن الواز وصرح ابن رشد بمشهوريته وفى للدونة

أصلح (و) إذا وقف (على من لا يحاط بهم) كالفقراء وأبناء السبيل (أو على قوم وأعقابهم) أو على كولد (أو أولاد ولده أو على إخوته أو بنى عمه) (ولم يبينهم) بقوله فلان وفلان (فضل المولى) بفتح اللام مشددة أى الناظر أى قسم فى المسائل الثلاث (أهل الحاجة والعيال) الفقراء بالاجتهاد لأن قصد الواقف الاحسان والارفاق (فى غلة وسكنى) فضل

ولا يعطى الثمن فان غاب كونه زيد وعمرو وفاطمة فانه يسوى بينهم الله كره والأبني والثمن والفقر والصغير وشكبر والحاضر والناقص (ولم يخرج ساكن) بوصف استحقاق قهر فاستغنى (لغيره) ولو محتاجاً لأن العبرة الاحتياج في الابتداء وكذا لو سكن الأول بوصف طلب علم ما لم يترك الطلب فانه يخرج كالمسكن بوصف ثم زال كأحداث قوى (٩٧) أو صفار (الإشراط) من الحيس

يفضل الأعلى فإن كان فضل أعطى للأسفل وقال المغيرة وغيره يسوى بينهم، قال ابن رشد في أجوبته وبه العمل ورجحه اللخمي وقال إنه أحسن وقال ابن عبد السلام إنه أقرب، لكن القولان الأخيران في المقب فقط كما في للدونة وأما من لا يحاط بهم فقال ابن عرفة يقسم ما على غير المنحصر بالاجتهاد اتفاقاً هـ بن (قوله ولا يعطى النفي) هذا مفهوم قوله أهل الحاجة وعبارة عقب وفهم من قوله أهل الحاجة أن النفي لا يعطى شيئاً وأنهم إن تساوا فقرراً أو غنى أو أثر الأقرب بالاجتهاد. وأعطى الفضل لمن يليه فإن تساوا فقرراً أو غنى ولم يكن أقرب ولم يسعهم أكرى عليهم وقسم كراؤه بينهم بالسواء إلا أن يرضى أحدهم بما يصير لأصحابه من الكراء ويسكن فيها فله ذلك كما في ح (قوله فانه) أى المولى يسوى بينهم أى في القلة والسكنى (قوله ولم يخرج) مثل السكنى في ذلك القلة، واعلم أن قول المصنف ولم يخرج ساكن لغيره ولو محتاجاً فيها إذا كان الوقف على قوم وأعقابهم أو على كوله ولم يعينه وأما الوقف على الفقراء أو طلبة العلم أو على الشباب أو الصغار أو الأحداث فإن من زال وصفه بعد سكنه بخرج، فقول الشارح كالمساكين بوصف أى غير ما تقدم من طلب العلم والفرق بين القسم الاول والثانى أن الاستحقاق من الوقف فى القسم الثانى علق بوصف وقد زال فيزول الاستحقاق بزواله وأما فى القسم الاول فالاستحقاق لم يعلق بالنقر بل بغيره والفقراء مقتضى لتقديمه فقط والمعنى الذى علق به الاستحقاق باق لم يزل فتأمل (قوله أى لا يسقط حقه) أشار بهذا إلى أن المراد بعدم خروجه عدم سقوط حقه وإلا فهو قد خرج منه لانه مسافر وأخذ أبو الحسن من هذه المسئلة أعنى قوله فإن سافر ليعود لم يسقط حقه أن من قام من المسجد لوضوءه مثلاً فهو باق بموضعه (قوله وقيل يكبره إلى أن يعود) أى وهو قول الباجى وغيره وفى حمل سفره مع جهل حاله على الانقطاع أو الرجوع قولان وظاهر ابن عرفة ترجيح الثانى.

(قوله وبدل على أن المراد) أى على أن مراد المصنف تملك ذات وهذا جواب عما يقال إن تعريف المصنف للهبة غير مانع لصدقة بتمليك الانكاح والطلاق وتمليك المنافع وبالوكالة لانها تملك للتصرف وحاصل الجواب أن مراد المصنف تملك الذات بدليل ما يأتي فخرج ما ذكر (قوله) وهو متعلق بمحذوف) أى والجملة عطف على قوله الهبة تملك بلا عوض (قوله سواء قصد الخ) لكن إذا قصد المعطى بالكسر بالعطية ثواب الآخرة فقط فعلى صدقة اتفاقاً وإن قصد ثواب الآخرة مع وجه المعطى بالفتح فصدقة عند الأكثر وعند الأقل ما أعطى لهما معاً فهو هبة (قوله لأن كلامه يوم أن الهبة مقسم) أى أن الهبة تنقسم إلى الهبة والصدقة وقوله وليس كذلك أى لما فيه من تقسيم الشيء لنفسه وإلى غيره وهو باطل ووجه الإيهام أن المتبادر من كلامه أن قوله ولثواب الآخرة الخ عطف على قوله بلا عوض (قوله ويفترقان بالتصديق والنية) أى فإذا قصد بتمليك الذات وجه المعطى فقط كان هبة وإن قصد ثواب الآخرة سواء قصد وجه المعطى أيضاً أم لا فهو صدقة (قوله وصحت الخ) أعلم أن أركان الهبة أربعة الموهوب له وحذف المصنف التصريح به هنا العلم بمن قوله

خرج أم الولد والمكاتب  
(عن له تبرع بها) وهو من  
لا حرج عليه فخرج السفيه  
والجني ومن أحاط الدين  
بماله والسكران والمريض  
فإن الزوجية فيها زاد على  
الثالث لكن هبتهما مازاد  
على الثالث صحيحة موقوفة  
على الوارث والزوج كن  
أحاط الدين بماله فإنها  
صحيحة موقوفة على رب  
الدين وأما السفيه والصغير  
فباطلة كالمرتد وضمير بها  
عائد على الهبة والمراد (١)  
من له أن يتبرع بالهبة في غير  
هبة ثلاثاً يلزم شرط الشيء  
في نفسه كأنه قال ممن له  
التبرع بالهبة وقفاً أو صدقة  
أي أن من له ذلك فله أن  
يبذل تلك الذوات ومن لا  
يملك التبرع بالهبة في غير  
الهبة أراد الهبة نكاحاً صح  
لها لأن لها أن يتبرعاً به فلو  
لم يأت المصنف بقوله بها  
لورد عليه الزوجية  
والمريض لأنها ليس لها  
التبرع دائماً كما هو المتبادر  
من كلامه لو لم يأت بما  
ذكر ويأت

(١) قول الشارح والمراد  
الصح لا حاجة إليه وقوله  
ثلاثاً يلزم الخ غير صحيح  
فإن الشرط أهلية الشخص  
لان يجب بأن لا يكون

في الوقف على أهل التملك فيشترط فيه هذا ذلك كاحذف من الوقف التصريح بالوقف للعلم به من قوله  
هنا ممن له تبرع بها لأن البابين كالشيء الواحد بل سائر التبرعات كذلك وأشار للركن الثاني وهو  
الشيء الموهوب بقوله وصحت الخ والركن الثالث وهو الواهب بقوله ممن له تبرع بها وأشار للركن الرابع  
وهو الصيغة بقوله بصيغة أو مفهمها (قوله فلا تصح في حر) أي ولا في كلب غير مأذون فيه أي لأن كلا  
منهما لا يملك (قوله ولا ملك غير الخ) حاصله أن هبة الفضولي باطلة بخلاف يمينه فإنه صحيح وإن كان  
غير لازم فيجوز للشترى التصرف في المبيع قبل إمضاء المالك البيع لأن صحة العقد ترتب أثره عليه (١)  
من جواز التصرف في العقود عليه والفرق بين بيع الفضولي وهبته ما قاله الشارح من أن يمينه في  
نظير عوض يعود على المالك بخلاف هبته ومثلها وقفه وصدقته وعقته ففي صدر واحد من هذه  
الأربعة من فضولي كان باطلاً ولو أجازها للمالك كما ذكره خش في أول الوقف وهو ظاهر المصنف  
أيضاً هنا وفي الوقف حيث قال في الوقف صح وقف مملوك وقال هنا وصحت في كل مملوك فظاهره  
أن غير المملوك يوقفه وهبته باطل ولو أجازها للمالك وذكر بعضهم أن وقفه وهبته وصدقته وعقته  
كيبه في أن كلاً صحيح غير لازم فإن أمضاء المالك مضي وإن رده ردواختاره شيخنا العدوي لأن المالك  
إذا أجازها كان في الحقيقة صادراً منه قال ويمكن حمل كلام المصنف على هذا القول بأن يراد بالصحة الصحة  
التامة التي لا تتوقف على شيء وتقدم هذا في باب الوقف (قوله أي يقبل النقل شرعاً) أي يقبل النقل  
من ملك للملك آخر شرعاً هذا إذا قبل النقل بجميع أوجهه الشرعية بل ولوقفه في الجملة أي ببعض  
الوجوه فدخل بهذا جلد الاضحية وكاب الصيد فانهما وإن لم يقبلا النقل بالبيع لكنهما يقبلانه  
بالتبرع الذي هو أعم من الهبة وخرج المكاتب وأم الولد فانهما لا يقبلان النقل بوجه من الأوجه  
النائلة للملك شرعاً (قوله ممن له تبرع بها) (٢) الأولى أن يقدمه على قوله في كل مملوك يتقبل ليتصل قوله  
وإن مجهولاً وما بعده بقوله في كل مملوك لأنه مبالغة عليه (قوله فخرج السفيه والصبي) أي وكذا  
المجنون والمرتد (قوله فيما راد الخ) راجع للمريض والزوجة فقط وأما هبتهما لثالث فهي داخلية (قوله لكن  
هبتهما مازاد الخ) هذا تفصيل في مفهوم قول المصنف ممن له التبرع بها وحينئذ فلا يفترض به على  
إطلاق المصنف البطالان في المفهوم لأن مفهومه أن غير أهل التبرع لا يصح منهم وظاهره مطلقاً سواء  
كان مدنياً أو مريضاً أو زوجة في زائد لثبتهما أو كان غيرهم وسواء أجاز رب الدين والزوج  
والوارث ما صدر من الدين والمريض والزوجة أم لا (قوله موقوفة على الوارث والزوج) أي  
على إجازتهما (قوله على رب الدين) أي على إجازته (قوله كالمرتد) أي وكذلك السكران  
والمجنون وقوله فباطلة أي ولو أجازها الولي لأنه محجور عليهم في كل المال حتى أنفسهم (قوله والمراد الخ)  
يعني أن الضمير راجع للهبة لا من حيث كونها هبة بل من حيث إنها مقدار من المال فقول  
الشارح والمراد من له أن يتبرع بالهبة الأولى بالمال وإن كان يصح أن يقال المراد بالهبة الذوات التي توهب  
(قوله في غير هبة) أي كوقف وصدقة وقوله ثلاثاً أي وإنما قلنا ذلك ثلاثاً الخ (قوله كأنه قال ممن له  
التبرع بالهبة) أي بالذات التي توهب وقوله أي أن من له ذلك التبرع بالذات التي توهب (قوله لانهما  
ليسألها التبرع دائماً) أي بل من أهل التبرع بالثالث فقط (قوله كما هو) أي التبرع دائماً (قوله لو لم يأت  
بما ذكر) أي بقوله بها والحاصل أنه لو قال المصنف ممن له التبرع لخرج المريض والزوجة إذ

(١) قوله ترتب أثره عليه هذا خلاف المشهور عند الأصوليين وهو موافق للقول الذي الوجهين الشرع  
انظر جمع الجوامع وما كتب عليه اه (٢) قول المصنف بها أي الهبة بالمعنى الاصمى ففيه استخدام



المتبادر من قوله ممن له للتبرع أى دائماً والمريض والزوجة ليس لهما التبرع دائماً فأبى المصنف بقوله  
 بها لادخالها فورد عليه أن ضميرها راجع للمهبة فيلزم شرطية الشيء في نفسه فأجيب بأن الضمير راجع  
 للمهبة لا من حيث إنها هبة بل من حيث إنها ذات فكأنه قال ممن له التبرع بمال ممن له التبرع بمال على  
 وجه الصدقة أو الوقف فله أن يهب (قوله على صحة الهبة) أى هبة غير الثواب لأن الكلام فيها  
 (قوله ولو خالف ظنه بكثير) أى كما إذا وهب أو تصدق بميراثه من فلان لظنه أنه يسير فإذا هو كثير أو  
 وهب له ما في جيبه ظاناً أنه درهم لكون عادته أنه لا يجعل فيه أزيد من ذلك فوجد فيه عشرة محاييب  
 فلا رجوع له كما قاله ابن عبد الحكم وقال ابن القاسم في الواضحة والعتبية له رد عطيته وهو ضعيف  
 إذا علمت هذا تعلم أن الخلاف في الأزوم وعدمه لافي الصحة وعدمها كما هو ظاهر الشارح إذا الصحة  
 لا خلاف فيها كما في بن (قوله إذ غيره لا يملك) أى حينئذ فلا تصح هبته (قوله لأن الإبراء يحتاج  
 إلى قبول) أى بناء على أنه نقل للملك وحاصله أنه اختلف في الإبراء فقيل إنه نقل للملك فيكون من  
 قبيل الهبة وهو الراجح وقيل إنه إسقاط للحق فعلى الأول يحتاج لقبول دون الثاني كالطلاق  
 والعتيق فانهما من قبيل الاسقاط ولا تحتاج المرأة والعبد فيهما لقبول العصمة والحرية واعلم أن  
 ظاهر المذهب جواز تأخير القبول عن الإيجاب كما قال القرافي وهو صريح نقل ابن عرفة ونصه  
 ابن عتاب ومن سكت عن قبول صدقته زماناً فله قبولها به وذلك فإن طلب غلها حلف ماسكت تاركا  
 لها وأخذ الغلة (قوله وإلا فكالرهن) أى وإلا فهبته كرهن الدين وصورته أن يشتري سلعة من زيد  
 بشرة لأجل ويرهن المشتري عليها دينه الذى له على خالد فيجوز أن أشهد على الرهنية وجمع بين البائع  
 ومن عليه الدين ودفع للبائع ذكر الدين ، واعلم أنه إذا وهبه الدين وقام بذلك الدين شاهد واحد  
 حلف الموهب له لا الواهب لأن الشخص لا يخاف ليستحق غيره انظر ح وان دفع للمدين الدين  
 للواهب بعد العلم بالمهبة ضمن ويؤخذ من قوله فكالرهن صحة التصيير في الوظائف وهو أن يتجمد  
 لانسان مال معلوم من وظيفة أو جامكية فيصير لغيره إن كان ذلك التصيير من غير مقابلة شئ لهبة  
 أما إن كان في مقابلة شئ يؤخذ في مقابلة التصيير فالمنع لانه يبيع نقد بنقد نسيئة (قوله الاشهاد) أى  
 على الهبة كما أنه في مسئلة رهن الدين يشترط الاشهاد على الرهن واشتراط الاشهاد على الهبة إنما هو  
 إذا حصل مانع كموت الواهب وإلا فلا يشترط الاشهاد (قوله وكذا دفع ذكر الحق) أى فانه شرط  
 في صحة هبة الدين ورهنه وقوله على قول هو قول ابن عبد الحق وقوله وقيل شرط كمال هو ما في  
 الوثائق المجموعة (قوله كالجمع بينه) أى بين الموهب له أو المرتهن وبين من عليه الدين وظاهره أنه  
 شرط كمال باتفاق وليس كذلك إذ قد قيل إنه شرط صحة أيضاً فيها كما في بن (قوله وشبه به) أى  
 برهن الدين وهذا جواب عما يقال إن المصنف لم يذكر رهن الدين في بابيه وحينئذ فله فكالرهن  
 إحالة على مجهول (قوله ورهنا) حاصل فقه المسئلة أن من رهن رهناً في دين عليه ثم وهبه لاجنبى فان  
 رضى المرتهن بهية الرهن لذلك الاجنبى صحت الهبة ، طاماً كانت قبل قبض المرتهن للرهن أو بعد قبضه  
 له كان الراهن موسراً أو معسراً كان الدين مما يعجل أولاً وان لم يرض المرتهن بهية الرهن  
 لذلك الاجنبى فان كان الراهن معسراً كانت باطلة وقتت الهبة قبل قبض الرهن أو بعده كان  
 الدين مما يعجل أم لا وان كان الراهن موسراً فان وقتت الهبة قبل قبض الرهن فهي صحيحة وان  
 وقتت بعده فان كان الدين مما يعجل قضى على الراهن بفك الرهن وتعجيل الدين ودفع الرهن  
 للموهب له وان كان مما لا يعجل بقي الرهن للأجل فاذا قضى الدين بعده دفع الرهن للموهب له وإلا  
 أخذه المرتهن وبطلت الهبة (قوله يصح هبته) أى من الراهن (قوله وقد أيسر رهنه) أى بالدين الذى

على صحة الهبة بقوله  
 (وإن) كان المملوك القابل  
 للنقل شرعاً (مجهولاً) لهما  
 مجهول العين أو القدر لهما  
 أو لأحدهما ولو خالف  
 ظنه بكثير على التحقيق  
 (أو) كان (كلاً) مأذوناً  
 في أخذه إذ غيره لا يملك  
 (ودنياً) فتصح هبته لمن  
 هو عليه ولغيره (وهو)  
 أى هبة الدين (إبراء) إن  
 وهب لمن (هو عليه)  
 فلا بد من قبوله لأن  
 الإبراء يحتاج إلى قبول  
 (وإلا) يهب لمن عليه بل  
 لغيره (فكالرهن) أى  
 فكالرهن الدين يشترط في  
 صحته الاشهاد وكذا دفع  
 ذكر الحق أى الوثيقة  
 على قول وقيل هو شرط  
 كمال كالجمع بينه وبين من  
 عليه الدين ولو قال  
 فكرهنه لكان أظهر وشبه  
 به وان لم يذكره في بابيه  
 لشهرته عندهم (و) ان  
 (رهناً) أى مرهوناً يصح  
 هبته لاجنبى حيث (لم)  
 يقبض (أى لم يقبضه  
 المرتهن من الراهن) (و) قد  
 (أيسر رهنه)

ويبقى دينه بلا رهن وإنما أبطلت الهبة الرهن مع تأخرها عنه لانا لو أبطلناها لذهب الحق فيها جملة بخلاف الرهن إذا أبطلناه لم يطل  
حق للرهن (أو) أسير الراهن (١٠٥) (رضى مرتنه) بهته قبل قبضه ويبقى دينه بلا رهن فان لم يررض فالمرتحن أحق

رهن من أجله ولو لم يررض المرتحن بهته (قوله ويبقى دينه بلا رهن) أى لان عدم القبض مظنة تفریطه  
في قبضه ولو وجد فيه قبل هبة الراهن للأجنبي وما ذكره الشارح من بقاء الدين بلا رهن وعدم  
تبعيله هو مافى الترضيع عن ابن المواز وفي الواقي عن أشهب وابن المواز أيضاً أنه يجعل له حقه  
إلا أن يأتيه الراهن برهن ثقة ونحوه في ابن عرفة انظر بن (قوله لذهب الحق) أى حق اللو هو به  
فيها جملة (قوله لم يطل حق الرهن) أى لأن الموضوع أن الراهن موسر فيجعل الدين أويأتي برهن  
ثقة (قوله ويبقى دينه بلا رهن) أى لرضاه بهته وبقاء دينه بلا رهن (قوله فالمرتحن أحق بالرهن من  
اللو هو به) أى ولو قبضها للو هو به والظاهر أنه إذا فضل من الرهن فضلة زائدة عن الدين في  
هذه الحالة فانها تكون للو هو به كذا قرر شيخنا المدو (قوله هذا) أى التقييد بقبل القبض  
مقتضى المظن على ما قبله القيد به والحاصل أن مقتضى المظن تخصيص الرضا بما قبل  
القبض لأن موضوعه أنه لم يقبض فيقتضى أنه إذا قبض لم يصح ولو رضى به المرتحن وليس كذلك  
(قوله كان الدين مما يجعل) أى مما يقضى بتبعيله وقوله كالدين أى مطلقاً سواء كانت حالة أو مؤجلة  
من بيع أو من قرض وقوله والمرض أى إذا كان حالاً وقوله أم لا أى أو كان لا يقضى بتبعيله  
كالمرض المؤجل والطعام من بيع (قوله ويبقى دينه بلا رهن) أى لرضاه بالهبة (قوله والاقتضى بفكه)  
هذا مفهوم قوله لم يقبض والسئلة بحالها من كون الراهن موسراً كما أشار له الشارح (قوله وإلا فلا  
قضاء) أى والايكن عالماً بأنه يقضى عليه بفكه فلا يقضى بفكه عليه قولاً واحداً ويبقى لأجله إن  
حلف أنه لا يعلم بذلك فاذا حلّ الاجل وقضى دينه دفع الرهن للو هو به وإن لم يقضه لسر طراً له  
كان للرهن أحق به في دينه وبطلت الهبة (قوله بعد الأجل) كأنه حذف الموصول يعنى  
لما بعد الاجل على حد ما قيل في أمسا بالتى أنزل البناء وأنزل اليكم أى والذى أنزل اليكم  
لاختلاف التزل وإلا فبعد لا تحر باللام (قوله فان حل الاجل وقضى الدين الخ) فان حل الأجل ولم  
يقضه لسر أخذه للرهن وبطلت الهبة (قوله بصيغة الباء بمعنى مع) أى تملك مصاحب لصيغة  
(قوله أى مفهوم معناها) أى دال على معناها الذى هو التملك وإنما قدر الشارح ذلك للمضاف دفعا (١)  
لما قال ان الذى يعم الصيغة صيغة أخرى وحينئذ فلا تنأتى للمالبة وقد يقال لاداعى لذلك لانه  
لا معنى لفهام الصيغة الا افهام معناها فتأمل (قوله كتحلية ولده) أى كتحلية أب أو أم ولده مطلقاً  
ذكر أو أنثى صغيراً أو كبيراً كانت التحلية جائزة أو محرمة وتقيد خش وعبق بالصغير لا مفهوم  
له والتحلية فرض مسئلة والمراد تزوين ولده بتحلية أو إلباس ثياب فاخرة أو باشتراء دابة له يركبها أو  
اشتراء كتب يحضر فيها أو سلاح يحترس به أو يتزين به أو يقابل به كذا قرر شيخنا قال بن  
ويستثنى من ذلك النكاح فيقبل قول الأب فيه أنه عارية في السنة كما تقدم لان النكاح شأنه ان يعار  
فيه ذلك وغيره وصرحوا في النكاح بأن ذلك خاص في الأب بابنته البكر دون الثيب فهو محمول فيها  
على الهبة مالم يكن مولى عليها وإلا كانت كالبكر انظر بن (قوله مالم يشهد بمجرد الامتاع) أى  
مالم يشهد بان التحلية لولده على وجه الامتاع فان أشهد بذلك فلا تكون التحلية حينئذ هبة  
(١) قوله دفعا الخ غير ظاهر والظاهر أنه دفع لما يتبادر من إفهام نفس لفظ الصيغة كإفهام اسم الفعل  
لفظه على أنه موضوع له اهـ

الرهن من اللو هو به هذا  
يقضى المظن بأولكن  
الصح أنه إذا رضى  
المرتحن بالهبة صحت قبل  
القبض ويده أسير  
الرهن أو أسير كان الدين  
على قبض كالدين والمرض  
أى ويبقى دينه بلا رهن  
(قوله) بان وجهه رهنه  
لا يسي بعد قبض مرتنه  
لأنه لم يررض بهته وهو الحال  
لما الرهن موسر (قضى)  
عليه (فكه) أى الرهن  
ويتجمل الدين (إن كان مما  
يجعل) كمرض حال أو  
دائم أو دهرام يدفع الرهن  
اللو هو به على محل القضاء  
بالفك على الواهب ان  
وجهه عالماً بأنه يقضى عليه  
بفكه وإلا فلا قضاء ويبقى  
لأجله ان حلف (وإلا)  
بأن كان الدين مما لا يجعل  
كمرض مؤجل أو طعام  
من بيع (جى) الرهن  
(بعد الأجل) ولم يجبر  
للرهن على قبض دينه  
قوله ولا على قبول رهن  
آخر فان حل الاجل  
وقضى الدين أخذه  
اللو هو به (بصفة)  
متعلق بتمليك ومراده بها  
محل على التملك صريحاً

كوهبة وملكت بدليل قوله (أو مفهما) أى مفهوم معناها من قول كخذ أو فعل كما بالغ عليه  
بقوله (وإن) كان للفهم (فعل) أى ملكتها به والاوضح حذف الباء أى مع قرينة على التملك (كتحلية ولده) التذكر أو الالتي فاذا  
حلت الأب لو الام اختص الولد به ولا يشاركه فيه الورثة وان لم يشهد بالتمليك لان التحلية قرينة عليه مالم يشهد بمجرد الامتاع

بخلاف الزوجة أو أم الولد فمحمولة على الامتناع فقط ما لم يشهد بالتملك (لابن) عطف على معصمها إذ القهم أعم من القمل كما مر وهو من البناء أى لا تكون الهبة بقوله لولده ابن هذه العرصة دارا (مع قوله) أى الوالد (١٠١) (ذكره) أى دار ولدى وكذا قوله

أركب الدابة مع قوله دابته لجريان العرف بذلك للبناء مع عدم اربعة التملك وكذا المرأة هوى ذلك لزوجها بخلاف الأجنبي يقول ذلك لقهره ثم يقول داره أو دابته فمحمول على التملك لعدم جريان التليل للتقسم فيه ثم لولد أو الزوج المبني قيمة بنائه منقوصا لأنه عارية وانقضت بموت الأب أو الزوجة (وحين) الشيء للوهوب لشم الهبة أى تحصل الحيابة عن الواهب التى هى شرط فى تمامها (وإن بلا إذن) من الواهب ولا يشترط التصور (واجب) الواهب (على) أى على الحوز أى على تمكن للوهوب له منه حيث طلبه لأن الهبة عكس بالقول على الشهود الله طلبها منه حيث امتنع ولو عند حاكم ليجب على تمكن للوهوب له منها قال ابن عبد السلام القبول والحيابة معتبران الآن القبول ركن والحيابة شرط (ويطلى) الهبة (إن تأخر) حوزها (لدى) عبط على الواهب ولو بعد عقدها قوله لم ينقل

ولا على كما (قوله بخلاف الزوجة) أى بخلاف تحلية الزوجة النحر وما ذكره من أن تحلية الزوجة محمولة على الامتناع ما لم يشهد بالتمليك خاص بتحليتها بشيء وهى عنده وأما ما يرسله لها قبل البناء بها هدية من ثياب أو حتى فإنه يعمل على التملك إلا إذا سماه عارية والحاصل أن ما يرسله لها إن سماه هدية حمل على التملك أو عارية حمل على عدمه وإن لم يسم شيئا فالأصل فيه التملك فالمدار على القرائن والعادة انظرين (قوله أو أم الولد) ما ذكره من أن تحلية أم الولد كتحلية الزوجة فى كونه يعمل على الامتناع ما لم يشهد بالتمليك هو ما ارتضاه بن ناقلا له عن بعضهم ولم يرتض ما فى عقب من أن أم الولد مثل الولد فى أن تحلية السيد لها تعمل على التملك ما لم يشهد بالامتناع (قوله إذ القهم أعم من القمل) أى لصدقه بالقول كخذ هذا وهذا تليل للعطف على مفهوم أى لأن مفهما يشمل كل قول مفهوم وكل فعل مفهوم وقول الأب ابن مع قوله داره من جملة المفهم إلا أنه مستثنى منه ومخرج منه (قوله من البناء) أى لامن البتة لأنه لا معنى له (قوله مع داره) أى والحال أنه لم يشهد بالتمليك (قوله وكذا قوله) أى الوالد لولده (قوله أى تحصل الحيابة عن الواهب) أى وتحصل حيابة الوهب له الشيء للوهوب إذا حصل إذن من الواهب بل وإن بلا إذن من الواهب (قوله التى هى شرط فى تمامها) أى فإن عدم لم تلزم مع كونها صحيحة (قوله ولا يشترط التحيز) أى تسليم الواهب للوهوب له (قوله عكس بالقول) أى ويقضى بها إن كانت لمعين على وجه التبرر لأن خرجت مخرج الأيمان بالتعلق (قوله على المشهور) وقيل إنما تملك بالقبض (قوله القبول والحيابة) أى قبول الموهوب له وجازته (قوله ركن) أى شرط فى صحتها فبطل الهبة بعدمه (قوله شرط) أى فى تمامها فإن عدم لم تلزم وإن كانت صحيحة (قوله لدين عبط) وأولى إذا تأخر قيام الغرماء أو لفسه بالمعنى الأصح وهو حكم الحاكم بخلع ماله للغرماء (قوله ولو بعد عقدها) أى ولو طرأ الدين بعد عقدها (قوله أعم من أن يكون لسبقه) أى أعم من أن يكون الدين سابقا على عقد الهبة أو لاحقا لها والبطالان فى الأول باتفاق وفى الثانية على قول الاخوين وهو المشهور (قوله فهى بمعنى الى) أى وهى متعلقة بتأخر (قوله فلتشأن) أى ولو كان الواهب حيا لم يرق به مانع من موانع الهبة عند أشهب وهذا أحد قولى ابن القاسم وقال فى المدونة الاول احق بها إن كان الواهب حيا وهو مقابل للمشهور فى كلام الشارح وشمل كلام المصنف هبة الدين لغريم من هو عليه ثم هبته لمن هو عليه قبل قبض الأول للصور بالشهاد ودفع ذكر الحق له إن كان على أحد القولين فالإبراء من الدين هو الممول به فإن كان الإبراء بصد قبض الوهب له أولا فإنه يعمل بتصير الدين له وشمل أيضا طلاق امرأة على إبراءها له من مؤخر صدقاتها ثم تبين أنها وهبته قبل ذلك لآخر فيه التفصيل المذكور فإن كانت اشهدت أنها وهبته لأجنبي ودفعت له ذكر الصداق طلقت باثنا ولزم الزوج دفع مؤخره للوهوب له المذكور وإن كانت لم تشهد ولم تدفع الذكر للأجنبي فإن الزوج يسقط عنه المؤخر بإبراءها له منه وتطلق عليه ولا يشمل قوله أو وهبت لثان وحاز قبل الاول ما إذا وهب لثانى المنفعة فقط بأعارة أو اخدام وحازه المستعير أو الخدم بعد أن وهب اولاداته ومنفعته لشخص فإن الحق للوهوب له أولا فى المنفعة والذات دون الثانى لما سأتى أن حوز المستعير والمخدم حوز للوهوب له وحينئذ لا يصدق ان الثانى حاز قبل الاول (قوله ولو جد الاول فى طلب) أى قبل هبتها لثانى ولا يخالف هذا ما يأتى فى قول المصنف أو جد فيه لأنه فيما إذا لم يوهب لثان (قوله على المشهور) راجع لقوله فلتشأن ومقابله ما فى المدونة

لثبوته وثبوته أعم من أن يكون لسبقه أو لحوقه واللام يحتمل أنها للفاية فهى بمعنى الى وإنما للتليل فهى متعلقة بطلت (أو) وهب لثان وحاز قبل الاول فلتشأن لتقوى جانبى بالحيابة ولا قيمة على الواهب الاول ولوجد الاول فى الطالب على المشهور

(أَوْ اعْتَقَ الْوَاهِبُ) قبل الحوز أو كاتب أو دبر بطلت علم الوهوب له بعتق الواهب أم لا (أوستولد) الواهب الأمة للوهوبة أي حملت منه قبل الحوز بخلاف مجرد الوطاء (١٠٣) فلا يفيت (ولا قيمة) على الواهب للوهوب له في الفروع الثلاثة

(أو استصحب) الواهب (هدية) لشخص في سفره محل هو به ثم مات (أو أرسلها) له مع شخص (ثم مات) الواهب قبل وصوله أو وصول رسوله كانت لمعين أو غيره فتبطل في الأربع صور لعدم الحوز قبل المانع (أو مات للوهوب له) (المعينة له) أي الذي قصد به اعينه دون ولعنه سواء استصحب أو أرسل فتبطل لعدم القبول من للوهوب له (إن لم يشهد) ومفهوم المعينة له أنه لو لم قصد عينه بل هو وذريته كطعام حمل إليه لتكررة عياله لم تبطل بموت المرسل إليه فتفكون لتدريته فهذه أربع صور أيضا ومفهوم أن لم يشهد أنان للشهد أنها لفلان حين الاستصحاب أو الأرسال أنها لم تبطل بموت المرسل إليه ويقوم وارثه مقامه ولا يموت الواهب بل تصح في الثمانية أي استصحب الواهب أو أرسل قصد عين للوهوب له أم لا وفي كل مات الواهب أو للوهوب له

(قوله أو اعتق الواهب) أي ما وهبه سواء كان العتق ناجزا أو لأجل (قوله بخلاف مجرد الوطاء) أي الوطاء المجرد عن الأيلاء فلا يفيت ومثل الهبة فيأذ كر الوصية فإذا أوصى بأتمته لشخص ثم وطئها فإن حملت منه بطلت الوصية والا فلا هذا هو الصواب ونص الصنف على ذلك فيما يأتي خلافا لما في عقب تبالعج من بطلان الوصية بمجرد الوطاء (قوله ولا قيمة الخ) أعلم أنهم قد راعوا في هذه الفروع الثلاثة القول بأن الهبة لا تنزيم بمجرد القول مع تشوف الشارع للحرية وتقوى الثاني بالقبض فلذا قيل يبطلان الهبة فيها وعدم القيمة للوهوب له على الواهب (قوله ثم مات الواهب) أي للمستصحب أو المرسل وأما لو مات الرسول قبل وصوله فلا تبطل به (قوله أومات للوهوب له) أي قبل وصول الهبة له وقوله ثم مات أو المعينة له كان الصواب أن لو قال ثم مات هو أو المعينة هي له بالابراز فيهما لعطف الظاهر على الضمير في الأول ولجريان الصلة على غير من هي له في الثاني وأجاب البدر بأن الأمر سهل فلغرض الاختصار كفي الأول على قول ابن مالك وبلا فصل يرد وفي الثاني على قول الكوفيين لا يجب الابراز إذا من اللبس (قوله المعينة له) المراد المعين لها لعله وزهده وورعه لاهو وذريته (قوله أي الذي قصد به اعينه) أي بأن يقول الواهب هي لفلان إن كان حيا (قوله سواء استصحب) أي استصحبها الواهب معه أو أرسلها مع رسول (قوله لم تبطل بموت المرسل إليه) الأولى لم تبطل بموت الوهوب له سواء كان مرسلها إليه أو مستصحبها له (قوله فهذه أربع صور أيضا) أي في موت الوهوب له وحاصلها أنه إما أن يكون معينا أو غير معين وفي كل إما أن يستصحبها الواهب معه أو يرسلها مع رسول ولم يشهد فيهما فهذه أربع صور تبطل الهبة في اثنتين منها وتصح في اثنتين (قوله ولا يموت الواهب) أي كان الوهوب له معينا أو غير معين (قوله على ست عشرة صورة) حاصلها أن الواهب إما أن يستصحب الهدية معه أو يرسلها مع رسول وفي كل إما أن يقصد بالهبة عين الوهوب له أم لا وفي كل إما أن يموت الواهب أو الوهوب له قبل قبضها فهذه ثمانية وفي كل إما أن يشهد حين الاستصحاب أو الأرسال أنها لفلان أم لا فهذه ست عشرة صورة البطلان في ستة منها وهي صور المنطوق الأربعة وصورتان من صور منطوق المعين له والصحة في عشرة وهي صور المفهوم (قوله في صحتك أو مرضك) فيه نظر والصواب كما في بن قسره على الصحة لأن التفصيل بين الأشهاد وعدمه إنما هو في الصحيح لترقف صدقاته على الحياة والشهادة منزلة منزلتها وأما المريض فتبرعته نافذة من الثلث مطلقا أشهد أم لا فلا يتوقف مضي تبرعه على حوز ولا على ما يقوم مقامه قال في المدونة وكل صدقة أو هبة أو حبس أو عطية بتلها المريض لرجل بعينه أو للمساكين فلم تخرج من يده حتى مات فذلك نافذ من ثلثه كوصاياه بن (قوله ولم يشهد) أي بتلك الصدقة حين الدفع وإنما صرح بقوله ولم يشهد مع أنه مستفاد من التشبيه بالبطلان دفعا لتوهم أنه تشبيه في مطلق البطلان لا بقيد عدم الأشهاد (قوله أو غيره) أي كفلس أو جنون (قوله فتبطل) أي وأما لو حصل المانع بعد تفرقة جميعه فقد مضت (قوله لك) أي أن كان المانع غير الموت (قوله أن علم بالموت) والا فخلاف فإن تنازع الورثة والوكيل في العلم وعدمه فادعى الوكيل أنه فرق غير عالم بموته وادعى الوارث أنه فرق عالما بموته فالقول قول الوكيل يمينته

لا لتزليمهم الأشهاد منزلة الحوز فقد اشتمل كلامه منطوقا ومفهوما على ست عشرة صورة وشبهه في البطلان لعدم الحوز قوله (كأنه دفعت) في صحتك أو مرضك (لمن يتصدق عنك بمال) للأفراء (ولم تشهد) حين الدفع حتى حصل مانع من موت أو غيره قبل انفاذه أو إنفاذه منه فتبطل ويرجع جميعه أو ما بقى منه لك أو لو ارتكك بعد المانع فإن انفضضا منه بعد الموت ضمنه إن علم بالموت والاختلاف ومفهوم لم تشهد أنه أن أشهد حين الدفع لمن يتصدق به



ومات المتصدق لم تبطل وتنفذ من رأس مال الصحيح وثالث المريض (لا إن باع وأهب) هبة بعد عقدها (قبل علم الموهوب) بالهبة أو بعد علمه ولم يفرط في حوزها فلا تبطل ويغير في رد البيع وإجازته وأخذ الثمن (وإلا) بأن باع بعد علم الموهوب له وتزيطه مضى البيع وإذا مضى (فالثمن للمعطي رويته) المدونة (بفتح الطاء) والمعطى بالفتح هو الموهوب له فالثمن له وهو الراجح (وكسرها) فالثمن للواهب وهو قول أشهب (أو جن) الواهب (أو مرض) بغير جنون عطف على المثبت بدليل (١٠٣) قوله (واتصلا بموته) فتبطل الهبة ولو حازها الموهوب له

إلا يئنه بعلمه قاله شيخنا العدوي (قوله ومات المتصدق) أي قبل التفرقة (قوله وتنفذ الخ) أي وتعطى للفقراء ويصدق الفرق في التصديق يمينه إن كانت الصدقة على غير ممين وإلا لم يصدق (قوله من رأس مال الصحيح) أي من كان صحيحا حين الدفع (قوله وثالث المريض) أي من كان مريضا حين الدفع (قوله ولم يفرط) أي بأن جدي طلبها وقوله ويغير أي الموهوب له وقوله في رد البيع أي وأخذه الهبة (قوله فالثمن له) أي وهو قول مطرف وهو الراجح كما قاله الشارح وقوله وهو قول أشهب أي وهو ضعيف وكل من القولين مروى عن الإمام والمدونة محتملة لكل منهما قاله في التوضيح ومقتضى القياس خلاف الروايتين إذا الهبة تلزم بالقول فكان القياس أن يغير للموهوب له في إجازة البيع وفي رده إلا أنهم راعوا قول من قال إنما تلزم بالقول وهو قول أهل العراق (قوله عطف على المثبت) أعنى قوله إن تأخر لدين الخ (قوله بدليل الخ) أي وإنما قيدنا المرض بكونه بغير الجنون للثنية في قوله واتصلا بموته (قوله لوقوعها في الصحة) هذا يشيرنا قلناه لك من أن المسئلة السابقة مقصورة على الصحة (قوله أو وهب لمودع) أي أولستعير فحكم العارية حكم الوديعة (قوله ثم ادعى بعده أنه قبض) أي ثم ادعى الموهوب له بعد موت الواهب أنه قبله قبل موته والصواب أن يقول ثم أنشأ القبول بعد الموت معتمدا على الحوز السابق كما يشعر به جعل للنصف موت الواهب غاية لعدم قبول المودع بالفتح فانه يشعر أنه قبل بعده وأولى إذا لم يقبل أصلا وظاهر للنصف البطلان وإن لم يعلم الموهوب له الذي هو المودع بالهبة حتى مات الواهب وهو كذلك ولا يضر بعدم العلم، وحاصل القول فيمن وهب شيئا لمن هو يديه عارية أو وديعة أو دينا عليه أنه إن علم الموهوب له وقبل في حياة الواهب صحت الهبة باتفاق وإن لم يقبل قبلت حتى مات الواهب قبل بعده أو لم يقبل بطلت الهبة عند ابن القاسم وصحت عند أشهب وإن لم يعلم بالهبة حتى مات الواهب بطلت اتفاقا إلا على رواية أن الهبة لا تنفقر لقبول كما نقله ابن رشد في رسم الوصية من سمع القريتين ونقله أيضا حلولوا اه والقليشاني في شرح ابن الحاجب فان وهب لتعير من هو في يده بطلت بموت الواهب قبل الحوز في الصور الثلاث اه بن (قوله ثم بدا له القبول بعد الموت) أي بعد موت الواهب فأنشأ القبول بعده (قوله أوجد فيه) من ذلك ما في المتن من وهب آبقا فلم يتمكن منه الموهوب له إلا بعد موت الواهب صح ذلك ولزم (قوله إذا زكاهما) أي ولو طال زمن التزكية كما هو ظاهره (قوله أو أعتق الموهوب له الرقيق الهبة) أي قبل قبضه من الواهب ثم حصل للواهب مانع (قوله أو باع أو وهب) الضمر فيهما للموهوب له وقوله قبل قبضها أي من الواهب ثم حصل لذلك الواهب مانع (قوله وينزل فعله) أي قبل الموهوب له من العتق والبيع والهبة منزلة الحوز فكان المانع إنما حصل للواهب بعد حوز الموهوب له (قوله قيد) خبر مبتدأ محذوف أي وقوله وأعلن قيد الخ (قوله في الأخيرين) أي فالملعى إذا أشهد الموهوب له على ما قبل من بيع أو هبة وأعلن عند الحاكم بما فعله منهما (قوله دون الأول) أي وهو العتق فلا توقف صحة الهبة على إعلان الموهوب

ولو حازها الموهوب له حال المانع لأن شرط الحوز حصوله قبله ولا يخرج من ذلك ولا غير لو توقعها في الصحة فإن لم يتصلا بموته بأن أفاق الجنون أو صح المريض لم تبطل وبأخذها الموهوب له وهذا يقتضى أنها توقف حتى يعلم أيخى أو يصح قبل الموت أم لا وهو كذلك (أو وهب) الواهب وديعة (لمودع) بالفتح (ولم يقبل) أي لم يحصل منه قبول (لموته) أي الواهب ثم ادعى بعده أنه قبل ونازعه الوارث فتبطل لعدم الحوز ولم يعتبر حوزة السابق لكونه كان فيه أمينا قبله كيد صاحبها فيه فكأنها باقية عند رب الموت (وصح) القبول بعد موت الواهب (إن قبض) الموهوب له الشيء الموهوب (ليترجم) في أمره هل يقبل أولا ثم بدا له القبول بعد الموت (أوجد) الموهوب له (في) أي في قبض الهبة والواهب يسوفه حتى مات (أو) قيد (في تزكية شاهد) أي شاهد الموهوب له أو الشاهد

الموهوب حين أنكر الواهب الهبة فأقام الموهوب له شاهدين واحتاجا للتزكية نجد في تزكيتهما فمات الواهب قبل التزكية فنصح الهبة وبأخذها إذا زكاهما بعد الموت لتزويل الجد في ذلك منزلة الحوز فالمراد بالشاهد الجنس (أو أعتق) الموهوب له رقيق الهبة ولو لأجل (أو باع أو وهب) الهبة قبل قبضها وإن لم يقبضها المشتري أو الموهوب له فلا تبطل وينزل فعله ذلك منزلة الحوز (إذا أشهد) على ذلك (وأعلن) عند الحاكم بما فعله قيد في الأخيرين دون الأول للتشوف للحرية

له بذلك عند الحاكم وما ذكره من رجوع القيد للاخيرين دون الأول تبع فيه البساطى (قوله وظاهر المصنف) أى هنا وفى التوضيح (قوله بل ذكر بعضهم اختصاصه الخ) المراد بذلك البعض العلامة طفى حيث قال ولم أرقيد الاعلان إلا فى الهبة فقط \* والحاصل أن الاشهاد لا بد منه فى الثلاثة وأما الاعلان فيعتبر فى الهبة اتفاقا ولا يعتبر فى العتق عند البساطى وطفى خلافا لظاهر المصنف وهل يعتبر فى البيع وهو ما للبساطى وظاهر المصنف أولا يعتبر فيه وهو ما لطفى فالحبة لا بد فيها من الاشهاد والاعلان اتفاقا والعتق لا يعتبر فيه الاعلان بل الاشهاد فقط خلافا لظاهر المصنف وأما البيع فلا يعتبر فيه الاشهاد عند طفى ويعتبران فيه عند البساطى (قوله وهو ظاهر كلام بعضهم) أراد به عقب فانه جعل قوله إن أشهد رابعا للثلاثة وقوله وأعلن رابعا للاخيرين ومضى عليه فى الحج (قوله أن الكتابة والتدبير لا يعتبران وهو كذلك) أى إذا كان كاتب للوهوب له العبد أو دبره قبل أن يقبضه من الواهب ثم حصل للواهب مانع فان الهبة تبطل ولا تعتبر الكتابة والتدبير فليس كالمعتق كذا قال الشارح بما نصق وفيه أن الكتابة دائمة بين العتق والبيع قبيل انهما عتق وقيل انها بيع وقيل انها عتق معلق وكل منهما كاف فى صحة الهبة والتدبير عتق مؤجل فالحق أن الكتابة والتدبير كذلك كذا قرر شيخنا العدوى (قوله أولم يعلم بها إلا بعد موته) أى لم يقع علمها إلا بعد موت اللوهوب له والتصف بالعلم هو وارثه لاهو لعدم إمكانه بعد موته ولا يصح قراءة يعلم بالبناء للفاعل ويجعل ضمير الفاعل عائدا على اللوهوب له وضمير موته للواهب لأن الحكم هنا البطلان فلا يصح أن يحل كلام المصنف بهذه الصورة لأن كلامه فى الصحة (قوله فلا تبطل ويأخذها الوارث) أى لقيامه مقامه فى القبول وهذا حيث لم يقصد عينه والا بطلت \* والحاصل أنه تارة تقوم قرينة على قصد التعميم ولا شك أن للورثة المطالبة وتارة تقوم على قصد عين اللوهوب له ولا كلام لوارثه وعند الشك درج المصنف على أنه بمنزلة ما إذا قامت قرينة على قصد التعميم وبهذا قرره السنائى والشيخ أحمد بابا (قوله وكذا إن علم) أى حينئذ فلا مفهوم لقوله أولم يعلم بها وقوله وكذا إن علمها أى وكذا إن علم اللوهوب له بالهبة ولم يظهر منه رد حتى مات ولو كان ترك قبضها تفريطا وتكاسلا (قوله وصح حوز محمد ومستعير) صورته أخدم شخص عبده أو أعاره لزيد مدة معلومة وحازه زيد ثم إن ذلك الشخص وهب عبده المذكور لعمرو فانه يصح حوز زيد الخدم أو المستعير لعمرو اللوهوب له بحيث إذا مات الواهب والعبد فى حوز الخدم أو المستعير قبل أن يقبضه اللوهوب له لم تبطل الهبة وانما صح حوزها له لأن كلا إنما حازه لنفسه وحوزه لنفسه خروج عن حوز الواهب والخروج عن حوز الواهب يكفى فى حوز اللوهوب وعمل صحة حوز الخدم والمستعير للموهوب له إذا أشهد الواهب على الهبة كما قال ابن شاس والا فلا انظر بن (قوله أو صاحبها) أى بان لم يفصل بينهما بزمان كثير هذا هو المراد اه عدوى (قوله أشهد) أى الواهب على الهبة أم لا الأولى حذف هذا التعميم وإبداله بقوله رضيا بالحوز للموهوب له أم لا لأن اشهاد الواهب على الهبة شرط فى صحة حوزها للموهوب له كما علمت \* والحاصل أن حوز الخدم والمستعير للموهوب له صحيح مطلقا علما بالهبة أم لا تقسم الاخدام والاعارة على الهبة بقليل أو كثير رضيا بالحوز للموهوب له أم لا فاعبرة بقولهما لا تحوز للموهوب له بشرط أن يشهد الواهب على الهبة والا لم يصح حوزها له وما ذكره المصنف من الاطلاق هو المعتمد خلافا لبعض شيوخ عبدالحق حيث قيد صحة حوزها له بما إذا علما بالهبة ورضيا بالحوز له ونسبة المواق هذا القيد للمدونة سهومنه كما قال طفى لأن المدونة ظاهرها الاطلاق ولا قيد فيها (قوله فلا كلام لوارثه) أى لا فى بطلان الهبة ولا الاخدام ولا الاعارة وحينئذ يبقى العبد تحت يد الخدم بالفتح أو

وظاهر المصنف رجوعه  
لثلاثة وهو ظاهر كلام  
بعضهم أيضا ولا يعول  
عليه بل ذكر بعضهم  
اختصاصه بالهبة فقط  
وظاهره أن الكتابة  
والتدبير لا يعتبران وهو  
كذلك (أولم يعلم) بالبناء  
للمفعول ونائب الفاعل  
قوله (بها) أى بالهبة (إلا  
بعد موته) أى اللوهوب  
له أى أن اللوهوب له  
لم يعلم بها فى حياته ولما  
مات علم وارثه فلا تبطل  
ويأخذها الوارث وكذا  
إن علم بها ولم يظهر منه رد  
حتى مات قام وارثه مقامه  
(و) صح (حوز) محمد  
هبة أى عبده لغير من  
أخدمه له (و) حوز  
(مستعير) للموهوب له  
(مطلقا) علما بالهبة أم لا  
فصحت الخدمة أو  
الاعارة على الهبة أو  
صاحبها أشهد على ذلك  
ثم لا يلزم أن الواهب قبل  
قبضه من الاخدام أو  
الاعارة فلا كلام لوارثه  
وأما لو تخدمت الهبة  
فلا يلزم الحق للموهوب له  
فى التعميم

فلا يتأتى للواهب إخدام ولا إعارة (و) صح حوز (موكع) بالفتح لودية وهما مالكتها لغيره (إن علم) بالهبة ليكون حائزاً للوهوب  
 له لأن لم يعلم قبل علمه حافظ للواهب وبعده صار حافظاً للوهوب له وغير ابن القاسم لم يشترط علم اللودع بل قال بصحة حوزة  
 مطلقاً كالخادم والمستعير ورجح أيضاً فلو لم يعلم اللودع بالهبة حتى مات الواهب لم تبطل (لا) يصح حوز (غاصب) لغيره وهما  
 مالكتها لغيره علم أو لم يعلم قال مالك لأن الغاصب لم يقبضه للوهوب (١٠٥) له ولا أمره الواهب بذلك وقوله

المستعير حتى تتم المدة ثم يأخذه الموهوب له (قوله) فلا يتأتى للواهب إخدام ولا إعارة (فان فرض أن  
 الواهب أعار أو استخدم قبل قبض الموهوب الهبة منه صح حوز الخدم والمستعير له كاللودع (قوله) ان  
 علم بالهبة (أى - سواء رضى بحوزة الموهوب له أو لم يرض فلا يشترط إلا علمه فقط كما هو ظاهر  
 المصنف وهو قول ابن القاسم في العتية خلافاً لما في عقب من اشتراط كل من العلم بالهبة والرضا  
 بالحوز في صحة حوز اللودع انظر بين الفرق بين اللودع وبين الخدم والمستعير على ما انتهى عليه المصنف  
 من الاطلاق فيها أن الخدم والمستعير حازا لنفسهما ولو قال لا يحوز للوهوب له لم يلتفت لقولها  
 إلا أن يبطل مالها من النافع وهما غير قادرين على ذلك لتقدم قبولهما ولا يقدران على رد  
 ما قبلاه لأنه ابتداء عطية منها للمالك فلا يلزمه قبولها فصار حوزها معتبراً ممتداً به واللودع لو شاء  
 لقال خذ ما أودعني لا أوزعه لك (قوله) لأن لم يعلم (أى لا) ان لم يعلم اللودع بالهبة حتى  
 مات الواهب تبطل الهبة ولا يكتفى بمجرد حوز اللودع (قوله) فلو لم يعلم الخ (تفريع على القول  
 بصحة حوز اللودع مطلقاً (قوله لا يصح حوز غاصب) أى على المشهور وهو مذهب ابن القاسم في  
 الدونة فإذا مات الواهب قبل خلاصه من الغاصب كان لورثة الواهب (قوله) أى ان رضى الغاصب  
 بالحوز للوهوب له (ظاهره) صحة الحوز عند أمر الواهب الغاصب بالحوز للوهوب له ورضاه الغاصب  
 بالحوز سواء كان اللوهوب له حاضراً أو غائباً وهو كذلك اتفاقاً إن كان غائباً وأما إن كان حاضراً  
 رشيداً ففيه خلاف انظره في بن وأما إذا قال الواهب للغاصب لا تدفعها للوهوب له إلا بأذنى لم  
 يكن حوزاً اتفاقاً (قوله) ويصير كاللودع (أى في كفاية حوزة وان كان اللودع لا يشترط فيه  
 الرضا كما هو ظاهر كلام المصنف (قوله) وكذا الشيء المستأجر (أى إذا مات واهبه قبل انقضاء  
 مدة الاجارة فانه يكون لورثته ولا شيء للوهوب له لبطان الهبة (قوله) والفرق بين المستأجر  
 والمستعير (أى حيث قيل بعدم صحة حوز الاول للموهوب له وبصحة حوز الثانى له (قوله) بخلاف  
 الصارية الخ) ان قلت المرتين قادر على رد الرهن وإجاء دينه بلا رهن فكان مقتضى ان  
 حوزة يكتفى قلت المرتين وان كان قادراً على رد الرهن كما ان المستعير قادر على رد العارية إلا أن المرتين  
 انما قبض للتوثق لنفسه بخلاف المستعير فانه وان قبض لنفسه لكن لا للتوثق ففرق بينهما (قوله) ولا  
 ان رجعت الخ (أى ولا يصح حوز للوهوب له ان رجعت الهبة للواهب بعد حوز الموهوب له  
 بقرب ، وظاهره سواء كان الهبة غلة أم لا وهو الصواب وتقيد المواق له بما إذا كان لها غلة فقد رده  
 طفئ (قوله) بمعنى الخ (أى وأما إذا لم يحصل له مانع فلموهوب له استردادها ليصح حوزها فالتى  
 يبطل في الحقيقة رجوعها للواهب انما هو الحوز فقط ا ه بن (قوله) أو أرفق بها (بالبناء للفاعل  
 كالفعل التى قبله لان في كل منهما ضمير مستتر عائدا على الموهوب له كما أشار له الشارح (قوله) قرب الخ)  
 تنازعه كل من أجرها وأرفق بها (قوله) وحصل مانع (أى للواهب قبل رجوعها للموهوب له  
 (قوله في الصورتين) أى صورة الاجارة والارفاق (قوله) فان تلك الحيابة (أى الحاصلة

ولا أمره بذلك فيد أنه  
 لو أمره به لحاز أى إن  
 رضى الغاصب بالحوز  
 للوهوب له ويصير  
 كاللودع (و) لا يحوز  
 (مرتين) (مستأجر)  
 بالكسر فيها للوهوب  
 له الاجنبي فان مات  
 الواهب فالرهن لورثته  
 لهم أن يفتكوه وأن يتركوه  
 للمرتين وكذا الشيء  
 المستأجر والفرق بين  
 المستأجر والمستعير أن  
 الاجارة في نظريها وكا  
 مالية فهي لازمة  
 للمستأجر ليس له  
 الرجوع عنها فلهذا  
 العارية فليست لازمة  
 للمستعير فلهذا الرجوع  
 عنها فإذا كان حوزاً  
 للوهوب له وأيضاً يد  
 المؤجر جائلة في الشيء  
 المستأجر قبض أجره  
 ولما لو وهب الأجرة  
 للوهوب له قبل قبضها  
 من المستأجر صح حوز  
 المستأجر لعدم جولان  
 الواهب كما أشار له بقوله  
 (إلا أن يجب) المؤجر

١٤ - دسوقى - بع (الاجارة) أى الاجرة قبل قبضها وأما لو وهبها بعد قبضها من المستأجر فلا يكون حوز المستأجر  
 حوزاً للموهوب له (ولا إن رجعت) الهبة (إليه) أى إلى واهبها (بعده) أى بعد حوزها الموهوب له (بقرب) من حوز  
 بأن يكون الرجوع قبل سنة فلا تصح الهبة بل تبطل بمعنى أنه لو حصل للواهب مانع قبل رجوعها للموهوب له لم يقض له بأخذه  
 بل بعده ، ثم بين رجوعها له بقوله (بأن أجرها) الموهوب له لواهبها (أو أرفق بها) أى أعطاها لواهبها على وجه الرفق كالعارية  
 والعمرى والاخدام قرب حوزها وحصل مانع في الصورتين فان تلك الحيابة تصير كالعدم ويبطل حقها وأما إذا لم يحصل مانع

فلا تبطل وبأخذها من  
 الواهب جبراً عليه وتم  
 الهبة وذكر مفهوم قرب  
 بقوله (مخلاف) رجوعها  
 بما ذكر بعد مضي (سنة)  
 من حوزها فلا تبطل كان  
 لها غلة أم لا لطول مدة  
 الحيازة (أو رجوع) الواهب  
 لدار مثلاً وهما (مختفياً)  
 من الموهوب له بعد  
 حوزها بأن وجد الدار  
 خالية فسكنها ولم يعلم  
 الموهوب له بذلك (أو)  
 رجوع الواهب (ضيقاً) أو  
 زائراً للموهوب له  
 (فوات) الواهب في الدار  
 للموهوبة فلا تبطل الهبة  
 في جميع ما تقدم رجوع عن  
 قرب أو بعد (و) صح  
 (هبة) أحد الزوجين  
 للآخر متاعاً (و) أن لم  
 ترفع يد الواهب عنه  
 للضرورة والسرادق بالتنازع  
 ما عدا دار السكنى فيشمل  
 الخادم وغيره وأما دار  
 السكنى ففيها تفصيل أشار  
 له بقوله (و) صحت (هبة)  
 زوجة دار سكنها  
 لزوجها لا العكس (و)  
 وهبة الزوج دار سكنه  
 لزوجته فلا يصح لعدم  
 الحوز لأن السكنى للرجل  
 لا للمرأة فلها تبع له  
 وعطف على قوله لا العكس  
 قوله

من الموهوب له أولاً (قوله) وبأخذها من الواهب جبراً عليه (أى لأجل أن يصح حوزها وتتم له  
 الهبة (قوله) بخلاف رجوعها له (أى الواهب وقوله) بما ذكرنا بجارة أو إرفاق (قوله) بعد مضي سنة  
 من حوزها فلا تبطل (أى إذا حصل للواهب مانع قبل رجوعها للموهوب له، وما ذكره من عدم  
 البطلان مقيد بما إذا كانت الهبة لغبر محجوره وأما الهبة لمحجوره فتبطل برجوعها للواهب مطلقاً  
 ولو بعد عام كما قال ابن المواز وهذه الطريقة أرتضاها ابن رشد، وطريقة غيره أن المحجور وغيره سواء  
 في عدم البطلان في الرجوع بعد عام، وعلى هذه الطريقة عول التيطي وبه أفتى ابن لبونها جرى العمل  
 انظر للواقاه بن، واعلم أن مثل الهبة الصدقة في القسمين المذكورين أى رجوعهما عن قرب أو  
 بعد وهذا بخلاف الرهن فإنه يبطل برجوعه للرهن ولو بعد سنة من حوزها وأما الوقف أن كان له غلة  
 فإنه يبطل برجوعه للواقف إن عاد له عن قرب لا عن بعد كالهبة والصدقة فإن لم يكن له غلة كالكتب  
 فإنه لا يبطل رقف ما عاد له بعد صرفه ولو عن قرب وأما إذا استمرت يده ولم يصرفه حتى حصل  
 النافع فإنه يبطل وقفه وقد مر ذلك (قوله) فلا تبطل (أى إذا حصل للواهب مانع قبل رجوعها  
 للموهوب له (قوله) أو رجوع مختفياً من الموهوب له) الواقع في كلامهم مختفياً عند الموهوب له لئلا يفتي  
 الواق عن ابن المواز وإذا حاز الممطى الدار وسكن ثم استضافه العطي فاضافه أو مرض عنده حتى  
 مات أو اختفى عنده حتى مات فلا يضر ذلك العطية اهـ وهكذا في كلام ابن شاس وغيره أيضاً  
 وحينئذ فالأولى للشارح أن يقول عنده بدل قوله من الموهوب له اهـ بن وقد يقال إن الشارح أشار  
 إلى أنه لا فرق وأن ما وقع في كلامهم غير متعين فتأمل (قوله) أوضيفاً أو زائراً) الزائر هو القاصد  
 للثواب وأما الضيف فهو من نزل عندك لضيق وقت أو جوع فليس قاصداً لك ابتداء بخلاف الزائر  
 (قوله) وصح هبة أحد الزوجين للآخر (أشار الشارح بتقدير صح إلى أن قوله وهبة أحد الزوجين  
 مرفوع عطف على فاعل صح وقوله متاعاً أى من متاع البيت كالفرش والنحاس والخادم (قوله) وان لم  
 ترفع يد الواهب عنه (أى بشرط اشهاده عليها وحاصله أن هبة أحد الزوجين للآخر شيئاً من متاع  
 البيت لا تقتصر لحيازة فتى أشهد الواهب على الهبة وحصل المانع وهى في حوزة لم يضر وأما هبة  
 أحدهما للآخر شيئاً غير متاع البيت كبيع الدراج والدرهم والعقار غير دار السكنى فلا بد فيها من  
 الحيازة كما في بن وهب الزوج لزوجته أو الزوجة لزوجها وألحق الجزيرى الحيوان ببيع الخدمة  
 وألحق أيضاً بالزوجين الأب يهب لابنه الصغير والأم كذلك فلا يقتصر لحيازة فتى أشهد على الهبة  
 وحصل المانع وهى في حوزة فلا يضر وكذلك ألحق بالزوجين هبة أم الولد لسيدها وهبتها لها فإذا وهب  
 أحدهما للآخر متاعاً من متاع البيت فلا يقتصر لحوز (قوله) فيشمل الخادم وغيره (أى كالفرش  
 والنحاس والحيوان والثياب فإذا وهب أحدهما لصاحبه شيئاً من ذلك وأشهد على الهبة ومات الواهب  
 ولم يحصل حوز كانت الهبة صحيحة وفي قول الشارح والمراد بالمتع ما عدا دار السكنى فيشمل الخادم  
 وغيره نظراً لأن هذا شمل الدرامم والدينانير وبيع الدراج والعقار غير دار السكنى وهو غير صحيح كما  
 علمت (قوله) وصحت هبة زوجة دار سكنها لزوجها (أى أو لبنه ولو استمرت ساكنة فيها حتى  
 ماتت إذا أشهدت ولو شرطت عليه أن لا يخرجها منها وأن لا يبيعها فقال ابن رشد في نوازل أصبغ  
 من النتبية لا يجوز ذلك ولا يكون سكنها معها فيها حيازة له اهـ وبهذا بردهما ذكره عجم من صحة الهبة  
 بالشرط المذكور اهـ بن (قوله) لا العكس (وهو هبة الزوج لزوجته دار سكنه فلا يصح إذا استمر  
 ساكنة فيها معها حتى مات وهذا إذا كانت الهبة مجردة عن شائبة المعاوضة وأما لو التزم الزوج لزوجته  
 النصرانية إن أسلمت فالدار الساكن فيها معها تكون لها فاسامت فهي لها ولو مات قبل الحوز لأن  
 ذلك معاوضة قاله ابن حبيب عن ابن الماجشون وعيسى عن ابن القاسم وابن أنى حازم في المدونة  
 ورجحه ابن رشد وابن الحاج وقال مطرف لا بد من الحوز لأن ذلك عطية قاله ح في التزاماته



( ولا إن بقيت ) الهبة ( عندة ) أى عندواهبها حتى حصل مانع من موت أو إحاطة ( ٧٠ ) من أو غير ذلك فبطل لعدم الحوز

وهذا معلوم بما قدمه ، أعاده  
ليرتب عليه قوله ( إلا ) أن  
يهب ولى من أب أو وصى  
أو مقدم قاض ( لمجوره )  
الصغير أو السفیه أو  
المجنون فلا تبطل إن  
بقيت عنده حتى حصل  
المانع لأنه الذى يحوز  
له حيث أشهد على الهبة  
وإن لم يحضرها لهم ولا  
عائنا الحيازة ولا صرف  
الغلة له على المعتمد الذى  
جرى به العمل ( إلا ) أن  
يهب له ( مالا يعرف  
بعينه ) من معدود أو  
موزون أو مكبل أو كعبد  
من عبيد أو دار من دور  
ونحو لؤلؤ وزبرجد فلا  
تصح هبته وحيازته  
لمجوره ( ولو ختم عليه )  
مع بقاءه عنده ولا بد من  
إخراجه عنه قبل المانع ( و )  
إلا ( دار مكناه ) لا تصح  
هبته لمجوره إذا استمر  
ساكناً بها حتى مات ( إلا )  
أن يسكن ( الواهب )  
( أقلها ويكرى له ) أى  
لمجوره ( الأكثر ) منها  
فتصح الهبة فى جميعها فتكون  
كلها للمجور ( وإن  
سكن النصف ) منها وأكرى  
للمجور النصف الآخر  
( بطل ) النصف الذى

( قوله ولا إن بقيت الهبة ) يعنى الشيء الموهوب ( قوله فبطل لعدم الحوز ) أى إذا لم يعلم الموهوب له  
بها أو علم بها ولم يجد فى طلبها حتى حصل المانع أما إن جد فلا بطلان كما مر ( قوله إلا لمجوره ) هذا  
استثناء من محذوف أى ولا إن بقيت عنده بالنسبة لكل شخص موهوب له إلا لمجوره ( قوله حتى  
حصل المانع ) أى قبل رشد المجور ( قوله لأنه الذى يحوز له ) علة لعدم البطلان وقوله حيث  
أشهد على الهبة شرط فى عدم البطلان ( قوله وإن لم يحضرها لهم ) أى وإن لم يحضر الولى الهبة للشهود  
ففى قول الولى للشهود أشهدوا أنى وهبت كذا لمجورى كفى سواء أحضره لهم ليشهدوا على عينه أم لا  
فلا يشترط إحضاره لهم ولا معايتهم لحوز الولى لهم ( قوله ولا صرف الغلة له ) عطف على المعنى أى لا  
يشترط إحضارها ولا معايتهم للحيازة ولا صرف الغلة له ( قوله على المعتمد الذى جرى به العمل )  
مقابله إن عدم البطلان مقيد بصرف الولى الغلة فى مصالح المجور عليه فإن كان يصرفها فى مصالح نفسه  
بطلت فالهبة كالحبس لافرق بينهما فى هذا وهذا القول المقابل هو الذى رجحه ابن سلدون وابن رحال  
فى حاشية التحفة كما فى بن واعلم إن الولى إذا وهب لمجوره فإنه يحوز له إلى أن يبلغ رشيداً فإذا بلغ  
رشيداً حاز لنفسه فإذا بلغ رشيداً ولم يحز لنفسه وحصل مانع الواهب بطلت إلا أن بلغ سفياً أو حصل  
المانع وهو صغير فإن جهل الحال ولم يدرك بل بلغ رشيداً أو سفياً والحال أن الواهب حصل له المانع  
بعد البلوغ فقولان والمعتمد أنه يحمل على السفه وحينئذ فتصح الهبة لما تقدم إن الرشد لا يثبت إلا  
بينة فيحمل على السفه عند جهل الحال ( قوله إلا أن يهب له ) أى إلا أن يهب الولى لمجوره وقول  
المصنف إلا مالا يعرف النسخ استثناء من محذوف بعد المستثنى قبله وهو قوله إلا لمجوره أى فيحوز  
له كل شيء إلا مالا يعرف بعينه ( قوله من معدود أو موزون أو مكبل ) أى سواء كان طعاماً أو غيره  
ككتاب ( قوله أو كعبد من عبيد الخ ) فإذا قال وهبت لمجورى عبداً من عبيدى أو داراً من دورى  
أو بقرة من بقرى واستمر واضعاً يده على ذلك حتى مات ولم يعينها بطلت ( قوله ولا بد من إخراجه  
عنه قبل المانع ) أى لا بد فى صحة الهبة من إخراجه عند أجنبي قبل المانع فإذا جعله عند أجنبي  
قبل المانع صححت الهبة سواء أخرجه غير محتوم عليه أو محتوماً عليه خلافاً لظاهر عقب  
حيث قال بخلاف ختمه عليه وتخويله لأجنبي قبل موته فإنها تصح فإنه يقتضى اشتراط  
الحتم إذا أخرجه لأجنبي فتأمل ( قوله وإلا دار سكناء ) أى إذا سكنها كلها فقوله إلا أن يسكن الخ  
استثناء منقطع كذا قيل وفيه نظر بل هو متصل لانت الاستثنى منه عام تناوالت أنه  
لامفهوم له لقوله دار سكناء بل المراد أنه سكن تلك الدار بعد الهبة إلى أن حصل المانع سواء كانت  
معروفة له بالسكنى قبل الهبة أم لا ، والحاصل أن ظاهر المصنف أن هذا التفصيل خاص بدار  
السكنى وليس كذلك بل هو جارٍ فى هبة الدار مطلقاً بل وكذا الثياب يلبسها أو بعضها وكذا مالا  
يعرف بعينه الذى حازه عند غيره إذا أخرج بعضه وبقي ذلك فى يده قاله فى البيان اه بن ( قوله إذا  
استمر ساكناً بها حتى مات ) أى أو عطاها عن السكنى مع وجود أكثر ( قوله خلافاً لظاهر  
المصنف ) أى يقتضى أن الاخلاء من شواغل الواهب من غير إكراه ليس بمنزلة إكراهه للمجور  
عليه والحاصل أن قول المصنف ودار سكناء عطف على مالا يعرف بعينه فظاهره أن دار السكنى لا بد  
من إخراجها من يده ليد أجنبي يحوزها مثل مالا يعرف بعينه وهو غير صحيح بل المدار على إخراجها  
من شواغله ومعاينة البينة لها كذلك سواء بقيت تحت يده أو أكرهاها أو دفعها لأجنبي يحوزها كما  
لنيطى والجزرى وابن عرفة ونحوه للباقي فى وثائقه فتحصل أن دار السكنى تفرق من غيرها

مكة ( فقط ) وصح النصف الذى أكرهاه ثم الرجوع الذى يفيد النقل إن العبرة باخلاء النصف الذى لم يسكنه من شواغل الواهب  
وإن لم يكره للمجور خلافاً لظاهر المصنف ( و ) إن سكن ( الأكثر ) وأكرى له الأقل ( بطل الجميع ) وموضوع تفصيله فى المجور

ولو بلغ رشيداً ولم يحز بعد رشده وأما لو هب دار سكناه لولده الرشيد فحازه الوالد ولو قل صح ومالا فلا كالأجنبي والوقف كالمهبة والصدقة يجري فيه الفصيل المذكور (وجازت العمري) وهي كما قال ابن عرفة تملك منفعة حياة المعطى بغير عوض إنشاءً، مخرج تملك الذات بعوض وبغيره (١٠٨) وخرج بقوله حياة المعطى أى بفتح الطاء الوقف المؤبد وكذا المؤقت بأجل

معلوم نعم يرد عليه الوقف على زيد مدة حياته وخرج بقوله بغير عوض ما إذا كانت بعوض فاجارة فاسدة وبقوله إنشاء الحكم باستحقاقها وقوله المعطى بالفتح يقتضى أنها إذا كانت حياة المعطى بالكسر لا تكون عمري حقيقة وإن جازت أيضاً كعمر زيد الأجنبي منهما وإنما كانت حقيقة في حياة المعطى بالفتح لأنها التي ينصرف لها الاسم عند الإطلاق فلو قال أعمرتك أو أعمرت زيدا داري حمل على عمر المعطى بالفتح وحكمها النذب وعبر بالجواز ليتأتى له الإخراج الآتي في قوله لا الرقي ولا يشترط فيها لفظ الأعمار بل مادل على تملك المنفعة في عقار أو غيره مدة عمر المعطى كما أشار له بالكف في قوله (كأعمرتك) داري أو ضيعتي أو فرسي أو سلاحي أو أسكنتك أو أعطيت ونحوه فإنه ينصرف حياة المعمر بالفتح لكن في نحو أعطيت لأبدي من قرينة

في هبة الولي المحجور فان دار السكنى لا بد فيها من اخلاء الولي لها من شواغله ومعاينة البيئة لتخليتها سواء أكرهاها أم لا ومثالها اللبوس وأما غير دار السكنى والملبوس فيكفي الاشهاد بالصدقة أو الهبة وإن لم تعين البيئة الحيازة فالاشهاد بالصدقة يغني عن الحيازة فيما لا يسكنه الولي ولا يلبسه (قوله ولو بلغ رشيداً ولم يحز بعد رشده) هذا يقتضى أنه بعد رشده لا يحتاج إلى أن يحوز لنفسه وإن حوز الألب له الحاصل في صفه كاف وليس كذلك بل إذا بلغ رشيداً لا بد من إنشاء الحوز لنفسه فإن لم يحز لنفسه وحصل المانع لولي بطلت فالأولى للشارح أن يحذف قوله رشيداً ولم يحز بعد رشده انظر بن (قوله فما حازه الولد ولو قل صح ومالا فلا) أى ومالم يحزه الولد بل سكنه الأب فلا يصح قال بن وفيه نظر فان الذي في ابن عرفة عن بعض شيوخ عبد الحق أنه ان سكن الأب الاقل صح جميعها ولو كان الولد كبيراً وإن سكن الاكثر بطل الجميع إن كان الولد صغيراً وبطل ماسكنه فقط إن كان الولد كبيراً والحاصل أنه إن سكن جميعها بطل الجميع كان الولد كبيراً أو صغيراً وإن أخلاها كلها من شواغله أو سكن أقلها صح جميعها كان الولد كبيراً أو صغيراً وإن سكن الاكثر بطل الجميع ان كان الولد صغيراً وبطل ماسكنه فقط إن كان كبيراً فهذا القسم هو محل افتراق الكبير من الصغير خلافاً للشارح (قوله وكذا المؤقت بأجل معلوم) إنما خرج هذا لانه ليس مؤقتاً بحياة المعطى بالفتح (قوله فاجارة فاسدة) أى لتقيدها بأجل مجرول وهو حياة المعطى بالفتح (قوله الحكم باستحقاقها) أى العمري لانه ليس إنشاء واحداً لتملك المنفعة بل تجديد له (قوله لا تكون عمري حقيقة) أى اصطلاحاً بل عمري مجازاً أى وكذا يقتضى أنها إذا لم تقيد بالعمر بل بمدة كالى قدوم زيد مثلاً لا تكون عمري حقيقة وإن جازت وهو كذلك (قوله عند الإطلاق) أى عند عدم التقييد بحياته أو حياة غيره (قوله بل مادل على تملك المنفعة) أى كأسكنتك ونحوه من الالفاظ الدالة على تملك المنفعة كوهبتك سكنها أو استغلاها عمرك (قوله في عقار أو غيره) أى كتاب وحلى وصلاح وحيوان قل في كتاب الهبات من المدونة قيل فان أعمرتوباً أو حايا قل لم أسمع من مالك في الثياب شيئاً وأما الحلى فأراه بمنزلة الدار وفيها في كتاب العارية ولم أسمع في الثياب شيئاً وهى عندي على ما عارها عليه من الشرط أبو الحسن يريدانه إذا بقى من الثوب شيء بعد موت المعمر رد وإن لم يبق منه شيء فلا شيء لربه اه بن (قوله لا بد من قرينة تدل على الأعمار) أى كأعطيتك سكنى داري أو غلبتكم عمرك أو عمري (قوله فيصدق كلامه بثلاث صور) الا انه اذا أعمره ووارثه معاً فلا يستحق الوارث الا بعد موته كوقف عليك وولدك على قول مالك حيث كان الوالد أحوج ولكن المعمول به في الوقف قول القبرة وهو مساواة الولد للوالد ولو كان أحوج ولعل الفرق بين العمري لا تكون للوارث إلا بعد موت الوارث وبين الوقف حيث سوى فيه بين الولد والوالد على قول القبرة أن مداول العمري الصغر فكانه أنما أعمر الوارث بعد موت مورثه وأما إذا أعمره فقط أو أعمر وارثه فقط فان المعمول يستحق المنفعة حالا واعلم أن العمري كالهبة في الحوز بمعنى أن حوزها قبل المانع شرط في تمامها فنلزم بالقول ويجوز للعمري بالكسر على دفها للعمري ليحوزها فان حصل المانع للعمري بالكسر قبل أن يحوزها المعمول بالفتح بطلت إن لم يحصل من المعمول بالفتح جد في طلبها قبل المانع (قوله ورجعت للعمري أو وارثه إن مات) ولو حرث المعمول

تدل على الأعمار وإلا كانت هبة (أو) أعمرت (وارثك) أو أعمرتك ووارثك فأوامنة خلو يجوز معها الجمع فيصدق بالفتح كلامه بثلاث صور (وكرجعت) العمري بمعنى الشيء المعمول إذا مات المعمول بالفتح ملكاً (للمعمر) بالكسر (أو) وارثه (ان مات والمراد وارثه يوم موت المعمول بالكسر لا وارثه يوم المرجوع فلو مات عن أخ حر مسلم وولد كافر أو رقيق ثم اسلم الولد أو تحرر ثم مات المعمول بالفتح رجعت للأخ لانه الوارث يوم موت المعمول بالكسر لا للابن لانه إنما اتصف بصفة الارث يوم للرجع وهو لا يعتبر

وشبه في الرجوع ملكا وإن اختلف الرجوع له في المنبه والمنبه به فقال ( كحبس عليكما ) أى كقول حبس لرجلين هذا الشيء حبس عليكما ( وهو لآخر كما ) فهو حبس عليهما مادام حيين ما فإذا مات أحدهما رجعت للآخر (ملكاً) يصنع فيها ما يشاء من بيع وغيره وأما لو قال حبس عليكما فقط فإنه يرجع للآخر حبساً فإذا مات الآخر رجعت مراجع ( ١٠٩ ) الاحباس وقيل يرجع ملكاً للآخر حبس

أو وارثه وهو الراجح  
الوافق لما قدمه المصنف  
في الوقف بقوله ملكا  
معمول لرجعت مقدراً كما  
علت وقال ابن غازى هو  
حال من فاعل رجعت  
للمذكور وهو راجع  
للمستلثين أى يرجع ملكا  
للمعمر أو زوجه في الأولى  
وترجع ملكاً لآخر منهما  
في الثانية لكنه خلافه  
قاعده الأغلبية من رجوع  
القيد لما بعد الكاف وفي  
بعض النسخ ملك بالرفع  
وهو خبر مبتدأ محذوف  
أى وهو أى الراجع في  
المستلثين ملك ( لا الرثبة )  
بضم الراء وسكون القاف  
وبالياء الموحدة فلا تجوز  
في حبس ولا ملك وهى من  
الراقة كأن كل واحد  
منهما يرقب موت صاحبه  
وأفاد المصنف تفسيرها  
بالمثال بقوله ( كذوى  
دارين ) أو عبدن أو دار  
وعبد ( قال ) أى قال كل  
منهما لصاحبه في عقد  
واحد ( إن مت قبل فمهما )  
أى دواك ودارى ( لى  
والإيم ) بأن مت قبلك ( فلك )  
ولا يخفى أن دار كل ملك له  
فالمراد إن مت قبلى فدراك

بالفتح أرضاً أعمرت له ومات أخذها ربها ودفع لورثته أجرة الحرث وإن شاء أسلمها لهم بمحرثها  
تلك السنة وأخذ منهم أجرة مثلها فإن مات للمعمر بالفتح وبها زرع وفات الإبان فلورثته الزرع  
الموجود ولا كراء عليهم لأن مورثهم زرع بوجه جائز ( قوله رجعت مراجع الاحباس ) أى لأقرب  
قراء عصة الحبس ولأقرب امرأة لو رحلت عصبته ( قوله وهو الراجح الخ ) فيه أن الراجح هو  
الأول لأنه قول المصريين وابن القاسم وأشهب منهم بغير ما لو قال حبس عليكما حياتكما وهو لآخر كما  
وحكمها كالمسئلة الثانية فرجع إذا مات الأول للثاني حبساً فإذا مات الثاني فهل ترجع مراجع  
الاحباس أو ترجع ملكاً للمحبس إن كان حياً أو لوارثه قولان والحاصل أن الصور ثلاث الأولى  
صورة المصنف وهى حبس عليكما وهو لآخر كما الثانية حبس عليكما وبسقط قوله وهو لآخر كما  
الثانية حبس عليكما حياتكما وهو لآخر كما فى الأولى إذا مات أحدهما رجعت للثاني ملكاً وفى كل من  
الثانية والثالثة إذا مات الأول رجعت للثاني حبساً فإذا مات الثاني فهل ترجع مراجع الاحباس أو  
ترجع ملكاً للمحبس قولان وهما منصومان فى الثانية ومخرجان فى الثالثة ( قوله معمول لرجعت )  
أى على أنه مفعول مطلق أى رجعت رجوع ملك لا مفعول به لأن رجعت لازم وقوله معمول لرجعت  
أى وليس من كلام الحبس ( قوله حال من فاعل رجعت ) فيه أن ملكاً مصدر منكرو مجىء المصدر  
للمنكر حالاً مقصور على السماع ويؤول هنا باسم المفعول أى رجعت فى حال كونها ملكاً ( قوله وهو  
راجع للمستلثين ) فيه أن فاعل رجعت المذكور ضمير عائذ على العمري وحينئذ فيكون قوله ملكاً راجعاً  
للاولى فقط فلهذا الأولى جملة حالاً من الراجع فى المستلثين المداول عليه برجع المذكور والقدر  
الذى اقتضاه التشبيه ( قوله فلا تجوز فى حبس ولا ملك ) بأن يقول كل لصاحبه إن مت فدارى  
ملك لك أو حبس عليك ( قوله فى عقد واحد ) أشار وأشار بذلك إلى أن محل المنع إذا وقع ماذكر  
من القولين فى عقد واحد أى بأن وقع أحدهما بفور الآخر ودخل على ذلك كما هو ظاهر المصنف  
وأما لو قال أحدهما لصاحبه ذلك ثم قال الآخر مثل الاول فهو جائز إذ لا تهمة فيه حيث لم  
يدخلا عليه ويكون هذا وصية ( قوله انت دار كل ) أى دار كل متسكك ( قوله فالمراد الخ )  
أى فهو من النوع السسمى فى البديع بالجمع والتفريق كقوله تعالى « وقالوا كدونا هوداً أو  
نصارى » أى قالت اليهود للنصارى كدونا هوداً مثلاً وقالت النصارى لليهود كدونا نصارى  
مثلاً ( قوله إلى المخاطرة ) أى الفرر إذ لا يدري أيهما يموت قبل الآخر ( قوله إلا بعد الموت )  
أى بعد موت أحدهما وقوله رجعت أى دار من مات لوارثه ولا تكون للمراقب الحى ( قوله كهيئة  
نخل ) أى سواء كانت الهبة من الآن أو اتفقا على أنها تكون بعد الاجل الذى يقبض الواهب ثمرتها  
فيه والعلاج فيه على الموهوب له ( قوله واستثناء ثمرتها ) أى كلاً أو بعضها لوجود علة المنع  
فيهما كما قاله بن خلافة لعقب حيث قال بالجواز إذا استثنى بعضها ( قوله فلا مفهوم للجمع ) وذلك  
لوجود علة المنع وهى المخاطرة أى الفرر فى استثناء الثمرة سنة واحدة وقوله على الأصح أى  
خلافاً للبساطى حيث قال بالجواز فيما دون الجمع ونسب ذلك لظاهر الروايات قاله شيخنا العدوى

لى مضمومة لدارى وإن مت قبلك فدارى لك مضمومة لدارك وإنما منع لما فيه من الخروج عن وجه المعروف إلى المخاطرة فإن وقع ذلك  
واطلع عليه قبل الموت فسخ وإن لم يطالع عليه إلا بعد الموت رجعت لوارثه ملكاً ولا ترجع مراجع الاحباس لفساد العقد وبه فى المنع  
قوله ( كهيئة نخل ) لشخص ( واستثناء ثمرتها ) أى استثنى الواهب ثمرتها ( سنين ) معلومة أو سنة فلا مفهوم للجمع على الأصح

(و) الحال أن الواهب شرط أن يكون (السقي) في تلك المدة (على الموهوب له) وعلة المنع الجهل بعوض السقي إذ لا يدري ما يصير إليه النخل بعد تلك الأعوام في نظيره سقيه فان وقع واطاع على ذلك قبل التغير فسخ وردت النخل بثمنها لربها ورجع الموهوب له بقيمة سقيه وعلاجه وإن فانت (١١٠) تغير ملكها الموهوب له بقيمتها يوم وضع يده عليها ورجع على الواهب بثمن ما أكل

من الثمر إن عرف وإلا بقيمتها (أو) دفع (فرس لمن يغزو) عليها (سنتين) أو سنة (و) شرط أنه (ينفق عليه المدفوع له) في تلك المدة من عنده (و) لا يبيعه (بعد الأجل) يعني وشرط عليه أيضا أنه لا يتصرف فيه تصرف المالك من يبيع وهبة ونحوهما حتى يفرغ الأجل المذكور فلا يجوز لما فيه من التحجير عليه ولأنه باع الفرس بالشفقة عليه تلك السنين ولا يدري هل يسلم الفرس إلى ذلك الأجل أم لا فتذهب الشفقة باطلا فهو غرر ومخاطرة (وللأب) فقط لا الجد (اعتصارها) أي الهبة (من) ولده (الحر الذكور) والأنثى صغيرا أو كبيرا غنيا أو فقيرا أي أخذها منه جبرا بلا عوض ولو حازها الابن بأن يقول رجعت فيها وهبته له أو أخذتها أو اعتصرتها فلا يشترط لفظ الاعتصار على الأظهر لعدم معرفة العامة له غالبا وليس في الحديث ما يدل على شرط لفظ الاعتصار (كأم) لها الاعتصار لما وهبته لولدها

(قوله والسقي على الموهوب له) أي سواء كان السقي بماء الموهوب له أو بماء الواهب لوجود علة المنع فيها كما قال شيخنا العدوي لأن علاج السقي ينزل منزلة المعاوضة خلافا لما في عقب من أنه إذا كان السقي على الموهوب له بماء الواهب فانه يجوز (قوله بعوض السقي) أي وهو أن يخل فسقيه خرج بخارج المعاوضة بالنخل (قوله في نظير) أي الكائن في نظير سقيه فهو صفة للنخل (قوله واطلع على ذلك) أي بعد أن قبض الموهوب له وقوله قبل التغير أي قبل تغير النخل سواء مضت سنتين الاستثناء كلها أو بعضها (قوله وردت النخل بثمنها) أي مع ثمنها حيث قبض الموهوب له الثمرة لمضى مدة الاستثناء كالأ أو بعضا (قوله يوم وضع يده عليها) أي فصارت ثقلته من السقي والعلاج في ملكه حيث ملكها من يوم وضع يده عليها (قوله أو دفع فرس الخ) لا مفهوم لفرس ولا لقوله لمن يغزو عليها بل كذلك دفع فرس لمن يطحن عليها أو حمار لمن يركب عليه أو ثور لمن يحرق عليه مثلا (قوله وشرط أنه الخ) أي فكانه جعل الثمن الشفقة عليها تلك المدة (قوله في تلك المدة) أي وتكون له بعد الأجل فليس التملك من الآن وإنما انقضا الآن على أنه يكون بعد الأجل (قوله ولا يبيعه بعد الأجل) أي وشرط عليه أنه لا يبيعه إلا بعد الأجل لكونه لا يملكه بالهبة إلا بعد الأجل وقد اعترض البساطي على المصنف بما حاصله أنه قد أدخل بشرط وهو أن يشترط عليه أن لا يملكها إلا بعد الأجل \* وحاصل الجواب أنا لا نسلم أنه قد أدخل بهذا الشرط لأن من لوازم الملك البيع وهو قد شرط عليه أن لا يبيع إلا بعد الأجل فيفيد هذا أن اشتراط التملك إنما هو بعد الأجل لأن البيع الذي هو لازم من قبل الأجل فينتفي ملزومه وهو الملك قال عقب وينبغي أنه إذا أسقط قوله ولا يبيعه الخ أنه يصح (قوله يعني وشرط عليه أيضا الخ) أشار بهذا إلى أنه لا مفهوم لقوله ولا يبيعه (قوله باطلا) أي ذهبا باطلا (قوله فهو غرر) قال أبو الحسن نقلا عن عبدالحق أنه إذا اطلع على ذلك قبل حلول الأجل فالدافع بالخيار إن شاء أمضى عطيته بلا شرط وإن شاء ارتجع فرسه وغرم ما أنفق عليه وإن لم يعلم بذلك حتى مضى الأجل فإن لم يتغير الفرس بحالة سوق فأعلى فسخ البيع لأنه الآن صار يباعا فاسدا فيفسخ ويعرم رب الفرس ما أنفق عليه فإن فات بشئ من وجوه القوت غرم القابض قيمة الفرس حين حل الأجل ويرجع على الدافع بما أنفق عليه (قوله ومخاطرة) عطف مرادف (قوله فلا يشترط لفظ الاعتصار) أي كما في نقل بن عن ابن عرفة وعن ابن رشد في البيان (قوله على الأظهر) أي خلافا لما في عقب من اشتراطه وقد رده بن (قوله وليس في الحديث الخ) أي وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل لأحد أن يهب هبة ثم يعود فيها إلا الوالد (قوله بشروطه الآتية) المراد بالجمع ما فوق الواحد لأن اعتصارها مشروط بشرطين أن يكون الولد الموهوب له كبيرا أو صغيرا ذاب وأن لا تريد بهبتها نواب الآخرة (قوله من ولده فقط) هذا يعني عنه قوله أي للاب فقط لأن الاب لا يكون الأولاد (قوله دون الصدقة والحبس) في بن عن المدونة أن الحبس إذا كان بمعنى الصدقة بأن أريد به وجه الله لم يعتصر وإن كان بمعنى الهبة بأن أريد به وجه المعطى جاز اعتصاره وأن العمرى يجوز اعتصارها مطلقا أي سواء ضرب لها أجل أم لا كان الأجل قريبا أو بعيدا (قوله صغيرا) قدر الموصوف صغيرا لا ولدا لأجل قوله ولو يتيم (قوله لا يتيم) أي لأن وهبت يتيم حين هبتها (قوله فليس لها الاعتصار منه) أي ولو بلغ لانه

بشروطه الآتية وقوله (فقط) راجع لجميع ما قبله أي للأب فقط دون الجد من ولده فقط دون غيره حيث الهبة فقط أي المدلول عليها بالضمير دون الصدقة والحبس كأم فقط دون الجدة والحالة والاخت لكن محل جواز اعتصار الأم حيث (وهبت) صغيرا (ذا أب) لا يتيم فليس لها الاعتصار منه وسواء كان الابن والاب معسرين أو موسرين أو أحدهما



(وإن) كان الأب (مجنونا) جنونا، طبقا لما يمنع جنونه الاعتصار (ولوتيم) الولد بدهيتها له في حياته فلهذا الاعتصار بدموت أبيه (على المختار) لأنها لم تكن بمعنى الصدقة حين الهبة لوجود أبيه وأما الوهبت ولدها (١١١) الكبير كان لها الاعتصار مطلقا ثم إن

حيث كان يتيم حين الهبة فتمتلك الهبة كالصدقة (قوله) وإن كان الأب مجنونا جنونا مطبقا (أي حين الهبة وأولى إذا جن بعدها قال عبي وانظر لو جن الأب بعد هبته لولده هل لوليه الاعتصار أم لا والظاهر الأول لأن ولية بمنزلة (قوله) ولتيم) رد بلو قول محمد أنه إذا نكح الولد بدهيتها له في حياة أبيه فليس لها الاعتصار بدموت الأب (قوله) فلهذا الاعتصار (أي منه ولو بعد بلوغه (قوله) مطلقا) أي - واء كان له أب أم لا وحاصل فقه المسئلة أن الأم إذا وهبت لولدها فان كان وقت الهبة كبيرا كان لها الاعتصار سواء كان للولد أب وقت الهبة أم لا وإن كان الولد وقت الهبة صغيرا كان لها الاعتصار إن كان له أب وقت الهبة سواء كان ذلك الأب عاقلا أو مجنونا موسرا أو مسفرا فان تيم الولد الصغير بعد الهبة فهل لها الاعتصار نظرا إلى أنه وقت الهبة غير يتيم أو ليس لها الاعتصار نظرا لئتمه حال الاعتصار قولان وإن كان الولد الصغير حين الهبة لأب له فليس لها الاعتصار قولاً واحداً ولو بعد بلوغه (قوله) وظاهر المدونة (أي ومخالفا لظاهر المدونة) وحينئذ فلا يقول عليه ويتوجه على المصنف اعتراض الأول أنه ما كان ينبغي له ترك ظاهر المدونة بمالخصم الثاني أن المطابق لاصطلاحه التعبير بصيغة الفعل إذ قوله في الخطبة لكن إن كان بصيغة الفعل فذلك لاختياره من نفسه صادق بما إذا كان هناك قول يقابل اختياره أم لا لكن في بن عن أبي الحسن المدونة تحت الأمرين وأن ظاهرها مع اللخصم فلما كان مختاره ظاهرها لم يكن من عند نفسه فاندفع الاعتراض ونص المدونة وللام أن تعتصر ما وهبت أو أغلت لولدها الصغير في حياة الأب أو لولدها الكبير الخ أبو الحسن انظر قولها في حياة أبيه ما العامل فيه هل قوله تعتصر أو وهبت فان كان العامل فيه تعتصر فيكون كقول محمد وإن كان العامل وهبت فمثلما اختاره اللخصم فيخرج القولان منها ولا شك أن ظاهرها هو التماق بأقرب العاملين وهو الثاني (بن) (قوله) لكن جاريا على الذهب (أي من أنه إذا طرأ له التيم فلا اعتصار لها (قوله) وكذا إن أريد الصلة والحنان) أي وكذا إذا أراد الأب أو الأم بالهبة الصلة والحنان على ولدها فلا اعتصار لهما فإرادة الصلة والحنان تمنع من اعتصارها وأما الإشهاد على الهبة فلا يكون مانعا من اعتصارها خلافا لما في خش وعبي فانظر من أين أتيا به انظر بن (قوله) كصدقة الخ) فيه أن ما أريد به ثواب الآخرة من هبة ونحوها صدقة وحينئذ ففي كلام المصنف تشبيه الشيء بنفسه وحاصل ما أشار له الشارح من الجواب أن المصنف شبه بالصدقة التي وقعت بلفظ الهبة ومأمورها الصدقة الواقعة بغير لفظ الهبة بل بلفظها (قوله) فان شرط أنه يرجع فيما تصدق به على ولده الخ) أي فان شرط الأب أو الأم الرجوع في صدقتها على ولدها فانه يعمل بالشرط وأما لو تصدق شخص على أجنبي أو وهبه وشرط أنه يرجع في هبته أو صدقته أن شاء فذكر المشد إلى أنه لا يعمل بشرطه والذي في وثائق ابن الهندي والباقي أنه يعمل بشرطه أيضا فان قلت كيف يجوز له أن يشترط في صدقته الاعتصار والصدقة لا تعتصر وكذلك الهبة من غير الوالدين قلت وستة الحبس أنه لا يبيع وإذا اشترطه الحبس في نفس الحبس فانه يعمل بشرطه انظر بن (قوله) بشرط عدمه) أي عدم الاعتصار وقوله في الهبة متعلق بفعل (قوله) أو نحو ذلك) أي من مفونات البيع الفاسد كتغير الذات بزيادتها أو نقصها (قوله) بزيادة أو نقص) أي في القيمة وقوله مع بقاء الذات أي من غير تغييرها (قوله) فلا يمنع الاعتصار) أي لعدم فواتها ببقاء اللو هو ببحاله وزيادة القيمة أو نقصها عارض لا يعتد به (قوله) ومن هزيل) انظر هل السمن يجري في الدواب والريق أو خاص بالدواب كما تقدم في الإقالة (قوله) كذلك) أي حتى كزال السمين أو معنوى

الخصم اختار ما ذكر من نفسه مخالفا فيه للأئمة وظاهر المدونة فلا يقول عليه فلو قال المصنف كأم تقط وهبت كبيرا أو صغيرا ذا أب وإن مجنونا إلا أن يتيم لكن جاريا على الذهب مع الإيضاح (إلا) أي في هبة أو عطية أو منعة أو هري أو إعدام (أريد به الآخرة) أي ثوابه لا مجرد ذات الولد فلا اعتصار لها وكذا إن أريد الصلة والحنان لكونه محتاجا أو بائنا عن أبيه أو خالبا بين الناس (كصدقة) وقت بلفظها حال كون كل منهما (بشرط) للاعتصار فان شرط أنه يرجع فيما تصدق به على ولده أو فيما أعطاه له على وجه الصلة كان له الرجوع فيه عملا بشرطه كما أنه يعمل بشرط عدمه في الهبة ثم ذكر موانع الاعتصار بقوله (إن لم تيم) عند الوهوب له يبيع أو هبة أو عتق أو تدير أو يحمل الدنانير حيا أو نحو ذلك (لا بحواله سوق) وأما حواله السوق بزيادة أو نقص مع بقاء الذات فلا يمنع الاعتصار كقولها من موضع آخر (بل بزيد) أي زيادة في الذات معنوية

كتعليم صنعة أو حسيبة كبير صغير ومن هزيل (أو نقص) كذلك وكذا يفوت الاعتصار بخط من نكح غيره فلا يصح للاب حينئذ اعتصارها ولا يكون شريكا لولده بغيرها (ولم ينكح) الولد (أو يدان) بيناء النكاح للمفعول ونائب الفاعل

ضمير الموهوب وقوله ( لها ) قيدفيها والراد بالانكاح العقد واللام في لهالة فالتامع من اعتصار الأبوين تزوج الأجنبي أي عقده للذكر الموهوب له أو البنت الموهوبة لأجل هبة كل منهما وكذا إعطاء الدين لها لأجل يسرها بالهبة فإن لم يقصد الأجنبي ذلك وأما قصد ذاتهما فقط لم يمنع الأبوان ( ١١٣ ) من الاعتصار ( أو يبطأ ) بالغ أمة ( ثيباً ) موهوبة له وأما البكر الموهوبة فيفوت

اعتصارها باقتضائه ولو غير بالغ لنفسها إن كانت عليه وزيادتها إن كانت وخشاً فيدخل في قوله بل يزيد أو نقص وأما وطء غير المبالغ فيها فلا يمنع الاعتصار ولو بمراهقة ( ماؤى يمرض ) الولد الموهوب لله فيضج اعتصارها لتعلق حق ورحمة بالهبة ( كزاهب ) أي كمرسه المخوف لأن اعتصارها يكون لغيره وهو وارثه ( إلا أن يهب ) الوالد حال كون ولده للموهوب له ( على هذه الأحوال ) أي وهو متزوج أو مريض كمرض الواهب فله الاعتصار ( أو يزول المرض ) الحاصل بعد الهبة متى موهوب أو واهب فله الاعتصار بعد زواله ( سئل المختار ) وتخصيصه بالمرض يقتضي أن زوال النكاح والدين لا يسوغ الاعتصار وهو كذلك قال ابن القاسم لأن المرض لم يملكه الناس عليه بخلاف النكاح والدين وهذا التعليل يقتضي أن زوال

كنسيان صنعة لها بال ( قوله ضمير الموهوب ) أي ذكرها كان أو أنثى ( قوله قيدفيها ) أي في النكاح والمداينة والتقييد بكونهما لاجلها هو الذي في الموطأ والرسالة وسماع عيسى لكن قال ابن عرفة ظاهر المدونة والجلاب خلاف السماع المذكور ونسها وللاب اعتصار ما وهب أو نحل لبنيه الصغار والكبار وكذا إن بلغ الصغار ما ينكحوا أو يحدنوا ديناً اه في قول المواق عن المدونة التقييد بنظر اه طفي قلت ظاهر كلام ابن الحسن حل كلام المدونة على التقييد ولذا واه أعلم اعتمده المؤلف اه بن ( قوله أي عقده ) أي عقد الأجنبي للذكر الموهوب له على بنته مثلاً ( قوله لأجل هبة كل منهما ) أي لأجل يسر كل منهما بالهبة ( قوله فأن لم يقصد الأجنبي ذلك الخ ) تحصل من كلامه أن المانع من اعتصار الأبوين قصد الأجنبي عقد النكاح والمداينة لأجل يسر الموهوب له بالهبة وهو ما يفيد ضبط كلام المصنف بالبناء للمفعول وأما قصد الولد ذلك وحده فلا يمنع وقيل إن المتبر في منع الاعتصار قصد الولد ذلك وعليه فيضبط كلام المصنف بالبناء للفاعل والمعتمد الأول ( قوله بالغ ) أي ولد موهوب له بالغ وظاهره ولو حرم الوطء كوطء حائض ويصدق الولد في أنه حصل منه الوطء لتلك الجارية الموهوبة إذا علمت الخلوة بينهما وحاصل المسئلة أن الأمة الموهوبة أمان تكون ثيباً أو بكراً والولد الموهوب له أما بالغ أو غير بالغ فإن كانت ثيباً أفات اعتصارها ووطء الولد البالغ لا ووطء الصغير وإن كانت بكراً فيفوت اعتصارها باقتضائها مطلقاً من بالغ أو صبي ( قوله باقتضائه ) أي باقتضاض الولد الموهوب له ( قوله أو يمرض الولد الموهوب له ) أي مرضاً غوفاً والا فلا يمنع الاعتصار ( قوله إلا أن يهب الخ ) استثناء منقطع لأن ما قبله كانت الهبة لغير مريض ومدين ومتزوج بخلاف المستثنى ( قوله وتخصيصه ) أي وتخصيص الزوال بالمرض ( قوله لا يسوغ الاعتصار ) أي بل يمنع منه ( قوله قال ابن القاسم ) أي فارقاً بين زوال المرض وزوال النكاح ( قوله لم يعامله الناس عليه ) أي بل هو أمر من عند الله فإذا زال عاد الاعتصار ( قوله بخلاف النكاح والدين ) أي فإن كلا منهما أمر عامله الناس بعد الهبة عليه فيستمررون على المعاملة لاجله لا لفتح باب فيه يستمر عدم الاعتصار ( قوله كزوال المرض ) أي في كونه يسوغ الاعتصار ( قوله وكراهة تملك صدقة ) ظاهره أنه يكره تزويجها وهو قول اللخمي وابن عبد السلام والتوضيح وقال الباجي وجماعة بالتحريم وارتضاء ابن عرفة لتشبيهه بأقبح شيء وهو الكلب يعودي في قيثه ولما أراد عمر شراء فرس تصدق بهائها النبي ﷺ عن ذلك فقال له لا تشتريه ولو أعطاك به درهم واحد فإن العائد في صدقته كالكلب في قيثه وقول اللخمي أنه مثل بغير مكلف فلا يتعلق به حرمة شئ عليه ابن عرفة وقال أنه ليس القصد التشبيه بالكلب من حيث عدم تكليفه بل الدم وزيادة التنفير والدم على الفعل والتنفير عنه يدل على حرمة اه بن وقوله تملك صدقته أي سواء كانت واجبة كالزكاة والمنذورة أو كانت مندوبة ( قوله ولو تعدد ) أي من وصلت إليه قال في التوضيح ظاهر المذهب كراهة تملك المتصدق للصدقة ولو تداولتها الاملاك ( قوله واحترز بالصدقة عن الهبة الخ ) أي واحترز أيضاً بغير الميراث عن ملكها به فلا كراهة ويستثنى من قوله وكراهة تملك صدقة العرية لقوله فيما تقدم ورخص لمع وقام مقامه اشتراء ثمرة تيس والغلة المتصدق بها دون القات فله شراؤها كما قلنا ابن عرفة عن مالك فإذا تصدق عليه بخدمة عبد أو سكنى دار شهرا

مثلاً

الزهد والنقص كزوال المرض ( وكراهة )

للمتصدق ( تملك صدقة ) هبة أو بصدقة أو يبيع أو نحو ذلك من متصدق عليه أو بمن وصلت له منه ولو تهدد وأشعر قوله تملك قصد ذلك فقوله ( بغير ميراث ) ليس بداخل حتى يخرج له لكنه قصد مزيد الإيضاح بالتصريح واحترز بالصدقة عن الهبة

فيجوز تملكها على المشهور وكما يكره تملك الدات يكره تملك الغلة كأشار له بقوله ( ولا يركبها ) إن كانت دابة ولو تصدق بها على نفسه ( أو يأكل من غلتها ) كشرتها ولبنها ويلحق الركوب مطلق الاستعمال والأكل من ( ١٩٣ ) الغلة الشرب والانتفاع بالصرف

( وهل ) الكراهة مطلقاً

ولو رضى الكبير أو ( إلا أن )

رضى الابن الكبير ( الرضى )

( شرب اللبن ) ورضي من

الغلات لوالده المصدق

فيجوز ( تأويلان ) وأما

الولد الصغير فلا يكره

رضاه بل يتيق الكراهة

معه كالغنية وظاهر أن

غير الولد يتيق معه الكراهة

ولو رضى اتفاقاً رضى في

الدونة أنه لا يجوز لمن

تصدق بصدقة على أجنبي

أن ينتفع بأكل ثمرها أو

شرب لبنها أو ركوبها أو

نحو ذلك وظاهرها النع

وهو ظاهر إن كان يبيع

رضا الأجنبي وأما بطلان

فيحمل عدم الجواز على

الكراهة وفي الرسالة أنه

يجوز وحمل على ما لا يمتنع

عندم أوله نعم تافه وفي

الابن الكبير بناء على أحد

التأويلين فيه ( وينتفق )

بالبناء للمفعول ( على أب )

أو أم تصدق على نفسه

( اقتر ) نعت لأب ( منها )

نائب فاعل ينفق أي من

الصدقة التي تصدق بها على

ولده لوجوب الاتفاق

على الولد حينئذ أي يجوز

الاتفاق منها وإن كان معه

الولد مالم يفرها وإلا يمتنع

عليه الاتفاق منها ويقضي

بالأب ( تقويم جارية ) مالت

نفسه إليها بعد أن تصدق بها على ولده الصغير ( أو عبد ) تصدق به عليه ( للضرورة ) وهي تعلق نفسه بالوطء في الأمة واحتياجه فبعد

مثلاً فله شراء تلك الخدمة والسكنى وفي معين الحكام يجوز للمعمر أو ورثته أي كلهم أن يتناعوا من المعمر بالفتح ما أمهر له وإن كان حياة المعمر لأنها من المعروف إلا أن تكون مقبلة فيمنع ولكل واحد من ورثة المعمر بالكسر أن يشتري قدر ميراثه منها لا أكثر اه ولا يقال ما ذكرتموه من جواز شراء الغلة لتصدق بها يمارض قول المصنف الآتي ولا يركبها المقيد أنه ليس له الرجوع في الغلة لأنها تقول كلام المصنف الآتي في هبة الدات وكلامنا في هبة الغلة فقط ويستثنى منه أيضاً التصديق بالماء على مسجد أو غيره فيجوز له أن يشرب منه لأنه لم يقصد به الفقراء فقط بل هو الأغنياء كما لبعض شراح الرسالة وفي ح نقلا عن الدخيرة قال ابن يونس قال مالك إذا خرجت للسائل بالكسرة أو بالدرهم فلم تجده أرى أن تعطيه لغيره تكميلاً للمعروف وإن وجدته ولم يقبل فهو أولى من الأول لتأكيد العزم بالدفع ، واختاف هل لها كلها في هاتين الحالتين أم لا ؟ قيل لا يجوز أكلها مطلقاً وقيل يجوز مطلقاً وقيل إن كان معيناً جاز له أكلها وإن كان غير معين فلا يجوز وأما إن وجدته وقبلها فلا فرق بين المعين وغيره من لزوم التصديق بها وعدم جواز أكل مخرجها لها ( قوله فيجوز تملكها ) أي من الموهوب له بشراء أو صدقة أو هبة أي وأما العود فيها مجاناً فقرأ عن الموهوب له فهو مكروه لغير الأب ه فان قلت كيف يتصور العود في الهبة مجاناً مع أن المشهور لزومها بالقول ؟ قلت يحمل على ما إذا شرط الواهب على الموهوب له الأجنبي الاعتصار على أحد القولين السابقين ( قوله ولو تصدق بها على ولده ) أي هذا إذا تصدق بها على أجنبي بل ولو الخ ( قوله تأويلان ) اعلم أن المدونة عبرت بالمنع لكن فرضته في التصديق على الأجنبي فقالت ومن تصدق على أجنبي بصدقة لم يجز له أن يأكل من ثمرها ولا يركبها إن كانت دابة ولا ينتفع بشيء منها ، وعبر في الرسالة بالجواز حيث قال لا بأس أن يشرب من لبن ما تصدق به فاختلف الأشياخ فقيل إن كلام الرسالة محمول على الخلاف وقيل محمول على ما لا يمتنع له أوله نعم تافه وما في المدونة على ماله نعم له بال وقيل الرسالة محمولة على ما إذا كانت الهبة لولده الكبير ورضى بذلك وكلام المدونة فيما إذا كانت الهبة لأجنبي ويلحق به ما إذا كانت لولده الكبير ولم يرض بذلك أو لولده الصغير رضى أولاً ، فقول المصنف وهل الكراهة مطلقاً أي بناء على الخلاف وقوله أو إلا أن يرضى الابن الكبير بشرب اللبن أي بناء على الوفاق فقوله تأويلان أي بالخلاف والوفاق وإذا علمت هذا ظهر لك أن التأويلين في كلام الرسالة لكن لما كانا من حيث موافقتهما للمدونة ومخالفتها لها كان لهما ارتباط بالمدونة في الجملة فغير المصنف بتأويلين تساهلا اه انظر بين الظاهر من التأويلين الأول وهو أن بينهما خلافاً وأن المتمد كلام المدونة وهو الكراهة مطلقاً ولو كان المعطى بالفتح رشيداً وأذن للمعطى بالكسر في الانتفاع باللبن ونحوه ( قوله وظاهرها ) أي وهو ما اختاره الباجي وابن عرفة وجماعة وحملوا اللخمى وابن عبد السلام على الكراهة ( قوله وحمل على ما لا يمتنع له عندم أوله نعم تافه ) أي وأما كلام المدونة فيحمل على ماله نعم غير تافه ( قوله وعلى الابن الكبير ) أي إذا رضى وكلام المدونة محمول على ما إذا كانت الهبة لأجنبي أو لولده الصغير مطلقاً فيها ما أو الكبير ولم يرض ( قوله وينفق الخ ) هذه المسئلة والتي بعدها كالاستثناء من قوله وكره تملك صدقة ( قوله على ) أي وكذا ينفق على زوجة من صدقها على زوجها وإن كانت غنية لوجوب نفقتها عليه للنكاح لا للفقر ( قوله لأنه أظهر في الشمول ) أي في شمول ما إذا كان الاتفاق منها جائزاً أو واجباً ( قوله وللأب تقويم جارية )

للخدمة بحيث تنصر بدونه حتى إذا لم يقوم له خدمة واستخدمه وارتكب الحرام فالضرورة في الأمة غير الضرورة في البسد  
والأم كالأب لها التقويم حتى في الأمة لضرورة الخدمة (ويستقصى) في القيمة بأن تكون سداداً كافياً النص فالمراد أن لا تكون أقل  
من قيمة المثل، نعم إن اختلف (١١٤) في التقويم اعتبر الأعلى كما يفيد المصنف وقيدناه بالصغير. مثله السفينة لأن الولد الكبير

الرعي ليس لأبيه أو أمه  
ذلك والكلام في الصدقة  
ومثلها المبة التي لا تنصر  
(وجاز) (لواهب) شرط  
التواب (أي العوض على  
هبة عين التواب أم لا  
نحو هبتك هذا بمائة أو  
على أن تبيع (وكرم)  
التواب (بتعيينه) إن قبل  
للهوب له فيلزم دفع  
ما عين وأما عقد المبة  
لشرط فيها التواب  
فللزم للواهب بالقبض  
كما يأتي عين التواب أم لا  
(وصق واع) فيه (أي  
في قصد التواب) عند  
التنازع بعد القبض بأن  
قال الواهب وهبت  
قصد التواب وخالفه  
لهوبه (إن لم يشهد  
عرف) أو قرينة بضده  
فإن شهد (بضده) أي  
التواب بأن كان مثل  
الواهب لا يطلب في هبة  
مولاه (أو لولد له) لهوب  
وقوله بعد القبض وأما  
للتنازع قبله فيصدق  
لهوب مطلقاً وإن شهد  
عرف بضده (وإن) كانت  
المبة (لرمي) فيصدق

أي شراؤها لنفسه وليس يلزم تقويمها بالمدول فهو يشتري من نفسه لنفسه بالسداد اهـ بن  
وأشار الشارح بتقدير للأب إلى أن قول المصنف وتقويم جارية عطف على اعتصارها من قوله  
وللأب اعتصارها من ولده (قوله) فالمراد أن لا تكون أقل (الخ) أي فالشراء بالقيمة سداد وليس  
للراد بقوله ويستقصى في التقويم أن يشتري بأزيد من القيمة بحيث يكون الشراء بالقيمة غير سداد  
(قوله التي لا تنصر) أي إما لاشتراط للهوب له على الواهب عدم اعتصارها أو لقواتها عند  
الهوب له بتغير ذات أو لمداينة للهوب له أو انكاحه لأجلها فإن كانت المبة تنصر ولم تنصرها  
الأب أو الأم وطلب أخذها بالعوض فانظر هل يأخذها بقيمتها أو له أن يأخذها بأقل والظاهر  
الأول (قوله شرط التواب) أي اشتراط التواب حاله يكون الاشتراط مقارناً لفظها (قوله عين  
التواب أم لا) أي تعيينه غير لازم قياساً على نكاح التفويض وهذا هو للتعبد وقيل إن اشترط  
العوض في عقدها فلا بد من تعيينه قياساً على البيع (قوله وكرم التواب) أي كرم دفعه (قوله بتعيينه)  
أي بتعيين قدره ونوعه كان التعيين من للهوب له أو من الواهب ورضى الآخر به وحاصله أنه إذا  
عين التواب واحد منها ورضى الآخر به فإنه يلزم للهوب له دفعه إذا قبل المبة وليس له الرجوع  
عن التواب بعد تعيينه وإن لم يقبض الهبة لانه التزمه بتعيينه، كذا في التوضيح (قوله) إن قبل المرهوب  
له (أي المبة ورضى بذلك التواب المعين) (قوله) فلازم للواهب بالقبض (أي قبض المرهوب له الشيء  
الهوب وأما للهوب له فلا يلزمه إلا بالموات وما ذكره الشارح من لزومها بالقبض للواهب  
عين التواب أم لا غير ظاهر فإن توقف لزوم العقد على القبض إنما هو إذا كان التواب غير معين وأما  
إذا عين التواب عند عقد الهبة ورضى المرهوب له فلا يتوقف اللزوم على قبض بل يلزم العقد  
كلامها بسبب تعيينه كالبيع بتقدير، ولذا قال البساطي في حل المتن ولزم العقد بتعيينه أي التواب  
والحاصل أن التواب إذا عينه أحدهما ورضى به الآخر كان العقد لازماً لكل منهما سواء قبضها  
للهوب له أم لا وإن كان التواب غير معين فلا يلزم العقد الواهب إلا قبضها ولا يلزم للهوب  
له إلا بقواتها بزيادة أو نقص (قوله أي في قصد التواب) أي لا في شرطه لانه إذا ادعى الواهب  
اشتراطه فلا بد من إثباته ولا ينظر لعرف ولا لغيره (قوله) إن لم يشهد (الخ) أي إن اتفقت شهادة  
العرف بضده بأن شهد العرف له أو لم يشهد له ولا عليه (قوله) وإن شهد (عرف) أي هذا إذا لم يشهد  
العرف بضده بل وإن شهد بضده وهذا يسان للاطلاق قبله (قوله) وإن لعرس (مبالغة على  
تصدق الواهب أنه إنما وهب لتواب مع قيده (قوله) فيصدق الواهب) أي في دعواه أنه قصد  
بهية التواب وقوله إن لم يشهد عرف بضده راجع لما بعد الكاف وما قبلها (قوله) وله (أي  
ولن وهب لعرس (قوله) ولا يلزمه الصبر (الخ) ظاهره ولو جرى العرف بالتأخير لحدوث  
عرس مثله وهو ما عزاه للتيطي لأبي بكر بن عبد الرحمن وفي البرزلي أنه يعمل بالعرف  
الجاري بالتأخير لحدوث عرس مثله (قوله) أشكل الأمر (أي بأن لم يشهد العرف له ولا عليه وقوله  
أم لا أي بأن شهد العرف له (قوله) أو يخلف إن أشكل الأمر فقط) هذا أظهر القولين كما في المجل

(قوله)  
التواب كما لو كانت لغيره فإن لم يشهد عرف بضده وله أن يأخذ قيمة هبة  
معتبلاً ولا يلزمه الصبر لحدوث عرس مثله ولرب العرس أن يحاسبه بما أكله عنده من الولية هو ومن تبعه من نساء أو رجال  
(وهل يخلف) الواهب أنه إنما وهب لتواب مطلقاً أشكل الأمر أم لا (أو) يخلف (إن أشكل) الأمر فقط بأن لم يشهد العرف له ولا  
عليه فإن اتضح الأمر بأن شهد له العرف صدق بلا يمين (أو يمين) مبنيان على أن العرف هل هو كشاهد فيخلف معه



أو كشاهدين فلا ، ومحل تصديق الواهب في دعوى الثواب (في غير) مهمة النقد (المسكوك) وأما هو فلا الواهب فيه (إلا بشرط) من الواهب حال الية أو عرف فيعمل بذلك ويكون الموضع عرضاً أو طلقاً (١٩٥) ومثل المسكوك للبيان لا يلتزم

وما فسر من على خلاف الحق المصحيح فانه كالمروض يصح في الواهب (و) في غير (هبة أحد الزوجين (لآخر) حقيقة من عرض أو غيره فلا يصح الواهب منهما لصاحبه في أنه وهب الثواب إلا بشرط أو قرينة في غير المسكوك وأما هو فلا يصح إلا بشرط ولا تكفي القرينة ومثل الزوجين الأقارب الذين بينهم صلة (و) في غير هبة (لأقارب عند قدومه) من سفره فلا يصح في دعواه الثواب (وإن) كان الواهب فقيراً أو هب (لغيره) أقارب إلا بشرط أو عرف كعصر (ولا يأخذ) الواهب لأقارب (هبة) حيث لم يصح (وإن) كانت (قائمة) وتضيق بمحلها على صاحبها وقيد الخطب بما إذا كانت الهدية لطيفة كالقواكه والتمر بخلاف نحو الثياب والقمع والقيم (ولزم وأهبا لا الموهوب له القيمة) فاعل لزم وأهبا مفعول له والموهوب عطف عليه بلا ، يعني يلزمه

(قوله أو كشاهدين فلا) أي وحينئذ فلا يخلف إلا إذا أشكل ومفاد كلامه اتفاق التولييع على خلافه عند الاشكال وأن الخلاف إنما هو في حال شهادة العرف (قوله) ومحل تصديق الواهب في دعوى الثواب الخ) أي في دعوى قصده وأما الشارح هذا إلى أن قول للصف في غير مسكوك متعلق بصدق وفيه أنه يلزم عليه تعلق حرف جر متعدي اللفظ وللمنى بامل واحد وإلا أن يقال إن الثاني أخس من الأول نحو جلست في المسجد في صحابه وهو جائز اه دعوى (قوله) وأما هو فلا ثواب فيه (قال أبو الحسن) لأن العرف إن الناس إنما يهبون للثواب ما يختلف فيه الأغراض والمسكوك لا يختلف فيه الأغراض فثبت للثواب خلاف العرف فلذا لا يصح الواهب في قصد الثواب (قوله) ومثل المسكوك (أي في كونه لا ثواب فيه إلا بشرط البيان الخ) (قوله) فانه كالمروض (أي لأن صنته لما كانت كثيرة فقلته عن أصله فصار مقوماً بخلاف المسكوك فان صنته وهي السكة لما كانت يسيرة لم تقله عن أصله وهو التولية (قوله) فلا يصح الواهب منهما لصاحبه الخ) لأن الشأن قصد كل واحد منهما بيبته للآخر التعاطف والتواصل (قوله) إلا بشرط أو قرينة (أي إلا أن يشترط أحدهما عند الهبة للآخر الاتابة أو تقوم قرينة على قصده أي أو يجري العرف بها فانه يصح ويأخذ ما ادعاه من الثواب (قوله) وأما هو فلا يصح إلا بشرط (أي أو عرف فيعمل به كما تقدم للشارح (قوله) الأقارب الذين بينهم صلة (أي مثل الوالد وولده وغيرهما (قوله) فلا يصح (أي الواهب للقادم في دعواه قصد الثواب ، وحاصله أنه إذا قدم شخص من سفره وأهدى له شخص هدية من فاكهة أو رطب أو شبه ذلك وادعى قصد الثواب وادعى القادماً عدمه فالقول للقادم (قوله) ولا يأخذ الواهب للقادم هبته (أي ولو كان فقيراً (قوله) وقيد ح الخ) يعني أن ذكره للصف من أن الهبة للقادم لا يصح وأهبا في دعواه قصد الثواب وتضييع عليه ولو كانت قائمة مقيد بما إذا كانت تلك الهبة لطيفة كالقواكه ونحوها وأما الثياب والقمع والقيم والدجاج وشبه ذلك فان القول قول الواهب في دعواه قصد الثواب فان كانت قائمة ولم يشبه الموهوب له عليها كان الواهب أخذها وإن فانت لزم الموهوب له دفع قيمتها (تنبيه) ذكر عياض في اللدارك عن سعد القافري عن مالك أن الفقيه لا يلزمه ضيافة لمن شافه ولا مكافأة لمن هدى له ولا أداء شهادة عملها اه والمراد بالفقيه ما يشمل من شغل أوقاته بالمطالعة والتعليم والفتوى وإن اقتصر عن الاجتهاد كما في بن لا خصوص المجتهد كما في عبق ومحل عدم لزوم الشهادة له ما لم يمتنع عليه وإلا لزمه أدائها كما قال شيخنا ويؤخذ من نقلت أن محل عدم لزوم مكافأته ما لم يعر عرف بمكافأته أو يكون الذي أهده فقيراً مثله وإلا لزمته (قوله) ولزم وأهبا لا الموهوب له القيمة (أي ولزم وأهبا الهبة قول القيمة إذا دفعها له الموهوب له بسد قبضه الهبة وقوله لا الموهوب أي لا يلزم الموهوب له القيمة أي دفعها للواهب والفرض أن الثواب لم يبين وأما إذا عين ورضى به الموهوب له فانه يلزمه دفعه قبضاً أم لا كما مر (قوله) القيمة) فاعل لزم أي لكن من حيث الأخذ بالنسبة للواهب ومن حيث الدفع بالنسبة للموهوب له فهو من باب صرف الكلام لا يصح له (قوله) وأما قبله (أي قبل قبض الموهوب له الهبة وقوله) فله أي قبول القيمة إذا دفعها له الموهوب له بعد قبضه الهبة وأما قبله فله الامتناع من قبول القيمة بل لا يلزمه قبول ما هو أكثر منها بأضغفه ولا يلزم للموهوب له القيمة أي دفعها للواهب بل له أن يردّها عليه

(في القبول) عند الموهوب له (زبد) في ذاتها ككرومن وأولى بمقتضى أوسع (أو قصر) كعمى رخرج فتعين دفع القيمة يوم القبض  
 وهوالة الأمواق لا يفسر (وله) أي الواهب (بمعناها) أي حبس هبته عنده (حقن يقضه) أي ثوابها المشتراط أو ماضى به من الموهوب  
 له وضمانها من الواهب (وتيب) (١١٦) الواهب أي أثابه الموهوب له (ما) أي شيئاً (يقضى عنه) أي عن الشيء

الموهوب (بيع) أي في  
 البيع بأن يراعى فيه  
 شروط بيع السلم فلا بد من  
 السلامة بين الربا فإذا أثابه  
 ما يواضع الناس عنه في  
 البيع لزوم الواهب قبوله  
 (وإن) كان الثواب  
 (معيًا) أي فيه عيب  
 حيث كان فيه وفاة  
 بالقيمة أو يكملها وليس  
 له رد العيب فثبت عن  
 العرض طام وذا نسير  
 ودراهم أو عرض من غير  
 جنسه لا من جنسه لئلا  
 يؤدي إلى - لم الشيء في  
 نفسه ولا يثبت عن  
 المذهب فضة ولا ذهب  
 ولا عن الفضة كذلك  
 لتأثيره لصرف أو بدل  
 مؤخر ولا عن اللحم  
 حيوان من جنسه  
 وعكسه ويثبت عن  
 الطعام عرض أو نقد  
 لا طعام لئلا يؤدي إلى  
 بيع الطعام بطعام لأجل  
 مع الفضل ولو شكافية  
 الثواب كالبيع في غالب  
 الأحوال بخلافه في  
 الأقل لأنها تنجز مع جهل  
 عرضها وجهل أجله ولا  
 تفنيها حوالة الأمواق ولا

فللواهب (قوله) بالاقوات عند الموهوب له قيد بقوله عند الموهوب له احترازًا عما إذا فات يبد  
 الواهب فلا يلزم الموهوب له دفع القيمة ولا يلزم الواهب القبول ولو بدلته أضعاف القيمة (قوله) يوم  
 القبض (أي على العتد وقبل يوم الهبة (قوله) لا تعتبر) أي وحينئذ فلا تفتت رد الموهوب له لها  
 (قوله) أي ثوابها المشتراط (أي إذا كان معيًّا وقوله) أو ماضى به أي إذا كان غير معين (قوله) وضمانها  
 من الواهب (أي وضمانها إذا تلفت في حال حبسها من الواهب فان حبسها ومات الواهب وهي يده  
 فان كان الثواب معيًّا كانت نافذة لازومها بالصدق كالبيع ولزم للموهوب له قبضها ودفع المرض  
 للورثة واذ كان الثواب غير معين فلا يلزم للموهوب له دفع القيمة وأخذها بل إن شاء وأما إن مات  
 الموهوب قبل إثابته عليها كان لورثته ما كان له فان كان الثواب معيًّا حين عقدها لزومهم دفعه  
 وإن كان غير معين فلا يلزمهم دفعه بل لهم رد الهبة ، لكن إن دفعوه وكان قدر القيمة لزم  
 الواهب قبوله (قوله) وأثيب ما يقضى عنه) أي ما يصح دفعه قضاء عنه في بيع السلم ، فعنه متعلق  
 يقضى لا بقوله أثيب لأنه يقتضي جواز الاثابة بما لم يحز قضاؤه عن الشيء الموهوب وهو لا يصح  
 وذلك لأن المعنى وأثيب عنه ما يصح قضاؤه أي ما يصح دفعه قضاء في بيع السلم وظاهره سواء كان  
 يصح دفعه قضاء عن الشيء الموهوب أو عن غيره (قوله) أي في البيع (أي بيع السلم (قوله) بأن يراعى  
 فيه) أي في الثواب شروط بيع السلم أي لأن الموهوب مبيع لا مقرض وقوله شروط السلم ماعدا  
 الأجل فانه لا يشترط هنا فانراد بالشروط المذكورة في قوله سابقاً وأن لا يكونا طعامين  
 ولا هديين ولا شيئاً في أكثر منه أو أجود كالعكس إلا أن تختلف المنفعة كفاره الحر في الأعراية  
 (قوله) فلا بد (أي في الثواب (قوله) وإن كان الثواب معيًّا) محل لزوم قبول الثواب المعيب ما لم يكن  
 المعيب قادحاً كجذام وبرص وإلا فلا يلزم الواهب قبوله ولو كمل له القيمة انظر ابن غازي (قوله) أو  
 يكملها له) أي أوليس له فيه وفاة بالقيمة ولكن يكملها له الموهوب له (قوله) وليس له رد المعيب (أي  
 وليس للواهب أن يرد الثواب المعيب ويأخذ غيره سائلاً (قوله) ولا يثبت عن الذهب فضة الخ) محل  
 هذا بعد التفرق وجاز قبله كافي للمواق ويغيد تعليل الشارح انظر بن (قوله) فية الثواب (أي بالنظر  
 لموضها وقوله) كالبيع أي فيما محل ويجزم (قوله) في الأقل) أي في أقل الأحوال (قوله) ولا يلزم عاقدها  
 الإيجاب والقبول إن أراد أنه يكفي فيها القبض والمعاطاة يقال إن ذلك يكفي أيضا في البيع فلا فرق  
 بينهما وإن أراد غير ذلك فانظر ما مراده ولعل الشارح أراد عدم اشتراط الفورية بينهما في الهبة  
 بخلاف البيع فلا بد فيه من الفورية تأمل (قوله) لا ما أذن (خبر مقدم والأب عطف عليه ،  
 وأعاد اللام فيه لاختلاف المتعلق لأن العبد يهب من ماله والأب من مال ولده والهبة مبتدأ مؤخر  
 (قوله) المحجور (أي عليه لصغر أو حقه لا إن كان الولد رشيداً فليس للأب ذلك (قوله) لا لغيره) أي لا  
 لغير الثواب (قوله) وليس الوصي كالأب) أي ولا مقدم القاضي بالأولى (قوله) أي التزام وتعليق) أشار  
 بهذا إلى أن المراد باليمين الالتزام والتعليق بقصد التشديد والتغليظ على نفسه سواء صرح باليمين

يلزم عاقدها الإيجاب والقبول ، واستثنى من لزوم الواهب قوله (إلا) إن شييه (كخطب) وتبين ونحوهما مالم  
 يجر العرف بدفعه في مقابلة الهبة (فلا يلزمه قبوله) فان جرى عرف بانابته لزمه قبوله (وللمأذون) له في التجارة الهبة للثواب من ماله  
 (وللأب في مال ولده) المحجور (الهبة للثواب) لا لغيره فلا يجوز كما أنه ليس له إبراء من مال ولده عجاناً وليس الوصي كالأب في جواز  
 هبة الثواب (وإن قال) قائل (داري صدقة) أو حبس ووقع ذلك (يعين) أي التزام وتعليق كأن قال إن فلت كذا فداري صدقة (مطلقاً)

أي لم يمين كزيد أو غير معين كالفقراء (أو) (فغيرها) أي بغير يمين (ولم يمين) التصديق عليه كأن قال داري صدقة على الفقراء  
مثلاً (لم يقص عليه) في الصور الثلاث لعدم من يتخصص في غير الميعين (١١٧)

لكن يجب عليه تنقيح ذلك فيما بينه وبين الفقراء وسببانه وتعالى (يحيي الميعين) لصدقة أو الهبة أو الحبس في غير الميعين كأن قال داري صدقة أو هبة أو حبس على زيد فيقضى عليه بها له لقصد القرية (و) ان قال داري صدقة (في مسجد معين) أي مسجد محدد وعينه بغير يمين في القبط وغيره (قولان) ولما يمين فلا يقضى عليه ليمين ولا لغيره (وقضى يمين مسلم وذمي فيها) أي في الهبة من لزوم وغيره (بحكمنا) لا بحكمهم لأن الاسلام يسلم ولا يميل عليه وأما بين ذميين فلا تعرض لها ولو تراخا

الشرعية كوالله لأصدقن بداري على الفقراء أو على زيدان فعلت كذا ولم يصرح بها وليس المراد بها مجرد اليمين الشرعية كوالله لأصدقن بداري على الفقراء أو على زيد لأن هذا وعد بالصدقة وهو إخبار والكلام هنا فيما يفيد إنشاء الصدقة (قوله لم يمين كزيد أو غير معين كالفقراء) أي أو لم يقل على شيء بل قال ان فعلت كذا فداري صدقة وسكت (قوله كأن قال داري صدقة) أي أو هبة أو حبس على الفقراء أي أو قال صدقة أو حبس أو هبة وسكت (قوله لعدم من يتخصص في غير الميعين) أي كأن هناك معين أم لا وقوله ولعدم قصد القرية في الميعين أي حيث كان معين لأنه إنما قصد الامتناع والتشديد على نفسه (قوله لكن يجب عليه تنقيح ذلك) أي في الصور المذكورة وحينئذ فيأثم بترك التنفيذ وما ذكره من وجوب التنفيذ هو والمذهب وقيل انه مستحب (قوله فيقضى عليها له) فلو تصدق بداره على زيد الميعين ثم بعده على الفقراء مثلاً ثم مات زيد وطلبها غير الميعين فإن امتنع بها قضى عليه بذلك نظراً للحال الأول كما أجاب به ابن الحاج اه عبق (قوله في القضاء) أي ان امتنع وقوله وعدمه أي وعدم القضاء بأن يؤمر بدفعه له من غير قضاء قولان الأول لابن زرب والثاني لأحمد بن عبد الله (قوله فلا يقضى عليه لمعين ولا لغيره) أي وهذا من أفراد قول المصنف سابقاً وان قال داري صدقة يمين الخ (قوله وقضى بين مسلم وذمي فيها) أي سواء كان الذمي هو الواهب للمسلم أو كان المسلم هو الواهب للذمي وأصل ذلك في المدونة قال الواوغي ابن عرفة يؤخذ منه عند القضاء بالمكروه لأن قبول هبة الذمي مكروه اه بن (قوله من لزوم وغيره) من معنى الباء متعلقة بقضى وقوله وغيره أي كاتبة عليها وعدم لزومها من أصلها (قوله فلا تعرض لها ولو تراخا لينا) وقيل ان تراخا لينا حكماً بينهم بحكم الاسلام فالهبة إحدى أمور خمسة فيها عدم الحكم بينهم عند عدم الترافع والخلاف عند الترافع قال عياض وقد احتلف هل تحكم بينهم اذا تراخوا اليها في التلق والطلاق والنكاح والزنا والهبة النظر بن .

#### باب في القطة

اشتهر على ألسنة الفقهاء فتح القاف مع أن قياس قطة في المفعول الذي هو مراد هنا السكون كضحكة لمن يضحك منه وقدوة لمن يقتدى به والفتح إنما هو القياس في الفاعل يقال رجل ضحك أي كثير الضحك منه هزة لمرة أي كثير الهز والهمز (قوله أي محترم شرعاً) أي ثبت له الاحترام في الشرع بأن لا يجوز لاحد أن يتصرف فيه بغير اذن مستحقة وقول الشارح أي محترم شرعاً تفسيره مال المعصوم وهو يشير الى أن كلام المصنف يقرأ بالوصفية ويصح قراءته بالاضافة أي مال شخص معصوم أي حفظ نفسه وماله بالاسلام أو بأداء الجزية ثم ان قوله مال معصوم سواء قرئ بالاضافة او بالوصفية يشمل الرقيق الكبير (١) والاصطلاح انه آبق لاقطة نعم الرقيق الصغير لقطة وقوله عرض للضياع أورد عليه انه لم تعرض لقيده الاخذ بالنقل مع انه إنما يسمى لقطة اذا التفت بالفضل فكان الاولى ان يقول مال معصوم أخذ من مكان خيف عليه الضياع فيه فكان المصنف مالاً لتعريف بالاعم واكتفى بقوله الآتي ووجب اخذه الخ (قوله أي قلة) المراد بها الخراب (قوله وخرج الابل) أي لانها (١) قوله يشمل الرقيق الكبير صحيح لأنه يخرج بقوله عرض للضياع فقوله آخر ما لو الخ سهواً

[درس]

باب في القطة وأحكامها (القطة مال معصوم) أي محترم شرعاً وهو ذلك غير الحرى فخرج معصوم مال الحرى والركاز (عرض للضياع) بأن كان في مضيقه بنافر أي قلة من الأرض أو غمر بالتملح ضد الخراب يخرج ما كان يده ملط

ولو حكماً بأن وضعه صاحبه بمكان ليرجع اليه وخرج للابل أيضاً أو عرض بفتح الميعين والراء الخفيفة مبنياً للفاعل والراء موحدة الضياع له فيه قلب

(وإن كان) تلك المصوم (كليا) (١١٨) ما ذونا فيه وأما غيره فليس بمال (وفرأى وحاراً) وبالغ على السكب لأنه ربما يتوهم من منع

بعضه أنه لا يلتقط وعلى ما  
بعضه لا يتوهم أنه كضالة  
الابل (ورد) المال للقط  
(بمعرفة مشدود فيه)  
وهو العفاص أي الخرقعة أو  
التكيس ونحوه للربوط  
فيه المال (و) المشدود (به)  
وهو الوكاه بالمتى الخط  
(و) بمعرفة (عديم بلا  
يمين) أي يقضى لمن عرف  
ذلك بأخذه من غير يمين  
وكذا بخرقة الأولين فقط  
والأولى حذف العدد  
ليكون جارياً على المشهور  
وبستاد منه ما ذكر بالأولى  
وما لا عفاص له ولا وكاه  
يكتفى فيه بذكر الأوصاف  
المقدمة لطلب الظن بصدق  
الآن بها (و) لو اختلف  
اثنتان في أوصاف اللقطة  
(قضى له) أي لمن عرف  
الثلاثة للتقدمة (على ذي  
الصدق والوزن) وكذا  
لمن عرف الأولين فقط  
على ذي الصدق والوزن  
يمين في هذه (وإن وصف  
ثان وصفاً) شخص  
(أول) أي وصفاً كوصفه  
(و) يمين (أي يفصل  
(بها) الأول اتصالاً  
يمكن معه إشاعة الخبر  
(حلفاً) أي حلف كل  
منهما أنها له (وقسمت)  
ونكولها كحلفهما ويقضى

لا يخفى عليها الصليح (قوله وإن كان الملك المصوم) أي الذي عرض للضياع (١) (قوله فليس بمال)  
أي فلا يدخل في كلامه (قوله أنه لا يلتقط) أي وأنه غير مال فأفاد بالمبالغة أنه مال يلتقط وإنما لم  
يقطع سارقه مع أنه مال قال ابن عرفة لأنه من باب درء الحد بالشبهة (قوله أنه كضالة الابل) أي فلا  
يلتقط (قوله ورد بمعرفة الخ) أي ولا يجوز لواجدها أن يأخذ من ربه أجره وهي للسمى بالخلاوة  
إلا على سبيل الهبة أو الصدقة قاله شيخنا (قوله أي الخرقعة الخ) إنما صي الوعاء التي تكون فيها  
الثقة صفصاً أخذاً لها من العفاص وهو التي لان الوعاء شئ على ما فيها (قوله أي يقضى لمن عرف ذلك)  
أي ما ذكر من الأمور الثلاثة (قوله وكذا بمعرفة الأولين فقط) أي كاهو ظاهر للدونة خلافاً لمن قال  
لا بد من اليمين إذا عرف العفاص والوكاه فقط وهو قول أشهب والخلاف عند عدم المعارض وأما  
عند وجوده فلا خلاف أنه إذا عرفهما فقط فإنه لا يأخذها إلا يمين (قوله المفيدة لطلب الظن الخ)  
أي كما أنه يطلب على الظن صدق من عرف العفاص والوكاه (قوله ولو اختلف اثنتان في أوصاف  
اللقطة) أي بأن وصفها أحدهما بأوصاف والآخر بأوصاف وكان كل من أوصاف هذا وأوصاف  
هذا موجودة فيها (قوله قضى له) أي من غير يمين (قوله يمين في هذه) أي وأما في الأولى فالتقضاء له  
من غير يمين كما علمت وفي المواقيع أصبح أنه يقضى بهما لمن عرف العفاص فقط يمين على  
ذي العدد والوزن اه وكذا يقضى بها لمن عرف العفاص والعدد على من عرف العفاص والوكاه يمين  
هذا هو الظاهر لجمعه بين صفتين أحدهما ظاهرة والآخرى باطنية بخلاف الثاني فإنه جمع بين صفتين  
ظاهريتين وهذا لا يعارض الخبر لعله على ما إذا عرفهما أو الثاني لم يعرف شيئاً منهما وما هنا قد عرف الثاني  
بعضهما وشراً آخر كذا قيل ونش فيه بأن الصفات المذكورة في الحديث وهي العفاص والوكاه  
إذا كانت أقوى الأوصاف المهمة لطلب الظن فالاثنتان أقوى من واحد مع غيرها تدبر (قوله وإن  
وصف ثان الخ) حاصله أن اللقطة إذا وصفها شخص وصفاً يستحقها به وقبضها ولم يفصل بها  
اتصالاً يمكن معه إشاعة الخبر بأن لم يفصل بها أصلاً أو انفصل بها لكن لا يمكن معه إشاعة الخبر  
لو اصف ثان ثم جاء شخص آخر فوصفها بوصف مثل وصف الأول في كونه موجبا لاستحقاقها  
سواء كان وصف الثاني عين وصف الأول أو غيره حيث لا يقضى لأحدهما على الآخر بوصفه فإن كل  
واحد منهما يحلف آتما له وتقسم بينهما وكذا لو نكلا ويقضى للحالف على التام كل إذا لو كان الأول  
انفصل بها اتصالاً يمكن معه إشاعة الخبر لثاني أو فشا الخبر قبل انفصاله بها فلا شيء لثاني لاحتمال  
أن يكون جمع وصف الأول وأوصافها (قوله أي وصفاً كوصفه) أي في كونه  
موجبا لاستحقاقها سواء كان عين وصف الأول أو غيره (قوله حلفاً وقسمت) أي ولا يرجح  
الأول الذي أخذها بوضع اليد لان الترجيح بالحوز إنما هو في المجهولات وهذا مال علم أنه لقطة كذا  
قال ابن القاسم وقال اشهب اتها تكون للأول الذي أخذها لترجيح جانبها بالحوز (قوله ونكولها  
كحلفهما) أي على الراجح خلافاً لمن قال انهما إذا نكلا تبقى اليد للقط ولا تعطى لواحد منهما  
أدماً ما كان بقي شيء آخر وهو مال وصفاً شخص وصفاً يستحقها به وأخذها ثم أقام آخر يميناً لها  
فانه يقضى بها لثاني وتنزع من الأول ولو انفصل بها (قوله لم يؤرخا) أي الملك كافي بقول بن وغيره

(١) قوله عرض للضياع أي تها له باستقراره في محل شأنه الضياع فيه فكلامه على الوضع الأصلي لا  
قلب فيه خلافاً له في والشارح قد ضياعاً على نومه بعيد ولا يخفى على المتأمل فساد المعنى على إتهاب اه

وقال

لحالف على التام كل يمينين متساويين في المعدالة أقام كل منهما بينة تشهد له

والحالفاتهما (لم يؤرخا) أي لم يذكر تاريخها حلفاً وقسمت بينهما أيضاً ولو انفصل من أخذها (وإلا) بأن أرخا (فلا أقدم) تاريخها



ومثله صاحب المؤرخة دون الأخرى (ولا ضمان على) ملتقط (دافع) لها (بوصف) أي بسبب وصفها وصفا يستحقها بشرعاً لا لأنه دفعها بوجه جائز (وإن قامت بينة) بأنها (غيره) أي لغير من أخذها (١١٩) ويبقى الكلام بين المدعي الثاني والأخذ

لها ويجري الحكم على مامر  
(واستوفى بالوصفة)  
أي يجب التمسك بوصفها  
الدفع لمن أتى بصفة من  
الصفات المتضمنة للصفة  
أو الوكاه باجتهاد الحاكم  
(إن جهل) من ذكر  
الصفة الواحدة (غيرها)  
لعل غيره أن يأتي بأية منها  
وصفها هو به فأخذها من  
لم يأت أحد يثبت مما أتى به الأول (التي) أي بأن  
الأول ولم يأت أحد  
أصلاً استحقها الأول  
(لا) إن (غلط) يثبت  
ذكر الخاص أو الوكاه على  
خلاف ما هو عليه ثم ادعى  
الطلب فلا تدفع له أصلاً  
(على الأظهر) لظهور  
كذبه بخلاف الجاهل فانه  
مذكور بقوله لا أدري أو  
نسبته (ولم تضّر) أي  
لا يضر من عرف الخاص  
والوكاه أو أحدهما  
(جهل بقدره) أي عدم  
الشيء الملتقط لا احتيال أن  
يكون أخذ شيئاً سهواً ولا يعلم  
قدر ما بقي ثم ذكر حكم  
الالتقاط بقسوه  
(ووجب أخذه) أي  
مالك المصوم الذي عرض  
للضياع (لخوف خائنه)  
لو ترك مع عدم أمانته نفسه  
بدليل ما يمه لوجوب

وقال شيخنا لم يؤرخا السقوط وهو تابع في ذلك لما كتبه شيخه الشيخ عبد الله عن سيدي محمد الزرقاني  
(قوله) والله صاحب المؤرخة دون الأخرى (أي أن البيتين إذا أرخت إحداهما دون الأخرى فان  
اللقطة تكون لصاحب المؤرخة، هذا إذا تكافأتا في العدالة كما هو الموضوع أو كانت للمؤرخة أعدل بل  
ولو كانت التي لم تؤرخ أعدل لأن ذات التاريخ تدم على الزائدة في العدالة عند التضارب، كذا قرر عجم  
(قوله بوصف) أي بمنسب وصف الصادق بالواحد والتمدد (قوله وإن قامت بينة الخ) أي هذا إذا كان  
المدعى لها بعد أخذها وصفها وصفا تؤخذ به بل وإن قامت بينة بها (قوله ويجري الحكم على مامر) أي  
من وصف الثاني وصف أول ولم يبين بها أو بان ومن إقامة بينة لكل منهما أولاً أحدهما (قوله) وعدم  
الدفع (أي عاجلاً) (قوله إن جهل غيرها) يعني أنه لم يعلمه بأن قال حين السؤال أنه لا أدري ما هو أو قال  
كنت أعلمه ونسبته ولا يعارض الاستيناء ما مر عن أصبغ من دفعها لوصف الخاص دون من عرف  
الوزن والمقدد لأن دفعها له لا ينافي الاستيناء (قوله) فإن لم يأت أحد يثبت مما أتى به الأول (التي) أي بأن  
كان وصف الأول أكثر إثباتاً هذا هو المراد وأما إذا تساوى في الإثبات فانها تقسم بينهما كما مر (قوله لا  
إن غلط) أي أنه إذا عرف الخاص وغلط في الوكاه بأن قال الوكاه كذا فإذا هو بخلاف ذلك  
أو عرف الوكاه وغلط في الخاص فلا تدفع له قال ابن رشد وهو أعدل الأقوال عندى بخلاف ما إذا  
عرف الخاص والوكاه أو أحدهما وغلط في الصفة فقط كأن قال بئادقة فإذا هي محاييب أو بالعكس  
أو قال هي زبديّة فإذا هي محمديّة أو العكس فانها لا تدفع له اتفاقاً كما في القدمات (قوله) ولم يضر جهله  
بقدره (أي كما أنه لا يضر غلظه وإخاره بزيادة لاحتمال الاغتياي عليه فيها وأما غلظه وإخاره بنقص  
فيه قولاً قيل تدفع له لاحتمال عذره بسهواً مثلاً وقيل لا تدفع له لبعد احتمال أن أحداً زادها  
والموضوع أنه عرف الخاص والوكاه أو أحدهما غاية الأمر أنه أخبر بأقل من عددها ومثل هذه  
السئلة في جريان القولين ما إذا عرف الخاص والوكاه أو أحدهما ولكن جهل صفة الدنانير بأن قال  
لا أدري هل هي محاييب أو بئادقة وكذا إذا لم يعرف شيئاً من العلامات الدالة عليها إلا السكة بأن قال  
هي محمديّة أو زبديّة ولم يعرف عفاصها ولا وكاهها ولا وزنها ولا عددها قيل لا تعطى له وهو قول  
سحنون وقال يحيى تعطى له إذا عرف السكة وعرف نقص الدنانير إن كان فيها نقص وأصاب في ذلك  
(قوله) بدليل ما بعده (الحق) كما قال بن أنه لا دلالة فيما بعده على تهيد هذا بل على أمانة نفسه بل للتبادر  
من قول المصنف لا إن علم خيائته إدراج الشك فيما قبله وإدراج الشك في قوله وإلا كره من تصرفات  
الشارح تبعاً لمبق ولا يؤخذ من المصنف وحاصل الفقه أنه يجب الأخذ بشرطين إن خاف الخائن  
ولم يعلم خيائته نفسه بأن علم أمانة نفسه أو شك فيها فان علم خيائته نفسه حرم الأخذ خاف الخائن  
أم لا وإن لم يخف الخائن كره علم أمانة نفسه أو شك فيها فالوجوب في صورتين وكذلك الحرمة  
وكذلك الكراهة خلافاً لما قاله الشارح (قوله) فيحرم أخذه (أي هذا إذا لم يخف خائناً بل ولو خاف  
خائناً فيحرم أخذه في هاتين الصورتين كذا قاله أهل المذهب وتبهم الشارح وبحت فيه  
ابن عبد السلام قائلاً إن حرمة أخذه إذا علم خيائته نفسه ولم يخف خائناً ظاهرة وأما إذا  
خاف خائناً فالظاهر أنه يجب عليه أخذه في تلك الحالة وترك الخيانة ولا تكون خيانة  
نفسه عذراً مسقطاً عنه وجوب حفظها من الخائن واستظهر بحته الخطاب فعلى هذا يكون  
وجوب الأخذ في ثلاث صور: ما إذا خاف الخائن وعلم أمانة نفسه أو شك فيها أو علم خيائتها

حفظ مال الغير حينئذ (لا إن علم خيائته هو فيحرم) أخذه ولو خاف خائناً (وإلا) بأن لم يخف خائناً (كره) ولو علم أمانة نفسه  
كأن اخاف الخائن وشك في أمانته هو

(نحو الأحسن) فالرجوب في صورة (١٣٠) والحرمه في صورتين والكرهه في ثلاثة (و) وجب (تعريفه) أي الملتقط

(سنة) كذا من يوم  
الالتقاط فان أخره سنة  
بغيره فيها كضم (ولو)  
كأن الملتقط (كذلك)  
ويجوز ودراهم كصرفه  
فإنه لا يملك من التافه  
لكن الراجح أنها وإن  
كانت فوق التافه إلا أنها  
دون الكثير الذي له بال  
فصرف لهما عند الأكثر  
مجاناً لهما لا سنة  
(لا تافها) أي لا إن كان  
تافها لا تملك اليه النفوس  
كل الالتفات وهو ما دون  
الدرهم الترعى أو مالا  
عطف النفس إليه وتمسك  
فأباً بتركه كصا ووسط  
وشيء من نحر أو زبيب  
فلا يعرف وله أكله إذا لم  
يملك ربه وإلا منع وضمن  
(بمظان طلبها يكتب  
مسجد) لا داخله (في كل  
يومين أو ثلاثة) مرة  
(بنفسه أو بمن يثق به)  
أي بأمانته (أو بأجرة  
منها) أي من القطة إن لم  
(يعرف مثله) بأن كان  
الملتقط من ذوى الهيات  
وإلا ضمن كما لو تراخى  
في التعريف حتى هلك  
(و) عرفها وجوباً  
(بالدينار) معاً (إن  
وجدت بينهما) لأنها  
حيث من مظان طلبها  
(ولا يذكر) العرف

والحرمه في صورة هي ما إذا لم يخف الخائن وعلم خيانة نفسه والكرهه في صورتين وهما إذا لم يخف  
خائناً وشك في أمانة نفسه أو علم أمانتها والحاصل أن مجموع الصور ست لأن مريد الالتقاط إمان  
يملك أمانة نفسه أو خيانتها أو شك فيها وفي كل إمان يخاف الخائن لو ترك الأخذ أولاً وقد علمت  
أحكامها ثم كل من الوجوب والكرهه مفيد بما إذا لم يخف على نفسه من الحاكم وإلا لم يأخذها كافي  
عقب (قوله على الأحسن) فيه إجمال لأنه يوم أن الخلاف والاستحسان في صور الكراهه كلها  
وليس كذلك إما هو في صورة واحدة وهي أن لا يخاف خائناً ويملك أمانة نفسه فثلاثة أقوال للمالك  
الاستحباب والكرهه والاستحباب فيما له بال والكرهه في غيره واختار التونسي من هذه  
الأقوال الكراهه مطلقاً كما في الجواهر وإليه أشار المصنف بالأحسن وأما إذا لم يخف خائناً وشك  
في أمانة نفسه فيكره له أخذه اتفاقاً (قوله أي الملتقط) هو بفتح القاف إن جعلت الإضافة في  
تعريفه من إضافة المصدر لمفعوله أي وجب أن يعرف الملتقط الشيء الملتقط سنة أو بكسر القاف  
إن جعل من إضافة المصدر لمفعوله (قوله فان أخره) أي من غير تعريف سنة ثم عرفه النخ وهذه  
عبارة اللخمى وإعنا قيد بالسنة لأن الضمان إذا ضاعت حال التعريف إنما يكون إذا أخره سنة  
وأما إن أخره أقل من سنة ثم شرع فيه فضاقت فلا ضمان بقول ابن عبد السلام ينبغي أن لا يقيد  
التأخير بالسنة فيه نظر (قوله ولو كدلو) دخل تحت الكاف المحلاة وقوله كصرفه أي بمائلة  
لصرف الدينار في القدر (قوله لأنها ليست من التافه) أي بل هي فوقه (قوله لكن الراجح أنها)  
أي الدلو والدنانير والدرهم (قوله لا سنة) أي خلافاً لظاهر المصنف والحاصل أن ظاهر  
المصنف أن المال الملتقط إما تافه أو فوق التافه فالأول لا يعرف أصلاً والثاني يعرف سنة والراجح  
أن المال الملتقط إما تافه وهو ما دون الدرهم وإما كثير له بال وهو ما فوق الدينار وإما فوق التافه  
ودون الكثير الذي له بال وهو الدينار فأقل إلى الدرهم فالأول لا يعرف أصلاً والثاني يعرف سنة  
والثالث يعرف أياماً حتى يغلب على الظن أن صاحبه تركه وللملتقط التصرف فيه بعد تلك الأيام على  
هذا القول لا بعد سنة، كذا قرر شيخنا (قوله لا تافها) بالنصب عطف على محل كدلو لأنه خبر لكان  
المحذوفة بعدلو كما أشار له الشارح (قوله كصا ووسط) أي لا كبير قيمة لهما (قوله وله أكله إذا  
لم يعلم ربه) أي ولا ضمان عليه (قوله بكتاب مسجد) أي وسوق ولو داخله (قوله في كل يومين  
أو ثلاثة مرة النخ) هذا في غير أول زمان التعريف أما في أوله فينبغي أن يكون أكثر من ذلك ففي كل  
يوم مرتين ثم في كل يوم مرة ثم في كل يومين مرة ثم في كل ثلاثة أيام مرة ثم في كل أسبوع مرة كذا ذكره  
شارح الوطأ (قوله بنفسه) متعلق بتعريفه كما إن قوله بمظان طلبها كذلك لاختلاف معنى الجارين  
لأن الأول منها بمعنى في والثاني للأكل (قوله أو بمن يثق به) أي بأمانته أي وإن لم يساوه في الأمانة  
فاذا ضاعت ممن يثق به فلا ضمان والفرق بينه وبين ضمان المودع إذا أودع ولو أماناً أن ربهاناً لم يعينه  
لحفظها بخلاف الوديعة (قوله وإلا ضمن) أي وإلا بأن كان ممن يعرف مثله واستأجر من يعرفها  
وضاعت منه ضمن ثم إن قوله إن لم يعرف مثله هذا التقيد تبع فيه المصنف ابن الحاجب التابع  
لابن شاس كما قاله ابن عرفة وظاهر اللخمى عن ابن شعبان أن الملتقط أن يدفعها لمن يعرفها  
بأجرة منها ولو كان ممن يلي تعريفها بنفسه إذا لم يلتزمه (قوله ولا يذكر العرف وجوباً جنسها)  
أي مثل حيوان أو عين (قوله على المختار) أي على ما اختاره اللخمى من الخلاف والقول الثاني  
يجوز للعرف أن يذكر جنس القطة وعبارة اللخمى وإن لا يذكر جنسها أحسن أي والقول  
بعدم ذكر جنسها أحسن من مقابلة (قوله كالنخ) أي بأن يقول يا من ضاع له مال أو شيء  
يذكر أمارته ويأخذه (قوله وأولى عدم ذكر النوع) أي مثل بقرة أو حمارة أو ذهب

والصنف لأن ذكر الجنس يؤدي اذهان بعض الخذاق إلى معرفة الغصاص والوكاء باعتبار جرى العادة (ودفعت لغيره) بكسر الحاء أفصح من فتحها أي عالم أهل الذمة وقد يطلق على عالم المسلمين (إن) وجدت بقرية (١٣١) ذمة (أي ليس فيها إلا أهل

الذمة (وله حبسها بده)

أي بعد تعريفها السنة (أو

التصدق بها عن ربها أو

نفسه (أو التملك) بأن

ينوي تملكها فللملتقط هذه

لأموار الثلاثة (ولو)

وجدت (بذمة) خلافاً

لمن قال لا تستباح لقطتها بعد

سنة ويجب تعريفها أبدأ

حال كونه (صامتاً) لها إذا

جاء ربها (فيها) أي في

التصدق بوجهيه والتملك

(كنية أخذها) أي كما

يضمن إذا أخذها بنية

التملك (قبلياً) أي قبل

التقاطها ولو قال كنية

تملكها قبله كان أوضح يعني

أن الملتقط إذا رأى الأمانة

فنوى أخذها تملكها ثم

أخذها فإنه يضمنها الربها ولو

تلفت بشاوي لأنه بتلك النية

مع وضع يده عليها صار

كالقاصب فيضمن كما إذا

نوى التملك قبل السنة بعد

وضع يده عليها (و) كما

يضمن في (ردها) لموضعها

أو غيره (بعد أخذها

للحفظ) أي للتعريف (إلا)

أن يرددها لموضعها (يقرب)

من أخذها فضاعت

(فتأويلان) في الضمان

وعدمه فإن أخذها لغير

الحفظ وردها بقرب فلا

ضمان قطعاً وعن بعد ضمن

أخذها للحفظ أم لا (وذو الرق كذا)

أي أن الرقيق كالحرة في جميع ما تقدم من وجوب الالتقاط

أو فضة (قوله والصنف) مثل بادقة أو محاييب أو يالات (قوله ودفعت لغيره) بحيث فيه ابن رشد بإمكان أن تكون مسلمة فلا احتياط أنها لا تدفع للغير إلا بعد تعريفها النظر بن (قوله بكسر الحاء أفصح من فتحها) أي كما قال الجوهري وصدر عياض في الشارح بالفتح وقال إنه رواه المحدثين (قوله أي عالم أهل الذمة) سمى حراً بكسر الحاء تسمية له باسم الخبر الذي يكتب به وظاهر الصنف أنها إذا وجدت في القرية التي ليس فيها إلا أهل الذمة تدفع للغير سواء كان ذلك الخبر من المحل الذي وجدت فيه اللقطة أم لا والظاهر أن الدفع له مندوب إذ للملتقط أن يعرفها بنفسه ولم يجب عليه التعريف لئلا يكون فيه خدمة لأهل الذمة فإن لم يكن حراً فانظر هل تدفع لراهم أي عابدهم أو للسلطان والظاهر الأول لقلة اشتغال الراهب بالنسبة للسلطان (قوله وله حبسها) أي حتى يظهر ربها (قوله فللملتقط هذه الأمور الثلاثة) أعلم أن ما ذكره المصنف من محير الملتقط بين الأمور الثلاثة إذا كان الملتقط غير الامام وأما الامام فليس له إلا حبسها أو بيعها لصاحبها ووضع منها في بيت المال وليس له التصديق بها ولا تملكها لمشقة خلاص ما في ذمته بخلاف غيره اه عبق (قوله خلافاً لمن قال) أي وهو الباجي وفاقاً للشافعي وقوله ويجب تعريفها أبدأ أي لاحتمال أن تكون من حاج ولا ينسب له العود في السنة واستدل الباجي بحديث لا تحل لقطتها وأجاب المشهور بأن المراد لا تحل قبل السنة وإنما نهى النبي ﷺ على ذلك في سنة مع أن عدم حلها قبل السنة عام في مكة وغيرها لثلاثتهم عدم تعريف لقطتها بانصراف الحجاج فتأمل (قوله أي في التصديق بوجهيه) أي عن ربها أو عن نفسه (قوله كنية أخذها) أي تملكها وقوله أي قبل التقاطها أي قبل أخذها (قوله ولو قال كنية تملكها قبله) أي ثم أخذها (قوله فنوى أخذها تملكها) أي قبل أن يضع يده عليها نوى أخذها تملكها ثم أخذها حازفت منه أو غصبت فإنه يضمنها (قوله لأنه بتلك النية مع وضع يده عليها) أي مع فعل الوضع حين نيته وهذا إشارة إلى أن مجرد نية الاغتيا لا تعتبر كما هو المشهور (قوله كما إذا نوى التملك قبل السنة بعد وضع يده عليها) أي للتعريف لأن نية الاغتيا هنا لم تجرد بل قارنها بالكف عن التعريف وقد جعل حضمير قبلها للسنة وحمل المصنف على هذه الصورة مرتضياً بحث ابن عرفة من الضمان في هذه الصورة والحاصل أن الصور ثلاث الأولى ما إذا رآها مطروحة فنوى أخذها تملكها ثم تركها ولم يأخذها فتلفت الثانية ما إذا نوى تملكها وأخذها فافتت الثالثة ما إذا أخذها للتعريف ثم نوى تملكها قبل تمام السنة ففي الصورة الأولى لا ضمان عليه لأن نية الاغتيا وحدها لا تعتبر وفي الثانية الضمان قطعاً لمصاحبة فعله وهو أخذها لنية الاغتيا وفي الثالثة لا ضمان عليه عند ابن عبد السلام نظراً إلى أن نية الاغتيا مجردة عن مصاحبة فعل إذ غاية الأمر أن النية تبدلت مع تمام اليد وقال ابن عرفة بالضمان نظراً إلى أن نية الاغتيا قد صاحبها فعل وهو الكف عن التعريف وارتضاه وحمل المصنف على هذه الصورة وشارحنا تبعاً لغيره حملة على الصورة الثانية (قوله وكما يضمن في رددها لموضعها أو غيره) أي بعد بعد من أخذها والحال أنها ضامته بعد الرد، وأعلم أن كلام المصنف في أخذها للكره وهو ما إذا لم يخف عليها من خائن وأعلم أمانة نفسه أو شك فيها لافي الواجب لضمانه بدها مطلقاً من قرب أو بعد اتفاقاً لتركه للواجب فلا يصح فيه قوله الا بقرب فتأويلان ولا في الحرم لضمانه بأخذها إن لم يرددها مكانه إلا أن رددها فيه واجب (قوله فإن أخذها لغير الحفظ) أي لغير التعريف الحقيقي بأن أخذها السؤال جماعة هل هي لهم

وعنده والضمان وعدمه وليس (١٣٣) لسيده منعه منه (و) ان ضاعته منه (قبل السنة) تفريطاً أو بعد نية ملك فجناية (في رقبته)

فباع فيها ما لم يقدّم صيده  
وليس له إسقاطها عنه  
وأما بعد السنة ففي ذنبة  
يتبع بها إذا عتق ولا  
يباع فيها (وله) أي للملتقط  
سراً أو عبداً (أكل) ما  
يُضدّ (لوقى كفا كفة  
ولم وخضر ولا يضمن  
(ولو) وجد (بقربة)  
أي عامر كالو وجد بغامر  
وليس عليه تعريضه لكن  
يضي الاستيلاء به قليلاً  
وأما مالا يفسد كالتمر  
فليس له أكله فان أكله ضمن  
إن كان له عن (و) له أكل  
(شاة) وجدها (بغفاه)  
ولم يتيسر حملها للعمران  
ولا ضمان فان حملها للعمران  
ولو مذبوحة فربها أحق  
بها إن علم وعليه أجرة  
حملها ووجب تعريضها إن  
حملها حية كالو وجدها  
بغرب العمران أو اختلطت  
بضمه في للرعى (كقبر  
بجعل خوف) من سباع  
أو جوع أو عطش أو من  
الناس بغفاه وعسر سوقها  
لعمران فله أكلها ولا  
ضمان عليه (والا) بأن  
كانت بمحل آمن بالغفاه  
(تركت) فإن أخذها عرف  
كالو كانت بالعمران فان  
أكلها ضمن (كابل) فانها  
تترك ولو بمحل خوف  
لا خوف خائن (وإن

أما فقالوا لا، ويقال لهذا تعريف حكى وليس المراد بغير الحفظ الاغتيل لأن الرد في هذا واجب  
فلا يظهر قوله وعن بعد ضمن الخ وقوله أخذها للحفظ الأول، حذفه لأنه خروج عن الموضوع  
(قوله وعدمه) أي وعدم وجوب الالتقاط وهو حرمة وكرهته (قوله وليس لسيده منعه منه) أي  
من الالتقاط لأنه يعرفها حال خدمه (قوله وليس له إسقاطها) أي إسقاط ضمانها عنه (قوله وأما  
بعد السنة) أي وأما إذا ضاعت بعد السنة بتفريط أو تصدق أو غلصتها (قوله ولا يضمن ولو وجد  
بقربة) أي هذا إذا وجد بغامر أي خراب بل ولو وجد بقربة ومحل عدم الضمان إذا كان أكل ما يفسد  
بالتأخير حيث لم يكن عالماً بربه حين الالتقاط وإلا ضمن له قيمته ثم إن ظاهر الشارح أن ما يفسد  
بالتأخير الذي لا يعلم بربه لا ضمان على الملتقط إذا أكله سواء كان نافعاً أو له عن وهو ما نقله طي  
والذي في ح وتبعه عبق ان عدم الضمان فيها إذا أكل ما يفسد بالتأخير مفيد بما إذا كانت نافعاً  
لأنه له وإلا ضمن قيمته لربه إذا جاء وحينئذ فلا فرق فيما له ممن بين ما يفسد بالتأخير وما لا يفسد  
إلا جواز القدوم على الأكل ابتداء من غير تعريف فيما يفسد ومنعه في غيره (قوله وليس عليه تعريضه)  
أي بل يأكله من غير تعريف كما هو ظاهر ابن رشد وابن الحاجب وما يؤخذ من ظاهر المدونة من  
التعريف فهو ضئيف كما في عبق (قوله لكن يبنى الاستيلاء الخ) الذي لابن عرفة أنه لا يطلب  
الاستيلاء قال شيخنا وهو للتعبد (قوله فليس له أكله) أي ابتداء من غير تعريف وهذا إذا كان له عن  
كما قال الشارح وأما إذا كان نافعاً جاز له أكله من غير تعريف ولا ضمان عليه إذا جاء صاحبه وهذا  
إذا لم يعلم بصاحبه حين وجدته فان علم به لم يجز أكله فان أكله ضمن منه كما مر للشارح (قوله ولم يتيسر  
حملها للعمران) أي والحال أنه لم يتيسر حملها ولا سوقها للعمران فان يتيسر حملها للعمران أو سوقها  
لعمران حملت أو سقت وعرفها وليس له أكلها فان أكلها ضمنها فان حملها ولو مذبوحة وعلم ربها  
كان أحق بها وعليه أجرة حملها وتقيد الشارح جواز الأكل بما إذا لم يتيسر حملها هو التعبد وما في  
عبق من جواز الأكل مطلقاً يتيسر حملها أو لم يتيسر فهو ضئيف ولا يسلم قوله على التعبد كما في بن  
(قوله ولا ضمان) أي سواء ذبحها وأكلها في الصحراء أو أكلها في العمران والحال أنه ذبحها حين  
الانقطاع في الصحراء وما ذكره من عدم الضمان هو للشهور وقال سحنون إذا وجدها في القلاة  
وأكلها ضمن قيمتها لربها إذا علم به بعد ذلك ومحل الخلاف إذا كان للملتقط غير عالم بربها حين  
وجدتها والا فلا يجوز له أكلها فان كان أكلها ضمن قيمتها اتفاقاً (قوله كالأو وجدها بقرب العمران)  
أي فيجب تعريفها ولا يجوز أكلها فان أكلها ضمن (قوله وعسر سوقها للعمران) أي فان كانت  
بمحل خوف بغفاه ويتيسر سوقها للعمران لم يأكلها وعرفها فان أكلها ضمن قيمتها لربها إذا علم  
(قوله كالأو كانت الخ) أي لأنها إذا كانت بمحل العمران ولو مخوفة تكون لقطة فلا تؤكل وإذا أخذها  
عرفها (قوله كابل) ظاهره وجدها في الصحراء أو في العمران ابن عبد السلام وهو أسعد بظاهر  
المذهب اه بن (قوله الا خوف خائن) أي الا إذا خيف عليها من اخذ الخائن فانها تؤخذ وتعرف  
وقد تبع الشارح في ذلك عبق والحرشي واختاره شيخنا واقتصر عليه في الميج وفي بن التعبد من  
مذهب مالك تركها مطلقاً قال في القدمات بعد أن ذكر عدم التقاط الأبل قيل ان ذلك في جميع الزمان  
وهو ظاهر قول مالك في المدونة والعتية وقيل هو خاص بزمان الصدل وصلاح الناس وأما في  
الزمان الذي فسد فالحكم فيه أن تؤخذ وتعرف فان لم تعرف بيعت ووقف ثمنها لربها فإذا أيس منه  
تصدق به كما فعل عثمان لما دخل الناس في زمنه الفساد وقد روى ذلك عن مالك أيضاً ابن عبد السلام  
وصبب مذهب مالك عدم التقاطها مطلقاً كذا في بن لكن لا يخفى ان الصلحة العامة تقتضي



لا يراعى فيها خوف أى خوف جوع أو عطش أو ساع وأما خوف الخائن فوجب للزناطة (و) له (كراء بقر ونحوها) كخيل  
وحمر (فى علفها) فتح اللام ما تعاف به من خوفول وأما بالسكون فاسم (١٢٣)

يأمنونا لا نخشى عليها  
منه مياومة أو مشاهرة  
أو وجية فليس الولد  
بالمضمون ضد العين (و) له  
(ركوب دابة) من وضع  
الانقاط (لموضعه) وإن لم  
يضم قودها (والأ) أن  
أكرها فى أزيد من علفها  
أو غير مأمون أو ركبتها  
لغير موضعه (ضمن)  
القيمة أن هلك وما زاد  
على علفها وقيمة النقطة أن  
لم يهلك (و) له (غلاتها)  
من لبن وسمن وإن زاد  
على علفها (دون نسلها)  
وصوفها وشعرها ووبرها  
ودون كرائها لغير العلف  
كما تقدم (و) أن أنقى  
الملتقط على اللقطة من  
عنده (خير ربتها) إذا جاء  
(بين فسكها بالنفقة)  
لأنه قام عنه بواجب (أو  
إسلامها) للملتقط في  
نظيرها فإن أسلمها ثم أراد  
أخذها لم يكن له ذلك  
والأولى التعبير بالواو ويدل  
أو (وإن باعها) الملتقط  
(بعدها) أى بعد السنة  
التي عرفها بها (فما لربها  
إلا الثمن) الذي يمت به  
والبيع ماض يرجع به  
على الملتقط ولو عدما

الآن اصنع عثمان كما لو قال فى تضمين الحفراء فلذا اختار شيخنا قاله الشارح (قوله لا يراعى فيها) أى  
فى صلاة الأبل (قوله وله كراء بقر ونحوها فى علفها) أى وله أن يستعملها فى منافع بقدر علفها إن كان  
علفها من عنده وكلام المصنف فى بقر ليس له أكلها وهى التى وجدها فى العمران أو فى الفياء وتيسر  
سوقها للعمران (قوله أى مأموناً) أى مأموناً عاقبة (قوله مياومة) أى حالة كون ذلك السكراء  
المضمون مياومة الخ أو مشاهرة أو وجية وأما جاز له كراؤها فى علفها مع أن ربها لم يوكله فيه لأنها لا بد  
لها من نفقة عليها فكان ذلك أصلح لربها والظاهر أنه إذا أكرها كراء مأموناً وجية ثم جاء ربها قبل  
تمامه فليس له فسخه لو وقع ذلك العقد بوجه جائز (قوله فليس المراد بالمضمون ضد العين) أى بل  
المراد به المضمون عاقبة وهو المأمون الذى لا يخشى عليها منه وجبئذ فلا يحتاج لتصويب ابن غازى  
مضموناً بماؤناً ووجه تصويبه أن المضمون هو كراء دابة غير معينة والفرص هنا أنها معينة  
(قوله لموضعه) أى محل إقامته (قوله والا ضمن القيمة أن هلك الخ) أى ويقدم فى الضمان المستأجر فى  
السكراء غير المأمون لأنه مباشر على الملتقط لأنه متسبب (قوله وما زاد على علفها) فإذا أكرت لأجل  
العلف وزاد من كرائها شيء على العلف لم يكن للملتقط أخذه لنفسه بل يفرمه لربها إذا جاء  
(قوله وقيمة النقطة) أى التى هى الركوب لغير موضعه (قوله وله غلاتها) أى فى مقابلة نفقتها إذا أنفق  
عليها من عنده ولم يكرها فى علفها ولم يستعملها فى منافعه وضميم غلاتها عائداً على الذكورات من  
الشاة وما بعدهم أن ظاهر المصنف أن له الفلة ولو زادت على قدر علفها وهو الموافق لرواية ابن نافع  
وظاهر قول ابن رشد وسماع القرينين أنه إنما له من الفلة بقدر علفها والزايد عليه لقطة معها قال  
شيخنا وفى كلام عجميل ترجيح ما نقله ابن رشد (قوله وصوفها) أى سواء كان ثامناً أو غير تام فهو  
لربها مثل النسل وما معه ولا يأخذه الملتقط لنفسه بل على أنه لقطة معها (قوله وإن أنفق الملتقط  
على اللقطة من عنده) أى كل النفقة أو بعضها وذلك كما لو أكرها فقصر السكراء عن نفقتها وكل  
الملتقط نفقتها من عنده فيخير ربها بين أن يسلم له اللقطة فى نفقته أو يقتديها من الملتقط بدفع ماله  
من النفقة وذلك لأن النفقة فى ذات اللقطة لا فى ذمة ربها كالجنابة فى ربة العبد إذا سلمه المالك  
لا شيء عليه وإن أراد أخذ شيء غرم أرض الجنابة (قوله بين فسكها بالنفقة) أى بمثل  
النفقة (قوله ثم أراد أخذها) أى ودفع مثل النفقة وقوله لم يكن له ذلك أى لأنه  
ملكها للملتقط برضاها والظاهر كما قال شيخنا أن عكسه كذلك أى إذا دفع له النفقة ثم أراد  
أن يسلمها له ويأخذ منه النفقة فليس له ذلك (قوله والأولى الخ) أى لأن بين إعمالها  
تضاف لتعدد لأن البينة إنما تحقق فى التعدد وأولاحد الشئيين أو الأشياء (قوله وإن باعها  
الملتقط) أى بأمر السلطان أو بغير أمره (قوله فما لربها إلا الثمن) ظاهره ولو كان باعها بعد  
أن نوى تملكها بعد السنة وليس كذلك لأنه بنية التملك صار ضماناً قيمتها انظر البدر القرافى  
ومفهوم قوله بعدها أنه لو باعها قبل السنة لم يكن الحكم كذلك والحكم أن ربها غير ماض البيع  
وأخذ الثمن ورده وأخذها إن كانت قائمة وإن فانت فعلى الملتقط قيمتها فى ذمته إن كان حراً والأقوى  
رقبته كالجنابة فإن شاء سيده فداه بقيمتها وإن شاء سلمه فيها (قوله والبيع ماض) أى فليس  
للملتقط نقضه وأخذها من المشتري ولو كانت قائمة (قوله يرجع به على الملتقط) أى ويرجع

لأعلى المشتري ولو ما يثا (غلاف ماله وجدها) ربها (بيد المسكين) للتصدق بها عليه (أو) بيد (مبتاع منه) أى من السكينة  
(فله) أى لربها (أخذها) من المسكين أو المشتري منه ورجع المشتري بالثمن على المسكين إن وجد عنده

والأصل للملتقط التصديق بها عليه قوله فله أخذها أي أو تضمنين الملتقط القيمة إن تصدق بها عن نفسه مطلقا أو عن ربهما وتعييت قائم بقيمتها  
عالمها تبيين أخذها وإن قامت تعييت القيمة (١٣٤) على الملتقط (والملتقط الرجوع عليه) أي على المسكين بنفس الأفعلة (إن)

أخذ بها (منه) أي من الملتقط (قيمتها) وذلك حيث تصدق بها عن ربهما وتعييت عنده أي وجدت عنده معية لأنها إذا كانت قائمة بعالمها فاعلمه أخذها كابر وإن تصدق بها عن نفسه فلا رجوع له على المسكين كما أشار له بقوله (لا أن تصدق بها) الملتقط (عن نفسه) فلا رجوع له على المسكين فهو لا بها ولا بالقيمة التي غرمها لربها كالو تصدق بها عن ربهما ولم توجد بيد المسكين (وإن قصت بدنية غلبتها) بعد تعرضها السنة (فلربها أخذها) ولا أرض له في الشمس (أو) أخذ (قيمتها) يوم نية غلبتها فان نوي غلبتها قبل السنة فكأنها صب وأما لو قصت قبل نية التملك فليس له إلا أخذها فلو هلكت بدنية التملك فالقيمة (ووجب لقط طفل) أي صغير لا قدرته على القيام بمصالح نفسه من تفقو غداء (نبت) صفة لطفل أي طفل منبوذ وهو قاصر لأنه بشر بقصد الملبذ فلا يشمل من

عليه أيضا بالحاجة لأنه كالوكيل فان أعدم في مسألة الحاجة رجع على المشتري بما حاي به فقط لا بأصل الثمن إذ لا يرجع عليه به بل على الملتقط ولو عديما كأقل الشارح والفرق بين الحاجة رجع بها على المشتري إذا أعدم البائع وبين الثمن لا يرجع به على المشتري بل على البائع ولو معدما أن المشتري لما شارك البائع في العدم بالحاجة رجع عليه بها عند عدم بائعه ولا كذلك الثمن فلذا لم يرجع عليه به عند عدم البائع (قوله) ولا فعلى الملتقط التصديق بها (أي لأنه هو الذي سلف المسكين عليها وينبغي أن يرجع المشتري على الملتقط بالأقل من ثمنها أو قيمتها يوم تصدق بها ورجع الملتقط بتمام الثمن على المسكين لأنه البائع (قوله) ان تصدق بها عن نفسه مطلقا) يعني أن عمل التخير المتقدم وهو تخيير ربهما بين أخذها من يد المسكين أو من المشتري منه وبين تضمنين الملتقط القيمة إذا كان الملتقط تصدق بها عن نفسه سواء كانت قائمة أو تعييت أو كان قد تصدق بها عن ربهما وتعييت باستعمال وأما ان كان قد تصدق بها عن ربهما وجاء ربهما فوجدتها قائمة أو تعييت بساوى في يد المسكين أو المشتري منه تبيين أخذها وإن وجدها قد قامت بهلاك سواء تصدق بها الملتقط عن ربهما وعن نفسه فامس له الاقيمتها من الملتقط (قوله) وتعييت عنده) أي عند المسكين (قوله) فاعلمه أخذها كابر (أي لا أخذ قيمتها) وحيث فلا يتأتى رجوع الملتقط على المسكين (قوله) ولم توجد يد المسكين (أي فلا يرجع عليه الملتقط بما غرمه من قيمتها لربها (قوله) وان قصت بدنية غلبتها) أي بسبب استعمال الملتقط لها وأما لو قصت بساوى فليس لربها إلا أخذها كالو كانت نافية بعالمها (قوله) فان نوي غلبتها قبل السنة (أي وقصت (قوله) فكأنها صب) أي يضمن أرض النقص ولو كان بساوى (قوله) وأما لو قصت قبل نية التملك (أي قبل السنة أو بعدها وقوله) فليس له إلا أخذها ظاهره ولو قصت بسبب استعمالها وهو كذلك على أحد قولين اه عقب (قوله) فلو هلكت بدنية التملك (أي وبعد ان عرفها سنة وهذا مفهوم قول المصنف وان قصت الخ (قوله) ووجب لقط طفل (ظاهره ولو على امرأة وينبغي أن يقيد بما إذا لم يكن لها زوج وقت إرادتها الأخذ أو اذن لها فيه والا فلا يجب عليها لان له منعها فان اخذته بغير اذن الزوج كان له رده لحل مأمون يمكن اخذه منه فان لم رده وكان طامال انقصت عليه منه وان اذن لها في اخذه فالنقمة عليه ولو كان لها مال لانه لما كان بإذنه صار كأنه الملتقط (قوله) أي صغير (أي سواء كان ذكرا أو أنثى (قوله) نبت) فيه إشارة الى اتحاد معنى اللقيط والنبوذ كما عند الجوهري والمقدمين وقيل اللقيط ما التقط صغيرا في الشدائد والبلاء وشبه ذلك والنبوذ بخلافه وقيل النبوذ مادام مطروحا ولا يسمى لقيطا الا بعد اخذه وقيل النبوذ ما وجد بفور ولادته واللقيط بخلافه (قوله) فالأولى ان يقول بمضية (أي وجد بمضية لأجل ان يشمل من نبت قصدا ومن ضل عن اهله ويشير الى انه لا بد ان يوجد في غير حرز اذ من اخذه من الحرز سارق (قوله) كفاية (على الكفاية ان لم يخف عليه والا وجب عينا كما في الارشاد وظاهر المصنف الوجوب ولو علم خيانة نفسه بدعوى رقيقته مثلا فيجب عليه الالتقاط وترك الخيانة ولا يكون عمله بالخيانة عذرا يستقط عنه الوجوب (قوله) ولا رقة (أي ولم يعلم رقه بل علمت حرته واشك فيها وفي رقيقته (قوله) فخرج الخ) هذا من جملة كلام ابن عرفة بدليل قول الشارح وقوله فخرج الخ أي وقول ابن عرفة فخرج (قوله) حتى يبلغ الخ) هذا

ضل من أهله فالأولى أن يقول بدله بمضية (كفاية) أي وجوب كفاية وقد عرف ان

عرفه اللقيط بقوله صغير آدمى لم يعلم أبواه ولا رقه فخرج ولذا الزاية ومن علم رقه لقطه لا لقيط وقوله فخرج ولذا الزاية أي لأنه قد علم احب أبوه وهو الأم فليها القيام به (و) وجب (حضانته وتفقته) على ملتقطه حتى يبلغ قادرا على الكسب

ولا يرجع له عليه لأنه بالتقاطه أزم من ذلك وهذا (إن لم يقط) ما ينبغي (من التمسك) فإن أعطى منه لم يجب على الملتقط واستثنى من وجوب الثقة إن لم يقط الخ قوله (إلا أن يملك كبريت) من صدقة أو حبس أو فسخ من ذلك ويجوز له الملتقط لأنه كتابه فتم أنه يقدم ما يملكه ثم الفى ثم الحاضن (أو يوجد معه) كالسرويل بثوبه (أو مدفون) (١٢٥) وفي نسخة مدفوناً بالنسب

على الحال لا تحذف إن كانت معه وثيقة أى ورقة مثلاً مكتوب فيها أن المال المدفون تحت الطفل للطفل فإن لم يكن معه ورقة فالملال لقطه (و) وجب (رجوعه) أى الملتقط المتفق على القبط (على أى) بما اتفق على القبط (إن) كان أبوه (طرحه عمداً) وثبت بينة أو إقراره لا بدعوى الملتقط مع مخالفة الأب ودل الرجوع أيضاً إن كان الأب موسراً حين الانسحاق وإن عشت المتفق أنه اتفق ليرجع لا حصة فيرجع بقدر السرف ومضمون طرحه أنه لو فصل عن أبيه أو هرب أو نحو ذلك لم يرجع المتفق هو الأب الموسر لأن الاتفاق حينئذ محلول على التبرع ومسمى الرجوع في هذا الفرع الثبوت (والقول) أن اختلافاً في الاتفاق (له) أى الملتقط بالكسر (أنه) لم يندق حصة (أى ثبوتاً) بل يرجع يمينه لا قول

إذا كان القبط ذكراً فإن كان أبى قال دخول الزوج بها بعد إطاقيها (قوله ولا يرجع له عليه) أى ما لم يكن له مال ويملك به الملتقط حال اتفاقه وإلا رجع عليه إذا حلف أنه اتفق ليرجع كما مر في التفقات (قوله من الفى) مراده به بيت المال (قوله إلا أن يملك) بالتشديد (قوله ويجوز له الملتقط) أى بدون نظر حاكم وهذا ظاهر إن كانت الحبة ونحوها من غيره وكذا إن كانت منه كما في سماع زونان من ابن القاسم والذي في ضامح يعني لا يجوز له أن كانت منه لأن ذلك خاص بالولى لمن في حجره والملتقط ليس كذلك (قوله فلم أنه يقدم الخ) أى علم من عدوله عن قوله أو يملك بالتمطع على يعطى للوهم لمساواة ماله للفى وفي وجوب الاتفاق لقوله إلا أن يملك كبريت للتفيد لتقديم ماله ثم الفى ثم الملتقط (قوله أو مدفون) بالرفع عطف على نائب فاعل يوجد وهو الضمير المستتر العائد على المال المفهوم من السياق لدلالة يملك عليه وفي الكلام تقدير الصفة أى مال ظاهر أو مدفون (قوله إن كانت معه ورقة) قيد في الأخيرة فقط دون ما قبلها كما أشار له الشارح (قوله إن طرحه عمداً) انظر هل من الطرح عمداً طرحه لوجه أم لا وجعله البساطى خارجاً بقوله عمداً وسمه ح قال بن وكلام البساطى فيه نظر وإن سلمه الحطاب بل الحق أنه من العمد واقصر على ذلك في الميج (قوله مع مخالفة الأب) أى لأن الظاهر قبول قول الأب في تلك الحالة لما جبل عليه من الحنان (قوله إن كان الأب موسراً) أى إن ثبت أنه كان موسراً (قوله وأن يحلف الخ) أى كسائى للمصنف ومحل حلفه إن لم يكن أشهد أنه اتفق بقول ليرجع والا فلا حلف وإذا تنازعا في قدر الثقة فلا بد من اثباتها وإلا فالقول قول الأب يمين لأنه غارم ويجرى فيه قول المصنف واعتمد البات على ظن قوى كأن اختلفا في يسر الأب وقت الاتفاق (قوله فيرجع بغير السرف) أى وهو ثقة المثل (قوله ومعنى الخ) جواب عما يقال كيف يجب للملتقط الرجوع على أبى القبط بما اتفق على القبط مع أنه يجوز له الترك وعدم الرجوع (قوله في هذا الفرع) وأما في الفرع الأول فالمراد به الوجوب الشرعى وهو طلب الفعل طلباً جازماً (قوله بل ليرجع) أى أو لم يثبت كما هو ظاهر المصنف لأن قوله لم يندق حصة يصدق بعدم النية فإن نوى الملتقط حصة لم يرجع ولو طرحه أبوه عمداً نظراً لنية المتفق لكن في ابن عرنة أن مقتضى المدونة رجوعه في هذه الحالة نظراً لحالة الأب وهو التعمد فكان أولى بالمحمل عليه (قوله وهو حر) أى محكوم بحريته شرعاً فلو أقر القبط برقيقته لأحد أنفى إقراره إذ لا يثبت رق الشخص بمجرد إقراره وسواء التقطه حر أو عبد أو كافر فهو حر على كل حال (قوله لأنها الاصل) أى لأن الحرية الاصل في الناس أى الذين لم يقرر عليهم ملك (قوله ولاؤه للمسلمين) هذا مقيد بغير المحكوم بكفره لأن المحكوم بكفره لا يرثه المسلمون كذا قيل وقد يقال لآمانع من وضع مال الكافر في بيت المال ألا ترى أن المأهذ إذا مات عندها وليس معه وارثه فإن ماله يوضع في بيت المال وأشار الشارح بقوله أى أنهم يرونه إلى أن المراد بالولاء المال لا الولاء الذى هو لحة كلمة النسب المختص بمن أعتق فقط (قوله لا يرثه الملتقط) أى ما لم يحمل له الامام ارثه وإلا ورثه لأن ذلك من الأمور العامة التى النظر فيها للامام وعلى هذا حمل ما فى الموطأ من قول عمر ذلك ولاؤه وعلينا نقتة

الأب إنه حصة (وهو) أى القبط (حر) لأنها الأصل في الناس (وولاؤه للمسلمين) أى أنهم يرونه فجعل ماله إذا مات بيت المال إذا لم يكن له وارث يعنى أنه لا يرثه الملتقط بل جماعة المسلمين (وحكم بإسلامه) أى القبط إن وجد (ق) قرية من (قرى المسلمين) لأنه الأصل والغالب وإن كانت بين قرى الكفار ولو التقطه كافر

( كأن لم يكن فيها ) أى فى القرية لأبقيد المسلمين ( إلا بيتان ) للمسلمين فيحكم بإسلامه أيضا ( وإن النقطه مسلم ) تقليبا للإسلام فان النقطه كافر فلا يحكم بإسلامه ومثل البيتين البيت كالثلاثة وأما الأربعة فيحكم بإسلامه وإن النقطه كافر ( وإن ) وجد ( فى ) قرية من ( قري الشرك ) التى ليس فيها ( ١٣٦ ) بيت من بيوت المسلمين ( ف ) هو ( مشرك ) وإن النقطه مسلم تقليبا للدار ( ولم يلحق )

اللقيط شيرعا ملتقطه ولا غيره ( إن ادعاه ) إلا بينة ( له ) بأنه ابنه ولا يكفي قولها ذهب له ولد أو طرح فان أقامها لحق به كان اللقيط محكوما بإسلامه أو كفروه ( أو بوجه ) كمن عرف أنه لا يمشى له ولد فزعم أنه طرحه لما سمع أنه اذا طرح الجنين غاص أو لقلا ونحوه مما يدل على صدقه فيلحق بصاحب الوجه المدعى ( ولا يرده ) أى لا يجوز رده لموضعه ( بعد أخذه ) لأنه تعين عليه حفظه بالتقاطه إذ فرض الكفاية يتعين بالشروع فيه ( إلا أن يأخذه ) لآلية تربيته بل ( ليرقمه لحاكم ) فرقه له ( فلم يقبله والموضع مطروق ) للناس بحيث ينام أن غير مباح أخذه فله رده حينئذ فان لم يكن الموضع مطروقا بأن لم يوقن بأن غيره يأخذه فان تحقق عدم أخذه حتى مات اقتصر منه وإن شك فإلديه ومثل أخذه ليرقمه لحاكم أخذه ليسال مينا هل هو ولده

( قوله كأن لم يكن فيها إلا بيتان إن النقطه مسلم ) ظاهره الحكم بإسلامه حيث النقطه مسلم ولو ستل أهل البيتين فجزموا بأنه ليس منهم وينبى أن يكون كذلك قياسا على إسلام السبي تبعاً لإسلام ما به ولاهما قد ينكران لنبذهما إياه واستظهر عجم أنه لا يكون مسلما اه عبق ( قوله والبيت لبيتين ( ١ ) أى على ما استظهره ح من عند نفسه ولفظ المدونة كالمصنف كما فى بن ( قوله وإن وجد فى قرية من قري الشرك ) أى وإن كانت بين قري المسلمين وقوله فهو شرك وإن النقطه مسلم نحوه لأبى الحسن وفى الذخيرة أنه إن النقطه مسلم يكون على دينه وإن النقطه كافر كان على دينه قال بن وهذا هو الظاهر والله أعلم ( قوله إلا بينة ) أى إلا بينة تشهد على أى لكل من الملتقط وغيره ( قوله فان أقامها لحق به كان اللقيط محكوما بإسلامه أو كفروه ) سواء كان المستلحق له الذى شهدت له البينة الملتقط أو غيره كان الملتقط مسلما أو كافرا فنهى بمائة وحاصلها أن المستلحق للقيط إما ملتقطه أو غيره وفى كل ما أن يكون ذلك المستلحق مسلما أو كافرا وفى كل ما أن يكون اللقيط محكوما بإسلامه أو بكفروه ففى هذه الصور الثمانية أن أقام المستلحق بينة تشهد أن هذا اللقيط ولده لحق به ( قوله فيلحق بصاحب الوجه المدعى ) انظر هل لحوقه به فى الثمان صور التقدمة وهو ما يفيد ابن عرفة وتمت والشيخ عبد الرحمن الأجهورى أوفى أربع منها فقط وهى ما إذا كان المستلحق مسلما كان هو الملتقط أو غيره كان اللقيط محكوما بإسلامه أو بكفروه وهو ما ذهب إليه بعضهم ونحوه فى الشيخ أحمد الزرقانى قائلا وأما إذا استلحقه نسى فلا بد من البينة فان قيل مقتضى ما قدمه المصنف فى الاستلحاق من أن الأب يستلحق مجهول النسب عدم توقف الاستلحاق هنا على البينة أو الوجه هفت قال ابن يونس أن ابن القاسم قد خالف هنا أصله إذ مقتضى أصله أن الاستلحاق هنا لا يتوقف على بينة أو وجه انظر بن ( قوله لموضعه ) أى ولا موضع آخر ( قوله بعد أخذه ) بنية حفظه أو بلا بنية حفظه ولا رفقه لحاكم ( قوله والموضع مطروق للناس ) أى بحيث لا يغشى هلاكه فيه ( قوله فله رده حينئذ ) أى لعدم أخذه لحفظ فلم يشرع فى فرض كفاية حتى يتعين عليه ( قوله فان لم يكن للموضع مطروقا بأن لم يوقن بأن غيره يأخذه ) فى الكلام نقص أى حرم رده فان رده ومات فان تحقق الخ ( قوله وإن شك ) أى فى أخذه أى فى أن يأخذه أحد أولا يأخذه فالديه وانظر هل دية خطأ أو عمد الظاهر كما قال شيخنا انهادية حمد ( قوله ليسال مينا هل هو ولده أم لا ) أى فاذا قال له ليس ولدى جازله رده ( قوله ولو زاحمه عنه الآخر وأخذه ) أى فينزع من ذلك الزاحم ويدفع للأسبق ( قوله قدم الأولى ) أى فلأخذه غيره نزع منه ودفع للأولى ( قوله والا يكن أولى بأن استويا ) أى فى الأصلية ووضع اليد ( قوله خوف طول الزمان ) علة وهى بمعنى الشرط لقول المصنف وينبى الاشهاد أى إذا كان يضاف أنه عند طول الزمان يدعى ما ذكر فان تحقق أو غلب على الظن دعوى ذلك وجب الاشهاد والنقطه كاللقيط فى الحالتين المذكورتين ( ١ ) قوله والبيت كالبيتين الذى فى نسخ الشرح التى بأيدينا ومثل البيتين الخ كما هو بالهامش

( قوله )

أم لا ( ولو تسابق جماعة أو اثنان على لقيط أو لقطه فوكل

أمن وأهل الكفاية ( قدم الأسبق ) وهو من وضع يده عليه ابتداء ولو زاحمه عنه الآخر وأخذه ( ثم ) إن استويا فى وضع اليد قدم ( الأولى ) أى الأصلح لحفظه والقيام به ( وإلا ) يكن أولى بأن استويا ( فالقراءة وينبى ) للملتقط ( الاشهاد ) عند الالتقاط على أنه النقطه خوف طول الزمان فيدعى الولدية أو الاسترقاق ( وليس بمكاتب ونحوه ) ممن فيه عاتبة حرية فأولى القن ( التقاطه )



بغير إذن السيد ) لان التقاطه ربما أدى لمجزئه لاشتغاله بتربيته ولان حشاشته من التبرع وهو ليس من أهله فهو التقاط أى اختطاف  
وأما أخذ اللقطة فتقدم في قوله وذو الرق كذلك أى فله أخذها وتعريفها ( ١٣٧ ) بغير إذن سيده ولو قأ إذ تعريفها لا يفهم من

خدمة السيد ( وزعم )

لقبط ( محكومٌ بإسلامه )

شرعاً ( من غيره ) أى من

غير السلم وهو الكافر إذا

التقطه ( وتندب أخذُ )

عبد ( أبقي لمن يعرف )

ربه فيعرف بفتح حرف

الضارعة وسكون العين

من عرف يندب لواحد

أى يندب لمن وجد أبنياً

وعرف ربه أن يأخذه

لأنه من باب حفظ الأموال

وكلامه محمول على ما لا

لم يخفى ضياعه والاوجب

أخذه له ( وإلا ) يعرف

ربه ( فلا يأخذه ) أى

يكره أخذه ( فإن أخذه

رفضه للإمام ) راجع من

يطلبه منه ( ووقف ) عند

الامام ( سنة ) فإن أرسه

فيها ضمن ( ثم ) إذا مضت

السنة ولم يجى مدعيه ( بيع )

أى باعه الامام ( ولا

يحمل ) أمره بل يكتب

اسمه وحليته مع بيان التاريخ

والبلد وغير ذلك مما يحتاج

للتسجيل ويشهد على ذلك

ويحمل عنه في بيت المال حتى

يبلغ ربه ( وأخذ نفقته )

التي أنفقها عليه في السنة من

عنه ولا يلزمه الصبر الى

( قوله بغير إذن السيد ) أى وأما بأذنه فيجوز ويلزم السيد حضاشته ونفقته لأنه لما أذن في أخذه صار كأنه  
هو الملتقط فلو التقط لقيطاً بغير إذن سيده فليسيده إجازته وردده لموضع التقاطه إن كان مطروقا  
وأيقن أن غيره يأخذه كما مر والظاهر أن الزوجة ليست كالمكاتب في جواز الالتقاط بل يمنع  
التقاطها بغير إذن زوجها وهى أولى منه في منع أخذ القبط بغير إذن لأن لزوجها منعها مما يشغلها عنه  
والمكاتب أحرز نفسه ( قوله لأن التقاطه ربما أدى الخ ) جواب عما يقال إن المكاتب أحرز نفسه  
وماله فمقتضاه أنه لا يمنع من أخذه الاقسط ثم إن ما ذكره الشارح من التعليل يقتضى أنه يمنع أيضاً  
من أخذه اللقطة إذا كانت عبداً صغيراً وانظره تأمل ( قوله وزعم لقيط ) أى وأقر تحت يد  
شخص مسلم وجبر على الاسلام فان زرع بعد البلوغ وأبى الاسلام فمرتد يستتاب فان تاب وإلا قتل  
( قوله شرعاً ) أى من جهة الشرع وإن لم يحكمها كإسلامه وذلك كالموجود في قرية للمسلمين على  
ما مر ( قوله أخذ أبقي ) هو من ذهب مختفياً بلا سبب والمأرب من ذهب مختفياً لسبب كذا انفرد  
بينهما وامل هذا فرق بحسب الأصل وإلا فالعرف الآن أن من ذهب مختفياً مطلقاً أى لسبب أو  
غيره يقال له أبقي وهارب ( قوله لمن يعرف ) متعلق بندب ولا يقال ان فيه فصلين العامل والمعمول  
لأن الضر الفصل بينهما بالأجنبي لا بغيره خصوصاً نائب الفاعل فان رتبته التقديم ويجوز تعلقه  
بأبقي على أنه ظرف لنحو واللام بمعنى من أى عبد أبقي ممن يعرفه الآخذ أى من سيد يعرفه الآخذ  
( قوله لأنه من باب حفظ الأموال ) فيه أن التعليل يقتضى الوجوب وإنما اشترط معرفة سيده  
لاجل أن يحبره به من غير إنشاد وتعريف ( قوله وإلا وجب أخذه له ) أى وإن علم خيانة نفسه  
فيجب عليه أخذه وترك الحيانة ولا يكون علمه بخيائته عذراً مسقطاً للوجوب ، نعم محل الوجوب  
إذا خشى ضياعه مالم يخف على نفسه ضرراً من السلطان اذا أخذه ليخبر صاحبه به وإلا حرم عليه  
أخذه ( قوله وإلا فلا يأخذه ) صرح بهذا المفهوم لأنه مفهوم غير شرط ولان عدم ندب أخذه  
لا يقتضى النهى مع ان المراد الكراهة وليفرع عليه قوله فان أخذه الخ ( قوله أى يكره له أخذه ) أى  
لاحتياجه للانشاد والتعريف فيخشى ان يصل لعلم السلطان فيأخذه ( قوله ووقف سنة ) أى ويتفق  
السلطان عليه فيها ( قوله ثم يبيع ) أى بعدها مالم يخفى عليه قبلها ولا يبيع قبلها كما رواه عيسى عن ابن  
القاسم ، ابن رشد وهو تقييد لقول للدونة ووقف عند الامام سنة ثم يبيعه بعدها ( قوله ويشهد على  
ذلك ) أى على جميع ما ذكر ( قوله حتى يعلم ربه ) أى فإذا جاء من يطلبه قابل ما عنده من الاوصاف  
على ما كتب في السجل فان وافق دفع له الثمن ( قوله واخذ نفقته ) بالبناء للفاعل أى وأخذ الامام  
نفقته ( قوله ولا يلزمه الصبر الى ان يحضر ربه ) أى بخلاف من اخذه لكونه يعرف ربه فانه يلزمه  
الصبر بنفقته حتى يحضر ربه ولا يجوز له يبيعه واخذ نفقته من الثمن قبل مجي ربه وما ذكره من  
عدم لزوم الامام الصبر الى ان يحضر ربه ظاهره وان كانت النفقة من بيت المال وهو كذلك لانه  
للأحرار ومصالحهم والبدن غنى بسيده فان عجز عن نفقته ألزم بيعة ممن يتفق عليه ( قوله وإن قال  
ربه ) أى عند حضوره بعد يبيعه وقوله كنت اعتقته أى ناجزاً أو مؤجلاً ( قوله فلا يلتفت لقوله ) أى  
وله أخذ الثمن ولا يحرم منه كما استظهره عجم وكذا لا يعمل بقوله كنت أولدتها إلا ان يحضر الولد  
الذى يدعى أنه أولده لها ويقول هذا ولها فرد إليه إن لم يهتم فيها بمحبة ونحوها والافلاترد اليه

أن يحضر ربه وكذا أجرة الدلال ( ومضى يبيعه ) أى الامام للصبر ويجوز ابتداء بعد سنة كما هو صريح قوله ثم يبيع ( وإن قال ربه  
كنت اعتقته ) سابقاً قبل الإباق أو بعده فلا يلتفت لقوله لانه يبيعه الامام بالوجه الجائز ومفهوم قال أنه إن أثبت  
ذلك بينة عمل بها وقضى البيع ( وله ) أى لرب الأبقي ( نفقته ) حال إباقه والصدق به والابصاء به للغير ( وهبته لغير ثواب )  
لأنه لأنه يبيع ويبيعه لا يجوز

(وتقام عليه الحدود) من قتل أو جلد إذا فعل ما يقتضيه ونصر على ذلك ثلاثاً يتوهم أنها الاثام عليه لقيمة سيده (وضمنه) الملتقط (إن) أرسله بعد حده ولو خوفاً من (١٢٨) مدة الفقة عليه أي ضمن قيمته يوم الارسال لربه إذا حضر إن ملك العبد (إلا)

أن يكون أرسله (لخوف منه) أن يقتله أو يؤذيه في نفسه أو ماله فلا يضمن ويصدق في أنه إنما أرسله لاجوف منه بقرائن الأحوال وشبهه في الضمان قوله (كن استأجره) أي الأبق من نفسه أو من مملوطة (فما) أي في عمل (يعطى فيه) وعطى فان سلم ضمن بحرة للثلث وجواب علم الاستأجر به أبق أم لا وعطى على أرسله قوله (لا) ضمن الملتقط (إن أبق) العبد فتح الياء (منه) أي من الملتقط (وإن) كان العبد لا يقيد كونه أبقاً (مرتين) بالفتح أي في دين فأبق فلا ضمان على الرهن بالكسر (وحلف) الرهن أنه أبق بغير تعريض منى ولا عين على الملتقط لأن نفقته على الأبق في رقبته فلا يتم بالتعريض لضياع نفقته عليه بخلاف الرهن فأبق نفقته في ذمة الراهن (واستحققه سيده) من يد الملتقط (بشاهد ويمين) بغير استيناء وأولى بشاهدين (وأخذه) مدعيه حوزاً لا ملسكاً (إن لم يكن

ويعطى منها) قوله وتقام عليه الحدود) أي يقيمها عليه السلطان وجوباً (قوله من قتل أو جلد) أي أو رجم للواط فاعلا كان أو مفعولاً وانظر إذا حصل منه موجب القتل وقتل هل تضيع النفقة على من أئق عليه من إمام وملتقط لتعلقها برقبته وهو الظاهر أو لا فتأمل (قوله إن أرسله بعد أخذه) أي سواء أرسله قبل السنة أو بعدها (قوله إلا لخوف منه) أي أو خوف من السلطان بسبب أخذه أن يقتله أو يأخذ ماله أو يضربه ولو كان الضرب ضعيفاً لدى مروءة عبلاً فيما يظهر والظاهر أن عدم الضمان إذا أرسله لخوف منه محله إذا لم يمكن رفعه للإمام وإلا رفعه إليه ولا يرسله فإن أرسله مع إمكان رفعه إليه ضمن وعمله أيضاً إذا كان لا يمكنه التحفظ منه بحيلة أو بحارس ولو بأجرة وإلا فلا يرسله ارتكبا لأخف الضررين والظاهر رجوعه بالأجرة كالنفقة لأتبعهما من تعلقات حفظه (قوله فيما يعطى فيه) أي وأما لو استأجره على عمل خفيف مثل سقى دابة فلا شيء لربه في نظيره (قوله وعطى) أي فيضمن المستأجر قيمته يوم الإيجار (قوله ضمن أجرة للثلث) أي ضمن المستأجر لربه إذا حضر أجرة للثلث ويرجع المستأجر على الملتقط بما استأجر به وإن دفع له وعلى العبد إن كان دفع له وكانت الأجرة التي دفعه له قائمة وإلا فلا رجوع له عليه (قوله لا إن أبق منه) يعني أن من التقتط أبقاً ثم بعد أخذه أبق من عنده أو أنه مات عنده أو تلفت بالاضمان عليه لربه إذا حضر حيث لم يخرط لأنه أمين ولا عين عليه أما إذا فرط كالو أرسله في حاجة يأبق في مثلها فأبق فإنه يضمن (قوله بفتح الباء) أي وهو أنصح من كسرها قال تعالى: إذا أبق إلى الفلك المشحون . وفي مضارعه الفتح والكسر والضم لأنه جاء من باب ضرب ومنع ودخل (قوله لا يقيد الخ) أشار إلى أن في كلام المفسر استخداماً لأن الكلام كان في عيد آبق أخذه انسان ثم إنه أبق منه واشتغل منه لعبد غير آبق أخذه انسان رهناً في دين وادعى الرهنين أنه أبق منه ويصح أن يكون المعنى وإن كان الأبق مرتين بفتح الهاء أي مرتين قبل إياقه وعلى هذا فلا استخدام (قوله فلا ضمان على الرهنين) أي لأن الرهن المذكور مما لا يغاب عليه وتقدم أنه يقبل دعوى الرهنين تلفه أو ضياعه يمين (قوله ولا يمين على الملتقط) أي بل يصدق في دعواه أنه أبق عندى من غير يمين (قوله فإن نفقته في ذمة الراهن) أي وحينئذ فيهم الرهنين في إضاعته ويرجع بنفقته على سيده (قوله واستحققه سيده) يعني أن من التقتط عبداً لم يعرف سيده فحضر انسان ادعى أنه سيده فإنه يستحقه بشاهد ويمين (قوله وأولى بشاهدين) أي وأولى من الشاهد واليمين في استحقاقهما الشاهد أن يستحقه بشاهدين من غير يمين (قوله وأخذه مدعيه حوزاً لا ملسكاً) أي وحينئذ فلا يمكن من بيعه ولا من وطء الأمة وإن جاز له ذلك فيما بينه وبين الله تعالى إذا كان صادقا (قوله إن صدق العبد على دعواه) أي سواء وصف السيد ذلك العبد أم لا أقر العبد بعد أن صدق أنه مدعيه أنه لصيره أم لا لأنه لا يعتبر إقراره ثانياً لغير من صدقه قبل ذلك (قوله وذلك بعد الرفع للحاكم والاستيناء) أي الامهال في الدفع له والاستيناء باجتهاد الحاكم وانظر ما فائد ذلك الاستيناء مع كون الدفع له حوزاً لا ملسكاً فتأمل (قوله فإن جاء غيره النخ) هذا مرة كون الأخذ حوزاً لا ملسكاً (قوله المقتضى للملك) أي ولسكون الأخذ مع الشاهد على وجه الملك حالف المدعى اليمين ولما كان الأخذ هنا حوزاً سقطت عنه اليمين كذا قال عبق (قوله أخذه المقر له) أي سواء وصف ذلك

إلا دعواه) أنه عدى (إن صدقه) العبد على دعواه وذلك بعد الرفع للحاكم العبد والاستيناء فإن جاء غيره باتت مما جاء به أخذه منه ولذا قال وأخذه السيد للحوز وقال فيما قبله واستحققه المقتضى للملك ومفهوم صدقه أنه إن كذبه أخذه أيضاً إن وصفه ولم يقر العبد بأنه لقان أو أقر وكذبه المقر له فإن صدقه أخذه المقر له (وليرفع) ملتقط العبد

أمر العبد (للامام إن لم يعرف) الملتقط (مستحق) بكسر الحاء أى مالكة وصدقه العبد فهذا من تمة ما قبله وهو معنى قولنا آخاؤنا  
بعد الرفع الخ فان عرف مستحق لم يحتج لرفع ومحل الرفع للامام (إن لم يحش ظلمه) وإلا لم يرفع (وان أتى رجل) أى بقوله عبد من  
قطر الى قاضى قطر آخر عنده آبق (بكتاب قاض) من قطره مضمونه (انه قد شهد) (١٣٩) عندي أن صاحب كتابي هذا

فلان (الفلانى خبر أن الثانية  
(هرب منه) هبة  
(ووصفه) فى مكتوبه  
(فليدفع اليه) وجوبا  
(بذلك) حيث طابق وصفه  
الحار جى مالى الكتاب ولا  
يبحث عن بيته ولا غيرها  
والله أعلم

[درس]

(باب)

فى القضاء وأحكامه وهو  
لغة يطلق على معان منها  
الفراغ كافى وقضى للأمر  
ومنها الأداء كافى قضى زيد  
دينه أى أداه ووفاه ومنها الحكم  
وهو المراد هنا والقاضى الحاكم  
أى من له الحكم وان لم يحسم  
بالقول ولا يستحقه شىء  
الامن توفرت فيه شروط  
أربعة أشار لذلك المصنف  
بقوله (أهل القضاء عدل)  
أى مستحقه عدل أى عدل  
شهادة ولو عتقا عند الجمهور  
والعدالة تستلزم الاسلام  
والبوغ والعقل والحريه وعدم  
الفسق (ذكر) محقق لأننى  
ولاختنى (فطن) ضد الغفل  
الذى يتخذه  
الكلام ولا يفتن لما  
يوجب الاقرار والانكار  
وتناقض الكلام فالهتنة

العبد أم لا (قوله أمر العبد) أى الذى لم يكن لمدعيه إلا مجرد دعواه أنه عبده وصدقه العبد (قوله فهذا  
من تمة ما قبله) أى وليس مراد المصنف أن من التلقط عبداً لا يعرف سيده فانه يرفع للامام وإلا كان  
مكررا مع قوله قبل فان أخذه رفع للامام (قوله إن لم يحش ظلمه) أى انفت خشية ظلمه أى خوف  
ظلمه بأن ظن أنه لا يأخذه ظلماً وأولى إذا تحقق وقوله وإلا أى وإلا تنتف خشية ظلمه بأن ظن أو  
تحقق أخذه ظلماً لم يرفع (قوله خبر أن الثانية) لا يقال إنه ليس محط الفائدة وإنما عطفها هرب الخ  
فالأولى نصبه على أنه بدل من اسم أن وأن هرب هو الخبر لأننا نقول الخبر قيمان قسم تم الفائدة به  
نفسه وقسم تم به الفائدة مع تابعه نحو أتم قوم تجهلون وماهتان من قبيل الثانى لأن الحال قيد فى عاملها  
ووصف لصاحبها (قوله هرب منه) حال من فلان على تقدير قد لأنه معرفة لأنه كناية عن العلم أو  
خبر ثان لأن الثانية (قوله فليدفع اليه بذلك) أى بعد يمين القضاء أنه ماخرج عن ملكه (قوله ولا  
يبحث عن بيته) أى عن حالها ولا يطلب إحضارها وشهادتها عنده ثانياً وما ذكره المصنف هنا  
لا يخالف قوله فى القضاء ولم يحدوده أى لم يحد كتاب القاضى وحده لاحتمال تخصيص ذلك بهذا  
وذلك لحقة الأمر هنا ألا ترى ما تقدم أن سيده يأخذه إن لم يكن إلا دعواه أو أنه أشار الى قولين  
والأول ظاهر طنى والثانى ظاهر بن .

﴿باب فى القضاء﴾

(قوله أهل القضاء) أى المتأهل له والمستحق له عدل فغير العدل لا يصح قضاؤه ولا ينفذ حكمه  
(قوله عند الجمهور) أى خلافاً لـسجنون حيث قال يمنع تولية العتيق قاضياً لاحتمال أن يستحق قترأحكامه  
(قوله تستلزم الخ) أى من استلزام السكل لا جزائه لأن العدالة وصف مركب من هذه الأمور الخمسة  
ولا يغنى عن العدل قوله مجتهد لأن المجتهد لا يشترط فيه العدالة على الصحيح (قوله لأننى ولاختنى)  
أى فلا يصح توليتهما للقضاء ولا ينفذ حكمهما (قوله جودة الدهن) أى العقل فجرد العقل التكميلى  
لا يكفى لمجتمعه للقفلة ويستحب كون القاضى غير زائد فى الفطنة كما يأتى فالشرط أن يكون  
عنده أصل الفطنة لقول المصنف فطن أى ذو فطنة فهو من باب النسب كقولهم فلان لبن ونمر أى  
صاحب لبن ونمر لامن باب البالغة أو أن فطن بمعنى فاطن أى جيد الدهن (قوله مجتهد) أى مطلق  
إن وجد قال ح يشير به الى أن القاضى يشترط فيه أن يكون عالماً وجعل ابن رشد العلم من الصفات  
المستحسنة والقول الأول هو الذى عليه عامة أهل المذهب كما قال ابن عبد السلام (قوله فأمثل مقلد)  
أى فأفضل مقلد وهو مجتهد الفتوى والمذهب والمقتد أنه لا يشترط الأمثل بل يصح تولية من  
هو دونه مع وجوده حيث كان عالماً بل قال بعضهم يصح تولية غير العالم حيث شاور العلماء  
(قوله له فقه) أى فهم كامل (قوله أو باعتبار أصل) أى قاعدة كلية وهو عطف على قوله  
بقياس (قوله والأصح أنه يصح الخ) أى كما أن الأصح أنه يصح تولية غير الأمثل مع وجوده  
كما علت \* والحاصل أن المعتد أن كونه مجتهداً مطلقاً إن وجد غير شرط فى صحة توليته وكذلك

(١٧- دسوقى - بع)

جودة الدهن وقوة إدراكه لمعان الكلام (مجتهداً إن وجد) فلا تصح ولاية القله عند  
وجود المجتهد المطلق (والا) بوجود مجتهد مطلق (فأمثل مقلد) هو المستحق للقضاء وهو الذى له فقه كامل بضبط المسائل للنقولة  
واستخراج ما ليس فيه نص بقياس على النقول فى مذهب إمامه أو باعتبار أصل والاسع أنه يصح تولية المقلد مع وجود المجتهد

(وَلَزِمَ لِلْإِمَامِ الْأَعْظَمِ) وهو الخليفة وصف خامس وهو أنه (قرشي) فلا تصح خلافة غير القرشي لأن النبي صلى الله عليه وسلم جعل الخلاف في قرشي وقرشي قبل (١٣٠) هو فهر بن مالك بن النضر والأكثر على أنه هو النضر ولا يشترط أن يكون عباسياً ولا

طويلاً لإجماع الصحابة على خلافة الصديق وهو تيمى ومهر وهو عدوى وعنان وهو أموى وعلى وهو عالمى والكل من قرشي ثم استقرت الخلافة في بني أمية مع كثرة الفتن ثم في بني العباس (حكم) للقلد وهو من خلية أوقاض (مؤلفه) مفتوح الإمام أى بالراجع من مذهب إمامه لا بقول غيره ولا بالضعيف من مذهبهم وكذا للفقى فان حكم بالضعيف ضمن حكمه الا اذا لم يشد ضعفه وكان الحاكم من أهل الترجيح وترجح عنده ذلك الحكم يرجح من المزججات فلا ينقض كالأولى عند عدم النص وهو أهل ويجب أن يكون الحاكم ذا بصيرة وكلام وسمع فلا يجوز تولية الأعمى أو الأبله أو الأصم (و) ان وقع (قد حكم أعمى) وأبكم (واصم) الواو بمعنى لو أى لا ينقض لان عدم هذه الأمور ليس شرطاً في صحة ولايته ابتداء ولا في صحة دوامها بل هو واجب غير شرط في الابتداء والدوام

كونه مقلداً أمثل (قوله) وزيد للإمام الأعظم وصف خامس الخ (اعلم أن هذه الشروط الخمسة إنما تعتبر في ولاية الإمام الأعظم ابتداء لافي دوام ولايته إذ لا ينزل بعد مبايعة أهل الحل والعقد له بطرد فسق كتهب أموال لأن عزله مؤد للفتن فارتكب أخف الضررين وسد الدريعة نعم ان طرأ كفره وجب عزله ونبد عهده (قوله) وقرشي أى الذى يشترط في الخليفة أن يكون من ذريته هو فهر الراح ولقب بقرشي تصغير قرشي حيوان من حيوانات البحر يفترس غيره من الحيوانات البحرية لاقراسه لأعدائه (قوله) ولا يشترط أن يكون عباسياً بل ولا يستحب أيضاً قد ذكر طي أن الحق أنه لا فضيلة لعماس على غيره في ذلك خلافاً لمبق (قوله) بقول مقلده لا خصوصية لقوله مقلده بل وكذا قول أصحابه على أن المراد ما هو أخص من هذا لأنه لا يحكم إلا بمشهور المذهب كما في الشارح سواء كان قول إمامه أو قول أحد من أصحابه (قوله) لا بقول غيره أى ولا يجوز لأن الحكم بقول غير مقلده أى بمذهب غير إمامه وإن حكم لم ينفذ حكمه والقول بأنه يلزمه الحكم بقول إمامه ليس متفقاً عليه حتى قيل ليس مقلده رسولا أرسل اليه بل حكوا خلافاً اذا اشترط السلطان عليه أن لا يحكم إلا بمذهب إمامه قيل لا يلزمه الشرط وقيل بل ذلك يفسد التولية وقيل يعفى الشرط لمصلحة ان طرح (قوله) أى بالراجع من مذهب إمامه أى كرواية ابن القاسم عن الإمام في المدونة وكرواية غيره فيها عن الإمام وذلك لتقديم رواية غير ابن القاسم فيها على قوله فيها وأولى في غيرها وكذا على روايته في غيرها عن الإمام فان لم يرو عن الإمام أحد فيها شيئاً قدم قول ابن القاسم فيها على رواية غيره في غيرها عن الإمام وعلى قول غيره فيها وفي غيرها (قوله) وكذا للفقى أى فلا يجوز له الافتاء الا بالراجع من مذهب إمامه لا بمذهب غيره ولا بالضعيف من مذهبهم نعم يجوز له العمل بالضعيف في خاصة نفسه إذا تحقق الضرورة ولا يجوز للفقى الافتاء بغير للشهور لأنه لا يتحقق الضرورة بالنسبة لغيره كما يتحققها من نفسه ولذلك سدوا الدريعة وقالوا بمنع الفتوى بغير الشهور خوف أن لا تكون الضرورة متحققة لا لأجل أنه لا يعمل بالضعيف ولو تحققت الضرورة يوماً ما قاله بن يؤخذ من كلامه هذا أنه يجوز للفقى أن يفتى صديقه بغير للشهور اذا تحقق ضرورته لأن شأن الصديق لا يخفى على صديقه اه قاله الأسير في حاشية عقب (قوله) وهو أهل أى وهو من أهل القياس وإلا رد (قوله) الواو بمعنى أو) فاللغى ونفذ حكم من أصف بواحدة فقط من هذه الثلاثة فان أصف باثنتين منها أو بالثلاثة فلا تنفذ ولايته كافي عن ابن عبد السلام وفي بن رجح الباجى وابن رشد صحة ولاية من لا يكتب فلا يشترط في صحة ولاية القاضي أن يعرف الكتابة على التعمد (قوله) في الابتداء والدوام) متعلق بقوله واجب أى وحيث كان واجبا في الابتداء والدوام فلا يجوز تولية القاضي ابتداء ولا استمرار ولايته الا اذا أصف بعدم هذه الثلاثة فان أصف بواحدة منها فلا يجوز توليته ابتداء ولا استمراراً مع صحة ما وقع منه من الحكم هذا ويجوز تولية الأعمى في الفتوى كافي فتاوى البرزلى (قوله) ولذا أى ولأجل كون عدم هذه الأمور واجبا بالنظر للابتداء والدوام وجب عزله هذا اذا كان متصفاً بشئ مما ذكر حين التولية بل ولو طرأ عليه شئ منها بعدها (قوله) فاستفد منه أى من كلام المصنف أعنى قوله وشذ حكم أعمى البع وقوله وجب عزله (قوله) عدم الخ) هذا استفاد من قوله

ولذا قال (ووجب نزله) ولو طرأ عليه شئ مما ذكر فاستفد منه  
أعني عدم جواز ولايته ابتداء ودواماً وصحة حكمه بعد الوقوع (ولزم التحسين) أى المنفرد في الوقت بشروط القضاء



(أو الخائف فتنة) على نفسه أو ماله أو ولده أو على الناس (إن لم يتول أو) الخائف (ضياع الحق) له أو لغيره إن لم يتول (القبول والطلب) فاعل لزم أي لزمه القبول إن طلبه منه الامام ولزمه الطلب من الامام (١٣١) إن لم يطلبه ولا يضربه بذل مال في طلبه

حينئذ لانه لأمر متعين عليه (وأجبر) التمين له بأخذه شروطه (وان) بضرب (والا) يتمين ولا خاف فتنة ولا ضياع حق (فهو) الحرب (وان عين) من الامام لشدة خطره في الدين دون غيره من فروض الكفاية وحيث لم يتمين بأحد الوجوه الثلاثة للتقدمة فيحرم دفع ماله لأجل توليته وتزاد أحكامه ولو صواباً فلا يرفع خلافاً (وحرّم) قبول القضاء أو طلبه (لجاهل وطالب دنيا) من للتداعيين لأنه من أكل أموال الناس بالباطل والواو بمعنى أو وأما طلب مال مما هو للقضاء في بيت المال أو من وقف عليه فلا يحرم بل يندب إذا كان في ضيق عيش وأراد التوسعة على عياله من ذلك (وتنبأ) ليظهر عليه (لناس) قصد إفادة الجاهل وليرشده المستفي لا الشهرة لأمر دنوي ثم شبه في التنبؤ قوله (كوع) وهو من ترك الشبهات خوف الوقوع في الهرمات (تخ) أي ذى مال ينفق على نفسه

ووجب عزله وقوله وسحة حكمه هذا مستفاد من قوله ونفذ الخ (قوله أو الخائف فتنة الخ) أي وإن لم ينفرد بشروط القضاء كما يشعر بذلك العطف على الاول بأو (قوله إن لم يتول) أي وتولى غيره ولو كان ذلك الغير أزيد منه فقها (قوله فاعل لزم) والمتعين مفعوله والخائف عطف عليه وفتنة بالنصب مفعول خائف أو بالجر باضافته لخائف وقوله أو ضياع عطف على فتنة وفيه الحذف من الثاني لدلالة الاول أي أو الخائف ضياع الحق إن لم يتول كما أشار له الشارح (قوله أي لزمه القبول إن طلبه منه الامام) لكن ان طلبه مشافهة لزمه القبول فوراً وان أرسل له به لم يلزم القورية في القبول ولا يجب أن يقول قبلت سواء شافهه أو أرسل اليه بل يكفي في تحصيل الواجب شروعه في الاحكام (قوله ولا يضربه بذل مال في طلبه حينئذ) أي حين إذ تمين عليه أو خاف الفتنة أو ضياع الحق إن لم يتول وفيه قال الشيخ المساوي قال ابن مرزوق يجب عليه الطلب ان لم يكن بمال وأنفرد قوم كعج ومن تبعه فقالوا ولو بمال وفي ح ما نصه انظر اذا قيل يلزمه الطلب فطلب فنع من التولية إلا يبذل مال فهل يجوز له بذل ذلك والظاهر أنه لا يجوز له لانهم قالوا إنما يلزمه القبول اذا تمين عليه ان كان يمان على الحق وبذل المال في القضاء من الباطل الذي لم يمن على تركه فيحرم حينئذ (قوله وأجبر التمين له) أي اذا امتنع من القبول وأشار الشارح بمحمل نائب أجبر التمين له بافتراد شروطه منه الى أن قول المصنف وأجبر بضرب راجع للسئلة الاولى وأما من خاف فتنة أو ضياع الحق فلا يتأتى في حقه الا الطلب أو القبول ولا يتأتى فيه الجبر على القبول نعم لو كان الخوف من الامام لتأتى الجبر على القبول عند الاباية لكن المصنف إنما علق الخوف بغير الامام (قوله دون غيره من فروض الكفاية) أي فلا يجوز الهروب منه إذا عين كجهاد تعين بتعين الامام \* والحاصل ان فروض الكفاية كلها تعين بتعين الامام الا القضاء فانه لا يتعين بتعين الامام بل يجوز مخالفته وذلك لشدة خطره في الدين كذا في بن (قوله وتزاد أحكامه ولو صواباً) من هذا يعلم أن دافع الرشوة لاخذ القضاء أسوأ حالا من قضاة البغاة المتأولين لان أحكامهم نافذة (قوله وحرّم قبول القضاء أو طلبه لجاهل) أي لعدم أهليته للقضاء وكذا يحرم على السلطان توليته وما ذكره المصنف من الحرمة مبنى على مشهور المذهب من اشتراط العلم في صحة توليته لا على ما لابن رشد من أن العلم من الصفات المستحسنة كما مر (قوله وندب) أي القضاء بمعنى توليته (قوله ليظهر عليه) أي لكونه خاملاً لا يؤخذ بقواه ولا يتعلم عليه أحد فيتولاه بقصد إفادة الجاهل وإرشاد المستفي (قوله لا الشهرة الخ) أي وليس المراد توليته لأجل الشهرة لرفعة دينية فان هذا مكروه لا مندوب (قوله وهو من يترك الخ) أي وأما الاورع فهو من يترك بعض المباحات خوف الوقوع في الشبهات (قوله لان الفتنة مظنة الخ) أي ولهذا كان وجود المال عند ذوى الدين زيادة لهم في الخير لا سيما من نصب نفسه للناس (قوله بترك) أي بسبب تركه مالا يليق فلا يصحب الارذال ولا يجلس مجلس السوء ولا يعاطى محقرات الامور (قوله نسيب) ظاهره أن تولية غير النسيب جائزة سواء كان انتفاء نسبه محققاً أم لا وهو كذلك قال ابن رشد من الصفات المستحسنة أن يكون معزوف النسب ليس بابن لمان اه وحينئذ فتجوز - نحنون تولية ولد الزنا موافق للمذهب زاد ولكن لا يحكم

وعياله منه لأن الفتنة مظنة التنزه وترك الطمع خصوصاً إذا انضم له ورع (حليم) ليس سيئ الاخلاق فان سوء الخلق منشأ لظلم وأذية الناس (نزه) أي كامل المروءة بترك ما لا يليق من سفاسف الأمور (نسيب) أي معروف النسب ولو لم يكن قرشياً لثلا يتسارع الناس للظمن فيه كابن الزنا والمان

(مستشير) لاهل العلم في السائل فلا يستغل برأيه وان مجتهدا لان الصواب لا يتغير به بل وبما ظهر الصواب على بداهة (بلادين) عليه لا يخطأ رتبته به عند الناس (و) بلا (حد) أي يندب أن لا يكون محدودا في زنا أو قذف أو شرب أو سرق أو غير هالان رتبته أحط من رتبة الدين عند الناس (١٣٣) وان كان الموضوع أنه تاب (و) بلا (زائد) أي زيادة والأولى التعبير بها (في

في الزنا لعدم شهادته فيه (قوله مستشير لاهل العلم في السائل) أي الدقيقة التي لانص فيها أو ألتى فيها النص وهو عالم به فهو معنى قوله فحكم بقول مقلده قاله شيخنا العدوي قال بن ان حمل قوله بعد وأحضر العلماء وشاورهم على الوجوب كان مخالفا لهذا وان حمل على الندب كان تكرارا مع هذا ويمكن أن يختار الثاني والمراد ندب أن يولى من شأنه الاستشارة وعرف أنه لا يندفع برأيه في الأمور والآتي معناه يندب له بعد توليته العمل بذلك الشأن في كل أمر مهم أو يختار الأول والمعنى وندب تولية من شأنه الاستشارة للعلماء ومعنى الآتي ووجب عليه بعد التولية العمل بهذا الشأن في كل أمر مهم يحتاج لدقة النظر فيه فتدبر (قوله بلادين) لا يفتى عن هذا قوله غنى لانه قد يكون غنيا بأشياء انما تأتي له عند عام فام فيحتاج للدين فذكر هنا ان من مندوباته كونه بلادين (قوله أي يندب أن لا يكون محدودا الخ) علم منه أن تولية المهدود جائزة وان حكمه نافذ وظاهره قضى فيأحد فيه أو في غيره بخلاف الشاهد فانه لا تحبل شهادته فيما حذفيه ولو تاب وتقبل في غيره إذا تاب وإلا فلا والفرق بين كون القضاء قبل من القاضي فيما حد فيه ولا تحبل شهادة الشاهد في ذلك استناد القاضي لينة بخلاف الشاهد فبمقتضى التهمة في القاضي دون الشاهد (قوله وان كان الموضوع الخ) الجملة حالية أي والحال أن موضوع المصنف أنه تاب أي أن مقاله المصنف من ندب كونه غير محدود حكم فيما حد فيه أم لا موضوعه انه تاب حد فيه بالفعل وإلا كان فاسقا لا تصح توليته (قوله والأولى التعبير بها) قد يقال يمكن أن المعنى وبلا عقل زائد في الدهاء أي في جودة الرأي والفكر (قوله هو وجوده الدهن) أي وهو الفطنة فسكانه قال وبلا زيادة في الفطنة (قوله وإلا فالسلامة منها) أي والاقل يهتم فيها بالسوء بل قلنا المراد وبلا بطاقة محقة السوء فلا يصح لان السلامة من بطاقة السوء أي من الجماعة المحقة السوء واجبة لا مندوبة (قوله وبطانة الرجل الخ) أي وحينئذ فمضى المصنف يندب للقاضي أن يكون أصحابه الذين يعتمد عليهم في أموره من أهل الخير لا ممن يهتم بالسوء (قوله ومنع الراكيين الخ) أي انه يندب للقاضي أن يمنع الذين كانوا يركبون معه قبل التولية من ركوبهم معه بعدها وكذلك للصاحبين له قبل التولية في غير الركوب يندب له ترك مصاحبهم بعدها (قوله مع اتهامه انه لا يستوفي الخ) أي فيمنع من له عليهم حق من طلبه (قوله تخفيف الاعوان) أي تقليل الاعوان الذين اتخذهم لعاتته كالرسل الذين يرسلهم القاضي لاحضار خصم أو مصاع دعوة نيابة عنه أو مصاع شهادة (قوله وقلب الاحكام) أي تغيير الحالة التي يترتب عليها وقوع الحكم (قوله أن يمدعنه) أي من الاعوان من طالت اقامته في هذه الخدمة أي لانه يزداد سوءهم وضررهم بالناس (قوله واتخاذ من يجبره الخ) وذلك بأن يتخذ شخصا من أهل الامانة والصلاح يرسله يطوف في الأسواق ونحوها يسمع ما يقوله الناس في القاضي وفي حكمه وفي شهوده ويأتيه بخبر بما سمع منهم من ثناء عليه أو سخط (قوله في سيرته) أي غير حكمه (قوله بمقتضى ذلك) أي الاخبار وقوله من ابقاء أي للشهود وأوزلهم وقوله أو امر او نهى أي او أمرهم بفعل ما هو لائق ونهى لهم عما ليس بالائق (قوله وتأديب من إساء عليه) أي كقوله له ظلمتني او كذبت علي وان كان لا يؤدبه إذا قالها للخصم او لشاهد واما إذا قال يا ظالم

الدهاء) بفتح الدال المهملة والد هو جودة الدهن والأي فالملابوب الدهاء ويندب أن لا يكون زائدا فيه عن عادة الناس خشية أن يحسد ذلك على الحكم ومن الناس بالفراسة وترك التحقن الترمية من طلب الحقيقة وتجرعها وتعديلها وطلب البين عن توجهت عليه وغير ذلك (و) بلا (بطانة سوء) أي يهتم منها بالسوء وإلا فالسلامة منها واجبة وبطانة الرجل بكسر الباء اصحابه الذين يعتمد عليهم في شأنه (و) منع الراكيين من ركوب بل بالعميل الاقراد ما أمكن اذ كثرة الاجتماع لا خير فيها مع اتهامه أنه لا يستوفي عليهم الاحكام الشرعية إلا لضرورة خادما ومعين في أمر من الخصومات ورفع التلايات ولذا قال (و) فبلا (تخفيف الاعوان) من عنده لا هم لا يسلون قالوا من تعليم الاخصام التحيل وقلب الاحكام كما هو معاهد وينبغي أن

يعد عنه من طالت إقامته منهم في هذه الخدمة (واتخاذ من يجبره) من أهل الامانة والصلاح (بما يقال في سيرته) أو من خير أو شر فيحمد الله في الأول ويتبع في الثاني أو يبين وجه الحق للناس (و) بما يقال في حكمه وشهوده (ليعمل بمقتضى ذلك من ابقاء أو عزل أو أمر أو نهى) (و) ندب له (تأديب من إساء عليه) أي على القاضي في مجلسه وان لزم منه الحكم لنفسه خشية انتهاك مجلس الشرع

أوانت قد رضيت بشهادة  
فلان عليك فكيف لمجد  
بسد ذلك وتطلب منه  
الحكم عليك والامهال  
(ولم يستخلف الا لعمري  
عمله) بئى أن القاضي  
للولى من الخافه ولم ينه  
له على استخلاف ولا  
عدمه لا يجوز له أن  
يستخلف غيره فى جهة  
قرية ولواضع عمله تغير  
عند من مرض أو سفر  
فان استخلف لتغير عمله لم  
ينفذ حكم مستخلفه الا  
أن يفذه هو الا أن يتبع  
له فيجوز له أن يستخلف  
لكن (فى جهة بدت) عنه  
بأبمال كثيرة يشق اخضار  
للخصوم منها الى محله  
(من) أى يستخلف رجلا  
(علم ما استخلف فيه)  
فقط فلا يشترط علمه  
بجميع أبواب الفقه فاذا  
استخلفه على الأنكحة  
فقط وجب أن يكون عالما  
بمسائل النكاح وما يتعلق  
بها وان استخلفه فى القسمة  
والوارث وجب علمه  
بذلك وهكذا (وانعزل)  
لستخلف بالفتح (بموته)  
بى موت القاضي الذى

ومن جفا القاضى فالتأديب أولى وذا لشاهد مطلوب

استخلفه لأنه وكيل يعزل يموت موكله ويعزله وصي على الموت مع أن عزله كذلك أى يعزل نائبه يعزله لأنه يتوهم أن الموت لما كان يأتي بقتة لم يعزل النائب يموت موليه ولا يعزل النائب يموت القاضي إذا جعل له الامام الاستخلاف أو جرى به العرف خلافا لظاهر اطلاق المصنف ( لا هـ ) أى لا يعزل القاضي ( يموت الأمير ) الذى ولاه

المراد بالأمر من له إمارة عبر السلطة لمدم صحة النيابة حينئذ إذ شرطها صدق ما قبلها عليها ( قوله ولو الخليفة ) أى هذا إذا كان الأمير الذى ولاه غير الخليفة بل ولو كان الأمير الذى ولاه ثم مات هو الخليفة ( قوله ليس نائباً عن نفس الخليفة ) أى لأن الخليفة لم يوله لمصلحة نفسه وإنما ولاه لمصالح الناس وقوله لأن القاضى الخ إشارة للفرق بين من استخلفه القاضى في جهة بعيدة حيث انزل بموت القاضى وبين القاضى حيث لم ينزل بموت الخليفة وهذا الفرق الذى ذكره الشارح واه إذ لو لم يكن القاضى نائباً عن الخليفة لم يكن للخليفة عزله كيف وأصل القضاء للخلفاء ولو سلم أن القاضى ليس نائباً عن الخليفة فلم لا يقال مثله في نائب القاضى فإن قلت أن ذلك لا تخفيف عن القاضى قلت السلطان أيضاً إنما جاز له أن يستغنى لأجل التخفيف عن نفسه اه انظر بن ولدا اعتمد بعضهم أن خليفة القاضى لا ينزل بعزل القاضى ولا بموته كما أن القاضى لا ينزل بموت الأمير خلافاً للمصنف وقد اتصرت في المجمع على هذا ( قوله ولا ينفذ حكمه بعد بلوغه عزله ) أى وأما لو حكم بشئ قبل أن يبلغه عزله فإنه يكون نافذاً لضرورة الناس لذلك كافي تبصرة ابن فرحون وقال فيها أيضاً وانظر هل يستحق القاضى معلوم القضاء من يوم ولايته إذا ولى يله يحتاج لسفر أولاً يستحق الا بالمباشرة فالهولم للعزول إلى يوم بلوغه اه واستظهر البدر القرافي الثاني ( قوله ولا تقبل شهادته بعده ) أى وأولى في عدم القبول ما إذا قال القاضى بعد عزله شهد عندي شاهدان بكذا وقد كنت قبلت شهادتهما غير انه لم يصدر مني حكم وللطالب حينئذ أن يحلف المطلوب أنه ما شهد عليه أحد عند القاضى فان حلف رجع الطالب لدعوة جديدة وان نكل حلف الطالب وثبتت الشهادة قاله في المدونة ومفهوم شهادته أن اخبار القاضى على وجه الاعلام بأنه حكم بكذا يقبل قبل عزله لا بعده لانه مقر على غيره والحاصل أن اخبار القاضى بأنه حكم بكذا ان كان على وجه الشهادة لتقدم دعوى لم يقبل قوله لا قبل العزل ولا بعده وان كان على وجه الاعلام والخطاب بأن لم يتقدم إخباره دعوى قبل قبل العزل لا بعده فان ادعى زيد على عمرو بحق عند قاضى مصر مثلاً وان قاضى الجزيرة حكم له بذلك الحق فسأله البيعة على ذلك فحضر قاضى الجزيرة لمصر وشهد عند قاضىها بأنه قضى أو حكم بكذا فلا تقبل شهادته كان قاضى الجزيرة إذ ذاك معزولاً أو غير معزول لانها شهادة على فعل نفسه وأما ان كان قاضى الجزيرة أرسل قاضى مصر أخبره بأنه قضى بكذا أو أخبره بذلك مشافهة قبل أن يحصل التداعى عنده أى عند قاضى مصر قبل ذلك الاخبار من قاضى الجزيرة ان كان غير معزول لا ان كان معزولاً لأن قوله حينئذ قضيت بكذا اقرار على غيره واقرار الشخص إنما يقبل على نفسه لا على غيره ( قوله لان شهادته لا تقبل قبل العزل أيضاً ) أى ولو انضم له شخص آخر في الشهادة ( قوله يستقل كل واحد بناحية بحكم فيها الخ ) الأولى حذف هذا إنما معنى الاستقلال أن لا يتوقف نفوذ حكمه على حكم غيره كما يقول وحاصل ما أراد المصنف أنه يجوز للخليفة تولية قضاة متعددين كل منهم مستقل أى لا يتوقف حكمه على حكم غيره عام حكمه في جميع النواحي بجميع أبواب الفقه أو ببعضها أو بعضها أو البعض كذا والبعض كذا فسلم من هذا أنه بناحية يحكم فيها بجميع أبواب الفقه أو بعضها أو البعض كذا فسلم من هذا أنه لا بد من الاستقلال في العام والخاص فلا يجوز للخليفة أن يشرك بين قاضيين هذا إذا كان التشريك في كل قضية بل ولو كان في قضية واحدة بحيث يتوقف حكم كل على حكم صاحبه لان الحاكم لا يكون نصف حاكم كذا قال ابن شهاب ابن عرفة وما قاله إنما هي في القضاة وأما تحكيم شخصين في نازلة معينة فلا أنظهم يختلفون في حوازه وقد فعله على معاوية في تحكيمهما أبا موسى وعمرو بن العاص ( تنبيه ) أشعر ما ذكره المصنف من جواز تعدد القاضى بمنع تعدد الامام الاعظم وهو كذلك ولو

(ولو) كان الليث الذى ولاه ( الخليفة ) لأن القاضى ليس نائباً عن نفس الخليفة بخلاف نائب القاضى فإنه نائب عن نفس القاضى فلذا انزل بموته وأما لو عزله الأمير فإنه ينزل قطعاً ولا ينفذ حكمه بعد بلوغه عزله ( ولا تقبل شهادته ) أى القاضى اذا شهد عند قاض آخر ( بعده ) أى بعد عزله ( أنه ) كان ( قضى بكذا ) ولا مفهوم للظرف لان شهادته لا تقبل قبل العزل أيضاً لانها شهادة على فعل نفسه ( وجاز تعدد مستقل ) أى جاز للامام نصب قاض متعدد يستقل كل واحد بناحية يحكم فيها بجميع أحكام الفقه بحيث لا يتوقف حكم واحد منهم على حكم الآخر كقاضى رشيد وقاضى الحلة وقاضى قلوب أو تعدد مستقل يلد ( أو خاص )



تباعدت الأقطار جدا لا يمكن النجاة إذا كان لا يمكن النجاة لتباعد الأقطار جدا  
واقصر عليه ابن عرفة (قوله عطف على مقدم) أي لا يرفع عطف على تقدم ولا بالجر عطف على مستقل  
لأنه لا بد من الاستقلال في العام والخاص (قوله بأن كان كل يطلب صاحبه) أي بأن كان للدعي به  
واحد ولكن كل منهما يدعي أنه له ويطلب الآخر (قوله ثم رفع إلى من سبق رسوله لطلب الاتيان  
عنده) فإذا ذهب أحد للتداعين لقاض وذهب الآخر لقاض آخر فأرسل كل قاض عونه لمن لم يأت  
من التداعين فالحق به في إقامة الدعوى عند من سبق رسوله لأحد التداعين (تنبيه) قد علم من المصنف  
الحكم فيما إذا أتمد للدعي به وكان كل من التداعين يطلب الآخر به على ما قاله الشارح وأما إذا كان  
كل منهما يطلب صاحبه بشيء مغاير لما يدعي به الآخر ففي مثل الواقي وابن هرقة عن اللازري أن لكل  
واحد منهما أن يطلب حقه عند من شاء من القضاة فإذا ادعى أحدهما على صاحبه عند قاض وفرغ  
فلساحبه أن يدعي عليه عند من شاء فإن اختلفا فيمن يتدعى بالطلب أو فيمن يذهب إلى أول من  
القاضين فإن سبق أحدهما لقاض ترجع قوله وإن ذهب كل منهما لقاض فالمتبر من سبق رسوله من  
القضاة وإن لم يكن لأحدهما ترجيح بسبق الطلب على الآخر ولا بغير ذلك أقرع بينهما له فقد  
علت أنه إذا كان كل طالبا وإنما يعتبر سبق الرسول فيما إذا اختلفا فيمن يتدعى بالطلب وفيمن  
يذهب إلى أول من عمل بقول كل واحد منهما في تعيين القاضى الذى يدعى عنده انظر بن (قوله أى كما  
يقرع بينهما) أى إذا كان للدعي ليس قوله مجردا عن مصدق ولم يحلب خصمه (قوله وسأني الخ)  
حاصل ما يأتي أنه يقدم للدعي وهو من مجرد قوله عن مصدق بالكلام فإن لم يعلم للدعي بأن قال كل  
واحد أنا للدعي قدم الجواب لصاحبه نفسه أو برسول القاضى بالكلام فإن لم يكن أحدهما جالبا  
والحال أن كل واحد يدعى أنه للدعي أقرع بينهما فيمن يتدعى بالكلام فلو قال الشارح إذا للوضع  
أن كلا يدعى أنه طالب لصح قوله وسأني الخ تأمل (قوله وتعكم رجل غير خصم) أى تعكم رجل  
أجنبي منهما مغاير لكل من الخصمين ولا يحتاج التحكيم لشهود تشهد على الخصمين بأنهما حكاه كما  
هو قضية كلام بعضهم (قوله من غير تولية قاض له) أى وأما لو كان المحكم مولى من قبل  
القاضى فكان الحكم واقع من القاضى (قوله لا تعكم خصم من الخصمين فلا يجوز الخ) اعلم أنه لو حكم  
أحد الخصمين خصمه فحكم لنفسه أو عليها جاز تحكيمه ابتداء ومضى حكمه مطلقا إن لم يكن  
جورا وقيل بكره تحكيمه ابتداء إن كان ذلك الخصم المحكم هو القاضى وبغض حكمه بعد  
الوقوع والنزول إن كان غير جور وقيل لا يجوز تحكيمه فلا ينفذ حكمه إن كان ذلك الخصم  
المحكم هو القاضى سواء كان حكمه جورا أو غير جور والأول قل اللخمى واللازري عن المذهب  
والثاني قل الشيخ عن أصبغ والثالث ظاهر قول الأخوين والمتمم الأول إذا علت هذا فنقول  
الشارح لا تحكيم خصم من الخصمين فلا يجوز ولا ينفذ لا يؤخذ على إطلاقة بل يقيد بما إذا كان  
الحكم جورا فيكون ما شيا على القول الثاني أو بما إذا كان الخصم المحكم قاضيا كما هو القول  
الثالث ثم اعلم أن هذا الخلاف الجارى في تحكيم أحد الخصمين جار في تحكيم الأجنبي  
قيل بجوازه ونفوذ حكمه وقيل بعدم جوازه وعدم نفوذ حكمه فكان على المصنف أن  
يعنف قوله غير خصم ويقول وجاز تحكيم غير جاهل وكافر الخ ويكون ما شيا على اللخمى واللازري  
من الجواز ابتداء سواء كان المحكم أجنبيا أو أحد الخصمين كان قاضيا أم لا انظر بن (قوله وغير

المنوية بمصر (أو نوع)  
أى باب من أبواب الثقة  
كأنسكة أو البوع أو  
القراض (و) إذا تنازع  
الخصمان فأراد أحدهما  
الرفع لقاض وأراد الآخر  
الرفع لقاض آخر كان  
(القول للطالب) وهو  
صاحب الحق دون المطلوب  
(ثم) إذا لم يكن طالب مع  
مطلوب بأن كان كل  
يطلب صاحبه رفع إلى  
(من) أى قاض (سبق  
رسوله) لطلب الاتيان  
عنده (والا) سبق رسول  
قاض بل استويا في الهيء  
مع دعوى كل أنه الطالب  
(أقرع) للقاضى الذى  
يذهب إلى فن خرج  
سهمه للذهاب ذهابه  
(كالدعاء) أى كما يقرع  
بينهما في الادعاء بعد  
اتيانهما للقاضى الذى أقرعا  
في الذهاب إلى أو الذى  
اتفقا على الذهاب ثم تنازعا  
في تهديم الدعوى إذ  
الموضوع أن كلا طالب  
وسأني له ما ينشئ عن هذا  
التشبيه في قوله وأمر مدع  
تجرد قوله عن مصدق  
بالكلام أو لا الجالب (والا)  
أقرع (و) جاز لتداعين  
(تحكيم) رجل (غير  
خصم) من غير تولية قاض  
له حكمه في النازة بينهما

لا تحكيم خصم من الخصمين فلا يجوز ولا ينفذ حكمه (و) غير (جاهل وكافر) وأما الجاهل والكافر فلا يجوز تحكيمهما (وغير

عظم على خصم كالمى قبله فالحكمى غير مميز وهو المميز لان نفى التثنية إثبات فكأنه قال وجاز تحكيم مميز وآتى بغيره لئلا يتوهم عطفه على خصم وهو فاسد (١٣٦) ولو قال وتحكيم رجل مسلم عالم مميز لكان أوضح ويخرج الصبي المميز فان فيه

مميز) يعنى عن هذا قوله قبل وجاهل لانه يلزم من كونه غير جاهل أن يكون مميزا فلو حذفه كان أولى اهلين وقد يقال لانسلم اللزوم لجواز كونه معنوها تأمل (قوله لئلا يتوهم عطفه) أى عطف مميز عند حذف غير وقوله لئلا يتوهم عطفه على خصم أى لتجرى المعطوفات على نسق واحد (قوله ويخرج) أى يقولنا رجل الصبي الخ (قوله وجواز التحكيم) أى تحكيم المتداعيين للأجنبي السلم العالم المميز انما يكون الخ (قوله وجرح) أى عمدا أو خطأ وقوله ولو عظم أى كقطع يد أو رجل (قوله لم ينفذ حكمه) أى ولو وافق الصواب كما هو ظاهره وقد علمت النقل فيما إذا حكما خصما (قوله فان حكم ولم يصب فعلية الضمان) أى فاذا حكم واحد منهم وترتب على حكمه إتلاف فان كان لعضو فالدية على عاقبته وان ترتب عليه إتلاف مال كان الضمان فى ماله (قوله أحد المتداعيين) أى وليس المراد به من بينه وبين المتداعيين أو أحدهما خصومة دنيوية كما قال عبق وخش (قوله كما فى اللعان الخ) أى فان الحق فيه للولد بقطع نسيبه وهو غير الخصمين أعنى الزوجين وكذلك النسب اذا كان النزاع بين الأب ورجل آخر فالأب يقول إن هذا الولد ليس ابنى والرجل الآخر يقول انه ابنك أما لو كان النزاع بين الأب والولد فالحق لأحد الخصمين وكذلك الولاء الحق فيه لأدمى غير الخصمين اذا كان النزاع بين المعتق ورجل آخر فى الشخص المعتوق بان ادعى كل انه أعتقه أما إذا كان النزاع بين السيد والمعتوق كان الحق لأحد الخصمين (قوله لان الحدود زواجر) أراد بالحدود ما يشمل القتل قصاصا (قوله فى أحد هذه السبعة الخ) ظاهره ان المحكم إذا حكم فيما زاده المصنف فى الحجر على هذه السبعة وكان حكمه صوابا انه لا يعضى وهو مقتضى صنيع المصنف ولكن الذى كان يقرره شيوخ عجم انه يعضى أيضا وهو الذى يفيد نقل التوضيح كافى بن \* والحاصل أن كل ما لا يجوز التحكيم فيه وكان الحكم فيه مختصا بالقضاة اذا وقع ونزل وحكم فيه المحكم وكان حكمه صوابا فانه يعضى وليس لأحد الخصمين ولا للحاكم نقضه وأما ما هو مختص بالسلطان كالاقتاعات فتحكم المحكم فيه غير ماض طما (قوله وانما يحكم فى الرشد الخ) نص عبارة المصنف وانما يحكم فى الرشد وضده والوصية والحبس والمقب وأمر الغائب والنسب والولاء وحد وقصاص ومال يقيم ، القضاة فهذه عشرة ذكر المصنف هنا بعضها وهو الحد والقتل والنسب والولاء وزاد عليها هنا ثلاثة اللعان والطلاق والمعتق فجعلها ما يختص المحكم فيه بالقاضى ثلاثة عشر (قوله وأدب) أى لاقياته على الامام وقوله أى إذا استوفى أى إذا حصل الاستيفاء لما حكم به بأن قتل أو حد أو اقتص \* والحاصل أن الأدب انما يكون إذا نفذ الحكم أما إذا حكم ولم ينفذ ما حكم به فلا أدب عليه بل يزجر أى يعزر فقط كما لو حكم بقتل فعضى عن المحكوم عليه خلافا لظاهر المصنف من أدبه مطلقا انظر ح (قوله فلا أدب) أى يزجر ويعزر فقط (قوله وفى صحة حكم صبي الخ) اعلم ان الأقوال الاربعة فى صحة الحكم وعدمها كما ذكر شارحنا وهو ظاهر ابن عرفة والواق واما تحكيم من ذكر فهو غير جائز ابتداء اتفاقا وليست الأقوال المذكورة فى صحة التحكيم كما فى ت وعقب والقول الاول لأصبح والثانى لمطرف والثالث لأشهب والرابع لابن الماجشون وجعل ابن رشد الخلاف فى حواز التحكيم وعدمه انظر بن وقول المصنف وفى صبي الخ خبر لمبتدئ محذوف وهو أقوال

خلافا سيد كره كالمراة ويجوز التحكيم انما يكون (فى ما وجرح) ولو عظم كان حكما خصما أو جاهلا أو كافرا لم ينفذ حكمه فان حكم ولم يصب فعلية الضمان فالمراد بالخصم أحد المتداعيين كما هو صريح النقل فان سأل الجاهل عالما لأداء وجه الحق فتحكم لم يكن حكم جاهل (لا) فى (حد) بن سائر الحدود (و) لافى (لجان) وقتل (وولاء) لكخص على آخر (ونسب) كذلك (و) لافى (طلاق) وعقب) فيمتنع التحكيم فى واحد من هذه السبعة لانه تعلق بها حق تغير الخصمين إما لله تعالى وإما لأدمى كما فى اللهن والولاء والنسب لما فى ذلك من قطع النسب وأما الحد والقتل والمعتق والطلاق فالحق فيها لله تعالى لان الحدود زواجر وهو حق لله ولان الطلقة باثنا لا يجوز إيقاعها فى الصحة ولا يجوز رد البند للرق وهو حق لله (وضى) حكمه فى أحدهما السبعة (إن حكم صوابا) فلا يعضى لأن

حكم المحكم يرفع الخلاف لحكم الحاكم وترك هنا بعض مسائل ذكرها فى الحجر بقوله وانما يحكم فى الرشد وضده والوصية والحبس والمقب وأمر الغائب ومال يقيم الخ وزادها الطلاق والمعتق واللعان (وأدب) أى إذا استوفى وأما إذا حكم ولم ينفذ ما حكم به فلا أدب (وفى) صحة حكم (صبي) مميز (وعبد وامرأة وفاسق) أربعة أقوال

أولها الصحة ثانيها عدمها (ثالثها) الصحة (إلا) في تحكيم (الرأي) لأنه غير مكلف ولا إنهم عليه أن جاز (و رابعها) الصحة (إلا) في تحكيم صبي (و فاسق) ويجوز إبقاء المصنف على ظاهره بأن يقدر في جواز تحكيم صبي الخ (١٣٧) وعدمه هو الأصل في الجواز للصحة

وفي عدمه عدمها (و) جاز

للقاضي (ضرب خصمك)

عن دفع الحق بعد لزومه

باجتهاد الحاكم والمراد

بالجواز في هذه الأذن

الصادق بالوجوب (و)

جاز (عزله) أي القاضي

أي يجوز للإمام أن يعزله

(أصلحه) اقتضت عزله

لكون غيره أقوى منه

أو أحكم أو أصبر أو لثقله

بلد آخر (ولم ينبغي) عزله

(أن شهر عدلاً) أي

بالعدالة (بمجرد شكية)

أي شكوى بل حتى

يكشف عن حاله فالتجرد

أما هو من الكشف والنظر

وحينئذ فكلما صادق

بما إذا تعددت الشكوى

ومفهومه أنه إذا لم يشهر

بالعدالة أن يعزله بمجرد

الشكوى وهو كذلك

(وليلاً) أي يجب على

الإمام أن يرثه عن الشين

أن عزله (عن غير سخط)

أي جرح بل لمجرد

مصلحة ككون غيره

أعلم بالإحكام وأما

أن عزله لسخط فمليه أن

يبين للناس موجب

عزله لئلا يولي عليهم بعد

أربعة كما أشار إليه الشارح (قوله أولها الصحة) أي في الأربعة وكذا يقال في قوله ثانيها عدمها أي في الأربعة وأعلم أن الأقوال الأربعة جارية فيما يجوز أن يحكم فيه المحكم ابتداء وهو المال والجرح وفيما يمضي فيه حكمه بعد الوقوع وهي الأمور السبعة المذكورة هنا بقوله لا في حد ولعان الخ وما تقدم في باب الحجر الزيد على ما هنا وأعلم أيضاً أن ما ذكره المصنف هنا من الخلاف في تحكيم الأمير لا ينافي جزمه فيما مر بجواز تحكيمه وصحة حكمه لأن المميز فيما مر محمول على البالغ احترازاً عن بالغ به عته أو جنون وفيما هنا محمول على غير البالغ (قوله وجاز ضرب خصم) أي يده وأعوانه وقوله لدفع الحق أي إذا ثبت عليه اللد بالبيئة لا إن علم القاضي منه ذلك فقط كما صرح بذلك أبو الحسن وسلمه ح وهو الحق كما بين خلافاً لعقب تبعاً لت من جواز ضربه من غير بينه بل استناداً لعله (قوله باجتهاد الحاكم) أي في قدره (قوله الصادق بالوجوب) أي لأن ضربه للخصم إذا لم يعد الحكم عليه واجب كما في البيان (قوله وجاز عزله لمصلحة) أي تعود على الناس ولا يكون ذلك جرحة فيه فإن عزل لا لمصلحة فالقول أنه لا يعزل لكن بحث فيه ابن عرفة بقوله عقبه قلت في عدم نفوذ عزله نظر لأنه يؤدي إلى تعوئية غيره فيؤدي ذلك إلى تعطيل أحكام المسلمين (قوله ولم ينبغي) أي لم يجوز كما قال الناصر اللقاني (قوله أي بالعدالة) أشار بذلك إلى أن قول المصنف عدلاً منصوب بنزع الخافض ويجوز أن يكون خبراً لكان المحذوفة أي إن شئ كونه عدلاً تأمل (قوله بمجرد شكية) أي بالشكوى المجردة عن الكشف عن حاله والنظر في شأنه سواء كانت الشكوى فيه واحدة أو متعددة بل لا بد من الكشف والفحص عن حاله فإن وجده عدلاً في الباطن والظاهر أبقاه وإن وجده مسخوطاً في الباطن عزله (قوله أن يعزله بمجرد الشكوى) أي وإن لم يكشف عن حاله (قوله عن غير سخط) متعلق بمحذوف أشار له الشارح بقوله إن عزله لا بالفعل المذكور قبله لفساد المعنى حينئذ إذ يصير معناه يراً عن الرضا وهذا غير مراد وإنما المراد أن القاضي إذا عزله الأمير من غير سخط بأن عزله لمصلحة غير الجرحة فيجب على الأمير أن يرثه عما يشينه بأن يعلم الناس ببراءته وأنه إنما عزله لمصلحة ويشهر ذلك بينهم بمناداة مثلاً وذلك لأن العزل مظنة تطرق الكلام في العزل وكون العزل لمصلحة قد يخفى على الناس (قوله لئلا يولي عليهم بعد) أي مع أن العزل لسخط لا تجوز توليته بعد ولو صار عدلاً أهل زمانه (قوله شأنه السلامة من النجس) أي بأن كان دون الحد (قوله يحتمل الحرمه والكرامة) الظاهر أن يقال إن ظن حصول دم أو نجاسة حرم وإن شك في حصول ذلك كره اه عدوى (قوله وجلس به) أي لسماع الدعاوى وفصل الخصومات (قوله أي برحابه) أي لا فيه فيكرهه \* وأعلم أن المسئلة ذات طريقتين الأولى لمالك في الواضحة استحباب الجلوس في الرحاب وكرامته في المسجد والثانية استحباب جلوسه في نفس المسجد وهي ظاهر قول المدونة والقضاء في المسجد من الحق والأمر القديم لقوله تعالى: اذ تسوروا المحراب. وللعول عليه ما في الواضحة وظاهر المصنف الرور على الطريقة الثانية وقد صرفه الشارح عن ظاهره بتقدير للشاف لأجل أن يكون ماراً على المعتد قرر ذلك شيخنا الصدوى (قوله ليصل إليه الكافر الخ) أي ولجبر جنبوا مساجدكم رفع أصواتكم وخصوصاً تكب (قوله وغير وقت نزول مطر) أي كثير

١٨ - دسوقي - بع - (و) جازله (خفيف ممزج) شأنه السلامة من النجس (بمسجد واحد) فلا يجوز فيه خشية خروج نجاسة منه يحتمل الحرمه والكرامة (و جلس) ندبا (و) أي بالمسجد أي برحابه ليصل إليه الكافر والحائض وجلسه ولو خير مسجد يكون (بغير عيد وقدم حاج وخروج) غير وقت نزول (مطر ونحوه) كيوم تروية وعرفة وليل

أى فيكره جلوسه في هذه الأوقات إلا لضرورة انقضت جلوسه فيها كما في مصر يوم خروج الحاج وقدمه فان الجمالين يأخذون أمواله الناس وإذا عمل (١٣٨) عنهم هربوا أو أنكروا (و) جازله (اتخاذ حاجب وبواب) عدلين لمنع دخول

من لا حاجة له وتأخير من جاء بعد حتى يفرغ السابق من قضيته (وبدأ) القاضى أول ولايته استعجاب وثقل وجوباً بعد النظر في الشهود ليق من كان مدعياً ويتردد من كان فلسفاً (محبوس) أى بالنظر في أمر المحبوسين لأن الحبس عذاب من إرسال أو إبقاء أو تخفيف على الوجه الذى يقتضيه الشرع فيما حبس فيه (ثم) بالنظر في حال (وصى) على قيم هل هو عمن في تربيتا وماله أم لا (ومال طفل) أنه وصى أم لا (ومقام) أى وفي حال مقام أقامه على مجبور قلن قبله (ثم) في (ضالة) ومنه القطعة (ونادى) أى أمر أن يادى في عمله (بمنع مما ماله) يقيم وصفه (لا وصى لها ولا مقام) ورفع أمرهما إليه (ليظر في شأنهما) ويولى عليهما من يصلح (ثم) بعد ذلك ينظر في الخصوم (لأقضاء بينهم) على الوجه الآلى ياتى في قوله وليس بين الخصمين (و ترتيب كتاباً) عند يكتب وقائع الخصوم وجوباً وقيل ندباً (عدلاً شرطاً)

(قوله أى فيكره جلوسه) أى لاقضاء في هذه الأوقات يعنى يوم العيد وما بعده (قوله واتخاذ حاجب) هو بواب المحل الذى يجلس فيه وقوله وبواب أى ملازم لباب البيت البرائى وقوله لمنع دخول من لا حاجة له هذا من وظيفة البواب لللازم لباب البيت البرائى فهو راجع للثانى فى كلام المصنف وقوله وتأخير من جاء الخ هذا من وظيفة الحاجب وهو بواب المحل الذى يجلس فيه القاضى فهو راجع للأول فى كلام المصنف (قوله وبدأ القاضى أول ولايته استعجاباً) وقيل وجوباً الخ (القول بالوجوب هو ظاهر عبارة ابن فرحون والاستعجاب ظاهر عبارة للآزرى انظر نصها فى بن (قوله بعد النظر في الشهود) أى لللازمين له لأجل الشهادة على حكمه وعلى إقرار الخصوم وإنكارهم على ما يدعون به وأشار الشارح بقوله بعد النظر الخ إلى أن قول المصنف وبدأ بمحبوس أى بداءة إضافية لا حقيقة (قوله أى بالنظر فى أمر المحبوسين) ظاهره سواء كانوا محبوسين فى الدماء أو غيرها وقال شيخنا المدوى أى بالمحبوس فى دعاوى الدماء لما ذكرنا أنها أول ما يقضى فيه الحق سبحانه وتعالى يوم القيامة (قوله من إرسال الخ) بيان للنظر فى أمر المحبوس (قوله ثم فى ضال) أى فى مال ضال أى فينظر هل آتى ربه أم لا فيرتب على ذلك مقتضاه من إبقاء أو بيع أو صرف فى مصارف بيت المال (قوله ونادى بمنع الخ) أى أنه يأمر بالنداء فى عمله أن كل يتم لم يبلغ لا وصى له فقد حجرت عليه وكل سعيه مستوجب للولاية قد منعت الناس من مدايقته ومعاملته وكل من علم مكان أحد منهما فليرفعه اليها لتولى عليه فمن دأبه أو باع منه أو ابتاع فهو مردود وقائدة هذه المناداة انكشاف الناس عنها لكن فى السفه تضى معاملاته الحاصلة قبل النداء وأما الحاصلة بعده فهي مردودة وأما اليتيم فهي مردودة قبل النداء وبعده لما تقدم أن قول المصنف وتصرفه قبل المحر محمول على الإجازة عند مالك لابن القاسم فى خصوص السفه واعلم أن رتبة المناداة فى رتبة النظر فى أمرهما فهي مؤخرة عن النظر فى المحبوس كما يفيد كلام التبصرة وحكم المناداة المذكورة التندب على ما يفهم من كلام بهرام وتمت والوجوب على ما يفهم من التبصرة (قوله ثم بعد ذلك ينظر فى الخصوم) هذه مرتبة رابعة وظاهره تأخير النظر فيما بينهم ولو كان فيهم مسافرون بغشون فوات الرقعة وهو كذلك والنظر فيما بين الخصوم يكون فى أى يوم ماعدا الأوقات السابقة وأما النداء ومابقيه فانه إنما يكون حين التولية فقط كما تقدم للشارح (قوله يكتب وقائع الخصوم) أى التى يريد أن يحكم فيها (قوله وجوباً) أى على ماله الشيخ أحمد الزرقانى وقوله وقيل ندباً وهو ما فى (قوله أى يشترط فيه أن يكون عدلاً) أشار بهذا إلى أن قول المصنف شرطاً حال من العدالة المفهومة من قوله عدلاً لا من الترتيب المفهوم من رتب (قوله وليس المراد أن ترتيبه شرط) أى فى توليته أو فى صحة حكمه (قوله الذى يجبر القاضى بحال الشهود) أى يجبر القاضى سرأفاً بينه وبينه بحال شهوده الملازمين له ليشهدوا على أحكامه وعلى إقرار الخصوم ويستعينهم فى بعض الأمور لسباع الدعاوى فان قلت حيث كان المراد بالمزكى هنا مزكى السر فهذا يضى عنه قوله فيما مر واتخاذ من يجبره بما يقال فى سيرته وحكمه وشهوده قلت أعاده لافادة انقراط كونه عدلاً والحاصل أن المصنف أشار بقوله سابقاً واتخاذ من يجبره الخ إلى حكم ترتيب

أى يشترط فيه أن يكون عدلاً وليس المراد أن ترتيبه شرط (كذلك) أى يشترط فيه العدالة (واختارهما) مزكى من بين الناس بحيث يكونان أهل الموجددين والمراد بالمزكى هنا مزكى السر الذى يجبر القاضى بحال الشهود لا مزكى البيئة



فانه لا بد من تعدده ولا يرتب (والمترجم) الذي غير القاضى بمعنى: ان المدعى الذى (١٣٩) لا يفهمه القاضى (مخبر) فيكفى

فيه واحد خلافا لمن قال لا بد من تعدده بناء على أنه شاهد وأما عدالته فلا بد منها (كالخلاف) الذى يشبه القاضى لتحليف الخصوم يكفى فيه واحد ولا بد من عدالته أيضاً (وأحضر) القاضى ولو مجتهداً (العلماء) ندبا وقيل وجوباً (أو شاورهم) ان لم يحضروا وفى نسخة وشاورهم بالواو وهذا فى الأمور المهمة التى شأنها تدقيق النظر فيها وأما الأحكام الظاهرة فلا حاجة له باحضارهم كما هو ظاهر (و) أحضر وجوباً (شهوداً) ليحفظوا الاقراءات التى تقع من الخصوم خشية جحد الاقرار وأيضاً الحكم إنما يتم بالشهود وإنما ينكر ثلاثاً يتوهم مع التعريف أنه لا بد من احضار الشهود للقامين عنده مع أن المطلوب إحضار مطلق شهود (ولم يفت) يعنى يكره للقاضى أن يفتى فى خصومة أى فيما شأنه أن يحاكم فيه بالبيع والشفعة والجنايات وان لم يقع لأن الافتاء يؤدى إلى تطرق الكلام فيه لأنه ان حكم بما أفتى به ما قبل حكم بذلك لتأييد فتواه وان حكم

مركب السر وأشار هنا بقوله مركب الخ إلى اشتراط العدالة فليس ما تقدم مغنيا عما هنا (قوله) فانه لا بد من تعدده) أى بخلاف مركب السرفانه يكفى كونه واحداً (قوله) فيكفى فيه واحد) أى ذكر وأما المرأة فلا تكفى على التعمد خلافا لما فى عقب وخشى من أنه لا بأس بترجمة المرأة إذا كانت من أهل الصلاح كما قال شيخنا وقوله خلافا لمن قال لا بد من تعدده هو ابن شاس لكن فى فتح أن محل كلام ابن شاس إذا جاء الخصم بمن يترجم عنه فلا بد من تعدد ذلك المترجم وليس هذا مراد للصنف وإنما مراده من يتخذ القاضى لنفسه مترجماً وهذا يكفى فيه الواحد اتفاقاً (قوله) ولا بد من عدالته أيضاً) أى وذكرته على التعمد (قوله) وأحضر العلماء) أى حالة كونه مشاوراً لهم فيما يحكم به وقوله أو شاورهم أى إن لم يحضروا أى بأن يسألهم عن الحكم فى تلك النازلة بعد الفراغ من سماعها ومن الحكم فيها فان وافقوه على ما حكم به فالأمر واضح وان خالفوه وأظهروا له فساد ما حكم به نقضه قال ابن مرزوق وظاهر الصنف أنه مخير فى ذلك وهو قول ثالث مخالف لما نقله غيره من أن فى المسئلة قولين فقيل انه يحضروا مشاوراً لهم كفعل عثمان فانه كان إذا جلس أحضر أربعة من الصحابة ثم استشارهم فان رأوا ما رآه أمضاه وقيل انه يستشيرهم بعد فراغه من مجلس الحكم كفعل عمر والأول قول أشهب وابن المواز والثانى قول الأخوين وأجيب عن الصنف بأن أو لتتويع الخلاف لا أنها للتخير اهـ بن (قوله) ولو مجتهداً) أى لاحتمال أن يكون الظاهر له فى هذه النازلة غير الظاهر لهم فاذا أحضروا وتكلموا فيحتمل أن يظهر له ما ظهر لهم ويرجع عن اجتهاده (قوله) وقيل وجوباً) أى وهو ظاهر التوضيح (قوله) وأحضر وجوباً شهوداً) ما ذكره من الوجوب هو التعمد خلافاً لمن قال يندب احضارهم (قوله) وأيضاً الحكم إنما يتم بالشهود) فى حاشية جديع ما نصه الذى عند مالك وابن القاسم أن القاضى إذا سمع اقرار الخصم لا يحكم حتى يشهد عنده شاهدان ابن رشد وهو المشهور قال للصنف فى التوضيح وعليه فاحضار الشهود واجب اهـ بن (قوله) لثلاثاً يتوهم مع التعريف) أى من جعل آل للعهد (قوله) يكره للقاضى أن يفتى فى خصومة) أى فيما شأنه أن يحاكم فيه احترازاً عن العبادات والذبايح والأضحية وكل ما لا يدخله حكم الحاكم فلا يكره افتاؤه فيه وما ذكره من الكراهة صرح به البرزلى وظاهر ابن عبد السلام المنع قال البرزلى وهذا إذا كانت الفتوى فيما يمكن أن تعرض بين يديه فلو جاءت من خارج بلده أو من بعض الكور على يدي عماله فليجبه عنها اهـ بن قال شيخنا السدوى وكذا إذا علم بالقراءتين ان قصد السائل مجرد الاستفهام كما لو كان من الطلبة الذين شأنهم تعلم الاحكام فلا يكره للقاضى اجابته وهذا كله إذا كان لا يعرف مذهب القاضى من غيره بان كان مجتهداً أو مقلداً وليس هناك قبه مقلد لمذهبه أما لو عرف مذهب من غيره بان كان مقلداً وكان هناك قبه مقلد لمذهبه فلا كراهة فى فتواه (قوله) وان لم يقع) أى التخاصم بالفعل (قوله) إلى تطرق الكلام فيه) أى فى القاضى (قوله) ولم يشترأ بيع) أى سواء كان بنفسه أو بوكيله المعروف كما ذكره ابن شاس وابن الحاجب وقوله أى يكره ما ذكره من الكراهة صرح به ابن فرحون فى التبصرة وكلام التوضيح يؤذن بالمنع قال ح وينبغى رد أحدهما للآخر اهـ بن (قوله) كما يجوز بيعه وشراؤه بشر مجلس القضاء) أى كما نقله للآزرى عن أصحاب مالك وفيه مفهوم الصنف وهذا مبنى على ان علة الكراهة تنفلت البال (قوله) وقيل يكره أيضاً) وهو لابن شاس وهو مبنى على أن العلة خوف الهابة لا شغل البال وعزا بهرام هذا القول

بخلافه لتجديد نظر أو ترجيح حكم قيل انه حكم بما لم يفت به وقد يكون السؤال مزوراً (ولم يشتر) أو بيع شيئاً (بمجلس قضائه) أى يكره خوف الهابة أو شغل البال إلا أن يخفى فيما علم منه فيجوز كما يجوز بيعه وشراؤه بشر مجلس القضاء وقيل يكره أيضاً

واستعمل المصنف لمكان لا النافذة (كسلف وقراض) من غيره أو منه لغيره فيهما (وإيضاح) أي إعطائه مالا لمسافر ليجلب له به سلطة أي يكره في الجميع (وحضور (١٤٠) وليمة) أي طعام مجتمع له الناس فالمراد وليمة لأخوية بدليل قوله (إلا النكاح) فإنه

يجب شروطه (وقبول هدية) أي يحرم قبولها (ولو كافراً عليها) بأكثر منها ليل النفوس للهدى ويجوز للفقير والفقير قبولها عن لا يرجو منه جاءاً ولا عوناً على خصم (إلا من شخص قريب) لا يحكم له كأي حقه وأمه وخاله فيجوز قبول الهدية وكذا ما قبلها بالأولى (و) في جواز قبول (هدية من اعتادها قبل الولاية) لقضاء وعدم جوازها أي الكراهة قولان (و) في (كراهية حكمه في حال مشيه) أي سيره في الطريق وإن لم يكن ماشياً وجوازه قولان (أو) حكمه (مكتناً) لما فيه من الاستخفاف أي مظنة ذلك وجوازه قولان (و) في كراهة (إلزام يهودي حكماً بسببه) خصومة بينه وبين مسلم لأنه يستفد حرمة عمله وغيره يوم السبت وفي الحكم عليه خرق لما يزعم تحريمه وجوازه قولان (و) في كراهة (تعدية) جلساءه بمباح (بجلسه لضجر) نزل به لأن مجلس الحكم يسان عن الحديث فيما

لا بن عبد الحكم أيضاً ومطرف وابن الماجشون وقال ابن عرفة لا أعرف وجود هذا القول في المذهب لغير ابن شاس وعزاه للآزري للشافعي ولم يمهز لأحد من أهل المذهب انظر بن (قوله) واستعمل المصنف لمكان لا أي لأن النقية إنما يتكلم على الأحكام الاستقبالية لا الماضية (قوله كسلف) أي كما يكره سلف وقراض وقوله فيها أي في مجلس القضاء وغيره (قوله من غيره أو منه لغيره) في بن أن سلفه من الغير ظاهر كراهته وأما سلفه لغيره فذكر ابن مرزوق أنه جائز وهو الظاهر اه كلامه فما ذكره الشارح تبعا لمعنى وخشى خلاف الظاهر (قوله أي يكره في الجميع) أي خوف المحاباة (قوله وحضور وليمة) أي يكره ذلك فقط وهو المراد بقول بعضهم لا يجوز وفي ح عن التوضيح كره مالك لأهل الفضل الإجابة لكل من دعاهم (قوله فإنه يجب بشروطه) في ابن مرزوق ما يفيد أن الراجح جواز حضوره لوليمة النكاح لا وجوبه ورجحه شيخنا في حاشية خشي (قوله أي يحرم قبولها) كلام المصنف أن قبول القاضى للهدية مكروه لا حرام لأنه ساقه في المكروهات فكأن المصنف سار تعبير ابن الحاجب بالكراهة لكنه حمل في توضيحه على الحرمة وتقدم له النفع في فصل القرض فلذا قرره به شارحنا وكأنه جعل قبول هدية فاعلا للهدى أي وحرم قبول هدية وجعله من عطف الجمل (قوله ويجوز للفقير الخ) أي وأما الشهود فلا يجوز لهم قبولها من الخصمين مادام الخصام (قوله وكذا ما قبلها) أي من السلف وما بعده وقوله بالأولى أي لأن قبول الهدية حرام وما قبله مكروه (قوله وفي جواز قبول هدية) أي وفي جواز قبول القاضى لهدية من شخص متاد بالاهداء إليه قبل تولية للقضاء وعدم جواز قبولها بل يكره قولان وعمل الخلاف إذا كانت الهدية التي أهديت له بعد تولى القضاء مثل المعتادة قبله قدرأ وصفة وجنسا لا أزيد وإلا حرم قبولها اتفاقا والظاهر حرمة قبولها كلها لا الزائدة فقط قياساً على صفة جمعت حالاً وحرماً (قوله أي الكراهة) أي كما هو ظاهر تعبير مطرف وعبد الملك بلا ينبغي (قوله في حال مشيه) أي لأنه مظنة الاستخفاف بالحكم الشرعي (قوله وإن لم يكن ماشياً) أي بل كان راكباً والظاهر من هذين القولين القول بالكراهة (قوله لما فيه من الاستخفاف) أي بالحاضرين والظاهر من هذين القولين القول بالكراهة أيضاً كما قال شيخنا المدوني (قوله وفي كراهة إلزام يهودي الخ) أي هل يكره للقاضى أن يمكن المسلم أو النصراني من خصامه ليهودي بسببه وأن يبعث له رسولا لأجل إحضاره لمخاصمته فيه والحكم عليه (قوله في خصومة) أي بسبب خصومة وقوله وبين مسلم أي أو نصراني (قوله وفي الحكم عليه خرق لما يزعم تحريمه) أي وقد أقررناهم بأخذ الجزية منهم على تعظيمهم السبت وعدم انتهاك حرمة (قوله وجوازه) أي لصدم تعظيم السبت شرعاً وتخصيص المصنف اليهودى بالذكر مخرج للنصراني فلا يكره إحضاره والحكم عليه في أحده لأن النصراني لا يعظمون الأحد كتعظيم اليهود للسبت وسوى ابن عات بين اليهودى والنصراني في جريان القولين في كل منها لكن تسوية النصراني باليهودى إنما ذكره من عنده لا نقلاً عن غيره من أهل المذهب ولما كان القول بتسوية النصراني لليهودى في جريان الخلاف فيه لم يرجح عند المصنف لم يذكر النصراني في موضوع القولين (قوله لأن مجلس الحكم يسان عن الحديث فيما لا يعنى) أي ولما في حديثه بما لا يعنى من إذهاب مهابته (قوله وفي اشتراط دوام الرضا من الخصمين) أي بما يحكم به ذلك المحكم

لا يعنى وجوازه لروح قلبه ويرجع إليه فهمه قولان (و) في اشتراط (دوام الرضا) من الخصمين (في التحكيم) أي فيما إذا (قوله حكماً) تخلف في تلك النازلة (لحكمهم) أي لا تنهائه أي هل يشترط لنفوذ الحكم من المحكم دوام رضاهما به حتى يحكم فان رجع أحدهما

قبله لم ينفذ حكمه عليه أولا يشترط فليس لأحدهما رجوع قبل الحكم ولورجع لم ينفعه رجوعه وله بت الحكم عليه وان لم يرض ويرجع الخلاف (قولان) (الراجح الثاني وأمالو رجما ما فليهما ذلك وليس له أن) (١٤١) حكم ولا يعضى ان حكم وهذا

بخلاف القاضي فلا يشترط دوام رضاها للحكم بلا نزاع لأن التحكيم دخلا عليه باختيارها بخلاف القاضي فانه نصب للالتزام وان لم يرض أحدهما به (ولا يحكم) الحكم أى يمنع وقيل بكره أن يحكم (مع ما يدهش عن) تمام (الفكر ومضى) حكمه إن حكم معه وكان صوابا وأما حكمه ما يدهش عن أصل الفكر فلا يجوز قطعا ولا يعضى بل يتعقب ومثله للفق وللدعوى كالتعصب والخوف وضيق النفس والحصر والشغل بأمر من الأمور (وعز) القاضي وجوبا (شاهد زور) وهو من شهد بما لم يعلم وان صادف الواقع (في الملا) بالهمز مقصورا أى الجماعة من الناس بالضرب للوجع (بنداء) أى مع نداء عليه والطواف به فى الأسواق والجماعات وإشهار أمره ليرتدع هو وغيره (ولا يعلق رأسه أو لحيته ولا يسخمه) أى وجهه بنحو سواد أو طين (ثم فى قبوله) إن ظهرت توبته (تردد) فى النقل والحق عدم قبوله لأن حصل التردد

(قوله بخلاف القاضي) أى فانه لم يدخل على المرافعة له باختيار كل منهما لأن من دعى لرفع له يحجر الآخر لموافقته فقول الشارح فانه نصب النخ علة لذلك المندوف أى لأنه نصب للالتزام وقطع مادة النزاع والشارع داع لذلك تأمل (قوله دخلا عليه باختيارهما) أى باختيار كل منهما فلذا جرى الخلاف فى اشتراط دوام رضاها بما يحكم به لانتهاء الحكم وعدم اشتراطه (قوله أى يمنع) هذا هو الانسب بقول المصنف ومضى إذ لا يحتاج للنص على مضي السكروه والأظهر أنه يختلف باختلاف الأحوال وقوله أى يمنع أى كفى ح عن أبى الحسن وقوله وقيل بكره أى وهو ما ذكره تت (قوله مع ما يدهش عن تمام الفكر) أى ما يدهش العقل عن تمام الفكر (قوله ولا يعضى) أى مطلقا بل إن كان صوابا مضى وإلا رد فعل من كلامه أن ما يدهش عن أصل الفكر إنما يخالف ما يدهش عن تمامه فى الاتفاق على النخ فى الأول دون الثانى وأما الحكم مع كل فهو ماض إن كان صوابا والارد (قوله ومثله للفق) أى لا يجوز له أن يفتى مع وجود ما يشغله عن تمام فكره أو أصل فكره (قوله وضيق النفس) أى وهو المسمى باللقس بفتح اللام والقاف وسين مهمله (قوله والحصر) أى بالبول ومثله الحقن بالريح (قوله والشغل بأمر من الأمور) أى كجوع شديد وعطش وأكل فوق السكفاية وكثرة ازدحام الناس عليه وقد كان سجنون يحكم فى موضع خاص لا يدخل عليه بوابه إلا اثنين اثنين على ترتيبهم وفى ذلك فائدتان الستر على الخصمين واستجاء الفكر اهبن (قوله وهو من شهد بما لم يعلم) أى شهد بذلك عمدا وأما لو شهد بما لم يعلم لشبهة فلا تكون شهادته زورا انظر بن (قوله الجماعة من الناس) أى وان لم يكونوا أشرفا (قوله بالضرب الموجه) أى ويرجع فى قدره لاجتهاد القاضي (قوله أى مع نداء عليه) أى أن هذا شاهد زور وانظر هل الوجوب منصب على التعزير والنداء عليه أو منصب على خصوص التعزير وكونه فى الملا والنداء عليه مندوب فقطاء عدوى (قوله ولا يعلق رأسه) أى يكره وهذا مقيد بما إذا كان من العرب الذين لا يعلقون رءوسهم أصلا وحلقها عندهم نكالا أى تعيب وتمثيل وأما بالنسبة لغيرهم فلا كراهة فى حلق رأسه (قوله أو لحيته ولا يسخمه) أى يحرم فعل شيء من هاتين وكذا ما يفعل فى الإفراح بمصر من تسخيم الوجه بسواد كنعهم أو دقيق فانه حرام لأنه تغيير لخلق الله (قوله ينحو سواد) أى كدقيق أو حبر (قوله ثم فى قبوله) أى فى قبول شهادته إذا شهد بعد أن ظهرت توبته كان قبل التعزير أو بعده فالتردد جار فى الحالتين بخلاف ما إذا شهد قبل التوبة فانها لا تقبل اتفاقا لأنه فاسق (قوله تردد) أى طريقتان الأولى طريقة ابن عبد السلام وحاصلها انه ان كان مظهرا للصلاح حين شهد بالزور لم تقبل شهادته بعد ذلك اتفاقا أى لاحتمال بقاءه على خويشته التى كان عليها وان كان غير مظهر للصلاح حين شهد أولا بالزور فى قبول شهادته بعد ذلك إذا ظهرت توبته وعدم قبولها قولان والثانية عكس هذه لابن رشد فقال ان كان مظهرا للصلاح حين شهادته أولا بالزور قولان فى شهادته بعد ذلك وان كان غير مظهر له حين شهد أولا بالزور لا تقبل شهادته بعد ذلك اتفاقا قال شيخنا قلا عن تت وطريقة ابن عبد السلام أنسب بالحق وطريقة ابن رشد أقرب لظاهر الروايات (قوله والحق عدم قبوله) أى سواء كان حين شهادته أولا بالزور مظهرا للصلاح أولا والذى فى المرجح أن الظاهر قبول شهادته حيث تاب ولم يكن مظهرا للصلاح حين شهادته أولا وأما ان كان مظهرا له من قبل فلا تقبل (قوله فهو أهل للتأديب) أى فالقاضي أهل للتأديب أى انه اصاب فى فعله ووضع الشيء فى محله ويؤجر على ذلك

هل لا يقبل اتفاقا أو فيه قولان وأما القاضي إذا عزل بمنحة ثبتت عليه فلا يجوز توليته بعد ذلك ولو صار أعدل أهل زمانه (وبن أدب) القاضي (الثائب) أى شاهد زور أى تابا مقرا بزوره قبل الثبوت عليه (فأهل) أى فهو أهل للتأديب لم يغفل منكرا

والأولى تركه (و) زور (من أساء (١٤٣) على خصمه) بحضرة كأن يقول لخصمه يا فاجر أو أنت فاجر ظالم (أو) من أساء على

لفعله أمرا مطلوبيا وهذا قول ابن القاسم وقال سحنون لا يؤدب التائب لأنه لو أدبه لكان ذلك وسيلة لعدم توبتهم قال الليثي وبه العمل وقال للزري إنه المشهور وقوله ابن سعداه بن وفيه أنه يتوب ولا يطلع عليه أحد إلا أن يقال تتوقف التوبة على رد الظلامة التي شتمها فإذا ردها أطلع عليه (قوله والأولى تركه) أي ترك التأديب فيكون التأديب مرجوح الفصل وكان الأولى للشارح أن يقول وقيل الأولى تركه لأن هذا قول سحنون إذ ابن القاسم يرى أنه راجح الفعل كما قال شيخنا (قوله أو من أساء على مفت أو شاهد) أي بحضرة بأن قاله أنت قد اقترعت على في فتواك أو في شهادتك أو شهدت على بآزور (قوله إلى بينة في ذلك) أي ولا يحتاج في ذلك لبينة والمشار إليه ما ذكر من الإساءة وقوله في ذلك في بمعنى الباء واعلم أن هذه المسائل الأربع وهي تأديب القاضى لمن أساء عليه أو على خصمه أو على الشاهد أو على المفتى بمجلسه مستندا لعله تزداد على قولهم لا يجوز للقاضى أن يستند لعله إلا في التمديل وفي التجريح (قوله وأما بغير حضرة) أي وأما لو أساء على خصمه أو على المفتى أو على الشاهد بغير حضرة القاضى (قوله بخلاف قوله بزور) أي بخلاف قوله للشاهد شهدت على بزور فإن اتقاضى بغيره ظاهره مطلقا وليس كذلك في الواقع ما نصه ابن كنانة إن قال له شهدت على بزور فإن عني أنه شهد عليه بباطل لم يعاقب وإن قصد أذاه وإشهاره بأنه مزور نكل بقدر حال الشاهد والمشهد عليه اه وقيل قوله فيما ادعى أنه أراد الالقرينة تكذبه اه عبق (قوله بالنسبة للواقع) أي بأن شهد بخلاف الواقع سواء كان الشاهد يعلم أن ما شهد به خلاف الواقع أولا يعلم ذلك (قوله والزور بالنسبة لعم الشاهد) أي بأن شهد بما لم يعلم كان ما شهد به موافقا للواقع أو خلاف الواقع فيبينهما عموم وخصوص وجهي فإذا شهد بما هو خلاف الواقع مع علمه أنه خلاف الواقع كان باطلا وزورا وإذا شهد بخلاف الواقع وكان لا يعلم أنه خلاف الواقع كما في الصورة التي ذكرها الشارح كان ذلك باطلا لا زورا وإذا شهد بما هو مطابق للواقع وهو لا يعلم به كان ذلك زورا لا باطلا (قوله قد يشهد بشيء بعلمه) أي كدين لزيد على عمرو (قوله ويكون المدعى عليه قد قضاه) أي من غير أن يعلم الشاهد أنه قضاه فذلك الشهادة باطلة لازور (قوله كذبت على) أي فيما ادعيته وانما لم يكن هذا أعني قوله لخصمه أنت كذبت أو ظلمتني وما قبله وهو قوله للشاهد أنت شهدت على يباطل من انتهاك مجلس الشرع لأن لها تعلقا بالخصومة لأن المراد بطلان وكذب في خصوص هذه الخصومة لا أن ذلك شأنه في ذاته بخلاف الإساءة بنحو يا ظالم أو يا فاجر فإنه لا تعلق لها بالخصومة بل المراد أن صفته كذا في ذاته (قوله وليسو) أي القاضى وجوبا أخذا من لام الأمر (قوله وإن كان أحدهما مسلما) أي هذا إذا كانا مسلمين أو كافرين بل وإن كان أحدهما مسلما وقوله وإن مسلما هكذا في أكثر النسخ وإن اعترضه ابن عاشر بأن ابن الحاجب حكى قولاً يجوز رفع المسلم على الذمي ونسبه في التوضيح لما لك وحينئذ فالهمل لا ولا لأن اه بن وقد أجابوا عن مثل هذا بأن اصطلاح الصنف أنه أن أتى بلو كانت إشارة للخلاف ولا يلزمه أنه كلما كان خلاف أن يشير له بلو (قوله وقدم في سماع الدعوى المسافر) يعني أنه إذا تداعى عند القاضى مسافرون وغيرهم وتنازعوا في التقديم للدعوى قدم المسافر على الحاضر وقوله وجوبا أي وقيل ندبا (قوله دلو سبق الحاضر) أي لمجلس القاضى بأن أتى إليه قبل اتیان المسافر وقوله الا لضرورة أي إلا إذا كان يحصل للقيم ضرر بسبب تقديم المسافر عليه والا قدم عليه القيم فإن حصل لكل ضرر بسبب تقديم الآخر أفرع بينهما (قوله وما يخشى فواته) أي ومدعى ما يخشى فواته في الكلام حذف وذلك كمدعى نكاح استحق فسحا قبل الدخول وخيف أن

(مفت أو شاهد) ولا يحتاج إلى بينة في ذلك بل يستند في ذلك لعلمه والحق حينئذ لله لانتهاك حرمة الشرع فلا يجوز للقاضى تركه وأما بغير حضرة فلا بد من التوب بينة أو إقرار (لا يشهدت) أي لا يعززه بقوله للشاهد شهدت على (يباطل) أي بخلاف قوله بزور لأنه لا ياتزم من الباطل شهادة الزور إذ الباطل أعم من الزور لأن الباطل بالنسبة للواقع والزور بالنسبة لعم الشاهد فقد يشهد بشيء بعلمه ويكون المدعى عليه قد قضاه أو أبرأ منه أو أحيل عليه به أو عفا عنه ولا مضرة على الشاهد بذلك بخلاف الزور فإنها تعد الإخبار بغير ما يعلم (كلخصمه) أي كقوله لخصمه (كذبت) على أو ظلمت أو ظلمتني فلا يؤدب بخلاف يا ظالم أو يا كذاب فيؤدب (وليسو) وجوبا (بين الخصمين) في القيسام والجلوس والكلام والاستماع والنظر لهما (ولأن) كان أحدهما (مسلماً) شريفاً (و) الآخر (كافراً وقدم) في سماع الدعوى (المسافر) وجوبا

على الحاضر ولو سبق الحاضر بالضرورة وإن تعدد المسافر قدم السابق (و) قدم (ما يخشى فواته) لو قدم غيره عليه ولو مسافرا لضرورة فالفوات (ثم السابق) إلى مجلس القضاء على التأخر عنه (قال) للزري



من هند نفسه (وإن كان

السابق ملتبسا (بحقن)

أو أكثر تقدم على التأخر

بكن حقونه (بلا طول)

فإن كان فيها طول يضر

بالتأخر تقدم بأحدها

وأخر الثاني عن يمينه (ثم)

إذ لم يكن مسافر ولا ساق

بأن جاء واما أوسبق

أحدهم وجهل وادعى كل

السبق ولا ما يخفى فواته

(أقرع) بينهم فمن

خرج سهمه بالتقديم قدم

(وينبئ) للقاضي (أن

يُعرفه) وكذا أو يوماً

للفساد ولو كانت خصوصية

مع رجال لأنه أستر لمن

(كالمقري والمدرسي)

تشبه في جميع ما تقدم فبقدم

كل منهما المسافر وما يخفى

فواته ثم السابق ثم أقرع

وكذا المقري (إلا لهم

وكذا أرباب الحرف

كالجهاز (وأمر متعرج)

نائب فاعل أمر أي يأمر

القاضي بالكلام أولاً

والمدعي هو من (تجرد

قوله) حال الدعوى (عن

مصدق) من أصل أو

معهود عرفاً أي لم يكن له

ما يصدق من هذين حين

الدعوى ولذا طلب منه

البينة لصدقه وأما المدعي

عليه فهو من تمسك بأصل

أو عرف والأصل في

الأشياء عدم وقوله

آخر النظر فيه يحصل دخول ومدعى طعام يسرع إليه التغير وعطف هذا على ما قبله من عطف العام على الخاص فمدعى ما يخفى فواته يقدم على غيره سواء كان ذلك المدعى مسافراً أو غير مسافر فقول الشارح ولو مسافراً الأول أن يقول ولو غير مسافر ويكون مبالغة في مدعى ما يخفى فواته وأما جملة مبالغة في الغير ففيه نظر لأنه يقتضي تقديم مدعى ما يخفى فواته على المسافر وعطف المصنف ما يخفى فواته بالواو يقتضي أنه مع المسافر في مرتبة واحدة وحينئذ فيقدم من كان أشد ضرراً منهما فإن تساوى أقرع بينهما (قوله من هند نفسه) فيه نظر إذ هذا القول قل في الترادف عن أصبغ وحاصله أن السابق إذا كان يدعى بحقن قضى التوارد عن أصبغ أنه يقدم بحقه على من تأخر عنه إذا لم يكن فيها طول وقال غيره، أنه يقدم بأحد الحقين ويؤخر الحق الثاني عن جميع من حضر واختار للآزري الأول إذا علمت هذا تعلم أن الأول للمصنف أن يقول ثم السابق وإن بحقن بلا طول على القول هكذا بصيغة الاسم لا اختيار للآزري له من خلاف لكن كثيراً ما يستعمل المصنف قال لجرد النسبة كما في قال وهو الأشبه (قوله وإن كان السابق ملتبسا بحقن) الأوضح وإن كانت دعوى السابق بحقن ودعوى للتأخر عنه بحق واحد إذا كان لا طول فيها (قوله قدم بأحدهما) أي ولو كان فيه طول (قوله وأخر الثاني عن يمينه) سواء عن جميع من حضر كما يفيد كلام التوليد انظر بن (قوله أقرع بينهم) أي بأن يأتي القاضي برفع يدهما ويأمر أحدهما بأخذ رصة فمن خرج اسمه أولاً قدم وهكذا (قوله وينبئ أن يعرف وقتاً أو يوماً لفساد) أي اللاتي يخرجن لا التحدثات اللاتي يمنع من صماع كلامهن فلهن يوكلن أويست القاضي لمن في منزلتهن واحداً من طرته يسمع دعواهن كما قرره شيخنا (قوله ولو كانت خصوصية الخ) أي هذا إذا كانت خصوصية فما بينهن بل وكانت الخ (قوله وكذا المقري) أي الذي يقرأ القرآن يقدم المسافر ثم الأسبق ثم أقرع (قوله إلا لهم) بأن كان أحدهم أكثر قابلية فقدم على غيره لتحصيل كثرة المنافع على قلها (قوله كالجهاز) أي والطحاوي يقدم المسافر ثم الأسبق ثم أقرع هذا كلامه والذي في ابن غازي عن ابن رشد أنه يقدم الأول فالأول إن لم يكن عرف وإلا عمل به والذي في المواق عن البرزلي أن أرباب الصنائع إن كان بينهم عرف عمل به وإلا قدم الآكد فالأكدر كدعوى أهل أو خوف فساد (قوله أي يأمره القاضي بالكلام أولاً) يعني وجوباً وذلك إذا علم القاضي أن هذا مدع بأن يسميها قبل الدخول عليه يتخاصمان فعلم به أو دخلاً عليه وهو لا يعلم فسكت حتى تكلموا فلم به أو قال لهما ما شأنكما أو من المدعى منكاً فقال أحدهما أنا مدع وواقفه خصمه على ذلك فسلم الجواب عما أورد هنا من الدور وهو أن أمره بالكلام يتوقف على العلم بكونه مدعياً والعلم بكونه مدعياً يتوقف على كلامه وحاصل الجواب أن الكلام المأمور به الذي يتوقف على العلم بكونه مدعياً المراد به الدعوى والكلام الذي يتوقف عليه العلم بكونه مدعياً غير الدعوى مثل تخاضعها أو جوابه إذا سألهما ما شأنكما (قوله من تجرد قوله حال الدعوى الخ) هذا جواب عما يقال إن تعريف المدعى بما ذكر غير جامع لأنه لا يشمل من صحب دعواه بينة إذ لا يصدق عليه أنه تجرد قوله عن مصدق لوجود المصدق، وحاصل الجواب أن المراد التجرد حال الدعوى فهذا يسمى مدعياً باعتبار حاله قبل إقامة البينة وإن كان متمسكاً بالبينة، وقد يدفع هذا الاعتراض أيضاً بتفسير المصدق بما ذكره الشارح وذلك بأن يقال إن التجرد عن مصدق خاص لا ينافي مصاحبة مصدق غيره أعني البينة (قوله من أصل أو معهود) فمن قال لآخر أنت عبيد فهو مدع لأن قوله تجرد عن الأصل وعن المعهود عرفاً لأن الأصل الحرية وكذا من قال فلان لم يرد لي الوديعة مدع لتجرد قوله عن المعهود لأن المعهود تصديق الأمين (قوله والأصل في الأشياء عدم) فمن قال لي فلان ألف من بيع مثلاً فهو مدع لأن قوله هذا حين دعواه

(بالكلام) أي الدعوى متعلق بأمر (وإلا) يعلم المدعى بأن قال كل أنا للمدعي

(فالجالب) لصاحبه بنفسه أو برسول القاضى هو الذى يؤمر بالكلام ابتداء (وإلا) يكن أحدهما جالبا (أقرع) بينهما وإذا أمر بالكلام (فباعتى بمعلوم محقق) نحول عليه دينار من قرض أبيع أو نغوذ ذلك واحترز بالمعلوم من المجهول نحول عليه شئ لا أعلمه والمحقق من غيره نحول عليه دينار فى ظنى (١٤٤) أو وهى فلا تسمع دعواه على المشهور وهذا فى غير دعوى الاتهام كأن

يوم إنسانا بسرقه شيئا أو بأنه فرط فسه فتسمع وتوجه إيجين على المدعى عليه كما يأتى فى الشهادات (قال) للآزري (وكذا) فتسمع دعواه إن ادعى بمجهول وبين السبب نحو لمعلمه (تدعى) من فية معاملة مثلا ولمكن لمعلم قدره فيلزم المدعى عليه أن يحميه بشئ محقق أو بلا نكاد ويخلف (وإلا) يدع بمعلوم محقق بأن ادعى بمجهول أو بمعلوم غير محقق (لم تسمع) دعواه (كأنظن) أن إلى عليه ميتا أو أن إلى عليه دينار وإن بين السبب خلافا لبعض الشراح ثم إذا ادعى بمحقق معلوم أو بمجهول على قول للآزري فلا يبد من بيان السبب (وكفله) فى بيان السبب (بعت وتزوجت) مثلا وإن لم يبين الصحة (وإن لم يبين الصحة) حتى يبين خلافا بأن يقول من يبيع أو يملك أو قراض ونحو ذلك أو يقول البراءة من نكاح أو نفقة (وإلا) بين للدهى السبب (فليأله) الحاكم عن السبب) وجوبا

مجرد عن الأصل لأن الأصل فى الأشياء عدم (قوله فالجالب لصاحبه) أى فالدعى جلب صاحبه لمجلس القاضى هو الذى الخ (قوله وإلا يكن أحدهما جالبا) أى والموضوع أن القاضى لم يعلم المدعى بأن قال كل أنا المدعى (قوله أقرع بينهما) أى فى الإذناء أولا (قوله فباعتى بمعلوم محقق) أعلم أن المراد يعلم المدعى به تصوره أى عيظه فى ذهن المدعى والمدعى عليه والقاضى وأما محققه فهو راجع لجزم المدعى بأنه مالك له أى لذلك المدعى به فهو راجع لتصديق فلاجل اشتراط العلم به وتميزه فلا تسمع دعواه بأن إلى عليه شيئا أنه محققه لكن لا أعلم ذاته ولا اشتراط التحقق لا تسمع دعواه بأشك أو أظن أن إلى عليه دينار مثلا (قوله من قرض أبيع) بيان للسبب (قوله واحترز بالمعلوم عن المجهول) أى هما إذا ادعى بمجهول كلى عليه شئ أنه محققه ولكن لا أدري عنه فلا تسمع دعواه سواء بين السبب أولا على المشهور ومقابله ما قاله للآزري من أنه إذا ادعى بمجهول إن لم يبين السبب كما مر فى المثال لم تسمع دعواه وإن بين السبب أمر المدعى عليه بالجواب إما بتعيينه أو بالنكار وقول الشارح فلا تسمع دعواه على المشهور الأولى أن يقدمه قبل قوله والمحقق الخ (قوله وهذا فى غير دعوى الاتهام) أى أن محل كون المدعى به لا بد أن يكون محققا فى غير دعوى الاتهام وأما إذا قال اتهمه بسرقه دينار مثلا فإن دعواه تسمع كذا قال الشارح وفيه أن دعوى الاتهام ترجع للشك والظن فيلزم على كلام الشارح اشتراط الشئ فى نفسه إذ كأنه قال فباعتى بمحقق معلوم لا بمشكوك أو مظنون إلا إن كان مشكوكا أو مظنونا وهذا لا معنى له فالحق أن ما هنا وهو أن المدعى به لا بد أن يكون محققا لا مشكوكا ولا مظنونا والا لم تسمع الدعوى إحدى طريقتين وما أتى فى الشهادات من سماع دعوى الاتهام القيد عدم اشتراط كون المدعى به محققا طريقة أخرى ويترتب على ذلك الخلاف توجه بين التهمة على المدعى عليه وعدم توجهها والعمد ما أتى كذا ذكره شيخنا العدوى ونحوه فى بن (قوله فلزم المدعى عليه أن يحميه بشئ محقق) أى بأن يقول له دفعت لك كذا وكذا وبقي لك كذا (قوله وإلا يدع بمعلوم محقق الخ) يشير الشارح إلى أن قول المصنف وإلا الخ مخرج من القيد بنه والظاهر أنه مخرج من القيد الثانى فقط بدليل تمثله بقوله كأنظن (قوله خلافا لبعض الشراح) أى القائل أنه إذا ادعى بمعلوم غير محقق وبين السبب فانها تسمع دعواه (قوله فلا يبد من بيان السبب) أى سبب ما ادعى به وقوله فلا يبد أى فى سماع الدعوى (قوله وكما الخ) أى أنه يكفى فى بيان السبب أن يقول لى عليه مائة من يبيع أو من قرض أو من نكاح أو ما أشبه ذلك ولا يلزمه أن يقول من يبيع صحيح أو من قرض صحيح أو نكاح صحيح لانه محمول على الصحيح لان الأصل فى عقود المسلمين الصحة حتى يبين خلافه وقوله بعت أى ولى عنده عنه وتزوجت أى ولى عند الزوج الصداق (قوله فان غفل) أى القاضى عن سؤال المدعى عن السبب (قوله فلم يدعى عليه السؤال عنه) أى لاحتمال أن المدعى به غير لازمه إذا بين سببه (قوله بمجهود شرعى) أى بأمر عهد فى الشرع وقوله كالأمانة أى كتصديق ذى الأمانة وهذا مثال للمجهود الشرعى (قوله كالودع بالفتح وعامل القراض والمساقاة) مثال لمن ترجع قوله بمجهود شرعى فمن قال رددت الوديعة أو مال القراض فهو مدعى عليه لترجح قوله بالمجهود شرعا وهو تصديق الأمين (قوله كالدين) مثال لمن ترجع قوله

فإن غفل فلم يدعى عليه السؤال عنه فإن قال لا علم عندى به أولا يمه لم تسمع دعواه فلا يطالب المدعى عليه بجواب كما يأتى (ثم) بعد بيان السبب أمر القاضى (مدعى عليه) وهو من (ترجح قوله بمجهود) شرعى كالأمانة فانه عهد فى الشرع أن الأمين مصدق فى قوله كالودع بالفتح وعامل القراض والمساقاة (أو أصل) كالدين فان الأصل عدم الدين

وكذبح انه حرفان الأصل الحرية فمن ادعى عليه انه رقيق فعليه البيان بخلاف مدعى انه عتق إذا الأصل عدم العتق لأن دعواه استلزمته الاقرار بأنه جرى عليه الرق فيكون مدعى عليه البيان كرب الدين وسيد (١٤٥) مدعى عليه كالمدين وقوله (جوابه) متعلق

بأمر أى أمره الحاكم بأن  
يجب باقرار أو إنكار فان  
أقر وإلا طلب الحاكم من  
المدعى البينة فان أقامها  
فظاهر وإلا توجهت  
البينة على المدعى عليه  
توجه عليه (إن) أثبت  
المدعى أنه (خالطه بدين)  
ولومرة أى أن بينهما خلطة  
(أو تكرر يسع) بالتقد  
الحال (وإن) كان ثبوت  
الخلطة (بشهادة امرأه)  
لان القصد من الخلطة  
الاطخ وهو يثبت بشهادة  
الواحد ولو اتى (لا يثبت)  
جرحته (أى جرحها  
المدعى عليه بصداقة  
وعوها حين شهدت  
بأصل الدين ولا تكون  
كالمرأة في ثبوت الخلطة  
فتوجب توجه البين فلم  
ان قوله إن خالطه شرطه  
مقدر فهم من قوة الكلام  
لا فى الامر بالجواب كاهو  
ظاهره فكان عليه ان يقره  
بقوله فان قضاها واستحلفه  
الخ ليكون ظاهراً في المراد  
ثم ان الذى عليه العمل أنه  
لا يشترط في توجه البين  
ثبوت خلطة واستخفاف من  
اشتراط الخلطة لتوجه  
البين ثمان مسائل توجه  
فيها البين ولو لم تثبت خلطة  
بقوله (الا الصانع) يدعى  
عليه بما له فيه صنعة فيحلف

بأصل فمن قال حين ادعى عليه بدين كذا انه لادين على فهو مدعى عليه لانه قد ترجح قوله بالأصل  
لأن الأصل عدم الدين (قوله وكذبح أنه حر) والحال أن شخصاً يدعى عليه أنه عبده وحاصله أنه إذا  
ادعى شخص على آخر أنه عبده فانكر ذلك الآخر أن يكون عبده وادعى أنه حر فدعى الحرية مدعى  
عليه لأنه قد ترجح قوله بالأصل وهو الحرية لأنها الأصل في الناس شرعاً وانما طرأ لهم الرق هو  
السبي بشرط الكفر والأصل عدم السبي إلا أن يثبت مدعى الرقية بالبينة أنه رقيق فصار الرق من جهة  
الأصل فدعوى مدعى الحرية ناقلة عن الأصل فتحتاج لبينة فان أقامها فيها ونعمت والا بقي في الرق  
(قوله فعليه البيان) أى لدعواه خلاف الأصل (قوله بخلاف مدعى أنه عتق) أى فانه مدعى خلاف  
الأصل (قوله فيكون مدعى) أى لخالفته في دعواه للأصل وقوله كرب الدين أى فانه مدعى لدعواه  
خلاف الأصل (قوله وسيد) أى سيد العبد الذى ادعى أنه عتق وقوله كالمدين أى كما أن للمدين مدعى  
عليه لان كلاهما موافق في دعواه للأصل فان قلت قد علم منه أن من كانت دعواه موافقة للأصل  
كان مدعى عليه وأنه لا يطالب بالاثبات ويعكر على هذا ما مر من أن رب الدين إذا ادعى ملاء الدين  
وادعى للمدين العسر فانه يطالب باثباته بينة مع أنه متمسك بالأصل وهو العسر قلت قد تعارض  
الأصل والغالب لان العسر وان كان هو الأصل لكن الغالب للملاء ومن قواعد المذهب استحباب  
الأصل ما لم يعارضه غالب فلما تعارضاهما صار المنظر اليه الغالب (قوله إن أثبت المدعى أنه خالطه الخ)  
إنما يحتاج لاثبات الخلطة اذا أنكر المدعى عليه أن يكون المدعى عامله أصلاً وقوله ان أثبت  
المدعى أنه خالطه بدين أى مترتب على بيع لاجل أو حال أو قرض ولو مرة بأن تقول البينة شهدت أنه  
كان أقرضه أو باع له سلعة كذا بشئ في الدمة حال أو مؤجل ولا تعرف قدر الثمن أو القرص ولا تعلم  
بقائه (قوله للاطخ) أى حصول الظن بثبوت المدعى به (قوله لا بينة جرحته) أى لا تثبت الخلطة  
بينة جرحته (قوله حين شهدت) أى للمدعى بأصل الدين الذى ادعى به (قوله شرط في مقدر)  
أى والتقدير وأمر المدعى عليه وهو من ترجح قوله بحرف أو أصل بجوابه فان اجاب بالاقرار  
فواضح وان اجاب بالإنكار فان أقام المدعى البينة أخذ منه وان لم يقم البينة توجهت البين على المدعى  
عليه إن الخ (قوله فهم من قوة الكلام) هذا بعيد جداً ولذا قيل لعل ناسخ الميضة قدمه على محله  
(قوله لا فى الامر بالجواب) أى لأنه لم يقله أحد بل يأمر به وان لم يكن بينهما خلطة (قوله أن  
يقرنه) أى ان يقرن قوله ان خالطه الخ (قوله ليكون ظاهراً في الزاد) أى لأنه مصرع عليه  
كما علم مما قرره (قوله ثم ان الذى عليه العمل الخ) هو قول ابن نافع وصاحب البسوط والذى منى  
عليه المصنف قول مالك وعامة اصحابه وهو المشهور من المذهب لكن العتمد قول ابن نافع لجريان  
العمل به ومعلوم ان ما جرى به العمل مقدم على المشهور في المذهب إن خالفه (قوله توجه فيها  
البين ولو لم تثبت خلطة الخ) اعلم ان هذه المسائل الثمانية يتوجه فيها البين وان لم تثبت الخلطة اتفاقاً  
والخلاف انما هو فيما عداها (قوله ومثله التاجر الخ) قال المصنف في التوضيح وهذا اذا ادعى  
عليه غريب أو بلدى ليس من أهل سوقه وأما دعوى أهل السوق بعضهم على بعض فقال الغيرة  
وسحبون لا تكون الخلطة حق يقع البيع بينهما وأما مجرد اجتماعهما في السوق فلا يكفي في  
اثبات الخلطة - نحنون وكذا القوم مجتمعون في المسجد للصلاة والدرس والحديث فلا تثبت الخلطة  
بينهم بذلك (قوله والضيف) هو لغة من نزل عليك أو أنزلته للنفاء سواء كان غريباً أم لا والمراد

(١٩ - دسوقى - بيع) ولو لم تثبت خلطة لان نصب نفسه للناس في معنى الخلطة ومثله التاجر ينصب نفسه للبيع والشراء (والتهم)  
بين الناس يدعى عليه بسرقة او غصب فيحلف ولو لم تثبت خلطة وفي جمهور المال قولان تقدم في النصب (والا الضيف) يدعى أو

يدعى عليه (و) إلا الدعوى (في) شيء (معين) كغوب بينه (و) إلا (الوديعة على أهلها) بأن يكون الدعي من يملك تلك الوديعة والمُدعى عليه من يودع عنده مثلاً وأن يكون الحال يقتضي الإبداع كالسفر والغربة (و) إلا (السافر) يدعى (كلى) حصص (رققته) بشئ ومن وديعة أو غيرها (و) إلا (دعوى مريض) (١٤٦) في مرض موته يدعى على غيره بدین (أو) دعوى (كاتب على) شخص (حاضر

به هنا خصوص القريب سواء ضاف أى نزل بنفسه في منزلك لأجل الغذاء أو أنزله أنت أم لا بأن نزل في مسجد مثلاً فجلست عنده فادعيت عليه أخذ شيء منك أو ادعى عليك أخذ شيء منه (قوله وفي معين) للرد به الشئ الذى لم يملك عينه سواء كان حاضراً مشاهداً أم لا لا خصوص الحاضر الشاهد وذلك كأن يدعى أن الجوخة التى كنت لابسا لها بالأمس جوختى أو الدابة التى عندنا باقى (قوله والوديعة على أهلها) استشكله ابن عاشر بأن الوديعة لا يحلف فيها إلا للمتهم وأهل الوديعة ليسوا متهمين له بن وأجيب بأن مراد للصف دعوى أنه أودع كما أشار له الشارح كأن تدعى على إنسان بأنك أودعته كذا وهو يشكر فيحلف المدعى عليه بدون ثبوت خلطة إذا كان كل من المدعى والمدعى عليه من أهلها لا دعوى الرد أو الضياع كما فهم ابن عاشر كذا قرر شيخنا (قوله والا المسافر) أى للمريض كما في نص أصبح سواء كان مرضه مخوفاً أم لا (قوله يدعى على بعض رفقته بشئ من وديعة أو غيرها) أى كان يدعى عليه أنه أنفقه مالا في السفر (قوله والا دعوى مريض في مرض موته) اعلم أنه فرق بين المرض هنا والمرض للقيء به السافر فيما تقدم فالمرض هنا مخوف ومرض السافر مطلق وإن لم يكن مخوفاً وحينئذ فلا تكرار تأمل (قوله على شخص حاضر للزيادة) أى في سلعة التى تسوق بها ولا مفهوم لبائع بل كذا دعوى مشترعى نافع أنه باع له وانكر البيع فيحلف وإن لم تثبت الخلطة ومفهوم قوله على حاضر الزائدة أنه لو ادعى بائع على شخص أنه اشترى سلعة من غير تسوق فلا بد من إثبات الخلطة وهذا لا يتناقى أن القول للذكر يمينه كما قال ابن (قوله فان أقر) أى المدعى عليه بالحق الذى ادعى به عليه فله الخ (قوله بل يطلب منه) أى من الحاكم ذلك أى التنبيه للذكر وهذا إضراب على ما يقتضيه ظاهر الصنف من تخيير الحاكم في التنبيه ثم إن طلبه يحتمل أن يكون على جهة التنبه ويحتمل أن يكون على جهة الوجوب (قوله أمره بإحضارها) أى ولا يلزمه أن يحلف بما على صحتها (قوله وأعذر المدعى عليه) أى قطع عذره فيها بأن يقول له ألك مطمئن في هذه البينة (قوله واستحلفه) أشعر أتبانها للبين المفيدة للطلب أن البين المتدبها في مقام الخاصة المسقط للبينات هو البين للطلوب وأنه لو حلفه القاضى بغير طلب خصمه لم ينفذه يمينه ولخصمه أن يعيدها عليه ثانياً وله إقامة البينة إذا وجدها وهو كذلك كما في ابن غازى والشيخ أحمد الزرقانى (قوله وحلف) أى يميناً واحدة سواء كان ادعى به المدعى شيئاً واحداً أو كان أموراً متعددة فاليمين الواحدة كافية في إسقاط الخصومات وفي منع إقامة البينة بعد ذلك ولو كان المدعى به متعدياً كما قرره شيخنا (قوله فلا يمينه تقبل للمدعى بعد ذلك) أى وهذا بخلاف المدعى عليه إذا رد البين على المدعى وحلف وأخذ الحق ثم وجد المدعى عليه بينة تشهد له بالقضاء فإن له القيام بها والرجوع بما دفعه ثانياً (قوله إلا لعذر) أى في ثبوتها واستحلفه للمدعى عليه (قوله كذبان) أى البينة (قوله عدم علمه بها) أى أصلاً وذلك لأن النسيان فرع تقدم العلم (قوله فيفيد أنه) أى أن المدعى وجد الشاهد الثانى بعد ما استحلف للمدعى عليه أى طلب حلفه وحلف (قوله مطاقاً) أى في الأموال وغيرها (قوله أو كانت الدعوى لا تثبت الخ) أى أو كان الحاكم يرى الشاهد واليمين في الأموال كاللا يسكى لكن

للزيادة) أنه اشترى سلعة بكفاً والحاضر يشكر الحراء فتوجه اليمين ولو لم تثبت خلطة وإذا أمر الحاكم المدعى عليه بالجواب (فان أقر) أى المدعى (الاشهاد عليه) خوف حصوله بعد (والحاكم نفسه) أى المدعى (عليه) أى على الاعتقاد لأنه من شأن الحاكم لما فيه من تحليل الخاف وقطع النزاع على طلبه من ذلك (وإن أنكر) للمدعى عليه أى أجاب بالانكار (قال) القاضي المدعى (الكينة) فان قال نعم أمره بإحضارها ولعذر المدعى عليه فيها فكذلك (فان نقاه) بأن دل له بينة (والمستحلف) أى يطلب المدعى تحليفه وحلف (فلا يمينه) تقبل بعدد ذلك (الا لذكر كذبان) حين تحليفه خصمه وحلف أنه سبها وادخلت الكاف هم عليه بهائم علم وكذا إذا ظن أنها لا تشهد له أو أنه مات فله القيام بها لكن حلف على ذلك فلو شرط للمدعى عليه على المدعى عدم القيام ببينة يدعى

تسبها أو عدم علمه بها وفى له بشرطه (أو وجد ثانياً) هذا في حيز الاستثناء فبعد أن وجد بعد ما استحلفه وحلف فهو كانت حلف على المعنى كأنه قال إلا إذا قام به عذر أو وجد ثانياً ويستفاد من قوله وجد ثانياً أن الحلف لرد شهادة الأول لا يكون الحاكم لا يرى الشاهد واليمين مطلقاً أو كانت الدعوى لا تثبت إلا بشاهدين وقال المدعى ليس لي غير هذا لحلف المدعى عليه لرد شهادة الشاهد



ثم وجد ساعداً آخر فله أن يقيمه ويضمه للأول (أو) عدم قبول شهادة شاهد (مع يمين لم يره) أي اليمين الحاكم (الأول) أي لم ير الحاكم  
للساكن واليمين في مذهبه يعني أن من أقام شاهداً واحداً قضاياً قضى فيه عندنا بالشاهد (١٤٧) واليمين وهي الأموال المورثة له

الباقي عند حاكم لا يرى ذلك  
فلم يقبله واستحلف  
المطوب أي طلب القضي  
يمينه وحلف ثم أراد المدعي  
أن يقيم ذلك الشاهد عند  
حاكم آخر يرى الشاهد  
واليمين لمزل الأول أو موته  
أو تغير اجتاده أو كان  
بغير آخر وحلف معه  
فله ذلك ويأخذ بذلك  
حقه من المدعي عليه بعد  
حلفه عند الأول والحكيم  
له بعدم دفعه للمدعي وهذا  
كالمتن من قولهم ورفع  
الخلاف (و) لو ادعى  
شخص على آخر حتى  
قال المدعي عليه أنت قد  
حلقت عليه ساجاً وكذبته  
المدعي فالمدعي عليه (له  
يمين) أي تخلف المدعي  
(أنه لم يحلفه أولاً) أي  
قبل ذلك أي فيكون القول  
للمدعي يمينه فان حلف  
أنه ما حلفه قبل ذلك فله  
تخليفه فان حلف ولا  
غرم وإن نكل فلم يدمي  
عليه أن يحلف أنه قد  
حلفه سابقاً ويسقط الحق  
فان نكل لزمته اليمين  
للتوجهة عليه ابتداء  
وبريء وله ردها على  
المدعي (قال) لا زري  
(وكذا) للمدعي عليه إذا

كانت الدعوى التي أقام المدعي فيها شاهداً لا تثبت إلا بشاهدين (قوله ثم وجد شاهداً آخر) أي كان  
ناسباً له أو غائباً وحلف على ذلك (قوله ويضمه للأول) أي ويعمل بشهادتهما وظاهره ولو حكم  
الحاكم برد شهادة الأول لا شراده وهو كذلك لأن الحكم بالرد معطل بالافتراء فيدور مع علته وينتفى  
بانتفاءها (قوله أو عدم الخ) أشار الشارح بهذا الحل إلى أن المصنف عطف على لئذ محذوفاً مع  
ثلاث مضافات (قوله يعني أن من أقام شاهداً الخ) إذا تأملت هذا التصور وجدت الاستثناء  
بالنظر لهذا الفرع منقطعاً إذ ليس فيه إقامة بينة بعد ثبوتها كما هو موضوع المتن منه إلا أن يقال إن  
عدم عمل القاضي الأول بالشاهد واليمين بمنزلة نفي المدعي البينة ورفع المدعي لمن يعمل بها وهو  
القاضي الثاني بمنزلة إقامتها فتأمل اه شيخنا عدوى (قوله لا يرى ذلك) أي كالخفي وقوله فلم يقبله  
أي وحكم برد شهادته (قوله أي طلب التيمم) أي مقيم الشاهد وهو المدعي يمينه وقوله وحلف أي  
وحكم له بعدم دفع شيء للمدعي وقوله عند حاكم آخر الأولى حذف قوله آخر لاجل قوله بعد  
أو تغير اجتاده (قوله ويحلف معه) عطف على قوله يقيم ذلك الشاهد أي ثم أراد المدعي أن يقيم  
ذلك الشاهد وأن يحلف معه فله ذلك ويأخذ حقه فليس في هذه المسئلة ضم شاهد آخر بخلاف  
ما قبلها (قوله بعد حلفه) أي بعد أن حلف ذلك المدعي عليه عند الحاكم الأول (قوله ورفع  
الخلاف الخ) أي لأن حكم الحاكم الأول لم يرفع العمل بمقتضى الخلاف في هذه المسئلة إذ لو رفعه  
لم يكن للمدعي أن يقيم ذلك الشاهد عند حاكم آخر ويحلف معه ويأخذ حقه بعد أن حكم الحاكم  
برد ذلك الشاهد وحلف المطوب وحكم بعدم دفعه للمدعي وما قاله الشارح ذكره طفي ونقله  
في المجلد وسلمه والذي ذكره شيخنا العلامة العدوى في تصوير هذه المسئلة أن المدعي أقام شاهداً  
واحداً قضاياً قضى فيه بالشاهد واليمين عند من لا يرى ذلك فلم يقبله أي أعرض عنه لا شراده ولم  
يحكم بطلان شهادته ثم حلف المطوب للمطالب ولم يحكم بعدم دفعه له وأما لو حكم بطلان شهادة  
الشاهد أو حكم بعدم دفع شيء للمطالب لم يكن للمطالب إقامة الشاهد بعد ذلك لأن حكم الحاكم يرفع  
الخلاف فتأية ما في فرع المصنف إهمال الشاهد وترك الحكم به (قوله أنه ما حلفه قبل ذلك) أي في  
هذا الحق المدعي به الآن (قوله فله تخليفه) أي كان له تخليف المدعي عليه أنه لا حلفه عنده وكان له  
إقامة البينة بالحق إن وجدها والمدعي أن يرد اليمين على المدعي عليه أنه قد استحلفه على هذه الدعوى  
سابقاً ثم لا يحلف مرة أخرى وقوله فان حلف أي المدعي عليه والجواب محذوف أي قد برىء  
وقوله وبالإي والا يحلف بأن نكل غرم الحق المدعي به (قوله وإن نكل) أي المدعي وهذا قسم  
قوله أولاً فان خلف الخ (قوله فان نكل لزمته اليمين المتوجهة) أي فان نكل المدعي عليه كان نكل المدعي  
لزمته اليمين المتوجهة عليه وهي حلفه أنه لا حق له عنده وقوله وبريء أي ان حلفه وإلا غرم (قوله وله  
ردها) أي والمدعي عليه رد اليمين المتوجهة عليه ابتداء على المدعي (قوله بقي الأمر بحاله) أي  
من العمل بمقتضى شهادة البينة (قوله ردت اليمين على المدعي عليه) أي فيحلف أن المدعي  
عالم بفسق شهوده (قوله فالمدعي يحلف أنه لا يعلم بفسقهم) أي ولا يلزمه أن يحلف أن شهادتهم حاق  
(قوله فنذكر كيفية الدعوى) أي كيفية دعوى المدعي عليه على المدعي وهو أنه عالم بفسق شهوده

شهدت عليه البينة تخليف المدعي (أنه عالم) حقه أنه لم يعلم (بفسق شهوده) فان حلف بقي الأمر  
للمدعي عليه فان حلف سقط الحق فالمدعي يحلف أنه لا يعلم بفسقهم وأجيب عن المصنف بأن قوله أنه عالم بمصول لادعي مقصراً  
أي إذا ادعى المدعي عليه أن المدعي عالم الخ حلفه أنه لا يعلم فنذكر كيفية الدعوى وترك كيفية اليمين

أله لا يعلم بفسقهم لظهورها  
 بما ذكر (وأعذر)  
 القاضي (إليه) أي إلى من  
 أقيمت عليه البيعة وهذا  
 مما يترتب على قسم قوله  
 كان نقاه واستحلفه فلا  
 بيعة أي وإن لم ينفها بأن  
 قال لي بيعة أمره بإحضارها  
 فأن أحضرها وسمع  
 شهادتها أعذر للمدعي  
 عليه أي سأله عن عذره  
 (بأجبت لك حجة) أي  
 مطعن في هذه البيعة فإن لم  
 يأت به حكم عليه وإلا  
 أنظره كما يأتي والاعذار  
 واجب والحكم بدونه  
 باطل فينقض ويستأنف  
 (و) إذا كان المقام عليه  
 البيعة غائبة لمدر كرض  
 أو لكونه أني (ندب)  
 توجبه متعدد فيه أي  
 في الاعذار ويكتفي الواحد  
 للعدل واستثنى خمس  
 مسائل لا أعذر فيها بقوله  
 (إلا الشاهد بما) أي  
 بقرار المدعي عليه الذي وقع  
 منه (في المجلس) أي مجلس  
 القاضي لمشاركته لهم في  
 سماع الاقرار فيحكم عليه  
 من غير إعذار في الشهود  
 الحاضرين إذ لو أعذر  
 فيهم لزم الاعذار في نفسه  
 وهو لا يصدر في نفسه  
 (و) إلا شاهداً أي جنبه  
 (توجيه) القاضي لسماع  
 دوى

(قوله أنه لا يعلم بفسقهم) بيان لسيفية اليمين (قوله وأعذر إليه) إما مستأنف أو عطف على مقدر أي  
 وإن قال لي بيعة أقامها وسمعتها القاضي وأعذر إليه (قوله أي إلى من أقيمت عليه البيعة) أي وهو المدعي  
 عليه وليس المراد بمن أقيمت عليه البيعة ما يشمل المدعي عليه والمدعي إذا أقام الادعى عليه بيعة  
 بتجريح يمينه لأن هذا سيأتي في قول الصنف ويجب عن المخرج ولو عمم في كلامه هنا كان ما يأتي  
 مكرراً (قوله فإن أحضرها وسمع شهادتها أعذر) كلامه يقتضي أن القاضي ليس له سماع البيعة قبل  
 الخصومة وهو ما قاله ابن الماجشون ومذهب ابن القاسم أن له سماع البيعة قبل الخصومة فإذا جاء  
 الخصم ذكر له القاضي أسماء الشهود وأنسابهم ومساكنهم فإن ادعى فيهم مطعناً كلفه إثباته وإلا حكم  
 عليه فإن طلب إحضار البيعة ثانياً ليشهدوا بحضرته لم يجب لذلك (قوله أي سأله عن عذره) ذكر  
 شيخنا أن الغمزة في أعذر إليه للسلب أي قطع عذره وأزاله ولم يبق له عذراً وليس المراد أن ثبت عذره  
 وحجته فهو كقولك أعجبت الكتاب أي أزلت عجمته بالقط وشكا إلى زيد فأشكيت أي أزلت  
 شكايته (قوله بأجبت الخ) الباء للتصوير أي إعذاراً مصوراً بقوله أقيمت لك حجة أو أنك مطعن  
 أو قاذح أو مدفع أو مقال في هذه البيعة (قوله فإن لم يأت به حكم عليه) المراد بعدم اتيانه به فقيهه بأن  
 قال لا مطعن عندي وقوله وإلا أي وإلا ينفيه ولكن وعد بآبائه أنظره فإن أراد المحكوم عليه الطعن  
 بعد الحكم فإن كان قد سلم البيعة الشاهدة عليه المحكوم بشهادتها فلا يقبل طعنه وإن كان لم يسلمها  
 وكان عدم طعنه لعدم وجود بيعة تطعن أو نسيها أو كانت غائبة فلا الطعن بعد الحكم وإن وجد من يشهد  
 بذلك وينقض الحكم وكذا يقال إذا أمهله ثم حكم عليه (قوله والاعذار واجب) محل وجوبه إن  
 ظن القاضي جهل من يريد الحكم عليه بأن له الطعن أو ضعفه وأما إن ظن علمه بأن له الطعن وأنه قادر  
 على ذلك لم يجب بل له أن يحكم بدونه (قوله والحكم بدونه باطل فينقض ويستأنف) هذا هو العول  
 عليه كما في البرزلي وقال الناصر للقاضي أن يحكم بدونه إعذار ثم يستأنف الاعذار فإن أبدى المحكوم  
 عليه مطعناً نقضه وإلا بقي الحكم وهو لا يعادل الأول لحكاية صاحب المعيار اتفاق أهل المذهب  
 عليه ثم ما ذكره الشارح من نقض الحكم بدونه الاعذار محله إذا ثبت ذلك البيعة أو باقرار الخصمين  
 والقاضي وأما لو ادعى المحكوم عليه عدم الاعذار وادعى القاضي أو المحكوم له الاعذار قبل  
 الحكم فإنه لا ينقض الحكم كما قال الأخوان وقال غيرهما يستأنف الاعذار فإن أبدى المحكوم عليه  
 مطعناً نقض وإلا فلا (قوله غائبة) أي عن مجلس القاضي لمدر كرض أو لكونه أني وسمع القاضي  
 البيعة عليه في غيبته (قوله ندب توجبه متعدد فيه) أي بأن يرسل القاضي اثنين فأكثر لذلك للمدعي  
 عليه القائب يقولان له إن المدعي أقام عليك بيعة فلاناً وفلاناً ألك مطعن فيها فلا أعذار له بواحد  
 واجب والندب منصب على التعدد واعلم أن محل ندب توجبه للتعدد في الاعذار للفائت إذا  
 كانت غيبته قريبة وأما القائب غيبة بعيدة أو متوسطة كالغشرة الأيام مع الأمن والثلاثة مع الخوف  
 فإنه يقضى عليه وإذا قدم أعذر له في الشهود بعد تسميتهم له فإن أبدى فيهم مطعناً وأثبت نقض  
 الحكم وإلا فلا فإن لم يصدر فيهم بعد قدومه نقض الحكم (قوله إلا الشاهد الخ) أي فإذا  
 أقر المدعي عليه بحق المدعي في مجلس القاضي بحضور الشهود فإن القاضي يحكم بأمر  
 الحق من غير إعذار في الشهود الشاهدين على الاقرار في ذلك المجلس (قوله لمشاركته) أي  
 أي القاضي لهم أي الشهود في سماع الاقرار وهو علة لحدوف أي فلا إعذار فيهم لمشاركته  
 لم الخ (قوله أي حجه) أي الصادق باثنين (قوله لسماع دعوى) أي فإذا وجهها القاضي

لسماع دعوى من مريض أو من امرأة فانه لا يندر فيهما ( قوله أو لتحليف ) أى تحليف امرأة أو مريض فليس له أن يندر لطالب اليمين في الشاهدين المرجهين له ( قوله أو حيازة ) أى أن أرسلهما القاضى لحيازة دار أو يديعهما على غائب ( قوله أى خبر القاضى سرا بعدالة الشهود ) أى للملازمين له لسماع اقرار الخصوم والشهود الذين يشهدون عنده في الوقائع ثم ان هذا يقتضى أن مزكى في كلام النصف يقرأ بكسر الكاف ويصح قراءته بفتحها أى الشاهد المزكى سرا وطى كليهما فلاضافة على معنى في والوجه الثانى أولى لأن عدالة المزكى بالكسر ثابتة بعلم القاضى وعدالة المزكى بالفتح ثابتة بعلم المزكى لا بعلم القاضى وحينئذ فعادلة المزكى بالكسر أقوى فإذا لم يندر في الاصف لا يندر في الاقوى من باب أولى وحينئذ فالفتح يفيد عدم الاعذار في المزكى بالكسر وأما قراءته بالكسر فلا تحيد عدم الاعذار فيمن زكاه قاله السنائى اه بن ( قوله وكذا جرحهم ) أى لا اعذار فيه ( قوله ولو سئل عن عدل الخ ) يعنى لو سأل الطالب القاضى عن زكى بينة الطالب وعدلها أو سأل الطالب عن جرح بينته والحال أن المزكى للدولى والمجرح للثانية مزكى السر فلا يلزم القاضى أن يسميه ولا يلتفت لسؤال ذلك السائل بذكر العدل أو المجرح لان القاضى لا يقيم لذلك إلا من يثق به ( قوله أى القاتق ) أى لا قرانه ( قوله وأما بهما فيعذر ) أى بأن يقال للمدعى عليه أنك مطعن فيه بعداوة لك أو قرابة للمدعى فان قدح فيه بواحد منهما قيل قدحه وان قدح فيه بغيرهما كالأكل في سوق ونحوه لم يقبل قدحه ولو كان له بذلك بينة والحاصل أن البرز لا يسمع القدح فيه الا بالعداوة أو القرابة وأما بغيرهما فلا يسمع القدح به فيه وأما ما قيل للبرز وكذا ما بعده لا يقبل القدح فيه بأى قاذح كان ولو بعداوة أو قرابة ( قوله فلا اعذار إليه فيها بل لا تسمى له ) ما ذكره النصف من عدم الاعذار هو قول القاضى ابن بشر أحد تلامذة الامام وهو غير ابن بشر تلميذ المازرى ولفظ ابن يونس صريح في خلافه ونصه قال مالك ولا يشهد الشهود عند القاضى سرا وان خافوا من الشهود عليه أن يقتلهم إذ لا بد أن يعرفه القاضى بمن شهد عليه ويعذر اليهم فهم فلمل أن يكون عنه حجة ومثل ما لابن يونس في المدونة فلم أن قول ابن بشر هذا خلاف مذهب المدونة والنصف أتى به جمعا للنظر فقط انظر طفي وابن وقد يجاب عن تضعيفهم قول ابن بشر بأنه وان قال بعدم الاعذار لمن غشى منه على البينة لكنه يقول انه يجب على القاضى أن لا يهمل حق الشهود عليهم من التفتيش عن حال الشهود بالكلية بل ينزل في السؤال عنهم منزلة الشهود عليه وحينئذ فالمقصود من الاعذار اليه حاصل بغيره مع الامن على البينة ( قوله وإذا أعذر اليه ) أى لمن اقيمت عليه البينة ( قوله أى لاثباتها ) أى بالبينة ( قوله فليس لأمدها ) أى لأمد اثباتها بالبينة تنبيه على قول النصف وأنظره لها باجتهاده أى ما لم يتبين لديه والا حكم عليه من الآن كما إذا نفاها وكما لو قال لى بينة بعيدة القية كالمرأى بتجريح بينة المدعى فانه يحكم عليه من الآن إلا أنه في هذه يكون باقيا على حجة إذا قدمت بينته وقيمها عند هذا القاضى أو عند غيره اه خش ( قوله ثم ان لم يأت بها ) أى بالحجة يعنى البينة الشاهدة بالمطمئن ( قوله ليجب عن المجرح ) حاصله أن المدعى إذا أقام بينة شهدت له بحق على شخص فأقام المدعى عليه بينة شهدت بتجريح بينة المدعى في حلفه فإذا سأل المدعى القاضى عن جرح بينته فعليه أن يخبره عن جرح بينته وبوجه له الاعذار فيه لأنه قد يكون بين المجرح والمدعى عداوة أو بينوعين المدعى عليه قرابة وهذا إذا كان التجريح ببينة لم يغشى عليها الضرر من المدعى ولم يحسن من زكى سرا أما لو كان المجرح زكى سرا أو بينة غشى عليها الضرر من المدعى فلا يلزم القاضى تعيين المجرح ولا يلتفت لسؤال المدعى عن جرح بينته وكذا إذا لم يكن التجريح ببينة وإنما القاضى

أو لتحليف أو حيازة  
فلا اعذار فيهم لأنه  
أقامهم مقام نفسه وهو لا  
يندر في نفسه ( و ) الا  
( مزكى السر ) أى خبر  
القاضى سرا بعدالة الشهود  
فلا اعذار فيه وكذا مجرحهم  
وليس على الحاكم تسميته  
ولو سئل عن عدل أو  
جرح لم يلتفت اليه ( و )  
الا ( البرز ) أى القاتق في  
عدالة الاعذار فيه ( غير  
عداوة ) للشهود عليه  
أى أو قرابة للشهود له  
وأما بهما فيعذر ( و ) الا  
من غشى ( منه ) الضرر  
بينة شهدت عليه أو  
جرحت بينته فلا اعذار  
اليه فيها بل لا تسمى له ( هـ )  
إذا أعذر اليه فقال لى فيها  
مطعن من فسق أو غيره  
( أنظره ) القاضى ( لها ) أى  
للحجة المتقدم ذكرها أى  
لإثباتها ( باجتهاده ) بما  
يقضيه نظره فليس  
لأمدها من معنى ( ثم ) ان  
لم يأت بها ( حكم ) عليه  
كنفياً ( أى كما يحكم عليه  
لوقاها بأن قال لا حجة لى  
( وليجب ) القاضى من  
سأله من جرح بينتى ( عن )  
تعيين ( المجرح ) بأن  
يقول له فلان وفلان  
ان لم يغشى منه عليه

(و) إذا أنظره القاضي باجتهاده ولم (١٥٠) يأت بمجتهه فانه (بجزء) أى يحكم بجزء أى بعدم قبول بينة يأتى بها بعد زيادة على الحكم

بالحق ويكتب ذلك في سجله بان يقول وادعى أن له حجة وقد أنظرناه بالأجتهاد فلم يأت بها فحكمنا بجزءه فلا تسمع له بينة بهذا ذلك أى خوفا من أن يدعى بعد ذلك عدم التعجيز وأنه باق على حجه نعم إذا عجز بالمضى للذكور فله إقامة بينة لم ينفها أو نسبها ثم استثنى خمس مسائل ليس للقاضي التعجيز فيها قال (الإكافي ثم) كادعاء شخص على آخر أنه قتل وليه عمدا وإن له بينة بذلك فانظره ليأتى بها فلم يأت فلا يحكم عليه بتعجيزه عن قيامها ففى أتى بها حكم بقتل للمدعى عليه (وحبس) أى وقف العقاب على آخر أنه حبه عليه وانكر فطلب الحاكم منه بينة على دعواه فجزز عنها في الحال فلا يحكم بتعجيزه وله القيام بها متى وجدها وإن منه الآن ن وضع يده عليه (وعتق) ادعاه الرقيق على سيده وقال عندي بينة وهجز عن اثباتها فلا يحكم بدم معاها إن وجدها وإن حكم ببقائه الآن على الرق (ونسب) كادعائه أنه من ذرية فلان وإن له بينة وعجز

علم في البينة شيئا يرد شهادتهم فردها فلا يلزمه أيضا جواب لأن للقاضي أن يستند لعلمه في التجريح والتعديل (قوله وإذا أنظره) أى انظر من كان مطالبا بالبينة سواء كان مدعىا طالب منه البينة الشاهدة له بما يدعيه أو كان مدعى عليه طلب منه البينة المجرحة في البينة الشاهدة عليه فهذا انتقال لما هو أعم بما تقدم (قوله زيادة) أى حالة كون الحكم بجزء زيادة أى زائدا على الحكم بالحق (قوله ويكتب ذلك) أى التعجيز في سجله وهذا هو المشار له بقول المصنف الآتى وكتبه فالمناسب لتشريح عدم ذكره هنا وقوله بأن يقول الخ المناسب بأن يكتب فيه وادعى الخ (قوله فلا تسمع له بينة بعد ذلك) أى وإذا عجزه القاضي فلا تسمع له بينة بعد ذلك فهو مرتبط بكلام المصنف لا أنه مما يكتب في السجل واعلم أنه اختلف في المعجز إذا أتى ببينة على ثلاثة أقوال قيل لا تسمع منه سواء كان طالبا أو مطلوباً وهو قول ابن القاسم في العتية وقيل تقبل منه مطلقا إذا كان له وجه كنيستها أو عدم علمه بها أو غيبتها وهو قول ابن القاسم في المدونة وصرح في البيان بأن المشهور أنه إذا عجز المطلوب وقضى عليه أن الحكم بغيره ولا يسمع منه ما أتى به بعد ذلك وأما إذا عجز الطالب فإن تعجيزه لا يمنع من صماع ما أتى به من البينة بعد ذلك ثم قال ابن رشد وهذا الخلاف إنما هو إذا عجزه القاضي بأقراره على نفسه بالمعجز وأما إذا عجزه بعد التلوم والاعذار وهو يدعى أن له حجة فلا تقبل له حجة بعد ذلك اتفاقا ولو ادعى أنه نسبا وحلف له بن وطى هذا القول قول الشارح فلا تسمع له بينة أى اتفاقا (قوله أى خوفا الخ) علة لقوله ويكتب ذلك في سجله (قوله فله إقامة بينة لم يعلمها أو نسبها) أى إن حلف على ذلك وعمل أقامته لها إن عجزه مع إقراره على نفسه بالمعجز لأمع ادعائه حجة فلا يقيمها ولو مع ادعاء نسيان بينته وحلفه كما مر وقوله فله إقامتها أى سواء كان طالبا أو مطلوباً على مذهب المدونة أو كان طالبا لا مطلوباً على ما حكاه ابن رشد كما مر (قوله إلا في دم وحبس وعتق ونسب وطلاق) أى فليس للقاضي أن يعجز طالب اثباتها سواء اعترف بالمعجز أو ادعى أنه بينة وطلب الامهال لها وأنظر فلم يأت بها فإن عجزه كان حكمه بالتعجيز غير ماض فإذا قال مدعى الدم أو الحبس أو العتق أو النسب أو الطلاق لى بينة بذلك وأمهل للاتيان بها فتيقن لديه حكم الحاكم بعدم ثبوت الدم والحبس والعتق والنسب والطلاق ولا يحكم بتعجيز ذلك المدعى فإن حكم بجزءه كان حكمه غير ماض وأما طالب بها فانه يعضى حكمه بتعجيزه في المسائل الخمسة الدم والنسب والطلاق والحبس والعتق فإذا قامت بينة للمدعى الدم أو النسب أو الطلاق أو الحبس أو العتق فقال المدعى عليه عندي بينة تخرج بينة المدعى فإذا أمهل وتيقن لديه حكم القاضي بثبوت الدم والنسب والطلاق والحبس والعتق وتعجيز المدعى عليه وإذا عجزه فلا يقبل منه ما أتى به بعد ذلك في جميع المسائل كذا قال الجيزى وأرضاه بن وقال عجز ان المدعى عليه كالمدعى في هذه المسائل الخمس ليس للقاضي تعجيزه أصلا فيها والحاصل ان عجز يقول ان النفي كالاتبات في عدم التعجيز في هذه المسائل الخمسة والجيزى يقول ليس النفي فيها كالاتبات وحينئذ فله تعجيزه وكلام خش في كبره عن بعض التقارير بقوى ما قاله عجز (قوله فلا يحكم بجزءه) فإن حكم بتعجيزه كان الحكم باطلا وقوله حكم بقتل المدعى عليه أى وإن كان قد حكم بدم قتله أولا (قوله وإن منه الآن) أى وإن حكم القاضي بدم وضع يده عليه (قوله فلا يحكم بدم معاها) فإن حكم كان حكمه غير ماض وله القيام بها إذا وجدها وكذا يقال فيها بدمه (قوله وإن لم يثبت نسبه الآن) أى وإن حكم بعدم ثبوت نسبه الآن (قوله وإن حكم أنها في عصمته) أى وإن حكم ببقائها

عن إقامتها فلا يحكم بدم معاها وإن لم يثبت نسبه الآن (وطلاق) ادعته الزوجة على زوجها وإن لها بينة في وهجزت من إقامتها الآن فلا يحكم باطل معاها وإن حكم أنها في عصمته (وكتبه) أى التعجيز في غير الستينيات في سجله كما تقدم في



(وإن لم يجب المدعى عليه بأقرار ولا انكار (حبس وأدب) بالضرب (ثم) أن استمر (١٥٩) على عدم الجواب (حكم) عليه

بالحق لأنه في قوة الأقرار  
(بالحق بلا بين) من المدعى

لأن البين فرع الجواب وهو

لم يجب (والمدعى عليه  
السؤال عن السبب)

الذي ترتب عليه الدين إذا لم

يسأله الحاكم عنه فإن بينه

المدعى عمل به إذ قد لا

يرتب عليه غرم كالتأخير

وقد يترتب عليه غرم قليل

كلربا وإن لم يبينه لم يطلب

المدعى عليه بجواب (و)

لوقال المدعى نسيته ثم قال

تذكرته وأنه كذا (قبل

نسيانه بلا بين) (ثم) على

ذلك (وإن أنكر

مطلوب) بحق (المادة)

من أصلها بان قال لامامة

وبينه (فالبينة) على المدعى

تشهد بالحق على المطلوب

(ثم) بعد إقامتها (لا تجل)

من المطلوب (بينة

بالقضاء) لذلك الحق لأن

انكاره أصل المعاملة تكذيب

ليته بالقضاء (بخلاف)

قوله (لاحق) (أولا بين

لك) على (فأقام المدعى

بينه بالدين فأقام المدعى

عليه بينته بالقضاء فقبل

إدلاله المذكور ليس

فيه تكذيب لبيته إذ قوله

لا حق لك على صادق بما

في النسخة الآن (قوله) وإن لم يجب بأقرار ولا انكار (أي بان سكت (قوله حبس وأدب بالضرب) أي  
ويجتهد القاضي في قدر كل منهما (قوله ثم إن استمر) أي بعد الحبس والضرب على عدم الجواب حكم  
عليه ومثل استمراره على عدم الجواب في الحكم عليه بلا بين شك في أن له عنه ما يدعي فإذا أمر  
القاضي المدعى عليه بالجواب فقال عندئذ شك في أن له عندي ما يدعيه أو ليس له عندي ذلك فإنه يحكم  
عليه بلا بين من المدعى كما في التوضيح وظاهره ولو طلب المدعى عليه بين المدعى وكذا في مسئة  
المصنف وأما لو أنكر المدعى عليه ما ادعى به وقال يخلف المدعى ويأخذ ما ادعى به فإنه يجب لذلك  
(قوله الذي ترتب عليه الدين) أي الذي ترتب الدين لأجله (قوله قبل نسيانه) أي دعواه نسيانه  
(قوله لا تقبل بينة بالقضاء) أي تشهد بالقضاء لذلك الحق الذي ادعاه المدعى (قوله تكذيب لبيته  
بالقضاء) ومثل ما ذكره ما إذا أنكر المطلوب أصل المعاملة ثم بعد ذلك أقربها وأنه كان له عليه كذا  
ولكنه قضاء إياه وأقام على القضاء بينة فلا تقبل بينة القضاء كما في النواذر لأن إنكاره أو لا تكذيب  
لها (قوله بخلاف قوله) أي قول المدعى عليه بمائة من فرض مثلا (قوله إذ كلامه المذكور) أي  
قوله لا حق لك على أولاد بين لك على هذا وظاهر المصنف الفرق بين الصفتين وهما لا معاملة بين  
وبينك ولا حق لك على في حق العامي وغيره وهو ظاهر في غير العامي وأما العامي فيعذر وتقبل بينته في  
الصفتين كما قل ذلك ح في باب الوكالة عن الرعي انظر بن (قوله والعق) أي وكذلك الكتابة  
(قوله فلا بين على المدعى عليه بمجردا) فإذا ادعى إنسان على شخص أنه قتل ولعله ولم يتم بينة فلا  
بين على ذلك الشخص المدعى عليه أو ادعى القيد على سيده أنه أعتقه أو كاتبه بكذا ولم يتم بينة  
فلا بين على ذلك السيد أو ادعت المرأة أو غيرها على زوجها أنه طلقها ولم يتم بينة فلا بين  
على الزوج أو ادعى إنسان على ولي محبرة أنه زوجه بنته أو أمته ولم يتم بينة فلا بين على الولي  
ويستثنى من قوله فلا بين بمجردا مسائل منها قوله ويحلف الطالب أن ادعى عليه علم العدم كأنه  
اعترف المدعى عليه بالحق وادعى الاعتسار وإن الطالب يعلم بفساده وأنكر الطالب العلم بفساده ولا بينة  
للمطلوب فإن الطالب يحلف أنه لا يعلم بفساده ويحلف الطالب لاثبات عسره ومنها قوله وكذا  
للمدعى عليه تخلف المدعى أنه عالم بفساد شهوده ومنها قوله وله بينة أنه لم يحلفه أولا ومنها قوله فيها  
يأتي وللقاتل الاستحلاف على العفو ومنها المنهم يدعى عليه القصب أو السرقة مع أن كلام من  
القصب والسرقة لا يثبت موجهها من أدب وقطع إلا بشاهدين وإن كان المال المدعى به ثبت  
بشاهد وبمين ومنها من ادعى على آخر أنه قذف فتوجه البين على ذلك الآخر أنه لم يقذف إن  
شهدت بينة بمنازعة ونشاز كان بينهما وإلا لم يحلف انظر ومفهوم قوله لا ثبت إلا ببديلين  
أن الدعوى التي تثبت بشاهد وامرأتين أو أحدهما وبمين تتوجه على المدعى عليه بمجردا وترد  
على المدعى إن أراد المدعى عليه ردها عليه وكذا البين التي يحلفها المدعى مع الشاهد أو المرأتين إذا  
نكل عنها ترد على المدعى عليه فإن نكل عنها غرم بنكوله وشهادة الشاهد وليس للمدعى عليها  
على المدعى لأن البين المردودة لا ترد ويستثنى من ذلك التهموم من ادعى على شخص أنه عبده فأنكر  
فلا بين على ذلك المدعى عليه مع أن الرق مما يثبت بشاهد وبمين وذلك لأن الأصل في  
الناس الحرية فدعوى ذلك المدعى رقية للمدعى عليه خلاف الأصل فلما كانت خلاف الأصل  
مع تشوف الشارع للحرية ضعف جداوله فتوجه البين لا بطلانها (قوله ولا ترد) أي تلك البين  
التي يحلفها المدعى عليه رد شهادة الشاهد على المدعى أي ليس للمدعى عليه أن يردّها على

والطلاق (فلا بين) على المدعى عليه (بغيرها) من المدعى بل حتى يقيم عليها شاهداً واحداً فيحلف المدعى عليه لرد شهادته (ولا ترد)  
على المدعى إذ لا ثمرة في ردها عليه مع كون الدعوى لا تثبت إلى ببديلين قوله ولا ترد معطوف على مقدر أي فإن لم تجرد بان أقام عدلا

قط توجّهت ولا ترد لكن توجهها في غير النكاح فان حلف من توجهت عليه وهو المدعى عليه كالسيد في العتق ترك وإن نكل حبس فان طال حبسه دين وأما في النكاح فلا توجه كما لو ادعى رجل ان فلاناً زوجته ابنته وأنكر الأب فاقام الزوج شاهداً واحداً بذلك فلا توجه اليهين على الأب ولا يثبت النكاح وسيأتي هذا التفصيل في الشهادات في قوله وحلف بشاهد في طلاق وعتق لا نكاح فقوله هنا (كنسكاح) مثال لما لا يثبت إلا بعدلين لا مثال لما توجه فيه اليهين مع شاهد المدعى (وأمر) القاضي ندباً بالصالح فوى الفضل (من اهل العلم ١٥٢) والصالح (و) ذوى (الرحم) اى الاقارب لأن القضاء امر يوجب الشحنا والفرق

بخلاف الصالح فانه أقرب  
لجمع الخواطر وتأليف  
النفوس المطلوب شرعا  
(كان خشي) الحاكم بحكمه  
(تفاقم) اى اتسع  
(الأمر) اى العداوة بين  
الخصمين فيأمرهما  
بالصلح لكن في هذا  
وجوباً سدا للفتنة وظاهر  
للصنف أنه يأمر من  
ذكر بالصلح ولو ظهر  
وجه الحكم فيكون  
مضمناً لقوله الآتي ولا  
يدعو لصلح ان ظهر  
وجه ثم الأمر بالصلح  
فيما يتأتى فيه ذلك لا في نحو  
طلاق (ولا يحكم) اى لا  
يجوز لهما أن يحكما (لأن لا  
يشهد له) كآيه وآيه  
وزوجته (على المختار)  
وكذا لا يحكم على من لا  
يشهد عليه ومقابل المختار  
يجوز ان لم يكن من اهل  
الهمة وكلام المصنف فيما  
إذا كان الحكم يحتاج لينة  
لأنه يتم بالتساهل فيها  
وأما إن اعترف المدعى

للمدعى بحيث إذا حلفها يثبت المدعى به من قتل وعتق وكتابة ونكاح وطلاق لئلا يلزم ثبوت ما  
ذكر بشاهد ويمين مع أن ما ذكر لا يثبت إلا بعدلين وحينئذ فلا ثمرة في ردها عليه (قوله) لكن  
توجهها (أى رد شهادة الشاهد) (قوله) كالسيد في العتق (أى والكتابة وكالزوج في الطلاق) وكالمدعى  
عليه في القتل (قوله) وأما في النكاح فلا توجه (أى على المدعى عليه وهو الولي المخير لرد شهادة  
الشاهد والفرق بين النكاح وبين غيره كالعتق والطلاق ان الغالب في النكاح الشهرة فشهادة الواحد  
فيه رية فلذا لم يطلب الولي باليمين لرد شهادة الشاهد بخلاف غير النكاح كالعتق والطلاق فانه  
ليس الغالب فيه الشهرة فلا رية في شهادة الواحد فيه فلذا أمر للمدعى عليه باليمين لرد شهادته  
(قوله) لا مثال لما توجه فيه اليهين (أى على المدعى عليه مع شاهد المدعى الذي هو مفهوم قوله بمجردها  
(قوله) وأمر القاضي) (أى وكذلك المحكم) (قوله) والرحم) (أى الوابعى أو الأئمه) أنه لا يؤمر بالصلح إلا من  
كان ذا فضل ورحم معا وأن من اتصف بأحدهما لا يؤمر به وليس كذلك (قوله) لمن لا يشهد له) (أى وهو  
من كانت قرابته له أكيدة وانما منع حكمه لأن التهمة تلحقه في ذلك فان وقع وحكم لمن لا يشهد له فهل  
ينقض حكمه كحكمه على عدوه أولا ينقض وهو ظاهر تبصرة ابن فرحون أو ينقضه ولا غيره وهو  
ما في النوادر (قوله على المختار) (أى عند الاخفى من الخلاف الواقع بين المتقدمين وهذا القول هو  
المشهور) (قوله) ومقابل المختار (الخ) هو قول أصبغ ووجهه بأنه يجوز للقاضي أن يحكم بالخليفة وهو  
أقوى تهمة فيه من تهمة من لا يشهد له لتوليته إياه (قوله) ونبد) (أى طرح والقي) (قوله) حكم جائز  
أى حكم من شأنه الجور (قوله) وإن كان حكمه مستقماً في ظاهر الحال (أى ولم تثبت صحة باطنه لأن  
الجائر قد يتحيل ويوقع الصورة صحيحة وان كانت في الواقع ليست كذلك كما هو مشاهد) (قوله) ولو  
وافق الحق (أى في الظاهر ولم تعلم صحة باطنه) أما ان ثبت بالينة صحة باطنه فلا ينقض كما ذكره في الجائر  
عن ابن رشد وقوله للواقع فان الجاهل غايته أنهم ألحقوه بالجائر وعبارة بهرام عن المازري في الجاهل  
ينقض حكمه وان كان ظاهره صواباً به بن (قوله) والا تعقب) ما ذكره المصنف من التفصيل في  
الجاهل اعتمد فيه على ما نقله ابن عبد السلام عن بعض الشيوخ وذكر بعضهم طريقة أخرى ان  
الجاهل تنقض أحكامه مطلقاً وغير الجاهل ان كان مشاوراً فلا تعقب وان كان غير مشاور تعقب  
فينقض منه الخطأ وبعض ما كان صواباً به بن واعلم ان الطريقة الاولى مبنية على أنه لا يشترط  
في صحة ولايته العلم بل هو شرط كمال فصيح تولية الجاهل ويجب عليه مشاورة العلماء فما حكم  
به من غير مشاورة ينقض وما مشاور فيه يتعقب والطريقة الثانية مبنية على ان العلم شرط في  
صحة ولايته فالجاهل احكامه كلها باطلة لعدم انعقاد القضاء له (قوله) مع ان شرط صحة توليته العلم

عليه فيجوز الحكم لانه مثلاً عليه (ونبد) حكم جائز) وهو الذي يعيل عن الحق عمد او منه من يحكم بمجرّد الشهادة من  
غير نظير لتعديل ولا يخرج فينقضه من تولى بعده وان كان حكمه مستقماً في ظاهر الحال ولا يرفع حكمه الخلاف ما لم تثبت صحة باطنه  
كما قاله ابن رشد (و) الجاهل لم يشاور) العلماء ولو وافق الحق (و) لا) بان شاروهم (تعقب) حكمه وينقض منه الخطأ (ومضى) منه (غير  
الجور) وهو الصواب وانما تعقب مع المشاورة لانه وان عرف الحكم قد لا يعرف اتقاعه لانه يحتاج لزيادة نظر في البينة وغيرها من  
أحوال الدعايين اذ القضاء صناعة دقيقة لا يهتدى اليها كل الناس واعترض بأنه كيف يصح تولية الجاهل مع ان شرط صحته توليته العلم

وأجيب بأنه قد يولى الجاهل لعدم وجود العالم حقيقة أو حكماً كرهه أو سهره (ولا يتعقب حكم العدل العالم) أى لا ينظر فيه من يتولى بعده لثلاثين المخرج والخصام وتفاقم الحال وحمل عند جهل حاله على العدالة إن (١٥٣) ولاد عدل (وهض) إن عثر على

خطأ العدل العالم من غير تفحص (وبين) الناقض (السبب) الذى هض من أجله لا ينسب للجهل والموى (مطلقاً) أى هض هو أو غيره فقوله نقض بالبناء للفاعل وفاعله ضمير يعود على العدل العالم وقوله (ما) أى حكماً مفعوله (خالف) فيه (قاطماً) من نص كتاب أو سنة أو إجماع أو القواعد كأن يحكم بشهادة كافر فانه يخالف لقوله تعالى وأشهدوا ذوى عدل منكم وكان يحكم بالشفعة للجار فان الحديث الصحيح وارد باختصاص بالشريك ولم يثبت له معارض صحيح وكان يحكم بأن الميراث كله للاخ دون الجد لأن الأمة كلها على قولين اختصاص الجدة أو مقاسمة الأخ له ولم يقل أحد باختصاص الأخ وحرمان الجد وكان يحكم بينة نافية دون المثبتة فان القواعد الشرعية تهديم المثبتة على النافية (أو) خالف فيه (جلى قياس) من إضافة الصفة للموصوفها أى قياساً حلياً وهو ما قطع فيه شق الفارق أو وضعه

أى وحينئذ فعدم العلم يمنع من انعقاد توليته وتقوذه حكمه ولو شاور (قوله بأنه قد يولى الجاهل الخ) أى فاشتراط العلم في صحة الولاية عند إمكان ذلك وتيسره (قوله لعدم وجود العالم) أى فاذا وجد العالم بعد ذلك وولى هض حكم الجاهل المذكور وكان الأولى في الجواب أن يقال إن كلام المصنف مبنى على ما قاله ابن رشد من أنه لا يشترط في صحة ولايته كونه عالماً فتأمل (قوله إن ولا عدل) أى أو كان ذلك القاضى المجهول الحال قاضى مصر (قوله وهض وبين السبب الخ) يعنى أن القاضى العدل العالم إذا عثر على حكم خطأ يخالف للنص القاطع أو للقياس الجلى وكان ذلك الحكم صادراً من قاض عدل عالم سواء كان هو نفسه أو غيره فانه يجب عليه هضه وبين السبب في هضه فان قلت قد تقدم أنه لا يتعقب حكم العدل العالم وهذا يقتضى تعقبه لأن نقض حكمه إنما نشأ عن تعقبه قلت انه يجوز أن يكون رفع إليه فظهر خطؤه من غير فحص عن ذلك وقد أشار الشارح لذلك (قوله أى هضه هو) أى ذلك الخطأ وكان الأوضح أن يقول أى كان حكمه أو كان حكم غيره (قوله ما خالف قاطماً) نحوه في الجواهر وهو يقتضى أنه لا ينقض ما خالف الظن الجلى وليس كذلك فقد قالوا إذا خالف نص السنة غير المتواترة فانه ينقض وهو لا يفيد القطع قوله ابن عبد السلام عن بعضهم وقد يقال مراد المصنف بالقاطع الكتاب والسنة الصحيحة مطلقاً متواترة أولاً وإلى ذلك يشير إطلاق الشارح في السنة تأمل (قوله كأن يحكم بشهادة كافر) أى وكحكمه بمساواة البنت لأخيه في الميراث (قوله ولم يثبت له معارض صحيح) أى وأما ما ورد من حديث الشفعة للجار فهو ضعيف (قوله وكان يحكم بينة نافية دون المثبتة) هذا مثال لما خالف القواعد الشرعية ومثاله أيضاً الحكم بعدم لزوم الطلاق في المسئلة السريجة وهى ما إذا قال لزوجته إن طلتك فانت طالق قبله ثلاثاً أو متى ما طلقتك وقع عليك طلاق قبله ثلاثاً فان وقع الطلاق عتق قبله ثلاثاً فلم يجد محلاً وكل شيء أدى ثبوته إلى هضه يفتى قطعاً فلا يلزمه طلاق أصلاً كذا قال ابن سريج من الشافعية والقاعدة التى خالفها أن الشرط لا بد أن يجمع الشروط وإلا ألغى وحينئذ فقوله قبله كالدعم لا يثبت فهو ملغى لأجل أن تحصل المجامعة وحينئذ إذا طلقها واحدة لزم الثلاث (قوله ثم شبه فيما تقدم) (١) أى بما تقدم وهو ما خالف قاطماً أو جلى قياس وإنا جعل الكاف للتشبيه لا لتمثيل لعدم صحة جعل ما بعدها مثلاً لما قبلها كما قال طفى إذ ليس في الحكم بالاستسعاء مخالفة قاطع ولا جلى قياس بل ولا سنة لأن للراء بالخالفه السنة أن لا يصح كون الحكم مستنداً لسنة أخرى وهذا ليس كذلك إذ هو موافق لسنة غاية الأمر أنها مرجوحة ولذا قال المازرى في شرح التلحين إن النقض في هذه المسائل لمخالفة أهل المدينة ومذهب مالك أن إجماع أهل المدينة حجة فما خالف عملهم ينقض بمنزلة ما خالف قاطماً والنقض ليس قاصراً على مخالفة القاطع وجلى القياس اه كلام طفى ، وقد يقال للراء بما خالف السنة ما خالف السنة الصحيحة سواء كان غير مستند لسنة أصلاً أو مستنداً لسنة ضعيفة كحكم القاضى في هاتين المسئلتين وحينئذ فالكاف للتمثيل في الجميع خلافاً للشارح حيث جعلها للتشبيه بالنسبة للأولين وللتمثيل بالنسبة لما بعدهما من استعمال المشترك في معنييه (قوله بأن وقع) أى عتق البعض (١) قوله ثم شبه فيما تقدم : في نسخة الشرح التى يدي وشبه المصنف فيما قد تقدم اه مصححه.

(٢٠ - دسوقي - ج)

كقياس الأمة على البعد في التقويم على من أعنت نصيبه منه من أحد الشريكين وهو موثر وشبه المصنف فيما تقدم أمرين أولهما قوله (كاستسعاء معتق) بضه بأن وقع من أحد الشركاء وهو مسرور أبى الشريك الثانى من عتق نصيبه فحكم له قاض بأن البعد يسمى لهذا المالك للبعض ويأى له قيمة نصيبه فيه ليكمل عتقه

فانه ينقض ولو كان المالك لهذا البعض حنياً يرى أن مذهبه ذلك كما أنه يجد لو سرب التبيذ ولو لم ير الحد منهجه وثانيهما قوله (وشعة جار) وتقدم توضيحه واستبعد للآزري وغيره نفس الحكم في السائلين لأنه ورد في كل حديث ويحاج بأن عامة أهل العلم ولا سيما علماء المدينة لما قالوا بخلافها (١٥٤) صار العمل بهما كأنه خرق للاجماع (وحكم على عدو) أي حكم القاضي على عدوه

عداوة ذنبية فينقض (أو) حكم (بشهادة كافر) على كافر أو مسلم مع علم القاضي بذلك لمخالفته لنص الكتاب كما تقدم (أو ميراث ذي رحم) كصحة وخالة فينقض (أو ميراث مؤلى أسفل) من مته (أو) كحبي من غير استتاد لينة أو إقراره (بم) منه (سبق مجلسه) قبل ولايته أو بعدها وأما لو قضى بماله في مجلس القضاء بأن أمر بين يديه فلا ينقض (أو) جسد (بنة) أو ثلاثاً (واحدة) أي حكم بذلك فينقض ويؤدب المتق طلاق لأن القول بمكر في الدين (أو) ثبت (أنه قصد كذا) أي حكما صحيحاً (فأخطأ) مما قصد قتله أو نسيان أو اشتغال بال (بينة) تنطق بثبت القدر أي ثبت بينة أنه أخطأ مما قصد واحترز بذلك عما لو اعترف بذلك بدون بينة فلا ينقض غيره وينقضه هو (أو ظهر)

(قوله فانه ينقض) أعلم أن النقص في هذه للسائل ليس متفقاً عليه بل قال ابن عبد الحكم بعدم النقص نظراً لكون أدلتها غير قطعية والنقص عنده مقصور على مخالفة القاطع وهذا القول قد ائتم به عن أصحابه انظر بن (قوله واستبعد للآزري الخ) بل قال ابن عرفة مقتضىذهب أن حكم الحاكم بالشفعة للجار رافع للخلاف فلا ينقض (قوله لانه ورد في كل) أي من استسقاء العبد وشفعة الجار (قوله حديث) أي وحيد فالحكم فيهما لم يخالف قاطعاً ولا جلي قياس (قوله عداوة ذنبية) أي وأما حكمه على عدوه في الدين فلا ينقض (قوله على كافر أو مسلم) أعلم أن شهادة الكافر على المسلم لا تقبل إجماعاً وأما شهادته على مثله قبلها أبو حنيفة (قوله مع علم القاضي) قيد بذلك لاجل أن يباير قوله بعد أو ظهر الخ (قوله لمخالفته نص الكتاب) أي ولقياس الجنى أيضاً وهو قياس الكافر على الفاسق فالحكم بشهادة الفاسق لا يجوز والكافر أشد فسقاً وأبعد عن المناصب الشرعية فيمقتضى القياس لا يجوز الحكم بشهادته (قوله أو ميراث ذي رحم) أي والحال أن يمت المال منتظم وإلا فلا ينقض وإنما نفس الحكم ميراث ذي الرحم لمخالفته لقوله صلى الله عليه وسلم الحقوا الفرائض بأهلها فما بقي للأولى رجل ذكر (قوله بم) أي بسبب علم (قوله أو بعدها) أي وقبل جلوسه في محل القضاء (قوله بأن أمر بين يديه) أي طامناً وأما لو أمر بين يديه فعلمكم ثم تبين أنه مكره في ذلك الإقرار فإن كان غير منهم فلا ينقضه غيره وأما هو فيجب عليه قضا ما دام قاضياً لا إن عزل ثم ولى وأما لو أمر التهم بين يديه مكرهاً فلا ينقض الحكم أصلاً لأن إقراره معتبر على مالم يحنن وبه العمل على ما مر (قوله ينكر في الدين) أي لانقضاد الاجماع على خلافه كما في شرح الموطأ فلا يجوز الافتاء به ولا الحكم ولا العمل في خاصة النفس (قوله أو ثبت أنه قصد كذا) حاصله أنه إذا ثبت بينة ائتمت على قرائن أو على إقراره قبل الحكم أنه قصد الحكم بهذا القول فأخطأ لقضيه فانه ينقض هو وغيره وأما إذا ادعى ذلك بعد الحكم فحظه هو إذا رافضاً إليه لانه أدرى بصدق قسه (قوله أي ثبت بينة الخ) أي وعلم البينة قصده يكون بالقرائن أو بإقراره قبل الحكم (قوله واحترز بذلك) أي بقوله ثبت بينة (قوله فلا ينقضه غيره) أي فاشتراط البينة إنما هو باعتبار قضا الحكم غيره وأما حكم قسه فلا يحتاج للبينة لأنه ياتم خطأ قسه بنفسه (قوله أو ظهر أنه قضى ببدين) أي مطلقاً فبلا يثبت إلا بشاهدين أو بما يثبت بشاهد وعين وكذا يقال في قوله كأحدهما لأجل الاستثناء (قوله أو كافرين) لا يخفى من هذا قوله أو بشهادة كافر لأنه يوم أن النقص إنما يكون إذا حكم مع علمه بكفره لا إذا أخطأ كما هنا ولا يخفى ما هنا مما سبق لأنه يوم أن إذا حكم بكافر لا ينقض جرياً على مذهبه من يقول بأشهاد الكافر على مثله فجمع المصنف بينهما ليكون أحدهما لا يخفى عن الآخر قاله ابن مرزوق اه بن (قوله إلا بمال) أي إلا إذا كان حكمه بأحدهما بمال (قوله أخذ المال منه) أي أخذ المحكوم عليه المال من المحكوم له (قوله بعد الحكم بالقتل) أي وبعد قتل الشهود عليه أيضاً (قوله وما ممة) أي كافر أو صبي (قوله في القصاص) أي فيما إذا حصل

القصاص

بعد قتله (أنه قضى ببدين أو كافرين أو صبيين أو فاسقين) فينقضه هو أو غيره

(كأحدهما) كما إذا حكم بأحدهما مع عدل فينقض (إلا بمال) وما يؤول إليه (فلا يرد) إليه حكمه (إن حلف) المحكوم له (وإلا) حلف (أخذ) المال (منه) إن حلف المحكوم عليه لرد شهادة المدل فان نكل فلا شيء له (و) إذا تبين بعد الحكم بالقتل أن أحدهما غير مقبول الشهادة كالعبد وما ممة (حلف) ولي التهم (في القصاص) من للشهود عليه (خمين) يميناً



(مع عاصبه) واحداً كان أو أكثر إذا لحلف في العمد أن من رجلين ولو عبر بالقتل بدل القصاص لسكان أخضر وأحسن لأنه أدل على المقصود إذ رعاها تهم القصاص في غير القتل كالاطراف وإن كان قوله حلف خمسين (١٥٥) وقوله الآتي في القطع قرينة

على أن المراد بالقصاص خصوص القتل (وإن نكل) ولي الدم أو عاصبه (رُدَّتْ) شهادة الشاهد الباقي (وغرم شهود) أي شهدوا بالقتل دية عمد وقوله علموا أي حين الشهادة بأن أحدهم عبد أو كافر أو صبي أو فاسق وإن لم يعلموا أن شهادته ترد على الشهور وظاهره اختصاصهم بالفرم وإن شاركهم للدعي في العلم وهو كذلك كما هو ظاهر كلام جمع من أهل المذهب (قوله فخص بالفرم) أي ولا يشاركه من تبين أنه عبد أو كافر لأنه مجبور على ترويض حاله فعذر قاله شيخنا (قوله إن لم يعلم حين الحكم) أي بأن أحد الشهود عبد أو كافر أو صبي أو فاسق (قوله وإلا فعليه وحده) أي ولا بأن علم بأن أحدهما كافر أو فاسق أو صبي أو عبد حين الحكم فلدية عليه وحده وظاهره كغيره أنه لا يقتص منه ولو انقرد بالعلم ولا يخالف قوله فيما يأتي وإن علم بكذبهم وحكم بالقصاص لأن علمه هنا بأن من يشهد غير مقبول الشهادة وهو لا يستلزم العلم بكذبهم (قوله وفي القطع) متعلق بقوله بعده حلف المقتوع والجملة عطف على جملة وحلف في القصاص وليس قوله وفي القطع عطفًا على قوله في القصاص من عطف الفقرات كما قال بعض الشراح وإلا لاستغنى عن قوله بعده حلف بحلف القدرة بالعطف ثم إن المصنف أراد بالقطع الجرح وعبر بالقطع لأنه أشد الجراحات (قوله بعد الحكم) أي وبعد القطع أيضا (قوله في القطع قصاصا) أي وأما إذا حكم بالقطع للسرقة بشاهدين ثم ظهر بعد القطع أن أحدهما غير مقبولها فلا يحلف مقيمها مع الشاهد الباقي أن يشهد به شاهده حق لأن القطع في السرقة لا يثبت بشاهد وعين وإنما يحلف للمقتوع أن شهادة الشاهد الباقي باطلة وغرم له الشاهد الباقي دية يده إن علم حين الشهادة أن الشاهد الثاني غير مقبول وإلا فعلى عاقلة الحاكم أن لم يعلم بذلك حين الحكم وإلا كانت الدية عليه وحده (قوله حلف للقطع) أي بالله الذي لا إله إلا هو أن ما شهد به شاهده حق وإنما حلف المقتوع الأول لكون أصل الدعوى منه فيدفع الكذب عن نفسه فلا يقال قد تم غرضه فلا يحلف ليدفع عن غيره من الشهود الضرر قاله شيخنا وفي بن كلام ابن عرفة صريح في أنه لا يحلف الشهود له هنا وبه يتبين أن كلام المصنف يشمل قطع القصاص وقطع السرقة لأن الحكم فيهما واحد خلافا لتقيد الشارح له بالقصاص (قوله حلف المقتوع قصاصا) أي وهو المقتوع ثانياً وقوله أنها باطلة فإن لم يحلف المقتوع ثانياً فلا شيء له (قوله فقد حذفه) أي قوله وغرم شهود عدلوا وإلا فعلى عاقلة الإمام (قوله لما تقدم) أي من خوف نسبته للجور والهموى (قوله وقضه هو قطع) أي وبين السبب واستغنى المصنف عن ذكر بيان السبب هنا بذكره سابقا والمراد بقضه في حال ولايته التي حكم فيها به أوفى ولاية أخرى بعد عزله وقال مطرف وابن الماجشون لا ينقض في الولاية الثانية وكلام حفيد ترجيح ما قاله اهبط (قوله إن ظهر أن غيره أصوب) أي إن ظهر له أن الحكم المتأخر لما حكم به أصوب مما حكم به وهذا يتأتى في المجتهد إذا حكم برأيه مستندا للدليل ثم ظهر له أن غيره أصوب منه وفي المقلد أيضا إذا كان من أهل الترجيح كما إذا حكم بقول ابن القاسم مثلاً ثم ظهر له أن قول سحنون مثلاً أرجح منه

الباقى (باطلة) واستحق دية يده مثلاً على الشاهد أن علمه والافلى عاقلة الإمام كما مر قد حذفه من هنا لدلالة ما قبله عليه ولما تكلم على المسائل التي ينقضها هو وغيره أخذت بحكم على ثلاث مسائل ينقضها هو قطع مع بيان السبب أيضا لما تقدم فقال (وقضه هو قطع) إن ظهر أن غيره أصوب منه (أخرج عن رأي) إذا كان جتهداً فحكم بغيره خطأ

الباقى (باطلة) واستحق دية يده مثلاً على الشاهد أن علمه والافلى عاقلة الإمام كما مر قد حذفه من هنا لدلالة ما قبله عليه ولما تكلم على المسائل التي ينقضها هو وغيره أخذت بحكم على ثلاث مسائل ينقضها هو قطع مع بيان السبب أيضا لما تقدم فقال (وقضه هو قطع) إن ظهر أن غيره أصوب منه (أخرج عن رأي) إذا كان جتهداً فحكم بغيره خطأ

(أو) خرج القلدة عن (رأى مقلده) بالفتح أى إمامه خطأ أى ادعى كل منهما أنه أخطأ فينقضه ققط وأما لو ثبت بيينة أنه أخطأ بهرنة فانه ينقضه هو وغيره كما مر (ورفع) حكما (الخلاف) في تلك النازلة فلا يجوز لخالف فيها نقضها فإذا حكم بفسخ عقد أو صحت لكونه يرى ذلك لم يجز لقاض غيره ولاله نقضه ولا يجوز لفت علم بحكمه أن يفتى بخلافه وهذا في الخلاف المعتبر بين العلماء وأما ما ضعف مدركه بأن خالف نصا أو جلى قياس أو إجماعا فينقض كما مر ومن الخالف للقواعد القطعية وظواهر النصوص الحقة ما فعل من الحيل الظاهرة الفساد كأن يسلف غيره مالا ويقول له أنذر على نفسك أنه متى كان هذا المال في ذمتك أن تعطى في كل شهر مثلا كذا من الدراهم أو أعطى أرضك لأزرعها (١٥٦) وأبجى لي منفعته لمدة قضاء الدراهم في ذمتك وحكم بذلك حاكم فلا ريب أنه يجب نقضه

(قوله) أخرج القلدة عن رأى مقلده هذا في القلدة وهو مقيد بما إذا صادف حكمه قول عالم وقد كان قاصدا للحكم بقول غيره وأما إن حكم بشئ غير قاصد لقول أحد من العلماء فصادف قول عالم فإن ذلك ينقضه هو وغيره كما يفيد قل الواقع ومقيد أيضا بما إذا كان مفوضا له في الحكم بأى قول قوى من أقوال علماء مذهبه وأما إن ولى على الحكم بقول عالم معين فحكمه بقول غيره باطل ولو حكم به من غير قصد لأنه مزول عن الحكم به وأما إن قصد الحكم بقول عالم فحكمه بما لم ينقله عالم فينقض حكمه هو وغيره فالصور أربع (قوله) أى ادعى كل منهما أى المجتهد والمقلد (قوله) ورفع الخلاف أى رفع العمل بمقتضى الخلاف فإذا حكم القاضى في جزئية بفسخ عقد لكون مذهبه يراه فالمرتفع بحكمه العمل بمقتضى الخلاف أى بمقتضى مذهب الخالف فلا يجوز للمخالف أن يحكم في هذه الجزئية بصحة العقد وليس معناه أن هذه الجزئية يصير الحكم فيها عند المخالف مثل ما حكم به فيها إذا خالف الواقع بين العلماء موجود على حاله لا يرتفع إذ رفع الواقع محال هذا ما يفيد كلام عيج وتلامذته والذي في البساطى نقلا عن ابن رشد أن المرتفع بحكم الحاكم نفس الخلاف وأن الجزئية المحكوم فيها تصير محكما عليها (قوله) وهذا في الخلاف الخ) الأولى وهذا في الحكم المعتبر بين العلماء وهو أقوى مدركه وأما ما ضعف الخ وقوله فينقض الأنب فلا يرفع الخلاف بل ينقض كما مر (قوله) وحكم بذلك حاكم أى شافى يرى جواز ذلك (قوله) فلا ريب أنه يجب نقضه أى ولا يرفع خلافا لخالفته للقاعدة القطعية وهى أن كل سلف جرحها فهو ربا والربا يحرم كتابا وصة وإجماعا (قوله) وكان الحاكم لا يرى البحث عن العدالة كالخفى أى لأن التمديل والتجريح عنده مندوبان لا يتوقف الحكم عليهما (قوله) فرفته أى للقاضى مدعية عليه أنه أبانها فأسكر الطلاق من أصله (قوله) لو ادعى بدين على شخص أى وفي الواقع ليس له عليه شئ (قوله) يرفع الخلاف الواقع بين أهل العلم فيه ميل لما تقدم عن البساطى (قوله) ولا يحل حراما لظالم أى وأما غيره وهو من كان مستحقا لما ادعاه على مذهب الحاكم وغيره مستحق له على مذهب غيره فيحل له الحرام لرفضه الخلاف في حقه (قوله) فكيف يتوجه الخ) حاصله أنه اعترض على المصنف بأن في كلامه تناقضا لانه إذا رفع حكمه الخلاف كان محلا للحرام ألا ترى أنه إذا حكم الشافى بصحة نكاح من قال لأجنبية إن تزوجتك فأنت طالق ثلاثا كان حكمه رافعا للخلاف فلا يجوز للقاضى المالكي نقض هذا الحكم وإيقاع الطلاق ويجوز لذلك الزوج المحكوم له ولو مالكيًا وطؤها وعدم مفارقتها قد رفع حكم الشافى في هذه المسئلة الخلاف وأحل الحرام على مذهب مالك وكذا

(الأولى حراما) المحكوم له ظالم في الواقع يفتى أن حكم الحاكم المستوفى للشروط المقدمة لا يحل الحرام للمحكوم له إذا كان ظالما في نفس الامر فمن ادعى نكاح امرأة وهو كاذب في دعواه وأقام شاهدى زور على نكاحها وكان الحاكم لا يرى البحث عن العدالة كالخفى أو كان يبحث عنها كالمالكي وهيجرت المرأة عن تجربتها فتعكم بأنها زوجه له فحكمه لا يحل وطأها له خلافا للحنفية حيث قالوا يجوز له وطؤها مع علمه بأنه لم يكن عقد عليها كأنهم نظروا إلى أن حكمه صيرها زوجة كالقصد وكذا إذا طلقها بالتأخر فنهى وأنكر فطلب منها الحاكم البيينة فصبغت فحكم بالزوجية وعدم الطلاق فلا يجوز له وطؤها نظرا لحكم الحاكم لعله بأنه

إذا

طلقها وكذا لو ادعى بدين على شخص وأقام بيينة زور عند من لا يرى البحث عن

العدالة وعجز للدعى عليه عن تجربتها وأقام شاهدا أو حلف للدعى معه وأقر للدعى عليه به ثم قال لكن وقته له فطلب منه القاضى البيينة على الوفاء فبجى وحلف للدعى أنه لم يوفى ما أقر به فحكم الحاكم بالدين فلا يحل للدعى إذا كان كاذبا أن يتملك هذا الدين وهذا كما قال المصنف في الصلح ولا يحل لظالم فمراد المصنف أن الحكم المحقق للشرائط الواجب على الحاكم يرفع الخلاف الواقع بين أهل العلم ولا يحل حراما لظالم كاذب في دعواه فالحاكم بحكم الظاهر والله تعالى يتولى السرائر وهذا من بديهيات العلوم لا يتوقف فيه أحدا من أئمتنا فكيف يتوجه على المصنف اعتراض ثم أشار إلى أن الحكم لا يتوقف على لفظ حكمت بل يكون بكل ما دل على لزوم بقوله (وقل مالك

وفسخ عقد ) كأن يقول قلت ملك هذه السلعة لزيد أو ملكته أو فسخت عقد هذا النكاح أو البيع أو أبطلته ولو لم يخل  
حكمت بذلك وهذا بعد حصول ما يجب في الحكم من تقدم دعوى وبينه ( ١٥٧ ) وتركه واعتذر أو اقرار الخصم

وعو ذلك مما تقدم وهو  
معنى قولهم لا بد في الحكم  
من تقدم دعوى صحيحة  
وصحتها باقاة بينة عادلة  
أو اقرار عن يتد باقراره  
( وتقرر نكاح ) أى  
تقريره كما وقع في بعض  
النسخ وقع ( بلاولى ) بأن  
زوجت نفسها بلاولى مع  
شاهدين قبل البناء وإراد  
بالتقرير السكوت حين  
رفع لحق أمرها ولم يتكلم  
بإثبات ولا نفي فسكوته  
حكم كذا قيل وفيه نظر  
بل الظاهر أنه قال قرره  
وإن مجرد السكوت لا يمد  
حكما برفع الخلاف وقوله  
( حكم ) خبر عن قوله وهل  
ملك وما عطف عليه أى  
فيرفع به الخلاف إن وقع  
من براء فاقضى كلام  
الصفحة أن حكم الحنفى  
بتقرير نكاح من زوجت  
نفسها بلاولى لا يقضى  
بخلاف حكمه باستثناء  
العبد وخفة الجوارح أن  
مدرك تزويجها نفسها  
أضف من مكرها عند  
المطام ( لا ) أن قال حاكم  
رفعت إليه نازلة كس  
زوجت نفسها بلاولى ( لا )  
أجيزه ) من غير أن يحكم

إذا حكم الشافعى بحل مبتوتة مالكي بوطء صغير فإن هذا الحكم رافع للخلاف فليس للقاضى المالكي  
نقضه والحكم بعدم الحل ومحل للحرام على مذهب الزوج وأجابوا عن ذلك بأن قولهم حكم الحاكم  
لا يخل الحرام للمحكوم له محله إذا كانت ظاهرا في الواقع وذلك إذا كان المحكوم به ظاهرا جائز  
وباطنه ممنوع بحيث لو اطاع عليه الحاكم لم يحكم بجوازه كما في الامثلة التي ذكرها الشارح وأما إذا  
كان المحكوم به ظاهرا كباطنه فإن الحكم به يخل الحرام كما في المثاليين الذين ذكرناهم والخاص كما  
في بن أن الاقسام ثلاثة ما باطنه مخالف لظاهره بحيث لو اطلع الحاكم على باطنه لم يحكم بحكم الحاكم  
في هذا يرفع الخلاف ولا يخل الحرام وهذا محمول قول الصنف لا أحل حراما وما باطنه كظاهره  
وهذا إن حكم الخلف فيه بقول غير شاذ كحكم الشافعى بحل المبتوتة بوطء الصغير كان حكمه رافعا  
للخلاف ومحلا للحرام على مذهب خلافه وهو محل قوله ورفع الخلاف وإن حكم فيه المخالف بالثا  
كالحكم بالشفعة الجارية فهذا حكمه عند ابن شاس كالأول فيدخل في قوله لا أحل حراما وعند ابن  
عرفة حكمه كالثاني فيدخل في قوله ورفع الخلاف وهو مقتضى المذهب ( قوله وفسخ عقد )  
أى معين رفع له ( قوله وهذا بعد حصول الخ ) أى ومحل كون ما ذكر من الالفاظ حكما إذا صدرت  
منه بعد حصول الخ أى وأما إذا وقع شيء من هذه الالفاظ قبل حصول ما يجب في الحكم فبما ذكر لم  
يكن حكما ( قوله وهو معنى قولهم لا بد الخ ) وفيه أن الحكم عندنا لا يشترط فيه تقدم دعوى  
ألا ترى أن القاضى له أن يسمع البيعة على الغائب ويحكم عليه وإذا جاء مسمى له البيعة وأعذر له  
فيها فإن أبدى مطلقا نقض الحكم وإلا فلا وأجيب بأن المراد بقولهم لا بد في الحكم الخ معنى على  
الحاضر وقريب القية كالعقاب على مسافة اليومين وأما جسد العينة ومتوسطها فيجوز الحكم عليه  
في غيبته كما يأتى ( قوله قبل البناء ) متعلق بقول الصنف وتقرر نكاح وأولى إذا كان التقرير بعد  
البناء فهو نص على التوهم ( قوله وفيه نظر ) هذا البحث للشارح وفى عرق وخشى أن سكوت  
القاضى الحنفى حين رفع إليه أمر المرأة المذكورة وعدم تكلمه بنفى ولا إثبات حكم عندنا وسلم  
ذلك شيخنا وابن ( قوله إن وقع ممن يراه ) احتراز بذلك من تقرير النكاح للذكور من مالكي  
فإن تقريره نقض لخروج المالكي عن رأى مقلده ولا يكون سكوته ولا حكمه به حكما رافعا  
للخلاف ( قوله لا لا أجيزه ) أى وكذا قول القاضى ثبت عندى كذا أى صحة البيع أو فساده أو ملك  
فلان لساعة كذا ونحو ذلك قال فى التوضيح وليس قول القاضى ثبت عندى كذا حكما بما ثبت  
عنده قال وإنما ذكرنا هذا لأن بعض القرويين غلط فى ذلك وألف المازرى جزءا فى الرد عليه انتهى  
ونحوه لابن عبد السلام قال ابن عرفة والحق أنه مختلف فيه على قولين انظر بن ( قوله فليس  
بحكم ) أى وإنما هو إفتاء ( قوله فانضم الخ ) أى ضرورة أن الأول لم يحكم بشيء ( قوله بما يراه من  
مذهبه ) أى سواء كان الامضاء أو الفسخ ( قوله أو أتى الخ ) أى كالوسائل القاضى الحنفى عن امرأة  
زوجت نفسها بلاولى فأفتى بصحة العقد أى فلا يكون انتاؤه حكما يرفع خلافا لقديره الحكم بإبطال  
النكاح المذكور ( قوله لأن الانتاء ) أى لأن انتاء الحنفى بصحته اخبار بالحكم لا إلزام به ابن عرفة  
جزم القاضى بحكم شرعى على وجه مجرد لإعلامه به فتوى لا حكم وجزمه به على وجه الأمر به حكم  
( قوله لماتل ) أى الجزئية تحدث بماتلة للجزئية التى حكم فيها أولا لأن الحكم جزئى لا كلى

فسخ ولا امضاء فليس بحكم لقديره الحكم فيها بما يراه من مذهبه ( أو أتى ) بحكم بأن نسل عن قضية فأخبر السائل بحكمها فلا يكون  
انتاؤه حكما يرفع خلافا لأن الانتاء إخبار لا إلزام ( و ) إذا حكم الحاكم فى جزئية ( لم يتعد ) حكمه ( لماتل ) لما

(بل إن مجتهداً) المائل (فلا جهاداً) منه أو من غيره إن كان مجتهداً وأما القلدي فلا يتعدى حكمه أيضاً فإن مجدداً لمائل حكم بمثل ما حكم به أو بالحكمة بقول مقلده دائماً إلا أن يكون من أهل الترجيح في الذنب فله مخالفة الأول إن ترجح عنده مقابله (كفسخ) (النكاح) (رضع كبير) أي بسببه والكبير من (١٥٨) زاد عمره على حولين وشهرين فلو تزوج ينفذ من أرضعته كبيراً فرفع لمن يرى التحريم

رضع الكبير ففسخه فلا يتعدى لمائله فإن تجدد ولا جهاد منه أو من غيره (و) كفسخ نكاح ب (تأيد) حرمة نكاح منكوبة عدة (أي حكم بفسخ عده في العدة بسبب أنه يرى أن النكاح في العدة يؤيد التحريم فحكمه في المسائلين إنما هو بمجرد الفسخ بسبب ما ذكر فلا يجوز قطعه بحيث يحكم فيها بالصححة مائة تحريمها عليه في المستقبل فلم يشهد إليه بالحكم وإن كان هو الحامل على الفسخ فيكون مقررنا للاجتهاد منه أو حق غيره كما أشار به بقوله (وهي) أي الفسوخ نكاحها في المسائلين (كغيرها) ممن لم يقدم عليها ففسخ بسبب رضاع في الأولى ولا بسبب عقد في العدة في الثانية (في المستقبل) فله أو لغيره أن يزوجه لمن فسخ نكاحه في صورتين حيث تغير اجتهاده فليس المراد أنه حكم بالتأيد والإفلا يجوز قطعه له ولا لغيره فلا

(قوله بل إن تجدد المائل فلا جهاد منه أو من غيره) أي وحيداً فلا يكون حكمه في مسألة بشي مما نال له أو لغيره من الحكم بخلافه في نظيرتها نعم لا يجوز لغيره إذا رقت إليه تلك النازلة التي حكم الأول فيها بعينها أن ينقضها (قوله فله مخالفة الأول) أي فله أن يحكم في التجدد المائل بحكم مخالف للحكم الأول وقوله إن ترجح عنده مقابله أي مقابل القول الذي حكم به أولاً (قوله كفسخ الخ) هذه أمثلة للمتجدد العرض للاجتهاد أي كفسخ النكاح بسبب رضع كبير وصورتها رجل رضع مع امرأة وها كبيران أو أحدهما كبير والآخر صغير ثم تزوجها أو رضع من امرأة وهو كبير ثم تزوج ينفذ حكم قاض بفسخ نكاحها بسبب الرضاع فإذا تزوجها ثانية كان له أن يرفع أمره في ذلك النكاح الثاني للقاضي الأول حيث تغير اجتهاده أو إلى قاض آخر لا يرى نشر الحرمة بضاع الكبير فيحكم بتقرير هذا النكاح لانه غير النكاح الذي حكم بفسخه إذا نكحها وليس له بعد فسخ النكاح الأول أن يرفع الأمر لمن يرى أن رضاع الكبير لا يحرم فيحكم بصحته لأن حكم الحاكم يرفع الخلاف كما مر (قوله فلا يتعدى لمائله) أي فلا يتعدى الحكم بفسخ النكاح لمائل ذلك النكاح سواء كان لشخص آخر أو للأول كما مثلنا (قوله وتأيد منكوبة عدة) صورتها تزوج امرأة في العدة ودخل بها ففسخ القاضي نكاحها لسكونه يرى تأيد الحرمة ولكنه لم يتعرض للتأيد بل سكت عنه فإذا تزوجها ذلك الزوج ثانية فللحاكم الأول إذا تغير اجتهاده قرأى عدم التأيد ولغيره إذا رأى ذلك أن يقر هذا النكاح لأن الحكم بفسخه إنما هو لفساد وهو لا يستلزم الحكم بالتأيد فإن حكم الأول بالفسخ والتأيد معاً لم يحز إقرار هذا النكاح الثاني لانه قضى بالحكم الأول وكذا في المسئلة الأولى لو حكم بأن رضاع الكبير محرم فانه لا يجوز إقرار النكاح الثاني لانه قضى بالحكم الأول (قوله بسبب ما ذكر) أي وهو الرضاع في الأولى وتأيد التحريم في الثانية (قوله وإن كان هو) أي تأيد تحريمها عليه (قوله ولا يدعوا لصالح) أي لأنه لا بد فيه غالباً من حطيطة فالأمر به فيه تضييع لبعض الحق (قوله إن ظهر وجه الحق) أي لأحدهما على الآخر ومفهوم قوله إن ظهر وجه الحق أنه إذا لم يظهر وجه الحق بان أشكل وجه الحكم فانه يدعو له واشكاله من ثلاثة أوجه الأول عدم وجدان أصل للنازلة في كتاب ولا سنة الثاني أن يشك هل هي من أصل كذا أم لا الثالث أن يجد في النازلة قولين بالسوية دون ترجيح لأحدهما انظر بن (قوله إلا أن يرى لذلك) أي للصالح وجهها ككونه بين ذوى الفضل والرحم أو خشية تفاقم الأمر (قوله ولا يستند) أي القاضي ولو مجتهداً (قوله إلا في التمديل والجرح) أي والافي تأديب من أسماء عليه بمجلسه أو على مفت أو على شاهد أو على خصمه ومن تبين لده أو كذبه بين يديه (قوله ولكن يقبل فيه تجريح من جرح) أي لانه عالم ما لم يعلمه القاضي فيه (قوله فله به أقوى من البيئة المعدلة) أي وحيداً فيستند لعله به ولو شهدت بيته بالتمديد إلا أن يطول ما بين علمه بجرحه وبين الشهادة بتمديده فتقدم عند ابن القاسم والحاصل أن القاضي يتبع علمه فإذا علم عدالة شاهد تبع علمه ولا يحتاج لطلب تركه ما لم يجرحه أحد وإلا فلا يستند على غيره

تكون كغيرها في المستقبل (ولا يدعوا) القاضي (لصالح) بين الخصمين (إن علم ظهر وجهه) أي وجه الحق بالبيئة أو الأقرار المبشرين شرعاً الآن يرى لذلك وجهها كذوى الفضل والرحم أو خشية تفاقم الأمر كما مر (ولا يستند) في حكمه (لعله) في الحادثة بل لا بد من البيئة أو الأقرار (إلا في التمديل) لشاهد فيستند لعله بدالته ولكن قبل فيه تجريح من جرح لأن التجريح يقدم على التمديل (والجرح) بفسخ الجيم أي التجريح فله به أقوى من البيئة المعدلة



(كالشبهة بذلك) أي بالتعديل أو الجرح فيستند لها أن تشهد بینه بخلافه أو يعلم القاضي أنه خلاف ما اشهر (أو إقرار الخصم) للشهود عليه (بالمدالة) أن تشهد عليه فيحكم بذلك ولو علم القاضي خلاف ذلك لأن إقراره (١٥٩) بمدالته كإقراره بالحق (وإن

علم ما لم يعلم وإذا علم جرحه شاهد فلا يقبله ولو عدله غير موثق كان المعدل له كل الناس لأنه علم ما لم يعلمه غير اللهم إلا أن يطول ما بين عدله بجرحته وبين الشهادة بتدليله والاقدم للمعدل له على ما يعلمه القاضي هذا هو الصواب كافي بن خلافا لما في بعض الشراح من تقديم علمه بالمعدلة على تجريح البيعة (قوله كالشبهة بذلك) أي كما يستند في التعديل والتجريح الشهرة فإذا كان انسان مشهورا بالمعدلة (قوله كالشبهة بذلك) أي كما يستند في التعديل والتجريح الشهرة فإذا كان انسان مشهورا بالمعدلة عند الناس قبله ولا يضارب من تركيه وإذا كان مشهورا بالجرح فلا يقبله إلا أن تشهد بینه بخلاف ما اشهر أو يعلم القاضي خلافه والأعمال على ما شهدت به البيعة أو على ما يعلمه (قوله أو إقرار الخصم) أي وكما يستند في التعديل لإقرار الخصم بمعدلة الشهود سواء أقر بدالته قبل أدائهم للشهادة أو بعد أدائها (قوله ولو علم القاضي) أي أو علمت بینه خلاف ذلك أي خلاف عدالته وقوله فيحكم بذلك أي ولا يحتاج إلى تركية (قوله وإن أنكر الخ) يعني أن الخصم إذا أقر بالحق في مجلس القاضي وحكم عليه من غير أن يشهد على إقراره وأنكر الخصم إقراره بمعدلة الحكم عليه بالحق فإن أنكاره لا يفيد والحكم قد تم فلا ينقض (قوله وإنما لو أنكر قبل الحكم عليه) أي والحال أنه لم يحصل إقراره على إقراره (قوله فلا يحكم عليه) أي على المشهور وهو قول ابن القاسم وقال عبد الملك وسحنون أنه يحكم عليه وحاصل ما في المسئلة على ما قال ح أن الخصم إذا أقر عند الحاكم فالمشهور أنه لا يحكم عليه ابتداء بما أقر به عنده في مجلسه حتى يشهد عنده بإقراره شاهدان ومقابلته أن له ذلك وكلام المصنف هذا بعد الوقوع النزول وهو ما إذا أقر عنده وحكم عليه قبل أن يشهد على إقراره وأنكر الخصم الإقرار بمعدلة الحكم فلا يفيد أنكاره وتم الحكم ولا ينقض اه وتبعه عج وعقب على ذلك حيث قال لم يفده أنكاره وتم الحكم وإن نهي عن الحكم من غير حضور شهود وهو يفيد أن المشهور أنه لا يحكم بالإقرار حتى يشهد عليه سواء استمر على إقراره حتى يحكم عليه أو أنكره قبل الحكم واعترضه طعي بأن الخلاف في الحكم بالإقرار الواقع في مجلسه إنما هو إذا أنكر أما إذا استمر على إقراره فحل اتفاق في أنه يحكم عليه وإن أنكر بعد الحكم فهي مسئلة المصنف اه بن (قوله أو أنكره) لو اقتصر المصنف على هذا لقهم منه النسيان بالأولى وعكسه أيضا وهو ما إذا أنكر الشاهدان الشهادة عند القاضي فما حكم به وهو قول شهدتما وحكمت بشهادتهما عند ابن القاسم يرفع الأمر لدى سلطة غيره فإن كان القاضي معروفا بالمعدلة لم ينقض حكمه مع أنكارهم وإن لم يعرفها ابتدأ السلطان النظر في ذلك ولا غرم على الشهود (قوله سواء كان معزولا أم لا) أي سواء كان القاضي حين شهادتهم بالحكم معزولا أم لا لكن إن كان معزولا أمضاه المولى بعده وإن كان غير معزول أمضاه هو (قوله وهو تبليغ القاضي حكمه) أي لقاض آخر لينفذه أو تبايع ما حصل عنده مما هو دونه أي دون الحكم لقاض آخر لأجل أن يتمه قضى كلام الشارح حذف الأصل لأجل أن يتمه أو ينفذه (قوله إن كان كل) أي من القاضين المنهى والمنهى إليه (قوله كان معزولا) أي فإذا كان المنهى بغير محل ولايته كان كلامه المنهى إليه بمنزلة إخباره أو شهادته بعد العزل بأنه قضى بكذا والمنهى إليه إذا سمع بغير ولايته كان في حكمه بعد امتداد لم سبق مجلسه (قوله بشهدتما) أي القاضي المنهى وقوله على حكمه أي أو على ما حصل عنده دونه وقوله ثم يشهدان عند آخر أي أو يرسلهما بكتابه المشتعل على الحكم أو على ما حصل هوته ليشهدا عند القاضي المنهى إليه أن هذا كتاب

أنكر محكوم عليه بحق لإقراره به في مجلس الحكم (إقراره) مفعول أنكر أي أنكر إقراره (بمده) أي بمدا الحكم عليه بالحق (لم يفده) أنكر موت الحكم عليه بقوله بمده متعلق بأنكر أي أنكر بمدا الحكم إقراره قبله وإنما لو أنكر قبل الحكم فلا يحكم عليه لأنه من الحكم المستند لعله ما لم تكن بینه حاضرة تشهد عليه به (وإن شهدا) أي المدلان على القاضي (يحكم نية) أي ادعى نسيانه (أو أنكره) أي أنكر أن يكون صدرت (أمضاه) أي وجب لإضاؤه عملا بشهادتهما سواء كان معزولا أم لا ولما كان الانتهاء جائزا معمولا به شرعا وهو تبليغ القاضي حكمه أو ما حصل عنده مما هو دونه كسبح الدموي لقاض آخر لأجل أن يتمه أمضاه بقوله (وأنهى) قاض جوازاً (لغيره) من القضاة إما (بمشافهة) أي مخاطبة ومكاملة بما حكم به أو بما حصل عنده من البيعة تركية أو دونها

(إن كان كل بولايته) بأن يكون كل منهما ما كنا بطرف ولايته ومخاطب صاحبه لأن الحاكم إذا لم يكن بولايته كان معزولا (و) إما (بشاهدين) يشهدان على حكمه ثم يشهدان عند آخر بما حصل عند الأول

يشهد بهما الأول بمحل ولايته وأن يبلغا المنه إليه بولايته وأما قوله (مطلقا) فمعناه سواء كان الحق المحكوم به ثبت بشاهدين أو بأربعة أو بشاهد وعين أو امرأتين أو بامرأة فلا يكون الانهاء بشاهد ولا بشاهد وعين وأولى مجرد إرسال كتاب كإتائي (واعتمد) للمني إليه (عليهما) أي على شهادتهما (وإن خالفنا) في شهادتهما (كتابا) الذي أرسله معهما (وتدب ختمه) لأنه أدعى للقبول ومروا قرأتها على الشاهدين أولا (ولم يقد) الكتاب (وحده) من غير شهادة على الحاكم في حكمه وظاهره أن شهادة واحد فقط أو مع عين تنفذ مع الكتاب وليس كذلك فلا بد من شاهدين يشهدان على أن هذا كتب القاضي الفلاني وأنه أشهدهما على ما فيه (وآدبا) ما أشهدهما به (وإن عند) قاض (غيره) أي غير المنهي إليه لعزله أو موته ولو كتب فيه اسم المنهي إليه (و) لو دفع القاضي كتابا مطويا إلى الشهود (فأد) العمل بمقتضاه

فلان القاضي وأنه أشهدنا بما فيه (قوله) يجب عليه تنفيذه (أي تنفيذه) ما حصل عند الأول من حكم أو ما هو دونه وتنفيذ الثاني بالبناء عليه وعدم استئناف الدعوى من أولها (قوله) فلا بد أن يشهدا الأول (أي على ما حصل منه من حكم أو ما هو دونه) (قوله) ثبت بشاهدين (أي كشكاح وعق وقوله) أو بأربعة أي كالأربعة وكفاية الشاهدين في الانهاء في الزنا قول ابن القاسم قال ابن رشد وهو القياس والنظر وقال سحنون لا يقبل في الزنا إلا اثنيان أربعة يشهدون على الكتاب الذي فيه شهادة الأربعة بالزنا ابن يونس وقول سحنون عندي أثبت كالشهادة على الشهادة في الزنا ابن (قوله) أو بشاهد وعين (أي أو كان الحق مما ثبت بشاهد وعين كمال وما يؤول إليه وما ذكره من أنه لا بد في الانهاء إذا كان غير مشافهة من شاهدين ولو كان الحق مالا أو ما يؤول إليه ولا يكفي شاهد وعين وما اختاره الدسمري أخذا بظاهر كلام المصنف وقال عيج في شرحه لا يثبت كتاب القاضي بالشاهد والعين إلا في المال وما يؤول إليه فيثبت بهما فيستثنى ذلك من مفهوم قوله مطلقا وبالجملة فقد اختلف في الشاهد والعين على كتاب القاضي هل يكفي ذلك في الأموال أو لا يكفي والخلاف مبسوط في بن وفيه أيضا الرد على طفي الراد على عيج فانظره ان شئت (قوله) واعتمد عليهما (أي واعتمد القاضي المنه إلى كتاب قاض مع شاهدين وقوله) وان خالفنا كتابه الواو للحال إذ صورة الموافقة لا تتوهم وعمل اعتاده على شهادتهما مع مخالفة كتابه إذا طابقت شهادتهما الدعوى والا لم يعتمد عليهما في شهادتهما (قوله) وتدب ختمه (أي من خارجه على نحو شعبة خوفا من أن يسرق أو يمسقط من الشهود فيزاد فيه أو ينقص منه وأما ختمه من داخله فهو واجب لأن العرف عدم قبول غير المختوم من داخله (قوله) ولم يقد وحده (أي بدون شهود الطريق الذين يشهدون أن هذا كتاب القاضي وأنه أشهدنا على ما فيه وفي بن العمل بخط القضاة وحده ان عرف للضرورة ولو مات أو عزل المنهي أو المنهي إليه قبل الوصول ونص ابن عرفة قال ابن المناصف اتفق اهل عصرنا على قبول كتب القضاة في الحقوق والأحكام بمجرد معرفة خط القاضي دون اشهاد على ذلك ولا خاتم معروف للضرورة رفع مشقة محيى البينة مع الكتاب لاصبا مع انتشار الخطه وبعد المسافة فإذا ثبت وجه العمل بذلك بأن ثبت خط القاضي بينة عادلة عارفة بالخطوط وجب العمل به وان لم يتم بينة بذلك وكذلك القاضي المكتوب إليه إذا كان يعرف خط القاضي الكاتب إليه فإثر له بقوله بمعرفة خطه وهذا كله ان وصل كتاب القاضي قبل عزله أو موته والا فلا يعمل به قاله ابن المناصف وقال ابن رجال الذي أدركنا عليه أشياء ان الانهاء يصح مطلقا ولو مات الكاتب أو عزل قبل الوصول أو مات المكتوب إليه أو عزل وتولى غيره قبل الوصول اه كلام بن (قوله) وان عند قاض غيره (أي بشرط ان يكون ذلك الغير أيضا بمحل ولا يتمسوا كانت الولاية للمني إليه أولا ثلث أو عزل بعد الانهاء وهو مولى أو كانت الولاية لغير المنهي إليه فالأول كما لو انتهى قاض مصر لزيد قاض الجيزة وأرسل له شاهدين فوجد ازيداً قد مات أو عزل وتولى بدله بالجيزة عمرو والثاني كما لو أرسل قاض مصر شاهدين لانتهاء الحكم عند قاض الجيزة فوجد الخصم ذهب لرشيد فيذهب لقاضيه وبنين له الحكم (قوله) كتابا مطويا (أي ولم يفتحهما ولا قرأ عليهما) (قوله) ان أشهدا (أي ان قال لهما اشهدا على بأن ما فيه حكمي أو خطي) (قوله) وظاهره ان الشهادة (أي ان شهادتهما بأن ما فيه خطه أو حكمه وقوله) من غير اشهاد أي من غير ان يقول لهما اشهدا على بأن ما فيه خطي

(إن أشهدنا أن ما فيه حكمه أو خطه) وظاهره أن الشهادة من غير اشهاد لا تكفي وهو قول أشهب وقال ابن القاسم وابن اللاجشون تكفي

(كالإقرار) فإنه يفيد وهه إقراراً يعني أن من دفع مكتوباً لرجلين وقال لهما أشهدا على فلان فإنه خطي فلذا فيه عيباً ولو لم يكن مكتوباً فيعمل به وكذا إذا قال لهما أشهدا على عافية (و. ي. ز.) القاضي وجوباً (فيه) أي في كتاب الإنهاء (ما يميز) للدعي عليه (بمن يميز) وحرفة (غيرها) من الصفات التي لا يشارك فيها غيره غالباً كسبه وبلده وطوله وقصره ورياضه وسواها (فنفذه) القاضي (الثاني) المنهى إليه إذا كان حكم الأول (و. ي. ز.) على ما صدر من الأول إذا لم يحكم فإذا كتب للثاني أن الدعي أقام عندى البينة قال الثاني للدعي عليه الله حجة إلى آخر ما تقدم وإن كتب له بتعديلهم ينظر فيه بل يعذر للشهود (١٦١) عليه وإن كتب له أنه أخذ القيد فهو على ما دفع

أضفى عليه الحكم وهو في التنفيذ والبطولة (كأن) (قل) القاضي من القوة (لحظة) ضم الحاملي مرتبة أو ولاية (أخرى) فإنه ينفذ ما مضى أو يني عليه بخلاف ما لو عزلتم بولي فلا يني بل يستأنف والحظة بالضم الأمر والتضيء والكسر الأرض يهبطها الرجل لنفسه أي يطم عليها علامة بالخط ليعلم أنه اختارها لينسبها ويخرج في التنفيذ والبقاء بقدره (وإن) كان المنهى به (حداً) كما يكون في الحقوق التالية (إن كان) القاضي المرسل (أهلاً) للقضاء بأن كان معروفاً بأنهم أهل العلم والفضل (أو) كان قاضياً مصر (من الأمصار أي بلد كبير كصر ومكة والمدينة والعراق والأندلس لأن قضاء الأمصار مظنة العلم والفضل (وإلا) يكن

أو حكماً (قوله كالإقرار) أي كما تفيد الشهادة على الإقرار من كاتب وثيقة قال لرجلين أشهدا بأن ما فيها خطي أو بأن ما فيها في ذمتي (قوله فيعمل به) أي فيعمل بشهادتهما بعلومهما طريقتان في صفة تأدية الشهادة إما أن يؤديا على نحو ما سمعا وإما أن يقرأ المكتوب ويؤدبا نحو ما فيه (قوله وميز القاضي) أي المنهى (قوله من اسم) أي له ولأبيه ولجده إن احتيج له فإن اشتهر باسمه فقط أو كنيته فقط كفى كائن عبد البر أو أبي بكر أو ابن أبي زيد أو أبو زيد (قوله فنفذه) أي الحكم بمعنى أمضاه أي فاذا وصل كتاب القاضي المنهى مع الشهود للمنهى إليه نفذ الحكم إن كان الأول قد حكم وبني حيث لم يكن حكم وهكذا إذا شافه المنهى المنهى إليه فنفذه وبني فكلام المصنف جاز في وجهي الإنهاء خلافاً لظاهر الشارح من قصره على الوجه الأول (قوله قال الثاني للدعي عليه ألك حجة) الأولى فإن الثاني لا يأمرهم بإعادتها وينظر في تعديلهم (قوله أمضى عليه الحكم) أي أوقع الحكم عليه (قوله كأن قل لحظة أخرى) فرض ابن سهل هذا فيمن قل من أحكام الشرطة والسوق إلى أحكام القضاء فإنه يني على ما قدمه يني بين يديه من الحكومة انظر للواق وأما ما فرضه فيه بعض الشراح حيث قال كأن قل من الأنكحة والبيوع إلى الدماء والحدود فليس بظاهر لانه إن كان مراده انه عزل من الأنكحة والبيوع ونقل إلى الدماء والحدود فهذا لا يتصور فيه جميع ما كان يني يديه قبل النقل لانه عزله عنه وإن كان مراده انه ولى على الدماء والحدود وزيادة على ما كان مولى عليه من قبل فهذا لم ينقل بل هو باق على خطته لبقاء ولايته فيما كان فيه أهلاً بن وقد غتار الثاني ويقال إن الشيء مع غيره غير في نفسه فلذا حصل النقل بهذا الاعتبار كذا أجاب بعضهم والحاصل انه يصح فرض المسئلة فيما قال ابن سهل وفيما قاله بعض الشراح أيضاً فأشار الشارح بقوله أي مرتبة لما قاله بعض الشراح وقوله أو ولاية لما قاله ابن سهل (قوله وإن حداً) أي هذا إذا كان المنهى بسببه مالاً بل وإن كان حداً (قوله إن كان أهلاً) هذا شرط في قوله فنفذه الثاني وبني (قوله أي لم يعرف بذلك) أي بالعلم والفضل (قوله كتاب الأول) الأولى حكم الأول ولا يني على ما صدر منه دون الحكم (قوله إذ لا وثوق به) أي بالقاضي الأول (قوله بل يستأنف الحكم) الأولى بل يستأنف الدعوى من أولها (قوله لا فيما بعد الكاف) أي وهو النقل من خطة لحظة (قوله ما لم يعلم الخ) أي وذلك بأن كان تاريخ الحق بعد موت الميت (قوله وإن لم يميز الخ) أي بأن ذكر اسمه ولم يذكر اسم أبيه ولانسه وحرفته ولا غير ذلك من أوصافه للميزة له واحتمل أن يكون المسمى بهذا الاسم في البلد متعدداً (قوله أي تسليط القاضي المرسل إليه للدعي على صاحب ذلك الاسم) أي من أول وهلة فاذا قبض عليه فلا تقام عليه الدعوى بل ينفذ القاضي

(٢١ - دسوقي - بع) أهلاً للقضاء أي لم يعرف بذلك ولا قاضياً مصر (فلا) ينفذ المنهى إليه كتاب الأول ولا يني عليه إذ لا وثوق به بل يستأنف الحكم فهذا الشرط شرط في قوله فنفذه الثاني للخ لا فيما بعد الكاف وشبه بقوله وإلا فلا قوله (كان شاركه) أي شاركه الدعي عليه الذي شهدت عليه البينة عند الأول (غيره) في اسمه واسم أبيه وجده وفي نتمه فإن المرسل إليه لا ينفذ الحكم على واحد منهما (وإن) كان المشارك (ميتاً) ما لم يعلم أن الميت ليس هو المراد بوجه من الوجوه (وإن لم يميز) القاضي في كتابه المحكوم عليه بأوصافه للميزة له من غيره على ما مر (فهي إعدائه) بكسر المعزة أي تسليط القاضي المرسل إليه للدعي على صاحب ذلك الاسم لأن الشأن أن الطالب لا يطلب غير غيره وعلى صاحب الاسم

لأن يجت أن في البلد من يشاركه فيه (أولاً) يمينه (حتى يثبت) الطالب (أحديته) أي إقراره بهذا الاسم في البلد (قولان) عليهما فبا إذا لم يكن في البلد (١٦٣) مشارك محقق وإلا لم يمينه عليه إشفاقاً ولما كان القاضي

المرسل إليه الحكم أو يمين على ما حصل على مامر (قوله أن يثبت أن في البلد من يشاركه) أي فإذا أثبت ذلك فلا يتعرض له (قوله قولان) الأول منهما قول أشهب ورواية عيسى عن ابن القاسم والثاني سماع زونان عن ابن وهب اه بن (قوله) وكانت الفية ثلاثة أنسام) اعلم أن محل كون القاضي يحكم على الغائب في تلك الأقسام الثلاثة إذا كان غائباً عن محل ولاية الحكم ولكنه له بها مال أو وكيل أو حميل وإلا لم يكن له سماع الدعوى عليه ولا حكم اه عتي (قوله) كاليمين والثلاثة أي وما قار بهما (قوله) وأنه إما قدم) أي إما إن يقدم لا بداء للطعن في البينة أو يوكل وكلا عنه في ذلك (قوله) وبه جزمه أي يحكم عليه بعدم قبول يمينه إذا قدم وهذا هو ما في اللواق والتوضيح وأما قول خشي فإنه باق على حجة إذا قدم فهو سهو منه اه بن (قوله في كل شيء) أي من دين وعرض وعقار وحيوان (قوله) إلى آخر ما تقدم) أي وعنتي ونسب وطلاق (قوله) وأشار للثانية أي للفية الثانية (قوله) يمين القضاء سواء كانت يمين المدعى تشهد بدين له في ذمة الغائب من بيع أو من قرض أو كانت تشهد بأن الغائب أقر أن عنده لفلان كذا لأنه قد يقضيه بعد إقراره أو يبره أو يحيل شخصاً عليه هذا هو الحق كما في بن خلافا لصبي حيث قال بعدم الاحتياج ليمين القضاء في الصورة الثانية (قوله) أنه ما أبراه أي ولا يقضيه منه (قوله) وهي واجبة لا يتم الحكم إلا بها على المذهب) أي وقيل إنها استظهار رأى مقوية للحكم فقط فلا ينقض الحكم بدونها على هذا (قوله) وهذه اليمين تتوجه) أي على المدعى في الحكم على الغائب (قوله) واليتم أي والحكم على اليتم كما إذا ادعى شخص عليه أن عنده كذا ديناً من بيع أو من قرض ولم يقر ورثته به أصلاً فلا يحكم القاضي لذلك الشخص للمدعى بهذا الدين إلا إذا حلف يمين القضاء بعد إقامة البينة فإن أقر به ورثته السكبار فلا تتوجه عليه اليمين وأما إذا حصل الرفع للحاكم ورضوا بعدم حلفه فهل كذلك لا تتوجه اليمين أولاً باختلاف لبعض الشيوخ (قوله) واليتم أي فإذا ادعى عليه أنه قتل أو غصب أو أثلف مالم يؤمن عليه أو أنه أتفق عليه ليرجع على ماله بما أتفق فلا بد من يمين القضاء بعد إقامة البينة ومثل اليمين الصغير والسفيه (قوله) والمساكين أي فإذا ادعى عليهم أن ما حبسه فلان عليهم لم يحجز عنه حتى مات فلا بد من يمين القضاء بعد شهادة البينة (قوله) والأحباس أي فإذا ادعى إنسان على دار مثلاً يد جماعة يدعون أنها حبس أنها ملكة وأقام على ذلك يمينه فلا بد من يمين القضاء حتى يتم الحكم له بها (قوله) ونحو ذلك أي كالحكم على بيت المال أو على من استحق منه شيء من الحيوان فإذا ادعى إنسان أنه مقدم ليأخذ حقه من بيت المال أو أنه ابن فلان الذي مات ووضع ماله في بيت المال لظن أنه لا وارث له فلا بد من يمين القضاء مع البينة وكذلك إذا ادعى إنسان على آخر أن هذا الجمل مثلاً ملكه وأقام يمينه فلا بد في الحكم على المدعى عليه للستحق منه من يمين القضاء بخلاف غير الحيوان كالعقار فإنه لا يحلف لأن الحيوان يشبه كثيراً بخلاف العقار والتفرقة بين الحيوان وغيره طريقة ابن رشد وقيل يحلف مطلقاً وقيل لا يحلف مطلقاً (قوله) حيث يضمن فيهم أي لكونهم غير معروفين بالعدالة عند القاضي أما المعروفون بالعدالة عنده فلا يضمن فيهم كما مر وحينئذ فلا يكتب أسماءهم ولا يسمون للمدعى عليه إذا حضر ولا يقبل طعن المدعى عليه فيهم إذا قدم وسمواله (قوله) ليجد أي المدعى عليه الغائب (قوله) لأنه باق الخ أي فإذا أبدى مطمناً في تلك البينة بعد قدمه قضى الحكم (قوله) والمتوسطة في هذا أي في تسمية الشهود والمدلين للمدعى عليه إذا قدم والإعذار إليه فيهم كالبعيدة أي

في الحكم على الغائب وكانت الفية ثلاثة أنسام قريبة وبعدة ومتوسطة ذكرها على هذا الترتيب فقال (و) الغائب (الغريب) الفية كاليمينين والثلاثة مع الأمن حكمه (كالخاضر) في سماع الدعوى عليه واليتم تركيبتها ثم يكتب عليه بالإعذار فيها وأنه إما قدم أو وكل فلان لم يقدم ولا وكل حكم عليه في كل شيء وبيع عقاره ونحوه في الدين وبه جزمه إلا في م وجس إلى آخر ما تقدم وأخبر الثانية بقوله (و) الفية البعيدة كالفريقية من مكة ونحوها (قضى عليه) في كل شيء بعد سماع البينة وتركيتها (يمين القضاء) من المدعى أنه ما أبراه ولا أحاله الغائب به ولا وكل من يقضيه عنه في الكل ولا البعض وهي واجبة لا يتم الحكم إلا بها على المذهب وهذه اليمين تتوجه في الحكم على الخصائب واليتم واليقيم والمساكين والأحباس ونحو ذلك (وسمي)

وحيث

القاضي (الشهود) والمدلين لهم حيث يضمن فيهم أي كتب ذلك عنده ليجد له مدفاً عند قدمه لأنه باق على حجة إذا قدم والمتوسطة في هذا كالبعيدة



(والا) بأن ليسمهم أو لم يخلف المدعى بين القضاء وحكم (يقض) حكمه واستؤنف وأشار لثلاثة بقوله (والشعرة) من الأيام مع الامتياز  
(أو اليومان مع الخوف يقضى عليه معها) أي مع بين القضاء (في غير استحقاق) (١٦٣) للقار) أي عقار فلا تسمع دعوى

من ادعى أنه يستحق  
عقاره لكثرة المشاحة فيه  
فتؤخر الدعوى عليه فيه  
حتى يقدم وإنما سمحت في  
بيد القية لضرورة ثقة  
الصبر واحتراز باستحقاق  
العقار عن يده في دين أو  
ثقة زوجة فانه يحكم به ثم  
ماقارب كلا من مسافة  
القبة في الاقسام الثلاثة له  
حكمه ولما ذكر الحكم على  
القالب ذكر الحكم  
بالقالب فقال (وحكم)  
القاضي (بما يتميز) حال  
كونه (غائبا) عن بلد الحكم  
ولو في غير محل ولايته  
(بالصفة) متعلق يتميز  
كبيد وتوب وفار من  
سائر القومات ولا يطلب  
حضوره مجلس الحكم  
(كدين) أي كما يحكم  
بالدين فلو كان الطالب  
لا يتميز بالصفة كالحديث  
والحرير فان شهدت البينة  
بقيته مقوما كان أو  
مثليا حكم به أيضا والأشياء  
وإنما اعتبرت القصة في  
الثلي لجعل صفة واحتراز  
بالقالب عن المخاض في  
البلد فلا بد من إحضاره  
مجلس الحكم فميز بالصفة  
أم لا (وجلب) القاض  
(الخصم) أي دماء المجلس  
الحكم (بها) أو موافق

وحيث فالأولى للمصنف أن يؤخر قوله وسمى الشهود بصدد التوسطة ليفيد أنه راجع لهما (قوله وإلا  
تقض) أي ما لم يكن الحاكم مشهورا بالعدالة والا فلا يقض بعدم تسميتهم كما يفيد كلام الجزري  
في وثائقه وابن فرحون في تبصرته (قوله واستؤنف) أي الحكم ثانيا (قوله يقضى عليه معها)  
أي بعد سماع البينة وتزكيها وإذا حضر للمدعى عليه سمى له الشهود ومن عدلهم وأعد له فيهم  
كأمر (قوله لكثرة المشاحة فيه) أي لكثرة تشاح النفوس بيمينه وحصول الضغن والحقد  
والنزاع عند أخذه وقوله فتؤخر للدعى الخ أي ليكون حضوره أقطع للنزاع (قوله وإنما سمحت)  
أي الدعوى في العقار (قوله فانه يحكم به) بل ويحكم به أيضا على حاضر البلد بدفع الحق كما هو  
ظاهر كلامهم ويوافق قول المصنف في الرهن وباع الحاكم إن امتنع (قوله ثم ماقارب كلا) أي  
فالأربعة الأيام تلحق بالثلاثة والثمانية والتسعة تلحق بالشرة وأما الوسط كالحصة والستة فيلحق  
بالأحوط قاله شيخنا الصدوي (قوله وحكم بما يتميز) أي وحكم القاضي بالشيء الذي يتميز  
بالصفة حاله كونه غائبا وحاصله أن للدعى به إذا كان غائبا عن بلد الحكم وهو مما يتميز  
بالصفة في غيبته كالعقار والبيد والدواب والثياب ونحوها فانه لا يطلب حضوره مجلس الحكم بل  
تتميز البينة بالصفة ويصير حكمه حكم الدين على المشهور فاذا ادعى زيد على عمرو وهما برشيد  
أن الكتاب الفلاني الذي كان معه بالأزهر يحضر فيه ملك له والكتاب حينئذ بالأزهر وشهدت  
البينة أن الكتاب الفلاني الذي صفته كذا ملك لزيد فان القاضي يحكم له به (قوله أي كما يحكم  
بالدين) أي التميز بالصفة وإن كان يتميز نوعيا لا شخصيا لانه في الذمة فاذا شهدت البينة أن له  
عنده من المحاييب أو الريالات عشرة أو أن له عنده أرادب قمح سمراء أو عمولة عشرة فانه يحكم  
له بذلك (قوله حكم به) أي بما ذكر من القيمة لا بالمقوم كما هو ظاهره ولو قال حكم بها أيضا  
كان أولى (قوله فلا بد من احضاره الخ) تحصل مما قاله أن للدعى به القالب عن مجلس الحكم إن  
كان حاضرا في البلد فلا بد من حضوره مجلس الحكم كان يتميز بالصفة بالصفة أم لا وإن كان غائبا  
عن بلد الحكم فان كان يتميز بالصفة حكم القاضي به ولا يطلب حضوره مجلس الحكم وإن كان لا يتميز  
بالصفة إن شهدت البينة بقيته حكم بها ولا يطلب حضوره وإلا فلا يحكم حتى يحضر (قوله وجلب الخ)  
لما فرغ من الكلام على الشخص الغائب من محل ولاية القاضي وهو غير متوطن به شرع في  
الكلام على الغائب من مجلس القاضي وهو في محل ولايته ومتوطن به (قوله إن كان على مسافة  
العدوى) أي من مجلس القاضي وقوله وجلب القاضي الخصم إن كان على مسافة العدوى  
أي جبرا عليه إن شاء القاضي وإن شاء كتب إليه إما أن تحضر أو توكل أو ترضى خصمك وظاهر  
المصنف أن من على مسافة العدوى يجلبه القاضي سواء أتى للدعى بشبهة أم لا وبه قال  
ابن أبي زمنين وهو الملقى به كما قال شيخنا وجزم ابن عاصم تبعا لسحنون أنه لا يجلب إلا مع إتيان  
المدعى بشبهة كأثر ضرب أو جرح لئلا تكون دعواه باطلة ويريد اعائن المطلوب قال شيخنا  
أقول كلام سحنون خصوصا وارتضاء ابن عاصم المؤلف في الأحكام هو الظاهر فيقدم على ما لابن  
أبي زمنين وهذا الخلاف فيمن كان على مسافة العدوى وأما من كان على أكثر منها فلا يجلب اتفاقا  
إلا إذا كان مع المدعى شاهد (قوله لا أكثر منها) أي فلا يجلبه ولا يدعوه لمجلس الحكم فان جلبه

أو ورقة وأمانة (إن كان) الخصم (على مسافة العدوى) بفتح العين المهملة وسكون الدال وفتح الواو ومسافة القصر على المتمد بدليل ما يذهب اليها ويرجع لمنزله في يوم واحد كاقبل (لا أكثر) منها

(كسب صيدا) بمحل ولايته فان جلبه لم يلزمه حضور (الإشهاد) من المدعى وشهد بالحق فيجلبه قهر أهله إن شاء وإن شاء كتب له إما أن  
تخسر أو توكل أو ترضى خصمك (١٦٤) (ولا يزوج) القاضى (امراة) أى لا يتولى عقد نكاحها

لم يلزمه الحضور (قوله كسبين صيدا) أى وكذا ما قاربها بما زل على العدوى (قوله إلا بشاهد) أى  
إلا أن يقيم المدعى شاهدا يشهد له بالحق فيجلبه كمن طى مساقها (قوله بأن كانت خارجة عنها)  
أى وشهدت بينة برضاها بالزوج والصداق وأنها وكلت ذلك القاضى فى المقد عليها (قوله وإن كن  
أصلها) أى أصل تلك المرأة من أهل ولايته فلا يزوج قاضى مصر امرأة بالشام وإن كانت مصرية  
وأما من كانت فى ولايته فيزوجها وإن لم تكن من أهلها فيزوج قاضى مصر الشامية القبية بمصر  
(قوله بقوله وبأبعد الخ) الأولى الانتصار على قوله وصح بها فى دينة الخ لأن القرض أن تلك  
للرأة الأولى لها خاص إلا القاضى فليس هناك أقرب ولا أبعد فتأمل (قوله حيث الخ) أى فى  
المكان الذى وجد فيه المدعى عليه (قوله وبه عمل) أى وهو قول مطرف وأصبغ وسحنون وقوله  
أوحى المدعى بفتح العين أى للمدعى به فحذف الجذر فالتصل الضمير واستتر فليس نائب الفاعل  
محذوف بل مستترا أى أو فى المكان الذى فيه المدعى به كالعقار (قوله محل الحادثة) أى محل  
المدعى به (قوله وأقيم منها) أى أقامه فضل من الدونة وهو قول عيد الملك وأما حيث للمدعى  
بالكسر فلم يحمه فضل ولا غيره من الدونة وليس بخصوص وإنما هو قول يخرج كما فى ابن عرفة  
واعلم أن محل الخلاف للذكور إذا كان المدعى عليه متوطنا فى بلد والمدعى به فى أخرى  
كانت بلد المدعى أو غيرها وكل منهما فى ولاية قاض غير الآخر فقال ابن الماجشون تكون الخصومة  
حيث للمدعى به وقال مطرف وأصبغ حيث المدعى عليه انظر ح فإن كان للتداعيان من بلدين  
وكلاهما من ولاية قاض واحد فالعدوى بمحل القاضى كان بلد المدعى أو المدعى عليه أو غيرها  
كان للمدعى به بمحل أحدهما أم لا وهو محل قوله وجلب الخصم الخ وإن كان التداعيان من محل  
واحد وتعد فى القاضى فالقول للطالب كما مر كان المدعى به بمحله أيضا أم لا كذا قرر شيخنا  
(قوله فى العقار وغيره من العينات) بخلاف ما تعلق بالدم كالدين فإن الخصام حيث تعلق الطالب  
بالمطلوب اتفاقا (قوله حيث تعلق) أى فى المكان الذى تعلق فيه بخصمه سواء كان المدعى به  
موجودا فى ذلك المكان أم لا (قوله وفى تمكين الدعوى الخ) حاصله أن القائب غيبة بعيدة أو  
قرية على أحد القولين إذا كان له مال حاضر وخيف عليه تلف أو غصب أو له دين على من  
يخفى قراره أو أراد مفرا بعيدا فأراد شخص قريب للقائب أو أجنى منه أن يخاصم عنه  
احتسابا لله تعالى من غير أن يكون وكيله فهل يمكن من ذلك حفظا لمال الغير وهو قول ابن القاسم  
أولا وهو قول ابن الماجشون ومطرف وعمل القولين إذا كان من يريد الدعوى لاحقه فى ذلك  
المال ولا ضمان عليه فيه أما ماله فيه حق كزوجة القائب وأقاربه الذين تلزمه نفقتهم فيمكنون من  
الدعوى اتفاقا وكذلك إذا كان عليه فيه ضمان كمتعير لما يصاب عليه ومترهن رهنا كذلك وحيل  
صدين أراد فرارا أو سفرا بعيدا فانه يمكن من الدعوى اتفاقا (قوله فى الدعوى عنه) أى لعله إذ قد  
مرتضيه فى الحكم على القائب .

#### باب فى الشهادات

(قوله الشهادة) أى اصطلاحا وأما لغة فعناها البيان وسمى الشاهد شاهدا لأنه بين عند الحاكم الحق  
من الباطل وهو أحد معانى اسمه تعالى الشهيد وإلى هذا أشار بعضهم فى قوله تعالى شهد الله أنه لا إله  
إلا هو أى بين وقيل هى فيها معنى العلم (قوله إخبار حاكم) من إضافة المصدر لمفعوله أى إخبار

حيث لاولى لها إلا الحاكم  
(ليست بولاية) بأن  
صحت خارجة عنها  
ولا ولاية له عليها وإن  
كان أصلها من أهلها فإن  
زوجها جرى على تفصيل  
الكتاب المتقدم بقوله  
وبأبعد مع أقرب إن  
لم يجز وقوله وصح بها فى  
دينه مع خاص لم يجز  
مطرقة دخل بها وطال  
(وهل يدعى) بالعقار  
القائب مثلا (حيث  
المدعى عليه) ولا عبرة  
بقوله تخسر محل العقار المدعى  
به (وبه عمل) وحكمه بالمدينة  
والاندلس فهو الراجح  
(أو) حيث (المدعى) أى  
عقار المدعى فيه فيجاب  
بالمطلوب لقوله حتى  
تخسر محل الحادثة  
(وأقيم) هذا القول (منها)  
أى من الدونة فالخلاف  
فى العقار وغيره من  
العينات وعلى الراجح  
يهدى الطالب حيث تعلق  
بخصمه كما أشار له فياسلف  
بقوله وحكم بما يميز غابا  
بالصفة (وفى تمكين  
شخص من) الدعوى  
لقائب أى عنه (بلا وكالة)  
منه للمدعى فى الدعوى  
عنه وإنما ادعى عن القائب

حسبة فى خوف ضياع حق القائب (تردّد) حقه قولان لابن القاسم والماجنون [درس] (باب) الشاهد  
فى الشهادة وما يتعلق بها: الشهادة إخبار حاكم عن علم ليقضى بمقتضاه وإنما تصح شهادة العدل وبينه بقوله (العدل) أى حقيقة

الشاهد الحاكم وقوله عن علم أى إخباراً ناشئاً عن علم لا عن ظن أو شك وهذا التعريف هو معنى قول بعضهم الشهادة إخبار بما حصل فيه الترافع وتصد به القضاء وبث الحكم وأما الرواية فهي إخبار بما لم يحصل فيه الترافع ولم يقصد به فصل القضاء وبث الحكم بل قصد به مجرد عزوه لقائله بحيث لو رجع عنه رجع الرواى وهل يشترط في تأدية الشهادة لفظ أشهد مخصوصه أو لا يشترط قولان والأظهر منها عدم الاشتراط وإنما للدار فيها على ما يدل على حصول علم الشاهد بما شهد به كرايت كذا وصحت كذا أو آخفق أن لهذا عند هذا كذا فلا يشترط لأدائها صيغة معينة (قوله في عرف الله تعالى) أى لا في عرف المحدثين لأن العدل عندهم يكون عبداً لمرأة وأشار بقوله أى حقيقة المبدأ أن في العدل للحقيقة ويصح أن تكون للعهد الذكري المنتم في قوله أهل القضاء عدل لأن العدالة المطلوبة في القاضي هي المطلوبة في الشاهد (قوله حر) أى ولو عتق الكسب أن شهد لمعتقه فله شرط آخر وهو التبريز وقوله حال الاداء أى لا حال التحمل إذ يصبح تحمل الرقيق للشهادة ويؤديها بعد عتقه (قوله مسلم) أى حال الاداء لا حال التحمل فيصح تحملها وهو كافر وأداؤها وهو مسلم وقوله ولو على مثله أى خلافاً لابي حنيفة المحذور لشهادة الكافر على مثله (قوله ولو تحمل صبياً) فإذا تحمل البالغ الشهادة في حال صباه وأداها بعد بلوغه فأنها صحيحة وقوله إن كان ضابطاً أى حيث تحملها وهو صغير ~~يجوز~~ تنبيه لا يشترط في صحة الشهادة عدم الإكراه فمن تحمل الشهادة وحلف بالطلاق أنه لا يؤديها فأكره على أدائها إكراها حراماً فأداها وهو بالغ عاقل كانت صحيحة ولذا اعدل المصنف عن التعبير بمكلف لقوله بالغ عاقل إذ لو عبر بمكلف لاقتضى عدم صحتها لأن المكروه غير مكلف كذا في عبق والبع وفي بن الحق عدم قبول شهادة المكروه لانه قد يؤدي بخلاف ما يعلم فلا إكراه يمنع الثقة بشهادته (قوله بلا فسق) أى ملتبس بثبوت عدم الفسق من ملائمة الموصوف لصفته فهو في قوة المدونة المحمول فيفيد أن مجهول الحال لا تصح شهادته لأن الأصل في الناس الجرحة ولم يثبت عدم فسقه لافي قوة السالبة وإن المعنى وإن يكون غير ثابت الفسق والأفاد صحة شهادة مجهول الحال لانه غير ثابت الفسق وإنما قيد بقوله بجملة لأنه سيأتى للمصنف الكلام في الفاسق بالاعتقاد (قوله وبلا حجر لسه) وإنما قيد بقوله لسه للاحتراز عن الحجر للزوجة والمرض والفلس فانه لا يمنع شهادتهم (قوله فلا تصح من فاسق ولا مجهول حال) أى لأن كلامها ليس ملتبساً بثبوت عدم الفسق لأن الأول ملتبس بالفسق والثاني ملتبس بعدم ثبوت الفسق لا بثبوت عدمه الذي هو مشروط (قوله ولا من سفيه محجور عليه) أى وأما السفيه غير المحجور عليه فشهادته صحيحة (قوله وبلا بدعة) أى وملتبس بعدم البدعة فلا تصح شهادة البدعي كالتدري القائل بتأثير القدرة الحادثة والخارجى الذي يكفر بالدين هذا إذا تعدد البدعة أو جعلها بل وإن كان متأولاً في ارتكابها فالبدعي لا يعذر بمجهول ولا تأويل والمراد بالتأويل المجتهد وبالجاهل المقلد من الفريقين (قوله حال الاداء فلا تصح) أى وأما لو كان ملتبساً بالبدعة حال التحمل فقط فلا يضر (قوله لم يباشر كبيرة) اعترض بأن هذه يعني عنها قوله وبلا فسق لأن التباسه بعدم الفسق هو عدم مباشرته للكيفية وأجيب بأن كلامه هنا في كبيرة الباطن كقول واحد وكبروريه كما يدل عليه لفظ المباشرة التي هي المخالطة وقوله سابقاً وبلا فسق أى بالجوارح الظاهرة كما هو المناسب لتعريف الفسق بالخروج عن الطاعة وإلى هذا الجواب أشار الشارح بقوله سابقاً وبلا فسق بمجاجة وأجاب بعضهم بجواب آخر وحاصله أن قوله وبلا فسق أى بالباطن وبالجوارح الظاهرة وآتى بقوله لم يباشر إلى قوله خصة تفسيراً لعدم التلبس بالفسق أى أن عدم التلبس به عبارة عن عدم مباشرة الكبائر وكثرة الكذب ومضائل الحسة (قوله لم يصف بها أصلاً)

في عرف الفقهاء (حر) لم  
حال الاداء فلا تصح  
شهادة الرقيق أو من فيه  
شأنه رقب (مسلم) لا كافر  
ولو على مثله (عاقل) حال  
التحمل والاداء  
(بالغ) ولو تحمل صبياً  
كان ضابطاً فلا تصح  
شهادة الصبيان إلا على  
بعضهم بمروطاتى (بلا  
فسق) بمجاجة (و) بلا  
(حجر) لسه فلا تصح  
من فاسق ولا مجهول حال  
ولا من خفيه عبور عليه (و)  
بلا (بدعة وإن تأويل)  
فاو على لو محمد أو جهن  
(البدعة) كخارجى  
وقد روى حال الاداء فلا  
تصح منه (لم يباشر كبيرة)  
أى لم يصف بها أصلاً أو  
حال الاداء فقط

أى لا حال الاداء ولا حال التحمل وقوله أو حال الاداء أى أولم يتصف بها حال الاداء فقط أى وإن اتصف بها حال التحمل (قوله بأن تاب) أى بعد التحمل (قوله وإلا فلا) أى وإلا يتبع فلا تصح شهادته لصديق التلبس عليه وكان الأولى أن يقول لصديق الباشرة عليه (قوله أو لم يباشر كثير كذب) أى فإن باشر كثير الكذب بطلت شهادته والمراد بالكثير ما زاد على الكذبة الواحدة يعنى فى السنة وهذا فى كذب لا يترتب عليه فساد ولا ضرر ولو واحدة والحاصل أن الكذب إما أن يترتب عليه فساد أو لا فساد ولا ضرر ولو واحدة وهى كبيرة والثانى الضرر منه الكثير وهو ما زاد على الواحدة وأما الواحدة يعنى فى السنة فلا تضر لصير الاحتراز منها وهى صغيرة وقيل كبيرة وإن كانت غير قاذحة فى الشهادة (قوله أو سرقة نحو لقمة) ظاهره أنها صغيرة مطلقاً ولو كان للسروق منه فقير أو قديس بهضم ذلك بما إذا لم يكن السروق منه فقيراً وإلا كانت كبيرة (قوله بخلاف نظرة واحدة) أى فإنها ليست من صفات الحسة سواء كانت لأمر أو لامرأة بل من صفات غير الحسة فلا تفتح إلا بشرط الإدمان ومثل النظرة فى ذلك القبلة وسائر المقدمات وهى ما عدا الإيلاج وأعلم أن صغيرة الحسة تفتح فى الشهادة وإن لم يدمنها فعنى صدرت منه ولو مرة ردت شهادته إلا أن يتوب كالكبيرة بخلاف صغيرة غير الحسة فالضرر إدمانها (قوله وسفاهة) هو بالجر عطف على كذب أى ولم يباشر كثير سفاهة فالضرر إدمانها وكثرتها لأنه هو الخلل بالمروءة خلافاً لقول الشارح ولم يباشر سفاهة القيد أنها مضرّة مطلقاً وكلامه بعد بقوله بأن يكثر الخ صريح فى القصور (قوله أى مجونا) المجون والسفاهة هو الهزل وقوله بأن لا يباينى بما يقع منه من الهزل أى كإخراج الصوت من فيه وكان ليق بالفاظ الحنا فى اللام ما يستشع النطق به ولا يعترض على قوله وسفاهة بأنه يعنى عنه قوله ذو مروءة لأنه يلزم من كونه ذا مروءة عدم مباشرته لكثير السفاهة لأن الأول وقع فى مركزه فلا يعترض بعدم ما بعدهم فتأمل (قوله ولم يباشر لم يرد) أى فإن باشره ردت شهادته ولو لم يداوم عليه بل ولو مرة فى السنة ولو لم يكن فيه قمار ومثله يقال فى الطاب والسجدة والنفقة ولعب كل من هذه الأربعة حرام كما قال شيخنا (قوله ذو مروءة) بضم الميم وفتحها (١) مع الممزة وتشديد الواو (قوله بترك غير لائق) أى مصورة بترك غير لائق قاله للتصوير (قوله باللازم) أى لأن الروءة كمال الرجولية ويلزم من كمالها ترك غير اللائق وانما اشترطت الروءة فى العدالة لأن من تخلف بما لا يليق وإن لم يكن حراماً جره ذلك غالباً لعدم المحافظة على دينه واتباع الشهوات وأعلم أنه إذا تعذر وجود العدل للموصوف بما ذكره المصنف من الاوصاف وتعرض كما فى زماننا هذا اكتفى بمن لا يعرف كذبه للضرورة وقيل يجبر زيادة العدد أفاده شيخنا (قوله من لعب حمام) أى من لعب به مع ادامته وإلا لم يخل بالمروءة وكلام المصنف يشمل اللعب به الذى ليس بمحرم كاللعب به على وجه الساقية لأنه يخل بالمروءة ويشمل اللعب به المحرم الذى ليس من الكبائر ولا من صفات الحسة كالعاب به على وجه فيه نوع تعذيب له ولا يشمل اللعب به مقامرة لأنه كبيرة (قوله وهو مكروه إذا لم يكن قبيح) أى بكلام قبيح ولا حمل عليه أى على القبيح كسحق بامرأة أو بأمرء ولا بآلة أى كعود وقانون وقوله والاحرم أى والا بأن تخلف شرط من الشروط الثلاثة كان سماعه وكذا فله حراماً ولو فى عرس على المعتمد وهل ترد به الشهادة سواء كان مكروهاً أو حراماً ولو مرة فى السنة وهو مالت أولاً بدمن التكرار فى السنة وهو ما يفيد الواق وهو المعتمد خلافاً لما فى عرق كذا قرر شيخنا العدوى وحاصل ما فى عقب أن الغناء إن حمل على تعاقب محرم كامرأة وأمرء حرم فعلاً وسماعاً تكرر أم لا بآلة أم لا كان فى عرس أو صنيع كولدادة وختان وقدم من سفر وعقد نكاح أو كان فى غيرهما ومتى لم يحمل على محرم جاز بعرض وصنيع سواء كان بآلة أو غيرها سماعاً أو فعلاً تكرر

بأن ماب وظهرت عليه التوبة وإلا فلا لصديق التلبس عليه (أو) لم يباشر (كثير كذب) لم يترتب عليه فساد وإلا ضرر ولو الواحدة بخلافها إذا لم يترتب عليها ذلك (أو) صغيرة حسة) كتطيف حبة أو سرقة نحو لقمة لدلالة ذلك على دناءة الحسة وقلة المروءة بخلاف نظرة واحدة (و) لم يباشر (سفاهة) أى مجونا بأن يكثر السفاهة ولم يباينى بما يقع منه من الهزل (و) لم يباشر (لم يرد) وطاب ولو بغير قمار (ذو مروءة) نصته لحر أو خير ثان أى حمة وحياء (ترك غير لائق) تحريم للمروءة بالانكسار وبين غير اللائق بقوله (من) (لعب) حمام) بلا قمار وإلا فهو كبيرة (وسماع غناء) بالمد متكرر أبشيرة آلة لا خلال سماعه بالمروءة وهو مكروه إذا لم يكن قبيح ولا حمل عليه ولا بآلة وإلا حرم

(١) قوله وفتحها ليس لفتح الميم ذكر فى كتب اللغة التى بيدنا ولا وجه له فى العربية فإن الروءة مصدر مرق الرجل يمرق مروءة كنه مصححه .



ثم لا لا بغير عرس ومنيع فيمنع إن تكرر سواء كان بآلة أو غيرها فعلا وسماعا وإن لم يتكرر كره  
 سماعا وهل كذا فعلا أو يمنع خلافه ولكن المتعمد كما قال شيخنا أنه متى كان بكلام قبيح أو يحمل  
 على قبيح أو كان بآلة كان حراما سواء كان بعرض أو منيع أو غيرها تكرر أم لا فعلا أو سماعا وإن  
 لم يكن قبيح ولم يحمل عليه ولم يكن بآلة فالسكراهة سواء كان بعرض أو منيع أو غيرها تكرر  
 أم لا فعلا أو سماعا ترد به الشهادة إذا تكرر في السنة كان بآلة أو غيرها على ما للوق في بن  
 عن ابن عرفة قال ابن عبد الحكم مزارع النعود جرحه إلا أن يكون في منيع لا شرب فيه فلا يجرح  
 وإن كره على كل حال اه وهو ضعيف كما قال شيخنا (قوله) ودباجة وحياكة اختياراً (أى بأن كان  
 غير مضطر لها في معاشه أى وكان في بلد يزرعان بها عليهما فيها والحال أنه ليس من أهلها فالتدح  
 في الشهادة بالدباجة والحياكة مقيد بالشروط الثلاثة فإن تخلف واحد منها لم تكن واحدة  
 منهما قاذحة (قوله) وأما الحياطة فهي من الحرف الرفيعة (أى مطلقا سواء حصلت من أهلها أو من  
 غيرهم لحديث في الجامع الصغير ورد فيه مدحها في حق الرجال ودمج صناعة النزل في حق  
 النساء وإن كان ضعيفا ولفظه عمل الأبرار من الرجال الحياطة وعمل الأبرار من النساء النزل  
 (قوله) الحجامه (أى لإخلائها بالمروءة لكن لا ترد الشهادة بها إلا عند وجود الشروط الثلاثة  
 المعتبرة في الدباجة والحياكة فإن اختل شرط منها لم تكن قاذحة في الشهادة (قوله) شطرنج  
 بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح أوله من لحن العامة كما قال ابن جني ويقال بالثنين المعجمة  
 وبالسين المهملة لأنه إما مأخوذ من الشاطرة أو من التسطير اه بن لكن الذي في الفرر  
 والعرر للطواط أن شطرنج معرب ششرك ومعناه ستة ألوان الشاة والفرز والقييل والفرس  
 والرخ والبيدق فعلى هذا لا يقال إنه مشتق من الشاطرة بالمعجمة ولا من التسطير بالمهملة  
 كما قال بن اه مع ثم إن ظاهر المصنف أن لعبه غير حرام لجمله من أفراد ما لا يليق مع  
 تقديده بالإدامة ويوافقه تصحيح القرافي أنه مكروه ولكن المذهب أن لعبه حرام وفي ح  
 قول بجواز لعبه في الخلوة مع نظيره لا مع الأوباش وعلى كل من القول بالسكراهة والحرمه  
 ترد الشهادة بلعبه لكن عند الإدامة ابن رشد لا خلاف بين مالك وأصحابه أن الادمان على اللعب  
 بها جرحه وقد قيل الادمان أن يلعب بها في السنة أكثر من مرة واحدة وإنما اشترط الادمان  
 في الشطرنج دون ماعده من الترد والطاب والسيجة والنقلة لاختلاف الناس في إباحته إذ قد  
 روى عن جماعة من التابعين أنهم كانوا يلعبونه (قوله) وإن أعمى (أى هذا كان الموصوف بما  
 ذكر غير أعمى بل وإن كان أعمى وتقبل شهادته في الأقوال مطلقا سواء تحملها قبل العمى أم لا  
 لضبطه الأقوال بسمعه خلافا للحنفية حيث قالوا لا تقبل شهادته فيها مطلقا وقال الشافعي تجوز  
 شهادته فيها بما تحمله من الأقوال قبل العمى وأما الأفعال المرمية فلا تجوز شهادته فيها مطلقا على  
 المذهب عليها قبل العمى ثم لا كما قال طفي وفي شرح الارشاد تجوز شهادته بالمعنى إن علمه قبل  
 العمى أو بحس كما في الزنا واقتصر عليه في الحج وقول للمصنف في قول لا خصوصية للقول  
 بل تجوز شهادته فيها عدا للريثات من السموعات والموسات والمذوقات والشمومات وإنما  
 خص للمصنف القول بالذكر لأن الملموس والمذوق والشموم يستوى فيه الأعمى وغيره فهي محل  
 اتفاق وإنما محل الخلاف للسموعات فذهب مالك الجواز مطلقا ومذهب الحنفى النع مطلقا ومذهب  
 الشافعي النع فيها تحمله بعد العمى (قوله) أو أصم في فعل (أى لأن الأصم غير الأعمى يضبط الأفعال  
 يصره دون الأقوال لتوقف ضبطها على السمع وهو معدوم منه فلا تقبل شهادته في الأقوال مالم

(وَدَبَاغَةٌ وَحَاكَةٌ  
 اخْتِيَارًا) أى لا لضرورة  
 معاش وإلا لم يخل بالمروءة  
 كما لو كان من أهلها وإن لم  
 يضطر وقد تكون  
 الحياكة في بعض البلاد  
 من الحرف الشريفة وأما  
 الحياطة فهي من الحرف  
 الرفيعة ومثل ما ذكر  
 المصنف الحجامه (وإدامة)  
 لعب (شطرنج) لأنه من  
 صفات غير الحسب بل قيل  
 بكراهته وإدامة تكرره  
 في السنة (وإن) كان (أعمى)  
 تقبل شهادته (في قولك)  
 خلافا لأبي حنيفة والشافعي  
 (أو) أصم (غير أعمى) (في  
 فعل) لا قول وأما الأعمى  
 الأصم فلا تقبل شهادته  
 ولا يصام (ليس بمفعل)  
 الفعلة ضد القطانة

فالغفل لا قبل شهادته (إلا فيما) أي في شيء (لا يلبس) بفتح التحتية وكسر الواو حدة ماضيها بفتحها أي لا يختلط فيه من

البدييات (ولا تتأكد  
القرب) للشهود له  
(كأن) أي أصل (وإن)  
علا وزوجها) أي الأب  
والأم الشامل لها الأب  
بالتغليب أو الداخلة تحت  
الكاف فزوجة الأب  
لا تفيد لريبيها وزوج  
الأم لا يشهد لريبيها وإن  
سفل (وولد) فلا يشهد  
لأصله (وإن سفل) الولد  
(كقوله) وابن (وزوجها)  
أي الزوج (لنفسه) وزوج  
الابن فلا يشهدان لأبوي  
زوجهما (وشهادة ابن  
مع أب) أي مع أبيه في  
قضية (واحدة) أي بمنزلة  
شهادة واحد فتحتاج  
لآخر أو عين فتلحق شهادة  
أحدهما (ككل) أي كما  
تلحق شهادة كل منهما على  
البديلة (بجند الآخر) إذا  
كان حاكماً لأن الحاكم لا يرد  
شهادة أبيه أو ولده (أو)  
شهادته (على شهادته أو)  
على (حكمه) لما فيه من  
توكيد قوله لا يرد أحدهما  
الآخر لكن يجمع بعضهم  
أن شهادة الابن مع أبيه  
معتبرة مطلقاً في الأموال  
وغيرها كالاتفاق وجازت  
شهادة أحدهما على خط  
الآخر خلافاً لبعضهم  
وأخرج من منع شهادة  
متأكد القرب لقوة التهمة  
قوله (بخلاف) شهادة (نخ)

يكن سمعاً قبل الصمم وإلا جازت كما في شرح الإرشاد وتجوز شهادة الأخرس كما قال ابن شعبان  
ويؤيدها بإشارة مفهومة أو كتابة (قوله فالغفل) أي وهو من لا يستعمل القوة النبهة مع وجودها فيه  
وأما البليد فهو خال منها بالمرّة فلا تصح شهادته مطلقاً لأنها يختلط ولا فيما لا يختلط (قوله أي لا يختلط  
فيه من البدييات) أي كرايت هذا يقطع يد هذا أو يأخذ ماله (قوله أي أصل النخ) أي فلا يشهد أب  
ولا أم لولد وإن ولد ملاعنة لصحة استلحاقه (قوله وإن علا) أي فلا يشهد الجد أو الجدة لولد الولد  
(قوله فزوجة الأب لا تشهد لريبيها) أي وهو ولد زوجها وإن سفل وإذا امتنع شهادتها لابن زوجها  
فتمتنع شهادتها لزوجها بالأولى (قوله لا يشهد لريبيها) أي وهو ولدها وإذا امتنع شهادة الرجل لابن  
زوجته فتمتنع شهادته لها بالأولى لقوة التهمة (قوله فلا يشهد لأصله) أي لأبيه أو لأمه أو جده أو  
جده (قوله وولد وإن سفل كنت وابن) هذا مثال للولد ولا يخفى عدم الاحتياج للتمثيل لوضوح  
المثال له ولذا قال ابن عاشر صوابه وإن سفل لبنت بالأم لا بالكاف ليكون بالغ على أضعف المراتب  
(قوله فلا يشهد أن لأبوي زوجهما) فزوج البنت لا يشهد لأبوي زوجته وزوجة الابن لا تشهد  
لأبوي زوجها وأما شهادة زوج المرأة لأخوتها وشهادة زوجة الرجل لأخوته فجازة كما تجوز شهادة  
زوج البنت لزوجها وأما شهادة زوجة الابن لزوج أمه وكذا شهادة أحد أبوي الزوجة لابن زوج  
ابنته أو بنته أو لأبويه كما يفيد ابن عرفة لضعف التهمة في ذلك (قوله وشهادة ابن مع أب) أي  
القبول واحدة وقوله فتحتاج لآخر أي فيما يحتاج لشاهد من كساح وطلاق وعق وقوله أو عين أي  
من الشهود له إذا كانت بمال أو بما يؤول إليه وإذا طرأ فسق لأحدهما فشهادة الثاني منهما باقية على  
الصحة في بن خلافاً لما في عقب من بطلان شهادتهما ما وما ذكره المصنف من أن شهادة الأب  
وابنه شهادة واحدة قول أصح وقابله أسخون ومطرف وهو أن شهادة الابن مع أبيه شهادتان قال  
ابن فرحون وهذا القول هو المعمول به وقال ابن عاصم في التحفة :

وجاز أن يشهد الابن في محل مع أبيه وبه جرى العمل

ومثله لابن سادون وابن راشد في الباب وذكر في معين الحكم أن القول يكون شهادة الأب مع ابنه  
شهادتين أعدل من القول بأنهما شهادة واحدة وفي التبيطة الذي جرى به العمل أنهما شهادة واحدة  
وقيل شهادتان وهو أقسى اه فكان على المصنف أن يقتصر على هذا القول لقوته كما ترى أو يحكي قولين  
قاله طي وقد ذكر ابن رشد الخلاف في هذا الفرع وفي القروع الثلاثة بعده ولم يرجح واحداً من  
القولين على الآخر نظراً لكون كل من القولين مرجحاً انظر المواق وزاد أبو الحسن على القروع  
للكورة شهادة الولد على خط أبيه فذكر أن فيها للقولين اه بن (قوله أي كانتلى شهادة كل منها على  
البديلة عند الآخر إذا كان حاكماً) أي وقيل لا تلحق ورجح كل منهما والابن أن ينفذ حكم أبيه وعكسه  
إذا كانا قاضيين وأنه أحدهما للآخر على ماسر (قوله أو شهادته على شهادته أو على حكمه) أي كأن  
يقول الولد أشهد أن أبي قد شهد عند القاضي هكذا أو أنه حكم بكذا فكانتلى تلك الشهادة لأن فيها  
تزكية له وقيل لا تلحق فيهما وقد رجح كل من القولين كما علمت (قوله من تزكيت) أي للآخر أي  
في الفرعين وقوله ولذا أي ولا متناع تزكية أحدهما للآخر وقوله لا يرد أحدهما الآخر لأن التمديل  
تزكية وقوله وجازت شهادة أحدهما على خط الآخر أي كما قال ابن تلجى وقوله خلافاً لبعضهم هو  
الناصري الثاني (قوله إن برز) في بن الصواب أن يبرز بفتح الباء وتفيد الراء نعل لازم مبنى للفاعل  
والمفعول المفاعل منه مبرز بكسر الراء المشددة أي ظاهر المدالة وفي القاموس برز ككبرم وبرز

ولم يكن في عياله ( ولا )  
 تدليل ( أى بأن يسهل له )  
 دو ظاهرها وهو المتجه ( وتؤلف أيضاً غلافه )  
 أى بأن لا يسهل ( كأنجر )  
 تقبل شهادته لئلا  
 استأجره ان برز ولم يكن  
 في عياله وكذا يقال في  
 بعده من الموقوفات من  
 قوله ( ومولى ) أسقط ( و )  
 صديق ( ملاطف )  
 شريك ( مفاوض في غير )  
 مال ( مفاوضة ) ولما فيه  
 فلا تقبل وان برز ( وزائد )  
 في شهادته شيئاً على ما شهد  
 به أو لا أو ما حكم به أم لا  
 ( أو منقص ) عنها بعد أن  
 أداها فيقبل ان برز وأما لو  
 شهد ابتداءً بزيادة مما ادعاه  
 للدعى أو بأقل منه فانه  
 يقبل ولو لم يكن مبرراً وإن  
 كان المدعى لا يقضى له  
 بالزائد لعدم ادعائه له  
 ( وذاكر ) لما شهد به ( بعد )  
 شك ( منه بأن قل لا يرى )  
 أولاً علم عندي بعد أن  
 مثل عنها وكذا بعد  
 نسيان وأما ما قبله فجزم بما  
 شهدتم تذكر فزاد أو  
 نقص وسواء كان  
 التذكر مريضاً أو صحيحاً  
 وما في النقل من تفهم  
 بالمرض فمرض مبررة  
 ونظراً لما هو الشأن في  
 الشاك للتذكر ( وتركية )  
 فلا بد فيها من التبريز أى

تبريزاً فاق أصحابه فضلاً وشجاعة وبرز للفرس عن الخيل سبقها اه كلامه وقد علمت من كلام  
 القاموس أن برز يستعمل مشدداً وخففاً ، وليس المراد بالتبريز هنا الانتصاب للشهادة كما يعتقده  
 بعض الجهال اه كلامه أى بل المراد به الزيادة في العدالة على الأقران كما قال الشارح ( قوله ) ولم يكن  
 في عياله ( أى ولم يكن الشاهد في عيال المشهود له ويشترط أيضاً أن تكون الشهادة ليست بجرم محمد  
 فيه قصاص وإلا فلا تقبل على المشهور لأن الحلية تأخذ في القصاص ( قوله ) كما هو ظاهرها وهو المشهور )  
 أى وعليه حملها الأكثر ( قوله ) بأن لا يسهل ( أى لأنه إذا عدل أخاه تشرف بتعديله إياه فتكون تلك  
 الشهادة قد جرت له نفعاً فتكون باطلة ( قوله ) ومولى أسقط ( أى فتجاوز شهادة العتيق لمعتقه إن كان  
 ذلك العتيق مبرراً ولم يكن في عيال ذلك المعتق ، وأما شهادة العتيق لمعتقه فجائزة بغير شرط التبريز  
 ( قوله ) وصديق ملاطف ( أى تجوز شهادته لصديقه إن برز ولم يكن في عياله والصديق للملاطف  
 هو الذى يسره ما يسرك ويضرك ما يضرك ( قوله ) ومفاوض في غير ( مفاوضة ) قال عبق وكذا كل  
 شريك تجر سواء كانت شركة عنان أو غيرها فيجوز أن يشهد لشريكه في غير ما فيه الشركة إن  
 برز أيضاً قال بن انه قد تبع في ذلك عجب ورده طفى بأن الأئمة قيدوا بالمفاوضة فتجوز اتباعهم  
 فالحق أنه يجوز أن يشهد لشريكه في شركة التجرة غير المفاوضة وإن لم يكن مبرراً كما أن الشريك في  
 معين كدابة يشهد لشريكه في غير ما فيه الشركة وإن لم يكن مبرراً اتفاقاً ، والحاصل أن الأقسام  
 ثلاثة مردودة مطلقاً سواء كان مبرراً أو غير مبرز وهى شهادة الشريك لشريكه فيما فيه الشركة سواء  
 كان معيناً أو غيره وذلك لتضمن الشهادة لنفسه ومقولة بشرط التبريز وهى شهادة الشريك  
 لشريكه في التجارة مفاوضة في غير ما فيه الشركة ومقبولة مطلقاً سواء كان مبرراً أو غير مبرز  
 وهى شهادة الشريك لشريكه في معين وكذا في شركة التجرة غير المفاوضة على ما ارتضاه طفى  
 ( قوله ) وزائد في شهادته أو منقص ( يعنى أنه إذا شهد أولاً بشرة ادعائها المدعى ثم شهد بعد ذلك  
 بأقل منها كناية فإن شهادته بها تقبل إن كان مبرراً سواء حكم بلزوم العشرة التى شهد بها أولاً  
 أولاً إلا أنه إن شهد ثانياً بأقل مما شهد به أولاً وكانت تلك الشهادة قبل الحكم بما شهد به أولاً  
 فالأمر ظاهر وإن كانت بعد الحكم كان بمنزلة رجوعه عن الشهادة وحينئذ فيجزم الشاهد  
 ولا ينقض الحكم كما في بن عن ابن مرزوق وكذلك إذا شهد أولاً بشرة ثم زاد عليها بأن  
 شهد ثانياً بخمسة عشر فإن شهادته بالزيادة تقبل سواء حكم بما شهد به أولاً أو لا بشرط أن يكون  
 مبرراً في العدالة وسواء كانت شهادته بالعشرة أولاً على طبق دعوى المدعى أم لا غير أنه إذا كانت  
 على طبق دعواه لا يأخذ المدعى تلك الزيادة لعدم دعواه لها فإن لم يكن مبرراً بطلبات شهادته كلها كما في ح  
 ( قوله ) وأما لو شهد ابتداءً بأزيد مما ادعاه المدعى أو بأقل ( أى ولم يحصل منه رجوع عما شهد به  
 أولاً كما لو ادعى عشرة فشده له الشاهد بخمسة عشر فيحلف على العشرة التى ادعاه وأخذها ولا  
 يقضى له بالخمس الزائدة لعدم ادعائه لها وإذا ادعى عشرة فشده له الشاهد بثمانية فيحلف على  
 طبق شهادة الشاهد ويستحق الثمانية ثم إن أقام شاهداً آخر بالباقي حلف معه وأخذها وإلا فلا  
 والحاصل أنه في الأولى يحلف على طبق دعواه وفي الثانية يحلف على طبق شهادة الشاهد  
 ولا يشترط التبريز في قبول الشاهد فيما ذكر من الصورتين ( قوله ) وذاكر بعد شك ( أى ومتذكر  
 شهادة بعد شك منه فيها يقبل منه ذلك إن كان مبرراً ( قوله ) وأما ما قبله ( أى وهو قول  
 المصنف وذاكر ومنقص ( قوله ) ونظراً لما هو الشأن في الشاك المتذكر ( أى فإن الشأن تشكك للمريض  
 ثم يتذكر ( قوله ) وتركية ( هو على حذف مضاف أى وذى تركية لأجل أن يكون على سنن

( وإن ) شهد ( بحد ) قصاص خلافاً لمن قال الشاهد في السماء لا يقبل إلا إذا كان لا يحتاج لتزكية بأن يكون مبرزاً لخطرها والتزكية إنما تكون ( من ) معروف ( عند القاضي بمنزلة العدل ) ( الشاهد ) ( الغريب ) وكذا القاضي الغريب فلا يشترط معرفة القاضي عدالة المزكي أي ابتداء بل لا بد أن يزكي ذلك المزكي من هو معروف عند القاضي بالعدالة لمعرفة الحاكم بعدالة المزكي لا بدمها لكن إن كان الشاهد غير غريب فلا واسطة وإن كان غريباً فيها فالأوضح أن لو قال من معروف وإن بواسطة ( بأشهاد أنه عدل رضا ) أي أن التزكية إنما تكون بهذا القول المشتمل على الألفاظ الثلاثة فلا يكفي هو عدل الخ ولا أشهد أنه رجل صالح أولاً بأس به لكن الراجح أنه ان حذف لفظ أشهد واقتصر على ما بعده كفي ( ١٧٠ ) فلا بد من الجمع بين عدل ورضا لأن الصالح قد يكون مغفلاً أو متصفاً بمانع وكذا عالم

واختار معتقدين الناس  
بأنه عدل رضا فان معناه  
مستصف بشروط العدالة  
معرض في الأداء لا غفلة  
عنده ولا به ولا مصادمة  
لأول يرجع لسلامة  
الدين والثاني يرجع  
للسلامة من موانع الشهادة  
وتكون التزكية ( من )  
فقط عارف بحال الشاهد  
( لا يحد ) بأحوال  
الشاهد الظاهرة التي يلبس  
بها في الناس من وجوه  
التدليس فهو عارف  
لا يحد كالنفسر لظن  
( معتد ) في التزكية ( على  
طول عشرة ) ومخالطة  
سفر أو حضر أو معاطاة  
لأنه بذلك يتكشف حال  
المرء ظاهراً وباطناً ( لا )  
على مجرد ( سماع ) ما لم يحصل  
القطع به بأن فشا عن  
الصفات وغيره فيكفي  
ويكون المزكي ( من ) أهل  
( سوقه أو محله ) أي الشاهد

ما قبله وإن كان التبريز إنما اشترط في المزكي من حيث تزكيته ( قوله وإن بحد ) مبالغة في مقدر أي  
وتقبل شهادة من يقتصر لها هذا إذا شهد بحال أو غيره مما ليس بحد بل وإن شهد بحد وهذا أحسن مما  
أشار له الشارح بقوله أي أن المزكي الخ لأن كلام المصنف على ما قلناه يكون أظهر في الرد على المخالف  
( قوله خلافاً لمن قال الخ ) أي وهو أحمد بن عبد الملك وكان الأولي للمصنف أن يقول وإن بدم  
ليحسن رده على هذا المخالف لأن خلافه فيه خاصة لا في مطلق الحد ( قوله من معروف ) نعت لتزكية  
( قوله إلا الشاهد الغريب ) مثل الغريب النساء فلا يشترط معرفة القاضي عدالة من زكاهن ابتداء  
وهو الحاصل أن التعديل الذي يحتاج لتعديل بمنزلة العدل لا تعديل النساء والقرباء فإنه يجوز تعديل  
من عدلهم إذا كان العدل لمن غير معروف عند القاضي بالعدالة ( قوله بأشهاد ) الخ هذا تصوير  
للتزكية ( قوله فلا بد من الجمع بين عدل ورضا ) أي قوله تعالى « وأشهدوا ذوي عدل منكم »  
مع قوله « ممن ترضون من الشهداء » فلو اقتصر على أحدهما لم يحزه وقيل إنه يكفي الاقتصار على  
أحدهما لأن الولي قد ذكر كل لفظة على حديثها وشهر هذا القول أيضاً كأول فكان على المصنف  
أن يشير للخلاف في ذلك انظر بن ( قوله على طول عشرة ) أي ويرجع في طولها للعرف ( قوله لا )  
على مجرد سماع ( لما عورض هذا مع ما يأتي من قبول شهادة السماع في التعديل وفق الشارح  
بين الحلين بتخصيص ما هنا بالسماع الذي لم يحصل به القطع بأن كان من معين فلا يقبل من  
المعدلين أو المجرحين أن يقولوا سمعنا فلانا وفلانا يقولان أن فلاناً عدل أو غير عدل كما نقله  
العوفي عن سعدون في المجموعة قال إلا أن يكون للشهود على شهادته قد أشهدهم على التزكية  
أو التجريح أو كان السماع من تقات وغيرهم لم يحصل به القطع ( قوله من سوقه ) ليس متعلقاً بسماع وإلا لاقتضى  
أن المزكي لا يعتمد في تزكيته على السماع من أهل سوقه وأهل محله ويعتمد على السماع من  
غيرهم وليس كذلك إذ لا يعتمد على السماع الذي لم يحصل به القطع مطلقاً سواء كان من أهل  
سوقه ومحله أو من غيرهم بل هو صفة نائبة لتزكية أي تزكية حاصلة من معروف الخ وحاصله  
من أهل سوقه وقوله أو محله أي أهل بلده العارفين به قال عبي وأشهر إتيانه بأوصاف المزكي  
بالكسر مذكرة أن النساء لا تقبل تزكيتهم لأرجال والنساء ولو فيها تجوز شهادتهن فيه وهو كذلك  
( قوله ووجبت التزكية ) أي الشهادة بها ( قوله ونحو ذلك ) أي بأن وجد معدل غيره ولكنه خاف من  
الحصم ( قوله كجرح أن بطل حق ) تشبيه في الوجوب يعني أن من علم جرحه شاهدوا أنه إن لم يجرحه

بطل

للتقصود تزكيته لا من غيرهم لما في تزكية الغير مع تركها من أهل محله من الرية ( إلا ) لتعذر

من أهل سوقه أو محله بأن لم يكن فيهم عدول مبرزون أو قام بهم مانع فقل أن الجار والمجرور ليسا متعلقين بسماع بل بمحذوف ( ووجبت )  
التزكية ( إن تعين ) التعديل بأن لم يوجد من يمدله غيرهم ونحو ذلك ولو قال ان تعينت كان أنسب وفي بعض النسخ ووجب بتجريد  
العدل من تاه التأنيث والضمير يعود على التعديل والأصل فيه أنه فرض كفاية يتمين على من انفرده ( كجرح ) بفتح الجيم أي  
تجرح فانه يتمين على من علمه في الشاهد ( إن بطل حق ) بشهادته حتى لا يظلم ( وتندب ) للقاضي ( تزكية ) سر معها أي مع تزكية العلانية  
أي تندب له الجمع بينها فان اقتصر على السراجاء قطعاً كالعلانية على الراجح وتكون التزكية ( من ) متعدد ( ولا يكفي فيها الواحد



بخلاف تركية السر فيكفى فيها الواحد ولو أراد الاختصار عليها على المستند انظر التوضيح وتصح التركية (وإن لم يعرف) الزكي (الاسم)  
للمزكي بالفتح ولا السكنية المشهور بها لأن مدارها على معرفة ذاته وأحواله (١٧١) (أولم يذكر السبب) أى سبب

التعديل لأن أسبابه كثيرة  
(بخلاف الجرح) بالفتح  
فلا بد من ذكر مبنه  
لاختلاف العلماء فيه  
فربما اعتمد فيه على مالا  
يقضيه شرعاً كالبول فأما  
وعدم ترجيح الميزان  
(وهو) أى الجرح أى بينته  
(مقدم) على التعديل أى  
بينته يعنى أن بينة الجرح  
مقدمة على بينة التعديل  
لأنها تحكى عن ظاهر الحال  
والجرحه عن باطنه وأيضاً  
الجرحه متمسكة بالأصل  
(وإن شهد) الزكي بالفتح  
(ثانياً) وجه حاله (فى)  
الاكتفاء بالتركبة الأولى  
وعدمه (تردد) فإن لم  
يجعل حاله بل عرف بالخبر  
والصلاح لم يحتج لتركبة  
كما لو كثر معدلوه وقوله  
تردد حقه قولاً إذاً الأول  
لأشهب عن مالك والثانى  
لسحنون قال ابن عرفة  
والعمل عندنا قديم واحد  
على قول سحنون فإن لم  
يوجد معدل اكتفى بالأولى  
جزماً وعطف على قوله  
بخلاف الخ قوله (وخلافها)  
أى الشهادة من أب أو أم  
(لأحد ولديه على الآخر)  
(أو) من ولد لأحد (أبوه)  
فتجوز (إن لم يظهر) فى

بطل الحق بسبب شهادته أو حق باطل فإنه يجب تجريجه لتلايضع الحق أو يحق الباطل والشرط  
راجع لما بعد الكاف لما قبلها لاستغنائها بشرطه وهو قوله إن تبين لأنه يرجع فى المعنى إلى بطلان الحق  
حيث ترك التركبة لأنه لا يتعين إلا إذا بطل الحق بتركها (قوله بخلاف تركبة السر فيكفى فيها الواحد)  
أى والتعدد فيها مندوب فقط على الرجح كفى بن ويفترقان أيضاً من جهة أن مزكى السر لا يشترط  
فيه التبريز بل المدار على علم القاضى بعدالته ولا يعتد فيه للمشهود عليه إذا عدل بينة للدعى كالمز  
بخلاف مزكى العلانية فهما (قوله وتصح التركبة وإن لم يعرف الخ) أى تصح التركبة مطلقاً سواء  
كانت تركبة سر أو علانية وإن لم يعرف الخ (قوله ولا السكنية المشهور بها) فيه أن هذا يناق قوله معتمداً  
على طول عشرة ومخالطة إذ مقى طالت العشرة والمخالطة علم ما اشتهر به من السكنية والذي فى ابن قازى  
وإن لم يعرف الاسم الذى شهر بغيره وذلك كسحنون بن سعيد فلا يشترط أن يعرف اسمه وهو عبد السلام  
ومثل أشهب بن عبد العزيز فلا يشترط أن يعرف اسمه وهو مسكين وبه تعلم ما فى كلام الشارح  
انظر بن (قوله لأن مدارها على معرفة ذاته) أى لأنه إنما يزكى ذاته لما اشتهر به (قوله لأن أسبابه  
كثيرة) أى فربما لا يتيسر استحضارها كلها عند التركبة (قوله بخلاف الجرح) أى التجريح  
(قوله فربما اعتمده) أى فى التجريح (قوله يعنى أن بينة الجرح مقدمة على بينة التعديل) أى ولو كانت  
بينة التعديل أعدل أو أكثر على الأشهر كما نقله بن وقيل إن الجرحه مقدمة مالم يكن الزكى أكثر  
أو أعدل اهـ (قوله لأنها تحكى عن ظاهر الحال) أى لأنها تخبر عن حاله الظاهرة والجرحه تخبر  
عن حاله الخفى فهى أزيد علماً (قوله ثانياً) أى قبل تمام علم وقوله وجه حاله أى هل طرأ له فسق  
أم لا أى ولم يكثر معدلوه ووجد من يعدله عنه شهادته ثانياً فحل الخلاف مقيد بهذه القيود الأربعة  
فان قد قيد من الثلاثة الأخيرة لم يحتج لتركبة اتفاقاً وإن قد قيد الأول كما لو شهد بمجهول الحال  
ثانياً بعد تمام السنة ولم يكن زكاه قبله كثيرون احتاج لاعادة التركبة ثانياً اتفاقاً (قوله والثانى لسحنون)  
أى وعليه فان اكتفى بالتركبة الأولى مضى الحكم ان لم يعد من التركبة الأولى مراعاة للخلاف  
(قوله واخلافها لأحد الخ) فى ح اشترط بعضهم فى قبول هذه الشهادة التبريز ولم يذكره المصنف  
والظاهر كما قال شيخنا ما للمصنف (قوله لأحد أبويه) أى على الآخر لاعلى أجنبى وإلا ردت كما  
مر فى قوله وولد وإن سفل (قوله وإلا منعت) أى وإلا بأن ظهر ميل للمشهود له منعت كشهادة الأب  
لولده البار على العاق أو الصغير على الكبير أو لسنفيه على الرشيد لاتهم الأب على إيقائه المال تحت  
يده (تنبيه) تجوز شهادة الولد على أبيه بطلاق أمه إن كانت منكراً للطلاق واختلاف إن كانت  
هى القائمة بذلك فمنها أشهب وأجازها ابن القاسم وإن شهد بطلاق أبيه لغير أمه لم تجز إن كانت  
أمه فى عصمة أبيه لا إن كانت ميتة مثلاً ولو شهد لأبيه على جده أو لولده على ولدولده لم تجز قولاً واحداً  
ولو كان بالعكس لجاز قولاً واحداً كذا ينبغى اهـ عج (قوله ولا تقبل شهادة عدو على عدوه) أى  
ولو كان مبرزاً فى العدالة وأشار بلو فى قوله ولو على ابنه لرد قول محمد بن المواز بالجواز وعمل الخلاف حيث  
لم يلحق الأب معرة بشهادة ذلك الشاهد على ولده كأن شهد المدوبدين على ولد عدوه وإلا فلا تقبل  
شهادته اتفاقاً كما لو شهد العدو على ولد عدوه بزنا أو شرب أو قذف (قوله دنيوية) أى لادينية لجواز  
شهادة السلم على الكافر (قوله فلا تجوز) أى الشهادة من السلم على الكافر أى للعداوة

للمستلثين (مبطل) أى للمشهود له وإلا منعت (ولا) تقبل شهادة (عدو) على عدوه عداوة دنيوية بل (ولو على ابنه) أى ابن العدو كما  
لا يشهد ابن العدو على عدو أبيه (أو) ولو كانت العداوة الدنيوية بين (مسلم وكافر) فلا تجوز من السلم على الكافر

وأما شهادة الكافر على المسلم فلا (١٧٢) يجوز مطلقاً (وليخبر) الشاهد بها أى بالعداوة وجوباً بعد أن يؤديها المسلم من التدليس

(قوله) وأما شهادة الكافر على المسلم فلا يجوز مطلقاً أى سواء كان بينهما عداوة أم لا لعدم العدالة (قوله) وليخبرها) أى أن القاضى إذا قال للشاهد أد الشهادة فيجب عليه بعد أن يؤديها أن يخبر بالعداوة التى بينه وبين الشهود عليه ليسلم من التدليس وهذا هو سماع عيسى عن ابن القاسم وسماع سخون عنه أن الشاهد لا يخبرها ، قال ابن رشد وهو أصح القولين وانظر كيف اعتبر المصنف سماع عيسى عن ابن القاسم وترك سماع سخون عنه مع أن القاعدة تقديم سماع سخون عن ابن القاسم على سماع غيره عنه خصوصاً وقد قال ابن رشد أنه أصح القولين (قوله) ومثل العداوة القاربة (قوله) أى للشهود له إذا كانت أكيدة فيجوز فيها الخلاف فى وجوب بيانها بعد أداء الشهادة وعدم وجوب بيانها (قوله) كقوله بعدها) أى وقبل الحكم ، وأما لو قال ماد كرى وجه الخصام بعد الحكم فلا ترد به الشهادة وانظر هل هو بمنزلة الرجوع عن الشهادة فيقرمها أم لا (قوله) تهمنى (قوله) الذى فى الرواية كما فى بن أئتمنى وتهمنى الخ (قوله) محاصم) أى منازعته عند الحاكم أولاً كما هو الظاهر (قوله) أى قاله حال كونه محاصم) أشار بذلك إلى أن محاصم حال من الضاف إليه وهو الهاء من قوله وفيه أنه ليس المراد أنه قال هذا الكلام فى حال المحاصمة وإنما المراد أنه وقع منه ذلك على وجه الخصومة فالأولى جعله تمييزاً أى كقوله على جهة الخصومة فيكون مفيداً لكون ذلك القول إنما صدر منه لأجل الخصومة (قوله) لا شكاً) أى لا على جهة العكسية للناس ما قبل به بأن يقول لم انظر وما قبل معى وما قال فى حقى أو ما كنت أظن أنه يقول ذلك ثم إنه إن قامت قرينة على تحقق الخصام أو على ظنه أو على تحقق الشكاية أو ظننا عمل بذلك وإن فقد ما ذكر من القرينة حمل على أنه غير محاصم لأن الشك فى المانع ملغى ، واعلم أن ما ذكره المصنف من التفصيل قول أصبغ ولا بن الماجشون تبطل عهادته بهذا القول من غير تفصيل قال لأنه أخبر أنه عدوه ولو قال أدنى من هذا سقطت عهادته ابن رشد وقول ابن الماجشون أصوب قاله الواقى واختاره اللخمي قال إلا أن يكون مبرزاً فكان على المصنف الاقتصار على ما صوبه ابن رشد واختاره اللخمي انظر بن (قوله) مثال للعداوة (قوله) أى لأن قوله ولا عدو معناه ولا من ظهرت عداوته ولو بقرينة كما هنا لأن الخصام قرينة على العدوة (قوله) أن يثله بالأخفى) أى ويعلم منه الأجل بطريق الأولى كمن أقر على نفسه بعداوة للشهود عليه هنا (قوله) واعتمد فى اعسار بصحة وقرينة بوضر) أى واعتمد الشاهد فى شهادته بتأ قطعاً بإعسار مدين على غلبة الظن الحاصلة من طول صحبته للمدين ومن القرينة التى هى صبر للشهود به بالإعسار على الضر وما ذكره المصنف مبنى على أنه يكفي الشاهد فى شهادته الاعتماد على الظن القوي الناشئ عن القرائن فيما يصير فيه العلم وهى طريقة للزرى والذى لابن رشد فى المقدمات أنه يشترط فى صحة شهادة غير السماع قطع الشاهد بالشهود عليه مطلقاً ولو فيما يصير العلم به عادة فلا تصح شهادة الشاهد بشئ إلا إذا كان يعلمه ويقطع بعمرته لا بما يظن على الظن مفرقه بالقرائن وطريقة للزرى مبنى عليها ابن شاس وابن الحاجب وهذا الظن الناشئ عن القرائن إنما هو كافى بالنسبة لجزم الشاهد بالشهود به عند أداء الشهادة لا بالنسبة لتأدية الشهادة إذ لو صرح فى أداء الشهادة بالظن لم تقبل لأن الشهادة لا تقبل إلا إذا أدبت على وجه اليقين والجزم بأن يصرح بذلك ولعل هذا مراد ابن رشد فتتضمن الطريقتان ويرجعان لشيء واحد انظر بن (قوله) أن يعتمد فى شهادته على غلبة الظن) أى أن يعتمد عليه فى نفسه وإن كان لا يشهد إلا على اليقين والقطع فلوصرح فى أداء شهادته بالظن لم تقبل فهو نظير واعتمد البات على ظن قوى وقيل يجوز تأديتها بالتصريح بالظن القوي أيضاً كما ذكره شيخنا (قوله) فإنه يعتمد فى شهادته بذلك على الصحة) أى على غلبة الظن الحاصلة من طول الصحة لما أولأحدهما ومن قرائن الأحوال

وقيل لا يخبر (بها) ومصححه ابن رشد ومثل العداوة القاربة (كقوله) أى للشاهد للشهود عليه (بعدها) أى بعد أدائها (تهمنى) فى شهادتى عليك (وتسمنى بالمجانين محاصم) أى قاله حال كونه محاصم (لا شكاً) فلا تقبل شهادته لظهور العدوة بما قال وهى مانعة ولو ظهرت بعد الأداء كقوله كقوله الخ مثال للعدوة وشأن المصنف أن يثله بالأخفى وأما لو قال ذلك فكيف كان الناس ما صدر من خصمه فلا يصدق فى الشهادة (واعتمد) الشاهد (قوله) أى فى شهادته (بصحة) أى على صحة طوية للمدين (و) على (قرينة صبر ضمر) أى صبره على القدر من الجوع والمرى ونحوهما ما يفيد أنه لو كان عند مالك ما صبر على ذلك فيشهد الشاهد بأنه مصر فالمصنف أنه يجوز للشاهد بالإعسار أن يعتمد فى شهادته على غلبة الظن الحاصلة من طول الصحبة مع القرينة المذكورة ولا يشترط العلم (كضمر) أحد (الروحيين) بالآخر فإنه يعتمد فى شهادته بذلك على الصحة مع قرائن الأحوال (ولا) تقبل شهادة الشاهد (إن حرص)

أى أتهم على الحرص (على إزالة تمس) كان به وقت الأداء (فما رد فيه) سابقاً بأن أدى شهادة فردت (لنفسى أو صياً أو رقي) أو كثر فلما زال المانع بأن تاب لنفسى أو بلغ الصبي أو عتق الرقيق أو أسلم السكر (١٧٣) أداها فلا تقبل لاثمائه على

الحرص على قبولها عند زوال المانع لما جيل عليه الطبع البشرى من دفع العرة الحاصلة بالرد ولذا لو لم يحكم بردها حتى زال المانع فأداها قبلت وكذا إذا ردت فأدى شهادة بحق آخر تقبل (أو) أتهم على أنه حرص (على التأسى) أى مشاركة غيره له فى معرفته لثبوت عليه الصية لأن الصية إذا عمت هانت وإذا خست عالت (كشهادة وكفر الزنا فيه) أى فى الزنا (أو) شهادة (من) أحد (أو) زنا أو قذف (فما) أى فى مثل (ما) فيه (بخصوصه) وأما فى غيره كمن حدث برب فشهد بقذف فيقبل ومثل من حذمن عزراً فلا يشهد فيما عزراً (ولا) إن حرص (أى أتهم على حرصه) (على القبول) لشهادته (كخاصة مشهود عليه) أى كأن يخاصم الشاهد الشهود عليه بأن يرفعه للقاضي ويشهد عليه (مطلقاً) أى سواء كان الحق لأدمى أو لله تعالى مثال الأول أن يدعى شخص لقاب بدين

(قوله أى أتهم على الحرص) أى أتهم فى شهادته على الحرص والرغبة ودفع عار عنه وقوله كان به الأثرى حصل له عند الأداء وقوله فيما رد فيه متعلق بمحذوف أى كشهادته فى حق رد فيه أى حكم برد شهادته فيه لنفسى الخ (قوله لاثمائه على الحرص) أى على قبولها أى لاجل دفع العار عنه وقوله من دفع العرة أى من حب دفعها عنه (قوله ولذا لو لم يحكم بردها حتى زال المانع الخ) يعنى أنه لو أداها وتأخر الحكم بردها حتى زال المانع فالتا تقبل بشرط اعادتها بعد زوال المانع كما قلنا وح أخرى إذا لم يؤدها حتى زال المانع لقول أشهب من قال لقاض يشهد لفلان العبد أو النصرانى أو الصبي فقال لا أقبل شهادتهم ثم زالت موانعهم قبلت شهادتهم لأن قوله ذلك فتوى لارد انظر للواق اه بن (قوله أو أتهم على أنه حرص على التأسى) أى أتهم فى الرغبة على أن يكون غيره مثله فى العرة لثبوت عليه النصية (قوله كشهادة ولد الزنا فيه) أى لأن ابن الزنا يثبت فى الرغبة على مشاركة غيره له فى كونه ابن زنا مثله وقوله فيه أى وفى متعلقاته كقذف ولعان وإن كان عدلاً وصورة اللعان أن يشهد ولد الزنا أنه حصل بين فلان وزوجته فلانة لسان بسبب ربه لما بالزنا وهما يشكران ذلك ومثل ولد الزنا فى عدم قبول شهادته فيه وفى متعلقاته ولو مبرزاً فى العدالة المتبوء (قوله أو شهادة من حد) أى مسلم حد بالفعل احترازاً عما إذا عفا عنه فشهد فى مثله إن كان قدفاً كما فى المدونة لا أن كان قتلاً فلا يشهد فى مثله كما فى الواضحة عن الاخوين وانظر لوجلد البكر فى الزنا هل له الشهادة باللواط نظراً لاختلافهما فى الحد أولاً نظراً لادخوله فى حقيقة الزنا كما يأتى والظاهر الثانى كما قال شيخنا العدوى وقولى أى مسلم احترازاً عن كافر حد ثم أسلم وحسن حاله فتقبل شهادته فى كل شئ (تنبيه) يجوز أصبغ تولية ولد الزنا قضياً وحكمه فيه وقال سحنون لا بأس بتوليته القضاء ولكنه لا يحكم فيه والمذهب ما قاله أصبغ (قوله كخاصة مشهود عليه) المراد بالخاصة هنا المرافعة فى الدعوى لا المنازعة لعداوة كإمام فى أتهمنى مخاصماً (قوله فإن رفعه الخ) علة لمحذوف أى فلا تقبل شهادته عليه لأن الخ ويستثنى مما ذكره المصنف من أن رفع الشاهد المدعى عليه تبطل شهادته عليه والى المولى ممن هو فوقه كالسلطان أو نائبه على تغيير المنكر بالمصلحة فتقبل شهادته مع غيره عند موله على سرقة شخص أو زناه حيث رفعه لموليه عند أخذه كما قال ابن القاسم لأنه مأثور برفعه من حيث إنه موكل بالمصلحة لا أن سجنه ثم رفعه لموليه فلا تقبل شهادته عليه إلا أن يكون سجنه لعذر كإيل (قوله أن يرفع أربعة رجاله شخصاً الخ) قيل هذا بنافى قوله الآتى وفى محض حق الله تعالى بحجب المبادرة وأجاب البدر القرافى بأنهم يسادرون بالشهادة عند الحاكم من غير تفاق بالمشهود عليه ولا رفعه (قوله فلا تقبل شهادتهم عند ابن القاسم) قال شيخنا وعليه فوجب حدهم إلا أن يأتوا بأربعة شهداء سواء هم يشهدون أنهم رأوا المروء فى المسكحلة ومقابل قول ابن القاسم قول مطرف وابن الماجشون وأصبغ قبول شهادة الأربعة المذكورة واختاره اللخمي (قوله وفى كون هذا) أى ما ذكر من مخاصمة المشهود عليه من باب الحرص الخ (قوله وإنما الذى يظهر فى عدم القبول) أى فى سبب عدم قبول الشهادة عند مخاصمة الشاهد للمشهود عليه أى مرافقته للقاضى وادعائه عليه (قوله وإما لظهور العداوة بالمخاصمة) فيه أن العداوة إنما تظهر بالمخاصمة بمعنى المنازعة كما مر ولا تظهر بمجرد

على آخر ويشهد له به عليه فإن فى رفعه وشهادته اتهاماً على حرصه على قبول شهادته ومثال الثانى أن يرفع أربعة رجال شخصاً ويشهدوا عليه بالزنا فلا تقبل شهادتهم عند ابن القاسم وفى كون عدا من باب الحرص على القبول نظر وإنما الذى يظهر فى عدم القبول إما لكون للدعى لا يكون هاهنا وإما لظهور العداوة بالمخاصمة (أو شهد وحلف) على صحة شهادته فى حق الله تعالى أو غيره

فدم الحلف على الشهادة أو آخره (١٧٤) لانتباهه بالحرص على القبول قال ابن عبد السلام ينبغي ان يعذر العوام لان العوام

يسامحون في ذلك وقال ابن فرحون للقاضي تحليف الشاهد بالطلاق ان اتهمنا أى لقاعدة تحدث للناس أفضية بقدر ما أحدثوا من التجور وهو من كلام عمر بن عبد العزيز استحسنته مالك لأن من قواعد مذهبه مراعاة المصالح العامة \* ولما كان الحرص على أداء الشهادة مانعا من قبولها بأذى كره بقوله (أو رفع) شهادته للحاكم (قبل الطلب) فشهد قبل أن يستشهد (في محض حق الآدمي) وهو ماله اسقاطه كالدين والقصاص وكان الأولى للصنف أن يقول ولا إن حرص على الأداء كرفع الخ لان كلامه يوهم أنه من أمثلة الحرص على القبول وليس كذلك (وفي محض حق الله) وهو مالم ليس للكلف اسقاطه (نحو المبادرة) بالرفع للحاكم (بالإمكان) أى بقدره لا مطلقا بل (إن استديم تحريمه) أى تحريم خلاف مقتضاه (كعتق) لرقيق والسيد يتصرف فيه تصرف الملاك من استخدام وبيع وصدقة ووطء ونحوها (وطلاق) لزوجة والزوج

الترافع الذى هو المراد بالمخاصمة هنا تأمل (قوله) قدم الحلف على الشهادة أو آخره (قوله) فى التبصرة وأما الحرص على القبول فهو أن يحلف على شهادته إذا أراها وذلك قارح فيها لأن البين دليل على التعصب وشدة الحرص على تفوذها وهذا ظاهر فى أن البين القادحة هى الواقعة بعد الأداء خلافا لما يقتضيه قول الشارح تبعا لمبقى قدم الحلف على الشهادة أو آخره كذا بحث بن وقد يقال مراد الشارح بقوله قدم الحلف على الشهادة أو آخره يعنى فى صيغة البين بأن قال والله شهادتى حق أو شهادتى والله حق والحال أن تأدية الشهادة سابق على ذلك البين فلا منافاة بين كلام الشارح وكلام التبصرة تأمل (قوله) للقاضي تحليف الشاهد بالطلاق) مثل القاضي المحكم وأما الخصم فليس له تحليف الشاهد كما فى ميارة على الزقاية وقوله بالطلاق الأولى أن يقول ولو بالطلاق كما هو نص ابن فرحون فى التبصرة اه شيخنا عدوى (قوله قبل الطلب) أى قبل أن يطلبه للشهود له \* والحاصل ان رفع الشاهد للحاكم قبل أن يطلبه للشهود له وهو للدعى لا يجوز ومطل لشهادته نعم يجب على الشاهد أن يعلم صاحب الحق بأنه شاهد له وجوبا عينيا ان علمه فقط وكفايّا ان علمه هو وغيره (قوله) وهو ماله اسقاطه) أى وليس المراد بمحض حق الآدمى ملاحق فيه لله كما هو المتبادر من قول المصنف محض حق الآدمى اذ ما من حق لآدمى إلا والله فيه حق وهو أمره بإصاله مستحقه ونفيه عن أكله بالباطل فلو حذف المصنف محض كان أولى (قوله) يجب للمبادرة) أى للرفع للحاكم للشهادة من غير رفع لخصم لما سبق (قوله بقدره) أى فان أخر الرفع زيادة عن القدر الذى يمكن فيه الرفع كان جرحة فى شهادته (قوله) ان استديم تحريمه (أى التحريم بسببه أى بسبب حق الله فاندفع ما يقال ظاهره ان حق الله تارة يكون دائم التحريم وتارة لا يكون دائم التحريم وليس كذلك فحق الله فى العتق التام عن التصرف فى العتق بالاستخدام والوطء ونحوها فما دام السيد يستخدم العتق أو يطاء الأمة المعتقة فالحرمة دائمة بدوام ذلك التصرف على الشاهد وعلى السيد بسبب ذلك النهى وكذلك حق الله فى الطلاق التام عن معاينة المطلقة معاينة الأزواج فالحرمة دائمة بدوام معاشرتها على الشاهد والزوج بسبب النهى عن المعاينة وفى الوقف حق الله النهى عن تغييره فالحرمة على الشاهد وواضع اليد دائمة بدوام تغييره بسبب النهى عن التغيير وحق الله فى الرضاع النهى عن نكاح المتراضعين فمادام النكاح دائما فالحرمة على الشاهد والزوج دائمة بسبب ذلك النهى وأجاب شارحنا بجواب آخر ، وحاصله أن قوله إن استديم تحريمه معناه ان استديم تحريم خلاف مقتضاه فحق الله فى العتق النهى عن التصرف فى العتق باستخدامه ووطئه فحق الله يقتضى عدم الاستخدام والوطء فخلاله وهو الاستخدام والوطء حرام وتلك الحرمة دائمة على كل من الشاهد والسيد مادام ذلك الخلاف وكذا يقال فى الباقي (قوله) وقف) أى على غير معين والحال أن التصرف فيه غير الواقف ، وحاصل ما فى المسئلة ان الوقف إما على غير معين أو على معين وفى كل الواضع يده عليه التصرف فيه اما غير الواقف أو الواقف فان كان على غير معين والواضع يده عليه غير الواقف وجب على الشهود المبادرة بالرفع للقاضي وإن كان الواضع يده عليه هو الواقف فلا يرفعون إذ لا ثمة فى رفعهم لانه لا يقضى به عليه كما سبق وان كان الوقف على معين فلا يرفعون لانه حق لآدمى الا إذا طلبوا للشهادة كان الواضع يده عليه الواقف أو غيره (قوله) والايستدم تحريم حق الله) أى والايستدم التحريم بسبب

حق مباشرها معاينة الأزواج من خلوة بها واستمتاع (ووقف) وواضع اليد يتصرف فيه تصرف الملاك ونعم المستحقين حقوقهم ولا سيما اذا كان الوقف مسجداً أو مدرسة أو رباطاً (ورضاع) بين زوجين (ولا) يستدم تحريم حق الله



والترك (كأزنا) وشرب  
الحمر والترك أولى لما فيه  
من السر المطلوب في غير  
التجاهر بفسقه وأما هو  
فيندب الرفع (بخلاف  
الحرم على التحمل)  
أي تحمل الشهادة فلا  
يخفى (كالخفي) من  
الشهود عليه ليشهد على  
إقراره إذا علقته (ولا  
إن استبعد) الشهادة  
(كبدوى) يستشهد في  
الحضر (لحضرى) على  
حضرى بدين أو بيع أو  
شراء ونحوها مما يستند  
حضور البدوى فيه دون  
الحضرى (بخلاف إن  
سمعه) يقر به الحضرى  
أو رآه يفعل بحضرى  
أمرا كغصب وضرب فلا  
يستبعد فيقبل وكذا إن  
ادعى أنه عامل الشهود عليه  
بالدين في سفره فلا يستبعد  
شهادة البدوى للحضرى  
على حضرى كما أشار له  
بقوله (أو مر به) بالبناء  
للفعل أي مر الحضران  
بالبدوى في سفر وكذا  
إذا مر بها فتصلان  
مدار النع على الاستبعاد  
عادة (ولا سائل) لنفسه  
صدقة غير زكاة لا تقبل  
شهادته إن شهد (في) مال  
(كثير) وهو ما لم يجر العادة  
بإستشهاده فيه مع ترك  
غيره وعلّة النع الاستبعاد كالتى قبله

حق الله بل كان يقتضى التحريم بمجرد الفراغ من متمله (قوله خير) المراد أنه لا يجب الرفع إلا بما  
أن ترك الرفع أولى (قوله كأزنا وشرب الحمر) أي حلق الله فيهما التنبى عنهما فإذا زنا الشخص  
أو شرب الحمر حصل التحريم وانقضى بالفراغ عنه (قوله والترك أولى) أي مندوب وقوله لما فيه من  
السر المطلوب أي على جهة التدب لاهى جهة الوجوب وإلا كان الترك واجبا وهذا قول ليهضم  
وفي المواق أن ستر الانسان على نفسه وعلى غيره واجب وحيث ذكروا ترك الرفع واجبا (قوله فيدب  
الرفع) أي لاجل أن يرتدع عن فسقه وكره مالك وغيره الستر عليه (قوله كالخفي) أي فقبل  
شهادته بناء على جواز تحمل الشهادة على القهر من غير ان يقول اشهد على به بشرط أن يستوعب  
كلامه وهذا هو الذى به العمل كما في اللقيد والتخفة وهو للشهور كما في المواق وأطلق المصنف في  
قبولها من الخفي وهو مفيد كما في الزاد بأن لا يكون الشهود عليه مخدوعا أو خائفا والا فلا تقبل  
قاله ابن مرزوق اه بن (قوله ولا ان استبعد النع) عطف على قوله لان حرص على القبول والسين  
والثناء في استبعاد اللعد والنسبة نحو استجست هكذا أي عدته حسنا ونسبته للحسن وفاعل  
استبعد ضمير يعود على الاشهاد بمعنى طلب تحمل الشهادة وحاصله أن تحمل الشاهد الشهادة  
إذا استبعده العقل أي استغربه أي نسبة للبعد والقرابة كان ذلك مبطالا للشهادة عند ادائها  
(قوله كبدوى يستشهد) أي يطالب منه تحمل الشهادة في الحضر لحضرى أو بدوى على حضرى أو على  
بدوى بدين أو بيع أو شراء ونحوها مما يقصد الاشهاد عليه من سائر عقود الماونة ونحو الوصية  
والعتق والتدبير فإذا طلب من البدوى تحمل الشهادة بشيء من ذلك في الحاضرة فلا تقبل منه  
إذا أداها وذلك لان ترك اشهاد الحضرى وطلب البدوى لتحمل تلك الشهادة فيه رية لان العقل  
يستبعد ويستغرب احضار البدوى لتحمل الشهادة دون الحضرى وأما لو تحمل البدوى  
الشهادة في الحضر لحضرى أو بدوى على حضرى أو بدوى بخراة أو قذف أو جرح أو  
شبه ذلك كغصب وضرب وأداها فانها تقبل منه لعدم الاستبعاد في تحملها لان هذه الامور  
لا يقصد الاشهاد عليها بل تصادف بخلاف الاموال فانه يقصد الاشهاد عليها اذا علمت هذا فقول  
المصنف كبدوى لحضرى أي طلب تحمله الشهادة لحضرى ولا مفهوم لحضرى بل وكذا إذا  
طلب منه تحملها لبدوى وقول الشارح على حضرى لا مفهوم له أيضا فالمدار على كون البدوى  
استشهد في الحاضرة فيما يقصد الاشهاد عليه كما صرح بذلك ابن عرفة وأما استشهد الحضرى في  
البادية على البدوى أي طلب الحضرى بتحمله الشهادة على البدوى فقد قل في التوضيح فيه خلافا  
(قوله لحضرى) أي سواء كان قرويا أو مصريا فالمراد بالحضرى ما قابل البدوى (قوله بخلاف ان  
سمعه) أي ان سمع البدوى الحضرى (قوله فلا يستبعد) أي تحمله للشهادة وقوله فية بل أي  
إذاؤها (قوله فلا يستبعد شهادة البدوى) أي تحمله البدوى للشهادة للحضرى على الحضرى  
لأن هذا تحمل في البادية فلا يستبعد لاحتمال عدم وجود حضرى إذ ذاك يشهدانه (قوله أي مر  
الحضران بالبدوى) أي فأشهد احدهما البدوى بدين له على الآخر فلا يستبعد ذلك لاحتمال عدم  
وجود حضرى في ذلك المكان يشهده (قوله ولا سائل لنفسه صدقة) أي سواء كانت قليلة او كثيرة  
فقوله في كثير متعلق بمقدر كما أشار له الشارح لا بسائل ويؤخذ من قوله في كثير ان شهادة السائل انما  
ترد في الاموال لا في حراة وقتل وجرح وقذف ونحوها وهو كذلك (قوله في مال كثير) أي وتقبل  
في النافه من المال كما تقبل في غير الاموال كالخراة والقتل والجرح والقذف ونحوها (قوله وعلّة النع  
الاستبعاد) وذلك لان المال الكثير انما يقصد بالاشهاد عليه بحسب الشأن الاغنياء والعدول عنهم

فيجري فيه قوله بخلاف ان سمعه أو مر به ولذا إذا شهد بغيره ضرب أو قذف فتقبل لعدم الاستبعاد ( بخلاف من لم يسأل ) بل يعطى من غير سؤال ( أو ) من ( يسأل الأعيان ) من الناس أو يسأل حقه من الكفا فلا ترد شهادته لكن السؤال للاستكشاف حرام ولو من الأغنياء الاستخياء فيحمل كلامه على المحتاج دون المستكثر ( ولا ) تقبل الشهادة ( إن جر ) الشاهد ( بها نقعاً كعلي ) أي كشهادته على ( مورثه المحسن ) الفتي ( بالزنا ) لاتهامه على انه يرثه إذا رجم بخلاف شهادته على مورثه البكر فتقبل لعدم التهمة ( أو قتل العمد ) عطف على الزنا بقطع النظر عن ( ١٧٦ ) قيد الاحسان أي شهد على مورثه بقتل العمد فلا تقبل شهادته لاتهامه على

ارثه ويحد الشاهد في الأولى للقذف ( إلا ) المورث ( الفقير ) فشهادته عليه مقبولة لعدم جر النفع ( أو ) شهادته ( بتق من يقيم ) الشاهد ( في ولاته ) كأن يشهد أن أباه قد اعتق عبده فلان في الورثة من لا حقه في الولاء كالأنت والزوجات لان شهادته تؤدي إلى إجماع من ذكر فلو كانوا كلهم ذكوراً قبلت لأن الضرر يلحقه فلا يتم ويشترط أن تكون التهمة حاصلة الآن بان يكون القيد لو مات حينئذ ورثته وأما إن كان الشاهدان قد يرجع اليهما يوماً ما كما لو شهد أخوان أن إحداهما اعتق هذا العبد وهناك ابن فانه شهادتهما جائزة والمراد بالولاء هنا المال أي من يقيم في ارثه ماله فلا بد أن يكون ذمال ( زو ) شهادة صاحب دين

للفقر يستبعده العقل فيكون رية لأن الفقر يحمل على أخذ الرشوة وإذا علمت أن علة النع الاستبعاد تعلم أن الأولى للمصنف أن يقول أو سائل في كثير عطف على كبدوى واعلم أن كلام المصنف مفروض فيما إذا استشهد السائل أي طلب منه تحمل الشهادة كأن ما قبله كذلك ولذا قال الشارح فيجري فيه قوله بخلاف إن سمعه أو مر به ( قوله فيجري فيه قوله بخلاف إن سمعه أو مر به ) أي فاذا سمع السائل شخصاً يقر بمالك كثير لآخر أو مر به فأعده السائل بان عنده لصاحبه مالا كثيراً فتقبل الشهادة بذلك عند أدائها ( قوله بخلاف من لم يسأل ) هذا يفتى عنه ما بعده لأنه إذا كان من يسأل الأعيان تقبل شهادته فادى من لم يسأل أحداً أصلاً عدوى ( قوله أو يسأل الأعيان ) أي الأغنياء أي أو كان يسأل لغيره مطلقاً سواء كانت واجبة أو غير واجبة فتقبل شهادته ولو في المال الكثير ولو طلب منه تحمل الشهادة به ( قوله حرام ) أي من الكبائر ( قوله فيحمل كلامه ) أي قوله أو من يسأل الأعيان على المحتاج لا المستكثر لعدم صحة شهادته لنفسه ( قوله بخلاف شهادته على مورثه البكر ) أي وبخلاف شهادته بالزنا على مورثه المحسن الفقير فانها تقبل لعدم التهمة كما يأتي للمصنف ( قوله فشهادته عليه مقبولة ) أي فشهادة الوارث على مورثه بالزنا أو بقتل العمد مقبولة ولو كان ذلك الشاهد يفتى على ذلك الفقير المشهود عليه على العتد حيث كانت الثقة غير واجبة وإلا فلا تقبل كما سيأتي ( قوله وهناك ابن ) أي لآخيهما أو للعتيق ( قوله ونحوه ) أي كإتلاف سلعة له ( قوله فهذا ) أي شهادة صاحب الدين لمدينه بمالك كالتدبير ( قوله والدين حال أو قريب الحلول ) أي فان كان للدين موسراً أو كان معسراً ولم يقرب حلول الدين قبلت ( قوله بخلاف للنفق للنفق عليه ) ابن عرفة الصقلي عن ابن حبيب إن كان الشهود له في عيال الشاهد جازت شهادته له إذا لاهمة قال بعض المتأخرين إن كان الشهود له من قرابة الشاهد كالأخ ونحوه انبى أن لا تجوز شهادته له بماله لانه وإن كانت ثقته لا تلزمه فانه يلحقه بدم ثقته عليه مرة وإن كان الشهود له أجنياً من الشاهد جازت شهادته له الصقلي هذا استحسان إذ لا فرق بين القريب والأجنبي في رواية ابن حبيب اه واعلم أن مشكلة المصنف تعيد بما إذا لم يكن اتفق ليرجع وإلا كان داخلاً في قوله أو بدين لمدينه وقوله للنفق عليه أي وكذا شهادته عليه بقتل أو زنا وهو حصن فانها تقبل لضمف التهمة بكون النفقة عليه غير واجبة أصالة ( قوله كأجير مثلاً ) أي أو أئح أو لسكون النفقة بالانترام ( قوله قريباً أم لا ) أي وسواء كان في عياله أم لا ( قوله وأما من ثقته واجبة أصالة ) أي كالزوجة والأبوين ( قوله لأجل القرابة ) الأولى لتأكيد القرب فتدخل الزوجة ويخرج

نحو ( لمدينه ) أي لمن له عليه دين لانه يقيم على أخذ ما يحصل له من المال في دينه نحو فهذه كلالة قبله من أمته الجمر أيضاً بخلاف شهادته له بقذف وقتل محمد ونحو ذلك فتجوز لعدم التهمة ولو قال بمالك بدل بدين كان أثم مع الإيضاح كشهادته له بغيره معين كسب ودار وكشهادته له بإرث أو استحقاق في وقف وكلامه مقيد بما إذا كان المشهود له معسراً والدين حال أو قريب الحلول ( بخلاف ) شهادة ( للنفق ) على غيره ثقة غير واجبة أصالة كأجير مثلاً ( للنفق عليه ) قريباً أم لا لضمف التهمة وأما من ثقته واجبة أصالة فقد مراتها محتمة لأجل القرابة وأما عكس كلام المصنف وهو شهادة للنفق عليه للنفق فلا تصح لانه يقيم على انه إن لم يشهد قطع عنه النفقة ( و ) بخلاف ( شهادة كلي ) من شاهدين ( لا آخر ) فتجوز

نحو الآخر (قوله وان المجلس) أى هذا إذا شهد كل واحد منهما لصاحبه بمجلس غير مجلس الآخر بل وإن شهد كل واحد منهما لصاحبه بمجلس واحد (قوله ولو انعقد الخ) أى هذا إذا كان الشخص المشهود عليه متعدداً بل ولو كان واحداً (قوله بعضهم لبعض) هو بالجر بدل من القافلة بدل بعض من كل أو بالرفع مبتدأ أى بعضهم يشهد في حراية لبعض (قوله فتجوز) أى بشرط أن يكون الشهود عدولا فشهادة القافلة بعضهم لبعض في الحراية مشروطة بكون الشهود عدولا كما قيد به في المدونة وهو ظاهر المصنف أيضاً لأن سياقه فيمن قبل شهادته خلانا لت ، وأما شهادة القافلة بعضهم لبعض على بعض منهم في العائلات فنقل للمواق من رواية الأخوين عن مالك وجميع أصحابه إجازتها للضرورة بمجرد توهم الحرية والعدالة وإن لم تكن العدالة والحرية محققين لكن ذلك في السفر وحده وعليه درج صاحب التحفة اه بن (قوله لا المجلوين) قال طي قد هم المصنف في توضيحه ومختصره في عدم قبول شهادة المجلوين أى سواء شهد بعضهم لبعض على أجنبي أو على بعض منهم كانت الشهادة بمال أو غيره مع أن المسئلة مفروضة في المدونة في شهادة بعضهم لبعض بالنسب وعلى ذلك قرره ابن مرزوق ونص المدونة قال مالك في الحصن يفتح فيسلم أهله فيشهد بعضهم لبعض بالنسب فانهم يتوارثون بأنسابهم كما كانت العرب حين أسلمت وأما العدد القليل من الكفار يحملون إلينا فيسلمون فهؤلاء لا تقبل شهادة بعضهم لبعض إلا أن يشهد من سوامهم من تجار أو أسارى كانوا عندهم فيتوارثون بذلك قال ابن القاسم والعشرون عدد كثير اه نقله المواق بقوله وأما العدد القليل النخ هو مراد للمصنف بالمجلوين أى فراده بهم قوم يأتون من الكفار مترافقين إلى بلد الاسلام فيسلمون سواء جرى عليهم الاسترقاق ثم اعتقهم الامام أم لا وقد علمت أنه مفروض في المدونة في التوارث بالنسب وعلى ذلك قصرها أبو الحسن وهل تشترط العدالة في العشرين أم لا ظاهر المدونة عدم اشتراطها وهو الذى اختاره التونسي والبخمي والمازرى وهو مبنى على أن الشهود إذا كثروا لا ينظر إلى عدالتهم لحصول العلم بخبرهم ولو وجدت العدالة لكفى اثنتان وظاهر كلامهم أن العشرين كلهم شهود وهو كذلك انظر بن إذا علمت هذا فاعلم أن كلام المصنف قد قرر بتقريرين قرره ابن مرزوق بمسئلة المدونة فقال لا تجوز شهادة المجلوين بعضهم لبعض بالنسب ليتوارثوا إلا أن يكثر الشهود منهم كعشرين فإن كثر الشهود جازت شهادة بعضهم لبعض بالنسب وللتراد بالمجلوين القوم من كفار يأتون لبلاد الاسلام فيسلمون وقرره غيره من الشراح بمسئلة أخرى غير مسئلة المدونة وتبهم الشارح على ذلك وحاصله لا تجوز شهادة المجلوين بعضهم لبعض على أجنبي من غيرهم لا بمال ولا بقذف ولا بغير ذلك إلا أن يكثر الشهود منهم كعشرين يشهدون على ذلك الأجنبي فإن كان الشهود منهم كذلك جازت شهادتهم على ذلك الأجنبي وفسروا المجلوين بالقوم الذين يرسلهم السلطان لسد ثغر أو لحراسة قرية أو قطر أو القوم الكفار الذين يأتون من بلادهم مترافقين لبلاد الاسلام فيسلمون وأما لو شهد بعضهم لبعض منهم على بعض منهم كفى الشاهدان إذا كانا عدلين وكل من التقريرين صحيح (قوله كعشرين) قال عقب وانظر لو شهد عشرة منهم وحلف المشهود له هل يعمل بذلك في المال أولاً والثاني ظاهر كلامهم (قوله حيث كانوا عدولا) أى حيث كان المشرون عدولا وهذا هو الظاهر تشديداً عليهم كما في المج وان كان ظاهر المدونة عدم اشتراط عدالتهم واختاره العلامة المازرى والبخمي والتونسي بناء على أن الشهود إذا كثروا لا ينظر لعدالتهم (قوله هذا) أى التعليل بوجود الحماية البلدية فيهم الجامع لوجود العدالة باعتبار الخ (قوله وأما الشاهد فيهم الآن فحمية الجاهلية) أى وحينئذ فلا عدالة فيهم فلا تقبل شهادتهم لبعضهم على أجنبي

( وإن بالمجلس ) دلوا شهد  
لشهود عليه إلا أن ينهيا  
بالمكافأة ( و ) بخلاف  
شهادة القافلة ( بعضهم  
بعض في حراية ) على من  
حارهم فتجوز ولا يفت  
للمداوة الحاصلة فيهم  
للضرورة وسواء شهدوا  
لصاحبهم بمال أو نفس  
أو غير ذلك ( لا ) تجوز  
شهادة ( المجلوين ) بعضهم  
بعض على غيرهم أى  
أجنبي ( إلا ) أن يكثر  
الشهود منهم ( كعشرين )  
منهم يشهدون على أجنبي  
حيث كانوا عدولا وأما لو  
شهد بعضهم على بعض  
منهم فيكفى شاهداً  
والمراد بالمجلوين قوم من  
الجند يرسلهم السلطان  
نائبه لسد ثغر أو حراسة  
قرية ونحو ذلك وعلى  
النسب بحمية البلدية ولعل  
هذا باعتبار القرون الأولى  
وأما الشاهد فيهم الآن  
فحمية الجاهلية وهذه  
التصنيف على أمة خير  
البرية قاسية قلوبهم قاسية  
عبيهم

قَالَ قَبِلْ شَهَادَتَهُمْ شَرْعاً وَلَكِنَّهُمْ يَمْضُونَهَا طَبْعاً ( وَلَا ) تَجُوزُ شَهَادَةُ ( مَنْ شَهِدَ لَهُ ) أَيْ لِنَفْسِهِ ( بِكَثِيرٍ ) فِي نَفْسِهِ أَيْ شَأْنُهُ أَنْ يَشْهَدَ بِهِ ( وَ ) شَهِدَ ( لِعَمْرٍو ) بَقِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ ( بَوَصِيَّةٍ ) أَيْ فِيهَا لِلتَّهْمَةِ فَلَا تَصِحُّ لَهُ وَاللَّيْزُ كَأَنْ يَقُولَ أَشْهَدُ أَنَّهُ أَوْصَى لِي بِخَمْسِينَ دِينَاراً وَزَيْدٍ أَوْ لِفُقَرَاءٍ بِمِثْلِ ذَلِكَ أَوْ أَقَلٍّ أَوْ أَكْثَرَ ( وَإِلَّا ) بِأَنْ شَهِدَ لِنَفْسِهِ فِي الْوَصِيَّةِ شَيْءٌ قَلِيلٌ أَيْ تَأَنَّى وَشَهِدَ لِعَمْرٍو بِقِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ ( قَبِلَ ) مَا شَهِدَ بِهِ ( طَبْعاً ) مَا أَيْ لِنَفْسِهِ ( ١٧٨ ) وَلِعَمْرٍو فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا هَذَا الشَّاهِدَ حَلَفَ الْغَيْرُ مَعَهُ وَاسْتَحَقَّ مَا أَوْصَى لَهُ بِهِ وَأَمَّا

الشَّاهِدُ فَإِنَّهُ يَأْخُذُ مَا شَهِدَ بِهِ لِنَفْسِهِ بَلَا يَمِينُ لِأَنَّهُ يَسِيرُ يَأْخُذُهُ بِالْبَيْعِ فَإِنْ نَكَلَ الْغَيْرُ بِطَلِّ حَقِّ الشَّاهِدِ لِمَدَمِ التَّبَعَةِ حِينَئِذٍ وَعَلَى كَلَامِ الْمُصَنِّفِ إِذَا كَتَبْتَ الْوَصِيَّةَ بِكِتَابٍ وَاحِدٍ يَضُرُّ خَطَّ الشَّاهِدِ بِأَنْ كَلَفْتَ بِخَطِّ الْمَيِّتِ أَوْ غَيْرِهِ بِأَذَنِهِ فَإِنْ كَانَتْ بِخَطِّ الشَّاهِدِ أَوْ لَمْ تَكْتُبْ أَصْلًا قَبِلْتَ شَهَادَتَهُ لِعَمْرٍو لَا لِنَفْسِهِ وَلَوْ قَلَّ لَتَهَامَهُ بِتَخْصِيصِ نَفْسِهِ بَلَا إِذِنْ وَكَذَا إِنْ كَتَبْتَ بِكِتَابَيْنِ أَحَدُهُمَا بِوَصِيَّةِ الشَّاهِدِ وَالْآخَرُ بِوَصِيَّةِ الْآخَرِ أَيْ فَصَحَّ الْآخَرُ دُونَهُ لِمَدَمِ التَّبَعَةِ حِينَئِذٍ وَأَمَّا الشَّهَادَةُ لِنَفْسِهِ وَلِعَمْرٍو فِي غَيْرِ وَصِيَّةٍ كَعَدِيدٍ مِثْلًا فَلَا تَقْبَلُ لَهُ وَلَا لِعَمْرٍو مطلقاً لِتَّهْمَةِ ( وَلَا ) تَقْبِلُ الشَّهَادَةَ مِنْ شَهِيدٍ ( إِنْ دَفَعَ ) بِهَا عَنْ نَفْسِهِ ضَرْراً ( كَشَهَادَةِ بَعْضِ الْعَاقِلَةِ فَسَقَ شُهُودُ الْقَتْلِ ) خَطأً إِلَّا أَنْ يَكُونَ الشَّاهِدُ بِالنِّسْقِ قَبيراً لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ مِنَ الدِّينَةِ

مِنْهُمْ وَلَوْ كَثُرَ الشُّهُودُ مِنْهُمْ جِذَاً ( قَوْلُهُ فَإِنْ قَبِلَ شَهَادَتَهُمْ ) أَيْ فَلَا تَقْبِلُ وَلَوْ كَثُرُوا الْخُفْوُ اسْتِفْهَامُ انْكَارٍ بِمَعْنَى النِّفْيِ ( قَوْلُهُ وَلَا مَنْ شَهِدَ لَهُ بِكَثِيرٍ ) الْأَوَّلَى تَجْرِيدُهُ مِنْ لَا لِأَنَّهُ يَخْطُرُ فِي سِلْكِ مَا قَبْلَهُ وَقَوْلُهُ بِكَثِيرٍ فِي نَفْسِهِ أَيْ لَا بِالنِّسْبَةِ لِمَا شَهِدَ بِهِ لِعَمْرٍو وَقَوْلُهُ أَيْ شَأْنُهُ الْخَبْرُ بِأَنَّ الشَّاهِدَ فِي نَفْسِهِ ( قَوْلُهُ فَلَا تَصِحُّ ) أَيْ الْوَصِيَّةُ لَهُ وَلَا لِعَمْرٍو أَيْ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ إِذَا بَطُلَ بَعْضُهَا لِلتَّهْمَةِ بَطُلَ كُلُّهَا بِخِلَافِ مَا بَطُلَ بَعْضُهَا لِلسَّانَةِ فَإِنَّهُ يَمْنَعُ مِنْهَا مَا أَجَازَتْهُ السَّنَةُ قَطْعَ كَشَهَادَةِ رَجُلٍ وَارْتِنِ بَوَصِيَّةٍ يَتَّقَى وَبِمَالٍ فَانْهَازُ فِي الْعَتَقِ لَا فِي الْمَالِ وَكَمَسْتَلْنَا هُنَا فِي بَعْضِ صَوَرِهَا ( قَوْلُهُ أَوْ أَقَلٍّ ) أَيْ كَثْرَةُ وَقَوْلُهُ أَوْ أَكْثَرَ أَيْ كَثْرَتُهُ مِثْلًا ( قَوْلُهُ بَقِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ ) أَخَذَ الشَّارِحُ ذَلِكَ مِنْ حَذْفِ الْمُصَنِّفِ الْمُتَعَلِّقَ الْمُؤَذَّنَ بِالْعُمُومِ ( قَوْلُهُ يَأْخُذُ بِالْبَيْعِ ) أَيْ لِمَا يَأْخُذُهُ الشُّهُودُ لَهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ أَمْرُهُ غَيْرُ مَنْظُورٍ لَهُ وَهَذَا يُلْفِزُ وَيَقَالُ دَعْوَى أَخَذْتُ بِشَهِيدٍ بَلَا يَمِينُ أَوْ يُقَالُ شَيْءٌ أَخَذَ مِنْ مَالِ الْغَيْرِ بِمَجْرَدِ الدَّعْوَى بَقِيَ شَيْءٌ آخَرٌ وَهُوَ أَنْ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ مِنَ التَّبَعَةِ إِنَّمَا يَظْهَرُ إِذَا شَهِدَ لِنَفْسِهِ بِقِيلٍ وَلِعَمْرٍو بِكَثِيرٍ لَا فَإِنْ إِذَا شَهِدَ لِنَفْسِهِ بِقِيلٍ وَلِعَمْرٍو بِقِيلٍ أَيْضاً فَقَتَضَاهُ أَنَّهُ يَحْلِفُ إِذَا لَمْ يَجِدْ إِلَّا هُوَ كَمَا يَحْلِفُ غَيْرُهُ فَأَمَّا ( قَوْلُهُ بَطُلَ حَقُّ الشَّاهِدِ ) أَيْ كَمَا يَبْطُلُ حَقُّ الشُّهُودِ لَهُ ( قَوْلُهُ وَعَلَى كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ) أَيْ قَبُولُهَا لَهَا إِذَا شَهِدَ لِنَفْسِهِ بِقِيلٍ ( قَوْلُهُ وَلَوْ قَلَّ ) أَيْ وَلَوْ قَلَّ مَا شَهِدَ بِهِ لِنَفْسِهِ وَالْبَطْلَانِ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ لِلسَّنَةِ لَا لِتَّهْمَةِ ( قَوْلُهُ فَلَا تَقْبِلُ لَهُ وَلَا لِعَمْرٍو مطلقاً ) أَيْ سَوَاءٌ شَهِدَ لِنَفْسِهِ بِكَثِيرٍ أَوْ بِقِيلٍ وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْوَصِيَّةِ وَغَيْرِهَا أَنَّ الْوَصِيَّ قَدْ يَخْشَى مُعَاجَلَةَ الْمَوْتِ وَلَا يَجِدُ غَيْرَ الْمَوْصَى لَهُ يَشْهَدُ بِخِلَافِ غَيْرِهِ ( قَوْلُهُ بَعْضُ الْعَاقِلَةِ ) أَيْ عَائِلَةُ الْقَاتِلِ خَطأً ( قَوْلُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الشَّاهِدُ بِالنِّسْقِ قَبيراً الْخ ) هَذَا الْقَيْدُ لِابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ بِحَقٍّ وَجَزَمَ بِهِ فِي التَّوْضِيحِ وَقَدْ أَبْقَى خَشْيَ الْمُصَنِّفِ عَلَى إِطْلَاقِهِ وَإِلَيْهِ أَشَارَ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ وَقِيلَ لَا تَصِحُّ مطلقاً أَيْ لِأَنَّهُ يَدْفَعُ عَنْ قَوْمِهِ بِشَهَادَتِهِ ضَرْراً لَكِنْ بِنَ قَدْ رَدَّ عَلَى خَشْيَ بِأَنْ هَذَا غَيْرُ صَوَابٍ ( قَوْلُهُ أَوْ الدَّانِ الْخ ) يَعْنِي أَنَّ الدَّانَ وَهُوَ مَنْ عَلَيْهِ الدِّينُ إِذَا كَانَ قَبيراً لَا تَصِحُّ شَهَادَتُهُ لِرَبِّ الدِّينِ يَشْهَدُ لَهُ بِمَالٍ أَوْ بِغَيْرِهِ قَوْلُهُ أَوْ الدَّانِ الْمَعْسَرُ أَيْ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَالْحَالِ أَنَّهُ مَلَى فِي الظَّاهِرِ وَلَمْ يَثْبُتْ عَسْرُهُ عِنْدَ الْحَاكِمِ هَذَا مُرَادُ الشَّارِحِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ وَلَقَدْ لَوْ ثَبَتَ الْخُ ( قَوْلُهُ بِمَالٍ أَوْ غَيْرِهِ ) أَيْ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمَانِعُ مِنْ قَبُولِ الشَّهَادَةِ إِنَّمَا هُوَ لِكُونِهِ أَسِيرَهُ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَالِ وَغَيْرِهِ وَبِمَا كَانَ غَيْرَ الْمَالِ أَهَمُّ عِنْدَ الشُّهُودِ لَهُ مِنَ الْمَالِ قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَفِي ابْنِ مَرْزُوقٍ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ النَّظَرِ أَنَّهُ تَجُوزُ شَهَادَةُ الْمَدِينِ لِرَبِّ الدِّينِ فِيمَا عَدَا الْمَالِ أَنْظَرِ بِنَ ( قَوْلُهُ وَلَقَدْ لَوْ ثَبَتَ عَسْرُهُ عِنْدَ حَاكِمِ الْخ ) الصَّوَابُ كَمَا فِي بِنَ قَلَا عَنْ التَّوْضِيحِ أَنَّهُ لَيْسَ لِلرَّادِّ بِالْعَسْرِ هُنَا الْعَسْرُ الْمَصْطَاحُ عَلَيْهِ بَلْ الْفَقْرُ بِحَيْثُ يَتَضَرَّرُ بِدَفْعِ مَا عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ مَلِيشاً بِهِ وَأَنَّهُ لَا يَدْمُنُ ثُبُوتَ ذَلِكَ عِنْدَ حَاكِمٍ حَتَّى يَصِحَّ الْقَدْحُ بِهِ \* وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَدِينِ الَّذِي لَا تَقْبَلُ شَهَادَتُهُ لِرَبِّ الدِّينِ مَنْ كَانَ يَتَضَرَّرُ بِأَخْذِ الدِّينِ مِنْهُ وَثَبَتَ ذَلِكَ عِنْدَ الْحَاكِمِ ( قَوْلُهُ وَلَا مَفْتُ ) أَيْ

أَخْذُ مَنْ قَوْلُهُ إِنْ دَفَعَ وَقِيلَ لَا تَصِحُّ مطلقاً ( أَوْ ) شَهَادَةُ ( الْمَدَانِ لِلْعَسْرِ لِرَبِّهِ ) أَيْ رَبِّ الدِّينِ بِمَالٍ وَلَا

أَوْ غَيْرِهِ كَقَصَاصِ تَّهْمَةٍ دَفَعَ عَنْ نَفْسِهِ وَلَقَدْ لَوْ ثَبَتَ عَسْرُهُ عِنْدَ حَاكِمٍ جَازَتْ لِمَقْطُوعِ مَطَالِبَتِهِ حِينَئِذٍ كَمَا تَجُوزُ مِنْ مَلَى. وَلَوْ حَلَّ الدِّينَ ( وَلَا ) شَهَادَةُ ( مَفْتُ عَلَى مُسْتَفْتِيهِ إِنْ كَانَ ) الْإِسْتِفْتَاءُ ( بِمَا يَنْوِي ) الْحَالِفُ ( فِيهِ ) أَيْ تَقْبِلُ فِيهِ نِيَّةَ الْحَالِفِ كَالْوَحْلِفِ بِالطَّلَاقِ لَا كَلَمٍ زَيْدٍ أَوْ كَلِمَةٍ بَعْدَ شَهْرِ مِثْلًا وَادْعَى نِيَّةَ ذَلِكَ عِنْدَ الْحَالِفِ فَأَقْتَضَاهُ الْمَقْبُولُ بِعَدَمِ لَزُومِ الطَّلَاقِ لِنِيَّتِهِ فَرَفَعَتْ الزَّوْجَةُ زَوْجَهَا قَاضٍ



ولا حاضر عنده أيضا كما في تن (قوله ليزومه الطلاق) أي لا نسكاره وقوعه عليه كما أفتاه المفق (قوله لم يجره أن يشهد بما سمع) أي منه حين استفاته فلو وقع وشهد لم تنفعه شهادته (قوله خلاف ما يقتضيه ظاهره) أي لأن ظاهر الحال يقتضي وقوع الطلاق والمراد بالحال اليمين \* والحاصل أن ظاهر اليمين التي يحكم القاضي بمقتضاها الوقوع من حيث أنه لا ينوي والذي يعلمه المفق من باطن اليمين عدم الوقوع من حيث أنه ينوي فلما علم المفق من باطن اليمين خلاف ما يقتضيه ظاهرها لم تجز شهادته بما سمعه فان شهد لم تنفع شهادته (قوله بل سمعه بحلف بالطلاق) أنه لا يكلم زيدا مثلاً ثم كله (قوله أو أقر عنده ذلك) أي أو يفتق أو بموجب حدثم أنكر ما أقر به وقوله أو كان الخ أي أو استفاته ولكن كان ما استفاته فيه بما لا ينوي الخ وقوله كإرادة ميتة أي كما إذا حلف بالطلاق أنه لا يكلم زيدا فكله وقال للمفق أردت الطلاق من زوجتي فلانة التي ماتت (قوله من كونه محض حق الله واستديم تحريره) أي فليبادر وجوباً بالرفع بقدر الامكان وقوله أولاً أي أولاً يستدام تحريره فيرفع إن شاء وإن شاء ترك وقوله أو محض حق آدمي أي فيرفع بعد الطلب اهـ (فرع) إذا أصلح انسان بين شخصين لا يجوز أن يشهد عليهما بالصلح ولا بما وقع به لأنها تشبه الشهادة على فعل نفسه (قوله وقال أنا بعت له) مفهومة أنه لو ثبت أنه باع له كما لو شهد باستحقاق الشهود له هذا الشيء المعلن ثم ثبت بالبينة أن الشاهد باعه للمشهود له فلا يضر ذلك الثبوت في الشهادة بالاستحقاق وذلك لاحتمال كذب البينة الشاهدة أنه باعه له فالأقرار أقوى كما استظهره الشيخ كريم الدين واستبعده شيخنا واستظهر الشيخ أحمد خلافه وأنه أخرى من الأقرار بهذا الحكم (قوله لاتهمه على رجوع المشتري عليه بالثمن) أي الذي دفعه المشتري للبائع (قوله فلو قال الشاهد وأنا وهبته أو تصدقت به عليه قبلت الخ) أصل هذا الكلام لمج عن بعض شيوخه وقد بنوه على تعليل عدم القبول بدفع تهمة الرجوع عليه بالثمن أن لم يشهد وهو غير مسلم فإن للسئلة أصلها لابن أبي زيد والنقل عنه يدل على أن العلة في بطلان تلك الشهادة كونها شهادة على فعل النفس من التملك ولا شك أنه إذا قال وأنا بعت له أو وهبته له فقد شهد على تملكه إياه وهو فعل نفسه والشهادة على فعل النفس لا تصح حينئذ فلا فرق بين بعت له وهبته له كما في ابن مرزوق وغيره انظر بن وإذا علمت أن العلة في بطلان الشهادة في هذه المسئلة كونها شهادة على فعل النفس تعلم سقوط ما اعترض به بعضهم على المصنف من أن ذكر هذه المسئلة لا يغلو عن شيء لأنه إن كان المانع فيها الحرص على القبول كان الأولى ذكرها عقبه فيما مر وإن كان دفع الضرر عن نفسه فكان الأولى تقديمه عنده وجعله من أمثله فتأمل (قوله ولا إن حدث) أي ولا إن ثبت حدوث فسق بعد الأداء وقبل الحكم سواء كان الثبوت قبل الحكم أو بعده وأما لو اتهم بمحدثه فلا يضر (قوله لدلالة حدوثه على أنه كان كامناً فيه) أي ولهذا قيد بعضهم المصنف بالنسبة الذي يستتر بين الناس كشراب خمر وزنا لا تخوف قتل وقذف وأطلق بعضهم والحاصل أن الفسق الحادث في الشاهد بعد الأداء إن كان مما يستتر عن الناس كزنا وشرب خمر ترد به الشهادة اتفاقاً لأنه يدل على كون ذلك الفسق فيه وأنه كان متلبساً به وقت أداء الشهادة وأما القتل والقذف ونحوهما مما لا يكون كذلك فاختلف فيه فقال ابن القاسم تبطل به الشهادة كالاول وقال ابن الماجشون لا تبطل واختاره غير واحد من الشيوخ ولفظ ابن الحاجب ولو حدث فسق بعد الأداء بطلت مطلقاً وقيل إلا بنحو الجراح والقتل اهـ بن وعلى كلام ابن القاسم لو شهد عدلان بطلاق امرأة ويقولان ورأيانا يطؤها بعد الطلاق كانت شهادتهما باطلة لأن قولهما ذلك قذف وقد حكى ح خلافاً في حديثهما نظراً لكونه قذفاً وعدمه نظراً إلى أنه لما بطلت شهادتهما

مالم يثبت بعد الحكم له شرب خمر أو بعد الأداء وقبل الحكم فينقض كما إذا ظهر أنه قسى خاسق

حيث أفتاه بعدم الرجوع  
لنية قدم من باطن الحال  
خلاف ما يقتضيه ظاهره  
(وإلا) بأن لم يستت بل  
سمعه بحلف بالطلاق أو  
أقر عنده بذلك أو كان بما  
لا ينوي فيه كإرادة ميتة  
(رفع) المفق للقاضي وشهد  
وجوباً على التفصيل السابق  
من كونه محض حق الله  
واستديم تحريره أولاً أو  
محض حق آدمي (ولا إن  
شهد) شاهد لشخص  
(باستحقاق) لمعين كشوب  
(وقال أنا بعت له) أي  
للمشهود له فلا تصح  
لإتهمه على رجوع المشتري  
عليه بالثمن لو لم يشهد وعلى  
هذا يكون من باب الدفع  
عن نفسه فالأولى تقديمه  
وجعله من أمثله فلو قال  
الشاهد وأنا وهبته له أو  
تصدقت به عليه قبلت  
لاستفاء علة الرجوع عليه  
إن لم يشهد وعلى بعضهم  
المنع بأنه من باب الشهادة  
على فعل النفس وعليه لو  
قال وأنا وهبته لم تقبل  
أيضاً ورجح (ولا إن  
حدث) (لشاهد) (فسق)  
بعد الأداء (وقبل  
الحكم) فلا تقبل لدلالة  
حدوثه على أنه كان  
كامناً فيه قبل الأداء  
فإن حدث بعد الحكم  
مضى ولا ينقض بخلافه

( بخلاف تهمته بجر ) بعد الاداء وقبل الحكم فلا يضر كشهاده بطلاق امرأة ثم تزوجها أو عهد لها بحق على آخر ثم تزوجها قبل الحكم (و) بخلاف تهمته (دفع) كشهاده بفسق رجل ثم عهد الرجل على آخر أنه قتل نفساً خطأ والشاهد بالفسق من عائلة القاتل فإن ذلك لا يبطل به شهادته بالفسق ( وعداوة ) ظاهره أنه عطف على جر أي وتهمة عداوة وهو غير صحيح لأنه يناقض ما قدمه من أن تهمة العداوة مبطله للشهادة في قوله ( ١٨٠ ) كقوله بعدها تهمني وتشبني بالمجانين مخاصبا فوجب عطفه على تهمة فلو قال بخلاف

عداوة وتهمنا بجر ودفع  
كل ما أصوب أي أن  
حدوث العداوة بعد  
الأداء وقبل الحكم لا يضر  
حيث تحقق حدوثها  
(ولا) أن تشهد (عالم) على  
حدوثها حيث قلنا بينهما  
عداوة دنيوية من تخامد  
وتباغض كما قد يقع  
ليس للمأخوذين وإلا  
قبلت لأن شهادة ذوى  
الفضل على بعضهم مقبولة  
وكان المصنف دفع بذلك  
ما يؤول من قبولها مطلقا  
(ولا) شهادة الشاهد (إن  
أخذ) حيثما (من المال)  
للزورب على أيديهم أي  
المسجون عليهم في صرف  
الأموال في وجوهها  
كالمتزيمين الآن فإن  
السلطان أو نائبه لم يعمل  
لهم صرف الأموال التي  
يجبونها من المزارعين في  
مصاريفها الشرعية وإنما  
هم مجرد حياة يجبون لبيت  
مال المسلمين لمصلحة المزارعين  
من الخراج ولكنهم  
يظلمون الناس ظلماً كثيراً  
كأنهم معاهد لما بأيديهم

بالطلاق لم يكن الرمي به زناً فانظره (قوله بخلاف الخ) لما ذكر أن جر المنفعة ودفع الضرر يقدح في  
الشهادة ذكر أن ظهور التهمة على ما ذكر بعد الأداء وقبل الحكم لا يقدح فيها لحقة التهمة في ذلك  
(قوله كشهاده بطلاق امرأة ثم تزوجها) أي والحال أنه لم يثبت أنه خطبها قبل زواج الشهود وعليه بطلانها  
والإردت (قوله أو عهد لها بحق الخ) أي فذلك الشاهد يثبت على أنه شهد لها لأجل أن تزوجها وقد  
ظهرت تلك التهمة بعد الأداء وقبل الحكم (قوله كشهاده بفسق رجل) أي شهد ذلك الرجل بدين  
مثلا وقوله ثم شهد الرجل أي قبل الحكم بفسقه في الشهادة الأولى وذلك كما لو شهد زيد بفسق عمرو  
الشاهد بدين ثم إن عمراً عهد قبل الحكم بفسقه على بكر أنه قتل خالد خطأ وزيد الشاهد بفسق  
عمرو من عاقلة بكر فشهادة زيد بفسق عمرو صحيحة ولا يضر تهمة زيد في شهادته بأنه قصد دفع  
الضرر عن نفسه لكونه من عاقلة بكر والحاصل أن زيدا يثبت على أنه إنعاشه بفسق عمرو ولأجل  
دفع الضرر عن نفسه وقد ظهرت تلك التهمة بعد الأداء وقبل الحكم (قوله بخلاف عداوة) أي  
حدوثها بعد الأداء (قوله حيث تحقق حدوثها) أي وأما لو احتمل تقدمها على الأداء فأنها تضر كما مر  
في قوله كقوله أتهمني وتشبني بالمجانين مخاصبا فامر عداوة محقق سبقتها على أداء الشهادة أو محتمل  
وما هنا حادثة تحقيقا (قوله ولا عالم على مثله) أي لا تقبل شهادة عالم على مثله وهذا ذكره ابن رشد  
وعزاه لابن الماجشون وحمله ابن عرفة على من ثبت التحاسد أو العداوة بينهم أو ظن ذلك كما قرره  
به الشارح تبعا لعقب وبحث فيه الشيخ ميارة بأن من ثبت بينهم ذلك تبطل شهادتهم مطلقا حتى في  
غيرهم فلا خصوصية لهم بذلك حتى ينص عليهم وأجاب شارحنا عن بحث ميارة بقوله وكان المصنف  
نص على ذلك دفعا لما يؤول من قبول شهادتهم مطلقا فأفاد أنهم كغيرهم (قوله كالتزيمين) أي  
وكالعامل الذي يرسله للترزم لجباية الخراج والأموال من التزامه ويعمل له في نظير ذلك ما كله  
ومشربه وشيئا من المال فلا يجوز إلا كل مع ذلك العامل وترد الشهادة بالأكل مع ذلك العامل وبأخذ  
شيء منه إذا دفعه له مما يجبيه من الخراج لأنه متعذر لأن صاحب الالتزام إنما أذن له في أكله فقط  
وهذا إذا لم يعمل له قدرا معلوما لأكله كل يوم وإلا جاز الأكل معه ولكن ترد به الشهادة لاختلاله  
بالمروءة كما قال الشارح كذا قرر شيخنا (قوله والعمال الذين جعل لهم الخ) وذلك كالباشاوات  
والأمراء الذين يولون من طرف السلطان على الحكم بين الناس في البلاد وصرف الأموال في جهاتها  
وقسم ابن رشد ما يرد الأمراء الذين جعل لهم صرف الأموال في وجوهها من الأموال إلى  
ثلاثة أقسام أحدها أن يكون حلالا لكن لا يبدلون في قسمه فهذا الأكثر على جواز قبوله  
منهم وقيل بكره الثاني أن يكون مختلطا فهذا الأكثر على كراهته وقيل يجوز قبوله الثالث أن يكون  
كله حراما وهذا قيل يحرم أخذه منهم وقيل بكره وقيل يجوز قال ابن رشد وإن كان الغالب  
عليه الحرام فله حكم الحرام وإن كان الغالب عليه الحلال فله حكم الحلال وفيه كراهة ضيقة اهـ

(قوله)

من الأموال إنما هي أموال الناس فالأخذ منهم

مبطل للشهادة (أو أكل عندم) أكل متكررا لأنه مما يزرى به ويحط قدره ويسقط مروءته وكذا يقيد  
الأخذ بالتكرار وعمل التقيد إذا لم يعلم أن المال للأخذ أو للأكل منه مفسود وإلا كان مسقطا ولو لم يتكرر  
(بخلاف النظام) والعمال الذين جعل لهم صرف الأموال في وجوهها للشرعية فلا يضر الأخذ منهم والأكل عندم

(ولا) تصح الشهادة (إن نصب) أي اتهم على التعصب كيفضه لكونه من بني فلان أو من قبيلة كذا (كالرشوة) أي أخذ مال لا حلال  
حق أو تنفيذ باطل وهي مثلك الرأ مأخوذة من الرشاء وهو الحبل الذي يتوصل به إلى نيل الماء لأنها يتوصل بها إلى مطويع (وهو)  
خصم) أي تلقين الخصم حجة يستعين بها على خصمه بغير حق وإما لاثبات الحق فلا (١٨١) يكون قاذبا بل يكون واجباً

والراد أن من شأنه أخذ  
الرشوة أو التلقين لا تصح  
شهادته ولو تغير مأخوذة  
منه أو لم يلقن هذا الشهادة  
له الآن وأما القاضي فقال  
إن فرحون لا بأس بظنيته  
أحد خصمين حجة شرعية  
عجز عنها (ولم يبروز)  
أي أن القلب في يوم  
البروز وهو أول يوم من  
السنة القبطية مانع من  
قبول الشهادة وهو من  
فعل الجاهلية والتصري  
ويقع في بعض البلاد من  
رعاع الناس (ومطل) من  
مدن غنى أي تأخيره  
دفع ما عليه عند الطلب  
بلا عذر شرعي وفي  
الحديث مطل القى ظلي  
وترك الطلب استجاء له  
خوف أذية في حكم الطلب  
أي أن المطلب من مواع  
الشهادة (وحلف بطلاه  
وعتق) أي إن من حلفه  
الحلف بذلك لم يثبت  
شهادته لأنه من بين  
الفساق كما في الحديث  
(و) تبطل الشهادة (بجى)  
جلس القاضى ثلاثاً

(قوله ولا إن تعصب) في المفيد أن العصبه أن يفيض شخصاً لكونه من بني فلان أو من قبيلة  
كذا أي أن يفيض الشاهد المشهود عليه لكونه من بني فلان النع قال ابن مرزوق والأولى أن يمثل لذلك  
بشهادة الأخ لأخيه بجرح شاهد شهد عليه بحق أو قذف أو تبديل شاهد شهده ومن ذلك ما تقدم من  
شهود بعض العائلة بفسق شهود القتل فإن العصبه فيه ظاهرة وكذا شهادة العدو على عدوه اه بن  
(قوله كالرشوة) أي كما لا تقبل شهادة الشاهد إن أخذ الرشوة أو لقن خصماً (قوله لا بطل حق أو تنفيذ  
باطل) لا مفهوم له بل أخذ الرشوة حرام وجرحه مطلقاً ولو كان لتحقيق حق أو إبطال باطل وإنما  
التفصيل في دفعها لهم فإن كان الدفع لأجل تحقيق حق أو إبطال باطل جاز وإن كان لتحقيق باطل  
أو إبطال حق حرم اه بن (قوله وتلقين خصم) قال الشيخ المناوى من هذا ما يفعله المفتون اليوم لأن  
الانتاء إنما كان في الصدر الأول لأحد أمرين إذا توقف القاضي في الحكم أو سجل الحكم إلا أنه خشي  
أن حكمه لم يصادف محله فيأتون بالحكم مكتوباً من المفتى وأما الآن فلا ترى الناس يسرعون في الخصام  
إلا بعد الاستفتاء لينظر هل الحق له أو عليه فيتجمل على إبطاله وترى المفتى الواحد يكتب لكل واحد  
من الخصمين تقيض ما كتب للآخر في نازلة واحدة نسأل الله العفو اه بن (قوله بغير حق) أي وأما  
تلقين الخصم حجة ثبت بها حقه فلا يكون قاذباً في شهادته (قوله أي أن المطل) أي الذى هو  
تأخير الدفع عند استحقاق الحق وقدرته عليه مع الطلب حقيقة أو حكماً وقوله من مواع الشهادة أي  
إذا تكرر حصوله من الشخص كما يفيد كلام ابن رشد (قوله وعتق) الواو بمعنى أو (قوله أي أن من  
من شأنه الحلف بذلك النع) أشار بذلك إلى أن محل كون الحلف بما ذكر قاذباً في الشهادة إذا تكرر  
ذلك منه (قوله لأنه من بين الفساق) أي والفساق لا تقبل شهادته (قوله كما في الحديث)  
وهو الطلاق والعتاق من أيمان الفساق وهذا الخبر ذكره ابن حبيب في الواضحة ولا يعرف في  
كتب الحديث المشهورة (قوله وبجى) مجلس القاضى ثلاثاً) ابن فرحون لأنه يتجوه بذلك على  
الناس ويعلمهم ما كلفه وينبئ للقاضى منعه من ذلك المجبى (قوله أي ثلاثة أيام متوالية) هذا ما يفيد  
(قوله وأولى ثلاث مرات في يوم) هذا ما حمل عليه تب كلام المصنف لكن قصره عليه يوم  
أن مجبى مجلسه ثلاثة أيام متوالية غير قاذح مع أنه قاذح كما يفيد ح (قوله بلا عذر) أي وأما  
إتيانه لمجلسه ثلاث مرات في يوم لم أو حاجة فلا يكون قاذباً (قوله لأرض حرب) أي أو  
لبلاد المهج من السودان الذين تعطل فيهم السمائر الإسلامية واحترز بالتجارة من دخول أرضهم  
لفداء مسلم عنهم أو أدخلته الريح غلبة فلا يقدح ذلك في الشهادة (قوله أي مكث شرب الخمر)  
وهل الكثرة تعتبر بالعرف أو تضر بما نسر به إدامة الشطرنج وهو مرتان في السنة تردد في ذلك  
بعضهم وتعليه يفيد أن غير الولد مثله كذا في عقب وفي الكافي لابن عبد البر من جلس مجلساً واحداً مع  
أهل الخمر في مجالسهم طائفاً غير مضطر سقطت شهادته وإن لم يشربها اه وهذا يقتضى أن  
صفة شرب في المصنف للنسب لا للكثرة تأمل (قوله وبوطه من لا توطأ) محل رد شهادته

ثلاثة أيام متوالية لغير حاجة وأولى ثلاث مرات في يوم بلا عذر وظاهر هذا أنه إذا غلغل الأيام الثلاثة ولو يوماً لم تسقط الشهادة  
(وتجارة لأرض حرب) لأنه لا يأمن الوقوع في الزنا وقبول ما لا يحل وذلك مما يسقط المروءة ويوجب عدم المبالاة بالله (وسكنى)  
دار (مخصوصة) وكذلك اكل انتفاع بما علم غصبه (أو) سكنى والد (مع ولد) له (شريب) أي مكث شرب الخمر لأن سكوتة على ذلك يمنع  
قدرته على منعه أو إزالته دليل عدم مروءته (و) تبطل (يوطه من لا توطأ) لما منع شرعى كعبس وإحرام أو هادى كبير مطبقة

ووجوب الصلاة عليه إذا علم حرمة ذلك وإلا فلا ه عبق (قوله وبالنفاته في الصلاة) أي حيث  
 كثر منه ذلك لغير حاجة وعلم أن ذلك منهى عنه وإلا فلا (قوله ولو قفلا) كذا في قول ابن يونس وغيره  
 عن ابن كنانة واستحسنه ابن عرفة في النفل إذا علمت أمانته في الفرض اه بن (قوله بأنه لم يكثر  
 بها) أي يستخف بقدرها وذلك محل بالمروءة (قوله وباقتراضه حجارة مثلاً) أي أو خشباً أو بوصاً  
 أو غير ذلك وقوله من المسجد مثلاً أو من حبس غير مسجد والمراد باقتراض الحجارة تسلفها ورد  
 مثلاً وسواء كان المسجد عامراً أو خالياً بنى بتلك الاقتاض التي اقترضها حبساً كمسجد أو غير حبس  
 كدار (قوله أي التساهل فيما ذكر) أي التساهل في فعل الوضوء والنفل والتساهل في إخراج الزكاة  
 بأن يؤخر إخراجها عن وقت الوجوب أو يخرج بعض ما يجب عليه دون بعض وهذا فيما لا يأخذها  
 ساع بأن تكون لاساعى لها كالنقد وكالحلث في زماننا بمصر أولها ساع ولم يخرج كما في الماشية  
 (تنبيه) لا غلف الذي لا عذر له في الختان لا تجوز شهادته لإخلال ذلك بالمروءة (قوله والحج)  
 أي فإذا كان كثير المسال قويا على الحج ولم يحج وطال زمان تركه له كان ذلك جرعة في شهادته كما  
 قال سحنون في العتية قال ابن رشد عقبه في البيان وهذا بين لأن الحج من دعائم الإسلام الخمس  
 وإنما اشترطوا طول زمان الترك مع القدرة لاختلاف أهل العلم في وجوبه هل على الفور أو  
 التراخي فلا يكون تأخير كبره إلا إذا أخره تأخيراً كثيراً يخلب على الظن ضعف قواه به (قوله واستحلاف  
 أيه) أي ولو كانت اليمين منقبة على المعتمد وهذا محمول على ما بعد الوقوع وإلا فهو لا يمكن  
 ابتداء من تخليفه على المشهور إلا إذا تعلق بها حق الغير كالزوج فيحلف الأب إذا ادعى في السنة  
 عارية شيء من جهاز بنته كامر (قوله من تجريح) أي فسق وارتاب ما يخل بالمروءة وقوله  
 أو غير ذلك أي كجر النعمة ودفع المضرة والصبي (قوله بعداوة) أي دنيوية بين الشاهد والشهود  
 عليه وقوله وقرابة أي بين الشاهد والشهود له ولوزاد الصنف وشبهها كان أحسن وزاده ابن شاس  
 وغيره والمراد بشبهها ما عدا الفسق إذ هو المختلف فيه فقط ونص ابن عرفة بسمع الجرح في متوسط  
 العدالة مطلقاً وفي البرز المعروف بالصالح والفضل تجريح العداوة أو القرابة أو الجرح وشبهه  
 ذلك وفي قبولها بالأسفاه أي الفسق قولاً سحنون واصبغ في العتية والواضحة وعلى قبول  
 تجريحه قفى حال من يقبل منه تجريحه أربعة أقوال سحنون لا يقبل إلا من مبرز في العدالة وظاهره  
 كان التجريح بالفسق أو بغيره وقال ابن الماجشون يجرحه من هو مثله بالفسق لا من هو دونه أي  
 وأما تجريحه بغير الفسق فيقبل حق من هو دونه وقال ابن عبد الحكم لا يقبل التجريح في بين العدالة  
 إلا من معروف بالعدالة أو أعدل منه وأما ما يحتاج في اثبات عدالته للكشف عنه فلا يقبل تجريحه  
 لأهل العدالة اليقينة وظاهره كان التجريح بالفسق أو بغيره وقال مطرف يجرح البرز من هو مثله  
 ودونه كان التجريح بالفسق أو بغيره وهذا أحسن عند الأخمي لأن الجرح مما يكتسب اه إذا علمت  
 هذا علمت أن قول الصنف وجرح في البرز بعداوة أو قرابة إشارة لقول أصبغ وإن الأولى أن  
 يؤخر قوله وإن بدونه بعد قوله كغيرها فيقول كغيرها وإن بدونه على المختار وتعلم أن الذي اختاره  
 الأخمي قول مطرف لا قول سحنون خلافاً للشارح والحاصل أن مطرفاً يقول البرز يجرحه  
 من هو مثله أو دونه ولو بالفسق واختاره الأخمي وأما سحنون فهو وإن قال البرز يجرحه  
 بالفسق لكن يقول لا يجرحه إلا مبرز في العدالة مثله قال ابن رعد وعمل الخلاف المذكور  
 إذا نصوا على الجرحه وأما لو قالوا هو غير عدل ولا جائز الشهادة فلا يقبل ذلك إلا من  
 المبرزين في العدالة العارفين بوجوه التعديل والتجريح اتفاقاً انظر بن (قوله وإن ثبت القدرح الخ)

(وبالنفاته في الصلاة) ولو  
 قفلاً لأنه يؤذن بأنه لم  
 يكثر بها وأولى تأخيرها  
 من وقتها الاختياري بلا  
 عذر شرعي (وباقتراضه  
 حجارة) مثلاً (من)  
 حجارة (المسجد) مثلاً  
 ليني بها أو يرم بها داره  
 مثلاً مع علمه بحرمة ذلك  
 (وعدم إحكام) أي اتقان  
 (الوضوء والنفل والزكاة  
 لمن لزمته) أي التساهل  
 فيها ذكر ولا مفهوم لما ذكر  
 بل التساهل في غيرها  
 كالتييم والصيام والحج  
 كذلك (ويسع زرد  
 وطينور) وزمار ونحوها  
 من جميع آلات اللامى  
 مسقط للشهادة (واستحلاف  
 أيه) أو أنه في دين عليهما  
 انكراه وحلفهما بالفصل  
 (و) إذا شهد الشاهد عند  
 القاضي وأعذر للشود  
 عليه في ذلك الشاهد (قدح)  
 أي قبل القدرح (في) الشاهد  
 (المتوسط) في العدالة  
 وأخرى من دونه (بكل)  
 أي بكل قاذح بن تجريح  
 أو قرابة أو عداوة أو غير  
 ذلك (و) قدح (في) الشاهد  
 (البرز) في العدالة (بعداوة  
 وقرابة) فقط والواو  
 يعني أو (وإن)  
 ثبت القدرح (بدونه)  
 أي يشاهد دون البرز  
 في العدالة إذا لا يشترط



فيمن قدح بذلك في البرز أن يكون مبرزاً مثله وأما القادح بغير القرابة والعداوة فلا يسمع قدحه إذا أراد أن يشته بالبيئة وقال الشيخ هو كالتوسط يقدح فيه بكل قادح واليه أشار بقوله (كثيرهما) أي كما يقدح في البرز. خيرها (على المختار) من الخلاف وهو قول سحنون ورجح لأن الجرح مما يكتمه الانسان في نفسه فلا يكاد يطلع عليه الا بعض الافراد فمن علم شيئاً كان شهادة عنده يؤديها كسائر الشهادات (وزوال العداوة والفسق به) من شاهد ردت شهادته بأحدهما (١٨٣) وأراد الشهادة ثانياً بحق غير الأول

يصرف (بما) أي بمرئى  
(يطلب على الظن) زوالها  
بها ففي العداوة يرجوعها  
لما كانا عليه من المحبة فليس  
فيه تهمة الحرص على إزالة  
نقص فيارديه من العداوة  
وفي الفسق بالتوبة المستمرة  
واتصافه بصفة أهل الخير  
والصلاح على ما تقتضيه  
غلبة الظن (بلاحد) بزمن  
مخصوص كثة أشهر أو  
سنة كقيل بكل (ومن) أي  
والشخص الذي (امتعت)  
الشهادة (له) لتعوي قرابة  
مؤكدة كالأب (لم يترك)  
ممنوع الشهادة (شاهدته)  
أي شاهد من منعت له  
الشهادة يعني أن من منعت  
شهادتك له كما يكلم مجزئاً  
أن تركي من شهد له بحق  
لأنك تجرحه بذلك فضا (و)  
لم (يجرح شاهد عليه)  
بحق لأنه يدفع عنه بذلك  
ضرراً لقوله ويجرح عطف  
على ترك (ومن) أي  
والشخص الذي (امتعت)  
شهادتك (عليه) لعداوة  
بينكما (فالعكس) أي لا يجوز  
لك تجرح من شهد ولا

أي هذا إذا حصل القدح فيه من مثله أو ممن هو أعلى منه بل وإن حصل القدح فيه من دونه لبقاء  
بمعنى من أي وإن كان القادح في البرز دون ذلك البرز في العداوة (قوله فيمن قدح بذلك) أي بالعداوة أو  
القرابة (قوله بغير القرابة والعداوة) أي بأن قدح فيه بالفسق وأراد أن يشته وقوله فلا يسمع قدحه  
أي كما قل أصبح في الواضحة البرز لا يجرح بالفسق (قوله وزوال العداوة الخ) حاصله أن الشاهد إذا  
شهد بشيء ثم ردت شهادته لعداوة أو فسق ثم زالتا منه وشهد بحق آخر فاتها تقبل شهادته إذا علم  
زوالها منه ويعلم ذلك بالقرائن التي يطلب على الظن زوالها بها (قوله بحق غير الأول) أي وأما لو  
أراد الشهادة بالأول فلا تقبل منه بحال لأنها قد ردت أولاً لما منع فلا تقبل بعد زوال المانع فيها ردت فيه  
لقوله فيما مر ولا إن حرص على إزالة نقص (قوله فليس فيه تهمة الخ) أي فليس في رجوعهما لحالهما  
تهمة الخ ولو قال فليس في الشهادة بعد رجوعهما لحالهما تهمة الحرص الخ كان أولى وإن لم يكن في  
الشهادة المذكورة تهمة الحرص على إزالة النقص لان الحرص على إزالة النقص إنما يكون بأداء  
الشهادة بعد زوال المانع فيما ردت فيه قبل ذلك لأجله وأما أدائها بعد زوال المانع في غير مارد فيه  
فليس فيه التهمة المذكورة (قوله لم يترك ممنوع الخ) أشار الشارح إلى أن ضمير الفعل عائد على من  
(قوله تجرحه بذلك) أن بتزكيتك لشاهده (قوله أي لا يجوز لك تجرح من شهد له) هذا التفسير  
بناء على أن المراد بالعكس العكس في التصوير (قوله أي تركي الخ) أي يجوز أن تركي شاهده  
ويجوز أن يجرح شاهد عليه (قوله ثم استثنى الخ) أشار بهذا إلى أن قول للصف إلا الصبيان  
مستثنى من معنى الكلام السابق فكأنه قيل لا بد في الشهادة من وجود الشروط وانتفاء الواويع إلا  
شهادة الصبيان فإنه لا يشترط فيها جميع ذلك ويحتمل أنه مستثنى من مفهوم ما تقدم أي فإن انتفت  
الشروط من البلوغ ونحوه لم تصح الشهادة إلا الصبيان وعلى كلا الوجهين فلا استثناء متصل  
أما على الثاني فظاهر وأما على الأول فلأن الموضوع يؤخذ عاماً أي مطلق شهادة ويحتمل أن يكون  
مستثنى من المنطوق أي منطوق قوله العدل حر مسلم بالغ بلا فسق وجرح الخ وعلى هذا فيكون  
الاستثناء منقطعاً ثم إنه على التقاطع فالنصب متممين على لغة الحجازيين وأما على الاتصال فالمستثنى  
منه غير المذكور فإن قدر مرفوعاً جاز رفع المستثنى اتباعاً وجاز نصبه على الاستثناء أي لا تجوز شهادة  
فاقد الشروط إلا الصبيان وإن قدر مجروراً جاز جر المستثنى اتباعاً ونصبه على الاستثناء  
(قوله في شيء خاص) أي وهو القتل والجرح (قوله لانساء في كمرس) سقوط شهادتهم  
في كمرس ظاهر الجلاب أنه المذهب كما في ابن عرفة وصححه ابن الحاجب وجهه في التوضيح هو  
المشهور وقال فيه والفرق للشهور أن شهادة الصبيان على خلاف الأصل فلا يجوز القياس عليها ابن  
(قوله وأشار الخ) في هذا الدخول إشارة إلى أن قول للصف في جرح أو قتل متعلق بالأمرين

تزكية من شهد عليه لما فيه من جاب الضرر لعدوك في الحالتين ويحتمل أن يراد بالعكس عكس الحكم السابق أي تركي شاهد ويجرح  
شاهد عليه ثم استثنى مما أفاده كلامه السابق من أنه لا تقبل شادة من استثنى عنه شرط الشهادة أوقام به ما نها قوله (إلا الصبيان)  
فتقبل شهادتهم في شيء خاص بشروط (لانساء) بالنصب عطف على الصبيان (في كمرس) أي في اجتماعهم في عرس ونحوه كالحام  
والوليعة والمأتم يفتح اليم والتاء الفوقية بينهما همزة ساكنة الحزن وأشار إلى ما قبله في الشهادة من الصبيان دون النساء بقوله (في جرح

أَوْ تَحْلِي ) بلا قسامة في شهادتهم إذ لا قصاص عليهم وإنما عليهم الدية في العمد والخطأ وأصل القسامة في القصاص فإذا انتفت في عمدهم اعتُمت في خطئهم والجرح بفتح (١٨٤) الجيم بدليل قرنه بالقتل وإنما نص على النساء لدفع توهم إلحاقهن بالصبيان والفرق

أن اجتماعهن غير مشروع بخلاف الصبيان فإنه مطلوب لتدريسهم على تعلم الرمي والصراع ونحوها مما يوصلهم إلى حمل السلاح والكر والفر فلو لم تقبل منهم حينئذ والقالب عدم حضور الكبار معهم لأدّى عدم القبول إلى هدر دماهم وأشار شروط قبول شهادتهم بقوله (والشاهد) منهم (حر) وتضمن ذلك لاشتراط إسلامه فلا تقبل من رقيق أو كافر (مبرز) لأن غيره لا يضبط ما يقول وأن يكون ابن عشرين وهذا لا يفهم من كلامه لأن شأن من دونها لا يثبت على كلام (ذكر) لأنّى ولو تعددت (تعدد) إثبات فأكثر (ليس بعدو) للشهود عليه (ولا قهرج) للشهود له ولو بدت القرابة كابن العم (ولا خلاف بينهم) فإن اختلفوا بأن قال بعضهم بقبوله فلا تقبل (ولا فلا) لم تقبل (و) لا (فرقة) فإن تفرقوا لم تقبل لأن التفرق مظنة

الصبيان والنساء الأول على جهة الإثبات أى إلا الصبيان فتجوز شهادتهم في قتل أو جرح فقط فلا تصح شهادتهم في الأموال والثاني على جهة النفي أى لاشهادة النساء في حال اجتماعهن في كعرس فلا تجوز في قتل أو جرح ومقتضاه أنه تصح شهادة النساء في حال اجتماعهن في مال ولو كان اجتماعهن في كعرس والصرح به أنه لا تقبل شهادتهن في شيء في حال اجتماعهن لأن اجتماعهن غير مشروع (قوله أو قتل) ابن عرفة الباجى إذا جاز ناشهادة الصبيان في القتل فقال غير واحد من أصحاب مالك لا تقبل فيه حتى يشهد العدول على رؤية البدن مقتولا فلو شهدوا أن ابن فلان قتل ابن فلان ورماه في البحر لم تقبل الشهادة (قوله وأصل القسامة في القصاص الخ) فيه أنه سيأتى للصنف أنه يغلفها في الخطأ من يرث ، والحاصل أن ما ذكره من عدم القسامة مع شهادة الصبيان وأن اللازم إنما هو الدية في العمد والخطأ مسلم وأما التعليل بقوله إذ لا قصاص عليهم والقسامة إنما تكون في القصاص ففيه نظر (قوله لدفع توهم الخ) الأولى ردأ على من قال بإلحاقهن بالصبيان (قوله غير مشروع) أى وحينئذ فهو قاذح في عداوتهن واغتر في لا يظهر للرجال كالولادة للضرورة (قوله فلو لم تقبل منهم) أى بعضهم على بعض (قوله حينئذ) أى حين اجتماعهم (قوله لأدّى عدم القبول إلى هدر دماهم) أى فلذا أجازها مالك وجماعة من الصحابة منهم على معاوية (قوله والشاهد حر الخ) ذكر الصنف هذه الأوصاف وهى الحرية والإسلام والتمييز والذكورة للشاهد يدل على أنها لا تشتترط في الشهود بقتله أو جرحه ولا في الشهود عليه منهم وإلا لم يكن لتخصيص الشاهد بذلك فائدة ، ثم يؤخذ من كلام الشارح فيما يأتى اعتبار الحرية في الشهود بقتله أو جرحه وإلا كان مالا وشهادة الصبيان غير مقبولة في المال (قوله وتضمن ذلك) أى اشتراط حرية الصبي اشتراط إسلامه وذلك لأن عدم قبول شهادة العبد إنما هو لرقه الذى هو أثر الكفر والكافر المتحضر الكفر أولى في عدم القبول (قوله وأن يكون ابن عشرين) أى فأكثر لا ما قل عنها إلا ما قرأها كفى للدونة (قوله لأنّى) أى فلا تجوز شهادتها ولو تعددت وإن كثرت ولو كان معهم ذكر وهذا يفيد أن لفظ صبيان يستعمل فى الإناث أيضاً (قوله ليس بعدو للشهود عليه) أى سواء كانت العداوة بين الصبيان أنفسهم أو بين آبائهم والظاهر أن مطلق العداوة هنا مضرة سواء كانت دنيوية أو دينية لشدة تأثيرها عند الصبيان وضمف شهادتهم بكونها خلاف الأصل (قوله ولا خلاف بينهم) خلاف اسم مصدر أطلقه وأراد به الصدر وهو الاختلاف ولو عبر به لكان أحسن لأنه يتوهم من لفظه أنه لا بد من اجتماعهم على الشهادة مع أنه يكفي اثنان منهم إلا أن يقال الراد ولا خلاف بين الشاهدين منهم (قوله وفرقة) بالنصب على محل اسم لا بعد دخول الناسخ ولا يصح بناؤه على الفتح لأن حرف العطف غير المقترب بلا يمنع من تركيه مع لا (قوله إلا أن يشهد عليهم) أى إلا أن يشهد عدول على ما نطقوا به قبل الفرقة (قوله فإن شهد عدول) أى على ما نطقوا به قبل تفرقهم أى ثم تفرقوا قبلت (قوله وسواء كان البالغ ذكراً أو أنثى حراً أو عبداً الخ) قد حكى ح الخلاف فيما إذا كان بينهم كبير غير عدل عن لا تقبل شهادته كالكافر والفاسق والعبد هل يضر حضوره في شهادتهم أولا الأول قول الأخوين وأصغ والثاني عزاه ابن يونس وأبو الحسن

لأن

التعليم (إلا أن يشهد عليهم قبلها) أى الفرقة فإن

شهد عدول قبل تفرقهم على ما نطقوا به قبلت (ولم يحضر) بينهم (كبير) أى بالغ وقت القتل أو الجرح فإن حضر وقته لم يضر بحيث يمكن تعليمهم لم تقبل وسواء كان البالغ ذكراً أو أنثى حراً أو عبداً مسلماً أو كافراً واحداً أو متعدداً نعم

إن حصر عدلان وقت القتل أو الجرح فالعبرة بشهادتهما (أو) لم (يشهد عليه) أى على الكبير للصغير (أوله) أى الكبير على الصغير فلا بد من شهادة بعضهم لبعض على بعض وبقي من الشروط أن لا يكون الشاهد (١٨٥) منهم مشهوراً بالكذب وعلم من

قوله في جرح أو قتل عدم شهادتهم في المال وظاهره ولو كان المال عبد أمعهم جرح أو قتل فلا تقبل (ولا يقدح) في شهادتهم بالشروط المذكورة (رجوعهم) عنها قبل الحكم أو بعده (ولا تجرحهم) من غيرهم أو من بعضهم لبعض إلا بالكذب في مجرب به ولا فرغ من ذكر شروط الشهادة وموانعها شرع يشكم على مرأها وهي أربعة إما أربعة عدول أو عدلان أو عدل وامرأتان أو امرأتان وبدأ بالاولى فقال (ولا زنة والذوات) أي للشهادة على فعلهما (أربعة) من البهائم وأنها على الاقرار بهما فكفى عدلان ولمسا كانته الفضيحة فهما أشتنع من سائر المعاصي شدد الشارع فيهما طلباً لاستريشهم عند الحاكم (بوقت) أي يجتمعون لها في وقت واحد وان فرقوا بعد كما يأتي (ورؤيا اتحاد) واتحاد الرؤيا بأن يروا جميعاً في وقت واحد فلا بد من اتحاد وقت للأداء واتحاد وقت التحمل ومن اتحاد

لابن المواز والخلاف مبنى على الخلاف في علة بطلان شهادتهم بحضور الكبير بينهم فان عدل بطلان شهادتهم بخوف تعليمهم ضر حضوره وان علل بارتفاع الضرورة لشهادتهم فلا يضر حضوره لان الضرورة لم ترتفع بحضور غير العدل فان كان الكبير الذي حضر بينهم عدلاً فإن لا أدري من رماه ثبتت شهادة الصبيان وإلا لم تقبل شهادتهم اتفاقاً إذا كانت مجرح سواء قلنا إن العلة في بطلان شهادتهم بحضور الكبير خوف تعليمهم أو قلنا دفع الضرورة لشهادتهم لأن العدل الواحد يكفي في الجرح مع عيني المدعى وان كانت الشهادة بقتل فلا تبطل شهادة الصبيان بناء على التعليل الثاني لأن الضرورة لم ترتفع إذ لا يكفي العدل الواحد في القتل أما على أن العلة خوف تعليمهم فالبطالان (قوله) ان حضر عدلان) أى كبيران عدلان (قوله) أو لم يشهد عليه (أوله) أى وأما لو شهد الصبيان بأن هذا الكبير هو القاتل للصغير أو أن الصغير هو القاتل للكبير لم تقبل شهادتهم (قوله) وبقي من الشروط (الخ) أى وبقي أيضاً منها أن يكون الشاهد من جملة الصبيان المجتمعين لا صبي مر عليهم كما في المبح (قوله) رجوعهم) أى الصبيان وأما لو تأخر الحكم لبلوغهم ثم رجعوا بعده لقبل رجوعهم (قوله) ولا تجرحهم) أى لعدم تكليفهم الذي هو رأس أو صاف العدالة (قوله) وهي أربعة) بقيت خامسة وهي ذكر فقط أو أنق فقط في مسألة اثبات الخلطة المثبتة اليمين (قوله) فكفى عدلان) فيه أنه لا يحتاج إلى الشهادة على الاقرار على ما مضى عليه المصنف من أن القرب بالزنا يقبل رجوعه ولو لم يأت بشبهة كما قال ابن القاسم وحينئذ فالقرب بالزنا أو اللواط ان استمر على اقراره حد ولا يحتاج لينة على اقراره وان رجع عن اقراره لم يحد ولا عبرة بالينة الشاهدة باقراره الا أن يقال كلام الشارع مبنى على قول من يقول إن القرب بالزنا لا يقبل رجوعه على أنه اذا استمر على اقراره وأعلم الحاكم بذلك فلا يجوز للحاكم حمله الا إذا شهد على اقراره عند الحاكم عدلان كما مر (قوله) أشتنع من سائر المعاصي) أى وان كان القتل أشد منها (قوله) شدد الشارع فيها) فجعل كلا منهما لا يثبت إلا بشهادة أربعة وقيل إنه لما كان كل منهما لا يتصور إلا بين اثنين اشترط أربعة ليكون على كل واحد اثنان وقيل لما كان الشهود مأمورين بالستر ولم يفعلوا غلظ عليهم في ذلك ستراً من الله على عباده (قوله) بوقت) متعلق بمحذوف صفة لأربعة أى يشهدون بوقت بمعنى أنهم يجتمعون لأداء الشهادة في وقت (قوله) ورؤيا) عطف على وقت والباء في الأول بمعنى في حقيقة وفي الثاني بالعطف بمعنى في مجازاً وقوله اتحاد صفة لوقت ورؤيا أى يذهبون لأداء الشهادة في وقت واحد بأن يذهبوا جميعاً لأدائها وان فروا بعد ذلك عند الأداء ويشهدون برؤيا أى ويحملون الشهادة برؤيا واحدة بأن يروا دفعة أو متعاقباً مع الاتصال كما في بن (قوله) بأن يروا جميعاً في وقت واحد) هذا صادق بما إذا رآوا الله كفي الفرج دفعة واحدة بأن اجتمع الاربعه ونظر وادفعة وصادق بما إذا رآوا متعاقبين مع الاتصال بأن نظروا من كوة مثلاً واحداً بعد واحد في لحظة متصلة وكلام المواق يقتضى كفاية كل من الامرين (قوله) فلا بد من اتحاد وقت الاداء) أى من اتحاد وقت الاجتماع للأداء (قوله) ومن اتحاد الرؤيا الخ) الاولى أن يقول ولا بد من اتفاقهم على كيفية الزنا من كونه من اضطجاع أو قيام الخ لان ما ذكر ليس كيفية للرؤيا ولا من اتحاد الرؤيا خلافاً لما ذكره الشارع فتأمل (قوله) وفرقوا) أى عند الأداء بعد اتیانهم محل الحاكم جميعاً

﴿ ٢٢ ﴾ - دسوقي - مع - الرؤيا لاتحاد كفيتهما من اضطجاع أو قيام أو هوقها أو تحتها واتحاد مكانها ككونهما في ركني البيت الشرقي أو الغربي أو وسطه ونحو ذلك ولا بد من ذكر ذلك كله لاحكام بعد تفريقهم كما قال (وفرّقوا) وجوباً في الزنا (نقط) دون غيره ليسأل كل واحد على حده كيف رأى وفي أى وقت رأى وفي أى مكان رأى فان اختلفوا أو بعضهم بطلت وحدوا

(و) يشهدون (أنه أدخل فرجه (١٨٦) في فرجها) أى رأوا ذلك ويزيدون وجوبا وقيل ندبا كالمرود في المسكحة زيادة

في التشديد وطلب الحصول  
الستر (و) جاز (لكل)  
منهم وقت التحمل (النظر)  
للعورة (قصد أعلم كيف  
يؤدي الشهادة وعمل  
الجواز إذا كانوا أربعة  
عدولا وإلا لا يجوز لعدم  
قبول الشهادة من غيرهم  
وإنما يجوز رؤية العورة  
هنا ومنعوها النساء عند  
اختلاف الزوجين في  
عيوب الفرج وجعلوا  
للرأة مصدقة ولا ينظرها  
النساء لأنهم لما شددوا على  
همود الزنا ما لم يشددوا  
على غيرهم أباحوا لهم ذلك  
لتم لهم الشهادة (و ندب)  
للحاكم (وؤالهم) عماليس  
شرط في الشهادة فهو هل  
كانا راقدين أولا وهل  
كانا في الجانب الشرقي أو  
الغربي بناء على أن ذلك  
ليس شرطا فيها وهو قول  
وهو ذلك وأما ما كان  
شرطا فيها فلا بد من سؤاله  
هنا وجوبا كالمرود في  
المسكحة على قول وكاعتاد  
الرؤية (كالسرة) يندب  
سؤال الشاهدين (ماهى) أى  
من أى نوع هى (و كيف  
أخذت) أى على أى حالة  
أخذت ليتوصل بذلك  
إلى قطع البدأ وعدمه وذكر  
للرؤية الثانية بقوله (وكما  
ليس بمال ولا آمل)  
أى راجع (له) أى لمال (كمتق) وطلاق غير خلع ووصية بغير مال (ورجعة) ادعتها على زوجها المنكر

(قوله وأنه أدخل فرجه الخ) عطف على بوقت أى يشهدون في وقت وأنه أدخل الخ كأشاره الشارح  
(قوله أى رأوا ذلك) الأولى أو أنهم رأوا ذلك أى فرجه في فرجها فلا مفهوم لما ذكره المصنف بل  
المدار على ما يدل على التيقن والتثبت (قوله ويزيدون وجوبا) أى كما قال بهرام والواق وقوله وقيل  
ندبا أى كما قال البساطى (قوله زيادة في التشديد أى عليهم لعلمهم بتركون الشهادة (قوله وطلب الحصول  
الستر) عطف على معلول أى وإنما زيد في التشديد عليهم طلبا الخ (قوله وجاز لكل الخ) المراد  
بالجواز الإذن لأن ذلك مطلوب لأن الشهادة على الوجه المذكور تتوقف على النظر لها ونشأ من هذا  
جواب عما يقال كيف تصح الشهادة على الوجه المذكور مع أن النظر للعورة معصية وحاصل  
الجواب لا نسلم أنه معصية بل مأذون فيه لتوقف الشهادة عليه وقوله ولكل النظر للعورة  
ظاهره ولو قدروا على منعهم من فعل الزنا ابتداء ولا يقدح فيهم الاقرار على الزنا كما في غيره  
وكانهم اغتفروا سرعة الرفع خشية إحداث عداوة في النفس مع إثبات الحد لكن الذى فى ابن عرفة  
أنهم إذا قدروا على منعهم من فعل الزنا ابتداء فلا يجوز لهم النظر للعورة لبطان شهادتهم بمصيانهم  
بسبب عدم منعهم منه ابتداء ونحوه لابن رشد كما فى بن (قوله لأنهم لما شددوا الخ) قد فرق ابن عرفة  
بثلاثة أوجه غير هذا الأول أن الحد حق لله وثبوت العيب حق للأدنى وحق الله أكد لقوله فى  
المدونة فىمن سرق رقطع يمين رجل عمدا يقطع للسرقة ويسقط القصاص الثانى أن ماله لجله  
النظر وهو الزنا محقق الوجود أو راجحه وثبوت العيب محتمل على السواء الثالث أن للنظر إليه  
فى الزنا إنما هو مغيب الحشفة ولا يستلزم ذلك من الاحاطة بالنظر للفرج ما يستلزمه النظر للعيب  
(قوله هل كانا) أى وقت الزنا (قوله بناء على أن ذلك) أى ذكر ذلك فى الشهادة ليس شرطا فيها  
أى وهو قول ابن رشد كما فى نقل ابن عرفة وقيل إنه واجب وهو الذى حمل عليه أبو الحسن قول  
المدونة وينبغى الخ واعلم أنه إذا سألهم عن ذلك واختلفوا فى الجواب بطلت شهادتهم على كلا  
القولين (قوله على أى حالة أخذت) أى فى ليل أو نهار وأين ذهبوا بها (قوله كمتق الخ) مثل ثلاثة  
أمثلة إشارة إلى أنه لا فرق بين كون الشهود عليه عقدا لازما لا يحتاج لمقادين كالتق فانه عقد  
لازم والسيد فيه كاف أو عقدا يفتقر لمقادين كالكتابة أو كان غير عقدي فانه إدخال فى ملك كالرجعة  
ومثلها الاستلحاق والاسلام فإذا ادعى وله أن أباه استلحقه وإخوته مثلا ينكرون ذلك فلا بد  
من شاهدين أو ادعى أن فلانا النصرانى أسلم قبل موته لأجل أن يرثه أو لأجل أن يصلى عليه  
فلا بد من شاهدين وقوله كمتق أى ادعاه البعد على صيده وهو ينكر أو ادعت المرأة أن زوجها  
طلقها وهو ينكر فلا بد من عدلين (قوله وطلاق غير خلع) إنما أخرج الخلع لعدم انخراطه  
فى القسم الأول المثل له بالعق وهو العقد اللازم الذى لا يفتقر لمقادين لأن الخلع من قبيل العقود  
التي يفتقر لمقادين كالكتابة فإذا ادعت أنه خالها بشرة وهو ينكر ذلك من أصله فلا بد  
من شاهدين وأما قدر الخلع فعلى أصل الماليات وكذا كون الطلاق بخلع بهد الاتفاق على الطلاق  
(قوله ووصية بغير مال) أى كالوصية على النظر فى أولاده أو تزويج بناته أو قسم تركته على الورثة  
ومثل المتق وما معه العفو عن القصاص لأنه عقد لازم لا يتوقف على عاقلين بل يكفي العافى  
(قوله ادعتها على زوجها المنكر) أى فلا بد لثبوت ما ادعته من شاهدين وأما ادعاء الزوج الرحمة  
فان كان فى المدة فهو مقبول وإن ادعى بعدها أنه كان راجعها فيها وأنكرت فلا تقبل دعواه إلا بعدلين  
يشهدان على حصول الرحمة فى المدة فالصواب إطلاق قول المصنف أو رجعة أى ادعتها الزوجة



(وكتابة) ونكاح ووكالة في غير مال (عدلان) وذكر المرتبة الثالثة بقوله (وإلا) بأن كان المشهود به مالا أو آياله (فعدل وامرأتين) عدلتان (أو أحدهما) أي عدل فقط وامرأتان فقط (يمين) أي مع يمين للشهود له (كأجل) ادعاء المشتري وخالفه البائع ومثله اختلاهما في البيع أو في قبض الثمن فثبت بعدلين أو عدل وامرأتين أو أحدهما يمين (وخيار) ادعاء المشتري ونازعه البائع لأيلولته لمال (وشفعة) ادعى المشتري إسقاط الشفعة لها وخالفه الشفيع وكذا إذا مضت (١٨٧) مدة وادعى الشفيع القية عند العقد

(وإجارة) كان يقول

المستأجر أجرتني بكذا

أو لمدة كذا أو نحو ذلك

وخالفه الآخر (وجرح

خطأ) ادعاء المجرع على

منكره (أو جرح مال)

عمداً كجائفة (وأداء)

نجوم (كتابة) ادعاء العبد

على سيده المنكر فيحلف

العبد مع شاهد (وإصاء

بتصرف فيه) أي في المال

بعد موت الموصى كأن

يدعى أنه جعله وصياً على

أن يفرق من ماله كذا على

الفقراء أو يحجج به عنه أو

يوفي به دينه وكذا في

حياته لكنها تكون وكالة

واستشكل ثبوت هذين

بالعدل أو المرأتين مع اليمين

بأنه لا يحلف أحد ليستحق

غيره فالقياس أن لا يثبتا

إلا بعدلين وأجيب بأن

محل ثبوتهما مع اليمين إذا

كان فيهما نفع للموصى أو

الوكيل كما إذا كاتب بأجرة

أو رهن كدعوى أنه

وكله على قبض صلعة

ليجعلها عنده رهنًا في دينه

أو ادعاء الزوج ويقيم بما إذا كانت دعواه بعد العدة خلافاً للشارح حيث قصر كلام المصنف على دعواها فظاهرها أن دعوى الزوج مقبولة مطلقاً وليس كذلك كما علمت (قوله وكتابة) كأن يدعى العبد أن سيده كاتبه بكذا والسيد ينكر كتابته من أصلها فلا تثبت دعوى العبد إلا بعدلين (قوله ونكاح) كأن يدعى أنه تزوج فلانة وهي تنكر فلا تثبت دعواه إلا بعدلين (قوله ووكالة في غير مال) أي كأن يدعى أنه وكيل لفلانة ليزوجها فلا بد من عدلين يشهدان له بذلك (قوله أو أحدهما يمين) أطلق المصنف وغيره في قبول الشاهد مع اليمين فظاهرها سواء كان ذلك الشاهد مبرزاً في العدالة أم لا وهو قول بعضهم وإرتضاه بن وقيل لا بد أن يكون مبرزاً (قوله كأجل) أي ثمن مبيع ادعاء المشتري وأنكره البائع وادعى أن الثمن حال غير موجد وكذا إذا انتقل إلى الأجل واختلفا في قدره فقول المصنف كأجل أي وقع الاختلاف بين التبايعين في أصله أو في قدره (قوله اختلافهما في البيع) أي بأن ادعاء أحدهما وأنكره الثاني (قوله لأيلولته لمال) أي وذلك لقلة الثمن وكثرته في البت والخيار (قوله وادعى الشفيع القية عند العقد) أي والمشتري يدعى أنه أسقط الشفعة وأنه كان حاضراً (قوله أو نحو ذلك) أي كأن يقول أجرتني كذا وخالفه المالك وقال لم أجرك هذا الشيء والحاصل أن النزاع إما في أصل الإجارة أو في قدر الأجرة أو لمدة (قوله أو مال) عطف على خطأ وأضيف الجرح للمال لعدم القصاص فيه لكونه من التالف كجائفة ومأمومة (قوله وأداء نجوم كتابة) أي أدى كلها أو بعضها فإذا ادعى العبد على سيده وأنكر السيد القبض حلف العبد مع شاهده حتى في النجم الأخير وإن أدى للعق (قوله ثبوت هذين) أي الوصية والوكالة (قوله فالقياس أن لا يثبتا إلا بعدلين) أي أو بعدل وامرأتين (قوله حلف الحي) أي حلف للوكيل والموصى إن كان حياً فإن كان ميتاً بطلت بنكول الوصي (قوله فلا يثبت إلا بعدلين أو عدل وامرأتين لا بأحدهما مع يمين) نظير ذلك الوقف إذا كان على غير معين فإنه لا يثبت إلا بشاهدين أو بشاهد وامرأتين لا بأحدهما مع يمين لانه لا يتعين مستحق حتى يحلف مع أحدهما وإنما يحلف في الحقوق من يستحق وأما لو كان الوقف على معين فإنه يثبت بشاهدين وبشاهد وامرأتين وبأحدهما مع يمين (قوله وأما مطلق أنه وصي الخ) تحصل من كلامه أولاً وآخر أن دعوى أنه وصي أو وكيل من غير تقييد بمال أو غيره وكذا دعوى أنه وصي في غير المال كالنظر في أحوال أولاده أو تزويج بناته لا تثبت إلا بعدلين وأما دعوى أنه وكيل أو وصي على التصرف في المال فإن كان تقع يعود على الوصي أو الوكيل كفى العدل أو المرأتان مع يمين من أحدهما فإن لم يكن تقع يعود عليه فلا يثبت إلا بعدلين أو عدل وامرأتين (قوله فإن ذلك يكفي مع اليمين) هذا هو العتمد خلافاً لما شهروه ابن الحاجب من اشتراط عدلين انظر بن (قوله كسواء زوجته الخ) أتى في هذه المسائل الثلاثة بكاف التشبيه ولم يعطفها كالتى قبلها على كأجل لان المشهود به في الثالثة ليس مالا ولا آياله قطعاً والاثنتان قبلها المشهود به فيهما مال ويؤدي لما ليس بمال كما يتبين فيما يأتي (قوله أي ادعى أنه اشتراها من سيدها الخ) أي وكذا عكسه

الذى له على الوكيل أو الميت الموصى له بذلك فإن حلف الوكيل أو الوصي مع عدل أو امرأتين ثبت له ذلك فإن نكل حلف الحي وإلا بطلت بنكول الوصي وأما دعوى أنه وصي أو وكيل على التصرف في المال من غير نفع يعود عليه فلا يثبت إلا بعدلين أو عدل وامرأتين لا بأحدهما مع يمين وأما مطلق أنه وصي بلا قيد مال أو غيره فلا بد من العدلين كطلق وكيل (أو بأنه حكم له به) أي بالمال وهذا عطف على المعنى أي كالشهادة بأجل أو بأنه حكم له به أي أن من حكم له بمال ثم أراد أخذه في غير محل الحكم أو بعد موت الحاكم وعنده شاهد أو امرأتان على حكم الحاكم به فإن ذلك يكفي مع اليمين (كسواء زوجته) القن أي ادعى أنه اشتراها من سيدها وأنكر السيد

فيكفي زوجها الشاهد أو المراتان مع البين (وتقدم دين عتقا) ادعاه القريم على سيد العبد المدعى بتقديم العتق فيكفي القريم الشاهد أو المراتان مع البين ويصل العتق ويبيع (٩٨٨) في الدين (وقصاص في جرح) عمدا ثبت بحدل وامرأتين أو أحدهما مع البين

وهذه إحدى المستحقات الأربع إذ هي ليست بمال ولا آيلة ثم ذكر المرتبة الرابعة بقوله (ولم لا يظهر للرجال امرأتان) حدثان (كولادة) شهدتا بها ولو لم يحضر شخص المولود (وعيب فرج) في أمة اختلف في البائع والمشتري كحرة ادعاه زوجها وأنكرت ورضيت برؤية المراتين والإفهي مصدقة كالمهر في عيوب الزوجين (واستهلال) لمولود أو عدهم وكذا ذكوره أو أنوثته ويترتب على ذلك الإرث وعدمه (وحض) في أمة وأما الحرة لمصدق كإدعاه المصنف (ونكاح بعد موت) هذا وما بعده مما يقبل فيه الحدل والمرأتان أو أحدهما مع بين فضحه أن يكون متحدا على قوله ولما لا يظهر للرجال امرأتان وقوله بعد موت متعلق بمقتدر أي شهد به بموت والمعنى إن امرأة ادعت بحدوت رجل أنه تزوجها بحدائق معلوم وأقامت على ذلك شاهداً أو امرأتين أو أحدهما وحلفت معه

وهو ما إذا ادعى السيد أن زوجها اشتراها منه وأنكر الزوج الشراء فيكفي المدعى شاهد وامرأتان أو أحدهما يمين فالمشهود به في هذا الفرع هو البيع وهو مال ويؤدي لما ليس بمال وهو فسخ النكاح (قوله فيكفي زوجها الشاهد الخ) أي وثبت الملك وبفسخ النكاح (قوله ادعاه القريم الخ) أي وأما العتق بالكسر إذا أراد رد العتق وأقام شاهداً على تقدم الدين على العتق فإنه لا يكفي ذلك ولا بد من شاهدين وكذلك العتق بالفتح إذا ادعى تقدم عتقه على الدين فلا بد من شاهدين (قوله فيكفي القريم الشاهد والمرأتان) أي يشهد كل منهما بتقدم الدين على العتق وهذا مال ويؤدي لما ليس بمال وهو ورد العتق (قوله وقصاص في جرح عمدا) استغنى عن هذا وبما أمر أن الجرح سواء كان خطأ أو عمدا فيه مال كاللدي في التالف أو عمدا فيه القصاص ثبت بحدل وامرأتين وبأحدهما مع بين (قوله وهذه إحدى المستحقات الأربع) أي التي انفرد بها مالك ثانياً أتملة الإيهام فيها خمس من الإبل ثلثها ثبوت الشفعة في الثمار رابعها ثبوت الشفعة في البزيان الكائن في الأرض للوقونة اهـ (فرع) لو قام شاهد لشخص أصم أبكم يدين ورثته عن أبيه فهذا لا يمكن أن يحلف مع شاهده وحيفت فيحلف المدعى عليه وبقي الدين سيد ذلك المدعى عليه إلى أن يزول للانع فيحلف فإن لم يزل حتى مات انتقل الحق لوارثه مع الشاهد أو على وارث المدعى عليه كذا يظهر فإن مات الشاهد فإن كانت شهادته كتبت أو أداها أو شهد بها عدلان عمل بها وإفلا (قوله كولد) أي لحرة أو أمة وثبت أمومة الولد لها بطريق التبعية ما لم يدع السيد استبراء لميطاً بعده (قوله ولو لم يحضر شخص المولود) أي بخلاف شهادة الصبيان فلا تقبل بالقتل إلا إذا شاهدت المدول البدن مقتولا لأن شهادتهم على خلاف الأصل بخلاف النساء فإن لهن أصلاً في الشهادة بالنسبة للأموال (قوله والا) أي والاقل ورضيت فلا يصح إذ هي مصدقة ولا ينظرها النساء جبراعها واعلم أن عيب الحرة إن كان قائماً بوجهها ويدها فلا يدينه من رجلين وما كان بفرجها فهي مصدقة فيه فإن رضيت برؤية النساء له كفى فيه امرأتان وما كان بغير فرجها وأطرافها من بقية جسدها فلا يثبت إلا بشهادة امرأتين كذا قرره شيخنا (قوله واستهلال لمولود) أي لمولود حرة أو أمة واعلم أن الأصل نزول الولد غير مستهل مدعى عدم الاستهلال لا يحتاج لإثباته ومدعى الاستهلال يحتاج لإثباته ويكفي في إثباته شهادة امرأتين (قوله ويترتب على ذلك) أي على ثبوت الاستهلال أو عدمه (قوله وحض في أمة) أي فلا يصدق السيد في دعواه رؤية الحيض إذا أراد يمينها بل لا بد من شهادة امرأتين (قوله فانه ثبت بذلك المال دون النكاح) هذا قول ابن القاسم وهو المشهور وقال أشهب لا يثبت الميراث ولا الصداق إلا بعد ثبوت النكاح وهو لا يثبت إلا بعدلين (قوله أو شهد على سبقيته) حاصله أن الزوجين المحققين الزوجية إذا تحقق موتهما وادعى ورثة الزوجية سبق موت الزوج وأن الزوجية ترثه وادعى ورثة الزوج أنها ماتا معا أو بالعكس فالقول قول من ادعى موتهما معا ما لم يقيم بينة لمدعى السبقية ويكفي فيها شاهد وامرأتان أو أحدهما مع بين (قوله أو موت لرجل الخ) أشار بهذا لقول المدونة قال ابن القاسم إذا مات رجل فشهد على موته امرأتان ورجل فإن لم يكن له زوجة ولا أوصى بعتق عبده ولا له مدبر ولا أم ولد وليس إلا قسمة التركة فشهادته جائزة (قوله أنه في هذا الفرع الأخير) أي الذي هو قوله أو موت وليس راجعاً للسبقية أيضاً لأن موتها ثابت والمقصود من الشهادة المسال

فانه ثبت بذلك المال دون النكاح فتأخذ صدقها وترث ولا عدة عليها في ظاهر الحال ولا تحرم على أصوله وفروع (قوله) (أو) شهد على (سبقيته) أي الموت أي أن أحد الزوجين المحققين الزوجية مات قبل صاحبه (أو) شهد على (موت) لرجل

(و) الحال أنه في هذا الفرع الأخير ( لا زوجة ولا مدبر ) له والواو في ولا مدبر بمعنى أو ( ونحوه ) فوصى بقتله أو أم ولد ( وثبت الإرث والنسب له وعليه ) هذا مرتبط بقوله ولما لا يظهر لرجال امرأتان كولدته فان النسب والإرث يشتان بشهادة امرأتين بالولادة والاستهلال للمولود وعليه فان شهدتا بالولادة والاستهلال ورث من ( ١٨٩ ) مات قبل ذلك وورثته وارثته ان

مات هو بعد ذلك فتوجه له وعليه راجع للإرث لا للنسب فلو قدمه عليه كان أولى والواجب تقديم وثبت النكاح على قوله ونكاح بعد موت لما علت وقوله ( بلايين ) راجع لجميع مسائل ما لا يظهر لرجال فلو قدمه عقب قوله وامرأتان كان أولى أى أنه يكفي في ذلك امرأتان من غير انضمام يمين اليها (و) ثبت (للال دون القطع في سرقة) هذه من المسائل التي ثبتت بعدل وامرأتين أو بأحدهما مع يمين أى أنه إذا شهد على مكلف بسرقة شاهدو امرأتان أو أحدهما مع يمين فإنه يثبت على السارق للال دون القطع ويضمنه ضمان القاصب أى سواء كان مالياً أو معدماً (كقتل عبد) (آخر) محمداً تشبه في ثبوت اللات دون القصاص بعدل وامرأتين أو أحدهما مع يمين سيد للقتول فيخرج سيد القاتل قيمة القتل أو رقة القاتل ولا قصاص إذا قتل العبد بمنه إلا

(قوله ولا زوجة ولا مدبر) أى وأما لو كان له زوجة أو مدبر أو أم ولد أو وصى بتق فلا يثبت موته إلا بعدلين لما يلزم على موته من ثبوت العدة للزوجة والباحث بإبادة الغيرة من الأزواج وخروج المدبر من الثالث وأم الولد من رأس المال وهذه إنما تكون بشهادة العدلين (قوله معنى أو) اعترض بأن الأولى إبقاء الواو على حالها ضرورة أن المقصود في الأمرين معاً والمفيد لذلك الواو لا أو وقد يقال إن أو في مثل هذا تفيد معنى الأمرين لأنها إذا وقعت بعد تضييع أفادت معنى الأحكام الروي لا يتحقق إلا بنفي كل فرد (قوله هذا مرتبط بالخ) الأولى أن يقول هذا راجع لولادة والاستهلال فقط فهو فيما لا يظهر لرجال وفي بعض أفرادها (قوله بعد ذلك) أى بعد الولادة والاستهلال (قوله راجع للإرث) أى لأن المنع ثبت الإرث له ممن تقدم موته على موته وثبت الإرث عليه لمن تأخر موته على موته (قوله فلو قدمه عليه) أى بأن يقول وثبت الإرث له وعليه والنسب (قوله فلو قدمه عقب قوله وامرأتان الخ) أى بأن يقول ولما لا يظهر لرجال امرأتان بلايين كولدته واستهلال وثبت الإرث له وعليه والنسب وعيب فرج ونكاح الخ (قوله والمسال عطف على الإرث) أى وثبت المسال كما أشار الشارح لذلك (قوله دون القطع) أى لأن السرقة لم تثبت إذ شرطها عدلان وقوله في سرقة أى في شهادة رجل وامرأتين أو أحدهما يمين بسرقة (قوله هذه من المسائل الخ) أى فكان الأولى للمصنف أن يقدمها قبل قوله ولما لا يظهر لرجال امرأتان ولو قال المصنف بعد قوله وقصاص في جرح ونكاح بعد موت أو سقيته أو موت ولا زوجة ولا مدبر ونحوه وثبت المسال دون القطع في سرقة كقتل عبد آخر ولما لا يظهر لرجال امرأتان بلايين كولدته واستهلال وثبت النسب والإرث له وعليه لأن بكل في موضعه (قوله ويضمنه ضمان القاصب) هذا قول ابن القاسم وقال أشهب يضمنه ضمان السارق فإن أيسر من وقت الأخذ لوقت الحكم لزمه وإن أعسر في جميع هذه المدة أو في بعضها فلا غرم عليه وذلك لأن السرقة ثبتت بالنسبة للمال والمتخاف شرط القطع وهو وجيه لكن للتعلم الأول (قوله سواء كان مالياً أو معدماً) أى وسواء تلف بسبه أو بباوى أو لم يتلف (قوله أو رقة القاتل) أى ان لم يفد بقيمة القتل (قوله حكم مراتب الشهادة) أى الحكم للترتب عليها إذا تمت والحكم للترتب عليها إذا تمت حكم الحاكم بثبوت للشهود به تارة وحكمه بثبوت ما يترتب على الشهود به تارة أخرى فالأول كما لو شهدت البينة بدين فان الترتيب على الشهادة به حكم الحاكم بثبوت والثاني كما لو شهدت البينة بقذف أو زنا فان الحاكم يحكم بثبوت الحد للترتب على الزنا أو القذف للشهود به (قوله إذا تمت) أى الشهادة بالتزكية (قوله ذكر ما يترتب عليها) أى على الشهادة قبل تمامها ومثل ذلك الحيولة فانها مرتبة على الشهادة قبل تمامها بتزكية الشهود (قوله بأن أقام عدلاً) أى يشهد له بما ادعاه من الحرية أو الملك (قوله طلبت الحيولة فيها) أى طلب المدعى الحيولة بينه وبينها أم لا كان النازع لو اضع اليد فيها الامة نفسها بأن ادعت أنها حرة أو كان النازع له غيرها بأن ادعى شخص آخر أنها ملكة وعمل الحيولة إذا لم يكن من يده مأموناً وإلا لم يعمل عنها كما في ابن الحاجب والشامل وفي ابن عرفة

بشهادة عدلين ولما قدم حكم مراتب الشهادة الأربع إذا تمت ذكر ما يترتب عليها قبل تمامها وبدأ بمسئلة الحيولة ويقال لها الايقاف ويقال لها العقلة بضم العين المحلة من العقل وهو المنع فقال (وحلت) أى وقعت (أمة) بأن يمنع من هي في يده من التصرف فيها حيث جاء المدعى لها بحرية أو ملك بطلخ أى شهدة بأن أقام عدلاً أو شاهدين يحتاجان لتزكية (مطلقاً) أى طلبت الحيولة فيها أم لا كانت رائنة أم لا لحق الله في صيانة الفرج (كغيرها) أى الامة أى كدسوى المدعى شيئاً معيناً غير الأمة وأقام عدلاً إلى آخر ما يأتي

فانه بحال بينه وبينه يفاق كدار ومنع من حرث أرض وركوب دابة أو سفينة (إن طلبت) الحيلولة (عدل) أي طلبها المدعى بسبب أقامته عدلا يشهد له على ما ادعاه والباء متعلقة بحيلت (أو اثنتين) مجهولين (يزكيان) أي يحتاجان لتزكية ومثلهما بينة سماع غير قاطعة بأن كانت من غير ثقات (ويبيع) (١٩٠) ما (يفسد) لو وقف كالحكم وفاكهة (ووقف ثمنه) يد عدل (معهما) أي مع إقامة

الشاهدين المحتاجين للتزكية (غلاف العدل) أي مقيم العدل إذا لم يحلف معه لأجل إقامة ثان فان لم يأت به ترك ذلك الشيء للمدعى فيه (فيحلف) المدعى عليه لرد شهادة الشاهد (ويبقى) الشيء للمدعى فيه (يدوم) أي يد المدعى عليه ملسكا يتصرف فيه بالبيع وغيره ويضمنه للمدعى ان أتى بالشاهد الثاني لكن التعمد أنه يبق يد حوزا فيضمنه ولو هلك بساوى لانه متعد بوضع يده عليه يمينه التي رد به شهادة العدل والموضوع انه يفسد بالبقاء فصوله إنما هو بالتصرف فيه فعلى انه يبق ملسكا لا يضمن الساوى وعلى أنه يبق حوزا يضمنه فان نكل المدعى عليه استحققه للمدعى بشاهد مع نكل المدعى عليه وما تقدم من أن للصفة محمول على ما إذا امتنع المدعى من اليمين لأجل إقامة ثان الخ هو قول عياض وغيره من المحققين وإنما لو قال لا أحلف الآن لان لي شاهدا

ما يفيد أنه المذهب وظاهر النقل يفيد عدم حيلولة الماء. ون لو أراد السفر بها (قوله فانه بحال بينه) أي بين الشيء المدعى فيه وبين من هو في يده (قوله بعلق كدار ومنع من حرث أرض) ما ذكره من حيلولة العقار بعلق كدار ومنع من حرث أرض تبع فيه تن واعترضه ابن عاشر بأنه وان قال به جماعة من الواقفين وهو قول مالك في الوطأ وقول ابن القاسم في العتبية وجرى به القضاء لكنه خلاف قول ابن القاسم في الدونة أن العقار لا يحال وإنما يمنع من أحداث فيه ما يقتضى تفويته أو تغييره وهو المناسب لما يأتي في المصنف من أن القلة لو اضع اليد للقضاء والاولى أن يحمل قول المصنف كغيرها على غير المقار كالثياب والحيوان انظر بن (قوله ان طلبت) بالبناء للمفعول أي ان طلب المدعى الحيلولة وفي نسخة ان طلب بالبناء للفاعل أي المدعى (قوله والباء متعلقة بحيلت) أي حيلت أمة وغيرها بسبب إقامة عدل يشهد للمدعى ما ذكر أو اثنتين الخ وإنما لم يقدم قوله بعدل الخ على قوله كغيرها لثلاث يوم قصر العدل وما بعده على ما قبل الكاف وان التشبيه غير تام وان كان الأصل عامه فأخبره ليعمهما وترجيحه القيد لما بعد الكاف أغلبي (قوله معهما) متعلق ببيع على حذف مضاف أشار له الشارح (قوله إذا لم يحلف لأجل إقامة ثان) أي الذي امتنع من الحلف لأجل أن يقيم شاهداً ثانياً وأنه إذا لم يأت به ترك المدعى به للمدعى عليه وقوله فيحلف أي فلا يباع المدعى به وإذا لم يبع فيحلف الخ (قوله ويبقى يده) أي بكفيل بالمال كما في عبق وخش واعترضه المساوى بان النصوص أنه يبقى يده بغير كفيل وعلى هذا فانظر لو خيف هروبه ومقتضى القواعد انه لا بد من كفيل ولو بالوجه قاله شيخنا العدوى وقوله ويبقى الشيء المدعى فيه أي الذي يخشى فساد بالوقف (قوله وغيره) أي كالأكل والهبة (قوله ويضمنه للمدعى) أي وحيث تصرف فيه فانه يضمنه وأما إذا تلف بساوى فانه لا يضمنه وقوله ويضمنه للمدعى ان أتى بالشاهد الثاني الخ أي يضم الشاهد الثاني للأول وهذا لا يخالف قول المصنف الآتي وان حلف المطلوب ثم أتى بآخر فلا ضم لان ما يأتي عجزه عن إقامة الثاني فحلف المطلوب لرد شهادة الشاهد وما هنا يدعى ان له شاهداً ثانياً وحلف المطلوب إنما هو ليقى يده لا لرد شهادة الشاهد اه بن (قوله لا يضمن الساوى) أي لعدم تعديه بوضع يده عليه (قوله هو قول عياض وغيره) أي وهو أبو حفص ابن العطار وقبله ابن عرفة وجعله هو المذهب (قوله كالأول) أي كالقسم الأول وهو ما إذا أقام المدعى شاهدين محتاجين للتزكية (قوله وان سأل الخ) حاصله ان من ادعى شيئاً يد غيره سواء كان عبداً أو دابة أو غير ذلك وأقام بذلك شاهداً عدلاً وأبى من الحلف معه بل قال لا أحلف وان اتيت بشاهد ثان أخذته والا تركته للمدعى عليه أو أقام بينة بذلك تشهد بالسماع والحال انها لم تقطع ان ذلك المدعى به ملك للمدعى بل قالت لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم أن المدعى ذهب له مثل هذا أو أقام شاهدين محتاجين للتزكية ولم يجد من يزكيهما وسأل المدعى وضع قيمة المدعى به من عنده عند القاضي ليذهب بذلك الشيء المدعى به لبلد له فيها بينة تشهد له على عينه فانه يحاج لسؤاله ويمكن من الذهاب به لتلك البلد (قوله وأبى من الحلف معه)

أي

آخر فان لم أحده حلفت فان المدعى فيه يباع ويوقف ثمنه على يد عدل كالاول

(وان سأل) من ادعى شيئاً يد غيره من عبد أو دابة أو غير ذلك (ذو الل) أي مقيمها وأبى من الحلف معه ومثله مقيم بينة محتاج لتزكية (أو) سأل ذو (بينه سمعت) بأنه ذهب له عبد مثله هذه صفته (وإن لم تقطع) الواو للحال وان زائدة فالأولى حذفها أي والحال انها لم تقطع بأن الشيء المدعى فيه حقه بأن قالت لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم انه ذهب له عبد مثلاً



صفته كذا (وضع) مفعول سأل أي سأل وضع (قيمة العبد) مثلاً عند القاضي أو عند أمين بإذن القاضي (ليذهب به) أي بالعبد (إلى بلد يشهد له) في تلك البلد (على عينه أحية) لسؤاله ويمكن من الذهاب به إلى البلد الذي (١٩١) طلبه فإن ثبت عند قاضيه أنه عبده

أنهى للقاضي الأول أنه ثبت عندنا أن هذا العبد لمديه واستحقه وأخذ القيمة للوضوعة عند القاضي الأول وجعلنا الواو للحال لأنها لو قطعت بأن قالت لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم أن هذا العبد مثلاً بينه هو الذي ذهب له أخذه مديه أي مع البينين إن كان يده حائز (لا إن اتفيا) أي العدل وبينه السماع (وطلب) المدعي (إيقافه) أي العبد أو غيره على يد أمين (ليأتي) أي إلى أن يأتي (بينه) تشهد له على دعواه المجردة مما ذكر الآن فلا يحجب بذلك (وإن) كانت بيته (بكرومين) فأولى إذا كانت على أكثر لأنه يعمل بمنته الانتفاع بمسكه في تلك المدة (إلا أن يدعي بينه حاضرة) بالبلد تشهد له (أو يدعي) (ساعاً) أي بينه سماع حاضرة (ثبت) به (المدعي) به بأن كان قاضياً (فيوقف) المدعي به في السنتين عند القاضي حتى يأتي بيته (ويؤكد

أي بل قال أن لا أخلف فإن وجدت شاهداً ثانياً أخذته وإلا تركته (قوله صفة كذا) فيحتمل أنه هو هذا المتنازع فيه ويحتمل أنه غيره (قوله وضع قيمة العبد) أي من عنده (قوله أجيب لسؤاله) أي وجوباً أي وجب على القاضي إجابه لئلا تضيع أموال الناس وظاهره كالمدينة كان المكان الذي فيه البيئة قريباً أو بعيداً وهو كذلك كما في أبي الحسن وضمانه إذا تلف ولو بساوى في حال الذهاب على المدعي الذهاب به لانه قبضه بحق نفسه لا على وجه الامانة كذا في بن (قوله فان ثبت عند قاضيه الخ) أي وإن لم يثبت عند قاضيه أنه عبده رده المدعي للمدعي عليه وأخذ المدعي القيمة الموضوعه عند القاضي (قوله واستحقه) هذا مستأنف أي واستحقه مدعيه وأخذ ذلك المستحق القيمة الخ لا أنه من جملة ما ينهى للقاضي الأول (قوله لأنها لو قطعت الخ) ماذكره من تعيين الحالية مبنى على أن المراد بالقطع تعيين ذلك الشيء للمدعي به قال بن وهذا غير لازم بل يصح جعل الواو للمبالغة على حالها لأن السماع تارة يحصل به العلم فيجوز للبيئة الشاهدة بالسماع القطع وتارة لا يحصل به إلا الظن القوي فلا يجوز له القطع فأفاد المصنف أنه لا فرق بين الأمرين أي هذا إذا قطعت وجزمت بأنه ذهب له عبد مثلاً لكون السماع حصل لها به علم بل وإن لم تقطع ولم تجزم بأنه ذهب له عبد لكون السماع إنما أفادها الظن وعلى كل حال لم تعين العبد على أنه يصح جعلها للمبالغة ولو كان المراد بالقطع تعيين المدعي به ويكون ما قبل المبالغة حيث كان المتنازع فيه يد حائز أو يد غيره ولم يخلف الطالب أو كان السماع غير قاض وذلك لأن شهادة السماع لا تفيد إلا إذا كان السماع قاضياً وكان المتنازع فيه يد غير الحائز وحلف مقيمها فإن اخل شرط لم تفد ثانياً قبل المبالغة يحمل على ما إذا اخل شرط من تلك الشروط الثلاثة (قوله أخذه مدعيه) أي من غير احتياج لذهاب به للبلد (قوله إن كان يد حائز) الأولى إن كان يد غير حائز بأن كان يد الطالب أو يد أمين وذلك لأن بينه السماع لا ينتزع بها من يد الحائز سواء حلف الطالب أم لا (قوله لا إن اتفيا) هذا راجع لمساكن الإيقاف والذهاب به للبلد فقول المصنف وطلب إيقافه يعني وأحرى الذهاب به للبلد وحينئذ فالضمير في اتفيا يرجع للعدل وما ذكر معه الشامل لاثنتين يزكيان في الإيقاف وبينه السماع في الذهاب به للبلد اه بن وحاصله أنه إذا ادعى بمعين كعبد أو دابة أو عقار وكانت دعواه مجردة ولم يقيم شاهداً عدلاً ولا شاهدين يحتاجان للتزكية ولا بينة سماع وطلب الحيولة بين المدعي عليه والمدعي به إلى أن يأتي بينه تشهد له أو طلب الانتقال به للبلد يشهد له فيه على عينه فانه لا يحجب لذلك (قوله بكرومين) الباء بمعنى على أي وإن كانت مسافة بينته على يومين أي هذا إذا كانت مسافة بينته على أكثر من يومين بل وإن كانت على يومين (قوله فيألو كانت على كيوم) أي وطلب المدعي أماله والحاصل أنه يوكل به من يحفظه إن طلب المدعي إمهال كيوم لكون بينته غائبة على كيوم وقرر شيخنا قوله ويوكل به في كيوم بما حاصله ويوكل القاضي من يحفظه في إمهال المدعي كيوم والموضوع أن بينته حاضرة فإذا ادعى أن بينته حاضرة وطلب الإمهال كيوم فانه يجب لذلك ويوكل القاضي من يحفظ ذلك الشيء المدعي به (قوله والفلة الحاصلة من المدعي فيه) أي في زمن الخصام (قوله على الراجح) راجع للمبالغ عليه (قوله لأن الضمان منه) أي ما لم يذهب به المدعي للبلد ليشهد له فيها على عينه وإلا كان الضمان منه كما تقدم عن بن

به (من يحفظه) (في) ماله كانت على (كيوم) فإن جاءها عمل بعقضاها وإلا سلمه القاضي لربه بعد يومين من غير كفيل (والفلة) الحاصلة من المدعي فيه (له) أي للمدعي عليه ولو فيها فيه حيولة على الراجح لأن الضمان منه (للقضاء) به

للمستحق (والنفقة) على الدعي فيه كالجد زمن الاية. ومنه من الدهلب به اليه يشهد بغيره انه الدعي (على القضي له به) لكشف الغيب  
 انه على ملكه من يومئذ ويرجع (١٩٢) للدعي عليه بها على الدعي إذا اتفق عليه زمن الإيقاف وأما قبل زمنه فان النفقة

على من هو يدم كالغلة  
 اتفاقاً ولما كانت الشهادة  
 على الخط ثلاثة أقسام على  
 خط القر وعلى خط  
 الشاهد الميت أو الغائب  
 وعلى خط نفسه ذكرها  
 للمنفق على هذا الترتيب  
 فقال (وجازت) الشهادة  
 أي أدائها (على خط  
 مقر) أي باعتبار خطه أي  
 عهدت بأن هذا خط فلان  
 وفي خطه أقر فلان بأن في  
 ذمته فلان كذا أو أنه  
 وصله من فلان كذا  
 وسواء كانت الوثيقة كلها  
 بخطه أو الذي بخطه قس  
 الاقرار أو أنه يكتب فيها  
 المنسوب إلى قبه صحيح  
 ولا بد في الشهادة على  
 الخط من عدلين وإن كان  
 الحق مما ثبت بالشاهد  
 واليمين لأن الشهادة على  
 الخط كالنقل ولا يتقل  
 عن الواحد إلا اثنتان ولو  
 في المال على الرجوع  
 ولا بد أيضاً من حضور الخط  
 فلا يشهد به في غيبة  
 فيعمل بمقتضاها إذا  
 استوفيت الشروط (بلا  
 يمين) من الدعي معها بناء  
 على أن الشهادة على الخط  
 كالشهادة على اللفظ وأشار  
 للقسم الثاني بقوله (و)

(قوله للمستحق) أي أعم من أن يكون هو الدعي أو للدعي عليه (قوله والنفقة على القضي له به) أي  
 سواء كان له غلة أم لا وهذا هو للمعمد وقال الرجراجي أن ما يوقف إن كان له غلة فنفته في غلته وإن  
 لم يكن له غلة فقولان أحدهما أن نفقته على من يقضي له به فمن قضى له به رجع عليه الآخر بما اتفق وهو  
 مذهب المدونة والثاني أن النفقة عليهما معاً وهذا القول لابن القاسم في غير المدونة وهو أصح وأولى  
 بالصواب اه بن وقد علمت أن قول ابن القاسم في المدونة هو المعول عليه وإن كان الرجراجي  
 صحيح. فباله (قوله من يومئذ) أي من يوم الإيقاف ومنه زمان الذهاب لبلده (قوله إذا اتفق عليه  
 زمن الإيقاف) أي والحال أنه قضى به للدعي (قوله وأما قبل زمنه) أي زمن الإيقاف وهذا مفهوم  
 قوله سابقاً زمن الإيقاف وقوله كالغلة أي كما أن الغلة له اتفاقاً لأنه ذو شبهة (قوله وجازت على خط  
 مقر) أي سواء كان حياً وأنكر أو ميتاً أو غائباً وسواء كان في الوثيقة التي فيها خط للقر شهوداً وكانت  
 مجردة عن الشهود على للمعمد (قوله أي باعتبار خطه الخ) يشير إلى أن جعله مقراً باعتبار خطه  
 أو أن المراد أي بخط من كان مقراً فلا ينافي أنه ينكره إلا أن تشهد البيعة عليه أنه خطه (قوله أي  
 شهدت بأن هذا خطه) أشار بهذا إلى أن على في كلام المصنف بمعنى الباء أي جازت الشهادة بخط مقر  
 (قوله أقر فلان بأن في ذمته فلان كذا) أي أو أنه طلق زوجته أو أعنت عبده فلاناً (قوله ولا بد في  
 الشهادة على الخط من عدلين الخ) ما ذكره من عدم العمل بالشاهد واليمين على خط للقر  
 في المساليات تبعاً لصق وخش فالمعمد خلافه وأن ذلك يكفي أنظر بن قسوله على الرجاج  
 فيه نظر بل الرجاج خلافه كما علمت والحاصل أن في الاكتفاء بالشاهد واليمين على الخط في الأموال  
 وعدم الاكتفاء بذلك خلافاً وقد اعتمد بن الاكتفاء. وأما الشهادة على خط الشاهد فلا بد فيها  
 من عدلين لأنها دون الشهادة على خط للقر (قوله ولا بد أيضاً من حضور الخط) إلى آخر ما ذكره  
 من اشتراط حضور الخط هو للمعمد كما قال ابن عرفة فإذا انظر شاهدان وثيقة بيد رجل بخط مقربين  
 وحفظاها وتحققا ما فيها ثم ضاعت الوثيقة فشهد الشاهدان بما فيها فانه لا يعمل بشهادة تلك البيعة في  
 غيبة تلك الوثيقة كما قال ابن عرفة والتبطل وضحه صاحب اللبيار وأتق أبو الحسن الصغير بصحة  
 الشهادة إذ لا فرق عند القاضي بين غيبة الوثيقة وحضورها حيث استوفى الشاهدان جميع ما فيها  
 أنظر بن (قوله فيعمل بمقتضاها) أي فإذا شهد على الخط فانه يعمل بمقتضاها وقوله إذا استوفيت  
 الشروط أي من كون الشاهدين عدلين على ما قال الشارح وحضور الخط عند الأداء ومعرفة  
 الشهود بالخط. معرفته تامة كعرفتها للشيء المين كما يأتي (قوله بلا يمين) أي استظهاراً لأجل الخط. من  
 حيث إنه خط فلا ينافي أنه قد يغلف للدعي وهو المقر له بيمين القضاء أنه ما ومب ولا أبرأ ونحو  
 ذلك فيما إذا كان المقر بخطه ميتاً أو غائباً وأما إذا كان موجوداً وأنكر كونه خطه فلا يحتاج مع  
 شهادة الشاهدين على خطه ليمين القضاء (قوله بناء على أن الشهادة على الخط كالشهادة على اللفظ)  
 أي وأما على القول بأن خطه منزل منزلة شاهد فالواجب على الدعي اليمين مع الشاهدين على الخط  
 (قوله والراة كالرجل) أي والراة المشهود على خطها بشهادتها شيء كالرجل وقوله بشرط فيها  
 أي في الشهادة على خطها بعد غيبتها (تنبيه) ينبغي جواز شهادة الرجال على خط النساء ولو فيما  
 يخصهن وأما النساء فلا تقبل شهادتهن على خط رجال ولا نساء ولو فيما يخصهن اه بن عبق

جازت على (خط شاهد مات أو غاب يعمد) وجهل السكان كبعمه والراة كالرجل يشترط  
 فيها بعد الغيبة وليست بالشهادة على خطها كالنقل عنها يجوز ولو لم تنب لان الشهادة على الخط ضعيفة لا بصار إليها مع إمكان غيرها ولا  
 يشترط على الرجاج إدراك من شهد على خطه للقطع بأنما نعلم خطوط كثير من الأشياخ الذين لم ندر كمهم علمناه بالتواتر والراة بالبعد

ما ينال الشاهد الغائب فيه مشقة فلا تجوز على خط شاهد قريب لاتناله مشقة في إحضاره وتجوز الشهادة على خط القصور على خط الشاهد بنوعيه ( وإن بغير مال ) كطلاق وعتق وحبس ( فبهما ) أى في خط المقر وخط الشاهد بنوعيه والراجح أنه مسلم في الأول دون الثاني إذ الشاهدة على خط الشاهد إنما تجوز في الأموال وما يؤول إليها دون غيرها لضعفها عن القسم الأول أى الشهادة على خط المقر وأشار إلى شروط جواز الشهادة على الخط وهى ثلاثة والأول عام والاثنان ( ١٩٣ ) بعده مختصان بالقسم الثاني

بنوعيه يقال ( إن عرفته ) أى الخط ( كلمين ) أى كعرفة الشيء للمعين من آدمى أو غيره فلا يضمن القطع ولذا إنما يثبت لمن فطن عارف بالخط ويؤخذ منه أن الخط حاضر وأما للشرطين المختصين بالشهادة على خط الشاهد بنوعيه بقوله ( و ) عرفت ( أنه ) أى الشاهد الكاتب خطه بشهادته وقد مات أو غاب بعد ( كأن يصر ف مشهده ) وهو من شهد عليه بنسبه أو عنه فان لم تعرف البينة ذلك لم تشهد على خطه لاحتمال أنه شهد على من لا يعرف ( و ) عرفت أنه ( تحملها عدلاً ) أى وضع خطه وهو عدل واستمر كذلك حتى مات أو غاب وأشار إلى المقسم الثالث من أقسام الشهادة على الخط وأنه لا يثبت إلا بشرطه بقوله ( لا ) الشهادة ( على خطه ) أى لا تنفع ولو تحقق أنه خطه ( حتى يذكرها ) أى القضية أو الشهادة أى

( قوله ما ينال الشاهد الغائب فيه مشقة ) أى أن لو حضر ( قوله بنوعيه ) أى وهما الميت والغائب غيبة بعيدة ( قوله الراجح أنه ) أى ما ذكره المصنف مسلم في الأول أى الشهادة على خط المقر دون الثاني وهو الشهادة على خط الشاهد بنوعيه وما للمصنف هو الذى به العمل بتونس ( قوله والأول عام ) أى في الشهادة على خط المقر وعلى خط الشاهد بنوعيه ( قوله إن عرفته كلمين ) أى أن عرفت البينة الشاهدة على الخط ذلك الخط معرفة تامة كعرفة الشيء المعين ( قوله ويؤخذ منه ) أى من اشتراط القطع بالخط أنه لا بد أن يكون حاضراً أى عند أداء الشهادة وفيه نظر إذ لا أخذ لجواز أن يطلع الشاهد على الخط فيقطع بأنه خط فلان ثم يؤديها في غيبة الخط وقد علمت ما في المسئلة من الخلاف نعم بقي من شروط الشهادة على الخط في القسمين أن لا يكون في الوثيقة قرينة من محو أو كشط والا لم تجز الشهادة عليه ما لم يعتد في الوثيقة بخط كاتبها الأصلي وإلا لم يضر كما في بن عن التوضيح ( قوله وعرفت ) أى البينة الشاهدة على الخط ( قوله لاحتمال أنه شهد ) أى كتب شهادته على من لا يعرف وأورد على هذا الشرط أن الشهادة على من لا يعرف من شهادة الزور وللوضع أن الكاتب عدل والعدل لا يشهد على من لا يعرف ولذا قال ابن راشد الصواب إسقاط هذا الشرط لأنه غير خارج عن ماهية العدل فاشتراطه يشبه اشتراط الشيء في نفسه وقد جرى العمل عندنا بقصة على خلافه ( قوله وعرفت ) أى البينة الشاهدة على الخط أنه أى الشاهد الكاتب لشهادته بخطه وقوله تحملها أى الشهادة ( قوله أى وضع خطه وهو عدل ) أى لأن كتبه لها بمنزلة أدائها فاندفع ما يقال أنه لا يشترط عندنا العدالة في التحمل بل في الأداء ثم أنه لا يشترط في ثبوت العدالة أن تكون بنفس الشاهدين على الخط بل بهم أو بغيرهم خلافا لظاهر المصنف ومزج الشارح ( قوله أى القضية ) يعنى للشهود بها بتمامه وأما إذا تذكر بعضها فهو كمن لم يتذكر شيئاً منها وحينئذ يؤدى بلا نفع خلافا للحمى ( قوله بلا نفع للطالب ) أى الذى شهد على خط نفسه ( قوله لاحتمال أن الحاكم يرى نفعها ) مقتضى هذا أنه لو جزم بعدم نفعها عند القاضي فإنه لا يؤديها ولو أنكر الشاهد أن هذا الخط خطه وشهد عليه شاهدان أن هذا خطه فالظاهر أنه لا يعمل بشهادتهما لأنه لو اعترف أن الخط خطه ولم يذكر ما شهد به فإنه لا يشهد على القضية وإنما يؤدي الشهادة ويبين أنه غير ذاكر لما شهد به كما قال المصنف وهو ظاهر أيضاً من كون الشهادة على خط الشاهد إنما تكون إن مات الأصل أو غاب كما مر ( قوله هذا ) أى ما مضى عليه المصنف من أن شهادة الشخص معتمداً على معرفته لخط نفسه لا تنفع إلا إذا تذكر القضية كلها والا أدى بلا نفع ( قوله يعترى الناس كثيراً ) أى فلو لم يشهد بنفع لما كان لوضع الشهادة في الوثيقة فائدة وضاعت الحقوق ( قوله وكان شيخنا ) أى العلامة الشيخ على العدوى ( قوله ولا على من لا يعرف الخ ) أى لا يجوز للشاهد أن يتحمل شهادة على أن يزيد على عمر وعشرة أو يؤدي

٢٥ - دسوقى - بيع - يتذكر مضمونها فيشهد حينئذ على ما علم لا على أنه خطه ( وآذرى ) إذا لم يتذكر القضية بشهادته بأن هذا خطى ولا أذكر القضية ( بلا نفع ) للطالب وفائدة التأدية احتمال أن الحاكم يرى نفعها قوله بلا نفع أى باعتبار الشاهد على خط نفسه هذا ما رجع إليه مالك وكان أولاً يقول إن عرف خطه ولم يذكر القضية وليس في الكتاب محو ولا كشط ولا رية فليشهد به أخذ طرف وعبد الملك وابن حبيب وابن وهب وسحنون قال طرف وعليه جماعة الناس إذا النسيان يعترى الناس كثيراً وكان شيخنا يقول إذا عرفت خطى شهدت به لأى لا أكتب إلا عن تحقق ( ولا يشهد شاهد من لا يعرف ) ( نسبة حين الأداء ) والتحمل

فلا يعرف نسبه وتعدد وأراد الشهادة على واحد من التمدد (إلا على عينه) أى شخصه (وليسجل) القاضى أى يكتب في سجله أى  
 كتابه (من زعمت أنها بنت فلان) (١٩٤) أى أن البينة إذا شهدت بدين مثلا على عين امرأة لعدم معرفة نسبها وأخبرت

بأنها بنت فلان القاضى  
 فليس للقاضى أن يسجل  
 أنها بنت فلان مالم تشهد  
 بيته بذلك وإنما يسجل  
 من زعمت أو أخبرت أو  
 قالت أنها بنت فلان  
 لا يحتمل انسابها لغير  
 آبيها والرجل مثل المرأة  
 وحسن المرأة ثقله الجهل  
 بها (ولا يجوز شهادة  
 على عملها) (على) امرأة  
 (متنقة) حتى تكشف  
 عن وجهها ليشهد على  
 عينها ووصفها (لتعين  
 الاداء) على الله لا للنفس  
 الذى هو متنقة أى انتفاء  
 الجواز لأجل أن تعين  
 الاداء الشهادة على اذ ذلك  
 لا يكون مع الانتفاء  
 (وإن قالوا) أى الشهود  
 (أشهدتا) بدين مثلا  
 (متنقة) بالرفع على أنه خبر  
 المحذوف وبالنصب على  
 الحال (وكذلك نرفها)  
 أي نرفها على تلك الحالة  
 أى متنقة وإن كشفت  
 وجهها لا نرفها (قلدوا)  
 أي عمل عموهم في تعيينها  
 إذ القرض أنهم عدول  
 لا يتحقق فهدء المسئلة  
 فيعد الأولى فمحل المنع  
 في الأولى إذا كانوا

الشهادة كذلك والحال أنه لا يعرف نسب عمرو (قوله) أو يعرف نسبه وتعدد الخ) يعنى أن مثل  
 جهل نسبه علمه حيث تعدد المنسوب لمعين وأراد الشهادة على واحد من التمدد كمن له بنتان فاطمة  
 وزينب وأراد الشاهد أن يشهد على فاطمة مثلا والحال أنه إنما يعرف أن لفلان بنتين فاطمة وزينب  
 ولا يعلم عين هذه من هذه فلا يشهد إلا على عينها مالم يحصل له العلم بها وان امرأة وأمان لم يكن للمعين  
 إلا بنت واحدة ولا يعرف له غيرها وكان الشاهد يعلم أن هذه بنت فلان فهذه من معرفة النسب  
 لأن الحصر ظاهر فيها (قوله) إلا على عينه استثناء مفرغ من عموم الأحوال أى لا يشهد على من  
 لا يعرف نسبه في حال من الأحوال إلا في حال تعين شخصه وحليته بحيث يكون القول عليه من  
 وجدت فيه تلك الأوصاف لاحتمال أن يضع الشهود عليه اسم غيره على نفسه بدل اسمه والحاصل  
 أنه لا يجوز تحمل الكهانة ولا أدائها على من لا يعرف نسبه إلا على شخصه وأوصافه المميزة له بحيث  
 يقول أشهد أن لزيد دينار على الرجل أو على المرأة التى صفتها كذا أو أشهد أن المرأة التى صفتها كذا  
 تزوجها أو طلقها فلان (قوله) وليسجل القاضى أى فى شهادة بينة على عين امرأة لعدم معرفة نسبها  
 بدين وقالت أنها بنت فلان (قوله) من زعمت أراد بالزعم مجرد القول سواء كان فى الواقع حقا أو  
 باطلا (قوله) وإنما يسجل من زعمت الخ) فائدة تسجيل ذلك افادة عدم ثبوت نسبها (قوله) ولا على  
 متنقة حتى تكشف الخ) أى أنه يطلب من الشاهدين على إقرار المرأة بحق لشخص أن لا يتحتملا  
 الشهادة عليها إلا بعد معرفة عينها من غير حجاب لأنهم لو شهدا عليها متنقة لا يمكنهما أن يؤدوا  
 الشهادة عليها لعدم معرفة عينها ووجها والحاصل أنه لا يجوز الشهادة عليها تحملا أو أداء وهى  
 متنقة بل لا بد من كشف وجهها فهما لأجل أن يشهدوا على عينها وصفها وهذا فى غير معرفة  
 النسب وفى معرفته حيث كان لها أخت فأكثر ولم يتميز عند الشاهد عن مشاركتها وأما معرفة  
 النسب المنفردة أو التميز عند الشاهد عن مشاركتها فيشهد عليها متنقة اه ثم ان ظاهر المصنف  
 أن عدم جواز الشهادة على المتنقة حتى تكشف عن وجهها عام فى النكاح وغيره كالبيع والهبة  
 والدين والوكالة ونحو ذلك واختاره شيخنا (قوله) لأجل أن تعين أى لأجل أن تعين عينها  
 وصفتها (قوله) أشهدتا أى غير معرفة النسب أو معرفته الغير المتميزة عند الشاهد من  
 مشاركتها كذا قرر شيخنا وهو المناسب لجعل هذه السئلة مقيدة لما قبلها (قوله) أى عمل بجوابهم  
 فى تعيينها أى ولو أنكرت أن تكون هى التى تحملوا الشهادة عليها (قوله) إذا كانوا لا يعرفونها  
 متنقة أى فان كانوا يعرفونها متنقة جازت شهادتهم عليها متنقة وقلدوا أى دينوا (قوله) وعليهم الخ)  
 يعنى أنهم إذا شهدوا على عينها وصفتها لعدم معرفة نسبها وأنكرت ان تكون الشهود عليها  
 وذلت أدخل بين نسوة ويخرجونى وكلفوا بإخراجها من بين النسوة وقيل لهم عينوها فليهم  
 إخراجها وتخصيصها (قوله) فان قالوا هذه هى التى أشهدتا عمل بشهادتهم) أى وان لم  
 يخرجوها ولم يتيسر لهم معرفتها قيل بضامهم لما شهدوا به عليها لانه بمنزلة الرجوع عن الشهادة  
 وقيل بعدم الضمان لأنهم بمثابة قسقه يعلمون ان شهادتهم لا تقبل شهدوا بحق على آخر ولم يقبلهم  
 الحاكم عند الاداء واستظهر شيخنا العدوى عدم الضمان لعذرهم فى الجملة (قوله) غير مسئلة المتنقة)  
 أى لان فى هذه شهدوا على عينها وصفتها لعدم معرفة نسبها والحال أنها غير متنقة وما تقدم

لا يعرفونها متنقة (وعليهم) أى الشهود وجوبا (إخراجها) أى إخراج امرأة شهدوا  
 على عينها ولم يعرفوا نسبها بدين أو نكاح أو إبراء من بين نسوة خلطت بهن (إن) كلفوا بإخراجها (وقيل لهم عينوها) فان قالوا  
 هذه هى التى أشهدتا عمل بشهادتهم فليس الضمير فى إخراجها يعود على المتنقة فهذه للسئلة غير مسئلة المتنقة وفى الحقيقة



هي أعم منها ويؤخذ من  
 كلام المصنف أن الدابة  
 والريق كالمرأة فإذا  
 شهدوا بدابة أو رقيق  
 بعينه لشخص فليس  
 اخراج ما شهدوا به إن  
 قيل لهم عنوه وهو  
 التحقيق خلافاً لمن قالوا  
 خطأ عن فله (وبناءً على  
 تحمل شهادة على امرأة  
 معروفة النسب ثم نسبها  
 (الاداء) للشهادة (لأنه  
 حصل له العلم) بذلك  
 (وإن بامرأة) أو من  
 لقيف الناس (لا) أن لم  
 يحصل العلم بأنها للشهود  
 عليها (بشاهدين) فلا  
 يعتمد عليهما ولا يؤدى  
 الشهادة (إلا قلاً) عما  
 يقتضيه حينئذ في شهادته  
 ما يعتبر في شهادة المطلق  
 فلا بد من انضمام شاهد آخر  
 إليه وأن يقولوا أشهد  
 على شهادتنا وهذا إما  
 شاركاه في علم ما بينهما به  
 وإلا فلا يتصور فله عنها  
 ثم انتقل يتكلم على شهادة  
 السماع بقوله (وجازت)  
 الشهادة وللزاد بالجواز  
 هنا الاذن كالذى قبله  
 لأنها قد تجب (بماح)  
 أى بسببه (فما) أى  
 استروا شتر (عن هاتين  
 وغيرهم) للبراد أنهم  
 يعتمدون في شهادتهم على  
 ذلك كما في للدولة

غير معروفة النسب وشهدوا عليها منتقبة لعلهم بها كذلك (قوله هي أعم منها) أى هذه المسئلة أعم  
 منها أى من مسئلة المنتقبة لصحة حمل هذه على ما إذا شهدوا على عينا وأنكرت أن تكون للشهود  
 عليها وكلفوا باخراجها من بين نساء وعلى ما إذا شهدوا عليها منتقبة وقالوا كذلك نعرفها وأنكرت  
 أن تكون هي التي شهدوا عليها وقالت أنتقب وأدخل بين نساء منتقبات ويخرجونني فليس باخراجها  
 وقد يقال مقتضى جزم المصنف في مسئلة المنتقبة أنهم يلدون أنه لا يلزمهم اخراجها وحينئذ  
 فلا يصح حمل ما هنا أعم فتأمل (قوله ويؤخذ من كلام المصنف) أى بطريق القياس (قوله فإذا  
 شهدوا بدابة أو رقيق بعينه لشخص) أى وأدخلهم الدعوى عليه في مائل (قوله خلافاً لمن قال هو خطأ)  
 أى ادخاله في مائل وطلب الشهود باخراجه خطأ ممن فله فلا يلزم الشهود اخراج الدابة أو البعدين  
 المائل والقائل خطأ من فله هو العلامة ثم قال بن والصواب أنه لا فرق بين المرأة والدابة  
 والريق وأن من قال بوجوب اخراج المرأة قال بوجوب اخراج الدابة والريق ومن قال بعدم  
 وجوب الاخراج فيها قال بعدم اخراج المرأة والراح من القولين وجوب الاخراج للثلاثة كما  
 ذكره الشارح تبعاً لبن (قوله وإن بامرأة) أى هذا إذا حصل له العلم بشهادة شاهدين أو باخبار رجل بل  
 وإن بامرأة ولا مفهوم لذلك بل ولو حصل له من غير شيء بأن تذكر نفسه وما قرر به الشارح كلام  
 المصنف تبع فيه عقب التابع لشيخه عجب وقد قرر بقرير آخر يتوقف على مقدمة وحاصلها أنه إذا  
 دعى الرجل ليشهد على امرأة وهو لا يعرفها فتشهد عنده رجلان أنها فلانة فقال ابن القاسم في المجموعة  
 لا يشهد إلا على شهادتهما ولا يشهد عليها إلا إذا كان يعرفها غير تعريف وقال ابن الماجشون وابن نافع  
 بل يشهد عليها وكيف يعرف النساء إلا بمثل هذا ابن رشد والذي أقول به أن الشهود له إن أتى بالشاهدين  
 للرجل ليشهدا عنده أنها فلانة فلا يشهد إلا على شهادتهما وإن كان ذلك الرجل سأل الشاهدين فأخبراه  
 أنها فلانة فليشهد عليها وكذا لو سأل عن ذلك رجلاً أو امرأة لجاز له أن يشهد ولو أتى له الشهود عليه بمجموعة  
 من لقيف الناس يشهدون أنها فلانة لجاز أن يشهد عليها إذا حصل له العلم بشهادتهم هذا حاصل القول  
 في هذه المسئلة وتفصيل ابن رشد هذا تبعه عليه ابن شاس وابن عرفة والمصنف في التوضيح وغير واحد  
 وقد حمل طنى كلام المصنف على هذا فقال معنى قوله وجاز الاداء أى مستنداً إلى التعريف الحاصل  
 عند التحمل على وجه الحرية إن حصل له بذلك التعريف العلم وإن بامرأة أو المراد بالعلم التوثق بخبر الخبر  
 وقوله لا بشاهدين أى لا مستنداً إلى تعريف شاهدين إذا كان تعريفهما على وجه الشهادة وهذا هو  
 محصل كلام ابن رشد وبهذا تعلم أن قول شارحنا تبعاً لمبق التابع لمع لا أن لم يحصل العلم بأنها  
 المشهود عليها بشاهدين فيه نظر إذ لم أر من فصل في الشاهدين هذا التفصيل وهو أنه حصل له العلم  
 بأنها المشهود عليها بشهادة الشاهدين جاز له أداء الشهادة عليها بالاولى مما إذا حصل له العلم بامرأة  
 وإن لم يحصل له العلم بأنها المشهود عليها بشهادة الشاهدين أدى الشهادة قسلاً فإفراد المصنف  
 الاستناد في الأداء إلى التعريف عند التحمل وقول الشارح وامرأة عرف نسبها ثم نسبها غير ظاهر  
 لأن الكلام مفروض في امرأة لا يعرف لها نسباً ولا معارضة بين ما هنا وبين قوله قبله ولا على  
 من لا يعرف إلا على عينه لأن ما تقدم لم يعرف عينه ولم يحصل تعريف به وما هنا فيمن لم  
 يعرف وحصل تعريف به انظر بن (قوله وإن يقول) أى لكل واحد من الشاهدين  
 الناقلين عنهما (قوله وهذا) أى قول الشاهدين للناقل عنهما أشهد على شهادتنا (قوله أى بسببه)  
 أى بسبب الاعتماد عليه وهذا بناء على أنه لا يحتاج في أداء الشهادة إلى ذكر التقات وغيرهم كما أتى

عليه السلام أنه لابد من ذكرهم ذلك في شهادتهم وقيل لابد أن يقولوا في شهادتهم لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم وهو التحقيق وعليه فاختلف أيضاً في اعتادهم (١٩٦) على ذلك هل لابد من الجمع بين الثقات وغيرهم وعليه أبو الحسن عن المدونة التي طبع

وأما على أنه لابد من ذكر ذلك فالباء في قوله بسماع للتعمية وهو التبادر من كلام المصنف (قوله وليس للراد أنه لابد من ذكرهم ذلك في شهادتهم) أي بل لو قالوا لم نزل نسمع من الثقات أن هذه الدار حبس أو ملك فلان لكفى وإن زادوا ذكر ذلك أي السماع من الثقات وغيرهم في شهادتهم فهو زيادة بيان وهذا القول هو ظاهر المدونة (قوله وقيل لابد الخ) أي وهو ظاهر للمصنف وهو الذي اعتمده الباجي إذ قال شهادة السماع أن يقولوا سمعنا سمعاً فاشياً من العدول وغيرهم وإلام تصح ونحوه لابن سهل وابن سدون وابن قنوح وقوله ابن عرفة وأقره وحمل أبو الحسن المدونة عليه وإن كان ظاهرها الإطلاق كذا في بن عن ظني (قوله وعليه فاختلف أيضاً في اعتادهم الخ) الأولى حذف قوله وعليه لأن الخلاف في اعتادهم في الشهادة على السماع قائم بذاته لا تنفع له على القول الثاني ولا على الأول واعلم أن الخلاف ثابت في نطق الشهود ولا كلام وأما اعتادهم فقيس طريقتان الأولى تحكي الخلاف أيضاً قبل لا تقبل شهادة السماع إلا إذا اعتمد الشهود على سماع فاش من الثقات وغيرهم وقيل يكفى في قبولها اعتادهم على سماع فاش سواء كان من الثقات أو غيرهم والطريقة الثانية تقول الخلاف إنما هو في نطق الشهود وأما الاعتاد فلا بد فيه من السماع الفاشي من الثقات وغيرهم قولاً واحداً حكماً قرر شيخنا وهلمه الطريقة هي التي مال إليها بن حيث قال الذي يفيد كلام الأئمة أن الخلاف إنما هو في النطق لا في الاعتاد اهـ وقول الشارح هل لابد من الجمع بين الثقات الخ الأولى أن يقول هل لابد من الاعتاد على السماع من الثقات وغيرهم أو يكفى الاعتاد على السماع من أحدهما تأمل (قوله عليك) متعلق بضمير جازت العائد على الشهادة بناء على جواز إهمال المصدر مضمراً وأما قوله بسماع فهو متعلق بحاز والمعنى أن الشهادة بالملك لحائز حوزاً طويلاً تصرف تصرف الملاك في أملاكها جائزة بسماع فاش من ثقات وغيرهم وحاصله أن الإنسان إذا حاز عقاراً مدة طويلة كأربعين سنة أو عشرين على ما يأتي وتصرف فيه تصرف الملاك في أملاكها يهدم أو قلع تجبر أو غرس أو زرع عشرة أشهر وشاع عند الناس أن ذلك العقار ملكه فيحوز أن تشهد البينة لذلك الحائز إذا نازعه غيره بالملك بأن تقول لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم أن ذلك العقار ملك لذلك الحائز (قوله فلا ينزع بها من يد حائز) لعل الأولى اسقاط هذا الكلام من هنا لعدم مناسبتها تأمل (قوله فطويلاً متعلق بحائز) أي مرتبط به فالشترط فيه الطول كأربعين أو عشرين سنة إنما هو الحوز وأما التصرف بالهدم والبناء والزرع من غير منازع فيكفى أن يكون عشرة أشهر من مدة الحيازة التي هي عشرين سنة أو أربعون (قوله واعترض الخ) حاصله أن التصرف وطول الحيازة إنما يشترطان في الشهادة بالملك بتا وأما الشهادة بالملك سماعاً فيكفى فيها مجرد الحوز فالشاهد بالملك على وجه البت يعتمد في الشهادة بذلك على وضع اليد عليه والتصرف فيه تصرف المالك في ملكه ونسبتها مع ذلك لنفسه وعدم المنازع وطول الحيازة وأما الشاهد بالملك على وجه السماع فيعتمد في شهادته بذلك على الحيازة وإن لم تطل وإن لم يحصل تصرف اهـ لكن قول الشارح ولا طول الحيازة فيه نظر لأنه يشترط في شهادة السماع بالملك الحياز طول زمن السماع كعشرين سنة وإنما يكون ذلك إذا طال زمن العوز تأمل (قوله لكان أصوب) أي لأن كلا من البيتين عهدت بالملك لا أن أحدهما شهدت

بوجه الممثل أو يكفى أحدهما وهو قول ابن القاسم وعليه جماعة وهو الأشهر وعليه قالوا في قوله وغيرهم بمعنى أولئك بالشهود رجح كل من القولين وإعلم بأن شهادة السماع إنما جازت للضرورة على اختلاف الأصول لأن الأصل أن الإنسان لا يشهد إلا بما تدركه حواسه قاله أبو إسحق وتكون شهادة السماع في الأملاك وغيرها كما أشاره بقوله (عليك لحائز) فلا ينزع بها من يد حائز (مُتصرف) حوزاً (طويلاً) فطويلاً متعلق بالحائز لا بتصريف واعترض على المصنف بأن التصرف لا يفترط في شهادة السماع بل ولا طول الحيازة كما يفيد القول فالصواب هل يصح تصرف طويلاً من غير أن يصير طويلاً في الحيازة الآية أي في الشهادة بالحيازة عشرة أصوات أو غيرها على حسابي (وقدمت بينة) تلك (بما على بينة السماع بالملك) يعني إذا عهدت بينة بالملك هل يملك الشخص بتا

بالملك

وعهدت أخرى بملكها الآخر سماعاً قدمت بينة البت على بينة السماع

فينزع بينة البت من الحائز فلو قال للمصنف وقدمت بينة البت لكان أصوب (إلا بسماع) أي إلا أن تشهد بينة السماع

( أنه اشتراها ) أى الذات المتنازع فيها المحوزة لدى بيعة السماع ( من كأبى القاسم ) وهو صاحب بيعة البت فتقدم بيعة السماع بين أن هل  
تقدم بيعة البت مالم تشهد بيعة السماع بأن الذات المتنازع فيها قد انتقلت للمدعى ملك ( ١٩٧ ) جديداً من شراء أوجه أو صدقة

من أبى القاسم أو جده  
والموضوع أن صاحب  
بيعة السماع خائن للمتنازع  
فيه كاعلمت والا قدمت  
بيته البت على بيعة السماع  
الناقلة لما علمت أنه لا ينزع  
بها من يد الحائز ( وذهب )  
عطف على ملك أى إذا  
شهدت بيعة السماع بأن هذه  
الشيء موقوف على الحائز  
أو على فلان وليس  
الذات بيد أحد فيصل  
بشهادتها وأما لو كان بيد  
حائز مدعى ملكه بخلافه  
فيل لا ينزع بها من يد الحائز  
كالملك وقيل ينزع بها منه  
احتياطاً للوقف ورجح  
( وموت يمد ) أى ويصل  
بيعة السماع بموت الشخص  
يلد بعبدة كالأربعين يوماً  
ويلحق به الشهر وأما  
البلاد القريبة أو فى بلدة  
الموت فاعتاتكون على البت  
لسهولة الكشف عن حاله  
ثم أشار الى شروط إضافة  
بيعة السماع بقوله ( إن طلق  
الزمان ) أى زمان السماع  
كعشرين سنة فأقل منها  
لا يكفى ولا بد من شهادة  
البت لكن هذا فى الملك  
الحاز وفى الوقف وأما فى  
الموت فالشرط قصر الزمن  
وأما طوله فبطل بالسماع فيه  
ولا بد من بيعة القطع فيه ولو

بالملك والاخرى بالحوز كما هو ظاهر المصنف فان قلت الحوز عشر سنين فأكثر بمجرده كاف فى رد  
دعوى القاسم وفى رد بيته وان كانت بالقطع ولا يحتاج معه لبيعة سماع ولا غيرها كإبائى وحينئذ فلا  
يتأتى تنازع بين حائز وقاسم واقامة الأول بيعة سماع واقامة الثانى بيعة قطع قلت إنما يكون الحوز مانعاً من  
دعوى القاسم وراداً لبيته إذا كان ذلك القاسم حاضراً بلامانع وأما إذا كان غائباً أوله مانع فتقدم دعواه  
ويحتاج الحائز إلى دفعها فتفرض المسئلة فيها إذا كان ذلك القاسم غائباً أو حاضراً له مانع ( قوله أنه  
اشترها ) أى أو وهبت له مثلاً ( قوله لدى بيعة السماع ) أى لصاحب أى المحوزة عند صاحب بيعة السماع  
( قوله مالم تشهد بيعة السماع الخ ) أى وإلا قدمت لأن بيعة السماع حينئذ ناقلة والبيعة القاطمة  
منسحبة والناقلة تقدم على المنسحبة ( قوله وإلا ) أى والا يكن حائزاً للذات المتنازع فيها بل  
الحائز لها صاحب بيعة البت ( قوله لما علمت أنه لا ينزع بها من يد الحائز ) أى ولو حلف صاحبها  
معه ( قوله وليس الذات الخ ) راجع لقوله أو على فلان ( قوله فيعمل بشهادتها ) أى وكما  
يعمل بشهادة السماع فى ثبوت أصل الوقف يعمل بها أيضاً فى مصرف الوقف وكل ما يتعلق به  
مثل شروط الواقف وغيرها ولا يلزم تسمية الواقف فى شهادة السماع على الوقف كما قاله شيخنا  
العدوى ( قوله قيل لا ينزع بها من يد الحائز كالملك ) أى وهو للخصم والتوضيح واقتصر عليه  
بهرام والبساطى وقت ( قوله وقيل ينزع بها ) أى بشهادة السماع ما عهدت بوقيته لغير حائزه  
من يد حائزه وهو ما لا ين عرفة وظاهر المؤلف وهو قول أبى الحسن وابن يونس وبه اتفق عجم  
وعلى هذا القول يكون الوقف مستثنى من قولهم لا ينزع بيعة السماع من يد حائز ( قوله بموت  
لشخص ) أى إذا شهدت بموت لشخص يلد بعبدة وجهل المكان كعبده فيما يظهر ( قوله وأما  
البلاد القريبة ) أى وأما الشهادة على موته فى البلاد القريبة أو فى بلدة فأنما تكون الخ فقوله  
أوليد موته الأولى أو فى بلدة ( قوله كعشرين سنة ) هذا قول ابن القاسم قال ابن رشد وبه  
العمل بقرطبة وظاهر المدونة أربعون سنة ( قوله لكن هذا ) أى اشتراط طول زمن السماع  
فى الملك المحاز أى فى شهادة السماع على الملك المحاز وعلى الوقف وقوله وأما فى الموت أى وأما  
شهادة السماع على الموت يلد بعبدة فشرط قبولها قصر زمان السماع وأما ما يأتى فى قوله كقول  
وما بعده من بقاء السائل فلا يشترط فيه طول زمن السماع أيضاً ولا قصره فشهادة السماع  
يثبت بها ضرر الزوجين وما معه وإن لم تطل مدة السماع اتفاقاً ( قوله ولو بالنقل ) أى عن بيعة  
أخرى ( قوله على العمد ) أى كما فى ابن عرفة خلافاً لابن عبد السلام وهو ظاهر المصنف  
من اشتراط طول الزمان حتى فى الموت وخلافاً لقول ابن هارون الشرط فى قول بيعة السماع  
فى الموت أحد أمرين إما تنأى البلدان أو طول الزمان والحاصل أن فى شهادة السماع بالموت طرقت  
ثلاثة طريقة ابن عرفة اشتراط تنأى البلدان وقصر الزمان وتبعه الشارح وطريقة ابن عبد السلام  
وهى ظاهر المصنف اشتراط تنأى البلدان وطول الزمان وطريقة ابن هارون اشتراط أحد  
الأمرين إما تنأى البلدان أو طول الزمان والمعتمد الطريقة الأولى انظر بن ( قوله بموت  
شخص ) أى مستثنين فى شهادتهم بذلك للسماع والحال أنه غير شائع عند غيرهما

بالنقل على العمد إذ يبعد عادة موته مع عدم من يأتى من تلك البلد ويخبر بموته قطعاً فى هذه المدة الطويلة وأشار للشرط الثانى بقوله ( بلا  
رية ) فى شهادة السماع كشهادة اثنين وليس فى البلد مثلهما سناً بموت شخص أو كان فيها من يساويهما فى السن مع شيوخ السماع عند غيرهما  
فان وجدت رية بأن لم يسمع بموته غيرهما من فدى أسنانها لم تحبل للتممة وإلى الثالث بقوله ( وحلف ) المحكوم له بيعة السماع

لا يهضمه. وإلى الرابع قوله (وشهد) به (اثنان) من العدول فأكثر فلا يكفي واحد مع اليمين قال ابن القاسم إن شاهد واحد على السماع لم يقض بالمال وإن حلف لأن السماع نقل شهادة ولا يكفي نقل شاهد واحد على شهادة غيره اه وقال غيره يكفي ويبنى عليه ما مر في الخلع في قوله ويمينها مع شاهد أي (١٩٨) ولو شاهد سماع كما قال ابن عبد السلام ورجع في خصوص الخلع لأن شأن الزوج

الضرر بزوجه وبقي شرط خامس وهو أنه لا بد من كون الشاهدين ذكراً فلا تقبل فيه شهادة النساء وربما اشعر به إتيانه بمثنى المذكور ثم ذكر عشرين مسألة تقبل فيها شهادة السماع مشبهاً لها بالثلاثة قبلها فقال (ذكر) قماض أو وال أو وكيل بأن يقول لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم أنه عزل (وجرح) أي تجرح كلم نزل نسمع أنه شارب خمر مثلاً أو مجرح (وكفر) لمين (وسفه) كذلك (ونسكح) ادعاهما وأسكره الآخر (وضرهما) أي المذكورات من تولية وتعديل وإسلام ورشد وطلاق (وإن خلع) كأن قالوا لم نزل نسمع من ثقات وغيرهم أنه خالعهما فثبت الطلاق لادفع العوض وكذا البيع والنكاح ثبت العقد لادفع العوض (وضرر زوج) نحو لم نزل نسمع من ثقات وغيرهم أنه يضر بزوجه فيطلقها الحاكم عليه (وهبة) أي أنه هب لفلان كذا (ووصية) نحو لم نزل نسمع أن فلان أقام

(قوله لأنها ضعيفة) أي فطلب فيها الحلف لأجل تقويتها (قوله ويبنى عليه ما مر الخ) أي فامر بنى على أحد القولين هنا وفي الشامل أن في رد المال في الخلع بشهادة الواحد بالسماع مع اليمين وعدم رده قولين من غير ترجيح فالمصنف مثنى فبامر على أحد القولين (قوله ويمينها مع شاهد) صورته خالعه على مال ثم بعد ذلك قامت شاهداً على أن زوجها كان يضارها فيعمل بهذا الشاهد مع يمينها ولو شاهد سماع ويرد المال إليها فقد عمل بواحد في شهادة السماع مع اليمين (قوله فلا تقبل فيه) أي في السماع (قوله بالثلاثة قها) أي وهي الملك والوقف والموت (قوله أنه عزل) أي فيرتب على ذلك بطلان حكم القاضي وتصرف الوكيل بعد ثبوت العزل بتلك الشهادة (قوله وكفر) أي بأن شهدوا بالسماع القاشي بكفر فلان فلا يصلى عليه ولا يدفن في قبور المسلمين ولا ترثه ورثته المسلمون (قوله وسفه) أي بأن يقولوا لم نزل نسمع أن فلاناً سفه لا يحسن التصرف في المال (قوله ادعاهما) أي أحد الزوجين وأنكره الآخر منهما فيه نظر ففى التوضيح قال أبو عمران يشترط في شهادة السماع على النكاح أن يكون الزوجان متفقين عليه وأما إن أنكره أحدهما فلا اه وظاهره أنه المذهب وقال الشيخ ميارة في شرح التحفة شرط السماع في النكاح أن تكون المرأة تحت حجاب الزوج فيحتاج لإثبات الزوجية أو يموت أحدهما فيطلب الحى لليراث فلو لم تكن في عصمة أحد فأثبت رجل بالسماع أنها زوجته لم يستوجب البناء عليها بذلك لأن السماع إنما ينفع مع الحياة ولا يحال أن يكون أصل السماع عن واحد وهو لا يجوز به قاله ابن الحاج لكن قال ابن رحال في حاشيته ظاهر النقل خلاف ما قاله أبو عمران وابن الحاج وهو في عهده فأنظره اه بن (قوله من تولية) أي لمين وكذا يقال فيما بعده (قوله وكذا البيع والنكاح) أي وكذا شهادتهما بهما (قوله فيثبت الطلاق لادفع العوض) أي لتوقفه على شهادة بت (قوله لادفع العوض) أي وهو الثمن والصداق فلا يثبت دفعهما بشهادة السماع التي ثبت بها البيع والنكاح بل لا بد من بينة تشهد بتا على دفعهما (قوله وهبة) أي نحو لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم أن فلاناً وهب لفلان كذا (قوله أن فلاناً أقام الخ) أي أو أن فلاناً أوصى لفلان بكذا من المال أو الحيوان أو العقار (قوله وولادة) أي بأن يقولوا لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم أن هذه الأمة ولدت من فلان أو أن هذه المرأة قد ولدت لأجل خروجها من عدتها مثلاً (قوله وحرابة) أي بأن يقولوا لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم أن هؤلاء الجماعة محاربون أو أخذوا مال فلان حرابة (قوله وإياق) أي بأن يقولوا لم نزل نسمع أن فلاناً أبق له عبد صفته كذا وقوله فيثبتان أي الحرابة والإباق به أي بالسماع (قوله أثبتة الدين) كما لو طالبه الغرماء بدينهم وادعى الإعسار وأقام بينة سماع بذلك (قوله أو الغرماء) أي كما لو كان للمدين ضامن ثم ان الغرماء طالبوا الضامن فقال لهم ان المدين ملى فليسكم به فأقاموا بينة سماع تشهدان للمدين بعدم (قوله وعتي) نحو لم نزل نسمع أن فلاناً أعتق عبده فلاناً ومثل العتق الحرية فتثبت بشهادة السماع كما في ح (قوله ولوث) أي في قتل وهل ثبت الجراح بشهادة السماع وهو ما قاله ابن مرزوق

وتعقبه

فلاناً وصياعنه في ماله أو ولده أو أن فلاناً كان في ولاية فلان يتولى النظر له والاشاق عليه بإيصاء أبيه أو بتقديم قاض

له عليه (وولادة) فيثبت بها أنها أم ولد (وحرابة وإياق) فيثبتان به (وعدم) أي عسر أثبتة المدين أو الغرماء بها (وأسر) نحو لم نزل نسمع أنه أسر. فيزوج الحاكم بته ويقضى دينه من ماله ونحو ذلك (وعتي ولوث) نحو لم نزل نسمع من ثقات وغيرهم أن فلاناً قتل فلاناً



فككون الشهادة المذكورة لوئا تسوغ لولى القسامة ومثل المذكورات البيع والنسب (١٩٩) والولاء والرضاع والصنعة

وهذه للسائل ثبتت  
بشهادة السماع لا بقيد  
الطول فلذا أتى فيها بالكاف  
ثم ذكر حكم الشهادة تخملاً  
وأداء بقوله ( والتحمل )  
لشهادة ( إن افتقر إليه )  
أى احتيج إليه بأن  
خيف ضياع الحق من مال  
أو غيره ( فرض كفاية )  
إذ لو ترك الجميع لضيع  
الحق ويتعين بما يتعين به  
فرض الكفاية بأن لم  
يوجد من يقوم به غيره  
وظاهر كلامه ولو فاسقاً  
عند التحمل إذ قد حسن  
حاله عند الأداء ولا يحدح  
فيه الخصم والبررة بوقت  
الأداء ويجوز للتحمل  
أن ينتفع على التحمل الذى  
هو فرض كفاية واحتقر  
بقوله إن افتقر إليه مما إذا  
لم يفتقر إليه فلا يكون فرض  
كفاية بل قد يكون حراماً  
كتحمل شهادة أقرنا الأقل  
من الأربعة وقد يجوز  
كروية هلال لم يتوقف  
عليه حكم شرعى ( وتعين  
الأداء ) على التحمل أى  
إعلام الحاكم أو جماعة  
المسلمين بما عتقه ( من )  
مسافة ( كبريدين )  
وأدخلت الكاف الثالث  
بدليل قوله لا كسافة قصر  
وظاهر قول اللواق أنها

وتعقبه على ذلك ابن غازى فى تكميله قائلًا ما وقعت فى الجراح على شىء لغيره وسماه له بن ( قوله فتكون  
الشهادة المذكورة لوئا ) أشار الشارح بهذا إلى أن معنى قول المصنف ولوئا أن شهادة السماع  
بالقتل تكون لوئا وهو ما يفيد المواق وابن مرزوق وليس معناه أن شهادة السماع ثبت بها  
الأوث كما هو ظاهر المصنف وعلى ظاهره حمله الشيخ كريم الدين البرموى فقال وصورتها أن  
يقولوا لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم أن فلاناً قال دى عند فلان اه وهو يحتاج لنقل يدل عليه  
فان وجد نقل يدل عليه حلفت الورثة خمسين عينا مع تلك الشهادة واستحقوا دم صاحبهم فى الصمد  
وديته فى الخطأ وإن لم يوجد نقل يساعده فلا قسامة وتلك الشهادة بالوث كعدم اه شيخنا عدوى  
( قوله تسوغ لولى القسامة ) أى حلف خمسين عينا ويستحقون دم صاحبهم فى الصمد وديته فى الخطأ  
( قوله ومثل المذكورات البيع الخ ) هذه الخمسة التى زادها الشارح لم يحفلها داخلة تحت الكاف  
فى قول المصنف كمزول لأنها للتشبيه لا تدخل شيئا لا لتمثيل وتقبل شهادة السماع أيضاً على  
الخط كما فى ابن غازى وعلى الرهن كما فى ح فجملة السائل التى قبل فيها شهادة السماع ثلاثون مسألة  
( قوله وهذه المسائل ) أى قول المصنف كمزول وجميع ما بعده ( قوله لا بقيد الطول ) أى طول زمن  
السماع بل يشبهها سواء طال زمن السماع أم لا فطول زمن السماع إنما يشترط فى الشهادة بالملك والوقف  
وكذا بالموت على أحد الأقوال كما علمت ( قوله فلذا ) أى فلا أجل عدم اشتراط الطول فيها أى فيها  
بالكاف أى ولم يحفظها على ما قبلها من الملك والوقف ( قوله والولاء ) ما ذكره من ثبوت الولاء  
بشهادة السماع هو المشهور وأما ما ذكره للمصنف فى آخر باب العتق من قوله وإن شهد واحد بالولاء  
أو اثنان أى لم يزالا يسمعان أنه مولاه أو ابن عمه لم يثبت فهو ضعيف ( قوله ولتحمل للشهادة الخ )  
التحمل لفة الالتزام فإذا التزمت دفع ما على المدين فيقال إنك متحمل بالدين وأما فى عرف أهل  
الشرع فهو علم ما يشهد به بسبب اختيارى فخرج بقولهم بسبب اختيارى عليه لا يشهد به بدون اختيار  
كما إذا كان ماراً فسمع من يقول زوجته طالق فلا يسمى تحملاً ( قوله وظاهر كلامه ولو فاسقاً  
عند التحمل ) فيه نظر لأن عمله للشهادة فيه تعريض لضياع الحقوق لأن القالب رد شهادة الفاسق  
نعم إن لم يوجد سواء ظهر تحمله انظر بن ( قوله ويجوز للتحمل أن ينتفع على التحمل ) أى دون  
الأداء فلا يجوز الانتفاع عليه وقوله الذى هو فرض كفاية أى وأما للتعين فلا يجوز له الانتفاع  
عليه كما هو ظاهر الشارح والمج وصرح به شيخنا فى حاشية خشى والذى فى بن أنه لا مفهوم  
لفرض الكفاية بل وعلى التحمل المتعين خصوصاً إذا كتب وثيقة لكن بشرط أن لا يأخذ أكثر  
مما يستحق وهو أجرة الثل وأن لا يحكر على الشهادة وانظره ( قوله عما إذا لم يفتقر إليه ) أى بأن كان  
لا يترتب على ترك التحمل ضياع حق ( قوله من كبريدين ) أى من مسافة بين التحمل وعمل الاداء  
كبريدين وهى أربعة وعشرون ميلاً ( قوله وظاهر قول اللواق الخ ) قال شيخنا العدوى الظاهر أن  
يقال إن ما قارب البريدين كبريدين ونصف يعطى حكمهما وما قارب مسافة القصر كالثلاثة والنصف  
يعطى حكمهما وللتوسط يلحق بالبريدين ( قوله وعلى ثالث ) فهم منه بالأولى أنه ليس لاحدا الاثنين  
الامتناع ويقول رب الحق احلف مع الآخر ( قوله لاتهمهما بأمرهما مر ) أى كعداوة أو  
قراة أو عدم عدالة ( قوله بأن امتنع أن يؤدى الخ ) ظاهره أن انتفاعه من غير امتناع من الاداء  
ليس بجرحة وليس كذلك بل انتفاع من تعين عليه الاداء جرحة امتنع أولاً كما فى طفى

استقصائية (و) تعين الاداء (على) شاهد (ثالث إن لم يجتزئ بهما) أى بشهادة الشاهدين عند الحاكم لاتهمهما بأمرهما وكذا  
على رابع وخامس حتى يثبت الحق ( وإن انتفع ) من تعين عليه الاداء بأن امتنع أن يؤدى إلا بمسافة ههه يقطع به

(فجرح) قاذح في شهادته لأنه مصيبة لأنه رشوة أخذها في نظير ما وجب عليه (إلا ركوبه) ذهاباً وإياباً (لغير مشيه وعدم حاجته) فليس يخرج لجوازه وإضافة الدابة له مخرج لدابة قريبه فليس عليه استعانتها (لا كمسافة القصر) فلا يجب على المتحمل السفر إلى محل الاداء [درس] (و) يجوز (له) حينئذ (أن يتفجع منه) أي من المشهود له (بدابة) ركوبه (ووفقاً) له ولأهل بيته مدة ذهابه وإيابه بلا تعديد لأنه أخذ عن شيء لا يجب عليه (وحلف) أي المدعى عليه في دعوى لا ثبت إلا بشاهدين كزوج وصيه (بشاهد) أي بسببه أي بسبب إقامة عليه ومثل الشاهد للرائان كما في المدونة (في) دعوى (طلاق) ادعت المرأة على زوجها فأنكر (و) دعوى (عتق) ادعاه العبد على سيده فأنكر ومثلها القذف كما قال الأحمي ادعاه حريص على غيره فأقام المدعى شاهداً فقطا وأمرأتين على ما ذكر في حلف المدعى (٣٠٠) عليه رد شهادة الشاهد (لا) في (نكاح) ادعاه أحد الزوجين على الآخر فلا

يحلف المدعى عليه المنكر (فإن) حلف منكر الطلاق أو العتق برىء وإن (تكل) جنساً) ليحلف فيهما كالقذف عند الأحمي (ففي حلف ترك (وإن) لم يحلف و (طال) حبه كسنة (دين) أي وكل له ينعوخل بينه وبين زوجته ورفيقه ولا يعد القاذح والفرق بين ما ذكر وبين النكاح أن غير النكاح لو أقربه ثبت وزم بخلاف النكاح ولأن الأصل عدم النكاح فمدعيه ادعى خلاف الأصل بخلاف من ادعى الطلاق والعتق فإنه ادعى الأصل من حيث (١) إن الأصل في الناس الحرية وعدم العصة وأيضاً القالب في النكاح شهرته فلا يكاد يخفى على أهل الجيران فالعجز عن إقامة الشاهدين فيه قرينة

(قوله فجرح) أي فانتفاعه جرح فهو خير لمحدوف والجملة جواب الشرط (قوله إلا ركوبه) أي إلا إذا دفع المشهود له للشاهد أجرة ركوبه أو أركبه دابته فليس يخرج فلا كتر اه حكمه حكم دابة المشهود له في الجواز كما صرح بذلك ابن رشد وقوله طفي فان دفع المشهود له للشاهد أجرة ركوبه فأخذها ومشى فانظر هل يكون جرعة أولاً والظاهر الأول لأنه يخل بالمرودة ولعله مالم تشتد الحاجة قاله شيخنا العدوي وانظر إذا عسر مشيه وعدمت دابته ولكنه موسر هل يلزمه أن يكرى لنفسه دابة يركبها ولا يجوز له أخذ أجرة الدابة من المشهود له أولاً يلزمه أن يكرى لنفسه دابة ويجوز له أخذ أجرتها من المشهود له أو يركبه دابته واستظهر الأول (قوله لا كمسافة القصر) أي لأن كان بين محل الشاهد ومحل أداء الشهادة كمسافة القصر (قوله فلا يجب على المتحمل السفر له) أي ويؤديها عند قاضي بلده ويكتبها إتهام للقاضي الذي على مسافة القصر أو تنقل تلك الشهادة عن هذا الشاهد بأن يؤديها عند رجلين يتقلانها عنه ويؤديانها عند القاضي الذي على مسافة القصر (قوله ويجوز له حينئذ) أي حين إذ كان بينه وبين محل أدائها مسافة القصر إذا سافر لأدائها أن يتفجع الخ (قوله وحلف) أي المدعى عليه أي قضى بحلفه (قوله كزوج وسيد) هذا مثال للمدعى عليه (قوله بسبب إقامته) أي الشاهد وقوله عليه أي على المدعى عليه (قوله فأقام المدعى) أي بالطلاق أو بالعتق أو بالقذف (قوله على ما ذكر) أي من الطلاق والعتق والقذف (قوله فيحلف المدعى عليه) أي أنه ما طلق ولا أعتق ولا قذف (قوله لا في نكاح ادعاه أحد الزوجين على الآخر) أي والحال أنهما غير طارئین وأقام المدعى شاهداً أو امرأتين فلا يحلف المدعى عليه المنكر لرد شهادة الشاهد بخلاف الطارئین فان المدعى عليه المنكر يحلف مع إقامة الآخر شاهداً لا بمجرد الدعوى لما مر من أن كل دعوى لا تثبت إلا بعدلين فلا يمين بمجرد ادعاء (قوله فتي حلف ترك) أي فتمرة اليمين لرد شهادة الشاهد دفع الحبس عنه (قوله يمين ما ذكر) أي من الطلاق والعتق والقذف (قوله أو أقربه ثبت) فإذا ادعت المرأة على زوجها بطلاق فأنكره فأقامت شاهداً فأقربه لزمه وإذا ادعى العبد على سيده أنه أعتقه فأنكر فأقام شاهداً فأقر السيد به لزمه وإذا ادعى على إنسان بالقذف فأنكر فأقام شاهداً عليه فأقربه لزمه الحد وأما لو ادعت امرأة على رجل أنه تزوج بها فأقر بذلك بعد إنكاره

واقامة

كذب مدعيه • ولما كانت اليمين مع الشاهد في دعوى المال وما يشول اليه لها أحوال وفيها تفصيل لأنها إما ممكنة في الحال أو ممتنة فيه أو ممتنة مطلقاً أو ممتنة من البعض دون البعض أشار لذلك كله بقوله

(١) قول الشارح فإنه ادعى الأصل من حيث الخ غير صحيح فان الرقيق لم يدع الحرية الأصلية بل سلم جريان الرقة عليه وادعى إقطاعها بالعتق ولا ريب أن الأصل استمرارها وعدم العتق ولذلك كان الرقيق مدعياً عليه البينة والسيد مدعى عليه اليمين والمرأة لم تنكر أصل النكاح بل أقربت به وادعت زواله بالطلاق فهي المدعية لأن الأصل استمرار النكاح وعدم الطلاق فهذا الفرق الثاني غير صحيح والله أعلم

(وحلف عبد) ولو غير مأذون (وسفيه) بالغ (مع شاهد) لكل بحق مالى واستحق (٣٠١) مادامه بالشاهد واليمين ولا يؤخر

للعق أو الرشد ولا يحلف السيد أو الولي بينهما وأشعر قوله وحلف الخ انهما مدعيان فلا يشترط في الدعوى الحرية ولا الرشد بل ولا البلوغ فان نكل السفيه أو البند المأذون حلف للدعى عليه لرد شهادة الشاهد وبرى وان نكل غير المأذون حلف سيده مع الشاهد واستحق ( لا ) يحلف (صبي) مع شاهد له بحق مالى ادعاه على شخص (و) لا (أبوه) وأخرى غيره من الاولياء حيث لم يتولو العاملة اذ المكلف لا يحلفه استحق غيره ( وإن أنفق ) عليه أبوه إنفاقا واجبا فولى لا يحلفه إذا أنفق عليه تطوعا ولم ينفق أصلا فان تولى الأب العاملة حلف وكذا الوصى وولى السفيه وسيد العبد لانه اذا لم يحلف غريم (و) إذا لم يحلف الصبي ولا أبوه مع الشاهد حلف مطلوب (أى المدعى عليه لترك) المتنازع فيه (يندم) أى يد المطلوب حوزا لا ملصكا الى بلوغ الصبي (وأسجل) للدعى به أى أن الحاكم يسجل أى يكتب فى سجله الحادثة صونا للمال الصبي وخوفامن موت الشاهد أو تغير حاله

واقامة الشاهد فلا يثبت النكاح أو ادعى رجل على امرأة أنه تزوجها فصدقته المرأة بعد إنكارها وإقامة العاهد فلا يثبت النكاح لفقد العقد من الولي قوله لو أقربه ثبت أى لو أقربه للدعى عليه المنكر بعد اقامة الشاهد ثبت بخلاف النكاح فانه لو أقربه للدعى عليه المنكر بعد اقامة الشاهد لا يثبت ففائدة توجيه ليمين على المدعى عليه احتمال أن يقر خوفا منها فيثبت الحق فلما كان لفائدة لها فى النكاح لم تشرع واعلم أن مقتضى هذا الفرق الذى فرق به بين النكاح وبين الطلاق والعق والقذف أن يكون كل مالا يثبت إلا بعداين مثل هذه الثلاثة فى القضاء يحلف المدعى عليه إذا أقام المدعى شاهدا أو امرأتين وهو كذلك (قوله وحلف عبد الخ) حاصله أن العبد سواء كان مأذونا له فى التجارة أولا إذا أقام شاهدا بحق مالى فانه يحلف مع شاهده ويستحق المال ويأخذه ولا خلاف فى ذلك فان نكل البند عن اليمين فان كان مأذونا له فى التجارة حلف المدعى عليه وبرى وان كان غير مأذون له وحلف سيده واستحق وكذلك السفيه إذا ادعى على شخص بحق مالى وأقام بذلك شاهدا فانه يحلف الآن مع شاهده ويستحق المال لكنه يقبضه الناظر عليه فان نكل السفيه حلف المدعى عليه لرد شهادة الشاهد وبرى وعمل حلف السفيه إذا كان وليه لم يتول البائة والا فالدعى يحلف مع الشاهد وليه قال طي وفرض المسئلة فى الحلف مع الشاهد يدل على أنه لا يمين عليه فى الإنكار أو التهمة وهو كذلك فاذا ادعى أحد على سفيه أو عبد فأنكر ولم يقيم المدعى بينة فلا يمين على ذلك للدعى عليه سواء كان ذكرا أو أنثى اذلا فائدة ليهين حينئذ لانها انما توجه إذا كان المدعى عليه لو أقرزمه وهذا ليس كذلك (قوله فلا يشترط فى الدعوى) أى فى سماعها (قوله الحرية) أى حرية المدعى ولا رشفه ولا بلوغه (قوله لا يحلف صبي) أى لانه غير مكلف واليمين هنا جزء نصاب لانها تتمم بحيث يكون استحسانا حتى يكتفى بحلف الصبي لها (قوله وأخرى غيره من الاولياء) أى كالوصى ومقدم القاضى (قوله وإن أنفق) الأولى ان يجرى بلورد قول ابن كنانة يحلف الاب إذا كان ينفق عليه إنفاقا واجبا لان ليمينه فائدة وهى سقوط النفقة عنه والقول بعدم حلف الاب مطلقا رواية ابن القاسم عن مالك انظر بن وقد يقال قاعدة المصنف انه اذا عبر بولو يكون اشارة لرد خلاف لأن كل خلاف يشير لرده بولو (قوله فان تولى الاب العاملة الخ) أى كما لو باع الاب أو الوصى او مقدم القاضى سبعة الصبي لأحد بضمن ثم إن الصبي طالب المشتري باليمن فأنكره ووجد شاهدا واحدا يشهد له باليمن فان الاب ومن معه يحلفون مع ذلك الشاهد (قوله وسيد العبد) انظر من ذكره فانى لم اره منقولا والعلقة تقتضى عدم حلفه تأمل (قوله لترك المتنازع فيه يده) أى ان كان معينا وان كان المتنازع فيه دينيا بقى بذمته وان كان معينا وبقي يده فقلته له كما يفيد قول المصنف سابقا والظة له للقضاء والنفقة على القضية له وما ذكره المصنف من ترك المتنازع فيه يد المدهى عليه بعد يمينه ان كان معينا هو قول الاخوين وابن عبد الحكم وأصبح وقيل انه يحلف المطلوب ويوقف ذلك المتنازع فيه الممين تحت يد عدل بلوغ الصبي ونسبه فى التوميع لظاهر الموازية وكتاب ابن سحنون وكلام ابن رشد فى البيان يقتضى أن القول بوقف الممين هو المذهب وبى المازرى الخلاف فى الوقف على الخلاف فى استناد الحق للشاهد فقط واليمين كالمأخذ فيحسن الايقاف او الهما معا فيضعف الايقاف انظر بن (قوله حوزا) أى حينئذ قبضه إذا تلف ولو يساوى لأنه تمتد لأنه شئ بالخاص (قوله أى يكتب فى سجله الحادثة) أى الدعوى وشهادة العدل وما حصل عليه الاتصال فى الخصومة (قوله أو تغير حاله عن المدالة) أى وخوفا من تغير حاله عن المدالة قبل بلوغ الصبي وهذا مضر فاذا

عن المدالة (يحلف) الصبي علة للإسجال أى أسجل لأجل ان يحلف (إذا بلغ له

كوارثه) أي كالحلف وارث الصبي البالغ ان مات الصبي (قوله) أي قبل بلوغه فإذا حلف الصبي إذا بلغ أو وارثه إن مات استحق للدمي به وأخذه من المطلوب ان كان معيناً باقياً فان فات أخذ قيمته إن كان مقوماً ومثله إن كان مثلياً وإن كان دينياً في ذمة المطلوب أخذه على ما هو عليه وجاز الصالح عنه على ما روي بابه فان نكل المطلوب أخذه الصبي مفكاً اتفاقاً ولا يمين على الصبي إذا بلغ واستثنى من قوة كوارثه قبله قوله (إلا أن) (٣٠٣) يكون) الوارث البالغ (نكل) عن اليمين (أو لا) حين توجهت عليه في نصيبه بأن

ادعى ما على شخص بحق وأقام عليه شاهداً فشكل الكبير وسقط حقه واستثنى للصغير فبات قبل بلوغه (في حلفه) أي وارثه الكبير الناكل أولاً (قولاً) لتأخيرين ولا نص فيها للتقدمين قيل يحلف ليستحق نصيب الصغير لأنه إنما نكل أولاً عن حصته هو وقد يكون ورعاً فلا يمنع من اليمين لأجل استحقاقه نصيب مورثه قال ابن بونى وهو الذي يظهر ألا ترى أنه لو حلف أولاً لم يستحق نصيب مورثه إلا يمين ثانية وقيل لا لسريان نكوله الأول عليه (وإن نكل) الصبي بعد بلوغه أو وارثه إن مات قبل بلوغه (اكتفى يمين المطلوب الأولى) ولا نكاد عليه ثانية ثم ذكر مسألة لا ارتباط لها بمسألة الصبي قوله (وإن حلف للمطلوب) يعني أن من

حصل التسجيل وتغير حاله عن العدالة بعده فلا يضر وذلك لأن فسقه بعد الاسجالات بمنزلة طروفسقه بعد الحكم وهو لا يضر فلا يمارض ما سبق للمصنف أن طروافسقى بعد الاداء وقبل الحكم مضر (قوله كوارثه قبله) تشبيه في الحلف والاستحقاق أي كما ان وارث الصبي يحلف الآن ويستحق إذا مات الصبي قبل بلوغه وحلف حلفه واستحقاقه ما لم يكن ذلك الوارث بيت المال أو مجنوناً أو مضمى عليه غير مرجو الافاقة وإلا فلا يحلف وترد اليمين على المطلوب ويستحق ولا حق لبيت المال ولا للوارث المجنون أو المضمى عليه المذكورين وحلف ردها على المطلوب في تلك الحالة ما لم يكن حلف أولاً وإلا فلا تباد فان كان الوارث مجنوناً أو مضمى عليه مرجو الافاقة انتظر ولا يحلف المطلوب ويوضع للتنازع فيه يبدأ يمين انظر حاشية شيخنا العدوى (قوله فان نكل المطلوب) أي عند اقامة الصبي الشاهد (قوله أخذه الصبي) أي من الآن ملكاً بشهادة الشاهد ونكول المدعى عليه عن اليمين (قوله إلا أن يكون نكل أولاً) أي إلا أن يكون وارث الصغير نكل أولاً عن اليمين وصورته أن يشهد شاهد بحق لصغير وأخيه الكبير فشكل الكبير واستثنى للصغير فبات قبل بلوغه وورثه أخوه الكبير ففي حلف الكبير ليستحق نصيب أخيه الصغير الذي ورثه منه وعدم حلفه فلا يأخذه قولان (قوله للتأخيرين ولا نص فيها للتقدمين) في هذا إشارة للتسورك على المصنف وأن حقه ان يعبر بتردد لعدم نص التقديمين واختلاف التأخيرين وقد يقال ان المصنف إنما التزم انه ان أتى بالتردد كان إشارة لذلك لأنه متى وقع خلاف للتأخيرين يعبر بتردد (قوله لم يستحق نصيب مورثه إلا يمين ثانية) هذا هو النقول عن ابن بونى ولا ين رشد في جواب سؤال ارسله له القاضي عياض أن الكبير إذا حلف أولاً ثم مات الصغير فلا يحتاج لاعادة يمين ثانية لأن اليمين الأولى وقعت على جميع الحق طبق الشهادة انظر بن (قوله لسريان نكوله الأول عليه) أي ولا يأخذ حصة الصغير فان مات الكبير الناكل أولاً عن ابن ثم مات الصغير وورثه ابن أخيه فانه يحلف ويستحق حصة عمه الصغير فقط ولا يجرى فيه القولان لأنه لم ينكل قبل ذلك وأما حصة أية الساقطة بنكوله فلا يتسوم رجوعها لابنه لان الحق سقط بسبب النكول فلا يورث (قوله يعني ان من ادعى بحق مالى) احتراز بذلك عن اقامة للمدعى شاهداً في نحو طلاق وعق حلف للمطلوب لرد شهادته ثم أتى الطالب بأخرى فانه يضمنه له اتفاقاً (قوله وأقام عليه شاهداً فقط) أي عند من يرى ثبوته بذلك مع اليمين وأما لو أقام شاهداً في حق مالى عند من لا يرى ثبوته به وييمين وحلف المطلوب ثم أتى بأخر فانه يضمنه له كما تقدم في قوله أو وجد ثانياً أو مع يمين لم يره الاول (قوله للاول) أي الذي نكل عن اليمين معه (قوله لبطان شهادته) أي الاول بسبب نكول المدعى مع وجود ذلك الشاهد الاول وحلف للمطلوب (قوله وفي حلفه) أي وإذا لم يضمنه الاول وأراد الحلف مع الثاني فان في حلفه معه واستحقاقه وعدم حلفه قولين والمقدم منهما الاول كما في الحج

(قوله)

ادعى بحق مالى وأقام عليه شاهداً فقط أو امرأتين وأبى ان يحلف مع شاهده حلف المدعى عليه

وبرى (ثم أتى) للمدعى (بآخر فلا ضم) أي لا يضمن الثاني للاول لبطان شهادته بنكول المدعى معه وحلف للمطلوب (وفي حلفه) أي الطالب (معه) أي مع الشاهد الثاني ويستحق لأنه قد يظهر له بشهادة الثاني ما يحق دعواه ويقدم على اليمين وعدم حلفه لأنه لا نكل مع الاول فقط حقه قولان (و) على القول بالحلف معه ففي (تحليف المطلوب) ثانياً (إن لم يحلف) الطالب مع الثاني بأن نكل معه كما نكل أولاً لان حلف المطلوب أولاً كان لرد شهادة الاول فيحتاج ليمين أخرى لرد شهادة الثاني وعلى هذا القول



لأنه حلف أولاً وبرى.  
 بن الحق (قولان) وعلى  
 الأول لو أتى بشاهد بن  
 لا يستحق بخلاف الثاني  
 (وإن تعذر عيني بعض)  
 أي أو كل بدليل قوله أو  
 على الفقراء ومثل للأول  
 بقوله (كشاهد) أو  
 امرأتين على انسان  
 (بوقف) لدار مثلاً (على  
 بنه) أي بنى الواقف  
 أو بنى زيد (وعقبهم)  
 بطناً بعد بطن بدليل ما يأتي  
 في كلامه وليس المراد أنه  
 سوى بين البنين والعقب كما  
 قد يتوهم من الواو فاليمين  
 متعذرة من العقب متيسرة  
 البنين من ومثل للثاني  
 المحذوف من كلامه بقوله  
 (أو) شاهد بوقف كدار  
 (على الفقراء) فاليمين  
 متعذرة من جميعهم (حالف)  
 من يخاطب باليمين وهو  
 البعض الموجود من  
 الموقوف عليهم في الأولى  
 والمدعى عليه في الثانية فإن  
 حلف الموجود مع الشاهد  
 ثبت الوقف وإن حلف بعض  
 الموجودين دون بعض ثبت  
 نصيب من حلف دون غيره  
 فإن نكل الجميع بطل الوقف  
 إن حلف المدعى عليه (وإلا)  
 يحلف المدعى عليه في الثانية  
 (فحبس) بشهادة الشاهد  
 ونكول المدعى عليه فهذا  
 مفرع على الثانية فقط وفرع  
 على الأولى فقط لكن في خصوص ما إذا حلف بعض دون بعض قوله (فإن مات) الحالف أحمد أو تعدد ولم يبق إلا الناكل

(قوله لونسكل المطلوب) أي عن اليمين التي رد شهادة الشاهد الثاني (قوله استحق الطالب الحق) أي  
 بغير عيب كما في التوضيح (قوله لأنه حلف أولاً) أي رد الدعوى من أصلها (قوله وعلى الأول) أي  
 وهو أن للطالب أن يخالف مع الشاهد الثاني ويستحق (قوله لو أتى بشاهد بن لا يستحق) أي وهو قول  
 ابن القاسم في الموازية وقوله بخلاف الثاني أي وهو أن الطالب ليس له أن يخلف مع الشاهد الثاني لأنه  
 لما نكل مع الشاهد الأول سقط حقه فعلى هذا القول لو أتى الطالب بعد حلف المطلوب بشاهدين فإنه  
 لا يستحق ولا قيام له بهما وهو قول ابن القاسم في المبسوط ونحوه لا بن كنانة والمتمم من قولي ابن  
 القاسم المذكورين الأول وقد تقدم أنه إذا حلف الطالب المطلوب وله بينة حاضرة أو غائبة كالجمعة  
 يعلمها لم تسمع إذا أقامها وهذا لا يخالف القول الأول من قولي ابن القاسم لحل كلام ابن القاسم  
 على ما إذا حلف الطالب المطلوب غير عالم بالشاهدين أو كانا على أبعدين كالجمعة (قوله وإن تعذر  
 عيني بعض) أي عيني بعض المشهود لهم أو كلهم (قوله بدليل قوله أو على الفقراء) أي في كلام المصنف  
 حذف أو مع ما عطف لدليل وهو جائز كافي للمنفى (قوله على انسان) أي شهدا أو أشهدتا على انسان  
 (قوله بدليل ما يأتي في كلامه) أي من ذكر التردد لأنه إنما يفرع على هذا المنفى ويصح قراءة وعقبهم  
 فعلاً ماضياً مضعفاً كما في بن (قوله فاليمين متعذرة من العقب) أي وهم بعض الموقوف عليهم  
 المشهود لهم بالوقف (قوله المحذوف من كلامه) أي الذي قدره الشارح بقوله أو كل (قوله أو  
 شاهد) أي أو امرأتين (قوله وهو البعض الموجود من الموقوف عليهم في الأولى) أي لما مر أن  
 الوقف على معين يثبت بالشاهد واليمين (قوله والمدعى عليه في الثانية) أي لما أن الوقف على غير  
 معين لا يثبت بشاهد وعين لعدم تعيين المستحق الذي يحلفها وإذا حلف المدعى عليه في الثانية  
 رجع المدعى به ملكاً ولا غيرة بدعوى وقفته لعدم ثبوتها فإن نكل فحبس كما قال المصنف والا  
 فحبس وما ذكره من كون المدعى عليه يحلف في المسئلة الثانية أعني مسئلة الفقراء هو ما ذكره  
 اللخمي والمازري وابن شناس وابن الحجاب لكنه تعقبه ابن عرفة فقال ظاهر الروايات  
 عدم حلفه لعدم تعيين طالبه وبطلان الوقف على أن اللخمي والمازري لما ذكرنا حلفه جعلوه  
 كمن شهد عليه شاهد بالطلاق أو العتق وظاهر أن هذا إذا لم يحلف فحبس وإن طال دين ولا  
 يلزم طلاق ولا عتق ولذا قال المواق وغيره أن قول المصنف والأجنس لا مستند له انظر بن (قوله وإن  
 حلف بعض الموجودين) أي وإن حلف كل البعض الموجود في المسئلة الأولى (قوله دون غيره)  
 أي فلا يثبت نصيبه بل يكون ملكاً للمدعى عليه إن حلف (قوله فإن نكل الجميع بطل الوقف  
 إن حلف المدعى عليه) وكذا قوله قبل دون نصيب من لم يحلف أي فإن وقفته باطلة ويكون  
 ملكاً للمدعى عليه إن حلف ظاهره أن الوقف كلاً أو حصاً يظل يحلف المطلوب حق بالنسبة  
 للبطن الثاني وأنه لا كلام لهم وهو مبنى على أن أخذ أهل البطن الثاني بطريق الارث من آباءهم لكنه  
 خلاف ما استظهره المازري وغيره من أن أخذهم بعقد التحجيس من الواقف لا بطريق الارث من  
 آباءهم ولذا قال ابن عرفة لو عرضت اليمين على البطن الأول فنكوا كلهم ثم جاء بعدهم البطن الثاني  
 فمن قال أخذ البطن الثاني كما أخذ الارث من آباءهم لم يمكنوا من الحلف بطلان حقه بنكول آباءهم  
 وعلى الطريقة الأخرى وهي أن أخذهم إنما هو بعقد التحجيس من الحبس بمكنون من اليمين ولا  
 يضرهم نكول آباءهم وهو الظاهر اه بن هـ والحاصل أنه إذا حلف المطلوب لنكول الموجودين بطل  
 الوقف عليهم وهل تمكن الطبقة الثانية منه يميناً ولا تمكن منه خلاف والظاهر الأول (قوله إن حلف  
 المدعى عليه) أي فإن نكل فالمدعى به حبس ويمكن دخول هذه تحت قول المصنف وإلا فحبس

على الأولى فقط لكن في خصوص ما إذا حلف بعض دون بعض قوله (فإن مات) الحالف أحمد أو تعدد ولم يبق إلا الناكل

(ففي تعيين مستحق) أي جنس مستحقه وبينه بقوله (من بقية الأولين) وهم طبقة الحالف الميت (أو) أهل (البطن الثاني) بالجر عطف على بقية أي هل يستحق نصيب الميت الحالف أهل طبقته من إخوته الناكين لأن نكولهم عن الحالف أولاً عن نصيبهم لا يمنع استحقاقهم نصيب الحالف الميت أو يستحقه (٢٠٤) أهل البطن الثاني لبطان حق بقية البطن الأول بنكولهم وأهل البطن

الثاني أغاتلة ومن جدهم المحبس فلا يصرفهم نكول أبيهم إن كان أبوه هو الناكل (تردد) الراجح الثاني وكل من استحق لا بد من بينه لأن أصل الوقت يشاهد واحد وينبغي أن يحلف غير ولد الميت لأن ولد الميت يأخذ بالورثة عن أبيه ثم شرع في بيان نقل الشهادة وبدأ بدكر الشهادة على حكم الحاكم لتبنيها له لكونها قهراً لحكمه فقال (ولم يشهد) على حاكم قال ثبت عندى (أو حكمت بكذا) (إلا بأشهاد منه) لهما بأن قال لهما أشهدا على حكمي وسواء في الأمور الخاصة أو العامة كثرت رمضان (كأشهاد على شهادتي) هذا هو حقيقة شهادة النقل وهو مثال المحذوف معطوف على حاكم أي ولا يشهد على شاهد بحق إلا بأشهاد منه وبما هو بمنزلة كما أشار به قوله (أو رآه يؤديها) عند قاض فيشهد على شهادته إذ صماحه لإداء الشهادة عند قاض منزل بمنزلة قوله

أي ولا يحلف المدعى عليه ابتداء في المسئلة الثانية أو بعد نكول الموجودين في المسئلة الأولى فحبس أي فلتنازع فيه حبس في الفرعين وهذا حل بعض الشراح كلام المصنف (قوله في تعيين مستحقه) أي مستحق نصيب الميت الحالف (قوله أي جنس مستحقه) أشار إلى أن الإضافة جنسية فتصدق بمتعدد وأشار الشارح بهذا لدفع ما يقال إن مستحقه مفرد فكيف يبينه بمتعدد فالأولى أن يقول مستحقه (قوله من بقية) أي من كون بقية الخ (قوله تردد) محله ما لم يشترط الواقف أنه لا يأخذ أحد من أهل البطن الثاني شيئاً إلا بعد امتراض البطن الأول وإلا لم يأخذ أحد من أهل البطن الثاني شيئاً مادام أحد من الناكين اتفاقاً وجعل الشارح محل التردد موت البعض الحالف ولم يبق إلا الناكل احترازاً عما إذا مات بعض من حلف وبقى منهم بعض مع الناكين فلا شيء للناكين ويستحق نصيب الميت الحالف بقية الحالفين وهل يحلفون أيضاً أو لا قولان بناء على أن أخذهم بعد الحبس عن الواقف أو أخذهم كالإراث عن الميت وهذا أحد قهررين ذكرهما عيج والثاني يجعل التردد جارياً في ذلك أيضاً فيقول إن نصيب من مات لمن بقى من أهل البطن الأول من حلف ومن نكل وقيل لأهل البطن الثاني خاصة (قوله وكل من استحق) أي سواء كان من بقية البطن الأول أو من أهل البطن الثاني لا بد من بينه أي بناء على أن أخذه بعد الحبس عن الواقف كما هو الظاهر واليه يشير قول الشارح لأن أصل الوقت يشاهد وقيل إن أخذ المستحق كالإراث عن أخيه أو أبيه أو عمه وعليه فلا يلزم للمستحق عين وهذا الخلاف جار في بقية الطبقة الأولى وفي أهل الثانية سواء ابن الواقف وغيره فقوله الشارح وينبغي أن يحلف الخ فيه نظر تأمل (قوله لأن ولد الميت يأخذ بالورثة عن أبيه) أي وحصة أبيه قد ثبتت بالشاهد والمعين (قوله لشهدها له) أي لثبته الشهادة على الحكم بنقل الشهادة وقوله لكونها أي الشهادة على حكم الحاكم فلا لحكمه (قوله قال ثبت عندى) أي أن فلان على فلان كذا أو هلال رمضان وقوله وسواء في الأمور الخاصة أي كالمثال الأول والعامة كالثاني (قوله أو حكمت بكذا) أي بطلاق زوجة فلان مثلاً أو بثبوت رمضان (قوله إلا بأشهاد منه) أي فإن أشهدا جاز لهما الشهادة على حكمه ويكون ذلك الأشهاد تعديلاً منه للشاهدين فلا يقبل تجرعهما وإذا لم يشهدا فلا يجوز لهما الشهادة على حكمه لاحتمال تساهله في إخباره بأنه ثبت عنده كذا أو حكم بكذا فإذا شهدا من غير أن يشهدا كانت شهادتهما باطلة (قوله إلا بأشهاد منه) هذا هو المحذوف الذي مثل له بقوله كأشهد على شهادتي خلافاً للشارح فإنه يقتضي أن المثل له شاهد لأنه المعطوف على حاكم (قوله أو بما هو بمنزلة) عطف على قوله بأشهاد منه أي إلا إذا حصل أشهاد منه أو ما هو بمنزلة (قوله أو رآه يؤديها الخ) أي وأما إذا رآه يجبر بها غير قاض فلا ينقل عنه ولا يقبل نقله وأعلم أن الشهادة على الشهود وهي شهادة النقل تجوز في الحدود والطلاق والولاء وفي كل شيء كما أفاده بن (قوله أنه لا ينقل عنه) أي لأنه لم يقل له أشهد على شهادتي وإنما قال ذلك لغيره (قوله قال بعضهم وهو المشهور) قال اللواق ابن رشد إن صممه يؤديها عند الحاكم أو صممه يشهد غيره وإن لم يشهد فالمشهور أنها جائزة اه بن (قوله وعمل كلامه نقل النقل الخ)

أشهد على شهادتي وظاهره أنه إذا سمع الشاهد الأصلي يقول لآخر أشهد على شهادتي أنه لا ينقل عنه وهو أحد قولين قال والثاني له ذلك قال بعضهم وهو المشهور ويمكن حمل المصنف عليه بأن يقال قوله أشهد على شهادتي أعم من أن يكون هو المخاطب أو غيره ويشكل كلامه نقل النقل إذ قوله كأشهد على شهادتي ولو تملس ثم ذكر شروط النقل بقوله (إن غاب الأصل) للقول عنه (وهو) إن وأخاه أنه (رجل) فالأصح ينقل عنها

ولو حاضرة (بمكان) متعلق بخاب (لا يلزم الأداء منه) وهو مافوق البريدين على مامر هذا في غير الحدود (ولا يكفي) في النقل عن الشاهد الاصل (في الحدود الثلاثة الأيام) فلا بد من الزيادة عليها وقيل يكفي مادون مسافة القصر كالأموال وعطف على غاب قوله (أومات) الاصل (أومر من) مرضا بتعسر معه الحضور عند القاضي لأداء الشهادة (ولم يطرأ فسق) للعقول عنه (أو عداوة) بينه وبين الشهود عليه قبل أداء الشهادة فان زال الفسق عن الاصل فهل ينقل عنه (٢٠٥) بالساع الاول ولا بد من اذن ثان

خلاف (بخلاف) طرو (جن) أي جنون للاصل بعد تحمل الاداء عنه فلا يضر في النقل عنه (ولم يكن كذبه) أي الناقل (أصله) فان كذبه حقيقة أو حكماً كشكه في أصل شهادته لم ينقل عنه (قبل الحكم) راجع للفرع الاخير وأما الاولان فالضر طرو الفسق والعداوة قبل الاداء لاجله وقبل الحكم كما تقدم هذا هو الراجح (والإن) بأن كذبه بعد الحكم (مضي) الحكم ولا ينقض (بلا عزم) على الناقل ولا على الاصل لانه لم يقطع بكذبه والحكم صدر عن اجتهاد فهذا راجع للفرع الاخير فقط (وقيل) عطف على غاب (عن كل) أي عن كل واحد من شاهدي الاصل (اثان) وهو صادق بما افاد شهد اثنان على واحد ثم على آخر أو قال الاصلان لهما على شهادتهما وبما اذا شهد عن كل واحد اثنان وبغير ذلك (ليس)

قال عبق ولا يطلب في شهادة النقل بتاريخ النقل ويجوز النقل وان لم يعرف الناقل عدالة النقول عنه وثبت عدالة النقول عنه بغير ذلك النافل واعلم أن النقول عنه لا بد أن يكون عدلاً وقت قوله للناقل اشهد على شهادتي أو وقت رؤيته أدائها لاجباً أو عبداً أو كافراً قال كل اشهد على شهادتي وانتقلوا الحالة العدالة بعد النقل عنهم ومانوا أو غابوا فلا يجوز النقل عنهم لأن للنظر له وقت التحمل عنهم (قوله ولو حاضرة) أي في البلد (قوله في غير الحدود) أي سواء كانت أموالاً أو غيرها (قوله ولا يكفي في الحدود الثلاثة الأيام) أي كون مسافة المكان الذي غاب فيه الشاهد ثلاثة أيام ذهاباً وما ذكره المصنف قول ابن القاسم في اللوزية وقال سحنون لا ينقل عن الشاهد إلا إذا غاب غيبة بعيدة والغيبة البعيدة مسافة القصر ولم يفرق بين الحدود وغيرها وعلى ما للمصنف إذا كان الشاهد بموجب حد على مسافة قصر ولم يبعد أكثر من ثلاثة أيام فإنه يرفع شهادته إلى من يخاطب قاضي القصر الذي يراد نقل الشهادة إليه قال ابن عاشر ولنظر لم يكتفوا بنقل الشهادة هنا واكتفوا بالخطاب إلى قاضي بلد الخصومة وأجيب بأنهم إنما اكتفوا بالخطاب لأنه صادر من القاضي وثق النفس به مالا يثق بنقل الشاهد اهـ بن (قوله مادون مسافة القصر) الاولى حذف قوله مادون لما علمت من كلام سحنون (قوله ولم يطرأ فسق أو عداوة الخ) فان طرأ أحدهما قبل الاداء أو أدى الناقل مع قيامه بالأصل ردت شهادته (قوله قبل أداء الشهادة) أي وأما طرو أحدهما بعد أدائها فلا يضر ولو قبل الحكم (قوله فان زال الفسق عن الاصل) أي فإن طرأ الفسق للاصل ثم زال عنه قبل أداء الشهادة فهل الخ (قوله بالساع الاول) الاوضح بالاذن الاول (قوله بعد تحمل الاداء عنه) أي بعد تحمل الناقل الاداء عنه (قوله فان كذبه حقيقة) أي بأن قال له أنت تكذب على ما أمرتك أن تنقل عن الشهادة بكذا (قوله كشكه في أصل شهادته) أي في تحمله الشهادة بذلك الشيء (قوله وأما الأولان) أي طرو الفسق والعداوة وقوله لا بعده وقبل الحكم أي لان الاداء فهما بمنزلة الحكم فلا يضر طروهما بعد الاداء \* والحاصل أن الفسق والعداوة الاداء فهما بمنزلة الحكم فلا يضر طروهما بعد الاداء وأولى بعد الحكم كما في التوضيح وابن عرفة وإنما يضر طروهما قبل الاداء وأما تكذيب الأصل لقرعه فضر إن كان قبل الاداء أو بعده وقبل الحكم فان كان بعد الحكم لم يضر (قوله ثم على آخر) أي في مجلس ثان (قوله) قال الاصلان الخ (أي والمجلس متحد) (قوله وبغير ذلك) أي كأن ينقل عن واحد اثنان وينقل واحد من الاثنين مع واحد ثالث عن الثاني من شاهدي الأصل (قوله وبغير ذلك) أي كتمانة ينقل أربعة منهم عن اثنين وأربعة عن الاثنين الآخرين (قوله فلو قبل اثنان عن ثلاثة وعن الرابع اثنان لم يصح) أي على المشهور كما في التوضيح ووجه فيه عدم صحته بأنه لا يصح شهادة الفرع الا حيث تصح شهادة الاصل لو حضر والرابع الذي نقل عنه الاثنان الآخران لو حضر

أحدهما (أي أحد الناقلين) أصلاً) أي شهادته لانه إذا كان أحدهما من شهود الاصل لزم ثبوت الحق بشاهد واحد إذا الناقل للنزود كالعدم (و) نقل (في الزنا أربعة عن كل) أي عن كل واحد من الاصل وهو صادق بأربعة ينقلون عن كل واحد وبسعة عشر ينقل كل أربعة منهم عن واحد وبغير ذلك (أو) نقل أربعة (عن كل اثنين) من الاصول (اثنان) بأن ينقل اثنان عن زيد وعمرو واثنان آخران عن بكر وخالد فلو قبل اثنان عن ثلاثة وعن الرابع اثنان لم يصح خلافاً لابن الماجشون

أو ثقل ثلاثة عن ثلاثة واحد عن الاربعة يصح (ولم يلق ثقل بأصل) أي جاز تلفيق شهادة ثقل مع شهادة أصل في الزنا وغيره كأن يشهد اثنان عن رؤية الزنا ويثقل اثنان عن كل (٣٠٦) واحد من الاثنين الآخرين (وجاز تزكية ناقا أصله) الذي ثقل عنه بخلاف

العكس وهو تزكية الأصل للناقل عنه لقوة التهمة (و) جاز (ثقل) امرأتين (عن رجل أو عن امرأتين مع رجل) ناقل معهما عن ذكر (في باب شهادتهن) وهو الأموال وما يؤول اليها أو ما لا يظهر للرجال كالولادة وعيب الفرج بخلاف نحو الطلاق والعق فلا يصح فيه ثقل النساء ثم شرع في مسائل رجوع الشاهدين عن الشهادة بقوله

[درس]

(وإن قالوا) بعد الأداء وقبل الحكم (وههنا) أو غلطنا في شهادتنا بدم أو حق مالي ليس الذي شهدنا عليه هذا الشخص (بل هو هذا) لشخص غيره (سقطنا) أي الشهادتان معا لأن الأولى لا عتافهما باليوم والثانية لا عتافهما بعدم عدالتهما حيث شهدا على شك وكذا بعد الحكم وقبل الاستيفاء في الدم لافي المال فلا يسقط بل يفرمه للشهود عليه للمدعى ثم يرجع به عليهما كما يأتي في قوله لارجوعهم الخ (وتقص) الحكم (إن ثبت) بعده (كذبهم) أي إن أمكن كما قال ابن العاجب وذلك قبل الاستيفاء في القتل والقطع

ما صحت شهادته مع الاثنين الناقلين عن الثلاثة لنقص العدد ويحتمل أن عدم الصحة لأن عدد الفرع فيها ناقص عن عدد الأصل حيث ثقل عن الثلاثة اثنان فقط والفرع لا ينقص عن الأصل لقيامه مقامه ونياته منابه هذا على ما للمصنف في التوضيح ولكن ابن عرفة نسب لابن القاسم الجواز كقول ابن الماجشون اه بن وقوله عن الرابع اثنان أي أو أدى الرابع بنفسه كما صرح به اللواق (قوله) أو ثقل ثلاثة عن ثلاثة الخ أي وأما لو ثقل ثلاثة عن ثلاثة واثنان عن واحد لكفي كما في صماع أبي زيد عن ابن القاسم اه بن (فتنبه) يشترط في صحة شهادة النقل في الزنا أن يقول شهودا زنا لمن يثقل عنهم اشهدوا عنا أننا رأينا فلانا يزني وهو كالمرود في السكحلة ولا يجب الاجتماع في وقت تحمل النقل ولا تخريق الناقلين وقت شهادتهم عند الحاكم بخلاف الأصول كما مر (قوله) كأن يشهد اثنان على رؤية الزنا الخ أي وكان يشهد ثلاثة بالرؤية ويثقل اثنان عن الرابع وعمل جواز التلفيق إذا كان النقل صحيحا كما ذكر في التالين احترازا لما إذا ثقل اثنان عن ثلاثة وشهد الرابع بنفسه فلا تلفيق شهادته كما تقدم عن اللواق (قوله) وجاز تزكية ناقل أصله أي انه يجوز للشخص أن يزكي الشاهد الأصلي بعد أن ينقل عنه شهادته وكأنه لم ينظر للتهمة في ترويع ثقله لأنه خفف في شهادة النقل ما لم يخفف في الشهادة الأصلية (قوله) لقوة التهمة أي بالراحة من أداء الشهادة عند القاضي (قوله) مع رجل ناقل معهما مفهومه عدم صحة ثقلهما في باب شهادتهن لامع رجل ناقل معهما بأن لم يكن معهما رجل أصلا أو كان معهما رجل أصلي وهو كذلك لأن ثقل المرأتين فقط لا يجتزي به ولو كان فيهما لا يظهر للرجال على المعتمد كما يفيد ابن عرفة انظر بن (قوله) بخلاف نحو الطلاق والعق أي من كل ما لا تصح فيه شهادتهن استقلالا والحاصل أن ما قبل في شهادة النمام مع يمين أو رجل وهو المال وما يؤول اليه وكذا ما يختص بشهادتهن كالولادة والاستهلال وعيب الفرج يجوز ثقل النساء فيه إذا تعدد مع رجل ناقل معهن سواء ثقلن عن رجل أو امرأة فان ثقلن لامع رجل أصلا أو مع رجل أصلي لم يقبل النقل ولو كثرن جدا ومالا يقبل فيه شهادة النساء أصلا لا يقبل فيه ثقلهن سواء كن مع رجل ناقل أو انقردن (قوله) فلا يصح فيه ثقل النساء أي سواء انقردن أو كن مع رجل (قوله) لا عتافهما باليوم أي القلط (قوله) حيث شهدا أي أولا على شك (قوله) وكذا بعد الحكم الخ أي وكذا تسقط الشهادتان إذا قالا وهما أو غلطنا بعد الحكم وقبل الاستيفاء وقوله في دم أي إذا كانت الشهادة بدم وهذا أحد قولي ابن القاسم وهو الذي رجح اليه وهو خلاف ما مشى عليه المصنف فيما يأتي في قوله لارجوعهم وغرما مالا ودية فان حاصله انه إذا كان رجوعهم بعد الحكم لا ينقض مطلقا وهو الذي رجح عنه ابن القاسم اه بن (قوله) لافي المال فلا يسقط بل يفرمه للشهود عليه للمدعى ثم يرجع به عليهما هذا مافي الجلاب وللمعونة وهو ظاهر المدونة وقال ابن عبد السلام والأكثر انه يفرمه للشهود عليه للمدعى ولا يرجع به عليهما حيث قالا وهما وهو ظاهر الرسالة والمعتمد الأول كما قال شيخنا (قوله) ان أمكن أي قضه (قوله) وذلك قبل الاستيفاء أي قبل استيفاء المحكوم به وقوله في القتل والقطع أي وغيرها وقوله لم يبق الا القرم أي غرم الشهود الدية أو اللال ولا يتأني قض الحكم

(قوله)

فان لم يثبت إلا بعد الاستيفاء لم يبق الا القرم كما سيذكره ومثل ثبوت

كذبهم بقوله (كحياة من قتل) أي من شهد بقتله عمدا أي ظهرت حياته قبل القصاص من الشهود عليه بالقتل فلا يقتض منه



(أوجه قبل) وقت (انزعنا) الشهادة عليه فإذا لم يحصل رجمه قضى الحكم فلا (٣٠٧) رجم وإلا فالنجم كما يأتي (لا رجوعهم) عن الشهادة

(قوله أوجه) أي كما إذا شهد على شخص بالزنا فحكم القاضي برجمه ثبت قبل الرجم أنه محبوب قبل الزنا الذي شهد به عليه فينقض الحكم برجمه ولا حرج على الشهود إذا لم يجد من قذف بجيوباً بالزنا كما في المدونة (قوله وإلا فالنجم) أي وإلا بأن رجم فالنجم (قوله لا رجوعهم) أي لا ينقض الحكم لرجوعهم عن الشهادة بعده (قوله قولان) أي لابن القاسم أحدهما عدم النقض وهو الرجوع عنه وهو ظاهر المصنف كالمدونة والثاني نقض الحكم وهو الرجوع إليه وعليه أكثر أصحاب الإمام (قوله وغرماً مالا ودية) أشار بهذا قول ابن القاسم إذا رجم بعد الحكم في عتق أو دين أو قصاص أو حد أو غير ذلك فانهما يضمنان قيمة العتق والدين والعقل في القصاص في أموالهما اه فظاهره كان الرجوع بعد الاستيفاء أو قبله ولا ينقض الحكم إذا كان الرجوع قبله <sup>في</sup> تنبيه <sup>في</sup> قول المصنف وغرماً مالا يشمل ما إذا شهدا بوفاء حق مستحق ثم رجما فانهما يفرمانه للمشهود عليه لا للمشهود له فان أعدما فهل يرجع من شهدا عليه هل من شهدا له ثم لا يرجع له عليهما كما لا يرجع لها عليه ان غرماً في مالا فملا أولاً يرجع بل ينتظر يسرها ينظر في ذلك (قوله ولو تعد الزور) المبالغة راجعة لقوله ودية تقط كما أشار له الشارح إذ العمد في المال أحرى بالنجم فلا يبالغ عليه <sup>في</sup> واعلم أن ما قبل المبالغة فيه خلاف أيضاً بالنجم وعدمه وما متى عليه المصنف فيه من النجم خلاف قول الأكثر من أصحاب مالك لكنه ظاهر المدونة كما ذكره ابن عرفة وغيره وهو الذي ذكره الشارح عند قوله وان قال وهما انظر بن (قوله عند ابن القاسم) أي في أحد قولي وهو الرجوع عنه والرجوع إليه أنهما إذا رجما بعد الحكم وقبل الاستيفاء ينقض الحكم ولا يستوفي لحزمة الدم وحينئذ فلا يتأني تعريم الشهود الدية وإنما متى المصنف على قول ابن القاسم الرجوع عنه لأنه قول مالك كما قال التيطي (قوله وقال أشهب ينقض النج) تحصل مما تقدم انهما إذا رجما بعد الحكم وبعد الاستيفاء فانهما يفرمان للمال والدية اتفاقاً ولا يتأني نقض الحكم وان رجما بعد الحكم وقبل الاستيفاء ففي المال لا ينقض الحكم اتفاقاً ويفرمان للمال الذي رجما عن شهادتهما به وفي الدم قيل انه ينقض الحكم لحزمة الدم وحينئذ فلا غرم وهو الذي رجح إليه ابن القاسم وعليه جماعة أصحاب مالك وقيل لا ينقض الحكم وعليه قيل يفرمان الدية طلقاً سواء تعدا الزور ابتداءً أم لا وهو الذي رجح عنه ابن القاسم وقيل يفرمان الدية إذا لم تعدا الزور ويقتض منهما ان تعدا وهو قول أشهب (قوله وعلى قول ابن القاسم) أي الذي متى عليه المصنف (قوله ولا يشاركهم شاهد الا حصان) الضمير للقول في يشاركهم يعود على شهود الزنا للمفهومين من قوله أوجه وما ذكره المصنف هو قول ابن القاسم وقال أشهب يفرم الجميع لتوقف الرجم عليهم وعليه فهل الستة يستوفون في النجم أو على شاهدي الإحصان نصفها لأن الشهود نوعان فيكون على كل نوع نصفها قولان اه بن (قوله بخلاف شهود الزنا) أي فان شهادتهم منفردة نوجب حد الجلد (قوله كرجوع الزكي) أي للأربعة مع رجوعهم أيضاً بعد الرجم فلا يشاركهم للزكي في النجم بل يقتصرون به دونه لعدم شهادته بالزنا وان توقفت شهادتهم على تركيته <sup>في</sup> واعلم أنهم لم يذكروا في رجوع الزكي خلاف أشهب المذكور في شهود الإحصان ولعله يخرج هنا بالآخرى من شهادتي الإحصان لعدم ثبوت شيء دون الزكي بخلاف شاهدي الإحصان فانه ثبت بدونهما الجلد قاله المناوي انظر بن (قوله ودخل بالكتاب الشتم النج) أي فإذا شهدا بأن فلاناً شتم فلاناً أو لطمه أي ضربه بكفه أو بالسوط وعزر

رجوعهم) عن الشهادة فلا ينقض له الحكم بعد الاستيفاء وكذا قبله في المال قطعا وفي الدم قولان (وغرماً) إذا رجم عن شهادتهما (ملاً) أنافاه بشهادتهما ولو قال فلاناً لأن العمد والخطأ في أموال الناس سواء (ودية) إذا شهدا بقتل (وكو تعدا) الزور في شهادتهما عند ابن القاسم وقال أشهب يقتض منهما في العمد قال المصنف وهو أقرب لانهما قتلاهما بغير شبهة ويجوز قراءة تعدا تعدياً ماضياً ومصدر منصوباً على أنه خبر كان المفعولة وعلى قول ابن القاسم يوجبان ضرباً ويطلق سجنهما ويضمان الدية في مالهما (و) لو شهد أربعة بالزنا واثنتان بالإحصان فرجم ثم رجح الستة انقض شهود الزنا بالنجم (لا يشاركهم شاهد) الإحصان في النجم) أي غرم الدية لأن شهادتهما منفردة لما كانت لا نوجب حداً صارت غير منظور لها بخلاف شهود الزنا (كرجوع الزكي) عن تركيته لا يوجب النجم عليه وإنما النجم على الشاهد إن رجح (وأدباً)

أي الشاهدان الراجعان (في كقذف) شهدا به وحدهما المشهود عليه ودخل بالكاف الشتم والاطم وضرب السوط (وحد شهود الزنا) الراجعون حد القذف (مطلقاً) أي رجحوا قبل الحكم أو بعده قبل الاستيفاء <sup>في</sup> جلد أو رجم مع النجم في الرجم كما مر

( كرجوع أحد الأربعة ) في الرثة ( ٣٠٨ ) ( قبل الحكم ) فيه فيحد الأربعة لأن الشهادة لم تسكن ( وإن رجع ) أحدهم ( بعده )

أي الحكم ( حدّ الراجع فقط ) لاعترافه على نفسه بالقذف ويستوفي من الشهود عليه الحكم وأما ان ظهر أن أحدهم عبد أو كافر فيحد الجميع ( وإن رجع ) اثنان من ستة ( بعد الحكم ) ( فلا غرم ولا حد ) على أحد لأن الشهادة تمت بالأربعة وصار الشهود عليه غير عفيف نعم يؤدمان بالاجتهاد ( إلا إن تبين ) بعد الاستيفاء ورجوع الاثنين ( أنه أحد الأربعة ) الباقين ( عبد ) أو كافر ( فيحد الزوجان ) حد القذف ( والعبد ) نصف حد الحر لأن الشهادة لم تتم ولا حد على الثلاثة الباقين ولا غرامة لأنه قد شهد معهم اثنان ولا عبرة في حقهم برجوعهما لأن شهادتهما معمولة بها في الجملة بدليل أن الحكم المرتب عليها لا ينقض بخلاف ما لو تبين أن أحد الأربعة عبد فيحدوا كما مر لأن شهادته لا عبرة بها فهي عدم ترعا فلم يبق أربعة غيره ( وغرما ) أي الراجعان ( فقط ) دون العبد ( ربع الدية ) لأن ما زاد على الثلاثة ولو كثر في حكم الواحد بقية

الشهود وعليه تم رجوع الشاهدان بذلك فعليهما الادب فقط بلا غرم إذ لم يتلفا مالا ولا قسا بشهادتهما ومحل أدبهما في رجوعهما في كذف حيث تبين كذبهما تيمناً فان تبين أنه اشتبه عليهما فلا أدب وإن أشكل الأمر فلم يعلم هل كذبهما كان تيمناً أو اشتباهاً فقولان بتأديبه وعدمه وقد فرض بعضهم قول المصنف وأدباً في كذف فيما إذا رجعا بعد إقامة الحد والتعزير كما هو نقل للواق عن سحنون وظاهره أنها لو رجعا قبله لا أدب عليهما سواء حصل الاستيفاء بعد ذلك أم لا ولعله غير مراد لكون الاستيفاء مستنداً لشهادتهما وحينئذ ففي حصول الاستيفاء أدباً سواء رجعا بعده أو قبله ( قوله كرجوع أحد الأربعة ) هذا تشبيه في حد الجميع للقذف ( قوله وإن رجع أحدهم ) بعد حد الراجع فقط ) ظاهر للمصنف يشمل رجوعه بعد إقامة الحد وفي هذه يحد وحده من غير خلاف ويشمل رجوعه بعد الحكم وقبل إقامة الحد وفي هذه خلاف حكاه ابن عرفة عن ابن رشد فقيل يحد كلهم وقيل يحد الراجع فقط وهو الذي يوجه النظر لأنه يهيم أنه إنما رجع ليوجب الحد على من شهد معه لكن الأول وهو حد الجميع هو ظاهر قول للذونة أن رجع أحد الأربعة قبل إقامة الحد حدوا كلهم وبه حد الراجع فقط اهـ بن قنولها قبل إقامة الحد ظاهره سواء كان الرجوع قبل الحكم أو بعده وإن كان يحتمل قصره على ما إذا كان رجوعه قبل الحكم ( قوله لاعترافه على نفسه بالقذف ) أي دون غيره فالحكم تام بشهادة الأربعة وحينئذ فيستوفي من للشهود عليه للحكم أي ما حكم به عليه من جلد أو رجم ( قوله وأما أن يظهر أن أحدهم الخ ) أي أن ظهر بعد الحكم وقبل الاستيفاء أن أحد الأربعة عبد أو كافر فيحد الجميع أي وينقض الحكم لبطان الشهادة وبطلان الدية والكافر الفاسق فإذا ظهر بعد الحكم وقبل الاستيفاء أن أحدهم فاسق حد الجميع وبطلت الشهادة بناء على المعتمد الذي شئى عليه المصنف في باب القضاء من أن الحكم ينقض إذا تبين بعده أنه قضى ببد أو كافر أو فاسق وأما على القول بأنه ينقض إذا تبين أن أحد الشهود عبد أو كافر لا أن تبين أنه فاسق فلا حد على واحد منهم لأن الشهادة تمت باجتهاد القاضي فان ظهر بعد الحكم أن أحدهم زوج حد الجميع ويتوجه على الزوج العان فان نكحت فلاحد عليهم كافي البدر ( قوله وإن رجع اثنان من ستة بعد الحكم ) أي وبعد الاستيفاء أو قبله ( قوله وصار للشهود عليه غير عفيف ) أي شهادة الأربعة فصار الراجعان قاذفين غير عفيف ولا حد على قاذفه ( قوله إلا أن تبين بعد الاستيفاء ) أي أو قبله فلو حذف قوله بعد الاستيفاء كان أحسن ( قوله لأن الشهادة ) أي التي يصير بها الشهود عليه غير عفيف لم تتم وحينئذ فمقتة باقية فلذا حد الراجعان والعبد ( قوله ولا غرم ) أي إذا مات بالرجم ( قوله لأنه قد شهد معهم اثنان الخ ) هذا جواب عما يقال قد تقدم أنه إذا ظهر بعد الحكم أن أحد الأربعة عبد حد الجميع وهنا جعل الحد عليه وعلى الراجعين فقط \* وحاصل الجواب أنه في الأولى لم يبق أربعة غيره فبطلت شهادة الجميع فلذا حدوا بخلاف ما هنا فإنه قد بقي خمسة غيره لأن شهادة الراجعين معمولة بها في الجملة ، ألا ترى أن الحكم المرتب عليها لا ينقض ( قوله والعبد لا مال له ) أي فلذا لم يغرّم والأولى والعبد لم يحصل منه رجوع عن الشهادة وإنما ردنا شهادته لرقه فلذا لم يغرّم شيئاً ( قوله ثم إن رجع ثالث ) أي بعد رجوع اثنين من ستة شهدوا بربنا شخص ورجم

( قوله )

النصاب والعبد لا مال له لأن ماله لسيده ( ثم إن رجع ) بعد رجوع الاثنين ( ثالثاً ) من الستة ولم يكن في الستة عبد بدليل تمام المسئلة

فليست هذه من تنمة ما قبلها ( حدهو والسابقان ) حد القذف لان الباقيين ثلاثة فلم يتم النصاب (وغير موا) أي الثلاثة (رجع) (رجع) بالسوية (و) إن رجع ( رابع ) أيضاً ( فنصفها ) أرباعاً بين الاربعة مع حد الرابع أيضاً وخامس ثلثاً وأربعاً بينهم أحكاماً وسدس فجميعها أسداساً ( وإن رجع سادس ) من ستة شهدوا بزنا محصن فأمر الحاكم برجعه (بعد دفع عينه) (الرجع) (و) رجع (خمس) بعد موضحته (و) رجع (رابع) بعد موته فعلى الثاني ( وهو الخامس ) (خمس) دية ( الموضحة ) لانها حصلت بشهادة خمسة هو أحكم ( مع سدس ) دية ( المين كالأول ) عليه سدس دية العين لانها ذهبت بشهادة ستة هو ( ٢٠٩ ) أحكم ( وعلى الرابع ) (الثالث)

وهو الرابع بالنسبة للباقي ( رُجِعَ دية النفس ) لأنها ذهبت بشهادة أربعة هو أحكم ( قطع ) إلى لا شيء عليه من دية العين وللوضحة لاندراجهما في النفس وواعلم أنه ما أوجب القرم على السادس والخامس إلا رجوع هذا الرابع فلو لم يرجع لم يجرم واحد منهما بدليل قوله الآتي وإن رجع من يستقل الحكم بدمه فلا يجرم وهذا القرم عزاه ابن الحاجب لابن المواز قال المصنف وهو مبنى على مذهبه من أن الرجوع بعد الحكم وقبل الاستيفاء يمنع من الاستيفاء وأما على قول ابن القاسم أنه يستوفى فينبغي أن يكون على الثلاثة الرابع من ربع دية النفس دون العين وللوصحة لأنه حينئذ قل بشهادة الستة ودية الأعضاء تدرج فيها ( وممكن مدع ) على الشاهدين ( رجوعاً ) عن

( قوله فليست هذه من تنمة ما قبلها ) أى وهى قوله إلا أن تبين أن أحد الأربعة عبدوا إنما هى من تمام ما قبل الاستثناء وهى قوله وإن رجع اثنان من ستة فلا غرم ولا حد ( قوله فلم يتم النصاب ) أى نصاب الشهادة التى يصير بها غير عفيف وحينئذ ففته باقية فلذا حد الثلاثة الراجعون ( قوله فعلى الثاني ) مراده الثاني فى الرجوع وكذا الأول والثالث ( قوله وهو الخامس ) أى بالنسبة لمن بقى ( قوله وعلى الثالث ) أى وهو الرابع بعد الموت ( قوله رجع دية النفس ) أى وثلاثة أرباع الدية لا يلزم الثلاثة السابقين من غير رجوع ولا غريم ( قوله لاندراجهما فى النفس ) أى لقول المصنف فيما يأتى واندرج طرف أى فى النفس ( قوله على السادس ) أى الذى هو أول فى الرجوع ( قوله وإن رجع من يستقل الحكم بدمه فلا غرم ) أى ومفهومه أنه لو رجع من لا يستقل الحكم بدمه بل يتوقف الحكم عليه كالرابع هنا فإنه يجرم من رجع ومن لم يرجع على الكيفية المذكورة ( قوله وهذا القرم عزاه ابن الحاجب لابن المواز ) أى وحينئذ فلا اعتراض عليه لانه عزاه وأما المصنف فلم يعزه فيعرض عليه بأن هذه المسئلة معارضة لما قبلها لبنائها على مذهب ابن القاسم ( قوله وهو مبنى على مذهبه الخ ) أى وهو مذهب ابن القاسم للرجوع اليه فهو فرع ضعيف مبنى على قول ضعيف ( قوله يمنع من الاستيفاء ) أى فلذا كان السادس والخامس لا يجرمان شيئاً من دية النفس لانهما لا مدخل لهما فى القتل ( قوله وأما على قول ابن القاسم ) أى للرجوع عنه وهو الذى مشى عليه المصنف سابقاً بقوله لا رجوعهم الخ وهو المعتمد ( قوله فينبغي أن يكون على الثلاثة الراجعين الخ ) أى فلو رجع اثنان فقط فلا شيء عليهم من دية النفس لعدم توقف الحكم على شهادتهم ( قوله وممكن مدع الخ ) يعنى أن الشهود عليه إذا ادعى أن من شهد عليه رجع عن شهادته وطلب اقامة البينة على ذلك فإنه يمكن من ذلك ( قوله كما إذا أقرا ) أى كما يقرمان إذا أقرا بالرجوع ( قوله ففائدة تمكينه من إقامتها فترجمها له ما غرمه ) أى وليس فائدة تمكينه نقض الحكم وإلا نافاه قوله لا رجوعهم أى لا رجوعهم عن الشهادة فلا ينتقض له الحكم ( قوله وسواء أتى بطلخ ) أى بأمر يفيد الظن برجوعهم أم لا ( قوله وقرينة ) عطف مرادف أى قرينة تفيد الظن برجوعهما ( قوله كاقامته الخ ) أى وكأن يشاع بين الناس أن فلانا وفلاناً رجعا عن شهادتهما على فلان كما فى ختن ( قوله فيما ليس بمال الخ ) تبع فى هذا القيد عقب ولا محل له فان الرجوع دائماً يؤول إلى المال ولو فى الطلاق والعتق إذ لا ثمرة إلا القرم كما مر اه بن ( قوله إذا شهدا بحق على شخص ) أى فحكم عليه به

( ٢٧ - دسوقى - ج )

شهادتهما عليه ( من ) اقامة ( بينة ) عليهما أنهما رجعا فيقرمان له ما غرمه بشهادتهما كما إذا أقرا بالرجوع كما مر ففائدة تمكينه من إقامتها فترجمها له ما غرمه وسواء أتى بطلخ أم لا ( كمين ) أى كما يمكن من عين البينة التى ادعى عليها الرجوع فأنكرته فطلب منها اليمين أنهما لم ترجعا فان حلفت برأى من القرامة وإلا حلف اللدعى أنها رجعت وأغرمها ما غرمه فان نكل فلا شيء له عليهما ومحل تمكينه من توجه اليمين عليهما ( إن أتى بطلخ ) أى شبهة وقرينة كاقامته على رجوعهما شاهداً غير عدل أو امرأتين فيما ليس بمال ولا آيل اليه كطلاق وعتق ( ولا يقبل رجوعهما عن الرجوع ) أى أنها إذا شهدا بحق على شخص

فهم رجعا عن شهادتهما رجعا عن رجوعهما فإنه لا يقبل منهما ويقرمان ما ألتفاه بشهادتهما كالراجع المتأدى لأن رجوعهما عن الرجوع يعد لنا ولأنه بمنزلة من أقر ورجع عن إقراره ( وإن علم الحاكم بكذبهم ) أى الشهود ( وحكم ) بما شهدوا به من رجم أو قتل أو قطع ( فالتقصص ) عليه دون ( ٢١٠ ) الشهود وسواء باشر القتل أم لا وكذا يقتص من ولى الدم إذا علم بكذبهم وإن

( قوله ثم رجعا عن شهادتهما ) أى فطالبهما التقضى عليه بأصل شهادتهما بما غرمه فرجعا عن رجوعهما ( قوله كالراجع المتأدى ) أى كما يخرم الراجع المتأدى على رجوعه ولم يرجع عنه ( قوله وإن علم الخ ) أى إن ثبت عليه بذلك بإقراره لا بيينة تشهد عليه بعلمه فلا يقتص منه وذلك لتقصم بكتهم الشهادة قبل الاستيفاء وقوله الحاكم لا مفهوم له بل مثله الحكم فيقتص منه أن علم بكذب الشهود وحكم بقتل أو جرح لمضى حكمه في ذلك ( قوله اقتص منهما ) أى ولا شيء على من باشر القتل وهو الجارح لأنه مأمور الشرع ما لم يعلم بكذب الشهود وإلا اقتص منه كالحاكم ( قوله ومفهوم علم بكذبهم أنه ) أى الحاكم وكذا ولى الدم ( قوله وإنما يلزمه الدية ) أى في ماله وذلك لأنه لا يلزم من وجود الجرح في الشاهد كذبه ( قوله وعمل عدم غرمهما الخ ) أشار بهذا إلى أن قول النصف أن دخل شرطها قبل الكاف ولا يتوم رجوعه لما بعدها على قاعده الأغلبية ولعدم صحته هنا وإنما لم يؤخر قوله كفو القصص عن شرط ما قبله مع مفهومه لئلا يتوم أن التشبيه في غرم النصف ( قوله وإلا قصفه ) هذا قول ابن القاسم في المدونة وقوله وإنما يجب لها النصف بالطلاق أى فبشهادتهما بالطلاق غرم الزوج لها نصف الصداق لوجوبه فاذا رجعا عن الشهادة به غرمها للزوج لأنهما ألتفاه عليه بشهادتهما وقال غير واحد إذا رجعا عن الشهادة بالطلاق قبل الدخول غرمها نصف الصداق للزوجة لا للزوج بناء على أنها تملك بالقصد الجميع والطلاق يشطره فالصداق كان واجبا لها بالعقد على الزوج والشاهدان منعها نصفه بشهادتهما وأخذت نصفه فاذا رجعا عنها غرمها لها النصف الذى فوتها عليها فيكمل لها الصداق والحاصل أن للدونة قالت وإن رجعا عن طلاق فلا غرم إن دخلا وإلا غرمها نصف الصداق فقد نص فيها على أنها يقرمان النصف إذا رجعا وسكت فيها عن مستحقه فمن المختصرين من يقول للزوج ويعلم بأنها لا تملك بالعقد شيئا ومنهم من يقول للزوجة ويرى أن الصداق كان واجبا لها بالعقد على الزوج والشاهدان منعها من نصفه بشهادتهما فيقرمان لها أن رجعا عنها وكل من التأويلين أى غرم النصف للزوج أو للزوجة مبنى على ضعف لأن القول بأنها لا تملك بالعقد شيئا والطلاق يقرر نصف الصداق وكذلك القول بأنها تملك بالعقد الصداق والطلاق يشطره ضعيف والمعتمد أنها تملك بالعقد نصف الصداق وعلى ذلك يبنى قول أشهب وسحنون وابن الوار من أنها إذا شهدا بالطلاق قبل البناء وحكم به وغرم الزوج لها نصف الصداق ثم رجعا عن الشهادة فلا غرم عليهما ( قوله وهو مشهور ) أى ما ذكره النصف من غرمهما النصف إذا رجعا عن شهادتهما بالطلاق قبل الدخول مشهور وقوله مبنى على ضعف وهو أن المرأة لا تملك بالعقد شيئا ( قوله وعليه فلا غرم عليهما ) أى لانهما لم يفوتا بشهادتهما شيئا لا للزوجة ولا للزوج لانهما لم يتسببا في وجوب شيء ( قوله وأنكر الدخول بها ) أى وادعى أن الطلاق قبل الدخول وأن اللازم له نصف الصداق ( قوله فشهدا عليه به ) أى بالدخول أى وحكم بتكميل الصداق عليه بسبب شهادتهما ( قوله فيقرمان له نصفه ) أى دون النصف الآخر لأن الزوج مقر بالطلاق قبل الدخول

علم الحاكم والولى اقتص منهما ومفهوم علم بكذبهم أنه إذا لم يعلم به فلا قصاص وإن علم بقادح وهو الراجع وإنما يلزمه الدية إن علم بقادح كالفسق ( وإن رجعا عن طلاق ) أى عن شهادتهما بطلاق شهدا به على زوج ( كلا غريم ) عليهما لانهما لم يتلفا بشهادتهما عليه مالا وإنما فوتاه البضع ولا قيمة له ( حكمه القصاص ) تشبيه في عدم الترم أى كما لا غرم عليهما إذا شهدا بأن ولى الدم قد عفا عن القاتل عمداً ثم رجعا عن شهادتهما بعد حكم الحاكم بالففو وسقط القصص لانهما لم يفوتا مالا وإنما فوتاه استحقاق القصص وهو لا قيمة له ثم يؤدى بان ويجلد القاتل مائة ويحبس سنة كإسيان للنصف قوله كفو القصص معناه كرجوعهما عن شهادتهما فهو مستحق القصص وعمل عدم غرمهما في رجوعهما عن طلاق ( إن دخل ) الزوج للشهود

عليه ( وإلا ) يدخل ( فنصفه ) أى الصداق فيقرمان له بناء على أنها لا تملك بالعقد شيئا وإنما يجب لها النصف ( قوله بالطلاق وهو مشهور مبنى على ضعف إذ المذهب أنها تملك بالعقد النصف وعليه فلا غرم عليهما ولكن لا غرامة في بناء مشهور على ضعف وهيبة في غرمهما نصف الصداق قوله ( كرجوعهما عن دخول مطلقة ) أقر الزوج بطلاقها وأنكر الدخول بها فشهدا عليه به فغرم جميع الصداق ثم رجعا عن شهادتهما بالدخول فيقرمان له نصفه فان رجعا أحدهما غرمه به وهذا في نكاح التسمية



وأما في التفويض فيغمران جميع الصداق لأنها إنما تستحقه فيه بوطء لا بطلاق (٢١١) أو موت كما قدمه المصنف (و) هو

رقوله وأما في التفويض (أى) كما إذا عقد عليها من غير تسمية صداق ثم طلقها وادعى عدم الدخول وأنه لاشئ عليه فشهد عليه بالدخول فغرم جميع الصداق لها فإذا رجع عن الشهادة غرما له كل الصداق (قوله لأنها إنما تستحقه) أى الصداق وقوله فيه أى في نكاح التفويض بوطء أى فيسبب شهادتهما به لزمه الصداق لوجوبه به فإذا رجع عن الشهادة به غرما له الصداق لأنهما أتلفاه على الزوج بشهادتهما به (قوله وآخرا بالدخول) أى والحال أن الزوج ينكر كلامن الطلاق والدخول (قوله واختص بغرم نصف الصداق الراجعان بدخول) أى للزوج ما ذكره الشارح من أن شاهدى الدخول يغمران إذا رجعا نصف الصداق للزوج هو ما قاتت وحلولو وابن مرزوق بناء على أنها تملك بالمقد نصف والنصف الثانى ما أوجه إلا شاهدا الدخول بشهادتهما به فإذا رجعا عنها غرما ذلك النصف الذى أتلفاه بشهادتهما وقاله الشيخ أحمد الزرقانى وبهرام يغمران إذا رجعا كل الصداق فقالا في تقرير كلام المصنف واختص الراجعان بدخول أى اختصا بغرم جميع الصداق بناء على أنها لا تملك بالمقد شيئا والدخول أوجب كل الصداق فالتى أوجب كل الصداق شاهدا الدخول بشهادتهما به فإذا رجعا عنها غرما ما أتلفاه بتلك الشهادة وهو كل الصداق ، والحاصل أن قول المصنف واختص الراجعان بدخول محتمل لكل من التقريرين أى اختصا بغرم نصف الصداق أو بغرم كله والاول هو ما رجحه بن قاتلا ويدل له قول ابن عرفة عن المازرى فلو رجع شاهدا الدخول عنها غرما نصف الصداق لأن شاهدى الطلاق لو اقتصر على شهادتهما لم يلزم الزوج أكثر من الصداق وغرامة النصف الزائد عليه إنما هو بشهادة من شهد عليه بالبناء (قوله دون شاهدى الطلاق) اعلم أن ما ذكره المصنف من عدم غرم شاهدى الطلاق لا يأتى على قول ابن القاسم الذى درج عليه من أن شاهدى الطلاق قبل البناء عليهما نصف الصداق برجوعهما وإنما يأتى على قول أشهب وعبد الملك وابن المواز وسحنون لا غرم على شاهدى الطلاق وعليه أكثر الرواة وهذا تعلم ما في كلام المصنف من التنافي والعذر له أنه درج على قول ابن القاسم في قوله وإلا فنصفه لأنه قوله في المدونة ودرج هنا على قول أشهب ومن معه لما رأى أن عليه أكثر الرواة فلم تمكنه مخالفته قاله طي قال بن ولولا ما ذكره المازرى من تفريع ما هنا على قول أشهب قللت إنه لا تنافي بين الحلين لأن ما هنا بمنزلة الرجوع عن طلاق مدخول به الوجود شاهدى الدخول كما أفاده تقرير الشارح تبعا لمعنى (قوله في الفرع المذكور) أى ما إذا شهد اثنان بالطلاق وآخرا بالدخول وحكم القاضى بجميع الصداق ثم رجع الأربعة (قوله بموت الزوجة) أى بسبب موتها (قوله أى استمر) جواب عما يقال لا حاجة لذلك الشرط لأن الموضوع أنه منكر للدخول والطلاق وحاصل الجواب أن المراد أن استمر على انكاره ولم يرجع عنه وحينئذ فالشرط له معنى (قوله أنه لو أقر بطلاقها) أى أنه لو رجع عن انكاره الطلاق وأقر به وقد شهدا عليه بالدخول ثم رجعا عن تلك الشهادة لم يرجعا عليه بشئ عند موتها (قوله لا تنفاه العلة المذكورة) أى وهى قوله لأن موتها وهى في عصمته على دعواه يكمل لها الصداق وإنما كانت تلك العلة منتفية لانه حيث كان مقرا بالطلاق فلم تمت على عصمته (قوله ورجع الزوج عليهما) صورته عقد على امرأة وشهد عليه شاهدا أنهما طلقها قبل الدخول مع انكاره لذلك فحكم عليه بالطلاق وغرم نصف الصداق ثم رجع الشاهدان وقدمتا الزوجة فان الزوج يرجع عليهما بما فواتاه من الميراث اذ لو لا شهادتهما عليه بطلاقها قبل البناء لكان يرثها ولا يرجع عليهما بما غرمه من نصف الصداق لاعتراقه لسكال الصداق عليه بالموت في عصمته فبلى هذا لو رجعا عن الشهادة قبل موتها وغرما للزوج نصف الصداق الذى غرمه

شهادتهما بطلاق وآخرا بالدخول فحكم القاضى بجميع الصداق ثم رجع الأربعة (اختص) بغرم نصف الصداق (الراجعان) عن شهادتهما (بدخول) أو أن الباء بمعنى عن أى الراجعان (عن) شهادة الدخول دون شاهدى (الطلاق) الراجعين عنها لأنه بمنزلة رجوعهما عن طلاق مدخول بها ولا غرم عليهما كما مر (ورجع شاهدا الدخول) في الفرع المذكور فهو ظاهر في محل الاضمار فلو قال ورجعا كان أخصر (على الزوج) بما غرمه له عند رجوعهما عن شهادة الدخول (موت) الزوجة إن أنكر (الطلاق) أى استمر على انكاره وهذا شرط في الرجوع يعنى أن الزوجة إذا ماتت وهو مستمر على انكاره طلاقها فان شاهدى الدخول الراجعين يرجعان عليه بما غرمه له لأن موتها في عصمته على دعواه يكمل عليه الصداق في نكاح التسمية وأما في التفويض فلا رجوع لها عليه بشئ لأن الموت فيه قبل الدخول لا يوجب شيئا كالطلاق كما مر ومفهوم الشرط أنه لو أقر

بطلاقها لم يرجعا عليه بشئ عند موتها لا تنفاه العلة المذكورة (ورجع الزوج) بعد موت الزوجة

مع انكاره الطلاق (عليهما) أى على شاهدى الطلاق الراجعين عنه وكان الأولى هنا الاظهار لايهامه رجوع الضمير على شاهدى  
الدخول ولكنه شكل على ظهور النص (بما فوتاه من ارث) منها شهدا معا عليه بطلاقها قبل البناء إذ لولا شهدا لورثها (دون  
ما غرم) لها من نصف صداقها (٣١٣) فلا يرجع به عليهما لاعترافه بتكليه عليه بالموت لا بكاره الطلاق وهذه المسئلة

أعم مما قبلها لأن كل  
شاهدين شهدا بطلاق  
لهما من نصف صداقهما  
وماتت الزوجة فان الزوج  
انكر لطلاقها يرجع  
عليهما بما فوتاه من ارثه  
منها لافرق بين أن يكون  
ذلك قبل الدخول أو  
بعده كان هناك شاهدا  
فدخول أم لا (ورجعت)  
الزوجة ان مات الزوج  
(عليهما) أى على شاهدى  
الطلاق الراجعين عنه (بما  
فوتاهما من ارثه وصدق  
أى نفسه فيما إذا لم يدخل  
بها فان الزوج للشهود  
عليه يفرم لها النصف فقط  
ولولا شهدا لكانت بطلاق  
لكانت ترثه وتستحق  
جميع الصداق فلم من  
هذا التقرير أن الموضوع  
حيث لم يكن الا شهود  
طلاق قبل الدخول إذ لو  
كان هناك شهود دخول  
أيضا كما هو موضوع ما  
قبلها لم يكن لها رجوع على  
شاهدى الطلاق بنصف  
الصداق إذ لم يفوتا عليها  
صداقا وهذا كله في السمي  
لها كما مر (وإن كان)  
الرجوع (عن تخرج)  
شاهدى طلاق أمة من

لها ثم ماتت رجوع عليهما بما فوتاه من الميراث ورجعا عليه بما غرماء له من نصف الصداق ويتراجعا  
(قوله مع انكاره الطلاق) أى مع استمراره على انكار الطلاق (قوله بطلاقها قبل البناء) هذا يفيد  
كما قلنا أن المسئلة مفروضة فيها إذا شهد عليه شاهدان انه طلقها قبل الدخول وأنكر ذلك فحكم عليه  
بالطلاق وغرم نصف الصداق فبعد مدة ماتت الزوجة والحال أنه مستمر على انكار الطلاق  
ورجعت اليه بعد موتها عن الشهادة فيرجع عليهما بما فوتاه من الميراث دون ما غرمه من نصف  
الصداق وغرم نصف الصداق وأما لو شهدا بأنه طلقها بعد البناء وغرم جميع الصداق ثم رجعا وقد  
ماتت فانهما يفرمان له جميع ارثه منها ولا يقال دون ما غرم لأنه لا غرم عليه في هذه الحالة وحينئذ  
فلا يصح حمل كلام المصنف على هذه الصورة ولهذا كانت المسئلة مفروضة في كلام الأئمة  
المازرى وابن شاس وابن عرفة وغيرهم فيها قبل البناء فقط وبهذا يعلم فساد تعميم الشارح في آخر  
البارقة قدبر انظر بن (قوله وهذه المسئلة أعم مما قبلها) أى ما إذا شهد اثنان بالطلاق واثنان  
بالدخول وحكم القاضي بالطلاق ولزم جميع الصداق ثم رجعت الأربعة (قوله وماتت الزوجة) أى  
قبل رجوع الشاهدين عن الشهادة أو بعد رجوعهما (قوله يرجع عليهما بما فوتاه من ارثه منها)  
أى ولا يرجع بشئ مما غرمه من الصداق على بينة الطلاق إن لم تكن بينة دخول ولا على بينة الدخول  
إن كان هناك بينة دخول وقد علمت ما فيه (قوله ورجعت عليهما) حاصله أنهما إذا شهدا بطلاقها  
قبل الدخول فحكم القاضي بالطلاق ونصف الصداق ثم رجعا وقد مات الزوج فانهما ترجع على  
شاهدى الطلاق بما فاتهما من ارثها من زوجها ونصف صداقها إذ لولا شهدا لكانت  
ترثه ويكمل لها صداقها هذا ان لم يكن هناك بينة دخول وأما لو شهد اثنان بالطلاق وآخران  
بالدخول فحكم القاضي بالطلاق وغرم الزوج جميع الصداق ثم مات الزوج ورجعت الأربعة  
عن الشهادة رجعت الزوجة على بينة الطلاق بما يفوتاهما من الميراث فقط إذ لم يفوتا شئ من  
الصداق حتى ترجع به على أحد (قوله عنه) أى عن الشهادة به (قوله إذ لم يفوتا عليها صداقا)  
لأنه حيث كان هناك بينة دخول لم يفوتا من الصداق شئ حتى ترجع به على أحد (قوله شاهدى  
طلاق أمة) تنازعه تخرج وتقاطيع فهو نظير قول العرب قطع الله يد رجل من قالمها وقول الشاعر:  
يا من رأى عارضا أسره • بين فداعى وجبهة الاسد  
وهو المثل له بقول ابن مالك:

ويخلف الثاني فيبقى الأول • كحاله إذا به يتصل  
بشرط عطف وإضافة إلى • مثل الذى له أضفت الأول

(تنبيه) الظاهر أن العبد كالامة لقلة الرغبة في العبد المتزوج كالامة المتزوجة فإذا شهدا بطلاق العبد  
لزوجته وسيدته مصدق على الطلاق وحكم القاضي بالفراق ثم شهد آخران بتجريح بينة الطلاق أو  
تقليطها فحكم القاضي برد المرأة للعبد ونقض الحكم الاول ثم رجعت شهود التجريح أو التقليط

زوجها (أو) عن (تقليط شاهدى طلاق أمة) من زوجها أى إذا شهد شاهدان بطلاق أمة قبل الدخول أو بعده  
فحكم الحاكم بالفراق وسيدتها مصدق على الطلاق ثم شهد اثنان بتجريحهما أو بتقليطهما بأن قالوا غلطنا في شهادتنا وانما التي طلقنا غيرها  
أو قالوا سمعنا شاهدى الطلاق يقولان في أنفسنا بالغلط وماتنا أو غابا أو أنكرنا اقرارهما بالغلط

فحكم الحاكم برجوعها لصحة زوجها ثم رجعا عن تجريعهما أو تغليبهما (غريما للسيد ناقص) من قبحها (بزوجيتها) أى بسبب عودها لزوجها إذ رجوعها له ثانيا عيب فتقوم بلا زوج ومزوجة ويغريمان ما بين القيمتين وقولنا سيدها مصدق احتراماً من إنكاره فلا غرم عليها له وقوله أمة احتراماً من الحرية فلا غرم عليها إذ لا قيمة لها (٢١٣) (ولو كان) رجوعهما عن شهادتهما

(بخلع) أى خلع امرأته  
(بشرة) تطب أو أبق  
أوبعض ذلك من كل غرد  
يصح الخلع به (فلقحة)  
يفرمانها للزوجة (حينئذ)  
أى حين الخلع ولا ينظر  
طيب الثمرة ولا عود  
الآبق كإبائى وهو متعلق  
بالقيمة لما فيها من راحة  
القل أو بمحذوف أى  
معتبرة حينئذ أى على  
الصفة التى عليها الثمرة  
وقت الخلع والتى عليها  
الآبق وقت فحله  
على الرجاء والخوف  
كالإتلاف أى كفى  
أثلف غمرة لم تطب أو غيرها  
فانه يفرض قيمتها يوم  
الأتلاف على الرجاء  
والخوف (بلا تأخير  
للحصول) أى طيب الثمرة  
وعود الآبق فيفرض  
بالنصب فى جواب النفي  
أى لا يؤخر حتى يبرم  
القيمة حينئذ أى حين  
الحصول فالقيمة الأولى  
مشتة والثانية منفية فلم  
يتواردا على شيء واحد  
فلا تكرار كما قيل ثم لو  
حذف فيفرض الخ كان  
أخصر وأوضح وقوله

عنه فانهما يفرمان للسيد ناقص من العبد بسبب التزويج (قوله فحكم الحاكم برجوعها الخ) أى  
ونقص الحكم الأول بالفراق لتبين أنه قضى بغير عدلين (قوله ما بين القيمتين) أى فاذا قومت خالية  
من الزوج بأربعين وبزوج بعشرين فانهما يفرمان عشرين ولا أرض للبكرة لاندراجها فى الصداق  
(قوله وسيدها مصدق) أى على الطلاق وقوله احتراماً من إنكاره أى لطلاق وقوله فلا غرم عليها  
أى لأنها لم يندخلا عليه عيباً فى أمته (قوله احتراماً من الحرية) أى من الرجوع عن تجريع أو تغليب  
شاهدى طلاق الحرية كما لو ادعت حرة أن زوجها طلقها وأقامت بينة بذلك فحكم القاضى بطلاقها  
فأقام زوجها بينة بتجريع شهودها أو تغليبهم فعلم الحاكم بردها لزوجها فاذا رجع شهود  
التجريع أو التغليب فانهم لا يفرضون لها شيئاً لأنه لا قيمة للحرية (قوله ولو كان بخلع) حاصله أنه  
إذا ادعى الزوج على زوجته أنها خالعتة فأنكرت فأقام الرجل بينة أنها خالعتة بشرة لم يبد  
صلاحها أو بآبق فحكم القاضى بالخلع بما ذكر ثم رجعت تلك البينة فانهما يفرمان للزوجة قيمة الثمرة  
والآبق وتعتبر قيمتهما يوم الخلع على الرجاء والخوف وإن كان الغرم يتأخر عن ذلك كما قال عبد الملك  
وقال ابن المواز إنهما يؤخران للحصول أى لطيب الثمرة وعود الآق فاذا حصل الطيب وعاد الآبق  
غريما القيمة حينئذ قال ابن راشد وقول عبد الملك أقبى يقول المصنف فالقيمة حينئذ إشارة لقول  
عبد الملك وقوله بلا تأخير للحصول رد لقول ابن المواز وأشار بقوله على الأحسن لقول ابن راشد  
القضى قول عبد الملك أقبى (قوله أو بنحو ذلك) أى كغير شارد (قوله يفرمانها للزوجة) أى بدل  
ما غرمته للزوج بالحكم بالخلع (قوله وهو متعلق الخ) حاصله أن قوله فالقيمة مبتدأ وقوله  
حينئذ ظرف لقو متعلق به والخبر محذوف أى فالقيمة حين الخلع يفرمانها للزوجة أو أن حينئذ  
متعلق بمحذوف خبر أى فالقيمة معتبرة حينئذ أى حين الخلع والوجه الأول هو الذى سلكه  
الشارح فى حل المتن ولا يصح جعل الظرف متعلقاً بفرض مقدراً لدلالة ما بعده عليه والأصل  
والقيمة تفرم حينئذ لأن للتبنيها حين الخلع وإن تأخر غرمها عن وقته (قوله كالإتلاف) هذا  
تنظير بمعلوم والمعنى قياساً على إتلافها قبل طيبها (قوله بلا تأخير) أى فى ضلتهما لما للحصول  
(قوله فالقيمة الأولى) أى وهى القيمة حين الخلع على الرجاء والخوف وقوله والثانية أى وهى  
القيمة حين الحصول أى طيب الثمرة وعود الآبق (قوله فلا تكرار) ضريح على اختلاف  
الحكم فسبب التكرار فهم أن قوله يفرض قيمته حينئذ مثبت وأنه عين المذكور أولاً وكان  
الأولى أن يقول ولا تناقض فربما على عدم توارد النفي والاثبات على محل واحد (قوله برجوعهما)  
أى بسبب رجوعهما عن الشهادة به (قوله للسيد النكر) أى فاذا مات العبد ولا وارث له أخذ  
سيده ماله وانظر لو كان له وارث هل يرجع السيد على الشهود الراجعين عن الشهادة بالتقرب بأخذه  
الوارث لانه لولا شهادتهما لأخذ ماله بالرق أولاً لانهما غريما له وهو الظاهر اه عبق  
(قوله لاعترافهما له بذلك) أى حيث شهدا أنه أعنته (قوله لانهما فوتاه الخ) فلو كان الرجوع  
عن الشهادة يعقهما أمة لم يحز لها بإباحة فرجها بالتزويج إن علمت بكذب الشاهدين كفى تن والظاهر

(على الأحسن) متعلق بالثبت أى فالقيمة حين الخلع على القول الأحسن ومقابله يوم الحصول وهو الذى نفاء (وإن كان) رجوعهما عن  
شهادتهما على سيد (بعتق) لريق والسيد منكرو حكم عليه به (غريما قيمته) يوم الحكم بعتقه ولا يرد العتق برجوعهما (وولاؤه له)  
أى للسيد النكر لاعترافهما له بذلك وتقرعهما قيمته لانهما فوتاه عليه

يرجوعهما وهو منكر وهذا في العتق الناجز (وهل إن كان) رجوعهما عن الشهادة بالعتق (لأجل) وحكم به (بفرمان) للسيد (القيمة)  
 أي قيمة العبد (والمنفعة) أي منفعة (٣١٤) العبد (اليه) أي إلى الأجل (لها) أي لراجعين يستوفيان منها القيمة

التي غرماها فأن استوفياها  
 قبل الأجل رجع الباقي من  
 للنفعة للسيد وإن حل الأجل  
 قبل استيفائها ضاع الباقي  
 عليهما وهذا قول سحنون  
 وهو الراجح (أو) لا  
 يفرمانها الآن بنائها بل  
 تقوم للنفعة على غررها  
 بحرة مثلا ويقوم العبد  
 بشرين مثلا (مُسقطُ  
 منها) أي من قيمة العبد  
 (النفعة) أي قيمتها وهي  
 عشرة يبقى من قيمة العبد  
 عشرة يفرمانها للسيد  
 حالا وتبقى تلك المنفعة  
 للسيد على حسب ما كان  
 قبل رجوعهما وهذا قول  
 ابن عبد الحكم (أو يُخبرُ)  
 السيد (فيها) أي في المنفعة  
 أي بين أن يسلمها  
 لشاهدين الراجعين  
 ويأخذ منهما قيمة العبد  
 بنائها الآن كاهو القول  
 الأول بينه وبين أن  
 يأخذ قيمته الآن منهما  
 ويتمسك بالمنافع إلى  
 الأجل ويدفع لها قيمتها  
 على التقضي شيئا فشيئا أي  
 كلما اقضى وقت دفع  
 لها ما يقابل على حسب  
 ما يراه هو لهما وهذا قول  
 ابن الماجشون (أقواله)

أن للسيد وطأها فيما بينه وبين الله عند علمه بأنه لم يعتق وانهما شهدا عليه بزور وأما في الظاهر فإنه يمنع  
 ولا يمنع من إباحة وطئها فيما بينه وبين الله أخذه القيمة عند رجوعهما لأنه أمر جرح اليه الحكم قاله عبق  
 ويؤخذ من هذا أنهما لو شهدا بطلاق امرأة وحكم القاضي بلزومه ثم رجعا عن الشهادة فإن الحكم  
 لا ينقض ولا يجوز لها إباحة فرجها بالتزويج لغير مطلقها إذا علمت بكذب الشهود وللزوج وطؤها  
 فيما بينه وبين الله إن علم أيضا بكذبهم كذا قرر شيخنا (قوله يرجوعهما) متعلق بتفريعهما أي  
 وتفريعهما قيمته بسبب رجوعهما عن الشهادة لأنهما فوتاه عليه بشهادتهما (قوله قيمة العبد) أي  
 المحكوم بعته لأجل شهادتهما وقوله يفرمان القيمة أي بنائها (قوله ضاع الباقي) أي باقي القيمة التي  
 غرماها عليهما ومحل ضياعها عليهما ما لمعت العبد ويترك مالا أو يقتل ويؤخذ قيمته وإلا أخذ ما بقي لهما من  
 ذلك وكذا إذا قتل السيد كان لهما الرجوع عليه بقيمة ما لهما (قوله أولا يفرمانها) أي قيمة العبد  
 (قوله بل تقوم للنفعة) أي منفعة العبد للأجل (قوله على غررها) أي من تجويز موت العبد قبل الأجل  
 وحياته اليه وعلى تقدير حياته اليه محتمل أنه يمرض وإن لا يمرض (قوله وتبقى تلك المنفعة للسيد) أي من  
 جملة قيمة العبد الكائنة عليهما التي غرما الآن للسيد بعضها وهو ما زاد على قيمة المنفعة (قوله على حسب ما كان  
 قبل رجوعهما) أي عن الشهادة فإن مات العبد قبل أن يستوفي السيد من المنفعة تمام القيمة لم يرجع السيد  
 عليهما شيء لأنه قد أخذ قيمة المنفعة من جملة قيمة العبد على غررها وتجويز موت العبد قبل الأجل  
 وحياته اليه (قوله على حسب ما يراه هو) أي من كون ذلك الوقت جمعة أو شهرا أو يوما (قوله أقوال  
 ثلاثة) جعل نشارح الأقوال في هذه المسئلة ثلاثة وهي في الحقيقة أربعة الأول لعبد الملك بن الماجشون  
 يفرمان القيمة والمنفعة للأجل لهما لكن يبقى العبد تحت يد السيد ويعطيهما أجرة المنفعة من تحت يده  
 والثاني لسحنون كأول إلا أنه يسلم اليهما حتى يستوفيا ما غرماه من منفعة ثم يرجع سيده وهذان  
 القولان محتملما قول المصنف والمنفعة اليه لهما والثالث يفرمان القيمة بعد أن يسقط منها قيمة المنفعة  
 على الرجاء والخوف وهذا قول عبد الله بن عبد الحكم كما قال ابن عرفة وابن عبد السلام لا قول  
 محمد بن عبد الحكم كما في التوضيح ولا قول عبد الملك كما قال ابن الحاجب والرابع لابن الواز  
 أنه يخبر السيد بين الوجهين الأولين أي أنه يخبر بين أن يأخذ منهما القيمة حالا ويسقط حقه من  
 المنفعة فيسلمها لهما للأجل أو يأخذ منهما القيمة الآن ويترك بالمنافع للأجل ويدفع لهما قيمتها  
 شيئا فشيئا انظر بن (قوله وإن كان يعتق تدير الخ) حاصله أنهما إذا شهدا على السيد أنه مدبر عبده  
 فعلم القاضي بذلك ثم رجعا فانهما يفرمان للسيد الآن قيمته ويستوفيانها من خدمته شيئا فشيئا إذ لم  
 يبق فيه بقتضى شهادتهما غير الخدمة ثم إن مات السيد وعتق لمل الثالث له فإن كانا استوفيا ما غرما  
 فلا كلام وإن كانا قد بقي لهما شيء فقد ضاع عليهما فإن لم يحمله الثلث ورده دين أو حمل بعضه  
 كانا أولى من غيرها من أصحاب الديون ومن الورثة بما رقى منه يستوفيان من ثمنه ما بقي  
 لهما مما غرما وما فضل من ثمن ذلك يكون للغراء والورثة فإن رده دين أو حمل الثلث بعضه ومات  
 قبل الاستيفاء من ثمنه أخذوا من ماله إن كان له مال فإن لم يكن له مال فلا شيء لهما فإن قتل  
 أخذوا من قيمته انظر المواق (قوله كان أولى) أي لان بقاها يوم أنهما رجعا عن الشهادة بتجيز  
 عتق المدبر وهو غير مراد لانه في هذه يرجع عليهما السيد بقيمته على أنه مدبر ولا شيء لهما



( فالقيمة ) أى قيمة المدبر على غررها بخرمانها للسيد الآن وتعتبر يوم الحكم بتدبيره ( واستوفيا ) القيمة ( من خدمته ) على ما يراه السيد  
( فان عتق بعت سيده ) بأن حمله الثلث فان استوفيا ما غرماه من القيمة فظاهر وإن بقي لهما شيء ( فعليهما ) أى يصح عليهما فان لم يحمله  
الثلث أو حمل بعضه فلهما أولى من غيرهما من أصحاب الديون بمارق منه إلى أن يستوفيا ما بقي لهما ما غرماه وهذا معنى قوله ( وهما أولى ) بمارق  
( إن رده ) أى التدبير ( دين أو ) رد ( بعضه كالجناية ) تشبيهه فى الأولوية أى ( ٢١٥ ) كجناية العبد مدبراً أولاً على غيره فان

الحق عليه أولى برقبته من  
أرباب الديون لتعلق الحق  
بصنعه كآرهن ( وإن كان )  
رجوعهما عن شهادتهما  
( بكتابة ) أى بأنه كاتب  
عبد وحكم عليه بذلك  
( فالقيمة ) أى قيمة  
الكاتب لا الكتابة  
بفرمانها للسيد عاجلاً  
وتعتبر يوم الحكم  
( واستوفيا ) ما غرماه ( من  
نجومه ) فان بقي لهما شيء  
فعليهما وإن زاد منهما شيء  
على ما غرماه للسيد ( وإن  
رق ) اجزه ( فمن رقبته )  
وهما أولى بها من غيرهم  
( وإن كان ) الرجوع عن  
شهادتهما ( بإبلا ) لأتمه  
وحكم به ( فالقيمة )  
بفرمانها للسيد الآن معتبرة  
يوم الحكم بانها أم ولد  
( وأخذنا ) ما غرماه  
( من أرض جناية عليها ) إن  
جنى عليها أحد ( وفيما  
استفادته ) من صدقة أو  
وصية أو نحو ذلك  
( قولان ) فى أخذها منه  
لأنه فى معنى الارش

كما فى المواق ( قوله فالقيمة ) أى قيمة المدبر ترفع للسيد حين الرجوع عن الشهادة وقوله على غررها  
الأولى حذفه لأن قيمته يوم أخذكم بتدبيره لا غرر فيها تأمل ( قوله الآن ) أى فى حين الرجوع عن  
الشهادة ( قوله على ما يراه السيد ) أى تقاضياً على ما يراه السيد أى من أخذها قيمة الخدمة يوماً فيوماً  
أو جمعة فجمعة أو شهراً فشهراً الخ وأشعر قوله واستوفيا من خدمته أنه إذا لم يكن له خدمة  
فلا شيء لهما وهو كذلك ( قوله فان لم يحمله الثلث ) أى فان لم يحمله الثلث شيئاً منه كآلو كان على  
السيد دين يستغرقه بهما ( قوله وهما أولى إن رده الخ ) أى لأنهما لما دفعا قيمته لسيد كانت  
القيمة كحق تعلق جينه وهو مقدم على الدين المتعلق بالذمة ( قوله أو رد بعضه ) هذا يقتضى  
أن رقية البعض تتوقف على دين كرقية الكل وليس كذلك فان السيد إذا مات ولم يترك  
مالا سوى المدبر عتق منه الثلث ورد الثلثان ( قوله أى كجناية العبد مدبراً أم لا الخ ) حاصله  
أن العبد سواء كان مدبراً أم لا إذا جنى على غيره ومات سيده وعليه دين يستغرق ذلك الجاني  
فان الحق عليه أولى برقبته من أصحاب الديون فيستوفى أرض الجناية من ثمنه وما فضل من  
ثمنه بعد أرض الجناية يدفع لأرباب الديون ( قوله عاجلاً ) أى حين رجوعهما عن الشهادة  
( قوله واستوفيا من نجومه ) هذا ظاهر إذا رجعا قبل أدائها وألورجعا عن الشهادة بعد أداء النجوم  
وخروجه حراً فالظاهر كما فى بن أن للسيد أن يرجع عليهما بياقي القيمة ولا رجوع لهما على العبد  
بعد خروجه حراً ( قوله فان بقي لهما شيء ) أى من القيمة التى غرماها زيادة على النجوم التى استوفياها  
( قوله فعليهما ) أى فقد ضاع ذلك الباقي عليهما ( قوله وإن زاد منها ) أى من نجوم الكتابة شيء وقوله  
على ما غرماء أى من القيمة ( قوله فمن رقبته ) أى فيستوفيا القيمة التى غرماها من رقبته بأن تباع رقبته  
ويستوفيان من ثمنها ما غرماه وما زاد من الثمن رد للسيد فان عجز عن النجوم ولم يرق بل أعتقه السيد  
فأت عليهما ما غرماه من قيمته ( قوله بفرمانها للسيد الآن ) أى حين الرجوع فالقيمة المعتبرة يوم  
الحكم بفرمانها يوم الرجوع ( قوله من أرض جناية عليها ) أى فى طرف أو نفس وقوله عليها أى لا على  
ولدها من غير سيدها كما هو ظاهر ( قوله وفيما استفادته قولان ) أى وأما ما استفاده ولدها من غير السيد  
فلا يأخذان منه اتفاقاً ( قوله أو نحو ذلك ) أى كهيبة أو اكتسبته بعمل كما فى ت ( قوله لأنهما إنما  
فوتاه الاستمتاع ) أى كما لو رجعا عن شهادتهما بطلاق مدخول بها وحكم به وليس للسيد وطء هذه  
الأمه للرجوع عن الشهادة بمتقها ولو بالتزويج إلا أن يبت عنها فيتزوجها قاله عج والمراد ليس له  
وطؤها أى بالنظر للظاهر فقط لا فيما بينه وبين الله وإلا جاز حيث علم بكذب الشهود ( قوله خلافاً  
لما يؤممه ابن الحاجب ) أى حيث قال غرماء قيمة كتابته وإنما عبر بيوممه لا مكان الجواب عن ابن  
الحاجب بجعل الإضافة فى قوله قيمة كتابته بيانية ( قوله ثم رجعا ) أى عن شهادتهما وقال إنه  
ليس وأدله ( قوله فلا غرم عليهما ) أى بغير حمله على ما إذا لم تكن نفقته واجبة على الأب وإلا فقد ألزماء

وعدمه لأنه منفصل عنها وهو الراجح ( وإن كان ) الرجوع عن شهادتهما ( بهما ) أى أنه نجز عتق أم ولده وحكم به ( فلا غرم ) عليهما  
لأنهما إنما فوتاه الاستمتاع وهو لا قيمة له ( أو ) كان الرجوع عن شهادتهما ( بعتق ) أى بتجيز عتق ( مكاتب بالكتابة ) التى على المكاتب  
من عين أو عرض بفرمانها على نجومها أو ما بقي منها بعد عتقه المحكوم به بشهادتهما ولا يفرمان قيمة الكتابة خلافاً لما يؤممه ابن الحاجب  
( وإن كان ) رجوعهما عن شهادتهما ( ببنوة ) بأن ادعى شخص أنه ابن فلان وفلان ينكر ذلك فنشهد لابن شاهدان على إقرار  
الأب بأنه ولدى أو أنه استلقه وحكم به ثم رجعا ( فلا غرم ) عليهما للأب لأنهما لم يفوتا عليه مالا

(إلا بعد) موت الأب و(أخذ المال) من تركته (بارث) فيغرم ما أخذ من حجيته منه (إلا أن يكون المشهود بينوته عبداً) له  
 حكم بحريته وثبوت نسبه عملاً بشهادتهما ثم رجعا واعترفا بالزور (فقيمته) يغرماتها السيد عند رجوعهما لتفويتها بشهادتهما رقيته  
 عليه (أولا) أى فى أول الأمر أى قبل موت الأب (ثم إن مات) الأب المشهود عليه ببينة من كان رقيقه (وترك) ولداً (آخر) غير  
 المشهود بينوته (فالقصة) التى (٢١٦) أخذها الأب من الشاهدين الراجعين ان كانت باقية أو كانت فى ذمتها لكونه لم

يقبضها منها قبل موته  
 (لآخر) أى يستحقها  
 الابن الآخر المحقق نسبه  
 دون المشهود بينوته لانه  
 يزعم أن نسبه ثابت وان  
 أبه ظلم المشهود فى أخذها  
 منهم ثم بعد أخذها يقسمان  
 ما جئى من التركة نصفين  
 (وعرما) أى الشاهدان  
 الراجعان (له) أى للاخ  
 الآخر المحقق نسبه  
 (نصف الباقي) بعد القيمة  
 التى أخذها أى يغرمان له  
 مثل النصف الذى أخذه  
 من شهدا له بالبينة لانهما  
 فتراه عليه بشهادتهما وهذا  
 إذا لم يكن على الميت دين  
 يستغرق التركة (وان ظهر)  
 عليه (دين يستغرق)  
 التركة وكذا غير مستغرق  
 (أخذ من كل) من الولدين  
 (النصف) الذى أخذه  
 من التركة بالمراث فان  
 وفى (و) إلا (كل) وفاؤه  
 (بالقيمة) أى التى اختص  
 بها ثابت النسب وانما  
 كانت متأخرة لأن كونها  
 ميراثا غير محقق لأن  
 المشهود له بالبينة يدعى

نفقته بشهادتهما فيغرماتها له قاله البساطى وقال ح إنه الظاهر ولم أقف فيه على نص اه بن (قوله) لا  
 بعد موت الأب) أى إلا إذا مات الأب وأخذ الولد المشهود بينوته ماله بارث فانهما حينئذ يغرمان  
 لو ارث الأب المحجوب بذلك الولد قدر ما أخذه ذلك الوالد من المال ثم ان قوله لا بعد النسخ  
 استثناء من مقدر بعد قوله فلا غرم أى فلا غرم عليهما لأحد من الناس لا للأب ولا للغير إلا أن يموت الأب  
 ويأخذ الولد المشهود بينوته ماله فانهما حينئذ يغرمان للوارث (قوله) إلا أن يكون عبداً (النسخ) استثناء  
 من مقدر بعد قوله بارث أى فيغرمان للوارث ولا غرم عليهما غير ذلك إلا أن يكون النسخ (قوله) وأخذ  
 المال) أى أخذ من شهد بينوته المال وهو تركه أبيه واحتجز بقوله بارث عن أخذه له بغيره كدين  
 ونحوه فانه لا غرم عليهما (قوله) فيغرمان ما أخذه) أى فيغرمان قدر ما أخذه ذلك الولد للمشهود  
 بينوته ماله من المال (قوله) لمن حجيته منه) أى لمن حجيته ذلك الولد من الميراث من عاصب أو بيت المال  
 إن لم يكن عصبة (قوله) واعترفا بالزور) أى وأنه رقيق له مشهود عليه بالبينة (قوله) أى قبل موت الأب)  
 أى وأخذ الولد المال بالإرث فإذا مات الأب وأخذ الولد المشهود بينوته المال بالإرث غرما ثانياً المال  
 المأخوذ للوارث المحجوب بذلك الولد من عاصب أو بيت المال فأتى المصنف بقوله أولاً إشارة إلى  
 أن هناك مرتبة ثانياً (قوله) وترك ولداً آخر) أى ثابت النسب (قوله) إن كانت باقية) أى إن كانت  
 باقية عنه حتى مات (قوله) يقسمان) أى الابنان (قوله) وان ظهر دين) أى بعد قسم الولدين للتركة  
 وتقريم ثابت النسب للشاهدين مثل النصف الذى أخذه من شهدا له بالبينة (قوله) وكذا  
 غير مستغرق) أى فإذا كان الدين الذى ظهر غير مستغرق أخذ من كل واحد أيضاً نصف  
 الدين ورجع الشاهدان على ثابت النسب بمثل ما غرمه المشهود بينوته للغيرم وإنما أتى المصنف  
 بقوله مستغرق مع استواء المستغرق وغيره فى الحكم لأجل قوله وكل بالقيمة (قوله) وانما كانت  
 متأخرة) أى فى الأخذ فى الدين (قوله) بمثل ما غرمه العبد) أى وهو النصف الذى ورثه (قوله) انما  
 غرما لك النصف) أى مثل النصف الذى أخذه العبد (قوله) إن كان برق لحر) أى يحتمل أن يكون  
 قوله لحر متعلقاً بمحذوف صفة لرق بمعنى رقية أى وان كان رجوعهما عن شهادتهما برقية كائنة لحر  
 باعتبار ما كان قبل شهادتهما ويحتمل أن اللام بمعنى على أى وان كان رجوعهما عن شهادتهما على  
 حر بأنه رقيق لفلان وحكم القاضى برقيقته (قوله) فلا غرم عليهما لمن شهدا عليه بالرق) قال  
 فى التوضيح يخرج على ما مر فى الغصب من أن من باع حراً وتعذر رجوعه فعليه الدية أن يكون  
 على الراجعين هنا دية اه قال المساوى وهو تخريج ضعيف لان القول أضعف من الفعل ولانه  
 انضم الى القول هنا دعوى المدعى وأصله لابن عبد السلام وابن عرفة قال انما تجب عليها الدية  
 لانها لم يستقلا فى التسبب فى الرقية بل المدعى معها اه بن ومحل عدم غرم الراجعين عن الشهادة

أنها ليست لأبيه (ورجما) أى الشاهدان (على الأول) أى الثابت النسب (بما) أى بمثل ما (غرمه)  
 بالرقية  
 العبد) المشهود بينوته (لغيرم) أى رب الدين لأنها يقولان له إنما غرمتك النصف الذى أخذه العبد لكوننا فوتاه عليك بشهادتنا  
 فلما جئى الدين المستغرق ظهر أنك لا تستحق من مال أبك شيئاً لتقدم الدين على الارث فلم تقوت عليك شيئاً فأعطينا ما أخذته  
 منك (ولأن كان) رجوعهما عن شهادتهما (برق لحر) أى انهما شهدا على حرق ظاهر الحال انه رقيق لفلان المدعى انه رقيقه والمدعى  
 عليه يدعى الحرية فحكم القاضى برقه بمقتضى الشهادة ثم رجعا عن شهادتهما واعترفا بالزور (فلا غرم) عليهما لمن شهدا عليه بالرق

لأنهما فوتا عليه الحرية ولا قيمة لها (إلا لكل ما استعمل ومال انتزع) أى إذا استخدم العبد أى استخدمه سيده أو انتزع منه مالا فانهما يفرمان له نظير ذلك لأن العبد يملك (ولا يأخذه) منه سيده (الشهود له) أى لا يجوز للسيد أن يأخذ ذلك للمال الذى أخذه العبد من الشاهدين في نظير الاستعمال أو الانتزع لأنه إنما أخذه منهما عوضا عما أخذه (٢١٧) منه السيد والسيد يعتقد

حرمة وأن العبد ظلهما (و) لو مات العبد وترك المأخوذ ما (ورث عنه) أى يرثه عنه من يرثه لو كان حراً فإن لم يكن وارث فبیت المال (وله) نى للعبد (عطيته) هبة وصدقة ونحوها (لا تزوج) أى ليس له أن يتزوج بذلك المال لأنه عيب ينقص رقبته (وإن كان) رجوعهما عن شهادتهما (بما تزد وعمره) بالسوية وحكم بذلك (ثم قال) فى رجوعهما هى كلها (لزيد) فلا يعتبر رجوعهما بعد الحكم ولا ينقص ولو كان زيد أولاً يدعى المائة بتامها ولا تنزع الخمسون من يد عمره (غرم) للدين (خمسین) عوضاً عن التى أخذها عمرو فاللام فى قوله (لعمرو) للتعليل لا صلة غرم أى يفرمان خمسين للدين لأجل عمرو أى لأجل رجوعهما عن شهادتهما لعمرو أى بدلا عن التى أخذها عمرو وفيه تكلف وهو خير من دعوى الخطأ

بالرقية إذا لم يكن للشهود برقته أولاد صغار أحرار وإلا رجعوا عليهما بالنفقة التى فوتها عليهما بشهادتهما التى رجعا عنها (قوله لأنهما فوتا عليه الحرية) أى التى يدعيها وينبغى سريان الرقية على أولاده من أمته وأن يجرى فيهم أيضا قوله إلا ما استعمل ومال انتزع (قوله نظير ذلك) أى نظير الاستخدام ونظير المال المنتزع منه والمراد بنظير الاستخدام قيمته (قوله لأنه إنما أخذه الخ) أى ولأنه لو أخذه منه السيد لغرم له الشهود عوضه فآخذه السيد أيضا ويتسلسل اهـ بن (قوله وأن العبد ظلهما) أى فى رجوعه عليهما لاعتقاده أنه عبد وأن رجوعهما عن الشهادة بالرقية فى غير محله (قوله وترك المأخوذ منهما) أى وترك المال الذى أخذه من الشاهدين عوضا عن عمله أو عما انتزعه السيد منه (قوله أى يرثه عنه من يرثه لو كان حراً) أى يرثه عنه الشخص الحر الذى يرث ذلك العبد أن لو كان ذلك العبد حراً ولا يأخذه السيد لأن الميت إنما أخذه من الشاهدين على تقدير الحرية والسيد معتقد أنه رقيق وأنه ظلهما فى أخذه منهما (قوله لأنه عيب ينقص رقبته) هذا يفيد أن له أن يتزوج بذلك المال باذن سيده وانظر هل للسيد بيع ذلك العبد عملاً بالملكية أم لا وينبغى أن يكون له ذلك وله وطؤها إن كانت امه إن علم صدق شهادتهما بالرق فان علم عدمها حرم وكذا إن شك احتياطاً (قوله بمائة لزيد وعمره بالسوية) أى على بكر مثلاً (قوله فلا يعتبر رجوعهما بعد الحكم ولا ينقص) أى وحيث لم يمس لزيد منها الخمسون والخمسون الأخرى لعمرو (قوله ولو كان زيد أولاً يدعى المائة بتامها) أى لأنهما لما رجعا فسقا فلم تقبل شهادتهما له بالمائة (قوله ولا تنزع الخمسون) أى لو كانا اقتسما المائة بعد الحكم لهما ما وقبل الرجوع ثم رجع الشهود بعد ذلك فلا تنزع الخمسون من يد عمرو لأن رجوعهما بعد الحكم غير معتبر كما علمت (قوله عوضاً عن التى أخذها عمرو) أى لتلافهما تلك الخمسين على الغريم بشهادتهما (قوله وهو خير من دعوى الخطأ) أى من دعوى ابن غازى الخطأ وأن الصواب للغريم (قوله وإن رجع أحدهما) أى عن جميع الحق وأما رجوع أحدهما عن بعض الحق فسيأتى وحاصله أن الشاهدين إذا شهدا على شخص بحق فحكم القاضي به عليه لدعيه ثم رجع أحد الشاهدين عن الشهادة فانه لا ينقض الحكم ويفرم المحكوم عليه الحق لصاحبه ثم يرجع المقتضى عليه على الشاهد الراجع بنصف ذلك الحق الذى غرمه (قوله لا خاص بمسئلة زيد وعمره) أى السابقة فى كلام المصنف فقها يفرم الراجع للدين خمسة وعشرين وذلك لأن الخمسين التى أخذها زيد ثابتة بشهادة كل من الشاهدين والتى أخذها عمرو ثابتة بشهادة غير الراجع والراجع شهد بها أولاً ثم رجع فيفرم نصفها للمقتضى عليه لانه أتلف عليه بشهادة التى رجع عنها ذلك النصف (قوله وهو المشهور) أى وإن كان مبني على ضعف وهو أن اليمين مع الشاهد استظهار أى مقوية للشاهد فقط والحق ثبت بالشاهد (قوله أو يفرم نصفه) أى بناء على أن اليمين مع الشاهد مكملة لنصاب الشهادة (قوله فانه يفرم نصف الحق) أى سواء رجع وحده أو مع بعض النساء حيث جئ منهن اثنتان بل الرجوع ولا يلزم أحداً ممن رجع معه من النساء شيء

٢٨ - دسوقى - رابع  
أحسن وقوله (فقط) راجع الخمسين (وإن رجع أحدهما) أى أحد الشاهدين فقط (غرم) الراجع عن شهادته للمقتضى عليه (نصف الحق) وهذا عام فى جميع مسائل الرجوع لا خاص بمسئلة زيد وعمره واختلف إذا ثبت الحق بشاهدين ثم رجع الشاهدان يفرم جميع الحق وهو منذهب ابن القاسم وهو المشهور أو يفرم نصفه (كرجل) شهد (مع نظيره) ثم رجع فانه يفرم نصف الحق وإن رجع

وإن كثرت غرم من نصفه لأهن كرجل واحد فإن بقي منهن اثنتان فلا غرم على الراجعات فإن رجعت إحداهما قبلها مع من رجعت قبلها وإن كثرت ربع الحق (وهو) أي الرجل (معين في) شهادة (الرضاع) بين زوجين فعلمكم بالفراق بينهما ثم رجعت الجميع (كاثنتين) عليه، مثل غرامة اثنتين وهذا ضعيف والمذهب أنه في الرضاع وما شابهه مما يقبل فيه المرأتان كأمراة واحدة بخلاف الأموال فإنه معهن كأمراة إن فإذا شهد رجل واحدة (٣١٨) امرأة بمال ورجع الرجل وحده أو رجعت معه ماعدا امرأتين فله النصف ولا شيء.

على الراجعات إذا لا تضم النساء للرجال في الأموال فإذا رجعت الباقيتان كان على جميعهن النصف وعلى الرجل النصف وأما في الرضاع ونحوه فكأمراة واحدة على للنسب فإذا شهد برضاع مع مائة امرأة ورجع مع ثمانية وتسمين فلا غرم لأنه بقي من يستقل به الحكم قال المصنف في باب الرضاع وبشئ رجل وامرأة وبامراة إن رجعت امرأتان الباقيتين كان نصف الغرامة عليه وعلى الراجعات فإن رجعت الباقي كان الغرم لجميع الحق عليه وعليهن وهو كأمراة على للمذهب فإن قلت كيف يتصور الغرم في الرضاع على شاهد في الرجوع إذ الشهادة إن كانت قبل البناء فالفسخ بلا مهر وإن كانت بعده فالمرء للوطء وإعاقوته بشهادتهما العصة وهي لأقمة له فلتا يتصور بعد موت أحد الزوجين فينرم الراجع للحي، فهما ما فوته

حيث بقي منهن اثنتان (قوله وإن كثرت) مبالغة فيما بعده أي وإن رجعت كلهن غرم من نصفه وإن كثرت (قوله فليامع مع من رجعت قبلها وإن كثرت ربع الحق) فإن رجعت الأخرى كان على الجميع النصف يقسم على رؤوسهن هذا هو الصواب خلافا لما في عق من أنه إذا رجعت الأخرى كان عليها الربع الباقي (قوله وهذا ضعيف) بل أنكره ابن عرفة وقال لا أعرف وجوده لأحد من أهل المذهب وإعاقا سرى لابن شاس من وجيز الغزالي الذي شاكلة بالجواهر وتابعه ابن الحاجب على ذلك وقوله ابن راشد القضي ابن (قوله والمذهب أنه) أي الرجل (قوله وما شابه) أي كالولادة والاستئلال وقوله كأمراة أي في الغرم عند الرجوع عن الشهادة (قوله إذا لا تضم النساء للرجال في الأموال) أي لأنه لا تضم النساء للرجل في الغرم في شهادة الأموال (قوله فإذا رجعت الباقيتان الخ) وأما أن رجعت امرأة من الباقيتين كان ربع الغرم عليها وعلى بقية النساء الراجعات قبلها والنصف على الرجل الراجع (قوله ونحوه) أي مما يقبل فيه المرأتان كالولادة والاستئلال (قوله قال المصنف الخ) أي بهذا دليلا لقوله لأنه قد بقي من يستقل به الحكم (قوله كان نصف الغرامة عليه وعلى الراجعات) أي ويجعل كأمراة في الغرم لا كأمراة (قوله وهو كأمراة على المذهب) أي خلافا للمصنف حيث جعله كأمراة إن وقد بان مما ذكر أن النساء تضم للرجل في الغرم في شهادة الرضاع في حالتين رجوعه مع بعض من يستقل به الحكم ومعهن كلهن بخلاف شهادة الأموال فلا تضم النساء له في الغرم في حالة من الحالات (قوله إذ الشهادة) أي بالرضاع وقوله فالفسخ بلا مهر أي وحينئذ إذا رجعا عن الشهادة فلا غرم عليهما لأنهما لم يفوتا بشهادتهما مالا لا يقال أنه سبق في النكاح أن الفسخ قبل البناء لا شيء فيه إلا في نكاح الدرهمين وفرقة المتلاعنين والمتراضعين فإن فيه نصف المسمى لأننا نقول ذلك فيما إذا ادعى الزوج الرضاع قبل البناء وهي تنكره ولا بينة أما لو كان هناك بينة تشهد به كما هنا فالفسخ من غير لزوم شيء أصلا (قوله فلنا يتصور) أي غرم شهود الرضاع بالرجوع الخ (قوله حد موت الخ) أي فيما إذا شهدا بالرضاع بعد موت أحد الزوجين فعلمكم به ثم حصل الرجوع فينرم الخ (قوله إن كانت الشهادة) أي بالرضاع قبل الدخول أي وبعد موت الزوج كما هو الموضوع وحاصله أنه إذا عقد على امرأة ومات الزوج قبل الدخول فنشهد برضاع الزوجين ثم حصل رجوع من الشهود أو من بعضهم فينرم الراجع للمرأة ما فوته من الميراث والصداق وإن كان الميت الزوجة ينرم الراجع للزوج ما فوته من الميراث (قوله غرم) أي للشهود عليه وقوله نصف ذلك البعض أي الذي رجعت عن الشهادة به (قوله وهكذا) أي فإذا رجعت عن ربع ما شهد به غرم ثمن الحق (قوله فإذا رجعت غيره) أي غير من يستقل الحكم بعده كالرجوع ثلاثة من أربعة أو اثنين من ثلاثة (قوله أي جميع الراجعين) أي من يستقل الحكم بعده وقوله فالنصف على الجميع أي جميع الراجعين (قوله تعرف بمسئلة الخ) عبارة غير تعرف بمسئلة غريم الغريم غريم

من الارث ويغرم للمرأة بعد موت الزوج ما فوته لها من الصداق إن كانت الشهادة قبل الدخول (و) إن رجعت وأعم أحدهما بهذا الحكم (عن بعض) أي بعض ما شهد به (غرم نصف ذلك البعض) فإن رجعت عن نصف ما شهد به غرم ربع الحق وإن رجعت عن ثلثه غرم سدس الحق وهكذا (وإن رجعت) بهذا الحكم (من يستقل الحكم بعده) كواحد من ثلاثة (فلا غرم) عليه لاستئلال الحكم بالباقي (فإذا رجعت غيره) أيضا مرتباً أودقة (فالجميع) أي جميع الراجعين ينرمون ما رجعوا عنه فإن رجعت ماعدا واحداً فالنصف على الجميع سوية فإن رجعت الأخيرة فالنصف على الجميع ثم ذكر مسألة تطرق لجميع ما تقدمت تعرف بمسئلة غريم الغريم بقوله



(والمقضى عليه) بالحق بشهادة الشاهدين ورجعا بعد القضاء وقبل دفع الحق للمقضى له (مطالبتهما) أى الشاهدين الراجعين (بالدفع للمقضى له) بأن يقول لهما ادفعا للمقضى له ما لم يكاسب رجوعكما له (والمقضى) (٣١٩) له ذلك (أى مطالبتهما بالدفع) إذا

تعذر (الاحذ من المقضى عليه) لموته أو فلسه أو غيبته فان لم تعذر فليس له مطالبتهما وإما يطالب المقضى عليه \* ولما فرغ من مسائل رجوع الشاهدين عن شهادتهما تسرع يتكلم على تعارض البيتين فقال (وإن أمكن جمع بين البيتين) (التعارضتين) (جمع) أى وجب الجمع بينهما مثاله من قال لرجل أسلمت اليك هذا الثوب في مائة إردب حنطة وقال الآخر بل هذين الثوبين في مائة إردب حنطة وأقام كل بيعة فيقضى بالثلاثة الانواب في مائتين كذا ذكره وهو إنما يتم لو ادعى السلم المائتين وإلا فكيف يقضى له عالم يدعه (والإم) يمكن الجمع بينهما (رجح) أى وجب على الحاكم أن يرجح بينهما (بسبب ملك) (الباء منسية) داخل على مضاف مقدر أى يرجح بسبب ذكر سبب الملك فكل منهما شهدت بالملك لكن أحدهما ذكرت سبب الملك (كنسج وتاج) بأن قالت أحدهما نفهد أنه ملك لزيد وقالت

وأعلم أن جعل مسألة المصنف هذه من باب غريم الغريم إنما يظهر بالنظر لعجزها وهو قوله والمقضى له ذلك الخ تأمل (قوله) والمقضى عليه مطالبتهما بالدفع للمقضى له (فإذا اشهدا بمائة لزيد على عمرو وحكم بذلك ثم رجعا فاعمرو مطالبتهما بدفع المائة لزيد خلافا للحنفية حيث قالوا لا يؤمر الشاهدان بالدفع حتى يؤدي المقضى عليه وفي هذا تعريض لبيع داره واتلاف ماله (قوله) والمقضى له الخ) أى خلافا لابن المواز القائل لا يلزم الشاهدين غرم للمقضى له إذا طالبهما لاحتمال أن المقضى عليه لو حضر من غيبته لأقر بالحق فلا يغرمان كذا وجه به كلام الموازية وهو لا يظهر في الموت والفلس مع جعل التعذر شاملا لهما ونص الموازية إذا حكم بشهادتهما ثم رجعا فهرب المقضى عليه قبل أن يؤدي فطلب المقضى له أن يأخذ الشاهدين بما كانا يغرمان لغريمه لو غرم لم يلزمهما غرم حتى يغرم المقضى عليه فيغرمان له حينئذ ولكن ينفذ الحكم للمقضى عليه على الراجحين بالغرم هرب أو لم يهرب فان غرم أغرمهما (قوله) فان لم تعذر الخ) قد استفيد منه أن غريم الغريم إنما يكون غريما إذا تعذر الأخذ من الغريم والا فلا يكون غريما باتفاق (قوله) على تعارض البيتين) هو اشتغال كل منهما على ما يتناقض الأخرى (قوله) وقال الآخر) أى وهو المسلم اليه وقوله بل هذين الثوبين أى الثوبين لأشوب الأول (قوله) وأقام كل بيعة) أى شهدت له بغير ما شهدت به بيعة الآخر وقوله فانه يقضى بالثلاثة الانواب في مائتين أى ويعملان على أنهما سلما شهدت كل بيعة بواحد منهما وظاهر القضاء بالانواب الثلاثة كانت البيتان بمجلسين أو بمجلس أما إذا كانتا بمجلسين فالقضاء بالثلاثة باتفاق وأما إذا اتحد المجلس فقيه خلاف فقال ابن عبدوس إذا اتحد المجلس كان ذلك تكاذبا وقال بعض القرويين انه لا فرق بين المجلسين والمجلس الواحد لأن كل بيعة أثبتت حكما غير ما أثبتته صاحبتها ولا قولان نفي ما أثبتته غيره وقوله وأقام كل بيعة أى فلو لم يقم بيعة تحالفا وتفاخا (قوله) والا فكيف الخ) قد يقال هذا أمر جريالي الحال فكأنه من جملة ما ادعاه فهو ملحق بما ادعاه وتوضيحه أن البيتين لما كانتا معمولاهما صار السلم كأنه ادعى المائتين وشهد له بهما بيعة وبيعة السلم اليه وصار السلم اليه كأنه ادعى الانواب الثلاثة وشهدت له بيعة وبيعة السلم (قوله) أى يرجح بسبب ذكر سبب الملك) هذا الحل تبع فيه الشارح ابن غازي قائلا بنحو هذا فسر ابن عبد السلام كلام ابن الحاجب وحله بهرام محل آخر فقال والا يمكن الجمع رجحت إحدى البيتين على الأخرى بسبب كون الأخرى ذكرت سبب الملك فخاله أنه إذا شهدت أحدهما بالملك فقط والأخرى بالسبب فقط قدمت الشاهدة بالملك على الشاهدة بالسبب وهذا وإن كان صحيحا في نفسه لانه قول أشهب واقتصر عليه في التوضيح لكنه بعيد من كلام المصنف إذا التبادر من كون الكلام في المرجعات أن يكون ذكر السبب مرجحا لأنه مضعف وحاصل ما في المقام أنه إذا شهدت بيعة أن فلانا صادها أو نسجها أو أنها نتجت عنده وشهدت بيعة أخرى بالملك المطلق أى انها ملك لفلان ولم تذكر سبب الملك فقال أشهب تقدم بيعة الملك فقد بولد في يده ما هو لغيره وقد ينسج لغيره وقد يصيد ما هو مملوك لغيره وقال ابن القاسم تقدم بيعة السبب ويعمل الأمر على أنها كانت له حتى ثبت كونها ودية أو غصبا أو انه كان ينسج له بالاجرة واقتصر في التوضيح على كلام أشهب وصوب اللخمى كلام ابن القاسم ونقل ابن عرفة تصويب اللخمى وأقره والشارح بهرام حمل المصنف على هذه الصورة ومضى على كلام أشهب تبعا للتوضيح (قوله) لكن أحدهما ذكرت الخ) أى فهي شاهدة

الأخرى تشهد أنه ملك لعمرو ونسجه أو نسج عنده أو اصطاده فانها تقدم على من أطلعت لانها زادت بيان سبب الملك من نسج أو نسج ونحو ذلك ثم استثنى من قوله بسبب ملك قوله (إلا) ان تشهد بيعة (بملك من القاسم)

أى إلا أن يكون سبب الملك الذى بينته أنه اشتراها أو وقت في سهمه من القاسم فإذا أقام أحدهما بينة أنها ملكه ولدت عنده أو نتجت أو نحو ذلك وأقام الآخر بينة أنها ملكه اشتراها من القاسم أو وقت في سهمه منها فإن صاحب القاسم أحق لاحتمال أنها سببت من المسلمين واحقر بقوله من القاسم عن شهادتهما أنه اشتراها من السوق أو وهبت له فلا تقدم على بينة الآخر لاحتمال أن الواهب أو البائع غير مالك (أو) بسبب (تاريخ) فتقدم على الذى لم تؤرخ (أو) تقدمه (أى التاريخ فتقدم الشاهدة بتقدمه على المتأخرة به ولو كانت أصل من المتقدمة أو كان التنازع فيه بيد صاحب المتأخرة تاريخاً (و) ترجيح (بمز يد عدالة) فى إحدى البيتين ويحلف مقيمها بناء على أن زيادتها كشاف وهو الراجح (لا) بجزر (عدد) فى إحدى البيتين ولو كثر وينبغى مالم يقد الظن إذ الظن لا يقاوى العلم (و) ترجيح (بشاهدين) من جانب (على شاهد وتبين) من الآخر ولو

بالمالك والسبب معاً وقوله لكن إحداها ذكرت سبب الملك أى والأخرى إنما شهدت بالمالك المطلق وهذه المسئلة غير المسئلة التى وقع فيها الخلاف بين ابن القاسم وأشهب المتقدمة لأنها شهدت فيها إحدى البيتين بالمالك فقط والأخرى شهدت بسببه فقط (قوله أى إلا أن يكون سبب الملك) الأولى أى إلا أن يكون ما شهدت به بينة الملك أنه اشتراها الخ وإلا قدمت على الشهادة بالمالك وسببه كولاية عنده وسج ولو كانت السلفة يد من شهدت له البينة بالمالك وسببه وهو الولادة والنسج قال فى الدونة قال ابن القاسم فى دابة ادعاهارجلان وليست بيد أحدهما فأقام أحدهما بينة أنه اشتراها من المغانم والآخر بينة أنها نتجت عنده هى لمن اشتراها من المغانم بخلاف من اشتراها من أسواق المسلمين لأن هذه خصب وتسرق ولا تخاز على الملك إلا بأمر يثبت وأمر للمغانم قد استقر أنها خرجت عن ملكه بحيازة الشركين ولو وجدت فى يده من نتجت عنده فأقام هذا بينة أنه اشتراها من المغانم أخذها أيضاً وكان الأولى بها إلا أن يشاء أن يدفع إليه ما اشتراها به ويأخذها وقاله سخون انظر الواقع (قوله لاحتمال أنها سببت من المسلمين) أى فزال ملك صاحبها عنها بناء على أن دار الحرب تملك (قوله أو بسبب تاريخ) أى ذكرته بينته فتقدم على الذى لم تذكر تاريخاً ابن الحاجب وفى مجرد التاريخ قولان قال فى التوضيح والقول بتقديم المؤرخة لأشهب والقول بعدم تقديمها ذكره اللخمي والملازى ولم يزواه اه بن (قوله أو تقدمه) لا يقال كان الأولى تقديم حديثة التاريخ لأنها نافذة لانا نقول شرط الترجيح بالنقل أو تكون شهادته مشتملة على ذكر سبب النقل وهنا إنما شهدنا بالمالك غير أن إحداها قات ملكه، نذعامين والأخرى قالت ملكه منذ عام واحد فالأصل الاستصحاب اه بن (قوله أو كان التنازع فيه) هذا داخل فى حيز المباينة أى هذا إذا كان التنازع فيه يدهما أو يد غيرهما أو يد المتقدمة تاريخاً بل ولو كان يد المتأخرة وهذا التعميم قوله والدا بن عاصم عن اللخمي فى المتقدمة تاريخاً كما فى بن ولعل المؤرخة كذلك (قوله وبمز يد عدالة) أى فى البينة الأصلية لا فى المزكية واعلم أن الترجيح زيادة العدالة خاص بالأموال ونحوها من كل ما يثبت بالشاهد واليمين دون غيرها مما لا يثبت إلا بعدلين كالتق والناكح والطلاق والحدود فلا يقع الترجيح فى شيء من ذلك بمزيد العدالة لأن زيادة العدالة بمنزلة الشاهد الواحد على المشهور وهو مذهب الدونة وعليه متى المصنف فى باب النكاح حيث قال وأعدلية إحدى ينتين متناقضتين ملغاة ولو صدقتها المرأة وقيل إنه يرجح بمزيد العدالة فى غير الأموال أيضاً وهو الموافق لما فى مباح محي بناء على أن زيادة العدالة بمنزلة شاهدين اه بن وفى تبصرة ابن فرحون نقلا عن القرافى أن مذهب المالكية أنه لا يحكم بترجيح إحدى البيتين عند التعارض بمرجع من المرجحات إلا فى الأموال خاصة انظر بن فعمل من ذلك أن الترجيح بغير زيادة العدالة خاص بالأموال والمراد بها كل ما يثبت بشاهد ويمين وأما زيادة العدالة فقها قولان (قوله بحلف مقيمها الخ) وفى الموازية لا يمين عليه بناء على أن زيادة العدالة كالشاهدين (قوله لا بمزيد عدد) ما ذكره من أنه لا ترجيح لأحدى البيتين على الأخرى بمزيد عددها هو قول ابن القاسم وهو المشهور وقيل إنه يرجح بزيادة العدد كزيادة العدالة وفرق للمشهور بين زيادة العدد والعدالة بأن القصد من القضاء قطع النزاع ومزيد العدالة أقوى فى التعذر من زيادة العدد إذ كل واحد من الخصمين يمكنه زيادة عدد الشهود بخلاف العدالة (قوله إذ الظن) أى الحاصل بشهادة الاثنين (قوله ولو كان أعدل منها) أى هذا إذا كان الشاهد مساوياً لهما فى العدالة بل ولو كان أعدل منها (قوله أو شاهد وامرأتين) ما ذكره المصنف من ترجيح الشاهدين على الشاهد والمرأتين هو قول أشهب وأحد قولى ابن القاسم وهو المرجوع

أى بوضع اليد بأن تكون الفداء أو الفرض أو النقد في حوز أحدهما مع تساوى البيتين (٣٣١) (إن لم ترجح بينة مقابلة) مرجح إليه والمرجوع عنه أن الشاهدين لا يقدمان على الشاهد والمرأتين والفرض أنهم مستوون في العدالة وأما لو كان الشاهد الذى معهما أعدل من الشاهدين قدم هو والمرأتان على الشاهدين اتفاقاً وأولى لو كانتا أعدل كالشاهد الذى معهما (قوله أى بوضع اليد) يعنى الشيء للتنازع فيه الذى لم يعرف أصله واحترزنا بقولنا لم يعرف أصله عما عرف أصله فإن حوز أحد للتنازعين له لا يترتب بل قسم بين ذى اليد ومقابلة كالمات شخص وأخذ ماله من أقم بينة أنه وارثه أو مولاه وأقام غيره بينة أنه وارثه أو مولاه وتعاد لتافاهة قسم بينهما كما في المدونة (قوله مع تساوى البيتين) أى في الشهادة بالملك للطلق بأن تشهد إحداهما بأن هذا المتنازع فيه لزيد ملكه وتشهد الأخرى أنه ملك لصمو من غير بيان لسبب الملك (قوله فهو) أى قوله فيحلف وموله على المنطوق أى منطوق قوله إن لم ترجح بينة مقابلة ومفهومه (قوله) إنما يأخذ من يقضى له به (أى وهو الحائز) إن لم ترجح بينة مقابلة وغير الحائز إن رجحت بينة (قوله ورجح بالملك الخ) حاصله أنه إذا شهد لأحد للتداعيين بينة بالحوز فقط من غير شهادة له بملك وشهد للآخر بينة بالملك متعمدة في شهادتها بالملك على حوز سابق فإن الثانية تقدم على الأولى لترجحها عليها وإنما قلنا متعمدة في شهادتها بالملك على حوز سابق لقول المصنف فيما أتى وصحة الملك بالتصرف وعدم تنازع وحوز طال كعشرة أشهر أى إنما تصح الشهادة بالملك إذا اعتمدت البينة على هذه الأمور الثلاثة واعلم أن موضوع هذه المسئلة أن البينة الشاهدة بالحوز المجرد عن الملك أقيمت قبل الحيازة المقترة شرعاً وهى العشر سنين بقبورها الآتية فلا ينافى قول المصنف في الحيازة لم تسمع دعوى المدعى ولا بينته ثم كون هذا الفرع مما اعتبر فيه الترجيح نجوز إذ الترجيح إنما يكون عند التعارض ولا تعارض بين الملك والحوز إذ الحائز قديكون غير مالك فبينة الملك تثبت زيادة (قوله ولو كان تاريخ الحوز) أى المجرد وقوله سابقاً أى على الحوز الذى اعتمدت عليه البينة الشاهدة بالملك (قوله ورجح بقول عن أصل) أى ولو كانت تلك الناقلة تشهد بالسلم وقوله على مستحجة أى ولو شهدت تلك المستحجة بالملك وسببه كافى مثال الشارح ومن تقديم الناقلة على المستحجة تقديم الشاهدة أنه اشتراها من المغانم على الشاهدة بالملك وسببه ومنه أيضاً تقديم البينة بالتصريح كرها لأنها ناقلة على البينة بتصرعه طوعاً لأن الأصل في تصرع الأسير الطوع وكقديم البينة الشاهدة بالاكره في غير ذلك على الشاهدة بالاختيار (تنبيه) يرجح أيضاً بالأصالة على الفرعية ولذا تقدم بينة السفه على بينة الرشد كما في المديار عن ابن لب لأن الأصل في الناس السفه وكذا بينة اليسار على بينة العسر لأنه الغالب وكذا بينة الجرحه على بينة العدالة لأنها الأصل والأصالة ترجح سماع الفرعية ولذا قال ابن القاسم إذا شهدت إحدى البيتين أنه أوصى وهو صحيح والأخرى أنه أوصى وهو مؤوس قدمت بينة الصحة لأنها الأصل انظر بن (قوله فانه يعمل بالبينة الناقلة) أى ولو كانت رجلاً وامرأتين أو رجلاً ويمينا ولو كانت بينة سماع كما علمت (قوله ليس هنا تعارض) أى لأن قول المستحجة لا يطمونها خرجت عن ملكه لا يقتضى عدم الخروج لانه يفيد نفي العلم بالخروج لا نفي الخروج نعم لو شهدت المستحجة بأنها باقية في ملكه إلى الآن أو أنها لم تنتقل عن ملكه إلى الآن فالمارضة بينها وبين الناقلة ظاهرة (قوله أم لا) أى بأن كانت بينة الملك من الجانبين (قوله وصحة الملك بالتصرف) أى وصحة شهادة البينة بالملك أن تعتمد في شهادتها على التصرف (بالتصرف) أى بسبب مشاهدتهم التصرف في ذلك الشيء الذى شهدوا بأنه ملك لفلان تصرف الملاك (وعدم تنازع) له فيه (وَحُوز

طال) على هذه الحالة (كثرة أشهر) فأكثر فاعل منها لا يشهدون بالملك ولا تصح شهادتهم به إن شهدوا فالعنى أنها إنما تصح بالملك إن اعتمدوا في شهادتهم على هذه الأمور الثلاثة وإن لم يصرحوا بها في شهادتهم وأما الشرط الرابع فهو أن يصرحوا بقولهم ولم يخرج عن ملكه في علمنا فقوله (وأنها) ممول لمقدر أى وقولهم إنها أى يقولون نشهد أنها ملكه وأنها (لم يخرج عن ملكه) في علمنا بناقل شرعى إلى الآن معتمدين في شهادتهم على الأمور الثلاثة المتقدمة فإن جزموا بأن قالوا لم يخرج من ملكه قطعاً بطلت شهادتهم وقول الصنف (في علمهم) بضمير الغيبة فبالنظر إلى (٢٢٢) إفادة الحكم عنهم لاحكامية لقولهم والافهم يقولون في علمنا فان اطلقوا فقيه خلاف

(وتؤول) المدونة أيضاً (على السكال) في الشرط (الآخر) أى على أن قولهم ولم يخرج عن ملكه بناقل شرعى في علمنا إلى الآن شرط كمال لا صحة وهو ضعيف وعليه فيحاط المشهود له بتسا أنها لم تخرج عن ملكه ويحلف وارثه على نفي العلم ويستحقها (لا بالاشتراء) عطف على قوله بالتصرف أى صحة شهادة الملك بالتصرف الخ لا بالاشتراء من سوق مثلاً فان أقام بينة أنه اشتراها وأقام أخرى بينة أنها له قدمت على بينة الاشتراء لأنه قد يبيعها من لا يملكها وقد يشتريها وكيل لغيره ومثل الشراء الهبة والصدقة والإرث لاحتمال عدم ملك الوهاب والمورث وهذا مالم تشهد أنه اشتراها من الخصم أو من غانمها (وإن شهد) على مكلف رشيد (باقرار) أى بأنه أقر سابقاً أن هذا الشيء

وعدم المنازع وحوز طال فالباء بمعنى على (قوله على هذه الحالة) أى وهو على هذه الحالة من عدم المانع والتصرف فيه (قوله) وإنما لم يخرج عن ملكه في علمنا في كتاب الشهادات من المدونة فقيها من تمام شهادتهم أن يقولوا ما علمناه باع ولا وهب ولا خرج عن ملكه بوجه من الوجوه وفي كتاب العارية منها وإن شهدوا أن الدار له ولم يقولوا لم نعلم أنه مباع ولا وهب ولا تصدق حلف على ذلك وقضى له اه فظاهر هذا أنه شرط كمال فقط وحمل أبو الحسن وأبو ابراهيم الاعرج مافى الشهادات على هذا واليه أشار الصنف بقوله وتؤول على السكال في الأخير وكان ابن عبد السلام وابن هرون يحملان المدونة على قولين وهو ظاهر قول ابن عتابة في الطرر عن ابن سهل ابن ناجى وقال ابن المطار إنه شرط صحة إن كانت الشهادة ليت وشرط كمال إن كانت لحى النظر بن (قوله بطلت شهادتهم) أى أنهم إذا صرحوا بالقطع بطلت شهادتهم قال ابن رشد قولاً واحداً وإن لم يصرحوا به ولكن جزموا بشهادتهم فهي محل الخلاف للشار له بقوله فان أطلقوا فقيه الخلاف والظاهر من القولين الصحة كما في الحج والذى في بن ترجيح القول بالبطلان (قوله فيحلف المشهود له الخ) أى وعلى القول بان تصريح البينة بذلك شرط كمال فيحلف المشهود له بتأنيها لم يخرج الخ إذا لم تصرح البينة بذلك بل وكذا يحلف مع قولها لم يخرج عن ملكه بناقل شرعى في علمنا الى الآن كما في بن (قوله لا بالاشتراء) بعد أن قرر ابن غازى كلام الصنف بمثل مافى الشارح قال ولو قال إلا باشتراء منه لا يمكن ان يعود الضمير على الخصم وأن يكون المعنى أن شهود الملك لا يحتاجون الى أن يقولوا انه لم يخرج عن ملكه في علمهم إذا شهدوا أنه اشتراء من خصمه بل يحكم بالاستصحاب ولا يقبل قول الخصم انه عاد اليه كما ذكر ابن شاس وأتباعه وإن لم يعرفه ابن عرفة نصافى المذهب وعلى هذا فيكون من نوع قوله به وإن شهدا باقرار استصحب اه قال طفى وبه يلتزم كلام المؤلف مع ما قبله وغايته أنه حذف نفيته والخطب سهل اه بن (قوله فان أقام بينة أنه اشتراها) أى من السوق مثلاً (قوله أنها له) أى ملكه واعتمدت في شهادتها بالملك على ما تقدم وقالت لأنه لم أنها خرجت عن ملكه بناقل (قوله مالم تشهد أنه اشتراها من الخصم أو من غانمها) أى والاعمال بها لانها ناقله والاخرى مستصبة كما مر (قوله وإن شهد الخ) ابن شاس ولو شهدت أنه أقر بالامس انها فلان ثبت الاقرار ويستصحب موجه ولم يحتج لقولهم انها لم يخرج عن ملكه في علمنا ابن عرفة لا أعرف هذا نصاً في المذهب وهو ظاهر لاحتمال أنه خرج عن ملكه بوجه من الوجوه اه بن (قوله ان هذا الشيء لفلان) أى ثم رجع عن ذلك الاقرار وأنكره وينازعه الآن الخ (قوله أى الحائز له) أى والحال انه يدعيه إلا أنه لا بينة له بخلاف المتنازعين فان لكل بينة (قوله أول من يقر له) اعلم ان الشيء

لفلان وهو ينازعه الآن ويدعى أنه لى (استصحب) اقراره السابق وقضى به لفلان لأن الخصم لما أقر بخصمه ثبت له ذلك الشيء فلا يصح للمقر دعوى الملك فيه الا بإثبات ادعائه ثانية (وإن تعذر ترجيح) لاحدى ينتين تعارضتا (سقطتا) وبقي (المتنازع فيه) (بيد حائزه) أى الحائز له غير المتنازعين وأما لو كان أحدهما فالترجيح حاصل باليد كما مر (أو لمن يقر) الحائز (له) من المتنازعين اللذين أقام كل منهما بينة وتعذر الترجيح لأن اقراره لأحدهما كأنه ترجيح لبينة من أقر له به فان أقر لغيرهما لم يعمل باقراره بخلاف لو تجردت دعوى كل من البينة فانه يمل باقراره ولو لغيرهما فان ادعاه لنفسه عند التجرد أخذه يمينه



المتنازع فيه المحمول أصله إن يكون بيد أحد المتنازعين أو بيد غيرها فإن كان بيد أحدهما فإنه يبقى بيد حائزه إلا أن سواه قام لكل منهما بيعة واستوتا أولم يتم لواحد بيعة وهو من الترجيح باليد وقيدنا بحمول الأصل لأن الحوز لا يقع مع علم مالك الأصلي كما لم يقسم بين حائزه والدعى غيره وإن كان يدغيرهما فحاصل ما ذكره الشارح وغيره في ذلك ثمان صور لأن من هو يده تارة يدعيه لنفسه وتارة يقربه لأحدهما وتارة لغيرهما وتارة لا يدعيه لأحد وفي الأربع تارة يقوم لكل من المتنازعين بيعة أسقط البيعتان بعدم الترجيح وتارة لا تقوم لواحد منهما بيعة فهذه ثمان صور ففي صور البيعة إذا ادعاه لنفسه وسقطت البيعتان حلف وبقي يده كما في المتن أعنى قوله وإن تعذر ترجيح سقطتا وبقي يد حائزه وهو قول المدونة وقيل ينزع منه ويقسم بين المتنازعين وإن أقربه لأحدهما فهو لا مقر له يمينه كما في المتن أعنى قوله أو لمن يقربه وهو مذهب المدونة أيضا وقيل إقراره لغو ويقسم بين المتنازعين وإن أقربه لغيرهما أو قال لأدري هولاء لم يلفظ اليه ويقسم بينهما ويدخلان في قول النصف وقسم على الدعوى وفي صور عدم البيعة إن ادعاه لنفسه حلف وبقي يده وإن أقربه لأحدهما أو لغيرهما أخذه للمقر له بلا يمين لقوة الإقرار هنا وضف مع البيعة فلذا حلف المقر له مع البيعة ولم يخاف هنا وإن سكت أو قال لا أدري قسم على الدعوى اهـ بن (قوله وقسم على الدعوى) حاصله أن الشيء المتنازع فيه إذا لم يكن بيد أحد المتنازعين بأن كان يدهما معا أو يدغيرهما ولم يقربه لأحدهما ولا ادعاه لنفسه والحال أنه لا مرجح لبيعة أحدهما أو كان ليس بيد حائز أصلا فإنه يقسم بين اللداعين على قدر الدعوى لكن بعد الاستيلاء كثيرا إن كان المتنازع فيه مثل الدور والأرضين وقليل إن كان مثل الحيوان والزريق والعروض والطعام لعل أن يأتي أحدهما بأثبت مما أتى به صاحبه فيقتضى له به اهـ بن (قوله بعد يمين كل) أى يمين كل واحد منهما أنه له وليد كرهن الذى يبدأ منهما يمين ابن عرفة الأظهر تبدئة من ادعى عليه أولا منهما (قوله لا بالسوية) أى بأن يقسم نصفين كما يقول أشهب وسحنون وقوله كالمول أى لا على التسليم والمنازعة كما يقول ابن القاسم \* وأعلم أن هذا الخلاف محله إذا كان المتنازع فيه بأيديهما وأما قدم مالىس بأيديهما فعلى قدر الدعوى اتفاقا \* والحاصل أن المتنازع فيه إذا لم يكن في أيديهما فإنه يقسم بينهما بعد أيمانهما على قدر الدعوى اتفاقا وإن كان في أيديهما فقبل يقسم على الدعاوى وهو قول مالك وابن القاسم وعبد الملك وأكثر أصحاب الإمام وهو المشهور وقبل يقسم بينهما بالسوية لتساويهما في الحيازة وهو قول أشهب وسحنون وعلى الأول وهو ما إذا قدم على الدعاوى فقال الأكثرون يعال في القسم كالقراض وقال ابن القاسم وابن الماجشون لا يعال في القسم بل يقسم على التسليم والمنازعة بحيث يختص مدعى الأكثر بالزائد يقول النصف وقسم على الدعاوى رد لقول أشهب بالقسم بالسوية وقوله كالمول رد لقول ابن القاسم يقسم على الدعاوى لكن لا كالمول بل على التسليم والمنازعة فيختص مدعى الأكثر بالزائد (قوله قسمت على الثلث والثلثين) كيفية العمل أن يزداد على السكك النصف ونسبة النصف للسكك مع الزيادة ثلث فالسكك من ثلاثة يعطى لمدعى السكك اثنان ولمدعى النصف واحد ولو قسم على التسليم والمنازعة لكان لمدعى النصف الربع لأنه سلم لمدعى السكك النصف فيأخذ والمنازعة بينهما في النصف الآخر فيقسم بينهما وعلى كلام أشهب يأخذ كل واحد منهما النصف (قوله فالسكك من ستة) أى يخرج السكك لدخول مخرج النصف فيه وقوله وتعمل لشرة أى لأنه يزداد على الستة نصفها وسدسها فيعطى لمدعى السكك ستة ولمدعى النصف ثلاثة ولمدعى السدس واحد ولو قسم على التسليم والمنازعة أخذ مدعى السكك ثلاثة أرباعها إلا نصف سدس وأخذ مدعى

(وقدم) الشيء المتنازع فيه يمين كل (على) قدر (الدعوى) لا بالسوية (إن لم يكن بيد أحدهما) أو أحدهما بأن كان يدهما معا أو يد غيرهما ولم يقربه لأحد ولم يدعه لنفسه أولم يكن يد أحدهما كالو تنازعا في عفاء من الأرض ونحوه (كالمول) في القراض فلو ادعى أحدهما جميعا والآخر النصف قسمت على الثلث والثلثين ولو كانوا ثلاثة ادعى أحدهم السكك والثاني النصف والثالث السدس فالسكك من ستة وتعمل لشرة للأول قدر أصلها ستة وللثاني قدر نصف الأصل ثلاثة وللثالث قدر سدس الأصل واحد ولو كان الثلث يدعى الثلث عالت إلى أحد عشر وإن كانت الستة في القراض يتبى عولها إلى عشرة فله اثنان

( ولم يأخذ ) أى المتنازع فيه بين اثنين مثلاً من أقام بينة تشهد ( بأنه كان يمدى ) قبل ذلك بأن قالت تشهد أنا رأيته يده سابقاً ولم تشهد له بملك والحائز يدعى أنه له فيبقى يد الحائز ولا ينزع منه بمجرد هذه الشهادة ( وإن ادعى أخ أسلم أن أباه أسلم ) ومات مسلماً وادعى الأخ النصراني أنه استمر على ( ٢٢٤ ) النصرانية ومات على نصرانيته ( فالقول للنصراني ) استصحاباً للأصل المتفق عليه ولو

أبدل الأخ بالابن والنصراني بالكافر كان أحسن ( و ) لو أقام كل منهما بينة على دعواه ( قدمت بينة المسلم ) لأنها ناقلية عن الأصل فقد علمت ما تعلمه الأولى وهذا إذا كان معلوم النصرانية وأما إذا كان مجهولاً فأشار له بالاستثناء المتقطع بقوله ( إلا ) أن تشهد لكل بينة على دعواه فشهدت لابن النصراني ( بأنه ) أى أباه ( تنصّر ) عند الموت أى نطق بالنصرانية ( أو ) بأنه ( مات ) على النصرانية وإن لم تقل نطق بها وشهدت للابن المسلم أنه أسلم ومات فلا تقدم بينة المسلم ليأخذ المال ( إن جهل أصله ) هذا بيان لموضوع المسئلة وإذا لم تقدم بينة المسلم صارت البيتان متعارضتين ( فيقسم ) المال بينهما نصفين إذا لم يوجد مرجح كال تنازعه الاثنان فيقسم بينهما ( كمجهول الدين ) ولا بينة لواحد منهما فيقسم المال بينهما أو عبر أولاً

النصف ربعها وأخذ مدعى الدس نصف سدسها وعلى كلام أشهب يأخذ كل واحد ثلثها ( قوله ولم يأخذ الخ ) أى ولم يأخذ الشيء المتنازع فيه من يد حائزه من أقام بينة تشهد له أنه كان يده قبل ذلك ( قوله وإن ادعى الخ ) هذا شروع في الكلام على أربع صور في أب معلوم النصرانية أو مجهولها وله ولدان مسلم ونصراني ادعى كل أن أباهما على دينه دعوى مجردة أو بينة وحاصل هذه الصور أن تقول إن هذا الأب الذى قدمنا إمام معلوم النصرانية أو مجهولها وفى كل إما أن يقيم كل ولد بينة على دعواه أو تجرد دعواه عن البينة ففى ما إذا كان لكل منهما بينة أولاً بينة لواحد منهما وكان الأب معلوم الدين فإن تجردت دعواهما فالقول للنصراني وإن كان لكل بينة قدمت بينة المسلم هذا إذا كان دينه المعلوم النصرانية فإن كان الإسلام فبالعكس أى إن تجردت دعواهما فالقول قول المسلم وإن كان لكل بينة قدمت بينة النصراني لأنها ناقلية ( قوله ومات على نصرانيته ) أى الثابتة له في حياته باتفاقهما عليها ( قوله فالقول للنصراني ) أى حيث تجردت دعواهما عن البينة ( قوله كان أحسن ) أما الأحسن في الأول فلنسبة قوله أن أباه فإن المدعى ابن ذلك البيت المدعى إسلامه وإنما سماه المصنف أحاً نظراً للنازع الآخر وأما الأحسن في الثانى فلأن الكافر أشمل ( قوله قدمت بينة للمسلم ) أى على بينة النصراني ولو كانت أعدل ( قوله لأنها ناقلية عن الأصل ) أى وبينة النصرانية مستصعبة وقد تقدم أن الناقلة تقدم على المستصعبة ولو كانت المستصعبة أعدل ( قوله فأشار له بالاستثناء المتقطع ) أى لأن ما قبله لا فى أب معلوم النصرانية وما بعدها مجهول حاله ( قوله أى نطق بالنصرانية ) أى لأنه انتقل إليها إذ الفرض أنه مجهول الدين ( قوله إن جهل أصله ) أى ولم يعلم ذلك الأب هل هو نصراني أو مسلم ( قوله فيقسم المال بينهما ) أى إذا لم يوجد مرجح هذا قول ابن القاسم في المدونة وقال غيره فيها إذا تكافأت البيتان قضى بالمال للمسلم بعد أن يحلف على دعواه لأن بينته زادت ابن يونس وقول ابن القاسم أصوب لأن الموضوع أن الرجل جهل أصله وإذا جهل فليس ثم زيادة ولا أمر يرد إليه فوجب قسم المال بينهما ( قوله ولا بينة الخ ) أى بخلاف ما قبله فإنه وإن كان مجهول الأصل أيضاً إلا أن كلاً أقام بينة على دعواه فلا تكرار وليس فيه تشبه الشيء بنفسه وحاصله أن الأب إذا لم يعلم هل هو نصراني أو مسلم وتداخلاه فقال الولد المسلم هو مسلم وقال الولد النصراني هو نصراني ولا بينة لواحد منهما أو كان لكل منهما بينة فإن المال يقسم بينهما بعد حلف كل منهما في الصورتين كما صرح به العقباني في شرح فرائض الخوف ( قوله وقسم ماله على الجهات ) أى سواء تجردت دعوى كل عن البينة أو كان لكل واحد دينه وسواء كان يبدأ أحد المتنازعين أو يبدأ معاً أو يبدأ غيرهما أولاً يداً أحد عليه لانه مال علم أصله وهو مجهول الدين فلا أثر للحوز فيه كما مر ( قوله ولكل من الآخرين الثلث ) أى ولو كانت أفراد جهة أكثر من أفراد جهة أخرى ( قوله قسموه على حكم الميراث عند كل ملة ) أى فما يخص جهة الإسلام يقسم على أفرادها للذكر مثل حظ الأنثيين إن تعدد أفرادها وإن أخذ ما يخصها إن كان ذكر أو أنثى كان أنثى أخذ نصف ما يخص جهة الإسلام والباقي منه لبيت المال فإذا لم يخلف إلا بنتاً

مسئلة

بأصله وهما بالدين ثقتنا ( و ) إذا كان لمجهول الدين ثلاثة أولاد مثلاً مسلم ويهودى ونصراني ادعى كل أن أباه كان على دينه ( قسم ) ماله ( على الجهات بالسوية ) لجهة الإسلام الثلث ولكل من الآخرين الثلث وإذا أخذت كل جهة ثلثاً قسموه على حكم الميراث عند كل ملة هذا هو الظاهر ومحمل أن الذكر والأنثى سواء وظاهر أن لا نعلم عليهم بشرعنا إلا إذا تراءفوا البنات فإذا لم يترافعوا اليها سلمنا لهم ما يخصهم يفعلون به ما يختص به رأيهم ( وإن كان معهما ) أى مع المسلم والكافر

الذين ادعى كل منهما أن أباه مات على دينه (عقله) ذكر أو أنى ولد لليت أيضاً ولم يحكم بسلامه لمهل دين أبيه وأمهانيق له في الرقة من أنه يحكم بسلام غير المميز بسلام أبيه فهو في الأدب المحقق اسلامه (فهل يحلفان) أى يحلف كل أن أباه مات على دينه (ويوقف للصغير (الثلث) لانه ربما ادعى جهة ثالثة (فمن واقفه) (أخذ (٢٢٥) حصته) من الثالث الوقوف وهي

السدس (ورد على الآخر) الذي لم يوافق السدس الباقي فيكمل له النصف ويأخذ الصغير السدس ومن واقفه الثلث وأما لم يشارك الصغير من واقفه مع أنه مساو له في الدرجة لأنه حين الموت قد استحق كل من أصحاب الجهتين الثلث ولا ينقص عنه فلم يبق له إلا السدس فهذا هو الذي اتفق فيه مساواة أهل الجهة فإن ادعى جهة ثالثة أخذ جميع الثلث (وإن مات) الطفل قبل بلوغه (حلفاً) ثانياً كل على طبق دعواه كما حلف أولاً (وقسم) نصيب الطفل بينهما فاليمين الأولى لاستحقاق كل حظه من أبيه والثانية لاستحقاقه من أخيه (أو) لا يحلفان بل يعطى (لصغير النصف) ابتداءً لأن كلامهما مقرباً أنه أخوة فيعطيه نصف ما يسيده (ويجبر) الآن (على الاسلام) ترجيحاً له على غيره (قولان) ثم ذكر مسألة تعرف بمسئلة الظفر

مسألة وأختا كافرة أو العكس فما تأخذه المسئلة تعطى نصفه ونصفه الآخر لبيت المال لأن الأخت أو البنت المسئلة تدعى النصف وبيت المال يدعى النصف الآخر والكافرة تنازعهما فتأخذ نصف مال كل (قوله الذين ادعى كل منهما أن أباه مات على دينه) أى سواء أقام كل منهما يئنة على دعواه أو كانت دعوى كل منهما مجردة عن البيئنة (قوله فهل يحلفان الخ) ينبغي أن تكون البداءة بالقرعة إذا تنازعا فيمن يحلف منهما أولاً (قوله فن واقفه الطفل) أى بعد بلوغه ومن واقفه على أحد الولدين وضمير واقفه البارز عائد على من والمستتر عائد على الطفل وكذا ضمير أخذ عائد على الطفل والضمير المضاف إليه في حصته عائد أيضاً على من والتقدير فأى ولد واقفه الطفل أخذ ذلك الطفل حصته من الثلث الموقوف ومفهوم المصنف أنه إن لم يوافق واحد منهما بأن تدين بجهة ثالثة أخذ الموقوف كله (قوله ورد على الآخر الذي لم يوافق السدس الباقي) أى فإذا كان المال اتى عشر دينار أدفع لكل من البالغين أربعة ووقف للصغير على هذا القول أربعة فإذا بلغ ووافق أحدهما أخذ دينارين من الأربعة الموقوفة ورد للذي لم يوافق دينارين ولا يشارك الصبي من واقفه في شيء من الأربعة التي أخذها أولاً والحاصل أن للطفل سدس التركة اثنان وينوب الذي واقفه الطفل ثلثها أربعة في الثلث المذكور وينوب الذي لم يوافق نصفها وهو ستة في الثلث المذكور (قوله وأما لم يشارك الصغير) أى بحيث يشتركان في النصف سوية (قوله لأنه حين الموت قد استحق الخ) عبارة غيره لأنه حين الموت قد استحق كل من أصحاب الجهتين الثلث ولا ينقص عنه وإنما وقف للصغير الثلث لأنه لم يحكم بسلامه وربما ادعى جهة ثالثة ولم يعطه لأنه لما وافق المسلم مثلاً كانا جهة واحدة فيكمل لثلث الجهة من الثلث الموقوف النصف فيأخذ ذلك الطفل كالة النصف وتستحق الجهة الأخرى باقى النصف وهو السدس فيرد عليها من الثلث الموقوف كالة النصف (قوله وإن مات الطفل الخ) أى وأما لو مات أحد الولدين البالغين قبل بلوغ الطفل فإن كان له ورثة معروفون فهم أحق بميراثه وإن لم يكن له ورثة وقفت تركته فإذا كبر الصغير وواقفه أخذها (قوله وقسم نصيب الطفل بينهما) استشكل هذا ابن عاشور بأن فيه ميراثاً مع الشك في موافقته لهما في الدين إذ يمكن أن يكون موافقاً لأحدهما في الدين وأن يكون مخالفاً لهما وأجيب بأنه لا شك هنا لأن كلا منهما يدعى تبعية أخيه لدين أبيه الذي ادعاه له نعم يبقى النظر كما قال المناوى إذا كان لهذا الصغير وارث غيرهما كما تم فتدبراه بن (قوله فيعطيه نصف ما يديه) أى وهو الربع فيصير يد الطفل ربعاً وذلك نصف المال ويصير يد كل واحد من البالغين ربع المال وذلك نصفه الآخر (قوله على أخذ شيئه الخ) أراد بشيئه حقه الشامل لعين شيئه وعوضه كما أشار له الشارح فاحتاج لإخراج العقوبة منه ولو أراد بشيئه عينه لم يحتج لقوله أن يكون غير عقوبة لعدم شمول عين شيئه له لأن العقوبة لا يمكن أخذها بينهما وإنما يمكن أخذ مثلها أو مثل كلام المصنف الوديعة على المعتمد وما قدمه في بابها من قوله وليس له الأخذ بثبوتها ممن ظلمه ضعيف وشمل أيضاً ما إذا كان شخصان لكل منهما حق على الآخر فجحد أحدهما حق صاحبه فلا آخر جحد ما يعادله وله أن يحلف ويحاشى (قوله ولا يؤدب من شتمه) أى وكذا لا يحد من قذفه ولا يقتص من جنى عليه

(٢٩ - دسوقى - مع) بقوله (وإن قدر) ذو حق على شخص مآطل أو منكر أو سارق أو غاصب ونحو ذلك (على) أخذ (شيئه) بعينه أو بقدر ما يساوى ماله من مال من عليه الحق (فله أخذُه) ولا يلزمه الرفع للحاكم بشرطين أشار لهما بقوله (إن يمكن) شيؤه (غير عقوبة) فإن كان عقوبة فلا يستوفى بنفسه بل لا بد من الحاكم فلا يخرج من جرحه ولا يضرب من ضرب ولا يؤدب من شتمه ولثانيهما بقوله (وأمن فتنه) أى وقوع فتنه من قتال أو ضرب أو جرح أو نحو ذلك (و) أمن (ردية) تنسب

إليه كسرقة وضرب وإلا فلا يجوز له الأخذ ( وإن قال ) الدعي عليه لو كفل رب الحق القالب حين طالبه الوكيل بالحق الذي وكل عليه ( أبرأني موكلك القالب ) أو قضيته حقه ( أنظر ) إلى أن يعلم ما عنده بكفيل بالمال إن طلبه الوكيل لأنه معترف بالدين مدعيًا الإبراء أو القضاء وهذا إن قربت غيبته فإن بدت ( ٢٣٦ ) قضى عليه بالدفع بلايين من الوكيل على نقي العلم إلا يحلف أحد ليس بحق

خبره فإن حضر القالب حلف أنه ما أبرأ أو ما اتفقني وتم الأخذ فان نكل حلف التبريم ورجع على الوكيل ( ومن استعمل ) أي طالب للمهلة ( لدفع بينة ) أقسمت عليه بحق ( أمهل بالاجتهاد ) من الحاكم بلا حد في مدة الامهال ( كحساب وشبهه ) أي كالمطالبة للمهلة للمدعي عليه للمهلة لحساب محرره أو لكتاب يخرج منه وينظر فيه ليكون في جوابه باقرار أو انكار على بصيرة في ذلك فانه بحساب لذلك ( بكفيل بالمال ) قيد في الميسرتين فيه ( كأن أراد إقامة ثان ) تشبيه تام أي أن للدعي إذا أقام شاهداً على حقه وأبى أن يحلف معه وطلب المهلة حتى يأتي بشاهده الثاني فانه بحساب لذلك بكفيل من الدعي عليه بالمال ومدة للمهلة بالاجتهاد ( أو باقامة بينة ) الباء بمعنى اللام كافي بمعنى النسخ مدخولها معطوف على دفع أي إن للدعي إذا طلب للمهلة لإقامة بينة على دعواه

( قوله كسرقة الخ ) أي كسبته لسرقة أو غصب أو حراة ( قوله أنظر ) أي الدعي عليه أي أخر حتى يعلم ما عند الموكل القالب هل أبرأ أو اتفقني أو لم يحصل شيء من ذلك ( قوله وهذا ) أي الانظار إن قربت غيبة الموكل فإن بدت الخ ثم إن التفرقة للذكورة بين القية القرية والبعيدة هو قول ابن عبد الحكم وللنصوص لابن القاسم في سماع عيسى أنه يقضى بالحق على المطلوب ولا يؤخر وظاهره أنه لا فرق بين كون الموكل قريباً أو بعيداً ابن رشد وقول ابن عبد الحكم عندي تفسير لقول ابن القاسم وقال بعضهم انه ينظر للدعي عليه إلى أن يعلم ما عند الموكل القالب كانت القية قرية أو بعيدة وهذا هو ظاهر للصنف لكن حكاه الأخصى قبل انظر بن ( قوله بلايين من الوكيل ) أي على الرجوع خلافاً لابن كنانة حيث قال لا يقضى على الدين إذا كان الموكل غائباً غيبة بعيدة إلا إذا حلف الوكيل على نقي العلم ( قوله حلف أنه ما أبرأ ) هذا إذا حضر وأنكر الإبراء فان حضر وأقر بعد التبريم ما أخذه من الوكيل ( قوله وتم الأخذ ) أي ما أخذه الوكيل وقوله فان نكل حلف التبريم أي الدعي عليه ( قوله ورجع على الوكيل ) أي بما دفعه له والتبريم أن يرجع على الموكل فله غرغان كما في ح وغيره فان نكل التبريم فلا شيء له ( قوله ومن استعمل الخ ) حاصله أن من استعمل لدفع بينة شاهدة عليه بالحق باقامة بينة تشهد له بقضائه أمهل بكفيل بالمال وأما من استعمل لإقامة بينة تشهد له بحق ادعاء أمهل فاذا طلب من الدعي عليه حيلة بالمال لا يحجب لذلك امتحافاً وفي إجابته لحيل بالوجه خلاف يأتي إذا علمت هذا تعلم أن كلام للصنف قاصر على بينة المطلوب كما فعل الشارح وأما تعميم بعض الشروح فيه بمحمله شامل للينة المطلوب والطالب حيث قال ومن استعمل لدفع بينة قامت عليه بحق أو بقضائه أمهل الخ فغير صواب لأمر الأول أن إقامة التبريم بينة بالقضاء فرع عن ثبوت الحق فكيف يستعمل المدعي لإقامة بينة بالحق يدفع بها بينة القضاء بعد ثبوت الحق باقرار التبريم الأمر الثاني أن هذا التعميم يقتضي أن استعمل المدعي لإقامة بينة بالحق يكون بكفيل بالمال وليس كذلك بل بالوجه على الخلاف الآتي بين موضوع المدونة ( قوله بلا حد في مدة الامهال ) أي خلافاً للمدونة عن غير ابن القاسم من التحديد بجمعة وعمل امهال المطلوب إن كانت بينته التي يدفع بها البينة الشاهدة عليه بالحق غائبة غيبة قرية كجمعة وإلا قضى عليه وبقي على حجة إذا أحضرها لأن على الطالب ضرراً في إمهال المطلوب مع بعد بينته ( قوله كحساب وشبهه ) أي أن الدعي عليه إذا قال أمهلوني حتى أعمل حساباً أو أنظر في الدفاتر وأعرف ما وصلني وما خرج من يدي والباقي لي فانه يمهل بكفيل بالمال هذا إذا كان طلبه للحساب بعد شهادة البينة عليه بالحق وأما إن كان طلبه لذلك قبل شهادتها عليه به فانه يمهل بكفيل حتى بالوجه ( قوله قيد في الميسرتين ) أي مسئلة وإن قال أبرأني ومسئلة من استعمل الخ وأما بعد الكاف فتارة يكفى فيها الحيل بالوجه وتارة لا يكفى فيها إلا الحيل بالمال فان رجع القيد لها أيضاً وحمل كلامه على طلبه للحساب بعد إقامة البينة فاته ما إذا كان طلبه للحساب قبل إقامة البينة فتأمل ( قوله تشبيه تام ) أي إنه تشبيه في الامهال وفي لزوم كفيل بالمال لأنه لا أفيد لا أنه تشبيه في أحدهما ( قوله بالمال ) هذا إذا كان ذلك الشاهد الذي أتى به لم يحتاج لتزكية أما إن كان يحتاج لها فيكفى الحيل بالوجه ( قوله إذا طلب المهلة لإقامة بينة ) أي لارادة إقامتها لأنه أقامها بالفعل ( قوله فبحيل ) أي

المهلة ( فيحيل بالوجه ) يضمن للدعي عليه ولا يحجب لحيل بالمال اتفاقاً لم يثبت له عليه شيء ( هنا أيضاً فيه ) أي نقي حيل الوجه أي لا يحجب لحيل بالوجه وهذا هو الرجح وهو الذي قسمه الصنف آخر باب الضمان بقوله ولم يحجب حيلة الخصومة ولا كفيل بالوجه بالدعوى ( وهل ) ما في الموضعين من المدونة



فيمهل بحميل بالوجه ( قوله خلاف ) أى فيها قولان متضاران متى فى كل موضع على قول منهما  
 ( قوله أو وفاق ) أى وهو باحد وجهين أحدهما أن المراد النسخ ( قوله وكل يلزمه ويحرمه ) أى بحيث  
 لو فرض أنه لم يأت به فلا ضمان عليه وقوله لا الكفيل بالوجه أى الذى إذا لم يأت بالمضمون ويضمن  
 ماعليه وهذا التوفيق لأبي عمران الفاسى والثانى لابن بونس ( قوله لتشهد البيعة على عينه ) أى فلا بد  
 من حضوره لتشهد الخ ( قوله ويجب عن دعوى جناية القصاص ) أى عن دعوى الجناية التى فيها  
 القصاص وقوله أو الحد أى وعن الدعوى بموجب الحد أو التحرير وللازداد بجوابه عن الدعوى بما  
 ذكر اجابته بالانقار أو الانكار أو التجريح ( قوله إذا ادعى عليه بذلك ) أى فإذا ادعى عليه أنه قطع  
 يد فلان عمداً أو قذف فلانا أو شتم فلانا فإنه هو الذى يجب إما بالانقار أو بالانكار فإن أقر قطعت  
 يده أوحد أوأدب وإن أنكر أقيمت عليه البيعة فإما أن يسلمها أو يجرحها ولا يقبل قول سيده فى  
 ذلك أنه فعل مع أنكار العبد لأنه إقرار على غيره ومحل اعتبار جواب العبد فى دعوى جناية القصاص  
 ما لم يتم فإن اتهم فى جوابه لم يعمل به كإقراره بقتل عماله وقد استجابه سيد عماله ليأخذه فإنه لما  
 استجابه يتم أنه تواطأ مع العبد على نزع يده من تحت يد سيده وحينئذ فلا يعمل بجوابه ولا يمكن سيد  
 العبد للمائل من أخذه ويطلق حق ذلك السيد من القصاص إن لم يكن مثله مجهولاً أن الاستجابه كالفو  
 يسقط القصاص والا فلا الرجوع للقصاص بعد حلفه أنه جهل ذلك انظر ح وكما يجب العبد عن  
 القصاص يجب عن المال غير أرض الجناية إذا ادعى به عليه فإن أجاب بانكار أقيمت عليه البيعة  
 فإما أن يسلمها أو يجرحها فإن أقر به أخذ بإقراره هذا إذا كان مأذوناً له فى التجارة والا وقف الأمر  
 على السيد فإن أسقطه عنه سقط والا اتبع به إن عتق فإن عتق قبل علم السيد به لزمه انظر فما مر فى  
 الإقرار من أن العبد لا يؤخذ بإقراره بالمال فى غير المأذون له فى التجارة ( قوله فإن ادعى عليه بجناية  
 خطأ ) أى كما لو قيل للعبد أنت قطعت يد فلان خطأ فقال نعم فلا يعتبر إقراره وإنما اعتبر إقرار  
 السيد فهو كالمقاطع فإن أقر غرم العبد الدية أو سلم العبد الجاني للجنى عليه وإن أنكر أقيمت البيعة فإما أن  
 يسلمها السيد فيلزمه أحد الأمرين للذكورين أو يجرحها ( قوله الا لقربة النخ ) أى كفى  
 دابة ركبا العبد على أصبع صغير فقطعه فتعلق به الصغير وهى تدعى ويقول فعل بى هذا فصدقه  
 العبد فيقبل إقراره وتعلق الجناية برقبته فيسلمه سيده للجنى عليه إن لم يصد بأرض الجناية  
 ( قوله واليمين ) أى للعتبة فى قطع النزاع وهى التوجه من الحاكم أو المحكم فبمجرد طلب الخصم اليمين من  
 خصمه بدون توجيه من ذكر لا يلزمه الحلف له فإن أطاع له بهائم ترافعا لحاكم أو محكم كان له  
 تخليفه ثانياً لأن يمينه الأولى لم تصادف محلاً ( قوله فى كل حق ) أى مالى أو غيره سواء كان المال  
 جليلاً أو حقيراً ولو كان أقل من ربع دينار ويستثنى من كلامه اللعان والقسم إذ يقول فى الأولى  
 أشهد بالله فقط كما قدمه وفى الثانى أقسم بالله لمن ضربه مات كما يأتى فيقتصر فيما على لفظ  
 الجلالة ولا يزداد الذى لا إله إلا هو ( قوله من مدع ) أى تكلمة للنصاب كما إذا أقام شاهداً  
 واحداً أو كانت استظهاراً كأن ادعى على غائب أو ميت وأقام شاهدين بالحق أوردت عليه اليمين  
 من للدعى عليه وقوله أو مدعى عليه أى عند عجز المدعى عن إقامة البيعة بما ادعاه ( قوله أى بهذا  
 اللفظ ) أى من غير زيادة عليه ولا نقص منه فلا يزداد عالم القيب والشهادة الرحمن الرحيم فى الربع دينار  
 على للشهور خلافاً لابن كنانة ولا يقتصر على الاسم بدون وصفه المذكور وإن كان يميناً  
 يكفر لأن الفرض هنا زيادة الازهاق والتخويف قال فى التوضيح المازرى المعروف من المذهب  
 المنصوص عند جميع المالكية أنه لا يكتفى بقوله بالله فقط وكذلك لو قال فقط والذى لا إله إلا هو

فيمهل بحميل بالوجه ( قوله خلاف ) أى فيها قولان متضاران متى فى كل موضع على قول منهما  
 ( قوله أو وفاق ) أى وهو باحد وجهين أحدهما أن المراد النسخ ( قوله وكل يلزمه ويحرمه ) أى بحيث  
 لو فرض أنه لم يأت به فلا ضمان عليه وقوله لا الكفيل بالوجه أى الذى إذا لم يأت بالمضمون ويضمن  
 ماعليه وهذا التوفيق لأبي عمران الفاسى والثانى لابن بونس ( قوله لتشهد البيعة على عينه ) أى فلا بد  
 من حضوره لتشهد الخ ( قوله ويجب عن دعوى جناية القصاص ) أى عن دعوى الجناية التى فيها  
 القصاص وقوله أو الحد أى وعن الدعوى بموجب الحد أو التحرير وللازداد بجوابه عن الدعوى بما  
 ذكر اجابته بالانقار أو الانكار أو التجريح ( قوله إذا ادعى عليه بذلك ) أى فإذا ادعى عليه أنه قطع  
 يد فلان عمداً أو قذف فلانا أو شتم فلانا فإنه هو الذى يجب إما بالانقار أو بالانكار فإن أقر قطعت  
 يده أوحد أوأدب وإن أنكر أقيمت عليه البيعة فإما أن يسلمها أو يجرحها ولا يقبل قول سيده فى  
 ذلك أنه فعل مع أنكار العبد لأنه إقرار على غيره ومحل اعتبار جواب العبد فى دعوى جناية القصاص  
 ما لم يتم فإن اتهم فى جوابه لم يعمل به كإقراره بقتل عماله وقد استجابه سيد عماله ليأخذه فإنه لما  
 استجابه يتم أنه تواطأ مع العبد على نزع يده من تحت يد سيده وحينئذ فلا يعمل بجوابه ولا يمكن سيد  
 العبد للمائل من أخذه ويطلق حق ذلك السيد من القصاص إن لم يكن مثله مجهولاً أن الاستجابه كالفو  
 يسقط القصاص والا فلا الرجوع للقصاص بعد حلفه أنه جهل ذلك انظر ح وكما يجب العبد عن  
 القصاص يجب عن المال غير أرض الجناية إذا ادعى به عليه فإن أجاب بانكار أقيمت عليه البيعة  
 فإما أن يسلمها أو يجرحها فإن أقر به أخذ بإقراره هذا إذا كان مأذوناً له فى التجارة والا وقف الأمر  
 على السيد فإن أسقطه عنه سقط والا اتبع به إن عتق فإن عتق قبل علم السيد به لزمه انظر فما مر فى  
 الإقرار من أن العبد لا يؤخذ بإقراره بالمال فى غير المأذون له فى التجارة ( قوله فإن ادعى عليه بجناية  
 خطأ ) أى كما لو قيل للعبد أنت قطعت يد فلان خطأ فقال نعم فلا يعتبر إقراره وإنما اعتبر إقرار  
 السيد فهو كالمقاطع فإن أقر غرم العبد الدية أو سلم العبد الجاني للجنى عليه وإن أنكر أقيمت البيعة فإما أن  
 يسلمها السيد فيلزمه أحد الأمرين للذكورين أو يجرحها ( قوله الا لقربة النخ ) أى كفى  
 دابة ركبا العبد على أصبع صغير فقطعه فتعلق به الصغير وهى تدعى ويقول فعل بى هذا فصدقه  
 العبد فيقبل إقراره وتعلق الجناية برقبته فيسلمه سيده للجنى عليه إن لم يصد بأرض الجناية  
 ( قوله واليمين ) أى للعتبة فى قطع النزاع وهى التوجه من الحاكم أو المحكم فبمجرد طلب الخصم اليمين من  
 خصمه بدون توجيه من ذكر لا يلزمه الحلف له فإن أطاع له بهائم ترافعا لحاكم أو محكم كان له  
 تخليفه ثانياً لأن يمينه الأولى لم تصادف محلاً ( قوله فى كل حق ) أى مالى أو غيره سواء كان المال  
 جليلاً أو حقيراً ولو كان أقل من ربع دينار ويستثنى من كلامه اللعان والقسم إذ يقول فى الأولى  
 أشهد بالله فقط كما قدمه وفى الثانى أقسم بالله لمن ضربه مات كما يأتى فيقتصر فيما على لفظ  
 الجلالة ولا يزداد الذى لا إله إلا هو ( قوله من مدع ) أى تكلمة للنصاب كما إذا أقام شاهداً  
 واحداً أو كانت استظهاراً كأن ادعى على غائب أو ميت وأقام شاهدين بالحق أوردت عليه اليمين  
 من للدعى عليه وقوله أو مدعى عليه أى عند عجز المدعى عن إقامة البيعة بما ادعاه ( قوله أى بهذا  
 اللفظ ) أى من غير زيادة عليه ولا نقص منه فلا يزداد عالم القيب والشهادة الرحمن الرحيم فى الربع دينار  
 على للشهور خلافاً لابن كنانة ولا يقتصر على الاسم بدون وصفه المذكور وإن كان يميناً  
 يكفر لأن الفرض هنا زيادة الازهاق والتخويف قال فى التوضيح المازرى المعروف من المذهب  
 المنصوص عند جميع المالكية أنه لا يكتفى بقوله بالله فقط وكذلك لو قال فقط والذى لا إله إلا هو

الكلام للسيد الاقرينة ظاهره توجب قبول إقراره ( واليمين فى كل حق ) من مدع أو مدعى عليه ( بالله الذى لا إله إلا هو ) أى بهذا اللفظ

الذى أنزل الانجيل على  
موسى ولا ينقص واحد  
منهما الذى لا اله الا هو هذا  
هو المشهور ( وتؤولت  
على أنه النصرانى يقول  
الله فقط ) لأنه يقول  
بالثلاثى وفى نسخة وتؤولت  
أيضاً بزيادة فقط أيضاً  
وهى أوضح وتؤولت  
أيضاً على أن الذى يطلق  
يقول بالله فقط والأولى  
ذكره فالتأويلات ثلاثة  
(وغلظت) اليمين وجوبا  
(فربيع دينار) فأكثر أو  
ثلاثة دراهم أو ما يساوى  
ذلك ( مجاميع ) الباء للآلة  
فان امتنع عند ما كالا  
( كالكنيسة ) لى ( وبيت  
النار ) لمجوسى وللمسلم  
الذهاب لتحالفهم بتلك  
للاوضاع وإن كانت حقيرة  
شرها لأن القصد صرفهم  
عن الاقدام على الباطل  
ومن ثم قيل يجوز تحليف  
للمسلم على المصحف وعلى  
سورة براءة وفى ضريح  
ولى حيث كان لا ينكف  
إلا بذلك ويحدث للناس  
أفضية بقدر ما أحدثوا  
من القصور ( و ) غلظت  
( بالقيام ) ان طلب كالذى  
قبله وبعدم ( لا بالاستقبال )  
الهيئة إلا أن يكون فيه ارباب  
( و ) غلظت ( بمنبره ) عليه  
الصلاة والسلام أى عنده

ما أجزاء حتى يجمع بينهما اه بن ( قوله والواو كالياء ) أى كافى أبى الحسن قال ح ولم أنقب على نص  
فى الشاة فوق ( قوله ولا ينقص واحد منهما الذى لا اله إلا هو ) أى بخلاف المجوسى فانه لا يكف  
الائتيان به ( قوله هذا هو المشهور ) أى وهو ظاهرها قهولها واليمين فى كل حق بالله الذى لا اله إلا هو  
فظاهرها كان الحالف مسلماً أو كان كتابياً يهودياً أو نصرانياً ( قوله على أن النصرانى يقول ) أى فى  
الحق والامان وغيره ( قوله لأنه يقول بالثلاثى ) أى ولا يقول بالتوحيد بخلاف اليهودى فانه يقول  
بالتوحيد لأنهم وان قالوا العزيز ابن الله لا يقولون بألوهيته وأما النصرانى فقد قالوا ببنوة عيسى  
وألوهيته فقالوا إن الله ثالث ثلاثة فافترقا ( قوله بزيادة لفظ أيضاً ) أى لأن حملها على ظاهرها يطلق  
عليه تأويل حيث صحبه تأويل آخر فصح التعبير أيضاً وان كان اطلاق التأويل على ظاهرها تظليماً  
وإلا فالتأويل حمل اللفظ على غير ظاهره ( قوله فالتأويلات ثلاثة ) الأول يجعل لفظها باقياً على إطلاقه  
من عموله المسلم والكتابى والثانى يجعل لفظها قاصراً على المسلم واليهودى والثالث يجعله قاصراً على  
المسلم فقط ( قوله وغلظت اليمين وجوبا ) أى ان طلب الحلف التخليط بما ذكر لأن التخليط فى  
اليمين والتشديد فيها من حقه فان أبى من توجهت عليه اليمين مما طلبه الحلف من التخليط عدنا كالا  
وقوله فى ربيع دينار الخ أى أقل من ذلك لا تقلط فيه ثم إن هذا إذا كان ما ذكر لشخص واحد ولو  
على اثنين متضامين لأن كالا كفيل عن الآخر يلزمه أداء الجميع لا ان كان ما ذكر لشخصين على  
واحد ولو متفاوتين لأن التخليط لا يكون فى أقل من القدر المذكور ( قوله الباء للآلة ) أى للظرفية  
لأنها تقتضى أن المراد أن اليمين إذا وقعت فى الجامع تغلظ بصفات أخرى زائدة على الوصف للتقدم  
من كونها بالله الذى لا اله الا هو وليس كذلك اذ اليمين واحدة فى الجامع وغيره لكن فى ربيع دينار  
تغلظ بوقوعها فى الجامع والمراد بالجامع الجامع الاعظم وهو الذى تقام فيه الجمعة فان كان القوم لا جامع  
لهم فقال أبو الحسن يحلفون حيث هم ولا يجلبون الى الجامع وقال التازعرى يجلبون للجامع بقدر  
مسافة وجوب السعى للجمعة وهى ثلاثة أميال وثلاث وقال بنحو العشرة أيام والا حلفوا بموضعهم  
فهله للميعار وأقواها أوسطها فان زعم من وجبت عليه اليمين انه عاجز عن الخروج من محله لمرض  
فقال ابن قى بفتح الباء للوحدة وكسر القاف وتشديد الباء المثناة ان ثبت عجزه بيينة حلف بيئته  
والأخرج للسجد قهراً وقال ابن حارث حلف انه لا يقدر على الخروج لا راجلاً ولا راكباً وخبر  
الدعى فى تخليفه فى بيته وتأخيره لصحته فان نكل لزمه الخروج أورد اليمين وقال ابن لبابة ان ثبت  
مرضه حلف فى بيته على المصحف والا حلف على عجزه وخبر الدعى فى الأمرين اه بن ( قوله لان  
القصد ) أى من التخليط عليهم بتحليفهم فى تلك الامكنة صرفهم الخ ( قوله ومن ثم ) أى ومن أجل ان  
المقصود من التخليط صرف الحالف عن الاقدام على الباطل قيل الخ ( قوله وفى ضريح ولى ) أى وكذا  
تحليفه بالطلاق ( قوله لا بالاستقبال للقبلة ) أى ولو طلب ذلك الحلف وهذا مذهب المدونة وقال الاخوان  
يفلظ باستقبال القبلة ان طلب ذلك الحلف واختاره ابن سلدون قائلاً انه الذى جرى به العمل وعليه  
درج فى التحفة أيضاً انظر بن قهول شارحنا الا أن يكون فيه ارباب أى ويطلبه الحلف  
( قوله وبمنبره عليه الصلاة والسلام ) انما اختص منبر النبى ﷺ بهذا لقوله صلى الله عليه وسلم « من حلف  
عند منبرى كاذباً فليتبوأ مقعده من النار » وظاهر للصنف أن التخليط فى غير المدينة يكون بالحلف فى الجامع  
ولا يختص بمكان منه بخلاف المدينة وبه قيل لكن الذى جرى به العمل انه يحلف عند المنبر حتى فى غير  
المدينة وهو قول مطرف وابن الماجشون قاله بن وأما التخليط بمسكة فيكون بالحلف عند الركن الذى  
فيه الحجر الأسود لأنه أعظم مكان فى المسجد ( قوله ولا تغلظ بالزمان ) أى إلا أن يكون فيه ارباب

(وخرجت الخدرة) أى اللازمة للخدر أى السر للتخليط (فبا أدعت) به وقام شاهد بربع دينار أو ما يساويه فتحلف معه (أو ادعى عليها) بذلك وتوجه عليها اليمين (الا لى لا تخرج) عادة (نهاراً) (٢٣٩) وتخرج ليلاً (وإن مستولدة قليلاً)

تخرج للتخليط فإن كان شأنها لا تخرج أصلاً كنساء للولاء حلفت بيبتها بحضرة شاهدين يوجههما القاضي لها ولا يقضى للخصم أن كان ذكراً غير محرم بحضوره معها على ظاهر الدونة فتستق هذه الصورة من قولهم لا بد من حضور الطالب لليمين وإلا أعيدت بحضوره (وتحلف) الخدرة ولو كانت تخرج نهاراً أو ليلاً لحوائجها (فى أقل) من ربع دينار (بيبتها) ولا يقضى عليها بالخروج لعدم التخليط ويرسل القاضي لها من يحلفها (وإن أدعت) أيها الدين (قضاء على ميت) أى بأنك وقته له قبل موته فإن أمت بينة بالقضاء أو أقر الورثة بذلك فالأمر ظاهر (و) إن أنكروا القضاء وأردت تخليفهم (لم يحلف) منهم على نفي العلم (إلا من يظن به العلم) بالقضاء واحداً أو متعدداً (من ورثته) فإن حلف غرم الدين وإن نكل حلف أنه وفى وسقط عنه مناب الناكل فقط وهذا إذا كان الوارث بالنسبة وقت الموت وإلا فلا يمين عليه

وتحويف ويطلبه المحلف (قوله) وخرجت الخدرة النخ) حاصل المسئلة أن الخدرة وهى التى يزرى بها مجلس القاضي ملازماتها للخدر والسر إما أن يكون من شأنها الخروج لقضاء حوائجها نهاراً وإما أن يكون من شأنها الخروج لقضاء حوائجها ليلاً وإما أن يكون شأنها عدم الخروج أصلاً لمرة ذلك عليها فالأولى تخرج نهاراً للحلف بالمسجد للتخليط والثانية تخرج ليلاً والثالثة لا تخرج من بيبتها بل توجه لها القاضي من يحلفها فى بيبتها (قوله) وخرجت الخدرة (أى نهاراً لأجل حلفها بالجامع للتخليط (قوله) فتحلف معه) أى فتحلف فى المسجد مع وجود ذلك الشاهد لها (قوله) أو ادعى عليها بذلك وتوجه عليها اليمين (أى فتخرج لتحلف فى المسجد وتحلفها بحضرة رب الحق فإن أبت هى وزوجها من حضورها لليمين خشية الاطلاع عليها فحكم ابن عبد السلام بأنه يمدعنها أقصى ما يسمع لفظ يمينها فإن ادعى صاحب الحق عدم معرفتها فهل إثبات من يعرفها عليه أو عليها قولان فإن أريد التخليط عليها بمسجد فادعت حيفاً حلفت على مادعت من الحيف وأخرت (قوله) الا لى لا تخرج عادة نهاراً) أى فى قضاء حوائجها (قوله) وإن مستولدة) أى هذا إذا كانت حرة بل وإن كانت أم ولد كالحرة فيما تخرج فيه من ليل أو نهاراً ولا تخرج (قوله) بحضرة شاهدين) أى على جهة الكمال وإلا فالواحد يكفي على العتمد (قوله) وإن ادعت قضاء) أى لدين ثابت عليك بيمينه (قوله) وإن أنكروا القضاء) أى والحال أنه لا يمين لذلك المدين على مادعاه من القضاء (قوله) لم يحلف منهم على نفي العلم إلا من يظن به العلم بالقضاء من ورثته) أى فمن يظن به العلم بالقضاء من الورثة ولو زوجة يحلف أنه لم يعلم أن مورثه أخذ شيئاً من ذلك ولا أحال به ومن لا يظن به العلم منهم يأخذ حقه من غير حلف ثم إن ظاهر قوله لم يحلف إلا من يظن به العلم أن الوارث الذى يظن به العلم يحلف سواء ادعى المطلوب عليه العلم بالقضاء أولاً وإنما طلب منه اليمين فقط وهو كذلك على أحد قولين ذكرهما فى توضيحه والآخر أنه لا يحلف مع ظن علمه إلا إذا ادعى عليه العلم بالقضاء فإن لم يدع عليه العلم به وإنما طلب منه اليمين فقط فإنه لا يحلف والأول هو ظاهر الدونة (قوله) فإن حلف غرم الدين) أى فإن حلف من يظن به العلم من الورثة غرم الدين أى لذلك الحالف حصته من الدين وأما غرم حصه من لا يظن به العلم وحصه غير البالغ فلا يتوقف على حلف من يظن به العلم ففى ادعى المدين القضاء ولم يصدق الورثة قضى عليه الغرم لمن لا يظن به العلم ولغير البالغ ولا يطالب باليمين بعد البلوغ انظر بن (قوله) وإن نكل حلف) أى المدين أنه وفى الخ فإن نكل المدين أيضاً غرم لذلك الناكل حقه (قوله) وهذا) أى حلف من يظن به العلم من الورثة إن كان ذلك الوارث بالغاً وقت الموت أى سواء ظن به العلم بالقضاء قبل الموت أو بعده (قوله) وإلا فلا يمين) أى وإلا يمين بالغاً وقت الموت بل بلغ بعده فلا يمين على ذلك الوارث ولو بلغ قبل الدعوى كذا قال الشارح تبعاً للعق وفيه نظر بل الظاهر أن المدار على البلوغ وقت الخصام كما يفيد كلام عبق بعد ذلك اه أمير (تنبيه) سكت المصنف عمالوا ادعى شخص على ورثة ميت أنه له عليه ديناً ولا يمين له به والحكم أنهم إن علموا به وجب عليهم قضاؤه من تركته بعد يمين القضاء وإن لم يعلموا به حلفوا على عدم العلم إن ادعى عليهم العلم والا فلا وإن ادعى عليهم ولم يجيبوا كان من أفراد ما تقدم من قوله وإن لم يحب حبس وأدب ثم حكم بيمينين (قوله) وحلف دافع دراهم أو دنانير لغيره فى صرف أو قضاء حق) أى أو رأس مال سلم أو قراض وظاهر كلام المصنف قبول قول الدافع بيمينه سواء قبضها الآخذ مقتضياً لها أو لقلبها فبأخذ الطيب ويرد غيره

ولو بلغ بعد قبل الدعوى ولا يحلف من لا يظن به العلم ولا غير وارث ولو أخاً شقيقاً مخالطاً لميت مع وجود ابن إذا يحلف أحد ليستحق غيره ومن علم القضاء وجب عليه الشهادة به وارثاً أو غيره (وتحلف) دافع دراهم أو دنانير لغيره فى صرف أو قضاء حق

وطلب عليها ثم ادعى أنه  
وجدها ناقصة أو مشوشة  
(له نصيب) لعدد (بأ)  
أي أنه مَدْفَعُ الْإِكْمَالِ  
لأن النقص يسهل فيه  
حصول القطع (و) في  
(مفسر) ونقص وزن  
(مطأ) أي على نفي العلم أي  
أنهم يدفع لإيجاد في علمه  
زاد ابن يونس وأنه لا  
يسهل من دراهمه لأن  
الجزوة والرداء قد غمى  
صيرفياً أو غيره هذا قول  
ابن القاسم وقيل الصيرفي  
يخلف على البت كنقص العدد  
(واعتد البات) في  
جميع الأيمان أي جاز له  
الإقدام على اليمين بتا  
مستنداً (على ظن قوي  
كخطأه) أو أخيه (أو  
قرينة) والاعتد على الحق  
كنكول للدعي عليه أو  
قيام شاهد للمدعي بدين  
أي غلب على الظن صدقه  
وهو ذلك (ويمين المطلوب)  
أي المدعي عليه (ماله)  
عندي كذا) أي المعين  
للمدعي (ولا شيء منه)  
لا بد من زيادة ذلك لأن  
المدعي به بالمائة مثلاً مدع  
لكل أحادهما وحق اليمين  
في كل مدعي به (ونفي)  
العالم (سبباً إن عين)  
من المدعي كما من سلف  
أوبيع (و) في (غيره)

وقال بعض الشراح القبول قول الدافع يمينه إن كان الآخذ قبضها على الاقتضاء لا إن قبضها على  
التقليب وإلا كان القول قول الآخذ يمينه فيحلف ويردها ويأخذ بدلها وهذا هو نص الدونة في  
سلبها الأول وقوله ابن عرفة ولم يذكر له مقابلاً انظر بن (قوله وغاب) أي المدفوع له عليها وقوله  
ثم ادعى أنه وجدها ناقصة أي في العدد أو في الوزن أو مشوشة أي وأراد ردها لدافعها فأنكر أن تكون  
من دراهمه (قوله في نقص) أي في دعوى نقص أي في دعوى المدفوع له نصاً وقوله لعدد أي أو  
نقص لوزن في متعامل به وزناً وظاهره أنه يخلف في النقص المذكور بتاً سواء كان صيرفياً أم لا وهو  
كذلك اتفاقاً وقوله لأن النقص أي لأن اتفاق النقص يسهل الخ أو لأن النقص من حيث اتفاقه  
يسهل فيه حصول القطع أي يسهل حصول القطع أي الجرم به ولا يتعذر في معنى الباء متعلقة  
بالقطع (قوله وفي غش) أي وفي دعوى غش أي وفي دعوى المدفوع له غشاً (قوله ونقص وزن)  
أي في متعامل به عدداً لا وزناً وهو الحاصل أن نقص الوزن في المتعامل به وزناً كنقص العدد وأما في  
المتعامل به عدداً فهو كالفش هذا هو المعتمد كما قال شيخنا (قوله صيرفياً) أي كان الدافع صيرفياً الخ  
وحاصله أن الدافع يخلف في دعوى الغش ونقص الوزن على نفي العلم مطلقاً كان الدافع صيرفياً أم لا  
هذا ظاهر المصنف وهو قول ابن القاسم وقيل هذا إذا كان الدافع غير صيرفي وأما لو كان صيرفياً فانه  
يخلف على البت مطلقاً أي في نقص العدد والوزن والغش وظاهره في باب البيع اعتماد هذا الثاني  
وعليه فيقيد قول المصنف وغش علماً بغير الصيرفي (قوله في جميع الأيمان) أي لا في خصوص  
المسئلة السابقة وقوله أي جازله أي للحالف (قوله على ظن قوي) أي وقيل إنما يعتمد على اليقين  
ونص ابن الحاجب وما يخلف فيه بتا يكتفي فيه بظن قوي وقيل للعبر اليقين (قوله كخطأه) أي  
كالظن الحاصل له برؤية خطأه أو خطئه أو الحاصل له من قرينة \* إن قلت قد تقدم في باب العين  
أن الاعتماد على الظن غموس واليمين الغموس منه فكيف يحكم هنا بجواز الاعتماد على الظن في  
اليمين بتا قلت جواز الاعتماد هنا على الظن مبني على أحد قولين في الغموس وهو أنه الخلف على الشك  
قطط وأما على أن الغموس الخلف على الشك أو الظن كما استظهره ابن الحاجب فانهما يعتمد البات على  
اليقين أو أن الظن هنا قيد بكونه قوياً بخلاف التقدم فانه مطلق فيقيد بما إذا لم يكن قوياً ومفهوم قول  
المصنف البات أن غيره وهو من يخلف على نفي العلم يعتمد على الظن وإن لم يقو (قوله وحق  
اليمين نفي كل مدعي به) أي ولا يتأتى ذلك إلا بزيادة قوله ولا شيء منه لا بمجرد قوله ماله عندي  
كذا لأن إثبات الكل إثبات أجزائه ونفيه ليس نفي أجزائه وقد يقال العبرة بنية  
الحلف ونفيه نفي كل جزء من أجزاء المدعي به وحينئذ فلا يحتاج لقوله ولا شيء منه فالأولى  
أن يقال إن القصد هنا زيادة التشديد على المدعي عليه في الحلف فلا احتياج لزيادة ولا شيء منه  
لذلك لا لما قاله الشارح فان أسقط ولا شيء منه وجب الاتيان بها مع القرب وإعادة الصيغة بتامها  
مع البعد (قوله إن عين) أي سواء ذكره المدعي بدون سؤال عنه أو بعد أن سأله عنه الحاكم ومفهوم  
قوله إن عين من المدعي أن المدعي إذا لم يبين السبب كآلو ادعى بعشرة فقط كفى المدعي عليه أن  
يقول ماله عندي عشرة ولا شيء منها أو ماله على حق أو ماله على شيء لأن كلا منهما في معنى  
ماله عشرة ولا شيء منها بخلاف ما إذا عين المدعي السبب فلا يكفي ذلك على المشهور بل لابد من  
زيادة نفي السبب وغيره وإلا أعيدت (قوله ونفي غيره أيضاً) أي لأن المدعي يحتمل نسيانه للسبب  
وذكره لغيره فيحتمل أن يدعي المدعي ثانياً بعشرة أخرى لسبب غير الذي عينه فيحتاج المدعي  
عليه للحلف على نفيها ثانياً والشارع ناظر لتقليل الخصومات ما أمكن فإذا نفي في اليمين الأولى  
السبب المعين وغيره اكتفى بتلك اليمين ولا يحتاج إلى ثانياً إذا ادعى بعشرة أخرى لسبب غير السبب



(فان قضى المطلوب السلف الذى كان عليه وجده الطالب وأراد تحليه به ، ما سلف منه حلف ما سلفنى و) (نوى) فى منهيره  
(سلفاً يجب رده ) الآن لان ما كان عليه قد قضا ( وان قال ) المدعى عليه شئ معين بيده عقاراً أو غيره للمدعى هو (وقف أو) فهو  
( أولدى ) الصغير أو الكبير (لم يمنع مدعى ) لذلك الشئ ( من ) إقامة ( يثبت ) السكن لاطى ( ٢٣٦ ) المدعى عليه بل توجه على

ناظر الوقف او على الابن  
الكبير او على ولى الصغير  
وقد يكون هو الاب وقدر  
يكون غيره ( وإن قل )  
المدعى عليه هو ( فلان  
فان حضر ) فلان المقر  
له ( ادعى عليه ) فان كذب  
المقر رجعت الدعوى على  
المقر وان قال نعم هو لى فلما

ان يحلف والا ( فلان حلف )  
انه له اخذته بمقتضى  
القرار له والعين وحفظ  
( فللمدعى تحليف المقر )  
ان ما قر به فلان هو حق  
له فان حلف برى ومن  
المدعى به للمقر له ( وإن  
نكل المقر ( حلف ) المدعى  
( وغريم ) المقر للمدعى  
( ما فوته ) عليه باقراره من  
قيمته المقوم ومثل المثلى  
واما لو نكل المقر له عن  
العين فان المدعى يحلف  
ويثبت بالنكول والحلف  
فان نكل فلا شئ له على  
المقر له وذكر قسم فان حضر  
بقوله ( أو غاب ) ولو قال  
وإن غاب كان اظهر له  
المقابلة اى وان غاب المقر  
له غيبة بيده لا يضر له

للعين ( قوله فان قضى الخ ) حاصله أن من تسلف من رجل مالا وقضاه له بغير بينة ثم قام صاحب  
المال وطلب المقرض بالمال فأنكره وقال لا شئ لك عندي فطلب أن يحلف أنه ، ما تسلف منه فانه يحلف  
له ما تسلف منه وينوى فى قلبه سلفاً يجب عليه الآن رده ويرأ من الإثم ومن الدين وأما لو قال له حين  
طلبه منه رددته عليك لزمه وكان عليه اثبات الرد فان قلت للعين على نية الحلف ونية الحلف أنه  
ما تسلف منه أصلاً أهم من أن يكون السلف باقياً فى ذمته يجب عليه الآن رده أم لا وجنث فمقتضا  
أنه يأنى بتلك العين ولا تنفع نيته وأوجب بأن العين هنا ليست على نية الحلف لكونها ليست فى  
مقابلة حق باعتبار متى نفس الامر وقولهم العين على نية الحلف لا الخالف فيما اذا كان للمحلف  
حق فى نفس الامر فاذا كان للمحلف حق فلا ينفع الحالف فى ذلك نية ولا تورية ولا استثناء باجماع  
ويكون آثماً يمينه داخل تحت الوعيد وهو قوله عليه الصلاة والسلام « من اقتطع حق امرئ مسلم  
يمينه حرم الله عليه الجنة وأوجب له النار » انظر بن ومثل ما ذكره المصنف المصر الحقيقى وهو الذى  
ليس عنده ما يباع على الناس اذا خاف ان يحبس فيجوز له أن يحلف كذلك أى ما سلفنى وينوى  
سلفاً يجب رده الآن لان المصمر مادام على حاله لا يجب عليه أداء ما فى ذمته كذا فى عج نقلا عن  
قواعد المقرى ولا يقال هذه العين واقعة فى مقابلة حق فى الواقع فمقتضا أن النية لا تنفع فيها ويكون  
آثماً لانا نقول المصمر فى هذه الحالة بمنزلة من لا شئ عليه فى عدم الوفاء ( قوله أولدى ) أى أولاد  
الأجنبي ( قوله لم يمنع مدعى ) أى لم يمنع المدعى لذلك الشئ من إقامة بينته بسبب القول المذكور  
( قوله وان قال المدعى عليه هو فلان ) أى وان كان ولد الرشيد أو من ولاية غيره لفهم هو أيضاً  
وقوله وان قال فلان أى وأعاره لى أو أجره لى أو أودعه أو رهنه عندي والحال أنه لا بينة له على ولا المقر له  
والا عمل بها وحلف بخلاف المسئلة السابقة فان فيها للمدعى بينة ( قوله فان حضر ) أى فان كان  
حاضراً وقوله ادعى عليه أى ثبأت الدعوى عليه ( قوله رجعت الدعوى ) على المقر فان حلف أنه  
ليس للمدعى أخذه بيت المال أو بقى بيده حوزاً على الخلاف الآتى وان نكل أخذه للمدعى  
( قوله وإن قال نعم ) أى وان قال المقر نعم هو لى وقوله فاما أن يحلف أى المقر له وقوله فان حلف برى أى  
فان حلف المقر أن ما قر به فلان حق له برى ( قوله حلف المدعى ) أى ان المقر كاذب فى اقراره  
( قوله وأما لو نكل المقر له عن العين ) أى والحال أنه يقول ان ذلك الشئ لى فهو مفهوم قول المصنف فان  
حلف أى المقر له انه له أخذه ( قوله فان المدعى يحلف ) أى ان المقر كاذب فى اقراره وأنه حقى وأخذه  
يمينه مع نكول المقر له ( قوله ويثبت ) أى له الشئ المدعى به بالنكول أى نكول المقر له والحلف أى  
حلف المدعى وقوله فان نكل أى المدعى وقوله ولا شئ له على المقر أى وليس له جنث تحليف المقر كما  
نقله ابن عرفة عن عياض ( قوله وإن غاب المقر له ) أى وان كان المقر له غائب ( قوله انه ملك لفلان الغائب )  
أى أودعه عند ذلك المقر أو رهنه أو أعاره له قال بن وليس التصريح بالملكية لازماً بل يكفي فى بقاءه  
تحت يده وردد دعوى المدعى المجردة شهادة البينة بالإيداع ونحوه كالرهنية والعارية على ما بأتى فى كلامه

فها ( لزمه ) أى المقر أحد برين اما ( يمين ) ان اقراره للعائى حق لانهما على أنه أراد إبطال الخصومة عن نفسه ( أو بينة ) تشهد  
انه ملك لفلان الغائب فيبقى المقر به بيد المقر لحضور المقر له ( وانتقلت الحكومة ) إذا حضر ( له ) أى للمقر له إذا المدعى لم يسطل  
حقه يمين المدعى عليه أو بينته ( فان نكل ) المقر عن العين ولا بينة له ( أخذه )

للمدعي حوزا ( بلا يمين ) الى حضور المقر له ثم فرع على قوله لزمه يمين أو بينة وعلى قوله فان نكل أخذه وكان الأولى التعبير بالفاء قوله ( وإن جاء المقر له ) أي حضر من غيبته ( ٢٣٢ ) وسواء كان المتنازع فيه يد المقر أو المدعي كما علمت ( فصدق المقر أخذه )

ممن هو يده منهما يمين  
وقيل إن أخذه من المقر فلا  
يمين عليه ومفهوم صدق  
المقر أنه لو كذبه سقط  
حقه وكان للمدعي وقيل  
ليست المال لأنه كمال لا مال لك  
له وقيل يبقى يد حائزه  
( وإن استخلف ) المدعي  
أي حلف المدعي عليه  
بالحلف لا بمجرد طلب اليمين  
منه ( وله بينة حاضرة )  
بالبلد ( أو ) غائبة غيبة  
قريبة ( كالجمعة ) ونحوها  
فهاها ( يعلمها ) المدعي  
وأراد أقامتها بعد ذلك  
( لم تسمع ) وسقط حقه  
لأنه ما حلف خصمه إلا  
على إسقاطها وإن لم يصرح  
بها ما لم يعلمها فله القيام  
بها والقول له في حق علمها  
يمينه وكذا نسيانها أو  
زادت المسافة على كالجمعة  
على ظاهر المصنف ( وإن  
نكل ) المدعي عليه حيث  
توجهت عليه اليمين ( في  
مال وحقه ) أي المال أي  
ما يؤول إليه كخيار وأجل  
( استحق ) الطالب ( به )  
أي بالنكول يمين من  
الطالب أي معه لا بمجرد  
النكول هذا ( إن حقق )  
المدعي ما ادعى به فالتحقق  
قيد في يمينه فإن لم يحلف

( قوله بلا يمين ) أي لأنه لا معنى لها لأنها لا تقطع حجة القائب ( قوله وإن جاء المقر له ) أي بعد يمين  
المقر أو أقامته البينة وأخذه للمتنازع فيه أو بعد نكوله وتسليمه للمدعي وهذا معنى قول الشارح  
وسواء كان النك ( قوله فصدق المقر ) أي فيما أقر له به ( قوله أخذه ممن هو يده منهما ) أي أخذه من  
يد المقر حيث حلف أو أقام بينة ومن يد المدعي حيث استخفى وقوله يمين أي في الأحوال الثلاثة  
وهذا ما كان يقرره معظم أشياخ عجم أما حلفه إذا أخذه من المدعي فظاهر وأما إذا أخذه من المقر  
فلأن إقراره له يمينه أنه كشافه واحد والبينة التي أقامها في غيبته لم تشهد بالمسكية بل بالاعارة  
أو الوديعة أو الرهنية نعم لو شهدت بالمسكية لأخذه المقر له بلا يمين ( قوله وقيل إن أخذه من المقر )  
والحال أنه كان قد حلف أو أقام بينة فلا يمين عليه في الحالتين وأما أن أخذه من يد المدعي حيث استخفى  
أخذه يمين وهذا القول هو ما يفيد كلامه ح قال بن وقد يقال إن الخلاف لفظي لأن معنى كلامه  
أن المقر له إذا حضر بعد أخذه من المقر بلا يمين له لكن إذا خصمه المدعي حلف له لقول المصنف  
وانتقلت الحكومة له ومشايخ عجم إنما تكلموا على حلفه للمدعي لا للمقر كما يدل عليه كلامه  
( قوله وكان للمدعي ) أي لأنه لا منازع له فيه وببيت المال لم يحز حتى يدافع الامام عنه واستظهر بعضهم هذا  
القول ( قوله وقيل ليست المال ) المازري وهو ظاهر الروايات ( قوله وقيل يبقى يد حائزه ) أي فلا أقوال  
ثلاثة قال شيخنا ينبغي أن محل الخلاف إذا جاء المقر له ووجد المتنازع فيه يد المقر وأما أن وجده يد  
المدعي فينبغي أن يكون له اتفاقا وانظره ( قوله وإن استخلف النك ) حاصله أن المدعي إذا استخلف  
المطلوب وحلف له بالفعل ثم أتى ذلك المدعي بعد ذلك بينة فإن كانت وقت الحلف غائبة غيبة بعيدة  
كثلاثة أيام مع خوف الطريق أو عشرة أيام مع الأمن كان له القيام بها سواء كان عالما بها حين تحليف  
المطلوب أولا وإن كانت تلك البينة حاضرة حين التحليف واغائبة غيبة قريبة فله القيام بها وإن كان غير  
عالم وإلا فلا قيام له بها وهذه المسألة مكررة مع قوله فيما مر فإن شأها واستخلف فلا بينة إلا لعذر كنسيان  
لكن أعادها لأجل ما ذكره هنا من التفصيل بين كون البينة حاضرة واغائبة غيبة قريبة أو بعيدة  
يعلمها أو لا الغير المستفاد مما تقدم والأول واقع في محله فلا يقال كان الأولى أن يقتصر على هذا  
( قوله أي حلف المدعي عليه ) أشار الشارح إلى أن السين والتاء في استخلف زائدتان لا للطلب ( قوله لم  
تسمع ) محله ما لم يشترط المدعي مماعها بعد حلف المطلوب ويواقه الآخر على ذلك والاعمال  
بذلك الشرط كما في ح عن زروق ( قوله وكذا نسيانها ) أي وكذا القول قوله يمين في نسيانها  
( قوله أو زادت المسافة النك ) أي فله القيام بها سواء علم بها حين التحليف أم لا ( قوله هذا ) أي حلف  
الطالب اليمين ( قوله وأما لو كان موجب توجه اليمين ) أي التي نكل عنها المدعي عليه وقوله التهمة  
أي بناء على أن يمين التهمة توجه وهو المتمدد والحاصل أنه اختاف في توجه يمين التهمة فمذهب  
المدونة في تضمين الصانع والسرقة أنها تتوجه وهو قول ابن القاسم وقال أشهب لا تتوجه وعلى  
الأول فالمشهور أنها لا تنقلب بل يغرم المطلوب بمجرد النكول وفي مسمع عيسى من كتاب الشركة أنها  
تنقلب ثم أنه على توجه يمين التهمة تتوجه ولو كان المدعي عليه ليس من أهل الاتهام لأن المراد بالتهمة ما  
قابل التحقيق انظر بن ( قوله وليين الحاكم ) أي وكذلك المحكم ( قوله شرط في صحة الحكم ) أي خلافا  
لن قال باستعجابه كابن شاس وابن الحاجب ومحل طلب القاضي بالبيان المذكور إذا كان القاضي لا  
يعرف المدعي عليه أو يعرفه ويعرف منه الجهل وأما إذا كان يعرفه ويعرف منه العلم فلا يطالب بالبيان له

سقط حقه وأما لو كان موجب توجه اليمين التهمة لاستحق المدعي بمجرد النكول لأن يمين التهمة لا ترد  
( وليين الحاكم ) للمدعي عليه ( حكمه ) أي حكم النكول أي ما يترتب عليه في دعوى التحقيق أو التهمة بأن يقول له في التحقيق إن نكلت حلف  
للمدعي واستحق وفي الاتهام إن نكلت استحق بمجرد نكولك والبيان شرط في صحة الحكم كالأعذار في محله للمدعي عليه ( ولا يمكن )

من توجهت عليه يمين (منها إن تسكل) أولاً بأن قال لا أحلف أو قال لحصمه أخلف أنت وخذ (مخلاف مُدع التزمها) مع شاهد أو مدعى عليه التزمها حيث توجهت عليه بأن قال أحلف (ثم رجع) وقال لا أحلف فله الرجوع وتحليف (٢٣٣) خصمه ولا يكون التزمها

لها موجباً لعدم رجوعه (وإن ردت) يمين (على مدعى) أو مدعى عليه من مقيم شاهد في مال (وسكت) من ردت عليه (زمتاً) ليقض العرف بأنه نكول فيما يظهر (فله الحلف) ولا يمدسكوته نكولاً وهذا مفهوم أن نكل فلو قال وأن سكت من توجهت عليه زمتاً فله الحلف لكان أظهر والعمل لشموله للمدعى والمدعى عليه ومن ردت عليه وغيره ثم اتفق تكلم على مسألة الحيازة وألحقها بالشهادة لأن في بعض أنواعها ما تقع فيه البيعة وفي بعضها ما لا تقع فيه وذكر منها ثلاثة أنواع أجنبي غير شريك وأجنبي شريك وأقارب شركة أصهار أو غيرهم فأشار للنوع الأول بقوله (وإن حاز أجنبي غير شريك) في الشيء الحاز (وتصرف) الحيازة هي وضع اليد على الشيء والاستيلاء عليه والتصرف فيكون الواحد من أمور سكنى أو إسكان أو زرع أو غرس أو استغلال أو هبة أو صدقة أو بيع أو هدم أو بناء أو قطع شجر

(قوله من توجهت عليه يمين) أي سواء كان مدعياً أو مدعى عليه كافي التوضيح فالأول كالووجد المدعى شاهداً وامتنع من الحلف معه وطلب تحليف المدعى عليه والثاني كالوعجز المدعى عن البيعة وطلبت اليمين من المدعى عليه فنكل وقال لا أحلف (قوله إن نكل) أي عند السلطان أو القاضي أو المحكم فقط (قوله أو مدعى عليه) أشار الشارح إلى أن قول المصنف مدع لا مفهوم له ولو قال المصنف بخلاف من التزمها ثم رجع كان أخصر وأتمل وصورة المدعى أن يدعى زيد على عمرو بحق وأقام شاهداً واحداً فحينئذ له أحلف مع شاهدك فرضى والتزم بالحلف ثم رجع عن الحلف وقال لي شاهدان أو يحلف المدعى عليه فانه يمكن من الرجوع وصورة المدعى عليه أن يدعى زيد على عمرو بحق ولا بينة لذلك المدعى فطلبت اليمين من عمرو المدعى عليه فقال أحلف ورضى باليمين والتزمها ثم انه رجع عنها وقال أنالي بينة بالدفع أو قال لا أحلف يحلف المدعى وأنا أغرم له فانه يمكن من الرجوع عن اليمين وذلك لأن التزمها لا يكون أشد من الزام الله له فإذا كان له أن يرد اليمين ابتداء على المدعى مع الزام الله له باليمين فأحرى أن يردّها عليه مع التزمها هو لها (قوله فله الرجوع) الانسب فيمكن من الرجوع أي عن التزمها لليمين وحينئذ فله تحليف خصمه (قوله وسكت زمتاً الخ) وأولى لو طلب المصلحة ليرى في الإقدام عليها والإحجام ثم طلب الحلف بعد ذلك (قوله لأن في بعض أنواعها) أي صورها الجزئية وقوله ما تسمع فيه أي وهو ما قد شرطاً من شروط الحيازة كالأحوال ملك غيره أقل من عشرة أعوام وتصرف فيه بالهدم أو البناء وادعى ملكه ثم قام عليه انسان وادعى الملكية وأقام بينة بذلك وكألو شهدت البيعة للمدعى على الحائز عشرة أعوام بعارية أو أعمار أو بأن هذا المحوز حبس أو طريق أو مسجد فالحيازة عشرة أعوام لا تنفع مع وجود البيعة الشاهدة بذلك (قوله في بعضها ما لا تسمع فيه) أي وهو ما استوفى شروط الحيازة أي كألو حاز ملك غيره في وجهه عشرة أعوام وتصرف فيه بالهدم والبناء وادعى ملكه بشراء أو هبة ثم قام عليه انسان وادعى أنه ملكه وأقام بينة بالملك والحال أنه لا مانع له من التكلم في تلك المدة فيصدق الحائز يمينه ولا تقبل بينة المدعى (قوله وذكر منها ثلاثة) أي وترك منها ثلاثة ذكرها الشارح آخر حيازة الأقارب غير الشركاء وحيازة الموالى والأصهار غير الشركاء (قوله غير شريك) أي للمدعى وقوله وتصرف أي بواحد من أربعة عشر ذكرها الشارح ويزاد عليها التدبير (قوله أو هدم أو بناء) أي كثيرين لغير إصلاح لاله أو كإسبايرين عرفاً (قوله بالبلد) أي مع الحائز (قوله كمن على جمعة) أي سبعة أيام (قوله مطلقاً) أي سواء ثبت عذره عن القدوم والتوكيل بالبيعة أم لا (قوله فكذلك) أي له القيام متى قدم وقوله فان جهل أي لم يعلم هل منعه من القدوم عذراً أم لا (قوله فاختلافهما الخ) قال ابن عرفة إن رددت هذا الخلاف في القريب إنما هو إذا علم بأن المحوز ملكه وأما إذا لم يعلم فلا حيازة عليه ومثله الحاضر غير أنه في القريب القبية يحمل على عدم العلم حتى يثبت علمه وفي الحاضر يحمل على العلم حتى يثبت له أنه لم يعلم أهبن (قوله عالم) أي بالتصرف أما لو كان غير عالم فله القيام وإذا ثبت عدم علمه (قوله فان نازع الخ) أي فان نازع ذلك الحاضر الحائز لم يسقط حقه وهذا معتز قوله ساكت وقوله أو جهل الخ معتز قوله بلا مانع وكذا قوله أو قام به مانع وظاهر الشارح عدم سقوط حق المدعى إذا نازع ولو كانت المنازعة في أي وقت من العشر سنين وفي ابن مرزوق لا بد من دوام المنازعة فيها وظاهره وإن لم تكن عند حاكم وهو ظاهر الشارح بهرام

(٣٠ - دسوقي - يع) أو عتق أو كتابة أو وطء في رقيق (ثم ادعى حاضراً) بالبلد ولو حكماً كن على مسافة يومين فان بعدت كن على جمعة فله القيام متى قدم مطلقاً كالأربعة وثبت عذره عن القدوم أو التوكيل فان جهل أمره فكذلك عند ابن القاسم وقال ابن حبيب يسقط حقه فاختلافهما في القرية كالأربعة مع جهل الحال (ساكت) عالم (بلا مانع) له من التكلم فان نازع

وإن ناجى وفي ابن عمر إنما تنفعه المنازعة إذا كانت عند قاض ( قوله أو جهل كون الشيء الحاز ملكه الخ ) أي فإذا قال لا علم لي بأنه ملكي وما وجدت الوثيقة إلا الآن عند فلان قبل قوله مع عبته وأما لو علم أنه ملكه وادعى أن سكوته لغية البيعة أو غيبة الوثيقة العالم بها فحين حضرت بعد العشر سنين قام بها فلا ينفعه ذلك في ح قلا عن الجزولي إذا قال علمت أنها ملكي ولكن منعتني من القيام عدم البيعة والآن وجدت البيعة فانه لا ينفعه ذلك ولا قيام له وليس هذا عذرا لأنه قد يقره إذا نازعه أو ينكل عن اليمين فيحلف هو وكذا قال ابن ناجي الصواب عندي أنه لا يقبل عذره بذلك لأنه كالمترقب بأنه لا حق له انظر بن ( قوله ونحوه ) من ذلك ما إذا كان الموضع لا يتصرف فيه من زجر ويرجع إليه ولذا قال ابن عمر الحيازة إنما تكون في موضع الأحكام وأما في البداية ونحوها فلا حيازة ومن ذلك خوف الحاضر من سطوة الحائز أو من سطوة من استند إليه الحائز ولذا ذكر ح وغيره أنه لا حيازة لدى الشوكات والتقلب ( قوله ومن العذر ) أي المانع من التكلم الصغير والسفه بخلاف جهله أن الحيازة تسقط الحق وتقطع البيعة فانه لا يضر بذلك الجهل ( قوله وما بعده ) أي وهو تصرف وحاضر وساكت وبلا مانع والمراد بكونه معمولاً لحازوماً بعده أنه يصح أن يكون معمولاً لأحدها وباقيهما يعمل في ضميره بناء على جواز التنازع في مثل هذا العدد والا فيقدر معمول لما زاد على العوامل الثلاثة ولا يجوز أن يعمل في ضمير المتنازع فيه ( قوله لكن لا يشترط الخ ) أي خلافاً لظاهر المصنف فقوله وتصرف عشر سنين فيه ضعف والمعتمد أنه لا يشترط أن يكون التصرف في جميعها بل يكفي في أي جزء منها ولو في أولها وهذا التعقب إنما يأتي على ما قاله من أن قوله عشر سنين معمول لحازوماً بعده إنما ان جهل معمولاً لحاضر ساكت بلا مانع وهو يتضمن كون الحيازة عشر سنين وليس ظرفاً لتصرف فلا يتأتى ذلك التعقب ( قوله والعشر سنين ) أي والخوز عشر سنين إنما هو شرط في حيازة العقار وقوله كإساق المصنف أي في قوله وإنما تفرق الدار الخ ثم إن تحديد الحيازة في العقار بالعشر نحوه في الرسالة وعزاه في المدونة لربيعة قال ابن رشد وهو المشهور في المذهب ولابن القاسم في الموازية أن ما قارب العشر كتسع وثمان كالعشر وقال مالك تعدد باجتهاد الحاكم اه بن ( قوله وكذا التصرف بالبيع والهبة ونحو ذلك ) أي كالعتق والكتابة والتدبير والوطء لا يشترط فيه الطول المذكور وإنما يشترط الطول المذكور إذا كان التصرف بالسكنى أو الاسكان أو الزرع أو الفرس أو الاستغلال أو الهدم أو البناء أو قطع الشجر قال ابن رشد في البيان وتحصل العيازة في كل شيء بالبيع والهبة والصدقة والعتق والتدبير والكتابة والوطء ولولين أب وابنه ولو قصرت المدة إلا أنه ان حضر مجلس البيع فسكت لزمه البيع وكان له الثمن وإن سكنت بعد العام ونحوه استحق الثمن بالحيازة مع عبته وإن لم يعلم بالبيع إلا بعد وقوعه فقام حين علم كان له رد البيع وامضاؤه وأخذ حقه وإن سكنت العام ونحوه لم يكن له إلا الثمن وإن لم يقم حتى مضت مدة العيازة ثلاث سنين لم يكن له شيء واستحقه الحائز وإن حضر مجلس الهبة أو الصدقة أو العتق أو التدبير فسكت لم يكن له شيء وإن لم يحضر ثم علم فإن قام حينئذ كان له الاجازة والرد وإن قام بعد عام ونحوه فلا شيء له ويختلف في الكتابة هل تعمل على البيع أو على العتق قولان اه بن ( قوله لم تسمع دعواه ) أي صماغاً مبتدأ به بحيث تكون البيعة على المدعى واليمين على من أنكر وليس المراد نفى صماغاً رأساً إذ تسمع لاحتمال إقرار الحائز للمدعى أو اعتقاد الحائز أن مجرد حوزها تلك المدة يوجب له ملكها وإن كانت ثابتة للملك لغيره ( قوله ولا يثبت ) أي ولا تعتبر وثائقه أيضاً ( قوله وإنما لم تسمع دعواه ) أي دعوى مدعى الملكية ( قوله مع الشروط المذكورة ) هي أربعة أولها أن يحصل من الأجنبي الحائز تصرف

أو جهل كون الشيء الحاز ملكه وقام به مانع من إكراهه ونحوه لم يسقط حقه ومن العذر الصغير والسفه ( عشر سنين ) معمول لحاز وما بعده لكن لا يشترط أن يكون التصرف في جميعها والعشر سنين إنما هي شرط في حيازة العقار وهو الأرض وما اتصل بها من بناء أو شجر وأما غيره فلا يشترط فيه هذا الطول كما سيأتي للمصنف وكذا التصرف بالبيع والهبة ونحو ذلك لا يشترط فيه الطول المذكور ( لم تسمع ) دعواه ( ولا يثبت ) التي أقامها على صحة دعواه وإنما لم تسمع دعواه مع الشروط المذكورة لأن الشرط يكذب لأن سكوته تلك المدة دليل على صدق الحائز لجرى الصادة أن الإنسان لا يسكت عن ملكه تلك المدة وقوله صلى الله عليه وسلم من حاز شيئاً عشر سنين فهو له وفي المدونة الحيازة كالبيعة القاطعة



لا يحتاج معها ليمين أى من الحائز وهذا فى محض حق آدمى وأما الوقف بأنواعه فنتسمع فيه البينة ولو تقدم الزمن واستثنى من قوله ولا يثبت قوله (إلا) أن تشهد البينة (باسكان) من المدعى للحائز (ونحوه) عمار أو أرفاق أو مساقاته أو زارعته فإن ذلك لا يثبت على صاحبه وتسمع بينته فليس مراده إلا بدعى اسكان لعدم قبول دعواه مع انكار الحائز نعم إن أقر (٢٣٥) كان كالبينة أو أولى وهذا مقيد

بما إذا لم يحصل من الحائز بحضرة المدعى ما لا يحصل الأمن المالك فى ملكه ولم ينازعه فى ذلك كالبائع واليهبة والصدقة فلا تسمع بينة المدعى بالاسكان ونحوه وأشار للنوع الثانى بقوله (كشريك) أى فى المتنازع فيه لا مطلقا (أجنبي) والأنسب بمقابلته بما قبله أن يقول كأجنبي شريك (حازفها) أى فى العشرين (إن هدم وفى) الواجب أى ومثل ذلك قطع الشجر أو غرسه فإن الحائز يملكه بذلك ولا تسمع دعوى المدعى ولا يثبت وهذا فى الفعل الكثير عرفا وأما بناء قل وغرس شجرة ونحوها أو هدم ما يخشى سقوطه فلا يمنع قيام شريكه \* وأشار للنوع الثالث بقوله (وفى) حيازة (الشريك القريب) والأنسب بما مر القريب الشريك (معها) أى مع الهدم والبناء وما يقوم مقامهما (قولان) الاول عشرة أعوام والثانى الزيادة على الأربعين عاما

وأن يكون المتنازع له المدعى للملكية حاضرا معه بالبلد حقيقة أو حكما وأن يكون ساكنا ولا مانع له من التكامل مدة عشرينين وبقي شرط خامس وهو أن يدعى الحائز وقت المنازعة ملكا لشيء المحازر وأما إذا لم يكن له حجة إلا مجرد الحوز فلا ينفعه ولا يشترط بيان سبب الملك كما قال ابن أبى زمنين وهو المعتمد خلافا لمن قال إنه يطالب ببيانه وقيل إن لم يثبت أصل الملك للمدعى لم يطالب الحائز ببيانه وإن ثبت أصل الملك للمدعى طوب ببيانه انظر ح (قوله) لا يحتاج معها ليمين أى من الحائز وقال عيسى أنه يخلف وهو صريح كلام ابن رشد قال فى التوضيح وهو أقوى على الظاهر اه بن (قوله) ولو تقدم الزمن أى زمن الحيازة (قوله) باسكان أى على وجه الاجارة أو العارية (قوله) نعم إن أقر أى الحائز باسكان من المدعى كان كالبينة الشاهدة للمدعى (قوله) وهذا أى ما ذكره المصنف من أنه إذا شهد للمدعى بينة باسكان للحائز ونحوه فانها تسمع بينته (قوله) مقيد بما إذا لم يحصل الخ أى ومقيد أيضا بما إذا لم يدع الحائز للملكية من جهة المدعى بهية أو شراء والا فلا تسمع بينة المدعى بالاسكان ونحوه فاذا ادعى أن له بينة بالاسكان ونحوه وادعى الحائز أنه ملكه من جهته بهية أو شراء مثلا صدق الحائز بعد مضي المدة المذكورة يمينه وما تقدم فى باب الاقرار فهو مخصوص بما إذا لم يكن مدة حيازة لتقدم شهادة العرف على إقراره (قوله) حاز فيها الخ علم منه أن حيازة الأجنبي مدة عشرينين نافعة له بالشروط الخمسة المتقدمة سواء كان الحاضر المتنازع له المدعى للملكية غير شريك له أو كان شريكه ولو بمرث (قوله) إن هدم أى وشريكه حاضر ساكت عالم بالتصرف ولا مانع له من التكامل (قوله) أو غرسه أى بدار أو أرض وكذلك الاستغلال فى غيرهما مثل كراء الرقيق والحيوان وأخذ أجره ذلك وأما استغلال الأرض والدار بالاجارة أو بالسكنى بنفسه أو الزراعة فانه لا يمنع من قيام الشريك وإن منع من قيام الأجنبي وكذا يقال فى استخدام الرقيق وركوب الدابة ولبس الثوب أى لا يمنع من قيام الشريك وإن منع من قيام غيره ثم إن الحيازة عشرينين إما تعتبر إذا كان تصرف الشريك الحائز بالهدم والبناء وما يقوم مقامهما من قطع الشجر وغرسه واستغلال الحيوان وأما إذا تصرف الشريك الحائز بالبائع أو الهبة أو الصدقة أو العتق أو السكناء أو التدير أو الوطء وشريكه حاضر عالم ساكت بلا مانع فإن الحائز يعمى فعله ولا يشترط طول أمد الحيازة كما مر فى الأجنبي غير الشريك (قوله) وهذا أى ما ذكره من أن هدم الحائز وبناءه يمنع قيام الشريك مع بقية الشروط وقوله فلا يمنع قيام شريكه أى ولو كان حاضرا عالما ساكتا بلا مانع عشرة أعوام (قوله) وفى حيازة (الشريك) أى وفى أمد حيازة الشريك القريب ولا يفهم للشريك لأن القولين فى أمد حيازة القريب مطلقا أى سواء كان شريكا أم لا كما قال الشارح (قوله) وما يقوم مقامهما أى من قطع الشجر وغرسه بدار أو أرض وكذا الاستغلال بالكراء والاستغناء بنفسه بسكنى أو ازديراع (قوله) وهو (الراجح) أى ولا فرق بين الارث وغيره كما هو الملقى به خلافا لمن قال الارث كالوقف لا يعتبر فيه الحيازة وتسمع فيه البيئات ولو طال الزمن جدا (قوله) كان أحسن الخ وعمل الخلاف إذا لم يكن بينهم عداوة وإلا كانوا كالأجانب اتفاقا (قوله) وأما الموالى والأصهار الخ الاصهار من تزوجت منهم أو تزوجوا منك والموالى كالعقيق مع ممتقه أو مع أولاده (قوله) فظهر الأقوال الخ) حاصله أن

وهو الراجح والخلاف فى القريب ولو غير شريك فلو حذف الشريك كان أحسن وأما الموالى والأصهار الذين لا قرابة بينهم فأنظر الاقوال أنهم كالأقارب فلا بد فى الحيازة مع الهدم والبناء ونحوهما من الزيادة على الأربعين وقيل يكفى العشرة ولو لم يكن هدم ولا بناء وقيل لا يكفى فيها إلا معهما (لا) تمتز حيازة (بين أب وابنه) وإن سفل

أى لا يصح حوز أحدهما عن الآخر ( إلا بكهية ) أى بما يحصل به التعويض للذات، كالومة والصدقة والبيع ونحوها بخلاف الهدم والبناء والسكنى والازدراع والاستغلال ونحوها فلا حيازة فيها ( إلا أن يطول معها ) أى مع الهدم والبناء ( ما ) أى زمان ( تهلك ) فيه ( البينات وينقطع العلم ) أى زمان شأنه ذلك نحو السنين سنة والحائز يهدم ويبنى والآخر ساكت طول المدة بلا مانع فليس له بعد ذلك كلام \* ثم ذكر ما هو كالسنتين من قواه عشر ( ٢٣٣ ) سنين بقوله ( وإنما تفرق الدار ) ونحوها من باقى العقار ولو عبر بالعقار لكان أحسن ( من غيرها ) كعرض ودواب

( و ) حيازة ( الأجنبي )  
والدعى حاضر ساكت بلا مانع من القيام بحقه ( فى الدابة ) تستعمل فى ركوب ونحوه ( و ) فى ( أمة الخدمة ) تستخدم ( الستان ) فلا كلام للدعى الأجنبي بهما ولا تسمع لهينة ( ويزاد ) فى عبد وعرض ( غير ثوب كآوانى النحاس وأثاث البيت وآلات الزرع سنة على السنين وأما ثوب اللبس فيكفى فيه العام وأما أمة الوطء توطأ بالفصل فتتو بحصوله علما ساكتا بلا عذر كاهو والوضع وكذا البيع والهبة والصدقة إلا أن البيع يجرى على بيع القضولى ومفهوم قوله فى الأجنبي أن الحيازة فى الأقارب لا تفرق بين عقار وغيره فلا بد من الزيادة فى الكل على الأربعين عاما وهو كذلك على قول ولكن الراجح أن العقار لا يفيده من ذلك ولا يشترط

المولى والأصهار الذين لا قرابة بينهم فهم ثلاثة أقوال كلها لا بن القاسم الاول أنهم كالأقارب فلا تحصل الحيازة بينهم إلا مع الطول جدا بأن تزيد مدتها على أربعين سنة وسواء كان التصرف بالهدم أو البناء أو ما يقوم مقام كل منهما أو كان بالاستغلال بالكرأ أو الانتفاع بنفسه بسكنى أو ازدراع وقيل إنهم كالأجانب غير الشركاء فيكفى فى الحيازة عشر سنين مع التصرف مطلقا أى سواء كان بالهدم أو البناء أو ما يقوم مقام كل منهما أو بالاجارة أو الاستغلال بنفسه بسكنى أو ازدراع وقيل كالأجانب الشركاء أى فيكفى فى الحيازة عشر سنين مع التصرف بالهدم أو البناء وما يقوم مقام كل بالاستغلال أو بسكنى أو ازدراع واحترز الشارح بقوله الذين لا قرابة بينهم عن الأصهار الذين بينهم قرابة فيجرى فيهم ماجرى فى الأقارب الذين ليسوا بأصهار من التولين فى المتن ( قوله أى لا يصح حوز أحدهما عن الآخر ) أى سواء كانا شريكين أم لا ( قوله ونحوها ) أى كالعتق والتدير والكتابة والوطء ( قوله إلا أن يطول ) أى أمد الحيازة بين الأب وابنه طولا بحيث يكون من شأنه تهلك فيه البينات وهذا الاستثناء راجع للنفى وهو للسنتين منه وكان حقه عطفه على الاستثناء الذى قبله بالواو ( قوله معهما ) أى أومع أحدهما أومعما ألحق بهما من قطع شجر أو غرس له والسكنى والازدراع والاستغلال والحاصل أن الحيازة لا تعتبر بين الأب وابنه إلا إذا كان تصرف الحائز منهما بما يفيت الذات أو كان بالبناء أو الهدم أو ما ألحق بهما وطالت مدة الحيازة جدا كالسنتين سنة والآخر حاضر عالم ساكت طول المدة بلا مانع له من التكلم ( قوله فى حيازة الأجنبي ) أى غير الشريك وأما الشريك فاستخدامه الرقيق وركوب الدابة لا يمنع من قيام شريكه ولو لعشر سنين كإمير وحيث فلا تكون حيازة الدابة وأمة الخدمة فى حقه بالسنتين ( قوله تستعمل فى ركوب ونحوه ) أى كالحرث والدرس والساقية والطاحون واحترز عن دابة لا تستعمل فى شيء من ذلك كالجاموس فانها كالعرض لا بد فيها من الزيادة على السنتين ( قوله ويزاد فى عبد ) أى سواء كان لخدمة أو لغيرها كعبر ( قوله وأما أمة الوطء توطأ الخ ) أى وأما إذا لم توطأ فهل تكون كأمة الخدمة لا بد فى حيازتها من سنتين أو يكفى فيها سنة لانها مظنة حصول الوطء ( قوله وكذا البيع ) أى وكذا فتوت بالبيع الخ ( قوله فى الأقارب ) أى غير الأب وابنه وكذا الحيازة بين الأب وابنه لا تفرق من حيث المدة بين عقار وغيره فلا بد من مضي نحو السنين سنة ( قوله لا تفرق ) أى من حيث المدة بين عقار وغيره أى وهو عروض والحيوان ( قوله ولا يشترط فيه ) أى فى العقار أى لا يشترط فى حيازته هدم أى التصرف بالهدم والبناء أى التصرف بخصوص ذلك ( قوله والاسكان ) أى وكذلك السكنى بنفسه والازدراع بنفسه ( قوله بالاجتهاد ) أى من الحاكم ( قوله وهذا فى غير الخ ) أى وهذا فى التصرف بغير العتق بأن كان بالكرأ أو باستعماله بنفسه ( قوله ونحوها ) أى كالبيع والكتابة والتدير والوطء ( قوله إلا أنه فى البيع الخ ) أى وأما الهبة والصدقة والعتق والتدير إذا حضر المالك مجلسها فسكت ! يكن له شيء وإن لم يحضر ثم علم فإن قام حينئذ

كان

فيه هدم ولا بناء إذ مثلهما بالاجارة والاسكان وقطع الشجر وغرسه حيث كثر

فإن لم يحصل شيء من ذلك فلا بد فى الحيازة من زمن تهلك فيه البينة وينقطع فيه العلم وأما غير العقار من الدواب والعبيد والعروض التى تطول مدتها كالنحاس والبسط ونحوها تستعمل فيكفى فيها العشر سنين بخلاف مالا تطول مدتها كالكياب تلبس فينبى أقل من ذلك بالاجتهاد وهذا فى غير العتق والهبة والصدقة ونحوها فانها لا تفرق فيها بين أجنبي وقريب كإمير إلا أنه فى البيع لربأه أخذ الثمن إن لم يمس عام فإن مضى فلا تمن له أيضا إن كان حاضرا حين البيع فإن كان غائبا فله الرد بعد حضوره وعلمه ما لم يمس عام فإن مضى فليس له الرد وله أخذ الثمن ما لم يمس ثلاثة أعوام من البيع والإسقاط حقه منه أيضا كذا ذكره وأما الديون الثابتة فى الذمم

قيل يسقطها مضي عشرين عاما وهو قول مطرف وقيل مضي ثلاثين وقيل لا تسقط أصلا وقيل غير ذلك إلا أن القول بأنه يسقطها الستان بعيد جدا وقد مر أن الاظهر في ذلك الاجتهاد النظر في حال الزمن (٢٣٧) وحال الناس وحال الدين فنحو عشر

سنين أو أقل بالنسبة لبعض الناس تقتضي الاغضاء والترك ونحو الخمسة عشر قد لا تقتضي ذلك والله أعلم بالصواب ثم شرع يتكلم على أحكام الدماء والقصاص وهو أول الثمن الأخير من هذا الكتاب فقال رحمه الله تعالى ونفعا به

### [درس]

باب في أحكام الدماء والقصاص

وأركان القصاص ثلاثة الجاني وشرطه التكليف والعصمة والمكافأة والمجني عليه وشرطه العصمة والجناية وشرطها العمد العدوان وأشار المصنف إلى ذلك وبدأ بالركن الأول وشرطه بقوله (إن تلفت مكلف) أي بالغ عاقل ولو سكر حراما نفسا أو طرفا (وإن رقى) المكلف فيقتل البعد بمثله وبحر إن شاء الولي وله استحياؤه كما سيأتي وأما الصبي والمجنون فلا يقتص منها لأن عهدهما وخطأهما سواء على أنه لا عمد للمجنون ولذا لو كان يفيق أحيانا وجنى حال إفاقته اقتص منه حال إفاقته فإن جن بعد الجناية

كان له حقه من التخيير بين الإجازة والرد وإن قام بعدهم ونحوه من علمه فلا شيء له واختلف في الكتابة هل تحمل على العتق فيجزي فيها ما جرى فيه أو تحمل على البيع فيقتل فيها ما قيل فيه قولان (قوله مضي عشرين عاما) أي مع حضور ربهá وتمكنه من الطلب بها وليس له ما يمنعه منه (قوله وقيل مضي ثلاثين) أي وهو قول مالك والمراد مضيا مع حضور ربهá وتمكنه من الطلب بها (قوله وقيل لا تسقط الخ) هذا هو الذي اختاره ابن رشد في البيان ونصه إذا تقرر الدين في الذمة وثبت فيها لا يبطل وإن طال الزمان وكان ربه حاضرا ما كنا قادرأ على الطلب به لعدم خبر لا يبطل حق امرئ مسلم وإن قدم اه واختار هذا القول التونسي والقبريني وفي الميارسئل سيدي أبو عبد الله العبدوسى عمن له دين على رجل برسم وللرسم المذكور مدة نحو أربعين سنة ولم يدع المديان قضاءه وربه حاضرا ما كنت من غير مانع يمنعه من الطلب به فهل يبطل الدين بتقادم عهده أم لا فأجاب طول المدة المذكورة لا يبطل الدين عن المديان المذكور ولا خلاف في ذلك وإنما الخلاف إذا كان الدين برسم وطالت المدة جدا وادعى المديان قضاءه ولم يكن هناك ما يدل على عدم القضاء من غيبة أو إكراه أو انكار أو غير ذلك قيل يقبل قوله في القضاء مع يمينه وقيل لا يقبل وهو المشهور وإن كان بغير رسم قيل يقبل قوله في القضاء مع طول المدة مع يمينه على المشهور ولا سيما إذا كان رب الدين محتاجا والذي عليه الدين مليا وكانا حاضرين وليس بينهما ما يمنع من الطلب اه كلام الميار.

### (باب في الدماء)

(قوله وأركان القصاص) أي والأركان التي يتوقف عليها تحقق القصاص (قوله الجاني) أي لأنه لا يقتص إلا من جان (قوله وشرطه التكليف والعصمة) أي بإيمان أو أمان فالمراد عصمة مخصوصة وقوله والمكافأة أي بأن يكون غير زائد على المجني عليه بحرية أو إسلام وليس المراد بها المساواة من كل وجه بل المراد بها مكافأة مخصوصة وهي المساواة في الحرية والإسلام للمجني عليه أو قصص عنه فيها (قوله وأشار المصنف إلى ذلك) أي إلى ما ذكر من الأركان الثلاثة وشرطها (قوله نفسا أو طرنا) الأولى حذف ذلك لأن هذا هو المراد بقول المصنف فيما يأتي معصوما على أن السلام هنا في النفس فقط والأطراف والجراحات سيذكره المصنف بعد فلا معنى لذكره هنا (قوله فيقتل العبد بمثله) أي ولو كان في القاتل شائبة حرية إذ لا عبرة بها فيقتل أم الولد مثلا بالقتل والعكس (قوله إن شاء الولي) أي ولي الحر والعبد (قوله وله استحياؤه) أي ولولي الحر والعبد المقول إن يستحي ذلك العبد القاتل حينئذ فيخير سيده في إسلامه في الجناية وفي فدائه بقيمة العبد ودية الحر (قوله وأما الصبي الخ) هذا محترز قوله مكلف (قوله فلا يقتص منها) أي والدية على عاقلتهما (قوله انتظرت إفاقته) أي واقتص منه بعدها (قوله كالمجنون) أي فلا يقتل والدية على عاقلته (قوله فالحر لا يقتل قصاصا) أي لعدم التزامه أحكام الإسلام (قوله بل يهدر الخ) أي بل يقتل بسبب هدر دمه وقوله وعدم عصمته عطف تفسير (قوله ولذا) أي ولأجل أن قتله إنما هو بسبب هدر دمه وعدم عصمته لوجاء أي بعد جنايته وقوله بإيمان أي ملتبسا بإيمان وقوله لم يقتل أي بمن قتله قبل توبته (قوله ولا زائد حرية) بالرفع بعطف لا على غير لأن لاسم بمعنى غير ظهر اعرابها فيما بعدها أو بالجر عطف على حربي ولا زائدة لتأكيد النفي (قوله بأن كان مساويا له فيها) فيقتل الحر المسلم بمثله ولو كان القاتل زائدا بمزية كعلم أو شجاعة ونحوهما يقتل الحر الكافر بمثله ولو كان القاتل

انتظرت إفاقته فإن لم يفيق فالدية في ماله والسكران محال كالمجنون (غير حربي) وصف للمكلف فالحر لا يقتل قصاصا بل يهدر دمه وعدم عصمته ولذا لو جاء تابيا بإيمان أو أمان لم يقتل (ولا زائد حرية) على المجني عليه (أو) زائد (إسلام) بأن كان مساويا له فيها

أو أقص إن كان الجاني زائداً حين الجنابة فيما ذكر فلا قصاص فلا يقتل مسلم ولو عبداً بكافراً ولو حراً ولا حر بريق إلا أن يكون المقتول زائداً إسلاماً فقتل حركته بريق مسلم كما سيأتي ترجيحاً لجانب الإسلام على الحرية (حين القتل) ظرف لقوله غير حرى وما بعده أى يشترط في الجاني للكف للقصاص (٢٣٨) منه أن يكون غير حرى ولا زائداً حرية ولا إسلاماً وقت القتل فلو قتل

كنايباً والمقتول مجوسياً ويقتل العبد المسلم بعثله ولو كان القاتل فيه شائبة حرية كما مر (قوله أو نقص) أى أو أقص منه فمما يقتل الحر الكافر بالحر المسلم وكذا يقتل العبد المسلم بالحر المسلم إن شاء ولي الحر كما مر (قوله فيما ذكر) في معنى الباء أى فإن كان الجاني زائداً بما ذكر حين الجنابة فلا قصاص فلا يقتل الحر بالعبد إلا أن يكون العبد المقتول زائداً إسلاماً لما يأتى من قتل الحر بالسكتاني بالعبد المسلم ولا يقتل مسلم ولو عبداً بكافراً ولو حرراً لأن الحرية لا توازي الإسلام (قوله حين القتل) المراد به الموت لا الضرب (قوله ظرف لقوله غير حرى وما بعده) أى ولا يرجع لمكساف لأنه لو رجع له لا يقتضى أن من حصل منه سبب القتل وهو بالغ عاقل ثم جن فمات المضروب ثم أفاق المجنون أنه لا يقتص منه مع أنه يقتص منه حين إفاقته كما رواه من حصل منه سبب القتل وهو غير مكلف ثم حصل الموت وهو مكلف أنه يقتل مع أنه لا يقتل (قوله للقصاص منه) أى بالنسبة للقصاص منه (قوله ولو بالغ أو عقل) الأولى حذفهما والاقتصار على قوله ولو أسلم الحرى بآثر ذلك لأن قوله حين القتل إنما جعل ظرفاً لقوله غير حرى وما بعده فهو مكلف قبل وقت القتل لا المكلف فتأمل وهو حاصله أنه لو قتل حرى غيره فلا يقتص منه ولو أسلم ذلك الحرى بآثر القتل لأن شرط القصاص كون الجاني غير حرى حين الموت وهو متخلف هنا لأنه حرى حين الموت ثم اعلم أن شرط القتل قصاصاً أن لا يكون القاتل حرياً ولا زائداً حرية أو إسلاماً حين السبب والموت وبينهما فالشروط معتبرة حين السبب أيضاً فإن تخلف شيء منها عند السبب أو المسبب فلا قصاص وظاهر المصنف أنها إنما تعتبر حين المسبب وهو الموت فقط فكان الأولى له المصنف أن يعبر بالقاية كما قل بعد بأن يقول إلى حين القتل وإن كان يمكن الجواب عنه بحمل كلامه على ما إذا لم يتأخر القتل عن سببه فإن تأخره اعتبر حصول الشروط عند السبب أيضاً كما يعتبر حصولها عند المسبب (قوله مثله) تنازع روى وجرح (قوله وهو القتل لاخذ المال) أى سواء كان القتل خفية كما أودعده فذهب به لحل قتلته في الأخذ المال أو كان ظاهراً على وجه يتعذر معه انقوث وإن كان الثاني قد يسمى حراية (قوله من قوله غير حرى) الأولى من قوله ولا زائداً حرية ولا إسلاماً (قوله ولذا) أى لاجل كون القتل لليلة للفساد لا قصاصاً قال مالك لا عفوفيه ولو كان قصاصاً لقبل العفو والصالح فيه (قوله ولا عفوفيه) أى في قتل الليلة (قوله معصوماً) صفة لموصوف محذوف أى شيئاً معصوماً فيشمل النفس والطرف والجرح ولا يشمل المال لقوله فالقود ولا تقتدر شخصاً ولا آدمياً لقصورهما على النفس ولا عضواً لقصوره على الطرف والجرح كذا ذكر عقب والأولى أن يقدر شخصاً آدمياً لأن الكلام هنا في النفس وأما الجرح فسيأتى الكلام عليه (قوله غير ناقص حرية أو إسلاماً) أى بل مساو للجاني فيهما أو أزيد منه (قوله أى يشترط الخ) أشار الشارح بهذا الحل إلى أن قول المصنف للتلصف بالنسبة للنفس وإن قوله والاصابة بالنسبة للجرح وفيه أن الكلام هنا في النفس وأما الجرح فسيأتى في قوله والجرح كالنفس فيلزم التكرار في كلامه على هذا الحل والأولى جعل الكلام هنا كله في النفس وإن المعنى معصوماً إلى التلف أى لا إلى حين الجرح فقط وقوله والاصابة أى لا إلى حين الرمي فقط اه بن (قوله والاصابة) أى وإلى حين الاصابة في الجرح (قوله فيشترط في النفس) أى في القصاص بالنسبة للنفس وقوله العصمة

غيره وهو حرى أو زائد حرية أو إسلاماً فلا قصاص ولو بلغ أو عقل أو أسلم الحرى بآثر ذلك ولو رمى عبداً وجرح مثله ثم عتق الجاني فمات المجنى عليه لم يقتص من الجاني لأنه حين القتل زائد حرية وكذا لو رمى رمى مثله أو جرحه وأسلم قبل موت المجنى عليه (إلا لفيلة) بكسر الغين المعجمة وهى قتل لاخذ المال فلا يشترط فيه الشروط المقدمة بل يقتل الحر بالعبد والمسلم بالكافر والاستثناء من قوله غير حرى النخ وهو منقطع لأنه لم يقتل به قصاصاً بل للفساد ولذا قال مالك ولا عفو فيه ولا صلح وصلح الولي مردود والحكم فيه للإمام وسيأتى ذلك المصنف في محله وذكر الركن الثانى وهو المجنى عليه مع شرطه بقوله (معصوماً) وهو معمول لقوله أتلص فلا قصاص على قاتل مرتد لعدم عصمته لأنه يصير حرياً بمجرد رده أى له حكمه في الجملة ولو جعل المصنف المكافأة

أى

شرطاً في المجنى عليه دون الجاني بأن يقول معصوماً غير ناقص حرية أو إسلاماً إلا لفيلة

وحذف قوله غير زائد الخ كان أبين (للتلف والاصابة) اللام بمعنى إلى لانهاء القاية أى يشترط في المجنى عليه أن يكون معصوماً إلى حين تلف النفس أى موتها والاصابة في الجرح فيشترط في النفس العصمة من حين الضرب أو الجرح إلى حين الموت وفي الجرح من حين الرمي إلى حين الاصابة فلا بد من اعتبار الحالين معاً في النفس والجرح



أى حال البدء وحال الانتهاء رمى ذمى مرتدا وقبل وصول الرمية اليه أسلم المرتد اعتبر حال الرمى فلا يقتل الدمى به وإن مات لآفة لم يجر معصوم حال الرمى وإن صار معصوما حال الإصابة وكذا لو جرحه ثم أسام وتزاولات لم يقتل الدمى الجارح به مراعاة لحال الجرح ولو رمى مسلماً أو جرحه فارتد الرمى قبل وصول السهم اليه أو ارتد الجرح قبل موته (٢٣٩) منه فلا قود نظر لحال الموت نعم ثبت

القصاص في الجرح فلو قطع يده وهو حر مسلم ثم ارتد للقطوع ومات مرتدا ثبت القصاص في القطع لأنه كان معصوماً حالة الإصابة ثم بين أن الصمة تكون بأمرين بقوله (بإيمان) أى إسلام (أو أمان) من السلطان أو غيره ومراعاة بالأمان ما يشمل عقد الجزية ومثل للمصوم كما هو شأنه أن يقتل بما خفى بقوله (كقاتل) عمداً وعدواً فإنه معصوم (من) غير المستحق (لده) وأما بالنسبة لمستحق دمه وهو ولي للقتول فليس معصوم سكن إن وقع منه قتل لآفة أو لا إذن الامام أو نائبه فإنه يؤدب لآفته على الامام بقوله (وأدب) راجع لمفهوم غير المستحق فلو قال لا من المستحق وأدب كان أمين (كرتد) تنبيه في أدب قاتله أى كقاتل شخص مرتد بغير إذن الامام فإنه يؤدب ولا يقتل به سواء قتل زمن الاستتابة أو بعدها وإنما عليه دية ثلاث خمس دية

أى كون المجنى عليه معصوماً من حين ضربه أو جرحه إلى حين موته وقوله في الجرح أى ويشترط في القصاص بالنسبة للجرح وقوله من حين الرمى أى أن يكون المجنى عليه معصوماً من حين الرمى إلى حين الإصابة وقوله فلا بد أى في القصاص وقوله من اعتبار الحالين أى من اعتبار الصمة في الحالين حال الابتداء وحال الانتهاء (قوله أى حال البدء وحال الانتهاء) أى والصنف ترك المبدأ وذكر حالة الانتهاء للعلم بالمبدأ من غايته لأن كل غاية لها مبدأ (قوله اعتبر حال الرمى) أى اعتبر في القود حالة الرمى (قوله مراعاة لحال الجرح) أى لأنه غير معصوم حين الجرح وإن كان معصوماً حين الموت (قوله نظراً لحال الموت) أى إذا الصمة لم تستمر اليه (قوله ثبت القصاص في القطع) أى لا في النفس لأن الموت كان وهو مرتد فلم تستمر الصمة اليه وأما في القطع فقد كان معصوماً من حين الرمى إلى حين الإصابة (قوله أى إسلام) هذا جواب عما يقال إن الإيمان هو التصديق وهو أمر قلبي لا يوجب الصمة في الظاهر وإن كان متجيباً عند الله تعالى والوجب للصمة في الظاهر إنما هو الإسلام أى الاتقاد بظاهر الأعمال فالأولى للصنف أن يقول بإسلام بدل قوله بإيمان وحاصل ما أجاب به الشارح أن مراد للصنف بالإيمان الإسلام وصح التعبير به عنه لما بينهما من التلازم في الماصدق فتأمل (قوله من غير) أى بالنسبة لغير الخ (قوله لآفته الخ) أى فلو أسلمه الامام لمستحق الدم قتلته فلا أدب عليه لعدم لآفته كما أنه إذا علم أن الامام لا يقتله فإنه لا أدب عليه في قتله وكما يسهط الأدب إذا كان الامام غير عدل قاله أبو عمر (قوله وأدب) أى المستحق في قتله لا جاني بغير إذن الامام (قوله وإنما عليه دية) أى سواء قتل بعد الاستتابة أو في زمنها ولا يمنع من اجتماع الأدب والدية على قاتل (قوله ثلاث خمس دية مسلم) أى ستة وستون ديناراً وثلاثاً ديناراً فهذا دية قتل عمداً أو خطأ في زمن الاستتابة أو بعدها (قوله وقاتل زان أحسن) أى وأما قاتل الزانى الغير المحصن فإنه يقتل به إلا أن يقول وجدته مع زوجتي وثبت ذلك بأربعة ويرويه كالمروء في المكحلة فقتله فإنه لا يقتل بذلك الزانى كان محصناً أو بكراً لذمه بالغيرة التي صيرته كالمجنون قال ابن فرحون في تبصرته وعلى قاتله الدية في ماله إن كان بكراً عند ابن القاسم في المدونة وقال ابن عبد الحكم إنه هدر مطلق أى لاشىء فيه ولو بكراً فإن لم يكن إلا مجرد قوله وجدته مع زوجتي قتل به إلا أن يأتي بطلخ أى شاهد واحد أو لقيف من الناس يشهدون برؤية المروء في المكحلة فلا يقتل به لذمه بالشبهة وانظر إذا قتل لآقراره بالزنا زوجته أو قتله عند ثبوت زناه بأربعة بينته أو أخته (قوله يد شخص) أى ذكر أو أنثى ولو قال للصنف أو عضو سارق لكان أحسن لأن العضو يشمل اليد والرجل (قوله ثبتت سرقة) أى قبل القطع أو بعده (قوله فالقود) أى فالواجب القود حالة كونه متعيناً وإنما سمى القتل قصاصاً بذلك لأنهم كانوا يقدون الجاني لمستحقها بجبل ونحو هذا وقد اختلف هل العلم هل القصاص من القاتل يكفر عنه إثم القتل أم لا فهم من ذهب إلى أنه يكفره عنه بدليل قوله عليه الصلاة والسلام الحدود كفارت لاهلها فعمم ولم يخص قتلاً من غيره ومنهم من ذهب إلى أنه لا يكفره عنه لأن المقتول المظلوم لا منفعة له في القصاص وإنما القصاص منفعة للأحياء لينتهى الناس عن القتل

مسلم كدية الجوسى المستأمن (و) قاتل (زان أحسن) بغير إذن الامام فيؤدب (و) قاطع (يد) شخص (سارق) أى ثبتت سرقة بينته أو أقرار فيؤدب لآفته على الامام وقوله (فالقود عيناً) جواب قوله إن أتلّف مكلف وقوله عيناً أى متعينا فليس لأولى أن يلزم الدية للجاني جبراً وإنما لدان جفوعاً أو يقتص وجاز العفو على الدية أو أكثر أو أقل منها برضا الجاني

وقال أشهب له التغيير بين القود والعفو على الدية جبراً على الجاني وهو ضعيف فمعنى المصنف أن المكلف إن أتلف فأيسر لأولى إن أود أخذ جزاء الحياة إلا القود لا الدية وهذا لا ينافي أن له العفو مجاناً أو أخذ الدية برضا الجاني وبالغ على ثبوت القود لأولى بقوله (ولو قال) المقتول لقاتله (إن قتلتي أبرأتك) فقتله وكذا إن قال له بعد جرحه قبل انفاذه قتلته أبرأتك من دمي فلا يبرأ القاتل بذلك بل لأولى القود لأنه أسقط حقاً قبل وجوبه ولذا نوابراً بعد انفاذه مقتله أو قاله له إن مت فقد أبرأتك برئاً لأنه أسقط شيئاً بعد وجوبه وكذا إن قال له أقطع يدي ولا شيء عليك (٢٤٠) فله القصاص إن لم يستمر على البراءة بعد القطع مالم يترام به القطع حتى مات منه

ولكم في القصاص حياة ويخص الحديث على هذا بما هو حق لله تعالى ولا يتعلق به حق لمخاوق (قوله وقال أشهب له) أي لولى الدم التخير (قوله وهذا لا ينافي الخ) الحاصل أن ولى الدم له القصاص وله العفو مجاناً وله العفو على الدية أو أكثر منها أو أقل برضا الجاني باتفاق وهل له جبر الجاني على الدية أولاً فمذهب ابن القاسم ليس له أن يجبر الجاني على دفع الدية إذا امتنع وسلم نفسه ومذهب أشهب له جبره على دفعها (قوله ولو قال المقتول لقاتله) أي قبل ضربه له (قوله وكذا إن قال له بعد جرحه) أي أو بعد ضربه قبل انفاذه مقتله أبرأتك من دمي أي فقتله بعد ذلك (قوله لأنه) أي البت أسقط حقاً قبل وجوبه أي قبل ثبوته لعدم حصول السبب وهو انفاذ المقاتل (قوله أو قال له إن مت الخ) أي وكان ذلك القول بعد انفاذه مقاتله (قوله إن لم يستمر الخ) أي بأن رجع عنها وأما لو استمر على البراءة فليس على القاطع إلا الأدب والذي يفيد كلام التوضيح وابن عرفة وغيرهما أنه ليس على القاطع إلا الأدب من غير تفصيل بين استمرار المقطوع على البراءة والرجوع عنها انظر بن وكل هذا إذا لم يترام به القطع حتى مات به وإلا كان لولى القسامة والقتل كما قاله الشارح (تنبيه) لو قال له أقتل عبدى ولا شيء عليك أو لك كذا فقتله ضرب كل منهما مائة وحبس عاماً وهل للسيد قيمة أو لا قولان الأول لأشهب والثاني لابن أبي زيد وصوب كقوله أحرقت نوبى أو ألقه في البحر فلا قيمة عليه إن لم يكن المأذون مودعاً بالفتح للأمر والإضمن لكونه في أماته (قوله ويقول) أي بأن يقول بالحضرة الخ (قوله فإن لم يقل ذلك بالحضرة الخ) ما ذكره من أن القيام بالحضرة قيد نحوه لت وفيه نظر فإن ظاهر المدونة الإطلاق أي سواء قام بالحضرة أو بعد طول فالمدار على ظهور إرادتها عند العفو بالقرائن وقال مالك وابن الماجشون وأصنع لا يقبل إلا إذا قام بالحضرة وظاهر الباجي أنه خلاف للشهور لا تقييد له أه طفى (قوله فلا شيء له) أي من الدية وقوله وبطل حقه أي من القصاص (قوله لمنافاة الطول الإرادة المذكورة) فيه نظر إذ قد تظهر إرادتها حين العفو ثم يتغافل عن ذلك زماناً طويلاً قاله طفى (قوله وقال) أي لولى العاقب إنما عفوت لأخذه أي العبد وقوله أو أخذ قيمته أي فيما إذا قتل العبد عبداً مثله وقوله أو دية الحر أي فيما إذا قتل العبد حراً (قوله وغير الخ) حاصله أنه إذا كان المقتول عبداً خير سيد العبد القاتل بين أن يدفعه أو يدفع لهم قيمته أو يدفع قيمة المقتول فإن كان المقتول حراً خير سيد العبد القاتل بين أن يدفعه لأولياء الدم أو يدفع لهم قيمته أو يدفع لهم الدية هذا محصل كلام الشارح (قوله وقيل منجمة) أي وهو ما في العتبية والموازية (قوله ولى المقتول) أي عمداً وقوله قتل قاتله أجنبي أي عمداً أيضاً (قوله وحذف الخ) أي فالأصل واستحق ولى دم من قتل القاتل ويد من قطع يد القاطع قال شيخنا والظاهر أن في الكلام حذف أو مع ما عطفت ولما ونشراً مرتباً والأصل واستحق ولى أو مقطوع دم من قتل القاتل أو يد من قطع القاطع وعلى هذا فلا يجوز في كلام المصنف تأمل (قوله تقديره

فلولى القسامة والقصاص أو الدية) ولما ذكر أن القود متمين رتب عليه قوله (ولا قيمة له) أي لولى حاف عن الله تعالى (مطابق) في عفوه بكسر اللام اسم فاعل بأن لم يصرح حال العفو بدية ولا غيرها (لا أني تظهر) بقرائن الاجوال (إرادتها) ويقول بالحضرة أو عفوت على الدية (فيحلف) أي فيصدق يمين (ويبقى على حقه) في القتل (إن امتنع) القاتل من إعطاء الدية فإن لم يقل ذلك بالحضرة يل بعد طول فلا شيء له وبطل حقه لمنافاة الطول الإرادة المذكورة (كعفوه) أي لولى (عن العبد) الذي قتل عبداً مثله أو حراً وقال إنما عفوت لأخذه أو أخذ قيمته أو أخذ قيمة المقتول أو دية الحر فلا شيء له إلا أن تظهر إرادة ذلك فيحلف وغير سيد العبد الجاني بين دفعه أو دفع قيمته أو قيمة المقتول أو

دية الحر ويدفعها حاله كما في المدونة وقيل منجمة والخلاف في العمد وأما في الخطأ فتتجم قطعاً كما يأتي (واستحق ولى) المقتول للمقتول قبل قاتله أجنبي (ثم من) أي دم الأجنبي الذي (قتل القاتل) فلو قتل زيد عمراً فقتل أجنبي زيداً فولى عمرو ويستحق دم الأجنبي القاتل لزيد فإن شاع قتل الأجنبي وإن شاء عفا عنه (أو قطع) أي واستحق مقطوع يده مثلاً عمداً وعدواناً فقطع أجنبي يد القاطع عمداً وعدواناً قطع يده من قطع (يد القاطع) فالمصنف أطلق لولى على ما يشمل المقطوع مجازاً وحذف اللطوف على دم مع متعلقه تهدره قطع يده من كذا قديراً (كدية خطأ) تشبيه في الاستحقاق أي من استحق دم شخص لكونه قتل أباه مثلاً عمداً وعدواناً

فقتل شخص القاتل خطأ فاستحق الدم يستحق الدية من القاتل خطأ على عاقلته وليس لأوليائه مقال معه لأنه لما استحق دمه صار كأنه الولي وكذا لو قطع شخص يده فاستحق قطع يده فاستحق الدية يد من القاطع خطأ لقاطع يده وكلام المصنف يشمله (فإن أرضاه) أى أرضى المستحق (ولم يقتل) أى فبقي دم القاتل الثاني لولى القاتل الثاني إن شاء قتل وإن شاء عفا (وإن قُتلت عين القاتل) عمداً (أو قطعت يده) مثلاً (ولو) حصل ذلك (من الولي) المستحق لقتله (بعد أن أسلم له) من الحاكم فأولى قبل أن يسلم له الداخل فيها قبل المبالغة (فله) أى لا قاتل (القود) (٣٤١) من الولي لأن أطراف القاتل معصومة حتى بالنسبة

لولى الدم فأولى غيره الداخل فيما قبل المبالغة أيضاً (وقتل الأدنى) صفة (بالأعلى كحر كتابي) يقتل (بعيد مسلم) الحرية في الكتاني أدنى من الاسلام في العبد لشرف الاسلام على الحرية بخلاف العكس فلا يقتل عبد مسلم بحر كتابي كامر (و) يقتل (الكفار) مطلقاً (بعضهم ببعض) لأن الكفر كله ملة واحدة وبين الكفار بقوله (من كتاني) يهودي أو نصراني (ومجوسى ومؤمن) اسم مفعول وهو من داخل دار الاسلام بأمان وعطفه على ما قبله من عطف العام على الخاص وخرج به الحربى فلا قصاص فيه كما تقدم ودخل في الاطلاق للشركون والدهريون والقاتلون بالتناسخ أو يقدم العالم وغيرهم من

قطع يد النخ) الأولى تقديره يد من قطع يد القاطع (قوله وليس لأوليائه) أى أولياء القاتل عمداً للمقتول خطأ وقوله مقال معه أى مع مستحق الدم بأنه له قصاص لآمال والمال إنما هو لهم وقوله لأنه أى لأن ولّى المقتول الأول لما استحق دم هذا المقتول الثاني (قوله كأنه الولي) أى كأنه وليه والولي له أن يرضى بالمال (قوله وكذا لو قطع شخص النخ) بقى ما لو قتل شخص القاطع عمداً وصالح ذلك القاتل أولياء المقتول القاطع على مال أو قتله خطأ ووجب فيه الدية قبل لاشيء لمقطوع في العمد وقيل له وأما في الخطأ فله اتفاقاً وهو داخل في كلام المصنف (قوله أى أرضى المستحق) أى وهو ولّى المقتول الاول ودل قوله فإن أرضاه النخ على أن التخيير لولى الأول وهو مذهب المدونة لأن الرضا إنما يكون مع التخيير والحاصل أن ولّى المقتول الأول مخير إما أن يتبع القاتل الثاني فيقتله أو يعفونه وإما أن يتبع ولّى القاتل الاول فإن أرضاه كان أمر القاتل الثاني لذلك الولي إن شاء قتله وإن شاء عفاه (قوله ولو من الولي) أى هذا إذا حصل ذلك من أجني غير الولي أو حصل ذلك من الولي قبل أن يسلم اليه بل ولو حصل ذلك من الولي بعد أن سلم اليه من الحاكم ليقته (قوله فله القود من الولي) أى وله العفو عنه وإذا قيد له من الولي فلولي أن يقتله وإنما قيد الشارح الفقه والقطع بالعمد لاجل قوله فله القود لأنه إذا كان خطأ فليس له في ذلك إلا دية خطأ (قوله كحر كتابي النخ) ذكر في التوضيح أن مقتضى مذهب ابن القاسم تعين القتل هنا وليس لسيد العبد المقتول أخذ قيمته جبراً وإنما يأتي التخيير على قول أشهب وحكى ابن رشد الاتفاق على أن للسيد أخذ القيمة في هذا لأن المجنى عليه مال نظير ما يأتي فيما إذا كان القاتل عبداً فإنه لا يتعين قتله اهـ بن (قوله يقتل بعبد مسلم) أى وأولى بحر مسلم وكذا يقتل العبد المسلم بالحر المسلم إن لم يستجبه لأوليائه (قوله كامر) أى في قوله ولا زائد حرية أو اسلام (قوله لأن الكفر كله ملة) أى في هذا الباب وأما في باب الارث فهو ملل (قوله من كتاني ومجوسى) أى مؤمنين بدليل مامر من أن غير المؤمن كالحربى لا يقتص منه (قوله الحربى) أى سواء كان كتانياً أو مجوسياً أو غيرهما (قوله فلا قصاص فيه) أى سواء قتل مسلماً أو كافراً (قوله وهذا) أى اذ ذكره من قتل الكفار بعضهم ببعض بشرط النخ (قوله فلا يقتل حر) أى كافر وقوله بعبد أى كافر (قوله يقتص لبعضهم من بعض) أى فلو كان للعبد عبد قتل ذلك العبد عبده ففي قتله قولان وفي الزاوى لابن شعبان لا يقتل سيد بعبد ولو كان ذلك السيد عبداً انظر ح (قوله وذكر) هو بالجر عطف على ذوى الرق وبالرفع عطف على الأدنى (قوله وضدهما بهما) أى تقتل الانثى بالذكر ويقتل المريض بالصحيح (قوله مطلقاً) أى في الحر والعبد (قوله في الحر) أى لا في العبد لأن العبد لا قسامة فيه كما يأتي (قوله خير الولي) أى ولّى المقتول (قوله اسلامه الولي) أى في جنائيه (قوله أو القاتل) قال بن الصواب حذف قوله أو القاتل اذ لم يذكره (قوله أنه ليس للولي) أى ليس لولى المقتول استجياؤه أى على أن يأخذه لاتهام العبد على تواطئه مع

٣١ - دسوقى - رابع ﴿ أصناف أهل الكفر وهذا بشرط التكافؤ في الحرية أو الرقية فلا يقتل حر بعبد أخذاً مما قدمه بقوله ولا زائد حرية (كذوى الرق) يقتص لبعضهم من بعض وإن بشأبة حرية فيقتل ببعض وإن قل جزء رقة ومكاتب وأم ولد بقن خالص ولا يقتص من الحر المسلم لهم لنقصهم عنه (وذكر) بأنثى (وصحيح) بمرضى (وضدتها) بهما (وإن قتل عبد) عبداً مثله أو حراً (عمداً) وثبت (بينة) مطلقاً (أو قسامة) في الحر (خير الولي) ابتداء في قتل العبد واستجياؤه (فإن) اختار قتله فواضح وإن (استجياه فليسيده) الخيار ثانياً في أحد أمرين (إسلامه) للولي (أو فداؤه) بدية الحر أو هيمة العبد المقتول أو القاتل ومفهوم بيعة أو قسامة أنه لو ثبت باقرار القاتل أنه لا يكون الحكم كذلك والحكم أنه ليس للولي استجياؤه

فإن استحياء بطل حقه إلا أن يدعى الجهل ومثله بجهل ذلك فإنه بخلف ويبقى على حقه في القصاص وكلام المصنف في العمد وأما في الخطأ فيخبر سيده في الدية وإسلامه ثم شرع في بيان الركن الثالث وهو الجناية التي هي فعل الجاني للوجوب للقصاص وهو ضربان مباشرة وسبب وبدأ بالأول فقال (إن قصد) المكلف غير الحربي (ضرباً) للمعصوم بمحدد أو مثقل (وإن بقضيب) وسوط ونحوهما مما لا يقتل غالباً وإن لم يقصد قتلاً أو قصد زيدا فإذا هو وعمرو وهذا إن فعله لعداوة أو غضب لغير تأديب وأما إن كان على وجه اللعب أو التأديب فهو من الخطأ إن كان بنحو قضيب لا بنحو سيف وهذا في غير الأب وأما هو فلا يقتل بولده ولو قصد ما لم يقصد إزهاق روحه كما يأتي وشبهه بالضرب في وجوب القصاص قوله (كخزق) ومنع طعام) أو شراب قاصداً به موته فمات فإن قصد مجرد التعذيب فالدية ومن ذلك الأم تمنع ولدها الرضاع حتى مات فإن قصدت موته قتلت وإلا فالدية على ما قلنا (ومثقل) كعجبر

ولي المقتول على الفرار من ملك سيده كذا في عقب (قوله فإن استحياء) أي لاجل أخذه وقوله بطل حقه أي فلا يمكن من أخذه وبطل حقه في القتل إذا طلبه (قوله إلا أن يدعى الجهل) أي إلا أن يدعى أنه بجهل أن الاستحياء يمنع من القصاص كالغفو وقوله فإنه بخلف أي على ما ادعاه من الجهل المذكور وقوله ويبقى الخ أي وحينئذ فلا يمنع من قتل ذلك العبد المقر بالجناية (قوله وكلام المصنف في العمد) أي كما صرح به بقوله وإن قتل عبد عمداً (قوله فيخبر سيده) أي سيد القاتل من أول الأمر ولا خيار لولي المقتول وقوله في الدية وإسلامه هذا إذا كان المقتول خراً فإن كان عبداً خير سيد القاتل بين إسلامه ودفع فدية المقتول (قوله بيان الركن الثالث) أي من أركان القصاص (قوله مباشرة) أي إتلاف مباشرة وقوله وسبب أي وإتلاف بسبب (قوله إن قصد ضرباً للمعصوم) أي مع علمه بذلك احترازاً عما إذا قصد ضرب شيء معتقداً أنه غير آدمي أو أنه آدمي غير محترم لكونه حرياً أو زانياً محصناً فتبين أنه محترم فلا قصاص ولو مكافأه وهو من الخطأ في الدية (قوله وإن بقضيب) أي هذا إذا كان الضرب بما يقتل غالباً كالحد والمثقل بل وإن كان بما لا يقتل غالباً كالقضيب وهو العصا (قوله وإن لم يقصد قتلاً) أي هذا إذا قصد بالضرب قتله بل وإن لم يقصد قتلاً وإنما قصد مجرد الضرب (قوله أو قصد زيدا الخ) أي قصد قتل شخص معتقداً أنه زيد فتبين أنه عمرو أو معتقداً أنه زيد بن عمرو فتبين أنه زيد بن بكر ولزوم القود فهما هو الصحيح وبه جزم ابن عرفة ولا خلافاً لما نقله بعده عن مقتضى قول الباجي وأما ما وقع في ح وتبعه خش من أنه إذا قصد ضرب شخص فأصاب الضربة غيره أنه عمد فيه القود ففيه نظر فقد نص ابن عرفة وابن فرحون في التبصرة وغيرهما على أن حكمه حكم الخطأ لا قود فيه فانظره اهـ بن واقتر في الحج على ما في ح (قوله وهذا) أي ومحل هذا وهو القود إن قصد ضربه إن حصل ذلك الضرب لعداوة أو غضب لغير تأديبه (قوله إن كان بنحو الخ) أي أن الضرب المقصود إذا كان على وجه اللعب أو الأدب فهو من الخطأ إن كان الضرب بآلتهما والا فهو عمد فيه القود واعلم أن القتل على أوجه الأول أن لا يقصد ضربه كرميه شيئاً أو حرياً فيصيب مسلماً فهذا خطأ باجماع فيه الدية والكفارة الثاني أن يقصد الضرب على وجه اللعب فهو خطأ على قول ابن القاسم وروايته في المدونة خلافاً لمطرف وابن الماجشون ومثله إذا قصد به الأدب الجائر بأن كان بآلة يؤدب بها وأما إن كان الضرب للتأديب والغضب فالمشهور أنه عمد يقتض منه إلا في الأب ونحوه فلا قصاص بل فيه دية مغلظة الثالث أن يقصد القتل على وجه القيلة فيتحتم القتل ولا عفو قاله ابن رشد في المقدمات اهـ بن (قوله وهذا) أي لزوم القود إن قصد ضربه بقضيب في غير الأب الخ (قوله ما لم يقصد إزهاق روحه) أي ما لم يقصد قتله (قوله قاصداً به موته) فيه أنه تقدم أن قصد القتل ليس شرطاً في القصاص وحينئذ فيقتض من منع الطعام والشراب ولو قصد بذلك التعذيب ولفظ ابن عرفة من صور العمد ما ذكره ابن يونس عن بعض القرويين أن من منع فضل مائه مسافراً علماً بأنه لا يحل له منعه وأنه يموت إن لم يسقه قتل به وإن لم يبل قتله بيده اهـ فظاهره أنه يقتل به سواء قصد بمنعه قتله أو تعذيبه \* فإن قلت قد مر في باب الزكاة أن من منع شخصاً فضل طعام أو شراب حتى مات فإنه يلزمه الدية \* قلت ما مر في الزكاة محمول على ما إذا منع متأولاً وما هنا غير متأول أخذاً من كلام ابن يونس المذكور انظر بن (قوله ومن ذلك الأم) أي ومن منع الطعام أو الشراب منع الأم ولدها من لبنها (قوله فإن قصدت موته قتلت الخ) أي فلا تقتل بمنعه مطلقاً بل حتى تقصد موته قياساً على ما مر في الأب من أنه لا بد مع الضرب من قصد الموت والا لم يقتل



وخشبة عظيمة وفي الحقيقة هذا داخل تحت قوله إن قصد ضرباً صريح به الرد على الخفية القائلين بالقصاص في القتل ولا في ضرب بكعصيب (ولا قسامة) على أولياء القاتل (إن أئخذ مقتله شيء) (٣٤٣) محامراً (أو مات) منه حال كونه (مغموراً)

لم يتكلم ولم يفتق من حين الفعل حتى مات بل يقتل بدونها فإن لم ينفذ مقاتله كالمو قطع رجله مثلاً ولم يمض وقت مضموراً بأن أفاق إفاقة بينة فالقسامة في العمد والخطأ ولو لم يأكل أو يشرب لأنه يحتمل أن موته من أمر عرض له (وكطرح) إنسان (غير محسن للعوم) في نهر (عداوة) ومثله من يحسنه وكان الغالب عدم النجاة لشدة برد أو طول مسافة ففرق (وإلا) بأن كان يحسن العوم طرده عداوة أم لا أو لا يحسنه وطرده لا لعداوة بل له (فدية) محسنة لا مغالطة خلافاً لابن وهب وهذا ظاهر المصنف وهو ضعيف والمعتمد أن الفدية في صورة قتل وهي ما إذا طرح محسن للعوم على وجه اللعب فلو قال وكطرح غير محسن للعوم مطلقاً كمحسنه عداوة وإلا فالدية لأفاد المراد \* ولما فرع من الضرب الأول وهو الاتلاف مباشرة شرع في الضرب الثاني وهو الاتلاف بالسبب فقال

(قوله وخشبة عظيمة) أي سواء كان لها حد أو لا ومثل ذلك عصر الاثنين أو هدم بناء عليه أو ضبطه أي حصنه حتى كسر عظمه أو خبص لحمه ومات من ذلك (قوله لا قصاص في القتل ولا في ضرب بكعصيب) أي أو كبراج وظاهره عندهم ولو قصد قتله به وإنما القصاص عندهم في القتل بمحدد أي بالشئ الذي له حد يخرج به سواء كان ذلك الشئ حديداً أو كان حجراً له حد أو خشبة كذلك أو بما كان معروفاً يقتل الناس كالجنين والاتقاء في النار (قوله إن أئخذ مقتله شيء محامراً) أي بضربه بالمحدد أو القتل هذا هو الرد لا بكل شيء محامراً لأن إفاقة القاتل لا يكون بخنق ولا بمنع طعام وشراب وقوله إن أئخذ مقتله شيء محامراً أي ثم مكث مدة ومات (قوله أو مات منه) أي محامراً بدون إفاقة مقاتل (قوله حتى مات) أي بعد مكثه مدة (قوله بل يقتل بدونها) أي بل يقتل من أئخذ مقاتل الشخص ومن مات مضروباً مغموراً بدون قسامة وظاهره ولو أجهز شخص آخر على منفوذ القاتل وهو كذلك ويؤدب ذلك المجهز فقط على أظهر الأقوال والحاصل أن الذي يختص بالقتل هو من أئخذ القاتل كما هو سماع يحيى من ابن القاسم وسماع أبي زيد أنه الذي يقتل هو الثاني وهو المجهز وعلى الأول الذي أئخذ المقاتل الأدب لانه بعد إفاذها معدود من جملة الأحياء يرث ويورث ويوصى بما شاء من عتق وغيره واستظهر ابن رشد الأول وهو ما في سماع يحيى (قوله بأن أفاق إفاقة بينة) أي بأن كان يتكلم مع الناس ويقف أو يجلس سواء أكل أو شرب أولاً ثم مات بعد ذلك (قوله ولو لم يأكل أو يشرب) مرتبط بقوله وأفاق إفاقة بينة (قوله وكان الغالب عدم النجاة) أي ولا يكون الطرح في هذه الحالة إلا عداوة (قوله وإلا بأن كان يحسن العوم) أي وكان الغالب نجاته (قوله فدية محسنة) أي في هذه الصور الثلاثة بلا قسامة كما إن القصاص بلا قسامة في صورتين (قوله مطلقاً) أي عداوة أو لعباً (قوله وإلا) أي بأن كان يحسنه وكان الطرح لعباً فدية (قوله لأفاد المراد) أي من أن الصور أربع القود في ثلاثة وهي إذا طرح غير محسن للعوم عداوة ولعباً أو طرح محسنه عداوة والدية في واحدة وهي إذا طرح محسنه لعباً هذا ولبعضهم تفصيل آخر وحاصله أنه إما أن يطرحه علماً بأنه يحسن العوم أو علماً بأنه لا يحسنه أو يشك في ذلك والطرح إما على وجه العداوة أو اللعب فإن طرده علماً بأنه يحسن العوم إن ظن عدم نجاته فالقصاص ولا يكون الطرح في هذه الحالة العداوة لا لعباً وإن ظن نجاته فالدية طرده عداوة أو لعباً وإن طرده علماً بأنه لا يحسن العوم فالقصاص طرده عداوة أو لعباً وإن طرده شاكاً في كونه يحسن العوم أولاً يحسنه فإن كان الطرح عداوة فالقصاص وإن كان لعباً فالدية فجمة الصور سبع (قوله أو وضع مزلق كاه) أي ويقدم الراش لانه مباشر على الأمر لانه متسبب (قوله قيد) أي قوله بطريق قيد في صورتين قبله وهما وضع مزلق وربط دابة (قوله شأنه العقر) أي بلا سبب (قوله ويعلم ذلك) أي كون الكلب عقوراً (قوله عند حاكم أو غيره) أي فيكفي إسهاد الجيران وقيل يتعين الحاكم (قوله قصد الضرر) أي بمعنى فهذا قيد لا بد منه والحاصل أن القود في المسائل الأربع المذكورة قيد بقود ثلاثة أن يقصد الفاعل بفعله الضرر وأن يكون من قصد ضرره معينا وأن يهلك ذلك المعين والمصنف ذكر الشرط الأول والثالث دون الثاني (قوله فيقتص من الفاعل) أي حيث كان مكافئاً

(وكعصر بر وإن يبيته أو وضع مزلق) كاه أو قشر بطبخ (قوله قيد دابة بطريق) قيد في صورتين قبله (أو أخذ كلب عقور) أي شأنه العقر أي الجرح ويعلم ذلك بتكرره منه (تقدم لصاحبه) أي لينذر عند حاكم أو غيره ولو صرح بالفاعل لكان أوضح ولكنه اتكل على المعنى (قصد الضرر) في الأربع مسائل بالاتلاف (وهلك للصوص) المعين بسبب الخسران فقتص من الفاعل

(وإلا) يهلك المقصود الممين بل هلك غيره أو قصد ضرر غير معين فملك بها انسان أو غيره (فالدية) في الانسان الحز على الدابة والقيمة في غيره ومفهوم قصد الضرر أنه ان (٣٤٤) لم يقصد ضررا فلا شيء عليه وهو كذلك ان حفر البئر بملكه أو بموت لمنفعة ولو

لعامة الناس فان حفرها بملك غيره بلا إذن أو بطريق أو بموت لمنفعة فالدية في الحر والقيمة في غيره وكذا الدابة في بيته أو بطريق لا على وجه العادة بل اتفاقا فان ربطها بطريق على جرى عادته فالدية واعترض قوله تقدم لصاحبه أى الكلب بأنه لا مفهوم له ان قصد ضرر معين كاهو موضوع المصنف وأما يعتبر مفهومه بالنظر لقصد الضرر أى فان لم يقصد ضرراً أصلاً لمحترم فان اتخذه بوجه جائز كدفع سائل أو سبيع فلا شيء عليه إن لم يتقدم له إنذار فان تقدم له أو اتخذه لا بوجه جائز ضمن (وكلا كراو) عطف على كحفر وأعاد الكاف لطول الكلام أى فيقتل المسكره بالكسر أى لتسببه كالمسكره لما شرته وأما يكون المأمور مكرها إذا كان لا يمكنه المخالفة لخوف قتل الأمر له وإلا فسيأتي له في قوله فان لم يخف المأمور اقتضى منه فقط فلا إجمال في كلامه (وتقديم مسموم) لغير عالم فتناوله ومات

للمقتول أو كان المقتول أعلى (قوله وإلا فالدية) راجع للاخير وهو قوله وهلك المقصود كما أشار له الشارح وليس راجعا لقوله قصد الضرر لأنه إذا لم يقصد الضرر لا شيء عليه على التفصيل المذكور في الشارح وقد علم من كلامه أن القصاص في صورة واحدة وهى ما إذا قصد الضرر بشخص معين وهلك ذلك الممين وان الدية في صورتين أن يقصد ضرر معين فيهلك غيره أو يقصد ضرر غير معين كاتنا من كان من آدمى محترم أو دابة (قوله أو بطريق) أى وكان حفره بالطريق مضرا بها بأن كان يضيها فان لم يضرها فلا غرم عليه لما عطف به انظر بن (قوله وكذا الدابة في بيته) أى ربطها في بيته (قوله بل اتفاقا) أى كما لو أوقفها بباب المسجد ودخل للصلاة فالتفت شيئا فلا ضمان عليه (قوله واعترض النخ) حاصل الفقه أنه إذا اتخذ الكلب العقور بقصد قتل شخص معين وقتله فالقود أنذر عن اتخاذه أم لا وان قتل غير الممين فالدية فان اتخذه لقتل غير الممين وقتل شخصاً فالدية أيضاً أنذر أم لا وأما إذا اتخذه ولم يقصد بذلك ضرر أحد فقتل انساناً فان كان اتخذه لوجه جائز فالدية ان تقدم له إنذار قبل القتل وإلا فلا شيء عليه وان اتخذه لا لوجه جائز ضمن ما أتلف تقدم له فيه إنذار أم لا حيث عرف أنه عقور وإلا لم يضمن لأن فعله حينئذ كفعل العجماء (قوله بأنه لا مفهوم له ان قصد ضرر معين) أى لأنه يقتل به حينئذ تقدم له فيه إنذار أم لا (قوله أو اتخذه لا بوجه جائز) أى سواء تقدم له فيه إنذار أم لا حيث عرف أنه عقور وإلا لم يضمن لان فعله حينئذ كفعل العجماء (قوله والا فسيأتي له) أى وإلا بأن كان يمكنه المخالفة فسيأتي له الخ (قوله فلا إجمال في كلامه) مفرع على قوله وانما يكون للمأمور الخ أى إذا علمت أن المأمور إنما يكون مكرها إذا كان لا يمكنه المخالفة تعلم أن كلام المصنف نص في المقصود ولا إجمال فيه وقصد الشارح بهذا الرد على ما قبله بعض الشراح من أن كلام المصنف هنا مجمل لان قوله وكلا كراو يقتضى القصاص في كل من المأمور والآمر مطاقاً سواء كان المأمور يمكنه مخالفة الأمر أو لا وليس كذلك بل القصاص منهما مشروط بكون المأمور لا يمكنه مخالفة الأمر بدليل قوله فيما يأتي فان لم يخف المأمور اقتضى منه فقط فكلامه هنا مجمل بفصله قوله الآتى وإن لم يخف المأمور الخ ، وحاصل الرد أن المأمور إنما يتحقق كونه مكرها إذا كان لا يمكنه المخالفة وحينئذ فكلامه هنا نص في الراد ولا إجمال فيه (قوله وتقديم مسموم) أى من طعام أو شراب أو لباس علماً مقدمه بأنه مسموم ولم يعلم به الآكل فان لم يعلم مقدمه بذلك أو علم به الآكل فلا قصاص قال في المج وفي حكم التقديم قوله له كله فلا ضرر فيه ولا يخرج على الفرر القول على الظاهر اه (قوله والا) أى وإلا يعلم المقدم فلا شيء عليه سواء علم به المتناول أم لا (قوله فهو القاتل لنفسه) أى ولا شيء على المقدم بكسر الدال (قوله وإن لم تلده) أى بل مات من فرعه (قوله فالدية) أى إن رماها على وجه اللعب لا على وجه العداوة وإلا فالقود والحاصل أنه إذا كانت الحية التى رماها حية وكانت كبيرة شأنها أنها تقتل ومات فالقود سواء مات من لدغها أو من الخوف رماها على وجه العداوة أو اللعب وإن كانت صغيرة ليس شأنها أن تقتل أو كانت ميتة ورماها عليه فمات من الخوف فان كان الرمي على وجه اللعب فالدية وإن كان على وجه العداوة فالقود (قوله وكشارته الخ) حاصله أنه إذا أشار إليه بالة القتل فهرب فطلبه فمات فاما أن يموت بدون سقوط أو يسقط

فيقتض من المقدم إن علم أنه مسموم والا فلا شيء عليه لان المتناول إذا علم فهو القاتل لنفسه وإذا لم يعلم للمقدم فهو معذور (ورميه عليه حية) وهى حية ومن شأنها أن تقتل فأتى وإن لم تلده فالقصاص ولا يقبل منه أنه قصد اللعب وأما الميتة وما شأنها عدم القتل لصغر فالدية (وكشارته) عليه (بسيف) أو رمح أو نحو ذلك (فهرب وطلبه وبينهما عداوة) وفي

فمات من غير سقوط فالتصاص راكبين أو ماشيين أو مختلفين (وإن سقط) حال (٢٤٥) هروبه منه (بقاصمة) لاحتال

أنه مات من السقطة  
وموضوعه أن بينهما  
عداوة والا فالدية  
(وإشارته) به (فقط) من  
غير هروب وطلب فهو  
(خطأ) فالدية مخمسة بلا  
قاصمة (و) كالامساك  
للقتل (أى أمسك شخصه  
ليقتله غير المسك ولولا  
امساكه لم أذكره انقاتل  
مع علمه بأنه قاصد قتله  
فقتله الطالب فيقتص منه  
لتسبيه كما يقتص من  
القاتل لمباشرته وكذا الدال  
الذى لولا دلالته ما قتل  
المدلول عليه قياساً على  
المسك (ويقتل الجمع)  
غير المالكين (بواحد) إذا  
ضربوه عمد أعدوا وأومات  
مكانه أو رفع مغموراً  
واستمر حتى مات أو  
منفوذ القاتل ولم تميز  
الضربات أو تميزت  
واستوت أو اختلفت ولم  
يعلم عين من ضربته إلى  
ينشأ عنها الموت فإن  
تأخر موته غير منفوذ  
مقتل ولا مغمور قتل واحد  
فقط بقاصمة إذ لا يقتل  
بالقاصمة أكثر من واحد  
وان تميزت جنابات كل  
واحد واختلفت قدم  
الاقوى ان علم (و) يقتل  
(المالكون) على القتل أو  
الضرب بان قصد الجميع  
الضرب وحضروا وان لم

رعى كل اما أن يكون بينهما عداوة أولاً فان لم تكن معهما عداوة فالدية سقط حال هروبه أولاً وان كان  
بينهما عداوة فان لم يسقط فالتصاص بدون قاصمة وان سقط فالتصاص بقاصمة (قوله) فمات من غير  
سقوط أى بان مات وهو قائم مستند لحائط مثلاً وقوله فالتصاص أى من غير قاصمة (قوله) بقاصمة  
أى فيحلف ولادة الدم خمسين يمينا متوالية بناء على أنه مات من خوفه منه لا من سقوطه  
(قوله) وإشارته فقط أى وان مات مكانه بمجرد إشارته عليه بالسيف من غير هرب وطلب والحال أن  
بينهما عداوة فهذا خطأ فيه الدية على العاقلة بغير قاصمة كما هو الظاهر من كلام تن وانظر اذا لم يكن  
بينهما عداوة هل الدية بقاصمة أو لدية أصلاً عقب (قوله) ولولا امساكه لم أذكره أى وكان فى  
الواقع لولا امساكه لم أذكره سواء علم المسك بذلك أم لا (قوله) مع علمه أى المسك بان الطالب  
قاصد قتله (قوله) فيقتص منه أى من المسك لتسبيه كما يقتص من القاتل الفخ حاصله انهما يقتلان  
جرماً بقيود ثلاثة معتبرة فى المسك وهى أن يسكه لأجل القتل وان لم يعلم أن الطالب قاصد قتله لرؤيته  
آلة القتل يده وأن يكون لولا امساكه لم أذكره القاتل فان أمسكه لأجل أن تضربه ضرباً متاداً أو لم  
يعلم أنه يقصد قتله لم يرؤيته آلة القتل معه أو كان قتله لا يتوقف على امساكه له قتل المباشر وحده  
وضرب الآخر وحبس سنة وقيل باجتهاد الحاكم وقيل بمجلد مائة فقط (قوله) وكذا الدال أى  
وكذا يقتل الدال إذا علم أن طالبه يقتله وكان لولا دلالته ما قتل المدلول عليه (تنبيه) يقتص من  
العائن القاتل عمداً بعينه إذا علم ذلك منه وتكرر وأما من قتل شخصاً بالحال فلا يقتص منه عند  
الشافعية وفى عقب وغيره أنه يقتص منه إذا تكرر منه ذلك وثبت قياساً على العائن المحرب واستبعد  
ذلك بن (قوله) غير المتماثلين أى غير المتفقين على قتله بل كل واحد منهم قصده قتله فى نفسه من غير  
اتفاق منهم على قتله ثم انهم قتلوه مجتمعين فلو قصد كل واحد ضربه بدون تماثل ولم يقصد أحد منهم  
قتله ثم انهم ضربوه مجتمعين ومات من ضربهم فانهم لا يقتلون لان قصد الضرب ليس مثل قصد  
القتل بالنسبة للجماعة بخلاف الواحد كما قال عجاج ورده طفى بان النقل أن قصد الضرب مثل  
قصد القتل مطلقاً (قوله) ولم تميز الضربات أى ضربة كل واحد منهم سواء كان الصوت ينفشاً  
عن كل واحدة أو عن بعضها وما ذكره من قتل الجميع فى هذه الحالة هو ما فى النوادر وفى اللخمى  
خلافه وأنه إذا أنفذ أحداها مقاتله ولم يدر من أى الضربات مات فانه يسقط التصاص إذا لم  
يتعاقدا على قتله والدية فى أمه والهم اه بن (قوله) او تميزت أى الضربات بأن علمت ضربة كل واحد  
وقوله واستوت أى فى القوة كذا يقال فى قوله او اختلفت (قوله) قدم الاقوى ان علم أى قدم  
الاقوى للقتل وقوله ان علم أى موته من تلك الضربة القوية والاولى ان يقول وان تميزت الضربات  
وعلم موته من أحداها فانه يقتص بمن علم انه مات من ضربته واقتص من الباقي مثل فعله  
(قوله) والمتماثلون أى المتعاقبون والمتفقون وقوله على القتل او الضرب هذا هو المناسب لما تقدم  
فى قوله ان قصد ضرباً من انه لا يشترط قصد القتل واشترط عجز فى قتل الجماعة بالواحد  
الذى قتلوه كانوا متماثلين على قتله او لا قصد القتل وخص ما تقدم بما إذا كان القاتل واحداً  
لشدة الخطر فى قتل الجماعة بالواحد وايدى بن بمواقفة ابن عبد السلام وما قاله شارحنا تبع فيه  
شيخ عجز البدر القرافى وارتضاء طفى رادا على ما قاله عجز (قوله) وان بسوط أى هذا  
إذا ضربوه بألة يقتل بها بل وان حصل الضرب منهم له بألة ليس شأنها القتل بها بأن ضربوه  
بسوط سوط بل ولولم يل القتل الا واحد منهم بشرط أن يكونوا بحيث لو استثنينم اعانوا  
ومحل قتل الجماعة للمائة بالواحد إذا ثبت قتالهم له ببينة أو اقرار واما القاصمة فسيأتى انه يعين واحد

يتوله الا واحد منهم اذا كان غير الضارب لو لم يضرب غيره لضرب (وإن) حصل الضرب (بسوط سوط) أو يداوقضيب حتى مات

(و) يقتل (التسبب مع المباشر) كحافر بئر لمعين فرداه غيره فيها (كسكره) بكسر الراء (ومكره) بفتحها يقتلان معا هذا التسبب وهذا المباشر فهذا مثال للتسبب (٢٤٦) مع المباشر وليس في كلامه تكرار مع ما تقدم لأنه ذكر فيما تقدم مثال السبب

بقوله كحفر بئر وقوله وكأكره وقوله وكأساك بعد ما ذكر الباشرة وأفاد هنا أى فى بحث قتل الجماعة بواحد أنه إذا اجتمعت الباشرة والسبب فالقصاص عليهما معا لا يختص بواحد منهما دفعا لتوهم اختصاصه بالمباشرة أو بالتسبب وهذا صنيع عجيب (وكأب) أمر ولدا له صغيرا (أو) أعلم أمر ولدًا صغيراً (بقتل حر قتلته فالقصاص على الأب أو للملم دون الصغير لعدم تكليفه (وسيد) بالجر عطف على أب (أمر عبدًا) له بقتل شخص (مطلقاً) صغيراً كان العبد أو كبيراً فيقتل السيد لتسببه ويقتل العبد أيضاً إن كان مكلفاً فالإطلاق راجع لقتل السيد لعدم قتل العبد (فإن لم يخف المأمور) المكلف من الأمر سواء كان المأمور المكلف ابناً لأم أو متعلداً أو أجنبياً (اقتص منه) أى من الأمور (فقط) إذا لا إكراه حقيقة عند عدم الخوف وضرب الأمر مائة وحبس سنة والاصل عدم الخوف عند

(قوله) ويقتل التسبب مع المباشر (أى ولو لم يجتمعا فى وقت الهلاك (قوله) فرداه غيره فيها (أى ولو من غير تمالؤ من الحافر والمردى (قوله) كسكره ومكره يقتلان معا (محل قتل السكره بالفتح إن لم يكن أباً للقتول وإلا قتل السكره بالسكر وحده وأمالو أكره الأب شخصاً على قتل ولده فقتله فيقتل السكره بالفتح وكذا الأب إن أمره بذبحه أو شق جوفه سواء قتله بتلك الكيفية أو بغيرها كأن قتله بحضرته أولاً وكذا إذا أمره بمطلق قتل فذبحه أو شق جوفه بحضرته مع قدرته على منعه من تلك الكيفية ولم يمنع لأن حضر ولم يقدر على منعه منها ولأن فلم يأتى غيبته (قوله) وليس فى كلامه تكرار الخ (أى حاصله أن الجناية أى الاتلاف الموجب للقصاص ضربان اتلاف بمباشرة واتلاف بالسبب فذكر المصنف أولاً أمثلة الاتلاف بالمباشرة بقوله إن قصد ضرباً كخنق ومنع طعام وشراب ومثقل وكطرح غير محسن للوم ثم ذكر أمثلة الضرب الثانى وهو الاتلاف بالسبب بقوله وكحفر بئر الخ وكأكره وكأساك لقتل ثم ذكر هنا أنه إذا اجتمعت الباشرة والسبب فالقصاص على كل من المباشر والمتسبب ولا يختص بواحد منهما (قوله) وكأب أو معلم الخ (قال ابن مرزوق هذا الفصل من قوله ويقتل الجميع بواحد كله فى قتل الجماعة بواحد فحقه أن لا يذكرفيه إلا مسألة السيد فى عبده الكبير ويقدم مسألة الأب والمعلم والسيد فى عبده الصغير قبل هذا عند ذكر الإكراه اه بن (قوله) أمر ولدا صغيراً (أى أمر كل منهما ولدا صغيراً ولو دراهقاً فالمراد بالصغير غير البالغ (قوله) فالقصاص على الأب أو الملم دون الصغير الخ (أى وعلى عاقلة الصغير إذا كان حراً نصف الدية فإن كثر الصبيان الأحرار كان نصف الدية على عواقبهم وإن لم تحمل كل عاقلة ثلثاً وهذا مستثنى من كون العاقلة لا تحمل ما دون الثلث (قوله) أمر عبداً له التقييد بعبده مخرج لأمير عبد غيره فيقتل العبد البالغ دون الأمر لكن يضرب مائة ويحبس سنة وكذا إن أمر الأب أو المعلم كبيراً وكل هذا من مشمولات قول المصنف وإن لم يخف المأمور اقتص منه فقط (قوله) ويقتل العبد أيضاً إن كان مكلفاً (أى لا إن كان صغيراً فلا يقتل وعليه نصف الدية جناية فى رقبته فيخير سيده الوارث له بين أن يفديه بنصف الدية أو يدفعه فى الجناية كذا فى عقب والدنى ذكره شيخنا فى حاشية خش أن الصغير لا شيء عليه على ظاهر النقل (قوله) فإن لم يخف المأمور اقتص منه فقط (هذا إذا لم يكن الأمر حاضراً للقتل والاقتل أيضاً هذا المباشر وهذا لقدرته على خلاصه (قوله) عند الخوف بالقتل الخ (أشار بهذا إلى أن خوف المأمور الموجب لقتل الأمر فقط إنما هو الخوف بالقتل لا بشدة الأذى وغيره خلافاً لما فى خش فهو كالخوف المجوز للقدم على قذف المسلم (قوله) فإن لم يتألاً على قتله وتعمداً قتله الخ (حاصله أن المكلف والصبي إذا تعمد كل منهما قتل ذلك الشخص وقتلاه من غير تمالؤ وانفاق منهما على قتله فلا قتل على المكلف المشارك للصبي فى القتل لا احتمال كون رعى الصبي هو القاتل وإنما عليه نصف الدية فى ماله ونصفها الآخر على عاقلة الصبي إلا أن يدعى أولياء المقتول أنه مات من فعل المكلف فانهم يقسمون عليه ويقتلونه فيسقط نصف الدية عن عاقلة الصبي لأن القسامة إنما يقتل بها ويستحق بها واحد قول الشارح فإن لم يتألاً على قتله وتعمداً قتله أو الكبير فله النعم مقيد بما إذا لم يدع

الجهل وتقدم أنه عند الخوف بالقتل قتلا معا للإكراه (وعلى) المكلف (شريك الصبي) فى قتل شخص (القصاص) الأولياء وحده دون الصبي لعدم تكليفه (إن) تمالأ على قتله (عمداً) وعلى عاقلة الصبي نصف الدية لأن عمده كخطئه فإن لم يتألاً على قتله وتعمداً قتله أو الكبير فله نصف الدية فى ماله وعلى عاقلة الصبي نصفها وإن قتلاه أو الكبير خطأ فعلى عاقلة كل نصف الدية



(لا) على (شريك مخطئ) بالهمز وترسم باء (و) لاشريك (مجنون) فلا يقتص منه وعلى التعمد الكبير نصف الدية في ماله وعلى عاقلة المخطئ أو المجنون نصفها (وهل يقتص من شريك سبع) نظراً لتعمده (٢٤٧) قتله (و) من شريك (جارج نفسه)

جرحا يكون عنه الموت غالباً ثم ضربه مكلف قاصدا قتله نظراً لقصد (و) من شريك (حربي) لم يتألا على قتله والا اقتص من الشريك قطعا (ومرض بعد الجرح) بأن جرحه ثم حصل للمجروح مرض ينشأ عنه الموت غالباً ثم مات ولم يدبر أمات من الجرح أو من المرض (أو) لا يقتص وإنما (عليه) في الأربع مسائل (نصف الدية) في ماله ويضرب مائة ويحبس عاماً (قولان) والقول بالقصاص في الأربع بقسامة والقول بنصف الدية بلا قسامة والراجع في شريك المرض القصاص في العمد والدية في الخطأ بالقسامة (وإن تصادما) أي للكفان أو غيرهما (أو تجاذبا) حبلا أو غيره كأن جذب كل منهما يد صاحبه فسقطا (مطلقاً) سواء كانا راكبين أو ماشين أو مختلفين ولو بسفيتين على الراجع (قصداً) منهما (فأنا) معاً فلا قصاص لقوات

الأولياء موته من فعل المكلف كما علمت (قوله لاشريك مخطئ) أي لا قصاص على تعمد شريك مخطئ (قوله فلا يقتص منه) أي لا شك لاحتمال أن يكون الموت من رمي المخطئ أو المجنون وظاهره أنه لا يقتص منه ولو أقيم الأولياء على أن القتل منه وهو كذلك كما في عج لأنه لا صارف لفعلهما فيمكن حصول الموت من فعلهما معا لشدة فعل المخطئ والمجنون بخلاف فعل الصبي (قوله وعلى التعمد الكبير) أي المشارك للمخطئ والمجنون (قوله من شريك سبع) أي أنشب أظفاره في الشخص بالفعل ثم جاء إنسان فأجهز عليه (قوله ومرض بعد الجرح) أي وهل يقتص من شريك مرض حدث ذلك المرض بعد الجرح (قوله أو لا يقتص) أي أولاً يقتص من واحد من الأربعة إذا لا يدري من أي الأمرين مات وجعل المصنف محل الخلاف في الرابعة إذا حدث المرض بعد الجرح احترازاً عما إذا كان المرض قبل الجرح فإنه يقتص من الجارج اتفاقاً أنفذ الجرح مقتله أم لا إلا أنه في الأول بغير قسامة وفي الثاني بقسامة هذا ما استظهره الشيخ أحمد الزرقاني وارتضاء بن قائل لأنه صحيح قتل مريضاً وقد مر للمصنف وذكره صحيح وضدیهما خلافاً لقول عج إن مرض قبل الجرح فلا قصاص اتفاقاً لأن الغالب أن الموت من المرض والجرح به (قوله والراجع في شريك المرض النخ) أي إن الراجع في شريك المرض الحادث بعد الجرح القسامة ويثبت القود في العمد وكل الدية في الخطأ أي وأما المسائل الثلاثة الأولى فالقولان فيها على حد سواء كما قرره شيخنا (قوله وإن تصادما النخ) حاصل هذه المسئلة أن يقال إذا تصادما قصداً أي عمداً فالقود مطلقاً ولو بسفيتين على الراجع بمعنى أنه إذا مات أحدهما فالقود على من بقي وأما إذا ماتا معا فالقود ولادية وإن تصادما خطأ فالدية على العاقلة ولو بسفيتين بمعنى أن دية كل منهما على عاقلة الآخر إن ماتا معا وإن مات أحدهما فديته على عاقلة من بقي منهما وإن كان عجزاً فيحمل في غير السفيتين على الخطأ وفي السفيتين يكون هدرا هذا هو الراجع وقيل يكون هدرا مطلقاً حتى في غير السفيتين وإن جعل الحال حمل في غير السفيتين على العمد وفيهما على العجز (قوله ولو بسفيتين على الراجع) أي كما قاله أبو الحسن واختاره ح خلافاً لما قاله بعضهم من أنه لا قود في السفيتين ولو كان تصادمهما عمداً نعم إن تصادما عمداً فدية عمد وإن تصادما خطأ فدية خطأ وقد استشكله ح بأنه يقتضى أنه إذا تعمد أهل سفينة اغراق أهل سفينة أخرى ليس عليهم إلا الدية والظاهر أنه يجب في ذلك القصاص لأنه كطرح غير محسن للعموم في البحر (قوله قصداً) أي عمداً بأن كان على وجه اللعب ولذا قال العلامة بن تيمية بقصداً يفيد أن التجاذب بغير مصاحبة صنعة وإلا فلا قصاص ولادية كما يقع بين صنائع الحبال فإذا تجاذب صانعان حبلا لاصلاحه فماتا أو أحدهما فهو هدرا (قوله جوابا للمستلتي) أي ما إذا ماتا أو أحدهما (قوله وهو على حذف مضاف) أي حتى يصح أن يكون جوابا للمستلتي (قوله فلا قصاص على الصبي) أي إن مات البالغ وعلى عاقلة دية الكبير الميت كما أنه لو تصادم الصبيان فدية كل منهما على عاقلة الآخر إن ماتا وإن مات أحدهما فديته على عاقلة من لم يميت والحاصل أن الدية على عواقل الصبيان مطلقاً حصل التصادم أو التجاذب منهم قصداً أولاً ركبا بأنفسهما أو أركبهما أولياءهما وذلك لأن فعل الصبيان عمداً حكمه كالخطأ (قوله فلا يقتص للريق من الحر) أي بل يلزم

محل (أو) مات (أحدهما) فقط (فالقود) جواب للمستلتي وهو على حذف مضاف أي فأحكامه ثابتة بينهما وحكمه في موتها نفيه وفي موت أحدهما ثبوته ومن أحكامه أنه إذا كان أحدهما بالئاً والآخر صيباً فلا قصاص على الصبي أو كان أحدهما حراً والآخر رقيقاً فلا يقتص للريق من الحر ويحكم بحكم القود أيضاً لو قصد أحدهما التصادم أو التجاذب

موت أحدهما فقط  
للقصاص من الحى  
(عكس السفينتين) إذا  
تصادمتا فتألفتا وأحدهما  
وجهل الحال فيحملان على  
عدم القصد فلا قود ولا  
ضمان لأن جريهما بالريح  
وليس من عمل أربابهما  
وهذه العلة تدل على أن  
المراد بعدم القصد هو  
العجز لا الخطأ وهو كذلك  
على الراجح وأما الخطأ  
ففيه الضمان فظهر أن لقوله  
عكس السفينتين فائدة  
حيث حمل على العجز وأما  
التصادمان ففي العمد  
القود كما قال وفي الخطأ  
الضمان ولو سفينتين فيهما  
ولاشئ في العجز بل هدر ولو  
غير سفينتين كما أشار له بقوله  
(إلا لعجز حقيقى)  
أى إلا أن يكون تصادمهما  
لعجز حقيقى لا يستطيع  
كل منهما أن يصرف نفسه  
أودابته عن الآخر فلا  
ضمان بل هدر ولا يحملان  
عند الجهل عليه بل على  
العمد كما تقدم لكن  
الراجح أن العجز الحقيقى  
في المتصادمين كالخطأ  
فيه ضمان الدية في النفس  
والقيم في الأموال بخلاف  
السفينتين فهدر وحمل عند  
الجهل عليه لأن جريهما  
بالريح كما تقدم (لا  
ليخوف غرق أو ظلة)

الحريته حيث مات (قوله دون الآخر) أى فيقتص من القاصد إن مات غيره وإن مات القاصد  
فعلى عاقلة غيره دية (قوله عند جهل الحال) أى بأن لم يدرك ما وقع بينهما صدر عن قصد أولاً (قوله وإنما  
يظهر في موت أحدهما فقط) أى وإنما تظهر ثمرة حملهما على العمد عند جهل الحال في موت أحدهما  
فقط كذا قال الشارح وفيه نظر بل تظهر أيضاً في مرتبهما معاً لأن حملهما حينئذ على القصد يوجب  
إهدار دمهما لقوات محل القود ولا دية وإن حملا على الخطأ لوجبت دية كل على عاقلة الآخر اه بن  
(قوله عكس السفينتين) راجع لقوله وحمل عليه كما أشار له الشارح لاله ولقوله فالقود بناء على ما ذكره  
أبو الحسن وارتضاه ح من أن التصادم بالسفينتين عمداً فيه القود أما على ما قاله بعضهم من أن  
السفينتين لا قود فيهما ولو كان تصادمهما عمداً فيصح رجوعه لقوله فالقود ولقوله وحمل عليه والمعنى  
حينئذ وإن تصادما عمداً فالقود عكس السفينتين فإنه لا قود فيهما إذا تصادما ولو قصداً وحمل  
التصادمان على القصد عند جهل الحال عكس السفينتين فإنهما يحملان على العجز عند جهل الحال  
(قوله فيحملان على عدم القصد الخ) الأولى أن يقول فلا يحملان على العمد بل على العجز  
وحينئذ فيكون هدر لا دية فيه ولا ضمان للأموال وإنما كان الأولى ذلك لأن عدم القصد  
يصدق بالخطأ والسفينتان لا يحملان على الخطأ عند جهل الحال وإن كان الشارح قد بين المراد من  
عدم القصد بعد \* والحاصل أن السفينتين لا يحملان عند جهل الحال على العمد ولا على الخطأ بل  
على العجز (قوله وليس من عمل أربابهما) أى بخلاف الفارسين وهذا إشارة للفرق بين الفارسين  
والسفينتين إذا تصادما وجعل الحال حيث حمل الفارسان على العمد والسفينتان على العجز (قوله وأما  
الخطأ) ذكر حكم التصادم عمداً وحكمه عند جهل الحال أشار لحكمه إذا وقع خطأ بأن كان من  
فعل النواتية أوراكب الفرس من غير قصده فقال وأما الخطأ أى وأما التصادم الخطأ ففيه الضمان  
أى لقيم الأموال ولديات النفوس وهذا القسم سيأتى فى كلام المصنف فلا داعى لذكر الشارح  
له هنا إلا ضم الأقسام بعضها لبعض لسهولة الضبط (قوله حيث حمل) أى التصادم فيهما عند  
جهل الحال على العجز أى وأما إذا حمل على الخطأ فلا فائدة فيه وفيه نظر لأن لفائدة مطلقاً لأنه إن حمل  
على الخطأ كان موجباً للضمان وإن حمل على العجز كان موجباً لسقوطه فالأولى للشارح أن يحذف  
قوله فظهر الخ تأمل (قوله وأما التصادمان الخ) هذا شبه حاصل لما تقدم فكأنه قال والحاصل  
أن التصادمين في العمداً الخ (قوله ولا شئ في العجز) أى وهو ما كان من الريح بالنسبة للسفينة ومن  
الفرس لا من راكبها (قوله ولو غير سفينتين) أى لقول ابن عبد السلام إذا جمع الفرس ولم يقدر ربه  
على صرفه فلا ضمان (قوله إلا لعجز حقيقى) هذا الاستثناء راجع للمتصادمين أى وإن تصادما  
قصداً فتأنا أو أحدهما فالقود إلا لعجز حقيقى فيكون من مات هدرأ وهو منقطع لأن ما قبل إلا  
مقيد بالقصد والتصادم عند العجز لا يقال فيه أنه قصد ولا يصح رجوعه لقوله عكس السفينتين  
لفساد المعنى إذ يصير المعنى عكس السفينتين أى فإنهما يحملان على العجز عند الجهل إلا لعجز حقيقى  
فإنهما يحملان على القصد وهو فاسد (قوله لكن الراجح أن العجز الحقيقى) أى وهو ما كان بالريح  
أو الفرس مثلاً وقوله في المتصادمين أى بغير السفينتين وقوله كالخطأ فيه ضمان الدية الخ أى  
لقول ابن عرفة قول ابن عبد السلام إن جمع الفرس ولم يقدر راكبه على صرفه فإنه لا يضمن  
يرد بقول المدونة إذا جمعت دابة براكبها فوطئت إنساناً فهو ضامن وبقولها إن كان في  
رأس الفرس اغترام فحمل بصاحبه فصدم فراكب ضامن (قوله وحمل عند الجهل عليه) أى

(إلا السكخوف غرق أو ظلمة) فالضمان أى لا إن قدروا على الصرف فلم يصرفوا خوفاً من غرق أو نهب أو أسر أو وقوع في ظلمة حتى تلفتا أو إحداهما أو ما فيها من آدمى أو متاع فضمن الأموال في أموالهم والدية على عواقبهم لأن هذا ليس من العجز الحقيقي لقدرةهم على الصرف وليس لهم أن يسلموا بهلاك غيرهم (وإلا) يكن التصادم في غير السفينتين أو فيهما أو التجاذب قصداً بل خطأ (فدية كل) من الآدميين (على عاقلة الآخر) للخطأ (و) قيمة (فرسه) مثلاً وإنما خص الفرس لأن (٢٤٩) التصادم غالباً يكون في ركوب الخيل (في مال الآخر) لا

على عاقلته لأن العاقلة لا تحمل غير الدية (كثمن العبد) أى قيمته لا يكون على عاقلة لأنه مال بل في مال الحر ودية الحر في ربة العبد حالة فإن تصادم فئتان فإن زادت دية الحر على قيمة العبد لم يضمن سيده الزائد لأنها تعلقت برقة العبد ورقبته زالت ولو زادت قيمة العبد على دية الحر أخذ سيده الزائد من مال الحر حالاً (وإن تعدد المباشر) للضرب معاً أو مرتباً (ففى المائة) على القتل (يقتل الجميع) لا فرق بين الأقوى ضرباً وغيره بل ولولم يحصل من أحدهم ضرب كإسره وهذا إن مات مكانه أو أُنقذ له قتلته أو رفع مغموراً حتى مات وإلا قتل واحد بقسامة وهذا مكرر مع قوله والماتلون كره ليرتب عليه قوله (وإلا) يتأثروا على قتله بأن قصد كل قتله بافراده من غير اتفاق مع غيره أو قصد كل

وحملت السفينتان عند الجهل على العجز (قوله إلا السكخوف غرق) أى إلا أن يكون تصادمهما لسكخوف غرق (قوله بل خطأ) أى بل حصل التصادم خطأً منهما فدية كل الخ وبقي ما إذا تعدد أحدهما التصادم وأخطأ الآخر فإن مات أحدهما وكان ذلك الميت هو المتعمد فالدية على عاقلة المخطئ وإن كان الميت هو المخطئ انتص من المتعمد وإن ماتا معاً فقال البساطى دية المخطئ في مال المتعمد ودية المتعمد على عاقلة المخطئ ولا يقال التعمد دمه هدر فمقتضاه أنه لا يلزم عاقلة المخطئ دية لأننا نقول إنما يكون دمه هدر إذا تحقق أن موت المخطئ من فعل ذلك المتعمد وحده وهنا ليس كذلك إذ يحتمل أن يكون من فعلهما معاً أو من فعل المخطئ وحده أو من المتعمد وحده لا يقال من حال على شخص قاصداً قتله وعلم المصول عليه أنه لا يندفع عنه إلا بالقتل فقتله كان دمه هدر لا شيء فيه فمقتضاه أن قاصد المصادمة دمه هدر لا يلزم عاقلة المخطئ دية لأننا نقول قاصد المصادمة لم يقصد القتل ولا يلزم منها القتل ففرق بينهما (تنبيه) من الخطأ على الظاهر أن يزلق إنسان فيمسك آخر ثم هو يمسك ثانياً وهكذا فيقع الجميع ويموتون فالأول هدر ودية الثاني على عاقلة الأول ودية الثالث عليهما (قوله وإنما خص الفرس) أى بالذكر مع أن مثلها كل ما تلف بسبب التصادم (قوله لأن التصادم الخ) كان عليه أن يزيد والغالب أن الذى يتلف عند المصادمة هو المركوب فتأمل (قوله فإن تصادما) أى العبد والحر عمدان أو خطأ فئتان ففيهما ما ذكر ويتقاصان فإن زادت الخ (قوله وإن تعدد المباشر للضرب معاً) أى كان ضربهم معاً أو مرتباً (قوله ففى المائة يقتل الجميع) هذا إذا لم تتميز الضربات بل ولو تميزت وكان بعضها أقوى (قوله بل ولو لم يحصل من أحدهم ضرب) أشار بذلك إلى أنه لا مفهوم لقوله تعدد المباشر وإنما هو فرض مسئلة إذ مع التماثل على القتل يقتل الجميع لا فرق بين أن تحصل مباشرة من الجميع أو لا تحصل إلا من واحد ولو حذف المصنف قوله وإن تعدد المباشر وقال من أول الأمر وفى المائة يقتل الجميع كان أولى (قوله فإت) أى فضربه فإت (قوله قدم الأقوى فعلاً) أى وهو من مات من فعله بأن أُنقذ مقتلاً وإن لم يكن فعله أشد من فعل غيره (قوله أو حكماً) أى بأن أُنقذ مقتله أو رفع مغموراً واستمر مدة ومات وقوله وإلا فواحد الخ أى والا يمت مكانه حقيقة أو حكماً بأن رفع حياً غير مغمور ولا منفوذ المقاتل فيقتل واحد بقسامة وهذا ما فى النوادر وهو المتمدن خلافاً لقول اللخمي إذا لم يعلم الأقوى سقط القصاص سواء مات مكانه أو رفع حياً غير مغمور ومات بعد ذلك (قوله ولا يسقط القتل) أى لا يسقط ترتيب القتل السكائن عند المساواة (قوله ومثل القتل الجرح) أى فلا يسقط ترتيبه عند المساواة بزوالها بعد ذلك فإذا قطع رجل يد حر مسلم بمائل له ثم ارتد المخطوطة يده فالقصاص فى القطع لأن حصول المانع بعد ترتيب الحكم لا أثر له وإعلم أن ما تقدم من قول المصنف ولا زائد حرية أو إسلام حين القتل شرط فى القصاص وقوله هنا ولا يسقط الخ بيان لعدم سقوطه بعد ترتيبه فما هنا مغاير لما مر بل هو فى الحقيقة مفهوم قوله حين القتل (قوله وضمن الخ) - تقدم

(٣٣ - دسوقى - بع) ضربه بلا قصد قتل فإت (قدم الأقوى) فعلاً حيث تميزت أفعالهم فيقتل ويقتص من جرح أو قطع ويؤدب من لم يجرح فإن لم تتميز الضربات بأن تساوت أو لم يعلم الأقوى قتل الجميع إن مات مكانه حقيقة أو حكماً وإلا فواحد بقسامة (ولا يسقط القتل) عند المساواة (حال القتل كعبدين أو كافرين قتل أحدهما الآخر) (زوالها) أى المساواة (بعتق أو إسلام) للقاتل لأن المانع إذا حصل بعد ترتيب الحكم لا أثر له ومثل القتل الجراح (وضمن) الجاني عند زوال المساواة أو عدمها فى خطأ أو عمره فيه مال (وقت الاصابة) فى الجرح لا وقت الرمي (د) وقت (الموت) فى النفس لا وقت السبب من رمى أو جرح عند إتيان القصاص وقال أشهب المعتبر وقت

السبب فمن رمى عبداً أو كافراً فلم تصل الرمية اليه حتى عتق العبد أو أسلم الكافر فإنه يضمن عوض جرح حر أو مسلم ومن جرح من ذكر فئات بعد العتق أو الاسلام فدية حر لأن العبرة بوقت الإصابة أو الموت وقال أشهب قيمة عبد ودية كافر فكلامه هنا فيأفيه مال وما مر أول الباب في عهد فيه قصاص ولا أنهى الكلام على الجناية على النفس شرع في الجناية على ما دونها من جرح أو قطع أو ضرب أو كسر أو تعطيل (٣٥٠) منفعة وعبر المصنف عنه بالجرح فقال [درس] (والجرح) بضم الجيم (كالنفس في الفعل)

بأن يقصد الضرب عدواناً (د) في (الفاعل) أى الجرح من كونه مكلفاً غير حربى الخ (د) في (المفعول) أى المجرع بأن يكون معصوماً للتلغ أو الإصابة بإعمان أو أمان والجرح بالفتح الفعل ولا تصح إرادته هنا فلا يلزم اتحاد الشبه ووجه الشبه واستثنى من الفاعل وكان الأولى تأخير ليتصل به قوله (إلا ناقصاً) كعبسبب أو كافر (جرح كاملاً) كحر أو مسلم فلا يقتص من الناقص لأنه كجناية ذى بد سلاء على صحيحة وإن كان يختص منه في النفس كامر ودية الجرح في رقة العبد ودية الكافر فإن لم يكن فيه شيء بمقدور فحكمه إن يرى على شين وإلا فليس على الجاني إلا الأدب (وإن تميزت جنائيات) من جماعة ولم يمت (بإلعاء) فمن كل يقتص (كفعله) أى بقدر فعله بالمساحة ولا ينظر لتفاوت العضو بالرق والفظ وبقى النظر فيما إذا لم تميز

أنه لا بد في القود من المكافأة في الحالات الثلاث حالة الرمي وحالة الإصابة وحالة الموت ومتى فقد التكاثر في واحد منها سقط القصاص ويبن هنا أنه في الخطأ والعمد الذى فيه مال إذا زالت المكافأة بين السبب والسبب أو عدمت قبل السبب وحدثت بعده وقبل للسبب ووجب الدية كان المعتبر في ضمانها وقت السبب وهو وقت الإصابة في الجرح ووقت التلف في الموت ولا يراعى فيه وقت السبب وهو الرمي على قول ابن القاسم ورجع إليه سحنون خلافاً لأشهب (قوله فمن رمى عبداً أو كافراً الخ) المساواة هنا غير موجودة حالة الرمي الذى هو السبب وإنما وجدت قبل الإصابة وهى السبب وقوله فمن رمى عبداً أى خطأ فنشأ عنه جرح أو رماء عهداً فنشأ عن الرمي أمة أو مئة أو غيرها من الجراحات التى لا قصاص فيها لكونها من المتالف (قوله فإنه يضمن عوض جرح حر أو مسلم) أى اعتباراً بوقت المسبب لا عوض جرح كافر ولا أرش العبد اعتباراً بوقت السبب كما قال أشهب (قوله ومن جرح من ذكر) أى عبداً أو كافراً فلم تصل الرمية اليه حتى أسلم الكافر وعتق العبد ثم مات بعد وصول الرمية اليه فالمساواة غير موجودة وقت السبب وهو الرمي ووجدت بعده وقبل المسبب وهو الموت وترك الشارح مثال ما إذا كانت المساواة موجودة حين السبب وزالت قبل المسبب وذلك كما لو جرح مسلم مسلماً فارتد المجرع ونزاع جرحه فمات فلا قود في النفس قطعاً لما عدت أن شرط القود وجود المساواة حين السبب والمسبب معاً اتفاقاً وكذا لا قصاص ولا دية في الجرح عند ابن القاسم لا يعتبره وقت المسبب والمجرع وقته غير معصوم فلا قصاص وقال أشهب بثبوت الدية في الجرح لوجود المساواة حين السبب (قوله بضم الجيم) أى وهو أثر فعل الفاعل (قوله بأن يقصد الضرب عدواناً) أى تعدياً فنشأ عنه جرح لالاب ولا للأدب فينشأ عنه جرح فلا قصاص فيه (قوله الخ) أى وغير زائد حرية أو اسلام من حين الرمي إلى حين الجرح (قوله بأن يكون معصوماً) أى بأن يكون المحل المجنى عليه معصوماً (قوله لاتالف) أى من حين الرمي إلى حين التلف أو إلى حين الإصابة فالأول بالنسبة للقطع والثاني بالنسبة للجرح حقيقة (قوله وكان الأولى تأخير) أى تأخير الفاعل وقوله ليتصل به أى ليتصل المستثنى بالمستثنى منه وذلك بأن يقول والجرح كالنفس في الفعل والمفعول والفاعل إلا ناقصاً جرح كاملاً (قوله كما مر) أى في قوله وقتل الأذن بالأعلى (قوله فحكمه) أى في رقة العبد ودية الكافر (قوله فليس على الجاني) أى فليس على العبد أو الكافر الجاني إلا الأدب (قوله ولم يمت) وأما إذا مات فقد تقدم أنه يقدم الأقوى فعلاً فيقتص منه قتلاً بقسامة ويقتص من غيره جرحاً مثل ما فعل فإن لم يكن فيها أقوى قتل الجميع كما إذا لم تميز (قوله ولا ينظر لتفاوت الخ) أى بل يقتص من كل واحد بمساحة ما جرح ولا يضر كون المساحة قد تكون ثلث عضو المجنى عليه ونصف عضو الجاني وبالعكس (قوله فيما إذا لم تميز) أى والفرض أنهم لم يتألوا (قوله دية الجميع) أى جميع الجراحات (قوله اقتص من كل بقدر الجميع) فإذا تعدد العضو المجنى عليه بأن قلع واحد عينه وواحد قطع رجله وكانا متماثلين على قلع عينه وقطع رجله فإنه تعلق عين كل واحد منهما وقطع رجله

وإذا

فهل يلزمهم دية الجميع أو يقتص من كل بقدر الجميع لكن الثاني بعيد جداً إذ لو كانوا

ثلاثة قلع أحدهم عينه والثاني قطع يده والثالث قطع رجله ولم يميز فعل كل واحد قلع عين كل واحد وقطع يده ورجله مع أنه لم يميز إلا على عضو فقط وأما أن تعالوا اقتص من كل بقدر الجميع تميزت أم لا كما تقدم أنهم إن تعالوا على قتل نفس قتلوا ثم انتقل يتكلم على ما يقتص منه من الجراح وما لا يقتص والجراح عشرة اثنان يختصان بال رأس وهما الأمة والدائمة



ولا قصاص فيهما وتمانية تكون في الرأس أو الحد وهي النقرة والموضحة وما قبلها وهي ستة وفيها القصاص إلا منقطة الرأس فقال (واقص من موضحة) بكسر الضاد وبينها بقوله وهي ما (أوضحت عظم الرأس) أي أظهرته (و) عظم (الجهة والحدين) والواو فيها بمعنى أو فما أوضح عظم غير ما ذكر ولو أنقأ أو لحيا أسفل لا يسمى موضحة عند الفقهاء (٢٥١) وان اقتص من عمده ولا يشترط في الموضحة

ماله بالبل (وإن) أو وضحت (كأبرة) أي قدر مغرزها (و) اقتص من (سابقها) أي الموضحة أي ما يوجد قبلها من الجراحات وهي ستة ثلاثة متعلقة بالجلد وثلاثة باللحم ورتبها على حكم وجودها الخارجي فقال (من دامية) وهي التي تصنف الجلد فيشرح منه دم من غير شق الجلد (وحارصة شقت الجلد) وأضت للحم (ومسحاق) بالكسر (كشطته) أي الجلة أي أزالته عن محله وذكر الثلاثة المتعلقة باللحم بقوله (وباضعة شقت اللحم ومتلاحة غاصت فيه) أي في اللحم (بمعدد) أي في عدة مواضع ولم تقرب من العظم (وملطة) بكسر الميم (قربت للعظم) ولم تصل له (كضربة السوط) فيها القصاص بخلاف اللطمة كما يأتي لأنه لا انضباط لها ولا ينشأ عنها جرح غالبا بخلاف السوط والضرب بالعصا كاللطمة في الشهور إلا أن ينشأ عما ذكر جرح وأشار لما يفرق فيه الجسد من

وإذا أخذ العضو المجنى عليه كما إذا عمالاً جماعة على قطع شخص فانه يقطع كل واحد (قوله) ولا قصاص فيهما (أي لأتبعهما من المتالف (قوله) وما قبلها) أي في الوجود وقوله وهي ستة أي وهي الدامية والحارصة والمسحاق والباطضة والمتلاحة والملطأة بالهمزة كما يأتي (قوله) وفيها القصاص) أي سواء كانت في الرأس أو الحد (قوله) وهي ما أوضحت عظم الرأس الخ) أشار الشارح بهذا إلى أن أوضحت صلة موصول محذوف خبر عن مبتدأ محذوف لا أنه صفة لموضحة لثلاث يوهم التخصيص بهذه الأماكن الثلاثة وأن غيرها يسمى موضحة لكن لا يقتص منه وليس كذلك قال البساطي إنما يظهر تعريف الموضحة بما ذكر باعتبار الدية وأما باعتبار القصاص فلا فرق بين هذه وبين غيرها من موضحة الحد واللحم الأسفل فمن حقه أن لا يذكر تفسيرها هنا إذ ليس شرطاً في القصاص بل يقول أوضحت العظم وإنما يحسن تفسيرها بما ذكر في الديات وأجاب الشارح عن ذلك بأن ما أوضح عظم غير ما ذكر ليس موضحة عند الفقهاء وإن كان يسمى عند اللغويين لأنها عندهم ما أوضح العظم مطلقاً فتفسير المصنف هنا إنما هو لبيان معناها في الاصطلاح وإن كان فيها القصاص مطلقاً (قوله) وان اقتص من عمده (أي من عمده ما أوضح عظم غير ما ذكر (قوله) ولا يشترط في الموضحة) أي لا يشترط في القصاص في الموضحة (قوله) قدر مغرزها (أي في أي موضع من المواضع الثلاثة المذكورة في المتن أو غيرها وكذا كل جرح كان مما يقتص فيه أو تعين فيه الدية لا يشترط أن يكون له بالبل وإن كان قدر مغرز إبرة (قوله) وسابقها (أي السابق عليها في الوجود الخارجي (قوله) وحارصة) بخلاف مهملته فألف فراء فصاد مهماتين وقوله شقت الجلد صلة لموصول محذوف خبر مبتدأ محذوف أي وهي التي شقت الجلد أي قطعته وكذا يقال فيما بعده (قوله) أي في عدة مواضع (أي بأن أخذت فيه يميناً وشمالاً (قوله) قربت للعظم ولم تصل له) حاصله أن الملطأة هي التي أزال اللحم وقربت للعظم ولم تصل إليه بل بقي بينه وبينها ستر رقيق فإن أزال ذلك الستر ووصلت للعظم كانت موضحة (قوله) كضربة السوط (تشبيهه) قوله واقص من موضحة الخ (قوله) والضرب بالعصا كاللطمة (أي في عدم القصاص وذلك لحظها وعدم انضباطها فربما زادت على الأولى بخلاف السوط (قوله) إلا أن ينشأ عما ذكر (أي من اللطمة والضرب بالعصا جرح فإن نشأ عنه جرح فالقصاص (قوله) واقص من جراح الخ) أشار الشارح بذلك إلى أن قول المصنف وجراح الجسد عطف على موضحة (قوله) غير الرأس (أي وأما جراح الرأس فقد سبق الكلام عليها (قوله) وإن منقله (صوابه) وإن هاشمة فقد قال مالك الأمر المجمع عليه عندنا أن النقرة لا تكون إلا في الرأس والوجه انظر المواقف بن (قوله) ويعتبر بالمساحة (أي ويعتبر القصاص في هذه الأمور وهي جراحات الرأس المذكورة والجسد بالمساحة بكسر الميم (قوله) وهذا أن تحذف المحل (أي واعتبار القصاص بالمساحة إنما يكون إن أعمد المحل وهذا في الجرح الذي لم يحصل به إزالة عضو أو ما إذا حصل به إزالة عضو فلا ينظر للمساحة بل يقطع العضو الصغير الكبير المماثل له وعكسه (قوله) فلا يكمل بقية الجرح من عضوه الثاني)

غيره فقال عاطفاً على موضحة (و) اقتص من (جراح الجسد) غير الرأس (وإن منقطة) ويأتي له تفسيرها وخصها بالذكر لدفع توهم أنه لا يقتص لها كمنقطة الرأس ويعتبر (بالمساحة) فيقاس الجرح طولاً وعرضاً وعمقاً فقد يكون نصف عضو المجنى عليه وجعل عضو الجاني أو كله وبالعكس وهذا (إن أعمد المحل) فلا يقتص من جرح عضوين في أيسر ولا عكسه ولا تقطع سبابة مثلاً بآبهم ولو كان عضو المجنى عليه طويلاً وعضو الجاني قصيراً فلا يكمل بقية الجرح من عضوه الثاني وشبهه في القصاص قوله (كطبيب)

المراد به من باشر القصاص من الجاني (زاد) على المساحة المطلوبة (عمداً) فيقتص منه بقدر ما زاده فلو اقتص ولو عمداً فلا يقتص ثانياً فان مات المقتص منه فلا شيء على الطبيب إذا لم يزد عمداً (وإلا) يتجدد المحل أو لم يعتمد الطبيب الزيادة بل أخطأ (فالقول) على الجاني وسقط القصاص فان كان عمداً أو دون الثالث ففي ماله وإلا فعلى العاقلة (كذى שלא عمدت النفع) جنى عليها فيؤخذ عقلاً (صحيحة) أى من ذى صحيحة جنى عليها (وبالعكس) أى جنى صاحب السلاء عادمة النفع على الصحيحة فلا قصاص ويتعين العقل ويجوز أن يكون المعنى كذى שלא عمدت النفع (٢٥٣) جنى على صحيحة فلا يقتص منها بالصحيحة وبالعكس والمراد واحد وظاهره

ولورضى صاحب الصحيحة بقطع السلاء المذكورة وهو كذلك ومفهوم عمدت النفع أنه لو كان فيها نفع لكانت كالصحيحة في الجناية لها وعليها وهو كذلك (وعين أعمى) أى حدقه جنى عليها ذو سائلة بأن قلعها فإن السائلة لا تؤخذ بها القدم المماثلة بل يلزمه حكومة بالاجتهاد وفي العكس الدية (ولسان أبكم) لا يقطع بناطق ولا عكسه وفي قطع الناطق الدية وفي عكسه الحكومة وعطف على ما يتعين فيه العقل وينتفى فيه القصاص قوله (وما بعد الموضحة) لا قصاص فيه ويتعين فيه العقل ان يرى لأنه من المتألف وبينه بقوله (من منقولة) بكسر القاف مشددة في الرأس وهى التى (طار) أى زال (فراش العظم) بفتح الفاء وكسرها أى العظم الرقيق كقشر البصل أى يزيله

أى بل تسقط تلك البقية قصاصاً وعقلاً (قوله المراد به من باشر القصاص من الجاني) أى وأما الطبيب بمعنى الدواى فيسذكره المصنف في باب الشرب بقوله كطبيب جهل أو قصر وانماسمى المباشر للقصاص طبيباً لأن الأصل فيه أن يكون من أهل الطب (قوله بقدر ما زاد) أن بقدر مساحة ما زاد (قوله فلو تقتص) أى عن المساحة المطلوبة وقوله فلا يقتص ثانياً أى من الجاني وقوله فان مات المقتص منه أى الذى زاد الطبيب في جرحه عن الجناية وقوله فلا شيء على الطبيب أى لا يقتص منه فلا ينافى أن الدية على عاقلة وقوله إذا لم يزد عمداً أى بل زاد خطأ فان كانت الزيادة عمداً فانه يقتص منه (قوله وإلا يتجدد المحل) أى محل الجناية ومحل القصاص أعنى عضو المجنى عليه وعضو الجاني بل اختلفا بأن قطع ذو عين فقط ذابىسى (قوله بل أخطأ) أى بل زاد خطأ (قوله فالقول على الجاني وسقط القصاص) فلا تقطع معنى ييسرى حيث كان لا ييسرى للجاني ولا وسطى بسبابة حيث كان لاسبابة له وهكذا لعدم اتحاد المحل (قوله فان كان عمداً) أى فان كان الجرح عمداً أى والفرض عدم اتحاد المحل وقوله دون الثالث أى أو كان خطأ وكان عقله دون ثلث الدية الكاملة وقوله ففي ماله أى فالقول في ماله وأما إذا زاد الطبيب خطأ ومات الجاني فعقل ذلك على عاقلة (قوله كذى שלא) تشبيه في لزوم العقل دية أو حكومة وعدم القصاص (قوله عمدت النفع) اسناد عدم النفع ليد مجاز عقلى لأن الذى يعدم النفع صاحبها فحق الكلام ان عدم صاحبها النفع بها فحول الاسناد اليها (قوله فيؤخذ عقلاً) أى عقل السلاء وهو حكومة من ذى الصحيحة (قوله فلا قصاص) أى فلا يقتص من السلاء للصحيحة (قوله ويتعين العقل) أى عقل الصحيحة (قوله ويجوز أن يكون الخ) حاصل هذا الاحتمال جعل الباء في قوله بصحيحة بمعنى على وحاصل الأول جعلها بمعنى من وفي الكلام حذف مضاف (قوله وظاهره ولو رضى الخ) أى ظاهره أنه لا يقتص من السلاء بالصحيحة ولو رضى الخ (قوله وهو كذلك) أى كما صرح به ابن شاس (قوله لكانت كالصحيحة في الجناية لها وعليها) أى وحينئذ فتقطع بالصحيحة من غير تقييد برضا المجنى عليه وهذا هو الذى نقله اللواتى عن ابن شاس لكنه تعقبه بعده بنقله عن ابن يونس ان ذلك مقيد بالرضا فانظره ابن (قوله وفي العكس) أى وهو ما إذا جنى أعمى على ذى عين سائلة فقلعها (قوله هى التى) أى الجراحات التى طار فراش العظم منها لأجل الدواء (قوله ماشأئها ذلك) أى وان لم يحصل قتل بالفعل (قوله وأمة) هى التى تلى المقتلة في الوجود الخارجى (قوله وهى ما) أى وهى الجراحة التى أفضت أى وصلت للدماغ وقوله أى لأم الدماغ أشار إلى أن في كلام المصنف حذف مضاف وحاصله أن الأمة هى الجراحة التى أفضت أى وصلت لأم الدماغ ولو بغير إبرة ولم تخرقها وإلا كانت دامة كما قال بعد (قوله خريطته) هى المعبر عنها سابقاً بأم الدماغ (قوله وإلا مات) أى وإلا فالمرت يكون يكشفها عنه بالمرءة وأما خرقها فلا يوجب الموت (قوله لا قصاص فيها) أى سواء كانت عمداً أو خطأ (قوله الم يترتب عليها جرح) أى فان ترتب عليها جرح اقتص منه بالجرح بدون ضرب وأما

الطبيب (من) أجل (الدواء) لتلتم الجراح فالمراد أن المقتلة هى التى أطار أى أزال الطبيب ونقل صفار العظم منها لاجل الدواء أى ماشأئها ذلك (وامة) بفتح الهمزة محدودة وهى ما (أفضت للدماغ) أى المنخ أى لأم الدماغ وأم الدماغ جلدة رقيقة مفروشة على الدماغ متى انكشف عنه مات (وامة) بفتح الهمزة (بقيت معجزة) خرق خريطته أى الدماغ ولم تنكشف بل بنحو قدر مغرز إبرة وإلامات فما بعد الموضحة ثلاثة أشياء (ولطمة) أى ضربة على الخد ياطن الكف لا قصاص فيها ولا عقل أيضاً وانما في عمدها الادب فقط وهذا الم يترتب عليها جرح أو ذهاب منفعة وإلا اقتص منه على ما سبأنى وفي نسخة كلطمة بكاف التشبيه

أى فى عدم القصاص وهى أولى لأن العطف يوم أنه من جملة بيان ما بعد الوضحة ( وشعر عني ) لأقصاص فيه وهو بظم الشين المعجمة الهدب النات بأطراف الجفن ( وحاجب وحية ) لأقصاص على من تنه أو حلقه ( وعمدة ) أى ماذ كرما لأقصاص فيه ( كالخطأ إلا فى الأدب ) فيجب على العتد واستثنى من قوله وجراح الجسد قوله ( وإلا أن يعظم ( ٢٥٣ ) الخطر ) بفتح الخاء المعجمة والطاء المهملة الحروف والأشرف

على الهلاك ( فى غيرهما ) أى غير الجراح التى بعد الموضحة أى جراح الجسد غير ما بعد الموضحة فيها القصاص إلا أن يعظم فيها الخطر فلا قصاص ولو ترك الواو لكن أولى لأن إثباتها يقتضى أنه معطوف على الاستثناء قبله وهو ليس بصحيح ( كمظم الصدر ) أى كسره فلا قصاص فيه وكذا عظم الصلب أو العنق ويجب فيها العقل كاملا ( وفيها أخاف فى رضى\* الأثنين أن يتأف ) الجاني لو اقتص منه فيأزم أخذ نفس فيما دونها أو انما فيه العقل كاملا ومفهوم رضى أن فى قطعها وأجرحها القصاص لأنه ليس من التآف وضمير أخاف للإمام أو ابن القاسم ( وإن ذهب كبر ) من اللعان كسمع وشم وذوق وكلام ( يخرج ) أى بسبب جرح من شخص عمدا لآخر فيه قصاص كالوضحة ( اقتص منه ) أى من الجاني بمثل ( فان حصل ) للجاني مثل الذاهب

إذا ترتب عليها ذهاب معنى فإن أمكن اذهاب ذلك المعنى من الجاني بحيلة بدون ضرب فعل والافالعقل كما يأتى له فى قوله وان ذهب كبصر والعين قائمة الخ ( قوله الهدب ) أى الشعر النات بأطراف الجفن من فوق وأسفل بغير جلد ولا لحم ( قوله لا لأقصاص فيه ) أى سواء كان فيه عقل وهو ما أشار له بقوله وإلا فالعقل وما ذكره بعده إلى الدافعة أو كان فيه حكومة وهو فوقه صحيح العين عين الأعمى وقطع ناطق اللسان لسان الأبكم أو كان لا عقل فيه ولا حكومة كاللظمة وتنف هدب العين أو الحاجب أو اللحية أو حلق ذلك ان عاد ذلك لما كان ولا كان فيه الحكومة ( قوله فيجب على العتد ) أى باجتهاد الحاكم وكما يجب الأدب فى عمد مالا قصاص فيه يجب الأدب أيضا فى عمد ما فيه القصاص فتقطع يد الجاني مثلا ويؤدب كما فى ح ( قوله وإلا أن يعظم ) النسخة التى حل عليها خش وكأن يعظم الخطر فى غيرها كمظم الصدر قال وهذا تشبيه بما قبله فى وجوب العقل وعدم القصاص ( قوله لكان أولى ) لا يقال انه عطف على قوله وإلا فالعقل لانا نقول ان الا فيه شرطية وإلها استثنائية ولا تعطف الجملة الاستثنائية على الشرطية ( قوله كمظم الصدر ) تمثيل لما قبله أو أنه تشبيه بما قبله فى وجوب العقل وعدم القصاص ( قوله فى رضى الاثنين ) أى كسر الاثنين أو أحدهما ( قوله فيلزم الخ ) أى وحيث فلا يفعل ذلك بالجاني وانما فيه العقل ( قوله ان فى قطعهما أو جرحهما القصاص ) هذا والمعتمد خلافا لظاهر الرسالة من جعل ذلك كرضهما ( قوله للإمام الخ ) يمين أن فاعل أخاف ابن القاسم لانه الذى فى التهذيب لا مالك خلافا لتجويز الشارح ذلك أيضا انظر تن ( قوله وان ذهب كبصر ) الكاف اسم معنى مثل فاعل ذهب أى ان ذهب بصر أى ان ذهب بصر وما مثله من اللعان كسمع وشم وذوق ولمس وكلام ومثل ذلك قوة اليد والرجل كفى بن ( قوله كالوضحة ) أى كما لو جرحه عمدا فأوضحه فذهب بذلك سمعه أو عقله أو هما ( قوله اقتص منه ) أى من الجاني بمثل أى بان يوضع بعد بره المجنى عليه ( قوله فان حصل للجاني مثل الذاهب الخ ) أشار الشارح إلى ان ضمير حصل عائد على الذاهب على تقدير مضاف وأما ضمير زائد فهو عائد عليه من غير تقدير ( قوله بان ذهب شىء آخر مع الذاهب ) أى سواء كان من غير جنس الذاهب أو من جنسه كما لو ذهب بابضاحه له السمع فاقص منه فذهب بصره زيادة على سمعه أو ذهب بابضاحه بعض سمعه فاقص منه فذهب سمعه بالمره ( قوله بان لم يحصل شىء ) أى أو حصل بعض الذاهب أو حصل غيره أى كما لو ذهب بابضاحه سمعه بالمره فاقص منه فلم يذهب له شىء أو ذهب بعض سمعه أو ذهب بصره فقط ( قوله حقه فدية ما ذهب ) أى من المجنى عليه فيه نظر لاقتضائه أخذ جميع الدية وان حصل للجاني بعضه وليس كذلك ابن ( قوله فى ماله ) أى الجاني هذا مذهب ابن القاسم وقال أشهب انها على عاقبته ( قوله فدية بمائل مالم يذهب ) أى ومائل مالم يذهب أى نظيره ما قام بالمجنى عليه لا ما قام بالجاني لأن الذى لم يذهب هو القائم بالجاني\* فان قلت ما المانع من بقاء كلام المصنف على حاله ويراد بما لم يذهب من الجاني\* قلت المانع اقتضاؤه انه إذا كان الجاني امرأة على رجل فذهب بصر احد عينيه فاقص منها فلم يذهب بصر عينها فانه يؤخذ دية عينها وليس كذلك إذ دية عينها نصف ديتها ودية عين الرجل نصف ديته ( قوله أى امكن كذلك )

من المجنى عليه ( أو زاد ) بأن ذهب شىء آخر مع الذاهب فالأمر ظاهر ( وإلا ) يحصل مثل الذاهب ان لم يحصل شىء أو حصل غيره ( فدية مالم يذهب ) حقه فدية ماذ ذهب فى ماله أو هو على حذف مضاف أى فدية بمائل مالم يذهب ( وإن ذهب ) البصر ونحوه بما لأقصاص فى كلطمة أو ضربة بقضيب ( والعين قائمة ) لم تنخسف ( فان استطيع ) أى أمكن ( كذلك ) أى اذهاب بصره بحيلة من الحيل

لا خصوص اللطمة أو الضرب لأن الضرب لا يقتض منه وإنما يقتض من الجروح كافي الآية فعل به ما يستطاع ( وإلا فالعقل ) متعين فالمسئلة السابقة ذهب نحو البصر بشئ فيه القصاص وهذه ذهب بشئ لا قصاص فيه فالترقا ولا نظر لكون العين قائمة فلو قال المصنف وإن ذهب بكلطمة فإن استطاع وإلا فالعقل أو في المراد ويحذف قوله كذلك لأنه يؤم أنه لا بد أن يفعل به مثل الفعل الذي فعله وليس كذلك كما تقدم ( كأن شلت يده بضربة ) ( ٢٥٤ ) بجرح عمدا على رأسه ، فإلا يقتض منه فإن شلت يده الجاني وإلا فالعقل ( وإن

قطعت ) بعد الجنابة ( يد قاطع ) ليد غيره عمداً ( بساوى أو سرقة أو قصاص للغيره ) أى غير المجنى عليه كقطعه يد آخر فاقص منه ( فلا شئ للمجنى عليه ) من قصاص ولادية كموت القاتل عمداً بساوى أو غيره فلا شئ للقتول لأن حقه إنما تعلق بالعضو المخصوص فلما زال سقط حق المجنى عليه وكذا في النفس بخلاف مقطوع اليد قبل الجنابة فعليه الدية ( وإن قطع أقطع الكف ) يد غيره ( من الرفق ) فاللجنى عليه القصاص ( بأن يقطع الناقصة من الرفق ) أو الدية ( ولم بما خير لأن الجاني لما كان ناقص العضو لم يتعين القصاص لأنه أقل من حق المجنى عليه ولم يجوز الانتقال لعضو آخر ولم يتعين الدية لأنه جنى عمداً فثبت الخيار بين القصاص والدية وليس له القصاص

أى يمكن أن يفعل به كذلك ( قوله لا خصوص اللطمة أو الضرب ) أى لا بخصوص ما فعل الجاني من الضرب أو اللطمة ويدل لذلك قضية سيدنا على رضى الله عنه حيث وقع في خلافة عثمان أن رجلاً اطم شخصاً فأذهب بصره والعين قائمة فأراد عثمان أن يقتض له منه فأعيا ذلك عليه وعلى الناس فتحيل على رضى الله عنه بادئاً امرأة محبة من عين الجاني وقيل استقبل بها الشمس ووضع كرسفاً أى قطناً على الحدة لئلا تسيل فاختلف بصره ( قوله وإلا فالعقل ) أى والا يستطاع ذلك فالعقل متعين لأنه بمنزلة ماسقط فيه القصاص لعدم امكانه ويكون العقل فى ماله لا على عاقلته ( قوله ولا نظر ) أى في اختلاف المستثنين لكون العين فى الثانية قائمة أى بخلاف الأولى فإنه لم يذكر فيها ذلك لان العين فى المستثنين قائمة والذهاب فيهما إنما هو للمنفعة تأمل ( قوله كأن شلت يده الخ ) قرره الشارح على أنه تشبيه بالمسئلة الأولى وهى قوله وإن ذهب كبصر الخ ويصح جعله تشبيهاً بما يليه أعنى قوله والا فالعقل فى تعيين العقل وعلى هذا فيقيد بما اذا حصل الشلل بما لا قصاص فيه وعلى الأول بما فيه قصاص وشل فتش الشين أفسح من ضمها بل قيل إنه خطأ ( قوله بجرح ) أى متبسة بجرح فيه القود كموضحة وأما ان ضربه على رأسه بعضاً فشل يده فلا قود فيه وعليه دية اليد ولا ينظر لكون الضرب يمكن أن يحصل به الشلل فيضرب على رأسه حتى يحصل أو لا يحصل به الشلل فيحكم بالدية ( قوله والا فالعقل ) أى فى مال الجاني لا على عاقلته ( قوله وإن قطعت يد قاطع الخ ) حاصله أن من قطع يد غيره عمداً ثم قطعت يد القاطع قبل القصاص منه بساوى أو سرقة أو قصاص لغير هذا المجنى عليه فلا شئ لهذا المجنى عليه على ذلك الجاني ( قوله بخلاف مقطوع اليد ) أى المائلة لما قطعها وقوله فعليه الدية أى لعدم محل القصاص ( قوله من الرفق ) احتراز بذلك عما اذا قطع أقطع الكف يد غيره من الكوع فإنه تميز الدية لعدم محل القصاص ( قوله فاللجنى عليه القصاص أو الدية ) قال أبو عمران الفرق بين هذه واليد الشلاء حيث تعينت الدية على صاحبها إذا كان جانياً ان الشلاء كالميتة بخلاف هذه فإن في الساعد منفعة ( قوله لانه ) أى لان الباقي من عضوه ( قوله مع أخذ الدية ) أى مع أخذه باقى دية يده ( قوله يقطع ذكر غيره ) أى بتمامه ( قوله وأخذ الدية ) أى دية ذكره هو ( قوله الناقصة أصبعاً ) أى قطع أو أصبعاً وبعض آخر سواء كان النقص بجنابة أو بغيرها وقوله الناقصة أصبعاً أى من الجاني وقوله بالكاملة أى من المجنى عليه ( قوله بلا غرم على الجاني ) أى لأرض الاصبع الناقصة من يده ( قوله فى نقص الاصبع ) أى بل يتعين قطع الناقصة لذلك بالكاملة لان هذا نقص يسير لا يمنع المائلة ( قوله وفى أخذ الدية ) أى وليس له ان يقتص ويأخذ أرض الناقص من تلك اليد المقتص منها ( قوله أى دية المجنى عليها ) أى السكاملة وقوله لا الجاني أى لادية يد الجاني الناقصة ( قوله فالقود على الجاني الكامل الاصابع ) أى ولا يغرم المجنى

عليه مع أخذ الدية معتلاً بأن فى الساعد حكومة إذ لا يجمع بين دية وقصاص ( كقطوع الحشفة ) يقطع ذكر غيره فيغرم المجنى عليه بين القصاص بأن يقطع الباقي من ذكر الجاني وأخذ الدية ( وتقطع اليد ) أو الرجل ( الناقصة أصبعاً بالكاملة بلا غرم ) على الجاني ولا خيار للمجنى عليه فى نقص الاصبع ( وخير إن نقصت ) يده أو رجله ( أكثر ) من أصبع ( فيه ) أى فى القصاص ( وفى ) أخذ ( الدية ) أى دية المجنى عليه لا الجاني ( وإن نقصت يد المجنى عليه ) أو رجله ( أصبعاً ) فالقود على الجاني الكامل للأصابع ( ولو ) كان الناقص من المجنى عليه ( إيهاماً ) والأولى تقديم المبالغة على جواب الشرط ( لا ) ان نقصت يد المجنى عليه



(أكثر) من إصبع بأن قصت إصبعين فأكثر فلا يقتص لها من كاملة جنت ثم إن كان الباقي من الجني عليها أكثر من إصبع فله دية ولا شيء للكف لا ندرأه في الأصابع وإن كان إصبعاً قطعية وفي الكف حكومة فله الواقع عن ابن رشد فإن لم يكن له إلا الكف فليس عليه إلا الحكومة وإنما خير المجنى عليه إذا كانت يد الجاني ناقصة أكثر من إصبع وتعين العقل فيما إذا كانت يد المجنى عليه ناقصة أكثر لان المجنى عليه إذا اختار القود بقطع الناقصة من الجاني فقد رضى بترك بعض حقه وذلك له وإذا كانت يده هي الناقصة أكثر وأراد القصاص من الجاني ذي اليد الكاملة لم أن يأخذ أزيد من حقه (ولا يجوز) القصاص (بكوع) أي منه (لدى مرفق) أي لمجنى عليه من مرفق (وإن رضى) معاذك فأولى إذا لم يرضيا فإن وقع أجزاً ولا يعاد القصاص (٢٥٥) وإنما منع مع أن المجنى عليه قد

رضى بترك بعض حقه لان المائلة مع الامكان حتى لا يجوز تركه القوله تعالى والجروح قصاص (وتؤخذ العين السليمة) من الجاني (بالضربة خلة) أي من أصل خاتما (أو) ضعيقة من (كبر) لصاحبها (و) أما لو كان ضعيقة (لجدرى) بضم الجيم (أو) كان (لكرمية) أصابها قبل الجناية سواء أخذها عقلاً أم لا (فالقود) راجع للجدرى وما بعده للمسا قبله للاستغناء عنه بقوله وتؤخذ الخ إذا ضاع إلا القود وإنما رجعناه للجدرى لأنه قرنه بالزوا الاستثنائية كما شرنا له بما الفاصلة وقوله (إن تمتد) الجاني شرط في القود أي تمتد الجناية عليها مع ضعيقة بما تقدم قبل تمتد الجناية (وإلا) يعتمد بل كان خطأ (فيحسابه)

عليه الناقص الأصابع للجاني أرض إصبعه (قوله أكثر من إصبع) أي بأن كان الباقي اثنين أو ثلاثة (قوله لم أن يأخذ أزيد من حقه) أي فيخالف قوله تعالى والجروح قصاص أي يفعل بالجاني مثل ما جنى مع الامكان (قوله لا يجوز الخ) حاصله أنه لا يجوز أن يقتص لمن قطعت يده من المرفق بأخف من ذلك بأن يقطع يد الجاني من الكوع ويترك الباقي (قوله من مرفق) أي جناية حصلت من مرفق (قوله ولا يعاد القصاص) أن لانه بمنزلة العفو يمنع من وقوع قصاص بعده وظاهر قوله فإن وقع أجزاً ولا يعاد سواء وقع برضا المجنى عليه أو بغير رضاه وانظره (قوله لان المائلة مع الامكان حقه) أي إذا أراد المجنى عليه عقوبة الجاني فلا ينافي أنه يجوز له أن يعفو عنه مجانا والحاصل أن العقوبة أصلها حق المخلوق لجواز العفو فإن أريدت فتحديدها حق الله لا يتعدى (قوله وتؤخذ العين السليمة) حاصله أن العين السليمة تؤخذ بالعين الضعيفة سواء كان ضعيقة خلة أو لكبر صاحبها أو لجدرى أولرمة ونحوها كطرفة ولو أخذ صاحبها لها عقلا حيث كانت الجناية على تلك الضعيفة عمدا كما هو الموضوع فإن كانت الجناية خطأ فالدية كاملة إذا كان ضعيقة بغير رمية بأن كان خلة أو لكبر أو لجدرى أو كان رمية ولم يتمكن صاحبها من أخذ عقلا من الرامي الأول وأما إذا تمكن من أخذ عقلا منه ولو لم يأخذه بالفعل غرم الجاني الخطي لها بحساب ما بقي من نورها بعد الرمي الأول (قوله بالضربة) أي المجنى عليها (قوله ولجدرى أولكرمية فالقود) ما ذكره من القود في هذين هو مذهب الدونة ولو أخذ لها عقلا وقيل لا قصاص فيهما وقيد ابن الساجشون بما إذا كان النقص فاحشا قاله ابن الحاجب انظر التوضيح اه بن (قوله للاستغناء عنه) أي عن رجوعه لما قبله (قوله وإنما رجعناه للجدرى) أي ولما بعده ولم نرجعه لما بعده فقط ويجعل قوله ولجدرى عطفاً على ما قبله (قوله بما تقدم) أي من الجدرى والرمية والكبر والخلة (قوله وهذا) أي الأخذ من الجاني بحساب ما بقي وقوله إن أخذ لها عقلاً أو عقلاً الأولى أن تمكن من أخذ عقلا أخذه بالفعل أم لا وقوله والافالدية أي واللايتمكن من أخذ عقل لها فالدية كاملة (قوله مع اخلال ما هنا) أي لان ظاهره أن الجاني خطأ على العين الضعيفة بكرمية بغيرم بحساب ما بقي من نورها مطلقاً سواء كان ربه أخذ لها عقلاً أو لا قبل الجناية أولاً (قوله فله القود وله أخذ الدية) ما ذكره للصف من أن في عين الأعور القصاص أو الدية كاملة ظاهره مطلقاً ولو كان الأعور أخذ دية الأولى وهو كذلك على الصواب للسنة ولان عين الأعور بمنزلة عينين في الاتضاع بها ثم إن ما ذكره من تخيير الأعور المجنى عليه إذا كان الجاني سالم العينين أو سالم المائدة للمجنى عليها نحوه ابن عرفة عن ابن القاسم وأشهب ولذا

أي يؤخذ من الجاني بحساب ما بقي بعد الرمي الأول من نورها فإن بقي نصف نورها بعد الرمي الأول فعلى الخطي والآن نصف الدية وعلى هذا القياس وهذا إن أخذها أو لا عقلاً وإلا فالدية كاملة كما يأتي في قوله وكذا المجنى عليها إن لم يأخذها عقلاً فقوله وإلا الخ راجع لقوله أولكرمية ثم لا حاجة لقوله فالقود مع قوله وتؤخذ العين ولا لقوله إن تمتد لأن الكلام في العمد ولا لقوله وإلا الخ مع قوله الآتي وكذا المجنى عليها إن لم يأخذ عقلاً مع اخلال ما هنا بالشرط الآتي وركه الكلام (وإن قتل) أي قلع (سالم) أي سالم العينين أو سالم المائلة للمجنى عليه (عين أعور فله) أي للأعور (القود) بأخذ نظيرتها من السالم (و) له (أخذ الدية كاملة) لأن عينه بمنزلة عينين (من ماله) لأنه تمتد (وإن قتل أعور من سالم مماثلته) أي بمائلة عينه السالمة

(قوله) أي لسالم العيين المجنى عليه (القصاص) من الأعور فيصير أعمى (أودية ماترك) من عين الأعور وهي دية كاملة ألف درهم على أهل الذهب لما ر (و) إن قفا الأعور من السالم (غيرها) أي غير المائلة لئنه بأن قفا مائلة العوراء (ف نصف دية فقط) تلزمه (في ماله) لعدمه (وإن قفا) الأعور (عيني السالم) عهدا في مرة واحدة أو أحدهما بعد الأخرى (فالقود) في المائلة لئنه (ونصف الدية) في المغاربة لها (وإن قلفت سن) الكبير (٢٥٦) أي مئزر بدليل ذكره الصغرى بما يأتي وأعيدت مكانها (ثبتت) وكذا إن

اضطربت جدا كما يأتي ثم ثبتت (فالقود) في العمد ولا يسقطه ثبوتها لأن المعتبر في القصاص يوم الجرح ولأن المقصود تألم الجاني بعقل ما فعل وفي جناية (الخطأ) ثبتت يلزمه دية خطأ خمس من الإبل وكالخطأ أي كإلزامه دية الخطأ في غيرها بما له عقل مسمى كوضحة ومنقلة يؤخذ عقله ثم يبرأ على غير شين فلا يسقط العقل اتفاقا (والاستيفاء) في النفس (للعاصب) الذكر فلا دخل فيه لزوج ولا لأخ لأم أوجد لها وقدم ابن فانبه (كالولاء) يقدم الأقرب فالأقرب من العصبية في أرثه إلا الجدة والاختوة فسيان هنا في القتل والنفو بخلاف أرث الولاء فتقدم الاختوة وينوم عليه وأشهر الاستثناء بسقوط بنهم مع الجد لأنه بمنزلة أبيهم ولا كلام لهم مع الأب وإنما قال كالولاء ولم يقل كإرث ويستثنى عن

قال السنائي الفقه صحيح لكن تخير المجنى عليه بين الدية والقصاص مشكل لأن مشهور الذهب تختم القصاص في العمد وأجيب بأن للوجوب للتخيير هو عدم مساواة عين الجاني والمجنى عليه في الدية لأن دية عين المجنى عليه ألف دينار بخلاف عين الجاني كمن كفه مقطوعة وقطع يد رجل من المرفق اه وهذا الجواب يقوى أشكال التخيير في الصورة الثانية وهي ما إذا قفا سالم المائلة للمجنى عليها لوجود المساواة اه بن (قوله) فله القصاص من الأعور (أي بفقء عينه) وإنما خير المجنى عليه السالم لعدم المساواة لأن عين المجنى عليه فيها نصف دية وعين الجاني فيها دية كاملة فلم يتساويا في العقل (قوله ماترك) أي السالم وقوله من عين الأعور يان لما تركه السالم (قوله لما مر) علة لقوله وهي دية كاملة والذي مره هو قوله لأن عين الأعور بمنزلة عينين (قوله) ف نصف دية فقط (أي وليس للسالم المجنى عليه القصاص من الأعور لانعدام محله (قوله) فالقود ونصف الدية) أي سواء قفاهما في مرة واحدة أو أحدهما بعد الأخرى وبدأ بالتي ليس له مثلها أولا أو بالتي له مثلها على المشهور وهو قول ابن القاسم وقال أشهب إن بدأ بالتي له مثلها وثنى بالأخرى فالقصاص وألف دينار لتعين القصاص بالمائلة وصارت الثانية عين أعور فيها دية كاملة وإن قفاها معا أو بدأ بالتي ليس له مثلها فالقود في المائلة ونصف الدية في غيرها (قوله) ثبتت (أي قبل أخذ عقلها (قوله) لأن المعتبر في القصاص يوم الجرح (أي ويوم الجرح لم تكن ثابتة (قوله) وفي الخطأ) أي وفيما إذا قلعتها شخص خطأ ثم أعيدت ثبتت قبل أخذ عقلها (قوله) فلا يسقط العقل اتفاقا (المناسب لقوله يؤخذ عقله أن يقول فلا يرد العقل اتفاقا (قوله) والاستيفاء للعاصب) أي واستيفاء القصاص من الجاني لعاصب القاتل لا لغيره ولذا قالوا لا يجوز القتل بمجرد ثبوت ولو عاينته الحاكم بأن أقربا بالقتل ولم يعين المقتول وأشهدت بيته بأنه قتل ولم تعين المقتول بل يحبس لاحتمال أن للمقتول عاصبا يعفو وقوله للعاصب أي من النسب إن وجد والافعاصب الولاء إن وجد والا فالأمام (قوله) للعاصب الذكر (أي وهو العاصب بنفسه خرج العاصب لغيره أو مع غيره (قوله) فلا دخل فيه لزوج) أي إلا أن يكون ابن عم لزوجته المقتولة (قوله) كالولاء (أحال ما هنا على مراتب الولاء ولم يذكرها هناك فالأولى الاحالة على النكاح لقوله فيه وقدم ابن فانبه فأخ فانبه فجدهم فانبه الخ اه بن (قوله) لأن المراد بالجد في باب الإرث (أي الذي يرث مع الاختوة (قوله) وفي باب الولاء) أي والمراد بالجد الذي يقدم عليه الاختوة وينوم في باب الولاء الجدنية (قوله) إن المراد بالجد القريب) أي أن المراد بالجد الذي يساوي الاختوة في الاستيفاء الجد القريب (قوله) فإن لم يكن له عاصب أصلا (أي لا من النسب ولا من الولاء (قوله) وليس له العفو) أي لا يجوز له أن يعفو عن الجاني بعد ثبوت جنايته كما قال ابن الحاج إلا أن يكون كل من القاتل والمقتول كافرا ثم يسلم القاتل كما قال ابن رشد (قوله) حلف النصف) أي كما يحلف الأخ النصف الثاني لأن ميراث كل واحد في تلك الحالة النصف فحلف كل واحد منهما بقدر إرثه (قوله) وهل إن زادت الاختوة على مثله (أي بأن كانوا ثلاثة فأكثر (قوله) مطلقا) أي في العمد والخطأ (قوله) أو الأفي العمد) أي أو يحلف الثلث الأفي العمد

الاستثناء لأن المراد بالجد في باب الإرث الجد ولو علا في باب الولاء الجد نية فبين بالاستثناء من الولاء أن المراد بالجد القريب وإن العلى لا كلام لهم معهم كما أن بني الاختوة لا كلام لهم معه فإن لم يكن له عاصب أصلا فالأمام يقتض وليس له العفو ويحلف (الجد) الثلث من أيمان القسامة حيث كان يرث الثلث بأن كان معه أخوان فإن كان مع أخ حلف النصف والعمد والخطأ سواء في هاتين الصورتين اتفاقا (وهل) إن زادت الاختوة على مثله يحلف الثلث مطلقا أو (إلا في العمد)

فكأن ( أي يقدر أخا زائدا على غدة الأخوة فإن كانوا ثلاثة حلف زبج الأيمان وإن كانوا أربعة حلف لحسها عشرة أيمان وهكذا  
( تأويلان ) فحملهما في العمد ومعه أكثر من مثليه ( وانتظر غائب ) من العصبية ( لم تبعده غيبته ) ( ٢٥٧ ) جدابيل كانت قرية بحيث

تصل إليه الأخبار إن أراد  
الحاضر القصاص فان  
أراد العفو فله ذلك ولا  
ينتظر الغائب بل له إذا  
حضر نصيبه من دية عمد  
كما سيأتي فان بعدت غيبته  
جدا بحيث يتعذر وصول  
الخبر إليه لم ينتظر كاسير  
ومفقود ( و ) انتظر  
( مغمى ) أي افاقته  
( ومبرسم ) بفتح السين  
اسم مفعول لقصر أمد  
البرسام غالباً بموت أو  
صحة وهو ورم في الرأس  
يثقل معه الدماغ ( لا )  
مجنون ( مطبق ) بخلاف  
من يفق أحياناً فتنتظر  
افاقته ( و ) لا ( صغير ) لم  
يتوقف الثبوت عليه )  
بأن يكون من العصبية  
اثان فأكثر ولو أبعد  
منه أو واحد مساو له أو  
أبعد ويستعين بعاصبه له  
فلهم القسامة والقصاص  
بلا انتظار الصغير ولو  
تعدد كما لو كان للقتول  
ابن أو ابنان صغيراً وله  
أولها اخوان أو عمان  
فأكثر أو أخ كبير مع  
عم أو عم مع ابن عم  
يستعين به وأما لو توقف  
القصاص على بلوغ  
الصبي بان لم يوجد  
من العصبية غيره انتظر

( قوله تأويلان ) أي لقولها وإن كانوا عشرة أخوة وجدا حلف الجد ثلث الأيمان والأخوة ثلثها  
فحملها ابن رشد على ظاهرها من العمود والخطأ وحملها بعض شيوخ عبدالحق على الخطأ وأما  
في العمد فتقسم الأيمان بينهم على عددهم ( قوله فحملهما في العمد ومعه أكثر من مثليه ) أي والحال  
أن معه أكثر من مثليه وأما في الخطأ إذا كان معه أكثر من مثليه فإنه يحلف ثلثها اتفاقاً كما إذا كان  
معه مثله فإنه يحلف ثلثها في العمد والخطأ اتفاقاً ( قوله وانتظر غائب من العصبية ) أي له حق في  
الاستيفاء بأن كان مساوياً للحاضر في الدرجة لعفو أو يقتل ويحبس القاتل مدة الانتظار ويحدد لأن  
العادة الفرار في مثل ذلك ولا يطلق بكفيل إذا لا تصح الكفالة في القود وينفق عليه من ماله إن كان له  
مال والا فمن بيت المال فان اتفيا ففي ح يطلق ولا يحبس حتى يموت جوعاً وفي البدر الترقا فينفق  
عليه الولي الحاضر ويرجع على أخيه إذا قدم إن قام بحقه ( قوله لم تبعده غيبته ) هذا قول ابن القاسم  
في المجموعة وكان المصنف فهم أنه تقييد للمدونة وظاهر المدونة عند ابن رشد وأبي عمران أن الغائب  
ينتظر وإن بعدت غيبته وقال سحنون ينتظر الغائب إلا أن يبعد جداً أو يأس منه كالأسير ونحوه  
وقد به ابن يونس المدونة وجرى عليه ابن الحاجب واختار ابن عرفة أن كلام سحنون مقابل للمدونة  
لا تقيدها وأنها باقية على إطلاقها كما قال ابن رشد وأبو عمران انظر ح وبه تعلم ما في قول الشارح  
تبعا لعق إذا لم تبعده غيبته جداً بن ثم قال وعمل الخلاف المذكور إذا غاب بعض العصبية  
دون بعض فلو غابوا كلهم فالظاهر انتظارهم مطاقاً ولو بعدت غيبتهم وفي مختصر الوقار ما يشهد لذلك اه  
والحاصل أنهم إذا غابوا كلهم انتظروا مطلقاً قرب الغيبة أو بعدت وأما إذا غاب بعضهم  
فظاهر المدونة كذلك ولابن القاسم في المجموعة ينتظر الغائب إذا لم تبعده غيبته فإن بعدت لم ينتظر  
وظاهره ولو كان البعد لا جدداً وقال سحنون ينتظر الغائب إن لم يبعد جداً ولم يأس منه فاختلف  
الإشياخ هل كلام سحنون تقييد للمدونة وهو ما قاله ابن يونس وجرى عليه ابن الحاجب أو مقابل  
للمدونة والمدونة باقية على إطلاقها وهو ما قاله ابن رشد وأبو عمران واختاره ابن عرفة ( قوله وإن  
أراد الحاضر القصاص ) هذا شرط في انتظار الغائب وكذا هو شرط في انتظار من يأتي فيقال إن عمل  
انتظار البرسم والمغمى عليه إذا طلب الصحيح القصاص ( قوله وانتظر مغمى ) أي وانتظر افاقته  
عاصب مغمى لقرب افاقته ( قوله ومبرسم ) أي وانتظر افاقته عاصب مبرسم ( قوله يثقل معه  
الدماغ ) التي في عبارة غيره يثقل معه الدماغ ( قوله لا مجنون أي لا ينتظر افاقته عاصب مجنون  
مطبق لم تعلم افاقته ( قوله ولا صغير ) أي ولا ينتظر بلوغ عاصب صغير واحد أو متعدد  
( قوله لم يتوقف الثبوت ) أي ثبوت القتل عليه بحلف أيمان القسامة ( قوله ولو أبعد ) أي  
هذا إذا كانوا مساوين له في الدرجة بل وإن كانوا أبعد منه في الدرجة ( قوله وله ) أي للابن  
الصغير وقوله أولها أي للابنين الصغيرين وقوله أخوان أو عمان الخ أي فيحلف من ذكر ويشب  
الدم فان اقتضا فظاهر وإن عفا أو واحد سقط القتل والصغير أو الصغيرين دية عمد هذا هو  
المرتضى والموافق للمدونة خلافاً لقول ابن رشد بانتظار بلوغ الصغار فالصنف ماش على كلام المدونة  
وعمل الخلاف المذكور فيما إذا كان ثبوت القتل يحتاج لقسامة كما قال الشارح وأما لو ثبت القتل ببينة  
أو إقرار فلا ينتظر بلوغ الصغير اتفاقاً ولو تعدد للكبار القصاص حالان عفا بعضهم فلا قصاص ولمن  
لم يعف نصيبه من الدية ( قوله وأما لو توقف القصاص ) الأنسب وأما لو توقف ثبوت القصاص على  
بلوغه ( قوله وكذا إن وجد واحد معه كثير ) أي ولم يكن له عاصب يستعين به ( قوله ويثبت القصاص )

( ٣٣ - دسوقي - ج ) وكذا إن وجد واحد معه كبير كإثنين أحدهما كبير والثاني صغير فيحلف الباقى ويثبت القصاص فحمل المصنف فيما يحتاج لقسامة وأما ما ثبت ببينة أو إقرار  
الصغير معه ثم ينتظر بلوغ الصغير فيحلف الباقى ويثبت القصاص فحمل المصنف فيما يحتاج لقسامة وأما ما ثبت ببينة أو إقرار

ففيه القصاص بلا انتظار من غير خلاف ( وللنساء ) عطف على العاصب أى والاستيفاء أيضاً للنساء بشرطين أولهما قوله ( ان ورثن )  
 المقتول فخرجت العمة والحالة ونحوها والثاني قوله ( ولم يساوهن عاصب ) في الدرجة بأن لم يوجد أصلاً أو يوجد عاصب أنزل منهن  
 كهم مع بنت أو أخت فتخرج البنت مع الابن أو الأخت مع الأخ فلا كلام لها معه في عفو ولا قود بخلاف أخت شقيقة مع أخ لأب  
 فهل الكلام معه لأنه أنزل منها ( ٢٥٨ ) بالقوة فكلام المصنف يشملها وأورد عليه الأخت للأُم والجدة لها والزوجة إذ كل

منهن يرث ولا استيفاء  
 لمن فكان عليه زيادة  
 شرط ثالث لاخراجهن  
 وأجيب بأن الكلام في  
 امرأة لو ذكرت عصبت  
 كما يدل عليه قوله ولم يساوهن  
 الخ لأن نفي الشيء فرع  
 ثبوته كأنه قال ولا امرأة  
 وارثة لم يساوها عاصب  
 المقتول فيميد أنه لو ساواها  
 ذكر لكان عاصباً ولكن  
 الأولى التصريح بزيادة  
 هذا الشرط وأما الأُم  
 فداخله في كلام المصنف  
 فلها الاستيفاء لأنها لو ذكرت  
 كانت أبا لها والددة  
 لكن لا كلام لها مع وجود  
 الأب لمساواة العاصب  
 لها ( ولكل ) من النساء  
 الوارثات والعاصب غير  
 المساوي ( القتل ) أى من  
 طلبه من الفريقين أجيب  
 له ولا عبرة بمن عفا من  
 الفريقين ( ولا عفو إلا  
 باجتماعهم ) حقيقة أو  
 حكماً كواحد من هذا  
 الفريق وواحد من الآخر  
 ولذا عبر باجتماع دون جميع  
 وشبه في الحكمين قوله

أى فان شاء بعد ذلك انتص أو عفا ( قوله فيه القصاص ) أى حالا بلا انتظار ( قوله أى والاستيفاء  
 أيضاً للنساء بشرطين ) اعلم أن الشرطين المذكورين لثبوت أصل الاستيفاء لمن وأما كونهم ينفردن  
 به عن العصبية من الرجال أو تقع المشاركة بينهم فيه فهذا مبحث آخر سيأتى في قول المصنف ولكل القتل الخ  
 ( قوله لأنه أنزل منها بالقوة ) أى وإن ساواها في الدرجة لأن درجة الأخوة جامعة للكل ( قوله فكلام  
 المصنف يشملها ) لأن قوله ولم يساوهن عاصب صادق بما إذا كان عدم المساواة في الدرجة  
 أو في القوة فإذا علمت أن الأخت الشقيقة مع الأخ للأب لها حق في الاستيفاء وإن كلام المصنف  
 يشملها تعلم أن الأولى للشارح أن يقول بعد قول المصنف ولم يساوهن عاصب أى في الدرجة أو  
 القوة ولا يقتصر على الدرجة ( قوله فكان عليه زيادة شرط ثالث ) أى بأن يقول وكفى لو كان في  
 درجتين رجل ورث بالتعصيب فتخرج الأخت للأُم والزوجة والجدة للأُم ( قوله ولكل القتل )  
 هذا إذا كان المستحقون للدم نساء ورجالا أنزل منهن وسيأتى ما إذا كان المستحقون للدم رجالاً فقط  
 في قوله وسقط أن عفا رجل الخ وسيأتى ما إذا كان المستحق للدم نساء فقط في قوله وإن عفت بنت  
 نظر الحاكم وهو حاصل ما يتعلق بالقسم الأول وهو ما إذا كان مع النساء عاصب لم يساوهن أن تقول  
 انهن إما أن يحزن الميراث كله أو لافان لم يحزنه كالبنات والأخوات فكل من طلب القتل من الفريقين  
 أجيب له ولا عفو إلا باجتماعهم ثبت القتل بقسامة أو غيرها وهذا مراده بقوله ولكل القتل ولا  
 عفو إلا باجتماعهم وإن حزن الميراث كالبنات والأخوات والأعمام فإن ثبت القتل بقسامة فلا  
 عفو إلا باجتماعهم أيضاً ولكل منهما القصاص إن طلبه وإن ثبت بغيرها فلا حق للعصبة معهم لا في  
 عفو ولا في قود باتفاق كما في التوضيح وهذا مراد المصنف بقوله كأن حزن الميراث ( قوله فلكل  
 القتل ) أى فمن طلبه من الفريقين أجيب لذلك وأما العفو فلا يكون إلا باجتماعهم ( قوله فانه لا كلام  
 للعصبة ) أى لا كلام لهم معهم لا في عفو ولا في قود ( قوله والحق في القتل ) أى وكذلك في العفو ( قوله فلكل  
 القتل ) أى فلكل من النساء والعصبة القتل فكل من طلبه من الفريقين أجيب له ( قوله سواء  
 ثبت بينة أو قسامة ) أى أو اقرار ( قوله وهو داخل في قوله الخ ) الأولى أن يقول هذا مراده بقوله  
 ولكل القتل ولا عفو إلا باجتماعهم ( قوله والوارث ) أى لمن له ولاية الاستيفاء ومراده بالوارث من كان  
 عاصباً بالقتل ومن لو ذكر عصب فلا يدخل الزوج والزوجة في كلامه ( قوله ينتقل له من الكلام في  
 الاستيفاء وعدمه ما كان لمورثه ) سواء كان ذلك الوارث الذى ورث من له الاستيفاء ذكراً أو أنثى  
 حتى لو كان الوارث المذكور ذكراً أو أنثى كان الكلام لها معاوان استوت درجتها كوت ابن المقتول  
 عن ابن ريث فلها الكلام مع أخيها ولا يرعى في وارث ولى المقتول إلا نفي عدم مساواة عاصب لها كما  
 روى ذلك فى أولياء المقتول وإذا كان الكلام لبنت المقتول وعمها وماتت عن بنت كان لها الكلام مع  
 العم ( قوله وللصغير ) أى مع كبار كلهم مستحقون للاستيفاء ( قوله ولوليه النظر ) الكلام للاختصاص أى إن  
 الولي مختص بالنظر فى قتل الجاني وأخذ الدية وهذا لا ينافى أن فعل الصالح منهما واجب عليه فإذا رأى

( كأن حزن الميراث ) كبت وأخت شقيقة أو لأب وثبت قتل مورثين ( بقسامة ) من أعوام مثلاً فلكل القتل المصلحة  
 ولا عفو إلا باجتماعهم وأما لو ثبت القتل بينة أو اقرار فانه لا كلام للعصبة غير الوارثين والحق في القتل للنساء وأما إذا لم يحزن الميراث  
 كالبنات مع الأخوة فلكل القتل ولا عفو إلا باجتماعهم سواء ثبت بينة أو قسامة وهو داخل في قوله وللنساء ان ورثن ولم يساوهن عاصب  
 ( بالوارث كمورثه ) أى ينتقل له من الكلام في الاستيفاء وعدمه ما كان لمورثه ( وللصغير إن عفى ) بالبناء للفقول أى ان حصل عفو  
 من كبير وسقط القتل ( نسيه من الدية ) أى دية عمد ولا يسرى عفو الكبير عليه في إسقاط حقهما ( ولوليه ) أى الصغير من أب أو وصي



أو غيرها إذا استحق الصغير فصاصا وحده بلا مشاركة كبير فيه (النظر) بالمصلحة (في القتل) في أخذ الدية كاملة) فيجب عليه فذل  
الاصحاب فإن امتوت المصلحة خير ولا يجوز له أخذ بعض الدية مع إلاء الجاني (كقطع (٢٥٩) يده) تشبيه تام أى لوقطع جان

يد صغير عمداً فلوليه  
النظر في القطع أو أخذ  
ديتها كاملة وليس له أن  
يصلح على أقل من الدية  
(إلا لغيره) من الجاني  
وكذا الصغير (فيجوز  
بأقل) في المثلتين (خلاف  
قتله) أى الصغير من  
إضافة المصدر لمفعوله  
(فلعاصبه) النظر لآنوليه  
لاقطاع نظره بالموت  
(والأحب) أى الأولى  
لولى الصغير أو السفية  
(أخذ المال) أى القيمة أو  
الأرض (في) قتل أو جرح  
(عبد) أى عبد الصغير  
عمداً دون القصاص إذ  
لا يقع له الجور في القودما  
لمتبعين لمصلحة (ويقتص)  
أى يباشر القصاص (من)  
يعرف (ويكون عدلا وهو  
متعذر الآن) (بأجره  
الاستحق) أى يدفعها  
الاستحق للقصاص من ماله  
(واللحاكم رد القتل فقط  
لولى) بأن يسلمه له (ونهى)  
لولى حينئذ (عن العت)  
بالجاني فلا يشدد عليه ولا  
يعتدل ويصح قراءة نهى  
بالبناء للفاعلى وضمره  
عائد على الحاكم أى يجب  
على الحاكم أن ينهى الولي  
عن العت وظاهر المصنف أن  
غير القتل من الجراحات

المصلحة في أخذ الدية أخذت من الجاني قهرا عنه ولو أبى من دفعها وقال ليس لكم إلا القصاص أو  
المعو عجانا هكذا فهم ابن رشد وقال إن ابن القاسم خالف أصله وذلك لأن المحل ضرورية لأجل الصغير  
فقوله القود متمين مالم تدع الضرورة وهنا دعت الضرورة لعدم (قوله أو غيرها) أى كقدم القاضى  
(قوله إذا استحق الصغير الخ) أى كالتقتل أم الصغير وليس لهأولى غيره أموالو كان مع الصغير كبير  
استقل عن وصى الصغير بالقتل على المتمد وقيل يتوقف على نظر الوصى معه والفرض أن القتل  
ثبت بينة أو اقرار (قوله ولا يجوز له أخذ الخ) أى فان صالح وللى الصغير الجاني على أقل من الدية مع  
ملاء الجاني رجع الصغير بعد رشده على القاتل ولا يرجع القاتل على الولي بشيء (قوله أو أخذتها  
كاملة) أى ولو أبى القاطع (قوله وليس له أن يصلح الخ) أى فان صالح على أقل منها رجع الصغير بعد  
رشده على الجاني ولا يرجع الجاني على الولي بشيء (قوله وكذا الصغير) قال بن الصواب حذفه لأن  
المصلحة لا تقتضى صلحه له بأقل (قوله فيجوز بأقل) أى فيجوز صلحه بأقل من الدية أى ويجوز له  
القتل في الأولى والقطع في الثانية والموضوع أن المصلحة مستوية في كل من الصلح بالأقل والقصاص  
(قوله والأحب أخذ المال الخ) أى أنه إذا تعدى شخص على عبد الصغير الولي عليه وكذا السفية  
وقته أو جرحه وكان الجاني مائلا فلاولى لولى الصغير وكذا وللى السفية أن يأخذ القيمة من الجاني  
في القتل وأرض قصه في الجرح ولا يقتص من ذلك الجاني المائل إذ لا يقع للصغير ولا للسفيه في  
القصاص من الجاني (قوله أى الأولى) أشار الشارح بذلك إلى أن الأحب ليس صفة لمحدوف وأن  
المعنى والقول الأحب الشجر بأن المسئلة ذات خلاف إذ لا خلاف فيما ذكره المصنف (قوله ويقتص  
من يعرف) في بن قال مالك وأحب إلى أن يولى الأمام على الجرح رجائين عدلين ينظران ذلك  
وقيسانه فان لم يجد إلا واحداً فأرى ذلك مجزيا إن كان عدلا وفي ح لا يطلب أن يكون القصاص بما  
جرح به فاذا أو ضحه بجرح مثلا أوضح بالموسى لا بجرحه وفي عقب شمل قوله ويقتص من يعرف  
الجرح والقتل ومحل في الثانى مالم يسلم الجاني لولى المجنى عليه فله قتله وإن لم يعرف لأن الاختلاف في  
القتل يسير كذا استظهره الشيخ أحمد الزرقانى وهو ظاهر البساطى ونقل للمواق نحوه عن ظاهر المدونة  
(قوله يدفعها المستحق للقصاص من ماله) هذا هو المشهور وقيل إن أجرة القصاص على الجاني لأنه ظالم  
والظالم أحق بالحمل عليه وهذا الخلاف مبنى على خلاف آخر وهو هل الواجب على الجاني التمسكين  
من نفسه فقط وحينئذ فالقطع ونحوه أمر زائد على الواجب فيكون أجر ذلك الزائد على مستحقه  
أو الواجب عليه التسليم بمعنى القطع كما تسلم الحقوق المالية وحينئذ فأجرة القصاص عليه (قوله بأن  
يسلمه له) أى لأجل أن يستوفى منه (قوله فلا يشدد عليه) أى بحبس أو تخشيب أو تكتيف قبل الجناية  
منه (قوله لا يردها الحاكم للمجنى عليه الخ) إن قلت أى فرق بين الجرح والقتل قلت الأصل عدم تمكين  
الإنسان من استيفاء حقه بنفسه لأن من وظيفة الحكام تخليص الناس من بعضهم خرج القتل عن  
الأصل بدليل خاص وهو تسليمه صلى الله عليه وسلم له اتل المستحق وبقي ما عداه على أصله (قوله أن  
اللام في الحكم للتخير) أى فالحاكم مخير بين أن يقتل الجاني وأن يسلمه لولى المقتول ليستوفى منه  
لكن ظاهر المدونة في غير موضع يدل على طلب ذلك من الحاكم أى يجب عليه رد القتل لولى فالأولى  
جعل اللام في كلام المصنف للاختصاص ليوافق ظاهر المدونة (قوله وأخر القصاص) أى وجوبا  
(قوله فبادون النفس) أى وأما الجاني على النفس فلا يؤخر القصاص منه لما ذكر (قوله أى لزوالها) هذا

التي فيها القصاص لا يردها الحاكم للمجنى عليه بل يتولاها هو وجوبا وظاهره أن اللام في الحكم للتخير (وأخر) القصاص فيها دون  
النفس (لبرد أو حر) شديدين أى لزوالها لثلا يموت فيلزم أخذ نفس فيما دونها (كالبراء) أى كأيؤخر القصاص

فما دون النفس لبرء المجرع لاحتمال أن يأتي جرحه على النفس فيكون الواجب القتل بفسامة ويحتمل أن يؤخر القصاص لبرء الجاني إن كان مريضاً والاحسن التعميم (٣٦٠) (كديته) أي الجرح (خطأ) فانها تؤخر حتى يبرأ خوف أن يسرى للنفس فتؤخذ الدية كاملة

(ولو) كان (كجائفة) وآمة وموضحة بما فيه شيء مقدر من الشارع عمداً أو خطأ فان العقل يؤخر خوف السريان الى النفس فينتقل الى القصاص أو الى ما عمله العاقلة (و) تؤخر (الحامل) الجانية على طرف أو نفس عمداً للوضع ووجود مرضع بعده حذر أن يؤخذ نفساً في نفس (وإن) كان القصاص (بجرح مخيف) عليها أو على ولدها فان كان غير مخيف فلا تؤخر وهذا ان ظهر حملها بقرينة للنساء وان لم تظهر حركته (لا بدعواها) الحمل (و) اذا أخرت (حبست) ولا يقبل منها كفيل (كالحد) الواجب عليها قذفاً أو غيره تؤخر وتحبس (و) تؤخر (المرضع لوجود مرضع) ترضع ولدها (و) تؤخر (الموالاة في) قطع (الاطراف) اذا خيف التلف من جمعها في آن واحد فيعرق في أوقات (كحدين) وجبا (له) تعالى كشر بوزن بكر (لم يقدر) عليهما في وقت واحد بأن خيف عليه من اقامتهما في فور (وبدىء بأشد لم يخف عليه) الموت منه

يقتضى أن اللام في قوله لجرع معنى الى التي لا تنها الغاية وان في الكلام حذف مضاف وهو غير متعين بل يصح جعل اللام للتعديل ولا حذف ولا شيء (قوله) ويحتمل أن يؤخر القصاص (أي فيما دون النفس لبرء الجاني ولو تأخر البرء سنة (قوله كديته) أراد بها ما يشمل الحكومة فيما ليس فيه شيء مقدر من الشارع وذلك لأن جرح الخطأ إذا لم يكن فيه شيء مقدر يؤخر أخذ عقله للبرء فان برى على شين أخذ فيه حكومة وإن برى على غير شين فلا شيء فيه (قوله كديته خطأ) ولو كجائفة أي كما تؤخر دية الخطأ للبرء هذا إذا كانت تلك الدية لا تحملها العاقلة لكونها أقل من الثلث كدية للموضحة بل ولو كانت تحملها العاقلة كدية الجائفة وهذا مذهب ابن القاسم في الدونة ورد بلو على أشهب القائل متى ما بلغ عقل الجرح الخطأ ثلث الدية فلا تأخير لوجوب ذلك على العاقلة ساعة الجرح انظر بن (قوله) وموضحة الأولى ابدالها بالداعية لان دية للموضحة لا تحملها العاقلة لأنها أقل من الثلث لما سيأتي من أن في الموضحة نصف عشر الدية اذا كانت خطأ وأما عمداً ففيها القصاص بخلاف الجائفة والآمة والداعية فان في كل ثلث الدية في العمد والخطأ (قوله) فينتقل إلى القصاص (الخ) أي في جرح العمد وفيه أن موضوع الكلام الجرح الخطأ ولا قصاص فيه وقوله أو الى ما تحمله العاقلة أي في الخطأ وفيه أنه يقتضى أنه إذا لم يحصل سريان تكون دية الجائفة وما معها على الجاني مع انها على العاقلة فالأولى في التعليل أن يقول خوف السريان الى النفس فتؤخذ الدية كاملة (قوله) الجانية على طرف أو نفس (الأولى) حذف قوله على طرف لأنه قوله وان يجرع مخيف فما قبل للبالغة خصوص الجناية على النفس إذ المعنى وتؤخر الحامل الجانية هذا إذا كان القصاص منها بسبب نفس بل وان كان بسبب جرح يخاف عليها أو على الولد إذا فعل بها مثله (قوله) وهذا (أي) محل هذا وهو تأخيرها (قوله) ان ظهر حملها بقرينة للنساء (أي) كتنغير ذاتها وطلبها لما تشبه الحامل وقوله وان لم تظهر حركته أي هذا إذا ظهر لهم حركة الحمل بل وان لم تظهر لهم حركته (قوله) وإذا أخرت (أي) لأجل حملها حبست الخ (قوله) كالحل الواجب عليها (أي) فانها تؤخر فيه لأجل حملها وتحبس ولا يقبل منها كفيل (قوله) وتؤخر المرضع (أي) الجانية على نفس عمداً أي أو يجرع مخيف (قوله) لوجود مرضع (أي) حيث كان يقبل غيرها والا وجب تأخيرها لمدة الرضاع وتأخير المرضع لوجود مرضع واجب كما هو حقيقة الفعل فقول عقب وتؤخر المرضع جوازاً فيه نظر قاله شيخنا العدوي (قوله) وتؤخر الموالاة (الخ) أي ان الجاني اذا قطع طرفين وخيف عليه إذا قطعاً منه معا لئلا يقطع أحدهما ويؤخر قطع الثاني لبرء الأول وليس المراد أنه يؤخر قطعهما معاً يقطعان معا إذ الفائدة في التأخير حينئذ (قوله) لم يقدر عليهما (أي) لم يقدر من وجبا عليه (قوله) بأن خيف عليه من اقامتهما في فور (أي) فلا يجمع بينهما في وقت واحد بل يقام عليه احدهما ثم يؤخر إلى أن يقدر على الثاني فيقام عليه (قوله) والا انتظرت الاستطاعة (أي) قدرته أو يموت (قوله) فالتبديء بالقرعة (أي) ولا ينظر لشدة ولا لطف (قوله) ولو كان أحدهما والآخر لآدمي (أي) كما إذا زنى وكان بكر أو قذف آخر أو قطع يده وتوله بدىء بما لله أي ويجمع عليه أو يفرق ان أمكن والابدىء بما لآدمي مجعلاً أو مفرقاً ان أمكن والا انتظرت قدرته أو موته وسكت هما اذا كان الحقان لشخص واحد كمالو قذفه وقطع يده والحكم فيه مثل ما إذا كان الحقان لله فيقدم لآدمي

إن

فيبدأ بحد الزنا على حد الشرب فان خيف عليه بدىء بالاخف وهو حد الشرب فان خيف

عليه أيضاً بدىء بالأشد مفرقاً ان أمكن تفرقه والابدىء بالاخف مفرقاً ان أمكن والا انتظرت الاستطاعة ومفهوم قوله لله انهما ان كانا لآدميين كقطع لزيد وقذف لعمرو فالتبديء بالقرعة ولو كان أحدهما لله والآخر لآدمي بدىء بالله لانه لا عفو فيه

( لا ) يؤخر جان ( بدخول الحرم ) فزاراً من القصاص ولو المسجد الحرام ويؤخذ من المسجد ليقام عليه الحد خارجوه ولو محرماً ولا ينظر لاتعانه ولما كان القائم بالدم إما رجال فقط أو نساء فقط أوهما تكلم على هذه الثلاثة على هذا الترتيب فقال ( وسقط ) القصاص ( أن عفار رجل ) من المستحقين ( كالباقى ) نعت لرجل أى مماثل للباقي في الدرجة والاستحقاق ( ٣٦١ ) كاشين أو أخوين أو عيين

فأكثر أو أولى إن كان العاقى  
أعلى كعقوب بن مع أخ أو أخ  
مع عم فإن كان أنزل درجة  
لم يعتبر عفوهُ إلا كلامه  
كعفو أخ مع وجود ابن  
وكذا إذا كان العاقى لمساو  
الباقى في الاستحقاق  
كلاخوة للام مع وجود  
الاخوة للأب إذ لا  
استحقاق للاخوة للام  
وأشار للرتبة الثانية  
بقوله ( والبنت ) أوبنت  
الابن ( أولى ) أى أحق  
( من الأخت ) في عفو  
وضدّه ( إذا كلام للأخت  
معها ولا يلزم من مساواتها  
لها في الإرث مساواتها  
في العفو وعدمه عند ابن  
القاسم وهذا إذا ثبت القتل  
بينه أو إقرار وأما لو  
احتاج القصاص لقسامة  
فليس لها أن يقسم لأن  
النساء لا يقسمن في العمد  
وإنما يقسم العصبه فان  
أقسموا وأرادوا القتل  
وعفت البنت فلا عفو لها  
وإن عفو وأرادت القتل فلا  
عفو لهم إلا باجتماع الجميع أو  
بعض من البنات وبعض منهم  
على ما تقدم وسيأتى أيضاً  
( وإن عفت بنت بمن بنات )

ان لم يخف عليه على ما تقدم للشارح ( قوله لا يؤخر جان ) أى لا يؤخر قصاص على جان على نفس أو عضو  
وكذا من تلف المال بدخول الحرم بل يقتص منه فيه فإن لجأ للمسجد الحرام أو البيت أخرج منه واقتص  
منه خارجه ( قوله ولو المسجد الحرام ) أى هذا إذا كان ذلك الحرم الذى دخله الجاني غير المسجد  
الحرام بأن دخل الحرم المحدود وهو الذى لا يجاوز حلالاً بدون إحرام ولا يصاد منه بل ولو كا ذلك  
الحرم الذى دخله الجاني المسجد الحرام أو البيت ( قوله ويؤخذ من المسجد ) أى ويخرج ذلك  
الجاني من المسجد الحرام ليقام عليه الحد خارج المسجد ولو في الحرم ولا يقام عليه الحد في المسجد  
لثلا يؤدي إلى تنجيسه وإخراجه من المسجد لاقامة الحد عليه مطلقاً أى سواء كان فعل موجب ذلك  
الحد في الحرم أو فعله خارجه ولجأ اليه وأما قوله تعالى ومن دخله كان آمناً فقل إنه إخبار عما  
كان في زمن الجاهلية بدليل أولم يروا أنا جعلنا حرماً آمناً ويتخطف الناس من حولهم وقيل  
ان الآية منسوخة بآية فاتتوا المشركين حيث وجدتموهم قتل المراد ومن دخله كان آمناً من  
العذاب في الآخرة وقيل ان الجملة انشائية معنى أى أمنوه من القتل والظلم بالإلجوب شرعى ( قوله ولو  
محرماً ) بالغة في قوله ويؤخذ من المسجد ( قوله وسقط القصاص ) أى المفهوم من قوله يقتص من  
يعرف ( قوله ان عفار رجل النخ ) حاصله انه إذا كان القائم بالدم رجلاً فقط مستوفى في الدرجة  
والاستحقاق فان اجتمعوا كلهم على القصاص اقتصوا وان طلب بعضهم القصاص وبعضهم العفو  
فالقول لمن طلب العفو ومضى حصل العفو من أحدهم سقط القصاص ولمن لم يعف نصيبه من دية عمده  
( قوله والاستحقاق ) أى استحقاق الدم ( قوله إذا لا استحقاق للاخوة للام ) أى في الدم لما تقدم ان  
الاستيفاء للعاصب وهم غير عصبه ( قوله وأشار للرتبة الثانية ) أى وهى ما إذا كان القائم بالدم نساء  
فقط وذلك لعدم مساواة عاصب لهن في الدرجة بأن لم يوجد عاصب أصلاً أو وجد وكان أنزل منهن  
درجة وقد حزن الميراث وثبت القتل بغير قسامة ( قوله ولا يلزم من مساواتها في الإرث ) أى إذا لم  
يكن وارث إلاها ( قوله عند ابن القاسم ) راجع لقول المصنف والبنت أولى من الأخت في عفو وضدّه  
( قوله فلا عفو لها ) أى والقول للعصبه في القصاص ( قوله فلا عفو لهم ) أى والقول قولها في طلب  
القصاص ( قوله على ما تقدم ) أى من أن البنات إذا حزن الميراث وثبت القتل بقسامة فالقول لمن طلب  
القتل من الرجال أو النساء ولا عفو إلا باجتماعهم وأما إذا ثبت بغيرها فلا حق للعصبه معهن لا في عفو  
ولا في قود والحق للنساء ( قوله أو عاصب لا كلام له ) أى لكون القتل ثبت بينه أو إقرار ( قوله نظر  
الحاكم في العفو وضدّه ) أى أيهما أصح فعله وذلك لأنه كالعصبه عند فقدتها لارثه لبيت المال ما بقى  
من مال المقتول وإذا أمضى الامام بنظره عفو بعض البنات فلمن بقى منهن نصيبه من الدية ومفهوم  
بنت من بنات أنهن لو عفون كلهن أو أردن القتل لم يكن للامام نظر ( قوله وفي اجتماع رجال ) أى  
مطلقاً سواء كانوا وارثين كبنات وعصبات توقف الثبوت عليهم أم لا أو غير وارثين وتوقف  
الثبوت عليهم لاجل القسامة كبنات وأخت وعصبه انظر بن وشارحنا قصر كلام المصنف على الثاني  
حيث قال وكان للرجال كلام بأن ثبت القتل بقسامة ولو قال الشارح وكان للرجال كلام لكونهم

أو بنت ابن من بنات ابن أو أخت من أخوات ولم يكن عاصب أو عاصب لا كلام له ( نظر الحاكم ) في العفو وضدّه إن كان عدلاً وإلا  
فجاعة المسلمين وأشار للرتبة الثالثة بقوله ( وفي ) اجتماع ( رجال ونساء ) أعلى درجة منهم وكان للرجال كلام بأن ثبت  
القتل بقسامة ( لم يسقط ) القصاص ( الا بهما ) أى بعفو الفريقين ومن أراد القتل من الفريقين فالقول له ( أو يعرضهما ) أى بعض  
كل من الفريقين وقولنا ونساء أعلى درجة من الرجال احترازاً عما لو كان الرجال مساوين للنساء فلا كلام لهن والاستبناء

للعاصب وحده كما مر وهذه المسئلة مكررة مع قوله فيما سبق وللنساء ان ورثن ولم يساوهن عاصب ولكل القتل الخ كررها لأجل قوله أو ببعضهما للمقيد لما مر كما تقدم (٢٦٣) ولأجل جمع المراتب الثلاثة (ومها أسقط) أي عفا (البعض) أي بعض مستحق

الدم مع تساوى درجاتهم بعد ثبوت الدم بينة أو اقرار أو قسامة سقط القود وإذا سقط (فلن بقى) ممن لم يعفو له التكلم أو هو مع غيره (نصيبه من الدية) أي دية عمه وكذا إذا عفا جميع من له التكلم مترتبة فلن بقى ممن لا تكلم له نصيبه من دية عمه كولد بن وزوج أو زوجة لأنه مال ثبت بعفو الأول بخلاف ماله عفو في فور واحد فلا شيء لمن لا تكلم له كما إذا كان من له التكلم واحداً وعفا وشبه في سقوط القصاص قوله (كارتيه) أي الدم (ولو قسطاً من نفسه) فيسقط القصاص لأن إرثه له كلاً أو بعضاً كالعمو مثال ما قبل المبالغة ما لو قتل أحد ولدين أباه فمات غير القاتل ولا وارث له سواء فقد ورث القاتل جميع دم نفسه ومثال ما بعدها ماله لو كان غير القاتل أكثر من واحد مات أحدهم فقد ورث القاتل بعض دم نفسه فيسقط القصاص ولن بقى نصيبه من الدية (وارثه) أي القصاص (كالمال) أي كارت المال

وارثين ثبت القتل بينة أو اقرار أو قسامة أو كانوا غير وارثين ولكن ثبت القتل بقسامة لكان ذلك أولى وعليه يظهر ما ذكره من التكرار تأمل (قوله مكررة مع قوله فيما سبق وللنساء ان ورثن) الأولى أن يقول مع قوله ولكل القتل ولا عفو إلا باجتماعهم كأن حزن الميراث وثبت القتل بقسامة إذ قوله وللنساء ان ورثن لا تكرر فيه (قوله ومها أسقط الخ) هذا راجع لجميع ما قدمه من قوله وسقط ان عفا رجل كالباقى إلى هنا خلافا لما يؤممه ظاهر الشارح من قصره على قوله وسقط ان عفا رجل كالباقى ثم ان جواب الشرط محذوف قدره الشارح بقوله سقط القود لأن هذا هو الذى يترتب على الاسقاط يعنى العفو وأما قوله فلن بقى الخ فلا يترتب إلا على السقوط وحينئذ فهو جواب لشرط مقيد كما أشار له الشارح (قوله وله التكلم أو هو مع غيره الخ) يعنى أن من عفا سقط حقه من الدم ومن الدية وما بقى منها يكون لمن بقى ممن له التكلم ولغيره من بقية الورثة كالزوج أو الزوجة والاخوة للأم \* قال في المدونة وان عفا أحد اثنين سقط حظه من الدية وبقيتها لمن بقى تدخل فيه الزوجة وغيرها (قوله وكذا إذا عفا الخ) كما لو كان للمقتول بنون وبنات وزوج أو زوجة فعفا بعض البنين ثم بلغ من بقى ممن له التكلم فعفا فلا يضر ذلك من منهم من أخواتهم والزوج أو الزوجة (قوله كولد بن وزوج) أي فعفا أحد الوالدين ثم عفا أخوه فلا يضر ذلك من معهما من الزوجة أو الزوج (قوله بخلاف ما لو عفا) أي جميع من له التكلم (قوله كما إذا كان من له التكلم واحداً الخ) وكما لو كان للمقتول بنون وبنات وزوج أو زوجة فعفا البنون في فور واحد فيسقط حق البنات والزوج أو الزوجة من الدية واعلم أن ما ذكره الشارح من التفصيل محمول على ما إذا وقع الاسقاط مجاناً أما إذا وقع على مال فلن بقى من الورثة نصيبه من الدية وإن لم يكن له تكلم سواء وقع الاسقاط من بعضهم أو من كلهم مترتبة أم لا (قوله ولو قسطاً) أي هذا إذا ورث دم نفسه كله بل ولو ورث فسطاً أي جزءاً منه \* قال في المدونة ان ورث القاتل أحد ورثة القاتل بطل قوده لأنه ملك من دمه حصه وقال أشهب لا يسقط القود عن الجاني إذا ورث جزءاً من دم نفسه إلا إذا كان من بقى يستقل الواحد منهم بالعفو كما في المثال الذى ذكره الشارح وأما إذا كان الباقى لا يستقل الواحد منهم بالعفو ولا بد في العفو من اجتماعهم عليه وكل من طلب القتل فانه يجب فلا يسقط القود عن الجاني الوارث لجزء من دمه كمن قتل أخاه شقيقه وترك المقتول بنتين وثلاثة أخوة أشقاء غير القاتل فمات أحدهم ولا وارث له إلا أخوته الثلاثة القاتل والأخوين فقد ورث القاتل قسطاً من نفسه ولا يسقط القصاص عنه حتى يعفو البنات والأخوة الباقون والبعض من كل وقد رد للصف على أشهب بلو ومقتضى رده عليه أن كلام أشهب خلاف لابن القاسم وان كلامه باق على إطلاقه لا أنه وفاق له كما قاله بعضهم (قوله مات أحدهم) أي ولا وارث له إلا أخوته (قوله فإذا مات ولى الدم) أي كابن المقتول أو أخيه أو عمه (قوله ويكون لمن العفو الخ) أي ولو كان معهن ذكور في درجاتهن فليس بنات ولى الدم كبنات القاتل (قوله هذا مذهب ابن القاسم) الإشارة راجعة لارث القصاص كارت المال وقال أشهب ارث القصاص كالاستيفاء فإذا مات ولى الدم فالذى ينزل منزلته إنما هو عصبته فيكون لهم العفو والقصاص وأما بناته وأمهاته فلا كلام لمن في ذلك (قوله لزوجة ولى الدم) أي فإذا مات ولى الدم قام ورثته مقامه إلا زوجته (قوله ولا لزوج الخ)

فإذا

لا كاستيفاء فإذا مات ولى الدم فينزل ورثته منزلته من غير خصوصية للعصبة منهم على ذوى

الفروض فيرثه البنات والأمهات ويكون لمن العفو والقصاص كما لو كانوا كلهم عصبية لأنهم ورثوه عن من كان ذلك له هذا مذهب ابن القاسم نعم لا يدخل في ذلك لزوجة ولى الدم ولا لزوج من لها كلام فقوله كالمال أى فى الجملة بخلاف المال المأخوذ عن دية عمه



فیدخلان فيه كما مرهولاً قدم أن العمد لا عقل فيه مسمى وإنما يتعين فيه القود على الوجه المتقدم به هنا على أنه يجوز الصلح فيه عما قلناه  
الولى قوله ( وجاز صلحه ) أى الجاني ( فى ) جنابة ( عمد ) قتل كان مع دية المجرم أو جرحاً مع ( ٣٦٣ ) المجنى عليه ( بأقل ) من دية المجنى

عليه ( أو أكثر ) منها خلا  
ولأجل قريب أو بعيد  
وبين وعرض وغيرها  
وقد قدم هذا فى الصلح  
بقوله وعن العمد بأقل أو  
أكثر ( والخطأ كبيع  
الدين ) مبتدأ وخبر أى أن  
الصلح فى الخطأ فى النفس  
أو الجرح حكمه حكم  
بيع الدية إذ دية الخطأ مال  
فى الذمة وما صولح به  
عنها مال مأخوذ عنها  
فيجب مراعاة بيع الدين  
فيه فلا يجوز أخذ ذهب  
عن ورق وعكسه لأنه  
صرف مستأخراً ولا أحدهما  
عن إبل وعكسه لأنه  
فسخ دين فى دين ويدخل  
فى الصلح بأقل من الدية  
ضع وتبطل وبأكثر لا بعد  
من أجلها سلف بزيادة  
وجاز بما حل معجلاً فى  
جميع الاقسام ( ولا يمضى )  
الصلح من الجاني خطأ  
( على عاقلته ) بغير رضاها  
( كمكسه ) أى لا يمضى  
صلح العاقلة على الجاني بغير  
رضاه ويلزم كلا الصلح  
فما ينوبه ( فإن عفا ) المجنى  
عليه خطأ قبل موته  
( فوصية ) أى فالعفو  
كالوصية بالدية للعاقلة  
والجاني فتكون فى ثلثه وإن

فإذا ماتت بنت القاتل قام ورثتها مقامها إلا زوجها ( قوله فیدخلان ) أى الزوج والزوجة فيه  
( قوله ولما قدم الخ ) أشار بهذا الدخول إلى عدم معارضة قوله وجاز صلحه أنخ لقوله فيما مر فالقود عينا وذلك  
لأن ما هنا مع تراصهما أى الجاني وولى الدم وتعين القود فيما مر عند عدم التراضى ( قوله أن العمد لا عقل  
فيه ) أى سواء كان قتلان أو جرحاً وإنما يتعين فيه القود أى إذا لم يكن الجرح من التالف وإلا فلا قود  
فيه بل فيه الدية كالآمة والدائمة ومتقلة الرأس كما مر ( قوله وجاز صلحه ) من إضافة المصدر  
لفاعله أى جاز أن يصلح الجاني ولى الدم أو الجروح فى جنابة العمد بأقل الخ ( قوله وقد قدم هذا الخ )  
أى وحينئذ فها هنا تكرر ما تقدم له فى باب الصلح ( تنبيه ) لو صالح الجاني ولى الدم على شىء بشرط  
أن يرحل من البلد ولا يعود إليها أصلاً أو بعد مدة فأقوال ابن كنانة الشرط باطل والصلح جائز وقال  
ابن القاسم لا يجوز الصلح وينقض ويرجع لدية كاملة وقال ابن نافع ينقض الصلح ويقتض وقال  
المغيرة الشرط جائز والصلح لازم وكان سحنون يعجبه قول المغيرة ويراها حسناً فإن التزم القاتل أنه  
إن عاد للبلد فلهم القود أو الدية كان لهم ذلك أنظر البدر القرافي ( قوله مال فى الذمة ) أى فهو دين  
( قوله فلا يجوز أخذ ذهب ) أى مؤجل عن ورق وكذا يقال فى العكس ( قوله ولا أحدهما )  
أى ولا يجوز أخذ أحدهما أى الذهب أو الورق حال كونه مؤجلاً عن إبل ومثل أخذ أحدهما  
مؤجلاً أخذ عرض مؤجل عن إبل ( قوله ويدخل فى الصلح بأقل من الدية ضع وتبطل ) أى إذا  
محل الأقل ( قوله وجاز بما حل معجلاً الخ ) أى وجاز الصلح عن دية الخطأ بحال معجل فى جميع  
الاقسام المذكورة فيجوز أخذ ذهب معجل عن ورق وعكسه وكذا أخذ أحدهما معجلاً عن  
إبل والمراد بالتعجيل الدفع بالفعل وإنما اشترط ذلك لأن الحلول من غير تعجيل لا يخرج عنه كونه  
ديناً فيلزم الحذور ( قوله ولا يمضى على عاقلته ) أى بالنسبة لما يلزم العاقلة من الدية لأنه فضولى وقوله  
كمكسه أى بالنسبة لما يلزمه منها والحاصل أن صلحه عنهم فيما يلزمه من دية الخطأ لا يمضى  
وصلحهم عن الجاني فيما يلزمه منها لا يمضى ويمضى صلحهم بالنسبة لما ينوبهم وكذا صلحه يمضى  
بالنسبة لما ينوبه ( قوله فإن عفا المجنى عليه خطأ ) أى عن دية الخطأ وأما لو قال لا تعفوا عن قاتلى  
عمداً فإن ثبت القتل بقسامة فلا ولياؤه العفو ولهم القصاص وإن ثبت ببيينة أو اقرار فلا عفو لهم قاله  
أبو اقرار فالامر للوكيل فى العفو وكذا فى البدر قتل عن الغريبان على المدونة ( قوله فتكون فى ثلثه )  
أى فإذا لم يكن له مال أصلاً حط عن الجاني وعن عاقلته ثلثها ودفعوا الورثة المجنى عليه ثلثها  
( قوله ضمت لاله ) فإذا كان ماله أثنى دينار ضمت لها وحطت عن العاقلة والجاني لأن ثلث الجميع يحتملها  
وإن كان ماله ألفاً حط عنهم منها ثلث الألفين وهو ستمائة وستة وستون وثلثان ولزمهم ثلثاؤه وثلاثة  
وثلاثون وثلث ( قوله وتدخل الوصايا فيه ) أى وتدخل الوصايا فى دية الخطأ أى فى ثلثها مضافاً لثلث  
ماله إن كان له مال فضمير فيه عائد على دية الخطأ على حذف مضاف كما علمت وإنما ذكر الضمير نظراً  
لكونها أمراً واجباً كما أشار له الشارح وانظروا لكونها مالا ( قوله فيما وجب من ثلث الدية ) أى دية الخطأ  
( قوله ومنه ثلث الدية ) أى لأن الدية تضم لاله وتبصر مالا وينظر ثلث الجميع فإن حمل الدية الموصى  
بها فقط نفذت الوصية بها وإن كان هناك وصايا أخر اشترك الجميع فى الثلث فإن حمل الجميع فلا

كان له ما رضمت لاله ودخلت فى ثلث الجميع ( وتدخل الوصايا ) التى أوصى بها المجنى عليه ( فيه ) أى فيما وجب من ثلث الدية ( وإن ) أوصى  
( بعد سببها ) أى الدية وسببها الجرح أو انفاذ المقاتل يعنى أن المجنى عليه إذا أوصى بوصايا غير العفو المذكور أو معه فإن الوصايا تدخل  
فى ثلثه ومنه ثلث الدية ولا فرق فى الوصايا بين أن يوصى بها قبل سبب الدية أو بعده إلا أن التوهم إنما هى الوصايا قبل السبب

فكان على المصنف أن يبالغ عليه بأن (٣٦٤) يقول وان قبل سبها (أو) أوصى لرجل ثلاثاً (بذلك) قبل السبب فتدخل الوصية

في ثلث الدية لأنها مال موروث عنه (أو) أوصى (بشيء) كدار أو عشرة دنانير أو عشرة أبواب ولم يعين ثلثاً ولا غيره ثم جنى عليه فتدخل الوصية في الدية ومحل دخول الوصية من حيث هي في الدية حيث أوصى قبل السبب (إذا عاش) المجنى عليه (بعدها) أي بعد الجنابة (ما) أي زمناً (يمكنه) فيه (التغيير) بأن كان صحيح الذهن (فلم يفسر) في وصيته فإن رفع مغموراً بعد الجرح أو مات مكانه لم تدخل الوصية في الدية (بخلاف) دية (العمد) لا تدخل فيها الوصايا وإن عاش بعد الجرح ما يمكنه فيه التغيير لأنها مال طرأ للوارث بعد الموت بالصالح عليها فلا تدخل الوصية فيها (إلا) أن ينفذ مقتله وقيل وارثه الدية وعلم قبول وارثه لها ولم يغير فتدخل الوصايا فيها لأن علمه بقبول وارثه الدية مع عدم تغيرها كاحداثها بعده وهذا بخلاف ما توفته ان قبل وارث الدية فوصيت فيها أو فقد أوصيت بثلاث فلا يعمل بقوله ولا يدخل منها في ثلثه شيء وكذلك لو قال تدخل وصيتي فيما علمت

إشكال وان ضيق عن الجميع وجب المصير لقول المصنف وقدم لضيق الثلث الخ (قوله فكان على المصنف الخ) أصل هذا الاعتراض لابن غازي وهو مبني على أن بعد في كلام المصنف بضبط يسكون العين ظرفاً وأما ان ضبط بضم العين بصيغة الماضي فلا يتوجه هذا الاعتراض على المصنف (قوله قبل السبب) أي أو بعده أيضاً (قوله فتدخل الوصية في ثلث الدية) أي فإذا لم يكن له مال أصلاً دفع له ثلثها وان كان له مال ضم للدية ودفع ثلث الجميع للوصى له (قوله أو أوصى بشيء) أي معين كدار أو دابة معينة وأما غير العين فهو قوله وتدخل الوصايا فيه فقول الشارح كدار الخ ينبغي حمل ذلك على المعين (قوله ومحل دخول الوصية) أي في ثلث الدية وقوله من حيث هي أي سواء كانت بثلاثة أو بشيء معين أو غير معين كالوصية لزيد بعشرة ولعمرو بمائة وأشار الشارح بذلك إلى أن قول المصنف إذا عاش الخ شرط في قوله وتدخل الوصايا فيه وفيما بعده بالنظر لما قبل المبالغة (قوله حيث أوصى بها قبل السبب) أي وأما إذا أوصى بعده فاتها تدخل في ثلث الدية من غير شرط (قوله يمكنه فيه التغيير) أي لوصيته (قوله فلم يفسر) أي الوصية الحاصلة منه قبل الجنابة مع تمكنه من تغييرها فمأش بعد السبب مدة يمكنه فيها التغيير ولم يغير نزل ذلك منزلة احداثها بعده (قوله بخلاف العمد) مخرج من قوله وتدخل وصاياه فيه كما أشار له الشارح وحاصله أن من قتل عمداً ولم ينفذ مقتله وله وصايا ثم بعد موته قبل ورثته الدية فان وصاياه لا تدخل في الدية لأنها مال لم يعلم به الميت قبل موته والوصايا لا تدخل إلا فيما علم للميت حين موته قال في كتاب محمد ولو أن الموصى قال ان قبل أولادي الدية فوصيتي فيها أو أوصى بثلاث لم يجز ولا يدخل شيء من وصاياه في ثلثها لعدم علمه بها حين موته وقال ابن رشد ولو قال يخرج ثلثي مما علمت ومما لم أعلم لم يدخل في ذلك الدية لأنها مال لم يكن بل طرأ للوارث بعد الموت اه فظهر لك من هذا أن دية العمد قيل إنها مال من أموال الميت وعدم دخول الوصايا فيها لعدم علمه بها حين الموت وقيل أنها ليست ماله وإنما هي إذا قبلت مال طرأ للورثة بعد الموت قال ابن وفي الثاني نظر لاقتضائه أنه لا يقضى بها دينه وليس كذلك بل يقضى بها دينه كفي في المواريث فالصواب القول الأول وشارحنا قد جنح لما قاله ابن رشد حيث قال لأنها مال طرأ للوارث الخ (قوله وان عاش بعد الجرح ما يمكنه) أي مدة يمكنه فيها التغيير لوصيته ولم يغيرها (قوله فلا دخل للوصية فيها) أي لأنها ليست بمال للميت (قوله إلا أن ينفذ مقتله) أي بقطع نخاع أو ثقب مصران وحاصله ان الجاني عمداً إذا نفذ مقتلاً من مقاتل المجنى عليه الموصى بوصايا قبل الجنابة ثم إن أولياءه قبلوا الدية من الجاني وعلم المجنى عليه بذلك القبول ولم يغير وصاياه الحاصلة منه مع تمكنه من ذلك فاتها تدخل في ثلث تلك الدية لأنها مال له علم به قبل موته وسكوته عن تغييرها مع تمكنه بمنزلة احداثها بعد العلم (قوله كاحداثها) أي الوصايا بعده أي بعد العلم (قوله فلا يعمل بقوله) أي لا عند محمد ولا عند ابن رشد أما عند ابن رشد فلا لأنها مال طرأ للوارث إذا قبلها وأما عند محمد فلا لأن الموصى لم يعلم بكونها ماله (قوله لا يدخل منها) أي من الدية شيء في ثلثه ولو قال ولا تدخل وصيتي في شيء منها كان احسن (قوله فلا تدخل وصيتي في دية العمد) أي بغير الشرط المذكور في المصنف وهو قوله إلا ان ينفذ الخ وذلك لأن الدية ليست من ماله وهو أعمار ادم لم أعلم من مالي ثم ان عدم الدخول مبني على ما لابن رشد وأما على كلام محمد فتدخل الوصية فيها فقول الشارح كافي النقل أي عن ابن رشد تأمل (قوله أو صالح عنه بمال) أي واخذه منه (قوله فلا ولياته القسامة الخ) أفاد المصنف ان الخيار للأولياء لا للجاني فإذا اراد الجاني الرجوع فيما اخذ منه صلحا وطلب القسامة من الأولياء والهود فيه وأبى

الأولياء

ومالم أعلم فلا تدخل وصيته في دية العمد كافي النقل (وإن عفا) مجروح عمداً أو خطأ

(عن جرحه) مجانا (أو) صالح عنه بمال (فإن) من جرحه (فلا ولياته القسامة والقتل) في العمد والدية في الخطأ ولهم امضاء العفو أو الصلح

(ورجع الجاني) ان أقسموا (فيما أخذ منه) وهذا إن صالح عنه وقط وأما لو صالح عنه وعما يؤول اليه فخلاص كما تقدم في الصالح بينهما هنا (وللقاتل) ان ادعى العفو عنه وأنكر الولي (الاستحلاف على) عدم (العفو فإن) (٣٦٥) حلف الولي أنه لم يصف فله القود

وإن (نكل حلف) القاتل  
يميناً (واحدة) لاحسين  
(وربى) فإن نكل قتل  
بلا قسامة وإذا ادعى أن  
له يمينه على العفو غائبة حلقه  
الحاكم على ذلك (وتأول له)  
بالاجتهاد (في يمينه الغيبة)  
قربت غيبته أو بعدت  
على ظاهر المدونة وحملها  
عليه عياض وغيره (وتقتل)  
القاتل (بما قتل) به (ولو)  
ناراً (وهذا ان ثبت القتل  
يميناً أو اعترافاً فان ثبت  
بقسامة قتل بالسيف كما  
قال ابن رشد (إلا) أن  
ثبت القتل (بمحرم أو  
لواط) أقرب به وأما لو ثبت  
بأربعة شهود فحده الرجم  
(وسحر) ثبت بينة أو  
اقرار (وما يطول) كنهه  
طعاماً أو ماء حتى مات أو  
نخسه بإبرة ونحو ذلك  
فيتعين السيف في هذه  
الأربعة (وهل والنسب)  
بفتح الميم في الأكثر  
والكسر لفتح الميم والضم لغة  
أهل المالية أى لا يقتل  
به (أو) يقتل به (ويجهد  
في قدره) أى في القدر الذى  
يموت به من السم (تأويلان)  
واذا قتل بما قتل (فيغرق)  
ويخنق ويخنق) ان قتل  
بالمقتول ذلك أى ان قتل  
بمحرم قتل به وكذا ما قبله

الأولياء من ذلك وطلبوا إمضاء الصلح فلا كلام للجاني والكلام إنما هو للأولياء (قوله ورجع الجاني) أى وإذا نقص الأولياء الصالح الحاصل من ولهم وأقسموا رجع الجاني بما أخذه منه المجنى عليه صلحاً أى رجع بذلك على تركه المجنى عليه (قوله إن صالح عنه) أى عن الجرح (قوله الاستحلاف) أى تخلف الولي أنه لم يعف عنه وهذا قول ابن القاسم وقال أشهب ليس له تخلف الولي بل إما أن يثبت الجاني ما ادعاه من العفو وإلا قتل وفي بن عن ابن عاشر استحلاف تخلف الجاني لولي الدم مع قولهم كل دعوى لا تثبت إلا بعدلين فلا يمين بمجرد ادعاء وعدوا من ذلك العفو (قوله على عدم الخ) أشار إلى أن في كلام المصنف حذف مضاف وهو غير متعين لجواز جعل على التعليل كما في قوله تعالى «ولتكنبروا الله على ما هداكم» (قوله حلف القاتل يميناً واحدة) أى ان ولي الدم عفا عنه (قوله لاحسين) أى لان الولي إنما يحلف يميناً واحدة أنه لم يعف وقدرها على الجاني (قوله فان نكل قتل بلا قسامة) أى لان دعوى القاتل أن ولي الدم عفا عنه تتضمن اعترافه بالقتل (قوله حلقه الحاكم على ذلك) أى على أن له يمينه غائبة تشهد له بعفو الولي عنه (قوله وتلوم له بالاجتهاد الخ) أى فاذا مضت مدة التلوم ولم تثبت تلك البينة اقتصر منه فان اقتصر الحاكم منه بعد التلوم قدمت وشهدت بالعفو فينبغي أن تكون الدية في مال الولي ولا يقتصر منه ولا يكون من خطأ الامام فان اقتصر الحاكم من غير تلوم فعلى عاقلة قطعاً وانظر إذا قتله الولي من غير تلوم فيها كذلك على عاقلة أو يقتصر منه اه عبق (قوله وقتل بما قتل به الخ) فهم منه أن الجراح ليست كذلك إذ يطالب فيها القصاص من الجاني بأرفق مما جنى به فاذا أوضحه بجرح أو عصا اقتصر منه بالماوسى (قوله ولو ناراً) لكن لا يشترط الممانعة في الصفة ورد بلو على من قال لا يقتصر بالنار ممن قتل بها وعلى المشهور يكون القصاص بالنار مستثنى من التمس من التعذيب بها (قوله الا أن ثبت القتل بغير) أى الا أن ثبت بينة أو اقراره على أنه أكرهه على الأكثر من شربه حتى مات فلا يقتل بما قتل به بل يقتل قصاصاً بالسيف (قوله أو لواط أقرب به) أى أنه إذا أقر بأنه لواط به فثبت ذلك الاقرار بالبينه فلا يقتل بما قتل به بل بالسيف والفرض أنه لم يستمر على إقراره بل رجع عنه ولا يقال إن من أقر بالنار ورجع عن إقراره يقبل رجوعه لان قبول رجوعه من حيث عدم رجوعه فلا ينافي أنه يقتل بالسيف لاقراره بالقتل لأن اقراره بالقتل لا ينفع فيه رجوعه قال البساطي معنى قولهم لا يقتل بلواط أنه لا يجعل له خشبة تحرك في دبره حتى يموت لفحش ذلك وإلا فاللواط لا يقتل عادة وموت المجنى عليه فرض اتفاق (قوله وأما لو ثبت بأربعة شهود الخ) أى أو باقرار واستمر على إقراره (قوله ثبت بينة أو اقرار) أى فيقتصر منه بالسيف ولا يؤمر ذلك الساحر أن يفعل السحر لنفسه بحيث يموت به لأن الأمر بالمعصية معصية خلافاً للبساطي القائل إنه إذا أقر به يؤمر بفعله لنفسه فان مات وإلا فالسيف (قوله وهل والسم) أى إذا قتل الجاني به شخصاً فإنه لا يقتل به وإنما يقتل بالسيف كالمستثنى الأربع والسم في كلام المصنف بالجرح عطف على خمر (قوله أو يجهد) عطف على قدر كما أشار له الشارح (قوله وتأويلان) الأول لأبي محمد بن أبي زيد والثاني لابن رشد (قوله أى ان قتل بمحرم قتل به) أى فيضرب به في محل خطر بحيث يموت بسرعة لا أنه يرمى بالحجارة حتى يموت (قوله وكذا ما قبله) أى فمن قتل شخصاً بالتغريق أو بالخنق فإنه يفعل به مثل ذلك (قوله كذى عصوين) أى كذى ضربة عصوين وقوله أى ضربه بالعصا مرتين أى فأت من ذلك (قوله وممكن مستحق للقصاص من السيف) يعنى أن مسنق

أو بغيره (واندرج طرف) كيدور رجل وعين في قتل النفس (إن تعمدت) الجاني ثم قتله وإن كان الطرف (غيره) أي لغير المقتول كقطع  
 يد شخص ونق عین آخر وقتل (٢٦٦) آخر عمداً فيدرج ان في النفس لأنها تأتي على الجميع ولا تقطع يده ثم تقف عينه

ثم يقتل (لم يقصد) القاتل  
 (مثلة) بالمقتول فإن قصدها  
 قتل به ما فعل ثم يقتل قفوله لم  
 يقصد الخ أي بطرف الجاني  
 عليه المقتول وأما طرف  
 غيره فيندرج ولو قصد  
 المثلة على الراجح واحترز  
 بقوله إن تعمدت عن الخطأ  
 فإن فيه الية (كالأصابع)  
 تقطع عمداً تدرج (في)  
 قطع (اليدين) عمداً بعد  
 الأصابع مالم يقصد مثلة  
 \* ولما أنهى الكلام على  
 القصاص شرع في الكلام  
 على الدية وذكر أنها  
 تخلف باختلاف الناس  
 بحسب أموالهم من إبل  
 وذهب وورق فقال  
 [درس]  
 (ودية الخطأ) في قتل  
 الذكر الحر المسلم (على  
 البادي) هو خلاف  
 الخاصر مائة من الإبل  
 (خمسة) رقعا بمؤديها  
 (بنت مخاض وولد لبون)  
 أي بنت لبون وابن لبون  
 (ورقة وجذعة) من كل  
 نوع من الخمسة عشرون  
 (ورجعت في عمده)  
 لقصاص فيه كأن يحصل  
 عفواً عليها مبهمة أو يعفو  
 بعض الأولياء مجتازاً  
 فللباق نصيب من دية عمده  
 (بمخلف ابن اللبون)

الدم إذا طلب أن يقتص من الجاني بالسيف فانه يحاب لذلك سواء كان الجاني قتل بالسيف أو بغيره  
 من الوجوه السابقة وسواء قتل بأخف من السيف أم لا هذا هو المعتمد خلافاً لابن عبد السلام القائل  
 ان محل ذلك مالم يكن الجاني قتل بأخف من السيف كاحس فص والافعل به ذلك ولا يقتل بالسيف  
 ونشعر كلام المصنف هنا أن القتل بما قتل به حق لولي المجني عليه لا لله فلذا كان لولي المجني عليه أن  
 يختار السيف دون غيره (قوله إن تعمدت) أي ان تعمد الطرف أي ان تعمد تلفه (قوله أي بطرف  
 الجاني عليه) أشار الشارح بهذا إلى أن قول المصنف لم يقصد مثله راجع لما قبل المبالغة وقد تبع الشارح  
 في ذلك ابن مرزوق والواق وكلام التوضيح يقتضيه أنه قيد فيها واستظهره بن (قوله ولو قصد المثلة)  
 أي بصاحب الأطراف التي قطعها (قوله كالأصابع تقطع عمداً) أي وأما لو قطعت خطأ فلا تدرج  
 فإذا قطع أصابع شخص خطأ ثم قطع كفه عمداً أخذ دية الاصابع وفي الكف حكومة وأما قول  
 ع. ق. تبعاً لت أخذ دية الاصابع واتص للكف فقد اعترضه طفي بأن يد المجني عليه إذا كانت  
 ناقصة أكثر من الإصبع لا قصاص فيها سواء كان النقص بجناية عمداً أو خطأ وسواء كان الجاني ثانياً  
 هو الجاني أولاً أو غيره (قوله تدرج في قطع اليد) أي سواء كانت يد من قطعت أصابعه أو يد غيره  
 فإذا قطع أصابع شخص عمداً ثم قطع كفه عمداً بعد ذلك قطع الجاني من السكوع أو قطع أصابع  
 رجل ويد آخر من السكوع ويد آخر من اللفق قطع لهم من اللفق ان لم يقصد مثلة والا لم تدرج  
 الصورتين بل تقطع أصابعه أولاً ثم كفه في الأولى وفي الثانية تقطع أصابعه ثم يده من السكوع ثم من  
 اللفق (قوله شرع في الكلام على الدية) مأخوذة من الودي بوزن الفقى وهو الهلاك سميت بذلك  
 لأنها مسببة عنه فسميت باسم سببها ودية كعدة محذوفة الفاء وهي الواو وعوض عنها هاء التأنيث  
 (قوله في قتل الذكر الحر المسلم) قيد بذلك لأنه سبب في كلام المصنف لزوم القيمة لقاتل الرقيق  
 وإن زادت على دية الحر ودية غير المسلم وأن الاتي على النصف من الذكر (قوله على البادي) أي على  
 القاتل البادي من أي اقليم كان (قوله مائة من الإبل) أي فإن لم يكن عند أهل البادية إبل بل خيل مثلاً  
 كقروا بما في حاضرهم كما قاله بن وقيل يكافون قيمة الإبل (قوله خمسة) أي تؤخذ من خمسة أنواع  
 (قوله وربت في عمده) أي على أهل البادية لأن الكلام فيهم وللشهور أن دية العمد حالة إلا أن  
 يشترط الأجل وقبل أنها تنجم في ثلاث سنين كدية الخطأ وأما إذا صالح الجاني على دنائير أو دراهم  
 أو عروض فلا اختلاف في أنها تكون حالة كافي بن (قوله مبهمة) أي بأن قال الأولياء عفونا أو نصالحكم  
 على الدية وأما إذا قيدوا بشيء بأن قالوا عفونا أو نصالحكم على الدية من كذا تعين أخذه وقوله كأن  
 يحصل الخ وكذلك العمد الذي سقط فيه القصاص لعدم وجود مثله في الجاني (قوله من الاصناف  
 الأربعة) بنت المخاض وبنت اللبون والحقة والجذعة (قوله والأم كذلك) أي وإن علت من مال  
 كل (قوله ولو مجوسياً) أي ولو كان الوالد القاتل لولده مجوسياً واعلم أن الخلاف في تغليظها على الأب  
 للمجوسى إنما هو فيما إذا قتل ولده للمجوسى فقال عبد الملك لا تغلظ عليه لأن دية المجوسى تشبه القيمة  
 وأنكره سحنون وقال أصحابنا يرون أنها تغلظ عليه إذا حكم بينهم لأن علة التغليظ سقوط القود  
 وأما إذا قتل ولده المسلم فإنها تغلظ عليه اتفاقاً انظر بن (قوله وتما كوا الينا) لا يحتاج للتعاكم إذا كان  
 الولد مسلماً بل يلزمه ذلك تما كوا الينا أولاً بخلاف ما إذا كان الولد غير مسلم فلا نكحهم بذلك إلا إذا

من الأصناف الخمسة فتكون المائة من الأصناف الأربعة الباقية من كل خمس وعشرون (وثلاث) أي غلظت  
 مثلية (في الأب) أي عليه وإن علا والأم كذلك فلو قال في الوالد لكان أشمل (ولو) كان الوالد (مجوسياً) وتما كوا الينا والتلثت في حقه  
 بحسب دينه وهي ثلث خمس واتكلم المصنف في ذلك على وضوحه ومرتبه بما يأتي له فالتلثت فيه جذعتان وحقتان وخلفتان



وثلاثا خلفه (في) قتل (محمد) لولده (أم يقتل) الأب (به) وضابطه أن لا يقصد إزهاق روحه فان قصده كان يرمى عنه بالسيف أو يضجبه في نبعه ونحو ذلك فالقصاص فان عفى عنه على الدية مبهمة ثلاث وشبهه في التخليط، قوله (كجرحه) أي فكما أن التعذيب يكون في النفس كذلك يكون في الجرح من ترييع أو ثلاث ولا فرق في الجرح بين ما يقتص منه كالموضحة وما لا يقتص منه بلع ثلث الدية كالجائفة أم لا فالعمد في الجراح كالعمد في النفس في التخليط بنسبة مالمسكل جرح (٢٦٧) من الدية في النفس ثم بين التخليط

بالتثنية في النفس بقوله (بثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفه) فتفتح الحاء المعجمة وكسر اللام الحامل من الابل (بلاحد سن) فإندار على أن تكون حاملا سواء كانت حقة أو جذعة أو غيرها (وعلى الشامي والصرى والشرى) فدينار (شرعية وهي أكبر من الدينار المصرية كما تقدم في الزكاة وأهل الروم كأهل مصر وكذا مكة والمدنية (وعلى العراقي) والفارسي والخراساني (اثنا عشر ألف درهم) شرعية بناء على أن صرف الدينار اثنا عشر درهما ولا يزداد على ذلك (إلا في الثلاثة) وهي ماعلى الابل في قتل ولده عمداً (في زاد) في الذهب أو الورق (بنسبة ثمانية الدينين) يزداد على قيمة الخمسة بقدر نسبة زيادة قيمة الثلاثة إلى قيمة الخمسة فالمراد بالدينين الخمسة والثلاثة وفي الكلام حذف لمستثنى به وحذف مضاف من الأول

ترافعوا اليها (قوله وثلاثا خلفه) أي فيكون شريكاً لورثة ولده في خلفه بالثلث والثلاثين (قوله ولده) أي السلم أو الجوسي (قوله أن لا يقصد إزهاق روحه) أي كرميه بمحبة أو سيف أراد بذلك أدبه أو لم يرد شيئاً (قوله فان قصده) أي حقيقة أو حكماً فالحقيق كان يرمى عنه بالسيف أو يضربه بعصا أو سيف قاصداً بما ذكر إزهاق روحه ولا يعلم ذلك إلا منه والحكمى كما إذا ضجبه وشق جوفه وقال فعلت ذلك حماقة ولم أقصد إزهاق روحه فلا يقبل ذلك منه ويقتل الأب بن (قوله فالقصاص) محله مالم يكن المستحق للدم ابناً آخر وإلا فليس له قتله بالأولى من تخليفه انظر بن (قوله كجرحه) أي كجرح العمد أي كما تغلظ في جرح العمد سواء كان الجراح الأب أو كان أجنبياً فان كان الأب فالدية مثله وار كان أجنبياً فمربعة (قوله كذلك يكون في الجرح) أي عمداً إذا كان لا قصاص فيه لكونه صادراً من الأب أو من أجنبي وحصل من المجنى عليه عفو عنه على الدية مبهمة ولو لكونه من التالف وعلم من قولنا لكونه صادراً من الأب أن الأب لا يقتص منه في الجرح طاعاً ولو قصد جرح ولده بخلاف القتل فإنه يقتص منه إذا قصد إزهاق روحه وهذا هو التحقيق (قوله من ترييع) أي إذا كان الجرح من أجنبي وعفا عنه المجنى عليه على الدية مبهمة (قوله أو ثلاث) أي إذا كان الجرح من الأب (قوله كالجائفة) أي فان فيها ثلث الدية وقوله أم لا أي كالموضحة (قوله بنسبة مالمسكل جرح الخ) فالجائفة مثلاً فيها ثلث الدية فيؤخذ مغلظاً وكيفية تغليظه أن تنسب الأربعين خلفه للمائة تجدها خمسين فيأخذ خمس الثلث من الخلفات وذلك ثلاثة عشر وثلث وتنسب الثلاثين حقة للاثنة تجدها خمسة وعشراً فيؤخذ خمس وعشر الثلث من الخلفات وذلك عشرة وكذلك الجذعة (قوله بلاحد سن) أي في الخلفة (قوله وعلى العراقي الخ) استفيد من المصنف أن الدية إنما تكون من الابل أو الذهب أو الفضة فلا يؤخذ في الدية عندنا بقر ولا غنم ولا عرض فإذا لم يوجد في البلد خلاف ذلك فالذي استظهره بعضهم أنهم يكفون ما في أقرب البلاد إليهم الوجود فيها شيء من الأصناف الثلاثة ولا يؤخذ مما وجد عندهم خلافاً لما في عبق حيث قال ولا يؤخذ في الدية عندنا بقر ولا غنم ولا عرض وحيث لم يوجد في البلد خلاف ذلك فينبغي التحويل عليه أي ينبغي التحويل على ما وجد عندهم والأخذ منه (قوله إلا في الثلاثة) استثناء من مقدر كما أشار له الشارح (قوله أي يزداد على قيمة الخمسة) فيه نظر فان الزيادة على دية الذهب أو الفضة فالأولى أن يقول أي يزداد على ما يجب عليه من ذهب أو فضة بقدر نسبة الخ (قوله حذف المستثنى منه) أي وهو قوله ولا يزداد على ذلك وقوله وحذف مضاف أي وهو قدر وقوله من الأول أي الذي هو قوله بنسبة وقوله والثاني أي الذي هو قوله الدينين والمضاف المحذوف من الثاني هو قيمة وفيه حذف مضاف أيضاً وهو زيادة (قوله وحذف المزيد عليه) أي الذي هو قوله على قيمة الخمسة على ما فيه كما علمت وقوله والنسب إليه أي الذي هو الخمسة (قوله مازادته الثلاثة) أي مازادته قيمة الثلاثة وقوله على الخمسة أي على

والثاني وحذف المزيد عليه والنسب إليه \* وحاصله أن تقوم الثلاثة حالة وتقوم الخمسة على تأجيلها ويؤخذ مازادته الثلاثة على الخمسة وينسب إلى الخمسة بما بلغ بالنسبة يزداد على دية الذهب أو الفضة تلك النسبة مثاله لو كانت الخمسة على أحمالها تساوى مائة والمائة على حلولها تساوى مائة وعشرين ونسبة العشرين إلى المائة قيمة الخمسة الخمس فيزداد على الدية مثل خمسها لتكون من الذهب ألفاً ومائتين ومن الورق أربعة عشر ألف درهم وأربع مائة وعلم من الاستثناء أن الدية المربعة لا تغلظ في الذهب والورق (والسكتاني)

الذمي (و) الكتابي (المعاهد) (أي الحر المومن (نصف دية) أي الحر المسلم (والجوسى) (المعاهد) (والمرتد) (ذبة كل منهما (ثلث خمس) فكون من الابل ستة أبرة وثلاثي بعير ومن الذهب ستة وستين ديناراً أو ثلث دينار من الورق غمائة درهم وقيل لادية للمرتد وانما على قاتله الأدب وهو الذي مشى عليه (٣٦٨) المصنف أول الباب بقوله كمرتد (و) ذبة (أنثى كل) (من ذكر) (كنصفه) (ذبة الحرة

للسلعة نصف الحر المسلم وهكذا (وفي) قتل (الرفيق قيمته) (قنا ولو مديراً أو أم ولد أو مبعوضاً كتمتق لأجل لذلك الأجل (وإن زادت) قيمته على ذبة الحر لأنه مال ألقفه شخص كسائر الاموال (وفي) إلقاء الجنين وإن علقه) بضرب أو تخويف أو شتم ربح (عشر) واجب (أمير) من زوج أو زنا وأما من سيدها فسيأتي (ولو) كانت أمه (أمة) وواجب أمه إن كانت حرة الذية وإن كانت أمة القيمة وسواء كانت الجنابة عمداً أو خطأ من أجنبي أو أب أو أم كما لو شربت ما يسقط به الحمل فألقطته وأشار بلولرد قول ابن وهب في جنينها ما قصها لانها مال كسائر الحيوان (نقد) أي معجل من العين فاستعمل النقد في الحول والعين ويكون في مال الجاني إلا أن تبلغ ثلث دية فعلى العاقلة كما لو ضرب مجوسى حرة مسلمة فألقت جنيناً ميتاً (أو غرة) بالرفع عطف على عشر والتخير

قيمة الخمسة (قوله الذمي) أي وأما الحر المومن فلا قود فيه ولا ذبة لما تقدم من اشتراط العصمة (قوله والجوسى المعاهد) أي والذمي (قوله والمرتد) أي سواء قتل زمن الاستتابة أو بعدها (قوله ثالث خمس) أي ثلث خمس ذبة الحر المسلم (قوله وقيل النخ) هذا قول سحنون ومامشى عليه المصنف هانمان أن على عاقلة ثلث خمس ذبة الحر المسلم فهو قول ابن القاسم وقال أشهب فيه ذبة أهل الدين الذي ارتد اليه (قوله كمرتد) أي يلزم قاتله الأدب ولا ذبة عليه مراعاة لمن لا يرى استتابة بل يقتل فوراً (قوله من ذكر) أي الحر المسلم والكتابي الذمي والمعاهد والجوسى والمرتد (قوله وهكذا) أي ذبة الحرة الكتابية سواء كانت ذمية أو معاهدة ربع ذبة الحر المسلم وذبة الحرة المجوسية أو المرتدة سدس خمس ذبة الحر المسلم من الابل ثلاثة أبرة وثلاثي بعير ومن الذهب ثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث دينار ومن الورق أربعمائة درهم (قوله وفي الرفيق قيمته) أي إذا قتله حر مسلم عمداً أو خطأ لا إن قتله مكافئ أو حر كافر عمداً فيقتل به (قوله وفي إلقاء الجنين وإن علقه) أي هذا إذا ألقته مضغاً أو كاملاً بل وإن ألقته علقه أي دما مجتمعا بحيث إذا صب عليها الماء الحار لا يذوب لا الدم المجتمع الذي إذا صب عليه الماء الحار يذوب لأن هذا ليس فيه شيء خلافاً لما يفيد كلامه (قوله أو شتم ربح) أي كشم رائحة مسك أو سمك أو جبن مقلى فإذا شممت رائحة ذلك من الجيران مثلاً فطلبها الطلب فان لم تطلب ولم يملوها بمحملها حتى ألقته فطلبها الفرة لتقصيرها وتسببها فإذا طلبت ولم يعطوها ضمنوا علوها بمحملها لا وكذا لو علوها به وبأن ربح الطعام أو المسك يستطها ولم يعطوها وسقطت فانهم يضمنون وإن لم تطلب ويضمن من الصادقة تنبيهه على كالحقنة والسراب إذا لم ينبه عليه (قوله من زوج) أي حالة كون ذلك الجنين ناشئاً من زوج حر أو رقيق أو من زنا وكان الأولي للشارح أن يؤخر هذا البيان عن قول المصنف ولو أمة (قوله وأما من سيدها) أي وأما جنين الأمة من سيدها فسيأتي في قول المصنف والأمة من سيدها أي أن فيه عشر ذبة الحرة لا عشر واجب أمه لأن الواجب في أمه القيمة وهي قد تكون قدر ذبة الحرة أو أقل أو أكثر (قوله وإن كانت أمة القيمة) انظر هل تعتبر القيمة يوم الاقضاء أو يوم سببه الذي هو الضرب وشتم الرائحة والتخويف (قوله معجلاً من العين) أي لا من العروض \* والحاصل أن عشر واجب الام للأخوذ في الجنين يكون حالاً ولا يكون منجاً كالذية ويكون ذهباً أو ورقاً فلا يكون من الابل ولو كانوا أهل ابل كما قال ابن القاسم خلافاً لأشهب القائل تؤخذ الابل من أهلها خمس فرائض حالة (قوله ويكون) أي عشر واجب الام في مال الجاني أي في العمد مطلقاً وكذا في الخطأ إلا أن يبلغ ثلث ذية فأكثر فعلى عاقلة (قوله فألقت جنيناً ميتاً) أي فديته على عاقلة الجاني لانها أكثر من ثلث دية لان ذية الجاني المجوسى ستة وستون ديناراً وثلاث دينار ثلثها اثنان وعشرون ديناراً وسدس وثلث سدس والام ديتها خمسمائة دينار عشرها خمسون ديناراً وهي أكثر من ثلث ذية الجاني (قوله وأما جنين الأمة) أي من زنا أو من زوج ولو كان حراً مسلماً وكذا جنينها من سيدها (قوله فيتعين فيه النقد) أي العين ولا غرة فيه لكن إن كان من زوج أو من زنا ففيه عشر قيمة الام نقداً وإن كان من سيدها ففيه عشر ذبة الحرة نقداً (قوله أقل منها سبع سنين) أي وهى سن الافتقار وانما اعتبر فيها ما ذكر لاجل أن يصح التفريق

للجاني لا لمستحقها وهو في جنين الحرة وأما جنين الأمة فيعين فيه النقد وقوله (عبد أو وليدة) بدل من غرة والوليدة الأمة قاله الصميرة أقل منها سبع سنين ولداً عبر بوليدة دون أمة لثلاثي توهم اشتراط كبرها وقوله (نساويه) نعت لفرة وضميره يعود على العشر أي نساوي عشر ذبة أمه الحرة وتقدم أن جنين الأمة يتعين فيه النقد (والأمة) الحاملة (من سيدها) الحر المسلم جنينها كالحرة المسلمة فيه

عشر ديتها (و) الحرة (النصرانية) أو اليهودية لوقال الذمية كان أشمل (من) زوجها (العبد المسلم كالحرة) أي المسلمة لأنه حر من جهة أمه مسلم من جهة أبيه وأما لو كان زوجها كافراً أو كان الجنين من زنا فالحرة من أهل (٢٦٥) دينها وحمل وحبو العشر أو

القرة (إن ذابها) أي انفصل عنها (كاه) ميتة حالة كونها (حية) فإن انفصل كله بعد موتها أو بعضه وهي حية وباقيه بعد موتها فلا شيء فيه ويتعلق الكلام بأمة ثم استثنى من وجوب القرة قوله (إلا أن يحيا) أي يفصل عنها حياة مستقرة بأن استهل صارخاً أو رضع كثيراً ونحو ذلك سواء ذابها حية أو ميتة فلا استثناء منقطع ثم مات (فالدية) إن أقسموا أي أولياؤه أنه مات من فعل الجاني (وكومات) الجنين بعد عتق حياته (عاجلاً) فإن لم يقسموا فلا غرة كما لادية (وإن تعمدت) أي تعمد الجاني الجنين (بضرب بطن أو ظهر أو رأس) لأنه فنزل مستهلاً ثم مات (في القصاص) بقسامة أو الدية بقسامة في ماله للتعمد (خلاف) الرجح في تعمد البطن أو الظهر القصاص وفي تعمد الرأس الدية في ماله كتعمد ضرب يد أو رجل (وتعتمد الواجب) من عشر أو غرة إن لم يستهل ودية إن استهل (بتعمده) أي الجنين (ورث) الواجب المذكور (على

قوله) شيخنا (قوله) عشر ديتها أي عشر دية الحرة المسلمة لا عشر واجب الأمة التي هي أمة ثم انه لا مفهوم لقول المصنف من سيدها بل حيث كان ولدها حراً كالفارة للحر وكأمة الجد إذا تزوجها ابن ابنه أو ابن بنته وحملت منه فحكمها كذلك أي في جنيتها عشر دية الحرة المسلمة لا عشر قيمة أمه (قوله) والحرة النصرانية أي وجنين الحرة النصرانية من زوجها العبد المسلم وأولى الحر المسلم كجنين الحرة المسلمة فبشر دية الحرة المسلمة نقداً أو وليدة تساوي ذلك (قوله) أي المسلمة دفع بهذا ما يقال إن في كلامه تشبيه الشيء بنفسه إذ النصرانية حرة (قوله) لأنه حر من جهة الخ أي لأن جنين الحرة النصرانية من زوجها العبد المسلم حر من جهة أمه مسلم من جهة أبيه أي وحينئذ فيكون فيه مافي جنين الحرة المسلمة وهو عشر دية الحرة المسلمة أو وليدة تساوي ذلك لا عشر واجب أمه واحتترز بقوله من زوجها الخ أي عن جنيتها من زنا ولو كان الزاني بها مسلماً فإن الواجب فيه عشر واجب أمه لا عشر دية الحرة لأن ابن الزنا مقطوع النسب عن أبيه وحينئذ فلا ينظر لحاله وإنما ينظر لحال أمه فقط هذا هو الظاهر كما قرره شيخنا خلافاً لعق (قوله) ثم استثنى من وجوب القرة الأولى ثم استثنى من وجوب أحد أمرين فقط وهو عشر واجب الأم أو القرة (قوله) فلا استثناء منقطع أي لأن ما قبل إلا انفصل الجنين عن أمه ميتاً وهي حية وما بعد إلا انفصل عنها حياً وهي حية أو ميتة (قوله) ولومات عاجلاً ردبلو قول أشهب بنقي القسامة مع لزوم الدية إذا مات عاجلاً واستحسنه الأحمي قائلاً إن موته بالفور يدل على أنه من ضرب الجاني مات قال في التوضيح ووجه ما قاله ابن القاسم أن هذا المولود أضغفه يخشى عليه الوت بأدنى الأسباب فيمكن أن موته بغير ضرب الجاني اه بن (قوله) فلا غرة أي لأن الجنين إذا استهل صار من جملة الأحياء فلم يكن فيه غرة وعدم الدية لتوقفها على القسامة وقد امتنع الأولياء منها وما قاله الشارح هو قول عبد الحق وهو المتمدن وقال بعض أشياخه إن لم يقسموا لهم القرة فقط كمن قطعت يده ثم نزات وأبوا أن يقسموا فلم يدي دية اليد وردبانه قياس مع الفارق لأن من قطعت يده ثم نزات دية اليد قد تقررت بالقطع والجنين إذا استهل صار من جملة الأحياء فلم يكن فيه غرة والحاصل أن موجب القرة مفقود باستهلاله وموجب الدية في قطع اليد وجوده ففرق بينهما فلا يصح قياس أحدهما على الآخر (قوله) وإن تعمد الخ يعني أن ما تقدم من أنه إذا خرج حياً ومات فالدية إن أقسموا محله إذا كانت الجنابة خطأ وأما إن تعمدتها وكانت بضرب ظهر أو بطن فنزل حياً ثم مات فقال أشهب لا قود فيه بل يجب الدية في مال الجاني بقسامة قال ابن الحاجب وهو المشهور وقال ابن القاسم يجب القصاص بقسامة قال في التوضيح وهو مذهب المدونة والمجموعة قال وأحق ابن شاس ضرب الرأس بالظهر والبطن في جريان الخلاف بخلاف الرجل وشبهها ونص ابن أبي زيد في مختصره على أن ضربها في الرأس كضربها في الرجل في نفي القصاص ووجوب الدية في مال الجاني ولا يجري فيه الخلاف الذي في ضرب البطن والظهر ورجحه ابن عرفة اه بن (قوله) فنزل مستهلاً ثم مات احترز به عما إذا نزل ميتاً فالقرة فقط (قوله) كتعمد ضرب يد أو رجل أي فإن فيه الدية بقسامة قولاً واحداً (قوله) من عشر أو غرة الخ أي قال للعهد الذكري (قوله) وورث على الفرائض أي فلا لب التلثان وللام التلث ما لم يكن له أخوة وإلا

الفرائض) المعلومة الشاملة للفرض والتصيب (وفي الجراح) أي جراح الخطأ التي ليس فيها دية مقررة أو العمد التي لا قصاص فيها وليس فيها شيء مقدر كعظم الصدر وكسر الفخذ (حكومة) أي شيء محكوم به أي يحكم الحاكم العارف وبينها بقوله (بنسبة) أي بصورة على نسبة (نقصان الجنابة) وقوله (إذا برىء) متعلق بقوله (من قيمته عبداً) والأولى تأخير عنه لأن الأصل العمول أن يتأخر

عن عاله أى أن العامل فيه قيمة وجاز أيضاً أن يتعلق بنفسان أى نقصانه وقت برئه فيكون واقفاً في مرگزه وقوله من قيمته متعلق بنفسان على أنه حال أى حال كون النفسان معتبرا من قيمته عبداً وعبداً حال من الضمير البارز في قيمته ومعنى قوله ( فرضا ) تقديره أى حال كونه مقدراً ( ٢٧٠ ) عبداً وإنما وجب التقويم بسبب برئه أى صحته خوف أن يترامى إلى النفس أو إلى

ما تحمله العاقلة وقوله ( من الدية ) ( كذا ) ملاحظ فيه المقدر قوله أى مثل نسبة النفسان من الدية فيقوم بعد البرء عبداً عالماً بعشرة مثلاً ثم يقوم مدياً بقصة مثلاً فالافتاوت بين القيمتين هو العشر فيجب على الجاني بنسبة ذلك من الدية وهو عشرها ثم برؤه لا يستلزم عوده كما كان لكن إن عاد كما كان فاعاد على الجاني الأدب في العمد ولا شيء عليه في الخطأ فالحكومة إنما هي فيما إذا برى على شين وهذا إذا لم يكن فيه شيء مقدراً وما فيه شيء مقدراً عافيه ما قدره الشارح كما سأل في قوله وان بشين ( كجنين البهيمة ) تضرب على طأها مثلاً فتأني جنينا حياً أو ميتاً فتقص بسبب ذلك فيها حكومة أى أرضي من قيمتها مديمة وأما الجنين فان نزل ميتاً فلا شيء فيه وإن نزل حياً ومات بقيمته مع ما نقص أمه واستثنى من قوله وفي الجراح حكومة استثناء

كان للام السدس خلافاً للربعة حيث قال يخص بها الأم لأنها كالأموس عن جزء منها وخلافاً لقول ابن هرمز للام والأب على الثلث والثلاثين ولو كان له إخوة وكان مالك أولاً يقول بذلك ثم رجع للأول وأعلم أنه إذا كان النزل للجنين من الأبوين أو الإخوة كان كالقاتل فلا يرث من الواجب المذكور شيئاً وأعلم أيضاً أن قول المصنف وورث على الفرائض لا يخالف قولهم إن الجنين إذا لم يستهل صار خالياً لا يرث ولا يورث لأن مرادهم لا يورث عنه مال يملكه والورث هنا عوض ذاته ( قوله أى أن العامل فيه قيمة ) أى لما فيه من معنى الفعل أى وإنما يقوم وقت برئه أى صحته ( قوله يتعلق بنسبة الخ ) أراد بالمتعلق الارتباط المعنوي فلا ينافي أنه متعلق بمحذوف حال منه أى بمثل نسبة نفسان الجنانية من قيمته مأخوذ ذلك المثل من الدية ويصح تعلق قوله من الدية بفعل مقدر أى يؤخذ بذلك النسبة من الدية وهو حاصل الكلام أن في الجراح شيئاً محكوماً به مصوراً بمثل نسبة نفسان الجنانية من قيمته حال كونه مفروضاً عبوديته ناقصاً إلى قيمته مفروضاً عبوديته كاملاً مأخوذاً ذلك المائل للنسبة المذكورة من الدية ( قوله ففيها قدره الشارع ) أى سواء برى على شين أو لاشين الذي استحسنه ابن عرفة فيما إذا لم يكن في الجرح شيء مقدر القول بأن على الجاني أجره الطبيب وعن الدواء سواء برى على شين أم لا مع الحكومة في الأول وأما ما فيه شيء مقدر فليس فيه سواء ولو برى على شين سوى موضحة الوجه والرأس فيلزم مع القدر فيها أجره الطبيب وعن الدواء ( قوله فلا شيء فيه ) أى واللازم للجاني الحكومة في الأم فقط ( قوله مع ما نقص أمه ) أى مع الحكومة التي في نقص أمه ( قوله منقطعا ) لأن ما قبله في الجرح الذي ليس في شيء مقدر وما بعدها فيما فيه شيء مقدر قال بن وفيه نظر بل هو متصل لأن لفظ الجرح يشمل ما فيه شيء مقدر وما ليس فيه شيء مقدر فكانه قال وكل جرح فيه حكومة إلا الجائفة لما قبله إلا عمومها مراد تناولا لا حكماً مثل قام القوم الأزبدا ( قوله وهي مختصة بالخ ) أى لأنها كما يأتي ما أنضت للجوف أى دخلت فيه ولو قدر إبره فما خرق جلد البطن ولم يصل للجوف فليس فيه الحكومة ومراده بالظهر والبطن ما يشمل الجنب ( قوله والآية ) أى عمداً أو خطأ إذ لا قصاص فيها وكذا يقال في الدامغة وقد تقدم أن الآية هي التي تفضي لحريطة الدماغ ولم تحرقه والا كانت دامغة ( قوله فثلث ) أى وهو على العاقلة إن كانت الجنانية خطأ وإلا ففي مال الجاني ( قوله من الدية الخمسة ) أعلم أن الدية محسنة في جراحات الخطأ جزاً أكيدة القتل خطأ وأما جراح العمد الذي لا قصاص فيه لخطره كالأمة والجائفة أو لعدم المائل أو لعدمه على الدية مبهمة أو لكون الجاني الأب فانها تغلظ بالترييع إن كان الجاني غير الأب بالثلاث إن كان الجاني أباً كما مر ( قوله ومثلها الدامغة ) أى على العمد وقيل فيها حكومة وهو ظاهر المصنف حيث حكمت عنها عند ذكر ما فيه شيء مقدر ( قوله والا الموضحة ) تقدم أنها التي توضح عظم الرأس أو الجهة أو الحدين ( قوله والا المنقاة ) أى عمداً أو خطأ إذ لا قصاص فيها حيث كانت في الرأس وتقدم أنها التي يطير فراش الظلم منها لاجل الدواء ( قوله عطف مرادف ) أى عطف مالاً في الدونة لا أراها إلا المنقاة

( قوله ) مقطوعاً قوله ( إلا الخمسة ) عمداً أو خطأ وهي محسنة بالبطن والظهر ( والآية فثلث ) بن الدية الخمسة في كل منهما ومثلها الدامغة ( و ) إلا ( الموضحة ) خطأ ( فنصف عشر ) وتقدم أن في عمدها القصاص ( و ) إلا ( الموضحة ) عطف مرادف ( فمشر ونصفه ) أى نصف العشر خمسة عشر بعبارة أو مائة وحمسون ديناراً



ولا يزداد على ما ذكر في هذه الجراح شيء ( وإن ) برئت ( بشين ) أى على قبح ( فبن ) أى على الجراح المذكور فدفع بالمائة ما يؤم من أنها إذا برئت بشين أنه يزداد على ما قدره الشارع ولو أنه بالغ على نفي الشين لدفع توم النص أصح أيضا وشرط أخذ القدر المذكور في الجراحات المذكورة ( إن كن برأس أو على أعلى ) وهو ما يثبت عليه ( ٣٧٦ ) الاثنان العليا وهذا راجع لأعد الجائفة فانها

مختصة بالظهر أو البطن كما تقدم فالضمير في كن راجع للمجموع لا لجميع وقوله أو على أى لا يتأتى في الآمة لأنها مختصة بالرأس فهو من باب صرف الكلام لما يصلح له ( والقيمة لأبعد كالدية ) للحرق فيها شيء مقدر كالوضحة في الحر فيؤخذ من قيمته بقدر ما يؤخذ من دية الحر ففي موضحته نصف عشر قيمته وفي جائفتا أو أمته ثلث قيمته وهكذا ( وإلا ) يسكن شيء من الجراح المذكورة برأس أو على أعلى بل في غيرها كيد أو رجل ( فلا تقدير ) أى فليس فيه شيء مقدر من الشارع وإنما فيه حكومة باجتهاد الحاكم والمراد أنه يقوم سالما ومعييا ويؤخذ من ذلك النسبة ( وتعدد الواجب ) وهو الثلث ( بخائفة نفذت ) من جانب الآخر أو من الظهر للبطن فيكون فيها دية جائفتين ( كستعد الوضحة والنقطة والآمة

( قوله ولا يزداد على ما ذكر في هذه الجراح شيء وإن برئت بشين ) يستثنى من هذه الوضحة فانها إذا برئت على شين وكانت في الوجه أو الرأس فإنه يدفع مع ديتها حكومة لما حصل بالشين على المشهور ( قوله أصح أيضا ) أى لكنه احتج بالشين فبالغ عليه لأن النص يقتضى المخالفة لما ورد وما ورد لا يتوهم النص عنه بخلاف الزيادة فالنوم فيها أكثر بدليل وجوده في الوضحة ( قوله في الجراحات المذكورة ) أى وهي الجائفة والآمة والدائمة والوضحة والنقطة ( قوله ما يثبت عليه الاثنان العليا ) أى وهو كرسى الحد ( قوله لا يتأتى في الآمة ) بل في الوضحة والنقطة وقوله لأنها مختصة بالرأس أى وحيدتها فاشتراطه فيها لبيان الواقع ( قوله فهو من باب صرف الكلام لما يصلح له ) أى فقولنا إن كن برأس راجع للآمة والوضحة والنقطة وقوله أو على أعلى راجع للوضحة والنقطة لا للآمة ( قوله وهكذا ) أى ففي منقلته عشر قيمته ونصف عشر قيمته ( قوله بل في غيرها كيد الخ ) الذى يتأتى من الجراح المذكورة في غيرها كاليد والرجل إنما هو الوضحة والنقطة ( قوله باجتهاد الحاكم ) فيه نظر لما تقدم أنه يقوم عبداً فرضاً ناقصاً وكاملاً وينظر ما بين القيمتين أى قيمته سالماً ومجروحاً ويؤخذ من الدية بنسبة ما بين القيمتين بقول أهل المعرفة لا باجتهاد الامام وأوجب بأن مراد الشارع باجتهاد الحاكم يعنى مع أهل المعرفة في التقويم والنسبة فلا يخالف ( قوله من جانب للآخر ) أى كأن يضربه في جنبه فتنفذ من الجانب الآخر ( قوله أو من الظهر للبطن ) أى كأن يضربه في بطنه فتنفذ ظهره وبالعكس ( قوله دية جائفتين ) أى وذلك ثلثا دية النفس ( قوله كتعدد الوضحة ) أى كما يتعدد الواجب إذا تعددت للوضحة الخ ففي الموضحتين عشر الدية الكاملة وفي المقتلتين خمسها وعشرها وفي الآمتين ثلثاها ( قوله ان لم تتصل ) أى تلك المذكورات ببعضها وهذا راجع لما بعد السكاف ولا يتصور رجوعه لما قبلها وهو نفوذ الجائفة لجهة أخرى لأنه لا يتأتى الاتصال ( قوله منفصلاً عن الآخر ) أى بأن يكون ما بين الموضحتين ثلاثاً سالماً يبلغ العظم سواء انسلخ الجلد أم لا ( قوله والا بأن اتصل ما بين الموضحتين الخ ) اتصال ما بين الموضحتين هو أن يصل ما بينهما للعظم حتى يصير الموضحتان شيئاً واحداً واتصال ما بين المقتلتين أن يطير فراش العظم الذى بينهما للدواء حتى يصير شيئاً واحداً واتصال ما بين الآمتين أن يصل ما بين الآمتين لأم الدماغ حتى تصير آمة واحدة ( قوله فلا يتعد الخ ) ذكر هذا وإن كان مفهوم شرط ليرتب عليه قوله وإن بفور الخ ( قوله وإن بفور ) أى وإن كان تعددها على وجه الاتصال بفور الخ ( قوله بل بالعكس ) أى لأن الفور وإن كان بمعنى التسارع لكن المراد به الزمن للتتابع فيه فلذا صح جملة ظرفاً وقد يجاب عن المصنف بأن الباء للظرفية وفى السببية ولا مكان الجواب عن المصنف بما ذكر قال الشارح الأولى ولم يقل الصواب ( قوله فلكل حكمه ) أى فلكل جرح دية وحاصل فقه المسئلة أن الواجب يتعدد بتعدد الجرح إن لم تتصل الجراحات أو اتصلت وكانت على التراخي لا أن اتصلت وكانت في فور سواء كانت بضربة أو ضربات ( قوله أو الصوت الحالى عن الحروف ) أى فيمن ليس له الصوت

إن لم تتصل ) ببعضها بل كان كل واحد منها منفصلاً عن الآخر فيتعد الواجب بتعدد كل ( وإلا ) بأن اتصل ما بين الموضحتين أو للمقتلتين أو الآمتين ( فلا ) يتعدد الواجب لأنها واحدة ممتدة إن حصلت بضربة واحدة بل ( وإن بفور في ضربات ) الأولى وإن بضربات في فور إذ الضرب ليس ظرفاً للفور بل بالعكس فلو تعددت بضربات في زمن متراخ فلكل حكمه ولو اتصلت ( والدية ) الكاملة كما تكون في النفس تكون في ذهاب كل واحد مما يأتى فتجب ( في ) ذهاب ( العقل أو السمع أو البصر أو النطق ) وهو صوت مجروح ( أو الصوت ) الحالى عن الحروف ( أو الدوق )

وهو معنى في اللسان ومثل ذلك الشيء ويقاس على ذلك الشيء وهو قوة منبثة على سطح البدن يدرك به الحرارة والبرودة والنعمونة والحشونة ونحوها عند اللمسة ولا يلزم من كون المصنف لم يذكره فيما فيه شيء. مقدر أن يكون فيه الحكومة وقياسه على الذوق مثلاً ظاهر والمراد أن من فعل بانسان (٢٧٢) فعلاً من ضرب أو غيره عمداً أو خطأ فذهب بسببه شيء مما ذكرناه يلزمه الدية

كاملة والمراد ذهاب المنفعة بتأثيرها فلو ذهب البعض فعليه من الدية بحساب مذهب ولو أوضحه فذهب عقله فعليه واجب كل على المشهور وقيل عليه دية كاملة للعقل فقط (أو) ذهاب (قوة الجماع) بأن أفسد انعاظه ولا تدرج فيه دية النصاب وإن كانت قوة الجماع فيه فلو ضرب صلبه فإبطاله وأبطل جماعه فعليه ديتان (أو) ذهاب نسله بأن فعل به فعلاً أفسد منه فالدية (أو) في حصول (تجديده) أو تبرئته (أو) تسويده) وهو نوع من البرص فإن جذمه وسوده فديتان وهو ظاهر (أو) قيامه وجلوسته) معابدليل العطف بالواو وكذا في ذهاب قيامه فقط على العمد وأما ذهاب جلوسه فقط ففيه حكومة ففي مفهومه تفصيل \* ولما فرغ من الكلام على تعطيل المنافع ذكر الدوات فقال (أو الاذنين) ففي قطعهما الدية ومذهب المدونة أن فيها حكومة إذا لم يذهب سمعه

فقط كالآخرس (قوله وهو معنى في اللسان) أي قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان يدرك بها الطعوم بمخالطة الرطوبة الاعابية التي في الفم ووضولها للعصب (قوله ولا يلزم الخ) هذا رد على عبق القائل إن فيه حكومة واستدل لذلك بكون المصنف لم يذكره فيما فيه شيء. مقدر (قوله أو غيره) أي كاطعام أو شق أو جرح أو نحو ذلك من الأفعال (قوله عمداً أو خطأ) اعلم أن لزوم الدية في ذهاب ما ذكر بالفعل الخطأ ظاهر وأما إذا كان الفعل عمداً فيقتد بما إذا كان الفعل لا قصاص فيه كالاطعمة ولم يمكن التحيل على ذهاب المنفعة والالتحيل على ذهابها كما مر فإن كان ذهاب المنفعة بفعل فيه القصاص كجرح اقتص مثله من الجاني فإن زال المعنى منه فواضح والأخذ منه دية مذهب كاهن (قوله فذهب بسببه شيء مما ذكر) أي من العقل وما بعده في كلام المصنف والشارح (قوله بحساب مذهب) أي فإذا ضرب به فصار يعتريه الجنون في كل شهر يوماً مع ليلته كان له جزء من ثلاثين جزءاً من الدية وإن صار يعتريه الجنون في كل شهر يوماً فقط أو ليلة فقط كان له جزء من ستين جزءاً من الدية ولا يراعى طول النهار ولا قصره ولا طول الليل ولا قصره حيث كان يعتريه الجنون في الليل فقط أو في النهار فقط لأن الليل الطويل والنهار القصير لما عادتهما ما يأتي في ليل قصير ونهار طويل صار أمر الليل والنهار متساوي (قوله فعلية واجب كل) أي فيلزمه دية كاملة للعقل ونصف عشر دية له واضحة (قوله على المشهور) أي بناء على المشهور من أن محل العقل القلب لا الرأس (قوله وقيل الخ) هذا مبنى على مقابل المشهور من أن محل العقل الرأس وقوله وعليه دية كاملة للعقل فقط أي لقول المصنف إلا المنفعة بمحلها (قوله بأن أفسد الخ) أي بأن فعل به فعلاً أفسد انعاظه أي انتصاب ذكره (قوله ولا تدرج فيه) أي في إبطال قوة الجماع أي لا تدرج في دية (قوله وإن كانت قوة الجماع فيه) أي وإن كانت قوة الجماع التي فسدت مندرجة فيه أي في الصلب الذي أفسده (قوله أفسد منه) أي بحيث صار لا يحصل منه نسل (قوله أو في حصول تجديده) أي بأن فعل به فعلاً فحصل بسبب ذلك تجديده الخ (قوله أو تسويده) ظاهره وإن لم يعم السواد أو البرص جسمه وهو كذلك على الظاهر قاله عج (قوله ففيه حكومة) أي كما أنه لو أذهب بعض كل فالظاهر أن في ذلك حكومة (قوله ففي قطعها الدية) أي في مجرد قطعها بدون ذهاب سمع الدية (قوله ومذهب المدونة أن فيها حكومة) أي وهو المشهور كما قاله ابن عرفة ومأقوله المصنف من وجوب الدية في مجرد قطعها ففسد تبسع فيه تصحيح ابن الحاجب انظر بن (قوله إذا لم يذهب سمعه) أي والا فالدية اتفاقاً (قوله أو الشوى) يعني أن من فعل بشخص فعلاً أذهب به جلد رأسه بتأثيره فإنه يلزمه دية كاملة. وأما إن أذهب بعضها فعليه بحسابه من الدية الكاملة وقيل يلزمه حكومة (قوله جلد الرأس) بتأثيره وقوله جلدة الرأس أي القطعة من جلدها (قوله أي في قلعهما) أي إخراجهما من محلها وتصييرها بارزتين كالزور وقوله أو طمسهما أي فقههما (قوله بأن أغلقت الحدة) أي بفقهها وهذا تفسير للطمس (قوله ليس فهما) أي في طمس الحدة وذهاب البصر دية وحكومة أي بل الواجب فهما دية فقط

(قوله)

(أو الشوى) بفتح الشين العجمة جلد الرأس جمع شواة وهي جلدة الرأس فإن أذهب بعضها

فبحسابه (أو العيينين) الباصرتين أي في قلعهما أو طمسهما بأن أغلقت الحدة الدية وليس هذا مكرراً مع قوله سابقاً أو البصر لأن الذاهب فيما تقدم مجرد البصر والعين قائمة وهنا طمس الحدة مع ذهاب البصر أو قلعته وأتى به للإشارة إلى أنه ليس فهما دية وحكومة وإن كان يعلم من قوله الآتي إلا المنفعة بمحلها (أو عين الأعور) الباصرة إذا تلفت فيها الدية كاملة

(السنة) قد نسي بذلك عمر وعثمان وطى وابن عباس (بخلاف كل زوج) كالمدين والرجلين والأذنين والشفنتين (فان في أحدهما نصفه) أى نصف الواجب في الزوج ولو لم يوجد إلا ذلك الأحد (٢٧٣) لذهاب الآخر قبله (و) الدية

(في قطع) (اليدن) من السكوعين أو من الساعدين (و) (في الرجلين) ولو من آخر الفخذ وفي الشفتين (و) (في مارن الأنف) وهو مالان منه دون العظم (و) في قطع (الحشفة وفي) قطع (بعضها بحسابها) أى الدية (منهما) أى من المارن والحشفة فيقاس بما فيه الدية منهما (لا) يقاس (من أصله) أى من أصل المارن أو الحشفة وأصل الأول الأنف والثاني الذكر لأن بعض ما فيه الدية إنما ينسب إليه لا إلى أصله (وفي الاثنين) مطلقاً أى سلمها أو قطعها أو رضها فلو قطعها مع الذكر فديتان (وفي ذكر العينين قولان) بالدية والحكومة والراجع الدية (و) الدية كاملة (في شفرى المراءان) بدا العظم من فرجها وإلا لحكومة وفي أحدهما إن بدا العظم لعضها والشفران بضم الشين المعجمة وسكون الفاء الاعمقان المحيطان بالفرج المعطيان له (وفي ثديها)

(قوله لاسنة) بحث فيه بعضهم بأن ظاهر السنة مع المخالف القائل في العين الواحدة نصف الدية سواء كانت عين صحيح أو أعور لعموم ما في كتاب عمرو بن حزم الذى أرسله له النبي صلى الله عليه وسلم فانه ذكر له فيه أن في العين الواحدة نصف الدية وهذا عام في عين الأعور والصحيح واجب بأن فعل الصحابة خصص عموم الحديث (قوله بخلاف كل زوج) فان في أحدهما نصفه دخل في هذا الاثنان أيضاً كما دخل ما ذكره الشارح ففي أحدهما نصف الدية سواء قطعها أو سلمها أو رضها والفرق بين عين الأعور والواحد من كل زوج مما ذكر أن العين تقوم مقام العينين في معظم الغرض بخلاف إحدى اليدين والرجلين مثلاً فلذا ألزم في عين الأعور دية كاملة وفي الواحد من كل زوج نصفها وأيضاً عين الأعور وردت السنة بالدية كاملة فيها بخلاف غيرها (قوله ولو من آخر الفخذ) أى هذا إذا قطعها من السكعين أو من الركبتين بل ولو قطعها من آخر الفخذين (قوله وفي مارن الأنف) أى والدية كاملة في مارن الأنف وفي الحشفة أى وهى رأس الذكر وفي قطع ما بقي منها بعد ذلك حكومة فلو قطع الأنف أو الذكر من أصله ابتداء فدية فقط (قوله فيقاس) أى ذلك البعض الذى قطع منها أى من المارن والحشفة مما فيه الدية (قوله لا يقاس) أى ذلك البعض المقطوع أى لا ينسب ذلك البعض لأصل المارن والحشفة وإنما ينسب لنفس المارن والحشفة (قوله فلو قطعها مع الذكر فديتان) أى سواء قطعها فى مرتين أو فى مرة واحدة وكفى المواق وهذا ان فعل ذلك بحر فان فعله بعبد أدب في العمد ولا غرم ان لم ينقصه فإن نقصه غرم أرضه (قوله وفي ذكر العينين) وهو من لا يتأذى له به جماع لصغره أو لعدم انماظه لسكبه أو علة عن جميع النساء وقوله قولان أى للمالك قال في النخبة للذكر ستة أحوال تجب الدية فى ثلاثة وتسقط فى حالة وتختلف فى اثنتين فالثلاثة التى تجب فيها الدية قطعة جملة أو قطع الحشفة وحدها أو أبطل النسل منه بطعام أو شراب وان لم يبطل الانماظ وتسقط الدية إذا قطع بعد قطع الحشفة وفيه حكومة ويختلف إذا قطع بمن لا يصح منه النسل وهو قادر على الاستمتاع أو عاجز عن اتيان النساء لصغره أو لعله كالشيخ الفانى قليل دية وقيل حكومة والقولان للمالك (قوله والراجع الدية) أى وأما ذكر المترض عن بعض النساء ففيه الدية اتفاقاً وفي ذكر الخنى المشكل نصف دية ونصف حكومة لانه على احتمال ذكوريته فيه دية كاملة وعلى احتمال أنوثته فيه حكومة والمراد بالحكومة هنا ما يجتهد فيه الامام لهذا العمد لا ما سبق في تقويمه لان قطع ذكر المرأة لا ينقصها (قوله وفي ثديها) أى وفي قطع ثديها أى المرأة الدية وأما قطع ثدى الرجل ففيه حكومة لا دية (قوله ان بطل اللبن) أى بأن التقطع وقوله أو فسد أى بان صار وما وهذا شرط فى قطع الحثتين فان قطعها ولم يبطل اللبن ولم يفسد فحكومة (قوله وكذا ان بطل) أى وكذا تلزم الدية كاملة ان بطل اللبن أو فسد من غير قطع للحثتين ولا لغيرها وحديث فالدية للبن لا لتقطع الحثتين فمن ثم استظهر ان عرفة أن فى قطع حلمى العجوز حكومة كاليد الخلاء (قوله فان عاد) أى اللبن لحاله بعد فسادة وبعد انقطاعه فى معتلة قطع اللبن أو فساده من غير قطع للحثتين (قوله إذا قطع ثديها الخ) فيان الدية فى قطع الثديين مطلقاً سواء بطل اللبن أو فسد أو لا فلا يحتاج لاعتناء بالأولى الأقصر على قطع

(٣٥ - دو قى - بع) بطل اللبن أم لا (أو حلتها) أى الثديين وفى بعض النسخ حلتها بالافراد أى المرأة الدية (ان بطل اللبن) أو فسد وكذا ان بطل أو فسد بغير قطع فان عاد ردت ما أخذت (واستوى بالصغيرة) التى لم تبلغ إذا قطع ثديها أو حلتها فتعجز هل بطل لبنها أم لا (و) استوى فى قلع (سن الصغير الذى لم يشفر) بضم التحتية وسكون المثلة أى لم تنسقط راضته (للايسر)

في الخطأ (كالقود) في العمد فإن ثبت فلا كلام ( وإلا ) ثبت ( انتظر ) بالعقل أو القود ( سنة ) كاملة نقوله وإلا شرط في مقدار تقديره  
فإن ثبت كان عليه أن يصرح به والمعنى أن حصل يأس قبل السنة انتظر تمامها وإن مضت سنة قبل الأياس انتظر الأياس فينتظر  
أقصى الأجلين وليس المراد ما يفيد ظاهره من أن معناه وإن لم يحصل الأياس انتظر سنة كما علمت أنه إذا مضت سنة ولم يحصل الأياس  
انتظر الأياس فإن مات قبل ( ٢٧٤ ) الأياس وتمام السنة لم يقتص من الجاني إذ لا قصاص بالشك ( وسقط ) أي

القصاص والدية ( إن  
عادت ) من الصغير لحيثها  
قبل قلعها ( وورثا إن مات )  
أي إن مات الصغير بعد  
تمام السنة واليأس أي  
فورثه يستحقون ماله  
من قود أو دية ( وفي عود  
السن أصغر ) مما كانت  
عليه ( عساها ) فإن قص  
نصفها فقص ديتها كما  
في قص السمع ولا يقوم  
عبدًا سلبًا ومعياً كما تقدم  
في الحكومة ولما كان  
لزوال ما فيه الدية علامة  
يعرف بها زوال الكل أو  
البعض شرع في بيان ذلك  
بقوله ( وجرب العقل )  
للمشكوك في زواله  
( بالحوادث ) ولا بد من  
تكرار الحوادث ويتجسس عليه  
فيها هل يفعل أفعال العقلاء  
أو غيرهم ويحتمل أن يجلس  
معه فيها ويهادئه ونسأله  
في الكلام حتى تعلم خطابه  
وجوابه لأن علم أهل المعرفة  
ما يقتضيه من الجناية عمل  
بذلك وإن شكوا أنقص  
الربع أو الثلث حمل

الجملتين بأن يقول إذا قطع حلقة ثديها والحاصل أنه يستأنى في قطع حلقة الصغيرة بأخذ الدية إلى  
اليأس من حصوله الابن فإن حصل الابن في مدة الاستثناء فالمرطاهر وهو عدم الدية لزوم الحكومة  
وإلا أخذت الدية ( قوله في الخطأ كالقود ) الأوضح أن يقوله بأخذ الدية وفي الخطأ كالقود في  
العمد ( قوله واستؤنى في قلع من الصغير الخ ) حاصله أن من الصغير الذي لم يشتر إذا قلمت عمداً  
أو خطأ فإنه يستأنى بأخذ ديتها في الخطأ وبالقصاص لها في العمد لأقصى الأجلين وهما اليأس  
من عودها والسنة من يوم قلعها فكل ما كان أبعد منهما فإنه يستأنى له فإذا حصل اليأس من  
عودها قبل السنة انتظر تمامها وإن مضت سنة بعد قلعها قبل اليأس من عودها انتظر اليأس بقول  
المصنف واستؤنى من الصغير لليأس أي إلى أن يحصل يأس من عودها فإن ثبتت في مدة الاستثناء  
قبل اليأس فلا كلام وإن حصل اليأس ولم تثبت انتظر تمام سنة من حين قلعها إذا حصل  
اليأس قبل السنة عند حصول كلام الشارح ( قوله شرط في مقدار الخ ) الأولى مقابل لمقدّر هذا  
والأحسن أن يقال في حل المتن أن المعنى واستؤنى في قلع من صغير لم يشتر لليأس أي للسن الذي  
ثبتت فيه وإلا بأن جاوز السن الذي ثبتت فيه ولم تنقض سنة انتظرت بقية السنة ووجبت الدية في  
الخطأ والقصاص في العمد ( قوله فينتظر أقصى الأجلين ) أي وتجعل الدية في الخطأ حال  
الانتظار تحت يداً أمين إلا أن يكون الجاني مأموناً كما في بن عن الأعمى ( قوله فإن مات ) أي  
الصغير المحبى عليه قلع سنة ( قوله لم يقتص من الجاني ) أي إذا كان متممداً وأما إن كان معظماً  
فتؤخذ منه الدية ( قوله وورثا ) أي القود والدية إن مات أي الصغير قبل نبات سنة وبعد تمام السنة  
واليأس ( قوله وفي عود السن ) أي من الصغير التي قلمت قبل انقضاء ( قوله أصغر ) أي وأما إذا  
عادت أكبر مما كانت فالظاهر أن فيها حكومة فله عبق ( قوله وجرب العقل ) أي للدعي زواله  
بجناية مع الشك في ذلك أي جربه أهل المعرفة باستغفاله في خلواته بأن يتجسس عليه فيها وينظر  
هل يفعل أفعال العقلاء أو أفعال غيرهم ( قوله المشكوك في زواله ) أي بجناية ( قوله انقص من الخ )  
أي من عقله من كونه نصفه أو ربعه أو زال كله ( قوله على الثاني ) أي على الأكثر وقوله على الأول  
أي وهو الأقل ( قوله أن للدعي هنا ) أي زوال عقل المحبى عليه وقوله ولي المحبى عليه أي  
أبوه أو وصيه أو من قدمه القاضي للنظر في شأنه وقوله أو من يقوم مقامه أي كولي أبيه إذا  
كان أبوه مفياً ( قوله وجرب السمع ) أي للدعي زوال بعضه من إحدى الأذنين مع الملك في  
ذلك ( قوله بدليل ما يأتي ) أي وهو قوله مع صد الصريحة ( قوله مع سكون الربيع ) أي لأن كان  
الربيع غير ساكن صبيح عليه من الجهة التي ليم الربيع ساكن وأغرقت الأخرى إلى أن يسكن ( قوله من  
الجهات الأربع ) أي وهي الشرق والمغرب والجنوب والشمال ( قوله في كل جهة ) أي من تلك

الجهات

في العمد على الثاني لأن الظاهر أحق بالحمل عليه وفي الخطأ على الأول لأن

الأصل براءة الدماء فلا تكلف بمشكوك فيه وظاهر أن للدعي هنا هو ولي المحبى عليه أو من يقوم مقامه ( وجرب السمع ) أي  
اختبر قصصانه حيث ادعى المحبى عليه النقص من إحدى أذنيه بدليل ما يأتي ( بأن يصاح ) مع سكون الربيع ( من ) أما كن مختلفة ( بقى من  
الجهات الأربع ووجه الصانع لوجهه في كل جهة ( مع صد ) الأذن ( الصريحة ) صدأ تحكما ويكون النداء من مكان يفيد قرب منه شيئاً  
لحيثاً عنى بسنخ ويموز النكس أي يصاح عليه من مكان قريب ثم يتباعد الصانع شيئاً فشيئاً حتى لا يسمع ثم تفتح الصريحة وتند الأخرى



ويصاح به كذلك ثم ينظر أهل المعرفة ما شئ من جمع الجنى عليها (وُنسبَ لسمعه الآخر) السكائن في الصيغة ويؤخذ من الدية النسبة (وإلا) تكن الجنابة في إحدى الأذنين بل فيهما معا ولكن فيهما بقية أوفى إحداها أو كانت الجنابة على إحداها والثانية ليست صحيحة قبل ذلك (فسمع وسط) يعتبر ويقضى له بالدية بالنسبة إليه أي يعتبر جمع وسط لافى غاية الحدة ولا الثقل من رجل مثل الجنى عليه في السن والزواج فيوقف ومكان ويصاح عليه كما تقدم حتى يعلم انتهاء سماعه (٢٧٥) ثم يوقف الجنى عليه في مكانه

فيصاح عليه كذلك وينظر ما قص من سمعه عن جمع الرجل المذكور ويؤخذ من الدية بتلك النسبة وهذا إذا لم يعلم سمعه قبل الجنابة وإلا عمل على ما علم من قوة أو ضعف بلا اعتبار جمع وسط قوله (وله نسبتة) راجع للمثليتين أي له من الدية بنسبة سمعه الصحيح إن كانت أذنه الأخرى صحيحة أو بنسبة سمع وسط إن لم تكن الأخرى صحيحة لكن بشرطين الأول (إن حلف) على ما ادعى من أن هذا غاية ما انتهى سمعه إليه والثاني أشار له بقوله (ولم يختلف قوله) في ذلك اختلافا بينا (وإلا) يعلف أو يختلف قوله اختلافا بينا بأن يكون من جهة قدر ميل ومن الأخرى لصفه به (لهدر) أي لا شيء له لظهور كذبه (و) جربه (البهر) بإغلاق العين (الصحيحة)

الجهات الأربع (قوله ويصاح به كذلك) أي من مكان بعيد ثم يقرب منه شيئا فشيئا حتى يسمع أو من مكان قريب ثم يتباعد الصائح شيئا فشيئا حتى لا يسمع وقوله ويصاح به كذلك أي ولو من جهة واحدة فيما يظهر قاله عقب (قوله ويؤخذ من الدية النسبة) أي تلك النسبة فإن كان الناقص نصف سمع الصحيحة أعطى ربع دية كاملة وإن كان الناقص ثلث سمع الصحيحة أعطى سدس الدية الكاملة (قوله ولكن فيهما) أي لكن بقي فيهما بقية من السمع أوفى في إحداها بقية منه وأما لو ادعى ذهاب جميعه في الجنابة عليهما وأنه لم يبق فيهما بقية فإنه يجرب بالأصوات القوية كالوق والطبل بالقرب منه بفلفة فإن انزعج فلا يصدق وإلا صدق (قوله ليست صحيحة قبل ذلك) أي قبل الجنابة بل كانت معدومة أو ضعيفة (قوله ويصاح عليه) أي من الجهات الأربع (قوله وهذا) أي ما ذكر من أنه يقضى له بالدية بالنسبة لسمع وسط (قوله ولا عمل على ما علم) أي يعطى من الدية بنسبة ما قص ما علم هذا هو الراد (قوله لكن بشرطين) أي لكن إعطاؤه من الدية بنسبة سمعه الصحيح أو بنسبة سمع وسط مشروط بشرطين (قوله إن حلف على ما ادعى الخ) هذه اليمين بين تهمة فلا ترد على الجاني إذا نكل المحنى عليه وإنما كانت يمين تهمة لأن الجاني لم يحقق كذب المحنى عليه وإنما بينهما (قوله ولم يختلف قوله في ذلك اختلافا بينا) أي بأن لم يختلف قوله أصلا أو اختلف اختلافا متقاربا (قوله وجرب البصر) أي الدعي ذهاب بعضه من إحدى العينين فإن ادعى ذهاب جميعه من إحداها أو منهما معا اختبر بالاشعة التي لا تلبث للبصر معها أو يشار إلى عينه على حين غفلة اه بن (قوله بإغلاق الصحيحة) أي وينظر إلى انتهاء ما أبصرت به الصابة من أما كن مختلفة (قوله وتعرف النسبة) أي بين ما انتهى إليه بصر الصابة وما انتهى إليه بصر الصحيحة وتلك النسبة يعطى من الدية (قوله الدعي زواله) أي بتمامه (قوله لا يكاد يصبر الخ) أي فإن صبر كان صادقا في دعواه وإلا كان كاذبا (قوله ونسب لسم وسط) فإذا قل أنهم لعشرة أذرع فقط صدق يمين من غير اختبار بمشموم حاد الرائحة ونسب لسم وسط فإذا كان من مسافة عشرين ذراعا أعطى نصف الدية وهكذا وإنما لم يمتحن هنا بمثل ما مر في البصر والسمع لانه لا يقل صد الجزء الباقي من الشم حتى يختبر ما ذهب من الشم من أما كن مختلفة ولشدة تفريق الريح للرائحة فليست كالصوت والأجرام البصرة (قوله وجرب النطق) أي الدعي ذهاب بعضه بالجنابة (قوله من ثلث الخ) أي فإذا كان قبل الجنابة يقرأ ربع القرآن مرة لا في ساعة وبعدها صار لا يقدروا على قراءة عنه مرة لا في الساعة فإنه يقضى له بنصف الدية وهكذا (قوله فإن حشكوا) أي في أن الذاهب بالجنابة وبيع نطقه أو ثلثه وقوله أو اختلفوا أي بأن جزم بعضهم بأن الذاهب بالجنابة ثلث نطقه وجزم بعضهم بأن الذاهب ربعه وقوله عمل بالأحوط أي وهو العمل على الكثير

كذلك أي كما مر في تجربة السمع من أما كن مختلفة ثم تعلق بالصابة وينظر انتهاء ما أبصرت الصحيحة وتعرف النسبة فإن بعى عليها وفيهما بقية اعتبر بصر وسط وله من الدية بنسبة ذلك (و) جرب (الشم) الدعي زواله (برائحة خادئة) أي منفرة للطبع كرائحة خيفة وأمر بالمكث عندها مقدار كذا من الزمن ليعلم غاله إذ النصف بالشم لا يكاد يصبر للدة الطويلة عندها فإن ادعى زوال بعضه صدق بيمينه ونسب لسم وسط كما قال ابن غازي (و) جرب (السطق بالكلام) من الجنى عليه (اجتهاداً) أي بالاجتهاد من أهل المعرفة أي يرجع إلى ما يقوله أهل المعرفة لا بمقتضى ما يجزمهم منه من ثلث أو ربع أو غير ذلك فإن شكوا أو اختلفوا فيما قص عمل بالأحوط

(أو صدق) بالغ (مدح) ذهب الجميع (بما) (يمين) فمن ادعى ذهب جميع سمعه أو جميع صره أو جميع شمه ولم يكن اختياره بما مر فانه يصدق يمينه (والضعيف من دين ورجل ونحوهما) كيد (خلقة) أو لكبر أو بساوى (كغيره) من القوى فى القصاص والدية كاملة وفيه تكرار مع قوله وتؤخذ العين السليمة بالضعيفة خلقة الخ إلا ان يحمل ما هنا على الخطأ وذلك على العمدا كما حمل قوله وذكر وصحيح وضديهما على الجنابة فى النفس لدفع التكرار (وكذا) العين أو الرجل (المجنى عليها) خطأ قبل ذلك فمى كالصحيحة فى القود والعقل كاملاً (إن لم يأخذها) فى الجنابة الأولى (عقلاً) فان كان أخذها عقلاً ثم حصل لها جنابة ثانية فليس له من دينها إلا بحسب ما بقى منها وأما المجنى عليه عمداً فقد تقدم فى قوله وتؤخذ العين السليمة بالضعيفة خلقة ومن كبر أو لجدرى أو لكرمية فالقود إن تفمده وإلا فبحسابه وتقدم انه يقيد قوله فبحسابه بما هنا أى حيث أخذ عقلاً وقوله ان لم يأخذ

فيعطى ثلث الدية فى المثال المذكور (قوله والظالم أحق الخ) علة لما قبله من العمل بالأحوط وهو الحمل على الكثير وهذا التعليل ظاهر فيما إذا كانت الجنابة عمداً وأما إذا كانت خطأ فانه يحمل على الأقل كالمربع فى المثال المذكور لان الدية لا تلزم بتشكوك فيه (قوله وجرب الذوق) أى المدعى ذهب كله بالجنابة مع الشك فى ذلك فان ادعى زوال بعضه صدق يمينه ونسب لذوق وسط مثل ما مر فى القسم (قوله أى بالشئ المر الذى لا صبر عليه عادة) أى كالخنظل والصبر فإذا أكل الخنظل ونحوه ولم يحصل له من ذلك تأثير صدق فى دعواه وإلا حمل على الكذب (قوله مما مر) أى من السمع والبصر والشم ولا يشمل كلام المصنف العقل لأن من ذهب عقله لادعوى له فان قلت يرد بالمسمى ما يشمل المجنى عليه وولى كما فى مسألة العقل قلت ولى لا يعين عليه إلا يحلف الشخص ليستحق غيره (قوله ولم يكن اختياره بما تقدم) قرعلت أن ذهب السمع كله يختبر بالأصوات المزججة على غفلة كالقود والطبل وذهب البصر كله يختبر بالاشعة التى لآليات البصر معها وذهب جميع الشم يختبر بالرائحة الحادة وهذا قد تقدم دون الأولين فلم يتقدم للمصنف ولا للشارح فتأمل (قوله والضعيف) أى والعضو الضعيف الذى لم يذهب جل نفعه حالة كون ضعفه ليس بجنابة بل خلقة (قوله فى القاص) أى إذا كانت الجنابة عليه عمداً وقوله والدية كاملة أى إذا كانت الجنابة عليه خطأ وإنما قيدنا العضو الضعيف بكونه لم يذهب جل نفعه لأن القاص جل نفعه ليس فيه الدية إلا بحساب ما بقى فيه من المنفعة (قوله على الجنابة فى النفس) أى ودهنا على الاطراف (قوله المجنى عليها خطأ) أى جنابة لم تذهب جل منفعتها وقوله قبل ذلك أى قبل الجنابة الثانية (قوله فى القود) أى ان كانت الجنابة الثالثة عمداً وقوله والعقل كاملاً أى ان كانت الجنابة الثانية خطأ وقوله إن لم يأخذ لها عقلاً راجع لقوله والعقل كاملاً (قوله فليس له من دينها إلا بحسب ما بقى منها) أى كما أنه لو أذهبت الجنابة الأولى جل منفعتها ليس له من الدية إلا بحسب ما بقى منها (قوله وأما المجنى عليها) أى ولا عمداً (قوله أول كرمية) صادق بكون الرمية عمداً أو خطأ وقوله وإلا بحسابه أى والا يتعمده فبحسابه (قوله أى حيث أخذ) أى أولاً عقلاً أى فان لم يأخذ فالدية كاملة (قوله أى لم يجب لها عقل بأن كان عمداً الخ) فى أن هذا يقتضى ان الجنابة الأولى عمده وهو مخالف لما ذكره فى أول الحل فالأولى أن يقول وقوله إن لم يأخذ لها عقلاً أى ان لم يتمكن من أخذ عقلها فان أخذ لها عقلاً بالفعل أو عقفاً عنه فله بحساب ما بقى وحاصل كلام المصنف هنا وفيما مر مع زيادة أربع صور الأولى ما إذا كانت الجنابة الثانية عمداً وحاصل القول فيها أنه يقتضى من الجنابة الأولى عمداً أو خطأ أخذ لها عقلاً أم لا مالم تكن الأولى أذهبت جل المنفعة وإلا فلا قود كما قال ابن رشد وله من الدية بحسب ما بقى الثانية أن تكون الثانية خطأ والأولى كذلك وأخذ لها عقلاً فله فى الجنابة الثانية بحسب ما بقى وهذه مفهوم الصراط هنا الثالثة أن يكون كل خطأ ولم يأخذ عقلاً للأولى فان كان لغزو الأخذ من الجنابة استحق بالجنابة الثانية كل الدية وهذه داخلة فى منطوق المصنف إلا أن تذهب الأولى جل المنفعة فله بالجنابة الثانية بحسب ما بقى وإن كان عدم أخذ عقلاً للأولى لغزو عن الجنابة فله بحسب ما بقى لانه تبرع به للجنابة فكأنه أخذ الرابعة أن تكون الجنابة الثانية خطأ والأولى عمداً فان كانت الجنابة الأولى أذهبت جل المنفعة فله بالجنابة الثانية بحسب ما بقى وإن كانت الجنابة الأولى لم تذهب جل المنفعة فان لم يصلح عنها بشئ فله فى الثانية العقل كاملاً وإن صولح عنها بشئ فله بالجنابة الثانية بحسب ما بقى (قوله والدية كاملة) أشار الشارح بهذا الى أن قول المصنف وفى لسان الخ عطف على قوله سابقاً فى العقل أى

( في ) قطع ( لسان الناطق ) حيث : منه النطق ( وان لم يمنع النطق ما قطعه ) من اللسان ( فحكومة كلسان الأخرس ) ففي قطعه الحكومة بالاجتهاد ( واليد الشلاء ) أو الرجل أى الذى لا تقع فيه أصلاً في قطعها الحكومة ( ٢٧٧ ) فان كان ما قطع دخلت في قوله

والضعيف من عين أو

رجل ( و ) كقطع

( الساعد ) وهو ماعدا

الأصابع من اليد التى منهاها

المنكب فيه حكومة

بالاجتهاد وسواء ذهب

الكف بمأوى أو جناية

أخذها عقلاً أم لا ( و )

قطع ( ألقى المرأة ) بفتح

المهمزة خطأ فيه حكومة

قياساً على ألقى الرجل

وقال أشهب فيهما الدية

وفي العمد القصاص

( وسن مضطربة جداً )

بحيث لا يرجى ثبوتها فان

كانت مضطربة لا جدا

ففيها العقل ( و ) قطع

( عسيب ذكر ) أى قصبته

فيها الحكومة ( بعد )

ذهاب ( الحشفة ) لأن

الدية إنما هي في الحشفة

( و ) قلع شعر ( حاجب أو

هدب ) بضم الهاء الواحد

أو المتعدد فيه الحكومة

إن لم ينبت فإن نبت وعاد

لهيئته فلا شيء فيه إلا

الأدب في العمد وكذا شعر

الرأس والاحية ( و ) قلع

( ظفر ) خطأ فيه الحكومة

( وفيه ) أى قلع الظفر

( القصاص ) إن كان عمداً

بخلاف عمد غيره ففيه

والدية في العقل والسمع الخ وفي لسان الناطق ( قوله في قطع لسان الناطق ) أى كله أو بعضه ( قوله وإن لم يمنع النطق ما قطعه ) أى وأما إن منع ما قطعه بعض النطق فله من الدية الكاملة بحسابه وكلام المصنف فيما إذا كان القطع خطأ وأما إن كان عمداً ففي المدونة أن اللسان إذا كان يخشى فيه التلف فلا قصاص فيه وإلا كان فيه القصاص اه وظاهرها أنه لا فرق في ذلك بين أن يمنع النطق أو لا انظرين وقولها فلا قصاص فيه أى وإنما فيه حكومة ( قوله كلسان الأخرس ففي قطعه الحكومة ) أى إذا لم يذهب بذلك صوت الأخرس وإلا فالدية أى وأما لسان الصغير قبل نطقه فهل كذلك فيه حكومة لأن الدية لا تلزم بمشكوك فيه أو فيه الدية كاملة ويكون من مشمولات قول المصنف والدية في لسان الناطق بناء على أن المراد الناطق ولو بالقوة لأن الغالب نطقه بعد والحرس أمر نادر ولا يهم لم يذكروا الحكومة إلا في لسان الأخرس واستظهر بعضهم الثانى ( قوله واليد الشلاء أو الرجل الخ ) كانت الجناية عمداً أو خطأ وظاهره كغيره أن في كل من لسان الأخرس واليد والرجل الشلاء حكومة ولو كان الجاني متعمداً مماثلاً للرجل عليه في الخرس أو الشلل خلافاً لما يؤخذ من كلامه بت عند قول المصنف وفي الأصبع الزائدة الخ من لزوم القصاص حينئذ ( قوله دخلت في قوله والضعيف الخ ) أى فان كان النفع الذى بها جل نفعها كانت كالسليمة ففيها القصاص في العمد والدية كاملة في الخطأ وان كان النفع الذى بها أقل من جل نفعها فله من الدية الكاملة بحسابه ما كان فيها ( قوله وهو ماعدا الأصابع الخ ) يعلم من هذا أن الساعد من المنكب إلى الأصابع باخراج الغاية ( قوله وسواء ذهب الكف الخ ) أى وقطع ماعداه من الذراع أو قطعه مع الذراع فاللازم حكومة واحدة على كل حال ( قوله وقال أشهب فيهما ) أى ألقى المرأة خطأ الدية أى لانهما أعظم عليها من ثديها والخلاف إنما هو في ألقى المرأة خطأ وأما ألقى الرجل خطأ ففيهما حكومة اتفاقاً ( قوله وفي العمد ) أى وفي قطع الاليتين عمداً من رجل أو امرأة ( قوله وسن مضطربة جداً بحيث لا يرجى ثبوتها ) أى إذا تركت فإذا جنى عليها انسان فقلعها ففيها حكومة ولو كان أخذها أولاً لاضطرابها عقلاً وذلك لأن قلعها ينقص الجمال وهذا هو الصواب كما في بن ( قوله ففيها العقل ) أى إذا جنى عليها إنسان وقلعها ( قوله وعسيب ذكر بعد ذهاب الحشفة ) إطلاق العسيب على الباقى بعد الحشفة مجاز باعتبار ما كان إذ قصبة الذكر إنما يقال لها عسيب مع وجود الحشفة وما ذكره المصنف من أن في عسيب الذكر حكومة نحوه في المدونة قال في التوضيح وقد يقال الظاهر لزوم الدية لانه يجمع به وتحصل به اللذة انظر بن ( قوله فيه حكومة ) أى قلعه عمداً أو خطأ ( قوله وكذا شعر الرأس والاحية ) أى في قلع كل الحكومة سواء كان عمداً أو خطأ كان قلعه بمخلق أو تنف إن لم ينبت فان نبت وعاد لهيئته فلا شيء فيه إلا الأدب في العمد وكذا شعر الرأس أى بالنسبة لرجال غير معتادين لحلقها أو لنساء وأما بالنسبة لرجال معتادين لحلقها فالذى يظهر أنه لا شيء فيه ( قوله بخلاف عمد غيره ) أى غير الظفر وهو الحاجب وما بعده وقوله ففيه الأدب أى مع الحكومة إن لم ينبت وأما إن نبت فالأدب فقط ( قوله وإفضاء ) أى فيه حكومة ابن الحاجب في الإفضاء قولان حكومة ودية قال في التوضيح والقبول بالحكومة مذهب المدونة والقول بالدية لابن القاسم

الأدب كما مر ( وإفضاء ) قال ابن عرفة للراد به رفع الحاجزين مخرج البول ومحل الجماع حتى يكون المخرجان مخرجاً واحداً وقاله

الشارح أيضاً وكذا اختلاط مسلك البول والغائط فيه حكومة ومعنى الحكومة هنا أن يغرم أرش ما شأنها عند الأزواج بأن يقال

ما صدقتها على أنها مفضاة وما صدقتها على أنها غير مفضاة فيغرم النقص

(ولا يندرج) الانضاء (تحت مهر) سواء كان من زوج أو من أجنبي اغتصبها (بخلاف) ازالة (البكارة) من زوج أو غاصب فتندرج تحت المهر لأنها من لواحق الوطء إذ لا يمكن وطء بدونها بخلاف الانضاء قاله ابن عرفة (إلا) أن أزالها (بإصبعه) فلا تندرج تحت مهر والزواج والأجنبي سواء (٢٧٨) إلا أن الزوج يلزمه أرض البكارة التي أزالها بإصبعه مع نصف الصداق إن طلق قبل

البناء فإن بنى بها وطلقها اندرجت (وفي) قطع (كل إصبع) من يد أو رجل من ذكر أو أنثى مسلم أو كافر (عشر) بضم العين أى عشر دية من قطعت بإصبعه فيشمل من ذكر ودية الأبل وغيرها والرابعة والخمسة بخلاف قراءته بالفتح (و) في قطع (الأعنة ثلثة) أى العشر (إلا في الإبهام) من يد أو رجل (فنصفه) وهو خمس من الأبل أو خمسون ديناراً لأهل الذهب وهذه إحدى المستحسنات الأربع كما تقدم في الشفعة وتقدم فيها اثنتان الشفعة في الشجر أو البناء بأرض عينة أو معارة والشفعة في الثمار والزراعة ستأى آخر هذا الباب وهى القصاص بشاهد وعين في جرح العمد (وفي) قطع (الإصبع بالزائدة) على الخمس في يد أو رجل (القوية) كقوة الأصلية (عشر) قياساً على الأصلية قطعت عمداً أو خطأ ولم يقتص في العمد لعدم المساواة وسواء قطعت وحدها أو مع غيرها فإن لم

وهو الأقرب وعمله ابن شعبان بأنه يمنع من اللذة ولا تمسك الولد ولا البول إلى الخلاء ولأن مصيبتها أعظم من الشفرين وقد نصوا على وجوب الدية فيهما ١٥ بن (قوله) ولا يندرج الانضاء تحت مهر) يعنى أن الزوج أو الغاصب إذا أفاضها بالجماع فإنه يلزمه حكومة للانضاء زيادة على المهر ولا تندرج حكومة الانضاء في المهر اللازم بالوطء (قوله) أو من أجنبي اغتصبها) مفهومه أنه لو فعله أى الوطء بها الأجنبي طامع لم يكن لها شيء في الانضاء وهو الذى نقله في التوضيح والواقع عن المدونة ونحوه في ابن عرفة ثم قال الصقلي الفرق بين الزوجة والأجنبية أن طوع الزوجة واجب لا تقدر على منعه والأجنبية يجب عليها منعه فطوعها كما لو أذنت له أن يوضحها ١٥ بن (قوله) إلا بإصبعه) كتب شيخنا العدوى أنه حرام ويؤدب (قوله) أن طلق قبل البناء) أشار بهذا إلى أن لزوم الأرض في الزوج مفيد بما إذا طلقها قبل الدخول وإلا اندرج وأصله لابن رشد وقيد به ح وعج ١٥ بن ويتصور إزالها بإصبعه قبل البناء بأن يفعل بها ذلك بحضرة نساء لا في خلوة اهتداء (قوله) اندرجت) أى سواء أزالها بإصبعه كما هو الموضوع أو بذكره (قوله) وفي قطع كل إصبع) أى خطأ أو عمداً وكان لا قصاص فيه إما لعدم المائنة أو لعدم على الدية (قوله) من ذكر أو أنثى) لا يقال الشمول للأنثى يتأى ما سيأتى للمصنف من قوله وسأوت المرأة الرجل ثلث دية فترجع لديها لأن ما سيأتى كالأستثناء مما هنا (قوله) والرابعة) أى في العمد الذى لا قصاص فيه وقوله والخمسة أى في القطع خطأ لكن الذى في ح نقلا عن النوارد أن دية الإصابع والاسنان والجراح تؤخذ بمحمدة ولا ترجع دية العمد إلا فى النفس وما قاله الشارح هو الموافق لما مر فى المصنف (قوله) بخلاف قراءته بالفتح) أى فانه خاص بدية للذكر الحر المسلم من الأبل (قوله) إلا فى الإبهام) أى خلافاً لأقية الانعنة حيث قالوا فى الأعنة ثلث البشر ولو فى الإبهام (قوله) فنصفه) أى العشر (قوله) أو خمسون ديناراً لأهل الذهب) أى وستائة درهم لأهل الفضة (قوله) عشر) أى عشر دية من قطعت منه (قوله) لعدم المساواة) أى فلو كان للجاني زائدة مماثلة لما جنى عليها لاقتص منها فى العمد (قوله) أو مع غيرها) أى من الأصلية (قوله) وإلا فلا شيء فيها) أى وإلا تفرد بالقطع بل قطعت مع الكف أو مع غيرها من الإصابع الأصلية فلا شيء فيها (قوله) هو المفهوم) أى وإيس شرطاً فى اللطوق لما علمت أن الزائدة القوية فيها عشر الدية المحبى عليه مطلقاً سواء أفردت بالقطع أو قطعت مع غيرها ١٥ والحاصل أن هذا الشرط أن رجع للفظوك كما هو ظاهر المصنف فلا مفهوم له وإن رجع للمفهوم كان مفهومه معتبراً (قوله) مطلقاً) أى قطعت عمداً أو خطأ قطعت وحدها أو مع غيرها (قوله) خمس من الأبل) أى أو خمسون ديناراً على أهل الذهب أو ستائة درهم على أهل الورق وإذا أخذت دية السن والإصابع والجراح فتؤخذ بمحمدة قاله فى النوارد انظر ح قاله بن (قوله) نصف عشر) أى نصف عشر دية المحبى عليه سواء كان ذكراً أو أنثى مسلماً أو كافراً ويخصص عموم ما هنا بقوله فيما يأتى وسأوت المرأة الخ كما مر فى الإصابع (قوله) ليشمل الخ) أى بخلاف قوله خمس من الأبل فانه قاصر على الحر المسلم (قوله) لفساده) أى لانه يقتضى أن على صاحب الذهب إذا جنى على حر مسلم

نحو كالأصلية فحكومة (إن أفردت) بالقطع وإلا فلا شيء فيها بقوله أن أفردت شرط فى مقدر هو المفهوم فلو قال قطع وفى الإصبع الزائدة عشر مطلقاً فإن قويت وإلا فحكومة أن أفردت لطابق النقل (وفي كل سن خمس) من الأبل فهو فتح المعجمة ولو قال نصف عشر ليشمل الحر المسلم أو غيره كما مر لكان أولى ولا يصح قراءته بالضم لفساده وأراد بالسن ما يشمل الناب والفرس



( وإن ) كانت السن ( سوداء ) خلقة أو جناية أولسكبر في الجناية عام خمس من الابل ان كان الجاني عليه حراً مسلماً ثم بين في الجناية عليها تكون بأحد أمور بقوله ( قطع أو اسوداد ) فقط بعد ياضها ( أو بهما ) معاً بأن ( ٢٧٩ ) حتى عليها فاسودت ثم اقلعت

( أو بجمرة أو بصفرة )  
بعد ياضها ( إن كاناً أي  
الجمرة أو الصفرة ) عرفاً  
أي في العرف ( كالسواد )  
أي يذهب بذلك جمالها  
وإلا فبحساب ما نقص  
( أو باضطرابها جداً )  
للهاب منفعتها ما لم تثبت  
فان تثبت فليس فيها إلا  
الادب في العمد فان  
اضطربت لا جداً فانه  
يلزمه بحساب ما نقص  
منها ( وإن ثبتت ) سن بعد  
قلعها ( لكبير ) أي لمن  
تبدلت اسنانه وان لم يبالغ  
( قبل أخذه عقلها ) من  
الجاني ( أخذه ) منه غلاف  
ثبوتها بعد اضطرابها جداً  
كما مر وهذا مكرر مع قوله  
وان قلعت سن ثبتت الخ  
ومفهوم قبل أخرى  
( كالجراحات الأربع )  
للقلة والآمة والدائمة  
والحافضة فيها العقل وان  
برئت على غير شين في العمد  
والخطأ وأما اللوضحة ففي  
عمدها القصاص كما تقدم  
( ورد ) العقل للجاني من  
الجاني عليه ( في عود  
البصر ) بعد ذهابه بالجناية  
( د ) في عود ( قوة ) الجماع و  
عود ( منفعة الابن ) كما كانت

فقلع سنه مائتي دينار وإذا كان الجاني على من ذكر من أهل الابل فعليه عشرون بغيراً وهذا باطل لأنه  
ليس على الجاني على من ذكر إلا خمسون ديناراً ان كان من أهل الذهب وخمس من الابل ان كان من  
أهلها فتعين قراءة المتن بفتح الحاء وان كان ذلك قاصراً على دية الحر المسلم من الابل والقصور أخف  
من الفساد ( قوله ) وان كانت السن سوداء ( هذا في الجناية عليها خطأ وأما لو تعدد قلع سن سوداء أو  
حمر أو صفراء خلقة وكان عرفاً كالسواد فهل كذلك فيها خمس من الابل لكونها غير مساوية لسن  
الجاني أو فيها قصاص للمعد كالبن وظاهر الثاني بدليل وجوب العقل فيها في الخ أ  
( قوله بقطع ) أي فإذا كانت الجناية عليها بقطع ( قوله أو اسوداد فقط ) أي مع بقائها لأن ذلك يذهب جمالها  
( قوله بأن حتى عليها فاسودت ) كذا سور في التوضيح الجناية بهما وضوره ابن عبد السلام فإذا  
كسر البعض وسود الباقي قال بن وهب ومسلم فقها ( قوله ثم اقلعت ) أي بنفسها من غير جناية أخرى  
عليها فليس فيها إلا دية واحدة كما اختاره المصنف في التوضيح لادبانه خلافاً لبعضهم انظر بن  
( قوله ) والا فبحساب ما نقص أي والابن كان لا يذهب بذلك جمالها بل ينقصه فقط فيلزم الجاني  
بحساب ما نقص من جمالها ( قوله أو باضطرابها ) عطف على قوله بقطع أي أو كانت الجناية عليها  
باضطرابها أي بصيرورتها مضطربة جداً فيلزم خمس من الابل للهاب منفعتها ( قوله فان ثبتت الخ )  
بالمثلثة أي بعد اضطرابها وهذا بخلاف من قلع سناً لشخص كبير أي بدل اسنانه ثم ردها صاحبها  
ثبتت قبل أن يأخذ عقلها فانه يأخذ ( قوله فليس فيها إلا الادب الخ ) أي فليس فيها شيء لافي العمد  
ولا في الخطأ إلا الادب في العمد ( قوله فانه يلزمه بحساب ما نقص منها ) أي فإن طرحها الجاني أو غيره  
بعد ذلك ففيها حكومة بقدر ما نقص من جمالها كما قاله ابن عرفة انظر بن ( قوله بخلاف ثبوتها بعد  
اضطرابها ) أي فانه لا يأخذ عقلها ( قوله ثبتت الخ ) أي فالقود في العمد ودينها خمس من الابل في  
الخطأ ( قوله أخرى ) أي فلا يرد صاحبها ما أخذه من الجاني اذا ثبتت بعد أخذ عقلها وهذا ما ذكره  
المصنف من أن السن اذا ثبتت بعد قلعها يؤخذ عقلها ولا يسقط بثبوتها هو مذهب ابن القاسم خلافاً  
لمن قال ان السن اذا ثبتت بعد قلعها فلا شيء فيها وأما الجراحات الأربع فيؤخذ عقلها ولو برئت  
على غير معين اتفاقاً كذا قرر شيخنا العدوي رحمه الله ( قوله فيها العقل وان برئت الخ ) أي وحينئذ  
فلا يرد ما أخذه من دينها اذا برئت بعد أخذها واذا برئت قبل أخذها فله أخذها ( قوله ورد  
العقل الخ ) أي سواء كان الجاني عليه أخذه بحكم حاكم أم لا وقوله ورد العقل في عود البصر الخ هذا  
في الجناية خطأ أو عمداً ولم يمكن التحيل على زوال المعنى من الجاني وأما لو كانت الجناية عمداً أو  
اقتص من الجاني ثم عاد للمعنى عليه ما ذكر بعد ذهابه منه ولم يعد ذلك للجاني فما حصل للجاني يكون  
هدراً لأمن خطأ الأمام بحيث تكون دية ذلك على عاقلته وأما ان عاد ذلك للجاني دون المعنى عليه  
فلم يقتصر منه ثانياً فيما يظهر ( قوله وفي رد عقل الادن الخ ) حاصله أنه اذا قطع أشرف الادين فردهما  
صاحبهما ثبتا فهل يرد المعنى عليه ما أخذه من الجاني أولاً يرد تأويلان قال بن فلي أن في  
أشرف الادين حكومة كما هو المتمد يرد ما أخذه ولا شيء له وعلى أن فيها الدية وهو ما تقدم  
للمصنف تبعاً لابن الحاجب لا يرد ما أخذه ويكون له الدية كالسن ( قوله بحملها ) مراده بحملها التي

قبل قطع الحملتين وكذا في عود السمع والكلام والعقل وكذا الدوق والشم والامس ( وفي ) رد عقل ( الأذن ) إن ثبتت بعد قلعها الجناية  
وعدمه ( تأويلان ) تعددت الدية بتمدها أي الجناية فلو قطع يديه فزال عقله فدينان ولو زال مع ذلك بصره فثلاث وهكذا ( إلا  
المنفعة ) السكينة ( بحملها ) أي محل الجناية فلا تعدد الدية في ذهابها مع محملها كقطع أذنيه فزال معهما فدية واحدة

أو قلع عيذه فزال بصره فواحدة ولا حكومة في محل كل فان تعددت المنفعة في المحل كما لو قطع لسائر فذهب ذوقه ونطقه فدية واحدة (وساوت المرأة الرجل) (٢٨٠) من أهل دينها في قطع أصابعها مثلاً (ثالث ديتة) باخراج الغاية فإذا قطع لها ثلاثة

لا توجد إلا به فان وجدت المنفعة به وبغيره ولو كان الموجود فيه أكثرها تعددت الدية كما لو كسر صلبه فأقدمه وذهبت قوة الجماع فله دية لمنع قيامه ودية لعدم قوة الجماع وان كان أكثرها في الصاب (قوله أو قلع عيذه الخ) أى أو قطع أنفه فزال شمه وساذكره من لزوم دية واحدة فيما إذا قطع أذنه فزال سمعه أو قطع أنفه فزال شمه أو قلع عيذه فزال بصره هو الصواب كما هو للنقل في ابن الحاجب وابن عبد السلام والتوضيح وابن عرفة والواق وابن غازي وح وأما ما في عقب في آخر العبارة المقتضى للزوم ديتين فقير صواب (قوله في قطع أصابعها مثلاً) أى أو منقلعتها أو بقية جراحاتها (قوله ففيها ثلاثون من الابل الخ) أى وإذا قطع لها ثلاثة أصابع ونصف أكلة كان لها أحد وثلاثون وثلاثان وان قطع لها ثلاثة أصابع وثلاث أصبع أى أكلة أو قطع لها أربعة أصابع رجعت لديتها فلها في الأربعة أصابع عشرون من الابل كما قال الشارح ولها في الثلاثة أصابع وثلاث ستة عشر بعيراً وثلاثان لأنها بلوغها ثلثة رجعت لديتها وهى على النصف من دية الرجل من أهل دينها وقد روى مالك عن ربيعة أنه قال قلت لابن السيب كم في ثلاثة أصابع المرأة قال ثلاثون قلت وأربعة قال عشرون فقلت سبحان الله عظم جرحها قل عقلها فقال أعراقى أنت قلت لا بل جاهل متعلم أو عالم مثبت فقال تلك السنة يا ابن أخى (قوله وهى كالرجل فى منقلعتها وهاشمتها) أى لان فى كل منهما عشراً ونصف عشر وذلك خمسة عشر من الابل وهو أقل من الثلث وقوله ووضعها أى لأن فيها نصف العشر وذلك خمسة من الابل وهو أقل من ثلث دية الرجل فإذا تعددت الموضعات أو للنائل أو الهواشم فإنها تساوى الرجل إلى ثلث ديتة ثم ترجع لديتها (قوله فترجع فيهما لديتها) أى فيعتبر فيهما ديتها من أول الأمر (قوله أى ما ينشأ عن الفعل المتحد) فيه إشارة إلى ان قول المصنف متحد الفعل من اضافة الصفة للموصوف أى الفعل المتحد وان فى الكلام حذف مضاف أى ضم أثر الفعل المتحد أى ما ينشأ عنه وهو الجراحات إذ الفعل نفسه لا يضم وقوله وضم أثر الفعل المتحد أى فى كل شئ من الاصابع والاسنان والمواضع والنائل فيضم الاصابع بعضها لبعض وكذا تضم مع الاسنان والمواضع والاسنان تضم بعضها لبعض وضم مع غيرها وكذا للنائل الخ (قوله أو فى معناها) أى كضربات فى فور واحد فالقول مثال للفعل المتحد والثانى لما فى حكمه (قوله من يدين) مثال لاتحاد المحل وقوله او من يد ورجل مثال لما إذا تعدد المحل وقوله من يدين صادق بما إذا كان من كل يد اصبعان وبما إذا كان من يد ثلاثة أصابع ومن الأخرى اصبعان (قوله فلم فى الأربعة عشرون) أى ولها فى الثلاثة ثلاثون (قوله وكذا الاسنان) أى وكذا يقال فى الاسنان فلها فى الستة ثلاثون ولها فى السبعة سبعة عشر ونصف من الابل وكذا يقال فى المواضع ولها فى المتثلين ثلاثون من الابل وفى الثلاثة اثنتان وعشرون ونصف (قوله وفائدة الضم رجوعها) أى المرأة لديتها اذا بلغت الجراحات ثلث دية الرجل أى ومساواتها للرجل اذا لم تباع ثلث ديتة (قوله ولو تراخى الفعل) الجملة حالية أى وضم متحد المحل والحال انه تراخى الفعل (قوله فى الاصابع) راجع للمحل واعتراض طفى على المصنف فى تخصيصه المحل بالاصابع بأن السمع والبصر وما قطع من الانف ونحوه كالاصابع كما يفيد اللاحق وأبو الحسن فإذا قطع لها من انهما ما يجب فيه سدس الدية فأخذته ثم قطع لها بعد ذلك ما يجب فيه سدس الدية فإنها ترجع لعقلها لأنها بلغت الثلث وكذلك الحكمة فى السمع والبصر اهـ بن (قوله ففيها ثلاثون ايضاً) أى ولا تضم الثلاثة

أصابع فيها ثلاثون من الابل فإذا قطع لها أربع أصابع (فترجع لديتها) فلها عشرون من الابل لأنها على النصف من دية الرجل من أهل دينها وهى كالرجل فى منقلعتها وهاشمتها ووضعها لا فى جائفها وأمتها لان فى كل ثلث الدية فترجع فيهما لديتها فيكون فيهما ثلث ديتها ستة عشر بعيراً أو ثلثا بعير (وضم متحد الفعل) أى ما ينشأ عن الفعل المتحد ولو تعدد المحل (أو) ما (فى حكمه) أى حكم المتحد كضربات فى فور فان ضربها ضربة واحدة أو ما فى معناها قطع لها أربعة أصابع من يدين أو من يد ورجل فلها فى الأربعة عشرون من الابل وكذا فى الاسنان والمواضع والنائل وفائدة الضم رجوعها لديتها إذا بلغت ثلث دية الرجل فقوله وضم الخ أى فى كل شئ أصابع أو غيرها وقوله متحد على حذف مضاف أى أثر متحد وهو من اضافة الصفة للموصوف أى الفعل المتحد (أو) متحد (المحل) ولو تراخى الفعل

فم وعطف على الفعل (فى الاصابع) فإذا قطع لها ثلاثاً من يد ففيها ثلاثون ثم إذا قطع لها ثلاثاً من الثانية الأخرى ففيها ثلاثون أيضاً لاختلاف المحل مع التراخى فى الفعلين ثم إذا قطع لها اصبعاً أو اصبعين من أى يد كانت

كان لها في كل اصبع خمس من الابل لاتحاد المحل ولو قطع لها أصبعين من يدهم بعد تراخ قطع اصبعين من تلك اليد كان لها في الأولين عشرون وفي الآخرين عشرة لاتحاد المحل ولو كانا من اليد الأخرى لكان فيهما عشرون لعدم الضم لاختلاف المحل (لا) يضم متعدد المحل في (الاسنان) أي لا يضم بعضها لبعض اذا كان بين الضربات تراخ فلها في كل (٢٨١) سن خمس من الابل بخلاف ما اذا كانت

ضربة أو ضربات في فور يضم كأمرو محل الاسنان متحد ولو كانت من فكين ولو قال الصف كالمحل ليكون قوله في الاصابع قاصراً على ما بعد الكاف

جرباً على قاعدته كان أحسن

(و) لا في (الواضح

والتاقل) أي فلا يضم

بعضها لبعض كالأوصاف

موضعتين فأخذت عقابها

ثم أوضعتها مواضع

متعددة فلها عقلها كالرجل

مالم يبلغ ذلك في المرة

الواحدة أو مافي حكمها

الثالث وإلا رجعت لعقلها

كأمرو وكذا للتاقل فلو ضربها

فقطها ثم أخرى فلها في كل

ذلك بالرجل اذا لم يكن

في فور واحد ولمع الثالث

وهو الحاصل أن الفعل المتحد

أو مافي حكمه يضم في

الاصابع والاسنان وغيرها

وأما اذا اتحد المحل يضم

في الاصابع دون غيرها

(و) لا يضم (محمد لخطأ

وإن عفت) كما اذا لم تعف

فاذا قطع لها ثلاثة أصابع

عمداً ثم قطع لها ثلاثة

أخرى خطأ فلها في كل

الثانية للأولى لاختلاف المحل لأن كل يد محل مستقل (قوله كان لها في كل اصبع) أي بالنسبة لما يستقبل لا بالنسبة للماضى فلا ترد ما أخذت (قوله خمس من الابل) أي يضم المخطوع ثانياً للأول لاتحاد الخ (قوله لا يضم متحد المحل في الاسنان) قال ابن يونس قال ابن الرواحي اختلف قول ابن القاسم في الاسنان فجمعها مرة كالأصابع تحاسب بما تقدم الى ثلث دية الرجل ثم ترجع لدينها وقوله الاول في كل سن خمس من الابل ولا تحاسب لما تقدم وإن أتى على جميع الاسنان مالم يكن في ضربة واحدة بخلاف الاصابع والى هذا القول الاول رجع ابن القاسم وأصبح وهو أحب إلى وعلى هذا القول اقتصر الصف والفرق بين الاصابع والاسنان على هذا القول للتعهد أن الاصابع لما كانت أجزاء من اليد صارت بمثابة العضو الواحد بخلاف الاسنان وأيضاً اشتباك الاسنان بعضها ليس كاشتباك الاصابع لأن قطع بعض الاصابع قد يبطل منفعة بقيتها بخلاف الاسنان فلذا صارت بمثابة أعضاء (قوله فلها في كل سن) أي قامت من تلك الضربات للتراخية خمس من الابل فاذا ضربها ضربات متراخية وبعضها أذهبت لها سناً وبعضها سنين وبعضها ثلاثاً وبعضها أربعاً وبعضها خمساً فلها في كل سن خمس من الابل (قوله في فور) أي أذهبت لها أسناناً وقوله يضم أي بعضها لبعض حتى تبلغ ثلث دية الرجل ثم ترجع لدينها (قوله ومحل الاسنان متحد ولو كانت من فكين) أي خلافاً للشيخ أحمد الزرقاني القائل إن الفكين محلان وأنت خير بأن هذا الخلاف لا نعمة له على ما مشى عليه الصف من عدم الضم وإنما تظهر فائدته على قول ابن القاسم بالضم الذي رجع عنه كما تقدم (قوله أي فلا يضم بعضها لبعض) أي حيث كان الضرب متراخياً (قوله كالرجل) أي ولو بلغت ثلث دية أو زادت عنه (قوله اذا لم يكن الخ) أي وأما اذا كانت في فور واحد وبلغت ثلث دية الرجل فانها ترجع لدينها (قوله أن الفعل المتحد أو مافي حكمه يضم في الاصابع الخ) أي سواء اتحد المحل أولاً (قوله وأما اذا اتحد المحل) أي دون الفعل لكونه ليس فوراً \* والحاصل أن الفعل المتحد ومافي حكمه يضم أثره اتحد المحل أو تعدد وغير المتحد ومافي حكمه وهو المتراخي لا يضم أثره ان تعدد المحل مطلقاً وإن اتحد ضم في الاصابع دون غيرها من الاسنان والمواضع وبقي الجراحات (قوله ومحمد لخطأ) عطف على الاسنان (قوله كما اذا لم تعف) أي بأن اقتصت أو أخذت دية (قوله ثم قطع لها ثلاثة أخرى) أي خطأ (قوله وسواء اتحد المحل كيد واحدة أو تعدد) أي وسواء كان الفعل الثاني متراخياً عن الاول أو كان الفعلان في حكم المتحد فليس هذا كالذي قبله في الضم حيث يثبذ لاختلاف المعايين هنا بالعمد والخطأ (قوله ونجمت دية الحر) قد تسمح المصنف فأراد بالدية مطلق الواجب لأن الواجب في العبد قيمة لاديه \* وحاصل كلام المصنف أن الجناية على الحر اذا كانت خطأ ثابتة بينة أو لو شواء كان ذكراً أو أنثى مسلماً أو كافراً تنجم دية على عاقلة الجاني والجاني كواحد منهم واعلم أن مثل الدية في التجميم الحكومة والقرعة حيث بلغ كل منهما الثلث أو كان كل منهما أقل من الثلث ولكن وجب مع دية وكذا موضحة ومنقلة مع دية (قوله كما يأتي) أي في قول المصنف إلا ما لا يقتض منه من الجراح لثلاثة فلها

(٣٦ - دسوقي بع) اصبع عشر من الابل اقتصت في العمد أو عفت أو أخذت دية وسواء اتحد المحل كيد واحدة أو تعدد

ثم شرع في بيان من يحمل الدية في الخطأ والعمد في النفس أو الأطراف ويان شروطهم افعال [درس] (ونجمت دية الحر) وأما فوق فلا دية له وإنما على الجاني قيمته حالة وسواء كان الحر ذكراً أو أنثى مسلماً أولاً (الخطأ) احترازاً من العمد فلا تحملها العاقلة بل هي حالة على الجاني ان عفى عنه عليها وفي حكم الخطأ العمد الذي لا قصاص فيه كالمأمومة والباطنة كما يأتي ان ثبتت (بلا اعتراف) من الجاني بل بينة أو لو

فلا يحمل ما اعترف به من قتل أو جرح بل هي حالة عليه ولو كان مدلياً مأموئلاً بينهم بقبول الرشوة من أولياء المقتول على اليمين وكلام الطبخي ضيف ( على العاقلة (٢٨٢) والجاني) المذكور البالغ العاقل الملى، كما يأتي للمصنف فهو كواحد منهم وشرط تجميعها على

العاقلة والجاني (إن بالغ) ما ينجم (ثلاث) دية (الجني عليه أو) ثلاث دية (الجاني) فلو جنى مسلم على مجوسية خطأ ما يبلغ ثلاث ديتها كان أجابها أو ثلاث دية بأن تعدت الجناية حملته عاقلته وإذا جنى مجوسياً أو مجوسية على مسلم ما يبلغ ثلاث دية الجاني حملته عاقلته (وَمَالُ يُلْغ) ثلاث أحدها (فجاء عليه) أي على الجاني في ماله (كعمد) أي كدية عمد على نفس أو طرف عفى عنه عليها فانها حالة عليه في ماله (ودية غلظت) عطف خاص على عام إذ اللفظة إنما تكون في العمد وآتى به الثلاث وهم أن القصاص لما كان ساقطاً صار كالخطأ وشمل جرح عمد لا قصاص فيه وقتل كذلك لكون الجاني زائد لإعلام مثلاً (و) دية عضو (ساقط) فيه القصاص (العمد) أي لأجل عدم مماثلة كما لو قُتِل أعور العينين الجني عين شخص عني عمداً فدينها عليه حالة في ماله (إلا مالا يقتص منه من الجرح) كالجافة والسأمومة (لأنه) أي لحوف

(قوله فلا يحمل الخ) أي ولداتهم مولون لا يحمل العاقلة غير أولادهم ولا اعترافاً (قوله فلا تحمل ما اعترف به) أي دية ما اعترف به من قتل أو جرح أي خطأ (قوله وكلام الطبخي الخ) أي حيث قال إن كان القرب بالقتل خطأ مأموئلاً وليس بذى قرابة للمقتول ولا صديقاً لمقتله ولم يتم في اغتاء ورثة مقتوله ولا رشوة منهم على إقراره فإن إقراره لو لم يخلط بسببه أولياء المقتول خمسين يميناً وتحملها العاقلة فحملها للقسامة مع اللوث لا تجرد لإقراره (قوله ضيف) أي والمعمد أنه يلزمه بذلك الإقرار الدية في ماله ولا قسامة على أولياء المقتول كما قال شيخنا (قوله والجاني المذكور البالغ العاقل) أي وأما المرأة والصبي والمجنون فلا يعقلون عن أنفسهم ولا عن غيرهم هذا هو الصواب كما في خلافها في عقب من أنهم يعقلون عن أنفسهم ولا يعقلون عن غيرهم ومثل المرأة ومن معها المعدم فلا يعقل عن نفسه ولا عن غيره (قوله وشرط تجميعها الخ) فيه نظراً لهذا شرط في حمل العاقلة في التجميع كما قرر شيخنا (قوله فلو جنى مسلم على مجوسية الخ) قد تقدم أن دية المجوسية ثلاث خمس دية الحر المسلم فهي ستة وستون ديناراً وثلاثاً ديناراً والمجوسية على الصنف من ذلك فدينها ثلاثة وثلاثون ديناراً وثلاث دیناراً وقوله ما يبلغ ثلاث ديتها أي بأن أجابها أو أمها فيلزم العاقلة أحد عشر ديناراً وتسع دیناراً وقوله أو ثلاث ديته أي بأن جنى عليها جنايات تبلغ ثلاث ديتها بأن أذهب حواسها الخمسة وصلها وقوة جماعها وبديها ورجلها وشفرها فإن في هذه ثلاثاً وثلاثين وثلاثاً (قوله ما يبلغ ثلاث دية الجاني) أي وإن لم يبلغ ثلاث دية الجاني عليه الذي هو الحر المسلم وقوله وما لم يبلغ الخ هذا مفهوم الشرط الذي قبله وصرح به لأنه لا يعلم عند عدم التصريح به هل هو أي الذي لم يبلغ الثلاث حال غلبه عليهم أو ينجم عليه فقط دفع احتمال ذلك بالتصريح بالمفهوم وحكمه (قوله أي كدية عمد) هذا شامل لثلاثة والرابعة لأن التغليظ سواء كان بالتربيع أو الثلاث خاص بالعمد دون الخطأ لأن دية دائماً خمسة وحينئذ يقول المصنف ودية غلظت أراد بها اللفظة بالثلاث فهو من عطف الخاص على العام والتغليظ بالثلاث إنما يكون في قتل الأب لولده أو جرحه له من غير قصد لزهاق روحه كما مر (قوله صار كالخطأ) أي في كون الدية على العاقلة (قوله وشمل) أي قوله كدية العمد وقوله جرح عمد أي دية جرح عمد لا قصاص فيه لكونه من المؤلف وقوله وقتل أي وشمل أيضاً دية قتل لا قصاص فيه (قوله كالجافة والمأمومة) أي والداعة وكذا كسر الفخذ وعظم الصدر إذا باغت الحكومة قتلها الثلاث (قوله فالاستثناء من قوله كعمد) أي لما علمت من شمولها ذكر (قوله أي العاقلة) أي التي تحمل الدية وتنجم عليها وأشار الشارح بقوله عدة أمور إلى أن خبر المبتدأ محذوف وأن قوله العصبة بدل من ذلك الخبر وفي الكلام حذف الواو مع ما عطف أي العصبة وأهل الديوان الخ والمخرج لذلك صحة الإخبار لأن العاقلة ليست هي العصبة فقط بل العصبة ومن عطف عليها (قوله وبدي الديوان الخ) نحوه لأن الحاجب وابن شاس وهو مالك في الموازية والعتبية قال الأحمي والقول بأن الدية تكون على أهل الديوان ضيف والمعمد أنهم ليسوا من العاقلة وإنما يرادى عصبة القاتل كانوا أهل ديوان أم لا كما هو مذهب المدونة انظر بن (قوله إذ الديوان اسم الخ) أي وإنما قدرنا أهل لأن الديوان اسم الخ أي ولا معنى لبدء به في حمل الدية (قوله اسم للدفتر الذي يضبط فيه أسماء

اتلافه النفس لو اقتص منه (قيلها) أي فالدية على العاقلة في العمد كالخطأ إن بلغ ثلاث دية الجاني عليه أو الجاني الجند فالاستثناء من قوله كعمد ثم شرع في بيان العاقلة التي تحمل الدية بقوله (وهي) أي العاقلة عدة أمور (العصبة) وأهل الديوان والموالي الأعلون والأسفون فثبت المال بدليل ما يأتي له (وبدي الديوان) أي بأهله على عصبة الجاني إذ الديوان اسم للدفتر الذي يضبط فيه أسماء



الجند وعددهم وعطاؤهم (إن أعطوا) هذا شرط في التبدلة لا في كونهم عائلة (٢٨٣) لأنهم عائلة مطاقا يعني أنه يبدأ بالعبد

بأهل الديوان حيث كان الجاني من الجند ولو كانوا من قبائل حتى ومحل التبدلة بهم إذا كانوا يعطون أزواجهم العينة لهم في الدفتر من العلوفا والجامكيات (ثم) إن لم يكن ديوان أو كان وليس الجاني منهم أو منهم ولم يعطوا بدى (بها) أى العصبية (الأقرب) فالأقرب (من العصبية) (ثم) إن لم يكن للجاني عصبية ولا أهل ديوان أو (الموالي الأعلون) على الترتيب الآتي في الولاة (ثم) إن لم يكونوا قدم الموالى (الأسفلون) على بيت المال (ثم) بيت المال إن كان الجاني مسلما (لأن بيت المال لا يعقل عن كافر وهل على الجاني بقدر قوته معه أولا محل نظروا لا ظهر الاول فان لم يكن بيت مال أو تندر الوصول اليه فعلى الجاني في ماله والحق أن هذا الشرط راجع لجميع ما قبله بدليل قوله (ولا) يمكن الجاني مسداً كقراً (فالدعى) يعقل عنه (دو) دينه (الدين معه في بلده النصراني عن النصراني واليهود عن اليهودى ولا يقل نصراني عن يهودى ولا عكسه والمراد بنى دينه من محمل معه الجزية أن لو ضربت عليه وإدارم يكونوا من أقاربه فيشمل

الجند وعددهم وعطاؤهم) أى فيقول شرط عددهم وعطائهم بدتر منزلة النسب لما جئوا عليه من التعاون والتناصر وأعلم أن البلد إذا كان جندها طوائف كل طائفة مكتوب عددها وعطاؤها بدفتر هل يكون جند تلك البلد كلهم أهل ديوان أو كل طائفة منهم أهل ديوان فذهب بعضهم للاول قائلا المراد بأهل الديوان أهل ديوان اقليم واستظهر غيره الثانى فجند مصر أهل ديوان واحد وإن كانوا طوائف سبعة عرب وانكشارية الخ ففى الاول تعقل الطوائف السبعة عن جنى من أى طائفة وعلى الثانى لا يعقل عن الجاني إلا طائفته اه تقرر من شخنا (قوله) لأنهم عائلة مطاقا) أى سواء أعطوا ولم يعطوا ففى فرض أنهم لم يعطوا يعقلون ولكن تعينهم عصبية الجاني ولا يبدون عليهم هذا كلامه وفيه نظر بل الحق أن الاعطاء شرط في كون أهل الديوان عائلة يؤدى بعضهم عن بعض كقريبه ابن مرزوق والشارح بهرام وهو صريح التوضيح ونص ابن شاس في الجواهر فان لم يكن عطا فاعلم بعمل عنه قومه انظر بن (تنبيه) إذا لم يكن في أهل الديوان من يحمل لقائهم وقصمهم عن السعيئة بناء على أن أقل العائلة سعيئة أو على الألف بناء على مقابلة ضم اليهم عصبية الجاني الذين ليسوا معه في الديوان هذا هو الصواب المقول في الذهب لا عصبية أهل الديوان كما فهمه عجم بن كلام ابن الحاجب انظر بن (قوله) ثم بها الأقرب فالأقرب) يعنى أن الجاني إذا لم يكن من أهل ديوان فصبت يعقلون عنه ويبدأ بالعشيرة وهم الاخوة ثم بالفصيلة ثم بالبطن ثم بالمارة ثم بالقبيلة ثم بالشعب ثم أقرب القبائل وله ابن الحاجب وهو مراد للصف بقوله الأقرب فالأقرب وهو أعلم أن أسماء طبقات قبائل العرب ستة الشعب بالفتح ثم القبيلة ثم العمارة بالفتح والكسر ثم البطن ثم الفخذ ثم الفصيلة وزاد بعضهم العشيرة ويتضح ذلك بذكر نسبه <sup>عليه السلام</sup> فهو سيدنا محمد ابن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤى بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر ابن نزار بن معد بن عدنان فأولاد الجند الرابع عشر كخزيمة شعب وأولاد الجند الثالث عشر مثل كنانة قبيلة وأولاد الجند الثانى عشر مثل النضر الملقب بقريش عمارة وأولاد الجند الرابع مثل قصي بطن وأولاد أبى الجند كهاشم يقال لهم غخذ وأولاد العم كأولاد الياس فصيلة والاخوة يقال لهم عشيرة (قوله) الأعلون) أى وهم العتقون بكسر التاء ولا يدخل فيهم المرأة المباشرة لالتق (قوله) الأسفلون) أى ولا يدخل فيهم المرأة العتيقة أخذان كلام الصنف الآتى (قوله) بقدر قوته) الاولى بقدر ما يئوبه أن لو كان هناك عائلة سعيئة اه بن وقوله أولا أى أولاً شى على الجاني والرية كلها تؤخذ من بيت المال (قوله) فعلى الجاني في ماله) أى وتنجم عليه على الظاهر لأن الكلام في القبل الخطأ فهو في هذه الحالة قائم مقام العائلة اه شيخنا (قوله) راجع لجميع ما قبله) أى كما قال الوق لا أنه شرط في بيت المال فقط كما قال ابن مرزوق حيث قال وإلا بأن كان الجاني كافراً أو الفرض أنه لا عصبية ولا ديوان ولا موالى فأهل دينه يعقلون عنه وعليه فالدعى كالمسلم في أن عاقلته أهل ديوانه وعصبته ان وجد له ذلك ثم الموالى الاعلون ثم الأسفلون فان لم يكن له أحد ممن ذكر فأهل دينه كان المسلم إذا لم يكن له أحد ممن ذكر يعقل عنه بيت المال (قوله) بل كافراً) أى كان المجنى عليه مسلماً أو كافراً (قوله) ذوو دينه) أى سواء كانوا عصبية أم لا أهل ديوان أم لا فلا يفصل في الدعى تفصيل المسلم وهذا ما قرره المواق (قوله) الذى معه في بلده) أى لملة التناصر (قوله) ولا يعقل نصراني عن يهودى الخ) أى لعدم التناصر وان كان الكفر كله ملة واحدة من حيث القصاص (قوله) فيشمل المرأة إذا جنت) نى فيشمل الجاني المذكور المرأة الكافرة إذا جنت فانها يعقل عنها أهل دينها

المرأة إذا جنت وأما العبد الكافر إذا اعتقه مسلم فالذى يعقل عنه إذا جنى بيت المال لأنه الذى يرثه لامن اعتقه لأنه لا يرثه كفى المدونة

ولا أهل دينه فان لم يكنف بأهل بلده ضم اليهم أقرب القرى اليهم وهكذا حتى ما يحصل فيه الكفاية من تمام العدد الآتي بيانه كما أشار له بقوله (و) إذا قصر ما في بلد الجاني عن الكفاية (ضم كككور مصر) الكور بضم الكاف وفتح الواو جمع كورة بضم الكاف وسكون الواو وهي المدينة أي البلد التي يسكنها الناس والأولى أن يحمل كلامه على ما يعم الأسماء وغيره ولا يقصر على الأول أما الذي فقد علمت المراد منه وأما المسلم فعنه أنه يبدأ بأهل الديوان من أهل بلده إن كان الجاني من الجند فان كان فيهم الكفاية فظاهر وإلا كمل العدد من أقرب بلد فيها (٢٨٤) أهل الديوان وهكذا فاذا كان الجاني من أهل القاهرة ولم يكن في أهل ديوانه كفاية لكل

من أهل بولاق فان لم يكن فيهم كفاية كل معنى أقرب البلاد اليها مما فيها ديوان لا طاق بلد ولو كان الجاني من أهل منفوط يبدأ بأهل ديوانهم وكل من أهل أسبوط وهكذا وكذا يقال في العصبة والموالي وقوله كككور مصر أي كور مصر ونحوها من الاقاليم فصر اقليم وفيها كور الشام اقليم آخر وفيه كور والحجاز اقليم وفيه كور ولا يضم أهل اقليم لاهل اقليم آخر كما يأتي في قوله ولا دخول لبدوى مع حضري ولا شامي مع مصري (والصالحى) يؤدى عنه (أهل صلحه) من أهل دينه ولا يعتبر فيهم ديوان ولا عصبة ولا موالي ولا بيت مال إن كان لهم ذلك على الراجح ماداموا كفارا كالذى (وضرب على كل) بمن لزمته الدية من أهل ديوان وعصبة وموالي وذى صلحى (مالا يضرب)

الذين يحملون معها الجزية على فرض لو ضربت عليها وإن كانت المرأة لا تؤدى الجزية (قوله ولا أهل دينه) خلافاً لما سبق (قوله فان لم يكنف بأهل بلده) أى من أهل دينه وذلك لقتلهم وتقصيرهم عن السبعمائة بناء على أن أقل العاقلة سبعمائة أو عما زاد عن الألف بناء على أن أقاربها مازاد على الألف (قوله ضم اليهم أقرب القرى اليهم) أى ضم اليهم أهل دينه من أقرب القرى اليهم (قوله من تمام العدد الآتي بيانه) أى وهو السبعمائة أو الزيادة على الألف (قوله بضم الكاف وسكون الواو) أى لقول الخلاصة وفعل جمعا لفعله عرف وأما قول عجب انه جمع كورة بفتح الكاف فتحريف (قوله البلد التي يسكنها الناس) أى وعلى هذا فالمراد بكور مصر هنا البلاد التي تحت عملها وكذا المراد بكور الشام (قوله أن يحمل كلامه) أى قوله وضم كككور مصر (قوله فقد علمت المراد منه) أى وهو أن من في بلد الأسمى من أهل دينه إذا لم يوفوا بعدد العاقلة فانه يضم اليهم ما في أقرب البلاد اليهم من أهل دينهم وهكذا حتى يحصل تمام عددها (قوله فان كان فيهم الكفاية) أى بعدد العاقلة (قوله من أهل بولاق) أى من أهل ديوان بولاق وكذا قوله كمل من أقرب البلاد اليها أى من أهل ديوان أقرب البلاد اليها (قوله وكذا يقال في العصبة) أى انه اذا كان الجاني ليس من أهل ديوان فانه يعقل عنه عصبته ويبدأ بعصبته من أهل بلده فان لم يكن فيهم كفاية كمل العدد من العصبة التي بأقرب البلاد اليه وهكذا حتى يتم العدد وقوله والموالي أى فاذا كان الجاني لاديوان له ولا عصبة فالذى يعقل عنه مواله ويبدأ بالموالي الذين في بلده فان لم يكن فيهم كفاية كمل العدد من مواله الذين بأقرب البلاد اليه وهكذا حتى يتم العدد (قوله أهل صلحه) أى سواء كانوا عصبة له أو لا كانوا أهل ديوانه أم لا كانوا مواله أم لا (قوله ولا بيت مال) يعنى لنفس الصلحى كما هو سياقه لان بيت مال المسلمين لا يعقل عن كافر وقوله إن كان لهم أى لاهل صلحه ذلك أى بيت مال (قوله كالذى) أى كما أن الذى يعقل عنه أهل دينه ولا يعتبر فيهم كونهم عصبة ولا أهل ديوان ولا موالي ولا يعقل عنهم بيت مالهم إن كان لهم ذلك كما مر (قوله وذى صلحى) أى عما حكم كل الينا (قوله وامرأة) أى وكذلك خنثى مشكل وإنما لم يحجروه على إرثه فيغرم نصف ما يطيق لان شأنه أنه لا ينصر كالمرأة (قوله أخص من الفقير) اعلم أن المراد بالفقير من لا يقدر على غير قوته والغارم من عليه الدين بقدر ما في يديه أو يفضل بعد القضاء ما يكون به من عداد الفقراء فان بقي بعد القضاء مالا يعد به فقيرا فهذا يعقل عن غيره اه بن وعلى هذا فالغارم اعم من الفقير لا أخص منه تأمل (قوله ولا عن انفسهم) أى خلافا لما في عقب تبعاً للشيخ احمد الزرقانى من ان كل واحد منهم يعقل عن نفسه أن كل واحد من العاقلة في الضرب لمباشرته للانلاف ولا مستندله في ذلك كما قال طي (قوله والمعتبر وقت الضرب) المتبر مبتدأ و نائب الفاعل ضمير عائد على آل ووقت الضرب بالرفع خبره وفي الكلام حذف مضاف أى والوصف المتبر وصف وقت الضرب أى الوصف الموجود وقت الضرب (قوله وضدهما) أى البسوط والمقتل (قوله أى التوزيع على العاقلة) أى متى كان وقت توزيعها صيبا

مجنونا

وتقتل عن صبي

به بل على قدر طاقته لانها مواساة وطريقها عدم التكاف فقد راجع لجميع ما تقدم (وتقتل عن صبي) مجنون وامرأة وفقير وغارم) إذا جنوا والغارم أخص من الفقير (ولا يعقلون) من غيرهم ولا عن انفسهم كما هو ظاهر النقل لكن قوله ولا يعقلون بالنسبة للمرأة مستغنى عنه بقوله وهي العصبة إذ تخرج منه المرأة وجوابه انه ذكره بالنسبة الى الموالي فانها تشمل الاناث (والمعتبر) في الصبا والمجنون وضدهما والعسر والبسر والقتية والحضور (وقت الضرب) أى التوزيع على العاقلة

( لا إن قدم غائب ) غيبة انقطاع وقت الضرب ولا إن بلغ ضي أو عقل مجنون أو تحرر عبد أو انصحت ذكورة خنثى مشكل بعد الضرب فلا شيء عليه ( ولا يسقط ) ما ضرب على واحد منهم بقدر حاله ( أسرته أو موته ) بعد ضربها عليه ولا لجنونه ولا لغيته رانضاً سكنى بلده بعد الضرب ( ولا دخول ليدوي ) من علة الجاني ( مع ) ( ٣٨٥ )

عكسه لعدم التأخير بينهما ( ولا شامي ) مثلاً ( مع ) مصري ) مثلاً من العصابة أو أهل الديوان ( مطلقاً ) اتحد جنس المأخوذ عند كل أملا اشتدت القرابة كابن وأب أم لابل الدية على أهل قطره الدية ( الكاملة ) لذكر أو أنثى مسلم أو كافر تنجم ( في ) ثلاث سنين تحل بأواخرها ) أي محل كل نجم منها وهو الثلث بآخر سنته أولها ( من ) يوم الحكم ) لامن يوم القتل على المشهور ( والثالث ) كدية الجائفة والمأمومة ( والثاني ) كجائفتين أو جائفة مسع مأمومة ( بالنسبة ) للدية الكاملة فالثالث في سنة والثاني في سنتين ( ونجم في النصف ) كيد أو عين ( د ) في ( الثلاثة ) الأربع بالتبليغ ثم ) يحد ( للزائدة ) في النصف يجعل للثالث سنة وللحدس الباقى سنة أخرى وفي الثلاثة الأربع لكل ثلث سنة ونصف السدس الباقى في سنة ثالثة فتصير هذه كالسكاملة وما ذكره

أو مجنوناً أو غارماً أو غائباً غيبة انقطاع فلا شيء عليه ولو بلغ الضي بعد ضربها أو عقل المجنون أو استغنى الفقير بعد ضربها أو قدم الغائب غيبة انقطاع بعد ضربها وقبل قبضها فلا يجعل عليه شيء وإن كان وقت ضربها بالعاقل وسراً حاضراً ضرب عليه ولا يسقط عنه ما ضرب عليه بطروء عسر أو جنون أو موت أو سفر ( قوله لا إن قدم غائب غيبة انقطاع وقت الضرب ) أي فلا تضرب عليه لأنه صار بالغيبة المذكورة كأهل إقليم آخر واحتراز بغيبة الانقطاع من غائب لحج أو غزو أو فراراً منها وقت الضرب فإنه إذا قدم يجعل عليه ما يخصه وهذا التفصيل في العاقلة وأما الجاني فانتقاله غير معتبر فتضرب عليه مطلقاً والحاصل أن الجاني تضرب عليه مطلقاً سواء انتقل من البلد قبل ضربها أو بعده سواء كان انتقاله بقصد الفرار منها أو لرفض سكنى بلده التي انتقل منها وأما انتقال أحد من العاقلة فإن كان بعد ضربها فلا يسقط عنه ما ضرب عليه سواء كان فاراً أو رافضاً سكنى بلده وإن كان قبل ضربها ضربت عليه إن كان فاراً أو كان انتقاله لحاجة كحج أو غزو لا إن كان رانضاً سكنى البلد انتقل منها ( قوله لاسره ) أي الطاريء بعد الضرب وحينئذ فينظر ويحبس لثبوت عسره لأجل الانظار وقوله أو موته أي الطاريء بعد الضرب وتحل عليه بموته أو قلعه ( قوله ولا شامي مع مصري ) أي ولا دخول لشامي من عصابة الجاني مع مصري من عصبته أيضاً ولا عكسه لأن العلة في توزيعها على العاقلة التناصر والشامي لا يتصر من في مصر وعكسه فلو كانت إقامة الجاني في أحد القطرين أكثر أو مساوية فينظر محل جنائته كما هو ظاهر النصف ثم إن قول النصف ولا دخول ليدوي الخ كالقييد لقوله ثم بها الأقرب فالأقرب أي بمن هو مقيم معهم في الحاضرة أو البادية أوفى قطر ( قوله السكاملة في ثلاث سنين ) هذه الجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً جواباً لسؤال مقدر نشأ من قوله ونجمت دية الخطأ على العاقلة والجاني فكأنه قيل في كم من الزمن تنجم وجملة محل بأواخرها صفة أولى لثلاث سنين وقوله من يوم الحكم صفة ثانية ( قوله لا ذكر أو أنثى مسلم أو كافر ) أي سواء كانت لنفس أو طرف كقطع يدين أو قلع عيين أو ذهاب عقل خطأ ( قوله أولها ) أي السنين الثلاثة ( قوله من يوم الحكم ) أي بتجميعها ( قوله والثالث ) أي وينجم الثالث ( قوله فالثالث في سنة ) أي فالثالث ينجم في سنة ( قوله وفي الثلاثة الأربع ) أي كيد وخمسة أسنان ( قوله بالتبليغ ) أي باعتبار التبليغ في السكاملة بأن يجعل للثالث سنة كاملة ( قوله وللحدس الباقى سنة أخرى ) أي فيكون حكم النصف حكم الثلثين ( قوله والراجع الخ ) هذا القول هو ظاهر المدونة وانظر إذا زاد النصف نصف عشر كدية عين ومن أو زادت الثلاثة الأربع عشر كدية يد وخمسة أسنان وإصبع هل يكون لذلك الزائد سنة على هذا القول أو بالاجتهاد وهو الظاهر كما في مع ( قوله حكم العاقلة الواحدة ) أي حكم ما وجب على العاقلة الواحدة من حيث التنجيم في ثلاث سنين ( قوله ما ينوب كل عاقلة ) أي من دية ذلك القنول ( قوله وإن كان دون الثلث ) أي ولو اختلفت دياتهم التي يؤدونها بأن كانت إهدى العواقل من أهل الابل والأخرى من أهل الوري وهذا كالتخصيص للمامر من أن العاقلة لا تعمل مادون الثلث ومن أن الدية لا تكون من صنفين كذهب وإنا أو وري فإن هنا تدفع كل عاقلة قدر الذي لزمها ولو أقل من الثلث من نوع ما عندها

في الفرعين ضعيف والراجع أن النصف ينجم في سنتين لكل سنة ربع والثلاثة الأربع في ثلاث سنين لكل سنة ربع ( وحكم ) واجب على عواقل ) متعددة ( بخاتمة واحدة ) كشمرة رجال من قبائل غنى قتلوا رجلاً خطأ كحملهم صخرة فسقطت عليه ( حكم ) العاقلة ( الواحدة ) فينجم ما ينوب كل عاقلة وإن كان دون الثلث في ثلاث سنين محل بأواخرها

(كشده الجنايات عليها) أي على العاقلة الواحدة كالوقتل رجل ثلاثة رجال فعليه وعلى عاقلة ثلاث ديات تنجم في ثلاث سنين (وهل حدثها) أي حد العاقلة أي أقل حدها الذي لا ينقص عنه (سبع مائة أو) أقل حدها (الزائد على ألف) زيادة مائة كعشرين رجلا (قولان) على الأول لو وجد قل من السبع مائة ولو كان منهم كفاية كل من غيرهم بمعنى أنهم يفرمون أي توهم على تقدير وجود العدد اعتبر ثم يكمل العدد من غيرهم فإذا كان العصابة سبعمائة يكمل من الوالي الاعلون مايفى بالسبع مائة فإن لم يوجد الوالي الاعلون أو وجد مالا يكمل السبع مائة كل (٢٨٦) من الوالي الأسفلين فإن لم يوجد مايفى بذلك كل من بيت المال ولو كان

(قوله كتمدد الجنايات) هذا مشبه بقوله وحكم ماوجب الخ وحاصله أنه شبه الجنايات المتعددة الواجب عقلمها على عاقلة بالجناية الواحدة الواجب عقلمها على عواقل في أن كلا ينجم عقلمه في ثلاث سنين مجامع أن التمدد كالتحد في كل (قوله كتمدد الجنايات عليها) أي الواجب عقلمها عليها (قوله تنجم في ثلاث سنين) أي تنجم تلك الديات الثلاث في ثلاث سنين (قوله أي أقل حدها) أي الذي يمنع من ضم من بعدهم اليهم بعد بلوغهم له فإذا وجد هذا العدد في أهل الديوان فلا يضم اليهم عصابة الجاني وإن يبايع أهل الديوان ذلك العدد ضم اليهم العصابة فإن لم يكن الجاني من أهل ديوان وقتلنا ان العصابة يقولون عنه فإذا وجد هذا العدد في العشرة فلا يضم اليهم الفصيلة وإلا ضمت اليهم فإن لم يكمل العدد بذلك ضم اليهم الفخذ وهكذا وليس المراد أن هذا العدد حصد لمن يضرب عليهم بحيث إذا قصروا عنه لم يضرب عليهم وإذا زادوا عليه فلا يضرب على الزائد (قوله أو الزائد على ألف) أي مع زيادة عشرين عليه كما قال ابن مرزوق أو مع زيادة أربعة كما قال عج (قوله قولان) سكت المصنف عن القول بأنه لا حد لها وظاهر ابن عرفة أنه للذهب لأنه صدر به ونصروى الباجي لاحد لمن تقسم عليه الدية من العاقلة وإنا ذلك بالاجتهاد وقال سحنون سبعمائة رجل ابن عات المشهور عن سحنون إذا كانت العاقلة ألفا فهم قليل فيضم اليهم أقرب القبائل اليهم اه بن (قوله لادم صحة عقلمه) أي لأنه لا ولا له وهذا التعليل قاصر على عدم تكفيره بالعق ولامانع من تكفيره بالصوم كالظهار وفي كلام ابن عبد السلام مايفيد أنه يكفر بالصوم كالظهار انظر بن (قوله لان الكفارة) أي لان الخطاب بالكفارة الخ (قوله من خطاب الوضع) أي جعل الشيء سببا فالشارع جعل القتل خطأ سببا ولو من صى أو مجنون والواجب على الولي واعترضه في التوضيح بأن جعل الصوم أحد قسميها يقتضي أنها من باب خطاب التكليف لاشتراط التكليف في الصوم إلا أن يقال إنها من خطاب الوضع بالنسبة للعلم المالى فيعتق عنه وليه فإن عجز آخر الصوم لبلوغه انظر بن (قوله كموض التلقات) أي لأنها كموض التلقات لكونها عوضا عن النفس (قوله أو كان القاتل شريكا لصي الخ) بل لو كان القاتل صبي أو مجنونين لوجب على كل منهما كفارة كاملة (قوله على كل كفارة كاملة) أي لأنها لا تنبض (قوله إذا قتل مثله) لاحاجة للجمع بين قاتل وقتل فمكان الأولى أن يقول وعلى الحر إذا قتل أو على القاتل الحر مثله ويكون مثله ممدولا للقاتل (قوله خرج المرتد) أي لان المراد بقوله مثله أي في الحرية والاحلام بقوله خرج المرتد أي وكذلك الله (قوله خطأ) من ذلك كما في ح لو اتهمت المرأة فوجدت ولدها ميتا ليومها التكفارة ودبت على عاقلها لأنها اقبلت عليه وهي نائمة ثم ذكر مايفيد أنها إذا اتبها فوجدته ميتا يذبحها كان هدر (قوله لا عهدا عفى عنه) إنما لم تجب التكفارة في العدد ووجه في الخطأ مع أن مقتضى الظاهر العكس لأنهم رأوا أن العاقد لا تتكفيه الكفارة لجنايته لأنها أعظم من أن يكفر كما قالوا في البين المدعى وأيضا فقد أوجبوا عليه ضرب مائة وخمسة مائة

الاخوة فهم العدد المذكور لا يتقبل الاعمام وأولادهم وإلا اتقبل للتكامل منهم على الترتيب المعلوم أي الأقرب فالأقرب فإذا كل لم يتقبل لغيرهم وليس المراد بعدها أنه لايزاد على ذلك لظهور أن العصابة المتساوية أو أهل الديوان إذا كانوا ألوف يلزم كل واحد مايتوبه وكذا على القول الثاني فالحاصل أن حد العاقلة الذي لا يضم من بعده له إن وجد هل هو سبعمائة أو مازاد على ألف زيادة مائة بحيث لو وجد الأقل في البلد اتقبل للتكامل من غيرهم على الترتيب المتقدم ولا يتقبل للأبعد هـ الكسجبل ممن هو مونه أولان فإذا لم يوجد غير الجاني لزمه ما توبه على تقدير وجود العدد ولم بيت المال الذي كان لم يكن يتماك لزم الجاني الجميع في ماله كاتقدم ثم اتقبل يتكلم على حكم كفارة

(قوله)

القتل خطأ وانها واجبة ومربية كافي الآية الكريمة فقال (على القاتل الحر) لا القيد لعدم صحة عقلمه (المسلم) لا الكافر لأنه ليس من أهل القرب (وإن) كان (حييا أو مجنونا) لأن الكفارة من خطاب الوضع كموض التلقات (أو) كان القاتل (شريكا) لصى أو مجنون أو غيرهما فعلى كل كفارة كاملة ولو كثر الشركاء (إذا قتل مثله) خرج المرتد فلا كفارة على قاتله (معتصوما) خرج الزنديق والرائي المحض فلا كفارة على قاتله (خطأ) لا عهدا عفى عنه فلا تجب بل تندب كما يأتي



(عَنْ رُقِيَّةَ) وَهُوَ مُتَّصِلَةٌ (وَلَمْ يَجْزِهَا) أَيْ وَعَدَ الْعَجْزُهَا (سَهْرَانِ) أَيْ هُوَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ (كَالظَّهَارِ) أَيْ يَشْتَرِطُ فِي الْحَرْبِ وَصُومِ الشَّهْرَيْنِ هُنَا مَا يَشْتَرِطُ فِيهِمَا فِي كِفَارَةِ الظَّهَارِ (لَا صَائِلًا) أَيْ لَا كِفَارَةَ عَلَى مَنْ قَتَلَ هَاتِلًا عَلَيْهِ عَيْثُ لَا يَنْدَفِعُ عَنْهُ إِلَّا بِالْقَتْلِ وَأَمَّا نَصُّ عَلَيْهِ وَإِنْ خَرَجَ بِقَوْلِهِ مَعْدُومًا خَطَأً ثَلَاثًا يَتَوَهَّمُ فِيهِ السَّكَارَةُ لَعَدَمِ الْقَعَاصِ فِيهِ كَالْخَطَأِ (وَلَا قَاتِلَ نَفْسِهِ) يَحْظَرُ وَأَوَّلُهُ عَمْدًا لَعَدَمِ الْخُطَابِ بَوْتِهِ (كَدَيْتِهِ) أَيْ مِنْ ذِكْرِ مَنْ الصَّائِلِ وَقَاتِلَ نَفْسَهُ لِقِسْمَتِهِ وَالْأَظْهَرُ رُجُوعُ الصَّغِيرِ لِقَاتِلِ نَفْسِهِ خَطَأً أَيْ فَلَا دِيَّةَ عَلَى عَائِلَتِهِ لَوْلَا رِثَتُهُ لَأَنَّهُ التَّوَهُّمُ (وَنَدَبَتْ) السَّكَارَةُ لِلْحَرِّ الْمُسْلِمِ (فِي) قَتْلِ (جَنِينٍ وَرَقِيقٍ) (٢٨٧) لِغَيْرِهِ (وَعَمْدًا) لِمَقْتُلِهِ لَعَدَمِ الْفَعْدِ وَأَوَّلُهُ دِيَّةً

(قَوْلُهُ عَنْ رُقِيَّةَ) مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ عَلَى الْقَاتِلِ (قَوْلُهُ كَالظَّهَارِ) أَيْ حَالَةُ كَوْنِ الرُّقْبَةِ وَالشَّهْرَيْنِ كَالظَّهَارِ أَيْ حَالَةُ كَوْنِ حَالِمِهَا هُنَا كَحَالِمِهَا فِي الظَّهَارِ (قَوْلُهُ مَا يَشْتَرِطُ فِيهِمَا فِي كِفَارَةِ الظَّهَارِ) أَيْ مِنْ إِسْلَامِ الرُّقْبَةِ وَسَلَامَتِهَا مِنَ الْعِيُوبِ وَخُلُوعِهَا عَنْ شَوَائِبِ الْحَرِيَّةِ وَتَابِعِ الصُّومِ إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَ فِي الظَّهَارِ (قَوْلُهُ لَا صَائِلًا) عَطَفَ عَلَى مَعْدُومِ أَيْ لَا تَجِبُ السَّكَارَةُ عَلَى مَنْ قَتَلَ صَائِلًا عَلَيْهِ أَيْ قَاصِدًا الْوُثُوبَ عَلَيْهِ وَلَوْلَا اخْتِصَالُ (قَوْلُهُ وَلَا قَاتِلَ نَفْسِهِ) أَيْ لَا تَجِبُ السَّكَارَةُ عَلَى قَاتِلِ نَفْسِهِ بَعِيْثُ تَخْرِجِ السَّكَارَةِ مِنْ تَرْكِهِ (قَوْلُهُ لَعَدَمِ الْخُطَابِ) أَيْ بِهَا سَبَبُ مَوْتِهِ (قَوْلُهُ كَدَيْتِهِ) أَيْ كَمَا لَا تَجِبُ دِيَّتُهُ (قَوْلُهُ فَلَا دِيَّةَ عَلَى عَائِلَتِهِ) أَيْ لِأَنَّهُ لَا يُؤْدِي عَقْلُ نَفْسِهِ فَكَيْدًا غَيْرَهُ لَا يَقِلُّ عَنْهُ (قَوْلُهُ لِأَنَّهُ التَّوَهُّمُ) أَيْ بِخِلَافِ الصَّائِلِ وَقَاتِلَ نَفْسَهُ عَمْدًا فَإِنْ كَلَّا مِنْهُمَا مَقْتُولٌ عَمْدًا وَلَا دِيَّةَ فِي الْعَمْدِ (قَوْلُهُ وَرَقِيقٍ) أَيْ وَنَدَبَتْ السَّكَارَةُ لِلْحَرِّ الْمُسْلِمِ فِي قَتْلِهِ رَقِيقًا مَمْلُوكًا لِغَيْرِهِ وَفِي قَتْلِ لَشَخْصٍ عَمْدًا (قَوْلُهُ لَمْ يَقْتُلْ بِهِ) أَيْ وَنَادَى الْقَاتِلَ بِهِ فَلَا كِفَارَةَ (قَوْلُهُ ذِمِّي) أَيْ وَنَدَبَتْ السَّكَارَةُ لِلْحَرِّ الْمُسْلِمِ فِي قَتْلِهِ ذِمِّيًّا (قَوْلُهُ فَيَعْمَمُ فِي قَوْلِهِ وَرَقِيقٍ) أَيْ بِحَيْثُ قِيلَ تَنْدَبُ السَّكَارَةُ لِلْحَرِّ فِي الْمُسْلِمِ فِي قَتْلِهِ رَقِيقًا - وَهِيَ كَانَتْ مَمْلُوكًا لِغَيْرِهِ أَوْ مَمْلُوكًا لَهُ (قَوْلُهُ أَحْسَنُ) أَيْ لَا فَادَتُهَا حِكْمًا زَائِدًا عَلَى الذِّخَّةِ الْأُولَى وَهُوَ نَدَبُ السَّكَارَةِ فِي قَتْلِ الذِّمِّيِّ (قَوْلُهُ جِلْدُ اثْنَيْ وَخَمْسِينَ سَنَةً) أَيْ مِنْ غَيْرِ تَعْرِيبِ كَأَيِّ الزَّنا وَاخْتِلَافِ فِي الْقَدَمِ مِنْهَا فَقِيلَ الْجِلْدُ وَقِيلَ الْحَبْسُ وَلَمْ يَشْطَرُوهَا بِالرَّقِّ لِأَنَّهُمَا عَقُوبَةٌ وَالرَّقُّ وَالْجُرْفُ فِيهَا - وَهِيَ أَهْلُ بَنٍ (قَوْلُهُ أَنْ الْجَارِحَ عَمْدًا يُؤَدَّبُ) أَيْ وَإِنْ اقْتَصِ مِنْهُ أَوْ اخْتَصَتْ مِنْهُ الدِّيَّةُ فِي الْمَتَافِقِ (قَوْلُهُ عَلَى ذِي الْوُثْ) أَيْ عَلَى الْقَاتِلِ الَّذِي قَامَ عَلَيْهِ الْوُثُوبُ بِأَنْ شَهِدَ عَلَيْهِ بِالْقَتْلِ وَاحِدًا (قَوْلُهُ لِكُونِهِ دَاخِلًا تَحْتَ الْمَبَايَةِ) أَيْ لِكُونِهِ مِنَ الْمَبَايَةِ عَلَيْهِ وَالْمَبَايَةِ عَلَيْهِ أَمَّا يَكُونُ مَتَوَهَّمًا وَالدَّعَى عَلَيْهِ إِذَا حَلَفَ بِمَا تَوَهَّمُ عَدَمَ ضَرْبِهِ عَدَمَ حَبْسِهِ وَأَمَّا إِذَا نَكَلَ فَلَا تَوَهُّمَ فِيهِ عَدَمَ ذَلِكَ بَلْ يَجْزِي فِيهِ الْحَكِيمُ الْمَذْكُورُ (قَوْلُهُ وَأَوَّلَى إِنْ لَمْ يَحْلَفْ) سَيَأْتِي فِي الْبَصْفِ أَنَّ الدَّعَى عَلَيْهِ بِالْقَتْلِ إِذَا رَدَّتْ عَلَيْهِ أَيْ بَأْنِ الْقِسَامَةِ وَلَمْ يَحْلَفْ لَا يَقْتُلْ بَلْ يَحْبَسُ حَتَّى يَحْلَفَ (قَوْلُهُ وَالْقِسَامَةُ سَبَبُ قَتْلِ الْجَارِحِ) مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ لِمَعْوَالِهِ أَيْ سَبَبُ أَنْ يَقْتُلَ الْقَاتِلُ الْحَرَّ الْمُسْلِمَ فَلَا قِسَامَةَ فِي جِرْحٍ وَلَا فِي قَتْلِ عَدُوٍّ وَلَا كَافٍ (قَوْلُهُ بِجِرْحٍ) أَيْ لَا خُصُوصَ جِزِ الرُّقْبَةِ (قَوْلُهُ وَهُوَ الْأَمْرُ الَّذِي يَنْشَأُ عَنْهُ الْخُ) هَذَا التَّعْرِيفُ فِي التَّوَضِيحِ وَاعْتَرَضَ بِأَنَّهُ قَبْرُ مَنَاحٍ لَصَدَقَةٍ بِالْبَيْتَةِ وَفِي حُجَّتِهِمَا أَنْ قَرِئَ الصَّيَابِيُّ تَخْرِجُهَا إِلَّا هَتَاكُ لَا يُجَانُ مِنْهَا فَالْمُرَادُ خَيْرُ الْبَيْتَةِ عَلَى أَنَّ مَذْهَبَ الْمُتَقَدِّمِينَ جَوَازُ التَّعْرِيفِ بِالْأَمْرِ (قَوْلُهُ وَلَمْ يَعْصِ لَامَ الْعَلَةِ) فِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ الدَّعَى يَقْتُلُ لِقِيَامِ الْوُثْ الْقَاتِلِ وَكَلَّا مَا لَمْ يَكُنْ قَتْلُ الْمَقْتُولِ لِأَوَّلَى جَعَلَ فِي مَعْنَى مَعْنَى حَبْسِهِ بِالْقَتْلِ الْحَرَّ الْمُسْلِمَ الْمَصَاحِبَ لِلْوُثِ أَيْ الْأَمْرَ الَّذِي يَنْشَأُ عَنْهُ غَلْبَةُ الظَّنِّ بِصَدَقِ الدَّعَى بِالْقَتْلِ (قَوْلُهُ خُصَّةٌ أَمْثَلَةٌ) أَوْ هَذَا لَوْلَا الدَّعَى الْمَاقِلُ الْحَرَّ الْمُسْلِمَ دَمِي عَدْلٌ فَلَنْ مَعَ وَجُودِ الْجِرْحِ تَوَاضَعُ الْقَبْرُ وَنُظَرُ

مُكَافَأَةً (وَعَمْدًا) وَتَكَرَّرَ فِي بَعْضِ النُّسخِ بِدَلِّ عَمْدٍ ذِمِّيٍّ أَيْ عَمْدًا أَوْ خَطَأً وَعَلَيْهَا فَيَعْمَمُ فِي قَوْلِهِ وَرَقِيقٍ وَهَذِهِ النُّسخَةُ أَحْسَنُ (وَعَلَيْهِ) أَيْ عَلَى الْقَاتِلِ عَمْدًا الْبَالِغَ إِذَا لَمْ يَقْتُلْ لَعْدَمِ أَوْ لِيُزَادَ حَرِيَّةً أَوْ إِسْلَامًا (مُطْلَقًا) كَانِ الْقَاتِلُ حُرًّا أَوْ رَقِيقًا مَمْلُوكًا أَوْ كَافِرًا ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى (جِلْدُ اثْنَيْ وَخَمْسِينَ سَنَةً وَإِنْ) كَانَتْ لَهُ الْعَمْدُ مُتَبَسِّرًا (يَقْتُلُ بِمُجَرِّبٍ أَوْ) قَتَلَ (عَمْدًا) وَتَقَدَّمَ أَنَّ الْجَارِحَ عَمْدًا يُؤَدَّبُ وَبَلَّغَ الْقَاتِلَ مِنْهُ (أَوْ نَكَلَ فِي الدَّعَى) بِالْحَرِّ عَطَفَ عَلَى قَتْلِ ذِمِّيٍّ أَوْ كَانَ قَاتِلُ الدَّعَى بِالْمَدْعَى بِهِ لِيَتَسَبَّبَ بِكُلِّ الْمَدْعَى مِنْ قَتْلِهِ الْقِسَامَةُ الَّتِي تَوَجَّهَتْ عَلَيْهَا (عَلَى ذِي الْوُثْ) مُتَعَلِّقٌ بِالْمَدْعَى (وَجِلْدُهُ) أَوْ وَجْهُهُ مَعَ أَيْ مَعَ حَلْفِهِ بِالْوُثِ وَهُوَ لِلدَّعَى عَلَيْهِ وَأَوَّلَى مَعَ نَكَلِهِ وَأَمَّا جِلْدُهُ حَلْفُهُ بِالَّذِي لَمْ يَكُنْ دَاخِلًا

تَحْتَ الْمَبَايَةِ وَأَمَّا أَنْ لِكُلِّ فَلَا يَتَوَهَّمُ عَدَمَ هَذَا الْحَكِيمِ الَّذِي هُوَ الْجِلْدُ وَالْحَبْسُ يَنْبَغِي أَنْ قَامَ لَهُ لَوْثٌ مِنْ أَوَّلِيِّ الْقَتْلِ عَلَى لَحْظِهِ فَلَا يَنْبَغِي عَلَيْهِ قَطْلُ مَنْ لَدَعَى أَيْ بَأْنِ الْقِسَامَةِ لِكُلِّ وَرَدَّهَا عَلَى الدَّعَى عَلَيْهِ فَيَحْلِفُ وَأَوَّلَى إِنْ لَمْ يَحْلَفْ فَإِنَّ الدَّعَى عَلَيْهِ يَحْلِفُ سَلَامَةً وَحَبْسَ سَنَةٍ نَظَرًا لِلْوُثِ (وَالْقِسَامَةُ) الَّتِي تَوَجَّهَتْ الْقَعَاصُ فِي الْعَمْدِ وَالدِّيَّةِ فِي الْخَطَأِ (سَبَبُ قَتْلِ الْحَرِّ الْمُسْلِمِ) وَإِنْ غَرِبَ بِالْجِرْحِ أَوْ غَرِبَ أَوْ سَمٌ أَوْ غَدْرٌ لَا الرَّقِيقَ وَالسَّكَانَةَ (فِي تَحْلِ الْوُثْ) بِفَتْحِ الْأَمْرِ وَسُكُونِ الْوَاوِ وَهُوَ الْأَمْرُ الَّذِي يَنْشَأُ عَنْهُ غَلْبَةُ الظَّنِّ بِوُقُوعِ الدَّعَى بِخَوْصِ اللَّطِخِ وَفِي الْحَقِيقَةِ سَبَبُ نَفْسِ الْوُثِ أَيْ الْأَمْرَ الَّذِي يَنْشَأُ عَنْهُ غَلْبَةُ الظَّنِّ بِأَنَّهُ قَتَلَ وَإِضَافَةُ هَلْ لَوْثٌ لِيَأْتِيَ فِي مَعْنَى لَامَ الْعَلَةِ أَيْ لِقِيَامِ الْوُثِ وَقَدْ كَرِهَ الْوُثُوبُ الدَّعَى تَسَبُّبُ هَذِهِ الْقِسَامَةِ لِحَقِّقَةِ أَمْثَلَةٍ أَوْ هَذَا لَوْلَا (كَأَنَّ يَقُولُ) حَقِّقُ (بِالْيَمِينِ) حَقِّقُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَامَ فِيهِ وَانْزِعَ عَنْهَا

وإن وجبت فيه القسامة بغير قوله ولا يحنون إذ لا عبرة بقوله شرطاً (خر مسلم قتلى فلان) أو دمي عند فلان ونحو ذلك (ولو) قال قتلى (خطأ أو) كان القاتل (مخطوطاً) أي فاسقاً ائمه (على ورع) بكسر الراء أي قال قتلى فلان وهو ورع فانه يكون لوثا إن شهد على قوله عدلان واستمر على إقراره فإن (٢٨٨) رجع عن قوله بأن قال بل فلان آخر أو قال ما قتلتني بل غيره أو لا أدري من الذي قتلتني

بطل الاوثر فلا قسامة (أو) ادعى (والتدعي على والده أنه) أضجعه وذبحه فيقسمون بذلك ويقتل الوالد (أو) زوجة على زوجها (أي قالت قتلى زوجي فيقسمون ويقتل وإنما يقبل قول البائع المذكور (إن كان جرح) به وبسعى التسمية الجراء وأثر الضرب أو السم منزل منزلة الجرح وأما التسمية البيضاء فالمشهور عدم قبولها فالأصل أن شروط كون قوله المذكور لوثا ثلاثة الجرح ونحوه والتمادي على إقراره وشهادة عدلين عليه وعطف على قوله خطأ ما عوفي حين المبالغة يقال (أو) أطاق في قوله المذكور أي لم يقبده بعد ولا خطأ (وينوا) أي أو أباؤهم أو عده أو خطأ فلمم القسامة على ما بينوا ولهم القصاص في العمد والدية في الخطأ (لا تخالفوا) مبطون على أطاق أي لا تشقوا وتخالفوا بأن قال قتلى فلان عددا وقالوا بله خطأ أو العكس فيطاع الدم ولا يصح عطفه

وقوله قتلى فلان الثاني شهادة عدلين على معاينة الضرب أو الجرح أو على إقرار المدعي بأن فلان اضربه أو جرحه مع وجود الجرح أو أثر الضرب الثالث شهادة واحد على معاينة الجرح أو الضرب الرابع شهادة واحد على معاينة القتل الخامس أن يوجد القتل وبقره شخص عليه أثر القتل (قوله وإن وجبت فيه) أي في الصبي أي في قتله وقوله بغير قوله أي كعناية شاهد للجرح أو الضرب أو القتل (قوله حرم مسلم) إنما أتى بذلك مع أنه يفني عنه قوله صبيها قتل الحر المسلم لأنه لا يلزم من كون القاتل حراً مسلماً حين القتل أن يكون كذلك حين القول مع أنه لا بد منه وقوله حرأي وأما العبد فلا يقبل قوله لأنه ليس من أهل الشهادة كالصبي والمجنون والكافر وأما المخطوط والمرأة فمما من أهلها في الجملة فلذا قبل قولهما (قوله عند فلان) سواء كان فلان هذا حراً أو عبداً بالغا أو صبياً ذكراً أو أنثى عدلاً أو مخطوطاً مسلماً أو كافراً (قوله ولو قال قتلى خطأ) أي هذا إذا قال قتلى عدداً بل ولو قال قتلى خطأ قل في المقدمات إن قل قتلى خطأ ففي ذلك روايتان عن مالك أحدهما أن قوله يقبل ويكون معه القسامة ولا يثم وهذه شهر والثانية لا يقبل قوله لأنه يثم على أنه أراد إغناء ورثته فهو شبهه بقوله عند الموت أي عند فلان كذا وكذا وهذه الرواية أظهر في القياس وقد أشار المصنف لردّها بلو انظر بن (قوله واستمر على إقراره) أي الموت (قوله أو ادعى ولدي) والدعي (أضجعه الخ) أي ادعى الولد على أبيه أن دمه عنده أضجعه وذبحه أو دمه عند أبيه رماه بحجر أو بحديدة (قوله ويقتل الوالد) أي في الصورة الأولى وتجب الدية مغالطة في الثانية (قوله إن كان جرح به) قد أتى كثير من أهل العلم بالعمل بالتسمية الجراء ورأوا أن قول المقتول دمي عند فلان دعوى من المقتول والناس لا يعطون بدعوائهم والأيمان لا تثبت الدعاوى وإنما تردّها من المنكر ورأى علماءنا أن الشخص عند موته لا يتجاسر على الكذب في سفك الدم كيف وهو الوقت الذي يندم فيه الندم ويقلع فيه الظالم ومدار الأحكام على غلبة الظن وايدوا ذلك بكون القسامة خمسين عينا مغالطة احتياطاً في الدماء ولأن الغالب على القاتل إخفاء القتل على البيّنات فاقضى الاستحسان ذلك اهـ (قوله وأما التسمية البيضاء) أي وهي التي ليس معها جرح ولا أثر ضرب فالمشهور عدم قبولها فإذا قال الميت في حال مرضه وليس به جرح ولا أثر ضرب قتلى فلان أو دمي عند فلان فلا يقبل قوله إلا بالبيعة على ذلك على المشهور خلافاً للسيوري وعبد الحميد الصائغ القائلين بقبول قوله ويكون لوثا بخلاف الولاة معه أيمان القسامة إن عرفة في التسمية البيضاء التي ليس بها أثر ضرب ولا جرح اضطراب وقال المنبسط الذي عليه العمل وبه الحكم قوله ابن القاسم أنه إذا لم يكن به أثر جرح أو ضرب لا يقبل قوله قتلى فلان إلا بيينة على ذلك انظر بن (قوله قوله المذكور) أي دمي عند فلان أو قتلى فلان (قوله الجرح) أي وجود الجرح ووجود نحوه وهو أثر الضرب (قوله أي لا قيد وخالفوا) أي كاهم أو بعضهم فانهم لا يقسمون ويغير الدم هدراً (قوله فيطال الدم) أي لأنه في الصورة الأولى أبرأ العاقلة وهم أبرأ القاتل وفي الثانية عكسه تقتيل أبرأ القاتل وهم أبرأ العاقلة (قوله لنول الميت) أي بقوله قتلى عدداً أو خطأ (قوله بخلاف ذي الخطأ) أي والموضوع أن الدمى قال

على بينوا كما هو ظاهره لأنه يصير التقدير لا يطلق وخالفوا مع أنه لا مخالفة مع الإطلاق (ولا يقبل رجوعهم) بعد الدفعة لقول الميت (ولا إن) أطاق (قال بعض) منهم قتله (عمداً) قال آخر (بعض) لا نعم هل قتله عمداً أو خطأ ولا نعلم من قتله (أو) قالوا كاهم قتله عمداً (نكلوا) عن القسامة فيطال الدم في الثلاثين ما في الأولى فلاهم لم يتفقوا على أن أوليهم قتل عمداً حتى يستغنوا القود ولا على من قتله فيقسمون عليه وأما في الثانية فلنكول (بخلاف ذي الخطأ) أي بخلاف ما إذا قاله بعض خطأ

وبعض لا نعلم (قله) أي المدعى الخطأ (الحالف) لجميع إيمان القسامة (وأخذ نصيبه) (٢٨٩) من الديلو لا شيء لمن قال لا نعلم

دمى هند فلان وأطلق فلم يقيد بعد ولا خطأ (قوله وبعض لا نعلم) أي صفة قتله هل قتله عمداً أو خطأ ومثله أيضاً ما إذا قال بعضهم خطأ والبعض الآخر قال لا علم لنا بعين قاتله كما في بن عن أبي الحسن (قوله ولا شيء لمن قال لا نعلم) أي لا نعلم صفة قتله أو لا نعلم عين قاتله (قوله ونكل البعض الخ) أي وحلف البعض الثاني جميع إيمان القسامة (قوله ولا شيء لمن نكل) أي إذا خلفت عاقلة القاتل إيمان القسامة كلها فان نكل بعضهم دفعت حصته للناكل من أولياء المقتول وأما لو قالوا كلهم خطأ ونكلوا كلهم عن جميع الإيمان ردت على عاقلة القاتل فان حلقوها كلهم سقطت الدية وإن نكل بعضهم دفعت حصته لأولياء المقتول الناكلين (قوله أي البعضان) هذا جواب عما يقال لم نبي الضمير أولافى قوله اختلافاً وجمعه ثانياً في قوله واستووا مع ان مقتضى الظاهر مطابقة الثاني للأول بأن يقال واستويا وحاصل الجواب انه ثناء أولاً باعتبار كونهما طائفتين أحدهما تدعى العمد والأخرى تدعى الخطأ وجمع ثانياً نظراً لتعدد أفراد كل من الطائفتين كما في قوله تعالى «وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا» (قوله وقد أطلق الميت) أي والحال أن الميت أطلق (قوله واستووا) أي المتخالفان وقوله في الدرجة أي في درجة القرابة للميت وإن لم يستوعد ذى العمد وذى الخطأ وقوله استووا في الدرجة أي وفي كون كل واحد له التكلم كما مثل الشارح ومفهوم قوله استووا في الدرجة أنهم لو اختلفوا في العمد والخطأ واختلفت رتبهم قريباً وبعداً وكان الجميع له التكلم كبنات وأعمام فان قالت العصة عمداً والبنات خطأ كان الدم هدرأ لاقسامة فيه ولا دية ولا قود وذلك لأن البنات يدعين الخطأ ولهن الحلف فيه في أعمال قول أحدهما تحكم وإن قالت العصة خطأ والبنات عمداً خلفت العصة خمسين مينا وكان لهم نصيبهم من الدية ولا عبرة بقول البنات لأنه لا يحلف في العمد أقل من رجلين عصة كما يأتي فان اختلفا في العمد والخطأ واستوت درجاتهم ولم يكن للجمع التكلم كبنات مع بنين فالعبرة بكلام البنين كما أنه لا عبرة بكلام الأعمام مع البنين (قوله وبطل حق ذى العمد) أي في القسامة والدية والموضوع أنهم مستوون في الدرجة (قوله بنكول غيرهم الخ) انظروا حلف بعض مدعى الخطأ ونكل الباقي فهل المدعى العمد الحلف تبعاً لحلف بعض مدعى الخطأ أم لا وبالأول جزم الشيخ يوسف الفيثي وتبعه بعضهم وربما يشمله التعليل بالتبعية لحلف ذوى الخطأ فاذا كان مدعو الخطأ اثنين ومدعو العمد اثنين وحلف واحد من مدعى الخطأ كان المدعى العمد الحلف معه وتأخذ الثلاثة نصف الدية يقسم عليهم فيدخل مدعى العمد في حصة من حلف من مدعى الخطأ ويبطل حقهم في حصة من نكل منهم (قوله لأنه لدعواه الدم انما يحلف) أي لياخذ من الدية تبعاً لذى الخطأ والأوضح لأنهم انما كانوا يأخذون من الدية بطريق التبع لمدعى الخطأ لأن من ادعى العمد انما يدعى الدم فيصرون الخ (قوله فتحلف عاقلة الجاني) أي جميع إيمان القسامة (قوله من نكل منهم غرم) أي ما ينوبه ويقسم ما غرم الناكل من العاقلة على مدعى العمد والخطأ من ورثة المقتول وعلى هذا فنقول المصنف وبطل حق ذى العمد أي في القسامة والدية المرتبة على قسامتهم كذا ذكر شيخنا (قوله لحر مسلم) أي كافيده قول المصنف والقسامة سببها قتل الحر المسلم (قوله أي على معانية ذلك) أي الجرح أو الضرب وإن لم يكن هنالك أثر لها (قوله مطلقاً) حال من جرح وضرب أي حالة كون كل منهما مطلقاً عن التقيد بالعمد أو الخطأ (قوله أو باقرار المقتول عطف على جرح أي كشاهدين بجرح أو باقرار المقتول أي على اقراره بأن فلانا جرحه أو ضربه أي والحد أن أثره موجود ولا يعمل بشهادتهم على اقراره واعلم أن هذا غير مكر مع قوله بأن يقول بالغ الخ لأن ما تقدم شهدت البينة على قول المدعى قتلنى فلان وكان هنالك جرح أو أثر ضرب موجود وما

ومثل ذلك ما لو قالوا كلهم خطأ ونكل البعض فلن حلف نصيبه ولا شيء لمن نكل وأما لو قال بعضهم خطأ وبعضهم عمداً فتحكم ما أشاره بقوله (وان اختلفا) أي البعضان وقد أطلق الميت (فيهما) أي في العمد والخطأ بأن قال بعض عمداً وبعض خطأ (واستووا) في الدرجة كأولاد وأخوة أو أعمام (حالف كل) أي كل واحد من مدعى العمد ومدعى الخطأ على طبق دعواه على قدر أثره (والجميع دية خطأ) على عاقلة الجاني ويسقط القتل (وبطل حق ذى العمد) أي مدعيه (بنكول غيرهم) أي ذى الخطأ فلا قسامة لدى العمد ولا دية لأنه لدعواه الدم انما يحلف تبعاً لذى الخطأ ويصرون حينئذ بمنزلة ما لو ادعى جميعهم الخطأ ونكلوا فتحلف عاقلة الجاني ومن نكل منهم غرم وأشار للثالث الثاني من أمثلة اللوث بقوله (وكشاهدين بجرح أو ضرب) لحر مسلم أي على معانية ذلك (مطلقاً) أي عمداً أو خطأ فيقسم الأولياء ويستحقون القود في العمد والدية في الخطأ (أو) شهدا (باقرار المقتول) بأن فلانا العمد والدية في الخطأ

تقوله وكشاهدين عطف على قوله كأن يقول بالغ على حذف مضاف أي وكشهادة شاهدين لأن الذي من أمثلة الاوث هو قول البالغ وشهادة الشاهدين لا الشاهدان (ثم يتأخر الموت) راجع لمسئلة الشاهدين بالجرح أو الضرب فلو يتأخر الموت استحقوا الدم أو الدية بغير قسامة لا لمسئلة الشهادة باقرار المقتول بذلك لأن فيها القسامة. طلقا تأخر الموت أم لا والأولى حذف قوله مطلقا لاستغناؤه عنه بقوله عمداً أو خطأ وبين (٢٩٠) كيفية القسامة بقوله (يقسم) أي كيفيتها أن يقسم الولي بالله الذي لا إله إلا هو (لن

هنا شهدت البينة على قوله إن فلانا جرحني أو ضربني والحال أن أثر ذلك موجود فأتقدم شهادة على إقرار المقتول بالقتل وما هنا شهادة على إقراره بالجرح أو الضرب (قوله تقوله الخ) مفرع على قوله وأشار للمثال الثاني الخ (قوله راجع لمسئلة الشاهدين) أي أنه راجع لقوله وكشاهدين شهدا على معاينة الجرح أو الضرب (قوله لا لمسئلة الشهادة باقرار المقتول بذلك) أي بالجرح أو بالضرب المشار لهما بقول المصنف أو شهدا باقرار المقتول بأن فلانا جرحه أو ضربه (قوله وهذا في شهادة الشاهدين) أي على معاينة الضرب أو الجرح أما شهادتهما على إقرار المجنى عليه فيحلفون لقد ضربه ولمن ضربه مات إن شهدا على إقراره بالضرب أو لقد جرحه ولمن جرحه مات إن شهدا على إقراره بالجرح (قوله وأما في الشاهد) أي وأما كيفية القسامة في مثال ما إذا كان الاوث شاهداً واحداً شهد بمعاينة القتل (قوله لأنه آخر قوله أو بشاهد بذلك عنه) أي عن قوله يقسم لمن ضربه مات وهذا على لسانه عنه (قوله وأما في المثال الأول) أي وأما كيفية القسامة في المثال الأول (قوله فيحلفون لقد قتله) أي بأن يقول الولي أقسم بالله لقد قتله فلان (قوله مشتمل على ست مسائل) أي لأن الشاهد الواحد إما أن يشهد على معاينة الجرح أو الضرب أو على إقرار المقتول بالجرح أو الضرب فهذه أربعة وإما أن يشهد على معاينة القتل مع إقرار المقتول بالقتل وشهادة الشاهدين على إقراره وإما أن يشهد على معاينة القتل خطأ مع إقرار القاتل بالقتل خطأ (قوله أو بشاهد) عطف على قوله وكشاهدين والباء زائدة وكان الأولى حذفه (قوله أي عمداً أو خطأ) أي سواء كان المجروح أو المضروب بالغا أم لا تأخر الموت أم لا (قوله إنهم يحلفون على الجرح والموت عنه في كل عين) هذا بناء على أن البينين المكملتين تجمع مع أيمان القسامة وهو المشهور كما في الحج (قوله مكملتين للنصاب) أي نصاب الشهادة التي جعلت لونا وقوله أنهم لا يحلفون قبل التحمين يعني مكملتين أي بل تجمع المكملتين مع أيمان القسامة ولا تفرد فيحلفون خمسين يميناً فقط لقد ضربه ولمن ضربه مات أو لقد جرحه ولمن جرحه مات فقوله لقد ضربه أو لقد جرحه ناظر لليمين المكملتين للنصاب وقوله ولمن ضربه أو جرحه مات ناظر لليمين القسامة. قوله أي يحلف واحد منهم يميناً مكملته أي فيقول فيها بالله الذي لا إله إلا هو لقد ضربه أو جرحه وأيمان القسامة بعدها بالله الذي لا إله إلا هو لمن ضربه أو لمن جرحه قد مات انظر بن وانظر على هذا القول أي فرق بين ما هنا حيث قيل إن البينين المكملتين يحلفها واحد وما تقدم من أنه إذا ادعى ورثة ميت على شخص بدين لمورثهم وشهد به شاهد واحد فلا يأخذ واحد حقه إلا إذا حلف فتأمل (قوله إن ثبت الموت) أي وإمسا تكون القسامة إن ثبت الموت في جميع صور الاوث وقوله لا قبله أي لا تكون القسامة قبله أي قبل ثبوت الموت (قوله وأما التي قبلها) أي وهي قوله وكشاهدين بجرح أو ضرب مطلقا الخ (قوله أو بشاهد باقرار المقتول البالغ) أي أن شهادة الشاهد على إقرار المقتول أن فلانا ضربه أو جرحه عمداً إنما تكون لونا إذا كان المقر بالضرب أو الجرح بالغا بخلاف شهادة الشاهد على معاينة الضرب أو الجرح فانها لو كانت مطلقاً كان المقتول بالغا أم لا كما مر

ضربه) أو جرحه (مات) أي بتقديم الجار والمجرور لإفادة الحصر وفي معناه إتمامات من ضربه أو مامات إلا من ضربه أو جرحه وهذا في شهادة الشاهدين بما ذكر وأما في الشاهد الآتي فسكت عنه لأنه آخر قوله أو بشاهد بذلك عنه وسيأتي كيفية القسامة فيه وأما في المثال الأول وهو ما إذا قال قتلني فلان وشهد عدلان على قوله فيحلفون لقد قتله وأشار للمثال الثالث وهو مشتمل على ست مسائل بقوله (أو بشاهد) واحد (بذلك) أي بمعاينة الجرح أو الضرب (مطلقاً) أي عمداً أو خطأ فيحلفون خمسين يميناً لقد جرحه أو ضربه ولقد مات منه قال ابن عرفة ظاهر كلام ابن رشد أو نصه أنهم يحلفون على الجرح والموت عنه في كل يمين من الخمسين أي لقد جرحه أو ضربه ولقد مات من جرحه أو ضربه وظاهره أنهم لا يحلفون قبل التحمين

واحدة مكملته للنصاب وقيل يحلفون أي يحلف واحد منهم يميناً مكملته وسيأتي ما إذا شهد شاهد على إقرار المقتول بالجرح (قوله أو بالضرب في قوله أو باقرار المقتول عمداً وبها تم الست مسائل) (إن ثبت الموت) لا قبله لا احتمال حياته وهذا راجع لجميع صور الاوث ويحتمل رجوعه لمسئلة الشاهد وأما التي قبلها فذكر فيها ثبوت الموت بقوله ثم يتأخر الموت إذ معرفة تأخر الشيء فرع ثبوته (أو) بشاهد (باقرار المقتول) البالغ بجرح أو ضرب (عمداً) أي قال جرحني فلان أو ضربني عمداً فيكون لونا يحلف الأولياء معه خمسين يميناً



ولا بد من يمين مكمل للنصاب مع الشاهد أولاً وأما لو قال جرحني أو ضربني خطأ فلا يكفي الشاهد الواحد ولا بد من الشاهدين كما تقدم ومثل جرحني أو ضربني قتلني فكفي الواحد في العمد دون الخطأ والحاصل أن (٢٩١) الشاهدين بالاقرار لو ثبت في

العمد والخطأ وأن الواحد لو ثبت في العمد فقط واعترض على النصف بأن هذه التفرقة لم يقل بها أحد وإنما في المسئلة قولان التوقف على الشاهدين مطلقاً في العمد والخطأ أو الاكتفاء بالشاهد مطلقاً (كأقراره) أي بالقتل وثبت أقراره بشاهدين كما هو عين المثال الأول (مع شاهد) بمعاينة القتل (مطلقاً) أي عمداً أو خطأً فهو لو ثبت بحلف الأولياء معه خمسين يميناً ولم يستغن عن هذا بالمثال الأول لأنه ربما يتوهم أنه في هذا ثبت الدم أو الدية بغير قسامة (أو إقرار القاتل في الخطأ فقط) بأن قال قتلته خطأ (بشاهد) أي مع شاهد على معاينة القتل خطأ فلو ثبت لم يكن إلا مجرد إقراره بالخطأ فضرر لو ثبت ويؤخذ بأقراره وتكون الدية عليه في ماله دون عاقلة كما تقدم (وإن اختلف شاهداً) أي القتل بأن قال أحدهما قتله عمداً وقال الآخر خطأ أو قال أحدهما قتله بسيف والآخر بمسك (بطل) الدم لتناقض الشهادتين ولا يلزمهما بيان صفة القتل لكن إن بيناهما واختلفا

(قوله ولا بد من يمين مكمل للنصاب مع الشاهد أولاً) أي قبل إيمان القسامة ظاهره أن اليمين المكمل تفرد عن إيمان القسامة وهو أحد قولين وقيل إنما يحلفون خمسين يميناً يجمع معها اليمين المكمل وهو المشهور كما مر (قوله ولا بد من الشاهدين) والفرق بين العمد والخطأ حيث كانت شهادة الواحد على الاقرار بالجرح عمداً لو ثبت دون شهادته على الاقرار به خطأ أن قول الميت في الخطأ جار مجرى الشهادة لأنه شاهد على العاقلة والشاهد لا ينقل عنه إلا اثبات بخلاف العمد فإن المقتول عنه وهو المقتول إنما يطالب بثبوت الحكم لنفسه وهو القصاص فلم يكن شاهداً على العاقلة فصح أن ينقل عنه واحد (قوله والحاصل أن الشاهدين بالاقرار) أي على الاقرار أنه جرحه أو ضربه أو قتله (قوله وإن الواحد) أي وأن الشاهد الواحد على الاقرار بأنه جرحه أو ضربه أو قتله (قوله مطلقاً في العمد والخطأ) أي وشهادة الواحد على الاقرار بالضرب أو الجرح لا تكفي لا في العمد ولا في الخطأ (قوله أو الاكتفاء بالشاهد) أي بشهادة الشاهد على اقرار الميت بالضرب والجرح وقوله مطلقاً أي في العمد والخطأ (قوله كأقراره مع شاهد مطلقاً) يعني أن القاتل إذا قال قتلني فلان عمداً أو خطأً وشهد على أقراره عدلان وشهد مع هذا الاقرار شاهد على معاينة القتل فإن ذلك يكون لو ثبت بحلف الولاية معه خمسين يميناً ويستحقون القود في العمد والدية في الخطأ (قوله وثبت أقراره بشاهدين) أي أو بشاهد واحد على الظاهر لأن شهادة واحد على معاينة القتل لو ثبت كما سيأتي وانضم لذلك شهادة واحد على الاقرار خلافاً لبعي (قوله ولم يستغن هذا بالمثال الأول) وهو أن يقول المقتول قتلني فلان وشهد على قوله عدلان لأنه إذا كان هذا بمجرد لو ثبت فإولى إذا انضم له شاهد على معاينة القتل (قوله أو اقرار القاتل في الخطأ فقط) حاصله أنه إذا أقر القاتل أنه قتل خطأً وشهد شاهد على معاينة القتل خطأً كان ذلك لو ثبت بحلف ولاية الدم معه خمسين يميناً ويستحقون الدية وقد يقال لا حاجة لذكر هذا الفرع للاستغناء عنه بقوله سابقاً أو بشاهد بذلك مطلقاً لأنه إذا كان شهادة الواحد بمعاينة الجرح أو الضرب لو ثبت فإولى شهادته بمعاينة القتل وقد انضم لذلك اقرار القاتل إلا أن يقال نص عليه دفعا لتوهم أن أخذ الدية هنا لا يحتاج لقسامة واحتراز بقوله في الخطأ عما لو أقر القاتل بالقتل عمداً فإن استمر على أقراره أو رجع عنه وشهد عليه بذلك الاقرار عدلان فإنه يقتل من غير قسامة وإن رجع عنه وشهد عليه به واحد فهو لو ثبت كما في ابن غازي (قوله وتكون الدية عليه في ماله) أي لأن العاقلة لا تحمل عبداً ولا عمداً ولا اعترافاً (قوله وإن اختلف شاهداً) أي اختلف الشاهدان بمعاينته في صفته (قوله بطل الدم) أي سواء تأخر موته المختلف في صفته عن ضربه أو مات بفوره فليس للأولياء أن يقسموا على شهادة أحدهما لتعارض الشهادتين فلمسا تعارضنا سقطنا (قوله وكالعدل الواحد) أي من غير اقرار المقتول والالكان تكراراً مع قوله كأقراره مع شاهد مطلقاً لأن موضوعه أنه قال قتلني فلان وشهد واحد على معاينة القتل بخلاف ما هنا فإنه وإن شهد عدل على معاينة القتل إلا أن المقتول لم يقل قتلني فلان (قوله فيقسم الأولياء) أي ما لم يقل الشاهد أنه قتله غيلة وإلا فلا يقسمون معه لأنها لا يقبل فيها إلا عدلان على التعمد ولا يكفي العدل والقسامة بخلاف العمد الذي ليس بقبلة فإنه يكفي فيه ما ذكر (قوله ويستحقون الدم) أي في العمد وقوله أو الدية أي في الخطأ

بطلت شهادتهما وأشار للمثال الرابع من أمثلة اللوث بقوله (وكالعدل) الواحد (فقط) يشهد (في معاينة القتل) أي بمعاينته عمداً أو خطأً فيقسم الأولياء معه ويستحقون الدم أو الدية والرايان العدلتان كالعدل في هذا وفي سائر ما قلنا إن شهادة الشاهد فيه لو ثبت

وهذا المثال يفهم من قوله أو يشاهد بذلك مطلقاً بالأولى وأشار للخامس بقوله (أو رآه) أي رأى العدل القتل (يتشخط) بالحاء والطاء المهملتين أي يتحرك ويضطرب (في دمه والتهمة) بالقتل (قربة وعليه) أي التهمة (آثاره) أي الدم أي أماراة القتل وشهد العدل بذلك فلوث (ووجب) (٣٩٣) القسامة (وإن تعدد اللوث) كشهادة عدل بمعاينة القتل مع عدلين على قول القتل.

قتلني فلان فلا يكون تعدده موجبا للقصاص أو الدية بلاقسامة (وليس من) أي من اللوث (وجوده) أي المقتول (قربة قوم) ولو مسلم بقرية كفر وهذا إذا كان مخالطهم فيها غيرهم وإلا كان لوثا يوجب القسامة كما في قضية عبد الله بن سهل حيث قتل بخير فجعل النبي صلى الله عليه وسلم فيه القسامة لاتبى عنه حويصة ومحيسة لأن خير ما كان مخالط اليهود فيها غيرهم (أو دارهم) لجواز أن يكون قتله إنسان ورماه فيها ليلوث أهلها به (ولو شهد اثنين) على شخص (أنه قتل) آخر (ودخل في جماعة) ولم يعرف استخالف كل منهم (خمسين) أي لتناول التهمة كل فرد منهم (والدية عليهم) في أموالهم إن حلفوا أو نكلوا من غير قسامة على أولياء المقتول (أو على من نكل) دون من حلف إن حلف بعضهم (بلاقسامة) على الأولياء

(قوله وهذا المثال يفهم من قوله أو يشاهد بذلك مطلقاً بالأولى) لأنه إذا كانت شهادة العدل على معاينة الضرب أو الجرح لوثاً فأولى شهادته على معاينة القتل وقد يقال لما كان ربما يتوهم أن شهادة العدل بمعاينة القتل ليست لوثاً وأنه إنما يخلف الولي مع ذلك الشاهد عينا واحدة لتكلمة الشهادة ويستحق الدم أو الدية بخلاف شهادته بمعاينة الجرح أو الضرب تعرض له كالحكم في هذا الفرع دفعا للتوهم (قوله أي رأى العدل المقتول) أي رآه بصره فرأى هنا بصرية تعدى لمفصول واحد وحينئذ فجعلته يتشخط حال وأشار الشارح إلى أن فاعل رأى ضمير العدل ولا خصوصية للعدل بذلك بل كذلك إذا رآه على هذه الحالة عدلان أو أكثر إذ ليس الموجب للقسامة انفراد العدل كاتوهمه عبارة المصنف بل قوة التهمة وعدم التحقق كما يفيد ابن عرفة اهـ (قوله والتهمة قربة) أي أواخر جامن مكان المقتول ولم يوجد فيه غيره ثم إنه لا مفهوم لقوله يتشخط ولا لاجمع في قوله آثاره بل متى رآه العدل بقرب المقتول وعليه أثر القتل كان لوثا (قوله ووجب الخ) الراد بالجواب أن الأولياء إذا أرادوا القصاص أو الدية فلا يمكنون إلا بالقسامة أما إذا أرادوا الترك فلا يكفون أيمانها وإن في كلام المصنف لدفع التوهم لا رد قول لأن وجوب القسامة عند تعدد اللوث متفق عليه ثم إن قول المصنف ووجب وإن تعدد اللوث يستغنى عنه بما مر من قوله كإقراره مع شاهده مطلقاً لأن المعنى كما مر كإقراره بالقتل وثبت الإقرار بشاهدين مع معاينة شاهد على القتل ولا شك في تعدد اللوث في ذلك إلا أن يقال القصد بمأمر إفادة أن اجتماع الأمرين لوث والقصد بما هنا إفادة أن تعدد اللوث لا يغني عن القسامة كذا قيل وفيه نظر فتأمل (قوله وهذا) أي كون وجود القتل بقرية قوم - واما كانوا مسلمين أو كفارا ليس لوثا إذا كانوا الخ (قوله فجعل النبي صلى الله عليه وسلم فيه القسامة لاتبى عنه) أي فكلما عن أيمانها فوداه النبي صلى الله عليه وسلم من عنده وقوله حويصة ومحيسة كل منها مصغر بخاء مهمل وصاد كذلك وياء مشددة على الأشهر وقد تخفف كذا في شرح اللوط (قوله لجواز الخ) أي ولأن الغالب أن من قتله لا يدعه في مكان يتهم هو به وليس الموت في الزحمة لوثا بوجوب القسامة بل هو هدر وعند الشافعي يجب فيه القسامة والدية على جميع الناس بذلك الموضع (قوله كل منهم) أي من الجماعة الذين دخل فيهم القتال (قوله لتناول التهمة كل فرد منهم) أي ويمين الدم لا تكون الا خمسين (قوله والدية عليهم الخ) إنما كان الغرم على جميعهم للقطع بكذب أحدهم وهو غير معين (قوله أو على من نكل الخ) يعني أنه لو حلف بعضهم ونكل الباقيون فالدية بتأمرها على من نكل بلا قسامة من أولياء المقتول (قوله لسكانت على عواقلهم) أي إن حلفوا كلهم أو نكلوا كلهم فإن حلف بعض فالدية على عاقلة من نكل (قوله أنه لو شهد واحد) أي على شخص أنه قتل عمداً أو خطأ ودخل في جماعة (قوله والحكم أنهم) أي أولياء المقتول (قوله ويستحقون الدية على الجميع) أي بعد حلفهم كلهم أو نكلهم كلهم وإلا فعلى الناكل كما سبق في الشاهدين انظر بن (قوله وإن كانوا تحت طاعة الامام) أي هذا إذا كانوا خارجين عن طاعة الامام بل وإن كانوا تحت طاعته (قوله عن قتل) أي من الطائفتين أو من أحدهما

لأن البينة شهدت بالقتل وفهم من قوله والدية عليهم أنهما شهدا بالقتل همداً فلو شهدا بالخطأ لسكانت على عواقلهم ومفهوم اثنان أنه لو شهد واحد لم يكن الحكم كذلك والحكم أنهم يقسمون خمسين مينا أن واحداً من هؤلاء الجماعة قتله ويستحقون الدية على الجميع ولا ينافي هذا ما يأتي أن القسامة إنما تكون على واحدتين لها لأن ذلك بالنسبة للقتل وهذا بالنسبة للدية (وان انفصلت بقاة) أي جماعة بغنى بعضهم على بعض لعداوة بينهم وإن كانوا تحت طاعة الامام (عن قتل

ولم يعلم القاتل فهل لا قسامة ولا قود ( فيكون هدرًا ) مطلقاً ) أى سواء قال المقتول قتلنى فلان أم لا قام له شاهد من البغاة أم لا إذ لو كان من غيرهم لكان لو ثابلاً خلاف كفى النقل وهو قول الامام في المدونة (أو) لا قسامة ولا قود (إن تجرد) القتل (عن تدمية و) عن (شاهد) وأما لو قال دمي عند فلان أو شهد بالقتل شاهداً فالقسامة والقود وبه فسر ( ٢٩٣ ) ابن القاسم قول الامام في التبية (أو) لا قسامة إن تجرد قوله

( عن الشاهد فقط ) بل مجرد قوله قتلنى فلان وكذا إذا لم يكن إلا مجرد قول الولاة بالأولى وعليه فلو قام شاهد بمعاينة القتل من الطائفتين لكان لو ثابراً وجب القسامة والقود وهو تأويل بعض الأشياخ للمدونة ( تأويلات ) ثلاثة المذهب الأول ولكن رجح بعضهم الثاني ومفهوم لم يعلم القاتل أنه لو علم بيينة لاقتص منه وهو كذلك ( وإن تأولوا ) أى الجماعة الطائفتان بأن قام لكل شبهة تقتضى جواز المقاتلة ( فهدر ) أى فالمقتول من كل طائفة هدر ولو تأولت إحدى الطائفتين فهدم التأولة قصاص والأخرى هدر وأولى ظالمة رحفت على غيرها فدفقوا عن أنفسهم قدم الزاحفة هدر ودم الدافعة قصاص كما أشار به بقوله ( كزاحفة ) ظلماً ( على دافعة ) عن نفسها ولما قدم سبب القسامة ذكر تفسيرها بقوله ( وهى ) أى القسامة من البالغ العاقل ( خمسون يميناً متوالية )

أو من غيرها ( قوله ولم يعلم ) أى بشهادة عدلين القاتل لهم من الفريقين ( قوله فيكون هدرًا ) نحوه في عقب وخش ونقله بعضهم عن أبى الحسن فى شرح الرسالة ونقله طفى عن الفساح كمانى واعترضه طفى قائلاً لم أر من صرح به من أهل المذهب ممن يعتمد عليه والذي حمل عليه عياض والأبى قول المدونة لا قسامة ولا قود فى قتل الصنفين أنه فيه الدية على الفئة التى نازعته وإن كان من غير الفئتين فديته عليهما فقول المصنف فهل لا قسامة ولا قود يعنى وتكون الدية على الفئة التى نازعته كما حملت المدونة على ذلك لأنه هدر اهـ بن ( قوله إذ لو كان ) أى الشاهد من غيرهم وهذا تعليل لتقييد الشاهد بكونه من البغاة ( قوله وهو قول الامام ) أى القول بأنه لا قسامة ولا قود هو قول الامام فى المدونة وقد علمت أنه محتمل لكون المقتول هدرًا أو فيه الدية ( قوله أولاً قسامة ولا قود إن تجرد عن تدمية وشاهد ) هذا القول هو الذى رجح اليه ابن القاسم كما صرح به ابن رشد وهو قول الأخوين وأصغ وأشهب وتأويل الأكثر فكان ينبغى للمصنف الاقتصار عليه اهـ بن ( قوله أو شهد بالقتل شاهد ) قيده فى البيان بكونه من الطائفتين أما إن كان من غيرهما فهو لو ثابراً خلاف انظر بن ومفهوم شاهد أنه لو شهد بمعاينة القتل شاهداً فالقود بلا خلاف ( قوله المذهب الأول ) فيه نظربل المذهب الثانى لا الأول كما قال بن وقال شيخنا انه هو الملقى به ( قوله تقتضى جواز المقاتلة ) أى تقتضى جواز مقاتلتها للأخرى ككونها أخذت مالها وأولادها ونحو ذلك ( قوله والأخرى هدر ) أى ودم الأخرى وهى غير المتأولة هدر ( قوله كزاحفة على دافعة ) الكاف للتشبيه لأن ظاهر قوله تأولوا أن التأويل من الفريقين كما حمل الشارح وتقدير كلامه كاهدار دماء طائفة أو جماعة زاحفة باغية على دافعة فقولاه على دافعة متعلق بمحذوف وهو باغية كما قررنا ( قوله قدم الزاحفة هدر ودم الدافعة قصاص ) انظر لو قتل أحد من الجماعة الدافعة هل يقتل به جميع الجماعة الباغية لأنهم متماثلون وهو الظاهر أم لا اهـ بن ( قوله متوالية ) أى فى نفسها لأنه أربها وأوقع فى النفس فلا تفرق على الأيام ولا فى أوقات ولكن فى العمد يخاف هذا يميناً وهذا يميناً حتى تتم أيمانها ولا يخلف واحد جميع حظه قبل حظ أصحابه لأن العمد إذا نكل فيه واحد بطل الدم وإذا بطل بنكول واحد فلو حلف كل حصته ونكل ذاك ذهب أيمانهم بلا فائدة فلذا قلنا هذا يميناً وهذا يميناً وأما فى الخطأ فيحلف كل واحد جميع ما ينوبه قبل حلف أصحابه لأن من نكل لا يبطل على أصحابه ولكن فى العمد إن وقع وحلف كل ما ينوبه قبل أصحابه صح لكن فى ابن مرزوق لم أقف على قيد التوالى لأحد غير ابن شاس وابن الحاجب وتبعهما المصنف انظر بن ( قوله بتا ) أى لاعلى تسمى العلم ( قوله واعتمد البات ) أى الخالف بتا فى جزمه فى اليمين ( قوله على ظن قوى ) أى ناشئ من قرآن الأحوال ( قوله ولا يكفى قوله أظن ) أى لا يكفى قوله بالله الذى لا إله إلا هو أظن أنه مات من ضربه أو أنه مات من ضربه فى ظنى أولاً أعلم أن أحد أقتله غير هذا ( قوله وإن أعمى أو غائباً ) أى وإن كان الولي الخالف أعمى أو كان غائباً ( قوله لا اعتماد كل على اللوث الخ ) أى والعلم كما يحصل بالمعاينة يحصل بسمع الخبر وحينئذ فالغيبية والعمى لا ينعان حصول العلم ( قوله وتوزع الخ ) أى إذا

فلا تفرق على أيام أو أوقات ( بتا ) أى قطعاً بأن يقول بالله الذى لا إله إلا هو لمن ضربه مات أو لقد قتله واعتمد البات على ظن قوى ولا يكفى قوله أظن أو ظنى ( وإن أعمى أو غائباً ) حال القتل لا اعتماد كل على اللوث المتقدم يمينانه ( محلفها فى الخطأ من يرث المقتول ) من المكلفين ( وإن واحداً أو امرأة ) ولو اختلاص وتوزع على قدر الميراث لأنها سبب فى حصوله فإن لم يوجد إلا واحد أو امرأة فى الخطأ حلف الجميع واخذ حظه من سدس أو غيره وسقط ما على الجاني من الدية

لتعذر الحلف من بيت المال (وجبرت اليمين) إذا وزعت على عدد وحصل كسران أو أكثر (على أكثر كسرها) ولو كان صاحبه أقل نصيباً كبرت مع ابن فتحلف (٢٩٤) سبعة عشر يمينا وهو ثلاثة وثلاثون وكأهم وزوجة وأخ لأم وعاصب على الزوجة

اثنا عشر يمينا ونصف وعلى الأخ للأُم ثمانية وثلاث وعلى الأم ستة عشر وثلاثون فتحلف سبعة عشر لان كسرها أكثر ويسقط الكسر الذي على الأخ للأُم ويكمل كل من الزوجة والعاصب يمينا للقساوى (والأ) بأن تساوت الكسور كثلث يمين على كل ستة عشر وثلثان (فعلى الجميع) أى على كل منهم تكميل ما انكسر عليه (ولا يأخذ أحد) شيئا من الدية (إلا) بعدها) أى بعد حلف جميعها (ثم) بعد حلف الحاضر جميع أيمان القسامة وكان بعضهم غائبا أو صيبا (حلف من حضر) من غيبته أى أو الصبي إذا بلغ (حصته) من أيمان القسامة فقط وأخذ نصيبه من الدية (وإن نكلوا) أى الورثة (أو) نكل (بعض) منهم حلف البعض الآخر جميع الأيمان وأخذ حصته فقط (حلفت العاقلة) أى عاقلة القاتل يحلف كل واحد منهم يمينا واحدة ولو كثروا جدا ما يكونوا

تعدد الوارث (قوله لتعذر الحلف من بيت المال) فيه أن المراد ببيت المال الشخص المتولى عليه وهذا لا يتعذر حلفه فالأولى أن يقول ولا يطالب متولى بيت المال بالحلف لأن القاعدة أن الشخص لا يحلف ليستحق غيره ومتولى بيت المال إنما يجوز لغيره (قوله وجبرت اليمين الخ) هذا أعني قوله وجبرت على قوله فعلى الجميع كال تخصيص لقوله وهى خمسون يمينا أى مالم يكن كسر وإلا فتزيد في بعض الصور وذلك إذا تساوت الكسور (قوله على أكثر كسرها) أى على ذى أكثر (قوله كبرت مع ابن) أى فعلى الابن ثلاثة وثلاثون وثلث وعلى البنت ستة عشر وثلثان فتحلف سبعة عشر يمينا والابن ثلاثة وثلاثين كما قال الشارح وهذا مثال لما إذا وزعت الأيمان على عدد وحصل فيها كسران (قوله وكأهم) أى للقتول وزوجة وأخ لأم وعاصب هذا مثال لما إذا وزعت الأيمان على عدد وحصل فيها كسور (قوله على الزوجة اثنا عشر يمينا ونصف) أى وهى ربع أيمان القسامة وعلى الأخ للأُم ثمانية وثلاث أى وهى سدسها وعلى الأم ستة عشر وثلثان أى وهى ثلثها وما بقى من أيمان القسامة وذلك اثنا عشر ونصف يحلفه العاصب (قوله فتحلف) أى الأم سبعة عشر الخ وقوله ويسقط الكسر الذى على الأخ أى لأنه تكملة لكسر الأم وقد كملته (قوله ويكمل كل من الزوجة والعاصب يمينا) أى لان كلا من نصف الزوجة ونصف العاصب يكمله صاحبه لانهما كسران متساويان من يمين واحدة كما أن كسرى الأم والأخ للأُم من يمين واحدة أخرى فالانكسار وقع في يمينين في هذا المثال والحاصل أن الانكسار إذا وقع في يمينين فكل يمين ينظر لها على حدثها حتى كان فيها كسور مختلفة بالقلة والكثرة كالأكثرها وترك أقلها متى كانت كسورها متساوية كمل كل من كسورها وكذا إذا وقع الانكسار في يمين واحدة فإنه يكمل كل من كسورها إذا كانت متساوية فإن لم تستوكل الأكثر ويسقط ما عداه ولو تعدد كمثل للدونة ففيها إن لزم واحداً نصف اليمين وآخر ثلثها وآخر سدسها حلفها صاحب النصف فصور يمين وأُم وزوج وعاصب وبيان أن على الأم سدس الأيمان وهو ثمانية وثلاث وعلى الزوج الربع اثنا عشر ونصف وعلى العاصب نصف السدس أربعة أيمان وسدس فيكمل النصف على الزوج ويسقط الكسران وهما الثلث والسدس عن الأم والعاصب لان الانكسار إنما وقع في يمين واحدة (قوله أى على كل منهم تكميل ما انكسر عليه) أى فيحلف كل واحد منهم سبعة عشر يمينا في مثاله ولو كان للبنت ثلاثون ابناً كان على كل واحد يمين وثلثا يمين فيحلف كل واحد منهم يمينين فالجملة ستون يمينا يجبر الكسور كلها لتساويها (قوله أى بعد حلف جميعها) أى من الورثة الحاضرين أو ممن كان حاضراً منهم لو غاب بعضهم وذلك لأن العاقلة لا يلزمها شيء من الدية إلا بعد ثبوت الدم وهو لا يثبت إلا بعد حلف جميعها (قوله حلف من حضر حصته) أى ما ينوبه من أيمان القسامة فقط وأخذ نصيبه من الدية وظاهره ولو رجع الأول عن دعوى الدم وهو كذلك كما في قول ابن عرفة لان حلفه قبل ذلك حكم مضي فإن مات الغائب أو الصبي قبل قدومه وبلوغه وكان الحالف الذى حلف جميع أيمانها قبل ذلك وارثه فهل لابد من حلفه ما كان يحلفه مورثه أو يكتفى بأيمانه السابقة قولان رجح ابن رشد ثانيهما كما في بن (قوله وإن نكلوا) أى ورثة المقتول خطأ (قوله ولو كثروا جدا) أى كثرة آلاف مثلاً (قوله غرم) أى حصته إن وجد بيت المال الذى يغرمها معه وإلا غرم الدية بتأمرها وما غرمه الجاني يكون لنا كلين من ورثة المقتول واعلم أن محل حلف العاقلة إذا نكل جميع الورثة أو بعضهم مقيد بما إذا لم يكن على المقتول

أقل من خمسين وإلا حلفوا الخمسين كل واحد ما ينوبه فان لم يكن عاقلة حلف الجاني  
الخمسين وبرى فان نكل غرم (فمن) حلف من عاقلة الجاني برى ولا غرم عليه ومن (نكل) منهم (فحصته) فقط من الدية



يفرمها لنا كلين من ورثة المقتول (على الاظهر) عند ابن رشد من أقوال خمسة وهو راجع لقوله (٢٩٥) وإن نكحوا النخ (ولا عاف)

أيمان القسامة (في العمد  
أقل من رجلين عصبه) من  
النسب سواء ورثوا أم لا  
وأما النساء فلا يخلفن في  
العمد لعدم شهادتهن فيه  
فإن انفردن صار المقتول  
كمن لا وارث له فترد الايمان  
على المدعى عليه ( وإلا )  
يكن له عصبه نسب (فوالى)  
اعاون ذكور اثنان فأكثر  
لا سفلون ولا أنثى ولو  
مولاة النعمة إذ لا دخل  
لها في العمد ( ولوالى )  
واحد أو أكثر (الاستعانة)  
في القسامة (بعاصبه) أى  
عاصب الولى وإن لم يكن  
عاصب المقتول كامرأة  
قتلت ليس لها عاصب غير  
ابنها وله إخوة من أبيه  
فيستعين بهم أو ببعضهم  
أو يستعين بعمه مثلا فقوله  
بعاصبه أى جنس عاصبه  
واحد أو أكثر واللام فى  
لولى بمعنى على إن كان  
واحدا ولا تخيير إن تعدد  
(ولوالى فقط) إذا استعان  
بعاصبه (حلف الأكثر)  
من حصته التى تنوبه  
بالتوزيع (إن لم تزد)  
الايمان التى يخلفها (على  
نفسها) أى الحسين فإن  
زادت على خمس وعشرين  
فليس له حلف الأ أكثر فلو  
وجد الولى عاصبا حلف  
كل خمس وعشرين ولا يمكن

دين ولا وصية له أما إذا كان عليه دين أو له وصية فليرب الدين أو الوصية له عند نكول الأولياء حلف  
أيمان القسامة وأخذ دينه أو الوصية من العاقلة كإنص طى ذلك ابن فرحون فى التبصرة ولا يفرمها  
ما زاد على الدين أو الوصية من باقى الدية للورثة النا كلين (قوله يفرمها لنا كلين) أى سواء كانوا كل  
الورثة أو بعضهم بأن حلف بعضهم ونكل بعضهم وأما من حلف جميعها وأخذ حصته فلا يدخل  
ثانيا فبارد على النا كلين بسبب نكول العاقلة كلا أو بعضا (قوله وهو راجع النخ) أى إن قول المصنف  
على الاظهر راجع لقوله وإن نكحوا أو بعض حلفت العاقلة لانه محل الخلاف والاستظهار وليس  
راجعا لقوله ومن نكل فحسته وعبرة ابن رشد فإن نكل الأولياء عن الايمان أو نكل واحد منهم  
ففى ذلك خمسة أقوال أحدها أنها ترد الايمان على العاقلة فيحلفون كلهم ولو كانوا عشرة آلاف والقائل  
كواحد منهم فمن حلف لم يلزمه شيء ومن نكل لزمه ما يجب عليه وهو أحد قولى ابن القاسم وهذا  
القول أئين الأقاويل وأصحها فى النظر الثانى يحلف من العاقلة خمسون رجلا كل واحد منهم يحلف  
يمينا فإن حلفوا برئت العاقلة من الدية كلها وإن حلف بعضهم برىء ولزم بقية العاقلة الدية كلها حتى  
يتموا خمسين يميناً وهو قول ابن القاسم الثالث أنهم إن نكحوا فلاحق لهم أو نكل بعضهم فلاحق لمن  
نكل ولا يعين على العاقلة لأن الدية لم تجب لهم إلا إذا حلفوا وهو قول ابن الماجشون الرابع أن الذين ترد  
على المدعى عليه وحده فإن حلف برىء وإن نكل غرم ولا يلزم العاقلة بشكوله شيء لأن العاقلة  
لا تحمل الاقرار والنكول كالاقرار وهو رواية ابن وهب الخامس أن الايمان ترد على العاقلة فإن  
حلفت برئت وإن نكلت غرمت نصف الدية قاله ريعة اهـ بن (قوله عصبه) أى للمقتول أو عصبه  
له ولعاصب المقتول بدليل قول المصنف ولوالى الاستعانة بعاصبه (قوله سواء ورثوا أم لا) الأول  
كأخوين للمقتول ولا وارث له غيرهما والثانى كعمين للمقتول والحال أنه يرثه بنت وأخت مثلا  
(قوله فإن انفردن) أى أو كان له عاصب واحد ولم يجد من يستعين به أو وجد لكن لم يخلف ذلك  
المستعان به (قوله فترد الايمان على المدعى عليه) أى فإن حلف برىء وإلا حبس حتى يخلف ولو طال  
سجنه (قوله فوالى أعلنون) المراد بالوالى أعلنون معق القتل وعصبته وأشار الشارح بقوله اثنان  
فأكثر إلى أن مراد المصنف بالجمع ما فوق الواحد فيحلف الاثنان أو الأ أكثر ايمان القسامة بتمامها  
وما ذكره المصنف من الترتيب بين عصبه النسب والوالى لا يخالف قول اللوطأ قال مالك فى الرجل  
يقتل عمدا إذا قام عصبه المقتول أو مواله فقالوا نخلف ونستحق دم صاحبنا فذلك لهم لأن كون  
الموالى لهم التكامل لا ينافى تأخيرهم عن عصبه النسب فليس المراد بقوله فذلك لهم أى على وجه  
الاستواء فى الحكم بل المراد على طريق البدلية المقيدة بالترتيب (قوله ولوالى الاستعانة بعاصبه)  
هذا فى العمد وأما فى الخطأ فيحلفها وإن واحدا بشرط كونه وارثا والحاصل أنه لا يخلفها  
فى الخطأ إلا الورثة ذكورا كانوا أو إناثا اتحد الوارث أو تعدد وأما فى العمد فلا يخلفها  
إلا العدد من العصبه سواء كانوا كلهم عصبه المقتول أو بعضهم عصبه المقتول والبعض عصبه  
عصبه المقتول سواء كان عاصب المقتول وارثا له أو غير وارث له (قوله فيستعين بهم أو ببعضهم أو  
يستعين بعمه) هذا لا يخالف قولهم الانسان لا يخلف ليستحق غيره لأن قولهم المذكور فى الاموال  
وقول المصنف ولوالى الاستعانة بعاصبه ولو أجنبيا من المقتول فى الدماء (قوله إن كان واحدا)  
أى لأن الولى إذا كان واحدا كانت استعانت بعاصبه واجبة وإن كان الولى متعددا أجاز لذلك المتعدد  
أن يحلف جميع أيمان القسامة ولا يستعين بأحد وجاز له أن يستعين بعاصبه فى حلفها  
(قوله ولوالى فقط إذا استعان بعاصبه النخ) حاصله إن الولى إذا استعان بعصبته فإنه يجوز له أن يخلف

من أكثر وإن وجد عاصبين أو أكثر وزعت عليهم وله فقط إن يزيد على ما ينوبه إلى خمسة وعشرين ولا يمكن من الزائد كالا يمكن غيره  
إن يزيد على ما ينوبه بالتوزيع كما أشار به بقوله فقط يريد من نصيب الولى

واما من حصة مستعان به  
 آخر فله ذلك (ووزعت)  
 الايمان على مستحق الدم  
 فان زادوا على خمسين  
 اجتزى منهم بخمسين  
 لأن الزيادة على ذلك  
 خلاف سنة القسامة  
 (واجتزى) في حلف جميعها  
 (بائنين طاعمن أكثر)  
 غيرنا كلين (و'نكول'  
 للمعين غير معين) إذ لا حق  
 له في الدم (بخلاف) نكول  
 (غيره) من أولياء الدم  
 فيقتبر إذا كانوا في درجة  
 واحدة كبائنين أو إخوة  
 (ولو بعدوا) في الدرجة  
 عن المقتول كبني عم إذا  
 استووا درجة ولا عبرة  
 بنكول أبعد مع أقرب فان  
 نكل بعض من يعتبر وسقط  
 الدم (فترد) إيمان (على  
 المدعى عليهم) بالقتل  
 (فيحلف كل) منهم  
 (خمسین) عينا إن تعددوا  
 لأن كل واحد منهم  
 منهم بالقتل وإن كان  
 لا يقتل بالقسامة إلا واحد  
 فإذا كان المتهم واحدا  
 حلفها (ومن نكل حبس  
 حتى يحلف) أو يموت في  
 السجن (ولا استعانة)  
 لمن ردت عليه بغيره ولو  
 واحدا ورجح بعضهم  
 الاستعانة هنا أيضا كالولي  
 (وإن أ كذب بعض)

من إيمان القسامة أكثر من غيره إن لم ترد الايمان التي يحلفها على نصف القسامة فإذا وجد الولي عاصبا  
 فقط من عصبته حلف كل واحد منها خمسة وعشرين عينا فان أراد أحدهما أن يحلف أكثر من حصته  
 لم يكن له ذلك وإن وجد رجلين أو أكثر قسمت الايمان بينهم على عددهم فان أرادوا أن يحملوا عنه  
 أكثر مما يخصهم لم يجز وإن أراد هو أن يحمل منها أكثر مما يخصه فذلك له وإن لم يرضوا بشرط أن  
 لا يزيد عن خمسة وعشرين إذ لا يجوز أن يحلف أكثر منها وهذا كله إذا استعان بعاصبه وأما إذا لم  
 يكن هناك استعانة بأن كانوا كلهم عصبه للعتول فليس لواحد منهم أن يحلف أكثر مما يخصه إلا أن  
 يرضى الباقي بشرط أن لا يزيد على نصفها خمسة وعشرين (قوله) وأما من حصة مستعان به آخر (أى  
 فيما إذا كان المستعان بهم اثنين أو أكثر فله ذلك فإذا استعان الولي باثنين فللولى سبعة عشر عينا ولكل  
 منهما سبعة عشر ولهما أن يحلف أحدهما عشرين والثاني أربعة عشر وظاهر قول الشارح فله ذلك ولو لم يرض  
 المستعان به الآخر وانظر هل هو كذلك أولا بد من رضاه تقرير شيخنا عدوى (قوله) على مستحق  
 الدم (أى على عدد الرؤوس وهذا في العمد وأما في الخطأ فتوزع على قدر الارث (قوله) اجتزى منهم  
 بخمسين) فإذا طلب كل واحد منهم الحلف دخلت القرعة فيمن يحلفها منهم عند المشاحة (قوله) خلاف  
 سنة القسامة (أى من تعديدها بالخمسين والتحديد بذلك تعبدى (قوله) غيرنا كلين) أى حالة كون  
 الأكثر غيرنا كلين\* وحاصل الفقه أن أولياء المقتول إذا كانوا أكثر من اثنين والحال أنهم في درجة  
 كإخوة أو أعمام فطاع منهم اثنان يحلف جميع إيمان القسامة فانه يجتزى بذلك بشرط أن يكون الذى  
 لم يحلف غيرنا كل فلو كان نا كلا بطل الدم ولا يجتزى يحلف من أطاع وللوضع أن الجميع في درجة  
 واحدة وإلا فلا عبرة بنكول من نكل إن كان بعيدا وإن كان لنا كل قريبا بطل الدم (قوله) ونكول  
 للمعين (أى وكذا تكذيبه (قوله) غير معتبر) أى وحينئذ فله إن وجد غيره أن يستعين به ولا سقط الدم  
 حيث كان الولي واحدا فان رجح للمعين بعد نكوله ليحلف برضا الولي فالظاهر عدم تمكينه كإفنيه  
 قول المصنف في الشهادات ولا يمكن منها إن نكل (قوله) ولو بعدوا) مبالغة في قوله بخلاف غيره (قوله) ولا  
 عبرة بنكول أبعد) أى كابن عم وقوله مع أقرب أى كآخ أو عم أى مع إطاعة الأقرب بالحلف (قوله) أو  
 يموت في السجن) هذا هو الذى استظهره المصنف في التوضيح خلافا لما في الجلاب من أنه إذا ردت  
 الايمان على المدعى عليهم ونكل منهم واحد فانه يحبس حتى يحلف فان طال حبسه بالزيادة عن سنة  
 ضرب مائة وأطلق مالم يكن متمردا وإلا خلد في السجن (قوله) ولا استعانة لمن ردت عليه بغيره  
 ولو واحدا) أى بخلاف عاصب المقتول فان له ذلك كإمر وعدم استعانة من ردت عليه هو قول مطرف  
 واستظهره ابن رشد وعزاه لظاهر ما في المدونة من قول ابن القاسم وروايته عن مالك نقله ح وبه  
 سقط اعتراض الواق وابن مرزوق على المصنف اهـ بن (قوله) ورجح بعضهم (المراد به الواق  
 وابن مرزوق (قوله) بعد الحلف) أى بعد تمام حلف القسامة وقوله أو قبله أى قبل تمام حلف إيمان القسامة  
 بأن كذب نفسه فدعواه أن هذا قاتل قبل الحلف أصلا أو كان التكذيب بعد حلف بعض الايمان  
 وقول المصنف وإن أ كذب بعض الخ أى والحال أن القسامة في عمد وأما إن كانت القسامة في خطأ  
 وأ كذب بعض نفسه بعد أن حلف حظه من الايمان فيستحق غيره نصيبه من الدية بعد أن يحلف مقدار  
 ما ينوبه من الايمان فقط كما في ابن عرفة بناء على عدم إلغاء الايمان الصادرة من المكذب نفسه وهو  
 الظاهر ويحتمل أنه أعما يستحق بعد تميمه الحسين بناء على إلغاء إيمان المكذب نفسه وانظر إذا  
 كذب بعض نفسه بعد القسامة والاستيفاء بالود فهل يقتص بمن كذب نفسه أو حكمه حكم من رجع

ولا دية وترد إن أخذت ( بخلاف عفوه ) أى البض بعد القسامة ( فللباق نصية من الدية ) وأما قبل القسامة فكذلك كذب فلا شيء .  
لغير العاقى ( ولا ينتظر ) فى القسامة ( صغير ) معه كبير مساو له فى الدرجة فيقسم الكبير إذا تعدد أو يستعين بعاصبه ويقتل الجانى أثر  
القسامة ( بخلاف التعمى عليه والمبرسم ) ينتظران لقرب افتقهما ( إلا أن ) ( ٢٩٧ ) لا يوجد غير ( أى غير الصغير من ولى

ولا معين ويحتمل عود  
الصغير على الكبير وهو  
أقعد معنى أى إلا أن لا  
يوجد غير الكبير مع  
الصغير ( يحلف الكبير  
حصته ) خمساً وعشرين  
من الآن ( والصغير ) حاضر  
( معه ) لأنه أزهب فى  
النفس . وحضوره مع  
الكبير مندوب لا شرط  
لان هذا منكر من أصله  
فى المذهب ولا يؤخر  
حلف الكبير الى بلوغ  
الصغير ويحبس المدعى  
عليه لبلوغ الصبي فيحلف  
خمساً وعشرين يمينا  
ويستحق الدم ما لم ينف  
فان مات قبل البلوغ بطل  
الدم ( ووجب بها ) أى  
بالقسامة ( الدية فى الخطأ )  
على الوجه المتقدم ( و )  
وجب بها ( القود فى العمد  
من واحد ) . يتعلق بالقود  
( تعين لها ) أى للقسامة  
بتعيين المدعى على جماعة  
استووا فى العمد مع وجود  
الثبوت يقولون لمن ضربه  
مات ولا يقولون لمن  
ضربهم ولا يقتل بها  
أكثر من واحد ولا غير

عن الشهادة فيغرم الدية ولو متعمدا وهو المستفاد من كلام بعضهم قاله عقب ( قوله ولا دية )  
أى لو أحد منهم ( قوله وأما قبل القسامة ) أى وأما العفو قبل تمام القسامة ( قوله فلا شيء لغير العاقى )  
أى ولا للعاقى بالاولى ( قوله ولا ينتظر صغير ) حاصله أن الأولياء إذا كانوا فى درجة واحدة  
وفهم صغير لا يتوقف عليه الثبوت للاستغناء عنه ولو بالاستعانة بأحد العصابة فان ذلك الصغير  
لا ينتظر لافى القسامة ولا فى القود بل للكبار أن يقسموا ويقتلوا ( قوله بخلاف التعمى عليه والمبرسم )  
أى بخلاف ما إذا كان فى الأولياء المتساوين فى الدرجة معفى عليه أو مبرسم أى لا يتوقف عليه  
الثبوت كما هو الموضوع للاستغناء عنه ولو بالاستعانة بأحد العصابة فانهما ينتظران وظاهر المصنف  
أنهما ينتظران فى حلف بعض القسامة ولو وجد من يحلف غيرها كما هو الموضوع وهو غير صحيح  
لم يتل به أحد إذ لا معنى لانتظارها مع وجود من يحلف غيرها وحمله المواق وعج على الانتظار  
للاقتل اذا أراد غيرهما وهو صواب إلا أنه تكرار مع قوله سابقا وانتظر غائب لم تبعده عنه ومعنى  
ومبرسم انظر بن ( قوله أى غير الصغير ) يعنى مع الكبير ( قوله ولا معين ) أى فينتظر بلوغه واذا  
انتظر فيحلف الكبير الخ ( قوله لا شرط ) أى فى الاعتداد بإيمان الكبير ( قوله لأن هذا ) أى حضور  
الصغير حين حلف الكبير منكر من أصله فى المذهب فعلى فرض صحته يحمل على النذب إذ لا مقتضى  
للاجوب ويحتمل لأن هذا أى القول بالشرطية منكر من أصله فى المذهب والاحتمال الاول أظهر  
لأنه المستفاد من كلام بعض الشراح ( قوله ولا يؤخر حلف الكبير الى بلوغ الصغير ) أى بحيث  
يحلف هو وأخوه فى وقت واحد لاحتمال موت الكبير أو غيبته قبل بلوغ الصغير فيبطل الدم ( قوله فان  
مات ) أى الصبي قبل البلوغ ولم يجد الكبير من يحلف معه وقوله بطل الدم أى وردت الايمان على  
الجانى فاما أن يحلف أو يحبس ( قوله أى بالقسامة ) يعنى على جميع المتهمين وذلك لأن القسامة  
فى الخطأ تقع على جميع المتهمين وتوزع الدية على عواقلهم فى ثلاث سنين كالمس وأما فى العمد فيعينون  
واحد من القاتلين ويقسمون عليه ( قوله على جماعة استووا فى العمد ) أى سواء أعمد نوع الفعل أو  
تعدد واختلف والحاصل أن المعتمد أنه لا يقتل بالقسامة فى العمد الا واحد ولو تعدد نوع الفعل  
واختلف كما هو ظاهر المواق وأما ما قيل من أنه إذا تعدد نوع الفعل واختلف فيقتل بالقسامة أكثر  
من واحد فهو ضعيف انظر بن . معلوم أن القسامة بلوث كقوله قبل موته قتلى فلان وفلان  
وأما مع ثبوت ما ذكر بالبيئة فيقتلان معا اتفاقا بلا قسامة ( قوله ولا غير معين ) أى ولا واحد غير  
معين ( قوله خطأ أو عمدا ) الاولى قصره على الخطأ لقول المصنف حلف واخذ الدية إذ جرح  
العمد إذا اقام به شاهدا حلف معه واقتص ( قوله فيه شيء مقدر شرعا ) أى كالجائفة والآمة والدافعة  
( قوله كان القاتل ) أى لكل من الكافر والعبيد ( قوله أولا ) أى بأن كان كافرا حرا لأنه لا  
يقتل بشاهد معين ( قوله أو جنين ) أى اقام شاهدا على ضرب جنين حر عمدا أو خطأ وقد  
زل ميتا وأما لو نزل الجنين حيا ومات بعد ذلك فان شهد الشاهد أنه مات من ضربه خطأ فالدية  
بقسامة وان شهد أنه مات من ضربه عمدا فالقود بقسامة ( قوله يمينا واحدة الخ ) هذا إذا كان  
مقيم الشاهد واحدا فان تعدد ولى الكافر أو الجنين حلف كل واحد يمينا كما قال ابن عرفة والظاهر

( ٣٨ - دسوقى - ج )  
معين لها \* ولما قدم أن القسامة سببها قتل الحر المسلم ذكر حكمها فهايم ذلك  
بقوله ( ومن أقام شاهدا ) واحدا ( على جرح ) خطأ أو عمدا فيه شئ مقدر شرعا ( أو قتل كافرا أو عبدا ) عمدا أو خطأ كان القاتل  
مسلم أو عبدا أولا ( أو جنين ) القته امه ميتا ( حلف ) مقيم الشاهد يمينا ( واحدة ) فى الجميع ( وأخذ الدية ) من الجانى

ومراد بالدية المؤدى فيشمل دية الجرح والكافر وقيمة العبد وغرة الجنين فان كان الجرح عمدا ليس فيه شيء مقدر اقتصر فيه بالشاهد واليمين كما تقدم (وان نكل) المدعى عن اليقين مع الشاهد (بريء الجرح) ومن معه (إن حلف) المدعى عليه من جارح أو غيره (وإلا) يخاف غرم ماوجب عليه (٣٩٨) في جميع الصور إلا في جرح العمد فانه إن نكل فيه (حبس) فان طال

حبسه عوقب وأطلق فبمارته تومم خلاف المراد بلما قدم أن الجنين كالجرح لا قسامة فيه فرع على ذلك قوله (فلو قلت) امرأة حامل (دمي وجنيتي عند فلان) وماتت (فبها القسامة) لأن قولها لوث (ولا شيء في الجنين ولو استهل) لأنه أن لم يستهل فهو كالجرح لا قسامة فيه وإن استهل فهو بمنزلة قولها قتلتي فلان وقتل فلانا معي وذلك ملحق في فلان

[درس]

باب ذكر فيه البغي وما يتعلق به وهو لغة التعدي وبغى فلان على فلان استطال عليه وشرا قال ابن عرفة هو الامتناع من طاعة من ثبتت امامته في غيره معصية بمخالفة ولوثأولا هو وقوله في غير معصية متعلق بطاعة ومقتضاه أن من امتنع عن طاعته في مكروه يكون باغيا وقيل لا تجب طاعته في المكروه أي المجمع على كراهته فالمتنع لا يكون باغيا وهو الاظهر لانه من الأحداث في الدين ما ليس منه وهو ورد فاذا أمر الناس بصلاة ركعتين

أن سيد العبد كذلك إذا تعدد اهبط (قوله ومراذه بالدية الخ) أي ثمراده بالدية اللغوية لا الشرعية (قوله وان نكل للمدعى) أي مدعى الجرح وقتل الكافر والعبد والجنين (قوله ومن معه) أي وهو المدعى عليه بقتل الكافر أو العبد أو الجنين وقوله إن حلف أي عينا واحدة (قوله وإلا يخلف) أي هذا المدعى عليه (قوله غرم ماوجب عليه في جميع الصور) أي من غير حبس سنة ولا ضرب مائة (قوله عوقب وأطلق) أي ما لم يكن متمردا وإلا خلد في السجن (قوله تومم خلاف المراد) أي لأن ظاهر عبارته أن المدعى عليه إذا لم يخلف بحبس في جميع الصور ولا يفرم شيئا (قوله ولو استهل) أي حيائهم مات (قوله وذلك ملحق في فلان) أي وذلك القول ملحق في المرأة في فلان بخلاف العدل المعائن للضرب إذا قال دمها ودم جنينها عند فلان فلا يكون لنوا بل ان كان خطأ كانت القسامة متعددة في النفس والجنين وتؤخذ دية المرأة والجنين.

### باب ذكر فيه البغي

لما فرغ من الكلام على القتل والجرح أتبع ذلك بالكلام على ما يوجب الحد والعقوبة بسفك الدم مادونه وهي سبع البغي والردة والزنا والقذف والسرقة والحاربة والشرب وبدأ بالبغى لانه أعظمها مفسدة إذ فيه إذهاب النفس والأموال غالبا (قوله وبغى فلان) أي لانه يقال بغى فلان الخ وقوله استطال عليه أي تعدى عليه (قوله ولوثأولا) أي هذا إذا كان ذلك الامتناع غير متأول فيه بل ولو كان متأولا فيه (قوله متعلق بطاعة) أي كما أن قوله بمخالفة متعلق بالامتناع (قوله يكون باغيا) أي لان طاعته فيما أمر به من مندوب أو مكروه واجبة (قوله فالمتنع) أي من اطاعته في المكروه وقوله لانه أي المكروه (قوله من الأحداث في الدين) أي من الامور المحدثه على الدين التي ليست منه وقوله وهو ورد أي مردود على فاعله غير مقبول منه (قوله واستغنى المصنف عن تعريفه) أي تعريف البغى وقوله لاستلزامه أي لاستلزام تعريف الباغية تعريف البغى وذلك لان الباغى مشتق من البغى ومعرفته المشتق تستلزم معرفة المشتق منه لان المشتق ذات ثبت لها المشتق منه فالمشتق منه جزء من مفهوم المشتق ومعرفة السكل تستلزم معرفة الجزء (قوله خالفت الامام) اعلم أن الامامة العظمى تثبت بأحد أمور ثلاثة إما بإيصال الخليفة الاول لمسه أهل لها وإما بالتغلب على الناس لان من اشتدت وطأته بالتغلب وجبت طاعته ولا يراعى في هذا شروط الامامة إذ المدار على دره الفساد وارتكاب أخف الضررين وإما ببيعة أهل الحل والعقد وهم من اجتمع فيهم ثلاثة أمور العلم بشروط الامام والعدالة والرأى وشروط الامام الحرية والعدالة والقطانة وكونه قريشيا وكونه ذا نجدة وكفاية في العضلات انظر بن وبيعة أهل الحل كما في ح بالحضور والمباشرة بصفقة اليد واشهاد الغائب منهم ويسكفى العامى اعتقاد أنه تحت أمره فان أضمر خلاف ذلك فسق ودخل تحت قوله عليه الصلاة والسلام : من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية (قوله يزيد الخ) جواب عما يقال إن الامام الحسين خالف يزيد وخرج عن طاعته والحال أن يزيد هو الامام في وقته فيلزم أن يكون الامام الحسين وأتباعه باغاة وهو باطل (قوله ونائب الامام مثله) أي في كونه مخالفة تعد بغيا (قوله كزكاة) أي أمرهم

بأدائها

بعد أداء فرض الصبح لم يتبع واستغنى المصنف عن تعريفه شرعا بتعريف الباغية

لاستلزامه تعريفه فقال (الباغية فرقة) أي طائفة من المسلمين (خالفت الامام) التي ثبتت امامته باتفاق الناس عليه ويزيد بن معاوية لم تثبت امامته لأن أهل الحجاز لم يسلموا له الامامة لظلمه ونائب الامام مثله (لمنع حق) لله أولادى وجب عليها كزكاة وكأداء ما عليهم



مما تجبوه لبيت مال المسلمين كخراج الأرض ومحو ذلك (أو خلعه) أي أو خالفته لارادتها خلعه أي عزله لحرمته ذلك عليهم وإن جار  
إذ لا يعزل السلطان بالظلم والفسق وتمطيل الحقوق بعد انقضاء إمامته وإنما يجب (٢٩٩) وعظم وقوله فرقة جرى على الغالب والـ

فالأحد قد يكون باعياً  
وقوله خالفت الإمام يفيد  
أنها خرجت عليه على  
وجه المغالبة وعدم المبالاة به  
فمن خرج عليه لا على  
سبيل المغالبة كالاصوص  
لا يكون باعياً (فلا بدل  
قتالهم وإن تأولوا) الخروج  
عليه لشبهة قامت عندهم  
ويجب على الناس معاوئته  
عليهم وأما غير العدل فلا  
تجب معاوئته قال مالك  
رضي الله عنه دعه وما يرا  
منه ينتقم الله من الظالم  
بظالم ثم ينتقم من كل  
كما أنه لا يجوز له قتالهم  
لاحتمال أن يكون خروجهم  
عليه لفسقه وجوره وإن  
كان لا يجوز لهم الخروج  
عليه (كالكفار) أي  
كقتال الكفار بأن يدعوهم  
أولاً للدخول تحت طاعته  
مالم يعاجلوه بالقتال  
ويقاتلهم بالسيف والرمي  
بالنبل والمجنق والتعريق  
والتحريق وقطع الميرة  
والماء عنهم إلا أن يكون  
فيهم نسوة أو ذراري فلا  
نرميهم بالنار لكن لا نسي  
ذراريهم ولا أنهم لأنهم  
مسلمون كما أشار لذلك بقوله  
(ولا يسترقوا ولا يحرقوا)

بأدائها فامتنعوا (قوله مما تجبوه لبيت مال المسلمين) أي وكأن يأمرهم بوفاء ما عليهم من الدين  
فيمتنعون (قوله كخراج الأرض) أي العنوية الذي أمرهم بدفعه لبيت مال فامتنعوا ويؤخذ من  
تعريف المصنف أن الإمام إذا كلف الناس بمال ظلماً فامتنعوا من إعطائه فأتى لقتالهم فيجوز لهم أن  
يدفعوا عن أنفسهم ولا يكونون بغاة بمقاتلته لأنهم لم يمتنعوا حقاً ولا أرادوا خلعه (قوله لحرمته ذلك  
عليهم) أي وإنما كانوا بغاة إذا خالفوه لأجل إرادة خلعه لحرمته خلعه وإن جار (قوله إذ لا يعزل الخ)  
بل ولا يجوز الخروج عليه تقديماً لأخف المفسدين اللهم إلا أن يقوم عليه إمام عدل فيجوز الخروج  
عليه وإعانة ذلك القائم (قوله وعدم المبالاة) هذا عطف تفسير أي أنه لا بد أن يكون الخروج على  
وجه المغالبة والمراد بها إظهار القهر وعدم المبالاة وإن لم يقاتل كما استظهره بعض (قوله لا على سبيل  
المغالبة كالاصوص) أي وكمن يعتزلوا الانتم ولا يبايعهم ولا يعاندهم كما اتفق لبعض الصحابة أنه مكث  
شهرًا لم يبايع الخليفة ثم بايعه (قوله فللعدل قتالهم) اللام بمعنى على أو أنها للاختصاص (قوله وإن  
تأولوا الخروج عليه لشبهة) أي بدليل قتال أبي بكر ما نفي الزكاة زعم بعضهم أنه عليه الصلاة والسلام  
أوصى بالخلافة لعلي وزعم بعضهم أن مخاطب بأخذها المصطفى بقوله تعالى «خذ من أموالهم صدقة»  
الآية واللباقة راجعة لقوله خالفت الإمام ولقوله فللعدل قتالهم (قوله كما أنه لا يجوز له قتالهم) أي مع  
إصراره على الفسق بل يجب عليه أن يتوب ويقا تل (قوله بأن يدعوهم أولاً للدخول تحت طاعته)  
أي ومواقفة جماعة المسلمين (قوله مالم يعاجلوه) أي والافتال يجب الدعوى (قوله والمجنق) هذا هو  
للعتمد خلافاً لابن شاس القائل لا تنصب عليهم الرعايات أي المجانيق (قوله وقطع الميرة) الميرة في  
الأصل الإبل التي تحمل الطعام أريد بها هنا نفس الطعام (قوله لكن لا نسي ذراريهم الخ) خلافاً لظاهر  
تشبيه المصنف قتالهم بقتال الكفار فإنه يفيد سبيهم ويفيد أنهم إذا ترسوا بذرية تركوا إلا أن يخاف  
على أكثر المسلمين وهو مسلم في الثاني دون الأول (قوله ولا يسترقوا) أي إذا ظفروا بهم لأنهم أحرار  
مسلمون وحذف المصنف النون مع لا النافية وهو جائز على قلة ومنه خير لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا  
ولا تؤمنوا حتى تحابوا وليس لا في كلام المصنف ناهية لأن النهي من الشارع والمصنف مخبر بالحسنة  
لأنها عبق (قوله ولا غيره) أي كزرعهم ويوتهم (قوله ولا ترفع رؤوسهم بأرماع) أي لا يحمل  
قتلهم ولا بغيره هذا ظاهر الشارح تبعاً لعبق وت قال بن وفيه نظر بل إنما يمنع حمل رؤوسهم  
على الرماح محل آخر كبيلد أو وال وأما رفعها على الرماح في محل قتالهم فقط فجائز كالسكفار فلا فرق بين  
السكفار والبغاة في هذا ولهذا لم يذكره ابن شاس في الأمور التي يمتاز فيها قتالهم عن قتال الكفار ونصه  
يمتاز قتال البغاة عن قتال الكفار بأحد عشر وجهاً أن يقصد بالقتال ردعهم لا قتلهم وأن يكف عن  
مذبذبهم ولا يجهز على جريحهم ولا تقتل أسراهم ولا تقم أسوأهم ولا تسي ذراريهم ولا  
يستعان عليهم بمشرك ولا يوادعهم على مال ولا تنصب عليهم الرعايات ولا تحرق مساكنهم  
ولا يقطع شجرهم (قوله فإنه يجوز بمحملهم فقط) أي ولا يجوز حمل رؤوسهم ببلد أخرى أو لوال  
(قوله بفتح الدال) كذا ضبطه ابن غازي ومعناه أنهم إذا انكفوا عن إقيم بعد دعوتهم للدخول تحت

شجرهم) ولا غيره فالمراد ولا يئلف ماله (ولا ترفع رؤوسهم) إذا قتلوا (بأرماع) أي يحرم لأنه مثله بالمسلمين بخلاف الكفار فإنه يجوز  
بمحملهم فقط كما تقدم في الجهاد (ولا يدعوهم) بفتح الدال المهمة أي لا يتركهم لإمام ونوابه ولو أفراد الضمير العائد على الإمام لكان  
أنسب أي لا يتركهم (بمال) يؤخذ منهم كالجزية أي لا يحل ذلك بل إن تركهم يتركهم مجاناً إن كفوا عن إقيم وأمن منهم (واستعين

مالهم) من سلاح وكراع بضم الكاف أى خيل (عليهم) أى يجوز ذلك (إن احتيج له) أى لمالهم أى للاستعانة به عليهم (ثم) بعد الاستعانة به والاستثناء عنه (رد) اليهم (كثيرو) أى كما يرد غير ما يستعان به من الأموال كغنم ونحوها أى على فرض لو حيز عنهم وأن القدرة عليهم منزلة حيازته فلذا عبر بالرد (وإن) (٣٠٠) أمنوا بضم الهمزة وكسر الليم مخففة أى حصل الأمان للامام بالظهور

عليهم (لم) يتبع منهمهم ولم يذقت) يا عجم الدال وإهالها أى لم يجز (على جريهم) ومفهوم الشرط أنه إن خيف منهم أتبع منهمهم وذقت على جريهم (وكره للرجل قتل أبيه) (وإن قتله ورثته) إن كان مسلماً لانه وإن كان عمو ألكنه غير عدوان ولا يكره قتل جده أو أخيه أو ابنه (ولم يضمن) باغ (متأول) في خروجه على الامام (أناف نفساً أو مالا) حال خروجه لعذره بالتأويل بخلاف الباغي غير المتأول (ومضى حكم قاضيه) فلا ينقض ويرتفع به الخلاف (ومضى حد أقامه) من عطف الخاص على العام نص عليه لعظم شأنه لانه من حقوق الله فلا يعاد على المحدود وإن كان غير قتل ولادية على القاضى إن كان قتل ونحوه (ورد ذمى معه) أى مع الباغي المتأول (لذمته) فلا يبرم ما أتلفا من نفس أو مال ولا يعد خروجه معه تقضاً للعهد

طاعة الامام أو بعد مقاتلتهم وطلبوا الأمان فلا يجوز تركهم فى محلهم على مال يؤخذ منهم بل يتركون هجاناً وضبطه ابن مرزوق بسكون الدال مضارع دعا فقال أى لا يعطيهم السلطان أو نوابه مالا على الدخول تحت طاعته لان خروجهم معصية (قوله من سلاح وكراع) أى وغيرها فلو قاتلونا على إبل أو بغال أو فيلة وظفرنا بهم وأخذناها منهم لحاز الاستعانة بها عليهم ان احتيج لذلك (قوله على فرض لو حيز عنهم) أى لان الامام إذا ظفر لهم بمال حال المقاتلة فانه يوقفه حتى يرد اليهم كافي المواق عن عبد الملك (قوله فلذا عبر بالرد) أى فاندفع ما يقال الرد فرع الاخذ وهو متنفذ فأين الرد (قوله أى حصل الامان للامام) الاوضح أى حصل الامن للامام والناس منهم (قوله بالظهور عليهم) أى بسبب ظهورنا عليهم وانهم ازمهم (قوله قتل أبيه) أى دنية حالة كون ذلك الاب من البغاة سواء كان مسلماً أولاً بارز ولده بالقتال أم لا ومثل أبيه أمه بل هى أولى لما جبلت عليه من الحنان والشفقة ولضعف مقاتلتها عن مقاتلة الرجال (قوله أتلغ نفساً الخ) أى كلا أو بعضاً فلا دية عليه انفس أو طرف ولا يقتص منه بعد انكشافه عن البغى والدخول تحت طاعة الامام ولا يضمن أيضاً مهر فرج استولى عليه حال خروجه ولحق به الولد ولا حد عليه لأنه متأول اه بن وفهم من قوله أتلغ أنه لو كان للمال موجودا لرد له لربه وهو كذلك والدليل على أن الباغي المتأول لا يضمن أن الصحابة أهدرت الدماء التى كانت فى حروبهم ومن العلوم أنهم كانوا متأولين فيها فدل ذلك على عدم ضمان المتأول النفس وأولى المال (قوله قاضيه) الضمير للباغى المتأول أى أن الباغى المتأول إذا أقام قاضياً فحكم بشىء فانه ينفذ ولا تتصفح أحكامه بل تحصل على الصحة وأما غير المتأول فأحكامه التى بها قاضيه تعقب فما وجد منها صواباً مضى وإلا رد اه شيخنا عدوى (قوله فلا يعاد على الحدود) أى فلا يعاد الحد ثانياً على المحدود (قوله ورد ذمى) أى بعد القدرة عليه وانكشافه عن البغى (قوله معه) أى خرج على الامام مع ذلك الباغى المتأول مستعيناً به (قوله فلا يبرم) أى بل يوضع عنه ما يوضع عن المتأول (قوله من نفس) أى أو جرح أو طرف أو يراد بالنفس كلا أو بعضاً (قوله والمال) أى فيرده ان كان قائماً وإن كان قد فات فيضمن قيمته ان كان مقوما ومثله إن كان مثلياً (قوله والذمى معه) أى والذمى الخارج على الامام مع ذلك الباغى (قوله ناقض للعهد) أى ناقض لعهد ومحلها ما لم يكن المعاند أكره ذلك الذمى على الخروج معه على الامام وإلا فلا يكون ناقضاً لكن إن قتل ذلك الذمى أحداً قتل به ولو كان مكرها انظر بن (قوله كالمتأول) أى والذمى الخارج على الامام معه غير ناقض لعده (قوله يجوز قتلها) أى إذا ظفر بها حال المقاتلة ولو لم تقتل أحداً كانت متأولة أولاً (قوله بخلاف مالو قاتلت بغير سلاح) أى كما لو قاتلت بالحجارة (قوله مالم تقتل أحداً) أى بخلاف الرجل فانه يقتل حال قتاله سواء قاتل بالسلاح أو بغيره قتل أحداً أولاً (قوله هذافى حال القتال) أى هذا إذا ظفرنا بها حال القتال وظاهره كانت متأولة فى قتالها أم لا (قوله فلا تضمن شيئاً) أى لا نفساً ولا مالا (قوله وإن كانت غير متأولة ضمنت) أى المال والنفس فيقتص منها

(وضمن) الباغى (المعاند) وهو غير المتأول (النفس) والطرف فيقتص منه (والمال) لعدم عذره (والذمى معه ناقض) للعهد يكون هو وماله فيأ وهذا كله فى الخروج على الامام العدل وأما غيره فالخارج عليه عسلاً كالمتأول (والمرأة المقاتلة) بالسلاح (كالرجل) يجوز قتلها بخلاف مالو قاتلت بغير سلاح فلا تقتل مالم تقتل نفسها وهنك فى حال القتال وأما بعده فان كانت متأولة فلا تضمن شيئاً وإن كانت غير متأولة ضمنت ورفت إن كانت ذمية لنقضها

(الردة كفر المسلم)

التقرر إسلامه بالنطق بالشهادتين

بأحد أمور ثلاثة

(بصرح) من القول

كقوله أشرك أو أكره

بالله (أو لفظ) أي قول

(يقضيه) كقوله الله

جسم متعين وكجده

حكماء علم من الدين بالضرورة

كوجوب الصلاة وحرمة

الزنا (أو فعل يتضمنه)

أي يقضي الكفر ويستلزمه

استلزاما بينا (كإلقاء

مصحف بقدر) ولو

طاهرا كبصاق أو تلطيخه

به والمراد بالمصحف ما فيه

قرآن ولو كاة ومثل ذلك

تركه به أي عدم رفعه إن

وجده به لأن الدوام

كالاتداء فأراد بالفعل

ما يشمل الترك إذ هو فعل

نفسى ومثل القرآن أسماء

الله وأسماء الأنبياء وكذا

الحديث كما هو ظاهر

وحرق ما ذكر إن كان على

وجه الاستخفاف فكذلك

وان كان على وجه صيانه

فلا ضرر بل ربما وجب

وكذا كتب الفقه ان كان

على وجه الاستخفاف

بالشرعية فكذلك وإلا فلا

(وشد زنا) بضم الزاي

وتشديد النون حرام ذو

خيوط ملونة بشده الذمي

وسطه ليميز به عن السلم

والرادية ملبوس الكافر

(قوله المتقرر إسلامه بالنطق بالشهادتين) ظاهره أن الإسلام يتقرر بمجرد النطق بالشهادتين مختارا ولو لم يقف على الدعائم وليس كذلك بل لا بد في تقرر الإسلام من الوقوف على الدعائم والتزامه الأحكام بعد نطقه بالشهادتين فمن نطق بالشهادتين ثم رجع قبل أن يقف على الدعائم فلا يكون مرتدا وحينئذ فيؤدب فقط (قوله ويكون) أي كفر المسلم بأحد أمور ثلاثة أشار الشارح بذلك إلى أن قول المصنف بصريح الخ ليس من تمام التعريف بل متعلق بمحذوف مستأنف أي ويكون بصريح الخ وإلا لزم أن يكون التعريف غير جامع لأنه لا يشمل الشك في قدم العالم وبقائه مثلا إلا أن يقال إن الشك إما أن يصرح به أولا فإن كان الأول كان داخلا في قوله أو لفظ يقتضيه وإن كان الثاني كان داخلا في قوله أو فعل يتضمنه لأن الشك من أفعال القلب وعلى الأول يكون قول المصنف الآتي أوشك في ذلك عطفًا على قوله قدم العالم وعلى الثاني يكون عطفًا على إلقاء مصحف (قوله بصريح) أي بقول صريح في الكفر (قوله أو لفظ يقتضيه) أي يقتضي الكفر أي يدل عليه سواء كانت الدلالة التزامية كقوله الله جسم متعين فان تحيزه يستلزم حدوثة لافتقاره للجيز والقول بذلك كفر أو تضمنية كما إذا أتى بلفظ له معنى مركب من كفر وغيره كقوله زيد خدأى إذا استعمله في الإله المعبود بحق ولاجل هذا التعميم عبر بيقضيه دون يتضمنه لايهاه أن العتري في اللفظ دلالة التضمن فقط (قوله كقوله الله جسم متعين) أي وكقوله العزيز أو عيسى ابن الله (قوله أو فعل يتضمنه) إسناد التضمن للفعل يدل على أن المراد هنا الالتزام لا حقيقة التضمن الذي هو دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع له (قوله ويستلزم الخ) أي وأما قولهم لازم المذهب ليس بمذهب فمحمول على اللازم الحقي (قوله كإلقاء مصحف بقدر) أي فيما يستقدر وظاهره ولو كان الإلقاء لحوف على نفسه وهو كذلك إذا كان بدون القتل لا به فاذا سرق مصحفا وخشى على نفسه من بقاءه عنده فإلقاء في القدر فيكفر بذلك إذا كان خوفاً بدون القتل لا به (قوله أو تلطيخه به) أي بالقدر ولو طاهر وهذا بخلاف تلطيخ الحجر الأسود أو البيت فإنه لا يكون ردة إلا إذا كان التلطيخ بالنجاسة وما ذكره من أن تلطيخ المصحف بالقدر ولو طاهر ردة ظاهر إذا لم يفعل ذلك لضرورة أمان بل أصابعه بريقه بقصد قلب أوراقه فهو وإن كان حراما لكن لا ينبغي أن يتجاسر على القول بكفره وردته بذلك لأنه لم يقصد بذلك التحقير الذي هو موجب للكفر في مثل هذه الأمور ومثل هذا من رأى ورقة مكتوبة مطروحة في الطريق ولم يعلم ما كتب فيها فانه يحرم عليه تركها مطروحة في الطريق لتوطأ بالأقدام وأما ان علم أن فيها آية أو حديثا وتركها كان ذلك ردة كما قاله المسنوي اه بن (قوله ومثل ذلك) أي مثل إلقاء المصحف في القدر في كونه ردة تركه أي المصحف به أي بالقدر (قوله ان وجده به) أي وحينئذ فيجب ولو على الجنب رفعه منه (قوله ومثل القرآن) أي مثل إلقاء القرآن في كونه ردة إلقاء أسماء الله الخ وأسماء الأنبياء إذا كان ذلك بقصد التحقير والاستخفاف بها بأن يلقها من حيث كونها اسم نبي لا مطلقا وقوله وأسماء الأنبياء أي المقرونة بما يدل على ذلك مثل عليه الصلاة والسلام لا مطلقا (قوله وان كان على وجه صيانه) أي أو كان حرقة لاجل مريض فلا ضرر فيه كما في الحج (قوله والمراد به ملبوس الكافر الخاص به) أي فيشمل برنيطة النصراني وطرطور اليهودي (قوله إذا فعله حبا فيه وميلا لاهله) أي سواء سعى به للسكنية ونحوها أم لا سواء فعله في بلاد الإسلام أو في بلادهم فالمدار في الردة على فعله حبا فيه وميلا لاهله كما في بن عن ابن مرزوق خلافاً لمن قيد كلام المصنف بالسعى به للسكنية وبفعله الخاص به أي إذا فعله حبا فيه وميلا لاهله وأما ان لبسه لبعا فحرام

وليس بكفر ( وسحر ) عرفه ابن العربي بأنه كلام يعظم به غير الله وينسب إليه القادر والكائنات ذكره في التوضيح وعلى هذا تقول الامام رضى الله عنه ان تعلم السحر وتعليمه كفر وإن لم يعمل به ظاهر في الغاية إذ تعظيم الشياطين ونسبة الكائنات اليها لا يستطيع عاقل يؤمن بالله أن يقول فيه انه ليس ( ٣٠٢ ) بكفر وأما ابطاله فان كان بسحر مثله فكذلك وإلا فلا ويجوز الاستحجار على ابطاله

حينئذ والسحر يقع به تغيير أحوال وصفات وتلبس حقيقة فان وقع ما ذكر بآيات قرآنية أو أسماء إلهية فظاهر ان ذلك ليس بكفر لكنه يحرم أن أدى إلى عداوة أو ضرر في نفس أو مال وفيه الادب وإذا حكم بكفر الساحر فان كان متجاهرا به قتل وماله في المأتم يتب وان كان يسهه قتل مطلقا كالزندق كان يأتى ( وقول بقدّم العالم ) وهو ما سوى الله تعالى لأنه يؤدي إلى انه ليس له صانع أو أن واجب الوجود تعالى علة فيوهو يستلزم نفي القدرة والإرادة وهو ظاهر في تكذيب القرآن وتكذيب الرسول ( أو بقاءه ) وان اعتقد أنه حادث لما فيه من تكذيب الله ورسوله ( أو شك في ذلك ) أى أنى بما يدل على شك في ذلك من قول أو فعل فهو داخل في قوله أو لفظ يقتضيه أو فعل يتضمنه ( أو ) قول ( بقتل الأرواح ) بمعنى ان من مات فان روحه تنتقل إلى مثله أو أعلى منه ان كانت من طيع فان كانت من عاص انتقلت

في بلاد الاسلام كسبق ( قوله وليس بكفر ) أى وان فعل ذلك لضرورة كآسير عندهم يضطر إلى استعمال ثيابهم فلا حرمة عليه فضلا عن الردة كما قاله ابن مرزوق ( قوله وسحر ) أى وبمباشرة سحر سواء كانت تلك المباشرة من جهة تعلمه أو تعليمه أو عمله ( قوله ظاهر في الغاية ) أى في غاية الظهور خلافا لاستشكال عقب له ( قوله والا فلا ) أى والا يكن ابطاله بسحر بل بآيات أو دعوات نبوية فلا يكون كذلك ( قوله ويجوز الاستحجار على ابطاله حينئذ ) أى حين اذ كان ابطاله بغير سحر ( قوله تغيير أحوال ) أى كتحسين حال الشخص من الصحة للمرض ( قوله وقلب حقائق ) أى كقلب الانسان حمارا أو تمساحا ( قوله فان وقع ما ذكر ) أى من تغيير الأحوال والصفات ( قوله فظاهر أن ذلك ليس بكفر ) أى لأنه ليس بسحر وان حصل بها ما يحصل بالسحر ( قوله ان أدى إلى عداوة ) أى بين الزوجين أو الصديقين مثلا وفرقة بينهما ( قوله أو ضرر في نفس ) أى كتسليط حمى أو رمد أو ضارب أو ربط زوج عن زوجته ( قوله أومال ) أى كتسليط رجم على البيت بكسر أو أنيه مثلا ومفهوم قوله إن أدى لعداوة الخ انه ان أدى لعطف ومحبة بين الزوجين ونحوهما فلا حرمة فيه ( قوله مالم يتب ) أى فان تاب فلا يقتل ولا يؤخذ ماله ( قوله كالزندق ) أى فانه تقتل ولا يقبل له توبة ( قوله وقول بقدّم العالم ) أى سواء قال انه قديم بالذات أو بالزمان كما يقول الفلاسفة والحاصل ان القدم عند الفلاسفة قيمان قدم بالذات وهو الاستغناء عن المؤثر وهذا لا يكون الا لله تعالى وقدم زمانى وهو عدم المسبوقية بالعدم كان هناك استناد لمؤثر أم لا فالثاني أعم من الأول فالأولى عندهم قديم بالذات والزمان والأفلاك والعناصر وأنواع الحيوانات والنباتات والمعادن قديمة بالزمان لا بالذات وانما كانت هذه عندهم غير مسبوقه بالعدم لان ذات الواجب أثرت فيها بالعلة فلا أول لها ( قوله لانه ) أى قدم العالم وقوله يؤدي إلى انه ليس له صانع أى أصلا ان كان القدم ذاتيا وقوله أو أن الخ أى أو يؤدي إلى ان واجب الوجود الذى هو صانعه علة فيه أى ان كان القدم زمانيا لا ترى ان الفلاسفة القائلين بقدّم العالم قدما زمانيا يقولون ان واجب الوجود علة فيه ( قوله وهو يستلزم الخ ) أى لأن الفاعل بالعلة عندهم غير مختار فيجب وجود معلوله مع وجوده ألبتة ( قوله أو بقاءه ) أى أو قول بقاءه وأنه لا يفنى كما تقول الدهرية وانما عطف بقاءه أو وان استلزمه القدم لانه يكفر بقول أحدهما ولو مع عدم ملاحظته للآخر وانما كان القدم مستلزما للبقاء لان كل ما ثبت قدمه استحجال عدمه وكل ما استحجال عدمه وجب بقاءه واما البقاء فلا يستلزم القدم إذ الجنة والنار باقيتان مع انهما مخلوقتان ( قوله أو شك في ذلك ) أى سواء كان ممن يظن به العلم ولا لان الحق انه لا يعذر في موجبات الكفر بالجهل كما صرح به ابو الحسن في شرح الرسالة ( قوله بمعنى ان مات الخ ) هذا تفسير لتناسخ الأرواح ( قوله وهكذا إلى غير نهاية ) أى فيستوفى الروح جزاءها من خير أو شر في القالب الذى انتقلت اليه ولا حشر ولا نشر ولاجنة ولا نار على هذا القول وهو تكذيب للشريعة ( قوله وقيل ) أى فى معنى تناسخ الأرواح ( قوله إلى ان تصل الأولى ) أى روح الطيع أى انها تنتقل بعد موت صاحبها لمائل له أو أعلى وهكذا إلى ان تصل للجنة وقوله والثانية أى روح العاصى تنتقل بعد موت صاحبها لمائل أو أدنى وهكذا إلى ان تصل إلى النار وقوله



مكافة وهو خلاف الإجماع وإلى أن توصف أنبياء هذه الأجناس بأوصافهم القديمة وفيه ازدهاء بهذا النصب الشريف (أو ادعى شركاً مع نبوته عليه الصلاة والسلام) كدعوى مشاركة على رضى الله عنه (٣٠٣) وأنه كان يوحى اليهامما (أو بمحاربة

نبي) أى قال بمجوازاها  
وكفره ظاهر (أو جوز  
اكتساب النبوة) لأنه  
خلاف إجماع المسلمين  
ولأنه يستلزم جواز  
وقوعها بعد النبي صلى الله  
عليه وسلم (أو ادعى أنه  
يصعد) بحسده (للسماء)  
أو يدخل الجنة ويأكل من  
ثمارها (أو) ادعى أنه  
(يعانق الحور) العين يقظة  
فكفر لأنهن نساء الجنة فلا  
يظهرن في الدنيا لإجماع  
فتأمل (أو استحل)  
حراما علمت حرمة من  
الدين ضرورة (كالشرب)  
للخمر أو جحد حل جمع  
على إباحته أو وجوب جمع  
على وجوبه أى بما علم من  
الدين ضرورة فلو قال  
أو جحد حكما علم من الدين  
ضرورة لكان أحسن  
فخرج ما أجمع عليه ولم يكن  
معلوما بالضرورة  
كوجوب إعطاء السدس  
لبنت الابن مع وجوبه  
البنت وما علم ضرورة  
وليس من الدين ولا  
يتضمن تكذيب قرآن  
أو نبي كانكار قتل عثمان أو  
خلافه على أو وجود بغداد  
بخلاف إنكار المسجد الأقصى  
الحرام أو المسجد الأقصى

فهم أى القائلون بتسامخ الأرواح على القول الثانى فيكفرون البعث والخسر أى ولا ينكرون الجنة والنار وهذه طريقة من ينكر البعث الجسماني ويثبت الروحاني وأما على القول الأول فيكفرون البعث والخسر والجنة والنار وهى طريقة من ينكر البعث من أصله سواء كان روحانيا أو جسمانيا ولا شك أن ذلك تكذيب لما ثبت عن الشارع (قوله وهو خلاف الإجماع) أى أن إجماع المسلمين على خلافه فيكون خلافه معلوما من الدين بالضرورة فيكفر القائل بذلك وإن ادعى عدم العلم (قوله وإلى أن توصف الخ) فيه أن هذا التعليل يقتضى القتل بلا استئابة والمصنف جعله مرتداً يقتل إن لم يقب إلا أن يقال لازم للذهب ليس بمذهب كذا قيل وفيه أن هذا في اللازم غير البين ولا يخفى أن اللازم هنا بين فليست بذلك (قوله مع نبوته) مع معنى فى أو أنها على بابها أى ادعى شريكاً صاحباً لنبوته (قوله كدعوى مشاركة على) أى ادعى أن النبوة شركة بينهما وأنهما بمشابة نبي واحد وقوله أو أنه كان يوحى اليهامما أى ادعى أن كل واحد منهما نبي مستقل جمعها زمن واحد (قوله أى قال بمجوازاها) أشار الشارع بهذا إلى أن قول المصنف أو بمحاربة نبي عطف على بقدم العالم وأن في الكلام حذف مضاف ومثل القول بمجواز المحاربة في كونه ردة اعتقاد مجوازاها (قوله أو جوز اكتساب النبوة) أى قال ذلك أو اعتقد جواز اكتسابها بالبلوغ لمزيتها بصفاء القلب بالمجاهدات (قوله لأنه خلاف إجماع المسلمين) أى لا تعقد إجماعهم على أنها لا تكتسب بحال وأما الولاية فإنها قد تحصل بالكسب وقد تكون وهية كذا قال عجم وقال الشيخ إبراهيم اللقاني الولاية لا تكتسب بحال كالنبوة (قوله أو ادعى أنه يصعد للسماء) أى وكذا إذا ادعى مجالسة المولى سبحانه وتعالى أو مكالمته فهو كافر كما في الشفاء وهذا إذا أراد بالمسكالة المعنى المتبادر منها وكذلك المجالسة لا المسكالة عند الصوفية من القاء الدور في قلوبهم والهامهم سرراً لا يخرج عن الشرع فدعوى المسكالة بهذا المعنى لا يضر ومن ثم كان الشاذلى يقول قيل لى كذا وحدثت بكذا أى ألحقته وكذا إذا أريد بالمجالسة التذلل والخضوع وملاحظة أنه بين يدي الله فلا يضر (قوله بحسده) أى وأما لو ادعى صعود روحه للسماء فلا يكفر بذلك (قوله أو يدخل الجنة) أى والنار كما يحسنه الشرع (قوله فتأمل) كأنه أمر بالتأمل للإشارة إلى أنه لا وجه للقول بكفر من ادعى أنه يصعد للسماء أو يعانق الحور العين لكن النقل متبع (قوله أو استحل كالشرب) أى اعتقد بقلبه حل كالشرب (قوله جمع على إباحته) أى كحل العنب وقوله مجمع على وجوبه أى كالزكاة والصلوات الخمس (قوله فلو قال أو جحد حكما) الأولى أمراً علم الخ لأجل المخرجات الآتية فإن بعضها حكم وبعضها غير حكم (قوله علم من الدين ضرورة) أى علم ضرورة حالة كونه من الدين أى علم علماً يشبه العلم الضروري في معرفة العام والخاص له لأن أحكام الدين نظرية في الأصل لا ضرورية (قوله ولا يتضمن) أى جحد تكذيب قرآن الخ (قوله أو وجود بغداد الخ) أى فإن هذه الأمور معلومة بالضرورة وليست من الدين إذ لا يتضمن جحد تكذيب قرآن ولا نبي (قوله أو فرعون) أى أو غزوة بدر أو أحد أو صحبة أبي بكر (قوله لأنه تكذيب للقرآن) أى فوجود ما ذكر معلوم بالضرورة من الدين يجب الإيمان به لأن إنكاره يؤدي لتكذيب القرآن لا يقال هذا ظاهر في إنكار غير صحبة أبي بكر لأنها لا ينفك عن قوله تعالى «إذ يقول لصاحبه لا تحزن» ليس فيه تعيين له لأنها قول انعقاد إجماع الصحابة على أن المراد به أبو بكر والحق أن إنكار وجود أبي بكر ردة لأنه يلزم من إنكار وجوده إنكار صحبته لزوماً بيناً وقد علمت

أو فرعون فإنه كفر لأنه تكذيب للقرآن (لا) يكفر داعياً على غيره (بأمانته الله كافرأ على الأصح) ومقابلته يكفر لأنه من الرضا بالكفر ورد بأنه لم يرد إلا التخليط عليه في الشتم وهذا التعليل ظاهر في أنه إذا دعا على نفسه بهلك

يكون كفوفاً وهو محالاً ينبغي أن (ع. ٣) يتوقف فيه (وخلصت الشبهة فيه) أي في الكفر وجوباً فلا يكتفى القاضي بشول الشاهد

انه كفر بل لا بد من بيان ما كفر به بياناً واضحاً لا اجمال فيه بأن يقول كفر بقوله كذا أو بغيره كذا لا احتمال أن يكون الشاهد يعتقد أن ما وقع منه كفر وهو في الواقع ليس كذلك (واستتيب) المرتد وجوباً ولو عبداً أو امرأة (ثلاثة أيام) بلباسها من يوم الثبوت لأن يوم الكفر ولا يوم الرفع ويلغى يوم الثبوت إن سبق بالفجر (بلا جوع وعطش) بل يطعم ويأوى من ماله ولا ينق على ولده وزوجته منه لأنه يوقف فيصكون معسراً برده (و) بلا (معاوية) بكسر ب (وإن) لم يقب (أي وإن لم يعد بالتوبة أو أن الواو للحال) (فإن تاب) ترك (والا) يقب (قتل) بالسيف ولا يترك مجزئة ولا يسترى (واستبرئت) ذات زوج أو سيد وهي من ذوات الحيض (بحيضة) قبل قتلها خشية أن تكون حاملاً فإن حاضت أيام الاستتابة انظر تمامها فيمنظر أقصى الأجلين فإن ظهر بها حمل أخرت حتى تضع إن وجد من يرضع ولدها وقبلها الولد والا أخرت لتنام رضاعه (ومال العبد) ولو كان مبعوثاً (لسيده

أن قولهم لازم المذهب ليس بمذهب في اللازم غير البين كذا قرر شيخنا (قوله يكون كفوفاً) أي لانه إنما دعا على نفسه بذلك لرضاء به (قوله وهو محالاً لا ينبغي أن يتوقف فيه) أي بل الذي ينبغي الحزم بكفره ولا وجه لتوقف البساطي في ذلك لكن الذي قاله العلي أن دعاءه على نفسه بذلك كدعائه على غيره في أنه ليس بكفر واقتصر على ذلك في الحج لا لرضائه له وهذا كله إذا دعا على نفسه في غير عين وإلام يكفر قطعاً كما قدمه المصنف في بابه (قوله وفصلت الشهادة فيه) يعني أن من شهد بكفر شخص فلا بد أن يفصل ويبين الوجه الذي كفر به ولا يحمله بأن يقول كفر بقوله كذا أو بغيره كذا فقولته وفصلت أي وجوباً دوناً للدماء (قوله واستتيب المرتد) أي يجب على الامام أو نائبه استتابة ثلاثة أيام وإنما كانت الاستتابة ثلاثة أيام لأن الله أخر قوم صالح ذلك القدر لهم أن يتوبوا فيه فكون أيام الاستتابة ثلاثة واجب فلو حكم الامام بقتله قبلها مضي لانه حكم بمختلف فيه لأن ابن القاسم يقول يستتاب ثلاث مرات ولو في يوم واحد (قوله ثلاثة أيام) أي كل يوم يطلب منه التوبة مرة واحدة (قوله من يوم الثبوت) أي من يوم ثبوت الكفر عليه (قوله ويلغى يوم الثبوت الخ) أي ولا يلقى الثلاثة الأيام احتياطاً لمعظم الدماء خلافاً للشيخ أحمد الزرقاني القائل أن يوم الثبوت يكمل من الرابع ولا يلقى إذا كان الثبوت مسبوقاً بالفجر (قوله لانه يوقف) أي لأن ماله يوقف ولا يمكن من التصرف فيه (قوله وإن لم يقب) مبالغة في قوله واستتيب ثلاثة أيام بلا جوع أي هذا إذا وعد بالتوبة بل وإن لم يعدها وليس المراد هذا إذا تاب حقيقة بل وإن لم يقب لاقتضائه أنه تطالب منه التوبة ثلاثة أيام إن تاب بالفعل وليس كذلك (قوله أو أن الواو للحال) دعي هذا فالمراد بالتوبة المفعلة التوبة الحقيقية (قوله فإن تاب) أي في أي وقت من الأيام الثلاثة ترك (قوله والقتل) أي بعد غروب شمس يوم الثالث (قوله واستبرئت ذات زوج أو سيد وهي من ذوات الحيض بحضة) أي أن مضى للماء يبطها أربعون يوماً ولورضى الزوج أو السيد باسقاط حقه أو لم يرضى باسقاط حقه لم يرضى باسقاط حقه والام تؤخر وهذا التفصيل كما يجري في ذات الزوج والسيد يجري كذلك في المطلقة ولو بائناً كما كتبه الشيخ عبد الله المغربي عن شيخه ابن علق وكان استبراء الحرة حصة لأن ماعداها تعبد لا يحتاج اليه هنا لأنها بردها صارت ليست من أهل التعبد وظاهره أنها تستبرأ بحضة وكانت ممن تحيض في كل خمس سنين مرة فإن كانت ممن لا تحيض أضعف أو أياس مشكوك فيه استبرئت ثلاثة أشهر إن كانت ممن يتوقع حملها إلا أن تحيض أثناءها فلا تكمل الأشهر الثلاثة فإن كانت ممن لا يتوقع حملها قتلت بعده الاستتابة ثلاثة أيام فإن لم يكن لها زوج ولا سيد بان كانت مطلقة طلاقاً بائناً أو مات زوجها وكان مدة بعد عنها أربعين يوماً فأكثر أو لم تنزوج لم تستبرأ بحضة إلا أن ادعت حملاً واختلف أهل المعرفة أو شكوا فيه فتستبرأ بها (قوله تمامها) أي تمام أيام الاستتابة وهي الأيام الثلاثة (قوله ومال العبد) أي المرتد إذا قتل أو مات زمن الاستتابة (قوله ولو كان مبعوثاً) أي هذا إذا كان قتالاً ولو بشائبة حرية كبعض قال الأقفسي في شرح الرسالة ولو ارتد المالك بقتل على رده وترك ولداً كان معه في عقد الكتابة أو حدث له بعدها فهل ينتفع الولد بذلك المال الذي خلفه أبوه فيخرج به حراً أولاً ينتفع به ويسعى في نجوم الكتابة فإن أدى خرج حراً وإن عجز رجع رقيقاً قولاً وعلى أنه لا ينتفع به فهل يكون ذلك المال لسيده بناء على أنه مات عبداً أو لبيت المال بناء على أنه مات حراً قولاً (قوله لسيده) أي مملوكاً لا إرثاً (قوله وإلا يكن) أي المرتد المقتول أو الميت زمن الاحتتابة عبداً (قوله قبل القتل) أي في زمن الاستتابة (قوله ففيه) أي فإنه في (قوله محله بيت المال) أي ولا ترثه ورثته ولو كانوا كافراً ارتد لدينهم ولا يتهم أحد

ولا (يكن عبداً بأن كان المرتد حراً وقتل برده أو مات مرتداً قبل القتل ففيه) محله بيت المال وظاهره ولو ارتد لدين وارثه أنه

(وَبَقِيَ وَلَدُهُ) الصغير (مُسلماً) ولو ولد حال زندقته أي حكم بإسلامه (٣٠٥) ولا يتبعه فيجبر على الإسلام أن أظهر خلافه

(كأن ترك) ولده أي لم يطلع عليه حتى بلغ وأظهر خلاف الإسلام فيحكم عليه بالإسلام ويجبر عليه ولو بالسيف (وأخذ منه) أي من مال المرتد إن مات أو قتل على ردة (ما جنى) أي أُرش جنايته (عمداً على عبد) وكذا خطأ ولو جنى عليه قبل ردة (أو) ما جنى عمداً على (ذمي) لا خطأ فملى بيت المال كما يأتي قريباً وبيت المال لا يحمل عبداً ولا عمداً فالتقييد بقوله عمداً بالنسبة للذمي فقط (لا) إن جنى المرتد عمداً على (حر) مسلم فلا يؤخذ من ماله شيء لذلك لأن حده القود وهو يسقط بقتله لردته فالحاصل أنه يؤخذ من ماله قيمة العبد مطلقاً ودية الحر الذمي إن جنى عليه عمداً ولا يؤخذ منه شيء في جنايته على الحر المسلم (كأن هرب) المرتد (لدار الحرب) بعد أن قتل حرّاً مسلماً فلا يؤخذ من ماله شيء فإن رجع قتل لردته إن لم يسلم فإن أسلم قتل قوداً (إلا حد القرية) أي القذف فإنه لا يسقط عنه هرب لبلد الحرب أم لم يهرب إن وقعت منه يبلد الإسلام فإن قذف يبلد الحرب ثم أسير فيسقط عنه حسده (والخطأ) مبتدأ أي جناية

أنه ارتد لثلاث برته أحده من ورثته كزوجته أو عمه مثلاً (قوله وبقي الخ) أي وإذا قتل المرتد وله ولد صغير ولده حال إسلامه أو حال ردة بقي ذلك الصغير مسلماً أي حكم بإسلامه حينئذ فيجبر عليه إن أظهر خلافه (قوله ولا يتبعه) أي لأن تسمية الولد الصغير لأبيه في الدين إنما تكون في دين يقر عليه فإذا أسلم الكافر حكم بإسلام ولده الصغير بتبعيته في الدين (قوله كأن ترك ولده) أي الولود له حال ردة (قوله أي لم يطلع عليه حتى بلغ) أي وأولى إذا اطلع عليه قبل البلوغ وكان مظهر خلاف الإسلام (قوله ويجبر عليه ولو بالسيف) أي على العمد وفقاً للجواهر وخلافاً لقول النواذر وابن يونس إن ولده حال كفره لم يطلع عليه إلا بعد بلوغه لم يجبر بخلاف من اطلع عليه قبل بلوغه فيجبر (قوله وأخذ منه ما جنى الخ) أي وكذلك ما عليه من الديون الثابتة وما ذكره المصنف من أنه يؤخذ منه أُرش ما جنى على العبد والذمي مبنى على أن المرتد لا يقتل بعبد ولا كافر قال ابن مرزوق وفي قتله بهما اضطراب اهـ بن \* وحاصل ما ذكره المصنف أن المرتد الحر إذا جنى على غيره ومات أو قتل على ردة فتلك الجناية إما في ماله وإما على بيت المال فإن جنى عمداً على ذمي أو جنى عمداً أو خطأ على عبد زمن ردة أو قبلها فإنه يؤخذ من ماله قيمة العبد ودية الذمي وأما لو جنى عمداً على حر مسلم فإنه لا يؤخذ شيء من ماله لأن حده القود وهو يسقط بقتله لردته وأما لو جنى خطأ على ذمي أو مسلم كانت دية ذلك على بيت المال (قوله على عبد) أي كانت الجناية على كاه أو بعضه وكذا يقال في الذمي وفي الحر المسلم (قوله بالنسبة للذمي) أي إنما يظهر بالنسبة إليه فكان الأولى أن يؤخذ من ماله عمداً بعده (قوله لأن حده القود الخ) فأورجع المرتد الجاني عمداً على الحر المسلم للإسلام فإنه يقتص منه كما في بن (قوله كأن هرب المرتد لدار الحرب) تشبيه في عدم الأخذ من ماله وقوله بعد أن قتل حرّاً مسلماً أي وبقي فيها غيره قدور عليه وقوله فلا يؤخذ من ماله شيء أي كما قال ابن القاسم وقال أشهب لهم إن غنوا الدية قال في التوضيح وهذا الخلاف مبنى على أن الواجب في العمد هو هل القود فقط أو التخيير اهـ فيؤخذ منه كما قال بن أن المسئلة مفروضة عند عدم القدرة عليه وإن هذا محل الخلاف وأما لو هرب لدار الحرب بعد قتله حرّاً مسلماً ثم أسير فلا خلاف أنه لا يؤخذ من ماله شيء وأنه يقتل بردته إن لم يسلم وإن أسلم قتل قوداً (قوله أي القذف) أشار بهذا إلى أن المراد بالقرية القذف والقرية في الأصل الكذب سمى القذف قرية لأنه كذب عند الشارع وإن احتمل كونه حقاً في نفسه \* وحاصله أن المرتد إذا قذف شخصاً في بلد الإسلام قبل ردة أو في زمن ردة فإنه لا بد من حده القذف مطلقاً عاد للإسلام أم لا فإن عاد للإسلام حد وإن لم يعد حد ثم قتل هذا إذا لم يهرب لبلد الحرب بل ولو هرب لها ثم أسير وأما إن قذفه وهو في بلاد الحرب ثم أسير سقط عنه الحد سواء أسلم أو لم يسلم (قوله فإنه لا يسقط عنه) أي لما يلحق المقتوف من المعرة فيحد قبل قتله وأما عكسه وهو ارتداد المقتوف فإنه يسقط الحد عن قاذفه كما في عج (قوله هرب لبلد الحرب أم لم يهرب) أشار الشارح بذلك إلى أن الاستثناء راجع لما قبل السكاف أيضاً وهو قوله لا حر مسلم والمعنى لا إن جنى على حر مسلم فلا يؤخذ منه شيء إلا حد القرية وإن هرب لدار الحرب فلا يؤخذ منه شيء إلا حد القرية فإنه يستوفى منه إذا أسير (قوله والخطأ على بيت المال) أي سواء كانت الجناية على نفس أو طرف (قوله كأن أخذه جناية عليه) أي أُرش جنايته عليه ممن جنى عليه ولا يقتص منه ولو كان ذلك الجاني عبداً كافراً لأن شرط القصاص أن يكون المحني عليه معصوماً كما مر أول باب الدماء وتقدم أن على قتله الأدب والدية وهي ثلث خمس دية الحر المسلم سواء قتله زمن الاستتابة أو بعدها وقبل قتل الإمام له (قوله وإن تاب المرتد) أي الحر وأما العبد فليس عليه نزع

(٣٩ - دسوقي - بع) الخطأ من المرتد على حر مسلم أو ذمي (على بيت المال) خبره (كأخذه) أي بيت المال (جناية عليه)

ممن جنى عليه فكيف يفرم عنه بأخذ ماله فعليه ما عليه وله ماله (وإن تاب) المرتد بالرجم للإسلام (فأله) يرجع (له) ولو عبداً على الراجح

من أن المرتد يكون مجبوراً عليه بالارتداد فيوقف ماله لينظر حاله فإن أسلم رده (وقدر) الرد الجاني عمداً أو خطأ حال رده ثم تاب (كالمسلم فيما) أي في العمد والخطأ فإن جنى حال رده على حر مسلم عمداً كان عليه القود إذا تاب وخطأ فالدية على عاقلته وإن جنى على ذمي ثم تاب ففي ماله في العمد وعلى (٣٠٦) عاقلته في الخطأ (وُتِلَ المستمسك) للكفر والسين والناء زائدتان أي من أسر الكفر

وأظهر الاسلام (بلا استتابة) بعد الاطلاع عليه بل ولا تقبل توبته (إلا أن يمحي) قبل الاطلاع عليه (ثانياً) فتقبل توبته ولا يقتل لأنه لما أطلعنا على ما كان مخفياً عنده وأنه رجع عنه قبل منه (وماله) إن مات قبل الاطلاع عليه ثم ثبتت زندقته أو بعد أن جاء ثانياً أو قتل بعد الاطلاع عليه وبعد توبته لعدم قبولها منه (لوارثه) فإن ظهر عليه فلم يتب ولم ينكر ما شهد به عليه حتى قتل أو مات فليت المال (وقبل عذر من أسلم) من الكفار ثم رجع (وقال) عند ارادتنا قتله لردته كنت (أسلمت عن ضيق) من خوف على نفس أو مال أو عذاب (إن ظهر) عذره بقرينة وإلا لم يقبل وحكم فيه بحكم الرد فإن رجع للإسلام وإلا قتل (كأن توشأ وصلى) ثم أظهر الكفر واعتذر بأنه إنما فعل ذلك خوفاً على نفس أو مال أو من عذاب فيقبل عذره إن

ماله بنفس الارتداد وإن شاء تركه كافي ابن الحاجب وابن عبد السلام انظرين (قوله من أن الرد يكون مجبوراً عليه بالارتداد) هذا بيان للراجح وظاهره أن المقابل للراجح أنه لا يكون مجبوراً عليه بنفس الارتداد وأنه لا ينزع منه ماله وفيه نظر فإن وقف ماله بمجرد الرد متفق عليه وإنما الخلاف هل يرجع له إذا تاب وهو المشهور أو يكون فينا مطلقاً كالأخوذ من الحربي والأول مذهب المدونة والثاني لسحنون وفائدة الوقف عليه مع أنه لا يعود اليه مطلقاً احتمال أن تظهر عليه ديون فتؤخذ منه ولأنه إذا رأى ماله موقوفاً لعله يتوهم أننا وقفناه له فيعود للإسلام انظرين (قوله وقدر الرد الجاني عمداً أو خطأ حال رده كالمسلم) أي كالجاني المسلم الذي صدرت منه الجناية عمداً أو خطأ أي وأما لو جنى عليه حال رده فلا يقدر مسلماً بل مرتداً فيه ثلث خمس دية الحر المسلم كانت الجناية عليه عمداً أو خطأ (قوله إذا تاب) الأولى حذفه لأنه الموضوع كما أشار له الشارح أولاً فموضوع هذه السئلة أنه جنى حال رده وتاب ومامر في جنايته على عبد أودى أحر مسلم عمداً أو خطأ فموضوعه أنه مات على رده (قوله أي من أسر الكفر وأظهر الاسلام) أي وهو المسمى في الصدر الأول مناقفاً ويسميه الفقهاء زنديقا (قوله بلا استتابة) أي بلا طلب توبة منه (قوله إلا أن يمحي ثانياً) أي عما كان عليه من غير خوف (قوله ثم ثبتت زندقته) أي ولو بشهادة بيعة على إقراره بها (قوله أو قتل بعد الاطلاع عليه وبعد توبته) أي وكذا إذا قتل بعد الاطلاع عليه وأنكر ما شهد به عليه من استمرار الكفر فإنه لو ارثته فأنكاره لا يدفع قتله وإنما ثبتت الوارثه (قوله ثم رجع) أي عنه بعد الوقوف على الدعائم والتزامه لأحكام الاسلام فهذا هو الموضوع (قوله وقال أسلمت عن ضيق) أي ثم رجعت بعد زوال الضيق (قوله وإلا لم يقبل) أي ذلك الاعتذار (قوله كأن توشأ) أي شخص كافر أسلم من الكفار (قوله وأعاد مأموماً) أي مأموماً من قبل عذره ولو أسلم بعد ذلك حقيقة وظاهره أن مأموماً من لم يقبل عذره لاعادة عليه والذي استظهره في التوضيح أن عليه الاعادة أيضاً لأنه لا يؤمن أن يكون غير متحفظ على ما توقف صحة الصلاة عليه فراجعوه وهو الحق اهـ بن (قوله كما قدمه الخ) أي حيث قاله وبطلت باقتداء بمن بان كافراً ومن لوازم البطلان طلب الاعادة (قوله وأدب من تشهد) أي ثم رجع عن الاسلام والحال أنه لم يوقف على الدعائم (قوله أي لم يلتزم الخ) هذا الحبل قريب من قول ابن مرزوق أن معنى كلام الصنف ولم يوقف أي لم يعلم بالدعائم حين التشهد فلما علم بها بعد التشهد أي من التزامها ورجع عن الاسلام فيؤدب ولا يحكم عليه بحكم الرد (قوله وهو كذلك) أي لأن نطقه بعد علمه بها بعد التزامها كافي بن (قوله إن لم يدخل ضرراً على مسلم) أي أن سحر مسلماً ولم يدخل عليه ضرراً فإن أدخل عليه ضرراً خسر الامام بين قتله واسترقاقه ما لم ير الصلحة في قتله وإلا تحتم قتله إن لم يسلم وأما أن سحر كافراً فإن لم يدخل عليه ضرراً فلا أدب وإن أدخل عليه ضرراً أدب ما لم يقتل أحداً بسحره وإلا قتل (قوله وإلا قتل) أي وإلا بأن أدخل عليه ضرراً قتل أي قتله الامام إن شاء بدليل قوله وللإمام استرقاقه فهو غير بين الأمرين وقوله إلا أن يتعين قتله أي لكونه لمة في قتله وقوله فيقتل أي فيتحتم قتله إلا أن يسلم

(قوله)

ظهرت قرينة صدقه وإلا قتل بعد الاستتابة (وأعاد مأموماً) أبداً كما قدمه في باب الجماعة (وأدب من تشهد) أي نطق بالشهادتين (ولم يوقف على الدعائم) أي لم يلتزم أركان الاسلام من صلاة وغيرها حين اطلاع عليها بعد تشهده

فليس حكمه حكم المرتد ومقتضى هذا أن من علمها قبل تشهده كالمسلمي بين أظهرنا ثم رجع بعد التشهد أنه مرتد وهو كذلك إلا المذنبين كما تقدم (كساحر ذمي) يؤدب (إن لم يدخل ضرراً على مسلم) وإلا قتل لنقض عهده وللإمام استرقاقه إلا أن يتعين قتله فيقتل إذا لم



يسلم فان أدخل ضرراً على أهل الكفر أدب ما لم يقتل منهم أهداً بغيره ولا قتل (وأسقطت) الردة (صلاة وصياماً وزكاة) (كأنه من قبل رده فلا يطلب بها إن عاد للإسلام وإن كان فعلها سقطت ثوابها ولا إعادة أن أسلم بعد (٣٠٧) وقتها (و) أسقطت بمعنى أبطلت

(حجاً تقدم) منه فيجب

عليه اعادته إذا أسلم لبقاء

وقته وهو العمر كالوصلي

صلاة فارتد ثم رجع للإسلام

قبل خروج وقتها (ونذراً

وكفارة وعيناً بالله أو

بعتق أو ظهار) أي أنه لا

يطلب بها بعد إسلامه

وكذا يسقط الظهار كالوصلي

قال لها أنت على كظهر

أمي ثم ارتد وكذا اليمين

بالطلاق كان فعات كذا

فأنت طالق ثم فعله بعد

ردته أو توبته (و) أسقطت

(إحصاناً ووصية) بمعنى

إبطالها وينبغي أن تقيده

هذه الأمور بما إذا لم يقصد

بالردة إسقاطها والا

لم تسقط معاملة له بقبض

قصده (لا) تسقط الردة

(طلاقاً) صدر منه قبلها فلا

تحل مبتوتة إلا بعد زوج

ولو زمن رده وهذا ما لم

ترتد معه والا حلت بعد

إسلامهما (و) لا تسقط (ردّة

محلل) إحلاله فالفعل

محذوف ولو قال واحلال

محلل كان أوضح يعني

إذا ارتد المحلل للمبتوتة

فردته لا تبطل إحلاله لها

بل إحلالها لمن طلقها

ثلاثاً مستمر فله تزويجها

سواء قتل محلها بردته أو

(قوله فان أدخل ضرراً على أهل الكفر أدب) أي كما يؤدب لو سحر مسلماً ولم يدخل عليه ضرراً (قوله وأسقطت صلاة وصوماً وزكاة) أي أسقطت قضاءها إن لم يكن فعلها قبلها لعدم مطالبته بها حينئذ وأسقطت ثوابها إن كان فعلها قبلها لبطانها حينئذ (قوله وحجاً) أي فرضاً فلوارتد في إحرام نفل لأنفسه ولا يجب عليه قضاؤه إذا رجع للإسلام كالصوم والصلاة (قوله بمعنى أبطلت) أي فقد استعمل المصنف الإسقاط في معنى عدم المطالبة وفي معنى الإبطال وهذا الاتعمال الثاني بالنظر للحج والاحسان والوصية (قوله ونذراً) أي فإذا قال لله على التصديق بدنيار أو إن فعات كذا فعلى التصديق بدنيار ثم ارتد سقط عنه النذر فلا يطلب به بعد إسلامه (قوله وكفارة) أي سواء كانت كفارة صوم أو عين أو ظهار (قوله أو بعتق أو ظهار) أي بان علق العتق أو الظهار أو الطلاق (قوله أي أنه لا يطلب بها) أي بالمذكورات من النذر واليمين والكفارة مطلقاً فإذا حلف بالله أو بالعتق أو بالظهار ثم ارتد فسقط نفس اليمين إن كان لم يحنث قبل الردة وكفارته إن حنث قبلها وظاهره سقوط اليمين بالعتق ولو كان العبد الذي علق عتقه على أمر وفعله زمن الردة معينا وهو ظاهر المدونة وعليه حملها ابن يونس وهو العتد خلافاً لحمل ابن السكاتب لها على غير العين وأما العين فلا يسقط الحلف به وقوله وكذا يسقط الظهار تشبيهه في الحكم وليس تمثيلاً للمصنف لأن الظهار في كلام المصنف معاق وهذا منجز لا تعليق فيه كما قال (قوله ثم فعله بعد رده وتوبته) أي وأما فعله قبل الردة فقد لزمه الطلاق قبل الردة وهي لا تسقطه كما يقول المصنف (قوله وأسقطت إحصاناً) أي إذا عقد مسلم بالغ عاقل على امرأة عقد صحيحاً ووطئها وطأ مباحاً ثم ارتد فقد زال إحصانها فإذا زنى فانه يجلد ولا يرجم (قوله ووصية) أي فإذا أوصى بوصية ثم ارتد فانها تبطل ولو رجع للإسلام كما في ح وفي الواق عن المدونة أن محل بطلان الوصية إذا مات على رده لا إن عاد للإسلام وأقره بن (قوله أن تقيده هذه الأمور) أي من قوله وأسقطت صلاة وصوماً إلى هنا (قوله لا طلاقاً) أي ثلاثاً أو أقل منه ولا اعتقاد حصوله بغير تعليق وقوله فيما تقدم وعيناً بالله أو بعتق أو ظهار أي أو بطلاق فيه احتباك لكن بتعليق (تنبيه) قد علم أن عتقه الصادر منه قبل الردة لا يبطل بها بسائر أنواعه كان تديراً أو منجزاً أو وجلاً عاد للإسلام أو قتل على رده وبطل الطلاق والعتق في عدم البطلان بهما الهبة والوقف إذا حيزا قبلها عاد للإسلام أو مات على رده وأما لو تأخر الحوز حتى ارتد وقتل على رده بطلاق وانظر لو تأخر الحوز بعدها وعاد للإسلام هل يحكم بالبطلان أو بعدمه (قوله فلا تحل مبتوتة) أي بتها قبل الردة (قوله ولو زمن رده) أي ولو كان دخول الزوج بها في زمن رده (قوله وإلا حلت بعد إسلامهما) ولا يتوقف حلها على نكاحها لزوج آخر وهذا مذهب ابن القاسم وهو المتمد خلافاً لابن الموازي حيث قال لا تحل إلا بعد زوج ولو ارتد ما علم عاد للإسلام ووجه ما قال ابن القاسم أن الطلاق نسبة بينهما فالزوج مطلق والزوجة مطلقة فإذا ارتد أحدهما زال وصفه وبقي على الآخر وصفه فإن ارتد ما زال وصفهما معا وبطل بالردة وحل الخلاف إذا لم يقصد إردتهما التحليل وإلا لم تحل اتفاقاً كما هو ظاهر فتوى ابن عرفة (قوله بخلاف ردة المرأة فانها تبطل تحليلها) وذلك لأن الردة إنما تبطل وصف من تلبس بها لا وصف غيره وإن نشأ عن وصف من تلبس بها فردة الزوج إنما تبطل إحصانها وكذلك المكس وردة المحلل إنما تبطل وصفه وهو كونه محلاً ولا تبطل وصفها وهو كونها محلة بالفتح وإن كان ناشئاً عن وصفه وكذا المكس

رجع للإسلام (بخلاف ردة المرأة) فانها تبطل تحليلها لمطلقها ثلاثاً فمن طلق زوجته ثلاثاً وتزوجت بغيره ثم ارتدت فلا تحل للأول إذا أسلمت إلا بعد زوج لانها أبطلت فعلها في نفسها وهو نكاحها الذي أحلها كما أبطلت

نكاحها الذي أحصنها ( وأقر كافر انتقل للكفر آخر ) أى فلا تعرض له ولو قلنا ان الكفر ملل وحديث من بدل دينه فاقتلوه محمول على دين الاسلام اذ هو الدين المعتبر شرعاً ( وحكم بسلام من لم يميز لصغر أو جحون ) ولولو بالغا إذا كان جنونه قبل البلوغ ( بسلام أيه ) دنية ( فقط ) لا بسلام جده أو أمه ( كأن ( ٣٠٨ ) مبرز ) فيحكم بسلامه تبعاً لاسلام أبيه أى عقل دين الاسلام أى عقل أنه

دين يتدين به وفائدة الحكم بسلام من ذكر أنه إن بلغ واستمتع من الاسلام جبر عليه بالقتل كمر تدب بعد البلوغ ( الا ) المميز ( المراهق ) حين اسلام أبيه ( و ) إلا غير المراهق ( التروك لها ) أى للمراهقة بأن غفل عنه قبل المراهقة فلم يحكم بسلامه لاسلام أبيه حتى راهق أى قارب البلوغ كابن ثلاثة عشر سنة فلا يحكم حينئذ بسلامه وإذا لم يحكم به ( فلا يجبر ) على الاسلام ( يقتل إن استمتع ) منه بل بالتهديد والضرب فعلم أن محل الحكم بسلام المميز أو غيره إذا لم يترك حين راهق يميزا ولم يكن المميز مراهقا حين اسلام أبيه وإلا لم يجبر على الاسلام بالقتل ( و ) إن مات أبو المراهق أو التروك لها الذي أسلم ( وقف إرثه ) فان أسلم بعد بلوغه أخذه وإلا لم يرثه وكان لبنت المال وإن أسلم قبل البلوغ لم يدفع له لأنه لو رجع

( قوله وأقر كافر ) أى بكفر خاص كاليهودية مثلا وقوله انتقل أى علانية أو سرا وقوله لكفر آخر أى كالنصرانية أو المجوسية أو المذهب المعطلة أو الدهرية ولا مفهوم لكفر آخر بل لو انتقل للاسلام فانه يقر بالأولى ، فالصنف نص على التوهم ومفهوم كافر أن المسلم لا يقر إذا انتقل للكفر ( قوله وحكم بسلام من لم يميز الخ ) أى حيث لم يغفل عنه حتى راهق وكذا يقال فى قوله كأن يميز كما يأتى بعد وحاصله أن الكافر إذا أسلم وله ولد غير مميز أو يميز ولم يراهق فانه يحكم بسلامه تبعاً لاسلام أبيه فان كان مراهقا حين اسلام أبيه أو غير مراهق وغفل عن الحكم بسلامه تبعاً لاسلام أبيه حتى راهق فانه لا يجبر بالقتل على الاسلام ان امتنع منه بل يجبر بغيره كالتهديد والضرب ( قوله إذا كان جنونه قبل البلوغ ) أى وأما إذا كان جنونه بعد البلوغ فلا يحكم بسلامه تبعاً لاسلام أبيه إذا كان اسلام ذلك الأب طارئا ( قوله بسلام أبيه ) الباء للسببية وأما الباء الأولى فهى للتعدي وكلاهما يتعلق بحكم فام يتعلق حرفا جر متجدا للفظ والمعنى يعامل واحد ( قوله كأن يميز ) أى من أسلم أبوه وذكر الصنف هذا مع أنه مفهوم ما قبله لانه مفهوم غير شرط وليرتب عليه ما بعده ( قوله أى عقل أنه دين الخ ) أى وان لم يميز الثواب والعقاب والقربة والمعصية فلا يشترط ذلك ( قوله المراهق ) أى المقارب للبلوغ ( قوله فلا يحكم حينئذ بسلامه ) أى لاجل اسلام أبيه كالمراهق حين اسلام أبيه ( قوله وإذا لم يحكم به ) أى بسلام كل منهما وأشار الشارح بذلك إلى أن قول الصنف فلا يجبر الخ جواب شرط مقدر ( قوله أن محل الحكم بسلام المميز أو غيره ) أى المشار له بقول الصنف وحكم بسلام من لم يميز لصغر أو جحون بسلام أبيه كأن يميز ( قوله وان مات الخ ) حاصله أن الكافر إذا أسلم وكان له ولد مراهق أو غير مراهق وغفل عن الحكم بسلامه تبعاً لاسلام أبيه حتى راهق ثم مات ذلك الأب الذى أسلم فان ارث من ذكر من المراهق ومن ترك للمراهقة من أبيه يوقف بلوغه فان أسلم بعده أخذه والام لم يأخذه وكان لبنت المال فان أسلم قبل البلوغ لم يدفع له حتى يبلغ ويستمر على الاسلام فقد ألغوا اسلامه قبل البلوغ هنا ولم يعتبروه ( قوله أو التروك لها ) أى للمراهقة وقوله الذى أسلم نفث لابي المراهق ( قوله وقف ارثه ) أى ارث من ذكر من المراهق والتروك لها بلوغه ولو قال الآن لا أسلم إذا بلغت ( قوله مجوسى صغير ) أى غير يميز كما فى عقب والظاهر ان المراد به غير المراهق وأن المراد بسايبه ماله مطلقا سواء كان سايباً له أو مشترياله مثلا وانما حكم بسلامه تبعاً لاسلام ماله له لأن له جبره على الاسلام اتفاقا ومفهوم صغير أنه لا يحكم بسلام المجوسى الكبير تبعاً لاسلام ماله وهو كذلك بناء على أنه ليس له جبره على الاسلام اما على الراجح من ان له جبره على الاسلام فانه يحكم بسلامه تبعاً لاسلام سايبه فتحصل ان المجوسى يحكم بسلامه تبعاً لاسلام سايبه مطلقا سواء كان صغيراً أو كبيراً لكن الأول اتفاقا والثانى على الراجح ومفهوم مجوسى ان الكتابى لا يحكم بسلامه تبعاً لاسلام ماله مطلقا سواء كان صغيراً أو كبيراً لكن الأول على الراجح والثانى اتفاقا ( قوله انه لا يحكم بسلامه ) أى الصغير ( قوله لعله ) أى لعل ما فى الجنازة على الكتابى الصغير أى لأنه لا يجبر على الاسلام

عنه قبل بلوغه لم يجبر عليه بالقتل ( و ) حكم بسلام مجوسى صغير ( لاسلام على سايبه ان لم يكن معه أبوه ) المجوسى فان كان معه أبوه فى البنى فى ملك واحد لم يحكم بسلامه تبعاً لاسلام سايبه بل يجبر أبوه على الاسلام لانه مجوسى كبير يجبر على الراجح ويحكم بسلام الصغير تبعاً لاسلام أبيه فالكلام هنا فى مجوسى صغير فلا ينافى ما قدمه فى الجنازة بما يفيد أنه لا يحكم بسلامه تبعاً لاسلام سايبه ولو نوى به سايبه الاسلام لعله على الكتابى الصغير وأما الكتابى الكبير

فلا يحكم باسلامه اتفاقاً لعدم جبره عليه . والحاصل أن المجوسى يجبر على الاسلام اتفاقاً إن كان صغيراً وعلى الراجح إن كان كبيراً وإن  
الكتابى لا يجبر . طلقاً اتفاقاً فى الكبير وعلى الراجح فى الصغير ( والتنصير ) ( ٣٠٩ ) مثلاً ( من كاسير ) ودخل بلد الحرب

لجأه ونحوها يحصل  
( على التطوع ) فله حكم  
المرتد ( إن لم يثبت  
إكراهه ) على الكفر فإن  
ثبت حمل على الاسلام  
فيرث ويورث ( وإن  
سب ) مكلف ( تبتاً  
أو ملكاً مجعاً على نبوته  
أو ملكيته ) ( أو عراً من )  
بواحد منهما بأن قال عند  
ذكره إما أنا أو فلان  
فلست بزان أو ساحر ( أو  
لعله أو عابه ) أى نسبة  
ليعب ( أو قذفه أو  
استخف بحقه ) كأن  
قال لا أبالى بأمره ولا نهيه  
أو لولجاءى ما قبلته ( أو  
غير ) صفته كأسود أو  
قصير ( أو الحق به قصاً  
وإن فى بدنه ) كأعور  
أو أعرج ( أو خصلته )  
بفتح الخاء العجمة أى  
شيمته وطبيعته كبخيل  
( أو غص ) أى نقص  
( من مرتبته ) العلية ( أو )  
من ( أو فور ) علمه أو زهده  
أو أضاف له مالا يجوز  
عليه ( كعدم التبليغ ) أو  
نسب إليه مالا يليق  
بمنصبه على طريق الذم  
بخلاف تربى يتباً للإشارة

على الراجح ( قوله فلا يحكم باسلامه ) أى تبعاً لاسلام سائيه اتفاقاً ( قوله يجبر على الاسلام ) أى يجبره  
مالكه ( قوله وعلى الراجح إن كان كبيراً ) مقتضاه أنه يحكم باسلام المجوسى تبعاً لاسلام سائيه ولو  
كان كبيراً بناء على ذلك الراجح تأمل ( قوله يحمل على الطوع ) أى لأنه الأصل والا كراه خلافه  
وقوله فله حكم المرتد أى فلا يرث ولا يورث وماله الذى عندنا يكون فينا لبيت المال وقوله إن لم يثبت  
إكراهه على الكفر أى بأن جهل الحال ( قوله وإن سب النخ ) السب هو الشتم وهو كل كلام قبيح  
وحينئذ فالقذف والاستخفاف بحقه وإلحاق النقص به كل ذلك داخل فى السب ومكرر معه قاله شيخنا  
العمدوى وقوله مكلف أى سواء كان مسلماً أو كافراً واحترز بالمكلف عن المجنون وعن الصغير الغير  
المميز فلا يقتلان بسبب السب وكذا إن كان الصغير مميزاً حيث تاب بعد بلوغه ( قوله أو عراً ) أى  
قال قولاً وهو يريد خلافه اعتماداً على قرائن الأحوال من غير واسطة فى الانتقال للدراد ( قوله بأن  
قال عند ذكره النخ ) أى كما لو قال له شخص النبى أمر بكذا فقال دعنى ما أنا بساحر ولا كاذب  
( قوله أى نسبة ليعب ) العيب خلاف المستحسن شرعاً أو عرفاً أو عقلاً وقوله أى نسبة ليعب أى سواء كان فى  
خاتمه بأن قال انه أسود أو أعور أو فى خلقه بأن قال إنه أحمق أو جبان أو بخيل أو فى دينه بأن قال انه  
قليل الدين تارك الصلاة مانع الزكاة ( قوله أو قذفه ) أى نسبة للزنا أو فحاش عن أبيه بأن قال انه زان  
أو ابن زنا ( قوله كأن قال ) أى لمن قال له النبى أمرك بكذا أو نهاك عن كذا ( قوله أو غير صفته )  
الضمير لمن ذكر من نبى أو ملك ( قوله كأسود النخ ) أى كأن يقول النبى فلان كان أسوداً أو كان قصيراً  
جداً أو جبريل كان ينزل على المصطفى فى صفة عبد أسود أو فى صفة شخص قصير جداً ( قوله أو إلحق  
به نقصاً ) أى هذا إذا كان النقص الذى ألحقه به فى دينه كشارك الصلاة بل وإن كان فى بدنه  
( قوله أو غص من مرتبته ) أى بأن قال تربى يتباً أو مسكيناً أو كان خادماً عند الناس ( قوله أو من  
وفور علمه ) أى بأن قال لم يكن على غاية من العلم والزهد ( قوله وأضاف له ) أى نسب له مالا يجوز عليه  
وعبر أولاً بأضاف وثانياً بنسب فتناً ولو حذف قوله أو نسب إليه وقال أو أضاف إليه مالا يجوز  
أو مالا يليق بمنصبه أى كالطمع فى الدنيا وعدم الزهد فيها والطفالة وشراهة النفس كان أخصر  
( قوله على طريق الذم ) رجعه بعض الشراح للمساائل الثلاثة وهى أو غص من مرتبته أو أضاف له مالا يجوز أو  
نسب له مالا يليق ولا مفهوم لقوله على طريق الذم بل وكذا إن لم يكن على طريق الذم بأن صدر منه  
ذلك لجهل أو سكر أو تهور فى الكلام لأن المصنف لم يعتبر مفهوم غير الشرط ويبدل له ما يأتى فى قوله وإن  
لم يرد ذمه ( قوله بخلاف تربى النخ ) أى بخلاف قوله تربى يتباً للإشارة النخ وأما وقال تربى يتباً فقط  
فهذا يقتل ولا يقبل قوله أردت بقولى تربى يتباً للإشارة إلى أنه كالدرة البيعة فقد صرح  
شيخنا العلامة السيد محمد البلدى فى حاشيته على عقب أنه لا يقبل منه فى مسكين إرادة النخ  
المراد فى حديث: اللهم احبب مسكيناً وأمتنى مسكيناً واحشرنى فى زمرة المساكين . والمراد بالمساكين  
فى الحديث المتواضعون فتأمل ( قوله فلا يقبل قوله ) راجع لقوله أردت المقرب وإنما لم يقبل منه  
ذلك لظهور لحوق السب بذلك ( قوله أو بلا قبول توبة ) أى إذا حصلت من غير طلب بأن جاء تائباً قبل  
الإطلاع عليه ( قوله إن تاب ) أى أو أنكر ما شهدت به عليه البيعة ( قوله إلا إن أسلم الكافر فلا يقتل )

إلى أنه كالدرة البيعة المنفردة عن أجناسها أو رعى الغنم ليعلمه الله كيف يسوس الناس ( أو قيل له بحق رسول الله ) لا تفعل كذا  
أو افعله ( فلن وقال أردت ) بمعنى ( المقرب ) لأنها رسالة لمن تلدغه فلا يقبل قوله ( قتل ولم يستتب ) أى بلا طلب أو بلا قبول توبة  
منه ( حدّا ) إن تاب وإلا قتل ككفر ولا يخفى أن ما قدمه المصنف يعنى بعضه عن بعض والسكن مراده التنصيص على أعيان المسائل التى  
فصوا عليها ( إلا أن أسلم الكافر ) فلا يقتل أى أن الساب يقتل

مطلقا ما لم يكن كافرا فيسلم لأن الاسلام يجب ما قبله وبالعقوبة على قتل الساب مسلما أو كافرا بقوله (وإن ظهر أنه لم يرد ذمه الجهل أو  
سكر أو تهور) في الكلام وهو كثرته من غير ضبط إذ لا يعذر أحد في الكفر بالجهل أو السكر أو التهور ولا بدعوى زلل اللسان  
(وفي من قال) حين غضبه (لا صلى الله على من) أي على شخص (صلى عليه) أي على النبي (جوابا أصل) على النبي قولان بالقتل وعدمه  
ووجه الأول أن فيه سباً للملائكة (٣١٠) والانبيا الذين يصلون على النبي ووجه الثاني أنه حين غضبه لم يكن قاصدا إلا نفسه

ولكنه يؤدب ويطال  
سجنه (أو قال) مخاطبا  
لغيره (الانبيا يهتمون  
جوابا لتسهمي) أي لقوله  
له أتممني فحذف همزة  
الاستفهام فيه قولان هل  
يقتل بلا قبول توبة لبشاعة  
اللفظ وإن لم يكن على طريق  
الذم أولا لأن قصده  
الاخبار عما وقع من الكفار  
لكنه يعاقب (أو) قال  
(جميع البشر يلحقهم  
النقص حتى النبي صلى  
الله عليه وسلم) هل يقتل  
بلا قبول توبة نظر الظاهر  
اللفظ أولا لا احتمال أنه اخبار  
عما قاله الكفار ولكنه  
ينكسر ويطال سجنه  
(قولان) في كل من  
الفروع الثلاثة \* ولما فرغ  
من الكلام على ما يوجب  
القتل بلا استتابة وما  
اختلف العلماء فيه هل  
يقتل بلا استتابة أولا يقتل  
وأما فيه العقوبة ذكر  
ما يوجب القتل إن لم يتب  
بقوله (وأستتيب في)  
قوله النبي عليه الصلاة  
والسلام (هزم) أي يكون

أي ولو كان اسلامه لاجل أن لا يقتل (قوله مطلقا) أي سواء كان مسلما أو كافرا وأما لم يجعل سبه من  
جملة كفره بحيث أنه لا يقتل بذلك السب إذا لم يتب لانا لم نعظم العهد على ذلك ولا يحق قتل أحد منا  
فلو قتل أحدا منا أو سب نبيا قتلناه به وإن كان في دينه استحلال ذلك (قوله وإن ظهر أنه لم يرد ذمه)  
ما ذكره المصنف هنا من البالغة هو الموعول عليه دون قوله قبل على طريق الذم فان مفهومه غير موعول  
عليه اه عبق (قوله أو سكر) أي أدخله على نفسه ولا يرد قول حمزة للنبي ﷺ هل اتهم  
إلا عبيد أبي كما في البخاري لانه كان قبل تحريم الحرة كما في الشفاء والسكران إذ ذلك يحكم عليه  
بحكم المجنون (قوله وفي من قال لا صلى الله على من صلى عليه الخ) أي وأما لو قال لا صلى الله عليه فانه  
يقتل قولاً واحداً بلا استتابة كما أنه يقتل قولاً واحداً إذا قال وهو غير غضبان لا صلى الله على من  
صلى عليه (قوله لم يكن قاصداً إلا نفسه) أي الدعاء على نفسه بعدم صلاة الله عليه نفسه إن صلى على  
النبي (قوله لبشاعة اللفظ) أي من حيث نسبة النقص للانبيا عليهم الصلاة والسلام وقوله وإن لم  
يكن على طريق الذم أي قصداً أي بان لم يكن قاصداً ذمهم (قوله أولا) أي أولاً يقتل (قوله لأن قصده الخ)  
الاولى لاحتمال أن يكون قصده الاخبار عما وقع من اتهام الكفار لهم وهو لا يعتقد ذلك كما هو  
ظاهر من حال المسلم (قوله لكنه يعاقب) أي بالضرب وطول السجن (قوله نظرا لظاهر اللفظ) أي  
لأن ظاهره حقوق النقص للانبيا عموماً والنبي خصوصاً بالإغيا (قوله لا احتمال الخ) قال الشيخ أحمد بابا  
في هذا التعليل بعد ولذا قال الشارح بهرام الأظهر من القولين في الفرع الأخير القتل (قوله لكنه  
ينكسر) أي بالضرب ويطال سجنه بعده (قوله قولان) في كل من الفروع الثلاثة أي والظاهر من القولين  
في الفروع الثلاثة القتل بلا استتابة كما في اللج (قوله وأما فيه العقوبة) أي بالضرب وطول السجن  
(قوله واستتيب في هزم) هذا قول ابن الرابطة والعجب من ابن الرابطة في قوله ذلك مع قوله من قال هزمت  
بعض جيوشه يقتل ولا تقبل توبته والمراد بهم من كان فيهم وإنما قتل قاتل ذلك لأن غاية ما هناك أن  
بعض الأفراد فريوم أحد وهذا نادر والنبي ﷺ وغالب الجيش لم يفر وقد جمع بعضهم بين  
كلامى ابن الرابطة بحمل هذا على قاتله بقصد التنقيص والاول الذي عليه المصنف لم يقصد تنقيصا  
فيستتاب فان تاب وإلا قتل لكن الذي عليه مالك وعامة أصحابه أن من قال إن النبي هزم يقتل ولا تقبل  
توبته وهو المذهب وظاهر الاطلاق أي قصد القاتل بذلك التنقيص أم لا وإنما قتل لأن الله عصمه من  
الهزعة فنسبة الهزعة اليه فيه إلحاق نقص به (قوله والحق أن الاعلان الخ) هذا هو الذي اختاره ابن  
مرزوق كما يأتي وقوله مطلقا أي سواء تاب أولم يتب (قوله إلا أن يجيء) تائباً قبل الظهور عليه (أي وإلا  
قبلت توبته ولا يقتل (قوله من حيث الحكم) أي وذلك لانه إذا أعلن بالتكذيب يستتاب فان لم يتب  
قلت وإن أسر به قتل بلا استتابة إلا أن يجيء تائباً كما أنه إذا ادعى النبوة كذلك (قوله في هذا الفرع)

مرتدا يستتاب ثلاثاً فان تاب وإلا قتل وهذا خلاف ما عليه مالك وأصحابه من أنه يقتل ولا تقبل منه توبة (أو أعلن  
بتكذبه) فانه يستتاب ثلاثاً فان لم يتب قتل ومفهوم أعلن أنه إن أسر به فزندق قتل بلا استتابة إلا أن يجيء تائباً قبل الظهور عليه والحق أن  
الاعلان بتكذيب النبي ﷺ من أعظم السب فيقتل به مطلقاً (أو تنبأ) أي ادعى أنه نبي يوحى اليه فانه يستتاب فان تاب وإلا قتل (إلا أن  
يُسر) أي يدعى النبوة سرا فزندق يقتل إلا أن يجيء تائباً قبل الظهور عليه (على الأظهر) فالاستثناء قاصر على الأخير من حيث النسبة  
لأن رشد وإن كان الذي قبله كذلك من حيث الحكم والذي اختاره ابن مرزوق في هذا الفرع الذي قبله أنه يقتل بلا توبة



كما في الاول لما فيها من السب فكان على المصنف درج الثلاثة في مسائل السب المقدمة ويجوز ان يكون الاستثناء راجعا لهما وقوله على الاظهر راجع لثاني إلا أنه لا دليل عليه ( وأدب اجتهداً ) أي بما يراه الحاكم ( في ) قول ظالم كعشار طلب أخذ شيء مظلوم فقال له المظلوم إن أخذت مني شكوته لك لنبي ( أدوا شكك للنبي ) ولا يقتل بخلاف لو قال ان سألت ( ٣١١ ) أو جهلت فقد سألت النبي أو جهل

أو قال لا أبالي بالنبي فيقتل (أو) قوله (لوسيني ملك) أو نبي (لسيته) فيؤدب بالاجتهاد لأنه لم يقع منه سب وإنما علقه على شيء لم يقع (أو) قوله (يا ابن ألف كلب أو خنزير) فيؤدب اجتهداً لأنه لم يقصد دخول نبي في نسبه وإن كان لفظه لا يخلو من دخول نبي (أو غير بالفقر فقال) لمن غيره به (يعني به) والنبي قد رعى الغنم (مالم يقوله تنقيصاً وإلا قتل) أو قال لغضبان كأنه وجه منكر أو مالك (خازن النار فيؤدب اجتهداً لأنه جرى مجرى التحقير لمخاطبه وليس فيه تصريح بسب الملك وكذا دخل علينا كأنه عزرائيل) أو استشهد ببعض (أو جائر عليه) أي على النبي صلى الله عليه وسلم (في الدنيا) من حيث النوع البشري حال كون ذلك الشيء المستشهد به (حجة له) أي لذلك القائل (أو غير) ولم يرد تنقيصاً ولا عيباً ولا تأسيلاً بل ليرفع

أي وهو قوله أو تنبأ والذي قبله هو قوله أو أعلن بتكذيبه (قوله كما في الاول) أي وهو قوله هزم بناء على المعتد وهو قول مالك وأصحابه (قوله راجعاً لهما) أي لقوله أو أعلن بتكذيبه أو تنبأ (قوله أد) أي إلى العشرة مثلاً (قوله بخلاف لو قال) أي المشار زيادة على ما قال المصنف (قوله فيقتل) أي ولا تقبل له توبة كما أفنى به ابن عتاب لأجل ما زاده على ما قاله المصنف (قوله أو قوله) أي القائل (قوله فيؤدب بالاجتهاد) أي ولا يقتل (قوله لأنه لم يقع منه سب وإنما علقه على شيء لم يقع) يستفاد من هذا أن من قال لآخر لو جئتني بالنبي على كتفك ما قبلتك أنه يؤدب ولا يقتل لأنه دون قوله لسيته في إيهام التنقيص فاذا كان لا يقتل فيما هو أشد في إيهام التنقيص فمن باب أولى لا يقتل فيما هو أدون منه في إيهام التنقيص نعم إن قامت قرينة على قصد التنقيص فإنه يقتل في المسئتين وأما لو قال لو جئتني بالنبي على كتفك ما قبلته فالظاهر تعيين قتله لأنه لفظ فيه تنقيص وإن لم يرد انظر عقب (قوله لأنه لم يقصد دخول نبي في نسبه) أي فإن علم أنه قصد الدخول كان سباً فيقتل ولا تقبل له توبة وإنما لم يقتل مع عدم قصده مع أن لفظه لا يخلو من دخول نبي لاحتمال أن يريد المبالغة والكثرة لا حقيقة ألف وأما لو قال لمن الله آباءك إلى آدم فإنه يقتل كما نقله عياض عن ابن شاس لأن في آباءه نبياً وهو نوح إذ هو أب لمن بعده ولم يعتبروا إرادة التخصيص في هذا الفرع كما في حاشية الشيخ الأمير على عقب (قوله فقال لمن غيره به) أي قال له بقصد رفع نفسه ودفع النقص عنه وكذا إذا لم يكن له قصد أصلاً وأما إذا قال ذلك بقصد التنقيص فإنه يقتل كما قال الشارح (قوله والنبي قدر عى الغنم) أي وشأن رعى الغنم والفقر ومثل قدر عى الغنم قدر عى بدون ذكر الغنم كما في الواق (قوله مالم يقوله تنقيصاً والقتل) أي ولا تقبل توبته كما لو قال يقيم أبي طالب أو ولد من مخرج البول وإنما قل بذلك وإن كان الواقع أنه كذلك أي ولد من مخرج البول لما في هذا اللفظ من الاستخفاف بحقه قال سيدي محمد الزرقاني في شرح الواهب لم يثبت من طريق صحيح ولادته صلى الله عليه وسلم أو ولادة غيره من الأنبياء من السرة (قوله أو قال لغضبان الخ) أي وكذا إذا قال قوم جارين كأنهم الزبانية (قوله لأنه جرى مجرى التحقير لمخاطبه) أي بتحويل أمره بفضبه (قوله وليس فيه تصريح بسب الملك) أي وإنما السب الواقع على المخاطب (قوله أو استشهد) أي على فعله أو فعل غيره ببعض جائز عليه (قوله ولا تأسياً) أي تسلياً (قوله لا على التأسي) أي لا على وجه التأسي بل لرفع نفسه من حقوق النقص (قوله فقد كذبوا) أي الأنبياء وكقوله كيف أسلم من ألسنة الناس ولم يعلم منهم أنبياء الله ورسله أو إن قيل في المكروه فقد قيل في النبي المكروه أو أنا في قومي غريب كصالح أو أنا صبرت على البلاء كأيوب (قوله ومسئلة الحجة) أي ومسئلة الاستشهاد للحجة ومسئلة التشبيه يرجعان لشيء واحد (قوله ولكنه أراد الخ) الأولى في الجواب أن يقال إن الاحتجاج يكون على خصم مثلاً والتشبيه أعم فتدبر (قوله أدب بالاجتهاد) أي ويسجن أيضاً كما في الشفاء وهذا إذا أراد رفعة نفسه ودفع النقص عنه لا تنقيص النبي ولا التأسي (قوله أو أراد التنقيص قتل) قد

نفسه من حقوق النقص كقوله إن قيل في المكروه فقد قيل في النبي أو إن أحببت النساء فقد كان النبي يحبهن (أو شبه) نفسه بالنبي (لنقص لحقه لا على التأسي) أي التسلي به ﷺ (كان كذبت فقد كذبوا) أو إن أذيت فقد أذوا أو لأصبرن على كذا كما صبروا ومسئلة الحجة ومسئلة التشبيه يرجعان لشيء واحد فاحداهما تنفي عن الأخرى ولكنه أراد بيان أنه إن وقع منه شيء من ذلك أدب بالاجتهاد فإن قصد التأسي فلا أدب أو أراد التنقيص قتل

وإن تاب (أو لعن العرب أبو بن هاشم وقال) في المسئتين (أردت الظالمين) منهم فيؤدب بالاجتهاد فإن لم يقل أردت الخ قتل وقيل قوله وقال الخ راجع للثانية وأما الأول فيؤدب مطلقاً ولولم يقل ماذا وعزى للنوادر (وشدد عليه) بالضرب والسجن والقيود ولم يقتل (في) قوله (كل صاحب ٣١٢) فندق (أي خان) ممنوع من الصرف لوصفية وزيادة الألف والنون

(ولو كان نبياً) فلم يقل ولو كان نبياً فلا شيء عليه (و) شدد عليه أيضاً (في) نسبة شيء (قيح) من قول أو فعل (لأحد ذريته عليه الصلاة والسلام مع العلم به) وذريته عليه الصلاة والسلام انحصرت في أولاد فاطمة الزهراء وأما آل البيت من غيرها مع العلم بهم فالظاهر أنه كذلك (كأن انتسب له) أي للنبي عليه والصلاة والسلام بغير حق بالقول أو بفعل كأن يتعمم بهامة خضراء (أو احتمال قوله) الانتساب كأن يقول معرضاً بنفسه من أشرف من ذريته عليه الصلاة والسلام وقال لمن آذاه أنت شأنك تؤذي آل البيت (أو شهد عليه) بالسب (عدل) فقط (أو ليفي) من الناس أي غير مقبولين في شهادتهم (فعاق) بسبب ذلك (عن القتل) أي لم يقتل لعدم تمام الشهادة بمن ذكر فيشدد عليه في الأدب (أوسب من) لم يجمع على

علم أن كلامن الاستشهاد والتشبيه له أحوال ثلاثة إما أن يقصد به رفع نفسه ودفع النقص عنها وإما أن يقصد به التأسى والتسلى وإما أن يقصد به التقيص في الحالة الأولى يؤدب ويسجن وفي الثانية لا شيء عليه وفي الثالثة يقتل وبقي ما إذا لم يكن له قصد شيء مما ذكر والذي ينبغي كما في عبق أن يعمل على قصد ترفع نفسه فيؤدب كما أنه يحمل على ذلك في مسألة أو غير الفقر (قوله) فإن لم يقل أردت الخ قتل أي فإن لم يقل ذلك في المسئتين قتل كذا في ابن مرزوق والشفاء وظاهره من غير استتابة وقال الشيخ أحمد الزرقاني يكون مرتداً ولم يدعمه بنقل (قوله قرنان) أي معرض لأنه يقرن بين الأجنبي وبين زوجته مثلاً (قوله في نسبة شيء قبيح الخ) أي كما إذا نسبة للتعريض أو للعوانة عند الظلمة أو للكذب مثلاً (قوله مع العلم به) أي مع العلم بأنه من ذريته (قوله بالقول) أي بأن يقول أنا شريف من ذريته عليه السلام (قوله كأن يتعمم بهامة خضراء) فإذا تعمم بها غير شريف فإنه يؤدب لأن ذلك استخفاف بحقه عليه الصلاة والسلام \* واعلم أن لبس الهامة الخضراء في الأصل لمن كان شريفاً من أيه وقد قصرها عليه السلطان الأشرف وحينئذ فلا يجوز لمن هو شريف من أمه لبسها وأدب إلا أن العرف الآن قد جرى بلبسه لها وعمت البلوى بذلك فلا أدب عليه وإن كان لا ينبغي له لبسها كذا قرر شيخنا العدوي (قوله أو احتمال قوله الانتساب) أي له عليه الصلاة والسلام وقوله كأن يقول الخ أي جواباً لمن قال له أنت شريف وإنما كان قوله المذكور محتملاً لا صريحاً في الانتساب له صلى الله عليه وسلم لاحتمال أن يكون قصد القائل هضم نفسه وأن ذريته عليه السلام هم الذين لهم مزيد الشرف ولم يقصد الانتساب له (قوله أو سب من لم يجمع على نبوته) مثله من لم يجمع على ملكيته كماروت وماروت وأما قول القرافي يقتل سابعهما ولا تقبل توبته فهو خلاف المذهب كما في عبق (قوله وخالد بن سنان) الراجح نبوته وكذلك الخضر وأما لقمان ومريم فالراجح عدم نبوتهما كما ذكر شيخنا (قوله أنه نبى أهل الرس) هو اسم بر كانوا قوداً حولها فأنهارت بهم وبمنازلهم وقوله الذي قيل فيه أنه نبى أهل الرس أي وقيل إن نبهم شعيب وأما خالد بن سنان فكان نبياً غير رسول بين عيسى وسيدنا محمد عليهما الصلاة والسلام (قوله أوسب صحابياً) قال عجب أي جنسه فيشمل سب الكل ومثل السب تكفير بعضهم ولو من الخلفاء الأربعة بل كلام السيوطي في شرحه على مسلم السمي بالأكمال يفيد عدم كفر من كفر الأربعة وأنه للتعتمد فيؤدب فقط خلافاً لقول سحنون أنه يرتد وأما من كفر جميع الصمابة فإنه يكفر كما في الشامل لأنه أنكر معلوماً من الدين بالضرورة وكذب الله ورسوله (قوله بما برأها الله به) أي منه وهو الزنا وقوله فيقتل أي فإذا سبها بما برأها الله منه بأن قال زنت فيقتل لردته لتكذيبه للقرآن وأما لو سبها بغير ما برأها الله منه فإنه يؤدب فقط (قوله وفي استتابة السلم الخ) هذا كالأستثناء من التشبيه أي وسب الله كسب النبي صريحه كصريحه ومحتمله كمحتمله إلا أن في قبول توبة المسلم الساب له صريحاً وعدم قبول توبته خلاف والمشهور قبولها (قوله كن قال لقيت الخ) من هذا القيل كما قال بعض مالو قال لو بلى نبى بهذا

نبوته) كالخضر ولقمان ومريم وخالد بن سنان الذي قيل فيه أنه نبى أهل الرس (أو) سب (صحابياً) المرض الا عائشة بما برأها الله به فيقتل لردته (وسب الله كذلك) أي كسب النبي صريحه كصريحه ومحتمله كمحتمله فيقتل في الصريح ويؤدب في المحتمل بالاجتهاد فإن كان الساب ذمياً قتل مالم يسلم (وفي استتابة السلم) أي هل يستتاب فإن تاب وإلا قتل أو يقتل ولو تاب كسب النبي (خلاف) والراجح الاستتابة وقوله (كن قال) متضجراً (لقيت في مرضي) أي مرضاً (لو قتلت أباً بكر وعمر

لم أستوجبه) تشبيه في مجرد الخلاف وإن لم يتعدا المختلف فيه إذا الخلاف في الأول في قبول توبة السلم وعدمها وفي هذا في قتل القاتل لنسبة الباري تعالى لجور فهو كالصريح في السب وفي استنابته الخلاف المتقدم (٣١٣) وعدم قتله بل يؤدب ويشد عليه

لان قصده الشكوى

[درس]

(باب)

ذكر فيه حد الزنا

وأحكامه \* وهو بالقصر

لغة أهل الحجاز وبالمد

لغة أهل نجد والنسبة

للمقصود زنوى وللمدود

زناني فقال (الزنا) شرعا

وهو ما فيه الحد الآتي

بيانه (وطء مكاف) حرا

أو عبدا (مسلم) وإضافة

وطء لمكاف من إضافة

المصدر للعامل ويراد

بالفاعل من تعلق به الفعل

فيشمل الواطئ والموطوء

فيشترط في كل التكليف

والإسلام فلا يحد صبي

ولا مجنون ولا كافر إذ

وطؤهم لا يسمى زنا شرعا

والوطء تعقيب الحشة

أو قدورها ولو بمائل

خفيف لا يمنع اللذة أو بغير

انتشار (فرج آدمي) فلا

أودبرا لا غير فرج كمين

فخذين ولا فرج بهيمة

ولا جنى إن تصور بصورة

غير آدمي (لامالك له) أي

لواطئ (فيه) أي في

الفرج أي لا تسلط له عليه

شرعا فالملوك الذكر لا

تسلط له عليه شرعا من

جهة الوطء (باتفاق) من

الأئمة لأهل المذهب فقط

المرض الذي ابتليت به أو ابتلى به فلان مضمر اه قل العلامة الأمير في حاشية عقب وفيه أن هذا تنقيص بمرتبة الانبياء فالظاهر القتل في هذا من غير خلاف وانظره (قوله لنسبة الباري تعالى للجور) أي وهو كافر وقد كفر بإبليس بذلك حيث أمره الله بالسجود لآدم فخالف وقال أنا خير منه (قوله وفي استنابته الخ) أي أنه يتفرع على القول بأنه يقتل خلاف وهو أنه هل تقبل توبته أولا والظاهر الأول كما قال شيخنا

### (باب ذكر فيه حد الزنا)

(قوله وهو بالقصر لغة أهل الحجاز) وبه جاء القرآن وعليه فيكتب بالياء لا انقلاب الألف عنها (قوله وبالمد لغة أهل نجد) أي وهم تميم وعليه فيكتب بالألف ولكون الزنا يد ويقصر جعل يابن المقصود والممدود من صيغ القذف (قوله الزنا شرعا) خرج الزنا الذي لاحد فيه كالسكاح بدون ولي ومن لا ط بنفسه ووطء الصبي والمجنون فان كل هذا وإن كان زنا في اللغة لكن لا يسمى زنا شرعا وكل هذه خارجة من الصنف بذكر الشروط وحين إذ كان لا يسمى مذكرنا شرعا فلا يعترض على الصنف بذكر الشروط بحيث يقال ان الصنف ذكر أمرا عاما وهو الزنا ثم بينه بخاص \* وحاصل الجواب أن الصنف لم يذكر أمرا عاما بل خاصا بقريته ذكر الشروط فذكرها قريته على أن أُل في الزنا لا العهد العلمي أي الزنا اليهود عند أهل الشرع (قوله وهو ما فيه الحد الآتي) أي أهم من كونه رجما أو جلدا (قوله مكاف) أي ولو سكران حيث أدخل السكر على نفسه والا فسكاح المجنون (قوله ولا كافر) أي سواء وطئ كافرا أو مسلما وإن كانت المسلمة تحد لأنه يصدق عليها ووطء مسلم كما أنها تحد إذا كانت مجنونا أو أدخلت ذكر نائم في فرجها ورجم النبي ﷺ لليهوديين حكم بينهم بما في التوراة لعدم دخولهم إذ ذاك تحت الذمة (قوله فرج آدمي) أي غير خفي مشكل فلا حد على واطئه في قبله لانه كشفة فازوطئ في دبره فالظاهر أنه يقدر أن يكون فيه الجدار كاتيان أجنبية بدبر ولا يقدر ذكر ملوطا به بحيث يكون فيه الرجم ولا حد عليه إن وطئ وهو غيره للشبهة إذ ليس ذكرها محققا إلا أن يعنى فلا اشكال (قوله قبلا أودبرا) أي لان المراد بالزنا هنا ما يرمي اللواط (قوله كمين فخذين) أي أوفى هوى الفرج وكما خرج ماذ ذكر بقوله فرج آدمي خرج أيضا من لاط بنفسه فلا حد عليه ووجه خروجه به أن آدمي نسكرة ومكاف نسكرة والنسكرة بعد النسكرة غيرها (قوله إن تصور بصورة غير آدمي) أي وأولى ان لم تصور بصورة نهي لان ذلك مجرد تخيل وأما إذا تصور بصورة آدمي كان وطؤه زنا شرعا ويحد الواطئ وكذا يقال في وطء الجنى لآدمي (قوله شرعا) أي من حيث ذاتها خرج بذلك من حرم وطؤها لعراض كحيض ونحوه فان وطأها لا يسمى زنا شرعا لان هذه لزوجها أو سيدها تسلط عليها شرعا من حيث ذاتها لولا العارض (قوله لا تسلط له) أي لالمالك عليه من جهة الوطء وحينئذ فإذا وطئ مملوكه المذكور حد اللواط لا حد الزنا (قوله باتفاق) راجع للنهي أي اتفق تسلطه عليه شرعا باتفاق العلماء (قوله فخرج السكاح المختلف فيه) أي كبلا ولي فإذا وطئ فيه فلا يسمى زنا شرعا فلا حد فيه وخرج أيضا ووطء الرجل أمته وزوجته بدبرها فان فيه قولاً بالاباحة وإن كان شاذاً أو ضعيفاً فلا حد فيه ويؤدب (قوله لكان أحسن) أي لانه أعم تأمل (قوله وطء حليته) أي زوجته أو أمته (قوله خرج به الغلط) أي وهو من قصد زوجته فوقع على غيرها غلطاً (قوله والجاهل)

٤٠ - دسوقي - بيع

فخرج السكاح المختلف فيه فلا يسمى زنا ولو قال بدله بالاباحة لكان أحسن

لاخراج وطء حليته بدبرها وأمة الشركة والقراض واللبعضة (تعمداً) خرج به الغلط والجاهل والناسي كنسي طلاقاً





بالمك فلا يحد وإنما يؤدب إذا كان عالماً وحاصل المسئلة أن المحرمة بسبب الرضاع أن وطئها بنكاح حد وإن وطئها بملك أدب والمحرمة بالنسب إن كانت ممن تعتق عليه بالملك حد لو وطئها بالملك وأولى بالنكاح وإن كانت لا تعتق بالملك حد لو وطئها بالنكاح لا بالملك فيؤدب فقط وأما المحرمة بسبب الصهارة فإن كان تحريراً مؤبداً حد أن وطئها بنكاح لا بملك فيؤدب وإن كان تحريراً غير مؤبد فلا حد سواء وطئها بنكاح أو بملك وإنما يؤدب فقط أن وطئها بنكاح (قوله بصهر مؤبد) أي مؤبد تحريراً لأن الذي يتصف بالتأييد نفيًا وإثباتًا إنما هو التحريم لا الصهارة لأنها متى حصلت لا تكون إلا مؤبدة وزاده مؤبد لأن تحرير الصهر منه مؤبد ومنه غير مؤبد فالأول كالعقد على البنت فإنه يؤبد تحريراً الأم فإذا عقد على الأم ودخل بها حد والثاني كالعقد على الأم فإنه لا يؤبد تحريراً البس فله طلاق الأم قبل مسها والعقد على البنت فإذا عقد على البنت ودخل بها بعد أن عقد على الأم وقبل أن يحسها لم يحد وبعد مسها يحد (قوله بعد العقد على بنتها) ظاهره سواء دخل بالبنت أم لا وهو ظاهر المدونة في النكاح الثالث لأنه نص فيها على الحد وأطاق وفصل اللخمي في باب القذف فقال وكذلك إذا تزوج بأمر زوجته فإن كان دخل بالبنت حد والا فلا لاختلاف الناس في العقد على البنت هل يحرم الأم أو بمنزلة العدم لا يحرمها واعتمد ابن عرفة كلام اللخمي مكتأ به على ابن الحاجب وشارحيه اه بن (قوله بخلاف لو وطئها بملك وهي لا تعتق عليه) أي كأم زوجته التي هي عمته أو خالته أو أجنبية منه (قوله أو اثنيان خامسة) أي أو وطء خامسة بنكاح (قوله ولا التفات الخ) يعني أن القول محل الخامسة بعقد ضعيف جداً لا أثر له فلا يجعل شبهة تدرك الحد (قوله والا لم يحد) أي لأنها أمة محملة (قوله أو اثنيان أمة ذات منعم) أي أو اثنيان من له سهم في الغنيمة أمة ذات منعم (قوله بناء على أنها لا تملك الخ) أي بناء على القول بأن الغنيمة لا يملكها الجيش إلا بالقسم أي وأما على القول بأن الغنيمة يملكها الجيش بمجرد حصولها فلا يحد لأنه شريك وظاهر المصنف حد الواطيء قل الجيش أو كثر وقيد ابن يونس بالجيش العظيم دون السرية اليسيرة فلا يحد اتفاقاً واقتصر عليه المصنف في توضيحه وقال القلشاني تبعاً للخمى الأظهر أن الخلاف في كون الغنيمة تملك بمجرد الحصول أو لا تملك إلا بالقسم جار في الجيش الكثير واليسير وهذا كله فيما إذا كان الواطيء له سهم في الغنيمة وأما من لا سهم له فيها فإنه يحد اتفاقاً مطلقاً قل الجيش أو كثر (قوله أو مبتوتة) أي مطلقة بلفظ البت وكذا بلفظ ثلاثاً في مرة أو مرات بدليل المقابيل (قوله أو بعد العدة) أي بنكاح أو بدونه (قوله وهل يحد مطلقاً) أي هذا إذا أبتا في مرات متفرقات بأن قال أنت طالق أنت طالق أنت طالق ولم ينو تأكيذاً أو طلق ثم راجع ثم طلق ثم راجع ثم طلق بل وإن أبت في مرة (قوله أو إنما يحد إذا أبتا في مرات) أي فهذه الصورة محل اتفاق وسواء وطئها في العدة بعقد أو بغيره أو وطئها بعدها بعقد نكاح وسواء كانت في الثلاث صور حرة أو أمة (قوله تأويلان) أي على المدونة وهما قولان في المذهب والاعتماد منهما الأول ولذا ذكره المصنف أولاً ثم بين مافي المسئلة بعد ذلك من الخلاف (قوله دون الغاية) أي دون الثلاث (قوله بلا عقد فيهما) أي إذا كان وطوء غير مستند لعقد في المستثنين مسألة وطء الطاقة قبل البناء ووطء العتقة ومحل الحد في المستثنين إلا أن يعذر بمحل كما يأتي وليس عليه لها صدق موتف لأجل الوطء وأما صدقها الذي وجب نصفه بالطلاق فإنه يكمل كما في المدونة (قوله لا فيها) محل عدم حده في وطء البائنة في العدة إذا كانت البينونة بلفظ الخلع بغير عوض مراعاة لمن يقول إنه رجعي كذا في بن قلا من كبير خشن ثم قال وهو حسن والله أعلم (قوله أو يطؤها مجنون أو كافر) أي إذا كان بالغاً ومثلها ما لو أدخلت ذكر نائم

على كها (بلاعقد فطئها الحد لا بعقد للشبهة وإن كان فاسداً (أو يطأها) مجنون) أو كافر (بخلاف الصبي) يطؤها فلا حد عليها ولو أنزلت

بملك وهي لا تعتق عليه فلا يحد كما يأتي (أو) اثنيان (خامسة) علم بتحريرها ولا التفات لمن زعم جوازها من الخوارج (أو مرهونة) بغير إذن الرهن والالم يحد كما تقدم في باب (أو) اثنيان أمة (ذات منعم) قبل القسم حيزت أم لا بناء على أنها لا تملك الغنيمة إلا بالقسم (أو حرية) يلاذ الحرب أو دخلت عندنا بأمان وأما لو خرج هو بها من بلاد الحرب أو دخلت عندنا بأمان فجازها فقد ملكها (أو) اثنيان (مبتوتة) له (وإن) وطئها (بعدة) أي في عدتها منه بنكاح وأولى بلا نكاح أو بعد العدة (وهل) يحد مطلقاً (وإن أبت في مرة) واحدة كقوله أنت طالق ثلاثاً أو البتة ولا التفات لقول من قال بلزوم الواحدة حينئذ لشذوذه وإنما يحد إذا أبتا في مرات إذ لا شبهة له بوجه وأما لو أبتا في مرة فلا يحد نظراً لوجود الخلاف (تأويلان أو) اثنيان (مطلقة) له (قبل البناء) دون الغاية فيحد (أو معتقة) له (بلا عقد) فيهما وأما المتعلقة بعد البناء باثنيان دون الغاية فيحد وإن وطئها بعد العدة لا فيها (كان) يطأها

لأنها لا تنال منه لذة كالجنون ( إلا أن يجهل العين ) للوطوء بان يظن أنها حليلته فتبين خلافها ( أو ) يجهل ( الحكم ) أى التحريم مع هذه عين الموطوءة ( أن ) جمل مثله ( كقريب عهد بإسلام فلا يعد أعذره بالجمل ( إلا ) الزنا ( الواضح ) فلا يعذرفيه بجمل العين كاتيانه لكبيرة ادعى الغلط بها وامرأته صغيرة ( ٣١٦ ) أو العكس ولا يجهل الحكم كزمن أو مستعير ادعى ظن الجواز

وكقريب عهد بإسلام يحاط للمسلمين قبل إسلامه وهذا الاستثناء ينفى عنه قوله أن جهل مثله فالأولى حذفه ( لا مساحقة ) بالرفع عطف على وطء أى الزنا وطء لا مساحقة لعدم الإيلاج وهو فعل النساء بعضهن ببعض فلا حد على فاعله ممنون ( وأدب اجتهداً ) أى بالاجتهاد من الحاكم ( كبهيمة ) أى كواطى بهيمة يؤدب اجتهداً ومدخلة ذكر بهيمة بفرجها أو ممكنة صبي وكذا الصبي المميز يوطء أو يزنى أو يفعل فيه فيؤدب ويثبت الجميع بعدلين أو باقرار مكلف ( وهى ) أى البهيمة الموطوءة ( كغيرها فى الذبح والأكل ) فلا تحرم ولا تكره ( و ) كواطى ( من حرم ) وطؤها ( عليه ) من زوجة أو أمة ( لعراض كحائض ) ونفساء ومحرمه بنسك ومعتكفة فيؤدب بالاجتهاد ( أو )

بالغ فى فرجها ( قوله ) لأنها لا تنال الخ ) مثل الصبي فى عدم لزوم الحد للمرأة بوطئه إدخالها ذكر ميت بفرجها لما ذكره من العلة ( قوله إلا أن يجهل العين ) هذا راجع لجميع ما تقدم وقوله أو الحكم كذلك راجع لجميع النساء المتقدمات غير المهرونة وحاصله أن ما ذكر من وجوب الحد بوطء النساء المتقدمات محله إذا كان علماً بالتحريم وبعين الموطوءة وأما إن جهل الحكم أو العين فلا حد وبقي قول به دعوى جهله العين أو الحكم بشرط أن يظن به ذلك الجمل وأما إذا كان الزنا واضحاً فلا يقبل قوله ( قوله بأن يظن أنها حليلته ) أى زوجته أو أمته وقوله فتبين خلافها أى فتبين بعد وطئها أنها أجنبية ومفهوم يظن أنه لو قدم عليها وهو شاك ثم تبين بعد الوطء أنها أجنبية فظاهره أنه يحد وليس كذلك بل ظاهر كلامهم أنه لا حد عليه مع الحرمة عليه انظر عبق ( قوله إن جهل مثله ) أى إن كان مثله يجهل الحكم والعين ( قوله كقريب عهد ) أى أو كان الوقت ليلاً مظلماً والنساء مختلطات والمرأة التى وطئها بمائلة لحليلته فى النحافة أو السمن ( قوله إلا الزنا الواضح ) أى من العين أو الحكم ( قوله كاتيانه لكبيرة الخ ) أى أو كانت حليلته فى غاية النحافة والى ادعى انه ظن انها هى فى غاية السمن أو العكس ( قوله فلا يعذرفيه بجمل ) أى وحينئذ فحدد ( قوله ينفى عنه قوله إن جهل مثله ) أى لأن قوله إن جهل مثله يفهم منه أنه إذا لم يجهل مثله يحد ومن المعلوم أن الواضح من العين أو الحكم لا يجهل مثله ( قوله وأدب ) أى فاعل المساحقة ولو وقعت بين رجل وامرأة أو بين رجلين إمامير ( قوله أو مدخلة ذكر بهيمة بفرجها ) أى وكذا مدخلة ذكر ميت بالغ بفرجها ( قوله ويثبت الجميع ) أى جميع ما ذكر حق للمساحقة بعدلين لا بأربعة لأن هذا ليس زناً ولا بشاهد وامرأتين أو أحدهما مع عين لأن ذلك ليس بمال ولا آيل له ( قوله كغيرها فى الذبح ) أى فى جواز الذبح والأكل ولا تقتل ولا شافى قول بقتلها بغير ذبح وتغرق قيل لأن بقاءها يذكر الفاحشة فيعير بها وأنت خير بأن هذه العلة لا تنتج قتلها بل إزهاق روحها ولو بذكاة تأمل ( قوله فلا تحرم ) أى أكلها ولا يكره أى حيث كانت مباحة ( قوله فيؤدب أحد الشريكين وسيد البعوضة الخ ) أى وكذا يؤدب إلا أن لا يقدرن على المنع ( قوله أو واطىء مملوكة ) أى من محارمه لا تعتق عليه بنفس الملك ( قوله أو صهر ) أى كعمة زوجته وخالتها وبنت أخيها وبنت أخيها ( قوله ويلحق به الولد ) أى وتباع عليه خشية أن يعود لو طئها ثانية ولا تكون أم ولد بذلك الولد لأنه من شبهة ( قوله بنكاح أو ملك ) أى سواء كان الملك طارئاً أو أصلياً فالأول وهو وطؤها بنكاح كأن يتزوج معتدة من غيره ويطأها زمن العدة والثانى وهو ما إذا وطئها بملك طارئ كالمواشترى أمة معتدة من طلاق أو وفاة ووطئها فى عدتها والثالث وهو ما إذا وطئها بملك أصلى كما إذا كانت مملوكة له فزوجها ثم طلقها أو مات زوجها فلما شرعت فى العدة ووطئها فى العدة ومثل وطء أمته المعتدة فى عدم الحدوطء أمته المتزوجة كفى ابن غازى ( قوله والفرق الخ ) حاصله أن وطء المعتدة فيه شبهة فلذا سقط عنه الحد وانشرت الحرمة ووطء الخامسة لما لم يكن فيه شبهة لزم الحد ولم ينشر حرمة لكونه زناً محضاً وأصل المعارضة بينها للخمى

والجواب مشتركة ( فيؤدب أحد الشريكين وسيد البعوضة والمعتقة لاجل ( أو ) واطىء مملوكة ) له ( لا تعتق ) عليه بنفس الملك كعمة وخالة وبنت أخ أو أخت من نسب أو رضاع أو صهر فيؤدب إن علم بالحرمة ويلحق به الولد ( أو ) واطىء معتدة من غيره فى عدتها بنكاح أو ملك يؤدب اجتهداً ولا يعد وفرق بينهما ولا نحل أبداً كاتقدم فى النكاح والفرق بينهما وبين الخامسة أن نكاح المعتدة ينشر الحرمة فلانحل لأصله ولا لقرعه بشبهة النكاح بخلاف الخامسة واللبتوة قبل زوج فهو زناً محضاً قال أبو الحسن والراجح أنه بعد لصديق حد الزنا عليه وما مشى عليه المصنف ضعيف

منه فالوجه حمل على ذات  
سيد أو زوج معتدة من  
غيره أو على معتدة منه وهي  
غير مبتوتة أخذاً مما تقدم  
(أو) واطيء (بنت)  
بنكاح (على أم لم يدخل  
بها) فيؤدب ولا يحد وأما  
عكسه فيحد كما شمله قوله  
أو بصهر مؤبد فلو دخل  
بالأم ثم عقد على بنتها  
ووطئها حد (أو) واطيء  
(أختاً) تزوجها (على  
أختها) فلا حد وأدب  
اجتهاداً (وهل) عدم الحد  
مطلقاً كانت الأخت من  
النسب أو الرضاع أو (إلا  
أخت النسب) أي أخت  
زوجته من نسبها فيحد  
فيها (لتحريمها بالكتاب)  
بخلاف أختها من الرضاع  
فتحريمها بالسنة (تأويلان)  
حقه قولان اذهذه المسئلة  
ليست في المدونة (وكأمة  
محللة) أي وكواطي، أمة  
حلالها سيدها بأن قال له  
أبعت لك وطئها أو  
أذنت لك أو نحو ذلك  
فيؤدب اجتهاداً ولا يحد  
مراعاة لقول عطاء بجواز  
التحليل بخلاف واطيء  
أمة زوجته من غير اذنها  
له في وطئها فيحد  
(وقومت) المحللة عليه  
بمجرد وطئه يوم الوطء  
حملت أم لا

والجواب بالمرق المذكور لا بن يونس واعترضه في التوضيح بأن نشر التحريم في وطئه المعتدة مبني  
على ثبوت الشبهة المسقطة لاحد وحينئذ فلا يحسن التفريق بذلك بينها لأن فيه رائحة مضادة ولعل  
الأحسن في الفرق أن تحريم الحامسة أشهر من تحريم العدة فلذا كان وطئه الأولى زناً موجباً لاحد  
دون الثانية اهـ بن (قوله) وتقدم الكلام على المعتدة منه (حاصل ما مر أنها ان كانت مبتوتة ووطئها  
في العدة أو بعدها فانه يحد كان الوطء بنكاح أولاً وان كانت غير مبتوتة فلا حد عليه كان الطلاق  
رجعياً أو بائناً بدون الثلاث (قوله) فالوجه حمل على ذات سيد أو زوج معتدة) فيه أن هذا هو عين  
الحل الأول المعترض عليه فالأولى أن يقول فالوجه حمل على ذات سيد أو على معتدة منه وهي غير  
مبتوتة تأمل (قوله) على ذات سيد (أي بأن واطيء السيد أمة المعتدة (قوله) أو على معتدة منه وهي غير  
مبتوتة) أي بأن كانت رجعية أو بائناً ووطئها في العدة ولم ينوطئه الرجعية الرجعة وكان وطؤه  
للبياتن بغير عقد جديد فلا حد عليه وإنما يؤدب فقط والحاصل أن المعتدة منه ان كانت رجعية  
ونوى بوطئه لها الرجعة أو غير رجعية وتكحها بعقد جديد فلا حد ولا أدب ولا حرج وان واطيء  
الرجعية أو البائن ولم ينو الرجعة في الرجعية وبغير عقد جديد في البائن ففي الرجعية الأدب وكذا في  
البائن ولا حد عليه وطئها في العدة أو بعدها لأن العصمة باقية في الجملة كذا في عقب والصواب أن  
عدم الحد إن كان وطؤه في العدة وأما ان واطيء بعدها فانه يحد كما في ابن مرزوق وتقدم ذلك  
لشارحنا حيث قال وأما للطلاق بعد البناء بائناً دون الغاية فيحد إن وطئها بعد العدة لأنها انظر بن  
(قوله) وأما عكسه (أي وهو وطؤه الأم مع كونه قد عقد على بنتها ولم يدخلها وقوله) فيحد أي كما  
هو ظاهر للمدونة وجعل الاخمي أن هذا العكس لاحد فيه كذلك لوجود الخلاف في كون مجرد  
العقد على البنت يؤبد تحريم الأم أو هو بمنزلة العدم فلا يؤبد الا إذا انضم له دخول وقد تقدم عن بن  
أن ابن عرفة اعتمد ما قاله الاخمي خلافاً لما في عقب من تضعيفه (قوله) فلو دخل بالأم ثم عقد على بنتها  
ووطئها حد) أي اتفاقاً وكذا عكسه وهو ما إذا دخل بالبنت ثم عقد على أمها ودخل بها فيحد اتفاقاً  
ولا يجري فيه خلاف الاخمي لأن موضوعه ما إذا عقد على الأم ودخل بها بعد عقده على البنت ولم  
يدخل بها (قوله) أو واطيء اختاً على أختها) أي وكذا امرأة على عمته أو على خالتها اتفاقاً نسباً أو  
رضاعاً فلا حد فيه وإنما فيه الأدب حيث كان الوطء بالبنكاح كما قال الشارح وأما ان كان بالملك فلا  
شئ فيه وينبغي من وطئها بعد ذلك حق يحرم فرج الأولى كأم في باب النكاح (قوله) أو الاخت  
النسب) أي او عدم الحد إلا إذا كانت تلك الأخت التي وطئها أخت زوجته من النسب وحينئذ  
فيحد (قوله) لتحريمها بالكتاب (أي وهو «وأن تجمعوا بين الأختين» (قوله) فتحريمها بالسنة) أي  
وهو قوله عليه الصلاة والسلام: يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب. أي والتحريم بالكتاب أقوى  
من التحريم الثابت بالسنة وأما قوله تعالى «وأخواتكم من الرضاعة» فعناه أخت الشخص نفسه  
رضاعاً وكلام المصنف في أخت الزوجة (قوله) اذهذه المسئلة) أي وهي الجمع بين الأختين باعتبار  
الحد وعدمه (قوله) ليست في المدونة) أي وحينئذ فما الذي يؤول (قوله) وكأمة محللة) الكاف  
للتشبيه لا تدخل شيئاً وسواء كانت تلك الأمة قنا أو كان فيها شائبة حرية كمدة ومعتقة لأجل  
وقوله حلالها سيدها أي سواء كان ذلك السيد المحلل زوجة الواطيء أو قريه أو اجنبياً  
(قوله) فيؤدب اجتهاداً ولا يحد) أي سواء كان ذلك الواطيء يعلم تحريمها على مذهب الجمهور  
أم لا وسواء كان عالماً بالتحليل أو جاهلاً به كما لو وطئ أمة زناً فظهر بعد ذلك ان سيدها كان حلالها  
قبل الزنا اهـ شيخنا عدوى (قوله) يوم الوطء) أي وتعتبر القيمة يوم الوطء لاجل ان تتم له الشبهة

(وانه أيا) أى اشترى كل من الحمل والحمل له من التفويض لما يلزم على تركه من صحته ما قصده من إغارة الفروج وتؤخذ القيمة من الواطىء ان أيسر والا بيعت عليه لم يحمل وله الفضل وعليه النقص فان حملت فالقيمة فى ذمته والولد حر لاحق به وتكون به أم ولد (أو) امرأة (مكرهة) أى لاحد عليها ولا أدب أيضا ولا يضره العطف على ما فيه الأدب لأنه قصد العطف من حيث نفي الحد (أو) وطىء زوجة حرة أو أمة (٣١٨) (مبيعة) باعها زوجها على أنها أمة (بغلاء) أى بسببه أو لأجله فوطئها المشتري

فلاحد عليها ولا أدب لعذرهما باطوع وقد بانث من زوجها بمجرد البيع ومثل البيع تزويجها لغيره ويرجع المشتري على زوجها البائع بالثمن ان وجدته والا فلهما لانها غرته قولاً وفعلًا فان باعها لالحاجة حدث اذلا شبهة لها وقيل لا تحد نظرا للشراء واستظهر وفيه نظر ثم شبه في عدم الحد على الأظهر والأصح قوله (والأظهر) عند ابن رشد (والأصح) عند غيره (كان ادعى) أى كمالا حد على واطىء ادعى (شراء) أمة) وانما عاوطئها المكونه اشتراها من مالكها فانكر للمالك البيع (ونكل البائع) عن البيعتين حيث توجهت عليه حين أنكر البيع (وحالف الواطىء) انه اشتراها منه حيث توجهت عليه بنكول البائع فان نكل الواطىء حد كالأو حلف البائع ولا يثنى حلف الواطىء حينئذ ثبوت قول البائع بحلفه فالحد فى نكولها وفى حلف البائع وعده فى صورة المصنف

ويقدر انه وطىء ملكه (قوله وان أيا) مبالغة فى محذوف أى ويلزم التفويض وان أيا (قوله وله الفضل) أى ما زاد من الثمن الذى بيعت به على القيمة التى قومت بها عليها فان نكل الحمل له الواطىء لها قبل دفع القيمة كان زوجها احق بها وبيعت عليه لئلا يعود لتحليلها وان مات ذلك الواطىء قبل أداء قيمتها فصاحبها الذى حللها اسوة الغرماء كما قاله ابو عمران (قوله وتكون به أم ولد) أى وتستثنى هذه من قول المصنف فى باب ام الولد لا يولد من وطء شبهة (قوله وقد بانث من زوجها) أى البائع لها (قوله ومثل البيع) أى فى عدم الحد وعدم الأدب إذا كان ذلك لجوع والبيوتة من زوجها (قوله ويرجع المشتري على زوجها البائع بالثمن) أى وكذا يرجع عليه الزوج الذى يتزوجها بالصدائق ان وجدته وإلا يرجع به عليها إلا ربع دينار فيترك لها لئلا يخلو البضع عن عوض (قوله لانها غرته قولاً وفعلًا) أى لانها قالت انا أمة ومكنت المشتري او المتزوج لها من نفسها (قوله نظرا للشراء) أى نظرا لكون المشتري تملكها بشرائه كالامة فتكون مكرهة فى وطئه لها إذ لو امتنعت لا كرهها (قوله واستظهر) أى استظهر ابن رشد هذا القول ووجهه بما ذكره وتعبه ابن عرفة بأن يكون اصل فعلها فى البيع طوعا ينبى عنها كونها مكرهة واجاب ابن مرزوق بأن اصل البيع وان كان طوعا لكن بعد انعقاده صارت مكرهة (قوله والاظهر والأصح) أى وهو قول ابن القاسم فى المدونة ومقابله لاشبه ان كانت الامة يبد المشتري فلاحد عليه وان كانت بيد البائع حد اه عدوى (قوله فان نكل الواطىء) أى كان نكل البائع (قوله كما لو حلف) أى كما يحلف البائع وقوله حينئذ أى حين إذ حلف البائع (قوله وعده فى صورة المصنف) أى وعدم الحد فى صورة المصنف وهو ما إذا نكل البائع وحلف الواطىء لانه قد تبين بحلفه مع نكول البائع انه انما وطئها وهى على ملكه فالصور ثلاث ولا يتصور هنا حلفهما لانه متى حلف البائع ثبت قوله ولا يتوجه على الواطىء عيب كما قال الشارح (قوله والخيار) أى عند الاخمى وهو مذهب المحققين كابن العربى وابن رشد كما فى خش (قوله والأكثر على خلافه) وأنه يحمد أى مطلقا سواء انتشر أم لا كما فى ابن عرفة والشامل وظاهره انه يحمد على قول الأكثر ولو كانت هى المكرهة له على الزنا بها وهو كذلك الا انه لا صدق لها عليه اذا كانت هى المكرهة له وان اكرهه غيرها غرم لها الصداق ورجع به على مكرهه ومحل الخلاف إذا اكرهه على الزنا بها وكانت طائفة ولازوج لها ولا سيد وإلا حد اتفاقا نظرا لحق الزوج والسيد والى انها مسكنة لا يجوز ان يقدم عليها ولو بسفك دمه (قوله وهو للشهور) أى لكن الذى به الفتوى ما قاله الاخمى وهو الاظهر فى النظر اه شيخنا عدوى (قوله باقرار مرة) لم يأت المصنف بولائه يشير بالخلاف المذهبى وليس فى ذلك خلاف فى المذهب بل الخلاف فى ذلك لابی حنيفة والامام احمد حيث قال لا يثبت الزنا بالاقرار الا اذا اقر اربع مرات (قوله الا ان يرجع الخ) استثناء من مقدارى فاذا اقر به حد الا الخ (قوله رجع لشبهة اولاً) أى بأن كان رجوعه لتكذيب محض فاذا قال كذبت ولم يبد

على الاظهر والأصح (والخيار أن) الرجل (المكره) بالفتح على الوطء (كذلك) أى لا يحد ولا يؤدب لعذره بالاكره كالأمرأة عذرا (والأكثر على خلافه) وأنه يحمد وهو المشهور (ويثبت) الزنا بأحد أو ثلاثة (باقرار) ولو (مرة) ولا يشترط أن يقر أربع مرات (الا أنه يرجع) عن أقراره (مطلقاً) حال الحد أو قبله رجوعاً لشبهة أو لا كقوله كذبت على نفسى أو وطئت زوجى وهى محرمة فظننت أنه زنا ومثل الرجوع ما إذا قامت بينة على أقراره وهو يتكرر فلا يحد (أو) الا أن (يهرّب) بضم الراء (وإن فى الحد) الأولى حذف وإن



يعني أن هروبه في حال الحد يسقط عنه الحد أي تمامه ولا يعاد عليه لشككه بخلاف (٣١٩) هروبه قبل إقامة الحد عليه

فقد قيل ليقام الحد عليه ما لم يرجع عن إقراره كذا ذكره الشارح ومن تبعه ورد بأن النكاح عدم الحد مطلقا كما ذكره المصنف (و) ثبت (بالبينة) العدالة أربعة رجال يروونه كالمروء في السكينة رؤيا وزمن اتحادا كما مر وإذا ثبت بها (فلا يسقط) الحد عن امرأة بعد الثبوت عليها (بشهادة أربع نسوة يكرهها) أو بانها رتقاء تقديم لشهادة الرجال على النساء (و) ثبت (بمحمل) أي بظهوره (في) امرأة (غير متزوجة و) غير ذات سيد مقربة (أي بوطنها) بأن أنكر وطأها فتجد وخروج ظهوره بمتزوجة وذات سيد أقر بوطنها والراد بالزوج زوج يلحق به الحمل فخرج الصغير والمحجوب أو أنت به كاملا لدون ستة أشهر من العقد فتجد (ولم يقبل) دعواها (أي من ظهر بها) الحمل (النصب بلا قرينة) تصدقها فتجد وأما مع قرينة تصدقها فيقبل دعواها ولا تحذف كتملقها بالمدعى عليه على ما مر عند قوله وإن ادعت احتكراها على غير لائق بلا تعلق

عذرا فإنه لا يحد عند ابن القاسم وابن وهب وابن عبد الحكم ورأوا أن ذلك شبهة لاحتمال صدقه نائيا وقال أشهب لا يعذر إلا إذا رجع لشبهة وروى عن مالك وبه قال عبد الملك الظنبي وأعلم أن رجوعه عن الإقرار بالزنا إنما يقبل بالنسبة لسقوط الحد لا بالنسبة لعدم لزوم الصداق فلا يسقط عنه مهر العسوبة التي أقر بوطنها رجوعه (قوله) يعني أن هروبه في حال الحد يسقط عنه الحد (أعلم أن) سقوط الحد بالهروب إنما هو إذا كان ثبوت الزنا عليه بإقراره أما لو كان ثبوته ببينة أو حمل فلا يسقط عنه الحد هروبه مطلقا بدليل ذكرهما بعد (قوله) ومن تبعه (أي وهو عجم وعقب والشيخ أحمد الزرقاني) (قوله) وعدم الحد مطلقا (أي سواء كان هروبه قبل الحد أو في أثناءه) وحينئذ فالبيان على حقيقة ثلاث يوم أن قراره في الحد من شدة الألم لا رجوعا منه عن الإقرار كما قرر ابن مرزوق والحق كما يدل عليه قوله عليه الصلاة والسلام في حديث ما عز بن مالك لما هرب في أثناء الحد فاتبعوه فقال ردوني إلى رسول الله ﷺ فلم يردوه ورجعوه حتى مات ثم أخبروا النبي بقوله فقال هلا تركتموه لعله يتوب فيتوب الله عليه . أن الهارب سواء كان قبل الحد أو في أثناءه يستفسر فان كذب إقراره ترك لأن كان مجرد الخوف أو الإلم انظر ابن (قوله) برؤيا) أي يشهدون له برؤية واحدة في وقت واحد (قوله) وإذا ثبت بها (أي وإذا ثبت الزنا بشهادة البينة المذكورة) وادعت المرأة أنها بكر أو رتقاء ونظر إليها أربع نسوة وصدقها على ذلك فلا يسقط الحد المترتب عليها بشهادة الرجال الأربع (قوله) فلا يسقط الحد بشهادة أربع نسوة يكرهها (بل ولا بشهادة أربع رجال بها كما هو مذهب المدونة لاحتمال دخول البكارة فلا تمنع من تعيب الحشفة وللرجال النظر إليها كما يفيد ابن مرزوق عن ابن القاسم وأسقط الأحمي الحد بشهادة الرجال وشهادة النساء بالبكارة لأن شهادتهن شبهة كما في بن قلاء عن التوضيح وابن عرفة فقد علمت أن من أسقط الحد بالرجال أسقطه بالنساء ومن لم يعتبر شهادة النساء وقال بالحد لم يعتبر شهادة الرجال فإني عجب وخش من اعتبار شهادة الرجال بالبكارة وسقوط الحد دون شهادة النساء فهو تفرق لم يقل به أحد (قوله) تقديم لشهادة الرجال على النساء (فيه أنه) حيث علل عدم قبول شهادة النساء بالعذرة بضعف شهادتهن فلا تقاوم شهادة الرجال يقال عليه شهادتهن وإن لم تقاوم شهادة الرجال فلا أقل من أن تكون شبهة تدرك الحد تأمل فالأولى التعليل بما قلناه من احتمال دخول البكارة فلا معارضة بين الشهادتين (قوله) أي بظهوره (في امرأة) أي سواء كانت حرة أو أمة وقوله غير متزوجة أي لا يعرف لها من زوج يلحق به الولد بأن لا يعرف لها زوج أصلا أو يعرف لها زوج لكن لا يلحق به (قوله) وغير ذات سيد الخ) أي وفي أمة غير ذات سيد مقربة (قوله) لدون ستة أشهر) أي بكثير من يوم العقد (قوله) ولم يقبل الخ) يعني أن المرأة إذا ظهرت بها حمل ولم يعرف لها زوج أو كانت أمة وكان سيدها منكرا لوطنها فإنها تحذف ولا يقبل دعواها بالنصب على ذلك بلا قرينة تشهد لها بذلك ولا دعواها أن هذا الحمل من بني شربة فرجها في الحمام ولا من وطئ جني القرينة مثل كونها عذراء وهي من أهل العفة (قوله) كتملقها بالمدعى عليه (أي سواء كان صالحا أو مجموها الحال أو فاسقا والراد بالتعلق أن تأتي مستغنية منه أو تأتي البكر تدعى عقب الوطء وإن لم تستغث وتقول أكرهني فلان) (قوله) أنواع الحد (أي المترتب على الثبوت) (قوله) وجهه (بلا تقرب) هذا خاص بالنساء والعبد (قوله) وجهه بتقريب (أي وهذا خاص بالبكر الجرا الذي ذكر

حدث له وأولى أن شهدت لها بينة بالأكرام \* ولما فرغ من الأمور الثلاثة التي بها الثبوت شرع في بيان أنواع الحد وأنها ثلاثة رجم ووجهه بلا تقرب وجهه بتقريب وبدأ بالأول فقال

(يرجم المسكاف الحر المسلم إن (٣٣٠) أصاب) أي وطى. (بعدهن) أي بعد الأوصاف المذكورة والأولى بعدها (بتكاح)

متعلق بأصاب والياء  
حسية من وطى زوجته  
بسبب عقد لازم) ابتداء  
أودوا فخرج من أصاب  
بذلك وزنا وخرج نكاح  
غير لازم كنكاح عند  
حره بلا إذن سيده ومعي  
وفاسد يفسخ إذا أو بعد  
طول وفسخ قبل الطول  
(صح) أي حل الوطء  
فخرج ما إذا وطئها بعد  
عقد لازم وهي حائض  
مثلا فلا يكون محصنا فإذا  
زنى بعد جلده والصنف  
أشار بما ذكره لشروط  
الاحصان المشتركة فكانه  
قال يرمي المحصن وهو  
المسكاف الخ وبق من  
شروط الانتشار وعدم  
المنكرة فكان عليه أن  
يزيد بانتشار بلا منكرة  
والحاصل أن شروط  
الإحصان عشرة إذا انحاف  
شرط منها لم يرمي وهي  
بلوغ وعقل وحرية  
وإسلام وإصابة في نكاح  
لازم ووطء مباح بانتشار  
وعدم منكرة (بمجانرة)  
متعلق بيرجم (معتدلة)  
بين الصغر والكبر (ولم  
يعرف) الإمام مالك  
رضي الله عنه (بداءة  
البينة) بالرجم (ثم)  
من بعد (الإمام) أي

(قوله يرمي المسكاف الخ) أي يرمي الإمام وليس له أن يرمي نفسه لأن من فعل موجب القتل لا يجوز  
له أن يقتل نفسه بل ذلك للإمام والأولى له أن يستتر على نفسه ولا يقر وأعاد الصنف هذه الأوصاف  
وإن تقدمت غير الحرية في تعريف الزنا لأجل قوله إن أصاب بعدهن وقوله يرمي بمشاة تحية على  
أن الجملة مستأنفة وجوز بعضهم قراءته بياء موحدة وهي متعلقة بقوله أول الباب الزنا وهي  
للمصاحبة أي الزنا مصحوب بجرم المسكاف وجلد البكر وتغريب الحر الذكر أي هذا الحكم  
مصحوب بهذا الحكم (قوله أي وطى) أي أن حصل منه قبل الزنا وبعد اتصافه بالأوصاف  
المذكورة وطء زوجته التي عقد عليها عقدا لازما وكان ذلك الوطء مباحا وعبر بأصاب إشارة إلى أنه  
لا يشترط في الإحصان كمال الوطء للزوجة بل يكفي مغيب الحشفة أو قدرها من مقطوعها  
(قوله ابتداء أودوا) هكذا بأو على الصواب لا بالواو لأجل أن يشمل الفاسد الذي يعصى بالدخول في  
الواق قال ابن عمر ما يفسخ بعد البناء لا يحصن وطء بخلاف الذي لا يفسخ بعد البناء فإن الوطء فيه  
إحصان انظر بن (قوله فخرج) أي قوله بتكاح من أصاب أي قبل الزنا بملك أو زنا أي قبل زناه  
ثانيا وقوله وخرج نكاح غير لازم أي وخرج بقوله لازم من أصاب زوجته قبل الزنا بتكاح غير  
لازم (قوله كنكاح عبد) أي فلا تكون زوجته محصنة بوطئه لها فإذا زنت لم ترمي أما إذا كان نكاح  
العبد لتلك الحره باذن سيده أو إجازة السيد ووطئها بعد إجازته فإن ذلك النكاح يكون محصنا لموطئته  
الحره والعبد لا يرمي إذا زنى على كل حال لأن العبد نفسه لا يكون محصنا مطلقا لأن من شروط  
الاحصان الحرية (قوله ومعي) عطف على عبد أي كنكاح عبد ونكاح شخص معي  
(قوله وفاسد يفسخ أبدا) عطف على قوله غير لازم أي خرج نكاح صحيح غير لازم ونكاح فاسد يفسخ أبدا  
أي فلا يكون الوطء المستند لتلك النكاح محصنا لواحد من الزوجين وكذا يقال فيما بعده (قوله أو بعد  
طول) لعل الأولى أو قبل طول (قوله صح) فاعله ضمير عائد على النكاح بمعنى الوطء على طريق  
الاستخدام (قوله فإذا زنى بعده جلده) أي ولا يرمي لعدم حلية الوطء الواقع بعد العقد الصحيح  
اللازم (قوله وبق من شروط الانتشار) أي على المعتد خلافا للشاذلي والحاصل أنه لا بد في  
الاحصان من الانتشار على المعتد كما أنه لا بد منه في الإحصان بخلاف الزنا فإنه لا يشترط فيه كما مر  
(قوله وإصابة) أي ووطء بعد هذه الأوصاف (قوله ووطء مباح) أي وكون ذلك الوطء مباحا  
(قوله وعدم منكرة) أي بين الزوجين في الوطء بأن يعترفوا بمحصله لأن أقر أحدهما بمحصله  
وانكره الآخر (قوله معتدلة بين الصغر والكبر) أي لا بمجانرة عظام خشية التشويه ولا  
بمحضات صغار خشية التعذيب بل بقدر ما يحمل الرامي بلا كافة كما قال ابن شعبان لسرعة  
الأجهاز عليه ويخص بالرجم المواضع التي هي مقاتل من الظهر وغيره من السرة إلى فوق ويتقى  
الوجه والفرج والشهوات أنه لا يحفر للمرجوم حفرة وقيل يحفر للمرأة فقط وقيل للمشهود  
عليه دون المقر لأنه يترك أن يهرب ويحذر أعلى الرجل دون المرأة لأنه عورة ولا يربط للرجوم  
ولا بد من حضور جماعة قبل ندبا وقيل وجوبا لقوله تعالى وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين  
فانه في مطلق الزاني وأقل الطائفة أربعة على أظهر الأقوال قيل لبشهر الزجر وقيل ليدعوا لهما  
بالرحمة والتوبة وقيل ليشهدوا بزوال العفة ثلاثا يقذف الزاني بعد (قوله بداءة البينة بالرجم) أي يرمي  
الزاني قبل الحاكم والمراد أنه لم يعرف ذلك في حديث صحيح ولا سنة معمول بها (قوله كلائط)

تشبيه

الحاكم ثم الناس عقبه والحديث الدال على ذلك وقد تمسك به أبو حنيفة لم يصح عند الإمام (كلائط)

وملوط به فيرجمان (مطلتا) أحصنا أم لا

(وان عبيدين أو كافرين) كالحرين المسلمين ويغتمل أن يكون معنى لا يوطأ من باب النسب كمتامر أي ذي ثمر فيشمل الفاعل والمفعول لا اسم فاعل من لاط حتى يحتاج إلى تقدير معطوف مع عاطفه وإنما يشترط (٣٢١) التكليف فيها ويزاد في المفعول

طوعه وكون الفاعل به بالغا والا لم يرحم وأدب المميز الطائع أذا شديدا ولا يسقط عن كافر باسلاحه كحد القرية والسرقة والقتل بخلاف حد الزنا والشرب وأشار للنوع الثاني بقوله (وجلد) المكاف (البكر الحر) ذكرنا وأنثى (مائة وتشطر) الجلد (بالرق وان قل) كبعض وكذا من فيه شائبة حرية كمكاتب وأم ولد ومعتق لاجل ومدبر أما الأنثى فلقوله تعالى فطمين نصف ما على الحصنات من العذاب وأما الذكر فبالقياس عليها إذ لافرق (وتحصن كل) من الزوجين الرقيقين على البديلة بدليل قوله (دون صاحبه بالعتق والوطء بعده) بشروطه المتقدمة فإذا عتق وزوجته مطيعة غير بالغ أو أمة أو كافرة وأصابها تحصن دونها فإن عتقت فقط تحصنت دونه إن أصابها وهي بالغة مسلمة عاقلة والحاصل أن الذكر المكاف الحر المسلم يتحصن بوطء زوجته المطيعة ولو صغيرة أو كافرة

تصبيه في الرجم (قوله وإن عبيدين أو كافرين) أي هذا إذا كان غير المحصنين حرين مسلمين بل وإن عبيدين أو كافرين وإنما صرح بهذا مع دخوله تحت الاطلاق للرد على من يقول إن العبد اللائط يجلد خمسين وإن الكافر يرد إلى حكم ملته (قوله حتى يحتاج الخ) أي لأن لائط اسم فاعل قاصر على الفاعل فيحتاج لتقدير وموطأ به لأجل صحة المبالغة بقوله وإن عبيدين أو كافرين (قوله وإنما يشترط التكليف فيهما الخ) أي وحينئذ فلا يدخل في الاطلاق بالعين أو غير بالعين طائعين أو مكرهين والحاصل أنه يشترط في رجم الفاعل كونه مكلفا فتي كان مكلفا رجم سواء كان المفعول به مكلفا أم لا ويشترط في رجم المفعول تكليفه وطوعه وكون واطئه بالغا كما قال الشارح (قوله ويزاد في المفعول طوعه) أي وأما الفاعل فلا يشترط فيه ذلك بل متى كان مكلفا رجم ولو مكرها بناء على المشهور المتقدم لا على ما اختاره الأحمي (قوله وأدب المميز الطائع) أي اللائط فاعلا أو مفعولا (قوله كحد القرية) المكاف اسم بمعنى مثل فاعل يسقط أي ولا يسقط عن الكافر باسلاحه حد القرية والسرقة والقتل وما ما ثلها في كونه حقا مخلوق لأنها لازمة له كالدين وقوله بخلاف حد الزنا والشرب أي فانه يسقط عنه باسلاحه لأن الحق لله وأراد بالزنا المعنى الأعم الشامل للواط وبالحد ما يشمل الأدب لأن الكافر إذا شرب أو زنى زنا غير لواط وإنما يؤدب ولا يحد ولو حذف الشارح المكاف من قوله كحد القرية لكان أوضح لإيهام عبارته أن فاعل يسقط ضمير عائد على الرجم وليس كذلك كما يدل له عبارة ابن يونس التي نقلها عبق (قوله البكر) المراد به غير المحصن وهو من لم يتقدم له وطء مباح في نكاح لازم بأن لم يتقدم له وطء أصلا أو تقدم له وطء في أمته أو في زوجته لكن في حيزها أو في نكاح فاسد لم يفت وفسخ (قوله الحر) أي السكائن من أفراد جنس الحر فيشمل الذكر والأنثى كما قال الشارح والمراد الحر المتقدم وهو المكاف المسلم (قوله بالرق) أي ذكرنا كان الرقيق أو أنثى فيلزم كلاهما خمسون جلدة إذا زنى (قوله وان قل) أي الرق في تلك الرقبة (قوله فاذا عتق) أي الزوج الذكر المكاف المسلم (قوله وزوجته مطيعة) أي حرة مسلمة مطيعة (قوله وأصابها) أي بعد عتقه (قوله تحصن) أي ولو كانت مجنونة وقوله فان عتقت أي الزوجة المسلمة المكافاة وقوله تحصنت دونه إن أصابها أي بعد عتقها ولو كان مجنونا فوطء المجنون يحصن الزوجة العاقلة كما أنه يحلها لمبتها ووطء المجنونة يحصن زوجها العاقل وإن كان لا يعلمها لمبتها لانه يشترط في الإحلال علم الزوجة بالوطء (قوله والحاصل) أي حاصل ما استفيد من كلام المصنف هنا ومن قوله سابقا يرحم المكاف الخ (قوله يتحصن بوطء زوجته) أي وطءا مباحا بتشار في نكاح لازم وكذا يقال فيما بعد (قوله والأنثى) أي الحرة المسلمة المكافاة (قوله اطاقه موطأته) قد يقال هذا يغني عنه اشتراط كون الوطء مباحا إذا وطء غير المطيعة ليس مباحا تأمل (قوله زيادة على العشرة) أي وأما البلوغ المذكور في العشرة فبلوغ من اعتبر تحصيله كالمرأة فعلى هذا لا بد في تحصيلها من بلوغها وبلوغ واطئها هذا وقد يقال لا نسلم أن بلوغ واطئها زائد على العشرة المتقدمة لأن المراد بالبلوغ المتقدم في الشروط ما يشمل بلوغ من اعتبر تحصيله وبلوغ غيره بالنسبة لتحصيل الرجل يعتبر بلوغه فقط وبالنسبة لتحصيل المرأة يعتبر بلوغ كل منهما تأمل (قوله وغرب الحر الذكر) أي بعد الجلد مائة وإنما غرب عقوبة له لأجل أن ينقطع عن أهله وولده

(٤١ - دسوقي - ج) أو أمة أو مجنونة والأنثى تتحصن بوطء زوجها إن كان بالغا ولو عبدا أو مجنونا فلم أن شرط تحصين الذكر زيادة على العشرة المتقدمة اطاقه موطأته وشرط تحصين الأنثى بلوغ واطئها فقط زيادة على العشرة ولا يقال واسلاحه لأن الكافر لا يصح نكاحه المسلمة فهو خارج بالنكاح للصحيح وأشار للنوع الثالث بقوله (وغرب) البكر (الحر الذكر فقط)

دون العبد ولورضى سيده ودون الأنثى ولو رضى زوجها (عاما) كاملا من يوم سجنه في البلد التي غرب اليها فلا بد من سجنه بها وكان الأولى التصريح به بان يقول يسجن بها عاما ويكتفى به عما سيأتي له (وأجره عليه) أى أجرة عمله ذهاباً وإياباً ومؤنته بموضع سجنه وأجرة الموضع عليه لانه من تعلقات الجناية (وان لم يكن له مال فمن بيت المال) ان كان والا فلي المسلمين (كفدك) بفتح الفاء والدال المهملة قرية من قرى خير ينها (٣٣٣) وبين المدينة يومان وقيل ثلاثة مراحل (وخير) بينها وبين المدينة ثلاثة أيام (من المدينة)

للنورة وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم نفى من المدينة اليها (فيسجن سنة) من حين سجنه كما مر (وان عاد) الذي غرب إلى وطنه قبل مضي السنة (أخرج) مرة (ثانية) إلى الموضع الأول أو غيره لا كمال السنة ويحتمل أن المضى وان عاد للزنا بعد تغريبه ورجوعه لوطنه أخرج بعد جلده مرة ثانية إلى البلد التي نفى اليها أو إلى غيرها وأمان زنى في الموضع الذي غرب اليه أو زنى غريب بغير بلده فاستظهر بعضهم أنه ان تأنس أهل السجن لطول الإقامة معهم وتأنس الغريب بأهل تلك البلد غرب لموضع آخر بعد الجلد والاكتفى السجن في ذلك الموضع ويستأنف لمن زنى في السجن عاما ويلغى ما تقدم له (وتؤخر) الزانية ذات الحيض (المتزوجة) أو السرية بالرجم أو الجلد (لحيضة) فقط بعد الزنا خشية ان يكون بها حمل من زوجها

ومعاشه وتلحقه الدلة ومحل تغريب الحر الذكر إذا كان متوطنا في البلد التي زنى فيها وأما الغريب الذي زنى بغير نزوله يولد فانه يجلد ويسجن بها لان سجنه في المكان الذي زنى فيه تغريب له وأشهر قوله غرب أنه لو غرب نفسه لا يكفي لان تغريبه نفسه قد يكون من شهوته فلا يكون زجرا له (قوله دون العبد والأنثى) أى فلا يغربان ولا يسجن واحد منهما يولد الزنا لان السجن تبع للتغريب وهما لم يغربا وهذا هو المعتمد لانه قول مالك وعامة أصحابه كما قاله ابن رشد في القدمات (قوله ولو رضى هي وزوجها) أى لما يغنى عليها من الزنا بسبب ذلك التغريب وظاهره أنها لا تغرب ولومع محرم وهو المعتمد خلافا لقول الأحمى تنفى المرأة إذا كان لها ولي أو تسافر مع جماعة رجال ونساء كخروج الحج فان عدم جميع ذلك سجن بموضعها عاما لانه إذا تعذر التغريب لم يسقط السجن هذا كلامه وقد علمت ضعفه (قوله عاما كاملا من يوم سجنه) ظاهره ولو كان عليه دين وهو كذلك لان الدين يؤخذ من ماله ان كان له مال والا فهو معسر ينظر على كل حال (قوله ومؤنته) أى وعن مؤنته من طعام وشراب وفي هذا إشارة الى أن الصنف استعمال الاجرة فيما يشمل ثمن المأكل والشرب من استعمال اللفظ في حقيقة ومجازه أو من عموم المجاز (قوله فيسجن) أى بعد الجلد سنة من حين سجنه في البلد الذي نفى اليه كما مر فذكر العام فيما مر لا فائدة فيه على أن سجنه قد يتأخر بعد دخول بلد التغريب فيكون التغريب حينئذ أكثر من عام فلو اقتصر على ما هنا أو ذكر السجن فيما تقدم وحذف ما هنا كان أنسب (قوله غرب لموضع آخر) أى سنة كاملة وألقى ما مضى من الأولى فلا يكمل عليه ولا يحتسب منها شيء فقول الشارح ويستأنف لمن زنى في السجن أى سواء غرب لموضع آخر أو لم يغرب (قوله لحيضة) أى ان مكث ماء الزنا يبطنها أربعين يوما هذا إذا كان الزوج أو السيد لم يستبرأ قبل الزنا بل وان كان استبرأها قبله وسواء قام بحقة من الوطء بأن قال يمكن أنها حملت مني أو لم يتم بحقه فهذه أربع صور يجب فيها تأخيرها للحيضة وكذا يجب تأخيرها لها إذا مكث ماء الزنا يبطنها أقل من أربعين يوما حيث لم يستبرأ قبل الزنا وقام بحقه في الوطء خشية أن يكون بها حمل لان استبرأها أو لم يستبرأها لكن لم يتم بحقه فلا تؤخر اذا لم يمض لثلاثة أو بعون يوما وانتقل طوره عن النطفة وإلا أخرت لان اعتبار مائه أولى من اعتبار ماء الزنا ويقوم مقام الحيضة فيمن لم تحض ثلاثة أشهر حيث لم تحض فيها وكل هذا إذا لم يظهر حملها (قوله اعتدال الهواء) أى وكذا زال المرض كنفاس (قوله بأن تزوج) أى الرقيق بمرأى بشخص حر كالنورج العبد بكرة أو الأمة بحر (قوله أو بمملوك الخ) أى أو تزوج الرقيق بشخص مملوك لغير سيده كأن تزوج العبد بأمة مملوكة لغير سيده أو تزوجت الأمة الزانية بجد مملوك لغير سيدها (قوله ومحل الخ) أشار الشارح إلى أن إقامة الحاكم الحد له شرط واحد وهو ثبوت موجب بغير علمه وإقامة السيد الحد له شرطان أن لا يكون الرقيق متزوجا بغير ملكه والثاني أن لا يكون موجب الحد ثابتا بجلده والأول منهما قيد في إقامة السيد فقط والثاني قيد فيه وفي الحاكم (قوله بغير علمه) أى إذا كان موجب وهو الزنا ثابتا بغير علمه

أو سيدها فان كانت ظاهرة الحمل أخرت لوضعه ووجود من يرضع الطفل وغير ذات الزوج والسيد لا تؤخر الا إذا (قوله) ظهر بها حمل فوضعه ووجود مرضع أو مكث ماء الزنا في رحمها أربعين يوما ولم تر حيضا فتؤخر لحيضة ثلاثا تكون حملت من الزنا ولا تؤخر الآية (و) انتظر (بالجلد اعتدال الهواء) بالمد فلا يجلد في برد أو حر مغرطين خوفا لهلاك (وأقامه) أى حد الزنا رجما أو جلدا (الحاكم) دون غيره (و) كذا (السيد) في رقيقه (إن لم يتزوج) رقيقه الذكر أو الأنثى (بغير ملكه) بأن لم يتزوج أصلا أو تزوج بملكه فان تزوج بغير ملكه بأن تزوج بغير مملوك غير السيد لم يبقه الا الحاكم ومحل إقامة الحاكم أو السيد الحد ان ثبت الزنا (بغير علمه)



أى علم الحاكم أو السيد بأن ثبت بأقرار أو ظهور حمل أو بأربعة عدول ليس الحاكم أحدهم أن أقامه الحاكم وليس السيد أحدهم أن أقامه السيد وتسكفى شهادة السيد عند الحاكم والعكس ومثل حد الزاني ذلك حد الحمار والقذف لا السرقة فلا يقيم إلا الحاكم فإن قطع سيده أدب للفتيات على الحاكم ثم إن السيد لا يقيم على رقيقه إلا الجلد دون الرجم فالضمير في أقامه للخدمين حيث هو بالنسبة للحاكم وبقيد الجلد بالنسبة للسيد (وإن) زنت ذات زوج و(أنكرت الوطء) من زوجها (بعد) أقامة (٣٣٣) (عشرين سنة) منه (وخالفها الزوج) وادعى وطأها فيها (فالحل) أى الرجم وكان الأولى

التصريح به ولا عبرة بدعواها عدم الوطء وانها بكر لأن العادة في هذه المدة تكذبها (وعنه) أى الامام رضى الله عنه (في الرجل) يقيم مع زوجته مدة طويلة ثم تشهد عليه بينة بالزنا فينكر الوطء (يسقط) الرجم عنه ويجلد (مالم يقر به) أى للوطء (أو) مالم (يؤدله) منها أو يظهر حمل رجم أقربه أو يظهر بها حمل رجم وظاهره كغيره ولو بعد الجلد ولا يغنى جلد عن رجم ثم اختاف الاشياخ في الحلين فمزم من حملها على الخلاف كما أشار له بقوله (وأولاً) أى الحلان (على الخلاف) إذ قبل قوله دونها ومنهم من وفق بينهما واليه أشار بقوله (أو) انما رجعت الزوجة (خلاف الزوج) أى لخالفته لانه ادعى الوطء (في) المسئلة (الأولى فقط) فقد كذبها ولو لم يكذبها لسقط عنها الرجم كما أنه في المسئلة الثانية لو خالفته

(قوله وتسكفى الخ) يعنى أنه إذا ثبت الزنا بعلم السيد فليس له أن يقيم الحد على العبد وانما يقيمه الحاكم وتسكفى شهادة السيد عند الحاكم وكذا إذا ثبت الزنا على شخص بعلم الحاكم فلا يقيم الحاكم الحد على ذلك الزاني بل يرفع الامر للحاكم آخر أو جماعة المسلمين أو للسيد إذا كان له حده وتسكفى شهادة الحاكم يعنى مع غيره من العدول (قوله) ومثل حد الزاني ذلك أى في أقامه الحاكم أو السيد له (قوله) فلا يقيمها إلا الحاكم أى لثلاث يمثل الناس برقيقهم ويدعون سرقتهم وهذا لا يتأتى في غير السرقة لأن حد السرقة فيه تمثيل بالقطع بخلاف غيره (قوله وان أنكرت الخ) حاصله ان المرأة الثابت زوجها إذا أقامت مع زوجها عشرين سنة ثم وجدت تزنى وقالت ما جامعتى زوجى في هذه المدة وكذبها زوجها وقال بل وطئها فانها ترجم لانها محصنة ولا عبرة بانكارها الوطء (قوله أى الامام) صوابه أى ابن القاسم كما في الواق اه بن وهو حاصله أنه روى عن ابن القاسم أن الرجل إذا تزوج امرأة وطال مكثه معها ثم شهدت العدول عليه بالزنا فقال ما جامعت زوجتى منذ تزوجتها وأنا الآن غير محصن فانه يقبل قوله ولا يرجم بل يحمد حد البكر مالم يقر بوطئها أو يظهر بها حمل فانه يرجم (قوله مالم يقر به) أى مدة كونه لم يقر بوطء زوجته بل قال عند شهادة البينة عليه بالزنا لم أطأ زوجتى منذ تزوجتها (قوله ولو بعد الجلد) أى ولو كان اقراره بوطئها أو بظهور حملها بعد الجلد (قوله إذ قبل قوله دونها) أى والحال أنه لا فرق وبينت ذلك قولان متقابلان عامان في الرجل والمرأة الأول عدم قبول قولها والثانى قبول قولها ولا يرجحان بل يجلدان فقط (قوله أو الخلاف الخ) حاصله أنه انما رجعت الزوجة في مسئلتها لضف انكارها مخالفة الزوج وتكذيبه لها لانها تقول ما جامعتى زوجى في هذه المدة وهو يقول بل جامعتها ولم يرجم الزوج في المسئلة الثانية لعدم ضعف انكاره وذلك لعدم تكذيب الزوجة له فلو لم يكذبها في مسئلتها فانها لا ترجم وصارت مسئلة المرأة موافقة لمسئلة الرجل في عدم الرجم ولو كذبت المرأة في مسئلته فانه يرجم وتصير مسئلة الرجل موافقة لمسئلة المرأة في الرجم (قوله أو لانه يسكت الخ) حاصله انه انما قبل قول الزوج في مسئلته ولم يقبل قول الزوجة في مسئلتها لان الزوج إذا حصل له ما يمنع الجماع لزوجه الشأن أنه يسكت عنه بخلاف الزوجة إذا حصل لها عدم الوطء من زوجها فالعادة أنها لا تسكت عنه بل تظهر ذلك وتبديه فسكوتها وعدم ابدائها إلى الآن دليل على تكذيبها والأنسب بالتأويل قبله أن يقول المصنف أو لانها لا تسكت أى أنها انما رجعت المرأة في مسئلتها مخالفة الزوج لها أو لان الشأن أنها لا تسكت هذه المدة عن ابداء عدم وطئها (قوله أو لأن الثانية لم تبلغ الخ) حاصله ان كلام المسئلتين وقع فيه تكذيب من أحد الزوجين لصاحبه لكن حكم الامام في مسئلة الرجل بقبول قوله لان موضوعها أن المدة لم تبلغ عشرين سنة وحكم بعدم قبول قول المرأة في مسئلة زناها لأن موضوعها أن مدة أقامتها تحت زوجها عشرين سنة فلو كانت المدة في مسئلة الرجل عشرين أو في مسئلة المرأة أقل لاتفق المسئلان في الحكم (قوله تأويلات) قال ابن غازى

وقالت بل وطئ لرجم (أو) يوفق بانه انما سقط عنه الرجم في الثانية دونها في الأولى (لانه يسكت) أى لان شأن الرجل إذا منعه مانع من الوطء ان يسكت ولو طالبت المدة بخلاف المرأة فان شأنها عدم السكوت فسكوتها المدة الطويلة دليل على أنه كان يطؤها فلم تصدق في انكارها فلم يسقط عنها الرجم أو يوفق بانه انما سقط عنه الرجم (لأن) المسئلة (الثانية) وهى مسئلته (لم تبلغ) مدة أقامته معها (عشرين) سنة فلذا صدق ولم يرجم ولو بلغت المدة عشرين لرجم ولم يصدق كما أنها رجعت في مسئلتها بلوغها العشرين ولو لم تبلغها سقط عنها هذه (تأويلات)

والثلاثة بعده بالوفاق والمذهب تأويل الخلاف وعليه فاختلف في تعيين المذهب فبينه يحيى بن عمر في حكم الثانية وعينه سحنون في حكم الاولى والله أعلم ( وإن قالت ) امرأة ( زنيته فادعى الوطء والزوجة ) ولا بينة ( أو وجدا ) معا ( بيت وأقرأه ) أي بالوطء ( وادعى ) ما ( النكاح أو ادعاء ) الرجل ( فصدقه ) ( هي وولها وقال ) أي المرأة وولها حين طولها بالبينة ( لم تشهد ) أي عقدنا بلا إظهار ( حدا ) إلا أن يكونا طارئين أو يحصل فشو في المسئلة الثانية وأما الثالثة فيحدان ولو طارئين مالم يحصل فشو لاتفاقها على أنهما دخلا بلا إظهار ولم يحصل ما يقوم مقامه في درء الحد وهو الفشو

[درس]

باب في أحكام القذف

وهو لغة الرمي بالحجارة

ونحوها ثم استعمل في الرمي بالمسكاره ويسمى أيضا فرية بكسر الفاء كأنه من الافتراء والكذب وشرا قال ابن عرفة القذف ااعم نسبة آدمي غيره زنا أو قطع نسب مسلم والاخص لإيجاب الحد نسبة آدمي مكلف غيره حراً عفيفاً مسلماً بالنسب

يعنى عن قوله تأويلات قوله وأو لا على الخلاف أو لخلاف الزوج لأن قوله أو لخلاف الزوج بمثابة الوفاق فلو لم يأت بتأويلات كان المعنى أو لا على الخلاف والوفاق وتمداد وجه الوفاق يدل على أنها ثلاث وأجاب شيخنا العلامة العدوى بأنه لو حذف تأويلات لتوهم أنها تأويلان اثنان أحدهما بالخلاف والثاني بالوفاق بأحد تلك الأوجه لابعينه تأمل ( قوله ) والمذهب تأويل الخلاف ( أى لان ممن قال به سحنون ويحيى بن عمرو أبو عمران الفاسى والاحمى وابن رشد ) ( قوله في تعيين المذهب ) أى من القولين هل هو انقول بعدم قبول قول كل من المرأة والرجل وحينئذ فيرجحان وهو قول سحنون أو القول بقبول قول كل منهما وحينئذ فلا يرجحان بل يجلدان وهو قول يحيى بن عمر واستظهره في الملح ( قوله في حكم الثانية ) أى وهو للوفاق لما سبق من اشتراطهم في الاحصان عدم النكارة في الوطء ( قوله وعينه سحنون في حكم الاولى ) لعله يرى أن اشتراط عدم النكارة إذا لم يطل الزمان فإن طال الزمان فلا تضر النكارة في ثبوت الاحصان وانظر اه تقرير شيخنا عدوى ( قوله فادعى الوطء ) الاولى حذفه لانها متفقان عليه فالاحسن أن يقول فاعترف بالوطء وادعى الزوجة فكذبته فيها وصورته أن المرأة إذا قالت زنيته مع هذا الرجل فأقر بوطئها وادعى أنها زوجته فكذبته ولا بينة له على الزوجة فانهما يحدان أما حدها فظاهر لاقرارها بالزنا وأما حده فلانها لم توافق على النكاح والاصل عدم السبب للبيح ويأتفان نكاحا بعد الاستبراء إن أحبا وظاهره ولو كانا طارئين ولو حصل فشو وهو كذلك كما في عقب وخش ( قوله أو وجداً ما بيت ) حاصله أنه إذا وجد رجل وامرأة في بيت أو طريق والحال أنهما غير طارئين وأقرأ بالوطء وادعى النكاح والاشهاد عليه ولا بينة لموتها أو غيبتها ولا فشو يقوم مقامها فانها يحدان لان الأصل عدم السبب للبيح للوطء ويأتفان نكاحا بعد الاستبراء إن أحبا فان حصل فشو أو كانا طارئين قبل قولها ولا حد عليهما لانها لم يدعى شيئا بخلاف المعروف ( قوله أو ادعاء فصدقه ) صورته أن الرجل ادعى وطء امرأة وانها زوجته فصدقه المرأة وولها على الزوجة ولما طلبت منهما البينة قالوا عقدنا النكاح ولم نشهد ونحن نشهد الآن والحال انه لم يحصل فشو يقوم مقام الاشهاد فان الزوجين يحدان لدخولهما بلا إظهار ( قوله وأما الثالثة الخ ) أى وأما الاولى فيحدان فيها ولو طارئين أو حصل فشو وكفى عقب وخش ( خاتمة ) إذا أقر الرجل بعد ولادة زوجته منه بفسد لوطئه من غير ثبوت له كأن قالت عقدت عليهما علما بأنها رقيقة أو أنها خامسة فانه يحد لخلق الله ويلحق الولد به مع عدم البينة قال النفراوى على الرسالة وحده ولحق الولد به مستغرب لان مقتضى الحد انه زنا ومقتضى الاحق انه ليس زنا انظر الملح

باب في أحكام القذف

( قوله ونحوها ) أى كالحصاء وقوله ثم استعمل أى على جهة المجاز لملاقة الشبهة بين الحجارة والمسكاره في تأثير الرمي بكل ( قوله ويسمى ) أى الرمي بالمسكاره وقوله أيضاً أى كما يسمى قذفاً ( قوله كأنه من الافتراء والكذب ) أى والقذف هكوى عليه بأنه كذب شرعاً وإن احتمل المطابقة للواقع ( قوله ااعم ) أى الصادق بما يوجب الحد وما لا يوجبه وذلك لان آدمى الناصب صادق بكونه مكلفاً أولاً ولا حد في الثاني والغير صادق بكونه حراً مسلماً بالنسب عفيفاً وصادق بغيره ولا حد في الثاني ( قوله نسبة آدمى مكلف ) من إضافة المصدر لفاعله أى أن ينسب آدمى المكلف سواء كان حراً أو عبداً مسلماً أو كافراً غيره ( قوله حراً عفيفاً ) أى حالة كونه ذلك الغير للنسب حراً عفيفاً وأورد على التعريف المذكور بأنه غير مانع وذلك لصدقه بما إذا نسب

أو صغيرة تطيق الوطء لئلا أو قطع نسب مسلم وأشار المصنف لما يفيد تعريفه بقوله (قذف) (٣٢٥) أي رمي (الكف) ولو كافرا

أو سكران وهو من إضافة المصدر لفاعله وخرج به الصبي والجنون فلا حد عليهما إذا قذفا غيرهما وذكر مفعول المصدر وهو القذف بقوله (حرا مسلماً) لوقت إقامة الحد فإن ارتد القذوف فلا حد على قاذفه ولو تاب كما لا حد على قاذف عبد وكافر أصلي (بنى نسب عن أب أو جد) وإن علا من جهة الأب ولو كان الأب عبداً أو كافراً كما في المدونة والنبي أعم من أن يكون صريحاً أو تلويحاً كقوله له أنا معروف بنى ابن فلان أو إشارة كما يأتي (لا) عن (أم) لأن الأمومة محققة لا تنتفى وإنما عليه الأدب للإيذاء كما لو قال له يا كافر وأما الابوة فتأبى بالظن والحكم الشرعي فلا يعلم كذبه في نفيه فتلحقه بذلك المرة (ولاً إن نبذ) يعني النبذ إذا نفى مكاف نسبه لأب أو جد معين ككسب ابن زيد فلا حد على قاذفه بذلك وأما الوفى نسبه مطلقاً كابن الزانية أو الزاني أو ابن الزنا فيجد لانه يلزم من كونه منبذاً أن يكون ابن زنا وقول العتبية عن مالك من

الكف حراً عقيقاً مسلماً بالغا للزنا والحال أنه مجنون فيقتضى أن النسب المذكور يحد وليس كذلك وغير جامع لعدم صدقه بما إذا نسب المكف ذكراً حراً مسلماً عقيقاً غير بالغ بل مطبق للزنا فيه فيقتضى أن ذلك النسب لا يحد وليس كذلك فلو قال مسلماً عاقلاً بالغاً ومطبقاً للزنا لكان أولى ويكون قوله بالغا فيما إذا قذفه بكونه فاعلاً وقوله أو مطبقاً فيما إذا قذفه بكونه مفعولاً سواء كان ذكراً أو أنثى وقوله أو قطع نسب مسلم عطف على قوله نسبة أدى أو للتويع فلا ضرر في دخولها في التعريف لا للشك والتردد وكان عليه أن يزيد حر بعد قوله مسلم وإلا لو رد عليه أنه غير مانع لصدقه بما إذا قطع نسب المسلم العبد عن أبيه فيقتضى أنه يحد مطلقاً وليس كذلك بل لا حد عليه إلا إذا كان أبوه حراً مسلماً كما يأتي (قوله المكف) أي البالغ العاقل سواء كان حراً أو عبداً مسلماً أو كافراً فالشرط في حد القاذف التكليف (قوله ولو كافراً) أي إذا كان القذف صادراً منه ببلد الإسلام وأما الكافر يولد الحرب إذا قذف مسلماً فيها ثم أسلم أو أسير فلا حد عليه اتفاقاً (قوله أو سكران) أي يسكر أدخله على نفسه وإلا فلا حد عليه لأنه كالمجنون (قوله ولو تاب) أي ذلك القذوف بأن رجع للإسلام (قوله كما لا حد على قاذف عبد) أي زنا أو بنى نسبه إلا أن يكون أبواه حرين مسلمين فيجدلها اتفاقاً وكذا إن كان أبواه حراً مسلماً وأمه كافرة أو أمة عند ابن القاسم لأنه إذا قال له لست ابناً لفلان فقط قذف فلاناً بأنه أجل أمه في الزنا قبل نكاحها فيصدق عليه أنه قذف حراً مسلماً وقد توقف مالك في الحد في هذه الصورة نظراً لاحتمال اللفظ أن أم ذلك القذوف حملت به من غير أبيه فلان فيكون القاذف قذف كافرة أو أمة (قوله أو جد) أي إذا قال شخص لآخر لست ابن فلان الذي هو جده فإنه يحد ولو قال أردت لست ابنه من صلبه لأن بينك وبينه أبا فلا يصدق كما قاله في المدونة إلا لقرينة تعين أن مراده ذلك كما في الحج (قوله من جهة الأب) أي حالة كون الجد كائناً من جهة الأب لا من جهة الأم فإن نفاه عن جده لأمه فإنه يؤدب فقط (قوله كما في المدونة) أي يقول خش قوله حراً مسلماً ما لم يكن أبواه رقيقين أو كافرين مخالف للمدونة قال بن ولم أر من صرح بذلك غيره (قوله صريحاً) أي كقوله له لست ابناً لفلان (قوله أو تلويحاً) أي مضمها لنفى النسب بالقرائن كالحصام وكذا يقال في قوله أو إشارة أي يعين أو حاجب أو يد (قوله كما يأتي) راجع للتصرع والتلويح (قوله لان الأمومة محققة لا تنتفى) أي قول القاذف له لست ابناً لفلانة مقطوع بكذبه فلا يلحق القذوف معرفة بذلك فلذا لم يحد القاذف (قوله فلا يعلم كذبه في نفيه) أي لا يعلم هل هو كاذب في نفيه عن أبيه أو ليس بكاذب في نفيه عنه فيلحقه بذلك المرة فلذا حد القاذف (قوله ولا إن نبذ) أي ولا أن نفى نسب من نبذاً أي طرح فلم يدر له أب ولا أم فلا يحد وفيه صورتان الأولى أن ينفيه عن أب معين ككسب ابن فلان ولا حد عليه في هذه اتفاقاً الثانية أن يقول له يا ابن الزنا وفيها قولان قال اللخمي لا يحد لان الغالب في النبذ أن يكون ابن زنا وقال ابن رشد يحد لاحتمال أن يكون نبذ مع كونه من نكاح صحيح ومعلوم أن قول ابن رشد هو المقدم وظاهر المصنف خلافه فينبغي استثناء هذه من كلام المصنف وأما لو قال له يا ابن الزاني أو يا ابن الزانية فزنا قذف بزنا أبويه لا ينفي النسب فلا حد على القاذف اتفاقاً وعليه ابن رشد بجمل أبويه وهذه الصورة لا تدخل في كلام المصنف إذ ليس فيها قذف بنفى نسب وكلامنا فيه وبذلك تعلم ما في قول شارحنا تبعاً لعقب وخش داماً لو نفى نسبه مطلقاً كابن الزانية أو الزاني أو ابن الزنا فيجد من أن الصواب حذف قوله كابن الزانية أو الزاني والاقتصار على قوله أو ابن الزنا وتعلم أن الحد فيه قول ابن رشد وهو المعتمد انظر بن (قوله مطلقاً) أي من غير تعيين للنفي عنه (قوله لانه لا يلزم النج) أي لجواز أن ينبذ وهو من نكاح صحيح (قوله ضعيف) قد علمت أنه هو النقل ولا خلاف

قال لمنبذ يا ابن الزانية لا حد عليه ويؤدب لان أمه لم تعرف ضعيف وإن كان

ظاهر المصنف والأوجه ما قاله بعضهم من أنه إذا قاله بإبْن الزنا حد قطعاً وإن قاله بإبْن الزانية أو الزاني لم يحد كما في العتبية وقوله إن نبذ أي مادام لم يستأخذه أحد فان استأخذه أحد لحق به وحد قاذفه حينئذ والحاصل أن القذف نوعان قذف بنفي نسب وقذف بزنا وأن الشروط ثمانية اثنان في القاذف وطاقتا وهما البلوغ والعقل وقد أشار المصنف لهما بقوله قذف السكف واثنان في المقذوف مطاقتا قذف بنفي نسب أو زنا وهما الحرية والاسلام وأربعة تخص الثاني أي المقذوف بالزنا وهى البلوغ والعقل والعفة والآلة وقد أشار إلى النوع الثاني والشروط المختصة به بقوله (٣٣٦) (أو زنا) عطف على نفى أي قذف السكف حراماً مسلماً بنفى نسب أو زنا (إن كلف)

المقذوف أى كان بالغاً عاقلاً أى زيادة على شرطى الحرية والاسلام (وعف) أى كان عفيفاً عن الزنا أو اللواط قبل القذف وبعده لإقامة الحد على قاذفه وهو المراد بقوله (عن وطء يوجب الحد) واحتراز بقوله يوجب الحد عن وطء لا يوجبه وإن أوجب الأدب كوطء بهيمة أو وطء بين فخذين أو فى دبر امرأته فشمع كلامه صورتين عدم وطء أصلاً وارتكاب وطء لا يوجب حداً فيحد قاذفه إذ هو عفيف عما يوجب الحد ومفهومه أن من ارتكب وطئاً يوجب الحد لم يحد قاذفه لأنه غير عفيف فلو قال وعف عن زنا السكان أخصر وأوضح (بآلة) حال من نائب فاعل كلف أى حال كون المقذوف ملتبساً بآلة الزنا فمن قذف مجبواً أو مقطوعاً ذكر بالزنا فلا حد عليه إذا قطع قبل البلوغ أو بعده

فيه (قوله حد قطعاً) لأولى على المعتمد لما علمت أن المسئلة ذات خلاف وأن القائل بالحد ابن رشد والبخارى قائل بعدم الحد وأشار الشارح بقوله والأوجه ما قاله بعضهم لما قاله العلامة عجم قال شيخنا فى حاشية خش الذى فى عجم وهو الحق عدم الحد فى الأولين لكون أبوهم غير معينين وفى الثالث قولان بناء على أن الغالب أنه ابن زنا أو عدم لزوم ذلك (قوله وحد قاذفه حينئذ) أى بنفى نسبه عنه (قوله وأن الشروط) أى المعتبرة فى لزوم حد القاذف (قوله مطلقاً) أى قذف بنفى نسبه أو زنا (قوله أى المقذوف بالزنا) أى دون المقذوف بنفى النسب (قوله أى كان عفيفاً عن الزنا) أى سالماً عنه قال ابن عرفة وعفاف المقذوف الموجب لحد قاذفه كلام المدونة وغيره واضح فى أنه السلامة من فعل الزنا قبل القذف وبعده ومن ثبوت حده لاستلزامه إياه هذا هو المعتمد كما فى ح وارتضاء شيخنا وابن أن كل مسلم محمول على العفة ما لم يقر بالزنا أو يثبت عليه بأربعة عدول أو ظهور حمل إذا علمت ذلك تعلم أنه إذ قذفه بالزنا فالمطالب باثبات الزنا وعدم العفة هو القاذف لقوله تعالى «والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء» الآية وأما المقذوف فلا يطالب باثبات العفاف لأن الناس محمولون على العفاف حتى يثبت القاذف خلافه وما فى عقب من أن على المقذوف أن يثبت العفاف فيه نظر وفى التفراوى لا ينفع القاذف عدلان بل يحد هو والشاهدان وإنما ينفعه أربعة يشهدون على الفعل وفيه أيضاً أنه إذا شهد شاهد بأنه قذفه يوم الجمعة وآخر بأنه قذفه يوم الخميس لثق كالتق والطلاق انظر المج (قوله لإقامة الحد على قاذفه) أى فإن زنى الشخص بعد أن قذف وقبل إقامة الحد لم يحد قاذفه (قوله عن وطء لا يوجبه) أى فلا يشترط العفة والسلامة منه (قوله كوطء بهيمة) أى قبل القذف أو بعده وقيل الحد (قوله لأنه غير عفيف) أى وإذا أقر شخص بالزنا فقذفه آخر ثم رجع لم يحد قاذفه بخلاف ماله قذفه بعد رجوعه فيحد (قوله فإن رماه بالزنا قبل الجب حد كما هو ظاهر) قال عجم والظاهر أن قذف الخبيث المشكل تابع لحده كما سبق فإذا رماه شخص بالزنا بفرجه الذكراوى فى فرجه الذى للنساء فلا حد عليه لأنه إذا زنى بهما فلا حد عليه وإن رماه بأنه أتى فى دبره حد رمايه لأنه إذا زنى به حد بالزنا لما مر أنه يقدر أن يكون اتيانه كاتيان اجنبية بدبر لاجل درء حد اللواط وهو الرجم بالشبهة ولا يحد حد اللواط بتقدير ذكر كورته (قوله فاعلاً أو مفعولاً به) الأولى حذف قوله أو مفعولاً به والاقتصار على قوله إذا كان فاعلاً لأن المقذوف إذا كان مفعولاً فلا يشترط بلوغه بل إطاقة الوطء كما يأتى للشارح عن قرب (قوله بنفى عنه قوله كلف) أى لأن التكليف يستلزم البلوغ (قوله فعمل ان المفعول به) أى المقذوف بكونه مفعولاً به وقوله شرطه أى شرط حد قاذفه إطاقة ذلك المقذوف للوطء سواء قذف بزنا أو لواط فيه أى وأما المقذوف بكونه فاعلاً فشرط حد قاذفه بلوغ ذلك المقذوف سواء قذف بكونه فاعلاً للزنا أو اللواط (قوله والصحيح) أى كما فى التوضيح حيث قال المحمول هو المسبب وأما المجهول النسب فهو

ورماه بوقت كان فيه مجبواً فإن رماه بالزنا قبل الجب حد كما هو ظاهر (وإن) (المقذوف فاعلاً أو مفعولاً به وهذا أعم بنفى عنه قوله كلف لكنه أتى به ليرتب عليه قوله (كأن بلغت) (المقذوف) (الوطء) وإن لم تبلغ الحيض فيحد قاذفه للحقوق المعروفة كالكبيرة والذكر المطبق كهي كما قال المصنف فعمل ان المفعول به شرطه إطاقة الوطء ولولم يبلغ (أو) (كان المقذوف) (محمولاً) بإلغاء المهمة فمحمولون جماعة يرسلهم السلطان لحراسة محل كذا قيل والصحيح



انهم السيون فمن قذف واحداً منهم بزنا أو نفي نسب حد بالمعطوف محذوف تقديره كان معطوف على بلغت (وان ملاعنة وابنها) فمن قذفها بالزنا أو قذف ابنها بنفي نسب حد فقوله ملاعنة راجع لقذف الزنا (٣٢٧) وقوله وولدها راجع لنفي النسب على طريق

الف والنشر المشوش ولم يجعلوا اللعان شبهة تدرأ الحد (أو عرض) بالقذف (غير أب) فيحد (إن) أفهم (تعريضه القذف بالقرائن كالحصام كأن يقول أما أنا فلست بزنا أو أنا معروف الأب وأما تعريض الأب لابنه والمراد به الجنس الشامل للجد فلا حد فيه وأما تصريحه بالقذف لابنه فيحد على ماسيأتي للمصنف في قوله وله حد أيه وفق والراجع أنه لا حد عليه أيضا (يوجب) القذف للذكور (ثمانين جلدة) هذه الجملة خبر عن قوله قذف المكاف قال تعالى «فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون» (وإن كرر) القذف مراراً (لواحد أو جماعة) فلا يتكرر الجلد بتكرار القذف ولا يتعدد القذف وصورته في الجماعة أن يقول كلكم زان أو قال لهم يازناة أو قال لكل واحد منهم في مجلس أو متفرقين يازن أو فلان زان وفلان زان (إلا) أن يسكره (بعده) أي بعد الحد فإعاد

أعم منه فيشمل السبي والنبوذ والغريب \* وحاصل ما في الجميع من التفصيل أنه ان نفي شخص واحداً ممن ذكر عن أب معين فلاحد عليه وإن نفاه عن أب مطلقاً بأن قال له يا ابن الزنا فإنه محد قاذفه بذلك عند ابن رشد قائلاً لأننا إنما منعناهم من التوارث بالنسب لجهلنا بأبائهم لا لأنهم أبناء زنا وقال اللخمي لا يحد قاذفه بذلك لأن أنسابهم لم تثبت ولا يتوارثون بها وأما إذا رمى واحداً ممن ذكر بالزنا فيحد قاذفه اتفاقاً إذا علمت هذا فقول الشارح أو نفي نسب أي عن أب مطلقاً لأن أب معين (قوله) فمن قذف (واحداً منهم) أي حالة كونه حراً مسلماً لأن شرط حد القاذف أن يكون القذوف كذلك (قوله) وان ملاعنة (هذا مبالغة في قوله سابقاً أو زنا فالنفي قذف المكلف حراً مسلماً بزنا يوجب ثمانين جلدة هذا إذا كان القذوف بالزنا غير ملاعنة بل وان كانت ملاعنة (قوله) وابنها (الواو بمعنى أو وهو مبالغة في قوله بنفي نسب والمعنى هذا إذا كان القذوف بنفي النسب ليس ابن ملاعنة بل وإن كان ابنها (قوله) فمن قذفها بالزنا حد) محل حد قاذف الملاعنة إذا كان غير زوج أو كان زوجاً وقذفها بغير ملاعنها به وأما لو قذفها ولو بعد اللعان بملاعنها به فلا يحد قاله ابن الحاجب (قوله) أو قذف ابنها بنفي النسب (أي عن أبيه الذي لاعنها فيه وإنما حد القاذف له بذلك لأنه لم يحزم بنفي نسبه لصحة استلحاق أبيه الذي لا عن فيه له وأما لو قال لابن الملاعنة يامني أو يا ابن الملاعنة أو يا ابن من لو عنت فلاحد عليه كما ذكره عن مختصر الوفاق فان قال له لا أب لك حد ان كان طلي وجهه المشائمة لا الاخبار كقوله أبوك ثقاك إلى لعانه قاله في المدونة وشرحها وإن قال لغير ابن الملاعنة يامني حد (قوله) أو عرض بالقذف (أي باحد الامور الثلاثة المتقدمة وهي الزنا واللواط ونفي النسب عن الاب أو الجدة (قوله) غير أب (أي ولو زوجاً عرض زوجته (قوله) أما أنا فلست بزنا (أي أو لست بلائط (قوله) والمراد به (أي بالاب والجنس أي جنس الوالد (قوله) الشامل للجد (أي وللجدة سواء كان من جهة الاب أو من جهة الام (قوله) فلاحد فيه (أي ولا أدب لبعده عن التهمة في ولده (قوله) والراجع انه لا حد عليه (أي في التصريح وقوله أيضاً أي كما أنه لا حد عليه في التعريض (قوله) وإن كرر القذف مراراً (لواحد) أي قبل إقامة الحد عليه كان القذف المكرر بكلمة واحدة أو بكلمات ابن الحاجب ولو قذف قذفان لواحد فحد واحد على الاصح وهو مذهب المدونة ومقابله يحد بعدد ما قذف سواء كان بكلمة أو كلمات ابن (قوله) أو جماعة (أي أو كان القذف لجماعة فهو عطف على كرر وسواء قذفهم في مجلس أو في مجالس بكلمة أو كلمات فلا يتكرر الجلد بتكرار القذف على الاصح قال في المدونة من قذف جماعة في مجلس أو مفترقين في مجالس شق فعلية حد واحد فان قام به احدهم وضرب له كان ذلك الضرب لكل قذف كان عليه ولا حد لمن قام منهم بعد ذلك ومقابل الاصح انه يحد بعدد من قذف سواء كان بكلمة أو كلمات (قوله) وصورته في الجماعة (أي وصورة القذف للجماعة ان يقول الخ احتز بذلك عما إذا لم يقذف الجميع بل قذف واحداً منهم لا بعينه كما اذا قال لجماعة احدهم زان فإنه لا حد عليه كما يأتي (قوله) فان كرر في اثناء الجلد (أي قبل مضي اكثره ألغى الخ (قوله) إلا أن يكون ما بقى الخ (أي إلا أن يكون كرر القذف بعد مضي اكثر الجلد بحيث صار الباقي من الجلد قليلاً فيكمل الاول ثم يبتدأ بالثاني \* تنبيه \* لا يندرج حد القذف في قتل لردة كما مر ولا في قتل لتسييرها كجرابة أو زنا محصن أو قصاص للحقوق العرة

عليه ولا فرق في تكراره بعد الحد بين التصريح وغيره كأن يقول ما كذبت أو لقد صدقت فيما قلت فان كرر في أثناء الجلد ألغى ما مضى وابتدىء العدد إلا أن يكون ما بقى قليلاً فيكمل الأول ثم يتبدىء الثاني كما يأتي للمصنف (و) يوجب (نصفه) على

العبد) أى الرقيق ذكرنا أو أنثى إذا قذف حراما لمسلمين جلد أربعين وان تحرر قبل إقامة الجلد عليه ثم شرع في بيان صيغ القذف وهى قسمان تعريض وتصريح وذكر الاول فقال (كلمتُ بزان أو) قال له (زنت عنيك) أو يدك أو رجلك ووجه التعريض في ذلك أن لذة الوطء تحصل لجميع أجزاء البدن فإذا (٣٢٨) قال زنت عنيك مثلاً لزم منه التعريض بزنا الفرج ولذا قال زنت عنيك لا فرجك أو

قامت قرينة انه ارسل ناظره فقط لم يحد (أو) قال لامرأة اجنبية زنت (مكرهه) فيجد فان قال ذلك لامرأته لا عن والاحد (أو) قال لغيره في مشاعة انا وأنت (عفيف الفرج) فان لم يذكر لفظ الفرج ادب فقط كما يأتى فان لم يكن في مشاعة فلا شيء عليه (أو) قال (لعربي) حر مسلم (ما أنت بجحر) لانه نفي نسبة (أو) قال لعربي (باروئى) او يافارسى ونحو ذلك حد لانه قطع نسبه والمراد بالعربي من كان من اولاد العرب وان طرأت عليه العجمية بخلاف من قال لأعجمي ياعربي فلا حد عليه لان القصد أنه عربي الحاصل من الجود والشجاعة (كأن نسبه لعجمي) فيجد لانه قطع نسبه عن أيه ما لم تقم قرينة على أنه قصد الشفقة والحنان أى كآبته في الشفقة (بخلاف) نسبه إلى (جده) لان الجد يسمى أباً على ان شأن الجد لا يزنى في حليلة ابنه أو ابنته (وكان قال) في حق نفسه (أنا نقل)

بالمقذوف ولو كان المقذوف ظالمًا هو المقذوف فيحد له فاذنه ثم يقتل به (قوله ذكرنا أو أنثى) سواء كان خالص الرقيه أو كان فيه شائبة حرية وان قل رقه (قوله وان تحرر قبل إقامة الجلد عليه) أى فالمدار في جلد أربعين على رقيه حين القذف سواء استمر على ذلك حتى جلد أو تحرر قبل إقامة الجلد عليه فتحريره لا ينقله لحد الحر كما أن تحرير الامة بعد حصول موجب عدتها لا ينقلها لعدة الحرية أما ان قذفه وهو عبد فتبين أنه حين القذف كان حراً فانه يعمل بما تبين (قوله أو زنت عنيك) أى الضرر الخصوص وأما لو أراد بالعين الذات بتامها كان هذا من التصريح كزنى فرجك وما ذكره المصنف من الحد إذا قال له زنت عنيك أى أو يدك أو رجلك هو الاعتماد من المذهب هو قول ابن القاسم وقال أشهب بعدم الحد لانه أضاف الزنا للأعضاء مع احتمال تصديق الفرج لذلك وتصكيه واستظهره ابن عبد السلام انظر الميج (قوله أو قال لامرأة اجنبية زنت مكرهه) أى وكذبت (قوله فيجد) أى سواء قامت قرينة على ان قصده نسبتها للزنا أو لم تقم لانه لما قدم قوله أنت زنت عد قوله مكرهه من باب التعقيب برفع الواقع فلا يعتبر فان قامت قرينة على أن قصده الاعتذار عنها لم يحد فان قدم الاكراه بان قال لها أنت أكرهت على الزنا حد بان قامت قرينة على ان قصد نسبتها للزنا فان لم تقم بشيء أو قامت بالاعتذار فلا حد (قوله والاحد) أى ما لم يقم بينه بالاكراه والا فلا حد عليه (قوله فان لم يذكر لفظ الفرج أدب) أى لسكثرة جهات العفة ما لم تقم قرينة على القذف أو يجرى العرف باستعمال ذلك في القذف والا حد (قوله لانه نفي نسبة) أى فيجد لانه نفي نسبة ابن مرزوق انظر هذا مع صحة الرقيه في العرب وأنهم كفبرهم على المشهور من صحة استرقاقهم وضرب الجزية عليهم قال ولم أر من ذكر ما أنت بحرمن صيغ القذف سوى المصنف وابن الحاجب وأجاب ابن عاشر بان كلام المصنف محمول على زمان لا يسترى فيه العرب والقذف بما راعى فيه العرف بحسب كل زمن انظر بن (قوله من كان من اولاد العرب) أى الذين يتكلمون بالعربية سجية سواء كانوا عرب عرباء أو مستعربة (قوله لان القصد أنه عربي الحاصل) أى لان القصد وصفه بصفات العرب وخصاله المحموده من الجود والشجاعة لا قطع نسبه (قوله على أنه قصد) أى بنسبه لعلمه (قوله بخلاف نسبه إلى جده) أى لأبيه أو لأمه سواء كان في مشاعة ام لا فانه لا يحد كما قال ابن القاسم في المدونة وقال أشهب اذا نسبه لجده فانه يحد بان عرفه قال محمد وقول ابن القاسم أحب الى ومحل الخلاف ما لم يعرف انه أراد القذف مثل أن يتهم الجد بأمر ذلك الولد المقذوف والاحد اتفاقا كما في التوضيح اه بن (قوله فلام القيام) أى فلام المعرض به القيام ولو عفا هو عنه فان لم يعف حد لأم المعرض به وعوقب المعرض به (قوله الا إذا قاله لغيره) أى في حق غيره لا على جهة الخطاب (قوله وكذا) أى يكون من الصريح (قوله أو قال لا امرأة كيسانجة) أى فيجد بهذه الالفاظ الثلاثة إذا قال شيئاً منها لامرأة سواء كانت زوجة له أو اجنبية منه وكذا إذا قالها لأمرء وأما ان قال ذلك لرجل كبير نظر للقرائن فان دلت على ان القصد رميه بالابنة حد والا فلا هذا ما استحسنته شيخنا العدوى (قوله كيسانجة) المراد بها الزانية والحب في الاصل فساد الجوف أو السعال اطلق هذا اللفظ على الزانية

لأنها

بكسر العين المعجمة أى فاسد النسب (أو) قال انا (واد زناً) لانه قذف لأمه وكذا إذا قاله معرضاً بغيره فلاماً

القيام ولو عفا هو لكن لا يكون ما ذكر من التعريض الا إذا قاله لغيره وأما في حق نفسه فهو من التصريح وكذا لو خاطب به النير بان قال له يا نفل او يا ولده الزنا (أو) قال لامرأة (كبانجة) أى يا قبيحة ونحوه كيانها ويا فاجرة (أو قرنان) وهو الذى قرن

بينه وبين غيره في زوجته فالقيام بالحد لزوجه (أو) قال له (يا ابن منزلة الركبان) لأنه نسب أمه لزننا وذلك لأن المرأة الباغية كانت في الجاهلية إذا أرادت الفاحشة أنزلت الركبان عندها لذلك (أو) قال لها ابن (ذات الرأية) (٣٣٩) لأنه عرض لأمه بالزنا وقد كانت

العاهر تجعل على بابها راية علامة للنزول عندها (أو) قال في امرأة (فعلت بها في عكبتها) جميع عكبة كغرفة

وعرف وهي طيات البطن (لا) يحد (إن نسب)

أي أسند وأضاف (جنسا لغير) المراد بالجنس الصنف أو القبيلة (ولو)

جنسا (أبيض لاسود) أو عكسه والمراد أن ينسب فردا من جنس لجنس آخر

كقوله لرومي ياربجي أو ياربري وعكسه (إن لم يكن)

(المنسوب لغيره) (من العرب) فإن كان منهم حد ولو كان كل منهما من العرب

والفرق بين العرب وغيرهم أن العرب أنسابهم محفوظة دون غيرهم من الأجناس

(أو) قال مولى (أي معتنق بالفتح) لغيره أنا خير منك فلا حد لأن وجوه

الخير كثيرة إلا أن يكون في الكلام دلالة على خيرية النجب فيحد كما قاله أنا

خير منك نسباً (أو) قال لغيره في مشاة أو لا (مالك أصل ولا فصل) فلا حد

لأن القصد نفى الشرف إلا لقربة نفى النسب فيحد

وكذا في كل مالا حد فيه قال في الذخيرة

لأنها ترمز لأصحابها بالقبح الذي هو السعال (قوله بينه) أي بين نفسه (قوله فالقيام بالحد لزوجه) أي لأنه قذف لها (قوله لذلك) أي لفعلها الفاحشة بها (قوله وقد كانت الخ) أي ولم يزل ذلك الأمر في بعض البلاد الآن كالقصور (قوله للنزول) أي لأجل النزول عندها بالفعل بها (قوله في امرأة) أي في حق امرأة (قوله فعلت بها في عكبتها) أي فيجد لأنه أشد من التعريض ولا يخالف هذا ما ذكره في شهود الزنا من أنه إذا قال ثلاثة رأياه كالمرود في المسكحلة حدوا حيث قال الرابع رأيته يحامها في عكبتها أو طيات بطنها أو بين فخذيهما وعوقب ذلك الرابع فقط لحل ما هنا من حده على ما إذا قاله في مشاة فان هذا قرينة على قصد الرمي بالزنا فإن قاله على وجه الشهادة عوقب فقط قاله ابن مرزوق (قوله المراد بالجنس الصنف) أي لأن الإنسان نوع من الحيوان فأتاحتها للعرب والروم والبربر والزنج أصناف أو المراد بالجنس الجنس العرفي لأنه يقال في عرف الناس لكل صنف جنس فيقال الروم جنس والبربر جنس والمغاربة جنس وهكذا (قوله ولو أبيض لاسود) أي هذا إذا نسب جنسا أبيض لأبيض أو أسود لاسود بل ولو نسب جنسا أبيض لاسود وعكسه (قوله والمراد أن ينسب الخ) أشار بهذا إلى أن في كلام المصنف حذف مضاف والاصل لا إن نسب ذا جنس لغيره أي صاحب جنس وهو الفرد أي وليس المراد ما يعطيه ظاهر المصنف من أنه نسب جنسا لجنس آخر كقوله الروم بربر أو الفرس روم أو بربر (قوله إن لم يكن من العرب) هذا شرط فيما قبل البالغة وما بعدها (قوله ولو كان كل منهما من العرب) أي ولو كان كل من النسب والمنسوب اليه من العرب كما لو نسب فردا من قبيلة من العرب لقبيلة أخرى منهم وظاهره ولو نسب لأعلى من قبيلته إلا إذا كان العلوي في الشرف (قوله فان كان منهم حد) أي إذا نسب واحدا منهم لغيرهم حدوا ولو نسبوا لظاهره ولو قصد بقوله للعربي يارومي أو ياربري أي في البياض أو السواد في مشاة أم لا (قوله والفرق بين العرب) أي حيث حد من نسب واحدا منهم لغير قبيلته وقوله وغيرهم أي حيث لم يحد من نسب واحدا منهم لغير جنسه (قوله أن العرب أنسابهم محفوظة) أي لأنهم يعتنون بمعرفتها حتى جعل الله ذلك سجية فيهم فتجد الواحد منهم يعد من الآباء العشرة أو أكثر فمن نسب واحدا منهم إلى غير قبيلته حد لأنه قطع نسبه وأما غيرهم فلا يلتفت لمعرفة نسبه فاذا نسب لغير جنسه أو قبيلته فلا يحد ناسبه لأنه لم يتحقق أنه قطعه عن نسبه فيحتمل أنه في نفس الأمر كما نسبته والحدود تدرأ بالشبهة (قوله أو قال مولى الخ) ابن الجاحظ لو قال مولى لعربي أنا خير منك فقولا إن أه التوضيح لو قال ابن عم لابن عمه أنا خير منك أو قال ذلك مولى لعربي فقولا وقد ذكرهما ابن شعيان واختار وجوب الحد فيهما والأقرب خلافه لأن الأفضلية قد تكون في الدين أو في الخلق أو الخلق أو في المجموع أو في غير ذلك إلا أن يدل البساط على إرادة النسب أه بن (قوله لأن وجوه الخير كثيرة) وذلك لأن الخيرية تصدق بالخيرية في الدين أو الخلق أو الخلق أو المجموع أو نحو ذلك (قوله فيحد) أي لأنه قذف المخاطب بأن نسبه لا خير فيه وحينئذ يكون ابن زنا (قوله أو قال لغيره) أي ولو كان ذلك الغير عربيا (قوله لأن القصد نفى الشرف) أي لأن العرف استعمال ذلك اللفظ في ذم الافعال (قوله في كل مالا حد فيه) أي كقول المولى لغيره أنا خير منك أو نسب فرد جنس لجنس آخر فعنى قامت قرينة على أن قصده نفى النسب حد وكذلك قوله الآتي يا ابن الفاسقة أو الفاجرة أو يا حمارا أو يا ابن الحمار فعنى قامت قرينة على أن القصد القذف حد (قوله حاف) أي أنه ما أراد القذف ولا يحد

(٤٢ - دسوقي - يع -) ضابط هذا الباب الاشتهارات العرفية والقرائن الحالية فعنى فقدنا حلف ومضى وجد أحدهما حد وإن استقل

العرف وبطل بطل الحد وبخلاف ذلك باختلاف الأعصار والامصار وبهذا يظهر أن يا ابن منزلة الركبان وذات الرأية لا يوجب حدا

وأنه لو اشتهر ما لا يوجب حسدا الآن في القذف أوجب الحسد ( أو قال جماعة أحدكم زان ) أو ابن زانية فلا حد ولو قاموا  
كلهم لعدم تعيين للمرة وهذا إذا كثرت الجماعة كأن زادوا على ثلاثة فإن كانوا ثلاثة أو اثنين حد إن قاموا أو قام بعضهم  
إلا أن يحلف ما أراد القائم ( وحده في ( ٣٣٠ ) مأبون إن كان ) القول له ( لا يتأنت ) أى لا يتكسر في كلامه كالنساء

وإلا لم يحسد والذي في  
النقل انه يحسد مطلقا (و)  
حد ( في ) قوله لآخر  
( يا ابن النصارى ) أو  
اليهودى أو الكافر (أو)  
يا ابن (الازرقى) أو الأحمر  
ونحو ذلك ( إن لم يكن في  
آبائه ) من هو ( كذلك )  
فإن كان لم يحسد والعرف  
الآن على خلافه لأن قصد  
التشديد في الشتم (و) حد  
( في ) قوله لآخر ( مُحْنَشٌ  
إن لم يحلف ) انه لم يرد  
القذف وإنما أراد انه  
يتكسر في القول والفعل  
كالنساء وهذا إن لم يخصه  
العرف بمن يؤتى كما هو  
الآن وإلا حد مطاقا  
( وأدب ) في ابن الفاسقة  
أو الفاجرة ( لأن الفسق  
الخروج عن الطاعة فليس  
نصا في الزنا والفجور  
كثرة الفسق وقبل كثرة  
الكذب لكن هذا يعارض  
ما تقدم في كياقبة من ان  
يا فاجرة مثله إلى ان يعمل  
ما مر على ما إذا كان العرف  
فيه القذف ( أو يا حمار ) أو  
( يا ابن الحمار ) فيؤدب (أو)  
قال لغيره ( أنا عفيف ) أو  
ما أنت بعفيف بدون ذكر

( قوله وأنه لو اشتهر الخ ) أى مثل علق فانه في الأصل الشيء النفيس واشتهر الآن في القذف بالمفعولية  
فيه الحد ولو حلف أنه لم يقصد قذفا ( قوله ولو قاموا كلهم ) فإن ادعى أحدهم أنه أراد به قذفا قبل  
منه إلا ببيان أنه أراد به قاله في الجواهر وما ذكره من عدم الحد ولو قاموا هو ما في الوازية وقال ابن  
رشد ما حكاه ابن اللواز من انه لا يحسد إذا قاموا كلهم بعيد لأنه معلوم أنه قاله لأحدهم فلا حجة له  
إذا قام به كلهم انظر التوضيح اهـ بن ( قوله لعدم تعيين للمرة ) أى لو احدى منهم إذا يعرف من أراد  
والحد إنما هو للمرة ( قوله أو قام بعضهم ) أى وعفا الباقي ( قوله إلا أن يحلف ما أراد القائم )  
أى فإن حلف والحال أن غيره قد عفا لم يحسد سقوط حق الباقي بعفوه وسقوط حق القائم بحلفه أنه لم يرد  
القائم وإن لم يحلف حد ومثل ما إذا قال لاثنتين أو ثلاثة أحدكم زان أو ابن زانية أو لأب له ما إذا قال  
لدى زوجتين أو ثلاث يزوج الزانية وقامتا أو إحداهما وقد عفت الأخرى ولم يحلف ما أراد القائمة  
فيحد فإن حلف ما أراد القائمة فلا حد لسقوط حق الباقي بعفوها وسقوط حق القائمة بحلفه أنه لم يرد  
القائمة ( قوله وإلا ) أى وإلا بان كان يتأنت في كلامه كالنساء لم يحسد ( قوله والذي في النقل ) أى كما  
قال ابن مرزوق ( قوله أنه يحسد مطلقا ) أى سواء كان يتأنت في كلامه أولا وما قاله المصنف من التفصيل  
ضعيف بل لا وجود له كما قال ابن مرزوق ( قوله وحده في قوله لآخر ) أى سواء كان ذلك الآخر عربيا  
أم لا ( قوله ونحو ذلك ) كيا ابن الأسود أو الأعور أو الأعمى ( قوله إن لم يكن في آبائه الخ ) أى إن  
لم يثبت أن في آبائه من هو كذلك لأنه نسب أمه للزنا وهذا صادق بما إذا ثبت خلاف ذلك أو جهل  
الأمر كما في بن ( قوله فإن كان لم يحسد ) أى فإن ثبت وجود أحد من آبائه كذلك لم يحسد القائل  
فالنافي لأحد إنما هو الثبوت ( قوله لأن قصد ) أى بهذه الألفاظ التشديد في الشتم أو في الذم والتوبيخ  
ولم تشتهر عرفا في القذف بنفى النسب ( قوله إن لم يحلف أنه لم يرد الخ ) أى فإن حلف أنه لم يرد القذف  
فلا حد عليه ( قوله وإنما أراد الخ ) أى الذى هو المعنى الأصلى لتلك اللفظ ( قوله مطلقا ) أى  
سواء حلف أولم يحلف ( قوله مثله ) أى مثل قبة في لزوم الحد ( قوله إلا أن يعمل ما مر على ما إذا كان  
العرف فيه القذف ) أى وما هنا على خلافه ( قوله أو يا ابن الحمار ) أى ويا خنزير أو يا ابن الخنزير  
أو يا كلب أو يا ابن السكلب ( قوله أو أنا عفيف أو ما أنت بعفيف ) أى إذا قال ذلك لامرأة واما إن قال  
ذلك لرجل فانه يحلف فإن نكل عن البين حد كما في التوضيح فقول عيق أو قال لرجل فيه نظرا هـ بن  
( قوله بدون ذكر الفرج ) أى فيؤدب ولو في مشاعة ( قوله لأن العفة تكون في الفرج وغيره ) أى  
كالطعم ونحوه فلما اسقط الفرج احتمل العفة في الطعم والفرج ولم يكن نصا في الفرج ( قوله أو يا فاسق الخ )  
أى وإن كان متصفا بالفسق بمعنى الخروج عن الطاعة ( قوله إلا لقرينة إرادة الزنا ) أى  
وذلك كما لو قال له يا فاجر بفلانة فانه يحسد لأن ذكرها قرينة القذف إلا لقرينة تدل على عدم  
إرادة الفاحشة كمطله بحق امرأة أو جدد حقها فقال له يا فاجر بفلانة تريدان فاجر على أيضا فيحلف  
ما أراد فاحشة وإنما أراد ذلك ولا شيء عليه كفى للبدونة زاد اللخمي فان نكل عن البين لم يحسد لانها  
يعين استظهار ( قوله أو يا يهودى ) أى أو يا آكل الربا ( قوله وإن قلت امرأة ) أى أجنبية أى واما  
الزوجة إذا قال لها أنت زينة أو يا زانية فقالت له زينة بك فلا حد عليها باتفاق لانها قد تربد  
النكاح والخلاف في الزوج فقال ابن القاسم يحسد إلا ان يلاعن وقال عيسى لاحد عليه ولا لعان كذا

الفرج لأن العفة تكون في الفرج وغيره إلا ان تقوم قرينة إرادة الفرج فيحد ( أو أنك ) بكسر الهمزة  
وتشديد النون وكسر الكاف ( عفيفة ) فيؤدب ( أو ) قال له ( يا فاسق أو يا فاجر ) فيؤدب إلا لقرينة إرادة الزنا وكذا يؤدب  
في نحو يا حارب الحمار أو يا كافر أو يا يهودى ( وإن قالت ) امرأة ( بك جوابا لزنت ) أى تقول رجل لها أنت زينة



(حدث) حديثنا لتصديقها وهو إقرار منهما ما ترجع عنه (والقذف) للرجل لأنها قذفه بقولها بك (وله) أي المقتذوف حدث (أيه) وأمه القاذف كل منهما له (وفسق) بحده لا تقبل له شهادة وكذا إذا وجب له قبل (٣٣١) أيه عين فله تخليفه ويصير بذلك فاسقاً

لا يقال إباحة القيام بحقه تقتضي عدم المعصية فكيف يكون فاسقاً على ما مشى عليه المصنف لأنها تقول لا يلزم من تفسيق كونه عن معصية لأن المراد بالتفسيق عدم قبول شهادته وهو قد يحصل بالمباح كالأكل في السوق كما أشرنا له ثم ما مشى عليه المصنف ضيف والمذهب أنه ليس للابن حد أبيه ولا تخليفه (و) للمقتذوف (القيام) أي محذوفه (وإن علمه) أي ما رمى به (من نفسه) قال فيها حلال له أن يحده لأنه أفسد عرضه (كوارثه) له القيام بحق مورثه المقتذوف قبل موته بل (وإن) قذف (بعده) و (وإن) الوارث بقوله (من ولد وولده) وإن سفل (وأي) وإن علمه (وإن علمه) فعم فابنه وهكذا (ولكل) من الورثة (القيام) بحق المورث (وإن حصل) أي وجد (من هو أقرب) منه كابن الابن مع وجود الابن لأن المعرفة تلحق الجميع ولا سيما إذا كان المقتذوف أثنى فليس كالدم يختص به الأقرب خلافاً

في ابن عرفة والتوضيح والمتمم كلام ابن القاسم انظر بن (قوله حدث) أي ولا يحذر الرجل لأنها صدقته قاله في المدونة اه بن (قوله ما لم ترجع عنه) أي فإن رجعت عن قولها حدث لقذف الرجل فقط (قوله والقذف للرجل) أي وحدث لقذف الرجل أيضاً وظاهره ولو رجعت عن إقرارها وقالت لم أزد إقراراً ولا قذفاً وإنما أردت بقولي زنيته بك مجرد المجاورة وهو كذلك عند ابن القاسم ونص ابن عرفة من قال لامرأة يازانية فقالت له بك زنيته فقال مالك تعد للرجل وللزنا ولا يعد لأنها صدقته إلا أن ترجع عن قولها فتعد للرجل فقط وقال أشهب إن رجعت وقالت ذلك إلا على وجه المجاورة ولم أزد قذفاً ولا إقراراً فلا تعد ويعد الرجل اه فانت تراه جعل كلام أشهب مقابلاً للمذهب المدونة انظر بن (تنبيه) لو قال شخص لآخر يازاني فقال له الآخر أنت أرنى متى لم يعد القائل الأول لأنه قذف غير عفيف وحد الثاني للزنا والقذف فإن قال له يامعص قال له أنت أعرض متى حد الأول لزوجة الآخر وأدب وحد الثاني لزوجته ولزوجة الأول حسداً واحداً وأدب له هذا إذا لم يلاعن الثاني لزوجته فإن لاعن لها حد لزوجة الأول إن قامت به بعدما لعن زوجته فإن قامت به قبل فحده لها حد لزوجته (قوله القاذف كل منهما له) أي تصرحاً وأما قذفها له بالتعريض فلا حد فيه ولا أدب كالمزور (قوله وفسق) أي الولد المقتذوف بحده أي لأبيه أو أمه (قوله فكيف يكون فاسقاً) أي مع أنه غير عاص (قوله وهو قد يحصل بالمباح) أي الخلل بالمرأة (قوله ليس للابن حد أبيه ولا تخليفه) أي وكذلك أمه ليس له حدها ولا تخليفها فلا يمكن من ذلك إن طلبه (قوله وإن علمه من نفسه) أي وإن علم أن ما رماه به صدر من نفسه بل له القيام به ولو علم بأن القاذف رآه يزني لأنه مأثور بالستر على نفسه ولأنه وإن كان في الباطن غير عفيف فهو عفيف في الظاهر قاله أبو الحسن وليس للقاذف أن يحلف المقتذوف أنه ليس بزاني كما في المدونة (قوله كوارثه له القيام بحق مورثه المقتذوف الخ) مثل وارث المقتذوف في القيام بحق الميت وصى الميت المقتذوف الذي أوصاه بالقيام باستيفاء الحد كما في الشامل (قوله وبين الوارث) أي الذي له القيام بحق مورثه (قوله من ولد وولده) أي سواء كان كل من الوالد أو ولده ذكراً أو أنثى (قوله وهكذا) أي باقى الورثة من العصبه والأخوات والجدات إلا الزوجين فإن المذهب أنه لاحق لهما في ذلك كما هو ظاهر كلام المدونة انظر بن (قوله ولكل من الورثة) أي الذين ذكرهم المصنف وغيرهم على الظاهر (قوله وإن حصل) أي وجد من هو أقرب منه هذا يدل على أن المراد بالوارث في قوله كوارثه الوارث بالقوة لا الفعل لأن ابن الابن لا يرث بالفعل مع وجود الابن وحينئذ فيشمل ما لو كان الوارث قاتلاً أو عبداً أو كافراً فله القيام بحده من قذف مورثه الحر المسلم سواء كان ذلك المورث أصلاً لذلك الوارث أو فرعاً له أو غيرها (قوله خلافاً لأشهب) أي القائل يقدم الأقرب فالأقرب في القيام بحق المورث المقتذوف كالقيام بالدم (قوله وللمقتذوف العفو الخ) أي وأما الوارث القائم بقذف مورثه فليس له العفو إذا كان الميت أوصاه بالقيام بالحد وإلا فله العفو قال ابن عرفة لا يخفى إن مات المقتذوف وقد عفا فلا قيام لوارثه وإن أوصى بالقيام لم يكن لوارثه عفو فإن لم يعف ولم يرص فالحق لوارثه إن شاء قام وإن شاء عفا اه بن (قوله إن أراد ستراً على نفسه) قيد في قوله أو بعده ومفهوم الشرط أن المقتذوف إذا كان عفيفاً فاضلاً لا يخشى

لأشهب (و) للمقتذوف (العفو) عن قاذفه (قبل) بلوغ (الامام) أو نأيه (أو بعده) إن أراد المقتذوف (ستر) على نفسه كأن يخشى أنه ان ظهر ذلك قامت عليه بينة بما رماه به أو يقال لم حد فلان فيقال بقذفه فلان فيشتهر الأمر ويكثر لفظ الناس أو نحو ذلك (وإن حصل) القذف وفي نسخة وإن قذف (في) أثناء (الحد) المقتذوف أولاً وغيره (أشدد) الحد (لها) أي للقذفين حداً واحداً

والثمن ماضى (إلا أن يبقى) (٣٣٣) من الأول (يسير) كخمس عشرة سوطا فدون (فيكمل الأول) ثم يستأنف للثاني حد

[درس]

(باب) ذكر فيه أحكام السرقة فقال (تقطع) يده السارق (اليمين) من السكوع (وتحسم) أي تسكوى (بالتار) وجوبا خوف تتابع سيلان الدم فيه لك وظاهر المصنف أنه من تمام حد السرقة فيكون واجبا على الإمام ويحتمل أنه واجب مستقل وأنه على الكفاية يقوم به الإمام أو المقطوعة يده أو غيرهما والمراد أنه يغلى الزيت على نار وتحسم به لتسند أفواه العروق فيقطع الدم وأصل الحسم القطع استعمال في السكي مجازا لأنه سبب في قطع الدم (إلا لشلل) باليمين أو قطع بسماوى أو قصاص سابق لاسرقة سابقة (أو نقص أكثر الأصابع) من اليمين كثلثة فأكثر (فرجله اليسرى) وهو المذهب وأخذ به ابن القاسم (ومحا) الإمام رضى الله عنه أى أمر بمحو القول بقطع رجله اليسرى (ليده) أى القول بقطع يده (اليسرى) فيمن لا يمين له أوله يمين شلاء وقيس عليه ناقصة أكثر الأصابع والمعتمد ما جاء كما تقدم دون ما أثبتته ولذا رتب المصنف كلامه الآتى على المحو فقال (ثم) أن سرق ثانيا بعد

من إقامة بينة تشهد عليه بما رماه به القاذف ولا يحصى من لفظ الناس والتركيب فيه إذا حد قاذفه فإنه لا يجوز عفو بعد بلوغ الإمام ويستثنى من قوله إن أراد ستر ما إذا كان القاذف أباه أو أمه أو جده فله العفو وإن لم يرد ستره ويجوز العفو عن التميز والشفاعة فيه ولو بلغ الإمام كفى ح وظاهره ولو كان التميز لمحض حق الله انظر عقب (قوله والثمن ماضى) أى من الحد قبل القذف الثانى (قوله) إلا أن يبقى يسير) حدوه كما قال شيخنا العدوى بما دون الثلث

(باب) ذكر فيه أحكام السرقة

(قوله تقطع يد السارق) أى المكاف سواء كان مسلما أو كافرا حرا أو عبدا ذكرا أو أنثى وقطعها بواحد من ثلاثة أشياء سرقة طفل أو ربع دينار أو ثلاثة دراهم كما يأتى ذلك (قوله اليمين) ظاهره ولو كان أعسر قال عقب وهو كذلك وقال اللخمي إن الأعسر تقطع يسراه واقصر عليه في كفاية الطالب وتحقيق المباني والتوضيح وابن غازى ولم يذكره مقابلا له وكتب الشيخ عبد الله عن شيخه سيدى محمد الزرقانى أن ما قاله اللخمي هو المذهب اه والظاهر أن كلام اللخمي محمول على أعسر لا يتصرف باليمين إلا نادرا بدليل ما يأتى في الشلل وأما الاضبط فتقطع عنه اتفاقا (قوله من السكوع) أى كما بينته السنة بسبب الاجمال في قوله تعالى « فاقطعوا أيديهما » لاحتمال أن القطع من السكوع أو من المرفق أو من النكبة (قوله فيكون واجبا على الإمام) أى فان تركه أثم (قوله ويحتمل الخ) الذى استظهره رح أنه واجب على الإمام وللمقطوعة يده أى وجوبا كفائيا ففى فعله أحدهما سقط عن الآخر أى وأما من قطعت يده ظلما كمسئلة وإن تعمد إمام الآتية فلا خلاف أن الحسم واجب على الإمام ولا يلزم صاحب اليد المقطوعة ظلما التداوى كما نقله الأئمة عن ابن عرفة \* ونصه قال ابن عرفة من قطعت يده بحق لا يجوز له ترك المداواة ومن ترك حتى مات فهو فى معنى قتل النفس بخلاف من قطعت يده ظلما فله ترك المداواة حتى يموت وائمه على قاطعه انظر ح اه بن (قوله أو غيرها) أى ففى قام به أحد سقط عن الباقي (قوله إلا لشلل باليمين) أى لا فساد فيها وظاهره ولو كان ينفع بها وهو كذلك خلافا لابن وهب لكنه مقيد بما إذا كان الشلل بينا وأما إن كان خفيا فلا يمنع القطع قاله ح (قوله لاسرقة الخ) انما قيد القطع بكونه بغير سرقة لاجل الخلاف المشار له بقوله ومحا الخ إذ ما قطعت بسرقة يتفق على أنه إذا سرق ثانية تقطع رجله اليسرى بخلاف من سرق وفى يمينه شلل أو قطعت فى قصاص أو سقطت بسماوى فإن فيه خلافا هل تقطع رجله اليسرى أو يده اليسرى (قوله ومحا الإمام الخ) ضمن المصنف محامى غير فلذا عداه بالإمام أى وغير الإمام القول بقطع رجله اليسرى للقول بقطع يده اليسرى (قوله فيمن لا يمين له) أى أن المحو إنما وقع فيمن لا يمين له لقطعها قصاص أو سقوطها بسماوى أوله يمين شلاء وقيس على ما ذكر ناقصة أكثر الأصابع فهى لا يحوفها صراحة خلافا لظاهر المصنف وبهذا اندفع الاعتراض على المصنف \* وحاصله أن ظاهره أن المحو وقع فى الشلل والنقص معامع أن المدونة لم تذكر فى النقص محوا ولا رجوعا ولا خلافا ونصها وإن لم يبق من يمين يديه إلا أصبع أو أصبعين قطعت رجله اليسرى اه وحاصل الجواب أن مسألة النقص وإن كان لا يحوفها صراحة لكنه فيها قياسا وحيث لا اعتراض على المصنف هذا وظاهر كلام ابن مرزوق أن المحو إنما وقع صراحة فى الشلل ولم يقع فى ناقصة أكثر الأصابع ولا فيمن لا يمين له ونصه ظاهر كلام المصنف أن المحو فى الشلل ونقص أكثر الأصابع وظاهر كلام التهذيب أنه فيمن لا يمين له وفى اليد الشلاء وليس كذلك فهما وإنما المحو فى الشلل خاصة كما فى الامهات لكن الحكم واحد انظر بن (قوله ولذا) أى لأجل ضعف المثبت وقوله رتب المصنف كلامه الآتى على المحو أى لكونه للمعتمد

قطع رجله اليسرى ابتداء لما منع المتقدم تقطع (يده) اليسرى (ثم) إن سرق ثالثا قطعت (رجله) اليمين والقول فى الرجلين (قوله) من مفصل الكمين كالحرابة ولو أخر قوله وتحسم بالنار الى هنا ليفيد رجوعه للرجل أيضا كان أولى وقد علمت أن قوله ثم الخ مفرع

هي الستني فقط لا على الستني (أي أيضا لأن عالم الأعضاء الأربعة إن سرق قطع يده اليمنى فرجله اليسرى فيده اليسرى فرجله اليمنى  
ليكون القطع من خلاف (ثم) إن سرق بعد ذلك (عزر وحبس) إلى أن تظهر توبته أو يموت كذا يظهر (وإن تعدد أمام أو غيره)  
كجلاد (يسراه أولا) مع علمه بأن سنة القطع ابتداء في اليد اليمنى (فالقود) على من قطع (٣٣٣) اليسرى لانه تعدى حدود الله

(والحد) على السارق

(باق) فقطع يده اليمنى ولو

قال المصنف بدل يسراه

غير محل القطع كان أحسن

ليشمل جميع الصور في

أول سرقة وثاني سرقة

وثالث سرقة (و) إن

قطعها أولا (خطأ أجزاء)

عن قطع اليمنى ولا دية

ومحله إذا حصل الخطأ بين

عضوين متساويين وأما

لو أخطأ فقطع الرجل

وقد وجب قطع اليد أو

عكسه فلا يجزىء ومحله

أيضا ما إذا كان الخطأ

هو الامام أو أموره وأما

إذا كان أجنبيا فلا يجزىء

والحد باق وعلى القاطع

الدية واعترض ابن مرزوق

على المصنف التابع لابن

الحاجب بأن أئمة المذهب

لم يصرحوا بالتفصيل بين

العمد والخطأ فالتجبه

الاجزاء مطلقا ولو عمدا

(فرجله اليمنى) هذا مخرج

على قوله وخطأ اجزاء أي

وإذا قلنا بالاجزاء فلو

سرق ثانية قطعت رجله

اليمنى ليكون القطع من

خلاف فإذا سرق ثالثة

قطعت يده اليمنى (بسرقة

طفل) متعلق بقوله فقطع

أي فقطع اليمنى إلى آخر ما تقدم بسبب سرقة طفل ذكر أو أنثى حر مخمخ وكذا المجنون (من حرز مثله) كدار أهله أو مع كبير حانظله فإن

كان الطفل كبيرا واعيا ولم يكن في حرز مثله لم يقطع سارقه (أو) بسرقة (رب دينار) شرعى (أو ثلاثة دراهم) شرعية (خالصة) من الفس

كانت لشخص أو أكثر (أو) بسرقة (ما يساويها) من العروض والحيوان رقيقا أو غيره قيمة وقت إخراجه من حرز مثله لا قبله أو بعده

(قوله على الستني فقط) أي وهو قوله لا لشلل (قوله لا على الستني منه) أي وهو سائر اليمنى (قوله ليكون  
القطع من خلاف) وأما لو سرق ثانية على القول المرجوع إليه وهو قطع يده اليسرى ابتداء فيمن لا  
يمين له أوله يمين شلاء أو ناقصة أكثر الأصابع فهل يقطع رجله اليسرى لأنها تقطع ثانية في صحيح  
الأعضاء وهو الظاهر كما قل من سرق أو قطع رجله اليمنى ليحصل القطع من خلاف ينظر في ذلك كذا  
في عقب وغيره من الشراح (قوله ثم إن سرق) أي سأل الأربعة بعد قطع جميعها بسرقات أربعة مرة  
خامسة أو سرق الاشل أو ناقص أكثر الأصابع مرة رابعة عزز الخ (قوله وحبس) أي ونفقه وأجرة  
الحبس عليه إن كان له مال والا فمن بيت المال إن وجدوا ولا في المسلمين (قوله كذا يظهر) أي لا أنه  
يجزى مدة معينة باجتهاد الحاكم كما قال بعضهم لاحتمال أنه لا يرجع بحبسها عن أذية الناس ولا تظهر  
توبته فلا تحصل الثمرة المقصودة من حبسه (قوله ليشمل جميع الصور في أول سرقة) أي وهي العدول  
عن قطع اليد اليمنى ابتداء لقطع الرجل اليسرى أو لقطع اليد اليسرى أو لقطع الرجل اليمنى (قوله وثاني  
سرقة) أي وهي العدول من قطع الرجل اليسرى أولا لقطع اليد اليسرى أو لقطع الرجل اليمنى  
(قوله وثالث سرقة) أي وهي العدول عن قطع اليد اليسرى أولا لقطع الرجل اليمنى (قوله وخطأ) المراد به  
ما يشمل الجهل كما في الدونة (قوله فلا يجزىء) أي ويقطع للعضو الذي ترتب عليه القطع ويؤدي  
القاطع دية الآخر (قوله وأما إذا كان أجنبيا فلا يجزىء) أي سواء وقع الخطأ بين عضوين متساويين  
أولا وقوله والحد باق أي فيقطع العضو الذي ترتب عليه القطع وعلى القاطع الدية (قوله واعترض  
ابن مرزوق على المصنف) أي في قوله وإن تعدد أمام أو غيره يسراه أولا فالقود والحد باق وخطأ  
اجزاء (قوله لم يصرحوا بالتفصيل بين العمد والخطأ) أي والذي صرح به إنما هو الغزالي من الشافعية  
في وجيزه وتبعه في ذلك تلميذه ابن شاس وقد تبع ابن شاس في ذلك ابن الحاجب المختصر لكتابه  
الجواهر والمصنف تبع ابن الحاجب المختصر لكتابه (قوله الاجزاء مطلقا ولو عمدا) أي ولا قود في العمد  
كالخطأ (قوله وإذا قلنا بالاجزاء) أي باجزاء قطع يده اليسرى أولا خطأ أو عمدا بناء على ما قال  
ابن مرزوق (قوله قطعت يده اليمنى) أي فإذا سرق مرة رابعة فرجله اليسرى (قوله حر) قيد به مع أن  
العبد مثله لدخوله في قول المصنف الآتي أو ما يساويها (قوله وكذا المجنون) أي وسواء انتفع السارق  
بكل من الطفل والمجنون أم لا ولو قال المصنف بدل طفل غير مميز لكان أولى لشعوله للمجنون  
(قوله أو مع كبير) أي سواء كان ذلك الكبير خادما له أولا كما لو كان ذلك الكبير سارقا له كما يأتي من عموم  
السرقه من السارق والانسان حرز لما معه اه شيخنا (قوله أو ثلاثة دراهم شرعية) مثله أقل منها إن كان  
التعامل بالوزن وكانت القلة لا اختلاف الموازين فان نقصت بغير اختلاف الموازين لم يقطع وإن  
كان التعامل بالعدد فان لم يرج السروق الناقص ككاملة لم يقطع كان النقص لا اختلاف الموازين  
أم لا وإن راج ككاملة قطع أي ان كان النقص لا اختلاف الموازين والا فلا فالقطع  
في صورتين وعدمه في باقية ولم يجر هذا التفصيل في الربع دينار لعدم حصول التعامل به  
غالبًا كما في عقب (قوله خالصة من الفس) وصف للدراهم ويشترط ذلك أيضا في الربع  
دينار فلعل المصنف حذف من الأول لدلالة الثاني (قوله ما يساويها) أي ما يساوي الثلاثة

أي فقطع اليمنى إلى آخر ما تقدم بسبب سرقة طفل ذكر أو أنثى حر مخمخ وكذا المجنون (من حرز مثله) كدار أهله أو مع كبير حانظله فإن  
كان الطفل كبيرا واعيا ولم يكن في حرز مثله لم يقطع سارقه (أو) بسرقة (رب دينار) شرعى (أو ثلاثة دراهم) شرعية (خالصة) من الفس  
كانت لشخص أو أكثر (أو) بسرقة (ما يساويها) من العروض والحيوان رقيقا أو غيره قيمة وقت إخراجه من حرز مثله لا قبله أو بعده

ولو ذبحه أو أفسده في حرزه فنقص فأخرجه لم يقطع كما لو كان وقت الأخراج لا يساويها ثم حصل غلاء كما أنه يقطع إن ساواها وقت ثم حصل رخص وتعتبر القيمة (بالبلد) التي (٣٣٤) بها السرقة والعبرة التقويم (شرعا) بأن تكون المنفعة التي لأجلها التقويم شرعية لا كالة

دراهم (قوله أو أفسده في حرزه) أي كما لو خرق الثوب في داخل الحرز ثم أخرجه مخروقة (قوله وتعتبر القيمة) أي بالدرهم وقوله بالبلد التي بها السرقة أي سواء كان التعامل فيها بالدرهم أو الدينار أو العروش أو كان التعامل فيها بالثلاثة حالة كونها أغلب من العروش أو من غير غلبة وفائدة اعتبار القيمة ببلد السرقة أن السروق إن كانت قيمته في البلد ثلاثة دراهم فالقطع ولو كانت قيمته أقل منها في غير بلد السرقة إن كانت قيمته فيها أقل منها فلا قطع ولو كانت قيمته في غيرها ثلاثة دراهم أو أكثر (قوله وقيمته دون اللهو) أي ودون ماله من السبق والاجابة (قوله ومعها) أي ومع اعتبار المذكورات من اللهو والسبق والاجابة (قوله هو المشهور) قال في التوضيح وأما أن سرق غيرهما أي غير الربع دينار والثلاثة دراهم فالمشهور أنه يقوم بالدرهم لأنه أعم إذ قد يقوم بها القليل والكثير وهكذا صرح الباجي وعباس بن مشورية هذا القول فإن ساوى السروق ثلاثة دراهم قطع سارقه وإن لم يساوى ربع دينار وإن لم يساوى ثلاثة دراهم لم يقطع ولو ساوى ربع دينار ابن (قوله اللهو) إلا أن لا يوجد في بلدهم إلا الذهب فيقوم به (كذا في عقب استظهرنا قال بن وفيه نظر بل ظاهر كلامهم أن مذهب المدونة أن التقويم لا يكون إلا بالدرهم ولو عدت ولم يوجد إلا غيرها (قوله كبلاد السودان) أي فإنهم إنما يتعاملون بالعرض وليس عندهم ذهب ولا فضة (قوله اعتبر التقويم) أي تقويم العرض السروق بالدرهم في أقرب بلد إليهم يتعامل فيها بالدرهم كذا قال عبد الحق تقي الدين بعض شيوخ صقلية وقال ابن رشد تعتبر قيمة السروق في بلد السرقة لأقرب البلاد وصوب ابن مرزوق ما قاله عبد الحق وعلم أنه يكفي في التقويم واحد إن كان وجهها من القاضي لأنه من باب الخبر لا الشهادة فإن لم يكن المقوم موجهها من طرف القاضي فلا بد من اثنين ويعمل بشهادتهما وإن خولنا بأن قال غيرهما لا يساويها كما هو مذهب المدونة ولا يقال مقتضى درء الحد بالشبهات عدم القطع إذا خولنا لأن النص متبع ولأن الثبوت مقدم على النافي (قوله وإن كان) هذا مبالغة في القطع فيها قيمته ثلاثة دراهم أي وإن كان ما يساوى الثلاثة دراهم محقرا في نظر الناس كما وحط به أي لأنه متمول ويجوز بيعه وسواء كان ذلك المحقر مباحا للناس وحازه شخص في حوزة الخاص به كالماء والحطب أولم يكن مباحا كالنبت وسواء كان يمرع له التغير والفساد بابقائه كالأشياء الرطبة المأكولة كالفاكهة أم لا خلافا لأبي حنيفة فهما وخلافا للشافعي في الأول (قوله أو جارح) أي من الطير كالصقر وقوله لتعليقه الصيد أي وإن كان لا يساويها بالنظر لاجمعه وريشه فإن لم يكن معلما قطع سارقه إن ساوى لحمه فقط أو ريشه فقط أو لحمه وريشه معا نصا وبالآلا فلا (تنبيه) مثل تعليم الجارح الصيد لتعليم الطير حمل السكت للبلدان قال ابن عرفة اللخمي إن كان القصد من الحمام ليأتي بالأخبار لا لمحب قوم على ما علم من الوضع الذي يبلغ المسكوبة إليه ومثله لتونس اه بن (قوله أو سرق سبعا) أي حيا أو بعد ذبحه (قوله ولا يراعى قيمة لحمه) أي فإذا سرق سبعا حيا وكان جلده بعد ذبحه لا يساوى ثلاثة دراهم وقيمة لحمه أكثر من ذلك فإنه لا يقطع (قوله فسارق لحمه فقط) أي بعد ذكاته وقوله لا يقطع وإن ساوى النخ أي لما مر من النظر لكرهاته أو من مراعاة القول بالحرمية (قوله أو جلد ميتة) أي للاستفاد به بعد الدبغ في اليابسات والماء وإن كان الدبغ لا يطهره على الاعتماد (قوله فإذا كان قيمته النخ) قال في التوضيح أبو عمران وينظر إلى قيمته يوم دبغ ولا ينظر إلى ما ذهب منه بمرور الأيام لأن الدباغ هو الذي أجاز للناس

لهو أو حمام عرف بالسبق أو طائر عرف بالاجابة إذا دعى وقيمة دون اللهو لا تساوى ثلاثة دراهم ومعها ساويها فلا قطع على سارقها وما ذكره الصنف من أن التقويم بالدرهم لا يربع الدينار هو المشهور فإذا كان السروق يساوى ربع دينار ولا يساوى ثلاثة دراهم يقطع اللهو إلا أن لا يوجد في بلدهم إلا الذهب فيقوم به وأما ما لا يوجد فيه أحد التقدين وإتماما لهم بغيرهما كبلاد السودان اعتبر التقويم بالدرهم في أقرب بلد إليهم يتعامل فيها بالدرهم فيقطع سارق ما قيمته ثلاثة دراهم (وإن) كان محقرا بين الناس (كما) وحط وتبن (أو جارح) يساوى ثلاثة دراهم (لتعليقه) الصيد لأنه منفعة شرعية (أو جلده) عطف على تعليمه والضمير يعود على جارح بمعنى السبع وقد ذكره أولا بمعنى الطير ففي كلامه استخدام أي أو سرق سبعا يساوى جلده (بعد ذبحه) ثلاثة دراهم ولا يراعى قيمة لحمه وإن كان غير محرم نظر لكرهاته أولا القول بمرمته فسارق لحمه فقط لا يقطع وإن ساوى

الاستفاد

ثلاثة دراهم وسارق جلده فقط يقطع إن ساواها (أو جلد ميتة) ولو

غير ما كولة يقطع سارقه بعد دبغه (إن زاد دبغه) على قيمة أصله (نصا) فإذا كانت قيمته قبل دبغه درهمين على تقدير



جواز يمه وثيمته بعد ديفه خمسة قطع فان لم يزد ديفه نصاباً لم يقطع سارقه كما لو سرق قبل الدفيع ولو تساوى النصاب (أو ظناً) بالبناء للفعول أى الربع دينار أو الثلاثة دراهم (فولوساً) نحاساً حال السرقة فإذا هو أحدهما (٣٣٥) فيقطع (أو ظن) (الثوب)

المسروق (فأرضاً) فإذا فيه نصاب ان كان مثله يوضع فيه ذلك لان كان خلقاً ولا ان سرق خشبة أو حجراً يظنها فارغة فإذا فيها نصاب فلا قطع إلا ان تكون قيمة تلك الخشبة ونحوها نصاباً (أو) سرق نصاباً مع (شركة ص) له في السرقة يقطع المكاف فقط ومثل الصبي المجنون (لا) شركة (أب) عاقل أو أم أو جد رب المال فلا قطع على شريكه لدخوله مع ذى شبهة قوية (ولا) يقطع سارق (طير لا جابته) أى بجوابته كالبلابل والعصافير والندرة التى تدعى فتجواب إذا كانت لا تساوى النصاب إلا لتلك اللفعة لأنها غير شرعية (ولا) قطع (ان) تكمل (أخرج النصاب من حرزه) (بمرار في ليلة) حيث تعدد قصده فان قصد أخذه فأخرجه في مرار قطع ويعم ذلك من اقراره أو من قرائن الأحوال (أو اشتراكاً) أى السارقان أو أكثر (في حمل) لنصاب فلا قطع على واحد منهما بشرطين (ان) استقل كل (بأن كان كل واحده قدرة على حمله باقراده) (ولم

الاتفاق به واختار الأحمى النظر إلى قيمته يوم سرق وهو الأطهر اهـ بن (قوله) فان لم يزد ديفه نصاباً (أى بأن كانت قيمته بعد ديفه أربعة) (قوله) فإذا هو أحدهما فيقطع (أى ولا يعتد بظنه أى وأما إن ظن السارق أن المسروق فولوس فسرقتها فتبين أنها فولوس كما ظن فإنه لا يقطع ولو على القول بمجرى الفولوس مجرى النقود إلا ان تبلغ قيمتها نصاباً (قوله) أو ظن الثوب المسروق (أى الذى لا يساوى نصاباً) (قوله) يوضع فيه ذلك (أى فيقطع سواء أخذها ليلاً أو نهاراً) (قوله) إلا إذا كان خلقاً (أى فإذا كان خلقاً ليس الشأن أن يوضع فيه وقال السارق لا أعلم بما فيه خلف ولم يقطع أخذه ليلاً أو نهاراً اهـ بن (قوله) فلا قطع (أى لأن مثل ذلك لا يجعل فيه ذلك (قوله) إلا أن تكون قيمة تلك الخشبة ونحوها نصاباً) أى فإنه يقطع في قيمتها دون ما فيها ومثل الثوب التى يظنها فارغة فإذا فيها نصاب في القطع العاص إذا كانت معضضة بما يعادل ثلاثة دراهم حيث سرفت نهاراً من محل غير مظلم لا من مظلم أو ليلاً فيصدق السارق أنه لم يعلم بما فيها من الفضة (قوله) ومثل الصبي المجنون (أى ولو كان ذلك المجنون المصاحب للسارق صاحب النصاب المسروق أو أباً لصاحبه وأما قطع السارق المصاحب لصاحبه المجنون لأن المجنون كالأعمى (قوله) فلا قطع على شريكه (أى ولا عليه ولو سرقا من محل حجيره الفرع عن أصله لأن الحجر المذكور لا يقطع شبهة الأصل في مال فرعه (قوله) حيث تعدد قصده (الخ) هذا التقييد مبنى على قول ابن رشد حيث جعل قول سجنون وفاقاً لابن القاسم \* وتوضيح ذلك أن ابن القاسم قال لا قطع على من أخرج النصاب في مرار وقال سجنون ان كان إخراج النصاب على مرار في فور واحد قطع فجعله الأحمى على الخلاف لقول ابن القاسم وحمل ابن رشد قول سجنون على ما إذا قصد السارق أخذ النصاب كله ابتداء عند دخوله الحرز ثم أخرجه شيئاً فشيئاً سواء كان يمكنه إخراج دفعة وأخرجه على مرار أو كان لا يمكنه إخراج دفعة كالجمع والتبين وأخرجه على مرار لأنه سرقة واحدة وحمل قول ابن القاسم على ما إذا لم يقصد أخذ النصاب ابتداءً وإنه إنما عاود مراراً لينظر كل مرة ما يسرقه فما أخذه كل مرة مقصود على حدته كذا في بن عن التوضيح (قوله) ويعلم ذلك (أى قصد أخذه كله ابتداءً) (قوله) أو من قرائن الأحوال (أى كما إذا أخرج من المجمع ما لا يقدر إلا على إخراج ما أخرجه منه فقط (قوله) في حمل لنصاب (أى مسروق لأجل إخراج من الحرز (قوله) له قدرة على حمله (أى لا إخراج من الحرز (قوله) فان لم يستقبل (الخ) أى فإذا لم يقدر كل واحد على إخراج (قوله) ولو ناب كل واحد نصاب قطعاً (الخ) فحاصله أنه ان ناب كل واحد نصاب قطعاً استقل كل واحد بإخراجه ثم لا وإن لم ينب كل واحد نصاب بل ناب كل واحد أقل من نصاب فان استقل كل واحد بإخراجه من الحرز فلا قطع والا فاقطع عليهما وكذا القاطع على جماعة رفعوه على ظهر أحدهم في الحرز ثم خرج به إذا لم يقدر على إخراجها إلا برفعه معه ويصرون كأنهم حملوه على دابة فانهم يقطعون إذا تعاونوا على رفعه عليها وأما لو حملوه على ظهر أحدهم وهو قادر على حمله على ظهره دونهم كالثوب يقطع وحده ولو خرج كل واحد منهم من الحرز حاملاً لشيء دون الآخر وهم شركاء فيها أخرجه لم يقطع منهم إلا من أخرج ما قيمته ثلاثة دراهم ولو دخل اثنان الحرز فأخذ أحدهما ديناراً وقضاه لآخر في دين عليه أو أودعه إياه قطع الخارج به ان علم أن الذى دفعه له سارق والا لم يقطع ولو باع السارق ثوباً في الحرز لا يخرج به المشتري ولم يعلم أنه سارق فلا قطع على واحد منها قاله الباجي (قوله) ملك غيره (أى أمولوك لغير السارق كان ذلك الغير واحداً أو متعدداً فلا يشترط اتحاد المالك للنصاب واحتراز بذلك عما إذا سرق مملوك كما أشار له المصنف بقوله لا بسرقة مملوك من مرتين المع

ينيه (أى كلا باقراده (نصاباً) فان لم يستقل أحدهما بإخراجه قطعاً ولو لم ينب كل واحد نصاب ولو ناب كل واحد نصاب قطعاً استقل كل واحد بإخراجه أم لا (ملك غيره) هذا نعمت لنصاب الذى هو معنى قوله ربع دينار الخ فكأنه قال بسرقة طفل أو نصاب ملك غير

وتمثل من سرق من سارق أو من أمين ونحو ذلك فيقطع (ولو كذبه ربه) المسروق منه إذا أقر السارق بالسرقة أو ثبت بينه وبين السارق بيد السارق ما لم يدعه ربه (أو أخذ ليلاً) خارج الحرز ومعه النصاب أخرجه منه (وإذا عني الإرسال) من ربه فيقطع ولو صدقه ربه في دعواه الإرسال لاحتمال شتره عليه (٣٣٦) والرحمة به إلا قرينة تصدقه ككونه في عياله أو من أتباعه كما أشار

له بقوله (وصدق) في دعواه الإرسال (إن أشبه) ودخل من مداخل الاس وخرج من مخارجهم (لا) بسرقة (ملكه) من مرتين (ومتأجراً) ومعار وودع (ملكه) له (قبل خروج) به من الحرز يارث أو صدقة تم خرج به فلا يقطع بخلاف ملكه بعد خروج به (محترم) دخل في مال حربي دخل عندنا بأمان فيقطع سارقه السلم (لاخر) أو خنزير ولو لكافر سرقة مسلم أو ذمي فلا قطع ويغرم قيمتها لدمي إن أتلفها وإلا رد عنها عليه لا إن كانت لمسلم لوجوب إراقتها عليه (وطبور) ونحوه من آلات اللهو فلا قطع على سارقه (إلا أن يساوى بعد كسره) تقدير (نصاباً) فيقطع (ولا) بسرقة (كلب مطلقاً) أدن في أخذه أم لا معداً أم لا ولو ساوى تعليمه نصيباً فهو كالمستثنى من قوله السابق وجارح لتعليمه والفرق أنه لا يباع بحال لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيعه

(قوله و تمثل من سرق من سارق) قالوا ولا يقبل قول السارق الثاني أنه سرقة ليرده له ربه (قوله أو من أمين) أي كالوكيل والوصي والمودع والرتين (قوله ونحو ذلك) أي وشمل نحو ذلك كالسرقة من آلة السجد وسرقة بابيه بناء على أن الملك لاوائف كما للمصنف تبعاً للوارد لا على ما لا قرينة من أن الملك لله فلا يقطع السارق لما ذكر (قوله ولو كذبه ربه) يعني أن السارق إذا أقر بالسرقة من مال شخص أو قامت عليه بينة بذلك وكذبه ذلك الشخص فإنه يقطع ولا يفيدته تكذيبه ذلك الشخص الفقراء للينة (قوله ويبقى المسروق بيد السارق) أي على وجه الحيازة واستظهر بعضهم أنه يجعل في بيت المال لأن كلاً من السارق وربه يفيد عن ملكه ومن المعلوم أن المال المجهول أربابه بحمله بيت المال اهتدوا شيخنا عدوى (قوله ما لم يدعه ربه) أي بعد ذلك (قوله أو أخذ) أي قبض عليه وأمسك (قوله إلا قرينة تصدقه) أي في دعواه الإرسال فإنه لا يقطع (قوله وصدق) أي أخذ للناع في دعواه الإرسال أي والحال أن ربه صدقه على ذلك (قوله إن أشبه) أي بأن كان من عياله أو من خدمه (قوله من مرتين ومتأجراً) يصح فتح الهاء والجيم ويكون بياناً للمسروق ويصح كسرها على أن من ابتدائية وقوله من مرتين ومتأجراً علم من هذا أن سرقة الرهن والمؤجر ملكه من المستأجر والمؤجر لا يوجب القطع وأما عكسه وهو سرقة المرتين الرهن من الرهن قبل قبضه منه والمستأجر من المؤجر قبل قبضه فإنه يوجب القطع (قوله بخلاف ملكه بعد خروجه به) أي فإنه يقطع فإذا سرق نصاباً وأخرجه من حرزه ثم وهبه له صاحبه فإن القطع لا يرتفع عنه لكن قيد هذا بعضهم بما إذا وهبه له صاحبه بعد أن بلغ الامام وإلا فلا قطع كما وقع لصفوان فإنه سرق درعا وقال صاحبه هو صدقة عليه فقال عليه الصلاة والسلام: هلا كان ذلك قبل أن يأتينا (قوله محترم) هو الذي يجوز ملكه وييمه فالجحر وما بعده ليس بمحترم إذ لا يجوز بيعها ولا تملكها (قوله فلا قطع) أي عليه ولو كثرت قيمتها عندهم إلا إذا ساءت الوعاء نصاباً وإلا قطع لذلك كما في الحج (قوله ويغرم) أي السارق مسلماً كان أو كافراً (قوله قيمتها لدمي) أي إن كانت مملوكة لدمي (قوله لا إن كانت لمسلم) أي لا إن كانت مملوكة لمسلم وأتلفها السارق فلا يغرم قيمتها (قوله وطبور) هو بضم الطاء ويقال طبار أيضاً وهو فارسى معرب اه بيدي (قوله تقدير) أشار بهذا إلى أنه يكفي في اعتبار قيمته تقدير كسره وإن لم يكسر بالفعل إذ قد تفقد عينه وهذا هو الذي يفيد ظاهر كلام ابن شاس كما قال بن (قوله ولا بسرقة كلب مطلقاً) وهذا هو مذهب المدونة خلافاً لأشهب القائل بالقطع في المأذون في أخذه وأن عدم القطع إنما هو فيها لا يملك فقط (قوله والفرق) أي بين الكلب وغيره من الجارح الملعن (قوله لا قبله فيقطع) أي إن ساءت نصاباً (قوله أو مهدى له) أي أو من غنى مهدى له وقوله لجواز بيعه له أي لجواز بيع ذلك لمن أعطيه (قوله فيقطع) أي إن ساوى المسروق نصاباً (قوله تام الملك لا شبهة له فيه) الحق أنهما شرطان كما في التوضيح وذكر أنه احترز بأولهما عن سرقة ماله فيه شركة واحترز بشائعهما من سرقة الأب ونحوه اه بن \* والحاصل أنه لا بد في القطع من كون النصاب مملوكاً لغير السارق وإن يكون ذلك الغير بملكه بتمامه وإن لا يكون للسارق فيه شبهة قوية بأن لا يكون له فيه شبهة أصلاً أو يكون فيه شبهة ضعيفة ومن هذا يعلم أن من ورث بعض النصاب قبل خروجه من الحرز

وورث

بخلاف غيره (و) لا قطع في سرقة (أضحية بعد ذبحها) لأنها وجبت

بذبحها وخرجت لله لا قبله فيقطع ولو نذرها لأنها لا تتعين بالنذر والفدية كالأضحية في الوجوهين (بخلاف) سرقة (المنها) أو جلدتها (من فقير) تصدقه عليه أو مهدى له فيقطع لجواز بيعه (تام الملك) للمسروق منه (لا شبهة له) أي للسارق (فيه) قوية فيقطع

(وان) سرقى (من بيت المال) ومنه الشون (أو) من (الغنى) بعد حوزها إن عظم الجيش لضعف الشبهة كأن قل وأخذ فوق حقه نصابا بخلاف السرقة قبل الحوز فلا يقطع (أو) من (مال شركة) إن حجب عنه (بأن أو دعاه عند أمين أو جعل المفتاح عند الآخر أو قال له لا تدخل المحل إلا معى (و) ان (سرق فوق حقه نصاباً) كأن يسرق من اثني عشر درهماً بينها تسعة فيقطع (لا الجدة ولو) (لأم) إذا سرق من مال ابن ولده فلا يقطع للشبهة القوية في مال الولد وإن سفل فالولى الأب والأم بخلاف الولد يسرق من مال أصله فيقطع لضعف الشبهة ولذا حد ابن وطىء جارية أبيه بخلاف الأب يظاً جارية ابنه (ولا) ان سرق قدر حقه أو فوقه دون نصاب (من) مال (جاحد) لحقه (أو) من مال (مماطل لحقه) إذا ثبت أن له عنده مالا وجده أو ماطله فيه وكذا ان أقر رب المال بذلك فلا يقطع وليس من أفراد قوله فيما رولو كذبه ربه لأن ذلك لم يدع السارق أنه أخذ حقه

وورث أخوه مثلاً باقية لم يقطع ولا وجه لتنظير عقب في ذلك تأمل (قوله وان من بيت المال) أى سواء كان منتظماً أو غير منتظم (قوله إن عظم الجيش) أثار بهذا لما قاله العلامة بن الصواب أن جماعة الجيش إذا كثروا قطع السارق إن أخذ نصاباً وإن قلوا لا يقطع إلا إذا سرق نصاباً فوق حقه كالشريك الآتى كما قال ابن يونس خلافاً لما يقتضيه ظاهر المصنف من أن السارق من الغنمية نصاباً يقطع مطلقاً عظم الجيش أو قل ومنى عقب على ظاهر المصنف وقد علمت ما فيه (قوله لضعف الشبهة) أى إذا كان السارق من الجيش والا فلا شبهة له أصلاً (قوله ان حجب عنه) أى إن حجب السارق عن مال الشركة أى لم يكن له فيه تصرف (قوله بأن أو دعاه عند أمين) أى أجنبى منهما (قوله وجعل المفتاح الخ) أى أو جعل السارق المفتاح بيد الآخر للغفط والاخرار (قوله أو قال له لا تدخل المحل إلا معى) أى والحال أن المفتاح بيد السارق (قوله وسرق فوق حقه نصاباً) عطف على قوله حجب عنه فهو شرط ثان في القاطع بالسرقة من مال الشركة وحاصله أنه لا بد أن يسرق فوق حقه نصاباً من جميع مال الشركة ماسروق ومالم يسرق إن كان مثلياً كما إذا كان حيلة المال المشترك بينهما اثني عشر لكل منهما ستة وسرق منه تسعة دراهم وأما إذا كان مقوماً ككتاب يسرق منها ثوباً فالمعتبر أن يكون فيما سرق نصاب فوق حقه في السروق فقط فإذا كانت الشركة في عروض ككتب جملتها تساوى اثني عشر فسرق منها كتاباً مئبناً يساوى ستة فيقطع لأن حقه في نصفه فقط قد سرق فوق حقه فيه نصاباً والفرق بين المثلى والمقوم حيث اعتبروا في المثلى كون النصاب المسروق فوق حقه في جميع المال المشترك ماسروق ومالم يسرق واعتبروا في المقوم كون النصاب المسروق فوق حقه فيما سرق فقط أن المقوم لما كان ليس له أخذ حظه منه إلا برضا صاحبه لاختلاف الأغراض في المقوم كان ماسرقه بعضه حظه وبعضه حظ صاحبه وما بقى كذلك وأما المثلى فلما كان له أخذ حظه منه وإن أبى صاحبه لعدم اختلاف الأغراض فيه غالباً فلم يتعين أن يكون مأخذه منه مشتركاً بينهما وما بقى كذلك (قوله لا الجدة ولو لأم) قال ابن الحاجب وفي الجدة قولان قال في التوضيح اختلاف الاجداد من قبل الأب والام فقال ابن القاسم أحب إلى أن لا يقطع لأنه أب ولأنه بمن تغلط عليه الدية وقد ورد ادرؤا الحدود بالشبهات وقال أشهب يقطعون لأنهم لا شبهة لهم في مال أولاد وأولادهم ولا نفقة لهم عليهم وتأول بعضهم قول ابن القاسم أحب إلى على الوجوب ولا خلاف في قطع باقى القرابات اهـ وقد تبين به أن الخلاف في الجدة مطلقاً لا في خصوص الجدة للام خلافاً لظاهر المصنف اهـ بن (قوله ولا) أى لأجل ضعف شبهة الولد في مال أبيه حد الولد ابن وطىء جارية أبيه أو أمه (قوله بخلاف الأب يظاً جارية ابنه) أى فانه لا يحد لقوة شبهة الأصل في مال فرعه (تنبيه) لو سرق العبد من مال ابن سيده قطع لعدم شبهة العبد في مال ابن سيده وإن سرق من مال سيده فلا يقطع لانه مال سيده فلو قطع لزادت مصيبة السيد لا أن عدم قطعه لشبهته في مال سيده إذ لا شبهة له في مال سيده كما أنه لا شبهة له في مال ابن سيده (قوله ولا إن سرق قدر حقه) أى ولو من غير جنس شيء (قوله من مال جاحد لحقه) أى سواء كان ذلك الحق الذى جعده ودية أو غيرها كدين من قرض أو بيع كما هو مقتضى الفقه وإن كان النص في الوديعة كما قاله ابن مرزوق وصورة المسئلة أنه إذا كان له مال على إنسان من دين أو ودية فجعده أو ماطله فيه وأخذ منه بقدره وثبت الاخذ عليه فقال الآخذ إنما أخذت حقى الذى جعده أو ماطلنى فيه وثبت ان له عنده مالا وجعده أو قال المأخوذ منه أنه أخذ حقه وأنا كنت جاحداً له كاذباً فى جعدى فيعتبر اقرار رب المال ولا قطع وليس هذا مخالفاً لقوله ولو كذبه ربه لأن ذلك كان الآخذ مقرأ بالسرقة ورب المال ينفيها وهما انفكا على نفيها (قوله وليس) أى اقرار المالك بذلك أى يكون

بعد ثبوت السرقة وهنا ادعى أنه لم يسرق وإنما أخذ حقه ليجد غريمه أو مظلله فصدقه رب المال فتأمل (مخرج من حرز) ولا يشترط دخول السارق فيه بل لو أدخل نحو عصا وجر النصاب به قطع والحرز في كل شيء بحسبه وفسره بقوله (بأن لا يمد الواضع فيه مضيقاً) عرفاً (وإن لم يخرج هو) فالمدار على إخراج النصاب دخل هو في الحرز أم لا خرج منه إذا دخل أم لا (أو ابتلع) في الحرز (دراً) أو غيرهما لا يفسد بالابتلاع وكان فيه النصاب ثم خرج فقطع بخلاف ما يفسده الابتلاع كالطعام والعنبر فلا يقطع وإنما عليه الضمان كما لو أحرق شيئاً في الحرز أو أتلفه ويؤدب فلو أكله خارج الحرز أو أحرقه قطع (أو أذهن) في الحرز (بما يحصل منه) بعد خروجه من الحرز إذا ملئت كمسك وزباد وعطر (نصاب) أي قيمة نصاب (أو) كان خارج الحرز (وأشار إلى الشاة) مثلاً (بالعلف فخرجت) فأخذها قطع (أو) سرق (الأحد) فهو منصوب

الآخذ إنما أخذ ماله الذي كنت جاحداً له أو بما طلاله فيه وقوله من أفراد قوله فيما مر ولو كذب أي حتى يقصر الثبوت هنا على الثبوت بالبينة ولا يعم فيه بحيث يجعل شاملاً للثبوت بالبينة أو باقرار رب المال حتى يلزم مخالفة هنا من عدم القطع لما تقدم من القطع (قوله بعد ثبوت السرقة) أي بل أقرباً به سرق فقط (قوله مخرج من حرز) أي وأخذ فلو أخرج النصاب من حرز لم يقطع سواء كان الحرز من المال واحد أو لا أكثر والحاصل أن النصاب متى كان مخرجاً من حرز واحد قطع، مخرجه ولو تعدد ماله وإن أخرج من حرز من حرز أو أكثر فلا قطع فيه ولو اتحد المال ومن هذا يعلم أن أخذ النصاب من مجموع غرائر بسوق لا يقطع لأن كل غرارة حرز بالنسبة لما فيها وبذلك أفنى الامام مالك وخالفه الفقهاء ثم رجعوا إليه وأول من رجع إليه ربيعة اه من ح (قوله ولا يشترط دخول السارق النخ) أي كما لا يشترط بقاء النصاب خارج الحرز فإذا أخرجه منه فتاف بنار أو أتلفه حيوان أو كان زجاجاً فانكسر فانه يقطع (قوله وفسره النخ) أشار بذلك إلى أن الباء في قوله بأن لا بعد النخ للتصوير أي موصوفاً بما لا بعد النخ (قوله وإن لم يخرج هو) أي السارق من الحرز وأبرز الضمير لجرى هذه الحال على غير من هي له بيان ذلك أن قوله مخرج من أو صاف السروق وقوله وإن لم يخرج حال من ضميره مع أن هذه الحال من أوصاف السارق وقد جرت على للسروق فلذلك أبرز الضمير لكن مع عدم اللبس على مذهب البصريين (قوله فالمدار) أي في القطع على إخراج النصاب من الحرز حتى إن السارق لو أخرج النصاب من الحرز ثم عاد به فأدخله فيه فانه يقطع كافي البدر عن الذخيرة وفيه بعد ذلك نقلاً عن التبصرة أن رب الدار إذا قتل السارق وهو يخلص متاعه منه فهدروا إلا فالدية فإن قتله بعد انفصاله عن البيت وبعدة عنه فانه يقاد له من رب الدار (قوله أو غيره) أي كدينار (قوله ويؤدب) أي زيادة على الضمان (قوله فلو أكل النخ) أي فلو أخرج النصاب السكان من الطعام من الحرز وأكله أو أحرقه خارجه قطع (قوله أو أذهن في الحرز) أي أو دهنه غيره فيه باختباره (قوله إذا سلت) مثل السلت الغسل فيطفو منه على الماء فإذا أدهن بما يحصل منه بعد غسله خارج الحرز ما قيمته نصاب قطع (قوله أو كان) أي السارق خارج الحرز (قوله أو أشار إلى الشاة) أي واقفة في الحرز (قوله مثلاً) أي فالمراد الدابة مطلقاً وفي ابن مرزوق أن إخراج الباز بغير علف كإخراج الشاة بهاء وهو يفيد أن إخراج الدابة بغير العلف كإخراجها بهاء كنداء بعض البقر باسمه فلو قال الصنف أو أشار لحيوان فخرج لكان أحسن (قوله فأخذها) أي فإن لم يأخذها فلا يقطع فأخذها قيد معتبر في القطع لأن الإشارة ليست كالإخراج الحقيقي كما ذكره ابن مرزوق نقلاً عن الأحمي وذكر في النوادر ما يفيد عدم اعتباره وهو الذي ينبغي التعويل عليه لموافقة لقول المصنف مخرج من حرز وإن لم يخرج هو فإن ظاهره التعميل في القطع على خروج النصاب من الحرز أخذه بعد ذلك أم لا (قوله والمراد بالاحد غشاء القبر النخ) بهذا المراد يدفع مافي للواق وغيره من البحث وحاصله أن المراد بقوله أو الاحد أي أو سرق مافي الاحد والذي فيه هو السكفن لأن الاحد هو القبر حيث ينبغي أن يكون ما هنالك مكرراً مع ما يأتي لكن بحث ابن مرزوق في هذا الجواب بأنه يتوقف على صحة تسمية غشاء القبر لحداً وإشار الشارح لجوابه بقوله سماه لحداً مجازاً النخ وعلوم أن المجاز لا يشترط فيه سماع الشخص بل يكفي فيه سماع نوع العلاقة ونص ابن مرزوق هكذا رأيت هذه اللفظة فيما رأيت من النسخ ولا أتفق معناها لأن الاحد يفتح اللام ضد الشق فإن أراد حقيقته وأنه حرز لما فيه كان مكرراً مع ما يأتي وإن أراد اللابن التي تنصب على الميت فيصح لكن يتوقف على صحة تسميتها بذلك لنة وعلى صحة الحكم المذكور وما رأيت في ذلك نصاً إلا ما اقتضاه قول النوادر القبر حرز لما فيه كالبيت اه أي ومن جملة ما فيه اللابن التي تنصب



أى ما يصد به اللحد من حجر أو خشب صماء لحداً مجازاً لملأته المجاورة وأما ما فيه من السكفن فسيأتي (أو) سرق (الحباء) أى الحيلة  
 المنصوبة في صفر أو حضر كان أهلها بها أم لا (أو) سرق (ما فيه) من الأمتة لأن الحباء حرز لنفسه ولما فيه ولا مفهوم للغباء بل كل  
 محل اتخذ منزلاً وترك به متاع وذهب صاحبه لحاجة مثلاً فسرقة إنسان أو سرق ما فيه قطع (أو) سرق من (حانوت أو) من (فناء محله)  
 أى الحباء والحانوت لأن الفناء حرز لما يوضع فيه عادة (أو) سرق من (محل) (٣٣٩) كمنفعة وعقد فأسرق المحمل نفسه

كان على ظهر الدابة أم لا  
 (أو) سرق ما على (ظهر  
 دابة) من غرارة أو خرج  
 أو سرج ونحو ذلك أو  
 دراهم أو دنائير هذا إذا  
 كان أصحابها حاضرين  
 معها بل (وإن غيب)  
 أى غاب أصحابها  
 (عنهم) أى المذكورات  
 من الحباء وما بعده (أو)  
 سرق تيمراً أو حباً  
 (بجربن أو) سرق شيئاً  
 من (ساحة دار) بالنسبة  
 (لأجنبي) أى غير شريك  
 في السكنى شركة ذات أو  
 منفعة فقير الساكن أجنبي  
 ولو شريكاً في الدات إذا  
 كان لا يدخل إلا باذن كما  
 قال (إن حجر عليه) أى  
 على الأجنبي فإن لم يحجر عليه  
 لم يقطع ومفهوم أجنبي أن  
 الشريك في السكنى لا يقطع  
 أن سرق من الساحة  
 ما الشأن أن لا يوضع فيها  
 كالتياب ولو أخرجه من  
 الدار وأما لو سرق ما يوضع  
 فيها كالدابة فيقطع ولولم

على الميت (قوله أى ما يصد به اللحد) أى ما يصد به القبر على الميت (قوله وأما ما فيه) أى وأما سرقة ما فيه  
 من السكفن (قوله أو سرق الحباء أو ما فيه) هذا قيد بما إذا ضربت الحباء في مكان لا يبعد ربه بضربه فيه  
 مضيقاً لقاله ابن مرقوق اه بن (قوله بل كل محل اتخذ منزلاً) أى كتحص من بوه أو من طين  
 أو غير ذلك وهكذا أهل الصنف في التوضيح عن الأحمى وكذا ابن عرفة ونصه والرفعة في السفريزول  
 كل واحد على عدته إن سرق أحدهم من الآخر قطع ومن ألقى ثوبه في الصحراء وذهب لحاجة وهو  
 يريد الرجعة لأخذه فسرقة رجله فإن كان منزلاً له قطع شارقة والالم يقطع اه بن (قوله أو ظهر دابة)  
 أى سواء كانت سائرة أو نازلة في ليل أو نهار ومحل القطع بسرقة ما على ظهر الدابة إذا كانت الدابة بحرز  
 مثلها وإن لم تكن حرزاً لما عليها كأن كانت في قطار مثلاً فإن لم تكن الدابة في حرز مثلها فلا قطع (قوله ونحو  
 ذلك) أى كالبرذعة (قوله وما بعده) أى من الحانوت والمحمل وظهر الدابة (قوله بجربن) أى كائن  
 في جربن سواء كان قريباً من العمران أو بعيداً منه وفي الدونة قال ابن القاسم وإذا جمع في الجربين  
 الحب أو التمر وغاب ربه وليس عليه باب ولا غلق ولا حائط قطع من سرق منه اه بن وفي حاشية  
 شيخنا السيد البليدى على عبق سرقة القول ونحوه من الساحل مقطى بحصير فيها القطع ليلاً أو نهاراً  
 غاب عنه ربه أم لا كما في الدونة وقال محمد لا قطع ثم قال راجع التوضيح اه أمير (قوله بالنسبة لأجنبي)  
 أى حالة كون السرقة معتبرة بالنسبة لأجنبي (قوله فقير الساكن أجنبي) ولو شريكاً في الدات إذا كان  
 لا يدخل إلا بإذن أى وحينئذ فيقطع ذلك الأجنبي فيما سرقه من الساحة وأخرجه من جميع الدار  
 سواء كان مما يوضع في الساحة أولاً كالثوب (قوله أن حجر عليه) أى بأن كان لا يدخل إلا باذن  
 (قوله ولو أخرجه من الدار) أى لأنه في غير حرز بالنسبة للشريك في السكنى (قوله اتفاقاً في الشريك)  
 لأن ما أخرجه للساحة صار في غير حرز بالنسبة إليه وبهذا يظهر وجه الخلاف في الأجنبي اه أمير  
 (قوله وأما المختصة الخ) في حاشية السيد البليدى ماصورته (فرع) في التوضيح عن ابن  
 عبد البر أن السوق المجهول عليه قيسارية تغلق بأبواب ويحيط بها ما يمنع وذلك كالجلون والشرب  
 والتريمة بمصر لا يقطع سارق من حوائته إلا إذا أخرجه خارج القيسارية لأنه حرز واحد لجميع ما فيه  
 قال وهو فرع مهم اه أمير (قوله كالسفينية) أى كما يقطع من سرق منها وأما سرقها نفسها فسيأتي لأنه صنف  
 (قوله أن كان السارق أجنبياً) أى من غير ركابها (قوله وأخرجه منها الخ) فهذه خمس صور فيها القطع  
 (قوله لم يقطع مطلقاً) أى ولو أخرجه منها لأنه أخذ من غير حرز عند غيبة ربه عنه وهذه ثلاث صور  
 لا قطع فيها (قوله إذا أخرجه منه) أى وإن لم يخرج من السفينة لأنه كبيت مستقل فالإخراج منه  
 لظواهرها كالإخراج من الحرز (قوله في الصور الثمانية) أى كانت السرقة بمحضرة ربه أولاً كان السارق  
 أجنبياً أو من الركاب أخرج المسروق من السفينة أم لا ومثل الخن في القطع بالسرقة منه مطلقاً كل

يخرجها من الدار حيث أزالها من مكانها المذهب لها إزالة يذنه كما قال الأحمى وأما السرقة من بيوتها فيقطع مخرجه من البيت لساحتها اتفاقاً  
 في الشريك وعلى الراجع في الأجنبي وقيل حتى يخرج بالمسروق من الدار وهذا كله في الدار المشتركة وأما المختصة فلا يقطع إلا إذا  
 أخرجه من جميع الدار سواء سرقه من بيتها أو من ساحتها وسواء كان مسروقاً من ساحتها شأنه أن يوضع فيها أم لا (كالسفينية) يقطع  
 من سرق منها بمحضرة ربه المتاع مطلقاً خرج منها أم لا كان من ركابها أم لا كان سارق بغير حضرته إن كان السارق أجنبياً وأخرجه منها  
 لأن لم يخرجها فإن كان من الركاب لم يقطع مطلقاً وهذا كله في غير السرقة من الخن والاختصاص مطلقاً إذا أخرجه منه في الصور الثمانية  
 (أو) ساحة (خان) حرز (للاقتال) يقطع سارقها إذا أزالها من

موضعا ولولم يخرجها منها (قوله) ولو لم يخرجها منها (قوله) إذا كان حجرة عليه في السفينة كالقمرة والطازمة (قوله) ولو لم يخرجها منها (قوله) إذا كانت (قوله) أي الانتقال تباع فيها أي في ساحة الحان وهذا شرط في قطع الأجنبي بإزالتها من محلها (قوله) وإذا فباخراجها (قوله) أي وإلا تسكن الانتقال تباع في الساحة فلا يقطع ذلك الأجنبي حتى يخرجها عن الساحة ولا يقطع بمجرد إزالتها عن مكانها (قوله) كالسفينة (قوله) أي فإنه لا يقطع السارق منها حيث كان أجنبيا من الركاب وكان رب اللئاع غير حاضر إلا إذا أخرج للسروق منها (قوله) ليست حرز له (قوله) أي للثوب وقوله لا لأجنبي أي لا بالنسبة لأجنبي ولا بالنسبة لساكن (قوله) والسرقه من بيوته (قوله) أي الحان وقوله كالسرقه من خن السفينة أي فيقطع إذا أخرجه من البيت ولولم يخرجها من الحان (قوله) يقطع كل بسرقة من مال الآخر (قوله) أي وحكم أمة الزوجة في السرقة من مال الزوج كالزوجة وحكم عبد الزوج إذا سرق من مال الزوجة كالزوج (قوله) فيما حجب عنه (قوله) في معنى من أي من السكان الذي حجب عن السارق حالة كون ذلك السارق من أحد الزوجين وسواء كان ذلك السكان الذي حجب عن السارق منهما خارجا عن مسكنهما أو كان فيه بلا خلاف في الأول كما في التوضيح عن عياض وعلى قول ابن القاسم في الثاني خلافا لما في الموازية الأخمي وعدم القطع أحسن إن كان القصد بالعلق التحفظ من أجنبي وإن كان لتحفظ كل منهما من الآخر قطع اه بن (قوله) وقفت لبيع (قوله) أي بالسوق أو غيره كانت مربوطه أم لا كان ربه معها أم لا (قوله) كسكان بزقاق اعتيد) هذا مثال للغير وإنما قطع لأن ذلك حرز لها وأما أخذها من موقف غير معتاد وقوفها وربطها به فلا قطع فيه ما لم يكن معها ربه أو خادمه هذا وسيأتي للمصنف الكلام على أخذ الدابة الواقعة بباب المسجد والواقفة في السوق لغير بيعها بل لا تتطارد ربه فلذا حمل الشارح قول المصنف هنا أو غيره على خصوص الدابة الواقعة في الزقاق (قوله) بإبانتها عن موقفها (قوله) متعاق بقوله يقطع سارقها (قوله) لكفن (قوله) أي كل منهما حرز بالنسبة للكفن لا بالنسبة للميت فلا يقطع سارق الميت نفسه بغير كفن وظاهر قوله لكفن ولو كان غير مأذون فيه شرعا وهو ظاهر المدونة والرسالة والجلاب والتلفين وقيد بعضهم الكفن بكونه مأذونا فيه شرعا فقير المأذون فيه لا يكون ما ذكر حرز له فمن سرق من كفن شخص كفن بعشرة أبواب ما زاد على الشرعى يقطع على الأول لا على الثاني واقصر في الحج على الثاني واعلم أن القبر سواء كان قريبا من العمران أو بعيدا عنه حرز للكفن ولو في البيت وفي الكفن وأما البحر فظاهر كونه حرز للكفن مادام الميت فيه فإن فرقه الموج عنه ودلت قرينة على أنه كفن به فانظر هل يكون البحر حرز له أم لا (قوله) بفتح الميم (قوله) أي من الثلاثي المجرد ويجوز أيضا ضمها من الرباعي الزيد كما في القرآن والمراد بها محل الرمي (قوله) يقطع سارقها (قوله) أي منه وكما يقطع إذا سرق السفينة من المرساة يقطع إذا سرق المرساة بكسر الميم أي الآلة كانت السفينة مائرة أو راسية (قوله) قريبا من العمران أم لا) هذا قول ابن القاسم وقال أشهب في الموازية لا يقطع إذا كانت راسية في محل بعيد من العمران كالدابة إذا ربطت بمحل لم تعرف بالوقوف فيه انظر التوضيح (قوله) بحضرة صاحبه (قوله) أي الحي المميز ولوناً ما لا إن كان صاحبه الحاضر ميتاً أو مجنوناً أو غير مميز ويشير لما ذكر من الشروط قول المصنف بحضرة صاحبه لأن الحضرة تقتضي الشعور ولو حكما كالنائم لسرعة انتباهه ولذا لم يقل أو كل شيء معه صاحبه مع أنه أخصر ولاقتضائه قطعه إذا سرق المال وصاحبه كالدابة براكها والسفينة بأهلها وهم نيام مع أنه لا يقطع لأنه لم يخرجها عن حرزه وهو مصاحبه ربه وذكر ابن عاشر أن قول المصنف وكل شيء بحضرة صاحبه محله إذا لم يكن صاحبه في حرز والا فلا يقطع السارق إلا بعد خروجه من الحرز فحرز الاحضار إنما يعتبر عند فقد حرز الامكنة اه بن واعلم أنه يستثنى مما قاله المصنف المواشي إذا كانت بالمرعى فإنه لا قطع على من سرق منها بحضرة

سرق طعاما (من مطمر) محل يحمل في الأرض لحزن الطعام ان (قرب) من المساكن بحيث (٣٤١) يكون نظره عليه وإفلا

(أو) سرق بعيرا أو غيره من (قطار) بكسر القاف وهو ربط الابل بعضها ببعض (ونحوه) كابل مجتمعة لكن القطار ان حل السارق منها واحدا قطع وان لم يبن به وقول للدونة وبان به قال ابن ناجي لا مفهوم له أي وإنما وقع التقييد به في اختصار البرادعي والافلام ليس فيها وبان به كما قاله ابن مرزوق واعترض بان تقييد البرادعي بالابانة مثله في الامهات كما نقله أبو الحسن فالظاهر اعتباره فأولى غير المقطورة (أو) أزال باب المسجد (أو) باب الدار ونحوها (أو) أزال (سقفه) وان لم يخرج به لانه أزال كلاعن حرزه (أو) أخرج قنابله (أو) حصره) كان على المسجد غلق أم لا وكذا بلاطه على الارجح (أو) أخرج (بسطة) لكن الارجح ان ازالها عن محلها كاف في القطع كالذي قبله فكان عليه حذف قوله أخرج ليكون ماثيا على ما به الفتوى وقيد البسط بقوله (ان تركت به) ليلا ونهارا حتى صارت كالحصر وأما لو كانت ترفع فتركت مرة فسرقت فلا قطع لانه لم يعمل حرزا لها والحصر

صاحبها كما هو ظاهر الرسالة والنوادر بل صرح بذلك أبو الحسن نقلا عن اللخمي \* ونصه عند قول المدونة ولا قطع في شيء من المواشي إذا سرقت في مراعيها حتى يأويها المراح النخ اللخمي إذا كانت في المرعى لم يقطع وان كان معها صاحبها وان أواها المراح قطع وان لم يكن معها أحد واختلف إذا سرق منها وهي سائرة الى المرعى أو راجعة منها للمراح ومعها من يحرسها قليل يقطع سارقها لانه ليست في المرعى وقيل لا يقطع لقوله عليه الصلاة والسلام فاذا أواها المراح الحديث فلم يجعل فيها قطعا حتى تصل للمراح اه فقد علمت ان الاحوال ثلاثة انظر بن ومثل المواشي في المرعى الشيايب ينشرها الفسال وتسرق بحضرته فلا قطع كما في أبي الحسن على المدونة ونصه ابن يونس اختلف النقل عن مالك فيها ينشر على جبل الصباغ أو القصار المدود على قارعة الطريق يمر الناس من تحته فقال لا قطع فيه وروى عنه ان فيه القطع وقال في الفسال يخرج الشيايب للبحر يغسلها وينشرها وهو معها فيسرق منها فلا قطع عليه وهو بمنزلة النعم في مرعاها اللخمي وأظن ذلك لما كانت العادة ان الناس يمشون فيما بين للتاع فيصرون بذلك كالامناء على التصرف فيما بينها فيرجع الى الحيانة (قوله والا فلا) أي والا يكن المطمر قريبا من المساكن بل كان بعيدا عنه فلا يقطع السارق منه لعدم الحرز اه ولعل الفرق بين المطمر والجرين حيث لم يشترط فيه القرب ان الجرين مكشوف فيكون أقوى في الحرزية ولو بعد والفرق بين المطمر والقبر حيث جعل القبر حرزا مطلقا أن القبر تأنف النفوس في الغالب عن سرقة ما فيه بخلاف المطمر لانه مأكول وحينئذ فلا يكون في البعد حرزا (قوله أو سرق بعيرا من قطار) أي يقطع سواء سرقه من القطار وهو سائر أو نازل (قوله وهو ربط الابل) أي وهو الابل أو غيرها للربوط بعضها ببعض فإضافة ربط للابل من إضافة الصفة للوصف (قوله فالظاهر اعتباره) أي اعتبار قيد الابانة في قطع السارق من القطار وأولى اعتباره في السرقة من الابل المجتمعة (قوله أو أزال باب المسجد) أي عن مكانه (قوله وان لم يخرج به) أي عن المسجد أو الدار (قوله أو أخرج قنابله أو حصره) أي ليلا أو نهارا كان على المسجد غلق أم لا وهذا قول مالك وهو استحسان فيما يظهر ولا بن القاسم قول لا قطع الا إذا تسور عليه بعد غلقه كما في ح وهو أقيس لانه في غير ذلك خائن اه بن (قوله على الارجح) أي وهو قول مالك وقال أشهب لا يقطع لسرقة بلاطه أصبغ وقطعه لسرقة بلاطه أولى من قطعه لسرقة حصره وهذا يفيد ترجيح قول مالك (قوله كالذي قبله) أي وهو القناديل والحصر فازالتها عن محلها كاف في القطع وان لم يخرج بها على الارجح وعمل الخلاف في القناديل إذا لم تكن مسمرة ولا قطع باز التها عن محلها اتفاقا (قوله وأما لو كانت ترفع فتركت مرة فسرقت فلا قطع) أي على سارقها وان كان على المسجد غلق لانه لم يكن لاجلها كما أنه لا قطع على من سرق متاعا نسيه ربه بالمسجد ومن سرق شيئا من داخل الكعبة ان كان في وقت أذن له بالدخول فيه لم يقطع والا قطع اذا أخرجه لحل الطواف وما فيه القطع حليها وما علق بالمقام ونحو الرصاص المسمر في الاساطين انظر ح (قوله فان سرقت) أي البسط أو الحصر من خزائنها (قوله قطع بمجرد اخراجها منها) أي لانه أخرجا من حرزها (قوله ان دخل للسرقة أو هب أو تسور) أي وسواء في هذه الثلاثة خرج منه بما سرقة أم لا وسواء كان له حارس أم لا فهذه اثنتا عشرة صورة يقطع فيها وقوله أو يحارس يحمل على ما إذا دخل من بابه بقصد التحم وحاصل ما فيه أنه إذا دخل من بابه بقصد التحم وسرق فاما ان يكون في الحمام حارس لم يأذن له في التقلب أو يأذن له فيه أولا يكون فيه حارس أصلا وفي كل إما ان يخرج المسروق من الحمام أولا يخرج منه ستة أحوال يقطع في واحد منها فان كان فيه حارس لم يأذن له في التقلب فانه يقطع ان أخرج المسروق

كذلك فان سرقت من خزائنها قطع بمجرد اخراجها منها (أو) سرق من (حمام) من ثياب الداخلين أو آلاته (ان دخل) من بابه (السرقة)

باعتباره وسرق فيقطع (أو ثقب) الحمام (أو تسور) عليه وسرق وإن لم يخرج بما سرقه كان للحام حارس أم لا في هذه الثلاثة والأوفق بالمذهب أنه لا يقطع إلا إذا أخذ خارجة أو أخرج النصاب منه في الثلاثة (أو) دخل من بابه للحموم وكان (حارس لم يأذن له) الحارس (في انقلاب) الثياب فيقطع إن خرج به (٣٤٢) فإن أذن له في الانقلاب فلا قطع والمراد بالأذن في الانقلاب أن يأذن له في أخذ ثيابه كما

قال اللخمي لا ما يعطيه ظاهر كلام المصنف من انقلاب ثياب متعددة وإنما لم يقطع لأنه خائن لا سارق وإذا جرى العرف بأن رب الثياب يأخذ ثيابه بنفسه من غير إذن الحارس كما في مصر فهو بمنزلة الأذن فلا يقطع بسرقة (وصدق مدعى الخطأ) أن أخذ ثياب غيره إن دخل من بابه واشبهه كان له حارس أم لا (أو حمل عبد ألم يميز أو خدعه) ولو يميزا كان يقول له سيدك بعني لك لتذهب معي إلى مكان كذا أو إليه فخرج معه طوعا من حرزه فالقطع (أو أخرجه) أي النصاب من بيت محجور عن الناس (في) بيوت (ذی الاذن العام) لجميع الناس كبيت الحاكم والعالم والكریم الذي يدخله عامة الناس بلا إذن خاص (لحله) أي محل الاذن العام واللام يعني عن متعلقه بأخرج أي أخرجه عن المحل العام خارج بابها أي من سرق من بيت محجور من بيوت

فإن لم يخرج به فلا يقطع كما أنه لا يقطع إذا كان فيه حارس وأذن له في الانقلاب أولم يكن فيه حارس أصلا ولو خرج بالمسروق فهما لأنه خائن وهذا حاصل الفقه كما قال شيخنا العدوي (قوله باعتباره) أي باعتباره بدخوله للسرقة لأنه إذا اعترف أنه لم يدخل الحمام إلا للسرقة فقد اعترف بأنه لا إذن له في الدخول فاندفع ما يقال إن الموضع المأذون فيها لكل أحد لم يفسد في السرقة منها بل فهو القطع مطلقا وقالوا في الحمام إذا دخل للسرقة قطع فأي فرق (قوله والأوفق بالمذهب الخ) فيه نظر فإن الذي في التوضيح عن ابن رشد أنه إذا دخل للسرقة فأخذ قبل أن يخرج بالشيء المسروق فإنه يخرج على الخلاف في سرقة الأجنبي من بعض بيوت الدار المشتركة إذا أخرجه لساحتها قطع ولم يخرج به منها وتقدم أن الرجح القطع فيكون الأوفق بالمذهب ما ذكره أولا من التعميم (قوله لم يأذن له في انقلاب الثياب) أي لم يأذن له في أخذ ثيابه بل أمره أن يصبر حتى ينالها له بخالف وأخذ غير ثيابه (قوله فإن أذن له في الانقلاب) أي في أخذ ثيابه فقط فسرق ثيابه آخر فلا قطع ولو أوهم الحارس أنها ثيابه لأنه خائن لا سارق فإن ناوله الحارس ثيابه فبيده لغيرها غير علم الحارس قطع لأنه أخذ للشيء محضرة نائب صاحبه (قوله وأما لم يقطع) أي إذا أذن له الحارس في الانقلاب (قوله وصدق مدعى الخطأ) حاصله أنه إذا دخل الحمام من بابه وأخذ ثياب غيره وادعى أنه إنما وقع منه ذلك خطأ فإنه يصدق كان للحام حارس أم لا إذن له في أخذ ثيابه أم لا وهل يمين أم لا محل نظر (قوله إن دخل من بابه) أي وأما لو تب أو تسور فلا يصدق في دعواه الخطأ (قوله واشبه) أي وأما إذا لم يشبه كالأول كان ثوبه جبة فأخذ فروا أو كشميرا فلا يصدق في دعوى الخطأ (قوله أو حمل عبدا) عطف على قوله أو ابتلع دراهمه داخل في جيز البالغة وقوله لم يميز أي لصغره أو عجمته أو جنونه وحيث كان لم يميز فلا يتأني أنه خدعه لأن الخدع إنما يكون للمميز (قوله أو خدعه) أي أو لم يحمله لكسبه خدعه والضمير للبيد لا بقيد عدم التمييز لأن الخدع إنما يكون للمميز فقول الشارح ولو لم يميزا أو لا لاجل ولو زائدة لا للبالغة لفساد ما قبلها وأعلم أن في كلام المصنف أنها كحيث حذف قيد التمييز في الثاني لدلالة ذكر مقابله وهو عدم التمييز في الأول عليه وحذف قيد الإكراه في الأول لدلالة ذكر ما يدل على مقابله في الثاني لأن الخدع يدل على خروجه معه طوعا (قوله في بيوت ذی الاذن العام) في بمعنى من وهو حال من بيت الذي قدره الشارح أي أخرجه من بيت محجور عن الناس حالة كون ذلك البيت من بيوت المحل ذی الاذن العام (قوله فإن لم يخرج من بابها) أي بأن القاه في عرصتها أو قبض عليه به وهو في عرصتها فلا يقطع (قوله فلو سرقه من ظاهرها) هذا محترز قوله أو أخرجه من بيت محجور عن الناس في دخوله ومثل السرقة من ظاهرها في عدم القطع السرقة من بيت منها غير محجور عليه وقوله لم يقطع أي ولو أخرجه من بابها وظاهره ولو جرت العادة بوضع ذلك للمسروق في المحل العام (قوله لا دار ذات إذن خاص) أي لأن سرق من دار ذات إذن خاص أي مختص ببعض الناس (قوله ولو خرج به) أي بالمسروق وقوله من جميعه أي من جميع الدار (قوله ولا أن نقله) أي ولا قطع إن نقل النصاب من مكان لآخر حالة كونه باقيا

دار مأذون في دخوله لعموم الناس فلا يقطع حتى يخرج النصاب من محل الاذن العام بأن يخرج من بابها لأنه من عام والحوز الحرز فإن لم يخرج من بابها لم يقطع فلو سرقة من ظاهرها المأذون في دخوله للناس لم يقطع لأنه خائن لا سارق قاله ابن رشد (لا دار ذات إذن خاص كضيف) أو مرسل الحاجة أو قاصد مسألة فسرق (بما) أي بيت (حجر عليه) في دخوله فلا يقطع وأولى أن أخذ مالهم محجر عليه (ولو خرج به من جميعه) لأنه لما دخل باذن فسرق كان خائنا لا سارقا حقيقة (ولأن نقله) أي النصاب في الحرز من مكان إلى آخر



(ولم يخرجهُ) عن الحرز فلا يقطع وهذا مفهوم قوله قبل مخرج من حرز (ولا) قطع (فبا) أى فى سرقة ما (على صي) غير مجز من حلى وثياب (أو معه) لأن غير المميز لا يبد حافظا لما عليه أو معه بشرط أن لا يكون معه من يحرسه وأن لا يكون بدار أهله والا قطع فان كان مجزا فهو داخل فى قوله وكل شيء بحضرة صاحبه لأن المراد به المصاحب للمميز وأن لم يكن (٣٤٣) مالا كالدابة بصاحبه دون ربه مع

انه أخضر ومثل الصبي المجنون (ولا) قطع (على داخل) فى حرز (تناول) النصاب (منه الخارج) عنه بأن مديده لداخل الحرز فتأوله الداخل وانما يقطع الخارج لأنه الذى أخرجه من حرزه فان لم يعد الخارج يده وانما تأوله الداخل بمديده له لخارج الحرز قطع الداخل فقط لانه الذى أخرجه من الحرز وسيأتى وان التقيا وسط النقب قطعا (ولا) قطع (ان اختلس) أى أتى جهرا أو سرا وأخذ النصاب على غفلة من صاحبه ويذهب جهارا فارا وحاصله ان المختلس هو الذى يخطف المال بحضرة صاحبه فى غفلة ويذهب بسرعة جهرا (أو) أخذ نصابا من صاحبه و (كأبر) بأن ادعى انه ملكه فلا قطع لأنه غاصب والغاصب لا قطع عليه (أو هرب) بالمسروق (بعد أخذه) أى بعد القدرة عليه (فى الحرز) (ولو) تركه ربه فيه وذهب (ليأتى بمن يشهد عليه) بانه سرق التاع ولو شاء الخلس

فى الحرز ولم يخرج منه (قوله أو معه) أى فى جيبه أو كفه (قوله بشرط ان لا يكون الخ) بهذا يفتى التعارض بين ما تقدم من القطع فى سرقة ما على الدابة وبين ما هنا من عدم القطع فى سرقة ما على الصبي غير المميز مع أن الصبي المذكور والدابة اشتركا فى عدم التميز وحاصل الجواب ان ما ذكرهنا من عدم القطع مقيد بما إذا لم يكن معه أحد يحرسه ولم يكن بدار أهله وإلا فالقطع وما مر من القطع فى سرقة ما على الدابة مقيد بما إذا كان معها أحد أو كانت فى حرز مثلها وإلا فلا قطع كأنها (قوله وإلا لا قطع) أى سارق ما عليه أو معه (قوله فهو داخل فى قوله وكل شيء بحضرة صاحبه) وذلك لأن الحضرة تقتضى الشعور ولو حكما كالنائم (قوله ولذا) أى لاجل كون المراد بالصاحب المصاحب للمميز وان لم يكن مالا (كأبر) أى فى كونه لا قطع فى سرقة ما عليه وما معه المجنون وكذلك السكران إذا كان سكره بحلال لانه كالمجنون وأما مجرم فوقع فيه حيث لم يميز وباع تردد فى صحة يمينه وعدم صحته فعلى الاول يقطع من سرق منه لا على الثاني (قوله تناول منه) أى من الداخل وقوله الخارج عنه أى عن الحرز (قوله بأن مد) أى ذلك الخارج (قوله ولا قطع ان اختلس) قال ابن مرزوق الاختلاس ان يستغل صاحب المال فيخطفه بهذا فسرره الفقهاء اه وهو معنى ما فى الشارح (قوله على غفلة من صاحبه) أى المصاحب له فيشمل القائم مقام ربه كمن يترك حانوته مفتوحا ويذهب لحاجته ويوكل أحدا يمنع من يأخذ منه فيغافله انسان ويأخذ منه ويفر بسرعة جهرا (قوله بان ادعى انه ملكه) ليس هذا بل لازم بل ولو اعترف بالنصب والحاصل ان المكابر هو الآخذ للمال من صاحبه بقوة من غير حراية سواء ادعى انه ملكه أو اعترف بأنه غاصب فقول المصنف وكأبر أى فى أخذه بان أخذه من صاحبه بقوة من غير حراية وأما لو كأبر وادعى انه ملكه بعد ثبوت أخذه له من الحرز فانه يقطع كما فى التوضيح (قوله بعد أخذه) أى بعد أخذ السارق وقوله فى الحرز متعلق بأخذ أى انه بعد أن قدر على مسكه فى الحرز بالمال هرب منهم بالمال المسروق (قوله أى بعد القدرة عليه) يشير الى انه ليس المراد بالاخذ الاخذ والمسك بالفعل بل يكفى القدرة على ذلك بدليل البالغة بعده إذ ليس فيها أخذ بالفعل كما هو ظاهر (قوله ولو تركه ربه) أى هذا إذا هرب من غير أن يرى أن رب المال خرج لىأتى بشاهد بل ولو الخ وما مشى عليه المصنف من عدم القطع للمالك وابن القاسم بناء على ان أخذه على الوجه المذكور اختلاس وأشار المصنف بلو لخلاف أصبغ القائل بالقطع بناء على انه سرقة وهناك قول ثالث نسبته ابن شاس لبعض التأخرين ولعله ابن يونس وحاصله ان السارق ان رأى رب المال خرج لىأتى له بالشهود فأخذ المال وهرب كان مختلسا لا يقطع وان هرب بالمال من غير ان يرى رب المال خرج لىأتى بشاهد فهو سارق يجب قطعه ابن عبيد السلام وهذا هو التحقيق انظر بن (قوله أو سوق) يمتثل عطفه على باب أو مسجد (قوله وغير حافظ) سكت المصنف عن التقييد به للعلم به من قوله أو كل شيء بحضرة صاحبه (قوله وكذا ان اخذ دابة برعى) أى فلا قطع عليه ولو بحضرة الراعى أو مالكمها كما مر واحترز بقوله برعى عما اذا أخذها من المراح فانه يقطع ولو لم يكن معها احد وان اخذ منها وهى سارحة للرعى أو مروحة للمراح ومعها من

التاع منه كما يشعر به قوله بعد أخذه ثم لما ذهب لىأتى بمن يشهد خرج به السارق من الحرز فلا يقطع لأنه صار حال خروجه كالمختلس (أو أخذ دابة) أو قمارها (باب مسجد أو سوق) لغير بيع وبغير حافظ فلا قطع على سارقها لانه موقف غير معتاد وكذا إن أخذ دابة برعى (أو) أخذ (ثوباً) منشورا على حائط بعضه بداخل الدار (بعضه بالطريق) أو ملقى على الأرض

كذلك فلا قطع تغليبا لجانب دره الحد بالشبهة وهي هنا كون بعض الثوب بغير حرز مثله والبعض صادق بالنصف والاقل والاكثر وأما جذبه من داخل الدار فيقطع فيه (٣٤٤) فيه لأنه أخرجه من حرزه ثم عطف بالجذر على ما من قوله فيها على صبي فقال (أو) في

سرقه (عمر) بثلاثة من نخل أو غيره (معاق) على شجرة خاتمة (إلا أن يكون للمعاق خلقة في بستانه ملتبسا (ينلق) بفتح اللام وسكونها (ققولان) في قطع السارق منه وعدمه وهو المنصوص فحملهما في غير النخل بالدار وأما هو فيقطع اتفاقاً لأنه في حرزه وقولنا على شجرة خلقة احترازاً عما لو قطع ثم علق فلا قطع ولو بطلق (وإلا بعد حصده) أي جذه ووضعه في محل اعتيد وضعه فيه قبل وصوله إلى الجرين فإذا سرق منه سارق (فتألفها) أي الاقوال يقطع (إن كدس) أي جمع بعضه على بعض حتى صار كالشيء الواحد وإن لم يجعل عجوة لأنه بتكديسه أشبه ما في الجرين لا أن لم يكدس بل بقي تمر كل شجرة تحت الشبهة بما فوقها والاول يقطع مطلقاً والثاني لا مطلقاً ومحمل إذا لم يكن له حارس وإلا قطع قولاً واحداً كالسارق منه في الطريق حال حمله للجرين نص عليه ابن رشد (ولا يقطع (إن قب) الحرز (قطه) من غير إخراج

يخرجها ققولان بالقطع وعدمه كما مر (قوله كذلك) أي بعضه بداخل الدار وبعضه بالطريق (قوله فلا قطع) أي إذا جذبه من الطريق بدليل قوله وأما جذبه من داخل الدار فيقطع به (قوله معلق على شجرة خلقة) أي فلا قطع في سرقة هذا اتفاقاً إن لم يكن عليه غلق وإلا نقولان كما قال بعد وان قطع ثم علق فلا قطع اتفاقاً ولو بطلق كما قال الشارح (قوله وهو المنصوص) أي أن القول بعدم القطع هو المنصوص وأما القول بالقطع فهو غير منصوص بل مخرج للخصم على السرقة من الشجرة التي في الدار فكان من حق المصنف أن لا يساويه بمقابلته (قوله لشبه بما فوقها) أي وما فوقها لا يقطع سارقه كما مر (قوله والاول الخ) اعلم ان هذه الأقوال الثلاثة التي ذكرها المصنف في الثمر تجري فيها حصده من قبح مصر وقولها وقرطها ووضع في موضعه ليس ثم ينقل للجرين فإذا سرق منه قبل نقله للجرين ففيه الاقوال المذكورة فقد نقل بن عن ابن رشد في البيان ان في الزرع بعد حصده ثلاثة أقوال كالتمر الاول يقطع من سرقة بعد ان حصل ضم بعضه لبعض أم لا والثاني لا يقطع ضم بعضه لبعض أم لا حتى يصل للجرين والثالث الفرق بين ان يسرق بعد ضم بعضه لبعض أو قبل ذلك وهذا الاختلاف محله إذا لم يكن حارس والا فلا خلاف في قطع سارقه انظر بن (قوله حال حمله للجرين) أي فانه يقطع لأجل كونه محمولا على ظهر الدابة سرق ليلاً أو نهاراً كما مر (قوله نص عليه ابن رشد) أي وكذلك ابن فرحون في التبصرة (قوله إن لم يكن معه ربه) أي فإن كان معه ولو نائماً فلا ضمان عليه كما يفيد قول المصنف في القصب عطفاً على ما فيه الضمان أو فتح باباً على غير عاقل الا بمصاحبة ربه (قوله يقطع على القبر المخرج له) صوابه ولا قطع على القبر المخرج له أيضاً وحاصل المسئلة كما في خيش وأقره شيخنا في حاشيته واقصر عليه في المجل أن السارق إذا نصب الحرز فقط ولم يخرج النصاب منه فانه لا يقطع فلو أخرج غيره النصاب من ذلك النقب فلا يقطع على ذلك الغير أيضاً لأن النقب يصير المال في غير حرزه وهذا إذا لم يتفقا على أن أحدهما ينقب والآخر يخرج من الحرز فان اتفاقاً على ذلك قطع المخرج فقط على مذهب المدونة ولا يقال إنه أخرج المال من غير حرز لأن النقب يبطل حرزية السكان لانا نقول قطع المخرج في هذه الحالة معاملة به بتقيض مقصوده حفظاً لمال الناس ومقابل مذهب المدونة أنهما يقطعان عند الاتفاق وعليه ابن شاس وتبعه ابن الحاجب حيث قال فلو نصب وأخرج غيره فان كانا متفقين قطعاً والا فلا قطع على واحد منهما قال ابن عرفة ولا أعرف هذا القول لأحد من أهل المذهب وإنما ذكره الغزالي في وجيزه بناء على أصلهم من أن النقب لا يبطل حرزية السكان فتبعه تلميذه ابن شاس في كتابه الجواهر على ذلك وابن الحاجب تبع ابن شاس انظر بن (قوله ولا محنون) أي مطبق أو فيقأ أحياناً وسرق في حال جنونه فان سرق في حال افاقته فجن فانه يقطع الا أنه ينتظر افاقته فان قطع قبل افاقته اكتفى بذلك فان شك في سرقة مجنون بفترة أحياناً هل سرق حال جنونه أو افاقته فالظاهر كما في عقب حمله على الأول لدرو الحد بالشبهة (قوله ولا مكره) أي على السرقة واعلم أن القطع يسقط بالاكرام مطلقاً ولو كان بضرب أو سجن لأنه شبهة تدرأ الحد وأما الاقدام على السرقة أو على القصب فلا ينفع فيه الاكرام ولو بخوف القتل كما صرح به ابن رشد وحكي عليه الإجماع وكذا صرح به في معين الحكم وتقل ذلك عن ح في باب الطلاق خلافاً لما ذكره عقب هنا من جواز القدوم عليها إذا كان الاكرام بخوف القتل انظر بن

شيء منه وان خرج بنفسه أو أخرجه غيره وعليه ضمان ما خرج بنفسه بسبب النقب ان لم يكن معه ربه والقطع على القبر المخرج له انظر (وإن التقيا) أي بأيديهما في المناولة (وسط النقب) أي في اثنتائه فأخرجه الخارج بمناولة الداخل (أو ربطه) الداخل بمجل ونحوه (فجذبه الخارج) عن الحرز (قطاً) معاق السلتين (وشرطه) أي القطع المفهوم من قطع العيني (التكليف) فلا يقطع صبي ولا مجنون ولا مكره

ولا سكران بحلال ( فيقطع الحر والعبد وإن ) سرقوا ( لثامهم ) أى من مثلهم لان السرقة من الفساد فى الأرض والحق فى القطع لله تعالى فلا يستثنى أحد ( الا الرقيق ) يسرق ( لسيده ) نصا فلا يقطع ولو ( ٣٤٥ ) رضى السيد وكذا ان سرق من

مال رقيق سيده لان مال العبد للسيد فكأنه لم يخرج من حرزه وكلا يجتمع على السيد عقوبتان ضائع ماله وقطع غلامه وأشهر قوله لسيد أنه لو سرق مال أصل سيده أو فرعه قطع وهو كذلك ولا فرق بين العبد القن وغيره ( وثبتت ) السرقة ( باقرار إن طاع ) به كما ثبتت بالبينة ( وإلا ) بأن أكره على الاقرار من حاكم أو غيره ولو بسجن أو قيد ( فلا ) يلزمه شيء منهما أملا عند ابن القاسم ( ولو أخرج السرقة ) لاحتمال وصول اسم المسروق اليه من غيره ( أو عين القاتل ) الذى أكره على الاقرار بقتله فأقر وأخبرجه كما فى النقل لاحتمال أن غيره قتله فلا يقطع ولا يقتل الا أن يقر بعد الاكراه أمنا كما فى المدونة وقال سحنون يعمل باقرار المتهم باكراهه وبه الحكم أى إن ثبت عند الحاكم أنه من أهل الزم فيجوز سجنه وضربه ويعمل باقراره وتزولت فى محل عليه والأول هو الشهور

وأما الاكراه على أن يقر بأنه سرق فيكون بالقتل والضرب والسجن والقيود فاذا خوف بشيء من ذلك فأقر بها فلا تلزمه السرقة على ما يأتي ( قوله ولا سكران بحلال ) أى لانه كالمجنون وأما السكران بحرام اذا سرق حال سكره أو قبله فانه يقطع لكن ينتظر صحوه فان قطع قبل صحوه اكتفى بذلك والظاهر حمله على أنه بحرام حيث شك لانه الأغلب الا أن تكون حاله ظاهرة فى خلاف ذلك حمل على الأول لدراء الحد بالشبهة ( قوله فيقطع النخ ) أى فاذا وجد التكليف فيقطع الشخص الحر النخ ذكر أكان أو أنى ( قوله وإن لثامهم ) اعترض بعدم صحة المبالغة بالنسبة لسرقة الحر من مثله إذ لا يتوهم عدم القطع حتى يبالغ عليه والشأن انه إنما يبالغ على الحكم التوهم خلافه وأجيب بأن المبالغة غير راجعة للحر بل للعبد والمعاهد وحينئذ فجمعه للضمير باعتبار أفراد المعاهد والعبد ( قوله والحق فى القطع لله تعالى ) أى لا للمسروق منه ( قوله الا الرقيق ) استثناء من عموم قوله فيقطع العبد فظاهره ولو سرق من سيده ( قوله فلا يقطع ) أى لا يجوز قطعه ( قوله ولو رضى السيد ) أى بقطعه ولا يضمن المال الذى سرقه لسيد إذا اعتقه لان قدرته على استثناء ماله عند عتقه وتركه دليل على براءته له منه ( قوله من مال رقيق سيده ) أى من مال رقيق آخر لسيد ( قوله لأن مال العبد للسيد ) هذا تعليل لكلام المصنف ( قوله وهو كذلك ) أى لأن العبد لا شبهة له فى مال فرع سيده ولا فى مال أصله وكذا لا شبهة له فى مال سيده وعدم قطعه بسرقة من ماله لكلا يجتمع على السيد عقوبتان كما قال الشارح لا لكونه له شبهة فى ماله ( قوله ولا فرق بين العبد القن وغيره ) هذا تعميم فى قول المصنف الا الرقيق النخ والمراد بغير القن من فيه شائبة حرية كأم ولد ومكاتب وسواء سرق من محل حجر عليه فيه أم لا ( قوله كما ثبتت بالبينة ) ترك المصنف هذا لوضوحه فلو قلت قبل القطع ومنا بل هو هذا لم يقطع واحد منهما لاشك وان لم أن القطع يثبت بشهادة البينة ولو لم يقمرب المتاع وترك متاعه وذلك لتحقيق السبب لان الشهادة بالسرقة سبب فى لزوم القطع ويازم من وجود السبب وجود المسبب ( قوله فلا يلزمه شيء ) أى إذا أقرها وقوله ولو أخرج السرقة أى التى أقر بها مكرها ( قوله باكرهاه ) متعلق باقرار والباء للسببية ( قوله وبه الحكم ) أى القضاء كما فى عين الحكام وبتن التحفة لابن عاصم ونسبه فيها لما لك حيث قال :

وان يكن مطالباً من بينهم \* فما لك بالسجن والضرب حكم  
وحكموا بصحة الاقرار \* من ذاعر بحبس لاختبار

والذاعر بالدال المعجمة الخائف قال عبق واعتمد ما لسحنون وحمل ما فى المدونة على غير المتهم على أنه وقع فيها محلان أحدهما صريح فى عدم العمل باقراره لمسكره ثانيهما حلف المتهم وتهديده وسجنه فاستشكله البرزلى بأنه لا فائدة فى سجنه لعدم العمل باقراره المسكره كما هو مفاد المدونة أولا قال ويجمع بينهما بحمل أول كلامها على غير المتهم وآخره على المتهم كقول سحنون وجمع القرطائى أيضا بحمل أول كلامها على ما إذا كان المسروق لا يعرف بعينه لاحتمال أن يأتي بشيء غير المسروق من خوفه وحمل آخر كلامها على ما إذا كان المسروق يعرف بعينه فيهدد المتهم ويسجن رجاء أن يقر وبهذا علم أن ما لسحنون موافق للمدونة على أحد التأويلين انظر عج فاذا أقر مكرها على ما للمصنف وأخرج بعض المسروق أخذ بما أقرب من السرقة ان كان مما يعرف

( ٤٤ - دسوقى - بع ) والأوفى بقواعد الشرع وفى نسخة وان عين السرقة وأخرج القاتل وعلى كل حال فالأولى حذف عين لان المراد اخراج كل واطهاره فكان مراده تعيين محل ما ذكر

(و) إذا أقر طاعنا ورجع عن أقراره ('قبل رجوعه') عنه فلا يحدوكذا يقبل رجوع الزاني والشارب والمخارب (ولو) رجع (بلا شبهة) في أقراره نحو كذبت في أقرارى كما لو رجع لشبهة نحو أخذت إلى الزهون أو اللودع خفية فسميته سرقة ويلزمه المالان عين صاحبه نحو أخذت دابة زيد بخلاف (٣٤٦) سرقت أو سرقت دابة أى وقع منى ذلك ولو ادعى شخص بسرقة على متهم

أو مجهول حاله على أحد  
قولين قدمها في القصب  
إذ السرقة مثله فاليمين على  
المدعى عليه فإن حلف  
برىء ( وإن ردَّ اليمين )  
على الطالب ( فحلفَ  
الطالبُ ) أى المدعى  
فالقرم على المدعى عليه  
بلاقطع وعمل الردإن حقق  
للمدعى الدعوى فإن اتهمه  
غرم المدعى عليه بمجرد  
نكوله ولا قطع لان  
القطع إما هو فى الثبوت  
بالبينة أو الاقرار طوعا  
بلا رجوع فإن ادعى على  
صالح لم يقبل دعواه وأدب  
كما تقدم فى القصب ( أو  
شهد ) على السارق بالسرقة  
( رجل وامرأتان ) فالقرم  
بلاقطع ( أو ) شهد ( واحد )  
رجل فقط أو امرأتان  
( وحلفَ ) معه المدعى  
فالقرم بلا قطع ( أو ) أقرَّ  
السيدُ ) بسرقة عبده من  
شخص ( فالقرمُ ) أى غرم  
المال المدعى به لازم للمدعى  
عليه فى المسائل الاربع  
( بلاقطع وإن أقرَّ العبدُ )  
بأنه سرق ( فالعكسُ ) أى  
القطع بلا غرم لاقراره

بعبته بناء على تأويل الغرياني ويؤخذ بما أقرب من السرقة مطلقاً أى سواء كان محملاً يعرف بعينه أم لا أن كان متهماً بناء على تأويل البرزلى (قوله وقبل رجوعه ولو بلا شبهة) قال ابن رشد فى المقدمات ان كان اقراره بعد الضرب والتهديد فلا يقطع بمجرد الاقرار واختلف إذا عين على قولين فأتعين من المدونة وغيرها فعلى القطع ان رجع عن اقراره يقبل قولاً واحداً وعلى القول بعدم القطع ان تمادى على اقراره بعد أن عين فى المدونة يقطع وقال ابن الماجشون لا يقطع وأما إذا كان اقراره بعد الأخذ من غير ضرب ولا تهديد يقبل يقطع بمجرد اقراره وان لم يعين السرقة وهو ظاهر ما فى السرقة من المدونة وقيل لا يقطع حتى يعينها وهو قول ابن القاسم فى سماع عيسى وقول مالك فى سماع أشهب فعلى ما فى المدونة له أن رجع عن اقراره وإن لم يأت بوجه وهو ظاهر ما فى المدونة ولا خلاف عندى فى هذا الوجه وعلى القول الثانى اختلف هل له أن رجع عن اقراره لغير التعيين أم لا على قولين عن مالك والقولان انما هما إذا قال أقررت لوجه كذا وأما ان رجع عن الاقرار بعد التعيين فلا يقبل قولاً واحداً اهـ بن (قوله فى اقراره) لو قال فى رجوعه كان أوضح (قوله كما لو رجع) هذا بيان لما قبل المبالغة (قوله ويلزمه المال الخ) أشار بهذا إلى أن رجوع السارق عن اقراره انما يقبل بالنسبة لحق الله فينتفى الحسد عنه الذى هو حق لله لا بالنسبة لفرم المال الذى هو حق لأدمى إذا عينه ومثل السارق المحارب إذا أقربها ثم رجع عن اقراره فيقال فيه ما قيل فى السارق (قوله أخذت دابة زيد) أى سرقة أو حراقة ثم رجع عن اقراره وقال كذبت فى اقرارى (قوله أى وقع منى ذلك) أى السرقة أو سرقة دابة ثم رجع عن اقراره وقال كذبت فى اقرارى فلا يلزمه قطع ولا غرم (قوله ولو ادعى شخص الخ) هذا شرط جوابه قوله الآتى فاليمين الخ (قوله على أحد قولين) أى فى سماع الدعوى بالسرقة أو القصب عليه وعدم سماعها والفرض أنها دعوى مجردة عن البينة (قوله أو أقر السيد بسرقة عبده) أى سواء حلف الطالب مع اقرار السيد أولاً كما فى بن خلفاً لما يفيد كلام عقب من ان الغرم فى هذه المسئلة والقطع فى التى بعدها متوقف على حلف الطالب \* والحاصل أن مجرد اقرار السيد كاف فى غرم العبد ومجرد اقرار العبد كاف فى قطعه سواء حلف الطالب أولاً خلافاً لما يفيد عقب (قوله وان أقر العبد) أى فقط أو أقر مع شهادة واحد عليه بالسرقة ولم يحلف معه المدعى (قوله فهو داخل فى قوله أو شهد رجل الخ) أى فاللازم فى هاتين الحالتين الغرم فقط (قوله ولو شهد عليه شاهدان) أى أو أقر بها العبد وشهد عليه بها شاهد وحلف الطالب معه فيقطع لاققراره ويلزم الغرم أيضاً لشهادة واحد مع يمين الطالب \* والحاصل ان القطع والغرم فى صورتين ما إذا شهد عليه شاهدان أو امرأتان وحلف الطالب معه القطع فقط فى صورتين ما إذا أقر بها العبد فقط وما إذا أقر بها مع شهادة واحد عليه بالسرقة ولم يحلف معه المدعى والغرم فقط فى ثلاث صور ما إذا شهد على العبد بها شاهد وحلف معه المدعى أو شهد

بالسرقة وإنما لم بغرم لان العبد لا يعتبر اقراره بالنسبة

بالسرقة وإنما لم يفرم لأن العبد لا يعتبر إقراره بالنسبة  
للمال لأن الفرم في الحقيقة على سيده فان شهد بها شاهد وحلف معه المدعى أو شهد عليه رجل وامرأتان فهو داخل في قوله  
أو شهد رجل الخ ولو شهد عليه شاه ان فالفرم والقطع وإذا قلنا بالفرم فالسيد يفرمه من مال العبد ان كان له مال وإلا خير في  
فدائه وتسليمه (وَوَجِبَ) على السارق (رَدُّ الْمَالِ) بعينه ان وجد أو قيمة المقوم ومثل المثل ان لم يوجد (ان لا يقطع) مانع



كعدم كمال النصاب الشاهد عليه بالسرقة بأن شهد عليه عدل وامرأتان أو أحدهما وحلف منه المدعى أو عدم كمال النصاب السروق من الحرز أو لكونه من غير حرز ونحو ذلك أو سقط العضو بسماوى أو جناية (مطلقاً) أيسر أو أعسر بقى السروق أو تلف ويخاص به به غرماء السارق أن كان عليه دين (أو قطع) للسرقة في غرم (إن أيسر) أى استمر يساره بالسروق كله أو بعضه (إليه) أى إلى القطع (من) يوم (الأخذ) لأن اليسار اتصل كمال القائم فلم يجتمع عليه عقوبتان بل القطع فقط فلو أعسر فيما بين الأخذ والقطع سقط الغرم ولو أيسر بعد ثلاثا يجتمع عليه عقوبتان قطعه واتباع ذمته (٣٤٧) والحاصل أن السروق إن كان

موجوداً بعينه وجب رده لربه إجماعاً بلا تفصيل وإن تلف فإن أيسر فكذلك ويرد مثل الثلث وفيه القوم وإن أعسر ولو فى بعض المدة فكذلك إن لم يقطع وإلا فلا غرم (وسقط الحد) أى القطع (إن سقط العضو) الذى يجب قطعه (بسماوى) بعد السرقة أو قطع فى قصاص أو بجناية أجنبى عليه بعد السرقة وليس على الجانى إلا الأدب أن تمتد أن تمتد فان سقط شيء مما ذكر قبل السرقة اتفق القطع للعضو الذى بعده كما مر (لا) يسقط الحد (بتوبة) وعدالة وإن طال زمانهما ولو صار أعدل أهل زمانه حتى بلغ الإمام وينبغى أن لا يرفع إلا م ولا بأس بالشفاقة لسارق وقعت منه السرقة فله ما لم يبلغ الإمام ولا يذنبى الشفاقة فى معروف

عليه رجل وامرأتان أو أقل بذلك سيم (قوله كعدم كمال النصاب) أى نصاب الشهادة (قوله أو سقط العضو بسماوى) أى سقط بعد ثبوت السرقة بسماوى أو جناية عليه عمداً أو خطأ وأما حملنا السقوط على كونه بعد ثبوت السرقة لأن سقوط العضو بسماوى أو جناية قبل السرقة لا يسقط القطع كما مر (قوله أو جناية) أى على العضو عمداً أو خطأ (قوله أو تلف) أى كان التلف باختياره أو غير اختياره (قوله فلم يجتمع عليه عقوبتان) أى وهما القطع واتباع ذمته (قوله وجب رده لربه إجماعاً) أى وليس للسارق أن يتمسك به ويدفع له غيره وقوله بلا تفصيل أى سواء قطع السارق أم لا (قوله وإن تلف) أى باختياره أو غير اختياره وقوله فإن أيسر أى فإن استمر يساره من حين الأخذ حين القطع فكذلك يجب الرد سواء قطع أم لا (قوله وإن أعسر) أى فى كل المدة بل ولو فى بعضها (قوله فكذلك) أى يجب رده (قوله بعد السرقة) أى بعد ثبوتها (قوله وليس على الجانى إلا الأدب) أى لاقتيانه على الإمام (قوله كما مر) أى فى قوله إلا لشلل (قوله لا يسقط الحد) أى حد السرقة وكذلك الزنا والقذف (قوله بتوبة) لو حذف ذلك ما ضير إذ يعلم من عدم سقوطه بالعدالة عدم سقوطه بالتوبة إذ لا عدالة إلا لمن تاب إذ تأخير التوبة كبيرة يقدح فى العدالة (قوله وعدالة) أى وكذلك لا يسقط باتيان الإمام طائفاً (قوله زمانهما) أى التوبة والعدالة (قوله وينبغى الخ) أى وينبغى عدم الرفع للإمام حيث تاب السارق وحسنت حاله لأنه إذا رفع له حده (قوله وهو الحد) فى إشارة إلى أن النصف قد وضع الظاهر موضع المضمحل فحذف الأولى حذف ذلك الظاهر ويقول وتداخلت الحدود أن تمتد وأوجب بأن الموجب بالفتح وإن كان هو الحد لا أن المراد به القدر الواجب مجازاً وحينئذ فالعنى وتداخلت الحدود أن اتفق القدر الذى أوجب سبب كل منهما أهـ شيخنا عدوى (قوله أى كحد قذف الخ) أنما قدر حد أولاً وثانياً لانهما الوجبان بالفتح للتحديد وأما القذف والشرب فوجبان بالسكسر (قوله إذ موجب كل منهما) أى كل من القذف والشرب (قوله فإذا أقيم عليه أحدهما) أى حد أحدهما وقوله سقط الآخر أى حد الآخر (قوله ولو لم يقصد إلا الأول) بل ولو قال هذا لهذا لا لهذا لانه خلاف ما جعله الشارع فليس كإخراج الحد فى نية الرضوء وأما الضرب بلا نية حد أصلاً فلا يصح صرفه لحد بعد قذف أهـ أمير (قوله لاحدهما) أى الجناية والسرقة (قوله كما لو سرق وشرب) أى أو سرق وزنى أو سرق وقذف وكما لو شرب وهو رقيق ثم قذف وهو حر أو عكسه فلا تداخل (قوله وكل حد يدخل فى القتل الخ) فإذا زنى وكان بكراً أو سرق أو شرب وترب

بالعداء (وتداخلت) الحدود على شخص (إن امتد الموجب) بفتح الجيم وهو الحد (كقذف) أى كحد قذف (و) حد (شرب) إذ موجب كل منهما ثمانون جلدة فإذا أقيم عليه أحدهما سقط الآخر ولو لم يقصد إلا الأول أو لم يحصل ثبوت الآخر إلا بعد النزاع من الأول وكذا الوجوب على إنسان فقطع يمينه ثم سرق أو العكس فيكفى القطع لاحدهما (أو تكررت) موجباتها بالسكسر كأن يسرق مراراً أو يقذف أو شرب مراراً فيكفى حد واحد عن الجميع ولو لم يثبت الثانى إلا بعد الحد لاحدهما مالم يعد بعد الحد فإن عاد بعده عید عليه وفى بعض النسخ والا تكررت أى وإن لم يتعد الموجب كما لو سرق وشرب وتكررت الحدود بأن يقطع ويحمله وكل حد يدخل فى القتل لردة أو قصاص أو حرابة إلا حد القذف فلا بد منه ثم يقتل كما مر

[درس] (باب) في الحراية وما يتعلق بها من الأحكام وعقوبات السرقة لا اشتراكها معها في بعض حدودها وهو مطلق القطع وليكون للشبه به في قوله الآتي واتباع كالسارق (٣٤٨) معلوما وعرف المحارب المشتق من الحراية فيعلم منه تعريفها بقوله (المحارب قطع

الطريق لمنع سلوك) علة للقطع أي من قطعها لأجل عدم الانتفاع بالمرور فيها ولو لم يقصد أخذ مال السالكين والمراد بالقطع الاخافة لا النع وإلا لزم

تعليق الشيء بنفسه وسواء كانت الطريق خارجة عن العمران أو داخله كالأزقة (أو أخذ) بالمد اسم فاعل معطوف على قاطع (مال مسلم أو غيره) ذى ومعاهد ولو لم يبايع نصابا (على وجه يتعذر معه القوث) أي شأنه تعذر القوث فإن كان شأنه عدم تعذره فقير محارب بل غاصب ولو سلطانا وقراءة أخذ بالمد اسم فاعل أولى من قراءته مصدرا لإفادة أنه محارب ولو لم يحصل منه قطع طريق فيشمل مسئلة سقى السيكران ومخادعة الصبي أو غيره ليأخذ ما معه وجباية أمراء مصر ونحوهم يسلبون أموال المسلمين ويمنعونهم أرزاقهم ويغيرون على بلادهم ولا تنسر استغاثة منهم بدماء ولا يغيرهم ولا يشترط تعدد المحارب ولا قصده عموم الناس بل يعد محاربا (وان انفرد بمدينة)

### (باب في الحراية)

(قوله وهو مطلق القطع) أي لأن الذي يقطع في الحراية عضوان وفي السرقة عضو واحد (قوله فيعلم منه تعريفها) أي لأن الحراية جزء من مفهوم المحارب ويلزم من معرفة الكل معرفة كل جزء من أجزائه (قوله لمنع سلوك) خرج قطعها لطلب إمرة أو لثائرة أي عداوة بينه وبين جماعة كما يقع في بعض عسكر مصر مع بعضهم فليس بمحارب (قوله والمراد بالقطع الاخافة) أي وحيث أن المحارب وهو من أخاف الطريق لأجل أن يمنع الناس من سلوكها أي من أخاف الناس في الطريق لأجل أن يمنهم من السلوك فيها والانتفاع بالمرور فيها وان لم يقصد أخذ مال من السالكين بل قصد مجرد منع الانتفاع بالمرور فيها سواء كان للمنع من الانتفاع بالمرور فيها خاصا كفلان أو كان كل مصري أو عاميا كما إذا منع كل أحد يمر فيها إلى الشام مثلاً قاله شيخنا العدوي (قوله أو أخذ مال مسلم أو غيره) والبضع أخرى من المال كما للقرطبي وابن العربي فمن خرج لاختافة السبيل قصدا للغلبة على الفروج فهو محارب أقبح ممن خرج لاختافة السبيل لأخذ المال انظر بن (قوله تعذر معه القوث) أي لعدم الناس المقيمين منه وظاهره وان لم يقصد قتله وهو كذلك قد صرح في المدونة بأنه إذا خرج بدون سلاح بل خرج متلصا لكنه أخذ مكابرة يكون محاربا (قوله أي شأنه تعذر القوث) أي وان أمكن تخليصه منه بقتال لأن شأنه تعذر القوث وفي البدر القرافي ان من أخذ وظيفة أحد لاجنحة فيه بتقرير سلطان فهو محارب لانه يتعذر القوث منه مادام معه تقرير السلطان قال البدر سمعته من شيخنا الصالح سيدي محمد بنوفري ثم ذكر ترددا بعد في كون الدين يأخذون للمسكوس محاربين بمنزلة قطاع الطريق أو غاصبين فانظره (قوله ولو سلطانا) أي لأن العلماء وهم أهل الحل والعقد يتكبرون عليه ذلك ويأخذون عليه (قوله من قراءته مصدرا) أي عطا على منع والمعنى أن المحارب هو قاطع الطريق لمنع سلوك أو لأجل أخذ مال (قوله لإفادته) أي أخذ المال على الوجه المذكور محارب (قوله وجباية أمراء مصر) أي ويشمل جباية أمراء مصر فهم محاربون لا غصاب لانهم يسلبون الخ (قوله وان انفرد بمدينة) هذا مبالغة على كون قاطع الطريق وأخذ المال على الوجه المذكور محاربا أي وان كانت حرايته خاصة بأهل المدينة أي بأن يقصد بمنع السلوك في الطريق أو أخذ المال كل واحد من أهلها أو يقصد بعضهم فقط والذي يشير إليه قول الشارح ولا يشترط الخ ان في كلام المصنف مبالغة أي هذا إذا لم ينفرد بأن كانوا جماعة بل وان انفرد هذا إذا كانت حرايته أي قطعه للطريق واخذه للمال على الوجه المذكور لعموم الناس بل وان كانت خاصة بأهل مدينة كلهم أو بعضهم (قوله ثبت معلوم) أي وهو المسمى بالحشيشة يؤكل حبه وهو المسمى بالشرائق

قصده جميع أهلها أم لا (كسقى السيكران) بضم الكاف ثبت معلوم (لذلك) أي لأجل أخذ المال وأشد منه في تعيب العقل (قوله البنج وأشد منه ثبت يسمى الداتورة والبنج بفتح الباء الواحدة وسكون النون ثبت معروف والكاف للتمثيل ان قرىء أخذ اسم فاعل وللتشبيه إن قرىء مصدرا (ومخادع الصبي) أي الميزاذ هو الذي يخدع (أو غيره) أي غير الصبي وهو الكبير أي خدعه حتى أدخله مكانا

(لأخذه مامعه) ولو لم يقتله وقتله من قتل الغيلة (والغداخل) عطف على منقضى أي وكالداخل (ق) ليل أو نهار (ق) زقاق (أودار) حال كونه  
(قاتل) حين الأخذ (لأخذه المال) وأخذه على وجه يتعذر معه الغوث وأحترز بقول قاتل لأخذه عمالوا أخذه ثم علم به فقاتل لينجوه  
فلا يكون محاربا بل هو سارق إن علم به خارج الحرز لا قبله فمختلس إن نجاه به ثم شرع في بيان حد المحارب وأنه أحد أنواع أربعة كما  
في الآية بقوله (فقاتل) بعد المناشدة) والمناشدة مندوبة كما في الخطاب ويندب (٣٤٩) أن تكون ثلاث مرات يقال له ناشدناك

الله إلا ما خليت سبيلنا  
ونحو ذلك (إن أمكن)  
فإن عاجل بالقتال قاتل  
بلا مناشدة بالسلاح أو  
غيره مما فيه هلاكه فعلم من  
قوله يقاتل أنه يقتل وهو  
أحد حدوده الأربع  
والقاتل له إمارب المال  
حال جراته له وإما الحاكم  
ولو بعد جراته إذا ظفر  
عليه قبل توبته كما يأتي (ثم  
يُصابُ فيقتل) عطف  
على مقدر أي فيقتل ثم الخ  
وتم للترتيب الاخباري  
ولو قال أو يصاب الخ كان  
أحسن وأو في الآية  
للتخير والمعنى أن الامام  
مخير بين أن يقتله بلا صلب  
أو يصلبه على خشبة  
ونحوها حيا غير منكوس  
الرأس ثم يقتله مصلوبا  
قبل نزوله على الأرجح  
وهذا هو النوع الثاني من  
أنواع حده وأشار للثالث  
بقوله (أو ينقضى) الذكر  
(الحرز) البالغ العياقل  
(كالرما) في مسافة البعد  
كذلك وخير من المدينة  
ولكنه يسجن هنا حتى

(قوله لأخذه مامعه) أي على وجه يتعذر معه الغوث سواء قتله أم لا وبقييد الصبي هنا بالمعز تندفع  
المعارضة بين ما هنا وبين قوله في السرقة ولا فيما على صبي ومعه لأنه في غير الميز أو فيه وأخذ مامعه  
سرقة وما هنا في الميز وأخذ منه على وجه يتعذر معه الغوث وكذا لا يهارضه قوله أو حمل عبدا لم يميز  
أو خدعه أي الميز لأنه فيما لا يتعذر معه غوث وما هنا فيمن يتعذر (قوله وقتله) أي قتل ذلك  
المخادع لأخذ مامعه من قتل الغيلة أي وقتل الغيلة من الحرابة ونص الجواهر قتل الغيلة من الحرابة  
وهي أن يقتال رجلا أو صبيا فيخدعه حتى يدخله موضعه فيأخذ مامعه فهو كالحرابة اه قال  
طفي تفسيرها الغيلة بما ذكر يدل على أن القتل ليس شرطا فيها وأن قتل الغيلة من الحرابة اه بن  
(قوله وأخذه الخ) تصوير لكونه محاربا فإن لم يأخذه لم يكن محاربا (قوله فقاتل لينجوه)  
أي ومن ذلك من قتل شخصا بعد أن أخذ ماله خوفا من شكايته فليس محاربا كما صرح به عج  
(قوله إن علم به خارج الحرز) أي لأنه في هذه الحالة يقال إنه قاتل لينجوه لا لأخذه  
(قوله لا قبله فمختلس الخ) فيه أنه إذا اطلع عليه قبل الخروج به من الحرز فقاتل لينجوه يقال له محارب  
لأنه قاتل لأخذه فتأمل كذا بحث شيخنا العدوي نعم إن علم به وهو في الحرز وقدر عليه فخرج  
فأرا بالمال من غير قتال كان مختلسا (قوله والمناشدة مندوبة) أي وأما المقاتلة فهي واجبة على من  
تعرض له إذا خاف على نفسه أو أهله القتل أو الجرح والفاحشة بأهله وإلا كان جائزا  
(قوله إلا ما خليت الخ) ما صدرية والاستثناء من محذوف أي ناشدتك بالله أن لا تفعل شيئا بالإغيلة  
-سبيلنا (قوله فإن عاجل) أي المحارب بالقتال (قوله انه يقتل) أي لانه لا فائدة لقتاله إلا قتله  
(قوله والقاتل له إمارب المال) الاولى والقاتل للمحارب إما من تعرض له لأخذ ماله أو لمعه من سلوك  
الطريق وفي غاية الاماني لو قتل المحارب أحد ورثته فقيل يرثه وقيل لا يرثه اه قال عبق قات  
ينبغي أن يكون الراجح الاول قياسا على ما مر في الباغية من قوله وكره للرجل قتل أبيه  
ورثته (قوله عطف على مقدر) أي بعد قوله فيقاتل بعد المناشدة (قوله أو يصلبه على خشبة)  
أي بأن يربط جميعه بها لا من أعلى فقط كابطيه ووجهه أو ظهره لها (قوله ثم يقتله مصلوبا)  
أي ثم ينزل إذا خيف تغييره ويصلى عليه غير فاضل (قوله على الأرجح) أي خلافا لمن قال انه  
يصلب مدة بالاجتهاد ثم ينزل فيقتل بعد نزوله (قوله أو ينقضى الخ) أي وأجرة حمله للمحل الذي ينفي  
فيه ونفقت عليه فإن لم يكن له مال فمن بيت المال فإن لم يكن فعلى جماعة المسلمين (قوله حتى  
تظهر توبته) ظاهره وان قبل سنة وقال بعضهم ينتظر لأقصى من سنة وظهور التوبة  
واعتمده شيخنا واقتصر عليه في الحج (قوله فلمله أخذه منه) أي من القرآن وقوله من  
المعنى أي بالنظر للمعنى أي العلة في جزائه ذلك الجزاء وهي التشديد عليه من أجل افساده في الارض  
(قوله ومجرد صلب بلا قتل) أي ونفى بلا ضرب ليس الخ (قوله انه لا بد من قتله بعده) أي بعد الصلب

تظهر توبته أو يموت وأما في الزنا فيسجن سنة فالتشبيه ليس بتمام ويكون النفي بعد الضرب بالاجتهاد الامام ولم يذكره العنصف (والقتل)  
مع الصلب والضرب مع النفي ظاهر القرآن خلافه فلمله أخذه منه من المعنى وذلك لان الحرابة أشد من الزنا بدليل أن الحد فيها أشد والزنا  
قرن النفي فيه بالجلد ومجرد صلب بلا قتل ليس فيه كبير ردع للمعدين في الارض فعلم أنه لا بد من قتله بعده وأشار لرابع بقوله (أو)  
تقطع عنه أي يده اليمنى من السكوع (ورجله اليسرى) من مفصل السكبين (ولاه) بلا تأخير ولو خيف عليه الموت لان القتل احد حدوده

فإن كان مقطوع اليمنى أو أكلها قطعت يده اليسرى ورجله اليمنى ليكن المقطع من خلافه وكذلك إن كان أنقطع الرجل اليسرى فمقطوع يده اليسرى ورجله اليمنى فإن لم يكن له إلا يداً أو رجل قطعت يده اليمنى فمقطوع يده اليسرى فقط وهذه الحدود الأربعة يغير الإمام (٣٥٠) فيها باعتبار الصلابة في حق الرجال الأحرار وأما المرأة فلا تصلب ولا تنبلي

وأما حد القتل أو القطع من خلافه وأما الحد فحد ثلاثه وهي ماعد النفي كما أشار له المصنف رحمه الله تعالى بقوله أو نفي الخ (وبالقتل يجب قتله) بخردا أو مع قتل ولا يجوز قطعه أو نفيه بقتل حر مسلم بل (ولو بكافر) أو عبد (أو باعانة) على القتل بمسك أو شارة بل ولو بتقو بجاهه إذ لو لا جاهه مآجر القاتل على القتل فجاهه اعانه عليه حكما (ولو جاء) المحارب القاتل (تائباً) قبل القدرة عليه إذ نوبه لا تسقط حقوق الآدميين (وليس الولي) أي ولي القاتل (العفو) عن القاتل قبل مجئ تائباً لأن الحق لله وأما بعد مجئ تائباً فله العفو لأن قتله حينئذ قصاص لا حرابة (ونذب) للإمام النظر بالمصلحة ولا يمين عليه شيء بخصوصه لأن أو في الآية للتخيير فالأولى (لذي التدبير) من المحاربين (القتل) لأن القطع مثلاً لا يدفع ضرره (و) لذني

أي وأنه لا بد من هزيمة قبل النفي (قوله) فإن كان مقطوع اليمنى أي في جناية أو سرقة أو خلق ناقصها أو سقطت بساوي (قوله) قطعت اليد اليمنى فقط أي إذا لم يكن له إلا يداً أو رجل قطعت يده اليمنى فمقطوع يده اليسرى فقط أي إذا لم يكن له إلا رجلاً فمقطوع يده اليسرى فقط (قوله) وبالقتل يجب قتله أي ما لم تكن الصلابة في إبقائه بأن يغشى بقتله فساد أعظم من قبيلته المتفرقين فلا يجوز قتله بل يطلق ارتكاباً لأخف الضررين كما أفق به الشيبني وأبو مهدي وتليدهما ابن ناجي اه عبى (قوله) بل ولو بكافر) لو قال المصنف ولو بغير مكافئ لكان أحسن لشموله للعبد والكافر معاً (قوله) أو باعانة يعني أن أحد المحاربين إذا أعان غيره على قتل شخص بمسكه له أو إشارة له فإنه يمين قتلها ولو كان المقتول غير مكافئ لها (قوله) بل ولو بتقو بجاهه أي وإن لم يأمر بقتله ولا تسبب فيه وذلك كما لو انحاز شخص لقاطع الطريق وقتل ذلك الشخص المنحاز أحدًا فيقتلان معاً (قوله) ولو جاء تائباً هذا مبالغة في وجوب قتل المحارب إذا قتل أي هذا إذا ظفرنا به فهرا عنه بل ولو جاء تائباً (قوله) ولي المقتول أي الذي قتله ذلك المحارب (قوله) قبل مجئ تائباً أشار الشارح بذلك إلى أن قول المصنف وليس للولي العفو راجع لما قبل المبالغة (قوله) لأن قتله حينئذ قصاص الخ أنت خير بأنه إذا كان قصاصاً يكون ما أفاده المصنف من تعيين قتله إذا جاء تائباً قبل القدرة عليه محمولاً على ما إذا طلب الولي قتله وإلا فله العفو \* وأعلم أنه حيث كان القتل في هذه الحالة قصاصاً فإن قتل من لا يقتل به كذمي أو عبد لم يقتل به عند مجئ تائباً بل عليه دية الأولى وقيمة الثاني (قوله) ونذب للإمام النظر أي في حال المحارب الذي لم يصدر منه قتل \* وحاصله أن الحدود الأربعة واجبة لا يخرج الإمام عنها مخيرة لا يمين واحد منها إلا أنه يندب للإمام أن ينظر ماهو الأصلح واللائق بحال ذلك المحارب فإذا ظهر له ماهو اللائق ندبه فعله فإن خالف وفعل غير مآظهر له أنه الأصلح أجزأ مع الكراهة (قوله) لذي التدبير أي في الحروب وفي الخلاص منها (قوله) ولذي البطش أي القوة والشجاعة (قوله) ولغيرها أي من لا تدبير له ولا بطش (قوله) ولمن وقت منه فلتة وذلك بأن أخذ بفور خروجه ولم يقتل ولا أخذ مالا وأما حصل منه أخافة الطريق وما ذكره المصنف من أن ما حصلت منه الحرابة فلتة يجري عليه أحكام المحاربين هو الذي في الدونة علم اختصار ابن يونس خلافاً لقول الأحمي أنه يؤدب فقط ولا يجري عليه شيء من أحكام الحرابة (قوله) وما ذكره المصنف من النذب أي من ندب فعل ما هو الأصلح واللائق بالمحارب من أنواع الحد وقوله هو للذهب أي ومقابل قول القرألي إذا يمين للإمام الأصلح بالمحارب من أنواع الحد وجب على الإمام فعله ولا يجوز له العدول عنه (قوله) والتعيين الخ حاصله أن الإمام هو الذي يمين ما يفعله بالمحارب غير القاتل من العقوبات الأربع وأما من قطعت يده ونحوها بجناية المحارب فلا يمين له في ذلك إذ لا حق له في ذلك لأن ما يفعله الإمام بالمحارب ليس عن شيء معين وإنما هو عن جميع ما فعله في حرابته من إغارة واخذ مال وجرح (قوله) وغرم كل عن الجميع أعلم أن محمل غرمه محتمل عده حيث لزم

(البطش) إذا لم يقتل أحد (القطع) من خلاف (ولغيرها) ولمن وقت منه (الحرابة فلتة) بلا قتل أحد (النفي والضراب) بالأجتهاد وما ذكره المصنف من النذب هو المذهب (والتعيين) فيما يندب فعله للإمام لأن قطعت يده ونحوها من جرح واخذ مال فلا كلام له لأن ما يفعله الإمام بالمحارب ليس عن شيء معين وإنما هو عن جميع ما وقع منه في حرابته من أخافة وأخذ مال وجرح وغير ذلك لا لخصوص ما وقع لهذا الشخص (وغرم كل) أي كل واخذ باقراده من المحاربين إذا أخذوا شيئاً



من الأموال (عن الجميع) لأنهم كالحملاء فكل من قدر عليه منهم أخذ بجميع ما أخذه هؤلاء أصحابه (مطلقاً) أي سواء كان ما أخذه أمحابة  
باقيا أم لا جاء المحارب تائباً أم لا نابه شيء مما نهبه أم لا تقوى بعضهم ببعض فكانوا كالحملاء كما تقدم ومثلهم البغاة والغصاب  
والأصوص (واتبع) المحارب (كالسارق) فإن سقط عنه الحد بمجته تائباً أغرم (٣٥١) مطلقاً أيسر أو أعسر وإن قتل أو

قطع أغرم إن أيسر من  
الأخذ إلى القطع أو القتل  
فيؤخذ من تركته لأن  
اليسار المنصل كقيام المال  
وإلا فلا غرم والنفي  
كالقطع على الرجوع  
وقيل كسقوط الحد  
فيغرم فيه مطلقاً (ودفع  
مأبأيديهم لمن طلبه) أي  
ادعاه إن وصفه كما توصف  
اللقطة (بعد الاستيناء و)  
بعد اليمين) من الطالب  
خوف أن يأتي غيره بأثبت  
مما أتى به ولا يؤخذ منه  
حميل وإنما يدفعه الإمام  
ويشهد عليه فإن جاء غيره بأثبت  
منه نزعته منه ودفعه لذلك  
الغير (أو بشهادة رجلين)  
عدلين (من الرقعة) وأولى  
من غيرهم بلا استيناء ولذا  
أخر البيهقي عن الاستيناء  
فتجوز شهادة بعضهم  
لبعض ما لم يشهد العدل  
لأبيه أو ابنه أو نحوهما  
وأولى لنفسه على أن  
ما يصدر من الشخص  
لنفسه لا يسمى شهادة وإنما  
هو دعوى فلاحاجة لقوله  
(لا لأنفسهما) وبقي  
الرجل والمرأتان أو

من عداه الغرم إما لدم إقامة الحد عليه بأن سقط عنه الحد لمجته تائباً أو هرب ولم يظفر به أو أقم عليه  
الحد وكان يساره متصلاً من حين أخذ المال لوقت الحد فإن كان من عداه أقم عليه الحد أو كان  
معسراً بعد الحراية وقبل الحد فلا يغرم عنه هذا الأخوذ وذلك لأن الأخوذ إنما يغرم عن غيره  
بطريق الضمان والضمان يقتضي لزوم الضمون (قوله من الأموال) أي المحترمة سواء كانت  
مسلمة أو لدمي أو لمعاهد (قوله ومثلهم البغاة) أي مثل المحاربين في أنه إذا ظفر بواحد يغرم  
عن الجميع البغاة والغصاب والأصوص كما في الرسالة ومثني عليه ابن رشد في جماع عيسى  
ونقله ح ومثله في التوضيح وقال بعضهم حكم المحارب مخالف لحكم السارق وأن الواحد  
من السراق لا يضمن ما سرقه من معه ابن عبد السلام وهو ما حكاه بعض الشيوخ انظر بن  
(قوله واتبع كالسارق) أي اتبع يغرم مثل المال حيث لم يكن موجوداً وأما إذا كان موجوداً  
تعين أخذه مطلقاً سواء سقط عنه الحد أم لا (قوله أغرم مطلقاً) أي سواء تلف المال باختياره  
أم لا كان موسراً أو معسراً (قوله وإلا فلا غرم) أي وإلا بأن أعسر فيما بين الأخذ وإقامة الحد  
فلا غرم عليه ولو أيسر بعد ذلك (قوله على الرجوع) أي لأن النفي حد من جملة الحدود كالقطع  
(قوله فيغرم فيه مطلقاً) أي سواء كان موسراً أو معسراً (قوله إن وصفه الخ) الحاصل أن مدعى  
المال الذي بأيدي المحاربين إذا أخذ منهم لا يدفع له إذا لم يشته بالبينة إلا بشروط ثلاثة بعد الاستيناء  
وبعد اليمين وبعد وصفه كاللقطة والشرط الأخير أهمله المصنف هنا وذكره في توضيحه تبعاً  
لأبي الحسن والأخمي ومحمّد أخذ الدعي له بتلك الشروط كما قاله ابن شاس نقلاً عن أشهب إذا  
أقر الأصوص أن ذلك اللعاع مما قطعوا فيه الطريق فإن قالوا هو من أوالنا كان لهم وإن كان كثيراً  
لا يملكون مثله ونقله ابن عرفة مقتصرًا عليه انظر بن (قوله خوف الخ) علة للاستيناء (قوله ولا  
يؤخذ منه حميل) قال في التوضيح هو ظاهر المدونة وقال سحنون بل حميل وقال في مختصر الوقار  
أن كان من أهل البلد فحميل وإن كان من غيرهم فلا حميل لأنه لا يجد حميلاً بن (قوله ويشهد  
عليه) أي عند دفعه له بأنه يبيده على وجه الحوز لا الملك (قوله نزعته منه) أي إن كان  
موجوداً وضمنه قيمته إن تلف (قوله أو بشهادة رجلين) اشترط في المدونة عدالتهما كما في الواقع  
وغيره وقول التحفة ومن عليه وسم خير قد ظهر الخ يقتضي أن العمل على الاكتفاء بتوسيم  
الحبر اه بن (قوله من الرقعة) أي المقاتلين للمحاربين (قوله أو نحوهما) أي كعبده مكاتباً أم لا  
(قوله لأنفسهما) في ح إلا أن يكون ما لأنفسهما يسيراً فتجوز شهادتهم لأنفسهم بذلك  
القليل وغيرهم بكثير أو قليل ولعله قياساً على الوصية وهذا هو المول عليه خلافاً لما في عقب  
من النع مطلقاً انظر بن (قوله على رجل اشتر بالحرابة) أي ثم رفع للحاكم (قوله عند الناس)  
أي لمرفقهما له بعينه (قوله ثبتت) أي كما ثبتت باقراره بها وبشهادة العدلين على معاينة صدورهما  
منه (قوله وسقط حدها) أي ولو كان قتل أحداً لأن قتله حينئذ إذا جاء تائباً إنما هو للأصاص لا أنه

أحدهما مع يمين الطالب والظاهر أنه كالعدين لثبوت الأموال بذلك فكانت احتسب بالرجلين عن الرجل بلا يمين معه من الطالب  
(ولو شهد اثنان) عدلان عند الحاكم على رجل اشتر بالحرابة (أنه) أي هذا الشخص هو (المشترط بها) أي بالحرابة عند الناس  
(ثبتت) الحرابة بشهادتهما (وإن لم يمايناها) منه فلإمام قتله بشهادتهما (وسقط حدها) أي الحرابة دون غيرها كالزنا والتدني

والضرب والقتل

(بإتيان الإمام طائفاً) قبل القدرة عليه لأن ثاب بعد القدرة عليه (أو ترك ما هو عليه) من الحرابة وأن لم يأت الإمام وإنما عليه طرم ما أخذه مطلقاً يصر أو أصر يق ما أخذه أم لا كما قدمه [درس] (باب) ذكر فيه حد الشارب وشروطه وأشياء توجب الضمان ودفع الدائل فقال (بشرب المسلم) أي يجب بسبب (٣٥٢) شرب المسلم الحر (المكاف) أو الشرب لا يكون إلا بالغم إذا وصل لحلقه ولو لم

يصل لجوفه لا الأنف ونحوه فلا حد فيه ولو وصل لجوفه وخرج بالمسلم التكاف وبالنكاح الذي والمخون وأدت حسي لاوخر وذمى ان أظهره (ما يسكر جنسه) وإن لم يسكر بالدم لقلته مثلاً لا مالا يسكر جنسه وإن اعتقه مسكراً وإنما عليه إثم الجراءة (طوعاً) لأن أكره على شربه فلا يحد والمسكر ليس بمكاف فلا حاجة لذكر الطوع (بلا عذر) فلا حد على من شربه غلطاً بأن ظنه غيرا كما يأتي (و) بلا (ضرورة) لأن شربه لإساعة غصة إذا لم يحد ماء ونحوه وإن حرم على قول والراجع عدمها والأولى حذف بلا عذر للاستثناء عنه بالضرورة أو بقوله (و) بلا (ظنه) أي المسكر جنسه (غيراً) أي غير مسكر بأن ظنه خلا مثلاً فصر به فإذا هو غير فلا حد عليه لعذره كمن وطئ أجنبية يظنها زوجته وسدق أن كان مأموناً لايتهم ويجب الحد على شارب المسكر (وإن قل)

حد لا حاجة (قوله بإتيان الإمام طائفاً) أي مقلداً لأخيه وإن لم تظهر نوبته وفهم منه أن إقراره بأنه يأتي طائفاً ويترك ما عليه من الحرابة أي وعدة بذلك لا يسقط عنه حدها وهو كذلك (قوله وإنما عليه الخ) مرتبط بقوله وسقط حدها بإتيان الإمام أو ترك ما هو عليه

### باب ذكر فيه حد الشارب

(قوله بشرب المسلم الخ) لفظ شرب يفيد أن الحد مختص بالمائمات أما اليابسات التي تؤثر في العقل فليس فيها إلا الأدب كما أنها لا يحرم منها إلا القدر الذي يؤثر في العقل لا مائل كما أنها ظاهرة قليلها وكثيرها بخلاف الخمر في جميع ذلك اهـ بن (قوله ولو لم يصل لجوفه) أي بأن رده بعد وصوله لحلقه (قوله لا الأنف) أي أن وصل من الأنف ونحوه كالأذن والعين هذا إذا وصل لحلقه مما ذكر بل ولو وصل لجوفه وظاهره ولو أسكر بالفعل (قوله وخرج بالمسلم الكافر) أي فلا يحد ولو كال ذمياً (قوله أن يظهره) أي أن أظهر شرب المسكر المفهوم من المقام (قوله لا مالا لا يسكر جنسه) أي فإذا شرب شيئاً يعتقد أنه خمر فتبين أنه غير خمر فلا يحد وعليه إثم الجراءة (قوله طوعاً) حال من فاعل المصدر أي حالة كون ذلك للمسلم المكاف طائفاً (قوله فلا حاجة لذكر الطوع) أي للاستثناء عنه بالمكاف (قوله فلا حد على من شربه غلطاً) هذا يشير إلى أن الراد بالصدر الغلط أي مع خلو الدهن عن ظنه غيراً لئلا يتكرر مع ما يأتي وهذا تعلم أن العذر غير الضرورة لأن الراد بها إزالة الغصة وحينئذ فلا يستغنى عن قوله بلا عذر بقوله بعد ولا ضرورة ولا ظنه غيراً بقول الشارح والأولى حذف قوله بلا عذر للاستثناء عنه بالضرورة فيه نظر نعم الاستثناء إنما يظهر على أن الراد بالصدر إزالة الغصة وأن الضرورة كذلك كما حل به عقب (قوله وإن حرم) أي شربه لإساعة الغصة على قول ضعيف وهو لابن عرفة (قوله والراجع) عدمها أي عدم حرمة شربه لإساعة الغصة (قوله بأن ظنه خلا مثلاً) أي أولنا أو ماء أو عسلاً وقوله فلا حد عليه أي ولو سكر منه قال عقب والظاهر كراهة قدمه على شربه مع ظنه غيراً وأما مع شكه في كونه غيراً فيحرم والظاهر أنه لا يحد لعذره بشبهة الشك (قوله كمن وطئ) أي كعذر من وطئ أجنبية (قوله ويصدق) أي شارب الخمر في دعواه أنه ظن أنه غير وكذا يصدق واطئ الأجنبي في دعواه أنه ظنها زوجته إن كان يتأق الاشتباه على ماهر في الزنا بأن كان كل من زوجته والأجنبية رفيعة أوصية لا إختلافاً (قوله بل قد قيل الخ) هذا القول ذكره ح في شرح الرحالة عن القاكمي في شرح العمدة وارتضاء عيج وقال الشيخ إبراهيم اللقاني أنه لا حد في ذلك لأن مثل هذا لا يسمى شرباً والقول بحد من التعمق في الدين (قوله أي يرى حل شربه) أي يرى حل شرب القدر الذي لا يسكر منه وحاصل الفقه أن الخمر وهو ما اتخذ من عصير العنب ودخلته القدة المطربة شر به من السكاثر وموجب للحد ولورد الشهادة إجماعاً لافرق بين شرب كثيره وقليله الذي لا يسكر وأما النبيذ وهو ما اتخذ من ماء الزبيب أو البليغ ودخلته القدة المطربة فشرب القدر المعكر منه كبيرة وموجب للحد وترد به الشهادة إجماعاً وأما شرب القدر الذي لا يسكر منه لقلته فقال مالك أنه كبيرة وموجب للحد ولورد الشهادة وقال الشافعي أنه

جد بل قد قيل أو خمس إبر في خمر ووضعها على لسانه أي وابتلع ريقه حد فان لم يستلمه

لفظاً أنه لا يسمى شرباً (أو جهل وجوب الحد) مع علمه بالحرمة (أو جهل) الحرمة لقرب عهد (بإسلام فيحد) ولو كان الشارب (خفتياً بشرب النبيذ) أي يرى حل شربه إذا لم يسكر القليل منه ويسكر كثيره وعرب منه القدر الذي لا يسكر

فيجد إذا رفع لمالكي وأما الحر وهو المتخذ من عصير العنب فيجذبه عنده ولو لم يسكر بالفعل وكذا إذا شرب القدر المسكر من النبيذ فيجد عنده أيضاً وقيل لا حد فيما لا يسكر منه وتقبل شهادته وصححه غير واحد من المتأخرين وإليه أشار بقوله (وصحح فيه) أي الحد (ثانون) جلد على الحر ذكر أو أنثى وهذا فاعل الفعل المحذوف المتعلق به بشرب (٣٥٣) تقديره يجب كما تقدم تقديره (بعد صغوه) فإن جلد قبله اعتد

صغيرة فلا يوجب حداً ولا ترد به الشهادة وعند أبي حنيفة لا يثم في شربه بل هو جائز فلا حد فيه ولا ترد به الشهادة فإذا كان لا يسكر الشخص إلا أربعة أقذاح فلا يحرم عنده إلا القذح الرابع وقيد بعض الحنفية الجواز بما إذا كان الشرب للتقوى على الجهاد ونحوه لا لمجرد اللهو (قوله فيجد إذا رفع لمالكي) وذلك لضعف مدرك حله (قوله فيجد فيه عنده) أي عند أبي حنيفة وقوله أيضاً أي كما أنه يجد عندنا (قوله وقيل لا حد الخ) أي عندنا وإن كان حراماً فهذا القول عندنا موافق لمذهب الشافعي (قوله على الحر) أي المسلم المكلف كما مروا ظاهر المصنف كظاهر المدونة أنه لا يزداد مع الحد سجن ولا غيره كجاق رأس أولية أو طواف به في السوق ابن ناجي وبه العمل وفي ابن عرفة عن ابن حبيب أنه لا يزداد مع الضرب غيره إلا المدمن المعتاد المشهور بالفسق فلا بأس أن ينادى به ويشهر واستحب مالك أن يلزم السجن اهـ (قوله والأعيد عليه) أي الحد من أوله وهذا إذا لم يحصل له احساس حال الضرب أصلاً وأما إن لم يحس في أوله وأحس في أثنا حله من أول ما أحس كذا قال اللخمي ونحو أبي الحسن وظاهر التوضيح أن تفصيل اللخمي تقييد للمذهب لأنه مقابل له كما قال بعضهم والحاصل أن عبارات أهل المذهب أنه إن حد طالحاً أعيد عليه الحد فظاهرها الإطلاق فقيدها اللخمي بما إذا لم يحصل احساس حال الضرب أصلاً (قوله وتشطر) أي حد الشرب (قوله وإن قل الرق بذكر أو أنثى) أي فجد الرقيق في الشرب أربعون جلدة سواء كان ذكراً أو أنثى (قوله اذ قد يعرف الخ) جواب عما يقال أنه لا يعرف رائجتها إلا من شربها ومن شربها لا تقبل شهادته فيها لأنه إن لم يتب كان فاسقاً وإن تاب وحد فلا تقبل شهادته فيما حد فيه وحاصل الجواب أنا لا نسلم أنه لا يعرف رائجتها إلا من شربها بل قد يعرف رائجتها من لم يكن شربها فقط كمن رآها مراقبة مع علمه بها أو رأى إنساناً يشربها مع علمه بأنهم رائجتها وعلمها (قوله وإن خولفاً) أي وكذا إن خالفهما الشارب ولو حلف بالطلاق ما شربها فيجد ولا طلاق عليه إن حلف بالله أنه ما حلف بالطلاق كاذباً (قوله أي خالفهما غيرهما من العدول) أي فيها شره بأن قالا شرب خلا لا خمر أو في رائحة فمه بأن قالا رائحته رائحة خل لا خمر فقول المصنف وإن خولفاً راجع لسلك من المسئلتين قبله أعنى الشهادة بالشرب والشهادة بالرائحة لا للثانية فقط كما يومه كلام الشارح (قوله وأراد بالجواز في هذا لازمه وهو عدم الحد) أي فكأنه قال لا حد في الإكراه فعبر بالملزوم وهو جواز الشرب وأراد لازمه وهو عدم الحد (قوله والإكراه يكون بالقتل) أي بخوفه وخوف ما بعده والراد بالخوف بما ذكر ظن حصوله أو الجزم به (قوله وإساعة لفصة) إنما جاز شرب الخمر لذلك ولم يجز شربه لخوف موت مجموع أو عطش لزوال الفصة بالخمر تحقيقاً أو ظناً قوياً بخلاف الجوع والعطش فإنهما لا يزالان به بل يزيدان لما في طبعه من الحرارة والمضيق (قوله في عدم الجواز) أي وإن كان لا حد عنده أيضاً (قوله الصادق بالوجوب) أي لأن إساعة لفصة بالخمر واجبة إذا خاف على نفسه الهلاك ولم يجد غيره واعلم أنه تقدم الإساعة بالنجس على الإساعة بالخمر لحرمة استعماله دواء للضرورة وحسد شاربه بخلاف النجس فيها (قوله لا يجوز استعمال الخمر لأجل دواء ولو لخوف الموت) أي فإن وقع ونزل وتداوى به شرباً حد ابن العربي تردد علماؤنا في دواء فيه خمر والصحيح المنع والحد اهـ وما ذكره من الحد

بأنه كان عند أبي حنيفة لا يثم في شربه بل هو جائز فلا حد فيه ولا ترد به الشهادة وإذا كان لا يسكر الشخص إلا أربعة أقذاح فلا يحرم عنده إلا القذح الرابع وقيد بعض الحنفية الجواز بما إذا كان الشرب للتقوى على الجهاد ونحوه لا لمجرد اللهو (قوله فيجد إذا رفع لمالكي) وذلك لضعف مدرك حله (قوله فيجد فيه عنده) أي عند أبي حنيفة وقوله أيضاً أي كما أنه يجد عندنا (قوله وقيل لا حد الخ) أي عندنا وإن كان حراماً فهذا القول عندنا موافق لمذهب الشافعي (قوله على الحر) أي المسلم المكلف كما مروا ظاهر المصنف كظاهر المدونة أنه لا يزداد مع الحد سجن ولا غيره كجاق رأس أولية أو طواف به في السوق ابن ناجي وبه العمل وفي ابن عرفة عن ابن حبيب أنه لا يزداد مع الضرب غيره إلا المدمن المعتاد المشهور بالفسق فلا بأس أن ينادى به ويشهر واستحب مالك أن يلزم السجن اهـ (قوله والأعيد عليه) أي الحد من أوله وهذا إذا لم يحصل له احساس حال الضرب أصلاً وأما إن لم يحس في أوله وأحس في أثنا حله من أول ما أحس كذا قال اللخمي ونحو أبي الحسن وظاهر التوضيح أن تفصيل اللخمي تقييد للمذهب لأنه مقابل له كما قال بعضهم والحاصل أن عبارات أهل المذهب أنه إن حد طالحاً أعيد عليه الحد فظاهرها الإطلاق فقيدها اللخمي بما إذا لم يحصل احساس حال الضرب أصلاً (قوله وتشطر) أي حد الشرب (قوله وإن قل الرق بذكر أو أنثى) أي فجد الرقيق في الشرب أربعون جلدة سواء كان ذكراً أو أنثى (قوله اذ قد يعرف الخ) جواب عما يقال أنه لا يعرف رائجتها إلا من شربها ومن شربها لا تقبل شهادته فيها لأنه إن لم يتب كان فاسقاً وإن تاب وحد فلا تقبل شهادته فيما حد فيه وحاصل الجواب أنا لا نسلم أنه لا يعرف رائجتها إلا من شربها بل قد يعرف رائجتها من لم يكن شربها فقط كمن رآها مراقبة مع علمه بها أو رأى إنساناً يشربها مع علمه بأنهم رائجتها وعلمها (قوله وإن خولفاً) أي وكذا إن خالفهما الشارب ولو حلف بالطلاق ما شربها فيجد ولا طلاق عليه إن حلف بالله أنه ما حلف بالطلاق كاذباً (قوله أي خالفهما غيرهما من العدول) أي فيها شره بأن قالا شرب خلا لا خمر أو في رائحة فمه بأن قالا رائحته رائحة خل لا خمر فقول المصنف وإن خولفاً راجع لسلك من المسئلتين قبله أعنى الشهادة بالشرب والشهادة بالرائحة لا للثانية فقط كما يومه كلام الشارح (قوله وأراد بالجواز في هذا لازمه وهو عدم الحد) أي فكأنه قال لا حد في الإكراه فعبر بالملزوم وهو جواز الشرب وأراد لازمه وهو عدم الحد (قوله والإكراه يكون بالقتل) أي بخوفه وخوف ما بعده والراد بالخوف بما ذكر ظن حصوله أو الجزم به (قوله وإساعة لفصة) إنما جاز شرب الخمر لذلك ولم يجز شربه لخوف موت مجموع أو عطش لزوال الفصة بالخمر تحقيقاً أو ظناً قوياً بخلاف الجوع والعطش فإنهما لا يزالان به بل يزيدان لما في طبعه من الحرارة والمضيق (قوله في عدم الجواز) أي وإن كان لا حد عنده أيضاً (قوله الصادق بالوجوب) أي لأن إساعة لفصة بالخمر واجبة إذا خاف على نفسه الهلاك ولم يجد غيره واعلم أنه تقدم الإساعة بالنجس على الإساعة بالخمر لحرمة استعماله دواء للضرورة وحسد شاربه بخلاف النجس فيها (قوله لا يجوز استعمال الخمر لأجل دواء ولو لخوف الموت) أي فإن وقع ونزل وتداوى به شرباً حد ابن العربي تردد علماؤنا في دواء فيه خمر والصحيح المنع والحد اهـ وما ذكره من الحد

(٤٥ - دسوقي - بع) يؤدي إليه وكذا باتلاف عضو من أعضائه أو بضرب يؤدي إليه أي بقتل أو سجن شديدين على أظهر القولين لسجنون (واساعة) لفصة خاف على نفسه الهلاك منها ولم يجد ما يزيلها به خلافاً لابن عرفة في عدم الجواز والجواز في الإساعة على حقيقته والمراد به نفى الحرمة الصادق بالوجوب (لا) يجوز استعمال الخمر لأجل (دواء) ولو لخوف الموت

(ولو طلاءً) به في جسده ولو خاط بشيء من الدواء الجائز ويحد إن شرب به لا أن طلى به (والحدود) للزنا والتذوق والشرب تكون (بسوط) جلد له رأس لين لا رأسان لا يقضيب وشركه ودره عمر رضى الله عنه إنما كانت للتأديب ويقضض الضارب به عليه بالخصر والبصر والوسطى دون السبابة والابهام بل يقضضها فوق السوط فارغين ويخرج السوط من بين السبابة والوسطى (وضرب معتدلين) أى متوسطين لا شديدتين ولا خفيفتين فاعتدال السوط بامر من كونه لينا له رأس لا رأسان واعتدال الضرب بكونه ضرباً بين ضربيين ليس بالمريح ولا بالخفيف حال كون المضرروب (قاعداً) فلا يمد على ظهره ولا بطنه (بلا ربط) إلا أن يضطرب المضرروب اضطراباً لا يصل الضرب له في موضعه (٣٥٤) فربط (و) بلا (شد) أى ربط (يد) ويكون الضرب (بظهره وكتفيه) أى عليها

إذا سكر بالفعل وإلا لم يحد ولا يرد قول المصنف ما يسكر جنسه وإن لم يسكر بالفعل فإن هذا يقتضى حده لأن كلام المصنف في غير المخلوط بدواء (قوله ولو طلاء) أى هذا إذا تداوى به شرباً بل ولو تداوى به طلاء ولكنه لا يحد إذا تداوى به طلاء بخلاف ما إذا تداوى به شرباً فإنه يحد (قوله ولو خلط بشيء من الدواء الجائز) أى هذا إذا طلى به منفرداً بل ولو طلى به مخلوطاً بشيء من الدواء الجائز ومحل منع الطلاء بمنفرداً أو مخلوطاً بدواء جائز ما لم يخف الموت بتركه والإجازة كافية عقب (قوله للزنا) أى الكائنة للزنا وما عطف عليه فهو من مقابلة الجمع بالجمع فيفيد أن لكل واحد منهما حداً واحداً (قوله لا يقضيب) أى ولا يكون يقضيب وهو الفحص المقضوب من الشجر أى المقطوع منه كالذوت والشرار أى السير من الجلد والدره سوط رفيع مجدول من الجلد فإن وقع وضرب في الحد يقضيب أو شارك أودرة لم يكف وأعيد (قوله إنما كانت للتأديب) أى وكانت من جلد مركب بمضغ فوق بعض (قوله بظهره وكتفيه) أى بخلاف التعزير فينبغى أن يوكل بحله اللام (قوله لا على غيرها) أى فلو جلد على إتيه أو على رجله لم يكف والحد باق بعد أن تابا فإن تعذر الجلد بظهره وكتفيه لم يرض ونحوه آخر ولو فعل بهما شيئاً فشيئاً فإن تعذر فعله بهما دفعة واحدة سقط وإن لم يتعذر فإنه يعاد ولا يسقط قاله شيخنا العدوى (قوله وجرى الرجل) أى من كل شيء فلا يبق عليه شيء فإن لم يحد الرجل مطلقاً ولا المرأة مما يقى الضرب فانظر هل يجترى بذلك حيث أحس به أو إن أحس به كما يحس المجرى أو قريانه اعتبر وإلا فلا قاله عقب والظاهر كما قال شيخنا الثانى (قوله لكل أحد) أى فلا ينظر في الحدود لشرف ولا لغيره ومن قذف جماعة كمن قذف واحداً ومن يشرب كأساً كمن شرب قطاراً تعبد (قوله بل تختلف باختلاف الناس) أى المستحقين لها وقوله وأقوالهم النخ الأولى من جهة أقوالهم وأفعالهم الموجبة للعقوبة وقوله وذواتهم أى قوة وضعفها وقوله وأقوالهم أى ومن جهة أقوالهم وسفالتهم (قوله أو نائبه) أى أو السيد بالنسبة لعبده أو والد الصغير وعلمه وقوله أو نائبه أى ولو بواسطة نيدخل مشايخ الحرف كما عندنا بمصر (قوله وتأخير الصلاة) أى عن وقتها ولو اختيارياً (قوله إلا أن يحىء نائباً) أشار بهذا إلى أن التعزير المتمحض لحق الله يسقط عن مستحقه إذا جاء نائباً بخلاف التعزير لحق الآدمى فإنه لا يسقط بذلك نعم يسقط لعفو صاحب الحق عنه (قوله وإن كان فيه) أى فيما ذكر من السب وما بعده (قوله أو غيره) أى ممن له التأديب وقوله لعن أى التعزير باللعن وما بعده (قوله بما) أى بمدة أى في مدة يظن حصول الأدب له به فيها (قوله وبالأقامة من المجلس) يحتمل أن المراد بالأقامة من المجلس إيقافه فيه أى أمر الحاكم له بوقوفه على قدميه ثم عقده ويحتمل أن المراد أمره بالذهاب من المجلس

لا على غيرها (وجرد الرجل) ما عدا ما بين السرة والركبتين (والمرأة) مجرد (مما يقى الضرب) أى ألمه من الثياب الغليظة بأن تلبس ثوباً واحداً رقيقاً (وندى جعلها) حال الضرب (في قفة) فيها تراب يبل بماء للستر وبوالى الضرب عليها ولا يفرق إلا لحسوف الهلاك عليها فيفرق. ولما فرغ من الكلام على الحدود التى جعل الشارع فيها شيئاً معلوماً لكل أحد شرع في الكلام على العقوبة التى ليس فيها شيء مقدر من الشارع بل تختلف باختلاف الناس وأقوالهم وأفعالهم وذواتهم وقدرهم فقال (وعزراً لا مأمراً) أو نائبه من له ذلك (لمعصية الله) وهى ما ليس لاحد إسقاطه كالأكل في نهار رمضان وتأخير الصلاة وطرح النجاسة ونحوها في طريق العامة إلا أن يحىء نائباً (أو لحق آدمى) وهو ما له إسقاطه كالسب والضرب والايذاء بوجه ما وإن كان فيه حق لله تعالى لأنه مامن حق لآدمى إلا لله فيه حق إذ من حق الله على كل مكلف ترك أذية غيره من المصومين. وأعلم أنه لا يجوز لاحد تأديب أحد إلا الامام أو نائبه أو السيد في رقيقه في مخالفته لله أو له أو الزوج للنشوز أو تركها نحو الصلاة إذا لم ترفع للإمام أو الوالد لولده الصغير أو معلماً ولا يجوز لامام أو غيره لعن ولا قذف ولا سب فاحش ولا سب الآباء والأمهات ولا تعمد كسر عظم واتلاف عضو أو تمثيل أو ضرب وجه وذكر أنواع التعزير التى يرجع فيها الاجتهاد الامام باعتبار القائل والقول له والقول والفعل بقوله (حسباً) عما فيه ظن الأدب وردع النفس (ولو ما) أى توبيخاً بالسلام منصوباً بنزع الخافض بدليل قوله (وبالأقامة) من المجلس



إثم عليه ولا دية إذا لم  
 يقصد ذلك وإنما قصد  
 التشديد فيما يقتضى  
 التشديد كسب الصحابة  
 أو آل البيت ونحو ذلك  
 فأدى الى الهلاك فان ظن  
 عدم السلامة أو شك منع  
 (وَضَمَنَ) فى الشك  
 (ماسرى) على نفس أو  
 عضو أو جرح أى ضمن  
 دية ماسرى لكن على  
 العاقلة وهو كواحد  
 منهم وأما لو ظن عدم  
 السلامة وأولى ان جزم  
 فالقود \* والحاصل أنه  
 ان ظن السلامة فعاب  
 ظنه فهدر عند الجمهور  
 وإن ظن عدمها  
 فالقصاص وإن شك  
 فالدية على العاقلة وهو  
 كواحد منهم وسواء فى  
 الثلاثة الأقسام شهد  
 العرف بالتلف منه أم لا  
 هذا هو الراجح ويعلم الظن  
 والشك من إقراره ومن  
 قرائن الأحوال \* ثم شرع  
 يتكلم على بعض أشياء  
 توجب الضمان فقال  
 (كطبيب جهل) التشبيه  
 فى الضمان أى أن الطبيب

في زعمه إذا جهل علم الطب في الواقع (أو) علم (و) قصر في المعالجة حتى مات المريض بسبب ذلك فإنه يضمن والضمان على العاقلة في السلتين إلا فيبادون الثلث ففي ماله كما في النقل لأنه خطأ ومفهوم الوصفين أنه إذا لم يقصر وهو عالم أنه لا ضمان عليه بل هدر (أو) داوى (بلا إذن معتبر) بأن كان بلا إذن أصلاً أو باذن غير معتبر شرعاً كأن داوى صبياً باذنه فإنه يضمن ولو علم ولم يقصر (ولو) إذن عبد بفصد أو حجابة أو ختان) فيضمن ماسرى لأن اذنه غير معتبر (و) كئنا جيج نار في يوم عاصف) أى شديد الريح فأحرقت شيئاً

فيضمن المال في ماله والدية على عائلته إلا أن يكون في مكان بعيد لا يظن فيه الوصول إلى المحروق عادة فلا ضمان (وكسقوط جدار) على شيء، فأثقله فيضمن صاحبه بشروط ثلاثة أشار لها بقوله (مال) بعد أن كان مستقيماً (وأندرك صاحبه) بأن قيل له أصلح جدارك ويشهد عليه بذلك عند حاكم أو جماعة (٣٥٦) المسلمين ولومع إمكان حاكم كالجزيري (وأمكن تداركه) بأن يتسع الزمان الذي

يمكن الإصلاح فيه ولم يصاح فيضمن المال والدية في ماله ومفهوم مال أنه لو بناء مثلاً ابتداء فسقط على شيء أثقله لضمن بلا تفصيل ومفهوم أنذر أنه إذا لم ينذر أي مع الإشهاد فلا ضمان عليه إلا أن يعترف بذلك مع تفریطه فيضمن وخبر بقوله صاحبه الرهن والمستجير والمستأجر فلا يعتبر فيهم الإنذار إذ ليس لهم هدم ومفهوم أنمكن تداركه أنه إذا لم يمكن بأن سقط قبل زمن يمكن فيه التدارك لم يضمن (أو عضه فسل يده فقلع أسنانه) فيضمن الدية في ماله وهذا إن قصد بسل يده قلعها وأما إن قصد تخليص يده أولاً قصد له فلا ضمان وهو محمل الحديث هذا هو الراجح (أو نظره له من كوة) أو غيرها كباب (قصد عينه) أي رميها بحجر ونحوها ففقاها ضمن يعني اتقص منه على المتمد لا ضمن الدية كما هو مقتضى عطفه على ما قبله (وإلا) يقصد بالرمي

(قوله فيضمن المال) أي الذي أحرقته النار وقوله والدية أي دية من مات بالنار (قوله إلا أن يكون) أي تأخير النار وقوله لا يظن فيه الوصول أي وصول النار للشيء المحروق فتخلف الظن ووصلت إليه فأحرقته (قوله فيضمن صاحبه) أي المال والدية في ماله كما قال الشارح بعد وهذا رواية عيسى عن ابن القاسم وهو المتمد ورواية زوزان عن ابن وهب أن العاقلة تحمل من ذلك ما بلغ الثلث وهو قول مالك ورواه عنه أشهب وابن عبد الحكم وقصر عليه أبو القاسم الجزيري في وثائقه (قوله بشروط ثلاثة) ما ذكره المصنف من ضمان صاحبه بالشروط المذكورة هو مذهب المدونة وقيل لا يضمن صاحب الجدار إلا إذا قضى عليه الحاكم بالهدم فلم يفعل وهذا قول عبد الملك وابن وهب وقيل إن بلغ حداً كان يجب عليه عده لشدة ميلانه فتركه فهو ضامن وإن لم يكن أشهاد ولا حكم وهو قول أشهب وسحنون انطرح والتوضيح (قوله وأندرك صاحبه) المراد به مال المكلف أو وكيله الخاص أو العام والوكيل العام هو الحاكم إذا كان رب الجدار غائباً ولم يكن له وكيل خاص ومن الوكيل الخاص ناظر الوقف ووصي الصغير والمجنون فإذا سقط الجدار مع وجود الشروط الثلاثة ضمن وصي غير المكلف في ماله ولو كان لغير المكلف مال وضمن ناظر الوقف ووكيل خاص مع غيبة صاحبه حيث كان له مال يصلح منه لتقصيرهما فإن لم يكن له مال وأمكنهما الساف على ذمته وهو ملء وتركا حتى سقط ضمناً فيما يظهر انظر عقب (قوله بذلك) أي بالإنذار (قوله كما للجزيري) قال الشيخ كريم الدين البرموني وينبغي التعويل عليه خلافاً لمن قال لا بد في ضمانه من الإشهاد بالإنذار عند الحاكم وأما الإشهاد بالإنذار عند جماعة المسلمين مع إمكان الحاكم فلا يكفي في الضمان (قوله ومفهوم إنذار أنه إذا لم ينذر) الأوضح أنه إذا اتفق الإنذار والأشهاد (قوله إلا أن يعترف بذلك) أي بالميلان فما ذكر من قيد الإنذار والأشهاد عليه محله إذا كان منكراً للدليلان وأما إذا كان مقراً به فلا يشترط ذلك (قوله فيضمن الدية) أي فيضمن العضوض دية أسنان العاض (قوله قلعها) أي قلع أسنان العاض له (قوله وهو محمل الحديث) وهو أن رجلاً عض آخر فنزع العضوض يده فقلع سنه فقال عليه الصلاة والسلام أيعض أحدكم أخاه كما يعض الفحل لادية له (قوله قصد عينه) أي قصد المنظور إليه رمى عين الناظر ففقاها وقوله اقتص منه على المتمد أي خلافاً لهرام تمت حيث قالاً بلزوم الدية إن قصد بالرمي فقم عينه وإن قصد به الزجر فلا شيء عليه أخذاً بظاهر المصنف (قوله لكن على العاقلة على المتمد) أي كما يفهمه ح فإن ادعى المرمي أن الرامي قصد عينه وادعى الرامي عدم قصدها ولا بينة ولا قرينة تصدق الرامي فإنه يعمل بدعواه لأن القصد لا يعلم إلا من جهته ولأنه لا قصاص بالشك (قوله ومثله الظلة) أي وكذلك البئر والسرب للماء في داره أو أرضه فإذا سقطت الظلة أو سقط البئر أو السرب أي محل جريان الماء على من يحفرهما مثلاً فلا ضمان على صاحب الظلة ولا على من استأجر لحفر البئر أو السرب (قوله قال المصنف) أي في التوضيح وقوله ينبغي عدم الضمان أي في مسألة سقوط الميزاب (قوله بما في مسألة الجدار) أي بما إذا اتفق بعض الشروط المعبرة في الضمان في مسألة الجدار بأن يقال عدم الضمان هنا حيث اتفق ميلان الميزاب أو أنه مال ولم يحصل إنذار لصاحبه

والإشهاد

عينه بل قصد زجره (فلا) ضمان بمعنى لا قود فلا يتأني أن عليه الدية لكن على العاقلة على المتمد

(كسقوط ميزاب) مستخذ للطير على شيء، فأثقله من نفس أو مال فلا ضمان على ربه أصلاً مطلقاً بل هدر ومثله الظلة قال المصنف وينبغي أن يقيد عدم الضمان بما في مسألة الجدار (أو بفت) بفتح الفين المعجمة فقلع واض (ربيع) فاعله أي فجاً ويجوز إسكانها على أنه

مصدر مجرور و ربيع مضاف اليه ( النار ) أو قدھا إنسان في وقت لاربع فيه فأصابها الرمح ( ٣٥٧ ) بفتح فرفسها إلى شيء وثائف فإلخمان

لأنه غير متعد ( كحرقها )  
أي النار شخصا ( قاتلاً )  
لطفها ( خوفاً على زرع  
أو نفس أو مال فهدر  
وظاهره سواء كان فاعلها  
يضمن ما أتلفت كما إذا  
أجبتها في يوم عاصف  
أم لا وهو ظاهر حل  
البساطي ثم شرع في بيان  
دفع الصائل بقوله ( وجاز  
دفع صائل ) على نفس  
أو مال أو حريم والرد  
بالجواز الاذن فيصدق  
بالجواب ( بعد الانذار )  
ندبا كما في المحارب ( للفاهم )  
أي الإنسان العاقل بأن  
يقول له ناشدتك الله  
إلا ما تركتني ونحو ذلك أي  
إن أمكن كما تقدم في المحارب  
فإن لم ينكف أو لم يمكن  
جاز دفعه بالقتل وغيره  
( وإن ) كان الدفع ( عن  
مال ) وبالغ عليه للاتباع  
أن قتل المعصوم لا يجوز  
إلا إذا كان الدفع عن  
نفس أو حريم لسهولة  
المال بالنسبة لقتل المعصوم  
ومفهوم الفاهم أن الصائل  
إذا كان غير فاهم بأن كان  
مجنوناً أو بهيمة فانه يعاجل  
بالدفع لعدم فائدة الانذار  
( و ) جاز ( قصد قتله )  
ابتداء ( إن علم أنه ) أي  
الصائل ( لا يدفع ) إلا به  
ويثبت ذلك بيينة لا بمجرد  
قول الموصول عليه إلا إذا لم

ويشهد عليه بذلك أو مال وحصل الانذار لكن لم يمكن تدارك اصلاحه بأن سقط قبل مضي زمن  
يمكن فيه التدارك وأما لو مال وأنذر صاحبه وأشهد عليه بالانذار وأمكن تدارك اصلاحه لاتساع  
الزمان فلم يصلح وسقط على شيء فألتفه فانه يضمن الدية والمال ( قوله مصدر مجرور ) أي عطف على  
سقوط ميزاب ( قوله وظاهره سواء الخ ) أي وظاهره أنه هدر سواء كان الخ لأنه ذهب لها بنفسه  
قال شيخنا العدوي والظاهر الضمان إذا كان هيجها في يوم عاصف ( قوله وجاز دفع صائل ) أي  
سواء كان مكلفاً أو صبيّاً أو مجنوناً أو بهيمة والمراد بالصائل مريد الصول ( قوله فيصدق بالجواب )  
أي لأن دفع الصائل واجب كما في بهرام وثبت والتوضيح ونصه قد يقال ينبغي أن يكون الدفع  
هنا واجباً لأنه يتوصل به إلى نجاة نفسه لا سيما إن كان الصائل غير آدمي اهـ وذكر القرطبي وابن  
الفرس في الوجوب قولين قالوا والقول بالوجوب أصح وابن العربي صرح بأن الدفع جائز لا واجب  
فإن شاء أسلم نفسه وإن شاء دفع عنها ونقله ابن شاس والقرافي قاتلاً الساكت عن الدفع عن  
نفسه حتى يقتل لا يعدّ آثماً ولا قاتلاً لنفسه انظر طفي وفي بن القول بالوجوب أظهر القولين  
والخلاف المذكور في دفع الصائل على النفس أو على الحريم وأما على المال فإن ترتب على أخذه هلاك  
أو شدة أذى كان كدفع الصائل على النفس فيه الخلاف وإلا لم يجب انتفاؤه وقولهم حفظ المال واجب  
أي عن اتلافه بلا انتفاع أحد ( قوله بعد الانذار ) أي التخويف بوعظه وزجره وإنشاد الله عليه لعلة  
ينكف وبالحاصل أن الصائل إذا كان ممن يفهم فانه ينشده أولاً ثم بعد الناشدة يدفعه شيئاً فشيئاً أي  
يدفعه بالأخف فالأخف فان أبي إلا الصول قتله وأما إن كان ممن لا يفهم كالبهيمة فانه يعالجه بالدفع  
من غير انذار ويدفعه بالأخف فالأخف فان أبي إلا الصول قتله وكان هدرأ ( قوله كما في المحارب )  
أي كما في مناشدة المحارب فانها مندوبة كما مر ( قوله أي إن أمكن الخ ) أي وإنما يندب إنذار الفاهم إن  
أمكن انذاره ( قوله فان لم ينكف ) أي بالانذار وأبي إلا الصول ( قوله أولم يمكن ) أي انذاره لمبادرته  
بالصول والحرب ( قوله جاز دفعه بالقتل ) المراد بالجواز الاذن كما ذكر الشارح ( قوله وإن عن مال ) أي  
هذا إذا كان دفع الصائل عن نفسه أو حريم بل وإن عن مال ( قوله ابتداء ) أي بدون انذار ومدافعة  
بالأخف فالأخف ( قوله إن علم أنه لا يدفع إلا به الخ ) أي إن علم الموصول عليه أن الصائل لا يدفع  
إلا بالقتل وظاهره كإبْن الْحَاجِب أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ بَأَنَّ شَيْءَ كَوْنِهِ لَا يَنْدَفِعُ إِلَّا بِالْقَتْلِ أَوْ يَنْدَفِعُ بغيره  
لا يجوز قتله ابتداء مع أن الناشدة أولاً عند امكانها والمدافعة أولاً بالأخف مندوبة وأصل المسئلة  
لابن العربي غير أنه إنما عبر ينبغي كما في ابن عرفة وابن شاس اهـ بن ( قوله ويثبت ذلك ) أي كون  
الصائل لا يدفع إلا بالقتل ( قوله إلا إذا لم يحضره أحد الخ ) فإذا حال جمل مثلاً على أحد فخاف منه على  
نفسه قتلته فلا شيء عليه إن قامت له بيينة أنه صالح عليه وأنه لم يدفع عنه إلا بقتله فان لم تقم له بيينة ضمن  
ولا يصدق في دعواه أنه صالح عليه ولم يدفع عنه إلا بقتله إلا إذا كان بموضع ليس بمحضرة الناس  
فانه يصدق يمينه ( قوله لا يجوز للموصول عليه جرح للصائل الخ ) أي حيث كان ذلك الصائل غير  
محارب والإجاز للموصول عليه جرحه وقله ولو قدر على الحرب من غير مشقة كما في الحج ( قوله جاز له  
ما ذكر ) أي من الجرح والقتل ( قوله من الزرع والحوائط ) أي وأما لو أتلفت غيرهما كادى أو عضو  
منه أو مال كدمته بغيرهما أو رتمته برجلها فإن كانت عادية ضمن ربهما ما أتلفت ليلاً أو نهاراً حيث فرط في  
حفظها وإن كانت غير عادية فلا يضمن ما أتلفت بهذيها أو قرنها أو برجلها ليلاً أو نهاراً ولو لم يربطها  
أو يلق عليها باباً وهذا إذا لم يكن من فعل واحد معها إلا ضمن كما يضمن الساقط من فوقها المال في ماله

يحضره أحد فيقبل قوله يمينه ( لا يجوز للموصول عليه ) جرح ( لا صائل فضلاً عن قتله ) ( إن قدر على الحرب منه ) أي من الصائل نفسه  
وأهله وماله ( بلا مشقة ) فان كان يمكنه الحرب لكن بمشقة جاز له ما ذكر ( وما أتلفته البهائم ) ما كولة اللحم أم لا من الزرع والحوائط

وهي غير معروفة بالعداء ولم تربط ولم يقفل عليها بما يمنعها ( لئلا فعلى ربها وإن زاد ) ما أتلفته من زرع ونحوه ( على قيمتها ) معتبرا ( بقيمتها على الرجاء والخوف ) أي يقوم مرتين مرة على فرض تمامه ومرة على فرض عدم تمامه ويحمل له قيمة بين القيمتين بأن يقال ما قيمته على فرض تمامه فإذا قيل ( ٣٥٨ ) عشرة قيل وما بقيته على فرض عدم تمامه فإذا قيل خمسة فاللزام سبعة ونصف

لأنك تضم الخمسة إلى العشرة تكون خمسة عشر نصفها ما ذكر والأصح أنه يقوم تقويعا واحداً على تقدير الرجاء والخوف بأن يقال ما قيمته الآن على فرض جواز بيعه على تقدير تمامه سالماً وعلى تقدير جائحته كلاً أو بعضاً فلو تأخر الحكم حتى عاد الزرع لهيئته سقطت القيمة وهذا إذا كان له بد صلاحه فان بدا صلاحه ضمن قيمة التلّف على البت وفهم من قوله وإن زاد الخ أنه ليس لرب الماشية أن يسلمها في قيمة ما أفسدت غلاف العبد الجاني والفرق أن العبد مكلف فهو الجاني حقيقة بخلاف الدابة ( لا ) ما أتلفته غير العادية ( نهراً ) فليس على ربها بشرطين ذكرهما بقوله ( إن لم يكن معها راع ) أو يحجز عن دفعها ( وسرحت بعد المزارع ) بحيث يغلب على الظن أنها لا تذهب للزرع ( وإلا ) بأن كان معها راع أو سرحتها معها قرب المزارع ( فعلى الراعي ) في الأول إن كان له قدرة على منعها كانت بقرب المزارع أولاً وعلى

والدية على عاقلته ففي المدونة من قاضٍ قطاراً فهو ضامن لما وطىء البعير في أول القطار أو في آخره وإن نحت رجلاً أي ضربته يدها أو رجليها لم يضمن القائد إلا أن يكون ذلك من شيء فعله بها أو قول الرسالة والسائق والقائد والراكب ضامنون لمساوطة الدابة أي كل واحد منهم ضامن معناه إن جاء العطب من فعل المذكور فوافق ما مر عن المدونة فإن شك في كون التلف من فعل الدابة أو من فعل من معها ممن ذكر فالتلف هدر كما في اللج و مثل ما أتلفته بوطنها في كون ضمانه على من معها ممن ذكر إذا جاء العطب من فعله ما أتلفته بحجر اطارته حال سيرها فيضمنه القائد أو السائق أو الراكب ولو أنذر لهدم لزوم التنحي إذ من سبق لمباح كطريق لا يلزمه التنحي لغيره فان اجتمع الثلاثة قدم السائق وإن اجتمع السائق أو القائد مع الراكب قدم الأولان حيث لم يحصل من الراكب فعل كخنس وإلا فالضمان منه فقط إن لم يميناه والاشراك في الضمان فإن ركب اثنين فإن كانا على ظهرها فالضمان من المتقدم وإن كانا على جنبها اشتركا في الضمان ( قوله ) ولم يقفل عليها بما يمنعها أي والحال أنها مما يمكن التحرز منه لا كطير ونحل ( قوله ) وإن زاد الخ رد بهذه اللفظة على يحيى بن يحيى القائل أنما يلزم ربها الأقل من قيمتها وقيمة ما أفسدت ( قوله معتبراً ) أي ما أتلفته ( قوله أي يقوم مرتين الخ ) هذا التقرير لابن مرزوق ( قوله على فرض عدم تمامه ) أي بأن رعى من الآن ( قوله والاصح الخ ) هذا التقرير للشيخ أحمد بابا وأيده عجل قال بن وهو الصواب وهو ظاهر قول المصنف كابن الحاجب على الرجاء والخوف إذ معناه أن يقال ما قيمة هذا الزرع على فرض جواز بيعه على تقدير تمامه سالماً وعدم تمامه بأن يجاح ولا شك أن هذا نظر تنقص القيمة بسببه وهكذا عبارة أهل المذهب وبه يعلم أن ما ذكره ابن مرزوق غير صواب ثم اعلم أنه لا خلاف في وجوب تقويعه إذا أيس من عوده لهيئته وأما إن رعى صغير ورجى عوده لهيئته فاختلف هل يستأنى به أم لا فقال مطرف إنه يقوم ولا يستأنى به وذهب سحنون إلى أنه يستأنى به واختلف إن حكم بالقيمة ثم عاد لهيئته فقال مطرف نصت القيمة لرب الزرع وقيل ترد والراجح قول مطرف كما في التوضيح انظر بن ( قوله أو يحجز عن دفعها ) أي أو كان معها راع أو يحجز عن دفعها ( قوله وسرحت بعد المزارع ) أي بأن أخرجها لمسكان بعيد عن الزرع بحيث يغلب على الظن أنها لا ترجع منه للزرع ( قوله قرب المزارع ) أي في مكان قريب من الزرع بحيث يغلب على الظن رجوعها منه إلى الزرع ( قوله فعلى الراعي ) أي قيمة ما أتلفت على الرجاء والخوف ( قوله إن كان له قدرة على منعها ) أي وفرط في حفظها وسواء كان الراعي مكلفاً أو صبياً ( قوله وعلى ربها ) أي قيمة ما أتلفت ( قوله في الثاني ) أي وهو ما إذا سرحتها قرب المزارع ( قوله كالأول ) سرحت بعد المزارع الخ كل هذا إذا كانت البهيمة مما يمكن التحرز منها فإما كانت مما لا يمكن التحرز منها ولا الحراسة منه كحمام ونحل ودجاج يطير ففي منع أربابها من اتخاذها إن آذى الناس وهو قول ابن حبيب ورواية مطرف عن مالك وعدم منعهم من اتخاذها ولا ضمان عليهم فيما أتلفه من الزرع وعلى أرباب الزرع والشجر حفظها وهو قول ابن القاسم وابن كنانة وأصيب قولان وصواب ابن عرفة الأول لإمكان استغناء ربها عنها وضرورة الناس للزرع والشجر ويؤيده قاعدة ارتكاب أخف الضررين عند التقابل ولكن المتمدن كما قال شيخنا قول ابن القاسم واقتصر عليه في اللج

باب

ربها في الثاني وقد حذفه المصنف لظهوره وكذا إن كانت عادية فعلى

ربها ليس إلا نهراً إلا مع راع قادر على منعها فعليه فان ربطت ربطاً محكماً أو قفل عليها قفلاً محكماً فاتفق اغفلتها فليس على ربها ضمان مطلقاً عادية أم لا في ليل أو نهار كما لو سرحت بعد المزارع بلا راع وبعد بضم الباء أي بعيداً أي في مكان بعيد



[درس] باب ذكر فيه أحكام العتق وما يتعلق به يقال عتق يعتق من باب ضرب (٣٥٩) ودخل وهو لازم بتعدي الهمزة فلا

### باب في العتق

(قوله إما وجوبا) أي في قتل الخطأ وقوله أو ندبا أي في قتل العمد كما مر (قوله لتكون له كفارة) أي لما جناه (قوله كما في الحديث) أي الوارد عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أعتق رقبة أعتق الله بكل عضو منها عضواً من أعضائه من النار حتى الفرج بالفرج كذا في الصحيحين (قوله وأركانه) أي العتق الذي هو تحرير مكلف رقيقاً لم يتعلق به حق لازم والمراد بأركانه ما توقف عليها حقيقة المذكورة لما كان داخل في ماهيته وإلا لكان كل من الممتق والعتق جزءاً للعتق وهو باطل إذ لا يعملان عليه كما يعمل الحيوان والناطق على الإنسان (قوله أي إنما يلزم الخ) دفع الشارح بهذا بحث ابن مرزوق حيث قال لو قال المصنف إنما يلزم كان أولى لصحة عتق بعض المحجور عليهم إذا أجازهم من له الحق ولو كان غير صحيح ابتداء لمساتم أه قال ح ويرد على صكون يصح بمعنى يلزم الكافر فانه إذا أعتق عبده الكافر لا يلزمه عتقه مع أنه يصدق عليه أنه مكلف لا حرج عليه لأن الصحيح أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة انظر بن . والحاصل أن الذي يلزمه عتقه إنما هو المكلف السلم الذي لا حرج عليه وأما الكافر فله الرجوع في عتق عبده الكافر إلا إذا بان منه العبد أو أسلم أحدهما والا لزم العتق (قوله ويدخل في المكاف السكران) أي مجرام لا بحلال لأنه كالمجنون اتفاقاً (قوله فيصح عتقه على المشهور) أي وقيل لا يصح والخلاف في السكران المختلط الذي عنده ضرب من العقل وأما الطافح الذي لا يعرف الأرض من السماء ولا الرجل من المرأة فهذا خلاف في أنه كالمجنون في جميع أحواله وأقواله فيما بينه وبين الله وفيما بينه وبين الناس إلا ما ذهب وقته من الصلوات فانه لا يسقط عنه بخلاف المجنون كما نقل ذلك ح عن ابن رشد أول البيوع وذكر ح أيضاً أن التفصيل الذي في قول القائل :

لا يلزم السكران اقرار عقوده بل ما جرى عتق طلاق وحدود

انما ذكره ابن رشد في السكران المختلط الذي معه ضرب من العقل قال وهذا مذهب مالك وعامة أصحابه وهو أظهر الأقوال وأولها بالصواب انظر بن (قوله وتقدم أنه يلزم طلاقه) أي كما يلزمه عتقه ويلزمه أيضاً الجنائيات والحدود (قوله ولا تصح هبته) أي وكذا سائر عقوده وأقراراته (قوله وخرج بالمكاف الصبي والمجنون فلا يصح عتقهما) أي فلو علق الصبي العتق على شيء وحصل للعلق عليه بعد بلوغه فلا يلزمه العتق قطعاً نظراً لسكونه حين التعايق غير مكلف (قوله ووصف المكاف الخ) أي وحينئذ فالعني إنما يصح إعتاق مكاف ملتبس بعدم الحرج عليه فيما يعتقه فلو عاق السفية العتق على شيء فحصل للعلق عليه وهو رشيد بخلاف والظاهر لا يلزمه (قوله فالزوجة والمريض الخ) أشار الشارح بهذا إلا أنه ليس مراد المصنف بقوله بلا حرج نفي الحرج من كل وجه وإلا كان قوله واحاطة دين مكرراً معه لأن الحرج أهم من احاطة الدين إذ كل من احاط الدين بماله فهو محجور عليه في التبرعات ويلزم من نفي الأعم نفي الأخص وإنما المراد نفي الحرج الخاص بالسفيه والزوجة والمريض فيما زاد على ثلثهما حينئذ فلا يعني قوله بلا حرج عن قوله واحاطة دين (قوله فيصح عتقهما في الثلث) أي يلزم فيه وأما فيما زاد عليه فلزومه متوقف على الإجازة وإن كان صحيحاً بدونه (قوله ولا يصح عتق السفية) أي لا يلزم وإن كان صحيحاً فله أمضاؤه إذا رشد مالم يكن رده وليه قبله (قوله لانه ليس له فيها الخ) أي وحينئذ فهو غير محجور عليه في عتقها (قوله بمعنى لم يلزم) أي وإن كان صحيحاً فإن كانت الديون التي استقرت ذمته من تبعات لا يعلم أربابها بمعنى العتق ولا يرد ويكون

يقال عتق السيد عبده بل أعتقه ولا يقال عتق العبد بضم الهمزة بل أعتق بضم الهمزة والعتق مندوب وهو من أعظم القرب ولذا جعل كفارة للقتل وكثير من الفقهاء يذكره بعد ربع المبادات نظراً لأقربة والمصنف كغيره ذكره بعد الدماء والحدود لأنه يكون كفارة للجنائيات إما وجوباً أو ندباً وللإشارة إلى أنه ينبغي لمن وقعت منه جنابة وتاب أن يعتق رقبة لتكون له كفارة كما في الحديث . وأركانه ثلاثة معتق بالكسر ومعتق بالفتح وسيفه وأشار للاول بقوله (انما يصح) أي صحة تامة بمعنى الأزوم أي إنما يلزم (إعتاق مكاف) من إضافة المصدر لفاعله ويدخل في المكاف السكران فيصح عتقه على المشهور لتشوف الشارع للحرية وتقدم أنه يلزم طلاقه ولا تصح هبته وخرج بالمكاف الصبي والمجنون فلا يصح عتقهما ووصف المكاف بقوله (بلا حرج) عليه فيما أعتقه فالزوجة والمريض محجور عليهما فيما زاد على ثلثهما فيصح عتقهما في الثلث لا فيما زاد عليه ولا

يصح عتق السفية إلا لام ولده لانه ليس له فيها إلا الاستمتاع ويسير الخدمة (و) بلا (احاطة دين) بماله فان احاط به لم يصح عتقه بمعنى لم يلزم كما تقدم (ولتبريحه) أي غريم من احاط الدين بماله (ردّه) أي العتق

إن استغرق الدين جميعه (أو) رد (بعضه) إن لم يستغرق الجميع كأن يكون عليه عشرة وعنده عبد يساوي عشرين فأعتقه فلرب الدين أن  
 برد ما قبل دينه وهو عشرة فيباع من الرقيق بقدر العشرة قل أو أكثر إن وجد من يشتري البعض وإلا رد الجميع (إلا إن يعلم) رب الدين  
 المحيط بالعتق ولم يردده (أو يطول) زمن العتق وإن لم يعلم فإن العتق يصح والطول عندما لك أن يشتر بالحرية وتثبت له أحكامها بالموارثة  
 وقبول شهادته وعند ابن عبد الحكم (٣٦٠) أن يزيد زمنه على أربع سنين بخلاف هبة المدين وصدقته فإردان ولو طال الزمان والفرق

أن الشارع في العتق متشوف  
 للحرية (أو) إلا أن (يفيد)  
 السيد (مالاً) يفي بالدين  
 الذي عليه ولم يرد العتق  
 حتى أعسر فلا رد له (ولو)  
 كانت إفادة المال (قبل)  
 نفوذ البيع) كما إذا كان البيع  
 على الخيار بأن رد السلطان  
 عتق المدين وباع عليه  
 العبد ومعلوم أن يبيعه على  
 الخيار ثلاثة أيام قبل مضى  
 أيام الخيار أفاد السيد مالا  
 يفي بدينه فإن عتقه يعضى  
 وليس للغيرم رده وهذا يبي  
 على أن رد الحاكم رد  
 إيقاف وكذا رد الغرماء  
 وأما رد الوصى فإبطال  
 وكذا السيد على المشهور  
 وأما رد الزوج تبرع  
 زوجته بزائد الثلث  
 فقال أشهب إبطال وقال  
 ابن القاسم لا إبطال ولا  
 إيقاف لقولها في النكاح  
 الثاني لورد عتقها ثم طلقها  
 لم يقض عليها العتق ولا  
 ينفي لها ملكة انتهى أى  
 فلو كان إبطالا لجاز لها  
 ملكة ولم يطلب منها تنفيذ  
 عتقه وقد يقال هو إبطال  
 كما قال أشهب ولكن

الأجر لأرباب الديون والولاء لجماعة المسلمين كذا في بن عن ابن رشد (قوله) أن استغرق الدين  
 جميعه ( أى جميع العبد المعتق (قوله) إن لم يستغرق الجميع) أى جميع العبد من هذا تعلم أن قول الصنف  
 وبلا احاطة دين معناه وبلا احاطة دين بالعبد أو بعضه وإن قوله ولغيره رده أو بعضه على التوزيع  
 من باب صرف الكلام لما يصلح له \* وأعلم أن الاحاطة به وعدمها تعتبر يوم العتق كما يفيد كلام المدونة  
 لا يوم رده خلافاً لعقب النظر بن (قوله) فيباع من الرقيق بقدر العشرة ( أى ويعتق الباقي (قوله) قل)  
 أى ما قبل العشرة من العبد أو أكثر (قوله) ولم يردده ( أى حين علمه فلا رد له بعد ذلك (قوله) أو يطول  
 زمن العتق ( أى مع حضور رب الدين وعدم غيبته (قوله) وإن لم يعلم ( أى والحال أنه لم يعلم أى الغريم  
 فالطول وحده كاف ولا ينظر لقول الغرماء لم تعلم كافى ابن عرفة وغيره إيمان الطول مظنة للعلم وإما  
 لاحتمال أن السيد استفاد مالا في تلك المدة (قوله) بخلاف هبة المدين (صدقته) أى ومثلها وقفه  
 (قوله) ولو كانت إفادة المال قبل نفوذ البيع (أى فليس للغريم رد العتق بل يعضى (قوله) قبل مضى أيام الخيار (الخ)  
 وأما لو استفاد المال بعد نفوذ البيع بأن استفاده بعد مضى أيام الخيار فلا يرد البيع ويرد العتق  
 وهذا كله إذا كان البائع السلطان كما صور به الشارح ومثله إذا كان البائع المفسد أو الغرماء  
 باذن السلطان وأما لو كان البائع المفسد أو الغرماء بغير إذنه فيرد البيع حتى بعد نفوذه أيضاً حيث استفاد  
 المدين \* (قوله) وهذا ( أى ما ذكره الصنف من رد البيع ونفوذ العتق حيث استفاد  
 المدين مالا قدر الدين قبل نفوذ البيع مبنى على أن رد الحاكم أى لتبرع المدين رد إيقاف وقد أشار ابن  
 غازي لضبط جميع أقسام الرد بقوله :

أبطل صنيع العبد والسفيه برد مولاة ومن يليه  
 وأوقف رد الغريم واختلف في الزوج والقاضى كبذل عرف

(قوله) وكذا رد الغرماء ( أى لتبرع المدين (قوله) وأما رد الوصى (أراد به ولى السفيه أى وأما رد ولى  
 السفيه لتبرعه وليس المراد به وصى الصغير لأن تبرع الصغير باطل من أصله فلا يحتاج لرد من الوصى  
 (قوله) وأما رد الزوج (الخ) ومثل رد الوارث تبرع المريض بزائد الثلث إذا كان الرد قبل الموت  
 (قوله) لورد عتقها ( أى لورد الزوج عتقها لعبدها (قوله) أى فلو كان (الخ) \* حاصله أنه لو كان رد  
 الزوج إبطالا لعتقها لم يقض عليها بالعتق بعد طلاقها وكان لها ملك ذلك العبد ولو كان إيقافا  
 لقضى عليها بالعتق ولم يكن لها ملكه فلما حكم بعد القضاء عليها بالعتق وبعدم التملك  
 علم أن ذلك الرد ليس إبطالا ولا إيقافا (قوله) أو تعاق به ( أى برقبته وقوله) حق للسيد (الخ)  
 الأوضح أو تعلق برقبته حق غير لازم بأن كان للسيد إسقاطه وذلك كما لو أوصى به سيده لفلان  
 ثم نجح عتقه فان عتقه صحيح ماض لأنه وإن تعلق به حق للغير وهو الوصى له به إلا أن هذا الحق  
 غير لازم لأن الوصى أن يرجع في وصيته وتنجز العتق هنا بعد رجوعه عن الوصية (قوله) واحترز  
 بذلك عما إذا تعلق حق بعينه قبل عتقه ( الأنسب أن يقول واحترز به عما إذا تعلق

لما كانت مجزت عتقه حال الحجر طلب منها ندبا تنفيذ عند زوال الحجر ورد السلطان إن كان للغرماء إيقاف  
 وإن كان للسفيه فإبطال لتزله منزلة الوصى وذكر الركن الثاني بقوله (رقيقاً) وهو منصوب باعتاق المضاف لفاعله وسواء كان قنا  
 أو فيه شائبة حرية ووصفه بقوله (لم يتعلق به) أى بذلك الرقيق أى برقبته (حق لازم) بأن لم يتعلق به حق أصلاً أو تعلق به حق للسيد  
 إسقاطه فانه غير مضر لعدم لزومه لعينه واحترز بذلك عما إذا تعلق حق بعينه قبل عتقه كالأول كان مرتها أو كان ربه مديناً أو تطلعت به جنابة

أى ورية معسر في الثلاثة فلو كان مليا صح العتق وعجل الدين والأرش ولوطراً اللاء بعد العتق وقبل يمه أو بعده وقبل قبضه كما قدمه  
 إلا أن التمثيل بالأولين يعني ما قدمه بقوله وبلا احاطة دين وذكر الركن الثالث وهو الصيغة مقبها لها لصريح وهو ما لا يتصرف  
 عنه بنية صرفه إلا بقرينة كما سيذكره وكناية ظاهرة وهي ما لا تتصرف عنه إلا بنية وخفية وهي ما لا تتصرف إليه إلا بنية وبدأ  
 بالأول فقال (ب) متعلق باعتاق أى انما يصح اعتناق مكلف به أى بالعتق أى بتصرفه (٣٦١) به أى باللفظ الدال به تصرفه

وأى بالمصدر ليصرف سائر  
 تصرفه من الصريح نحو  
 عتقتك وأنت معتوق  
 وعتيق ومعتق (وبقك  
 الرقبة) نحو فككت رقتك  
 أو أنت مفكوك الرقبة  
 (والنحرير) كأنك حر  
 وحررتك والواو بمعنى  
 أو وهذا ان اطاق بل  
 (وان) قد بمن كأنك  
 حر أو معتوق (في هذا  
 اليوم) أوفى هذا الشهر  
 فحر أبداً (بلا قرينة مدح)  
 تصرف الصريح عن  
 ارادة العتق فان وجدت  
 صرفته عن ظاهره كما إذا  
 عمل عملاً فاجب سيده  
 فقال له ما أنت الا حر أو  
 أنت حر ولم يرد بذلك  
 العتق وانما اراد ان في  
 عملك كالحرف لا يلزمه عتق  
 في الفتيا ولا في القضاء كما  
 في المدونة (أو) بلا قرينة  
 (خلف) بضم الخاء  
 المعجمة بمعنى الخالفة  
 والعصيان يعني إذا خالقه  
 في شيء فقال له يا حر أو  
 أنت حر أو ما أنت الا حر  
 قاصداً بذلك تهديده وانه  
 في مخالفته له كخيانة الحر  
 فلا يعتق عليه (أو) بلا  
 قرينة (دفع مكس)

برقته حق لازم قبل عتقه (قوله أى ورية) أى الذى اعتقه معسر في الثلاثة أى فلا يلزم عتقه  
 (قوله إلا أن التمثيل) أى لما تعلق برقته حق لازم (قوله يعني عنه ما قدمه بقوله وبلا احاطة دين)  
 وذلك لأن العبد المهرهون إذا اعتقه سيده وكان معسراً فالعتق غير ماض لاحاطة الدين بحال السيد  
 وكذلك الدين للمعسر إذا اعتق عبده كان عتقه غير ماض لاحاطة الدين بحاله وقد تقدم أن شرط صحة  
 عتق المالك أن يكون ملتبساً بعدم احاطة الدين بحاله وإذا علمت أن التمثيل بالأولين يعني عنه ما قدمه  
 بقوله وبلا احاطة دين فالأولى عدم التمثيل لما تعلق برقته حق لازم بذلك وانما يمثل لذلك بالعبد  
 الجاني كافي للمدونة وأورد على قوله لم يتعلق به حق لازم للمدبر والمكاتب والقاطع فانه قد تعلق بهم  
 حق لازم ومع ذلك يصح عتقهم وأجيب بأن المراد لم يتعلق به حق لازم لآدمي غير سيده والمكاتب  
 ومن ذكره قد تعلق به حق لازم لسيد لا لغيره (قوله ما لا يتصرف عنه) أى عن العتق لغيره بنية  
 صرفه وكان الأولى أن يقول ما لا يتصرف عنه الى غيره ولو بنية صرفه وقوله الا بقرينة استثناء منقطع  
 أى لكن يتصرف عنه لغيره بالقرينة (قوله ما لا يتصرف عنه) أى لغيره وقوله الابنية أى أو قرينة  
 بالأولى (قوله متعلق باعتاق) أى وهو محط الحصر لأنه هو العمول المؤخر مثل له تعالى «انما أشكوا  
 بئى وحزنى الى الله» ولا يلزم من كونه محط الحصر أن يكون هو المقصود بالذكر بل المعمولات كلها  
 مقصودة بالذكر نعم الآخر منها هو المقصود بالحصر فاندفع ما يقال ان جعل الأخير مقصوداً بالحصر  
 يقتضى ان المقصود بالذكر ركنية الصيغة والغاء ركنية العتق والعتق لانهما وان ذكرنا قبل لكن  
 ذكرهما بطريق التبعية لا بالذات مع اتفاق الشراح على أن المصنف أشار لكونهما ركنين (قوله وأى  
 بالمصدر) أى وأى المصنف بضمير المصدر ليفيد ان سائر الخ (قوله وبك الرقبة) أى فكها عن  
 الرقبة (قوله فحر أبداً) أى ولو قيده فقط كما لو قال فككت رقتك في هذا اليوم فقط أو بهذا العمل كما  
 لو قال فككت رقتك من هذا العمل الا ان يخالف حين تقيده فقط أو بهذا العمل اذا اراد فك  
 رقبته في هذا اليوم فقط أو فك رقبته من هذا العمل الخاص ولم يرد بذلك عتقه فلا يعتق عليه ثم لا يستعمله  
 في هذا اليوم ولا في هذا العمل (قوله بلا قرينة مدح) أى حاله كون التصريح بالعتق وبما معه  
 ملتبساً بعدم القرينة الدالة على مدح ذلك الرقيق (قوله قاصداً بذلك تهديده) أى لا حرية  
 وعتقه (قوله فلا يعتق عليه) أى لا فى الفتوى ولا فى القضاء (قوله ولو خالفه) أى المكس  
 بأن قال له لا ادعك من أخذ المكس الا ان تقول ان كان رقيقاً فهو حر فقال ذلك بغير نية العتق  
 فلا يلزمه شيء فى الفتوى والقضاء لقرينة الاكراه واما ان نوى به العتق وهو ذا كرأن له ان لا يتوبه  
 فهو حر لانه لم يكره على النية (قوله لقرينة الاكراه) أى ان الاكراه لقرينة على انه لم يرد بقوله هو  
 حر فك رقبته من الرق وانما اراد غير ذلك أى انه كالحرف في انه لا مكس عليه ونحو ذلك (قوله ولا  
 يصدق في عدم ارادة العتق) ظاهره انه لا يصدق في نيته عدم ارادة العتق بهما وفيه انه يخالف ما مر له  
 من ان الكناية الظاهرة بمصرفها عن العتق النية والقرينة فعله الاولى ولا يعتبر عدم ارادته للعتق فتأمل  
 (قوله فقال له احد هذين اللفظين) أى جواباً لكلامه والمراد باللفظين المتقدمين لا ملك لى عليك

(٦٦ - دسوقى - بع) كما إذا طلب منه المكس مكس عبده فقال له سيده هو حر فلا يعتق عليه ولو خالفه فحلف لقرينة الاكراه \*  
 ثم شرع في الكلام على الكناية الظاهرة بالعطف على قوله وبك الرقبة بقوله (وبلا ملك لى عليك) (أو) (لا) (سبيل لى عليك) ولا  
 يصدق في عدم ارادة العتق (إلا) أن ان يكون ذلك (لجواب) عن كلام قبله وقع من العبد كأن يكلم سيده بكلام لا ياق فقال له أحد هذين  
 اللفظين المتقدمين وقال لم أرد العتق فيصدق (وبكوهبت لك نفسك) أو خدمتك أو عملك في حياتك أو تصدقت عليك بخراجك

عياك أو أعطيتك نفسك فيعتق ولا يضر بجهل ولا يحتاج في هذا إلى نية وأشار إلى الكناية الخفية بقوله (وبكاسقني) الماء (أو اذهب أو اعزب) أي ابد ودخل بالكاف كل (٣٣٣) كلام ولكن إنما ينصرف للعتق (بالبنية) أي بنية العتق أي بنيت بما ذكر العتق والإفلا

قوله بانية راجع لقوله وبكاسقني الخ لا لما قبله أيضا لأن الكناية الظاهرة كالصريح في عدم الاحتياج لنية (واعتق) العبد (على البائع) دون المشتري (إن عاق) عتقه (هو) أي البائع (والمشتري على البيع والشراء) بأن قال السيد إن بنية فوحر وقال المشتري إن اشتريته فهو حر ثم باعه سيده لذلك المشتري الذي عاق عتقه على شرائه فيعتق على البائع ولو تهدم القبول من المشتري على الإيجاب من البائع فإنه سبق صوري ويرد البائع الثمن إن قبضه على شتره وأتبع به في ذمته إن أعسر (و) عتق على المشتري (بالاشتراء الفاسد) قوله لعبد (إن اشتريتك) فانت حر وعليه قيمته يوم الشراء لأن عتقه عليه يفت رده على بانه ومثل شرائه شراء بعضه وإنما عتق بالفاسد لأن الحقائق الشرعية تطلق على فاسدها كصحيحها (كأن اشتري) العبد (نفسه) من سيده شراء (فاسداً) فإنه يعتق لتشوف الشارع للحرية ويأخذ السيد من العبد

ولا يميل إلى عليك (قوله) ولا يحتاج في هذا إلى نية (أي تصرف تلك الالفاظ للعتق بل متى قال لفظاً من هذه الالفاظ لعبد لزمه العتق نواه أو لم ينو قبل العبد أو لم يقبل فان نوى شيء من هذه الالفاظ غير العتق لم يلزمه العتق (قوله أو اعزب) يضم الزاي المعجمة قال تعالى «لا يعزب عنه مثقال ذرة» (قوله ودخل بالكاف كل كلام) ظاهره حق صريح الطلاق فإذا قال لرفيقه أنت طالق ونوى به العتق فإنه يلزمه إذ هو أولى من اسقني الماء لكن يعكز على ذلك قولهم كل ما كان صريحاً في باب لا يكون كناية في غيره وانظره (قوله) لأن الكناية الظاهرة كالصريح في عدم الاحتياج لنية (أي وإنما يترقان من جهة أن الصريح لا ينصرف للغير ولو بانية بل بالبساط والقرينة وأما الكناية الظاهرة فتصرف عنه للغير بانية أو القرينة ولا فرق في ذلك بين بابي الطلاق والعتق والحاصل أن الصريح في بابي الطلاق والعتق هو ما لا ينصرف للغير ولا بانية بل بالقرينة والبساط والكناية الظاهرة في البابين ما لا ينصرف عنه إلا بانية أو القرينة ولا يتوقف صرفهما على نية والكناية الخفية في البابين لا تنصرف لهما إلا بانية هذا هو التحقيق خلافاً لما في عقب من مخالفة الكناية الظاهرة هنا للكناية الظاهرة في الطلاق تأمل (قوله وعتق على البائع) ظاهره ولو كان البيع فاسداً أو بخيار بعد ضيه (قوله والمشتري) أي مريد الشراء (قوله فيعتق على البائع) أي بمجرد قوله بعت ولو قبل أن يقول للمشتري اشتريت وإن كان العقد يتوقف على الطرفين الإيجاب والقبول لأن البائع إنما عاق على فعل نفسه وما ذكره المصنف من عتقه على البائع هو المشهور وقيل أنه يعتق على المشتري قال اللخمي وهو القياس لأن العتق إنما يقع بتمام البيع وهو حينئذ قد انتقل ملك المشتري انظرين ومحل الخلاف إذا حصل التعاقب من كل من البائع والمشتري كما قال للمصنف فإن علق البائع فقط عتق بالبيع ولو فاسداً اتفاقاً وينقض البيع ويرد البائع الثمن وأما لو قال إن بعت السلعة فلانية فهي صدقة فلا ظهر وجوب التصديق بتمنها وقيل يندب وعلى كل حال لا ينتقض البيع بخلاف العتق (قوله وأتبع به في ذمته إن أعسر) أي ولا يرد العتق (قوله الفاسد) أي وأولى الصحيح (قوله) في قوله لعبد إن اشتريتك فانت حر) أي فبمجرد شرائه يعتق عليه ولو كان الشراء فاسداً ولو مجمعا على فساد (قوله وعليه) أي على المشتري لبائعه قيمته وظاهره كان الشراء متفقاً على فساد أو مختلفاً في فساد مع أن القاعدة أن البيع المختلف في فساد إذا فات بعضه بالثمن فلعلم كلام الشارح محمول على التفق على فساد أو أنه من جملة المستثنى من القاعدة كالبيع وقت نداء الجمعة فتأمل (قوله شراء بعضه) أي في كونه يعتق عليه بمجرد الشراء (قوله) لأن الحقائق الشرعية تطلق على فاسدها (الخ) فإذا قال إن اشتريتك فانت حر اشتراه شراء فاسد صدق عليه أنه اشتراه شرعاً وإن قلت البيع الفاسد لا ينتقل به للملك فقتضاه عدم لزوم العتق للمشتري شراء فاسداً لعدم دخول العبد في ملكه \* قلت روعي تشوف الشارع للحرية مع تسليط البائع للمشتري على إيقاع العتق فأوقعه (قوله) ويأخذ السيد من العبد ما اشتري به نفسه) أي إذا كان غير حر ونحوه وأما إذا كان الذي اشتري به نفسه حراً أو خنزيراً فإن كان مضموناً في ذمة العبد عتق وغرم قيمة رقبته لسيده يوم عتقه وإن كان معينا أريق الحجر وسرح الخنزير أو قتل ولزم العتق ولا يتبع العبد بقيمة ولا غيرها (قوله والشقص الخ) أي أنه إذا قال إن فعلت كذا فكل عبيدي أحرار أو كل مملوكي أحرار أو كل عبيد أو مملوك أملكه حر أو كل حر أو كل عبيدي أو مملوك حر وفعل ذلك الشيء فإنه يعتق عليه كل عبد يملكه ويعتق عليه أيضاً الشقص

ما اشتري به نفسه وكأنه أنزعه منه واعتقه (و) عتق على السيد (الشقص) الذي يملكه من عبد وكل عليه (فيه) إن كان ملياً (و) عتق عليه (الدبر) وأم (الولد) أي ينجز عليه عتقهما وكذا مكاتبه كافي الدونة (و) عتق عليه (والعبد) السكائن



(من أمته) أي أمة العبد (وان) حدث الولد (بعد يمينه) وقبل حنثه فحكمه كمن وجد قبل يمينه لكن هذا في صيغة الحنث كقوله على عتقي عبيدي لا دخلن الدار أو إن لم أدخلها فعبيدي أحرار وأما في صيغة البر فهو على بر فلا يدخل ما حدث حمله بعد اليمين كما لو حدث ملكه بعده بخلاف الحمل السابق فيدخل في يمينه في البر أيضا لوجوده (٣٦٣) في الجملة وعتق عليه الشقص وما بعده في

التعليق (والإنشاء)

بشئين موصية فهو بالجبر عطف على مقدر كما ذكرنا ويصح رفعه على أنه مبتدأ حذف خبره أي والإنشاء فها ذكر كالتعليق (فيمن يملكه) راجع لجميع ما قبله أي والشقص وما بعده في قوله كل مملوك أملكه حر (أو) كل مملوك (لي) حر (أو رقيق أو عبيدي أو ماليكسي) أحرار أي فانه يعتق عليه من ذكر (لا) يعتق (عبيد عبيده) إذا قال واحدا ما ذكر لعدم تناوله عبيد العبيد إذ ليسوا مملوكين له بل لعبيده والعبد يملك عندنا حتى يتزوج سيده ماله (كأملكه أبدا) أي أن من قال كل عبد أملكه أبدا أو في المستقبل فهو حر فلا يلزمه عتق لافمن عنده ولا فيمن يتجدد في المستقبل لأنه عين حرج ومشقة كقوله كل امرأه أنزوجها طالق وسواء عاق كقوله إن دخلت الدار فكل عبد أملكه حر أبدا أو في المستقبل أولم يعاق (ودرج) معتق (بالنذر) مطلقا كإني فعلت كذا

الذي يملكه من عبد وينجز عليه عتق مدبره وأم ولده ومكاتبه ويعتق عليه أيضا ولد عبده الكائن من أمة العبد أو من أمة السيد (قوله أي أمة العبد) أي وأولى من أمة السيد واحترز بقوله من أمته عن ولد عبده من حره أو من أمة أجنبي (قوله وأما في صيغة البر) أي كإني دخلت الدار فعبيدي أحرار (قوله فهو على بر) أي حتى يدخل فإذا دخل حنث بخلافه بصيغة الحنث فانه على حنث حتى يدخل فإذا دخل بر (قوله كما لو حدث ملكه بعد) أي بعد يمينه فانه لا يلزم فيه شيء أصلا سواء كانت الصيغة صيغة بر أو حنث كما في البدونة ولا يقاس على الأولاد الحادث حملها بعد اليمين فيفرق فيها بين صيغة الحنث والبر كما قال الشيخ كريم الدين البرموني لأن القروع تعد كأمته في الأمهات انظر بن (قوله بخلاف الحمل السابق الخ) حاصله أن ما كان حلالا حين اليمين يعتق في كل من صيغة البر والحنث وإنما يفرقان فيما حدث الحمل به بعد اليمين فيعتق في صيغة الحنث لأن الأمهات مرتبهات باليمين لا يستطيع وطأهن ولا يبعهن ولا يعتق في صيغة البر على الأصوب الذي رجح إليه ابن القاسم (قوله عطف على مقدر) أي وهو في التعليق \* إن قلت عطف الإنشاء على التعليق يوم أن التعليق ليس من الإنشاء مع أنه منه \* قلت هو من عطف العام على الخاص أو يراد بالإنشاء ما قابل التعليق (قوله كل مملوك الخ) هذا مثال للإنشاء وأما مثال التعليق فنحو إن دخلت الدار فكل مملوك أملكه حر (قوله لا عبيد عبيده) عورضت هذه المسئلة بما في نذور البدونة فيمن حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده فانه يحنث ورأى بعضهم أنه اختلاف قول وفرق الاعمى بأن الأيمان برأى فيها النيات والقصد في هذه اليمين عرفا دفع المنة والمنة تحصل بركوب دابة العبد انظر بن (قوله إذا قال واحدا ما ذكر) أي من قوله كل مملوك أملكه حر الخ (قوله لعدم تناوله) أي كل واحد من هذه الألفاظ المذكورة (قوله كقوله كل امرأة أنزوجها طالق) أي لا يلزمه طلاق فيمن تحته ولا فيمن يتزوجها وسواء كان هناك تعليق أولا (قوله أولم يعاق) أي كل مملوك أملكه أبدا أوفى للمستقبل فهو حر فله أربعة وذلك لأنه إيمان بقيد أبدا أوفى للمستقبل أولا بقيد وفي كل منهما إما أن يعاق أولا يعاق فان قيد فلا يلزمه فيها عتق لافمن في ملكه ولا من يتجدد لملكه اتفاقا وأما إذا لم يقيد أبدا ولا بقوله في المستقبل فلا يلزمه شيء فيمن يتجدد اتفاقا سواء علق أولا كقوله كل مملوك أملكه حر أو إن دخلت الدار فكل مملوك أملكه حر وأما من عنده وفي ملكه فيلزمه عتقه سواء كان الحلف تعليفا أم لا على أحد قولين حكاهما ابن عرفة فهما والثاني عدم لزوم عتقه بهما وعليه مني الشارح فيما يأتي وهو التمدد بالخلاف إنما هو فيمن عنده لافمن يتجدد هذا هو الصواب كما في بن خلافا لما في عقب (قوله كأن فعلت كذا فله على عتق رقبة) أي أو عتق عبيدي مرزوق مثلا (قوله كقوله الله على عتق رقبة) أي أو عتق عبيدي فلان \* والحاصل أن العتق يجب بالنذر سواء كان معينا أم لا سواء كان هناك تعليق أولا بأن كان بتا (قوله ولم يقض إلا بيت معين) أي ولم يقض عليه بالعتق إلا إذا كان النذر ملتبسا بيت أي يعتق معين سواء كان هناك تعليق أم لا وأما لو كان النذر ملتبسا بيت غير معين كالله على عتق رقبة أو إن فعلت كذا

فله على عتق ربه وفعل المعلق عليه أو غير مدق كقوله لله على عتق رقبة (ولم يقض) عليه به بل يجب عليه تنفيذه في نفسه من غير قضاء كنذره صلاة أو صوما أو غيرهما من أنواع البر (إلا بيت معين) بالإضافة ومعين صفة لمحدوف أي عهد معين إما بالضمير أو بالإشارة أو بالإضافة أو بالعلبية أو بالاسم الموصول فيقضي عليه به

بأن يحكم عليه القاضي بتجزره وسواء عاقى كقوله إن دخلت الدار فأت حرأو إن دخل عبدى فلان الدار فهو حر أو إن دخلت أنا فلان حر وحصل الملق عليه أو لم يعلق كقوله أنت حر أو عبدى فلان حر (وهو) أى العتق (فى خصوصه وعمومه) كالطلاق فيلزم فى الأول دون الثانى فاذا قال إن ملكك عبدا من الزنج أو من البلد الفلانى فهو حر أو كل عبد ملكك فى هذه السنة فهو حر أو من الصنف أو من البلد الفلانى فيلزمه عتق من ملكه من ذلك لتخصيصه ولو قال كل عبد أملكه فهو حر لم يلزمه شىء قيد بأبدا أو أطلق للخرج والشقة فى التعميم (و) فى (منع من) (٣٦٤) وطء (و) من (بيع فى صيغة حنث) كالطلاق كيان لم أفعل كذا فعبدى حر أو أمتى حر أو

فلان أو فلانة من رقيقى حر فيمنع من وطء الأمة ومن بيعها أو بيع العبد حتى يفعل فإن مات قبل الفعل عتق من الثلث وأما صيغة البر نحو إن دخلت الدار فأت حر أو قفلانة حرة فله البيع والوطء لانه على بر حتى يحصل الحلوف عليه وسواء قيد أو أطلق بخلاف صيغة الحنث المقيدة بأجل نحو إن لم أدخل الدار فى هذا الشهر فعبدى حر فيمنع من البيع دون الوطء إلا أن يضيق الوقت بحيث لو وطء لفرغ الأجل فيمنع أيضا والفرق أن البيع يقطع العتق ويضاده بخلاف الوطء (و) هو فى (عتق عضو) ولو حكما كشر وجهال وكلام كالطلاق فاذا قال يدك أو رجلك حرة أو شعرك أو كلامك حر عتق الجميع لكن بالحكم كاستدركه ووقوع الطلاق فى قوله

فعل عتق رقية وفعل الملق عليه فلا يقضى عليه به بل هو فى ذمته (قوله بأن يحكم عليه القاضي بتجزره) أى بوقوعه حالا إذا لم يكن هناك تعليق أو بعد وقوع الملق عليه إذا كان هناك تعليق (قوله إن دخلت الدار فأت حر) أى أو فهذا العبد حر أو فعبدى حر ولا عبده إلا واحدا معين أو عبدى زيد حر أو عبدى الذى فعل كذا حر (قوله فيلزمه عتق من ملكه من ذلك) أى فيلزمه عتق من هو فى ملكه ومن يتجدد له بعد ذلك وسواء علق أولا هذا إذا لم يقيد بالآن ولا بأبدا كفى أمثلة الشارح فان قيد بالآن ككل مملوك أملكه من الصقالبة الآن فهو حر لزمه فبمن عنده وقت اليمين فقط علق أم لا لا فيمن يتجدد ملكه من الصقالبة مثلا وان قيد بأبدا ونحوه فالعكس أى يلزمه فبمن يتجدد لا فيمن عنده مملقا فيها أم لا والحاصل انه إما أن يقيد بأبدا أو الآن أو لا يقيد وفى كل منها إما أن يعلق أولا فالصور ست (قوله لم يلزمه شىء) أى لا فيمن عنده ولا فيمن يتجدد ملكه ومثل كل عبد أملكه فهو حر كل رقيق أملكه فهو حر بخلاف كل مملوك أملكه فهو حر فانه يلزمه عتق من عنده حين اليمين كذا فرق عتق وخش بين رقيق ومملوك وكأنه نظر إلى أن مملوك وصف حقيقة الحال فلا يعم إلا إذا قال أبدا بخلاف رقيق وعبد فعام بذاته وهو ظاهر ولكن الذى استصوبه بن أن رقيق كمملوك فى أنه يلزمه عتق ما فى ملكه لا ما يتجدد (قوله فى صيغة حنث) أى مطلقه غير مقيدة بأجل (قوله فيمنع من وطء الأمة ومن بيعها) أى لأنه لما كان على حنث حتى يفعل ومن الجائز أن لا يفعل فيحكم عليه بالعتق والبيع مخرج للعبد عن ملكه والوطء قد ينشأ عنه حمل يمنع من البيع والوطء (قوله فله البيع والوطء) أى وإن مات لم يخرج العبد ولا الأمة من ثلث ولا من غيره بل يكون ميراثا والظاهر أن الخالف اذا مات فى صيغة الحنث المقيدة بأجل كذلك (قوله فيمنع أيضا) أى فاما أن يفعل أو يحلف (قوله والفرق) أى بين الوطء وبين البيع حيث يمنع من الثانى دون الاول (قوله ان البيع يقطع العتق) أى لانه يخرج عن الملك وقوله ويضاده أى مع احتمال وقوعه بالحنث (قوله ويأتى قوله فى الطلاق وأدب الجزى هنا أيضا) فى بن ان التجزئة فى العتق مكروهة فقط ولا أدب فيها وأما قول الثلقين ولا يجوز تبعض العتق ابتداء فقد قال ابن شاس ليس عدم الجواز على حقيقة من التحريم بل معناه السكرهه وحينئذ فلا أدب (قوله أو تفويضه) أى له أمر نفسه (قوله وفى جوابه) أى إذا ملكه أمر نفسه أو فوض له أمرها كذا فهم الشارح قال بن يحتمل أن المصنف أشار به لقوله فى باب الطلاق أو قال يا حفصة فأجابته عمرة فطلقها فالدعوة وفى العتق أربعة أقوال يعتقان ، لا يعتقان ، تعتق للدعوة ، تعتق المحمية وخرجها الأئمة فى باب الطلاق (قوله فيعتق ان قال) أى العبد جوابا لقول سيده ملكك أمر نفسك أو فوضت لك أمر نفسك كما ان الزوجة تطلق إذا قالت طلقت نفسى أو قبلت طلاق جوابا لقول الزوج ملكك أمر نفسك أو فوضت لك أمر نفسك (قوله فقال أشهب كذلك)

يدك طالق مثلا لا يتوقف على حكم فالتشبيه فى هذا تشبيه فى الجملة ويأتى قوله فى الطلاق وأدب الجزى هنا أيضا (و) هو أى فى (تخليك العبد) أمر نفسه أو تفويضه كتمليك الزوجة أمر نفسها (و) فى (جوابه كالطلاق) فيعتق ان قال أعنتت نفسى أو قبالت غنقى فلو قال اخترت نفسى فقال أشهب كذلك كالطلاق وقال ابن القاسم لا يعتق إلا إذا قال نويت به العتق بخلاف الزوجة للملكة إذا قالت اخترت نفسى فانها تطلق وإن لم تدع أنها أرادت الطلاق وقرئ بأن الزوج انما ملكها فى أن تقيم أو تفارق وفراقها لا يكون إلا طلاقا فاذا قالت اخترت نفسى علمنا انها أرادت الطلاق وإن لم تقل نويت به الطلاق وأما العبد ففراقه

لقد يكون بالتق وغيره كالبيع والهبة والمذهب فاقالة ابن القاسم وإن كان الأوجه قول أشهب فالصنف إماما مع على ما لأشهب وإماما على ما لابن القاسم ويراد بقوله وجوابه أى الجواب الصريح ولا يقال هذا لا قرينة عليه لا نأقول الشيء عند الإطلاق إنما يتصرف للفرد الكامل والجواب الكامل فى الإطلاق هو الصريح (إلا) العتق (الأجل) فلا يساوى الإطلاق لصحة العتق لأجل يبلغ عمره ظاهراً فلا ينجز عليه حتى يأتى الأجل بخلاف الإطلاق فينجز عليه من وقته (و) إلا إذا قال (٣٦٥) لأمتيه (إحدا كما) جرة. ولا نية له

في الأثنين حتى يدخل جميعا عند ابن القاسم لظهور أن المراد أن اجتماعهما في الدخول وقال أشهب فتنق الداخلة لأختال أن دخلت أنت فجمع في اللفظ أي فقال (٣٦٦) أن دخلتا فكأنه قال أن دخلت إحداهما وقال ابن يونس في توجيه كلام ابن القاسم

كأنه إنما كره اجتماعها فيها لوجه ما أي خيفة ما يحدث بينهما من الشر فدخلوا إحداهما لا يضر وعلى هذا لو لم يكن الحامل له كراهة الاجتماع لمتقت الداخلة فيكون الحالف لفظيا ولو دخلت واحدة بعد أخرى فلا شيء عليه وهو مقتضى أبي الحسن والزوجتان في ذلك كلامتين ثم أشار إلى ثلاث مسائل المتق بالقرابة والعق بالشين والعق بالسراية وربتها هكذا فقال (وعتق بنفسه الملك) أي بذات الملك والاضافة للبيان أي بالملك أي بمجرد الملك من غير توقف على حكم (الأبوان) نسبة لارضاعا (وأن علوا والوكلد) نسبة (وأن سفل) مثلث الفاء (كبت) بكاف التثنية وفي نسخة باللام أي وأن سفل حال حكمه لبت وهي أولى للنص على التوهم (و) عتق بالملك (أخ وأخت) نسبة مطلقا حقيقيين أو لأب أو أم وضابط ما ذكره المصنف أنه يعتق بالملك الأصول والفروع والحاشية القرية وحصل المتق في الجميع أن كان المالك رشيدا

(قوله في الأثنين) أي التي دخلت والتي لم تدخل (قوله حتى يدخل جميعا) أي مجتمعين بأن يدخلهما أو تدخل الثانية على الأولى بحيث يحصل اجتماعهما في الدار لا مترتين في الدخول بأن تدخل الثانية بعد خروج الأولى على الراجح كما يأتي في آخر العبارة عن أبي الحسن وقوله حتى يدخل الخ أي فإن دخلتا عتقتا وإن دخلت واحدة فقط فلا تمتق واحدة منهما أما الداخلة فلظهور أن مراد الحالف أن اجتماعهما في الدخول وأما غيرها فاعدم دخولها وهذا بخلاف ما لو قال لأمته أن دخلت هاتين الدارين فأنت حرة فدخلت واحدة منهما فإنها تمتق على قاعدة التجنيث بالعض وكذلك الحكم إذا قال لزوجه أن دخلت هاتين الدارين فأنت طالق فتطلق عليه إذا دخلت إحداهما (قوله لأختال إن دخلت أنت) أي لأختال أن قصدته أن دخلت كانت حرة وإن دخلت أنت فأنت حرة فاختصر اللفظ وقال أن دخلتا فأتتا حرتان (قوله كأنه) أي الحالف إنما كره اجتماعهما أي الأثنين وكذا يقال في الزوجتين فيما يأتي وقوله فيها أي في الدار (قوله فيكون الحالف لفظيا) وذلك لأن قول ابن القاسم لا شيء عليه إذا دخلت واحدة محمول على ما إذا كانت بمنتهى لكرهه اجتماعهما في الدار لأمر وقول أشهب تمتق وتطلق الداخلة محمول على ما إذا لم تسكن الميتين لكرهه اجتماعهما في الدار بل لكرهه صاحبهما أو جيرانها مثلا ولا شك أن كلاما من الشيخين يقول بقول الآخر في مسئلته (قوله بعد أخرى) أي بعد أن دخلت الأخرى وخرحت (قوله والزوجتان الخ) أي فإذا قال لزوجه أن دخلتا الدار فأتتا طائفتان فدخلت واحدة فلا يلزمه طلاق في واحدة منهما حتى يدخلهما فإطلاقا (قوله بكاف التثنية) أي حينئذ فالولد شامل للذكر والأنثى ويصح جعل السكاف للتشبيه وعلى هذا فيكون الولد خاصا بالذكر لتشبيهه البنت به والمعنى حينئذ والولد الذكر وإن سفل ولده كبت وإن سفل ولدها (قوله للنص على التوهم) أي ويصح جعل قوله لبنت على نسخة اللام فبالله نانية أي والولد وإن سفل هذا إذا كان الولد السافل لابن بل وإن كان لبنت (قوله والحاشية القرية) أي لا عماته وخالاته إلا أن يولد محرما جاهلا فينجز عليه عتقها لأن القاعدة أن كل أم ولد حرم وطؤها تجز عتقها لأن يسير الخدمة لغو كما في خشي عند قول المصنف في باب النكاح وملك أب جارية ابنه بتأذنه القيمة (قوله إن كان المالك رشيدا) فيه نظر بل لا فرق بين الرشيد وغيره في العتق بالقرابة وسيقول المصنف أو قبله ولي صغير أو لم يقبله انظر بن (قوله وإن حصل بهية الخ) أي هذا إذا حصل الملك بميراث أو بمعارضة كالبيع بل وإن حصل بغيرهما كهبية أو صدقة أو وصية ولا يشترط في البيع أن يكون صحيحا بل يعتق بالفاسد ويكون فوتا وفيه القيمة كما قاله أشهب وابن القاسم قال لا يخفى يحمل كلام ابن القاسم على ما إذا كان البيع مختلفا في فسادته وأما المجمع على فسادته فإنه لا يعتق إذا نقل ملكا ولا ضمنا وليس كذلك عتق المشتري لأجنبي منه فإنه ماض ولو مجمعا على فسادته لأن البائع ساطع على إيقاع العتق فأوقعه وهذا الموقوف عتقا وإنما يقع حكمها إذا ملكه وهو لم يملكه بهذا الشراء فله العتق في أم (قوله على المالك) أي الذي هو الموهوب له أو الموصى له أو المصدق عليه (قوله أن علم للمعطى) ظاهر المصنف أن علم المعطى شرط في عتق القريب مطلقا أي سواء كان على المعطى دين أم لا وليس كذلك وإنما هو شرط في عتقه إذا وهب له وعليه دين كما ذكره في التوضيح وبذلك اعترض ابن مرزوق على المصنف وأشار الشارح للجواب بتقديره قبله ولا يباع في دين على المالك فجعله شرطا في مقدر. والحاصل أنه إذا وهب له قريبه أو تصدق به عليه أو أوصى له به فإن لم يكن على

وكان هو والرقيق مسلمين أو أحدهما لا كافرين إذا لا تعرض لهما إلا إذا ترافعا ليتا وحصول الملك مطلقا (وأن) حصل للمعطى بهية أو صدقة أو وصية (فيه) لا يباع في دين على المالك (إن علم المعطى) بالسكينة أنه يعتق على المعطى بالفتح ولا يكفى العلم بالقرابة



هنا على المعتمد بخلاف باب القراض والوكالة والصدائق فيكفي العلم بالقرابة فيها كما مر وإن لم يعلم بالعقد والفرق المأخوذة فيها بخلاف ما هنا (ولو لم يقبل) المعطى بالفتح (كولاؤه له) أي المعطى بالفتح ولو لم (٣٣٧) يقبل فالأولى تأخير هذا يرجع لكل من

المعطى بالفتح دين نجح عتق ذلك العبد علم المعطى بالسكسر أنه يعتق على المعطى بالفتح أم لا قبل المعطى له العبد أو لم يقبله وإن كان على المعطى دين فإن علم المعطى بالسكسر أنه يعتق على المعطى عتق ذلك العبد ولا يباع في ذلك الدين قبل المعطى العطية أولم يقبلها لأن الواجب لم يهبه له ولم يتصدق عليه به حينئذ إلا ليعتق لا ليباع في الدين الذي عليه وإن لم يعلم المعطى أنه يعتق على المعطى فإنه لا يعتق ويباع في الدين ولو علم المعطى بالقرابة هذا إذا قبل المعطى بالفتح العطية فإن لم يقبلها لم يعتق ولم يبع في الدين لعدم دخوله في ملك المعطى فتحصل أنه إذا كان على المعطى دين فلا عيب دين فلهذا ثلاثة تارة يعتق وتارة يباع في الدين وتارة لا يباع ولا يعتق (قوله فيكفي) أي في عتقه على عامل القراض وعلى الوكيل على شراء عبد وعلى الزوج وقوله العلم بالقرابة أي علم العامل والوكيل والزوج بالقرابة لرب المال والموكل والزوجة وإن لم يعلم بالعقد عتق على رب المال والموكل والزوجة (قوله فالأولى تأخير) أي تأخير قوله ولو لم يقبل وقوله هنا أي بعد قوله ولاؤه له (قوله وإن لم يقبل لم يعتق) أي إذا كان لادين عليه وقوله ولم يبع فيما إذا كان عليه دين (قوله وهو) أي التعليل بعدم دخوله في ملكه حيث لم يقبله ظاهر (قوله إلا أن التعليل الخ) استدراك على قوله وإن لم يقبل لم يعتق (قوله عتق ذلك الجزء) أي إذا لم يكن عليه دين مطلقا أو كان عليه دين وعلم المعطى بالسكسر أنه يعتق على المعطى فإن لم يعلم وقبله المعطى يبع في دينه فإن لم يقبله لم يعتق عليه ولم يبع في دينه (قوله ولا يكمل الخ) حاصله أن الشخص الكبير الرشيد إذا وهب له جزء من عبد يعتق عليه أو تصدق به عليه أو وصى له به فإن قبله قوم عليه بآقيه وإن لم يقبله فلا يقوم عليه بآقيه ويعتق ذلك الجزء على كل حال سواء علم المعطى أنه يعتق عليه أم لا قبله أولم يقبله كافي بخلاف لما في عقب من التفصيل فيه وهو العتق مطلقا إن علم المعطى وكذا إن لم يعلم وقبله المعطى وعدم العتق إن لم يقبله وإن وهب ذلك الجزء لصغير أو سفیه فإنه لا يقوم عليه بآقيه قبله الصغير أو السفیه أولا قبله ولبه أولا والجزء حر على كل حال أي سواء علم المعطى أنه يعتق عليه أم لا قبله الصغير والسفیه أو ولبه أولا يقبله هذا كله إذا لم يكن عليه دين فإن كان عليه دين فيجوز على ما مر من التفصيل أن علم المعطى بأنه يعتق على المعطى فلا يباع ويعتق وإن لم يعلم وقبله المعطى يبع للدين وإن لم يقبله لم يعتق ولم يبع للدين (قوله أو لم يقبله) لو حذف قوله أو لم يقبله كان أخصر لفهمه من قوله أو قبله ولى صغير بالأولى (قوله إذ لا يلزمه القبول الخ) هذا ظاهر حيث لم يكن على المحجور دين أو كان عليه دين وكان بحيث لا يباع فيه الجزء المعطى لكون المعطى عالما بأنه يعتق على المعطى وأما لو كان الدين بحيث يباع فيه الجزء المعطى لكون المعطى لا يعلم بعقده فإنه يلزم الولى قبوله لما فيه من المصلحة المالية لمحجوره من قضاء دينه أو بعضه (قوله والجزء المعطى حر) أي والولاء للمعطى بالفتح (قوله لتقييد ما قبل المسألة) أي هذا إذا كان الملك بشراء أو إرث بل وإن كان بهبة أو صدقة أو وصية (قوله وعتق بالحكم) أي وعتق العبد على السيد بالحكم إن تعمد الجناية عليه وقصدها لأجل شينه إذا كان ذلك السيد رشيدا حراما أو ذميا لم يمثل بمثله وكان صحيحا غير زوجة أو كان مريضا أو زوجة وقيمة العبد الممثل به ثلث ما لها ولا يتبع العبد ماله على أحد قولين في الشارح بهرام والذى اقتصر عليه الاقتصار أنه يتبعه (قوله ويدل على قصد المثلة) أي ويدل على أن العبد قصد بالجناية عليه المثلة

المعطى والولاء مع علم المعطى بالسكسر ومفهوم الشرط أنه إذا لم يعلم المعطى بالسكسر بأنه يعتق فإن قبل المعطى بالفتح عتق عليه إن لم يكن عليه دين وإلا يباع فيه وإن لم يقبله لم يعتق ولم يبع في الدين عليه لم يعتق ولم يبع في دين عليه لعدم دخوله في ملكه وهو ظاهر إلا أن التعليل أنه إذا لم يكن عليه دين عتق عليه مطلقا قبل دين عتق عليه مطلقا قبل أو لم يقبل علم المعطى أولم يعلم ولو أعطاه جزء قربه عتق ذلك الجزء (ولا يكمل) عليه العتق (في) إعطاء (جزء) من قربه (لم يقبله) كبير رشيد ولا عبرة بقول صغير أو سفیه بل يقتصر على عتق الجزء المعطى فإن قبله الكبير الرشيد قوم عليه بآقيه وعتق الكل أو قبله (ولى صغير) أو سفیه فلا يكمل (أو لم يقبله) الولى إذ لا يلزمه القبول لمحجوره والجزء المعطى حر على ما تقدم (لا) أن ملك من يعتق عليه كله أو بعضه (بإرث أو شراء وعليه دين) أي والحال أن عليه دين (فبيع) في الدين ولا يعتق ولو علم بأنه أنه يعتق على المشتري إذا يستقر في ملكه وهو مدين حتى يعتق عليه فإن لم يكن عليه دين عتق بنفس

الملك وقوله لا بإرث عطف على بهبة وفيه إشارة لتقييد ما قبل المسألة أي الصراء والإرث بعدم الدين نعم أشار للعتق بالشين وهو للمثلة بقوله (و) عتق وجوبا (بالحكم) لا بمجرد التمثيل (إن عتق) عتقه بفتح الهم أي تعمد (لشين) أي عيب ومثله ويدل على قصد المثلة

فرائن الأحوال واحترز بالعمد عن الخطأ وعن همد الأدب أو مداواة (برقيقه) ولو لم ولده أو مكاتبه (أو رقيق رقيقه) الذي ينتزع مالا وقيق مكاتبه (أو) (٣٦٨) مثل أب برقيق (لولد) له (صغير) أو كبير صفيه فيعتق بالحكم على الأب ويقدم

قيمته لهجوره والولد الكبير الرشيد كأجنبي (غير صفيه) فاعل عمده (و) غير (عبد و) غير (ذمي) مثل (مثله) أي مثل مسلم بعبدته الذي أو السلم أو مثل الذمي بعبدته المسلم فقوله مثله بكسر الهمزة واللام آخره هاء الضمير راجع للذمي أي وغير ذمي بذمي ومنطوقه ثلاث صور ومفهومه صورة واحدة وهي مثل ذمي بذمي وكأنه قال إن مثل الرشيد الحر المسلم برقيقه ولو كافراً عتق عليه بالحكم ومفهومه أن الذي والمجنون والصفية والعبد إذا مثلوا برقيقهم لم يعتقوا عليهم وكذا الذمي بذمي مالم يترافعا والينا (و) غير (زوجة ومريض في زائد الثالث) منطوقه صورتان مثل صحيح غير زوجة برقيقه فيعتق عليه بالحكم مطلقاً إذا كان متصفاً بالصفات المتقدمة أو مثلث زوجة أو مريض برقيقه في محمل الثالث لا يزيد ومفهومه صورة وهي تمثيلها فيما زاد عليه فلا يعتق إلا أن

(قوله واحترز بالعمد) الأولى أن يقول واحترز بالعمد لشين عن الخطأ الخ (قوله أو مكاتبه) أي ويرجع المكاتب على سيده بما يزيد أرض الجنابة على السكتابة فإن زادت السكتابة على أرض الجنابة سقط الزائد لعتق المكاتب على سيده (قوله لا رقيق مكاتبه) أي إلا إن مثل برقيق رقيقه الذي لم ينتزع ماله كعبد مكاتبه فلا يعتق عليه ولزمه أرض جنابته إلا أن تكون مثله مهينة للمقصود من ذلك العبد فيضمن قيمته ويعتق عليه (قوله أو لولد صغير) عطف على المضاف إليه من قوله أو رقيق رقيقه وصرح مع المظوف باللام المقدرة في المظوف عليه لأن الإضافة فيه على معنى اللام (قوله والولد الكبير الخ) أي فإذا مثل الأب برقيق ولده الكبير أو مثل شخص برقيق أجنبي أو برقيق زوجته فلا يعتق عليه ويغرم لصاحبه أرض الجنابة إلا أن يطل منافعه فيعتق عليه ويغرم لصاحبه قيمته واعلم أن المثلة ليست من خواص العتق فإذا مثل بزوجه كان لها الرفع للحاكم فثبت ذلك ويطلق عليه فقد سبق أن لها التطلق بالضرر ولولم تشهد البينة بكرره وما في عقب هنا ففيه نظر (قوله مثل مثله) أي مثل ذلك الذمي بمثله (قوله ومنطوقه) أي منطوق غير ذمي مثل بذمي ثلاث صور وهي ما إذا مثل مسلم بمسلم أو بكافر أو بغير ذمي بمسلم فيصدق على السيد في كل صورة منها أنه غير ذمي مثل بذمي فيعتق العبد في هذه الصور الثلاث (قوله ومفهومه صورة واحدة) أي فلا يعتق فيها (قوله وكأنه قال الخ) فيه أن منطوق هذا صورتان وهما ما إذا مثل الرشيد الحر المسلم بمثله أو بكافر ولا يشمل ما إذا مثل الرشيد الحر الكافر برقيقه المسلم مع أن كلام المصنف صادق بالثلاث صور كما علمت فكان الأولى للشارح أن يقول وكأنه قال إن مثل الحر الرشيد المسلم برقيقه ولو كافراً أو مثل الرشيد الحر الكافر برقيقه المسلم عتق عليه تأمل (قوله وكذا الذمي بذمي) أي وكذا لا عتق على الذمي إذا مثل بعبدته الذي بخلاف ما إذا مثل بعبدته المسلم واعلم أن المصنف ليس كالذمي في التفصيل المذكور بل إذا مثل بعبدته سواء كان مسلماً أو كافراً فإنه لا يعتق عليه لأنه ليس ملتزماً لأحكامنا فلا تتعرض له (قوله إذا كان متصفاً بالصفات المتقدمة) أي بأن كان رشيداً حراً غير ذمي مثل بذمي (قوله في محمل الثالث) أي في عبد يحمل الثلاث قيمته بأن كان ذلك العبد الممثل به قيمته قدر ثلث مالها فأقل (قوله فيما زاد عليه) أي في عبد قيمته يزيد من الثلث (قوله ويقت عليهما) أي من ذلك العبد الممثل به الذي قيمته يزيد من الثلث ولم يجز الورثة أو الزوج غنمة وحاصل كلام الشارح أن العبد الذي مثل به المريض أو الزوجة إذا كانت قيمته يزيد من ثلث مالها فإنه يعتق على المريض والزوجة من ذلك العبد يحمل ثلث مالها لا يزيد سواء كان يحمل ثلث المال من ذلك العبد ثلثه أو أقل من ثلثه إلا أن يجيز الورثة أو الزوج عتقه والا عتق وظاهره أن الزوج إذا لم يرض بعتقه بتمامه ليس له إلا رد ما زاد على الثلث فقط لتشوف الشارع للحرية وليس له رد الجميع كابتداء عتقه ورجع هذا القول بعض الأشياخ لكن الذي في ابن عرفة عن ابن القاسم أن له رد الجميع ووجهه أنه لما كان يزيد من ثلثها حمل تمثيلها به على أن قصد لها ضرر الزوج فيكون له رد الجميع انظر عقب (قوله لم يعتق عليه) أي ويصاح في الدين (قوله فلغرمائه) أي إذا حكم الحاكم بعتقه وقوله رده أي رد الحكم بعتقه ويصاح في الدين (قوله على مقتضى كلام أبي الحسن) أي حيث قال إنه أي العبد الذي مثل به يورث بالرق قبل الحكم ويرد الحكم بعتقه الدين فظاهره كان الدين قبل

المثلة

يجيزه الزوج أو الورثة ويعتق عليها الثلث فدون (و)

غير (مدين) فإن مثل مدين بعبدته لم يعتق عليه وظاهره ولو طرأ الدين بعد المثلة وقبل الحكم عليه بالعتق فلغرمائه رده وهو هكذا على مقتضى كلام أبي الحسن ثم شرع في أمثلة المثلة التي توجب الحكم بالعتق بقوله (كقلم ظفر)

لأنه لا يخلف غالباً إلا بعضه وهو شين ( وقطع بفض أذن ) أو شرطها كما في ابن عرفة (أو) قطع بعض (جسد) من شيء وضع ويدخل فيه الحياء والجب ولو قصد بذلك استزادة الثمن فيعتق بالحكم فلولم يحصل حكم كما هو شأن زماننا فهو على رقة ويبيع صحيح (أو) قطع (سن) أي قلعهما (أو سعلهما) أي بردها بالمبرد ويسمى المسخل بكسر الميم وما ذكره في (٣٣٩) الحسن ومثله السنان هو الراجح

وأما الأكثر فباتفاق (أو خرم أنف) ولو لآثي إلا لزينة (أو خلق شعر) رأس (أمقرقة أو الحية) عبد (تاجر) لكن الاعتماد أهمهما لا يعتقان به فكان الأولى أن لا يذكر خلق ما ذكر من أمثلة المثلة لعودهما لأصلهما في زمن قليل (أو) رسم وجه بنار (لا غيره) أي الوجه من الأعضاء بالنار فليس بمثلة وهو ضعيف والراجح مذهب المدونة أنه مثله أن تقا حش (وفي غيرها) أي غير النار (فيه) أي في الوجه كوسمه في وجهه بمداد وبرة على ما يفعله الناس (قولان) بالعق وعدمه لأنه يفعل للزينة وهو قول ابن القاسم والراجح أنه مثله أن كان بالوجه وإلا فلا (والقول للسيد) يمين إذا مثل بعبد (في نفي العمد) وأنه وقع منه خطأ أو لتداو وادعى العبد أنه عمد به المثلة وكذا الزوج إذا ادعى الخطأ أو الأدب لزوجته وادعت العمد بجامع الاذن في كل حالة

المثلة أو بعدها (قوله لأنه لا يخلف غالباً إلا بعضه وهو شين) كذا نسخة الشارح بخطه والأولى كما في عبارة غيره لأنه لا يخلفه غالباً وهو شين لا بعضه أي فليس قلعه مثله (قوله) ولو قصد بذلك استزادة الثمن (أي على المعتمد كما هو ظاهر إطلاق المدونة وابن أبي زمين في القرب والمنتخب وابن أبي زيد في مختصره كذا قال ح) ثم ذكر أنه يفهم من كلام اللخمي أنه إذا خصاه ليزيد منه لا بقصد التعذيب أنه لا يعتق عليه وإن كان ذلك لا يجوز باجماع انظر بن (قوله) فيعتق بالحكم (أي على المعتمد) خلافاً لأشهب حيث قال إذا خصى عبده أو جبه فانه يعتق عليه بغير حكم (قوله أي بردها بالمبرد) أي حتى أزال منفعتها وقوله ويسمى أي المبرد (قوله وما ذكره في السن) أي من أن قلعهما أو سعلهما مثله يوجب الحكم بالعق ومثله السنان هو الراجح أي وهو قول مالك في كتاب محمد وقل أصبح أنه لا يوجب الحكم بالعق هذا وظاهر الشارح أن الخلاف مصرح به في قلع السن وبردها وفيه نظر إذ لم يذكر اللخمي وعياض وابن عرفة والتوضيح الخلاف إلا في قلع السن أو السنين ولم يتعرضوا لذلك في السجل في الواحدة أو الاثنين انظر بن (قوله) لكن الاعتماد الخ (كذا قال الشارح تبعاً لعق قال بن انظر من أين أتى له أنه المعتمد وقد اقتصر ابن الحاجب وابن عرفة على ما عند المصنف ونص ابن عرفة ابن رشد روى ابن الماجشون حلق لحية العبد النبيل ورأس الامة الرفيعة مثله لافي غيرها ولم يذكرها مقابلاً له اه كلامه (قوله أو رسم وجه بنار) ظاهره سواء كان كتابة أو كياً لأنه يشين وهو ظاهر ابن الحاجب أيضاً واختاره شيخنا لكن اعترضه في التوضيح بأن ظاهر النقل أن التفصيل بين الوجه وغيره إنما هو فيما كان كتابة ظاهرة وأما ما كان مجرد علامة بالنار في الوجه أو غيره فليس بمثلة وهذا أيضاً ظاهر نقل ابن عرفة عن اللخمي اه بن \* وحاصله أن الوسم بالنار إذا كان مجرد علامة فلا يكون مثله سواء كان في الوجه أو غيره وأما أن كان كتابة ظاهرة أو كان غير كتابة وكان متفاحشاً فإن كان في الوجه فهو مثله اتفاقاً وإن كان في غيره فقولان ظاهر المصنف أنه غير مثله ومذهب المدونة أنه مثله وهو الراجح (قوله لا غيره) أي ولا رسم غيره من الأعضاء بالنار (قوله وفي غيرها) أي وفي الوسم بغيرها (قوله والراجح أنه مثله) قال بن انظر من أين جاء هذا الترجيح وظاهر ابن الحاجب والتوضيح وابن عرفة عن اللخمي أنهم قولان متساويان (قوله والا فلا) أي والا يكن بالوجه بل كان بغيره فليس بمثلة اتفاقاً (قوله) والقول للسيد في نفي العمد (أي وكذا القول قوله نفي قصد الشين إذا اتفقا على العمد واختلفا في قصده لأن الشأن أن الناس لا يقصدون المثلة بعبدهم (قوله وادعت العمد) أي وأرادت الطلاق عليه للضرر أو أرادت تأديبه (قوله بجامع الاذن) أي في الأدب لكل منهما (قوله فلا يصدق) أي وحينئذ فيحكم عليه بعق الرقيق وملاق الزوجة (قوله لان الأصل الخ) أي لان السيد مقر بالعق والأصل فيه عدم المسال (قوله وعق بالحكم الخ) ما ذكره من توقف العتق على الحكم إذا أعتق جزأ من عبده وكان الباقي له أو لغيره هو المشهور من المذهب كما قال ابن رشد وقال اللخمي هو الصحيح من المذهب وقيل يكمل الباقي

(٤٧) - دوقى - بيع - سحنون إلا أن يكون السيد أو الزوج معروفاً بالعداء والجرأة فلا يصدق (لا في عتق) لبعده (بمال) أي عليه فليس القول للسيد بل للعبد يمين أنه أعتقه مجاناً لأن الأصل عدم المال في العتق بالسراية بقوله (و) عتق (بالحكم جميعه) أي العبد (إن أعتق) سيده الحر المكلف السلم الرشيد (جزأ) من رقيقه القن أو الدبر أو العتق لأجل أو أم ولد أو المكاتب

(والباقى له) أى أسيد العتق موسرا أو معسرا فيعتبر فيمن يعتق عليه بالسراية ما يعتبر فيمن يعتق عليه بالملك فاذا أعتق الذى بعض عبده الذى لم يكمل عليه وكذا المدين والزوجة والريض فى زائد الثلث (كان بقى لغيره) أى لغير سيده العتق للجزء بأن كان الرقيق مشتركين اثنين أو أكثر (٣٧٠) فأعتق أحد الشركاء نصيبه فانه يقوم عليه باقية يعتق بشروط ستة أشار للاول بقوله

(ان دفع القيمة يومه) أى يوم الحكم عليه بالعتق أى انها تعتبر يوم الحكم لا يوم العتق والظاهر انه لا يشترط الدفع بالنفل كما هو ظاهره كابن الحاجب وغيره فعتق حصه الشريك بقيمتها يوم الحكم وان لم يقبضها إلا بعد العتق كما قاله ابن مرزوق ولثانها بقوله (وان كان) السيد (العتق) للجزء (مسلماً أو العبد) مسلماً وعتقه كافر وشريكه كذلك نظراً لحق العبد المسلم فان كان الجميع كافراً لم يقوم إلا أن يرضى الشريك بحكمنا ولثانها بقوله (وان أسر) العتق (بها) أى بقيمة حصه شريكه (أو ببعضها وفقاً) هو الذى يعتق فقط ولا يقوم عليه ما أسره ولورضى الشريك باتباع ذمته ورايهما بقوله (وفضلت) قيمة حصه الغير (عن متروك المفلس) وتقدم أنه يترك له قوته والنفقة الواجبة عليه لظن يسرته ويبيع عليه الكسوة ذات المال إلى آخر ما تقدم وجعل هذا شرطاً مستقلاً

من غير حكم وقيل ان كان الباقي لغيره بالحكم وإلا فبدونه والاقوال الثلاثة لما لا وفى قول المصنف جميعه مسامحة وذلك لأن التوقف على الحكم بقيته لاجمعيها بن (قوله والباقى له) جملة حاله من فاعل عتق (قوله موسرا أو معسرا) أى والحال أنه لا دين عليه يستغرق الباقي منه وإلا فلا يعتق عليه الباقي بالحكم (قوله فيعتبر فيمن يعتق عليه بالسراية) أى فيعتبر فى السيد الذى يعتق عليه بالسراية ما يعتبر فى السيد الذى يعتق عليه بالملك من كونه رشيداً حراً مسلماً أو ذمياً لم يعتق جزاً من مثله وكونه صحيحاً غير زوجة أو مريضاً أو زوجة وقيمة العتق منه الجزء ثلث المثل (قوله لم يكمل عليه) أى وانما يكمل عليه إذا كان كل من السيد والعبد مسلماً أو كان السيد مسلماً والعبد كافراً أو بالعكس (قوله فى زائد الثلث) أى فاذا اعتق كل منهما جزاً أو كان تكميل العتق يزيد على ثلث كل منهما فلا يكمل (قوله فأعتق أحد الشركاء نصيبه) أى أو أعتق بعضاً من نصيبه وصار الباقي بلا عتق له ولغيره كعبد بين اثنين مناصفة فيعتق أحدهما ربه فيكمل عليه بالحكم ربه الباقي من نصيبه ونصف شريكه (قوله ان دفع القيمة يومه) أى حاله كونه معتبره يومه (قوله لا يوم العتق) أى لحصته (قوله انه لا يشترط الدفع بالنفل) أى وانما الشرط دفعها بالقوة بأن يكون موسراً بها ولا يقال إن قول المصنف ان دفع القيمة معناه ان أسرها دفعها بالفعل أم لا لأنه يصير قوله الآتى وأيسرها مكرراً مع ما هنا ولوحذف المصنف قوله ان دفع وقال بالقيمة يومه ان كان المعتق مسلماً الخ كان أولى لمروره على ما هو الاظهر من عدم اشتراط دفع القيمة بالفعل (قوله وان كان السيد المعتق للجزء مسلماً) سواء كان العبد مسلماً أو كافراً وكذلك الشريك (قوله الا أن يرضى الشريك بحكمنا) فان رضاه بنظر فان ابان المعتق العبد أى أبعد عنه ولم يؤوه عنده حكم بالتقويم كما فى عتق الكافر عبده الكافر ابتداء وان لم يبنه فلا يحكم بتقويمه عليه وليس المراد أن الشريكين إذا رضيا بحكمنا فانه يحكم بالتقويم مطلقاً كما هو ظاهر الشارح (قوله وان أسرها) لا يقال هذا بقوله ان دفع القيمة بناء على ما هو ظاهره من اعتبار الدفع بالفعل شرطاً لأن دفعها لها يستلزم يسارها بها لانا نقول الاستلزام ممنوع اذ قد يدعيها من مال غيره لسكونه غير موسر بها فان كان معسراً بها فلا يكمل عليه ويعرف عسره بأن لا يكون له مال ظهرو وينتقل عنه جيرانه ومن يعرفه فان لم يعاموا له مالا خاف ولم يسجن قاله عبد الملك وسجنون وقاله جميع أصحابنا الا الجين فلا يستخلف انظر بن (قوله أو ببعضها) أى وان أسرها بعض القيمة فقابلها أى فقابل قيمة البعض التى أسرها عتق عليه وهذا أى قوله أو ببعضها فقابلها كلام مستأنف مذكور فى خلال الشروط ولو قرنه بأن وأسقطها من جميع المعطوفات كان أخصر وأبين (قوله ما أسره) أى البعض الذى أسره بقيمته (قوله تفسير لما قبله) أى وهو قوله ان أسرها (قوله ويدل على هذا) أى على كون المصنف قصد به تفسير ما قبله ولم يسهل شرطاً مستقلاً (قوله وان حصل عتقه) أى الجزء وقوله باختياره أى باختيار المعتق (قوله ولو ملثا) أى ولو كان ذلك الذى دخل الجزء فى ملكه بالميراث ملثا (قوله خمسة) أى باسقاط قوله وفضلت عن متروك المفلس لما علمت انه تفسير لما قبله وليس شرطاً مستقلاً بل الشروط أربعة على ما حققه ابن مرزوق

فيه مسامحة إذ هو فى الحقيقة تفسير لما قبله كأنه قال بأن فضلت الخ ويدل على هذا انه لم يقرنه بان كفى الذى قبله والذى بعده ولخامسها بقوله (وان حصل عتقه باختياره لا) جبراً كدخول جزء من يعتق عليه فى ملكه (بارث) فانه لا يقوم عليه ولا يعتق جزء الشريك ولو ملثا ولسادسها بقوله (وان ابتدأ العتق) لافساد الرقبة باحداث العتق فيها (لان كان) العبد (حر البعس) قبل العتق فلا يقوم على من أعتق البعض الرق لانه لم يبتدى العتق كالمالو كان العبد بين ثلاثة فأعتق أحد الشركاء حصته وهو معسر فلم يقوم عليه ثم أعتق الثانى حصته فلا يقوم عليه حصه الثالث ولو كان الثانى ملثا وقد علمت أن الشروط فى الحقيقة خمسة



من أن الدافع بالفعل لا يشترط والمدار على يسره بها دفعت بالفعل أولا (قوله ولو أعتق الأول فالثاني) أي لو أعتق كل منهما نصيبه وكان العتق مرتبا وكان كل منهما موسرا وأما لو كان الأول معمرا فإنه لا يقوم حصة الثالث لا على الأول لعدم يسره ولا على الثاني ولو موسرا لأنه لم يبتدئ العتق (قوله قوم نصيب الثالث على الأول) أي جبراً عليه (قوله ولو طلب الأول التقويم على نفسه هذا مبالغة في تقوية على الثاني إذا رضى بذلك (قوله ولا مقال له) أي لأنه لاحق للأول في الإكمال وأما الحق في الاستكمال للعبد وقوله نص عليه المصنف أي في توضيحه (قوله يقوم الجميع) أي جميع نصيب الثالث (قوله وعجل في ثلث مريض الخ) حاصله أن المريض إذا أعتق جزءاً من عبده وباقيه له أو لغيره فمن المعلوم أن تبرع المريض إنما ينفذ من ثلثه فإن كان ماله مأمونا وثله يحمل العبد المذكور عجل عتق العبد من الآن وقوم عليه حصة شريكه وإن كان لا يحمل إلا بعضه عجل عتق ذلك البعض كان قدر الجزء الذي أعتقه أو أقل أو أكثر ووقف باقيه فإن صح المريض أو مات وظهر له مال يحمل ذلك الباقي عتق ذلك الباقي والا فلا وإن كان مال المريض غير مأمون لم يعجل عتق الجزء الذي أعتقه بل يؤخر مع التقويم لموته فإن حمل الثلث العبد بتمامه عتق كله والا عتق محمله ورق الباقي (قوله ويقوم عليه الباقي) أي يقوم عليه حالاً قبل موته ليخرج حراً من الآن (قوله أي أن شرط تعجيل العتق) أي مع التقويم بالنسبة للصورة الأولى أو وحده بالنسبة للصورة الثانية (قوله لم يعجل عتق الجزء الذي أعتقه) أي من العبد الذي يملك بعضه أو يملك جميعه (قوله فإن حمله الثلث) أي فإن حمل الثلث كل العبد عتق وقوله والاعتق منه أي من العبد محمله أي يحمل الثلث سواء كان يحمل الثلث قدر الجزء الذي أعتقه فقط أو أكثر أو أقل (قوله ولم يقوم على ميت الخ) حاصله أن من أعتق في حال صحته أو مرضه شقصا له في عبد وباقيه لغيره ولم يطلع على ذلك إلا بعد موته ولم يوص بتقويم باقي ماله فإنه لا يقوم عليه حينئذ لأنه بمجرد الموت انتقلت التركة للأورثة فصار كمن أعتق جزءاً أو ألاماله والمعسر لا يقوم عليه هكذا صورته المواق وصوره ابن مرزوق بما إذا أوصى بعتق شخص له في عبد وباقيه لغيره أو له ولم يوص بتقويم باقي العبد في ماله فإنه لا يقوم عليه باقيه والجزء الذي أوصى بعتقه ينفذ من الثلث (قوله لأنه بموته) علة أقول المصنف ولم يقوم على ميت لم يوص (قوله فلو أوصى بالتقويم) أي فلو أوصى بتكميل ما أعتقه في صحته أو مرضه ولم يطلع عليه إلا بعد موته فيهما كل عليه من الثلث فقط (قوله رأما لو اطلع عليه قبل الموت) أي بأن أعتق في حال مرضه أو في حال صحته واطلع على ذلك في مرضه قبل موته وهذا مفهوم قوله ولم يطلع الخ وحاصل فقه المسئلة أنه لو أعتق جزءاً في حال صحته واطلع على ذلك في مرضه فإنه يمضي ما أعتقه من الجزء حالاً من رأس المال ويكمل عليه عتق الباقي حالاً من الثلث إن كان المال مأمونا والأآخر تقويم باقي العبد بعد الموت فيعتق من ذلك محمل الثلث سواء كان الباقي أو بعضه ولو أعتق جزءاً في حال مرضه قبل موته فإنه يعجل عتق ذلك الجزء الذي أعتقه في المرض من ثلثه وكذلك يعجل تقويم الباقي الآن عليه من ثلثه إن كان ماله مأمونا ولا آخر عتق الجزء وتقويم الباقي من العبد بعد الموت فيعتق منه محمل الثلث فقول الشارح

نصيب الثالث (على الأول) لأنه الذي ابتداء العتق إلا أن يرضى الثاني بالتقويم عليه فيقوم عليه ولو طلب الأول التقويم على نفسه ولا مقال له نص عليه المصنف (وبلا) يكن العتق مرتباً بأن أعتقه معاً أو مرتباً وجهل الأول قوم نصيب الثالث عليهما وإذا قوم عليهما (فعلى) قدر (حصرهما إن أيسراً) معاً (والأفعلى للوسر) بينهما يقوم الجميع (و) لو أعتق في حال مرضه شقصا له في عبد أو أعتق بعض عبده يملك جميعه (عجل) عتق العبد كله في الصورة الثانية وجزئه ويقوم عليه الباقي في الأولى قبل موته (في ثلث مريض) أعتق في مرضه (أمن) ذلك الثلث ويلزم منه كون جميع ماله مأمونا أي أن شرط تعجيل العتق قبل موته أن يكون ماله مأمونا بأن كان عقاراً فإن كان غير مأمون لم يعجل عتق الجزء الذي أعتقه بل يؤخر مع التقويم لموته فإن حمله الثلث عتق والا عتق منه محمله ورق باقيه

فلو كان مأمونا ولم يحمل إلا بعضه عجل عتق ذلك البعض ووقف الباقي فإن صح المريض أو مات وظهر له مال بمحملة لم عتق الباقي (ولم يقوم على ميت) أعتق في صحته أو مرضه شقصا له في عبد وباقيه لغيره ولم يطلع عليه فيهما إلا بعد موته إذا (لم يوص) البيت بالتقويم في ذلك العبد لأنه بموته انتقلت التركة للأورث فصار كمن أعتق وهو معسر والمعسر لا تقويم عليه فلو أوصى بالتقويم كل عليه بالتقويم في الثلث فقط وأما لو اطلع عليه قبل الموت فهو ما قبله

(وقوم) المتق (بعضه في جميع مسائل التقويم على الشريك المتق في ضخته أو غرضه) كاملاً بماله (أي معه لأن في تقويم البعض ظهوراً على الشريك الذي لم يعتق والتقويم (٣٧٢) إنما هو (بعد امتناع شريكه من المتق) فيؤمر به أولاً من غير جبر (وتفضله)

أي للتقويم (بيع) صدر (منه) أي من الشريك الذي لم يعتق وكذا لمن بعده ولو تعددت البياعات هواء علم الشريك بالعتق أم لا إلا أن يعتقه المشتري (و) تفض (تأجيل) الشريك (الثاني) أي عتقه مؤجلاً (أو تدبيره) أو كتابته ويقوم قنا في الثلاثة على المتق الموسر بتأويله ويرأى أحد الشريكين أولاً ثم أعتق الثاني بتلا قوم نصيب المدبر على من أعتق بتلا (و) إذا اختار الشريك الذي لم يعتق عتق نصيبه أو التقويم على من أعتق (لا ينتقل) أي ليس له الانتقال (بعد) اختياره أحدهما (بعينه) لغيره مالم يرض الآخر وسواء كان الذي خيره شريكه أو الحاكم أو اختار أحدهما من قبل نفسه لأنه إذا اختار التقويم فقد ترك حقه من العتق فلم يس له رجوع إليه إلا برضا صاحبه وإن اختار العتق ابتداء لم يسكن له اختيار التقويم ثانياً بلا خلاف (وإذا حكم) أي حكم الحاكم (بعتقه) أي منع التقويم على من أعتق

فهو ما قبله أي في الجملة يعني بالظر لما إذا أعتق في المرض واطلع عليه في المرض قبل موته وأما حكم ما إذا أعتق في صحته واطلع على ذلك في مرضه فهو ما قبل لما تقدم كما علمت وفي قوله الشارح وأما لو اطلع عليه قبل الموت فهو ما قبله إشارة لجواب اعتراض وارد على الصنف وحاصله أن بين مفهوم قول أمن وبين منطوق قوله ولم يقوم على ميت نوع تخالف إذ مفاد الأول التقويم بعد الموت وإن لم يوص ومفاد الثاني خلافه وحاصل الجواب أن الأول فيما إذا اطلع عليه قبل الموت والثاني فيما إذا اطلع عليه بعد الموت كما قرر الشارح وحينئذ فلا مخالفة (قوله وقوم كاملاً) أي على أنه رقيق لا عتق فيه وما ذكره الصنف من أن المتق بعضه يقوم على المتق كاملاً مطلقاً أي سواء أعتق بعضه باذن شريكه أم لا هو الذي عليه اتفاق الأصحاب وهو المشهور من المذهب وقيل يقوم عليه نصفه مثلاً على أن النصف الآخر حر وهو قول أحمد بن خالد وفصل بعضهم فقال إن أعتق باذن شريكه فكقول أحمد وإن أعتق بغير اذنه فكالمشهور قال ابن عبد السلام وينبغي على القول الأول أن يكون للشريك الرجوع على المتق بقيمة عيب نفس المتق إذا منع الأعسار من التقويم عليه فله في التوضيح اهـ بن ثم إن محل تقويمه كاملاً أن اشتراه معاً ولم يبعث الثاني حصته بالعتق فإن اشتراه في صفتين بأن اشتري كل واحد حصته مفردة لم يقوم كاملاً بل تقوم حصته الشريك على انفرادها وكذا لو أعتق الشريك بعض حصته بعد عتق الأول جميع حصته أو بعضها فإنه يقوم على الأول ما بقي من حصته الثاني فقط ولا يقوم كاملاً (قوله بماله) أي لأنه يعتق بعضه بمنع انتزاع ماله لأنه تبع له فلذا وجب تقويمه مع ماله ولا يقوم بغيره إن لم يلتزم المتق حصته شريكه من ماله ويعتبر من ماله يوم تقويمه على المتق السكان في محل العتق فإذا كان له حين التقويم مال موجود بمصر ومال بمكة اعتبر المال الموجود في محل العتق فيقوم معه دون غيره (قوله ضرراً على الشريك) أي بكساده حصته بتقويمه فردة لأن قيمة نصف العبد أقل من نصف قيمته لقلة الرغبة في شراء الحصة وكثرة الرغبة في شراء الكامل (قوله وتفض الخ) غلة النقص فيه من الغرلان التقويم وجب فيه قبل البيع فدخل المشتري على حالة مجهولة ومفهوم قوله يبع أن الصدقة والهبة لا ينقضان ويقوم على المتق ويكون الثمن للعطي بالفتح إلا أن يحلف الواهب أنه ما ذهب لتسكون له وهو ب له القيمة فإن حلف كان أحق بها كذا قالوا لها اه عبق (قوله ولو تعددت البياعات) لا يقال البيع من مفوات البيع الفاسد لانا نقول لا يكون البيع مفوتاً إلا إذا كان صحيحاً وهنا لا يكون إلا فاسداً لاغرر كما علمت (قوله سواء علم الشريك) أي الذي قد باع بالعتق قبل بيعه أم لا (قوله إلا أن يعتقه المشتري) أي أو يفوت بيده بمفوت من مفوات البيع الفاسد كنقص في سوق أو بدن أو زيادة مال أو حدوث ولد له من أمته فإذا حصل في العبد مفوت مما ذكر فلا ينقض البيع في الجزء ويلزم المشتري بقيمته يوم قبضه ثم يدفع المتق القيمة له ليكمل عليه عتق جميعه (قوله ويقوم قنا في الثلاثة على المتق الموسر بتلا) أي على المتق الذي أعتق في الحال ويكون لسيد حصته من القيمة لأنه لما قبض عتقه وما بعده فكأنه لم يحصل منه ذلك (قوله مالم يرض الآخر) أي وهو الشريك المتق بالتقاله (قوله فليس له رجوع إليه) أي على المعتمد (قوله إلا برضا صاحبه) أي وهو الشريك المتق (قوله لم يكن له اختيار التقويم ثانياً بلا خلاف) أي الم يرض به صاحبه وإلا كان له اختياره (قوله وفي نسخة يبيعه) أي وعليها فالمعنى وإذا حكم الحاكم ببيع

الشريك

(لغيره مضي) حكمه فلا يقوم عليه بعد ذلك إن

أيسر وفي نسخة يبيعه أي يبيع ما بقي من العبد لغير المتق مضي البيع ولا ينقض الحكم إن أيسر وإن لم يبيع بالفضل ويجوز بيعه والحكم بالبيع يستلزم منع التقويم فهو بمثابة الحكم بمنع التقويم فقد ساوت هذه النسخة النسخة الأولى

(كفيله) أى الحكم أى كسره قبل الحكم عليه بمنع التقويم (ثم أيسر) بعد ذلك أى بعد العسر فإنه لا يقوم عليه بشرطين أشار لأولهما بقوله (إن كان) للمعتق حصته (بين) أى ظاهر (العسر) عند الناس وعند الشريك الذى لم يعتق وقت المعتق إذا عبرة يوم المعتق ولثانيهما بقوله (وحضر العبد) أى وكان العبد حاضرا حين المعتق فإن لم يكن بين العسر قوم لاحتمال أن يكون هذا اليسر الذى ظهر هو الذى كان حين المعتق إذا الفرض أنه ظهر له يسر وأما اشترط حضور العبد لأن محضوره يعلم (٣٧٣) ان عدم التقويم إنما هو للعسر لا لتعذر

التقويم إذا الحاضر لا يتعذر تقويمه بخلاف الغائب فاذا قدم والمعتق موسر قوم عليه وكأنه أعطه الآن في حال يسره ومثل حضوره ما إذا كان غائبا غيبة قريبة يجوز النقد فيها قال ابن القاسم وإن كان العبد قريب الغيبة مما يجوز في مثله اشتراط النقد في بيعه لزم تقويمه إذا عرف موضعه وصفته وينتقد القيمة لجواز بيعه انتهى وحاصل المسئلة أنه إذا لم يوجد حكم من الحاكم يمنع التقويم بعسره فإن كان موسرا وقت المعتق قوم عليه وإن كان معسرا واستمر إعساره لم يقم عليه كما تقدم وإن أيسر بعد المعتق لم يرقم عليه أيضا بشرطين أن يكون حين المعتق بين العسر وأن يكون العبد حاضرا حقيقة أو حكما حين عتقه وإلا قوم عليه بعد حضوره (وأحكامه) أى أحكام المعتق بعضه وباقية له أو لغيره (قبلة) أى قبل الحكم

الشريك حصته لغير المعتق لعسر المعتق مضى ولا ينقض الحكم بيسر المعتق بعد الحكم ولو لم يسع بالفعل (قوله كفيله) تشبيه في عدم التقويم على المعتق وحاصله أن المعتق إذا أعسر بقيمة حصته شريكه يوم المعتق فلم يقومها الشرع عليه لعسره ثم حصل له يسر بعد ذلك فإنها لا تقوم عليه بشرطين إن كان المعتق حصته بين العسر يوم المعتق وكان العبد حاضرا إذا علمت ذلك تعلم أن قول المصنف كفيله الأولى أن يقول كفيه أى كفى الحكم أى أنه إذا انتفى الحكم رأسا وكان معسرا وقت المعتق ثم أيسر فلا تقويم إن كان بين العسر وحضر العبد (قوله) وكان العبد حاضرا حين المعتق) أى حين عتق المعتق لنصيبه والقيام عليه (قوله) لاحتمال أن يكون هذا اليسر الذى ظهر (قوله) هو الذى كان حين المعتق الأولى أن يحذف قوله الذى بأن يقول لاحتمال أن يكون هذا اليسر الذى ظهر كان موجودا حين المعتق وأخفاء لأنه ليس ثم يسر معهود حين المعتق وإنما يحتمل أنه كان موجودا وأخفاء تأمل (قوله) بخلاف الغائب) أى غيبة بعيدة فإنه يتعذر تقويمه لأنه لا بد من نقد قيمته على ما مر للمصنف والنقد في الغائب لا يجوز سواء علم بموضعه وصفته أو كان مفقودا (قوله) ومثل حضوره) أى حين المعتق أى في كونه يمنع من التقويم إذا حصل اليسر بعد المعتق ما إذا كان غائبا حين المعتق غيبة يجوز فيها اشتراط النقد لقربها وقوله قال ابن القاسم الخ الأولى حذفه لأن كلام ابن القاسم في حال اليسر بدليل قوله لزم تقويمه ولو حمل على العسر كما هو موضوع كلام المصنف لم يناسب قوله لزم تقويمه بل حقه لزم عدم تقويمه إلا أن يقال كلام ابن القاسم أفاد أن قرب الغيبة مع اليسر كالحضور في لزوم التقويم فيؤخذ منه أن قرب الغيبة مع العسر كالحضور في منع التقويم تأمل (قوله) واستمر إعساره) أى فلم يحصل له يسر أصلا بعد المعتق (قوله) أو حكما) أى بأن كان غائبا غيبة قريبة يجوز فيها اشتراط النقد (قوله) وإلا قوم عليه) أى وإلا يكن حاضرا حقيقة أو حكما بأن كان غائبا حين المعتق غيبة بعيدة قوم عليه بعد حضوره (قوله) من شهادة أى من رد شهادة (قوله) وغيرها) أى كعدم صحة إمامته في الجمعة (قوله) فلا يجوز) أى فإن وطئها لم يعد كافى في المدونة في كتاب القذف ونصها فاذا أعتق أحد الشريكين في الأمة حصته وهو ملء ثم وطئها التمسك بالرق قبل التقويم لم يعد لأن حصته في ضمانه قبل التقويم (قوله) فما له المالك بعضه) أى ولا يكون منه شيء للمعتق ولا لورثته كفى في المدونة قال ابن عرفة فيها وإذا أعتق أحد الشريكين وهو موسر فلم يقوم عليه حتى مات العبد على مال فالملك للمتمسك بالرق دون المعتق لأنه يحكم عليه بحكم الأرقاء حتى يعتق جميعه اهـ بن (قوله) أى لا يلزمه ان يسمى الخ) أى وكذا إن طلب العبد السعى لا يلزم السيد إجابته لذلك وكلام المصنف محتمل للوجهين الوجه الذى قاله الشارح والوجه الذى قلناه وذلك لان الاستسعاء فاعل على كلا الوجهين والمفعول على الاول العبد وعلى الثانى السيد فالمدنى على الاول لا يلزم العبد استسعاؤه وعلى الثانى لا يلزم السيد استسعاء العبد أى

عليه يعتق الباقي أو قبل تمام عتقه (كالقن) أى كإحكام القن الذى لا عتق فيه أصلا من شهادة ومنع من ارث وحدود وغيرهما ماعدا واطء الأئمة فلا يجوز لأنها مبعة فاذا مات فإله المالك بعضه (ولا يلزم استسعاء العبد) الذى أعتق بعض الشركاء فيه حصته منه ومنع من التقويم عليه مانع كسره أو فقد شرط من الشروط المتقدمة وأبى الشريك الثانى من عتق منابه أى لا يلزمه أن يسعى لتحصيل قيمة بقيته ليدفعها لسيد المتمسك بالباقي ليخرج جميعه حرا إن طلب سيده منه ذلك

حصته (قبول مال الغير)

ليدفعه في قيمة حصة

شريكة وكذا لا يلزم

شريكة ولا العبد ذلك

(ولا) يلزم (تخليد القيمة

في ذمة) للعق (المعسر

برضا الشريك) الذي

لم يعتق الى أجل معلوم

واما الى يسره فظاهر انه

لا يجوز الاجل بأجل الثمن

(ومن أعتق حصته لأجل

قوم عليه) الآن ليدفع

قيمة حصة شريكه الآن

(ليعتق جميعه عنده) أي

الاجل إذ قصد تساوى

الحصتين (إلا أن يثبت

الثاني) عتق نصيبه أو

يقتله لأجل الاول أودونه

(فنصيب الأول على

حاله) فان أعتقه الثاني

لأجل أبعد من الاول

بطل أجل الثاني عند أجل

الاول وقوم على الاول

عنده الا ان يثبت الثاني (وان

دبر) وسرا (حصته)

دون الثاني (تقاويه)

ولا يقوم على من دبر قال

مطرف معناه ان يقوم

قيمة عدل ثم يقال لمن لم

يدبر أتسلمه لمن دبره هذه

القيمة أم تزيد فان زاد قيل

لمن دبر أتسلمه لصاحبك

بهذه القيمة أم تزيد

وهكذا حتى يقف على حد

(ليرق كله أو يدبر)

كله وهذا ضعيف

الاجابة لاستساعته وانما لم يلزم العبد السعاية في مسألة المصنف عند طلب السيد ولزمه المال إذا أسير  
والاتباع به إن أسير في قوله أنت حر على أن عليك ألفا أو وعليك ألف فانه يلزم العتق والمالك ياتى  
للمصنف لان العتق في هذه ناجز بخلاف ما هنا فانه لا يعتق ناجزاً قبل السعي (قوله ولا يلزم من أعتق  
حصته) أي وكان معسرا (قوله وكذا لا يلزم شريكه) أي قبول مال الغير ليعتق به العبد (قوله ولا  
العبد) أي لا يلزمه قبول مال الغير ولو صدقة ليعتق به نفسه (قوله ولا يلزم تخليد القيمة) أي لا يلزم  
الشريك المعتق أن يخلد قيمة نصيب شريكه الذي لم يعتق في ذمته لأجل معلوم حالة كون التخليد برضا  
شريكه الذي لم يعتق وحاصله أن الشريك الذي أعتق حصته من العبد إذا كان معسرا فانه لا يلزمه أن  
يخلد قيمة نصيب شريكه في ذمته لأجل معلوم برضا شريكه باتباع ذمته لان من شرط وجوب  
التقويم أن يكون المعتق موسرا كما مر (قوله قوم عليه) أي ذلك العبد من الآن (قوله إذ قصد  
تساوى الحصتين) أي في العتق في وقت واحد فلا يجعل عتق نصيب العتق الآن لأنه خلاف الواقع  
ولا نصيب شريكه لأنه تابع وظاهر المصنف كظاهر المدونة أنه يقوم عليه الآن ولو بعد الاجل  
ونصها على مافي بن فان أعتق أحسد الشريكين حظه لأجل قوم عليه الآن ولم يعتق حتى يحل  
الاجل اه وفي ثمت وروى اصبح عن ابن القاسم أن بعد الأجل أخر التقويم لانتهائه قال عبق  
وانظر هل هو وفاق فيقيد به ظاهر المدونة والمصنف أم لا (قوله إلا أن يثبت) بكسر الباء وضمها من  
باب ضرب وقتل (قوله فنصيب الاول على حاله) أي بقى على حاله من كونه لا يعتق الا عند أجله  
ولا يقوم على الثاني الذي عجل عتق حصة نصيب الاول لأجل أن تتساوى الحصتان في العتق في وقت  
واحد (قوله بطل أجل الثاني عند أجل الاول الخ) أي انه يعمل للأجل الاول فإذا جاء الاجل  
الاول قومت حصة شريكه المعتق لأجل أبعد على المعتق الاول قال بن بل الظاهر أنه يبطل  
تأجيله الآن ويقوم عليه من الآن ليعتق عنده أجله كما قال المصنف (قوله وإن دبر حصته)  
أي باذن شريكه أو بغير اذنه تقاويه أي ولا يقوم على من دبر نصيب شريكه ليكمل عليه تدبيره  
وليس لشريكه الرضا بذلك التدبير والتمسك بحظه بل لابد من التقاوة وهذا القول هو المشهور كما  
في التوضيح ورواه ابن حبيب عن الاخوين ورواه أيضا محمد عن أشهب عن مالك قال في التوضيح  
وروى عن مالك أيضا انه يقوم على المدبر ليكون مدبرا كله تنزيلا للتدبير منزلة العتق وكل من  
القولين في المدونة في كتاب التدبير وفيها أيضا في العتق الأول إن دبر باذن شريكه جاز وبغير اذنه  
قوم عليه نصيب شريكه ولزمه تدبير جميعه ولا تقاويه انظر بن (قوله تقاويه) أي تزايد فيه  
حتى يقف على حد يلتزمه أحدهما به والتقاوى مأخوذ من القوة لأن كل واحد من الشريكين يظهر  
قوته (قوله ولا يقوم على من دبر) أي نصيب شريكه ليكمل عليه (قوله معناه) أي التقاوى (قوله أتسلمه  
لصاحبك) أي التمسك بالرقية (قوله حتى يقف على حد) أي يلتزمه أحدهما به (قوله ليرق  
كله) أي ان وقف على الشريك الذي لم يدبر وقوله أو يدبر كله أي إذا وقف على من دبر ثم انه إذا  
وقف على الشريك الذي لم يدبر وبقي كله رقيقا جاز لمديره أخذ من حصته وبفعل به  
ما شاء (قوله وهذا ضعيف) أي لقول المدونة في كتاب العتق الأول ان دبر باذن شريكه جاز وبغير  
إذنه قوم عليه نصيب شريكه ولزمه تدبير جميعه ولا تقاويه وكانت المقاواة عند مالك ضعيفة  
ولكنها شيء ذكر في كتبه اه وانما كانت ضعيفة لان فيها نقض التدبير إذا وقف على الذي لم يدبر  
وكذا في طفى فقد اقتصر على هذا القول في النسبة للمدونة وأما بن فقد نسب الأقوال



والراجع أن الدبر الموسر يقوم عليه نصيب شريكه ليكون كله مدبراً كالتنجيز (٣٧٥) سواء وكلامه في العبد المشترك كما

هو ظاهر من كلامه وأما  
المختص بشخص فأعتق  
بعضه لأجل أودر بعضه  
فيسرى العتق أو التدبير  
لجميع كالتنجيز (وان  
ادعى العتق) لحصته  
(عبيه) أى عيب العبد  
المعتق بعضه عيباً خفياً  
كسرقه وأباق لتقل قيمته  
ولا يثبته على ذلك وادعى  
أن شريكه يعلم ذلك ولم  
يصدق (فه) أى للمعتق  
(استحلافه) بأنه لا يعلم  
فيه العيب المذكور فإن  
نكل حلف المدعى بأن  
فيه ذلك العيب ويقوم  
معيه (وان أذن السيد)

لعبد في عتق عبد مشترك  
بينه وبين آخر (أو) لم  
يأذن له ولكن (أجاز عتق  
عبد جزأ) له في عبد  
(قوم) نصيب الشريك  
(في مال السيد) الأعلى  
لأنه المعتق حقيقة حيث  
أذن أو أجاز والولاء له  
فإن كان عند السيد ما يفي  
بالقيمة فظاهر (وان  
احتجج لبيع العبد) للمعتق  
بالكسر لعدم ما يوفي  
بالقيمة عند سيده (بيع)  
ليوفي منه قيمة شريكه  
ولا مفهوم لقوله وان  
احتجج لأن عبده من جملة  
ماله يتصرف فيه كيف شاء

الثلاثة لها وحكى عن التوضيح تشهير القول بالمقاواة ولذا اقتصر المصنف عليه هنا (قوله) والراجع  
أن الدبر الموسر الخ) أى وأما لو دبر أحد الشريكين حصته وهو معسر خير شريكه إن شاء أمضى  
صفيه وإن شاء رد تدبيره وهذا قول ابن الماجشون وسحنون وذكره بهرام وذكر أقوالاً أخرى  
لكنه صدر بهذا القول (قوله) فيسرى العتق) أى لذلك الأجل في جميع العبد وكان الأولى أن يعبر  
بباقية بدل الجميع لأن سريان التدبير والعتق لأجل أنما هو لباقية (قوله) وادعى أن شريكه يعلم ذلك  
هكذا فرض المسئلة في التوضيح وكذا هي في الجواهر ولم يفرضها ابن عرفة كذلك بل ظاهره  
كظاهر المصنف سواء ادعى علم شريكه بالعيب أم لا ونصه الباسجى لو ادعى المعتق عيباً بالعبد  
وأنكره شريكه ففى وجوب حلفه قولان الأول ثانياً قولى ابن القاسم مع أصح وابن حبيب والثاني  
أول قوله اه بن (قوله) ولم يصدق (قوله) أى في العلم بعيبه بأن أنكر علمه بالعيب (قوله) فله استحلافه  
أى على المعتمد وقيل ليس له تخليفه ولا يحلف ذلك المدعى أيضاً ويقوم العبد سلباً (قوله) في عتق عبد  
أى في عتق جزء من عبده مشترك الخ (قوله) قوم في مال السيد الأعلى) أى فلو قال ذلك السيد قوموه في  
مال العبد المعتق بالكسر فإنه لا يجاب لذلك إذا خص التقويم بمال العبد للمعتق بحيث لا يكمل من عنده  
إذا احتجج لتكميل وأما إذا قال قوموه في مال العبد المعتق وكان ماله يفي بالقيمة أولاً وفى وكل السيد  
من ماله فإنه يجاب لذلك لأن قوله قوموه بمال العبد انتزاع له انظر بن (قوله) وان احتجج لبيع  
العبد للمعتق يبيع ليوفي منه قيمة شريكه) أى قيمة الجزء الذى لشريكه ويجوز للمعتق شراؤه إذا  
يسع وهذه المسئلة كثيراً ما تقع في المعاينة فيقال فى أى موضع يباع السيد فى عتق عبده وفى هذا  
المعنى قال بعضهم :

يحق لجفن العين ارسال دمه • على سيد قد يسع فى عتق عبده  
وما ذنبه حتى يباع ويشترى • وقد باع المملوك غاية قصده  
ويملكه بالبيع ان شاء فاعلم • كذا حكموا والعقل قاض برده  
فهذا دليل أنه ليس مدركاً • لحسن ولا قبح فقف عند حده

(قوله) لأن عبده من جملة ماله) أى ولا فرق بينه وبين غيره (تنبيه) مفهوم المصنف أنه إذا لم يعلم  
السيد حتى عتق العبد الذى أعتق الجزء فإن كان ذلك السيد لم يستثن مال ذلك العبد الذى أعتق الجزء  
فقد عتق العبد للجزء وكان الولاء للعبد دون السيد وإن كان ذلك السيد استثنى ماله بطل عتق العبد  
للجزء (قوله) وان أعتق شخص أول ولد الخ) حاصله أنه إذا قال لأمته أول ولد تلدينه من غيرى فهو  
حر فولدت من غيره أولاداً مرتبين فى بطن أو بطون فإن أول ولد منهم يكون حراً ولو نزل ميتاً ولا  
يعتق الثانى ولو مات الأول حال نزوله من بطنها (قوله) فولدت ولدين) أى أحدهما بعد الآخر سواء  
كانا فى بطنين أو بطن (قوله) ولو مات الأول) أى ولو نزل أول التوأمين ميتاً ورد بلوقول ابن شهاب  
الزهري وهو من أشياخ مالك وخلافه خارج المذهب وإنما أشار لرده بلوقوله لأنه مذكور فى المدونة  
والقاعدة أنه لا يذكر فى المدونة إلا ماله أصل فى المذهب وقد قال ابن حبيب قد ارتضاه غير واحد من  
أشياخ المذهب اه بن (قوله) ولا يصح عوده للثانى) أى وإن كان أقرب مذكور لأن المعنى يأتى ذلك  
إذا لا يتوهم عتق الثانى إذا نزل ميتاً حتى يبالغ عليه (قوله) عتقا معا) أى لوصف كل منهما بالأولية  
(قوله) كما إذا لم يعلم الأول) أى كما إذا تربيا ولم يعلم الأول (قوله) وان أعتق جدينا الخ) حاصله أن صور

(وان أعتق) شخص (أول ولد) من أمته فولدت ولدين عتق الأول (ولم يفرق الثانى ولو مات) الأول حال خروجه فضمير مات عائداً  
على الأول ولا يصح عوده للثانى فإن خرجا معاً من بطنها عتقا معاً كما إذا لم يعلم الأول منهما دفعا للترجيح بالمرجح (وان أعتق جنيئاً)

في بطن أمته (أود بره فهر) بمجرد الولادة في الأول ومدة في الثاني ان لم يتأخر لاكثر الحمل بل (وان) تأخر (لاكثر) أمه (الحمل) من وقت انقطاع ارسال الزوج عليها وسواء كانت ظاهرة الحمل أم لا (إلا لزوج مرسل عليها) وهي غير ظاهرة الحمل وقت العتق أو التدبير (فلاقله) أي فلا يعتق (٣٧٦) أولا يسكون مدبرا الا ما وضعته لاقل أمه الحمل وهو ستة أشهر والصواب فلاقل

أقله بأن وضعته في شهر أن شهرين أو ستة السته أيام فان وضعته في ستة الا خمسة أيام فاكثر فلا يكون حرا ولا مدبرا لاحتمال ثولا يكون حال قوله المذكور موجودا وإنما تكون بعد ولا يتحقق وجوده حال قوله المذكور الا إذا أنت به لأقل من الستة وما في حكمها بأن أنت به لأقل من ستة أشهر بستة أيام فدون أو كانت ظاهرة الحمل (و) لو أعتق مافي بطن أمته من غيره وعليه دين محبط وقام عليه غرامؤه (بيعت) الأمة فيه كما هو ظاهر إذا لم يمتع بها اعتق ولا هي أم ولد (إن سبق العتق) لجنينها (دين) وكذا ان حدث بعد عتقه كما في الدونة فلذا قال ابن غازي صوابه ويعت وان سبق العتق ديننا بادخال او النكاح على إن ورفع العتق على الفاعلية ونصب ديننا على المفعولية وبذلك يوافق الدونة فتباع سواء كان الدين سابقا على عتق جنينها أو متأخرا عنه وسواء قام

هذه المسئلة ثمانية لان تلك الأمة التي أعتق سيدها جنينها أو دبره إما أن يكون لها زوج، سترسل عليها أولا وفي كل إما أن تكون ظاهرة الحمل حين العتق أو التدبير أولا وفي كل إما أن تلد الأمة ذلك الولد لأقل أمه الحمل أو لاكثره فان كانت ظاهرة الحمل فيلزمه العتق أو التدبير فيما تلده بمجرد الولادة مطلقا أي سواء كان لها زوج مرسل عليها أم لا ولدت له لاقل الحمل أو لاكثره وكذا إذا كانت خفية الحمل وليس لها زوج مرسل عليها بأن مات أو كان غائبا فانه يلزمه العتق أو التدبير فيما تلده بمجرد الولادة ولو لاقصى أمه الحمل وأما ان كانت خفية الحمل ولها زوج مرسل عليها فلا يلزم العتق أو التدبير الا فيما تلده لاقل من أقل أمه الحمل وهذه الصورة هي التي استثنائها المصنف والاستثناء في كلاهما، متصل لأن ما قبل الا لا يقيد بظاهرة الحمل وما بعدها يجب ان يقيد بخفيته (قوله في بطن أمته) أي التي ليست بفراشه بأن كانت متزوجة بأجنبي أو بعبد أو اشتراها حاملا من زنا أو زنت عنده (قوله ظاهرة الحمل أم لا) لكن ان كانت ظاهر الحمل حين العتق أو التدبير فلا فرق بين أن يكون لها زوج مرسل عليها أم لا وإن كانت خفية الحمل فتقيد بما إذا لم يكن لها زوج مرسل عليها كما علمت (قوله ولا يتحقق وجوده حال قوله المذكور الخ) من هذا يعلم أنه إذا مات شخص وولدت أمه بعد موته من غير أبيه ولدا فهو أخوه لأمه فان وضعته لسته أشهر من موته أو أكثر أو أقل من الستة بخمسة أيام لم يرثه إن لم يكن الحمل به ظاهرا حين موته وإلا ورث كما لو وضعته لاقل من ستة أشهر بستة أيام لتحقق وجوده حال حياة أخيه في هاتين الحالتين دون الأولى (قوله ويعت ان سبق العتق) حاصله أنه إذا اعتق مافي بطن أمته من غيره في حال صحته وعليه دين وقام عليه غرامؤه قاما أن يقوموا عليه قبل وضعها أو بعده فإن قاموا عليه قبل الوضع بيعت الأمة بجنينها إذا لم يكن له مال غيرها مطلقا سواء كان الدين سابقا على العتق أو كان العتق سابقا على الدين والجنين رقيق في الحالتين وسواء كان ثمنها وحدها في الدين أم لا وإن قاموا عليه بعد الوضع فان كانت العتق سابقا على الدين يعت الأم وحدها ولدها حر سواء وفي ثمنها وحدها بالدين أم لا لكن الولد لا يفارقها وإن كان الدين سابقا على العتق يبيع الولد معها في الدين ان لم يوف عنها بالدين فان وفي به ثمنها ومدها يعت وحدها والولد حر (قوله حيث يعت الخ) أي متى قام عليه الغرماء ويعت قبل وضعها رقيق جنينها ويبيع معها مطلقا سواء كان ثمنها وحدها في الدين أم لا سواء كان العتق سابقا على الدين أو كان الدين سابقا على العتق (قوله يعت وحدها والولد حر من رأس المال) أي يعتق من رأس المال سواء كان ثمنها في الدين أم لا (قوله ولو ولدته بعد موته) أي هذا إذا ولدته قبل موت السيد في حال صحته أو مرضه بل ولو ولدته بعد موته (قوله ولا يستثنى ببيع) أي لا يصح استثناء الجنين ببيع أو عتق فاذا باع حاملا أو أعتقها واستثنى جنينها كان الاستثناء باطلا لا يعتد به ويكون الجنين معها للمشتري في البيع ويكون حرا معها في العتق هذا هو المراد وليس المراد بطلان البيع والعتق كما يوحىه كلام الشارح (قوله بخلاف الوصية الخ) أي فاذا

والغرماء عليه بعد وضعها أو قبله وجنينها كجزء منها فيساع معها ولذا قال (ورق) جنينها المعتوق أو المدبر حيث بيعت أو وصى قبل وضعه في الدين وكذا لو قاموا عليه بعد وضعه ان سبق الدين عتقه ولم يوف ثمنها بالدين فان وفي لم يبيع وكان حرا فان كان العتق هو السابق يعت وحدها والولد حر من رأس المال ولو ولدته بعد موته ولكن لا يفارقها (ولا يستثنى) الجنين (بيع أو عتق) لأمه أي لا يصح بيع حامل ويستثنى جنينها ولا عتقها ويستثنى جنينها بخلاف الوصية والهبة والصدقة فيجوز استثناء الجنين فيها

فان أعتقها المعطى بفتح الطاء فحرة حاملة برقيق وهى من مسائل المعاينة (ولم يحجز اشتراءه) (أب أو غيره) (من يعتق على ولد صغير) أو مجنون أو سفیه (بماله) أى بمال المحجور لما فيه من اتلاف عليه فان وقع لم يتم البيع سواء علم الولي أنه يعتق على محجور أم لا (ولا يعيد لم يؤذن له) أى لا يجوز له شراء (من يعتق على سيده) له فيه من اتلاف مال سيده فان اشتراه لم يعتق عليه إلا أن يحجزه ومفهوم لم يؤذن له أنه ان أذن له فى شرائه بعينه عتق على سيده لأنه كالوكيل عنه وان كان الاذن له فى التجارة (٣٧٧) فان اشتراه غير عالم بعتقه على سيده

وليس على المأذون دين محيط بماله عتق على سيده والا فلا لأنه إذا كان عالمًا لزم اتلاف مال السيد بغير إذنه لو قيل بالعنق وإذا كان على المأذون دين محيط بالعنق حق الغرماء بما دفعه من المال فى غمته وان كان الاذن له فى شراء عبد ما فاشتري من يعتق على سيده عالمًا لم يعتق على سيده مالم يحزه كالذى قبله كذا استظهر واو من العلوم أنه لا يعتق على المأذون ولا غيره بمال من الأحوال إذ العبرة بسيد العبد ولا ينشأ عن الرقيق حرية بغير إذن سيده (وان دفع عبد مالا) من عنده (لمن يشتريه به) من سيده فلا يخلو من أحوال ثلاثة ان يقول اشتري لنفسك أو لتعتق أو لنفسى (وان قال اشتري لنفسك) فاشتراه (فلا شيء عليه) أى على المشتري أى لا يلزمه ثمن ثان للبايع والبيع لازم (ان استثنى المشتري ماله)

أوصى بأمة لانسان وهى حامل أو وهبها له أو تصدق بها عليه فيصح استثناء جنيها (قوله فان أعتقها المعطى) أى فى الصور الثلاث (قوله وهى من مسائل المعاينة) أى بأن يقال امرأة حرة حاملة برقيق (قوله لم يتم البيع) أى فردد ولا يعتق على الولي ولا على المحجور وسواء كان الولي عالمًا بأنه يعتق على المحجور أم لا فالولي ليس كالوكيل على شراء عبد ما وبعضهم أجرى الولي على الوكيل وحينئذ فيعتق على المحجور إذا لم يعلم الولي بالقراءة أو علم بها وجهل لزوم العتق فان علم الولي أنه يعتق على المحجور عتق على الولي ومثل الوكيل على الشراء فى هذا التفصيل عامل القراض والزوج كامر (قوله من يعتق على سيده) أى لو ملكه (قوله فان اشتراه لم يعتق عليه) أى على سيده ولا على العبد أيضا وسواء علم العبد بقراءة ذلك العبد الذى اشتراه لسيده وبعتقه عليه أم لا وسواء كان على العبد دين أم لا (قوله الا أن يحجزه) أى الا أن يحجز سيده شراءه لذلك العبد فانه يعتق على سيده (قوله أنه ان أذن له فى شرائه بعينه عتق على سيده) أى من غير تفصيل وقوله كالوكيل أى على شراء عبد بعينه (قوله والا فلا) أى والا بأن اشتراه عالمًا بعتقه على سيده كان على ذلك العبد دين محيط بماله أم لا واشتراه غير عالم بعتقه على سيده وكان عليه دين محيط فلا يعتق على السيد فى هذه الأحوال الثلاثة ولا على العبد أيضا (قوله عالمًا) أى وأما ان كان غير عالم فان كان ليس على المأذون دين محيط عتق على السيد والا لم يعتق عليه (قوله كالذى قبله) أى وهو قوله وان كان الاذن له فى التجارة فيجوز فيه تفصيله من أنه إذا اشتراه غير عالم بالعنق على السيد وليس على المأذون دين محيط بماله عتق على سيده والا فان كان عالمًا بعتقه على سيده أو غير عالم لكن عليه دين محيط فلا يعتق على السيد الا أن أجاز (قوله فلا شيء عليه ان استثنى ماله وإلا غرمه) ما ذكره من لزوم البيع وعدم غرم المشتري لثمن مرة ثانية ان استثنى مال العبد وغرمه ثانياً ان لم يستثنه محله اذا كان الثمن عيناً أو عرضاً موصوفاً وأما ان كان عرضاً معبواً لم يستثن المشتري مال العبد فليسيد العبد أن يرجع فى عين عبده ان كان قائماً فان فات فعلى المشتري قيمته وذلك لأن المشتري قد اشتري سلعة فاستحققت السلعة التى دفعها للسيد فله أن يرجع فى عين عبده ان كان قائماً وقيمته ان فات وهذه من أفراد قول المصنف سابقاً وفى عرض بعرض بما خرج من يده أو قيمته أى ورجع فى استحقاق عرض بيع بعرض بما خرج من يده أو قيمته (قوله بمال السيد) أى الذى دفعه العبد له ليشتريه به من سيده (قوله لا يتبعه ماله فى البيع) أى بل يبقى لسيده الذى باعه (قوله بخلاف العتق) أى فانه يتبعه ويكون له دون سيده (قوله ان لم يوجد عند المشتري) لا مفهوم له بل وكذا لو وجد الثمن منه لأن العبد صار مملوكاً له وللمالك أن يتصرف فى ملكه بما أراد (قوله فان لم يوف الخ) أى وأما ان تساوى الثمنان فالأمر ظاهر وان وفى بعض غمته الآن بضمه الأول بقى الباقي ملكاً للمأثور بالشراء (قوله لان هذا شيء لا يتوهم) وذلك لأن الموضوع

(٤٨ - دسوقى - بيع) أى اشترط دخول مال العبد معه فى عقد الشراء (والا) يستثنى المشتري ماله (غرمه) أى الثمن ثانياً لبايعه لانه لما لم يستثن ماله فى البيع فقد اشتراه بمال السيد لان العبد لا يتبعه ماله فى البيع بخلاف العتق (و) إذا لزمه غرم الثمن لسكونه لم يستثن ماله (بيع) العبد (فيه) أى فى الثمن ان لم يوجد عند المشتري فان لم يوف ثمنه الآن بالثمن الأول بأن يبيع بأقل منه اتبع المشتري بالباقي فى ذمته (ولا رجوع له) أى للمشتري (على العبد) بما غرمه لسيده لانه إنما اشتراه لنفسه (والاول له) أى للمشتري ان أعتقه وكان الأولى حذف قوله ولا رجوع له الخ لأن هذا شيء لا يتوهم حتى ينص عليه مع إيهام قوله والاول له ان هنا ولا وليس كذلك

إذا العبد ملك لمشتريه وفي نسخة ابن غازي بعد قوله وإلا غرمه زيادة لفظ (كلتعتقني) وهو إشارة للقسم الثاني من الأقسام الثلاثة والتشبيه تام يعني أن العبد إذا دفع مالا لشخص على أن يشتريه من سيده به ويعتقه ففعل فالبيع لازم فإن كان المشتري استثنى ماله فإنه يعتق ولا يغرم المشتري الثمن ثانية للبائع وإن لم يستثن ماله غرم الثمن ثانية للبائع ولا يرجع بشئ على العبد وقد تم عتقه بمجرد الشراء وقوله ويبيع فيه يرجع للصورتين وهما قوله اشترى لنفسك أو اشترى لتعتقني وقوله ولا رجوع له على العبد والولاء له راجع الثانية أي مسألة العتق لأنه إذا اشتراه بماله على (٣٧٨) أن يعتقه ففعل عتق عليه بمجرد الشراء ويكون الولاء له سواء استثنى ماله أو لم

يستثنى لغرمه الثمن ثانية إذا لم يستثنه ولا يرجع على العبد بشئ وعلى هذه النسخة فالنص على قوله ولا رجوع له الخ ظاهر لكن المعتمد أن العبد لا يكون حراً بمجرد الشراء بل يتوقف على تجديد عتق وعليه قوله والولاء له أي إن أعتقه وأشار للقسم الثالث بقوله (وإن قال) العبد للمشتري اشترى (لنفسى) ففعل (فجر) بمجرد الشراء للملكة نفسه بعد صحيح (وولاءه لبائعه) لأن المشتري وكيل عن العبد فيما يصح مباشرته له (إن استثنى) للمشتري (ماله) عند اشتراؤه (وإلا) يستثنى ماله (رق) لبائعه أي بقي على رقه لأن المال ماله (وإن أعتق) سيد (عبيداً) أي بطل عتقهم (في مرضه) ولم يحملهم الثلث (أو أوصى بعقهم ولو سماهم) أي عيّنهم بأسمائهم (ولم يحملهم الثلث) في المشتلين (أو

أنه قال له اشترى لنفسك فاشتره كذلك فهو ملك له وحينئذ فلا يتوهم أنه يرجع عليه بما دفعه فيه من الثمن حتى يحتاج للنص على نفيه (قوله إذا العبد ملك لمشتريه) أي ولذا احتاج الشارح إلى حمل قوله ولا رجوع له والولاء له على ما إذا أعتقه بعد ذلك (قوله وقد تم عتقه بمجرد الشراء) هذا ضعيف وسيأتي أن المعتمد أن عتقه يتوقف على تجديد العتق بعد الشراء (قوله يرجع للصورتين) هذا ظاهر في الأولى وأما في الثانية فلا يظهر إلا على القول المعتمد من أنه لا يكون حراً بمجرد الشراء بل يتوقف على إنشاء العتق ثم إنه إذا بيع وفضل عن الثمن الأول قدر كان للمشتري في مسألة اشترى لنفسك وعتق منه ما زاد على الثمن في مسألة اشترى لتعتقني (قوله وولاءه لبائعه) أي لا للمشتري (قوله وكيل عن العبد الخ) أي فهو لم يشتر لنفسه بل لغيره وهو العبد والعبد لا يستقر ملكه على نفسه فإذا كان الولاء للبائع (قوله فيما يصح مباشرته له) أي لأن العبد يجوز له أن يشتري نفسه من سيده فيجوز له أن يوكل على ذلك فاندفع ما يقال هذه وكالة من العبد وتوكيله باطل فبطل الشراء من أصله وحاصل ما أشار له الشارح من الجواب أن توكيل العبد ليس باطلاً مطلقاً بل هو صحيح فيما تصح مباشرته فيه كاهنا (قوله أي بطل عتقهم) أي نجز عتقهم في الحال (قوله وأوصى بعقهم) بأن قال أوصيت بعق عبيدى سواء سماهم أى عيّنهم بأسمائهم بأن قال فلان وفلان أو لم يسمهم ورد المصنف بلو قول سحنون إذا سماهم ولم يحملهم الثلث فإنه يعتق من كل واحد جزء بقدر حمل الثلث من غير قرعة (قوله أو أوصى بعق ثلثهم) أي ولم يعين من يعتق ولا مفهوم للثلث بل مثل قوله أوصيت بعق ثلث عبيدى أوصيت بعق نصفهم مثلاً (قوله ومثله إذا بطل الخ) أي بأن قال في مرضه ثلث عبيدى أو نصفهم أحرار فلامفهوم لثلثهم (قوله أي في مرضه) أي وأما إذا بطل عتق ثلثهم في صحته فله الخيار في التعيين والقرعة كما إذا أعتق عدداً من أكثر في صحته فإن لم يعين حتى مات انتقل الخيار لورثته كما كان له وقيل يعتق ثلثهم بالقرعة انظر التوضيح اهـ بن (قوله أو أوصى بعدد سماهم من أكثر) بأن قال أوصيت بعق ثلاثة من عبيدى والحال أن عنده تسعة (قوله ويكتب قيمة كل واحد مع اسمه في ورقة) (لاحاجة لكتابة القيمة في الورقة مع الاسم ولم يذكر ابن عرفة إلا كتابة الاسم انظر بن (قوله عتق) المناسب تأخيره بعد قوله فإن كانت قدر ثلث الميت والأوضح أن يقول فمن وجد فيها اسمه نظر إلى قيمته مع ثلث الميت فإن كانت قدر ثلث الميت عتق وإن زادت عتق منه بقدر الثلث وإن نقصت عن الثلث عتق ويخرج ورقة أخرى فمن وجد فيها اسمه نظر إلى قيمته مع ما بقى من الثلث ويعتق منه بقدر ما بقى من الثلث ورق الباقي (قوله وينظر إلى قيمته) أي وإلى ثلث الميت أيضاً (قوله وإن زادت) أي قيمته عن الثلث (قوله وإن نقصت) أي قيمته عن الثلث (قوله فمن خرج له حر) أي

أوصى بعق ثلثهم أي ثلث عبيده ومثله إذا بطل عتق ثلثهم أي في مرضه (أو أوصى بعدد) أي بعق عدد (سماهم من أكثر) فالثالث كالثلاثة من تسعة (أقرع) في المسائل الأربع (كالقسمة) وصفة القرعة في الأوليين أن يقوم كل واحد منهم ويكتب قيمة كل واحد مع اسمه في ورقة مفردة وتخلط الأوراق بحيث لا تميز واحدة من الباقي ثم تخرج ورقة وتفتح فمن وجد فيها اسمه عتق وينظر إلى قيمته فإن كانت قدر ثلث الميت أقصر عليه وإن زادت عتق منه بقدر الثلث وإن نقصت أخرجت أخرى وعمل فيها كما عمل في الأولى وهكذا وصفتها في الثالثة أن يجرءوا ابتداءً ثلاثاً ويكتب في ورقة حر وفي اثنتين رقب ثم تخط الأوراق وتخرج واحدة ترمى على ثلث فمن خرج له حر



نظر فيه فإن حمله الثالث فواضح والا عمل فيه ما تقدم وأما الرابعة فإن عين العدد الذي صام كزيد وعمر من جملة أكثر وحمله الثالث فواضح وإسلاك فيه ما تقدم وإن لم يعين كثلاثة من عبيدي فإنه ينسب عدد من صام إلى عدد جميع رقيقه وبذلك النسبة يحجزون فإذا كانوا ثلاثة من تسعة جزئوا أثلاثاً ومن اثني عشر جزئوا أرباعاً ويحمل كل جزء على حدته من غير نظر لقيمة كل جزء ويكتب أوراق بقدر عدد الأجزاء واحدة فيها حرراً والباقي كل ورقة فيها رقيق ويعمل مثل ما تقدم في المسئلة الثالثة (إلا أن يرتب) أي محل التهمة ما لم يرتب فإن رتب فلا قرعة والترتيب إما بالاداءة كأعتقوا فلاناً ثم فلاناً وهكذا أو بالزمان (٣٧٩) كأعتقوا فلاناً الآن وفلاناً في غد

أو بالوصف كالأعلم فالأعلم (فيستبع) فيقال ويقدّم من قدمه إن حمله الثالث أو محله فإن حمل جميعه وبقية منه بقية عتق من الثاني محمل الثالث أو جميعه وهكذا إلى أن يبلغ الثالث (أو يقول) أعتقوا (ثلاث كل) من عبيدي فيتبع (أو) أعتقوا (أنصافهم أو أثلاثهم) فيتبع ويتق من كل نكته في الأولى والثالثة ومن كل نصفه في الثانية إن حمل الثالث ما ذكر وإلا عتق محمل الثالث من كل ولو قل (وتبع) العبد (سيده بدين) له على سيده قبل أن يعتقه (إن لم يستثن) السيد (ماله) حال عتقه لأن القاعدة أن مال العبد يتبعه في العتق دون البيع ما لم يستثنه السيد فإن استثناه كاشهدوا أني قد استزعت مال عدي أو الدين الذي لعبدى أو أني أعتقه على أن ماله لي فإنه

فالثالث الذي خرجت له الورقة التي فيها حر (قوله نظر فيه) أي نظر إلى قيمته مع الثالث (قوله وإلا عمل فيه ما تقدم) أي بأن يكتب اسم كل واحد من ذلك الثالث مع قيمته في ورقة وتخلط الأوراق ثم تخرج ورقة بعد أخرى على نحو ما مر (قوله فإن عين العدد) بأن قال أوصيت بعق ثلاثة من عبيدي وهم زيد وعمر وبكر وعبيده تسعة مثلاً (قوله وإسلاك فيه ما تقدم) أي من كتابة كل واحد مع قيمته في ورقة على ما قال الشارح وفعل بهم ما مر (قوله وإن لم يعين) أي ذلك العدد بأسمائهم وإن عاصمى العدد فقط ولم يحمله الثالث (قوله ويعمل مثل ما تقدم الخ) أي بأن تخلط الأوراق ثم يرمى كل ورقة منها على جزء فمن وقعت عليه ورقة الحرية من الأجزاء عتق كله إن حمله الثالث فإن لم يحمله عتق منه محله بالطريق المتقدمه بأن يكتب اسم كل واحد من ذلك الجزء مع قيمته في ورقة وتخلط الأوراق ثم تخرج ورقة بعد أخرى على نحو ما تقدم (قوله إلا أن يرتب) الظاهر أنه راجع للصورتين الأوليين وقال ابن عاشر الظاهر رجوعه للأولى (قوله والترتيب إما بالاداءة كأعتقوا فلاناً الخ) هذا مثال للترتيب في الصورة الثانية ومثاله في الأولى عبي فلان حر ثم فلان وهكذا إلى آخرهم أو فلان حر الآن وفلان في غد وفلان بعد غد (قوله كالأعلم فالأعلم) أي بأن يقول أعتقوا من عبيدي الاعلم فالاعلم أو الاصلح فالأصاح وهكذا (قوله إن حمله الثالث) أي بتمامه وقوله أو محله أي وأما حمله منه إن لم يحمله كله (قوله وهكذا) أي فإن بقيت من الثالث بقية أيضاً عتق من الثالث محمل الثالث أو جميعه وهكذا (قوله أو يقول) أي في وصيته وهذا عطف على المستثنى وهو يرتب (قوله ما ذكر) أي وهو ثلث كل أو نصف كل (قوله ولو قل) أي ولو كان أقل مما صامه الوصي كإذا كان الثالث يعمل عشر قيمتهم فإنه يتق من كل عشرة (قوله وتبع العبد سيده بدين) يعني أنه إذا أعتق عبداً أو أعتق عليه بالحكم لتثيله به وللعبد دين على سيده فإن العبد يتبع سيده بدينه الذي له عليه إن لم يستثن السيد ماله حين العتق فإن استثناه سقط الدين الذي على السيد للعبد (قوله وهو يدعى الحرية) أي اصالته أو أنه عتق لغيره (قوله إن شهد شاهد بركة) أي فإن لم يشهد شاهد بركه وإنما كانت من المدعى مجرد دعوى فإنه لا يتوجه على العبد عين عند ابن القاسم وهذه تخصص مفهوم قوله وكل دعوى لا تثبت إلا بعدلين فلا يعين بمجرد ما (قوله ومعناه الخ) الحق أن كلام المصنف محتمل للصورتين كلفظ المدونة أحدهما أن يكون الدين ثابتاً فيشهد شاهد بتقديمه على العتق والثانية أن يكون الدين غير ثابت فيشهد شاهد بدين مقدم على العتق وشارحنا قصر كلام المصنف على الصورة الأولى ولا وجه له انظرين (قوله وكان القول له) فإن نكل العبد في الأولى رق وهذا حيث لم يكن أعتقه آخر والا فاليمين على العتق عند نكول مدعى الرق فإن نكل المتق رد العتق ولا يخاف العبد

يكون للسيد وسقط عنه الدين الذي عليه (و) إن ادعى شخص على آخر أنه رقيقه وهو يدعى الحرية (رق) المدعى (إن شهد) له (شاهد بركه) وحلف معه المدعى أنه رقيقه لأنه مال يثبت بشاهد ويمين (أو) شهد شاهد للغيرم على (تقدم دين) على العتق فيرق العبد للغيرم (و حلف) الغيرم معه بأن الدين الذي على السيد مقدم على عتقه للعبد ومعناه أن السيد أعتق عبده وعليه دين فادعى رب الدين أن دينه سابق على العتق وأقام شاهداً على ذلك والمدين يدعى أن عتقه للعبد قبل الدين فالدين يخلف مع شاهده ويرد عتق العبد ليأبى الدين فضمير وحلف عائد على المدعى الذي أقام شاهداً على دعواه الشامل لمدعى الرقية ولمدعى تقدم الدين فإن نكل حلف العبد في الأولى والعتق في الثانية وكان القول له

(و) إن ادعى شخص إرث ميت بالولاء أو بالنسب (استؤنى بالمال) ولا يجعل باعطائه للمدعى (إن شهد) للمدعى (شاهد) واحد (بالولاء) أو بالنسب (أو اثنان) بالسماع أى (أنهما لم يزلوا يسمعان أنه) أى المدعى (مولاه) أى مولى البيت (أو) أنه (وارثه) فإن جاء أحد بأثبت منه استحق المال ومنعه وإلا دفع له (و حاشا) عند الدفع مع شاهده أو مع بيينة السماع ولا يثبت بذلك نسب ولا ولاء كما سيأتى له ذلك فى باب الولاء لكنه يخالف (٣٨٠) ما قدمه فى باب الشهادات من أن الولاء يثبت بيينة السماع ومثله النسب وأوجب بعمل

ما فى الشهادات على ما إذا كان السماع فاشيا وهو يفيد القطع وما هنا كإلواء على ما إذا كان سماعهما لا يفيد العلم بأن كان غير فاش بين الثقات وغيرهم (وإن شهد أحد الورثة) عند حاكم (أو) أقر أن أباه أعتق (قبل موته عبدا) معينا من عبيده فى صحته أو مرضه والثالث يحمله وأنكر ذلك غيره من الورثة (لم يجز) ذلك أى شهادة الشاهد أو إقراره بل يلقى (ولم يقوم) العبد (عليه) أى على الشاهد أو المقر وحصته من العبد تكون رقالة لأنه مقر لغيره ولا يمين على العبد مع شهادته هذا الشاهد نعم إن ملكه الشاهد بعد ذلك أو قسمت العبد فتابه العبد عتق عليه كما يفيد قوله فى باب الاستلحاق كشاهد ردت شهادته (وإن شهد شريك (على شريكه) فى عبد (بعق نصيبه) والشريك يكذبه (فنصيب الشاهد حر) إن أيسر شريكه) الشهود

كما فى ابن مرزوق (قوله واستؤنى بالمال إن شهد بالولاء شاهد أو بالنسب) هذا قول ابن القاسم وقال أشهب لا يدفع له الشاهد الواحد قال فى التوضيح وهما مبنيان على القاعدة المختلف فيها بينهما وهى الشهادة بما ليس بمال إذا أدت إليه كالموت فأثبتت المرأة بعد الموت شاهداً على الزوجية هل يثبت بتلك الشهادة المال أولا فإن القاسم يقول بالأول وأشهب يقول بالثانى لأن الشهادة بغيره لا به (قوله ولا يثبت بذلك نسب) أى وحينئذ فلا يتفرع عليه حرمة ما ثبت تحريره من النسب (قوله كما سيأتى له ذلك فى باب الولاء) أى وكما هو مستفاد من قوله واستؤنى بالمال اذ لو ثبت الولاء أو النسب لما استؤنى بالمال إذ لا وجه للاستثناء (قوله أحد الورثة) أى سواء كان ابنا أو غيره وأما لو شهد عدلان من الورثة بذلك كانت شهادتهما مقبولة (قوله أو أقر) أى عند غير حاكم والأول وهو الشاهد يشترط فيه العدلون الثانى وهو المقر وانما يشترط رشده (قوله بل يلقى) أى لأنه فى الأولى شهادة واحد وهى لا تكفى فى العتق وفى الثانية إقرار على الغير (قوله تكون رقالة) أى ولا تكون حرة ويقوم عليه الباقي لأنه ليس هو العتق حتى يلزمه التقويم وانما هو مقر على غيره (قوله وإن شهد شريك) أى فقط وحاصله أنه إذا شهد أحد الشريكين فى عبد أن شريكه أعتق حصته وكذبه الآخر لم تعتق حصته للمشهود عليه اتفاقا وأما الشاهد ففيه تفصيل فإن كان شريكه المشهود عليه معسرا لم تعتق حصته أيضا اتفاقا وإن كان موسرا فلهى عليه الأقل أنها تعتق حصته وهو الراجح والذي عليه الأكثر أنها لا تعتق وأما لو شهد أحد الشريكين مع عدل آخر على شريكه بعق نصيبه فإنه يعتق نصيب المشهود عليه ونصيب الشريك الشاهد أيضا ولا يرجع بقيمته لدعواه لنفسه أنه يستحق قيمته على المشهود عليه كذا قيل وبحث فيه بعضهم بأن مقتضى القياس أنه مخلف وبأخذ قيمة حصته لأن معه شاهداً عدلا (قوله بعق نصيبه) أى نصيب المشهود عليه (قوله حر) أى يعتق مجانا (قوله كعسره) أى كما اتفق على عدم عتق نصيب الشاهد فى عسر المشهود عليه

#### باب فى التدبير

(قوله تعليق مكلف) أى ولو كان سكران بحرام إذا كان عنده نوع تميز وأما إذا كان طافحا فهو كالبهيمة لا يلزمه شيء اتفاقا وما فى عقب فقيه نظر وأما السكران بحلال فكالجنون (قوله خرج الصبي والجنون والمسكر) أى فإن تدبيرهم باطل من أصله وكذا يقال فى تدبير العبد والسفيه فيما يأتى أما بطلانه من الجنون والمسكر والعبد فباتفاق وأما بطلانه من الصغير والسفيه فعلى الراجح كما فى حاشية شيخنا على خش وقال بعضهم إنه من الصغير والسفيه وصية بلفظ التدبير فاطلاق التدبير عليه مجاز لا حقيقة وحينئذ فيخرج من الثلث ولهما الرجوع فيه بعد البلوغ والرشد واستظهره فى الحج (قوله خرج العبد) أى لأن تدبيره باطل لأنه محجور عليه بالأصالة وقوله والسفيه أى سواء كان مولى عليه أو كان مهنلا فلا يصح تدبيره من حيث كونه تدبيراً وإن صح على أحد القولين السابقين من جهة أنه يكون وصية يخرج من الثلث بالأولى من الصغير انظرين

عليه ولا يعتق نصيب المشهود عليه إذا ثبت العتق إلا بشاهدين وانما عتق نصيب الشاهد عند يسار شريكه لأن شهادته تضمنت اعترافه بعق نصيب نفسه على شريكه وإن شريكه قد ظاهره فى عدم دفع قيمة نصيبه له بانكاره عتق نصيبه (والأكثر) من العلماء (على نصيبه) أى نفى عتق نصيب الشاهد مع يسر الشريك فلا يعتق من العبد شيء (كعسره) المتفق عليه والراجح الأول وإن كان قول الأقل [درس] باب فى التدبير واحكامه وهو لفظة النظر فى عواقب الأور لتقع على الوجه الأكمل وشرعا قال المصنف (التدبير تعليق مكلف) خرج الصبي والجنون والمسكر (رشيد) خرج العبد والسفيه فلا يصح تدبيرهما

(وان) كان المكاف الرشيد (زوجة) دبرت (في زائد الثالث) أي فها زاد على ذلك ما لها وان لم يكن لها غير ذلك العبد فيحصى ويلزمها وليس لزوجه رده بخلاف العتق وسائر التبرعات إذ لا ضرر على زوجها في ذلك لأن العبد (٣٨١) في رقها إلى الموت وأما تديرها في الثالث

فما دونه فلا خلاف في نفوذه (العتق) مفعول تعليق أي تعاقبه نفوذ العتق لأن العاق أنا هو نفوذه وأما انشاؤه فمن الآن (بموته) أي موت المعلق بكسر اللام خرج المعلق على دخول دار مثلا أو زمن أو موت غيره فلا يسمى تديراً (لا على وصية) خرج ما علقه على موته على وجه الوصية فانه عقد غير لازم يجوز الرجوع فيه بخلاف التدير ومثل الوصية بقوله (كأن) مت من مرضى (هذا فأنت أو فمبدي حر) (أو) إن مت من (سفرى هذا) فأنت حر (أو) قال في صحته أنت (حر بعد موتي) ولم يقيد بتدير ولا غيره فوصية في الثلاثة غير لازمة وأما إن قال أنت مدبر بعد موتي فتدبر قطعاً والحاصل أن التدير ما كان على وجه الانبرام والازم لا على وجه الانعلال كأن يكون على وجه يكون أو لا يكون كالمت في المرض والسفر فانه وصية ولو أتى بلفظ التدير وكذا بعد موته إذا لم يقيد بلفظ التدير

وعدم صحته من المجهل هو قول ابن القاسم وأما عند مالك فيصح لأن تهرقه قبل الحجر محمول على الاجازة عنده (قوله وان زوجة دبرت في زائد الثالث) أي دبرت عبداً قيمته أزيد من ثلث مالها ولو عبر المصنف بلورد قول سخنون أن قول ابن القاسم يصح من الزوجة في زائد الثالث خطأ كان أحسن ابن رشد وروى عن مالك مثل قول سخنون انظر المواقي ا هـ بن وقوله وان زوجة الخ أي هذا إذا كان المكاف الرشيد غير زوجة أعم من كونه رجلاً أو امرأة أو كان زوجة دبرت في ثلثها بل وان كان زوجة دبرت الخ (قوله فيحصى) أي التدير أي يحصى عقده من الآن وإن كان لا يخرج حراً إلا بعد موتها من ثلثها (قوله بخلاف العتق) أي ولو لاجل (قوله وسائر التبرعات) أي فان لزوجه ردها حيث زاد التبرع على الثالث (قوله لان العبد في رقها إلى الموت) أي فلما استخدمه والتجمل به وفي هذا منفعة للزوج فلم يخرج العبد بالتدير عن تمتع الزوج به إلى موتها وبعد الموت الزوج بكفية الورثة بخلاف العتق فان العبد يخرج به عن تمتع الزوج (قوله بموته) أي على موته فالباء بمعنى على لان التعليق يتمدى على أو على حالها لكن مع تقدير عامل تتعلق به أي رابطاً له أي للعق بموته (قوله أو زمن) أي كأن مضت سنة فأنت حر أو ان مات زيد فأنت حر (قوله لا على وصية) أي لا على وجه الوصية ولما شمل تعريفه الوصية بالعتق كأنت حر بعد موتي أو ان مت فأعتقوا عبدي فلانا أخرجها بهذا القيد فهو من تمة التعريف لئلا يكون غير مانع (قوله بخلاف التدير) أي فانه عقد لازم ثم ان من المعلوم ان الفرق بين الوصية والتدير بالازم وعدم الازم فرع عن افتراق حقيقتهما. وحاصل الفرق بينهما الذي نقله بن عن المعيار أن العتق في التدير أثره وأنشأ من الآن وان كان معلقا على الموت فوجب أن لا يرجع فيه والوصية أمر بالعتق بعد موته ولم يقيد على نفسه عتقا الآن فالعتق انما يقع على العبد بعد موت الموصي فلذا كان له أن يرجع كمن وكل رجلاً ليباع عبده أو يهبه فله أن يرجع عن ذلك بما شاء من قول أو فعل ما لم ينفذ الوكيل ما أمر به (قوله كأن مت من مرضى أو سفرى هذا) انما يكون هذا وصية إن جعل الجواب فأنت حر كما فعل الشارح فان جعل الجواب فأنت مدبر كان وصية أيضاً على قول ابن القاسم وفي الموازية إنه تدير لا رجوع فيه ووجه الأول أعني كونه وصية أنه لما علقه على أمر محتمل لان يكون أولاً يكون لم يلزمه النظر بن (قوله ولا غيره) أي بما يدل على التدير كأياني (قوله واما ان قال أنت مدبر بعد موتي) أي أو قال أنت حر بعد موتي بالتدير فهو تدير فيها قطعاً (قوله ما كان على وجه الانبرام والازم) أي من الآن كدبرتك أو أنت مدبر أو أنت حر عن دبر مني وان كان معلقا على الموت كأنت مدبر بعد موتي أو أنت حر بعد موتي بالتدير (قوله لا على وجه الانعلال) أي لا ما كان على وجه الانعلال وقوله كأن يكون على وجه أي معلقا على وجه وقوله يكون أي محتمل لأن يكون أولاً يكون (قوله ولو أتى الخ) أي بأن قال إن مت من مرضى هذا أو من سفرى هذا فأنت مدبر (قوله إذا لم يقيد بلفظ التدير) أي كأن قال أنت حر بعد موتي أي وأما ان قيد به كأنت مدبر بعد موتي أو أنت حر بعد موتي بالتدير كان تديراً (قوله ومحل كونه) أي ما ذكر من الصيغ الثلاثة (قوله ما لم يرد) أي مدة كونه لم يرد بأن خلا لفظه عن نية أو قرينة فان أراد به نية أو قرينة لزمه هذا محصل كلام الشارح وفي بن ان لم يرد أي بالنية وأما إذ أتى بما يدل عليه كقوله إذا مت فمبدي فلان حر لا يغير الخ فهذا من قبيل التدير الصريح لا بالارادة

ومحل كونه وصية يجوز الرجوع فيه (ما لم يرد) أي ما لم يقصد به التدير فان قصد التدير بأن أتى بما يدل عليه كأن يقول حر بعد موتي بالتدير أو ان مت من مرضى فمبدي حر ولا رجوع لي فيه ولا يغير عن حاله ونحو ذلك فهو تدير لازم

(قوله ومثل ذلك) أى مثل ما إذا أتى بما يدل على التدبير (قوله وما يعلقه) أى وما يعلقه ما ذكر من الصيغ الثلاث على شيء فان علق واحدة منها على شيء كان تدبيراً (قوله فأنت حر إن مت من مرضى أو من سفرى هذا) أى وإن كلمت أو دخلت الدار فأنت حر بعد موتى (قوله لزم المعلق) أى وهو الحرية بعد الموت من هذا المرض (قوله واللازم تدبير لا وصية) فيه أن الحرية معلقة في الصيغتين الأولىين من صيغ الوصية فلم يقل إنها تلزم بمحصول المعلق عليه واللازم تدبير لا وصية وأجيب أن المعلق عليه هنا اختياري والمعلق على الاختياري يلزم بمحصوله على قاعدة الحث بخلاف قوله إن مت من مرضى هذا أو من سفرى هذا فأنت حر فان المعلق عليه فيهما الموت من هذا المرض أو من هذا السفر فانه غير اختياري فلا يلزم فيه التدبير إلا بآرائه (قوله أو محر ذلك) أى أو شهرين أو نصف شهر (قوله وظاهره ولو أراد الخ) أى ظاهره أن هذا وصية غير لازمة سواء أراد بذلك التدبير أو لم يردده علقه أو لم يعلقه وإنما كان ظاهره ذلك لتأخيره قوله أو أنت حر بعد موتى بيوم عن قوله إن لم يردده أو لم يعلقه إلا أنه إن أراد بذلك التدبير كان وصية التزم عدم الرجوع فيها والوصية إذا التزم عدم الرجوع فيها فيها قولان بالازم وعدمه وهذا القول هو ما اختاره الشيخ إبراهيم اللقاني (قوله وقيل حذف الخ) هذا التقرير هو ما اختاره عجم وحاصله أنه إذا قال أنت حر بعد موتى بيوم أو بشهر أو بأكثر من ذلك أو أقل فهو وصية غير لازمة إن لم يرد بذلك التدبير أو يعلقه وإلا كان تدبيراً فالمنصف حذف أن لم يردده أو يعلقه من هنا دلالة ما قبله عليه (قوله أو حر عن دبر متى) لما كان هذا اللفظ صريحاً في الباب لم يحتج إلى الإرادة بخلاف حر بعد موتى فانه لما كان غير صريح في التدبير لم ينصرف له إلا بالنية أو القرينة (قوله والجارية) أى والدبر بمعنى الجارية بالضم أكثر من الأسكان قوله إذا لم يصرفه للوصية) أى ولم يعلقه على إن مت من مرضى هذا أو سفرى كما مر وقوله إذا لم يصرفه للوصية أى بما يدل عليها كما مثل أو بالنية وقوله وإلا كان وصية أى وإلا بأن صرفه لها بما يدل عليها أو بالنية كان وصية وإنما انصرف صريح التدبير لغيره وهو الوصية لقوة شبهها بها (قوله إذا أراد به التدبير) أى بالنية أو بالقرينة الدالة عليه كما مر (قوله أو بعده) أى بأن دبره وهو كافر فأسلم وهذا يشمله قول المنصف لمسلم لأنه مسلم مآلاً (قوله لزومه وعدم فسخه) أى لأنه نوع من العتق وعتق الكافر للمسلم لازم (قوله أى عليه) أشار إلى أن اللام بمعنى على لا أنها على حالها للتعبيرية أى لأن ملك الشخص لا يؤجر له أى وأجر عليه لمسلم وكلام المنصف يشرب أنه لا يتولى الإيجار وهو كذلك بل يتولى الحاكم الإيجار ويدفع له ما أوجبه شيئاً فشيئاً لأن منتهى أجل السيد لا يعلم (قوله عتق من ثلثة) أى من ثلث ماله ولو خمر أو خنزيراً إذا كانت ورثته نصارى فلو ترك ولدين فأسلم أحدهما بعد موته وقيمة الدبر مائة وترك مائة ناضة وخمر أربعته مائة عتق نصف الدبر على الذى لم يسلم لأنه أخذ خمسين ناضة وخمسين خمر أو نصف الدبر خمسون فخرج نصف الدبر من ثلث ما نأب التصرانى والذى أسلم لم يتم له إلا خمسون ناضة وقيمة نصف الدبر خمسون وأهريق نصيبه من الخمر فعتق من النصف الثانى ما قابل ثلث المائة وذلك سدس العبد فصار جميع ما يعتق منه خمسة أسداسه ويرق منه سدس لا ولد الذى أسلم (قوله وولاؤه للمسلمين) أى على تفصيل وحاصله أن الكافر إذا اشترى مسلماً ثم دبره أو أسلم عنده ثم دبره فالولاء للمسلمين مطلقاً ولو كان لذلك السيد عصبة مسلمون ولو أسلم ذلك السيد بعد التدبير فلا يعود له الولاء وأما إن دبره في حال كفره ثم أسلم فالولاء للمسلمين مالم يسلم سيده أو يكون له عصبة مسلمون وإلا كان الولاء لسيده أو لعاصبه (قوله الحمل معها) أى الحمل للصاحب لها يوم تدبيرها

أو دخلت الدار فانت  
حر إن مت من مرضي  
أو صرّي هذا أي وحصل  
الماتق عليه كالدخول  
إذ يحسب الماتق عليه لزم  
الماتق واللازم تدبير لا  
وصية (أو) لـ (أنت) حرّة  
بغية موفى يوم) أو شهر  
أو نحو ذلك فوصية  
لا تدبير لكونه غير ماتق  
على الموت وظاهره ولو  
أراده وفاق وقيل حذف  
من هنا قوله ما لم يردده ولم  
يمتق للدلالة الأول عليه  
وذكر صريحه بثلاث  
صغ مملّقا لما بالصدر وهو  
تعليق بقوله (بدبرئك)  
وأنت مدبر أو حر عن دبر  
(منى) ودبر كل شيء ما وراءه  
يسكون الباء وضمها  
والجارحة بالضم أكثر  
وأكثر بعضهم الضم في  
غيرها وعمل كونه تدبيراً  
لازماً إذا لم يصرفه لوصية  
كأن يقول ولي الرجوع  
أو القسح في ذلك وإلا  
كان وصية كما أن صريح  
الوصية نحو أغتصمه إذا مت  
أو هو حر إن مت أو بعد  
موتى إذا أراد له التدبير أو  
علقه انصرف للتدبير كما تقدم  
(ونفذ تدبير نصرائي)  
أو يهودي (المسلم) أي  
لبده الحلم سواء اشتراه

مسلمًا أو أهلك عنده قبل التدبير أو بعدة ومعنى نفوذته ووه وعدم فسخ (وأوجر له) أى عليه ثلاثا يكون مستوليًا وهو  
على المسلم وتدفع أجرته لبيده فإذا مات عتق من ثلثه وولأوه للمسلمين (و) من دبر أمته الحامل (تناول) التدبير (الحمل معها)



وأولى إن حملت به بعد التدبير لأن كل ذات رحم فولدها بمنزلها (كولد المدبر) حصل خله (من أمته بعده) أي بعد تدبير أبيه فالحمل مدبر تبعاً لآبائه وأما إن حملت به قبل تدبير أبيه فلا يدخل في التدبير (٣٨٣) لانفصال مائه عنه قبل تدبيره

(وصارت) أمته (به) أي بولدها الحاصل حملها به بعد تدبير أبيه (أم ولد) للمدبر (إن عتق) الولد بأن حمله الثلث مع أبيه (وقدم الأب عليه في الضيق) للثالث عن الأب وولده لتقدم تدبيره على تدبير الولد فلا يلزم من عتق الأب عتق الولد وهي إنما تصير أم ولد بعته لا بتق أبيه والمعتمد أن الأب لا يقدم عند الضيق بل يتحصان عنده وعليه فضمير إن عتق للأب أو للولد إذ يلزم من عتقه عتق ولده فإذا عتق بعض الولد للتحصان فلا تكون أمه أم ولد لأن أم الولد هي الحر حملها أي كله من وطء مالكتها وكذا تتحصن المدبرة وولدها عند الضيق (وللسيد زرع) ماله (وله وطء المدبرة وحمل الاتزاع) (إن لم يرض) السيد مرضاً مخوفاً وإلا لم يجزله ابتزاعه لأنه ينتزعه لغيره ما لم يشترط السيد عند التدبير ابتزاعه وإلا عمل بشرطه (و) للسيد (رهنة) أي رهن رقبة المدبر ليبيع للفرماء ولو في حياة السيد إن سبق الدين على التدبير فإن تأخر عنه فأما يحسوز رهنة لبيع

وهو الذي حملت به قبل التدبير (قوله وأولى إن حملت الخ) أي بخلاف ما انفصل عنها قبل تدبيرها فإنه رقيق للسيد (قوله وأما إن حملت به قبل تدبير أبيه الخ) أي سواء وضعته قبل تدبيره أيضاً ووضعته بعده والحاصل أن ما انفصل قبل التدبير فهو رقيق سواء كان التدبير للامة أو للعبد المسترسل على أمة وما حملت به بعد التدبير فهو مدبر سواء كان التدبير للامة أو للعبد وأما ما كان حملاً حين التدبير فهو مدبر إن دبرت أمة إلا إن دبر أبوه وانما دخل ولد المدبرة الذي حملت به قبل تدبيرها في عقد تدبيرها دون حملها من أبيه قبل تدبيره لأن الولد كجزء منها حتى تضع فإذا دبرها فقد دبره وإذا دبر الأب لم يدخل تدبير الأم ولا حملها حتى تحمل به بعد تدبير الأب (قوله وصارت به أم ولد) يعني أن العبد المدبر إذا عتق ولده الذي حملت به أمته بعد التدبير وذلك العتق بعد موت السيد الذي دبر أباه بأن حمله الثلث هو وأبوه وعتقاً معاً فإن الأمة التي حملت به تصير أم ولد بذلك الولد فتعتق من رأس مال سيدها وهو المدبر المذكور (قوله وقدم الأب عليه في الضيق) هذا هو الذي استظهره ابن عبد السلام فجري عليه المصنف هنا مع اعتراضه في التوضيح على ابن عبد السلام بأن مذهب للدونة وغيرها انهما يتحصان وقد اعترضه ح وعج ومن تبعه بذلك ١ هـ بن (قوله فلا يلزم من عتق الأب عتق الولد) أي ويلزم من عتق الولد عتق الأب (قوله بعته) أي بعث الولد من ثلث السيد (قوله بل يتحصان عنده) أي فإذا كان ثلث مال السيد عشرة وكانت قيمة الولد والأب معاً ثلاثين فإنه يعتق من كل بتقدار خمسة وهو سدسه (قوله إذ يلزم من عتقه عتق ولده) أي وكذا يلزم من عتق الولد عتق أبيه (قوله فلا تكون أمه أم ولد) هذا هو المتيقن خلافاً لما جزم به الشيخ أحمد الزرقاني من كونها أم ولد (قوله والسيد نزاع ماله ان لم يرض) أراد المصنف ماله ما وهب له أو تصدق به عليه أو اكتبه بتجارة أو يخلع زوجة أو ما نشأ من عمل يده وخراجه أي غلته وأرض جناية عليه فالسيد نزعه ولو مرض مرضاً مخوفاً من غير احتياج لشرط على أن إطلاق الاتزاع عليه مجاز اذ هو للسيد أصالة (قوله ما لم يشترط السيد عند التدبير ابتزاعه) أي وإن مرض مرضاً مخوفاً (قوله لبيع للفرماء) أي عند العجز عن وفاء الدين (قوله لبيع بعد موت السيد) أي لا في حال حياته وقول المصنف في باب الرهن لا رقبته محمول على هذه الصورة أي لا يجوز رهن رقبته على أن تباع في حياة السيد في الدين الطارئ على التدبير فلا تخالف بين ما هنا وما أمر في الرهن (قوله وللسيد كتابته) أي سواء قلنا إن الكتابة من قبيل العتق أو من قبيل البيع أما جواز كتابته على الأول فظاهر وأما على الثاني فلأن مرجعها للعتق (قوله فإن أدى) أي نجوم الكتابة (قوله عتق من ثلثه) أي فإن لم يحمله الثلث عتق منه عمله وأثر ماله بيده ووضع عنه من كل نجم عايه بقدر ما عتق منه فإن عتق منه نصفه وضع عنه نصف كل نجم وإن لم يترك غيره عتق لثمة ووضع عنه ثلث كل نجم ولا ينظر لما أداه قبل موت السيد ولو لم يبق عليه غير نجم عتق ثلث المدبر وحط عنه ثلث ذلك النجم ويسعى فيما بقي فإن أداه خرج حراً (قوله لا يجوز للسيد اخراجه) أي إخراج المدبر عن التدبير (قوله بغير حرية) الباء بمعنى اللام كما في نسخة (قوله كبيع وهبة وصدقة) أي ورجوع عن تدبيره وما ذكره المصنف من عدم جواز اخراج المدبر عن التدبير لغير الحرية قال ابن عبد السلام هو المشهور من المذهب وقال ابن عبد البر كات بعض أصحابنا يفتي ببيعه إذا تخلف على مولاه وأحدث أحدنا قبيحة لا ترضى اه وأراد البعض ابن لبابة كما قال ابن عرفة قال في التكميل وقد افترق شيخنا القوري مرة بما نقله ابن عبد البر اه بن (قوله لأن فيه ارقاقه بعد جريان شائبة الحرية فيه) أي والشارع متشوف للحرية

بعد موت السيد حيث لا مال له (و) للسيد (كتابته) فإن أدى عتق وإن عجز رجع مدبراً وإن مات سيده قبل الاداء عتق من ثلثه وسقط عنه باقي النجوم (لا) يجوز للسيد (اخراجاً بغير حرية) كبيع وهبة وصدقة لأن فيه ارقاقه بعد جريان شائبة الحرية فيه

(وفسخ يمه) ان وقع كتمته وصدفته (ان لم يعتق) فان أعتقه المشتري أو الوهوب له قبل الفسخ مضى (والولاء له) أي لمن أعتقه لأن ذبيرة ولا يرجع المشتري إذا أعتقه بالثمن على من ذبيرة (كالمكاتب) لا يجوز بيعه وفسخ إن لم يعتق فان أعتقه فمشتريه فلا فسخ والولاء لمن أعتقه فالتشبيه تام (وان جنى) (٣٨٤) المدر فان كان له مال يفي بحايته دفعه فيها وبقي مدبراً لسيده ولا خيار له كافي القن خلافاً لظاهر

إطلاق الصنف وإن لم يكن له الذي بحايته خير سيده بين فدائه وإسلامه (فان فداه) بقي مدبراً (والا) يفده (ألم خدمته) له جنى عليه (تماضياً) أي شيئاً بعد شيء حتى تستوفي الجاية فلو جنى جناية ثانية على شخص آخر فلا يخص الأول بالحزمة (وحاصه) أي الأول (بحجى عليه) من العبد (ثانياً) بعد اسلام خدمته في الجاية الأولى فيما بقي من الخدمة ويخص الأول بما استوفاه قبل محاسبة الثاني من يوم ثبوت الجاية الثانية وهل معنى الخاصة القسمة نصفين أو على حسب مال الكل الظاهر الثاني وهو ظاهر المدونة (ورجع) مدبراً (إن وقى) أرض الجاية (وان عتق) هذا الجاني (بموت سيده) بعد اسلامه خدمته وقبل استيفاء أرض الجاية (أشبع ماله) من الأرض في ذمته (أو عتق) بعضه (ورق باقيه) للوارث لضيق الثلث اتبع فيما عتق منه (بحصته) أي بما يقابل الجزء الحر لأن ما بقي من أرض الجاية يتعلق ببعضه

(قوله ان لم يعتق) أي قبل الفسخ (قوله فان أعتقه المشتري) أي ولو كان العتق لأجل (قوله ولا يرجع المشتري إذا أعتقه بالثمن على من ذبيرة) أي لأن عتقه له فوت للبيع والبيع المختلف في فساده إذا فات مضى بالثمن وعلم أن محل عتق المشتري وثبوت الولاء له المبتأخر عتقه إلى موت المدبر بالكسر فان تأخر فانه لا يمضي عتقه لأن الولاء قد انعقد لمدبره أما لجل الثلث لكاه فعتق كله أو لبعضه فاعتق بعضه وحيث كان الولاء قد انعقد لمدبره قبل عتق المشتري أو الوهوب له صار عتق المشتري لم يصادف محلاً وحينئذ فلذلك المشتري الذي لم يمض عتقه أن يرجع بالثمن على تركه المدبر (قوله دفع فيها) أي دفع ماله في تلك الجناية (قوله ولا خيار له) أي لا خيار لسيده بين فدائه وإسلام خدمته له جنى عليه ليستوفي منها أرض الجاية تقاضياً (قوله خلافاً لظاهر الصنف الخ) أي فان ظاهر إطلاقه يقتضي أن السيد مخير في اسلامه وفدائه مطاقاً كان له مال يفي بالجناية أم لا (قوله وان لم يكن له الذي يفي الخ) أي بأن لم يكن له مال أصلاً أو له مال لكن لا يفي بحايته (قوله أسلم خدمته له جنى عليه) أي ليستوفي منها أرض الجناية (قوله حتى تستوفي الجاية) أي أرضها وبعد أن يستوفي الجنى عليه أرضها ترد الخدمة لسيده على أنه مدبر وما ذكره الصنف من أن السيد يسلم خدمة المدبر له جنى عليه تقاضياً هو المشهور وقيل انه يسلمها له ملكاً لول السيد (قوله فلو جنى جناية ثانية على شخص) أي قبل أن يستوفي الأول من الخدمة أرض جانيته (قوله وحاصه بحجى عليه ثانياً) أي وحاص بحجبا عليه أولاً بحجى جنى عليه العبد ثانياً (قوله فيما بقي من الخدمة) متعلق بقوله وحاصه بحجى عليه (قوله من يوم ثبوت الخ) صفة الخاصة الثاني أي السكائنة من يوم الخ (قوله القسمة نصفين) أي ولو كانتا على الثلث والثلثين (قوله الظاهر الثاني) بل قال بن هو الصواب فإذا كان أرض كل جنسية من الجنائيتين عشرين إلا أن صاحب الأولى أخذ من خدمته عشرة قبل أن تحصل الجاية الثانية وبقيت له عشرة فانهما يتحاصن خدمته أثلاثاً على ظاهر كلام المدونة وبه جزم ابن مرزوق لأن الخدمة يقتسمانها مناصفة انظر بن (قوله ورجع مدبراً) أي كما كان قبل الجناية (قوله ان وفي أرض الجناية) أي أو الجنائيتين (قوله وان عتق هذا الجاني بموت سيده) أي لجل الثلث له (قوله بعد اسلامه) احتراز بذلك عما لو مات سيده قبل اسلامه وفدائه فانه لا شيء للجنى عليه كما إذا جنى وهو صغير لا خدمة له وانتظرت قدرته على الخدمة فمات سيده وحمل الثلث وكذلك المدبرة التي لا عمل عندها ولا صنعة كما في ابن مرزوق (قوله وقبل استيفاء أرض الجناية) أي من خدمته (قوله اتبع) أي للعق بعضه بالأرض وقوله فيما عتق منه أي بالنظر لما عتق منه (قوله بحصته) أي بمقابل حصته أي بمقابل الجزء الحر منه فالباقي في قوله بحصته على حالها وفي الكلام حذف مضاف أي أو أنها بمعنى في ولا حذف أي يتبع بالأرض في حصته أي الحصة التي صار بها حراً (قوله وخير الوارث في اسلام مارق منه) ملكاً للجنى عليه الخ (إنما خير الوارث بين الفداء والتسليم للرقبة ملكاً مع أن مورثه إنما خير بين الفداء والاسلام للخدمة لأن المورث لا يملك الرقبة وهي الآن ملك للوارث (قوله وقوم بماله) محل هذا إذا كان السيد لم يستثن ماله عند تدبيره وإلا قوم بدونه (قوله والعبرة بالتقويم يوم النظر) أي سواء كان المال يوم النظر مساوياً له يوم الموت أو زيداً أو نقص (قوله على أنه من المال كذا وكذا)

بالجزء الحر وبعضه بالجزء الرق فإذا كان الأرض عشرة ورق نصفه اتبع بخمسة (وخير الوارث) لبعضه الرق (في اسلام مارق) منه ملكاً للجنى عليه (أو فسكه) بقدر ما يخصه من أرض الجناية وهو خمسة في مثالا (وقوم) المدبر بعد موت سيده (بماله) أي ماله لانه صفة من صفاته والعبرة بالتقويم يوم النظر لا يوم موت السيد فيقال كم يساوي هذا العبد على أن له من المال كذا وكذا فإذا قبل مائة قبل

وَسَمَّ تَرَكَ سَيِّدَهُ فَإِذَا قِيلَ مَا تَبَيَّنَ فَأَكْثَرَ خَرَجَ كَمَا هُوَ حَرَامٌ لِحُلِّ الْثُلْثِ لَهُ وَتَبَيَّنَ مَالَهُ (وَإِذَا لَمْ يَحْمِلِ الْثُلْثُ إِلَّا بَعْضَهُ عَتَقَ) ذَلِكَ الْبَعْضُ وَرَبَّى الْبَاقِي (وَبَقِيَ مَالَهُ) كَأَنَّهُ (بِيَدِهِ) مِلْكًا فَإِذَا كَانَتْ قِيَمَتُهُ بِأَمَالِ مِائَةِ وَمَالِهِ مِائَةٌ وَتَرَكَ السَّيِّدَ مِائَةً فَإِنَّهُ يَتَّقِي نِصْفَهُ وَيَقْرُمُ مَالَهُ بِيَدِهِ مِلْكًا عِنْدَ مَالِكٍ وَابْنِ الْقَاسِمِ وَوَجْهٌ عَتَقَ نِصْفَهُ أَنَّهُ يَمَالُهُ مِائَتَانِ وَهُمَا مَعَ مِائَةِ السَّيِّدِ ثَلَاثًا وَثُلُثُهَا مِائَةٌ وَهِيَ نِصْفُ قِيَمَتِهِ مَعَ مَالِهِ فَيَتَّقِي نِصْفَهُ لِحُلِّ الْثُلْثِ لِنِصْفِهِ فَإِنْ لَمْ يَتَرَكَ السَّيِّدَ إِلَّا الْعَبْدَ مَجْرُوعًا عَتَقَ ثُلَاثَةً وَلَوْ كَانَ قِيَمَتُهُ بِأَمَالِ مِائَتَيْنِ وَالسَّيِّدَ مِائَةً عَتَقَ نِصْفَهُ لِأَنَّ ثُلْثَ السَّيِّدِ مِائَةٌ وَهِيَ نِصْفُ قِيَمَةِ الْعَبْدِ \* وَالْحَاصِلُ أَنَّ الثَّلَاثَانَ حَمْلَ الْمَدْبَرِ خَرَجَ حَرًّا وَإِنْ لَمْ يَحْمِلْهُ عَتَقَ مِنْهُ عَمَلُهُ وَرَقِ (٣٨٥) بَاقِيهِ وَوَجْهٌ الْعَمَلُ فِيهِ أَنْ تَنْظُرَ نِسْبَةَ

ثَلَاثَ الْمَالِ مِنْ قِيَمَةِ رَقَبَةٍ الْعَبْدِ وَبِثَلَاثِ النِّسْبَةِ يَتَّقِي مِنَ الْعَبْدِ كَمَا لَوْ تَرَكَ مَدْبَرًا قِيَمَتُهُ مِائَةٌ وَتَرَكَ مِائَةً وَأَرْبَعِينَ فَمَجْمُوعُ التَّرَكَةِ مِائَتَانِ وَأَرْبَعُونَ وَثُلُثُهَا ثَمَانُونَ نِسْبَتُهَا مِنْ قِيَمَةِ الْعَبْدِ أَرْبَعَةٌ أَخْمَاسُ فَيَتَّقِي مِنْهُ أَرْبَعَةٌ أَخْمَاسُهُ مِثَالُ آخَرٍ مَدْبَرٍ قِيَمَتُهُ خَمْسُونَ وَتَرَكَ سَيِّدَهُ عَشْرَةً فَالْمَجْمُوعُ سِتُونَ ثُلُثُهَا عَشْرُونَ نِسْبَتُهَا لِقِيَمَةِ الْعَبْدِ خَمْسَانُ فَيَتَّقِي مِنْهُ خَمْسَاءُ (وَإِنْ) ضَاقَ الثَّلَاثُ وَكَانَ لِسَيِّدِهِ كَيْفٌ مُؤْجَلٌ عَلَى (حَاضِرٍ مِلَى بَيْعِ) الْدَيْنِ (بِالنَّقْدِ) أَيْ مَعْجَلًا فَإِنْ سَاوَى الدَّيْنُ عَشْرِينَ وَمَالُ السَّيِّدِ عَشْرُونَ وَقِيَمَةُ الْمَدْبَرِ عَشْرُونَ عَتَقَ كُلَّهُ لِحُلِّ الثَّلَاثِ لَهُ وَذَكَرَهُ فَمَوْهُومٌ حَاضِرٌ بِقَوْلِهِ (وَإِنْ) كَانَ الدَّيْنُ عَلَى غَائِبٍ (قُرْبَتْ غَيْبَتُهُ) كَالْيَوْمَيْنِ وَالْثَلَاثَةِ وَالْدَّيْنُ

أَيُّ سَوَاءٍ كَانَ الْمَالُ عَيْنًا أَوْ عَرْضًا أَوْ هُمَا (قَوْلُهُ لِحُلِّ الثَّلَاثِ لَهُ) أَيْ مَعَ مَالِهِ (قَوْلُهُ وَبَقِيَ مَالَهُ كُلُّهُ بِيَدِهِ مِلْكًا) هَذَا هُوَ مَذْهَبُ الدُّونَةِ وَالْمُوَطَّاءِ وَالْوَثَائِقِ الْمَجْمُوعَةِ وَالَّذِي فِي التَّوْضِيحِ أَنَّهُ لَا يَبْقَى بِيَدِهِ شَيْءٌ مِنَ الْمَالِ إِلَّا مَقْدَارُ مَا عَتَقَ مِنْهُ لِأَنَّهُ لَوْ بَقِيَ الْمَالُ كُلُّهُ بِيَدِهِ لَسَكَانَ فِيهِ غَيْبٌ عَلَى الْوَرِثَةِ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ عَتَقُهُ قَدْ خَرَجَ مِنْ أَكْثَرِ مِنَ الثَّلَاثِ فَالْقِيَاسُ أَنَّهُ لَا يَأْخُذُ مِنَ الْمَالِ إِلَّا بِقَدَرِ مَا عَتَقَ مِنْهُ وَاعْتَرَضَ بِمَخَالَفَتِهِ لِمَذْهَبِ الدُّونَةِ قَائِلًا وَتَهْلُهُ ابْنُ عَرَفَةَ وَغَيْرُهُ وَأَنَّ مَا فِي التَّوْضِيحِ سَهْوٌ وَهُوَ شَبْهَةٌ مَا فِي التَّوْضِيحِ جَوَابُهَا أَنَّ بَقَاءَ نِصْفِ الْمَدْبَرِ مِثْلًا رَقًا لِلْوَرِثَةِ مَعَ كُلِّ مَالِهِ أَكْثَرَ خَطَأً لَهُمْ إِذَا بَاعُوهُ بِمَا إِذَا كَانَ نِصْفُهُ رَقًا لَهُمْ مَعَ بَعْضِ مَالِهِ لِأَنَّ قِيَمَتَهُ إِذَا كَانَ مَالَهُ خَمْسِينَ (قَوْلُهُ فَإِنْ لَمْ يَتَرَكَ) أَيْ فَإِنْ لَمْ يَتَرَكَ إِلَّا ذَلِكَ الْعَبْدَ فَقَطْ وَلَمْ يَتَرَكَ مَالًا سِوَاهُ (قَوْلُهُ وَوَجْهٌ الْعَمَلُ فِيهِ) أَيْ فِيهَا إِذَا لَمْ يَحْمِلِ الثَّلَاثَ الْمَدْبَرُ أَيْ بِأَنَّهُ كَانَ أَقَلُّ مِنَ قِيَمَتِهِ (قَوْلُهُ أَنْ تَنْظُرَ نِسْبَةَ الْبَيْعِ) الْاَوْضَحُ أَنْ يَقُولَ أَنْ تَنْسَبَ ثُلْثَ الْمَالِ لِقِيَمَةِ الْمَدْبَرِ وَبِثَلَاثِ النِّسْبَةِ يَتَّقِي مِنَ الْعَبْدِ (قَوْلُهُ مِنْ قِيَمَةِ الْعَبْدِ) أَيْ الَّتِي هِيَ مِائَةٌ (قَوْلُهُ أَرْبَعَةٌ أَخْمَاسُهُ) أَيْ لِأَنَّ خَمْسَ الْمِائَةِ عَشْرُونَ فَالْثَمَانُونَ أَرْبَعَةٌ أَخْمَاسُ الْمِائَةِ (قَوْلُهُ نِسْبَتُهَا لِقِيَمَةِ الْعَبْدِ خَمْسَانُ) أَيْ لِأَنَّ قِيَمَةَ الْعَبْدِ خَمْسُونَ وَخَمْسُهَا عَشْرَةٌ فَالْعَشْرُونَ خَمْسَانُ لِلْخَمْسِينَ (قَوْلُهُ وَإِنْ ضَاقَ الثَّلَاثُ) أَيْ عَنْ عَتَقِ الْمَدْبَرِ بِتَمَامِهِ (قَوْلُهُ مُؤْجَلٌ) أَيْ لِأَجَلٍ قَرِيبٍ أَوْ بَعِيدٍ (قَوْلُهُ يَبِيعُ الدَّيْنُ) مُرَادُ الْمَصْنُفِ بِالْبَيْعِ التَّقْوِيمِ (قَوْلُهُ مَعْجَلًا) أَيْ لَا وَجْهًا وَإِشَارَ الشَّارِحِ إِلَى أَنَّ مُرَادَ الْمَصْنُفِ بِالنَّقْدِ الْمَعْجَلُ لَا الْعَيْنُ لِأَنَّ الدَّيْنَ إِذَا كَانَ عَيْنًا إِنَّمَا يَقُومُ بِالْعَرَضِ \* وَحَاصِلُهُ أَنَّ الدَّيْنَ إِذَا كَانَ عَلَى حَاضِرٍ مِلَى فَانْه يَقُومُ حَالًا إِلَّا أَنَّهُ إِنْ كَانَ عَيْنًا يَقُومُ بِعَرَضٍ وَإِنْ كَانَ عَرْضًا يَقُومُ بِعَيْنٍ (قَوْلُهُ اسْتَوْثَى قَبْضُهُ) أَيْ انْظُرْ بِعَتَقِ الْعَبْدِ إِلَى قَبْضِ الدَّيْنِ (قَوْلُهُ يَبِيعُ لِلْفَرَمَاءِ) الْأَوَّلَى لِأَجَلِ الْقِسْمِ عَلَى الْوَرِثَةِ لِأَنَّ الدَّيْنَ يَبْطُلُ بِالسَّيْرِ مِثْلًا فَإِذَا مَاتَ السَّيِّدُ (قَوْلُهُ عَتَقَ مِنْهُ أَيْ مِنْ ثُلْثِ السَّيِّدِ بِنِسْبَةِ ذَلِكَ) مِثْلًا لَوْ كَانَ تَرَكَ السَّيِّدَ لَا حَاضِرًا مِائَةً وَالْمَدْبَرُ يَسَاوِي مِائَةً وَكَانَ الدَّيْنُ عَلَى الْمَعْسَرِ أَوْ عَلَى بَعِيدِ الْقَبِيلَةِ أَوْ قَرِيبِهَا وَبَعْدَ أَجَلِهِ مِائَةٌ قَطَعَ النَّظَرُ عَنْ تِلْكَ الْمِائَةِ فَضَارَ كَأَنَّ السَّيِّدَ أَمَّا تَرَكَ مِائَتَيْنِ فَيَتَّقِي مِنَ الْمَدْبَرِ حَمْلَ الثَّلَاثِ وَهُوَ ثُلُثُ الثَّلَاثِ لِأَنَّ ثُلْثَ مَالِ السَّيِّدِ سِتُونَ وَثُلُثَانِ وَهِيَ ثُلَاثُ قِيَمَةِ الْمَدْبَرِ وَيَبِيعُ ثُلْثَ الْمَدْبَرِ الَّذِي لَمْ يَحْمِلْهُ الثَّلَاثَ لِأَجَلِ الْقِسْمِ عَلَى الْوَرِثَةِ فَإِنْ حَضَرَ الدَّيْنُ الْغَائِبُ أَوْ أَيْسَرُ الْمَعْدَمِ وَدَفَعَ الْمِائَةَ بِتَمَامِهَا عَتَقَ ثُلْثَ الْمَدْبَرِ الَّذِي قَدْ بَيْعَ وَنَقَضَ بَيْعَهُ وَإِنْ دَفَعَ مِنْهَا سِتِينَ عَتَقَ مِنْ ذَلِكَ الثَّلَاثِ الْمَبِيعِ خَمْسَ الْمَدْبَرِ فَيَصِيرُ الْعَتَقُ مِنْهُ أَرْبَعَةٌ أَخْمَاسُهُ وَثُلْثُ خَمْسِهِ وَثُلَاثُ خَمْسِهِ رَقِيقَانِ (تَنْبِيْهُ) قَوْلُهُ عَتَقَ مِنْهُ بِنِسْبِهِ ذَلِكَ أَيْ لَوْ أَعْتَقَهُ الْمُشْتَرَى وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ وَفَسَخَ بَيْعَهُ إِنْ لَمْ يَتَّقِ أَنَّهُ هُنَاكَ يَرْجِعُ مِنَ عَتَقِ لَتَدْبِيرٍ وَهُوَ أَضْعَفُ وَهَذَا يَرْجِعُ مِنْ عَتَقِ. لِآخِرٍ وَهُوَ وَاضِحٌ إِنْ كَانَتْ يَتَّقِي جَمِيعَهُ بِمَا حَضَرَ مِنَ الْمَالِ فَإِنْ كَانَ يَتَّقِي بَعْضَهُ وَكَانَ قَدْ أَعْتَقَ الْمُشْتَرَى

٤٩ - دَسَوْنِي - بَع \* حَالٍ أَوْ قَرَبٍ حَوْلَهُ (اسْتَوْثَى قَبْضُهُ) أَيْ الدَّيْنُ أَيْ اسْتَوْثَى بِعَتَقِ الْعَبْدِ حَقَّ قَبْضِ ذَلِكَ

الدَّيْنِ فَيَتَّقِي مِنْهُ بِقَدَرِ ثُلْثِ الْحَاضِرِ وَثُلْثِ مَا قَبِضَ مِنَ الدَّيْنِ (وَإِلَّا) بِأَنَّهُ كَانَ الدَّيْنُ عَلَى مَعْسَرٍ أَوْ عَلَى غَائِبٍ بِعِيدِ الْقَبِيلَةِ أَوْ عَلَى قَرِيبِهَا وَبَعْدَ أَجَلِهِ (يَبِيعُ) لِلْفَرَمَاءِ مِنَ الْمَدْبَرِ مَا لَمْ يَحْمِلْهُ ثُلْثُ الْحَاضِرِ (فَإِنْ حَضَرَ) الدَّيْنُ (الْغَائِبُ) غَيْبَةً بَعِيدَةً كَقَرِيبَةٍ مَعَ بَعْدِ أَجَلِهِ (أَوْ أَيْسَرَ) الدَّيْنِ (الْمَعْدَمُ بَعْدَ بَيْعِهِ) أَيْ يَبِيعُ الْمَدْبَرُ لِأَجَلِ الْفَرَمَاءِ (عَتَقَ مِنْهُ) أَيْ مِنْ ثُلْثِ السَّيِّدِ بِنِسْبَةِ ذَلِكَ (حَيْثُ كَانَ) الْمَدْبَرُ أَيْ سِوَاكَانَ يَبِيعُ الْوَرِثَةَ أَوْ يَبِيعُ مُشْتَرِيَهُ وَلَوْ تَدَاوَلَتْهُ الْأَمْلاكَ (وَ) إِنْ قَالَ لِعَبْدِهِ (أَنْتَ حَرٌّ قَبْلَ مَوْتِي بِسَنَةٍ) مِثْلًا صَحَّ الْعَتَقُ

لكن موته غير معلوم فالواجب النظر (ان كان السيد مليئا) حين قال لعبد ما ذكر (لم يوقف) العبد عن خدمة سيده بل يستمر بخدمة فان مات السيد بعد ذلك (نظر) إلى حاله قبل موته بسنة (فان صح) السيد أى كان صحيحا في أول السنة أو في أثنائها (اتباع) البناء للفاعل وضميره عائدا على العبد أى اتبع العبد تركه سيده ويجوز بناؤه للفعل ونائبه ضمير السيد والمعنى واحد أى اتبع العبد تركه سيده (بالخدمة) أى بأجرة خدمته التى خدمها له سنة قبل موته لأنه تبين أنه كان حرا من أولها فهو مالك لأجرته من أول السنة وعق (من رأس المال) لأنه بضعة سيده في السنة (٣٨٦) ولو في آخرها صحة بينة تبين أنه معتق في الصحة ولا يضره ما أحدثه سيده من الدين في تلك السنة وإذا

وجع بالخدمة سنة اتبعه الوارث بالنفقة عليه في تلك السنة (والا) يكن صحيحا في السنة بأن مرض مرضا مخوفا من أولها واستمر مريضا الموت (فمن الثلث) يعتق لأنه تبين أنه أعتقه في المرض (ولم يتبع) تركه سيده بخدمة سنة قبل موته لأن كل من يعتق من الثلث فغايبه لسيده إذا نظر فيه بالتقويم إما يكون بعد الموت وصرح بغيره ومليئا وان كان مفهوم شرط لما فيه من التفصيل فقال (وان كان السيد غير مليء) وقت قوله أنت حر قبل موتى بسنة (وقف خراج سنة) من يوم قوله المذكور على يد عدل باذن الحاكم سواء كان الخدم له السيد أو غيره (ثم) إذا تمت السنة وخدمه العبد سيده أو غيره من السنة الثانية زمانا كيوم أو جمعة أو شهر على ما يقتضيه الحال يعطى السيد بما وقف من خراج السنة الماضية (ماخدم نظيره)

جميعه نقض من عتقه بقدر ما عتق بما حضر ومضى عتقه في الباقي ويحل للشترى ما أخذه في نظيره نقض من العتق وان أراد الشترى رد عتق ما بقى لا تقاض البيع في بعض ما عتق جرى على استحقاق بعض البيع اه عبق (قوله) لكن موته غير معلوم (أى) حينئذ فأول السنة التى قبل موته التى يعتق عندها غير معلوم وقوله فالواجب النظر الخ الأولى فالخلص من تلك الورطة أن ينظر الخ (قوله) ونائبه ضمير السيد أى اتبعت تركته بأجرة خدمة السنة التى خدمها له العبد قبل موته فأخذتلك الاجرة من رأس المال (قوله فهو) أى العبد مالك الخ (قوله من رأس المال) تنازعه عتق واتبع فيعمل فيه عتق ويعمل في ضميره اتبع أى اتبعه بالخدمة منه أى من رأس المال كما ذكره ابن عرفة وابن شاس اه بن (قوله ولا يضره الخ) أى لأنه معتق قبل الدين من أول السنة نعم يضره الدين السابق على أول السنة وقوله ولا يضره أى من جهة عتقه من رأس المال وان كان ذلك الدين يضره من جهة قيمة خدمته في السنة لأنه بمحاصص بها مع الغرماء ولا يقدم عليهم كما قال ابن رشد انظر بن (قوله) اتبعه الوارث الخ (أى) ويتقاضان فان زاد للعبد شئ من خدمة السنة على تقته رجع بها وانظر إذا زادت النفقة على قيمة خدمته هل يسقط ذلك الزائد أو يتبعه الورثة به كما يتبع هو بما زاد له من خدمة السنة على قيمة السنة (قوله) لأنه تبين أنه أعتقه في المرض (أى) الذى هو في أول السنة ومن المعلوم أن العتق في المرض يخرج من رأس المال (قوله على يد عدل) أى لا على يد السيد ولا على يد العبد (قوله) ماخدم نظيره (أى) أجرة خدمة زمن خدم العبد نظيره أى مقداره من السنة الثانية \* وحاصله انه إذا تمت السنة فانه يوقف ما يحدث من الخارج في السنة الثانية ويعطى السيد نظيره أى مقداره من خراج السنة الماضية سواء كان خراج شهر أو جمعة أو يوم سواء تساوى الخراج فيها مع المستقلة أو تخالف وهكذا في سنة ثالثة ورابعة وخامسة إلى مالا نهاية له كلما حصل خراج بعد السنة اخذ السيد نظيره أى مقداره من الموقوف ووقف الخراج الحاصل بعد السنة ليعطى للعبد خراج سنة محظوظا لاحتمال ان يكون السيد في أول السنة التى اتصلت بموته صحيحا بحيث يخرج من رأس المال ويكون له خراج تلك السنة (قوله نظيره) أى أجرة نظير القدر الخ (قوله في السنة الثانية) أى ويوقف أجرة ما خدمه في السنة الثانية (قوله وان شهرافشهر) أى وما حدث من خراج المستقبل يوقف عوضا عما اخذ من خراج الماضية (قوله فان مات السيد نظر الخ) هذا ظاهر فيما إذا مات السيد بعد سنة فأكثر من يوم قال له أنت حر قبل موتى بسنة وأما لو مات قبل مضي سنة من قوله فهل يراعى كونه صحيحا أو مريضا حال القول ويعتق من رأس المال في الأول ومن الثلث في الثانى أولا يعتق أصلا لأنه علقه في المعنى على شئ لم يحصل وذلك لأن قوله أنت حر قبل موتى بسنة فى معنى قوله ان مضت سنة قبل موتى من هذا الوقت فأنت حر ولم تمض

أى يدفع لسيده من القدر الموقوف وهو أجرة السنة الأولى نظير القدر الذى خدمه العبد في السنة الثانية وهكذا السنة في سنة ثالثة ورابعة وخامسة إلى أن يموت السيد فالسيد نائب فاعل يعطى وفي نسخة يعطى بما وقف باسقاط لفظ السيد فثائب الفاعل ضمير يعود عليه وما وقف متعلق يعطى وما مفعول يعطى الثانى وفاعل خدم ضمير العبد ونظيره مفعول خدم ولو قال المصنف نظير ما خدم لكان أوضح وأخصر أى يعطى السيد بما وقف في السنة الماضية نظير ما خدمه العبد في السنة المستقبلية ان يومافيو ماوان شهرافشهر مثلا فان مات السيد نظر إلى حاله قبل موته بسنة فان صح فيها أخذ العبد ما بقى لانه اجرة سنة وان مرضها عتق من الثلث



والوقوف للسيد يستحقه الورثة (وبطل التديير بقتل سيده) أي بقتل العبد لصيده (عمداً) عدواناً لا في باغية ويقتل به فإن استحياء الورثة بطل تدييره وكان رقاهم فلو قتله خطأ عتق في مال سيده لا في دينه التي تؤخذ منه وليس على عاقلته منها شيء لأنه إنما قتل وهو لمهلك (و) بطل التديير (استغراق الدين له) أي للمدبر أي لقيته (وللتركة) وسواء (٣٨٧) كان الدين سابقاً أو لاحقاً إن مات السيد وأما في حياته

فإنما يبطله السابق فإذا كان عليه مائة والعبد يساوي خمسين وترك خمسين فأقل بطل التديير كله (و) بطل (بعضه) أي التديير (بمجاوزة الثلث) من إضافة المصدر لمفعوله أي بمجاوزة البعض لثالث الميت لأنه إنما يخرج منه كما لو كانت قيمته خمسة وترك سيده خمسة ولا دين فثلث التركة ثلاثة وثلث هي قيمة ثلثي المدبر فيعتق ثلثاه ويرق ثلثه لمجاوزة فيعتق ثلثاه ويرق ثلثه (وله) أي للمدبر (حكم الرق) في خدمته وحدوده وعدم حد قاذفه وعدم قبول شهادته وغير ذلك في حياة سيده بل (وإن مات سيده) حتى يعتق فيما وجد من مال سيده (حينئذ) أي حين العتق الذي لا يكون إلا بعد تقويمه ومعرفة مقدار مال السيد وما ينوب المدبر من ذلك فلو تلف بعض مال السيد بعد موته وقبل العتق فإنما يعتق فيما بقي ولا ينظر لما هلك قبل عتقه (و) إن قال لصيده أنت حر

الفئة قبل موته من هذا الوقت والثاني هو ما استظهره عجب والاول هو ما استظهره غيره (قوله وبطل التديير بقتل سيده) أي بخلاف ما لو عاق السيد عتق عبده على موت شخص أو دابة تقتل العبد ذلك الشخص أو الدابة فلا يبطل عتقه بل يعتق كذا قرر اه عبق (قوله لا في باغية) محترز قوله عدواناً أي لأن قتله حال كونه من جملة جماعة باغية فلا يبطل تدييره ويعتق من ثلث مال سيده (قوله وبقتل به) أي إذا قتله عدواناً (قوله التي تؤخذ منه) أي من المدبر بعد عتقه (قوله وليس على عاقلته) أي المدبر وقوله منها أي من دية السيد (قوله وهو مملوك) أي والعاقلة لا تحمل جناية الرقيق (قوله وللتركة) عطف عام على خاص لأن المدبر من جملة التركة إلا أن يقال المراد للتركة سواء ولو حذفه واقتصر على قوله له كان أحسن لأنه لا يستغرقه الدين إلا إذا استغرق التركة (قوله إن مات السيد) أي وقام الغرماء بعد موته (قوله وأما في حياته) أي وأما إذا قام الغرماء على السيد في حال حياته (قوله فأنما يبطله السابق) أي فإن كان الدين سابقاً على التديير فإن المدبر يباع للغرماء لبطلان التديير وإن كان التديير سابقاً على الدين فإنه لا يساع في ذلك الدين (قوله وبطل التديير) أي لاستغراق الدين للمدبر وللتركة لأن الدين مقدم على كل ما يخرج من الثلث (قوله كالموت كانت قيمته خمسة النخ) أي وكالموت ترك السيد عشرة وقيمة المدبر عشرة فثلث التركة ستة وثلثان هي قيمة ثلثي المدبر فيعتق ثلثاه ويرق ثلثه لمجاوزة ذلك الثلث ثلث الميت أي زيادته عليه \* والحاصل أن ثلث التركة إذا كان أقل من قيمة المدبر فإنك تنسب ذلك الثلث لقيمة المدبر وبذلك النسبة يعتق منه ويرق باقيه كما تقدم (قوله وحدوده) أي فيحد في القذف والشرب أربعين جلدة وفي الزنا خمسين (قوله وغير ذلك) أي كعدم قتل قاتله إذا كان حراً مسلماً (قوله في حياة سيده) متعلق بقوله وله حكم الرق أي هذا إذا كان سيده حياً بل وإن مات (قوله وما ينوب المدبر) أي وبعد معرفة ما ينوب للمدبر من ذلك (قوله وعتق من الثلث) أي إن حمله \* وحاصله أنه إن مات السيد أولاً قوم ونظر هل يحمله الثلث أم لا فإن حمله الثلث كان كالمعتق لأجل فيستمر للورثة في الخدمة إلى أن يموت فلان فيعتق كله وإن لم يحمله الثلث كانت الورثة بالخيار في الجزء الذي لم يحمله الثلث بين الرق والعتق وإن مات فلان أولاً استمر يخدم السيد حتى يموت وعتق من الثلث كله إن حمله وإن حمل بعضه عتق يحمل الثلث ورق الباقي (قوله أي كما يعتق المدبر) أي غيره وإلا فهذا مدبر أيضاً لأنه لما علق عتقه على موت الاجنبي لم يكن وصية إذ لا تعلق الوصية عليه ولم يحمل من باب العتق لأجل لأنه علقه على موته وهو لا يعلق عليه انظر بن (قوله ولا رجوع له) قد رحمه الشارح للمدبر في هذه المسئلة لا للمدبر في الباب للاستغناء عن ذلك بقوله سابقاً ولا يجوز إخراجها لغير حرية تأمل (قوله في صحته) إنما لم يقيد المصنف بذلك اتكالا على ما اشتهر من أن التبرعات في الرض مخرجها الثلث (قوله يعتق عند وجود الداع عليه) أي وهو انقضاء الشهر بعد موت فلان في صورة المصنف وموت فلان في صورة الشارح وسواء استمر السيد حياً مدة الاجل أو مات إلا أنه إن استمر السيد حياً كانت الخدمة للاجل له فإن مات كانت الخدمة للاجل لورثته

بعد موتي وموت فلان) قيد بشهر مثلاً لا توقف عتقه على موتهما معا وكأنه قال إن مات فلان فأنت حر بعد موتي وإن ماتت أنا فأنت حر بعد موت فلان فكان عتقه على موت الأخير منهما (و) عتق من الثلث أيضاً أي كما يعتق المدبر من الثلث (ولا رجوع له) أي لصيده فيما عده فيه من الحرية بل يبقى بعد موت سيده يخدم ورثته حتى يموت فلان فإن مات فلان قبل السيد استمر يخدم السيد (وإن قال) في صحته لصيده أنت حر (بعد موت فلان بشهر) مثلاً وكذا إن لم يقل بشهر (فاعتق الاجنبي) يعتق عند وجود الداع عليه (من رأس المال) ولا

يلحمه دين ويخدم إلى الأجل فان قال ما ذكر في مرضه عتق بعد موت فلان من الثلث وخدم الورثة حتى يتم الأجل يموت فلان واخبر بقوله بعد موت فلان بشهر عما إذا قال بعد (٣٨٨) موت بشهر مثلاً فإنه يكون وصية مالم يرد به التدين أو بطلانه كما تقدم

[درس] (باب في أحكام الكتابة والمكاتبة مأخوذة من الكتاب بمعنى الأجل المضروب كما في قوله تعالى إلا ولها كتاب معلوم أي أجل أو من الكتب بمعنى الالتزام كما في قوله تعالى كتب عليكم الصيام أي ألزمكم وقوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة أي ألزم نفسه والعبد التزم سيده أداء النجوم وهي شرعا عرفها ابن عرفة بقوله عتق على مال مؤجل من العبد موقوف على أدائه فخرج ماعلى مال معجل فقطاعة ومؤجل على أجنبي ومالم يكن على مال أصلاً كالعتق المبطل والذي لأجل والتدين ولم يعرفها للمصنف وإنما بين حكمها فقال (ندب مكاتبة أهل التبرع) بكل ماله أو ببعضه كالزوجة والمريض أي ندب لأهل التبرع أن يكتب عبده فكاتبة مصدر مضاف لفاعله وعمل الندب إن طلب الرقيق ذلك والالم تندب ومفهومه أن غير أهل التبرع لا تندب مكاتبة وما وراء ذلك شيء آخر فان كان صبياً أو سفياً

(قوله فان قال ما ذكر في مرضه) حاصله أنه إذا قال في مرضه لبعده أنت حر بعد موت فلان ثم مات نظر هل بحمله الثلث أم لا فان حمله كان كالمعتق لأجل فيستحق بخدم الورثة إلا أن يموت فلان فيعتق كله وان لم يحمله الثلث كانت الورثة بالخيار في الجزء الذي لم يحمله الثلث بين استرقاقه وعتق محمل الثالث بتلاوين عتق ذلك الجزء وإنفاذ الوصية (قوله من الثالث) أي بعد موت السيد فان لم يحمله الثلث خير الورثة في إنفاذ الوصية وعتق محمل الثالث بتلا (قوله مالم يرد به التدين أو بطلانه) أي والا كان تديناً على ما اختاره عج خلافاً للقاني (قوله كما تقدم) أي في قول المصنف أو حر بعد موتى بيوم.

### باب في الكتابة

(قوله والعبد التزم الخ) هذا تعليل لقوله أو من الكتب بمعنى الالتزام أي لأن العبد الخ و كان الأنسب أن يقول لأن العبد ألزم نفسه أداء النجوم لسيده (قوله عتق على مال) قال ابن مرزوق صوابه عقد يوجب عتقاً على مال الخ لأن الكتابة سبب في العتق لا نفسه اهـ بن (قوله فقطاعة) أي فهي مغايرة للكتابة ولذا قال في الدونة لا يجوز كتابة أم الولد ويجوز عتقها على مال معجل وقد كانت الكتابة معتمدة فقبل الاسلام فأقرها النبي صلى الله عليه وسلم بعده قاله ابن التين وابن خزيمة وقول الرمانى الكتابة اسلامية ولم تعرف في الجاهلية خلاف الصحيح قيل أول من كوتب في الاسلام أبو المؤمل فقال النبي صلى الله عليه وسلم أعينوا أبا المؤمل فأعين قضى كتابته وفضلت عنده فضلة فقال له النبي ﷺ أنفقها في سبيل الله وقيل أول من كوتب في الاسلام سلمان الفارسي ثم بريرة أنظر الزرقاني على اللوطا (قوله ندب مكاتبة أهل التبرع بكل ماله الخ) أي ندب لمن هو أهل لأن يتبرع بكل ماله أو ببعضه أن يكتب عبده فالأول هو الرشيد غير الزوجة والمريض والثنائي الزوجة والمريض (قوله والا لم تندب) أي مكاتبة بل تباع فقط \* فان قلت ظاهر قوله تعالى: والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً يقتضى وجوبها إذا طلبها الرقيق \* قلت الأمر ليس بالوجوب لأن الكتابة إما يسع أو عتق وكلاهما لا يجب والأمر جاء في القرآن لغبر الوجوب قال تعالى: وإذا حللتم فاصطادوا. والصيد بعد الإحلال لا يجب إجماعاً وقال تعالى: فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله والانتشار والابتغاء لا يجبان بعد انقضاء الصلاة إجماعاً فالأمر فهما للإباحة وكذا قوله فكاتبوهم وذلك لان الكتابة عقد غرر فلا يصل أن لا تجوز فلما أذن المولى فيها للناس بقوله فكاتبوهم الخ كان أمراً بعد منسحب والأمر بعد المنع للإباحة ولا يرد أنها مستحبة لأن استحبابها ثبت بأدلة أخرى كعموم قوله تعالى: وافعلوا الخير لمعكم فلا تحبون. (قوله لا تندب مكاتبة) أي ولو طالب الرقيق منه ذلك (قوله وما وراء ذلك) أي هل هي صحيحة أو باطلة شيء آخر (قوله أو زوجة) أي في زائد الثلث (قوله كالمعتق) تشبيه في المنق (قوله وأما على أنها يسع فتكون صحيحة) أي كما أنها تصح من السكران بناء على أنها عتق لتشوف الشارع للحرية وتبطل منه بناء على أنها يسع على ما مر في باب البيع فالسكران على العكس من الصبي والسفيه \* واعلم أن ما ذكره الشارح من مساواة السفيه للصبي هو للمول عليه كما لشيخنا وابن خلافاً لمسا في عبق (قوله وندب أن يكون آخراً) أشار الشارح إلى أن آخر أخبر لكان المحذوفة مع اسمها والاصل وحط جزء يكون آخراً ويصح جعله حالاً من جزء وان كان مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ قليلاً أو كثيراً محمولاً عن المفعول مفسراً

لأجل

كانت مكاتبة باطلة وان كان مريضاً أو زوجة كانت صحيحة

موقوفة على إجازة الورثة والزوج لا باطلة كالمعتق لأنها هنا بعوض وبطلانها من الصبي والسفيه مبنى على أنها عتق وأما على أنها يسع فتكون صحيحة متوقفاً لزومها على إجازة وليها (و) ندب لسيده (خط جزء) من اجزائها عنه وندب أن يكون (آخر)

من نجومها ليحصل به الاستعانة على العتق فالأولى للمصنف أن يقول وآخرها بالواو ليفيد أنه مندوب آخر ( ولم يجز العبد عليها )  
أي على الكتابة أي على قبول كتابته سنده ( والمأخوذ منها ) أي من المدونة ( الجبر ) وقيل ( ٣٨٩ ) إذا جعل عليه سيده مثل خراجه

والأولى أن يقول وأخذ  
منها الجبر لأنه كما أخذ  
منها الجبر أخذ منها عدمه  
وكلامه يفيد الحصر وأركان  
الكتابة أربعة سيد مكاتب  
بالكسر وشرطه أن يكون  
من أهل التبرع ورقى  
مكاتب بالفتح وقد أفادها  
بقوله ندب الخ وصيغة  
وأشار لها بقوله ( بكتبتك  
ونحوه ) كأنك مكاتب  
ومكاتب به واليه أشار  
بقوله ( بكذا ) أو بعتك  
نفسك بكذا أو معتق على  
كذا قل أو كثر واختلف  
في لزوم تنجيحه قيل  
يلزم تنجيحه فإذا وقعت  
الكتابة بغير تنجيح فهي  
صححة وتنجم لزوما  
وهذا هو الراجح وقال ابن  
رشد الصحيح جوازها  
حالة ولا يجب التنجيح لكنها  
ان وقعت حالة فقطاعة  
وإلى هذا الخلاف أشار  
بقوله ( وظاهرها اشتراط  
التنجيم وصحح خلافة )  
واعترض على المصنف  
بأن مقتضى كلامه أن ظاهر  
المدونة أن التنجيح شرط  
صححة فإذا لم ينجم فسدت  
وليس كذلك بل هي  
صححة قطعاً وبصار  
إلى التنجيح وجوباً فكان  
عليه ابدال اشتراط بلزوم

لإجمال نسبة حظ إلى جزء أي وحط السيد آخر جزء ( قوله ليحصل به ) أي يحط الجزء الأخير  
الاستعانة على العتق أي لأن به يخرج حراً بخلاف ما قبله من النجوم فإنه قد يعجز بعد حظه فبرق  
وأشار للمصنف بقوله وندب الخ لقوله تعالى: وآتوهم من مال الله الذي آتاكم فقد أمر المولى سبحانه  
وتعالى للمولى أن يبذلوا لهم شيئاً من أموالهم قال مالك سمعت من بعض أهل العلم أن ذلك أن يكتب  
الرجل غلامه ثم يحط عنه من آخر كتابته شيئاً يسمى والأمر للندب عند مالك وجماعة لأن ذلك في معنى  
صدقة التطوع والاعانة على العتق وكل منهما لا يجب والوجوب عند بعضهم ( قوله ولم يجز الخ )  
أي عند ابن القاسم وهو المشهور من المذهب وبه القضاء كافى بن وكان الأولى للمصنف أن يقول ولا  
يجز بل لأنه ليس الموضع للم وذلك لأن الفقيه إنما يتكلم على الأحكام المستقبلية لا الماضية إلا أن يقال  
أنه عبر بلم نظراً لسابق تقرر الأحكام تأمل ( قوله وقيل إذا جعل الخ ) أي وقيل يجز على الكتابة إذا  
جعل الخ وهذا قول ثالث للخمى غير مأخوذ من المدونة لأن المأخوذ منها الجبر مطلقاً كافى بن خلافاً  
لما في عقب ( قوله إذا جعل عليه سيده مثل خراجه ) أي مثل أجرته التي يقدر على تحصيلها في أجل  
الكتابة كما لو كاتبه على عشرين ديناراً في عشرين شهراً وكان العبد يقدر على الخدمة في كل شهر بدينار  
وأما أن جعل عليه أزيد من ذلك بكثير فليس له جبره عليها لأنه يتكافئ مشقة ذلك ثم يعجز فيذهب  
سعيه باطلاً ( قوله لأنه كما أخذ منها الخ ) والذي أخذ منها الجبر هو أبو اسحق التونسي والذي أخذ  
منها عدم الجبر هو ابن رشد ومحل الخلاف أن لم يكن العبد غائباً كوتب مع حاضر والازمته الغائب  
اتفاقاً وإن كره ذلك ففى المدونة ومن كاتب عبده على نفسه وعلى عبده لاسيد غائب لزم العبد الغائب  
وان كره لأن هذا الحاضر يؤدي عنه ( قوله وكلامه يفيد الحصر ) أي لأن تعريف البتدأ بلام الجنس  
يفيد انحصاره في الخبر فالمعنى حينئذ المأخوذ منها إنما هو الجبر قال خش ولعل أخذ ابن رشد عدم  
الجبر منها لم يقو عند المصنف والا كان يقول وأخذ منها الجبر حتى لا ينافى أنه أخذ منها أيضاً عدمه  
( قوله بكذا ) انظر لوترك قوله بكذا هل تبطل الكتابة بناء على أنها يبيع وهو يبطل بمحل الثمن أو تصح  
ويكون على العبد كتابة مثله بناء على أنها عتق والعتق لا يشترط فيه تسمية عوض ولا يقال لم لم يجزم  
بالأول لأن المكاتب به ركن من أركانها والمالية تنعدم بانعدامه لانا نقول يمكن أن المراد بركنيته أنه  
لا يشترط عدمه أعم من أن يذكر أو يسكت عن ذكره كركنية الصداق مع صحة نكاح التفويض لا  
أن يشترط ذكره فتأمل ( قوله واختلف في لزوم تنجيحه ) أي وعدم لزوم تنجيحه والضمير راجع  
للعوض للمكاتب به والمراد بلزومه وجوبه وتنجيحه تأجيله لأجل معين فكأنه قال واختلف  
في وجوب تأجيل العوض لأجل معين وعدم وجوب تأجيله ( قوله فإذا وقعت الكتابة بغير تنجيح الخ )  
أي بأن سكت العبد وسنده عن بيان حلول العوض وتأجيله ( قوله فهي صححة ) أي مع الائتم  
وقوله وتنجم أي بعد ذلك لزوماً لأن العرف فيها كونها مؤجلة ( قوله ولا يجب التنجيح ) أي إذا  
وقعت بغير تنجيح ( قوله فقطاعة ) أي فيقال لها فقطاعة كما يقال لها كتابة فقطاعة عنده من  
أفراد الكتابة ( قوله بل هي صححة ) أي إذا وقعت غير منجمة ( قوله لأنه لا بن رشد ) ذكر ابن عاشر  
أن هذا القول لبعض الأصحاب وصححه عبد الوهاب وغيره وحينئذ فلا اعتراض على المصنف  
في تعبيره بصحح انظر بن ( قوله لا جعلها نجومها الخ ) أي لاقتضائه أنه لا يجوز أن يجعل نجماً واحداً مع  
أن ذلك جائز ( قوله ثم محل لزوم التنجيح ) أي على القول الراجح إذا وقعت بغير تنجيح ( قوله وإلا فلا ) أي

بأن يقول وظاهرها لزوم التنجيح والا ظهر خلافه لأنه لا بن رشد والمذهب الأول والمراد بالتنجيح التأخير لأجل معلوم ولو نجماً  
واحداً لأجعلها نجومها متعددة ثم محل لزوم التنجيح ما لم يتم قرينة على أن مراد السيد فقطاعة وإلا فلا ( وجاز ) عقد الكتابة

(بغر) ان لم يشد الفرر بأن بقدر ( ٣٩٠ ) على تسليحه في الجملة قياسا على الخلع لا النكاح إذا اُصل في العتق أن يكون مجانفاً

يضر كونه على شيء، ترقب  
الوجود (كأق) وبعب  
شارد وثمر لم يبد صلاحه  
(وجنين) لحيوان ناطق  
أوغيره (وعبد فلان) وهو  
غير آبق والأفلا لاشتداد  
الفرر (لاؤلؤ) جمع لؤلؤة  
(لم يوصف) فلا يجوز  
ولا تصح الكتابة عليه  
لشدة الفرر لعدم الإحاطة  
بصفة اللؤلؤ (أو كخمر)  
أو خنزير لأنه غير متمول  
فلا يجوز الكتابة به  
(ورجح) ان وقعت بالحجر  
ونحوه (لكتابة مثله)  
وأما بالؤلؤ الذي لم يوصف  
فباطلة ولا يرجع فيه لكتابة  
مثله على الأرجح (و) جاز  
لسيده (فسخ ماعليه) أي  
على المكاتب من نجوم  
الكتابة (في مؤخر) أي  
في شيء يتأخر قبضه كمنافع  
دار أو دابة يستوفي النجوم  
من أجرها لتشوف الشارع  
للحرية (أو كذهب)  
يؤخذ (عن ورق) كوتب  
به (وعكسه) مؤجلا  
للتشوف المذكور وكذا  
يجوز ضع وتعجل ويبيع  
طعام من نجوم الكتابة  
قبل قبضه (و) جاز (مكتبة)  
ولي (أب أو غيره) (ما) أي  
رقيقاً (لمجوره) صبي أو  
سفيه أو مجنون (بالمصلحة)  
والالم يجوز وأشعر قوله  
مكتبة ان يعتقه على مال معجل لم يجوز لعدم المصلحة إذ لو شاء لا تنزع له (و) جاز للسيد (مكتبة أمة) بالغة

وإلا ما بأن قامت قرينة على أن مراد السيد القطاعة فلا يلزم تنجيمها إذا وقعت حالة وتكون في هذه الحالة  
قطاعة لا كتابة وظهورك من هذا أن الخلاف بين القولين معنوي وذلك لأن الأول يرى أن التنجيم  
ابتداء واجب وأنها إذا وقعت بدونه لزم تنجيمها بعد ذلك حيث لم تقم قرينة على القطاعة والثاني  
يرى أن التنجيم ابتداء ليس بواجب وإذا وقعت غير منجمة لم يلزم تنجيمها في المستقبل وفي هذه  
الحالة يقال لها قطاعة كما يقال لها كتابة وما تقدم في أول الباب من مغايرتها فهو مبنى على القول الأول  
(قوله بغر) أي حاله كونه ملتبساً بعوض ذي غرر أي محتمل لأن يتم أولاً يتم (قوله ونعم لم يبد صلاحه الخ)  
لا بد من كون الآبق وما بعده وهو البعير والثمر في ملك المكاتب والا لم يجوز ولا يفتق المكاتب  
إلا بعد قبض السيد لما ذكر من الآبق وإمامه (قوله وجنين) أي أمه في ملك المكاتب والا لم يجوز  
وظاهر قوله جنين انه سبق له وجود قبل الكتابة لأنه قبل وجوده لا يسمى جنيناً فلو كاتبه على ماتحمل  
به أمته لمنع وانظر هل الجنين لا يحصل العتق إلا قبض السيد له أو يقال انه دخل في ملك السيد بالعقد  
فضمانه منه ولو نزل ميتاً واستظهر بعضهم الأول (قوله والا فلا) أي وبلا فلا يجوز ولم يصح وإذا  
كان غير آبق فعلى المكاتب تحمله من فلان ولا يفتق إلا بعد قبض السيد له (قوله لاؤلؤ لم يوصف)  
أي وأولى منه في عدم الجواز كتابته على ما في يده من غير ان يعلم هل هو متمول أم لا لأن الفرر في هذا  
أشد من الفرر في اللؤلؤ الذي لم يوصف ولا وجه لتنظير عقب في ذلك انظر (قوله ولا تصح الكتابة  
عليه) أي فإذا وقع ونزل فسخت كما هو ظاهر المدونة خلافاً لأشهب القائل لا تجوز الكتابة بلؤلؤ  
لم يوصف وإذا وقعت به مضت بكتابة التل قاله ابن مرزوق وحينئذ فقول للصف الآتي ورجع الخ  
ليس راجعاً لمضته (قوله أو كخمر الخ) أي سواء كان الحجر مما يملكه العاقدان عند عقد الكتابة  
ككتابة ذمي عبده الذمي يغير ثم أسلم أو أسلم أحدهما أو كان لا يملكه العاقدان ككونهما أو أحدهما  
مسلماً عند عقدها (قوله ورجع لكتابة مثله) محل ذلك إذا كانت الكتابة بالحجر من كافرين ثم أسلمها  
أو أحدهما وأما ان وقعت بالحجر وأحدهما مسلم أوهما بطلت بالكلية ولا يرجع لكتابة التل ومحل  
أيضا إذا وقعت على خمر موصوف في الذمة فإن وقعت على مدين بطلت بالكلية ولا يرجع لكتابة التل لكن  
عزا بعضهم لأبي الحسن أنه يخرج حراً في هذه ولا يتبع شيء وانظر ومحل أيضاً إذا كان العبد لم يؤد  
شيئاً من الحجر قبل الاسلام وأما ان أدى بضه قليلاً كان أو كثيراً قبل الاسلام ثم أسلم أو أحدهما فان  
السيد انما يرجع عليه بنصف كتابة مثله فان أداه كله قبل اسلام أحدهما ثم أسلم أو أحدهما خرج حراً  
ولا يتبع شيء (قوله على الأرجح) أي خلافاً لأشهب كما علمت (قوله وجاز لسيد فسخ ماعليه  
في مؤخر) أي فليست الكتابة كغيرها من الديون الثابتة في الذمة فانه يتمتع فسخها في شيء يتأخر  
قبضه وقد أشار الشارح للفرق بقوله لتشوف الشارع للحرية (قوله مؤجلا) أي وأما ان أراد  
السيد أن يأخذ منه حالا في نظير ماعليه من المؤجل فلا فرق بين الكتابة وغيرها في الجواز (قوله وكذا  
يجوز ضع الخ) وذلك بأن يتمتع ماعلى العبد من نجوم الكتابة على أن يضع عنه بعض ذلك (قوله ويبيع  
طعام الخ) أي بأن يبيع السيد الطعام الذي كاتبه به قبل أن يقبضه منه وكما يجوز ما ذكر في  
الكتابة يجوز فيها أيضاً سلف جر نفعاً للقرض كأن يسلف المكاتب شيئاً لسيد لاجل أن يسقط  
عنه شيئاً من الكتابة وظاهر للصف والشارح جواز ما ذكره كل منهما وان لم يعجل السيد  
العتق وهو قول مالك وابن القاسم وقال سحنون لا يجوز شيء مما ذكر إلا إذا عجل عتقه (قوله أو غيره)  
أي كوصي ومقدم قاض (قوله لمحجوره) أي بما التي لغير العاقل تزيلاً للراقيق منزلة ما لا يعقل لعدم  
تمام تصرفه (قوله بالمصلحة) أي المستوية في الكتابة وعدمها فان انفردت المصلحة في أحدهما واجب

(قوله)

مكتبة ان يعتقه على مال معجل لم يجوز لعدم المصلحة إذ لو شاء لا تنزع له (و) جاز للسيد (مكتبة أمة) بالغة



برضاها (و) مكتابة (صغير) ذكر أو أنشئ بناء على القول بجبر العبد على الكتابة لا على عدمه إذ لا بد من رضا ورضا الصغير غير معتبر أشار له أبو الحسن فهو مشهور مبنى على ضعيف (وان بلا مال) لها (٣٩١) (و) لا (كسب) لها لكن لا بد من قدرتها على الكسب

والألم يجوز (و) جاز للسيد (بيع كتابه أو جزءه) منها معين كربعها وهي معلومة أو نجم معلوم فيباع النقد بعرض حال والعرض بعرض مخالف أو بعين حال لا لأجل لئلا يلزم الدين بالدين أى إن باعها لغير العبد وأما الفجائر على كل حال قاله عبد الوهاب قال ابن عرفة ولا بد من حضور المكاتب ولا يكفي قرب غيبته كما في الدين لأن رقبته مبيعة على تقدير عجزه فلا بد من معرفتها (لا) بيع (نجم) من نجومها فلا يجوز لكثرة الفرر وهذا حيث لم يعلم قدره أو علم وجهلت نسبته لباقي النجوم فإن علم قدره ونسبته لباقيها جاز يبعه لأن الشراء وقع على معين معلوم كما أشرنا له آنفاً وحيث جاز بيع كل الكتابة أو جزئها فإن (وفي) ذلك المشتري وخرج حراً (فأولاده) (لأول) وهو البائع لا تنفاده له والمشتري قد استوفى ما اشتراه (وإلا) يوف (رق) المشتري إن اشتري الكتابة كلها وقدر ما

(قوله برضاها) التقييد بذلك مبنى على القول المشهور من عدم جبر العبد عليها أما على الجبر فلا يشترط رضاها (قوله ومكتابة صغير ذكر أو أنشئ) أى وإن لم يبلغ عشر سنين عند ابن القاسم كما هو ظاهر نقل الباجي عنه وقال أشهب يمنع مكتابة ابن عشر سنين كذا في بن قنبل عن ابن عرفة (قوله لا على عدمه) أى وتقدم أن هذا هو المشهور (قوله غير معتبر) أى وحينئذ فلا يجوز مكاتبته على القول بعد جبر العبد على الكتابة (قوله فهو مشهور) أى فما قاله المصنف من جواز كتابة الصغير مشهور مبنى على ضعيف وهو القول بجبر العبد على الكتابة (قوله وهي معلومة) أى للمشتري كما لو كانت الكتابة أربعين واشترى الشخص ربعها حاله كونه عالماً بقدرها (قوله لا لأجل) أى ولا يجوز بيع النقد بعرض لأجل ولا يبيع العرض بمرض أو عين لأجل (قوله لئلا يلزم الدين بالدين) أى يبيع الدين بالدين (قوله ولا بد) أى في جواز بيع الكتابة أو جزء منها لأجنبي من حضور المكاتب الخ أى وقول ابن عبد السلام لا يشترط حضوره وإقراره لأن الفرر في الكتابة مغتفر فيه نظر لأن الاعتقار إنما هو في عقدها لأنه طريق للمتنق لا في بيعها (قوله كافي الدين) أى فانه يكفي في جواز بيعه حضور الدين أو قرب غيبته (تذيه) لو اطلع مشتري الكتابة على عيب في المكاتب نظر فإن أدى فلا رجوع للمشتري بشئ لأنه قد حصل له ما اشتراه وإن عجز كان له رد البيع ويرد جميع ما أخذه من الكتابة ولو لم يكن له ذلك كالعلة هذا ما اختاره ابن يونس وقيل أنه لا يرد ذلك بل يفوز به كالعلة (قوله لا يبيع نجم) أى كأن يقول شخص لسيد المكاتب اشتري منك النجم الذى يدفعه العبد في شهر كذا أو النجم الأول أو الوسط أو الأخير مثلاً (قوله لكثرة الفرر) أى لأنه إذا عجز عن اقتضاء ذلك النجم أخذ ما يقابله من الرقبة وإذا كان النجم لم يعلم قدره أو جهلت نسبته لم يعلم ما يقابله من الرقبة (قوله حيث لم يعلم قدره) أى لكون النجوم مختلفة القدر أو متفقتة لكن جهل المشتري قدر النجم منها لعدم علمه بقدرها (قوله أو علم وجهلت نسبته لباقي النجوم الخ) أى بأن لم يعلم المشتري أن ذلك النجم الذى اشتراه ربع الكتابة أو ثلثها الخ (قوله وقع على معين) أى وهو النجم أو ما يقابله من الرقبة (قوله والا يوف) أى بأن عجز قبل أن يوفى المشتري ما اشتراه (قوله وقدر ما يقابل الخ) أى ورق قدر ما يقابل الخ فهو بارفع عطف على الضمير المستتر في رق أى رق هو أى كله وقدر الخ (قوله وعجز) أى عن الثمن الذى اشتراه به وأما أن وفاه لسيدته خرج حراً وكان الولاء لسيدته (قوله وإقرار مريض قبضها) قال في المدونة قال ابن القاسم وإن كاتب في صحته وأقر في مرضه بقبض الكتابة منه جاز ذلك ولم يهتم أن ترك ولداً وإن كانت ورثته كلاله أى غير ولد والثلث لا يحمله لم يصدق إلا بينة وإن حمله الثلث صدق لأنه لو أعتقه جاز عتقه وقال غيره إن أتهم بالميل معه والمحاباة لم يجز إقراره حمله الثلث أم لا قال العوفي محل الخلاف بين ابن القاسم وغيره إذا أتهم بالميل له وحمله الثلث فابن القاسم يراه كأنه الآن أوصى له بالثلث وهو ممن تجوز له الوصية فلذا قال يصدق وغيره يرى أن إقراره بقبضه لم يكن على وجه الوصية بل إنما هو على معنى أخراجه من رأس المال فلا يكون من الثلث إلا ما أريد به الثلث فلذا قال أنه لا يصدق وقد اتفق ابن القاسم وغيره فيما إذا أتهم ولم يحمله الثلث أنه لا يصدق في إقراره ولا يجوز من ثلث ولا غيره ويبطل إقراره ولا يصدق إلا بينة هكذا فسر التونسي كلام ابن القاسم ونقله الطخيشي فقوله المصنف والا ففى ثلثه يحتمل عوده للمسئلة الثانية

يقابل ما اشترى إن اشترى بعضها ولو النجم الأخير فإن اشترى المكاتب كتابته وعجز رق لسيدته (و) جاز (إقرار مريض) كاتب عبده في صحته (قبضها) أى الكتابة من مكاتبه فيخرج حراً (إن ورث) القر حال كونه (غير كلاله) بأن ورثه

ولد ولو أننى لعدم التهمة حينئذ فالكلالة ما ليس فيها ولد ولو كان فيها أب على المعتد وغيرها ما فيها ولد فان ورثته كلالة فان كان الثلث يحمله صدق أيضا لأنه يجوز له أن (٣٩٣) يعتقه حينئذ وإلا لم يصدق فلا يستحق حتى يؤدى الجور للورثة أو تشهد له بيئة

بالأداء لسيده فلو كان كاتبه في مرضه وأقر قبضها فيه فان حمله الثلث عتق والا عتق منه محمله الا ان يجز الورثة الجميع (و) جاز (مكاتبته) أى المريض لعبد (بلا محابة) فى كتابته (والا) بأن كاتبه بمحابة أى رخص بأن كانت كتابته فى الواقع عشرين فكاتبته بعشرة فقد حابه بعشرة (فى ثلثه) فان حمل الثلث تلك المحابة عتق والا عتق محمله فاذا كانت المحابة بعشرة وترك اليت عشرين فالمجموع ثلاثون فانه يعتق كله ولو ترك خمسة كان المجموع خمسة عشر فيعتق منه ما قابل خمسة وهو ربع العبد زيادة على نصفه الذى فى مقابلة العشرة التى وقع عليها الكتابة وأداها فيعتق حينئذ ثلاثة أرباعه ويرق ربه للورثة فقلوه والا الخ راجع لصورة المحابة فقط لالها ولصورة المريض إذا ورث كلالة لأنه إذا لم يحمله الثلث فيها لم يعتق إلا إذا أدى جميع النجوم للورثة كما تقدم (و) جازت (مكاتبته جماعة) من عبيد (لمالك) واحد بعقد واحد فاذا وقع

خاصة ويكون مفهوم الشرط فى الأولى لا يجوز اقراره ولو حمله الثلث ويكون مشى على قول غير ابن القاسم ويحتمل أن يعود إلى السائلين لكن عوده للأولى فيها إذا حمله الثلث وفى الثانية حمله كله أو بعضه لأن ابن القاسم وغيره يتفقان على أنه إذا لم يحمله الثلث فى الأولى لا يجوز اقراره ويختلفان فيها إذا حمله الثلث كما علمته من كلام العوفى وهذا كله إذا كاتبه فى الصحة وأقر فى المرض أنه قبضها منه وأما إذا كاتبه فى المرض وأقر قبضها فيه فانه فى الثلث مطلقا ورثته ولدأما لا فان حمله الثلث عتق سواء ورث كلالة أم لا وان لم يحمله الثلث خير ورثته اما أن يعضوا كتابته وإما عتقوا منه محمل الثلث انظر ابن (قوله لعدم التهمة) لأنه لا يحرم أولاده لاجل عبده (قوله ما ليس فيها ولد) أى الفريضة التى ليس فيها ولد (قوله وغيرها ما فيها ولد) أى الفريضة التى فيها ولد (قوله لأنه يجوز له أن يعتقه حينئذ) أى مجانا لأنه لا يحجر على المريض فى تبرعه فى الثلث (قوله ومكاتبته بلا محابة) هذا مقيد بما اذا قبض الكتابة كما فرضها فى المدونة وحاصل المسئلة انه إذا كاتبه فى مرضه وقبض الكتابة ثم مات السيد ولم يحجب قلولان لابن القاسم أحدها ان الكتابة مثل البيع فيكون حرا ولا كلام للورثة وعلى هذا درج المصنف والثانى انها كالتق فان حمله الثلث مضى وان كانت قيمته أكثر من ثلث اليت خير الورثة بين أن يعضوا الكتابة أو يعتقوا منه محمله الثلث بتلا وأما إذا حابه وقبضها فقال عبد الحق عن بعض شيوخه تجعل قيمة الرقبة كالم فى الثلث فان كان الثلث يحمله قيمة رقبته جاز ذلك وخرج حرا وان كان لا يحمله خير الورثة بين رد النجوم المقبوضة إلى يد العبد ثم عتق محمل الثلث من رقبته بماله بتلا وبين اجازة ما فعله المريض وأما إذا مات السيد قبل قبض الكتابة فذلك فى ثلثه مطلقا كان فيها محابة أم لا فان حمل الثلث قيمته مضى عقد الكتابة وان كانت قيمته أكثر من الثلث خير الورثة بين امضاء كتابته أو عتق محمل الثلث بتلا فقد علمت الاقسام الأربعة المتعلقة بكتابة المريض وهى اما أن تكون بمحابة أو بدونها وفى كل اما أن يموت السيد بعد قبض الكتابة أو قبل قبضها انظر ابن (قوله فان حمل الثلث تلك المحابة الخ) هذا يقتضى أن الذى يكون فى ثلثه محاباته وفيه نظر فقد علمت مما سبق عن عبد الحق أن الذى فى ثلثه فى هذه المسئلة قيمة رقبته لا محاباته اه بن (قوله لأنه إذا لم يحمله الثلث فيها) أى فى المسئلة الأولى لم يعتق قديقال انه إذا حمله الثلث فيها فانه يعتق كما تقدم له وحينئذ فقلوه والا راجع للصورتين لكن رجوعه للأولى فيها إذا حمله كله الثلث وثلثية حمله كله أو بعضه فتأمل (قوله لمالك واحد) مفهومه انه لو تعدد المالك للجانة من العبيد ولم يكن بينهم شركة فيجوز جمعهم بعقدان لم يشترط حمالة بعضهم عن بعض وتوزع على قوتهم ويأخذ كل واحد منها قدر قوة عبده فان شرط حمالة بعضهم عن بعض منع ومضى بعد الوقوع عند سجنون وهو المعتد وبطل الشرط وقال بعضهم لا يجوز جمعهم بعقد اذا تعدد المالك لأنه إذا عجز أحد العبيد أو مات أخذ سيده ما للآخر بغير حق فيكون من كل أموال الناس بالبطل وظاهره اشتراط حمالة بعضهم عن بعض أم لا لما علمت انهم يحملون على الحالة سواء اشتراط ذلك عليهم فى صلب العقد أم لا وسجنون يرى ان محل حملهم على الحالة مطلقا اذا كانوا لمالك واحد كذا قرر شيخنا (قوله ولا على عديم) أى ولا توزع على عديم ولا على قيمتهم وهذا مقابل لقول المصنف فتوزع على قرر قوتهم على الاداء (قوله فلو انقذت) مفرع على قوله وتعتبر القوة يوم العقد لا بعد يوم العقد

(قوله) (فتوزع على قدر قوتهم على الاداء) وتعتبر القوة (يوم العقد) لكتابتهم لا بعد يوم العقد وان تغير الحال الأول ولا على عديم ولا على قيمتهم فلو انقذت عليهم ومعهم صغير لا قدرة له على الاداء لم يتبع بشئ ولو قدر بعد قبل انقضائها

(وهم) أي جماعة المبيد المذكورين (وإن زمن أحدهم) أي طرأت زلماته أي عجزه (حملاء) بعضهم عن بعض (مطلقاً) (اشترط ذلك عليهم في صلب العقد أم لا بخلاف جملة الديون إتماماً كون بالشرط وأما الزمن يوم العقد فلا شيء عليه أصالة ولا حاملة كما هو معنى ما قبله (فيؤخذ من المثل) منهم (الجميع) ولا يفتق واحد منهم إلا بأداء الجميع كما هو مقتضى الحاملة وأنهم قوله من المثل أنهم لو كانوا كلهم أماليه لم يجز للسيد أن يأخذ من أحدهم ما على الآخر بل يتبع كلاهما بوجه وهو المشهور (و) إذا أخذ (٣٩٣) من المثل جميع ما عليه وعلى أصحابه

فالمؤدى منهم أو وارثه (يرجع) على من أدى عنه حكم التوزيع ومحل الرجوع (إن لم يفتق) المدفوع عنه (على الدافع) فإن كان يفتق عليه كأصله أو فرعه أو أخيه لم يرجع عليه شيء (ولم يكن) المدفوع عنه (زوجاً) للدافع والالم يرجع (ولا يسقط عنهم شيء) من النجوم (عموت واحد) أو أكثر منهم أو عجزه بل لو لم يبق منهم إلا واحد لقرم الجميع لكونهم حملاء عن بعضهم) والسيد عتق قوميهم (نعم) على الأداء أي تجيزه مجاناً بشرطين (إن رضى الجميع) بذلك (وقووا) على الأداء وتسقط حينئذ عنهم حصته فإن لم يكن لهم قوة لم يجزله عتقه ولا عبرة برضاهم كما أنه لا عبرة برضاهم ولا قوتهم إذا أعتق ضعيفاً أو لا قدرة له على سعي ولا مال عنده ولو طرأ عليه العجز فيجوز مطلقاً نعم إن طرأ عليه العجز سقط عنهم مثابه وأما العجز أصالة فلا شيء عليه حتى يسقط ذكر مفهوم

(قوله وهم وإن زمن أحدهم مطلقاً) فإن وقع عقد الكتابة على أنه لا يضمن بعضهم بعضاً قبل يقدح ذلك في العقد أو يصح العقد ويدل الشرط انظره (قوله فيؤخذ من المثل الجميع) أي فيأخذ السيد وأورثه من المثل جميع نجوم الكتابة (قوله إلا بأداء الجميع) أي إلا بتمام الأداء عن الجميع (قوله زوجاً) أي ذكر أو أنثى وإنما يؤتى بالتاء عند خوف اللبس كافي الميراث (قوله والالم يرجع) أي والا بأن كان المدفوع عنه زوجاً لم يرجع عليه الدافع وظاهره وأوامره بالدفع عنه فهو مخالف لفداء أحد الزوجين للآخر من الكفار فإنه إذا دفع عنه باذنه رجع عليه وإن دفع عنه بغير إذنه فلا يرجع عليه (قوله أو عجزه) أي أو أسرته أو غصب أحد لداته وأما لو استحق واحد منهم بملك أو حرية فإنه يسقط عنهم نصيب من استحق لكشف الغيب أن السيد كاتب من لا يملك (قوله فإنه يقرم الجميع) أي جميع النجوم (قوله والسيد عتق قوى منهم) أي من الجماعة الذين كاتبهم دفعة واحدة بعقد وحاصل أقسام هذه المسئلة ثلاثة إن كان ذلك العبد الذي نجح السيد عتقه له قوة على الأداء ولا يقدر على وفاء الكتابة إلا به لم يجز عتقه مطلقاً سواء رضوا بعتقه أم لا وإن كان لا قوة له جاز عتقه مطلقاً رضوا بعتقه أم لا وإن كان له قوة ويقدر على وفاء الكتابة بدونه جاز عتقه إن رضوا والا فلا يجوز (قوله فإن لم يكن لهم قوة) أي على الوفاء بدونه سواء ساوهم في القوة أو كان أقوى منهم أو أقل عند ابن القاسم (قوله ولو طرأ الخ) أي هذا إذا كان عجزه وضعفه سابقاً على عقد الكتابة بل ولو طرأ عجزه وضعفه بعد عقدها (قوله نعم إن طرأ عليه العجز سقط عنهم مثابه الخ) الذي في الحرثي وعقب عن الشيخ أحمد الزرقاني أنه إذا أعتق القوي منهم بالشرطين المذكورين تسقط حصته عن أصحابه وأما إذا أعتق من حدث له الضعف لم تسقط حصته عن أصحابه ووزعت عليهم على قدر قوتهم كمن مات منهم وسلم ذلك شيخنا العدوي وابن (قوله الشرط الأول) أي وهو أن رضى الجميع (قوله لكشف الغيب الخ) أي لأنهم إنما ردوا الحقهم وقد كشف الغيب أنه لاحق لهم فان كان هذا الذي ردوا عتقه أدى عنهم شيئاً قبل الحكم بعتقه فهل يرجع به على سيده أولاً قولان والصواب الأول كما قال أبو حفص بن العطار لأنه تبين أنه إنما أدى في حال عتقه (قوله لأحدهما) أي السيد والمكاتب وقوله لصاحبه راجع لقوله لأحدهما وقوله أو لأجنبي راجع لقوله أولهما على سبيل اللف والنشر والترتب (قوله بخلاف البيع) أي فإنه لا يجوز فيه الخيار إلا إذا كان أمده قريباً على التفصيل السابق في البيوع وقوله بخلاف البيع أي لأنه يخاف فيه أن يكون المشتري زاد في الثمن لوجود ضمان البائع للبيوع مدة الخيار فيكون ضماناً يجعل وهو ممنوع لأن الضمان لا يكون إلا لله (قوله ومكاتبه شريكين الخ) وذلك بأن يكتباه بمائة محبوب لكل واحد خمسون منها منجمة ثلاثة نجوم في ثلاث سنين كل نجم في سنة فالعقد واحد وكذلك المال متحد جنساً وصفة وأجلاً وقدرا ودخلاً على اتحاد الاقتضاء أي القبض فلو تعدد العقد بأن عقد كل شريك على حصته بمخمسين أو اختاف القدر بأن عقداً معاً على أن لأحدهما خمسين والآخر مائة لم يجز وهذا معنى قوله الآتي أو بما لين (قوله واقتضاء) أي لا بد

(٥٥ - سدوق - بيع) الشرط الأول لما فيه من التفصيل بقوله (فإن ردت) عتق القوي. نعم بأن يرضوا به (ثم عجزوا) عن الوفاء (صح عتقه) لكشف الغيب أنه لا عبرة بردهم (و) جاز (الخيار فيها) أي الكتابة أي في عقدها معنى أنه يجوز لأحدهما أولهما أن يجعل الخيار لصاحبه أو لأجنبي في حال عقدها وفي إجازته قبل الزمن الذي جعل طرفاً للخيار أو أكثر ولو زاد على الشهر بخلاف البيع (و) جاز (مكتاتبة شريكين) في عبد صفقة واحدة (عالم واحد) أي متحد قدراً وصفة وأجلاً واقتضاء والامنع فإن شرط كل واحد أن يقتضى لنفسه

دون صاحبه فسد الشرط وما قبضه بينهما على قدر نصيب كل (لا) كتابة (أحدهما) دون شريكه فلا يجوز ولو أذن له شريكه (أو) كتابتهما  
(عالمين) مختلفين (٣٩٤) بأن غاب أحدهما صاحبه في القدر أو في الجنس أو في الصفة والعقد متحد فلا يجوز

(أو) متحد (أي) عال متحد  
(بمعنيين) فلا يجوز  
وإذا لم يجز (فيفسخ) في  
المسائل الثلاثة لأنه يؤدي  
لعتق بعض العبد دون  
تقويم لبقية على من أعتق  
نصيبه لأن التقويم إعا  
يكون على من أنشأ العتق  
دون من أنشأ سببه وهو  
الكتابة (و) جاز (رضا  
أحدهما بتقديم الآخر)  
بنجم حل على أن يأخذ  
الآخر نظير حصته فيه  
عما بعده من غير اشتراط  
ذلك في صلب العقد وإلا  
منع وفسد كما قدمه فالضرر  
الدخول على ذلك أما  
الرضا به بعد العقد الجائز  
فلا ضرر فيه لانه من باب  
المعروف فإن وفي العبد  
فواضح (و) أن عجز (رجع)  
من رضى بتقديم صاحبه  
(لعجز) من المكاتب  
(عصته) أي (بخصه من  
النجم الأول الذي قبضه  
صاحبه لانه سلف منه  
له وكان العبد مشتركاً  
بينهما وشبه في الجواز إن  
رضى الشريك قوله (كأن  
قاطعه) أي قاطع أحد  
الشريكين العبد (بأذنه) أي  
بأذن شريكه (من عشرين)

أن يدخل على اتحاد الاقتضاء أي القبض أي كل ما يقبض من العبد فهو بينهما ولا يختص به أحدهما  
وهذا لا ينافي أن لهما تركه بعد ذلك وهو قول المصنف الآتي ورضى أحدهما الخ (قوله فسد الشرط) أي  
والعقد صحيح كما هو مذهب ابن القاسم في المدونة (قوله وما قبضه بينهما) أي وما قبضه أحدهما  
نفسه يقسم بينهما (قوله في القدر) أي كما لو كاتباه بخمسين ديناراً عشرون منها لزيد وثلاثون منها  
لعمر (قوله أو الجنس) أي كما لو كاتباه على عشرين ديناراً لزيد وعشرة أنواب لعمر (قوله أو في  
الصفة) أي كما لو كاتباه على عشرة خمسة لزيد وخمسة محمدية لعمر (قوله أو متحد بعقدين) أي  
بأن يكتب كل منهما بخمسين ديناراً لسكر كل واحد كاتبه بعقد (قوله لأنه يؤدي الخ) أي أنه لو قيل  
بالجواز لأدى لما ذكر وهو مخالف لقوله عليه الصلاة والسلام من أعتق شركاً له في عبد قوم عليه قيمة  
العدل كذا في اللوطاً وهذا التعليل ظاهر في المسئلة الأولى وأما فيما بعدها فلا لأنه ربما أدى لعتق بعض  
العبد وهو حصه من قبض نجومه دون أن يقوم عليه حصه شريكه \* والحاصل أن التعليل محقق  
بالنسبة للمسئلة الأولى وبالمطابقة بالنسبة لما بعدها (قوله دون من أنشأ سببه وهو الكتابة) أي كافي  
مسائلنا (قوله وجاز رضا أحدهما الخ) أي جاز بعد دخولهما على الاتحاد في الاقتضاء رضا أحدهما  
بتقديم الآخر ويلزم من جواز الرضا بالتقديم جواز قدوم الآخر على الأخذ فالمصنف تكلم على  
الطرفين أحدهما صراحة والآخر التزاماً وقوله بتقديم الآخر أي بتقديم الآخر فهو من التعدي  
أو بتقديمه للآخر فهو من اللازم (قوله على أن يأخذ الآخر نظير حصته فيه عما بعده) أي بحيث يأخذ  
ما بعده كله إن كان العبد بينهما مناصفة أو يأخذ ثلثه إن كان له ثلثه ولمن أخذ النجم الأول ثلثاه  
(قوله وفسد) أي الشرط لا العقد وقوله كما قدمه الأولى كما قدمناه لأنه إما تتقدم ذلك للشارح لا  
للمصنف (قوله فالضرر الدخول على ذلك) أي على تقديم أحدهما (قوله فإن وفي العبد) أي الشريك الذي  
لم يتقدم فواضح (قوله ورجع لعجز بصحته الخ) اعلم أن الكتابة إذا حلت كلها فأخذ أحد الشريكين  
جميع حظه منها بأذن شريكه ثم عجز المكاتب فلا رجوع للشريك على القابض كما في المدونة لأنه  
إعما قبض الذي له بأذن شريكه وتركه له خلافاً لإطلاق المصنف وإذا حل نجم واحد وآتى المكاتب  
بجميعه فقال أحد الشريكين للآخر آثرني به وخذ أنت النجم المستقبل فأثره به ثم عجز المكاتب  
فلا إذن الرجوع على الآخر بحصته لأنه مسلف له وإذا حل نجم واحد وآتى المكاتب ببعضه ففيه  
تفصيل فإن قال الشريك آثرني به وخذ أنت حقتك من النجم الثاني فهذا سلف يرجع به الشريك على شريكه  
إن عجز للمكاتب وإن قال آثرني به وانظر للمكاتب بحقتك الباقي من هذا النجم الحال أو طلب المكاتب  
ذلك فعمل الشريك فلا رجوع له على شريكه إن عجز المكاتب كذا في التوضيح عن ابن يونس وبه  
يتضح لك في كلام المصنف من الاجمال وفي كلام عبق وخش من التخليط انظر بن (قوله ورجع  
من رضى بتقديم صاحبه) أي على صاحبه الذي قد أخذ (قوله وشبه في الجواز) أي دون الرجوع  
لأن الرجوع هنا ليس كالرجوع في المسئلة السابقة ولذا صرح المصنف بقوله فإن عجز خير اه بن  
(قوله في كتابة منجمة) صفة لعشرين أي كائنة في كتابة منجمة (قوله كأن قاطعه الخ) حاصل هذه  
المسئلة أن العبد إن كان شركة بين اثنين وكاتباه بأربعين مؤجلة ثم إن أحدهما استأذن شريكه في أن  
يقاطع العبد على عشرة معجلة عوضاً عن عشرينه المؤجلة فأذن له شريكه في ذلك فدفعها له العبد ثم عجز

فلا

حصه القاطع بكسر الطاء في كتابة منجمة (على عشرة) معجلة وصورتها انهما كاتباه بعقد

واحد بمال واحد هو أربعون ديناراً مثلاً عشرون منها تحمل على رأس المحرم والأخرى على رأس رجب أو كانت كلها لأجل  
واحد فطلب أحد الشريكين أن يستقل بالعشرين الأولى ويترك الأخرى لصاحبه وأن يقاطع العبد بعشرة من العشرين ليأخذها



معلقة فأذن له شريكه في ذلك فان ذلك لا يجوز فاذا أخذ العشرة عن العشرين فلا يخلو إما أن يوفي العشرين الباقية للشريك الثاني أولا (إن عجز) المسكتب عن أداء العشرين الأخرى للشريك الآخر (خير المقاطع) بكسر الطاء (٣٩٥) (بين رد ما فضل به شريكه) وقد

فضله بخمسة فبردها له ويبقى العبد رقاً له (وبين اسلام حصته) من العبد (رقاً) للذي لم يقطع قصير العبد كله رقا له والوطوع أن الأذن لم يقبض شيئا فان قبض دون المأذون دفع له المأذون مما قبضه ما يساويه فيه فاذا قبض الأذن ستة دفع له المأذون اثنين ليكمل لكل ثمانية وأما لو قبض مثل ما قبض للمقاطع أو أكثر فلا خيار للعقود ويرجع العبد إليهما رقا وهذا هو معنى قوله (ولا رجوع له) أي للعقود (على الأذن وإن قبض الأكثر) فليس هذا من متعلقات التخيير لأنه إنما ثبت إذا لم يقبض الأذن شيئا أو قبض الأقل وكان الأولى حذف الواو وإن أوجب بأنها للحال وإن مثل قبض الأكثر قبض المساوي بالأولى ولو قال لا إن قبض مثله فأكثر لكان أخصروا وضوح أي فلا يخير (إن مات) المسكتب بعد أخذ المقاطع ما قطع به عن مال (أخذ الأذن ماله) أي جميع ماله أي للأذن وهو

فلا يخلو حال العبد ما أن يعجز قبل أن يدفع للأذن شيئا أو بعد أن دفع له أقل مما دفع المقاطع أو بعد أن دفع له مثله أو أكثر ففي هذه الأولى يخير الشريك المقاطع إما أن يدفع للأذن نصف العشرة التي قبضها ويكون العبد رقا بينهما أو يسلم حصته رقا للأذن فيكون العبد كله رقا للأذن وفي الحالة الثانية يخير المقاطع إما أن يدفع للأذن مما أخذ على ما قبض حتى يتساوى ويكون العبد رقا لهما وإما أن يسلم حصته للأذن فيكون العبد كله رقا له والتخير في هذه الحالة هو ما في الوطأ وشب وعقب والمج خلافا لما يفيد كلام خش من أنه لا تخيير في هذه الحالة وأنه يتعين على المقاطع أن يدفع للأذن مما أخذ على ما قبض حتى يتساوى وفي هذه الحالة الثالثة والرابعة لا خيار للمقاطع ولا رجوع له على الأذن بشيء والدبر رق بينهما أما عدم رجوعه عليه في الثالثة بشيء فظاهر لأن الذي قبضه الأذن قدر ما قبضه المقاطع وعدم رجوعه عليه في الرابعة مع أن الأذن قد قبض أكثر مما قبضه المقاطع لأن المقاطع قد رضى ببيع نصيبه بأقل مما عقد عليه الكتابة وهذا كله إذا قاطع أحد الشريكين بأذن شريكه فان قاطع بغير إذنه فلا يجوز وتبطل القطاعة إن اطاع عليها قبل عجز المسكتب فان لم يطع عليها إلا بعده فان قبض شريكه الذي لم يقطع مثله فواضح وإن قبض أقل أو لم يقبض شيئا خيرا بين أن يساوى المقاطع فيما قبضه وبين أن يتملك حصته فان اختار الثاني انقلب الخيار للآخر الذي قاطع بين أن يسلم له ذلك وبين أن يدفع له حصته مما قبضه والاشتراك في العبد (قوله ما فضل به شريكه) أي ما زاد به على شريكه (قوله فان قبض) أي الأذن وقوله دون المأذون أي أقل مما قبضه المأذون (قوله دفع له المأذون مما قبضه ما يساويه) أي إن أحب ذلك وإن شاء لم يدفع وسلم حصته للأذن خلافا لما يفيد كلام خش من أنه لا خيار للمأذون في هذه الحالة ويتعين أن يدفع للأذن مما أخذ على ما قبض حتى يتساوى (قوله وكان الأولى حذف الواو) أي من قوله وإن قبض الأكثر لأن للتبادر من الكلام جعلها للبالغة وجعلها للبالغة فاسد وذلك لشمولها لقبض الأقل الذي فيه التخيير والمساوى ومن المعلوم أنه لا يصح نفي الرجوع بالنظر لهما لأن نفي الشيء فرع عن صحته ثبوته (قوله بأنها للحال) أي والمعنى لا رجوع للمقاطع على الأذن في حال قبضه أكثر من المقاطع (قوله وإن مثل قبض الأكثر قبض المساوي بالأولى) فيه أنه لا يتوهم رجوع المقاطع على الأذن عند المساواة حتى ينفي تأمل (قوله فان مات الخ) الموضوع بحاله وهو أن المسكتب كاتبه سيده على أربعين ثم إن أحدهما قاطعه على عشرة بدل عشرينه بأذن شريكه وقبضها منه إلا أن المسكتب قد مات عن مال بعد أداء القطاعة فالحكم ما ذكره المصنف من أن الأذن يأخذ من ذلك المال جميع ماله من الكتابة فان فضل بعد ذلك شيء قسم بين المقاطع والأذن على قدر حصصهما وأما لو مات قبل أداء القطاعة عن مال أخذ المقاطع ما قطع به وأخذ الأذن حصته من النجوم واشتركا فيما بقي فان لم يف مال المسكتب الذي تركه بما للمقاطع وما للأذن تحاصفاً به بحسب مال لكل فيحاصص المقاطع بعشرة القطاعة والآخر بعشرينه (قوله عن مال) متعلق بقوله فان مات (قوله وعق أحدهما) أي وإيان أحدهما بصيغة العتق وقوله وضع لماله أي يحمل على وضع ما يوبه من النجوم فاذا قال نصيب من المسكتب حر أو قال أعتقت نصيب في عبدي فلان وهو مكاتب فانه يحمل على وضع ما يوبه من نجوم الكتابة وهذا إذا لم يقصد بذلك العتق فذلك الرقة من الرقية بل قصد وضع المال

العشرون (بلا نقص) حلت الكتابة أو لم تحل لأنها تحل بالموت (إن تركه) أي ترك المال ثم يكون ما فضل بعد ذلك بين الذي قطعه وبين شريكه على قدر حصصهما في المسكتب (وإلا) يترك مالا (فلا شيء له) أي للأذن على المقاطع سواء قبض القطاعة كلها أو بعضها قبض الأذن شيئا أولا (وعق أحدهما) أي الشريكين نصيبه من المسكتب

في صحته (وضع لئلا) بفتح اللام أى للذى له من النجوم وليس يعتق حقيقة فإذا كان المكاتب بينهما نصفين سقط عنه نصف كل نجم وتظهر فائدة ذلك فيما لو عجز عن أداء نصيب الآخر فإنه يرق كله لأنه إما كان خفف عنه لتتم له الحرية فلم يتم رجوع رقيقاً وقد حل له ما أخذه منه (إلا إن قصد العتق) بأن يصرح بأن قصده العتق حقيقة لا الوضع أو يفهم منه ذلك بقرينة فيعتق الآن ويقوم عليه حصة شريكه بشرطه فقوله وعق أحدهما (٣٩٦) وضع أى إذا قصد الوضع أولاً قصده وقوله إلا إن قصد العتق أى فك الرقبة لفظ

صريح أو قرينة فلم يكن فيه استثناء الشيء من نفسه (كان فعلت) كذا ففتح التاء وضمها (فصفتك حر) تشبيه فيما قبل الاستثناء غير تام (فكاتبه ثم فعل) العلق عليه (وضع) عن المكاتب (النصف) أى نصف الكتابة ولم يكتب عن الجواب بالتشبيه لافادته بالجواب ان التشبيه غير تام إذ بوضع النصف في هذا ولو قصد فك الرقبة لانه في حال النفوذ لم يكن في ملك سيده حقيقة لتعلق البيع به بناء على أن الكتابة يسع فلم يكن لنية العتق تأثير حال النفوذ ثم إن أدى النصف الذى بقى من الكتابة خرج حراً (ورق كله إن عجز) راجع المستثنين ما بعد الكاف وما قبلها بما قبل الاستثناء ولما كانت تصرفات المكاتب كالحر لأنه أحرز نفسه وماله إلا في التبرع والمجاناة التى تؤدي إلى عجزه فيمنع منها لان الكتابة عقد يترقب به

أولاً قصد له أصلاً ما إذا قصد بذلك العتق وفك الرقبة من الرقبة فسيأتى أنه يعتق عليه نصفه ويقوم عليه حصة شريكه إن عجز وكان موسراً بقيمتها (قوله في صحته) أى وأما لو أعتق أحدهما نصيبه في مرضه فإنه يكون عتقاً حقيقة لا وضماً لأنه لو عجز ورق لورثه لم ينفذوا وصية الميت وهو قد أراد انفاذها وأن لا يعود لهم شيء منه وأما الصحيح فأنما أراد التخفيف عن المكاتب وأنه إن عجز كان رقاً له قاله ابن يونس اه عبق (قوله وتظهر فائدة ذلك) أى كونه ليس عتقاً حقيقة (قوله فإنه يرق كله) أى لهما (قوله وقد حل له) أى للشريك الذى لم يعتق حصته ما أخذه من المكاتب فلارجوع لمن أعتق عليه بشيء (قوله إلا إن قصد) أى بصيغة العتق حقيقة (قوله ويقوم عليه حصة شريكه بشرطه) أى وهو يساره بقيمتها وإنما تقوم عليه إذا عجز عن أداء ما للشريك كالأموال بعضها كما قال اللخمي لأن الولاء قد انعقد لشريكه الآخر بالكتابة وان توقف على أداء النجوم فلو قومناه الآن لكان فيه ثقل للولاء وهو لا يصح انظر التوضيح (قوله كأن فعلت الخ) أشعر قوله كأن فعلت إلى أن محل وضع نصف الكتابة عن المكاتب الذى علق عتق نصفه على أمر ثم كاتبه ثم حصل العلق عليه إذا كانت الصيغة صيغة بر فإن كانت صيغة حث كصفتك حر لأفعلن أو إن لم أفعل كذا فصفتك حر ثم كاتبه ولم يفعل أى عزم على عدم الفعل فإنه يكون عتقاً قاله اللخمي أى انه يعتق كله بعضه عملاً بالصيغة وبعضه بالسراية (قوله فيما قبل الاستثناء) في معنى الباء أى ان هذا مشبهه بما قبل الاستثناء في مطلق وضع النصف عن العبد (قوله وضع النصف) أى حمل ذلك على وضع نصف الكتابة ولم يحمل على عتق نصفه وإن كان قاصداً به العتق (قوله لافادته بالجواب الخ) أى ولو تركه لاقتضى تمام التشبيه لأنه الأصل فيه (قوله إذ بوضع النصف في هذا) أى ولا يعتق منه شيء ولو قصد الخ أى وأما في المشبه به فإنه يوضع عنه ولا يعتق منه شيء إذا لم يقصد فك الرقبة (قوله ولو قصد فك الرقبة) الواو للحال إذ لا يتأتى هنا إلا قصد العتق لا قصد وضع المال إذ هو لم يكاتبه إلا بعد (قوله لأنه في حال النفوذ الخ) حاصله أن العبد وإن كان حال الصيغة في ملك سيده قطعاً ونية العتق حصلت حينئذ إلا أنه حال النفوذ الذى هو المعتبر لم يكن في ملك سيده فلم يكن لنية العتق تأثير في حال النفوذ فلذا حملت الصيغة على الوضع لا على العتق (قوله ولما كانت تصرفات المكاتب) أى بالبيع والشراء مثلاً (قوله كالحر) أى في عدم الحجر عليه فيها (قوله فما كان بعوض جاز) أى فما كان من تصرفاته بعوض جاز لأنه يعين على العتق (قوله وما لا فلا) أى وما كان من تصرفاته بلا عوض فلا يحسوز لانه يؤدي لعجز (قوله بلا إذن) متعلق بما بعده أعنى قوله يبيع واشتراء الخ (قوله ومقارضة) بالقاف والراء هذا هو الصواب وأما نسخة ومفاوضة بالقاء والواو فيغنى عنها قوله ومشاركة ونسخة ومفاوضة بالعين يغنى عنها يبيع واشتراء (قوله لا بتغاء الفضل) أى لأجل طلب الزيادة كأن يكاتبه بأكثر من قيمته (قوله وعق) أى ذلك الأسفل (قوله وولاؤه له) أى للسيد الأعلى (قوله واستخلاف الخ) الأولى وتزوج أمته أى واستخلف عاقداً لها لأن الخبر فيه تزويجها وأما

عتق العبد فما كان بعوض جاز وما لا فإنه للمصنف على ذلك فقال (وللمكاتب بلاذن) من سيده (بيع واشتراء ومشاركة ومقارضة ومكاتبة) لرقبه لا بتغاء الفضل وإلا لم يجز فإن عجز الأعلى أدى الأسفل إلى السيد الأعلى وعق وولاؤه له ولا يرجع للسيد الأسفل ان عتق بذلك (واستخلاف عاقد لأمته) أى له أن تزوج أمته ويستخلف أى يوكل من يعقد لها وجوباً لانه لا يباشر ذلك لشأنه الرق فيه (و) له (إسلامها) أى الذات المملوكة له ولو ذكرنا في جانيها (أو فداؤها) بغير إذن سيده (إن جنت) تلك الذات وقوله (بالنظر) راجع لجميع ما قدمه

جميع ما قدمه الا في تزويج  
أخته فلا بد من اثباته لأن  
النكاح نقص قاله أبو الحسن  
(و) له (سفر) قريب بغير  
إذن (لا يحل فيه نكح) (و) له  
(اقرار في رقبته) (أى  
ذمته كدين وكذا في بدنه  
كحدوتين) (و) له (اسقاط  
شفعته لا عتق) (رقبته  
فليس له بغير إذن) (وإن  
قريبا) له كولد ولا حيدر  
(و) لا (هبة) من ماله لغير  
نواب (و) لا (صدقة) الا  
بإذنه ككسرة (و) لا  
(تزوج) بغير إذن لسيده  
رده ولو بعد دخوله ولها  
حينئذ ربع دينار ولا تبعه  
بما زاد ان عتق والصواب  
تعيره بتزوج دون تزويج  
لأن التزوج فعله بالغير  
والتزوج فعله لنفسه وأشعر  
قوله تزويج أن له التسرى  
وهو كذلك لأن التسرى لا  
يعيه بخلاف التزوج (و) لا  
اقراره بجناية خطأ (و) لا  
سفره به (و) إن لم يحل فيه  
نكح كقريب يحل فيه نكح  
(بإذن) (راجع للجميع  
حتى الصدقة والعتق ولما  
كانت الكتابة من العقود  
اللازمة فليس للسيد ولا  
للعبدة حلهما إلا بعد زوال (وله  
تعجيز نفسه) بعد حلول  
الكتابة كلفه أقر جمع رقيقا  
(ان اتفقا) (أى للكتابة  
وسيده عليه) ولم يظهر له  
مال (لأن حق الله قد

الاستخلاف فهو واجب خلافا لظاهر المصنف \* والحاصل أنه بغير إن شاء زوجها وإن شاء لم زوجها  
وإذا أراد أن زوجها فيجب عليه الاستخلاف (قوله وهو) أى المكاتب محمول عليه أى على النظر  
فلا يحتاج لاثباته بينة (قوله فلا بد من اثباته) أى النظر بينة والارد سيده نكاح (قوله وله سفر قريب  
بغير إذن لا يحل فيه نكح) أى وليس للسيد منعه منه لا بعيد مطلقا حل فيه نكح أولا أو قريب حل فيه  
نكح فليس له السفر ولسيده منعه منه (قوله أى ذمته) هذا تفسير مراد وقد صوب ابن غازی  
كلام المصنف به لأنه الذى يختص به المكاتب دون القن وأما الاقرار في الرقبة فان كان محدوق قطع فيقبل  
حتى من القن أيضا وان كان عال كالجناية خطأ فلا يقبل منها كباقي \* والحاصل أن الأقسام ثلاثة ما يرجع  
للمال في الذمة كالدين وهذا يقبل الاقرار به من المكاتب دون القن وما يرجع للمال في الرقبة وهذا  
لا يقبل من واحد منهما وما يرجع للرقبة فقط من حد وقطع وهذا يقبل منها معا (قوله كدين)  
أى كالاقرار بدين لمن لا يتهم والا ألتى كالملى إقراره بالقتل عمدا إذا استجابه ولى المقتول على أن  
يأخذه لان العبد يتهم على توطئه مع الولي على الفرار من سيده بإقراره المذكور وحينئذ فلا يمكن  
الولي من أخذه ويطلق حق ذلك الولي المقر له من القصاص إذا طلبه بعد ان منع من أخذه ما لم يكن مثله  
يجعل ذلك ويدعى الجهل فيحلف ويقتضيه منه كما (قوله وله اسقاط شفعته) أى بالنظر كما في الدونة  
فاذا أسقط الأخذ بالشفعة وكان في الأخذ بها نظر كان لسيده الأخذ ولا عبرة باسقاطه انظر بن  
(قوله وان قريبا) أى لأن المكاتب لا يلزمه عتق قريبه لأن شرط العتق بالقرابة كون المالك حرا كالمكر  
(قوله وللسيد رده) أى رد عتقه ولو لقربيه (قوله ولا تزويج بغير إذن) أى سواء كان نظرا أو غير نظرا لان  
ذلك يعيه (قوله ولسيده رده) أى التزوج بطلقة بائنة أى وله اجازته وإذا أجازته جاز ان لم يكن  
معه أحد عقد الكتابة فان كان معه غيره لم يجوز إلا برضام فان كانوا صفرا فسخ تزوجه على كل حال  
رضوا أم لا أجازته السيد أم لا ولا عبرة برضام ولا بأجازة السيد (قوله ولها حينئذ) أى حين رده  
السيد بعد الدخول ربع دينار أى وأما ان رده قبله فلا شيء لها (قوله ولا تبعه بما زاد ان عتق) أى إذا  
كان لم يفرها والا تبعته به بعد العتق ما لم يسقطه عنه السيد أو السلطان كالمكر في النكاح (قوله والتزوج فعله  
لنفسه) أى وهو المراد هنا (قوله ولا اقرار الخ) أى وليس للمكاتب اقرار بجناية خطأ فان أقربها فلا  
يلزمه شيء سواء عتق أو عجز ولولم لا يتهم عليه كما هو الصواب كما في بن خلافا لما قاله بهرام من أنه  
إذا أقر بجناية خطأ لمن لا يتهم عليه فانه يتبع بالدية إذا عتق (قوله وله) أى للمكاتب المسلم تعجيز  
نفسه أى اظهار العجز وعدم القدرة على الكتابة وذلك بأن يقول عجزت نفسى لكن انما يقول ذلك  
بعد اتفاقهما على فك الكتابة والرجوع رقا وعند عدم ظهور مال له وإذا علمت ان المراد بالتعجيز  
الذى يفرغ عليه الرقية ما ذكرتم ان قوله بعد ذلك فيرق ليس تكرار مع قوله وله تعجيز نفسه (قوله بعد حلول  
الخ) انما قيد بذلك لأجل قوله كأن عجز عن شيء (قوله ان اتفقا) أى تراضيا (قوله عليه) أى على  
التعجيز وفك الكتابة والرجوع رقا (قوله ولم يظهر له مال) الواو للحال أى ان اتفقا عليه في حال  
عدم ظهور مال للمكاتب ولا بد أيضا أن لا يكون معه وادى الكتابة والا فلا تعجيز له ويؤمر بالسعى  
عليهم قهرا عنه وان تبين لده وامتناعه من السعى عوقب (قوله ولا يحتاج في ذلك) أى في تعجيز  
العبد نفسه عند اتفاقهما عليه (قوله وان اختلفا) هذا مفهوم قوله ان اتفقا على التعجيز أى وان  
اختلفا بأن طالب العبد التعجيز وامتنع السيد أو بالعكس (قوله فليس لمن أراد تعجيز) أى سواء كان  
ذلك المريد الذى أراد السيد أو العبد (قوله وانما ينظر الحاكم) أى فان وجد المصلحة في تعجيزه حكم به وان  
وجد المصلحة في عدمه حكم بعدمه وهذا ما في التوضيح وهو الموافق لظاهر اطلاق قوله هنا إن اتفقا عليه

ارتفع بالعذر وهو ظهور العجز ولا يحتاج في ذلك للرفع إلى الحاكم وان اختلفا فليس لمن اراده تعجيز وانما ينظر الحاكم بالاجتهاد

وفصل ابن رشد بين أن يريد العبد فله ذلك من غير حاكم أو يريد السيد فلا بد من الحاكم ولو ظهر له مال منع ولو اتفقا عليه لحق الله تعالى وإذا عجز نفسه بالشرطين (فريق) أي يرجع قنا لاشائبة فيه (ولو ظهر له) بعد التعجيز (مال) أخفاء عن السيد ولم يعلم به ورد بلو على من فك يرجع مكاتب (كأن عجز عن شيء) من النجوم وان رددها فريق لأن عجزه عن البهمن كعجزه عن السكك (أو غاب) بغير إذن سيده (عند المحل) أي حلول الكتابة (وكلامه) جملة (٣٩٨) حاله أي والحال أنه ليس له مال يؤخذ منه النجوم أو الباقي منها وظهره فرب

غيبته أو بعدت كان ما هنا لك أم لا وهو ظاهر لا احتمال ثالث ما بيده فان غاب بآذنه لم يعجزه بذلك وظهره ولو طالت غيبته (وفسخ الحاكم) كتابته في المثلثين لا سيما لا تفسخ عند الإباحة لكن إن أتى السيد الحاضر في الأولى فان اتفق مع سيده على التعجيز لم يحتج لحكمه وكذا إن أراد العبد التعجيز وأباه السيد لم يحتج لحكمه على ما تقدم لأن رشد وأما المسئلة الثانية وهي غيبة العبد بلا إذن عند المحل فلا بد في التعجيز من الحكم قرب الغيبة وبعدت وقوله (وتلوم لمن رجوه) راجع للمشتكين أيضا أي لمن يرجو سيده في الحاضر العاجز عن شيء وفي الغائب إن قربت غيبته ورجى قدومه لا أن بعدت أو لم يرج له يسار أو جهل حاله (كالقطة) بكسر القاف أفصح من فتحها وهو تشبيه تام أي إذا عجز العبد عما قوطع عليه فان الحاكم يفسخ عقد القطة بعد

(قوله وفصل ابن رشد الخ) تفصيل ابن رشد هذا هو ما اعتمدته الشيخ إبراهيم اللقاني وكذا غير واحد من الأشياخ كقوله شيخنا العدوي (قوله فريق) أي فيصير رقيقا لاشائبة فيه بعد أن كان فيه شائبة حرية فاندفع ما يقال أنه رقيق في الأصل فلا معنى لقوله فريق اه وقوله فريق بالنصب عطف على تعجيز الذي هو اسم خالص من التأويل بالفعل (قوله ولو ظهر له مال) أي ويستمر على رقيقته بعد التعجيز ولو ظهر له مال سواء كان ذلك العبد عالما بذلك المال وأخفاء عن السيد أو لم يكن عالما به (قوله على من قال يرجع مكاتب) أي إذا ظهر له مال بعد التعجيز لتشوف الشارع للخيرية (قوله كأن عجز عن شيء) أي عند حلوله والحال أنه حاضر فانه يرق ويفسخ الحاكم كتابته وكذا إن غاب عند حلول الكتابة من غير إذن سيده والحال أنه لا مال له ظاهر فانه يرق ويحكم الحاكم بفسخ كتابته لكن محل حكم الحاكم بفسخ كتابته في الأولى إذا طلب سيده التعجيز أو أي العبد لأن الحاكم يحكم بفسخها مطلقا لأنه لو رضى العبد بالتعجيز كالسيد فلا يحتاج لفسخ الحاكم هذا حاصل كلامه (قوله عند المحل) هو بكسر الحاء بمعنى الحلول وأما فتحها فكان الحلول والمراد هنا المعنى الأول وحذف المصنف قوله عند المحل من التي قبلها أعني قوله كأن عجز عن شيء دلالة هذا عليه (قوله لم يعجزه بذلك) الأولى لم يرق بذلك (قوله فلا بد في التعجيز من الحكم) أي لأن تعجيزه لا يتوقف على قدومه على الصواب بل يعجز ولو في غيبته فلا بد من الحكم به (قوله وتلوم) أي الحاكم لمن رجوه أي لمن يساره في مدة التلوم بالنسبة للحاضر أو يرجى قدومه ويسره بالنسبة للغائب غيبة قربة وحاصله أن الحاضر العاجز عن شيء من نجوم الكتابة إنما يحكم الحاكم بفسخ كتابته إذا طلب سيده ذلك وأي العبد بعد التلوم له أن كان يرجى يساره في مدة التلوم وإن كان لا يرجى يساره فيها حكم بالفسخ من غير تلوم وأما الغائب عند الحلول بلا إذن فقيل يحكم الحاكم بفسخ كتابته من غير تلوم مطلقا وقيل إن قربت الغيبة لا يحكم بالفسخ إلا بعد التلوم إن كان يرجى قدومه ويسره في مدة التلوم فان لم يرج ذلك حكم بالفسخ من غير تلوم كعبد الغيبة ومجهول الحال (قوله كالقطة) أي كالتلوم ويحكم بالفسخ في القطة وصورته أن يقول السيد لعبد إن اتقني بعشرة حالة فأنت حر أو يكاتبه على مائة مثلا على ثلاثة نجوم مثلا ثم يقاطعه على ثلاثين مثلا حالة أو مؤجلة لأجل أقرب من الأول فعجز عن أداء ما قاطعه به فان الحاكم يفسخ عقد القطة بعد التلوم لمن يرجى يسره وإنما ممي العقد على الوجه المذكور مقاطعة لأن العبد قطع طلب سيده عنه بما أعطاه له أو لأن سيده قطع له تمام حرية بذلك أو قطع له بعض ما كان له عنده قاله عياض (قوله وهو تشبيه تام) أي أنه تشبيه في مجموع الأمرين التلوم والفسخ بعده (قوله ولا بد منهما) أي من التلوم والفسخ بعده (قوله وقبض الحاكم إن غاب سيده) أي ويخرج المكاتب حرا بمجرد اقتضاها (قوله وإن قبل مجلها) أي هذا إذا أتى بها المكاتب بعد الاجل بل وإن أتى بها قبل أجلها

التلوم بالنظر سواء وقت القطة على مؤجل أو حال ولها صورتان أحدهما أن يتفق على مال حال والثانية أن يفسخ ما عليه من (قوله نجوم الكتابة في شيء) وإن كان مؤجلا وقوله (ولو شرط) السيد (خلافه) مبالغة في التلوم لمن يرجو سيده في القطة وفيها قبلها من المشتكين وفي فسخ الحاكم أي يفسخ الحاكم بعد التلوم لمن يرجو سيده ولو شرط السيد على عبده خلاف التلوم بأن شرط عليه أنه متى عجز عن شيء أو غاب بلا إذن أو عجز عما قاطعه عليه فهو رقيق بغير تلوم وفسخ من حاكم فلا ينفقه شرطه ولا بد منهما (وقبض) الحاكم وجوبا الكتابة من المكاتب (إن غاب سيده) ولا وكيل له خاصي لأن الحاكم وكيل من لا وكيل له (وإن) أراد المكاتب تعجيلها (قبل مجلها) أي حلولها وسواء



كانت عيناً أو عرضاً لأن الأجل فيها من حق المكاتب إذ القصد بتأجيل الكتابة التخفيف عن المكاتب (وفسخت) الكتابة (إن مات) المكاتب قبل الوفاء وقبل الحكم على السيد بقبضها أو قبل الاشهاد عليه بأن أتى به السيد فلم يقبلها يلد لاحاكم به يجبره على قبولها (وإن) مات (عن ماله) يفي بكتابتها فيكون رقيقاً وماله للسيد فان حكم حاكم على سيده بقبضها أو أحضرها للسيد فلم يقبلها منه فأشهد عليه بذلك ثم مات فلا تفسخ ويكون حراً تنفذ وصاياه وماله لورثته (إلا الولد) (٣٩٩) أو غيره) كاجني (دخل) كل

(معه) في الكتابة (بشرط أو غيره) فلا تفسخ أما دخول الولد بشرط فمكان يسكتب عبده وأمه حامل منه قبل عقد الكتابة فلا يدخل معه في الكتابة إلا بشرط ادخاله معه وأولى لو كان مولوداً عنه عقدها وأما دخوله بلا شرط فمكان يحدد في بطن أمته بعد عقدها وأما دخول الأجنبية بشرط فظاهر وأما دخوله بلا شرط فمكان يشترى المكاتب من يعتق عليه في زمن الكتابة باذن سيده وصار كمن عقدت الكتابة عليه كافي المدونة وإذا لم تفسخ فان ترك ما يفي بها (فتؤدى حالة) بما تركه لأنه يحل بالموت ما أجل كما مر (و) إذا أدبت حالة وفضل بعد الأداء شيء مما تركه (ورثته من) كان (معه في الكتابة فقط) دون من ليس معه ولو ابنا (من يعتق عليه) كفرعه وأصله وأخوته

(قوله لأن الأجل فيها) أي في الكتابة (قوله من حق المكاتب) أي فله أن يسقط حقه في الأجل ويعجلها (قوله وفسخت) ان مات المكاتب قبل الوفاء الخ) أي بأن مات قبل اتيانه بها للسيد أو بعد اتيانه بها فلم يقبلها منه ولم يحكم عليه حاكم بقبضها ولم يشهد العبد بقبضها على أنه أحضرها له وأبى من قبولها وحاصله ان العبد اذا مات قبل اتيانه بالكتابة أو بعد اتيانه بها فلم يقبلها السيد ولم يجبره الحاكم على قبولها لعدم وجوده بالبلد ولم يشهد العبد على سيده أنه أحضرها له وأبى من أخذها ومات العبد فان الكتابة تفسخ فتكون وصاياه باطلة وماله للسيد لا لوارثه لأنه مات رقيقاً حينئذ وفي صورتين يصدق عليه أنه مات قبل الوفاء وقبل حكم الحاكم على السيد بقبضها وقبل الاشهاد على الاتيان بها (قوله بأن أتى بها لسيد) أي بأن أتى العبد بالنجوم للسيد ولم يقبلها منه يلد لاحاكم بها يجبره على قبولها فمات العبد ولم يشهد عليه أنه أحضرها له وأبى من قبولها وكان على الشارح أن يقول بأن أتى بها لسيد الخ أو مات قبل الاتيان بها لما علمت أن كلامه السابق صادق بصورتين (قوله وماله لسيد) أي لانه مات قبل حصول الحرية له (قوله فأشهد عليه بذلك) أي بانه أحضرها له وأبى من قبولها (قوله إلا الولد أو غيره الخ) أي فاذا دخل معه في عقد الكتابة ولد أو اجني بشرط أو غير شرط فلا تفسخ كتابته بل تحمل كتابته بموته ويتمعها من ماله حيث ترك ما يفي بالكتابة ويعتق بذلك من معه في عقد الكتابة كما قال المصنف (قوله باذن سيده) هذا هو الصواب خلافاً لقول خشي تبعاً للفيثي بغير اذن سيده لانه اذا اشتراهم بغير اذن سيده لم يدخلوا معه في كتابته وله ييمهم انظر بن (قوله فتؤدى حالة) أي يؤدى جميع ما بقى من النجوم على الميت وعلى من معه وانما حل الجميع بموته وحده لانه مدين بالجميع بعضه بالاصالة عن نفسه وبعضه بالحالة عن غيره لانهم حملا وحيث أدى جميع ما بقى من النجوم ما على الميت وما على غيره ممن معه في عقد الكتابة يرجع وارث المكاتب بما أدى من تركته على غير من يعتق على ذلك المكاتب كما يرجع هو عليه لو كان حياً كما سبق وأما من يعتق عليه فلا يرجع عليه الوارث كما لا يرجع عليه المكاتب لو كان حياً فلو كان الوارث هو السيد تبع الأجنبي بالحصة المؤداة عنه من مال الميت وحاص به غراماه بعد عقده كما في بن عن ابن عرفة (قوله ولو ابنا) أي حراً أو في عقد كتابة أخرى (قوله ولو كان معه في عقد الكتابة جماعة كلهم ممن يعتق عليه) أي بأن كان معه ابنة وابن ابنة وأبوه وجدته وأخوه (قوله وهكذا) أي ويحبب ابن الابن بالابن والجد بالام (قوله وإن لم يترك وفاء) أي وان مات ولم يترك وفاء (قوله الذي معه في الكتابة) أي وحده أو مع أمه (قوله ولا مفهوم لولده) أي وانما يفرق الولد وغيره في اعطاء ما تركه مما لا يفي فلا يعطى للاجنبي وانما يعطى لولده وأمه كما أشار له بقوله وترك متروكه للولد الخ (قوله وترك متروكه) أي الذي لا يفي بما على ذلك الميت وبما على من معه وقوله للولد أي خاصة فلا يعطى لغيره ولو قريباً بل يتعجله السيد من الكتابة ويسعون في بقيتها خلافاً

دون من لم يعتق عليه فلو كان له ولد ليس معه في الكتابة وأخ معه فيها فالذي يرثه الأخ الذي معه فزوجته لانيته ولو كانت معه في الكتابة لانها لا تمنق عليه وكذا عمه ونحوه ولو كان معه في عقد الكتابة جماعة كلهم ممن يعتق عليه فالارث بينهم على فرائض الله تعالى فيحبب الاخ بالأب أو الابن والجد بالأب وهكذا (وإن لم يترك وفاء) بالنجوم بأن لم يترك شيئاً أصلاً وترك شيئاً قليلاً لا يوفي بها (وقوى ولده) الذي معه في الكتابة ولا مفهوم لولده فلو قال وقوى من معه ليشمل الاجنبى كان أحسن (على المعنى) على أداء النجوم (سعوا) وأدوها وعفقوا وإلارقوا (وترك متروكه) ان كان (للولد) الذكر والانثى (إن أمن) وقوى على السعي

والأرق ولا يدفع له شيء (كأن ولد) التي معه في الكتابة أن أمنت وقويت على السعي يدفع لها متروكه لتستعين به على أداء النجوم ثم إذا لم يكن الولد الذي معها قوة وأمانة فإن كان له ذلك فلا يدفع المتروك إلا لأنه حينئذ تباع له فإن لم يكن في واحد منهما أمانة وقوة رقاً للسيد ولا يدفع لها شيء إلا أن يكون في غيرها ما يفي بالنجوم فتباع ليعتق الولد كما إذا لم يترك للسكاك تبشيراً ولم يكن لها ولا لأخذها قوة فتباع الأم ليعتق الولد إن كان في غيرها (هـ هـ) وفاء والحاصل أن السكاك إذا مات وكان معه في الكتابة غيره فإن من

معه يظلم بالسعي إن قوى مطلقاً ترك شيئاً إلا في أم لا كان من معه يعتق عليه أم لا وإنما متروكه مما ليس فيه وفاء فأنما يترك للولد إن قوى وأمن والأفلامه إن كانت وقويت وأمنت والأستوناه سيد المكاتب وباع أم الولد ليكمل عليه ما يوفي بالنجوم ليعتق الولد فإن لم يوف عنها فالسك رقة فلو كانت النجوم مائة وترك المكاتب خمسين ولم يكن فيمن معه في الكتابة ولد ولا أم ولد فسيده يأخذ الحسين ولا يتركها لأحد ويقال لمن معه إن كان فيكم قوة فاسعوا والا فرفق (وإن) اعتق عبده القن أو كاتبه أو طع عن كتابة مكاتب على مال معين ووصوف ثم (ووجد العوض) عن المذكورات الثلاثة (معيناً واستحق) من يد السيد حال كون مذكراً من المعيب أو المستحق (موصوفاً) فهو حال منها وجواب أن محذوف تقديره رجوع مثله ولو قوموا كسب وشاة

لقول حتى مراد المصنف بالولد مطابق الوارث ولداً أو غيره انظر بن (قوله وإلا رقى) أي والا يؤمن ولم يقو على السعي رق وكذلك إذا لم يقو على السعي وأمن على المال وأما إذا قوى على السعي ولم يؤمن على المال فإن السيد يأخذ المال من السكاك ويؤمر الولد بالسعي ولا يرق (قوله ولا يدفع لها شيء) أي مما تركه ذلك الميت المكاتب (قوله فتباع الأم الخ) أي بخلاف مالها كان مع أم الولد أجنبي في السكاك فلا تباع هي لأجله وتفسخ الكتابة في الأجنبي وأم الولد إذا عجز عن السعي ويرقان (قوله أم لا) أي أولم يترك شيئاً (قوله والاستوفاء الخ) أي وإلا بأن انتفت القوة والأمانة من الولد ومن أمه استوفى ذلك المتروك سيد المكاتب (قوله فإن لم يوف عنها) أي بالنجوم (قوله فالسك) أي فكل من الولد وأمّه (قوله فسيده يأخذ الحسين) أي من السكاك (قوله ولا يتركها لأحد) أي ممن معه في عقد الكتابة يستعين بها على أداء الكتابة (قوله فاموا) أي لتحصيل الحسين الباقية (قوله والافريق) أي والا فكل منكم رفیق (قوله وإن وجد العوض معينا) حاصل ما قرره الشارح كلام المصنف أنه إذا اعتق عبده على مال أو كاتبه على مال أو قطعه على مال فوجد السيد العوض معينا أو استحق منه فإن كان موصوفاً في الذمة رجع السيد على العبد بمثله سواء كان مقوماً أو مثلياً وإن كان ذلك العوض معينا رجع السيد بمثله إن كان مثلياً وبقيته إن كان مقوماً ولا فرق بين أن يكون العبد له شبهة فيما دفعه أولاً وهذا كله إذا كان العبد موسراً له مال فإن كان معسراً لا مال له فكذلك إن كان له شبهة فيما دفعه معينا كان أو موصوفاً فإن لم يكن له شبهة فيما دفعه رجع لما كان عليه من رق أو كتابة وبطلت القطاعة سواء كان ذلك العوض الذي دفعه من غير شبهة معينا أو موصوفاً (قوله على مال) تنازعه اعتق وكاتب وقاطع (قوله فهو حال منها) أي وأفرده لأن العطف بأو (قوله ولو مقوماً) أي هذا إذا كان مثلياً بل ولو كان مقوماً (قوله على العتد) أي وهو نص للدونة وأيضاً القاعدة أن الموصوف يرجع بمثله مطلقاً كما في السلم وغيره (قوله لا بقيعة المقوم الموصوف) أي كما ذكره بهرام وتنت وح وهو قول ابن رشد واعتمده المصنف في التوضيح وهو مشكل إذ القرض أنه غير معين فكيف يرجع بقيته (قوله وقع عقد العتق أو الكتابة الخ) حقيقة الكتابة أن تكون على غير معين وما على معين فقطاعة لا كتابة كما في التوضيح وغيره انظر بن وانظر هذا مع ما مر من جواز الكتابة بالعبد الأبق والبعر الشارح فاموا معين وجعلوه كتابة الآن يقال هذا الجعل تسميع (قوله بل في مطلق الرجوع) أي لا في الرجوع به (قوله وهذا كله) أي ما ذكر من الرجوع بالمثل في الموصوف مطلقاً مثلياً أو مقوماً استحق أو وجد معينا ومن الرجوع بالمثل في المثلي والقيعة في المقوم إذا كان معينا استحق أو وجد معينا (قوله إن كان لا بعد مال) أي سواء كان له فيما دفعه شبهة أم لا (قوله فإن كان له فيما دفعه شبهة) أي كما لو كان مستأجراً له أو مستعيراً له وقوله فكذلك أي يرجع عليه بمثل الموصوف مثلياً أو مقوماً وبقيعة المقوم المعين وبمثله (قوله عند ابن القاسم وأشهب) أي وقال ابن نافع يرجع لما كان عليه من كتابة أو رق مثلاً ماذا لم يكن له شبهة فيما دفعه

صفحتها كلها على العتد لا بقيعة المقوم الموصوف وذكر مفهوم موصوفاً الراجع لكل من المعيب (قوله) والمستحق بقوله (كعين) من مثلي أو مقوم وقع عقد العتق أو الكتابة أو القطاعة عليه كهذا الثوب بعينه أو هذا القطن بعينه فوجد معينا أو استحق فيرجع بمثله إن كان مثلياً وبقيته إن كان مقوماً فالتشبيه ليس بشام بل في مطلق الرجوع وهذا كله إن كان لا بعد مال فإن لم يكن له مال فإن كان له فيما دفعه شبهة فكذلك عند ابن القاسم وأشهب والأكثر وإليه أشار بقوله وإن بشبهة فبأدفعه للسيد في نظير العتق

(إن لم يكن له) أي للعبد (مال) بل كان مفسراً وهذا قيد في المبالغ عليه وهو الشبهة فان (٤٠١)

(قوله إن لم يكن له مال) أي إن ثبت أنه لم يكن له مال فلم يجتمع أداتان مضي واستقبال ولم يتوارد عاملاً جزم على مجزوم واحد (قوله وهذا قيد في المبالغ عليه وهو الشبهة) فيه نظر بل المبالغ عليه هو قوله إن لم يكن له مال وقوله وإن بشبهة قيد فيه والأصل وإن لم يكن مال أي هذا إن كان له مال بل وإن لم يكن له مال إن كان دفع العبد له بشبهة فيه (قوله يرجع لما كان عليه) أي سواء كان الموضع الذي دفعه موصوفاً أو معيناً (قوله ويرجع سيده عليه بموضه) أراد بموضه المثل في الموصوف ولو مقوما والمثل في المعين إن كان مثلياً والقيحة إن كان مقوماً وقوله في حال عدم الشبهة أي كما أنه يرجع به في حال وجودها (قوله بالتفصيل بين ماله فيه شبهة وما لا شبهة له فيه) أي بالنظر لمن لا مال له لأن التفصيل إنما هو فيه وحاصله أنه إذا كان له شبهة فيما دفعه يرجع عليه بمثل الموصوف مطابقاً وبمثل المثلي وقية المقوم إن كان المدفوع معيناً وإن لم يكن له شبهة يرجع لما كان عليه كان المدفوع موصوفاً أو معيناً (قوله على الرجوع) قال شيخنا بل هذا خلاف الرجوع والراجح أنه إن لم يكن له شبهة ففي المعين يرجع لما كان عليه له مال أولاً وفي الموصوف يتبعه السيد بمثله (قوله هذا ماله عليه أكثر الشراح) أي كبح وغيره وذكر الشيخ شرف الدين الطخيشي أن الموصوف سواء كان مثلياً أو مقوماً يتبعه بمثله ولو كان لا شبهة له فيه ولا مال له بخلاف المعين فإنه يرجع لما كان عليه من رقب أو كتابة حيث كان لا شبهة له فيما دفعه كان له مال أولاً وحاصل كلامه أنه إذا كان موصوفاً اتبعه بمثله كان له مال أولاً كان له شبهة فيما دفعه أولاً وإن كان معيناً يرجع بمثله إن كان مثلياً أو قيمته إن كان مقوماً إذا كان له شبهة فيما دفعه كان له مال أولم يكن فإن لم يكن له شبهة يرجع لما كان عليه من كتابة أو رقب كان له مال أولاً فقول المصنف وإن بشبهة إن لم يكن له مال راجع لما بعد الكاف وهو المعين أي كما يرجع عليه بالمعين إن كان له شبهة فيما دفعه هذا إذا كان له مال بل وإن لم يكن له مال ومفهوم أن كان له شبهة أنه إن لم يكن له شبهة يرجع لما كان عليه كان له مال أولاً قال شيخنا العدوي والنقل ما قاله شرف الدين الطخيشي (قوله ومضت الخ) معناه أنه ليس له تقضها بل مضى عليها فمرا عنه ويبيعها له من مسلم وليس المراد أنه لا يجوز له ابتداء بل هو جائز لأن الرجوع خطاب الكفار بفروع الشريعة (قوله ولا يرجع لسيدته إن أسلم) أي ولا يكون لأولاد سيده المسلمين وذلك لأن الولاء لم يتعد لسيدته حين عتقه إذ لا ولاية لكافر على مسلم (قوله كأن كاتبه كافراً وأسلم) أي كما أنها تمضي إن كاتبه كافراً وأسلم قهرراً عنه ولا تمكنه من تقضها والرجوع فيها وأما إن كاتبه كافراً وأسلم السيد دون العبد فقال الأخمي له فسخ كتابته عند ابن القاسم دون غيره (قوله فإن لم يكونوا فلهما مسلمين) أي فولأوه للمسلمين والمراد بالولاء هنا الميراث وأما الولاء الذي هو لمحبة كالحمة النسب فلا ينتقل عمن ثبت له وهو السيد المعتقد فلا يلزم من انتقال المال انتقال الولاء وفائدة ثبوت الولاء بمعنى المحبة للسيد الكافر أنه إذا أسلم كان له حق في تفصيل العتيق والصلاة عليه وتولى عقد نكاحه إن كان أنثى (قوله لأنه قد كان الخ) أي لأن الولاء قد ثبت له حين عقد كتابته في حال كثر العبد عنه تنبيه قد علم من كلامه حكم ما إذا أسلم العبد بعد كتابة سيده الكافر وأما لو أسلمت أم ولد الكافر فهل ينجز عتقها وإليه يرجع مالك أو تبقى إلى إسلامه أو يموت وكأن يقول تباع لأن إيلاد الكفر ليس له حرمة كذا في البدر القرافي وأما إن وطئ الكافر أمة مسلمة وأولدها نجز عتقها لقاعدة كل أم ولد حرم وطؤها نجز عتقها ويكون الولد كافراً تبعاً لآبيه كذا في البدر عن شيخه الجيزي في آخواب الجهاد (قوله كتابة من دخل معه) أي وإن لم يسلم ذلك الداخل

لم يكن له فيه شبهة ولا مال له  
رجع لما كان عليه من  
رقب أو كتابة وتبطل  
القطاعة وأما إن كان موسراً  
فيبقى على حاله ويرجع سيده  
عليه بموضه في حال عدم  
الشبهة بالتفصيل بين ماله  
فيه شبهة وما لا شبهة له فيه  
جار في المعين والموصوف  
في الذمة على الرجوع وإن  
كان خلاف قاعدته من  
رجوع مثل ذلك لمابعد  
الكاف لأنها أغلبية هذا ما  
عليه أكثر الشراح وتقريره  
على هذا الوجه هو الموافق  
لأنقل وإن كان فيه تكاف  
حذف جواب إن ولا  
دليل عليه (ومضت كتابة  
كافر لمسلم) اشتراه كذلك  
وكاتبه أو أسلم عنده قبل  
الكتابة (و) حيث مضت  
(يعت) على سيده الكافر  
لمسلم فإن عجز رقب لمشتريه  
وإن أدى عتق وكان  
ولأوه للمسلمين ولا يرجع  
لسيده إن أسلم (كأن)  
كاتبه كافراً (أسلم) السيد  
بعد الكتابة فتعفى  
وتباع لمسلم فإن عجز رقب له  
وإن أدى فولأوه لأقارب  
سيده المسلمين فإن لم يكونوا  
فلهما مسلمين وعاد لسيدته إن  
أسلم لأنه قد كان ثبت له حين  
عقد كتابته والعبد كافر  
(ويبيع معه) أي مع كتابة  
المسلم (من) أي كتابة من  
دخل معه (في عتقه) فإن عجز رقب لمشتريه

وإن أدى فولأوه على ماتقدم (٤٠٣) (و) إن وجبت على المكاتب كفارة (كفر بالصوم) لا يعتق ولا اطعام لثمة من

التصرف بالمال بلا عوض (واشترط وطء المكاتب) حال كتابتها لغو فلا يفيد وكذا وطء المعتقة لأجل (واستثناء حملها) الوجود حال الكتابة يبطئها لغو لا يفيد (أو) استثناء (ما يولد لها) من حمل حدث بعد عقد الكتابة لغو (أو) ما يولد لمكاتب من أمته بعد (عقد الكتابة) لغو (و) اشتراط (قليل كخدمة) عليه للسيد (إن وفى) الكتابة كأن يخدمه بعد أداء ما عليه نحو شهر (لغو) لا يفيد ولا يعمل بشرطه في الجميع وأما لو شرط عليه كثير الخدمة إن وفى فلا يلقى لأن كثرتها تشمر بالاعتناء بها فكأن عقد الكتابة وقع عليها مع المال وهذا قول عبد الحق عن بعض شيوخه ولكن ظاهر المدونة للنوع مطلقا في القليل والكثير وعليه الأكثر (وإن عجز عن شيء) وإن قل (أو) عجز (عن) دفع (أرض جنابة) صدرت منه (وإن على سيده رُق) كالقن (الأصل فيخير سيده في فدائه وإسلامه بعد العجز فإن أدى الأرض رجعت مكاتبها كما

وقوله فإن عجز أى ذلك المكاتب المسلم وقوله رُق أى الداخل معه لمشتريها كما يرق هو (قوله وإن أدى فولأوه على ماتقدم) أى وإن أدى المكاتب المسلم عتق وعتق من دخل معه ولأوهم يجرى على ماتقدم في تفصيل المكاتب المسلم أى أنه ينظر في ذلك المسلم الذى دخل معه غيره في الكتابة إن كان أسلم قبل الكتابة فيكون ولأوهم للمسلمين لا للسيد ولا لأقاربه المسلمين وإن كان أسلم بعد الكتابة فيكون ولأوهم لأقارب سيده المسلمين فإن لم يكن له أقارب مسلمون فالأولاء لجميع المسلمين (قوله كفر بالصوم) أى فهو كالقن في الكفارات وقوله لا يعتق أى ولو باذن السيد له فيه وقوله ولا باطعام أى مالم يأذن له فيه السيد (قوله واشترط وطء المكاتب حال كتابتها) أى اشتراط السيد ذلك عند عقد الكتابة أو بعده وقوله لغو أى لا يوفى به (قوله وكذا وطء المعتقة لأجل) أى اشتراطه عليها لأجل لغو (قوله يبطئها) أى من زوجها (قوله لا يفيد) أى وحينئذ يكون حراً (قوله ولا يعمل بشرطه في الجميع) أى وتبقى الكتابة على حالها (قوله ولكن ظاهر المدونة النسخ) نصها وكل خدمة اشترطها السيد بعد أداء الكتابة فباطل وإن اشترطها في زمن الكتابة فأدى العبد قبل تمامها سقط اه عبد الحق عن بعض الاشياخ إنما ذلك في الخدمة اليسيرة لأنها في حيز التبعية وحملها الأكثر على ظاهرها قليلة أو كثيرة اه وعلى ما لعبد الحق درج المصنف ولم يرتضه ابن مرزوق فلو أسقط لفظ قليل لكان مطابقا لما عليه الأكثر انظر ن (قوله وإن عجز عن شيء) أى عما كوتبه وأعاد المصنف هذا مع تقدمه في قوله كأن عجز عن شيء لم يرتب عليه ما بعده (قوله أو عجز عن دفع أرض جنابة) حاصله أن المكاتب إذا جنى على سيده أو على أجنبي إن دفع أرض الجنابة فهو باق على كتابته وإن عجز عنه رُق ثم إن كان الجنى عليه سيده رُق ولا كلام وعجزه عن أرض الجنابة عليه كعجزه عن الكتابة وإن كانت الجنابة على أجنبي وعجز عن أرضها خير السيد إما أن يدفع أرض الجنابة ويرق له العبد أو يدفعه في الجنابة فيرق للجنى عليه (قوله وإن على سيده) أى هذا إذا صدرت منه على أجنبي بل وإن صدرت منه على سيده (قوله كالقن) فائدة قوله كالقن بعد قوله رُق افادة التحير أى رُق وكان كالقن إذا جنى (قوله فيخير سيده في فدائه) أى بأرض الجنابة ويرق لسيده وقوله وإسلامه للسجنى عليه فيكون رُقاه هذا في جنابته على أجنبي وأما إذا جنى على سيده فانه بمجرد عجزه عن أرض الجنابة عليه رُق له لأن عجزه عن ذلك كعجزه عن الكتابة وإن أدى أرض الجنابة إليه استمر مكاتباً على ما كان عليه قبل الجنابة (قوله فإن أدى الأرض) هذا مع مضمون قول المصنف وإن عجز (قوله لأنه ماله) أى وقد جنى عليه (قوله وأب إن وطئ مكاتبته) أى زمن كتابتها لا ارتكابه أمراً محرماً وإنما منع من وطء مكاتبته دون مدبرته مع أنه أن كلاماً في الكتابة والتدبير عقد يؤدى للحرية لأن الأجل في الكتابة معلوم والوطء لأجل معلوم غير جائز قياساً على نكاح للثمة والمحللة وأجل الحرية في التدبير موت السيد فإذا مات زال ملكه فكانت الحرية تقع في وقت لا ملك له فيها (قوله بلا مهر عليه لها) أى لا يلزمه مهر لها في وطئها إياها سواء كانت بكرًا أو ثيباً طائفة أو مكرهة نعم إذا كانت بكراً وأكرهها على الوطء فانه يلزمه ما قصها كما أشار له المصنف بعد بقوله وعليه نفس المكرهة بخلاف ما إذا كانت ثيباً فلا شيء عليه وكذا لو كانت بكراً ووطئها طائفة ثم إن قوله بلامهر ليس راجعاً للأدب ولألو طئ وإنما هو مستأنف لبيان حكم المسئلة بعد الوقوع فكأن قائلاً قال له ما حكمه بعد الأدب فقال حكمه لامهر فيقف القارئ على وطئ ويتدى بقوله بلامهر

كان قبل الجنابة وقوله وإن عجز عن شيء مكرر مع ما تقدم من قوله كأن عجز عن شيء وبالغ على (قوله السيد لدفع توهم انه لا أرض عليه في جنابته عليه لأنه ماله لا يدفع خلاف (وأب) السيد (إن وطئ) مكاتبته (بلا مهر) عليه لها



إلا أن يفتقر بحمل فلا أدب ولا خد عليه للشبهة فإن وظلها بقدر الأداء حدا لأنها صارت حرة (وعليه شمس السكرية) إن كانت بكماء وإلا فلا شيء عليه في إكراهها كالأطعمة مطاماً (وإن حملت) من وطئه (خبرت في البقاء) على كتابتها وثقتها للعمل على السيد فان أدت عتقت وإن عجزت صارت أم ولد تعتق بعد موته من رأس المال (و) في انتقالها عن الكتابة إلى (أمومة الولد) فيجوز وطؤها وتعتق بموته من رأس المال (إلا لضغائن معها) أي كوتبوا معها في عقد كتابتها أي (٤٠٣) لا قدرة لهم على الأداء بدونها

وسواء رضوا أم لا (أو أقوياء) على الأداء كوتبوا معها (لم يرضوا) بانتقالها عن الكتابة لأمومة الولد فلا خيار لها في الصورتين ويتعين فيهما بقاؤها على الكتابة فان رضا باختيارها أمومة الولد جاز لها الانتقال إليها (وخط) عنهم إذا انتقلت إليها (حصتها) من الكتابة (إن اختارت الأمومة وإن قتل) الكاتب أي قتله شخص ووجب قيمته لبطلان كتابته (فالقيمة للسيد) يخص بها ولا تحسب لمن معه في الكتابة إلا أن يكون ولداً أو وارثاً يعتق عليه كذا في المدونة قال فيها والكاتب إذا قتله أجنبي فأدى قيمته عتق فيها من كان معه في الكتابة ولا يرجع عليه شيء إذا كان ممن لا يجوز له ملكه انتهى (وهل) يقوم (فتاً أو) يقوم (مكاتباً) وقيمة القن أكثر لأن الرغبة فيه أكثر (تأويلان) وأما لو جنى

(قوله إلا أن يفتقر بحمل) أي بحمل الحسب وهو حرمة الوطء ومثل الجهل في العذرية الغلط (قوله للشبهة) أي لحبر المكاتب عبد ما بقي عليه درهم (قوله خبرت في البقاء الخ) أي لصيرورتها مستولدة ومكاتبته (قوله فان أدت) أي ولو قبل وضعها عتقت أي وتستمر ثقتها على السيد حينئذ لوضعها كالبائن (قوله وان عجزت صارت أم ولد الخ) أي وحينئذ فله وطؤها عند عجزها (قوله وفي انتقالها عن الكتابة إلى أمومة الولد) أي بأن تعجز نفسها وتنتقل إلى أمومة الولد (قوله وحط حصتها) أي كما يحط عنها ما لزمها بطريق الحمله ممن معها إذا عجز عن الأداء (قوله لبطلان كتابته) أي بموته قبل الوفاء (قوله يخص بها) أي ولا تكون لوارثه لموته على الرق (قوله إلا أن يكون) أي من معه في الكتابة ولداً الخ (قوله عتق فيها) في معنى من أي عتق منها أي عتق عتقنا شئنا منها (قوله ولا يرجع عليه شيء) أي ولا يرجع على من معه في عقد الكتابة بشيء عوضاً عن القيمة التي عتق منها (قوله إذا كان) أي من معه وقوله ممن لا يجوز له أي للكاتب ملكه كفرعه وأصله وحاشيته القريسة (قوله وتأويلان) أي عن المدونة وروايتان أيضاً عن الامام (قوله أي ويكون الأرض له) أي للكاتب يستعين الخ هذا استظهار لمع وتعبه طفئ بنص المدونة على أن السيد يأخذها ويقاصصه به في أحد النجوم وحينئذ فلا استظهار قصور ونقصها ومن اغتصب أمة فان نقصها غرم ما نقصها وكان ذلك للسيد إلا في الكتابة فان سيدها يأخذها ويقاصصها به في أحد نجومه انظر بن (قوله صح) الصحة أعم من الجواز وعدمه وحينئذ فلا تقتضي أحدهما بعينه فلا يقال مقتضى قوله صح أنه لا يجوز له ابتداء إذا كان عالماً بأنه يعتق على سيده مع أنه قد صرح في التوضيح بالجواز (قوله ولو اشتراه عالماً) أي بأنه يعتق على سيده (قوله ان عجز عن الأداء) أي أن عجز المكاتب عن أداء كتابته لا قبل عجزه فلا يعتق على واحد منهما كما تقدم للشارح فليس المكاتب كالأذن له في التجارة لما تقدم أنه إذا اشترى من يعتق على سيده غير عالم ولا دين عليه محيط فانه يعتق على سيده وإن كان عالماً لم يعتق على واحد منهما وإن كان عليه دين محيط وهو غير عالم فان غرماءه يبيعونه في دينهم والفرق أن المكاتب أحرز نفسه وماله فلا يتزعزعه ماله بخلاف المأذون له في التجارة (قوله لليلة المذكورة) أي وهي أن الكتابة من قبل العتق وهو لا يثبت إلا بعدلين فلا يمين بمجرها وفيه أن هذه اليلة لا تأتي هنا لأن المدعى هنا هو السيد والعتق بيده فدعواه الكتابة اقرار بالعتق ودعوى عبارة ذمة العبد بالمال فليس هنا دعوى العتق أصلاً وإذا علل بعضهم كون القول قول العبد بقوله لأن السيد مدعى يريد هماره ذمة العبد بمجرد قوله إلا أن مقتضى هذا التعليل أن يكون القول قول العبد يمينين لا بلا يمين وذلك لأنها دعوى بمال فتوجه اليمين على المدعى عليه بمجرد (قوله) خلافاً لمن قال القول للسيد أي في شأن الكتابة سواء ادعى نفيها أو ثبوتها وهذا القول

عليه فيما دون النفس فالأرض على أنه مكاتب قطعاً لأن حكم الكتابة لم يبطل لبقاء ذاته أي ويكون الأرض له يستعين به على الكتابة لا لسيده لأنه أحرز نفسه وماله (وإن اشترى) المكاتب (من يعتق على سيده صح) وله يمينه وله وطؤها إن كانت أمة ولا تعتق عليه ولا على سيده ولو اشتراه عالماً (وعتق) على السيد (إن عجز) عن الأداء (والقول للسيد في) نفي (الكتابة) عند التنازع بلا يمين لأنها من العتق وهو لا يثبت إلا بعدلين فلا يمين بمجرد ادعاءه أن يصرح بنفي لأن السيد إذا ادعى الكتابة وأنكرها العبد فالقول للعبد بلا يمين لليلة المذكورة فتحصل أن القول لمن أنكرها منها خلافاً لمن قال القول للسيد نفياً وإثباتاً وأبقى المصنف على ظاهره

(و) في نفى (الاداء) لنجوم الكتابة يمين كما جزم به ابن عرفة فان نكل حلفت المكتوب وعنت فان نكل فالقول لسيد (لا اقدر)  
 كأن يقول بعشرة وقال العبد (٤٠٤) بأقل كخمسة فليس القول للسيد بل للعبد يمين ان أشبه السيد أم لا فان انفرد

السيد بالشبه فقله يمين  
 فان لم يشبه واحد منهما  
 حلفا وكان فيه كتابة للمثل  
 ونكولهما كحلفهما وقضى  
 للحالف على التاكل (و)  
 لا (الجنس) فالقول للعبد  
 وظاهره مطلقا ونقله ابن  
 شاس عن ابن القاسم  
 والذي اتفق عليه المازري  
 والاعمى أنهما يتحالفان  
 ويرد إلى كتابة للمثل  
 ونكولهما كحلفهما  
 ويقضى للحالف على  
 التاكل ولا يراعى شبه  
 ولا عدمه كما في اختلاف  
 التبايعين وقال الاعمى إلا  
 أن يدعى أحدهما أنها  
 وقعت بعين والآخر  
 بعرض فالقول لمدعى  
 العين لأنها الغالب في  
 المناويزات ما لم ينفرد  
 الآخر بالشبه فالقول له  
 يمين (والأجل) فالقول  
 للعبد أي إذا اختلفا في  
 قدره أو انقضائه ما لم  
 ينفرد السيد بالشبه على ما  
 تقدم في القدر والحاصل  
 أن المسائل الثلاثة تجري  
 على اختلاف التبايعين كما  
 قال بعضهم وإن كان ظاهر  
 المصنف أن القول للعبد  
 مطلقا في الثلاثة (وإن)  
 أعانه جماعة) أو واحد

مشى عليه خش تبعا لأفشي وسلمه شيخنا العلامة العدوي ولم يتعقبه والذي اقتصر عليه في المص  
 ما مشى عليه شارحنا تبعا لشب وعقب ذكر القولين وصدر بما مشى عليه الشارح (قوله) وفي نفى  
 الاداء) أي والقول للسيد في نفى الاداء كمثل النجوم أو بعضها ان ادعى العبد الاداء كلاً أو بعضاً  
 (قوله) كما جزم به ابن عرفة) أي لأن دعوى العبد الاداء دعوى بمال وهي تثبت بشاهد ويمين فتوجه  
 اليمين على المدعى عليه وهو السيد هنا مجردا ومحل حلف السيد ما لم يشترط في صلب عقد الكتابة  
 التصديق بلا عين والاعمال به كما في وثائق الجزري (قوله) فالقول لسيد) أي فالقول قوله إذا حلف  
 أو نكل (قوله) أم لا) أي بأن انفرد العبد بالشبه (قوله) حلفا) أي حلف كل واحد منهما على اثبات  
 دعواه ونفى دعوى الآخر (قوله) ولا الجنس) فإذا قال العبد وقعت الكل بعشرة ريبات وقال  
 السيد بل بعشرة أراد بفتح فليس القول قول السيد بل القول قول العبد يمين وكذا إذا ادعى أحدهما  
 أنها ثوب مثلا والآخر بكتاب فالقول قول العبد يمين (قوله) وظاهره مطلقا) أي سواء انفرد  
 العبد بالشبه أو أشبهها ما أو أشبه السيد فقط (قوله) ويرد إلى كتابة للمثل) أي من العين وهذا إذا اتفقا  
 على أن الكتابة وقعت بعرض واختلفا في جفسه بأن قال أحدهما بوب والآخر قال بكتاب مثلا  
 وأما إذا قال أحدهما وقعت بعين وقال الآخر إنها وقعت بعرض فعند المازري كذلك وقال الاعمى  
 القول قول مدعى العين ما لم ينفرد الآخر بالشبه وإلا كان القول قوله يمين هذا محصل كلام الشارح  
 (قوله) أنها يتحالفان) أي يحلف كل على ثبوت دعواه ونفى دعوى صاحبه (قوله) أي إذا اختلفا)  
 أي السيد والعبد في قدره وانقضائه وكذا في أصله وعدمه فالقول للعبد سواء انفرد العبد بالشبه  
 أو أشبهها ما فان انفرد السيد بالشبه فالقول قوله يمين فان لم يشبه واحد منهما حلفا ورجما لأجل  
 المثل ونكولهما كحلفهما ويقضى للحالف على التاكل (قوله) على اختلاف التبايعين) أي عند  
 فوات البيع من الرجوع للشبه في الاختلاف في القدر والأجل لا في الاختلاف في الجنس  
 (قوله) إن القول للعبد مطلقا) أي سواء انفردا بالشبه أو أشبهها ما أو انفرد السيد بالشبه (قوله) وإن  
 أعانه جماعة) أي على العتق (قوله) رجعوا بالفضلة على العبد) أي رجعوا على العبد بالفضلة الباقية  
 بيده بعد أداء كتابته وظاهره سواء كانت يسيرة أو كثيرة وقيدت بالكثير واستشهد له بما قالوه  
 في رد فضلة الطعام والعلف المأخوذ من القيمة في الجهاد وتقدم للمصنف فيه رد الفضل ان كثر  
 فاليسير لغو يتساهل فيه وكذا فضلة من دفع لامرأة نفقة سنة وكسوتها ثم مات أحدهما وفضلة  
 مؤنة عامل القرض قال الجزولي فان دفع اليه اثنان فدفع مال أحدهما وخرج حراً فانه يرد  
 مال الآخر اليه فان لم يعلم مال من بقى فانهما يتحاصن فيه على قدر ما دفعا اليه وقال  
 الجزولي أيضا وكذا من دفع له مال لكونه صالحا أو عالما أو فقيراً ولم يكن فيه تلك الحصة  
 حرم أخذه اه بن وفي حاشية شيخنا العدوي وهو في البدر القرافي أيضا ما صورته من وهب  
 لرجل شيئا ليستعين به على طلب العلم فلا يصرفه إلا في ذلك وأما من دفع لفقير زكاة فبقيت  
 عنده حتى استغنى فلا تؤخذ منه بل تباع له لأنه ملكها بوجه جائز (قوله) وإلا فلا رجوع لهم  
 بالفضلة) أي بما فضل عنده بعد أداء النجوم وكان الأولى للمصنف حذف قوله وإلا فلا لإحاجة  
 له لظهوره مع أنه مفهوم شرط ولا تكتفى في التصريح به فان تنازع العبد مع من أعطاه فقال العبد هو

صدقة

فأدى وفضلت فضلة أو عجز (فان لم يقصدوا) بما أعانوه به (الصدقة) بأن قصدوا فك الرقبة أولا

قصد لهم (رجعوا بالفضلة) على العبد (و) رجعوا (على السيد بما قبضه) من مالهم (إن عجز) لعدم حصول غرضهم (وإلا) بأن قصدوا  
 الصدقة على المساكين فلا رجوع لهم بالفضلة ولا بما قبضه السيدان عجز لأن القصد بالصدقة ذات العبد وقد ملكها يجوزها

(وإن أوصى) السيد للعبد (عكاتبه) أي بأن يكتب (فكتابة المثل) أي يلزم الورثة (٤٠٥) أن يكتبوه بكتابة مثله على

قد رفته على السعي وقد  
أدائه (إن حمله) أي  
المكاتب أي حمل قيمة  
رقبته (الثالث) وفي بعض  
النسخ إن حملها أي حمل  
قيمتها لا الكتابة لأنه  
خلاف النقل وإنما اعتبروا  
كون الثالث يحمله نظراً إلى  
أنه أوصى به بناء على  
أن الكتابة عتق فهذا معنى  
على هذا القول فإن لم يحمله  
الثالث خير الورثة بين أن  
يكتبوه كتابة مثله أو  
يعتقوا منه ما حمله الثالث  
بتلا قياساً على ما يأتي بعده  
(وإن أوصى له) أي  
لمكاتبه أو وهدبه أو تصدق  
عليه بتلا وهو مريض  
(بنجم) معين أو كانت  
النجوم متساوية لأمهم  
وهي غير متساوية بدليل  
قوله (فإن حمل الثالث قيمته)  
أي النجم إذ تقويمه فرع  
معرفة (جازت) الوصية  
وعتق منه ما يقابل من ثلث  
أو نصف أو غير ذلك  
واستمرت عليه بقية  
النجوم على تنجيمها فإن  
وقاها خرج حراً وإلا رقب  
منه ما عدا ما حمله الثالث  
(وإلا) بأن لم يحمله الثالث  
قيمة ذلك النجم (فعلى  
الوارث) أحد الأمرين  
حذراً من إبطال الوصية

صدقة وقال المعطى ليس صدقة بل إعانة على فك الرقبة فإن كان عرف عمله وإن جرى عرف بالأمرين  
أولم يكن عرف أصلاً فالقول قول المعطى لأنه لا يعلم إلا من جهته (قوله وإن أوصى السيد) أي في  
صحته أوفى مرضه إذا الوصية إنما تنفذ بعد الموت انظر بن (قوله إن حمله الثالث) أي إن حمل قيمة  
رقبته على أنه من الثلث كما لو كانت قيمة الرقبة ثلاثين وخاف السيد ستين فثلث الجميع ثلاثون قدر  
قيمة العبد . واعلم أنه إذا حمله الثلث وكتب كتابة أمثاله إن أدى النجوم خرج حراً وإن عجز عن  
البيع فهل يرجع كله فقل لأن المكاتب عندما بقي عليه درهم أو عتق منه بقدر ما أدى ويرق مقابل  
المعجوز عنه تنفيذاً لفرض الوصى بقدر الامكان فليحذر النقل في ذلك كذا نظر بعضهم اهـ واقتصر  
شيخنا العدوي على الأول (قوله قيمة رقبته) أي على أنه قن (قوله لا الكتابة) أي أن ضمير حملها  
راجع لقيمة الرقبة لا للكتابة كما قال تـ لأنه خلاف النقل ففى المدونة ومن أوصى بكتابة عبد  
والثالث يحمله رقبته جاز (قوله وإنما اعتبروا كون الثلث يحمله) أي مع أن الكتابة فيها عوض فليست  
من التبرع (قوله فهذا معنى على هذا القول) أي وأما على القول بأن الكتابة يسع فيلزم الوارث أن يكتبه  
كتابة مثله مطلقاً حمل الثلث قيمته أولم يحمله (قوله فإن لم يحمله الثلث النخ) أي كما لو كانت قيمة  
العبد ثلاثين وخلف ثلاثين غير العبد فالجملة ستون ثلثها عشرون نسبتها لقيمة العبد ثلثاها فقد حمل  
الثلث ثلثي قيمة العبد فيخير الورثة إما أن يكتبوا هذا العبد كتابة مثله وإما أن يعتقوا ثلثه حالاً ويكون  
ثلثه رقيقاً لهم وإذا كتبوه كتابة مثله فإن أدى خرج حراً وإن عجز ولوعن البعض رقبته لورثة (قوله وهو  
مريض) راجع لقوله أو وهدبه أو تصدق عليه وأما الوصية فلا فرق بين كونها في صحته ومرضه لانها  
إنما تنفذ بعد الموت على كل حال (قوله بنجم معين) أي كالنجم الأول أو الثاني (قوله أو كانت  
النجوم النخ) أي أوصى له بنجم مبهم إلا أن النجوم متساوية كما لو كان كل نجم عشرين وهي ثلاثة  
وأوصى له بنجم منها غير معين (قوله إذ تقويمه النخ) أي وإنما كان قوله فإن حمل الثلث قيمته دليلاً  
على أن النجم الموصى به له معين أو من نجوم متساوية لأن تقويمه فرع معرفته (قوله فإن حمل الثلث  
قيمتها جازت) وذلك كما لو كانت قيمة النجم الأول ثلاثين وقيمة الثاني عشرين وقيمة الثالث  
عشرة فالجملة ستون وترك السيد ثلاثين وأوصى له بالنجم الأول فلا يخفى أن ثلث السيد ثلاثون فقد  
حمل قيمة ذلك النجم ثلث التركة ونسبته للنجوم بنهماها النصف فيعتق من العبد نصفه هذا معنى  
قوله فإن حمل الثلث قيمة النجم جازت الوصية أي قدت وعتق ما يقابل أي ما يقابل ذلك النجم  
(قوله ما عدا ما حمله الثلث) أي وهو النصف في المثال (قوله والابن أن لم يحمله الثلث قيمة ذلك النجم)  
وذلك كما لو كانت قيمة النجم الأول ثلاثين وقيمة الثاني عشرين وقيمة الثالث عشرة ولم يترك  
السيد شيئاً غير نجوم الكتابة وقيمتها ستون فثلث السيد عشرون حينئذ وهي لا تحمله قيمة  
النجم الأول ونسبة ثلث السيد لقيمة العبد وهي مجموع قيمة النجوم الثلث وحينئذ فيعتق ثلث  
العبد ويسقط من كل نجم ثلثه وبعد الإسقاط أن أدى ما بقي عليه بعده خرج حراً وإن عجز  
عن شيء منه رقب ما عدا ما حمل الثلث وهو ثلثاه في المثال المذكور هذا إذا لم تجز الورثة الوصية  
وأما إن أجازتها فيعتق منه ما يقابل ذلك النجم وهو نصفه لأن قيمة ذلك النجم بالنسبة لقيمة  
النجوم بنهماها التي هي قيمة العبد النصف هذا محصله (قوله الإجازة للوصية) أي وحينئذ فيعتق  
منه ما يقابل ذلك النجم (قوله وحط من كل نجم بقدر ما عتق منه) وذلك لأن العبد حيث عتق ثلثه

(إما الإجازة) للوصية أي تنفيذاً ما أوصى به (أو عتق محله الثلث) وحط من كل نجم بقدر ما عتق منه فلو عتق منه الثلث حط من كل نجم  
ثلثه وإذا عجز في هذه الحالة عن قيمة ما عليه رقبته ما عدا ما حمله الثلث

وأما لو كان النجم غير معين

(٤٠٦)

واختلفت النجوم فانه يحط عنه من كل نجم بنسبة واحد إلى عددها فإذا كانت ثلاثة

فيحط عنه من كل واحد ثلثه وان كانت أربعة فمن كل ربهه وهكذا (وإن أوصى لرجل معين بمكاتبه) أى بكتابه مكاتبه لا بنفس رقبته وإن قال أوصيت بمكاتبى لزيد فالمنظور إليه الكتابة لا الرقبة (أو بما عليه) من نجوم الكتابة ويرجع لما قبله فى المعنى (أو بعته) أو بوضع ما عليه (جازت) الوصية (إن حمل الثلث) أقل الأمرين (قيمة كتابته أو قيمة الرقبة على أنه مكاتب) فإذا كانت الكتابة عشرة وقيمة الرقبة على أنها مكاتب خمسة أو بالعكس وترك عشرة جازت لحمل الثلث الحصة إذ هي مع العشرة ثلث فان لم يحمل الثلث الأقل من الأمرين خير الوارث بين اجازة ذلك وبين إعطاء الموصى له من الكتابة بحمل الثلث فى الأولين وعق محله فى الوصية بعته فان عجز رقبته منه للموصى له قدر محمل الثلث والباقي للوارث وإن أدى خرج حرا ويعتق منه محله فيما إذا أوصى بعته (و) إذا قال شخص لبعده (أنت حر على أن عليك ألفا)

مثلا (أو) قال أنت حر (وعليك ألف)

مثلا كما فى المثال الذى قلناه فقد سقط عنه ثلث الكتابة المقابل لما عتق ولا يتوصل لاسقاطه إلا بما ذكر وكان مقتضى الظاهر أن يحط ثلث جميع الكتابة من النجم المعين الموصى به ويقتى غيره من النجوم على حاله لكنه خولف ذلك لأن الوصية قد خرجت عن وجهها لما لم يحجزها الورثة (قوله) وأما لو كان النجم غير معين واختلفت النجوم) وذلك كما لو كانت قيمة النجم الاول ثلاثين وقيمة الثانى عشرين وقيمة الثالث عشرة وقد أوصى بنجم غير معين فانسب واحدا هو ايا ثلاثة تجده ثلثا فيحط عنه من كل نجم ثلثه فتكون الوصية بعشرين وهى ثلث قيمة الجميع فقد حمل الثلث الوصية فيعتق منه ثلثه ويسقط عنه من كل نجم ثلثه فان أدى ما عليه بعد الاسقاط خرج حرا والارق ثلثاه (قوله) فانه يحط عنه من كل نجم بنسبة واحد) أى هو أى إلى عددها أى النجوم وهذا ظاهر إذا حمل الثلث قدر النسبة كما فى المثال المتقدم فان لم يحمل الثلث قدر النسبة فان أجاز الورثة الوصية فتحكمه حكم ما لو حمله الثلث والاعتق من العبد محمل الثلث وحط من كل نجم بقدر ما عتق منه وإذا عجز عن أداء ما بقي رقبته ماعدا ما عتق منه بموجب الوصية مثلا لو كانت قيمة النجم الاول ثلاثين والثانى عشرين والثالث عشرة وأوصى بنجم غير معين ولأمال للموصى سوى ذلك وعليه دين قدره عشرون فيكون ما خلفه السيد أربعين ثلثها ثلاثة عشر وثلث فان أجاز الورثة الوصية فالأمر ظاهر من أنه يعتق ثلثه وإن لم يحجزوها عتق منه مقدار ثلاثة عشر وثلث من قيمة النجوم التى هى ستون ونسبة ثلاثة عشر وثلث للستين سدس وثلث سدس فيعتق منه سدسه وثلث سدسه ويسقط من كل نجم ذلك القدر فان أدى ما عليه بعد الاسقاط خرج حرا وإلارق ثلثاه وثلثا سدسه (قوله) أو بما عليه) أى أوصى لرجل بما عليه فهو عطاء على قوله بمكاتبه (قوله) ويرجع لما قبله فى المعنى) أى فالقصد ذكر الصيغ التى تقع من الموصى وإن أتمد معناها (قوله) أو بعته) أى أوصى بعته أو بوضع ما عليه فهو عطف على لرجل وليس المراد أنه أوصى لرجل بعته كما يقتضيه العطف على قوله بمكاتبه (قوله) أو قيمة الرقبة) أى وإن لم يذكرها فى صيغته لتشوف الشارع للحرية (قوله) جازت لحمل الثلث الحصة) أى وحينئذ فالنجوم فى المسائلتين الأولىين للموصى له فان أدى العبد النجوم له خرج حرا وإلارقه وفى المسائلتين الأخيرتين يخرج حرا (قوله) اذهى مع العشرة ثلث) أى ان الحصة قيمة الرقبة إذا اعتبرتها من العشرة قيمة الكتابة أو مع العشرة التروكة تكون ثلث المجموع وهو خمسة عشر (قوله) فان لم يحمل الثلث الأقل من الأمرين) أى كما لو كانت قيمة الكتابة ثلاثين وقيمة الرقبة ثلاثين ولم يترك شيئا سوى ذلك فجعله ما تركه الموصى ثلاثون ثلثها عشرة فالثلث إنما حمل ثلث الرقبة وثلث الكتابة (قوله) بين اجازة ذلك) أى الذى أوصى به الموصى وقوله وبين إعطاء الموصى له من الكتابة محمل الثلث أى وهو ثلثها لكن لا يعتق من العبد شيء الآن بل ينتظر لأدائه الكتابة فان أدى عتق وإلارقه كما أشار لذلك بعد بقوله فان عجز الغ (قوله) وعق محله فى الوصية بعته) أى أو بوضع ما عليه وبوضع عنه من النجوم بقدر ما عتق كما فى خش (قوله) فان عجز رقبته منه للموصى له قدر محمل الثلث) أى فى مسألة ما إذا أوصى لمعين بمكاتبه أو بما عليه (قوله) ويعتق منه محله فيما إذا أوصى بعته) أى أو بوضع ما عليه والحال أنه قد عجز عن أداء ما عليه وكان الأولى أن يقدم قوله ويعتق منه محله فيما الخ قبل قوله وإن أدى الغ وحاصله انه ان عجز رقبته منه للموصى له محمل الثلث فى المسائلتين الأولىين والباقي للوارث وعق منه محمل الثلث فى المسائلتين الأخيرتين ورق باقيه للوارث وإن أدى خرج حرا فى المسائل الأربع (قوله) لزم العتق والمال) أى سواء زاد مع قوله أنت حر الساعة أو اليوم أو لم يها بل أطلق كما فى أبى الحسن على المدونة

(قوله)

أو حر على ألف (لزم العتق) معجلا (و) لزم (المال) للعبد فى المسائل الثلاثة معجلا إن أيسر وإلا اتبع فى ذمته لانها قطعة لازمة



لحال فيعتق بعد أداء المال  
جبرا على السيد ( والرد )  
لما قال السيد فيستمر رقيقا  
له ( في ) قول سيده له ( أنت  
حر على أن تدفع ) لي كذا  
( أو تؤدى ) لي كذا  
( أو ) أنت حر ( إن  
أعطيت ) لي كذا ( أو

نحوه ) والله أعلم  
[ درس ]

( باب في أحكام أم الولد )

وهي الحر حملها من مالكمها  
وثبت أمومتها بأمرين  
أشار لأولهما بقوله ( إن  
أقر السيد ) في صحته أو  
مرضه ( بوطء ) لأتمه مع  
الإنزال فلو ادعت الأمة  
أو غيرها أن ولدها منه  
وأنكر أن يكون منه فلا  
عبرة بدعواها المجردة  
( ولا يمين ) عليه ( إن  
أنكر ) وطأها إلا نادعوى  
عق لا تثبت إلا بعدلين فلا  
يمين بمجرد ادعائها وشبه في عدم  
اليمين اللازم منه كونها غير  
أم ولد قوله ( كأن استبرأ )  
الأمة بعد وطئها ( بحضة  
وشاه ) أي الولد بأن قال لم  
أطأها بعد الاستبراء وخالفته  
( وولدت ) ولدا ( لسته  
أشهر ) فأكثر من يوم  
الاستبراء كما في الدونة  
فلا يلحقه الولد ولا يلزمه  
يمين ( وإلا ) يستبرئ أو لم  
ينفقه أو ولدت لاقل من  
سته أشهر ( لحق ) الولد ( به )  
ولو أنت ( به ) لا أكثر

( قوله وخير العبد في الالتزام والرد الخ ) محل التخيير إذا لم يقل الساعة أو ينوها وإلا لزم العتق والمال كما قاله ح وما ذكره من لزوم العتق والمال إذا قيد بالساعة أو نواها إذا جعل الساعة ظرفا للحرية فإن جعلها ظرفا لتدفع أى تؤدى خير كما إذا لم يذكرها ويعلم ذلك من قوله كما يعلم أنه نواها من قوله ( قوله ولكن لا يطل في الزمن لثلا يضر بالسيد ) أى ولا يضيق فيه لثلا يضر بالعبد ( قوله بعد أداء المال جبرا على السيد ) أى إذا أراد الرجوع فيما قال .

### ( باب في أحكام أم الولد )

( قوله وهي الحر حملها ) هذا جنس في التعريف صادق بالامة التي حملت من سيدها الحر وبالامة التي أعتق سيدها حملها من زوج أو زنا وبأمة الجديتزوجها ابن ابنه وتحمل منه فان الحمل حر يعتق على الجد وبالامة الفارة لحر فيتزوجها فان حملها حر وبأمة العبد إذا عتق سيده حملها وقوله من مالكمها متعلق بمخرج لما عدا الصورة الاولى أى التي نشأت الحرية لحملها من وطء مالكمها وان جعل قوله من مالكمها نفعا لحملها أى حملها الكائن من مالكمها احتيج لزيادة جبرا عليه لاجل اخراج أمة العبد إذا أعتق السيد حملها وذلك لانه يصدق عليها أنها حر حملها الكائن من مالكمها وهو العبد لكن ذلك العتق لا يجبر عليه المالك الذي هو العبد ( قوله بأمرين ) أى بجموعهما وإقرار السيد بوطئها مع الانزال وثبوت إقامتها علقه ( قوله إن أقر السيد بوطء ) يعنى أن السيد إذا أقر في صحته أو مرضه بوطء أمته وأنه أنزل وأنت بولد كامل لسته أشهر فأكثر من يوم الوطء وادعت أنه منه وان لم تثبت ولادتها له أو ثبت القاؤها علقه فانها تصير به أم ولد وتعتق من رأس المال ( قوله مع الانزال ) أى لامع عدمه فكعدم كما يأتى ( قوله فلا عبرة بدعواها المجردة ) أى عن إقراره بالوطء والانزال ( قوله ولا يمين عليه ان أنكر وطأها ) أى وادعت أنه وطئها وان هذا الولد أو الحمل منه بعد وطئها أى بعد إقراره بوطئها وقوله أى الولد الاول أى الوطء وحاصله أن السيد إذا أقر بوطء أمته وادعى أنه استبرأها بحضة واحدة ولم يطأها بعد ذلك وادعت الأمة أنه وطئها بعد ذلك وأنت بولد لسته أشهر فأكثر من يوم الاستبراء فانه لا يلحق به ولا يلزمه يمين على عدم الوطء ويتنفي عنه بلا لعان ولا حد عليها ( قوله من يوم الاستبراء كما في المدونة ) أى لا من يوم ترك وطئها السابق على الاستبراء ولو لم يكمل من يوم الاستبراء ستة أشهر كما قال عيج وتعقبه بن بانه يعلم بذلك أن الحيض الذي استبرأت به أتى في أثناء الحمل لان الحامل عندنا تحيض وحينئذ فيكون الاستبراء لغوا فهي بمنزلة من لم تستبرئ فيكون الولد لاحقا به ( قوله ولا يلزمه يمين ) أى على عدم الوطء بل يصدق في دعواه عدم الوطء من غير يمين وألزمه عبد الملك اليمين وهو ضعيف ( قوله والالحق به ) أى والابان فقد واحد من الامور الثلاثة السابقة وذلك بان أقر بوطئها ولم يستبرئها أى وادعى انه لم يستبرئها أو أقر بوطئها وأقر أنه استبرأها ولم ينف الوطء بعد الاستبراء أو أقر أنه وطئها وانه استبرأها ونفى الوطء بعده لكنها أنت بولد لاقل من ستة أشهر أى لاقل من أقل من ستة أشهر بأن أنت به لسته أشهر إلا ستة أيام فأقل من يوم الاستبراء فانه يلحق به في الصور الثلاث الا أنه في صورتين الاولين يلحق به ولو أنت به لأكثر أمد الحمل فقول المصنف ولو لا أكثره مبالغة على غير الاخيرة ثم ان ظاهر كلام المصنف أنها اذا وضعت لاقل من ستة أشهر يلحق به ولو كان على طور لا يمكن أن يكون عليه حال وضعه من مدة وطئها كوضعها علقه بعد خمسة أشهر من وطئها وهو خلاف ما عليه القرافي من أنه في هذه الصورة ونحوها لا يلحق به ويوافق خبر إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوما نطفة ثم يكون علقه مثل ذلك ثم يكون مضغة مثل ذلك ثم ينفخ فيه الروح الحديث فننفخ

أى أكثر مدة الحمل أربع سنين أو خمس وأشار لثاني بقوله

(إن ثبت إلقاء علقه ففوق) من (٤٠٨) مضفة أو ولد حي أو ميت والراد بالعاقلة الدم المجتمع الذي إذا صب عليه الماء الحار

لا يذوب كما مر في العدة (ولو) كان ثبوت الإلقاء (بأمرأتين) إذا لم يكن معها الولد وسيدها مقر بوطئها أو قامت بينة على إقراره بالوطء وهو منكر فإن لم يثبت القاءها بأمرأتين بأن كان مجرد دعوى من الأمة وشهد لها امرأة فقط فلا تكون أم ولد إلا أن يكون الولد معها وسيدها مقر بالوطء فتكون أم ولد ولا يحتاج لثبوت الإلقاء في مفهوم الشرط تفصيل فلا يعترض به وشبه في لحوق الولد قوله (كأدعائها) أي الأمة (سقطاً) أي أنها أسقطت سقطاً (رأين) أي النساء ولو امرأتين فأطلق ضمير الجمع على ما فوق الواحد (أثره) من تورم المحل وتشققه أي والسقط ليس معها والسيد مقر بوطئها فيلحق به وتكون أم ولد فلا وكان السقط معها لصدقت باتفاق فلو كان السيد منكر الوطء لم تكن أم ولد باتفاق وذكر جواب الشرط الأول وهو أن أقر بقوله (عتقت) بموت سيدها (من رأس المال) وأما الشرط الثاني أي أن ثبت فهو قيد في الأول كأنه قال إن أقر السيد بوطء

منع ثبت الإلقاء عتقت الخ

الروح فيه بعد أربعة أشهر فكيف تضعه علقه بعد خمسة أشهر (قوله) أن ثبت الإلقاء علقه ففوق) أشعر كلام المصنف أن النساء إذا قلنا أنه قد مات في بطنها ولم ينزل فانها لا تكون به أم ولد اه بدر (قوله) ولو بأمرأتين) أي هذا إذا ثبت الإلقاء برجلين بل ولو بأمرأتين ويتصور ثبوت الولادة برجلين فيما إذا كانت معهما في موضع لا يمكنها أن تأتي فيه بولد تدعيه كسفينة وهي بوسط البحر فيحصل لها التوجه للولادة ثم يرى أثر ذلك ورد بلو على سجنون القائل أنها لا تكون أم ولد إلا إذا ثبت الإلقاء برجلين انظر حاشية شيخنا (قوله) إذا لم يكن معها الولد) أي واشترط ثبوت الإلقاء ولو بأمرأتين محله إذا لم يكن الولد معها والحال أن سيدها مقر بوطئها أو منكر له وقامت البينة على إقراره به (قوله) فإن لم يثبت القاءها الخ) حاصل الفقه أن السيد إذا أقر بوطئها واستمر على إقراره وأنكر وقامت عليه بينة به فإن كان الولد موجوداً فلا حاجة إلى اثبات الولادة بل يكفي في ثبوت أمومتها أن تأتي بولد ولو ميتاً ونفسه له بأن تقول هو منك ولو لم تثبت ولادتها إياه وإن كان الولد معدوماً فلا بد من اثبات الولادة ولو بأمرأتين فالإقرار والانكار مع البينة حكمهما واحد هذا ما يفيد كلام ابن عرفة والتوضيح والدونة إذا علمت هذا فقول الشارح فإن لم يثبت القاءها بأمرأتين أي والحال أن الولد ليس معها كان الأولى أن يقول فإن لم يثبت القاءها ولو بأمرأتين وقوله بأن كان أي الإلقاء بمجرد دعوى من الأمة وقوله أو شهد لها أي بالإلقاء امرأة فقط وقوله فلا تكون أم ولد أي سواء كان السيد مستمراً على الإقرار بوطئها أو أنكر وقامت عليه بينة بالإقرار وقوله الآن يكون الولد معها وسيدها مقر بالوطء لا مفهوم له بل مثل ما لو كان مقر بالوطء ما لو أنكر الإقرار وقامت عليه بينة به (قوله) فتكون أم ولد) أي ولو لم تثبت ولادتها (قوله) في مفهوم الشرط) أي وهو إذا لم يثبت الإلقاء تفصيل بين كون الولد معها أو ليس معها ففي الأول تثبت أمومتها دون الثاني (قوله) والسيد مقر بوطئها) أي وأنه لم يستبرئها وينكر كونه منه وقالت بل هو منك (قوله) لصدقت باتفاق) أي لما علمت أن الولد إذا كان حاضراً وكان السيد مستمراً على إقراره بالوطء أو أنكر وقامت عليه البينة كفي في ثبوت أمومتها نسبتها الولد إليه ولا يشترط ثبوت الولادة (قوله) لم تكن أم ولد) أي كان السقط موجوداً معها أم لا ولو أبدل الشارح قوله باتفاق في المحلين بقوله مطلقاً كان أولى ومعناه في الأول ثبتت ولادتها أم لا ومعناه في الثاني كان الولد موجوداً معها أم لا ووجه الأولية أن المحل ليس محل خلاف فتأمل (قوله) وذكر جواب الشرط الأول وهو أن أقر بقوله عتقت الخ) هو في الحقيقة لازم الجواب لأن الجواب صارت أم ولد ومن لازمه عتقتها فاستغنى المصنف باللازم عن اللزوم (قوله) عتقت بموت سيدها) أي ولو قتلته وقتل به (قوله) فهو قيد في الأول) أي كما هو المرقى من أقوال في توالي شرطين مع جواب واحد كقوله :

ان تستغيثوا بنا إن تدعروا تجدوا • منا معاقد عز زاتها كرم

أي إن تستغيثوا بنا مدعورين أي خائفين تجدوا الخ (قوله) كأنه قال إن أقر السيد بوطء مع ثبوت الإلقاء) أي حالة كون إقراره مصاحباً لثبوت الإلقاء عتقت ومثل ثبوت الإلقاء مع الإقرار بوطئها في ثبوت أمومة الولد لها موت السيد وهي حامل وكان أقر بوطئها فتعتق بمجرد موته عند ابن القاسم وقال ابن الماجشون وسجنون لا تنفق حتى تضع والمشهور الأول كما قال ابن رشد وعليه فلا نفقة لها ولا سكنى في التركة كأم الولد الثابت أمومتها بموت سيدها وهي حامل وعلى الثاني نفقتها وسكنائها

(و) عتق أيضا (ولدها من غيره) أي غير السيد بعد ثبوت أمومتها بولدها منه وسواء كان ولدها من غيره من زوج بأن يزوجها سيدها الذي أولدها الحر أو عبد بعد استبرائها أو من شبهة أو من زنا بعد الاستبراء (ولا يرد) أي عتقها بأمومة الولد (دين) على سيدها (سبق) استيلا دغا حيث وطئها قبل قيام الغرماء وأولى الدين اللاحق بخلاف من أفلس ثم أحبلها فانها تباع عليه وتقدم ان التدبير يرد دين سبق إن سيد حيا والا مطلقا وشبه في عتقها من رأس المال (٩٠٩) بأمومة الولد قوله (كاستبراء زوجته) من

إضافة المصدر للمفعول

أي كاستبراء زوج زوجته

الريقة من سيدها حال

كونها (حاملًا) منه فانها

تكون أم ولد له تعتق من

رأس المال لأنه لما ملكها

بالشراء حاملا كأنها حرامات

وهي في ملكه (لا بولد) من

الزوج (سبق) الشراء فلا

تكون به أم ولد وكذا

إذا اشتراها حاملا بولد

يعتق على السيد كزوج

بأمة أبيه وأجده فلا تكون

به أم ولد (أو ولد من وطء

شبهة) صوابه أو حمل الخ

يعني ان من اشترى أمة

حاملًا منه بطء شبهة بان

غلط فيها فانها لا تكون به

أم ولد وان لحق به الولد لا

انه اشتراها بعد وضعها كما

يوهمه لفظ ولد دون حمل

لأن هذا يعني عنه قوله

لا بولد سبق مع إيهامه أنه

ان اشتراها حاملا تكون

به أم ولد وليس كذلك

وايهامه أيضا ان الاشتراء في

قوله (الا أمة مكاتبه) (أو

أمة ولد) معناه تكون أم

ولد بعد ان ولدت وليس

كذلك بل معناه ان من

من تركته حتى تضع وأما إذا لم يقر بوطئها وظهر حملها بعد موته فلا تعتق به لاحتمال انه لو كان حيا لفاه وهذا مستفاد من قول المصنف أن أقر السيد بوطء الخ فإنه يفيد أن عتقها موقوف على إقرار السيد بالوطء مع ثبوت القاء علقته أو ما يقوم مقامه من موت السيد وهي حامل وأما الوطء السيد وهي حامل ولم يقر بوطئها ولم يكره فمفاد عتق أنها تكون به أم ولد وقال ابن عاشر مقتضى قول خليل كالمدة وغيرهما أن أقر السيد الخ ان الأمة لو حملت ولم يقر سيدها ولم يكره لمعالجة الموت لم يلحق به ولا تكون به أم ولد (قوله وولدها من غيره) أي وعتق أيضا أولدها الحاصل من غير سيدها بعد ثبوت أمومتها بولدها من سيدها (قوله حيث وطئها) أي ونشأ عن ذلك الوطء حمل قبل قيام الغرماء ولو قال حيث أحبلها قبل قيام الغرماء كان أولى (قوله وأولى الدين اللاحق) أي لاستيلا دغا (قوله بخلاف من أفلس الخ) هذا محترز قوله ان أحبلها قبل قيام الغرماء (قوله ان سيد حيا) أي انه إذا كان السيد حيا فلا يبطل الدين التدبير إلا إذا كان سابقا عليه لان طرأ بعده وقوله وإلا أي وإلا يكن السيد حيا بل مات فان الدين يبطله مطلقا سواء كان سابقا عليه أو طارئا بعده (قوله كاستبراء زوجته حاملا منه فانها تكون أم ولده) أي ولو كان سيدها الذي باعها له قد اعتق ذلك الحمل قبل بيعها له ولا يحتاج للاستبراء كما مر في النكاح خلافا لأشهب وحمل عتق الأمة التي اشتراها زوجها وهي حامل منه من رأس ماله بأمومة الولد ما لم يكن الحمل يعتق على سيدها البائع لها فلا تعتق من رأس المال بشراء زوجها الجاهل وهي حامل منه فإذا تزوج بأمة جده وأحبلها ثم اشتراها منه حاملا فلا تكون به أم ولد كما قال الشارح بعد والفرق بين ما إذا اشتراها حاملا واعتق البائع حملها أي فانها تكون أم ولد وما إذا اشتراها حاملا والحال ان حملها يعتق على بائعها أن حملها لما كان يدخل معها في البيع وليس للبائع استثناء لأنه لم يتم عتقه له الا بالوضع وقد اشتراه الزوج قبله كان عتقه كالا عتق فكان حملها حرا من وطء مالكها بخلاف أمة الجد فليس له بيعها حاملا لغير زوجها لتخلفه على الحرية (قوله لا بولد سبق) أي لا تكون الأمة أم ولد بولد من الزوج سبق شرائه لها (قوله أو ولد من وطء شبهة) أي ولا تكون الأمة أم ولد بولد من وطء شبهة من المشتري سبق شرائه لها هذا معناه (قوله صوابه أو حمل) أي وعليه فالمعنى لا تكون الأمة أم ولد بحمل من وطء شبهة من المشتري سبق شرائه لها بخلاف أمة المكاتب وأمة ولدها فانها تصير أم ولد بالحمل الصادر من وطء سيد المكاتب ومن الوالد (قوله يعني أن من اشترى أمة حاملا الخ) هذا التقرير يرتفع فيه الشارح ابن غازي وهو الصواب وانظر مع قول ابن مرزوق الذي يتحصل من نصوص أهل المذهب أنها تصير أم ولد إذا اشتراها حاملا من وطء شبهة وقبله ابن عاشر انظر بن (قوله لأن هذا يعني عنه قوله لا بولد سبق) أي لأن قوله لا بولد سبق شامل لما إذا كان الولد ناشئا عن نكاح صحيح أو زنا أو وطء شبهة أو إكراه (قوله معناه تكون) أي أمة المكاتب أو أمة الولد أم ولد بان ولدت أي من سيد المكاتب أو من الوالد فظاهره أنها لا تكون أم ولد بمجرد الحمل منها بل لا بد من الولادة وليس كذلك (قوله ويفرم قيمتها يوم حملت لمكاتبه) أي فان لم تحمل فلا يفرم قيمتها ولا يملكها (قوله وان قيمة أمة المكاتب) أي التي وطئها سيده وحملت منه

(٥٢ - دسوقي - ج) وطئ أمة مكاتبه فحملت منه فانها تكون أم ولده ولاحد عليه للشبهة ويفرم قيمتها يوم حملت لمكاتبه وان من وطئ أمة ولده الصغير أو الكبير الذكر أو الأنثى فحملت منه فانها تصير به أم ولده ويفرم قيمتها ولده يوم الوطء موسرا كان أو معسرا ولا قيمة عليه لولدها وكذا ان لم تحمل فانها تقوم عليه وتعتبر القيمة يوم الوطء فلمن من هذا ان السيد لا يملك أمة مكاتبه إذا وطئها إلا إذا حملت منه وان الأب يملك أمة ولده بوطئها إياها مطلقا حملت أم لا وان قيمة أمة المكاتب

تعتبر يوم الحمل وأمة الولد يوم الوطء، ومثل أمة المكاتب الأمة المشتركة والمحللة والمكاتب إذا اختارت أمومة الولد والأمة المتزوجة إذا استبرأها سيدها ووطئها وهي في (٤١٥) عصمة زوجها وأنت بولد لسته أشهر فأكثر من يوم الاستبراء والوطء فإنه يلحق به

وتكون به أم ولد وتستمر في عصمة زوجها (و) الولد (لا يدفعه) عن الواطئ (عزل) لأن الماء قد سبق (أو وطء بدبر) لأن الماء قد يسبق للفرج (أو) وطء بين فخذين إن أنزل (أي أنزل بالانزال ولا يعلم إلا أنه فإن أنكر لم تكن أم ولد وصدق يمينه فلا يلحق به الولد (وجاز) لسيد أم الولد (إجارتها برضاها) وإلا فسخت فإن لم تفسخ حتى تمت فالإجارة للسيد ولا يرجع المستأجر عليه بشئ ذكره في التوضيح عن ابن الجلاب (و) جاز برضاها (عتق على مال) مؤجل في ذمتها وأما يجعل فيجوز وإن لم ترض وينجز عتقها فيها والعتق على مال مطلقا غير الكتابة لا اشتراط الصيغة فيها ولعدم تنجز العتق فيها ولأنه جرى خلاف في جبر العبد عليها كما مر فلا ينافي ما هنا قوله الآتي ولا يجوز كتابتها (وله) أي السيد في أم ولده (قليل خدمة) وللرأيه ما فوق ما يلزم الزوجة ودون ما يلزم القن واللازم للزوجة ولو

(قوله وأمة الولد يوم الوطء) أي والفرق أن أمة الولد بمجرد وطء أبيه حرمت على الولد وأمة المكاتب لا يحصل تلفها عليه إلا بمحلبها من سيده فإن لم يحمل لم تقوم على السيد لعدم تلفها على سيدها (قوله ومثل أمة المكاتب) أي في صيرورتها أم ولد بالحمل (قوله الأمة المشتركة) أي إذا حملت من أحد الشريكين وقوله والمحللة أي إذا حملت من حللها له سيدها وقوله والمكاتب أي إذا وطئها سيدها وحملت منه واختارت الانتقال عن الكتابة لأمومة الولد (قوله إذا استبرأها سيدها ووطئها) أي مرتكباً للحرمة لأنه متى زوجها فلا يحل له وطؤها مادامت في عصمة ذلك الزوج فإن طلقها أو مات عنها حلت لسيدها بعد استبرائها بحضة (قوله من يوم الاستبراء والوطء) الواو بمعنى أو التي لتتبع الخلاف أي من يوم الاستبراء كما في المدونة أو من يوم ترك الوطء السابق على الاستبراء كما اختاره عجم وتقدم ذلك أول الباب (قوله ولا يدفعه عزل) أي فإذا كان يباطأ أمته ويعزل عنها فحملت وادعت أنه منه وأنكر ذلك مدعيًا أنه كان يعزل عنها فإن الولد يستحق به وتصير به أم ولد ولا يدفعه عنه العزل (قوله أو وطء بدبر) أي فإذا وطئ الأمة بدبرها وأنزل فأنت بولد وادعت أنه منه وأنكر ذلك فإنه يلحق به ولا يدفعه كون الوطء الذي حصل منه كان بدبرها لأن الماء قد يسبق للفرج فحمل على أنه ناشئ من ما سبق للفرج لحبر الولد للفراش (قوله أو وطء بين فخذين) أي فإذا كان يباطأ أمته بين فخذيها وينزل فحملت وادعت أنه منه وأنكر أن يكون منه مع اعترافه بالانزال فإن الولد يلحق به وتصير به أم ولد (قوله إن أنزل) راجع الجميع ما تقدم وينبغي أن يكون مثل الانزال ما إذا أنزل في غيرها أو من احتلام ولم يبل حتى وطئها ولم ينزل واعلم أن الانزال لا بد منه في كونها أم ولد ولو بالوطء في الفرج كما نقله بهرام عن ابن القاسم وهو في ح والتوضيح وأخذ من عبارة المصنف صراحة منتف وإرجاع قوله إن أنزل لجميع الباب استبعده شيخنا العلامة الدودي (قوله وجاز إجارتها) أي لخدمة أو رضاع (قوله فإن لم تفسخ الخ) أي أن الإجارة إذا حصلت بغير رضاها ولم تفسخ واستوفيت المنافع فإن الأجرة يفوز بها السيد ولا ترجع أم الولد ولا المستأجر عليه بشئ وما في عجم من أن الأجرة تكون لأم الولد تأخذها من مستأجرها وإن قبضها السيد ورجع للمستأجر بها عليه إن كان قبضها فقد تعقبه طفلي بأنه لم يره لغيره وقد نص اللخمي على أن السيد يفوز بالأجرة وكذلك ذكر في التوضيح عن ابن الجلاب (قوله وجاز برضاها عتق على مال) أي بأن يقول لها أنت حرة من الآن على مائة دينار مؤجلة لشهر كذا أو معجلة الآن أي وأما عتقها على إسقاط حضنتها وأن الولد يكون عنده قليل لا يلزمها ذلك لأنه وقع الشرط عليها في حالة يملك السيد فيها جبرها وقليل يلزم كالحرية وهما روايتان عن ابن القاسم انظر بن (قوله والعتق على مال) مبتدأ وقوله غير الكتابة خبره أي مفاير له وقوله مطلقاً أي مؤجلاً أو معجلاً (قوله ولم يفسد تنجز العتق) أي لتوقفه على أداء المال (قوله فلا ينافي الخ) قد يقال إن النفاة لا تقوم لأن قوله ولا يجوز كتابتها يعني بغير رضاها وما وهما من جواز العتق على مال مؤجل فمقتد برضاها تأمل (قوله وله قليل خدمة) نبيه على ذلك دفعاً لتوهم منعه من منع إجارتها بغير رضاها (قوله ذكره ابن رشد) أي وما في عقب من أن ولد أم الولد كأمه لا تصح إجارة السيد أو أحد منهما إلا برضاها فهو خلاف النقل انظر بن والظاهر فسح إجارتها لعتقه بموت السيد وأما أمه إذا أوجرت برضاها ففي حاشية السيد الظاهر عدم الفسخ لرضاها بذلك وقال أيضاً ويفسخ إجارة عبد بعتقه أمير

(قوله)

عليه محن وكنس وإصلاح مصباح ونحو ذلك كما تقدم في باب النفقة

لا غزل وطعن وتمكسب ولو أمة أو دنيئة (و) له (كثيرها في ولدها) الحادث (من غيره) بصد نبوت أمومة الولد لها وله غلته وإجارتها ولو بغير رضا ذكره ابن رشد (و) له (أرض جناية عليهما) بضمير التثنية كافي بعض النسخ الراجح لأم الولد



وولدها من غيره وفي بعضها بضمير الافراد الراجح لام الولد ويعلم حكم ولدها بالمقاسة (وان مات) السيد بعد الجنابة وقبل قبض الارش (فلو ارثه) قاله الامام اى لانه حق ثبت لمورثه قبل موته ثم رجع الامام رضى الله عنه الى انه لما كان لها حرمة ليست اغيرها واختاره ابن القاسم وقال ابن المواز القياس الاول ومقتضى أن الثاني هو المرجوع اليه مع استحسان ابن القاسم له أن يكون هو الراجح (و) له (الاستمتاع بها) ولو مرض وهو ظاهر (و) له (انتزاع مالها مالم يمرض) مرضا مخوفا فان مرض فليس له انتزاعه لانه ينتزعه لغيره وكذلك انتزاع مال ولدها من غيره بالاولى منها لانه فيه من كثير الخدمة كالمال (١١٤)

ان كان أنقى لانها بمنزلة الرية (وكره له تزويجها) من غيره (وإن برضاها) الواو للحال إذ بغير رضاها لا يجوز على الراجح فليست من ذوات الجبر على السكاح كما قدمه بقوله والمختار ولا أنقى بشائبة (ومصبتها إن يمت) وماتت عند المشتري (من) بانعها) لان الملك فيها لم ينتقل للمشتري فبرد الثمن له إن قبضه البائع ولا يطالب المشتري به ان لم يقبضه (و) ان أعقمتها المشتري لها معتقدا أنها قن أو علما أنها أم ولد (رُدَّ) عتقها حيث لم يشترها على أنها حرة بالشراء أو بشرط العتق فان اشتراها على أنها حرة بالشراء تحورت بمجرد سواء علم حين الشراء انها أم ولد أو اعتقد انها قن ويستحق سيدها الثمن في الوجهين وإن اشتراها بشرط العتق وعتقها لم يرد عتقها لكن إن علم وقت الشراء انها أم

(قوله وولدها من غيره) أى الحادث بعد ايلادها (قوله الراجح لام الولد) أى والمعنى والسيد أرض الجنابة على أم ولده وإذا قلت لزم الجنائي قيمتها عند ابن القاسم (قوله وان مات الخ) أى وأما ان أعقمتها السيد بعد الجنابة عليهما وقبل قبض أرشها كان أرض الجنابة لهما وقيل للسيد والاول هو المذهب كما قال بعض وقال محمد بن المواز هو الاستحسان والثاني قول أشهب (قوله أن يكون هو الراجح) أى وقول ابن المواز في الرجوع عنه أنه القياس لا يقتضى ترجيحه وحينئذ فما مشى عليه المصنف خلاف الاعتماد (قوله وله الاستمتاع بها) فان منعت الاستمتاع فالظاهر أنها لا تسقط نفقتها لانها تجب لها بشائبة الرق كما قاله الشيخ أحمد الزرقاني ولعدم سقوط نفقة الرقيق ولو كان فيه شائبة حرية بالسر بخلاف الزوجة (قوله وكره له تزويجها من غيره) أى لانه ليس من مكارم الاخلاق لمناقاته للغيره (قوله لا يجوز على الراجح الخ) مقابله قول عياض لسيدها جبرها على التزويج (قوله ومصبتها إن يمت) أى إذا باعها سيدها مرتكبا للحرمة وماتت عند المشتري فمصبتها منه وقوله فبرد الثمن له أى للمشتري الخ هذا ثمرة كون مصبتها من البائع وما ذكره من ان مصبتها من البائع محله اذا ثبت أمومة الولد لها بغير إقرار للمشتري وإلا فمصبتها منه كما في المدونة لا من البائع (قوله ولا يطالب المشتري به إن لم يقبضه) أى ولا يلزم البائع شيء مما أنفقته المشتري عليها وليس له من قيمة خدمتها شيء على الاعتماد وقال سحنون يرجع المشتري على بائعها بنفقتها ويرجع البائع على المشتري بقيمة الخدمة ويتقاضان انظر بن (قوله ورد عتقها) أى بخلاف المدبرة والساكنة والفرق أن أم الولد أدخل في الحرية لان المدبرة قد يرددها ضيق الثالث والمساكنة قد تعجز (قوله ويستحق سيدها) أى الاول وهو البائع الثمن في الوجهين والولاء له فيهما (قوله فان اعتقد أنها قن) أى والموضوع أنه اشتراها بشرط العتق وأعتقها (قوله فالثمن له) أى للمشتري لا للبائع أى والعتق ماض لا يرد (قوله على كل حال) أى في الصور كلها (قوله أو أتلقت شيئا) أى بيدها أو بدابتها أو بحفر في مكان لا ملك لها فيه (قوله لان الشرع الخ) علة لمخذوف أى ولا يجوز له أن يسلمها للجنى عليه لان الشرع الخ (قوله وفديت إن جئت بأقل الامرين الخ) هذحك أم الولد إذا جئت وأما ولدها من غير السيد إذا جنى فجنايته في خدمته فيبقى على حاله وتسلم خدمته في الارش فان وفي رجع لسيدته فان مات سيده قبل أن يبنى عتق وتابع بما بقى من الارش وانما سلمت خدمته في الجنابة لانها كثيرة بخلاف خدمة أمه فانها قليلة اه بن (قوله وان قال سيدها الخ) اعلم أن صور الاقرار في المرض اثنا عشر لانه إما أن يقول في مرضه أو لدتها في المرض أو في الصحة أو يطلق وفي كل إما أن يكون له ولد منها أو من غيرها أو منها ومن غيرها أو لم يكن له ولد أصلا فان كان له ولد منها فقط أو منها ومن غيرها عتقت من رأس المال مطلقا كان له ولد من غيرها فقط على الأصح وهو قول ابن القاسم خلافا لاكثر الروايات لان لم يكن له ولد أصلا فلا تعتق لامن ثلث ولا من رأس مال بل تبقى رقا

ولد استحق سيدها منها أيضا لان المشتري حينئذ كأنه فكها والولاء لسيدها فان اعتقد أنها قن فالثمن له لا للبائع والولاء للبائع على كل حال (وفديت) أى جنى على سيدها فداؤها (إن جئت) على شخص أو أتلقت شيئا أو غصبته لان الشرع منع من تسليمها للجنى عليه كما منع بيعها فبيدها (بأقل) الامرين (القيمة) على أنها أمة بدون مالها يوم الحكم والارش (وإن قال) سيدها (في مرضه) الخوف (ولدت منى) في المرض أو في الصحة (ولا ولد لها) ظاهر (صدق إن ورثته ولد) من غيرها ذكر أو أنقى لانه حينئذ ورثته غير كلاله فتتق من رأس المال عند ابن القاسم إذ لا تهمة وقال أكثر الرواة لا تعتق من رأس مال ولا ثلث

فان لم يكن له ولد فانه يتهم في اقراره ولا تعتق من رأس مال ولا ثلث وهو معنى قول المصنف بعده وان أقر الخ ومفهوم وولادها مفهوم  
واقفة لانه لو كان لها ولد ملحق أو (١٢٤) استلحقه عتق من رأس المال أيضا سواء نسب ولادتها لصحته أو مرضه وسواء في هذا

(قوله فان لم يكن له ولد) أي لا منها ولا من غيرها (قوله ولا تعتق من رأس مال ولا ثلث) أي وتبقى  
رو (قوله وهو معنى قول المصنف بعده وان أقر الخ) أشار الشارح بهذا الجمع بين هذه المسئلة والتي  
بعدها \* وحاصله أن الثانية مقيدة بما إذا لم يرثه ولد فهي مفهوم قوله في الأولى إن ورثه ولد وبهذا جمع  
ابن غازي والشيخ أحمد الزرقاني واختار الشيخ أحمد بابا وطني أن موضوعهما واحد وأن قوله في  
الأولى صدق قول ابن القاسم وقوله في الثانية لا يصدق قول الأكثر فيها قولان في المدونة في هذه  
المسئلة فكان على المصنف أن يقول فيها يأتي وفيها أيضا إن أقر مريض بآلاد وإن ورثه ولد لأن  
المصنف تبع المدونة في ذكر هذه المسئلة والقولان فيها انظر بن (قوله وسواء في هذا القسم) أي  
وهو ما إذا كان لها ولد وقوله ورثه ولد أي من غيرها أيضا وقوله أولا بأن كان الوارث له ولدها فقط  
(قوله بالنسبة للإيلاد) أي لقوله إن ورثه ولد أي لا بالنسبة للقول في المرض إذ موضوع هذه كالتى  
قبلها القول في المرض (قوله وان أقر مريض) أي مرضا مخوفا (قوله ولو مع ولد) أي له على المعتمد  
وحاصله ان المريض لا يصدق في إقراره بالعق في صحته سواء ورثه ولد أم لا وهذا قول أكثر الرواة  
في المدونة وقال ابن القاسم فيها ان ورثه ولد صدق وعتق من رأس المال ولا يصدق مثل ما ذكر في  
الاقرار بالآيلاد فالحلاف في المدونة فيهما سواء كما سوى بينهما ابن مرزوق وقبل التسوية بينهما  
في التوضيح انظر بن وبهذا تعلم أن المصنف مشى في المسئلة الأولى على قول ابن القاسم وفي هذه  
على قول أكثر الرواة (قوله لانه لم يقصده) أي بهذا الاقرار الوصية حتى يعتق من الثالث (قوله وصرح  
المصنف بهذه المسئلة) أي وهى قوله وان أقر مريض بآلاد (قوله لثلاث يتوهم عتقها) أي مع أنها لا  
تعتق من رأس مال ولا من ثلث (قوله ومفهوم قوله أو يعتق في صحته) أي ومفهوم أو أقر المريض  
يعتق في صحته أنه لو أقر المريض أنه أعنتها في مرضه أو أطلق عتقت من ثلثه وان لم يرثه ولد وقد  
تحصل مما تقدم أن إقرار المريض بالآيلاد لا فرق فيه بين أن يسنده للصحة أو للرض بان يقول كنت  
أولدتها في صحى أو أولدتها في مرضي في جريان التفصيل المتقدم والحلاف وأما إقراره بالعق فان  
أسنده للصحة فالحكم ما ذكره المصنف من عدم العتق وان أسنده للرض فهو تبرع مريض يخرج  
من الثلث بلا اشكال بخلاف الآيلاد فانه ليس تبرع وبهذا تعلم أن اقرار المريض بالعق في الصحة  
مخالف لاقراره بآيلادها في الصحة لأن الاول لا يعتق ولو كان له ولد بخلاف الثانى فانها تعتق اذا كان  
له ولد على ما مر وسكت الشارح عن مفهوم اقرار المريض \* وحاصله أنه اذا شهدت بيته على إقراره  
في صحته أنه أولدها أو أعنتها فانها تعتق من رأس المال كان له ولد أم لا (قوله إن أقر بعنتها) أي يعتق  
الدات الثن ذكر آ كانت أو أنى (قوله لأن غرم نصيب الآخر) أي من غير ضرر يتضمن الخ فاندفع  
ما يقال ان نصف القيمة أكثر من قيمة النصف لان تبرع الصنعة ينقص فأبن التضمن تأمل  
(قوله قومت أيضا) أي لاجل أن تتم له الشبهة (قوله وان لم يأذن له لم تقوم عليه) أي لم يمتنع تقويمها  
عليه بل للشريك الآخر ابتعاؤها للشركة أو مقاوتها والمزايدة فيها حتى يأخذ أحدها  
(قوله في الصور الثلاث) أي وهى ما إذا وطئها فحملت أذن له في وطئها أم لا أو لم تحمل وأذن  
له في وطئها (قوله وهذا كله) أي تغريمه القيمة عاجلا إذا أذن له شريكه في وطئها سواء حملت

القسم ورثه ولد أم لا ثم ذكر  
مفهوم الشرط بالنسبة للإيلاد  
بقوله (وإن أقر) سيد  
(مريض بآلاد) لجاريته  
في صحته أو مرضه وولاد  
له منها ولا من غيرها (أو)  
أقر المريض (يعتق) لقن  
ذكر أو أنى (في صحته)  
ولو مع ولد (لم تعتق من  
ثلث) لانه لم يقصده به  
الوصية (ولا من رأس مال)  
لان تصرفات المريض  
لا تكون في رأس المال  
وقد علم أن قوله في صحته  
خاص بمسئلة العتق وصرح  
المصنف بهذه المسئلة  
وان كانت مفهوم شرط  
وهو إن ورثه ولد لثلاث  
يتوهم عتقها من الثلث إذا  
لم يرثه ولد ومفهوم قوله  
أو يعتق في صحته انه ان  
أقر بعنتها في مرضه أو  
اطلاق عتقت من ثلثه وان  
لم يرثه ولد لانه عتق حصل  
في مرضه فمخرجه الثلث  
(وإن وطئ شريك) أمة  
للشركة (فحملت غرم  
نصيب الآخر) لانه  
افاتها عليه بالحل وسواء  
أذن له شريكه في وطئها  
أم لا وهل تقويمها على  
الواطئ يوم الوطء أو  
الحمل قولان ولاشئ عليه  
من قيمة الولد على القولين

ولم يقل قومت عليه أي بتامها لان غرم نصيب الآخر يتضمن تقويمها بتامها ومفهوم حملت أنها إن لم تحمل فان أذن له في وطئها أو  
قومت أيضا يوم الوطء وان لم يأذن له لم تقوم عليه كما مر في الشركة وبغرم له القيمة في الصور الثلاث عاجلا وهذا كله أن أيسر (فإن  
أعسر) وقد حملت (خير) أولا في إقامتها للشركة ويرجع عليه بنصف قيمة الولد لانه حر وفي تقويمها عليه فان اختار تقويمها

غير ثانيا في (اتباعه بالقيمة) أي قيمة حصته منها (يوم الوطء) الناشئ عنه الحمل فان تعدد الوطء اعتبر يوم الحمل فالقيمة تعتبر يوم الحمل خلافا لظاهر المصنف (أو يبعها) أي الحصة التي وجبت لغير الواطء قيمتها (لذلك) أي لأجل القيمة التي وجبت له منها إن لم يزد ثمن الحصة على قدر ما وجب له من القيمة والابيع له من حصته بقدر ما وجب له من قيمتها (و) ان نقص ثمنها عما وجب له (تبعه) أي تبع من لم يطاء الواطء (بما بقي) له من حصته (و) يتبعه (٤١٣)

كل حال سواء أمسكها للشركة أو اتبعه بالقيمة بلا بيع أو اختار يبعها لذلك لأن الولد حر نسيب لا يباع وتقدم أنه إذا قوم عليه نصيبه منها في يسه لم يتبعه بنصف قيمة الولد لانه لا واطء وهو موسر وجب لشریکه قيمة نصيبه. منها مجرد مغيب الحشفة فتخلق الولد وهى في ملكه فلم يكن لشریکه فيه حق بخلاف العسرفانه تحقق انه واطء وملكه وملك شریکه فتخلق الولد على ملكهما وقد علمت أن قوله فان أعسر النخ فيا إذا لم يأن له في وطئها فان أذن له فلا خيار له واتبه بالقيمة (وإن وطئها) معا أي الشريكان (بطهر) ومثلها البائع وللشترى بطأها في طهر بأن لم يستبرأ كل منهما وهى مسئلة كثيرة الوقوع لاسما في هذه الأزمنة وأنت بالولد لسته اشهر من وطء الثاني وادعاء كل منها (فالقافة) تدعى لها فمن الحقته

أول تحمل أو وطئها بغير إذن شريكه وحملت إن أسر (قوله خير) أي الشريك وهو غير الواطء (قوله فالقيمة تعتبر يوم الحمل) أي على كل حال تعدد الوطء أم لا (قوله والابيع له من حصته بقدر ما بقي) أي ولا تباع الحصة أو شيء منها إلا بعد الوضع كافي المدونة (قوله وان نقص ثمنها) أي الحصة وقوله عما وجب له أي من القيمة (قوله بما بقي له من حصته) لعل الأولى بما بقي له من القيمة (قوله سواء أمسكها للشركة النخ) هذا بيان لكل حال (قوله أو اتبعه بالقيمة) أي قيمة حصته منها بلا بيع للحصة (قوله أو اختار يبعها لذلك) أي لأجل القيمة التي وجبت له منها وتعتبر قيمة الولد يوم الوضع في هذه الاحوال الثلاثة المذكورة أي ما إذا أقامها للشركة وما إذا اتبعه بقيمة حصته منها وما إذا بيعت الحصة التي وجبت قيمتها لغير الواطء (قوله لان الولد النخ) أي وانما كان يتبعه بنصيبه من قيمة الولد ولم يبع نصيبه منه لان الولد النخ (قوله وقد علمت) أي من تخيير الشريك أولا وثانيا أن قوله النخ (قوله وان وطئها بطهر) أي وأما لو وطئها بطهرين وحملت فالحمل لاحق بالثاني حيث أنت بالولد لسته أشهر من وطئها فان أنت به لاقل من ستة أشهر من وطء الثاني كان لاحقا بالاول ان أنت به لسته أشهر من وطئها والا لا يلحق به واحد منهما ولا تدعى القافة في هذه الحالة (قوله بأن لم يستبرأ كل منهما) أي بأن وطئها البائع وباعها قبل أن يستبرأ ووطئها المشتري بمجرد شرائه ولم يستبرأ قبل وطئها (قوله فمن ألحقته به فهو ابنته) أي فان مات أحدهما قبل أن تدعى القافة فان كانت تعرفه معرفة تامة فهو كالخلى فتلقاه بأحدهما أو بهما فان لم تكن تعرفه معرفة تامة فانظر هل يلحق بالخلى أو يكون بلا أب أو يكون كن إذا لم توجد قافة وهو الظاهر قاله شيخنا (قوله ولو كان أحدهما) أي أحد الواطئين ذميا أو عبدا أي فاذا ألحقته بالحر كان حرا وان ألحقته بالعبد كان رقوا وان ألحقته بالدمي كان كافرا وقوله ولو كان أحدهما ذميا أو عبدا خلافا لمن قال يكون ولد المسلم أو الحر حينئذ ولا يحتاج لقافة أصلا ولا عبرة بالحقاها ان ألحقته بدمي أو بعبد هذا ظاهر بمالغته بل لو كان ذكر ابن مرزوق لا يعلم خلافا في لحوقه للدمي أو العبد إذا ألحقته القافة به فدلل لو هنا مجرد دفع التوهم على غير الغالب لأنها للاشارة إلى خلاف مذهبي (قوله فان أشركتهما فيه) أي بأن قالت هو ابن لهما معا (قوله وعلى كل نصف نفقته وكسوته) أي إلى ان يبلغ ذيوالي واحدا (قوله لعتق نصفه عليه) أي بالنسبة (قوله وبغرم لسيد العبد ذلك) أي قيمة نصف الولد لانه رقيق لسيد (قوله والى اذا بلغ أحدهما) يعني ان شاء وله ان لا يوالى أحدهما ولا غيرها عند ابن القاسم وقل غيره والى أحدهما لزوما وحاصله ان الصغير الذي ألحقته القافة بالشريكين أو بالبائع والشترى اذا بلغ فانه يوالى واحدا منهما أي يتخذ وليا يأوى اليه ولا يوالىهما معا لان الشركة لا تصح في الولد فاذا امتنع من موالاة أحدهما أجبر عليها عند غير ابن القاسم وقال ابن القاسم اذا بلغ كان له موالاة أحدهما وله ان لا يوالى واحدا لانها ولا من غيرها وحينئذ اذا مات وراثه معا ميراث أب واحد يقسم بينهما والولد يرث كل واحد منهما ميراث نصف بنوة (قوله اذا بلغ) أي وأما

به فهو ابنته (ولو كان) أحدهما (ذميا) والآخر مسلما (أو) أحدهما (عبدا) والآخر حرا (فإن أشركتهما) فيه (فسلم) أي وحر أي مسلم فبا اذا كانا حرين أحدهما مسلم والآخر كافر وحر فبا اذا كان أحدهما حرا والآخر رقيقا تغليباً للاشرف في الوجهين وعلى كل نصف نفقته وكسوته كما قاله ابن فرحون في تبصرته قال ابن يونس ان أشركت فيه الحر والعبد فيعتق على الحر لعتق نصفه عليه ويقوم عليه نصف الثاني وبغرم لسيد العبد ذلك (والى) الولد الملحق بهما (إذا بلغ أحدهما)

فإن وإلى الكافر فسلم ابن كافروان وإلى العبد فجر ابن عبدلأنه بموالاته لشخص منهما كان أبنا له فذكره ابن مرزوق وغيره وفائدة الموالاة الارث وعدمه فإن وإلى ( ٤١٤ ) موافقة في الحرية والاسلام توارثا والافلاخان استمر الكافر على كفره أو العبد

على رقه حتى مات الولد لم يرثه وكذا لا يرثه المسلم الحر لعدم موالاته له فإن مات الولد بعد أن أسلم أبوه الكافر أو عتق أبوه العبد ورثه دون الآخر لأنه بموالاته لشخص صار ابنا له ( كأن لم توجد ) قافة أى فجر مسلم وله إذا بلغ موالاة أحدهما فهو تشبيه في الأمرين قبله ويجرى فيما إذا مات وقد وإلى أحدهما ما تقدم ( ووارثاه ) أى الابوان المشتركان فيه بحكم القافة أو لعدم وجودها ( إن مات ) الولد ( أولا ) أى قبل موالاته أحدهما ميراث أب واحد نصفه للحر المسلم والنصف الآخر للعبد أو الكافر لأن نفقته قبل الموالاة عليهما بالسوية والتعبير بالارث بالنسبة لهما محاذ وإعسا هو من باب مال تنازعه اثنان فيقسم بينهما ولو قال وأخذ مالاً من مات كان أظهر ( وحرمت ) على مرتد أم ولد حتى يسلم ( فإن أسلم حلت له وعاد له رقيقه وماله فإن قتل برده عتقت من رأسه

قبل البلوغ فإنه يوالى كلا منهما لأن نفقته عليهما ( قوله فإن وإلى الكافر فسلم ابن كافر ) لما علمت أنها إذا كان ما أشركت فيه مسلماً وكافراً فإنه يحكم باسلامه تقليداً للاشرف ولا يخرج بموالاته للكافر عما ثبت له من الاسلام ( قوله وإن وإلى العبد فجر ابن عبد ) أى لما علمت أنه يقتضى على الأب الحر بعضه بالبنوة وبعضه بالتقويم وعتقه عليه لا يمنع من موالاته للأب الرقيق وبالجملة لا يخرج الولد بموالاته لأحدهما عما ثبت له من الحرية والاسلام وسكت الشارح عما إذا وإلى الحر المسلم لظهور أنه حر مسلم ابن حر مسلم ( قوله فإن استمر الكافر ) أى الأب الكافر الذى والاه الولد على كفره ( قوله أو العبد ) أى أو استمر الأب العبد الذى والاه الولد على رقه ( قوله بعد أن أسلم أبوه الكافر ) أى الذى والاه ( قوله دون الآخر ) أى دون الأب الآخر الذى لم يواله وهو الحر المسلم ( قوله كأن لم توجد قافة ) أى أو وجدت ولم تعين أباً ولم تشر كهما فيه كما قرر شيخنا العدوى ( قوله وله إذا بلغ موالاة أحدهما ) أى وله موالاة غيرهما بخلاف ما إذا ألحقته القافة بهما فليس له أن يوالى غيرهما بل إما أن يوالى واحداً منهما أولاً يوالى أحداً لا منهما ولا من غيرهما كما مر عند ابن القاسم لأن القافة لما أشركتهما فيه فليس له أن يوالى غيرهما وأما قبل البلوغ فنفقته عليهما فيوالى كلا منهما ( قوله ما تقدم ) أى من جهة الميراث وعدمه ( قوله المشتركان فيه بحكم القافة الخ ) فيه إشارة إلى أن قوله وورثانه مات أولاً راجع لما قبل الكافر ولما بعدهما كما قال بعضهم ( قوله إن مات أولاً ) أى قبل موالاته أحدهما سواء كان موته قبل بلوغه أو بعده وما إذا مات الأبوان قبل أن يبلغ في نوازل سجنون يوقف له ميراثه منهما جميعاً حتى يبلغ فيوالى من شاء منهما فريثه وينسب إليه ويرد ما وقف له من ميراث الآخر إلى ورثته كما في بن هذا إذا ماتا بعد إلحاقهما بهما وقبل بلوغه وأما إذا ماتا معا قبل أن تدعى القافة فقال أصبغ هو ابن لهما فريثهما وقال ابن الماجشون يبقى لأب له فلا يرث واحداً منهما وإن ماتا معا بعد بلوغه وقبل موالاته واحداً فإنه يرث كل واحد منهما ميراث نصف بنوة ( قوله وحرمت على مرتد أم ولده ) أى فتزجر من تحت يده بالردة كماله ولا يمكن من وطئها ولو ارتدت بعده فإن عاد للإسلام حلت له حيث أسلمت ومثله ما إذا ارتدت أم الولد دون سيدها فإنها تحرم عليه فإن عادت للإسلام حلت له كموده للإسلام ( قوله فإن أسلم حلت له ) أى بخلاف الزوجة فإن حرمتها لا تزول باسلامه وهذا هو مذهب المدونة ( قوله وقيل تعتق بمجرد رده ) أى ولا تحل له إذا أسلم كالزوجة وهذا القول لأشهب وهو مقابل لمذهب المدونة الذى مشى عليه المصنف ابن يونس وهذا أقيس لأن أم الولد إذا حرم وطؤها وجب عتقها كنصرانى أسلمت أم ولده ( قوله ووقفت كدبره ) يعنى أن الشخص إذا ارتد وفر لدار الحرب وتعذرت استنابته فإن أم ولده ومديره يوقفان فإن أسلم عادا لعوان مات على رده عتقت أم الولد من رأس ماله والمدير من ثلثه ( قوله وكذا مدبره ) أى فإن أسلم عاد له وإن مات عتق من الثلث وهذا إذا كان تعلم موته وحياته وكان له مال ينفق عليهما منه فيعمل بذلك ولو زاد على أمد التعمير وأما إذا جهل حاله فإن أم الولد تبقى لأمد التعمير إذا كان له مال ينفق عليها منه ثم يحكم بعتقها من رأس المال فإن لم يكن له مال ينفق عليها منه فقولا ن قبل ينجز عتقها من الآن وقيل أنها تسعى في النفقة على نفسها إلى التعمير انظر بن وكذلك المدبر يبقى لأمد التعمير إن كان لسيده مال ينفق عليه منه ثم يحكم بعتقه من الثلث فإن لم يكن له مال فانظر ماذا فعل فيه ( قوله ونص على أم الولد ) أى مع أن أمته القن كذلك تحرم عليه برده حتى يسلم وإذا فر لدار الحرب فإنها توقف فإن

المال وقيل تعتق بمجرد رده كطلاق زوجته وأجيب بالفرق بأن سبب حل أم الولد الملك

وهو باق بعد الردة وسبب حل الزوجة العصمة وقد زالت بالردة ( ووقفت ) أم ولده ( كدبره إن فر ) المرتد ( لدار الحرب ) حتى يسلم فتعود له أو يموت كافراً فتعتق من رأس المال وكذا مدبره وسائر ماله إلا أن ماله يكون بعد موته فينا ونص على أم الولد لفره



على من لم يثق بمجرد الردة ومن قال بتعجيل عقوبتها ولا فهو لم يفر ولا للدار (٤١٥) الحرب لأنه لو دخل دار الحرب مسلما ثم

ارتد أو هرب لغير دار  
الحرب فكذلك فالمدار  
على عدم التمكن من استنابته  
( ولا تجوز كتابتها ) أى  
أم الولد أى بغير رضاها  
وئسخت ( وعقت إن  
أدت ) نجوم الكتابة وفات  
الفسخ حينئذ ولا رجوع  
لها فيما أدته إذله انتزاع مالها  
مالم يمرض وأما برضاها  
فيجوز على الراجح لأن  
عجزها عن الكتابة  
لا يخرجها عما ثبت لها من  
أمومة الولد

[درس]

فصل في أحكام الولاء  
وعرفه النبي صلى الله عليه  
وسلم بقوله الولاء كلمة  
كلمة النسب لا يباع  
ولا يوهب واللمعة بضم  
اللام على الإفصح وقد  
تفتح أى نسبة وارتباط  
كنسبة وارتباط النسب  
كالبنوة والابوة فلا يصح  
نيمه ولا هبته كما لا يصح  
بيع البنوة والابوة وقال  
صلى الله عليه وسلم إنما  
الولاء لمن أعتق ولما قال  
للمصنف رحمه الله تعالى  
(الولاء) ثابت (لمعتق)  
تجيزا أو تأجيلا أو تديرا  
أو كتابة أو بسراية أو تمثيل  
أو غير ذلك ( وإن ) كان  
( يبيع ) للعبد ( من نفسه )

أعلم عادت له وإن مات كانت فتيلا ( قوله ومن قال ) أى لارد على من قال بتعجيل عقوبتها بالحكم إذا فرلدار  
الحرب ولا توقف حتى يسلم أو يموت وأما قوله يعتق بمجرد الردة أى من غير توقف على حكم  
( قوله لأنه لو دخل دار الحرب ) أى مكرها على دخولها ( قوله فالمدار ) أى فى الوقف على عدم التمكن من  
استنابته ففى ارتد ولم يتمكن من استنابته فإن أم ولده وكذا أمته القن توقف وسواء كانت كل منهما  
مسلمة أو كافرة لا حجر عليه برده ( قوله أى بغير رضاها ) أعلم أنه قال فى المدونة وليس للسيد أن يكتبها  
فظاهره برضاها أو بغير رضاها قال أبو الحسن وعليه عبد الحق وحلم اللخمى على عدم رضاها ويجوز  
برضاها ونحوه فى التوضيح وعلى ذلك حمل الشارح تبعا لغيره كلام المصنف الموافق للمدونة فى  
الاطلاق انظرين ( قوله وعقت إن أدت نجوم الكتابة ) أى قبل الاطلاع على تلك الكتابة القاسدة  
﴿ فصل فى أحكام الولاء ﴾ ( قوله كلمة كلمة النسب ) أى نسبة وارتباط بين العتق ومعتقه وقوله  
كلمة النسب الإضافة بيانية أى كالارتباط الذى هو النسب أى كالنسب الذى بين الأب وابنه  
ووجه التشبه أن العبد حين كونه رقيقا كالمردوم فى نفسه لكونه لا تقبل شهادته ولا يعامل معاملة  
الأحرار والعتق صيره موجودا كما أن الولد كان معدوما والأب تسبب فى وجوده ( قوله وارتباط  
النسب ) الإضافة بيانية ( قوله الولاء لمعتق ) أى ولو نفاه عن نفسه ففقه عنه لقو كان قال أنت حر  
ولا ولا. لى عليك خلافا لقول ابن القصار أن الولاء حينئذ للمسلمين كذا فى حاشية شيخنا. وأعلم أن  
الابتداء إذا كان معروفا بالجنسية وكان خبره ظرفا أو جارا ومجرورا أفاد الحصر أى حصر المبتدأ فى  
الخبر كالكرم فى العرب والأئمة من قريش أى لا كرم إلا فى العرب ولا أئمة إلا من قريش وحينئذ  
فمعنى كلام المصنف لا ولا. إلا لمعتق لا لغيره ويرد على ذلك الحصر ثبوت الولاء لعصبة المعتق ومن أعتق  
عنه غيره بلا إذن ويجاب بأن الراد بالمعتق والمعتق حقيقة أو حكما ومن أعتق عنه غيره بلا إذن والنجر  
إليه الولاء من عصبة المعتق فى حكم المعتق أو الحصر اضافى أى الولاء لمن أعتق لا لغيره ممن كان أجنبيا  
فاذا باع شخص عبدا وشرط على مشتريه أن يعتقه ويجعل الولاء له فلا يلزم ذلك الشرط والولاء لمن  
أعتقه لا للبائع الذى لم يعتقه وكون الأجنبى لا ولا له لا ينافى ثبوت الولاء لمن أعتق عنه غيره ولمن أنجره  
من عصبة المعتق ويشتمنى من قوله الولاء لمعتق مستغرق الذمة بالتبعات فإلزام من أعتقه للمسلمين وأجر  
العتق لأرباب التبعات وهذا إذا جهل أرباب التبعات فإن علموا أن أجازوا عتقه مضى وكان الولاء  
لهم وإن ردوه وردوا اقتسموا ماله ( قوله لمعتق ) أى ذكر أو أنثى ( قوله أو بسراية ) أى كافى عتق الجزء  
( قوله أو غير ذلك ) أى كقراءة أو استيلاد ( قوله وإن كان ) أى العتق بسبب بيع للعبد من نفسه فاذا باع  
السيد العبد من نفسه بمال وخرج ذلك العبد حرا فالولاء لسيد الذى باع لأنه قد اعتقه بسبب بيعه  
من نفسه وإنما بالغ المصنف على ذلك دفعا لما يتوهم أنه لما أخذ منه المال فلا ولا له عليه فأفاد بالمبالغة أن  
له الولاء عليه لقد رته على نزعه منه وبقائه رقيقا ( قوله أو مؤجل ) أى سواء رضى به العبد أم لا  
وما فى عقب من تقييد المؤجل بكون العبد رضى به فهو سهو كما قال ابن لان اشتراط الرضا إنما هو فى  
خصوص أم الولد أعتق على مال مؤجل وأما القن فعتقه على مال مؤجل أو معجل لا يتوقف على رضا  
( قوله فهذا داخل الخ ) أى أن قوله بلا إذن داخل فى الإغيا وبمجهله داخلا فى الإغيا لم يأت المصنف  
بأن وحينئذ فيندفع قول البساطى ( قوله بلا إذن ) ليس بجيد والاحسن لو قال وإن بلا إذن اه. وأعلم  
أن الخلاف موجود فيما قبل المبالغة وما بعدها أى سواء كان بأذنه أو بغير أذنه كما يفيد كلام ابن عرفة  
خلافا لما فى عقب من أنه إذا أعتق عن غيره بأذنه فالولاء للمعتق عنه اتفاقا ونص ابن عرفة أبو عمر

بعض من العبد يدفعه لسيد معجل أو مؤجل (أو) كان بسبب (عتق غير) أى غيره (عنه) بلا إذن ( فأولى باذن فهذا داخل فى  
الإغيا وعتق الغير يشمل الناجز ولأجل والكتابة والتدبير كأن يقول أنت حر أو ممتق لأجل أو مكاتب أو مدبر عن فلان

ولشرط المتيقن عنه الحرية والاسلام فان اعتق عن عبد فالولاء لسيدته ولا يعود يعتق العبد له عند ابن القاسم قوله الولاء لا يمتنع أى حقيقة أو حكماً فيشمل من أعتق عنه غيره فهو معتق حكماً لأنه يقدر دخوله في ملك العتق عندهم يمتنع ويشمل الولاء بالحر كأيأتي وقوله (أوه لم يعلم) هيده بعتقه حتى عتق) داخل في حيز (٤١٦) المبالغة أيضاً فهو عطفه على بيع والمذخوف محذوف أى وإن بإعتاق عبد معتق له بده

ولم يعلم سيده بعتقه أى ان العبد إذا اعتق عبده ولم يعلم سيده بذلك حتى عتق العبد فان الولاء في الاعتق يكون لسيدته الذي اعتقه لا لسيدته وهذا ما لم يستثن السيد الأعلى مال عبده عند عتقه له وإلا كان الولاء له ان رضى بعتق عبده فان رده بطل العتق وكان رقيقاً له لانه حينئذ من جملة ماله ومثل ما لم يعلم ماله علم وسكت حتى عتق وأما لو اذن السيد الأعلى لعبده أو اجاز فعله فالولاء في هذين للسيد الأعلى كما سيأتى له واستثنى من قوله الولاء لمعتق قوله (الإكافرا أعتق مسلماً) سواء ملكه مسلماً أو أسلم عنده أو اعتق عنه فلا ولاء للكافر على المسلم بل ولاؤه للمسلمين ولا يعود له ان أسلم على المذهب وعكس كلام المصنف وهو ماله أو اعتق للمسلم كافرًا كذلك كما في المدونة ففيها وإن اعتق المسلم كافرًا فإنه لبيت مال المسلمين إن لم يكن للمسلم قرابة على دينه انتهى أى فان كان له قرابة كفار فالولاء لهم وينفى ماله بسلام

من أعتق عن غيره باذنه أو بغير إذنه فمذهب مالك عن أصحابه أن الولاء للمعتق عنه وقال أشهب الولاء للمعتق وقوله الليث والأوزاعي وسواء في قولهم أمره بذلك أم لا انظر بنو وقرر شيخنا القدوى أن قوله بلا اذن أى خلافاً للشافعي القائل للولاء للمعتق بالسكسر ان كان بلا اذن فتحصل أن المشهور من مذهب مالك أن الولاء للمعتق عنه أعتق الغير عنه باذنه أولاً ومذهب أشهب والليث والأوزاعي الولاء للمعتق فيها ومذهب الشافعي الولاء للمعتق إن أعتق بلا اذن وإن اعتق باذن فالولاء للمعتق عنه (قوله وشرط المتيقن عنه) أى وشرط كون الولاء للمعتق عنه الحرية والاسلام أى حريته واسلامه (قوله عند ابن القاسم) أى خلافاً لمن قال يعود الولاء للعبد المتيقن عنه اذا عتق (قوله وإن ياتى عبد) أى وإن كان العتق بسبب اعتاق عبد الخ (قوله ولم يعلم سيده) أى سيد العبد الذى صدر منه العتق (قوله حتى تنق للعبد) أى الذى صدر منه العتق (قوله لسيدته الذى اعتقه) أى وهو العبد الأعلى (قوله وكان) أى ذلك العبد الأسفل رقيقاً لسيدته (قوله ما لو علم وسكت الخ) أى ما لو علم السيد الأعلى بعتق عبده لعبدته وسكت فلم يردده ولم يحجزه حتى أعتق عبده المتيقن فالولاء للعبد المتيقن لا لسيدته (قوله وأما لو اذن الخ) يؤخذ من كلام الشارح أن في مفهوم قول المصنف لم يعلم سيده بعتقه حتى عتق نفسه وذلك لسدقه بما اذا علم بعتقه علماً صحيحاً لا لأنه لفي ذلك وبما اذا اعتقه بغير علمه فلما علم به أجازاه بعد وقوعه وقبل عتقه لعبده المتيقن وبما اذا اعتقه بغير علمه فلما علم به سكت فلم يردده ولم يحجزه حتى أعتق عبده المتيقن في الأولين الولاء للأعلى وفي الأخيرة الولاء للأسفل وهذا كله اذا كان العبد المتيقن ممن ينتزع ماله وأما غيره ككثير وأم ولد مرض سيدهما مرضاً مخوفاً ومكاتب ومعتق لاجل وقرب الاجل فولاء من أعتقه له مطلقاً لا لسيدته بدليل قول المصنف بعده وأوريقاً ان كان ينتزع ماله (قوله سواء ملكه مسلماً) أى ثم أعتقه وقوله أو أسلم عنده أى ثم أعتقه (قوله أو أعتق عنه) أى أو أعتقه انسان عن ذلك الكافر باذنه أو بغير اذنه (قوله فلا ولا للكافر على المسلم) أى ولا لا قاربه المسلمين (قوله بل ولاؤه للمسلمين) أى قوله تعالى : ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً . والمراد بالولاء هنا معنى الميراث لا بمعنى اللحمة اذ هو ثابت لمن أعتق ولو كافراً ولا يلزم من انتقال المال انتقالها (قوله ولا يعود) أى الولاء له إن أسلم بعد العتق على المذهب وعليه فلا يحجز عتقه ولا ولده (قوله كذلك) أى يكون ولاء العتق للكافر للمسلمين (قوله فان أسلم عاد الولاء الخ) لعل الفرق بين عوده في هذه وعدم عوده في مسألة المصنف بسلام سيده قوة الاسلام الاصل في هذه دون مسألة المصنف (قوله في كتابته) أى في كتابة السيد المسلم لعبده الكافر (قوله ولا فرق) أى بين المكاتب وغيره (قوله فلا ولا له عليه) أى فلا ولا له لذلك الرقيق على من أعتقه ولو عتق ذلك (قوله ان كان سيده الخ) هذا شرط اول في كون الرقيق لا ولاء له ابداً وإن عتق بعد ذلك وإنما الولاء لسيدته وبقي شرط ثان أشار له الشارح بقوله وهذا ان اذن الخ . وحاصله ان محل كون الرقيق لا ولاء له على من أعتقه وإنما الولاء لسيدته اذا كان عتقه باذن سيده أو اجاز فعله حين علم به وكان ذلك الرقيق ممن ينتزع ماله ومفهوم الشرط الاول انه لو كان عتقه بغير علم سيده ولم يعلم به حتى أعتقه أو علم به وسكت

العبد فان أسلم عاد الولاء لسيدته المسلم بل ذكره في المدونة في كتابته ولا فرق (و) الا (رقيقاً) قنا أو ذا شائبة اعتق رقيقه كان فلا ولاؤه عليه بل الولاء لسيدته (إن كان) عبده (ينتزع ماله) بأن كان قنا أو مدبراً لم يعرض سيده أو أم ولد كذلك أو معتقاً لاجل إذا لم يقرب الاجل وهذا إذا اذن له السيد في العتق أو اجاز فعله حين علم وأما إذا لم يعلم حتى عتق أو علم ولم يحجز فعله ولم يردده حتى عتق

فالولاء كما في قوله أولم يعلم سيده حتى عتق ومفهوم الشرط انه إن لم يكن للسيد انتزاع ماله فالولاء للمعتق بالسيد كالمسكاتب  
وكالمعتق لأجل إذا قرب الأجل وكأم الولد والمدر إذا مرض السيد لكن بعد عتق (٤١٧) من ذكر وأيما مادام رقيقا فالولاء

لسيده (و) من قال لرقيقه أنت حر أو معتوق (عن المسلمين) جاز عتقه اتفاقا (والولاء لهم) فيكون ماله إن مات بلا وارث غير السيد لبيت المال للسيد الذي أعتقه لأنه بمثابة من أعتق عن الغير فيرونه ويقبلون عنه ويلون عقد نكاحه إن كان اثني وبعضنونه ولا يكون الولاء لمن أعتقه ولو اشترطه لنفسه كما لو أعتقه عن نفسه فالولاء له ولو اشترطه للمسلمين (كسائبة) أي من قال لعبد أنت سائبة وقصد به العتق عتق وولاؤه للمسلمين (وكره) لذلك لأنهم ألفاظ الجاهلية وكذا إن قال له أنت حر سائبة أو معتوق سائبة فيكره الاقدام على ذلك على الاعتماد والولاء للمسلمين وقال اصبح يجوز وقال ابن الماجشون يمنع فلو لم يقصد بسائبة فقط العتق لم يعتق فالتشبيه في كون الولاء للمسلمين ضمن ذلك أنت حر مثلا أم لا (وإن) اعتق كافر عبده الكافر ثم أسلم العبد الذي أعتقه الكافر فالولاء للمسلمين إن لم يكن للمعتق بالكفر عصبية

كان الولاء للرقيق المعتق للسيد ومفهوم الشرط الثاني لو كان الرقيق لا ينتزع ماله فالولاء للسيد مطلقا أذن له سيده في العتق أم لا أجاز له أم لا (قوله فالولاء) أي للسيد الأسفل للأعلى (قوله فالولاء للمعتق بالسيد) أي سواء أذن له السيد في العتق أو أجاز فعله حين علم أولم يعلم حتى عتق أو علم ولم يحز فعله ولم يرده حتى عتق (قوله من ذكر) أي المسكاتب والمعتق لأجل والمدر وأم الولد (قوله) وأما مادام رقيقا فالولاء لسيد (أي لأن فائدة ولاد الإرث والعبد لا يرث (قوله) ومن قال لرقيقه الخ) أشار الشارح إلى أن قول المصنف وعن المسلمين فيه حذف أي وفي العتق عن المسلمين الولاء لهم والجملة مستأنفة وليس هو واقعا في خيز الاستثناء لانه موافق لما قبل الاستثناء لا مخالف له والواقع في خيز الاستثناء يجب مخالفته لما قبله وإنما كان ما هنا واقعا لما قبل الاستثناء لأن من أعتق عن المسلمين بمثابة من أعتق عن الغير وقد مر أن الولاء للغير كما أنه هنالك للمسلمين (قوله والولاء لهم) أي سواء شرط ذلك أو شرط أنه لا ولاد لأحد عليه أصلا أو شرط لنفسه وذكر هذه المسئلة وإن استفيدت من قوله أو أعتق غير عنه بلا إذن لأجل أن يشبه بها ما بعدها في كون الولاء للمسلمين وهي قوله كسائبة (قوله فيرونه) أي يرثه بيت المال لدى منفعة لعامة المسلمين وقوله ويقبلون عنه أي يدفعون دية من جنى عليه ذلك المتيق خطأ والمراد أن دينه تؤخذ من بيت المال (قوله ويلون عقد نكاحه) أي انه يتولى عقد نكاحه واحد من المسلمين وإذا تولى القاضي عقده فأنما هو لكونه واحدا من المسلمين لا لكونه قاضيا (قوله وبعضنونه) المراد أن نفقة ذلك المحضون تكون على بيت المال اه عدوى (قوله كالأول) أعقته عن نفسه) أي عن نفس السيد وقوله فالولاء له أي للسيد وقوله ولو اشترطه للمسلمين بل ولو قال ولا ولا على عليك ولا لأحد وذلك لأنه بعته استحق ولاد شرعا فقول ولا ولا على عليك ولا لأحد كذب باطل (قوله وقصد به العتق) أي فان لم يقصد به العتق فلا يعتق بخلاف ما لو قال له أنت حر سائبة فانه يكون حرا وولاؤه للمسلمين وإن لم يرده العتق (قوله وكره له ذلك) أي العتق بلفظ سائبة (قوله وقال اصبح يجوز) أي سواء قال أنت سائبة أو قال أنت حر سائبة أو معتوق سائبة والسائبة المنهى عنه في سورة المائدة في الانعام خاصة (قوله وقال ابن الماجشون يمنع) أي العتق بلفظ السائبة مطلقا سواء قال سائبة فقط أو حر سائبة وانظر هل يلزمه العتق على هذا القول إذا نواه مع حرمة الاقدام على ذلك أولا يلزم (قوله والافالولاء لهم) أي والولاء للسيد مادام كافرا إذ لا يرث الكافر مسلما (قوله عاد الولاء بإسلام السيد) المراد بالولاء الموصوف بالعود الميراث وأما الولاء بمعنى الاحقة فهو ثابت للمعتق لا ينتقل عنه كالنسب فكما لا نزول الأبوة إن أسلم ولده فكذلك الولاء (قوله وكذا) أي يكون الولاء للمعتق إن أسلم الخ (قوله وجرا العتق أو الولاء) أشار الشارح إلى أن فاعل جر ضمير عائد على العتق أو الولاء فالمنع على الأول جر العتق ولاد ولد المعتق والمعنى على الثاني وجرا الولاء لعتيق ولاد ولد المعتق (قوله ولد المعتق) أي ولو كان ذلك الولد حرا بطريق الاصلة كمن أمه حرة وأبوه رقيق ثم عتق الأب فالولد حر بطريق الاصلة لانه يتبع أمه في الرق والحرية وولاد ذلك الولد للمعتق أي (قوله ذكرنا أو أنثى) حال من ولد المعتق (قوله وولد ولده) أي وجرا العتق ولاد ولد ولد المعتق حالة كون ولد الولد ذكرنا أو أنثى وقوله وهكذا أي يجر العتق ولاد ولد ولد ولد ولد ولد ولد ولد أنثى وإن سفل الأولاد المذكور والانات جدا إلا أن جر العتق لولاد أولاد أولاد المعتق بالفتح وأولادهم مقيد بما إذا لم يكن لهم نسب من حر فان كان لهم نسب من حر فلا يجر عتق المعتق بالفتح الولاء عليهم لأنهم من أولاد قوم آخرين والحاصل أن الولاء ثابت للمعتق على من أعتقه وكذا على ولده

(٥٣ - دسوق - بع) مسلمون وإلا فالولاء لهم كما في المدونة فان أسلم السيد (عاد الولاء بإسلام السيد) له وكذا إن أسلم قبل اسلام العبد أو أسلمه بالاولى (وجرا) العتق أو الولاء أي سحب (ولد) العبد (المعتق) فتح التام ذكرنا أو أنثى وولد ولد ذكرنا أو أنثى

وهكذا (كأولاد المعتقة) بالفتح وأولاد أولادها ذكورا وإناثا (إن لم يكن لهم نصيب من حر) بأن كانوا من زنا أو غضب أو حصل فيهم إيمان أو أصبح لهم أرقاء أو حريين (٤١٨) ومفهوم الشرط أنه إن كان لهم نسب من حر محقق الحرية ولو كانوا ذميا

كانت الحرية أصلية أو عارضة بالعتق كان النسب بنكاح أو شبهة لم يجز عتقها ولاهم فمن أعتق أمة فتزوجها حر فأولادها أو وطلها بشبهة فولدت منه لم ينجر الولاء عليهم له واستثنى مما قبل الكفاف وبمدها قوله (إلا المنسوب لرق) كمن زوج عبده بأمة آخر ثم اعتقه وهي ظاهرة الحمل أو أنت به لدون ستة أشهر من عتقها فإن الأب لا يجز عتقه ولا هذا الولد لسيده لأنه قدمه الرق في بطن أمه لسيدها فهو ورق له وهذا ظاهر أيضا فما لو كان الأب حرا أصالة ولو اعتقها سيدها وهي حامل لكان ولادها لسيدها ودخل في قوله (أو عتق لآخر) كهمه الصورة وضابط المسئلة أن يعتق إنسان عبده ويعتق آخر أولاد العبد لكونه يملكهم (و) جر (معتقهما) بفتح التاء وضمير التثنية عائد على الأمة والعبد اللذين وقع العتق عليهما يعني أن من اعتق عبدا أو أمة ثم اعتق العبد أو الأمة عبداً أو أمة وهكذا فإن ولاد الأسفل ينجر

ثم من كان من ولده أنثى فيوقف عندها ولا يتعدها الولاء لأولادها إن كان لهم نصيب من حر ومن كان منهم ذكرا تعدى الولاء لأولاده ثم يقال من كان منهم أنثى وقب الولاء عندها ولا يتعدها الولاء لأولادها إن كان لهم نسب من حر وإلا تعدى ومن كان منهم ذكرا تعدى الولاء لأولاده وهكذا يقال فيهم وفيمن بعدهم (قوله كأولاد المعتقة) أي كما يجز ولاد أولاد المعتقة الذين حدثوا لها بعد عتقها (قوله إن لم يكن لهم النسب) هذا الشرط راجع لما بعد الكفاف ولما قبلها أيضا باعتبار أولاد بنت المعتق بالفتح لماعت أن للمعتق الولاء عليهم إن لم يكن لهم نسب من حر فقول الشارح بأن كانوا أي أولاد المعتقة بالفتح وأولاد بناتها وكذا أولاد بنت المعتق بالفتح وأولاد بنات ابنه (قوله إن كان لهم نسب من حر) أي بأن كان لهم أب شرعى حر (قوله فمن أعتق أمة النخ) أي وكذا من أعتق عبدا فولد له بنت من أمة أو حرة ثم زوج بنته بغير فأتت منه بأولاد فأولاد بنت ذلك العتيق ولاؤهم لأبيهم وعصبته لا يعتق ذلك العتيق لأن لهم نسباً من حر (قوله فتزوجها حر) أي أصالة أو عروضا بأن كان عتيقا (قوله لم ينجر الولاء عليهم) أي بل ولاؤهم لعصبة الأب إن كان الأب حرا أصالة أو لمعتق الأب وعصبته إن كان حرا عروضا فإن لم يكونوا فبيت المال (قوله إلا المنسوب لرق) أي إلا الولد المنسوب لرق فلا يجز ولاد المعتق ولأولاد المعتقة ولأده (قوله كمن زوج النخ) هذا المثال ظاهر في رجوع قوله إلا لرق لما قبل الكفاف وهو أولاد المعتق بالفتح وأما رجوعه لما بعدها وهو أولاد المعتقة فيتصور بما إذا أعتق جارية فحدث لها وار بعد العتق من زنا أو غضب ثم تزوج ذلك الولد بأمة آخر فولدت منه فليسيد الأمة التي أعتقها الولاء عليها وعلى ولدها لا على ولدولدها لأنه لسيد أمه (قوله ثم أعتقه وهي ظاهرة الحمل) أي وأما هي فلم يعتقها سيدها (قوله أو أنت به لدون ستة أشهر من عتقها) الأولى حذفه والاختصار على ما قبله لأنه لا ينبغي أن يصور كلام المصنف إلا بما إذا لم يعتقها سيدها وأما إذا أعتقها سيدها كان من صور قوله الآتي أو عتق لآخر كما أشار لذلك الشارح بعد بقوله فلو أعتقها سيدها وهي حامل النخ (قوله لأنه) أي قبل العتق قدمه الرق النخ (قوله وهذا) أي كون الولد رقاً لسيد أمه ظاهر أيضا إذا كان الأب حرا أصالة فإذا تزوج الحر بأمة فولدت منه ولداً فهو ورق لسيدها ولا يكون ولاؤه لأبيه ولا لعصبة أبيه (قوله أو عتق لآخر) أي وإلا الولد الذي مسه عتق من شخص آخر غير المعتق لأبيه فلا يجز ولاد أبيه ولأده (قوله كهمه الصورة) الكفاف بمعنى مثل فاعل دخل وهي ما إذا زوج عبده بأمة آخر ثم أعتقه والأمة حامل ثم أعتقها سيدها فولدت لأقل من ستة أشهر من حين عتقها فولاد ولدها لسيدها لا لمعتق أبيه لأن ذلك الولد قد مسه العتق من شخص آخر غير معتق أبيه وهو معتق أمه (قوله أن يعتق إنسان النخ) أي كما مثلنا وكما لو كان العبد متزوجاً بأمة رجل غير سيده وآتى منها بأولاد ثم إن سيد العبد أعتقه وسيد الأمة أعتقهم فإن ولاد الأب لا يجز ولاد أولاده لمعتقه بل ولاد الأولاد لسيد أمهم (قوله لكونه يملكهم) أي من حيث أنهم أولاد أمته (قوله وجز معتقهما) أي وجز ولاد المعتق والمعتقة ولاد معتقهما (قوله وكذا أولاده) أي أولاد الأسفل (قوله وإن سفلا) أي ينجر ولاؤهم لمن أعتق الأعلى (قوله إن لم يكن لهم نسب من حر) أي فإن كان لأولاد الأسفل نسب من حر فلا ينجر ولاؤهم لمن أعتق الأعلى كما لو تزوجت بنت العتيق الأسفل بغير أصالة أو عروضا وأنت بأولاد فلهم نسب من حر فلا ينجر ولاؤهم لمن أعتق الأعلى بل ولاؤهم لعصبة الأب أو لمعتق الأب وعصبته فإن لم يكونوا فبيت المال (قوله بالبناء للمفعول) وذلك لأن أعتق الرباعي

من أعتق الأعلى وكذا أولاده وإن سفلا إن لم يكن لهم نسب من حر (وإن أعتق الأب) بالبناء للمفعول فهو منهم المحضة وكبر التاء (أو استلحق) الأب ولده الذي نجاه بلمان فهو بفتح التاء والحاء مبنى للفاعل (رجع الولاء لمعتق) أي لمن أعتق



الأب ( من معتق الجد والام ) أى جدد الأولاد وامهم ومنه كلامه ان المعتقة بفتح التاء اذا تزوجت بغيره أب عبد أيضا واثبت منه باولاد وأبوم وجدهم رقيقان فولاد أولادها لمن أعتقها لانه لا نسب لهم من حوران اعتق الجد رجوع الولاء لمعتقته من معتق الام لأن الأولاد صار لهم حينئذ نسب من حر فان اعتق الأب رجوع الولاء لمن أعتقه من معتق ( ٤١٩ )

عق الجدد رجوع الولاء لمن أعتقه من معتق الأم فلو كان أبوم الرقيق نقاهم عن نفسه باهان ثم استلحقهم بعد عتق جدهم أو قبله رجوع الولاء من معتق الأم لمعتق الجد فاذا عتق الأب رجوع الولاء لمعتقه من معتق الجد فقد رجوع ولاؤهم لسيد أبيهم من معتق الجد والام في مسئلة الاستلحاق أيضا ولو كان الأب حرا وهو عتيق فلا عن فيهم ثم استلحقهم فالولاء يرجع لسيدته سيد الام الذى أعتقها ولو تأملت في الانتقال وعدمه ولا حظت الواو في قوله والام على حقيقتها تارة ومعنى أو تارة اخرى لخرج لك من المسئلتين صور كثيرة ( والقول ) عند تنازع معتق الأب ومعتق الام في حملها فقال سيده حملت بعد عتقها وقال سيدها بل قبله ( لمعتق الأب ) لأن الاصل عدم الحمل وقت عتقها فيكون الولاء له ( لا لمعتقها ) لخالفه الاصل ( إلا أن ) تكون

معتق دائما فلا رداة في بنائه للجهول وأما عتق الثلاث فيستعمل تارة لازما وهو الأكثر وتارة متديا وهو قليل فبنائه للجهول لغة رديئة ( قوله لأن الأولاد صار لهم حينئذ نسب من حر ) أى وقد قال المصنف كأولاد المعتقة ان لم يكن لهم نسب من حر ( قوله رجوع الولاء لمن أعتقه ) أى لكونه أقرب من معتق الجد ( قوله فلو كان الخ ) هذا شروع في محل قول المصنف أو استلحق وقوله فلو كان أبوم الرقيق الخ أى والموضوع بحاله أن الام معتقة قبل ان تلد إذ لو تأخر عتقها عن الولادة لكان الولد قد منه حر وهو بمنع جرو لانه لمعتق جده أو أبيه والحاصل أن ولادته إنما يرجع في المسئلتين لمعتق الجد أو لمعتق الأب اذا كان لم يمس الرق في بطن أمه بأن تزوجت الامه بعد عتقها أو قبله وعقت قبل ان تحمل وأما إذا مسه الرق في بطن امه كالمولود تزوجت وهى قن ثم حملت وهى كذلك ثم عقت بعد الولادة أو وهى حامل فلا ينتقل الولاء عن معتق الأم إذا عتق الجد ثم الأب أو استلحق الأب الولد بعد الامان لما مر أن الولد المنسوب لرق أمه عتق لآخر لا يجر ولادته إليه ولا ( قوله أو قبله ) أى أو قبل عتق الجد يعنى ثم عتق الجد حتى ينجز الولاء لسيدته ( قوله ولو كان الأب حرا وهو عتيق ) أى وتزوج بعتيقة وأنت منه باولاد ( قوله فالولاء يرجع لسيدته من سيد الام الذى أعتقها ) الحاصل أن هؤلاء الأولاد المذكورين ولاؤهم قبل الامان لسيد أبيهم وبعده ينتقل لسيدتهم فاذا كذب الأب نفسه واستلحقهم انتقل الولاء لسيد الأب من سيد الأم ( قوله والقول لمعتق الأب ) أى وهل يمين أو بدونه احتمالان والظاهر الأول كما قال شيخنا العدوى ( قوله والقول عند تنازع الخ ) حاصله أن العبد المعتق إذا تزوج بامة وحملت منه وأعتقها سيدها فتنازع معتق الأب ومعتق الأم في حملها هل هو بعد عتقها أو قبله فقال معتق الأب إنه بعد عتقها وقال معتق الأم انه قبله ولا يثبت لواحد منهما فالقول لمعتق الأب ( قوله فقال سيده حملت بعد عتقها ) أى فالولاء لى لان أولاد العتيق ولاؤهم لمعتق أبيهم حيث لم يمسهم رق لغيره ( قوله وقال سيدها بل قبله ) أى فالولاء لى لان الرق قدمه في بطنها ( قوله لان الاصل عدم حملها وقت عتقها ) أى إذا ما كل وطء يكون عنه حمل ( قوله وما تنقصها عادة ) أى وهو خمسة أيام وحينئذ فدون الستة وما نقصها ستة أشهر الستة أيام فأكثر ( قوله علم أنه كان في بطنها وقت العتق فيكون الولاء له ) أى لان الرق مسه في بطن أمه وعلم من هذا أن ما هنا من غمرات قول المصنف سابقا إلا لرق أى لا الولد المنسوب لرق فلا يجر ولادته للمعتق ولادته وأنه لا يكون ولادته الولد لمعتق الام إلا إذا تحقق مس الرق له يثبت أمه فان شك فالقول لمعتق الأب كما قال المصنف ( قوله بالولاء ) أى بان شهد أن الدعوى مولى لهذا الميت أى أعتقه هو أو أعتقه ابوه مثلاً أو ان الميت ابن معتقه أو معتق معتقه ( قوله او بالنسب ) أى بان شهد ذلك الشاهد انه اخوه او عمه او ابن عمه ( قوله ويأخذ المال ) أى على وجهه من رزق لا على وجه الارث ( قوله بعد الاستيناء ) أى الاحتمال ان يأتى احد بان ثبت مما اتى به ( قوله وتقدم الجواب ) أى عن المعارضة بين ما هنا وبين ما ذكره في الشهادات وبعضهم اجاب بجواب آخر وحاصله ان المصنف مشى هنا

ظاهرة الحمل وقت عتقها أو ( تضع ) الولد ( لدون ستة أشهر ) وما تنقصها عادة ( من ) يوم ( عتقها ) فالقول لمعتقها بلا يمين لانه بالوضع في المدة المذكورة علم أنه كان في بطنها وقت العتق فيكون الولاء له ( و بان شهد ) عدل ( واحد بالولاء ) أو بالنسب ( أو ) شهد ( اثنان بأنهما لم يزا الا يسمعان أنه مولاه أو ابن عمه ) مثلاً ( لم يثبت ) بذلك ولادته ولا نسب ( لكنه يحلف ) ويأخذ المال بعد الاستيناء ( وقدم نحو ذلك آخر باب العتق وقدم في باب الشهادات ان شهادة السماع يثبت بها النسب والولاء وتقدم الجواب

بأن هل الثبوت بها إذا كان فاشيا بأن تقول البيعة لم نزل لسمع من الثقات وغيرهم أن فلانا ابن عم فلان مولاه أو وما هنا والمثلي  
فما إذا لم يكن فاشيا (وقدم) في الارث به (عاصب النسب) على عاصب الولاء وهو المعتق بالكسر وعصبته (ثم) إذا لم يكن عاصب  
نفس قدم (المعتق) له مباشرة (٤٣٠) على عصبته (ثم) إذا لم يوجد المعتق مباشرة ورثته (عصبته) أي عصبه المعتق بالكسر

(كالخلافة) على الخنازة

لكنه لم يذكر في الصلاة

على الخنازة ترتيب محال

عليه وانما ذكر الترتيب

في النكاح فكان الاولى

أن يقول كالنكاح وقد قال

فيه وقدم ابن فابنه فأب

فأع فابنه فجدهم الخ فيقدم

الاخ وابنه على الجدنية

وهو مقدم على العم وابنه

ثم بعدهما أبو الجد وهكذا

وأما عصبه عصبه المعتق

بالكسر فلا حق لهم في

الولاء كالأول أعنت امرأة

عبدا ولها ابن من زوج

أجنبي منها فإذا ماتت

المرأة فالولاء لولدها فإذا

مات لم ينتقل الولاء لايه

عند الأئمة الأربعة وميراثه

للمسلمين (ثم) إذا لم يكن

للمعتق بالكسر عصبه

ورثته بالولاء (معتق

معتق) أي المعتق بالفتح

فالضمير عائد على الذي

وقع عليه العتق ثم عصبته

فإذا اجتمع معتق المعتق

ومعتق أبيه قدم معتق

للمعتق على معتق أبيه (و)

الولاء (لا ترثه) أي

لا تستحقه (أنثى) مطلقا

ولو كانت عاصبة بغيرها أو

وفي العتق على طريقة ومثى في الشهادات على طريقة أخرى وبعضهم أجاب بأن تبسوت النسب  
والولاء بشهادة السماع إذا كان السماع يبلد للشهود عليه وإلا فلا يثبتان بها (قوله إذا كان فاشيا) أي  
سواء كان السماع يبلد للشهود عليه أو بغير بلده (قوله وقدم في الارث به الخ) أي بالولاء وفيه  
ان عاصب النسب ليس وارثا به فالأولى أن يقول وقدم في ارث المعتق بالفتح إذا مات عاصب النسب  
على عاصب الولاء فعاصب النسب مثل ابن العتيق وأبيه وأخيه وعمه وأبناهما وعاصب الولاء  
هو المعتق بالكسر وعصبته وإعلم أن عصبه الولاء كما يقدم عليهم عصبه العتيق من النسب كذلك  
يقدّم عليهم من يرث العتيق بالفرض بطريق الأولى لكن لما كان عصبه النسب مشاركين لعصبه  
الولاء في كونهم عصبه ربما يتوهم مشاركتهم لهم ذكر المصنف أن عاصب النسب يقدم عليهم وترك  
أصحاب الفروض لعدم توهم دخول عصبه الولاء معهم لتقديمهم على العصبه مطلقا فلا يقال لم لم  
يتعرض المصنف لأصحاب الفروض مع عصبه الولاء وهلا قال وقدم أصحاب الفروض وعاصب  
النسب على عاصب الولاء (قوله ثم عصبته) أي المتعصبون بأنفسهم وأما العاصب بفسيره ومع غيره  
فلا شيء له (قوله ترتيب) أي للعصبه (قوله فيقدم الاخ وابنه على الجد) أي ولا يكون الجد مساويا  
للأخ ومقدما على ابنه كما في الميراث (قوله وهكذا) أي ثم ابنه وهو عم العم ثم ابن ابنه ثم جد الجد  
ثم ابنه ثم ابن ابنه (قوله وأما عصبه عصبه المعتق) هذا مفهوم قوله ثم إذا لم يوجد المعتق مباشرة ورثته  
عصبته (قوله لم ينتقل الولاء لأبيه) أي ولا يقال من مات عن حق فلو ارثته لأننا نقول هذا الخبر  
غير معروف أو أنه ليس عاما في كل حق بل مخصوص ببعض الحقوق (قوله عند الأئمة الأربعة) أي  
ونص عليه أيضا مالك في المدونة وغيرها (قوله معتق معتقه) أي معتق المعتق لذلك العتيق (قوله فإذا  
اجتمع الخ) التفريع غير مناسب لأن هذا الفرع من أفراد قوله سابقا أو عتق لآخر لامن أفراد  
قوله ثم معتق معتقه فالأولى التعبير بالواو أو يقول فلو اجتمع معتق العتيق أو عصبه معتقه ومعتق  
معتقه قدم الأول (قوله قدم معتق المعتق على معتق أبيه) أي لما تقدم من أن الولد إذا مسه عتق لآخر  
لايجز ولاؤه ولأبيه ولأن معتق العتيق يدل له بنفسه بخلاف معتق أبيه فإنه يدل له بواسطة (قوله ولا  
ترثه أنثى ان لم تبشره بعتق) أي إن لم تبشر الشخص العتيق بعتق أو رد على المصنف بأن يكون  
هذا شرطاً فيما قبله فيه نظر لأنها مع مباشرتها للعتيق بالعتق لا ترث الولاء أيضا لأن الولاء لا يورث  
أسلا نعم يورث المال به واجاب شارحنا بحجواب وحاصله أن المراد بقوله لا ترثه أنثى أي  
لا تستحقه أنثى ان لم تبشر العتيق بعتق والا كان الولاء لها وأجاب غيره بحجواب آخر وحاصله ان  
كلام المصنف من باب الحذف والايصال والمعنى والولاء لا ترث به أنثى ان لم تبشر الشخص  
العتيق بعتق والا ورثته به (قوله فإرثه) أي العتيق للمسلمين ولا حق فيه لبناته أي لبنات من اعتق  
(قوله ولو مات) أي العتيق عن ابن وبنت فالولاء لابن وحده وكذا إذا مات عن أم وأخت فالولاء  
للأخ وحده (قوله ان لم تبشره) أي ان لم تبشر الانثى العتيق بعتق (قوله أو جره) أي الارث  
أي ارث الولاء بمعنى استحقيقه (قوله أو عتق له) الأولى أو عتق منه أي صدر ممن اعتقه

مع غيره فإذا مات من أعتق ولم يخلف عاصبا ذكرنا فإرثه للمسلمين ولا حق فيه لبناته ولا لأخواته انفرادا واجتمعا وقوله  
ولو مات عن ابن وبنت فالولاء لابن وحده ولو مات عن بنت وابن عم فلا ينعم فقط وهذا بالاجماع كما قاله محزون (إن لم تبشره)  
الانثى (بعتق) منها فان أعتقت فالولاء لها ولو قال إن لم تبشر العتيق كان أو ضح (أو جره) أي الارث اليها (ولاء بولادة) لمن  
اعتقته (أو عتق) له أي فانها ترثه وقوله أو جره عطف على محذوف هو مفهوم لم تبشره أي فان بشارته أو جره الخ ورثته أو عطف على

مدخول النفي من حيث العنق أى ان اتفق مباشرتها العنق أو جره ولو قال أو يجزه بالمضارع العنق على مباشر كان أوضح يعنى أنه لاحظ لانتفى في الولاء الآن مباشر العنق أو ينجر إليها الولاء بولادة لمن أعتقته أو بعث صدر من أعتقته وحاصل قوله بولادة ان ولد من أعتقته وولاءه لها ذكورا وإناثا وولد الولد كذلك إلا ان يكون ولد الولد أنثى فان كان أنثى كبرت من أعتقته فان أولادها ان كان لهم نسب من حر فلا ولاء لها وان لم يكن لهم نسب من حر فلها الولاء على ما قدمه (٤٢١) المصنف في قوله وجرو ولد للعنق الخ

(ولو اشترى ابن بنت أباهما) فعنق عليه حاسوبة بنفس الملك (ثم اشترى الأب عبدا) أو ملكه بوجه من وجوه الملك وأعتقته ثم مات الأب وورثه الابن والبنت بالنسب للذكر مثل حظ الأنثيين لا بالولاء - ودية لتقدم الارث بالنسب على الإرث بالولاء كاعدم (فإن العبد بعد موت الأب) للعنق له (ورثه الابن) وحده دون البنت لأنه عصبه للعنق من النسب وهى معتقة لنصف للعنق وعصبه للعنق نسباً تقدم على معتق العنق بل لو اشترته البنت وحدها كان الحكم ما ذكر وكذا لو مات ابن أصلا وكان للأب عم أو ابن عم لكان الارث من العبد للعم أو ابنة دون البنت لما علمت من ان الارث بالنسب يقدم على الإرث بالولاء ومفهوم بعد الأب انه او مات العبد قبل موت الأب ورثه الأب فإذا مات الأب بعد ذلك كان المال بين

وقوله فانها ترثه أى تستحق ولأى ذلك الشخص الذى انجر إليها بالولادة أو العنق (قوله مدخول النفي من حيث العنق) أى لا من حيث اللفظ لان لم لا تدخل على الماضى (قوله ذكورا وإناثا) تعميم في ولد من أعتقته وإنما جمع نظرا لكونه اسم جنس وما ذكره ظاهر في ولد الذكر الذى أعتقته وأما أولاد الأمة التى أعتقته ان كان لهم نسب من حر فلا ولأى لها عليهم وان لم يكن لهم نسب من حر ثبت لها الولاء عليهم ذكورا وإناثا وقوله وولد الولد كذلك أى لها الولاء عليهم إلا ان يكون ولد الولد أنثى وحاصل فقه المسئلة أن أولاد من أعتقته المرأة إذا كان ذكرا لها ولأى ذكورا كانوا أو إناثا وكذلك أولاد ولد من أعتقته لها ولأى ذكورا كانوا أو إناثا إذا كان ولد العتق ذكرا وأما إذا كان ولد العتق أنثى فلا ولأى لها على أولادها ان كان لهم نسب من حر فان لم يكن لهم نسب من حر فلها ولأى ذكورا كانوا أو إناثا إذا كان من أعتقته المرأة ذكرا وأما ان كان أنثى فلا ولأى للمرأة على أولاد العتقة ان كان لهم نسب من حر وإلا كان لها الولاء عليهم ذكورا أو إناثا (قوله لانه عصبه للعنق من النسب) أى لأن الابن عصبه للعنق من النسب والحاصل ان الابن والبنت اشتركا في أن كلا منهما معتق للعنق وزاد الولد على البنت بكونه عصبه للعنق وعصبه للعنق تقدم في الارث بالولاء على معتق للعنق قد غلط في هذه المسئلة جماعة منهم أربعائة فاض حيث جعلوا إرث العبد بين الابن والبنت سوية وهما منهم ان ذلك العبد جره لها الولاء بسبب عتق أبيهما له ناسين ان عاصب المعتق نسباً مقدم على معتق العنق (قوله بل لو اشترته) أى الأب وحدها أى ثم عتق عليها واشترى الأب عبداً وأعتقه ومات الأب عن ابن وبنت ثم مات العبد وقوله لكان الحكم ما ذكر أى وهو اختصاص الابن بمراث العبد ولا ترث البنت منه شيئا وأشار الشارح بذلك إلى أن كون الأب مشتركا ليس شرطا في اختصاص الأب بمراث العبد (قوله وكذا لو مات الخ) وأشار بهذا إلى ان مثل الابن في ارثه العبد للذكور دون البنت سائر عصبه الأب كعمه وابن عمه (قوله وكان للأب عم الخ) راجع لكل من الحالتين قبله (قوله لما علمت من أن الارث بالنسب الخ) فيه انه ليس هنا ارث بالنسب لأن العم وابن العم المذكورين لا نسب لها بالعبد فالأولى ان يقول لما علمت ان عصبه للعنق تقدم في الارث بالولاء على معتق للعنق تأمل (قوله للذكر مثل حظ الأنثيين) أى لا بالسوية لأن ارثهما له بالنسب لا بالولاء لما علمت ان الارث بالنسب يقدم على الارث بالولاء (قوله وان مات الابن أولا) أى بأن مات الأب أولا ثم الابن ثم العبد وبقيت البنت (قوله فللبنت من مال العبد ثلاثة أرباعه) أى والرابع الرابع لموالى أم أخيها ان كانت معتقة وليت المال ان كانت حرة (قوله لعتقها نصف أبيها الخ) أى فلما أعتقت نصف أبيها جرح عتقها له الولاء لنصف العبد الذى أعتقه أبوها (قوله والرابع) أى ولها الربع أيضا لأن لها نصف ولأى أخيها انجر إليها بعتقها لنصف أبيه (قوله انها بعد أن أخذت النصف) أى من مال العبد (قوله نصف من أعتقه) أى من أعتق العبد (قوله لموالى أبيها) أى لبقية موالى أبيها (قوله فلها نصفه) أى نصف

الابن والبنت على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين وهو ظاهر لأن متركه العبد صار مالا لأبيهما (وإن مات الابن أولا) أى قبل موت العبد يريد وبعد موت الأب ثم مات العبد بعد الابن ولم يبق إلا البنت (فللبنت) من مال العبد ثلاثة أرباعه (النصف لعتقها نصف) أبيها (المعتق) للعبد (والرابع) لأنها معتقة نصف أبيه (أى أبى الابن الذى هو أخوها أو أبوه هو أبوها يعنى انها بعد أن أخذت النصف بالولاء لكونها أعتقت نصف من أعتقه يكون النصف الثانى لموالى أبيها أى لمن أعتق نصفه الآخر وهو الابن وهو أخوها فلها نصفه وهو ربع جميع المال فصار لها ثلاثة أرباع التركة واعترض بأن الأخ قد مات قبل العبد

فلم يكن له في العبد حق فكيف ترثه الأخت وأجيب بأنه يموت أخيها استحققت نصف ما تركه ومن جملة ما تركه نصف الولاء وهي ترث من أخيها نصفه ويرد بأن الولاء لا ترثه (٤٢٣) أنى كأن تقدم وأجيب أيضا بأن ارثها الربع بفرض حياته بعد موت العبد وليس بشيء

ولا تكلم على ارثها من العبد أخذ يتكلم على ارثها من أبيها حيث مات بعد موت ابنه فقال (وإن مات الابن) وورثه الأب (ثم) (أب) (الابن) من تركه أبيها سبعة أثمانها (النصف بالرحم) أى النسب فرضا) والربع بالولاء) الذى لها فى أبيها لأنها أعنت نصفه (و) لها (الثلث بجره) أى بسبب جر الولاء إليها لأن الربع الباقي لأخيها الذى مات قبل أبيه ترث منه نصفه ونصف الربع ثمن وفيه الاشكال المتقدم

[درس]

باب ذكر فيه أحكام الوصايا وما يتعلق بها وأركانها أربعة موصى وموصى له وموصى به وصية وذكر أولها مع شروطه بقوله (صح إيصاء حر) لارقيق ولو بشأنه (مميز) لا مجنون وصغير وسكران غير مميزين حال الإيصاء (مالك) للموصى به ملكا تاما فاستغرق الذمة وغير المالك لا تصح وصيتهما (وإن) كان الحر المميز (سفيها أو صغيرا) لأن الحجر عليهما لحق أنفسهما فلو منعا من الوصية لكان

النصف الآخر وهو الربع وذلك لأنه لما مات أخوها ولا وارث له بالنسب انتقل ارثه لموالى أبيه وأخته من جملة موالى أبيه إذ لها نصف ولاته وهي ترث من أخيها نصف ما ترك (قوله) وأجيب أيضا (الخ) حاصله أن القياس أن البنت ليس لها شيء من النصف الباقي ولكنها قدر حياة أخيها بعد موت العبد وارثه للنصف الباقي فلذا ورثت نصف ذلك النصف (قوله) ثم مات الأب) أى وقد كانت اشترته هي وأخوها وعنت عليهما بنفس الملك وسواء اشترى الأب عبدا فى هذه وأعتقه أولم يشتر عبدا كما فى ابن غازى وطى تقدير أنه اشترى فتصور المسئلة أن العبد مات أولا ثم الابن ثم الأب ولم يبق إلا البنت (قوله) سبعة أثمانها) أى والثلث الباقي لموالى أم أخيها إن كانت معتقة وليبت للمال إن كانت حرة (قوله) لأنها أعنت نصفه) أى فلما أعنت نصفه أخذت نصف ما بقى للعاصب ونصف الباقي للعاصب ربع والربع الثانى لأخيها للمشاركة لها فى عنت الأب ينجر لها نصفه بعنتها لنصف أبيه (قوله) ترث منه نصفه) أى ينجر لها نصفه بعنتها لنصف أبيه لقوله سابقا وجرو لدالعنت (قوله) وفيه الإشكال المتقدم) أى وحاصله أن الابن هنا مات قبل الأب فكيف ترث منه البنت ما لم يرثه وجوابه ما مر

### باب ذكر فيه أحكام الوصايا

هى جمع وصية مأخوذة من وصيت الشيء بالشيء إذا وصلته به كأن الموصى لما أوصى بها وصل ما بعد الموت بما قبله فى نفوذ التصرف يقال أوصيت له أى بمال وأوصيت إليه أى بجملة وصيافهما مختلفان ابن عرفة الوصية فى عرف الفقهاء لا الفراض عقد يوجب حقا فى ثلث عاقده يلزم بموته أو نيابة عنه بعده أو وقوله أو نيابة عنه بالنسب عطف على حقا وقوله لا الفراض أى لأنها عندهم خاصة بالأول (قوله) مع شروطه) أى وهى ثلاثة (قوله) مميز) فى حاشية السيد على عقب أن الموصى مدع فعليه اثبات أن الوصية وقعت فى حالة التمييز (قوله) مالك للموصى به) أى وليس المراد مالكه لأمر نفسه لئلا يناقضه قوله بعده وإن كان سفيها (قوله) فاستغرق الذمة الخ) تعقبه شيخنا بأن مستغرق الذمة من أفراد غير المالك وليس خارجا بقيد التمام وإنما خرج به العبد لأن ملكه غير تام وهو قد خرج بالحرية وحينئذ فلا حاجة لقيد التمام وقد يقال بل مستغرق الذمة مالك لما بيده وإلا لما وفيت منه دونه وتقدم أن عتقه ماض حيث جهل أرباب التبعات نعم يمنع من التصرف ولورزق بما يفى لم يتعرض له تأمل (قوله) وإن سفيها) أى سواء كان مولى عليه أو غير مولى عليه كما فى ح قال فى التوضيح وإذا تدان للولى عليه ثم مات لم يلزمه ذلك إلا أن يوصى به فيجوز من ثلثه ولا ير القاسم إذا باع المولى عليه فلم يرد بيعه حتى مات يلزمه بيعه ابن زرقون فعلى هذا يلزمه الدين بعد موته فتأمل ونحوه لابن مرزوق انظر بن (قوله) لأن الحجر الخ) أى وإنما صحت وصيتهما لأن الحجر الخ (قوله) إن لم يناقض قوله) اعلم أن هذا الشرط لا بد منه فى وصية البالغ أيضا وكأنه إنما خصص الصبي بذلك نظرا لشأنه من حصول التناقض منه اهـ بن (قوله) بأن تبين أنه لم يعرف الخ) أى كأن يقول أوصيت لزيد بخمسة أوصيت له بعشرة (قوله) أو محل الصحة إن أوصى بقربة) ظاهره ولو تناقض فى وصيته وليس كذلك إذ لا يقول بذلك أحد اذ مع التناقض لا يلتفت للوصية ولو من بالغ (قوله) إن أوصى بقربة) المراد بها ما يشمل للمباح بدليل القابلة للمحرم كأفاده بعضهم وهذا ظاهر على

ماناله

الحجر عليهما لحق غيرهما وهو الوارث (وهل) محل صحة وصية الصغير المميز (إن لم يناقض قوله) بأن لا يخلط

فى الكلام فان خلط بأن تبين أنه لم يعرف ما أوصى به ولم يعرف أوله من آخره لم تصح (أو) محل الصحة إن (أوصى بقربة) فان أوصى بمصيبة



كشرب خمر لم تصح (تأويلان) في قولها وتصح وصية ابن عشرين فأقول مما يقاربها إذا أصاب وجه الوصية ولم يكن فيه اختلاط فالتأويلان في تفسير الاختلاط والحق ان كلا منهما معتبر وانه لا يخص الصبي فتأمل (و) تصح الوصية وان كان للموصي (كافراً إلا) ان يوصي (بكخمر) أو خنزير (لمسلم) وذكر الركن الثاني وهو الموصى له بقوله (لمن يصح تملكه) أى يصح الايصاء لمن يصح أن يملك ما أوصى له به ولو في ثاني حال (كمن سيكون) من حمل موجود أو سيوجد فيستحقه (إن استهل) صارخا ويقوم مقام الاستهلال كثرة رضه ونحوه مما يدل على تحقق حياته وغلة الموصى به قبل الوضع تكون لورثة الموصى إذ الولد الموصى له لا يملك إلا بعد وضعه حيا حياة محقة (وورع) الموصى به ان ولدت أكثر من واحد (لعدده) أى على عدده الذكروا لأنى سواء عند الإطلاق فان نص على تفضيل عمل به وذكر الركن الثالث بقوله (بلفظ) يدل (أو إشارة مفهومة)

ماقاله اللقاني لا على ماقاله غيره كما سيوضح لك (قوله) فالتأويلان في تفسير الاختلاط (أى هل المراد به التناقض وعدم معرفة ما أوصى به أو المراد به الايصاء بغير قرينة أو أول أى عمران والثاني للخمى وأما قولها ان أصاب وجه الوصية فمعناه أن لا تزيد على الثلث باتفاقهما وأشار الشارح بقوله فالتأويلان في تفسير لفظ الاختلاط إلى أنه ليس خلافا واقعا في المذهب بل هو خلاف لفظي راجع لفهم لفظ المدونة وان كان الأمران لا بد منهما في الواقع فاذا أوصى بقرينة ولم يحصل منه تناقض كانت صحيحة اتفاقا وإذا تناقض أو أوصى بغير قرينة فباطلة اتفاقا كذا قرر الشيخ إبراهيم اللقاني تبعاً لشيخه الشيخ سالم السنهوري وذكر شيخنا ابن أن الحق أن التأويلين على قولها أصاب وجه الوصية هل معناه أوصى بقرينة وهو ما قاله اللخمى أو أن ما بعده تفسير له وعلى هذا فالخلاف حقيقي لاتفاق القولين على أنه لا بد من عدم التناقض في قوله واختلافهما في اشتراط كون الوصية بقرينة فاذا أوصى لسلطان مثلاً فالوصية صحيحة على مآلنى عمران وغير صحيحة على مآل اللخمى كذا قرر العلامة عجم تبعاً لغيره وعلى هذا التقرير فكان الأولى للمصنف أن يقول وهل ان لم يتناقض قوله أو أوصى بقرينة تأويلان أى هل ان لم يتناقض قوله فقط أو ان لم يتناقض ويوصى بقرينة تأويلان (قوله ان كلامنا) أى من معرفة ما أوصى به والايصاء بما فيه قرينة (قوله) إلا أن يوصى بكخمر (أى من كل ما لا يصح تملكه للمسلم فان أوصى الكافر بذلك لكافر صحت الوصية لصحة تملكه لذلك ونمرة الصحة الحكم باتخاذها إذا تراءفوا بينا (قوله) ولو في ثاني حال) أى هذا إذا كان يصح تملكه للموصى له به حال الوصية بل ولو كان يصح تملكه للموصى له به في ثاني حال كما إذا كان غير موجود أو غير ظاهر حينها واليه أشار المصنف بقوله كمن سيكون فهو مثال لمن يصح تملكه في ثاني حال والحاصل انه لا يشترط في صحة الوصية كون الموصى له بمن يصح تملكه ابتداء أى حين الوصية بل ولو في ثاني حال (قوله كمن سيكون) أى فاذا قال أوصيت لمن سيكون من ولد فلان فيكون لمن يولد له سواء كان موجوداً بأن كان حاملاً أو كان غير موجود من أصله فيؤخر الموصى به للحمل والوضع أو للوضع فاذا وضع واستهل أخذ ذلك الشيء الموصى به ومثله أوصيت لمن يولد لفلان فيكون لمن يولد له لالولده الموجود بالفعل سواء علم أن له حين الوصية ولدا أم لا وحيث تعلقت الوصية بمن يولد له في المستقبل كما في المثالين المذكورين فان كان حاملاً فانه يؤخر الموصى به لوضعه فان وضع واستهل أخذه والا رد لورثة الموصى وان كان غير موجود من أصله انتظر بالوصية الى اليأس من الولادة ثم بعده ترد لورثة الموصى (قوله) فيستحقه ان استهل الخ (أشار الشارح الى ان قوله استهل شرط في الاستحقاق لا في صحة الوصية وقرره عجم على انه شرط في الصحة والا بطلت فعلى التقرير الاول الصحة حاصلة بمجرد الوصية والموقوف على الاستهلال هو استحقاق الموصى به وأما على الثاني فالصحة لم تحصل بمجرد الوصية بل هى موقوفه على الاستهلال (قوله) وغلة الموصى به قبل الوضع تكون لورثة الموصى (هذا أحد قولين والثاني أنها توقف فتدفع للموصى له اذا استهل كالموصى به والظاهر أن هذا الخلاف مبنى على الخلاف السابق من كون الاستهلال شرطاً في الاستحقاق أو في الصحة واختلف أيضاً إذا أوصى لولد فلان ومن يولد لولده فدخل الموجود من الاحفاد يوم الوصية ومن سيوجد منهم هل يستبد الموجود بالغلة الى أن يوجد غيره فيدخل معه وبه أفنى أكثر الأئمة أو يوقف الجميع الى أن ينقطع ولادة الولد وحينئذ يقسم الاصل والغلة فمن كان حياً أخذ حصته ومن مات أخذ ورثته حصته على قولين للشيخون انظرين (قوله) بلفظ يدل (أى يدل عليها صراحة كما وصيت أو كان غير صريح في الدلالة عليها لكنه يفهم منه ارادة الوصية بالوصية بالقرينة كما أعطوا الشيء للفلان لفلان بعد موتى وقوله إشارة مفهومة دخلت الكتابة بالطريق الاولى فاندفع قول بعضهم بقى على

ولو من قادر على النطق (وقول) (٤٢٤) للموصى له البالغ الرشيد (المعين) أى الذى عنه الموصى كفلان (شرط) فى وجوبها

وتفويضها (بعد الموت) متعلق بقبول واحترز به على الوكيل قبل موت الموصى فلا يفيد إذا للموصى أن يرجع فى وصيته ما دام حيا لأن عقد الوصية غير لازم حتى لو رد الموصى له قبل موت الموصى فله القبول بعده ويجب له ولو مات المعين قبل قبوله فوارثه يقوم مقامه كما يقوم مقام غير الرشيد وله واحترز بالمعين من غيره كالفقراء فلا يشترط قبوله لتعذره وإذا قبل بعد الموت وقد تأخر القبول عن الموت (فالملك له) أى للموصى له (بالموت) لأن قبوله تبيين أنه لم يكن حين الموت فإذا كان الموصى به شجرا أثمر بعد الموت أو غنا نبت عليها صوف بعده وقبل القبول وكذا سائر الغلات تكون للموصى له بخلاف ما حدث من الغلات قبل الموت فإنه من جملة مال الموصى فيقوم من جملة ماله بالنظر فى ثلثه لكن مقتضى قوله فالملك له بالموت يناق مقتضى قوله (وقوم) الموصى به (بغلة حصلت) أى حدثت (بعده) أى بعد الموت وقبل القبول ويكون له ما حمله الثلث من ذلك ولا يختص الموصى

المصنف الكتابة فكان عليه أن يذكرها (قوله ولو من قادر على النطق) أى خلافا لابن شعبان (قوله وقبول المعين) أى لغير عتقه وأما العتق فلا يحتاج لقبول (قوله قبل موت الموصى) أى ولم يستمر على القبول بعده (قوله حتى لو رد الموصى له قبل موت الموصى) أى ولو كان رده لها حياء من الموصى كما يقع كثيرا وأما إن ردها بعد موت الموصى فليس له قبولها بعد ذلك (قوله ولو مات المعين قبل قبوله) صادق بما إذا كان موته قبل موت الموصى أو بعد موته (قوله فوارثه يقوم مقامه) أى فى القبول سواء مات المعين قبل علمه بالوصية أو بعد علمه بها اللهم إلا أن يريد الموصى الموصى له بعينه فليس لوارثه القبول (قوله كما يقوم مقام غير الرشيد) أى فى القبول وليه فهو الذى يقبل له ولا عبرة بقبوله هو خلافا لظاهره فالقبول هنا مخالف للحوز فى الوقف والهبة إذ يكفي حوز الصغير والنفقة كالمكر (قوله فالملك له بالموت) الفاء واقعة فى جواب شرط مقدر كما أشار لذلك الشارح وقيل إن الملك له بالقبول ولما ذكر ابن شاس هذا الخلاف قال ويخرج عليه أحكام الملك كصدقة الفطر إذا وجبت بعد الموت وقبل القبول وكما إذا أوصى له بزوجه الأمه ومات فأولدها ثم عام قبل هل تصير أم ولد أولا وكالنفقة على الوصية إذا كانت حيوانا فى المدة التى بين الموت والقبول إذا تأخر عنه انظر فى الأولى تجب زكاة الفطر فى المسألة الأولى وتصير الزوجة أم ولد فى الثانية وتجب النفقة على الموصى له بالحيوان فى الثالثة وعلى الثانى لا تجب زكاة الفطر ولا تصير أم ولد ولا تجب النفقة على الحيوان (قوله وكذا سائر الغلات) أى الحادثة بعد الموت وقبل القبول (قوله تكون للموصى له) أى بناء على أن الملك بالموت أما على أن الملك بالقبول فالغلة الحادثة بعد الموت وقبل القبول كالحادثة قبل الموت فى كونها من جملة مال الموصى (قوله يناق مقتضى قوله الخ وجه المناقاة أن مقتضى كون الملك له بالموت أن الغلة الحادثة بعد الموت كلها للموصى له ومقتضى قوله وقوم بغلة الخ أنه ليس للموصى له من الغلة الحادثة بعد الموت إلا الحمل الثالث منها (قوله وقوم بغلة حصلت) أى قوم حالة كونه ملتبسا بغلة حصلت (قوله فإذا أوصى له بخائط الخ) هذا الكلام يتوقف فهمه على تقديم مقدمة وهو حاصلها أن غلة الموصى به الحادثة بعد الموت وقبل القبول قبل كلها للموصى له وقيل كلها للموصى وقيل له ثلثها فقط وهو المشار له بقول المصنف وقوم بغلة الخ وسبب هذا الخلاف الواقع فى الغلة المذكورة الخلاف فى أن المعتبر فى تنفيذ الوصية هل هو وقت قبول المعين لها إذ مقتضى كون قبول المعين بعد الموت شرطا فى تنفيذ الوصية أن يكون المعتبر فى تنفيذها وقت القبول فإذا تأخر القبول حتى حدثت الغلة بعد الموت فلا يكون شئ منها للموصى له بل كلها للموصى أو المعتبر فى تنفيذها وقت الموت لأن الملك للموصى له بالموت ومقتضى كون الملك له بالموت أن الغلة المذكورة كلها للموصى له أو المعتبر فى تنفيذها الأمران معا وهما وقت القبول ووقت الموت لسكون القبول شرطا فى تنفيذها والملك بالموت أقوال ثلاثة فمن اعتبر فى تنفيذها وقت قبول المعين لم يبق له إلا فقطرة الغلة كلها للموصى ومن اعتبر فى تنفيذها وقت الموت فقط قال كلها للموصى له ومن راعى الأمرين معا أعطى للموصى له منها ثلثها ومراعاة الأمرين معا هو المشهور وأعدل الأقوال عند سحنون وهو معنى قول المج العبرة بيوم النفوذ فالغلة قبله بعد الموت تركت تسرى الوصية لثلثها ، إذا علمت هذا فقول الشارح فلا يكون للموصى له إلا خمسة أسداس الحائط المراد بالخمسة الأسداس الأصول بتامها لخمسة أسداس منها كما هو المتبادر منه وهذا القول أى أخذ الموصى له الأصول فقط مبنى على أن المراعى فى الوصية وقت قبول المدين فقط فقول الشارح بناء على المشهور الخ فيه نظر لما علمت أن المشهور مراعاتهما والمراد بالأقوال الأقوال الثلاثة المتقدمة المبني عليها الخلاف فى الغلة الحادثة بعد

له بذلك فإذا أوصى له بخائط يساوى ألفا وهو ثلث الموصى لكن زاد لاجل عمرته بعد الموت ما تين فإنه لا يكون للموصى له الموت

الاحمسة اسداس الحائط ووجهه ان الغلة لما حدثت بعد الموت لم تكن للموصى له بناء على المشهور الذي هو اعدل الاقوال عند سحنون وقال الشارح بل له على هذا القول خمسة اسداس الحائط ومقدار ثلث المائتين الحاصلتين من الغلة انتهى واجيب عن النفاة في الصنف بما لا يخلو عن نظر والأحسن ما قاله بعضهم انه متى أولا على قول وثانيا على المذهب وقولهم يكون له خمسة اسداس الحائط قال بعضهم المراد به الاصول بنماها لانها خمسة اسداس بالنسبة لمجموعها مع الثمرة (٤٢٥) لاحمسة اسداس منها كما هو التبادر

من العبارة للاتفاق على ان الموصى له يأخذ الموصى به بنماها متى حمله الثلث والنزاع انما هو في الثمرة وعليه فلا وجه لقول الشارح ومقدار ثلث المائتين لان النزاع في الثمرة هل هي للموصى له كما هو مقتضى ان الملك له بالموت او هي للورثة كما هو مقتضى القول بالتقويم بغلة حصلت فتدبر ولم يحتج (رق لاذن) من سيده (في قبوله) الوصية اوصى له بها بل له القبول بلاذن ويعتبر قبوله وتقدمت هذه المسئلة في باب الحجر بما هو أشمل مما هنا (كإيصائه) اي السيد (يعتقه) أي عتق رقيقه لا يحتاج في نفوذه لاذن من العبد بل يعتق حمله الثالث أو يعتق منه محله (وخيرت جارية الوطء) اي التي تراد له ولولم يطأها سيدها وقد اوصى ببيعها للعتق بين الرضا بذلك وبين البقاء على الرق وإنما خيرت لان الغائب ضياع جوارى الوطء بالعتق وأما

الموت وقبل القبول وقوله بل له على هذا القول أي القول المشهور الذي هو اعدل الاقوال القائل بمراعاة الامرين وقت القبول ووقت الموت وأما على القول بمراعاة يوم الموت فقط فيكون الحائط كله بغلته للموصى له (قوله الاحمسة اسداس الحائط) أي فقط لامع الغلة لانه الذي حمله الثلث لان الثلث انما حمل ألفا (قوله بناء على المشهور) يرتبط بقوله لم يكن للموصى له الاحمسة اسداس أي لم يكن له الا ذلك بناء على المشهور وقد علمت ما في هذا الكلام من النظر لان القول بانه لا يأخذ الاحمسة اسداس الحائط ولا يأخذ شيئا من الغلة مبني على القول باعتبار وقت القبول فقط وقد علمت انه خلاف المشهور (قوله ومقدار ثلث المائتين) أي وهو ستة وستون واحدا وثلثا واحدا ان قلت ان الغلة لم تكن معلومة للميت \* والوصية انما تكون فيما علم كما يأتي \* واجيب بان الغلة لما كانت كامنة في الاصول فكأنها معلومة عادة فاذا لم يعط الموصى له ثلثها لزم نقصه من ثلث الميت يوم التنفيذ (قوله على قول) أي وهو ان العبرة يوم الموت وقوله على المذهب أي من اعتبار يوم القبول والموت معا (قوله المراد به) أي بقولهم المذكور الاصول بنماها أي جميع اصول الحائط التي هي الاشجار بنماها وقوله لا خمسة اسداس منها أي من الاصول (قوله بالنسبة لمجموعها مع الثمرة) وذلك لان الجملة ألف ومائتان بالغلة والالف خمسة اسداس الجميع (قوله او هي للورثة كما هو مقتضى القول بالتقويم بغلة حصلت) فيه ان مقتضى التقويم بغلة حصلت ان يكون ثلث الغلة للموصى له وثلثاها للورثة لا أنها كلها للورثة وحينئذ فكلام بهرام وجيه واعتراض الشارح ساقط (قوله وتقدمت هذه المسئلة) أي مسئلة عدم احتياج الرقيق لاذن في قبول الوصية وقوله بما هو أشمل مما هنا أي حيث قال ولغير من أذن له في التجرة القبول بلاذن وهذا شامل لقبول الوصية والهبة والصدقة (قوله كإيصائه) تشبيه في نفي مطلق الاحتياج لاذن وان كان الاول نفي لاحتياج اذن السيد والثاني نفي لاحتياج اذن الرقيق (قوله وأما من اوصى بعتقه فلا تخير الخ) هذا مذهب المدونة خلافا لاصبح القائل بانها تخير كالوصى ببيعها للعتق (قوله من جارية الخدمة) أي الموصى ببيعها للعتق (قوله ومثلها) أي في نفوذ الوصية وعدم الخيار للعبد الموصى ببيعها للعتق (قوله ما لم ينفذ فيها الخ) أي بالحكم وكذا ان أوقفها الحاكم فاختارت أحد الامرين أو شهدت عليها الشهود باختيارها أحد الامرين فليس لها الانتقال انظر بن (قوله لعبد وارثه) اي وارث الموصى (قوله ولو بكثير) أي الى الثلث وقوله ان اتعدا الوارث أي بان لم يكن لذلك الموصى وارث السيد هذا العبد وقوله وحاز جميع المال أي بالعصبة فصح اخراج البنت لان حورها لجميع المال بالفرض والرد على أن أصل المذهب عدم الرد وتوريث بيت المال وأما صحت الوصية لرقيق الوارث بما ذكر من الشرطين لانه لما كان جميع المال لسيدته لم يتهم الموصى على أنه أراد نفع وارثه الذي هو سيده (قوله والا لم تصح) أي والا يكن مشتركا بينهما بالسوية أو كان مشتركا بالسوية ولم يرثوا جميع المال كابتين فلا تصح لانها كوصية لو ارث (قوله واذا صحح)

(٥٤ - دسوقي - بيع) من اوصى بعتقها فلا تخير اذ ليس لها البقاء على الرق لان العتق حق لله ليس لها ابطاله بل الايصاء بعتقها نافذ ولا يحتاج لاذن كما هو ظاهر مما قبله واحترز بجارية الوطء من جارية الخدمة فلا خيار لها بل تباع لمن يفتقها ومثلها العبد (ولها) أي لجارية الوطء التي اوصى سيدها ببيعها للعتق (الانتقال) عما اختارته من أحد الأمرين الى الآخر عند ابن القاسم ما لم ينفذ فيها ما اختارته أولا (وَصَحَّحَ) الايصاء ولو بكثير (لعبد وارثه) كعبد ابنه (ان اتعدا) الوارث وحاز جميع المال كالابن لا البنت ومثل المتعد المتعد والعبد مشترك بينهم بالسوية وورثوا جميع المال والا لم تصح لانها كوصية الوارث واذا صحح فليس لسيدته ان تزاعها قال ابن يونس لان

في اشتراكها ابطالا لها اذا باعه الوارث (٤٣٦) باعه بماله وللشترى اشتراعه (أو) تعدد الوارث وأوصى لعبد بعضهم (بتافه)

لا تلفت اليه النفوس  
كخلفه (أريد به) أي بالتافه  
(العبد) لا تنفع سيده وإلا  
لم تصح لانه كوصية لوارث  
(و) صح الايصاء (لمسجد)  
ونحوه كرباط وقنطرة  
(وصرف في مصالحه)  
من مرمة وحصر وزيت  
و. ازيد على ذلك فعلى  
خدمته من امام ومؤذن  
ونحو ذلك كما لو لم يحتج لما  
مراحتا جواهرهم أم لا (و)  
صح الايصاء (ليت علم)  
الموصى (عوتق) حين الوصية  
(فقى دينه) تصرف ان كان  
عليه (أو وارثه) ان لم يكن  
عليه دين فان لم يكن وارث  
بطلت ولا تعطى لبيت  
المال (و) صح الايصاء  
(للميت) وان لم يكن قريبا  
ولا جارا للموصى لا لحربي  
(و) صح الايصاء من  
مقتول (القاتل) له (علم)  
الموصى بالسبب (أي  
بسبب القتل أي علم بانه  
هو الذي ضربه عمدا أو  
خطأ وتسكون الوصية في  
الخطأ في المال والدية وفي  
العمد في المال فقط إلا أن  
ينفذ مقتله ويقبل وارثه  
الدية ويعلم القاتل بها  
فتسكون فيها ايضا (وإلا)  
يعلم الموصى بالسبب بان  
ضربه زيد ولم يعلم أنه  
الذي ضربه وأوصى له  
شيء (فتأويلان) في

أي الايصاء لعبد الوارث بان أعهد الوارث وحاز جميع المال (قوله ابطالها) أي لان الوصى انما  
أوصى للعبد ولم يوص للمسيء ومثل الايصاء لعبد الوارث الايصاء لعبد الاجنبي فلا ينتزع كما في بن  
لجريان التعليل المذكور فيه (قوله أو بتافه أريد به العبد) أي لخدمته له وصى مثلا (قوله والالم تصح)  
أي وإلا بان أريد بها تضع سيده والفرض أنها بتافه لم تصح كما انها لا تصح اذا كانت بكثير مطلقا أريد  
بها العبد أو تضع سيده ولا فرق في ذلك بين كون العبد قنا أو فيه شائبة حرية إلا مكاتب ولده  
فله الوصية له بما يزيد على التافه الى مبلغ ثلث الوصى لانه أحرز نفسه وماله ولان القصد بذلك  
تحرير العبد قاله أبو الحسن (قوله وصح الايصاء لمسجد) أي لصحة تملكه للوصية بخلاف  
الحيوان والحجر مثلا فلا تصح له (قوله كرباط وقنطرة) أي وسور على البلد (قوله وصرف  
في مصالحه) أي ان اقتضى العرف صرفها في ذلك فان اقتضى العرف صرفها للجواردين به كالجامع  
الازهر صرف لهم لا لمرمته وحصره ونحوهما (قوله ونحو ذلك) أي ككناس وفراش وبواب  
ووقاد (قوله كالم لم يحتج لما) أي كما انها تصرف بتامها على من ذكر من الخدمة والامام  
والمؤذن اذا لم يحتج لما مرم من الرمة والحصر والزيت (قوله ففي دينه الخ) ظاهره سواء علم  
الموصى أن على الوصى له دين أو له وارث أو لا وهو كذلك فالمدار في الصحة على العلم بموته  
(قوله أو وارثه) أي الخاص بدليل قوله ولا تعطى لبيت المال وأشار الشارح بقوله ان لم يكن  
عليه دين الى أن أو للتبويب لا للتخيير وقوله فان لم يكن وارث أي ولا دين بطلت كما تبطل إذا لم  
يعلم الموصى بموته حين الوصية (قوله ولا تعطى لبيت المال) أي على ما اختاره عجم وهو الظاهر  
بناء على أن بيت المال حائز وقال الشيخ سالم تدفع له بناء على انه وارث قاله شيخنا الصدوق  
(قوله ولدمي الخ) اعلم أن كلام المصنف في الصحة وأما الجواز وعدمه فتى آخره وحاصله ان ابن  
القاسم يقول بالجواز إذا كانت على وجه الصلة بان كانت لاجل قرابة والا كرهت وأجازها  
أشهب مطلقا لكن في التوضيح مانعه وقيد ابن رشد اطلاق قول أشهب بجوازها للذمي بكونه  
ذا سبب من جوار أو قرابة أو يد سبقت لهم فان لم يكن ذا سبب فالوصية لهم محظورة لا يوصى  
للكافر من غير سبب ويترك المسلم الا مسلم مريض الايمان انظر بن (قوله لا لحربي) أي لا تصح له  
على ما قاله أصبغ وهو المتمدن خلافا لما يقتضيه كلام عبد الوهاب في الاشتراق من الصحة  
(قوله الى قاتل له) سواء قتله عمدا أو خطأ (قوله علم بالسبب) أي بالسبب القاتل وهو عين القاتل  
(قوله في المال) أي مال الموصى وقوله والدية أي المأخوذة من عاقلة القاتل أي فتكون الوصية في ثلثها  
وقوله في المال فقط أي في ثلثه (قوله فتأويلان في صحة إيصائه) أي لأن الوصية بعد الضرب فلا يتم  
على الاستعجال وقوله وعدمها أي عدم الصحة أي لان الموصى لو علم أن هذا القاتل له لم يوص له لان  
الشأن ان الانسان لا يحسن لمن أساء اليه والظاهر من التأويلين الثاني وهو عدم الصحة كافي المج ولا يدخل  
في التأويلين أعطوا من قتل لصحتها اتفاقا على ما يفيد قصر المواق وبهرام التأويلين على ما صوره  
شارحنا (قوله وشمل الخ) الذي يفيد كلام التوضيح على ما نقله بن البطان قطعا في هذه الصورة  
لهمة الاستعجال كالارث واما لو وهب في مرضه لاجنبي فقتله لم تبطل الهبة قبض الموهوب له الهبة  
قبل موته أو لا علم الوهاب به أولا عمدا أو خطأ فليس حكمه كالوصية في هذا وان كان يخرج من الثلث  
مثلا وذلك انه أصر بنفسه لانه لو صح كان له ذلك من رأس المال (قوله ولم يغيرها) أي فان علم بذى  
السبب صححت والا فتأويلان هذا مفاده وقد علمت ما فيه (قوله أي الموصى) أي والحال انه مات عليها

صحة إيصائه له وعدمها وشمل كلامه في هذه والتي قبلها ما اذا طرأ القتل بعد الوصية ولم يغيرها ثم شرع بشكلم على مبطلات (قوله

الوصية فقال (و) بطلت (الوصية) (برذته) أي الموصى



فإن رجح للإسلام فقال أصبح ان كانت مكتوبة جازت والا فلا وكذا تبطل بردة الموصى له وفي نسخة بردة بالتشكيك وهي شاملة لهما ولا تبطل بردة موصى به (و) بطل (إيصاء بمصيبة) كأن يوصى بمال يشتري به خمر (٤٢٧)

نفسا بغير حق ومنه الإيصاء ببناء مسجد أو مدرسة في الأرض المحبسة على دفن الأموات فيها كقراة مصر وكذا الإيصاء لمن يعلى عنه أو يصوم عنه وكذا الإيصاء باتخاذ قديل من ذهب أو فضة ليملق في قبر بني أو ولي ونحو ذلك فإنه من ضياع الأموال في غير ما أمر به الشارع وللورثة أن يفعلوا به ما شاءوا وكذا ذكره (و) بطل الإيصاء (لوارث كغيره) أي كغير وارث (بزائد الثالث) ويعتبر الزائد (يوم التنفيذ) لا يوم الموت فإذا أوصى له بمائة وهي ثلث ماله يوم الموت وكان ماله يوم التنفيذ مائة وخمسين أعطى خمسين وكذا إذا قال أوصيت له بثلث مالي فالعبرة بماله يوم التنفيذ (وإن أجزر) ما أوصى به للوارث أو الزائد على الثلث أي أجازة الورثة (فقطية) منهم أي ابتداء عطية لا تنفيذ لوصية الموصى فلا بد من قبول الموصى له وحيازته قبل حصول مانع للمجيز وأن يكون المجيز من أهل التبرع ثم بالغ على بطلان

(قوله فقال أصبح الخ) ما قاله أصبح هو المأخوذ من لفظ المدونة كافي بن ولا يقال كلام أصبح هذا مخالف لقول المصنف في الردة واسقطت صلاة إلى أن قال وإيصاء لأن السقوط عند الردة لا ينافي العود عند الإسلام (قوله وكذا تبطل بردة الموصى له) مثل ذلك في المسائل الملقوطة واستمد ذلك طفى بأن الوصية ليست من فعله حتى تبطل برده قال بن وهو ظاهر (قوله ولا تبطل بردة موصى به) أي بان كان عبدا (قوله وبطل إيصاء بمصيبة) أشار الشارح إلى أن قوله إيصاء بالرفع عطفا على الضمير الفاعل لبطلت وصح العطف للفصل والمراد بالمصيبة الأمر المحرم والوصية بالمكروه والباح يجب تنفيذها كما قال عج قال طفى وهو غير ظاهر بل تنفيذ الوصية بالمكروه مكروه وفي تنفيذ الوصية بالمباح وعدم تنفيذها قولان وكأن عج قاس ما قام على اتباع شرط الواقف وإن صكره وأما الوصية بالمندوب فتنفذ وجوبا وما في تنب من نذب تنفيذها فهو مردود اه وطى هذا فالمراد بالمصيبة ما ليس بقربة (قوله ومنه الإيصاء الخ) أي ومنه أيضا الوصية بنباحه عليه أو بلمو محرم في عرس والوصية بضرب تبة على قبرها أو فكل ذلك تبطل الوصية به ولا ينفذ ويرجع ميراثا قال بن ومن أمثلته أيضا أن يوصى ببناء قبة عليه وهو ليس من أهلها أو يوصى بإقامة مولد على الوجه الذي يقع في هذه الأزمنة من اختلاط النساء بالرجال والنظر للمحرم ونحو ذلك من المنكر وكان يوصى بكتب جواب سؤال القبر وجملة معه في كفنه أو قبره اللهم إلا أن يجعله في صورة من نحاس ويجعل في جدار القبر لتناهل بركته كما قاله السنادى (قوله لمن يعلى عنه أو يصوم) أي بخلاف الوصية لمن يقرأ على قبره فإنها نافذة كالوصية بالحج عنه (قوله وللورثة أن يفعلوا به ما شاءوا) أي فلا يلزمهم تنفيذها بل تنفيذها حرام (قوله وبطل الإيصاء لوارث) أي ولو بقليل زيادة على حقه فإن أوصى للوارث ولغيره بطلت حصة الوارث فقط (قوله كغيره بزائد الثالث) أي كما تبطل الوصية لغير الوارث بزائد الثالث فإذا أوصى لأجنبي بنصف ماله أو بقدر معين يبلغ نصف ماله نفذت الوصية بالثلث ورد ما زاد عليه ولم يكن له وارث لحق بيت المال وهذا هو مذهب مالك والجمهور ومذهب أبو حنيفة وأحمد في أحد قوليه إلى صحتها بجميع ماله إذا كان الموصى له أجنبيا وكان لا وارث للموصى اه بدر (قوله فقطية) هذا هو المشهور وهو مذهب المدونة قال في التوضيح ومذهب ابن القصار وابن العطار إلى أنه ليس ابتداء عطية وإنما هو تنفيذ لما فعله الميت وهو الذي نقله أبو محمد والباقي عن المذهب والحاصل أن الوصية بزائد الثلث أو لوارثه على هذا القول صحيحة متوقفة على الإجازة وطى هذا فقولهم أن أجزر فقطية أي فهي كمطية من حيث الافتقار لحوز ولا تحتاج لقبول ثان على هذا القول وتحتاج له على الأول وعلى القول الأول يكون فمل الميت محمولا على الرد حتى يحاز وعلى الثاني يكون محمولا على الصحة حتى يرد وعلى الأول لا يحسن أن يقال الوصية صحيحة ويحسن أن يقال ذلك على الثاني ومن ثمرات الخلاف أيضا لو أوصى بعق جارية ليس له غيرها فأجاز الوارث فهل الولاء كله للميت أو ثلثه وكذلك إذا أوصى بجارية لوارثه وهي زوجة لوارث فأجاز الوارث الوصية فهل ينفسخ النكاح بالموت أو بعد الإجازة كذا في حاشية شيخنا السيد طى عبق (قوله فلا بد من قبول الموصى له) أي ثانيا بعد الإجازة وأما القبول الأول فهو كالمقدم قال طفى أما الافتقار إلى القبول فلم أره لغير عجب وأما الافتقار إلى الحوز فهو في التوضيح وغيره اه بن وما قاله عج أوفق بالقواعد لأن العطية تفتقر لقبول ولم تتحقق إلا بعد الإجازة فتأمل (قوله من أهل التبرع) أي بأن يكون رشيدا لا دين عليه (قوله فإنها تكون باطلة وترجع ميراثا)

الوصية للوارث ولو بقليل بقوله (ولو قال) من أوصى لبعض ورثته (إن لم يجيزوا) أي بقية الورثة له (فللمساكين) أو نحوهم فإنها تكون باطلة وترجع ميراثا (بخلاف العكس) وهو ما لو قال ثلث مالي مثلا للمساكين إلا أن

يُهيّز الورثة لابن زيد مثلاً فانها وصية جائزة لابنه إن أجازها الورثة وإلا فهي للمساكين لبدته بهم بخلاف السابقة فانه بدأ بذكر ماتبطل به (و) بطلت الوصية (رجوع فيها) من الوصى سواء وقع منه الإيصال في صحة او مرض بعق أو غيره لانها من العقود الجائزة اجماعاً فيجوز له الرجوع فيها مادام حياً (وإن) كان رجوعه (بمرض) أي فيه وظاهره ولو التزم عدم الرجوع وهو الذي به العمل وقيل ان التزم عدم الرجوع فلا رجوع له وصحح لأن المؤمن عند شرطه والمعمد الأول وبالغ على الرجوع في المرض دفعا لتوهم عدمه لما فيه من الاتزاع لغير فلا يعتبر وأما ما بطله المريض (٤٢٨)

حكمه حكم الوصية في الخروج من الثلث كما في الدونة ثم بين ما به الرجوع بقوله (يقول) أي والرجوع عن الوصية يكون بقول صريح كأبطالها أو رجعت عنها أو نحو ذلك (أو) بفعل مثلاً (بيع) لا أوصى به (وعتق) لرقبة أوصى بها لزيد مثلاً (وكتابة) إن أوصى به (وإيلاد) لأمة موسى بها (وحصد زرع) أوصى به أي ودرسه وصفاء لا مجرد الحصد كاهو ظاهره بل لابد من التذرية على المعتمد وجد الثمرة الموصى بها لا يطلها وظاهره ولو بعد بيعها (ونسج غزل وصوغ فضة) أوصى بها (وحشو قطن) أوصى به إذا كان لا يخرج منه بعد الحشوا لا دون نصفه كحشوه بثوب كالضربة وأما حشوه في نحو وسادة فلا يفيت لخروج النصف ومآقار به منها وأولى

أي لأنه لا يبدأ بذكر الوارث دل على قصد الضرر وما قصد به الاضرار لا يعضى لقوله تعالى في حق الموصى: غير مضار. ولحق لاضرر ولا ضرار وظاهره البطلان في هذه الصورة سواء أجازوا أو لا وهو قول ابن القاسم وذلك لأنه لما وقعت الوصية منها عنها لقصد الضرر حكم بقساده فلا يبيحها إجازتهم بل إجازتهم ابتداء عطية فيعتبر شروطها ككونهم رشداً بلا دين والقبول والحيازة (قوله لبدته الخ) أي وانما صحت الوصية في هذه الحالة لو ارثه إذا أجازها له الورثة لبدته الموصى بالمساكين الذين تصح الوصية لهم (قوله وهو الذي به العمل) أي كما صرح بذلك ابن ناجي في شرح الدونة وصرح غيره بمشهوريته (قوله وصحح) فقد ذكر القوري في جوابه ان الذي به الفتوى ومضى به القضاء عند المتأخرين عدم الرجوع قالوا به كان يفتى شيخنا العبدوسى وتبعه من بعده انظر بن (قوله أو يبيع لما أوصى به) أي ولم يشتره بعده بدليل قوله الآتي أو ثوب قباعة ثم اشتراه (قوله وكتابة) أي فان عجز رجعت الوصية وعمل بها ولم يستغن عن ذكر الكتابة مع انها اما يبيع أو عتق فهي داخلة في أحدها لكونها ليست يباعاً معاً ولا عتقاً معاً ولما كان البيع مع ما بعده مستويًا في انه فعل مغاير لما قبله من القول عطفه بأو وعطف مشاركة في الفعل بالواو (قوله أي ودرسه وصفاء) أي سواء أدخله بيته أم لا (قوله بل لابد من التذرية على المعتمد) أي لزوال الاسم حينئذ وأما قبلها فلم يزل عنه اسم الزرع (قوله ونسج غزل) أي موصى به لأن الاسم انتقل عما كان عليه حال الوصية وكذا يقال فيما بعده (قوله أوصى بها بلفظ شقة) أي وليس مراد النصف انه إذا أوصى بما يسمى شقة ولم يسمه بذلك بل سماه بثوب مثلاً ثم فصله ان ذلك يكون رجوعاً (قوله كقطع) أي أو بقة أو طاقة (قوله لزوال الاسم) أي لزوال اسم الشقة ونحوه كالمقطع والبقة والطاقة بالتفصيل (قوله فان أوصى بها بلفظ ثوب) أي أو قيص أو سروال بأن أشار لمقطع أو بقة أو قال أوصيت له بهذا الثوب أو القيص ثم فصله بعد ذلك (قوله لعدم زوال الاسم) أي لعدم زوال اسم الثوب بالتفصيل (قوله قيد بمرض) أي قيد بموت بمرض أو سفر والحال انه انتفى حصوله فيهما (قوله يعني انتفى للوت فيهما) أشار بذلك الى أن ثنية النصف للضمير وان كان مرجعه واحداً وهو اللوت نظراً لتعدد محله (قوله ان قال ان مت فيهما) ظاهره انه لابد من التصريح بالقييد وليس كذلك بل متى أشهد على وصيته في مرضه أو سفره وكانت بشير كتاب فلا تنفذ الا إذا مات فيه سواء صرح بذلك كما لو قال ان مت من مرضي أو سفرى هذا فلفلان كذا أو لم يصرح به كما لو قال ان مت فلفلان كذا أو قال يخرج من مالي فلفلان كذا ولم يقل ان مت أو لم يقل شيئاً من ذلك بل أشهد ان فلان كذا وصية لان المعنى عليه حيث لم يصرح بالتعميم كمتي مت انظر بن (قوله بالوت) أي على اللوت (قوله ومات بعدهما) أي تبطل إلا أن يشهد على

في عدم الثبوت خروج أكثره (وذبح شاة) أو نحوها أوصى بها (وتفصيل شقة) أوصى بها بلفظ شقة أو نحوه ذلك كقطع فصلها ثوباً فمقتضى لزوال الاسم فان أوصى بها بلفظ ثوب فلا يفيت التفصيل لعدم زوال الاسم (و) بطل (إيصال) قيد (بمرض أو سفر) انتفى أي المرض أو السفر يعني انتفى اللوت فيهما ان (قال إن مت فيهما) يعني انه اذا قال إن مت من مرضي هذا أو في سفرى هذا فلفلان كذا فلم يمت بأن صح من مرضه أو قدم من سفره فان الوصية تبطل لأنه علق الإيصال أي الوصية بالوت فيهما وهو لم يمت هذا ان لم يكتب إيصاله بكتاب بل (وإن) كتبه (بكتاب ولم يخرجته) فلناظر من يده حتى صح أو قدم من سفره ومات بعدهما

(أو أخرجه) من يده ثم استرده عن أعطائه له (بعدئها) أي بعد الصحة والقدوم من السفر لأن في رده رجوعاً عن الوصية إن مات من غير ذلك المرض والسفر وأولى إن رده قبلهما ثم صح أو قدم لاستفاء الموت فيهما فلو مات فيهما لم تبطل لأنه علق الوصية بالموت فيهما وقد حصل وقيل تبطل لأن الرد علامة الرجوع وقوله (ولو أطلقها) أي عن التقييد بالمرض أو السفر كقوله إن مات فلفلان كذا مبالغة في قوله ثم استرده بقطع النظر عن الموضوع من التقييد بهما أي أنه إذا اعتد كتابه بطلت وصيته حتى في المطلقة عن التقييد بهما فإن لم يسترده لم تبطل في صورتين أي المقيدة والمطلقة كأعذار له بقوله (لا إن لم يسترده) (٤٣٩) أي فلا تبطل فيهما وقيل بل هو شرط

حذف جوابه تقديره فكذلك أي تبطل ولا يصح أن يكون مبالغة فيما قبله إذ ما قبله في الوصية المقيدة وهذا في المطلقة فاسم الإشارة في الجواب التقدير عائد على قوله أو أخرجه ثم استرده لانه وما قبله إذ المطلق إذا كانت بغير كتاب أو بكتاب ولم يخرجها أو أخرجه ولم يردده فأنها صحيحة في الصور الثلاثة ولا تبطل إلا إذا استرده بخلاف المقيدة فأنها تبطل في الأولين كالرابعة ومفهوم استفاهاً إذا لم يتفياً بأن مات من مرضه أو في سفره كانت صحيحة قطعا في الثلاثة الأولى وهي ما إذا لم تكن بكتاب أو كانت بكتاب لم يخرجها أو أخرجه ولم يسترده وأما في الرابعة وهي ما إذا استرده فمطل

ذلك الكتاب قولان في بطلانها وعدمه كما في بهرام (قوله ان رده قبلهما) أي قبل صحته وقدمه من السفر بأن رده حالة المرض أو حالة السفر (قوله فيهما) أي في المرض أو السفر والحال أنه رد الكتاب (قوله لم تبطل لأنه علق الخ) هذا ظاهر كلام التوضيح (قوله وقيل الخ) هذا ما قبله عجز عن بعض أسيأخه تبعاً لابن مرزوق (قوله لأن الرد علامة الرجوع) أي عن الوصية فقد خلف وجود العلق عليه هنا مانع وهو ما دل على إرادته رجوعه عنها من رد الكتاب (قوله ولو أطلقها عن التقييد) أي أنه لم يقيد بها بمرض أو سفر معين ولا غير معين (قوله كقوله ان مات) أي كقوله في غير مرضه أو سفره ان مات فلفلان كذا ولم يقيد بمرض أو سفر معين أو غير معين (قوله بقطع النظر عن الموضوع) أي لأنه إذا قطع النظر عنه احتمال الإطلاق والتقييد فصح المبالغة (قوله بل هو) أي قوله ولو أطلقها (قوله أي تبطل) يعني أن كانت بكتاب أخرجه ثم استرده (قوله ولا تبطل إلا إذا استرده) فصور المطلقة أربعة الصحة في ثلاث والبطان في واحدة (قوله بخلاف المقيدة) أي فصورها أربعة البطان في ثلاث وهي ما إذا كانت بغير كتاب أو بكتاب ولم يخرجها أو بكتاب وأخرجها ثم استرده والصحة في واحدة وهي ما إذا كانت بكتاب وأخرجها ولم يسترده (قوله ومفهوم الخ) لما تكلم على صور المنطوق في المقيدة وأفاد أنها أربعة شرع في بيان صور المفهوم فيها فذكر أنها أربعة أيضاً (قوله فعلم أن صور المقيدة) أي بالموت في المرض أو السفر وقوله ثمانية أي وذلك لأنه إما أن ينتفى القيد أو يتحقق وفي كل إما أن يكون بغير كتاب أو بكتاب ولم يخرجها أو بكتاب ولم يسترده أو بكتاب ولم يخرجها أو بكتاب ولم يخرجها وأما لو أخرجه ولم يسترده فهي صحيحة وإن تحقق القيد بأن مات في مرضه أو سفره كانت صحيحة إن كانت بغير كتاب أو بكتاب ولم يخرجها أو بكتاب ولم يسترده فإن أخرجه واسترده فقولان بالصحة والبطان (قوله وهي استرداده) أي وهي ما إذا كانت بكتاب وأخرجها ثم استرده (قوله ومن المطلقة ما أشار له الخ) أي لأن من المعلوم أنه لا وصية إلا بعد موت فالتقييد به لا يصيرها مقيدة (قوله فتصح أن لم يكن بكتاب أو به ولم يخرجها أو أخرجه ولم يردده) على هذه الصور الثلاث يحمل كلام المصنف هنا لكن الصورة الثالثة مكررة مع قوله سابقاً لأن لم يسترده أن جعل راجعاً للمطلقة والمقيدة كما فعل الشارح لأن جعل راجعاً للمقيدة فقط وقوله لا أن لم يسترده هي معنى قول المصنف ولو أطلقها فقد استوفى المصنف صور المطلقة الأربعة كما استوفى صور المقيدة (قوله أو بني العروة) مثل البناء الفرس والظاهر أن مثل ذلك وصيته بورق ثم كتبه كما مرده شيخنا (قوله فلا تبطل) وقال أشهب تبطل قال في التوضيح وهو أظهر لا تنقل الاسم (قوله بقيه بنائه قائماً)

فعلم أن صور المقيدة منطوقاً ومفهوم ثمانية وأن صور المطلقة أربعة تبطل في واحدة منها فقط وهي استرداده ومن المطلقة ما أشار له بقوله (أو قال متى حدث) أي (الموت) أو إذا أو متى مات فلفلان في مالي كذا فتصح إن لم تكن بكتاب أو به ولم يخرجها أو أخرجه ولم يردده لأن استرده (أو بني) عطف على قوله لم يسترده أي لا أن لم يسترده ولا إن بني الوصي (العروة) الوصي بها داراً أو حماماً أو غير ذلك فلا تبطل (واشتركا) أي الوصي الباني والوصي له هذا بقيمة بنائه قائماً لأن له شبهة وهذا بقيمة عرصته (كما يصاهه بني) (ممين) (لزيد) (أو وصي به) (لمعرو) فلا تبطل واشتركا إلا أن تقوم قرينة في رجوعه عن الأولى وأولى

أن صرح كنان يقول ما أوصيت به أفلان هو لفلان فإنه يختص به الثاني (ولا) تبطل (رهن) لما أوصى به لأن الملك لم ينتقل وخلصه على الورثة (و) لا (توزيع رقيق) موسى به (و) لا (تعليمه) سنة وأخذ الوصى له وإشارته الوارث فيه قيمتها (و) لا (وظف) من الوصى لجارية أوصى بها الرشد إن لم تحمل ووقفت بعد موته فإن ظهر بها حمل بطلت الوصية وصارت أم ولد وإلا أخذها الوصى له (ولا) تبطل (إن) أوصى بثلاث ماله فباعه (أي باع جميع المال ويعطى الوصى له ثلث ما يملكه عند الموت ولا شيء له من الثمن وقت البيع وجعل الضمير عائداً على جميع أولى (٤٣٠) لأنه الذي يتوهم فيه الرجوع عن الوصية وأما بيع الثلث فلا يتوهم فيه ذلك (كشابه)

أى كنيته كتابه بدنه الذى أوصى بها (واستخلف) قبل موته (غيرها) فلا تبطل وأخذ الوصى له ما استخلفه إن لم يكن عينها الوصى والا بطلت بيعها كما إذا بيعت أو لم يستخلف غيرها (أو) أوصى له (شوب) معين (فباعه) ثم اشتراه (أو ملكه ولو بارث له فلا تبطل وأخذ الوصى له (بخلاف) شراء (مثله) فتبطل فليس للوصى له ذلك المثل لأنه غير ما عين له وأما قوله واستخلف غيرها فهو فيما إذا لم يعينها كأم (ولا) تبطل (إن) جصص الدار أو صبغ الثوب أو لث السويق (ينحوسن وإذا لم تبطل (فله الوصى له) ذلك الشيء (بزيادته) أى مع ما زاده من جص أو صبغ أو سمن ولا مشاركة للوارث فيه بقيمة ما زاده

أى يوم التنفيذ (قوله إن صرح) أى بالرجوع عن الوصية الأولى (قوله وخلصه على الورثة) أى عند جهل الخاك بأن وطئها ومات ولم يعلم هل حملت منه أم لا فإن قتلت حال الوقف فقال ابن القاسم قيمتها للورثة لأن الإيصاء سبب ضعيف لا يعارض الملك المتقدم وقال ابن عبدوس للوصى له لأن الوطاء ليس بمنع من أخذها لها والمانع إتمامه الحمل وقد تغذر الاطلاع عليه (قوله أى باع جميع المال) الأنسب أى باع ماله جميعه إشارة إلى أن الضمير راجع للمضاف إليه (قوله ثلث ما يملكه عند الموت) الأولى ثلث ما وجد وقت تنفيذ الوصية كما مر من أن العبرة بالموجود يوم التنفيذ سواء زاد على الموجود يوم الوصية أو الموت أو نقص (قوله عائداً على جميع) الأولى عائداً على ماله جميعه لا على المضاف الذى هو ثلث ماله (قوله فلا يتوهم فيه ذلك) أى لا يتوهم فيه أنه رجوع عن الوصية (قوله كنيابه الخ) مثل ذلك مالو كان له فى الواقع ثوب وقال أوصيت لزيد بثوبى ثم باع تلك الثوب واستخلفها (قوله واستخاف غيرها) أى من جنسها أو من غير جنسها (قوله وإلا بطلت) أى وإلا بأن عينها بأن قال أوصيت له بثيابي هذه أو بثوبى هذه فباعها واستخلفها وإلا بطلت ببيعها أى كما قال المصنف بعد بخلاف مثله (قوله بخلاف مثله) أى بخلاف بيعه للثوب المعين وشراء أو هبة أو إرث مثله (قوله فهو فيما إذا لم يعينها) أى وحينئذ فلا تناقض فى كلامه وقد علمت أنه ليس من التعمين أنه يوصى بثوب وليس له غيره كما يفيد بقول الواق (قوله ولا تبطل الخ) أى لأن زيادة هذه الأمور لا تعد رجوعاً فى الوصية (قوله كان أوضح) وذلك لأن العرصة اسم للأرض الحالية من البنين وقد أطلقها المصنف هنا على الأرض مع ما فيها من البنين تجوزاً (قوله خلاف مستو) لكن الذى استظهره شيخنا العلامة العدوى ثانيهما وهو أنه للوصى له اهـ هذا والأوفق باصطلاح المصنف فى تساوى القولين أن يضبط قوله وفى نقض العرصة بضم النون أى وفى منقوض العرصة الموصى بها مع بقائها إذا هدمه الوصى قولان بل جعل عيج ذلك متعينا انظر بن (قوله فالوصيتان له) أى بتامهما أن حملها الثلث أو ما حمله منهما وسواء كانتا بكتاب أو بدونه (قوله من نوع واحد) أى حالة كونهما من نوع واحد سواء اتحد صنفهما كما مثل الشارح أو اختلف كقمح وشعير وصيحاني وبرنى (قوله من نوعين) أى سواء عين كل من الوصيتين كعبدى فلان ودارى الفلانية أولهما عين كدينار من مالى وثوب من ثيابي كما مثل الشارح (قوله وذهب معلوم) أى معلوم العدد وقوله وفضة كذلك أى سبائك (قوله تفسير لنوعين) أى أن العطف للتفسير بناء على ما قاله من أن السبائك من ذهب لا من فضة

بخلاف الرقيق يعلم صنعة فإنه يشارك الوصى له بقيمته كأم والفرق أن الرقيق تزيد قيمته بالتعليم زيادة كثيرة (قوله وفى) بطلان الوصية بسبب (نقص) بفتح النون وسكون القاف وبالضاد المعجمة أى هدم بناء (العرصة) الموصى بها مع بنائها ولو قال الدار ونحوها كان أوضح وعدم بطلانها به (قولان) العتمة الثانى فليس الهدم رجوع وعليه فهل النقض بضم النون أى المنقوض للوصى وورثته أو للوصى له خلاف مستو (وإن) أوصى لشخص (بوصية بعد) وصية (أخرى فالوصيتان) له إذا تساوى من نوع واحد بل ما بعده كعشرة معدية ثم عشرة معدية (كنوعين) أى كما إذا أوصى له بوصيتين ولو فى آن واحد من نوعين كدينار وثوب (وإمرا) معدودة (وسبائك) من ذهب (وذهب) معلوم القدر (وفضة) كذلك فيعطى الوصيتين ما فقوله كنوعين تشبيه فيها قبله وقوله ودرام الخ تفصح لنوعين (وإلا) يكونا من نوعين



ولا متساويين بأن كانا من نوع واحد متساويين بالثمة والكثرة كمثيرة ثم خمسة عشر من نصف واحد أو عكسه (فأكثرهما) له (وإن تقدم) الأكثر في الإيصاء ولا يكون المتأخر ناسخا وسواء كانتا بكتاب أو بكتابين أخرجهما أم لا مانع يسترد الكتاب أو أحد الكتاتين فما استرده بطل حكمه كالو رجوع بالقول لأن الرد قرينة الرجوع كما قدمه وان (٤٣١) أوصى له بعدد ثم بجزء كربع أو

عكسه اعتبر الأكثر وإن تقدم (وإن أوصى لبيده بثلاثة) أي الموصى أو بجزء من ماله كربعه أو سدسه (عق) العبد الموصى له بما ذكر (إن حمله الثلث) أي ثلث المال الذي من جملة العبد فاذا ترك السيد ما بين العبد يساوي مائة عتق العبد ولا ينظر لما بيده من المال بل يأخذ ويخص به دون الورثة ولو ترك ثلثا للعبد يساوي مائة عتق له حمل الثلث له (وإن العبد باقية) أي الثلث يأخذ من المائة ثلاثة وثلثين وثلثا (والأ) يحمله الثلث كما إذا لم يكن للسيد مال سوى العبد ولا مال للعبد عتق ثلثه فلو كان للعبد مال (قوم) أي مال له من جملة مال السيد فلو كان العبد له مائتان وقيمتها مائة عتق جميعه عند ابن القاسم ولا شيء له من ماله لأن عتق جميعه أهم من عتق بعضه وإبقاء ماله بيده وكذا لو ترك السيد مائة وقيمة العبد مائة وماله الذي بيده مائة

(قوله ولا متساويين) أي ولان نوعين متساويين (قوله أو عكسه) أي بأن أوصى له أولا بجمعة عشر ثم أوصى له ثانيا بعشرة حالة حكمها من نصف واحد (قوله ولا يكون) أي الأقل المتأخر وقوله ناسخا أي للأكثر التقدم وإنما لم يلزم الوصيتان احتياطا لجانب الموصى ولأن الأقل كالمشكوك فيه والقيمة لا تلزم بمشكوك فيه عبق (قوله وسواء كانتا بكتاب أو بكتاتين) أي بهذا التعميم ردأ على المخالف إذ قد روي عن مالك ومطرف إن تقدم الأكثر فله الوصيتان والأقله الأكثر فقط وحكي الأخمي عن مطرف إن كانا في كتابين فله الأكثر منهما تأخر أو تقدم وإن كانا في كتاب واحد وقدم الأكثر فهما له معا وإن تأخر الأكثر أو تأخر أه شيخنا العدوي (قوله أو عكسه) بأن أوصى له أولا بجزء ثم أوصى له بعدد كامل (قوله وإن أوصى لبيده بثلاثة) أي بأن قال لبيده أوصيت لك بثلث مالي وقوله أو بجزء من ماله أي غير الثلث كأن يقول لبيده أو صيت لك بربع مالي أو سدسه (قوله إن حمله الثلث) هذا إن أوصى له بالثلث كما مر عن المصنف فان أوصى له بجزء غير الثلث كالربع فكذلك يعتق العبد من ذلك الجزء وباقيه كاله فان كان الجزء لا يحمله عتق من العبد محل الجزء ويكمل باقيه من ماله وكذلك إذا أوصى له بعدد كائنه فانه يعتق من ذلك العدد وباقيه له كاله فان لم يحمله ذلك العدد عتق منه محله وكمل من باقيه من ماله (قوله والأقوم في ماله) أي والأقوم تقويما منظورا فيه لانه أي مال نفسه فليست في معنى مع وذلك بأن يقال ما قيمته على أن له من المال كذا وكذا بحيث يحمل ماله كصفة من صفاته ويحمل تلك القيمة مع ماله من جملة مال السيد والحاصل أن معنى المصنف على ما قيل أنه يقوم تقويما منظورا فيه لانه حال كون تلك القيمة معدودة مع ماله من جملة أموال السيد (قوله فلو كان للعبد مال) أي ولا مال للسيد أصلا غير العبد أوله مال لا يحمله ثلثه العبد كله (قوله وقيمتها مائة) أي والحال أنه لا مال للسيد (قوله ولا شيء له من ماله) بل للمائتان الباقيتان للوارث (قوله وكذا لو ترك الخ) أي وكذا يعتق جميعه ولا شيء له من ماله لو ترك الخ (قوله كذا قرر) أي قرره جماعة من الشراح كعقب وغيره وقوله واعترض الخ الاعتراض المذكور لطيفي وبن (قوله بأن مقتضى نص ابن القاسم) أي على ما نقله المواق وقوله أنه لا يجعل الخ أي إذا كان له مال وكان ثلث السيد لا يحمله (قوله ثم يعتق باقيه من ماله) أي وهذا هو الراد بتقويمه في ماله فالمراد بتقويمه في ماله جعل قيمته في ماله لا جعل ماله من جملة مال السيد كما قيل فظهر لك أنه يقوم بدون ماله سواء حمله الثلث أولا وكونه يقوم بدون ماله لا ينافي أنه يقوم في ماله لأن تقويمه بدون ماله أن يقال ما قيمة هذا العبد على أنه لا مال له وتقويمه في ماله أن يجعل قيمته في ماله كما قلنا ولذا عبر المصنف بنى دون الباء (قوله ففى المثال الأول) أي وهو ما إذا كان العبد له مائتان وقيمتها مائة ولا مال للسيد (قوله وهو مائة) أي وهو قيمته مائة (قوله ثم ثلثاه) أي ثم يعتق ثلثاه (قوله ويأخذها) أي الستة والستين والثلاثين (قوله وما بقي) أي من مال العبد وهو مائة وثلاثة وثلثون وثلث (قوله وفى المثال الثاني) أي وهو ما إذا ترك السيد مائة وكانت قيمة العبد مائة وماله الذي بيده مائة (قوله وما بقي) أي

كذا قرر واعترض بأن مقتضى نص ابن القاسم أنه لا يجعل ماله من جملة مال السيد بل يعتق منه ابتداء ما حمله مال السيد ثم يعتق باقيه من ماله هو وما بقي يكون للعبد للوارث ففى المثال الأول يعتق منه ابتداء ثلثه إذا لمال للسيد الأهو وهو مائة ثم ثلثاه من المائتين، إلى في نظير مئة وستين وثلثين ويأخذها منه الوارث وما بقي للعبد وفى المثال الثاني يعتق ابتداء ثلثه النظر لمال السيد وهو مائتان ثم يعتق ثلثه الباقي من ماله وهو مائة فى نظير ثلاثة وثلثين وثلث يأخذها منه الوارث وما بقي للعبد

(و) لو أوصى المسكين أو فقيراً (دخل الفقير في المسكين كملكه) لأنه متى أطلق أحدهما لشمع الآخر لأن العرف متى قيل مسكين أو فقير يذهب بانه الذي لا يملك قوت (٤٣٣) عامه اعم من ان لا يملك شيئاً أصلاً أو علقه الا يكفيه المأمون ولو جرى العرف باقتراحها اتبع (و)

لو أوصى لأقارب فلان أو اقاربه أو لدوي رحم فلان أو زحمي أو لأهله دخل (في) لفظة (الأقارب و) في لفظة (الأرحام و) في لفظة (الأهل أو زحمه لأمه) كأبي الام وعمها لأبيها أو لأمه وكأنيها وابن بنتها إلى غير ذلك وعمل الدخول (إن لم يكن) فلان (أقارب لأب) فان كان اقارب لأب لم يدخل أحد من اقارب امه ويختص بها اقارب الأب لشبه الوصية بالارث من حيث تقديم العصبية على ذوى الأرحام معنى الدخول هنا الشمول أي شمل الاقارب الخ اقاربه لامه (والوارث) من اقارب الاجنبي (كغيره) فيدخل الجميع (بخلاف) ابنته لدوي رحم نفسه أو اهله أو (اقاربه هو) فلا يدخل وارثه في لفظ من هذه الالفاظ اذ لا وصية لوارث كالأقارب دخل اقارب أمه حيث كان له اقارب لأب بل تختص بهم حيث كانوا غير ورة (و) اذا دخل اقارب فلان أو اهله أو رحمه أو اقاربه هو أو اهله أو رحمه

وهو ستة وستون وثلاثون (قوله ودخل الفقير الخ) فإذا أوصى للمساكين دخل الفقراء وإذا أوصى للفقراء دخل المساكين فكل منهما يدخل في لفظ الآخر فيشتركان في الوصية والدخول نظراً للعرف من أنهما إذا افترقا اجتمعاً أي في الحكم مبي على القول بدم ترادفهما أما على القول بترادفهما فهو عينه فلا معنى للدخول وعمل الدخول حيث لم يقع من الموصي النص على المساكين دون الفقراء وعكسه أو جرى العرف باقتراحها (قوله لان العرف) أي وان كان الأصل أن المسكين مالا يملك شيئاً والفقير مالا يملك شيئاً لا يكفيه قوت عامه (قوله وفي الاقارب الخ) حاصله أنه اذا قال أوصيت لأهلي أو لأقاربي أو لدوي زحمي بكذا اختص بالوصية أقاربه لأمه لأنهم غير ورثة للموصي ولا يدخل أقاربه لأبيه حيث كانوا يرثونه هذا ان لم يكن له أقارب لأبيه لا يرثونه والا اختصوا بها ولا يدخل معهم أقاربه من جهة أمه وان قال أوصيت لأقارب فلان أو لأهله أو لدوي رحمه اختص بها أقاربه لأمه ان لم يكن له أقارب من جهة أبيه والا اختصوا بها مطلقاً كانوا ورثة لفلان أو ولا ولا يدخل معهم أقاربه من جهة أمه (قوله أو لأهله) أي فلان أو لأهله هو (قوله أقاربه لأمه) أي أقارب الموصي ان كانت الوصية لأقاربه أو أقارب فلان لأمه ان كانت الوصية لأقارب فلان (قوله ان لم يكن اقارب لأب) هذا هو قول ابن القاسم هنا وفي الحبس وقال غيره بدخول أقارب الأم مع أقارب الأب هنا وفي الحبس والمصنف فرق بين المثلثين فدرج في الحبس على قول غير ابن القاسم ولكن تقدم في الحبس عن المتيطي ما يفيد ترجيح ما مشى عليه المصنف في الحبس في قوله وأقاربي أقارب جهته مطلقاً ابن (قوله ان لم يكن لفلان) الاولى ان لم يكن له ولا لفلان أقارب لأب (قوله كغيره) أي كغير الوارث منهم وقوله فيدخل الجميع أي في قول الموصي لأقارب فلان أو لدوي رحمه فلان أو لأهله فلان (قوله كالا يدخل بأقارب امه) هذا هو نفس كلام المصنف السابق في مفهوم الشرط (قوله بل تختص) أي الوصية بهم أي بأقارب الأب (قوله وأثر المحتاج الخ) حاصله انه اذا أوصى لأهله أو أقاربه أو ذوى رحمه أو لاهل فلان أو أقاربه أو ذوى رحمه واختص بالوصية الاقارب من جهة الأم حيث لم يكن هناك اقارب من جهة الاب أو اختص بها الأقارب من جهة الاب عند وجودهم فان استوفوا في الحاجة سوى يذمهم في الاعطاء وان كان منهم محتاج أو احوج فانه يجب ايشاره على غيره بدفع زيادته عن غير سواء كان ذلك المحتاج اقرب أو ابعد قال السنائوي انظر هذا مع ما ذكره في مفهوم قول المصنف الآتي ولم يلزم تعميم كقراءة من أنه إذا أوصى لمن يمكن حصره الا أنه لم يسمهم فانه يسوى بينهم في القسمة اه قال ابن قد يقال عمل ما يأتي إذا استوفوا في الحاجة والا اثر المحتاج كما هنا (قوله فالأقرب المحتاج اولي) أي فلا مفهوم للابعد من كلام المصنف لكنه نص على التوهم (قوله كما أعطوا الاقرب فالأقرب) أي كقوله أوصيت لأقارب فلان بكذا يعطى منه الاقرب فالأقرب (قوله بالفضل) أي بالايثار والزيادة (قوله وحينئذ) أي وحينئذ يبين بأن قال أعطوا الأقرب فالأقرب (قوله فيقدم الأخ وابنه) قد اشار عجم الضبط الموضح التي يقدم فيها الاخ وابنه على الجد بقوله :

بفضل وابناء ولا جنازة • نكاح اخا وابناء على الجد قدم

وعقل ووسطه يباب حضانة • وسره مع الآباء في الارث والدم

(قوله ويقدم الشقيق على غيره) المراد بغيره الاخ للاب هو أما الأخ للام فلا دخوله اصل حيث كان هناك

(أثر) أي خص بشي (المحتاج الأبعد) بان يراه على غيره لا بالجميع وإذا أثر المحتاج الأبعد فالأقرب المحتاج اولي (إلا) لبيان (في وصيته) كما أعطوا الاقرب فالأقرب أو فلاناً ثم فلاناً فيقدم الاقرب بالتفصيل ولو غير محتاج لا بالجميع وحينئذ (فيقدم الأخ) (وابنه) (لا لأمهما بينة الأب) (على الجد) لأب لأمه لا بآبوة الاب والبنوة اقوى ويقدم الشقيق على غيره

(ولا يختص) القدم بالجميع فلا يؤدي الى ابطال الوصية لان الوصى قال لأقرب فلان الأقرب فالأقرب فان لم يكن أقرب أب دخل الجد لام والاع لام وقدم على الجد للادلاء بينوة الام وقوله على الجد أى دنية احترازا عن أبى الجد فان العلم وابنه يقدمان عليه كما هو ظاهر (و) دخلت (الزوجة) مع زوجها المجاورين للعوصى (في جيرانه) أى فى (٤٣٣) وصيته لجيرانه وهم الملاصقون

له من أى جهة من الجهات أو المقابلون له وبينهما زقاق أو شارع لطيف لاسوى أو نهر وأما زوجة الوصى إذا كان بهما مانع من الارث فلا تدخل لانها لا تسمى جارة عرفا (لا) يدخل (عندئذ مع سيده) فى وصيته لجيرانه إلا أن يفرد عن سيده بيت مجاور للعوصى (وفى دخول) (ولد صغير) مع أبيه (وبكر) مع أبيها وان كانت نفقة كل على أبيه وعدم دخولها وظاهره وان كانت نفقة كل على نفسه (قولان) واحترز بالولد الصغير عن الكبير وبالبكر عن الثيب بنكاح فيدخلان قطعا لان نفقتهما لا تجب على أبيهما والمعتبر فى الجارية يوم الاعطاء فان انتقل بعضهم وحدث غيرهم أو بلغ صغير أو تزوجت بكر فلا شيء للانتقل ويعطى من حدث أو بلغ ولو كان يوم الوصية قليلا فكثر وأيام الاعطاء أعطوا جميعهم (و) لو أوصى لشخص بجارية وهى حامل دخل (الحمل) فى الجارية (الوصى بها لانه كجزء منها) (إن لم يستثن) فان استثناء لم يدخل ولو

أخذ من الأقارب من جهة الاب (قوله ولا يختص الخ) لما كان يقوم من الايثار الاختصاص نفاه وبين أن منة أن يعطى ما يستحقه ولا يحرم غيره وليس هذا راجعا لقوله فيقدم بل هو راجع لأوله المسئلة وهو قوله وأثر المحتاج اه بن وهو خلاف المتبادر من كلام الشارح من رجوعه لقوله فيقدم وكتب بعضهم أنه راجع لهما وهو أولى (قوله فان لم يكن أقرب أب) أى والحال أنه أوصى لأقرب فلان واختص بالوصية أقارب الام دخل فيه الجد لام والاع لام (قوله وقدم) أى الاع لام على الجد أى عند قوله أعطوا الأقرب فالأقرب (قوله ودخلت الزوجة الخ) أى انه اذا أوصى لجيرانه فانه يعطى الجار وزوجته الساكنة معه بمجوار الوصى لا الساكنة بعزل غير مجاور له وأما زوجة الوصى فلا تدخل كانت وارثة أم لانها غير جارة فى العرف (قوله من أى جهة) أى من جهة الملو أو السفلى أو البين أو اليسار أو الامام أو الخلف (قوله أو المقابلون الخ) لعل الاولى أو والمقابلون له الخ وهذه التفسير للجار الذى يستحق الوصية التى الكلام فيها وأما حديث: ألا إن أرباب دارا جار. فى التكرمة والاحترام (قوله اذا كان بها مانع من الارث) أى كالأمة والسكافرة وكذلك الوارثة لا تدخل فى الوصية للجيران للامعة المذكورة ولعله الارث أيضا (قوله مع سيده) أى ساكن مع سيده. وحاصله انه اذا أوصى لجيرانه فلا يعطى عبد الجار الساكن مع سيده (قوله إلا يفرد) أى العبد بيت مجاور للعوصى أى فان انفرد دخل فى الوصية وان لم يكن سيده جارا (قوله وظاهره) وان كانت نفقة كل على نفسه (قال شيخنا العدوى النقل الاطلاق ولكن الظاهر أنه يقيد بما اذا لم تكن نفقة كل منهما على نفسه والا دخل كل منهما اتفاقا (قوله فان انتقل بعضهم) أى أو كلهم بعد الموت وقبل الاعطاء وكذا يقال فيما بعده (قوله ولو أوصى لشخص بجارية) احتراز بذلك من الوصى بعتمها وهى حامل فانه يدخل الحمل ولا يأتى فيه قول المصنف ان لم يستثنه لعدم صحة الاستثناء اه بن فالوصى بعتمها مثلها مثل من أعتمها بالقل فلا يصح منها استثناء الحمل وانما صح استثناءه من الوصى بها لشخص ولم يصح استثناءه مع عتمها لان الشرع كل عليه العتق إذا عتق جزءا منها ولم يكمل عليه الهبة إذا وهب جزءا منها والوصية كالهبه (قوله وهى حامل) أى من زوج أو من زنا (قوله دخل الحمل) أى حيث وضعته بعد موت السيد (قوله ودخل الموالى الأسفلون) أى مع الاعلين (قوله هذا ظاهر المصنف) أى وهو قول أشهب (قوله والمذهب أنها تختص بالأسفلين) أى ولا يدخل الاعلون معهم وهذا قول ابن القاسم ولا فرق بين الوصية لموالى زيد أو لموالى نفسه كفى بن خلافا لبق (قوله لانهم مظنة الحاجة) أى والغلبة اطلاق الموالى على الأسفلين (قوله أو بما ولدت ابدا) انما قيد الشارح بقوله ابدا اشارة الى انه لا بد أن يأتى مع اللفظ الماضى بقرينة تدل على قصد الاستقبال مثل أن يقول بما ولدت جاريتى ابدا كفى المواق والتوضيح واللام يدخل فى لفظ الماضى إلا ما ولدت قبل الوصية اه بن (قوله فانه يدخل فى ذلك حملها) أى الموجود قبل الوصية والحادث بعدها واذا مات السيد والأمة حامل فان كان الثالث يحملها وقفت حتى تضع ف يأخذ الوصى له الولد ثم يتقاولون الأم والجنين ولا يفرق بينهما ولم يحز أن يعطى الورثة الوصى له شيئا على ان يترك وصيته

(٥٥ - دوقى - بع) وضعته فى حياة سيدها لم يدخل فى الوصية (و) دخل الموالى (الأسفلون) فى وصيته إلى (الوالى) أى موالى نفسه أو موالى زيد هذا ظاهر المصنف والمذهب أنها تختص بالأسفلين لانهم مظنة الحاجة (و) دخل (الحمل) أى حمل الأمة (فى الولد) أى فى وصيته بالولد أى ولد الأمة كأن يقول أوصيت له بأولادى أوتى أو بما تلد أو بما ولدت ابدا فانه يدخل فى ذلك حملها





( قبل القسم ) بخلاف مالو أوصى لمعينين كزيد وهملو وأولاد زيد المعينين فيقسم بينهم بالسوية ومن مات منهم قبل القسم فوارثه يقوم مقامه ( وضرب ) أى أحرم ( المجهول ) دائم كوقيد مصباح على الدوام لطلبة العلم مثلاً بدرهم كل ليلة ( فأكثر ) كوقيد مصباح بدرهم وشراء خبز يفرق على الفقراء كل يوم بدرهمين أى مع معلوم أيضاً ( ٤٣٥ ) كوصيته لزيد بكذا ولعمرو

بكذا ( بالثلث ) أى ثلث المال أى يجعل الثلث فريضة ثم يضم إليها المعلوم ويجعل بمنزلة فريضة عالت فإذا كان ثلث المال ثلثمائة جعل كله للمجهول التعداد أو المتعدد ثم يضاف إليه المعلوم فإذا كان المعلوم ثلثمائة فكأنها عالت بمثلها فيعطى المعلوم نصف الثلثا ويبقى نصفها للمجهول فأكثر ولو كان المعلوم مائة زيدت على الثلثا فكأنها عالت بمثل ثلثها فيعطى المعلوم ربع الثلثا فيفيض عليه ويبقى الباقي للمجهول ( وهل ) ما بقى للمجهول ( يقسم ) على الحصص ( فيجعل لجهة المصباح الثلث من الباقي و لجهة الخبز الثلثان أولاً يقسم على الحصص بل على عدد الجهات بالسوية فيجعل لجهة المصباح نصفه وإن أوصى له بدرهم و لجهة الخبز نصفه وإن أوصى له بدرهمين ( قولان ) واستشكل الثاني بأن الموصى جعل لأحدهما أقل مما للآخر

أى في قدر ما يعطيه له وكذا يجتهد في تقديمه في الاعطاء أو تأخيره ( قوله قبل القسم ) أى قبل قسم المال الموصى به وبعد موت الموصى وأما من مات منهم قبل موت الموصى فلا شيء له حتى يكون لوارثه ( قوله وضرب النخ ) لو قال وجعل للمجهول الثلث وحذف الباء من بالثلث كان أظهر وأخصر ولا يلزم من جعل الثلث له اعطاؤه الثلث بتمامه لأنه يسلك فيه مسلك الأول كما قال الشارح ( قوله للمجهول ) أى واحد فأكثر كجهولين أو ثلاثة وقوله للمجهول دائم أى موصى به وقوله مع معلوم أى موصى به أيضاً ( قوله أى مع معلوم أيضاً ) أى كما يشتر به قول المصنف وضرب لأن المضاربة والمخاصمة إنما تكون في متعدد وحاصله أنه إذا أوصى بمجهول أو أكثر على الدوام وأوصى بمعلوم فإن أجاز الوارث الوصية فالأمر ظاهر وإن أبى من تنفيذها كلها تعين تنفيذها من الثلث وطريق ذلك أن يجعل ثلث مال الميت للمجهول ويضم إليه الموصى به المعلوم وينسب المعلوم لمجموعهما وتلك النسبة يعطى الموصى به بالمعلوم من الثلث وما بقى منه فهو للمجهول فإذا كان مال الميت كله تسعة مائة ولم تجز الورثة الوصايا وتعينت في الثلث أخذ ثلث المال وهو ثلثمائة وضم إليها المعلوم وفعل ما ذكرنا ( قوله فكأنها عالت بمثلها ) وذلك لأنه إذا أريد معرفة ما عالت به المسئلة ينسب ما عالت به إليها بدون الأول وأما إذا أريد معرفة ما يخص الموصى به بالمعلوم من الثلث فننسب المعلوم لمجموع الثلث والمعلوم وتلك النسبة يعطى الموصى به بالمعلوم من الثلث ( قوله ولو كان المعلوم مائة ) أى كما لو أوصى لزيد بخمسين ولعمرو بخمسين ( قوله ربع الثلثا ) أى وهو خمسة وسبعون وقوله فيفيض عليه أى على المعلوم أى على أصحابه يأخذ كل واحد منهما سبعة وثلاثين ونصفاً ( قوله ويبقى الباقي ) أى وهو مائتان وخمسة وعشرون ولو كان المعلوم مائة وخمسين لزيدت على الثلثا فكأنها عالت بمثل نصفها ونسبة المائة والخمسين للاربعمائة والخمسين ثلث وحينئذ فيعطى الموصى به بالمعلوم ثلث الثلثا وذلك مائة وما بقى وهو مائتان للمجهول ( قوله وهل يقسم على الحصص ) أى على قدر الحصص ( قوله فيجعل لجهة المصباح الثلث ) أى لأنه أوصى له بدرهم وللخبز بدرهمين ونسبة الدرهمين للثلاثة ثلثان ونسبة الدرهم لما ثلث وإذا جعل لوقيد المصباح ثلث ما بقى فيصرف منه كل يوم القدر المسمى وهو درهم حتى يفرغ ( قوله و لجهة الخبز الثلثان ) أى ويصرف منهما كل يوم القدر المسمى وهو درهمان حتى يفرغ الثلثان ( قوله فيجعل لجهة المصباح نصفه ) أى ويشتري منه كل يوم بالقدر المسمى حتى يفرغ ( قوله قولان ) الأول منهما لابن الماجشون والثاني للموازية واختاره التونسي واستظهره بعضهم ومحل القولين إذا عين ما لكل مجهول مع التخالف كما إذا أوصى بوقيد مصباح كل ليلة بدرهم وبخبز يفرق على الفقراء كل يوم بدرهمين وأما إذا عين ما لكل مجهول مع التساوى فإنه يقسم على عدد الجهات قولاً واحداً ( قوله وأجيب النخ ) حاصله أن كلامنا القليل والكثير إذا انفرد اختص بالثلث فما اشتركا في أن كل واحد منهما إذا انفرد اختص بالثلث كانا إذا اجتمعا متساويين فيه وهو جواب ظاهر ولا نظير فيه أصلاً تأمل ( قوله لو انفرد ) أى عن المجهول الآخر ( قوله بأن قال أوصيك باشتراء عبد فلان وأعتقه ) أى فإن باعه صاحبه بقيمته فلا كلام وقوله وإن أبى من يبعه فيزاد النخ

فكان ينبغي عدم التساوى بينهما مراعاة لخصلة وأجيب بأنه لما كان له الثلث لو انفرد كان الثلث للجميع عند التعداد بالسوية وفيه نظر إذ لم يسوي بينهما ( والعبد المعين ) ( الموصى بشرائه ) من ماله ( المعتقر ) بأن قال أوصيك باشتراء عبد فلان وأعتقر وأبى ربه من يبعه ( يزاد ) لسببه

بالتدريج (لثالث قيمته) أى زاد على قيمته ثلثها فإذا كانت قيمته ثلاثين زيد عليها عشرة فقط فإن باعه فواضح (ثم) إذا لم يرض بزيادة الثلث (استوفى) بالثمن المذكور لظن الإياس من بيعه أو للفوات بعق أو لموت له أن يبيعه (ثم) إذا لم يحصل منه بيع مدة الاستثناء (مورث) المال وبطلت الوصية وتدخل الزيادة إذا لم يكن العبد لو ارث الموصى وإلا لم يزد على قيمته شيء لئلا يلزم الوصية لو ارث (و) إن أوصى (بيعه) لعبد المفقين (مِنْ أَحَبَّ) (٤٣٦) العبد فأحب شخصا ولم يرض بشرائه رجع العبد ميراثا (بعد النقص) لثالث قيمته (والإبادة) من شرائه ولا استثناء في هذه إذ لا عتق فيها (واشتراء) بالجر عطف على بيع أى وإن أوصى باشتراء عبد زيد من ماله ويعطى (لفلان) فإن باعه سيده بقيته أو بزيادة الثلث حيث أبى من يبيعه بالقيمة لا بخلاف لطلب الزيادة أعطى لفلان (و) إن (أبى) من يبيعه (بخلاف) منه يبيع عبده (بطلت) الوصية ويرجع الثمن ميراثا (و) إن أبى (لزيادة) على ثلث القيمة (فللموصى له) جميع القيمة والثلث الزائد عليها والفرق بين كونها بخلاف فبطلت ولزيادة فلا تبطل ويكون الثمن الزيادة للموصى له أنه فى البخل امتنع رأسا فلم يسم شيء يعطى للموصى له بخلاف الإبادة لأجل الزيادة فإن الورثة قادرون عليها وعلى دفع العبد فقد سمى مقدار قدره الشرع

أى أن أبى طالبا للزيادة لا بخلاف وبطلت الوصية قياسا على ما يأتى قريبا للصنف (قوله بالتدريج) أى كما يشعر به قول المصنف لثالث قيمته ولم يقل يزداد ثلث قيمته لئلا يؤم أن الثلث يزداد دفعة واحدة وإنما طلب زيادة ثلث القيمة لأن الناس لما كانوا يتعاضدون فى البيع ولم يجدوا لثمن يوقف عنده وجب أن يقتصر على ثلث ذلك لأن الثلث حد بين القليل والكثير (قوله بالثمن المذكور) أى وهو القيمة وما زيد عليها من ثلثها (قوله أو للفوات) أى لفوات يبيعه بموت أو عتق والتعبير الأول هو الواقع فى المدونة والثانى هو الواقع فى رواية ابن وهب وقد حمل ابن يونس ذلك على الوفاق لأن الإياس من بيع العبد يحصل بالعتق والموت وبغير ذلك انظر بن والنسب فى عقب عن ابن مرزوق وهل الاستثناء سنة أو بالاجتهاد قولان وهو الحاصل أن المالك إذا لم يرض بزيادة الثلث فإنه يستأنى بالثمن المذكور لظن اليأس من يبيعه بمحصول موته أو عتقه أو مضى مدة حدها بعضهم بسنة وبعضهم بالاجتهاد الحاكم ثم بعد الاستثناء يورث (قوله وإلا لم يزد على قيمته شيء) أى وبطلت الوصية (قوله وبيعه عن أحب) حاصله أنه إذا أوصى ببيع عبده فلان لمن أحبه العبد فأحب شخصا فإنه يباع له فإن اشتراه بقيته فالأمر ظاهر وإن أبى فإنه ينقص له من قيمته قدر ثلثها فإن لم يشتره بعد ذلك فإنه يورث من غير استثناء على الراجح قال فى التوضيح ومحل كونه يصير ميراثا بعد النقص والإبادة إذا لم يوجد من يشتره بالكلية وإنما لو أحب العبد شخصا وأبى من شرائه فله أن ينتقل إلى ثان وإلى ثالث مالم يطل ذلك حتى يضر بالورثة قاله أنسب أهـ بن (قوله بعد النقص) أى للمشتري الذى أحبه العبد (قوله ولا استثناء فى هذه) أى على الراجح خلافا لحش (قوله واشتراء لفلان الخ) حاصله أنه إذا أوصى أن يشتري عبد زيد من ماله ويعطى لعمرو مثلا فإن باعه صاحبه بقيته فلا كلام وإن أبى أن يبيعه بذلك فإن كانت إيباته لأجل البخل ببيع العبد فإن الوصية تبطل ويرجع الثمن ميراثا وإن كانت إيباته من يبيعه لأجل الزيادة فى الثمن فإنه يزداد على قيمته ثلثها فإن أبى أن يبيعه بذلك فإن الثمن أى القيمة والزيادة يدفعان للموصى له (قوله وإن أبى من يبيعه) أى من أول طلبه بثمنه أو بعد زيادة ثلثه (قوله ويرجع الثمن ميراثا) أراد بالثمن القيمة التى أشار لها بقوله فإن باعه صاحبه بقيته الخ (قوله والفرق الخ) حاصله أنه إذا امتنع بخلاف لم يتيسر الاتيان بالعبد فهو بمنزلة موته فتعذر تنفيذ الوصية فلذا بطلت بخلاف الإبادة لزيادة فإنه قد وجد طريق لتنفيذ الوصية لأن الشارع التفت لإلزام قدر معين والورثة قادرون على دفعه فلم تبطل (قوله أى أو لفلان) أشار إلى أن فى كلام المصنف حذف أو مع ما عطف (قوله خير الوارث فى بيعه بما طلب المشتري) أى فى صورتين (قوله لأنه) أى عتق الثلث هو الذى أوصى به الميت فى العنى وذلك لأن إيصاءه ببيعه لاعتق يقتضى شرعا وضع قيمة ثلثه إن أبى المشتري فكأنه أوصى بعتق ثلثه بتلا مجانا والثلثان

وهو الثالث (و) إن أوصى (بيعه) أى ببيع عبده (لاعتق) أى لمن يبيعه أى أول فلان بدليل آخر الآخرا  
كلامه فإن اشتراه أحد بقيته فظاهر وإلا (نقص) عن المشتري (ثلاثة) أى ثلث قيمته (وإلا) يوجد من يشتره بنقص ثلث قيمته (خير الوارث فى بيعه) بما طلب المشتري أن يشتره به (أو عتق ثلثه) بتلا فى بيعه لاعتق لأنه الذى أوصى بعتقه فى العنى (أو القضاء به) أى بثلث العبد (لفلان فى) أى فى قول الموصى يبعوه لفلان فصار حاصل المعنى أن الوارث غير فى الأولى بين يبيعه بما طلب المشتري وبين عتق ثلث العبد فى الثانية بين يبيعه بما طلب فلان

وبين تملكك ثلث العبد له (و) ان اوصى (بعتق عبد) معين وله مال حاضر وغائب والعبد (لا يخرج من ثلث) المال (الحاضر) أى لا يحمله ثلثه ويخرج من ثلث الجميع (وقف) عتقه بدموته (إن كان) يرجى حضور الغائب (لأشهر يسيرة) كاربعة حتى يحضر فيعتق كله (وإلا) يرجى حضور الغائب لأشهر يسيرة بل كثيرة (عجل عتق ثلث) المال (الحاضر) أى ما قبل ثلث الحاضر (ثم ثم) عتقه (منه) أى من الغائب اذا حضر ولو تدرى محافيتق من كل ما حضر محمله حتى يتم عتقه (٤٣٧) (ولزم إجازة الوارث) ليس مراده أنه

يلزمه أن يجيز وأنما مراده أن الوارث إذا أجاز وصية مورثه قبل موته فماله رده بعده كما لو كانت لوارث أو أكثر من الثلث فتلزمه الإجازة وليس له رجوع بعد ذلك فيما أجازته متمسكا بأنه التزام شيء قبل وجوبه وإنما تلزمه الإجازة بشروط أولها كون الإجازة (بمرض) للموصى أى فيه سواء كانت الوصية فيه أوفى الصحة ولا بد من كون المرض مخوفا كما يؤخذ من الشرط الثاني وهو قوله (لم يصح) الموصى (بده) فإن أجازته في صحته أوفى مرض صح منه صحة بينة مرض ومات لم يلزم الوارث ما أجازته وأشار لثالث الشروط وهو أن لا يكون معذورا بقوله (إلا تبين عذر) للوارث في الإجازة (بكونه) أى الوارث (في نفقته) أى الموصى فأجاز مخافة قطعها عنه (أو) لأجل

الآخر أن جعل للمشتري عتقهما (قوله وبين تملكك ثلث العبد له) اعلم أن ما ذكره المصنف محله إذا حمل ثلث الميت جميع العبد الموصى ببيعه للعتق أو لفلان أما إذا لم يحمله فإن الورثة يخيرون بين بيع جميع العبد ويحط عن المشتري مقدار ثلث الميت وبين أن يعتقوا منه مبلغ ثلث الميت من جميع ما ترك في مسألة العتق لان الوصية به وأما في مسألة البيع فلان فيخيرون بين بيع جميع العبد ويحط عن المشتري مقدار ثلث الميت وبين إعطاء فلان ثلث جميع ما ترك للميت من العبد وغيره مما يملكه من عرض ودار وغيرهما مثلا إذا كانت قيمة العبد ثلاثين وخلف الموصى ثلاثين غيره فالجسلة ستون ثلثها عشرون فلم يعمل ثلث الميت العبد فيخير الورثة بين أن يبيعوا جميع العبد ويستقوا عن المشتري عشرين أو يعتقوا ثلثه في مسألة العتق وأما في مسألة البيع فيخيرون بين أن يبيعوا جميع العبد لفلان ويستقوا الثلث عنه وبين أن يدفعوا لفلان عشرين ثلث المال كله هكذا ذكره الطخيني عن العوفي (قوله وقف عتقه) أى وتجري عليه أحكام الرقية حتى يعتق ولو طلب العبد عتق ما يحمله ثلث الحاضر ويؤخر عتق بقية لم يجب لذلك (قوله فيعتق من كل ما حضر محمله) فإذا كانت قيمة العبد مائة وثلث الحاضر خمسين وثلث الغائب كذلك خمسين وكان لا يرجى حضوره إلا بعد سنة عتق نصف العبد حالا وكل ما يأتي من الغائب ثلاثون يعتق من العبد عشرة (قوله ليس مراده أنه) أى الوارث يلزمه أن يجيز وصية مورثه (قوله تلزمه الإجازة) ظاهره مطلقا سواء تبرع الوارث بها بأن أجاز قبل أن يطلبها منه الموصى أو طلبها منه الموصى وهو ما ذهب إليه غير واحد من شيوخ عبد الحق واختاره بعض الصقليين وقال بعض القرويين إن أجاز الوارث قبل أن يطلبها منه الموصى لم يكن له رجوع مطلقا كان في عيال الموصى أو لم يكن في عياله وإن جاز بعد أن طلب الموصى منه الإجازة كان له الرجوع وإليه نحا ابن يونس انظر بن (قوله وليس له رجوع بعد ذلك) أى بدموت الموصى (قوله لم يصح بعده) أى بعد ذلك للرض القدى أجاز فيه الوارث (قوله لم يلزم الوارث ما أجازته) أى في الصحة أو في المرض الأول (قوله أن لا يكون معذورا) أى فإن كان الوارث معذورا فلا تلزم إجازته (قوله في نفقته) أى سواء كانت واجبة أو متطوعا بها (قوله أول أجل دينه) أى فيخاف أن يطلبه به ويسجنه إذا لم يجز (قوله أن لا يكون المحيز ممن يحمل أن له الرد والإجازة) أى فإن كان ممن يحمل ذلك لم تلزمه الإجازة وكان له الرد إن حلف أنه يحمل أن له رد تلك الوصية وأنه إنما أجازها لاعتقاده لزومها له (قوله معمول الخ) خبر لحدوف أى هذا معمول يحلف والمشار إليه قول المصنف إن جعل الخ (قوله كالذى يعلم الخ) أى كما أنها تلزم بالشروط المتقدمة الذى يعلم الخ (قوله وأنها في الثلث) أى وأن يعلم أن الوصية إنما تكون في الثلث

(دينه) الذى له عليه (أو) لحوف (سلطانهم) أى الموصى فأجاز مخافة سطوته عليه الشرط الرابع أن لا يكون المحيز ممن يحمل أن له الرد والإجازة وأشار بقوله (إلا أن يحلف من يحمل مثله) لزوم إجازته كمن شأنه التباعده عن أهل العلم (أنه جهل أن له الرد) معمول يحلف فهو صفة يمينه أى يحلف بالله القدى لإله إلا هو أنى لا أعلم حين إجازتي أن لى الرد أى لاعتقادي أن ما أوصى به الموصى أمر لازم فإن حلف لم تلزمه الإجازة وله الرد فإن نكل لزمته كالذى يعلم أنه لا وصية لوارث وأنها في الثلث

وأن له الاجازة والرد ولا يقبل منه يمين وبقي شرط خامس وهو أن يكون المميز مكلفا بلا حرج وذكر مفهوم الشرط الاول ليرتب عليه المبالغة بقوله (لا) أن أجاز الوارث (بصحته) للموصي فلا تلزمه الاجازة (ولو) وقعت (بكسفرة) أو مرض خفيف أو سجن (والوارث) الموصي له بصحة أو مرض (بصير) حال الموت (غير وارث) بحجبه بمن هو أقرب منه كأخ يحجب بحدوث ابن أو زوال سبب أو شرط كالزوجة تطلق (٤٣٨) باثنا (وعكسه) أي غير الوارث يصير وارثا كوصيته لامرأة أجنبية ثم

لا يترتب عليه (قوله وأن له) أي ويعلم أن للوارث اجازة الوصية للوارث وبزائد الثلث وله ردها (قوله وبقي شرط خامس الخ) قديقال هو المأخوذ من قول للصف ولزم اجازة الوارث لان اللازم إنما يكون للرشد (قوله لا بصحة) هذا قول مالك في الوطأ والعتبة قال لا يلزمهم ذلك لأنهم أذنوا في وقت لا منع لهم فيه أبو عمر هذا هو المشهور من المذهب وخرج ابن الحاج في نوازه عليه إن رد ما أوصى له به في صحة الموصي ثم قبله بعد موته صح قبوله لأنه لم تجبه الوصية إلا بموت الموصي اه بن (قوله فلا تلزمه الاجازة) أي سواء كانت الوصية لوارث أو لأجنبي بأكثر من الثلث وإذا كانت تلك الاجازة الواقعة في الصحة لا تلزم فلا وارث الرد بعد موت الموصي ولا عبرة بقول الموثق واطلع الوارث على ذلك وأجازته (قوله ولو بكسفرة) هذا قول ابن وهب قال اصبح وهو الصواب خلافا لابن القاسم في العتبة (قوله ما يؤول إليه الحال) أي حال الموصي له عند موت الموصي فإن آل أمر الموصي له عند موت الموصي لكونه غير وارث نفذت الوصية له وإن آل أمره لكونه وارثا عند موت الموصي بطلت الوصية له (قوله فلا شيء له) كذا قال ابن القاسم وهو ضعيف والمعتمد نفوذ الوصية سواء علمت بطلانها قبل موتها ولم تغير الوصية أو لم تعلم (قوله لعدم وجود الخلاف فيها) بل بطلان الوصية فيها باتفاق فإذا كان له ابن وأوصى لأخيه ثم مات الابن فصار الأخ وارثا بطلت الوصية باتفاق سواء علم الموصي بموت ابنه ولم يغير الوصية أو لم يعلم بموته (قوله واجتهد في من عبد) أي قلة وكثرة بقدر المال فإن كان المال كثيرا اشترى العبد من على الرقيق والإف من دينه فليس من ترك مائة دينار كمن ترك ألف دينار الخ (قوله ولا بد أن يكون غير معيب في الأولى) أي فإن ظهر أنه معيب فيها رد لان ظهر أنه معيب في الثانية (قوله بحيث لا يسع) أي الثالث مسماه وقوله ولا يفي أي الثلث برقبته كما لو سمى مائة والثلث عشرة فهي لاتسع المائة ولا تفي برقبته (قوله فآخر نجم مكاتب) هذا مبتدأ خبره محذوف أي يمان به فيه (قوله كفى) أي فإن عجز بعد الدفع له رجع على السيد فأخذ منه مائة مائة لمكاتبه وورث لأنه إنما دفع له إعانة على العتق ولم يحصل اه بن (قوله ورث) أي ورثه ورثة الموصي والضمير في ورث راجع للقدر الذي سماه إذا كان يسيرا أو الثلث إذا كان مسماه كثيرا لا يسعه الثلث (قوله لو كان المسمى فيه عتقا عن ظهر الخ) مثل العتق على الظهار العتق عن غيره من الكفارات ككفارة القتل وقول الأحمى كفارة القتل كالتطوع ضعيف لمخالفته تقييد المصنف كابن يونس بالتطوع فإنه لما قال في المدونة فإن سمى قيده ابن يونس بالتطوع وجعل التسمية خاصة بالتطوع اللهم إلا أن يحمل كلام الأحمى على كفارة قتل العمد لانها مندوبة انظر عجم (قوله فلا يشارك) أي فيه لانه لا يعتق فيه الا رقبة كاملة (قوله ويطعم بما لم يبلغ شراء رقبة) أي ويشترى طعاما بما لم يبلغ شراء رقبة ويعطى للمساكين سواء وفي الاطعام كله أي ستين مدا أو وفي بيعه (قوله فإن فضل الخ) يعني انه اذا اشترى بما

تزوجها (المعبر ماله) أي ما يؤول إليه الحال في الصورتين فإذامات الموصي صححت في الأولى وبطلت في الثانية (ولو لم يعلم) الموصي بصيرورة الوارث غير وارث فالمبالغة راجعة للصورة الأولى قصد بها رد قول ابن القاسم في المرأة توصى لزوجها ثم يطلقها البتة فإن علمت بطلانها قبل موتها ولم تغير الوصية لاجازة وإن لم تعلم فلا شيء له ولا يصح رجوعها للثانية لعدم وجود الخلاف فيها (واجتهد) من يتولى أمر الوصية من وارث أو قاض أو مقدم منه أو وصى (في من) (عبد) (مشتري لظهار) على الموصي بشرائه ليعتق أي لاجل عتقه عن ظهاره (أو) (مشتري لتطوع) أي أوصى بشراء عبد ليعتق عنه تطوعا ولم يسم ثمنه في الحالين (بقدر المال) متعلق باجتهاد أي يجتهد بقدر المال قلة وكثرة ليشتري عبدا صغيرا أو كبيرا حاذقا أو بليدا فليس من ترك مائة دينار كمن ترك ألفا ولا بد

أن يكون العبد مسماه في المستثنين فإن ظهر كفره بعد الشراء رد ولا بد أن يكون غير معيب في الأولى (فإن لم سمى في تطوع) قدرا (يسيرا) لا يشتري برقبة (أو) سمى كثيرا (قل الثلث) بحيث لا يسع مسماه ولا يفي برقبة (شوركة) أي باليسير الذي سماه أو بالثلث (في) (عبد) ليعتق أن وجد مشارك (وإلا) يوجد (فآخر نجم مكاتب) لأنه أقرب لعرض الموصي والتقييد بالآخر للندب لانه أقرب للمعنى إذ لو وضعه في أول نجم كفى فإن لم يوجد نجم مكاتب ورث ومفهوم قوله تطوع انه لو كان المسمى فيه عتقا عن ظهار فلا يشارك ويطعم بما لم يبلغ شراء رقبة فان فضل عن الاطعام شيء ورث (وإن عتق) ما اشترى للتطوع



(فظهر) على الميت (دين برؤء) أى العتق كله (أو بضعة رُق القابل) للدين (٤٣٩) وهو السكلى فى الاولى وبطلت الوصية

والبعض فى الثانية وعتق  
الباقى بخلاف الظهار فبرق  
اذ لا يعتق عن ظهار بعض  
رقبة ويطعم عن ظهار الميت  
بما زاد على الدين (وإن  
مات بعد اشترائه) للعتق  
(ولم يعتق) بأن مات قبل  
عتقه لانه لا يعتق بمجرد  
الشراء (اشترى غيره)  
ليعتق (لمبلغ الثالث) ولو  
قسمت التركة وهذا فيما اذا  
لم يسم ثمنًا فى ظهار أو تطوع  
(و) ان أوصى (بشاة) من  
غنمه أو بعبد من عبيده  
(أو) أوصى (بعبد من  
ماله) غنمًا أو غيرها كاعطوه  
عشرة من غنمى أو من  
عبيدى أو من ابلى (شارك)  
للموصى له ورثة الميت  
(بالجزء) أى بنسبة الجزء  
الذى أوصى به الى الموصى  
فيه من غنم أو غيرها فاذا  
أوصى بشاة له يوم التنفيذ  
ثلاث شياه كان شريكًا  
بالثالث ولو كان له عشرة  
كان شريكًا بالعشر واذا  
أوصى له بعشرة قوله عشرون  
كان شريكًا بالنصف فلو  
كان له خمسة عشر شاة كان  
شريكًا بالثلثين والموضوع  
ان ثلث الميت يحمل ذلك  
والعبرة بيوم التنفيذ زادت  
عن يوم الوصية أو نقصت  
(وإن لم يبق) يوم التنفيذ  
من غنم الموصى (الا  
مسمى) يوم الوصية

لم يبلغ شراء الرقبة طعما فأطعم منه ستين مداً وبقي من ذلك الطعام بقية فانها تورث هذا هو القياس  
والاستحسان أن يتصدق بالباقي كذا قال الأحمى (قوله فظهر دين يرد به أى العتق كله) أى بأن أحاط  
الدين بمال الموصى حتى العبد وقوله أو بضعة أى بأن كان الدين الذى يستغرق جميع المال غير  
العبد ويستغرق نصف العبد أيضاً فيمتق ثلث النصف الباقي ويرق ثلثه للورثة لان الوصية إنما  
تكون فى الثالث كذا فى المدونة اذا علمت هذا فقول الشارح والبعض فى الثانية وعتق الباقي نحوه  
فى عتق وخفى وفيه نظر وصوابه وعتق ثلث الباقي وثلثه للورثة لان الوصية إنما تنفذ فى الثلث  
والدين يبدأ به ومابقى بعده كأنه التركة انظر (قوله بخلاف الظهار الخ) أى أنه اذا عتق فى الظهار  
وظهر دين يرد بعض العبد فانه يرق جميعه ويقال لمولى التركة أطعم عنه بما زاد على الدين ولا يقال  
إن الصوم مقدم على الاطعام فيكون المولى لا يعتق هو الصوم لا الاطعام لانا نقول الصوم هنا معذر  
لانه إنما يعتبر ذلك يوم التنفيذ وهو قطعاً بعد موت الموصى اه عج (قوله لانه لا يعتق بمجرد الشراء)  
هذا اذا لم ينص الموصى على عتقه بمجرد الشراء اما ان نص على ذلك كاشتروا بعد موتى عبداً وان  
اشتريتموه فهو حر فان مات لم يلزم شراء غيره لحصول الحرية (قوله اشترى غيره لمبلغ الثلث) أى  
ثلث جميع مال الميت وقيل ثلث مابقى أبداً وكأنه لم يكن مال الا مابقى الاول ومذهب المدونة والثانى  
لابن القاسم فى الموازية فاذا أوصى بشراء عبد يعتق تطوعاً أو عن ظهاره أو كفارة الحمين وقتل ومات  
وكانت التركة ثلثاً مثلاً فاشترى عبداً بخمسين فمات قبل عتقه فانه يشتري عبداً آخر بخمسين بقية  
الثالث ولو قسمت التركة فان اشترى بالخمسين الباقية من الثلث فمات قبل عتقه لم يؤخذ من الورثة شيء  
لتمام الثلث هذا على القول الاول وعلى الثانى يؤخذ ثلث المائتين اللتين عند الورثة مطلقاً مات بعد  
القسم أو قبله (قوله ولو قسمت التركة) هذا مبالغة فى قول المصنف اشترى غيره أى اشترى غيره  
ولو قسمت التركة على المشهور وعن ابن القاسم قول بالفرق بين أن يكون المال قد قسم فلا يشتري  
أولم قسم فيشتري وهو قول اصبح ورده ابن رشد بأن الحقوق الطارئة على التركة لا يسقطها قسمة  
المال انظر (قوله وهذا فيما اذا لم يسم ثمنًا فى ظهار أو تطوع) أى غير أن قوله لمبلغ الثلث يجرى فى  
الثانى مطلقاً سواء كان مبلغ الثلث يسع رقبة كاملة أو بعض رقبة وفى الاول إن كان مبلغ الثلث يشتري  
به رقبة كاملة فان كان لا يشتري به رقبة كاملة اشترى به طعام وأخرج الفقهاء سواء كان قدر ستين  
مداً أو أقل ومفهوم قوله لم يسم ثمنًا أنه لو سمى ثمنًا فاشترى به العبد ومات قبل عتقه لم يشتريه لافى  
ظهار ولا فى غيره (قوله أو بعبد من عبيده) أى أو بيع من ابله (قوله غنمًا أو غيرها) أشار الشارح  
بهذا الى أن المراد بماله فى قوله أو عدد بماله ما أوصى ببعضه لا جميع ماله كما هو ظاهر  
(قوله كان شريكاً بالثالث) أى سواء كانت غنم الموصى ضأنًا أو معزاً أو ماعزاً كذا كوراً وإناث  
أو منهما كانت كلها صفاراً أو كباراً أو مختلفة أى ويعتبر الثلث بالقيمة لا بالعدد فأخذه بالقرعة  
بعد التقويم وكذا يقال فيما بعد (قوله ولو كان) أى للميت يوم التنفيذ عشرة (قوله كان شريكاً  
بالعشر) أى ولو كان للميت يوم التنفيذ مائة كان شريكاً بعشر العشر وكذا يقال فى العبد والابل  
(قوله وله) أى للميت عشرون يوم التنفيذ (قوله والعبرة يوم التنفيذ) أى والعبرة بعد الغنم ونحوها كالابل  
والعبد يوم التنفيذ للوصية سواء زاد الموجود يوم التنفيذ عن الموجود يوم الوصية أو نقص الموجود  
يوم التنفيذ عن الموجود يوم الوصية فلو أوصى له بعشرة وكان له يوم الوصية خمسون فزادت بولادة  
وبلغت مائة يوم التنفيذ كان شريكاً بالعشر لا بالخمس وكذا ان أوصى له بعشرة وكان له مائة يوم  
الوصية واستمرت المائة باقية إلى يوم التنفيذ كان شريكاً بالعشر وان هلك منها خمسون وبقي منها

(فهو) أي الباقي (له) أي للموصي له يختص به (إن حمله الثلث) قال فيها من أوصى بعق عشرة من عبيده ولم يعيدهم وعبيده خمسون فمات منهم عشرون قبل التقويم عتق منهم عشرة أجزاء من ثلاثين جزء بالسهم خرج عدد ذلك أقل من عشرة أو أكثر ولو هلكوا إلا عشرة عتقوا وإن حملهم الثلث وكذا من (٤٤٠) أوصى لرجل بعدد من رقيق أو بعشرة من ابله انتهى واستشكل قوله بالجزء مع

قوله وإن لم يبق إلا مائة فمؤله لأن الحكم بالشركة يقتضي أن ما وجد يكون بينهم مع الحكم بالاختصاص متنافيان وأجيب بأن قوله شارك بالجزء فيما إذا كان عنده أكثر من العدد الموصى به فإن لم يكن عنده أكثر اختص به فإن لم يعمل الثلث إلا بعضه فله ماحمله (لا) إن قال له (ثلث غنمي) مثلاً (فتموت) أي يموت بعضها فليس له إلا ثلث ما بقي وإذا لم يبق إلا شاة فقط أعطى ثلثها ولا يقال ينظر إلى عدد الثلث يوم وجوب الوصية فيعطى الثلث مادام أكثر من ذلك العدد حتى إذا لم يبق إلا هو أخذه لأن الفرق بين هذه والسابقة أن الوصية في هذه بجزء معين وفي السابقة بعدد معين (وإن) أوصى له بشاة مثلاً (لم يكن له غنم) حين الوصية حتى مات (فله) شاة وسط أي قيمة شاة وسط لا عالية ولا دنية تعطى له تلك القيمة لأن التبادر من حاله ذلك (وإن) قال (شاة من غنمي)

خمسون يوم التنفيذ كان شريكاً بالحس لأن الداهب كالعدم وإن بقي منها ثلاثون يوم التنفيذ كان شريكاً بالثلث يأخذه بالقرعة بأن تجعل العبيد الثلاثون ثلاثة أكوام بالقيمة ولا يلتفت للعدد بل يقابل الواحد بالخمسة مثلاً إن اقتضت القيمة ذلك ويكتب في ورقة اسم الموصي له وفي ورقتين اسم الورثة ثم ترمى الأوراق على الأكوام (قوله فهو له) أي ولو كانت قيمته تقابل جميع مال الموصي الذي هلك وهو الغنم مثلاً (قوله فمات منهم عشرون قبل التقويم) أي قبل تنفيذ الوصية واستمر ثلاثون منها باقية وقت التنفيذ (قوله عتق منهم عشرة أجزاء من ثلاثين جزءاً) أي وذلك لأنهم وقوله بالسهم متعلق بقوله عتق منهم والمراد بالسهم القرعة وقوله خرج عدد ذلك أي العشرة أجزاء وقوله إلا عشرة أي فانها بقيت لوقت التنفيذ (قوله لا إن قال له ثلث غنمي) أي لا إن قال في وصيته ثلث غنمي وأشار الشارح بهذا الحل إلى أن ثلث في كلام المصنف يقرأ بالرفع على أنه مبتدأ أخبره محذوف والجمله مقول قول محذوف (قوله مثلاً) راجع لكل من ثلث وغنمي فمثل الثلث غيره من الأجزاء كالربع والخمس ومثل الغنم غيرها من البقر والأبل والعبيد (قوله فتموت) قال تحت والاستحقاق كال موت أي فإذا استحق بعضها فليس للموصي له إلا ثلث ما بقي وإذا استحق كلها فلا شيء للموصي له وفي عجز ينبغي أن النصب مثله أي إذ لم يقدر على الفاصب وإنما حمل الشارح قوله فتموت على موت بعضها مع أنه خلاف ظاهر كلام المصنف لافتادة الفرق بين مسألة ما إذا أوصى بعدد من ماله فمات بعضه ولم يبق إلا مائة فأقول وبين ما إذا أوصى بثلث غنمه فمات بعضها ففي الأولى يعطى جميع ما بقي إن حمله الثلث وفي الثانية يعطى ثلث ما بقي ولو كان الباقي واحدة أعطى ثلثها أي وإذا لم يبق شيء فلا شيء له (قوله يوم وجوب الوصية) أي وهو يوم القبول بعد الموت وقوله فيعطى الثلث أي فيعطى يوم التنفيذ ذلك العدد مادام أكثر منه (قوله لأن الفرق النسخ) علة لقوله فليس له إلا ثلث ما بقي أي لا كله كما في المسئلة السابقة (قوله أن الوصية في هذه بجزء معين) أي شائع في جميع الغنم وحينئذ فليس له إلا ثلث الباقي (قوله وفي السابقة بعدد معين) أي فلذا أخذه إذا لم يبق إلا هو (قوله وإن أوصى له بشاة) أي سواء قال من مالي أو أطلق ولا مفهوم للشاة بل مثلها الوصية بعدد كعشرة شياه سواء قال من مالي أو أطلق (قوله تعطى له تلك القيمة) أي ولا يشتري له بها شاة وهذا مافي الوازية واقتصر عليه المواق وقال ابن الحاجب له شاة وسط تشتري له من ماله وكلام المصنف وإن كان ظاهراً في موافقته لكن يتعين حمله على مافي الوازية بتقدير مضاف كما فعل الشارح لأنه المعتمد (قوله وإن قال شاة) أي وإن قال في وصيته له شاة من غنمي أو له عشرة شياه من غنمي مثلاً (قوله ولا غنم له) أي حين الوصية وقوله بطلت أي ولا ينظر لما يحدث له من الغنم بعد الوصية اه عدوى (قوله بخلاف ما لو قال من مالي أو أطلق) أي فإن له قيمة شاة وسط كما مر والحاصل أنه إن أوصى له بشاة مثلاً ولا غنم له فإن قال من مالي أو أطلق قضى للموصي له بشاة وسط وإن قال من غنمي كانت الوصية باطلة ولو حدث له غنم بعد الوصية مات عنها (قوله كعتق عبد) أي غير معين (قوله فماتوا قبل التنفيذ) أي بأن ماتوا في حياته أو بعد موته وقبل النظر في ثلثه ومثل موتهم استحقاقهم وغصبتهم إذا لم يقدر على الفاصب

واعلم

أو عبد من عبيدي (ولا غنم له) ولا عبيد (بطلت)

لأن التقييد بقوله من غنمي ولا غنم له صير كلامه كالحديثين بخلاف ما لو قال من مالي أو أطلق وشبه في البطلان قوله (كعتق عبد) أوصى به (من عبيدي فماتوا) قبل التنفيذ فإن لم يكن إلا واحد فعينه عتقه وتقدم كلام للدونة عند قوله إن حمله

وأعلم ان الوصية بالتق بجرى فيها جميع ما مر في قوله وبشأن الخ فإذا أوصى بعق عبد من ماله ولا عبده  
أخذ من ماله قيمة عبد وسط واشترى واعتق وإذا قال أعتقوا عبدا من عبيدي ولا عبدي له حين  
الوصية بطلت وإذا أوصى بعق ثلث عبيده فيموت بعضهم أزمه عتق ثلث من بقي منهم ولو واحدا  
فان ماتوا كلهم لم يلزم عتق وإذا أوصى بعق عدد من عبيده ولم يبق يوم التنفيذ الا العدد الذي سماه  
يوم الوصية تعين عتقه ان حمله الثلث وان بقي يوم التنفيذ أكثر مما سماه يوم الوصية شارك بالجزء  
(قوله ثم ذكر أمورا) أي أحكام أمور أي ثم ذكر أحكام الأمور التي تخرج من الثلث اذا ضاق عنها  
من تقديم بعضها على بعض (قوله أو لزمه أمور الخ) أو مانعة خلو فتجوز الجمع لانه قد يوصى بوصايا  
ويضيق الثلث عنها وقد تازمه أمور تخرج من الثلث وان لم يوص بها ويضيق الثلث عنها وقد يوصى  
بوصايا وتلزمه أمور تخرج من الثلث يضيق عن جميعها (قوله وصية أو غيرها) أي كان ما يجب اخراجه  
منه وصية أو غيرها (قوله فك أسير أوصى به) أي بفكك وظاهره سواء عين الوصى قدر ما يملك به أولا  
وظاهر اطلاق الصنف كان الأسير الوصى بفكك مسالما أو كافرا وهو كذلك كقول الشيخ ابراهيم القافى  
خلافا للشيخ احمد الزرقانى حيث قيد كلام الصنف بالمسلم وجعل الوصية بفك الأسير الذى  
من جملة الصدقة الآتية في قوله ومعين غيره وجزئه (قوله ولم يتعين عليه قبل موته) أي لوجود غيره  
من الاغنياء وقوله والا فمن رأس المال أي والابان تعين عليه لكونه ليس غنيا غيره أو ليس متمكنا  
من الاغنياء من فسكه غيره (قوله ثم مدبر صحة) أي سواء أوصى بعقته أم لا وكذا يقال في صدق  
المريض أي سواء أوصى بدفعه أم لا وما ذكره من تقديم مدبر الصحة على صدق المريض هو المشهور  
من اقوال ثلاثة وذلك لان النكاح يحدث في المرض اختيارا وليس للانسان ان يحدث في مرضه  
شيئا يبطله المرض وقيل يبدأ بصدق المريض عن مدبر الصحة لأنه اشبه بالمعاوضة ومن الناس من  
يراه من رأس المال وقيل انهما يتعاضدان لان لكل منهما وجها (قوله من الثلث) أي فان كان  
الثالث اقل منهما دفع لها الثلث فمحصله ان الواجب للزوجة الاقل من الأمور الثلاثة (قوله ثم زكاة  
لمين أو غيرها) أي وجبت عليه لتمام ماض وفرط فيها وأوصى باخراجها في المرض أي أو اشهد  
في مرضه بيقائها في ذمته فان لم يوص باخراج تلك الزكاة التي فرط فيها ولم يشهد بيقائها في ذمته لم تخرج  
في الثلث ولا من رأس المال لملح على انه كان اخراجها مالم يتحقق عدم اخراجها لها والا اخرجت من  
رأس ماله فاذا قال وجب على عشرة ريال أو شاة أو اردب قمح زكاة في سنة كذا ولم اخرجه  
أو صيتم باخراجها أو اشهدوا ان ذلك باق في ذمى الى الآن اخرج من ثلثه لأنه لا يدري اصدق في  
بقائها أم لا واذا قال وجب على كذا وكذا زكاة عن السنة القلانية للناضية ولم اخرجه ولم يوص  
باخراجها ولم يشهد ببقائه في ذمته لم يخرج من ثلث ولا من رأس مال لملح على انه كان اخراجها مالم  
يتحقق عدم اخراجها لذلك والا اخرجت من رأس المال كامر (قوله إلا ان يعترف بمحلها الخ) أي  
ويقائها في ذمته من غير اخراج لها وذلك بان يقول وجب على في هذه السنة زكاة عشرة دنائير وهى باقية  
في ذمى أو صيتم باخراجها وحاصل ما في المقام ان زكاة العين في عام الموت لها احوال اربعة ان  
اعترف بمحلها وبقائها في ذمته وأوصى باخراجها فمن رأس المال جبرا على الورثة وان اعترف بمحلها  
ولم يعترف ببقائها ولم يوص باخراجها فلا يجبرون على اخراجها لا من ثلث ولا من رأس مال وانما  
يؤمرون من غير جبر إلا ان يتحقق الورثة عدم اخراجها فتخرج من رأس المال جبرا وان لم يعترف  
بقائها وأوصى باخراجها اخرجت من الثلث جبرا وان اعترف ببقائها ولم يوص باخراجها لم يقض  
عليهم باخراجها وانما يؤمرون من غير جبر لاحتمال ان يكون اخراجها فان علموا عدم اخراجها أجزوا

إذا ضاق عنها فقال (و) لو  
أوصى بوصايا أو لزمه أمور  
تخرج من الثلث وضاق عن  
جميعها (قدم لصيق الثلث)  
عما يجب اخراجه منه وصية  
أو غيرها (فك أسير)  
أوصى به ولم يتعين عليه  
قبل موته. وإلا فمن رأس  
المال (ثم مدبر صحة) ومنه  
مدبر مريض صح من  
مرضه صحة يئنه (ثم صدق  
مريض) لمكروحة فيه  
ودخل بها ومات فيه وصى  
به أولا وتقدم في النكاح ان  
لها الاقل من السهم  
وصدق الثل من الثلث  
(ثم زكاة) لمين أو غيرها  
(أو وصى بها) أي باخراجها  
وقد فرط فيها وانما قدم  
مدبر الصحة وصدق  
المريض عليهما لانهما  
معلومات والزكاة لا يدري  
أصدق في بقائها في ذمته  
وانه فرط فيها أم لا فان لم  
يوص بها فلا تخرج  
ويجوز على انه كان اخراجها  
فمنها في زكاة اعترف بها  
عن عام ماض وانها في  
ذمته وأوصى بها فلا يستثناء  
في قوله (إلا أن يعترف  
بمحلها) عليه أي في عام  
موته منقطع لان الاعتراف  
بالحلول انما يكون للناس  
للحاضر لا للماضى  
(ويوصى) باخراجها

إخراجها ولم تكن في ثلث ولا رأس مال اللهم إلا أن تعلم أنه لم يخرجها فمن رأس المال وهذا في زكاة العين بدليل قوله (كالحرث والماشية) فأنهما يخرجان من رأس المال (وإن لم يوص بها) لانهما من الأموال الظاهرة فلم ان الزكاة الماضية مطلقا تخرج من الثالث ان اوصى بها والا فلا وان الحاضرة ان كانت عينا اخرجت من رأس المال ان اعترف واوصى والا فلا وان كانت حرثا او ماشية فمن رأس المال وان لم يوص لأن من ورث حيا قد طاب او في الجرين او ماشية قبل اخذ الساعي زكاتها فزكاتها على الميت من رأس المال وان لم يوص بها الميت واما ان ورث ذلك قبل طيب الحب او قبل مجيء الساعي فالزكاة في الحب على الوارث وفي الماشية يستقبل الوارث فإن (٤٤٣) لم يكن ساع ومات ربهما بعد الحول وقبل اخراجها فمن رأس المال واما ان

ورث عينا فان اعترف الميت بخلول حولها وأوصى باخراجها اخرجت من رأس المال وعلم أيضا ان الزكاة الحاضرة ليست مما نحن بسدد ها وانما ذكرها المصنف استطرادا وتبينا للفائدة لان كلامنا هنا فيما يخرج من الثلث (ثم) إلى الزكاة الماضية الوصى بها (الفطر) أي زكاته الماضية أي التي فات وقتها بسروب خمس يوم الفطر واما الحاضرة بأن مات ليلة الفطر على أنها يجب بالفروب أو يومه فمكزكاة العين تخرج من رأس المال ان أوصى بها وان لم يوص امر الوارث باخراجها ولم يجبر عند ابن القاسم (ثم) إلى زكاة الفطر (كفارة ظهار وقتل) خطأ وكفارة الظهار تشمل اطعمه فهذه النسخة أحسن من نسخة ثم عتق ظهارا واما القتل عمدا

عليها من رأس المال اه شيخنا عدوى (قوله وان لم يوص بها) أي باخراج زكاتها وسواء اعترف بيقائهما في ذمته أم لا (قوله مطلقا) أي زكاة عين أو ماشية أو حرث وقوله ان أوصى بها أي أو أشهد على بقاءها في ذمته وقوله ان اعترف أي محلها ويقائهما في ذمته (قوله فان اعترف الميت بخلول حولها) أي ويبقاء زكاتها في ذمته فلا بد من هذا أخذنا مما تقدم (قوله أي زكاته الماضية) أي التي اعترف بها والحال انه أوصى باخراجها فان اعترف بها فقط ولم يوص باخراجها أمر ورثته باخراجها من رأس المال من غير جبر هذا ان لم يشهد في حال صحته أنها في ذمته والا أخرجت من رأس المال جبرا (قوله تخرج من رأس المال) أي جبرا (قوله ان أوصى بها) أي أو أشهد في صحته أنها في ذمته (قوله احسن من نسخة ثم عتق ظهار) أي لانه يفوت عليها اطعام الظهار (قوله ويدخل في قوله الآتي) أي ويدخل في مرتبة قوله الآتي الخ وهذا تفسير لآخر المراتب كأنه قال ويدخل في آخر المراتب وهي مرتبة الوصية لشيء معين غير العتق (قوله أفرع بينهما أيهما يقدم) أي في الاخراج من الثلث • واعلم ان محل اخراجها من الثلث ان فرط فيها بمضى مدة بعد نكح كفارة الظهار وبعد وجوب كفارة القتل وأوصى باخراجها ولم يعلم هل اخرجها أم لا ولم يشهد في صحته أنها في ذمته فان لم يفرط فيها أو علم انه لم يخرجها أو شك ولكن أشهد في صحته بيقائهما عليه فأنهما يخرجان من رأس المال جبرا (قوله ثم لفطر رمضان) انما اخرجت عن كفارة اليمين لان كفارة اليمين واجبة بالقرآن وكفارة فطر رمضان واجبة بالسنة (قوله ثم السكفارة للتفريط) انما اخرجت عن كفارة الفطر في رمضان لان كفارة الفطر لحلل حصل في ذات الصوم وكفارة التفريط لتأخير قضائه عن وقته ولا شك أن الأولى أكد (قوله ثم محل الثلاثة) أي كفارة اليمين وكفارة فطر رمضان عمدا وكفارة التفريط أي محل هذه الثلاثة تخرج من الثلث على الترتيب المذكور (قوله حيث لم يعلم الخ) أي اذا أوصى بها والحال انه لم يعلم الخ (قوله فان علم بانه لم يخرجها) أي فان أوصى والحال انه علم انه لم يخرجها (قوله ثم إلى كفارة التفريط النذر) انما أخر النذر عنها لان النذر أوجه على نفسه وكفارة التفريط وجبت بنص السنة فهي أقوى (قوله سواء نذره في صحته او مرضه) لكن ان كان في الصحة فلا بد من الايضاه به حتى يخرج من الثلث والا كان من قبيل الهبة لا يتم الا بالحوز قبل المانع وان كان النذر في المرض فانه يخرج من الثلث وان لم يوص به لأن التبرعات في المرض تخرج من الثلث وان لم يوص بها كذا قرر شيخنا وقوله وسواء نذره في صحته او مرضه الخ نحوه لنت قائلا انه ظاهر كلام المصنف (قوله وخصه بعضهم) أي وهو

فالتعق فيه ليس بواجب والسكلام في ترتيب الواجبات فلا يراه هنا بل يكون في آخر المراتب ويدخل في قوله الآتي ومعين غيره (و) اذا لم يحمل الثلث الارقية واحدة وعليه عتق ظهار وعتق قتل خطأ (أفرع بينهما) أيهما يقدم (ثم) إلى عتق الظهار والقتل الخطأ (كفارة يمينه) واخرجت عنهما لانها على التخيير وهما على الترتيب (ثم) كفارة (لفطر رمضان) عمدا باكل أو شرب أو جماع (ثم) السكفارة (للتفريط) في قضائه حتى يدخل عليه رمضان آخر ثم محل الثلاثة التي ذكرها حيث لم يعلم هل اخرجها أم لا ولم يشهد في صحته أنها في ذمته فان علم بانه لم يخرجها أو أشهد في صحته أنها في ذمته وأوصى بها فمن رأس المال وكذا يقال في عتق الظهار والقتل (ثم) إلى كفارة التفريط (النذر) الذي لم يمسوا نذره في صحته او مرضه وخصه بعضهم بالنذر في الصحة واما نذر المرض

فالتعق فيه ليس بواجب والسكلام في ترتيب الواجبات فلا يراه هنا بل يكون في آخر المراتب ويدخل في قوله الآتي ومعين غيره (و) اذا لم يحمل الثلث الارقية واحدة وعليه عتق ظهار وعتق قتل خطأ (أفرع بينهما) أيهما يقدم (ثم) إلى عتق الظهار والقتل الخطأ (كفارة يمينه) واخرجت عنهما لانها على التخيير وهما على الترتيب (ثم) كفارة (لفطر رمضان) عمدا باكل أو شرب أو جماع (ثم) السكفارة (للتفريط) في قضائه حتى يدخل عليه رمضان آخر ثم محل الثلاثة التي ذكرها حيث لم يعلم هل اخرجها أم لا ولم يشهد في صحته أنها في ذمته فان علم بانه لم يخرجها أو أشهد في صحته أنها في ذمته وأوصى بها فمن رأس المال وكذا يقال في عتق الظهار والقتل (ثم) إلى كفارة التفريط (النذر) الذي لم يمسوا نذره في صحته او مرضه وخصه بعضهم بالنذر في الصحة واما نذر المرض



فرتبته رتبة ما يليه وهو قوله (ثم) المتق (البتل) في مرضه (ومدير المرض) ثم ما في مرتبة واحدة إذا كان في لفظ واحد أو لفظين وليس بينهما سكوت كأن يقول في مرض موته أعتقت عبدي فلانا ودبرت فلانا وإلا قدم ما وقع أولا وأما الصدقة والعطية المبتلن في المرض فيقدمان على الوصية بالمتق عند مالك وأكثر أصحابه ويقدم الموصى بعتقه عليهما (٤٤٣) عند ابن القاسم ويؤخذ من هذا أن

المتق المبتل في المرض يقدم على الصدقة المبتلة فيه (ثم) على المتق المبتل والمدير في المرض (الموصى بعتقه) إذا كان (معيناً عنه) كعبدى فلان (أو) معينا (يشتري) بعد موته كاشتروا عبد فلان واعتقه عنه حالا (أو) لكشهر) أى أو بعد شهر بعد موته في الصورتين أى وهو المعين عنه أو يشتري (أو) أوصى بعتق معين عنه (بمال) أى على مال يدفعه المبدل أو رتبة وسواء قيد بمجمل أو بمؤجل أو نطلق (فمجهله) العبد عقب موت سيده وهذه الحصة الصور في مرتبة واحدة يقع التحاوص فيها عند الضيق وأخرت عن المبتل والمدير بمرض لان له الرجوع فيهم بخلافهما (ثم) على الحصة المذكورة (الموصى بكتابته) بعد موته (والمعتق بماله) أى على مال ولم يجعله عقب موت سيده (والمعتق إلى أجل بعد) أى زاد على شهر وأقل من سنة (ثم) يليه

المواق وابن مرزوق تبعاً لأبي الحسن (قوله فرتبته رتبة ما يليه) أى من الأمرين وهما المبتل بعتقه في المرض ومدير المرض وحينئذ يقع التحاوص عند الضيق بين هذه الثلاثة (قوله وإلا قدم ما يقع أولاً) أى وإلا بأن كانا بلفظين بينهما سكوت قدم ما وقع منهما أولاً (قوله فيقدمان على الوصية بالمتق) الأوضح على الموصى بعتقه ثم لا مفهوم له بل يقدمان على سائر الوصايا حتى على فك الأسير عند ذلك وعامة أصحابه كما في عج (قوله عليهما) أى على الصدقة والعطية المبتلن في المرض (قوله ويؤخذ من هذا) أى من تقديم الموصى بعتقه على الصدقة والعطية المبتلن في المرض على ما قال ابن القاسم (قوله يقدم على الصدقة المبتلة فيه) وذلك لأن المتق المبتل في المرض يقدم على الموصى بعتقه الذى هو مقدم على الصدقة المبتلة في المرض وهو مقدم على المقدم على المقدم على ذلك الشيء (قوله في الصورتين الخ) يعنى أن الإيصاء بعتقه عنه حالا أو بعد شهر من موته يجرى فيما إذا وصى بعتق معين عنده أو يشتري بعد موته فهذه أربعة (قوله أو بماله) أى كما لو قال للورثة أوصيكم أن تأخذوا من عبدي فلان عشرة وتعتقوه حالا أو بعد شهر من موتى أو أطلق فعجل العبد ذلك المال عقب موت السيد (قوله وهذه الحصة) أى وهى الموصى بعتقه حال كونه معينا عنه حالا أو بعد شهر من موته أو يشتري بعد موته وبعثق حالا أو بعد شهر والخامس المعين عنده الموصى بعتقه على مال وعجله وكان الأولى أن يقول وهذه السبعة لأن المعين الموصى بعتقه على مال إما أن يقيد عتقه بالحال أو بجماله بعد شهر أو يطلق أو يقول وهذه الثلاثة أى الموصى بعتقه حال كونه معينا عنه أو يشتري والموصى بعتقه على مال فعجله لكن الشارح جعلها خمسة بحجاءة المتن تأمل (قوله لأن له الرجوع فيهم) الأولى فيها أى الخمس صور إلا أن يقال المراد لأن له الرجوع في الوصية بعتقهم أى بعتق كل واحد من هؤلاء الخمسة بخلاف مدير المرض والمبتل عتقه فيه فإنه لا يمكن من الرجوع في العتق والتدبير فيهما (قوله ثم الموصى بكتابته بعد موته) أى ولم يجعل الكتابة كأن يقول أوصيكم أن تكاتبوا عبدي فلانا بعد موته بكذا فكاتبوه بعد موته ولم يجعل الكتابة أما إن عجل الكتابة عقب موت السيد كان في مرتبة الموصى بعتقه على مال وعجله كما لا ينشك هذا هو الصواب في تقرير المتن كما في بن خلافا لما في ع. من حمل قوله ثم الموصى بكتابته على ما إذا عجل الكتابة بعد موته (قوله والمتق بماله) أى والذى أعتقه الميت على مال (قوله والمتق إلى أجل بعد الخ) أى فهذه الثلاثة في مرتبة ويقع التحاوص فيها عند الضيق (قوله أى زاد على شهر) أى بدليل ما مر من قوله أو لكشهر وقوله أو أقل من سنة أى بدليل قوله ثم المعتق لسنة (قوله وقبل السنة) أى ولم يبلغ سنة (قوله لم أره لأحد) أى أنه لم يقف على من زاده هذه الزيادة (قوله فكان يجب حذفه) أى حذف قوله والمتق لأجل بعد لاندراجة في المعتق لشهر إذ المراد به ما نقص عن السنة (قوله ثم ان الرجوع ما قاله الخ) وأما ما قاله المصنف من تقديم الموصى بكتابته والموصى بعتقه على مال ولم يجعله على الموصى بعتقه لسنة ولأكثر فقد تبع فيه ابن عبد الحكيم وهو قول ضعيف (قوله أى العتق لسنة) أى الموصى بعتقه بعد سنة والموصى بعتقه بعد أكثر من سنة

(المعتق لسنة) وهو يقدم (على) المعتق إلى (أكثر) من سنة كسنتين فأكثر كما في القدمات فإنه ذكر فيها العتق لشهر ثم لسنة ثم لسنتين إلا أن زيادة المصنف هنا إلى أجل بعد وجملة على ما زاد على الشهر وقبل السنة بدليل ما بعده قال ابن غازي لم أره لأحد أى فكان يجب حذفه ثم ان الرجوع ما قاله ابن مرزوق من أن هاتين الأخيرتين أى العتق لسنة أو أكثر في مرتبة واحدة وأنها

يلباز العتق بمال فجعله ثم يليمها (٤٤٤) العتق بمال ولم يجعله والموصى بكتابه فكان حقه أن يقول بعد انظر فجعله ثم العتق

إلى أجل ثم الوصى بكتابه (تم)  
والعتق بمال لم يجعله (تم)  
وصيته (يعتق لم يعين)  
كقوله اعتقوا عني عبداً (تم)  
حج (أي ثم وصيته بحج عنه  
(إلا لصورة فيتحصان)  
أي الوصى بعتقه غير  
معين وحج الصرورة أي  
حجة الاسلام وشبهه في  
المحاضرة قوله (كعتق لم يعين  
ومعين غيره) أي غير  
العتق كأن يوصى بعتق عبد  
غير معين وشوب معين أو عبد  
معين أو بغير معين لزيد  
فيتحصان (وجزئه) أي  
المعين كأن يوصى لزيد  
بنصف ثوب معين  
أو نصف عبد أو بغير معين  
فالثلاثة إذا اجتمعت  
أو الانسان منها في  
مرتبة واحدة وانما  
أعاد قوله كعتق لم يعين  
ليرتب عليه ما بعده وقد  
يقال العتق غير المعين الأول  
زاحمه حج والثاني زاحمه  
معين غيره أو جزؤه فلا  
تكرار (وللريضة)  
مرضا مخوفاً (اشترأ  
من يعتق عليه) كأنه  
وأيه (بثلث) فأقل ويعتق  
عليه ناجز أو يث لتقدم عتقه  
على موته وأما بأكثر من  
ثلاثة فلا يث وخير الوارث  
ان كان لا يعتق عليه فيما

(قوله والموصى بكتابه) أي ولم يجعلها بعد موت السيد (قوله ثم العتق إلى أجل) أي سواء كان  
سنة أو أكثر (قوله ثم وصيته بعتق) أي ثم يلى الوصى بعتقه لأكثر من سنة للوصى بعتقه حال كونه  
غير معين (قوله أي ثم وصيته بحج عنه) أي إن لم يكن ذلك الحج حج صرورة أي حجة الاسلام (قوله إلا  
لصرورة) أي إلا إذا كان ذلك الحج الوصى به لشخص صرورة أي لم يحج حجة الاسلام (قوله كعتق  
لم يعين) أي كوصيته بعتق لعبد لم يعينه كأعتقوا عبداً (قوله وجزئه أي المعين) يصح أن يجعل  
ضمير وجزئه لغير المعين كما في ح ويراد بجزءه غير المعين كربع المال أو ثلثه ففى المدونة من أوصى  
بثلث ماله لقوم وبشيء بعينه لقوم نظرية المعين وإلى ما أوصى به من الثالث ويتحصان (قوله فالثلاثة الخ)  
أي الوصية بعتق غير المعين والوصية بمعين غير العتق والوصية بجزء معين أو غير معين  
كالوصية بربع ماله كما علمت (قوله في مرتبة واحدة) أي وفيها التحصان عند الضيق (قوله الأول  
زاحمه حج) الأول أن يقول الأول لم يزاحمه شيء أو زاحمه حج (قوله والثاني زاحمه معين  
غيره) أي غير العتق (قوله وللريضة اشتراء من يعتق عليه) أي سواء كان يعتق على وارثه أيضاً كأن  
يشترى المريض ابنه مع وجود ابن له آخر أو كان لا يعتق على وارثه كأن يشترى المريض أخاه  
وكان الوارث له ابن عمه (قوله ويرث) أي كل المال أو بعضه واعترض على المصنف بأن في  
اشترائه من يعتق عليه في حال مرضه ادخال وارث وهو منهي عنه فمقتضاه عدم ارثه لأن الصدوم  
شرعا كالمدوم حسا وأجيب بأن النهى عنه ادخال وارث بسبب من أسباب الارث التي تظراً  
كنزول المريض فان الزوجة المنكوحه في المرض وارثة بسبب الكاح الطارىء وما هنالك كذلك  
إذ المشتري وارث قطما والشراء انما أوجب رفع المانع من الارث (قوله وخير الوارث ان كان) أي  
ذلك العبد المشتري في المرض لا يعتق عليه أي على الوارث بل يعتق على المريض فقط كما لو اشترى  
المريض أخاه وكان الوارث له ابن عمه وقوله فان أجازته أي فإن أجاز الشراء بزايد على الثلث  
وقوله فظاهر أي فعتقه ظاهر وان كان لا يرث وذلك لأن اجازة الوارث انما تكون معتبرة بعد الموت  
وحينئذ فإزاد على ثلث المريض من ذلك العبد لا يعتق إلا بعد اجازة الكاتبة بعد الموت فيكون  
بعض ذلك العبد رقيقاً حين الموت فلا يرث واعترض بأن اجازة الوارث في المرض لازمة من  
حين اجازة وحينئذ فمقتضاه انه يرث وأجيب باننا لما لم نقطع باستمرار تلك الحالة لاحتمال صحة  
المورث أو تغير الوارث المحيز قبل موت الوصى لم يحكم بالارث بالاجازة الأولى وقد يقال على هذا  
الجواب إذا مات الوصى بمرض وموت ولم يتغير الوارث فما السانع من الارث حينئذ بالاجازة  
الأولى لا تنفاه موافقه (قوله وإن رده) أي رد ما زاد على الثلث (قوله فان كان) أي ذلك العبد  
المشتري في المرض (قوله يعتق عليه) أي على الوارث (قوله كالابن والأخ) أي كما لو اشترى  
المريض ابنه مع وجود ابن آخر أو أخاه مع وجود أخ آخر هذا هو الراد وليس المراد انه اشترى ابنه  
مع وجود أخيه أو اشترى أخاه مع وجود ابنه لأن العبد المشتري لا يعتق على الوارث حينئذ بل على  
الميت فقط تأمل (قوله فلا خيار له) أي فلا خيار للوارث فيما زاد على الثلث ويعتق ما زاد  
على الثلث مطلقاً سواء أجاز أو لم يجز (قوله وعلى كل حال) أي سواء أجاز الوارث أم لا  
(قوله ولا يرث) وذلك لأن المريض إذا اشترى من يعتق عليه وعلى وارثه بماله كله مثلاً فإنه  
يعتق عليه بمجرد الشراء لثله وما زاد على الثلث لا يعتق إلا بعد الموت ودخوله في ملك الوارث حينئذ  
فذلك العتق كان بعضه وقت الموت رقاً فلا يرث (قوله وقيل بل إذا أجاز الوارث في المرض)

أي

زاد على الثلث فان أجاز فظاهر وان رده عتق منه محل الثلث فان كان يعتق عليه أيضاً كالابن

والأخ فلا خيار له وعتق الباقي عليه وعلى كل حال فالشراء صحيح لازم (د) لا يرث (و) قيل بل إذا أجاز الوارث في المرض وورث

لأن إجازته في الأرض

لازمة لارجوع له فيها فقد تحقق عتقه قبل الموت نعم إن أجاز بعد الموت لم يرث (لأن أوصى بشراء ابنه) أدوية أو أخيه بعد موته فاشترى (وعتق) فلا يرث لأن عتقه بعد الموت (وقدم الابن على غيره) يعني أنه إذا اشترى ابنه أو من يعتق عليه في المرض أو من يعتق غيره وضاق الثلث عن حل الجميع فانه يقدم الابن أي من يعتق عليه في غيره وظاهره وقع ذلك في وقت واحد أو وقتين وأما لو اشترى ابنه في المرض وغيره ممن يعتق عليه فيتحصان إن اشترى صفة واحدة والا قدم الأول على الراجع ثم ذكر مسألة تعرف عند اصحاب بمسألة خلع الثلث بأنواعها الثلاثة سواء كان فيها دين أو عرض غائب أم لا فقال (وإن أوصى لشخص بمنفعة) شيء (معين) مدة معينة كأن يوصي بخدمة عبده فلان أو سكنى داره أو يركوب دابته الفلانية لزيد مدة سنة مثلا (أو) أوصى له (بما) أي شيء كعبد أو بعير (ليس فيها) أي التركة مما ليس معنا كاشترى له عبدا أو أعطوه له

أي ما زاد على الثالث سواء كان العبد المشتري في المرض يعتق على ذلك الوارث المميز أم لا (قوله لأن إجازته في المرض) أي لأن إجازة الوارث ما زاد على الثلث في المرض لازمة إذا كان لا عذر له في الإجازة وكان لا يجهل أن له الإجازة والرد كما مرووقوله فقد تحقق عتقه قبل الموت أي وحينئذ فيرث (قوله لم يرث) أي لأن بعضه وقت الموت كان رقا وهذا القول ظاهر لتلاوته من الاعتراض بخلاف القول الأول لكن ظاهر كلامهم اعتماد الأول وعليه اقتصر في المخرج (قوله وعتق) أي بمجرد شرائه فلا يفتقر إلى صيغة عتق من الموصي لأن الابن لما أوصى بشرائه فكأنه اشتراه (قوله لأن عتقه بعد الموت) أي ووقت الموت كان غير وارث لأنه كان رقيقا والرق حين الموت مانع من الارث (قوله يعني أنه إذا اشترى ابنه أو من يعتق عليه في المرض النسخ) أشار الشارح بهذا التقرير إلى أن قول المصنف وقدم الابن على غيره من تمة قوله وللريض النسخ وأنه لا مفهوم للابن ونحوه لابن مرزوق وقرره بهرام والبساطي وت على أنه من تمة قوله لا إن أوصى بشراء ابنه أي أنه إذا أوصى بشراء ابنه ومن يعتق عليه وضاق الثلث عن حملهما فيقدم الابن سواء وقعت الوصية بشرائهما في وقت واحد أو وقتين تقدمت الوصية بشراء الابن أو تأخرت وفيه نظر بل الذي ينبغي أن الحكم في هذه كالحكم فيما إذا اشترى أي ابنه ومن يعتق عليه في المرض المذكور في الشارح وحينئذ فيتحصان إن أوصى بشرائهما صفة واحدة والا قدم صاحب الوصية الأولى (قوله ممن يعتق عليه) أي وضاق الثلث عن حملهما فيتحصان (قوله والا قدم الأول) أي والا بأن اشترى مرتبين قدم الأول على الراجع ومقابلته أنه يقدم الابن مطلقا أي سواء اشترى صفة أو مرتبين وهو الحاصل أن الصور الثلاثة الأولى أن يشترى في المرض من يعتق عليه ويبتل عتق غيره فيه والثانية أن يشترى في المرض ابنه ومن يعتق عليه غيره والثالثة أن يوصى بشرائهما وفي كل أي إما يتحمل الثلث الأمرين أو يضيّق عنهما فان تحمل الثلث كلا من الأمرين في كل مسألة فكذا وإن ضاق عن تحمل الأمرين قدم في الأولى من يعتق عليه وفي الثانية يتحصان إن اشترى صفة واحدة والا قدم الأول وفي الثالثة يتحصان إن أوصى بشرائهما صفة واحدة والا قدم الموصى بشرائه أولا على الراجع فهما وقيل يقدم الابن فهما مطلقا وهو ضعيف (قوله تعرف عند اصحاب بمسألة خلع الثلث) أي لأن الوارث في الغالب لا يسلم الا الأقل وهو الثلث (قوله سواء كان فيها دين أو عرض غائب) أي ان التخيير بين الأمرين الآتين ولو كان في التركة دين أو عرض غائب خلافا لما قاله شرف الدين الطخيشي من أنهم لا يغيرون بين الأمرين إذا كان فيها دين أو عرض غائب (قوله مدة معينة) أي وأما لو أوصى بمنفعة معين ولم يعين لذلك مدة معينة فانه يجعل لذلك الثلث وكأنه أوصى له بالثلث فيعطاه بلا تخيير كما مر من أنه يضرب للمجهول بالثلث (قوله أو سكنى داره) أي المعينة بالإشارة أو الوصف (قوله أو أوصى بعنقه عبده فلان) أي بأن قال أوصيكم ان تعتقوا عبيدي فلانا بعد موتى بشهر أو قال هو حر بعد موتى بشهر (قوله والحال انه لا يعمل الثلث قيمته) أي والحال ان ثلث الموصى أي ثلث التركة كلها ان كانت حاضرة أو ثلث ما حضر منها حيث كان بعضها حاضرا وبعضها غائبا لا يعمل قيمة الميعين الموصى بمنفعته في الأول ولا يعمل قيمة ما أوصى بشرائه للموصى له مما ليس في التركة بأن كان ثلث التركة لا يعمل قيمة عبيد مثلا وسط في الثاني ولا يعمل قيمة العبد الموصى بعتقه بعد موته بشهر هذا ظاهر كلام الشارح فكلامه يقتضي ان قول المصنف ولا يعمل الثلث قيمته شرط في تخيير الوارث بين الأمرين المذكورين في الفروع الثلاثة وليس كذلك وإنما هو شرط في الأول والثالث فقط دون

(أو) أوصى (بعنقه عبده) فلان (بعد موته بشهر) مثلا (و) الحال انه (لا يعمل الثلث) في الأنواع الثلاثة (قيمه)

أى قيمة المعين الموصى بنفسه وغير المعين الموصى بشرائه فما ليس فيها والعبد الموصى بنفسه بعد موته بشره فليس للراثة قيمة منفعة المعين في الأولى كما قد يتبادر منه بل المراد بها قيمة ذى المنفعة وفهم قولنا لما ليس معنا أنه لو أوصى بهراء معين فهو ما قدمه بقوله واشترائه فلان وأبى بطلان الخ (حيز الوارث) في الثلاثة (بين أن يحيز) وصية مورثة (أو يخلع ثلث الجميع) أى جميع التركة من الحاضر والغائب عرضا أو عينا (٤٤٦) أو غيرهما أى يعطى من كل شيء لا الميت ثلثه في المستقبلين الأولين وأما الثالثة فيخير بين

الاجازة وبين أن يعطى من العبد بقدر ثلث جميع المال بإطلاق خلع الثلث عليها تغليب واعتز بقوله بمنفعة معين مما إذا أوصى له بفضلى المعين كدار معينة ولم يجعلها الثلث فقال مالك مرة مثل ما تقدم ومرة أخرى يخير الوارث بين الاجازة وبين خلع ثلث جميع التركة من ذلك المعين خاصة وهذا هو الذى رجع إليه مالك قال ابن القاسم وهو أحب إلى قوله في التوضيح (و) إن أوصى لشخص (بنصيب ابنه أو مثله) أى مثل نصيب ابنه (فالجميع) أى يأخذ الموصى له جميع نصيب ابنه وهو جميع المال ان اشرد الابن أى وأجاز الوصية أو الباقي بعد ذوى الفروض أو نصف المال أو نصف الباقي ان كان الابن اثنين وأجازها فان لم يحز الواحد أو الاثنان كان له ثلثه وان كانوا ثلاثة فقد أوصى بثلث ماله ولا يتوقف على اجازة فان كانوا أربعة فقد أوصى له بربع

الثاني فان الحكم فيه ما ذكره المصنف من التخيير وان حمل الثلث الموصى به كانه عليه ح وغيره انظرين وأما ان حمل الثلث قيمته في الأول والثالث تعين تسليم الموصى به (قوله أى قيمة المعين الموصى بنفسه) لعل وجهه مع أن القياس النظر للمنفعة الموصى بها أن الانتفاع مظنة تلف المعين (قوله بل المراد بها) أى بقيمة منفعة المعين المتبادرة من لفظه (قوله أنه لو أوصى بشراء معين) أى كاشترى له فلانا عبد فلان وأعطوه له (قوله فهو ما قدمه) أى فهذا لا تخير فيه وهو ما قدمه بقوله الخ والحاصل أن قول المصنف هنا أو بما ليس فيها يعنى مما ليس معيناً وأما لو أوصى بشراء ما ليس فى التركة من المعينات فهذا لا خيار فيه بل تطالب الورثة بشراءه من غير تخيير كما تقدم فان لم يقيد كلام المصنف هنا بما ليس معيناً تناقض مع ما تقدم (قوله أو يخلع الخ) أى أو يدفع للموصى له ثلث جميع التركة من المال الحاضر والغائب عينا كان أو عرضا أو غير ذلك كالحبوان والطعام (قوله عرضا أو عينا) أى سواء كان كل من الحاضر والغائب عرضا أو عينا ناضا أو دينا (قوله الاولين) أى وهما النوعان الاولان من أنواع مسئلة خلع الثلث (قوله بإطلاق خلع الثلث عليها) أى على المسئلة الثالثة أى مع انه ليس فيها خلع ثلث وإنما فيها العلق من العبد بقدر الثلث (قوله مثل ما تقدم) أى من تخيير الوارث بين الاجازة أو تسليم ثلث من كل شيء من التركة (قوله من ذلك المعين) أى انه لا يدفع له ثلث جميع التركة من جميع التركة كما هو القول الاول بل يدفع له ثلث جميع التركة من ذلك المعين فقط فلو كان ثلث التركة يحمل ثلاثة أرباع العبد المعين أو الدار المعينة فانه يدفع للموصى له ثلاثة أرباعه (قوله وبنصيب ابنه أو مثله الخ) اعلم انه إذا جمع بين مثل ونصيب فظاهر أن له الجميع كما قاله المصنف وأما ان حذف مثل واقتصر على نصيب فقال ابن مردودك لم أر ما للمصنف فيها الا عند ابن الحاجب وابن شاس تبعاً لوجيز الغزالي والذى صرح به اللخمي فيه انه يجعل الموصى له زائدا وتكون التركة بينه وبين الابن نصفين اتفاقا وقد نقل ابن عرفة كلام اللخمي اهـ بن (قوله فالجميع) أى بشرط ان يكون الابن موجودا وأن يكون معيناً أى كونه ذكراً كما هو لفظه أو أنثى كما لو نطق بها وعدم قيام مانع به فخرج بالموجود وصيته بنصيب أو بمثل نصيب ابنه ولا ابن له فتبطل الا أن يقول لو كان موجودا او يحدث له بعد الوصية وقبل الموت وخرج بالمعين ما لو قال اوصيت له بنصيب أو بمثل نصيب احد ورثتي ولم يعينه وكان له ورثة يختلف ارنهم فيذكره بقوله وبنصيب أحد ورثته الخ وخرج بالقيد الثالث من قام به مانع فتبطل الوصية الا ان يقول اوصيت له بنصيب ابني لو كان يرث فيعطى نصيبه حينئذ (قوله ان اشرد الابن) أى عن ابن آخر ولم يكن هناك صاحب فرض وقوله او الباقي بعد ذوى الفروض أى ان اشرد الابن وأجاز الوصية وكان معه صاحب فرض (قوله او نصف المال) أى ان لم يكن هناك صاحب فرض وقوله او نصف الباقي أى ان كان هناك صاحب فرض (قوله لكان كرايع مع المذكور) أى اذا كانت الوصية المذكورة (قوله أى على مائله) أى فان كان الموصى له ذكراً قدر ذكره زائدا

المال أو خمسة فبالجميع وهكذا وقد علمت أن ما زاد على الثلث يتوقف على اجازة بخلاف الثلث فدون (لا) إن قال (جمله) على وارثاً معه أى مع ابني (أو) قال (الحقوة به) أو نزلوه منزله أو اجملوه من عداد ولدى ونحو ذلك (فرائدا) أى يقدر الموصى له زائدا وتكون التركة بينهما نصفين ان أجاز والا فالثلث فان كانوا ابنتين فله الثلث اجازاً أو لم يحيزاً ولو كانوا ثلاثة فهو كابن رابع وهكذا ولو كانوا ثلاثة ذكور وثلاث اناث لكان كرايع مع الذكور ولو كانت الوصية لأبى لكانت كراية من الاثلاث بقوله فرائدا أى على مائله



(د) إن أوصى له (بنصيب

أحد ورثته) أو بمثل  
نصيب أحدهم وترك  
ذكوراً أو إناثاً أو ذكوراً  
واناثاً (فجزءه) أى  
فيحاسبهم بجزءه (من عدد  
رءوسهم) فإن كان عدد  
رءوس ورثته ثلاثة فله الثلث  
أو أربعة فله الربع أو خمسة  
فله الخمس وهكذا ولا  
نظر لما يستحقه كل وارث  
ثم يقسم ما بقى بينهم على  
فرائض الله تعالى (د) إن  
أوصى له (بجزءه) من ماله  
(أو سهمه) منه (نسبهم)  
أى حاسب بسهم (من)  
أصل (فريضة) ولو عائلة  
فاذا كان أصلها من أربعة  
وعشرين مثلاً وعالت  
لسبعة وعشرين فله جزء  
من سبعة وعشرين ولا  
ينظر لما تصح منه المثلة  
على الأصح (وفي كون  
ضعفه) أى النصيب أى  
قال أوصيت له بضعف  
نصيب ولدى (مثله) أى  
النصيب (أو مثليه تردّدتم)  
لابن القصار ولشيخه  
فهو يقول ضعف الشيء  
قدره مرتين وهو مذهب  
إليه أبو حنيفة والشافعي  
وقل عن شيخه خلاف  
ذلك أى أن ضعف الشيء  
ماساؤه فاذا تعدد الابن  
حقيقة أو حكماً كان يكون  
معه ابنتان أو معه أم وزوجة  
وأوصى لشخص بضعف  
نصيب ابنه فعل القول

على الأولاد الذكور وإن كان أنثى قدر زائداً على الأولاد الإناث فلو كان الموصى له غنى مشكلاً  
فالظاهر أنه يعطى نصف نصيب ذكر وأنثى كما نقله شيخنا الشيخ عبد الله الغربي عن شيخه  
سيدى محمد الزرقانى (قوله) بنصيب أحد ورثته) أى وكان له ورثة ولو مختلفاً ارثهم وكذا بنصيب  
أحد بنيه إذا كان له أولاد ولو مختلفاً ارثهم قال ح واختاف إذا أوصى بنصيب أحد بنيه وترك  
رجالاً ونساء على أربعة أقوال الأول قول مالك يقسم المال على عدد رءوسهم الذكور والأنثى فيه سواء  
ويعطى حظ واحد منهم ثم يقسم ما بقى على فرائض الله ثم ذكر بقية الأقوال ثم قال والمعتمد الأول  
لكونه مذهب المدونة اه وهو يفيد أنه لافرق بين أحد ورثتى وأحد بنى خلافاً لما ذكره عجم من  
الفرق بينهما قائلًا انه يعطى فى أحد بنيه حظ واحد من بنيه سواء كان مع بنيه أنثى فأكثر أم لا وهو غير  
صواب والصواب ما فى ح فانه تسكام فى المدونة على المستثنين وأفاد أن حكمهما واحد انظر بن  
(قوله أى فيحاسبهم بجزءه) وذلك بأن يقسم المال على عدد رءوسهم الذكور والأنثى فيه سواء ويعطى  
حظاً من ذلك ثم يقسم الباقي على فرائض الله اما ان لم يترك إلا ابناً واحداً فهو قوله وبنصيب ابنه  
(قوله رءوسهم) أى الورثة فقط وسواء كانوا كلهم عصبة أو كلهم أصحاب فروض أو كان بعضهم  
عصبة وبعضهم أصحاب فروض (قوله ولا ينظر لما يستحقه كل وارث) أى وإنما ينظر لعدد الرءوس  
فى حد ذاتها من غير جعل الذكور برأسين ولو حذف رءوسهم كان أولى وعند الشافعى له مثل نصيب  
أقلامه لانه المحقق (قوله ثم يقسم الخ) أى ثم بعد أخذه الجزء من عدد رءوسهم يقسم الخ وذلك بأن يجعل  
للورثة مسألة ويقسم ذلك الباقي عليها وهو تارة تباينها أو يوافقها ويحتاج ذلك لعمل مذكور فى كتب  
الفرائض (قوله فبهم من أصل فريضته) هذا ظاهر إن كان له فريضة فان لم يكن له فريضة بأن لم  
يكن له وارث حين الموت فهل له سهم من ستة وهو قول ابن القاسم لانه أقل عدد يخرج منه الفرائض  
للقدره لاهل النسب لان الستة مخرج للسدس وهو أقل سهم مفروض لاهل النسب أو من ثمانية  
وهو قول أشهب لانها مخرج أقل السهام التى فرضها الله واستقر به ابن عبد السلام (قوله فله جزء من  
سبعة وعشرين) أى ثم تقسم الستة والعشرون على الورثة لان يجعل للورثة مسألة مستقلة وتقسم  
الستة والعشرون عليها وهى تارة تباينها وتارة توافقها ويحتاج لعمل مذكور فى كتب الفرائض  
(قوله ولا ينظر الخ) هذا راجع لقول للشافعي فبهم من فريضته أى ان الموصى له بجزء من ماله أو  
بهم منه يحاسب بسهم من أصل فريضة الميت سواء صحت من أصلها أم لا ولا ينظر لما تصح منه ان  
انكسرت ولم تصح من أصلها كما هو قول ابن القاسم خلافاً لما فى التلخيص حيث قال لا يحاسب بجزء  
من أصل الفريضة ان صحت من أصلها ولو عائلة والا فله جزء مما تصح منه (قوله مثله) أى كما هو الموافق  
لألفه وقوله أو مثليه أى كما هو العرف والعرف يقدم على اللغة فى الوصايا (قوله تردّد لابن القصار ولشيخه)  
الأول لشيخه والثانى لابن القصار (قوله أو معه أم وزوجة) أى أو إحداهما أو أب فقط أو أب  
وأم أو أب وزوجة أو أب وأم وزوجة فكل من وجد مع ذلك الابن فهو بمنزلة ابن ثان فاذا كان له  
ابن واحد ومعه أم الميت أو أبوه فعلى القول الأول يعطى نصيب الابن فقط وهو الباقي  
بعد ذوى الفروض وعلى الثانى يعطى جميع المتروك لان جميع من وجد مع الابن بمنزلة ابن  
ثان والابن ومن معه يأخذان للمال كله وقد قلنا انه يعطى مثلى نصيب الابن ومثلاً نصيب الابن  
هو المال كله (قوله فيعطى نصف المال المتروك) أى اذا تعدد الابن حقيقة ويجعل الباقي تركة يقسم  
على الولدين وقوله أو الباقي بعد ذوى الفروض أى ويعطى الباقي بعد ذوى الفروض أى إذا

الأول يعطى مثل نصيب الابن فيعطى نصف المال المتروك أو الباقي بعد ذوى الفروض وعلى الثانى يعطى جميع المتروك

بشرط الاجازة فان لم يكن له الابن واحد أعطى جميع التركة على كل من القولين ان اجاز، لصار حاصل المعنى انه اذا قال اوصيت له بضمف نصيب اى هل هو عترة قوله اعطوه مثل نصيب ابى او عترة قوله اعطوه نصيب ابى ومثله . وهه وظاهر ان هذا الخلاف اما يكون عند تعدد الابن ولو حكما كما ذكرنا فان اتحد فليس له الا جميع ما تركه الميت (و) ان اوصى له (عناقر عبد) كخده . فاحذه الموصى له ومات (ورثت عن الموصى له) (٤٤٨) ان بقى من ضمنها شىء ولم ينه قد حدد بوقت وقد حدد حياة القيد وقد يطلق فيجعل

على حياة العبد فتورث  
 إلا أن يقوم دليل على أن  
 المراد حياة الموصى له (وإن  
 عُدَّها) الوصى (بِزمنٍ  
 فكالمستأجر) (بفتح الجيم  
 أى كالعبد المستأجر يورث  
 ما بقى من زمنه وأولاده يبعه  
 إن بقى من المدة كعِلانة  
 أيام لا الجمعة ويجوز كسر  
 الجيم فيفيد أن للوصى له  
 أو وارثه إجارة ماله من  
 الخدمة (فإن قتل) العبد  
 (قلل وارث) له (القصاصُ)  
 ممن قتله إن كان القاتل عبدا  
 (أو القمية) ولا كلام  
 للوصى له لأن حقه إنما  
 كان في خدمته وقد سقطت  
 بالتقتل وشبهه في كون  
 الكلام لوارثه لا للوصى  
 له قوله (كأن جنى) العبد  
 على أحد فالكلام للوارث  
 في إسلامه وفدائه وبطلت  
 الخدمة (إلا أن يفديه  
 الخدم) بالفتح أو وارثه (أو  
 الوارث) له (فلا يتبطل  
 و) (تستمر) لما حدثت  
 له في المستثنين والحاصل  
 أن الكلام أولا للوارث له

تعدد الابن حكما بان كان معه ذور فرض ثم يهدأ يأخذ الموصى له فذالك يجعل الباقي نفس التركة ويقسم على مسئلة الورثة (قوله بشرط الاجازة) راجع لأخذه نصف التركة أو الباقي على القول الاول وأخذه جميع التركة على القول الثاني فان لم تكن الاجازة فليس له الا الثلث على كل من القولين (قوله ان اجاز) أى والاثلث المال فقط (قوله وبمنافع) عطف على منفعة معين وقوله ورثت جوابا بشرط لما خوذ من العطف وعاصله انه إذا أوصى بخدمة عبد من عبيده لغلان ولم يحددها بزمن بدليل ما بعده بل حددها بحياة العبد أو أطلق فانه يخدمه طول حياته وان مات الموصى له فان ورثته يرثونها بعده لان الموصى لما لم يحددها علم أنه أراد خدمته حياة العبد (قوله قد يحد بوقت) أى وسيأتي الكلام عليه (قوله على أن المراد) أى مراد الموصى (قوله وان حددها بزمن) أى وقبضه الموصى له ومات (قوله ولسيده) أى وهو وارث الموصى بالكسر (قوله ويجوز كسر الجيم) أى فوارث الموصى له أى كالشخص المستأجر (قوله فان قتل العبد) أى الموصى بمنافعه لزيد سنين معينة أو حياة زيد الموصى له (قوله فللوارث له) أى فلهن ورث ذلك العبد من سيده (قوله أو القيمة) أى ان كان القاتل حرا وقوله فللوارث القصاص أو القيمة أى وله العفو مجانا فشق التخيير الثاني محذوف للعلم به (قوله فالكلام للوارث) أى لو ارث سيده الموصى وقوله في اسلامه أو فدائه أى فان فداء استمرت الخدمة على ما كانت عليه قبل الجنابة وان اسلمه خير الخدم أو وارثه بين امضاء مافعله ورث الموصى ويطلق حقهم في الخدمة أو يفدونه وتستمر الخدمة الى موت العبد في المطلقة وإلى آخر المدة المقيدة (قوله وبطلت الخدمة) أى اذا سلمه الوارث لارباب الجنسية اى والحال ان الخدم او وارثه رضى بذلك الاسلام (قوله الا ان يفديه الخدم بالفتح أو وارثه) أى فليس لو ارث سيده حينئذ اسلامه ولا تبطل الخدمة وتستمر (قوله او الوارث له) أى للسيد وكان الاولى حمله على وارث الخدم الا لا يكون فيه ركع مع احل به قوله كأن جنى (قوله ان الكلام اول الوارث) أى وارث الموصى بالكسر (قوله فان فداء استمرت) أى الخدمة لموت العبد في المطلقة وإلى آخر المدة في المقيدة (قوله قبل استيفاء مافداء) أى قبل ان يستوفى الخدم او وارثه من الخدمة قدر مافداء به (قوله بقية الفداء) الصواب حذف لفظ بقية والذي في المدونة فان تمت خدمته فان دفع له سيده مافداء به أخذه والا سلمه رقاها بن ولا فرق بين كونها تمت قبل استيفاء مافداء به أو بعد استيفائه كما هو ظاهرها اهـ أمير (قوله وان لم يسلمه الوارث) أى وارث سيده الموصى وهذا مقابل لقوله وان اسلمه للجنى عليه (قوله وهى ومدبر إن كان مبرضا فيما علم) أى في ثلث ما علم به الموصى والمدبر من المال قبل موته لانها جهله فان تنازع الورثة والموصى له في العلم وعدمه فالقول للورثة يمين فان نكلوا فللموصى له يمين وانظروا لو نكل (قوله ولو بعد الوصية) أى ولو كان علمه به بعد الوصية او التدبير (قوله واما مدر الصحة الخ) مثله صدق المريض (قوله فان صح من مرضه) أى

فان اسلمه للمجنى عليه بطلت مالم يفده الخدم فان قداه استمرت فان تمت المدة قبل استيفاء ما فداه به فان دفع  
 له سيده بقية الفداء اخذه والا اسلمه له وان لم يسلمه الوارث للمجنى عليه استمرت خدمته ايضا تمام المدة (وهي) اى الوصية بصحة او مرض  
 (ومدبره ان كان) التدبير (بمرض) مات منه كلامها (فبما علم) اى فى المال الذى علم به الوصى قبل موته ولو بعد الوصية  
 لانها جهل به قبل موته واما مدبر الصحة فيدخل فى المعلوم والمحمول لان الصحيح قصد عتقه من ماله الذى عوت عنه ولو تجدد  
 فى المستقبل والمريض بتوقع الموت من مرضه فلا يقصد الصق إلا بما علمه من ماله اذ لا يتربح حوث مال فان صح من مرضه

ومعنى الدخول في سنة أمة  
يبتطل لأجلها التذير عند  
الضيق فمن أوصى بك  
أمير وكان فكه يزيد على  
ثلث المية التي من جملة  
قيمة المدير بأن كان ثلث  
المية التي من جملة  
قيمة المدير مائة وكان فك  
للأسير مائة فأكثر فانه  
يبتطل التذير ويدخل فك  
للأسير في قيمته (و) تدخل  
لوصية ( في المسمى )  
للراجحة بعد موته ولو  
سنتين وكذا تدخل في  
الحبس الراجع بعد موته  
في غير شر ودعبد أبق ثم  
جما ( وفي ) دخول  
وصية ( سفينة أو عبد )  
وصى ( شهر تلفهما )  
ل صدور الوصية ( ثم )  
مهرت السلامة ( بعد موت  
وصى وعدم دخولهما  
نولان ) ولا مفهوم للسفينة  
العبد ( لا ) تدخل  
وصية ( فيما أقرب به في  
رضه ) مما يبتطل إقراره  
كأن يقر في مرضه بدين  
مدينق ملاطف أولزوجة  
يعوها بما يتم فيه ( أو  
وصى به ( لوارث ) ولم  
يزه بقية الورثة وإذا لم  
خل الوصية في ذلك بطل

(٥٧ - سوق - بيع) ورجع ميراثا أى والرد وقع بعد الموت وأما لو حصل قبله وعلم بذلك الوصى فتدخل الوصية فيه ولا مفهوم لقوله فى مرضه فان اقرار الصحة قد يكون باطلا فالمراد الاقرار الباطل (وإن ثبت أن عقدها) أى وثيقة الوصية (خطه أو قرأها ولم يشهد) فى صورتين أنها وصية (أو لم يقل) أفقذوها لم تنفذ (فلا يعمل بها بعدوته

لا احتمال رجوعه عنها ولو كتب فيه ( أى فى الإيصاء (تقديمُ التشهدِ) على المقصود بالذات فلا يتأني أنه يقدم البسملة والحمدلة عليه والمراد بالتشهد ذكر الشهادتين (ولهمُ الشهادة) حيث أشهدهم بما فى كتاب وصيته أو قال انفذوه (وإن لم يقرأه ولا فتش) الكتاب (وتنفذ) حينئذ (ولو كانت الوصية) بمعنى كتابها (عنده) لم يخرجها إلى أن مات (وإن شهدا بما فيها وما بقى فافلان) على مقتضى ما أخبرهما (ثم مات) الوصى (فتفتحت) فإذا فيها وما بقى (من الثلث) (فللمساكين قسم) الباقي من الثلث (بينهما) أى بين فلان العيين وبين المساكين نصفين ولم تبطل هذه الوصية مع التناهي لأنه بمنزلة ما إذا أوصى بشئ لزيد ثم به لعمرو فيقسم بينهما (و) أن قال (كتبتها) ووضعها (عند فلان فصدقوه) صدق قوله هذه وصيته التي كتبها ولو كان الذي فيها لابنه فلا يرجع الشرط الآن لهذه ويحتمل أن المراد أمرته بكتبتها فصدقوه وعليه فيرجع الشرط الآن لهذه أيضا

فقوله ولم يقل الخ أى فى صورتين كالذى قبله وقوله أو يقل أنفذوها الخ من العلوم أن أوفى حيز النفي تفيد نفي الاحتمال بين الأمرين ونفيه بنفسها فكأنه قال لم تنفذ إذا انتهى الأمران أما إذا وجدا أو أحدهما فهو صحيحة بأن يقول للورثة انفذوها أو يقول أشهدوا أن هذه وصيتي وأما كتابته فى الوثيقة أنفذوها فلا عبرة به ففرق بين قوله ذلك وكتابتها (قوله لا احتمال رجوعه عنها) أى لأن كلا من كتابتها أو قراءتها لها لا يفيد عزمه عليها إذ قد يكتبها أو يقرأها غير عازم بل ليتروى (قوله ومفهومه أنه لو أشهد بها) أى فى صورتين أعنى ما إذا كانت خطه أو غير خطه وقرأها على غيره وكذا قال فى قوله أو قال انفذوها وفى تبصرة ابن فرحون إذا أشهد عليها ثم كتب تحتها أبطلت وصيتي إلا كذا لم تنفذ لكونه بلا إشهاد (قوله وندب فيه تقديم التشهد) أى أنه يستحب للإنسان إذا كتب وصيته أن يبدأ بالشهادتين بأن يكتب أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وكذا إذا أوصى بالقول من غير كتابة فإنه يندب له البداء بالشهادتين قولاً بأن يقول أشهد أن لا إله إلا الله الخ (قوله ذكر الشهادتين) أى أن كان الإيصاء بالقول وإن كان بالكتابة فالمراد كتابة الشهادتين (قوله ولهم الشهادة الخ) حاصله أن الموصى إذا كتب وصيته بخطه أو أملاها لمن كتبها وقال للشهود أشهدوا على أن مافى هذه الوثيقة وصيتي أو على أنى أوصيت بما فيها ولم يقرأها عليهم فإنه يجوز لهم القدوم على الشهادة بأنه أوصى بما انطوت عليه هذه الوثيقة بقول المصنف ولهم الشهادة يعنى أنه يجوز للشهود القدوم على الشهادة بما انطوت عليه وصية الوصى بأن يقولوا نحن نشهد بأنه أوصى بما انطوت عليه هذه الوصية أى الوثيقة وإن لم يقرأها عليهم ولا نتج الكتاب لهم ولو بقى الكتاب عنده إلى أن مات بشرط أن يشهدهم بما فى كتاب وصيته أو يقول لهم انفذوه وبشرط أن لا يوجد فى الوثيقة محو ولا تغيير وأن يعرفوا الوثيقة بعينها كذا قرر شيخنا العدوى (قوله حيث أشهدهم بما فى كتاب وصيته أو قال انفذوه) أى بأن قال لهم إذا مات فاشهدوا بما فى كتاب وصيتي هذا أو انفذوا مافى كتاب وصيتي هذا (قوله وتنفذ حينئذ) أى وتنفذ وثيقته حين إذ شهدوا بما فيها (قوله وإن شهدا بما فيها) حاصله أن كتاب الوصية إذا كان مطبوعا عليه وقال الموصى للشهود أشهدوا بما فى كتاب وصيتي من الوصايا وأن مابقى من ثلثي بعد الوصايا المكتوبة فى الوثيقة فلفلان الفلانى فإنه يجوز لهم الشهادة بذلك وإذا شهدوا بذلك بعد موته فتفتحت وثيقة الوصية فوجد فيها وما بقى من الثلث بعد الوصايا فهو للفقراء أو للمساكين مثلاً فإن مابقى من الثلث بعد الوصايا يقسم بين فلان الفلانى وبين المساكين نصفين لأنه مال تنازعه اثنان (قوله وإن قال كتبها) أى يحظى (قوله ولو كان الذى فيها لابنه) أى ولو كان الذى فيها وصية لابن فلان للوضوعة عنده بكثير (قوله ويحتمل أن المراد الخ) أى يحتمل أن المراد بقوله كتبها عند فلان أمرت فلانا بكتبتها وهى موضوعة عنده فصدقوه فيصدق فى قوله هذه وصيته التى أمرنى بكتبتها إن لم يكن فيها إيصاء لابنه بكثير وتنفذ الوصية فى مسئلة وكتبتها على كلا الاحتمالين وإن لم يقل أنفذوها والفرق بينها وبين قوله وإن ثبت أن عقدها خطه الخ أن هذه وكلها لغيره وأمر بتصدقها (قوله أو قال أوصيته بثلثي الخ) يعنى أنه إذا قال للورثة أوصيت فلانا بفرقة ثلثي فصدقوه فى عمل صرفه فإنه يصدق فيمن ينفذه إن لم يقل إنما أوصيت باعطاء الثلث أو أكثره لا بنى فإن قال ذلك لم يصدق حينئذ لأنه بينهم وأما القليل وهو ما دون نصف الثلث فينبى أنه يصدق (قوله وكذا فى الأولى الخ) لكن القول بالنسبة للثانية حقيق وأما بالنسبة للأولى فهو مجاز لأن المراد أن يأتى بالورقة مكتوباً فيها وصيته لابنه بكثير ولم يثبت أنه خط البيت (قوله جعلها) أى جعل

(أو) قال (أوصيته بثلثي) أى بفرقة (فصدقوه بصدق) فيمن ينفذه (إن لم يقل) فى الثانية وكذا فى الأولى على الاحتمال الثانى كما مر جعلها (لا يجوز) أو نحوه ممن بينهم فلا يصدق ويحتمل رجوع الشرط للأولى أيضاً حتى على الاحتمال الأول



الوصي الوصية كلها بالثلث لا بنى (قوله لا احتمال أن يكون غير فيها) هذا ظاهر اذا كانت غير خط الوصى واما اذا ثبت انها بخطه فلا تهمه وتنفذ حينئذ ولو كان فيها وصية لابنه بكثير كما قال اولاً (قوله وان قال) أى الوصى فلان وصى فقط يعم هذا أول الكلام على الاوصياء واعلم ان طريقة ابن رشد أن الوكالة كالوصية فاذا قال فلان وكيلي فانه يعم قال في القدمات وهذا هو قولهم في الوكالة اذا قصرت طالت وان طالت قصرت ومضى المصنف في الوكالة على خلاف هذه الطريقة اذ قال لا بمجرد وكاتك وهى طريقة ابن بشر وابن شاس فهى عندهم باطلة حتى يعم او يخص وكانهم لاحظوا أن الموكل حتى يمكنه الاستدراك بخلاف الوصى اهـ بن (فرع) لو قال فلان وصى وتبين ان فلانا ميت وله وصى فان علم موته كان وصيه وصيا والا فلا وبطلت كما تبطل ان علم بموته ولم يكن له وصى اهـ عج (قوله حتى تزويج بناته البالغات باذنهن) أى ويقدم على العاصب كالاخ والعلم وحتى تزويج صفار بنيه (قوله بشروطها) أى اذا خيف عليها الفساد فى مالها أو حالها والراد بالشروط الجنس لان الاول عليه ان الدار على هذا الشرط فقط (قوله ان أمره به) أى بالإجبار أو عين له الزوج أى فله حينئذ جبرهن سواء كن صفارا او كبارا (قوله وإلا فخلاف) أى والاى أمره الاب بالإجبار ولا عين له الزوج فخلاف والراجح الجبر إن ذكر البضع أو النكاح أو التزويج بان قال له الاب أنت وصى على بضع بناتى أو على نكاحهن أو على تزويجهن أو على بنى تزويجهن أو تزويجهن احببت وان لم يذكرك شيئا من الثلاثة فالراجح عدم الجبر كما اذا قال وصى على بناتى أو على بنى فلانة وأما لو قال انت وصى فقط أو على مالى أو على بيع تركتى أو على قبض ديونى فلا جبر له اتفاقا وهذه الصورة غير داخلية فى قول المصنف والا فخلاف فلوزوج جبرا فاستظهر عج الامضاء وتوقف فيه الشيخ أحمد النفاوى وان زوج من غير جبر فسيأتى فى قول المصنف وان زوج موصى على بيع تركته وقبض ديونه صح (قوله كما قدمه فى النكاح) أى وحينئذ يبين اجمال ما هنا بما مر فى النكاح (قوله ويمكن أن يدخل هذا فى الخلاف) أى قوله يعم أى كل شيء حتى الجبر بناء على أحد القولين والصواب حذف هذا الكلام لما علمت أنه اذا قال له أنت وصى فلا جبر له اتفاقا وان هذه غير داخلية تحت قوله والا فخلاف (قوله كوصى حتى يقدم فلان) هذا تشبيه فى العموم والخصوص فالعموم من حيث الوصى به والخصوص من حيث الزمن أى زمن قدوم فلان فهذا الفرع مشابه للمسئلة الاولى فى العموم وللاثنى فى الخصوص (قوله ولو لم يقبل) أى فلان الوصية (قوله الا لقرينة) أى دالة على اعتبار القبول فى العزل وأن المراد أنت وصى حتى يقدم زيد ويقبل الوصية فان وجدت فلا يتعزل الا اذا قدم وقبلها (قوله فانه يعمل به) أى وكذا اذا أوصى لها أولام ولده بسكنى أو بغلة الى ان تزوج والا ان تزوج فانه يعمل بما شرط فاذا عقد لها فلا سكنى لها ولا غلة بعد ذلك ولا ينزع منها المأخى من الغلة بزواجها ومثل الوصية ما شرط لها من غلة وقفه الى ان تزوج أو الا ان تزوج فلا فرق بينهما خلافا لما فى عقبى انظر حاشية شيخنا السيد البليدى (قوله وقبض ديونه) أى وعلى أحدهما (قوله باذنهن) أى مع وجود عاصب او الحاكم (قوله ولم يجز ابتداء) أى فالواجب انه لا يزوجه حتى يعرض الامر على العصبه فاما ان يتولوا عقدها بانفسهم أو يوكاوه (قوله ولو شريفة) أشار الشارح بهذا الى أن الصحة هنا أى فى تزويج الوصى المذكور مطلقة بخلاف الاجنبى اذا زوج امرأة بولاية الاسلام مع وجود عاصبها فان الصحة بعد الوقوع مقيدة بما اذا كانت المرأة دينية أو شريفة وحصل طول بعد الدخول (قوله والا ففسخ ابدأ) أى والا بان جبرهن ففسخ أبدا هذا ما استظهره

لا احتمال ان يكون غير فيها (و) ان قال فلان (وصى فقط) أى لم يقدم بشيء بان اطلق فلنظفه هذا (يعنى) كل شيء حتى تزويج بناته البالغات باذنهن وكذا الصغيرة بشروطها ولا جبر له لان التعميم لا يقتضيه وانما يجبر إن أمره به او عين له الزوج والا فخلاف كما قدمه فى النكاح ويمكن ان يدخل هذا فى الخلاف وهو ظاهر (و) ان قيد بان قال وصى (على كذا) كشيء عينه فانه (يُخص به) ولا يتعداه فان تعداه لم ينفذ (كوصى حتى يقدم فلان) فانه يكون وصيا فى جميع الاشياء حتى يقدم فلان فان قدم انعزل بمجرد قدومه ولو لم يقبل الا لقرينة فان مات قبل قدومه استمر الاول وصيا (أو) قال فلان وصى (الى) أو (إلا أن) يتزوج (هو فهو بقاء تحتية (زواجى) فلاحق له عمل بذلك ويحتمل انه بالتناء الفوقية أى قال زوجتى وصيتى الى ان تزوج فانه يعمل به (وان تزوج) رجل (موصى على بيع تركته وقبض ديونه) بنات الميت باذنهن (صح) النكاح ولم يجز ابتداء فلا يفسخ قبل الدخول ولو شريفة

وليس له جبرهن اتفاقا والا ففسخ ابدأ ومحل الصحة مالم يحل التزويج لغیره والا ففسخ ثم شرع شكلم على الوصية على الأولاد المحجورين

عليهم وأن ذلك خاص بالأب أو وصيه دون الأجداد والأعمام والأخوة فقال ( وإنما يوصى على المحجور عليه ) أخر أو صفه ( أب ) رشيد ( أو وصيه ) أي الأب أو وصى وصيه ولا كلام لتقديم قض ( كأم ) لها أن توصى على أولادها بشرط ثلاثه أشار لها بقوله ( إن قل ) للمال الذي أوصى بسببه كستين ( ٤٥٢ ) ديناراً فلا وصية لها في نكاح ولا في كثير ( ولاولى ) ( لاولاد من أب

أو وصى أو تقدم إذ لا وصية لها عند وجوده ( وورث ) للمال القليل أى وورثه الاولاد ( عنها ) لا عن غيرها فلا كلام لها فان فقدت الشروط أو بعضها وأوصت فتصرف وصيتها فتصرفه غير نافذ ولا يصح إذا رشد أو الحاكم دمه ما لم ينقعه عليهم في الامور الضرورية بالمعروف وبقي هنا مسألة ضرورية كثيرة الوقوع وهى ان يموت الرجل عن أولاد صغار ولم يوصى عليهم فتصرف في أموالهم عمهم أو أخوهم التكبير أو جدهم بالمصلحة فهل هذا التصرف ماض أو لا والصغار إذا رشدوا بطلاله ذكر أشياء أنه ماض لجريان العادة بأن من ذكر يقوم مقام الأب لا سيما في هذه الازمنة التي عظم فيها جور الحكام بحيث لو رفع لهم حال الصغار لاستأصلوا مال الايتام ثم ذكر شروط الوصى وهى أربعة والخصر منصب عليها أيضا بقوله ( لمكاف ) فلا يصح ايصاء

الشيخ أحمد النجراوى وتقدم أن عيج استظهر الامضاء ( قوله ) وأن ذلك خاص بالأب أو وصيه دون الأجداد والأعمام ( ما ذكره من أن الايصاء خاص بمن ذكر دون غيرهم إنما هو بالنسبة للموروث عن الموصى أو عن غيره أما إن تبرع شخص على محجور عليه فله أن يجعل ما تبرع به من ماله ناظر أو لو كان المحجور عليه أب أو وصى فقول الشارح دون الأجداد والأعمام والأخوة أى فلا يصح الايصاء منهم بالنسبة لما يورث عنهم أو عن غيرهم كما علمت انظر التوضيح ( قوله أو صفه ) هو عدم حسن تصرف البالغ العاقل في المال ( قوله أب رشيد ) أى وأما الأب السفيه فليس له أن يوصى على ولده وإنما ينظر له الحاكم ( قوله أو وصيه ) محل كون وصى الأب له أن يوصى ان لم يمنعه الأب من الايصاء كما لو قال له أوصيتك على أولادى وليس لك أن توصى عليهم فلا يجوز لو وصى الأب حينئذ ايصاء ( قوله ولا كلام الخ ) أى في الايصاء فليس له أن يوصى أحداً ينظر في شأن المحجور عليه بعد موته وهذا لا ينافي أن له النظر بنفسه إن لم يكن وصى من طرف الأب فلو قدم القاضى ناظراً على بتم ثم ظهر له وصى من قبل أبيه كان له رد أفعال التقدم من طرف القاضى كما في فتاوى البرزلى ( قوله إن قل للمال ) أى بالعرف فالمنظور له القلة بحسب العرف ولا خصوصية لكستين ديناراً كما في بن ( قوله وورث عنها ) أى وأمالو وهبت مالا لأولادها الصغار أو تصدقت به عليهم فلها أن تجعل ناظراً على ذلك من شاءت سواء كان المال قليلاً أو كثيراً أو لو كان للأولاد أب أو وصى ( قوله ثم ذكر شروط الوصى ) أى على المحجور عليه لصغر أو سفه وهذه الشروط كما تنبئ في الوصى على المحجور عليه تعتبر في الوصى على اقتضاء الدين أو إقضائه واشترط فيه العدالة خوفاً أن يدعى غير العدل الضياع وأما الوصى على تفريق الثلث أو على العتق فلا يشترط فيه العدالة بل يجوز استناد الوصية المذكورة لغير العدل كما في التوضيح نعم لا بد فيه أن يكون مسلماً مكافاً قادراً على القيام بما أوصى عليه ( قوله وهى أربعة ) أى التكليف والاسلام والعدالة والقدرة على القيام بامور الوصى عليه ( قوله لمكاف ) متعلق بقوله وإنما يوصى لضعف يوصى به على يستند الوصية وإلا فيوصى متعد بنفسه ( قوله فلا يصح لحائن الخ ) أشار الشارح بذلك إلى أن مراد المصنف بالعدالة الامانة والرضا فيما يشرع فيه وبفعله بأن يكون حافظاً لمال الصبي ويتصرف فيه بالمصلحة ومعلوم أن هذا لا يستلزم الاسلام فاندفع ما يقال انه يستغنى بذكر العدالة عن الاسلام وحاصله ان الاستثناء إن أريد بالعدالة عدالة الشهادة أو عدالة الرواية والمراد بها هنا غيرها كما علمت ( قوله قادر على القيام بالموصى عليه ) احترازاً من العاجز ( قوله وإن أعمى ) مبالغة في قوله لمكاف مسلم الخ ( قوله وإن عبداً ) شمل القن ومن فيه شائبة حرية وعبد الوصى وعبد غيره وقوله وتصرف باذن سيده فيما إذا كان عبداً غيره ( قوله وتصرف العبد باذن سيده إن وقت الخ ) حاصله أنه إذا وقعت الوصية بغير اذن سيده فلا بد في تصرفه من اذنه وإن وقت باذنه فلا يحتاج العبد في تصرفه لاذنه فإذا جعل قوله باذن سيده متعلقاً بتصرف فيتعين حمله على ما إذا أوقعت الوصية بغير اذن سيده ( قوله أى وقبل الخ ) أى وجاز للعبد أن يقبل الوصية إذا أذن له سيده في قبولها ( قوله والأولى التصريح )

صبي أو مجنون ( مسلم ) فلا يصح لكافر ( عدل ) فيما ولى عليه فلا يصح لحائن أول من يتصرف بغير الصلحة الشرعية أى ( كاف ) أى قادر على القيام بالموصى عليه ( وإن ) كان الوصى أعمى ( وامراً ) أجنبية أو زوجة الوصى أو مستولدة أو مديرة ( و ) ان ( عبداً ) وتصرف العبد حينئذ ( باذن سيده ) ان وقت الوصية للعبد من غير اطلاع سيده وليس لصيده رجوع بعد اذنه في القبول والأولى ان يأذن سيده متعلق بمقدر أى وقبل باذن سيده والأولى التصريح بهذا المقدر وحذف قوله وتصرف

لهم إن كان لهم مال يحمولها  
وإلا باع الأكار حصتهم  
خاصة إلا أن ينقص ثمنها  
أو لم يوجد من يشتريها  
مفردة فيباع العبد جميعه ثم  
إن أبقاه المشتري وصيا  
على حاله فظاهر وإلا  
بطلت ( وطرو الفسق )  
على الوصى ( يعزله ) إذ  
تشرط عدالته ابتداء  
ودواما أى يكون موجبا  
لعزله عن الوصية لأنه يعزل  
بمجردة قصره بعد طرو  
الفسق وقبل العزل ماض  
( ولا يبيع الوصى عبداً )  
أو أمة ( يحسن القيام بهم )  
أى لا يجوز له ذلك لأنه غير  
مصلحة ولا يجوز له تصرف  
بلا مصلحة ( ولا ) يجوز له أن  
يبيع ( التركة ) أو شيئاً منها  
لقضاء دين أو تنفيذ وصية  
( إلا بحضرة الكبير ) إذا  
تصرف للوصى فى مال  
الكبير فإن غاب الكبير أو  
ابى من البيع نظر الحاكم  
( ولا يقسم ) الوصى ( على  
غائب بلا حاكم ) فإن قسم  
بلا حاكم فقصت والمشترون  
العالون غصاب لا غلة  
لهم ويضمنون حق  
السموى إلا أن يكون  
البيع سداداً فى امضاءه

قولان والقياس عدمه ( و ) ان أوصى ( لانتين ) بلفظ واحد كجعلتكم وصيين أو بلفظين في زمن واحد أو زمنين من غير تقييد باجتماع أو افتراق ( حمل على ) قصد ( التعاون ) فلا يستقبل أحدهما ببيع أو شراء أو نكاح أو غير ذلك بدون صاحبه إلا بتوكيل منه أما إن قيد الموصى في وصيته بلفظ أو قرينة باجتماع أو أفراد عمل به ابن عبد السلام ولم يجعلوا وصيته للثنائي ناسخة للأول

(وان مات أحدهما أو اختلفا) في أمر كبيع أو شراء أو تزويج أو غير ذلك (فالحاكم) ينظر فيما فيه الأصلح هل يبقى الحى منهما أو يعمل معه غيره في الأولى أو (٤٥٤) رد فعل أحدها دون الآخر أو يردها معاً الثانية (ولا) يجوز (لأحدهما إيصاء)

في حياته دون إذن صاحبه وأما ياذنه فيجوز (ولا) يجوز (لها قسم المال) بينهما ليستقل كل قسم منه يتصرف فيه على حديثه (ولا) بأن اقتسامه (ضمناً) لما تلف منه ولو بسماوى للتفريط فيضمن كل ما تلف منه أو من صاحبه لرفع يده عما كان يجب وضعها عليه (ولا وصى اقتضاء الدين) ممن هو عليه (وتأخيره بالنظر) في المصلحة فقد يكون التأخير هو الصواب واللام في كلامه للاختصاص فلا ينافي أن اقتضاء الدين مثلاً يجب عليه (و) له (الفقة على الطفل) أو السفية (بالمعروف) بحسب قلة المال وكثرته وبحسب حال الطفل من أكل وكسوة وغير ذلك فينظر لما يقتضيه الحال بالمعروف فيها ذكر (وفي ختته وعرسه) ولا حرج على من دخل فأكل لأنه مأذون فيه شرعاً بخلاف لو أسرف من مال اليتيم فلا يجوز الأكل منه (وعيد) فيوسع عليه بما يقتضيه الحال وأما ما يصرف للمساكين في عرسه وختته فلا يلزم

التعاون احتياطاً لمال اليتيم بخلاف الوكالة فان الثانية تكون ناسخة للأولى إذا أطلق وكانت كل منهما عامة وكانتا بزمينين (قوله وان مات أحدهما فالحاكم) يريد إذا مات من غير أن يوصى لصاحبه أو لغيره بأذنه والافلا نظر له حينئذ (قوله أو تزويج) أى للمحجور عليه وقوله أو غير ذلك أى كترشيده وقوله هل يبقى الحى منهما أى مستقلاً (قوله ولا يجوز الخ) أى لا يجوز لأحدهما أن يوصى في حال حياته وصياً يقوم بأمر الأولاد بدله إذا مات وفهم من قوله لأحدهما أنهما لهما ما أن يوصيا وهو كذلك وفهم أيضاً من قوله لأحدهما المفيد أنهما وصيان أن الوصى الواحد له الإيصاء وهو كذلك (قوله وأما ياذنه فيجوز) أى كما يجوز لأحدهما أن يوصى لصاحبه بقيامه مقامه إذا مات (قوله ولا يجوز لها قسم المال بينهما) ظاهره ولو اقتسما الصبيان وهو كذلك فاذا اقتسما الصبيان فلا يأخذ كل واحد حصة من عنده من المال (قوله فيضمن كل ما تلف منه) أى لاستقلاله بالنظر فيه مع أن الوصى أشركه مع غيره في النظر فيه فهو مقيد باستقلاله ويضمن أيضاً كل ما تلف من صاحبه وذلك لتعديده برفع يده عما كان يجب وضعها عليه وما ذكره الشارح من ضمان كل ما تلف منه أو من صاحبه هو المعتمد وقيل إن كل واحد يضمن ما هلك بيد صاحبه فقط دون ما هلك بيده ودرج عليه ابن الحاجب والقولان لعبد الملك وكلام الصنف محتمل لكل من القولين والحاصل أن القولين متفقان على أن كل واحد يضمن ما سلمه لصاحبه والخلاف إنما هو في ضمان كل منهما ما تلف بيده وفائدة ذلك أن كل واحد غريم لجميع المال أو بما قبضه صاحبه فقط (قوله فقد يكون التأخير هو الصواب) أى كخوف تلفه إن اقتضاه أو ضياعه ولا يقال إن التأخير حينئذ ممنوع لأنه سلف جرتقاً وهو الضمان لأن النفع إنما هو مع الواطأة وإلا فلا منع كما في بن (قوله فلا ينافي أن اقتضاء الدين مثلاً) أى وكذا ما بعده إلا في الأخير وهو قوله ودفع مال قراضاً فإنه لا يجب (قوله وله النفقة على الطفل) وليس لوارث الطفل أن يتكشف على ما يبد الوصى ويأخذ وثيقة يعلم عدده عليه محتجاً بأنه إذا مات صار المال إليه فلا تخصمة له في ذلك مع الوصى وعلى الوصى أن يشهد لبيته بماله الكائن بيده فإن أبى من ذلك أخذه الحاكم لبيانه فله ح عن ابن رشد (قوله بحسب قلة المال وكثرته) فلا يضيق على صاحب المال الكثير دون نفقة مثله ولا يوسع على قليله (قوله وفي ختته) عطف على مقدر أى والنفقة على الطفل بالمعروف في مؤنته وكسوته وفي ختته وعرسه فقيد العرف معتبر فيهما أيضاً وقد أشار الشارح لذلك بقوله فينظر لما يقتضيه الحال بالمعروف فيها ذكر أى من الأكل والكسوة وفي ختته (قوله ولا حرج على من دخل فأكل) أى لا حرج على من دخل بدعوة من الوصى وإلا كان آتماً (قوله فلا يجوز الأكل منه) أى ومن أكل شيئاً ضمن قيمة ما أكله كذا قيل وقيل يجوز الأكل لأن ما أسرف من مال اليتيم ضمانه من الوصى بمجرد اتلافه بالطبخ فالأكل إنما أكل ملك الوصى نظير ما مر في القصب (قوله ودفع نفقته له) تنازع قوله له دفع ونفقة وربما أشعر قوله له بأن الوصى لا يدفع للمحجور نفقة زوجته وولدها وأم ولده ورقيقه وهو كذلك على الراجح الذى أقامه ابن الهندي من المدونة بل يسلم نفقة كل واحد منهم له في يده وقال ابن القصار نفقة أم ولده ورقيقه يدفعان إليه دون نفقة زوجته وولدها (قوله وعمن تلزمه نفقته) أى كزوجته وعبيده وأولاده الصغار (قوله وزكاته الخ) أى الوصى أن يخرج زكاة محجوره إن كان الوصى مالِكياً كان الولد كذلك أم لا فإن كان

اليتيم ويضمنه الوصى (و) للوصى (دفع نفقة له قلت) كنفقة شهر ونحوه مما يعلم أنه لا يتلفه فإن خافه اتلافه نفقة يوم يوم (و) له (إخراج) زكاة (فطرية) من ماله عنه وعمن تلزمه نفقته (وزكاته) المالية من عين وحرث وماشية الوصى



(ورفع) الوصى (لحاكم) الذى يرى زكاة المال فى مال الصبي ليحكم باخراجها فيرتفع الخلاف خوفا من رفع الصبي بعد رشده  
لحنفى لا يرى الزكاة فى مال الصبي فيضمن الوصى له ما أخرجه عنه ولذا قال (إن كان) (٥٥) هناك (حاكم حنفى) يرى سقوطها

عن الصبي والمراد وجد  
بالفعل أو يخشى توليته (د) له  
(دفع ماله) لمن يعمل فيه  
(قراضاً وبضاعة) الواو  
بمعنى أو وله عدم دفعه  
إذ لا يجب عليه تنميته على  
المذهب (ولا يعمل هو  
به) لئلا يخاف لنفسه والنهي  
للكراهة كما فسر ابن رشد  
فإن عمل الوصى به مجانا  
فلأنه بل هو من المعروف  
الذى يقصد به وجه الله  
سبحانه وتعالى (ولا)  
يجوز له (اشتراء) لنفسه  
شيئا (من التركة) لأنه يهتم  
على المحابة أى يكره كما فى  
النقل (وتعقب) أى  
يتعقبه الحاكم فى عمله به  
قراضاً أو بضاعة أو اشتراء  
لنفسه (بالنظر) فيمضى  
ما فيه مصلحة لليتيم ويرد غيره  
(إلا) اشتراءه (كحجارين)  
من التركة (قل ثمنهما) الذى  
انتهت له الرغبات فيها  
كثلاثة دنائير (وتسوق  
بهما الحضر والسفر) أى  
شهر فى السوق للبيع هذا  
مراده وذكر الحضر والسفر  
لسؤال وقع فيه ذلك فالمراد  
الإشيتا قليلا انتهت اليه  
الرغبات بعد شهرته للبيع  
فى سوقه فيجوز اشتراؤه  
للوصى (وله) أى للوصى

الوصى حنفيا لم يجب عليه اخراجها ولو كان الولد مالكيًا فالعبرة بمذهب الوصى لا بمذهب الطفل أو  
أبيه (قوله ورفع الوصى) أى إذا كان مالكيًا وقوله للحاكم الذى يرى الزكاة فى مال الصبي أى مطلقا  
المين والناشية للعاقبة والعامة وغيرهما والحريث السكائن بأرض خراجية أو غيرها (قوله) إن كان هناك  
حنفى) أى وكان لا يخفى عليه أمر اليتيم أو يخشى من رفعه اليه وإلا أخرج من غير رفع (قوله والمراد  
وجد بالفعل أو يخشى توليته) أى فإن لم يوجد ولم يخش توليته كبعض بلاد المغرب وبلاد السودان  
أخرج زكاته من غير رفع (قوله لمن يعمل فيه قراضا الخ) أى ولو كان عمل القراض أو شراء البضاعة  
لا يحتاج لسفر فى البر أو البحر ولا يجوز للوصى تسليفه لأحد على وجه المعروف ولو أخذ رهنا إذ  
لا مصلحة لليتيم فى ذلك وأما تناسف الوصى نفسه فقد قيل بالترخيص فيه إذا كان له مال فيه وفاء انظر  
ونص فيه على منع تسليف مال اليتيم بنفع كما يقع الآن من دفع مال اليتيم قرضا العشرة أحد عشر  
ولو بنذر من المقرض وللوصى الصلح بالنظر ولا يجوز اقراره على المحجور ولا إبراؤه عنه الإبراء  
العام وإنما يرى عنه فى المعينات (قوله على المذهب) أى وقول عائشة أنجروا فى أموال اليتامى  
لا تأكلها الزكاة حمله ابن رشد على النذب (قوله ولا يعمل هو به) أى بجزء من الربح له أى ولو كان  
ذلك الجزء يشبه قراض مثله لغيره كاهو مة تضى تعليل الشارح (قوله) فإن عمل الوصى به أى قراضا  
أو بضاعة (قوله بل هو من المعروف) أى وحينئذ فلا ضمان عليه إذا تاف (قوله ولا يجوز له اشتراء الخ)  
أشار الشارح إلى أنه عطف على المعنى أى ليس له عمل به ولا اشتراء الخ (قوله وتعقب بالنظر)  
جعله الشارح تبعاً لى مرتبطاً بقوله ولا يعمل هو به وبقوله ولا اشتراء من التركة فإذا عمل فيه  
قراضا بجزء من الربح نظر الحاكم فيه فإن كان فى ذلك القراض مصلحة لليتيم بأن كان ذلك الجزء الذى  
جمعه لنفسه يشبه الجزء فى قراض الناس أمضاء والارده وإذا اشترى شيئا من التركة نظر الحاكم فان  
وجد فى شرائه مصلحة لليتيم بأن اشترى ذلك المبيع بقيمته أمضاء والا رده وجمعه غيره من الشراح  
كالحرثى مرتبطاً بالثانى فقط وهو الموافق لقول التوضيح عقب قول ابن الحاجب وتعقب بالنظر  
أى فى قيمة المبيع الذى اشتراه من التركة هل تزيد على ما اشتراه به فيرده أولا فيمضيه اه وهل تعتبر  
القيمة يوم الشراء أو يوم الرفع أو الحكم أقوال ثلاثة وقيل إن التعقب بالنظر ليس فى قيمة المبيع بل  
يرفع المبيع للسوق فإن لم يزد أحد على الوصى فيما دفعه ثمناً فى السلعة التى اشتراها أخذها الوصى بذلك  
الثمن وإن زاد أحد عليه فهل يأخذها الوصى بما وقفت عليه أو حتى يزيد كغيره وهو الظاهر انظر  
(قوله لسؤال وقع فيه) أى فهو فرض مسئلة لا مفهوم له فالمدار على الرفع للسوق وشهرته للبيع  
بالمناداة عليه إلى أن تنتهى الرغبات ولو كان فى الحضر فقط أو فى السفر فقط (قوله فالمراد  
إلا شيئا قليلا الخ) الأولى أن يقول فالمراد إلا شيئا قليلا اشتراه بالثمن الذى انتهت اليه  
الرغبات به بعد شهرته للبيع فى سوقه (قوله ولو قبل الخ) أى هذا إذا امتنع من قبول الإيصاء بل  
ولو قبله ورد بلو ما قاله عبد الوهاب وبعض المغاربة من أنه إذا قبل لم يجز له عزل نفسه ولو فى حال حياة  
الموصى لأنها كربة بعض منافعه اه عدوى (قوله وفى جملة) أى الامتناع من القبول عزلا تسامح  
لأن عزله فرع عن تحقق وصايته وتحقيق ذلك فرع عن قبوله الوصاية (قوله بأن يراد به) أى

(عزل نفسه) من الإيصاء (فى حياة الوصى) لأن عقدها غير لازم من الطرفين فلو موصى عزله بغير موجب (ولو قبل) بكسر الباء الواحدة  
أى قبل الإيصاء من الوصى وما قبل للبالغة الامتناع من القبول وفى جملة عزلا تسامح بأن يراد به الرد والأحسن أن الواو لاجل

(لا بهدما) أى بعد القبول وحياة الوصى بأن قبل ثم مات الوصى أو عكسه فليس له عزل نفسه فإن لم يعلم بأنه أوصاه إلا بعد موته فله الانتفاع من القبول فإذا لم يقبل فليس له بعد ذلك قبول كما قال (وإن أبى القبول بعد الموت فلا قبول له بعد) لأن إبايته صيرته اجنبيا لقبوله بعدها يحتاج لإبضاء جديد (٤٥٦) وهو لا يمكن بعد الموت فيصير النظر للحاكم (والقول له) أى

بالعزل الرد أى وله ذلك إن لم يقبل بل وإن قبل (قوله لا بهدما) هذا هو الأشهر وأطال بح الخلاف فى ذلك فانظره (قوله فليس له عزل نفسه) أى إلا أن يطرأ له عجزا خشا (قوله فيصير النظر للحاكم) أى فإن شاء جعله مقدما من طرفه وإن شاء قدم غيره (قوله إذا تنازع فيها مع المحجور) أى فى قدر النفقة إلا أن يقال أنت الضمير لا ككتاب المضاف التأنيث من المضاف اليه (قوله أو تنازعا فى أصل الاتفاق أو فيها) أى فكذلك القول قول الوصى بالشروط الثلاثة المذكورة وهى كون المحجور فى حضاته وأن يشبه فيما يدعيه ويحلف (قوله بل لا بد من بينة) أى سواء كان الحاضن مليئا أو معدما كما فى ابن عمر وهذا هو الذى عليه الأكثر وظاهر ما فى زكاة الفطر من الدونة قبول قول الوصى فى أصل النفقة وفى قدرها سواء كان الولد فى حضاته أولا وللجزولى تفصيل آخر وهو حاصله أنه يصدق الوصى إذا كانت الحاضنة فقيرة وسكنت لآخر المدة والحال أن الولد يظهر عليه النعمة والخير لأن هذا قرينة صدقة له وأما إن كانت الحاضنة غنية فلا يصدق الوصى وهذا التفصيل استحسنه الأحنفى (قوله إذا لم يشبه أو لم يحلف) أى والحال أنه فى حضاته (قوله فالقول للصغير الخ) إنما لم يقبل قول الوصى فى تاريخ الموت وإن كان يرجع لقلة النفقة وكثرتها لأن الأمانة التى أوجبت صدقه لم تتناول الزمان المتنازع فيه (قوله إلا لبينة) أى ولا يقبل قول الوصى إلا بينة (قوله بعد بلوغه) متعلق بدفع وكذا لو دفع له قبل البلوغ فلا يصدق ولو وافقه الولد ويضمنه ولو قامت بينة بذلك لفريضة (قوله على المشهور) أى وهو قول مالك وابن القاسم خلافا لعبد الملك بن الماجشون وابن وهب القائلين أنه يقبل قول الوصى فى ذلك يمين (قوله وظاهر المصنف كظاهر المدونة) أن عدم تصديق الوصى فى الدفع ولو طال الزمان (قوله وهو المعروف الخ) لأنه لا حيازة فيما فى الذمة على المعتد ولو تطاول الزمان وكان صاحب الحق حاضرا ساكتا عن الطالب بلا مانع (قوله وقيل ما لم يطل كتمانها أعوام) هذا قول ابن زرب وقوله وقيل عشرون هذا قول ابن المواز (خاتمة) لا وصى أن يرشد محجوره ولو بغير بينة على رشده لكن لو قامت بينة باتصال سفهه رد عمله إلى الحجر لكن إلى وصى آخر ويعزل الأول لكن لا يضمن لأنه فعل ذلك اجتهدا قاله فى المعيار وفى البدر آخر باب القضاء أن الوارث إذا كان بغير بلد الميت فإن الوصى أو القاضى يرسل بعلمه بالمال ولا يرسله إليه فإن جهل القاضى وأرسله إليه قبل استئذانه فلفظ فلا ضمان عاياه ويضمن غير القاضى إذا أرسله من غير استئذان وتلف

### ﴿ باب فى الفرائض ﴾

(قوله وهو علم) أى قواعد يعرف بها ويصح أن يراد بالعلم المصلحة الحاصلة من مزاوله القواعد (قوله وموضوعه التركات) أى لأنها التى يبحث فيها عن عوارضها الذاتية أى التى تلحقها لذاتها بواسطة أمر خارج عنها ككون نصفها للزوج عند عدم الفرع الوارث وكون ثمنها للزوجة عند وجود الفرع الوارث وهكذا والمراد بالبحث عن عوارضها الذاتية فى ذلك العلم حمل تلك العوارض عليها فتحصل مسائل العلم بحيث يقال التركة ربعها للزوج عند وجود الفرع الوارث وهكذا ووصف العوارض بالذاتية للتخصيص مثلا كون ربع التركة للزوج أمر عارض ذاتى لها لأنه إنما لحق التركة من حيث كونها تركة لا بواسطة تسمى بخلاف ما يمرض لها من حرق مثلا فإنه عارض غريب عنها بواسطة النار

للوصى وكذا وصيه ومقدم القاضى والكافل (فى قدر النفقة) إذا تنازع فيها مع المحجور وهو فى حضاته واشبه يمينه أو تنازعا فى أصل الاتفاق أو فيها ما لانه أمين لأن لم يكن فى حضاته بأن كان فى حضانة غيره وتنازع معه فى ذلك فليس القول له بل لا بد من بينة كما أنه لا يقبل قوله إذا لم يشبه أو لم يحلف (لا فى تاريخ الموت) للوصى فقال الوصى مات منذ سنتين مثلا وقال الصغير بل سنة فالقول للصغير إلا لبينة (و) لا فى (دفع ماله) إليه (بعد بلوغه) رشيدا فلا يقبل قول الوصى ومن فى حكمه ممن تقدم على المشهور لقوله تعالى فإذا دفعتم إليهم أموالهم فأشهدوا عليهم. إذ المراد مثلا تفرموا ومقابل المشهور يقول معناه لئلا تخلفوا وظاهر المصنف كظاهر المدونة ولو طال الزمان ابن عرفة وهو المعروف من المذهب وقيل ما لم يطل كتمانها أعوام وقيل عشرون والله أعلم بالصواب

[درس]

فلا

﴿ باب فى الفرائض ﴾ ويسمى علم

الفرائض وعلم الوارث وهو علم يعرف به من يرث ومن لا يرث ومقدار المال لكل وارث وموضوعه التركات وغاياته إيصال كل ذى

حق حقه من تركه الميت والتركه حق يقبل التجزى ثبت لمستحق بعد موت من كان ذلك له وبدأ المصنف أولاً ببيان الحق في المتعلقة بالتركه وغايتها خمسة حق تعلق بعين وحق تعلق بالميت وحق تعلق بالذمة وحق تعلق بالغير وحق تعلق بالذمة (٤٥٧)

بالوارث والمصر في هذه وترتيبها استقراني فان الفقهاء تدبروا ذلك فلم يجدوا ما يزيد على هذه الأمور الخمسة لاعتقالي كما قيل لأن العقل يجوز أكثر من ذلك وطريق الحصر أن تقول الحق التعلق بالتركه إمانات قبل الموت أو بالموت والثابت فيه إما أن يتعلق بالعين أولاً الأول الحقوق العينية وهذا الذي صدر به المصنف والثاني الدين المطلق وهو الذي ذكره بقوله ثم تقضى ديونه والثابت بالموت إما للميت وهو مؤن تجهيزه وثالث بها المصنف وإما لغيره منه وهو الوصية وبها ربع المصنف وإما لغيره لسبب وهو الميراث وذكره خامساً فذكرها على هذا الترتيب فقال (مخرج من) رأس (تركه الميت) مبدأ على تميزه وجوباً ولو أتى على جميعها (حق تعلق بعين) أي ذات (كالمرهون) في دين تعلق حق المرتهن بذاته فيقدم على كفن الميت ونحوه (وعيد) غير مرهون (جنى) لأنه صار بمنجانيته كالمرهون فإذا كان مرهوناً

فلا يبحث عنه في ذلك العلم (قوله حق) هذا جنس يتناول المال وغيره كالخيار والشفعة والقصاص والولاء والولاية فإذا اشترى زيد سلعة بالخيار ومات قبل انقضاء أمده انتقل الخيار لوارثه وإذا كانت دار شركة بين زيد وعمرو فباع زيد حصته وثبتت الشفعة لعمرو ومات عمرو قبل أخذها انتقل الحق في الشفعة لوارثه وإذا قتل زيد وعمراً وكان بكر أخا لعمرو ومات بكر انتقل الحق في القصاص لوارثه وإذا أعتق شخص عبداً كان له الولاء عليه فإذا مات ذلك الشخص المتق انتقل الولاء لولده وكذلك إذا كانت امرأة لها أخ كان له الولاية عليها في زوجها فان مات الأخ انتقلت الولاية لابنه (قوله يقبل التجزى) خرج الولاء وولاية النكاح لعدم قبولها للتجزى وإن قلت القصاص والشفعة والخيار من جملة التركه فيجب صدق تعريفها عليها مع أنها خارجة لأنها لا تقبل التجزى قلت هذا إنما يرد إذا أريد بالتجزى الأجزاء أي التمييز بأن يقال لزيد هذا الجزء ولعمرو هذا الجزء وليس هذا مراداً بل المراد بالتجزى أن يقال لزيد نصفه ولهذا نصفه وهذه الثلاثة كذلك إذ يقال لزيد نصف القصاص ولعمرو نصفه الآخر وكذا يقال في الشفعة والخيار كذا قالوا والظاهر أن الولاء يقال فيه ذلك فما وجه إخراجها فتأمل (قوله يثبت لمستحق) أي بقرابة أو نكاح أو ولاء ولا بد من هذا القيد لإخراج الوصية وقوله بعد موت الخ خرج به الحقوق الثابتة بالشراء والايهاب ونحوها فلا تسمى تركه (قوله حق تعلق بعين) أي كالمرهون والعبد الجاني وقوله وحق تعلق بالميت أي وهو مؤن تجهيزه وقوله حق تعلق بالذمة أي بذمة الميت وهي الديون المرسله في المطلقه عن الرهن الحالية عنه وقوله وحق تعلق بالغير أي من الميت وهو الوصية وقوله وحق تعلق بالوارث وهو الميراث (قوله أولاً) أي أولاً يتعلق بالعين بل بالذمة (قوله الأول الحقوق العينية) أي المتعلقة بعين شيء كالدين المرتهن عليه شيء والجناية الصادرة عن العبد (قوله الدين المطلق) أي الذي ليس مقيداً برهن يكون في مقابلته بل في الذمة (قوله وهو الذي ذكره المصنف) أي ثالثاً بقوله ثم تقضى ديونه (قوله وثالث بها المصنف) صوابه وثاني بها المصنف (قوله وإما لغيره لسبب) هذا التعبير أحسن من قول عبق وإما لغيره بسببه وهو الميراث لأنه غير صواب لأن الميراث حق لغير الميت بغير سببه والحق الذي لغيره بسببه إنما هو الوصية (قوله ولو أتى على جميعها) أي كما لو كانت التركه كلها مرهونة في دين فتباع فيه ويدفع عنها بتمامه رب الدين إن لم يزد على دينه (قوله حق تعلق بعين) في العبارة قلب والاصل عين تعلق بها حق كالشيء المرهون وعبد جنى فها من جملة التركه ويبدأ بهما معني أن الشيء المرهون يسلم للمرتهن أو يدفع العبد الجاني للمجنى عليه أي إذا لم يفده السيد في حال حياته يدفع أرض الجناية (قوله كالمرهون) أي المحوز لزيد المرتهن أو يبدأ به وهذا ما بعده مثال للعين التي تعلق بها الحق (قوله تعلق حق المرتهن بذاته) متعلق بقوله مبدأ على غيره أي وإتماماً بدى بالحق المتعلق بالمرهون لتعلق حق المرتهن بذاته فصار الحق به ولو كان ذلك المرهون كفن الميت الذي ليس له ما يكفنه به غيره (قوله لأنه صار بمنجانيته كالمرهون) أي لتعلق حق الجناية بذاته (قوله فان أسلمه مرتهنه) أي للمجنى عليه ورضى ببقاء دينه بلارهن وقوله فللمجنى عليه أي فهو للمجنى عليه مع ماله ويصير الدين بلارهن (قوله وان فداءه) أي مرتهنه يدفع أرض الجناية للمجنى عليه وقوله بغير إذنه أي بغير إذن الراهن (قوله في رقبته فقط) أي لا فيها وفي ماله إن لم يرهن بماله فان رهن بماله كان الفداء فيها كالدين والحاصل أنه إن لم يرهن

٥٨ - دسوقي - مع في دين وجنى تعلق به حقان حق المجنى عليه وحق المرتهن وتقدم الجناية على الرهن كما أشار له المصنف في باب الرهن بقوله وإن ثبتت أي جناية العبد الرهن فان أسلمه مرتهنه فللمجنى عليه بماله وإن فداءه بغير إذنه فقد أؤف في رقبته فقطان لم يرهن بماله

وباذنه فليس رهنا به اه  
وأدخلت الكف زكاة  
الحرث والماشية إذا مات  
بعد الطيب أو الحول  
ودخل أيضا أم الولد  
والمتق لأجل وسلمة  
المفلس وهدى قلد وضحية  
تعينت بذبحها (ثم) بعد  
إخراج ما ذكر يخرج من  
رأس المال (مؤن تجهيزه)  
من كفن وغسل وحمل  
وحفر وغيرها (بالمعروف)  
بما يناسب حاله من فقر  
وغنى وضمن من أسرف  
وكذا مؤن تجهيز من تلزمه  
نفقته برق كموت سيد  
وعبده فإن لم يكن له سوى  
كفن واحد كفن به عبده  
لأنه لاحق له في بيت المال  
وكفن سيده من بيت المال  
(ثم تفتى) من رأس ماله  
(ديونه) التي لأدى كانت  
بضامن أم لا ثم هدى تمتع  
إن مات بعد أن رمى العقبة  
أوصى به أم لا ثم زكاة فطر  
فرط فيها وكفارات أشهد  
في صحته أنها بذمته فإن  
أوصى بها ولم يشهد فمن  
الثالث ومثل كفارات  
أشهادها زكاة عين حلت  
وأوصى بها وزكاة ماشية  
حات ولا ساعى ولم يوجد  
السن الذي يجب فيها فإن  
وجد فهو ما قدمناه من  
إخراج قبل مؤن التجهيز  
فإن كان ساع ومات قبل

بماله كانت رقبته رهنا في شيئين الدين والفداء ولا يكون الفداء في رقبته وماله وإن رهن معه ماله كان الفداء  
في رقبته وماله كالدين (قوله وباذنه) أي وإن فداء الرهن باذن الرهن فليس رهنا في الفداء بل في الدين  
فقط والفداء في ذمة الرهن (قوله زكاة الحرث والماشية) أي فالزكاة قد تعلقت بعين الحرث والماشية  
فإذا مات المالك بعد الطيب أو الحول أخرجت زكاتها أولا قبل الكفن وقبل وفاة الدين والميراث  
وهذا إذا كانت الحرث غير مرهون فإن كان مرهونا والدين يستغرق جميعه فاستظهر عيج أن رب  
الدين يقدم يدينه على الزكاة مستند في ذلك لقول ابن رشد أن حق الآدمي يقدم على حق الله فإن مقتضاه  
تقديم رب الدين يدينه على الزكاة قال بن وفي هذا الاستناد نظر لأن كلام ابن رشد فيما يتعلق بالذمة وأما  
الحب فالفقراء شركاء في عينه فلا ملك لليت في حطهم حتى يؤخذ منه دينه (قوله) ودخل أيضا أم  
الولد والمتق لأجل) أي فيبدأ بهنقهما من رأس المال على الكفن وعلى الدين إن كان هناك دين وعلى  
الميراث إن لم يكن دين (قوله وسلمة المفلس) اعترض بأن هذا يخالف لما تقدم في باب المفلس من قوله  
ولفريم أخذ عين ماله المحاز عنه في المفلس لا اللوت ويمكن الجواب بحمل ما هنا على ما إذا قام بأتمها  
بشمها على المشتري قبل موته فوجده مفلسا وحكم له بأخذها ثم مات قبل أخذ صاحبها لها بالفعل  
فأخذها ويقدم بها على مؤن التجهيز لأنه حق تعلق بمعين أو عجب بحمل المفلس صفة لصاحبها وهو  
البائع ويكون معناه أنه تصرف فيها بعد فلسه فقام عليه الفرماء فوجدوا المشتري قد مات فانهم  
يأخذونها من رأس المال وليست هذه قول المصنف السابق في المفلس لأن كلامه المتقدم المفلس  
واليت هو المشتري (قوله وهدى قلد) هذا ظاهر فيما يقد وأما مالا يقد كالنقم فينزل سوقها في الإحرام  
للذبح منزلة التقليد (قوله تعينت بذبحها) وأما لو مات صاحبها قبل الذبح فاتها تباع في الكفن والدين  
ولو كانت مندورة (قوله ثم بعد إخراج ما ذكر) أي من الحقوق المتعلقة بعين (قوله) يخرج من رأس  
المال مؤن الخ) أي حق تعلق باليت وهو مؤن تجهيزه (قوله من كفن) أي من ثمن كفن (قوله وغسل)  
أي أجرة ذلك (قوله) وكذا مؤن تجهيز من تلزمه نفقته بقرابة فإنه لا يلزم بعد موته مؤن تجهيزه في ماله وقول  
المصنف في الجائز وهو على المنفق بقرابة أو رق في المنفق الحي والمنفق عليه ميت وكلامنا هنا فيما إذا  
مات معها (قوله فإن لم يكن له) أي إن مات هو وعبد (قوله كانت بضامن أم لا) كانت حالة أو زوجة لأنها  
تحل بموته (قوله أشهد في صحته أنها بذمته) الظاهر راجع لزكاة الفطر والكفارات وهو حاصله أن زكاة  
الفطر التي فرط فيها وكذلك الكفارات مثل كفارة الخمين والصوم والظهار والقتل إذا أشهد في صحته  
أنها بذمته فإن كلامهما يخرج من رأس المال سواء أوصى بإخراجها أو لم يوص لما صرح به ابن عرفة  
وغيره إن حقوق الله متى أشهد في صحته بها خرجت من رأس المال أوصى بها أم لا (قوله) فإن أوصى بها  
ولم يشهد) أي في حال صحته أنها بذمته ففي الثالث فامر من أن زكاة الفطر التي فرط فيها تخرج من  
الثالث إذا أوصى بإخراجها محمول على ما إذا لم يشهد في صحته ببقائها بذمته (قوله) ومثل كفارات أشهد  
بها) أي في صحته سواء أوصى بها أم لا (قوله زكاة عين حلت) أي مات عند حلولها (قوله) وأوصى بها)  
أي سواء اعترف ببقائها في ذمته أم لا (قوله) ولم يوجد السن الذي يجب فيها) كأن كان الواجب بنت  
محاض ولم تكن موجودة فيها عنده من الماشية (فائدة) يجوز للإنسان إذا لم يكن له وارث معين ولا  
بيت مال منتظم أن يتحيل على إخراج ماله بعد موته في طاعة لله وذلك بأن يشهد في صحته بشيء من  
حقوق الله تعالى كزكاة أو كفارات لأنه متى أشهد في صحته بحق وجب إخراجها من رأس المال ولو أتى على



انوسع الجميع والاقدم منها الا كد فلا كد على ما قدمه في بابها (ثم يكون (الباقى لو ارثه) فرضا أو تعصيا والوارثون من الرجال عشرة فقط الابن وابنه وإن سفل والأب وأبوه وإن علا والأخ مطلقا وابنه وإن نزل إذا كان الأخ شقيقا أولاب والعم الشقيق أولاب وابنه وإن نزل والزوجة والمعتق وكلهم عصية الا الأخ للام والزوجة فان اجتمعوا فلا يرث الا الثلاثة منهم الزوج والابن والأب والوارثات من النساء سبع البنت وبنت الابن وإن نزل ابن الابن والأم والجدة مطلقا والأخت مطلقا والزوجة والمعتقة وكلهن ذوات فرض الا المعتقة فإذا اجتمعن فلا يرث الا للزوجة والبنت وبنت الابن والأم (٤٥٩) والأخت الشقيقة والفروض ستة

النصف والربع والثلث

والثلثان والثلث والسدس

فالنصف خمسة أنسائها

بقوله (من ذى النصف)

خبر مقدم والزوجة وما

عطف عليه مبتدأ وخبر

ومن بيانية وحذفها أبين

(الزوج) إذا لم يكن

للزوجة الميتة فرع وارث

ذكر أو أنثى (وبنت)

افردت (وبنت ابن)

كذلك (إن لم يكن) للميت

(بنت وأخت شقيقة أو

أب إن لم يكن) أى يوجد

(شقيقة) (و) (وعصب

كلا) من النسوة الأربع

واحدة أو أكثر (أخ) لها

بقربة المقام وإن كانت

القاعدة عندهم للميت

(يساويها) في الدرجة

احترازاً عن أخ لأب مع

شقيقة فانه لا يعصب بل

يأخذ ما فضل عن فرضها

وابن الابن مع بنت ابن

آخر أخ حكماً لتساويهما

درجة فمراده بالاخ ولو

حكماً فلا اعتراض عليه بعدم

شموله ومعنى تعصيا

جميعه بعد الحقوق المتعلقة بالعين فله ح عن البرزلى (قوله ان وسع الجميع) أى ان وسع ثلث الباقي جميع الوصايا (قوله على ما قدمه في بابها) أى بقوله وقدم اضيق الثلث فك أسير الخ (قوله فرضا أو تعصيا) أى بالفرض أو التعصيب أو بهما فأولاً خمسة خلوا يجوز الجمع (قوله والأخ مطلقاً) أى شقيقاً أولاب أولام (قوله فلا يرث الا الثلاثة الخ) أى وسئلهم من اثنى عشر لتوافق مخرج ربع الزوج وسدس الاب بالنصف فتضرب نصف احد المخرجين في كامل الآخر باثنى عشر للزوج ربعاً ثلاثة وللأب سدسها اثنان والباقي وهو سبعة للابن تعصيا (قوله فلا يرث الا للزوجة الخ) أى وسئلهم من أربعة وعشرين لتوافق مخرج ثمن الزوجة وسدس الأم بالنصف فتضرب نصف احد المخرجين في كامل الآخر بأربعة وعشرين للبنت نصفها اثنى عشر وبنت الابن سدسها أربعة وللزوجة ثمنها ثلاثة وللأم سدسها أربعة والأخت الشقيقة واحد تعصيا فان اجتمع المذكور والاناث ورث منهم خمسة الابوان والابن والبنت وأحد الزوجين فان ماتت الزوجة كانت المسئلة من اثنى عشر وإن مات الزوج فمن أربعة وعشرين (قوله ومن بيانية) مقتضى ما ذكره من الاعراب أن الابن الزوج وماعتق عليه وفيه نظر بل الظاهر ان الميتين قوله لو ارثه أى والباقي لو ارثه الذى هو صاحب النصف والربع الخ وعلى هذا فقوله الزوج خبر لمبتدأ محذوف أى وهو الزوج وما عطف عليه فلو قال الشارح أو ان من بيانية والزوج خبر لمبتدأ محذوف ويجعل هذا إعراباً ثانياً كان أولى تأمل (قوله فرع وارث ذكر) أى وهو ابنها وابن ابنها وقوله أو أنثى أى وهى بنتها وبنت ابنها (قوله وبنت ابن كذلك) أى مفردة وقوله ان لم يكن للميت بنت أى والا كان لبنت الابن السدس (قوله معها) أى مع الأخت التى للأب فان كان معها شقيقة كان للأخت للاب السدس فقط تكملة الثلثين (قوله وإن كانت القاعدة عندهم) أى عند الفرضيين للميت أى تقتضى أن المراد أخ للميت وذلك لان القاعدة عندهم أن نسبة الوارث مهما أطلق فانها تكون للميت (قوله يساويها في الدرجة الأولى يساويها في القوة بأن يكونا شقيقين أو لأب لافى الدرجة كما قال الشارح تبعاً لثبوت إذ لا يمكن أن يكون لواحدة أخ وهو دونها في الدرجة وقول الشارح احترازاً عن أخ لأب مع شقيقة فبه نظر اذ هو مساو لها في الدرجة وعدم مساواته لها إنما هو في القوة (قوله فلا اعتراض عليه بعدم شموله الخ) أى على ان النصف لم يدرج الحصر ولم يذكر ان كلا من النسوة الأربع لا يعصبها إلا أخوها المساوى لها بل ذكر أن أخاها المساوى لها يعصبها وهذا لا ينافى ان بنت الابن كما يعصبها أخوها يعصبها ابن عمها (قوله وعصب الجد والاوليان الآخرين) يعنى أن الجد والبنت وبنت الابن يصير كل منهم الأخت الشقيقة والى للاب عصية بعد أن كانتا يرثان بالفرض والحاصل أن الأخت الشقيقة والأخت للاب كما يعصب كلا منهما أخوها المساوى لها يعصبها الجد والبنت وبنت الابن (قوله فالأخت) - واء كانت شقيقة أولاب ترث مع الجد تعصيا وقوله

انها تكون به عصية أى ترث بالتعصيب للذكر مثل حظ الأنثيين لا بالفرض (و) عصب (الجد والاوليان) أى البنت وبنت الابن (الآخرين) أى الأخت الشقيقة والى للاب فالأخت ترث مع الجد تعصيا لا فرضاً وكذا مع البنت أو بنت الابن فتأخذ ما فضل عن فرضها أى لا يفرض للأخت الشقيقة أولاب مع البنت أو بنت الابن بل تأخذ الباقي تعصيا إلا أن اصطلاحهم ان الأخت مع الجد عصية بالغير كالأخت مع أخيها وأما الأخت مع البنت أو بنت الابن فعصية بالغير وأما الثلثان ففرض أربعة وهن النسوة ذوات النصف إذا تعددن وإلى ذلك أشار بقوله (ولتعددين) أى البنت وبنت الابن والأخت الشقيقة أولاب أى لمتعددين كل نوع من

الانواع الاربعة اثنان فأكثر (الثلاثان) فرضا فأطلق المصنف الصدر وأراد اسم الفاعل أى التعدد منهن وأتى بضمير جمع النسوة ليخرج الزوج (والثانية) أى جنس الثانية وهى بنت الابن أو الأخت للاب (مع الأولى) أى البنت أو الأخت الشقيقة (السدس) تنكلمة الثلثين (وإن كثرن) أى بنات الابن مع البنت أو الأخوات للاب مع الشقيقة (وحجبتها) أى الثانية حجب حرمان والمراد بها خصوص بنت الابن بدليل بقية كلامه (ابن فوقها) كبتت وابن ابن وبنت ابن ابن فإن ابن الابن يستقل بالسدس ولا يعصبها لانه أعلى منها (و) حجبها عن السدس أيضا (بتتان فوقها) أى أعلى منها كبتت وبنت ابن وكبتت ابن وبنت ابن لاستقلالهما بالثلثين (إلا الابن) معها (فى درجتها مطلقا) سواء كان (٤٦٠)

كبتت ومن ذكر فعصب  
لذا ذكر مثل حظ الأنثيين  
(أو) كان ابن الابن (أسفل)  
منها بدرجة (فمعصب لها)  
أى إذا لم يكن لها فى الثلثين  
شئ. كبتت وبنت ابن  
وابن ابن فإنه إذا  
استقلت البنتان بالثلثين  
وفضل الثلث ورثه ابن ابن  
الابن مع بنت الابن  
تصصيا فإن كان لها فى  
الثلثين السدس كبتت  
وبنت ابن فإن الأسفل منها  
يأخذ الباقي وحده تصصيا  
فلم أن لابن الابن مع بنت  
الابن والمراد الجنس  
ثلاثة أحوال أولها أن  
يكون أعلى منها فيحجب  
من تحته ثانيا أن يكون  
مساويا لها فيعصبها مطلقا  
ثالثا أن يكون أسفل  
فيعصب من ليس لها شئ  
من الثلثين (وأخت الأب  
فأكثر مع الشقيقة فأكثر  
كذلك) أى كالتى تقدم  
فى بنت الابن مع البنت

فتأخذ أى الأخت مطلقا ما فضل عن فرضها أى فرض البنت وبنت الابن (قوله أى التعدد منهن)  
فيه أن هذه العبارة تصدق بغير الراد إذ تصدق على نحو بنت وأخت وأجيب بأن فى الكلام حذف  
والاصل والمعتد من كل نوع منهن كما أشار له الشارح أولا (قوله ليخرج الزوج) إذ لو كان داخلا  
لأتى بضمير المذكر على أن خروج الزوج معلوم من استحالة تعدد الزوج هنا (قوله جنس الثانية)  
أى الصادق بانية الاولين وثانية الآخرين (قوله مع الأولى) أى مع جنس الأولى الصادق بأولى  
الاولين وبأولى الآخرين والداعى لارادة الجنس شمول كلام المصنف لصورة بنت الابن مع  
البنت وصورة الأخت للاب مع الشقيقة. وبعض الشراح قصر كلام المصنف على الصورة الأولى  
فجعل المراد بالثانية بنت الابن وبالأولى البنت بدليل قوله بعد وحجبتها الخ إذ الاصل موافقة أول  
الكلام ثم خره وأيضا صورة الأخت للاب مع الشقيقة سينص عليها فى قوله وأخت لاب الخ (قوله ابن  
فوقها) سواء كان ولد الصلب أولا كامثل الشارح والمراد به الجنس كما أن الراد بقوله وحجبتها أى  
بنت الابن بمعنى جنسها (قوله يستقل بالسدس) الانسب يستقل بما بقى عن البنت (قوله أى أعلى منها)  
بمعنى أقرب منها للميت (قوله وسواء فضل الخ) الصواب عدم تفسير الاطلاق بهذا لأن المستثنى منه  
قوله وحجبتها بتتان فوقها وفى كان بتتان فوقها لم يفضل من الثلثين شئ. فالأولى الاقتصار فى تفسير  
الاطلاق على قوله سواء كان أخا أو ابن عمها (قوله أن يكون أعلى منها) أى كبتت وابن ابن وبنت  
ابن ابن (قوله مطلقا) أى سواء كان أخاها أو ابن عمها وسواء كان لها شئ فى الثلثين كبتت وبنت ابن  
وابن ابن أو لم يكن لها فيها شئ. كبتت وبنت ابن وابن ابن (قوله فيعصب من ليس لها شئ من الثلثين)  
أى كبتت وبنت ابن وابن ابن وأما إن كان لها شئ من الثلثين فلا يعصب كبتت وبنت ابن وابن  
ابن ابن أنزل (قوله ما لم يكن لها أخ لأب) أى وإلا أخذ الثلث معها (قوله ويحجبها أيضا) أى كما يحجبها  
الاختان الشقيقتان (قوله بفتح الهجزة) أى لأنه معمول لما قبله وهو الا والمعمولة لعامل غير قول يجب  
فتح هزتها وأما قوله تعالى: إلا بينهم لىأكلون الطعام. بكسر إن فلو وجود لام الابتداء للبطلة لعمل الا أو  
انه على تقدير القول أى لا مقولا فيهم إنهم لىأكلون الطعام والاستثناء هنا من مقدر أى كذلك فى كل  
شئ. إلا انه الخ (قوله بخلاف ابن الابن وإن سفل فإنه يعصب من معه فكان يعصب من فوقه بالأولى) أى  
لأن جهة البنوة أقوى من جهة الاخوة وابن الابن للميت ابن للميت بواسطة أبيه فلم تقطع النسبة وابن  
الأخ لا يرث باخوته للميت بل يبنوة إخوة الميت فاقطعت النسبة بينه وبين اخوات الاب فى الابوة فلا

فتأخذ التى للاب واحدة فأكثر السدس مع الشقيقة الواحدة فإن تعددت الشقيقة فلا شئ. التى للاب أخذت أو  
تعددت ما لم يكن لها أخ لاب ويحجبها أيضا أخ فوقها أى شقيق \* ولما ذكر أن حكم الأخت أو الأخوات للاب مع الشقيقة أو الشقائق  
مساو لحكم بنات الابن مع بنات الصلب وكان ابن الاخ هنا مخالفا لابن الابن هناك استثنى ذلك بقوله (إلا أنه) بفتح الهجزة والضمير  
لأشأن (إنما يعصب الأخ) للاب أخته دون ابن الاخ فلا يعصب أخته التى هى بنت الاخ التى فى درجته إذ ليست من الوارثات بحال وكذا  
لا يعصب من هى فوقه التى هى عمته وأخت الميت لأبيه بل يأخذ ما بقى دون أخته وعمته فاذا ماتت عن شقيقتين وأخت لاب وابن أخ  
كان للشقيقتين الثلثان والباقي لابن الاخ وحده تصصيا دون التى للاب: وليس ابن الاخ بالمعصب \* من معه أو فوقه فى النسب  
بخلاف ابن الابن وإن سفل فإنه يعصب من معه فكان يعصب من فوقه بالأولى وأما الربع وهو نصف النصف ففرض اثنين أشار لهما بقوله

(والربع) بالجر عطف على النصف أو الربع مبتدأ (و) (الزوج) على حذف المضاف أي فرض الزوج (بفرع) أي مع فرع الميتة وارت من ذكر أو أنثى وإن سفل منه أو من غيره ولو من زنا للحوقة بالأم (وزوجة فأكثر) مع عدم الفرع اللاحق بالزوج أخذاً بما بعده (والثمن لها أو لهن بفرع لاحق) بالزوج من ولد أو ولدان ذكر أو أنثى منها أو من غيرها وخرج باللاحق ولد الزنا فإنه لا يلحق بالزوج ومن قاه بلعان فلا يحجب من الربع إلى الثمن لأنه لا يرث ومن لا يرث لا يحجب وارثاً) والثالثين الذي النصف إن تعدد هو معنى قوله فيما مر ولتعدد هـن الثلثان والأقدم حذف ما تقدم مع ذكر ما يحتاج إليه مما يتعلق بالثلاثين (٤٦١) هنالأن الشأن أن يذكر النصف

فنصفه فنصف نصفه ثم يذكر الثلثان فنصفهما فنصف نصفهما وهو السدس ولله لالا حظ ذلك أعاده ثانياً ليضم إليه بيان الثلث بقوله (والثلث) فرض اثنين الأول (الأم) عند فقد الولد وولد الابن وعدم اثنين من الأخوة أو الإخوات (و) الثاني (ولداها فأكثر) أي الأخوة من الأم عند تعدد (وحجبا) أي الأم (من) الثلث للسدس (ولدت) ولو أنثى (وإن سفل) كوله الابن أو ولد ابن الابن (و) حجبا للسدس أيضاً (أخوان أو أخوات مطلقاً) أشقاء أو لأب أو لأم أو بعض وبعض ذكورا أو إناثا أو مختلفين وشمل إطلاقه ما إذا كانا محجوبين بالشخص كن مات عن أم وأخوين لأم وجد لأب فانهما إسماعيلان بالجد ومع ذلك محجبان الأم من الثلث للسدس فهما

يعصهن (قوله عطف على النصف) أي ثم الباقي لوارثته من ذي النصف وذي الربع وقوله الزوج وزوجه خبر لمبتدأ محذوف أي وهو أي صاحب الربع الزوج وزوجة (قوله لها أولهن) لما قبل قوله لها بقوله لهن علم أنه أطلق الجمع على مانوق الواحد بناء على أن أقل الجمع اثنان فلم يحتاج إلى أن يقول لها وأولها أولهن (قوله بفرع لاحق) أي مع فرع لاحق وفيه أن الفرع اللاحق بالزوج يصدق عن قام به مانع الارث من كفر أو رق أو قتل وهو لا يحجب الزوجة من الربع للثمن لأن من لا يرث لا يحجب وارثاً فالأولى التعبير بوارث بدل لاحق لأن المعتبر في الحجب الارث الذي هو أخص من الحقوق إذ لا يلزم من الحقوق الارث كما علمت (قوله والثلاثين) هو بالجر عطف على النصف في قول المصنف من ذي النصف وما بعده خبر لمبتدأ محذوف أي وهو أي الفرض المذكور وهو الثلثان لدى النصف (قوله والثلث) بالجر عطف على النصف من قوله سابقاً من ذي النصف وقوله للام بالرفع خبر لمبتدأ محذوف، بيان لصاحب الفرض الذي هو الثلث وأما ما ذكره الشارح فهو حل معنى لاحق لإعراب (قوله وولداها) أي مطلقاً كانوا ذكورا أو إناثا أو خنثا أو مختلفين (قوله أخوان أو أخوات) قال في التوضيح هذا مذهب الجمهور وأخذ ابن عباس رضي الله عنهما بظاهر الآية الكريمة أعني قول الله سبحانه: فإن كان له إخوة فلأمه السدس فلم يحجبا بالاثنتين وقد احتج على عثمان بأن الأخوين ليسا إخوة فقال له عثمان رضي الله عنه حجبا فأمك يا غلام أو أجمع قومك على حجبا بالأخوين يا غلام (قوله أشقاء أو لأب أو لأم) أي فلا فرق بين أن يكون الأخوة أدلوا له ليت بها أولا ولا ولا يحجب من أدلى بها عكس القاعدة ولذلك يقولون كل من أدلى بواسطة حجبه تلك الوسطة إلا الأخوة للام \* والحاصل أن التعمد منهم محجبا حجب نقصان وهي لا تحجب أحداً منهم وإن أدلوا بها عكس القاعدة (قوله كن مات عن أم الخ) أي وكذا من مات عن أبوين وأخوين مطلقاً فلأم السدس لوجود الأخوين مع حجبا بالاب (قوله فهما) أي الأخوان للام هذا ظاهره وأنت خير بأن قولهم كل من لا يرث لا يحجب وارثاً إلا الإخوة للام فانهم قد يحجبون الأم للسدس ولا يرثون يقال عليه لا خصوصية للأخوة للام بل كذلك الأخوة الأشقاء أو لأب قد يحجبونها ولا يرثون وذلك مع وجود الأب تأمل (قوله وفيهم) أي الأخوة لا يقيد كونهم لأم بل الأخوة مطلقاً أشقاء أو لأب أو لأم أو مجتمعين خلافاً لما يؤهمه صنيع الشارح حيث ساق البيت عقب تمثيله بالأخوة للام وإن كان المثال لا يخص (قوله كذلك) أي ليس فيها مع الأم ولد لليت ولا ولد ابن ولا عسدد من إخوته (قوله تكون ستة) أي فالسنة تصبح لا تأصيل فقول تمت أصلها ستة الأولى التعبير بتصحيحها إذ ليس فيها سدس أصلي لا للأب ولا للام وإن كان ثلث الباقي الذي تأخذه الأم سدساً

مستثنان من قاعدة كل من لا يرث لا يحجب وارثاً ولذا قال في التلمسانية: وقهم في المحجب أمر عجيب \* لانهم قد حجبا وحجبا. وأما المحجوبان بالوصف من رق أو كفر أو قتل فلا يحجبان \* ولما كان الثلث فرض الأم حيث لا ولد ولا ولد ابن ولا من الأخوة ذوعدد وكان كل من الفراوين كذلك ومع ذلك لم تأخذ الثالث جعلوا لها ثلث الباقي عن الفرض لصدق عليها أنها أخذت الثلث في الجملة فأشار لذلك المصنف بقوله (ولها ثلث الباقي في) زوجة ماتت عن (زوج وأبوين) أصلها من اثنين يخرج نصيب الزوج يبقى واحد على ثلاثة إذ هي حظ ذكر وأنثى يدلان بحجة واحدة فللذكر مثل حظ الأنثيين وهو لا ينقسم على ثلاثة فنضرب الثلاثة في أصل المسئلة تكون حصة للزوج النصف ثلاثة ولها ثلث الباقي واحد من ستة ولو كان بدل الأب جد

لكن لما التث من رأس المال وأشار الثانية الفرأوين بقوله (و) لها ثلث الباقي أيضا في زوج ما عن (زوجة وأبوين) فهي من أربعة  
 نازوجة الرابع وللأم ثلث الباقي والاب الباقي هذا مذهب الجمهور وذهب ابن عباس الى ان لها ثلث جميع المال في المثلثين نظرا لعدم  
 قوله تعالى: فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلا ثمة الثلث. ونظر الجمهور الى أن أخذها الثلث فيها يؤدي الى مخالفة القواعد إذا القاعدة أنه متى  
 اجتمع ذكر وأنثى يدلان بحجة واحدة فلذلك مثل حظ الاثنين فخصوا عموم الآية بالقواعد وجماعها والثلث الباقي لان القواعد من  
 القواطع (والمدعى) فرض سبعة فالسدس مبتدأ ويجوز أن يكون مجرورا بالمطف على النصف وتقدم من السبعة بنت الابن مع البنت  
 والاخت للاب مع الحقيقة والام عند (٤٦٣) وجود الولد أو جمع من الاخوة وذكر الباقي بقوله (لواحد من ولد الأم مطلقا) ذكر

أو أنثى (وسط) بعثة  
 (باب وابنه) وإن سفل  
 (وبنت) لابن (وإن)  
 سفلت (وبنت لصلب  
 بالأولى (أب وجد و)  
 السدس (الأب والأم)  
 أي فرضهما (مع ولد)  
 ذكر أو أنثى (وإن سفل)  
 كولد ابن لكن إن كان  
 الولد ذكر أو ابن الابن  
 كان لسكن من الابوين  
 السدس والباقي للذكر  
 وإن كان أنثى فلكل منهما  
 السدس وللبنت النصف  
 والباقي للاب نصيبا  
 وفي كرامات تكرار مع  
 متقدم (والجدة فأكثر)  
 فرضها السدس إلا أنه  
 لا يرث عندنا أكثر من  
 جدتين أم الام وأما وان  
 علت وأم الاب وأما  
 وهكذا فمن أدلت يذكر  
 من جهة الام أو من جهة  
 الاب غير الاب لم ترث  
 (وأسقطها الام مطلقا)  
 ولو من جهة الاب (و)

في الواقع قاله عبق (قوله لسكن لها الثلث من رأس المال) أي لانه تارث مع الجد بالفرض ومع الأب  
 بالنسبة أي حينئذ يكون أصل المسئلة ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث اثنان وللجد السدس  
 واحد (قوله ثلث الباقي) أي وهو في الحقيقة ربع (قوله الى مخالفة القواعد) لأنها إذا أخذت في مسئلة  
 الزوج الثلث من رأس المال لاخذت اثنين وأخذ الاب واحدا لأن المسئلة حينئذ من ستة فتكون قد  
 أخذت مثلى الأب ولو أخذته في مسئلة الزوجة لاخذت أربعة وأخذ الأب خمسة لأن المسئلة  
 حينئذ من اثني عشر ولا شك أن هذا مخالف للقواعد إذ القاعدة أنه إذا اجتمع ذكر وأنثى يدلان  
 لليت بحجة واحدة فلذلك مثل حظ الاثنين (قوله فالسدس مبتدأ) أي خبره قوله الواحد الخ على  
 حذف مضاف أي فرض الواحد الخ (قوله بالمطف على النصف) أي وقوله الواحد بالرفع خبر  
 المحذوف أي وهو الواحد الخ (قوله وإن سفلت) بفتح الفاء أفصح من ضمها (قوله وابن الابن) عطف  
 على محذوف أي ليت أو كان الولد ابن الابن (قوله وإن كان ابن) أي وإن كان الولد ليت أو لابنه  
 أنثى (قوله فلكل منهما) أي من الابوين السدس فرضا (قوله وللبنت) أي بنت الميت أو بنت ابنه  
 (قوله مع متقدم) أي وهو قوله وحدها السدس ولد وان سفل (قوله من جدتين الخ) أي فيها المراد بالآكثر  
 في كلام المصنف (قوله وإن علت) أي ان أدلت باناث خاص وكذا يقال في قوله وأم الاب وأما  
 وهكذا (قوله فمن أدلت يذكر من جهة الام) أي كام أبي الام وأمهاتها وقوله أو من جهة الاب أي  
 أو أدلت يذكر من جهة الاب غير الاب كأم أبي الاب وأمهاتها والحاصل أن الجدات أربع أم الام  
 وأما وان علت وأم الاب وأم أمه وان علت وهذا يرثان إجماعا وأم الجد من جهة الاب كام أبي  
 الاب وأمهاتها وهذه لا ترث عند مالك لان بينها وبين الميت ذكرين وترث عند زيد وأم الجد من جهة  
 الام كام أبي الام وأمهاتها وهذه لا ترث إجماعا لدلائلها غير وارث (قوله مطلقا) الاطلاق راجع  
 للاسقاط فكان الاولى تقديمه على الام (قوله عن الجد من جهة الام) أي كأم أبي الام وأبي ايها  
 (قوله وعن جد من جهة الاب) أي كأم أبي الاب (قوله كزوج واخت الخ) وكزوج واختين وجدة وجد  
 (قوله أو مع الاخوة الخ) اعلم أن ارث الجد مع الاخوة مذهب زيد وعلى ما قاله مالك والشافعي واحمد  
 ومذهب عمر وابن عباس وأبي حنيفة أنه لا ميراث للاخوة مع الجد فأقاموه مقام الاب وحجابه  
 الاخوة (قوله فأطلق) أي النصف الجمع في قوله أحد فروض الجد (قوله وأراد بالفروض الاحوال)  
 هذا هو الظاهر واحوال الجد خمسة أحدها أن يكون مع الابن وحده أو معه ومع غيره من ذوى  
 الفروض الثانية أن يكون مع بنت أو بنتين وحدها أو معهما ومع غيرهما من ذوى الفروض الثالثة أن

أسقط (الأب الجدة من قبله) فقط (و) أسقطت الجدة (القربى من  
 جهة الأم) (الجدة) (البعدي من جهة الأب) (إلا) بان كانت القربى من جهة الأب والبعدي من جهة الام (اشتركتا) في السدس كما لو  
 تساوت في الرتبة كأم الام وأم الاب (و) السدس (أحد فروض الجدة) للاب (غير الدلي بأنثى) احتز به عن الجد من جهة الام وعن  
 جد من جهة الأب أدلى بأنثى فلا يرث ثم ان الجد الوارث له فرضان السدس مع ابن أو ابن ابن أو مع ذى فرض مستغرق كزوج واخت  
 أو مع الاخوة في بعض الاحوال فيرثه بالفرض المحض والثلث اذا كان مع إخوة وكان الثلث أفضل له من القاسمة فأطلق الجمع على  
 مانوق الواحد أو أراد بالفروض الاحوال ولو قال والجد في بعض أحواله كان آيين واعلم أن الجد إذا لم يكن معه اخوة أشقاء أو لاب



فأمره ظاهر وإن كان. مـ من ذكر فاما أن يكون معهم صاحب فرض أم لا فإذا لم يكن معهم صاحب فرض فله الأفضل من ثلث جميع المال أو المقاسمة وإلى هذا أشار بقوله (وله مع الإخوة والأخوات الأشقاء أو لأب) ولم يكن معهم صاحب فرض (الخبر) أي الأفضل (من) أحد أمرين (الثلث) أي ثلث جميع المال (أو المقاسمة) كأنه أخ معهم فيقسم إذا كان الإخوة والأخوات أقل من مثليه كأخ أو أخت أو أختين أو أخ أو ثلاث أخوات وأما مع أخوين أو أربع أخوات أو أخ وأختين فتستوى للمقاسمة وثلث جميع المال فإن زادت الإخوة عن اثنين أو الأخوات على أربع فثلث جميع المال خيره وما بقي فيبين الإخوة بقدر ميراثهم وهذا ما يترق في الأب من الجد لأن الأب يحب الإخوة مطلقا والجد لا يحب إلا الإخوة للأُم دون (٤٦٣) الأشقاء ولأب وقد أشار إلى حكمهم

بمعهم بقوله (وعاد) بتشديد الدال للمهلة (الشقيق) الجد عند المقاسمة (خبر) من الإخوة لأب واحداً أو أكثر ليمتد كثرة الميراث وكذا يمد الشقيق على الجد لأخت لأب سواء كان معهم ذو سهم أم لا كمن مات عن أخ شقيق وأخوين لأب وجد فللجد الثلث لزيادة الإخوة عن مثليه ولا شقيق للثلاث كما أشار له بقوله (ثم) إذا أخذ الشقيق نصيبه (رجع) على الذي لأب فأخذ ما صار له بالمادة لأنه يحب الذي لأب وشبهه في الرجوع بعد المقاسمة للجد قوله (كالشقيقة) تعد على الجد الإخوة لأب ثم ترجع عليهم (بما لها) وهو النصيب الواحدة والثلاث للأكثر (لو لم يكن جد) وما فضل بعد ذلك فهو للأخ

يكون مع الإخوة غير أم أربعة إن يكون مع الإخوة وذوي الفروض وهاتان الحالتان تكلم المصنف عليهما هنا الخامسة أن لا يكون معه ولد ولا إخوة فله المال كله أو ما بقي منه بالتصيب وسيأتي ذلك اهـ بن (قوله فأمره ظاهر) أي فإن كان معه ابن فقط أو ابن وغيره من أصحاب الفروض فله السدس فرضا فقط وإن كان معه بنت أو بنتان فقط أو معهما غيرهما من أصحاب الفروض كان له السدس فرضا وإن بقي له شيء بعد فرض من معه أخذه تعصيا وإن لم يكن معه أحد من الأولاد ولا من الإخوة أخذ للمال كله تعصيا إن لم يكن معه صاحب فرض وإلا أخذ ما فضل عنه تعصيا فهو كالأب في هذه الأحوال الثلاثة (قوله فإذا لم يكن معهم) أي مع الجد والإخوة صاحب فرض أي بأن كان الإرث منحصراً في الجد والإخوة فقط (قوله وما بقي فيبين الإخوة النخ) فإذا مات الميت عن جد وثلاث أخوة كانت المسئلة من ثلاثة لأن للجد ثلث جميع المال ومخرج الثلث ثلاثة فإذا أخذ واحداً من ثلاثة فإن الباقي منها هو اثنتان لا ينقسم على الإخوة الثلاثة ويساين عددهم فتضرب عدد رؤوس الإخوة الثلاثة في أصل المسئلة بتسعة يأخذ الجد ثلثها الثلاثة والباقي ستة على الإخوة الثلاثة كل واحد اثنين (قوله وهذا) أي إرث الجد مع الإخوة الخبر من الأمرين (قوله إلى حكمهم) أي إلى حكم اجتماع الأشقاء والذين لأب معه (قوله وعاد) أي حسب وأما عبر بالمفاعلة لأن الأشقاء يعدون على الجد الإخوة لأب وهو يعد عليهم الإخوة للأُم كما يأتي في المسئلة الآتية للمقابلة بالمساكية فقد حصل من الجد عداً أيضاً في الجملة كذا قيل وقيل إنما عبر بالمفاعلة لأن الأشقاء يعدون الإخوة لأب على الجد وهو يسقط عددهم وبعد الشقائي خاصة فحصل منه عدل لكن للشقيق دون من لأب (قوله سواء كان معهم ذو سهم أم لا) فيه إشارة إلى أن الأولى للمصنف أن يؤخر مسألة المعادة عن قوله وله مع ذي فرض النخ لأن المعادة تجري في الوجهين أي ما إذا كان معهم ذو فرض أم لا قال ابن عبد البر نفرد زيد من بين الصحابة بمعادته الجد بالإخوة لأب مع الإخوة الأشقاء وخالفه كثير من الفقهاء القائلين بقوله في الفرائض في ذلك لأن الإخوة من الأب لا يرثون مع الأشقاء فلامعنى لادخالهم معهم لأنه حيف على الجد في المقاسمة قال وقد سأل ابن عباس زيدا عن ذلك فقال إنما أقول في ذلك برأيي كما تقول أنت برأيك (قوله ما صار له) أي ما صار للذي لأب (قوله السدس) أي سدس جميع المال (قوله من ثمانية عشر) أي عند المتأخرين من الفرائض وذلك لأن كل مسألة عندهم فيها سدس وثلث ما بقي وما بقي فهي من ثمانية عشر لأن أقل عدد له سدس وثلث ما بقي وما بقي ثمانية عشر وأما المتقدمون فيقولون إن

والإخوة لأب فبني كلامه أن يعد الشقيق ذكراً أو أنثى على الجد جنس الإخوة لأب ثم بعد عدم يسقط الذي لأب بالشقيق وسواء كان معهم ذو سهم أم لا وإذا كان مع الجد والإخوة صاحب فرض فله الأفضل بعد أخذ صاحب الفرض فرضه من ثلاثة أشياء السدس والمقاسمة وثلث الباقي وإلى ذلك أشار بقوله (وله) أي للجد (مع ذي فرض معهم) أي مع الإخوة والأخوات الأشقاء أو لأب بعد أخذ صاحب الفرض فرضه الأفضل من أحد ثلاثة أمور (السدس) من أصل الفريضة كبنتين وزوجة وجد وأخ فأكثر من أربعة وعشرين لضرب مخرج الثلث في مخرج الثمن لبنتين ستة عشر وللزوجة ثلثا يبقى خمسة فلو قسم فيها الألف أخذ اثنين ونصف ولو أخذ ثلثها أخذ واحداً وثلثي واحد فسدس جميع المال خيره منها وهو أربعة يفضل واحد للأخ أو الأكثر (أو ثلث الباقي) كأم وجد وعشرة أخوة من ثمانية عشر للأُم سدسها ثلاثة يبقى خمسة عشر ثلثها خمسة وهي خبر

له من سدس جميع المال وهو ثلاثة ومن القاسمة لثلاثة أخوة إذ يصير له بها سهم وأربعة أجزاء من أحد عشر جزءاً من سهم (أو القاسمة) كجدة واحد وأنح من هته سدسها واحد وثلاث الباقي واحد وثلاث للقاسمة الأخ بأن يأخذ اثنين ونصف أخير له منها فثنين له فيضرب مخرج النصف في الستة باثني عشر ومنها تصح وفي بتئين وجدونح فتستوي القاسمة والسدس وأصلها من ثلاثة وتصح من ستة وفي أم وجدوا أخوين تستوي للقاسمة وثلاث الباقي وتصح من ثمانية عشر وفي زوج وجد وثلاثة أخوة يستوي ثلاث الباقي والسدس وفي زوج وجد وأخوين تستوي الثلاثة فأو في كلامه مانعة خلو تجوز الجمع بين الثلاثة أو الاثنين منها (ولا يعرض لأخت) شقيقة أو لأب (معه) أي مع الجد في فريضة من الفرائض بل إن انفردت معه عصها وإن اجتمعت مع غيرها من أصحاب الفروض أو الأخوة فتحكم الجد ما تقدم (إلا في) المسئلة (الأكدرية والغراء) العطف للتفسير وأركانها أربعة (زوج وجد وأم وأخت شقيقة أو لأب)

الثمانية عشر تصحيح لا تأصيل فأصل هذه المسئلة عندهم ستة للام سدسها واحد وإن قاسم الجد الأخوة أخذ خمسة أجزاء من أحد عشر جزءاً وإن أخذ سدس المال أخذ سهمها واحداً وإن أخذ ثلث الباقي أخذ واحداً وثلثين لمو خير له ولكن الخمسة لا ثلث لها تصحيح فتضرب مخرج الثلث في ستة أصل المسئلة بتمانية عشر (قوله كجدة الخ) أي وكزوجة وجد وأنح أصلها أربعة للزوجة واحد يبقى ثلاثة إن أخذ الجد سدسها كان له ثلثان وإن أخذ ثلث الباقي كان له واحد وإن قاسم الأخ كان له نصف الثلاثة فهو خير له ولا نصف لها تصحيح اضرب مخرج النصف اثنين في أصل المسئلة بتمانية للزوجة واحد في اثنين باثنين وللجد ثلاثة وللأخ ثلاثة ومن هور القاسمة كما في التوضيح مالمو ترك أما وأختا وجدا أصلها من ثلاثة فتأخذ الأم ثلثها ومقاسمة الجد الأخت خير له فيكون له ثلثا ما بقي وللأخت ثلثة فتصح المسئلة من تسعة وهذه المسئلة تسمى بالحرقاء لأنه اختلف فيها خمسة من الصحابة ولذلك تلقب أيضا بالحسية وهم أبو بكر وعمر وعثمان وابن مسعود وزيد بن ثابت وبيان مذاهبهم في المطولات من كتب الفرائض وإنما ذكرناها للتنبية على العمول به من الخلاف اه كلام التوضيح (قوله وأصلها من ثلاثة) أي مخرج فرض ثلثي البنيتين لثلاثي الثلاث يبق منهن واحد إن قاسم الجد الأخ أخذ نصفه وإن أخذ سدس جميع المال أخذ نصفه وإن أخذ ثلث الباقي أخذ ثلثة فالقاسمة أو سدس المال خير له من ثلث الباقي والواحد لا نصف له صحيح اضرب مخرج النصف اثنين في أصل المسئلة ثلاثة فالخامس ستة ومنها تصح للبنتين ثلثاها أربعة يبقى اثنين لكل من الجد والأخ واحد (قوله تستوي القاسمة وثلث الباقي) أي لأن أصلها ستة للام السدس واحد يبقى خمسة إن قاسم الجد الأخوين أخذ واحداً وثلثين وإن أخذ ثلث الباقي كان له واحد وثلثان وذلك خير له من سدس المال وهو واحد والباقي لا ثلث له صحيح اضرب مخرج الثلث في أصل المسئلة بتمانية عشر (قوله وتصح من ثمانية عشر) جملة الثمانية عشر تصحيحاً مبني على مذهب التتبعين كما علمت (قوله يستوي ثلث الباقي والسدس) وذلك لأن أصل المسئلة اثنين للزوج نصفها واحد يبقى واحد إن أخذ الجد ثلث الباقي أو سدس المال كان له ثلث وهو خير له من القاسمة لأنه إن قاسم أخذاً ربعا والواحد لا ثلث له صحيح اضرب مخرج الثلث في أصل المسئلة بستة للزوج نصفها وللجد ثلث الباقي أو السدس واحد يبقى اثنين لا تنقسم على الأخوة الثلاثة وتساينها اضرب عدد رؤوس الأخوة الثلاثة في ستة بتمانية عشر للزوج ثلاثة من الستة في ثلاثة عدد رؤوس الأخوة بتسعة وللجد واحد في ثلاثة ثلاثة وللأخوة اثنين في ثلاثة بستة يأخذ كل واحد منهم اثنين (قوله تستوي الثلاثة) وذلك لأن أصل المسئلة اثنين للزوج نصفها واحد يبقى واحد إن قاسم الجد الأخوين أخذ ثلثة وإن أخذ ثلث الباقي أخذ ثلثة وإن أخذ سدس المال أخذ ثلثة والواحد لا ثلث له صحيح اضرب مخرج الثلث في اثنين أصل المسئلة بستة للزوج نصفها ثلاثة ولكل من الجد والأخوين واحد (قوله أو الأخوة) أي أو مع غيرها من الأخوة (قوله فتحكم الجد ما تقدم) أي من أن له الأفضل من ثلاثة أمور سدس جميع المال وثلث الباقي والقاسمة في الحالة الأولى والأفضل من الأمرين القاسمة وثلث المال في الحالة الثانية (قوله إلا في الأكدرية والغراء) لقب هذه المسئلة بالأكدرية لأن عبد الملك بن مروان طرحها على رجل يقال له أكدر كان يحسن الفرائض فأخطأ فيها وسحيت بالغراء لشهرتها في الفرائض كغرة الفرس (قوله العطف للتفسير) وإنما لم يسقط المصنف الواو لثلاثيهم أن الأكدرية غراء وغير غراء لأن الأصل في الوصف التخصيص وإن كان قد يكون كاشفاً

المسئلة من ستة للزوج ثلاثة نصفها وللام ثلثها اثنان يبقى واحد للجد وهو لا ينقص عنه بحال ولا يجوز اسقاط الأخت بحال (في فرض) (النصف لها) (السدس له) (تدعالت بفرض النصف إلى تسعة) ثم يجمع نصيبها ونصيب الجد وهما أربعة (يقاسمها) لذكر مثل حظ الاثني لما علفت من أن الجد ينصيب الأخت كالأخ والأربعة لا تنقسم على ثلاثة ولا نوا فليضرب ثلاثة عدد الرؤوس المتكسر عليها سهامها في أصل المسئلة بمولها تبلغ سبعة وعشرين من له شيء من تسعة أخذه مضروباً في ثلاثة فللزوج ثلاثة في ثلاثة بتسعة وللام اثنان في ثلاثة بستة وللجد والأخت أربعة في ثلاثة باثني عشر يأخذ الجد ثمانية والأخت أربعة واحترز بقوله أخت عما لو كان معه أختان فأكثر فانه يأخذ السدس لأنه الأفضل له وللأختين فأكثر السدس الباقي لحجب الأم للسدس بعده الاخوة (وإن كان محلها) أي الأخت في الأكدية (أخ لأب ومعه إخوة للأم) (٤٦٥) اثنان فأكثر (سقط) الأخ للاب لان الجد يقول له او كنت دوني لم ترث شيئا لان

الثلث الباقي بعد الزوج والام يأخذه أولاد الأم وأنا أحجب كل من يرث من جهة الام فيأخذ الجد حينئذ الثلث وحده كاملاً وتسمى هذه المسئلة بالمالكية وقال زيد للأخ للاب السدس قيل ولم يخالف مالك زيدا إلا في هذه لا يقال الأخ للاب هنا ساقط ولو لم يكن معه اخوة لام فلامعنى حينئذ لذكرهم لانا نقول ذكرهم لتكون هي المالكية وللتنبية على مخالفة زيد فيها وأما شبه المالكية فالأخ فيها شقيق وهو ساقط أيضا فلو حذف النصف لاب لشماتها وانما سميت شبه المالكية لأنه لم يكن للمالك

(قوله المسئلة من ستة) أي لأن فيها نصفاً وثلثاً وعجزهما متباينان (قوله يأخذ الجد ثمانية والأخت أربعة) وهما يلغزون ويقال أربعة ورثوا مئة وأخذ أحدهم ثلث المال وانصرف وأخذ الثاني ثلث ما بقي وانصرف وأخذ الثالث ثلث ما بقي وانصرف وأخذ الرابع ما بقي (قوله وللأختين فأكثر السدس) الحاصل أن أهل المسئلة ستة لأن فيها سدس للام فللزوج النصف واللام السدس وللجد السدس والأختين ما بقي وهو السدس ولا يعال لها شيء لانه قد بقي لها من المال بقية وتنقسم من اثني عشر قال الفاكهاني وهنا اشكال وهو أن الأختين فأكثر إذا أخذن السدس فعلى أي وجه يأخذنه لاجاز أن يكون فرضا لان فرضهما الثلثان ولا تعصيا لان الجد لا يعصيهما هنا إذ هو صاحب فرض وصاحب الفرض لا يعصب الا أن يكون بنتا مع أخت أو اخوات على أن أخذهما له لو كان تعصيا فيشكل فما إذا زاد عدد الاخوات على اثنتين (قوله وإن كان محلها) أي بدلها أخ لأب ومعه اخوة لام أي بأن ماتت المرأة عن زوج وأم وجد وأخ لأب واخوة لام فالمسئلة من ستة للزوج نصفها ثلاثة وللام السدس واحد والثلث الباقي للجد ولا شيء للأخ للاب تنبيه ما ذكره المصنف من سقوط الأخ للاب بالجد قال في التوضيح هو المعروف من المذهب وقال ح هو المشهور وقال ابن يونس الصواب أن يرثوا مع الجد كانوا اشقاء او لاب وذلك لان من حجهم أن يقولوا له أنت لاتستحق شيئا من الميراث الا اذا شاركناك فيه (قوله ولم يخالف مالك زيدا) أي وحده وما سبق في الجدة أم الجد فالخاتمة لزيد وغيره مع احتمال أنه لم يبلغه قول زيد بتوريثها كذا ذكر بعضهم لكن لا يخفى أن حكاية هذا القول بقيل يغني عنه (قوله ولو لم يكن الخ) أي لانه اذا لم يكن معه اخوة لام تأخذ الام الثلث والزوج النصف والباقي سدس يأخذه الجد فرضا ولا يعال للأخ لانه عاصب فيسقط لاستغراق أصحاب الفروض التركة (قوله فما أقيمت الورثة) أي فما أقيمت الورثة زائدا على فروضهم (قوله فلا أولى رجل ذكر) أي فلا أقرب رجل ذكر والمراد به العاصب وفائدة وصف الرجل بالذكر التنبيه على سبب استحقاقه وهو الذكورة التي هي سبب العصوبة والرجوع على الاثني ولذا جعل للذكر مثل حظ الاثنيين (قوله لا يشمل ابن المعتقة) أي لانه يدلى للبنت بواسطة أنثى

(٥٩ - دوقى - بع) فيها وانما ألحقها الاصحاب بالمالكية \* ولما ذكر من يرث بالفرض أعقبه بمن يرث بالعصيب وبمن يرث به تارة وبالفرض أخرى وبمن يجمع بينهما وشرع في بيان هذه الثلاثة بادئا بتعريف العاصب فقال [درس] (ولعاصب) عطف على قوله لو ارثته وفيه اشارة لتفسير قوله صلى الله عليه وسلم ألحقوا الفرائض بأهلها فما أقيمت الورثة فلا أولى رجل ذكر والعاصب من العصوبة وهي القوة والشدة وعرفه بقوله (ورث السال) كله إذا انفرد (أو الباقي بعد الفرض) وقد يسقط إذا استغرقت الفروض التركة كما في بنت وأخت شقيقة وأخ لأب فقوله أو الباقي أي ان بقي شيء والا سقط وشمل تعريفه المتق وبنت المال بخلاف من ضبطه بأنه كل ذكر يدلى للميت لا بواسطة أنثى فانه لا يشمل ابن المعتقة ونحوه ولا بيت المال إلا بتسريح وكلامه رحمه الله تعالى في العاصب بنفسه لا بالعاصب بغيره ولا مع غيره إذ العصوبة فهما طارئة لا أصلية والعاصب بغيره هو النسوة الأربعة ذوات النصف

إذا اجتمع كل مع أخيه والعاصب مع غيره هو الأخت الشقيقة أو لأب إذا اجتمعت مع بنت أو بنت ابن فإذا قيل عاصب بغيره فالغير عاصب وإذا قيل عاصب مع غيره فالغير ليس بعاصب ولما بين العاصب بالحد بينه بالحد فقال ( وهو الابن ثم ابنه ) وإن سفل والأقرب من ابن الابن يحجب الأبعد وأشار بهم في هذا وما بعده إلى أن ما بعدها مؤخر في الرتبة عما قبلها ولا يرث مع الابن أو ابن الابن من أصحاب الفروض إلا الأب فله معه السدس والا الأم أو الجدة والا الزوج أو الزوجة ( وعصب كل ) من الابن أو ابنه ( أخته ) ولو حكما كابن ابن مع بنت عمه المساوية له في الرتبة فإنه أخوها حكما وكذا يعصب ابن الابن النازل بنت الابن الأعلى منه إذا لم يكن لها شيء في الثلثين كبنتين وبنت ابن وابن ابن ابن فلولا هو لم ترث بنت الابن شيئا كما تقدم وتسمى البنت أو بنت الابن حينئذ عصبية بالغير كما تقدم ( ثم الأب ) عند عدم الابن أو ابنه وأمامه يرث بالفرض لا بالتعصيب ( ثم الجد ) وإن علا في حال عدم الأب ويحجب الأقرب الأبعد ( ٤٦٦ ) ( والاخوة ) وعطفهم بالواو على الجد لأنهم في رتبته ولما كان يوم التساوي من كل

وجه قال ( كما تقدم ) أي على الوجه الذي تقدم في الجد والاخوة . ولما كان للاخوة ربتان أبدل منهم لبيان التفصيل قوله ( الشقيق ثم للأب ) عند عدم الشقيق فقوله ( وهو كالشقيق عند عدمه ) مستغنى عنه لكنه ذكره ليرتب عليه قوله ( إلا في ) ( الحمارية ) نسبة للحمار ( والمشاركة ) عطف مرادف وتسمى أيضا الحجرية والنية لانهم قالوا لعمر رضى الله عنه هب أن أبانا كان حمارا أو حجرا ملقى في اليم أي البحر وصيت مشتركة لمشاركة الشقيق فيها الاخوة للأب أي فليس الأخ للاب في الحمارية كالشقيق عند عدمه بل

( قوله إذا اجتمع كل مع أخيه ) أي ولو حكما فدخلت الأخت شقيقة أولاب مع الجد في غير الأكرزية فتأمل ( قوله إلى أن ما بعدها ) أي ما بعد ثم ( قوله مؤخر في الرتبة عما قبلها ) أي وحينئذ فما قبلها يحجب ما بعدها ( قوله إلا الأب ) أي وكذلك الجد ( قوله والا الأم أو الجدة ) أي فإن لها معه السدس وقوله والا الزوج أو الزوجة أي فإن للزوج معه الربع وللزوجة معه الثمن كما مر ( قوله وعصب كل أخته ) لا يقال هذا مكرر مع قوله سابقا وعصب كلا أخ يساويها لأنه في تعصيب الأخ الشقيق أو لأب لاخته فقط أو لأن الفرض فيما سبق يان تخصيص أنها تستحق النصف إذا لم يكن معها من يساويها ولا من يعصبها والفرض هنا يان أنها عصبية بالغير فلا تكرار لأن الفرضين مختلفان ( قوله ثم الجد ) أي عند عدم الابن وابنه والا وراث بالفرض لا بالتعصيب وعند عدم الأب والا حجب حجب حرمان ( قوله ويحجب الأقرب الأبعد ) أي يحجب الأقرب من الاجداد الأبعد منهم ( قوله ولما كان ) أي عطف الاخوة على الجد بالواو يوم تساويهم له من كل وجه ( قوله لبيان التفصيل ) أي لان قوله الشقيق ثم للأب يدل من قوله الاخوة يدل مفصل من محمل ( قوله إلا الحمارية ) أي فليس الأخ للاب فيها كالشقيق عند عدمه لان الأخ للاب يسقط فيها دون الشقيق ( قوله لانهم ) أي الاخوة الاشقاء ( قوله لا شراكم الخ ) أي فيرون هنا بالفرض لا بالعصوبة ( قوله ويختلف التصحيح الخ ) أي فلو كان الاخوة للام اثنين والشقيق واحدا صحت من ثمانية عشر ولو كان كل من الاخوة للام والاشقاء اثنين صحت من اثني عشر ولو كان الاشقاء ثلاثة والذين للام اثنان او بالعكس صحت من ثلاثين وهكذا ( قوله وتسقط الاخوة للاب ) أي لو كانوا بدل الاشقاء ( قوله وإلى هذا ) أي لمشاركة لاشقاء للاخوة للام رجع الخ ( قوله فقال له الشقيق ) أي فقال الشقيق لعمر في ثاني عام من خلافته هؤلاء اما وراثوا بأبهم وهي أمنا هب أن أبانا كان حمارا أو حجرا ملقى في اليم أليست الأم تجمعنا فأشركنا بينهم فقبل له إنك قضيت في عام أول بخلاف هذا فقال تلك على ما قضينا وهذه على ما تقضى ولم ينقض أحد الاجتهادين بالآخر ( قوله وقيل قائله ) أي القول للتقدم لعمر زيد بن ثابت أي وهو ما ذكره الحاكم

مستدركة

يسقط لانه عاصب والشقيق فيها وراث بالفرض تبعا للاخوة لانه وأركانها أربعة أشار لها بقوله ( زوج )

وأم أو جدّة ) بدلها ( وآخوان ) فصاعدا ( لأم ) ليكون لها الثلث فلوا تفرّد الأخ للام لاخذ السدس والباقي للعاصب ( وشقيق وحده أو مع غيره ) من الاشقاء ذكرنا أو أنثى أوهما أصلها من ستة للزوج النصف الثلاثة وللأم أو الجدة السدس واحدا للاخوة للام الثلث اثنان ( فيشاركون ) أي الاشقاء ( الاخوة للام ) في الثلث ( الذكر فالانثى ) بلامفاضلة لا شراكم في ولادة الام ويختلف التصحيح بقتلهم وكثرتهم وتسقط الاخوة للاب وإلى هذا رجع عمر في ثاني عام من خلافته بعد أن قضى فيها أول عام من خلافته بأن لا شيء للاشقاء عملا بقضى القاعدة من سقوط العاصب إذا استغرقت الفروض التركية فقال له الشقيق ما تقدم وقيل قائله زيد بن ثابت وقيل غير ذلك فقضى عمر بالشركة بينهم فلو كان مكان الشقيق شقيقة فقط لم تكن مشتركة وعيل لها بالنصف فتبلغ تسعة بالعول ولو كان شقيقتان لعيل لها بالثلثين فتبلغ عشرة وهي غاية عول الستة فلو كان فيها جد



لسقط جميع الاخوة وكان ما بلى بعد فرض الزوج والأم للجد وحده وهو الثلث لسقوط الاخوة للام به والاشقاء انما يرثون فيها للأم والجد يسقط كل من يرث بالأم وتلقب حينئذ بشبه المالكية وتقدمت (وأسقطه) أى الأخ للاب (أيضاً) أى كما سقط فى الحجازية الأخت (الشقيقة التى) هى (كالعاصب لبيت) أى مع بنت فأكثر فاللام بمعنى مع (أو بنت ابن فأكثر) فاذا مات عن بنت أو بنت ابن فأكثر وعن أخت شقيقة وأخ لأب سقط الأخ للاب لان الشقيقة (٤٦٧) مع البنات عصبات فلو كان الأخ شقيقاً أو كانت الأخت لأب لمصبها أخوها

للساوى لها (ثم) بلى الأخ الشقيق والذى للاب (بنوها) وينزلون منزلة آبائهم فابن الأخ الشقيق يقدم على ابن الأخ للاب (ثم العلم الشقيق ثم) العلم (للاأب ثم علم الجد الاقرب فالأقرب) فيقدم الابن على ابن الابن وهكذا والأخ على ابن الاخ وعصبة الابن على عصبة الاب وعصبة الاب على عصبة الجد (وان) كان الاقرب (غير شقيق) فيقدم الاخ للاب على ابن الاخ الشقيق وابن الاخ للاب والعلم الشقيق على العلم للاب وهو يقدم على ابن العلم الشقيق وهو على ابن العلم لاب وهو على عم الاب الشقيق وهو على عم الاب لاب وهكذا كما أشار له بقوله (وقدم مع التساوى) فى المنزلة كالاخوة وبنهم

فى مستدركه كافى شرح الترتيب (قوله لسقط جميع الاخوة) أى الاشقاء والذين للام (قوله فاللام بمعنى مع) أى أو لانهما للتعديل متعلقة بلفظ العاصب (قوله فأكثر) راجع للبتين قبله أى أسقط الأخ للاب الاخت الشقيقة إذا كانت مع بنت أو مع بنات للبت أو كانت مع بنت ابن أو مع بنات ابن للبت (قوله فابن الاخ الشقيق يقدم على ابن الاخ للاب) أشار بهذا إلى أن تنزيل أبناء الاخوة منزلة آبائهم انما هو فى أصل التعصيب لا فيما يأخذونه فلا ينافى أنه إذا مات شقيقان أولاب أحدهما عن ولد واحد والآخر عن خمسة ثم مات جدهم عن مال فانهم يقتسمونه على ستة أسهم بالسواء لاستواء رتبته ولا يرث كل فريق منهما ما كان يرثه أبوه لانهما إنما يرثان بأنفسهما لا بأبائهما فالتت وقد وقعت هذه المسئلة فى عصرنا فأفتى فيها قاضى قضاء الحنفية ناصر الدين الاخميمى بأنه يرث كل فريق منهما ما كان لايه يقسم المال نصفين وغلظه فى ذلك العلامة بدر الدين سبط الماردينى وشنع عليه فى ذلك (قوله ثم العلم الشقيق) أى ثم عم البيت الشقيق وهو أخو أبيه شقيقه وقوله ثم العلم للاب أى ثم عم البيت للاب وهو أخو أبيه لايه (قوله ثم عم الجد) ظاهره ثم عم جد البيت فيقتضى ان رتبته بعد رتبة عم البيت لايه وليس كذلك فكان عليه أن يقول ثم بنوها ثم عم الاب ثم عم الجد تأمل (قوله الاقرب فالاقرب) أى ويقدم الاقرب من ذكر من بنى الابن ومن بنى الاخوة ومن بنى الاعمام فالاقرب (قوله فيقدم الابن على ابن الابن) الاولى فيقدم ابن الابن على ابن ابن الابن (قوله والاخ على ابن الاخ) الاولى وابن الاخ على ابن ابن الاخ لان ما ذكره الشارح مستفاد من تعبير المصنف بـ لا من قوله وقدم الاقرب فالاقرب (قوله وعصبة الابن) كبنيه وبنى بنيه وان سفلوا وقوله على عصبة الاب وهم اخوته وأبوه وقوله على عصبة الجد أى وهم الاعمام وأبو الجد وكان الاولى حذف قوله وتقدم عصبة الابن الخ لان هذا مستفاد من قول المصنف وهو الابن ثم ابنه ثم الاب ثم الجد والاخوة الخ تأمل (قوله مطلقاً) دخل فى الاطلاق الارث بالفرض والارث بالتعصيب وحينئذ فيستفاد منه تقديم الاخ الشقيق على الاخت للاب (قوله فالاخ الشقيق يقدم على غيره) أى وهو الاخ للاب والاخت للاب لان الشقيق يدلى للبت بقراتين والذى للاب يدلى للبت بقرابة واحدة (قوله الاقرب فالاقرب) أى فاذا اجتمع شخصان من جهة كابن وابن ابن أو ابن أخ وابن ابن أخ أو ابن عم وابن ابن عم فيقدم بالقرب كما أشار له الشارح بقوله الاقرب فالاقرب (قوله فان لم يكن أقرب) أى بأن اجتمع شخصان من جهة ولم يكن أحدهما أقرب كأخوين شقيق ولاب وكان أخ شقيق وابن أخ لاب وكعم شقيق وعم لاب وكان بن عم كذلك فالتقديم بالقوة وقد أشار المصنف للتقديم بالجهة بقوله وهو ابن ثم ابنه الخ وللتقديم بالقرب بقوله وقدم الاقرب فالاقرب وللتقديم بالقوة بقوله وقدم مع التساوى الشقيق مطلقاً (قوله أى على الوجه الذى تقدم ذكره هناك) أى من تأخير

والاعمام وبنهم واعمام الاب وبنهم (الشقيق) على غيره (مطلقاً) أى فى جميع المراتب فالأخ الشقيق يقدم على غيره وابن الاخ الشقيق يقدم على غيره وهكذا وهو معنى قول الجعبرى: وبالجهة التقديم ثم بقربه \* وبهذه التقديم بالقوة اجعلنا فجأة البنوة تقدم على جهة الابوة وجهة الابوة تقدم على جهة الجدودة والاخوة ثم بنو الاخوة ثم بنو العمومة الاقرب فالأقرب فان لم يكن أقرب فالتقديم بالقوة بأن يقدم الشقيق من هذه الجهات على غير الشقيق (ثم) بلى عصبة النسب (المعنى) ذكرراً أو أنثى (كالتقدم) فى باب الولاء أى على الوجه الذى تقدم ذكره هناك

(ثم يليه بيت المال) وان لم يكن منتظا وخسبه زبه فياخذ جميع المال ان انفرد أو الباقي بعد ذوى الفروض (ولا يراد على ذوى السهام عند عدم العاصب بل يدفع الباقي لبيت المال وقال على برد على كل وارث بقدر ما ورث سوى الزوج والزوجة فلا يراد عليهما اجماعا) (ولا يدفع) ما فضل عن (٢٦٨) ذوى السهام إذا لم يوجد عاصب من النسب أو الولاء (لذوى الأرحام) بل ما فضل

للحق عن عصبه القرابة وأنه ان عدم المعتق فعصبته فان عدمت عصبته فعقبته فان عدم مفتقه فعصبه معتق المعتق إلى حيث تنتهي (قوله ثم يليه بيت المال) أى ثم يليه في الإرث بالمصوبة بيت المال الذى لو طه مات به أو بغيره من البلاد كان ماله به أو بغيره كما في ح وانظر إذا لم يكن له وطن هل المعتبر محل المال أو الميت وكلام المصنف ظاهر في أن بيت المال عاصب فهو كوارث ثابت النسب وهو المشهور كان منتظما أو غير منتظم وقيل إنه حائز للأموال الضائعة لا وارث وهو شاذ وعليه فيجوز للإنسان أن يوصى بجميع ماله إذا لم يكن له وارث من النسب لا على الأول وعليه أيضا يجوز الإقرار بوارث وليس ثم وارث ثابت لا على الأول (قوله بل يدفع الباقي) أى من التركة بعد ذوى الفروض لبيت المال أى لما مر أنه من جملة العصبه (قوله وقال على برد الخ) أى ويجعل مسألة الرد من عدد ما فيها من السهام فاذا مات عن أم وبنت كانت مسألة الرد من أربعة للأب الرابع وللبنت ثلاثة أرباع ومساائل الرد لاقى لا زوج فيها كلها مقطوعة من ستة كما هو مبسوط في كتب علم الفرائض (قوله وقيد بعض أئمتنا ذلك) أى عدم الرد وعدم الدفع لذوى الأرحام (قوله بما إذا كان الإمام عدلا) أى يصرف بيت المال في مصارفه الشرعية (قوله ويدفع لذوى الأرحام) أى إن لم يكن هناك ذوسهام يرد عليهم فالرد على ذوى السهام مقدم على توريث ذوى الأرحام (قوله وهذا القيد هو المول عليه عند الشافعية) وقوله ابن عرفة عن أبي عمر ابن عبد البر وعن الطرطوشي وعن الباجي عن ابن القاسم وكذا ذكره ابن يونس وابن رشد وابن عسكرو في العمدة والارشاد وقوله ابن ناجي وغير واحد وذكر الشيخ سليمان البحرى في شرح الارشاد عن عيون المسائل انه حكى اتفاق شيوخ الذهب بعد المسائتين على توريث ذوى الأرحام والرد على ذوى السهام لعدم انتظام بيت المال وقيل ان بيت المال إذا كان غير منتظم يتصدق بالمال عن المسلمين لا عن الميت وهو كما في بن لابن القاسم والقياس صرفه في مصارف بيت المال ان أمكن وان كان ذوو رحم الميت من جملة مصارف بيت المال فهو أولى. واعلم أن في كيفية توريث ذوى الأرحام مذاهب أصحها مذهب أهل التنزيل وحاصله أن تنزلهم منزلة من أدلوا به للميت درجة فيقدم السابق للميت فان استووا فاجعل المسئلة لمن أدلوا به كسابق ثم لسكل نصيب من أدلى به كانه مات عنه إلا أولاد ولد الأم يستوون وإلا أخوال أخوة الأم من أمها فللذكر مثل حظ الأنثيين (قوله ثم الجدة) ثم للترتيب الاخبارى وإلا فلا محل لهم لأن الأحكام لا ترتيب فيها (قوله كابن عم الخ) أشعر أفراد ابن العم بأنه لو كان ابنا عم أحدهما أخ لأم فالسدس للأخ للام ثم يقسم ما بقى نصفين بينهما عند مالك وقال أشهب يأخذ الأخ للام جميع المال كالشقيق مع الأخ للاب (قوله أخ لأم) بجر أخ بدلا من ابن عم ويصح فيه خبر مبتدأ محذوف أى هو أخ لأم (قوله والباقي) أى يأخذ الباقي تعصيا حيث لا شريك له في التعصيب (قوله وان اتفق الخ) أى هذا إذا اتفق ذلك في المحوس بل وان اتفق في المسلمين وحاصله أن من اجتمع

لبيت المال كما إذا لم يوجد ذو فرض ولا عاصب وقيد بعض أئمتنا ذلك بما إذا كان الإمام عدلا وإلا فيرد على ذوى السهام ويدفع لذوى الأرحام وهذا القيد هو المول عليه عند الشافعية والمراد بذوى الأرحام من لا يرث من الأقارب كالعمة وبنات الأخ وكل جدة أدوات باني والحالات وأولاد الجميع وتفصيل ذلك يطالب من المطولات \* ولما ذكر من يرث بالفرض فقط وبالتعصيب فقط ذكر من يرث بهما فقال (ويرث بفرض وعصبه) معا أشخاص صرح منها بثلاثة الأول (الأب) مع بنت أو بنت ابن أو بنتين نصاعدا فيفرض له السدس مع من ذكره وبأخذ الباقي تعصيا وأشار لثاني بقوله (ثم الجدة مع بنت) (أو بنت ابن وإن) (ماتت) أى أو ابنتين أو بنت ابن كذلك فهو كالاب وأشار لثالث بقوله (كابن عم أخ لأم) فيرث بعد السدس بينة الأم ما بقى

بالتعصيب وأدخل بالسكاف ابن عم هو زوج ومعتق هو زوج فان كلا منهما يأخذ فرضه والباقي تعصيا ثم ذكر ما يجتمع فيه فرضك ويان ما يرث به منهم فقال (وورث ذوفرضين بالاقوى) منهما (وان اتفق في المسلمين) اذ هو يقع في الإسلام على وجه اللفظ ويقع في الجوسية كثيرا عمدا (كأتم) هى أخت (أو بنت) هى (أخت) والقوة تقع بأحد أمور ثلاثة الأول ان تكون احداها لا تحجب بخلاف الاخرى وذلك كشمال المصنف فان الام لا تحجب والاخت قد تحجب وكذا البنت لا تحجب والاخت قد تحجب وشماله

أن يطا مجوسى ابنته حمدا فولدت منه بنتا ثم أسلم معها ومات فالبنت الصغرى بنت الكبرى وأختها لأبيها فاذا ماتت الكبرى بعد موت أبيها ورثتها الصغرى بأقوى السببين وهو البتة لأنها لا تسقط بحال بخلاف الأخوة فلها النصف بالبتة ولا شيء لها بالأخوة ومن ورثها بالجهتين جعل لها النصف بالبتة والباقي بالتعصيب ولومات الصغرى وأولادها الكبرى بالامومة لان الامومة لا تسقط بحال والاخت للاب قد تسقط فلها الثلث بكونها أما ولا شيء لها بالأخوة الثاني أن تعجب إحداهما الاخرى فالحاجة أقوى كأن يطا مجوسى أمه فتلد منه ولدا فعلى أمه وجدته أم أبيه فترثه بالامومة اتفاقا الثالث أن تكون إحداهما أقل حجبا من الاخرى كأن أم هو أخت لآب كان يطا مجوسى بنته فتلد بنتا ثم يطا الثانية فتلد بنتا ثم تموت (٤٦٩) الصغرى عن العليا بعد موت الوسطى

والأب فالكبرى جدتها وأختها لأبيها فترثها بالجدودة فلها السدس دون الاختية لان الجدة أم الأم تعجبها الأم قط والاخت تعجب بجماعة كالأب والابن وابن الابن وقيل ترث بالأختية لان نصيب الأخت أكثر فلو كانت محجوبة بالقوية لورثت بالضعيفة كأن تموت الصغرى في هذا المثال عن العليا والوسطى فترثها الوسطى بالامومة الثلث وترثها العليا بالأخوة النصف لآها محجوبة من جهة الجدودة بالأم وهذه المسئلة من الالتاز يقال ماتت امرأة عن أمها وجدتها فأخذت الأم الثلث والجدة النصف ومفهوم ذو فرضين مفهوم موافقة لان العاصب بجهتين يرث بأقواهما أيضا كأن أخ أو عم

فيه جهتان يرث بكل منهما فرضا وإحداهما أقوى فانه يرث بالأقوى منهما وهذا يتفق في المسلمين على وجه الغلط تزوجا أو وطأ وفي المجوس على وجه العمد (قوله أن يطا مجوسى ابنته عمداً) أى أو يطا مسلم ابنته غلطا فولدت منه بنتا الخ (قوله والباقي بالتعصيب) أى لما مر أن الاخت مع البنت عصبية (قوله ولا شيء لها بالأخوة) أى ومن ورثها بالجهتين قال لها النصف بالأخوة والثلث بالامومة (قوله كأن يطا مجوسى أمه) أى عمداً أو يطا مسلم أمه غلطا (قوله فترثه بالامومة) أى ولا ترثه بالجدودة اتفاقا لما مر أن الارث بالجدودة لا يكون مع الامومة (قوله كأن يطا مجوسى بنته) أى أو يطا مسلم بنته غلطا (قوله فالكبرى جدتها) أى أم أمها (قوله دون الاختية) أى فلا ترث بها (قوله فلو كانت محجوبة بالقوية) الاولى فلو كانت القوية محجوبة ورثت بالضعيفة (قوله ومال الكتابى الخ) لا مفهوماً للكتابى بل المجوسى كذلك كافى بن عن ابن مرزوق (قوله يعنى الصالحى الخ) حمل كلام المصنف هنا على الصلحى وإن كان فيه تكرار مع ما قدمه في باب الجزية أولى من حمله على العنوى لان فيه تمشية على ضعيف إذ العنوى إذا مات عندنا وليس معه وارث فانه يكون للمسلمين سواء كانت الجزية المضروبة عليهم محجلة أو مفرقة على الارض أو الرقاب لا أنه لاهل دينه كما قيل (قوله الحر) يعنى عنه قوله المؤدى للجزية لان الرقيق من الكفار لاجزية عليه (قوله المؤدى للجزية) أى الصاحبة حالة ككونها محجلة على الارض والرقاب والبيت عندنا بلا وارث وأما لو كان معه وارث كان له ماله (قوله أو أهل إقليمه الخ) فهذه احتمالات ثلاثة في المراد بأهل كورته (قوله على الحربى) أى إذا دخل بلادنا محاربا ومات عندنا وأما الحربى المستأمن أى الذى دخل بلادنا بأمان فماله لو ارثه إن كان معه أو دخل على التجهيز ولم تطل إقامته فيرسل ماله مع دينه لو ارثه كما تقدم في الجهاد فان لم يكن له وارث فصرح بنصهم أنه لاحق فيه للمسلمين بل يبعث ماله ودينه لاهل بلاده فان لم يكن له وارث ودخل على الإقامة أو على التجهيز وطالت إقامته ومات عندنا فماله فيه (قوله كالعنوى) أى فان ماله ان مات عندنا للمسلمين كانت الجزية المضروبة عليهم محجلة أو مفرقة وهذا إن لم يكن معه وارث وإلا فلوارثه (قوله والصالحى) أى وصالحى إذا وقعت الجزية عليهم مفرقة على الجماع أى أو على الارض أو عليهما ومحل كون ماله للمسلمين إن مات عندنا وليس معه وارث والا كان ماله لو ارثه (قوله والمراد بالأصل العدد الذى يخرج منه سهام الفريضة صحيحا) أى وذلك العدد هو مقام الفرض أى مخرجه

هو. متفق فيرث بعصوبة النسب لأنها أقوى من عصوبة الولاء (ومال الكتابى الحر) يعنى الصلحى (المؤدى للجزية) أى إجمالا إذا لم يكن له وارث لا يحل لنا تمامه على المشهور بل يكون (لاهل دينه) النصارى إن كان نصرايا أو اليهود إن كان يهوديا لا مطلقا بل (من كورته) بضم الكاف أى جماعته المؤدى معهم الجزية أو قريته المؤديها معهم أو أهل إقليمه كعصر والشام واحترز بالمؤدى للجزية عن الحربى فالمسلمين كالعنوى والصلحى إذا وقعت عليهم الجزية مفرقة على الجماع واحترز بالحر عن العبد فماله لسيده مسلما كان أو كافرا (والأصول) أى أصول مسائل الفرائض والراد بالأصل العدد الذى يخرج منه سهام الفريضة صحيحة سبعة الاثنان وضعفها وضعف ضعفها والثلاثة وضعفها وضعف ضعفها وهو أربعة وعشرون وقد أشار لبيانها مفصلة بقوله (اثنان وأربعة) ضعفها (ثمانية) ضعف الاربعة (وثلاثة وستة) ضعف الثلاثة وهذه الاصول الخمسة هي مخارج

الفروض الستة المقدرة في كتاب الله تعالى النصف والربع والثلث والثلثان والثلث والسدس وإنما لم تكن ستة كأصلها لآحاد مخرج الثلث والثلثين وكلها مشتقة من مادة عددها إلا الأول (واثنا عشر) ضعف الستة إذ قد يكون في مسألة ربع وثلث كزوجة وأخوة لام فمخرج الربع أربعة ولا ثلث لها صحيح ومخرج الثلث ثلاثة ولا ربع لها صحيح وبين المخرجين تباين فيضرب أحدهما في الآخر باثني عشر (وأربعة وعشرون) ضعف الاثنى عشر لأنه قد يوجد في المسألة ثمن وسدس كزوجة وأم وولد وبين مخرج السدس ومخرج الثمن موافقة بالانصاف فيضرب نصف أحدهما في كامل الآخر بأربعة وعشرين وأما الولد فإن كان ذكراً فعاصب له الباقي وإن كان أنثى فإن كانت واحدة فلها النصف (٤٧٠) ومخرجه داخل في الثانية مخرج الثمن وإن كانت متعددة فلها الثلثان ومخرجهما

داخل في الستة مخرج السدس وزاد بعضهم في خصوص باب الجدة والأخوة أصليين آخرين زيادة على السبعة المتقدمة وهي ثمانية عشر وضعفها ستة وثلاثون مثال الأول أم وجد وأربعة أخوة لغير أم للام السدس مقامه من ستة والباقي خمسة للجدة والأخوة الأفضل للجدة ثلث الباقي ولا ثلث له فتضرب الثلاثة مخرج الثالث في أصل المسئلة بثمانية عشر من له شيء من الستة يأخذه مضروباً في ثلاثة ومثال الثاني أم وزوجة وجد وأربعة أخوة للام السدس وللزوجة الربع أصلها من اثني عشر للام اثنان وللزوجة ثلاثة يبقى سبعة الأفضل للجدة ثلث الباقي ولا ثلث له فتضرب الثلاثة

أو مقام الفروض التي في المسئلة وعبر عن ذلك بالأصل لأن الانكسار والعلو فرعان لذلك (قوله وإنما لم تكن) أي مخرج هذه الفروض الستة ستة كأصلها أي هي الفروض (قوله وكلها) أي الفروض المقدرة وقوله إلا الأول أي إلا الفرض الأول وهو النصف فإنه ليس مأخوذاً من لفظ العدد الذي هو مخرجه إذ لو أخذ منه لقليل فيه ثنى بضم أوله وفتح ثانيه مكبراً لا مصغراً (قوله من مادة عددها) أي من مادة العدد الذي هو أسماء مخرجها فالثالث مأخوذ من ثلاثة والربع مأخوذ من أربعة والسدس مأخوذ من ستة ولا شك أن الثلاثة والأربعة والستة أسماء لمخارج تلك الفروض (قوله وزاد بعضهم) منهم من الشافعية إمام الحرمين والنووي ومنهم من المالكية ابن رشد وابن أبي زيد كافي العسقلاني (قوله وهما ثمانية عشر وضعفها ستة وثلاثون) فالثانية عشر أصل لكل مسألة من مسائل الجد والأخوة فيها سدس وثلث مابقي والستة والثلاثون أصل لكل مسألة من مسائل الجد والإخوة فيها سدس وثلث مابقي ابن عرفة من إلغاء هذين الأصليين جعل مناط عدد أصول الفرائض مقام الجزء المطلوب وجوده في الفريضة من حيث هو مضاف لكل التركة وقد وقع التردد في كون هذا الخلاف لفظياً أو معنوياً فله ثمرة وهي دخول الجد في الشفعة وعدم دخوله لكون سهمه خاصاً وكذلك من أوصى بسهم من أصل مسئلته هل يعطى سهماً من ستة أو من ثمانية عشر (قوله للجدة ثلث الباقي) لأنه واحد وثلثان وأما إذا قاسم أو أخذ سدس المال لكان له واحد (قوله الأفضل للجدة ثلث الباقي) أي لأن ثلث الباقي اثنان وثلث وهو خير من سدس المال وهو اثنان ومن المقاسمة لأنه يخصه بالمقاسمة واحد وخمس (قوله واعلم أن المخرج والمقام الخ) أي أن مخرج الفرض ومقامه وكذا أصله وقوله شيء واحد أي وهو أقل عدد يخرج منه ذلك الفرض صحيحاً (قوله لتماثل مخرجهما) علة لمحدوف والأصل وليس أصلها أربعة لتماثل مخرجهما أي والقاعدة أنه يكتب بمخرج أحد التماثلين (قوله وتسمى هاتان) أي المسئلتان وهما زوج وأخت شقيقة أو أخت لاب (قوله بالنصفتين) أي لاشتغال كل منهما على نصفين (قوله وباليتيمين) أي لشيء كل منهما بالدرة اليتيمة لقلة وجودها (قوله وأخوات لأب) أي سواء كانوا أشقاء أو لا

في الاثنى عشر أصل المسئلة بستة وثلاثين وقال الجمهور هانئاً من أصل الستة وضعفها فهما تصحيح (قوله) لاتأصيل واعلم أن المخرج والمقام شيء واحد وإذا أردت أن تعرف هذه الأصول وتفصيلها (فالنصف) مخرجه ومقامه (من اثنين) فالانثان أصل لكل فريضة اشتملت على نصف ونصف كزوج وأخت شقيقة أو لاب لأن أقل عدله نصف ونصف اثنان لتماثل مخرجها وتسمى هاتان بالنصفتين وباليتيمين أو نصف وما بقى كزوج وأخت (والربع من أربعة) فالاربعة أصل لكل فريضة اشتملت على ربع وما بقى كزوج وابن أو ربع ونصف وما بقى كزوج وبنت وأخت أو ربع وثلث مابقي كزوجة وأبوين (والثمن من ثمانية) فهي أصل لكل فريضة فيها ثمن ونصف وما بقى كزوجة وبنت وأخت أو ثمن وما بقى كزوجة وابن (والثلث من ثلاثة) فهي أصل لكل فريضة فيها ثلث وثلثان كاخوة لام وأخوات لاب أو ثلث وما بقى كأم وأخت أو ثلثان وما بقى كبنين وعم (والسدس) مخرجه (من ستة) فالستة



أصل لكل فريضة فيها سدس وما بقى كجد وابن أوسدس وثلاث وما بقى كجدة وأخوين لام وأخ لاب أوسدس وثلاث وما بقى  
 كأب وبنتين وثلاث أو نصف وثلاث وما بقى كأخت وأم وعاصب (والرُّبُعُ والثُّلُثُ أو) الربع (السدسُ من اثني عشر) لأن مخرج  
 الربع من أربعة ومخرج الثلث من ثلاثة وبينهما تباين فيضرب أحدهما في الآخر باثنى عشر ومخرج السدس من ستة وبين مخرج  
 الربع ومخرج السدس موافقة بالنصف فيضرب نصف أحدهما في كامل الآخر باثنى عشر فالأنا عشر أصل لكل فريضة فيها ربع  
 وثلاث وما بقى كزوجة وأم وأخ أو الربع والثلاثان وما بقى كزوج وبنتين وأخ وأصل لكل فريضة فيها ربع وسدس وما بقى كزوج وأم  
 وابن (والثمنُ والثُّلُثُ) مراده به الثلاثان إذ لا يتصور ثمن وثلاث لأن الثمن لا يكون إلا للزوجة أو الزوجات مع الولد والثلاث لا يوجد  
 مع ولد لأنه فرض الأم حيث لا ولد ولا جمع من الأخوة وهنا ولد وفرض الأخوة للام وهم يسقطون بالولد وإنما يتصور ثمن وثلاثان  
 كزوجة وبنتين وأخ (أو الثمن والسدس) وما بقى كزوجة وأم وابن (٤٧٨) (من أربعة وعشرين) لأن بين مخرج

الثلث والثلث مباحنة  
 وبين مخرج الثمن والسدس  
 موافقة بالنصف فيفضل  
 فيها مثل ما تقدم في الاثنى  
 عشر يبلغ أربعة وعشرين  
 فهذه السبعة الأصول هي  
 أصول الفرائض المقدرة  
 في كتاب الله تعالى (وملا  
 فرض فيها) من المسائل  
 كائنين فصاعدا مع بنت  
 أو أكثر أو ابن وبنت أو  
 أخوة كذلك فأصلها  
 عدد رؤوس (عصبتها)  
 إذا تعددت فإذا كانوا  
 كلهم ذكوراً فظاهر (و)  
 إذا كانوا ذكوراً وإناثاً  
 (ضعف للذكر على  
 الأنثى) فيجعل الله لكل  
 برأسين لأنه في التصيب  
 باثنين كابن وبنت فممن  
 ثلاثة وابنتين وبنت فممن

(قوله وعاصب) أي كابن أخ أو عم (قوله وما لا يفرض فيها) أي والمسئلة التي لا يفرض فيها (قوله أعلت  
 الفروض) أصل الأولى أعلت المسئلة أو أنه أراد بالفروض المسائل فالمراد بالفروض الأولى  
 غير الثانية لأن المسئلة يقال فيها فريضة كما أن النصيب القدر لوارث يقال له فرض وفريضة  
 تأمل (قوله بأن تجعل الفريضة بقدر السهام) أي بأن تجعل المسئلة بقدر السهام كلها (قوله فتنتهي  
 إلى سبعة أسهم) أي وحينئذ فينقص كل واحد من الورثة سبع ما يستحقه (قوله أول ما ظهر في زمن  
 عمر) الذي في العصفوني عن ابن يونس أن المسئلة التي نزلت في زمن عمر امرأة تركت زوجاً وأختاً  
 لغير أم وأخاً لأم والذي في عقب أن المسئلة التي نزلت في زمن عمر زوج وأختان لغير أم فلما سئل  
 عمر عنها قال لأدري من أخره الكتاب فأؤخره ولا من قدمه فأقدمه ولكن قد رأيت رأياً فإن  
 يكن صواباً فمن الله وإن يكن خطأ فمن عمر وهو أن يدخل الضرر على جميعهم وينقص كل واحد من  
 سهمه ويقال إن الذي أشار عليه بذلك العباس أولاً وقيل على زيد وقيل إنه لما سئل عنها جمع جمعاً  
 من الصحابة وقال لهم فرض الله للزوج النصف وللأختين الثلثان فإن بدأت بالزوج لم يبق للأختين  
 حقهما وإن بدأت بالأختين لم يبق للزوج حقه فأشيروا على فأشار العباس بالمول وقال رأيت لو  
 مات رجل وترك ستة دراهم ولرجل عليه ثلاثة ولرجل عليه أربعة أليس يجعل المال سبعة أجزاء ؟  
 فأخذت الصحابة بقوله (قوله فلم يقل به) قد عمل ابن عباس عدم اظهار مخالفته لعمر في زمنه بأن  
 عمر كان رجلاً مهاباً وقال لو أن عمر نظر فيمن قدمه الكتاب فقدمه أو أخره فأخره لما عالت فريضة  
 قيل وكيف تصنع قال ينظر أسوأ الورثة حالاً وأكثرهم فقيراً فيدخل عليه الضرر يريد فيسقط سهمه  
 أو من سهمه ما زاد على سهام المسئلة قال ابن يونس ومراده بأسوأ الورثة حالاً وأكثرهم فقيراً البنات  
 والأخوات لا الزوج في مسئلة عمر ونحوه الأم والجدة وولد الأم (قوله ثم أجمعت الأمة  
 عليه) أي على قول عمر بالمول (قوله كمن ذكر) أي زوج وأختين شقيقتين أو لأب وأم مع

خمس وأربعة أبناء وبنتين فممن عشرة وهكذا ثم شرع يتكلم على مسائل المول والمول بفتح العين المهملة وسكون الواو زيادة  
 في السهام ونقص في الانصاء وهو لا يدخل في جميع الأصول المتقدمة بل قد يدخل في ثلاثة منها وهي الستة وضعفها وضعف ضعفها  
 فقال (وإن زادت الفروض) أي سهام الورثة على أصل المسئلة (أعلت) الفروض أي زيد فيها بأن تجعل الفريضة بقدر السهام فيدخل  
 النقص على كل واحد من أرباب الفروض كأن تكون المسئلة من ستة وفيها نصف ونصف وسدس كزوج وأخت شقيقة وأخت  
 لأم فظاهر إن النصف والنصف يستغرقان الستة فيزداد عليها بمثل سدسها فتنتهي إلى سبعة أسهم كما يأتي بيانه وهذا المول أول ما ظهر  
 في زمن عمر وواقه الناس عليه إلا ابن عباس فإنه أظهر فيه الخلاف بعد وفاة عمر فلم يقل به ثم أجمعت الأمة عليه ولم يأخذ بقول ابن عباس  
 رضى الله عنهما إلا من لم يعتد به وإذا أردت معرفة العائل من الأصول السبعة المتقدم ذكرها (فالعائل) منها ثلاثة فقط الأول (الستة)  
 تعول أربع عولات على توالي الأعداد (لسبعة) بمثل سدسها كزوج وأختين شقيقتين أو لأب للزوج النصف ثلاثة وللأختين  
 الثلاثان أربعة (ولثمانية) بمثل ثلثها كمن ذكر مع أم للزوج النصف ثلاثة وللأختين أربعة وللأم السدس واحد (ولتسعة) بمثل نصفها

كمن ذكر مع أخ لام (ولعشرة) بمثل ثلثها كمن ذكر مع أخوة لأم وكأم الفروع بالحاء المعجمة أم وزوج وإخوة لأم وأختان لغيرها سميت بذلك لكثرة عولها قال الشارح ولا يمكن أن تعول الستة لثمانية فأكثر إلا واليت امرأة أي وأما العائلة لسبعة فقديكون الميت ذكر أكام وأختين شقيقتين وأخوة لام (و) الثاني (الأثنا عشر) تعول ثلاث عولات أفراداً إلى سبعة عشر فتعول (ثلاثة عشر) بمثل نصف سدسها كزوجة وأم وأختين لغير أم (وخمسة عشر) بمثل ربعها كمن ذكر مع أخ لأم (وسبعة عشر) بمثل ربعها وسدسها كزوجة وأم وولديها وأخت شقيقة وأخت لاب قال التتائي ولا يمكن أن تعول لها إلا واليت ذكر ومن أمثلتها أم الأرامل وتسمى أيضاً بأم الفروج بالجيم وبالدينارية الصغرى وهي ثلاث زوجات وجيدتان وأربع أخوات لأم وعمان أخوات لأب والتركة سبعة عشر ديناراً لكل واحدة دينار وأما الدينارية الكبرى فأصلها من أربعة وعشرين وليس فيها عول وهي زوجة وابنتان وأم وأثنا عشر أخاً وأخت والمتركة ستمائة دينار للبنتين الثلاثان ستة عشر من أربعة وعشرين وللزوجة الثمن ثلاثة وللأم السدس أربعة يفضل واحد على خمسة وعشرين رأساً (٤٧٣) عدد رؤوس الأخوة مع الأخت فتضرب الخمسة والعشرين في أصل المسئلة

أربعة وعشرين بستمائة عدد الدينارين للبنتين أربع مائة لأن لهما من أصل المسئلة ستة عشر مضروبة في خمسة وعشرين واللام مائة من ضرب أربعة في خمسة وعشرين وللأختي عشر أخاً مع الأخت خمسة وعشرون من ضرب واحد فيها وللزوجة خمسة وسبعة من ضرب ثلاثة فيها قيل جاءت الأخت إلى على رضى الله عنه وقالت له مات أخي عن ستمائة دينار فلم أعط منها إلا ديناراً واحداً فقال لها لعل أخاك ترك زوجة وبنتين وأما اثني عشر أخاً وأنت فقالت نعم فقال

أخ لام فللزوجة النصف ثلاثة وللأختين الشقيقتين أو لأب الثلاثان أربعة وللأم السدس واحد وكذلك الأخ للام له السدس واحد فهذه تسعة أسهم (قوله كمن ذكر) أي زوج وأختين لغير أم وأم مع أخوة لأم فللزوجة النصف ثلاثة وللأختين لغير الأم الثلاثان أربعة وللأم السدس واحد وللأخوة للام الثلث اثنان فهذه عشرة أسهم (قوله وكأم الفروع الخ) المسمى بهذا الاسم هو الفريضة العائلة لعشرة مطلقاً لا هذا المثال الذي ذكره الشارح فقط كما هو عليه لفظه اه بن ثم إن ظاهر قوله وكأم الفروع أم وزوج الخ يوم أن هذا معار لما قبله وهو قوله كمن ذكر مع أخوة لام وليس كذلك بل هو عينه فكان الأولى أن يقول بعد قوله ولعشرة وتسمى المسئلة حينئذ أم الفروع كمن ذكر مع أخوة لام (قوله فقديكون الميت ذكر) أي ويكوى أشي كالمثال الذي تقدم للشارح (قوله ولا يمكن أن تعول) أي الاثنا عشر وقوله لها أي للسبعة عشر إلا واليت ذكر أي وأمّا عولها لثلاثة عشر أو خمسة عشر فقد يكون الميت ذكر أو قد يكون أنثى (قوله وتسمى أيضاً بأم الفروج) سميت بذلك لتكون النساء ورثن فيها خاصة دون الرجال وفيها يقول الشاعر:

ألم تسمع وأنت بأرض مصر      بذكر فريضة في المسلمين  
بسبع ثم عشر من إناث      فخرت بهن عند الفارطين  
فقد حزن الوراثة قد تم حق      سواء في حقوق الوارثين

(قوله ولا يمكن أن تعول لها إلا واليت ذكر) بل لا تكون الفريضة من أربعة وعشرين إلا والميت ذكر لوجود الثمن (قوله لبيان النسبة) أي لأن ترك ذلك يوم أن تسميتها منبرية لوجود قول على وليس كذلك (قوله صار ما كان ثمناً) أي بالنسبة للأربعة والعشرين وهو الثلاثة (قوله فصار) أي ما عالت به سبعا (قوله وهكذا) أي فيقال إذا عالت لثمانية إنها عالت

معك حقه الذي خصك (و) الثالث (الأربعة والعشرون) تعول عولة واحدة بمثل ثمنها (السبعة وعشرين) ولا

يمكن أن تعول لها إلا واليت ذكر هو زوج ولذا قال (زوجة) وأبوان وابنتان (وهي المنبرية) بكسر الميم سميت بذلك (لقول على) رضى الله عنه وهو على المنبر وكان حقه زيادة ذلك لبيان النسبة (صار ثمنها تسعاً) أي صار ما كان ثمناً تسعاً بزيادته على أصلها فالثلاثة التي كانت ثمناً بالنسبة للأربعة والعشرين لما زيدت عليها صارت تسعاً للسبعة والعشرين وللزوجة الثمن ثلاثة وللبنتين الثلاثان ستة عشر ولكل واحد من الأبوين السدس أربعة وإذا صار الثمن تسعاً نقص كل وارث تسع ما يديه وكذا يقال في كل فريضة تعول فيقال في الستة إذا عالت لسبعة عالت بمثل سدسها فصار سبعا فيكون قد نقص كل وارث سبع ما يديه وهكذا وقد بين العلامة الاجهوري الامرين أي نسبة ما يعول إلى الفريضة وما نقصه كل وارث بقوله: وعلمك قدر النص من كل وارث \* بنسبة عول للفريضة عائله ومقدار ما عالت بنسبته لها \* بلاعولها فارحم فضلك قاله [درس] ولما فرغ من بيان أصول المسائل وما يعول منها وما لا يعول وما ينتهي إليه العول شرع في بيان تصحيح المسائل وبيان كيفية العمل فيها إذا انكسرت السهام على الرؤوس وأعلم

ان السهام ان انقسمت على الرأس كزوجة وثلاثة أخوة أو تماثلت السهام مع الرأس كثلاثة بنين أو تداخلت كزوج وام وأخوين مطاقاً فلزوج النصف ومقامه من اثنين واللام السدس من ستة والاثنان داخلان في الستة فيكتفي بها عن الاثنين وللأخوين الباقي فللزوج نصف الستة ثلاثة وللأول سدسها واحد والباقي اثنان للأخوين فالأمر واضح ولا حاجة إلى عمل وإن لم تنقسم وانكسرت على الرأس فاما على صنف أو أكثر فإن انكسرت على صنف نظر الحاسب بين عدد الصنف وسهامه بنظرين فقط الموافقة والمباينة فإن كان بينهما موافقة رد الصنف الى وقفه وضرب في أصل المسئلة وإن باين ضرب عدد الرؤس المنكسرة عليها سهامها في أصل المسئلة فحاصله ان النظر بين كل فريق وبين سهام المنكسرة عليهم يهدين النظرين فقط وأما النظر بين كل فريق وفريق أو ما تحصل من فريقين مع فريق آخر فباربعة أنظار الموافقة والمباينة والمائلة والتداخل ففي الموافقة يضرب وفق أحدهما في كامل الآخر وفي المباينة يضرب أحدهما في الآخر وفي المائلة يكتفى باحد التلئين وفي التداخل يكتفى بالاكثر فما حصل فهو جزء السهم أى يسمى بذلك ثم يضرب في أصل المسئلة وعولها ان عالت فما تحصل من عدد فتمت تصحح الى هذا (٤٧٣) الضابط أشار بقوله (ورد) أى الحاسب

أو القاسم فرد مبنى للفاعل بدليل قوله وقابل والفاعل معلوم من المقام (كل صنف) أى عدد رؤس كل صنف إذ هو الذى يتعلق به الرد (انكسرت عليه سهامه الى وقفه) كزوج و ستة إخوة لأب أصلها من أربعة للزوجة ربعها واحد وللأخوة ثلاثة وهى لا تنقسم عليهم ولكن توافقهم بالثلث فترد الستة الى ثلثها اثنين ثم يضرب الوفاق في الاربعة أصل الستة ثمانية ومنها تصح ومن له شيء من الاربعة أخذه مضروباً في اثنين فلو كانت الأخوة الستة لأم لكنت المسئلة من اثني عشر للزوج و ربعها ثلاثة وللأخوة للام ثلثها

بمثل ثلثها ونقص من نصيب كل وارث بالمول ربعه وفيها إذا عالت لتسعة أنها عالت بمثل نصفها ونقصت من نصيب كل وارث ثلثه فيما إذا عالت لعشرة أنها عالت بمثل ثلثها ونقص من نصيب كل وارث خمسا (قوله ان السهام ان انقسمت على الرأس) أى على رؤس الورثة بان كانت السهام أكثر من الرأس الا أنها منقسمة عليها قسمة صحيحة من غير كسر أو كانت قدرها فهو أعم مما بعده (قوله كثلاثة بنين) أى فان أصل المسئلة ثلاثة كان رؤس أصحاب السهام ثلاثة (قوله أو تداخلت كزوج الخ) ظاهره أو تداخلت السهام مع الرأس أى دخل أحدهما في الآخر وفيه ان المثال المذكور ليس فيه تداخل بين السهام والرؤس بل بين مخارج الفروض التى في المسئلة فالأولى اسقاط هذا الكلام ويقتصر على قوله ان انقسمت على الرأس كزوجة وثلاثة أخوة فالأمر واضح وإن لم تنقسم الخ (قوله وان باين) أى عدد الصنف سهامه (قوله يهدين النظرين) أى وهما الموافقة والمباينة فقط. وأما لم ينظر بينهما بالتماثل لانه لا انكسار فيه ولم ينظر بينهما بالتداخل لان الداخل ان كان هو الصنف في السهام فلا انكسار أيضاً وان كانت السهام داخلة في الصنف فهو داخل في الموافقة وراجع لها (قوله وأما النظر بين كل فريق وفريق) أى بعد النظر بين كل فريق وسهامه بالموافقة والمباينة (قوله معلوم من المقام) أى وهو الحاسب أو القاسم (قوله كل صنف) يقال لكل جماعة انصفت بوصف صنف وفريق وحى وطائفة ونوع فكلمها مترادفة (قوله الى وقفه) أى وان وافق سهامه الى انكسرت عليه (قوله ثم يضرب الوفاق) أى وهو الاثنين (قوله والا يوافق) أى والا يوافق ذلك الفريق سهامه المنكسرة عليه (قوله بان باينت السهام الرؤس) أى رؤس ذلك الصنف (قوله ستة) أى فلابت واحد في ثلاثة بثلاثة وللأخوات الثلاث واحد في ثلاثة بثلاثة كل واحدة تأخذ واحداً (قوله قابل) أى بعد أن ينظر بين كل فريق وسهامه بالموافقة والمباينة فيرد الفريق لوقفه عند الموافقة ويبقى الفريق على حاله عند المباينة وقوله قابل بين اثنين أى بين ذات الصنفين ان كان كل صنف باينته سهامه وبين وفق الصنفين ان كان كل

(٦٠ - دسوقى - بع) أربعة وهى لا تنقسم على الستة ولكن توافق الستة بالنصف فترد الستة الى وقفها ثلاثة ثم تضرب في أصل المسئلة بستة واثنين ومنها تصح ومن له شيء في أصل المسئلة يأخذه مضروباً في ثلاثة فقوله الى وقفه أى ان وافق كما يشعر به المقام (والا) يوافق بل باينت السهام الرؤس (ترك) الحاسب الصنف على حاله فلا يرد الى شيء إذ ليس هنا ما يرد اليه فالمعنى والا ترك الرد وأبقاه على حاله وضربه في أصل المسئلة وليس معنى تركه انه لا يتصرف فيه أصلاً بضرب ولا غيره إذ هو خلاف الواقع لان الواقع أنه إذا باينت السهام الرؤس ضربت الرؤس المنكسرة عليها سهامها في أصل المسئلة ثم يقال من له شيء من أصل المسئلة أخذه مضروباً فيما ضربت فيه المسئلة كبنت وثلاث أخوات أشقاء وأولاب المسئلة من اثنين لابنت واحد والباقي وهو واحد للأخوات مباين لهن فنضرب الرؤس الثلاثة في اثنين بستة وهذا فيما إذا انكسرت السهام على صنف واحد فليس إلا النظر بالموافقة أو المباينة بين السهام والرؤس فإن انكسرت على أكثر من صنف نظرت بين كل صنف وسهامه بالموافقة أو المباينة على ما تقدم ثم تنظر بين الرؤس المنكسرة عليها سهامها بعضها مع بعض باربعة أنظار التوافق والتماثل والتباين والتداخل كما أشار له بقوله (و) ان انكسرت السهام على صنفين (قابل) الحاسب (بين اثنين) من الاصناف قديتان لان وقد يتداخلان

وقد يتوافقان أو يتباينان ( فأخذ أحد الثلثين ) ان تماثلا واكتفى به وكان المسئلة لم تنكسر الا على نصف واحد كام وأربعة أخوة لام وستة إخوة لأب أصلها من ستة للام واحد وللأخوة للام اثنان يوافقانهم بالنصف ووقعهم اثنان ترد اليهما وللسبعة الأخوة للاب ثلاثة توافقهم بالثلث وثلثهم اثنان قدر الاربعة الى اثنين والستة الى اثنين وفق كل منهما ثم تنظر بين الواقفين بأحد الانظار الاربعة تجد بينهما المائة فاكثف بأحدهما وهو جزء السهم واضربه في أصل المسئلة يحصل اثنا عشر سهما ومن له شيء من المسئلة أخذه مضروبا فيما ضربت فيه المسئلة للام واحد في اثنين باثنين وللأخوة للام اربعة اثنان في اثنين بأربعة لكل واحد وللأخوة للاب الستة ثلاثة في اثنين بستة لكل منهم واحد (و) أخذ (أكثر المتداخلين) ان تداخلوا اكتفى به وضربه في أصل المسئلة كام وثمانية

أخوة لام وستة لأب وهي من ستة للام سهم وللأخوة للام سهمان لا ينقسمان عليهم لكن يوافقانهم بالنصف ونصفهم أربعة وللأخوة للاب ثلاثة لا تنقسم عليهم لكن توافقهم بالثلث وثلثهم اثنان وبين الاربعة وفق الأخوة للام والاثنين وفق الأخوة للاب تداخل في لان الاثنين داخلان في الاربعة راجع الأخوة الثانية فيكفى بالاربعة وهي جزء السهم ويضرب في أصل المسئلة بأربعة وعشرين ومن له شيء من المسئلة أخذه مضروبا فيما ضربت فيه المسئلة للام واحد في أربعة بأربعة وللأخوة للام الثانية سهمان في أربعة بثمانية لكل واحد منهم سهم وللأخوة للاب الستة ثلاثة في أربعة باثني عشر لكل واحد سهمان (و) أخذ

صنف واقته سهامه وبين وفق أحد الصنفين وذات الآخر ان كان أحدهما بانيته سهامه والآخر واقته سهامه ( قوله فأخذ أحد الثلثين ان تماثلا ) دخل في هذا ثلاث صور كما يأتي للنصف لانه اما ان يوافق كل صنف سهامه ومثاله دون عول ما ذكره الشارح من أم وأربعة أخوة لأم وستة أخوة لأب ومثاله بالعول أم وستة أخوة لأم وثلثا عشرة اختا لأب واما ان يباين كل فريق سهامه ومثاله دون عول زوجتان وأخوان لأب ومثاله مع العول أم وثلاثة أخوة لام وثلاث أخوات لأب واما ان يوافق أحدهما ويباين الآخر سهامه ومثاله دون عول أم وست بنات وثلاثة بنى ابن ومع العول أم وستة أخوة لام وثلاثة أخوات لأب اه بن ( قوله وأكثر المتداخلين ) فيه ثلاث صور أيضا كما يأتي للنصف لانه اما أن يوافق كل صنف سهامه ومثاله دون عول ما ذكره الشارح من أم وثمانية أخوة لام وستة أخوة لأب ومع العول أم وأربعة أخوة لام وست عشرة اختا لأب واما ان يباين كل صنف سهامه ومثاله دون عول زوجتان وبنات وأربعة أخوة لأب ومع العول أم وثلاث أخوات لأب وتسعة أخوة لام واما ان يوافق أحدهما ويباين الآخر ومثاله دون عول أربع زوجات وستة أخوة لأب للمسئلة من أربعة وفق الأخوة داخل في عدد الزوجات ومع العول أم وستة أخوة لام وتسع أخوات لأب اه بن ( قوله وأخذ حاصل ضرب أحدهما في وفق الآخر ان توافقا ) فيه أيضا كما يأتي للنصف ثلاث صور لانه اما ان يوافق كل صنف سهامه ومثاله دون عول مما مثل به الشارح وهو أم وثمانية أخوة لام وثمانية عشر أخا لأب ومع العول أم واثنا عشر أخا لام وست عشرة اختا لأب واما أن يباين كل صنف سهامه ومثاله دون عول تسع بنات وستة أخوة لأب أصلها من ثلاثة ومع العول أم وتسع أخوات لأب وخمسة عشر أخا لام واما ان يوافق أحدهما ويباين الآخر ومثاله دون عول ثمان بنات وستة بنى ابن أصلها من ثلاثة ومع العول أم واثنا عشر أخا لام وتسع أخوات لأب اه بن ( قوله والاقصى كله ان يتباينا ) فيه أيضا ثلاث صور كما يأتي للنصف لانه اما ان يوافق كل فريق سهامه ومثاله دون عول أم وأربعة أخوة لام وتسعة أخوة لأب ومثاله مع العول كما في مثال الشارح وهو أم وأربعة أخوة لام وست أخوات لأب واما ان يباين كل فريق سهامه ومثاله بدون عول ثلاث زوجات وعاصبان أصلها من أربعة ومع العول أم وخمس أخوات لأب وثلاث أخوة لام واما ان يوافق أحدهما سهامه ويباين الآخر سهامه ومثاله بدون عول أربع أخوات لأب وثلاث أخوة لام أصلها من ثلاثة للاخوات الأربع اثنان موافقان لمن بالنصف وواحد للأخوة للام الثلاثة مباين لهم ومع العول أم

( حاصل ضرب أحدهما في وفق الآخر إن توافقا ) نى الصنفان كام وثمانية أخوة لام وثمانية عشر أخا لأب المسئلة من ستة وثلاث للام واحد وللأخوة للام اثنان لا ينقسمان عليهم لكن يوافقانهم بالنصف كما تقدم قدر الثانية لوقتها أربعة وللأخوة للاب ثلاثة لا تنقسم عليهم لكن توافقهم بالثلث قدر الثانية عشر لوقتهم ستة وبين الستة راجعهم والاربعة راجع الأخوة للام توافق بالنصف فيضرب نصف أحدهما في كامل الآخر باثني عشر هي جزء السهم يضرب في ستة أصل المسئلة باثنين وسبعين ومن له شيء في أصل المسئلة يأخذه مضروبا وباقى جزء السهم الذي ضرب في أصل المسئلة للام واحد في اثني عشر باثني عشر وللأخوة للام اثنان في اثني عشر بأربعة وعشرين لكل ثلاثة أسهم وللأخوة للاب ثلاثة في اثني عشر بستة وثلاثين لكل واحد منهم سهمان (وإلا يتماثلا ولا يتداخلوا ولا يتوافقا ) أى فيضرب أحدهما في كل الآخر ( إن يتباينا ) وما حصل فهو جزء السهم يضرب في أصل المسئلة كام وأربعة أخوة لام



وست أخوات أصلها من ستة وتقول لسبعة للام سهم وللأخوة للام ثلثا اثنان لا يتقدمان عليهم ولكن يوافقهم بالنصف ونصفهم  
اثنان وللأخوات الستة الثلثان أربعة وهي لا تنقسم عليهم ولكن توافقهم بالنصف فيرددن إلى نصفين ثلاثة وبين الاثنين راجع  
الأخوة للام والثلثة راجع الأخوات الأشقاء أو لأب تباين فيضرب أحدهما في كامل الآخر بستة هي جزء السهم يضرب في أصل  
المسئلة بعولها سبعة باثنين وأربعين ومن له شيء في أصل المسئلة بعولها يأخذه مضر وبافي ستة للام واحد في ستة بستة وللأخوة للام اثنان  
في الستة باثني عشر وللأخوات أربعة في ستة بأربعة وعشرين ثم أشار إلى ما إذا وقع الانكسار في المسئلة على ثلاثة أصناف وهي غاية  
ما تنكسر فيه الفرائض عندنا لأن الامام لم يورث أكثر من جدتين كما مر فقال (ثم) قابل الحاسب (بين الحاصل) من الصنفين على ما تقدم  
وهو أحد التماثلين وأكثر المداخيل وما حصل من ضرب الوفاق ان توافقا والسكل في الآخرين تباينا (و) بين الصنف (الثالث) ان  
كان هناك ثالث بالتماثل أو التداخل أو التوافق أو التباين بعد ان ينظر بين السهام والرؤس للسكر على السهام بالموافقة أو البينة فإن  
تماثلت كلها رجعت لصنف واحد وكذا إن تداخل اثنان منها في واحد فان تماثل اثنان منها أو دخل أحدهما في الآخر  
رجعت لصنفين وفعل مامر مثال ما وقع فيه الانكسار على ثلاثة أصناف جدتان (٤٧٥) وثلاثة إخوة لأم وخمسة

أخوة لغير أم أصلها من  
ستة للجدتين واحد منسكر  
عليهما ويابن وللأخوة  
للأم سهمان كذلك  
وللخمس أخوة ثلاثة  
اسم كذلك وعددها  
الأصناف كلها متباينة  
فتضرب اثنين عددها  
الجدتين في ثلاثة عدد  
الأخوة للام ستة وبين  
الستة الحاصلة من الضرب  
والخمس عدد الأخوة  
لغير أم تباين فيضرب أحدهما  
في كامل الآخر تبلغ ثلاثين  
هي جزء السهم تضرب في  
أصل المسئلة ستة بمائة وتماثل  
ومنها تصح ومن له شيء في  
أصل المسئلة أخذه مضر وبا

وثلاث إخوة لأم وتماثل أخوات لأب وبهذا يتم صور الأربع والعشرين من ضرب الاثني عشر صورة  
التي حصها الصنف في حالتي العدول وعدده والعامل فيها ظاهر من كلام الصنف اهـ بن  
(قوله وست أخوات) أي أشقاء أو لأب (قوله وبين الصنف الثالث) الأولي وبين الحاصل من النظر  
في الصنف الثالث وسهامه بالموافقة والبينة (قوله بين السهام) أي بين سهام الصنف الثالث  
ورءوسه (قوله فان تماثل الخ) هذا مرتبط بكلام الصنف أي فان تماثلت الفرق الثلاثة التي  
انكسر عليها سهامها وكان الأولى أن يقول فان تماثل الحاصل من الصنفين والحاصل من النظر في  
الصنف الثالث وسهامه أو دخل أحدهما في الآخر أخذت أحد التماثلين أو أكثر للتداخلين  
وتضربه في أصل المسئلة وان توافق الحاصل من الصنفين والحاصل من النظر في الصنف  
الثالث وسهامه ضربت وفق أحدهما في كل الآخر وما حصل فهو جزء السهم تضربه في أصل  
للمسئلة وان تباين الحاصل من الصنفين الحاصل من النظر في الصنف الثالث وسهامه  
فاضرب كامل أحدهما في كامل الآخر فما حصل فهو جزء السهم اضربه في أصل المسئلة يحصل  
ما تصح منه (قوله بثلاثين) أي لكل واحدة منهما خمسة عشر (قوله بستين) أي لكل واحد  
منهم عشرون سهما (قوله بقسمين) أي لكل واحد منهم ثمانية عشر (قوله في هذا المثال أربعة)  
بأن ترك الميت جدتين وأربعة إخوة لأم وخمسة إخوة لأب (قوله بستين) للجدتين من  
أصل المسئلة سهم في عشرة بعشرة لكل واحدة منهما خمسة وللأخوة للام من أصل المسئلة  
سهمان في عشرة بعشرين لكل واحد خمسة وللأخوة للأب ثلاثة في عشرة بثلاثين لكل واحد منهم  
سنة (قوله مع كون الأخوة للام أربعة) بان ترك الميت جدتين وأربعة أخوة لأم وستة أخوة لأب  
(قوله لما علمت أن غاية ما تنكسر فيه الفرائض) أي السهام وفي معنى على أي لما علمت أن غاية ما تنكسر  
عليه السهام من الأصناف ثلاثة أصناف (قوله وصنف رابع) أي والحاصل من النظر في الصنف

في جزء السهم ثلاثين للجدتين واحد في ثلاثين ثلاثين وللأخوة للام سهمان في ثلاثين بستين وللأخوة للأب ثلاثة في ثلاثين بستين  
فلو كانت الأخوة للام في هذا المثال أربعة لرجعوا إلى اثنين وقسمهم والاثنان مع الجدتين بينهما تماثل يكفي باحد التماثلين ويضربان في  
الخمس عدد رؤوس الأخوة لغير أم للتباين وكأنها انكسرت على صنفين تبلغ عشرة هي جزء السهم يضرب في أصل المسئلة بستين ولو كانت  
الأخوة للأب ستة مع كون الأخوة للام أربعة لرجعت الستة إلى وقها اثنين لأن سهامها ثلاثة توافقهم بالثلث وثلث الستة اثنان وراجع  
الأخوة للام اثنان فيبين الجدتين والراجعين تماثل يكفي باحد منها وكأنها انكسرت على صنف واحد فيكون جزء السهم اثنين يضرب في  
ستة أصل المسئلة باثني عشر من له شيء في أصل المسئلة أخذه مضر وبا في اثنين للجدتين واحد في اثنين باثنين وللأخوة للام أربعة اثنان في  
اثنين بأربعة وللأخوة للأب الستة ثلاثة في اثنين بستة وقوله (ثم كذلك) لا حاجة له على مذهبه لما علمت أن غاية ما تنكسر فيه الفرائض عندنا  
ثلاثة أصناف وكأنه قصد بذلك بيان تمام العمل عند الفرضين ولو على مذهب الغير كما عند الشافعي فإنه يتأتى عنده الانكسار على أربعة  
أصناف لانه يورث أكثر من جدتين ومعنى كلامه رحمه الله تعالى ثم قابل بين الحاصل من ثلاثة أصناف وصنف رابع مثل مقابلته بين الحاصل  
من صنفين وصنف ثالث من تماثل وتداخل وتوافق وتباين وذلك فيما إذا كانت الجدات ثلاثة فأكثر في أصل الاثني عشر والأربعة والعشرين

مقال الأول ثلاث جدات واربع زوجات وثلاثة اخوة لام وخمسة اخوة لاب اصلها من اثني عشر لان فيها سدسا وربما للجدات الثلاثة سدسها سهمان وللزوجات الاربعة ربعها ثلاثة وللأخوة للام الثلاثة ثلثها أربعة وللأخوة للاب الخمسة باقيها ثلاثة وسهام كل صنف لا توافقه وعدد رؤوس الجدات الثلاثة يماثل عدد الأخوة للام فيكتفى منهما بواحد هو ثلاثة وبين الثلاثة والزوجات الاربعة مبانة فتضرب أحدهما في الآخر باثني عشر وبين الاثني عشر الحاصلة من ذلك وبين الخمسة عدد رؤوس الأخوة لاب تباين والحاصل من ضرب أحدهما في الآخر ستون وهو جزء السهم يضرب في أصل المسئلة اثني عشر بسبعائة وعشرين ومن له شيء في أصل المسئلة أخذه مضروباً في جزء السهم ستين للجدات سهمان في ستين مائة وعشرين وللزوجات الاربعة ثلاثة في ستين مائة وعشرين لكل خمسة وأربعون وللأخوة للام أربعة في ستين مائتين وأربعين لكل واحد ثمانون وللأخوة للاب الخمسة ثلاثة كالزوجات في الستين مائة وعشرين لكل واحد ستة وثلاثون ومثال الثاني ثلاث جدات وزوجتان وثلاث بنات وثلاثة اعمام من أربعة وعشرين للجدات السدس أربعة تباينهن وللزوجتين الثلث ثلثهن مائة وثلاث بنات الثلثان ستة عشر تباينهن وللاعمام الباقي واحد يباينهن وبين الجدات والبنات والاعمام مائة يكتفى بعدد صنف منهم ثلاثة وبين الثلاثة والزوجتين مبانة يضرب أحدهما في الآخر بستة هي جزء السهم يضرب في أصل المسئلة أربعة وعشرين مائة وأربعة واربعين من له شيء في أصل المسئلة أخذه مضروباً في ستة (وضرب في العوائل أيضاً) لان ما توصل اليه محسوب (٤٧٦) من أصل الفريضة وتقدم مثال ذلك في قوله ففي كله ان تباينا وما تقدم انكسار

الصفين بين ما عتبه من عدد الصور وان كان معلوماً مسبقاً بالقوة زيادة في الايضاح وتفيها على ما قد عظم بالبال فقال (وفي) انكسار السهام على (الصفين اثنتا عشرة صورة) من ضرب ثلاثة في أربعة (لأن كل صنف) منهما (إما أن يوافق سهامه) أي يوافق رؤوس كل صنف سهمان بان يكون بين رؤوس كل صنف منهما وبين سهامه موافقة

الرابع وسهامه بالموافقة والمبانة (قوله مثال الأول) أي الانكسار على أربعة أصناف في أصل اثني عشر (قوله من ضرب أحدهما في الآخر) أي من ضرب الاثني عشر في الخمسة (قوله مائة وعشرين) لكل جدة منها أربعون (قوله ومثال الثاني) أي الانكسار على أربعة أصناف في أصل أربعة وعشرين (قوله من أربعة وعشرين) أي لان فيها ثماناً وثلثين (قوله من له شيء الخ) أي للجدات الثلاث أربعة في ستة باربعه وعشرين لكل واحدة منهن ثمانية وللزوجتين ثلاثة في ستة ثمانية عشر لكل واحدة منهما تسعة وللثلاث بنات ستة عشر في ستة ستة وتسعين لكل واحدة اثنا وثلاثون وللاعمام الثلاثة واحد في ستة ستة لكل واحد منهم اثنان (قوله ثم الحاصل الخ) راجع للمستلثين (قوله الاربعة للتقدمة) أي وهي التداخل والتوافق والتباين والتماثل (قوله وضابطه إلى آخره) قال في التوضيح وربما عرف التداخل بانه يكون الكثير ضعفى القليل أو أضعافاً له أو يكون القليل جزءاً من الكثير قال ابن علاق وكل متداخلين متوافقان إلا أنه إذا ضرب وفق أحدهما في كامل الآخر يكون الخارج من الضرب مساوياً للاكبر وكل ما قسم على أكبرهما يقسم على الاصغر فلذلك يستغنى بالأكبر عن الاصغر اهـ بن (قوله كما في اثنين مع الثلاثة) مثال للفني (قوله في التسليط الأول) أي تسليط العدد الأول ولو تعدد ذلك التسليط كما في الاثنين مع الثمانية لا في التسليط الثاني كما في الستة

بالربع أو الثلث فبرد الى وقفه (أو يباينها) أي يباين رؤوس كل صنف سهامه (أو يوافق أحدهما) مع سهامه (ويباين الآخر) سهامه يعني أو يكون أحدهما موافقاً لسهامه والآخر مباناً لسهامه فهذه ثلاث صور (ثم كل) من هذه الثلاثة (إما أن يتداخل) بان يكون أحدهما داخل في الآخر فيكتفى بالأكبر منها فيضرب في أصل المسئلة (أو يتوافقاً) فيضرب وفق أحدهما في الآخر كاربعة أخوة لام وستة أخوة لاب (أو يباينها) كثلاثة أخوة لأم وأربعة أخوة لاب فيضرب أحدهما في كامل الآخر ثم الحاصل في أصل المسئلة (أو يتماثل) كاثنتين واثنتين ثم شرع في بيان حقيقة كل من الأمور الاربعة للتقدمة فقال (فالتداخل أن يفنى) أي هو ذو أن يفنى (أحدهما الآخر) والافقية التداخل كون أحد العددين داخل في الآخر أي مندرجاً تحتها وما ذكره المصنف علامته أي من علامته وضابطه أن يفنى الأقل منهما الأكثر في مرتبتين أو أكثر كاثنتين مع الاربعة والستة والثمانية لان الاثنين يفنيان الاربعة في مرتبتين والستة في ثلاث مرات والثمانية في اربعة والعشرة في خمسة وكذا الثلاثة مع الستة أو التسعة أو الاثني عشر وكذا الاربعة مع الثمانية والاثني عشر وإنما يعتبر التداخل في الصفين وأما في السهام مع رؤوس الصنف فما ذكر من باب التوافق بالنصف والثلث أو الربع كما علم مما قدمه المصنف ومعنى قوله (أو لا) أنه بحيث لم يبق شيء أقل من الفنى كما في الاثنين مع الثلاثة فإنه يبقى واحد كما في الاربعة مع الستة فإنه يبقى اثنان أو مع السبعة فإنه يبقى ثلاثة وليس معناه أول مرة فقط والالم يشمل صورة من صور التداخل أو معناه في التسليط الأول ولو تعدد (وإلا) يحصل الافناء أولاً بأن بقي بعد تسليط الأقل على الأكثر عدداً أقل من العدد الفنى (فإن بقي) من الأكثر

(واحد فتيان) كاتنين مع الخمسة أو السبعة وكالحصة مع الستة أو مع الأحد عشر (والإله) يبقى واحد بل بقي أكثر (فالواقعة) وتكون (بنسبة مفردة) هوأى (للعدي الفنى) يضم اليه وكسر النون (آخر) كالأربعة والستة فإذا سلطت الأربعة على الستة يفضل اثنان تسلطهما على الأربعة فتفنيهما في مرتين فالعدد الفنى آخر اثنان ونسبة المفردا هوأى لهما النصف فتكون الواقعة بين الأربعة والحصة بالنصف وكالتسعة والاثني عشر فإذا سلطت التسعة على الاثنى عشر يبقى ثلاثة تسلطها على التسعة فتفنيها في ثلاث مرات فالعدد الفنى آخر ثلاثة ونسبة مفردة هوأى للثلاثة ثلث فيبينهما عواقبة بالثلث وكذا التسعة مع الخمسة عشر لأنك إذا سلطت التسعة على الخمسة عشر يبقى ستة تسلطها على التسعة يفضل ثلاثة تسلط الثلاثة على الستة فتفنيها في مرتين فالعدد الفنى آخر ثلاثة ونسبة مفردة هوأى لهما ثلث فالواقعة حينئذ بين التسعة والخمسة عشر بالثلث وبين الثانية والاثني عشر توافى (٤٧٧) بالربع لأنك إذا سلطت الثانية على الاثنى عشر يبقى أربعة تسلطها

على الثمانية فتفنيها في مرتين فالنقى آخر أربعة ونسبة مفردة هوأى للاربعة ربع وبين الثانية والعشرة واقعة بالنصف لأنك إذا سلطت الثانية على العشرة بقى اثنان فإذا سلطتهما على الثانية أفنتها في أربع مرات فالنقى آخر اثنان ونسبة مفردة هوأى لهما نصف وهكذا وهذا كما يجري في العدد النطق بجرى فى الاصم فالاثنا والعشرون توافى الثلاثة والاثني عشر جزء من أحد عشر جزءاً لأنك إذا سلطت الاثنى والعشرين على الثلاثة والاثني عشر يفضل أحد عشر تسلطها على الاثنى والعشرين تفنيها في مرتين فالعدد الفنى آخر أحد عشر ونسبة الواحد الهوائى لها جزء من الثلاثين فتداخل لأن الثانية نفى ما ذكر أو لا بحيث لم يبق عدد بعد التسلط الأول كما مر فإن بقى من الفنى آخر واحد فيبينهما التباين كما في سبعة مع تسعة فانك إذا سلطت السبعة على التسعة يبقى اثنان تسلطهما على السبعة يبقى واحد فيبينهما التباين ولما فرغ من بيان قسمة الفريضة شرع في بيان قسمة التركة المعلومة القدر كلها واقصر تبعاً لابن الحاجب على طريقتين أشار لأولاهما بقوله [درس] (ولسلك) من الورثة نصيب (من التركة بنسبة حظله) أى الوارث (من المسئلة) فإن كان حظه من المسئلة ربعها كالزوج عند وجود الفرع الوارث أو الزوجة عند عدمه أعطى من التركة ربعها وهكذا ابن الحاجب وهذه أقرب الطرق قاله المصنف تبعاً لابن عبد السلام إنما يكون أقرب الطرق إذا قلت سهام الفريضة

مع الثانية (قوله أو السبعة) أى أو التسعة أو الأحد عشر (قوله وكالحصة مع الستة) أى أو مع السبعة لأنك إذا سلطت الحصة على السبعة يبقى اثنان تسلطهما على الحصة يبقى واحد وكذا مع الثمانية والتسعة فإذا سلطت الحصة على الثمانية يبقى ثلاثة تسلطها على الحصة يبقى اثنان تسلطها على الثلاثة يبقى واحد وإذا سلطت الحصة على التسعة يبقى أربعة تسلطها على الحصة يبقى واحد (قوله فيبينهما) أى التسعة والاثني عشر (قوله كما يجري في العدد النطق) أى وهو الذى ينسب له بغير لفظ الجزئية والأصم عكسه أى ما ينسب له بلفظ الجزئية (قوله وهكذا) مثل ثلاثة وثلاثين وأربعة وأربعين أو خمسة وخمسين (قوله شرع في بيان قسمة التركة) أى وهو المقصود بالذات من عمل الفرائض لأن تصحيح المسائل كالقالب الذى تقاس به الأشياء وقسمة التركة كالشئ الذى يفرغ في قالبه (قوله المعلومة القدر) أى فان كانت مجهولة القدر كالعروض والمقار والكيل والوزن جرت الطرق المذكورة في قسم قيمتها أو ثمنها كما في الجواهر والحوى اه بن وإن شئت جمعت المقار وكذا غيره أربعة وعشرين قيراطاً وأجريت الطرق المذكورة فيها (قوله على طريقتين) وهناك طريقة ثالثة وهى أن تضرب سهام كل وارث في التركة إذا كانت معلومة القدر أو في الأربعة والعشرين عدد القرايط إذا كانت التركة عقاراً وتقسّم الحاصل على ما صحت منه المسئلة يخرج ما يخص كل وارث فى المثال الذى ذكره المصنف تضرب سهام الزوج في التركة التى هى عشرون يحصل ستون أقسمها على المسئلة يحصل سبعة ونصف وهكذا الشأن في الأربعة الأعداد المتناسية وهى التى نسبة أولها لثانيها كنسبة ثالثها إلى رابعها فانك إذا جهلت الثالث ضربت الأول في الرابع وقسمت الحاصل على الثانى يحصل الثالث المطلوب فاصبحت منه المسئلة عدداً أول وما يخص كل وارث منه عدد ثان والتركه عدد رابع وما يخص كل وارث منها عدد ثالث ونسبة ما يخص كل وارث لما صحت منه المسئلة كنسبة ما يخصه من التركة للتركه وبقي طريقة رابعة وهى أن توفق بين المسئلة والتركة فتأخذ وقيمها وتضرب سهام كل وارث في وفق التركة وتقسّم الخارج على وفق المسئلة فان تبايناً كان الضرب في الكل على ما تقدم في الطريق الثالث اه بن (قوله إذا قلت سهام الفريضة) أى بأن كانت سهامها (١) أقل من التركة كالمو

(١) قوله بأن كانت سهامها الخ غير صحيح بل الرادقلة سهام جامدة الفريضة في نفسها سواء مساوتها التركة أو نقصت عنها أو زادت عليها ألا ترى أن الدينارية الكبرى يصعب العمل فيها بالنسبة مع مساواة التركة بل ومع زيادتها اه

عشر ونسبة الواحد الهوائى لها جزء من أحد عشر جزءاً وهكذا وأما الثمانية مع الستة عشر أو مع الأربعة والعشرين أو مع الاثنى والثلاثين فتداخل لأن الثانية نفى ما ذكر أو لا بحيث لم يبق عدد بعد التسلط الأول كما مر فإن بقى من الفنى آخر واحد فيبينهما التباين كما في سبعة مع تسعة فانك إذا سلطت السبعة على التسعة يبقى اثنان تسلطهما على السبعة يبقى واحد فيبينهما التباين ولما فرغ من بيان قسمة الفريضة شرع في بيان قسمة التركة المعلومة القدر كلها واقصر تبعاً لابن الحاجب على طريقتين أشار لأولاهما بقوله [درس] (ولسلك) من الورثة نصيب (من التركة بنسبة حظله) أى الوارث (من المسئلة) فإن كان حظه من المسئلة ربعها كالزوج عند وجود الفرع الوارث أو الزوجة عند عدمه أعطى من التركة ربعها وهكذا ابن الحاجب وهذه أقرب الطرق قاله المصنف تبعاً لابن عبد السلام إنما يكون أقرب الطرق إذا قلت سهام الفريضة

وأما إن كثرت فهي أصعب لأنها مبنية على النسبة التي هي قسمة القليل على الكثير وأشار للثانية بقوله (أو تقسم التركة على ما) أي على السهم الذي (صحت منه المسئلة) وذكر مثالا صالحا لطريقتين فقال (كزوج وأم وأخت) شقيقة أو لأب من ثمانية بعولها للزوج النصف كالأخت وللأم الثلث فأخذها (٤٧٨) من ستة وتمول الثمانية (للزوج ثلاثة) كالأخت (والتركة عشرون) ديناراً

مثلاً (فالثلثة من الثمانية  
وربع كونهن) لقصة عن  
النصف بالدول ثمانية أذنه  
الثلثة بثلث ثلثها وللأم  
من الثمانية ربعها للنقص  
الذي حصل لها بالمول  
عن الثلث (فأخذ) الزوج  
من العشرين ربعها خمسة  
وعنها اثنين ونصف فيكون  
مجموع ما أخذ (سبعة)  
من الدينارين (ونصفاً) وهو  
ربعها ونحوها والأخت  
كذلك وللأم ربعها خمسة  
وهذا على الطريقة الأولى  
وأما على الثانية فتقسم  
العشرين على ما صحت منه  
المسئلة بعولها وهو ثمانية  
فيخرج جزء السهم اثنين  
ونصفاً للزوج ثلاثة من  
ثمانية يأخذها مضروبة  
في اثنين ونصف بسبعة  
ونصف وللأم اثنين من  
الثمانية تأخذها مضرولين  
في اثنين ونصف بخمسة  
ولما ذكر قسمة التركة  
المعروفة القدر كلها أخذ  
يبين العمل فيها إذا جهل  
بعضها وأردت معرفة  
قيمتها بالنسبة للتركة فقال  
(وإن أخذ أحدكم) أي  
الورثة (عرضاً) من التركة

كانت المسئلة من ثمانية كزوجة وبنت وأخت لأب والتركة ثمانون ديناراً (قوله) وأما إن كثرت (أي  
سهام الفريضة بأن زادت على التركة (١) وقوله قسمة القليل أي وهو التركة (٢) وقوله على الكثير  
هو سهم المسئلة وذلك كالمول كانت المسئلة من أربعة وعشرين كزوجة وبنتين وأخت لأب والتركة  
خمسة عشر ديناراً فأخذ الاثنان منها ثلثيهما عشرة وتأخذ الزوجة منها واحداً وسبعة أثمان وتأخذ  
الأخت لأب منها بنسبة ما تأخذه من المسئلة وذلك سدس وربع سدس وهو ثلاثة وثمان  
(قوله أو تقسم) هو بالنصب عطفًا على نسبة بتقدير أن لقول الخلاصة :

وان على اسم خالص فكل عطف تنصيه أن ثابتاً أو منجذف

(قوله أي على السهم) أي جنس السهم الصادق بمتعدد الذي هو المراد ولو قال الشارح أي على العدد  
الذي صحت منه المسئلة لكان أوضح (قوله للزوج ثلاثة كالأخت) أي وللأم اثنان (قوله من الثمانية  
ربع وثمان) أي نسبتها لثمانية ربع وثمان فقد نص بالمول ربع ما يستحقه وكذا غيره من بقية الورثة لما  
مر من أنك إذا أردت معرفة ما تقصه كل وارث بسبب المول فأنسب ما عالت به المسئلة للمسئلة بعولها  
وبذلك النسبة ينقص نصيب كل وارث (قوله بسبعة ونصف) أي لأن ثلاثة في اثنين بستة وثلاثة  
في نصف بواحد ونصف لأن ضرب الكسر في الصحيح يخرج نصف الصحيح إن كان الكسر  
نصفاً لأن ضرب الكسر على حذف في (قوله بخمسة) لأن الحاصل من ضرب الاثنين في الاثنين  
أربعة والحاصل من ضرب الاثنين في النصف واحد فالجملة خمسة (قوله وإن أخذ الخ) حاصله أن  
البيت إذا خلف عرضاً مجهول القيمة وعينا معلومة القدر وأراد أحد الورثة أخذ ذلك العرض في نظير  
ما يخصه من غير تعيين لقيمتها وإن العين يأخذها بقيمة الورثة وتراضوا على ذلك وأردت قسمة العين على  
بأقيم فاجعل المسئلة سهام غير الآخذ للعرض بأن تسقط سهامه مما صحت منه المسئلة وتقسّم العين على  
سهام غيره من الورثة فما خرج بالقسمة فهو جزء السهم اضرب فيه نصيب كل وارث مما صحت  
منه المسئلة يحصل مقدار ما يخصه من العين وإن أردت معرفة قيمة العرض لأجل أن تعلم جملة التركة من  
العين وقيمة العرض فاضرب سهام آخذ العرض مما تصح منه المسئلة في جزء السهم المذكور يحصل  
قيمة العرض ضمها للعين يكن المجموع هو التركة وإن استحق العرض من آخذته وأردت معرفة قدر  
العين التي يرجع بها على غيره ممن أخذها من الورثة فاقسم العين على ما صحت منه المسئلة فاحصل فهو  
جزء السهم يضرب فيه سهام كل وارث ممن أخذ العرض وغيره (قوله ولا حاجة لقوله فأخذه) أي فلو  
قال المصنف وإن أخذ أحدهم عرضاً بسهمه فاجعل المسئلة سهام غير الآخذ وإن أردت معرفة قيمته  
فاجعل لسهامه من تلك النسبة كان أوضح (قوله وأردت معرفة قيمته) أي لأجل أن تعرف جملة  
التركة من العين وقيمة العرض ولأجل أن يرجع الآخذ للعرض على الورثة بقدر نصيبه من العين إذا

(١) قوله بأن زادت على التركة ليس بمراد بل المراد كثرتها في نفسها سواء ساوتها التركة أو لا  
(٢) قوله وهو التركة الخ ليس كذلك بل المراد بالقليل سهام كل وارث بانفرادها والكثير مجموع  
المهام اهـ

قبل أن يقوم وكان فيها عرض وعين معلومة القدر كعشرين ديناراً (فأخذه بمهمه) أي في نظير  
ما يخصه من غير تعيين لقيمتها وأخذ بأقيم العين ولا حاجة لقوله فأخذه (وأردت) أي بالقاسم (معرفة قيمته) أي المرض المجهول  
القيمة قبل القسم والمراد بالقيمة التي وقع عليها الرضا بينهم لا قيمته في الأوقاف (فاجعل المسئلة سهام غير الآخذ) بأن تسقط سهامه منها



وتجعل القسمة على الباقي (ثم اجعل السهام) أي الآخذ (من تلك النسبة) الخارجة من القسمة فما حصل فهو قيمة العرض فإذا أخذ الزوج في المثال التقدم العرض فأسقط نصيبه من الثمانية يبقى خمسة نصيب الاخت ثلاثة ونصيب الأم اثنان فاقسم العشرين ديناراً على خمسة يخرج لكل سهم منها أربعة هي جزء السهم الذي تضرب فيه المسئلة ونصيب الزوج ثلاثة من ثمانية تضرب في جزء السهم باثني عشر وذلك قيمة العرض فتكون جملة التركة اثنين وثلاثين وكذلك أخذته الأم أسقط نصيبها وهو اثنان من الثمانية يبقى ستة تقسم عليها العشرين يخرج لكل سهم منها ثلاثة وثلاث هي جزء السهم (٤٧٩) تضرب في سهمها يخرج ستة

ولثان هي قيمة العرض  
والتركة حينئذ ستة  
وعشرون ولثان (فان)  
زاد أخذ العرض (خمس)  
من عنده (ليأخذ) العرض  
محصة من التركة والمسئلة  
مخالها (فزدها) أي الخمسة  
(على العشرين) تصبح خمسة  
وعشرين (ثم اقس) الخمسة  
والعشرين على سهام غير  
الآخذ ثم اجعل السهام  
بتلك النسبة فإذا كان  
الآخذ للعرض والدافع  
للخمس هو الزوج قسمت  
الخمس والعشرين على  
الخمس سهام الاخت والام  
يخرج لكل سهم خمسة هي  
جزء السهم تضرب في سهام  
الزوج ثلاثة بخمس عشر  
يزاد عليها الخمسة المدفوعة  
يكون الحاصل عشرين  
هي قيمة العرض وهي  
تضم للعشرين التركة  
تكون التركة أربعين  
والاخت مثل الزوج فلو  
دفعت الخمسة الام قسمت  
الخمس والعشرون على ستة  
سهام الزوج والاخت يخرج

استحق منه العرض لان العرض اذا استحق دخل نقصه على الكل (قوله) وتجعل القسمة (أي قسمة  
العين من التركة (قوله على الباقي) أي من السهام وهي سهام غير الآخذ للعرض (قوله من تلك النسبة)  
من بمعنى الباء أي بتلك النسبة أي نسبة ما حصل من ضرب نصيبه في جزء السهم الذي حصل من قسمة  
العين على نصيب غير الآخذ للعرض (قوله في المثال المتقدم) أي وهو زوج وأم وأخت والحال أن  
التركة عشرون ديناراً وعرض مجهول القيمة (قوله العرض) أي في نظير نصيبه (قوله فأسقط نصيبه)  
أي وهو ثلاثة (قوله الذي تضرب فيه المسئلة) الأولى الذي يضرب فيه نصيب كل وارث من المسئلة  
فإذا ضربت ما للاخت من المسئلة وهو ثلاثة في أربعة كان الحاصل اثني عشر وذلك ما يخصها من الدنانير  
وإذا ضربت ما لام من المسئلة وهو اثنان في أربعة كان الحاصل ثمانية وذلك ما يخصها من الدنانير  
فهذا جملة العشرين ديناراً (قوله فتكون جملة التركة) أي وهي العين وقيمة العرض (قوله ثلاثة  
وثلاث هي جزء السهم) فإذا ضربت ما للزوج وهو ثلاثة من أصل المسئلة في ثلاثة وثلاث كان الخارج  
عشرة وكذلك الاخت وهذا هو ما يخص كل واحد منهما من الدنانير وإذا ضرب ذلك الجزء في سهمي  
الام خرج ستة ولثان هي قيمة العرض (قوله من عنده) أي دفعها للورثة (قوله ليأخذ العرض بحصة)  
أي عوضاً عن حصته (قوله والمسئلة مخالها) أي من كون التركة عشرين ديناراً وعرضاً مجهول القيمة  
والورثة زوج وأم وأخت (قوله تضرب في سهام الزوج الخ) أي وإذا ضربت الخمسة المذكورة في  
سهام الاخت وهي ثلاثة كان الخارج خمسة عشر وذلك ما يخصها من الدنانير وإذا ضربتها في سهمي  
الام كان الخارج عشرة وذلك ما يخصها من الدنانير فهذه جملة الخمسة والعشرين ديناراً  
(قوله يخرج جزء السهم أربعة وسدس) فإذا ضربتها في سهام الزوج الثلاثة كان الخارج اثني  
عشر ونصفاً وذلك قدر ما يخصه من الدنانير وكذا يقال في الاخت فهذا جملة الخمسة والعشرين  
(قوله ومن يرث بها إلى آخره) عطف على الفروض وقوله ومن يرث بالتعصيب عطف على بيان  
الفروض (قوله وهذا اللفظ) أي لفظ للناسخة (قوله واحد) أي مات واحد بعد واحد واحتز  
بذلك عما لو ماتوا بفور واحد بهم أو غرق فلا تسمى مناسخة واحتز بقوله قبل قسم تركة الأول  
عما لو مات الثاني بعد قسمة تركة الأول فانه ليس من للناسخة لان هذا الثاني مستقل  
بنفسه من غير نظر لمن مات قبله (قوله قبل قسم تركة الأول) أي ولما كانت مسألة الميت الأول  
قد انتقل حكمها لمسئلة الميت الثاني سميت بذلك (قوله وان مات بعض من الورثة) أي المستحقين  
للميت الأول (قوله قبل القسمة) أي قبل قسمة تركة أبيهم (قوله وورثة الباقيون) أي من ورثة الأول  
(قوله بالوجه الخ) أي بأن كان انهم لكل من الميت الأول والثاني بالتعصيب فقط أو بالعرض  
فقط (قوله أو بنات) هذا ظاهر على القول بالرد حيث لا عاصب أو المراد ثلاث بنات وعاصب

جزء السهم أربعة وسدساً تضرب في سهمي الام ثمانية وثلاث هي مناب الام فان أضفنا لما يرد الورثة وهو خمسة وعشرون كانت التركة  
ثلاثة وثلاثين وثلاثاً فان زدت خمسة على ما يجب للام كان ذلك قيمة العرض وهو ثلاثة عشر وثلاثاً فماتت من يرث بها  
ومن لا يرث ومن يرث بالتعصيب أو به بالعرض ومن يحب ومن لا يحب ومن تصحيح المسائل وما يتعلق بذلك كله شرع في الكلام على  
الناسخة مأخوذة من النسخ وهو لغة الإزالة والنقل وهذا اللفظ يستعمله الفراض في الفريضة التي فيها ميتان فأكثر واحد بعد واحد قبل  
قسم تركة الأول وأغار المنصب إلى أنها ثلاثة أقسام الأول ما لا يحتاج فيه إلى عمل بأن تكون ورثة الثاني بقية الأولين واليه أشار بقوله (وإن  
مات بعض) من الورثة (قبل القسمة) لتركة الميت الأول (وورثة الباقيون) بالوجه الذي ورثوا به الأول (ثلاثة بنات) أو بنات

( مات أحدهم ) قبل التسمية ولا وارث للميت الأول غير الباقيين فالميت الثاني كالمعدم وكأنه لم يكن ولا عمل فيها فنقسم تركته أبيهم على الولدين الباقيين وكذا لو مات ثالث ورابع كانت ورثة الأول هم ورثة الثاني والثالث والرابع وارثهم بمعنى واحد أى بصورة ثلاثة أخوة اهتداء وأربع أخوات شقة أى مات أحد الأخوة ثم آخر ثم آخر ثم أخرى فان التركة تقسم بين الأخ الباقي والأختين الباقيتين لذلك مثل حظ الاثنين وقولنا بالوجه الذى ورثوا به اهتزازا عن ماتت عن ثلاثة بنين من آباء مختلفة ثم مات أحدهم عن أخويه لأمه فانه وان ورثه الباقون ( ٤٨٥ ) لكن ليس بالوجه الذى ورثوا به أمهم لأنهم ورثوا بالانحصار والباقي يرث أخاه

فالفرض وهو التسديس أو الثلث فلا يقال موت الثاني كالمعدم وأما لو قسم الثاني وهو أن يكون في الورثة وارث فقط من الأول بقوله عاطفا على الباقون لا على أحدهم (أو) ورثته (بعض) من الباقيين والبعض الآخر لم يرثه في الثانية ومثل لبعض غير الوارث بقوله (كزوج منهم) أى مع الباقيين بأن ماتت زوجته عنه وعن أبنائها الثلاثة من غيره (وليس) الزوج (أباهم) وكذا عكسه بأن مات زوج عن زوجته وعن ثلاثة أولاد من غيرها ثم مات أحد البنين عن أخويه في الستاتين (فكالمعدم) وكأنها في الأولى ماتت عن زوج واثنتين وكأنها في الثانية ماتت عن زوجة واثنتين إذ الزوج الرابع وللزوجة الثمن على كل حال واحتراز بقوله ليس أباهم عما إذا كان أباهم فانه يرثه دون أخويه فتخرج للمثلة عما ذكر وتدخل

( قوله ولا وارث ) الاحسن ولا وارث للميت الثاني غير الباقيين من ورثة الأول ( قوله على الولدين الباقيين ) أى وكان الأول مات عن ولدين فتسكون المسئلة من اثنين لكل واحد من الابنين نصيبها ( قوله فان التركة تقسم بين الاخ الباقي والاختين الباقيتين الخ ) أى وتكون المسئلة من أربعة عدد رؤوسهم للاخ سهمان ولكل أخت سهم ( قوله احترازاً عن ماتت عن ثلاثة بنين الخ ) فيه نظير بل هذا خارج بقول المصنف وورثه الباقون لان الميت الثاني في هذا المثال ورثه غير الباقيين لعدم حصر الارث في الاخوين للام وانما يحتراز بالبعد المذكور عما لو انحصر ارث الميت الثاني في بقية ورثة الميت الاول لكن اختلف قدر الاستحقاق كناية عن أم وزوج وأخت لاب وأخت شقيقة ثم نكح الزوج الشقيقة ومات عنهم أصلهما من ستة ويعولان مما للمائة وبصحان من أربعة وستين لمباينة سهام الثاني لمسلته ومن له شيء من الاولى أخذه مضروباً في الثانية ومن له شيء في الثانية أخذه مضروباً في سهم الثاني ( قوله فلا يقال موت الثاني كالمعدم ) أى بحيث يأخذ من بقى تركته الاول كلها بل يأخذون من تركته الاول ثلثها ومن حظ من مات ثلثه والباقي لوارثه ان كان والا فليبت المال وحينئذ فيجعل لكل من الميتين مسئلة على حدة فمسئلة الميت الاول من ثلاثة عدد رؤوس الابناء الثلاثة لكل ابن سهم ومسئلة الميت الثاني من ثلاثة مخرج فرض الاخوين للام وتصح من ستة لكل أخ سهم والسهام الاربعة الباقية لبيت المال وتصحان من ثمانية عشر للمباينة بين سهام الميت الثاني من الاولى ومسئلته فلاثنين من الاولى سهمان مضروبان فيما صحت منه الثانية باثني عشر ولهما من الثانية سهمان في سهم باثنين وليبت المال من الثانية أربعة في سهم بأربعة ( قوله وارث فقط من الاولى ) أى وبقية ورثة الاول والثاني معاً ( قوله أو ورثته ) أى الميت الثاني وقوله بعض من الباقيين أى الذين ورثوا الاول ( قوله فكالمعدم ) أى فالميت الثاني وهو أحد البنين كالمعدم ( قوله وكأنه في الثانية ) أى في المسئلة الثانية وهى ما اذا مات الزوج عن زوجته وعن ثلاث بنين من غيرها ثم مات أحد البنين عن أخويه ( قوله انما للزوج الربع ) أى من زوجته وما بقى فلاولادها الثلاث ان لم يمت منهم أحد أو لمن بقى من أخوة ولدها الميت ان مات منهم أحد من غير احتياج لعمل مسئلة أخرى بقوله إذ للزوج الخ غلة لقول المصنف فكالمعدم ( قوله على كل حال ) أى مات أحد الاولاد أو بقى حياً ( قوله فتخرج المسئلة عما ذكر ) أى من موضوع القسم الثاني وهو أن يكون من الورثة واحد فقط من ورثة الاول وابقى من ورثة الاول والثاني ( قوله وتدخل في قوله وإلا الخ ) فإذا ماتت عن زوجها وعن ثلاثة أبناء منه ثم مات أحد الابناء الثلاثة عن أبيه وعن أخويه فالمسئلة الاولى من أربعة للزوج الربع واحداً لكل ابن سهم وما تركه الميت الثاني يأخذه الاب الذى هو زوج في الاولى ولا شيء للاخوين لحجبهما بالاب ( قوله من النوعين الخ ) أى وهما أن يرثه الباقون أو بعضهم ( قوله والا يرثه ) أى الميت الثاني وقوله الباقون أى من ورثة الاول ( قوله ولا بعض منهم ) أى من الباقيين ( قوله صحناً ) أى مما تصح منه الاولى وحينئذ فنقسم سهام الميت الثاني من المسئلة الاولى على ورثته

في قوله والالاخ وأشار لقسم الثالث وهو أن لا يكون الوارث في الثانية واحداً من النوعين المتقدمين وهو الذى يحتاج فيه الى العمل بقوله ( والا ) يرثه الباقون ولا بعض منهم بأن خاف الثاني ورثة غير ورثة الأول أو هم ولكن اختلف قدر استحقاقهم ( صحح ) المسئلة ( الاولى ) وخذ منها سهام الميت الثاني ( ثم ) صحح ( الثانية ) واقسم سهام الميت الثالث من الاولى على ورثته ( فان انقسم نصيب الثاني على ورثته كابن وبنت ) ورثا أباهما للمسئلة من ثلاثة لابن سهمان وللبنت سهم ( حاشية ) الان ( وترتفع ) أى أخته المذكورة ( وعاصباً ) كم ( صحناً ) أى الاولى والثانية لان الاولى من ثلاثة كما تقدم لابن اثنان والثانية من اثنين مات

لهما وهما منقسمان على فريضة للأخت واحد وللمأصِب الثاني وكذا لومات الابن عن ابين والثالث هن ابن (والا) ينقسم نصيب الميت الثاني على ورثته (ونفى بين نصيبه) اى الميت الثاني (و) بين (ماصحت منه مسألته) واضرب (وفق الثانية في كل المسئلة ( الأولى ) فما اجتمع فمئة تصح ( كابن وابنتين مات أحدهما ) اى الابن قبل القسم ( وترك زوجة وبتاً وثلاثة بنين ) المسئلة الاولى من ستة لكل ابن سهمان ولكل بنت سهم والثانية من ثمانية لزوجته الثمن واحد من ثمانية وللبنت النصف أربعة ولكل ابن ابن سهم فللابن الميت من الاولى سهمان وفريضته من ثمانية متوافقان بالنصف فتضرب نصف فريضته أربعة في الفريضة الاولى ستة بأربعة وعشرين ومنها تصح ثم يقال ( فمن له شئ في الأولى ضرب له في وفق الثانية ) وهو أربعة ( ومن له شئ من الثانية قس في وفق سهام الثاني ) اى أخذه مضروباً وفق سهام مورثه الذى هو الميت الثاني وهو واحد فللابن الحى من الاولى اثنان مضروبان في أربعة بثمانية ولكل بنت واحد في أربعة بأربعة ولزوجته من الثانية واحد مضروب في وفق سهام مورثها وهو واحد بواحد وكذا كل واحد من أبناء الابن الثلاثة وللبنت من الثانية أربعة في واحد بأربعة فقد تمت الاربعة والعشرون هذا إن توافقا ( وإن لم يتوافقا ) اى لم توافق سهام الميت الثاني فريضته بل تباينافه وحينئذ كصاف باينته سهامه (ضربت ماصحت منه مسألته) (٤٨١) اى الميت الثاني (فماصحت منه) الأولى كموت أحدهما (

أى الابن المذكورين في المسئلة السابقة (عن ابن) وبتاً (فالفريضة الاولى من ستة والثانية من ثلاثة وللميت الثاني من الاولى اثنان مباينان لفريضته فتضرب ثلاثة مجموع سهام الثانية في ستة مجموع سهام الاولى بثمانية عشر ومنها تصح ثم تقول من له شئ من الأولى أخذه مضروباً في كل الثانية ومن له شئ من الثانية أخذه مضروباً في جميع سهام مورثه فللابن الحى من الاولى اثنان

فيكون للبنت سهمان من الاولى والثانية وللمأصِب سهم (قوله وكذا لومات الابن عن ابين والبنت عن ابن) اى فتصح المسئلان ماصحت منه الاولى وهو ثلاثة لابن الابن سهمان ولابن البنت سهم (قوله فمئة تصح) اى للناسخة أو المسئلان (قوله كابن) اى كيت مات عن ابين الخ فلا بد من هذا حتى تتحقق للناسخة (قوله وإن أقر أحد الورثة فقط بوارث) سكت المصنف عن حكم اقرار أحد الورثة بدين وحكمه انه يثبت ويؤخذ من التركة بشهادة الوارث أو امرأتين من الورثة مع اليقين فلو نكل أو كان المقر غير عدل فإن كان الدين مثل التركة فأكثر أخذ المقر له بالدين جميع ما يبدل المقر بائناً وإن كان أقل من التركة كالمو كان الدين عشرة والتركة خمسة وأربعون فعلى قول ابن القاسم يؤخذ من المقر ثلاثة وثلاث من العشرة حيث كان الوارث ثلاثة من الاولاد أقر أحدهم وقال أشهب بل يأخذ جميع العشرة من المقر قال بعضهم سبب الخلاف هل ما يبدل المنكر كالتفاهم أو كالتالف اه طفى وقوله وإن أقر أحد الورثة مثله مالو أقر اثنان غير عدول وإنما قصد المصنف مقابلة تعدد الاقرار الآتى كذا في حاشية السيد اه أمير (قوله كان المقر عدلاً أم لا) ظاهره ولو حلف المقر به مع اقرار العدل وهو العتمد وقول المصنف في الاستحاق وعدل يحلف معه ويرث ضعيف (قوله فله ما يقصه الاقرار) عبر بقوله فله دون ورت لقول العصفوى هذا نقصان لا يأخذه المقر له على جهة الارث بل على جهة الاقرار فهو كالاقرار بالدين (قوله ثم انظر ما بينهما) اى لتردهما لعدد واحد يصح منه الاقرار والانكار فان كان بين العدين تداخل اكتفيت بأكبرهما

(٦١ - سوق - بع) مضروبان في جميع الثانية وهى ثلاثة بستة ولكل من البنتين في الاولى سهم مضروب في ثلاثة سهام الثانية بثلاثة وللابن من الثانية سهمان، مضروبان في اثنين سهام مورثه بأربعة وللبنت واحد في الاثنين باثنين فقد تمت الثمانية عشر والحاصل ان النظر انما هو بين سهام الميت الثاني من الاولى وبين مسئلته بالتوافق والتباين فان كان بينهما موافقة ضربت وفق الثانية في جميع الاولى وإن كان بينهما تباین ضربت جميع الثانية في جميع الاولى ثم تقول في التوافق ما قال المصنف من له شئ من الاولى أخذه مضروباً في وفق الثانية ومن له شئ من الثانية أخذه مضروباً في وفق سهام مورثه وتقول في التباين من له شئ من الاولى أخذه مضروباً في كل الثانية ومن له شئ من الثانية أخذه مضروباً في كل سهام مورثه قال في التوضيح وهذا إما هو إذا كانت التركة عقاراً أو عروضاً مقومة وأما إذا كانت عينا أو مثلياً فلا عمل ويقسم ما حصل للميت الثاني على فريضته اى ورثته اه اى فلاحاجة للعمل المذكور لسهولة القسم بدونه ( وإن أقر أحد الورثة فقط بوارث ) وأنكره الباقي ولم يثبت مقتضى الاقرار بعدلين كان المقر عدلاً أم لا (فله) اى لا المقر له من حصة المقر (ماقصه الإقرار) وأفاد كيفية العمل بقوله (تعمل فريضة الإنكار ثم) تعمل (فريضة الإقرار ثم انظر ما بينهما من تداخل وتباين وتوافق) ومماثل وتركه لوضوحه ومثل الثلاثة التي ذكرها على طريق التفسير والنشر المرتب فقال (الأول) اى التداخل (والثاني) اى التباين (كشقيتين

وعاصب أقرت واحدة) من الشقيقتين (بشقيقة) أخرى وأنكرها الباقى ففريضة الانكار من ثلاثة ومنهاصح وهكذا فريضة الاقرار لكن تصح من تسعة لانكار السهمين على الاخوات الثلاثة فتضرب الثلاثة عدد رؤوسهن في ثلاثة أصل المسئلة بقسمة فتستغنى بها عن الثلاثة فريضة الانكار لدخولها في التسعة وأنقسم على الانكار لكل أخت ثلاثة وللعاصب ثلاثة أو على الاقرار لكل أخت سهمان وللعاصب ثلاثة يفضل عن المقررة سهم تدفعه للمقر لها وأشار للتباين بقوله (أوبشقي) أى أو أقرت أحدهما بشقيق والمسئلة بمالها وأنكره الباقي فمسئلة الانكار من ثلاثة ومسئلة الاقرار من أربعة لحجب العاصب كالمع بالشقيق لو صح الاقرار وبينهما تباين فتضرب الثلاثة في الأربعة باثنى عشر فلكل أخت في الانكار أربعة وفي الاقرار ثلاثة فقد قصت المقررة واحدا فبأخذه المقر له (والثالث) وهو التوافق (كابنتين وابن أقرت بائن) آخر وأنكره الابنتان فالانكار من أربعة والاقرار من ستة وبين الفريضتين توافق بالنصف فيضرب نصف أحدهما في الآخر باثنى عشر فللأب الثابت من فريضة الانكار اثنان في ثلاثة وفق فريضة الانكار ستة ولكل بنت سهم في ثلاثة ثلاثة (٤٨٣) وللابن من فريضة الاقرار اثنان في اثنين نصف فريضة الانكار بأربعة

وصحنا معاً منه وإن تباينا ضربت كامل أحدهما في كامل الآخر وإن توافقا ضربت وفق أحدهما في كامل الآخر وصحنا معاً من الخارج وإن تماثلا اكتفيت بأحدهما (قوله أقرت واحدة بشقيقة) هذا مثال للتداخل وقوله بشقيق مثال للتباين (قوله يفضل النخ) أى فالأقرار قد قص المقررة سهمان يدفع للمقر بها ولو قال الشارح قصه المقررة واحد فيدفع للمقر بها كان أوضح \* والحاصل ان الأخت المنكرة تأخذ ثلاثة وكذلك العاصب والمقررة تأخذ سهمين والمقر به يأخذ واحدا فهذه هي التسعة (قوله فلكل أخت في الانكار النخ) حاصله ان للأخت المنكرة أربعة وكذلك العاصب وللأخت المقررة ثلاثة والمقر به واحد فهذه هي الاثنا عشر (قوله فتضرب نصف أحدهما في الآخر باثنى عشر) ومن له شيء في فريضة الانكار أخذه مضروباً في وفق مسئلة الاقرار ومن له شيء في مسئلة الاقرار أخذه مضروباً في وفق مسئلة الانكار (قوله يفضل عنها سهمان تدفعهما للمقر بها) أى قد صار بيد الأم سهمان ويد العاصب سهم وكذلك الأخت المقررة وصار بيد المقر بها سهمان (قوله ولو أقرت بهما الأم النخ) أى فمسئلة الانكار من ستة وكذلك الاقرار للام في الانكار اثنان ولها في الاقرار واحد قد قصها الاقرار واحد تأخذ المقر بها وللأخت المعلومة ثلاثة وللعاصب واحد (قوله ولا يلتفت للام في الاقرار) أى في اقراره بالشقيقة وانكاره لها لأن نصيبه سهم واحد فيهما فلم ينقصه الاقرار شيئاً عن الانكار (قوله وهي من خمسة) أشار الشارح إلى أن الأصل وإقرارها من خمسة فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فانفصل الضمير وارتفع ارتفاعه (قوله والفرائض الثلاثة) أى الثلاثة والأربعة والخمسة (قوله وعلى اقرار البنت) أى وإن قسمتها أى السنتين على اقرار البنت (قوله تأخذ من العشرين) أى التي تخصها في مسئلة الانكار اثني عشر أى والباقي منها وهو ثمانية تدفعها لمن أقرت به

يفضل عنه سهمان يدفعهما للمقر له ومثال التماثل الذي تركه المصنف لوضوحه أم وأخت لاب وعم أقرت الأخت للاب بشقيقة للميت وأنكرها الباقي فالفريضة في الاقرار أو الانكار من ستة يكتفى بأحدهما للام في الانكار الثلث سهمان وللأخت النصف ثلاثة وللعلم ما بقى وهو واحد وللأخت للاب في الاقرار سهم السدس تكملة الثلثين يفضل عنها سهمان تدفعهما للمقر بها ولو أقرت بها الأم فقط دفعت لها سهمان تكملة فريضتها ولا يلتفت للام

(قوله)

في الاقرار أو الانكار لاستواء نصيبه فيهما وأشار لمحرز قوله فقط وهو تعدد

المقر والمقر له بقوله (وإن أقر ابن بنت) وأنكرتها أخته (و) أقرت (بنت بائن) وكذبها أخوها المعلوم (فالانكار) من الجانيين (من ثلاثة) للابن المعلوم سهمان وللبنات المعلومة سهم (وإقراره) فقط (من أربعة) لأنه على إقراره ابن وبنتان له سهمان ولكل بنت سهم (و) إقرارها (هى) فقط (من خمسة) لان الورثة على إقرارها فقط اثنان وبنت لها سهم ولكل ابن سهمان والفرائض الثلاثة متباينة (فتضرب أربعة) فريضة إقراره (في خمسة) فريضة إقرارها (بعشرين ثم) تضرب العشرين (في ثلاثة) فريضة الانكار من الجانيين بستين إن قسمتها على الانكار أخذ الابن أربعين والبنت عشرين وعلى اقرار الابن يأخذ ثلاثين وكل بنت خمسة عشر قد قصه إقراره عشرة يدفعها للبنت التي أقربها كما قال (رؤد الابن) من الأربعين (عشرة) للبنت التي أقربها وعلى اقرار البنت تأخذ من العشرين اثني عشر لان الورثة على إقرارها اثنان وبنت لكل ابن أربعة وعشرون ولها اثنا عشر خمس السنتين يفضل عنها ثمانية تدفعها لمن أقرت به ولذا قال (و) ترد (هى ثمانية) من أصل العشرين (وإن أقرت زوجة حامل) ما تزوجها عنها وعن أخويه شقيقه وأولآيه



(و) اثر (أحد أخويه) أيضا (أنها ولدت) من ذلك الحمل ابا (حيا) ثم مات وانكر الأخ الثاني وقال بل وضعته ميتا فلما اختلفا في وجود شرط الميراث وهو الحياة مع اتفاقهما على صحة نصبه فالانكار من أربعة للزوجة الربع يبقى ثلاثة على الاخوين لانتقاسم وتباين فتضرب الاثنين التكميل عليها سهامهما في الأربعة أصل المسئلة ثمانية ومنها تصح ولدا قال (فالانكار من ثمانية) تصحيحا لتأصيلها للزوجة اثنان ولكل أخ ثلاثة (كالأقرار) فانه من ثمانية لكن تأصيلها (وفريضة الابن) على الأقرار (من ثلاثة) لأنه مات بعد استقرار حياته عن أم وعممين وسهامه من الأولى سبعة لاتصح على فريضة ولا توافقها بل تباينها (تضرب) الثلاثة فريضة (في ثمانية) فريضة أبيه بأربعة وعشرين للزوجة في الانكار الربع ستة الباقي ثمانية عشر لكل أخ تسعة ولهافي (٤٨٣) الأقرار الثمن ثلاثة وللأبن أحد

وعشرون منها لأمه بموته  
ثلثا سبعة ولكل أخ سبعة  
يفضل عن المقر سهمان  
يدفعهما للام تضمهما  
للسنة التي خصتها في  
الانكار يكمل لها ثمانية  
وللاخ المقر سبعة وللنكر  
تسعة وقد علمت بما قررنا  
ان عمل هذه الفريضة  
مركب من عمل اقرار  
وانكار وعمل مناسخات  
لأن الولد على الأقرار  
تنت قبل القسمة وسهامه  
لانتقسم على فريضته  
ولا توافقها فتضرب سهام  
الفريضة الثانية في سهام  
الأولى وذلك ثلاثة في  
ثمانية (وإن أوصى) ميت  
(بشائع) لاجمعين اذا لمعين  
لا يحتاج لعمل وسواء  
كان الشائع منطقا (كربع)  
أو ثلث (أو) أصم نحو  
(جزء من أحد عشر) أو  
تسعة عشر فلذا مثل بمثلين

(قوله) وأقر أحد أخويه أيضا) أي ان الزوجة الحامل وأحد أخوى الميت اقرباؤها ولدت ولدا حيا (قوله) مع اتفاقهما على صحة نصبه) أي فليست هذه المسئلة من قبيل ما قبلها لأن النزاع فيها في ثبوت النسب (قوله) فانه من ثمانية) أي وحينئذ فيستغنى بمسئلة الأقرار عن مسئلة الانكار لاثبات (قوله) لكن تأصيلها) لأن الورثة على الأقرار زوجة وابن للزوجة واحد وللأبن سبعة (قوله) بعد استقرار حياته) أي على زعم من أقربه (قوله) يفضل عن المقر الثلث) يعني أن الأخ المقر قد تصفه الأقرار سهمين لأن له في الانكار تسعة وفي الأقرار سبعة فيدفع هذين السهمين للام لكونه صدقها على اقرارها وقد علم مما ذكره الشارح أن الأم لم تأخذ من فريضة الأقرار شيئا وإنما أخذت ما يخصها في حالة الانكار وما تصفه اقرار الأخ المصدق لها عن انكاره والحاصل أن الزوجة لو أنكر الأخوان وضعها حيا كان الواجب لها ستة من مسئلة زوجها ولو أقر الأخوان بوضعها حيا كان لها عشرة ثلاثة من زوجها وسبعة من ابنتها فلما أقر أحدهما وأنكر الآخر تصفها المنكر اثنين وزادها المقر على ما تنسحقه في الانكار اثنين وهما ما تصفه اقراره فصار لها ثمانية (قوله) وإن أوصى بشائع) أي يجوز شائع غير متميز (قوله) لا يحتاج لعمل) أي في كيفية اخراجه (قوله) أو تسعة عشر) أي أو ثلاثة عشر أو سبعة عشر (قوله) فلذا مثل بمثلين) أي واختار التمثيل للنطق بالربع لانه جزء لأول العدد المركب الذي يتحصل بالضرب واختار التمثيل للاصم بالجزء من أحد عشر لانه أول الأعداد الصم (قوله) ما يعبر عنه بغير لفظ الجزئية) أي كما يعبر عنه بها فكما يقال ثلث أو ربع أو سدس يقال جزء من ثلاثة أو من أربعة أو ستة (قوله) أخذ مخرج الوصية) لو قال أخذ من مخرج الوصية ويكون ضمير أخذ للشائع كان أولى وقصد المصنف بيان كيفية العمل في اخراج الوصايا من فريضة الموصى بعدد واحد وبقي عليه طريقة أخرى وهي أن تزيد على الفريضة ما قبل مخرج الوصية أبداً فإن كانت الوصية بالثلث زدت على الفريضة نصفها لان مخرج الوصية ثلاثة والعدد الذي قبل الثلاثة اثنان وجزء الاثنين النصف وهكذا اذا كانت بالربع زدت على الفريضة ثلثها وإذا كانت الوصية بالخمس زدت على الفريضة ربعها وهكذا ابن (قوله) ويجعل المخرج كأنه فريضة) أي فتخرج منه الوصية ثم انظر الخ (قوله) على أصحاب الفريضة) أي على أصحاب الميراث (قوله) كابنتين وقد أوصى بالثلث) أي وكثلاثة أولا وقد أوصى بالربع (قوله) فان كان بينهما) أي بين الباقي من مخرج الوصية ومسئلة الورثة (قوله) فاضرب وفق مسئلة أصحاب الفريضة) الاوضح مسئلة الميراث

فالنطق ما يعبر عنه بغير لفظ الجزئية كربع وسدس والأصم ما لا يعبر عنه إلا بلفظ الجزئية كجزء من أحد عشر جزءاً الخ) أخذ مخرج الوصية) بعد تصحيح الفريضة أولا من غير وصية فإذا كانت الوصية بالربع أخذ أربعة أو بالثلث أخذ ثلاثة وإذا كانت بجزء أصم كجزء من أحد عشر جزءاً أخذ أحد عشر لانها مخرج جزء من أحد عشر جزءاً وهكذا ويجعل المخرج كأنه فريضة برأسها (ثم) انظر (إن انقسم الباقي) بعد الوصية (على) أصحاب (الفريضة) كابنتين (و) قد (أوصى بالثلث) فخرج الوصية ثلاثة يعطى للموصى له الثلث واحد يبقى سهمان ينقسمان على الابنتين (فواضح وإلا) ينقسم الباقي على أصحاب الفريضة نظرت بين الباقي من مخرج الوصية وبين مسئلة الورثة بأحد أمرين الموافقة والمباينة فان كان بينهما موافقة بنصف أو ثلث أو غير ذلك فاضرب وفق مسئلة أصحاب الفريضة

في مخرج الوصية لما حصل منه تصح والى ذلك أشار بقوله (وفق) بين الباقي والسألة أي مسألة أصحاب الفريضة (واضرب وفق) من المسئلة (في) جميع (مخرج الوصية) ثم تقول من له شيء من الوصية أخذه مضروباً وفق المسئلة ومن له شيء من من الفريضة أخذه مضروباً وفق الباقي من مخرج الوصية (كأربعة أولاد) ذكور وأوصى بالثلث مثلاً فالفريضة من أربعة ومخرج الوصية من ثلاثة يخرج جزء الوصية واحد فالباقي اثنان لا يتقربان على الأولاد الأربعة لكن يوافقان مسئلتهم بالنصف ونصفها اثنان يضربان في مخرج الوصية ستة فالموصى له واحد في اثنين باثنين والأولاد الأربعة لهم أربعة مضروبة في واحد وفق الباقي بأربعة لكل واحد (والأ) يكن بين الباقي والمسئلة والحقه بل تبين (فكاملها) أي المسئلة يضرب في مخرج الوصية ومنه تصح (كثلاثة) من البنين والمسئلة بحالها يخرج الوصية من ثلاثة والمسئلة (٤٨) من ثلاثة عدد رؤوس البنين وبين الباقي وهو اثنان والمسئلة تبين فتضرب الثلاثة في الثلاثة

مخرج الوصية بتسعة ومن له شيء من الوصية أخذه مضروباً في عدد المسئلة ومن له شيء من المسئلة أخذه مضروباً في الباقي له وصى له واحد في ثلاثة عدد سهام المسئلة ثلاثة ولابنين الثلاثة ثلاثة أسهم مضروبة في الباقي اثنين بستة ولما ذكر كيفية العمل إذا وصى بجزء واحد ذكر كيفيته إذا وصى بجزأين وقد يكون ذلك مع اتحاد الوارث وتركه المصنف وقد يكون مع تعدده وذكره بقوله (وإن أوصى) لرجل مثلاً (بسدس) من ماله (وسبع) منه لا آخر وترك ثلاثة بنين مثلاً فطريق العمل في ذلك أن تنظر أولاً بين المخرجين بالتوافق أو التباين فإن تبايناً ضربت أحد المخرجين

(قوله أي مسألة أصحاب الفريضة) الأولى مسألة الورثة أو مسألة أصحاب الفرائض لأن الفريضة تطلق على المسئلة وعلى السهم الذي لو ارث تأمل (قوله واضرب وفق) أي الجزء الموافق من مسألة الميراث (قوله في وفق المسئلة) أي مسألة الميراث (قوله ومن له شيء من الفريضة) أي مسألة الميراث (قوله وأوصى بالثلث مثلاً) أي فإذا كانت الوصية بجزء من أحد عشر مثلاً فتقول مسألة الميراث أربعة ومخرج الوصية أحد عشر يخرج منه واحد يسبق عشرة لا تنقسم على الأولاد الأربعة لكن توافق مسئلتهم بالنصف ونصف مسئلتهم اثنان يضربان في مخرج الوصية باثنين وعشرين للموصى له واحد في اثنين وفق مسألة الميراث باثنين ولكل ولد من مسألة الميراث واحد في خمسة وفق الباقي بخمسة فجعله ماله الأولاد حينئذ عشرون (قوله لكن يوافقان مسئلتهم) أي التي هي أربعة وقوله ونصفها أي نصف مسئلتهم وقوله يضربان في مخرج الوصية أي وهو ثلاثة (قوله بين الباقي) أي من مخرج الوصية (قوله والمسئلة بحالها) أي من كون الميراث أوصى بالثلث وكذلك إذا كانت الأولاد ثلاثة وأوصى بجزء من أحد عشر جزأً لأن مخرج الوصية أحد عشر والمسئلة من ثلاثة والباقي بعد اخراج جزء الوصية من مخرجه عشرة لا تنقسم على الأولاد الثلاثة وتباين مسئلتهم فتضرب كامل مسئلتهم في مخرج الوصية ثلاثة وثلاثين للموصى له واحد في ثلاثة الثلاثة وللأولاد الثلاثة ثلاثة من مسألة الارث في عشرة كامل الباقي ثلاثين لكل واحد منهم عشرة (قوله وتركه المصنف) أي لظهوره (قوله فان تبين) أي كسدس وسبع (قوله وان توافقا) أي كربع وسدس (قوله واقسم الباقي على الفريضة) أي على أصحاب الفريضة يعني على الورثة ولو عبره كان أوضح (قوله بين الفريضة) أي مسألة الورثة (قوله ضربت ما اجتمع من الوصيتين) الأولى ضربت مخرج الوصيتين (قوله واضرب وفق) أي وفق الباقي بعد اخراج الوصيتين وقوله في أصلها أي في أصل مسألة الورثة (قوله على ثلاثة) أي وهم الأولاد الورثة (قوله فاضرب الحاصل) أي من ضرب مخرج السدس في مخرج السبع الذي هو مخرج الوصيتين ولو عبره كان أوضح (قوله وللوصية ثلاثة عشر سهماً الخ) المناسب لكلامه أن يقول فللموصى له بالسدس سبعة في ثلاثة بواحد وعشرين والموصى له بالسبع ستة في ثلاثة بثمانية عشر فالجموع تسعة وثلاثون (قوله في تسعة وعشرين) أي التي هي الباقي بعد اخراج

في الآخر وإن توافقا ضربت وفق أحدهما في الآخر فما اجتمع فأخرج منه الوصية واقسم الباقي على الفريضة فإن انقسم فواضح والا فانظر بين الفريضة والباقي من مخرج الوصية بالتباين أو التوافق فإن تبايناً ضربت ما اجتمع من الوصيتين في أصل المسئلة وإن توافقا فاضرب وفق في أصلها فما اجتمع من عدد منه تصح فإن أوصى بسدس وسبع (ضربت) مخرج السدس (سبعة) في مخرج السبع (سبعة) لتباينهما بلغ اثنين وأربعين فيخرج منها جزأ الوصية ثلاثة عشر السدس سبعة والسبع ستة والباقي تسعة وعشرون لا تنقسم على ثلاثة ولا توافق بل تباينها فاضرب الحاصل وهو اثنان وأربعون في ثلاثة أصل المسئلة وهو معنى قوله (ثم) اضرب الحاصل (في أصل المسئلة) وهو ثلاثة في مثالنا يحصل مائة وستة وعشرون ومن له شيء في الوصية يأخذه مضروباً في أصل المسئلة وللوصية ثلاثة عشر سهماً في ثلاثة بتسعة وثلاثين السدس احدى وعشرون والسبع ثمانية عشر ومن له شيء من الفريضة يأخذه مضروباً في الباقي فللأولاد الثلاثة ثلاثة أسهم في تسعة وعشرين بسبعة وثمانين لكل واحد تسعة وعشرون

(أو) ضربت الحاصل (في وقفها) أي المسئلة إن وافق ما له أن يكون البنون ثمانية وخمسين فالنوافق بين الباقي من الوصية وهو تسعة وعشرون وبين المسئلة وهو ثمانية وخمسون عدد الرؤوس بجزء من تسعة وعشرين فتضرب جزء المسئلة أي وقفها وهو اثنان في الحاصل من الوصية اثنين وأربعين بأربعة وثمانين أو عكسه كما هو سياق المصنف والمضى واحد ومن له شيء من مخرج الوصية أخذه مضروباً في وفق المسئلة اثنين فلموصى له بالسدس سبعة في اثنين بأربعة عشر وللموصى له بالسبع ستة في اثنين باثني عشر مجموعها ستة وعشرون ومن له شيء من الفريضة أخذه مضروباً في وفق الباقي وهو واحد في ثمانية (٤٨٥) وخمسين عدد الرؤوس لكل سهم \* ولما فرغ

رحمه الله تعالى من عمل الفرائض ومن ذكر الوارثين وبيان استحقاقهم ومن يدخل عليهم باقرار أو وصية شرع في ذكر موانع الميراث فقال (ولا يرث ملاءع) زوجته التي لا عنها إذا التعت بعده بمجرد تمام التعانها فان ماتت قبل التعانها ورثها (و) لارث (ملاءع) زوجها للتعن قبلها فان ابتدأت هي ومات قبل التعان ورثته وان مات بعد التعان الواقع بعد التعانها فعلى القول باعادتها ترثه وعلى القول بعدم إعادتها لا ترثه فالخاصل أنه إذا لم يقع اللعان من الجانبين توارثا وان حصل اللعان من كل على الوجه الشرعي لم يرث أحدهما الآخر فان بدأت قبله ولا عن بعدها فعلى القول بعدم الاعتداد بلعانها ولا بد من إعادتها ومات أحدها قبل إعادتها ورثه الآخر وعلى مقابله

جزأى الوصية من مخرجها (قوله أو ضربت الحاصل) أي من ضرب مخرج السدس في مخرج السبع (قوله أن يكون البنون ثمانية وخمسين) أي والوصية بالسدس والسبع (قوله فتضرب جزء المسئلة) أي تضرب وفق المسئلة في مخرج الوصيتين أو تضرب مخرج الوصيتين في وفق المسئلة (قوله وهواثنان) وذلك لأن الثمانية والخمسين تسعة وعشرون زوجاً فلها جزء صحيح وهو اثنان والتسعة والعشرون لها جزء صحيح وهو واحد (قوله أو عكسه) أي وهو أن تضرب الحاصل من الوصية وهو اثنان وأربعون في وفق المسئلة وهو اثنان (قوله كما هو سياق المصنف) أي حيث قال أو في وقفها والحاصل أنه إذا وافق الباقي من مخرج الوصية مسألة الورثة فاما أن تضرب وفق المسئلة في مخرج الوصية أو تضرب مخرج الوصية في وفق المسئلة وأما ضرب وفق الباقي في كامل المسئلة فلا يصح خلافاً لما في عبق (قوله شرع في ذكر موانع الميراث فقال الخ) ما ذكره الشارح من أن اللعان بين الزوجين مانع للحكم الذي هو الميراث فهو خلاف التحقيق والحق أن اللعان بين الزوجين مانع من سبب الميراث الذي هو الزوجية لا مانع من الحكم وهو الميراث فعدم الارث لا تنفاه السبب وهو الزوجية لا لذات اللعان لانهم إنما يعللون نفي الحكم بقيام مانعه إذا كان السبب موجوداً وأما مع عدمه فلا والسبب هنا وهو الزوجية معدوم نعم اللعان بالنظر لما بين الزوج وولده مانع للحكم وهو الميراث لأنه لو استلحقه للحق وورث تأمل (قوله إذا التعت بعده بمجرد الخ) أي إذا التعت بعده ثم ماتت ولو بمجرد الخ (قوله على الوجه الشرعي) أي بأن التعت الرجل أولاً والتعت بعده (قوله سواء التعت أم لا) أي سواء التعت بعده أو لم تلتنم بأن التعت وحده لأن مجرد اللعان الأب قاطع لنسبه (قوله وتوأمها شقيقان) فهم من قوله توأمها ان ولديها غير التوأمين ليسا شقيقين وهو كذلك وإنما هما أخوان لأم فقط فاذا ولدت المرأة ولدين كل واحد في بطن واحد ادعى الرجل أنهما ليسا منه ولا عن منهما فانهما يتوارثان من بعضهما على أنهما أخوان لأم ولو كان اللعان من أبيهما فقط لأن لعانه يقطع نسبه (قوله كاللستأمنة) وهي المرأة الحرة تدخل بلا دناءة بأمان وهي حامل ولا يدرى هل حملها من زوج أو من زنا فتلد ابنتين هذا صورته وصورة المسيبة امرأة سيبت من الكفار وهي حامل ولا يدرى هل حملها من زوج أو من زنا فتلد اثنتين (قوله وليسد العبد المعتق بعضه جميع ارثه) أي ولا شيء لمن أعتق بعضه وفهم منه أن مال القن الخالص لسيده بالأولى ان كان السيد مسلماً كان العبد مسلماً أو كافراً فان كان السيد كافراً والعبد كافراً فكذلك ان قال أهل دينه انه لسيده والا فللمسلمين كما قاله ابن مرزوق فان أسلم عبد لكافر ولم يمين عنه ومات قبل بيعه عليه فماله لسيده الكافر كما قاله المتطفي فان مات بعد بيعه عليه فماله لمشتريه لا للمسلمين فان بان منه بعد اسلامه ومات فماله للمسلمين (قوله فان كان البعض الرق بين جماعة الخ) فاذا مات العبد وترك مالا ولرجل فيه الثلث ولاخر فيه السدس ونصفه

لا يرث ورجع وأما ولده الذي وقع فيه اللعان فلا توارث بينهما سواء التعت أم لا (وتوأمها) أي للملاءعة من الحمل الذي لا عنت فيه (شقيقان) أي يتوارثان على أنهما شقيقان على المشهور كاللستأمنة والسبية لا توأما زانية ومقتضية فأخوان لأم على المشهور وذكر المانع الثاني وهو الرق بقوله (ولا يرث رقيق) قن أو بشائبة من قريه (وليسيد) العبد (للعن) بعضه جميع ارثه (أي ماله بالملك لبعضه وإطلاق الارث عليه مجاز فان كان البعض الرق بين جماعة فلكل من ماله بقدر استحقاقه) (ولا يرث) أي الرقيق أي لا يرثه قريه الحر لأن مال العبد لسيده واستثنى من هذا الثاني قوله (إلا للكتاب)

يموت ويترك ماله وفاء بكتابه مع زيادة عليه فان تلك الزيادة تورث عنه برهان من معه في الكتابة من يعتق عليه كما مر في باب و ذكر المانع الثالث وهو القتل بقوله (ولا) يرث (قائل) لمورثه ولو معتق لعقيقه أو صبياً أو مجنوناً تسبياً أو مباشرة (عمداً) عدواناً وإن أتى بشبهة (تدراً) عنه القصاص كرمى الوالد (٤٨٦) ولده بجرح فأت منه فالضمير في أتى للقاتل لا بقيد العدوان إذ لا عدوان

مع الشبهة وقد يقال جعله عدواناً من حيث التعمد (كمخطيء) لا يرث (من الديّة) ويرث من المال والحق بالخطأ ماله قصد وارث قتل مورثه وكان لا يندفع إلا بالقتل فقتله للمورث فانه يرث من المال لامن الديّة وأشار للمانع الرابع وهو المخالفة في الدين بقوله (ولا) يرث (مخالف في دين) كسلم مع مرتد أو غيره (من يهودى أو نصرانى أو مجوسى) وكيهودى مع نصرانى فلا توارث بينهما إذ كل ملة مستقلة (وسواهما) كله (ملة) فيقع التوارث بين مجوسى وعابدوثن أو دهرى أو نحو ذلك (وحكم بين الكفار) كتابيين أو غيرهم (بحكم المسلم) أى بحكم الاسلام في السلم (إن) رضوا بأحكامنا (لم ياب بعض) وإلام تعرض لهم (إلا أن) يسلم بعض (أى بعض ورثته من مات كافراً ويستمر الآخر على كفره وبأبى حكم الاسلام) (فكذلك) أى

حر فإله الخلف عنه يقسم بينهما بقدر ماله فيه من الرق فلصاحب الثلث ولصاحب السدس ثلثه (قوله إلا المكاتب الخ) انما استثناء مع أنه ترك وفاء كتابته لأن موته قبل أداء النجوم لا يوجب حرته بل مات وهو باقى على الكتابة ولذا كان وارثه نوعاً خاصاً ولو كان ارثه بالحرية لمورثه كل من يرث الحر قاله ابن مرزوق (قوله ولا يرث قاتل لمورثه عمداً الخ) أى لا يرث من المال ولا من الديّة (قوله أو صبياً أو مجنوناً) تبع في ذلك عيج وقال طفى ولا قاتل عمد ولو عفى عنه ولو كان القاتل مكراً ولا بد من كونه عاقلاً بالغاً أما الصبي فعمده كالحطيم وكذلك المجنون وقاله الفارسي في شرح التلمسانية ونحوه في الذخيرة وهو الظاهر خلافاً لما حكاه عيج عن الأستاذ أبى بكر من أن قاتل العمد لا يرث من مال ولا من دية بالغاً أو صغيراً أو مجنوناً اه لكن ما ذكره عيج اقتصر عليه ابن علاق ولم يذكر مقابله إلا عن أبى حنيفة انظرين (قوله لا يرث من الديّة ويرث من المال) (فائدة) المشهور من المذهب أن القاتل مطلقاً عمداً أو خطأ يرث الولاء خلافاً لأصبع القائل إن كان القاتل قاتلاً عمداً فلا يرث الولاء وإن كان قاتلاً خطأ ورثه ومعنى ارث الولاء أن من قتل شخصاً له ولواء عتيق والقاتل وارث للشخص المذكور فانه يرث ماله من الولاء سواء قتله عمداً أو خطأ وليس معناه أن المعتق بالكسر إذا قتل عتيقه عمداً يرثه بل حكمه حكم من قتل مورثه كما مر (قوله وألحق بالخطأ ماله قصد الخ) أى وكذا كل قتل كان عمداً غير عدوان كقتل الشخص لمورثه إذا كان من البغاة فانه يرثه (قوله فانه يرث من المال لامن الديّة) فيه أنه إذا كان لا يندفع إلا بالقتل وقتله فانه لا دية له أصلاً كما تقدم في دفع الصائل (فرع) إذا تقاطعت طائفتان وكانتا متأولتين فانه يرث بعضهم بعضاً كيوم الجمل وصفين فانه وقع التوارث بينهم فهو دليل اه طفى وفي الصدر قاعدة كل قتل مأذون فيه لا دية فيه ولا كفارة ولا يمنع ميراثاً كفحت بر وعكسه وهو غير المأذون فيه فيه الثلاثة كسائق وقائد (قوله أو غيره) لا يدخل في الغير الزنديق إذا أنكر ما شهدت به عليه البيعة أو تاب بعد الاطلاع عليه لأنه إذا قتل يكون ماله لوارثه المسلم على العتد لأن قتله حد من الحدود ويقام عليه لا أنه لكفره (قوله وسواهما كلمة ملة واحدة) وقيل إن ما سواهما ملل أيضاً والقولان مرجحان والأول رواية للدينين وصوبه ابن يونس والثاني هو ظاهر المدونة والأهيات واعتمده ابن مرزوق انظرين وذكر في اللج أن القول الثاني هو المشهور (قوله وحكم بين الكفار) أى إذا تراضوا اليها في الارث (قوله إن رضوا بأحكامنا ولم ياب بعض) أى من الورثة ولا عبرة بإبابة أسأفتهم (قوله إلا أن يسلم بعضهم) استثناء من مفهوم الشرط كما أشار له الشارح وقوله إن لم يكونوا كتابيين مخرج من قوله إلا أن يسلم بعضهم قال ابن مرزوق لو قال الصنف وحكم بين الكفار بحكم المسلمين إن رضى الجميع أو أسلم البعض والباقي غير كتابي وإلا فبحكمهم لكان أخصر وأسلم من التعقيد اه وقوله وإلا أى وإلا يرض الجميع بأن أبى أحدهم وكلهم كفار أو أسلم بعضهم والباقي كتابي (تنبيه) لو أسلم كل الورثة قبل قسم مال مورثهم الكافر فأبوا من حكم الاسلام فالراجح أنهم إن كانوا أهل كتاب حكم بينهم بحكم أهل الكتاب وإلا حكم بينهم بحكمنا قرأ عنهم على هذا فاسلام الكل كاسلام بعضهم (قوله وأشار للمانع الخامس الخ) اعلم أن عدم موجب الميراث هنا هو حصول الشك في الشرط الذى هو التقدم بالموت فاطلاق

يحكم بينهم بحكم المسلم من غير اعتبار الآبى لشرف المسلم هذا (إن لم يكونوا كتابيين وإلا) بأن كانوا كتابيين وأسلم الشارح بعضهم بعد موت مورثه (فبحكمهم) أى نحكم بينهم بحكم مواريثهم أى تقسم المال بينهم على حكم مواريثهم بأن نسال القسيسين عمن يرث ومن لا يرث وعن القدر الذى يورث عندهم ونحكم بينهم بذلك إلا أن رضوا جميعاً بحكمنا



هو اشارة للمانع الخامس بقوله (ولا) يرث (من جهل تأخر موته) عن مورثه بأن ماتا تحت هدم مثلاً أو بطاعون ونحوه بمكان ولم تعلم التأخر منها فيقدر أن كل واحد لم يخلف صاحبه وانما خلف الاحياء من ورثته فلو مات رجل وزوجته وثلاثة بنين له ماتا تحت هدم وجعل موت السابق منهم وترك الاب زوجة أخرى وترك الزوج ابناً لها من غيره فللزوجة الربع وما بقي للعاصب ومال الزوجة لابنها الحى وسدس مال البنين لآخيهام لأمهم وباقيه للعاصب وسقط عن يسقط به (٤٨٧) الاخ لام واعلم أن ضد المانع شرط فشروط الارث

خمس واسبابه ثلاثة نكاح او قرابة أو عتق (ووقف القسم) للتركة بين الورثة وفيهم حمل من زوجة ولو اخ لام أو أمة (للحمل) أى إلى وضع الحمل أو لاجل الحمل للشك هل يوجد من الحمل وارث أو لا وعلى وجوده هل هو متحد أو متعدد وعليهما هل هو ذكر أو أنثى أو مختلف ولم يجعل القسم للوارث المحقق هنا يؤخر للشكوك فيه الوضع كما فعلوا في المفقود كما يأتي لقصر مدة الحمل غالباً فيظن فيها عدم تغير التركة بخلاف المفقود فطولها يظن تغير التركة لو وقتت كما قال ابن مرزوق (ووقف مال المفقود) الذى لم يعلم له موضع ولا حياة (للحكم) من الحاكم بالفعل (بموته) بعد زمن التعمير وتقديم تقديره في باب المفقود هل هو سبعون سنة أو خمس وسبعون أو ثمانون. وما تكلم على الارث منه تكلم

الشارح كابن الحاجب وابن شاس عليه مانعا فيه تجوز وأما المصنف فلم يعبر بمانع غاية ما فيه أنه نفى الارث (قوله بان ماتا تحت هدم مثلاً) أى أو يفرق أو يحرق وشمل كلام المصنف أيضاً ما إذا ماتا معا أو مرتبين وجعل السابق (قوله زوجة أخرى) أى وعاصب كهم مثلاً (قوله وباقيه) أى باقى مال البنين (قوله وسقط) أى ذلك الاخ عن يسقط به الاخ لام كابن وابن ابن لليت وبنت وبنت ابن له وجد الميت (قوله ووقف القسم للحمل) هذا شروع من المصنف في مسائل الاشكال وهى ثلاثة لانه اما بسبب احتمال الذكورة والانوثة وهى مسألة الخفى الآتية وإما بسبب احتمال الحياة والموت وهى مسألة المفقود واما أن يكون بسبب احتمالها وهى مسألة الحمل هذه وقوله بين الورثة أى وكذا بين أصحاب الوصايا فلا فرق في وقف القسم بين نصيب الورثة الوصايا وما ذكره المصنف من وقف القسم هو المشهور من المذهب وقال أشهب يتعجل أدنى السهمين وهو القدر الذى لا شك فيه فيعطى أحد الزوجين أو الابوين أدنى سهميه فإذا مات عن زوجة حامل وعن أبوين فالمسئلة من أربعة وعشرين يجعل للزوجة الثلث وللكل من الأبوين السدس أربعة ويوقف ثلاثة عشر للوضع فان وضعت أنثى أخذت من الوقوف اثني عشر ورد الواحد الباقي للاب تعصيا وان وضعت ذكراً أخذ الثلاثة عشر الوقوفة كلها وان مات الحمل رد للزوجة من الوقوف ثلاثة تكملة الربع ورد للام أربعة تكملة الثلث ورد للاب ستة ورد ذلك القول لانه يحتمل تلف التركة قبل الوضع فتأخذ الزوجة مثلاً دون غيرها وهو ظلم ولا يمكن الرجوع عليها بما أخذته لانها تقول أخذته بوجه جائز (قوله وفيهم حمل) أى يرث الميت ولو احتمالا كان الحمل من زوجة الميت أو من أمته أو من زوجة أخيه أو من أمته أو من زوجة الابن بالنسب لهذا الميت أو من أمته أو كان من أمه ان لم يكن هناك من يحجب ذلك الحمل فقوله من زوجة أى كان ذلك الحمل من زوجة أو من أمته ولو كان من أم الميت بأن كان اخاه لأمه (قوله كما فعلوا في المفقود) أى إذا مات مورثه (قوله فيظن فيها عدم تغير التركة) أى لو وقتت فلذا آخر القسم لوضع الحمل فلو تعدى الورثة وقسموا وأبقوا للحمل أوفر الحظين ثم هلك ما بقوله رجع على الذى منهم ثم للميت يتبع المعدم ولو هلك الماه لم يرجعوا عليه ولو نجا الماه رجع فيه دون العكس انظر طفى (قوله فطولها يظن الخ) أى فلذا عجل القسم للوارث المحقق (قوله ووقف مال المفقود) أى وخينئذ فلا يرث (قوله للحكم من الحاكم بالفعل) أى ولا يكتفى مضى مدة التعمير من غير حكم للخلاف فيها حتى ان مات من ورثة المفقود بعد مضى وقبل الحكم فلا شئ له من مال المفقود كما أتى به المازرى وغيره انظر بن وعمل الاحتياج في ارث ماله للحكم مالم يثبت موته بينة أو يمضى له من الزمان مائة وعشرون سنة من ولادته والا ورث ماله ولا يحتاج للحكم كما قاله شيخنا (قوله بعد زمن التعمير) أى بعد مضى زمن التعمير من ولادته (قوله أو ارث شركائه فيه) أى في ذلك المورث (قوله وتنقص الام) أى ويحصل للزوج زيادة (قوله واعطى الوارث) عطف على قول المصنف قدر حيا وميتاً (قوله وما اختلف فيه حاله) أى بحياة المفقود

على ارثه هو من مورثه أو ارث شركائه فيه فقال (وإن مات مورثه) أى من يرث منه المفقود (قدّر) المفقود (حيا) بالنسبة لارث بقية الورثة تمنع الأخ من الارث وتنقص الأم في مثال المصنف (و) قدر أيضاً (ميتاً) فلا تمنع الأخ وتزاد الام وينقص الزوج العول واعطى الوارث غير المفقود أقل نصيبه (ووقف الشكوك فيه) وهو نصيب المفقود وما اختلف فيه حاله من نصيب غيره فان ثبتت حياته أو موته بينة فالامر واضح

وان لم يثبت ذلك (فإن مضت مدة التعمير فكالجهول) أي فالمفقود كمن جهل تأخر موته أي فلا ارث له وترثه احياء ورثته وأما فائدة الوقف فلرجاء حياته ومثل ذلك بقوله (فإذا تزوج) ماتت عنه (و) عن (أم) واخت (شقيقة أولاب) (وأب مفقود فعلى) تقدير (حياته) حين موت الزوجة وهي بنت المفقود فالمسئلة (من ستة) أحد العراوين لزوجها النصف ثلاثة ولأم ثلث ما بقى سهم هو السدس وللأب الباقي سهمان ولا شيء للاخت لحجها بالأب (و) على تقدير (موته) أي الأب المفقود قبل موت الزوجة (كذلك) للمسئلة من ستة للزوج وثلاثة للاخت ثلاثة (وتعول) من أجل ثلث الأم (لثمانية) والفريضة متفتتان بالنصف (و) لذلك (تضرب الوقف) من أحدهما (في السك) من الآخر (٤٨٨) (بأربعة وعشرين) ثم تقول من له شيء من الأولى أخذه مضروباً في الوقف

الثانية ومن له شيء من الثانية أخذه مضروباً في الوقف الأولى فمن له شيء من الستة أخذه مضروباً في أربعة ومن له شيء من الثمانية أخذه مضروباً في ثلاثة ثم يعطى الأقل لانه الحق ويوقف الباقي كما قال المصنف فعلى موت الأب (للزوجة تسعة) من ضرب ثلاثة في ثلاثة من الأربعة والعشرين والتسعة هي الحقيقة لانه على حياة الأب له اثنا عشر لان له النصف كاملاً حينئذ وعلى موته له تسعة لان له النصف عائلاً حينئذ فحظه في حياة الأب أكثر من حظه في موته (ولأم أربعة) ثلث الباقي وهو في الحقيقة السدس وهذا على تقدير حياة الأب لان لها في غير العائلة أقل من العائلة تأخذ الحق لها وهو أربعة (ووقف الباقي) من الأربعة

وموته وهو ما زاد على أقل النصيبين (قوله وان لم يثبت ذلك) أي بيينة واستمر المال موقوفاً (قوله فان مضت مدة التعمير) أي وحكم الحاكم بموته فلا بد من الأمرين (قوله فلا ارث له) أي من مورثه ولو كان الحكم بموت ذلك المفقود بعد موت ذلك المورث بسنين (قوله وترثه احياء ورثته) أي وترث ذلك المورث احياء ورثته غير المفقود (قوله والفريضة) أي فريضة حياة الأب المفقود وهي ستة وفريضة موته وهي ثمانية (قوله من أحدهما) فاما أن يضرب أربعة في ستة أو ثلاثة في ثمانية (قوله في وفق الثانية) أي وهو أربعة (قوله في وفق الأولى) أي وهو ثلاثة (قوله للزوج تسعة) أي تعجل له وكذا يقال فيما بعده وهو الأم وحاصله ان للزوج في مسئلة الموت ثلاثة تضرب في ثلاثة وفق مسئلة الحياة تسعة وله من مسئلة الحياة ثلاثة تضرب في وفق مسئلة الموت وهو أربعة باثني عشر فيعطى أقل النصيبين وهو تسعة ويوقف له ثلاثة (قوله من ضرب ثلاثة) أي حاصلة له من مسئلة الموت في ثلاثة وفق مسئلة الحياة (قوله لانه على حياة الأب له اثنا عشر) لان له من مسئلة الحياة ثلاثة تضرب في وفق مسئلة الموت وهو أربعة باثني عشر (قوله وهذا على تقدير حياة الأب) أي لان لها في مسئلة حياته واحداً يضرب في وفق مسئلة موته وهو أربعة بأربعة وأما على تقدير موته فلها ستة لان لها في مسئلة موته اثنين يضربان في وفق مسئلة حياته وهو ثلاثة بستة فتعطى أقل النصيبين وهو أربعة ويوقف لها اثنا عشر (قوله ثلاثة من حصة الزوج الخ) الأولى وهي اثنا عشر من حصة الزوج وثمانية للأب وأما اثنا عشر من حصة الأم وتسعة للاخت تأمل (قوله ولا شيء للاخت لحجها بالأب) أي ولا شيء للأم سوى الأربعة التي أخذتها أولاً لانه لا عول في المسئلة على تقدير حياته كما مر (قوله أو مضى مدة التعمير) أي أو لم تظهر حياته ولا موته ولكن حكم الحاكم بموته بعد مضى مدة التعمير وقوله أو مضى الخ يصح قراءته فعلاً عطفاً على فاعل الشرط ومصدراً عطفاً على فاعل ظهر أي ظهر مضى مدة التعمير وحكم الحاكم بموته (قوله على ارث الخنثى الخ) هو مأخوذ من الانخاث وهو التثني والتكسر لان شأن الخنثى التثني في كلامه والتكسر فيه بأن يلينه بحيث يشبه كلامه كلام النساء وفي أقواله بان يهز معاطيفه إذا مشى أو مأخوذ من قولهم خث الطعام إذا اشتبه (١) أمره فلم يخلص طعمه المقصود منه وشارك طعم غيره لاشتراك الشبهين فيه من حيث انه يشبه الذكر بآلة والانثى بآلة واعلم أن الخنثى خاص (٢)

(١) قوله اذا اشتبه قيل هذا انما يناسب الشكل والخنثى أهم ولذا قيد به وأجيب بأن شأنه الاشتباه فهو مبنى على الغالب اه عدوى (٢) قوله خاص الخ نحوه في عقب وعبارة الحائنة ثم هو وجد في أي نوع من الحيوانات اه ثم نقل عن الخطاب نحو ما سبق اه

والعشرين وهو أحد عشر ثلاثة من حصة الزوج وثمانية للأب (فإن ظهر أنه حي) بعد موت بنته (فبالزوج ثلاثة) بالآدمي من الموقوف مضافة للتسعة التي يدهلتم له النصف كاملاً (وللأب ثمانية) وهي تمام الواحد عشر للموقوف ولا شيء للاخت لحجها بالأب (أو ظهر موته) قبل موت ابنته (أو مضى مدة التعمير) ولم تظهر له حياة ولا موت (فلاخت) من الموقوف (تسعة) كالزوج هي النصف عائلاً (ولأم اثنا عشر) تضم الى الأربعة التي أخذتها أو لاتمام الربع الذي عالت المسئلة به على تقدير موت الأب لاجل ثلث الأم كما تقدم والاثنا عشر بالنسبة للثمانية وأما الزوج فقد أخذ ما يخصه على هذا التقدير وهو تسعة وبما فرغ من الكلام على أحكام المفقود شرع في الكلام على ارث الخنثى الشكل وأخره عن ميراث الذكورة والانوثة المحققين

بالأدنى والإبل كالبقر على ما أخبر به جماعة الأئمة النوروى عام حجة سنة أربع وسبعين وسبعمائة  
وسألوهم عن إجزاء التضحية به فأنشأهم بالأجزاء لانه أما ذكر أو أنثى وكلاهما مجزىء وليس فيه  
ما ينقص اللحم اه وقول النوروى لانه أما ذكر أو أنثى يشير الى انه ليس خلقا مستقلا وإنما إشكاله  
ظاهرى فقط (قوله لتوقف معرفة ميراثه) أى معرفة قدر ميراثه أى تقدم التوقف عليه لانه سبب (١)  
والتوقف مسبب والمسبب متقدم على المسبب (قوله من له آلة ذكر وآلة امرأة) أى لا من  
ليس له ذلك (٢) وإنما له ثقبه ولا من له أنثيان ونرج امرأة أو ذكر وفرج امرأة بغير أنثيين فيما  
يظهر اه عقب (قوله وقيل يوجد منه إلى آخره) هذا هو الحق فقد نقل ابن علاق عن الطرطوشى  
منه الخثى هو الذى له ذكر وفرج أولا يكون له واحد منهما ولكن له ثقب يخرج منه البول اه  
وقال الخثى أصله من خنت الطعام إذا اشتبه أمره فلم يخلص طعمه المقصود منه وهو نوعان نوع له  
الآلتان ونوع ليس له واحدة منهما وإنما له ثقب بيول منه انتهى إلا أنه قيل أن النوع الثانى نادر  
الوجود اه بن (قوله ولا يتصور) أى غالبا (٣) والافتقار وقع انه ولد من ظهره ومن  
بطنه كما فى مشكلة الملقوف المشهور (قوله والموالى) أى المعتقون بكسر التاء لان الكلام  
فى إرثه من الغير (قوله وللخثى إلى آخره) بين خثى وأنثى من المحسنات البديعية الجنس  
اللاحق (٤) كما أن بين ذكر وأنثى صنعة الطبايق (٥) (قوله الذى لم تتضح إلى آخره) أى  
فان اتضحت ذكوره أخذ ميراث ذكر وان اتضحت أنوثته أخذ ميراث أنثى (قوله نصف نصيبى  
ذكر وأنثى) ينبئ أن راعى العطف سابقا على الإضافة ثم يرتكب التوزيع (٦) وبالإضافة (٧) لزم على  
الاول أن النصيبين (٨) لذكر وحده وعلى الثانى أن لكل من الذكر والأنثى نصيبين وإلى ما

(١) قوله لانه سبب الخ تبع فيه شيخه العدوى ولا حاجة اليه مع أن التوقف عليه لا ينحصر  
فى السبب وانه هنا شرط لان التأثير بطرف العدم فقط اه (٢) قوله لا من ليس الخ  
رده بن بما سياتى من نقل ابن علاق فكان المناسب للخثى ترك هذه العبارة وفى حاشية العدوى  
على الخثى عن تب عبارة نفيسة ينبغى الوقوف عليها اه الا أن يقال قصد الخثى بنقل عبارة  
عقب تتمم العبارة لا ارتضاؤها بدليل ما فى المقولة بعدها اه (٣) قوله أى غالبا سهو عن قول  
انشارح شرعا الذى هو معنى قول شيخه العدوى أى تصورا صحيحا اه (٤) قوله اللاحق فى  
الخاتمة المضارع قال وضابطه اختلاف المتجانسين بحرفين متقاربى المخرج كالخاء والهمزة فان  
كلاهما من الخلق ومنه قوله تعالى: وهم يهون عنه. ويتأون عنه وان كانا متباعدي المخرج فلاحق  
كالهمزة والياء فى الآلى واللىالى ومنه قوله تعالى: ويل لكل همزة لمزة. (٥) قوله الطبايق هو الجمع بين  
معنيين متقابلين كقوله:

لا تعجبى يا سلم من رجل • ضحك المشيب برأسه فبكى اه

ولا يخفى أن الطبايق متحقق بين خثى وأنثى أيضا وبين ذكر اه (٦) قوله التوزيع أى أن أحد  
النصيبين للذكر والآخر للأنثى والتوزيع نشأ من مقابلة شئ بمثله فتتضى القسمة على آحاد كقابلة  
جمع بمثله المشهورة اه (٧) قوله والآلى وان اتنى مراعاة سبق العطف وارتكاب التوزيع بعده لزم الخ  
وقوله الاول أى عدم مراعاة العطف سابقا على الاخبار وقوله الثانى أى عدم ارتكاب التوزيع اه  
(٨) قوله ان النصيبين أى افادة العبارة أن النصيبين للذكر أى وليس كذلك بله فى تقدير المذكور  
نصيب وفى تقدير الأنوثة نصيب وكذا ما بعده اه

لنوقف معرفة ميراثه على  
معرفة مقدار ميراثهما  
وحقيقة الخثى سواء كان  
مشكلا أم لا من له آلة ذكر  
وآلة امرأة وقيل يوجد  
منه نوع ليس له واحدة  
منهما وله مكان بيول منه  
ولا يتصور شرعا أن  
يكون أباً أو أما أو جدا أو  
جدة أو زوجا أو زوجة  
لانه لا يجوز منا كونه  
مادام مشكلا وهو منحصر  
فى سبعة تصاف الأولاد  
وأولادهم والأخوة  
وأولادهم والأعمام  
وأولادهم والموالى وأنار  
للنصف الى قدر ميراثه  
إذا كان يختلف حاله  
بالذكورة والانوثة بقوله  
(وللخثى المشكل) الذى  
لم تتضح ذكوره ولا أنوثته  
بعلامة تميزه (نصف نصيبى  
ذكر وأنثى) أى بأخذ

نصف نصيبه حال فرضه ذكره. و حال فرضه أنثى لأنه يعطى نصف نصيب الذكر المحقق المذكورة المقابل له. ونصف نصيب الأنثى المحققة الأنثى المقابلة له فإذا كان له على تقدير كونه ذكر أسهمان وعلى تقدير كونه أنثى سهم فانه يعطى نصف نصيب الذكر وهو سهم ونصف نصيب الأنثى وهو نصف (٤٩٠) سهم ومجموع ذلك سهم ونصف وهذا إذا كان يرث بالجهتين وكان ارثه

بهما مختلفا كابن أو ابن ابن وأما لو ورث بالذكورة فقط كالعم وابنه فله نصفها فقط. إذ لو قدر عمه لم يرث وإن ورث بالأنثى فقط كالأخت في الأكدرية أعطى نصف نصيبها إذ لو قدر ذكر لم يرث له ولو اتحد نصيبه على تقدير ذكوره وأنثوته ككونه أخا لام أو ممتقا أعطى السدس إن اتحد والثلث مع غيره إن تعدد في الأول وأخذ جميع المال في الثاني وقد يرث بالأنثى أكثر كزوج وأنخ لأم وأنخ لاب خنثى فمسئلة المذكورة كما ذكر المصنف من ستة والأنثى كذلك وتعمل لسبعة والحاصل منها اثنان وأربعون يضرب في حالتيه بأربعة وعشرين وقد يشعر بالقيدين المذكورين قوله نصيب ذكر وأنثى وقوله الآتي على التقديرات وقد علم مما ذكرنا أن له خمسة أحوال حال يرث بالجهتين إلا أن ارثه بالذكورة أكثر لكونه ابنا أو أخا شقيقا أو لاب الثاني أنه يرث على أنه ذكر فقط لكونه عما والثالث عكسه والرابع مساواة ارثه ذكوره وأنثى والخامس ارثه بالأنثى أكثر وقد علمت أمثلتها قوله وللخنثى أي جنس الخنثى الصادق بالواحد والتعدد إلا أنه إذا تعدد تضاعفت الاحوال وتضعيفها يحصل لكل نصف نصيب ذكر وأنثى وقوله وللخنثى خبر مقدم وقوله نصف الخ مبتدأ مؤخر فيفيد انه لا يوقف القسم للاتضاع

ذكرنا من المراجعة أشار الشارح بقوله أي يأخذ إلى آخره (قوله نصف نصيبه) أي نصيب نفسه (قوله لأنه يعطى إلى آخره) أي كما فهمه ابن خروف واعترض على المتقدمين في عملهم الآتي واعطاهم الخنثى خمسة أسهم والذكر المحقق سبعة في مثال المصنف الآتي (قوله وهذا) أي أخذه نصف نصيب ذكر وأنثى (قوله نصفها) أي نصف المذكورة أي نصف ما يرثه بها (قوله إذ لو قدر عمه) أي أو بنت عمه (قوله كالأخت في الأكدرية) وهي زوج وأم وجد وأنخ خنثى وطريق العمل فيها أن تقول إن مسئلة المذكورة من ستة ولا عول والأنثى تعمل لتسعة وتصع من سبعة وعشرين توافق الستة بالثلث فيرجعان لأربعة وخمسين اضربها في حالي الخنثى بمائة وعثمانية فلي التذكير للزوج أربعة وخمسون (١) وللأم ستة وثلاثون وللجد ثمانية عشر وعلى التأنيث للزوج ستة وثلاثون وللأم أربعة وعشرون يبقى ثمانية وأربعون تقسم على الجد والخنثى للجد ثلثاها وللخنثى ثلثها فالجد اثنان وثلاثون وللخنثى ستة عشر فيجتمع للزوج من المسئلتين تسعون لأن له من مسئلة التذكير أربعة وخمسين وله من مسئلة التأنيث ستة وثلاثون فالجملة تسعون له نصفها وللأم من المسئلتين ستون لأن لها من مسئلة التذكير ستة وثلاثين ولها من مسئلة التأنيث أربعة وعشرون فالجملة ستون لها نصفها وللجد من المسئلتين خمسون لأن له من مسئلة التذكير ثمانية وعشرون ومن مسئلة التأنيث اثنان وثلاثون فالجملة خمسون له نصفها وللخنثى من مسئلة التأنيث ستة عشر له نصفها (قوله بالقيدين المذكورين) أي ارثه بالذكورة والأنثى واختلاف نصيبه على كل منها (قوله عكسه) أي ارثه على أنه أنثى لا على أنه ذكر كما في الأكدرية (قوله أي جنس الخنثى الخ) هذا التقرير للشيخ إبراهيم القاني قصده الرد لما قاله الشيخ أحمد الزرقاني أن كلام المصنف فيها إذا اتحد الخنثى وأما إن تعدد فله ربع أربعة أنصبة ذكور وإناث كما يأتي للمصنف أن الاحوال أربع (قوله يحصل لكل) أي لكل واحد من الخنثائي (قوله وللخنثى خبر مقدم الخ) أي وحينئذ فالواو للاستئناف إما النحوي وهو ظاهر وإما البياني فالجملة جواب لسؤال مقدر كأن قال له قد ذكرت قدر ميراث الذكر المحقق والأنثى المحققة وأما الخنثى فما قدر ميراثه وهذا بناء على ما ارتضاه بعض المحققين من جواز اقتران البياني بالواو وجعل من ذلك قوله تعالى: وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن وعدة وعداها إياه. فانها جواب عن سؤال نشأ من قوله قبل ما كان للنبي والدين آمنوا أن يستغفروا للمشركين الآية تقريره قد استغفر إبراهيم لأبيه فأمهل (قوله فيفيد الخ) أي وأما لو جعل قوله نصف نصيب الخ عطفًا على نائب فاعل وقف القسم للحمل وأن المعنى وقف القسم للحمل وقف القسم للحمل وقف نصيب ذكر وأنثى للخنثى أي لاتضح حاله لا فاد (٢) وقف القسم لاتضح حاله وهو

- (١) قوله أربعة وخمسون حاصلة من ضرب ثلاثة في جزئي السهم بثمانية عشر وقوله للام ستة وثلاثون حاصلة من ضرب اثنين في ثمانية عشر وقوله للجد ثمانية عشر فأمهل من ضرب الواحد فيها وعلى هذا نفس
- (٢) قوله لأفاد وقف القسم الخ لا يخفأك أنه لو كان معطوفا لأفاد وقف نصف النصيبين لاتضح حاله بالذكورة أو الأنثى لأن الفرض أنه مشكل ولا قائل بوقف شيء مع تحقق الاشكال وأما مع

إشكاله

فقط لكونه عما والثالث عكسه والرابع مساواة ارثه ذكوره وأنثى والخامس ارثه بالأنثى أكثر وقد علمت أمثلتها قوله وللخنثى أي جنس الخنثى الصادق بالواحد والتعدد إلا أنه إذا تعدد تضاعفت الاحوال وتضعيفها يحصل لكل نصف نصيب ذكر وأنثى وقوله وللخنثى خبر مقدم وقوله نصف الخ مبتدأ مؤخر فيفيد انه لا يوقف القسم للاتضاع



وهو المشهور واستأنف استثنافا يابيان كيفية العمل الموصل لما ذكره وإن كان في بعضه (٤٩١)

حذف اثنين بالشرح فقال

(تصحح) أيها القاسم

(المسئلة) أي تعاملا على

وجه التصحيح (على)

جنس (التقديرات) فيشمل

التقديرين كشاله الأول

والأربع تقديرات كشاله

الثاني أو أراد الجمع. افوق

الواحد أي تصحيحها على

تقدير أنه ذكر محقق وعلى

تقدير أنه نتي محققة (ثم)

بعد تصحيح المسئلة على

الذكورة فقط والأنونة

فقط تنظر بين المسلتين

أو المسائل بالنظر الاربعة

المقدمة الخائل والتداخل

والتوافق والتباين فان كان

توافق (تضرب الوفاق)

أي ونق احدى المسلتين

في كل الاخرى (أو) كان

تباين تضرب (الكل) في

كل الاخرى فقد حذف

المضروب فيه وان تماننا

اكتفيت باحدهما وإن

تداخلتا اكتفيت بكليهما

وسكت النصف عن هذين

لسهولتهما أو علمهما من

ذكر أخويهما (ثم) تضرب

ما تحصل (في حالي الخشي)

تذكيره وتأتيته ان كان

واحدا كشاله الأول وفي

أحواله ان تعددت كشاله

الثاني (وتأخذ) بعد عمالك

المذكور (من كل نصيب)

عما اجتمع ما يجب أن

يؤخذ فالمفعول محذوف ثم استأنف ليبيان أخذ ما يجب أخذه قوله (من الاثنين) فهو معمول محذوف أي تأخذ من الاثنين أي الحاليين المشتمل

اشكاله وهو خلاف المشهور (قوله وهو المشهور) مقابله ما ذكره ابن شاس وابن الحاجب وصاحب التلمسانية أن القسم يوقف لاتضاح حال الخشي أهو مشكل أم لا فاتضاح حاله غير اتضاح اشكاله (قوله واستأنف الخ) ما ذكره من جعل جملة تصحيح المسئلة مستأنفا يابيانا غير متبين إذ يصح جعلها مفسرة لقوله نصف نصيب ذكر وأنني أي بأن تصحيح المسئلة وعلى الأول فالجملة خبرية بمعنى الانشاء وعدل عن صحيح إلى تصحيح إشارة إلى أن التصحيح كأنه حاصل ويحبر عنه فهو إشارة إلى الحث على امتثال ذلك الأمر (قوله أيها القاسم) أشار إلى أن الفعل مبنى للفاعل والمسئلة مفعوله بدليل قوله الآتي ثم تأخذ لأنه مبنى للمفعول والمسئلة نائب فاعل (قوله المسئلة) أي جنسها (١) التحقق في متعدد بدليل قوله ثم تضرب الوفاق أو السكال إذهنا إنما يكون في مسلتين (قوله أي تعاملا على وجه التصحيح) أي خالية من الكسر (قوله فيشمل التقديرين) لا يقال الجنس يتحقق في واحد كما هو مشهور ولا يصح هنا لانا نقول المراد الجنس المتحقق في متعدد بقرينة المقام (قوله أي تصحيحها على تقدير أنه ذكر الخ) اعلم أنه لا حرج في تقديم أي التقديرات قدمت أو أخرت غير أن المصطلح عليه تقديم تصحيح مسألة التذكير (قوله تنظر بين المسلتين) أي ان كان في الورثة خشي واحد وقوله أو المسائل أي إن كان في الورثة خشي (قوله وتأخذ من كل نصيب) في الكلام حذف والاصل ثم تقسم الحاصل على مستأق التذكير والتأنيث وتعرف ما يخص كل وارث من المسلتين وتأخذ الخ وكان الأولى عطفه بما يقتضي الترتيب لأن هذا من جملة العمل كالذي قبله (قوله بما اجتمع) أي على التقديرين تقدير الذكورة والأنونة (قوله من الاثنين النصف) يحتمل أن يكون مستأنفا جوابا عن سؤال مقدر تقديره ما كيفية الأخذ؟ فقال تأخذ من الاثنين أي من النصيبين السكائين في الحالتين المشتمل عليهما الخشي الواحد النصف وتأخذ من الأربعة انصباء السكائة على التقادير الاربعة اذا كان في المسئلة خشيان الربع وعلى هذا فمفعول تأخذ في المصنف محذوف وقوله النصف مفعول لتأخذ مقدرا وهذا ما ذكره الشارح ويحتمل أن يكون قوله من الاثنين بدلا من قوله من كل نصيب بدل فصل من مجمل لاعطف بيان لانه لا يعاد معه حرف الجر بخلاف البدل ويمحتمل أن يكون صفة لنصيب أي كان ذلك النصيب من مسألة الاثنين أي التقديرين وعلى هذين الوجهين فقوله النصف مفعول لتأخذ المذكور (قوله أي الحاليين) الأولى أي من النصيبين السكائين في الحاليين الخ لأن الأخذ

التردد فيه فالوقف لجميع المال متفق عليه حتى يتحقق الاشكال وبيان ذلك أن ابن الحاجب قال ومنها أي ومن. وانع الارث ما يمنع الصرف عاجلا وهو الاشكال في الوجود أو في الذكورية أو فيها اه ونحوه لابن شاس قال المصنف في التوضيح في ادخاله الشك في الذكورية هنا نظر لان مراده بذلك الخشي المشكل وهو لا يمنع من الصرف عاجلا بل يوجب نقص الميراث إلا أن يريد أنه يتأخر لينظر في أمره اه فقوله لافاد وقف القسم وهو خلاف المشهور المناسب لافاد وقف نصف النصيبين لاتضاح حاله بالذكورة أو الأنونة وهو غير صحيح لان حاصل كلام التوضيح أنه إذا تحقق الاشكال فلا وقف لشيء ولم يحك له مقابلا وإلا وقف الجميع حتى يتحقق الاشكال اتفاقا وأما وقف نصف النصيبين لزوال الاشكال فلا وجه له وبهذا تعلم ما في كلام الشارح والخشي ومن تبعاه اه والله اعلم بالصواب (١) أي جنسها الخ أصله لعمدوى وفيه أن المسئلة متحدة قطعا ولها تقديران أو أربعة وهكذا فصح بقدر ما لها من التقادير لحق الكتابة على قوله التقديرات كما يؤخذ من صنيع الشارح اه

يؤخذ فالمفعول محذوف ثم استأنف ليبيان أخذ ما يجب أخذه قوله (من الاثنين) فهو معمول محذوف أي تأخذ من الاثنين أي الحاليين المشتمل عليهما الخشي الواحد (النصف) إذ هو نسبة الواحد إلى المسمى بمفرد التقديرات إلى الاثنين

(و) تأخذ من (أربعة) من التقادير إذا كان خثيان (الرابع) إذ هو نسبة واحد هو إلى أربعة وفي كلامه عطف على معمولين لهما من مختلفين إذ أربعة عطف على اثنين والعامل فيه من الربع عطف على النصف والعامل فيه تأخذ المقدر (ما اجتمع) من النصف في الحالين أو الربع في الأربعة (فصيب لكل) أي كل واحد من الورثة فيعطى كل واحد من الورثة نصف أو ربع ما تحصل من المجموع والحاصل أنك تجمع ما حصل لكل وارث وتخفظه ثم تنسب واحدا مفردا إلى أحوال الخثيان التي بيدك فيأخذ كل وارث مما حصل له بتلك النسبة فإن كان بيدك حالان أخذ

(٤٩٣)

انما هو من النصيبين لامن الحالين (قوله وتأخذ من أربعة من التقادير) الاولى وتأخذ من أربعة أنصبا كائنة على التقادير الأربعة إذا كان الخ (قوله إلى أربعة) أي أحوال الخثيين لانهما إما ذكران أو أنثيان أو هذا ذكر وذاك أنثى أو العكس (قوله وفي كلامه عطف الخ) أي وهو ممنوع عند المحققين إذا لم يكن أحد العالمين جازا متقدما كافي قولك في الدار زيد والحجرة عمرو وقد يجاب عن المصنف بأن يقتدر عامل قبل قوله وأربعة أي ومن أربعة ويكون مجموع الجار والمجرور عطفًا على من اثنين للمعمول لتأخذ والربع عطف على النصف للمعمول لتأخذ أيضا فيكون من باب العطف على معمول على عامل واحد ولا يقال إنه يلزم على هذا حذف الجار وإبقاء عمله وهو ممنوع لانا نقول قد دل عليه دليل فهو جائز ولك أن تقدر تأخذ قبل الربع ويكون من عطف الجمل (قوله ما اجتمع من النصف) أي نصف النصيبين في الحالين وقوله أو الربع أي ربع الأربعة أنصبا في الأحوال الأربعة (قوله من المجموع) أي مجموع النصيبين أو مجموع الأربعة أنصبا (قوله ما حصل لكل وارث) أي من المستثنين أو المسائل وقوله مما حصل له أي من المستثنين أو المسائل (قوله فان كان يدك حالان) أي فان كان الملحوظ عندك حالين لكون المسئلة فيها خثى واحد (قوله نصف ما يده) أي نصف ما حصل له من المستثنين (قوله وان كان أربعة) أي وان كان الملحوظ عندك أربع حالات لكون المسئلة فيها خثيان (قوله ربع ما يده) أي فيأخذ كل وارث ربع ما حصل له في المسائل الأربع (قوله وان كانت الأحوال ثمانية) أي وان كانت الأحوال الملحوظة عندك ثمانية لكون المسئلة فيها ثلاث خثان وقوله فثمان ما يده أي أخذ كل واحد ثمن ما حصل له من المسائل الثمانية (قوله أو عكسه) أي الآخرين ذكران وزيد أنثى وقوله ثانيا أو عكسه أي الآخرين ذكران وعمرا أنثى (قوله ثالثا أو عكسه) أي الباقيان ذكرين وخالد أنثى (قوله كذا نيتهم) أي والمستثانان (١) مماثلتان يكتفى باحدهما (قوله وتذكر أحدهم من أربعة) وذلك في ثلاث مسائل فهي متباعدة وقوله وتذكر اثنين من خمسة وذلك في ثلاث مسائل فهي متباعدة يكتفى منها بواحدة كالتى قبلها (قوله ثم تضرب) أي الستون في ثمانية الأحوال يحصل أربع مائة وثمانون ثم تقسم ذلك الحاصل على التقادير الثمانية فما حصل لكل واحد من الأنصبا فله ثمنه ففى كلام الشارح حذف (قوله وكذلك غيره) هذا غير مستغنى عنه بقوله سابقا فما اجتمع فصيب كل من الورثة لان هـ من جملة التمثيل لما تقدم فلا يقال

(١) قوله والمستثنان مماثلان سهو مبنى على سهو وذلك ان تأنيثهم لا يصح من ثلاثة بل من تسعة ويبقى فضلة للعاصب فتدخل الثلاثة فيها فيكتفى بها ويتسطح في مسطح الأربعة والخمسة للتباين يحصل مائة وثمانون تضرب في الثمانية يحصل ألف وأربعمائة وأربعون هي الجامعة تقسم على التقادير الثمانية وتجمع الأنصبا ويعطى كل وارث ثمن ما اجتمع وظاهر أن العلم له نصيب واحد يعطى عنه اهـ

فثمان ما يده وهكذا بنسبة واحد مفرد إلى مجموع الأحوال فإذا كان في الفريضة خثى واحد له حالان وان كان اثنين فلهما أربعة أحوال لانهما يقدران في حالة ذكرين وفي أخرى أنثيين وفي أخرى يقدر أحدهما ذكرا والآخر أنثى وبالعكس وفي ثلاثة خثان ثمانية أحوال لانهم إما ذكر فقط أو إناث فقط أو زيد منهم ذكرا والآخران أنثيين أو عكسه أو يقدر هم ومنهم ذكر والآخران أنثيين أو عكسه أو خالد ذكرا والباقي أنثيين أو عكسه فتذكر الكل من ثلاثة كذا نيتهم وتذكر أحدهم من أربعة وتذكر اثنين من خمسة تضرب الثلاثة في الأربعة للتباين ثم الاثنى عشر في الخمسة بستين ثم تضرب في ثمانية الأحوال فما حصل فلكل ثمن ما يده وذكر المصنف

بعض الامثلة لإيضاح ما ذكره قوله (كذكر) واحد (وخثى) واحدا من مورثهما عنهما (فالتذكر) أي تقدير الخثى ما ذكر المسئلة (من اثنين والتأنيث) أي تقدير ما أنثى (من ثلاثة تضرب الاثنين) مسألة التذكر (فيها) أي في الثلاثة مسألة التأنيث لتباينها بستة (ثم) تضرب الستة (في الخثى) باثني عشر تقسمها على اثنين مسألة التذكر لكل ستة وعلى ثلاثة مسألة التأنيث له أربعة يحصل (له) أي للخثى (في الذكر ستة وفي الأنوثة أربعة) مجموعا عشرة (فصنفها خمسة) يأخذها الخثى لان له تقديرين ونسبة واحد لهما النصف (وكذلك غيره) أي غير الخثى وهو الذكرا المحقق يأخذ نصف ما حصل بيده وهو أربعة عشر لأن له في التذكر ستة وفي التأنيث

ثمانية ومجموعهما أربعة عشر يعطى نصفها سبعة ولو كان بدل التذكر المحقق أنى محقة لسكان التذكير من ثلاثة والتأنيث كذلك إذ البتة  
لها الثلاث فيكتفى بأحدهما التامل وتضرب الثلاثة في حالي الخنى بستة له في التذكير أربعة وفي التأنيث اثنان فالمجموع ستة يأخذ ثلاثة  
ولابنت المحقة اثنان في التأنيث واثنان في التذكير تعطى نصفهما اثنان (٤٩٣) يبقى واحد للعاصب وهذا مثال

للتامل ومثال التداخل مالو  
كان مع الابن الخنى أخ  
لأب فللتذكير من واحد إذ  
لا شيء للاخ مع الابن  
والتأنيث من اثنين  
والواحد داخل فيهما  
فيكتفى بهما ويضربان في  
حالي الخنى بأربعة فلي  
ذكورته يختص بها وعلى  
أنوته تأخذ منها اثنين  
ومجموعهما ستة يعطى  
نصفها ثلاثة وللأخ الباقي  
وهو واحد لأن له في  
التأنيث اثنين نصفهما  
واحد ( وكذا خنيتين  
وعاصب ) كإخ أو عم  
( فأربعة أحوال )  
تقديرهما ذكرين وأثنين  
والأكبر ذكرآ والأصغر  
أنى وعكسه فلي اتهم  
ذكران فالمسئلة من اثنين  
ولا شيء للعاصب وعلى  
تقديرهما اثنين فالمسئلة  
من ثلاثة لها اثنان  
وللعاصب واحد وعلى  
تقدير الأكبر ذكرآ  
والأصغر أنى من ثلاثة  
وكذا عكسه ولا شيء  
للعاصب في هذين التقديرين  
كأول ثلاث فرائض

ما تقدم من عن هذا فان قات قوله وكذلك غيره ينافيه ما روي أن قوله وللخنى خبر مقدم وقوله نصف  
نصيبى ذكر وأنثى مبتدأ مؤخر لأن تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر أى لا غيره \* قلت معناه لا غيره ممن  
ليس معه وأما من معه فانه يعطى كهو أى نصف نصيبه على تقدير أنوثة الخنى ونصف نصيبه على تقدير  
ذكورة الخنى كما أشار له المصنف بقوله وكذلك غيره ( قوله ) ومجموعهما أربعة عشر يعطى نصفها سبعة  
هذا عمل المتقدمين واعترض عليهم ابن خروف بانه إذا كان للذكر المحقق بمقتضى عملهم سبعة وجب  
أن يكون نصيب الأنثى ثلاثة ونصفا فنصفهما الذى يستحقه الخنى خمسة ورابع فقد غلب الخنى بمقتضى  
عملهم برابع سهم وبالنظر لمراعاة القياس وقطع النظر عن عملهم قد غلب فى سبع سهم لافى رابع سهم وذلك  
لأن الخنى ثلاثة أرباع نصيب الذكر لأن نصيب الأنثى نصف نصيب الذكر وهو يأخذ نصف نصيب  
كل منهما ونصف نصيب الذكر ربعان ونصف نصيب الأنثى ربع فاذا قسمت المال وهو اثنا  
عشر على واحد وثلاثة أرباع الواحد للذكر والثلاثة أرباع للخنى فالقياس بقطع النظر عن العمل  
السابق أن تبسط المقسوم عليه سبعة أرباع وإذا قسمت اثني عشر على سبعة أرباع خرج لكل ربع  
واحد فللذكر أربعة وللخنى ثلاثة ويفضل من الاثنى عشر القسومة خمسة بخمسة وثلاثين سبعة تقسم  
على السبعة فللذكر عشرون سبعة باثنين وستة أسباع وللخنى خمسة عشر سبعة باثنين وسبع يكمل للذكر  
سنة وستة أسباع وللخنى خمسة وسبع اه وما ذكره ابن خروف من اعتراضه على القدماء بأن الخنى  
قد غلب برابع سهم على مقتضى عملهم وإسبع بالنظر للقياس وقطع النظر عن عملهم مبنى على أن معنى  
قولهم نصف نصيبى ذكر وأنثى أى ذكر محقق غيره وأنثى محقة غيره وقد علمت مما مر فى كلام  
الشارح أن هذا ليس بمراد وإنما معناه نصف نصيب نفسه حال فرضه ذكرآ وحال فرضه أنثى وحينئذ  
فلا غلب على الخنى أصلا لا برابع ولا بسبع ( قوله ) وكذا خنيتين ) عود الألف فى التثنية ياء لا يوجب أن  
أصلها ياء بل لا يرتفعها عن ثلاثة وان كانت غير مبدلة أصلا وقول الشاطبي : \* وتنذية الأسماء تكشفها \*  
ليس كليا ألا ترى لقول الخلاصة :

آخر مقصور شئ اجعله يا \* ان كان عن ثلاثة مرتقيا \* كذا الذى اليأ أصله نحو الفقى

وأراد المصنف بالخنيتين ولدين وأراد بالعاصب عاصبا يحجب بالابن كالأخ والعلم ( قوله ) فأربعة  
أحوال ) مبتدأ خبره محذوف أى فى ذلك أربعة أحوال ( قوله فى الأحوال الأربعة ) أى فى أحوال  
الخناتى الأربعة وهى تذكيرها وتأنيثها وتذكير الأصغر وتأنيث الأكبر وعكسه ( قوله ) ثم تجمع  
ما لكل منهما ) أى وهو اثنا عشر فى تذكيرها وثمانية فى تأنيثها ثم ثمانية على تقدير كونه  
أنثى وتقدير كون الآخر ذكرآ ثم ستة عشر على تقدير كونه ذكرآ والآخر أنثى ( قوله ) لكل  
من الخنيتين أحد عشر ) اعترض هذا الشيخ أحمد الزرقانى بأن هذا لا يلتزم مع قوله وللخنى الشكل  
نصف نصيبى ذكر وأنثى لأنك إذا ضمنت ما نابى فى الذكورة على تقدير ذكورتها وهو اثنا عشر  
لما نابى فى الأنوثة وهى ثمانية على تقدير أنوثتها كان مجموعهما عشرين ونصفها عشرة وإذا ضمنت

منها بماتلة فى المخرج وهى كونها من ثلاثة فيما عدا التقدير الأول يكتفى منها بواحد وتضرب الثلاثة فى اثنين فريضة تذكيرها للابن  
بسته ( تنهى ) يضربها فى الأحوال الأربعة ( لأربعة وعشرين ) تقسمها على التذكير لكل منها اثنا عشر وعلى تأنيثها لكل منها  
ثمانية وللعاصب ثمانية وعلى تذكير الأكبر مع تأنيث الأصغر للذكر ستة عشر وللأنثى ثمانية وكذا عكسه ثم تجمع ما لكل منهما فبجده أربعة  
وأربعين وللعاصب فى تأنيثها ثمانية فى كل ربع ما بيده لأن الأحوال أربعة ( لكل ) من الخنيتين ( أحد عشر ) وللعاصب اثنان )

مألفه في الذكورة على تقدير كونه ذكرًا والآخر أنثى وهو ستة عشر إلى أنوثته وهي ثمانية كان مجموعهما أربعة وعشرين لهما اثنا عشر وأجاب عن الك بأن قوله سابقا نصف نصبي ذكر وأنثى خاص بما إذا كان "ن" واحداً وأما أن تعدد فله ربع أربعة أنصباء ذكرور وإنثى وقال الشيخ إبراهيم القاني بأن قوله ولاختى الشكل نصف نصبي ذكر وأنثى المراد بالختى الجنس الصادق بالواحد والمتعدد أما أخذ الواحد نصف نصبي ذكر وأنثى فظاهر وأما أخذ المتعدد لما ذكر فلأنه إذا تعدد تضاعفت أحواله وتضاعفت يحصل لكل واحد نصف نصبي ذكر وأنثى بيان ذلك أنه في المثال المذكور لما تضاعفت الأحوال الأربعة ذكورين وأنوثتين كان مجموع ما حصل لكل واحد من الخشيين أربعة وأربعين نصفها اثنا عشر ونصف نصيب ذكورة وأنوثة ونصفها أحد عشر نصف نصبي ذكر وأنثى أو يقال أنه لما تضاعفت الأحوال الأربعة ذكورين وأنوثتين اجتمع له من الذكورين ثمانية وعشرون نصفها وهو أربعة عشر نصيب ذكورة واحدة واجتمع له من الأنوثتين ستة عشر نصفها وهو ثمانية نصيب أنوثة واحدة ونصف النصيبين أحد عشر (قوله ثم ذكر ما يزول به اشكال الخشيين من العلامات) قيل إن النصف آخرها وإن كان من قبيل التصور إذ بضدها (١) تتميز الأشياء لأجل أن يتحقق حسن الاختتام بقوله فلا اشكال وهذه نكتة لفظية وأحسن منها أن يقال إنه أهتم بذكر نصيبه أولاً خصوصاً والبحث له ثم استطرده علامة الإيضاح المفيدة لتصوره بوجه ما ومثل هذا غرض لا يابى معه تقديم التصديق على التصور في الذكر على أنه ربما يكون فيه تشويق للتصوير فيرسخ في النفس عند ذكره وإنما الذي لا يصح تخافه تقديم التصور في الذهن بوجه ما وأما في الوضع فأولوى يجوز تركه لنكتة مفولهم: \* وقدم الأول عند الوضع \* ليس كلياً أه أمير (قوله فإن بال) كأنه قل هذا إن لم يزل من أحد فرجه فإن بال الخ وفاعل بال ضمير الخشى لا بقيد بكونه مشكلاً إذ لا اشكال حينئذ فقيه استخدام على حد قوله.

ثم ذكر ما يزول به اشكال الخشيين من العلامات الدالة على أنوثته أو ذكوره بقوله (فإن بال) الخشيين (من واحد) من فرجه دون الآخر فلا اشكال فيه إذ بوله من ذكره دليل على ذكوره وبوله من فرجه دليل على أنوثته

فسقى الغضا والساكنية وإن هموا \* شبهوه بين جوانحي وضلوعى

أطلق الغضا أولاً بمعنى الشجر الأخضر لانه الذى يسقى وأنما عليه ضمير ساكنية بمعنى السكات وضمير شبهوه بمعنى الخشب اليابس الذى يوقد فيه النار وإنما عبر بأن الخى للشك دون إذا لى للتحقيق لأن بول الخشى من واحد من فرجه غير محقق فالوضع لأن وقدم البول على بقية العلامات لانه الذى ورد فى الحديث وإن كان ضعيفاً كما فى ح سئل صلى الله عليه وسلم عن الخشى من أين يورث فقال يورث من حيث يبول وهذا من قبيل الإفتاء فلا ينافى أن أول من قضى فيه اسلاماً على بن أبى طالب رضى الله عنه ثم إن البول فى الأصل مصدر بال العين حقيقة لغوية وشرعية فالضمير فى قوله أو كان أكثر راجع للبول بمعنى العين فلم يكن المرجع متقدماً لا لفظاً ولا حكماً ولا معنى فهو ليس مثل اعدلوا هو أقرب للتقوى لأن الضمير عائد على العدل الذى هو الحدث المفهوم من اعدلوا ويمكن أن يقال أنه من قبيل اعدلوا مع حذف المضاف أى أو كان البول بمعنى الحدث المفهوم من بال أى متعلقه وهو البول بمعنى العين أه شيخنا عدوى (قوله فلا اشكال فيه)

(١) قوله إذ بضدها الخ تعليل لكون العلامات من التصور والتعريف للشكل والضمير للعلامات وقوله تتميز أى توضع وتتصور الأشياء أى الشكل أى إذا علم أن المتضح من له هذه العلامات علم أن الشكل ما انتفت عنه فهم تصور وتعريف له فحينئذ يقال كم آخرها عن التصديق والحكم بأن له نصف نصبي ذكر وأنثى فيجاب بما ذكره الخشى تباعاً لغيره وبعبارة الجامعة المفيدة لتصوره بوجه ما إذ بضدها تتميز الأشياء. وهى أوضح مما هنا أه.



(أو كان) بوله من أحدهما (أكثر) من الآخر خروجا لا كيلا أو وزنا لعدم اعتبار الكثرة بهما كما قال الشعبي فإذا كان يول من ذكره مرتين ومن فرجه مرة دل ذلك على أنه ذكر وبالعكس دل على أنه أنثى ولو كان الذي يخرج (٤٩٥) من الأكل خروجا أكثر وزنا (أو)

كان يخرج من الحلين لكن خروجه من أحدهما (أسبق) من خروجه من الآخر فإن بقى من الذكر فذكر ومن الفرج فأنثى فإن اندفع منهما معا اعتبر الأكثر عند الأكثر ثم الاختبار بالبول إنما هو في حال صفه حيث يجوز النظر لعورته كما قال ابن يونس يجوز نظر عورة الصغير وهو ظاهر فيما إذا كانت لا يلبس بها بخلاف الرأفة وأما في حال الكبر فقالوا يختبر بأن يول إلى حائط أو عليها فإن ضرب بوله الحائط أو أشرف عليه أي بناو أقص من الحائط فذكر وإن نزل على سطحه أو بين فخذه فأنثى لأنه دليل على أنه خرج من الفرج لكن هذا لا يتم في الأسبقية ولا في الأكثر خروجا وظاهر إطلاقهم أنه لا يشترط التكرار فلو تحققت حياته وبال من أحدهما مرة واحدة ثم مات فالحكم لصاحب اللبالب فإن تساوى بوله منهما ولم يعلم حاله انتظر بلوغه إن كان غير بالغ فإن احتلم من ذكره (أو نبتت له لحية) دون ثدي فذكر قال محمد بن سحنون

ظاهرة كان البول قليلا أو كثيرا لأن الفعل في قوة النكرة فكأنه قال فإن حصل بول فلا إشكال فيه كان قليلا أو كثيرا (قوله أو كان أكثر) العطوف محذوف أي أو بال منهما وكان البول من أحدهما أكثر من الآخر فلا إشكال (قوله كما قال الشعبي) هو الامام عامر الشعبي نسبة لشعب حي من اليمن وهو من جملة المجتهدين وإذا ذكره من عدم اعتبار الكثرة بالكيل أو الوزن لا يوافق المذهب إذا الكثرة معتبرة عندنا مطلقا كما قرره شيخنا العدوي ونقله ح عن اللحى فقول المصنف أو كان أكثر أي خروجا أو قدرا فنقد الاختلاف في عدد الخروج فالاعتبار أكثرهما خروجا ولو كان أقل قدرا وإن تساوى عدد الخروج فالاعتبار أكثرهما قدرا وعلى هذا فكثر يصدق بماء من قليلين أحدهما زائد عن الآخر فيقال في الزائد أنه أكثر وإن لم يشتركا في كثرة بل كل منهما قليل عرفا فإن صح صدق الأكثر بهذا فلا تفصيل وإن لم يصح صدقه بهذا بل قلنا أنه يفيد الكثرة فيهما ولكن أحدهما أكثر فيقال ويقاس على ذلك ما إذا كانا قليلين وكان أحدهما زائدا على الآخر اه تقرير شيخنا عدوي (قوله أو كان يخرج من الحلين) أي على حد سواء في قدر الخروج لكن خروجه من أحدهما أسبق فإن تعارض السبق والكثرة ففي التقدم منهما خلاف كما يأتي (قوله أسبق) يصح أن يكون أقبل تفضيل ويفهم غيره وهو ما إذا وجد السبق من أحدهما فقط بالطريق الأولى في حصول الاتضاح وهو عطف على أكثر ويصح عطفه على بال ولا يقال يمنع من هذا عدم صحة دخول ان على أسبق لأنه ليس فعلا لأننا نقول يفتقر في التابع مالا يفتقر في للتبوع (قوله اعتبر الأكثر) أي في القدر (قوله ثم الاختبار بالبول) أي مع النظر لعورته لاجل أن يعلم هل بال منهما أو من أحدهما وهل بوله من أحدهما أكثر أو أسبق أولا (قوله حيث يجوز النظر لعورته) أي بأن كان غير مراهق (قوله وأما في حال الكبر) أي بأن كان مراهقا ففوق (قوله بأن يول إلى حائط) أي متوجها إليها (قوله أو عليها) أي أو جالسا عليها (قوله فذكر) أي لأن هذا دليل على أنه بال من ذكره (قوله ثم مات) لا يفهم له بل ولو استمر حيا (قوله إن تساوى بوله منهما) أي في الخروج والقدر والسبق (قوله انتظر الخ) هذا يقتضي (١) أنه يوقف القسم لاتضاح حاله وقد تقدم أن العتمد أنه لا يوقف فما ذكره هنا من انتظار البلوغ مبني على ما لا يناسب الحاجب وابن شاس من القول بالوقف وعلى العتمد يعطى نصف يصح ذكر وأنثى حالا ولا ينتظر بلوغه تأمل (قوله أو نبتت له لحية) عطف على بال في العطف بأ وتشتيت من جهة ان أسبق عطف على أكثر ونبت عطف على بال وقوله لحية بكسر اللام أي لحية عظيمة كحبة الرجال (قوله لأن الأصل) أي الكثير الغالب ومن غير الغالب قد نبتت شعر اللحية من غير البيضة المذكورة كما في لحية المرأة (قوله من البيضة اليسرى) أي فعلها في الشعر دليل على صحة الذكورة وإنها ليست بيضة فاسدة (قوله قد نبتت له لحية) أي فكيف يجعل نبات اللحية من علامات اتضاح الذكورة (قوله أو ثدي) أي عظيم كثدي النساء والظاهر أن استعمال نبت في الثدي مجاز كما أنه في نبت زيد نباتا حسنا مجازا قطعاً وفي نبت الزرع حقيقة قطعاً وأما في الشعر فيحتمل الحقيقة والمجاز اه شيخنا عدوي (قوله فإن نبتا) أي الثدي والاحية (قوله عند الأكثر) نحوه قول ابن عرفة النظر إليها ضعيف لا طباق

(١) قوله يقتضي أنه ممنوع بل المتبادر انتظر من حيث الحكم بارتفاع إشكاله وأما المبررات فيجعل بقرينة ما تقدم اه

لأن الأصل في نبات شعر اللحية من البيضة اليسرى فلا يرد ما قالوه في فرائض الوضوء من أن المرأة قد انبت لها لحية لأنه نادر لا حكم له (أو) نبتت له (ثدي) كثدي النساء لا كثدي رجل بدين فأنثى فإن نبتا معا ولم ينبتا فباق على إشكاله ولا ينظر إلى عدد اضلاعه عند الأكثر

عليه التشریح على خلافه بالبين عدد التواتر اه أى فهم يقولون الرجل والمرأة متساويان في عدد الاضلاع ( قوله وعليه فالمرأة الخ ) القول الأول لابن يونس والقول الثاني لاحوى ومحصل ما قالاه إن المرأة تزيد ضلعا على الرجل من جهة اليسار باتفاقهما والخلاف بينهما في أن أضلاع الرجل من جهة اليسار ستة عشر وهى سبعة عشر أو هو سبعة عشر وهى ثمانية عشر وقيل إن زيادة المرأة الضلع على الرجل من جهة اليمين وقد علمت أن أهل التشریح يقولون إنهما شيان فلا تزيد المرأة على الرجل شيئا ( قوله وسبب ذلك ) أى عيب نقص الرجل ضلعا عن المرأة على كلا القولين ( قوله ثم استل الخ ) أى فخرجت الذكور على منواله ( قوله فخلق منه حواء ) أى وكانت على طول آدم ستين ذراعا وهل خلقت بهذا الطول ابتداء وهو الظاهر ولا ينالیه قول الشارح فخرجت منه كاتخرج النخلة من النواة أو تدريجی قال شيخنا العلامة الهدوى لانص وكانت حواء ألين من آدم وأجل صوتا وهكذا النساء مع الرجال قيل سميت حواء لانها خلقت من حمى قال تعالى : خالقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها أو لأن لونها كان حوة وهو البياض الذى يميل للحمرة وفي خلقها من آدم إشارة للآلة بينهما لما بين السك والجزء من الالتلاف أو إلى أن الرجل أصل وألقى عليه النوم عندسل الضلع منه مع قدرة الولي على سله منه بقظة ولا يؤله لئلا يرى ما يهوله ولتزول عنه الوحشة بأمنة الناس ولينبت فيجد المؤمن الذى طلبه فجاء وذلك أسر منه بعد الانتظار ( قوله فخرجت منه ) أى فخرجت حواء أى من ذلك الضلع وقوله أى بلاتألم مرتبط بقوله ثم استل الخ لا انه تفسير لما قبله كما يفيد كلام بعضهم ( قوله مه ) أى اكفف يدك عنها ( قوله حتى تؤدى الخ ) لا يقال للمر لا بد أن يكون متمولا لأن الذى زوج حواء لآدم هو الولي وهو يمل ماشاء ( قوله ينظر الى شهورته ) أى عند اشكاله بذات الاحية والثدى معا وبعدم نباتهما ويتساوى المخرجين في البول منهما فالك حوة والليل من جملة العلامات التى يزول بها اشكاله وهذا القول نقل عن مالك والشافعى وأبى حنيفة وصاحبيه قال ويصدق في ذلك لأنه امر لا يعلم الا من جهته فلا نظر للهمة ( قوله أو حصل حيض ) لم يعطف حيض على الاحية بل ذكر له عاملا لعدم صحة تسلط العامل الذى هو نبت عليه كذا قيل وفيه انه يصح (١) العطف ويفتر في التابع مالا يفتر في المتبوع اه شيخنا عدوى ( قوله أومنى ) أى أو خرج منى أى من فرج الرجال بصفة منى الرجل أو من فرج النساء بصفة منى المرأة ( قوله فلا اشكال ) أى فلا لبس فيه بل هو خفى غير مشكل وقول تت بل هو ذكر محقق أو أنى محقق أراد محكوم بذكوره وأنوته فلا ينافى وجود الفرجين وكل من له ذلك فهو خفى الا انه تارة يكون مشكلا وتارة غير مشكل وقوله فلا اشكال جواب ان باعتبار قوله بال الذى هو الشرط الأول وحذف جواب ماعده لدلالة هذا عليه أو باعتبار الشرط الاخير وحذف جواب ماعده لدلالته عليه أو باعتبار أحد المتوسطات وحذف جواب ما عده ثم ان لا في كلام الصنف نافية للجنس لان المسموع فتح لام لا إشكال فهي لنفى أفراد الجنس على سبيل الاستفراق والخبر محذوف لظهوره أى لا اشكال في ذلك الخفى بل هو خفى غير مشكل محكوم (١) قوله وفيه أنه يصح الخ الحق عدم صحة العطف وقولهم يقتصر في التابع الخ ليس كليا أى قد يفتر كفى جاء زيد وهند وجاءت هند وزيد. وقد لانحو علقتهما بتنا وما وزججن الحواجب والعيونا إذ لا بد ليه من تضمين أو تهدير كما هو مشهور اه .

وقيل ينظر لذلك وعليه فالمرأة لها من كل جانب ثمان عشرة ضلعا بكثرة الفرج على الأفصح والد كره من الجانب الايمن كذلك ومن الايسر سبع عشرة ضلعا وقيل للمرأة من كل جانب سبع عشرة وللذكر من الايمن كذلك ومن الايسر ست عشرة ضلعا قيل وسبب ذلك أن الله تعالى لما خلق آدم وأراد خلق حواء منه ألقى عليه النوم فنام ثم استل من جانبه الايسر ضلعا أقصر فخلق منه حواء بالمقد فخرجت منه كما تخرج النخلة من النواة أى بلاتألم وروى انه لما استيقظ من نومه رآها مخبئة فاعجبته فمديده اليها فقالت له الا لا شكك به يا آدم حتى تؤدى مهرها قيل وما مهرها قيل تصلى على محمد عشرين مرة وروى ثلاث مرات وقال بعضهم ينظر إلى شهورته فان مال إلى النساء فذكر وان مال إلى الرجال فأنى ( أو ) حصل منه ( حيض ) ولو مرة ( أو منى ) من أحد فرجيه ( فلا إشكال )

بذكورته ان وجدت فيه علامة الذكورة أو محكوم بأنوثته ان وجد فيه علامتها ثم ان في قوله فلا إشكال براعة مقطع وهو أن يأتي التكلم في آخر كلامه بما يؤذن بانتهائه ولو بوجه دقيق كقول أبي العلاء المعري :

قيت بقاء الدهر يا كهف أهله \* وهذا دعاء للبرية شامل

وبراعة المقطع تسمى عندهم بحسن الانتهاء والانتهاه مما يتأكد التأنق فيه عند البقاء لانه آخر ما يعبه السمع ويرسم في النفس فان كان مستلذا جبر ما قبله من التقصير كالطعام اللذيذ بعد الاطعمة التفتة وفيه أيضا تعريض بأنه لا إشكال ولا الباس في هذا الكتاب بحسب مظهره أو بحسب التفاؤل أو في المذهب بعد تأليفه وهذا المعنى لم يستعمل فيه اللفظ أى لفظ فلا إشكال لا على طريق الحقيقة ولا الجواز ولا السكينة لان المعنى المراد من قوله فلا إشكال أى في هذا الحثى بل هو خشى غير مشكل فهذا المعنى التعريضى إنما اخذ من عرض الكلام وليس للكلام دلالة عليه بالمطابقة ولا التضمن ولا الالتزام كما قرره شيخنا العدوى والدلالة المحصورة في هذه الثلاثة إنما هى الدلالة على القصد الاصلى للسوق لاجله الكلام كما أشار لتحقيقه العلامة السيد في حواشى المطول وجعل بعضهم قوله فلا إشكال تورية أى لا إشكال في كتابه والتورية اطلاق اللفظ الذى له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد اعتمادا على قرينة خفية لان لا إشكال قريب فى المعانى بعيد فى الحثى وجعله جوابا عن بال الذى ضميره عائد على الحثى قرينة خفية فصح أن يكون تورية وفيه ان هذا بعيد غاية البعد كما أن جعله من التوجيه وهو اللفظ المحتمل لاحد معنيين على السواء أى لا إشكال فى الحثى أو لا إشكال فى ذلك الكتاب بقطع النظر عن الشرط بعيد أيضا \* واعلم انه اذا تعارض البول من أحد المخرجين مع نبات اللحية أو مع ما بعده يحصل صور أربعة (١) ففى تلك الصور الاربعة يكون مشكلا واذا تعارضت الأكثرية مع ما بعدها يحصل خمس صور والحكم أنه فى تعارض الأكثرية مع الاسبقية قولان قال اللحى ترجح الاسبقية وقال ابن شاس ترجح الأكثرية والظاهر ما للحى واما فى الاربعة الباقية وهى تعارض الأكثرية مع النبات وما بعده فيقدم النبات وما بعده على الأكثرية واذا تعارضت الاسبقية مع الاربعة بعدها فترجح الاربعة التى بعدها عليها فى تلك الصور الاربعة واذا تعارض نبات اللحية مع ما بعده حصل ثلاث صور والحكم فيها أنه اذا تعارض نبات اللحية مع التبدى بأن نبتا معا فى آن واحد كان مشكلا ولا ترجيح لاحدهما وان تعارض نبات اللحية مع الذى من الفرج أو مع الحى فهو مشكل فهما على ما استظهره عجب ولكن الظاهر أنه يقدم الحى والذى من الفرج على نبات اللحية كما قال شيخنا واذا تعارض التبدى الذى يدل على الانوثة مع الذى من الذكر كان مشكلا كذا قيل وقد يقال للذى أقوى فى الدلالة على الذكورة من دلالة الذى الكبر على الانوثة والظاهر أنه لا تعارض ويرجح بالذى من الذكر على نبات التبدى كما أنه لا تعارض بين نبات التبدى والحى واذا تعارض الذى من الذكر والحى كان مشكلا واعلم أن هذا كله اذا حدثت العلامتان فى آن واحد واما ان حكم بانه ذكر لعلامة ظهرت فيه ثم ظهرت فيه علامة أخرى تدل على أنه أنثى أو بالعكس كأن يول من الذكر ثم يأتيه الحى أو يول من الفرج ثم نبت له لحية فقال القبانى عن بعض من لم يضر الحكم لاجل العلامة الثانية وارتضاءه وقال عجب الذى ينبى اعتبار الثانية إن كانت أقوى من الاولى كما اذا كانت الاولى كثرة البول أو سبقه والثانية الحمل

(١) قوله أربعة فيه أنها خمسة لان تعارض البول مع الذى تحته صورتان اهـ

لاتضاح الحال والحمد لله  
على كل حال والصلاة  
والسلام على أفضل صادق  
فى الأقوال والأفعال  
سيدنا محمد بن عبد الله بن  
عبد المطلب بديع الجلال وخبير  
الجلال وعلى آله وأصحابه  
وعلى سائر الشهداء والمجاهدين  
وعلى تابعيهم بإحسان  
إلى يوم الدين وعلى  
أشباخنا هذه الطالبيين  
والحمد لله رب العالمين

أو الحيض أو نبات اللحية ثم لا يخفى أنه إن ولد من ظهره ~~أمره~~ واضح وإن ولد منهما معا فهو مشكل على ما اختاره بعضهم وهذا مقيد بما إذا كانت ولادتهما من ظهره وبطنه في آن واحد وإلا فالعمل بمائتة له بالتقدم ولا ميراث بين ما ولده من ظهره وما ولده من بطنه لأنهم لم يجمعهم أب ولا أم وكذلك يمتنع النكاح بينهم لأن ما خلق من مائه بمنزلة ولده في النكاح وهل لا يمتنع أحدهما على الآخر نظراً لقولنا لأنهم لم يجمعهم أب ولا أم أو يمتنع انظر في ذلك ولو وطئ فرجه بذكره فولد له فهو مشكل وترثه أولاده بالأبوة والامومة وهو يرثهم وهم إخوة أشقاء قاله شيخنا العلامة العدوي رحمه الله ، والله أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب ، والحمد لله رب العالمين . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

وقد تم هذا التعليق في غرة ربيع الأول سنة تسع عشرة جدد للمائتين والألف من هجرة البعوث  
رحمة للعالمين ، عليه وعلى آله وصحبه صلاة وسلاماً دائماً إلى يوم الدين

وقد تم هذا الشرح جما  
بعد عصر يوم الأربعاء  
الخامس والشرين من  
شهر رجب المحرم  
سنة سبع وتسعين ومائة  
وألف خلافة من الهجرة  
النبوية على صاحبها أفضل  
الصلاة وأزكى السلام



﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

الحمد لله الذي ققه في دينه الخفيف من اصطفا من سلوك طرق السعادة • وشرح صدور العاملين لوجهه  
الكريم من جعلهم للخير فاده • وأوضح بهم مسالك الافاده • وهدى بهم إلى طريقه الأقوم •  
وأضاء بهم حوالك ظلمات الليل المدهم • وأقذفهم من الجهالة • وأزاح بهم غياهب الضلالة •  
وصلاة وسلاماً على القائل « من برداه به خيراً يفقهه في الدين » • سيدنا محمد وآله السادن  
المهدين • وصحابته الثقات المرشدين • ومن تبعهم باحسان إلى يوم الدين • آمين  
(وبعد) فقد تم طبع حاشية العلامة المحقق • الفهامة المدقق • سيدى الشيخ محمد هرة الدسوقي  
على الشرح الكبير • للامام الولى العارف بربه سيدى أبى البركات الشيخ أحمد البردري •  
على مختصر الامام الجليل • سيدى أبى الضياء خليل • فى فروع الفقه على مذهب امام  
الأئمة • ونبراس هذه الامة • الامام مالك بن أنس رضى الله عنهم وأرضاهم •  
وجمل دار الخلد متقلبهم ومثوام • مذيلة بتقريرات شاتقة لوحيد  
دهره • وعحقق مذهب مالك فى عصره • العلامة شيخ  
للملكية سابقاً للرحوم سيدنا الشيخ محمد عيش  
للملكية ثقتنا الله تعالى به وبعلومه وأسكنه  
قراديس الجنان • إنه كريم حلیم  
رهوف منان • وذلك بمطبعة  
دار إحياء الكتب  
المرية بمصر



## فهرست

( الجزء الرابع من حاشية العلامة المسوق على الشرح الكبير للقطب المردير )

صفحة	صفحة
باب في الإجارة ٢	باب ذكر فيه حد الزنا ٣١٣
٣٤ فصل وكراء الدابة	باب في أحكام القذف ٣٢٤
٤٣ فصل في كراء الحمام والدور	باب ذكر فيه أحكام السرقة ٣٣٢
٦٠ باب في الجمالة	باب في الحرابة ٣٤٨
٦٦ باب إحياء اللوات	باب ذكر فيه حد الشارب ٣٥٢
٧٥ باب صح وقف مملوك	باب في الضيق ٣٥٩
٩٧ باب الهبة بملك بلا عوض	باب في التدبير ٣٨٠
١١٧ باب في القطة	باب في الكتابة ٣٨٨
١٢٩ باب في القضاء	باب في أحكام أم الولد ٤٠٧
١٦٤ باب في الشهادات	٤١٥ فصل في أحكام الولاء
٢٣٧ باب في النماء	باب ذكر فيه أحكام الوصايا ٤٢٢
٢٩٨ باب ذكر فيه البني	باب في الفرائض ٤٥٦
٣٠١ باب في الردة وأحكامها	

﴿ تمت ﴾